مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نقره كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها وصححها
محمد عبد السلام شاهين

المجلد الأول

دار الكتب العلمية
DKI
بيروت - لبنان

مجموعة الشافية

في علمي

التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نُقْرِه كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها واعتنى بها
محمد عبد السلام شاهين

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : مجموعة الشافية
في علمي التصريف والخط

Title : MAJMŪ'AT AŠ-ŠĀFIYA
FĪ 'ILMAY
AT-TAṢRĪF WAL-ḪAṬ

Classification: Morphology
التصنيف : صرف

المؤلف : ابن الحاجب وآخرون

Author : Ibn Al-Hajeb and others

المحقق : محمد عبد السلام شاهين

Editor : Muhammed Abdus-Slam Shahin

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages (2 Volumes) 1400 — عدد الصفحات مجلدان
Size 17x24 cm — قياس الصفحات
Year 2014 A.D - 1435 H. — سنة الطباعة
Printed in : Lebanon — بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st (2 Colors) — الطبعة : الأولى (لونان)

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

ISBN-13: 978-2-7451-8260-9
ISBN-10: 2-7451-8260-9

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ عَدَم، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ صُنُوفَ النِّعَم، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلاً، وَآتَاهُ مِنَ الطَّاقَاتِ مَا يُعِينُهُ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ تَذْلِيلاً وَتَسْهِيلاً، وَأَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، المُوَجِّهُ الحَانِي وَالمُرَبِّي البَانِي، ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، الَّذِينَ كَانُوا بُنَاةً لِلتَّارِيخِ وَأَسَاتِذَةً لِلْعَالَمِ، وَعَلَى مَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ وَاقتَفَى أَثَرَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حدِّ علم النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

وعلم التصريف هو ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

وينبغي أن يُقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب.

وتُعَدُّ «**الشافية في علم التصريف**» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أشهر وأجمع ما كُتِبَ في هذا العلم؛ لذلك اعتنى بها الشراح من أعلام النحاة.

وقد وفقنا الله تعالى في جمع أهم هذه الشروح في كتاب واحد؛ حتى

يتسنى لطلبة العلم فهم دقائق ابن الحاجب، ويغوصوا في معاني هذه الدرة اللغوية الفريدة.

وقد جاءت الشروح مرتبة حسب وفاة المؤلف كالتالي:

١- «شرح الجَارَبَرْدي»، وهو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجارَبَرْدي، (ت ٧٤٦هـ)، وهو من أشهر شروح الشافية، ولذلك احتفى به العلماء ونقلوا عنه، ومنهم من حشّى عليه مثل ابن جماعة وبدر الدين العيني والسيوطي.

٢- «شرح الشافية» للعلامة نُقْرَه كار، وهو جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري (ت ٧٧٦ هـ).

٣- «حاشية شرح الجَارَبَرْدي» لابن جماعة، وهو عز الدين محمد بن جماعة المصري الشافعي (ت ٨١٩ هـ). ممزوجة بحاشية له أيضاً باسم الدرر الكافية في حل شرح الشافية.

٤- «المناهج الكافية في شرح الشافية» للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت ٩٢٦ هـ).

٥- «الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة»، للمولى إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني المعروف بشريفي، (ت ١٠١٦ هـ)، وقد نظم أولاً تائية «الفرائد الجميلة»، ثم شرحها وسماها الفوائد الجليلة.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه المجموعة الرائعة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الشافية في علم التصريف

(الشافية) مقدمة وجيزة في التصريف على غرار أختها (الكافية) في الاختصار، والشمول، وقد اعتنى بها العلماء، فبلغ عدد شروحها أكثر من ثلاثين شرحاً، هذا فضلاً عن الحواشي على الشروح، والمنظومات.

ولقد اشتهرت شافية ابن الحاجب، وكثرت شروحها، وقد أوفت هذه الشروح على الغاية في دراسة الصرف، وتكاد تكون صوراً أخرى أرحب للشافية، لم تخرج عليها في المنهج، ولا في المادة المدروسة.

وقد صرح ابن الحاجب بكون الشافية ملحقةً بالكافية، ومتممة لها، في علمي التصريف والخط، ومؤخَّراً صدرت الكافية والشافية معاً، بين دفتي كتاب واحد بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.

ومن الشروح عليها:

١ـ شرح ابن الحاجب (ت ٧٤٦هـ).

٢ـ شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وهو الشرح المشهور، وهو من أحسن شروح الشافية، وقد طبع عدة مرات أحسنها الطبعة التي بتحقيق المشايخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، ومحمد نور الحسن سنة (١٣٥٦هـ)، وقامت بنشره ثانية دار الكتب العلمية في بيروت دون تاريخ في أربع مجلدات، وقد طبع مع الشرح المذكور شرح شواهده للشيخ عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي سنة (١٠٩٣هـ) رحمه الله تعالى.

٣ـ شرح ركن الدين الاستراباذي (ت٧١٥هـ).

٤ـ شرح الخضر اليزدي. أكمله سنة (٧٢٠هـ).

٥ـ شرح الحسن بن محمد النظام الأعرج النيسابوري (كان حيا حتى سنة ٧٢٨هـ).

٦ـ شرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

وعلى هذا الشرح عدة حواش منها :ـ

أ ـ حاشية لعز الدين بن جماعة، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

ب ـ حاشية الشيخ حسين الكمالاتي الرومي .

٧ـ شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي (ت ٧٤٩هـ) .

٨ ـ شرح جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١هـ)، واسمه : عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب .

٩ـ شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ) رحمه الله تعالى، طبع في استانبول سنة (١٢٧٣هـ) في مجلد لطيف، كما طبع في مطبعة محمود بك سنة (١٣٢٠هـ). وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

١٠ـ شرح محمد بن أحمد بن جماعة (ت ٨١٩هـ) .

١١ـ شرح يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الروحي، المعروف بقره سنان (ت ٨٥٢هـ)، واسمه : "الصافية شرح الشافية" قامت بدراسته وتحقيقه تهاني بنت محمد سليم الصفدي، في رسالتها الماجستير المقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ كلية اللغة العربية بالرياض ـ سنة (١٤١٣هـ) في مجلدين .

١٢ـ شرح زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، واسمه : المناهج الكافية في شرح الشافية، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

١٣ـ شرح المولى عصام الدين إبراهيم بن عرفشاه الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ) .

١٤ـ شرح أحمد بن محمد المعروف بابن الملا الحلبي (ت في حدود ٩٩٠هـ) .

١٥ـ شرح محمد طاهر بن علي المولوي (من علماء القرن العاشر

الهجري)، واسمه: الكفاية شرح الوافية، وطبع باسم: كفاية المفرطين.

١٦- شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الجبي (ت ١٠٠٣هـ)، وقد وصل في شرحه إلى الخط، واسمه: الغنية الكافية من بغية حل الشافية.

١٧ - شرح أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الشنواني (ت ١٠١٩هـ).

١٨- شرح لطف الله بن محمد بن الغياث الطغيري الحجاجي (ت ١٠٥١هـ) وسماه: المناهل الصافي في كشف معاني الشافية.

١٩- شرح بالفارسية لمحمد هادي بن محمد صالح المازندراني (ت حوالي سنة ١٠٨٨هـ).

٢٠- شرح بالفارسية لغلام محمد بن عبد الله يار المريدي (ت ١٠٩٨هـ).

٢١- شرح محمد سعد غالب (ت حوالي ١١٠٨هـ)، واسمه: العافية.

٢٢- شرح حسين أحمد زيني زادة (ت حوالي سنة ١١٦٨هـ)، واسمه: الفوائد الشافية.

٢٣- شرح عبد الباسط بن رستم علي القنوجي (ت ١٢٢٣هـ).

٢٤- شرح أحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى الترماينني، أكمله سنة (١٢٨٢هـ)، واسمه: شرح الشافية بالعبائر الوافية.

٢٥- شرح أحمد بن أبي محمد، سماه: الوافية.

٢٦- شُرح أبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي، واسمه: كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب.

٢٧- شرح أبي الحسن علي الكيلاني.

٢٨- شرح رضي الدين محمد أمين القرشي، واسمه: العافية.

٢٩- شرح عبد الله العجمي.

٣٠- شرح نظم الشافية، المُسمّى بالكافية الوافية، لعبد الجليل الحنبلي.

٣١- شرح عرفان الدين السواتي. واسمه: مفتاح الشافية.

٣٢- شرح الفاضل العصام.

٣٣- شرح الشيخ كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي القنوي.

٣٤ـ شرح بالفارسية لمحمد ظهور الله بن محمد نور الله.

٣٥ـ شرح بالفارسية لمحمد علي كربلائي.

كما نظمها جماعة من أهل العلم، منهم النيسابوري واسم منظومته: "الوافية نظم الشافية" فرغ منها سنة (١١٣٣هـ) وبلغت أبياتها (١١٦٢) بيتاً طبعت مع الشافية الطبعة التي بتحقيق الشيخ حسن العثمان، ولم أقف للناظم المذكور على ترجمة.

وإبراهيم بن حسام الكرمياني المتخلص بشريفي (١٠١٦هـ) نظمها تائية وسمى هذا النظم "الفرائد الجميلة"، ثم شرحه وسمى هذا الشرح: "الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة"، اعتمد فيه كثيراً على شرحي الرضي والجاربردي، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا.

ترجمة ابن الحاجب
مؤلف الشافية

(١) سيرته الذاتية:

أولا: اسمه ولقبه ونسبه:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب، الكردي، الدَّوِيني الأصل، ثم المصري، الإسنائي المولد، الملقّب جمال الدين.

أمَّا شهرته بابن الحاجب، فذلك لأنّ أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

وأمَّا الكردي فهي نسبة إلى الأكراد، الذين كانوا، ولا يزالون، يسكنون أقاليم شمال العراق.

والدَّوِيني نسبة إلى دَوِين، وهي بلدة من نواحي أرَّان في آخر حدود أذربيجان، بقرب من تفليس، ومنها بنو أيوب، الذين منهم صلاح الدين الأيوبي.

أمَّا المصري فهي نسبة إلى البلد الذي تنسم فيه أول أنسام الحياة، وفيها نشأ، وبها دُفِن.

والإسنائي نسبة إلى البلدة التي وُلِد فيها.

ثانيا: مولده زماناً ومكاناً:

وُلد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة من الهجرة، في أَسْنَا، وهي بليدة صغيرة من الأعمال القوصية في صعيد مصر الأعلى.

ثالثا: أسرته:

كان والده جنديًّا ينحدر من أُسرة كردية، كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، في بلدة دَوِين، وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي، ثم انتقلت أسرته مع الأيوبيين إلى بلاد الشام، ثم انتقلت معهم إلى مصر

رابعا: نشأته وتنقلاته:

قدم به أبوه إلى القاهرة، فبدأ الاشتغال بالعلم في صغره، فحفظ القرآن، ودرس العلوم المتصلة به، كالفقه وأصوله، على مذهب الإمام مالك، كما درس النحو والأدب والقراءات، فبرع في علومه، وأتقنها غاية الإتقان، فبعد أن استوطن مصر، استوطن الشام، ودرس بجامعها، في الزاوية النورية المالكية، ثم رجع إلى مصر مع العز بن عبد السلام، فاستوطنها سنة ٦٣٨هـ، وذلك بعد أن أخرجهما والي دمشق؛ لإنكارهما عليه أموراً قام بها، وتصدر بالمدرسة الفاضلية، بالموضع الذي كان يُدرِّس فيه الشاطبي.

وقد اتّضح من أماليه أنه قام بجولة إلى القدس وغزة، ودمشق والكرك، كان يملي على طلابه خلالها في كل مكان يحل فيه، ثم توجه إلى الإسكندرية؛ ليقيم بها، فلم تطل مدته هناك.

خامسًا: صفاته وأخلاقه:

كان الشيخ فقيهاً، فاضلاً، مفتياً، مناظراً، مبرزاً في عدة علوم، مُتبحراً فيها، مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال دون تكلف، وكان من أذكياء زمانه، ضرب به المثل في حِدَّة الذِّهن، وحسن التصور، وكان علامة وقته، ورئيس أقرانه، استخرج ما كَمُنَ من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وتفقه حتى ساد أهل عصره، وكان من أنجم الهداية.

وقد نهل الفضلاء من علمه الزاخر، وهو في كل ذلك على حال عدالة، وفي منصب جلالة.

سادسا: وفاته:

توفي الشيخ في السادس والعشرين من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة بالإسكندرية، ضحوة النهار، ودفن من يومه خارج باب البحر، بمقبرة الشيخ الصالح ابن أبي شامة، وموضع ضريحه في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي.

ولما مات رثاه الفقيه أبو العباس ناصر الدين أحمد بن المنير، وكتبت على قبره هذه الأبيات:

ألا أيُّها المختالُ في مطرفِ العُمْرِ ... هلُمَّ إلى قبرِ الفَقيهِ أبي عمرو
تَرى العِلمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقَى ... ونيل المُنى والعِزَّ غُيِّبن في قبرِ
وتُوقِن أنْ لا بُدَّ تَرجعُ مَرَّةً ... إلى صدفِ الأجداثِ مكنونةَ الدُّرِ
فتدْعو لهُ الرحمنَ دَعوةَ رحمةٍ ... يُكافئ بِها في مِثلِ منزلِهِ القفرِ

(٢) سيرته العلمية:

أولا: شيوخه:

ـ الإمام الشاطبي: أبو محمد قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف الرعيني (٥٣٨ - ٥٩٠هـ)، تأدب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية.

ـ أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي (٥٢٢-٥٩٩هـ). قرأ عليه جميع القراءات.

ـ أبو الجود غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي (٥١٨-٦٠٥هـ)، قرأ عليه بالسَّبْع.

ـ أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (٥٠٦-٥٩٨هـ)، سمع منه الحديث، وأخذه عنه.

ـ أبو منصور شمس الدين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأبياري (٥٥٧-٦١٨هـ)، وقد تفقه عليه.

- أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي (٥٨٣-٦٣٧هـ).

- أبو حامد محمد بن علي بن محمود كمال الدين بن الصابوني (ت: ٦٨٠هـ).

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي (ت: ٦٠١هـ)، سمع منه الحديث، وهو آخر من حدَّث بالشام.

- الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم بن عساكر (٥٢٧-٦٠٠هـ)، سمع منه الحديث بدمشق.

- الإمام أبو الحسن الشاذلي (٥٧١-٦٥٦هـ)، إمام الطريقة الشاذلية، قرأ عليه كتاب الشفا، للقاضي عياض.

- إسماعيل بن ياسين، سمع منه الحديث.

- حماد الحراني، سمع منه الحديث.

- فاطمة بنت سعد الخير، سمع منها الحديث.

- أحمد بن الحسن أبو غالب المعروف بابن البنا، وقد تأدب عليه.

- أبو الحسن بن جبير، أخذ عنه الفقه والأصول.

ثانيا: تلاميذه:

- الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (توفي ٦٥٦هـ)، وقد روى عنه الحديث.

- الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (٦١٣-٧٠٥هـ)، روى عنه الحديث.

- شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري، المعروف بابن التلمساني، (توفي ٦٤٤هـ).

- كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني (توفي ٦٥١هـ)، أخذ عنه النحو.

- الملك الناصر داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحواً من سنة (توفي ٦٥٦هـ). وقرأ عليه النحو.

ـ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة المقدسي، (توفي ٦٦٥هـ).

ـ الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، صاحب الألفية. يقول الخضري في حاشيته على ابن عقيل: (ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه، أي ابن مالك، جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه، قال الدماميني: لم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه).

ـ الإمام الحافظ منصور بن سليم بن منصور الإسكندراني الشافعي (٦٠٧-٦٧٣هـ)، وقد روى عنه الحديث.

ـ العلامة زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، قاضي قضاة المالكية بدمشق، (توفي ٦٨١هـ).

ـ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور، المعروف بابن المنَيِّر (توفي ٦٨٣هـ) تفقه به وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب معجباً به أشد الإعجاب؛ لفرط ذكائه وكثرة بحثه.

ـ الإمام المحقق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، صاحب التآليف البديعة، (ت: ٦٨٤هـ).

ـ الشيخ أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم، الإمام العلامة رضي الدين القسنطيني، الشافعي، النحوي، (٦٠٧-٦٩٥هـ). أخذ عنه العربية وشرح الكافية التي لشيخه.

ـ الإمام المحدث زين الدين علي بن محمد بن المنير، قاضي القضاة شارح صحيح البخاري، (توفي ٦٩٥هـ).

ـ موفق الدين محمد بن أبي العلاء بن علي النصيبي البعلبكي، (توفي ٦٩٥هـ). أخذ عنه القراءات.

ـ الإمام ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي، (٦٣١- ٧٣١هـ).

ـ أبو علي الحسن بن الجلال، روى عنه الحديث.

ـ أبو الفضل الإربلي الذهبي.

- جمال الدين أبو إسحاق الفاضلي.
- الشيخة أم محمد وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان السكندرية.

وروى عنه طائفة بالإجازة منهم:

- العماد بن البالسي.
- عبد العزيز بن إبراهيم بن يَنَّة الهواري، ولد سنة (٦١٧هـ).
- أبو الحسن بن البقال.
- ياقوت الحموي.

ثالثا: علومه ومعارفه:

كان ابن الحاجب رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول، والفروع، والعروض، والتفسير، وكان الغالب عليه علم العربية، فبرع في النحو والتصريف، وقد خالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات، وإلزامات مفحمة، تعز الإجابة عنها.

وكان الشيخ ذا قدرة عجيبة على الاختصار، حتى إنه كان يضن بالفاء أو الواو إذا كانت زائدة، يتم المعنى بدونها، وقد يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف، بل قد يكتفي بالبسملة، ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده، وله القدرة على إدراج المسائل الكثيرة في الألفاظ القليلة.

رابعا: مذهبه الفقهي:

كان ابن الحاجب فقيهاً مالكياً، له مصنفات في أصول الفقه، وقد ألف مصنفاً مختصراً في مذهبه، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه، حتى قيل فيه: إنه شيخ المالكية في عصره، وكان هو وابن مالك على طرفي نقيض، خالفا العادة؛ لأن ابن مالك مغربي شافعي، وابن الحاجب كردي مالكي، ومن هنا غلِط بعض الشراح للمقدمة، فجعله مغربيًّا لما سمع بأنه مالكي.

لقد كان ابن الحاجب أول فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصر، وعقائد المالكية في المغرب.

خامسا: ثناء العلماء عليه:

قال الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد: هذا الرجل تيسرت له البلاغة،

فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الحكمة، فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى، فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل.

وقال القاضي ابن خلكان: كان من أحسن خلق الله ذهناً، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب عنها أبلغ إجابة، بسكون كثير وتثبت تام.

وذكره العلامة ابن أبي شامة فقال: كان من أذكى الأمة قريحة، ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، متقناً لمذهب مالك، وكان ثقة، حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محبًّا للعلم وأهله، ناشراً له، صبوراً على البلوى، محتملاً للأذى.

سادسا: آثاره العلمية:

صنف ابن الحاجب تصنيفات مفيدة، ومصنفاته فيها حسن صناعة، وجودة تصنيف، تدل على تمكنه وحذقه وذكائه، وقد رُزقت القبول، وطارت في الآفاق، وسارت بها الركبان:

١ـ كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه: وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في مدح هذا الكتاب، وكان مما قال فيه: هذا كتاب أتى بعجب العجاب،. وكان الشيخ كمال الدين الزملكاني يقول: ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية، وكفى بهذه الشهادة فخراً. وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب وتدريسه.

٢ـ كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: المعروفة بالكافية، وهي مقدمة وجيزة في النحو. وكان أبو حيان يقول عنها: هذه نحو الفقهاء، وقد انتشرت انتشاراً فاق الحدود، حتى إن مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم تقريباً، وقد بلغت شروحها (٦٧) شرحاً، وثلاثة مختصرات وخمس منظومات، وقد طبعت طبعات عديدة.

٣ـ الشافية في علم التصريف.

٤ـ شرح المقدمتين (أي الشافية والكافية) شرحاً مختصراً، وقد طبع هذا الشرح باستانبول ثم تكرر طبعه.

٥ـ منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو في أصول الفقه.

٦ـ مختصر منتهى السول والأمل: وقد اعتنى العلماء بهذا المختصر، فصار كتاب الناس شرقاً وغرباً، واشتغل العلماء به. وشرحه كثرة كاثرة من العلماء والفضلاء.

٧ـ الأمالي: وهو في غاية الإفادة اشتمل على فوائد عربية غريبة، ونكات وقواعد وغير ذلك.

٨ ـ الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري: وقد طبع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ببغداد في جزأين.

٩ـ نظم الكافية وسماه: الوافية في نظم الكافية.

١٠ـ شرح الوافية نظم الكافية: طبع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي بالعراق سنة ١٩٨١م.

١١ـ شرح المقدمة الجزولية.

١٢ـ المقصد الجليل في علم الخليل: وهو نظم في العروض على وزن الشاطبية، تقع في (١٧١) بيتاً، وشرحها الإمام الإسنوي.

١٣ـ رسالة في العشر: وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة (عشر) في أول الكلام وآخره.

١٤ـ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة.

١٥ـ كتاب في علم الكلام. وقد كتب عليه ثلاثة شروح.

١٦ـ إعراب بعض آيات القرآن الكريم.

١٧ـ إلى ابنه المفضل.

١٨ـ شرح كتاب سيبويه.

١٩ـ المسائل الدمشقية.

٢٠ـ المكتفي للمبتدي. شرح لإيضاح أبي علي الفارسي.

٢١ـ كمال العرب في علم الأدب.

٢٢ـ ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر.

٢٣ـ شرح الهادي.

٢٤ـ عقيدة ابن الحاجب.

٢٥ـ عيون الأدلة. وهو مختصر المنتهى.

٢٦ـ معجم الشيوخ.

شرح الجَارَبَرْدي

اسمه ونسبه:

هو أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف الجَارَبَرْدي، الإمام فخر الدين نزيل تبريز.

فقيه شافعي، أصولي، مُفسِّر، نحوي. نشأ مهتماً بالعلم ومواظباً عليه. انحدر من بيت علم. كان جده يوسف من شيوخ العلم المبرزين.

تفقه على مذهب الشافعي وفاق في العلوم العقلية، صاحب المصنفات البديعة والمؤلفات المفيدة، وكان ساكناً ومقيماً.

ولد سنة ٦٦٤ هـ وتوفي سنة ٧٣٢ هـ اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وقيل: سنة ٧٤٦ هـ.

ثناء العلماء عليه:

ذكره ابن السبكي في طبقاته فقال: كان إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً على الشغل في العلم وإفادة الطلبة، اجتمع مع القاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه على ما بلغني، وله: "شرح المنهاج في أصول الفقه" و"شرح تصريف ابن الحاجب" و"شرح الحاوي الصغير". ولم يكمل وحواش على الكشاف مشهورة.

مات في رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة بتبريز- رحمه الله.

وأنشدونا عنه:

عـجـبـاً لـقـوم ظـالـمـيـن تـسـتـروا　　بـالـعـدل مـا فـيـهـم لـعـمـري مـعـرفـه

قد جاءهم من حيث لا يدرونه   تعطيل ذات الله مع نفي الصفه

وهذان البيتان عارض بهما الزمخشري في قوله:

لجماعة سموا هواهم سنة   وجماعة حمر لعمري مؤكفه

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا   شنع الورى فتستروا بالبلكفه

وقد عاب أهل السنة بيتي الزمخشري وأكثروا القول في معارضتهما.

وذكره الأسنوي فقال: كان عالماً صالحاً ديناً وقوراً مواظباً على الأشغال والاشتغال والتصنيف. وذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته وقال في آخر ترجمته: وجده يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد والمتصدي لشغل الطلبة، وله تصانيف معروفة، وعنه أخذ الشيخ نور الدين الأردبيلي وغيره كذا نقلته من خط بعض الحفاظ.

شرح الجاربردي

وجاء في كشف الظنون: شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي المتوفى: سنة ٧٤٦ هـ، ست وأربعين وسبعمائة.

أوله: (نحمدك يا من بيده الخير والجود... الخ)

قال: لما كانت (أي الشافية) مع صغر حجمها مشتملة على فوائد شريفة لم يتفق لها شرح يذلل صعابها، وأشار إلي جمع من الفضلاء أن أكتب لها شرحا تنحل به ألفاظها حتى توسلوا إلي بما لا تسعني مخالفته، وهو الوزير: محمد بن الوزير: علي الساوي، فشرعت متوسطا بين الإيجاز والإكثار.

وقد اعتنى العلماء بشرح الجاربردي كثيراً، فنقلوا عنه وعلقوا عليه:

- وألف عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة حاشية على: (شرح الجاربردي) المتوفى سنة ٨١٩ هـ.

أولها: (أحمد الله على نعمه...).

وحاشية أخرى أيضاً:

أولها: (نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان... الخ).

سماها: (الدرر الكافية في حل شرح الشافية).

ذكر فيها: أنه وجد نسخة الشارح وعليها هامش منه وقد ترك تفصيل مجملاته وتفسير مبهماته لغاية وضوحها عنده فأخذها بعينها.

وأضاف الفوائد إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير وإيضاح وتقرير.

- وعلى (شرح الجابردي) حاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني، توفي ٨٥٥هـ.

- وللسيوطي حاشية على (شرح الجاربردي) المسمى: (بالطراز اللازوردي) ذكرها في (فهرس مؤلفاته).

شرح نُقْرَه كار
(٧٠٦ – ٧٧٦ هـ = ١٣٠٦ – ١٣٧٤ م)

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوريّ، جمال الدين، وينعت بالشريف. عالم بالعربية وأصول الفقه. حنفي. ولي التدريس بحلب، وأقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مثلها.

مؤلفاته:

١- "شرح المنار" في الأصول.
٢- و"شرح التسهيل" في النحو.
٣- و"شرح الشافية" في التصريف، ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر كما صرح في مقدمته، منه نسخة في مغنيسا (الرقم ٥٨٧٠). وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
٤- و "شرح لب اللباب" في النحو، منه نسخة في مغنيسا أيضاً (الرقم ٢٤٧١) كتب سنة ٨٥٧ وسمي في شستربتي (٤١٤٠) العباب.
٥- و "شرح التلخيص" في البلاغة ألفه للأمير منكلي بغلي.
٦- و "شرح التنقيح" لصدر الشريعة، في أصول الفقه، أتم تصنيفه في شوال سنة ٧٧١ هـ وغير ذلك.

قال طاش كبرى زاده: معنى النَّقْرَة كار: صائغ الفضة[١].

(١) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٤٩، والدرر الكامنة ٢/ ٢٨٦، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٢.

شرح ابن جماعة

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه:

هو الشيخ الإمام قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني نسباً، الحموي مولداً، الشافعي مذهباً.

لقب ابن جماعة يطلق على أسرة من حماة وعلى رأسهم بدر الدين ابن جماعة وقد اشتغل معظم أفراد هذه الأسرة بالحديث والتدريس ولبعضهم مؤلفات في فنون متعددة، ولذلك حصل بعض الخلط والخطأ في نسبة بعض المؤلفات، فقد ينسب المؤلف الواحد لأكثر من شخص من آل ابن جماعة، وقد ينسب لأحدهم ما ليس له.

مولـــده:

ولد بحماة سنة ٦٣٩ هـ.

شيوخـه:

شيوخ بدر الدين بن جماعة كثيرون وقد بلغ عددهم في مشيخته التي خرّجها البرزالي أربعاً وسبعين شيخاً منهم امرأة واحدة. ومن أشهرهم:

- تقي الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين بن رزين المتوفى سنة ٦٨٠ هـ.
- ومعين الدين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٧هـ.

- وزين الدين أبي الطاهر إسماعيل بن عبد القوي ابن أبي العز بن عزون ت ٦٦٧ هـ.

- وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الإمام اللغوي المشهور المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.

تلاميذه:

من أبرز تلاميذ بدر الدين بن جماعة:

- الإمام الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.
- وابن جابر المغربي: محمد بن جابر الوادي آشي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- والسبكي: عبد الوهاب بن علي المتوفى سنة ٧٧١ هـ.

أعماله:

تولى الإمام بدر الدين بن جماعة قضاء القدس سنة (٦٨٧ هـ)، ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٠ هـ)، وجمع له بين القضاء ومشيخة الشيوخ، ثم أعيد إلى قضاء الديار المصرية بعد وفاة ابن دقيق العيد، وعزل مدة سنة ثم أعيد، وعمي سنة (٧٢٧ هـ) فصرف عن القضاء واستمر في التدريس إلى أن توفي، وقد درس في أشهر مدارس عصره ومنها المدرسة القيمرية والعادلية الكبرى في دمشق، كما درس في مصر بالمدرسة الصالحية والمدرسة الناصرية والمشهد الحسيني وغيرها.

عقيدته:

قال الإمام الذهبي في ترجمته لبدر الدين بن جماعة: "وهو أشعري فاضل".

قلت: قد ألف بدر الدين بن جماعة بعض الكتب على مذهب الأشاعرة ومنها كتابه "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل" ذكر فيه ثلاثين آية من الآيات الواردة في الصفات وأوّلها على مذهب الأشاعرة. كما ذكر أيضا ثلاثين حديثاً صحيحاً من الأحاديث الواردة في الصفات وأوّلها على مذهب الأشاعرة، خلافاً لما عليه أهل الحق السلف الصالح أهل السنة والجماعة. ومن الصفات التي أوّلها: الاستواء، والعلو، والنزول، والوجه واليد والعين والساق والغضب والرضا والفرح والمحبة والضحك والتعجب وغير ذلك.

مصنفاته:

يعد الإمام بدر الدين بن جماعة من المكثرين في التأليف، وممن ألف في شؤون عدة، قال الذهبي: "له تواليف في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام".

وقال ابن حجر: "صنف كثيراً في عدة فنون... وكان صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم".

قلت: قد سبق أن ذكرت فيما تقدم أن لقب ابن جماعة يطلق على عدة أشخاص فلذلك حصل الخطأ في نسبة بعض المؤلفات إلى بدر الدين بن جماعة وهي ليست له أو في نسبتها إليه نظر، لذلك فسأذكر أولا المؤلفات المنسوبة له التي طبعت أو حققت، ثم أذكر ثانيا المؤلفات المنسوبة له التي يغلب على الظن صحة نسبتها له، ثم أذكر ثالثا المؤلفات التي نسبت له وفي نسبتها إليه نظر أو قد لا تصح نسبتها إليه، ومع ذلك فإني أرى أن المصنفات المنسوبة إلى بدر الدين بن جماعة تحتاج إلى دراسة وافية للتأكد من صحة نسبتها والتعريف بها، والكتاب الذي أحققه "تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة" كتاب صغير لا تحتمل مقدمته دراسة وافية عن مصنفات بدر الدين ابن جماعة وإنما أشير إلى ذلك من باب التنبيه ولعل فضيلة الدكتور عبد الجواد

خلف يستكمل ذلك في طبعة قادمة للدراسة الجيدة الذي أعدها عن القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره.

أولاً: المطبوع أو المحقق من مصنفات بدر الدين بن جماعة مرتبة على الحروف الهجائية:

١- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل طبع عام ١٤١٠هـ بتحقيق وهبي سليمان غاوجي بدار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

٢- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام طبع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد عام ١٤٠٣هـ.

٣- تجنيد الأجناد في وجهات أهل الجهاد طبع بتحقيق أسامة ناصر النقشبندي عام ١٩٨٣م باسم مختصر في فضل الجهاد طبع مع مستند الأجناد.

٤- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم. طبع بتحقيق محمد هاشم الندوي طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ثم صورته دار الكتب العلمية ببيروت.

٥- غرر البيان فيمن لم يسم في القرآن حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٦- كشف المعاني في متشابه المثاني حقق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧- مختصر صحيح البخاري طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب.

٨- مختصر في مناسبات تراجم البخاري طبع بتحقيق محمد إسحاق السلفي.

٩- مستند الأجناد في آلات الجهاد طبع بتحقيق أسامة ناصر النقشبندي.

١٠- مقصد النبيه في شرح خطبة التنبيه.

١١- المنهل الروي في علوم الحديث النبوي. حققه الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان. وطبع في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة المجلد ٢١ من ص ٢٩-١١٦ و١٩٦ -٢٥٥ عام ١٣٩٥ هـ.

ثانياً: المصنفات المنسوبة له ولم تطبع أو تحقق ويغلب على ظني صحة نسبتها له.

١- أراجيز في قضاة مصر ودمشق والخلفاء.

٢- أربعون حديثا تساعية.

٣- التبيان في مبهمات القرآن.

٤- تاريخ مختصر في الدولة الأموية والدولة العباسية.

٥- التنزيه في إبطال حجج التشبيه.

٦- تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة.

٧- حجة السلوك في مهاداة الملوك.

٨- ديوان خطب.

٩- الرد على المشبهة.

١٠- رسالة في الكلام على الإسطرلاب.

١١- **شرح كافية ابن الحاجب.** ذكره الدكتور عبد الجواد خلف في كتابه القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره (٢٦٥، ٢٦٦) وذكر أن له نسخة خطية منقولة من نسخة المؤلف التي بخطه محفوظة بجامعة استانبول بتركيا برقم ١٣٦٧ ولها نسخة أخرى مصورة عنها بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة. وأحال على فهرس معهد المخطوطات ١/ ٣٨٧.

١٢- الطاعة في فضيلة الجماعة.

١٣- العمدة في الأحكام.

١٤- الفوائد الغزيرة المستنبطة من حديث بريرة.

١٥- الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة.

١٦- كشف الغمة في أحكام أهل الذمة.

١٧- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريجه.

١٨- المقتص في فوائد تكرار القصص.

١٩- مقدمة في النحو.

ثالثاً: المصنفات المنسوبة لبدر الدين بن جماعة وفي نسبتها إليه نظر وبعضها قد لا تصح نسبتها إليه.

١- أنس المذاكرة فيما يستحسن في المذاكرة. نسبه له رمضان شعش في نوادر المخطوطات العربية. ونقلها عنه الدكتور فؤاد عبد المنعم. والدكتور موفق بن عبد الله بينما نسبه الزركلي في الأعلام لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة (ابن المؤلف بدر الدين) وقال الزركلي: "مجلد ضخم كله بخطه رأيته في مغنيسيا برقم (٥٢٨٦) أنجزه سنة ٧٦٢هـ في نهايته آخر المجلدة".

٢- أوثق الأسباب. ذكره حاجي خليفة ونسبه لمحمد بن جماعة. ونقله عنه الذكتور موفق بن عبد الله وجعله من مؤلفات بدر الدين بن جماعة. لكن الكتاب يحتمل أن يكون لمحمد بن جماعة (بدر الدين) ويحتمل أن يكون لحفيده محمد بن جماعة.

٣- الضياء الكامل في شرح الشامل. ذكره الدكتور محيي الدين عبد الرحمن بن رمضان في عرضه لمصنفات بدر الدين بن جماعة في مجلة معهد المخطوطات العربية. ولم يعزه إلى أي مصدر وقد نقله عنه الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله. وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بأن الكتاب ليس لبدر الدين بن جماعة وإنما هو لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن عمر بن إبراهيم الحموي المتوفى سنة ٨٥٨ هـ.

٤- كتاب في تخريج أحاديث الوجيز للغزالي. ذكره أسامة ناصر النقشبندي دون أن يعزو إلى مصدر أو يذكر مكان الكتاب. ولم أجد من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

٥- لسان الأدب ذكره السخاوي في الضوء اللامع ونسبه لابن جماعة دون أن يوضح لأي واحد من آل جماعة. ونقله عنه الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله وأورده ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة مع أنهما ذكرا أن السخاوي لم يذكر لأي واحد من آل بن جماعة.

٦- مختصر أقصى الشوق والأمل في حديث الرسول صلى الله عليه

وسلم. ذكره الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة نقلا عن بروكلمان، وإن كان الدكتور موفق قد قال: "ولعله المنهل المروي". قلت: وقد سبقه إلى ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون فقد ذكر كتاب المنهل المروي في علوم الحديث النبوي ونسبه لبدر الدين بن جماعة وقال: "وهو مختصر لخص فيه علوم الحديث لابن الصلاح وزاد عليه". وذكر في موضع آخر كتاباً باسم المختصر لعلوم الحديث ونسبه لبدر الدين بن جماعة وقال: "ولعله المنهل الروي في علوم الحديث النبوي وفيه خلاصة محصول علوم الحديث لابن الصلاح وزاد عليه".

٧- المختصر الكبير في السيرة ذكره عبد الله الجبوري في هامش تحقيقه لكتاب طبقات الشافعية للأسنوي عند ترجمته لبدر الدين بن جماعة وأشار إلى أن المخطوط يوجد في مكتبة الأوقاف العراقية تحت رقم (٩٥٧). وذكره أيضا الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين نقلاً عن عبد الله الجبوري، وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بعدم صحة نسبة الكتاب لبدر الدين بن جماعة. وقال أسنده بروكلمان والتبس الأمر على الزركلي فنسبه تارة لبدر بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وتارة لأبي عبد الله بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ والحقيقة أن الكتاب ليس لهما، وإنما هو لعز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٧٦٧ هـ يقول ابن قاضي شهبه في ترجمة عز الدين بن جماعة: "وله السيرة الكبرى والسيرة الصغرى". قلت: وأنا أوافق الدكتور فؤاد فيما ذهب إليه.

٨- "المسالك في علم المناسك" ذكره حاجي خليفة والبغدادي ونقله عنهما الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله. لكن هناك كتاب في المناسك لعز الدين بن جماعة (ابن بدر الدين) واسم هذا الكتاب هداية السالك إلى معرفة المذاهب الأربعة في المناسك. ذكره حاجي خليفة وكذلك ذكر ابن قاضي شهبه في طبقاته أن لعز الدين بن جماعة (ابن بدر الدين) كتاباً كبيراً في المناسك. وتابعه الشوكاني ثم الألوسي. وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بعدم صحة نسبة كتاب المسالك في علم المناسك لبدر الدين بن

جماعة، قال: "وإنما هو لولده عز الدين نظراً لما قاله ابن قاضي شهبة ومن تابعه".

قلت: والكتاب أعني "المسالك في علم المناسك". يحتمل أن يكون لبدر الدين بن جماعة ويحتمل أن المراد به هو هداية السالك إلى معرفة المذاهب الأربعة في المناسك. لعز الدين بن جماعة.

٩- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريج علم الدين البرزالي.

١٠- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريج المعشرائي، ذكرهما الدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة. والذي يظهر أن نسبة التأليف إنما تكون للمخرِّج وهو هنا البرزالي وكذلك المعشرائي وليست للمخرَّج له بدر الدين بن جماعة.

١١- النجم اللامع في شرح جوامع الجوامع. نسبه له أسامة النقشبندي وأحال على كشف الظنون ٢/ ٦٢٧. والذي في كشف الظنون في هذه الصفحة "النجم اللامع في شرح جمع الجوامع لأبي البقاء محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة" وهو غير محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة. وقد نسب الزركلي في الأعلام النجم اللامع في شرح جمع الجوامع لأبي البقاء محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة ٩٠١ هـ، ولم أجد من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

١٢- نور الروض ذكره في مؤلفات بدر الدين بن جماعة الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله نقلاً عن فهرس المخطوطات المصورة التابع لمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية فقد ذكرا أن الفهرس أشار إلى مخطوط نور الروض لابن جماعة.

قلت: قد تقدم أن ابن جماعة يطلق على عدة مؤلفين، فيحتمل أن يكون هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة، ويحتمل أنه لغيره ولم أجد من المؤلفين من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على الإمام القاضي بدر الدين بن جماعة، أثنوا عليه في علمه وقضائه وفقهه وفتاواه وخطبه وديانته وورعه ومصنفاته.

فقال عنه تلميذه الإمام الذهبي: "قاضي القضاة شيخ الإسلام المفسر له تواليف في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وأوصاف حميدة وأحكام محمودة، وله النظم والنثر والخطب والتلامذة والجلالة الوافرة والعقل التام والخلق الرضي...." .

وقال عنه تلميذه ابن جابر: "هو الشيخ الأجل الفقيه المفتي والخطيب قاضي قضاة الديار المصرية وشيخ الشيوخ ومحدثها وعالمها... ما علم عليه في جميع ولايته إلا الخير مع أنها نحو خمسين عاماً " .

وقال السبكي: "حاكم الإقليمين مصراً وشاما، وناظم عقد الفخار الذي لا يجاري متحل بالعفاف مُتخلٍّ إلا عن قدر الكفاف، محدث فقيه ذو عقل لا يقوم أساطين الحكماء بما جمع فيه" .

وقال الأسنوي: "اشتغل بعلوم كثيرة وصنف في كثير منها، وأنشأ الشعر الحسن أفتى قديماً، وعرضت فتاواه على النووي فاستحسن ما أجاب به" .

وقال ابن كثير: "العالم شيخ الإسلام سمع الحديث واشتغل بالعلم وحصل علوم متعددة وتقدم وساد أقرانه مع الرياسة والديانة والصيانة والورع وكفّ الأذى، وله التصانيف الفائقة النافعة" .

وفاتــه:

توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة وله أربع وتسعون سنة وشهراً.

المناهج الكافية في شرح الشافية
للشيخ زكريا الأنصاري

(١) سيرته الذاتية:

أولاً: اسمه ونسبه:

هُوَ زين الدين، أبو يحْيَى، زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا، الأنصاري الخزرجي، السنيكي، ثُمَّ القاهري، الأزهري، الشَّافِعيّ.

والأنصاري: نِسْبَة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة، من الأوس والخزرج.

والخزرجي: نِسْبَة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدة.

والسنيكي: نِسْبَة إلى سُنَيْكَة، قَرْيَة بمصر من أعمال الشرقية، بَيْن بلبيس والعباسية، والأكثر عَلَى نسبته هكذا - بإثبات الياء - وَهُوَ مخالف لقواعد الصرف، إذ الصَّوَاب في النسبة السُّنَكِي. قَالَ ابن عقيل: ويقال في النسب إلى فُعَيْلَة: فُعَلِيّ - بحذف الياء - إن لَمْ يَكُنْ مضاعفاً، فتقول في جُهَيْنَةَ: جُهَنِيّ. وذُكِرَ عَنْ الْقَاضِي زكريا أنه كَانَ يكره النسبة إلى تِلْكَ البلدة.

والقاهري: نِسْبَة إلى مدينة القاهرة.

والأزهري: نِسْبَة إلى الجامع الأزهر.

ثانياً: ولادته:

لَمْ تكن ولادة الْقَاضِي زكريا محل اتفاق بَيْن المؤرخين، وإنما تطرق إليها الخلاف كَمَا تطرق لغيرها، فالسيوطي - عصريه وصديقه - يؤرخ ولادته في سنة ٨٢٤ هـ، عَلَى سبيل الظن والتقريب، فَقَالَ: ولد سنة أربع وعشرين

تقريباً، وأما السخاوي، والعيدروسي فيجزمان أن ولادته كَانَتْ في سنة ٨٢٦ هـ، وتابعهما في هَذَا: ابن العماد الحنبلي، والشوكاني، والزبيدي، وعمر رضا كحالة، في حِيْنَ أن الغزي يتردد في تحديد ولادته بَيْن سنة ٨٢٣ هـ، وسنة ٨٢٤ هـ، وإن كَانَ صدَّر كلامه بالأولى، ونقله من خطِّ والده الذي كَانَ أحد تلامذة الْقَاضِي زكريا.

وتفرد خير الدين الزركلي بالجزم بأنها كَانَتْ سنة ٨٢٣ هـ.

وهكذا نجد أن ولادة الْقَاضِي زكريا الأنصاري - في أقوال المؤرخين - كَانَتْ دُوْلَة بَيْن أعوام ثلاثة - بصرف النظر عَنْ القائلين بِهَا - وَهِيَ ٨٢٣ هو٨٢٤ هـ و٨٢٦ هـ، ولا مرجح عندنا لأحدها نجزم بِهِ أو نرجحه، والعلم عِنْدَ الله تَعَالَى.

ثالثاً: أسرته:

لَمْ تسعفنا المصادر بالكثير عَنْ أسرته، وإنما كَانَتْ نُتفاً وإشارات. استطعنا أن نستشف مِنْها شيئاً قليلاً، يساعدنا في تكوين فكرة واضحة عَنْ أسرة المترجم.

أمَّا والده فكل مَا نعرفه عَنْهُ أنه مات، وابنه المُترجم له ما يزال طفلاً. وَلَمْ يترك إلَّا امرأة أرملة وولداً يتيماً، يقاسيان مشاق الحياة التي لَمْ يَكُنْ لَهُمَ دور في تحريك دفة أحداثها.

وأما أمُّه فيمكننا القَوْل: إنَّ مَا حازه طفلها من المجد والفخار إنما كَانَ - بَعْدَ رعاية الله - بحسن تصرفها، فَقَدْ حكى الغزي عَنْ الشَّيْخ الصالح ربيع ابن عَبْد الله السلمي الشنباري أنه كَانَ يوماً بسنيكة - مسقط رأس المُترجم له. وإذا بامرأة تستجير بِهِ، وتستغيث؛ قائلة: إنَّ ولدها مات أبوه، وعامل البلد النصراني قبض عَلَيْهِ، يروم أن يكتبه مَوْضِع أبيه في صيد الصقور، فخلَّصه الشَّيْخ مِنْهُ، وَقَالَ لها: إن أردت خلاصه فأفرغي عَنْهُ يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر وعليَّ كلفته، فسلمت إليه ابنها. وهذا غاية مَا استطعنا الوقوف عَلَيْهِ من خبرها.

ومما سبق يُعْلَم أن صاحبنا كَانَ الوحيد لأبويه. فَلا إخوة، ولا أخوات

عِنْدَه، وكذا زوجه التي غُمرت في بحر الجهالة، فَلا ذكر لها البتة، فِيْمَا بَيْن أيادينا من مراجع.

أما ذريته، فوقفنا عَلَى ذكر لبعض أولاده، مِنْهُمْ:

جمال الدين يوسف، قَالَ عَنْهُ الغزي: الشَّيْخ العلامة الصالح.

وذكر حاجي خليفة أن ولده هَذَا شرح مختصراً لبعض الشافعية لكتاب التحرير في أصول الفقه لابن همام. وَلَمْ نقف عَلَى تاريخ وفاته.

والذي يظهر أن لَهُ ولداً آخر يدعى: زكريا، وإن لزكريا الأخير ابناً يدعى: زكريا أيضاً، ترجمه الغزي في الكواكب السائرة فَقَالَ: زكريا بن زكريا الشَّيْخ العلَّامة زين الدين المصري، حفيد شيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري، وكانت وفاته في شوال سنة ٩٥٩ هـ، وَكَانَ جده يحبه محبة عظيمة.

رابعاً: نشأته:

كَانَ مولده في بلده الأول سُنَيْكة، فنشأ بِهَا، وابتدأ بحفظ القُرْآن الكريم - عَلَى العادة في بدء التعليم - ودَرَسَ مبادئ الفقه العامة، فقرأ عمدة الأحكام، وبعض مختصر التبريزي في الفقه، وما كاد يدخل النصف الثَّانِي من عقد عمره الثَّانِي، حَتَّى شدَّ رحاله نَحْو عاصمة العِلْم والعلماء، التي كَانَتْ تعج بمظاهره: القاهرة، وسواء كَانَ قَدْ رحل بنفسه إلى القاهرة، أو أن الشَّيْخ ربيع ابن عَبْدالله هُوَ الذي سافر بِهِ - كَمَا تقدم - فَقَدْ ورد صاحبنا القاهرة، ونزل الجامع الأزهر؛ مستوطناً، وهناك أكمل حفظ المختصر، الذي بدأ بِهِ في مقتبل عمره، ومن ثَمَّ بَدَأَ بحفظ كُتُب مبادئ العلوم التي كَانَتْ تُدرَّس آنذاك، فحفظ المنهاج الفرعي، والألفية النحوية، والشاطبية، والرائية وبعض المنهاج الأصلي، ونحو النصف من ألفية الحَدِيْث، والتسهيل إلى باب كاد.

وكانتْ تِلْكَ قدمته الأولى إلى القاهرة، وَلَمْ يطل المكث فِيْهَا، وعاد أدراجه إلى بلده؛ ملازماً هناك الجدَّ والاشتغال.

وبعد مدة من الزمن - نجهل تحديدها - عاود المجيء إلى القاهرة، يروم استخراج العِلْم من معادنه، فَدَرَسَ في الفقه: شرح البهجة، وغيرها، وقرأ في أصول الفقه: العضد، وشرح العبري، وقرأ في النحو والصرف، ومما قرأ

فِيْهِمَا: شرح تصريف العزي، وأخذ المعاني والبيان والبديع، فقرأ فِيْهَا المطول، وأخذ المنطق عَنْ عدة مشايخ، وقرأ فِيهِ شرح القطب عَلَى الشمسية، وأكثر حاشية الشريف الجرجاني عَلَيْهِ، وكذا حاشية التقي الحصني عَلَيْهِ.

كَمَا أخذ اللغة، والتفسير، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقا، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب، والعروض، وعلم الحروف، والتصوف، وتلا بالسبع، والثلاثة الزائدة عَلَيْهَا، وقرأ مصنفات ابن الجزري كالنشر، والتقريب، والطيبة، وأخذ رسوم الخطِّ، وآداب البحث، والحديث.

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل، فأجازه مشايخه، وكتب لَهُ بِذَلِكَ كَثِيْرٌ مِنْهُمْ، مَعَ الإطناب في المدح والثناء، يزيدون عَلَى مئة وخمسين، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، إذْ كتب لَهُ في بَعْض إجازاته: وأذنت لَهُ أن يقرأ القُرْآن عَلَى الوجه الذي تلقَّاه، ويقدر الفقه عَلَى النمط الذي نص عَلَيْهِ الإمام وارتضاه، والله المسؤول أن يجعلني وإياه، ممن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه.

وأذن لَهُ في إقراء شرح النخبة، وغيرها من مصنفاته في حياته، وكذا فعل غَيْر ابن حجر، حَتَّى قَالَ العيدروسي: وتصدّى للتدريس في حياة غَيْر واحد من شيوخه.

وهكذا أصبح شيخنا من المؤهلين للانضمام إلى ركب العُلَمَاء، وأن يشقَّ طريقه وسطهم.

خامساً: صفاته وأخلاقه:

كَانَ الْقَاضِي زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري مضرب المثل، في وقته، في حسن الخلق، والتحلي بمكارم الأخلاق وفضائلها، لا يدع باباً إليها إلَّا دخله، قَالَ العلائي: قَدْ جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمت والتؤدة والأخذ عَنْ الأكابر مَا لَمْ يجمعه غيره.

ولعل أبرز صفاته التي كَانَ يتحلَّى بِهَا، أنه كَانَ حافظاً للجميل، شاكراً لصنيع المحسنين إليه، ويدل عَلَى ذَلِكَ - كَمَا مَرَّ - أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله

كَانَ صاحب الفضل عَلَيْهِ، في توجُّهه إلى طلب العِلْم، وسفره إلى القاهرة، فكان ردّ المترجم عَلَى ذَلِكَ أنه: إذا ورد عَلَيْهِ الشَّيْخ ربيع، أو زوجه، أو أحد من أقاربه، يجعله في زمن صمدته ومنصبه، وَكَانَ يقضي حوائجهم، ويعترف بالفضل لَهُمْ، وربما مازحته زوجة الشَّيْخ ربيع التي ربَّتْه.

وَكَانَ في النهاية من الانهماك في طلب العِلْم، لا يجعل لنفسه متنفساً سواه، حَتَّى أشغله عَنْ مأكله ومشربه، فحكى عَنْ نَفْسه، قَالَ: جئت من البلاد وأنا شابٌّ فلم أعكف عَلَى الاشتغال بشيء من أمور الدنيا وَلَمْ أعلّق قلبي بأحد من الخلق، قَالَ: وكنت أجوع في الجامع كثيراً، فأخرج في الليل إلى الميضأة وغيرها، فأغسل مَا أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضأة وآكلها، وأقنع بِهَا عَنْ الخبز.

وَكَانَ عَلَى دَرَجَة من اليقين بالله وتفويض الأمور إليه، فروى من حاله أنه قَالَ: فلما أتممت شرحها - يعني: البهجة، غار بَعْض الأقران، فكتب عَلَى بَعْض نسخ الشرح: كِتَاب الأعمى والبصير؛ تعريضاً بأني لا أقدر أشرح البهجة وحدي، وإنما ساعدني فِيهِ رفيق أعمى كنت أطالع أنا وإياه، قَالَ: فاحتسبت بالله تَعَالَى، وَلَمْ ألتفت إلى مِثْل ذَلِكَ.

وَكَانَ من أخلاقه أنه كَانَ صدَّاعاً بالحق، لَمْ يثنه الخوف عَلَى المنصب أو هيبة سلطان عَنْ زجر الظالم أو إنذار العاصي، حَتَّى أن الغزي يذكر أن سبب عزله عَنْ القضاء بسبب خطه عَلَى السلطان بالظلم، وزجره عَنْهُ تصريحاً وتعريضاً.

ومتع بالقول عَلَى ملازمة العِلْم والعمل ليلاً ونهاراً، مَعَ مقارنة مئة سنة من عمره من غَيْر كلل ولا ملل، مَعَ عروض الانكفاف لَهُ، بحيث شرح البُخَارِيّ جامعاً فِيهِ ملخص عشرة شروح، وحشّى تفسير البيضاوي في هذِهِ الحالة.

وصاحبنا ممن قاسى مرارة الحرمان وعاش مصاعبها؛ لذا كَانَ يعرف لوعة المحرومين، وضيق ذات يد المعدمين، فكان كَثِيْر البرِّ بطلبته وتفقد أحوالهم. مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من كثرة الصدقة والمبالغة في إخفائها، وَكَانَ لَهُ

جَمَاعَة يرتب لَهُمْ من صدقته مَا يكفيهم إلى يوم، وإلى أسبوع، وإلى شهر، وإذا جاءه سائل - بَعْدَ أن أصيب بالعمى - يَقُول لِمَنْ عنده من جماعته: هَلْ هنا أحد؟ فإن قَالَ لَـهُ: لا، أعطاه، وإن قَالَ لَهُ: نعم، قَالَ لَهُ: قل لَهُ: يأتينا في غَيْرِ هَذَا الوقت.

وَقَدْ أورد الغزي كلمة جامعة في بيان أخلاقه، فَقَالَ: وَكَانَ صاحب الترجمة مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من الاجتهاد في العِلْم؛ اشتغالاً واستعمالاً وإفتاءً وتصنيفاً، ومع مَا كَانَ عَلَيْهِ من مباشرة القضاء ومهمات الأمور، وكثرة إقبال الدنيا، لا يكاد يفتر عَنْ الطاعة ليلاً ونهاراً، ولا يشتغل بما لا يعنيه، وقوراً مهيباً مؤانساً ملاطفاً، يُصَلِّي النوافل من قيام، مَعَ كبر سنه، وبلوغه مئة سنة وأكثر، ويقول: لا أعوّد نفسي الكسل. حَتَّى في حال مرضه كَانَ يُصَلِّي النوافل قائماً، وَهُوَ يميل يميناً وشمالاً، لا يتمالك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض، فقيل لَهُ في ذَلِكَ، فَقَالَ: يا ولدي، النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبني وأختم عمري بِذَلِكَ.

وَكَانَ إذا أطال عَلَيْهِ أحد في الكلام يَقُول لَهُ: عجِّل قَدْ ضيَّعت عَلَيْنَا الزمان وَكَانَ إذا أصلح القارئ بَيْن يديه كلمة في الكِتَاب الذي يقرأ ونحوه، يشتغل بالذكر بصوت خفي قائلاً: الله الله، لا يفتر عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يفرغ، وَكَانَ قليل الأكل لا يزيد عَلَى ثلث رغيف، ولا يأكل إلا من خبز خانقاه سعيد السعداء، ويقول: إنما أخص خبزها بالأكل لأن صاحبها كَانَ من الملوك الصالحين.

سادساً: وفاته:

بَعْدَ عُمر بَلَغَ أو جاز بقليل المائة عام، كَانَتْ مملوءة بالعلم والتعليم، والتربية والإرشاد، اختار الباري - عزَّ وجل - الْقَاضِي زكريا الأنصاري إلى جواره الكريم، بَعْدَ أن ابتلي بفقد نعمة البصر.

وَقَدْ حصل خُلْفٌ بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته، بَعْدَ أن اتفقت كلمة جمهورهم عَلَى تحديد اليوم والشهر، وَهُوَ الرابع من ذي الحجة.

فالجمهور عَلَى أن وفاته كَانَتْ سنة ٩٢٦ هـ، في حين ذهب العيدروسي.

وتابعه ابن العماد الحنبلي، إلى أنها كَانَتْ سنة ٩٢٥ هـ.

ولقد أغرب الأدنروي في تحديد وفاته، فزعم أنها كَانَتْ سنة ٩١٠ هـ، وَهُوَ وهم لا محالة، ولا متابع لَهُ، ولا عاضد عَلَى هَذَا، وإنما هُوَ قَوْل انفرد بِهِ، وخالف فِيهِ المؤرخين جملة وتفصيلاً.

(٢) سيرته العلمية:

أولاً: شيوخه:

بَلَغَ شيوخ الْقَاضِي زكريا الأنصاري كثرة كاثرة، ومَرَّ بنا أنهم زادوا عَلَى المائة والخمسين شيخاً؛ لذا سنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر مَا أخذ الْقَاضِي عَنْهُمْ، ثُمَّ نعرِّج عَلَى باقي شيوخه سرداً.

فمن أشهر مشايخه:

١ ـ زين الدين أبو ذرٍّ عَبْد الرحمن بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الزَّرْكَشِيّ القاهري الحنبلي، المتفرد برواية صَحِيْح مُسْلِم بعلو. تُوُفِّي في ذي الحجة سنة ٨٤٦ هـ، وَقَدْ ناهز التسعين.أخذ عَنْهُ: صَحِيْح مُسْلِم.

٢ ـ شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يعقوب القاياتي، تُوُفِّي ليلة الاثنين الثامن عشر من محرم، سنة ٨٥٠ هـ. أخذ عَنْهُ: الفقه، وأصوله، والمعاني والبديع والبيان، واللغة، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، وغيرها.

٣ ـ شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن رجب بن طَيْبُغَا الشَّافِعيّ، المعروف بابن المَجْدي، مات في ذي القعدة سنة ٨٥٠ هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والنحو، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة.

٤ ـ الْقَاضِي عز الدين عَبْد الرحيم بن المؤرخ ناصر الدين مُحَمَّد بن عَبْد الرحيم المصري الحنفي، عُرِفَ بابن الفرات، تُوُفِّي في ذي الحجة سنة ٨٥١ هـ، وَقَدْ جاز التسعين. سَمِعَ عَلَيْهِ العديد من كُتُب الحَدِيْث كـ: "البعث" لابن أبي دَاوُد، وغيره.

٥ ـ زين الدين أبو النعيم رضوان بن مُحَمَّد بن يوسف العقبي ثُمَّ القاهري الشَّافِعيّ، المُسْنِد الصَّيِّن، تُوُفِّي في رجب سنة ٨٥٢ هـ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والقراءات السبع، وآداب البحث، وشرح الألفية للعراقي، وصحيح مُسْلِم، وسنن النَّسَائِيّ.

٦ ـ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري ثُمَّ القاهري. تُوُفِّي ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ. أخذ عَنْهُ: الفقه، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث لابن الصَّلاح، وشرح النخبة، والسيرة النبوية لابن سيد الناس، وغالب سُنَن ابن ماجه، وغيرها.

٧ ـ أبو اليمن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي، الشَّافِعيّ، قاضي مكة، مات في ذي القعدة سنة ٨٥٣هـ، عَنْ ستين سنة. أخذ عَنْهُ لَمّا ورد مكّة حاجاً.

٨ ـ شرف الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن زين الدين أبي بَكْر بن الْحُسَيْن بن عُمَر القرشي، العثماني، المراغي، القاهري الأصل المدني الشَّافِعيّ. تُوُفِّي في محرم سنة ٨٥٩ هـ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الحَدِيْث، والفقه، وغيرهما لما ورد المدينة في طريق حجه.

٩ ـ جلال الدين أبو السعادات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ القرشي المخزومي المكي، ويعرف بابن ظهيرة. مات في صفر سنة ٨٦١ هـ، عَنْ خمس وستين سنة. سَمِعَ عَلَيْهِ الحَدِيْث عندما ورد مكة حاجاً.

١٠ ـ كمال الدين مُحَمَّد بن عَبْد الواحد بن عَبْد الحميد السيواسي الأصل، السكندري ثُمَّ القاهري الحنفي. مات في رمضان سنة ٨٦١ هـ، عَنْ ستين سنة. أخذ عَنْهُ: النحو والمنطق، وشرح الألفية للعراقي.

١١ ـ جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري المحلي الأصل القاهري الشَّافِعيّ. مات في محرم سنة ٨٦٤ هـ. أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والعلوم العقلية.

١٢ ـ بدرالدين الحَسَن بن مُحَمَّد بن أيوب الحسني القاهري الحسيني

الشَّافِعيّ مات في مستهل صفر سنة ٨٦٦ هـ، وَقَدْ قارب المئة.أخذ عَنْهُ: الفقه، والنسب.

١٣ ـ علم الدين صالح بن عُمَر بن رسلان البلقيني الأصل القاهري. مات في رجب سنة ٨٦٨ هـ، عَنْ سبع وسبعين سنة.أخذ عَنْهُ: الفقه.

١٤ ـ تقي الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الهاشمي الأصفوني ثُمَّ المكي الشَّافِعيّ، عُرِفَ بابن فهد، تُوُفِّي في ربيع الأول سنة ٨٧١ هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة.أخذ عَنْهُ: فنون الحَدِيْث.

١٥ ـ شرف الدين أبو زكريا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد ابن مخلوف الحدادي الأصل المناوي القاهري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي ليلة الاثنين الثَّانِي عشر من جُمَادَى الثانية سنة ٨٧١ هـ، وَقَدْ جاز السبعين. أخذ عَنْهُ: الفقه.

١٦ ـ تقي الدين أبو العَبَّاس أحمد بن كمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَسَن القسنطيني الأصل السكندري ثُمَّ القاهري الشمني الحنفي، مات في ذي الحجة سنة ٨٧٢ هـ، وَقَدْ جاز الستين. أخذ عَنْهُ: النحو.

١٧ ـ محيي الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سليمان بن سعيد الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي نزيل القاهرة، مات في جُمَادَى الثانية سنة ٨٧٩ هـ، وَقَدْ جاز التسعين. أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والمنطق، والتفسير، وسائر علوم الآلة.

أما بقية مشايخه، فهم:

١ ـ الآمدي.

٢ ـ إبراهيم بن صدقة أبو إسحاق الحنبلي.

٣ ـ أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حميد الدمياطي.

٤ ـ البدشيني.

٥ ـ البرهان الصالحي.

٦ ـ البرهان الفاقوسي البلبيسي.

٧ ـ التقي الحصني.

٨ ـ أبو الجود الليثي.

٩ ـ الرشيدي.

١٠ ـ الزين البوشنجي.

١١ ـ الزين جَعْفَر نزيل المؤيدية.

١٢ ـ الزين ظاهر المالكي.

١٣ ـ الزين ابن عياش المكي.

١٤ ـ سارة بنت جَمَاعَة.

١٥ ـ السراج الورودي.

١٦ ـ الشرف بن الخشاب.

١٧ ـ الشرف السُّبْكِيّ.

١٨ ـ الشرواني.

١٩ ـ الشمس البُخَارِيّ.

٢٠ ـ الشمس الحجازي.

٢١ ـ الشمس الوفائي.

٢٢ ـ الشهاب أحمد الأنكاوي.

٢٣ـ الشهاب الغزي.

٢٤ ـ الشهاب القلقيلي السكندراني.

٢٥ ـ العز بن عَبْد السلام البغدادي.

٢٦ ـ الكمال نزيل زاوية الشَّيْخ نصر الله.

٢٧ ـ مُحَمَّد بن حمد الكيلاني.

٢٨ ـ مُحَمَّد بن ربيع.

٢٩ ـ مُحَمَّد بن عُمَر الواسطي الغمري.

٣٠ ـ مُحَمَّد الغومي.

٣١ ـ مُحَمَّد بن قرقماس الحنفي.

٣٢ ـ النور البلبيسي إمام الأزهر.

ثانياً: تلاميذه:

كتب الله تَعَالَى للقاضي زكريا القبول بَيْن الناس، وأَمدَّ في عمره حَتَّى تفرد بعلو الإسناد، فأصبح مطمح الأنفس، ومؤول الطلبة، قَالَ الغزي: فأقبلت

عَلَيْهِ لطلبة للاشتغال عَلَيْهِ، وعُمِّر حَتَّى رأى تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرَّت عينه بهم في محافل العِلْم ومجالس الأحكام، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام.

وسنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر باقي تلامذته سرداً كَمَا صنعنا في شيوخه، فمنهم:

١ ـ حمزة بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الناشري اليمني الشَّافِعيّ الأديب. تُوُفِّي سنة ٩٢٦ هـ.

٢ ـ جمال الدين أبو عَبْد الله عَبْد القادر - أبو عبيد - بن حَسَن الصاني القاهري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣١ هـ.

٣ ـ تاج الدين عَبْد الوهاب الدنجيهي المصري الشَّافِعيّ الكاتب النحوي. تُوُفِّي سنة ٩٣٢هـ.

٤ ـ شمس الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الرحمان الكفرسوسي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٢ هـ.

٥ ـ أبو الفضل عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أبي اللطف المقدسي الشَّافِعيّ نزيل دمشق. تُوُفِّي سنة ٩٣٤ هـ.

٦ ـ الإمام العلّامة فخر الدين عُثْمَان السنباطي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٧ هـ.

٧ ـ شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد المقدسي الشَّافِعيّ. عرف بابن العجيمي، العلّامة المحدّث الواعظ. تُوُفِّي سنة ٩٣٨ هـ.

٨ ـ قاضي القضاة ولي الدين مُحَمَّد بن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد ابن محمود بن عَبْد الله بن محمود بن الفرفور الدِّمَشْقِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٧ هـ.

٩ ـ مفتي بعلبك مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفصي البعلي الشَّافِعيّ، تُوُفِّي سنة ٩٤١ هـ.

١٠ ـ الإمام العلّامة المحقق الشَّيْخ تقي الدين أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن يوسف القاري ثُمَّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٤٥ هـ.

١١ ـ الشيخ الإمام المحدِّث علاء الدين أبو الحَسَن عَلِيّ بن جلال الدين

مُحَمَّد البكري الصديقي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٢ هـ.

١٢ ـ الإمام العلّامة الورع الشَّيْخ شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الأنطاكي الحلبي الحنفي المعروف بابن حمادة، تُوُفِّي سنة ٩٥٣ هـ.

١٣ ـ الشَّيْخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن العلّامة زين الدين حَسَن بن عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد الحلبي الشَّافِعيّ، شُهِر بابن العمادي. تُوُفِّي سنة ٩٥٤ هـ.

١٤ ـ الإمام العلّامة محب الدين أبو السعود مُحَمَّد بن رضي الدين مُحَمَّد ابن عَبْد العزيز بن عُمَر الحلبي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٦ هـ.

١٥ ـ الإمام الشَّيْخ شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٧ هـ.

١٦ ـ الإمام الْقَاضِي برهان الدين إبراهيم بن قاضي القضاة أبي المحاسن يوسف ابن قاضي القضاة زين الدين عَبْد الرحمان الحلبي الحنفي.عُرِف بابن الحنبلي.تُوُفِّي سنة ٩٥٩ هـ.

١٧ ـ بدر الدين حَسَن بن يَحْيَى بن المزلق، الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعيّ، الإمام المحقق. تُوُفِّي سنة ٩٦٦ هـ.

١٨ ـ الإمام العلّامة شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عَلِيّ ابن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٧٣ هـ، أو٩٧٤هـ..

١٩ ـ الإمام باكثير عَبْد المعطي بن الشَّيْخ حَسَن بن الشَّيْخ عَبْد الله المكي الحضرمي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٨٩ هـ.

٢٠ ـ الشَّيْخ الصالح العلّامة شهاب الدين أحمد بن الشَّيْخ بدر الدين العباسي المصري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٩٢ هـ.

وأما باقي تلاميذه، فهم:

٢١ ـ البدر ابن السيوفي.

٢٢ ـ بدر الدين العلائي الحنفي.

٢٣ ـ جمال الدين عَبْد الله الصافي.

٢٤ ـ جمال الدين يوسف.

٢٥ ـ شهاب الدين الحمصي.

٢٦ ـ شهاب الدين الرملي.

٢٧ ـ شمس الدين الخطيب الشربيني.

٢٨ ـ شمس الدين الرملي.

٢٩ ـ شمس الدين الشبلي.

٣٠ ـ عَبْد الوهاب الشعراني.

٣١ ـ عميرة البرلسي.

٣٢ ـ كمال الدين بن حمزة الدِّمَشْقِي.

٣٣ ـ مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

٣٤ ـ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

٣٥ ـ محيي الدين عَبْد القادر بن النقيب.

٣٦ ـ نور الدين المحلي.

٣٧ ـ نور الدين النسفي.

ثالثا: علومه ومعارفه:

أتاحت البداية المبكرة للقاضي زكريا في طلب العِلْم فسحة من الوقت، استطاع خلالها تنويع مصادر معرفته، وَلَمْ يغفل هذِهِ النقطة، بَلْ استثمرها عَلَى وجهها الصَّحِيح، فجنى ثمارها جنية مرتعة، قَالَ الغزي: وَكَانَ - رضي الله تَعَالَى عَنْهُ - بارعاً في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً وتفسيراً وفقهاً وأصولاً وعربيةً وأدباً ومعقولاً ومنقولاً.

ومرَّ بنا في نشأته أنه درس صنوف فنون العِلْم، ومن بَيْن تِلْكَ العلوم التي أفنى في طلبها ردحاً من عمره المديد:

١ ـ القُرْآن الكريم، حفظاً.

٢ ـ الفقه.

٣ ـ أصول الفقه.

٤ ـ التفسير.

٥ ـ الحَدِيْث رِوَايَة ودراية.

٦ ـ اللغة.

٧ ـ النحو.

٨ ـ الصرف.

٩ ـ العروض.

١٠ ـ البيان.

١١ ـ البديع.

١٢ ـ المعاني.

١٣ ـ المنطق.

١٤ ـ علم الهيأة.

١٥ ـ الهندسة.

١٦ ـ الميقات.

١٧ ـ الفرائض.

١٨ ـ الحساب.

١٩ ـ الجبر والمقابلة.

٢٠ ـ الفلسفة.

٢١ ـ علم الكلام.

٢٢ ـ التصوف.

٢٣ ـ القراءات السبع والعشر.

٢٤ ـ آداب البحث والمناظرة.

٢٥ ـ السيرة.

رابعـاً: وظائفه:

بَعْدَ أن استكمل الْقَاضِي زكريا الأنصاري الأدوات التِي مكنته من مزاولة نشاطه العلمي، وبعد أن تبوأ الصدارة بَيْنَ معاصريه ومنافسيه، أُسنِدت إِلَيْهِ مهمات عدة، وهي:

١ ـ التدريس بمقام الإِمَام الشَّافِعِيّ. قَالَ العيدروسي: وَلَمْ يَكُنْ بمصر أرفع منصباً من هَذَا التدريس.

٢ ـ مشيخة خانقاه الصوفية.

٣ ـ منصب قاضي القضاة، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ امتناع طويل، في سلطنة خشقدم ولما ولي السلطنة قايتباي، أصر عَلَى توليه قضاء القضاة فقبل، وَكَانَ ذَلِكَ في سنة ٨٨٦ هـ، واستمر مدة ولاية قايتباي وبعده، وذكر العيدروسي أن سبب عزله عَنْ هَذَا المنصب إصابته بالعمى، وجمهور الفقهاء على أن الْقَاضِي يعزل بفقدان البصر، في حِيْنَ أن الغزي والشوكانِي يذكران أن سبب عزله زجر السلطان عَنْ ظلمه، وأغلب الظن أن هَذَا السلطان هُوَ مُحَمَّد ولد السلطان قايتباي الَّذِي تسلطن بَعْدَ والده.

وتحديد وقت عزله يكتنفه الغموض، لا سيما عَلَى رِوَايَة الغزي والشوكاني، ولكنها لا تتعدى سنة ٩٠٤ هـ، فهي السنة التِي قتل فِيْهَا السلطان مُحَمَّد بن السلطان قايتباي، وَلَكِن الشوكاني يجزم أن عزله كَانَ سنة ٩٠٦ هـ، وَلَمْ تذكر المصادر التِي بَيْنَ أيدينا تحديداً لتاريخ فقده لبصره، وَكَانَ السلطان قَدْ طلب مِنْهُ العودة إِلَى منصبه لكنه رفض، إِلَى حِيْنَ نكبته فترك السلطان الإلحاح عَليه.

وذكر الشعراني أن الْقَاضِي زكريا كَانَ يعتبر توليه القضاء: غلطة. قَالَ الغزي: وولي الجهات والمناصب. وَقَالَ العيدروسي: ولي تدريس عدة مدارس رفيعة. وَقَالَ الشوكاني: ودرّس في أمكنة متعددة.

خامساً: ثناء الْعُلَمَاء عَلَيْهِ:

تمتع الْقَاضِي زكريا - زيادة عَلَى مكانته العلمية - بأخلاقه العالية التِي حببته إِلَى قلوب العباد، فانطلقت ألسنتهم بالثناء عَلَيْهِ، وذكر محاسنه وشيمه، وإذا رحنا نستقصي ما قَالَ الناس فِيْهِ أطلنا المقام، لذا سنقتصر عَلَى نبذ مِنْهَا:

١ ـ قَالَ الغزي: الشَّيْخ الإِمَام، شيخ مشايخ الإسلام، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدّثين، الحَافِظ

المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل.

٢ ـ وَقَالَ العيدروسي: الشَّيْخ الإِمَام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة.

٣ ـ وَقَالَ السخاوي: لَهُ تهجد وتوجه وصبر واحتمال، وترك القيل والقال، وله أوراد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع، وعمله في التودد يزيد عَن الحد، ورويَّته أحسن من بديهته وكتابته أمتن من عبارته، وعدم مسارعته إِلَى الفتوى تعدُّ من حسناته.

٤ ـ وَقَالَ أَيْضاً: وَلَمْ ينفك عَنْ الاشتغال عَلَى طريقة جميلة من التواضع وحسن العشرة والأدب والعفة، والانجماع عَنْ بني الدنيا مَعَ التقلل وشرف النفس ومزيد العقل وسلامة الباطن والاحتمال والمداراة.

٥ ـ وَقَالَ العيدروسي: ويقرب عندي أنه المجدد عَلَى رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع بِهِ وبتصانيفه.

٦ ـ وقَالَ السيوطي: لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبلَ عَلَى نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً، مَعَ الدين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت.

٧ ـ وَقَالَ ابن حجر الهيتمي: وقدّمت شيخنا زكريا لأنه أجلُّ مَنْ وقع عَلَيْهِ بصري من الْعُلَمَاء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عَنْهُ رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فَهُوَ عمدة الْعُلَمَاء الأعلام، وحجة الله عَلَى الأنام، حامل لواء مذهب الشَّافِعِيّ عَلَى كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف وَلَمْ يوجد في عصره إلا من أخذ عَنْهُ مشافهة أَوْ بواسطة أَوْ بوسائط متعددة، بَلْ وقع لبعضهم أنه أخذ عَنْهُ مشافهة تارة، وعن غيره مِمَّنْ بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير لَهُ في أحد من عصره، فنعم هَذَا التميز الَّذِي هُوَ عِنْدَ الأئمة أولى وأحرى؛ لأنَّه حاز بِهِ سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عَنْهُ ودوام الانتفاع.

٨ ـ وَقَالَ ابن العماد: شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحَافِظ.

٩ ـ وَقَالَ الأدنروي: مفتي الشافعية العالم الفاضل الْقَاضِي.

سادساً: آثاره العلمية:

وظَّف الْقَاضِي زكريا الأنصاري معرفته العلمية في التأليف إِلَى جانب التدريس، وخلال المئة سنة التِي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنفات، الأمر الَّذِي دفع الشوكاني للقول بأن: لَهُ شروح ومختصرات في كُلّ فن من الفنون.

وَقَدْ عنى الشوكاني بكلمته هَذِهِ، أن الْقَاضِي خاض غمار فنون العلوم عَلَى اختلاف ماهياتها، فمن اللغة إِلَى المنطق، ومن الكلام إِلَى الْحَدِيْث، ومن الفقه إِلَى القراءات، ومن التصوف إِلَى التفسير، ومن أصول الفقه إِلَى الفرائض، وهكذا تنوعت طبيعة مؤلفاته.

وَلَيْسَ عجباً أن تكثر مصنفاته، فعلى حد تعبير الغزي إذ يَقُوْل: وجملة مؤلفاته (٤١) مؤلفاً تقريباً، إِذْ كَانَ شغله الشاغل التدريس والتصنيف، وَقَدْ وقفنا عَلَى ذكر لما يربو من (٥٠) مصنفاً في شتى صنوف الْمَعْرِفَة، هِيَ:

١ ـ أحكام الدلالة عَلَى تحرير الرسالة. شرح فِيْهِ الرسالة القشيرية في التصوف.

٢ ـ أدب الْقَاضِي عَلَى مذهب الإِمَام الشَّافِعِيّ.

٣ ـ أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة. شرح عَلَى القصيدة المنفرجة

٤ ـ أقصى الأماني في علم البيان والبديع والمعاني.

٥ ـ بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب. شرح عَلَى مَتْن شذور الذهب في النحو لابن هشام.

٦ ـ بهجة الحاوي. شرح عَلَى " الحاوي الصغير " للقزويني في الفقه.

٧ ـ تحرير تنقيح اللباب. اختصار لـ " تنقيح اللباب " في الفقه.

٨ ـ تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب. شرح لمختصره السابق.

٩ ـ لب الأصول.

١٠ ـ التحفة العلية في الخطب المنبرية.

١١ ـ تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر.

١٢ ـ تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي.

١٣ ـ تلخيص أسئلة القرآن وأجوبتها لأبي بكر الرازي صاحب مختار الصحاح.

١٤ ـ حاشية عَلَى شرح ابن المصنف عَلَى ألفية ابن مالك في النحو.

١٥ ـ حاشية عَلَى شرح البهجة لولي الدين بن العراقي.

١٦ ـ حاشية عَلَى شرح المحلي عَلَى جمع الجوامع.

١٧ ـ حاشية عَلَى شرح المقدمة الجزرية.

١٨ ـ خلاصة الفوائد الحموية في شرح البهجة الوردية.

١٩ ـ الدرر السنية في شرح الألفية، في النحو لابن مالك.

٢٠ ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للجزري.

٢١ ـ ديوان شعر.

٢٢ ـ الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة.

٢٣ ـ شرح البسملة والحمدلة.

٢٤ ـ شرح الجامع الصَّحِيْح للبخاري.

٢٥ ـ شرح الروض لابن المقري.

٢٦ ـ شرح الشمسية في المنطق.

٢٧ ـ شرح صَحِيْح مُسْلِم.

٢٨ ـ شرح طوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام.

٢٩ ـ شرح مختصر المزني.

٣٠ ـ شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه.

٣١ ـ غاية الوصول إِلَى شرح الفصول. في الفرائض.

٣٢ ـ الغرر البهية بشرح البهجة الوردية.

٣٣ ـ فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. حاشية عَلَى شرح العقائد النسفية.

٣٤ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.
٣٥ ـ فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنْزيل.
٣٦ ـ فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية. في علم العروض.
٣٧ ـ فتح الرَّحْمَن بشرح رسالة الولي رسلان في التوحيد.
٣٨ ـ فتح الرَّحْمَن بشرح لقطة العجلان. في الفقه، للزركشي.
٣٩ ـ فتح الرَّحْمَن بكشف ما يلتبس من القرآن.
٤٠ ـ فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام.
٤١ ـ فتح الوهاب بشرح الآداب. آداب البحث والمناظرة.
٤٢ ـ فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب.
٤٣ ـ الفتحة الأنسية لغلق التحفة القدسية. في الفرائض.
٤٤ ـ الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية.
٤٥ ـ اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم.
٤٦ ـ المطلع في شرح ايساغوجي. في المنطق.
٤٧ ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد. في القراءات.
٤٨ ـ المناهج الكافية في شرح الشافية. في الصرف.
٤٩ ـ منهج الوصول إِلَى تخريج الفصول. في الفرائض.
٥٠ ـ نِهاية الهداية في شرح الكفاية. في الفرائض.
٥١ ـ منهج الطلاب في منهاج الطالبين للنووي. في الفقه.

المناهج الكافية في شرح الشافية

أمَّـا منهج الأنصاري في شرحه لشافية ابن الحاجب (المناهج الكافية في شرح الشافية): فيتلخص في النقاط التالية:

- بدأ الشيخ الأنصاري كلامه ـ كغيره من الشرَّاح ـ بمقدمة مقتضبة، بيّن فيها ـ بعد أنْ حمد الله تعالى، وصلى على نبيه، وعلى آله وأصحابه ـ صِفة هذا الشرح، ثم ذكر هدفه من تأليفه، والاسم الذي سماه به. بعد أن ذكر صاحب المتن ودعا له، ومجّده.

- حرص الأنصاري على ترتيب ابن الحاجب لموضوعات الشافية، ولم يخرج عنه، فكل ما جاء في شرحه من زيادات واستطرادات وتفريعات، يندرج تحت موضوعات الشافية.

- السمة العامة لطريق الأنصاري في الشرح هي نثر المتن في أثناء الشرح، وذلك على حسب ما يقتضيه سياق الكلام، ولولا لون الصِّبغ الذي يُميز المتن عن الشرح لصعب التفريق بينهما في كثير من المواضع.

- الاهتمام بشرح الغريب من المفردات جليٌّ واضح، وكان جُلُّ اعتماد الأنصاري في الشرح على صحاح الجوهري، وبعض هذه الشروح ليس له من مقصد سوى ذكر عَوْد الضمير، كي لا يختلط الكلام بعضه ببعض.

- الإكثار من الأمثلة التوضيحية، والزيادة على أمثلة ابن الحاجب، سمة غالبة من سمات شرح الأنصاري، مع استيفاء هذه الأمثلة، حتى لا يبقى شيء من القاعدة موضع التمثيل دون تمثيل.

- تراه في بعض المواضع يلجأ إلى إعراب الكلمة، ليتضح المقصود، ويبيّن نوع الحرف، ويفرق بين المعاني المختلفة للحرف الواحد.

- غالبا ما يبدأ ابن الحاجب موضوعاته بالتعريفات والحدود، وفي هذه الحال قد يكتفي الأنصاري بهذا التعريف من حيث الاصطلاح، لكنة يُقدم له بذكر تعريفه من الناحية اللغوية. ويُعرّف ما لم يعرّفه ابن الحاجب.

- يتضح لقارئ شرح الأنصاري من خلال تحليلاته ونظراته الفاحصة الناقدة ما له من مكانة علمية رفيعة، فهو يعترض على كلام ابن الحاجب، على الرغم من تأثره به، وتسديده لمعظمه، ودفع ما يرد عليه.

- يظهر في شرحه أنه قد اطلع على أكثر من نسخة من نسخ الشافية المخطوطة، فتراه بين الحين والآخر يقول: وفي نسخة أخرى. . . . .

- المتتبع لشرح الشيخ زكريا الأنصاري، يرى أنه حاول فيه أنّ يحلَّ مشكلات الشافية، مستفيدا من الشروح الأخرى التي سبقته، وقد ذكر بعض أسماء مؤلفيها في أثناء شرحه، ومنهم ابن الحاجب، ورضي الدين الاسترباذي، وركن الدين الاسترباذي، ونظام الدين الأعرج النيسابوري.

والجاربردي، وابن هشام الأنصاري، وهؤلاء هم ـ بلا شك ـ أشهر شرَّاح الشافية ممن سبقوه، وذلك باختيار ما يراه مُهِمًّا ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعيا حاجة المتعلمين من طلبة التحصيل، بعيداً عن التطويل المُمل، والاختصار المُخل، فهو يبرز الدليل، ويذكر التعليل، بعيدا عن التأويلات البعيدة، ولهذا يقول في مقدمته:

(يحلّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال عن الحشو والتطويل، حاوٍ للدليل والتعليل).

- اهتمام الأنصاري بالضبط جلي واضح، فتراه يقول على سبيل المثال: فعل بفتح الفاء، وتشديد العين المفتوحة، وهذا من الكثرة بحيث لا تخلو منه صفحة، وإن شئت فقرة من فقرات شرحه، وهو في ضبطه هذا، أكثر دقة وتحرِّياً من رضي الدين الاستراباذي.

- أمَّا شواهده، فهي من القرآن الكريم، وقليل من الأحاديث النبوية الشريفة، وبعضها لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أمّا شواهده من الشعر، ومن كلام العرب فهي في الغالب شواهد علماء اللغة من قبله، وعلى العموم فشواهده قليلة، وإذا ما قيست بشواهد رضي الدين الاستراباذي، فلا تكاد تذكر، وهو بعد أن يتمثل بالبيت من الشعر، يشرح غريبة، وقد يذكر المعنى الإجمالي للبيت.

- وأحيانا يزيد على شرح الاستراباذي، وغيره من الشراح، ويقول أنّ هذه الفقرة لم تذكر في بعض الشروح.

- ومما يؤخذ عليه أنك تجده أحياناً يسف في التكرار، وبخاصة عندما يشرح كلمة ثَمّ، صحيح أنّ سياقها في بعض المواضع قد يختلف عن سياقها في موضع آخر، غير أنّ المعنى واحد، ولو شرحها مرة أو مرتين، واكتفى بذلك لكان أفضل.

- ويذكر الأنصاري آراء علماء اللغة من غير أن يتقيد بعالم من العلماء، أو مذهب من المذاهب، فيوافق ما يراه مناسباً، ويخالف ما يراه غير ذلك.

الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني (٩٨٠ - ١٠١٦هـ)

اسمه ونسبه:

هو إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني، الرومي، المعروف بـ"شريفي". توفي صغير السن عن ٣٦ سنة.

- قال الزركلي[١]: "فقيه حنفي، نحوي، له كتب...".

- قال البغدادي[٢]: "صنف تكملة لشرح ابن الكمال على مفتاح العلوم". "الفوائد الجليلة في شرح الشافية" لابن الحاجب؛ "موزون الميزان" في نظم "إيساغوجي في المنطق". اهـ.

- ومن مصنفاته: "نظم الفقه الأكبر".

الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة

نظم الكرمياني الشافية في تائية نظماً بديعاً، ثم قام بشرح هذا النظم وأسماه الفوائد الجميلة.

---

(١) انظر: "الأعلام" (١/ ٣٥).

(٢) انظر: "هدية العارفين" (١/ ٢٩). وانظر: "كشف الظنون" (ص١٠٢٢).

منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على الطبعة الحجرية للمجموعة الشافية التي طبعت في المطبعة العامرية في دار الخلافة العلية سنة ١٣١٠هـ.

وقد حاولنا جمع المخطوطات للشروح كلها، ولكننا لم نوفق أن نجمع سوى ثلاث مخطوطات، اثنين لشرح الجاربردي، ومخطوطة لشرح الشيخ زكريا الأنصاري.

المخطوطة الأولى: شرح الشافية للجاربردي، نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٤٣١٩)، وكتب على طرتها: (كتاب شرح التصريف)، وهي تقع في (١١٤) لوحة، وفي الصفحة (٢٧) سطراً، وهي كتبت بخط عادي مقروء.

المخطوطة الثانية: شرح الشافية للجاربردي، نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٤٦٧٢)، وهي تقع في (١٧١) لوحة، وفي الصفحة (٢١) سطراً، ومقاس الصفحة (٢١×١٣ سم). وهي نسخة جيدة خطها نسخ معتاد. وعلى حواشيها نص الشافية.

المخطوطة الثالثة: المناهج الكافية في شرح الشافية، للقاضي زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٧٣ صرف)، (٥٠٠٨ عمومية) وهي تقع في (١٩٢)، وفي الصفحة (٢١) سطراً.

وسار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ النص نسخاً علمياً دقيقاً.

٢- مطابقة النص ومراجعته على النسخ الخطية.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٦- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٧- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٨- صنع مقدمة حول متن الشافية واعتناء العلماء بها، وترجمة وافية لابن الحاجب صاحب المتن.

٩- صنع ترجمة وافية لكل من العلامة الجاربردي، وابن جماعة، ونقره كار، والشيخ زكريا الأنصاري، وإبراهيم الكرمياني.

١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

١١- وضعنا متن الشافية لابن الحاجب أعلى الصفحات وشروح الشافية من أسفل مفصول بينها بخط وأشرنا للجاربردي بِ (جار) ولنقره قار بـ (نقره) ولابن جماعة بِ (جما) وللأنصاري بِ (أنصا) وذلك على يمين الصفحات المقابلة لشرح كل شارح وأما بالنسبة لكتاب الفوائد الجليلة لإبراهيم الكرمياني فقد أفردناه بقسم خاص آخر الجزء الثاني.

وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

نماذج من صور النسخ الخطية









بسم الله الرحمن الرحيم

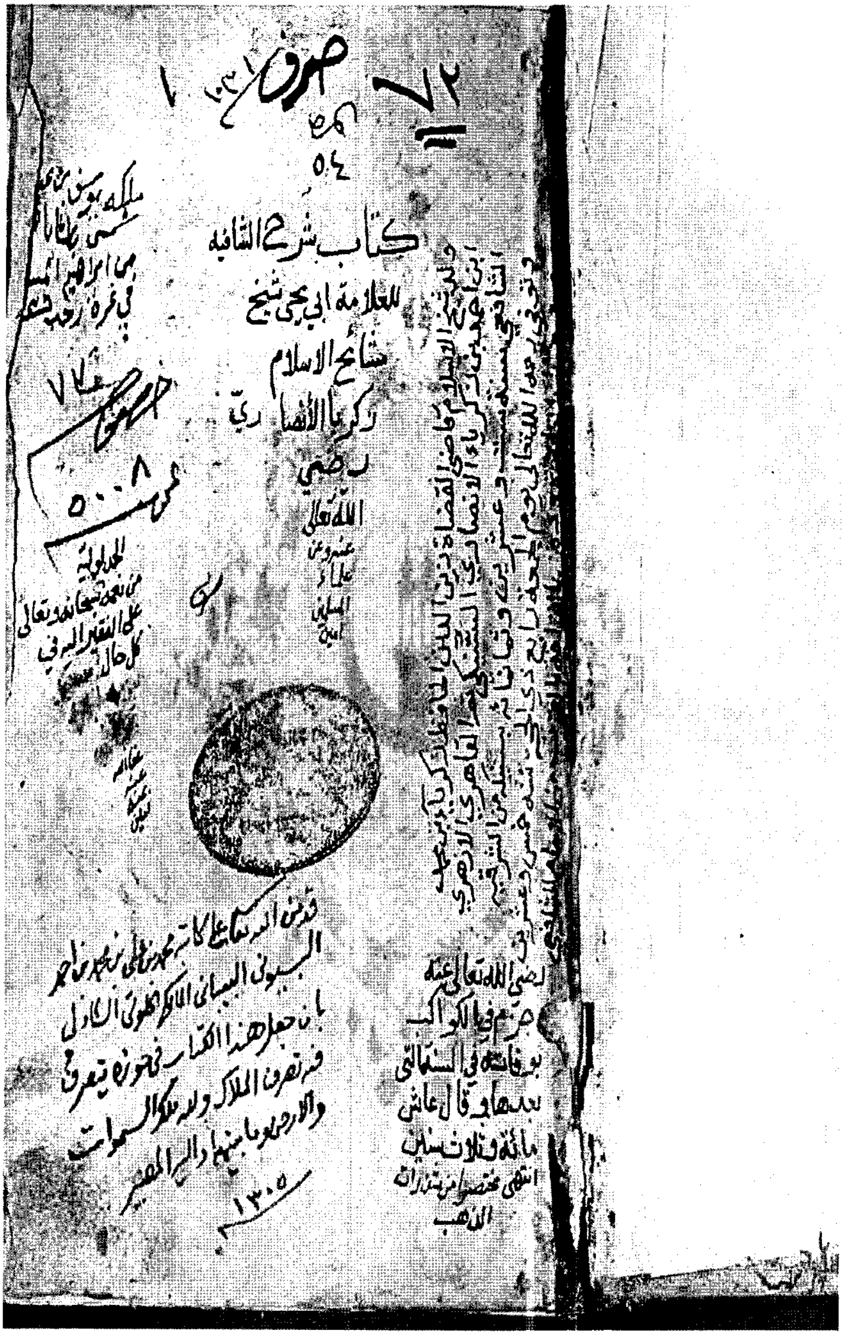
ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين • نحمدك
يا من بيده الخير والجود • وليس في الحقيقة غيره موجود • ونصلي على رسولك
محمد طيب العرق والعود • الموعود بالبعث في مقام محمود • وعلى آله
وأصحابه الذين أطاعوك في القيام والقعود والركوع والسجود • أما بعد
فيقول العبد الفقير إلى الله الغني • أحمد بن الحسن الجاربردي • لما كان كتاب
الشافية الذي صنفه الفاضل المحقق • والعالم المدقق • علامة الورى جمال
الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب • رحمه الله كتابا عليا • مع صغر حجمه وجلالة
نظره • مشتملا على فوائد شريفة • وقواعد لطيفة محتويا • على دقائق أسرار
العربية • منطويا على المباحث التي هي مفاتيح العلوم الأدبية • ولم يتفق له
شرح يذلل صعابه • ويخرج من قشره لبابه • فظهر أنه ينبغي أن يكشف
فيخرج عنها القناع • فنظرت في شرح مواضعه المشكلة • من غير ...

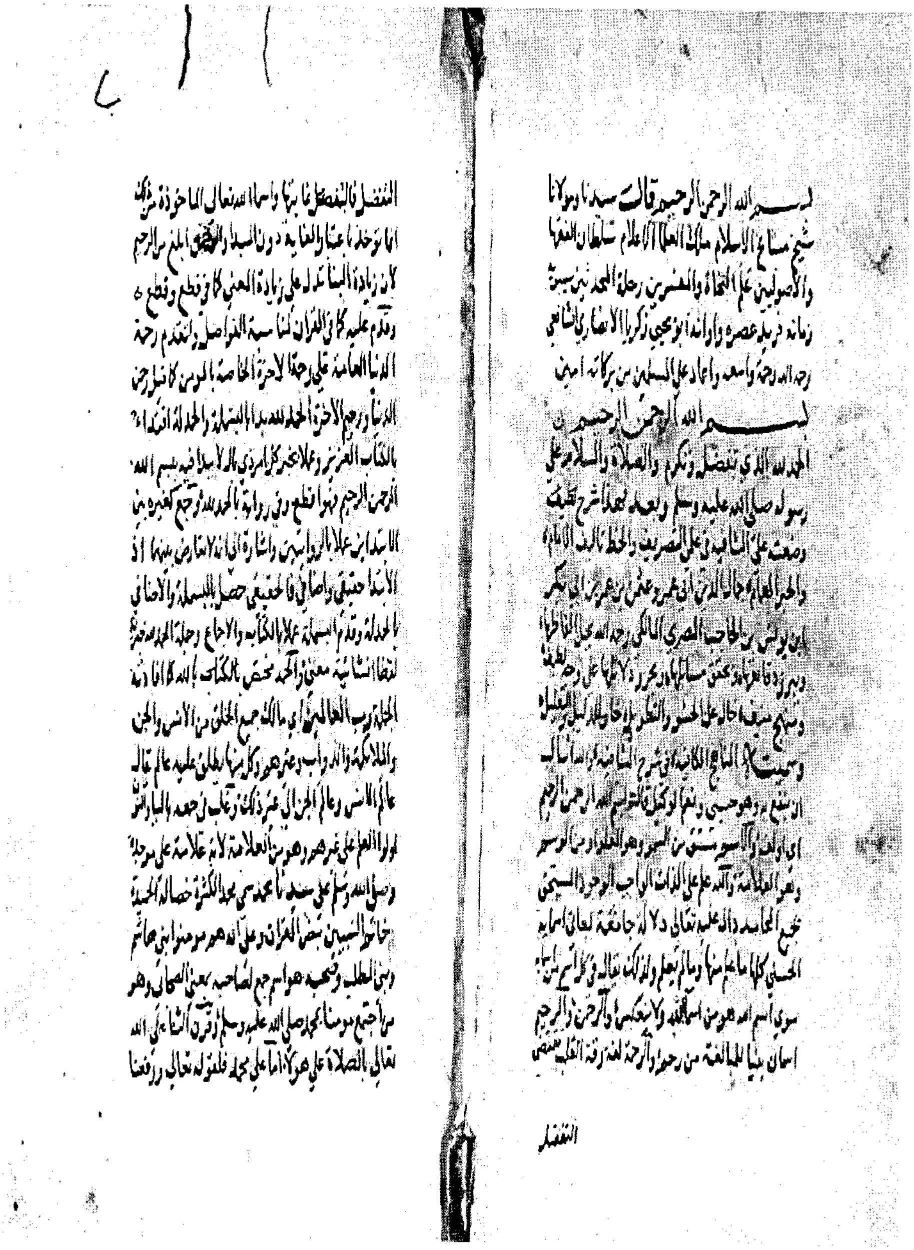


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين


بلونه العين وواو نحو شوى فإنه لو مدح لو بكرنه وواو إلا أنه ليس ... عينه ولامه واوا إلا
ما شذ من نحو القوى والصوى فلما جهل بأنه لم يجر فيه نحو ما ذكرنا فإنما كتبت بالياء
نحو متى وإلا فالألف نحو المنا أي الذي يوزن به وتثنيته منوان وهو المد وإنما كتبوا
نحو لدى بالياء لانقلابها ياء في نحو لديك وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون
الألف عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا واحتمال كونها عن الياء لإمالتها فإن الألف لا تكون
عن الواو ولا تمال للكسرة ولم يكتب شيء من الحروف
بالياء غير هذه وهي بلى لإمالتها وعلى لقولهم
عليك وإلى لقولهم إليك وحتى
حملا عليها لأنها بمعناها فرغ
الفاتر والانتهاء
والله أعلم
بالصواب

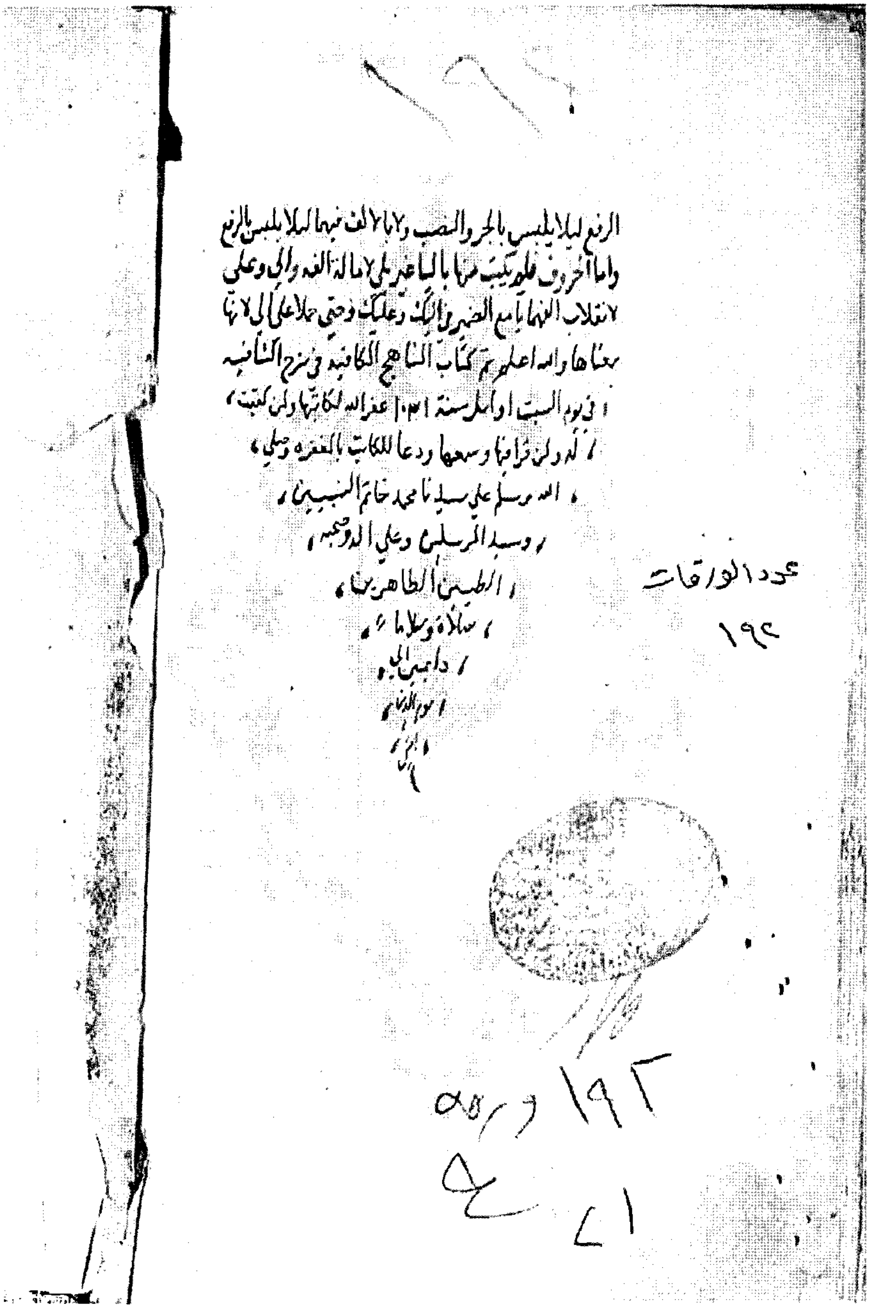

كتاب شرح الشافيه
للعلامة ابي يحيى شيخ
مشايخ الاسلام
زكريا الانصاري
رضي
الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا ومولانا
شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام سلطان الفقهاء
والأصوليين علم النحاة والمفسرين رحلة المحدثين سيبويه
زمانه فريد عصره وأوانه أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي
رحمه الله رحمة واسعة وأعاد على المسلمين من بركاته آمين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي تفضل وتكرم والصلاة والسلام على
رسوله صلى الله عليه وسلم وبعد فهذا شرح لطيف
وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط تأليف الإمام
والحبر الهمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر
ابن يونس بن الحاجب المصري المالكي رحمه الله يحل ألفاظها
ويبرز دقائقها ويحقق مسائلها ويحرر دلائلها على وجه لطيف
ومنهج منيف جامع على الحسن والنكت [illegible] للفضلاء
وسميته بالمناهج الكافية في شرح الشافية والله أسأل
أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم
أي أؤلف والاسم مشتق من السمو وهو العلو أو من الوسم
وهو العلامة والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه
الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك تعالى في كل اسم من أسمائه
سوى اسم الله هو من أسماء الله ولا ينعكس والرحمن والرحيم
اسمان بنيا للمبالغة من رحم والرحمة لغة رقة القلب تقتضي
التفضل

ب

التفضل فالتفضل غاية لها وأسماء الله تعالى المأخوذة من ذلك
إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ والرحمن أبلغ من الرحيم
لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع
وقدم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصل ولتقدم رحمة
الدنيا العامة على رحمة الآخرة الخاصة بالمؤمنين كما قيل رحمن
الدنيا ورحيم الآخرة الحمد لله بدأ بالبسملة والحمدلة اقتداء
بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالحمد لله فهو أجذم [illegible]
الابتداء عملا بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ
الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي
بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والإجماع وجملة الحمد خبرية
لفظا إنشائية معنى والحمد مختص بالله كما أفاده
الجملة رب العالمين أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن
والملائكة والدواب وغيرهم وكل منها يطلق عليه عالم يقال
عالم الإنس وعالم الجن إلى غير ذلك وغلب في جمعه بالياء والنون
أولو العلم على غيرهم وهو من العلامة لأنه علامة على موجده
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد سمي به لكثرة خصاله الحميدة
خاتم النبيين بنص القرآن وعلى آله هم مؤمنو بني هاشم
وبني المطلب وصحبه هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقرن الثناء على الله
تعالى بالصلاة على هؤلاء أما على محمد فلقوله تعالى ورفعنا



الرفع لئلا يلتبس بالجر والنصب وأما الألف فيهما لئلا يلتبس بالرفع
وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وإلى وعلى
لانقلاب ألفهما ياء مع المضمر إليك وعليك وحتى حملا على إلى لأنها
بمعناها والله أعلم تم كتاب الناهج الكافية في شرح الشافية
في يوم السبت أواخر سنة ١٠٣١ غفر الله لكاتبها ولمن كتبت
له ولمن قرأها وسمعها ودعا للكاتب بالمغفرة وصلى
الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين
وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين
صلاة وسلاما
دائمين إلى
يوم الدين
آمين
آمين

عدد الأوراق ١٩٢

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«متن الشافية» لابن الحاجب
رب تمم بِالْخَيرِ

الْحَمد لله رب الْعَالمين، وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ.

سَأَلَني من لَا يسعني مُخَالفَته أَن أُلحق بمقدمتي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَة فِي التصريف على نَحْوهَا، ومقدمة فِي الْخط، فأجبته سَائِلاً متضرعاً أَن ينفع بهما، كَمَا نفع بأختهما، وَالله الْمُوفق.

[تَعْرِيف التصريف]

التصريف: علم بأصول يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب.

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية.

وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية.

[الْمِيزَان الصرفي]

ويُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام، وَمَا زَاد بلام ثَانِيَة وثالثة، ويُعَبَر عَن

الزَّائِد بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإِلَّا المكرر للإلحاق أَو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه، وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة إِلَّا بثبت، وَمن ثَمَّ كَانَ حِلْتِيْتٌ فِعْلِيْلاً لَا فِعْلِيْتا، وَسَحْنُون وعُثْنُون فُعْلُولاً لَا فُعْلُونا، لذَلِك ولعدمه، وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح ففَعْلون لَا فَعْلُول كحمدون، وَهُوَ مُخْتَصّ بِالْعلم لندور فَعْلُول، وَهُوَ صَعْفُوق، وخَرْنُوب ضَعِيف، وسَمْنَان فَعْلان، وخَـزْعَـال نَادِر، وبُطْنَان فُعْلان، وَقِرْطَاس ضَعِيف مَعَ أَنه نقيض ظَهران. ثمَّ إِن كَانَ قلب فِي الْمَوْزُون قلبت الزِّنَةُ مثله كَقَوْلِك فِي آدر: أَعْفُل.

[الْقلب المكاني]

وَيعرف الْقلب بِأَصْلِهِ كناء يناء مَعَ النأي، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه وَالْحَادِي والقسي، وبصحته كأيس، وبقلة اسْتِعْمَاله كآرام وآدر، وبأداء تَركه إِلَى همزتين عِنْد الْخَلِيل، نَحْو: جَاءَ، أَو إِلَى منع الصّرْف بِغَيْر عِلّة على الْأَصَح، نَحْو: أَشْيَاء، فَإِنَّهَا لفعلاء، وَقَالَ الْكسَائي: أَفعَال، وَقَالَ الْفراء: أفعاء، وَأَصلهَا أفعلاء.

وَكَذَلِكَ الْحَذف كَقَوْلِك فِي قَاض: فاع، إِلَّا أَن يُبَيَّن فيهمَا.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم إِلَى صَحِيح ومعتل، فالمعتل مَا فِيهِ حرف عِلّة، وَالصَّحِيح بِخِلَافِهِ، فالمعتل بِالْفَاءِ مِثَال، وبالعين أجوف وَذُو الثَّلَاثَة، وباللام مَنْقُوص وَذُو الْأَرْبَعَة، وبالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام لفيف مقرون، وبالفاء وَاللَّام لفيف مفروق.

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية، وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر بناءً،

سقط مِنْهَا (فُعِلٌ وَفِعُلٌ) استثقالا. وَجُعِلِ الدئل مَنْقُولاً، والحِبُك إن ثَبت فعلى تدَاخل اللغتين فِي حرفي الْكَلِمَة. وَهِي: فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق.

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

وَقد يُرَدُّ بعض إِلَى بعض، فَفعِل مِمَّا ثَانِيه حرف حلق كفَخِذٍ يجوز فِيهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، وَكَذَلِكَ الْفِعْل كشهد وَنَحْو كتِفٍ يجوز فِيهِ: كَتْفٌ، وكِتْف، وَنَحو عَضُد يجوز فِيهِ: عَضْد، وَنَحْو عُنُق يجوز فِيهِ: عُنْق، وَنَحْو: إبل، وبِلِزٍ يجوز فيهمَا: إبْلٌ وبِلْزٌ، وَلَا ثَالِث لَهما، وَنَحْو: قُفْلٍ يجوز فِيهِ: قُفُلٌ على رَأْي، لمجيء عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة: جَعْفَر وزِبْرج وبُرْثُن وَدِرْهَم وقِمَطْر.

وَزَاد الْأَخْفَش نَحْو: جُخْدَبٍ.

وَأما جَنَدِل وعُلَبِطٌ، فتوالي الحركات حملهما على بَاب جَنَادلَ وعُلابِط.

[أبنية الاسْم الخماسي الْمُجَرّد]

وللخماسي الْمُجَرّد أَرْبَعَة: سَفَرْجَلٌ، وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ.

[أبنية الاسْم الْمَزِيد فِيهِ]

وللمزيد فِيهِ أبنية كَثِيرَة، وَلم يَجِيء فِي الخماسي إِلَّا: عَضْرَفُوْطٌ، وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى، وخَنْدَرِيْسٌ، على الْأَكْثَر.

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

وأحوال الْأَبْنِيَة قد تكون للْحَاجة: كالماضي، والمضارع، وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وَالصّفة المشبهة، وَأفْعل التَّفْضِيل، والمصدر، واسمي الزَّمَان وَالْمَكَان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، وَالْجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، وَالْوَقْف.

وَقد تكون للتوسع: كالمقصور، والممدود، وَذي الزِّيَادَة.

وَقد تكون للمجانسة: كالإمالة.

وَقد تكون للاستثقال: كتخفيف الْهمزَة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

الْمَاضِي

للثلاثي الْمُجَرّد ثَلَاثَة أبنية: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْو: ضربه، وَقَتله، وَجلسَ، وَقعد، وشربه، وومِقَه، وَفَرح، ووثق، وكرُم.

وللمزيد فِيهِ خَمْسَة وَعِشْرُونَ:

مُلْحق بدحرج نَحْو: شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَىْ.

مُلْحق بتدحرج نَحْو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ.

وملحق باحْرَنْجَمَ نَحْو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى.

وَغير مُلْحق نَحْو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واشْهَاب واشْهَب واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ.

واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكُون فالمد شَاذ، وَقيل: اسْتَفْعَلَ من كَانَ فالمد قياسي.

فَفَعَل لمعان كَثِيرَة، وَبَاب المغالبة يبْنى على فَعَلْتُه أَفْعُلهُ بِالضَّمِّ نَحْو:

كارمني فكَرَمْتُه أكْرُمه، إلَّا بَاب: وعدت وبعت ورميت، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، وَعَن الْكسَائي فِي نَحْو: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بِالْفَتْح.

وَفَعِل يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها، كسَقِم وَمَرِض وبَرِيء وحَزِن وَفَرِح.

وتجيء الألوان والعيوب والحُلِيُّ كلهَا عَلَيْهِ، وَقد جَاءَ: أَدم وَسمُر وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بِالْكَسْرِ وَالضَّم.

وَفَعُل لأفعال الطبائع وَنَحْوهَا، كحَسُن وقَبُح وَكَبُر وَصَغُر، فَمن ثَمَّ كَانَ لَازِماً.

وشَذَّ رحُبَتْك الدَّارُ، أَي: رَحُبَتْ بك.

وَأما بَابُ سُدْتُه فَالصَّحِيح أَن الضَّم لبَيَان بَنَات الْوَاو، لَا للنَّقْل، وَكَذَلِكَ بَاب بِعْتُه، وراعوا فِي بَاب خِفْتُ بَيَان البنية.

وأفْعَلَ للتعدية غَالِباً، نَحْو: أجلسته، وللتعريض نَحْو: أبَعْتُه، ولصيرورته ذَا كَذَا نَحْو: أغَدَّ الْبَعِير، وَمِنْه أحصد الزَّرْع، ولوجوده على صفة، نَحْو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ، وللسلب نَحْو: أشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: قِلْتُه وأَقَلْتُه.

وَفَعَّل للتكثير غَالِباً نَحْو: غَلَّقْتُ وَقطّعْتُ وجَوّلْتُ وطَوَّفْتُ، وَمَوْت الإبل. وللتعدية نَحْو: فَرَّحْتُهُ، وَمِنْه: فسقْتُه، وللسلب نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير، وقَرَّدْتُه. وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: زِلْتُه وزَيَّلْتُه.

وفاعل لنسبة أَصله إِلَى أحد الْأَمريْنِ مُتَعَلقاً بِالْآخرِ للمشاركة صَرِيحاً. فَيَجِيء الْعَكْس ضمناً، نَحْو: ضاربته وشاركته، وَمن ثَمَّ جَاءَ غير الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً نَحْو: كارمته وشاعرته، والمتعدي إِلَى وَاحِد مُغَاير للفاعل مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْو: جاذبته الثَّوْب، بِخِلَاف شاتمته، وَبِمَعْنى فعل نَحْو: ضاعفت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: سَافَرت.

وتَفَاعَلَ لمشاركة أمريْن فَصَاعِداً فِي أَصله صَرِيحاً، نَحْو: تشاركا، وَمن ثَمَّ نقص مَفْعُولاً عَن فَاعل، وليدل على أَن الْفَاعِل أظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عنه، نَحْو: تجاهلت وتغافلت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: توانيت ومطاوع، فَاعل نَحْو: بَاعَدْتُه فتبَاعَدَ.

وَتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّل نَحْو: كَسَّرته فتكسر، وللتكلف نَحْو: تشجع وتحلم، وللاتخاذ نَحْو: توسد الحجر، وللتجنب نَحْو: تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر فِي مُهْلَة نَحْو تجرعته، وَمِنْه: تفهم، وَبِمَعْنى اسْتَفْعَلَ نَحْو: تكبَّر وتعظَّم.

وانْفَعَلَ لَازم مُطَاوع فَعَلَ، نَحْو: كَسرته فانكسر، وَقد جَاءَ مُطَاوع أفْعَلَ نحو: شَفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأزعجته فانزعج قَلِيلاً، وَيخْتَص بالعلاج والتأثير، وَمن ثَمَّ قيل: انْعَدم خطأ.

وافْتَعَلَ للمطاوعة غَالِباً نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ نَحْو: اشتوى، وبمعنى تفاعل نَحْو: اجتَوَرُوا واختصموا، وللتصرف نَحْو: اكْتسب.

واسْتَفْعَلَ للطلب غَالِباً إِمَّا صَرِيحاً، نَحْو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَو تَقْديراً نَحْو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّل نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطين، و:

إِن الْبغَاث بأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ...

وَبِمَعْنى فَعَلَ نَحْو: قَرَّ وَاسْتقر.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي الْمُجَرّد بنَاء وَاحِد نَحْو: دحرجته، ودَرْبَخَ أَي: ذَلَّ.

وللمزيد فِيهِ ثَلَاثَة نَحْو: تَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ واقْشَعَرّ وَهِي لَازِمَة.

الْمُضَارع

الْمُضَارعُ بِزِيَادَة حرف المضارعة على الْمَاضِي:

فَإِن كَانَ مُجَرداً على فَعَلَ كُسِرتْ عينه، أَو ضمت، أَو فتحت إِن كَانَ الْعين أَو اللَّام حرف حلق غير ألف، وشذ أبي يَأْبى، وَأما قَلَى يَقْلَى فعامرية، وركَنَ يَرْكَنُ فمن التَّدَاخُل، ولزموا الضَّم فِي الأجوف بِالْوَاو، والمنقوص بهَا،

وَالْكَسْر فيهمَا بِالْيَاءِ، وَمن قَالَ: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوُهُ، فطاح يطيح، وتاه يتيه، شَاذ عِنْده، أَو من التَّدَاخُل، وَلم يضموا فِي الْمِثَال، وَوجد يجد ضَعِيف، ولزموا الضَّم فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي، نَحْو: يشُدُّ ويمُدُّ.

وَإِن كَانَ على فَعِل فتحت عينه أَو كسرت إِن كَانَ مِثَالاً وطيئ تَقول فِي بَاب بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى، وَأما فَضِل يفضُل، وَنعِمَ ينعُم فَمن التَّدَاخُل.

وَإِن كَانَ على فَعُل ضمت عينه.

وَإِن كَانَ غير ذَلِك كُسِرَ مَا قبل الآخر مَا لم يكن أول ماضيه تَاء زَائِدَة نَحْو: تعلَّم وتجاهل، فَلَا يُغير أَو لم تكن اللَّام مكررة، نَحْو: احمر واحمار، فيدغم، وَمن ثَمَّ كَانَ أصل مضارع أفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إِلَّا أَنه رُفِضَ لما يلزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم، فَخفف الْجَمِيع، وَقَوله: [الرجز]

فَــإِنَّــهُ أَهْــلٌ لأَنْ يُــؤَكْــــرَمَــا . . .

شَاذ.

وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وأفعل التَّفْضِيل، تقدّمت[١].

الصّفة المشبهة

من نَحْو: فَرِحَ على فَرِحٍ غَالِباً، وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضهَا الضَّم، نَحْو: نَدُس وحذرٌ وَعجل، وَجَاءَت على: سليم وشَكْس وحر وصِفْرٍ وغيور، وَمن الألوان والعيوب والحُلي على أفْعَل.

وَمن نَحْو: كَرُمَ على كريم غَالِباً، وَجَاءَت على: خَشِنٍ وَحَسَنٍ وصَعْبٍ أدامة، ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنفي مُلئ علماً، وودَّ أصله وتد ادغم، والجاذلُ المنتصب، وصُلْبٍ وجَبَانٍ وشُجاع ووَقُورٍ وجُنُبٍ.

وَهِي من فَعَلَ قَليلَة، وَجَاءَ نَحْو: حَرِيص وأشْيَبَ وضيق.

(١) يريد الكلام عنها في المقدمة الكافية.

ويجيء من الْجَمِيع بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فَعْلان نَحْو: جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَانَ ورَيَّانَ.

الْمصدر

أبنية الثلاثي الْمُجَرّد كَثِيرَة نَحْو:

قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، ونِشْدَةٍ، وكُدْرة، ودَعوى، وذكرى، وبشرى، ولَيَّان، وحرمان، وغُفران، ونَزَوَان، وطلب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدى، وغَلَبَة، وسرقة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسؤال، وزَهَادة، ودراية، ودخُول، وقبُول، ووَجِيْف، وصُهُوبَة، ومدخل، ومرجع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدةٍ، وبُغَاية، وكراهية.

إِلَّا أن الْغَالِب فِي (فَعَلَ) اللَّازِم نَحْو: رَكَعَ على رُكُوع، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِع وَنَحْوهَا نَحْو: كَتَبَ على كِتَابَة، وَفِي الِاضْطِرَاب نَحْو: خَفَقَ على خفقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَات نَحْو: صَرَخَ على صُرَاخ.

وَقَالَ الْفراء: إِذا جَاءَك فَعَلَ مِمَّا لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنَجْدٍ، وَنَحْو: هُدىً وقِرىً مُخْتَصّ بالمنقوص، وَنَحْو: طَلَبٍ مُخْتَصّ بيَفْعُلُ إِلَّا جلب الْجُرْح والغَلَبَ.

وَ(فَعِلَ) اللَّازِم نَحْو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي نَحْو: جَهِلَ على جَهْلٍ، وَفِي الألوان والعيوب نَحْو: سَمِرَ وأَدِمَ على سُمُرَةٍ وأُدْمَةٍ.

وَ(فَعُلَ) نَحْو: كَرُمَ على كَرَامَة غَالِباً، وَعِظَمٍ كثيراً، وكَرَمٍ نَحوه.

والمزيد فِيهِ والرباعي قِيَاسٌ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَام، وَنَحْو: كَرَّمَ على تَكْرِيم وتَكْرِمَةٍ، وَجَاء: كِذَّاب وَكِذَاب، والتزموا الْحَذف والتعويض فِي نَحْو: تَعْزِيَة وإجازة، واستجازة، وَنَحْو: ضَارب على مُضَارَبَة وضِرَاب، ومِرَّاءٌ شَاذ، وَجَاء قِيْتَالٌ، وَنَحْو: تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وَجَاء تملاق، وَالْبَاقِي وَاضح وَنَحْو: الترداد والتجوال والحِثِّيْثَى، والرِّمِّيَّا للتكثير.

[الْمصدر الميمي]

وَيَجِيء الْمصدر من الثلاثي الْمُجَرّد أَيْضاً على (مَفْعَلٍ) قِيَاساً مطرداً، كـ: مقتل ومضرب، ومشرب، وَأما: مَكْرُم ومَعُوْن وَلَا غَيرهمَا فنادران حَتَّى جَعلهمَا الْفرّاء جمعاً لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ.

وَمن غَيره جَاءَ على زنة الْمَفْعُول كـ: مُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَج، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَأما مَا جَاءَ على (مَفْعُولٍ) كـ: المَيْسُورِ، والمَعْسُور، والمَجْلُود، والمَفْتُون، فقليل. و(فَاعِلَةٌ) كـ: الْعَافِيَة وَالْعَاقبَة والباقية والكاذبة أقلُّ.

وَنَحْو: دحرج على دحرجة ودحراج، بِالْكَسْرِ وَنَحْو: زلزل على زلزال بِالْفَتْح وَالْكَسْر.

[اسْم الْمرة]

والمرّةُ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على (فَعْلَةٍ) نَحْو: ضَرْبَة وقتلة، وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل نَحْو: إنَاخَةٍ، فَإِن لم تكن تَاء زدتها.

وأتَيْتُهُ إتْيَانَةٌ ولَقِيْتُه لِقَاءَة شَاذٌ.

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان مِمَّا مضارعه مَفْتُوح الْعين أَو مضمومها، وَمن المنقوص على (مَفْعَلٍ) نَحْو: مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمى، وَمن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) نَحْو: مَضْرِب ومَوْعِدٍ.

وَجَاء: المَنْسِكُ والمَجْزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق وَالْمَغْرِب والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق وَالْمَسْجِد والمَنْخِرُ.

وَأما مِنْخِرٌ ففرعٌ كـ: مِنْتِنٍ، وَلَا غيرهمَا.
وَنَحْو: المَظَنَّةِ والمَقْبُرَةِ فتحاً وضماً لَيْسَ بِقِيَاس.
وَمَا عداهُ فعلى لفظ الْمَفْعُول.

[اسْم الآلة]

الْآلَة على: مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كـ: المِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة.
وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة لَيْسَ بِقِيَاس.

[التصغير]

المصغر: الْمَزِيد فِيهِ ليدل على تقليل، فالمتمكن يضم أوله وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء سَاكِنة، وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث، وَأَلِفي التَّأْنِيث، وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما، وَألف أَفعَال جمعاً.

وَلَا يُزَاد على أَرْبَعَة، فَلذَلِك لم يَجِيء فِي غَيرهَا إِلَّا: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، وَإِذا صُغِّر الخماسيُّ - على ضعفه - فَالْأولى حذفُ الْخَامِس، وَقيل: مَا أشبه الزَّائِد، وَسمع الْأَخْفَش: سُفَيْرِجَلٌ.

وَيردُّ نَحْو: بَاب، وناب، وميزان، ومُوْقِظٍ إِلَى أَصله لذهاب الْمُقْتَضِي بِخِلَاف: قَائِم وتراث وأُدَدٍ، وَقَالُوا: عُيَيْدٌ لقَولهم: أَعْيَادٌ.

فَإِن كَانَت مُدَّة ثَانِيَة فالواو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارب، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَاب.

وَالِاسْم على حرفين يردُّ محذوفة، تَقول فِي عدَّةٍ، وكل اسْماً: وُعَيْدَةٌ وأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ، ومُذْ اسْماً: سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ.

وَفِي دَمٍ، وحِرٍ: دُمَيّ وحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَاب: ابْن، وَاسْمٍ، وَأُخْتٍ، وَبنتٍ، وهَنْتٍ، بِخِلَاف بَاب: مَيْتٍ، وهَارٍ، ونَاسٍ.

وَإِذا ولي يَاء التصغير وَاوٌ أَو ألف منقلبةٌ، أَو زَائِدَة قلبت يَاء، وَكَذَلِكَ الْهمزَة المنقلبة بعْدهَا، نَحْو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، ورُسَيَّلةٍ، وتصحيحه فِي بَاب: أُسَيِّدٍ وجدَيِّلٍ قَلِيل، فَإِن اتّفق اجْتِمَاع ثَلَاث ياءات حذفت الْأَخِيرَة نِسْيَاً، على الْأَفْصَح كَقَوْلك فِي عَطاء وإداوة وغاوية وَمُعَاوِيَة: عُطَي وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّةُ، وَقِيَاس أحوى: أُحَيُّ، غير منصرف، وَعِيسَى يصرفهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: أُحَيّ، وعَلى قِيَاس أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

وَيُزَادُ للمؤنث الثلاثي بِغَيْر تَاء تَاء، كـ: عُيَيْنَة وأُذَيْنَةٍ وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ شَاذٌّ، بِخِلَاف الرباعي كـ: عُقَيْرِب.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شَاذٌّ.

وتحذف ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كـ: جُحَيْجِبٍ، وحُوَيْلِيّ فِي: جَحْجَبَى، وحَوْلَايَا، وَتثبت الممدودة مُطلقاً ثُبُوت الثَّانِي فِي بعلبك.

والمدة الْوَاقِعَة بعد كسرة التصغير تنْقَلب يَاء إِن لم تكن إِيَّاهَا، نَحْو: مُفَيْتِيْح، وكُرَيْدِيْسٍ، وَذُو الزيادتين غَيرهَا من الثلاثي تحذف أقلهما فَائِدَة، كـ: مُطَيلق، ومُغَيْلم، ومُضَيْرب، ومُقَيْدم، فِي: مُنْطَلِقٍ، ومُغْتَلِم، ومُضَارِبٍ، ومُقَدِّمٍ، فَإِن تَسَاويا فمخيَّرٌ، كـ: قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وحُبَيْنِطٍ وحُبَيْطٍ، وَذُو الثَّلَاث غَيرهَا تُبَقّى الفُضْلى مِنْهَا، كـ: مُقَيْعِس فِي مُقْعَنْسِس، وتحذف زيادات الرباعي كلهَا مُطلقاً غير الْمدَّة كـ: قُشَيْعِر فِي مُقْشَعِر، وحُرَيْجِيْم فِي احْرِنْجَام، وَيجوزُ التعويضُ عَن حذف الزِّيَادَة بِمدَّة بعد الكسرة فِيمَا لَيست فِيهِ كـ: مُغَيْلِيْمٍ فِي مُغْتَلِمٍ.

وَيُرَدُّ جمع الْكَثْرَة لَا اسْم الْجمع إِلَى جمع قِلَّتِهِ، فيُصَغَّرُ نَحْو: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَان، أو إِلَى واحده، فيُصَغَّرُ ثمَّ يُجْمَعُ جمع السَّلامَة، نَحْو: غُلَيِّمونَ ودُوَيْرَاتٍ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكر كـ: أُنَيْسِيَانٍ وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ.

وَقَوْلهمْ: أُصَيْغِرُ مِنْك، ودُوَيْنَ هَذَا، وفُوَيْقَ هَذَا لتقليل مَا بَينهمَا، وَنَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذ، وَالْمرَاد المتعجب مِنْهُ، وَنَحْو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ للْفرس مَوْضُوع على التصغير.

وتصغير التَّرْخِيم تحذف مِنْهُ كل الزَّوَائِد ثمَّ يصغر، كـ: حُمَيْدٍ فِي أَحْمد.

وخولف بِالْإِشَارَةِ والموصول فأُلْحِقَتْ قبل آخرهما يَاء، وزيدت بعد آخرهما ألف، فَقيل: ذَيَّا وتَيَّا واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا واللَّذيَّان واللَّتَيَّان واللَّذَيُّونَ واللتَيَّاتُ.

ورفضوا تَصْغِير الضمائر وَنَحْو: أَيْن، وَمَتى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، ومنذ، وَمَعَ، وَغير، وحسبك، وَالِاسْم عَاملاً عمل الْفِعْل، فَمن ثَمَّ جَازَ ضُوَيْرِبُ زيدٍ، وَامْتنع ضويرب زيداً.

[النّسَب]

الْمَنْسُوب: الملحق آخِره يَاء مُشَدّدَة لتدل على نسبته إِلَى الْمُجَرّد عَنْهَا، وَقِيَاسه حذف تَاء التَّأْنِيث مُطلقاً، وَزِيَادَة التَّثْنِيَة وَالْجمع، إِلَّا علماً قد أعرب بالحركات، فَلذَلِك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِيْنيٌّ.

وَيفتح الثَّانِي من نَحْو: نَمِرٍ والدُّئِل بِخِلَاف تَغْلِبيّ على الْأَفْصَح.

وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فَعِيْلَةَ وفَعُولَةَ بِشَرْط صِحَة الْعين، وَنفي التَّضْعِيف كـ: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ، وَمن فُعَيْلَة غير مضاعفة كـ: جُهَني، بِخِلَاف شَدِيْدِيّ وطَوِيْلي، وسَلِيْقِيٌّ وسَلِيْمِيّ فِي الأزد، وعَمِيْرِيٌّ فِي كلبٍ شَاذ، وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ فِي بني عَبِيْدَة وجَذِيْمة

أشذ، وخُرَيْبِيٌّ شَاذ، وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَة، ومُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَة شَاذٌّ.

وتحذف الْيَاء من المعتل اللَّام من الْمُذكر والمؤنث، وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة واواً كـ: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وَجَاء أُمَيّيٌّ بِخِلَاف غَنَوِيّ. وأَمَوِيٌّ شَاذ، وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةَ مجْرى غَنَوِيّ.

وَأما نَحْو: عَدُوٍّ، فَعَدُوِّيّ اتِّفَاقاً، وَفِي نَحْو: عَدُوَّةٍ قَالَ الْمبرد: مثله، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: عَدَوِيٌّ.

وتحذف الْيَاء الثَّانِيَة من نَحْو: سَيِّدِيّ ومَيْتِيّ ومُهَيْمِيّ، من هَيّمَ وطائيٌّ

شَاذ، فَإِن كَانَ نَحْو: مُهَيِّم تَصْغِير مُهَوَّم قيل مُهَيِّمِيُّ بالتعويض.

وتقلب الْألف الْأَخِيرَة الثَّالِثَة وَالرَّابِعَة المنقلبة واواً كَعَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ، ويُحْذَفُ غَيرهَا كــ: حُبْلِيّ وجَمَزِيّ ومُرَامِيّ وقَبَعْثَرِيّ، وَقد جَاءَ فِي نَحْو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ بِخِلَاف نَحْو جَمَزَى.

وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة الثَّالِثَة المكسور مَا قبلهَا واواً، وَيفتح مَا قبلهَا كــ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ، وتحذف الرَّابِعَة على الْأَفْصَح كــ: قَاضِي، ويحذف مَا سواهُمَا كــ: مُشْتَرِي.

وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيّ كــ: أُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ.

وَنَحْو: ظَبْيَة، وقِنْيَة، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وَعُرْوَة، ورِشْوَةٍ، على الْقيَاس عِنْد سِيبَوَيْهٍ، وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شَاذ عِنْده، وَقَالَ يُونُس: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ.

واتفقا فِي بَاب ظَبْي وغَزْوٍ، وبَدَوِيٌّ شَاذٌّ.

وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الأولى إِلَى أَصْلهَا، وتفتح فَتَقول: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيُّ، بِخِلَاف دَوِّي وكَوِّي.

وَمَا آخِره يَاء مُشَدَّدَة بعد ثَلَاثَة إِن كَانَ فِي نَحْو مرمي، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ، وَإِن كَانَت زَائِدَة حذفت كــ: كُرْسِيٍّ وبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيّ، اسْم رجل.

وَمَا آخِره همزَة بعد ألف إِن كَانَت للتأنيث قلبت واواً، وصَنْعَانِيُّ وبَهْرَانِيُّ ورَوْحَانِيُّ وجَلُولِيُّ وحَرُورِيُّ شَاذ، وَإِن كَانَت أَصْلِيَّة ثَبَتَتْ على الْأَكْثَر كقُرَّائِيّ، وَإِلَّا فالوجهان ككِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ.

وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِيٌّ بِالْهَمْزَةِ، وَبَاب شقاوة: شَقَاوِيٌّ بِالْوَاو، وَبَاب زَايٍ وزَايَةٍ: زائِيٌّ وزَاوِيٌّ.

وَمَا كَانَ على حرفين إِن كَانَ متحرك الْأَوْسَط أصلاً، والمحذوف اللَّام وَلم يعوض همزَة وصل، أَو كَانَ الْمَحْذُوف فَاء، وَهُوَ معتل اللَّام وَجب رده كــ: أَبَوِي، وأخوي، وسَتَهِيّ فِي سِتّ، ووِشَوِيّ فِي شِيَةٍ، وَقَالَ الْأَخْفَش: وِشْيِيٌّ على الأَصْل.

وَإِن كَانَت لامه صَحِيحَة والمحذوف غَيرهَا لم يُرَدَّ كعِدِيّ وزِنِيّ وسَهِيّ فِي سَهٍ، وَجَاء عِدَوِيٌّ، وَلَيْسَ بِرَدٍ، وَمَا سواهُمَا يجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْو: غَدِيّ

وغَدَوِيّ وَابْنِي وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ، وَأَبُو الْحسن يُسَكِّنْ مَا أصله السّكُون فَيَقُول: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ وَأُخْتٌ وَبنتٌ كأخ، وَابْن عِنْد سِيبَوَيْهِ، وَعَلِيهِ كِلَوِيّ، وَقَالَ يُونُس: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ وَعَلِيهِ: كِلْتِيّ وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي.

والمركب يُنْسَبُ إِلَى صَدره كـ: بَعْلِيٍّ وتَأَبطِيّ وخَمْسِيّ فِي خَمْسَة عشر علماً، وَلَا يُنْسب إِلَيْهِ عدداً، والمضاف إِن كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أصلاً كَابْن الزُّبير، وَأبي عَمْرو قيل: زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ، وَإِن كَانَ كـ: عبد مناف وامرئ الْقَيْس قيل: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ.

وَالْجمع يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِد، فَيُقَال فِي كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجِدَ وفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ وصَحَفِيٌّ ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضِيٌّ. وَأما مَسَاجِدُ عَلَماً فمساجِدِيٌّ كأَنْصَارِيٍّ وكِلابِيٍّ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكِرَ فشاذٌّ.

وَكَثُرَ مَجِيءُ (فَعَّالٍ) فِي الْحَرْف كبَتَّاتٍ وعَوَّاجٍ وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ، وَجَاء (فَاعِلٌ) أَيْضاً بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ: تامِرٍ وَلابِنٍ ودَارعٍ ونابلٍ، وَمِنْه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧] وطاعِمٌ كاسٍ.

الْجمع

(الثلاثيُّ):

الْغَالِب فِي نَحْو فَلْسٍ على أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ على أثوَابٍ، وَجَاء زِنَادٌ فِي غير بَاب سَيْلٍ. ورِئْلانٌ وبُطْنَانٌ وغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شَاذٌّ.

وَنَحْو: حِمْلٍ على أحْمَالٍ وحُمُولٍ، وَجَاء على قِدَاحٍ وأَرْجُلٍ، وعَلى صِنْوَانٍ وذُؤْبانٍ وقِرَدَةٍ.

وَنَحْو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ، وَجَاء على قِرَطَةٍ وخِفافٍ وفُلْكٍ.

وَبَاب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ.

وَنَحْو: جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تِيْجَانٍ، وَجَاء على ذُكُور وأَزْمُنٍ، وخِرْبَانٍ وحُمْلانٍ وجِيْرَةٍ وحِجْلَى.

وَنَحْو: فَخِذٍ على أفْخَاذٍ فيهمَا، وَجَاء على نُمُورٍ ونُمُرٍ.

وَنَحْو: عَجُزٍ على أعْجَازٍ، وَجَاء سِبَاعٌ، وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بتكسيرٍ.

وَنَحْو: عِنَبٍ على أعْنَابٍ فيهمَا، وَجَاء أضْلُعٌ وضُلُوعٌ.

وَنَحْو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهمَا.

وَنَحْو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهما، وَجَاء أرْطَابٌ وَرِبَاعٌ.

وَنَحْو: عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهمَا.

وامتنعوا من (أفْعُلٍ) فِي المعتلِّ الْعين. وأقْوُسٌ وأَثْوُبٌ وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ شَاذٌ.

وامتنعوا من (فِعَالٍ) فِي الْيَاء دون الْوَاو كـ: (فُعُولٍ) فِي الْوَاو دون الْيَاء. وفُوُوْجٌ وسُوُوْقٌ شَاذٌ.

الْمُؤَنَّثُ:

نَحْو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ وبُدُورٍ وَبِدَرٍ ونُوَبٍ.

وَنَحْو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غَالِباً، وَجَاء على لِقَاحٍ وأَنْعُمٍ.

وَنَحْو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غَالِباً، وَجَاء: على حُجُوزٍ وبِرَامٍ.

وَنَحْو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وَجَاء على أَيْنُقٍ وتِيَرٍ وبُدْنٍ.

وَنَحْو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.

وَنَحْو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ.

وَإِذا صُحِّحَ بَاب تَمْرَة قيل: تَمَرَاتٌ بِالْفَتْح، والإسكان ضَرُورَة، والمعتل الْعين سَاكن، وهُذَيْلُ تُسَوِّي، وَبَاب كِسْرَةٍ على كِسَرَات، بِالْفَتْح وَالْكَسْر، والمعتل الْعين، والمعتل اللَّام بِالْوَاو يسكن وَيُفْتَحُ، وَنَحْو: حُجْرَةٍ على حُجُرات بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، والمعتل الْعين والمعتل اللَّام بِالْيَاءِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ، وَقد يسكن فِي تَمِيم فِي حُجْرات وكِسْرَات، والمضاعف سَاكن فِي الْجَمِيع.

وَأما الصِّفَات فبالإسكان، وَقَالُوا: لَجَبَات وَرَبَعَاتٌ لِلَمْح اسميةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَحكم نَحْو: أَرْضٍ وَأَهْلٍ وعُرْسٍ وغير ذَلِك، وَبَاب سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: سِنُون وقِلُون وثُبُون وقُلُون وسَنَواتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ وهَنَاتٌ، وَجَاء آم كآكُمٍ.

الصّفة:

نَحْو صَعْبٍ على صِعَابٍ غَالِباً، وَبَاب شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وَجَاء ضِيْفَانٌ

ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيْخَةٌ وَوُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاءُ.

وَنَحْو: جِلْفٍ على أجْلافٍ كثيراً، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ.

وَنَحْو: حُرٍّ على أَحْرَارٍ.

وَنَحْو: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وإخْوَانٍ وذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ.

وَنَحْو: نَكِدٍ على أَنْكَادٍ ووِجَاعٍ وخُشُنٍ، وَجَاء وَجَاعَي وحَبَاطَي وحَذَارَى.

وَنَحْو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ، وبابه التَّصْحِيح.

وَنَحْو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ.

والجميع يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَة للعقلاء الذُّكُور، وَأما مؤنثه فبالألف وَالتَّاء لَا غير، نَحْو: عَبْلاتٍ وحَذِرَاتٍ ويَقُظَاتٍ، إلَّا نَحْو عَبْلَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلَجٌ فِي جمع عِلْجَةٍ.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة:

فِي الِاسْم نَحْو زمَان على أزمنة غَالِباً، وَجَاء قُذُلٌ وغِزْلانٌ وعُنُوقٌ.

وَنَحْو: حِمَارٍ على أحْمِرَةٍ وحُمُرٍ، غَالِباً، وَجَاء صِيْرَانٌ وشَمَائِلُ.

وَنَحْو: غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ، وَجَاء قُرُدٌ وغِرْبَانٌ وزُقّانٌ، وغِلْمَةٌ قَلِيل وذُبٌ نَادِرٌ.

وَجَاء فِي مؤنث الثَّلَاثَة: أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأعْقُبٌ غَالِباً وَأَمْكُنٌ شَاذٌ.

وَنَحْو: رَغِيْفٍ على أرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاء أنْصِبَاءُ وفِصَالٌ وأَفَائِل، وظِلْمَانٌ قَلِيل، وَرُبمَا جَاءَ مضاعفه على سُرُرٍ.

وَنَحْو عَمُودٍ على أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاء قِعْدَانٌ وأَفْلاءٌ وذَنَائِبُ.

الصّفة:

نَحْو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُع وجِيَادٍ.

وَنَحْو: كِنَازٍ على كُنُز وهِجَانٍ.

وَنَحْو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ.

وَنَحْو: كَرِيْمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ.

وَنَحْو: صَبُورٍ على صُبُرٍ غَالِباً، وعَلى وُدَدَاءَ وأَعْدَاءٍ.

وفَعِيْلٌ بِمَعْنى مَفْعُولٍ بَابه فَعْلَى: كَجَرْحَى وَأَسْرَى وقَتْلَى، وَجَاء أُسَارَى وشَذَّ قُتَلاء وأُسَرَاءُ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيح، فَلَا يُقَال: جَرِيْحُوْنَ وَلَا جَرِيْحَاتٌ، لِيَتَمَيَّزَ عَن فَعِيْلِ الأَصْل، وَنَحْو: مَرْضَى مَحْمُول على جَرْحَى، وَإِذا حملُوا عَلَيْهِ نَحْو: هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا أَجْدَر، كَمَا حملُوا أيَامَى وَيتَامَى على وَجَاعى وحَبَاطَى.

الْمُؤَنَّث

نَحْو صَبِيحَة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وَجَاء خُلَفَاءُ، وَجَعْلُه جمع خَلِيْفٍ أولى حملا على الْأَكْثَر.

وَنَحْو: عَجُوز على عَجَائِز.

وفَاعِلُ الِاسْم نَحْو: كَاهِل على كَوَاهِلَ، وَجَاء: حُجْرَانٌ وجِنَّانٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وَقد نَزَّلُوا (فَاعِلاء) مَنْزِلَته فَقَالُوا: قَوَاصِعُ ونَوَافِقُ ودَوَامُّ وسَوَابٍ.

الصّفة نَحْو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعَلى قُضَاة فِي المعتل اللَّام، وعَلى بُزْلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وقُعُودٍ، وَأما فَوَارِسُ فشاذٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وحُيَّضُ.

الْمُؤَنَّث بِالْألف نَحْو: أُنْثَى على إنَاثٍ، وَنَحْو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

وَالصّفة نَحْو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، وَنَحْو: حَرْمَى على حَرَامَى، وَنَحْو بَطْحَاءَ على بِطَاح، وَنَحْو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْو: الصُّغْرَى على الصُّغَر.

وبالألف خَامِسَة نَحْو: حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ.

(أَفْعَلُ الِاسْم) كَيفَ تصرف نَحْو: أَجْدَلٍ وإِصْبَعٍ وأَحْوَصٍ على أَجَادِلَ وأَصَابِعَ وأَحَاوِصَ، وَقَوْلهمْ: حُوْصٌ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّة.

وَ(أَفْعَلُ الصّفة) نَحْو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ، وَلَا يُقَال: أَحْمَرُونَ؛ لتَمَيُّزِه

عَن أَفْعَلِ التَّفْضِيل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ فَرعه، وَجَاء الخضراوات لغلبته اسْماً، وَنَحْو: الأفضل على الأفاضل والأفضلين.

وَالِاسْم نَحْو: شَيْطَان وسِرْحَانٍ وسُلطان على شَيَاطِيْنَ وسَرَاحِيْنَ وسَلاطِيْنَ، وَجَاء سِرَاحٌ.

وَالصّفة نَحْو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وَقد ضُمَّت أَرْبَعَة: كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالى وغُيَارى.

فَيْعِلٌ نَحْو: مَيِّتٍ على أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ.

وَنَحْو: شَرّابُونَ وحُسَّانُونَ وفِسّيْقُونَ ومَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونُ ومُكْرَمُونَ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح.

وَجَاء عَوَاوِيْرُ ومَلاعِينُ ومَيَامِينُ ومَشَائِيمُ ومَيَاسِيرُ ومَفَاطِيرُ ومَنَاكِيرُ ومَطَافِلُ ومَشَادِنُ.

و(الرباعي) نَحْو: جَعْفَر وَغَيره على جَعَافِرَ قِيَاساً، وَنَحْو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيس، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقاً، أَو غير مُلْحق بِمدَّة، أَو بِغَيْر مُدَّة، يُجرى مُجْرَاه نَحْو: كَوْكَب وجدول وعِثْيرٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ وقِرْوَاحٍ وقُرْطَاطٍ ومصباح، وَنَحْو: جَوَارِبَة وأَشَاعِثَة فِي الأعجمي والمَنْسُوبِ.

وتكسير الخماسي مُسْتَكْرَةٌ كتصغيره بِحَذْف خامسه.

وَنَحْو: تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بجمع على الْأَصَح، وَهُوَ غَالب فِي غير الْمَصْنُوع، وَنَحْو: سَفِيْنٍ وَلَبِنٍ وقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاس، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عكسُ تَمْرَة وتَمْرٍ.

وَنَحْو: رَكْبٍ وَحَلَقٍ وجَامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ وتُوامٍ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح.

وَنَحْو: أَرَاهِطَ وأَبَاطِيْلَ وَأَحَادِيْثَ وأعَارِيْضَ وأقَاطِيْعَ وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيْرٍ، وَأَمْكُنٍ على غير الْوَاحِد مِنْهَا.

وَقد يُجْمَعُ الْجمعُ نَحْو: أَكَالِبَ وأَنَاعِيْمَ وجَمَائِلَ وجِمَالاتٍ وكِلابَاتٍ وبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وجُزُرَاتٍ.

التقاء الساكنين

يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْف مُطلقاً، وَفِي المدغم قبله لين فِي كلمة نَحْو: خُوَيْصَّةٍ والضَّالِّين وتُمُودَّ الثَّوْبُ، وَفِي نَحْو: مِيْم وقاف وَعَيْن مِمَّا بُنِيَ لعدم التَّرْكِيب، وَقْفاً ووَصْلاً، وَفِي نَحْو: آلْحَسَنُ عنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك، للإلباس، وفي نحو لاها الله وأي الله جائز وحَلْقَتَا البِطَانِ شَاذٌّ.

فَإِن كَانَ غير ذَلِك وأوّلُهما مُدَّة حُذِفَت، نَحْو: خَفْ وَقُلْ وبعْ، وتَخْشَيْنَ واغْزُوا وارْمِي واغْزُنَّ وارْمِنَّ، ويَخْشَى الْقَوْم، ويَغْزُوْ الْجَيْش، وَيَرْمِي الْغَرَضَ.

وَالْحَرَكَة فِي نَحْو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غير مُعْتَد بهَا، بِخِلَاف نَحْو: خَافَا وخَافَنَّ.

فَإِن لم يكن مُدَّة حُرِّكَ نَحْو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلم أُبَلِهْ و(الم الله) واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ الله، وَمن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ؛ لِأَنَّهُ كالمنفصل.

إِلَّا فِي نَحْو: انْطَلْقَ، وَلم يَلْدَهُ، وَفِي رُدّ وَلم يَرُد، فِي تَمِيم، مِمَّا فُرَّ من تحريكه للتَّخْفِيف فَحُرِّكَ الثَّانِي، وَقِرَاءَة حَفْصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] لَيست مِنْهُ على الْأَصَح.

وَالْأَصْل الْكسرُ فَإِن خُولِفَ فَلِعَارض، كوجوب الضَّم فِي مِيم الْجمع، ومُنْذُ، وكاختيار الْفَتْح فِي (الم الله) وكجواز الضَّم إِذا كَانَ بعد الثَّانِي مِنْهُمَا ضمة أَصْلِيَّة فِي كَلمته نَحْو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وَقَالَتُ اغْزِي، بِخِلَاف ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا﴾ [النساء: ١٧٦] وَقَالَت: ارْمُو، و﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧] واختياره فِي نَحْو: اخْشَوُا الْقَوْم عكس ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] وكجواز الضَّم وَالْفَتْح فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدّ، بِخِلَاف رُدَّ الْقَوْم، على الْأَكْثَر، وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْو: رُدُّهُ على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لُغَيَّةٌ، وَغُلِّط ثَعْلَبٌ فِي جَوَاز الْفَتْح؛ لكَونه ضَعِيفاً، وَالْفَتْح فِي نون من مَعَ اللَّام نَحْو: مِنَ الرجل، وَالْكَسْر ضَعِيف عكسُ: مِنِ ابْنِك، وَعَن على الأَصْل، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيف.

وَجَاء فِي "الْمُغْتَفَرِ": النَّقُرْ، وَمن النَّقِرْ، وَاضْرِبْهُ، ودأبة، وشأبة جأن بِخِلَاف نَحْو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ [الزمر: ٦٤].

الابْتِدَاء

لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بمتحرك، كَمَا لَا يُوقف إِلَّا على سَاكن؛ فَإِن كَانَ الأول سَاكِناً وَذَلِكَ فِي عشرَة أَسمَاء مَحْفُوظَة وَهِي: ابْن، وَابْنَة، وابنم، وَاسم، واسْت، واثْنَان، وَاثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وايْمُنُ اللهِ.

وَفِي كل مصدر بعد ألف فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَة فَصَاعِداً كالاقتدار والاستخراج، وَفِي أَفعَال تِلْكَ المصادر من مَاض أَو أَمر، وَفِي صِيغَة أَمر الثلاثي، وَفِي لَام التَّعْرِيف، وَفِي ميمه أُلحِقَ فِي الِابْتِدَاء خَاصَّة همزَة وصلٍ مَكْسُورَة، إِلَّا فِيمَا بعد ساكنه ضَمّةٌ أَصْلِيَّة فَإِنَّهَا تضم، نَحْو: اقْتُل اُغْزُ اُغْزِي، بِخِلَاف: ارْمُوا، وَإِلَّا فِي لَام التَّعْرِيف، و(ايْمُنُ اللهِ) فَإِنَّهَا تُفْتَح.

وإثباتها وَصْلاً لحنٌ، وشذّ فِي الضَّرُورَة، والتزموا جعلهَا ألفاً، لَا بَيْنَ بَيْن على الْأَفْصَح فِي نَحْو: آلحَسَنُ عنْدك؟ وآيْمَنُ الله يَمِينُك، لِلبْس.

وَأما سُكُونُ هَاءِ: وَهُوَ وَهِي وفَهْوَ وفَهْيَ وَلَهْوَ ولَهْيَ، فَعَارِضٌ فصيحٌ، وَكَذَلِكَ لَام الْأَمر نَحْو: ﴿وَلْيُوفُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَشُبِّهَ بِهِ: أَهْيَ وأَهْوَ، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَنَحْو: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَلِيلٌ.

الْوَقْف

قطعُ الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا، وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة فِي الْحسن وَالْمَحَلِّ.

فالإسكانُ الْمُجَرّد فِي المتحرك، وَالروم فِي المتحرك، وَهُوَ أَن تَأْتي بالحركة خَفِيَّةٌ، وَهُوَ فِي المفتوح قَلِيل، والإشمامُ فِي المضموم، وَهُوَ أَن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكان، وَالْأَكْثَر على أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إشمام فِي هَاء التَّأْنِيث وَمِيم الْجمع وَالْحَرَكَة الْعَارِضَة.

وإبدالُ الْألف فِي الْمَنْصُوب الْمُنَوَّنِ، وَفِي إذاً، وَفِي نَحْو: اضربَنْ بِخِلَاف الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور فِي الْوَاو وَالْيَاء على الْأَفْصَح.

وَيُوقف على الْألف فِي بَاب عَصا ورحى بِاتِّفَاق، وقلبُها وقلبُ كل ألف همزَة ضَعِيف، وَكَذَلِكَ قلب ألف التَّأْنِيث فِي نَحْو: حُبْلَى همزَة أَو واواً أَو يَاءً.

وإبدال تَاء التَّأْنِيث الاسمية هَاء فِي نَحْو: رَحْمَة، على الْأَكْثَر، وتشبيه تَاء هَيْهَات بِهِ قَلِيل، وَفِي الضاربات ضَعِيف، وعِرْقاتٌ إِن فتحت تاؤه فِي النصب فالبهاء، وَإِلَّا فبالتاء، وَأما ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَن حرّك فَلِأَنَّهُ نقل حَرَكَة همزَة الْقطع لما وصل بِخِلَاف (الم اللهُ) فَإِنَّهُ لما وصل التقى ساكنان.

وَزِيَادَة الْألف فِي أنا، وَمن ثَمَّ وقف على ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] بِالْألف، ومَهْ وَأَنَهْ قَلِيل.

وإلحاقُ هَاء السكت لَازم فِي نَحْو: رَهْ، وقِهْ، ومجيء مَهْ، وَمثل مَهْ فِي: مَجِيء مَ جِئْتَ، وَمثلُ: مَ أَنْت، وَجَائِز فِي: لم يَخْشَهْ، وَلم يَرْمِهْ، وَلم يَغْزُهُ، وغُلامِيَهْ، وعَلى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ، مِمَّا حركته غير إعرابية وَلَا مُشَبَّهَةٍ بهَا كالماضي، وَبَاب يَا زيد، وَلَا رجل، وَفِي نَحْو: هَاهُنَاهْ، وهؤلاهْ.

وَحذف الْيَاء فِي نَحْو: القَاضِي وَغُلَامِي، حُرِّكَتْ أَو سُكِّنَتْ وإثباتُها أَكثر، عكس قَاضٍ، وإثباتُها فِي نَحْو: يَا مُرِي اتِّفَاقٌ.

وَإِثْبَاتُ الْوَاو وَالْيَاء وحذفُهُمَا فِي الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما فيهمَا فِيْ نَحْو: لم يغزوا، وَلم تَرْمِي، وصَنَعُوا قَلِيلٌ.

وَحذف الْوَاو فِي ضَرَبَهُ، وضَرَبَهُمْ فِيمَن ألْحق، وَالْيَاء فِي نَحْو: تِهِ وذه وَهَذِه.

وإبدال الْهمزَة حرفاً من جنس حركتها عِنْد قوم مثل: هَذَا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، والرِّدُو، وَرَأَيْت الكَلا، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ، وَمِنْهُم من يَقُولُ: هَذَا الرِّدِيْ، وَمِنَ البُطُوْ فَيُتْبِعُ.

والتّضْعيفُ فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك مَا قبله، مثل: جَعْفَر وَهُوَ قَلِيل، وَنَحْو: القَصَبّا شَاذ ضَرُورَة.

وَنَقْلُ الْحَرَكَة فِيمَا قَبْلَه سَاكن صَحِيح إلَّا الفتحة، إلَّا فِي الْهمزَة، وَهُوَ أَيْضا قَلِيل، مثل: هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ، ومررتُ ببَكِرْ وخَبِىءْ، وَرَأَيْتُ الخَبَأْ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكَرْ، وَلَا هَذَا حِبُرْ، وَلَا مِنْ قُفِلْ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدُؤْ، وَمن الْبُطِىءْ، وَمِنْهُم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

[الْمَقْصُور والممدود]

الْمَقْصُورُ: مَا آخِره أَلفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا والرحى.

والممدود: مَا كَانَ بعْدهَا فِيهِ همزَة، كالكساء، والرداء.

والقياسي من الْمَقْصُور: أَن يكونَ مَا قبلَ آخرِ نَظِيرِه من الصَّحِيح فَتْحة.

وَمن الْمَمْدُود: أَن يكون مَا قبله أَلْفاً.

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي الْمُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى؛ لِأَن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان والمصدر مِمَّا قِيَاسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، كمَغْزى ومُلْهى؛ لِأَن نظائرهما مَقْتَلُ ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَو فَعْلانُ أَو فَعِلٌ كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ لِأَن نظائرها: الْحَوَلُ والعطش وَالْفَرَقُ والغَرَاءُ شَاذٌ، والأصمعي يقصُرُهُ، وَجمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ كعُرَىً وجِزَى لِأَن نظائرهما: قُرَبٌ وَقِرَبٌ.

وَنَحْو: الْإِعْطَاء والرِّمَاء والاشتراء والاحْبِنْطَاء مَمْدُود؛ لِأَن نظائرها: الْإِكْرَامُ والطِلابُ والافتتاحُ والاحْرِنْجَامُ، وَأَسْمَاء الْأَصْوَات المضموم أَولهَا كالعُوَاءِ والثُّغَاءِ؛ لِأَن نظائرها: النُّبَاحُ والصُّراخُ، ومُفْرَدِ أَفْعِلَةٍ نَحْو: كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لِأَن نظائرها: حِمَارٌ وقَذَالٌ، وأَنْدِيَةٌ شَاذٌ.

والسماعي نَحْو: الْعَصَا والرَّحى، والخَفَاءِ والإباء، مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

ذُو الزِّيَادَة

حروفها: (الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت) أَي: الَّتِي لَا

تكون الزِّيَادَة لغير الْإِلْحَاق والتضعيف إِلَّا مِنْهَا.

وَمعنى الْإِلْحَاق أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحق بجعفر، وَنَحْو: مَقْتَلٍ غير مُلْحق، لما ثَبت من قياسها لغيره، وَنَحْو: (أَفْعَلَ، وَفَعَّل، وفاعل) كَذَلِك لذَلِك، ولمجيء مصادرها مُخَالفَة.

وَلَا تقع الْألف للإلحاق فِي الِاسْم حَشْواً لما يلْزم من تحريكها.

وتُعْرَفُ الزِّيَادَة بالاشتقاق، وَعدم النظير، وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ، وَالتَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض.

والاشتقاق الْمُحَقق مقدم، فَلذَلِك حكم بثلاثية: عَنْسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، ونِئْدِلٍ، ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، وتَرْنَمُوتٍ.

وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أفَنْعَلا، ومَعَدٌّ فَعَلًّا؛ لمجيء: تَمَعْدَدَ، وَلم يُعْتَدَّ بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوح شذوذه، ومَرَاجِلٌ: فَعَالِلَ؛ لمجيء ثوب مُمَرْجَلٍ، وضَهْيَأ: فَعْلأ؛ لمجيء ضَهْيَاء، وفَيْنَانٌ: فَيْعَالا؛ لمجيء فَنَنٍ؛ وجُرائِضٌ: فُعَائِلا؛ لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزى: فِعْلى؛ لقَولهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتَة؛ لقَولهم: سَنْبٌ، وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَة، من قَوْلهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، والعِرَضْنَةُ: فِعْلَنَة؛ لِأَنَّهُ من الِاعْتِرَاض، وَالْأول: أَفْعَلَ؛ لمجيء الأولى وَالْأول، وَالصَّحِيح أَنه من (وَوَلَ) لَا من (وَأَلَ) وَلَا من (أَوَلَ)، وإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلا؛ لِأَنَّهُ من قَحَلَ، أَي: يَبِس، وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلانا؛ لمجيء: أَفْعَى، وإِضْحِيَانٌ: إِفْعِلانا، من الضُّحَى، وخَنفَقِيْقٌ: فَنْعَلِيْلا، من خَفَقَ، وعَفَرْنَي: فَعَلْنَي، من العَفَرِ.

فَإِن رَجَعَ إِلَى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق، حَيْثُ قيل: بعير آرِط ورَاطٍ، وأَدِيمٌ مَأْرُوْط ومَرْطِيٌّ، وَرجل مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جَازَ الْأَمْرَانِ، وكحسَّانٍ، وحمار قَبَّانٍ، حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

وَإِلَّا فالترجيح كَمَلْأَكٍ، قيل: مَفْعَلٌ من الألُوكَة.

وابْن كيسَان: فَعْأَل من الْمُلْك. وأبو عُبَيْدَة: مَفْعَلٌ من لأَكَ؛ إِذا أرسل، ومُوْسَى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، أَي: حَلَقْتُ. والكوفيون: فُعْلَى، من مَاس،

وإنْسَان: فِعْلانٌ، من الْأنس، وَقيل: إفْعَان، من نَسِيَ لمجيء: أُنَيْسِيَان. وتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ، من التُّرَاب عِنْد سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُول، وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ: فُعْلُولٌ، وَقيل: من السَّبْرِ، وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وَقيل من النَّبَل للصِّغار؛ لِأَنَّهُ الْقصير، وسُرِّيَّةٌ قيل: من السِّرّ، وَقيل: من السَّرَاةِ، ومؤونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُونُ، وَقيل: من الأَوْنِ؛ لِأَنَّها ثِقَلٌ، وَقَالَ الْفراء: من الأَيْن، وَأما مَنْجَنِيْقٌ فَإِن اعْتُدّ بجَنَقُونَاً فَمَنْفَعِيْلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتدّ بمَجَانِيْقَ ففَنْعَلِيْلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتد بسَلْسَبِيْلٍ على الْأَكْثَر، ففَعْلَلِيْلٌ، وَإِلَّا ففَعْلَنِيْلٌ، ومَجَانِيْقُ يحْتَملُ الثَّلَاثَة، ومَنْجَنُون: مثله؛ لمجيء مَنْجَنِيْنٍ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيْلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلَلُولا كعَضْرَفُوطٍ، وخَنْدَرِيْسٌ كمَنْجَنِينٍ.

فَإِن فُقِدَ الِاشْتِقَاقُ فبخروجها عَن الأصول، كتاء تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وكنون كُنْتَأْلٍ وكَنَهْبل، بِخِلَاف كَنَهْوَرٍ، وَنونِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ، أَو بِخُرُوج زنةٍ أُخْرَى لَهَا، كتاء تُتْفُل وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وَنون قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ.

فَإِن خرجتا مَعاً فزائدٌ أيضاً كنون نَرْجِسٍ وحِنْطَأْوٍ، وَنون جُنْدُبٍ إِذا لم يثبت جُخْدَب، إِلَّا أَن تَشذَّ الزِّيَادَة كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها، إِذْ لم تُزَدِ الْمِيم أَولا خَامِسَة، وَنون بَرْنَاسَاءَ، وَأما كُنَأْبِيْلٌ فَمثلُ خُزَعْبِيْلٍ.

فَإِن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف فِي مَوضِع أَو موضِعين مَعَ ثَلَاثَة أصُول للإلحاق وَغيره، كقَرْدَدٍ ومَرْمَرِيْس وعَصَبْصَبٍ وهَمَّرِشٍ، وَعند الْأَخْفَش أَصله: هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدم فَعَّلِلٍ، قَالَ: وَلذَلِك لم يظهرون.

وَالزَّائِد فِي نَحْو: (كَرَّم) الثَّانِي، وَقَالَ الْخَلِيل: الأوَّلُ، وَجوّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمريْن.

وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاء وَحدهَا وَنَحْو: زَلْزَلَ، وصِيصَةٍ، وقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعي، وَلَيْسَ بتكرير لفاء وَلا عين للفصل، وَلَا بِذِي زِيَادَة لأحد حرفي اللين لرفع التحكم، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيْلٌ خماسي على الْأَكْثَر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، ودَمْدَمَ من دَمَّ؛ لِاتِّفَاق الْمَعْنى.

وكالهمزة أولا مَعَ ثَلَاثَة أصُول فَقَط، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، والمخالف مُخْطِىءٌ. وإصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌّ، كقِرْطَعْبٍ.

وَالْمِيم كَذَلِك، ومطردة فِي الْجَارِي على الْفِعْل.

وَالْيَاءُ زيدت مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي أول الرباعي إِلَّا فِيمَا يجْرِي على الْفِعْل، وَلذَلِك كَانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَة.

وَالْوَاو وَالْألف زيدتا مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي الأول، وَلذَلِك كَانَ وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ.

وَالنُّونُ كَثُرَتْ بعد الْألف آخراً، أَو ثَالِثَة سَاكِنة، نَحْو: شَرَنْبَثٍ وعُرُنْدٍ، واطردت فِي الْمُضَارع والمطاوع.

وَالتَّاء فِي تفعيل وَنَحْوه، وَفِي نَحْو: رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ.

وَالسِّين اطردت فِي اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ فِي أسْطَاعَ قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَطاع فمضارعه يُسْطِيع بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفراء: الشاذ فتح الْهمزَة وَحذف التَّاء، فمضارعه بِالْفَتْح، وعَدُّ سين الكَسْكَسَةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

وَأما اللَّامُ فقليلةٌ كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِي فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثير، وَفِي فَحْجَلٍ - كجعفر - مَعَ أفْحَجَ.

وَأما الْهَاء فَكَانَ الْمبرد لَا يعدُّها، وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْو: اِخْشَهُ؛ فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه، وَإِنَّمَا يلْزمُهُ نَحْو أُمَّهَات وَنَحْو: [الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَـــــــــاسُ أَبِي

وَأمٌّ: فُعْلٌ بِدَلِيل الأمومة، وَأُجِيب بِجَوَاز أصالتها، بِدَلِيل تَأَمَّهَتْ، فَتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذفت الْهَاءُ أَوْ هُمَا أصلانِ، كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ، ولُؤْلُؤٍ ولآلٍ، وَيلْزمهُ نَحْو: أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً.

أَبُو الْحسن يَقُول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَع للمكان السهل، وهِبْلَعٌ للأكول من البَلْعِ، وخُوْلِفَ، وَقَالَ الْخَلِيل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُل فِي مَشْيِهَا، وخُولِفَ.

فَإِنْ تعدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَة أصُول حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَو فيهمَا كحَبَنْطَى،

فَإِن تعيّنَ أَحدهمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَم ومَدْيَنَ، وهمزة أَيْدَع، وياءِ تَيَّحَانَ، وتاءِ عِزْوِيْتٍ وطاء قَطَوْطىً، وَلَام ادْلَوْلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى، وواو حَوْلَايَا دون يائها، وَأول يَهْيَر والتضعيف دون الثَّانِيَة، وهمزة أَرْوَنَان دون واوها، وَإِن لم يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ؛ فَإِن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف فِي تَئِفَّانٍ، وَالْوَاو فِي كَوَأْلَلٍ، وَنون حِنْطَأْوٍ وواوها، فَإِن لم تخرج فيهمَا رُجِّحَ بالإظهار الشاذ، وَقيل: بِشُبْهَة الِاشْتِقَاق، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَجَ ومَأْجَجَ.

وَنَحْو: مَحْبَبٍ - علماً - يُقَوي الضَّعِيف، وَأُجِيب بوضوح اشتقاقه؛ فَإِن ثبتَتْ فيهمَا بالإظهار اتِّفَاقاً كدال مَهْدَدَ؛ فَإِن لم يكن فِيهِ إِظْهَار فبشُبْهَةِ الِاشْتِقَاق كميم مَوْظَبَ وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيم أغلبهما عَلَيْهَا نَظَرٌ، وَلذَلِك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لغلبتها فِي نَحوه، فَإِن ثبتَتْ فيهمَا رجح بأغلب الوزنين، وَقيل: بأقيسهما، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دون حومانٍ؛ فَإِن نَدَرَا احتملهما كأُرْجُوانٍ؛ فَإِن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الِاشْتِقَاق فيهمَا فبالأغلب، كهمزة أَفْعَى وأَوْتَكَانٍ، وَمِيم إِمَّعَةٍ؛ فَإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كأُسْطُوَانَةٍ، إن ثبتَتْ (أُفْعُوَالَةٌ) وَإِلَّا (ففُعْلُوَانَةٌ) لَا (أُفْعُلَانَةٌ) لمجيء أَسَاطِيْنَ.

الإمالة

أَن يُنْحَى بالفتحة نَحْو الكسرة، وسببُها قصدُ الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء، أَو لكَون الْألف مُنْقَلِبَةً عَن مكسور أَو يَاءٍ، أَو صائرةٌ يَاء مَفْتُوحَة، أَو للفواصل، أَو لإمالة قبلهَا على وَجه.

فالكسرةُ قبل الْألف نَحْو: عِمَادٍ، وشِمْلالٍ، وَنَحْو: دِرْهَمَانِ سوَّغَهُ خَفَاء الْهَاء مَعَ شذوذه، وَبعدهَا فِي نَحْو: عَالم، وَنَحْو من كَلَام قَلِيل لعُرُوضِهَا، بِخِلَاف" مِنْ دَارٍ، للراء، وَلَيْسَ مُقدَّرُهَا الْأَصْلِيّ كملفوظها على الْأَفْصَح، كجادٍّ وجَوَادّ بِخِلَاف سُكُون الْوَقْف.

وَلَا تُؤثِّر الكسرةُ فِي المنقلبة عَن وَاو وَنَحْو: مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ والكِبَا شَاذ،

كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا، وَبَابٌ وَمَالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاس لغير سَبَب، وَأما إمالة الرِّبَا فلأجل الرَّاء.

وَالْيَاء إِنَّمَا تُؤثر قبلهَا فِي نَحْو: سَيَالٍ وشَيْبَانَ.

والمنقلبة عَن مكسور نَحْو: خَافَ، وَعَن يَاء نَحْو: نَاب والرحى وسال وَرمى.

والصائرةُ يَاء مَفْتُوحَة نَحْو: دَعَا وحُبْلَى والعُلَى، بِخِلَاف جَالَ وَحَالَ.

والفواصل نَحْو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

والإمالة نَحْو: رَأَيْتُ عِمَاداً.

وَقد تُمالُ ألف التَّنْوِين نَحْو: رَأَيْتُ زيداً.

والاستعلاء فِي غير بَاب خَافَ وطابَ وصَغَى مَانعٌ قبلهَا يَليهَا وبحرفٍ فِي كلمتها، وبحرفين على رَأْيٍ، وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الْأَكْثَر.

وَالرَّاء غيرُ المسكورة إذا وليت الْألف قبلهَا أَو بعْدهَا منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيُمالُ طَارِدٌ وغَارِمٌ، وَمن قَرَارِكَ، فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب عِنْد الْأَكْثَر، فيُمالُ هَذَا كَافِر، وَيفتح مَرَرْت بِقَادِر، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر.

وَقد يُمال مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتَحْسُنُ فِي نَحْو: رَحْمَةٍ، وتَقْبُحُ فِي الرَّاء، نَحْو: كُدْرَةٍ، وتَتَوسَّطُ فِي الاستعلاء نَحْو: حُقَّةٍ.

والحروف لَا تُمالُ؛ فَإِن سُمِّيَ بهَا فكالأسماء، وأُمِيلَ (بلَى وَيَا) وَ(لَا) فِي (إمَّالا)؛ لتضمُّنِهَا الْجُمْلَة، وَغير المتمكن كالحرف، وَ(ذَا، وأنَّى، وَمَتى) كـ: (بلَى) وأُمِيل (عَسى) لمجيء: عَسَيْتُ.

وَقد تُمَالُ الفتحة مُنْفَرِدَة فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ.

تخفيف الْهمزَة

يجمعُهُ الْإِبْدَال، والحذف، وَبَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَينهَا وَبَين حرف حركتها،

وَقيل: أَو حرف حَرَكَة مَا قبلهَا، وَشَرطه أَن لَا تكون مُبْتَدأ بهَا.

وَهِي سَاكِنة ومتحركة، فالساكنة تُبْدَلُ بِحرف حَرَكَة مَا قبلهَا، كرَأْسٍ، وبِيْرٍ، وسُوْتُ، وَ﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و﴿الَّذِيْتُمِنَ﴾[١] [البقرة: ٢٨٣] و﴿يَقُوْلوذَنْ لي﴾[٢] [التوبة: ٤٩].

والمتحركة إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكن، وَهُوَ وَاو أَو يَاء زائدتان لغير الْإِلْحَاق قُلبت إِلَيْهَا، وأُدغمت فِيهَا، كخَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْتُزِمَ فِي نَبِيّ، وبَرِيَّةٍ غير صَحِيح، وَلكنه كَثُرَ، وَإِن كَانَ أَلفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَإِن كَانَ حرفاً صَحِيحاً أَو مُعْتَلًّا غير ذَلِك نُقِلَتْ حركتُها إِلَيْهِ وحُذِفَتْ، نَحْو: مَسَلَةٍ والخَبِ وشَيِ وسَوٍ وجَيَلٍ وحَوَبَةٍ وَأَبُوَ يُّوبَ وَذُو مْرِهِم واتَّبِعِي مْرَهُ وقاضُوَ بِيْكَ، وَقد جَاءَ بَاب شَيْء وَسُوء مُدغماً أَيْضاً، وَالْتُزِمَ ذَلِك فِي بَاب يرى وَأرى يُرى؛ للكثرة بِخِلَاف يَنْأَى وأَنْأَى يُنْئِي، وَكثر فِي سَلْ للهمزتين.

وَإِذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بِمُقْتَضى الْوَقْف بعد التَّخْفِيف، فَيَجِيء فِي: (هَذَا الخَبُ، وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ) السّكُون وَالرَّومُ والإشمام، وَكَذَلِكَ بَاب شَيْء وَسُوء نُقلت أَو أُدغمت إِلَّا أَن مَا قبلهَا أَلف إِذا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وَجب قَلبهَا أَلفاً؛ إِذْ لَا نَقْلَ، وَتعذر التسهيل فَيجوز الْقصر والتطويل، وَإِن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل.

وَإِن كَانَ قبلهَا متحرك فتِسْعٌ: مَفْتُوحَة وَقبلهَا الثَّلَاث، ومكسورة كَذَلِك، ومضمومة كَذَلِك، نَحْو: سَأَلَ وَمِائَة ومؤَجَّلٍ وسَئِمَ ومستهزئين وَسُئِلَ ورؤوف ومستهزئون ورؤوس، فنحو: مُوَجَّلٍ وَاو، وَنَحْو مايَة يَاء، وَنَحْو مستهزئون، وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَقيل: الْبعيد، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَجَاء: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾[٣] [سبأ: ١٤] و﴿سَالَ﴾[٤] [المعارج: ١] وَنَحْو: (الواجِيْ) وصلا، وَأما [الوافر]:

---

(١) هي قراءة ورش وابن محيصن، انظر: البحر المحيط ٢/٣٥٦.

(٢) هي قراءة ورش، انظر: البحر المحيط ٥/٥١.

(٣) هي قراءة نافع وأبي عمرو والحسن، انظر: معاني الفراء ٢/٣٥٦.

(٤) هي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر والعرج، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٧.

يُشَجِّجُ رَأْسَــــــــــهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

فعلى الْقِيَاس خلافاً لسيبويه.

والتزموا (خُذ وكُلْ) على غير قِيَاس للكثرة، وَقَالُوا: (مُرْ)، وَهُوَ أفْصح من (اؤْمُر)، وَأما: (وَأمُر) فأفصحُ من (وَمُرْ).

وَإِذا خُفِّفَ بَابُ (الْأَحْمَرِ) فبقاءُ همزَة اللَّام أَكثر، فَيُقَال: (اَلَحْمَرُ) و(لَحْمَرُ) وعَلى الْأَكْثَر قيل: (مِنَ لَحْمَرِ) بِفَتْح النُّون، و(فِلَحْمَر) بِحَذْف الْيَاء، وعَلى الْأَقَل جَاءَ: و﴿عَادَلُّولَى[1]﴾ [النجم: ٥٠] وَلم يَقُولُوا: اِسَلْ، وَلَا: اُقُلْ؛ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَة.

والهمزتان فِي كلمةٍ إِن سَكَنَت الثَّانِيَةُ وَجبَ قَلبهَا، كآدَمَ، وايْتِ، وأُوتُمِــنَ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ، لَا أَفْعَلَ؛ لثُبُوتَ يُؤَاجِرُ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

دَلَّتْ ثَلَاثاً على أَن يُؤجِر   لَا يَسْتَقِيم مضارع آجَرْ
فِعَالَةٌ جَاءَ والافْعَالُ عَز   وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ

وَإِن تحركت وَسكن مَا قبلهَا كسأل تثبت، وَإِن تحركت وتحرك مَا قبلهَا فَقَالُوا: وَجب قلبُ الثَّانِيَة يَاء إِن انْكَسَرَ مَا قبلهَا، أَو انْكَسَرت، وواواً فِي غَيره، نَحْو: جَاءٍ وأَيِمَّةٍ وأُوَيْدِم وأَوَادِمَ، وَمِنْه خَطَايَا فِي التَّقْدِير الْأَصْلِيّ، خلافاً للخليل، وَقد صَحَّ التسهيل فِي نَحْو: (أَئِمَّة) وَالتَّحْقِيق، وَالْتزم فِي بَاب أُكْرِم حذف الثَّانِيَة، وَحُمِل عَلَيْهِ أخواتُه، وَقد التزموا قَلبهَا مُفْرَدَةً يَاء مَفْتُوحَة فِي بَاب مَطَايا، وَمِنْه خَطَايَا على الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يجوز تحقيقُهُمَا وتخفيفُهُمَا، وَتَخْفِيف إِحْدَاهمَا على قياسها، وَجَاء فِي نَحْو: (يَشَاءُ إِلَى) الْوَاو أَيْضا فِي الثَّانِيَة، وَجَاء فِي الْمُتَّفِقَتَيْن حذفُ إحداهما وقلب الثَّانِيَة كالساكنة.

---

(١) هي قراءة نافع وأبي عمرو، انظر: التيسير ١/ ٢٠٥.

الإعلال

تَغْيِيرُ حرف الْعلَّة للتَّخْفِيف، ويَجْمعُهُ الْقلبُ، والحذف، والإسكان، وحروفه: الْألف، وَالْوَاو، وَالْيَاء، وَلَا يكون الْألف أصلاً فِي مُتَمَكِّنٍ، وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِن عَن وَاو أَو يَاء.

وَقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وَيُسْرٍ وعَيْنَيْنِ، كَقَوْل وَبيْعٍ ولامَيْنِ كغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَتَقَدَّمت كل وَاحِدَة على الْأُخْرَى فَاءً وعَيْنَاً، كوَيْلٍ وَيَوْمٍ، واختلفتا فِي أَن الْوَاو تقدّمت عَيْناً على الْيَاء لاماً، بِخِلَاف الْعَكْس، وواو حَيَوَان بدل عَن يَاء، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً فِي: (يَيْن)، وَفَاء ولاماً فِي: (يَدَيْتُ)، بِخِلَاف الْوَاو، إِلَّا فِي أول على الْأَصَح، وَإِلَّا فِي الْوَاو على وَجه، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً ولاماً فِي: (يَيَّيْتُ) بِخِلَاف الْوَاو إِلَّا فِي الْوَاو على وَجه.

(الْفَاء): تقلب الْوَاو همزَة لُزُوماً فِي نَحْو: أَوَاصِلَ، وأُوَيْصِلٍ، وَالْأول، إِذا تحركت الثَّانِيَة بِخِلَاف: وُورِيَ، وجوازاً فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُورِيَ، وَقَالَ الْمَازِني: وَفِي نَحْو: إِشَاحٍ، والتزموه فِي الأولى حملاً على الأول، وَأما: أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فعلى غير الْقِيَاس.

وتقلبان تَاء فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، بِخِلَاف: ايْتَزَرَ.

وتقلبُ الْوَاو يَاء إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا، وَالْيَاء واواً إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، نَحْو: ميزَانٍ وميقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوسِرٍ.

وتحذف الْوَاو من نَحْو: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لوقوعها بَين يَاء وكسرة أَصْلِيَّة، وَمن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ - بِالْفَتْح - لما يلْزم من إعلالين فِي يَدّ، وَحُمِلَ أخواته نَحْو: نَعِدُ وَأَعِدُ وتَعِدُ، وَصِيغَةُ أمره عَلَيْهِ، وَلذَلِك حُمِلَتْ فَتْحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على الْعرُوض، ويَوْجَلُ على الأَصْل، وشُبِّهَتَا بالتجاري والتجارب، بِخِلَاف الْيَاء فِي نَحْو: يَيْئِسُ ويَيْسِرُ، وَقد جَاءَ يَئِسُ وَجَاء يَاءَس، كَمَا جَاءَ يَا تَعِدُ وَيَا تَسِرُ، وَعَلِيهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ، وشَذّ فِي مضارع وَجِل: يَيْجَلُ ويَاجَلُ ويِيْجَلُ، ويحذف الْوَاو من نَحْو: الْعِدَةِ والمِقَةِ. وَنَحْو وِجْهَةٍ قَلِيلٌ.

(العين): تُقلبان ألفاً إذا تحرّكتا مفتوحاً مَا قبلهمَا، أو فِي حُكْمِهِ، فِي اسْم ثلاثي، أو فِي فعل ثلاثي، أو مَحْمُول عَلَيْهِ، أو اسْم مَحْمُول عَلَيْهِمَا، نَحْو: بَابٍ ونَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ، واستقام واسْتَكَانَ مِنْهُ، خلافاً لِلْأَكْثَر؛ لبعد الزِّيَادَة، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، وَنَحْو الْإِقَامَة والاستقامة، ومَقَامٍ ومُقَامٍ، بِخِلَاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ، وطَائِيٌّ، ويَاجَلُ شَاذٌّ.

وَبِخِلَاف: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وَبَيَّنَ، وَتَقَوَّمَ، وَتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبَايَعَ، وَنَحْو: الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذٌّ.

وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى للإعلالين، وَبَاب طَوِيَ وحَيِيَ؛ لِأَنَّهُ فَرعُهُ، أَو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ، وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَاب حَيِيَ للمثلين، وَقد يُكْسَرُ الْفَاء، بِخِلَاف بَاب قَوِيَ؛ لِأَن الإعلال قبل الْإِدْغَام، وَلذَلِك قَالُوا: يَحْيَى ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلم يدغموا وَجَاء: احْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ، وَمن قَالَ: اشْهِبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ كاقْتِتَالٍ، وَمن أدغم اقْتِتَالاً قَالَ: حِوَّاءٌ، وَجَاز الْإِدْغَام فِي أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بِخِلَاف: أَحْيَى واسْتَحْيَى، وَأما امتناعهم فِي يُحْيِي ويَسْتَحْيِي فلئلا يَنْضَم مَا رُفِضَ ضمه، وَلم يَنْبُوا من بَاب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، وَلَا شَرُفَ، كَرَاهَة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ، وَنَحْو: الْقُوَّة والصُّوَّة والبَوِّ، والجَوِّ مُحْتَمل للإدغام.

وَصَحَّ بَاب مَا أَفْعَلَهُ لعدم تَصَرُّفِهِ، وأفعلُ مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنى تَفَاعَلُوا، وَبَاب اعْوَارَّ واسْوَادَّ، لِلَّبْس، وعَوِرَ وسَوِدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أيضاً، كأعْوَرْتُه واسْتَعْوَرَ ومُقَاوِلٍ ومُبَايِعٍ وعَاوِرٍ وأَسْوَدَ وَمن قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ، لِلَّبْسِ، ومِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ، للَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محذوفان مِنْهُمَا، أَو بمعناهما، وأُعِلَّ نَحْو: يَقُومُ وَيَبِيعُ ومَقُوْم ومَبِيع بِغَيْر ذَلِك، لِلَّبْسِ، وَنَحْو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ، للإلباس بفاعلٍ أَو بِفَعَلٍ، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار على الْفِعْل وَلَا مُوَافق، وَنَحْو: الجَوَلَانِ وَالْحَيَوَان والحَيَدَى والصَّوَرَى؛ للتَّنْبِيه بحركته على حركة مُسَمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نقيضُه، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار وَلا موافق، وَنَحْو: أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ للإلباس، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار، ولا مُخَالِفٍ، وَنَحْو:

جَدْوَلٍ وخِرْوَع وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الْإِلْحَاق أَو للسكون الْمَحْضِ.

وتُقْلَبَان همزَة فِي نَحْو قَائِم وبائع المعتل فعله، بِخِلَاف نَحْو: عَاوِرٍ. وَنَحْو: شَاكٌ وشاكٍ شَاذٌ، وَفِي نَحْو: (جَاءٍ) قَولَانِ؛ قَالَ الْخَلِيل: مقلوبٌ كالشاكي، وَقيل: على الْقيَاس، وَفِي نَحْو: أَوَائِل وبوائِعَ مِمَّا وقعتا فِيهِ بعد ألف بَاب مَسَاجِد وَقبلهَا وَاوٌ أَو يَاءٌ، بِخِلَاف: عَوَاوِيْرَ وطَوَاوِيْسَ، وضَيَاوِن شَاذٌ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعِلَّ عَيَائِيْلُ؛ لِأَن الأَصْل عَوَاوِيْرُ فَحُذِفَ، وعَيَائِلُ فأُشْبِعَ، وَلم يفعلوه فِي بَاب مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ، للْفرق بَينه وَبَين بَاب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، وَجَاء مَعَائِشُ بِالْهَمْزَةِ على ضَعْفٍ، وَالْتُزِمَ همزَةُ مَصَائِبَ.

وتُقْلَبُ يَاء فُعْلَى - اسْماً - واواً فِي نَحْو: طُوْبَى وكُوْسَى، وَلَا تُقْلَبُ واواً فِي الصّفة وَلَكِن يُكْسَرُ مَا قبلهَا نَحْو: (مِشْيَةٍ حِيْكَى) و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] وَكَذَلِكَ بَابُ بِيْضٍ، وَاخْتُلِفَ فِي غير ذَلِك، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الْقيَاس الثَّانِي، فنحو: مَضُوْفَةٍ شَاذٌ عِنْده، وَنَحْو: مَعِيْشَةٍ يجوز أَن يكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ. وَقَالَ الْأَخْفَش: الْقيَاس الأول، فَمَضُوفَةٌ قِيَاس عِنْده، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَو بُني من البَيْع مثلُ تُرْتُب لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوْعٌ.

وتقلب الْوَاو المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء، نَحْو: قِيَاماً وعِيَاذ وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ، بِخِلَاف مَصْدرِ نَحْو: لاوَذَ، وَفِي نَحْو: جِيَادٍ ودِيَارٍ ورِيَاحٍ وتِيَرٍ ودِيَمٍ؛ لإعلال الْمُفْرد، وشذّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جمع رَيَّانَ؛ كَرَاهَةَ إعلالين، ونِوَاءٌ جمع نَاوٍ، وَفِي نَحْو: رِيَاضٍ وَثِيَابٍ؛ لسكونها فِي الْوَاحِد مَعَ الْألف بعْدهَا، بِخِلَاف عِوَدَةٍ وكِوَزَةٍ، وَأما ثِيَرَةٌ فشاذٌ.

وتُقْلَبُ الْوَاو عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا، إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسكن السَّابِق، وتُدغم وَيُكْسَرُ مَا قبلهَا إِن كَانَ ضمة، كَسَيِّدٍ وَأَيَّام ودَيَّارٍ وَقَيَّام وقَيُّوم ودُلَيَّةٍ وطَيٍّ ومَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيّ رفعاً، وَجَاء لُيٌّ فِي جمع أَلْوَى، بِالْكَسْرِ وَالضَم. وَأما: ضَيْوَنٌ وحَيْوَةٌ، ونَهُوٌّ فشاذٌ، وصميم وقميم شاذ وَقَوله: [الطويل]

فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلا سَلامُهَا

أشذُّ.

وتُسَكَّنَانِ وتُنْقَلُ حركتهما فِي نَحْو: يَقُوْمُ وَيَبِيْعُ للبسه بِبَاب يخَاف، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كَذَلِك، ومفعول كَذَلِك نَحْو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ والمحذوف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَاو مَفْعُولٍ، وَعند الْأَخْفَش الْعين، وانقلبت وَاو مَفْعُوْلٍ عِنْده يَاء للكسرة، فخالفا أَصْلَيْهِمَا، وشَذَّ مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، وَكَثُرَ نَحْو: مَبْيُوعٍ، وَقلَّ نَحْو: مَصْوُوْنٍ، وإعلال نَحْو: تَلْوُوْنَ ويَسْتَحْيِيْ قَلِيلٌ.

وتُحذفان فِي نَحْو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ، وَيُكْسَرُ الأوّل إِن كَانَت الْعين يَاءً أَو واواً مَكْسُورَة، وَيضمُّ فِي غَيره، وَلم يفعلوه فِي لَسْتُ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، وَمن ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ، والواو وَفِي نَحْو: قُلْ وبِعْ؛ لِأَنَّهُ عَن تَقُولُ وتَبِيعُ، وَفِي الْإِقَامَة والاستقامة، وَيجوزُ الْحَذف فِي نَحْو: سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ.

وَفِي بَاب قِيْلَ وَبِيْعَ ثَلَاث لُغَات: الْيَاء، والإشمام، وَالْوَاو، فَإِن اتَّصل بِهِ مَا يُسَكِّنُ لامَهُ، نَحْو: بِعْتَ يَا عَبْدُ، وَقُلْتَ يَا قَوْلُ، فالكسر والإشمام وَالضَّم، وَبَاب: اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ مثله فِيهَا، بِخِلَاف بَاب: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ.

وَشرطُ إعلال الْعين فِي الِاسْم غير الثلاثي والجاري على الْفِعْل مِمَّا لم يُذْكَرْ مُوَافقَة الْفِعْل حَرَكَة وسُكُوناً مَعَ مُخَالفَته بِزِيَادَة أَو بِنْيَةٍ مخصوصتين بِهِ، فَلذَلِك لَو بَنيتَ من البَيْع مثل: مَضْرِبٍ وتِحْلِيءٍ قلت: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ مُعتلّاً، وَمثل: تَضْرِبُ قُلْتَ: تَبْيِعٌ مُصَحَّحاً.

(اللَّام): تُقْلَبَانِ ألفاً إِذا تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا إِن لم يكن بعدهمَا مُوجب لِلْفَتْح، كغَزَا وَرَمَى ويَقْوَى وَيحْيَى وعَصاً ورَحى، بِخِلَاف: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ وغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَبِخِلَاف: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ؛ للإلباس، واخْشَيَا نَحوه؛ لِأَنَّهُ من بَاب لن يَخْشَيَا واخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك، بِخِلَاف: اخْشَوْا واخْشَوُنَّ واخْشَيْ واخْشَيِنَّ.

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً إِذا وَقَعَتْ مكسوراً مَا قبلهَا، أَو رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلم يَنْضَم مَا قبلهَا كدُعِيَ وَرَضِيَ والغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ، بِخِلَاف: يَدْعُو ويَغْزُو وقِنْيَةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْياً شَاذٌ، وطيىء تقلب الْيَاء فِي بَاب: رَضِيَ وَبَقِيَ ودُعِيَ ألفاً.

وتُقْلَبُ الْوَاو طرفاً بعد ضمةٍ فِي كلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاء، فتنقلب الضمة كسرة كَمَا

انقلبت فِي: التَّرامِيْ والتَّجَارِيْ، فَيصير من بَاب: قَاضٍ، مثل: أَدْلٍ وقَلَنْسٍ بِخِلَاف: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وَبِخِلَاف الْعين كالقُوَبَاءِ وَالْخُيَلَاءِ، ولا أَثَرَ للمدَّةِ الفاصلة فِي الْجمع، إِلَّا فِي الْإِعْرَاب نَحْو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ، بخلاف المفرد وقد تكسرُ الفاء للاتباع فيقال عُتي وجُثي وَنَحْو: (نُحُوٌّ) شَاذٌ، وَقد جَاءَ نَحْو: مَعْدِيٍّ ومَغْزِيٍّ كثيراً، وَالْقِيَاس الْوَاو.

وتُقْلَبَانِ همزَة إِذا وقَعَتَا طرفاً بعدَ ألف زَائِدَة، نَحْو: كِسَاءٍ ورِدَاءٍ، بِخِلَاف: زَايٍ وثَايٍ، ويُعْتَدُّ بتاء التَّأْنِيث قِيَاساً، نَحْو: شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ، وَنَحْو: صَلَاءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.

وتُقْلَبُ الْيَاء واواً فِي فَعْلى اسْماً، كتَقْوى وبَقْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: صَدْيَا وريَّا، وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً فِي فُعْلَى اسْماً، كالدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذَّ نَحْو: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: الغُزْوَى، وَلم يُفْرَقْ فِي فَعْلَى من الْوَاو، نَحْو: دَعْوَى وشَهْوَى، وَلَا فِي فُعْلَى من الْيَاء نَحْو: الْفُتْيَا والقُضْيَا.

وتُقْلَبُ الْيَاءُ إِذا وَقعت بعد همزَة بعد ألف فِي بَاب مَسَاجِد، وَلَيْسَ مفردها كَذَلِك ألفاً، والهمزة يَاء نَحْو: مَطَايَا وركَايَا وخَطَايَا، على الْقَوْلَيْنِ، وصلايا جمع المهموز وَغَيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بِخِلَاف: شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ، وَبِخِلَاف: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ، جَمْعَيْ: شَائِيَةٍ وجَائِيَةٍ على الْقَوْلَيْنِ فيهمَا، وَقد جَاءَ: أَدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، مُرَاعَاة للمفردِ.

وتُسَكَّنَانِ فِي بَاب يَغْزُو وَيَرْمِي مرفوعين، والغَازِيْ والرَّامِيْ مَرْفُوعاً ومجروراً، والتحريك فِي الرّفْع والجرَّ فِي الْيَاء شَاذٌ، كالسكون فِي النصب وَالْإِثْبَات فيهمَا وَفِي الْألف فِي الْجَزْم.

ويُحْذَفَانِ فِي مثل: يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ واغْزُنَّ واغْزِنَّ وارْمُنَّ وارْمِنَّ.

وَنَحْو: يَدٍ، وَدمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

الإِبْدَال

جعل حرفٍ مَكَان حرف غَيره، وَيُعْرَفُ بأمثلة اشتقاقه كتُرَاثٍ وأُجُوْهٍ،

وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَاله كالثَّعَالي، وبكونه فرعاً وَهُوَ زَائِدٌ، كضُوَيْرِبٍ، وبكونه فرعاً وَهُوَ أصل كمُوَيْهٍ، وبلزوم بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْو: هَرَاقَ واصْطَبَرَ وادَّارَكَ.

وحُرُوفُهُ:

(أنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلٌ)، وَقَول بَعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ، وهم فِي نَقْصِ الصَّاد وَالزَّاي؛ لثُبُوت صِرَاط وزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَة السِّين، وَلَو أُورِدَ: اسْمَع وَرَدَ: اِذَّكَر واظَّلَمَ.

فالهمزة من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء، فَمن اللين إعلال لَازم فِي نَحْو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وبَائِع وأَوَاصِلَ، وَجَائِز فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَأما نَحْو: دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ والعَأْلَمِ وبَأْزٍ وشِئْمَةٍ، ومُوقِدٍ فشاذٌ، وأُبَابُ بَحرٍ أَشَذُّ، وَمَاءٌ شَاذٌ لَازم.

وَالْألف من أختيها والهمزة وَالْهَاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ، وَآلٍ على رَأْيٍ، وَنَحْو: يَا جَلُ ضَعِيفٌ، وطائيٌّ شَاذٌ لَازم، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: رَأْسٍ، وَمن الْهَاء فِي آلٍ على رَأْيٍ.

وَالْيَاءُ من أختيها وَمن الْهمزَة وَمن أَحَدِ حَرْفَي المضاعف، وَالنُّون وَالْعين وَالْبَاء وَالسِّين والثاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: مِيْقَاتٍ وغَازٍ وَقِيَام وحِيَاض، وشاذٌ فِي نَحْو: حُبْلَى وصُيَّم وصِبْيَةٍ ويَيْجَلُ، وَمن الْهمزَة نَحْو: ذِيْبٍ، وَمن الْبَاقِي مسموع كثير فِي نَحْو: أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ، وَفِي نَحْو: أَنَاسِيّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي والثَّالِيْ فضعيف.

وَالْوَاو من أختيها، وَمن الْهمزَة، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ ومُوْقِنٍ وطُوْبَى وبُوْطِرَ وبَقْوَى، وشاذٌ ضَعِيف فِي: هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، ونَهُوٌّ عَن الْمُنكر، وجِبَاوةٍ، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ.

وَالْمِيم من الْوَاو وَاللَّام وَالنُّون والباء، فَمن الْوَاو لَازمٌ فِي (فَم) وَحدهُ، وَضَعِيفٌ فِي لَام التَّعْرِيف، وَهِي طائيةٌ، وَمن النُّون لَازم فِي نَحْو: عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ، وَضَعِيف فِي: البَنَامِ وطامَهُ الله على الْخَيْر، وَمن الْبَاء فِي بَنَاتِ مَخْرٍ وَمَا زلتُ رَاتِمَاً، وَمن كَثَمٍ.

وَالنُّونُ من الْوَاو وَاللَّام، شَاذٌ فِي صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، وَضَعِيف فِي لَعَن.

وَالتَّاء من الْوَاو وَالْيَاء وَالسِّين وَالْبَاء وَالصَّاد، فَمن الْوَاو وَالْيَاء لَازم فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ على الْأَفْصَح، وشاذٌ فِي نَحْو: أَتْلَجَهُ، وَفِي طَسْتٍ وَحدَهُ، وَفِي الذَّعَالِتِ ولَصْتٍ ضَعِيفٌ.

وَالْهَاء من الْهمزَة وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء، فَمن الْهمزَة مسموع فِي: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهِيَّاكَ ولَهِنَّك، وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طيىء، وَهَذَا الَّذِي فِي إذا الَّذِي، وَمن الْألف شَاذ فِي: أَنَهْ: وحَيَّهَلَهْ، وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِماً، وَفِي يَا هَنَاهُ، على رَأْيٍ، وَمن الْيَاء فِي هَذِه، وَمن التَّاء فِي بَاب (رَحْمَهْ) وَقْفاً.

وَاللَّام من النُّون وَالصَّاد، فِي أُصَيْلَالٍ قَلِيل، وَفِي الْطَجَعَ رَدِيء.

والطاء من التَّاء لَازمٌ فِي اصْطَبَرَ، وشاذٌ فِي حُصْطُ.

وَالدَّال من التَّاء لَازم فِي نَحْو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، وشاذٌ فِي نَحْو: فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوْلَج.

وَالْجِيم من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمن غير الْمُشَدّدَة فِي نَحْو: [الرجز]

لا هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِج

أشذ؛ وَمن نَحْو: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

أَشَذُّ.

وَالصَّاد من السِّين الَّتِي بعْدهَا غين، أَو خاء، أَو قَاف، أَو طاء جَوَازاً، نَحْو: أَصْبَغَ وصَلَخَ وَ﴿مَس صَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] وصِرَاطٍ.

وَالزَّاي من السِّين والصاد الواقعتين قبل الدَّال ساكنتين، نَحْو: يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزْدِيْ أَنَهْ.

وَقد ضُورِعَ بالصَّاد والزَّاي دونهَا، وضُورِعَ بهَا متحركة أَيْضاً، نَحْو: صَدَقَ وَصَدَرَ، وَالْبَيَانُ أَكثر فيهمَا، وَنَحْو: (مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارعة قَلِيلٌ.

الإِدْغَام

أَن تَأتي بحرفين سَاكن فمتحرك من مخرجٍ وَاحِدٍ من غير فصل، وَيكون فِي المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

فالمثلان وَاجِب عِنْد سُكُون الأول فِي الهمزتين، إِلَّا فِي نَحْو: سَأَلَ والدّأَث، وَإِلَّا فِي الْألفين؛ لِتَعَذُّرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْو: قُوْوِلَ، للإلباس، وَفِي نَحْو: تُوْوِي ورِيْيَا، على الْمُخْتَار إِذا خُفِّفَتْ، وَفِي نَحْو: قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْم، وَعند تحركهما فِي كلمة، وَلَا إِلْحَاق، وَلَا لبس، نَحْو: رَدَّ يَرُدُّ، إِلَّا فِي نَحْو: حَيِيَ، فَإِنَّهُ جَائِز، وَإِلَّا فِي نَحْو: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَاعَدُ، وَسَيَأْتِي، وتُنْقَلُ حركته إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكنٌ غير لينٍ، نَحْو: يَرُدُّ، وَسُكُون الْوَقْف كالحركة، وَنَحْو[1]: ﴿مَكَّنَنِيْ﴾ [الكهف:٩٥]، ويمكّنني، و﴿مَنَاسِكَكُم﴾[2] [البقرة:٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُم﴾ [المدثر:٤٢] من بَاب كَلِمَتَيْنِ، وممتنع فِي الْهمزَة على الْأَكْثَر، وَفِي الْألف، وَعند سُكُون الثَّانِي لغير الْوَقْف، نَحْو: ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، وَتَمِيمُ تُدْغَم فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدَّ، وَعند الْإِلْحَاق واللَّبْسِ بزنةٍ أُخْرَى، نَحْو: قَرْدَدٍ وسُرُرٍ، وَعند سَاكن صَحِيح قبلهمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْو: قَرْمِ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قَولُ الْقُرَّاء على الْإِخْفَاءِ، وَجَائِزٌ فِي سوى ذَلِك.

الْمُتَقَارِبَان: ونعني بهما مَا تقاربا فِي الْمخْرج، أَو فِي صفة تقوم مقَامه، ومخارج الْحُرُوف سِتَّة عشر تَقْرِيباً، وَإِلَّا فَلِكُل مخرج، فللهمزة وَالْهَاء وَالْألف أقْصَى الْحلق، وللعين والحاء وَسطه، وللغين وَالْخَاء أدناه، وللقاف أقْصَى اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللكاف مِنْهُمَا مَا يليهما، وللجيم والشين وَالْيَاء وسط اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللضاد أول إِحْدَى حافتيه وَمَا يليها من الأضراس، وللام مَا دون طرف اللِّسَان إِلَى منتهاه وَمَا فَوق ذَلِك، وللراء مِنْهُمَا

(١) قرأ ابن كثير وحميد بإظهار النونين، وقرأ الباقون بالإدغام، انظر: الكشف ٢/ ٧٨.
(٢) قرأ فيها أبو عمرو بالإدغام، انظر: الإقناع ١/ ٢٢٢.

مَا يليهما، وللنون مِنْهُمَا مَا يليهما، وللطاء وَالدَّال وَالتَّاء طرف اللِّسَان وأصول الثنايا، وللصاد وَالزَّاي وَالسِّين طرف اللِّسَان والثنايا، وللظاء والذال والثاء طرف اللِّسَان وطرف الثنايا، وللفاء بَاطِن الشّفة السُّفْلى وطرف الثنايا الْعليا، وللباء وَالْمِيم وَالْوَاو مَا بَين الشفتين.

ومخرج الْمُتَفَرِّع وَاضح، والفصيح ثَمَانِيَة: همزَة بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَة، وَالنُّون الْخفية نَحْو: عَنْكَ، وَألف الإمالة، وَلَام التفخيم، وَالصَّاد كالزاي، والشين كالجيم.

وَأما الصَّاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، وَالْفَاء كالباء، وَالضَّاد الضعيفة، وَالْكَاف كالجيم، فَمُسْتَهْجَنَةٌ.

وَأما الْجِيم كالكاف، وَالْجِيم كالشين فَلَا يتَحَقَّقُ.

وَمِنْهَا المجهورة والمهموسة، وَمِنْهَا الشَّدِيدَة والرخوة، وَمَا بَينهمَا، وَمِنْهَا المطبقة والمنفتحة، وَمِنْهَا المستعلية والمنخفضة، وَمِنْهَا حُرُوف الذَّلاقَة والمُصْمَتَةُ، وَمِنْهَا حُرُوف القَلْقَلَة والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، والمنحرف، والمكرر، والهَاوِي، والمَهْتُوتُ.

فالمجهورة: مَا ينْحَصر جَرْيُ النَّفس مَعَ تحركه، وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ).

والمهموسة: بِخِلَافِهَا، ومُثِّلَا بقَقَقَ وكَكَكَ.

وَخَالف بَعضهم فَجعل الضَّاد والظاء والذال وَالزَّاي وَالْعين والغين وَالْيَاء من المهموسة، وَجعل الْكَاف وَالتَّاء من المجهورة، وَرَأى أَن الشَّدَّة تؤكد الْجَهْر.

والشديدة: مَا ينْحَصر جري صَوته عِنْد إسكانه فِي مخرجه فَلَا يجْرِي، ويجمعها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ).

والرخوة: بِخِلَافِهَا.

وَمَا بَينهمَا: مَا لَا يتم لَهُ الانحصار وَلَا الجري، ويجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنَا؟) ومُثِّلَتْ بِالْحَجِّ والطَشِّ والخَلِّ.

والمُطْبَقَةُ: مَا ينطبق على مخرجه الحنك، وَهِي: الصَّاد وَالضَّاد والطاء والظاء.

والمُنْفَتِحَةُ: بِخِلَافِهَا.

والمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يرْتَفع اللِّسَان بهَا إِلَى الحنك، وَهِي المُطْبَقَةُ، وَالْخَاء والغين وَالْقَاف.

والمُنْخَفِضَةُ: بِخِلَافِهَا.

وحروف الذَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُّ رباعي أَو خماسي عَن شَيْء مِنْهَا لسهولتها؛ ويجمعها: (مُرْ بِنَفَلٍ).

والمُصْمَتَةُ: بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاء رباعي أَو خماسي مِنْهَا.

وحروف القَلْقَلَةِ: مَا يَنْضَم إِلَى الشدَّة فِيهَا ضغط فِي الْوَقْف، ويجمعها: (قَدْ طَبَجَ).

وحروفُ الصّفِيْرِ: مَا يُصْفَرُ بهَا، وَهِي: الصَّاد وَالسِّين وَالزَّاي.

واللَّيِّنَةُ: حُرُوف اللِّيْنِ.

والمُنْحَرِفُ: اللَّام؛ لِأَن اللِّسَان يَنْحَرِفُ بِهِ.

والمُكَرَّرُ: الرَّاء؛ لتعثر اللِّسَان بِهِ.

والهاوي: الْألف، لاتساع هَوَاء الصَّوْت بِهِ.

والمَهْتُوتُ: التَّاء: لخفائِهَا.

وَمَتى قُصِدَ لإدغام المتقاربين فَلَا بُد من قَلْبِه، وَالْقِيَاس قلبُ الأول، إِلَّا لعَارض فِي نَحْو: اذْبَحَّتُوْدَا، واذْبَحَّاذِه، وَفِي جملَة من تَاء الافتعال لنحوه، ولكثرة تغيرها، ومَحُّمْ فِي: مَعَهُم ضَعِيف، وسِتٌّ أَصله سِدْسٌ، شَاذٌ لَازمٌ.

وَلَا يُدْغَم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بتركيب آخر، نَحْو: وَطَدَ ووَتَدَ وشَاةٍ زَنْمَاءَ، وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: وَطْداً، وَلَا وَتْدَاً، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ بِخِلَاف نَحْو: امَّحَى واطَّيَّرَ، وَجَاء وَدٌّ فِي وَتْدٍ فِي تَمِيم.

وَلم تُدْغم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَ. وَنَحو: سَيِّدٍ، ولَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَن الإعلال صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، وأُدغمت النُّون فِي اللَّام وَالرَّاء؛ لكَرَاهَة نبرتها، وَفِي الْمِيم - وَإِن لم يتقاربا- لِغُنَّتهما، وَفِي الْوَاو وَالْيَاء لِإِمْكَان بَقَائِهَا، وَقد جَاءَ[1]: ﴿لِبَعْض شَأْنِهِم﴾ [النور: ٦٢] و﴿اغْفِر لِي﴾[2] [الأعراف: ١٥١] و﴿نَخْسِف بِّهِم﴾[3] [سبأ: ٩] و﴿إِلى ذي العرش سبيلاً﴾ [الإسراء: ٤٢] وَلَا حُرُوف الصَّفير فِي غيرهَا، وَلَا المطبقة فِي غيرهَا من غير إطباق على الْأَفْصَح، وَلَا حرف حلق فِي أدخل منه، إِلَّا الْحَاء فِي الْعين وَالْهَاء، وَمن ثَمَّ قَالُوا فيهمَا: اِذبَحَّتُوْدَا واذْبَحَّاذِهِ.

فالهاء فِي الْحَاء، وَالْعين فِي الْحَاء، والحاء فِي الْهَاء وَالْعين بقلبهما حاءين، وَجَاء ﴿فَمَنْ زُحْزِح[4] عَّن النَّار﴾ [آل عمران: ١٨٥] والغين فِي الْخَاء، وَالْخَاء فِي الْغَيْن.

وَالْقَاف فِي الْكَاف، وَالْكَاف فِي الْقَاف، وَالْجِيم فِي الشين.

وَاللَّام الْمُعَرَّفَةُ تُدْغم وجوباً فِي مثلهَا، وَفِي ثَلَاثَة عشر حرفاً، وَغير الْمُعَرَّفَةِ لَازم، فِي نَحْو: ﴿بلْ رَّان﴾ [المطففين: ١٤] وَجَائِز فِي الْبَوَاقِي.

وَالنُّون الساكنة تُدْغم وجوباً فِي حُرُوف (يَرْمُلُونَ) والأفصح إبْقَاء غُنَّتِهَا فِي الْوَاو وَالْيَاء، وإذهابها فِي اللَّام وَالرَّاء، وتقلب ميماً قبل الْبَاء، وتُخفى فِي غير حُرُوف الْحلق، فَيكون لَهَا خمس أَحْوَال، والمتحركة تُدْغم جَوَازاً.

والطَّاء وَالدَّال وَالتَّاء والظاء والذال والثاء يدغم بَعْضهَا فِي بعض، وَفِي الصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين، والإطباق فِي نَحْو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] إِن كَانَ مَعَه

---

(١) نقل شجاع بن أبي نصر البلخي إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، انظر: الإقناع ٢١٦/١.

(٢) روي إدغام الراء الساكنة في اللام عن أبي عمرو في جميع القرآن، انظر: الإقناع ١/ ١٩١.

(٣) ليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء إلا هذه الآية، وقرأها الكسائي بالإدغام، انظر: الإقناع ١/ ١٧٧.

(٤) قرأ أبو عمرو بإدغام الحاء في العين، انظر: الإقناع ١/ ٢٠٩.

إدغام فَهُوَ إتْيَان بطاء أُخْرَى، وَجمعٌ بَين ساكنين، بِخِلَاف غُنَّةِ النُّون فِي: (مَنْ يَّقول).

وَالصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين يدغم بَعْضهَا فِي بعض.

وَالْبَاء فِي الْمِيم وَالْفَاء.

وَقد تُدْغم تَاء (اِفْتَعَلَ) فِي مثلهَا فَيُقَال: قَتَّل وَقِتَّل، وَعَلَيْهِمَا: مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُونَ، وَقد جَاءَ: ﴿مُرُدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] اتباعاً، وتدغم الثَّاءُ فِيهَا وجوباً على الْوَجْهَيْنِ، نَحْو: اتَّأَرَ واثَّأَرَ، وتدغم فِيهَا السِّين شاذاً على الشاذ، نَحْو: (اسَّمَعَ) لِامْتِنَاع: اتَّمَعَ، وتُقْلب بعد حُرُوف الإطباق طاء، فتُدغم فِيهَا وجوباً فِي: اطَّلَبَ. وجوازاً على الْوَجْهَيْنِ فِي: اضْطَلَمَ، وَجَاءَت الثَّلَاث فِي: [البسيط]

وَيُظْلَمُ أَحْيَانَاً فَيَظْطَلِمُ

وشاذاً على الشَّاذِّ فِي نَحْو: اصَّبَرَ وَاضَّرِّبَ؛ لِامْتِنَاع: اطَّبَرَ واطَّرَبَ، وتقلب مَعَ الدَّال والذال وَالزَّاي دَالاً، فتدغم وجوباً فِي اِدَّان، وقَوِيًّاً فِي ادَّكَرَ، وَجَاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً فِي ازَّانَ لِامْتِنَاع: ادَّانَ.

وَنَحْو: (خَبَطُّ وحُصْطُ وفُزْدُ وعُدُّ) فِي: (خَبَطْتُ وحُصْتُ وفُزْتُ وعُدْتُ) شَاذٌّ.

وَقد تُدْغَم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قبلهَا سَاكن صَحِيح، وتاء تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، فِيمَا يدغم فِيهِ التَّاء، فَتجب همزَة الْوَصْل ابْتِدَاءً نَحْو: اطَّيَّرُوا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا وادَّارَؤُوا، وَنَحْو: إِسْطَّاع مدغماً مَعَ بَقَاء صَوت السِّين نَادِر.

الْحَذف

الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ. وَفِي نَحْو: مِسْتَ وأَحَسْتُ وظِلْتُ واسْطَاع ويَسْطِيْعَ، وَجَاء: يَسْتِيْعُ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَر

وعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِي بني العَنْبَرِ، وعَلى المَاء، وَمن المَاء.

وَأما نَحو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌ، وَعَلِيهِ جَاءَ: [الطويل]

تَـقِ الـلـهَ فِـيـنَـا والـكِـتَـابَ الـذي تَـتْـلُـو

بِخِلَاف: تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فَإِنَّهُ أصلٌ، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ - وَقيل: أُبْدِلَ من تَاء اتَّخَذَ - أَشَذُّ، وَنَحْو: تُبَشِّروني وتُبَشِّرونني وَإِنِّي قد تقدم.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

معنى قَوْلهم: كَيفَ تبني من كَذَا نَحْو كَذَا؟ أَي: إِذا ركبت مِنْهَا زِنَتَهَا وعملت مَا يَقْتَضِيهِ الْقيَاس فَكيف تنطقُ بِهِ؟ وَقِيَاس قَول أبي عَليّ أَن تزيد وتحذف مَا حُذِفَ فِي الأَصْل قِيَاساً، وَقِيَاس آخرين أَن تحذف الْمَحْذُوف قِيَاساً، أَو غير قِيَاس فَمثل: مُحَوِيّ من ضَرَبَ: مُضَرِبِيُّ، وَقَالَ أَبُو عَليّ: مُضَرِيٌّ.

وَمثل: اسْمٍ، وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ ودَعْوٌ، لَا: اِدْعٌ وَلَا: دَعٌ، خلافاً للآخرين.

وَمثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا بِاتِّفَاق؛ إِذْ لَا حذف فِي الأَصْل.

وَمثل: عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ، بِإِظْهَار النُّون فِيهِنَّ للإلباس بِفَعَّل.

وَمثل: قِنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌّ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بِنْيَعٌّ، وقِنْوَلٌ، بالإظهار، للإلباس بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ.

وَلَا يُبْنى مثل جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أَو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ.

وَمثل: أُبْلُمٍ من وَأَيْتَ: أُوْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: أُوٌّ، مدغماً؛ لوُجُوب الْوَاو، بِخِلَاف تُؤْوِي.

وَمثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: إِيٌّ، فِيمَن قَالَ: أُحَيٌّ، وَمن

قَالَ: أُحَيٍّ قَالَ: إِيٍّ.

وَمثل: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، وَمن أَوَيْتُ: إِيَّاةٌ، مدغماً.

وَمثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، وَمن أَوَيْتُ: اِيْوَيَّا.

وَسُئِلَ ابو عَليّ عَن مثل مَا شَاءَ الله من: أَوْلَقَ؟ فَقَالَ: مَا أَلِقَ الإِلَاقُ، واللَّاقُ على اللَّفْظ، والأَلَقُ على وَجْهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ.

وَأَجَاب فِي بِاسْمٍ: بِإِلْقٍ، أَو بِأُلْقٍ على ذلك.

وسأل أَبُو عَليّ ابْن خالويه عَن مثل مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً وتحيَّرَ، فَقَالَ أَبُو عَليّ: مُسْآءٌ، فَأَجَاب على أَصْلِهِ، وعَلى الْأَكْثَر: مُسْتَآءٌ.

وَسَأَلَ ابْن جني ابْن خالويه عَن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْتَ مُخَفَّفاً مجموعاً جمع السَّلامَة مُضَافاً إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، فتحيَّر أَيْضاً، فَقَالَ ابْن جني: أَوَيَّ.

وَمثل: عَنْكَبُوْتٍ من بِعْتَ: بَيْعَعُوْتٌ.

وَمثل: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحاً.

وَمثل: اِغْدَوْدَنَ من قُلتَ: اِقْوَوَّلَ، وَقَالَ أَبُو الْحسن: اِقْوَيَّلَ، للواوات.

وَمثل: أُغْدُوْدِنَ: أُقْوُوْوِلَ، وابْيُوْيِعَ، مُظْهَراً.

وَمثل: مَضْرُوْبٍ من الْمِقْوَةِ: مَقْوِيٌّ.

وَمثل عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، وَمن الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ.

وَمثل: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

وَمثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ فِي التصغير.

وَمثل: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

وَمثل: حَمَصِيْصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فَتُقْلَبُ كرَحَوِيَّةٍ.

وَمثل: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ.

وَمثل: جُحْمَرِشٍ: قَضْيَي، وَمن حَيِيْتُ: حَيَّوٍ.

وَمثل: حِلِبْلابٍ: قِضِيْضَاءٌ.

وَمثل: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.

وَمثل: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ.

وَمثل: اِطْمَأْنَنْتُ: من قرأَ اِقْرَأْيَأْتُ، ومضارعُهُ: يَقْرَئِيْءُ، كيَقْرَعِيْعُ.

[الْخط]

الْخطُّ: تَصْوِيرُ اللَّفْظ بحروف هجائه، إِلَّا أَسمَاء الْحُرُوف إِذا قُصِدَ بهَا الْمُسَمّى نَحْو قَوْلك: اُكْتُبْ: جِيْمْ، عَيْنْ، فَاْ، رَاْ، فَإِنَّك تكْتب هَذِه الصُّورَة (جَعْفَر) لِأَنَّهُ مُسَمَّاها خَطَّاً ولفظاً، وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل لمَّا سَأَلَهُمْ: كَيفَ تَنْطِقون بِالْجِيم من جَعْفَر؟ فَقَالُوا: جِيْمٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا نطقْتُم بِالِاسْمِ، وَلم تنطقوا بالمسؤول عَنهُ، وَالْجَوَاب: (جَهْ)، لِأَنَّهُ الْمُسَمّى فَإِن سُمِّيَ بهَا مُسَمّى آخر كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا، وَفِي الْمُصحف على أَصْلهَا على الْوَجْهَيْنِ نَحْو: (يس) و(حم).

وَالْأَصْل فِي كل كلمة أَن تُكْتب بِصُورَة لَفظهَا بِتَقْدِير الِابْتِدَاء بهَا وَالْوُقُوف عَلَيْهَا، فَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: (رَهْ) زيداً، وقِه زيداً بِالْهَاءِ، وَمثل: مَهْ أَنْت، ومجيء مَهْ جِئْت، بِالْهَاءِ أَيْضاً، بِخِلَاف الْجَار نَحْو: حَتَّامَ وإلَامَ وعَلامَ؛ لِشدَّةِ الِاتِّصَال بالحروف، وَمن ثَمَّ كُتِبتْ مَعهَا بألفاتٍ، وَكُتِبَ مِمَّ، وَعَمَّ، بِغَيْر نونٍ، فَإِن قصدت إِلَى الْهَاء كتبتها وَرجعت الْيَاء وَغَيرهَا إِن شِئْت.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ: أَنا زيدٌ بِالْألف وَمِنْه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

وَمن ثمَّ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيث فِي نَحْو: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ هَاء، وفيمن وقف بِالتَّاءِ تَاء، بِخِلَاف أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَبَاب قائِمَاتٍ، وَبَاب قَامَت هِنْدٌ.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوب بِالْألف، وَغَيره بالحذف، وَإِذن بِألف، على الْأَكْثَر، واضْرِباً كَذَلِك، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبُنْ بواو وَألف، واضْرِبِنْ بياءٍ، وَهل تَضْرِبُنْ بواو وَنون، وَهل تَضْرِبِنْ بياء وَنون، وَلَكنهُمْ كتبوه على لَفظه لعُسْرِ تَبيُّنِهِ، أَو لعدم تَبيُّنِ قَصْدِهَا، وَقد يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاه.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْر يَاءٍ، وَبَابُ القَاضِي بِالْيَاءِ على الْأَفْصَح فيهمَا. وَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: بِزيدٍ ولِزَيدٍ وكزَيدٍ مُتَّصِلاً به؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَف عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْو: مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُم مُتَّصِلاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ.

وَالنَّظَر بعد ذَلِك فِيمَا لَا صُورَة لَهُ تَخُصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بَوَصْلٍ، أَو زِيَادَة أَو نقص أَو بَدَلٍ.

الأول: الْهمزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، ووسط، وَآخر.

الأول: ألف مُطلقاً نَحْو: أَحَدٍ وَأُحُدٍ وإِبِلٍ.

وَالْوسطُ: إِمَّا سَاكِنٌ، فَيُكْتبُ بِحرف حَرَكَة مَا قبله، مثل: يَأْكُلُ ويُؤْمِنُ وَبِئْسَ، وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيُكْتبُ بِحرف حركته مثل: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُشْئِمُ، وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ أَو الْإِدْغَام، وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط، وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف، نَحْو: سَاءَلَ، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَإِمَّا متحرك وَقبله متحرك فَيُكْتبُ على نَحْو مَا يُسهَّل، فلِذَلِك كُتِبَ نَحْو: مُؤَجَّلٍ بِالْوَاو، وَنَحْو: فِئَةٍ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْو: سَأَلَ ولَؤُمُ ويَئِسَ، وَمن مُقْرِئِكَ ورُؤُوْسٍ بِحرف حركته، وَجَاء فِي سُئِلَ ويُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ.

وَالْآخِرُ: إِن كَانَ مَا قبله سَاكِناً حُذِفَ نَحْو: خَبْأٌ وخَبْءٌ وخَبْءٍ، وَإِن كَانَ متحركاً كُتِبَ بِحرف حَرَكَةِ مَا قبله كَيفَ كَانَ، مثل: قَرَأَ ويُقْرِىءُ ورَدُؤَ، وَلم يَقْرَأْ وَلم يُقْرِىءْ وَلم يَرْدُؤْ.

والطرف الَّذِي لَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ لاتصال غَيره كالوسط، نَحْو: جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ، وَنَحْو: رِدَاءَكَ ورِدَاؤُكَ ورِدَائِكَ، وَنَحْو: يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْو مقروءةٍ، بِخِلَاف الأول الْمُتَّصِل به، نَحْو: بِأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكَأَحَدٍ، بِخِلَاف لِئَلَّا؛ لكثرته وَكَرَاهَةِ صورته، وَبِخِلَاف لَئِنْ؛ لكثرته.

وكلُّ همزَة بعْدهَا حرف مَدٍّ كصورتها تُحْذَفُ نَحْو: خَطَأً، فِي النصب، ومُسْتَهْزِءُونَ ومُسْتَهْزِءِينَ، وَقد تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَاف قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ، للَّبْس، وَبِخِلَاف مُسْتَهْزِئَيْنِ، فِي الْمثنى؛ لعدم الْمَدّ، وَبِخِلَاف نَحْو: رِدَائِيْ، وَنَحْوه فِي

الْأَكْثَر؛ لمغايرة الصُّورَة، أَو لِلْفَتْح الْأَصْلِيّ، وَبِخِلَاف نَحْو: حِنَّائِيٌّ فِي الْأَكْثَر؛ للمغايرة وَالتَّشْدِيد، وَبِخِلَاف لم تَقْرَئِيْ؛ للمغايرة واللَّبْس.

وَأما الْوَصْل: فقد وصلوا الْحُرُوف وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية، نَحْو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه:٩٨] وأينما تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَاف: إن مَا عِنْدِي حسنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكل مَا عِنْدِي حسنٌ، وَكَذَلِكَ: مِنَ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقد تُكتبان متصلتين مُطلقاً؛ لوُجُود الْإِدْغَام، وَلم يَصِلوا مَتى؛ لما يلْزم من تَغْيِير الْيَاء، ووصلوا (أَن) الناصبة لِلْفِعْل مَعَ (لَا)، بِخِلَاف المخففة نَحْو: عَلِمْتُ أَن لَا يقوم، ووصلوا (إن) الشّرطِيَّة بـ (لَا) وَ(مَا) نَحْو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال:٧٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال:٥٨] وحُذِفَت النُّون فِي الْجَمِيع؛ لتأكيد الِاتِّصَال، ووصلوا يَوْمئِذٍ، وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَب الْبناء، فَمن ثَمَّ كُتبت بالهمزه يَاء، وَكَتَبُوا نَحْو الرجل على المذهبين مُتَّصِلاً؛ لِأَن الْهمزَة كَالْعدمِ، أَو اختصاراً، للكثرة.

وَأما الزِّيَادَة فَإِنَّهُم زادوا بعد وَاو الْجمع المتطرفة فِي الْفِعْل ألفاً نَحْو: أكلُوا وَشَرِبُوا؛ فَرْقاً بَينهَا وَبَين وَاو الْعَطف، بِخِلَاف نَحْو: يَدْعُو ويَغْزُو، وَمن ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هم، فِي التَّأْكِيد بِأَلف، وَفِي الْمَفْعُول بِغَيْر ألف، وَمِنْهُم من يَكْتُبهَا فِي نَحْو: شَارِبُوا المَاء، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَزَادُوا فِي (مائَةٍ) ألفاً فَرْقاً بَينهَا وَبَين (مِنْهُ) وألحقوا الْمثنى بِهِ، بِخِلَاف الْجمع، وَزَادُوا فِي عَمْرٍو واواً فرقاً بَينه وَبَين عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَة، وَمن ثَمَّ لم يزيدوه فِي النصب، وَزَادُوا فِي (أُولَئِكَ) واواً فرقاً بَينه وَبَين (إِلَيْك) وَأُجْرِي (أُولاءِ) عَلَيْهِ، وَزَادُوا فِي (أُولَى) واواً فرقاً بَينهَا وَبَين (إِلَى) وَأُجْرِي (أولو) عَلَيْهِ.

وَأما النَّقْص: فَإِنَّهُم كتبُوا كل مُشَدَّدَةٍ من كلمة حرفاً وَاحِداً نَحْو: شَدَّ وَمَدَّ وادَّكَرَ، وَأُجْرِي نَحْو: قَتَتُّ مُجْرَاه، بِخِلَاف نَحْو: وَعَدْتُ واجْبَهْهُ، وَبِخِلَاف لَام التَّعْرِيف مُطلقاً نَحْو: اللَّحْم وَالرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، ولكثرة اللّبْس، بِخِلَاف: الَّذِي وَالَّتِي وَالَّذين، لكَونهَا لَا تنفصل، وَنَحْو: اللَّذين فِي التَّثْنِيَة

بلامين للفرق، وَحُمِلَ: الَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: اللاؤُوْنَ وأخواته، وَنَحْو: (مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، وَإِلَّا) لَيْسَ بِقِيَاس. ونَقَصُوا مِنْ (بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم) الْألف لكثرته؛ بِخِلَاف (بِاسم الله) و(باسم رَبك) وَنَحْوه، وَكَذَا الألف من اسْم (الله) و(الرَّحْمَن) مُطلقاً، ونقصوا من نَحْو: للرَّجُلِ وللدَّارِ، جراً وَابْتِدَاء الْألف؛ لِئَلَّا يلتبس بِالنَّفْي، بِخِلَاف: بِالرَّجُلِ وَنَحْوه، ونقصوا مَعَ الْألف اللَّام مِمَّا فِي أوله لَام، نَحْو: لِلَّحْمِ، وللَّبَنِ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع ثلاثة لامات، ونقصوا من نَحْو: أَبْنُكَ بَارٌ؟ فِي الِاسْتِفْهَام، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣] ألف الْوَصْل، وَجَاء فِي: ألرجلُ؟ الْأَمْرَانِ.

ونقصوا من (ابْن) إِذا وَقع صفة بَين عَلَمَيْنِ أَلِفَه، مثل: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بِخِلَاف: زيدٌ ابْنٌ عَمْرٍو، وَبِخِلَاف الْمثنى.

ونقصوا ألف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: هَذَا وَهَذِه وَهَذَانِ وَهَؤُلَاء، بِخِلَاف: هاتا وهاتي؛ لقلَّتِهِ؛ فَإِن جَاءَت الْكَاف رُدَّتْ نَحْو: هَا ذَاك، وَهَا ذَانك، لاتصال الْكَاف.

ونقصوا الْألف من: ذَلِك وَأُولَئِكَ، وَمن: الثَّلَث والثَّلَثِيْنَ، وَمن: لَكِنْ وَلَكِنَّ، وَنقص كثيرٌ، الْوَاو من دَاوُد، وَالْألف من إِبْرَهِيم وَإِسْمَعِيل وَإِسْحَق، وَبَعْضهمْ الْألف من عُثْمَن وَسليمَن وَمُعَوِيَة.

وَأما الْبَدَل: فَإِنَّهُم كتبُوا كلَّ ألف رَابِعَة فَصَاعِداً فِي اسْم أَو فعل يَاء، إِلَّا فِيمَا قبلهَا يَاء، إِلَّا فِي: يَحْيَى، وريّي، علماً، وَأما الثَّالِثَة فَإِن كَانَت عَن يَاء كُتبت يَاء، وَإِلَّا فالألف، وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْألف، وعَلى كَتْبِه بِالْيَاءِ فَإِن كَانَ مُنوناً فالمختار أنه كَذَلِك، وَهُوَ قِيَاس الْمبرد، وَقِيَاس الْمَازِني بِالْألف، وَقِيَاس سِيبَوَيْهِ: الْمَنْصُوب يُكْتَب بِالْألف، وَمَا سواهُ بياء، ويُتَعَرَّفُ الْيَاء من الْوَاو بالتثنية، نَحْو: فَتَيَانِ وعَصَوَانِ، وبالجمع نَحْو: الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ وبالمَرَّةِ، نَحْو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنوع نَحْو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ، وَبِردِّ الْفِعْل إِلَى نَفسك نَحْو: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وبالمضارع نَحْو: يَرْمِي ويغزو، وبكون الْفَاء واواً نَحْو:

وَعَى، وبكون الْعين واواً نَحْو: شَوَى، إِلَّا مَا شَذَّ نَحْو: القُوَا والصُّوَ؛ فبن جُهِلَ، فَإِن أُمِيْلَتْ فالياء نَحْو: (مَتى)، وَإِلَّا فالألف، وَإِنَّمَا كتبُوا (لَدَى) بِالْيَاءِ. لقَولهم: لَدَيْكَ، و(كِلا) يُكْتب على الْوَجْهَيْنِ لاحْتِمَاله، وَأما الْحُرُوف فَلم يُكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير: (بلَى، وَإِلَى، وعَلى، وَحَتَّى).

الشافية لابن الحاجب

. . . .

«شرح الشافية» للعلامة الجَارَبَرْدي

(ربنا أفرغ علينا صبراً، وثبت أقدامنا، وانصرنا على القوم الكافرين)[١].

«شرح الشافية» للعلامة نُقْرَه كار

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عظيمة وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علماً بتصريف السنين والشهور، وتقليب الأيام والدهور، أنشأ الخلق إنشاء من غير إخلال، وابتدأ ابتداء بلا روية وإعلال، لا بصحبة الأوقات ولا برفدة الأدوات، لا يخونه المكان، ولا يتعاوره زيادة ولا نقصان، امتنع عن لواحظ العيون، وعلم ما كان قبل أن يكون، والصلاة والسلام على رسوله محمد نبي الرحمة، وسراج الأمة، المنتخب من طينة الكرام، المنتجب من ضئضئ[٢] الإقدام، وعلى آله وصحبه منائر الدين الواضحة،

«حاشية على شرح الجَارَبَرْدي» لابن جماعة

أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحابته أجمعين. وبعد: فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية، متكفلة بحاجة طالبيه، وافية بشرح مبانيه، وتوضح معانيه، وتحقق مسائله، وتحرر دلائله، وتبين مراده، وتتم مفاده، وتستدرك ما أجمله، وتنصف منه وله، مع فوائد جمة، وزوائد مهمة، وضعتها مع اشتغال البال واختلال الحال، فجاءت روضة للناظرين تحفة للطالبين، يكمد بها وجه الحسود، وتقر بها عين الودود، والله أسأل أن ينفع بها إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

«المناهج الكافية في شرح الشافية» للشيخ زكريا الأنصاري

قال سيدنا ومولانا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، سلطان الفقهاء والأصوليين، عَلَم النحاة والمفسرين، وجلة المحدثين، سيبويه زمانه، فريد عصره وأوانه، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، رحمه الله رحمةً واسعة، وأعاد على المسلمين من بركاته، آمين.

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتناه من نسخة جامعة الملك سعود.

(٢) الضئضئ: الأصل والمعْدِن.

. . . .

جار نحمدك يا من بيدك الخير والجود، وليس في الحقيقة غيره بموجود، . . . . .

نقره ومثاقيل العلم الراجحة، صلاة متضاعفة بالغدو والآصال، سالمة عن مصادمة النقص والاعتلال، ما أنار قمر ساطع، وخوى نجم طالع.

وبعد: فإن من أراد أن يكون له منيحة من الكتاب الإلهي، وفيه عبقى من الكلام النبوي، فليصرف عنان همته إلى نحو علم الصرف، ولكن لا يعرج عليه فيجعله نصب

جار

[شرح مقدمة الجَارَبَرْدي]

(قال الشارح رحمه الله تبارك وتعالى: **نحمدك يا من بيده الخير والجود**)، صدَّر الكلام بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بموجب حديث الابتداء، وآثر الجملة الفعلية على الإسمية الدالة على الدوام والثبات؛ لأن الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي، وأنه أولى بالاعتبار في هذا المقام لدلالته بمقتضى المقابلة على أن ما يقابل بالحمد من أنواع الإنعام متجددة على الاستمرار، فلا تخلو لمحة عن إنعام جديد، وأتى بالنون هضماً لنفسه وتنبيهاً على أن الحمد لعظمته مما يقصر الواحد عن القيام به، وبالضمير والنداء للتلذذ بخطاب الله وندائه، أو للإشارة إلى أن حمده واقع على وجه الإحسان المفسر في الحديث "بأن تعبد الله كأنك تراه"[(١)] وقد ذكر مثل ذلك في فوائد الالتفات في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وأخر المفعول جرياً على ما هو الأصل من تقديم العامل على المعمول، وإشارة إلى أن ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص أمر كفت شهرته واستقراره في العقول ينوبه ذكر ما يدل عليه، والمراد باليد القدرة، والخير ضد الشر، والجود السخاء، فعطفه على الخير من عطف الخاص على العام، وهما مرفوعان بالظرف قبلهما لاعتماده على الموصول ومتعلقه حينئذٍ استقر قطعاً أو بالابتداء، وهو خبر مقدم والأول أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ويؤيده أيضاً هنا مناسبة الجملة المعطوفة أعني، وليس في الحقيقة غيره بموجود، ولو في الظاهر، والحقيقة من حق كضرب بمعنى ثبت ولزوم وحقيقة الشيء ذاته الثابتة اللازمة له، ومعنى الوجود بديهي، وأراد بالغير معناه المصطلح وهو ما يجوز انفكاكه كما هو مبين في محله، فالصفات ليست غير الذات كما أنها ليست عينها، وصح سلب الوجود عما سواه من الممكنات تنزيلاً لوجود سائرها لسبقه بالعدم وانتهائها إليه ونقص آثارها وضعفها منزلة العدم، فالوصف بالوجود في الحقيقة ادعائية وصدق الوصف به عليها من قبيل ما تجاوز حده وخرج عن موضعه.

أنفا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي تفضّل وتكرم، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد. . . .

فهذا شرح لطيف وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط، تأليف الإمام، والحبر الهمام، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب المصري المالكي، رحمه الله، يحلّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٧، رقم ٥٠)، ومسلم (١/ ٣٩، رقم ٩) وابن ماجه (١/ ٢٥، رقم ٦٤).

. . . .

ونصلي على رسولك محمد طيب العرق والعود، الموعود بالبعث في مقام محمود، وعلى آله وصحبه الذين أطاعوك في القيام والقعود، والركوع والسجود.

الطرف، مشمراً عن ساق الجد ليغوص في تيار بحار الكتاب الإلهي وفرائده، ويتفحص عن لطائف الكلام النبوي وفوائده، فإن من اتقى الله في تنزيله، وأجال النظر في تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له ديانته، ويصحح له صلاته وقراءته، وهو غير عالم بهذا العلم فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، إذ به ينحل الغويصات الأبنية، وتعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومنه أخذت الأولى، وبه يتصرف في الأخرى، وإن "المختصر" للإمام العلامة أفضل المتقدمين جمال الملة والدين أبي عمرو ابن الحاجب رحمه الله كتاب صغير حجمه، بل عباب كثير علمه، منطو على دقائق الأسرار العربية، محتو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، قد كتبت له شرحاً مراعياً فيه شريطة الاختصار، متجافياً عن وصمة الإطالة والإكثار، إذ الإيجاز قد

قوله: (**ونصلي**) هو من الصلاة المأمور بها، وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة، والمقصود به وبنظيره السابق إنشاء الحمد والصلاة، لا الإخبار بأنهما سيوجدان، فكل منهما في المعنى إنشاء، وإن كان في اللفظ خبراً، والرسول إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر فهو نبي فقط، فالرسول أخص مطلقاً، ولخصوصه اختار لفظه إيثاراً للجنس الأقرب، ولأن وصف الرسالة أشرف من النبوة المجردة أي نبوة غير الرسول. و(**محمد**) علم، وهو بيان، أو بدل لا نعت؛ لأن العَلَم لا يُنعت به، والمراد هنا بالعرق والعود الأصل والذات، والطيب خلاف الخبيث، وإضافته إليهما لفظية لا تفيد تعريفاً فجره على البدلية من محمد، مع ضعف؛ لأن إبدال المشتق ضعيف لا على أنه نعت أو بيان؛ لأنهما لا يخالفان متبوعهما في التعريف إلا أن يصار إلى تقدير أل وهو خلاف الظاهر وليس بقياس، فيصح على ذلك أن يكون نعتاً. وقد قال الخليل في قولهم: (**ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا**) أنه نعت على نية الألف واللام مع وجود المانع وهو من التفضيلية، والأولى نصب (**طيب**) على المدح أو رفعه خبر مبتدأ محذوف، فيتعين حينئذٍ في الموعود أحدهما، ولا يجوز الاتباع؛ لأن المتبوع لا يتقدم على المتبع. و(**المقام المحمود**) ما يحمده القائم فيه وكل من عرفه، والمشهور أنه مقام الشفاعة. و(**الآل**) أصله أهل، قلبت الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً، والقلب الأول شاذ سهّل الثاني، وقيل: أصله أول بواو مفتوحة، وإليه ذهب الكسائي، ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل ممن له خطر، ومن غير الغالب إضافته إلى الضمير كما استعمله الشارح وغيره، وآل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب.

و(**صحبه**) اسم جمع لصاحبه وهو من لقيه مؤمناً ومات على إيمانه.

دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال عن الحشو والتطويل، حاوٍ للدليل والتعليل، وسميته: "المناهج الكافية في شرح الشافية".

والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

. . . .

أما بعد: فيقول المولى المعظم، الإمام الأعظم، حلال المشكلات، كشّاف المعضلات، قدوة المحققين، برهان الملة والدين، أحمد بن الحسن الجاربردي، متّع الله المسلمين بطول بقائه:

لما كان كتاب "**التصريف**" الذي صنَّفه الفاضل المحقق والعالم المدقق عَلّامة

يخل، والإطناب قد يمل، وافياً بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافياً بانحلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر، وتقييدات هدى إليها الناظر، موشحاً صدره بألقاب من اقترحت له قمة الشرف وعلاها، وذللت له كواهل الإمارة فركبها وامتطاها، كهف الأمم ملك ملوك أمراء العالم، ليث الوغى وغيث الهدى بحسن اعتقاده، ويمن اجتهاده، ناصر أهل هذه المملكة التي هي موطن الأمن والسلامة، ومهبط الوحي والرسالة، في مضاجعهم آمنين، واطمأنوا في منازلهم ساكنين، لا يمسهم الظلم ومضرته، ولا يصدمهم فساد الغارة ومعرته، يستدرون النجح من عزائمه الثاقبة، ويستمدون الفتح من صوارمه القاصية، مقره العالي ملاذ الهاربين، ومعاذ الراغبين، أعني به المقر الأشرف الأمير العالي العاملي المولوي المالكي الكاملي الأشرفي الأتابكي السبقي سيف الدنيا والدين خلاصة أمير المؤمنين الأمير الجاولي جعله الله

قوله: (**أما بعد**) أصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة (**أما**) موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالباً، ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وإبقاء له بقدر الإمكان، قاله التفتازاني. وفي بعض النسخ: (**وبعد فيقول**) فهذه الفاء على توهم (**أما**) أو على تقديرها في نظم الكلام.

والكشف: الإظهار والبيان، والمعضِل: بكسر الضاد اسم فاعل من أعضل إذا استغلق، والبرهان: الحجة، والملة: الدين، والدين: الشريعة من حيث أنها تملى وتطاع. وقد كان الشارح رحمه الله تعالى إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً على العلم، وإفادة الطلبة.

قيل: أنه أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي وشرح منهاجه، وله على الكشاف حواش مشهورة، وتوفي بتبريز سنة ٧٤٦هـ.

قوله: (**لما كان كتاب التصريف**) أضاف الكتاب إلى علم التصريف لملابسته إياه ملابسة الجزء للكل؛ لأن مسائل ذلك العلم ليست منحصرة فيما ذكره فيه، والمختار أن الكتاب اسم

. . . .

. . . .

الورىٰ، جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، رفعه الله تعالىٰ مكاناً عليًّا مع صغر حجمه ووجازة نظمه، مشتملاً على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة، محتوياً على دقائق الأسرار العربية، منطوياً على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، ولم يتفق له شرح

تعالى موفقاً على كشف غمة الغم عن عباده، وإزالة ظلمة الظلم من بلاده، وفائزاً في الدنيا بأصناف السعادة، وظافراً في الأخرى والأولى بألطاف الكرامة، ولا زالت أعلام دولته خافقة، وغيوث مكارمه دافقة، والله الموفق للصدق والصواب، والحافظ عن الخطأ والاضطراب وهو المستعان وعليه التكلان.

للألفاظ والعبارات المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فإضافته إلى العلم من إضافة الدال إلى المدلول، وسيأتي تعريف علم التصريف. وقد قيل: إن أول من وضعه معاذ الهَرَّاء[(١)]، وأن رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل: كيف تقول من تؤزهم أزاً يا فاعل افعل. ولُقِّبَ بـ**(الهراء)** لبيعه الثياب الهروية. والتحقيق: التثبيت، والتدقيق: الإتيان بالأمر الدقيق الغامض. والورى: الخلق، والصِغَر بكسر الصاد وفتح الغين خلاف العظم يقال: صغر ككرم وفرح، صغارة وصغراً كعنب وصغراً محركة وصغراناً بالضم. وحجم الشيء ملمسه الناتئ تحت يدك، والوجيز: الخفيف من الكلام، وقد وجز في منطقه ككرم ووعد وجزاً ووجازة بفتح الواو ووجوزاً. والنظم: التأليف والجمع، والمراد هنا اللفظ المؤلف، والفائدة: ما استفدت من علم أو غيره. والشريف: العالي، والقاعدة: الأساس، والمراد هنا الأمور الكلية، واللطيف: الدقيق. والمباحث: جمع مبحث، وهو القول من حيث يقع فيه البحث، وهو لغة التفحص والتفتيش، واصطلاحاً إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال. وعلوم الأدب علوم يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة وهي على ما صرحوا به اثنا عشر منها أصول، وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول: فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيآتها فعلم التصريف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق. وأما عن المركبات على الإطلاق فإما باعتبار هيئآتها التركيبية وتأديها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان. وأما عن المركبات الموزونة فإما من حيث وزنها فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

وأما الفروع فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط، أو يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر أو بالمنثور، فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، أو لا

. . . .

(١) معاذ الهراء: هو أبو مسلم، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية، وهو عم الرؤاسي ومولى القرظي أيضا، أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده =

. . . .

يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فمخدراته بعد لم يُكشف في شرح عنها القناع، فلينظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في خلده إنكار أو نزاع، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان، ثم أشار إليَّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحاً ينحل به ألفاظه ومعانيه، وينكشف عباراته ومبانيه، وكنت أتعلل بلعل وعسىٰ، وسوف وربما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا بما لا تسعني معه المخالفة، وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعاونة، وحاولت الوصول إلى حضرة من خصَّه الله تعالى بأوفر حظ من العُلى، وأوتي من الفضائل العلمية والعملية

. . . .

يختص بشيء منها فعلم المحاضرات، ومنه التواريخ كذا في شرح المفتاح للشريف، ويصح أن يريدها الشارح هنا؛ لأن ما أشار إليه من المباحث آلة ووسيلة لأكثرها.

ويذلل: من الذل بكسر المعجمة وهو السهولة والانقياد، والمخدرة: بخاء معجمة ودال مهملة ملازمة الخدر وهو بالكسر ستر يمد للجارية في ناحية البيت، والخدر بالفتح إلزامها الخدر كالإخدار والتخدير، وهي مخدورة ومخدَّرة ومخدِّرة.

والقناع: بكسر القاف ما تغطي به المرأة رأسها أي: تتقنع من المقنعة.

والخَلد: بفتح الخاء المعجمة واللام، البال والقلب والنفس، والإنكار: الجحود، والنزاع: المجاذبة في الخصومة، والأوان بفتح أوله وقد يكسر: الحين وهو الوقت أو المدة، والطمث: الافتضاض من باب ضرب ونصر.

والجان هو اسم جمع للجن، والمعاني الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ جمع معنى، والعبارات الألفاظ من حيث يعبر بها الشخص عما في نفسه أي يعرب، وهي المباني أيضاً من حيث ابتناء المعاني عليها.

والتعلل: التشاغل كأنه كان يجيب سؤالهم بالمذكورات، والمسلك بفتح اللام اسم مكان السلوك، والمظنة بفتح الميم وكسر المعجمة موضع الشيء ومألفه الذي يظن كونه فيه، وسيأتي في الشرح.

والعُلى: بالضم مقصوراً الرفعة والشرف كالعلاء بالفتح والمد. . . . .

. . . .

= المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عمر طويلاً، وتوفي بالكوفة سنة ١٨٧هـ. انظر: وفيات الأعيان ١٣٠ - ١٣٢، وبغية الوعاة ٣٩٣، ٣٩٤.

. . . .

ﭼ بالقدحين الرقيب والمعلى، ولم يترك في حوز المكارم السنية مكاناً لألاء، وحق له قول من قال: لقد ذلت له سبل المعاني، وفاق الخلق طرًّا بالبيان، . . . .

ﭽ . . . .

ﮐ والقدح: بالكسر السهم قبل أن يراش ويركب نصله، والمراد قدحاً الميسر، والكلام من باب التمثيل، والرقيب والمعلّى، بيان لهما أو بدل، وكان للعرب عشرة أقداح تسمى الأزلام واحدها زلم بفتحتين وبضم الزاي أيضاً ذوات الأنصباء منها سبعة: الفذ بفاء ومعجمة، وله سهم وفيه فرض بفتح الفاء أي جزؤه، والتوأم بفتح التاء والهمزة وسكون الواو وله سهمان وفيه فرضان وعلى هذا. قوله: (**بالقدحين الرقيب والمعلي**)، إشارة إلى عادة العرب وهم كانوا إذا أرادوا اللعب بالميسر ذبحوا جزوراً وقسموا أقساماً يلعبون بعشرة أقداح ثلاثة ليس لها نصيب وسبعة لكل واحد نصيب على الترتيب للواحد هو أحد إلى السابع فللرقيب ثلاثة، وللمعلى سبعة، فكل من فاز بهما تأخذ جميع الأنصباء فيريد أنه فاز بجميع المكارم كما فاز بهما بجميع الأنصباء. الرقيب: بفتح الراء وكسر القاف، والحلس: بمهملتين بنيهما لام كصفر وكتف، والنافس: بنون وفاء ومهملة، والمسبل بسين وموحدة مكسورة، والمعلى: بفتح المهملة وتشديد اللام وفتحها يزاد في كل واحد منهما سهم وفرض والتي لا حظوظ لها، المنيح: بنون ومهملة، والفسيح بفاء ومهملتين، والوغد بمعجمة فمهملة كسهم وهذه الثلاثة تسمى إغفالاً لخلوها عن السمات، وإنما تخلط بذوات السهام في الريانة وهي خريطتها ليكثر عددها. قال القطب الرازي: فإذا أرادوا أن ييسروا اشتروا جزراً نسيئة ونحروه قبل أن ييسروا وقسموه عشرة أقسام. وقال الأصمعي: ثمانية وعشرين، وكأنه هو الأظهر؛ لأن سهام الأقداح إذا جمعت تكون ثمانية وعشرين فإذا خرج واحد واحد إلى اسم رجل ظهر فوز من خرج لهم ذوات الأنصباء وغرم من خرج لهم الأقداح التي لا نصيب لها، وأما إذا قسم عشرة أجزاء فلعله يفوز بها الأسبق فالأسبق، ولا يكون للسهام الباقية شيء. انتهى.

وما قدمه هو قول أكثر الأئمة وعليه تفريع طويل حاصله أن الحرضة تخرج في كل مرة سهماً إلى أن تستغرق الأجزاء العشرة من الجزور فإن فضلت كما إذا خرج المعلى، ثم المسبل غرم للمسبل الذين لم تخرج سهامهم قيمة ثلاثة أعشار مع ثمن الجزور. وما قاله الأصمعي، قال التفتازاني أيضاً: أنه ظاهر، قال هو والقطب، وفي كيفية الغرم اضطراب واختلاف رواية، والحرضة بمهملة مضمومة وراء ساكنة ومعجمة أمين المقامرين الذي يحيل السهام.

وحُق بضم الحاء، والسبل جمع سبيل بمعنى الطريق، ويقال: جاؤوا طرًّا أي جميعاً وهو نصب على الحال، والبيان: الفصاحة واللسن، وفي القاموس الإفصاح مع ذكاء.

ﮒ . . . .

. . . .

وهو الصاحب الأعظم والدستور المفخم، واهب السيف والقلم، سلطان وزراء بني آدم، صاحب ديوان الممالك، المنقذ للخلائق من المهاوي والمهالك، وهي له طبيعية لا وضعية، وحقيقية لا إضافية، ولا يصلح إلا له قول من قال: أتته الوزارة منقادة إليه تجرد أذيالها، فلم تك تصلح إلا له، ولم يك يصلح إلا لها، ولو رامها أحد غيره؛ لزلزلت الأرض زلزالها، ولو لم تطعه بنات القلوب لما قَبِلَ الله أعمالها، ولا يعني غيره بقول القائل:

جنابك مثل روضات الجنان ومنك ينال غايات الأماني
حللت من المكارم في ذراها ففيها أنت كالسبع المثاني

. . . .

والصاحب: لقب الوزير إسماعيل بن عباد، لكونه كان يصحب الأستاذ ابن العميد ثم بقي لقباً لكل وزير، وفي "حواشي المطالع": الصاحب مطلقاً الوزير؛ لأنه يصاحب السلطان. قال: والدستور بضم الدال فارسي معرب وهو الوزير الكبير الذي يُرْجَعُ في أحوال الناس إلى ما يرسمه وأصله الدفتر الذي جمع فيه قوانين الملك وضوابطه، وفي القاموس هو النسخة المعمولة للجماعات التي منها تحريرها. والمفخم: المعظم، وكأنه أراد بوصفه بواهب السيف والقلم أنه يعطي ما من شأن أصحاب السيوف والأقلام إعطاؤه، من الولايات والمكارم ونحوهما والأبيات الأولى لأبي العتاهية بلفظ[1]: [المتقارب]

أَتَتْهُ الخِلَافَةُ مُنْقَادَةً

مدح بها المهدي وأنشدها بحضرته. والأماني: واحدها أمنية بضم الهمزة تقول منه تمنيت الشيء ومنيت غيري تمنية وأصله ما يقدره الإنسان في نفسه، وذرى الشيء بضم المعجمة أعاليه جمع ذروة بالكسر والضم.

والنعمى: النعمة أي اليد والصنيعة والمنة وما أنعم بها عليك فإن فتحت النون مددت وقلت: النعماء، ونعمى في البيت اسم زال والظرف قبلها حال منها وجملة قطوفها دواني أي قريبة الخير، والظرفان الآخران متعلقان بدواني حال منها، ويقال: فلان كهف أي ملجأ.

. . . .

(١) انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢ / ٣٦٢) وزهر الآداب وثمر الألباب (١ / ١٣٣) ومحاضرات الأدباء (١ / ٦٩) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١ / ٦٢) والكشكول (١ / ٢٣٢) والشعر والشعراء (١ / ١٧٠) والإعجاز والإيجاز (١ / ٢٦) والأغاني (١ / ٣٥٥).

. . . .

فلا زالت من الرحمن نعمى إليك قطوفها أبداً دواني

سعد الحق والملة والدين، ملجأ الأفاضل والأعاظم في العالمين، كهف المظلومين، مغيث الملهوفين، معين الملوك والسلاطين، محمد ابن الصاحب المعظم والدستور المكرم أزهد ملوك العالم ما كان مكرمة إلا وكان لها حائزاً، ولا محمدة إلا وأنه بها فائزاً، تاج الملة والدين علي الساوي أدام الله له العزَّة والرفعة، وبسط له التمكين والمعدلة، ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها، ولا مد العين إلى التمتع بها عن التفكر في آلاء صانعها، فإن الشكر مربوط بالمزيد، والتأمل سبب للتجديد، شرعت فيه لأشرحه إن شاء الله تعالى شرحاً يوضحه غاية الإيضاح، ويغني عن بقية الشروح إغناء الصباح عن المصباح، بحيث يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والمزايا؛ ليعلم الناظر فيه كم خبايا في زوايا، ويشتمل على تقسيمات وترديدات تخلو عنها الكتب مما استخرجته بفكري الفاتر ونظري القاصر، بعون الله القادر، يقول من يطرق أسماعه: كم ترك الأول للآخر، مضافاً إلى ذلك ما يلائمه من التعليلات، ويوافقه من التمثيلات، متوسطاً بين الإكثار الممل والإيجاز المخل، مسوقاً فيه الكلام على وجه ينحل به

. . . .

قوله: **(قطوفها أبداً)** قطوفها مبتدأ وخبره دواني، وأبداً ظرف زمان لدواني، وإليك ظرف مكانها والجملة خبر لا زالت ونعمى اسمه.

والملهوف: المظلوم يستغيث، والمكرُمة: بضم الراء واحدة المكارم، والمحمدة: بكسر الميم الثانية وفتحها بمعنى الحمد، والآلاء: النعماء.

وقوله: فإن الشكر مربوط بالمزيد، أي لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] ناظر لقوله: ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها. وقوله: والتأمل سبب للتجديد أي لتجديد الاعتماد على الصانع وقصر القصد عليه ناظر لقوله ولا مد العين إلى آخره.

وقوله: **(شرعت فيه)** جواب الشرط السابق، والفتور: الانكسار والضعف يقال: نظرت فاتراً إذا لم يكن حديداً، والقصور العجز يقال: قصرت عن الشيء عجزت عنه، والمراد بالتعليلات ما يذكر لإثبات المطالب أي ما يكون علة وواسطة في حصول التصديق بما هو مطلوب، وأصل التعليل تبيين علة الشيء وهو في اللغة مصدر علله إذا سقاه سقياً بعد سقي، والمراد أيضاً بالتمثيلات الأمثلة أي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد.

والممل: اسم فاعل من أمله وأمل عليه أي أسأمه، والمخل من أخل أي أجحف،

. . . .

. . . .

المواضع المشكلة من الشرح المنسوب إلى المصنف مشيراً إلى مواضع النظر منه، ومن شرح غيره من الشارحين مستعيناً بالله تعالى في جميع ذلك أنه خير مستعان وعليه التكلان، وجعلته وسيلة للوصول إلى حضرته العلية، وسدته السنية، زادهما الله تعالى العلو والسناء، وأدام إقبال القلوب والألسن إليهما بالمدح والثناء، إذ هو تحفة تبقى بقاء الأيام والدهور، ولا تفنى بكرور الأعوام والشهور، فإنه ما سبقني أحد في هذا الفن بهذه الطريقة، ولا فتح أحد قبلي أكمام هذه الحديقة.

فما ترى فيه من التقسيمات الغريبة والترديدات العجيبة أنا أبو عُذْرِهِ. ومُقْتَضِبُ حُلْوِهِ ومُرِّهِ، وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب غاية التنقيح وإيضاحه له غاية التوضيح غير مختص بهذا الكتاب، بل به يحصل ضبط جميع الكتب المصنفة في هذا الباب، فمن له بهذا الكلام سوء الظن، فعليه المراجعة إلى الكتب المصنفة في هذا الفن، وإن خلتني في هذا المقال من المدعين فقل: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٤].

هذا والمرجو من أكابر الفضلاء، وأماثل العلماء، أن ينظروا فيه بعين الرضا، ويصلحوا ما عثروا عليه فيه من الزَّلل والخطأ، فإني بالنقصان لمعترف، ومن بحر فضائلهم لمغترف، وأسأل الله تعالى إلهام الصواب إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

. . . .

والتكلان: الاعتماد فعلان، من وكل فتاؤه بدل عن واو أو على غير قياس وله نظائر كثيرة ذكرتها في كتابي التعريف. والسدة: بالضم باب الدار، والعلو والسناء بالمد الرفعة، والأكمام جمع كمام، وكم بكسر الكاف فيهما أوعية الطلع، والحديقة الروضة ذات الشجر، والعُذرة بضم المهملة وسكون المعجمة البكارة. قال الجوهري: يقال فلان أبو عذرها إذا كان هو الذي افترعها واقتضبها، وقولهم: ما أنت بأبي عذر هذا الكلام، أي: لست أول من اقتضيه، واقتضاب الكلام ارتجاله، وأراد بالحلو والمر الصواب وضده.

والتنقيح: التهذيب، يقال: نقحت الجذع أي قطعت ما تفرق من أغصانه، والعثور بالمثلثة الاطلاع، والظرفان في قوله: فإني بالنقصان لمعترف ومن بحر فضائلهم لمغترف يتعلقان بالمذكور بعدهما وقدما رعاية للفاصلة، ومثله في التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، والجمل الثلاث بعده فمانعُ ذلك للكلامِ واهمٌ.

. . . .

مقدمة ابن الحاجب

رب تمم بِالْخَيرِ الْحَمد لله رب الْعَالمين، . . . .

جار بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم رب تمم بِالْخَيرِ

الْحَمد لله رب الْعَالمين، . . . .

غرة . . . .

نجا . . . .

أقط

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم رب تمم بِالْخَيرِ

قال: (بسم الله الرحمن الرحيم): أي أُأَلِّف، والاسم مشتق من السموِّ، وهو العلوّ، أو من الوسم، وهو العلامة، والله عَلَمٌ على الذات، الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه الحُسنى كلها، ما عُلِم منها، وما لم يُعلَم، ولذلك يُقال في كل اسم من أسمائه سوى اسم الله هو من أسماء الله، ولا ينعكس، والرحمن والرحيم اسمان، بُنيا للمبالغة من رحم، والرحمة لغة: رقّة القلب تقتضي التفضّل، فالتفضّل غايتها، وأسماء الله تعالى المأخوذة من ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ، والرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، كما في قطَع وقطّع، وقُدِّم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصل، ولتقدّم رحمة الدنيا العامة، على رحمة الآخرة الخاصة بالمؤمن، كما قيل: رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة. (الحمد لله): بدأ بالبسملة، والحمدله؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بخبر **(كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)**، وفي رواية بالحمد لله، وجمع كغيره بين الابتدائَين؛ عملا بالروايتين، وإشارة إلى أنه لا تعارُض بينهما، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي بالحمدلة، وقدّم البسملة؛ عملاً بالكتاب والإجماع، وجملة الحمد لله خبرية لفظاً، إنشائية معنىً، والحمد مختص بالله، كما أفادته الجُملة.

(ربِّ العالمين): أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدّوابّ وغيرهم، وكلّ منها يُطلق عليه عالَم، يقال: عالم الإنس، وعالم الجن، إلى غير ذلك، وغلّب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم، وهو من العلامة، لأنه علامة على مُوْجِدِهِ.

وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين ، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ . سَأَلَني من لَا يسعني مُخَالفَته أَن أُلحق بمقدمتي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَة فِي التصريف على نَحْوهَا ، ومقدمة فِي الْخط ، فأجبته سَائِلاً متضرعاً أَن ينفع بهما ، كَمَا نفع بأختهما ، وَالله الْمُوفق .

جار: وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ. سَأَلَني من لَا يَسَعُنِي مُخَالفَتُه أَن أُلْحِقَ بمقدِّمَتِي فِي الْإِعْرَاب مُقَدِّمَةً فِي التَّصْرِيفِ على نَحْوِهَا، ومُقَدِّمَةً فِي الْخَطِّ، فأَجبتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعاً أَن يَنْفَعَ بهما، كَمَا نَفَعَ بأختهما، وَالله الْمُوفق.

نقره: . . . .

جما: . . . .

أفضا: (وصلى الله) وسلّم (على سيدنا محمد): سُمِّيَ محمداً؛ لكثرة خصاله الحميدة. (خاتم النبيين): بنص القرآن، (وعلى آله): هم مؤمنو بني هاشم، وبني المطلب، (وصحبه): هو اسم جمع لصاحبه، بمعنى الصحابي، وهو مَن اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم، وقرن الثناء على الله تعالى بالصلاة على هؤلاء، أمَّا على محمد فلقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي (**لا أُذْكر إلّا وتُذكر معي**)، كما في صحيح ابن حبّان، وأمَّا على آله وصحبه فتبعاً له، لخبر (**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد، وَعَلَى آلِ مُحَمَّد**)، ويصدق على الصحب في قول، ولأنّها إذا صليت على الآل غير الصحب، فعلى الصحب من باب أَوْلى، والصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار. ومن الآدمي تضرع ودعاء.. (أجمعين): تأكيد. (أمَّا بعد): أُتي بها؛ اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان يأتي بها في خُطبه، أي مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة، والصلاة على من ذكر. (فقد سألني): وفي نسخة إسقاط أمَّا بعد فقد، وفي نسخة أخرى وبعدُ فقد التمس مني، (مَن لا تسعني) مخالفته عادة (أنْ أُلحِق بمقدمتي في) علم (الإعراب) الشامل للبناء؛ تغليبا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]. (مقدمة في) علم (التصريف على نحوها)، أي مقدار مقدمة النحو تقريباً، (ومقدمة في) علم (الخط)، سمَّى الثلاثة مقدمات تواضعاً، أو لأنها ليست مقصودة لذاتها، بل لضبط كلام الله تعالى ورسوله، وفي قوله: في التصريف على نحوها لطيفة، وهي الجمع بين لفظي التصريف والنحو، (فأجبته) إلى ذلك بلا مهلة؛ سائلاً متضرعاً: أي سائلاً الله تعالى غاية السؤال من الخضوع والذلّة، (أن ينفع بهما كما نفع بأختهما): وهي مقدمة الإعراب، (والله) هو (الموفق): أي خالق قدرة الطاعة في العبد.

تَعْرِيف التصريف

التـصـريـف: عـلـم بـأصـول......................

تَعْرِيفُ التّصريفِ

قوله: (**التصريفُ عِلمٌ**) لما كان قوله: (**عِلمٌ**) شاملاً للمقصود وغير المقصود ...

تَعْرِيف التصريف

قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي المغربي المعروف بـ"ابن الحاجب" أثابه الله تعالى الجنة:

اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وسمي هذا العلم التصريف؛ لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة العربية، والمراد من الأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات؛ ولذلك قال:

(**علم بأصول**)؛ لأن العلم ليس يستعمل إلا في الأمور الكلية، والمراد من الأحوال هي العوارض الملحقة بالأبنية بحسب غرض غرض وهي الموارد الجزئية التي

تَعْرِيف التصريف

قوله: (**التصريف علم ... الخ**) ذكر الإعراب، وإن كانت من المبنيات بحسب التغليب وهو أسلوب من كتب البلاغة، وأمثال ذلك كثيرة في كلام الله تعالى؛ قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله: ﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا

تعريف التصريف

تفعيل من الصَّرف للمبالغة والتكثير، وسُمِّي به هذا العِلْم لكثرة التّصرف فيه، وله موضوع، وفائدة، واستمداد، ومسائل، وحقيقة، فموضوعه أبنية الكَلِم العربية، من حيث يعرض لها الأحوال وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان، واستمداده من كلام العرب. من حيث الإفراد في الثلاثة، ومسائله المطالب التي يُبرهن عليها فيه، كعلمنا بأنّ حرف العلة من قَوَل، وبَيَع يُقلب ألفاً، وحقيقته لغة: التغيير، واصطلاحاً: بمعنى العمل، تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلّا بها، وبمعنى العلم.

(علم بأُصول): جمع أصل، وهو لغة: ما يُبنى عليه غيره، واصطلاحا: ما يأتي قريباً، ويُرادفه القاعدة، والقانون، والضابط، وقُيّد بأصول؛ لأنه لا يمكن حدّ نوعٍ من العلم إلّا باعتبار متعلقاته، التي تبحث في ذلك العلم عنها، وهي هنا أصوله.

يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب.

جـ أردفه بما يخرج سوى المحدود، فخرج بقوله: (**يُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلم**) سوى النحو والصرف. وبقوله: (**ليست بإعراب**) علم النحو بأقسامه، أي: بحث المبنيات والمعربات، فإنه يقال: "هذا كتاب إعراب القرآن" مثلاً، وإن كان مشتملاً على ذكر

ك تستعمل فيها تلك الأصول؛ ولذا قال: (**يعرف**) لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات، والمراد من الأبنية هي عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الأصول فبقوله: (**علم بأصول**) دخل فيه غيره من العلوم.

وبقوله: (**يعرف بها أحوال أبنية الكلم**) خرج غيره سوى النحو.

وبقوله: (**التي ليست بإعراب**) خرج علم النحو أيضاً؛ لأن علم النحو الإعراب، أي: العلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب والبناء ليس من علم التصريف.

فإن قلت: قد خرج من التعريف بقوله:

(**أحوال الأبنية**) أكثر أبواب التصريف، وذلك لأن التصريف يبحث عن أصول

ل ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الإسراء: ٦١]. قوله: (**أردفه بما يخرج سوى المحدود**) فيه وفيما بعده استعمال سوى متصرفة مفعولاً وفاعلاً وإلى جواز ذلك ذهب الزجاجي واختاره ابن مالك، وأكثر من الشواهد عليه نظماً ونثراً، ومذهب سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. قوله: (**وبقوله ليست بإعراب علم النحو**) هذا جواب عن سؤال مقدر، وتوجيهه أن يقال: لا نسلم أن قوله ليست بإعراب يخرج النحو بأقسامه أي بحث المعربات، والمبنيات؛ لأنه لا دلالة للمعربات على المبنيات، وكلما لا دلالة له على شيء لا يلزم من إخراجه إخراجِه، فينتج أنه لا يلزم من إخراج المعربات إخراج المبنيات فيكون الحد غير مانع لدخول المبنيات فيه.

نقـ (يُعرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِم): كصيغ المصدر، والمضي، والاستقبال، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وكالإمالة، وتخفيف الهمزة، فخرج بذلك ما عدا علمي الإعراب والصرف، حتى اللغة، فإنها علم يُعرف به أبنية الكَلِم، لا أحوالها، إذ أبنيتها حروفها، وحركاتها، وسكناتها باعتبار الوضع، وأحوالها العوارض التي تلحقها، وبقوله: (التي ليست بإعراب): علم الإعراب الشامل للبناء؛ تغليباً كما مرّ، واعتُرِض على التعريف بأنه غير جامع لخروج بحث التصريفي عن أصول تُعرف بها نفس الأبنيَة كالماضي، والمضارع، والمصدر، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية، ولا بأحوالها كالوقف، والقلب، والإدغام، والتخفيف إذا كانت في الحرف الأخير، إذ لا تُعتبر حالاته في بناء الكلمة، وأُجيب عن الأول بأن المذكورات فيه أحوال للأبنية، مثلاً إذا قلت طَلَبَ ماضٍ، فطلب بناء، وماض حال عارض له كالقلب العارض لِقالَ، فالمراد

. . . .

البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب: **(أَن أُلْحِقَ بمقدِّمَتِي فِي الْإِعْرَاب)**، فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات فيه، وإنما قال:

تعرف بها نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والأسماء المشتقة، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية؛ لأن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي إسناده إلى المضاف إليه، وقد يبحث عن أصول تعرف بها أحكام لا تعلق لها بنفس الأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإسكان وتجاور الساكنين والإدغام وتخفيف الهمزة إذا كانت في الآخر؛ فإنه حينئذ لا تعلق لهذه الأشياء لا بنفس الأبنية ولا

قوله: **(وبقوله ليست بإعراب علم النحو)** قد اعترض في "شرح الشريف"، و"بغية الطالب" على تعريف المصنف بأنه غير مانع لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ككون النكرة اسماً لا التبرئة نحو لا رجل، وكون المفرد المعرفة منادى نحو: يا زيد، وكون الاسم مقطوعاً عن الإضافة لفظاً نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: ٤] وغيرها مما هو من علم النحو، فأشار الشارح إلى دفعه بأن المراد من الإعراب في التعريف علم النحو بأقسامه واستوضح لصحة هذا الإطلاق بما حكاه ولما ورد أن الإطلاق المذكور مجاز، وهو مجهور في التعريفات من غير قرينة رده بأن القرينة موجودة، وهي ما قاله المصنف في أول الكتاب.

ثم ظاهر كلامه أن علم النحو وعلم التصريف متقابلان موافقان لما مر عن شرح المفتاح، وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب والآخر علم التصريف، قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً. قالوا: وأطلق على الأحكام التركيبية علم الإعراب، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً، انتهى.

ونقِلَ عن المتقدمين ومنهم سيبويه ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنف فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدل علم النحو لوافق ذلك.

قوله: **(فاندفع اعتراض بعض الشارحين)** فإن قيل: ما ذكره لم يدفع الاعتراض؛ لأن المعترض يقول: غاية ما ذكرت أن يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع النحو، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز، إن قلت: حقيقة فلا نسلم؛ لأن نفيه صحيح بأن يقال: النحو ليس

بالمذكورات مفهوماتها لا ما صدقاتها، وعن الثاني بأنا لا نُسلِّم أنَّ أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية، إذ أحوال بعض الشيء، أحوال لذلك الشيء، وبذلك سقط ما قيل أنه لا حاجة لقوله: التي ليست بإعراب؛ بناء على أنه لا يُعتبر في بناء

. . . .

جار (**أحوال أبنية الكلم**)، ولم يقل: أبنية الكلم؛ ليكون الحد جامعاً، إذ يخرج عنه حينئذٍ بعض أحكام الإدغام، نحو: أنا أضرب بعدك، وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة، نحو: شد يشد، وإذا كان في كلمتين فحينئذٍ يكون داخلاً في الأحوال؛ لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى، ويخرج عنه أيضاً بعض أحكام التقاء الساكنين مثل: اضرب الرجل، وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن البعض الآخر داخل في البنية، وهو الذي يكون في كلمة واحدة؛ إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها نحو: انْطَلِقْ، بسكون اللام وفتح القاف في: انطلْقَ.

نقره بأحوالها؛ لأنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير بخلاف ما إذا كانت في غير الأخير فإنها حينئذٍ يكون من أحوال الأبنية.

فالجواب عن الإيراد الأول: أن الماضي والمضارع والمصدر وغيرها أحوال عارضة للأبنية؛ مثلا إذا قلت: طلب ماض، فقولك: طلب بناء، وقولك: ماض حالة عارضة له كالقلب والإدغام العارضتين لقال ومد، فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماتها لا ما صدقت عليه هذه الأشياء.

وعن الإيراد الثاني: أنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية؛ وذلك لأنه قد يطلق على أحوال

لغ بإعراب فحسب بل إعراب وبناء، ولأن الإعراب بعض النحو فلا يكون كله، وإن قلت مجاز فمسلم، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية، ويمكن أن يجاب عنه بأنه مجاز مشهور بين علماء العربية بدليل ما ذكره من الاستعمال فيكون كالحقيقة العرفية (ض).

قوله: (**نحو شد يشد**) فالتغيير الذي في شد يشد هو الإدغام راجع إلى نفس أبنية الكلم.

قوله: (**نحو انطلق**) واعلم أن أصل انطلق: انطلِقْ بكسر اللام، وسكون القاف فشبهوا انطلق بكتف فأسكنوا لامه فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوا اتباعاً لحركة قرب المتحركات، وهي فتحة الطاء.

فلاح الكلمة حالات الحرف الأخير، وعبّر أولاً بالعلم، وثانياً بالمعرفة، لأن الأصول أمور كليّة، تنطبق على ما تحتها من الجزئيات؛ لتُعرف أحكامها منها، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأُدغمت في الياء، والأحوال مواد جزئية، تستعمل فيها تلك الأصول كسيّد، ومن عادتهم استعمال العِلم في الكليات، والمعرفة في الجزئيات.

. . . .

ﮜ ويخرج أيضاً أحكام الوقف؛ لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم، أو بالإشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة، هكذا ذُكِرَ في الشرح المنسوب إلى المصنف، وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال: بعض أحكام الوقف أيضاً؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضاً، وهو الوقف بتضعيف الآخر نحو: جعفر، . . . .

ﮛ بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال: أنه لا حاجة إلى قوله: ليست بإعراب بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير.

واعلم أنه قد ذكر أولاً مقدمة التصريف؛ لأنه ذكر أولاً تعريفه، ثم ذكر موضوعه وهي الأبنية من حيث يعرض لها الأحوال المذكورة. ولما كانت الأبنية عبارة عن الحروف والحركات والسكنات على ما عرفت، بحث أولاً عن الحروف، من حيث أنها ثلاثة أو كثر، ومن حيث أنها زائدة أو أصلية، ومن حيث أنها ثابتة أو محذوفة، ومن حيث أنها ثابتة في مواضعها، أو منقولة عنها إلى غير مواضعها بالقلب، ومن حيث أنها من حروف العلة أولاً، ثم بحث في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد التي لا يحصل باعتبارها فيه حال من الأحوال فقال:

ﮝ قوله: (**ليس راجعاً إلى بناء الكلمة**) بل إلى الأحوال وهي استراحة المتكلم.

قوله: (**وأورد عليه بعض الشارحين**) هو الشريف، وقد أجيب عنه بأن تغيير البنية في الوقف بتضعيف الآخر إنما حصل من الإدغام لا من الوقف، وقد ذكر أن الإدغام قد يكون راجعاً إلى الأبنية فعلم أن الوقف من الأحوال مطلقاً انتهى. وليس بشيء لأن تضعيف آخر نحو جعفر في الوقف ليس من الإدغام المصطلح المراد لعدم صدق حده عليه إذ هو كما سيأتي أن يأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل والحرف الثاني فيما ذكر لا يكون إلا متحركاً. قوله: (**وهو الوقف بتضعيف الآخر**) لأن فيه تغييراً في الحرف لا في الحركة، وكل تغيير في الحرف فهو من أبنية الكلم لا من أحوالها، وهذا صادق في نحو جعفر إذا وقف بالتضعيف ولقائل أن يقول إذا وقف على جعفر بغير التضعيف فهو يرجع إلى الأبنية؛ لأن جعفراً فعللاً باللامين، وإذا وقف عليه بالتضعيف فيكون فعلل بثلاث لامات، وهذا البناء غير البناء الأول، ويمكن أن يجاب عنه بأن تغيير البنية إنما حصل من الإدغام لا من الوقف، وقد ذكر أن الإدغام قد يكون راجعاً إلى الأبنية فعلم أن الوقف من الأحوال مطلقاً.

ﮞ . . . .

. . . .

جـ وفيه نظر لأنا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية، وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين، وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف، فجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية، والبعض الآخر إلى أحوال الأبنية تحكم إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى، ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف، ألا يرى إلى قول الشارحين: الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم؛ لأن البنية تكون أيضاً على حال باعتباره؛ فإنه يدل على ما قلنا إذ الإعراب أعم من أن يكون بالحركات أو بالحروف، . . . .

عزه . . . .

لك قوله: **(وفيه نظر)** لأنه من حيث الإدغام كذلك، أي من حيث زيادة لام ثالث ليس كذلك من باب الإدغام. قوله: **(وفيه نظر)** تقريره موضحاً أنه قد تقرر أن كلًّا من أحكام الإدغام وأحكام التقاء الساكنين يرجع منه ما كان في كلمة واحدة إلى الأبنية، وما كان من كلمتين إلى أحوالها من غير تبعيض فيما كان منهما من كلمة أو كلمتين فعلى قياس ذلك ينبغي أن لا يفرق في الوقف إذ هو تحكم، وإذا بطل الفرق توجه على ذلك المورد اختيار أن الجميع راجع إلى الأبنية أو إلى أحوالها وقد اعترف بفساد الأول حيث وافق في رجوع الوقف بالسكون وأخويه إلى الأحوال فلزمه الاعتراف برجوع التضعيف أيضاً إليها.

قوله: **(ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور)** هذا جواب عن سؤال مقدر وتوجيهه أن يقال التغيير في جعفر بالتضعيف عند الوقف بالحرف وهي راجع إلى البنية، وفي جعفر بسكون اللام بالحركة فيكون الفرق حاصلاً بين الصورتين.

قوله: **(إذ الإعراب أعم)** وفيه نظر؛ لأن الإعراب سواء كان بالحروف أو بالحركات لا يخرج الكلم من بناء إلى بناء، وتضعيف الآخر يخرج جعفراً من الرباعي إلى الخماسي، فالتضعيف يكون من الأبنية والإعراب من الأحوال مطلقاً ض.

قوله: **(أو بالحروف)** فإن كان التغيير بالحروف راجعاً إلى الأبنية فلا يكون داخلاً في أحوال الأبنية، فينبغي أن يقولوا الإعراب بالحركات داخل في أحوال الأبنية، ولكنهم يقولون الإعراب داخل في الأحوال مطلقاً.

فك . . . .

. . . .

وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم.

وأورد على هذا الحد أن زيادة قوله: (أحوال) وإن أفاد ما ذكرتم، لكن أخل به من وجه آخر؛ لأنه خرج به معرفة أبنية الكلم؛ لأنه لا يلزم من إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك كما حقق في موضعه، فيلزم أن لا تكون أبنية الكلم من التصريف وهي منه.

وجوابه أن يقال: إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها، فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة، وليست من مباحث التصريف، وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال . . . .

. . . .

قوله: (**وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم**) يجوز أن يكون الظرف خبراً لمبتدأ محذوف وكذا جواب الشرط، والتقدير وفي بعض ما ذكرنا نظر سنذكره، وإن كان فيه نظر سنذكره فلا بأس فحذف من أول الكلام لدلالة آخره على المحذوف، وبالعكس، وقيل المبتدأ نظر المذكور، وفي كان ضمير راجع للبعض، وهي تامة والمعنى، وفي بعض ما ذكرنا وإن كان أي وجدنا وقلناه نظر انتهى.

وفيه إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال القوي وتهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه، وكل منهما غير جائز إلا في ضرورة أو قليل من الكلام، والمراد هنا بالتأسي الاقتداء يقال لي في فلان أسوة بالكسر والضم أي قدوة.

قوله: (**وإن أفاد**) هذا ومثله عطفاً على مقدر هو خبر إن هاهنا تقديره إن زيادة قوله أحوال أخل من وجه وإن أفاد.

قوله: (**إن أريد بأبنية الكلم إلى آخره**) الضمير في موادها وجواهرها للكلم، وفي بخروجها للأبنية، وكذا ضمير هي والهيئة والحال واحد ويجوز كسر الهاء.

قوله: (**وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال**) فإن قيل إذا كان المراد من أبنية الكلم هي الأحوال فما الحاجة إلى ذكر الأحوال عند ذكر الأبنية، قلنا ليعلم أن المراد من التصريف هو الأمر العام فقط، وهو الأحوال؛ لأنها عامة من حيث إنها للكلم وغيرها إذ

. . . .

. . . .

فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه كما في قولهم: شجر أراك، فمعنى قوله: **(أحوال أبنية الكلم)** على هذا التقدير **(أحوال)** هي أبنية الكلم هكذا ذكروه، لكن التحقيق في هذا الموضع أن يقال: المراد بأبنية الكلم: هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض على ما سنفصل كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه، وإذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا: **(أحوال)**؛ لينطبق الحد على علم التصريف، ويخرج عنه ما ليس منه؛ إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه، فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية، أي: يعرف بها الماضي، والمضارع، والأمر، إلى غير ذلك على ما سيأتي، فإن جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية، يدل

. . . .

لو قال أبنية الكلم من غير ذكر الأحوال؛ لتوهم أن المراد من التصريف هو الأمر الخاص، أي الأحوال مع المادة والجوهر يعني الأبنية لأنها أحوال أيضاً ولكنه ليس كذلك بل المراد هو الأحوال من الأبنية مع قطع النظر عن المادة والجوهر فيكون الإضافة من باب إضافة العام إلى الخاص.

قوله: **(فهي نفس أحوال أبنية الكلم)** وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت الأبنية نفس الأحوال فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وقال الإضافة فيه كما في شجر أراك فيكون تناقضاً.

قوله: **(المراد بأبنية الكلم إلى آخره)** الضمير في حروفها وحركاتها وسكناتها وفي لها للألفاظ وفي الموضوعة للحروف والحركات والسكنات، وكذا في قوله باعتبار كونها واحترز بهذا الاعتبار من الإعراب الحرفي ونحوه.

قوله: **(المراد بأبنية الكلم)** والأولى أن يقال البنية عبارة عن اعتبار حروف مخصوصة وتأليفها من غير اعتبار الحركات والسكنات فيها، وإنما كان أولى لأن المصدر عند ابن الحاجب من أحوال الأبنية وبتحقق الشارح خارج عن تعريف الأبنية فيلزم المخالفة بين الشرح والمتن، هذا مسموع من مولانا ركن الدين رحمه الله.

قوله: **(الموضوعة لها)** احتراز عن الحروف والحركات الإعرابية؛ لأنها ليست موضوعة لتلك الألفاظ نحو زيدان وزيدن في الرفع فكذلك في النصب والجر.

. . . .

. . . .

عليه قول المصنف فيما بعد: وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة إلى آخره، حيث جعل جميع ذلك من أحوال الأبنية.

ويظهر لك من هذا التحقيق أن الشارحين إن أرادوا بقولهم؛ لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا بالبعض أن البعض الآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف، فلا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالإدغام في نحو: شد يشد، وفتح القاف وسكون اللام من: انطلْقَ، ولا خفاء في أنه من التصريف، وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد قوله: **(أحوال)** ليدخل البعض الآخر أيضاً، فلا يستقيم أيضاً إذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت من أن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه، ولا يندفع هذا بما قيل: إن كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم؛ . . . .

. . . .

قوله: **(ويظهر لك من هذا التحقيق إلى آخره)** قد يقال إن مراد المصنف في الشرح المنسوب إليه وغيره من الشارحين بالأبنية لو اقتصر عليها في التعريف ليس الكلم المجردة من حيث هي لظهور أنها ليست من علم التصريف بل هي باعتبار هيئاتها الحاصلة لها في نفسها أي غير الطارية عليها من كلمة أخرى أو لأجل الوقف ونحو ذلك فلهم حينئذٍ أن يقولوا كان التعريف يشمل بعض المسائل، ويخرج عنه بعضها فزيد فيه لفظ الأحوال لإدخال ذلك البعض فدخل، ولم يخرج الأول؛ لأنه أيضاً راجع إلى الأحوال وإلى الأبنية باعتبارين وعلى هذا يتفق في المآل كلامهم، وما حققه الشارح لا ينافي ما سيأتي في المتن فليتأمل.

قوله: **(لما مثلوا له)** ما فيه مصدرية أي لتمثيلهم.

قوله: **(لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه)** لا يقال هذا إذا كان المضاف والمضاف إليه متغايرين معنى، وأما لو كانت الإضافة كما في شجر أراك، ومسجد الجامع، وجانب الغربي كما تقدم لكان الإسناد إلى أحدهما عين الإسناد إلى آخر؛ لأن أحدهما عين الآخر لأنا نقول هذا الإيراد على تقدير أن يكون هذا التحقيق الذي قرره الشارح مسلماً، وحينئذٍ معنى أحوال أبنية الكلم غير معنى أبنية الكلم على ما لا يخفى فلا يكون الإسناد إلى أحدهما إسناداً إلى الآخر ض.

قوله: **(بما قيل إن كل أصل إلى آخره)** لأن حال الشيء لا يعرف إلا بعد معرفة ذلك

. . . .

. . . .

جار لأنه ممنوع، وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه، ثم لو وقع في كتابنا هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، فلا بأس به، فإنا قد سمعنا أن هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى، وكفاك شاهداً على ذلك النظر إلى سائر تصانيفه، هذا مع أن الحق حقيق بأن يتبع، وإنما قال: (**علم بأصول**) فأورد لفظ العلم؛ لأن المراد بالأصول: الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات، كقولهم: إذا اجتمع الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكليات.

نقره . . . .

جما الشيء؛ لأن العلم بالصفة موقوف على العلم بالموصوف، وأجيب بأن معرفة الصفة تستلزم معرفة الموصوف بوجه لا يكون حقيقته سلمنا، ولكان لم لا يجوز أن يكون الموصوف يعلم أو لا في علم متقدم لم يعرف صفته في علم متأخر فيستلزم العلم بالصفة العلم بالموصوف، ولكن لا من هذا العلم المتأخر، بل من العلم المتقدم ض.

قوله: (**لأنه ممنوع**) دفع هذا المنع بأنه يلزم من تصور صفة الشيء تصوره لا محالة، وأجيب بأنه لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته مثاله الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعاً، وكونه جمع تكسير وكونه على زنة فعالل وغير ذلك، وإنما يستلزم تصوره فقط، والتصريف على ما ذهبوا إليه معرفة أحوال الأبنية ومعرفة الأبنية لا تصورها.

قوله: (**لأنه ممنوع**) لجواز أن يكون معلومة بالبديهية أو لغير ذلك غاية ما في الباب أنه يلزم منه أن لا يعلم حال الأبنية إلا بعد العلم بالأبنية.

قوله: (**وأيضاً يلزم على هذا التقدير**) أي على تقدير ما قيل إن كل أصل يعرف به أحوال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم يلزم أن يكون جميع مباحث اللغة داخلة في التعريف؛ لأن مباحث اللغة هي نفس الأبنية، والأولى أن يقال المراد بهذا التقدير هو تقدير أن يكون الإسناد إلى المضاف إسناداً إلى المضاف إليه، أو تقدير أن يكون معنى المضاف والمضاف إليه داخلين في الحد ض.

قوله: (**ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات**) هذا ما اطلع عليه البعض، وغيرهم لا يفرقون في الاستعمال بينهما؛ لأنهم يقولون علمه وعلم به.

قال في "القاموس": علمه كسمعه علماً بالكسر، ثم قال وعلم به كسمع شعر.

أفضا . . . .

. . . .

ثم قال: (**يعرف بها**) فأورد لفظ المعرفة؛ لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأصول فيها كسيد مثلاً، ومن عادتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات. وأتى بالباء في قوله: (**بأصول**)؛ لأنه يقال: علمه، وعلم به، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] أو ضمنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها، فإن انتقال الصلة للتضمين. وذكر بعض الفضلاء أن هنا حذفاً لا بد من تقدير، وتقديره: "علم التصريف علم بأصول" وفيه نظر؛ لأن التصريف عَلَم لعلم خاص؛ كالفقه والنحو، فلا حاجة إلى هذا التقدير، وإذا قيل: علم التصريف أو علم النحو مثلاً يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص، فلا حاجة ها هنا إليه.

. . . .

قوله: (**أو ضمنه معنى الإحاطة**) التضمين على ما في المغني، وهو مبني على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وهو أن يشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه قال: وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين كما ضمن الرفث في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] معنى الإفضاء فتعدى بإلى مثل وقد أفضى بعضكم إلى بعض، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالياء يقال أرفث فلان بامرأته وذكر غيره معنى آخراً وضحته في نفايس القواعد. قوله: (**فإن انتقال الصلة للتضمين**) يريد انتقال الصلة مما قياسه أن يتعدى بها إلى غيره مما شأنه الاستغناء عنها. قوله: (**لا بد من تقديره**) لأن التصريف اللغوي ليس علماً بأحوال إلى آخره بل علم التصريف علم بأصول إلى آخره.

قوله: (**لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو**) هو ما قاله غيره أيضاً كابن الحاجب والقاضي العضد وكثير، ومرادهم أنها أعلام أجناس.

قال السيد الشريف في حواشي العضد: معللاً ما نصه؛ لأن علم أصول الفقه كلي يتناول أفراداً متعددة. إذ القائم منه بزيد غير ما قام بعمرو شخصاً وإن اتحذ مفهومهما، ولما احتيج إلى نقل هذا اللفظ عن معناه الإضافي جعلوه علماً للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له انتهى. وقيل بل هي من المنقولات العرفية أسماء الأجناس؛ لأنا نجد في العرف أنه لو قال القائل فلان يعرف فقهاً ونحواً وطباً فهم منه معانيها الخاصة، فدل على أنها موضوعة لها مع التنكير كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الأربع انتهى.

هذا، وقد يقال قد اشتهر أن حقيقة كل علم مسائله ومسائل التصريف ليست إلا الأصول المذكورة فهي حقيقة ففي التعريف استدراك وجوابه أن أسماء العلوم يطلق كل منها تارة بازاء معلومات مخصوصة كقولنا زيد يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة، وباعتبار هذا الإطلاق قيل حقيقية كل علم مسائله وتارة بإزاء إدراك تلك المعلومات، والتعريف بهذا الاعتبار فلا استدراك أيضاً.

. . . .

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية.

جار

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

قوله: (**وأبنية الاسم**) اعلم أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ بها، وحرف يوقف عليها، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، . . . .

قره

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

(**وأبنية الاسم**) المتمكن واحترز بالمتمكن عن المبني كمن وما، (**الأصول**) احترز به عن الأبنية الفروع التي فيها زيادة (**ثلاثية**)، وهي الأصل؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاث أحرف: حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفرق بين المبتدأ به والموقوف عليه، وذلك لتنافيهما في الصفة؛ لأن المبتدأ به يقتضي الحركة والموقوف عليه يقتضي السكون، (**ورباعية وخماسية**)، وإنما جوز في الاسم ذلك؛ ليتوسع ولم يجوز فيه سداسية؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان ركبتا بناء على أن الأصل أن تكون الأبنية

نكـ

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

قوله: (**اعلم أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ بها إلى آخره**) قال أبو حيان وغيره: يجوز تذكير الاسم وتأنيثه إذا قصد لفظه فقط دون مدلوله، وكذلك الفعل والحرف فالتذكير يذهب به إلى اللفظ، والتأنيث إلى الكلم تقول كتب زيداً فأجاده أو فأجادها،

فلا

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

(وأبنية الاسم): المتمكن كرجل وفرس، لا المبني كمَن وكم، (الأصول): صفة لأبنية، فخرج بها الأبنية الفروع، (ثلاثية ورباعية وخماسية): لا أقل منها ولا أكثر، أمَّا إنه لا أقل منها؛ فلأن الثلاثية أعدل الأبنية؛ لانقسامها على المراتب الثلاث، المبدأ والمنتهى والوسط، فكان أقلها ثلاثة أحرف، حرف يُبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف واسطة بينهما، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً؛ لاقتضائه الحركة، والوقوف عليه ساكناً؛ لاقتضائه السكون، ولمَّا تنافيا صفة، كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بما يكون متحركاً تارة، وساكناً أخرى، وأمَّا إنه لا أكثر منها، فلئلا يتوهم أنه كلمتان، إذ الأصل كما علم أنْ تكون الكلمة على ثلاثة أحرف، وجوّزوا الرباعي والخماسي؛ توسعاً في تكثير الطرق الموصلة إلى المقصود، وهو المعنى.

. . . .

فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما . فإن قلت : المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً وأيا ما كان يلزم التنافي مع أحدهما؟

. . . .

قالوا وكذلك أسماء حروف الهجاء تذكر وتؤنث انتهى.

وقد جرت عادة الشارح في هذا الكتاب في الأسماء المذكورة بالاعتبارين، فتارة يعيد الضمائر إليها مؤنثة وتارة يعيدها مذكرة، وكذا فعل هنا في لفظ الحروف فأنث العدد لتذكيره، وأعاد الضمير مؤنثاً؛ لأنه عبارة عن تلك الأسماء ثم ما ذكره كما أفادته عبارته إنما هو بالنظر إلى الوضع لا الاستعمال فقد تنقص الكلمة فيه عن ثلاثة بحذف الفاء أو العين أو اللام كعد، وقل، وارم، وليس بالكثير في الأسماء وما يلحقه هاء التأنيث من ذلك فيها عوضاً عن المحذوف كثبة وشفة ولثة أكثر مما يلحقه كسه وحر قيل ولا ينتهي الاسم بالحذف إلى حرف واحد أبداً، وقولهم: م الله حرف قسم جاء على حرف واحد كالباء وليس أصله أيمنا، وما حكى من قولهم شربت ما يريدون ماء نادر وقد تبقى من الفعل بعد الحذف حرف واحد نحو عه وقه، أمرين من وعى ووقى انتهى. وما ذكره في قولهم: م الله نص سيبويه على خلافه وضعفه في التسهيل. وقال الجوهري: وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا م الله ثم يكسرونها؛ لأنها صارت حرفاً واحداً فيشبهونها بالباء فيقولون م الله فأفاد الكسر والضم أيضاً، وقد حكاه الكسائي والأخفش بل الميم مثلثة كما في التسهيل والقاموس، وما أبداه أيضاً من التفرقة بين الاسم والفعل صرح ابن عقيل بخلافه فسوى بينهما، وكأنه اعتبر النادر والله أعلم.

قوله: **(اعلم أن الأصل في كل كلمة)** لما كان الصرفي يبحث عن الكلمات باعتبار الأحوال الطارئة عليها من كون بعضها زائداً وبعضها أصليًّا وكون الكلمة مصغراً أو منسوباً أو غيرهما، والحرف بمعزل عن ذلك فتعرض لأبنية الاسم والفعل ولم يذكر الحرف فبعمدة العلة علم أن المراد بالاسم في قوله، وأبنية الاسم الاسم المتمكن؛ لأن الغير المتمكن بمعزل عن الأحوال المذكورة. قوله: **(فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما)** أي كرهوا الانتقال من وجوب إلى وجوب فجعلوا بين الوجوبين فاصلاً يجوز فيه الأمران، وقال أبو حيان: إنما كان أقل الأصول ثلاثة؛ لأنه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يسكت عليه، وحرف يحشى به الكلمة؛ لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض الأحكام، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين؛ لأن ياءه إنما تقع ثالثة وحرف الإعراب بعدها. قوله: **(وأيًّا ما كان إلى آخره)** لأنه إن كان متحركاً يلزم التنافي مع الثاني، وإن كان ساكناً يلزم التنافي مع الأول.

. . . .

. . . .

جار قلت: لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي، وجوَّزوا في الاسم رباعيًّا وخماسيًّا للتوسع، ولم يجوزوا سداسيًّا لئلا يوهم أنه كلمتان؛ إذ الأصل كما ذكرنا أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيًّا؛ لكثرة تصرفه، ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل، ويصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله، فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم، وقد علمت أنه مرفوض، والمراد بقوله: (**أبنية الاسم**) أبنية الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كـ: رجل وفرس، لا الاسم المبني كـ: من، وكم، . . . .

عزي . . . .

كمال قوله: (**من حيث هو متوسط**) احتراز عن المتوسط من حيث تشخصه في كلمة معينة فإنه بهذا الاعتبار لا يحتمل غير ما هو عليه من الحركة أو السكون نعم. هو باعتبار كونه متوسطاً يحتملهما وإلا لتعين أحدهما في كل متوسط كما تعين الحركة في كل مبتدأ به والسكون وما في حكمه في كل موقوف عليه.

قوله: (**فلا يتحقق التنافي**) فيه نظر؛ لأن الفرار، إما من مقارنة المتنافيين في الذهن أو في الخارج لا سبيل إلى الأول لجواز اجتماع المتنافيين المتناقضين وغير المتناقضين في الذهن وإلا لم يكن الحكم عليه بأنه محال ولم يمكن الحكم ها هنا بكراهة المقارنة بين المتنافيين؛ لأن الحكم على الشيء مسبوق بتصوره فلو لم يتصور المقارنة في الذهن لا يمكن الحكم عليه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن المقارنة بين المتنافيين في الخارج متحقق؛ لأن الحرف المتوسط لا يخلو عن كونه متحركاً أو ساكناً في الخارج، وأما جواز الحركة والسكون عليه فباعتبار ذات المتوسط وتصوره في الذهن لا باعتبار وجوده في الخارج.

قوله: (**وجوزوا في الاسم رباعيًّا وخماسيًّا**) ذكر الأئمة أن البناء الثلاثي في الكلام أكثر من الرباعي وأن الرباعي فيه أكثر من الخماسي.

قوله: (**لكثرة تصرفه**) أي فناسب التخفيف فيه فلم يحتمل من عدة الحروف الأصول ما يحتمله الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة، والمراد كثرة استعماله ودورانه في الكلام الفاشية من كثرة تصرفه وتعدد أنواعه. قوله: (**والمراد بقوله أبنية الاسم**) لم يتعرض للفعل؛ لأنه لم يوضع على أقل من ثلاثة مطلقاً متصرفاً كان كنصر أو جامداً كليس وعسى.

نقره . . . .

وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية.

ولذلك لم يتعرض للحرف.

وقوله: (**الأصول**) صفة الأبنية، وحذف الأصول من قوله: (**وأبنية الفعل**) إذ ذكرها أو لا يغني عن التكرار.

ثلاثية (**وأبنية الفعل**) الأصول وإنما لم يذكر الأصول استغناء بذكرها في أبنية الاسم (**ثلاثية ورباعية**) ولا يكون له أبنية خماسية لثقل الفعل بالنسبة إلى الاسم وذلك لتضمنه الحدث وزمانه ولاستلزامه الفاعل والغاية والزمان والمكان.

قوله: (**ولذلك لم يتعرض للحرف**) أي لأنه لا حظ له في التصريف نص عليه ابن جني وغيره، وإن نازع فيه الخضر أوى بأن سيبويه ذكر أنك إذا سميت بعلى قلت في التثنية علوان؛ لأنه من علوت قال.

وجاء الحذف في سوف وإن والقلب والإبدال في عتى ولعن، فقد أجاب ابن عصفور بأن سيبويه إنما حكم بذلك بعد انتقال على إلى الاسمية وجعلها اسماً متمكناً وحكم على الألف بأنها عن واو لما فيها من معنى العلو، وبأن الحذف والإبدال شاذ قيل.

ويمكن أن يدعى أن لا حذف ولا إبدال في الحروف وأن هذه الكلمات الواردة ليس فيها حذف ولا إبدال وإنما هي لغات في ذلك الحرف.

قوله: (**اذ ذكرها أو لا يغني عن التكرار**) ينبغي أن يقول ذكره؛ لأن الضمير عائد إلى لفظه لا إلى معناه على ما لا يخفى ولفظ الأصول مذكر ض.

(وأبنية الفعل) الأصول (ثُلاثية ورُباعية): لا أقل منها، ولا أكثر، ولم يجوّزوا فيه خماسياً؛ لكثرة تصرفه، ولأنه أثقل من الاسم؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولأن الضمير المرفوع المتّصل به، يصير كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله، إنْ كان هو متحركا، فالخُماسي فيه كالسُّداسي في الاسم، وقد علمت أنَّه مرفوض، وأمَّـا الحرف فبمعزل عن هذا العلم، فلهذا سُكِت عنه، ثم بيّن ميزاناً يتميّز به الزائد عن الأصلي،

[المِيزَان الصرفي]

ويُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام، . . . .

[المِيزَان الصرفي]

قوله: (**ويُعَبَّرُ عَنْهَا**) أي: عن الأصول، وذلك لأنه لا بد من ميزان يتميز به الزائد عن الأصلي، فوضعوا لذلك لفظ: (**فعل**)؛ . . . .

[المِيزَان الصرفي]

(**ويعبر عنها**) أي عن الأبنية الأصول سواء كانت في الاسم أو في الفعل (**بالفاء والعين واللام**) بأن يجعل عند التعبير مكان الحروف الأصول هذه الحروف فيعبر عن

[المِيزَان الصرفي]

قوله: (**وذلك لأنه لا بد من ميزان إلى آخره**) يشير إلى أن القصد بالوزن على هذا الوجه تفريق الأصلي من الزائد أي في الأكثر باختصار، وبيان محل الأصلي فإذا قيل وزن مستخرج مستفعل كان أخصر من أن يقال الميم والسين والتاء زوائد، وإذا قيل وزن آدر أعفل علم أن العين متقدمة فيه على الفاء، وقولي في الأكثر احتراز عن وزن قردد على فعلل فإن أحد الدالين زائد ولم يبين ذلك في الوزن اعتماداً على معرفته من الموزون؛ لأن كل مضاعف زائد على ثلاثة يحكم بزيادته إلا إن قام دليل على زيادة غيره نحو مكر والندد.

قوله: (**لا بد من ميزان**) اعلم أن علماء صناعة التصريف شبهوها بالصياغة فكما أن الصواغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة فكذلك التصريفي يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية فمن أجل تلك المشابهة احتاج التصريفي إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد كما يحتاج إلى ذلك الصواغ؛ ليعلم مقدار ما يصوغه من ذلك الأصل ض، وإنما كان الميزان ثلاثيًّا لكون الثلاثي أكثر من غيره أو لأنه لو كان رباعيًّا أو خماسيًّا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيًّا لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلا بزيادة لام مرة أو مرتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف ذكره ابن جني هكذا.

قوله: (**فوضعوا لذلك لفظ فعل**) أي لما راموا وزن الكلمة قابلوا أول أصولها بفاء وثانيها بعين، وثالثها بلام فلهذه المقابلة يسمى أول الأصول فاء، وثانيها عينها وثالثها لاماً،

فقال: (ويُعبّر عنها): أي عن الأصول كانت اسماً أو فعلاً (بالفاء) لأولها وضعاً، (والعين) لثانيها، (واللام) لثالثها، كرجل، ونَصَر، أول كلٍّ منهما فاء، وثانيه عين، وثالثه لام، وإنما قلت: وضعاً؛ ليدخل المقلوب نحو جاء، إذ وزنه عَفَلَ؛ لأن المعتل

. . . .

لأنه أعم الأفعال معنى . . . .

الحرف الأول من الحروف الأصول بالفاء، وعن الثاني بالعين، وعن الثالث باللام، كما يقال: ضرب ونصر وطلب على وزن فعل، ففعل موضوع عند أهل التصريف؛ ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط بخلاف هذه الكلمات فإنها موضوعة لمعانيها المفهومة منها، وإنما اعتبر هذه الحروف للتعبير لأنه لما كان معنى تركيبها مشتركاً بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ لأن النصر فعل وكذا الضرب وغيره جعل لفظها مع هيئته مشتركاً بينهما.

وكذا رابعها وخامسها إن كانا كما سيأتي ويساوي الفاء والعين واللام أصول الكلمة في حالها من حركة وسكون وكذا في محلها في التقديم والتأخير، كما سيأتي فيوزن عصر من قول أبي النجم[1]: [الرجز]

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

يفعل بسكون العين وإن كان أصله عصر بكسرها؛ لأن حالها عند الوزن السكون، وكذا يوزن جلد من قول الآخر[2]: [البسيط]

ضَرْباً أَلِيماً بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلِدَا

بفعل بكسر العين؛ لأن حالها عند الوزن الحركة، والسبت بكسر المهملة جلود البقر، ويلعج كيعلم يولم، قال في شرح الكافية: والمعتبر في شكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير بإعلال أو إدغام، ولذا يقال في وزن معد مفعل؛ لأن أصله معدد ويقال في وزن بيع فعل؛ لأن أصله بيع ولا يمنع المقابلة عند سلامة الموزون من الإدغام منه في الزنة عند وجود مقتضيه فيها كعكسه السابق فيقال في وزن سفرجل وقرطعب فعلل وفعلل بالإدغام فيهما، ومن البين إنما قالوه هذا في غير باب التصغير، أما بابه فإنه لا يقابل فيه ثالث الأصول باللام بل بالعين فيقال في وزن دريهم فعيعل لافعيلل وسيأتي إيضاحه في موضعه.

قوله: (**لأنه أعم الأفعال معنى**) أي لأن لفظ الفعل يعبر به عن كل فعل كما يقول القائل هل ضربت زيداً فتقول فعلت وتكنى عن قولك فعلت عن الضرب، وحمل الاسم على الفعل؛ لأن للفعل الأصالة فى التصريف.

. . . .

(١) انظر: أدب الكاتب ١/ ٤٣٢، وإصلاح المنطق ١/ ١٣٦.
(٢) انظر: الخزانة ٧/ ٤٢.

وَمَا زَاد بـلام ثَـانِـيَـة وثـالـثـة، ....

جار ويصح استعماله في معنى كل الأفعال نحو: فعل الضرب، وفعل النصر.
قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي من كون، وليس المراد من قولنا: (**يتميز به الزائد عن الأصلي**) أن معرفة الزائد والأصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام؛ لأن مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام موقوفة على

نقره والمقصود من هذا التعبير أن يعلم المعلم المتعلم معرفة الحروف الأصول والزوائد وتغييراتهما بالحركات المعينة والسكون، وليس المراد أن معرفة الأصلي من الزوائد موقوفة على التعبير؛ لأن التعبير موقوف على معرفة الأصول، فلو توقف معرفة الأصول عليه لزم الدور (**وما زاد**) من الحروف الأصول على ثلاثة أحرف يعبر عن ذلك الزائد الأصل (**بلام ثانية**) كما في الرباعي المجرد من الاسم والفعل (**و**) بلام (**ثالثة**) كما

كما قوله: (**ويصح استعماله في معنى كل فعل**) هو من عطف المسبب على السبب؛ لأن عمومه سبب لصحة الاستعمال المذكورة أو من عطف الدليل على المدلول؛ لأنها دليل عليه، وعبارة شارح الهارونية وضعوا لذلك لفظ فعل لكونه أعم الأفعال معنى لجواز استعماله في معنى كل فعل. قوله: (**أي مزكون**) وقال النبي عليه الصلاة والسلام: "عليهن معقبات لا

قنّ فيه أولٌ وضعاً، (و) يُعتبر عن (ما زاد) من الأصول على ثلاثة (بلام ثانية): إن كان الزائد واحداً كجعفر، ودَحرَجَ، وزنهما فَعْلَل، بزيادة لام، لا فاء، أو عين؛ لحصول الحاجة إلى زيادة حرف عند اللام، (و) بلام (ثالثة)، إن كان الزائد اثنين كَجَحْمَرِش، وزنه فَعْلَلِل، واختير للوزن الفاء والعين واللام لأن مجموعها، وهو فعل أعم الأفعال معنى؛ لأنه يستعمل في معنى كل منها، نحو فعل الضرب والنصر، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي مُزكُّون، وهو أليق من جَعَلَ لخفّته، ولِما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق، ولمجيء جعل بمعنى آخر، كخلق وصيّر، وليس المراد من أنّه يتميز به الزائد عن الأصلي، أنّ معرفتهما موقوفة على مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام؛ لأن مقابلتها بها موقوفة على معرفتهما، فلو توقفت معرفتهما عليها لزم الدور، بل المراد منه أنَّهما إذا عُرفا بطريق من الطرق، كأن يُقال: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً كحروف الضرب في متصرفاته، أو تقديراً كعين قلت وبعت، والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود، فقدت في قعد، لو أريد تعليم المتعلمين، فالطريق أن يقال: إذا وُزنا لفظاً بفعل، فما قابل الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما لا فزائد، ولا يصح أن يقال: الزائد ما لو سقط لم يختلّ معنى الكلمة، ألا ترى أنّ ألف ضارب يختل معنى الكلمة بسقوطها، وهي زائدة، وواو كوكب، ونون قرنفل كذلك، وإنما كان الميزان ثلاثياً لكثرته، ولأنه لو كان رُباعياً، أو خُماسياً، لم يُمكن وزن الثلاثي إلّا بحذف حرف أو أكثر، وإذا كان ثلاثياً، لم يُمكن وزن الرباعي،

ويُعَبَّر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ، ....

معرفة الأصول لا محالة، فلو توقف معرفة الأصول عليها لزم الدور، بل المراد منه أنه إذا عرف الأصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول مثلاً: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً كبقاء حروف الضرب في متصرفاته أو تقديراً كعين: قلت وبعت، والزائد ما سقط في بعضها كواو: قعود سقط في قعد، ثم إذا أريد تعليم المتعلمين، فالطريق أن يقال: إذا وزنا لفظاً، فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما ليس كذلك فزائد، وما زاد من الأصول على الثلاثة يعبر عنه بلام ثانية وثالثة، فيقال: وزن جعفر: فعلل، ووزن دحرج: فعلل، ووزن جحمرش[1]: فعللل.

قوله: (**ويُعَبَّر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ**) كقولك في ضارب: فاعل، وفي مضروب: مفعول، وليس المراد من الزائد ما لو حذف؛ لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها، فإن ألف ضارب زائدة، ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل، بل ما ليس بفاء ولا عـيـن ولا لام، ....

في الخماسي من الاسم فيقال: وزن جعفر ودحرج فعلل ووزن جحمرش فعللل؛ لأنه لما حصلت الحاجة إلى حرف آخر عند اللام كررت اللام (**ويعبر عن الزائد**) في أبنية الكلمة على الحروف الأصول (**بلفظه**) كقولك: وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول فعبر عن الضاد والراء والباء التي هي حروف الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الألف والميم والواو الزوائد بلفظها، والمراد من الزوائد ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام سواء

يخيب فاعلهن دبر كل صلاة ثلاثون تسبيحة" الحديث[2] أي قائلهن ض.

قوله: (**الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة**) نقض بالنون في الانطلاق إذ لا يسقط في شيء من تصاريفه مع أنها زائدة، وأجيب بأن المزيد مأخوذ من المجرد فحينئذٍ لا تصدق أنها تثبت في جميع التصاريف فليتأمل. قوله: (**والزائد ما سقط في بعضها**) المراد سقوطه لفظاً أو تقديراً وهو ظاهر فلا ينتقض بعين قلت وبعت ونحوهما.

قوله: (**بل ما ليس بفاء ولا عين ولا لام**) هو شامل للزائد السابق وهو ما كان في بنية الكلمة من أول وضعها كياء يرمع وتاء تنضب والزائد اللاحق وهو ما لحقها لمعنى عرض

والخماسي إلّا بزيادة اللام، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادِّعاءُ زيادةٍ لها في أُمَّهات أحسن من ادّعاء حذفها في أُمات.

(ويُعبر عن الزائد) على الأصول (بلفظه)، على الأصل في التعبير عن الحروف.

---

(١) الجَحْمَرِش: الثقيلةُ السمِجَة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإِبل: الكبيرةُ السنّ، والجمع: جَحامِرُ، والتصغير: جُحَيْمِر. [اللسان: ٦/ ٢٧٢].

(٢) الحديث عن كعب بن عجرة: "معقبات لا يخيب قائلهن - أو فاعلهن - دبر كل صلاة مكتوبة: ثلاث وثلاثون تسبيحة وثلاث وثلاثون تحميدة وأربع وثلاثون تكبيرة" رواه مسلم.

إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، ....

سواء زيد تعويضاً أو تكثيراً لحروف الكلمة، أو إلحاقاً بغيرها، أو إفادة لمعنى زائد فيها، ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال؛ فإنه يقال: وزن اضطرب وازدجر افتعل لا افطعل ولا افدعل، ....

زيد للعوض عن حرف أو لتكثير حروف الكلمة، أو لإلحاق بغيرها، أو لإفادة معنى زائد فيها **(إلا)** الحرف **(المبدل من تاء الافتعال فإنه)** وإن كان زائد يعبر **(بالتاء)** ولا يعبر بلفظه كما في إذ دكر فإن الدال المبدل من التاء في إذ تكسر لا يعبر عنه بالدال بل بالتاء فيقال وزن إذ دكر افتعل، ولا يقال افدعل إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل بالتلفظ بالمبدل

كألف ضارب، وياء التصغير وميم الآلة وشامل باعتبار آخر كما أشار إليه بما زيد تعويضاً كما في عدة أو تكثير الحروف الكلمة كألف قبعثرى ونون كنهبل أو إلحاقاً بغيرها كدال قردد أو إفادة بمعنى زائد فيها كحروف المضارعة وزيادتي الجمع والتثنية وياء التصغير، وألف التكسير وكذا ما زيد للمد كألف كتاب وواو عجوز وياء قضيب ويشمل أيضاً المبدل من حرف زائد ومن ثمة صح استثناء المبدل من تاء الافتعال، وكذا المبدل من أصلي على وجه ففي المقدمة الهارونية أنه يجوز فيه رعاية الأصل؛ لأن القائم مقام الأصل يأخذ حكمه ورعاية المبدل؛ لأنه غير أصلي. وقال الموصلي: اختلف في المبدل من الأصل فمنهم من يقابله بالأصل، ومنهم من يقابله بلفظه فعلى الأول وزن كساء فعال وعلى الثاني، فعاء وكذا قال المرادي عن حكاية بعضهم. قوله: **(سواء زيد تعويضاً)** كتاء استقامة زيدت تعويضاً من الواو المحذوفة في استقوام وكيماني في يمني حذفوا إحدى يائي النسبة وزادوا الألف عوضاً عنها ثم أعل إعلال قاض.

قوله: **(ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال)** وما في معناه وهو معلوم بالأولى لعدم لزوم الإبدال المبدل من تاء التفاعل والتفعل نحو أدراك وتطير فوزن الأول تفاعل ذكره الجعبري والثاني تتفعل ولا يشملهما المكرر نظراً للأصل، ومن ثَمَّ كان وزن يهدي ويخصم أيضاً يفتعل، وقد مر في شرح الكافية ما يرشد إلى ذلك فليتدبر.

وللفرق بين الزائد (والأصل)، كضارب وزنه فاعِل، ومَضروب وزنه مَفعُول، فعبّر عن الألف والميم والواو بألفاظها، سواء زِيد الحرف تعويضاً، أم تكثيراً لحروف الكلمة، أم إلحاقاً بغيرها، أم إفادة لمعنى زائد فيها، (إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنه) لا يُعبَّر عنه بلفظه، بل (بالتاء)، فلا يقال في اضطرب وازدجر افطعل وافدعل، بل افتعل بياناً للأصل، أو دفعاً للثقل، ولو قال من تاء نحو الافتعال كان أولى، ليشمل تاء تفعّل وتفاعل، نحو اطيّر وادّارك، أصلهما تطيّر وتدارك قلبت التاء طاء ودالاً، وأدغمتا، فلما تعذر الابتداء بالمدغم جِيء بهمزة الوصل، ....

وَإِلَّا المكرر للإلحاق أَو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه ، وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة

ف إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل . وقوله : **(وإلا المكرر)** عطف على قوله : **(إلا المبدل)** .
وقوله : **(وإن كان من حروف الزيادة)** تأكيد لما قبله ، ووجه دلالته على المبالغة والتأكيد أنه . . . .

ج **(وإلا)** الزائد **(المكرر)** سواء كان **(للالحاق)** نحو قردد **(أو لغيره)** نحو قطع **(فإنه)** أي فإن المكرر يعبر **(بما تقدمه)** أي بما يعبر به الحرف المتقدم عليه فكما أن الدال الأولى في قردد يعبر باللام كذلك الدال الثانية يعبر باللام، فيقال وزن قردد فعلل لا فعلد؛ وذلك لأن الحرف الملحق جار مجرى الحرف الأصل فيعبر بما يعبر به الحرف الأصلي، وكما أن الطاء الأولى في قطع يعبر عنه بالعين لا بالطاء كذلك الطاء الثانية يعبر عنه بالعين لا بالطاء فيقال وزن قطع فعل لا فعطل؛ وذلك لأنهم قصدوا بهذه الزيادة تكرير ما قبلها فيعبر عنه بما يعبر بها ما قبلها، **(وإن كان)** المكرر **(من حروف الزيادة)**، وهو حروف:

ق قوله: **(إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل)** يوضحه قول الموصلي إنما فعلوا ذلك أي الوزن بذكر تاء الافتعال في ازدجر واصطلح إما لثقل هذا اللفظ وخفته بالتاء، وإما لإرادة بيان أصل الزنة انتهى. وفي بعض الشروح ما يوهم أن الاشتغال لتكثير الأوزان في هذا الموضع إذ يجب أن يقال تارة افطعل بالطاء، ومرة بالظاء ومرة بالذال إلى غير ذلك وهو مفض إلى الاستثقال، ثم قال وكلا الوجهين فيه ضعف. أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص إذ قد يقلبون الزنة بقلب الموزون ولا يراعون بيان أصل الوزن. وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هبلع مثلاً هفعل فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير انتهى، ويجاب عن الأول بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلوب مخل بما هو مقصود لهم من الوزن وهو بيان محل الأصل كما سبق بخلاف المبدل من تاء الافتعال فإن مراعاة أصله لا يخل بشيء من مقصودهم فلا تخصيص، وعن الثاني بأن الاستثقال في هفعل مثلاً إن سلم محتمل للضرورة ولا يلزم من اغتفار ما لا مندوحة عنه اغتفار ما لا ضرورة إليه هذا، وقد ذكر في شرح الكافية أن التاء إنما جيء بها؛ لأن الموضع لها لكنها أبدلت طاء لوقوعها بعد صاد في مصطبر مثلاً، وذلك منتف في مفتعل فسلمت تاؤه من الإبدال وهو أولى الوجهين السابقين لسلامته مما ضعفا به، وإن رد ولمناسبته لحكم الإدغام السابق بيانه، بل قال المرادي: إن التعليل بدفع الثقل ليس بشيء فليتأمل.

قٓ (وإلّا المكرر للإلحاق) كقَرْدَد، (أو لغيره) ككرّم (فإنه) يعبر عنه (بما) عبّر به عما (تقدَّمه) من الحرف الأصلي، (وإن كان من حروف الزيادة)، وهي حروف **(سألتمونيها)**، والزائد لا يكون إلّا منها إلّا في الإلحاق، والتضعيف، فيزاد فيهما أيَّ حرف كان، ومعنى الزيادة للإلحاق زيادة الحرف في كلمة، لتصير على هيئة كلمة أخرى أصلية؛ لتعامل معاملتها، ومعناها (لغيره) زيادته لقصد التعدية كفرّح، أو للتكثير كقطّع، أو غيره

. . . .

عطف على مقدر، أي: يعبر عنه بما تقدمه إن لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جوابه؛ لأنه يدل عليه. . . . .

. . . .

قوله: (**عطف على مقدر**) يريد أن قوله وإن كان من حروف الزيادة معطوف بالواو الداخلة عليه على مقدر هو أولى من المعطوف بالحكم فتحصل بالتعميم المستفاد منهما المبالغة، والتأكيد والمعنى يعبر عنه بما تقدمه سواء كان من حروف الزيادة أو لم يكن.

وفي كلام التفتازاني وغيره أن الواو في مثله واو الحال وصور بقولهم زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاهاً لئيم فلا يقدر والتعميم المذكور على هذا مستفاد من منطوق الكلام ومفهومه، والإعرابان جائزان.

قوله: (**أي يعبر عنه**) أي يعبر عن المكرر بما تقدمه سواء كان من حروف الزيادة أو لا، فيكون أربعة أقسام؛ لأن المكرر إما من حروف سألتمونيها أو من غيرها، وعلى التقديرين، إما للإلحاق أو لغيره، أما المكرر من حروف سألتمونيها فمثال الملحق نحو شملل، ومثال غير الملحق علم.

وأما المكرر من غير سألتمونيها فمثال الملحق قردد ولغيره كرم.

قوله: (**من حروف الزيادة**) نحو أحمر وقردد فإنهما على وزن افعل وفعلل لا على وزني افعلر وفعلد.

قوله: (**وما قبله ساد مسد جوابه لأنه يدل عليه**) كذا قاله الشريف أيضاً، وقال شارح في هذا نظر إذ لا ساد مسد شيء؛ لأن المسد موضع الجواب ولا ساد فيه، وهذه العبارة تستعمل

مما يأتي، فوزن قَرْدَد الملحق بجعفر فعْلَل، فعبّر عن الدال الثانية بما عبّر به عن الأولى؛ لئلا يفوت غرض الإلحاق، مِن جعل الكلمة على مثال باب موازنها فيه أصلاً كدحرج في باب فعلل، ووزن كرّم فعّل، فعبّر عن الراء الثانية بما عبّر به عن الأولى؛ تنبيهاً على أنّ الاعتناء بالحرف الثاني كهو بالأول؛ لأنهم يكرهون اجتماع المِثْلَيْن، ولذلك أدغموا عنده، وخرج بقولي من الحرف الأصلي الزائد كألف جلباب، فإنه لا يُعبر عن المكرر معه بما عبر به عنه، وما مثّلت به هو ما إذا لم يكن المكرر من حروف الزيادة، ومثال ما إذا كان منها للإلحاق شملل، ولغيره علّم، وجواب قوله: وإن كان من حروف الزيادة محذوف، يدل عليه ما قبله إنْ عطف على مقدر، إذ مثله قد يكون حالاً، وقد يكون عطفاً على مقدر، فالواو للحال، كما عليه الزمخشري وغيره، أو للعطف كما عليه الجاربردي، والمختار أن كلاً منهما جائز، وأن الثاني أولى معنى لإفادته المبالغة

. . . .

واعلم أن الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة، وقد يكون من غير جنسها، وما هو من غير جنسها فهو من حروف "سألتمونيها"، فإذاً لا تكون زيادة من غير "سألتمونيها" إلا وهي تكرير وحروف، "سألتمونيها" قد تكون تكريراً وقد تكون غير تكرير، وإذا كان تكريراً هي أو غيرها لم يوزن إلا بلفظ الأصل المكرر كان للإلحاق أو لا.

أما في الإلحاق؛ فلأن غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال: باب موزون، تلك الكلمة في ذلك الباب أصل: كدحرج في باب فعلل مثلاً، . . . .

. . . .

في مثل لولا زيد لكان كذا، والأولى أن يقال يحذف الجواب لإغناء الأول عن الإعادة انتهى.وما قاله آخر هو مراد الشارح كما يفيده تعليله أي أنه ساد مسده في تمام الكلام وحصول الفائدة وإن لم يقع موقعه، وليس بواجب في مطلق الحذف الواجب وقوع شيء موقع المحذوف وإن اعتبره ابن الحاجب وغيره في وجوب حذف الخبر، فقد قال ابن هشام حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب نحو هو ظالم وإن فعل وإنا إن شاء الله لمهتدون فليتأمل. قوله: **(وإذا كانت تكريراً)** ذكر ابن مالك وغيره أن التكرير على أربعة أقسام: تكرير عين فقط نحو سلم وقطع، وتكرير لام فقط نحو مهدد اسم امرأة وجلبب، وتكرير عين ولام مع مباينة الفاء نحو: صَمَحْمَح[(١)] للشديد، وتكرير فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريت ومرمريس كلاهما للداهية. قال أبو حيان وغيره: لا يحفظ من هذا القسم غيرهما، وقال المرمريت اسم للفقر، وفي القاموس وشرح الكافية: إنه الداهية كما سبق. قوله: **(إلا بلفظ الأصل المكرر)** تقديره لم يزون إلا بما يوزن به لفظ الأصل المكرر، وكذلك التقدير في قوله فإنه بما تقدمه أي يعبر عنه بشيء عبر به عما تقدمه تأمل.

قوله: **(فلأن غرضهم بالزيادة جعل الكلمة إلى آخره)** أي فالإلحاق زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف الأصول، وسيأتي في ذي الزيادة تعريفه بمعنى هذا، والكلام عليه والضمير في فأرادوا لعلماء التصريف وفي أنهم وما بعده للعرب والإشارة في ولذلك للكراهة المدلول عليها بيكرهون وفي قوله كهي إدخال الكاف على الضمير وهو شاذ. قوله: **(كدحرج في باب فعلل مثلاً)** يعني دحرج أصل في موزون فعلل

والتأكيد منطوقاً، وتقديره أن يعبر عن المكرر بما تقدم إنْ لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان منها فكذلك، والمعنى أن يعبر عن الزائد بلفظه، إلّا المكرر فلا يُعبّر عنه بلفظه،

(١) رجلٌ صَمَحْمَحٌ وصَمَحْمَحيٌّ: أي مُجْتَمِعٌ ذو ألواحٍ، وفي السِنِّ: ما بين الثَلاثينَ إلى الأربَعينَ. [العين: ١/ ١٩٥]

إِلَّا بِثَبْتٍ، وَمِنْ ثَمَّ.......................

فأرادوا في الزنة أن ينبهوا على ذلك. وأما في غير الإلحاق فللتنبيه على أنهم أرادوا تكرير ما قبلها، وذلك أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد، ولذلك أدغموا عند اجتماع المثلين، ولما كرر الحرف علم أن عنايتهم بالثاني كعنايتهم بالأول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الأول.

قوله: **(إلا بثبت)** قيل: هو استثناء من قوله: **(إلا المكرر)** أي: يعبر عن المكرر بما قبله، إلا إذا دل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذا الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها، فإنه حينئذٍ يعبر عنه بلفظه، والتحقيق أن يقال: التقدير إلا المكرر ملتبساً بأي حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة أو لا، فصل بينهما بحرف أو لا، إلا ملتبساً بثبت، أي: بدليل دال على عدم قصد التكرار، فهو استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال.

قوله: **(ومن ثَمَّ)** أي: لأجل أن التكرير يقتضي زنة المكرر بما قبله........

اليوم تنساه، فإنه يعبر بما تقدمه ولا يعبر بلفظه **(إلا)** حال كون المكرر ملتبساً، **(بثبت)** أي دليل دال على أنهم لم يقصدوا التكرار وإنما قصدوا زيادته فاتفقوا موافقته لما قبله فإنه حينئذٍ يعبر عنه بلفظه، فقوله إلا بثبت استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال، والمستثنى منه مقدر بعد قوله إلا المكرر أي إلا المكرر ملتبساً بأي حال كان من كونه من حروف الزيادة أو لا، ومن كونه فصل بينه وبين ما قبله بحرف أو لا، **(ومن ثم)** أي ومن

وحوقل فرع في ذلك الباب. قوله: **(فأرادوا في الزنة أن ينبهوا على ذلك)** أي لما كان المراد من الإلحاق جعل الكلمة مثل جلبب على مثال كلمة أخرى مثل دحرج فعبروا جلبب بفعلل كما عبروا دحرج بفعلل تنبيهاً على أن الغرض من الزيادة في جلبب مثلاً أنه مجعول على مثال دحرج ليعامل معاملتها. قوله: **(إلا بثبت)** هو بفتح الباء، قال الجوهري: تقول لا أحكم بكذا إلا بثبت أي بحجة. قوله: **(إلا إذا دل دليل)** وإنما احتيج إلى دليل حتى يدل أن الظاهر قصد التكرار؛ لأنه موافق لما قبله.

بل بما تقدمه كما تقرر، (إلّا) المكرر الكائن (بثَبَتٍ) - بفتح الموحدة - أي ثبات وحجة على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة الحرف، فاتّفق موافقته لما قبله، فإنه يعبر عنه بلفظه، كما علم أولا، فهذا في الظاهر مستثنى من مستثنى، كما يقال: أكرم العلماء إلّا الأغنياء منهم إلّا في الوليمة، فهو استثناء تام، وفي التحقيق مستثنى من أحوال المستثنى قبله، والتقدير إلّا المكرر كائناً بأي حال وجد، إلّا كائناً بثَبَت، فهو استثناء مفرغ، واستعمل المصنف كغيره ثَمَّ للمكان المجازي، ويبين غالباً في كل محل بما يناسبه، فقوله هنا: (ومن ثَمَّ) أي ومِن هنا، وهو أنّ المكرر بغير ثَبَت يعبر عنه بما

كَانَ حِلْتِيْتٌ فِعْلِيْلاً لَا فِعْلِيْتا، وَسَحْنُون وعُثْنُون.............

ﻫ كـان حـلـتـيـت فـعـلـيـلا لا فـعـلـيـتـا، وإن كـان فـعـلـيـت مـوجـوداً كـعـفـريـت والـتـاء فـي حـلـتـيـت لـلإلـحـاق بـقـنـديـل وهـو صـمـغ الانـجـذان ويـقـال لـه بـالـفـارسـيـة: انكثرد.

قوله: **(وسحنون)** وهو أول الريح والمطر، و**(عثنون)** وهو رأس اللحية فعلول لا

ﻫ أجل أن المكرر يعبر بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت **(كان حلتيت)**، وهو صمغ يقال له بالفارسية انكرد **(فعليلا)** والتاء للإلحاق بقنديل، **(لا فعليتا)** مع أن فعلينا موجود كعفريت، ومع أن التاء من حروف الزيادة **(و)** كان **(سحنون)** بالضم وهو أول الـريـح والـمـطـر **(وعـثـنـون)** وهـو رأس الـلـحـيـة ....

ﻫ قوله: **(كان حلتيت فعيلاً لا فعليتا)** لأنه لم يدل دليل على عدم قصد التكرار فيكون محمولاً على قصد التكرار بناء على الظاهر لا يقال كون وزن حليت فعليلاً لا فعليتا لعدم مجيء الاسم بهذا الوزن مع زيادة التاء؛ لأنا نقول جاء عفريت بل كون حلتيت فعليلاً لا فعليتا لكون التكرار مقصوداً.

قوله: **(وهو صمغ الانجذان)** قال في "القاموس": في باب الذال المعجمة الانجُذان بضم الجيم نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل جاذب مدر للطمث انتهى، والحلتيت بمثناة ثالثة في آخره وفيه لغات حليت كسكيت وحليث بمثلثة في آخره.

قوله: **(وسحنون)** قيل سحنون اسم رجل يقال إنه من الفقهاء المالكية، وعثنون الشعر الذي تحت لحى البعير.

قوله: **(وهو أول الريح والمطر)** ظاهره أنه تفسير لسحنون ولم أره، وفي شرح الشريف وغيره أنه اسم لرجل، وقال في القاموس: العثنون اللحية أو ما فضل منها بعد العارضين أو نبت على الذقن وتحته سفلاً أو هو طولها أو شعرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولهما أو عام المطر، أو المطر ما دام بين السماء والأرض انتهى.

ﻫ قبله، أي من أجل ذلك كان حِلْتِيتٌ وهو صمغ الأَنجُذان، ويقال فيه حلِّيتٌ بتشديد اللام (فِعْليلاً لا فِعْليتاً)، وإن كان موجوداً كعِفْرِيت لقصد التكرار فيه للإلحاق بقِنديل، وبرطيل، لحجر طويل، فوجب أن يوزن بوزنهما على قاعدة المكرر، (و) كان (سُحنون) - بالضم - عَلَم لرجل، ويقال لأول الريح والمطر، (وعُثنون) - بالضم - وبمثلثة ثم

فُعْلُولاً لَا فُعْلُونا، لذَلِك ولعدمه، وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح ففَعْلون لَا فَعْلُول كحمدون، وَهُوَ مُخْتَصّ بِالْعلمِ لندور فَعْلُول، وَهُوَ صَعْفُوق،

فعلون للتكرير المذكور في حلتيت، ولعدم فعلون يريدان فعلولا موجود في كلامهم كغضروف، وفعلون غير موجود فالحمل على ما ثبت في كلامهم هو الوجه فيكونان ملحقين بغضروف وهو ما لان من العظم. قوله: (**وسحنون إن صح الفتح**) هذا شروع في بيان قوله: (**إلا بثبت**) وهو ما يكون صورته صورة المكرر، ولكن انتظم دليل على أنه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم، وذلك مثل سحنون إن صح فتح السين إذ المشهور الضم، فإنه فعلون كحمدون، وهذا الوزن مختص بالعلم، وليس فعلولا؛ لأن فعلولاً نادر لم يأت غير صعفوق والنادر كالمعدوم.

(**فعلول**) والنون فيهما للإلحاق بغضروف (**لا فعلون لذلك**) المذكور من أن المكرر يعبر بما تقدمه (**ولعدمه**) أي لعدم فعلون في كلامهم فيحمل على ما ثبت في كلامهم وهو فعلول كغضروف وعصفور (**وسحنون**) بالفتح وهو اسم رجل (**إن صح الفتح**) فيه (**فعلون كحمدون وهو**) أي وزن فعلون (**مختص بالعلم**) وإنما لا يكون فعلولاً وإن كان النون فيه مكرراً (**لندور فعلول**) والنادر كالمعدوم فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه فيحمل على ما هو كثير في كلامهم فصورة سحنون وإن كان على صورة بالمكرر إلا أن هنا دليلاً يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار فلم يعتد بصورته ويعبر بلفظه لا بما تقدمه (**وهو**) أي فعلول النادر (**صعفوق**) وهو اسم غير منصرف للعلمية والعجمة هكذا قيل وعلى هذا كان فعلول في

قوله: (**وهذا الوزن مختص بالعلم**) فيه نظر لأنه جاء زيتون مع أنه ليس بعلم فلو قال وهذا الوزن من العلم أكثر منه من غير العلم لكان صواباً. قوله: (**وهذا الوزن مختص بالعلم**) يريد أنه مقصور على الإعلام لا يوجد في غيرها فكان الأولى أن يقول يختص به العلم؛ لأن الباء في مثله، إنما تدخل في الاستعمال المشهور على المقصور لا على المقصور عليه.

قوله: (**لم يأت غير صعفوق**) في القاموس الصعفوق اللئيم، وقرية باليمامة لهم فيها

نون لرأس اللحية، ولشعيرات تحت حنك البعير، ولأول الريح والمطر (فُعلولاً لا فُعلونا)، وفي نسخة فعلول لا فعلون أي وزنه فُعلول، لا فُعلون (لذلك)، أي لقصد التكرار فيهما للإلحاق بغُضروف، وهو ما لانَ من العظم، (ولعدمه): أي عدم فعلون ووجود فَعلول، كغضروف، وعُصفور، بـل لو وجد فعلون لوجب رعاية للقاعدة، كما مرّ في حِلتيت، ثم أخذ في بيان ما ورد بثبَت، فقال: (وسحنون) بالفتح علم لرجل. (إنْ صحّ الفتح) فيه، وزنه (فَعلونٌ كحَمدون)، وعبدون، وزيدون (وهو) أي فعلون (مختص بالعَلَم)، لا يتجاوزه إلى غيره، ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا جائز عُرفاً. وإن كان الاستعمال اللغوي دخولها على المقصور، كأن يقال: ومختص به العَلَم. وإنما قلنا وزن سَحنون فَعلون مع أنه مكرر؛ (لِنُدورِ فَعلول) بالدال المهملة، (وهو صَعْفُوقٌ) فقط، والنادر كالمعدوم، ولندوره كان ثَبتاً مُوجباً للعدول عن القاعدة، قال

وخَرْنُوب ضَعِيف، . . . .

ف وأما خرنوب بفتح الخاء فضعيف، والفصيح بالضم، وهو نبت يُتداوى به، وصعفوق غير منصرف للعلمية والعجمة، وذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرب أن صعفوق اسم أعجمي، ويقال: بنو صعفوق[١] لخول باليمامة[٢].

قال العجاج[٣]: [الرجز]

فَهُوَ ذا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الغِيَرْ ... مِنْ أَمْرِهِمْ على يَدَيْكَ والثُّؤَرْ
ومن آلِ صَعْفُوقَ وأتباعٍ أُخَرْ ... الطامعين لا يُبالون الغَمَرْ

ج كلام العرب معدوماً لا نادراً قيل فعلول غير نادر لوجود خرنوب أيضاً بالفتح فأجاب عنه بقوله (**وخرنوب**) بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به (**ضعيف**) في ثبوت فتح خائه كلام والفصيح ضمه. قال في الصحاح الفصحاء: يضمونه ويشددونه مع حذف النون نحو خروب كنتور، وإنما تفتحه العامة، وقيل إن خرنوباً بالفتح متفرع على خرروب أبدلت النون من إحدى الراءين كراهة التضعيف فوزنه على هذا فعنول لا فعلول، واعلم أن النادر هو الذي قل وجوده، وإن كان على القياس والشاذ هو الذي على خلاف القياس،

ل وقعة، ويقال صفعوقة، وليس في الكلام فعلول سواء والصعافقة خول لبني مروان، ويقال لهم بنو صفعوق ممنوع للعجمة سموا بذلك؛ لأنهم سكنوا صفعوق وفيه الخول أي بفتح المعجمة والواو وما أعطاك الله من النعم والعبيد والإماء وغيرهم من الحاشية للواحد والجمع والذكر والأنثى انتهى.

قوله: (**والفصيح بالضم**) قال في القاموس وتشد راؤه، وأبو منصور هو الجوالقي والمعرب لفظة استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم، والعجّاج بتشديد الجيم هو ابن رؤبة وأبوه رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وموحدة، راجز مشهور من بني سعد ويقال: أشعر القوم العجاجة أي رؤبة وأبوه، والثؤرة بمثلثة مضمومة وهمزة ساكنة.

قوله: (**لخول باليمامة**) خول الرجل حشمه الواحد خايل وقد يكون الخول واحداً ويقع على العبد والأمة، قال الفراء: الخايل الراعي، وقال غيره: هو مأخوذ من خويل وهو التمليك.

قذ الجوهري: وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة، ويقال بنو صَعفوق لخَوَل باليمامة، انتهى. وكأنهم نظروا إلى أنه عُرِّب، وإلّا فكان حقهم أن يقولوا لعدم فَعلول، كنظيره الآتي في فعلال (وخَرنوبٌ) - بالفتح - لنبتٍ يُتداوى به (ضعيف) والفصيح الضم، أو أصله خَرُّورب أبدلَت الراء الثانية نونا؛ كراهيَة التضعيف، فوزنه فَعنول لا

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ٢١٨، وأدب الكاتب ٥٩٠، والمنتخب ٢/ ٥٦١، والجمهرة ٢/ ١١٥٨، واللسان (صعفق) ١٠/ ٢٠٠.

(٢) في التهذيب "صعفق" ٣/ ٢٨٢ عن ثعلب عن ابن الأعرابي: "الصعافقة - يقال -: قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلت أنسابهم. قال أبو العباس: وغيره يقول: هم الذين يدخلون السوق بلا رأس مال". وقيل في تفسيره غير هذا، ينظر: نوادر أبي مسحل ١/ ١٥٩، والعين (صعفق) ٢/ ٢٨٨.

(٣) انظر: ديوانه ١/ ١٦، وانظر اللسان (صعفق).

وَسَمْنَان فَعْلان، وخَزْعَال نَادِر، ....

يخاطب عمر بن عبيد الله يقول: هو ذا، أي الأمر هذا الذي ذكرته من مدحك، وقد رجا الناس أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج، والثؤر جمع ثؤرة، وهي الثأر أي: أملوا أن تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين، فإذا ثبت أن صعفوق أعجمي، فلو قال المصنف: لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان أولى.

قوله: **(وسَمْنَان فَعْلان)** لا فعلال؛ لأن فعلال نادر لم يأت الأخز عال، وهو ناقة

وإن كان كثير والضعيف هو الذي في ثبوته كلام **(وسمنان)** وهو ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والألف والنون **(فعلان)** لا فعلال وإن كان النون فيه مكرراً **(وخزعال)** يقال ناقلة بها خزعال أي ظلع **(نادر)** فلا يحمل سمنان على فعلال لندوره ويحمل على فعلان لكثرته قالوا: ليس في كلامهم فعلال من غير المضاعف إلا خزعال وقهقار وهو الحجر الصلب.

قوله: **(فلو قال المصنف لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان أولى)** لموافقة ما سبق عن القاموس، وقال ابن درستويه: إن فعلولاً ليس من أبنية كلام العرب، ولا في العرب إلا كلمة أعجمية في قول العجاج[1]: [الرجز]

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وأتْبَاعٍ أُخَرْ

وقول ثعلب: وكل اسم على فعلول فهو مضموم الأول، وقد استدرك عليهم زرنوق في لغة حكاها اللحياني في زرنوق بالضم واحد الزرنوقين وهما منارتان تبنيان على جانبي رأس البئر، وبرشوم أبكر النخل بالبصرة حكاها أبو حنيفة، وصندوق حكاها أبو عمرو الشيباني وقربوس[2] بسكون الراء وعصفرر حكاهما ابن رشيق في كتاب "الغرائب والشذوذ" والفتح فيما عدا قربوس منها شاذ جاء مرجوحاً مع الضم وفي القاموس أن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر، وقال ما تقدم مع حكايته لأكثرها وهو موذن بعدم الاعتداد بها، وصرح

فعلول، (وسَمْنان) - بالفتح - اسم لماء لبني ربيعة، وهو غير منصرف؛ للعلمية والزيادة، ووزنه فَعلان، لا فعلال، (وخَزْعال)، لناقة بها ظلع (نادر)، لم يأت من وزنه غير مضعّف كزلزال وقَلقال غيره، وزيد قهقار للحجر الصلب وغيره، وزاد الجوهري وقسطال للغبار، ورد الأول بأنه إنما هو قهقر، والثاني بأنه ممدود من القسطل، بالسين

(١) انظر: ديوانه ١/١٦، وبعده:

مِنْ طَامِعِينَ لا يُبَالُونَ الغَمَرْ

(٢) القَرَبُوْس للسَّرْج - بتحريك الراء -، ولا يُخَفَّفُ إلّا في ضرورة الشِّعْر، لأنَّه ليس فَعْلُوْل بسُكون العَين من أبْنِيَتِهِم، وهما قَرَبُوْسانِ، والجمع: قَرابِيْس. وقال الليث: القَرَبُوْس حِنْوُ السَّرْج، وبعض أهل الشَّامِ يُثَقِّلُه وهو خَطَأٌ؛ ويَجْمَعُه قَرابِيْسَ وهو أشَدُّ خَطَأً. [العباب الزاخر: ١/١٦٧].

. . . .

ﭑ بها ظلع، وسمنان ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والزيادة. قال الحماسي[١]: [البسيط]

نـحـو الأُمَـيلـحِ أوْ سَـمْـنـانَ مُبْتـكِـراً ... بِـفـتْـيـةٍ فـيـهِـمِ الـمَـرَّارُ والْـحَـكَـمُ

ﭒ . . . .

ﭓ اللحياني في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذكر بعضها فيتعذر القول بالندور أي كما ذكر المصنف ساقط. قوله: (**لكان أولى**) لأن فعلولاً لم يجئ إلا من العجمي ولا يعتد ذلك؛ لأن كلامنا في لغة العرب وصفعوق ليس من كلام العرب.

قوله: (**بها ظلع**) هو بفتح المعجمة وسكون اللام كذا في شرح المغني يقال ظلع البعير كمنع غمز في مشيه. قوله: (**وسمنان ماء لبني ربيعة**) كذا قال أيضاً المرادي وغيره، والذي في القاموس وسمنان أي بالفتح موضع، وبالسكر بلد، وبالضم جبل، وقال التبريزي الأميلح ماء لبني ربيعة وسمنان بفتح السين ديارهم.

قوله: (**للتعريف والزيادة**) أي الألف والنون.

قوله: (**قال الحماسي**) الأميلح موضع سمنان أيضاً موضع المرار اسم رجل كما أن الحكم كذلك.

قوله: (**قال الحماسي**) هو نسبة إلى الحماسة بفتح الحاء، وهي في اللغة الشجاعة، والمراد بها هنا ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب وسمَّاه كتاب الحماسة، وجرت عادة المصنفين فيما يستشهدون به من كلام العرب مما اشتمل عليه الكتاب المذكور بنسبة قائله إليه استغناء عن تسميته وهو هنا زياد بن جمل بالجيم ابن سعيد بن عميرة.

قوله: الأميلح البيت هو من قصيدة طويلة أولها[٢]: [البسيط]

لا حَـبَّـذَا أَنْـتِ يَـا صَـنْـعَـاءُ مِـن بَـلَـدٍ ... ولا شـعُـوبُ هَـوًى مِـنِّـي ولا نُـقُـمُ

ومنها البيتان المشهوران وهما قوله:

لَـمْ أَلْـقَ بَـعْـدَهُـمُ حَـيًّـا فـأُخْـبِـرَهُـم ... إلا يَـزِيـدُهُـمُ حُـبًّـا إلَـيَّ هُـمُ

وقوله:

وقـمـتُ لـلـطـيـفِ مُـرتـاعـاً فَـأَرَّقـنـي ... فـقـلـتُ أهـي سَـرَتْ أم عـادنـي حُـلُـم

وفي بعض شروح الحماسة قال أبو الندى: أميلح ماء وسمنان رملة، وقال غيره موضعان، والمرار والحكم أخوان انتهى.

ﭔ . . . .

(١) الأميلح: ماء لبني ربيعة، وسمنان تقدم ذكره، ومبتكراً: ذاهبا في بكرة الهار، وهي أوله، والمرار والحكم أخو الشاعر، وهو زياد بن منقذ.

(٢) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث. وانظر: ديوان الحماسة ٢/ ١٥١.

وبُطْنَان فُعْلان، وَقِرْطَاس ضَعِيف مَعَ أَنه نقيض ظَهران.

جار قالوا: ليس في كلامهم فعلال من غير البناء المكرر نحو: زلزال الأخز عال وقهقار للحجر، وأما بهرام وشهرام فعجميان.
قال في "الصحاح": القهقر بتشديد الراء الحجر الصلب، وكان أحمد بن يحيى يقول: واحده القهقار، وقال أيضاً: القسطل، والقصطل، بالسين والصاد: الغبار، والقسطال لغة فيه كأنه ممدود منه.
قوله: (**وبُطْنَان فُعْلان**) لا فعلال لوجهين:
الأول: أنه نقيض ظهران؛ لأن ظهر أنا اسم لظاهر الريش، وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق؛ إذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك حملاً للنقيض على النقيض.

نقره وأما في المضاعف ففعلال فيه كثير نحو زلزال وقلقال (**وبطنان**) بضم الفاء (**فعلان**) لا فعلال وإن كان النون فيه مكرراً لعدم فعلال (**وقرطاس**) بضم الفاء (**ضعيف**) والفصيح الكسر في الديوان لم يأت على فعلال بضم الفاء وتسكين العين شيء من

جما قوله: (**ليس في كلامهم فعلال من غير البناء المكرر**) يريد المضاعف بقرينة المثال، والمستثنى وعبارة الجوهري قال الفراء: ليس في الكلام فعلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال ناقة بها خزعال أي ظلع، وزاد ثعلب قهقار وخالفه الناس. وقال في القاموس: وليس فعلال من غير المضاعف سواه، وقسطال وخرطال، وقال قيل الخرطال كخزعال حب معروف أو هو الهرطمان.
قوله: (**وأما بهرام وشهرام**) جواب سؤال مقدر.
قوله: (**وكان أحمد بن يحيى**) هو ثعلب رحمه الله تعالى.
قوله: (**لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنة**) كذا قال الشريف أيضاً، والذي في القاموس إن ظهرانا جمع ظهر، وهو الجانب القصير من الريش قال وبطنان جمع بطن وهو الشق الأطول منه، وفي الصحاح نحوه فيهما.
قوله: (**حملاً للنقيض على النقيض**) قال شارح فيه نظر لأن التضاد أمر معنوي وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر انتهى. ويجاب بأن الشيء لما كان أقرب خطوراً بالبال مع

أقما والصاد، قالوا: وأمَّا بهرام، وشهرام فعجميان، (وبُطنان) بالضم (فُعلان)، لا فعلال لعدمه، (وقُرْطاس) بالضم (ضعيف)، والفصيح الكسر (مع أنّه) أي بطنانا (نقيض ظُهْران)، لأنه جمع بطن للجانب الطويل من الريش، وظهران جمع ظهر للجانب القصير

ثمَّ إِن كَانَ قلب فِي الْمَوْزُون قلبت الزِّنَةُ مثله . . . .

جار الثاني: أن فعلالاً لم يوجد في كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف أيضاً، والفصيح الكسر، ثم اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من

نقره أسماء العرب من الرباعي السالم إلا مكررا نحو فسطاط وقرطاط **(مع أنه)** أي أن بطنانا **(نقيض ظهران)** لأن الظهران اسم لظاهر الريش وبطنان اسم لباطنة وظهران فعلان بيقين؛ لعدم التكرار فيه فبطنان فعلان أيضاً حملا للنقيض على النقيض فلم يقصدوا فيه التكرار وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران، فاتفق أن وقع قبلها نون فوقع التكرار **(ثم إن كان قلب في الموزون)** والمراد من القلب ههنا أن يجعل واحد من الفاء والعين واللام في موضع الآخر **(قلبت الزِّنَةُ مثله)** أي قلباً مثل قلب

فلا ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده الحيوان، وما نحن فيه أولى لأنه أمر لفظي وفي التصحيح المذكور التزام الثقل والإلزام بالحياة والممات ساقط لاختلاف موقع الحروف الأصول والزائد فيهما وهو مقتض لو حمل أحدهما في الزنة على الآخر لجعل الأصلي زائداً أو بالعكس بخلاف بطنان.

قوله: **(الثاني أن فعلالاً لم يوجد)** قال في الديوان لم يأت على فعلال بضم الفاء وتسكين العين شيء من أسماء العرب من الرباعي السالم إلا مكرراً نحو فصطاط وقرطاط.

قوله: **(وهو ضعيف أيضاً)** أي كما أنه لم يوجد غيره ثم ما ذكره المصنف والشارحون من ضعف الضم، ظاهر كلام الجوهري وغيره يخالفه، ففي الصحاح القرطاس الذي يكتب فيه، والقرطاس بالضم مثله، وفي القاموس القرطاس مثلثة القاف وكجعفر ودرهم الكاغد.

قوله: **(ثم اعلم أن المراد بالشاذ الخ)** يعرف بالتأمل في التعريفات الثلاثة أن بين الشاذ والنادر عموماً من وجه، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر. وما خالف وكان كثيراً شاذ

أفغا منه، وهو فُعلان اتفاقاً، إذ لا تكرار فيه، فكذا بطنان، وإنْ كان مكرراً حملاً للنقيض علـى النقيض، لأنّ النقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان، وليس المراد بالنادر والضعيف الشاذ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالْقَوَد، والنادر ما قلّ وجوده، وإنْ لم يخالف القياس كخزعال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاس بالضم، (ثم إنْ كان قلبٌ في الموزون) يُجعل حرف من حروف الأصول مكان آخر (قلِبت الزِّنة) أيضاً

كَقَوْلِكَ فِي آدر: أَعْفُل.

جـ غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود.

والنادر: ما قَلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال.

والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم.

وحاصل الكلام من قوله: ويعبر عنها بالفاء إلى هنا أن الحروف التي يراد زنتها، إما أن تكون أصلية أو لا، فإن كانت أصلية فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام، وإن زادت، فما زاد بلام ثانية وثالثة وإن لم تكن أصلية، فإما أن تكون مكررة من حيث الصورة أو لا، فإن لم تكن مكررة من حيث الصورة، فإما أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا، فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء وإلا فبلفظها، وإن كانت مكررة من حيث الصورة، فإما أن يدل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدل، فإن لم يدل فبما تقدمه، وإن دل فبلفظه.

قوله: **(ثمَّ إن كَانَ)** لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفاء والعين واللام على ترتيبها، وعلى الزوائد، فلو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف وجب القلب في الزنة أيضاً كما في: "آدر" إذ أصله آدور، . . . .

ع الموزون للتنبيه بالقلب في الزنة على القلب في الموزون **(كقولك في)** في وزن **(آدر: أَعْفُل)** وأصله أدور بالواو جمع دار قلبت الواو همزة، لأن الواو المفردة المضمومة بضمة لازمة غير المشددة يجوز قلبها همزة، وقدمت الهمزة التي في موضع العين على الدال التي في موضع الفاء فقلبت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين أولاً هما مفتوحة والثانية ساكنة.

ك فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط، وأن الضعيف مباين لهما.

قوله: **(كالقود)** فإن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فلم تقلب الفاء فيكون شاذًا.

قوله: **(فلو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف)** فيه إشارة إلى تعريف القلب فهو عبارة عن جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها، وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف، وهو واقع في كلام العرب كثيراً في المعتل والمهموز، وقليلاً في غيرهما، ولا يقاس عليه مع كثرته. قال ابن مالك وغيره: وذو الواو أمكن فيه من ذي الباء بالاستقراء نحو شاك

ق (مثله) تنبيهاً على ترتيب حروف الأصول (كقولك في آدُرٍ) بالمد، وضم الدال، جمع دار (أعْفُل)، إذ أصله أدوُر، والواو المضمومة يجوز همزها، فهمزت، فصار أدؤرا، فجُعلت العين مكان الفاء، بعد نقل حركتها إليها، فصار (أأدرا)، أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار آدراً.

. . . .

والواو المضمومة يجوز قلبها همزة فصار ادؤرا، فجعل الفاء موضع العين فصار اءدرا، فقلبت الهمزة ألفاً فصار آدرا؛ لأن الهمزتين في كلمة إن سكنت الثانية وانفتح ما قبلها وجب قبلها ألفاً فيقال: وزنه أعفل.

. . . .

وهار، كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء، حتى أنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها ألفها منقلبة عن واو أو ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة، قالوا وهو بتقديم الآخر ولو زائداً على متلوه ولو غير عين أكثر كقولهم: راء وهار، وشاك وإلا وإلى وشواع، وكذا أيامى جميع أيم عند الأخفش في رايى وهاور وشاوك، والأوايل والأصل الأواول وشوايع من شاع يشيع وأيايم وفي كلها قدمت اللام على ما قبلها وكقولهم: ترايق في جمع ترقوة[1]، والأصل التراقي فقدم الحرف الزائد على لام الكلمة، وقد يكون بتقديم متلو الآخر على العين كقولهم الحوبا وهي النفس والأصل الحبوا، لقولهم حابيت الرجل إذا أظهرت له خلاف ما في حوبايك، وميدان إذا جعل مأخوذاً من المدى والأصل مديان لا إذا جعل مأخوذاً من ماد يميد وهو ما في الصحاح والقاموس، وبتقديم العين أو اللام على الفاء وبتأخيرها عنهما جميعاً كقولهم: آيس، وآرم، وجاء وقولهم أشياء في القول الأصح وقولهم حادي عشر في العدد وسيأتي هذا في كلامه.

قوله: **(والواو المضمومة يجوز قلبها همزة)** أي ولو لم تكن فاء كما في هذا اللفظ المذكور، وظاهر كلام سيبويه أن الهمز فيه أكثر وإليه ذهب المازني، وسيأتي إيضاح المسألة في الإعلال وآدر جمع دار.

قوله: **(فجعل الفاء موضع العين)** أي بعد أن نقلت حركة العين إليها لتكون الهمزة بعد القلب ساكنة فتنقلب ألفاً، والمراد نقل الحرف مع بقاء الشكل، وهذا أنسب فيما قرروه في قلب أينق والحوبا، وبما سيقوله الشارح في الجاه وغيره.

. . . .

---

(١) التَّرْقُوَةُ - على فَعْلُوَةٍ -: عَظْمٌ وَصَلَ بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِقِ من الجانِبَيْنِ. ويُقال للتَّراقي تَرَائقُ، على القَلْب. وتَرْقيْتُ الرَّجُلَ: أصَبْت تَرْقُوَتَه [المحيط في اللغة: ١/ ٤٦٥].

[الْقلب المكاني]

وَيعرف الْقلب بِأَصْلِهِ كناء يناء مَعَ النأي، وبأمثلة. . . . .

[الْقلب المكاني]

جار

قوله: (**ويُعرفُ**) هذا شروع في بيان ما يعرف به القلب **وهو ستة أوجه**:
الوجه الأول: الأصل، وهو المصدر، فلما قيل: في المصدر النأي علم أن ناء يناء فرع نأى ينأى بجعل اللام موضع العين فوزنه فلع يفلع، والضمير في (**بأصله**) للمقلوب لدلالة القلب عليه أو اللفظ المدلول عليه من سياق الكلام.
قوله: (**وبأمثلة) الوجه الثاني**: أمثلة اشتقاق المقلوب، وهي الكلمات التي علم أن الجميع راجع إلى أصل واحد؛ كالجاه، فإن التوجه والمواجهة والتوجيه يدل على أن أصله وجه نقلت الفاء إلى موضع العين، وكان القياس أن يقال: جوه بواو ساكنة. . . .

[الْقلب المكاني]

نقره

(**ويعرف القلب**) بستة أوجه عل ما ذكره (**بأصله**) أي بأصل الموزون المقلوب وهو المصدر ههنا والواحد (**كناء يناء مع النأي**) فإنه لما قيل في مصدرهما النأي علم أنهما مقلوباً نأي ينأى فجعل اللام في موضع العين فوزنهما فلح يفلح (**و**) يعرف القلب (**بأمثلة**

[الْقلب المكاني]

جما

قوله: (**والضمير في "بأصله" للمقلوب**) الأولى أن يرجع الضمير إلى الموزون المذكور في المتن. قوله: (**من سياق الكلام**) أي لأن الكلام في ألفاظ، قالوا وقرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسبوق لبيان المقصود سواء كان سابقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخراً عنه، وقد يعبر عنه بدلالة السياق إليه.
قوله: (**وهي الكلمات التي علم أن الجميع راجع إلى أصل واحد**) أي التي علم رجوعها كلها فلو قال إن جميعها لكان أولى ليكون في الكلام ضمير يعود على الموصول.
قوله: (**نقلت الفاء إلى موضع العين**) الأولى أن يقال نقلت الواو وهي متحركة فصار

[الْقلب المكاني]

أنضا

ثم بين ما يُعرف به القلب، وهو ستة أوجه، فقال: (وَيعرف القلب) في الموزون (بأصله)، وهو المصدر والواحد (كَنَاء يناء)، ونأى ينأى (مع النَّأي) الذي هو الأصل في اشتقاق غيره منه على الأصح، ولمَّا وافقه نأى ينأى في أنَّه مهموز العين دون ناء يناء، لكونه أجوف مهموز اللام، علم أن ناء يناء مقلوب نأى ينأى، فوزنهما فلَع يفلَع.
(وبـــأمـــثـــلـــة. . . . .

. . . .

لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك، فانقلبت ألفاً فوزنه عفل، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك.

والحادي فإن التوحيد والتوحد والوحدة والواحد يدل على أن أصله واحد نقل الفاء إلى موضع اللام، ولا يمكن الابتداء بالألف، فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء فصار الحادي فوزنه عالف.

والقسى فإن مفرده قوس وقولهم: قوس الشيخ واستقوس، أي: انحنى. ورجل متقوس، أي: معه قوسه يدل على أنه أصله قووس، قدم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو . . . .

. . . .

الجيم الساكن فاء ولا يمكن الابتداء بالساكن فحركوها بالفتح لكونه أخف أو لكونه حركة الفاء الأصلي فصار جوه ض. قوله: **(لكن حيث غيرت بالتقديم)** أي عليها غيرت بالتحريك، قال شارح: وفيه تكلف، والوجه أن يقال قلبت الواو ألفاً شذ، وذا كقلب طاي؛ لأن تقدير الفتح الموجب للانقلاب أقل من تقدير القلب الشاذ قال، واستدلال بعض الشارحين في القلب بفتحة ما قبل الواو خطأ إذ انفتاح ما قبلها ليس العلة لقلبها ألفاً بل جزؤها انتهى.

وقد يقال ما قاله الشارح مع ما فيه من التكلف أوجه؛ لأن تقدير التحريك تصرف شاذ في السبب وهو أخف من الشذوذ في الحكم، ولو قيل مثله في قلب طاي لجاز، والظاهر أيضاً أن ذلك البعض أراد أن الواو قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها مع تحريكها في الأصل أي قبل القلب وهو حسن ومناسب لما قرروه في إعلال نحو أقوم واستقوم كما سيأتي.

قوله: **(فوزنه عفل)** بفتح الفاء وقيل بسكونها. قوله: **(ذكره بعض الفضلاء)** هو جمال الدين الحسين بن إياز النحوي البغدادي[1]. قوله: **(فقلبت الواو ياء)** أي لتطرفها وانكسار ما قبلها أو لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها كما في دعي والغازي.

قوله: **(يدل على أن أصله قووس)** سيأتي في الجمع أن فعلاً الواوي العين لا يجمع على فعول ولا أفعل أي للاستثقال بل على أفعال غالباً ففي تقدير قووس أصلاً لقسي تقدير جمع شاذ، وكأنه احتمل لما قصدوه فيه من القلب المزيل للثقل وإن لم يقلبوا في فووج وسووف مع شذوذهما أو اجتماع الضمتين والواوين فيهما فهما خارجان عن قياس قصد التدارك أيضاً.

. . . .

(١) في الأعلام للزركلي: هو حسين بن بدر بن أباز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين البغدادي، عالم بالنحو، من أهل بغداد، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من كتبه: قواعد المطارحة في النحو ومذاهب النحويين، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي توفي، سنة ٦٨١ هـ.

اشـتـقـاقـه كـالـجـاه. . . . .

ك فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيًّا، وثقل النقل من الضمة إلى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع.
قال في "الصحاح": وإذا نسبت إليها قلت: قسوى؛ لأنها فلوع مغير من فعول فتردها إليه. وقال بعضهم: قدمت السين على الواو في قوس تفادياً من اجتماع الواوين

ق **اشتقاقه)** وهي الكلمات التي كلها راجعة إلى أصل واحد **(كالهاء)** وهو القدر والمنزلة، فإن أمثلة اشتقاقه وهي التوجيه والمواجهة والتوجه تدل على أن أصله وجه فقدم العين على الفاء، وكان القياس أن يقال جوه بواو ساكنة إلا انه لم غير بالقلب غير بالتحريك

ل قوله: **(فقلبت الواو المتطرفة ياء)** أي لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها كما قالوه في عثوو وجثوو قالوا ولا أثر للمدة الفاصلة فكأن الواو وليت الضمة أو نزلت هي منزلة الضمة، فإن قيل واو عثو ولام بخلاف واو قسو وقلنا نعم، ولكنها لما أخرت فجعلت في موضع اللام أشبهت اللام فقلبت كما تقلب وإن كان العين قد قلبت لشبهها باللام وهي في موضعها نحو صيم وقيم فهي بالقلب إذا صارت في موضع اللام أحرى قاله ابن جني.
قوله: **(فقلبوا ضمة القاف كسرة)** ليس هذا القلب بواجب فيجوز بقاء الضمة، قال في القاموس: القوس معروف مؤنث وقد يذكر الجمع قسي وقسي وأقواس وقياس.
قوله: **(قال في الصحاح: وإذا نسبت إليها قلت قسوي)** المراد وقد صارت علماً فيسأتي في المنسوب أن الجمع يجب رده في النسبة إلى واحده إن كان باقياً على معنى جمعيته وبقاؤه على لفظه إن خرج كمساجد علماً. وقسوي بضم القاف وفتح السين وتخفيف الواو.
قوله: **(لأنها فلوع مغير من فعول فتردها إليها)** هو كذلك في الصحاح لكن يلفظ فتردها إلى الأصل ومراده به غير الأصيل. وهو فلوع؛ لأنه أصل بالقياس إلى فليع السابق في كلامه.
قوله: **(وإذا نسبت إليها قلت قسوي)** وفيه نظر من وجهين:
أحدهما: أن مقتضى القياس أن يرد الجمع إلى واحده، ثم ينسب، وجوابه: أنه يجوز أن يكون علماً لشخص معين فلا حاجة إليه، والثاني: قد ينسب إلى فلوع الذي مغير من فعول فنقول لم لا يجوز أن ينسب إلى الثاني؟ دون الأول لأصالة الثاني فأجيب عن الثاني بأنه بعد التغيير ينزل منزلة الأصل فهو فيه كهو فيه.

قـ اشتقاقه)، أي المقلوب، وهي الكلمات التي عُلِم رجوعها كلها إلى أصل واحد (كالجَاهِ) للقَدْر والمنزلة، فإنّ نظائره كالوجه، والتوجه، والمواجهة، لكونها معتلة الفاء، تدل على أنّ أصله وَجْهٌ، نقلت الفاء إلى مكان العين، وكان القياس أن يُقال جَوْه، بواو ساكنة، لكنها لمَّا تحركت في الأصل، وانفتح ما قبلها، قُلِبت ألفاً، أو لمَّا

وَالْحَادِي والقسي، وبصحته. . . . .

ووقوع الضمة على إحديهما في الجمع فجمع قسو على قسى كما مر.
قوله: (**وبصحته**) **الوجه الثالث**: صحة المقلوب كأيس فإنه لما لم ينقلب الياء ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم أن أصله يئس نقل الفاء إلى موضع العين فوزنه عفل وسنح لي أن القلب إما أن يمنع الانقلاب أو لا، وأيًّا ما كان. . . . .

فقلبت ألفاً فوزنه عفل (**والحادي**) فإن الوحدة والتوحيد والتوحد تدل على أن أصله واحد قلبت الفاء في موضع اللام وقدم الحاء على الألف؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالألف فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد كسرة فصار الحادي (**والقسي**) في جمع قوس فإن قولهم قوس الشيخ واستقوس ورجل مقوس يدل على أن أصله قووس قدم اللام إلى موضع العين فصار قسوو فقلبت الواوان إلى ياءين لاجتماعهما في الطرف والأولى منهما مزيدة فصار قسى، ثم قلبت ضمة العين كسرة لأجل الياء، ثم ضمة الفاء كسرة للإتباع فصار قسيًّا، ويجوز أن يعرف القلب فيه بأصله وهو القوس لأن الواحد أصل للجمع (و) يعرف القلب (**بصحته**) أي بصحة المقلوب يعني إذا كان لفظان متفقان

قوله: (**كما مر**) يعني جمع على قسوو قلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء، وأدغمت فنقلت من الضمة إلى الكسرة فصار قسي. قوله: (**كأيس الخ**) أي فإن وجود تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مقتض لقلبها ألفاً فلما لم تقلب دَلّ على أن فيه قلباً وإلا لزم تخلف المقتضي عن مقتضيه بغير مانع فكأنهم لما قلبوا تركوا الياء على حالها نظراً إلى أنها لم تكن في الأصل بصدد الانقلاب؛ لأنها لم تكن مسبوقة بحرف مفتوح بخلاف تاء اذ ياؤه في معرض الانقلاب على تقدير القلب وعدمه.
قوله: (**وسنح لي إلى آخره**) إشارة إلى سؤال تقديره أن القلب الذي الكلام فيه إما أن يمنع انقلاب على تقدير حرف العلة ألفاً أو لا، فإن لم يمنع فالوجه استواء ناء مع أيس في

غُيّرت بالتأخير غُيِّرت بالتحريك، فانقلبت ألفاً، فوزنه عفل، بفتح الفاء، (والحادي) فإنّ نظائره كالوحدة والتوحّد والوحدان، والواحد؛ لكونها معتلة الفاء، تدل على أنّ أصله الواحد، قلبت (الفاء) إلى الآخر، ولا يُمكن الابتداء بالألف، فقدمت الحاء عليها، فصار حادِوا، قلبت الواو ياء، لوقوعها رابعة، ولا ضم قبلها، صار حادياً، بوزن عالفٍ، (والقِسِيِّ) بكسر القاف، فإنّ مفرده وهو قوس، ونظائره كقوّس الشيخ، واستقوس، أي انحنى، ورجل متقوِّس، أي معه قوسُهُ، لكونها معتلة العين، يدل على أنّ أصله قؤوس، نقلت العين إلى موضع اللام، وبالعكس، لكراهتهم اجتماع ضمتين وواوين، فصار قسوواً على فلوع، قلبت الواو ياء لِما مرّ، فاجتمعت الواو والياء والسابق ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها، ثم كسرت السين لمناسبة الياء، فصار قُسياً، ثم كُسرت القاف للاتباع، ولإزالة الثقل، فصار قِسِيًّا على فليع، وإذا نسبت إليها قلت: قُسَويّ، لأنها فلوع مغير من فعول، كما مرّ فتُرد إليه .(وبصحته) أي المقلوب

كأيس، وبقلة اسْتِعْمَاله كآرام. . . . .

فالوجه استواء ناء يناء مع أيس في الانقلاب وعدمه، وجوابه من وجهين:
الأول: أن علة الانقلاب موجودة في ناء يناء على تقديري القلب وعدمه بخلاف أيس. والثاني: أن عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس.
قوله: **(وبقلة) الوجه** . . . .

في اللفظ، والمعنى إلا في التقديم والتأخير وكان في أحدهما حرف العلة صحيحة من تغيير إعلال مع وجود علة الإعلال فيه في الظاهر وفي الآخر أيضاً صحيحة لعدم علة الإعلال فيه كان اللفظ الذي فيه علة الإعلال مقلوباً عن اللفظ الذي لم يكن فيه علة الإعلال **(كأيس)** فإنه لما لم تقلب الياء فيه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم أن أصله يئس فنقل الفاء إلى موضوع العين فصار وزنه عفل ويعرف القلب فيه بأصله أيضاً وهو اليأس **(و)** يعرف القلب **(بقلة استعماله كآرام)** في جمع رئيم وهو الظبي الأبيض وأصله

الانقلاب فيقال ااس كما قيل ناء وإن منع فالوجه استواؤهما في عدمه فيقال ناء كما قيل أيس يقال سنح لي رأي أي عرض.
قوله: **(فالوجه استواء ناء بناء مع أيس)** لأنه إن كان مانعاً فلا بد أن لا ينقلب في ناء يناء وإن لم يكن مانعاً فلا بد أن ينقلب في أيس، قيل في الجواب الأول نظر؛ لأنه يلزم منه عدم الانقلاب في جاه؛ لأن علة الانقلاب لم يكن على تقدير القلب وعدمه لكن الواقع خلافه، وفي الجواب الثاني أيضاً نظر؛ لأنه يلزم منه أن يكون نحو صيد وعور مقلوباً وليس كذلك والأولى في الجواب أن يقال أنه قلب الياء ألفاً أولا لانفتاح ما قبلها؛ لأن أصله نأى ثم قلبت الألف إلى موضع العين فلا انقلاب فيه بعد القلب حتى يرد الإيراد المذكور، لا يقال لا يقلب القلب المكاني إلا قبل القلب الحرفي؛ لأن عدم القلب الحرفي أصل؛ لأنا نمنع ذلك مع أنه منقوض بآدر فإن أصله ادؤر قلبت الواو همزة ثم قلبت الهمزة إلى موضع العين.
قوله: **(وجوابه من وجهين)** تقرير أولهما علم مما مر وحاصله الفرق بين ناء وأيس بما ذكر فلا يلزم استواؤهما لكنه يرد حينئذٍ على الصحيح في أيس أن في الجاه قلباً وانقلاباً مع فقد العلة في أصله كأصل أيس فيدفع بأن العلامة لا يجب انعاكسها وهو حاصل الجواب الثاني ولا يرد على طرهد عور وصيد؛ لأن واحداً منهما ليس له فعل بمعناه يصلح أن يكون أصلاً له فتعين القول بشذوذهما، وسيأتي قريباً ما يوضح هذا.
قوله: **(ولا يلزم العكس)** أي القلب ليس دليلاً على عدم الانقلاب كما في ناء يناء.

(كأيس) فإنّ وزنه عَفِل، مقلوب يئس، إذ لولا أنه مقلوبة لقليل فيه آس، بقلب الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، واعترض بأن القلب إمّا أنْ يمنع الانقلاب أو لا، وأيّا ما كان، فيستوي ناء يناء مع أيس في الانقلاب وعدمه، وأُجيب بأنّ علة الانقلاب موجودة في ناء يناء، بتقديري القلب وعدمه، بخلاف أيس، وبان عدم الانقلاب دليل القلب، ولا يلزم العكس، (وبقلة استعماله)، أي المقلوب (كآرامٍ. . . . .

وآدر، ....

ي **الرابع**: قلة استعمال المقلوب، فإن ارءاما لما كان أكثر استعمالاً من آرام علم أنه الأصل؛ لأن حمل الأكثر على الأصل أولى، وكذلك آدر وقد أوضحناه والآرام جمع الرئم وهو الظبي الأبيض ورجوع هذه الأقسام إلى الأول بناء على أنه يمكن البيان في الكل بالأصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد.

ع أرآم قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ألفاً فصار آراما وأرآم بتقديم الراء على الهمزة أكثر استعمالاً من آرام فجعل أصلاً لأن جعل الأكثر استعمالاً أصلاً أَوْلَى من جعل الأقل **(وآدر)** في جمع دار على ما عرفت فإنه أقل استعمالاً من أدور...............................

ك قوله: **(الرابع قلة استعمال المقلوب)** ليس المراد أن مجرد قلة الاستعمال لأمارة على القلب، بل المراد كما أشار إليه أن يكن أحد النظمين أقل استعمالاً من الآخر أمارة كون الأول مقلوباً عن الثاني عند اتحاد معناهما كارءام وأدر فإنه لما قل استعمالهما بالقياس إلى أرام وأدور علم أنهما مقلوبان عنهما، والرئم بكسر الراء وسكون الهمزة أو الياء الظبي الخالص البياض.

قوله: **(ورجوع هذه الأقسام إلى الأول)** إشارة إلى ما يقال إن حاصل الكل راجع إلى أمر واحد وهو الاشتقاق فلو ذكر وحده لم يرد عليه شيء، والجواب واضح وهما في شرح الشريف أيضاً، وقد سلك ابن مالك في هذا المقام طريقاً أخرى فقال: علامة صحة القلب كون أحد التأليفين فايقاً للآخر ببعض وجوه التصريف كما فاق يئس أيس بقولهم للكثير اليأس يووس دون أيوس وكما فاق الوجه الجاه بقولهم وجه وجاهة فهو وجيه ولم يبنوا من لفظ الجاه فعلاً ولا وصفاً، وكما فاق نأى ناء بقوليهم في المصدر نأى دون نئ، وفاق شوايع شواعي بقولهم شاع يشيع فهو شايع ولم يقولوا شعى يشعى، فهو شاع، قال فإن تساوى المثالان في الاستعمال والتصريف فهما لغتان، وليس أحدهما مقلوباً من الآخر نحو جذب وجبذ فإن جمع تصاريفهما جاء عليهما انتهى، وما ذكره المصنف أوضح.

قوله: **(ورجوع هذه الأقسام)** جواب عن سؤال مقدر تقريره أن يقال يمكن البيان في هذه الأقسام كلها بالأصل وهو المصدر فلا حاجة إلى هذه الدلائل.

ق وآدُر) بمدهما، جمع رئيم، وهو الظبي الأبيض، ودار، أصلهما أرآم وأدْوُر، وهما أكثر استعمالا مما قُلِبا إليه، فعلم أنهما الأصل، لأنّ حمل الأكثر على الأصل أولى، ورجوع ما ذكر من الأقسام غير الأول إلى الأول، بناء على أنَّه يمكن البيان في الكل

وبأداء تَركه إِلَى همزتين عِنْد الْخَلِيل، نَحْو: جَاءَ، . . . .

جار: قوله: (وبأداء) الوجه الخامس: أداء ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين، وهذا الوجه من التعريف إنما يقول به الخليل نحو: جاء وأصله جايء بالاتفاق؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جائي على وزن فالع فاعل إعلال قاض فصار جاء إذ لو لم تقلب لانقلبت الياء همزة وصار جاءه بهمزتين وهو مستكره. وقال سيبويه وأصحابه: لا بأس باجتماع همزتين إذ يعمل ما يقتضيه الأصول وتقلب الثانية في جاء ياء ويعل إعلال قاض.

واعترض على مذهب سيبويه، بأنه لو كان كذلك لكانت الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة، وحينئذ قياسها أن تصح كما في داري ومستهزيون وريا . . . .

نقره: (و) يعرف القلب (بأداء تركه) أي ترك القلب (إلى همزتين عند الخليل نحو جاء) وأصله جائئ؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فاعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فال قال لأنه لو لم تقلب اللام إلى موضع العين وجب قلب يائه همزة كما في بائع فصار جاءء بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره.

وقال سيبويه: إنما يستكره اجتماعهما إذا كان يؤدي إلى بقائهما في الاستعمال، أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف إحداهما فلا بأس بالاجتماع وههنا كذلك فإنه إذا قلبت ياؤه همزة اجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء وجوباً لاجتماع الهمزتين

كمال: قوله: (فأعل إعلال قاض) أي يحذف ضمة يائه للثقل ثم يحذف الياء لالتقاء الساكنين.

قوله: (إذ لو لم تقلب لانقلبت الياء همزة) لأن كل ياء أو واو إذا وقعتا بعد ألف اسم الفاعل وقد أعل فعله وجب قلبها همزة. قوله: (لانقلبت الياء همزة) أي لكونها عين اسم الفاعل من ثلاثي مجرد اعتل فعله كما في بايع وساير. قوله: (في داري ومستهزيون وريا) كما في قوله تعالى[(١)]: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤].

قال في الكشاف: قرئ على خمسة أوجه: رئيا وهو المنظر والهيئة فعل بمعنى مفعول من رأيت، وريئاً على القلب كقولهم راء في رأى، وريا على قلب الهمزة ياء والإدغام أو من الري الذي هو النغمة والترفه من قولهم ريان من النعيم، وريا على حذف الهمزة رأساً ووجهه أن يخفف المقلوب وهو ريئا بحذف همزته وإلقاء حركتها على الياء الساكنة قبلها، وزيا واشتقاقه

فلاح: بالأصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد، (وبأداء تركه) إلى القلب (إلى) اجتماع (همزتين)، وإنما يعرف القلب بذلك (عند الخليل) بن أحمد، (نحو جاءٍ) فإنه اسم فاعل من معتل العين، مهموز اللام، فأصله جايئ، بتقديم الياء على الهمزة، فلو لم يقلب لانقلبت الياء همزة، لكونها بعد ألف فاعل، كما في نظائره، كسائل وسائر فتجتمع همزتان في كلمة واحدة، وذلك مستكره، فوجب تقدير القَلب فيه، ثم إعلاله إعلال قاضٍ، فوزنه قبل إعلاله فالع، وبعده فالٍ، وقال سيبويه: لا بأس باجتماع

---

(١) فيه خمس قراءات: قرأ أهل المدينة: ﴿وريًّا﴾ بغير همز، وقرأ أهل الكوفة، وأبو عمرو: ﴿ورئياً﴾ بالهمز، وحكى يعقوب: أن طلحة قرأ: ﴿وريا﴾ بياء واحدة مخففة، وروى سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس: ﴿هم إحسن إثاثا وزيا﴾ بالزاي، فهذه أربع قراءات، قال أبو إسحاق: =

. . . .

جار فإنها إذا خففت اثبتت الياء على الأفصح ولو كان جاء كذلك لكان الأفصح جاءي، ولما لم يجز دل على أن الياء أصلية، ولا يكون ذلك إلا على مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين إلى موضع اللام.

نقره والأولى منهما مكسورة، ثم يعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فاع، وقد يقوى قول الخليل بأنه يلزم على قول سيبويه الجمع بين الإعلالين قلب العين همزة واللام ياء ويقوي قول سيبويه بأن قلب اللام إلى موضع العين أكثر تغييراً من الإبدال والمصير إلى

جما من الزي وهو الجمع؛ لأن الزي محاسن مجموعة والمعنى أحسن من هؤلاء ض.
قوله: **(فإنها إذا خففت)** أي بقلبها ياء اثبتت الياء أي بدون إعلال في الأولين وإدغام في الثالث على الأفصح بناء على عدم الاعتداد بالعارض مع ما يتبع الإدغام من اللبس، والتخفيف المذكور في همزة رئيا قياس لسكونها وانكسار ما قبلها وفي همزة دارئ وصلاً شاذ، والقياس فيها التسهيل بين بين وكذا في همزة مستهزئون على الأشهر وبعضهم كالأخفش بجعلها ياء محضة والتمثيل على رأيه وداري بدال مهملة اسم فاعل من الدرء وهو الدفع،

أفضا همزتين، إذ يعمل حينئذ ما تقتضيه الأصول، فتقلب الثانية في جائي ياء، ثم يُعل إعلال قاضٍ، واعترض عليه بأن الياء المنقلبة عن همزة قياسها أنْ تصح على الأفصح، فلو كانتْ الياء في جايء منقلبة عن همزة، لكـان الأفصح إبقاؤها كما في نحو قارئ، ومستهزئون إذا خففت همزتهما، فلا تُعلّ إعلال قاضٍ، وهنا لمَّا أعلوها إعلاله، عُرف أنها أصلية مقلوبة، لا منقلبة عن الهمزة، وأجيب عن ذلك بأنّـا لا نُسلّم أنّ قياسها أنْ تصحّ مطلقا، بل فيه تفصيل، وهو أنه إنْ وجب إبدالها من الهمزة وجب الإعلال، وإلّا فلا، ولما وجب الإبدال في جاءء بهمزتين، وجب الإعلال بخلاف نحو قارئ، ورُدّ هذا الجواب بأنّ كلا من شقي التفصيل فيه منقوض، أمَّـا الأول فمنقوض بأئمة، فإنّ أصله أأمة بهمزتين، وبعد إبدال الثانية وجوبا، لا يجب الإعلال بقلب الياء ألفاً، بل لا يجوز، وأمَّـا الثاني فمنقوض بنحو خطية، فإنّ إبدال الهمزة ياء جائز، لا واجب، مع أنّ الإدغام بعده واجب فيه، وكلا النقضين مدفوع أمَّـا الأول فلأنّ أصل أيمة أأْمِمَة، نقلت حركة الأولى إلى الهمزة قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصار أأمة، فأبدلت الهمزة ياء، فصار أيمة، فحركة الياء عارضة، والحركة العارضة غير مُعتدٍّ بها غالباً، كما في نحو: اخشي الله، ولو أنهم فلم يعلوا فيهما. وأمَّـا الثاني فلأنّ إبدال الهمزة ياء في نحو خطيئة، إنما ارتكب للإدغام، فكيف يترك به الإدغام بخلافه في نحو قارئ، فاندفع الاعتراض عن مذهب سيبويه. فقوي المصير إليه، إذ القلب خلافٌ، ونقل عن أبي عليّ

= ويجوز: ﴿هم أحسن أثاثا ورئيا﴾ بياء بعدها همزة، قال أبو جعفر: قراءة أهل المدينة في هذا حسنة، وفيها تقديران: أحدهما: أن يكون ﴿من رأيت﴾، ثم خففت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت الياء، وكذا هذا حسناً، لتتفق رؤوس الآيات لأنها غير مهموزات، وعلى هذا قال ابن عباس: ﴿الري﴾ المنظر، والمعنى: هم أحسن أثاثاً ولباساً. والوجه الثاني: أن يكون المعنى: أن جلودهم مرتوية من =

. . . .

جار وأجابوا عن ذلك: بأنا لا نسلم أن قياسها إن تصح مطلقاً، بل هنا تفصيل، وهو أنه إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب، وإن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز ولما كان القلب في جاء واجباً كان الإعلال أيضاً واجباً، ولما لم يكن القلب في دارئ ومستهزؤن واجباً لم يكن الإعلال أيضاً واجباً. واعترض أصحاب الخليل على شقي هذا التفصيل إما على قولهم: إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب؛ فإنه منقوض بأيمة؛ لأن أصله أءمة بهمزتين وقلب الهمزة ياء واجب هنا مع أن الإعلال غير واجب، وإما على قولهم: إن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز فبأنه منقوض بخطيئة؛ فإن قلب الهمزة فيه ياء جائز مع وجوب الإدغام بعد القلب. أجاب الأصحاب: أما عن الأول فبأن النقض غير وارد؛ لأن أصل أيمة أءممة فلما أرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم إلى الهمزة، ثم قلبت الهمزة ياء فحركة الياء عارضة، والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم: (**أخشى الله**) و(**لو أنهم**) فإنهم لم يقلبوا الياء والواو ألفاً.

زيني . . . .

فلج والرءي المنظر من رأيت وهو ما رأته العين من حال حسنة.

قوله: (**إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب**) أي تنزيلاً لذلك العارض للزومه منزلة الأصل وهو واضح. قوله: (**وقلب الهمزة ياء واجب**) هذا هو القياس عند النحويين في كل ثانية همزتين انكسرت، قالوا: ولا يجوز فيها التسهيل؛ لأن فيه ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وسيأتي ذلك في بابه، وأنه قد صح عن القراء تسهيلها وتخفيفها جميعاً.

قوله: (**والحركة العارضة غير معتد بها**) لقائل أن يقول نقل حركة الميم للإدغام وجب فهي حينئذٍ عارضة لازمة فلم لم يعتد بها كما اعتد بالياء المبدلة من الهمزة في جاءي على مذهب سيبويه على ما سبق وليست الحركة في اخشى الله ونحوه مثلها كما لا يخفى.

قره أنه كان يقوي مذهب الخليل بأنه لا يلزم فيه إلّا القلب، لئلا تجتمع همزتان، وإن كان على خلاف الأصل، ومذهب سيبويه يلزم منه إعلالان، قلب العين همزة، واللام ياء، والقلب كثير في كلامهم، مع عدم الاحتياج إليه، كشاك فمعه كما هنا أولى، وأمّا إعلاله إعلال قاض فمشترك بينهما. قال الشيخ نظام الدين: ويمكن أن يُعارض بأنّ الإعلالين على القياس، أولى من إعلال واحد، على خلاف القياس، وقال ابن

= النعمة، فلا يجوز الهمز؛ لأنه مصدر من: رويت ريا، وفي رواية ورش: ﴿وريًا﴾، ومن رواه عنه ﴿ورئيا﴾ بالهمز، فهو يكون على الوجه الأول. وقراءة أهل الكوفة، وأبي عمرو من ﴿رأيت﴾ على الأصل، وقراءة طلحة بن مصرف ﴿وريا﴾ بياء واحدة مخففة أحسبها غلطاً، وقد زعم بعض النحويين أنه كان أصلها: ﴿وزئيا﴾، ثم حذفت الهمزة، و﴿الزي﴾: الهيأة، والقراءة الخامسة على قلب الهمزة. حكى سيبويه ﴿رَاءَ﴾ بمعنى: ﴿رأى﴾. [إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٩]

. . . .

وأما عن الثاني فكذلك؛ لأنه لا شيء يقتضي قلب الهمزة في خطيئة ياء إلا إرادة الإدغام فكيف يجوز القلب من غير الإدغام، فإن الإدغام من جملة شروط تخفيفها فثبت أن ما اعترضوا به على مذهب سيبويه مدفوع عنه؛ فوجب المصير إليه إذ القلب خلاف الأصل، ونقل عن أبي علي أنه كان يقوي قول الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين قلب العين همزة واللام ياء، وإذا كانوا قد قلبوا في شاك مع أنه ليس فيه اجتماع

. . . .

قوله: (**وأما عن الثاني فكذلك**) حاصل معناه أن قلب الهمزة ياء مشروط بالإدغام فلو ثبت القلب بدون الإدغام يلزم تحقق المشروط بدون الشرط وهو محال.

قوله: (**ونقل عن أبي علي**) هو الفارسي كان من تلامذة سيبويه ومفهوم قول الفارسي أنه قد قالوا في شاك مقلوب بالإجماع مع أنه ليس فيه اجتماع الهمزتين وإعلالين في كلمة فبطريق الأولى أن يكون جاء مقلوباً؛ لأنه إن لم يكن مقلوباً يلزم اجتماع همزتين وإعلالين في كلمة وهذان مستكرهان في الكلمة.

قوله: (**لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين**) رد بعضهم كلام الفارسي بأن سيبويه قد قال إنا إذا بنيا فيعلا من حويت فإنا نقول حيا، قال: فقد توالى أعلا؛ لأن على الكلمة من جهة واحدة ألا ترى أن أصله حيوي، وقال أبو سعيد: الممنوع من جمع إعلالين هو أن تسكن اللام والعين جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل شوى إن سكنت اللام فلا تسكن العين وإن سكنت العين فلا تسكن اللام كأية ونحوه، وأما إذا كانت العين تعتل اعتلالاً مطرداً واللام تعتل اعتلالاً آخر ليس من جنس ذلك الاعتلال فلا يمتنع ذلك انتهى. ومما قوى به أيضاً مذهب سيبويه السماع وقد بينته في كتاب التعريف.

قوله: (**لما يلزم من مذهب سيبويه**) ويمكن أن يعارض بأن إعلالين إذا كان على القياس أولى من أعلال واحد على خلاف القياس.

قوله: (**وإذا كانوا قد قلبوا في شاك**) شاك من الشوكة وهي شدة البأس وقد شاك الرجل يشاك شوكاً أي ظهرت شوكته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: شائك بالهمزة على مقتضى القياس.

الثاني: شاك كقاض على تأخير العين إلى موضع اللام.

الثالث: أن يحذف العين من غير الانقلاب.

. . . .

أَو إِلَى منع الصّرْف بِغَيْر عِلّة......................

ر همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين فهم بأن قلبوا فيما لو لم يقلبوا لزمهم إعلالان أولى.

قوله: (**أَو إِلَى منع الصّرْف**) هذا هو **الوجه السادس**، أي: يعرف القلب بأنه لو لم يقدر لأدى على الأصح إلى منع الصرف بغير علة؛ فإنه لو لم يقدر القلب يلزم أحد المذهبين كما سيذكر، والأصح منهما مذهب الكسائي، أي" منع الصرف بغير علة كما أشار إليه المصنف في شرح "المفصل" ويتبين لك هاهنا أيضاً، وهذا معنى ما ذُكِرَ في الشرح المنسوب إلى المصنف من أن قوله: (**على الأصح**) إشارة إلى مذهب الكسائي، فعلى هذا يتعلق قوله: (**على الأصح**) بقوله: (**بأداء**) وقيل: هو متعلق بقوله: (**يعرف**)، أي: يعرف القلب بهذا الطريق أيضاً على الأصح، لكن ما ذكرناه أولاً أولى؛ لأن ترك القلب فيه مطلقاً لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة، بل اللازم حينئذٍ أحد المذهبين،

ج ما هو أقل تغييراً أَوْلَى (**أو**) بأداء ترك القلب (**إلى منع الصرف بغير علة**)..........

ح قوله: (**لما جمعوا على الكلمة إعلالين**) المراد بأحد الإعلالين إما أن يكون قلب الواو همزة في شائك؛ لأنها بعد ألف فاعل كقائل وبالإعلال الثاني قلب الهمزة ياء لوقوعها متطرفة بعد قلب الهمزة إلى موضع اللام ولفظة جمعوا يدل على هذا ظاهراً، وأما المراد بالإعلالين الإعلالان اللذان هما بعد قلب الهمزة إلى موضع اللام أحدهما قلب الهمزة ياء لوقوعها في الطرف.

والثاني: حذف الياء كما في قاضي، والظاهر أنه لم يعتبر إعلال قاض في جاء أيضاً، وإلا قال يلزم على مذهب سيبويه ثلاثة إعلالات وكذا ها هنا وإنما لم يعتبره لشهرته وسرعته ض.

قوله: (**فهم بأن قلبوا إلى آخره**) هم مبتدأ وأولى خبره، والجملة جواب إذا والباء متعلقة بأولى، وفي يقلبوا ولزمهم جواب لو.

قوله: (**لو لم يقدر لأدى**) الضمير في يقدر للقلب وفي أدى لعدم التقدير.

قوله: (**وقيل هو متعلق بقوله يعرف**) مشى على هذا الشيخ نظام الدين وعليه الأصح في قول المصنف على الأصح إشارة إلى مذهب سيبويه وصوب اليزدي كلًّا من الوجهين.

قوله: (**لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة**) لأنه ح يؤدي إلى مذهبين:

قا الحاجب: قول سيبويه أقيس، وما قاله الخليل لا يقوم عليه دليل، وليس بقياس (أو) بأداء ترك القلب (إلى منع الصرف بغير علة) اللازم للكسائي، وسيأتي، أي ويُعرف

على الْأَصَح، نَحْو: أَشْيَاء، فَإِنَّهَا لفعلاء، . . . .

فلو لم يتعلق قوله: (**على الأصح**) بقوله: (**بأداء**) كيف يصح الحكم بأداء ترك القلب إلى منع الصرف من غير علة على التعيين، فتأمل. ثم اعلم أن في أشياء مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن أصلها شيئاء على وزن فعلاء؛ كحمراء، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: أشياء على وزن لفعاء.

على الأصح) من المذهبين، يعني لو لم يعل بالقلب يلزم أحد المذهبين مذهب الفراء ومذهب الكسائي والأصح منهما مذهب الكسائي فقوله على الأصح يتعلق بقوله بأداء لا بقوله يعرف لفساد المعنى؛ وذلك لأن ترك القلب لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة على التعيين إذ في أشياء ثلاثة مذاهب على ما ذكر، ولو لم يعل بالقلب يكون فيها مذهبان يلزم من أحدهما منع الصرف بغير علة وهو أصح المذهبين على ما تبين (**نحو أشياء فإنها لفعاء)** عند الخليل وسيبويه وأصلها شيآء على وزن فعلاء فقدمت اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء كراهة اجتماع الهمزتين بينهما ألف وهو حاجز غير حصين.

أحدهما: مذهب الكسائي وهو منع الصرف من غير علة، والآخر مذهب الفراء وهو منع الصرف بعلة، فعلم من هذا أن ترك القلب مطلقاً لا يؤدي إلى منع الصرف بغير علة بل يؤدي إلى أحد مذهبين، والأصح منهما منع الصرف من غير علة فوجب أن يكون على الأصح متعلقاً بقوله بأداء ولا يجوز أن يكون متعلقاً بقوله يعرف القلب لما بينا ولا يظهر لك إلا بالتأمل، وحاصله أن يعرف القلب بما هو مذهب سيبويه؛ لأنه لو لم يقدر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين: أحدهما مذهب الكسائي، والآخر مذهب الفراء، ولكن مذهب الكسائي بالنسبة إلى مذهب الفراء أصح لما يجيء وإن كان مذهب سيبويه أصح منهما.

قوله: (**بل اللازم حينئذٍ أحد المذهبين**) الثاني أن يقول نعم، ولكن مذهب الكسائي أرجحهما والأخذ بالراجع متعين والمرجوح مع ملاحظته ساقط فصح بهذا الاعتبار إطلاق أداء ترك القلب إلى منع الصرف من غير علة، وكان في قول الشارح لكن ما ذكرناه أولاً أولى إشارة إلى هذا الاعتذار.

قوله: (**أحدهما ما ذهب إليه سيبويه**) ذهب إليه الخليل وجمهور البصريين أيضاً.

قوله: (**كرهوا**) وفي هذا التعليل نظر؛ لأنه لو كان القلب للتخفيف لما قال في المتن وبأداء تركه إلى منع الصرف بغير علة اللهم إلا أن يقال العلة كلاهما ض.

القلب بذلك في الجملة (على الأصح)، وهو مذهب المحققين كالخليل وسيبويه (نحو أشياء فإنها) عندهم (لَفْعاء)، لأنهم وجدوها ممنوعة الصرف بغير علة، فقدروا فيها القلب، ليكون أصلها شيئاء على فعلاء كحمراء، فلا ينصرف لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع، لا جمعا لشيء.

وَقَالَ الْكِسَائي: أَفعَال، وَقَالَ الْفراء: أفعاء، وَأَصلهَا أفعلاء.

جـ وقال الكسائي: وزنها أفعال؛ لأن فعلا يجمع على أفعال كقول وأقوال، وبيت وأبيات.

وقال الفراء: أصلها أشئياء على وزن أفعلاء، وقال: إن شيئاً في الأصل شييء على وزن فيعل ثم خفف كما خفف بين وميت ثم جمع على أفعلاء كما يقال بين وأبيناء، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفاً كراهة لهمزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء.

ومذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلا من وجه واحد، وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة.

ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين:

قو **(وقال الكسائي)** إنها **(أفعال)** جمع شيء ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجهين الأول منع الصرف بغير علة؛ لأن أشياء إذا كان أفعالاً لا يكون فيه علة منع الصرف إلا إنهم منعوها من الصرف تشبيهاً لها بفعلاء أو لظنهم أنها على فعلاء والثاني جمعه على أشاوي وأفعال لا يجمع على أفاعل **(وقال الفراء)** أنها **(أفعاء وأصلها أفعلاء)** قال: إن شيئاً في الأصل شيء على وزن فيعل فخفف كما خفف بين، ثم جمع

ك قوله: **(وقال الفراء)** وافقه الأخفش غير أنه قال إن شيئاً فعل ليس بمخفف وأنه جمع على أفعلاء شذوذاً.

قوله: **(ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين)** استشعر الكسائي هذا الرد فاعتذر عنه، ولكن بما لا يقبل، قال رحمه الله تعالى: هي على وزن أفعال ولكنها كثرت في الكلام فأشبهت فعلاء فلم تصرف كما لم تصرف حمراء قال وجمعوها على أشاوي كما جمعوا

فـ (وقال) أبو الحسن علي بن حمزة (الكسائي): إنها (أفْعالٌ) جمعا لشيء، كشيخ وأشياخ، وإنما مُنعت الصرف بغير علة؛ لكثرة استعمالهم لها، لأنها شبهت بفعلاء، ورُدَّ بأنه يلزم منه منع صرف أبناء وأسماء أيضاً بغير علة، مع أنّ أشياء تُجمع على أشاوَى، وأفعال لا تجمع على أفاعل، قال الجوهري: وأصل أشاوَى أشائي أي بالتشديد، قلبت الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت الأولى واواً، ويجمع أيضاً على أشايا، وأشياوات، وكلها دليل على أنّ مفردها فعلاء، لكن قال صاحب القاموس: أصل أشاوَى أشَايِيٌّ بثلاث ياءات، قال: وقول الجوهري أصله أشائِيٌّ بالهمز غلط، لأنه لا يصح همز الياء الأولى، لأنها أصل غير زائدة، كما تقول في أبيات أباييت، فلا تهمز الياء التي بعد الألف.

(وقال) يحيى بن زياد (الفراء): (إنها أفْعاء، وأصلها أَفْعِلاء)، لأنّ أصل شيء

. . . .

الأول: منع الصرف بغير علة.

على أفعلاء كما جمع بين على أبيناء، ثم حذفت اللام من أشيئاء كما ذكرنا من كراهة اجتماع الهمزتين بينهما حاجزاً غير حصين، ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجوه حذف الهمزة من غير قياس يقتضي ذلك وتصغيرها على لفظها وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه وجمعها على أشاوي وأفعلاء لا يجمع على أفاعل فيكون مذهب الكسائي أصح هذين المذهبين؛ لأنه إنما يلزمه مخالفة الظاهر من وجهين ومذهب الخليل وسيبويه أصح هذه المذاهب، لأنه إنما يلزمه مخالفة الظاهر من وجه وهو القلب وهو موجود في كلامهم في أمثلة كثيرة ولا يلزمهما شيء مما يلزم الكسائي والفراء؛ لأن منع صرفها لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على لفظها؛ لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على

صحراء على صحارى وأشياوات كما قيل حمراوات يعني أنهم عاملوا أشياء وإن كانت على أفعال معاملة صحراء وحمراء في التكسير والتصحيح، قال: ويدل على أنه جمع قولهم ثلاثة أشياء، والعدد من الثلاثة إلى العشرة لا يضاف إلا إلى جمع وإثبات الهاء في العدد المضاف إليها في قولك ثلاثة أشياء، ولو كانت مؤنثة لوجب أن يقال ثلاث بغير هاء وأجيب بأن ما ذكره من الشبه باطل بنظائره نحو أبناء وأسماء. قال الزجاج: أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ وألزموه أن لا يصرف أبناء وأسماء، وبأن أشياء جمع معنى لكونها اسم جمع فجاز إضافة العدد إليها كما في ثلاثة نفر وتسعة رهط؛ لأن هذه وإن كانت مفردة من حيث اللفظ فهي مجموعة من حيث المعنى فكذلك أشياء، ولذلك ثبتت أيضاً الهاء لأنها في المعنى جمع شيء فصار إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى الجمع مثل ثلاثة أثواب.

قوله: (**الأول منع الصرف من غير علة**) لأن الهمزة الثانية عنده لام الفعل لا ألف التأنيث؛ لأن وزنها عنده أفعال فيلزم منع الصرف بغير علة.

شيِّئ كبيِّن وليِّن، فخفف كهذين، ثم جُمع على أفعلاء كأبيناء، والييناء، فقالوا أشيئاء، فحذفت الهمزة الأولى، وهي لام الكلمة تخفيفا؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فوزنها أفعاء، ورُدَّ بأنه لو كان أصل شيء شيئاء، لكان الأصل أكثر استعمالا، كما أنّ بيِّناً مشدداً أكثر استعمالا من بيّن مخففا، وبأنّ حذف الهمزة في مثل أشيئاء غير ثابت، وما علل به حذفها غير معروف، وبأن تصغيرها على أُشَيَّاء يمنع من ذلك، لأنّ جمع الكثرة إذا أُريد تصغيره، ولم يكن لمفرده جمع قلة، وجب رده إلى المفرد وتصغيره، ثم جمعه جمع السلامة، ولأنها تجمع على أشاوَى، وغيرها مما مرّ، ولا يلزم المحققين شيء من ذلك، لأنّ منع صرفها لألف التأنيث، وتصغيرها على أُشَيَّاء لأنها اسم جمع،

. . . .

والثاني: أنها جمعت على أشاوى، وأفعال لا يجمع على أفاعل.

ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه:

الأول: أنه لو كان أصل شيء شيئاً، كبين، لكان الأصل شائعاً كثيراً، ألا ترى أن بينا أكثر من بين، وميتاً أكثر من ميت. والثاني: أن حذف الهمزة في مثلها غير جائز؛ إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

والثالث: تصغيرها على أشيآء، فلو كانت أفعلاء لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة؛ لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع: أنها تجمع على أشاوى، وأفعلاء لا يجمع على أفاعل، ولا يلزم سيبويه

. . . .

قوله: (**لا يجمع على أفاعل**) بل على أفاعيل كأنعام.

قوله: (**ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه**) رد مكي مذهب الفراء من وجه آخر فقال إنه يلزم منه عدم النظير إذ لم يقع أفعلاء جمعاً لفعيل قال وهين واهوناء شاذ لا يقاس عليه انتهى، وما ذكروه من الشذوذ صرح به ابن هشام وغيره قال أبو حيان، والقياس هو في مثل ميت وموتى، لكن ما سيأتي في الجمع يقتضي خلاف ما ذهبوا إليه.

قوله: (**إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف**) يريد في مثل أشياء، أي وإنما القياس في تخفيف أولاهما بإبدالها ياء وقولي في مثل أشياء مخرج لما إذا اجتمع همزتان وكان ما قبلهما ساكناً يصح النقل إليه كما في شيا فإنه يجوز حينئذٍ حذف أولاهما بأن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها فتسقط لالتقاء الساكنين.

قوله: (**لكانت جمع كثرة**) لأنها ليست جمع قلة.

قوله: (**ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد**) سيأتي في الجمع أن جمع الكثرة لا يصغر على بنائه للتنافي بين الكثرة ومعنى التصغير بل يجب رده إلى مفرده، إن لم يكن لذلك

لا جمع كما مر، وجمعها على أشاوَى لأنها اسم على فعلاء، فتجمع على فعالى، كصحراء وصحارى، غايته أن يلزمهم القلب، وهو كثير، هذا وللفراء أن يُجيب عن الأول بأن شيء فرع وإنما كثر استعماله لخفته.

وبما قررته عُلم أنَّ قول المصنف على الأصح متعلق بيعرف على ما مر، فالأصح واقع على قول المحققين، ويجوز تعلقه بأداء، ورجحه الجاربردي، أي ويعرف القلب بأنه لو لم يقدر لأدّى على الأصح إلى منع الصرف بغير علة، فالأصح واقع على قول الكسائي، والمراد أنه أصح من قول الفراء، لأنه ماشٍ في الزِّنة على ظاهر لفظ شيء، إذ

. . . .

ﺷﻲﺀ من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشيآء؛ لأنها اسم جمع لا جمع، وجمعها على أشاوى؛ لأنها اسم على وزن فعلاء فيجمع على فعالى: كصحراء وصحارى. قال في "الصحاح": أصل أشاوى أشائي قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياآت فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً.

. . . .

المفرد جمع قلة وإليه أو إلى جمع القلة إن كان له ثم يصغر ثم يجمع إذا رد إلى المفرد جمع السلامة بالواو والنون أو الألف والتاء، فيقال في تصغير مساجد مسيجدات وفي تصغير غلمان غليمونَ أو غليمة وحينئذٍ فلو صح ما ذهب إليه الفراء لوجب أن يقال في تصغير أشياء شييات لا أشياء ولا يرد هذا الوجه على الكسائي؛ لأن أشياء عنده جمع قلة.

قوله: (**لأنها اسم على فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء على صحاري**) قالوا في جمع صحراء صحاري بفتح الراء وبكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها، وهذا الأخير محفوظ لا يقاس عليه وإنما يجيء غالباً في الشعر وهو مع ذلك الأصل للأخيرين؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفاً وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الثانية التي للتأنيث أيضاً ياء وتدغم الأولى فيها ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا أحد الياءين فمن حذف الثانية.

قال الصحاري بالكسر، ومن حذف الأولى قال: الصحارى بالفتح وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين فظهر بهذا أن الأصل الصحاري، ثم الصحاري ثم الصحارى، هكذا قال المرادي وغيره، وبه يظهر موقع ما نقله الشارح عن الصحاح وأنه لا منافاة بينه وبين ما قبله فليتأمل.

قوله: (**قال في الصحاح أصل أشاوي أشائي**) قال في القاموس: الشيء معروف والجمع أشياء وأشيٰوات وإشاوات وأشاوي وأصله أشيايي بثلاث ياآت وقول الجوهري أصله أشائي بالهمز غلط؛ لأنه لا يصح همز الياء الأولى لكونها أصلاً غير زائدة كما تقول في جمع أبيات أبابيت فلا تهمز الياء التي بعد الألف وتجمع أيضاً على أشايا انتهى بحروفه.

. . . .

وَكَذَلِكَ الْحَذف كَقَوْلِك فِي قَاض: فاع، إِلَّا أَن يُبَيَّنَ فيهمَا.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم إِلَى صَحِيح ومعتل، فالمعتل.................

جار قوله: (**وكذلك**) أي: كالقلب الحذف في أنه يوزن باعتبار ما صار إليه، فيقال في قاض: فاع، إلا إذا أريد البيان في المقلوب والمحذوف بأن يقال أصله كذا، فيقال: وزن أيس في الأصل فعل، ووزن قاض فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

قوله: (**وتنقسم**) أي: تنقسم الأبنية إلى صحيح ومعتل؛.................

نقره أشاوي؛ لأن فعلاء يجمع على فعالى كصحراء وصحارى (**وكذلك الحذف**) فإنه إن حذف شيء من الموزون حذف أيضاً من الزنة ما يقابله (**كقولك في**) وزن (**قاض فاع**) فكما حذف اللام من قاض حذف من فاعل (**إلا أن يبين فيهما**) أي في المقلوب والمحذوف بأن يقال وزنهما في الأصل كذا فيقال وزن آدر في الأصل افعل ووزن قاض فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم أبنية الاسم والفعل (**إلى صحيح ومعتل فالمعتل**).................

جما قوله: (**وكذلك أي كالقلب**) وهو إشارة إلى قوله إن كان قلب في الموزون فيكون تقدير الكلام فإن كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثلها وإن كان حذف في الموزون حذفت الزنة مثلها.

[الصَّحِيح والمعتل]

قوله: (**تنقسم الأبنية إلى صحيح ومعتل**) ظاهره أن المضاعف والمهموز من الصحيح وهو اصطلاح البعض فالسالم أخص منه مطلقاً وعند آخرين ونقل عن الجمهور أنه ما سلمت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف كالسالم فهما متساويان وقوله من حروفه

أنضا شيء وأشياء بمنزلة شيخ وأشياخ، بخلاف قول الفراء (وكذلك) أي وكالقلب في الزِنة (الحذف)، فكما يُقلب فيها ما يقلب في الموزون، كذلك يحذف منها ما يُحذف منه لِما مرّ (كقولك في قاضٍ فاعٍ) بحذف اللام في الزِّنة كما حذفت في الموزون، ويجعل إعرابها رفعا وجرا تقديراً، مثل إعرابه، ولا يعدل عن ذلك في القلب ولا في الحذف، (إلاّ أنْ يُبَيَّن فيهما) الأصل، فيقال حينئذ في القلب وزن آدر في الأصل أفعُل، وفي الحذف وزن قاضٍ في الأصل فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم أي الأبنية أسماء كانت أو أفعالا (إلى) قسمين: (صحيح ومعتل، فالمعتل

مَا فِيهِ حرف عِلّة، وَالصَّحِيح بِخِلَافِهِ، فالمعتل بِالْفَاءِ مِثَال، وبالعين أجـوف. . . . .

لأنه إما أن يكون حرف من حروفه الأصول حرف علة أو لا، وأقسام المعتلات سبعة؛ لأنه إما أن يتعدد فيه حرف العلة أو لا، فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاء أو عيناً أو لاماً، فإن كان فاء يسمى مثالاً لمماثلته الصحيح في الصحة، وإن كان عيناً يسمى أجوف؛ لأن اعتلاله من وسط الذي هو كالجوف وذا الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، وإن كان لا ما يسمى ناقصاً . . . .

ما فيه) أي في حروف أصوله (**حرف علة**) وهو الواو والياء والألف وإنما سميت حروف علة؛ لأنها تتغير بالحذف والقلب والإسكان، ولا تصح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، وإنما قلنا في حروف أصوله ليدخل فيه نحو عدّ وبع وليخرج عنه نحو زمان وظريف وعجوز (**والصحيح بخلافه**) وهو الذي لا يكون في حروف أصوله حرف علة ويدخل في تعريف الصحيح المهموز والمضاعف (**فالمعتل**) وهو على ما ذكره خمسة أنواع (**بالفاء**) وحده (**مثال**) لمماثلته الصحيح في الماضي واسم المفعول والمفعول في عدم الإعلال نحو وعد واعد موعود مثل ضرب ضارب بمضروب أو المماثلة أمر الأمر من الأجوف في الزنة نحو عد كما تقول بع (**و**) المعتل (**بالعين أجوف**) وإنما سمي بذلك

الأصول ذكره ليخرج عن المعتل نحو ضاضرب ومضروب. قوله: (**من حروفه الأصول**) وإنما قيد بالأصول ليخرج نحو يضرب ويدخل نحو ضرب ووعد ورمى. قوله: (**فإن كان فاء يسمى مثالاً**) قال الشريف في اصطلاح المتقدمين. قوله: (**لمماثلته الصحيح في الصحة**) ألا يرى أنك إذا قلت وعد ويئس كانت الواو والياء بمنزلة الحرف الصحيح في تحمل الحركة وإثباتها وترك إعلالها وفيه نظر لحذفه في مثل يعد وقلبه في مثل وجاه إلى التاء حيث قبل تجاه وغير ذلك إلا أن يقال غالباً فلا يرد ض. قوله: (**لكون ماضيه على ثلاثة أحرف**) أي نحو قلت وبعث فإنه وإن كان جملة إلا أن أهل التصريف يسمونه فعل الماضي للمتكلم.

ما فيه) أي في أصوله (حرف علة)، وهو الألف والواو والياء، (والصحيح بخلافه)، وأقسام المعتل سبعة، لأنّ حرف العلة فيه إمَّا أن يتعدد، أو لا، فإن لم يتعدد فإمَّا أن يكون فاء، أو عينا أو لاما، وإنْ تعدد، فإما أن يكون اثنين أو ثلاثة، كواو وياء لاسمي الحرفين، ولم يذكره لقلته، وإذا كان اثنين فإمَّا أن يفترقا، أو يقترنا، وإذا اقترنا فإما أن يكون فاء وعينا، أو عينا ولاما، فالمجموع سبعة، (فالمعتل بالفاء) كوعد ويمن (مثال)، أي يسمى به لمماثلته الصحيح في احتماله الحركات والأجوف في زِنة الأمر، نحو عِد كبع (و) المعتل (بالعين) كقال وباع (أجوف)، أي يُسمى به لخلو ما هو كالجوف له من

وَذُو الثَّلَاثَة، وباللام مَنْقُوص وَذُو الْأَرْبَعَة، . . . .

جا لنقصانه عن قبول بعض الأعراب، وذا الأربعة؛ لكونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، فإنه لما صار في الأجوف إلى ثلاثة أحرف، ففي الناقص أولى لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير، وكأنه خالف ذلك الأصل، فسمي باسم مستأنف، ولا يرد الصحيح نحو: ضربت؛ لأنه على الأصل، وسلم عن المنافي، وإن تعدد فيه حرف العلة، فإما أن يكون اثنين أو أكثر، فإن كان أكثر فهو كواو وياء لاسمي الحرفين ولم

دي لمشابهته ما لا جوف له بسبب ذهاب جوفه كثيراً **(وذو الثلاثة)** لأنه في حكاية النفس من الماضي على ثلاثة أحرف نحو قلت وإنما اعتبر حكاية النفس لأن الغالب عند التصريفي الابتداء بها عند تصريف الماضي والمضارع والأجوف فيها على ثلاثة أحرف فسمي لذلك ذا الثلاثة **(و)** المعتل **(باللام منقوص)** لنقصان حرف الأخير في الوقف والجزم نحو أغزُ ولم يغز **(وذو الأربعة)** لأنه في حكاية النفس على أربعة أحرف نحو دعوت

في قوله: **(لنقصانه عن قبول بعض الإعراب)** أي كالرفع في نحو يرمي والرفع والجر في مثل القاضي، والثلاثة في مثل يخشى. قوله: **(إذا أخبرت عن نفسك)** هذا ليس بقيد؛ لأن المخاطب كذلك نحو قلت بفتح التاء وكسرها، ولهذا قال في الشرح المنسوب إلى المصنف إذا أخبرت عن نفسك ونحوه، ولو قال الشارح ونحوه لكان أولى لئلا يتوهم أنه قيد.

قوله: **(لنقصانه عن قبول بعض الإعراب)** ألا يرى أنك إذا قلت قاض لم يقلب من الإعراب إلا النصب وينقص منه الرفع والجر، وكذا في الفعل نحو يخشى ويرمي فإن آخره لا يقبل الحركة أو لحذف لامه كثيراً كلم يرم.

قوله: **(فإنه لما صار)** هذا تعليل لكونه على أربعة علة؛ لأنه سمى ذا الأربعة تأمل.

قوله: **(ولا يرد الصحيح نحو ضربت)** جواب عن سؤال مقدر وتوجيهه أن يقال إذا كان سبب تسمية الناقص ذا الأربعة كونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك يجب أن يكون ضربت ناقصاً لكونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك ض. قوله: **(وسلم عن المنافي)** بخلاف الناقص فإنه ما سلم عن المنافي؛ لأن الأجوف مناف له إذا أخبرت عن نفسك لأنك تقول بعت على ثلاثة أحرف ودعوت على أربعة أحرف مع أن الناقص أولى بأن يكون على ثلاثة أحرف لكون حرف العلة في آخر الكلمة الذي هو محل التغيير.

قوله: **(لإسمي الحرفين)** أي الواو على ثلاثة أحرف ومجموعها حرف علة وهو اسم لو وهو حرف وكذلك الياء فإن مجموع حروفها حرف علة وهو اسم لي وهو حرف أيضاً.

فَا الصحة، (وذو الثلاثة) أي يُسمى به أيضاً، لكون ماضيه على ثلاثة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك، نحو قلتُ وبعتُ، (و) المعتل (باللام) كغزا ورمى (منقوص)، أي يُسمى به؛ لنقصان آخره عن بعض الحركات، (وذو الأربعة) أي يُسمى به أيضاً، لكون ماضيه على

وبالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام لفيف مقرون، وبالفاء وَاللَّام لفيف مفروق.

ي‍ يذكره المصنف لقلته وإن لم يكن أكثر، فإما أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا سمي لفيفاً مفروقاً لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما، وإن اقترنا فإما أن يكون في الفاء والعين كـ: ويل ويوم، ولا يبنى منه فعل أو في العين واللام كشوى يسمى لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران.

ج (و) المعتل (**بالفاء والعين**) نحو وبل ويوم لا يجئ في الفعل (**أو بالعين واللام**) نحو طوى (**لفيف مقرون**) لالتفاف حرفي العلة فيه مع اقترانهما (و) المعتل (**بالفاء واللام**) لفيف (**مفروق**) لالتفافهما مع افتراقهما نحو وقى.

ك قوله: (**ولم يذكره المصنف لقلته**) قال التفتازاني وغيره: لم يأت في الكلام من هذا النوع إلا مثالان وهما واو وياء فإتيان الشارح بالكاف للنظر إلى الأفراد الذهنية كما سيأتي نظيره في كلامه وسيأتي أول الإعلال بيان ما تركب منه الأسماء المذكورات وفاقاً وخلافاً.

قوله: (**كويل ويوم**) لم يأت مما فاؤه واو وعينه ياء إلا أربعة هي ويل وويح وويس وويب وهذه كلمة عذاب كويل وكل من الأخيرين كلمة رحمة ولم يأت من عكسه إلا يوم ويوح بضم الياء ومهملة من أسماء الشمس، وقيل إنما هو بموحدة ولم يجئ مما فاؤه وعينه ياآن إلا بين متحركة وهي كما في القاموس عين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بأرض الفرس.

قوله: (**ولا يبنى منه فعل**) توجيهه في كتاب التعريف قال أبو حيان: وما أنشدوه من قوله:

تَـوَيَّـلَ إذا مـلأت يـدي وكـفـي وكـا ... نـت يـمـيـنـي لا تُـعَـلّـلُ بـالـقَـلِـيـل

شاذ نادر. وأما قوله[1]: [الهزج]

فَمَا وَالَ وَلا وَاحَ ... وَلا وَاسَ أَبُـو هِـنْـدٍ

فمصنوع. قوله: (**أو في العين واللام**) جاء منه ما عينه واو ولامه ياء كشوى وما عينه ولامه ياآن كحيي وما عينه ولامه واوان إلا أن فعله لا يكون إلا مكسور العين كقوي ولم يجئ عكس الأول وسيأتي الكلام عليه في أول الإعلال.

ف أربعة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك، نحو غزوت، ورميتُ، قال السعد التفتازاني: فإنْ قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف، غير الأجوف من المجردات، قلت: هو في غير ذلك على الأصل، بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أحرف هنا أولى منه في الأجوف، لكون حرف العلة في الآخِر، الذي هو محل التغيير، فلمَّا خالف وبقي على الأربعة سُمي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه، (و) المعتل (بالفاء والعين) كويل ويوم، ولا يجيء في الفعل، وليس في كلامهم اسم اجتمع في أوله ياءان إلّا بين اسم بلد، (أو بالعين واللام) كقَوِيَ وحَوِيَ (لفيف مقرون)، أي يُسمى به لالتفاف، أي اجتماع حرفي العلة فيه، واقترانهما لعدم الانفصال بينهما، يُقال للمجتمعين من قبائل شتى: لفيف، (و) المعتل (بالفاء واللام) نحو وقى لفيف (مفروق)، أي يُسمى به لالتفاف حرفي العلة فيه، وافتراقهما.

(١) انظر: المزهر ٢/ ٤٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٥.

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية، وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر

جار

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

قوله: (**وللاسم الثلاثي**) قدم الثلاثي المجرد؛ لكونه أكثر استعمالاً وأخف وإنما تقتضي القسمة اثني عشر؛ لأن الفاء يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً والعين كذلك، وساكناً واللام محل الإعراب لا يقسم إلا وزان باعتباره، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الأربعة اثني عشر سقط فعل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالاً للنقل فيهما من الضمة إلى الكسرة، أو بالعكس؛ لأنهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج، لكن الأول أخف؛ لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضم للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين إلى ما دونه في الثقل وهو الكسر؛ إذ لا يحتاج فيه إلا إلى تحريك عضلة واحدة، وعلم منه أن الفتح أخف منهما إذ لا يحتاج فيه إلى تحريك العضلة، ولذا وضعوا البناء الأول

نقره

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

(**وللاسم الثلاثي المجرد**) لا المزيد فيه (**عشرة أبنية**) بحسب الاستعمال (**والقسمة**) العقلية فيه (**تقتضي اثنى عشر**) بناء لأن الفاء له ثلاثة أحوال الفتحة والضمة والكسرة ولا يكون له سكون لتعذر الابتداء بالساكن أو لتعسره عند البعض، وللعين الحركات الثلاث والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وإنما لم تعتبر

جما

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

قوله: (**سقط فعل وفعل**) ذهب ابن مالك إلى أن فعلاً بضم الفاء وكسر العين ليس بمهمل بل قليل، قال إن أكثر النحويين لم يعتدوا به في الأسماء لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسم فاعله.

قوله: (**متباينان في المخرج**) مخرجاهما مخرجا الواو والياء، وقوله للاحتياج تعليل لكون الضم أثقل، والعضلة قال الجوهري: كل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة، ويقال ما أعبأ بفلان أي ما أبالي ومعرض بكسر الميم وفتح الراء.

أقصا

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

(وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة) العقلية بعد التزام تحريك الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن أو تعسره، وبعد ترك اللام، لكونها محل الإعراب (تقتضي) أن تكون أبنيته (اثني عشر) بناءً، حصلت من ضرب أحوال الفاء، وهي الحركات الثلاث

بناءً، سقط مِنْهَا (فُعِلٌ وَفِعُلٌ) استثقالا، ....

في الفعل عند الاحتياج. وأما نحو: يضرب، وإن كان فيه انتقالاً من الكسرة إلى الضم فلم يعبأوا به؛ لأن الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم.

وأورد على البناء الأول الدئل، وأجيب بأنه اسم قبيلة فهو من الأعلام المنقولة من الفعل؛ لأنه اسم لأبي الأسود الدئلي، وإن سلم أنه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس كما زعم

حركات اللام وسكونها لأنها محل الإعراب ولا تقسم الأوزان باعتبار حركته وسكونه **(سقط)** من الاثني عشر بناء بناآن **(فعل)** بضم الفاء وكسر العين **(وفعل)** بكسر الفاء وضم العين **(استثقالاً)** للخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس لأنهما حركتان ثقيلتان

قوله: **(وأما نحو يضرب)** جواب سؤال مقدر وهو أن النقل من الكسرة إلى الضمة ثقيل فما تقول في يضرب فإن فيه ذلك.

قوله: **(فهو من الأعلام المنقولة)** أي والأعلام لا يثبت بها أصول الأبنية؛ لأنه قد يسمى بالفعل والحرف والصوت وغير ذلك مما يجيء على غير وزن الأسماء.

قوله: **(لأنه اسم لأبي الأسود الدئلي)** المراد أنه اسم لقبيلة إليها ينسب أبو الأسود وهو ظالم بن عمرو بن حلس بن فغاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة وعبارة الجوهري قال أحمد بن يحيى لا نعلم اسماً جاء على فعل غير هذا الاسم يعني الدئل. قال الأخفش: وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدئلي إلا أنهم فتحوا الهمزة على مذهبه في النسبة استثقالاً لتوالي الكسرتين مع ياني النسب كما ينسب إلى نمر نمري، وربما قالوا أبو الأسود الدولي بقلب الهمزة واواً؛ لأن الهمزة إذا انفتحت وكانت قبلها ضمة فتخفيفها أن تقلبها واواً محضة كما قالوا في جؤر جور وفي مؤن مون انتهت لكن قال في القاموس نقلاً عن شرح اللمع للأصبهاني أبو الأسود إنما هو دئلي بكسر الدال وفتح الهمزة نسبة إلى ديل كعنب وهي قبيلة أخرى. قوله: **(لأبي الأسود الدئلي)** بفتح الهمزة في النسبة لا غير كنمرى في نمرى فراراً من اجتماع كسرتين وياءين.

قوله: **(وإن سلم إلى آخره)** فيه إشارة إلى دفع ما قيل أن الدئل اسم لدويبة شبيهة بابن عرس أيضاً أي فهو حينئذٍ من أسماء الأجناس والنقل لا يكون إلا في الأعلام فلا كفاية إلا في الجواب السابق وكذا الدفع أنا لا نسلم أن النقل لا يكون إلا في الإعلام، وقد ذهب السيرافي إلى أنه يجيء في أسماء الأجناس أيضاً كما جاء في الأعلام حكاه عنه المرادي وحكاه أبو

في أحوال العين الأربعة، وهي الحركات والسكون سقط منها (فُعِل وفِعُل)، بضم الفاء وكسر العين، وبالعكس؛ (استثقالا) للانتقال فيهما من الضمة إلى الكسرة وبالعكس، لأنهما حركتان ثقيلتان مُتباينتان المخرج، لكنّ الأول أخف، لأنّ فيه انتقالا من الأثقل، وهو الضم، للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين إلى ما دونه ثقلا، وهو الكسر، إذ لا

وَجُعِل الدئل مَنْقُولاً، ....

ك بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة[١]: [المنسرح]

جَاءَوُا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ ... مَا كَانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فَلِمَ لا يجوز أن يكون منقولاً من الفعل أيضاً وإن سلم لكنه شاذ. ....

ج متباينتان لكن فعل بضم الفاء وكسر العين أثقل من فعل لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضمة إلى ما دونه في الثقل وهو الكثرة، وإنما كانت الضمة أثقل لاحتياجها إلى تحريك عضلتين بخلاف الكسرة فإنها لا تحتاج إلا إلى تحريك عضلة واحدة، وأما نحو يضرب فإنه وإن كان فيه انتقال من الكسرة إلى الضمة إلا أنه لا يعتد به لأن الضمة عارضة وكذا نحو ضرب لأن البناء عارض لأنه مجهول ضرب، أو نقول لما كان آخره مبنياً على الفتح لم يستثقل هنا الخروج من الضمة إلى الكسرة استثقالاً حيث كان بعد الكسرة ضمة أو كسرة، فإن قلت: قد استعمل هذان البناآن نحو الدئل والحبك. فأجاب عنه بقوله: **(وجعل الدئل)** وهو علم لقبيلة **(منقولاً)** من الفعل من دأل إذا تحرك فيكون نحو ضرب

لر حيان أيضاً عنه لكن بلفظ زعم وللتوقف في ذلك تنزل الشارح عنه فسلم أنه لا يجوز وفي قوله أيضاً وإن سلم إشعار بالتوقف فيما زعمه بعضهم ولا وجه له فقد ذكره الجوهري وغيره وكذا الأخفش، قال: وبتلك الدويبة سميت قبيلة أبي الأسود يعني أن العلم المذكور منقول من اسم الجنس لا من الفعل ابتداء، والله تعالى أعلم. والمعرس في البيت بضم الميم وسكون المهملة وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول القوم آخر الليل للاستراحة ويقال معرس أيضاً بتشديد الراء. قوله: **(كمعرس الدئل)** التعريس نزول القوم في السفر من آخر الليل للاستراحة، وأعرسوا لغة فيه قليلة والموضع معرس ومعرس.

قوله: **(وإن سلم لكنه شاذ)** يجب أن يقول مثل ذلك في ريم ووعل عند تسليم أن النقل لا يكون إلا في أسماء الأجناس فيدعي أنهما شاذان أيضاً، وقد حكى المرادي الجواب بذلك ثم قال وفيه نظر لأن سيبويه أثبت بناء الفعل بلفظ واحد وهو أيل وسيأتي ذكره انتهى، ولك أن

قَ يُحتاج فيه إلّا إلى تحريك عضلة واحدة، ولهذا وضعوا البناء الأول في الفعل عند الاحتياج إليه، لأنه لمَّا كان الفعل يسكن آخره كثيرا باتصال الضمير المرفوع، قاوم ذلك من الخفة ثقل البناء، وأمَّا نحو يضرِبُ مما فيه انتقال من الكسر إلى الضم، فلم يعبؤا به؛ لأنّ الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم، وما ذكره من سقوط البناء الأول هو ما اختاره تبعا لجَمْع، وبعضهم قال بعدم سقوطه لثبوته، لكنه قليل، قال المرادي: وهو الظاهر، وأجابَ المُصنف عما أورده على عدم مجيء البنائين فقال: (وجُعِل الدُّئِل) بضم أوله، وكسر ثانيه لقبيلة يُنسب إليها أبو الأسود الدئلي، أو لدويبة شبيهة بابن عرس (منقولا) من دُئِل المبني للمفعول من دأَل يدأَل دَأْلا ودَأَلانا، أي مشى

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلة والحقارة، وهو من المنسرح. اللغة: "لو قيس" أي: لو قدر "معرسه" - بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش "الدئل" - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة =

والحِبُك إن ثَبت فعلى تدَاخل اللغتين. . . . .

جا وأورد على البناء الثاني: الحبك بكسر الفاء وضم العين، وجوابه: منع ثبوته إذ المشهور بالكسرتين أو الضمتين، وإن ثبت فهو محمول على التداخل، فإن المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية،

نقره أن سمي به. فإن قلت: إذا كان اسما لدويبة شبيهة بابن عرس يكون اسم جنس لا علما وحينئذ لا يكون منقولا لأنه لا ينتقل من الفعل إلى اسم الجنس. قلنا: لا نسلم أنه حينئذ يكون اسم جنس وإنما يكون علم جنس كأسامة، أو نقول لا نسلم أنه حينئذ لا يكون منقولاً من الفعل أو نقول أنه على تقدير كونه اسم جنس يكون شاذ إلا يعتد به (**والحبك أن ثبت**) فمحمول (**على تداخل اللغتين**) بالضمتين والكسرتين.

لطف تقول ليس في إثبات بناء الفعل مخالفة قياس بل القياس يقتضيه؛ لأن اجتماع الكسرتين أسهل من توالي الضمتين فلا وجه للحكم على أيل بالشذوذ بخلاف ذلك البناء فإن القياس يمنعه لما فيه من ثقل الانتقال من الضم إلى الكسر كعكسه كذا ظهر لي ثم رأيت في إيجاز التعريف لابن مالك أن أكثر النحويين لم يعتدوا لهذا البناء في الأسماء لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسم فاعله واعتدوا بموازن فعل على قلته؛ لأنه لم يوجد في غير الأسماء؛ ولأنه لا مانع له من نفسه إذا الكسرتان أقل ثقلاً من الضمتين وذو الضمتين في الكلام كثير فذو الكسرتين حقيق بكثرة النظائر إلا أنه قلت نظائره اتفاقاً فلم يسمع إلا التسليم انتهى. قوله: (**وأورد على البناء الثاني الحبك**) نقلت القراءة بهذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] عن الحسن وأبي مالك الغفاري.

قوله: (**وإن ثبت فهو محمول على التداخل**) هذا تخريج ابن جني وذكره ابن عطية وغيره واستبعده الفارسي؛ لأن التداخل إنما يكون في كلمتين.

قال في شرح "الكافية": هذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض ذلك له، وذكر أبو حيان تخريجاً آخر، فقال الأحسن: عندي أن يكون مما اتبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين ولم يعترضه من بعده

أحمد مشي المثقل بحمل شيء ثقيل، بأن تتقارب خطاه بالهيئة، وبمثل هذا يُجاب عما قيل إنه جاء أيضاً رُئم للاست، ووُعل لغة في الوَعِل مِن رُئم القدح، أي أصلح، ووُعِل أي التُجِئ إليه (والحِبُك) بكسر الفاء وضم العين، لتكسُّر كل شيء، كالرمل والماء إذا مرّت بها ريح (إن ثبت) محمول (على تداخل اللغتين)، إذ المعروف أنه جاء بكسرتين وبضمتين، وإنْ كانت الأولى غير فصيحة، فلمّا تلفظ المتكلم بالحاء مكسورة من اللغة

= شبيهة بابن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها.

فِي حـرفـي الْـكَـلِـمَـة، ....

ج والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح . وإنما قال في حرفي الكلمة ؛ لأن التداخل يكون في كلمتين أيضاً ، وهذا أكثر كما قالوا : قنط يقنط ، مثل : ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل : علم يعلم ، ثم قالوا : قنط يقنط بالكسر أو بالفتح فيهما ، علم أن الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى ، قيل : جاء رئم للاست ووُعِلَ لغة في الوَعِل[1] . وأجيب بأنهما من الأجناس المنقولة من الأفعال كتنوط ، وتبشر لطائرين ، قال الأصمعي : إنما سمى تنوطاً ؛ لأنه يدلي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها .

قو قال ابن جنى : إنهما لغتان بمعنى و هو تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح وفيه نظر ؛ لأنه بالضمتين جمع الحباك وبالكسرتين إن ثبت مفرد والتداخل إنما يتحقق إذا اتحد معناهما **(في حرفي الكلمة)** وهما الحاء والباء فإن المستعمل أراد

ك وفيه عندي نظر لأن أداة التعريف كلمة منفصلة ، ومن ثَمَّ امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثه في نحو أن الحكم ، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء : ٨٥]، و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم : ٢] ولم يلحقوها بـ﴿قل انظروا﴾ [يونس : ١٠١]، ﴿وإن الحكم﴾ [الأنعام : ٥٧] ونحوهما فالساكن المذكور حاجز حصين لما ذكر على أنه لا تجري في غير الآية ونحوها فالأحسن الجواب بأن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ.

قوله : **(قيل جاء رئم)** هو براء وهمزة قال في القاموس : الإست وموضع ، وقال الوعل بالفتح وككتف وديل وهذا نادر تيس الجبل.

قوله : **(وأجيب بأنهما من الأجناس المنقولة من الأفعال)** أي فهما منقولان من مجهول ريم الشيء كسمع أحبه وألفه أو رئم القدح كمنع أصلحه ومن مجهول وعل إليه لجأ ، والتنوط كتكرم ، والتنوط بضم التاء وكسر الواو طائر يدلي خيوطاً من شجرة وينسج عشه كقارورة الدهن منوطاً بتلك الخيوط كذا في القاموس ، قال والتبشر بضم التاء والباء وكسر الشين المشددة وبخط الجوهري الباء مفتوحة طائر يقال له الصقارية.

قْ الأولى ، غفل عنها ، وتلفظ بالباء مضمومة من الثانية ، وقال (في حرفي الكلمة)، لأنّ التداخل يكون في كلمتين أيضاً ، وهو أكثر ، كما قالوا : قَنَط يقنِط ، كضرب يضرب ، وقنِط يقنَط ، كعَلِم يعْلَم ، ثم لمَّا قالوا قنِط يقنِط بالكسر أو بالفتح فيهما ، عُلِم أنّ الماضي من إحداهما ، والمضارع من الأخرى ، وأجاب بعضهم بأن ما أورد شاذ ، بل قيل إنّ الحِبَك لحن ، وإليه يشير قول المصنف : إنْ ثبت ، وبما تقرر عُلِم أنّ أبنية الثلاثي

(١) الوَعِل بكسر العين : الأَرْوَى ، وجمعه : وُعُولٌ وأَوْعَالٌ. والوَعْلُ بسكون العين : الملْجَأُ قاله الأصمعي.

وَهِي: فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق.

ثم بدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاث ثم بالمضموم كذلك، وسقط ما فيه النقل من الضمة إلى الكسرة وعكسه لما مر وذكر لكل واحد مثالاً من الأسماء، ونحن نذكر من الصفات على ذلك الترتيب وهي صعب وبطل وحذر، وطمع من طمع طمعاً، فهو طمع وطمع. وصفر وزيم أي متفرق، وبلز أي: ضخم ومر ولكع أي لئيم، وسرح يقال: ناقة سرح، أي سريعة.

أن يقول الحبك بالكسرتين فلما كسر الحاء غفل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحبك بالضمتين فترك الحاء مكسورة وضم الباء، وإذا كان من التداخل لا يكون موضوعاً مستعملاً فلا يرد النقض به **(وهي)** أي الأبنية العشرة وابتدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأحوال الأربع في العين، ثم بالمكسور مع الأحوال الثلاث في العين، ثم بالمضموم كذلك **(فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق**

قوله: **(ثم بدأ في التمثيل)** وإنما راعى هذا الترتيب؛ لأن بعض الأبنية العشرة أكثر دوراناً في الكلام من بعض بحسب الثقل والخفة فما هو على وزن فعل أي بسكون العين وفتح الفاء أكثر استعمالاً لاشتماله على خفتين فلهذا بدأ ثم أتى على هذا الترتيب.

قوله: **(وزيم)** هو بزاي ومثناة تحتية مثال الفعل بكسر الفاء وفتح العين صفة وشاهده قول النابغة[1]: [البسيط]

بَــاتَــتْ ثَــلَاثَ لَـيَــالٍ ثُــمَّ وَاحِــدَةً ... بِـذِي الْـمَـجَـازِ تُـرَاعِـي مُـنْـزِلاً زِيَـمَـا

أي: متفرق النبات وهو مستدرك على قول سيبويه لا نعلمه أي فعلاً جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قوم عدي، ومما استدرك عليه أيضاً قيما وسوى لكن أجيب عن إيرادهما بأن قيما في الأصل مصدر مقصور من قيام ولولا ذلك لقيل قوماً؛ لأنها من ذوات الواو لا تقلب الواو ياء إذا كانت متحركة عيناً في مفرد لانكسار ما قبلها إلا بشرط أن يكون بعدها ألف ويكون في مصدر لفعل اعتلت عينه نحو قام قياماً فدل انقلاب الواو ياء في قيم على أنه مصدر في الأصل وصف به في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١] كما وصف بعدل وزور وبان سوى اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به بدليل أنه لو كان صفة أصلية لتمكن في الوصفية فكان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهم يقولون بقعة سوى كما يقولون مكان سوى.

المجرد على رأيه عشره: (وهي فَلْسٌ، وفَرَس، وكَتِف، وعَضُد، وحِبْر، وعِنَب، وإِبِل، وقُفْل، وصُرَد، وعُنُق)، بدأ بمفتوح الفاء مع أربعة العين، ثم بمكسورها مع ثلاثة العين، ثم بمضمومها كذلك، وكلها أمثلة من الأسماء، وأما من الصفات فهي بهذا الترتيب: صَعْب، و بَطَل، وحَذِر، وطَمُع لغة في طَمِع، وصِفْر، وزِيَم أي متفرق، وبِلِز

(١) انظر: الديوان ١/ ٧٧.

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

وَقد يُرَدُّ بعض إِلَى بعض، فَفعِل مِمَّا ثَانِيه حرف حلق كفَخِذٍ يجوز فِيهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، . . . .

جار

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

قوله: (**وَقد يُرَدُّ**) أي: يجوز رد بعض هذه الأوزان إلى البعض ففعل إن كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة، ومع كسره لنقل كسر الخاء إليه، وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها، وليس فخذ كحبر لفرعيته

نقره

وقد يرد بعض) من هذه الأبنية (**إلى بعض ففعل**) بفتح الفاء وكسر العين (**مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه**) ثلاثة أوجه (**فخذ**) بحذف كسرة العين وذلك لاستكراههم الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة في الثلاثي المطلوب منه التخفيف بأصل الوضع فيسكن العين ليكون الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى ما هو أخف منه وهو السكون (**وفخذ**) بكسر الفاء وسكون العين لذلك الاستكراه مع استكراه حذف أقوى الحركتين وهي الكسرة فنقولها إلى الفاء (**وفخذ**) بكسر الفاء والعين وذلك لقوة حرف

جما

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

قوله: (**يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء إلى آخره**) الحاصل أن نحو فخذ له فروع ثلاثة: أحدها: فخذ بسكون العين مع فتح الفاء وذلك للخفة؛ لأن السكون أخف من مطلق الحركة. وثانيها: فخذ بالسكون مع كسر الفاء لنقل حركة الخاء إليها بعد سلب حركتها للخفة أيضاً؛ لأن الحرف المبتدأ به لقوته أحمل للحركة الثقيلة. وثالثها: فخذ بكسرتين لكون كسرة حرف الحلق قوية بخلاف غيرها، فناسب أن تتبع لقوتها بكسرة ليحصل نوع من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وكأنهم عدلوا عن فتح الفاء والعين المحصل أيضاً للغرض المذكور؛ لأن استتباع القوي لما دونه أولى من عكسه، وقيل الأقيس الاتباع في الفتح ولكن اللغات الفرعية الأصل عدمها إذ الأصل في الفرع عدمه فوجوده يحتاج إلى دليل وأما عدمه فلا.

أنصا

أي ضخم، ومُرو، ولُكَع أي لئيم، وسُرُح، يقال ناقة سُرُح، أي سريعة، (وقد يُردّ بعضٌ) من هذه الأوزان إلى بعض فرعاً لا أصلاً، (فَفَعِل) بفتح الفاء، وكسر العين (مما ثانيه حرف حلق)، وستعرفه، (كفَخِذ يجوز فيه) ثلاثة أوزان أُخَر فرعية، (فَخْذ) بإسكان العين للخفة، (وفِخْذ) بنقل كسرة العين إلى الفاء، بعد حذف حركتها لذلك، (وفِخِذ) باتباع الفاء العين، إنما يجوز إسكان العين في إبل وبلز لا في غيرهما وهذا القول مردود لأنه حينئذٍ يناقض آخر كلامه أوله، وذلك لقوة حرف الحلق، فاستتبع ما قبله، والفرق بين هذه الثلاثة، وبين فَلْس وحِبْر وإِبِل أنّ هذه فروع للأوزان المردود

وَكَذَلِكَ الْفِعْل كشهد وَنَحْو كتِفٍ يجوز فِيهِ: كَتْفٌ، وكِتْف، . . . . .

ﭽ وأصلية حبر. وكذلك الفعل كشهد يجوز فيه هذه الأوجه.
وذكر الفعل ها هنا؛ لاشتراكه مع الاسم في هذا الحكم، هذا إذا كان ثانيه حرف حلق، وإن لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه إسكان عينه مع فتح الفاء وكسره لما ذكرناه.

ﭼ الحلق فيجعل ما قبله متابعاً له في الكسرة وإنما عدل فيه من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخر من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة وذلك لأن اللسان حينئذ يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وإنما جعل فخذ بفتح الفاء وكسر العين أصلاً لأنه أكثر وقوعاً في الاستعمال من أخوانه فكان بالأصالة أولى (**وكذلك الفعل**) إذا كان على فعل وثانيه حرف حلق فإنه يجوز فيه هذه الوجوه (**كشهد**) وإنما ذكر الفعل ها هنا مع أنه ليس هذا موضع ذكره لاشتراكه مع الاسم في هذا التفريع (**ونحو كتف**) مما كان بفتح الفاء وكسر العين ولم يكن ثانيه حرف حلق (**يجوز فيه**) وجهان من التفريع (**كتف**) بحذف كسرة العين (**وكتف**) بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد نزع فتحته وإنما لم يجز فيه الاتباع؛ لأن كسرة غير حرف الحلق لم تقو قوة

ﮒ قوله: (**وإن لم يكن كذلك ككتف**) الفعل لا يشارك الاسم في هذا القسم أيضاً، وإنما له فرع واحد وهو سلب كسرته فنحو علم يجوز تسكين لامه مع بقاء فتحة العين وقد قرئ شاذًا.
﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣].
وقال الشاعر[(١)]: [الطويل]

فإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُهْ

ﮓ إليها، وتلك أصول، (وكذلك الفعل) الذي أوله مفتوح، وثانيه حرف حلق مكسور (كشَهِدَ) يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها، والأوزان المذكورة يجري أيضاً فيما ثالثه حرف حلق كفرح وشره، اسمين أو فعلين، وإنما ذكر الفعل ههنا، وإن لم يكن محل ذكره قصداً للاختصار، (ونحو كَتِف) بفتح الفاء وكسر العين، مما ليس ثانيه، ولا ثالثه حرف حلق (يجوز فيه) فرعان فقط كَتْف وكِتْف بإسكان العين مع فتح الفاء وكسرها للخفة، . . . .

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ١/ ١٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٣.

وَنَحْو عَضُد يجوز فِيهِ: عَضْد، وَنَحْو عُنُق يجوز فِيهِ: عُنْق، وَنَحْو: إبل، وبِلِزٍ يجوز فيهمَا: إبْلٌ وبِلْزٌ، وَلَا ثَالِث لَهما، . . . .

جار بردي: ونحو: عضد يجوز فيه عضد بإسكان العين مع فتح الأول، ولا يجوز فيه عضد بضم الفاء نقلاً من الضاد كما نقلوا الكسرة في كتف لنقل الضمة وقد جوزه بعضهم.
ونحو: عنق يجوز فيه عنق بالسكون مع ضم الأول. ونحو: إبل، وبلز يجوز فيه إبل، وبلز بالسكون استثقالاً للكسرتين.
قوله: **(ولا ثالث لهما)** يريد أنه ليس في الكلام فعل بكسرتين إلا إبل في

نقره كار: كسرة حرف الحلق **(ونحو عضد)** مما كان بفتح الفاء وضم العين **(يجوز فيه)** وجه واحد من التفريع **(عضد)** بإسكان العين من غير نقل ولا يجوز فيه عضد بنقل ضمة العين إلى الفاء عند الأكثر لثقل الضمة **(ونحو عنق)** مما كان بضم الفاء والعين **(يجوز فيه عنق)** بحذف ضمة العين لاستثقال الضمتين **(ونحو إبل وبلز)** مما كان بكسر الفاء والعين **(يجوز فيه إبل وبلز)** بحذف كسرة العين لاستثقال الكسرتين وقوله **(ولا ثالث لهما)** أي لإبل وبلز قيل معناه أنهم لم يجئ في كلامهم فعل بكسرتين إلا إبل في الأسماء وبلز في الصفات على ما روي من البصريين، وقيل معناه لا فرع آخر لهما كما كان لكتف، وقيل أن قوله ونحو إبل تصحيف أيد بالدال، واذا كان بالدال يستقيم قوله ولا ثالث لهما أي

جمال: قوله: **(ونحو عنق يجوز فيه عنق)** لا يخفى أن محل الجواز ما لم يمنع من السكون مانع فإن منع امتنع كما في سرر وجدد لا يجوز السكون فيهما؛ لأنه يؤدي إلى إدغام ما يمتنع إدغام مثله أو الفك وهو مستثقل جدًّا.

أنصاري: (ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد) بإسكان العين، قيل وبإسكانها، وضم الفاء، بنقل حركتها إليها، (ونحو عُنُق يجوز فيه عُنْق) بالإسكان، (ونحو إبِل) في الأسماء (وبِلِز) في الصفات للضخم كما مرّ وللقصير (يجوز فيه إبْل وبِلْز) بالإسكان أيضاً، (ولا ثالث لهما) بشهادة استقصاء كلام الفصحاء، وإنْ أوهم لفظ نحو زيادة عليهما. وما نقل من نحو إِبِط و إبِدٍ بالدال للولود من أمَة أو أتان، وحِبِر لقلح الأسنان، وإطِل للخاصرة، وبِلِص لطائر، وعابل لبلد، ودَبِس لغة في الدِّبس، رُدّ بأنه لم يثبت عندهم، أو ثبت فرعاً لا أصلاً، أو غير فصيح، والمراد بيان اللغة الأصلية الفصيحة، وأمَّا لفظ نحو، فأتى به نظراً للأفراد الذهنية، وإن لم يوجد منها في الخارج غير إبِل وبِلِز، وما قيل مِن أنه أتى به نظراً للأفراد الخارجة أيضاً، لأنها كثيرة، لكن لم يجز إسكان العين في شيء منها غير إبِل وبِلِز، لأنّ المصنف حكم في الحِبُك، بكسر الحاء، وضم الباء بأنه من التداخل، وذلك يقتضي ثبوت الحبك بكسرتين، ردّ بأنه لو كان المعنى كذلك لِتناقض كلام

. . . .

نكـ الأسماء، وبلز في الصفات، وقيل معناه لا فرع آخر لهما كما لكتف وفخذ، وفيه نظر لأن لعضد وعنق أيضاً فرعاً واحداً فقط، ولم يقل هناك ولا ثالث لهما فما وجه الترجيح.

وقال بعضهم هذا تصحيف لمجيء الأبد والإبط، والحبك؛ ولأن الإبل من الأسماء والبلز من الصفات، فكيف يصح الجمع بينهما فالأبد بالدال، وحينئذٍ يستقيم قوله: ولا ثالث لهما، أي في الصفات.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان امرأة أبد أي ولود وأتان بلز، أي ضخم فالمصنف ما أراد حصر مجيء الفعل مطلقاً في المثالين المذكورين،

في الصفات؛ لأنه لم يأت على فعل بالكسرتين في الصفات الأخرى، فإن امرأة أبداي ولود أتان بلزاي ضخم هكذا قال ثعلب وأما الاسم فيجيء غير ابل نحو ابط وأطل وحبك وقيل معناه أن فعلاً بالكسرتين كثير في كلامهم لكن لأن قوله ونحو إبل يدل على أنه يجوز الإسكان في غير إبل وبلز أيضاً وقوله و لا ثالث لهما يدل على أنه لا يجوز الإسكان في غيرهما . . . .

قوله: (لأن لعضد) في ذكر عضد نظر لما عرفت أن بعضهم جوز له فرعاً ثالثاً وهو عضد مع أنه لو لم يجز لكان ممكناً بالنقل بخلاف إبل وبلز.

قوله: (لمجيء الأبد والإبط والحبك) جاء أيضاً أبد اسماً للأتان الوحشية وللأبد نحو لا أفعل أبد الأبد حكاه ابن دريد، وحبر بكسر المهملة والموحدة لقلح الأسنان وبلص لطائر وعبل اسم بلد ودبس لغة في الدبس ووتد في الوتد ومشط في المشط وأثر في الأثر وأطل في الأطل وهو الخضر واجد في أجد ويقال ناقة أجداي قوية.

قوله: (فكيف يصح الجمع بينهما) لم يتعرض الشارح لرده لظهور ضعفه وقد رده اليزدي فقال: ليس بشيء لجواز الجمع بينهما.

قوله: (قال ثعلب) دليل آخر للتصحيف أو دليل لمجيء أبد.

المصنف، فإنّ أول كلامه صريح في أنّ كل ما كان على فِعِل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، وأخره على هذا التفسير يدل على أنه لا يجوز فيه الإسكان إلّا في إِبِل وبِلِز، وأما الحكم بالتداخل، فمبني على لغة غير فصيحة، وهي الحبك بكسرتين، والمراد بالفصيح هنا كون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أكثر استعمالاً، وأنت لو استقريت كلامهم لا تجد الحِبِك بكسرتين إلّا قليلاً، وتجده بالضمتين كثيراً.

. . . .

وإلا لكان لفظ نحو لغواً إذ لا نحو لهما، حينئذٍ بل أراد حصر مجيء الفعل صفة في المثالين فعمم أولاً جواز إسكان العين في كل فعل اسماً كان أو صفة بقوله: ونحو إبل وبلز يجوز فيهما إبل، وبلز ثم خصص ثانياً إتيان الفعل في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما هذا ما ذكروه، والحق ما ذكرناه أولاً يؤيده ما ذكره الزوزني في شرح السبعيات من أنه أجمع البصريون على أنه لم يأت على فعل من الأسماء إلا إبل، ومن الصفات الأبلز، وحكى الكوفيون أطلاً من الأسماء أيضاً، وهي الخاصرة فقد اتفق الفريقان على اقتصار فعل على هذه الثلاثة هذا ما ذكره ثم ما نقل من نحو أبد يمكن أنه لم يثبت عندهم أو لا يكون بطريق الأصالة أو لا يكون فصيحاً ومراده بيان اللغة الفصحى.

وأما قولهم: يلزم أن يكون لفظ نحو لغواً، فمدفوع؛ لأن الإفراد الذهنية لفعل أعم من هذين المثالين وإن لم يوجد في الخارج غيرهما فقوله ونحو إبل وبلز للنظر إلى الأفراد الذهنية، وقوله: ولا ثالث لهما إشارة إلى أنه لم يوجد في الخارج منهما غيرهما، وبعضهم يقول معناه أنه لم يجز إسكان العين في شيء مما جاء على فعل إلا في إبل، وبلز بمعنى أنه جاء على فعل بكسر العين كثير من الألفاظ لكن لم يجز إسكان

. . . .

قوله: **(في شرح السبعيات)** هي المعلقات السبع ذكر ذلك عند شرح قول امرئ القيس[1]: [الطويل]

لَـهُ أَيْـطَـلَا ظَـبْـيٍ وسـاقَـا نَـعَـامَـةٍ ... وَإِرْخَـاءُ سِـرْحَـانٍ وَتَـقْـرِيـبُ تَـتْـفُـلِ

عبارته الأيطل والأطل، والأطل الخاصرة، الجمع الأياطل والأطال أجمع البصريون إلى آخره ما حكاه الشارح، والمراد بالاقتصاد في كلامه عدم الزيادة فليتأمل.

قوله: **(وقوله ولا ثالث لهما إشارة إلى أنه لم يوجد في الخارج غيرهما)** قال شارح هو مبني على انتفاء غيرهما في الخارج وهو ممنوع وإن سلم لزم تجويز الإسكان في النحو بتقدير وجوده في الخارج وهو قياس في اللغة وهو وباطل انتهى. وجواب هذا أن ما ثبت تعميمه من اللغة بالاستقراء ليس من القياس المختلف في جوازه كما صرح به ابن الحاجب وغيره ومثلوا له برفع الفاعل ونصب المفعول وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى فلا إشكال حينئذٍ في جواز الإسكان فيما يفرض وجوده.

. . . .

(١) انظر ديوانه (٢١).

. . . .

العين في شيء منها غير الإبل، والبلز، وذلك لأن المصنف حكم في الحبك بكسر الحاء وضم الباء بأنه من التداخل، فلو لم يثبت الحبك بكسرتين عنده كيف يمكنه الحكم بالتداخل ها هنا، والتصحيف الذي ذكره بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرناه، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف؛ لأن قوله ونحو: إبل وبلز يجوز فيه إبل وبلز تصريح بأن كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، وقوله ولا ثالث لهما على هذا التفسير يدل على أنه لا يجوز الإسكان إلا في إبل وبلز، وهل هذا إلا تناقض بين ولا يرد هذا على التفسير الذي ذكرناه؛ لأن حاصله أنه بين أن كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، ثم أشار إلى أنه لم يجئ على فعل إلا لفظان، وهذا لا فساد فيه كما عرفت، وأيضاً كل ما جاء بكسرتين على زعم هذا القائل كالابطو الحبك، والأبد يجوز فيه الإسكان فكيف يصح هذا الحكم.

وأما حكم المصنف بالتداخل فبناء على اللغة الغير الفصيحة وهي الحبك بكسرتين.
فإن قلت: ما تريد بالفصيح وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح. قلت: المراد الفصاحة اللفظية، فإن الفصاحة قسمان: راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد، وراجع إلى اللفظ وهو أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها أكثر، أنت لو تصفحت كلامهم صفحة بعد صفحة، واستقريت كتبهم ورقاً بعد ورق لا تكاد تجد الحبك بالكسرتين إلا قليلاً وتجده بالضمتين كثيراً.

. . . .

قوله: (**فتعين الحمل على ما ذكرنا**) وهو جاء على فعل كثير من الألفاظ لكن لم يجز إسكان العين في شيء منها غير الإبل والبلز. قوله: (**وهل هذا إلا تناقض بين**) لأن قوله ونحو إبل وبلز يدل على أن كل ما كان على فعل يجوز فيه إسكان العين، وقوله ولا ثالث لهما معناه أنه لا يجوز إسكان العين إلا في البناءين المذكورين فيكون معنى الكلام يجوز إسكان العين في كل ما جاء على فعل ولا يجوز إسكان العين في كل ما جاء على فعل هذا تناقض بين.
قوله: (**على زعم هذا القائل**) الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد وأكثر ما يقال فيما يشك فيه والظاهر أن الجار متعلق بجاء لا بيجوز.
قوله: (**فكيف يصح هذا الحكم**) وهو أنه لم يجز إسكان العين إلا في الإبل والبلز.
قوله: (**قو وهو أن يكون اللفظ الخ**) لا يكون كذلك إلا إذا كان جارياً على القوانين المستنبطة من كلامهم سالماً من تنافر الحروف بحيث يسهل على اللسان، ومن الغرابة بحيث لا يحتاج إلى أن ينفر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة ولا يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد تفصيل ذلك في محله.

. . . .

وَنَحْو: قُفْلٍ يجوز فِيهِ: قُفُلٌ على رَأْيٍ، لمجيء عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

جار قوله: (**ونحو قفل**) أي ونحو قفل بالسكون يجوز فيه قفل بالضم لمجيء عسر ويسر بالضم، وعسر ويسر بالسكون، فإن الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والأكثرون ولا يجوزون ذلك إذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز أن يكون الضم والسكون في عسر ويسر بطريق الأصالة وكان الأخف أكثر استعمالاً.

نقره (**ونحو قفل**) بضم القاف وسكون العين (**يجوز فيه قفل**) بضم العين لا تباع الفاء (**على رأي**) (**لمجئ عسر ويسر**) بضم الفاء والعين فهما وهما فرعان على عسر ويسر لأنهما بسكون العين أكثر استعمالاً منهما بضمة، والأكثر استعمالاً أولى بالأصالة وعند الأكثرين لا يجوز؛ ذلك لأن فيه عدولاً من الأخف إلى الأثقل، وأما مجيء عسر ويسر فلا يدل على أنهما فرعان على عسر ويسر لجواز أن يكونا أصلين أيضاً وكان الأخف أكثر استعمالاً فإن الاستثقال في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في يقول

جما قوله: (**والأكثرون لا يجوزون ذلك**) أي كون العسر واليسر فرعاً على العسر واليسر لوجهين:

أحدهما: أشار إليه بقوله إذ لا يحصل.

والثاني: أشار إليه بقوله مع جواز أن يكون هكذا في الحواشي، والظاهر المراد بذلك الضم في قفل تعريفاً على قفل؛ لأن البحث فيه، ولأنه شرح لقوله ونحو قفل يجوز فيه قفل على رأي وهو يريد أن يبين أن الأكثرين ليسوا على هذا الرأي كما يدل عليه تنكير لفظ رأى في المتن، ثم بين مسند الرأي الضعيف بالوجهين المذكورين ض.

أنصا (ونحو قُفْل يجوز فيه قُفُل) بضمتين (على رأي) للأقلين (لمجيء عُسُر ويُسُر) في عُسْر ويُسْر بالإسكان، فإنّ الضم فرع السكون فيهما لقلة استعمالهما بالضم وكثرته بالسكون، والأكثرون على خلاف ذلك، فإنّ الفرع يجب أنْ يكون أخف، مع أنه يجوز أن يكون الضم والسكون أصلين، وكثر استعمال الأخف، أو الضم أصلاً، والسكون فرعاً، وكثر استعماله لخفته، بل قد يترك استعمال الأصل أصلاً في الاختيار لذلك، كما في يرى بالنظر إلى أصله، وهو يَرْأَى.

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة: جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن وَدِرْهَم وقِمَطْر.

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

قوله: (**وللرباعي**) القياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناء، إذ هو حاصل من ضرب اثني عشر في الأربعة التي هي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال. الجعفر النهر الصغير، والزبرج الزينة، والبرثن مخلب الأسد، والقمطر ما يصان فيه الكتب، . . . .

فلا ينكر أداؤه إلى قلة استعماله (**وللرباعي**) المجرد أبنية (**خمسة**) استعمالاً، والقسمة العقلية تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناء حاصلة من ضرب الاثني عشر في أربعة؛ وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منه إلا ما ذكره إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو لتوالي أربع حركات (**جعفر**) وهو النهر الصغير وهو فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (**وزبرج**) وهو الزينة وهو فعلل بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين (**وبرثن**) وهو مخلب الأسد وهو فعلل بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين (**ودرهم**) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وهو فارسي معرب وكسر الهاء لغة (**وقمطر**) وهو ما تصان فيه الكتب وهو فعلل بكسر الفاء وفتح العين وسكون

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

قوله: (**لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال**) من المذكورات ثلاثة سقطت لالتقاء الساكنين هي أحوال الفاء مع سكون العين واللام.

قوله: (**والزبرج**) بزاي وراء مكسورتين وموحدة ساكنة وجيم الزينة من وشى أو جوهر والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة، والبرثن بموحدة ومثلثة مضمومتين.

والمخلب بكسر الميم وفتح اللام، والقمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون المهملة،

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

(وللرباعي) أي وللاسم الرباعي المجرد (خمسة) من الأبنية، وإنْ اقتضت القسمة العقلية أنّ له ثمانية وأربعين بناء، بضرب الاثني عشر السابقة في أحوال اللام الأولى الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا خمسة للاستثقال: (جَعْفَر) للنهر الصغير، (وزِبْرِج) للسحاب الرقيق، وللذهب والزينة، (وبُرْثُن) لمخلب الأسد، (ودِرْهَم وقِمَطْر)

وَزَاد الْأَخْـفَـش............................

ج وأمثلته من الصفة سلهب[١] للطويل. ودفنس للحمقاء، وجرشع[٢] للطويل، وهبلع للأكول، وسبطر للطويل الممتد.

واعلم أن في ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحثاً؛ لأن درهماً معرب وهبلعا إنما يكون رباعيًّا إذا قلنا بأصالة الهاء، وإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا وسيتحقق ذلك في ذكر الزيادة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وزاد الأخفش) أي اختلف في بناء فعلل بضم الفاء وفتح اللام فأثبته الأخـفـش......................................

ق اللام الأولى (وزاد الأخفش) على هذه الأبنية الخمسة بناء سادساً، وهو فعلل بضم الفاء

ك والدفنس: بمهملتين وفاء ونون كزبرج الحمقاء والأحمق الدني والجمع دقانسة والمرأة الثقيا، والجرشع بجيم وشين معجمة كبرثن قال في القاموس: العظيم من الإبل والخيل والعظيم الصدر المنتفخ الجنبين.

قوله: (واعلم أن في ثبوت فعال بكسر الفاء وفتح اللام بحثاً؛ لأن درهماً معرب) لم يذكر هذا صاحب القاموس، وذكره الجوهري وجاء أيضاً فلفع لكنه علم وهجرع وفيه أيضاً خلاف أبي الحسن، وبالجملة فالحق ثبوت فعلل؛ لأن الأظهر أصالة الهاء، ولأن الملحق يستدعي ثبوت الملحق به، وقد تحقق الملحق نحو عثير.

قوله: (فأثبته الأخفش) نقل أيضاً عن الكوفين وعزاه ابن مالك للأخفش والفراء قال وزيادة الثقة مقبولة، ثم قال وقد ينتصر لسيبويه في إلغائه فعلل بأن يقال سلمنا صحة نقله عن العرب لا أنه فرع على فعلل؛ لأن كل ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضم ولا ينعكس ولو كل فعلل

قّ لِما تُصان فيه الكتب، وأمثلته من الصفة: سَلْهَب للطويل، ودِفْنِس للحمقاء، وجُرْشُع للطويل، وهِبْلَع للأكول وسِبَطْر للطويل الممتد، قال الجاربردي: وفي ثبوت فِعلَل بكسر الفاء، وفتح اللام بحث، لأنّ دِرهماً معرب، وهِبلعاً إنما يكون رباعياً، إنْ قلنا بأصالة الهاء، فإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن فلا، وسنحقق ذلك في باب ذي الزيادة.

(وزاد) الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش)، تلميذ سيبويه رحمه الله

(١) السَّلْهَبُ الطَّويلُ، أو مِنَ الرِّجالِ، ج سَلاهِبَةٌ، وكَلْبٌ، ومِنَ الخَيْلِ ما عَظُمَ وطالَ عِظامُهُ، كالسَّلْهَبَة: وهي الجَسيمَةُ. والسِّلْهابَةُ: الجَرِيئَةُ، كالسِّلْهابِ، بكسرِهِما. [القاموس المحيط: ١/ ٧٧].

(٢) الجُرْشُعُ: العظيم الصدر، وقيل: الطويل، وقال الجوهري: من الإبل فَخَصَّص، وزاد: المنتفِخُ الجَنْبين. [اللسان: ٨/ ٤٧].

نَحْو: جُخْدَبٍ. وَأما جَنَدِل ....

ﺟﺎ وروى جخدبا بفتح الدال لنوع من الجراد، وسيبويه يرويه بالضم فهو كبرثن وروى الفراء طحلبا الثانية للإلحاق، وإلا لوجب الإدغام فوجب على هو معرب، والحق ثبوته؛ لأنهم يقولون ما لي عنه عند أي بدو الدال وبرقعاً بفتح اللام والقاف، وقال أبو ثبوت فعلل ليكون ملحقاً به، وأيضاً ذكره المصنف في إعلال العين أنه صح عليب لمحافظة الإلحاق، وهذا يدل على ثبوته، وأما نحو جندل لأرض فيها حجارة، ....

ﻓﺎ وسكون العين وفتح اللام الأولى (**نحو جحدب**) بفتح الدال وهو نوع من الجراد.
وأما سيبويه فيرويه بضم اللام الأولى فهو كبرثن، فإن قلت: قد جاء الرباعي أكثر من الخمسة نحو جندل وهو أرض فيها حجارة، وعلبط وهو قطيع من الغنم، والغليظ من اللبن وغيره. فأجاب عنه بقوله: (**وأما نحو جندل**. ....

ﻟﺪ أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينرد عن فعلل فعلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن وهو حاجز غير منيع انتهى. قوله: (**لنوع من الجراد**) هو الأخضر الطويل الرجلين، والضمير في قوله هو معرب للمذكور من طحلب وبرقع وفي ثبوته لفعلل، وما قال إنه الحق قال الموصلي: وغيره أنه الأظهر ومثل عندد في كونه ملحقاً سودد.
قوله: (**صح عليب**) ولم يجئ على فعيل بضم الفاء وتسكين العين وفتح الياء شيء غيره صحاح. قوله: (**أما نحو جندل**) جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم أوزان الرباعي خمسة فرد عليكم جندل فإنه من الرباعي وليس من تلك الأوزان المذكورة فأجاب بأنه نادر.
قوله: (**وأما نحو جندل الخ**) قد استدرك على ما ذكره المصنف من أوزان الرباعي أوزان أخرى. فمنها فعلل بفتح الفاء والعين وكسر اللام كجندل، وفعلل بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام كعلبط، وقد أشار حكاية استدراك هذين الشارح ورده بأن ما ذكرنا ردوا بأن القاعدة

ﻗﺎ بناء سادساً (نحو جُخْدَب)، بضم أوله وسكون ثانيه، وفتح ثالثه لضرب من الجراد، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وسيبويه يرويه بضم الدال، فهو كبرثن، وروى الفراء طُحْلَباً وبُرقَعاً بفتح ثالثهما، وقال أبو علي: هو أي هذا البناء معرب، قال الجاربردي وغيره: والحقُّ ثبوته، لأنهم يقولون: مالي عنه عُنْدَداً، أي بدّ، والدال الثانية للإلحاق، وإلّا لوجب الإدغام، فوجب ثبوت هذا البناء، ليلحق به، وأجاب ابن مالك بأن سيبويه لعلّه إنما أهمله لأنه عنده مخفف من فُعلُل، مفرع عليه، ولا نسلّم أنّ فكّ الإدغام للإلحاق بنحو جُخدَب، بل لأنّ فُعلَلاً من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك، كما في نحو جُدَد، وظُلَل، وحُلل، ولو سلم أنه للإلحاق، فلا نسلم أنه لا يلحق إلّا بالأصول، إذ قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا اقعنسس، فألحقوه باحرنجم، فلمّا ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق به بالتخفيف، (وأمّا نحو جَنَدِلٌ) لموضع فيه حجارة،

وعُلَبِطٌ، فتوالي الحركات حملهما على بَاب جَنَادلَ وعُلابِط.

جار وعلبط لقطيع من الغنم فنادر، وأيضاً علم بالاستقراء أنه لا يوجد كلمة فيها أربع حركات متواليات فلذلك قيل: الأصل جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعي، وهكذا هدبد للبن الخاثر مقصور عن هدابد.

نقره **وعلبط فتوالى الحركات الأربع فيهما (حلهما على باب جنادل وعلابط)** وذلك لأن

لك المعلومة من استقراء كلامهم دلت على أنهما مقصوران من جنادل وعلابط، ومنها فعلل بفتح الفاء والعين وضم اللام كعرتن لشجر يدبغ به، ورد أيضاً بأنه لم يجيء منه إلا هذا، وقد قالوا فيه عرنتن فكأن عرنتن هو الأصل كقرنفل وكأن عرتن فرعاً عنه.

ومنها فعلل بفتح الفاء وإسكان العين وكسر اللام، وفعلل بكسر الفاء وإسكان العين وضم اللام ذكرهما ابن عصفور، وقال إنهما نادران لم يجيء من الأول إلا طحربة ومن الثاني إلا زئير وضئيل، قال: وذلك شاذ لا يلتفت إليه، وذكر أيضاً آخر ولم يثبته وهو فعلل بضم الفاء وفتح العين فإنه قال: وأما الفتكرين بضم الفاء على ما حكاه يعقوب وكأنه فتكر ثم جمع فلا حجة فيه على إثبات فعلل إلا أن يحفظ بالواو والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجرًّا، ولكن المسموع من هذا إنما هو بالياء فيمكن أن يكون اسماً مفرداً كقذعميل انتهى.

الطحربة الملبوس الحقير، والقطعة من الغيم يقال ما في السماء طحربة أي شيء من غيم والمشهور فيها طحربة بفتح الراء والطاء وضمهما وكسرهما وجاءت بالخاء المعجمة أيضاً، والزئير والضئيل بهمزة موحدة للداهية. قال في القاموس أيضاً: وليس فعلل غيرهما.

قوله: **(الأصل جنادل)** هذا قول البصريين وقال الكوفيون الأصل جنديل ووافقهم أبو علي واختاره ابن مالك، قال: لأن جندلاً ونحوه ينطلق على مفردات لا جموع، وفعليل في الآحاد بخلاف فعالل. قوله: **(وعلابط)** العلابط الضخم العلبطة، والعلبط، والعلابط القطيع من الغنم صحاح. قوله: **(وهكذا هدبد)** جاء أيضاً عكمس، يقال إبل عكمس أي كثيرة، وهدهد لغة في الهدد وغتلط وعجلط وعكلط ومعناها الخاثر، ودودم لصمغ السمر.

قال ابن عصفور: في الممتع وليس في شيء من المذكورات دليل على إثبات فعلل في الرباعي يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء منها إلا والألف قد جاء فيه نحو علابط وهدابد وعكامس وغيرها فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف والخاثر بمثلثة.

قوله: **(مقصور عن هدايد)** قال سيبويه: والدليل على أنهما مقصوران من هدايد وعلايط أنك لا تجد نحوهما إلا ويروى فيه فعالل كعلابط.

فلا (وعُلَبِطٌ) لقطيع من الغنم، وللضخم، (فتوالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة (حملهما على) أنهما (من باب جَنادِل وعُلابِط)، أي مأخوذان من مزيد الرباعي إذ مثلهما مرفوض في كلامهم، فلا يثبت بهما بناءان آخران، وكذا هُدَبِد للّبن الخاثر، مأخوذ من هدابد.

[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

وللخماسي الْمُجَرّد أَرْبَعَة: سَفَرْجَلٌ، ....

جا
[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

قوله: (**وللخماسي**) أي وللخماسي المجرد أربعة أبنية، والقسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين سقط البواقي للاستثقال.

ف تواليها مرفوض في كلامهم فهما من مزيد الرباعي (**وللخماسي**) المجرد أبنية (**أربعة**) والقياس يقتضي أن تكون له مائة واثنان وتسعون بناء على ضرب الثمانية والأربعين في الأحوالِ الأربعة للأم الثانية، وإنما اقتصر على الأربعة لما ذكرنا في الرباعي (**سفرجل**)

لد
[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

قوله: (**وللخماسي المجرد أربعة أبنية**) وقد ذكر ابن السراج بناءاً خامساً وهو هُنْدَلع لبقلة[1] وفيه نظر لاحتمال أن يكون رباعيًّا ونونه زائدة ووزنه فنعلل.

وقد جمعت أبنية الخماسي تيسيراً للحفظ وأشير إلى الخلاف في هندلع وهو:

سفرجل قذعمل قهبلس[2] قرطعب والخلف في هندلع

قوله: (**والقسمة تقتضي مائة**) إذ هو الحاصل من ضرب ثمانية وأربعين، الحاصل من أحوال الفاء والعين واللام الأولى في الأربع التي هي احوال اللام الثانية ض.

قوله: (**سقط البواقي للاستثقال**) منها ما سقط للتعذر وهو أحد وعشرون ثلاثة منها مشتملة على ثلاثة سواكن وثمانية عشر مشتملة على ساكنين ملتقيين فليتأمل.

قن
[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[بنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

(وللخماسي) أي وللاسم الخماسي المجرد (أربعة) من الأبنية، وإن اقتضت القسمة العقلية أنّ له مائة واثنين وتسعين بناء، بضرب ما للرباعي في أحوال اللام الثانية الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا أربعة للاستثقال (سَفَرْجَل) معروف،

---

(١) الهُنْدَلِعُ بقلة قيل إنها عربية فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها ومثال الكلمة على هذا فُنْعَلِلٌ وهو بناء فائت. [اللسان: ٨/ ٣٦٩]

(٢) القَهْبَلس: الضخمة من النساء.

وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ.

القرطعب الشيء القليل، والجحمرش العجوز، والقذعمل الإبل الضخم. وأمثلة الصفة همرجل لواسع الخطو، وجردحل لإبل ضخم، وقهلبس للافعوان العظيم وخبعثن[1] للشديد، ....

وهو فعلل بالفتحات مع سكون اللام الأولى **(وقرطعب)** وهو فعلل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية يقال ما عنده قرطعبة ولا قذعمله ولا سعنة ولا معنة أي شيء قال أبو عبيدة ما وجدنا أحداً يدري أصولها **(وجحمرش)** وهو فعلل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية وهو العجوز الكبيرة **(وقذعمل)** وهو فعلل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية ولا

قوله: **(القرطعب الشيء القليل)** قال الجوهري: يقال ما عنده قرطعبة ولا قذعلمة ولا شعثة ولا معتة أي شيء، ثم قال: في باب اللام وقيل القذعمل والقذعملة الإبل الضخم، وفي قوله وأمثلة الصفة إشعار بأن الجحمرش والقذعمل بما فسر به من الأسماء، وليس كذلك، وقد مثل بهما للصفة صاحب الممتع وغيره، ثم قال وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي فعللا نحو صنبر، قال: والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر نحو قوله:

حـيـن هـاج الـصـنـبـر[2]

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين نحو قولهم ضربته وقتلته، قال وزاد بعضهم أيضاً فعنللا نحو هندلع ولم يحفظ غيره وهندا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه فنعلل والنون زائدة ويحكم عليها بالزيادة وإن لم يكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر فعللل في أبنية الخماسي فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة فإن قيل ولم يثبت أيضاً في مزيد الرباعي فنعلل قيل هو على كل حال ليس له نظير فدخوله في الباب الأوسع أولى وهو المزيد؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة انتهى.

(وقِرْطَعَب) للشيء الحقير، (وجَحْمَرِش) للعجوز، (وقُذَعْمِل) بذال معجمة للإبل الضخم، وأمّا هُنْدَلِع لبقلة، فالصحيح كما قاله المرادي أنه رباعي، ونونه زائدة، ووزنه فُنْعَلِل، فلذا لم يذكره، وأمثلة ذلك من الصفة: هَمَرْجل لواسع الخطو، وجِرْدَحَل

---

(١) الخُبَعْثِنُ: من كلّ شيءٍ التّارُّ البدن، الرّيّانُ المَفَاصِلِ، وتقول: اخبَعَثَ في مشيهِ، وهو مَشْيٌ كَمَشي الأسد، قال يصف الفيل: (خُبَعثِنٌ مِشيتُه عَثَمْثَمُ). ويقالُ: أسَدٌ خُبَعْثِنةٌ. ويقالُ: فلان خُبَعثِنةٌ. ويقال: للفيل خُبَعْثِنٌ وبَقَرةٌ خُبَعْثِنةٌ، قال أعرابيّ في صفة الفيل: (خُبَعْثِنٌ في مَشْيِهِ تَثْقيلُ) [العين: ١/ ١٦٢].

(٢) البيت لطرفة:

بـجـفـانٍ تـعـتـري نـاديـنـا وسـديـفٍ حـيـن هـاج الـصِّـنَّـبـر

وللمزيد فِيهِ أبنية كَثِيرَة، وَلم يَجِيء فِي الخماسي إِلَّا: عَضْرَفُوْطٌ،

ﻧﺠﺢ وللمزيد فيه من الثلاثي والرباعي أبنية كثيرة إذ تكون الزيادة واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ومواقعها، إما قبل الفاء أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام ويكون متفرقة أو مجتمعة فلا يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك ترك المصنف.

ومن الخماسي لم يجيء إلا عضرفوط للغطاية، ويقال له بالفارسية: كرياسو،

ﻓﻮ يجيء للاسم المتمكن بناء أقل من الثلاثي ولا أكثر من الخماسي، وإذا جاء اسم أقل من الثلاثي كان فيه حذف نحو أخ ويد كما إذا جاء اسم أكثر من الخماسي كان فيه زيادة نحو قزعبلانة (**وللمزيد فيه**) من الثلاثي والرباعي (**أبنية كثيرة**) إلا أن المزيد فيه من الثلاثي أكثر من الرباعي لكونه على أعدل الأوزان فيقبل زيادة الزيادة، والزيادة فيه إما من جنس الكلم أو من غير جنسها إما بتكرير العين أو اللام أو الفاء والعين أو العين واللام والتي من غير جنسها تكون واحدة واثنين أو ثلاثاً أو أربعاً ومواقعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام وتخلو الزيادة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة بخلاف الرباعي فإنه خارج عن الاعتدال؛ لوقوع حرفين في وسطه؛ ولذا ثقل الزيادة في الخماسي لوقوع ثلاثة أحرف في وسطه فلا يزاد فيه إلا زيادة واحدة من حروف المد قبل اللام أو بعده؛ ولذا كانت الزيادة في قرعبلانة نوادر والى ما ذكرنا أشار بقوله (**ولم يجئ في الخماسي إلا**) أبنية خمسة (**عضرفوط**) وهو العظاية الذكر

ﻓﻠ قوله: (**وللمزيد فيه من الثلاثي والرباعي أبنية كثيرة**) ستعرف إجمالاً في باب ذي الزيادة، ومن أراد معرفتها على وجه التفصيل فعليه بكتاب الممتع وغيره من الكتب المبسوطة، والذي ذكره الزبيدي أن جملة أبنية الأسماء المجردة ثلاث مائة بناء وثمانية أبنية منها للثلاثي مائتان وثمانية وثلاثون بناء للمجرد منها عشرة أبنية أو أحد عشر بناء إن ثبت نحو دئل والبقية للمزيد فيه منه، وللرباعي أحد وستون منها بناء للمجرد خمسة والبقية للمزيد فيه منه، وللخماسي تسعة أبنية للمجرد منها أربعة والبقية للمزيد فيه والله تعالى أعلم.

قوله: (**ومن الخماسي لم يجئ إلاعضرفوط الخ**) استدراك على اقتصارهم سَمَرْطُول ودرداقس وقزعبلانة وردبان الأول لم يسمع قط في نثر وإنما سمع في الشعر وهم مما يحرفون في الشعر إذا اضطروا إلى ذلك قال[1]: [الرجز]

بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِي

ﻗﻤ للضخم من الإبل، وقَهْبَلِس للأفعوان العظيم، وخُبَعْثِن للشديد، (وللمزيد فيه) من الاسم الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة) تُعرف إجمالاً في باب ذي الزيادة، (ولم تجئ في) الاسم (الخماسي) المزيد فيه (إلّا) خمسة على الأصح: (عَضْرَفُوط) لذكر العَظاء، وهو

---

(١) انظر لسان العرب (ضخم).

وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى، ....

ج وخزعبيل للباطل، وقرطبوس للداهية، وقبعثرى للإبل القوي، وألفه ليست للتأنيث لقولهم قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية، وهي الخماسي إذ ليس لنا أصل سداسي فلتحقه به فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها، وهذا معنى قول الزمخشري، وهي في قبعثرى كنحو: ألف كتاب لا ناقتها على الغاية هكذا ذكر ....

ق (وخزعبيل) وهو الأباطل والخزعبيلة ما أضحكت به القوم يقال هات بعض خزعبيلاتك (وقرطبوس) بكسر القاف وهي الداهية (وقعبثري) وهو العظيم الخلق والأنثى قبعثراة وألفه ليست للإلحاق لكونها سادسة ولا بناء فوق الخماسي فيلحق به ولا للتأنيث لمجيء قبعثراة، ولو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر وإنما زيد الألف فيه لتكثير الأبنية، قال المبرد الألف فيه لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة وفيه نظر لما ذكرنا من أنه ليس في الأصول سداسي حتى يلحق به اللهم إلا أن يقال أن مراده ما قاله السيرافي هو أنه قد

ك وإنما هو سبحل بمنزلة قمطر فكذلك سمرطول يمكن أن يكون محرفاً من سمرطول كغضرفوط وبأن درداقسا لا يتحقق كونها من كلام العرب، قال الأصمعي: أظنها رومية فلا ينبغي أن يثبت بها فعلالل وكذلك حذرانق أصله فارسي معرب وبأن قزعبلانة لم يسمع إلا من كتاب العين فلا ينبغي أن يلتفت إليها انتهى. والسمرطول الطويل المضطرب، والدرداقس عظم يصل بين الرأس والعنق، والقزعبلانة دويبة عريضة محنبطة بطين، والخدرانق قيل ضرب من الثياب، والغطاية دويبة أكبر من الوزغة وجمعها غطاياء بالكسر والمد، والقرطبوس بكسر القاف. قال الشارح: للداهية، وعن المبرد أنه اسم للناقة العظيمة ولم أر المادة في القاموس، وإنما فيه القرطبوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة، ورأيت بخط مؤلفه في بعض الحواشي صوابه القطربوس يتقدم الطاء، والله تعالى أعلم. قوله: (ومن الخماسي لم يجئ) أي المزيد من الخماسي.

قوله: (وقبعثرى) قال في الصحاح: قال المبرد القبعثرى العظيم الشديد ض.

قوله: (وهو الخماسي) الضمير للزيادة بتأويل المذكور أو المنتهي.

قوله: (وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية) قال ابن الحاجب يريد أنها زيادة محضة ليست للإلحاق، كما أن ألف كتاب ليست كذلك، ومعنى قوله لإناقتها على الغاية أنها زائدة على نهاية ما بنيت عليه الأصول؛ لأن نهايتها خمسة.

قُ دويبة أكبر من الوزغة، ومؤنثه عَظاءة وعظاية، (وخُزَعْبِيل) للباطل، (وقِرْطَبُوس) للداهية، (وقَبَعْثَرَى) بالتنوين للعظيم الشديد، وألِفه ليست للتأنيث، لقولهم: قَبَعْثَراة، ولو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق كما في القاموس وغيره، إذ لا أصل له سداسياً يلحق به، فهي لتكثير الكلمة، فما في الصحاح من أنها لإلحاق بنات

وخَنْدَرِيْسٌ، على الْأَكْثَر.

في شرح الهادي، ويظهر لك من هذا أن ما ذكر في الصحاح من ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة غير صحيح. وخندريس وهو الخمر القديمة، وإنما قال على الأكثر؛ لأن أكثر الناس يقولون النون أصلية فيكون مزيد الخماسي وبعضهم يقول النون زائدة فهو مزيد الرباعي، واستدل على الأول بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًا أو زائداً فالأصل الأصلي.

وعورض هذا بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين أحدهما على تقدير أصالة حرف، والثاني على تقدير زيادته وشيء منهما لم يوجد في أبينتهم فاحمل على الزائد أولى.

زعم بعض الناس أن قبعثري لو كان في الكلام سداسي أصلاً لكان ملحقاً به **(وخندريس)** وهو الخمر القديمة ومنه حنطة خندريس للعتيقة، وقوله **(على الأكثر)** قيد في خندريس، وذلك لأن أكثرهم جعل النون أصلية فتكون من مزيد الخماسي ووزنه حينئذٍ فعلليل واستدل عليه بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًّا وزائداً، فالأصل هو الأصلي، وقال بعضهم: إن النون زائدة فيكون من مزيد الرباعي ووزنه حينئذ فنعليل، واستدل عليه بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين غير موجودين في أبنيتهم على تقدير أصالة حرف منه وزيادته في أبنيتهم كان جعله زائداً أولى؛ لأن الزيادة دخول ما ليس بأصل في الكلمة فيكون الأصل أولَى بأن لا يثبت فيه وزن مجهول.

قوله: **(في شرح الهادي)** لمولانا عز الدين الزنجاني. قوله: **(غير صحيح)** ويمكن أن يقال مراده بالإلحاق هو الإلحاق اللغوي لا الاصطلاحي فيكون مراده إخراج الكلمة من الخماسي إلى السداسي الذي هو من الزوائد لا من الأصول لما تقرر أن لا سداسي لنا من الأصول ض. قوله: **(وخندريس)** قال في شرح المقامة المطرزي أن خندريساً فارسي معرب فعلى هذا لا يكون من مزيد الخماسي أو الرباعي ض.

الخمسة ببنات الستة غير صحيح، كما قاله الجاربردي، (وخَنْدَرِيس) للخمر القديمة (على) قول (الأكثر) من أنّ النون أصلية، ووزنه فَعْلَلِيل، فهو مزيد الخماسي، وعلى قول الأقل هي زائدة ووزنه فنعليل فهو مزيد الرباعي، واحتج للأول بأنه إذا تردد في أصالة حرف وزيادته، فالأصل الأصلي، وعورض بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين أحدهما بتقدير أصالة حرف، وثانيهما بتقدير زيادته، وشيء منهما لم يوجد في أبنيتهم، فالحمل على الزائد أولى، وأُجيب بما فيه نظر، كما بينه الجاربردي، وأمّا مرزَنْجُوش فمعرب، فلذا لم يذكره المصنف هنا، وسنحقق حكمه في ذي الزيادة.

. . . .

وأجيب عنه بوجهين الأول أن ذلك فيما يكثر فيه الزيادة والخماسي لم يكثر فيه الزيادة، والثاني أنه قد ثبت عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير أصالة النون إلا الواو والياء وهما أخوان هكذا ذكر في الشروح، وفيه نظر لأن ما ذكر في الجواب الأول إنما يصح أن لواحقه الخصم بمزيد الخماسي وليس كذلك، وإنما يريد إلحاقه بمزيد الرباعي، ومراد المصنف إلحاقه بمزيد الخماسي فالأمر بالعكس يعرف بالتأمل، ثم إذا عرفت ذلك بقي الجواب عن مثل عضرفوط وهو سهل فإنه يتغاير البناء باختلاف الحركات فكيف بالحروف. وأما مرزنجوش فمعرب فلذلك لم يذكره ها هنا ويتحقق أمره في ذكر ذي الزيادة إن شاء الله تعالى.

. . . .

قوله: (**الأول أن ذلك**) تقرير الجواب الأول أنه لا نسلم أن جعله زائداً أولى على إطلاقه بل الأولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة كما في الخماسي.

قوله: (**والثاني**) مقتضى النياس أن يذكر الجواب الثاني أولاً ليكون على سبيل المنع والتسليم تأمل.

قوله: (**هكذا ذكر في الشروح**) ممن ذكر الجواب الشريف في شرحه لكن ساقه بلفظ وأجيب عنه كما فعل الشارح.

قوله: (**وإنما يريد إلحاقه بمزيد الرباعي**) لأنه يجعل النون زائدة لإلحاقه بالرباعي ض.

قوله: (**وأما مرزنجوش**) اختلف العلماء في مرزنجوش فبعضهم يقول مزيد الخماسي؛ لأن النون والواو زائدتان بالإجماع، فمذهب ذلك البعض أن الميم أصلية فيكون مزيد الخماسي، وذهب بعضهم إلى أن الميم أيضاً زائدة فيكون مزيد الرباعي، وأحال الشارح تحقيق هذا البحث إلى فصل ذي الزيادة وأشار إلى جوابه بأنه معرب.

. . . .

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

وأحـوال الْأَبْـنِـيَـة قـد تـكـون لـلْـحَـاجـة: ....

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

قوله: (**وأحوال الأبنية**) لما ذكر أن التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال الأبنية علم أن مسائله، هي المباحث المتعلقة بأحوال الأبنية فأشار ها هنا إلى بيان الأحوال؛ ليشرع في المسائل فالمذكور إلى هنا من المبادئ، وذلك لأنه ذكر أولاً تعريفه، ثم شرع في موضوعه وهو الأبنية من حيث تعرض لها الأحوال المذكورة في الكتاب إذ أحوال الأبنية عارضة للأبنية فتكون الأبنية موضوع هذا العلم؛ لأن معروض مسائل العلم يكون موضوعاً له، والأبنية كما عرفت عبارة عن الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة فبحث عن الحروف من حيث إنها ثلاثة أو أربعة أو خمسة، ومن حيث إنها زائدة

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

ولما فرغ من المقدمة شرع في مسائل التصريف، وهي المباحث المتعلقة بتلك الأحوال وفصلها ليبين انحصار أبواب التصريف فقال: (**وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة**) المعنوية وهي ما يتوقف عليه فهم المعنى أو للحاجة اللفظية وهي ما يتوقف

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

قوله: (**فالمذكور إلى هنا من المبادئ**) مبادئ كل علم ما لا يكون مقصوداً بالذات بل يتوقف عليه ذلك.

قوله: (**لأن معروض مسائل العلم يكون موضوعاً له**) فيه إشارة إلى ما قيل أن موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ولبسط الكلام على الموضوع والمبادئ محل غير هذا.

قوله: (**فبحث عن الحروف**) فالبحث في الموضوع عن الحروف الواقعة في الكلمة وعن حركاتها وسكناتها فجعل المصنف بحث الموضوع قسمين كما أشار إليه الشارح ض.

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

ولمَّا فرغ من مبادئ هذا العلم، وهي ما يتوقف عليه الشروع فيه من تعريفه وموضوعه الذي هو الأبنية شرع في مسائله التي هي أحوال الأبنية فقال:
(وأحوال الأبنية) بشهادة الاستقراء (قد تكون للحاجة) إليها في فهم المعنى أو في

كالماضي، والمضارع، وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول،

ك وأصلية، وكيف يعرف الزائد من الأصلي بالمقابلة بالفاء والعين واللام، سواء كانت تلك الحروف ثابتة أو محذوفة مستقرة في موضعها أو منقولة عنه إلى غير موضعها بالقلب، ومن حيث إنها من حروف العلة أو لا وهي من قوله وأبنية الاسم إلى قوله وبالفاء واللام لفيف مفروق، ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، مجرداً أو مزيداً، مما لا يتحقق فيه باعتبارها حال من الأحوال التي هي مسائل هذا العلم، وأما ما يحصل فيه باعتبارها حال من الأحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته عند ذكره. ولما فرغ من المبادئ شرع في المسائل، وهي أحوال الأبنية وقسمها إلى ما يكون للحاجة وإلى غيره، والمراد بالأول ما يتوقف عليه فهم المعنى أو التلفظ بالكلمة والأولى يسمى بالاحتياج المعنوي، وهو من قوله كالماضي إلى الجمع، والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقاء الساكنين، فإن التلفظ بأذهب اذهب مثلاً من غير تحريك الباء متعذر، وكذلك الابتداء فإن الابتداء بالساكن متعذر وكذا الوقف فإنه وإن كان على المتحرك ممكناً من حيث التلفظ لكن لما كان ممنوعاً من حيث الصناعة كما سيجيء لحقه بالاحتياج اللفظي.

ج عليه التلفظ باللفظ وأشار إلى الأول بقوله: **(كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول** ....

ل قوله: **(عند ذكره)** أي ذلك الاسم المعروض للحال يحتمل أن يكون ما في ما يحصل عبارة عن الحركات والسكنات؛ لأن البحث عن الحركات والسكنات، والمقصود أنهما قسمان: قسم لا يحصل في حال من الأحوال فهو من الأبنية فذكره في ذكر الموضوع، وقسم يحصل به حال من الأحوال فذكره في موضع ذكر ذلك الحال؛ لأنه من المسائل فعلى هذا يكون ضمير فيه وحركاته وسكناته عائداً إلى الاسم وضمير باعتبارها عائد إلى ما باعتبار معناه فإن معناه الحركات والسكنات، وأما ضمير ذكره فيحتمل أن يكون عائداً إلى الاسم أيضاً، أي ذكر المصنف حركات الاسم وسكناته الذي يحصل باعتبارها حال من الأحوال التي هي من مسائل هذا العلم عند ذكر ذلك الاسم، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الحال أي ذكر ما ذكرنا عند ذكر الحال وهو من باب من الأبواب الذي فصله المصنف، والحال يذكر ويؤنث ض.

قوله: **(لكن لما كان ممنوعاً من حيث الصناعة الخ)** في جعل الوقف حينئذٍ من المحتاج إليه والإعلال من غيره نظر؛ لأن تصحيح ما وجد فيه مقتضى الإعلال ممنوع من حيث الصناعة

ق التلفُّظ، والأول: ويسمى بالاحتياج المعنوي: (كالماضي، والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ....

وَالصّفة المشبهة، وَأفْعل التَّفْضِيل، والمصدر، واسمي الزَّمَان وَالْمَكَان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، وَالْجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، وَالْوَقْف. وَقد تكون للتوسع: كالمقصور، والممدود، وَذي الزِّيَادَة. وَقد تكون للمجانسة: كالإمالة. وَقد تكون للاستثقال: كتخفيف الْهمزَة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

وأما غيرها من الأبواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج إليه.

والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع) فإن هذه الأشياء أحوال عارضة للأبنية للاحتياج المعنوي على ما عرفت وأشار إلى الثاني بقوله (**والتقاء الساكنين والابتداء والوقف**) فإن التلفظ باذهب اذهب من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء بالساكن متعذر أو متعسر، وكذا الوقف على المتحرك غير ممكن من حيث الصناعة وإن كان ممكناً من حيث اللفظ (**وقد تكون**) أحوال الأبنية (**للتوسع**) في الكلام والتفنن لاحتياجهم إلى ذلك خصوصاً في الأسجاع والفواصل والقوافي (**كالمقصور والممدود وذي الزيادة**) التي لم تكن الزيادة فيها لمعنى (**وقد تكون**) أحوال الأبنية (**للمجانسة كالإمالة**) فإنها لإثبات المناسبة (**وقد تكون**) أحوال الأبنية للاستثقال (**كتخفيف الهمزة**) بالحذف والقلب (**والإعلال**) لحروف العلة (**والإبدال والإدغام والحذف**) فإن هذه الأشياء تلحق الأبنية؛ لدفع الاستثقال.

أيضاً، وإن كان ممكناً من حيث التلفظ وبعض الإبدال والإدغام مثله فليتأمل.

قوله: (**وأما غيرها**) كالمقصور والممدود وذوي الزيادة وغيرها ض.

والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر واسمي) الأولى وأسماء (الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع):

والثاني: ويسمى الاحتياج اللفظي نحو: (التقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، وقد تكون) أحوال الأبنية (للتوسع) في اللغة لوزن، أو رَوْي أو تجنيس، أو غير ذلك (كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة)، وفي نسخة الزوائد، (وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة، والإعلال والإبدال، والإدغام والحذف)، وقد بيّن هذه الأبواب على هذا الترتيب، إلّا الصفة المشبهة، فإنه أخّرها عن أفعل التفضيل، فقال:

الْمَاضِي

للثلاثي الْمُجَرّد ثَلَاثَة أبنية: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، . . . .

جار

الْمَاضِي

قوله: (**الماضي**) إنما كان أبنية الماضي ثلاثة؛ لأن أوله مفتوح لخفته وامتناع الابتداء بالساكن وللعين ثلاثة أحوال إذ لا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع فإن اللام تسكن حينئذٍ ولا يشكل هذا بالمجهول ولا بالمكسور الأول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما، ثم ذكر المفتوح العين كذلك؛ لأنه إما متعد أو لازم متعد أو لازم، وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور، والمكسور

نقره

الْمَاضِي [بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية وضعاً (**فعل وفعل وفعل**) وذلك لأن لفاء الفعل حالة واحدة وهي الفتحة لخفتها ولثقل الفعل فلا يجوزون فيه الابتداء بالثقيل في أصل الوضع وهي الضمة والكسرة؛ لأن الابتداء بالأخف أَوْلَى ليحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع إليه لأنس السامع بالأخف بخلاف الاسم فإنه لما كان خفيفاً

حل

الْمَاضِي

قوله: (**لخفته وامتناع الابتداء بالساكن**) الضمير للفتح المفهوم من لفظ مفتوح والخفة علة لخصوصه والامتناع المذكور علة لمطلق الحركة.

قوله: (**فإن اللام تسكن حينئذٍ**) أي لأن الضمير المرفوع كالجزء من الكلمة فلو لم تسكن اللام عند اتصاله لزم اجتماع أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض.

قوله: (**لعروض الضم والكسر فيهما**) أما عروض الكسر في المكسور كشهد فظاهر مما مر، وأما عرؤض الضم في المجهول فلكونه فرعاً عن المبني للفاعل على الأصح بدليل صحة الواو في بويع زيد وسوير مع وجود المقتضى لانقلابها ياء وإدغامها فإنه إنما صحح مراعاة للأصل إذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور المشتق من عور.

قوله: (**وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور**) قال اليزدي: فإن قلت ألم

فلا

الماضي [بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

أي هذا مبحثه، (للثلاثي المجرد) منه (ثلاثة أبنية)، لتحرك أوله بالفتح، لخفته، وامتناع الابتداء بالساكن، ولا يشكل بالمجهول، ولا بالمكسور كشَهِد، لعرض الضم، والكسر فيهما، ولقلتهما وفرعيتهما، ولعينه ثلاثة أحوال، إذ لا تكون ساكنة أصالة، لئلا يلزم اختلاط الأبنية، والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك، فله ثلاثة أبنية: (فَعَل) بفتح، (وفَعِل) بكسرها، (وفَعُل) بضمها، فالأول . . . .

نَحْو: ضربه، وَقَتله، وَجلسَ، وَقعد، وشربه، وومِقَه، وَفَرِح، ووثق،

العين أربعة أمثلة؛ لأنه إما وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مفتوح أو مكسور، ومثل: بومق ووثق؛ لأن مكسور العين في الماضي إنما يكسر في المضارع. . . . .

يجوزون الابتداء فيه بالثقيل، وأما نحو شهد بكسر الفاء ضرب بضمة فليس الابتداء به في أصل الوضع وبالكسرة والضمة وذلك لأن أصل شهد شهد بفتح الفاء وكذا الأصل في ضرب ضرب ولعين الفعل ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة، ولا يكون له السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا سيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع الساكنين فحينئذ يكون للفاء حالة واحدة للعين ثلاثة أحوال وإذا ضرب واحدة في ثلاثة يحصل ثلاثة، وأما ليس بفتح الفاء وسكون العين فليس من أبنيته وضعاً وإنما كان في أصلِ الوضع بكسر العين فسكن العين، ثم ذكر لمفتوح العين أربعة أمثلة لأنه يجيء متعدياً وغير متعد وكل واحد منهما مضارعه يجيء مضموم ومكسور فقال (**نحو قتله**) متعد ومضارعه بضم العين (**وضربه**) متعد ومضارعه بكسر العين (**وقعد**) لازم ومضارعه بضم العين (**وجلس**) لازم ومضارعه بالكسر وإنما لم يذكر ما كان مضارعه بفتح العين لأن يفعل بفتح العين مضارع فعل بفتحه كان في الأصل عندهم بكسر العين أو بضمه وإنما فتح لأجل حرف الحلق، ثم ذكر لمكسور العين أربعة أمثلة أيضاً لأنه على أربعة أقسام متعد ولاوم وعين مضارعة بضم العين (**وجلس**) لازم يضارعه مفتوح أو مكسور فقال (**وشربه**) متعد ومضارعه مفتوح العين (**وومقه**) متعد ومضارعه مكسور العين (**وفرح**) لازم ومضارعه مفتوح العين (**ووثق**) لازم ومضارعه

يجئ فعل يفْعل بفتح العين فيها، قلت: نعم إلا أنه بصدد ذكر الأصول من الأبواب وهو فرع، ولذلك لم يجئ إلا مشروطاً كما سيأتي انتهى.

قوله: (**لأن مكسور العين في الماضي إنما تكسر في المضارع إذا كان مثالاً**) كذا قال المصنف فيما سيأتي ونبه الشارح هناك على أن الكسر جاء في صحيح الفاء أيضاً نحو نعم ينعم وحسب يحسب وغيرهما.

(نحو ضَرَبهُ وقَتَلَهُ وجَلَسَ وقَعَدَ)، مثّل له بأربعة أمثلة، لأنه إمَّا متعدٍّ أو لازم، ومضارعه إمَّا مضموم العين، أو مكسورها، ولا يرد مفتوحها كيَهَب ويَمْتَع لأنه في الأصل مكسورها ومضمومها، وإنما فتح لحروف الحلق، كما سيأتي، (و) الثاني نحو (شَرِبَهُ ووَمِقَه) أي أحبه (وفَرِحَ ووَثِقَ) مثّل له بأربعة أمثلة أيضاً، لأنه إمَّا مُتعدّ أو لازم،

وكرُم.

وللمزيد فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ:

مُلْحق بدحرج نَحْو: شَمْلَلَ . . . .

جـ إذا كان مثالاً ولم يذكر لمضموم العين إلا مثالاً واحداً؛ لأنه أبداً لازم مضموم عين مضارعه.

قوله: (وللمزيد فيه) أي للثلاثي المزيد فيه؛ لأن الرباعي سيأتي بعد وهو إما أن يكون موازناً للرباعي أو غير موازنٍ، والموازن إما أن يكون ملحقاً أو غير ملحق، والملحق إما بدحرج أو بتدرحرج أو باحرنجم.

أما الملحق بدحرج فنحو شملل، أي أسرع . . . .

ز مكسور العين (وكرم) إنما ذكر لمضموم العين مثالاً واحداً لأنه لا يكون إلا لازماً ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين.

وللمزيد فيه من الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء (ملحق بدحرج) والمراد من الإلحاق أن تزيد زيادة في بناء لتلحقه ببناء آخر أكثر منه حرفاً ويتصرف تصرفه في جميع تصاريفه وليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يكون لمعنى أصلاً على ما قيل؛ لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل وإنما المراد أن لأن تكون تلك الزيادة مطردة في إفادة معنى كزيادة الهمزة في أكرم وتكرير العين في كرم وزيادة الألف في فاعل فإنها لا يقال لهذه الزيادات أنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي؛ وذلك لظهورها في معان أخر؛ فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي، والملحق بدحرج على ستة أقسام في الأغلب لأنه إما بتكرير اللام أو بزيادة الواو أو الياء بعد الفاء أو بزيادة الواو أو النون بعد العين أو بزيادة الياء في الآخر (نحو شملل) أي أسرع . . . .

ك قوله: (إذا كان مثالاً) وما جاء من نحو حسب حسب يحسب فنادر ض.

نقا ومضارعه إمَّا مفتوح العين أو مكسورها، ومثّل بومِق ووثِق، لأنّ مكسور العين في الماضي إنما يكسر غالباً في المضارع إذا كان مثالاً، (و) الثالث نحو (كَرُمَ)، مثّل له بمثال واحد، لأنه أبداً لازم، ومضارعه مضموم العين.

(وللمزيد فيه) من الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء بعضها (ملحق بدَحْرَجَ) الرباعي المجرد، وهو على المشهور فعْلَلَ وفَوْعَلَ وفَيْعِلَ وفَعْوَلَ وفَعْنَلَ وفَعْلَى (نحو شَمْلَلَ)

وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَىْ. مُلْحق بتدحرج نَحْو: تَجَلْبَبَ

وحوقل أي ضعف وهرم، وبيطر، أي عمل البيطرة من البطر وهو الشق، وجهور أي جهر، وقلنس أي لبس القلنسوة. قال في "الصحاح": يقال قلسيته فتقلسى، وتقلس وتقلنس أي ألبسته القلنسوة فلبسها.

وأما الملحق بتدحرج فنحو تجلبب أي لبس الجلباب، . . . .

(وحوقل) أي كبر وفتر عن الجماع (وبيطر) أي عمل البيطر من بطرت الشيء أبطر، أي شققته ومنه سمى البيطار (وجهور) أي رفع صوته (وقلنس وقلسي) يقال قلنسته وقلسيته أي ألبسته القلنسوة وفي ألف قلسي خلاف، قيل أنه للإلحاق وقيل إن الألف لا يكون للإلحاق أصلاً وأصلها في نحو قلسي ياء قلبت ألفاً، وإنما لم يدغم نحو شملل مع اجتماع المثلين المتحركين فيه أعل نحو سلقي بقلب يائه ألف؛ لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة الآخر سكونه لا يعتبران في الوزن (**وملحق بتدحرج نحو تجلبب**)

قوله: (**وحوقل أي ضعف**) وحوقل الشيخ وحوقلة وحيقالاً إذا كبر وفتر عن الجماع، ويجوز أن يكون من الحلقية وهي ما بقي من بقايات التمر؛ لأنه لما كبر وضعف فصار كأنه لم يبق إلا بقايته.

قوله: (**وقلنس أي لبس القلنسوة**) صوابه ألبس؛ لأن الفعل متعد ووبمعناه وفي حكمه قليس ولم يصرح الشارح بعده اكتفاء بما نقله عن الصحاح، وفيما ذكره المصنف ثم الشارح من عدد الملحقات بدحرج وتعيين قلنس خلاف ذكرته في كتاب التعريف وذكرت فيه أفعالاً أخرى ندر إلحاقها به أيضاً فليراجعه من أراد ذلك، ومما لم أذكره فيه من النادر فترض الشيء بمعنى فرضه أي قطعه ويرنأ رأسه خضبه باليرنا أي الحناء وتجرب الشجرة نقبها، وعديط وجملط رأسه جلطه أي حلقه وغيرها، واليرنا بضم الياء وفتحها مقصورة مشددة النون وبالضم والمد، والجورب لفافة الرجل الجمع جواربة وجوارب. قوله: (**أي لبس الجلباب**) قال أبو عثمان في اللغة: الجلباب ثوب واسع دون الرداء وقيل هو الرداء.

بزيادة اللام، أي أسرع، (وحَوْقَلَ) الشيخ بزيادة الواو، أي ضعف وهرم، (وبَيْطَرَ) بزيادة الياء، أي عمل البيطرة، من البَطْر، وهو الشق، (وجَهْوَرَ) في كلامه، بزيادة الواو جهر، (وقَلْنَسَ) بزيادة النون، (وقَلْسَى) بزيادة الألف، أي لبس القلنسوة فيهما، ولم يذكر صاحب المفتاح فعْنَل، بل أبدله بفعيَل، نحو شرْيَفَ الزرع، أي قطع شريافه، أي ورقه إذا طال وكثر، بحيث يخاف فساده، (و) بعضها (ملحق بتَدَحْرَجَ) مزيد الرباعي، وهو تَفَعْلَلَ وتَفَوْعَلَ وتفيْعل، وتَفَعْوَل، وتَمَفْعَل، وتَفاعَل، وتَفَعَّل، (نحو تَجَلْبَبَ) أي لبس

وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ.

جار: وتجورب أي لبس الجورب، وتشيطن أي فعل فعلاً مكروهاً، وترهوك أي تبختر وتمسكن أي أظهر الذل والحاجة تغافل وتكلم، وينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرير الباء والتاء. إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لما مر، وفي تمسكن كلام يأيت في باب ذي الزيادة إن شاء الله، وليست الألف في تغافل للإلحاق؛ لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في ذي الزيادة وتضعيف العين لا يكون للإلحاق فتكلم لا يكون ملحقاً، ذكر جميع ذلك في شرح الهادي، ثم قيل فيه إطلاق لفظ الإلحاق ها هنا سهو.

نقره: أي لبس الجلباب (**وتجورب**) أي لبس الجورب (**وتشيطن**) أي صار كالشيطان في تمرده (**وترهوك**) أي تبختر (**وتمسكن**) أي تشبه بالمسكين بإظهار الظل والحاجة وليس زيادة الميم فيه لقصد الإلحاق، وإنما هي من قبيل التوهم كأنه توهم أن ميم مسكن فاء الكلمة فقيل تمسكن، وإن كان القياس أن يقال تسكن، واعلم أنه ليس إلحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء بأنه يقال الحق جلبب بتكرير اللام بدحرج، ثم ألحق بتدحرج بزيادة التاء في أوله وإنما هو ملحق بدحرج، ثم يزاد عليه ما زاد على دحرج وهو التاء فيقال تجلبب كما يقال تدحرج وإنما لم يكن التاء للإلحاق؛ لأن زيادتها مطردة في إفادة معنى المطاوعة فإن تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج (**وتغافل وتكلم**) فإنهما عنده وعند جار الله ملحقان بتدحرج لموافقتهما له في جميع تصاريفه وفيه نظر لأن زيادتهما وهي التاء والألف في نحو تغافل والتاء والتضعيف في نحو تكلم مطردة

جما: قوله: (**لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة**) ليس على عمومه، ففي التسهيل: ولا تكون الهمزة للإلحاق أولاً، إلا مع مساعد كنون الندد وواو ادرون يعني أنها لا تكون أولاً للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق، والندد ملحق بسفرجل؛ لأنه من اللدد فالهمزة والنون فيه زائدان للإلحاق إظهار التضعيف يدل على ذلك، وادرون بمعنى الدرن فالهمزة والواو فيه زائدتان للإلحاق بحردحل. قال ناظر الجيش: والظاهر أن الساعد لا يكون غيرهما.

قوله: (**لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً**) سيأتي ذكر الخلاف في ذلك، والكلام عليه وعلى الإلحاق، وذكر شيء من أحكامه في ذي الزيادة.

قوله: (**لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً في الاسم ولا في الفعل**) فتغافل لا يكون ملحقاً والمصنف لما قيد بالاسم فيكون على ظاهر تقييده ملحقاً ض.

أنضا: الجلباب، (وتَجَوْرَبَ)، أي لبس الجورب، وتَشَيْطَنَ أي فعل فعل الشيطان من المكرة، (وتَرَهْوَكَ) أي تبختر، (وتَمَسْكَنَ) أي أظهر الذل والمسكنة، وفيه كلام يأتي في ذي الزيادة، (وتَغافَل) أي أظهر الغفلة، (وتَكَلَّمَ) والتاء في هذه الأبنية لتحقيق معنى

وملحق باحْرَنْجَمَ نَحْو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى.

جار وأما الملحق باحرنجم فنحوا قعنس أي تأخر ورجع إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب، واسلنقى أي وقع على القفاء، فهذه أقسام الملحقات وهي خمسة عشر.

نقره لإفادة معان على ما سيجيء إن شاء الله تعالى؛ ولأن الإدغام في نحو تماد دليل على عدم الإلحاق (**وملحق بأحرنجم نحو اقعنسس**) أي رجع وتأخر (**واسلنقى**) يقال سلقتيه إذا لقيته على ظهره فاسلنقى والكلام في الهمزة والنون فيهما كالكلام في تاء تجلبب في أنهما ليستا للإلحاق كما أن التاء كذلك وإنما لم يكن نحو استعلم ملحقاً بأحرنجم مع أنه في جميع تصاريفه على وزنه لأنه يجب في الملحق أن يكون وقوع حروف الأصول والزوائد مواقعها في الملحق به ونحو استعلم بالنسبة إلى أحرنجم ليس كذلك لا في الأصول ولا في الزوائد؛ لأن الزيادة في احرنجم همزة في أوله ونون بعد عينه وفي نحو استعلم همزة وسين وتاء في أوله فأين أحدهما عن الآخر؛ ولأن الزوائد في نحو استعلم

جما قوله: (**فنحو اقعنسس**) قال الفراء: سألت الأصمعي ما اقعنسس، فقال: هكذا فقدم بطنه وأخر ظهره قالوا إحدى سين اقعنسس وألف اسلنقى فقط للإلحاق؛ لأن الألف والنون فيهما في مقابلة الزائدتين من الملحق به، ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في مقابلة الأصول.

قوله: (**من القعس**) هو بفتح القاف والعين.

أنفا المطاوعة، كما هي كذلك في الملحق به، لا للإلحاق، لأنّ الزائد للإلحاق لا يكون في أول الكلمة، ونوقش في عدّ تفاعل وتفعّل من الملحقات، لأنّ الألف لا تكون للإلحاق إلّا بدلاً من الياء في الأخير، كما في اسلنقى، على ما يأتي في ذي الزيادة، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق، لأنّ تفعّل مطاوع فعّل، وفعّل غير ملحق بدحرج، لاختلافهما في المصدر، فكذا مطاوعه، فلا يكون تغافل، وتكلّم ملحقين بتدحرج، وبقي من الملحق بتدحرج تَفَعْلَتَ، وتَفَعْنَل، وتَفَعْلَى، نحو تعفرت، و تقلنس، وتقلسى لكنها غير مشهورة. (و) بعضها (ملحق باحْرَنْجَمَ)، أي اجتمع، مزيد الرباعي أيضاً، وهو افعنلل وافعنلى، (نحو اقْعَنْسَسَ)، أي تأخّر ورجع إلى خلف من القَعَس، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضد الحدب، (واسْلَنْقَى) أي نام على قفاه، فالأبنية الملحقة خمسة عشر على المشهور، وتقدم معنى الإلحاق والغرض منه، فتكون مصادر هذه الملحقات، وما يتفرع عليها من التصاريف كمصادر الملحق به، وما يتفرع عليه تحقيقاً للغرض من الإلحاق.

وَغير مُلْحق نَحْو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وَقَاتَلَ. . . . .

جا وأما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو: اخرج، وجرب وقائل. وإنما حكموا بأن شملل ملحق بدحرج دون اخرج وأخويه؛ لأن شرط الإلحاق توافق المصدرين، وقد قالوا شملل شمللة، كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر أخرج وأخويه على ذلك.

فإن قلت: فقد قالوا أخرج إخراجاً كما قالوا دحرج دحراجاً.

قلت: أجيب عنه بوجهين:

الأول: أن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل، وأما الفعلال فلا اعتداد به؛ لأنه دخيل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فإنهم لم يقولوا قحطاباً وعرباداً بل قحطبة وعربدة، يقال قحطبة أي صرعه، ورجل معربد، يوذي نديمه في سكره، والعربدة سوء الخلق.

والثاني: أن الشرط توافق المصادر أجمع.

نقره مطردة زيادتها لإفادة معان (**وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل**) وليست هذه الثلاثة ملحقة بدحرج وإن كانت على وزنه لاطراد هذه الزيادات وهي الهمزة والتضعيف والألف لإفادة معان؛ ولأن الإدغام في نحو أمد وجاب دليل على أنهما غير ملحق بـــدحـــرج . . . .

كـ قوله: (**وإنما هو دخيل فيه غير مطرد**) الضمير الأول للفعلال، والثاني لفعلل، ونفي الاطراد صادق في الجملة وإن اطرد في المضاعف كزلزل وقلقل ونحوهما، والدخيل من قولهم هو دخيل في القوم أي من غيرهم ويدخل فيهم، وكل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه فهي دخيل.

قـ (و) بعضها (غير ملحق)، وهي عشرة: أَفْعَل، وفَعّل، وفَاعَل، وانْفَعَل، وافْتَعَل، واسْتَفْعَل، وافْعالّ، وافْعَلّ، وافْعَوْعَل، وافْعَوّل، نحو: (أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وقَاتَل)، وهذه الثلاثة، والخمسة عشر الملحقة السابقة موازنة للرباعي، وإنما جعلوا شملل ملحقاً بدحرج دون هذه الثلاثة، وإن كانت موازنة مثله، لاختلاف المصادر، إذ قالوا شملل شمللة، كما قالوا دحرج دحرجة، ولم يقولوا في الثلاثة ذلك، ولا اعتداد بمجيء دحراج في مصدر دحرج، كإخراج في مصدر أخرج لاطّراد إفعال في مصدر أفعل، وعدم اطراد فِعْلال في مصدر فعلل على أنّ الزائد للإلحاق لا يكون أول الكلمة، وأنّ تضعيف العين لا يكون للإلحاق كما مرّ، . . . .

وَانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واشْهَاب واشْهَب واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّط.

وأما غير الموازن فسبعة نحو: انطلق، واقتدر، واستخرج، واشهاب، واشهب، واغدودن، أي طال الشعر، وثم من الغدن وهو الاسترخاء، واعلوط يقال اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه قلادة، وإنما حكمنا على اقعنس بأنه موازن لاحرنجم، وعلى استخرج بأنه غير موازن له؛ لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع ....

(وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب وأشهب) من الشهبة (واغدودن) يقال اغدودن الشعر أي طال وتم وهو ليس بملحق باحرنجم وإن كان موازناً له في جميع تصاريفه؛ لأن التكرار فيه وقع في العين والتكرار في الملحق من الفعل إنما يكون في اللام وقيل أنه ملحق باحرنجم نظراً إلى مجرد الزيادة والتكرار (واعلوط) يقال اعلوطت البعير إذا تعقلت بعنقه وعلوته وفيه أيضاً خلاف قيل إنه ملحق باحرنجم وقيل إنه غير ملحق به

قوله: (واشهاب وأشهب) فأشهب الفرس أي أبيض، وأشهاب الزرع إذا يبس وبقي خلاله شيء أصفر. قوله: (وأغدودن) اغدودن النبات إذا أخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه. قوله: (وإنما حكمنا على اقعنسس) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إذا كان اقعنسس موازناً لاحرنجم فينبغي أن يكون استخرج أيضاً موازناً له؛ لأنه وقعت حركاته وسكناته مثل حركاته وسكناته، فأجاب بقوله وإنما حكمنا.

قوله: (لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات الخ) هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل وتعميمه مخرج لنحو اخرج وأخويه عن الموازنة؛ لأنها فيها ليست إلا بحسب الحركات والسكنات، كما لا يخفى وصرح به الموصلي، ومن ثَمَّ سوى الشريف وغيره من الشارحين بينهما، وبين استخرج فجعلوا الكل من الموازن غير الملحق.

قال النظام: ولا يذهبن بك الوهم إلى أن نحو استخرج يجب أن يكون ملحقاً باحرنجم لتوازنهما وتوازن مصدريهما وسائر تصاريفهما؛ لأن احرنجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي يجب أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به وفي مقابلتها فيجب أن يكون في استخرج نون زائدة مكان نون احرنجم انتهى. ومنه يظهر أن ما في الشرح معنى الموازنة على

(و) بقية غير الملحق، وهو سبعة غير أوزان، نحو (انْطَلَقَ واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واشْهابَّ) الفرس (وأشْهَبَّ) أيضاً إذا هاج، أو غلب بياضه على سواده، (واغْدَوْدَنَ) الشَّعر إذا طال وتم، من الغَدَن، وهو الاسترخاء، (واعْلَوَّطَ) بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه، واعلوّط المهر إذا ركبه عُرياً، وإنما جعلوا اقعنسس دون استخرج موازناً لاحرنجم مع أنهما على صورته، لأنَّا لم نعنِ الموازنة صورة حركات وسكنات، بل وقوع الفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق به وأن كان ثَم زائد، فلا بد من مماثلة في الملحق، واستخرج مع احرنجم ليس كذلك، فإن الحاء وهي فاء، وقعت موقع النون الزائدة في احرنجم، والنون وقعت في احرنجم بعد الفاء والعين، وليس في استخرج نون موقعها.

ولَمَّا ذكر غير الموازن للرباعي، واستكان منه، أشار إلى خلاف فيه فقال:

واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكُون فالمد شَاذ، وَقيل: اسْتَفْعَلَ

ﺟ موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثم زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق، واستخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعاً. أما في الأصلية فلأن الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها.

قوله: **(واستكان)** لما ذكر أن غير الموازن سبعة، واستكان من جملتها أشار إلى أنه إما افتعل أو استفعل، فقال بعضهم: إنه استفعل ثم اختلفوا فقيل هو من الكون؛ لأنه

ﮔ **(واستكان)** أي ذل وخضع **(قيل)** أنه **(افتعل من السكون فالمد)** وهو الألف التي زيدت لإشباع فتحة الكاف **(شاذ)** قيل لو كانت زيادة الألف لإشباع الفتحة لما ثبتت في جميع تصاريفه نحو يستكين ومستكين. قلنا يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا في مكان وهو مفعل من الكون أمكنة وأماكن وتمكن واستمكن على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه **(وقيل)** أنه **(استفعل** . . . .

ﻟ وجه الإلحاق بمزيد الرباعي لا مطلقاً وبنحوه صرح اليزدي في ذي الزيادة وهو ظاهر كلام الشارح أيضاً هنا فلا مخالفة بينه وبين كلام غيره من الشارحين فليتأمل.

قوله: **(موقعها في الأصل)** فعلى هذا يرد أخرج فإنه موازن على ما ذكر مع أنه لم يقع الفاء في الفرع موقعه في الأصل ض.

قوله: **(لما ذكر أن غير الموازن سبعة الخ)** اعتذار للمصنف في ذكر هذا البحث هنا دفعاً لقول من قال إنه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة؛ لأنه في مقام تعداد الأبنية لا في تبيين الأصل والزائد. قوله: **(واستكان من جملتها)** بمعنى أنه إما استفعل أو افتعل فيكون كاستخرج أو إقتدر لا أنه واحد من السبعة التي أريد عدها؛ لأنه ثامن لا سابع ض.

ﻗ (واسْتَكَانَ، قيل)، إنه (افْتَعَلَ من السكون)، وزيدت الألف لإشباع الفتحة (فالمدّ) فيه (شاذ)، كما قاله مَن رثى ابنه[1]:

فَأَنتَ مِنَ الغَوائِلِ حينَ تُرمى وَمِن ذَمِّ الرِجالِ بِمُنتَزاحِ

يريد بمنتزح، أي مُبعد، لأنه أشبع فتحة الزاي، فتولدت الألف، فإن قيل: إذا كانت ألفه زائدة، فلِمَ ثبتت في جميع تصاريفه، نحو يستكين، ومُستكين؟ قلنا يجوز أن تكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا في مكان، وهو مفعل من الكون أمكنة، وأماكن، وتمكن واستمكن، على توهم أصالة الميم، (وقيل) إنه (اسْتَفْعَلَ)، فقيل من الكون

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ١٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٩.

من كَانَ فالمد قياسي.

جا يقال استكان إذا ذل وخضع، أي صار له كون خلاف كونه، كما يقال استحال إذا تغير من حال إلى حال، إلا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغيير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين وهو لحم الفرج؛ لأنه في أسفل موضع وأذله، أي صار مثله في الحقارة والذل. وقال آخرون: إنه افتعل من السكون فزيدت الألف؛ لإشباع الفتحة؛ كقول عنترة(١): [الكامل]

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدَمِ

أي ينبع العرق من خلف أذن ناقة غضوب موثقة الخلق، . . . .

نقره **من كان)** وأصله استكون قلبت الواو ألفاً أي تحول من كون خلاف الذال إلى كون الذال وقيل إنه استفعل من الكين وهو لحم داخل الفرج أي صار مثله في الحقارة **(فالمد)** وهو الألف المنقلبة عن الواو أو الياء التي هي عين الفعل **(قياس)** ولما ذكر أبواب الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي أراد أن يذكر ما يختص بكل واحد منها من المعاني أو يغلبه على الترتيب إلا أنه لم يذكر من مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بناء إلا ثمانية

جما قوله: **(وقيل هو من الكين)** جعله على هذا من كان يكين إذا خضع أنسب كما لا يخفى.

قوله: **(وقال آخرون أنه افتعل)** بهذا جزم في القاموس وسيأتي في المتن في الإعلال نقله عن الأكثر واختيار الأول. قوله: **(كقول عنترة)** أي في معلقته المشهورة وهو بمثناة فوقية وهاء تأنيث ابن معاوية بن شداد العبسي.

قوله: **(أن ينبع العرق الخ)** كذا في شرح الزوزني للمعلقات وفيه أيضاً أراد ينبع فأشبع الفتحة لإقامة الوزن فتولدت من إشباعها ألف، قال ومثله قول إبراهيم بن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ابن حوث(٢): [البسيط]

ما سلكوا ادنوا فانظروا

أنصا المشار إليه بقوله (من كان)، لأنه يقال استكان، أي ذلّ وخضع، كأنه بخضوعه تغيّر من كون إلى كون، كاستحال إذا تغير من حال إلى حال، إلّا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغيّر عن كون مخصوص، وهو خلاف الذل، وقيل من الكَيْن وهو لحم الفرج، لأنه أسفل موضع وأذله، أي صار مثله في الحقارة والذل، (فالمد) فيه (قياسي)، لأنه مثل المد في استجاب واستقام، ونحوهما، وأصله استكون، أو استكين، قلبت الواو أو الياء ألفاً، وإلى هذا ميل أبي علي الفارسي.

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٢٣.

(٢) انظر: البصائر والذخائر ١/ ٢٦١.

. . . .

والزيافة المتبخترة، والفنيق الفحل المكدم، والكدم، العض يقال كدمه، أي أثر فيه بحديدة، وقول آخر(١): [الوافر]

أبنية افعل وفاعل وتفاعل وتفعل وانفعل وافتعل واستفعل فلم يذكر جميع أبنية الملحق غير تفعل وتفاعل لأنه ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة ولم يذكر من غير الملحق أفعال وأفعل وأفعول وافعوعل لأنه ليس لها معنى غير المبالغة فقال. . . . .

أراد فانظر فأشبعت الضمة فتولدت منها واو مثله، قولنا آمين والأصل أمين فأشبعت الفتحة فتولدت من إشباعها ألف يدلك عليه أنه ليس في كلام العرب اسم جاء على فاعيل وهذه اللفظة عربية بالإجماع انتهى.

وما أدعاه من الإجماع غريب وما ذكره من الإشباع في آمين بحثه الرضي بعد أن نقل أنه سرياني وليس إلا من أوزان العجمية كقابيل وهابيل وإن المقصر تخفيف بحذف الألف.

وقال الموصلي كالجوهري، وصاحب القاموس: فيه لغتان القصر بوزن فعيل والمد بوزن فاعيل، قال وهو من أبنية العجم وقيل الألف نشأت من فتحة الهمزة فلا يكون أعجميًّا هذا، وعن ابن الأعرابي أن ينباع في البيت ينفعل من باب يبوع إذا مر مر الماء فيه تلو، وأنكر أن يكون الأصل فيه ينبع، قال وإنما أراد سيلان العرق وتلويه على رقبتها كتلوي الحية، وفي القاموس وانباع العرق سال، وفي المثل مخرنيق لينباع أي مطرق ليثب، والذفري بمعجمة وفاء كذكرى يقال هذه ذفرى أسيلة غير منونة وقد تنون وجعل الألف للإلحاق بدرهم، والزيافة بزاي وتحتية وفاء، والفنيق بفاء ونون ككريم، والمكدم بالدال بمعنى المكدم أي المعضض وقيل الذي لونه لون الزعفرن ويروى بالراء ويروى المقدم حكى ذلك الزوزني.

قوله: **(والزيافة المتبخترة)** متبحترة في السير مثل الفحل المكدم الذي عضه فحل آخر فتكون في غاية الغضب ض.

قوله: **(وقول آخر)** هو ابن هرمة يرثي ابنه قاله القطب الرازي فالتاء في وأنت مفتوحة والضمير في ترمي للغوائل، وهي الدواهي وجاء أيضاً من هذا الباب قال الشاعر(٢): [الرجز]

أَعُـوذُ بِـاللهِ مِـنَ الـعَـقْـرَابِ ... الـشـائِـلاتِ عُـقَـدَ الأَذْنـابِ

أراد العقرب الشايلة، وقرأ الحسن وابن هرمز واعتدت لهن متكاء على وزن مفتعال.

. . . .

---

(١) انظر: الخزانة ٧/ ٥٢٣، وأساس البلاغة ١/ ٤٦٨، والإنصاف ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ٧٩.

فَفَعَل لمعان كَثِيرَة، ....

جار وأنت منَ الغَوائِلِ حينَ تُرْمَى   وعن ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتزاح
أي بمنتزح والمنتزح المبعد، وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦] لا أقول أنه افتعلو من السكون وزيدت الألف كما في منتزاح لكنه عندي استفعلوا مثل استقاموا، والعين حرف علة، ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو مستكين وفي نحو يستكين على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا مكان وهو مفعل من الكون ثم قالوا أمكنته، وأماكن وتمكن، واستمكن على توهم أصالة الميم للزومه وثباته في جميع تصرفاته.

قوله: (**ففعل**) لما كان فعل بالفتح أخف بنية الأفعال جاء لمعانٍ لا تضبط كثرة وسعة فقلما يوجد فعل غيره له معنى إلا وقد استعمل فيه بمعناه فهذا معنى كثرة معانيه ووجهها.

نقره (**ففعل**) بفتح العين (**لمعان كثيرة**) لا تنضبط فإنه لا يجيء غير فعل بمعنى من المعاني إلا وقد يجيء فعل بهذا المعنى وذلك، لأنه أخف أبنية الأفعال واللفظ إذا خف كثر

جما قوله: (**وأنت من الغوائل**) جمع غائلة وهي المهلكة ض.

قوله: (**على أنه يجوز أن يكون من الزيادات**) الظاهر أن هذا من كلام الشارح يجيب أبا علي من أن ثبوت حرف العلة ليس بدليل لأصالته كثبوت ميم مكان في متصرفاته، ويحتمل أن يكون من تمام كلام أبي علي بأن يكون مراده أي الحرف الزائد، وإن ثبت في تصاريف بعض الكلمات كما في مكان إلا أن الأصل عدم ثبوت الزائد، فما لم يدل دليل على أن الثابت زائد لم نقل بزيادة الثابت وها هنا لم يدل دليل على زيادة حرف العلة في استكان وهو ثابت في تصاريف الكلمة، فالأصل أن يكون أصليًّا ض.

قوله: (**على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة**) إشارة إلى رد الاستدلال السابق، وقد حكى رده بذلك أيضاً الحلبي في إعرابه ومثل يتمندل وتمدرع.

قوله: (**فقلما يوجد فعل غيره له معنى إلا وقد استعمل فيه بمعناه**) ما هذه زائدة كافة عن عمل الرفع وشأن الزائدة المذكورة الدخول على قل وكثر وطال لشبههن برب ولا يليها إلا الجمل الفعلية والضمير في غيره، واستعمل لفعل بالفتح وفي له لفعلل غيره، وكذا في بمعناه وفي فيه واحد هذين الظرفين يغني عن الآخر والعبارة في شرح المفصل بدون معناه أي فقل ما يوجد الفعل الذي يذكر بعد الفعل معنى وإلا وقد استعمل فعل فيه أي في معناه.

أقضا (فَفَعَل) بفتح العين، لكونه أخف أبنية الأفعال، جاء (لمعان كثيرة) لا تضبط كثرة وسعة، فقلما يوجد فِعل غيره إلّا وقد استعمل هو معناه.

وَبَاب المغالبة يبْنى على فَعَلْتُه أَفْعُلهُ بِالضَّمِّ . . . .

جار قوله: (**وباب المغالبة**) يعني بالمغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب، أي المقصود ببيان الغلبة في الفعل الذي جاء به بعد المفاعلة على الآخر، فإذا قلت كارمني اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم كما كان منك إليه، فإن غلبته في الكرم وأردت بيانه فتبنيه على فعلٍ بفتح العين؛ لكثرة معانيه ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضموماً، وإن كان من غير هذا الباب . . . .

نقره استعماله (**وباب المغالبة**) وهو أن يغلب أحد المشاركين في معنى المصدر على الآخر (**يبنى على فعلته أفعله**) بالضم يعني إذا كان الفعل مشاركًا بين اثنين وغلب أحدهما على الآخر يرد ذلك الفعل من باب المفاعلة إلى باب نصر سواء كان في الأصل منه أو لا ويجعل الغالب فاعلًا والمغلوب مفعولًا ويجب أن يكون متعديًا سواء كان في الأصل

جما قوله: (**يعني بالمغالبة**) أي يريد بفعل المغالبة الفعل الذي يذكر بعد الفعل الدال على المفاعلة مسنداً إلى الغالب في الماضي أو المستقبل نحو كارمني زيد فكرمته أو وسأكرمه ويكارمني وأكرمه. قال في التسهيل: وهذا البناء مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر ولا ينافيه قول سيبويه ليس في كل شيء يكون هذا ألا تراهم لا يقولون نازعني فنزعته استغناء عنه بغلبته، ففي شرح المفصل أن ما ذكره لا يخرجه عن كونه قياساً، قال كما أنه لم يخرج باب التعجب عن القياس لامتناعهم في ما أقيله، وإنما قال قام دليل خاص في هذه المواضع هو أنه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك، وإنما ورد في موضعه غلبته فدل ذلك على أنه في هذا الموضع الخاص مطرح انتهى. قوله: (**وأردت بيانه**) أي بيان كونك غالباً فالضمير عائداً إلى الغلبة بتأويل المذكور أو كونك غالباً ض.

قوله: (**فتبنيه**) في تركيبه شيء والأولى أن يقول تبنيه على فعلته من الماضي وعلى أفعله إذا بنيته من المضارع وإن لم يكن الفعل الذي جاء بعد المفاعلة من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة من هذا الباب نحو الكبر والكثر والقمر في الغلبة في الكبر والكثرة والقمار. قوله: (**على فعل**) الحاصل أن المغالبة إذا ثبتت من الماضي ينبغي أن يكون على فعل بالفتح وإذا ثبتت من المضارع ينبغي أن يكون على يفعل بالضم. قوله: (**ثم خصوا**) أي ثم خصوا من أبواب فعل ما كان عين مضارعه مضموماً بالرد إليه لا إلى يفعل بالكسر أو يفعل بالفتح فضمير بالرد إليه عائد إلى ما لتقدمه تقديراً.

قوله: (**ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عينه مضارعه مضوماً**) الضمير في أبوابه لفعل بالفتح وفي إليه لما وإن تأخر لفظاً لتقدمه رتبة لكون مفعولاً مسرحاً لخصوا والمفعول المسرح رتبته التقدم على المقيد بالحرف.

أقصا وباب المغالبة، وهو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب فيه، (يُبنى على فَعَلْتُهُ)، بفتح العين (أَفْعُلُهُ) بضمها، وإنْ لم يكن من هذا الباب، لكثرة معاني فعلة، وكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة مما عين مضارعه مضموم كالكُبْر والكُثْر والقُمْر للغلبة في الكبر والكثرة والقمار، . . . .

نَحْو: كارمني فكَرَمْتُه أكْرُمُه، . . . .

نحو كارمني فكرمته يكارمني فأكرمه، وضاربني فضربته يضاربني فأضربه، فهذا قد ضربته وضربك، ولكنك غلبته في الضرب، ويجوز أن لا يكون ضربته ولا ضربك، ولكنما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك أو ليغلبك، وكذا البواقي وإنما فعلوا كذلك؛ لأن الفعل بمعنى المغالبة.

متعديًا أو لازمًا. قال سيبويه هذا مسموع كثير وليس بقياس (**نحو كارمني فكرمته أكرمه**) وإنما ترد إلى فعل لكثرة معانيه وإنما خص من أبوابه بالرد على ما كان عين مضارعه مضمومًا لأن الفعل من هذا الباب قد جاء كثيرًا بمعنى المغالبة نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقمر وهو الغلبة بالقمار فنقل من غير هذا الباب عند إرادة المغالبة إليه ولأن الأصل في الأفعال الحدوث والتجدد فيكون فعل بفتح العين أصلًا بالنظر إلى فعل لأنه يدل على الحدوث بخلاف فعل فإنه يدل على أفعال غرائز وطبائع فيدل على لزوم مدلولاتها لأن ما يقتضيه الطبع يدوم بدوامه فيبنى ماضي باب المغالبة على فعل بالفتح لرعاية حرف الأصل من حيث أنه يدل على الحدوث ومضارعه على يفعل بالضم من حيث أنه يلزم المغلوب لأنه إذا حصل للغالب الغلبة على خصمه لزم أثر الغلبة وهو القهر. . . . .

قوله: (**بالرد إليه**) أي برد الفعل الذي جاء بعد المفاعلة ض.

قوله: (**وكذا البواقي**) أي يجوز أن لا يكون أكرمته ولا أكرمك ولكنما أكرمتما غيركما إلى آخره.

قوله: (**وإنما فعلوا كذلك**) أي ردوا إلى فعل يفعل بالضم؛ لأن الفعل بمعنى المغالبة أي المسند إلى الغالب قد جاء كثيراً من هذا الباب كالكبر والكثر والقمر فنقلوا من غير ذلك الباب إليه كما استعملوا ما جاء منه ليدل ذلك الباب على المراد من الغلبة الموضوع له كما يدل على استعمالهم المذكور.

قال في القاموس: وكبر كفرح كبراً، كعنب، ومكبر كمنزل طعن في السن وكبره بسنه كنصر زاد عليه، وقال أيضاً: الكثرة وتكسر نقيض القلة، وقال وقامره مقامرة وقماراً فقمرة كنصره راهنة فغلبه انتهى.

(نحو كارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُه)، وضاربني فضربته أضرُبه، أي غلبته أغلبه في الكرم، أو الضرب، هذا إنْ غلبته فيه، فإن غلبك فيه قلت: فكرمني يكرُمني، وضربني يضربُني، سواء وقع الفعل من كل منهما على الآخر، أم على غيرهما، كان إكراما أو ضرباً غيرهما؛ ليغلب أحدهما الآخر في ذلك. . . . .

إِلَّا بَاب: وعدت وبعت ورميت، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، ....

جار قد جاء كثيراً من هذا الباب نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر، والكثرة وهو الغلبة بالكثرة، والقمر وهو الغلبة بالقمار، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه؛ ليدل على أن المراد الموضوع له ثم استثنى من هذه القاعدة معتل الفاء واويًّا كان نحو وعد أو يائيًّا نحو بسر فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم إذ لم يجئ منه مثال مضموم العين فيقال واعدني فوعدته أعده وياسرني فيسرته أيسره، ومعتل العين أو اللام اليائي فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر فيقال بايعني فبعته أبيعه، وراماني فرميته أرميه، إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يائي من يفعل بالضم؛ لأنك لو ضممت العين لانقلبت الياء واواً فيلتبس بذوات الواو، وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير[1]: [البسيط]

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْكِي عَلَيْكَ، نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

نقره **(إلا باب وعدت)** وهو المثال سواء كان واويًّا أو يائيًّا **(و)** باب **(بعت)** وهو الأجوف اليائي **(و)** باب **(رميت)** وهو الناقص اليائي **(فإنه)** أي فإن باب المغالبة على فعلته **(أفعاله بالكسر)** ولم ينقل إلى يفعل بالضم نحو واعدته فوعدته اعده وبايعته فبعته ابيعه وراميته

لطف قوله: **(واويًّا كان نحو وعد أو يائيًّا نحو يسر)** فيه تعميم لقول المصنف إلا باب وعدت بقرينة قوله فيما سيأتي ولم يضموا في المثال واليه والي معتل العين أو اللام اليائي الإشارة بملزم الكسر في الضابط المتقدم.

قوله: **(إذ لم يجئ منه مثال مضموم العين)** أي لم يجئ من معتل الفاء أو لم يجئ من يفعل مثال مضموم العين فعلى هذا مضموم العين صفة مؤكدة لمثال كالأمس الدابر والأولى أن لا يكون لفظة منه موجودة كما في بعض النسخ ض.

قوله: **(فيقال بايعني فبعته)** فبعته هو بكسر الباء والأصل بيعته فهو على فعلته تقديراً.

قوله: **(وعلى هذا حمل الجوهري)** قال في الصحاح يقال باكيته فبكيته إذا كنت أبكى منه قال الشاعر[2]:

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْكِي عَلَيْكَ، نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

فلا (إلّا باب وَعَدْتُ) وَيَسَرْتُ (وبِعْتُ ورَمَيْتُ) من معتل الفاء مطلقا، ومن معتل العين ومعتل اللام اليائيين (فإنه) أي باب المغالبة يُبنى على فعلتُه (أَفْعِلُهُ بالكسر) لا بالضم،

---

(١) ديوانه: (٢٣٥) وهو من قصيدة في رثاء عمر بن عبد العزيز، ويضربه البيانيّون مثلاً على التعقيد اللفظي، انظر شرح شواهد المغني: (٢/ ٧٩٢).

(٢) البيت لجرير، انظر: ديوانه ٧٣٦، وأقسام الأخبار ٢١٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الأعراب ١٩٢، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠٩، ألغاز ابن هشام ١٢٤.

. . . .

جار أي أن الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء، ويجوز أن ينتصب نجوم الليل بكاسفة أي لأنها لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها؛ وقيل: يريد الواو التي بمعنى مع أي أن الشمس تبكي والنجوم والقمر، ثم حذفها وهذا بعيد، . . . .

نقره فرميته ارميه. أما المثال فلأنه لو نقل إلى يفعل بالضم لزم خلاف لغتهم لأنه لم يجئ من باب نصر المثال.

وكذا الأجوف والناقص اليائيين لا يجيئان من باب نصر لأنه لو جاء في باع ورمى يبيع ويرمي بضم العين فيهما لزم قلب الياء واواً بعد إسكانه ونقل حركته إلى ما قبله في الأجوف وحذفها في الناقص فيلبتس اليائي منهما بالواوي ولا يجوز أن يكسر الفاء والعين فيهما بعد إسكان الياء لتبقى الياء على حالها؛ لأنه لا يعلم حينئذ أنه في الأصل يفعل بالضم فنقل إلى يفعل بالكسر لإبقاء الياء أو كان مكسور في العين في الأصل فيلتبس بناء يفعل بالضم ببناء يفعل بالكسر ومراعاة الأبنية أولى من التفرقة بين اليائي

جما وفي القاموس: إن هذه الرواية وهم ففيه وقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

فالشمسُ كاسِفَة ليستْ بطالِعةٍ ... تبكي عليكَ نجومَ الليلِ والقَمَرا

أي: كاسفة بموتك تبكي أبداً، ووهم الجوهري فغير الرواية بقوله الشمس طالعة ليست بكاسفة وتكلف لمعناه انتهى. قوله: **(وهذا بعيد)** أي حذف الواو التي بمعنى مع لم يثبت في اللغة الفصيحة. قوله: **(وهذا بعيد)** أي معنى لعدم ظهور المعية واصطلاحاً؛ لأن حذف واو المفعول معه ليس بثابت.

أنصا فيقال: واعدني فوعدته أعِدُه، وياسرني فيَسَرْته أيسِرُه، وبايعني فبعته أبيعُهُ، وراماني فرميته أرمِيْه، لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجئ من هذه المعتلات يفعُل بضم العين، لأنه لو ضم في معتل الفاء لثبتت الواو في واويّه، كما سيأتي في مبحث المضارع، أو في معتل العين أو اللام بالياء لانقلبت الياء واواً فيه، فيلتبس بذوات الواو، وحمل عليه معتل الفاء، وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير[1]: [البسيط]

فَالشَمسُ كاسِفَةٌ لَيسَت بِطالِعَةٍ ... تَبكي عَلَيكَ نُجومَ اللَيلِ وَالقَمَرا

حيث قال تبكي، لا تبكو، والمفاعلة مقدرة، والمعنى أنّ الشمس غالبت النجوم والقمر في البكاء، فغلبتها تغلِبها، فقوله نجوم الليل والقمرا منصوب بتبكي، ويجوز نصبه بكاسفة، أي لا تكسفها لعدم ضوئها، فلا يكون من باب المغالبة، . . . .

---

(١) البيت لجرير في: شرح ديوانه: ٣٠٤، والعقد الفريد: ١/ ٨٨، وأمالي المرتضى: ١/ ٥٢، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٢٢، والإفصاح: ١٩٢.

وَعَنِ الْكِسَائِي فِي نَحْو: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بِالْفَتْح.

جا واستثنى الكسائي ما فيه حرف حلق نحو شاعرته فشعرته أشعره بالفتح؛ لاستثقال حرف الحلق وهو غير مستقيم؛ لثبوت الضم في مثله فإن أبا زيد حكى شاعرته فشعرته اشعره، وفاخرته ففخرته أفخره، بالضم فيهما، وأيضاً اعتبار هذه القاعدة وهي النقل إلى يفعل بالضم أولى؛ لأن هذه القاعدة قد ثبت كما عرفت وحرف الحلق لا يمنع عنها الضم؛ لأن ما فيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح، فلو لم ينقل إلى يفعل بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة، وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك فالنقل أولى.

نقره والواواي **(و)** روى **(عن الكسائي في نحو شاعرني)** مما عينه أو لامه حرف حلق **(فشعرته أشعره بالفتح)** لاستثقال حرف الحلق وعند الأكثرين يبنى باب المغالبة على باب نصر لأن وجود حرف حلق في أحد الموضعين لا ينافي ضمة العين في المضارع لمجيء يفعل بالضم مع وجود حرف الحلق في أحد الموضوعين.

جما قوله: **(وهو غير مستقيم)** عبارة المصنف في شرح المفصل: واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل، ولا في المعنى، أما النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته أفخره وهو عين ما خالف فيه.

وأما في المعنى فإن ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخرجاً له عن قياس لغتهم بل استعمل فيه الفتح والضم جميعاً ألا تراهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو مماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في كونهم يقولون فعل يفعل ويفعل بالضم والكسر فإذا استعملوا الضم فإنما استعملوا أحد البناءين اللذين هما قياسه فكذلك إذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه فوضح أنه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه انتهت.

قوله: **(يلزم خلاف قاعدة معلومة إلى آخره)** فالحاصل أن المقتضى موجود والمانع منتف أما المقتضي فلثبوت هذه القاعدة وهي النقل وأما المانع فلأن الضم يثبت في حرف الحلق تأمل.

انقا (وعن الكسائي) أنه يُبنى (في نحو شاعَرْتُهُ) وفي نسخة شاعرني (فَشَعَرْتُهُ) مما عينه حرف حلق (أشعَرُه بالفتح)، لاستثقال الضم مع حرف الحلق، ورُدَّ بأنّ اعتبار هذه القاعدة، وهي النقل إلى يفعُل بالضم أولى، لأنها قد ثبتت، وحرف الحلق لا يوجب الفتح، وإلّا لأوجبه في غير المغالبة أيضاً، على أنّ أبا زيد حكى شاعرته فشعرته أشعُره، وفاخرته ففخرته أفخُره، بالضم فيهما وما ذكر فيما عينه حرف حلق يجري فيما لامه كذلك كمانعته.

وَفَعِل يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها، كسَقِم وَمَرِض وبَرِيء وحَزِن وَفَرِح.

جار قوله: **(وفعل تكثر فيه العلل)** كسقم ومرض والأحزان كحزن وأضداد الأحزان، كفرح وجذل يريدان هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره لا أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإن فعل في غير هذه المعاني أكثر منه فيها، فلذلك قال يكثر فيه العلل ولم يقل يكثر في العلل.

نقره **(وفعل)** بكسر العين **(تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها)** أي أضداد الأحزان ومعنى قوله تكثر فيه أن هذه المعاني تجيء في غير فعل إلا أنها فيه أكثر منها في غيره وليس معناه أن مجيئها فيه أكثر من مجيء غيرها فيه على ما ظن **(كسقم ومرض)** فإنهما من العلل **(وحزن)** من الأحزان **(وفرح)** من ضد الأحزان.

حا قوله: **(وأضداد الأحزان كفرح وجذل)** مقتناه أن الضمير في وأضدادها للأحزان فقط وكذا شرح الشريف غيره وأعاد شارح للعلل أيضاً ومثل لضد العلة بسلم وكأن الحامل للشارح على ما ذهب إليه اقتصار المصنف بفرح، والجذل بيجم ومعجمة الفرح يقال جذل بالكسر يجذل فهو جذلان.

قوله: **(يريد أن هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره إلى آخره)** الضمائر المذكورة لفعل والمؤنثة للمعاني والأكثرية مستفادة من تخصيص المصنف فعل بما قاله فليتأمل.

أفضا (وفَعِلَ) بكسر العين (تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها)، أي الأحزان.
(كسَقِم ومَرِض) في العلل (وحَزِن) في الأحزان.
(وفَرِح) في أضدادها، وهي الأفراح، ويكون لغيرها أكثر كشرِب وعلِم وسمِع، فالمراد أنها تكون فيه، أي فعل أكثر منها في غيره، لا أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإنه في غيرها أكثر منه فيها، كما عرف، فلذلك قال: تكثر فيه العلل، ولم يقل: يكثر في العلل.

وتجيء الألوان والعيوب والحُلِيُّ كلها عَلَيْهِ، وَقد جَاءَ: أَدم وَسمُر وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بِالْكَسْرِ وَالضَّم.

جار: قوله: (**ويجيء الألوان**) كادم وسمر والعيوب، كعجف، والعجف الهزال فإنه من عيوب البدن، ورعن أي حمق، وخرق من الأخرق، وهو ضد الرقيق، وعجم أي عي من العجمة، وهي عي في اللسان فإنهن من عيوب النفس والحلي كلبلج، والبلجة نقاوة ما بين الحاجبين كلها على فعل، والمراد أن كل ما كان من الصفات المذكورة يأتي بالكسر لا أن الكسر مختص به، ثم أشار المصنف إلى ما جاء فيه الكسر والضم بالأمثلة المذكورة.

نقره: (**ويجيء الألوان**) نحو شهب (**والعيوب**) نحو عور (**والحلي**) نحو بلج (**كلها عليه**) أي جميع هذه المعاني إنما تجيء على فعل بكسر العين لأعلى غيره (**وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم**) فإن هذه اللغات السبع وإن كانت كما ذكر من المعاني إلا أنه يجوز في عينها الكسر والضم.

حل: قوله: (**كأدم وسمر**) الأدمة في الأناسي السمرة وهي منزلة بين البياض والسواد فيما يقبل ذلك، والأرعن الأهوج في منطقه الأحمق المسترخي يقال رعن بكسر العين وضمها وفتحها رعونة ورعناً محركة، والحلي بكسر الحاء وربما ضمت جمع حلية وهي الخلقة والصورة والصفة.

قوله: (**ثم أشار المصنف إلى آخره**) جاء أيضاً بالضم والكسر صهب الشعر أحمر ظاهره وباطنه أسود وكهب كهبة أغبر في سواد حكاهما سيبويه وحكى غيره شهب الدابة خالط بياض شعرها سواد وقالوا خطب اللون خطبة بالضم لا غير والخطبة حمرة في كدرة كلون القماري كذا في بغية الطالب وغيره، وفي الأخيرة نظر. ففي "القاموس": والخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة، خطب كفرح فهو أخطب انتهى.

نقل: (ويجيء الألوان والعيوب والحلي) أيضاً بكسر الحاء، أكثر من ضمها، جمع حلية، بمعنى الوصف (كلها) غير موجود في بعض النسخ (عليه) أي فعِل بالكسر (وقد جاء) من الألوان (ادم وسَمِر) ونحوهما، و من العيوب (عجف) أي هُزِل ببنائه للمفعول (وحَمِق) أي قلّ عقله، (وخرق) أي لم يرفق في فعله (وعجم) أي عيي من العجمة، وهي عيّ في اللسان، و من العيوب أو الحلى (رعن) أي حمق أو استرخى، كلها بالكسر والضم فالمراد أنّ كل ما كان من الصفات المذكورة يأتي بالكسر، لا أنّ الكسر مختص به، فلا ينافي مجيئه بالضم، ومما جاء بالضم والكسر صُهِب الشعر صُهبة، احمرّ ظاهره وباطنه أبيض، وشُهِب البعير، خالط شعره سواد، وكُهِب البعير كهبة، لم تخلص حمرته.

وَفَعُل لأفعال الطبائع وَنَحْوِهَا، كحَسُن وقَبُح وَكَبُر وَصَغُر، . .

قوله: **(وفعل لأفعال الطبائع)** أي للصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصادر منها أثراً واحداً واقعاً على نهج واحد، كحسن وقبح وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك، بل المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة إذ لا يختلف ذلك، وكأنه أراد بقوله ونحوها الصغر والكبر، والمراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره، إذ الصغير قد يكون أعظم هيكلاً

(وفعل) بضم العين **(لأفعال الطبائع)** وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها وخص الضم بها؛ لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها كانضمام الشفتين عند خروج الضم منهما **(ونحوها)** أي نحو أفعال الطبائع كالصغر والكبر فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلهما من أفعال الطبائع بل من نحوها **(كحسن)** والحسن تناسب الأعضاء على ما ينبغي **(وقبح)** هما من أفعال الطبائع **(وكبر وصغر)** هما من نحو

قوله: **(الصادرة عن الطبيعة)** هي السجية جبل عليها الإنسان كالطبع والطباع وفسرت أيضا بأنها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية، وبما قاله الشارح وكأنه احترز بقوله التي لا شعور لها بما يصدر عنها عن القوى الشاعرة، كالحواس الظاهرة والباطنة وبما بعده عما سيذكره من الصغر والكبر ونحوهما والنهج بالسكون الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج.

قوله: **(وكأنه أراد بقوله ونحوها الصغر والكبر)** مشى الشريف في شرحه على أن الأمثلة الأربعة لأفعال الطبائع وعليه فالمراد بنحوها الملكات الحاصلة بالاكتساب كفقه وشعر وهيؤ وكصغر وكبر من الحقارة والشرف.

(وفَعُل) بضم العين (لأفعال الطبائع)، وهي ما جُبل عليه الإنسان من الأفعال عن الطبيعة، أي الغريزة، وهي ملكة تصدر عنها صفات ذاتية، ويعبر عنها بقوة موجودة في الشيء، لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصادر عنها أثراً واقعاً على نهج واحد، فهي لا تقتضي متعلقاً، إذ لا يتصور فيها تأثير ولا تأثّر صوري، ونحوها مما صار ملكة للإنسان بالتكرار، وضُمّت العين في هذه الأفعال لانضمام الطبيعة للذات عند صدورها عنها، كانضمام الشفتين عند خروج الضم، وأفعال الطبائع (كحَسُن وقَبُح)، وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون، ولين الملمس، ونحو ذلك، بل كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، ويقابله القُبح، (و) نحوها، نحو (كَبُر)، أي شرُف وعظُم، (وصَغُر) أي حقُر وسفُل، وقال الجاربردي: المراد بالصغر والكبر

فَمن ثَمَّ كَانَ لَازِماً. وشَذَّ رحُبَتْك الدَّارُ، أَي: رَحُبَتْ بك.

ج من الكبير، بل المراد التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء والوقوف، وإنما لم يجعلهما من أفعال الطبيعة بل نحوها لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات، وإنما ضمت العين فيها؛ لأنها لما كانت خلقة وطبيعة وصاحبها مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة كفعلهم فيما لم يسم فاعله، ولما كان جميع أفعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه كان لازماً.

قوله: (وشذ رحبتك الدار) جواب اعتراض وهو أن فعل قد جاء متعدياً فأجاب بأنه شاذ، والأصل رحبت بك وكثر استعماله حتى حذفوا الباء اختصاراً فهو غير معتد في الحقيقة، فإنك لو قلت في شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعدياً فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي إذ هو ملبس.

ك أفعال الطبيعة (ومن ثم) أي ومن أجل أن فعل لأفعال الطبائع (كان لازماً) غير متعد إلى مفعول بغير واسطة؛ لأن هذه الأفعال إذا كانت للطبيعة لم يكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا يقتضي متعلقاً سواء، فان قلت رحب من باب فعل بالضم من أنه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف فأجاب عنه بقوله (وشذ رحبتك الدار

ل قوله: (بالنماء) هو بالمد.

قوله: (وإنما ضمت العين فيها) أي في الأفعال الطبيعية والمراد الفعل الدال عليها؛ لأنها لما كانت خلقة وطبيعة أي صادرة عن ذلك ولا تعلق لها بغير من صدرت عنه جعلوا الضم الذي لا يحصل إلا بانضمام الشفتين علامة لها رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها كفعلهم فيما لم يسم فاعله فإنهم لما أرادوا بناءه من الفعل المتعدي وكان كاللازم حركوا الفاء بالضم لما فيه من معنى اللزوم.

قوله: (جعلوا الضم علامة للخلقة إلى آخره) يعني أراد والمناسبة بين اللفظ والمعنى فأتوا بحركة فيها اللزوم هو الضم؛ لأنه لازمه لانضمام الشفتين لتناسب معناها لزوماً فإنها لازمة لفاعلها ولا يتجاوز عنها كما يفعل هذا فيما لم يسم فاعله فإنهم إذا نزلوا المتعدي منزلة اللازم وجعلوا المفعول قائماً مقام الفاعل أتوا بالضم علامة له.

قّ التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء، والوقوف لا عظم الهيكل وصغره، إذ الصغير قد يكون أعظم هيكلاً من الكبير، وإنما لم يجعلا من أفعال الطبيعة بل نحوها، لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات، (ومن ثم)، أي من هنا، وهو أنّ فعُل بالضم لهذه الأفعال اللازمة للطبيعة، أي من أجل ذلك (كان) الفعل (لازماً) لا يتعدى إلى مفعول، (وشذَّ رَحُبَتْكَ الدار) بحذف الباء اختصارا لكثرة الاستعمال، (أي

وَأما بَابُ سُدْتُه فَالصَّحِيح أَن الضَّم. . . . .

قال الخليل: قال نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني. أي أوسعكم، قال: وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره، وأما المعتل فقد اختلفوا فيه، قال الكسائي: أصل قلته قولته، وقال سيبويه: لا يجوز ذلك؛ لأنه يتعدى.

قوله: (**وأما باب سدته**) جواب عن اعتراض آخر وهو أن يقال أصل سدته وقلته سودته، وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل متعدياً، والجواب: منع أنه في الأصل مضموم العين، وذلك لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعدياً فهو في الأصل بفتح العين.

أي رحبت بك الدار) فلما كثر استعماله حذف حرف الجر تخفيفاً فهو غير متعد في الحقيقة، وقيل إنما جعل متعدياً لتضمنه معنى وسعتك الدار ووسع متعد، فإن قلت قد جاء فعل متعدياً كثيراً نحو سدته وقلته فإنهما متعديان والأصل فيهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فأجاب عنه بقوله (**وأما باب سدته**) وأراد به كل فعل ماضيه على فعل بفتح العين من الأجوف الواوي إذا اتصل به الضمير المرفوع المتصل البارز (**فالصحيح أن الضم**) أي ضم الفاء

قوله: (**قال نصر**) هو بصاد مهملة ابن سيار بسين وياء تحتية مشددة، والكرماني منسوب إلى كرمان بضم الكاف وقيل بفتحها.

قوله: (**ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره**) جاء أيضاً من كلام علي رضي الله تعالى عنه أن بشراً قد طَلُع اليمن بضم اللام أي بلغ.

قوله: (**يحمل على الصحيح**) أي لأن الخفي يحمل على الظاهر، قال ابن عصفور الدليل على أن قال في الأصل فعل ثم نقل إلى فعل بالضم تعدية نحو قلته ويجيء اسم الفاعل منه على

رَحُبَتْ بك الدار)، فهذا أصله، فهو أيضاً في الحقيقة لازم، فإنك لو قلت في شرفت بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه في استعماله بصورة المتعدي، وقيل إنه متعد، لتضمنه معنى وسعتك الدار، ووسع متعد.

(وأمَّا باب سُدْتُهُ) من معتل العين الواوي، مما يخيل الناظر فيه أنه مضموم العين المحذوفة لالتقاء الساكنين، بعد نقل ضمتها إلى الفاء، مع أنه متعد، لأنك تقول: ساد فلان القوم يسودهم، فممنوع أنّ الضم فيه أصلي، بل عارض، لأنّ المعتل إذا أشكل أمره حمل على الصحيح، ولم يجئ في الصحيح فعُل بالضم متعد، واختلف في سبب عروضه فيه كما بينه بقوله: (فالصحيح أنّ الضم) فيه . . . .

لبَيَان بَنَات الْوَاو، لَا للنَّقْل، وَكَذَلِكَ بَاب بِعْتُه، ....

جار ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته إلى ذلك، فقال بعضهم: أصل سدت وبعت سودت وبيعت، بفتح العين ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً فلا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي إلى فعل بالضم واليائي إلى فعل بالكسر، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، وحذفت لالتقاء الساكنين، فقيل سدت وبعت، ورده المصنف بقوله: لا للنقل، أي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب إلى باب يخالفه لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب.

وأشار إلى أن الصحيح أن الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء، وتقريره أن يقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبتا ألفاً وحذفتا، ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما، وإنما ارتكب الأولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في

زكريا فيه (**لبيان بنات الواو**) وذلك لأنه لما حذف الألف منه عند اتصال هذا الضمير به ضم الفاء ليدل على أنه واوي (**لا للنقل**) أي ليس الضم فيه ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من باب كرم (**وكذلك باب بعته**) الصحيح أن الكسر فيه لبيان بنات الياء من الواو وليس الكسر منه للنقل من العين إلى الفاء وذلك لأنه لا شك أن نحو سدته وبعثه كان في الأصل بفتح العين ولا حاجة إلى النقل من باب إلى باب لا لفظية ومعنوية.

كـ فاعل، واسم الفاعل من فعل إنما هو فعيل نحو ظريف ولا يجيء على فاعل إلا شاذًّا نحو حمض فهو حامض، قال والدليل أيضاً على أن باع في الأصل فعل يجيء المضارع منه على يفعل، ويفعل لا يكون مضارع فعل بالكسر إلا شاذًّا.

قوله: (**فقال بعضهم**) هذا المقول مذهب الجمهور ومنهم سيبويه.

قوله: (**لما يلزم من النقل**) من بيانية واللام جارة، وكذا اللام في قوله: لما رأوا وما هذه مصدرية أو موصولة والعائد محذوف والتقدير لما رأوه.

قوله: (**وانقلبتا ألفاً**) لم يمنع من انقلابهما سكون ما بعدهما كما منع في مثل طويل وغيور؛ لأنه عارض هنا لأجل الضمير فلم يعتد به.

قرّ لبيان بنات الواو، أي لبيان أنه واوي، (لا للنقل) من العين كما قيل.

(وكذلك باب بِعْتُهُ) مما هو معتل العين اليائي، فالصحيح أنّ الكسر فيه لبيان بنات الياء، لا للنقل، وذلك لأنّ سَوَدت وبَيَعت، بفتح الواو والياء، ثم قلبا ألفاً، لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي سدت وبعْتُ

. . . .

خفت وهبت بين الواو والياء. فقالوا: لو كانت الحركة لبيان بنات الواو؛ لوجب الضم في خفت، ثم قال المصنف مجيباً عن ذلك: إنما كسروا في خفت لبيان البنية، وتقريره أن الدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء؛ لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت إذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا أيضاً بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع بخلاف خفت وهبت، فإن الكسرة تدل على أنه مكسور العين. . . . .

وأما الأول: فلأن الغرض من النقل إنما هو قيام الدلالة على أن أحدهما واوي، والآخر يائي وهذا الغرض يحصل من ضم الفاء في الواوي وكسرها في اليائي بعد قلب الواو والياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وأما الثاني: فلأن معنييهما لم يتغيرا عَمَّا كانا عليه قبل النقل إلى باب كرم وورث وهما في الأغلب مختصان بمعنى يخالف معنى فعل بفتح العين.

فإن قلت: لو كان الضم في باب سدته للبيان لوجب الضم في نحو خفت أيضاً بعد قلب واوه ألفاً، وحذف ألفه لبيان أنه واوي كما وجب في نحو سدته، ولكنه لما لم يكن

قوله: **(إذ لو فتحوا فيهما لما دل)** أي الفتح على حركة العين أي لأن الفاء تكون مفتوحة أصالة فوجود فتحها لا يقتضي النقل بخلاف الضم والكسر؛ لأنها لا تكون مضمومة ولا مكسورة.

قوله: **(حذراً من فوات المقصود)** أي المهم والأهم جميعاً، الأهم بيان البنية والمهم بيان بنات الواو والياء.

بفتح فائهما، ثم ضُمّت فاء الأول، ليدل على أنه واوي، وكسرت فاء الثانية لتدل على أنه يائي، والقائلون بأنه للنقل وهم الأكثرون ومنهم سيبويه يقولون أصلهما سَوَدت وبَيَعت بالفتح، ثم لمَّا علم أنّ العين بعد انقلابها ألفاً تُحذف لِما مرّ، ولا يتميز الواوي عن اليائي، نقل ذلك إلى فَعُلت بالضم في سدت وفعِلت بالكسر في بعت، ثم نقل الضم والكسر إلى الفاء، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وردّ هذا بأنه يلزمهم نقل وزن أصلي إلى وزن يخالفه لفظاً، وهو ظاهر ومعنى، لأنّ أوزان الفعل الثلاثي مختلفة المعاني كما مر، وإنما ارتكبوا ذلك مع لزوم هذا المحذور لمَّا رأوا أنهم لم يُفرّقوا في

وراعوا فِي بَاب خِفْتُ بَيَان البنية.

فراعوا فيه بيان البنية، والمراد ببنات الواو المعتل الواوي، وببنات الياء المعتل اليائي، لبيان أنه واوي أو يائي.

الفاء من نحو خفت مضمومة وإنما هي مكسورة علمنا أن كسرتها هي كسرة عينة المنقولة منها إليها فوجب أن يكون ضمة فاء نحو سدته أيضاً منقولة من عينه إلى الفاء ليستوي الباب في الإعلال.

فأجاب عنه بقوله: **(وراعوا في باب خفت بيان البنية)** والوزن لأنه في الأصل خوفت نقل كسرة عينه إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين أو نقول قلبت عين نحو خفت أيضاً ألفاً؛ ليستوي الباب في الإعلال وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة بيان البنية أَوْلَى من التفرقة بين الواوي واليائي فترك التفرقة بينهما في فعل بكسر العين فقيل في خاف وهاب خفت وهبت لأن الدلالة على البنية تتعلق بالمعنى لأنه إذا عرف الوزن عرف معناه المخصوص به، وإنما لم يراعوا في باب سدته بيان البنية بعين هذه العلة؛ لعدم إمكان الدلالة على البنية فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فإن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين، ولما لم يكن التنبه على البنية في فعل بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي.

....

خِفت وهِبت بين الواو والياء، إذ لو كانت الحركة لبيان بنات الواو والياء لوجبت الضمة في خِفت لتفارق هِبت، وأجاب عنه المصنف بقوله: (وراعوا في باب خِفْتُ) وهِبت (بيان البِنْيَة) أي الزِّنة، لا بيان الواوي واليائي، حيث لم يضموا الفاء في خفت، ليدل على أنه واوي، فيفارق هبت، لأنّ بيان البنية أهم من بيان الواوي واليائي، لتعلّق الأول بالمعنى، والثاني باللفظ، وإذا كان الكسر في خفت وهبت يدل على أنهما مكسورا العين، وأنّ الكسرة منقولة عنها. إذ لا ماضي مكسور الفاء، كان كسر فاء خفت أولى، بخلافها فتح فاء سدت وبعت، فإنه لمَّا لم يدل على حركة العين لجواز كونه أصلياً، وكونه منقولاً صير إلى التغيير المذكور، ليفيد بيان الواوي واليائي، حتى لا يفوت المهم

وأَفْعَلَ للتعدية غَالِباً، نَحْو: أجلسته، . . . .

جار قوله: (**وأفعل للتعدية**) وهي أن تضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، تقريره أنك إذا أردت أن يجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المضمن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل كقولك: خرج زيد وأخرجته فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجاً وفي تمشية هذا المعنى في فسقته نظر لأن معناه نسبته إلى الفسق لا صيرته فاسقاً، ولو قيل معناها أن يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل لكان أقرب.

نقره (**وأفعل للتعدية غالباً**)، أي تعدية ما كان ثلاثيًّا بزيادة مفعول لمعنى الجعل فإن الهمزة أحدثت في الفعل معنى الجعل والتصيير فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً لا فعل فإن كان الثلاثي لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد وإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني مفعول أصل الفعل وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة أولها مفعول الجعل وهو فعلان أعلم وأرى (**نحو أجلسته**)

جما قوله: (**وأفعل للتعدية**) ومعنى التعدية أن تجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك.

قوله: (**وهي أن تضمن الفعل معنى التصيير إلى آخره**) هذا التعريف للتعدية ذكره المصنف في الشرح المنسوب إليه، ومعناه ظاهر مما قرره الشارح وهو شامل لتعدية اللازم وتعدية المتعدي نحو أخرجت زيداً وأشممته الطيب وأعلمته عمرواً فاضلاً، وذكر الشيخ نظام الدين تبعاً للمصنف في النحو تعريفاً آخر وهو أن تجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك.

واعلم أن المعاني المذكورة لهذا البناء وغيره مما سيأتي يسمع ويحفظ وليس شيء منها مطرداً وهو نظر لغوي وقد ذكرت في كتاب التعريف منها جملة زائدة على ما ذكره المصنف، والشارح مع فوائد نفيسة وآثرت حذف ذلك هنا اعتماداً على ما ذكرته هناك فليراجعه من أراده.

قوله: (**ولو قيل معناها الخ**) هذا التعريف ذكره المصنف في شرح المفصل بلفظ منسوباً إليه ذلك الفعل، وظاهر عبارة الشارح أنه لم يقل.

نقا والأهم جميعاً .(وأَفْعَل) يجيء (للتعدية غالباً)، وهي عند بعضهم أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق، بعد أن لم يكن كذلك، وعند آخرين أن تُضمِّن الفعل معنى التغيير فيصير فاعل أصل الفعل مفعولاً للتصيير، فإنك إذا أردت أن تجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير، بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولاً له (نحو) جلس زيد (وأَجْلَسْتُهُ)، فمفعول أجلس، هو

وللتعريض نَحْو: أَبَعْتُه، ولصيرورته ذَا كَذَا نَحْو: أَغَدَّ الْبَعِير، وَمِنْه أحصد الزَّرْع، ....

قوله: (**وللتعريض**) وهو أن يجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل كقولك: أبعته أي عرضته للبيع وجعلته منتسباً إليه. قوله: (**ولصيرورته**) أي يجيء أفعل لصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل كأغد البعير، أي صار ذا غدة، والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة و غدة البعير طاعونه.

قوله: (**ومنه أحصد الزرع**) أي ومن أفعل الذي للصيرورة وإنما فصله؛ لأنه ليس كالأول في حصول المعنى وتحققه، وإنما معناه قارب وقت حصاده فنزلت مقاربته منزلة حصوله، ألا ترى أنك تقول: أصرم النخل، وأحصد الزرع، وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الأول، فإنه على معنى حصول ذلك الشيء، ولذا جعله بعضهم للحينونة.

قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا﴾ [الملك: ٢٢] الآية. أنه يجعل أكب مطاوع كبه، ويقال كببته فأكب ....

أي جعلته جالساً (**وللتعريض لشيء**) وهو أن يجعل فاعل افعل مفعوله معرضاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً أو لا (**نحو ابعته**) أي عرضته للبيع (**ولصيرورته ذا كذا**) أي لصيرورة الشيء وهو فاعل أفعل صاحب شيء وهو على قسمين: إما أن يصير صاحب أصل الفعل (**نحو أغد البعير**) أي صار ذا غدة أو يصير صاحب شيء هو صاحب أصل الفعل نحو أجرب الرجل، أي صار ذا إبل ذات جرب (**ومنه**) أي من أفعل الذي للصيرورة (**أحصد الزرع**) وإنما فصله عند بقوله ومنه لأن أصل الفعل حاصل للفاعل في

قوله: (**ولو قيل معناها**) التعريف الثاني أيضاً قاله ابن الحاجب في شرح "المفصل".

قوله: (**وهو أن يجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل**) التعريض نوعان:

هذا أحدهما: وهو التعريف لفعل منسوب إلى الفاعل يتعلق بالمفعول كالقتل والبيع.

وثانيهما: التعريض لما ليس كذلك كأقبرته، ألا ترى أن جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضاً للقتل والبيع؛ لأن القبر ليس فعلاً له يتعلق بالمفعول كذا في شرح "المفصل".

قوله: (**ولذا جعله بعضهم للحينونة**) الضمير لا حصد وما كان مثله.

قوله: (**قال صاحب الكشاف**) غرض صاحب الكشاف أن بعضهم يقولون افعل مطاوع فعل فرده، وقال ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً بل مبكاً من أفعل الذي للصيرورة.

الذي صيرته جالساً، (وللتعريض) للشيء بأن تجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل، (نحو أَبَعْتُهُ)، أي عرضته للبيع، وجعلته منتسباً إليه، أو تجعل ما كان فاعلاً للثلاثي معرضاً لمصدره، نحو باع زيد فرسه، وأبعته، أي عرضته لأنْ يبيع فرسه، وينسبه للبيع، (ولصيرورته)، يعني لصيرورة فاعله (ذا كذا)، أي منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، (نحو أَغَدَّ البعير)، أي صار ذا غدة، (ومنه أَحْصَدَ الزرع)، أي صار ذا حصاد، بمعنى

ولوجوده على صفة، ....

ﮐ من الغرايب، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما أكب من باب انفض وألأم، معناه دخل في الكب وصار ذا كب، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع.

قوله: **(ولوجوده)** أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل

ﮨ نحو أغد البعير بخلاف أحصد الزرع فإنه غير حاصل له إلا أنه لما قرب حصوله جعل بمنزلة الحاصل، وقيل إن أفعل في نحو أحصد الزرع للحينونة ومعناها أن يجيء وقت يستحق فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل **(ولوجوده)** أي لوجود الشيء وهو مفعول أفعل أي لوجود فاعله مفعوله **(على صفة)** وهي إما كون مفعوله مفعولاً لأصل الفعل أو

ﮔ قوله: **(من الغرائب)** الظاهر أنه في محل نصب على الحال، وأن مطاوع كبه هو المفعول الثاني ليجعل وممن جعله مطاوعاً ابن جني في الخصائص، وابن مالك في التسهيل، وقوله وما هو كذلك رد لجعل أكب مطاوع كب، وقوله انفض هو بفاء ومعجمة يقال انفض القوم إذا هلكت أموالهم، ويقال ألام الرجل إذا أتى بما يلام عليه قاله الطيبي وهو يفهم ان ألام في عبارة الكشاف من الأجوف لا من المهموز على أنه يجوز أن يكون منه أيضاً ومعناه حينئذٍ صنع ما يدعي به لئيماً.

قوله: **(من باب انفض)** انفض اي صار ذا نفض للحراب والام أي صار ذا ملامة.

قوله: **(أي لوجود الشيء على صفة)** قال الشريف: معناه أن فاعله وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من فعله الثلاثي وفيه بيان لأصل الفعل في كلام الشارح وحينئذٍ فمعنى أبخلت زيداً أن المتكلم وجد زيداً بخيلاً ولا شك أن البخيل صفة مشتقة من بخل وهي في معنى الفاعل؛ لأن البخيل هو من قام به البخل ومعنى أحمدته وجدته محموداً وهي في معنى المفعول؛ لأن المحمود من وقع عليه الحمد.

ﮦ مستحقا للحصاد، لا بمعنى حصوله، ولهذا فصله، ومنه أيضاً أصبحنا، أي دخلنا في الصبح، لأنَّه بمنزلة صرنا ذوي صباح، وقد يسمى هذا النوع بالحينونة، (و) يجيء (لوجوده) يعني لوجود مفعوله (عليها)، أي على الصفة، وهي بمعنى المفعول، إنْ كان أصل الفعل متعديا، ....

نَحْو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ، وللسلب نَحْو: أَشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: قِلْتُه وأَقَلْتُه.

جار الفعل لازماً نحو: أبخلته، أي وجدته بخيلاً وفي معنى المفعول إن كان متعدياً نحو أحمدته أي وجدته محموداً.

قوله: **(وللسلب)** أي لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل نحو: أشكيته، أي أزلت شكايته وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع وأقلته.

نقره لكونه فاعلاً لا صلة **(نحو أحمدته)** أي وجدته محموداً **(وأبخلته)** أي وجدته بخيلاً **(وللسلب)** أي لسلب فاعله عن مفعوله أصل الفعل **(نحو أشكيته)** أي أزلت عنه شكواه **(وبمعنى فعل)** أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل **(نحو قلته وأقلته)** من إقالة البيع وهو فسخه.

جما قوله: **(وللسلب)** وقد يكون لسلب الفعل عن الفاعل إذا لم يكن متعدياً كقولهم أقسط أي زال عنه القسط وهو الجور، وكذلك معنى أقسط عدل ومعنى قسط جار فهو منه فكان من حقه أن يذكر المصنف ها هنا ويقول ومنه أقسط.

قوله: **(قلت البيع وأقلته)** والشاهد فيه أن أقلت بمعنى قلت وعين الكلمة محذوفة، والأصل قيلت ثم حذفت الياء بعد نقل كسرتها إلى القاف فصار قلت.

قال الجوهري: أقلته البيع إقالة أي فسخته وربما قالوا قلت البيع بالضم وهي لغة فيه قليلة.

أنضا (نحو أَحْمَدْتُهُ)، أي وجدته محمودا، (و) بمعنى الفاعل إنْ كان لازماً نحو (أَبْخَلْتُهُ) أي وجدته بخيلا، (وللسلب نحو أَشْكَيْتُهُ) أي أزلت شكايته، (و) قد يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو قِلْتُه) البيع (وأَقَلْتُهُ)، ويُعبّر عنه بأنه للزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغلته.

واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعَل فيصير لازماً نحو أكبّ وأعرض وأقشع، وأشنق، وأنسل وأنزف، يقال: كبّه أي ألقاه على وجهه فأكب، وعرضه أي أظهره فأعرض، وقشعت الريح السحاب أي كشفته فأقشع وانقشع، وتقشّع، وشنقت البعير، أي استوقفته بجذب زمامه فأشنق، ونَسَلت ريش الطائر فأنسل، ونزفتُ البئر فأنزف.

وَفَعَّل للتكثير غَالِباً نَحْو: غَلَّقْتُ وَقطّعْتُ وجَوّلْتُ وطَوَّفْتُ، وَمَوْت الإبل. . . . .

قوله: (**وفعل للتكثير**) وهو إما في الفعل نحو جولت وطوفت أو في الفاعل نحو موت الإبل أو في المفعول نحو غلقت الأبواب، فإن فقد ذلك لم يسع استعماله؛ فلذلك كان موت الشاة لشاة واحد خطأ؛ لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة، وليس ثم مفعول؛ ليكون التكثير له، وينبغي أن تعلم أن هذا بخلاف قولك: قطعت الثوب، فإن ذلك سائغ، وإن كان الفاعل واحداً ذكره المصنف في شرح "المفصل"، ثم قال فيه: إن قوله في المفصل، ولا يقال للواحد لم يرد به إلا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل، وإنما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن الفعل إن كان لازماً فالتكثير في فاعله، وهذا على إطلاقه غير صحيح؛ لأنه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو: جولت وطوفت، وقد يكون في الفاعل نحو موت الإبل، وذكر فيه أيضاً أنه إن كان متعدياً فالتكثير في متعلقة يعني في مفعوله كقولك غلقت الأبواب، . . . .

(**وفعل للتكثير غالباً**)، أي لتكثير فاعله أصل الفعل أما بالنسبة إلى المفعول أو بالنسبة إلى نفس الفعل (**نحو غلقت وقطعت**) التكثير فيهما بالنسبة إلى المفعول، أي غلقت الأبواب وقطعت الأثواب (**وجولت وطوفت**) التكثير فيهما بالنسبة إلى نفس الفعل أو كثرت الجولان والطواف (**وموت الإبل**) التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل أي كثر الموتان في الإبل لأجل ذلك لا يقال موت الشاة؛ لأنه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه المذكورة، لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير

قوله: (**وهو إما بالفعل إلى آخره**) من البين أن التكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثير في الفعل بدون العكس. قوله: (**فلذلك كان موت الشاة**) أي لأجل عدم التكثير أو لأجل عدم جواز استعماله إذا فقد التكثير ض. قوله: (**إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة**) علل انتفاء التكثير في الفعل بهذا ليفيد انتفاء التكثير في الفاعل أيضاً ومن الواضح أن الفعل الذي هو الموت يمتنع تكثيره في نفسه بدون تكثير في فاعل أو مفعول.

(وفَعَّل) بالتشديد يجيء (للتكثير غالباً)، وهو قد يكون في المفعول (نحو غَلَّقْتُ) الأبواب، (وقَطَّعْتُ) الثياب، فإن قلت الباب، أو (الثوب) خففت على الأفصح، إلّا أن يكون الفعل كثيرا فتُشدِّد للتكثير في الفعل، (و) قد يكون في الفعل نحو: (جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ) بمعنى واحد، (و) قد يكون في الفاعل نحو (مَوَّتَ الإبل)، لا موت الشاة، إذ لا يستقيم تكثيرها، وهي واحدة، ولا تكثير في الفعل حتى يشدد، وظاهر أن التكثير في

وللتعدية نَحْو: فَرَّحْتُهُ، وَمِنْه: فَسقْتُه، وللسلب.........

وزاد عليه بعض الشارحين أن المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل غلقت بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى إذا كان واحداً وغلق مراراً كثيرة لم يستعمل إلا غلق بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز، وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح "المفصل".

قوله: **(وللتعدية)** وقد عرفت معناها، وإنما فصل قوله فسقته؛ لأنه مخالف لفرحته في أنه لم يصيره فاعلاً للفعل المشتق هو منه، وإنما جعله منسوباً إليه إذ معنى فسقته قلت له يا فاسق أو نسبته إلى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقاً.

قوله: **(وللسلب)** ....

فاعله؛ لأنه شاة واحدة وليس له مفعول حتى يكون التكثير **(وللتعدية)** قد عرفت معناها **(نحو فرحته)** أي جعلته فرحاً **(ومنه فسقته)** قال بعضهم: إن فسقته للنسبة أي لنسبة فاعله مفعوله إلى أصل الفعل، قيل إن معنى النسبة راجع إلى التعدية؛ لأنك إذا نسبته إلى الفسق فكأنك جعلته فاسقاً **(وللسلب)** وقد عرفت معناه..................

قوله: **(وزاد عليه بعض الشارحين)** هو الشريف، وفي شرح النظام فإن قلت: غلقت الباب أو قطعت الثوب خففت على الأفصح وفيما قالاه نظر، ففي الصحاح إن غلقت الباب غلقاً لغة ردية متروكة، وفي القاموس وغلق الباب يغلقه من الباب الثاني لثغة أو لغة ردية مهجورة والفصيح أغلقه.

قوله: **(وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح المفصل)** أي في قطعت الثوب من جواز التعضيف أي حقيقة مع كون المفعول واحداً إذا أريد التكثير في الفعل وإنما كان ظاهره؛ لأن الأصل الحقيقة.

قوله: **(وهذا يخالف ما ذكره المصنف)** لأن ما ذكر في شرح المفصل قطعت الثوب دل على جواز استعماله وإن كان مفعوله واحداً وذلك ظاهر في مخالفة بعض الشارحين لما ذكر في شرح المفصل. قوله: **(المشتق هو منه)** الضمير المنفصل لفسق والمجرور للفعل، والمراد به المصدر فالمشتق صفة جرت على غير من هي له.

الفاعل، أو المفعول، يستلزم التكثير في الفعل، ولا عكس، (و) يجيء (للتعدية)، وتقدّم بيانها، (نحو فرّحته)، أي صيّرته فرِحاً، (ومنه فسّقته)، أي نسبته إلى الفسق، لا صيّرته فاسقاً إلّا بتجوز، ولهذا فصله، بل جعله غيره أصلاً برأسه، فقال: ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسّقته، (وللسلب ....

نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير، وقَرَّدْتُه، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: زِلْتُه وزَيَّلْتُه.
وفاعل لنسبة أَصله إِلَى أحد الْأَمرِيْنِ مُتَعَلقاً بِالْآخرِ للمشاركة صَرِيحاً، فَيَجِيء الْعَكْس ضمناً، نَحْو: ضاربته وشاركته،.......

ك نحو جلدت البعير أي أزلت جلده وقردته، أي أزلت قراده وزلته وزيلته بمعنى فرقته.
قوله: (**وفاعل لنسبة أصله**) وهو مصدر فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً، ويجيء عكس ذلك ضمناً وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقاً بالأول، كما إذا قلت ضارب زيد عمراً فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو وضمناً على نسبته إلى عمرو متعلقاً بزيد ولأجل تعلقه بالأمر الآخر...........

ج (**نحو جلدت البعير**) أي أزلت عنه جلده (**وقردته**) أي أزلت عنه قرادة (**وبمعنى فعل**) أي يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة (**نحو زلته وزيلته**) فإنهما بمعنى فرقته لكن في زيلته مبالغة لم تكن في زلته؛ لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلا للتأكيد والمبالغة. (**وفاعل لنسبة أصلة**): وهو مصدر فعله الثلاثي (**إلى أحد الأمرين**) حال كون أصله (**متعلقاً بالآخر للمشاركة**) بين الأمرين في أصل الفعل تعلقاً (**صريحاً**) بأن يكون الأمر الأول مرفوعاً والثاني منصوباً (**فيجيء العكس**) وهو نسبة أصله إلى الأمر الآخر متعلقاً بالأول (**ضمناً**) لأن نسبة الفعل إذا كانت على سبيل المشاركة كان ذلك الفعل منسوباً إلى كل واحد من المشاركين (**نحو ضاربته وشاركته**) فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب والشركة إلى المتكلم متعلقاً بضمير الغائب ويدل ضمناً على نسبتهما

ف قوله: (**وقردته**) والقراد واحد القردان يقال قرد بعيرك أي أزل عنه القردان.
قوله: (**فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو**) أي لأن فاعلية زيد ومفعولية عمرو مما صرحت به ويجيء العكس الذي هو فاعلية عمرو ومفعلولية زيد ضمناً إذ الضرب كما وقع من زيد على عمرو وقع من عمرو على زيد؛ لأنهما متشاركان فيه وكل واحد

فق نحو جلّدتُ البعير وقرّدتُهُ)، أي أزلت جلده وقراده، (و) يجيء (بمعنى فَعَل نحو زِلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ)، بمعنى فرّقته من زيلته مبالغة، إذ لا بد للزيادة من فائدة.
(وفاعل) يجيء (لنسبة أصله)، وهو مصدر ثلاثيه (إلى أحد الأمرين) اللذين اقتضاهما فاعل حالة كون أصله (متعلقاً بالآخر) على المفعولية (للمشاركة) بين الأمرين حالة كون كل من نسبة الأصل إلى أحدهما، وتعلقه بالآخر (صريحاً، فيجيء العكس ضِمناً)، لأنّ مَن شارك زيداً في شيء شاركه زيد فيه، (نحو ضاربْتُهُ وشارَكْتُهُ)، إذ أصل كل منهما، وهو الضرب والشركة منسوب إلى ضمير المتكلم، متعلقاً بالغائب، أي واقعاً عليه صريحاً أنه أيضاً منسوب إلى ضمير الغائب، متعلقاً بالمتكلم، أي واقعاً عليه

وَمن ثمَّ جَاءَ غير الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً نَحْو: كارمته وشاعرته، والمتعدي إِلَى وَاحِد مُغَاير للفاعل مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْو: جاذبته الثَّوْب،

جاء غير المتعدي إذا نقل إلى فاعل متعدياً نحو كارمته، فإن أصله لازم، وقد تعدى ها هنا والمتعدي إلى مفعول واحد، إن لم يصلح مفعوله؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايراً للمفاعل وهو المشارك متعدياً إلى مفعولين نحو: جاذبته الثوب

إلى ضمير الغائب متعلقاً بالمتكلم ويكون معنى ضارب زيد عمراً شارك زيد عمراً في الضرب (**ومن ثم**) أي لأجل تعلقه بالآخر للمشاركة (**جاء غير المتعدي**) من الثلاثي إذا نقل إلى فاعل بهذا المعنى (**متعدياً نحو كارمته وشاعرته**) فإنهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازمان ومن ثَم جاء (**المتعدي**) من الثلاثي (**إلى**) مفعول (**واحد مغاير للفاعل**) بأن لا يصلح أن يكون ذلك المفعول مشاركاً للفاعل في الفعل (**متعدياً إلى اثنين**) أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة (**نحو جاذبته الثوب**) فإن مفعول جذب

منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه، وفي بعض الشروح أن في تمثيل المصنف بشاركته نظر؛ لأن الشركة ليست بمستفادة من المفاعلة، بل هي من الشين والراء والكاف إذ هي مدلول الكلمة ولا يجوز أن يراد المشاركة في الشركة؛ لأن تحصيل الحاصل محال فشارك من موافق المجرد كسافر بمعنى سفر.

قال: وفي التمثيل أيضاً للازم بشاعرته نظر؛ لأن شعر من العلم ليس بلازم، وكذا بمعنى إنشاء الشعر؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله، فيكون متعدياً انتهى. والجواب أما عن الأول فيمنع لزوم تحصيل الحاصل؛ لأن المستفاد من لفظ شرك معنى لا يتصور إلا بين اثنين إذ هو مفهومه وأما نسبته إلى الأول وتعلقه بالثاني صريحاً ومجيء عكسه ضمناً فإنما هو مستفاد من صيغة فاعل إذا بني منه، وأما عن الثاني فيمنع تعدي شعر بمعنى قال شعراً أو إجادة كيف وقد جاء بضم العين وإن جاء أيضاً بفتحها.

قوله: (**بل يكون مغايراً للمفاعل**) في بعض النسخ للفاعل، والمراد المغايرة في الصلاحية للمشاركة فزيد في شاتمت زيداً صالح لها فليس مغايراً، والثوب في جذبت الثوب

ضمناً، فكل منهما فاعل من وجه، ومفعول من وجه، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو تعلق أصل الفعل بالأمر الآخر للمشاركة، أي من أجل ذلك (جاء غير المتعدي متعدياً) إلى واحد، (نحو كارمْتُهُ وشاعرْتُهُ)، فإنّ ثلاثيهما لازم، وقد تعديا، (و) جاء (المتعدي إلى واحد مغايرٍ لِلْمُفاعَل) بأن لم يصلح لمشاركته له في الفعل (متعدياً إلى اثنين نحو جاذبْتُهُ الثوبَ)، إذ ثلاثيه متعد إلى واحد، غير صالح للمشاركة، فزِيد مفعول آخر يصلُح لها،

بِخِلَاف شاتمته، وَبِمَعْنى فعل نَحْو: ضاعفت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: سَافَرت.

ك فإن مفعول جذب وهو الثوب مثلاً لما لم يصلح؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيها فتعدى إلى اثنين.

وإما أن صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى إلى اثنين، بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيداً، ويجيء بمعنى فعل أي للتكثير نحو ضاعفته بمعنى ضعفت، وبمعنى فعل أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر، وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته وأشغلته، هكذا ذكره المصنف في "شرح المفصل" لكن نقل الجوهري سفرت أسفر سفوراً: إذا خرجت للسفر فإنا سافر وقوم سفر، مثل: صاحب وصحب.

ج وهو الثوب لما لم يصلح أن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً فيها (**بخلاف شاتمته**) فإنه لما كان مفعول شتمت زيداً صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل اقتصر عليه ولا يحتاج إلى مفعول آخر (**وبمعنى فعل**) الذي للتكثير (**نحو ضاعفته**) أي ضَعَّفْته بمعنى كثرة أضعافه (**وبمعنى فعل نحو سافرت**) فإنه بمعنى سفرت إلا أن فيه زيادة معنى المكابدة والمقاساة في السفر، يقال سفرت سفور أي خرجت إلى

ف غير صالح فهو مغاير أو المراد مغايرة مفعول الثلاثي للمشارك لعدم صلاحيته؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل كالثوب في جذبت الثوب لما لم يصلح؛ لأن يكون مشاركاً كان مغايراً للمشارك فاحتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً بخلاف زيد في شتمت زيداً لما صلح للمشاركة لم يكن مغايراً للمشارك فاكتفى به وهذا أقرب إلى لفظه وأوفق بما في شرح المفصل، وإلى الأول يشير كلام اليزدي.

قوله: (**لكن نقل الجوهري سفرت أسفر سفوراً**) في القاموس ما يرد هذا النقل ويؤيد ما ذكر المصنف قال فيه ورجل سفر، وقوم سفر وسافرة، وأسفار وسفار ذو سفر لضد الحضر والسافر المسافر لأفعل له هذا كلامه.

وعدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافرت لفاعل بمعنى فعل كما فعل المصنف على ما لا يخفى، نعم الأحسن التمثيل بدافع وجاوز وواعد ونحوها.

ق (بخلاف) نحو (شاتَمْتُهُ)، إذ ثلاثيه متعد إلى واحدة صالح للمشاركة، فلا حاجة لزيادة مفعول آخر، (و) يجيء فاعَل (بمعنى فَعَّل) بالتشديد، أي للتكثير (نحو ضاعَفْتُهُ) بمعنى ضعّفته، (وبمعنى فَعَل) بالتخفيف، أي لنسبته الفعل إلى الفاعل لا غير، (نحو سافَرْتُ)،

وتَفَاعَلَ لمشاركة أَمريْن فَصَاعِداً فِي أصله صَرِيحاً، نَحْو: تشاركا، وَمن ثَمَّ نقص مَفْعُولاً عَن فَاعل، ....

جار: قوله: (**وتفاعل لمشاركة أمرين**) أو أكثر في أصله أي مصدر فعله الثلاثي صريحاً نحو تضارب زيد وعمرو، وإنما قال صريحاً احترازاً عن فاعل ولأجل أنه يتشارك فيه أمران نقص مفعولاً عن فاعل، وسببه أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره مع أن الغير فعل ذلك، ووضع تفاعل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول أبداً، فإن كان تفاعل من فاعل المتعدى إلى مفعول

نقره: السفر (**وتفاعل لمشاركة اثنين فصاعدا**) أي فذهب الاشتراك حال كونه آخذاً في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهلم جرا (**في أصله**) المشتق منه (**صريحاً نحو تشاركا**) يعني يكون الفعل في تفاعل منسوباً إلى اثنين فصاعداً على سبيل التصريح، فإذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوباً إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون المعنى تشارك زيد وعمرو في الضرب، والأولى أن يقول بدل قوله المشاركة الاشتراك أو التشارك؛ لأن المشاركة لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال أعجبني مشاركة زيد عمراً أو مشاركة عمرو زيد بخلاف الاشتراك والتشارك فإنهما يضافان إليهما جميعاً (**ومن ثم**) أي من أجل أن المشاركة في تفاعل صريحاً (**نقص**) تفاعل (**مفعولاً عن فاعل**) لأن وضعه لنسبته إلى أمرين من غير قصد إلى متعلق له بخلاف فاعل فإنه لنسبة الفعل إلى فاعله مع تعلقه بغيره صريحاً، فإن كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب زيد عمراً كان تفاعل لازماً نحو تضارب زيد وعمرو، فإنه صار المفعول الذي اقتضاه معنى المشاركة وهو عمرو فاعلاً في تفاعل، وإن كان له مفعولان نحو جاذب زيد عمراً الثوب كان له مفعول

جما: قوله: (**ووضع تفاعل لنسبته**) هذا الضمير للفعل وكذا ضمير فيه وله.

أقفا: بمعنى سفرت، ويجيء بمعنى أفعل نحو عافاك الله، بمعنى أعفاك. (وتَفاعَلَ) يجيء (لمشاركته أمرين فصاعداً)، بنصبه حالا، أي فذهب الاشتراك أخذا في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة، وهكذا (في أصله)، وهو مصدر ثلاثيه (صريحاً نحو تشارَكا)، بخلاف فاعل، فإنه لمشاركة أحدهما الآخر صريحاً كما مرّ لا لمشاركتهما معا كذلك، فعلم أنّ وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره مع أنّ الغير فعل مثل ذلك، (ووضع تفاعل) لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له، (ومِن ثَم)، أي من هنا، وهو أن تفاعل لمشاركتهما صريحاً، أي من أجل ذلك (نقص مفعولاً عن فاعَل)، إذ لا يقصد فيه تعلق أحد الأمرين بالآخر، بل مجرد تشاركهما في أصله، فإن كان تفاعل من فاعل المتعدي إلى واحد كضارب لم يتعد، أو من المتعدي إلى اثنين، كجاذبته الثوب تعدى

وليدل على أَن الْفَاعِل أظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عنه، نَحْو: تجاهلت وتغافلت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: توانيت . . . . . .

جار كضارب لم يتعد، وإن كان من المتعدى إلى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى إلى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بأن البادئ في فاعل معموم دون تفاعل، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً، ولا يقال ذلك في تضارب ويجيء أيضاً ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له مع أنه ليس في الحقيقة كذلك، فمعنى تجاهل زيد أنه أظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة كذلك، ويكون بمعنى فعل نحو توانيت أي ونيت من الونى، وهو الضعف. . . . .

نقره واحد نحو تجاذب زيد وعمرو الثوب **(ويجيء)** تفاعل **(ليدل على أن الفاعل أظهر)** من نفسه **(أن أصله)** أي أصل تفاعل **(حاصل له)** أي للفاعل **(وهو)** أي والحال أن ذلك الأصل **(منتف عنه)** أي عن الفاعل **(نحو تجاهلت)** أي أظهرت الجهل من نفسه وليس له الجهل حقيقة **(وتغافلت)** أي أظهرت الغفلة **(وبمعنى فعل نحو توانيت)** بمعنى ونيت من الونى وهو الضعف ويجيء تفاعل. . . . .

جما قوله: **(ويجيء أيضاً ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له)** سمى ذلك ابن عصفور الإيهام قال: وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها، وأنشده(١): [الرجز]

إِذَا تَخازرتُ ومَــــا بي مِنْ خَزَرْ

والخزر: ضيق العين مع صغرها، والمراد بالمعنى الذي اشتق منه تفاعل هو مصدر مجرده كما يفيد قوله فمعنى تجاهل زيد أنه أظهر الجهل.

قوله: **(من الواني)** هو بفتح الواو وسكون النون والضعف بفتح الضاد وضمها مع سكون العين.

أحمد إلى واحد، ويفرق بينهما أيضاً بأنّ البادي في فاعل معلوم، وهو مَن نسب إليه الفعل صريحاً، لأنه الذي يسبق إليه الفهم، بخلافه في تفاعل، ولهذا يقال: أضارب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً دون تضارب، (ويجيء) أيضاً للتكلّف، بمعنى ما ذكره بقوله: (ليدل على أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله)، وهو مصدر ثلاثية (حاصل له)، أي لفاعله، (وهو منتفٍ عنه، نحو تجاهلْتُ وتغافلْتُ)، إذ المعنى أنه أظهر الجهل والغفلة من نفسه، وليسا فيه، (و) يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو توانيْتُ) أي ونيت من الونى، وهو

---

(١) للطفيل الغنوي، انظر: الديوان ١/ ٥٨.

ومطاوع، فَاعل نَحْو: بَاعَدْتُه فتَبَاعَدَ.
وَتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّل..........................

جا ويجيء للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالًّا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعديه كقولك باعدته فتباعد، فقولك تباعد عبارة عن تعلق معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أي هذا الذي قام به تباعد، وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الإناء. وقال عبد القاهر رحمه الله: معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع؛ لأنه طاوع الأول، والأول مطاوع؛ لأنه طاوعه الثاني.
قوله: (**وتفعل لمطاوعة**) وقد عرفت معناها وللتكلف ومعناه أن الفاعل يتعانى

نك (**مطاوع فاعل**) إذا كان فاعل لجعل الشيء صاحب أصله (**نحو باعدته**) أي جعلته بعيداً (**فتباعد**) وليس المراد من المطاوعة أن يصير الفعل لازماً؛ لأنه يجيء المطاوعة مع أن الفعل متعد نحو علمته الفقه فتعلمه، ويجيء الفعل لازماً بدون المطاوعة نحو ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو فلا يكون أحدهما عين الآخر ولا مستلزماً له؛ وإلا لما وجد بدونه بل المراد من المطاوعة قبول الأثر والتأثر نحو قطعت الثوب فانقطع الثوب فالمطاوع في الحقيقة هو الثوب؛ لأنه الذي قبل الأثر من الفاعل وطاوعه ولم يمتنع عليه إلا أنه سمى الفعل الذي صار المفعول به فاعلاً له مطاوعاً مجازاً.
(**وتفعل لمطاوعة فعل**) سواء أكان فعل للتكثير........................

لد قوله: (**ويجيء للمطاوعة**) المطاوعة في اصطلاحهم قبول الأثر سواء كان المتأثر متعدياً نحو علمته الفقه فتعمله أي قبل التعليم أو لازماً نحو كسرته فتكسر. الرضي.
قوله: (**ومعنى كون الفعل مطاوعاً إلى آخره**) هذا التعريف ذكره المصنف في شرح "المفصل" والضمير في به للمعنى بتقدير مضاف، أي بمحله، أي بما قام به ذلك المعنى كما أفاده الشارح بقوله أي بهذا الذي قام به نباعد أي أصله وهو التباعد، وفي شرح "المفضل" بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه فوقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدٍ وهو الكسر به أي بهذا الذي قام به أثر الكسر وهو الانكسار. انتهى.
وأراد بقوله عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى. قوله: (**وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع**) الأول بكسر الواو والثاني بفتحها ومراده كما أفهمته العبارة أنه لا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعد المطاوع أثره.

قه الضعف، (ومطاوعَ)، أي ويجيء لمطاوع (فاعل نحو باعدْتُهُ فتباعَدَ)، والمطاوعة حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنك إذا قلت باعدته، فالحاصل له التباعد، فالمطاوع تباعد، وهو مجاز، أو حقيقة عرفية، وإلّا فهو في الحقيقة المفعول به، الذي صار فاعلاً لتباعد.
(وتَفَعَّلَ) يجيء (لمطاوعة فَعَّل) بالتشديد،........................

نَحْو: كَسَّرته فتكسر، وللتكلف نَحْو: تشجع وتحلم، وللاتخاذ نَحْو: توسد الحجر، وللتجنب ....

ذلك الفعل؛ ليحصل بمعاناته كتشجع إذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه إياها لتحصل، ولما كان هذا ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب إليه فرق بينهما بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل؛ ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه، فإن الفاعل في تحلم زيد يطلب أن يكون حليماً والفاعل في تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلاً.

قوله: (**وللاتخاذ**) والمراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو: توسدت التراب أي اتخذته وسادة.

قوله: (**وللتجنب**) أي ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل ....

(**نحو كسرته فتكسر**) أو للتعدية نحو علمته الفقه فتعلمه أو للنسبة نحو قيسته أي نسبته إلى قيس فتقيس (**وللتكلف**) ومعناه أن فاعل تفعل يتعانى في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة قال الشاعر(١): [الطويل]

كَريمٌ إذا زُرْنَاهُ لَمْ يقتَصِرْ بنا ... على الكرمِ المولودِ أو يتكرَّمَا

(**نحو تشجع**) أي تكلف في الشجاعة (**وتحلم**) أي تكلَّف في الحلم وطلب حصوله له (**وللاتخاذ**) أي لاتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل، ولا بد أن يكون تفعل بهذا المعنى متعدياً (**نحو توسد الحجر**) أي اتخذ الحجر وسادة (**وللتجنب**) أي لتجنب فاعله

قوله: (**جعل الفاعل المفعول**) ولو قال جعل الفاعل أصل الفعل مفعولاً لكان أولى؛ لأن المعنى عليه ض.

قوله: (**وللتجنب**) واعلم أن تفعل إذا كان بمعنى التجنب، والإزالة كان مشاكلاً لهمزة السلب في قولك أشكيته إذا أزلت شكواه وأعجمت الكتاب إذا زالت عجمته.

(نحو كسَّرتُه فتكسَّر، وللتكلّف)، أي للدلالة على أنّ فاعل الفعل تكلف حصول له (نحو تَشجَّعَ وتَحلَّم) فالفرق بين التكلف هنا، وبينه فيما مرّ مع اشتراك الفعلين في أنّ أصلهما ليس حاصلاً لفاعلهما، وأنّ فاعلهما يظهر حصوله له أنّ الفاعل هنا يطلب الفعل ويتكلفه، ليحصل له بخلافه ثَم، (وللاتخاذ) أي جعل الفاعل المفعول أصل الفعل (نحو تَوَسَّدَ الحجر)، أي اتخذه وِسادة، (وللتجنب) أي للدلالة على أنّ الفاعل جانب أصل

---

(١) البيت لأبي تمام وانظر الديوان: ١/ ٢٥٣.

نَحْو: تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر فِي مُهْلَة نَحْو تجرعته، وَمِنْه: تفهم، وَبِمَعْنى اسْتَفْعَلَ نَحْو: تكبَّر وتعظَّم. وانْفَعَلَ لَازم. . . . . .

جار نحو: تأثم، وتحرج أي جانب الإثم والحرج.

قوله: (**وللعمل**) أي ليدل على أن أصل الفعل حصر مرة بعد مرة نحو: تجرعه أي شربه جرعة بعد جرعة، ومنه تفهم كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شيء، وبمعنى استفعل أي للطلب نحو: تكبر وتعظم، أي طلب أن يكون كبيراً وعظيماً.

قوله: (**وانفعل لازم**). . . . .

نقره عن أصله (**نحو تأثم**) أي جانب الإثم (**وتحرج**) أي جانب الحرج (**وللعمل المتكرر في مهلة**) أي للدلالة على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة (**نحو تجرعته**) أي شربته جرعة بعد جرعة (**ومنه**) أي من تفعل الذي للعمل المكرر (**تفهم**) أي حصل له الفهم مرة بعد مرة، وإنما فصله عما قبله بقوله منه لأنه أراد أن يفرق بين الأمر الحسي والأمر المعنوي (**وبمعنى استفعل**) في معنييه وهما: الطلب، والاعتقاد (**نحو تكبر**) أي طلب أن يكون كبيراً (**وتعظم**) أي اعتقد أنه عظيم. (**وانفعل لازم**). . . . .

جما قوله: (**ومنهم تفهم**) وإنما فصل المصنف؛ لأنه ليس من الأعمال المحسوسة أي لأن الأول من الأمور الخارجية، والثاني من الأمور الذهنية، وإنما فصله ليعلم الفرق بينهما.

قوله: (**ومنه تفهم**) فيه تجوز؛ لأن المسألة شيء واحد لا يتصور التدريج في فهمها نفسه، وإنما هو في معاداته وهي الانتقالات والأفكار الموصلة إليه كان يلتفت الذهن إليها في الأول، ثم يخالطه في الثاني، ثم يتضح له في الثالث بالترتيب المقتضي لكن لما حصل المهملة والتدريج في طريقه جعل كأن ذلك واقع فيه، وإلى هذا أشار الشارح بقوله كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شيء.

قوله: (**وانفعل لازم**). . . . .

اقف الفعل (نحو تأثَّمَ وتَحرَّجَ)، أي جانب الإثم والحرج، (وللعمل المتكرر في مهلة)، أي للدلالة على حصوله مرة بعد مرة، (نحو تَجرَّعَهُ) أي شربه جرعة بعد جرعة، وفي نسخة تجرعته، (ومنه تَفهَّمَ) المسألة، بمعنى أنه تفهمها بالتدريج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك، لأنها شيء واحد، فلا يتأتى فهمها كذلك، فالتدريج في طريق فهمها، لا في فهمها، فاستعماله في فهمها مجاز، ولهذا فصله، (و) يجيء (بمعنى اسْتَفْعَلَ)، أي طلب أصل الفعل، (نحو تكبَّرَ وتَعظَّمَ) بمعنى استكبر واستعظم، أي طلب من نفسه أن يكون كبيراً وعظيماً. (وانْفَعَلَ لازم)، . . . .

مُطَاوِع فَعَلَ، نَحْو: كَسرته فانكسر، وَقد جَاءَ مُطَاوع أَفْعَلَ نحو: سَفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأزعجته فانزعج قَلِيلاً، ....

لأنه للمطاوعة وهي تقتضي اللزوم وهو مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر، وقد جاء مطاوع افعل قليلاً نحو: أسفقت الباب أي رددته فانسفق وأزعجته أي أبعدته فانزعج.

مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر) و قد **(جاء)** انفعل **(مطاوع افعل نحو اسفقته)** أي رددته **(فانسفق وأزعجته فانزعج قليلاً)** أي جاء مطاوع افعل مجيئاً قليلاً ....

لأنه للمطاوعة) اعلم أن اللازم أعم من المطاوعة؛ لأن اللازم قد يكون انفعالا وقد يكون فعلاً، إذ الفعل اللازم كما يكون تأثراً وتقبلاً كذلك، كذلك يكون إيجاداً وإحداثاً كقام وقعد، فهذه وما أشبهها ليست بانفعالات أي تأثرات وقبولات، بل هي أفعال أي إصدارات وإيجادات إذ المراد أن الذي أسندت إليه صدرت منه وأحدثتها لا أن غيره فعلها فيه فقبلها بخلاف انكسر الإناء واسود التمر إذ المراد أنها قبلت هذه الآثار لا أنها أحدثتها فكانت انفعالات وإذ قد ظهر تحقق اختصاص الفعل بالمطاوعة فلا يكون إلا لازماً؛ لأن باب المطاوعة يستلزم اللزوم ولم يوضع متعدياً إذ معناه حصول الأثر لنا، وقيل إن أكثر أهل اللغة اتفق على أن انفعل مطاوع لفعل المخفف العين كقولك كسرته فانكسر.

قوله: **(لأنه للمطاوعة)** أي لمطاوعة متعد إلى واحد، ولا شك أنها تقتضي اللزوم وقد جاء أيضاً لغير المطاوعة نحو انسلخ الشهر وانكدرت النجوم أي تناثرت.

قال ذلك الموصلي، وفي كتاب سيبويه في باب ما لا يجوز فيه فعلته إن من ذلك انفعلت نحو انطلقت وانكمشت وانجردت وانسللت قال وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى.

قوله: **(وهي تقتضي اللزوم)** وفيه نظر لأنه يقال علمته الفقه فتعلمه تأمل.

قوله: **(وهو مطاوع فعل)** قال سيبويه في باب فعل ما طاوع الذي فعله على فعل، وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم طردته فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه.

قوله: **(نحو أسفقت الباب)** يجوز أن يكون انسفق من سفق فإنه مقول ومنقول، كما قال ابن مالك، وفي القاموس سفق الباب كأسفقه.

لأنه للمطاوعة، فإنه (مطاوع فَعَلَ) المتعدي لواحد، (نحو كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، وجاء مطاوع أَفْعَلَ نحو) سفقت الباب و(أَسْفَقْتُهُ) أي رددته (فانْسَفَقَ، وأزعجته)، أي أقلقته وقلعته من مكانه (فانزعج، قليلاً) حال من فاعل جاء، وإنما ذكر أنه مطاوع بعد ذكر أنه لازم لأن اللازم قد لا يكون مطاوعاً لشيء، فذكر أنه مع كونه لازما، مطاوع فعل وأفعل لا غير،

وَيخْتَص بالعلاج والتأثير، وَمن ثَمَّ قيل: انْعَدم خطأ.

قوله: (وتختص بالعلاج) يعني خصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون حليًّا واضحاً فلا يقال عملته فانعلم. وقال في شرح "المفصل": انعدم ليس بجيد.

(ويختص) انفعل (بالعلاج والتأثير) نحو عالجته أي زاولته أي بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير أي أحداث فعل بالجوارح؛ وذلك لأنه موضع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته، فالعلم وإنما جاز نحو علمته فتعلم وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع لمطاوعه فعل؛ لأن تفعل يجيء للعمل المكرر فتكرره جعله كالمحسوس، وإنما جاز غممته فاغتم؛ لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة فجاز أن يجيء مطاوعته في غير العلاج (ومن ثم) أي ومن أجل أن انفعل مختص بالعلاج (قيل انعدم) مطاوع عدمته (خطأ) لأنه ليس في عدمته أحداث فعل بالجوارح؛ ولأنه بمنزلة لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود فيعود إلى قولك فات وليس له مطاوع.

قوله: (ويختص بالعلاج) الفعل العلاجي ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو؛ كالضرب والشتم، وغير العلاجي ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن، فإن قيل لما كثر استعمال انفعل مطاوعاً لأفعل كأفحمته فانفحهم وأغلقته فانغلق وجب اعتقاد كونه جارياً على القياس، وناسب أن يجعل صنفاً من أصناف انفعل غير ظان من الشذوذ قلت؛ لأن الطرد والشاذ عندهم على أربعة أقسام: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال وبالعكس، ومطرد في القياس، والاستعمال جميعاً، وشاذ فيهما، فيحتمل هذان من قبيل القسم الرابع.

قوله: (فلا يقال علمته فانعلم) مثله عرفته فانعرف وظننته حاصلاً فانظن.

قال في شرح المفصل: وقالوا قلته فانقال؛ لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت، وكل ذلك من باب المحسوسات للمخاطب، والمخاطب قال فإن أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المفهوم من القول، أي مراداً به ذلك المعنى من غير أن يقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم.

قوله: (انعدم ليس بجيد) أي لأن الإعدا استيصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتأثير؛ ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار اللايح في المنكسر.

(ويختصّ) الفعل (بالعلاج والتأثير) كأنهم لمَّا خصوه بالمطاوعة، التزموا أن يكون من أفعال الجوارح، لتكون مطاوعته جلية عند الحسن، بخلاف ما لو كان من المعاني، فإنّ مطاوعته قد تخفى، ولهذا لا يقال علمته فانعلم، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو اختصاص انفعل، بما ذكر، أي من أجل ذلك (قيل انْعَدَمَ خطأ)؛ لأنّ الإعدام استئصال الموجود، فلم يبق ثَم علاج وتأثير.

وافْتَعَلَ للمطاوعة غَالِباً نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ نَحْو: اشتوى، وبمعنى تفاعل نَحْو: اجتَوَرُوا واختصموا، ....

جـ قوله: (**وافتعل للمطاوعة**) وقد عرفت معناها وللاتخاذ نحو اشتوى أي اتخذ الشواء لنفسه وللتفاعل نحو اختصموا وتجاوروا، وما وقع في بعض النسخ من قوله وللمفاعلة بدل قوله وبمعنى تفاعل خطأ؛ لأنه لو كان للمفاعلة لوجب أن يقال في مثاله

ز وافتعل للمطاوعة، أي لمطاوعة فعل (**غالباً**) سواء كان علاجاً أولاً (**نحو غممته فاغتم**) في غير العلاج وجمعته فاجتمع في العلاج (**وللاتخاذ**) أي لاتخاذ فاعله وصنعته شيئاً (**نحو اشتوى**) أي عمل الشواء وصنعه (**وبمعنى تفاعل**) الذي للاشتراك (**نحو اجتوروا واختصموا**) فإنهما بمعنى تجاوروا وتخاصموا ولهذا لم يقلب واجتوروا ألفاً

ك قوله: (**انعدم ليس بجيد**) لا يجوز أن تقول عدمته فانعدم لأجل أن عدمت، وإن كان ينصب مفعولاً فليس هناك فعل يوجبه بمعنى أحدثته به فعلاً كما يكون في كسرت، وإنما بمنزلة قولك لم أجده في أن له معنى انتفاء الوجود والحقيقة يؤل إلى قولك فات وزال فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم.

قال المصنف: ومن ثم قيل انعدم خطأ، أي من أجل اشتراط العلاج والتأثير؛ لأنه لما لم يقع ذلك الباب إلا بحيث يكون علاج وتأثير لزم منه أن يكون قولهم انعدم خطأ؛ لأنه ليس منه علاج على ما بيناه، فإن قلت قالوا قلته فانقال ففا نقال، مطاوع لقولك قلته وهو ليس من فعل الجوارح، وذلك يدل على أن كونه علاجاً ليس بشرط قلت الشرط موجود؛ لأن المقول فعل وعلاج إذ لا يتصور ذلك إلا بتحريك اللسان والشفتين، وإخراج الصوت، وكل ذلك محسوس للمخاطب، فإن أطلق قلته فانقال على المعنى الذي يفهم منه القول من غير أن يقصد منه ألفاظ محققة كان فيه الامتناع مثل انعدم فاعرفه.

قوله: (**وما وقع وفي بعض النسخ**) على هذا البعض شرح الشريف ورد المفاعلة إلى معنى التفاعل أي لما فيها من الاشتراك في الفعل، والقرينة قول المصنف نحو اجتوروا واختصموا، ثم قال لو قال أي المصنف للتفاعل كان أولى وهو ظاهر وبالتأمل فيما قلته يظهر

ق (وافْتَعَلَ للمطاوعة،) أي لمطاوعة فعّل (غالباً) علاجاً كان أو لا، (نحو غَمَمْتُهُ)، أي أحدثت فيه الغم (فاغْتَمَّ) في غير العلاج، وجمعته فاجتمع في العلاج، ويأتي لمطاوعة افعل أيضاً نحو أنصفته فانتصف (وللاتخاذ)، أي لاتخاذ فاعله شيئاً، (نحو اشْتَوَى) واختبر، أي اتّخذ الشوي والخبر لنفسه، (وللتفاعل)، وفي نسخة وبمعنى تفاعل، (نحو اجْتَوَرُوا واختصموا)، أي تجاوروا وتخاصموا، ولهذا لم تقلب واو

وللتصرف نَحْو: اكْتسب.

اجتور زيد عمراً واختصم بكر خالداً مثلاً لا اجتوروا واختصموا يعرف بالتأمل.

قوله: (**وللتصرف نحو اكتسب**) معنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه.

وإن كانت علة القلب حاصلة فيه؛ لأنه لما كان تابعاً لتجاوروا في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال (**وللتصرف**) أي لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وفي تهيئة أسبابه (**نحو اكتسب**) فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف كسب فإنه معناه تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان الفعل بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب

سقوط قول شارح كان الأولوية إنما تطلق إذا كان جائزاً منفصلاً ولا جائز هنا فإيهامه خطأ.

قوله: (**معنى الكسب تحصيل الشيء إلى آخره**) هذا ما قاله الزمخشري وغيره ونص عليه سيبويه قال الحلبي وهو الأظهر، وقال قوم لا فرق قالوا وقد جاء القرآن بالكسب والاكتساب في مورد واحد، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]. وقال تعالى: ﴿بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [الأحزاب: ٥٨] فقد استعمل الكسب والاكتساب في الشر.

وقال الواحدي: الصحيح عند أهل اللغة أن الكسب والاكتساب واحد، وفي القاموس كسبه يكسبه كسباً وكسباً وتكسب، واكتسب طلب الرزق أو كسب أصاب واكتسب تصرف واجتهد انتهى.

قوله: (**وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إلى آخره**) قال ذلك المصنف في شرح المفصل وبمعناه قول بعضهم فيه إيذان إن أدنى فعل من أفعال الخير يكون للإنسان تكرماً من الله على عبده بخلاف العقوبة فإنه لا يؤاخذ بها إلا من جد فيها واجتهد.

وقريب منه قول آخر للنفس ما حصل من الثواب بأي وجه اتفق حصوله سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل وعليها ما حصلته وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار وسعى نبه تعالى أن

اجتوروا ألفاً، مع وجود علة القلب فيه، لأنه لمَّا كان تابعاً لتجاوروا في المعنى، جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال، (وللتصرف)، أي لتصرف فاعله بمعنى المبالغة والاعتمال (في تحصيله نحو اكْتَسَبَ)، فالاكتساب تحصيل الشيء بالمبالغة والاعتمال فيه، بخلاف الكسب فإنه تحصيله على أي وجه كان، ولذا قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ

. . . .

قال الزمخشري: لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه، وأمارة به كانت في تحصيله أعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف.

إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ فإن قوله: ﴿ٱكْتَسَبَتْ﴾ يدل على أنهم لا يؤاخذون إلا بما اجتهدوا في تحصيله من المعاصي، أو نقول: لما كان داعي الشر أقوى من داعي الخير؛ لأنَّ النفس أمَّارة بالسوء، فكانت في تحصيله أعمل وأجد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيلها قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ لعدم دلالته على التصرف والاضطراب، **(واستفعل**

الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بقصدها وتحصيلها انتهى. وما قالوه من الفرق يحتاج إلى ثبت، وقد قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] أي يرى جزاءه وقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] على أن ترتيب الثواب على ما حصل من غير سعي واختيار إن كان لمباشرة سببه مع الغفلة عنه، فالعقاب أيضاً كذلك فمن عمل سيئة فعليه إثمها وإثم من عمل بها، وإن صور بالإصابة عند أول الالتفات فلا مانع أن يكون العقاب مثله ومدعي خلافه عليه البيان.

نعم الإصرار شرط؛ لأن الرجوع يمحوه لكنه قدر زائد على الفعل وبالجملة. فما قاله جار الله حسن وقد ذكره البيضاوي أيضاً وفي إعراب الحلبي الذي يظهر في هذا أن الحسنات مما تكسب دون تكلف إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه والسيئات تكتسب بتكلف إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى، ويتجاوز إليها فحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازاً لهذا المعنى، والله أعلم.

والمبالغة من بالغ مبالغة وبلاغاً اجتهد ولم يقصر، والاعتمال من اعتمل أي عمل بنفسه، وأعمل رأيه وآلته. والجد بالكسر الاجتهاد في الأمر، وضد الهزل وقد جد يجد واجد، والفتور السكون بعد الحدة، واللين بعد الشدة.

﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ تنبيهاً على لطفه بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب الفعل الحسن على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل القبيح، إلّا على وجه المبالغة والاعتمال فيه، لأنّ الشر كما قال الزمخشري: لمَّا كان ما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه، وأمّارة به، كانت في تحصيله اعمل وأجدّ، فجعلت مكتسبة فيه، ولمَّا لم يكن الخير كذلك وصفت بما لا دلالة على الاعتمال، ويجيء افتعل بمعنى فعل نحو قرأ واقترأ، وجذب واجتذب.

واسْتَفْعَلَ للطلب غَالِباً إِمَّا صَرِيحاً، نَحْو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَو تَقْدِيراً نَحْو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّل نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطين، . . . .

جار قوله: (**واستفعل للطلب**) ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه، وذلك قد يكون صريحاً نحو استكتبته أي طلبت منه الكتابة، وقد يكون تقديراً نحو: استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل اتلطف واتحيل حتى خرج فنزل ذلك منزلة الطلب، ولتحول الفاعل إلى أصل الفعل نحو: استحجر الطين أي تحول إلى الحجر ومعناه أنه صار حجراً . . . .

نقره **للسؤال غالباً**)، أي لسؤال فاعله عن مفعوله أصل الفعل (**أما**) سؤالاً (**صريحاً نحو استكتبته**) أي سألت عنه الكتابة (**أو**) سؤالاً (**تقديراً**) أي تقديريًّا (**نحو استخرجته**) ليس فيه طلب صريح؛ لأنك ما سألت الوتد لخروج في قولك استخرجت الوتد من الحائط لكنك لما أعملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك منزلة سؤال الخروج (**وللتحول**) أي لتحول فاعله إلى أصل الفعل، وصيرورته ذلك سواء كان التحول حقيقة أو مجازاً (**نحو استحجر الطين**) يجوز أن يكون التحول فيه حقيقة، أي صار الطين حجراً أو مجازاً أي

جما قوله: (**ومعناه نسبة الفعل إلى فاعله إلى آخره**) كذا في شرح "المفصل" والمراد بالفعل الأول الصناعي، وبالثاني المصدر، والضمير المنفصل للأول والمجرور بعده للثاني، والضمير في معناه للطلب، وفي التفسير حينئذٍ تسمح والتقدير ومعناه إرادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة.

قوله: (**ولتحول الفاعل إلى أصل الفعل**) **معناه** أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه كقولك استحجر الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر؛ لكونه صار حجراً، أو كالحجر، ومنه استتيست الشاة واستونوق الجمل، أي صارت الشاة لقوتها متصفة بصفة التيس والجمل لضعفه متصفة بصفة الناقة، وهذا تحول معنوي، والأول حقيقي أو صوري، والنسر بفتح النون والبغاث بمثلة في آخره.

أفضا (واسْتَفْعَلَ للسؤال غالباً)، أي لسؤال فاعله مفعوله (إمّـا) سؤالاً (صريحاً نحو اسْتَكْتَبْتُهُ)، أي سألته الكتابة، (أو) سؤالا (تقديراً) أي تقديريا، (نحو اسْتَخْرَجْتُهُ) أي الوتد من الحائط، فإنه لا سؤال صريح، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيّل حتى خرج، ونزل ذلك منزلة السؤال، (والتحوُّل)، أي لتحوّل فاعله إلى أصل الفعل حقيقة أو مجازاً، (نحو اسْتَحْجَرَ الطينُ)، أي تحوّل إلى الحجر حقيقة، أو مجازاً بأن صار

و : إن الْبُغَـــــــاث بأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ ، وَبِمَعْنى فَعَلَ نَحْو : قَرَّ وَاسْتقر .

وأن البغاث بأرضنا تستنسر أي تتحول إلى صفة النسر، والبغاث بحركات الباء طائر دُوَيْنَ الرخمة أي من جاورنا عَزّ بنا .

تنبيه : ذكر المصنف أن مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر إلا معنى الثمانية وسره أن ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة إلا في تفعل وتفاعل فترك الملحق غيرهما، ومن غير الملحق أفعال وأفعل وافعوعل وافعول، إذ ليس لها معنى أيضاً غير المبالغة تقول: شهب بالكسر شهباً، وللمبالغة اشهب اشهباباً واشهاب اشهيباباً، وكذا اخشوشن واعشوشب واحلولى مبالغة خشن وعشب، وحلى، وقد جاء في افعوعل

صار كالحجر في صلابته (**وإن البغاث بأرضنا تستنسر**) هذا مثل، والتحول مجاز أي يصير البغاث؛ كالنسر أي من جاورنا عَزّ بنا، والبغاث مثلث الفاء طائر أبغث إلى الغبرة دوين الرخمة بطئ الطيران (**وبمعنى فعل نحو فر واستقر**) لكن فيه مبالغة لم تكن في قر.

قال الجوهري: من جعله واحداً فجمعه بغشان مثل غزال وغزلان، ومن قال للذكر والأنثى بغاثة فالجمع بغاث مثل نعامة، ونعام، وجزم في القاموس بالأول فقال البغاث مثلثة الأول طائر أغبر الجمع بغثان كغزلان. قوله: (**دوين الرخمة**) قيل في الديوان والإقناع الرخمة والأنوق طائر أبقع يشبه النسر يكون أوكارها في الجبال، والأماكن الصعبة لا يكاد يظفر بيضها يقال في المثل: هو أبعد من بيض الأنوق. قوله: (**ولم يذكر إلا معنى الثمانية**) لأن الملحق خمسة عشر ولم يذكر منها إلا بابين، وهما تفعل وتفاعل فسقط ثلاثة عشر وغير الملحق أحد عشرة ولم يذكر منها أيضاً إلا سبعة أبواب فسقط أربعة أبواب، وهي مذكورة في الشرح من قوله افعل الخ، فحينئذٍ يقل الثمانية. قوله: (**إلا في تفعل وتفاعل**) قد عرفت قبل ذلك أن تفعل وتفاعل ليسا من الإلحاق وفي عد المصنف إياهما من الإلحاق نظر ض.

قوله: (**ومن غير الملحق أفعال وأفعل**) قال ابن عصفور: أكثر ما صبغ هذان البناآن للألوان نحو اشهاب واسواد وابياض وادهام قال: وقد قالوا املاس أي أفلت واضراب وليسا من الألوان، وقالوا رقد أي أسرع وارعوى واقتوى أي خدم.

حجراً، أو كالحجر، (و) كقوله في المثل (إنَّ البِغاثَ) بتثليث الموحدة، وبالمثلثة طائر دون الرخمة، بطيئ الطيران (بأرضنا تَسْتَنْسِرُ)، أي يتحول إلى صفة النسر، وهو طائر معروف، أي من جاورنا عزّ بنا، (وبمعنى فَعَلَ نحو قَرَّ واسْتَقَرَّ)، لكن فيه مبالغة ليست في قرّ، وما عدا هذه الأبنية الثمانية من بقية الخمسة والعشرين، لا معنى له زائداً على أصله إلّا المبالغة، فلا حاجة لذكره، فترك من الملحق، ما عدا تفعل وتفاعل، ومن غيره افْعلَّ وافْعالَّ، وافْعَوْعَل وافْعَوَلَّ، تقول: شهِب الشيء بالكسر وللمبالغة اشهبَّ

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

ولـلرباعي الْمُجَرّد بِنَاء وَاحِد ....

جار لفظان متعديان وهما احلوليته أي استطبته واعرويته أي ركبته عرياناً. وفي شرح "الهادي" أن افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير، أي امتد واجلوذ بهم السير أي دام مع السرعة، واعلوط أي لزم. وفي "الصحاح" اعلوطني فلان أي لزمني.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

قوله: (**وللرباعي والمجرد بناء واحد**) لأنهم التزموا فيه الفتحات لخفتها ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني؛ لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح آخر الماضي إذا لم يتصل به الضمير المرفوع، ومن إسكان الثالث أيضاً؛ لأن الرابع قد يسكن لاتصال

نقره

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي المجرد عن الزيادة (**بناء واحد**) لالتزام الفتحة فيه لزيادة ثقله عن الثلاثي بزيادة حروفه وإسكان ثانيه لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة لو لم يسكن أحد حروفه وخص الإسكان بالثاني؛ لأنه في غيره متعذر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن وأما اللام الأولى فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر

جما قوله: (**لأن إسكانه أولى**) أي مقدم لتعينه بسبب تعذر غيره، والأصل استعمال لفظ أولى في الراجح من الأمرين الجائزين.

أفضا اشهباباً، واشهاب اشهيباباً، وتقول أعشبت الأرض، وللمبالغة اعشوشبت، وجلذ بهم السير، وللمبالغة اجلوذ بهم، أي دام مع السرعة، فهذا تمام الكلام في ماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

(وللرباعي المجرد بناء واحد)، وهو فَعْلَلَ لالتزامهم فيه الفتحة، لزيادة ثقله على الثلاثي، بزيادة حروفه، وإسكان ثانيه، لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وخصّ بالثاني لتعذّره في غيره، أمّا الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما الثالث فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده عند اتصال الضمير المتصل المرفوع المتحرك به، وأما الرابع فلأنّ الماضي مبني على الفتح، ولأنّ الوزن لا يحصل بحركة الأخير

نَحْو: دحرجته، وَدَرْبَخَ أَي: ذَلَّ.

ولِلمزيد فِيهِ ثَلَاثَة نَحْو: تَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ واقْشَعَرّ وَهِي لَازِمَة.

ﺟـ الضمير فيلزم التقاء الساكنين، ثم مثل بمثالين أحدهما متعد وهو دحرجته، والثاني لازم وهو دريخ يقال دريخ الرجل أي طأطأ رأسه، ولم يأت من مزيد الرباعي إلا ثلاثة تدحرج يقال دحرجته فتدحرج، واحرنجم يقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أي رددتها فارتد بعضها إلى بعض، واقشعر وأصله قعشعر يقال اقشعر جلد الرجل إذا أخذته قشعريرة.

ﺩ وسكونه؛ لأن الماضي مبني على الفتح (**نحو دحرجته**) هذا متعد (**ودربخ**) هذا لازم يقال دربخت الحمامة لذكرها أي خضعت له ودربخ الرجل أي طأطأ رأسه وبسط ظهره وللمزيد فيه من الرباعي (**ثلاثة**) من الأبنية (**نحو تدحرج**) بزيادة التاء في أوله وهو مطاوع فعلل المتعدي نحو دحرجته فتدحرج (**واحرنجم**) بزيادة همزة وصل في أوله ونون ساكنة بعد العين وهو في منشعبة الرباعي كانفعل في منشعبة الثلاثي في أنه للمطاوعة تقول حرجمت الإبل فاحرنجمت أي رددتها فارتد بعضها على بعض (**واقشعر**) بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية وهو بمنزلة أفعل في منشعبة الثلاثي يقال اقشعر جلد الإنسان (**وهي**) أي هذه الأمثلة الثلاثية (**لازمة**) لا يتعدى البتة.

ﻗ قوله: (**يقال دربخ الرجل**) هو بمهملة وراء ثم موحدة ومعجمة ويقال أيضاً دربخت الحمامة إذا خضعت لذكرها وطاوعته للسفاد، والقشعريرة بضم القاف وفتح الشين الرعدة.

قوله: (**يقال دربخ الرجل**) دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربخ الرجل إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره.

ﻓ وسكونه، وفَعْلَلَ إما متعد أو لازم (نحو دَحْرَجْتُهُ. ودَرْبَخَ) الرجل، أي طأطأ رأسه، وبسط ظهره (وللمزيد)، أي وللرباعي المزيد (فيه) من الأبنية (ثلاثة): تَفَعْلَلَ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَلَلّ، وأصله افعلْلَلَ بإسكان اللام الأولى، وذلك (نحو تدحْرج) مطاوع دحرج بزيادة تاء، (واحْرَنْجَمَ) القوم أي اجتمعوا بزيادة همزة وصل ونون، يقال: حَرْجمتُ الإبل فاحرنجمت، أي رددتها فارتدت، واجتمع بعضها إلى بعض، (واقْشَعَرّ) جلد البعير إذا أخذته قشعريرة، بزيادة همزة وصل، وتكرار الراء، (وهي) أي الثلاثة (لازمة) كلها.

المُضَارع

المُضَارعُ بِزِيَادَة حرف المضارعة على المَاضِي:
فَإِن كَان مُجَرداً على فَعَلَ كُسِرتْ عينه، . . . .

جار

المُضَارع

قوله: (**المضارع**) ذكر حد المضارع في النحو وأشار ها هنا إلى أنه بأي شيء يحصل. ثم إن الماضي إذا كان مجرداً مفتوح العين فمضارعه مكسور العين نحو ضرب يضرب، أو مضموم العين نحو نصر ينصر لأنه لما تخالف معنى الماضي والمضارع راموا تخالف لفظيهما باختلاف حركة العين. . . . .

جه

المُضَارع

(**المضارع**): إنما يحصل (**بزيادة حرف المضارعة**) وهي الهمزة والنون والتاء والياء (**على الماضي**) وذلك لأن معنى الماضي يغاير معنى المستقبل وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ وإنما لم ينقص من الماضي شيء لئلا تخرج الكلمة عن أعدل الأبنية وهو الثلاثي، وإنما خص الزيادة بالمضارع دون الماضي؛ لأن الصيغة المجردة سابقة على الصيغة المزيد فيها والزمان الماضي سابق على الزمان المستقبل فجعل السابق للسابق واللاحق للاحق (**فإن كان**) الماضي (**مجرداً**) من الزيادة (**على فعل**) بفتح العين (**كسرت عينه**) في المضارع نحو ضرب يضرب ويفتح فيه حرف المضارعة للخفة ويسكن

كط

المُضَارع

قوله: (**ذكر حد المضارع**) وهو ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت.

قوله: (**راموا تخالف لفظهما**) أي قصدوا إلى مخالفة عين الماضي لعين المضارع هذا هو الأصل والقياس، قال في شرح المفصل: ولذلك كان فعل يفعل هو القياس، والكسر لم يجئ لمضارعه إلا في الألفاظ محصورة، قال وأما فعل يفعل أي بالفتح فيهما فليس بأصل، ومن ثَمَّة لم يجئ إلا مشروطاً، وقال أيضاً، وأما مجيء مضارع فعل أي بالضم على وفق عين

نقـ

المضـــارع

حده في النحو بأنه ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت وبيّن هنا أنه إنما تحصل مادته (بزيادة حرف المضارعة)، وهو أحد حروف أنيت (على الماضي) وذلك للفرق بينهما، وخصّوا الزيادة بالمضارع، لأنه مؤخّر الزمان عن الماضي، والأصل عدم الزيادة، فأخذهُ المُقدّم، والمراد بحرف المضارعة الهمزة التي للمتكلم وحده، والنون التي له مع غيره، والياء التي للغائب، والتاء للمخاطب وللغائبة ومثناهما، فلا يَرِد نحو: أكرمَ ونفل، ويسّر وتكسّر مما أوله همزة، أو نون، أو ياء، أو تاء مع أنه ليس بمضارع، وأمَّا هيئته (فإن كان) ماضيه (مجرداً على) وزن (فَعَلَ) بفتح العين (كسرت عينه) في

أَو ضمت، أَو فتحت إِن كَانَ الْعين أَو اللَّام حرف حلق.......

ﻫ إذ هو الميزان. ثم المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومكسورها في الغابر أتم من المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومضمومها في الغابر، إذ المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الفتح والضم، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما، فلعل المصنف قدم ذكر مكسور عين المضارع على مضمومها لذلك، وقد يكون مفتوح العين بشرط أن يكون عينه أو لامه من حروف الحلق نحو: سأل ومنع لاستثقال حرف الحلق، والمراد أنه لا يفتح عين المضارع فيه إلا مع حرف الحلق لا أن كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحاً فإنه ليس بلازم نحو: دخل يدخل، ونبح ينبح، وأما إن كان

ﺷ فاؤه؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة لو لم يسكن أحد حروفه؛ لأن حرف المضارعة لما امتزجت بحروف الفعل امتزاجاً تامًّا صار بمنزلة كلمة واحدة وخص الإسكان بالفاء؛ لتعذر إسكان حرف المضارعة لأن الابتداء بالساكن غير ممكن، ولا يجوز إسكان عينه؛ لأن أبنية الفعل إنما تحصل من حركات العين ولا إسكان لامه؛ لأنه محل الإعراب **(أو ضمت)** عينه نحو نصر ينصر **(أو فتحت)** عينه.

وقوله **(إن كان العين أو اللام حرف حلق)** قيد في قوله فتحت ومراده أنه لا يفتح عين المضارع فعل إلا مع حروف الحلق وليس المراد أن كل ما فيه حرف الحلق يكون

ﻙ الماضي فكأنهم كرهوا مشاركته لعين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوه بالضمة لذلك.

قوله: **(إذ هو الميزان)** الضمير لحركة العين والغابر هنا الباقي ويجيء للماضي فهو من الأضداد، والعلو والسفل بضم أولهما وكسره.

قوله: **(ونبح ينبح)** أي بكسر الياء في المضارع وجاء أيضاً بفتحها.

ﻓﺘ المضارع نحو ضَرَب يضْرِب، وفتح فيه أوله للخفة، وسكن فاؤه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وخصّ الإسكان بالفاء لتعذر إسكان غيره، أمَّا أوله فلتعذر الابتداء بالساكن، كما مرّ، وأمَّا عينه فلأنّ أبنية الفعل إنما تحصل بحركتها، وأمَّا لامه فلأنّه محل الإعراب، وقوله مجرداً، ذكره للإشعار بمورد التقسيم، وإلّا فما بعده يُغني عنه، (أو ضمت) عينه نحو نَصَر ينْصُر، أو كسرت وضمت نحو عكف وسفك وفتق، (أو فتحت إنْ كانت العين أو اللام) منه (حرف حلق)، وهو الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان، والغين والخاء المعجمتان نحو: سأل يسأل، ومنع يمنع، وشرط هذا ليقاوم حرف الحلق لكونه أثقل الحروف فتحة العين، ولا يشكل ذلك بمثل دخل يدخل، ونحت ينحت، وجاء يجيء، لأنَّا نقول: المعنى أنه يفتح عينه إذا وجد هذا الشرط لا أنه إذا وجد يجب الفتح، إذ لا يلزم من وجود الشرط، وجود المشروط...

غيـر ألـف، ....

جا فاؤه حرف حلق فلم يفتحوا في مضارعه نحو أمر يأمر لسكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون مستثقلاً. وقوله غير ألف فيه نظر؛ لأن الألف لا يكون أصلاً في فعل فلا حاجة إلى الاحتراز إلا أن تعتبر المنقلبة أيضاً، فحينئذٍ يمكن تمشية كلامه بأن يقال معناه أن الماضي المجرد المفتوح العين إن كان عينه أو لامه حرف حلق بفتح عين مضارعه وهو أعم من أن يكون حرف الحلق فيه أصلية أو منقلبة، فلو لم يقيد بقوله غير ألف لورد نحو قال ودعا فإنه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله.

قو مفتوحاً ولذا قال **(غالباً)** أي فتحاً غالباً فإنه يجيء مضارعه مضموم العين أو مكسوره مع وجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام نحو دخل يدخل ونبح ينبح فوجود حرف الحلق في إحدى الموضعين علة مجوزة لفتح عينه؛ وذلك لأنه لما رأوا أن الفتح لا يجيء إلا مع حروف الحلق وقد وجدوا فيها معنى مقتضباً للفتح وهو ثقلها لكونها سافلة في الحلق بتعسر النطق بها قالوا إنها علة لفتحها أو فتح ما قبلها وأن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلل بشيء كالكسر والضم، ولهذا قالوا أيضاً إن أصل هذا الباب يفعل بالضم أو يفعل بالكسر، ومن ثم حذف الواو ومن يهب ويضع، وإنما لم يفتح العين إذا كان الفاء وحده من حروف الحلق نحو أكل يأكل لحصول التخفيف بإسكان الفاء في المضارع؛ لأن حرف الساكن ضعيف بالسكون فصار كالميت، وكذلك لم يفتح العين إذا كان العين واللام من حروف الحلق وكانا من جنس واحد لإسكان عينه في الماضي والمضارع عند الإدغام نحو صح يصح **(غير ألف)** فإنه لا يفتح العين مع وجود الألف في موضع العين أو اللام إن لم يكن معه حرف آخر من حروف الحلق، وغير الألف من حروف الحلق ستة أحرف الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وإنما لم يعتبر الألف في فتح العين؛ لأنه لا يكون الألف أصلاً في الأفعال، وإنما هو بدل من الواو أو من الياء، ولأنه إنما يفتح العين مع حروف الحلق لدفع ثقلها والألف حرف ضعيف

حا قوله: **(بأن يقال معناه)** فيه نظر لأنه يلزم من هذا التقرير أن يكون كل ما كان في عينه ولامه حرف حلق يلزم أن يكون مضارعه مفتوحاً على ما لا يخفى، وليس كذلك لما عرفت، والعبارة الصحيحة أن يقال الماضي المجرد المفتوح العين يفتح عين مضارعه بشرط أنم يكون عينه أو لامه حرف حلق إلا إذا كان أحدهما حرف حلق هو ألف فإنه لا يفتح عين مضارعه ض.

قص (غير ألف) فلا يجوز الفتح معها لخفتها، وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء، نحو قال ودعا وباع ورمى، وفي عدّها من حروف الحلق نظر، إذ المشهور خلافه، وكذا في

وشـذ أبـي يَـأْبَـى، ....

جا قـولـه: **(وشـذّ أبـى يـأبـى)** إذ لـيـس عـيـنـه ولامـه حـرف حـلـق غـيـر ألـف والألـف منقلبة عن الياء فلا يجوز أن تكون الفتحة لأجلها، إذ انقلاب الياء إلى الألف للفتح فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور، وكأنهم لما عملوا أن الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوغوا فتحها إذ يكون حينئذٍ مع حرف الحلق أو حملوه على منع يمنع لأنه بمعناه.

نقره **(وشذ أبي يأبى)** لأنه فتح عين مضارعه مع أنه لا يكون العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وإنما لا يجوز أن يكون فتح عين يأبى لأجل الألف؛ لأن الألف لأجل الفتح، فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور..............................

حا قوله: **(وشذّ أبي يأبى)** حكى ابن سيدة في "المحكم" ان قوماً قالوا في المضاي أبي بالكسر فيأبى على لغتهم جار على القياس كنسي ينسى، وعلى هذا يكون أبى يأبى بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع آخر.

قوله: **(وكأنهم لما علموا أن الياء تنقلب)** يعني اعتبروا فيه المآل لا الحال؛ لأنه بالنظر إلى الحال يلزم الدور، وأما بالنظر إلى المآل فلا، والتحقيق أن الفتح لأجل الألف الذي ستوجد في الخارج، والقلب لأجل الفتحة الموجودة في الخارج فيتوقف الفتح على تصور وجود ألف آخر فتوقفه ذهني، ويتوقف القلب على الفتحة الموجودة في الخارج فتوقفه خارجي فأين أحدهما من الآخر ض.

أفضا جعلها من الحروف الأصول، لأنها لا تكون إلّا منقلبة، (وشذّ أَبَى يَأْبَى)، أي خالف القياس، إذ ليس عينه، ولا لامه حرف حلق غير ألف، ولأن الألف منقلبة عن الياء، فلا يجوز أن يكون الفتح لأجلها، إذ انقلابها عن الياء للفتح، فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور، فهو مفتوح العين؛ حملاً على منع يمنع، لأنه بمعناه، كما حملوا يذر على يدع، ولهذا لم يذكر الجمهور الألف في حروف الحلق، لأنها لا تكون هنا إلّا منقلبة، كما مرّت الإشارة إليه، وغرضهم بيان حرف تفتح العين لأجله، فإن قلت: كيف يكون شاذاً، وهو وارد في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] قلت: لا منافاة، لأنهم قسموا الشاذ إلى مخالف للقياس دون الاستعمال، وعكسه، وهما مقبولان، ومخالف لهما، وهو مردود، وخرج بعين الفعل ولامه فاؤه، إذا كان حرف حلق كأمر يأمُر، فلا تُفْتَح عين مضارعه لسكون حرف الحلق فيه، فلا

وَأما قَلَى يَقْلَى فعامرية، ورَكَنَ يَرْكَنُ فمن التَّدَاخُل، . . . .

وأما قلى يقلى فلغة بني عامر، والفصيح قلى بالكسر وركن يركن من التداخل؛ لأنه جاء ركن يركن، مثل: نصر ينصر، وركن يركن مثل علم يعلم فأخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني.

ذكر صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَۚ﴾ [البقرة: ٢٠٥] أنه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيًّا للفاعل، ثم قال وهي لغة نحو أبى

(**وأما قلى يقلي فعامرية**) أي فلغة عامرية والفصيح قلى يقلي بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع (**وركن يركن من التداخل**) على ما حكاه أبو عمرو أن ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع لغة مشهورة، وقد حكى أبو زيد ركن بالكسر ويركن بالفتح فركب من اللغتين ركن يركن بأن يؤخذ الماضي من اللغة الأولى والمضارع من الثانية، وإذا كان من التداخل لا يرد عليه شيء؛ لأنه قال مضارع فعل بفتح العين إنما يفتح عينه إن كان العين أو اللام حرف حلق غير الألف ويركن بفتح العين

قوله: (**وأما قلى يقلى فلغة بني عامر**) عزا ذلك ابن مالك لطي في صورة دعوى أعم فقال وطي تبدل الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو يقلا، قيل ولم يذكر غيره ذلك عن طي ولم يرو عنهم في يمشي ويرمي ونحوهما بمشا ويرما. ونص ابن عصفور على أن يقلا شاذ، والمشهور كسر عينه وكذلك عيسى يعسا وحيي يحيي والمشهور يحيى بالكسر.

وقال ابن مالك أيضاً: وقد ذكر مسألة أبى يأبى ما ألحق بيائي كيحيا ويقلا وجه بأن الأصل يحيي ويقلى بالكسر فتحت العين وانقلب الياء ألفاً، وهي لغة طي انتهى.

ولم يحكم على يأبى بذلك إذ لم يسمع فيه الكسر كما سمع في ذينك، وسيأتي في الشرح قريباً تقييد النقل عن طي بما إذا كانت الياء مفتوحة كبقي ونحوه، لكن ذكر الجوهري في يقلي عن طي مثل ما نقل ابن مالك.

قوله: (**قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيًّا للفاعل**) يريد بفتح الياء واللام، ورفع الفعل والاسمين بعده هكذا ضبط المهدوي وغيره، وعن الحسن أنه قرأ أيضاً ويهلك مبنيًّا للمفعول، وفي إعراب الحلبي في آية الأحقاف أن ابن محيصن قرأ يهلك بفتح الياء وكسر اللام مبنيًّا للفاعل، قال وعنه أيضاً فتح اللام، وهي لغة والماضي بالكسر انتهى.

قوله: (**بفتح اللام**) فمقتضى هذا الكلام أن يكون يهلك بالفتح من باب علم يعلم، ويهلك بالكسر من باب ضرب يضرب، وذكر في ويهلك الحرث أنه من باب أبى يأبى فيكون

يكون مستثقلاً، (وأَمَّا قَلَى يَقْلَى) بفتح اللام فـ(لُغة) (عامرية)، والفصيح كسرها، (ورَكَنَ يَرْكَنُ) بفتح الكاف (من التداخل) للغتين، فإنه جاء من باب نصر ينصر،

ولزموا الضَّم فِي الأجوف بِالْوَاو، والمنقوص بهَا، وَالْكَسْر فيهمَا بِالْيَاءِ، ....

يأبى، وذكر في آخر ﴿حمٓ﴾ الأحقاف أنه قرئ ﴿فَهَلْ يُهلَكُ إلا القَوم الفَاسِقون﴾ بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك.

قوله: **(ولزموا)** أي إذا كان العين أو اللام واواً وجب أن يكون عين المضارع مضموماً، نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة ولئلا يلتبس ولا ينتقض هذا بخاف يخاف وعمى يعمى؛ لأن الكلام فيما عينُ ماضيه مفتوح وكذلك وجب الكسر في مضارع الأجوف والمنقوص اليائي نحو: باع يبيع، ورمى يرمي لذلك.

ليس بمضارع لركن بفتحها وإنما هو مضارع ركن بكسرها **(ولزموا الضم)** في عين مضارع فعل بالفتح **(في الأجوف بالواو المنقوص بها)** أي بالواو نحو قال يقول ودعا يدعو، وإنما التزموا الضمة فيهما لمناسبة الضمة الواو؛ لأنها لو جاء الكسر فيهما لانقلب الواو ياء فيلتبس الواوي باليائي **(و)** لزموا **(الكسر)** في عين مضارع فعل **(فيهما)** أي في الأجوف والناقص حال كونهما **(بالياء)** نحو باع يبيع ورمى يرمي لمناسبة الكسرة الياء، ولئلا يلتبس اليائي بالواوي وإنما يجيء الأجوف الواوي واليائي والناقص الواوي

من باب فعل يفعل بالفتح فيهما، فبين الكلامين تناف فيكون مراد الشارح بيان تنافي كلام الزمخشري على هذا، ويمكن أن يجاب بأنه جاء في الاستعمال الكل ولكن يحتاج إلى النقل، ويمكن أن يقال لما جاء هلك يهلك، وهلك يهلك، فيكون هلك يهلك لو جاء من التداخل كركن يركن، وعلى هذا يكون شاذًا أيضاً كأبى يأبى وجه الشبه بينهما الشذوذ فحسب لا أن أبى يأبى أيضاً من التداخل ض.

قوله: **(من هلك وهلك)** فيه لف ونشر أي بكسر اللام من هلك بالفتح في الماضي وبفتح اللام من هلك بالكسر في الماضي فيكون حاصله هلك يهلك، وهلك يهلك ض.

قوله: **(لذلك)** أي للمناسبة ولئلا يلتبس بالواوي.

وعلم يعلم، فأخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، (ولزموا) أي علماء التصريف وغيرهم (الضم في) مضارع الأجوف بالواو (و) في (المنقوص)، وهو معتل اللام كما مر (بها) نحو يقول ويدعو لمناسبة الضم الواو، ولئلا يلتبس، ولا ينتقض هذا بخاف يخاف، وعمي يعمَى، لأنّ الكلام فيما عين ماضيه مفتوح، ولو قال في الأجوف والمنفوص بالواو، وكان أخصر نظير ما ذكره بقوله (و) لزموا (الكسر فيهما بالياء) نحو يبيع ويرمي، لمناسبة الياء، ثم استشعر اعتراضا بأن طوّحت وأطوَح، وتوّهت وأتوَه بالواو، مع أنهم قالوا: طاح يطيح، وتاه يتيه بكسر عين المضارع الأجوف الواوي،

وَمن قَالَ: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوُهُ، فطاح يطيح، وتاه يتيه، شَاذ عِـنْـده، . . . .

جار: قوله: (**ومن قال طوحت**) إشارة إلى اعتراض، وهو أن يقال قد ثبت طوحت وتوهت بالواو مع أنهم قالوا: طاح يطيح، وتاه يتيه فقد كسر عين المضارع في الأجوف الواوي فأجاب بأنه شاذ عند من قال: طوحت وتوهت إذ قياسه أن يقول: طاح يطوح، وتاه يتوه، وأما من قال طيحت وتيهت، فلا يرد ذلك عليه، . . . .

نقره: واليائي من باب علم مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر نحو خاف يخاف خوفاً، وهاب يهاب هيبة، وشقي يشقى شقاوة، وردى يردى رداية للضرورة وذلك لأنه اطرد في الأغلب فتح عين مضارعة فلم يغير حرف العلة الفتح عن حاله كراهة هذه القاعدة المقررة بخلاف فعل بفتح العين فإن مضارعه يجيء على يفعل بالضم وعلى يفعل بالكسر فجاء الواوي من الأول واليائي من الثاني وكذا أيضاً يجيء الواوي من الأجوف والناقص من باب أكرم، وإن لزم اللبس نحو أقام يقيم وأرضي يرضي فإن قلت جاء الأجوف الواوي من فعل يفعل بالكسر نحو طاح يطيح وتاه يتيه فإنهما في الأصل طوح وتوه بدليل قولك طوحت وتوهت، ولو كان من ذوات الياء لقالوا طيحت وتيهت فأجاب عنه بقوله (**ومن قال طوحت**) يقال طوحه أي ذهب به ههنا أي حيره (**وأطوح**) وهو اسم تفضيل؛ ولذا لم يعل (**وتوهت**) وهو بمعنى طوحت (**وأتوه**) وهو اسم تفضيل (**فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده**) أي عند هذا القائل ووارد على خلاف القياس؛ لأن طاح على قوله أجوف واوي

حك: قوله: (**فأجاب بأنه شاذ**) إن قيل لعلمهما من باب حسب أجيب بأن ذلك الباب شاذ مطلقاً فحملهما على ما يكون مقيساً في حال أولى، قاله ابن عصفور.

قوله: (**وأما من قال طيحت وتيهت**) يدل أيضاً على أن تاه قد يكون من ذوات الياء قولهم وقع في التوه والتيه، فقولهم التيه دليل على أنه من ذوات الياء بقاء مع الظاهر، وكذلك قولهم تيه وليس فيعل، والأصل تيوه؛ لأن فعل أكثر منه وأيضاً فإن تيه للتكثير فينبغي أن يكون على فعل؛ لأنه من الأبنية التي وضعتها العرب للتكثير وأيضاً فإنهم يقولون فيه إذا ردوه لما لم يسم فاعله تيه، ولو قال فيعل لقالوا تويه كما قالوا سوير قال ذلك أيضاً ابن عصفور.

فلق: فأجاب عنه بقوله: (ومن قال طَوَّحْتُ) أي أهلكت من طاح، أي هلك، (وأَطْوَحُ) من كذا في التفضيل، (وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ) من كذا، (فطاحَ يَطِيح، وتاهَ يَتِيهُ شاذ عنده)، إذ قياسه طاح يطوح، وتاه يتوه، أمّا مَن طيحت وتيهت وأطيحَ وأتيهَ فلا يرد عليه ذلك، فجواب

أَو من التَّدَاخُل، وَلم يضموا . . . .

ثم قال أو من التداخل بأن يكون الماضي من الأول والمضارع من الثاني، وهذا ضعيف؛ لأنه أن ثبت بالياء فالماضي والمضارع منه وإلا فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت أطوح بكسر الفاء في الماضي أو طحت أطيح بضمها فيه لتحقق التداخل، وقوله: أطوح وأتوه اسم التفضيل فلذا لم يعل.

قوله: (**ولم يضموا**) أي عين المضارع في معتل الفاء لئلا يلزم إثبات الواو؛ لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمة وهو مستثقل ووجد يجد بالضم ضعيف وهي لغة بني عامر . . . .

من فعل بفتح العين مع أن مضارعه بكسر العين، وأما من قال: طيحت فلا شذوذ فيه، وحكى سيبويه عن الخليل أن طاح في الأصل طوح بكسر العين، وأن يطيح يطوح بكسر العين قلبت الواو في الماضي ألفاً وفي المضارع ياء وعلى هذا لا شذوذ فيه (**أو من التداخل**) بأن يكون الماضي من الواوي والمضارع من اليائي (**ولم يضموا**) عين مضارع

قوله: (**لو ثبت طحت**) حتى يكون الماضي بالياء كبعت والمضارع واوياً كأقول أو طحت حتى يكون الماضي واوياً كقلت وأطيح حتى يكون المضارع يائيًّا كأبيع فيكون من التداخل بأن يكون الماضي من أحدهما، والمضارع من الآخر لثبوت لغتين في طحت أطوح وطحت أطيح.

قوله: (**لتحقق التداخل**) أي لأن الكسرة في طحت ليست لبيان البنية؛ لأن فعل لا يأتي مضارعه على يفعل بالضم فهي لبيان بنات الياء، وكذا الضمة في طحت ليست لبيان البنية؛ لأن فعل لا يأتي مضارعه على يفعل بالكسر فهي لبيان بنات الواو.

قوله: (**لئلا يلزم إثبات الواو**) في هذا التعليل نظر لأنه يلزم من هذا أن لا يجيء من الباب الخامس المعتل الفاء، وقد جاء كوجه يوجه وأمثاله.

قوله: (**وهو لغة بني عامر**) يجوز أن يكون في الأصل عندهم مكسور العين كإخواته ثم ضم بعد حذف الواو ويجوز أن يكون ضمه أصلية حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعده الواو أثقل منها بالكسر بعدها الياء ض.

قوله: (**وهو لغة بني عامر**) لم تفعل بنو عامر ضم العين وفتح الفاء إلا في مضارع وجد فقط وهم في غيره كغيرهم.

إيراده على القائل بالأول أنه عنده شاذ، كما ذكر (أو) هو (من التداخل) للغتين بأنّ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، وضعف هذا بأنه إنْ ثبت أنه يائي، فطاح منه، فلا شذوذ، وإلّا فلا تداخل، لكن لو ثبت طِحت، أطوح، بكسر الفاء في الماضي أو طُحت أطيح بضمها فيه، تحقق التداخل، (ولم يضموا) المضارع . . . .

فِي الْمِثَال، وَوجد يجد ضَعِيف، . . . .

جار بردي

قال قائلهم[(١)]: [الكامل]

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

يقال نقعت بالماء أي رويت والغليل حرارة العطش والفصيح فيه الكسر.

قوجه

فعل بفتح العين (**في المثال**) الواوي واليائي لأنه إذا ضم عينه لم يحذف فاؤه؛ لارتفاع علة حذفه وهي وقوعها بين ياء وكسرة ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به؛ لأن فعل يجيء متعدياً فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها واو في نحو يوعده؛ ولذا يجيء المثال من فعل بالضم نحو وسم يوسم لعدم جواز اتصال الضمائر المنصوبة به؛ لأنه لا يكون إلا لازماً فلا يلزم ذلك التوالي فيه، وإنما كسروا عينه نحو وعد يعد ووضع يضع أو فتحوها نحو يعر يعر (**ووجد يجد**) بضم العين في المضارع (**ضعيف**) خارج عن

حل

قوله: (**قال قائلهم**) في شرح الشيخ نظام الدين أنه لبيد بن ربيعة العامري، وكذا قال الجوهري، وقال ابن بري البيت لجرير لا للبيد وتبعه ابن هشام في "المغني"، والعيني وغيرهما.

قوله: (**لو شئت قد تقع الفؤاد**) البيت لو شئت بكسر التاء خطاب لإمام مرخم إمامة.

قال شارح "المغني": وفي تقع ضمير يعود للثغر أو الريق، وثم مضاف محذوف تقديره عطش الفؤاد، وكلام الشارح قد يفهم أن الفعل مسند للفؤاد والصوادي جمع صادية من

فلاح

(في المثال) وهو معتل الفاء ولو يائيا كما مر، لئلا يلزم إثبات الواو في واويه لارتفاع العلة الموجبة للحذف، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، فيلزم واو بعدها ضمة، وهو مستثقل، بل هو كذلك، ولو حذفت الواو، (ووَجَدَ يَجُدُ) بالضم (ضعيف)، لتفرد بني

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي -وهو من الكامل.

اللغة: "شئت" خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني "نقع" - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقعت بالماء إذا رويت "الصوادي" جمع صادية - وهي العطشى "غليلا" - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش.

الإعراب: "لو" للشرط "شئت" فعل وفاعل، جملة وقعت فعل الشرط "قد" حرف تحقيق "نقع" فعل ماض "الفؤاد" فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقوع جواب لو بكلمة قد - نادر - "بشربة" جار ومجرور متعلق بقوله: نقع "تدع" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة "الصوادي" مفعول به، والجملة في محل جر صفة لشربة "لا يجدن" بمعنى لا يصبن، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو "غليلاً" والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: "لا يجدن" - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٨٥/ ٣، وابن يعيش ٦٠/ ١٠.

ولزموا الضَّم فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي، . . . .

قوله: **(ولزموا)** لما علموا أن المضاعف المتعدى يلحقه الضمير نحو يشده لزموا الضم في عينه؛ لأنهم لو كسروه لزم النقل من الكسر إلى الضم وهو مستثقل، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام لا فيهما. أو تقول إنما ضموا ليحصل نوع من الخفة لجرى اللسان على سنن واحد، . . . .

القياس واستعمال الفصحاء والضم لغة بني عامر قال شاعرهم: [الكامل]

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

(ولزموا الضم) في عين مضارع فعل بفتح العين **(في المضاعف المتعدي** . . . . .

الصدى وهو العطش، وفي رواية الحوايم، وهي في الأصل الطيور التي تحوم حول الماء أي تدور وأراد إبهام جوانح الفؤاد مجازاً، والغليل بغين معجمة.

قوله: **(لزم النقل من الكسر إلى الضم)** وضم الضمير لازم بخلاف ضم آخر المضارع؛ لأنه يكون بالعوامل ض. قوله: **(لزم النقل من الكسر إلى الضم)** لم يعتدوا بالساكن؛ لأنه حاجز غير حصين مع كونه مدغماً. قوله: **(لا فيهما)** كأنه يشير إلى أن شرط كون مضارع فعل مفتوح العين أن تكون عينه أو لامه لا كل منهما حرف حلق، والمضاعف إن وجد فيه حرف الحلق فإنما يوجد في عينه ولامه جميعاً فلا يوجد شرط فتح عين المضارع.

عامر به، قال لبيد بن ربيعة العامري(١): [الكامل]

لَو شِئتِ قَد نُقِعَ الفُؤادُ بِشَربَةٍ تَدَعُ الصَوادي لا يَجُدنَ غَليلا

يقال: نقعت بالماء، أي رويت به، والصوادي النخل الطوال، وقد يقال للتي لا تشرب الماء، قاله الجوهري، والغليل حرارة العطش، والفصيح فيه الكسر، ولا حاجة لذكر وجد؛ فلو قال: وجد ضعيف كفى، وكان أخصر، نعم لو ثبت وجد بالضم، لكان ذلك حسناً للاحتراز عن يجد مضارعه، فإنه إذ ذاك ليس بضعيف، بل واجب كوضُؤ يوضُؤ، كذا قيل، لكنه ضعيف من جهة مخالفته لقاعدة أنه يجوز حذف الواو الواقعة بين ياء وغير كسرة، (ولزموا الضم في) عين (المضاعف المتعدي، . . . .

(١) قال ابن بري في حواشيه: على الصحاح: " الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم "، وكذا نسبه الصاغاني في العباب لجرير، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق:

لم أر قبلك يا أمام خليلا أنأى بحاجتنا وأحسن قيلا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واواً إلا من =

نَحْو: يشُدُّ ويمُدُّ.

وقد جاء أربعة أفعال: بالضم والكسر وهي نمه يمنه، وبته يبته، وعله يعله، وشده يشده

نحو يشد ويمد) لأنه كثير تلحق الضمائر المنصوبة بالمتعدي، فلو جاء الكسر في عينه لزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليتين فضم عينه؛ ليجري اللسان على سنن واحد

قوله: **(وقد جاء أربعة أفعال)** زاد الشارح نقلاً عن صاحب "الكشاف" خامساً وهو ضره وزاد ابن مالك وغيره على الأربعة هره إذا كرهه ولم يتعرض لما في الكشاف، وقد يتوهم من قوله فيه نحو ضره يضره، ويضره أن هذا الفعل كالمذكورات في جواز الوجهين في مضارعه، ولم أر من صرح به والظاهر أنه قال ذلك ميزاناً لما قبله، ويقال نمّ الحديث أي قتّه أي وشى به، وبت الحكم مثلاً بمثناه قطعه، وعله بالشراب بعين مهملة سقاه بعد نهل، وشد المتاع أوثقه، هذا وقد يتوهم من تقييد المصنف والشارح المضاعف بالمتعدي أن اللازم منه على القياس السابق في جواز الوجهين، وليس كذلك بل القياس فيه الكسر نحو حن يحن وند يند وغيرهما ذكره ابن مالك وغيره على أنه قد جاءت منه أفعال كثيرة خارجة عن هذا القياس بعضها التزم ضم عين مضارعه وبعضها جاء مضارعه بالوجهين.

وقد ذكرها ابن مالك في لاميته وأنا أسردها هنا مشروحة تكميلاً للفائدة.

أما الضرب الأول فثمانية وعشرون هي:

مر من المرور، وجل عن منزله بجيم بمعنى جلا أي رحل، وهبت الريح، وذرت

نحو يَشُدُّ ويَمُدُّ)، لأنهم علموا أنه مع كثرته تلحقه هاء المفعول المضمومة مع ما قبلها،

= المضارع المكسور العين، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر، قال الله تعالى: ﴿فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ [النور: ٢٨] ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ [البقرة: ١٩٦] فيكون الضم شاذا قاسا؟؟؟ واستعمالا، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليس مقصورة على يجد، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال: أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين في كل مثال واوي على فعل (بفتح العين) فيقولون في وكل: يكل، وفي ولد: يلد، وفي وعد: يعد، وهكذا، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين، قال السيرافي: "إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموجدة والوجدان، وهم في غير يجد كغيرهم" وكذا قال صاحب الصحاح، وقال ابن جني في سر الصناعة: "ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها" اهـ وقال الرازي في المختار: "ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال" اهـ وقال ابن عصفور: "وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي: وجد يجد، قال: وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والاصل الكسر" اهـ، وقال ابن جني في شرح تصريف المازني: "فأما قول الشاعر:

لـو شـئـت قـد نـقـع الـفـؤاد بـشـربـة ... تـدع الـحـوائـم لا يـجـدن غـلـيـلا

فشاذ، والضمة عارضة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في يقع ويدع، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض" اهـ.

وَإِن كَـــانَ . . . .

هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وتقييده بقوله بأربعة أفعال يوهم أنه لم

(وإن كـــان) الـــمـــاضـــي . . . .

الشمس بذل معجمة طلعت، وأجت النار أجيجاً صوتت، والرجل أجا أسرع، وكر رجع، وهم به قصد بهمة، وعم البنت بالمهملة طال، وزم بأنفه بزاي أي تكبر، وسح المطر بمهملتين نزل بكثرة، ومل: إذا ذمل أي أسرع، وال السراب: أي لمع وبرق، والإنسان اليلا صوت، وشك في الأمر، وأب أبا، وأبابا تهيأ للذهاب، وشد شدًّا عدا، وشق عليه الأمر، وخش في الشيء دخل، وغل فيه بالمعجمة مثله، وقش القوم بقاف معجمة حسنت حالهم بعد بؤس، وجن عليه الليل ستره، ورش المزن أمطر، وطش مثله، وثل الحيوان بمثلثة راث، وطل دمه أهدر، وخب الفرس من الخب الفرس من الخبب هو ضرب من العد والتبت طال، وكم النخل طلع، وعست الناقة رعت وحدها، وقست مثله.

وأما الضرب الثاني فثمانية عشر:

صد عن الشيء: أعرض، واث النبات: كثر والتف، وخر الشيء: سقط، وحدت المرأة: تركت الزينة، وثرت العين بمثلثة غزرت، وجد في الأمر، وترت النواة بمثناة من مر ضاخها ندرت، وطرت اليد طارت عند القطع، ودرت الناقة بالمهملة جرى لبنها كثير، وجم الشيء: كثر، وشب الفرس ارتفع على رجليه، وعن الشيء عرض، وفحت الأفعى صوتت بفيها، وشذ الشيء شذوذاً، تفرد، وشح شحًّا بخل، وشطت الدار بعدت، ونس الخبز واللحم بنون ومهملة يبس، وحر النهار: حميت شمسه.

قوله: **(والتقييد لقوبه)** أي بقول المصنف في الشرح المنسوب إليه.

نحو يشده، فلزموا ضم عينه، إذ لو كسروها لزم الثقل من النقل، من الكسر إلى الضم، مع التضعيف، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق من العين، أو اللام، لا فيهما، وهو هنا إذا وقع إنما يكون فيهما نحو أح يؤحّ، أي سعل، (وجاء) قليلاً مع الضم (الكسر في يَشِدُّهُ ويَعِلُّهُ) في الشراب، (ويَنِمُّه ويَبِتُّه)، ويصده، ويصره، (ويهره)، أي يكرهه، ويصره أي يجمعه، (ولزموه) أي الكسر (في حَبَّهُ يَحِبُّهُ، وهو قليل)، قال الجوهري: حبه يحِبه بالكسر شاذ، لأنه لا يأتي من المضاعف يفعل بالكسر إلّا ويشركه يفعل بالضم إذا كان متعديا، ما خلا هذا الحرف، وخرج بالتعدي غيره، فيلزم فيه الكسر، نحو حسَّن يحسّن، وفرّ يفرّ، وظل يظل، وضنّ يضنّ، أي بخل، يبخل وقوله: وجاء إلى آخره ساقط من نسخة.

(وإن كان) ماضيه. . . . .

على فَعِل فتحت عينه أَو كسرت إِن كَانَ مِثَالاً . . . .

يجيء غيرها، لكن ذكر صاحب "الكشاف" فيه أنه قرأ ابن عباس رضي الله عنهما ﴿فَخذْ أربَعة مِن الطّير فَصُرهنَّ إليكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة أمراً من صره إذا جمعه يصره ويصره، وقال الجوهري: حبه يحبه بالكسر شاذ؛ لأنه لا يأتي من المضاعف المتعدي يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم، وقال الواحدي في شرح ديوان المتنبي: حببت لغة في احببت شاذ لم يستعمل منه إلا محبوب.

قوله: **(وإن كان)** أي وإن كان عين الماضي مكسوراً، فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقاً لمخالفة عينيهما أو مكسورها، بشرط أن يكون معتل الفاء؛ ليسقط الفاء في المضارع لما سيجيء فتحصل الخفة نحو ومق يمق، وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو: نعم ينعم مع أنه يجوز فيه الوجهان، ولم يجوزوا الضم للاستثقال.

(على فعل) بكسر العين **(فتحت عينه)** في المضارع نحو علم يعلم **(أو كسرت)** عينه **(إن كان)** فعل **(مثالاً)** واوياً لتحصل الخفة بحذف الواو من المضارع نحو ورث يرث،

قوله: **(وقال الواحدي)** له تفسير مشهور الوجيز، والوسيط، والبسيط.

قوله: **(في أحببت شاذ)** وجه الشذوذ أنه لم يجئ منه الضم والكسر معاً مع أنه مضاعف متعد؛ لأنه بمعنى أحببت لم يستعمل منه إلا المحبوب فدل على عدم استعمال يحبه بالكسر فيكون موافقاً لقول الجوهري.

قوله: **(وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل)** أي فقول المصنف إن كان مثالاً لموافقة الغالب لا لإخراج غيره، وقول الشارح مع أنه يجوز فيه الوجهان، قد يتوهم منه اختصاص جُوازهما بالمذكورات وما هو كذلك.

(على فَعِلَ) بالكسر (فتحت عينه) مطلقاً، نحو علم يعلَم، ووجل يوجَل، وبئس يبأَس، ووجأ يوجَأ (أو كسرت إنْ كان مثالا)، ولو لفيفاً نحو ومق يمِق، وورث يرِث، وولي يلِي، ويئس ييئِس، ليحصل التخفيف حينئذ في المعتل بالواو، وبحذفها، لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ولأنها لو فتحت من نحو ولي يلي لأدّى إلى اشتقال إن بقيت الواو، وإلى إعلالين إنْ حذفت، وهما حذفها وقلب الياء ألفاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وكل منهما محذور، وألحق بذلك المعتل بالياء طرداً للباب، وما جاء بالكسر في غير المثال المذكور قليل، نحو نعم ينعم، وحسب يحسب، ويئس ييئِس، وبئس يبئِس، مع أنه يجوز فيه الفتح أيضاً، وقضية كلامه أنّ الكسر في المثال قياسي، وفي غيره سماعي، وقضية كلام غيره أنه سماعي فيهما، وإن كان كثيراً في المثال، ولم يجوّزوا

وطيـئ تَـقـول. . . . .

قوله: **(وطيء تقول)** أي كل ياء مفتوحة قبلها كسرة تقلبها طيئ ألفاً بقلب الكسرة

ومراده أنه لا يكسر عين مضارع فعل إلا إذا كان مثالاً وليس مراده أن كل مثال يكسر عين مضارعه لمجيء فعل من المثال مع أنه لا يكسر العين في المضارع، نحو وجل يوجل وأما ما جاء منه على يفعل بكسر العين مع أنه ليس بمثال نحو حسب يحسب ونعم ينعم فقليل مع أنه يجوز فيه الفتح أيضاً، والأولى أن يذكر بعد قوله مثالاً غالباً كما ذكره في قوله قبل أن كان للعين أو اللام حرف حلق وإنما لم يضم عين مضارع فعل لاستكراههم الكسر والضم الثقيلين في باب واحد **(وطيء تقول.** . . . .

والتفصيل أن القياس في مضارع فعل بالكسر أن يكون على يفعل بالفتح، ولا تنحصر صيغة وقد خرج عن ذلك أفعال جاء مضارعها بالكسر وحده؛ وهي ثمانية وأفعال أخرى جاء مضارعها بالفتح والكسر وهي تسعة:

الأولى: مق أي أحب، ووثق قوي اعتماده، ووفق صار موافقاً، وولى تبع، وولي الأمر صار حاكماً عليه، وورث من الإرث، وورع صار ذا ورع، وورم دخله الورم، وورى المخ اكتنز من السمن.

والثانية: حسب، ونعم أي عدم البؤس، وبئس صار ذا بؤس، ويبس جف، ويئس قنط، ووغر[1] الصدر، ووحر[2] التهب حزناً أو غيظاً، ووله كاد يعدم العقل، ووهل أشد فزعه، قال ذلك ابن مالك وغيره ولم يذكر في القسم الأول وعم يعم لذكره عم صباحاً فيما لا يتصرف وليس كما ذكره بل هو متصرف، وفي "بغية الطالب" لولده إن كان فعل فاؤه ياء لم يجئ في عين مضارعه إلا الفتح نحو يئس ييئس يقظ ييقظ بالفتح لا غير، وإن كان واواً فمنه ما لزم الفتح في عين مضارعه على الأصل نحو وجل يوجل، ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو ولى يلي، ومنه ما جاء بالوجهين نحو وغر يغر ويوغر انتهى، وفي أوله نظر لا يخفى علمه مما تقدم. قوله: **(وطى)** أصل طي طيء، وقد خففت يحذف الهمزة لكثرة الاستعمال، وفي بعض النسخ

الضم في شيء من ذلك للاستثقال: (وطَيٍّءٌ تقول. . . . .

---

(١) الوَغَرُ: اجتراع الغَيْظ. وَغِرَ صدري عليه يَوْغَرُ وهو أن يحترق القلب مِنْ شِدّةِ الغَيْظ. [العين: ٣٦٢]

(٢) الوَحَرُ: وَغْرٌ في الصّدر من الغَيْظ والحِقْد. تقول: وَحِرَ صدره وَحَراً، وإنّه لَوَحِرِ الصّدر. والوَحَرُ: وَزَغَةٌ تكون في الصَّحارَى أصغر من العِظاية، وهي إلف سوامٍّ أبرص خِلْقَةً. وامرأة وَحِرة: أي: سوداء دميمة قصيرة. [العين: ١/ ٢٣٢]

فِي بَاب بَقِيَ يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى ، وَأما فَضِل يفضُل ، وَنعِمَ ينعُم فَمن التَّدَاخُل .

جار فتحة، فيقولون في بقى بقا، وفي بنى بنا للتخفيف قال الحماسي[1] : [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنصطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَم

جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل له استيقاداً، أي نبعد سهامنا في الرمية حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النار منه لشدة رمينا، ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم أي نفتل الرؤساء. قوله: (**وأما فضل**) أي فضل يفضل، ونعم ينعم بالكسر في الماضي والضم في المضارع من تداخل اللغتين؛ لأن العرب تقول فضل بالفتح

نقره (**في باب بقى يبقي**) مما كانت الياء فيه مفتوحة قبلها كسرة (**بقا يبقا**) بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة منه قوله: [المنسرح]

نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم

فإن بنت في الأصل بنيت قلبت الياء ألفاً والكسرة فتحة وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (**وأما فضل يفضل ونعم ينعم**) بكسر العين في الماضي منهما وضمها في المضارع، هذا اعتراض على أن فعل بكسر العين لا يجيء مضارعه على يفعل بالضم، وهنا قد جاء كذلك فأجاب عنه بقوله: (**فن التداخل**) أي تداخل اللغتين وذلك لأنه قد

كمال على أصلها بلا حذف. قوله: (**من تداخل اللغتين**) من التداخل أيضاً قنط يقنط بالكسر فيهما؛ لأنه جاء من باب علم وضرب، وشمل يشمل بالكسر في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه جاء من باب علم وضرب، وشمل يشمل بالكسر في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه جاء كعلم ونصر ومت تموت، ودمت تدوم بكسر الميم والدال؛ لأنه جاء مت تموت، ومت تمات، ودمت تدوم، ودمت تدام.

قوله: (**لأن العرب تقول فضل بالكسر والفتح**) لم يبين وجه التداخل في نعم ينعم،

نقره في باب بَقِيَ يَبْقَى) مما كانت الياء فيه مفتوحة قبلها كسرة (بَقَا يَبْقَا)، يقلبون الياء المفتوحة في الماضي ألفاً بعد فتح ما قبلها للتخفيف، وكذا في المجهول نحو دُعِي وبُنِي، يقولون فيه دعاء وبنا ومنه قول شاعرهم الحماسي: [المنسرح]

نستوقِدُ النَّبلَ بالحضيض ونصْطَادُ نفوساً بنت على الكَرَم

جعل خروج النار من الحجر عند صدمه النبل استيقاداً، أي نبعد سهامنا في الرَّمية من أعلى الجبل، حتى تصل إلى حضيضه، فتخرج النار منه لشدة رميها ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم، أي نقتل الرؤساء، (وأمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ) نعومة، أي صار ناعما ليّنا بكسر العين في الماضي، وضمها في المضارع فيهما (فمن التداخل)، لأنّ

---

(١) هذا البيت لرجل من بني بولان من طيىء. و(نستوقد النبل) هذا من الكلام الفصيح الموجز، جعل ذلك مثلاً لعظم الأفاعيل بهم ذلك اليوم على صورة غير مألوفة، وأما قوله: (ونصطاد نفوساً الخ) فإنما هو افتخار بأن من يأخذه ويقع في أسره يومئذ هو من المجد والشرف بموضع ليدل بذلك على علو همته وفضل شجاعته، يقول: إنا نبالغ في الرمي فلا نجارى. انظر: ديوان الحماسة ١/ ٤٦، الصحاح (بقي) ٦/ ٢٢٨٤، واللسان (بقي) ١٨/ ٨٦.

وَإِن كَانَ على فَعُل ضمت عينه .

جا والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح، فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضلته إذا غلبته في الفضل؛ لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه من المغالبة.

قوله: (**وإن كان على فعل ضمت**) العين في المضارع لما مر من أن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير في الماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين بنية الألفاظ ومعانيها.

نقره جاء فضل يفضل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وفضل يفضل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأول، وعلى هذا لا يرد الاعتراض لأن يفضل بالضم ليس بمضارع فضل بالكسر، وإنما هو مضارع فضل بالفتح والتداخل إنما يكون من فضل فضله لا من فضلته إذا غلبته في الفضل؛ لأن معنى المغالبة لا يجيء إلا من فعل بفتح العين وكذا حكم نعم ينعم (**وإن كان**) الماضي (**على فعل**) بضم العين (**ضمت**) عينه في المضارع نحو كرم يكرم ولا يجيء مضارعه بفتح العين ولا بكسره لما مر من أن فعل يدل على الانضمام فاختير في

حل ويمكن أن يكون عنده كما في فضل يفضل وهو صحيح، ففي القاموس نعم كسمع ونصر وضرب، وفي الشريف و غيره أنه جاء بالضم فيهما وبالكسر في الماضي والفتح في المضارع، فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى.

قال الشيخ نظام الدين: وقد عرفت أن فيه لغة رابعة هي الكسر فيهما.

فلا الأول جاء على وزن دخَل يدخُل، وعلِم يعلَم، والثاني جاء على وزن كرُم يكرُم، وعلِم يعلَم، فأخذ فيهما الماضي من الثاني، والمضارع من الأول، وتقدم في نعم ينعم لغة رابعة بالكسر فيهما، وفضل من الفضلة، أي البقية، لا من قولك فضلته، أي غلبته في الفضل، لأنّ ذلك ليس فيه إلّا الفتح في الماضي، والضم في المضارع، لا من باب المغالبة.

(وإنْ كان) ماضيه (على فَعُلَ) بالضم، (ضُمَّتْ) عينه لِما مرّ أنّ هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلّا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، لكن حكى سيبويه: كُدت أكَاد بضم الكاف في الماضي، وفتحها في المضارع، وهو شاذ، والجيد كِدت أكاد، كنمت أنام.

وَإِن كَانَ غير ذَلِك كُسِرَ مَا قبل الآخر. . . . .

قوله: (**وإن كان غير ذلك**) يعني وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد كسر ما قبل آخره في المضارع نحو دحرج يدحرج، وقاتل يقاتل، ثم استثنى منه شيئين:

الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى فعلى هذا يكون للثلاثي المجرد ستة أبواب بحسب الاستعمال وإن كانت القسمة تقتضي أن تكون تسعة؛ لأن للماضي ثلاثة أبنية وللمضارع كذلك ثلاثة أبنية ومن ضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة إلا أنه سقط من فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بابان على ما عرفت الآن فبقي ستة أبواب ثلاثة منها سميت دعائم الأبواب وأصولها وهي ما كان بين بناء أمثلتهما اختلاف في الحركة؛ لأنه لما كان معنى الماضي مخالفاً لمعنى المضارع كان الأولى أن يكون بين بناء أمثلتهما مخالفة أيضاً وبناء الأمثلة هو العين؛ لأن الأبنية الثلاثة للماضي والمضارع إنما تحصل بحركات العين؛ ولأن الأبواب الثلاثة التي بين بناء أمثلتها اتفاق في الحركة لا تصلح أن تكون أصولاً لأن فعل يفعل ثقيل لوجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام منه وفعل يفعل بضم العين فيهما لا يجيء منه معان كثيرة، وإنما هو مختص ببعض المعاني على عرفت، والأصل ينبغي أن يكون عام الفائدة كثير العائدة، وفعل يفعل بكسر العين فيهما قليل الوجود فلا يصلح أن يكون أصلاً (**وإن كان**) الماضي (**غير ذلك**) أي غير الثلاثي المجرد وهو ثلاثة أبواب الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه (**كسر ما قبل الآخر**) في المضارع منها سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه أو اللام الأولى كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه وإنما كسر ما قبل الآخر؛ لأنه لما ورد غير أوله في المضارع بإسقاط همزة الوصل فيما كان في أوله همزة الوصل أو بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف وضعاً غير ما قبل آخره؛ لأن التغيير يجر إلى

قوله: (**كسر ما قبل آخره**) التعبير بما قبل الآخر أحسن من التعبير بما قبل اللام؛ لأن هذا لا يشمل نحو يسلنقي؛ لأن الكسر على لامه لا على ما قبلها.

(وإنْ كان) ماضيه (غير ذلك) أي غير الثلاثي المجرد، وهو الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه (كُسر ما قبل الآخر منه) لم يقل اللام ليشمل الآخِر لاماً نحو أكرم يكرم، ودحرج يدحرج، واحرنجم يحرنجم، والآخِر زائداً، نحو قلسى يقلسي، واسلنقى يسلنقي، فإنّ اللام فيهما السين والقاف، والكسر في المضارع، لا فيما قبلها، وسواء كان كسر ما قبل الآخِر واجباً، نحو ما مرّ أم جائزاً، نحو لم يشاقق،

مَا لَم يكن أول ماضيه تَاء زَائِدَة. . . . .

الأول: ما كان أول ماضيه تاء زائدة وهو ثلاثة أبواب:

الأول: التفعل نحو تعلم فإنه يقال في مضارعه يتعلم بفتح اللام، إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبه بمضارع علم يعلم إذا المغايرة بينهما حينئذٍ إنما هو باختلاف حركة التاء وهي قد لا ترفع اللبس لاحتمال الذهول عنه، وهذا التعليل مثل ما قيل في غير أفعال القلوب حيث لا يجمعون. . . . .

التغيير ويجرئ عليه **(ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة)** وهو ثلاثة أبنية تفعل وتفاعل

قوله: **(ما كان أول ماضيه تاء زائدة)** أي سواء كانت للمطاوعة؛ كتدحرج أو غيرها كتكبر والتقييد بالزائدة للاحتراز عما التاء فيه أصلية كتبر وترحم، فإنه لا يفتح ما قبل آخره.

قوله: **(وهو ثلاثة أبواب)** في هذا الحصر قصور لخروج تفعيل كتفهيق وتفعول كترهوك وغيرهما، ولولا جعل المصنف باب تعلم وتجاهل من الملحقات بتدحرج لحسن الاعتذار عن الشارح بأنه قصد الأبواب الأصول، فالأولى حينئذٍ الضبط بالتفعلل وملحقاته ليشمل الأبواب الثمانية. قوله: **(فإنه يقال في مضارعه يتعلم بفتح اللام)** ذكر المصنف في الشرح المنسوب إليه أنهم لا يكسرون ما قبل الآخر في نحو تضارب وتعلم ثم قال كأنهم كرهوا أن يكسروا الحرف المشدد فيجيء الضم بعده مستثقلاً. قال اليزدي: وهذا الدليل ضعيف جدًّا إذ لا يتمشى إلا في باب واحد وهو باب تفعل وما أوله تاء زائدة يشمل ثمانية أبواب.

قوله: **(علم يعلم)** خاصة إذا وقف على آخره. قوله: **(مثل ما قيل)** في قولهم؛ لأن الغالب في غير أفعال القلوب وقوع الفعل على الغير، فإذا جاز الجمع بينهما، وقيل ضربتني مثلاً ربما يذهل عن الضم ولا يعلم أن التاء للمخاطب أو للمتكلم بخلاف أفعال القلوب؛ لأن الغالب فيها وقوع الفعل على نفسه والتقريب من بعد ظاهر فليتأمل المتأمل. لنا: مراده ها هنا بما قيل أن حركة المضمر لا يدفع هذا الالتباس كحركة الياء في تعلم في المبحث ض.

قوله: **(لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد)** أي فلا يقولون أنا ضربتني بل ضربت نفسي، ولا أنت ضربتك، بل ضربت نفسك، وإنما كرهوا ذلك وإن كان الأصل أنه متى أمكن الإتيان بالمضمر لا يعدل عنه لما ثبت من أن غير أفعال القلوب قل أن يكون فاعله ومفعوله لشيء واحد، فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضميرين لهما فيسبق إلى الوهم أنهما مختلفان قضاء بالأكثر فيقع اللبس فعدلوا إلى لفظ النفس ليكون إيذاناً باتحادهما.

وأما أفعال القلوب فإنها كثيراً ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد، بل هو الأكثر؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من غيره كذا في شرح "المفصل" وحاصله أن ذلك الجمع امتنع في غير أفعال القلوب لندور اتحاد الفاعل والمفعول فيه المؤدي إلى سبق الوهم إلى اختلافهما، ووقوع اللبس بسبب الغفلة عن حركة التاء فقد يقال حينئذٍ ليس نظير ذلك

(ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة)، فإن كان كذلك. . . . .

نَحْو: تعلَّم وتجاهل، فَلَا يُغير.........................

ج بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد.

والثاني: التفاعل نحو تجاهل فإنه يقال في مضارعه يتجاهل بالفتح أيضاً لا بالكسر لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع جاهل.

ن وتفعلل **(نحو تعلم وتجاهل)** وتدحرج **(فلا يغير)** ما قبل آخره عما كان عليه وذلك لأنه ما لم يغير أول هذه الأبنية الثلاثة في المضارع لم يغير آخرها، ولأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب تعلم بمضارع علم، والتبس أمر مخاطب تجاهل بمضارع جاهل وأمر مخاطب تدحرج مضارع دحرج ولا يرفع الالتباس بضمة حرف المضارعة

ك بمتحقق في الأمر من مضارع تعلم لو كسر ما قبل آخره لعدم ندور ذلك الأمر. ففيما علل به الشارح نظر على أنهم لم يفرقوا بين ماض التفاعل مثلاً، والأمر منه اعتماداً على حركة اللام مع أنها أخفى من تلك الحركة كما لا يخفى فالأولى في التعليل ما قاله ابن مالك في الإيجاز، وهو أنه لو كسر كما فعل بغيره لزم التباس المصدر بالمضارع ذي التاء إذا حذف إحدى تائه تخفيفاً، وكان معتل اللام، قال ألا ترى أن تزكى لو كان ما قبل آخره مكسوراً ثم خفف بحذف إحدى التاءين لقيل فيه تزكي فيكون بلفظ المصدر فوجب ترك ما أدى إلى ذلك انتهى.

هذا وقد علل نجم الأئمة رضى الدين منع ذلك الجمع بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فلم يقولوا ضربتني وإن تخالفا لفظاً لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظاً من حيث كون كل منهما ضميراً متصلاً فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

قال: وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، وإلى قريب مما قاله يشير قول الموصلي لما كان المقصود في ظننتني عالماً وعلمتني كريماً هو الثاني لتعلق العلم أو الظن به؛ لأنه محلهما بقي الأول كأنه غير مذكور بخلاف ضربتني وضربتك، فإن المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه، ثم قال الموصلي كغيره: وقد حملوا عدمت وقعدت في ذلك على أفعال القلوب فقالوا: عدمتني وقعدتني؛ لأنه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكأنه قال عدمني غيري.

قوله: **(بين ضميري الفاعل والمفعول)** فلا يقال ضربتني بخلاف علمتني ورأيتني ضارباً مثلاً ض.

ق (نحو تَعَلَّم وتَجاهَل)، وتدحرج (فلا يُغيّر) ما قبل آخره، فيقال يتعلم، ويتجاهل،

أَو لم تكن اللَّام مكررة، نَحْو: احمر واحمار، فيدغم، . . . . . .

والثالث: التفعلل ولم يذكره المصنف نحو تدحرج فإنه يفتح في مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين أمر المخاطب ومضارع دحرج ولم يجوزوا الضم استثقالاً لاجتماع الضمتين أو للفرق بينها وبين مصادرها. **الثاني**: مما استثنى المكرر اللام.. نحو احمر واحمار فإنه يقال في مضارعهما يحمر ويحمار بالإدغام، وتحقيقه أنه في الأصل كان مكسوراً فأدغم لاجتماع المثلين فذهب الكسر للإدغام.

في مضارع علم وجاهل ودحرج لاحتمال الغفلة عنها **(أو)** ما **(لم تكن اللام مكررة)** فإنه لا يكسر ما قبل الآخر منه وتكرار اللام مع الادغام إنما يكون في بابين من الثلاثي المزيد فيه افعل وأفعال وفي باب من الرباعي المزيد فيه نحو اقشعر يقشعر **(نحو أحمر وإحمار فتدغم)** اللام الأولى في الثانية، واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: أو لم تكن اللام مكررة؛ لأن ما قبل الآخر في هذين البابين مكسور أيضاً؛ لأن يحمر ويحمار في الأصل يحمرر ويحمارر أسكن الراء الأولى منهما وأدغمت في الثانية بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو يحمررن ويحماررن وفي الناقص منهما نحو يرعوي مضارع أرعوي ويحواوي مضارع أحواوي وأصلهما يرعوو ويحواو وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة وإنما لم يدغم؛ لأن

قوله: **(ولم يذكره المصنف)** أي لم يذكر مثاله؛ لأنه يتناول قوله ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة للتفعلل أيضاً فهو مذكور في القاعدة غير مذكور مثاله. قوله: **(ولم يذكره المصنف)** هو داخل في عموم كلامه، وإن لم يذكر له مثالاً. قوله: **(ولم يجوزوا الضم)** أي في هذه الأبواب الثلاثة ض. قوله: **(وبين مصادرها)** فإن مصادرها مضموم ما قبل آخرها كالتعلم والتجاهل والتدحرج. قوله: **(وتحقيقه أنه في الأصل كان مكسوراً)** أي فيصح ترك استثنائه نظراً للأصل وهو التحقيق ويصح استثناؤه كما فعل المصنف نظراً للحال لكن عبارته لا تشمل نحو يشاق؛ لأنه ليس مكرر اللام.

ويتدحرج، بالفتح لا بالكسر، إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبه بمضارع علم وجاهلَ ودحرج حال الخطاب، إذ لا فارق بينهما حينئذ إلّا حركة التاء، وهي قد لا ترفع اللبس، لاحتمال الذهول عنها، ولم يجوّزوا فيها الضم للاستثقال باجتماع ضمتين، أو للفرق بينها وبين مصادرها، وخرج بالزائدة الأصلية، كتبر وترجم، (أولم تكن اللام مكررة)، فإن كانت مكررة نحو (احْمَرَّ واحْمارَّ، فتدغم) في الآخر، فيقال يحمر ويحمارُّ بالادغام لاجتماع المثلين، وإنْ كان في الأصل مكسوراً، ويجوز الفك مع الجازم نحو

وَمن ثَمَّ كَانَ أصل مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إِلَّا أَنه رُفِضَ لما يلزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم، فَخفف الْجَمِيع، . . . .

جار — قوله: (ومن ثَمَّ) أي لأجل أن المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان أصل مضارع أفعل يؤفعل، لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خفف بحذف إحداهما وحمل أخواته وهي ما فيه الياء والتاء والنون عليه، . . . .

قره — القلب مقدم على الإدغام لأنه إعلال في الآخر والإدغام إعلال في الوسط وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير.

واعلم أن حروف المضارعة مفتوحة في جميع الثلاثي المجرد وغيره إلا فيما كان على أربعة أحرف وضعاً سواء كان جميع حروفه أصلية أو لا وهو أربعة أبنية أفعل وفعل وفاعل وفعلل، فإن حروف المضارعة من هذه الأربعة مضمومة لئلا يلتبس مضارع أفعل بالثلاثي لو فتح حروف المضارعة منه، وحمل البواقي عليه وخص الضم به؛ ليعادل قِلّة الرباعي ثقل الضم وكثرة الثلاثي خفة الفتحة **(ومن ثَمَّ)** أي ومن أجل أن المضارع إنما يحصل بزيادة حروف المضارعة على الماضي **(كان أصل مضارع أفعل يؤفعل)** لأن ماضيه أفعل فإذا زيدت على أوله حرف المضارعة صار يؤفعل **(إلا أنه)** أي أصل مضارع أفعل **(رفض)** ولا يستعمل في كلامهم **(لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم)** الواحد نحو اءكرم فحذفت الهمزة لاستثقالهم اجتماع الهمزتين **(فخفف الجميع)** أي جميع أمثلة المضارع نحو يفعل وتفعل ونفعل إجراء لما فيه الياء والتاء النون التي هي أخوات الهمزة مجرى ما فيه الهمزة في الحذف، وإن لم يجتمع فيها همزتان؛ ليستوي أمثلة المضارع وإنما التزم الحذف فيه وإن كان القياس يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واواً كما في أويدم

ك — . . . .

لق — لم يحمرّ، ولم يحمارر، ويمتنع الإدغام في نحو يحمرِرن ويحمارِرْن، فكلامه مقيد بغير ذلك، كما أنه مقيد بكون اللام مكررة بغير الإلحاق، وإنما لم يعبر بالآخر بدل اللام نظير ما مر، لأنه ليس مكرر في الآخر إلّا اللام، وكان ينبغي أيضاً أن يخرج الثلاثي المضاعف غير المجزوم نحو شاق يشاق، فإنه يمتنع فيه كسر ما قبل آخر مضارعه، لوجوب الأدغام، (ومن ثَم) أي من هنا، وهو أنّ المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، أي من أجل ذلك (كان أصل مضارع أَفْعَلَ يُؤَفْعِل)، نحو أكرم يؤكرم (إلّا أنه) أي هذا الأصل (رُفِض) أي ترك (لِما لزم) وفي نسخة يلزم (من توالي الهمزتين في) مضارع (المتكلم)، نحو أكرم (فخُفِّف الجميع) أي جميع أمثلة المضارع،

وَقَوله: [الرجز]

وقد رد الشاعر الهمزة في قوله[(١)]: [الرجز]

أوادام؛ لأن باب الأفعال كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب.

(وقوله): [الرجز][(٢)]

قوله: **(وقد رد الشاعر الهمزة في قوله:** . . . .

أكرم لذلك ونؤكرم ويؤكرم وتؤكرم، حملا على أكرم، وإن لم تتوال فيه همزتان طردا للباب.

(وقوله) أي الشاعر[(٣)]: [الرجز]

---

(١) قائله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.

انظر: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٣١١/ ٣، وابن عقيل ٢٩٩/ ٢، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، في همعه ٧٨/ ٢، وذكره سيبويه ١٥٢/ ٢، وشرح المفصل ٤٢/ ٩، والإنصاف ٣٨٥/ ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

(٢) ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

(٣) قائله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.

اللغة: "يحسبه" يظنه "معمما" لابساً عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخاً لابساً عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.

الإعراب: "يحسبه" فعل مضارع والهاء مفعول أول "الجاهل" فاعل "ما" مصدرية "لم" نافية جازمة "يعلما" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف في محل جزم "شيخاً" مفعول ثانٍ ليحسب "على كرسيه" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا "معمما" صفة ثانية لشيخاً.

الشاهد: قوله: "لم يعلما" حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد "لم".

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٣١١/ ٣، وابن =

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤْكْرَمَا . . .

شَاذ.

جـ شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤْكْرَمَا

للضرورة وهو شاذ.

قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها . . . .

ع شيخ على كرسيه معمما

(فإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤْكْرَمَا **شاذ**) لاستعماله الأصل المرفوض للضرورة.

ك **شيخ على كرسيه معمما**) كذا في النسخ وأنشده غيره شيخاً بالنصب مفعولاً ثانياً ليحسب من قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

قال العيني: تبعاً للأعلم والضمير في يحسبه للجبل؛ لأنه يصب جبلاً وقد عمه الخصب وحفه النبات انتهى. وهو غريب وعن الزمخشري يحسبه الوطب الذي هو زق اللبن وعليه القمع الذي يصب فيه اللبن حتى يصير إلى الوطب، وقد ابيض من الثمال فصار بمنزلة الشيخ الأشيب يحسبه شيخاً جالساً على كرسي؛ لعلوه وانتصابه والوطب بفتح الواو وسكون المهمة والقمع بكسر القاف وفتح الميم، والثمال بضم المثلثة جمع ثمالة وهي الرغوة والرغوة مثلثة الراء زبد اللبن.

قوله: (**فإنه أهل لأن يؤكرما**) قيل ليس قائل هذا المصراع قائل الأول بل هما مختلفان.

قـ يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يُعلَّمَا
شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما
(فإِنّهُ أهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا)

بإظهار الهمزة (شاذ) ارتكبه للضرورة.

= عقيل ٢٩٩/ ٢، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، في همعه ٧٨/ ٢، وذكره سيبويه ١٥٢/ ٢، وشرح المفصل ٤٢/ ٩، والإنصاف ٣٨٥/ ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

. . . .

من قال[1] : [الرجز]

وصَالِيَـــــــــــاتٍ كَكَمَـــــــــا يُؤَثْفَيْن

وقبله :

لم يَبْـــــــــقَ مِنْ آيٍ بهــــا يُحَلَّيْنْ

غيرُ رمـــــــاد وعظـــــام كِنفَيْنْ

وغـــيـــرُ وَدٍّ جــــــــاذِلٍ أو وَدَّيْـــنْ

. . . .

قوله : **(من قال وصاليات)** أما قول الشاعر : [الرجز]

وصَالِيَــــاتٍ كَكَمَـــــــا يُؤَثْفَيْن

فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مثل يؤكرم، ويكون على لغة من قال ثفيت القدر، وعلى ذلك قول الشاعر : [الطويل]

لم يثفَّ لــــــــــه قِــــــــــدْري

وعند هذا القائل كانت الأثفية أفعولة، واللام مراد ويمكن أن يكون ياء والآخر أن يكون يوثفن تفعلن بمنزلة تسلقين وتجعبين فالأثفية على هذا فعلية، ويكون على لغة من قال : أثفت القدر وعلى هذا قول النابغة[2] : [البسيط]

وإن تَأَثفَكَ الأعْـــــــــدَاءُ بالرِّفَدِ

أي : صاروا حولك كالأثافي حول الرماد من المنتقى.

قوله : **(وحطام كتفين)** قال شارح "المغني" : خفض كتفين على البدلية من حطام.

. . . .

---

(١) قائله : هو خطام المجاشعي - وهو من الرجز المسدس.

اللغة : "وصاليات" جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلي صلياً، إذا احترق بها، قال تعالى : ﴿هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من أثار النار.

"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال : ثفيت القدر تثفيه أي : وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الشاهد : قوله : "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.

انظر : سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

(٢) النابغة الذبياني ديوانه : (٥٧) - ط دار الكتاب العربي.

. . . .

الآي جمع آية وهي العلامة، والحطام ما تكسر من اليبس، والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي متاعه لا يبرج، وأراد بالصاليات الحجارة التي جعلت أثافي من صلى النار بالكسر، أي احترق، . . . .

. . . .

قوله: **(والحطام ما تكسر من اليبس)** هو بضم الحاء المهملة كما ذكره أيضاً العيني وغيره، وقال الشمني: الحطام الزمام فأشعر أنه عنده بكسر الخاء المعجمة.

قوله: **(والكتف بكسر الكاف وسكون النون)** قال ذلك غيره أيضاً، واقتضى كلام الطيبي، والتفتازاني أنه بفاء ومثناة، فإنهما قالا والكفت القدر الصغير.

قوله: **(كنيف مليء علماً)** عن ابن سعد في "الطبقات" أخبرنا ابن نمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، أنه سمع عمر يقول ذلك يريد ابن مسعود، وفي "النهاية" لابن الأثير قول: كنيف هو تصغير تعظيم كقول الحباب بن المنذر[١]: **(أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ)**[٢]. وسيأتي ما في قوله تصغير تعظيم، والجاذل بجيم وذال معجمة.

قوله: **(وأراد بالصاليات الحجارة التي جعلت أثافي)** قال شارح "المغني": يلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه، والصواب أن يكون المراد بالصاليات الحجارة المحترقة فيصح تشبيهها بالأثافي، وقد سبقه إلى صوابه التفتازاني ففي شرح الكشاف له ما نصه، وصاليات أي أحجار صاليات بالنار كالحجارة التي تجعل أثافي، وفي "شرح الشواهد" للعيني ما يوافق ما قاله الشارح، وما يفهم منه الجواب عما اعترض به عليه، فإنه قال أراد أثافي صاليات، ثم قال والكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها، وما مصدرية، والتقدير كأثفيها أي والمعنى حينئذٍ وحجارة أثافي صالية كأثفائها أي على هيئة وضعها لم يتغير عن ذلك الوضع هذا، وقد أغرب الطيبي فقال أي رب نساء صاليات بالنار كالأثفية وشبههن

. . . .

---

(١) هو: الحُبَابُ بن المنذر بن الجموح الأنصاريّ الخزرجيّ ثمّ السُّلميّ، يكنى أبا عمرو: صحابيٌّ جليل، شَهِد بدراً، وكان من الشُّجعان الشّعراء؛ يقال له: (ذو الرّأي)؛ مات في خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد زاد على الخمسين. يُنظر: الاستيعاب ١/ ٣٧٧، وأُسد الغابة ١/ ٤٣٦، والإصابة ٢/ ٩.

(٢) هذا مثلٌ قاله الحُباب بن المنذر - رضي الله عنه - يوم السّقيفة عند بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - يريد أنّه رجل يُسْتَشْفَى برأيه وعقْله. و(الجُذَيْل): تصغير الجِذْل؛ وهو أصل الشّجرة. و(المحكّك): الّذي تتحكّك به الإبل الجَرْبَى. و (العُذَيْق): تصغير العَذْق؛ وهو: النّخلة. و(المرجّب): الّذي جعل له رُجْبَة؛ وهي دِعامة من الحجر يُبنى حولها. يُنظر: صحيح البخاريّ، كتاب الحُدود، باب رجْم الحُبلى من الزّنا إذا أحصنت، ٨/ ٣٠٤، ومسند أحمد ١/ ٥٦، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٢/ ٢٥٢، وكتاب الأمثال لأبي عُبيد ١٠٣، والسّيرة النّبويّة ٤/ ٢٣١، ومجمع الأمثال ١/ ٥٢، والمستقصى ١/ ٣٧٧، واللّسان (جذل، حكك، عذق، رجب).

وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وأفعل التَّفْضِيل، تقدّمت.

جار واثفيت القدر إذا جعلت لها أثافي، وقوله: يؤثفين أراد يثفين فأخرج على الأصل، أي لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكورات.

الأمـر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

قوله: **(الأمر)** لما كان البحث عن كيفية عمل الأمر، واسم الفاعل، والمفعول، وأفعل التفضيل متعلقاً بعلم النحو ذكره هنالك لذلك، وكان البحث عن كيفية وضعها وصيغها متعلقاً بعلم الصرف؛ لكونها من الأحوال الغير الإعرابية، وقد ذكرها هنالك بالعرض عدها ها هنا ليعلم أنها من علم الصرف.

نقره

الأمـر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

(الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل تقدمت) في الكافية لأنه ذكر البحث عن كيفية عملها هنالك؛ لأن هذا البحث متعلق بعلم النحو، وإنما ذكر هنالك البحث عن كيفية صيغها أيضاً، وإن كان متعلقاً بعلم التصريف بالتبعية والعرض وإنما عدها ههنا أيضاً باعتبار البحث عن صيغها من علم التصريف.

جما بالأثفية وهي الحجر المنصوب للقدر لدوامهن على الكانون واسوداد ثيابهن من الدخان انتهى.

والأثافي بتشديد الياء وتخفيفها جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها ومثلة وهي الحجر يوضع عليه القدر. قوله: **(وأثفيت القدر إذا جعلت لها أثافي)** هذا الاستعمال لا يناسب ما فسر به الصاليات والمناسب له أثفيت الحجارة إذ جعلتها أثافي ولم أره. وليس ببعيد.

الأمـر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

أفضا

الأمـر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

تقدَّمت في النحو، لأنّ البحث عن كيفية عملها متعلق به، وعدها هنا، لأنّ البحث عن كيفية وضعها وعن هيئاتها متعلق بالصرف، لكونها من الأحوال الغير الإعرابية.

الصّفة المشبهة

من نَحْو: فَرِحَ على فَرِحٍ غَالِباً، وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضهَا الضَّم، نَـحْـو: نَـدُس. . . . .

جار

الصّفة المشبهة

قوله: **(الصفة المشبهة)** ذكر حدها في النحو، والمراد هنا بيان كيفية بنائها وقدم ما عين ماضيه مكسور؛ لأن أكثر الصفة المشبهة منه وأكثر ما يجيء منه بكسر العين، وقد جاء مع الكسر في بعضها الضم نحو: ندس، وهو الفطن إلى آخره، . . . .

قره

الصّفة المشبهة

(قد ذكر) في الكافية تعريفها وأن صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع إلا أنه ما ذكر هنالك كيفية بنائها من كل باب فذكر ههنا، وقدم ما كان ماضيه مكسور العين لكثرة بناء الصفة المشبهة منه فقال **(من نحو فرح)** أي مما كان على فعل مكسور العين وكان لازماً أي فعل بمعنى الأدواء الباطنة وأضدادها **(على فرح)** أي فعل بفتح الفاء وكسر العين **(غالباً)** نحو تعب ولحز وهو البخيل الضيق الخلق وهي من العيوب الباطنة لكنها تناسب الأدواء، وبطر من البطر وهو شدة المرح وهو من الهيجانات المناسبة للأدواء، والصفة المشبهة من الفعل المتعدي يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد، وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب **(و)** قد **(جاء معه)** أي مع كسر العين **(في بعضها)** أي في بعض الصفة المشبهة **(الضم نحو ندس)** وهو الفطن. . . .

كما

الصّفة المشبهة

قوله: **(ذكر حدها)** وهو ما اشتق من فعل لازم لمن قام على معنى الثبوت.

أقفا

الصـفة المشبهة

تقدمت أيضاً في النحو معنى وعملاً، وهي ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به بمعنى الثبوت، وأمَّا هيئتها فتجيء (من نحو فَرِح) مما عينه مكسورة، وهو لازم. . (على) فَعِل بكسرها، نحو فَرِح غالباً، قدّم ما عين ماضيه مكسور، لأنّ أكثر الصفة المشبهة منه، وأكثر ما تجيء منه بكسر العين، (وجاء معه الضم في بعضها نحو نَدُس)

وحذر وَعجل، وَجَاءَت على: سليم وشَكْس وحر وصِفْرٍ وغيور، وَمن الألـــــوان.............................

ش وجاءت على فعيل نحو: سلم فهو سليم، وعلى فعل نحو شكمس أي سيئ الخلق، وعلى فعل نحو: حررت تحر فأنت حر، وعلى فعل نحو: صفر يصفر فهو صفر أي خال.

وفي الحديث: "إن أصفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى" وعلى فعول نحو غار الرجل على أهله يغار غيرة وغيراً وغاراً فهو غيور.

قال في "الصحاح": يقال رجل غيور وغيران وجمع غَيور غُيُر، وجمع غيران غيارى بفتح الغين وضمها، ورجل مغيار وقوم مغايير، ويقال امرأة غيور ونسوة غير وامرأة غيرى ونسوة غيارى هذا في غير الألوان ....

ن (**وحذر وعجل**) بكسر العين فيها وضمها (**وجاءت**) الصفة المشبهة من فعل مكسور العين على فعيل وفعل مثلث الفاء ساكن العين وفعول وإليها أشار بقوله: (**على سليم وشكس**) يقال رجل شكس أي صعب الخلق (**وحر من حر الرجل**) يحر حرية فهو حر (**وصفر**) من صفر الرجل فهو صفر يقال بيت صفر أي خال من المتاع، وفي الحديث: "أن صفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى" (**وغيور**) من غار الرجل على أهله يغار غير أو غيرة وغاراً فهو غيور (و) من الصفة المشبهة من فلعل بكسر العين (**من الألـــــوان**...)

ك قوله: (**وجاءت على فعيل**) أي الصفة المشبهة من فعل بالكسر.

قوله: (**وفي الحديث إن أصفر البيوت إلى آخره**) ساقه ابن الأثير في "النهاية" بهذا اللفظ بدون أن وأخرجه الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن مسعود قال هذا القرآن مأدبة الله تعالى: "فمن استطاع أن يعلم منه شيئاً فليفعل فإن أصفر البيوت من الخير الذي ليس فيه شيء من كتاب الله".

فة للقطن، وحَذُر وعَجُل بالضم مع الكسر في الثلاثة (وجاءت) منه أيضاً على فعيل نحو (سَلِيم، و) على فعْل للخل بإسكان ثانيه، مع تثليث أوله، نحو (شَكْس) لسيّءِ الخلق، (وحُرّ) للخالص من الرّق، (وصِفْر) للخالي، يقال بيت صفر، أي خالٍ من المتاع، (و) على فَعول وفَعلان بفتح أولهما، نحو (غَيُور)، وغيران من غار يغار غيرة، وغيرا وغارا فهو غيور وغيران، قاله الجوهري، (و) جاءت منه (أيضاً من الألوان........)

والعيوب والحُلي على أفْعَل.

وَمن نَحْو: كَرُمَ على كريم غَالِباً، وَجَاءَت على: خَشِنٍ وَحَسَنٍ وصَعْبٍ أدامة، ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنفي مُليئ علماً، وودَّ أصله وتد ادغم، والجاذلُ المنتصب، وصُلْبٍ و

والعيوب والحلي.

ومنها ما يكون على أفعل نحو: أسود وأعور وأبلج.

ثم ذكر ما عين ماضيه مضموم وآخر مفتوح عين الماضي إذ هي منه قليلة بخلاف غيره، فإنه استغنوا فيه باسم الفاعل وقد جاء قليلاً نحو الأمثلة المذكورة.

والعيوب) الظاهرة (**والحلي على أفعل**) للمذكر وفعلاء للمؤنث وفعل لجمعهما نحو أحمر حمراء حمر، وأعمى عمياء عمى، وأحور حوارء حور وإنما يقال اغمى في عمى العين، وأما في عمى القلب فإنما يقال عم لكون من العيوب الباطنة (**و**) الصف المشبهة (**من نحو كرم**) مما كان ماضيه على فعل بضم العين (**على كريم غالباً وجاءت**) الصفة المشبهة من فعل بالضم على فعل بفتح الفاء وكسر العين وفعل بفتحهما وفعل مثلث الفاء ساكن العين إلا أنه لم يذكر مكسور الفاء نحو ملح من ملح الماء ملوحة فهو ماء ملح، وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمهما وفعول وفعل بضم الفاء والعين واليها أشار بقوله: (**على خشن وحسن وصعب وصلب و**. . . . .

قوله: (**ومنها**) أي من الألوان والعيوب والحلي.

قوله: (**فإنهم استغنوا فيه**) الضمير في فيه لمفتوح عين الماضي وإن كان أبعد.

والعيوب والحُلَى على أفْعَل)، نحو أسود وأعور، وأعمى، وأحمق، وأكحل، وقد يجيء منه على الأصح فَعِلٍ كعَم.

(و) جاءت (من نحو كَرُم) مما عينه مضمومة (على) فَعيل، نحو (كَريم غالباً، وجاءت) منه أيضاً (على) فَعل بفتح أوله، مع كسر ثانيه، أو فتحه، أو إسكانه، أو ضم أوله وإسكان ثانيه، نحو (خَشِن وحَسَن وصَعْب وصُلْب و) على فعل بكسر أوله، وإسكان ثانيه، نحو ملح، وعلى فعال بفتح أوله أو ضمه نحو. . . . .

جَبَانٍ وشُجاع ووَقُورٍ وجُنُبٍ. وَهِي من فَعَلَ قَليلَة، وَجَاءَ نَحْو: حَرِيص وأشْيَبَ وضيق. ويجيء من الْجَمِيع..............

ف ....

ج **جبان وشجاع ووقور**) ومن وقر وقاراً (**وجنب**) يقال رجل جنب بين الجنابة يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، وربما قالوا في جمعة أجناب وجنوب (**وهي**) أي الصفة المشبهة (**من فعل**) مفتوح العين (**قليلة**) وذلك لأنه لا يدل على الاستمرار واللزوم في الأغلب؛ لأنه يجيء لازماً ومتعدياً، والمتعدي لا يكون لازماً ومستمراً لصاحبه، واللازم منه لا يكون أيضاً لازماً لصاحبه نحو القيام والقعود، فالأولى أن يجيء منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار واللزوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فإن فعل بالكسر غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة المتلازمتين لصاحبهما وفعل بالضم للغرائز اللازمة لصاحبها، فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم اشتق منهما ما يدل عليهما (**وجاءت**) الصفة المشبهة مع قلتها من فعل الذي لا يدل على الاستمرار (**على**) فعيل وأفعل وفيعل بكسر العين وهو لا يجيء إلا من الأجوف، كما أن فيعلاً بفتح العين لا يجيء إلا من الصحيح نحو صيرف نحو (**حريص**) من حرص على الشيء فهو حريص (**وأشيب**) من شاب يشيب شيبا وشيبة (**وضيق**) من ضاق ضيقاً (**وتجيء**) الصفة المشبهة (**من الجميع**) أي من فعل فعل وفعل.......................

ح قوله: (**يجيء من الجميع**) في "بغية الطالب" لم نعلمه جاء من فعل فقوله ويجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كلام غير مرضي انتهى.

ويؤيده ما مر أن فعل لأفعال الطبائع واقتصار المصنف والشارح على التمثيل للآخرين دونه.

ق (جَبان وشُجاع و) على فعول بفتح أوله نحو (وَقُور و) على فُعُل بضمتين نحو (جُنُب)، وعالى أفعل نحو أخطب من خطُب الأمر.

(وهي) أي الصفة المشبهة (من فَعَل) بالفتح (قليلة) استغناء عنها باسم الفاعل (وجاءت) منه (على) فعيل نحو (حَرِيص و) على أفعل نحو (أَشْيَب و) على فَيْعِل نحو (ضَيِّق، وتجيء) الصفة المشبهة أيضاً (من الجميع)، أي من فعل وفعُل وفعِل مما هو

بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فَعْلان نَحْو: جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَانَ وريَّانَ.

الْمصدر

أبنية الثلاثي الْمُجَرّد كَثِيرَة. . . . .

جار ثم بين أن معنى الجوع والعطش وضدهما يجيء من الجميع أي مما يكون عين ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً على فعلان نحو جوعان وهو ضد شبعان وعطشان، وهو ضد ريان.

الْمصدر

قوله: (**المصدر**) بعض أبنية المصدر قياسي وبعضها سماعي، وقدم المصنف السماعي. . . . .

نقره (**بمعنى الجوع والعطش وضدهما**) كالشبع والري (**على فعلان نحو جوعان**) في الجوع (**وشبعان**) في ضد الجوع (**وعطشان**) في العطش (**وريان**) في ضد العطش ونحو سكران فإنه لضد الجوع وغضبان فإنه وإن كان من الهيجانات إلا أن الغضب يلزمه في الأغلب يلزمه العطش وحرارة الباطن، وإنما يقال في عجل عجل وعجلان؛ لاشتمال العجل على الطيش فباعتبار الطيش يقال: عجل وباعتبار العطش عجلان.

الْمصدر

(**المصدر أبنية الثلاثي المجردة كثيرة**) لا ضبط فيها وترتقي إلى أربعة وثلاثين بناء

جما

الْمصدر

قوله: (**قال المصنف المصدر إلى آخره**) المصدر في الأصل اسم للموضع الذي يصدر عنه الإبل، قيل إنما سمي بذلك؛ لأن الإبل إذا انصرفت عن الماء رويت صدورها فهو مفعل من المصدر، ثم نقله أئمة العربية إلى الحديث الذي هو فعل الفاعل كالضرب والقيام والقعود،

أفا (بمعنى)، وفي نسخة وتجيء من الجميع بمعنى (الجُوع والعَطَش وضِدها)، أي الشبع والرّي، (على فَعْلان، نحو جَوْعان، وشَبْعان، وعَطْشان، وريَّان) واستبعد ما قاله في فعُل بالضم، لما مرّ مِن أنه مختص بالصفات اللازمة.

المصـــدر

بعض أبنيته سماعي، وبعضها قياسي، وبدأ بالأول لكثرته، فقال:

(أبنية) مصدر (الثلاثي المجرد كثيرة)، بعضها على فِعْل بسكون العين، مع تثليث

نَحْو: قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، ونِشْدَةٍ، وكُدْرة، ودَعوى،

وضبطه أن تقول عينه إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكناً فإما إن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم كقتل وفسق وشغل.
وإن زيد فتلك الزيادة إما تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون المشبهتان بهما، وعلى التقادير فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة، والأمثلة على الترتيب مذكورة في المتن ثم أردف ذلك بقوله نزوان؛ لأن المصدر المتحرك العين مزيداً في آخره ألف ونون ولم يجئ منه إلا هذا البناء فذكره هنالك للمناسبة مع ليان وهذا إذا كان العين ساكناً.
وإن كان متحركاً فإما إن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فالفاء إما مفتوح أو

على ما ذكره على فعل مثلث الفاء ساكن العين، وأشار إلى هذه الثلاثة بقوله: **(نحو قتل وفسق وشغل)** وفعله مثلث الفاء ساكن العين، وأشار إليها بقوله: **(ورحمة ونشدة)** يقال نشد الضالة نشدة ونشداناً أي طلبها **(وكدرة)** وفعلى كذلك وأشار إليها بقوله: **(ودعوى**

فسموه مصدراً؛ لأن مثل الأفعال صادرة عنه فهو موضع صدور بها، وتسميته بذلك يدل على أنه قبل الفعل وأنه مشتق منه ولو كان مشتقًّا من الفعل يسمى صادراً، ويسمى الفعل مصدراً، ولم يقل أحد هذا، ولما كانت المصادر من جملة الأسماء الأجناس والنكرات الأولى تلاعبت العرب بها كتلاعبها سائر الأجناس كما أن حيواناً وإنساناً ورجلاً وفرساً، وجملاً وطائراً، وأمثالها من النكرات الأولى متباينة ومضطربة غير سالكة في نهج واحد، ولا يقاس عليه وكما نقول فيها موقوف على السماع والنقل كذلك نقول في المصادر؛ لأنها أيضاً مختلفة الصيغ فتفاوته المثل لا يطرد ولا يأخذ على سنن ولا يستقر على طريقة، بل هي في غالب أمرها مسموعة غير معلل بعلة ولا مقيس بقياس. من المنقى.
قوله: **(وضبطه أن نقول إلى آخره)** تلخيص هذا الضبط أن نقول الفعل الثلاثي المجرد يكون مصدره ساكن العين مثل الفاء مجرداً عن زيادة، ومزيد فيه تاء تأنيث أو ألفها أو ألف ونون ويكون متحرك العين بدون زيادة كطلب وخنق بفتح المعجمة وكسر النون وصغر وهدى ومزيداً في ألف ونون كنزوان، من نزا الفحل ينزو، وتاء تأنيث كغلبة وسرقة ومدة هي ألف كذهاب وصراف من صرفت الكلبة بالفتح إذا اشتهت الفحل وسؤال أو هي مع التاء كزهادة ودراية وبغاية أو هما مع ياء ككراهية أو مدة هي واو كدخول وقبول أو هي مع التاء كصهوبة

الفاء، (نحو قَتْل وفِسْق، وشُغْل و) بعضها على فعلة بتاء التأنيث كذلك، نحو: (رَحْمَة ونِشْدَة) من نشدت الضالة (وكُدْرَة) من كدر الماء بالضم، (و) بعضها على فعلى بألف التأنيث كذلك نحو (دَعْوَى، . . . .

وذكرى، وبشرى، ولَيَّان، وحرمان، وغُفران، ونَزَوَان، وطلب، وخَنِق، . . . .

نُكْرِ مكسور أو مضمون، فإن كان مفتوحاً فعينه، إما مفتوح كلب أو مكسور كخنق ولم يجئ مضموم العين منه.

وإن كان مكسوراً فلم يجئ منه إلا مفتوح العين كصغر، وإن كان مضموماً لم يجئ منه إلا مفتوح العين كهدى كراهة لتوالي الكسرتين أو الضمتين أو النقل من إحداهما إلى الأخرى.

وأما إن زيد فيه شيء وهو متحرك العين فالزائد إما تاء التأنيث فقط أو لا، أما على الأول فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه إلا مفتوح الفاء وعينه، إما مفتوح كقلبه أو مكسور كسرقة ولم يجئ مضموم العين منه.

وأما على الثاني فإما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء.

فإن كان فيه مدة فهي إما الألف أو الواو أو الياء فإن كانت الألف فإما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن الفاء إما مفتوح كذهاب أو مكسور كصراف أو مضموم كسؤال وإن كانت معها زيادة أخرى فتلك الزيادة، إما التاء فقط أو التاء والياء فإن كانت التاء

نُقْرِ **وذكرى وبشرى)** وفعلان كذلك وأشار إليها بقوله: **(وليان)** يقال لواء بدينه ليانا أي مطله وأصله لويان قلبت الواو ياء وادغم في الياء **(وحرمان وغفران)** وإنما ذكر نزوان ههنا بقوله: **(ونزوان)** مع أنه في ذكر ما كان العين منه ساكناً؛ لأن المصدر المزيد في آخره ألف ونون مع فتح عينه لم يجئ منه إلا هذا البناء فذكره ههنا لمناسبته مع ليان ثم ذكر ما كان فاؤه مفتوحاً وعينه مفتوح أو مكسور في قوله: **(وطلب وخنق)** وإنما لم يذكر ما كان

نُكْرِ من صهب الشعر بالضم والكسر وتقدم معناه أو مدة هي ياء كوجيف وهو ضرب من سير الإبل والخيل أو ميم كمدخل ومرجع، أو هي مع التاء كمسعاة ومحمدة فتلك أربعة وثلاثون بناء وقد ذكر سيبويه منها اثنين وثلاثين وهي ما عدا بغاثة وكراهية في التسهيل وغيره أبنية كثيرة أخرى، بل قال الشريف إن ابن القطاع زاد على ما ذكره المصنف إحدى وستين بناء.

نُقْرِ وذِكْرَى، وبُشْرَى و) بعضها على فعلان بالألف، والنون كذلك، نحو (لَيَّان) من لوى يَلوي إذا مطل (وحِرْمان وغُفْران، و) بعضها على فعلان بفتح أوله، وثانيه نحو (نَزَوَان) من نزا الفحل ينزو، وذكره هنا مع أنه ليس ساكن العين، لمناسبته لَيّان في زيادة الألف والنون، (و) بعضها على فعل بفتح الفاء، مع فتح العين، أو كسرها، أو بفتح العين مع كسر الفاء أو ضمها (طَلَب، وخَنِق، . . . .

وصِغَر، وهُدى، وغَلَبَة، وسرقة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسؤال، وزَهَادة، ودراية، ودخُول، وقبُول، ووَجِيْف، . . . .

فقط فالفاء إما مفتوح كزهادة أو مكسور كدراية أو مضموم كغاية.

وإن كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير ككراهية وآخر ذكرها للقلة هذا إذا كانت المدة الألف. وإن كانت الواو فإما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن فالفاء إما مضموم كدخول أو مفتوح كقبول وآخر مفتوح الفاء لقلته، ولم يجئ مكسور الفاء لثقل الثقل من الكسرة إلى الضمة.

وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء، ولم يجئ منه إلا مضموم الفاء كصهوبة، والقياس ذكرها مع دخول لكن آخر لقلته بالنسبة إلى المتقدم.

عينه مضموما لعدم مجيء المصدر عليه، ثم ذكر ما كان فاؤه مكسوراً أو لم يكن عينه إلا مفتوحاً بقوله **(وصغر)** ثم ذكر ما كان فاؤه مضموماً ولم يكن عينه إلا مفتوحاً بقوله: **(وهدى)** ولم يجئ فيما كان فاؤه مكسوراً أو مضموماً أن يكون عينه مكسوراً أو مضموماً؛ لاستكراههم توالي الكسرتين أو الضمتين، أو الخروج من إحداهما إلى الأخرى **(وغلبة وسرقة)** ثم ذكر ما كان على فعال مثلث الفاء بقوله: **(وذهاب وصراف)** من صرفت الكلبة تصرف صرافاً أي اشتهت الفحل **(وسؤال)** ثم ذكر فعالة مثلث الفاء بقوله: **(وزهادة ودراية)** وإنما أخر فعالة إلى آخر الأمثلة، وكذا فعالية وإن كان القياس أن يذكرهما ههنا نحو بغاية لقلته، ثم ذكر ما كان على فعول بفتح الفاء وبضمه ولم يجئ بكسر الفاء؛ لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة بقوله: **(ودخول وقبول)** وإنما آخر مفتوح الفاء عن مضمومها لقلته، قال بعضهم القبول والدخول والوروع ولا رابع لها في المصادر، وقال المبرد: وهي خمسة هذه الثلاثة والطهور والوضوء، ثم ذكر ما كان على فعيل ولم يجئ مما تقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر عليه بقوله: **(ووجيف)** وهو ضرب من سير الخيل ثم ذكر ما كان على فعولة بضم الفاء ولم يجيء

. . . .

وصِغَر وهُدَىً) لا يغير ما ذكر لتوالي كسرتين أو ضمتين، أو للنقل من إحداهما إلى الأخرى، (و) بعضها على فَعله بفتح الفاء مع فتح العين، أو كسرها نحو (غَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ و) بعضها على فعال بتثليث الفاء نحو (ذَهَاب وصِرافٍ) من صرفت الكلبة بالفتح إذا اشتهت الفحل، (وسُؤال، و) بعضها على فعالة كذلك نحو (زَهَادَة ودِرَايَة) وبُغايَة من بغيت الشيء إذا طلبته وستاتي (و) بعضها على فعول بالضم أو الفتح نحو (دُخُول وقَبُول و) بعضها على فعيل بالفتح نحو (وَجِيف)، لضرب من سير الإبل والخيل، . . . .

وصُهُوبَة، ومدخل، ومرجع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدةٍ، وبُغَاية، وكراهية.

إلَّا أن الْـغَـالِـب فِـي..........................

جار وإن كانت المدة الياء فلم يجئ بما تقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر كوجيف، هذا إذا كان فيه مدة، وأما إن كان فيه ميم زائدة فإما معها زيادة أخرى أو لا، وعلى الثاني فالعين إما مفتوح: كمدخل، أو مكسور كمرجع أو مضموم كمكرم وهو نادر لم يذكره ها هنا، وفي هذا القسم بحث سنشير إليه إن شاء الله تعالى، وعلى الأول فتلك الزيادة هي التاء سواء كان مفتوح العين كمسعاة أو لا كمحمدة.

قوله: **(إلا أن الغالب)** هذا في المعنى مستثنى من قوله كثيرة فكأنه قال المصدر

نقره فيها فتح الفاء ولا كسره بقوله: **(وصهوبة)** وإنما لم يذكرها مع الدخول وإن كان القياس يقتضي ذلك لقلته بالنسبة إلى ما تقدمه، ثم ذكر ما كان على مفعل بفتح العين أو كسره مع فتح الميم بقوله: **(ومدخل ومرجع)** ولم يذكر ما كان العين منه مضموماً كمكرم لندوره، ثم ذكر ما كان على مفعلة بفتح العين وكسره بقوله: **(ومسعاة ومحمدة)** ثم ذكر فعالة وفعالية بقوله: **(وبغاية وكراهية)** يقال بغى ضالته بغاء وبغاية وكره الشيء كرهاً وكراهة وكراهية ثم لما ذكر أن أبنية مصدر الثلاثي المجرد كثيرة لا ضبط فيها ذكر نوعاً من الضبط بقوله: **(إلا أن الغالب في** ....

جما قوله: **(إلا أن الغالب)** ما قال إنه الغالب جعله ابن مالك وغيره مقيساً وهو مذهب سيبويه والأخفش إلا أنهما قالا إن فعلا مثلاً قياس في المتعدي من فعل وفعل فيما لا يسمع خلافه، فإن سمع خلافه وقف عنده قال سيبويه قالوا ضربها الفحل ضراباً، والقياس ضرب ولا يقولونه كما لا يقولون نكحا وهو القياس. وظاهر قول الفراء: إن القياس جائز وإن سمع غيره، وقيل

أنقا (و) بعضها على فعولة بالضم، وهو قليل بالنسبة لما مرّ نحو (صُهُوبة) من صَهُب الشعر بالضم، إذا كان فيه حمرة أو شقرة، (و) بعضها على مفعل بفتح أوله مع فتح العين، أو كسرها، أو ضمها، نحو (مَدْخَل ومَرْجِع) ومكرم، لكنه بالضم نادر، فلذا لم يذكره هنا، (و) بعضها على مفعلة بضم أوله مع فتح العين أو كسرها نحو (مَسْعاةٍ ومَحْمِدَة)، ويجوز فتح عينها، لكن للأول أنسب هنا، (و) بعضها على فُعالة بالضم، وفعالية بالفتح، وهما قليلان بالنسبة لِما مرّ نحو (بُغاية) من بَغى الشيء بالفتح، أي طلبه، (وكَرَاهِيَة) من كره كراهة وكراهيَة، فجميع الأبنية المشهورة وإنْ تفاوتت أربعة وثلاثون، وكلها سماعية، سوى مدخل، ولا ضبط لها إلّا بحسب الغالب، ففيه نوع ضبط كما قال: (إلّا أنّ الـغـالـب فـي) ....

(فَعَلَ) اللَّازِمِ نَحْو : رَكَعَ على رُكُوع ، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْو : ضَرَبَ على ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِع . . . .

جـ من الثلاثي المجرد سماع لا ضبط له إلا أن الغالب إلى آخره فإن ذلك نوع من الضبط.
قال الخليل : الأصل في مصدر الثلاثي فعل ؛ لأنه يرجع إليه إذا أريد المرة الواحدة وإن اختلفت أبنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة ، ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم نحو قعود وخروج ، وأبقى المتعدي على فعل كقتل وضرب ؛ لأن اللازم أقل فجعل له الأثقل وجعلوا الزيادة في المصدر اللازم عوضاً عن المتعدي.

فعل اللازم) المفتوح العين **(نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب)** قال الخليل : الأصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين ولذا يرجع إليه المصادر المختلفة في بناء إذا أريد المرة نحو دخلت دخلة وقمت قومه ، ثم فَرَّق بين اللازم والمتعدي بأن زيدت الواو في اللازم ولم يعكس ؛ لأن اللازم أقل استعمالاً فجعل له البناء الأثقل ؛ لأن فعولاً أثقل من فعل بواسطة زيادة الواو والضمة (و) الغالب (في الصنائع . . . .

لا يقاس فلو ورد فعل منه لا يدري كيف نطق بمصدره لم يجز النطق به على فعل على الثالث ويجوز على الآخرين ، والمتبادر من كلام المصنف هو الثالث ، ولعله أراد الأول ، وجعل الغلبة مجوزة للقياس إذ لم يسمع خلاف الغالب والله تعالى أعلم.
قوله : **(قال الخليل : الأصل في مصدر الثلاثي فعل)** قال أبو سعيد أيضاً : ينبغي أن يكون فعل هو الأصل في مصدر الأفعال الثلاثية كلها ؛ لأنها لما أردنا المرة الواحدة من هذه قلنا فعلة نحو جلس جلسة ، وقومة قال وفعل هو جمع فعلة نحو تمرة وتمر ، فيكون محل الضرب من الضربة كالتمر من التمرة. قوله : **(فزيدت الواو في اللازم كقعود وخروج وابقوا المتعدي على فعل)** قد ينخرم هذا كما هو قضية الغلبة قالوا جحدته جحوداً ووردت الماء وروداً قال سيبويه : شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى ؛ لأن بناء الفعل واحد ، وجاء فعل أيضاً في اللازم قالوا نمك السنام نمكاً طال ، وهدأ الليل هدأ ، وربما اجتمع فعل وفعول للازم قالوا : سكت سكوتاً وسكتاً ، وصمت صموتاً وصمتاً.

مصدر (فَعَل اللازم) بفتح العين (نحو رَكَع) أنه يجيء (على ركوع ، وفي) مصدر فعل (المتعدي نحو ضَرَب) أنه يجيء (على ضَرْب) ، والأصل في مصدر الثلاثي فَعْل لرجوعه إليه إذا أريد المرة ، نحو دخلت دَخْلة ، وقمتُ قوْمَة ، وفرق بين المتعدي واللازم بزيادة الواو فيه ، لأنه أقل ، فأُعطي الأثقل ، وجعلت الزيادة في مصدره عوضاً من التعدي ، (وفي) مصدره من أفعال (الصنائع ، . . . .

وَنَحْوهَا نَحْو: كَتَبَ على كِتَابَة، وَفِي الِاضْطِرَاب نَحْو: خَفَقَ على خَفَقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَات نَحْو: صَرَخَ على صُرَاخ.

جا قوله: **(ونحوها)** أراد بنحو الصنائع ما ليس منها لكن يشابهها كعبَّر الرؤيا عبارة أو يضادها كبطل بطالة حملاً للنقيض على النقيض، كما قالوا الحيوان والموتان، ثم أشار إلى أن ما في مدلوله حركة واضطراب حركوا عين مصدره ولذا لم يعل نحو جولان.

قوله: **(وفي الأصوات)** أي غلب فعال في الأصوات، قالوا: صرخ صراخاً، ونبح نباحاً، وقد جاء في مصدر بكى المد إذ لا يخلوا البكاء في الغالب من الصراخ

نقره **ونحوها)** أي نحو الصنائع مما يشابهها أو يضادها **(نحو كتب على كتابة)** وعبر الرؤيا عبارة وبطل بطالة بكسر الفاء وقد جاء الفتح نحو الولاية والدلالة **(و)** الغالب **(في الاضطراب نحو خفق على خفقان)** بفتح العين للتنبيه بتوالي الحركات في اللفظ على الحركة والاضطراب في المعنى، ولذا صحت الواو والياء في هذا البناء وإن وجدت علة قلبهما ألفاً **(و)** الغالب **(في الأصوات نحو صرخ على صراخ)** بضم الفاء، وقد جاء في مصدر بكى البكاء بالمد نظراً إلى أنه لا يخلو من الصوت والبكى بالقصر نظراً إلى أنه قد يخلو عن الصوت كالحزن، وقد استعمل الشاعر كليهما في قوله[1]: [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا ... وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلا الْعَوِيلُ

جما قوله: **(كعبر الرؤيا)** يقال عبر الرؤيا عبر أو عبارة وعبرها فسرها، وأخبر بآخر ما يؤول إليه أمرها.

انصا ونحوها، نحو كَتَبَ)، أنه يجيء (على كِتابَة)، ونحو الصنائع ما يشبهها كعَبَر الرؤيا عِبارة، أو يضادها كبطل بِطالة حملا للشيء على نقيضه، (وفي) مصدره من أفعال (الاضطراب نحو خَفَق) أنه يجيء (على خَفَقان)، تنبيهاً بالحركة فيه على الحركة في مدلوله، ولهذا لم يُعَلَّ نحو جَوَلان ومَوَتان، (وفي) مصدره من أفعال (الأصوات نحو صَرَخَ) أنه يجيء (على صُرَاخ)، وجاء في مصدر بكى المد، لأنه لا يخلو من الصّراخ غالباً، والقصر لكونه كالحزن، لأنه قد يخلو عن الصراخ، وقد انشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهدا لذلك وهو: [الوافر]

بَكَتْ عَيني وَحَقَّ لَها بُكاها ... وَما يُغني البُكاءُ وَلا العَويلُ

---

(١) انظر: بلاغات النساء ١/ ٩١، وأدب الكاتب ١/ ٢٣٦، والمخصص ٥/ ١٦.

وَقَالَ الْفراء: إذا جَاءَك فَعَلَ مِمَّا لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنَجْدٍ، وَنَحْو: هُدىً وقِرىً مُخْتَصّ بالمنقوص،

ج فأجروه مجراه، والقصر لجعلهم له كالحزن؛ لأنه قد يخلو عن الصراخ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهداً لهذا[1]: [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا ... وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلا الْعَوِيلُ

وإنما قال الفراء ما قال نظراً إلى الغالب.

قوله: (**ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص**) لا ينتقض بنحو الصفر؛ لأن الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح.

حه (**وقال الفراء: إذا جاءك فعل**) بفتح العين (**مما لم يسمع مصدره فاجعله**) أي مصدره (**فعلاً**) بفتح الفاء وسكون العين (**للمجاز وفعولاً لنجد**) أي لأهل نجد (**ونحو هدى وقرى**) مما كان بضم الفاء أو بكسره وفتح العين وكان ماضيه بفتح العين احترازاً عن الصغر؛ لأن ماضيه صغر (**مختص بالمنقوص**) نحو هداه هدى وقراه الطعام قرى

د قوله: (**وإنما قال الفراء ما قال نظراً للغالب**) وهو فعل في المتعدي وفعول في اللازم أي أن أهل الحجاز يجرونه مجرى مصدر المتعدي، وأهل نجد يجرونه مجرى مصدر اللازم هكذا قرر الشيخ نظام الدين.

قوله: (**وإنما قال الفراء ما قال**) من أنه إذا وجدت فعلاً ولم يسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن فعلاً للحجاز على فعولاً لنجد.

فق (وقال الفراء) رحمه الله: (إذا جاءك فَعَلَ)، بفتح العين (مما لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً) بفتح الفاء (للحجاز)، أي لأهله؛ إجراءً له مجرى مصدر المتعدي من ذلك، (وفُعُولاً) بضمها (لنجد)، أي لأهلها؛ إجراء له مجرى مصدر اللازم منه، (ونحو هُدَى وقِرَىً) بكسر القاف من قريتُ الضيف أقريه قِرى، أي ضيّفته (مختص) من باب فَعل بفتح العين، وفي نسخة مخصوص (بالمنقوص)، ولا ينتقض بنحو الصِّغر؛ لأنّ

---

(١) البيت من أبيات في رثاء حمزة، وتنسب إلى حسان، وإلى عبد اللّاه بن رواحة، وإلى كعب بن مالك، كما جاء في السير، وانظر اللسان (بكا). وبلاغات النساء ١/ ٩١، وأدب الكاتب ١/ ٢٣٦، والمخصص ٥/ ١٦.

وَنَحْو: طَلَبٍ مُخْتَصّ بيَفْعُلُ إِلَّا جلب الْجُرْح والغَلَبَ.

قوله: **(ونحو طلب)** أي لا يجيء مصدر على فعل بفتحتين مما مضارعه مكسور العين أو مفتوحه إلا لفظان: الأول الجلب من جلب الجرح أي علاه الجُلْبة، وهي جُليدة تعلو الجرح عند البرء، وجلب في قوله جلب الجرح مصدر مضاف إلى الفاعل والثاني الغلب.

(ونحو طلب) مما كان بفتح الفاء والعين **(مختص بيفعل)** بضم العين في مضارع فعل بفتح العين **(إلا جلب الجرح)** وهو مصدر جلب الجرح إذا علاه جلبة وهي جليدة تعلو الجرح عند البرء فإن مضارعه يجيء على يفعل بالكسر أيضاً.

وفي الصحاح تقول منه جلب الجرح يجلب ويجلب **(والغلب)** قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] وقال الفراء: إنه في الأصل غلبتهم

قوله: **(إلا لفظان)** من مكسور العين ض.

قوله: **(الأول الجلب)** ثم قوله، والثاني القلب كلاهما مما مضارعه مكسور العين، فقوله أو مفتوحه مستدرك موهم، ولو قال لم يجئ مما ليس مضارعه مضموم العين إلا لفظان لكان أولى.

قوله: **(من جلب الجرح)** في القاموس: جلب الجرح برأ يجلب، ويجلب كسمع اجتمع، والجلبة بالضم القشرة تعلو الجرح عند البرء، وفي إضافة الجلب إلى الجرح إخراج لمصدر جلب الشيء فإنه مما مضارعه مضموم العين، وفي شرح الشيخ نظام الدين عن الجوهري جلب الشيء يجلبه ويجلبه جلباً وجلباً قال فعلى هذا لا يحتاج إلى إضافة الجلب إلى الجرح؛ لأن الجلب بالمعنى الثاني أيضاً جاء على يفعل بكسر العين انتهى. ولم أر ما نقله في النسخة التي أراجعها من الصحاح، ولا في القاموس، وعلى الاحتراز شرح الشريف وغيره.

الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح، (ونحو طَلَب) بفتح الفاء والعين (مختص) من باب فعل أيضاً (بيَفْعُلُ) بضم العين. (إلّا جَلَبَ الجُرْح) بالإضافة إلى الفاعل، من جَلَبَ الجرح أي علاه الجلبة (و) إلّا (الغَلَب)، فإنّ مضارعهما مكسور العين، قال الجوهري: جَلَبَ الجرح يجلُب ويجلِب، والجُلبة جُليدة تعلو الجرح عند البَرْء، وجلب الشيء يجلُبه ويجلِبه جلْباً وجلَباً انتهى.

فعليه لا يحتاج إلى إضافة الجلب إلى الجرح، بل هي مضرة لإخراجها الجلَب بالمعنى الثاني، مع أنه أيضاً جاء يفعِل بالكسر، كما رأيت، ولا ينتقض ذلك بنحو فرح وكرم لِما مرّ، نعم ينتقض بالظّعن بفتح العين، فإنّ مضارعه مفتوحها كالماضي، فينبغي استثناؤه أيضاً، والباء في كلامه داخلة على المقصور عليه، وتقدم نظيره بزيادة. . . .

وَ(فَعِلَ) اللَّازِم نَحْو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي نَحْو: جَهِلَ على جَهْلٍ، وَفِي الألوان والعيوب نَحْو: سَمِرَ وأَدِمَ على سُمُرَةٍ وأُدْمَةٍ.

جار قوله: (**وفعل**) عطف على قوله فعل أي الغالب في فعل بالفتح على كذا، وفي فعل بالكسر على كذا، وكما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا ها هنا بحركة العين، وكذا قوله وفعل نحو كرم عطف عليه ثم أشار إلى أن أكثر مصادر فعل

قره فحذفت التاء عند الإضافة (و) الغالب (**في فعل**) بكسر العين (**اللازم نحو فرح على فرح**) بفتح الفاء والعين (و) في فعل (**المتعدي نحو جهل على جهل**) بفتح الفاء وسكون العين فرقاً بين اللازم والمتعدي (و) الغالب (**في الألوان والعيوب**) من فعل بكسر العين (**نحو سمر وأدم على سمرة وأدمة**) بضم الفاء وسكون العين. . . . .

حل قوله: (**وكما فرقوا في فعل بالفتح إلى آخره**) أي كما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم كقعود وأبقى المتعدي على فعل كقتل فرقوا هنا بحركة العين فحركت في اللازم دون المتعدي لكن تخصيص اللازم هناك بالزيادة؛ لأنه أقل فجعله له الأثقل ولا يتأتى مثله هنا؛ لأن اللازم في فعل بالكسر أكثر استعمالاً من المتعدي فيه كما في التسهيل وغيره.

قوله: (**عطف عليه**) أي على فعل بالفتح.

قوله: (**يكون على فعالة**) أي بفتح الفاء ومثلها على ما قال ابن مالك وغيره فعولة كالسهولة والصعوبة والعذوبة والملوحة.

قوله: (**وغيرها نادر**) ذكر الموصلي وغيره من غير المذكورات فعالاً بفتح الفاء كجمل جمالاً، وكمل كمالاً، وفعلاً بضم الفاء وسكون العين كحسن، وفعلة بفتح الفاء مع سكون العين ككثرة، وفعلة بضم الفاء معه ككدرة.

قوله: (**وبيانه أن الأشياء**) أي بيان ما ذكرنا من الغالب والنادر أو بيان الفرق بين الثلاثة.

نقر (و) عطف على فعل اللازم.

قوله: (في فعل)، أي وألا أنّ الغالب في مصدر فَعِل (اللازم) بكسر العين (نحو فَرِح) أنه يجيء (على فَرَح) بفتح العين، (و) في مصدر (المتعدي نحو جَهِل) أنه يجيء (على جَهْل) بالإسكان، وكما فرقوا فيما مرّ بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو، فرقوا هنا بينهما بحركة العين (و) في مصدر فعل أيضاً (في الألوان والعيوب) والحلي (نحو سَمِر وأَدِم) وكَدِر وبَلِج أنه يجيء (على سُمْرَة وأُدْمَةٍ) وكُدْرَة وبُلْجَة، نقاء بين الحاجبين،

وَ(فَعُلَ) نَحْو: كَرُمَ على كَرَامَة غَالِباً، وَعِظَمٍ كثيراً، وكَرَمٍ نَحوه.

والمزيد فِيهِ والرباعي قِيَاسٌ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ، وَنَحْو:

جار بالضم يكون على فعالة ويجيء على فعل وفعل كثيراً وغيرها نادر وبيانه أن الأشياء الواقعة على ثلاثة مراتب: غالب، وكثير، ونادر. والكثير مرتبة متوسطة بين الغالب والنادر، ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام، فإن الصحة غالبة والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب والجذام نادر.

قوله: (**والمزيد فيه**) عطف على قوله الثلاثي المجرد، أي المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له، والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس. ثم اعلم أن

نقره (**و**) الغالب في (**فعل**) بضم العين (**نحو كرم على كرامة**) بفتح الفاء (**غالباً و**) على (**عظم**) بكسر الفاء وفتح العين (**وكرم**) بفتح الفاء والعين (**كثيراً**) فمصدر فعل بضم العين ثلاثة أنواع أكثر وهو فعالة وكثير وهو فعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلاثة (**و**) مصدر الثلاثي (**المزيد فيه والرباعي**) المجرد والمزيد فيه (**قياس**) مطرد (**فنحو أكرم على إكرام**) بهمزة مكسورة في أوله وزيادة ألف بعد العين (**ونحو**. . . . .

جما قوله: (**والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد، والمزيد فيه قياس**) إنما لزم ما زاد على الثلاثي المجرد طريقة واحدة لقلته فبنوا فيه على الأصل وجعلوا لكل مثال بناء يختص به ونظيره جمع التكسير فإن ما زاد على الثلاثة فيه يجري على سنن واحد.

فلاح (وفَعُل) بالضم نحو (كَرُم) يجيء (مصدره على كَرامة غالباً، و) على (عِظَم وكَرَم) بفتح العين مع كسر الفاء أو فتحها (كثيراً)، وعلى غير ذلك نادراً على نسق وقوع الأشياء، فإنه على هذه المراتب، والكثير متوسط بين الآخرين، ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام، فإنّ الصحة غالبة، والمرض المطلق كثير، وليس بغالب، والجذام نادر.

ولمَّا فرغ من مصادر الثلاثي المجرد شرع في مصادر غيره.

فقال: (و) مصدر الثلاثي (المزيد فيه، والرباعي) المجرد والمزيد فيه (قياس، فنحو أَكْرَم على إِكْرَام)، وقول الميداني يقال أكرمته كرامة بحذف الهمزة، وإبدال الهاء منها، كما في أقمته إقامة خُطّئ فيه؛ لأنّ الحذف والتعويض في إقامة لمقتضى الإعلال،

كَـرَّمَ عـلـى تَـكْـرِيـمٍ وتَـكْـرِمَـةٍ، وَجَـاءَ: كِـذَّاب وَكِـذَاب، . . . .

أكثر ما يجيء المصدر من فعل على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها رجع إلى تفعيل كقوله[1]: [الرجز]

وَهِـيَ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَّـا كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيَّـا

يريد تنزيه يصف ناقة بأنها تحرك دولها وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجال.

كرم على تكريم) بزيادة تاء مفتوحة في أوله وياء ساكنة بعد العين (و) على (**تكرمة**) بحذف الياء وتعويض التاء (و) قد (**جاء كذاب**) بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة ألف بعدها (**وكذاب**) بتخفيف العين. . . . .

قوله: (**في الناقص**) هو خبر أن والضمير في منه عائد لتفعلة؛ لأنها مصدر وفي مثالها أيضاً؛ لأنها كلمة مؤنثة. قوله: (**إذا كانت نصفاً**) قال الجوهري: النصف بالتحريك المرأة بين الحدثة والمسنة وتصغيرها نصيف بلا هاء؛ لأنها صفة ونساء أنصاف ورجل نصف.

قوله: (**إذا كانت نصفاً**) النصف بالتحريك المرأة بين الحدثة والمسنة وتصغيرها نصيف بلا هاء صحاح. قوله: (**وهو اسم لها**) ذكر بتأويل هذا اللفظ أو هذا الوصف ض.

قوله: (**وهو اسم لها خاصة**) أي لا يقال رجل سهل إذا كان نصفاً.

وهو مفقود في كرامة، (ونحو كَرَّم) بالتشديد يجيء مصدره (على تَكْريم و) على (تَكْرِمة، وجاء) في مصدره أيضاً (كِذَاب وكِذَّاب) بكسر الفاء، وتشديد العين، أو تخفيفَها، وأكثر ما يجيء المصدر على تفعِلة كتكرمة من الناقص نحو وصّيت توصية، بل ذهب غير المصنف إلى أنه لا يجيء عليها قياساً إلّا منه، ولا تحذف منه الهاء إلّا لضرورة، كما يعلم مما يأتي، وإذا حذفت منه عاد إلى تفعيل، لأنه الأصل، كقوله: [الرجز]

وَهِـيَ تُـنَـزِّي دَلْـوَهـا تَـنْـزِيَّـا كَـمـا تُـنَـزِّى شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيّـا

يريد تنزية، يصف ناقة بأنها تحرك، أي ترفع دلوها إلى فوق البئر، كما ترفع المرأة صبيها للترقيص، وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة، وهو لها خاصة، لا يوصف

---

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. المعنى: يصف امرأة بالضعف، ويقول: إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين، كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه برفق ولين. وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة.

الشاهد فيه: "تنزيا" - التفعيل - حيث جاء مصدراً للفعل "تنزي" المعتل اللام، والقياس "تنزية" بالياء المخففة قبل تاء التأنيث كما تقول: سمى تسمية وزكى تزكية، على وزن تفعلة.

انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ٣٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٦٨.

والتزموا الْحَذف والتعويض فِي نَحْو: تَعْزِيَة وإجازة، واستجازة،

قوله: **(والتزموا)** أي التزموا حذف حرف العلة وتعويض التاء عنها في نحو تعزية، والمراد بها مصدر فعل إذا كان ناقصاً وأصلها تعزى حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا التاء في نحو إجارة، واستجارة، والمراد به مصدر أفعل واستفعل من الأجوف، وأصلهما أجوار واستجوار. . . . .

(والتزموا الحذف) أي حذف ياء تفعيل وحذف ألف أفعال وألف استفعال **(والتعويض)** أي تعويض تاء التأنيث عنهما **(في نحو تعزية)** أي في مصدر الناقص من باب فعل وأصله تعزيي على وزن تفعيل فحذف ياء التفعيل عوض عنها التاء، وإنما لا يجوز أن يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي لام الفعل؛ لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح وإنما يحذف ياؤه نحو تكرمة ولأن الياء الباقية متحركة وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه بالحذف أَوْلَى **(و)** في نحو **(اجازة)** أي في مصدر الأجوف من باب أفعل وأصله أجواز قلبت الواو ألفاً قياساً على أجاز، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وعوضت التاء منها **(و)** في نحو **(استجازة)** أي في مصدر الأجوف من باب استفعل وأصله

قوله: **(التزموا حذف حرف العلة)** فإن قلت: قد تحقق أن الفعل مشتق من المصدر، وهذا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل إذ في الإعلال محمول عليه، قلت لا يلزم من حمله عليه في الاعتلال اشتقاق المصدر منه؛ لأنهم قد أعلوا يقوم لاعتلال قام وليس أحد يقول أن يقوم مشتق من قام، ولكن لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد وجب في بعضها اعتلال أجروه على الجميع لئلا يختلف الباب.

قوله: **(وأصله تعزى حذفوا إحدى الياءين)** قال الشيخ نظام الدين: الأصوب أن يقال إن تعزية على وزن تفعلة مثل تكرمة من غير حذف وتعويض، وما قاله مذهب ظاهر كلام الموصلي ترجيحه قال: أما فعل ذو التضعيف فله أربعة مصادر:

الأول: التفعيل وهو أكثرها، وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: التفعلة نحو كرم تكرمة، وبصر تبصرة.

الثالث: فعال بتشديد العين، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ [النبأ: ٢٨].

الرابع: مفعل نحو مزق ممزقاً وتكثر التفعلة في معتل اللام نحو عزى تعزية، وسمى تسمية وقيل أصلها التفعيل فحذف إحدى الحرفين تخفيفاً وعوض عنه التاء تعويضاً لازماً لئلا

به الرجل، (والتزموا الحذف) لحرف العلة (والتعويض) عنه (في نحو تعْزِيَة) مصدر فعّل من الناقص، وأصله تعزيئ بوزن تفعيل، فحذفوا ياء التفعيل تخفيفاً، وعوّضوا عنها التاء، وزعم النظّام أنّ الأصوب أنْ يُقال أنه على وزن تفعِلة كتكرمة من غير حذف وتعويض، (و) في نحو (إجَازَة واسْتِجازَة) بالزاي والراء، فهما مصدري أفعل واستفعل

. . . .

ﺟﻪ انقلبت الواو ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز ترك التعويض في أفعل عند الإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] كأنهم جعلوا المضاف

ﺟﻮ استجواز قلبت الواو ألفاً وحذفت الألف وعوضت التاء عنها . . . .

ﻛﻪ يؤدي إلى صيرورة ياء التفعيل حرف الإعراب انتهى.

وقال ابن مالك: ويصاغ المصدر من فعل على تفعيل وقد يشركه تفعلة ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ويغلب في المهموز تفعلة تفعيلاً نحو جزأ تجزئة ووجوباً في المعتل نحو زكى تزكية وحي تحية، والظاهر أن ما قاله الشيخ نظام الدين: أخذه من شرح المفصل ففيه على وجه النظر الوجه أن يقال: إن تعزية تفعلة؛ لأن فعل قياسه إما تفعيل وأما تفعلة، وإذا استثقل تفعيل فالوجه أن يحمل تعزية على أنه تفعلة، ولا حاجة إلى أن يحمل على التفعيل ثم حذف اللام، ثم عوض عنه فإنه تعسف من غير حاجة وتابع هنا الزمخشري ولم يعول على ما اقتضاه نظره على أن جعله مصدراً لتفعلة مقيساً ظاهر، قول ابن مالك وقد يشركه تفعلة على خلافه وقال الأندلسي مصدر فعل المقيس المطرد هو التفعيل نحو كلمته تكليماً.

قال أبو سعيد: جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت وجعلوا الياء بمنزلة الألف التي في الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره، قال أي الأندلسي ثم يأتي له بناآن آخران تفعلة وفعال إلى آخر كلامه.

قوله: (**انقلبت الواو ألفاً**) أي لأن الفاء في حكم المتحرك نظراً إلى الأصل فحملاً على أجار واستجار المحمولين على جاز وسيتضح في الإعلال.

قوله: (**وحذفت**) ظاهره أن المحذوف العين وصرح به المصنف في شرح المفصل تبعاً للزمخشري وهو مذهب الأخفش والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه أن المحذوف هو الألف الثانية الزائدة وستأتي أيضاً. قوله: (**ويجوز ترك التعويض في أفعل**) يريد في مصدره كما لا يخفى.

قوله: (**عند الإضافة**) تابع في ذلك المصنف في شرح المفصل وهو رأي الفراء وظاهر كلام سيبويه أنه يجوز ترك التعويض مطلقاً قال الموصلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه ثم رأي الفراء، وأما رأيته إراءة فلا يلزم فيه التعويض مطلقاً؛ لأن عين الكلمة وهي الهمزة نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت انتهى فليتأمل.

ﻗﻪ من الأجوف، وأصلهما اجْوَاز واسْتِجْواز، قلبوا الواو ألفاً، كما في جاز، وحذفت الألف الثانية لالتقاء الساكنين، وعوض عنها التاء، ويجوز ترك التعويض في مصدر أفعل عند الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] بجعل المضاف إليه عوضاً عن التاء، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ، وقد يترك الحذف كما في أروحَ اللحم إرواحاً، أي تغيّر ريحه، واستحوذ استحواذاً، أي غلب، وذكره

وَنَحْو: ضَارب على مُضَارَبَة وضِرَاب، ومِرَّاءٌ شَاذ، . . . .

إليه عوضاً عنه، ولم يجز ذلك في فعل لما يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الإجحاف بالكلمة الجمع بين الحذفين بخلاف أقام.
قوله: **(ونحو ضارب)** أي جاء فاعل على مفاعلة وفعال وجاء على فيعال . . .

(ونحو ضارب على مضاربة وضراب) بكسر الفاء **(ومراء)** بكسر الفاء وتشديد العين في مصدر مارأ **(شاذ** . . . .

قوله: **(ولم يجز ذلك في فعل لما يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك إلى آخره)** هكذا وجه الخوارزمي في شرح المفصل، وقال المصنف وغيره سببه أنه أي تفعلة أحد بناء مصدريه القياسي والتزم دون أخيه استثقالاً لأخيه فلا وجه لحذف تائه بخلاف قولك إقامة فإن القياس حذف تائهٰ وكان حذفها ردًّا له إلى أصله بخلاف تفعلة ثم لو سلم أنها للتعويض في التعزية فالفرق بينها وبين إقامة أن الحذف في إقامة لازم إعلالاً كلزوم الحذف في عصا الحذف في تعزية ليس على طريق إعلال إذ اجتماع الياءين لا يوجب حذفاً وسكت الشارح عن حكم ترك التعويض في الاستفعال وهو كالذي نفاه ذكره الشيخ نظام الدين وعلل بطول الكلام لو جعل المضاف إليه نائباً عن التاء، ثم قال وربما يجبان أي الأفعال والاستفعال من غير تعويض ولا إضافة مثل أروح اللحم أرواحاً، وقال تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب ومصدره استحواذ انتهى. وليس هذا مما الكلام فيه؛ لأن المصدرين لا محذوف فيهما ليؤتى بالتاء عوضاً عنه أو الإضافة بدلاً عنها، وإنما جاآ مصححين من غير إعمال وسيأتي ذلك في موضعه.
قوله: **(بالجمع بين الحرفين)** هما حذف الياء الأولى وحذف الياء الثانية أي إذا لم يكن ذلك المصدر مضافاً أو كان مضافاً لما فيه الألف واللام. قوله: **(جاء فاعل على مفاعل وفعال)** المقيس منهما كما صرح به الأندلسي ونص عليه سيبويه هو مفاعلة وفعال مسموع كثير فيما ليس فاؤه ياء ونادر فيما فاؤه الياء لاستثقال الكثرة عليها فتقول ياسر مياسرة وياوم مياومة، وحكى ابن سيده يواما وهو نادر. قوله: **(وجاء على فيعال)** قال المصنف وغيره وهو قياس من قال فعال بالتشديد من فعل؛ لأنه إذا كسر الأول وأتى بحروف الفعل انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها فبقي فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال فعال أي بالتخفيف في مصدر فاعل مبنيًّا على حذف الياء؛ لأنه قال كأنهم حذفوا الياء التي جاؤها أولئك في فيعال ونحوها انتهى.

استجازة هنا استطراد، لأنه لم يتقدم له ذكر استفعل (و) فاعل (نحو ضَارَبَ) يجيء مصدره (على مُضارَبَة و) على (ضِرَاب، و) أمَّا (مِرَّاء) بالتشديد من ماريته، فهو (شاذ)،

وَجَاء قِيْتَالٌ، وَنَحْو: تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وَجَاء تملاق، ....

قالوا قاتلته قيتالاً، ومن ثَمَّ قيل أن قتالاً فرع قيتال من حيث كان جارياً على الفعل قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: (ونحو تكرم) يريد أن ما في أوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي إلا أنك تضم ما قبل آخره نحو تكرم تكرماً، وتدحرج تدحرجاً وتقاتل تقاتلاً إلا أنك إذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقص كسرت العين فيهما نحو تمنى تمنياً وتخافى تخافياً؛ لأن الناقص إن كان يائيًّا فلمجانسة الكسرة وإن كان واويًّا؛ فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو وقبلها ضمة ....

(وجاء قيتال) بزيادة الياء بعد الفاء وكأنهم أرادوا أن يزيدوا في المصدر ما زادوا في الماضي وهو الألف لكونه جارياً على الفعل إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها (ونحو تَكَرَّمَ على تَكَرُّم) بضم العين في غير الناقص، وكذا حكم مصدر تكارم، وأما في الناقص منهما فبكسر العين نحو تمنى تمنياً وتصابي تصابياً (وجاء) في مصدره (تملاق) بزيادة تاء مكسورة في أوله وألف بعد العين مع تشديد العين قال

قوله: (ومن ثَمَّ قيل إن قتالاً) أي بتخفيف التاء.

قوله: (إلا أنك تضم ما قبل آخره) قال سيبويه وضموا العين؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يزيدوا ياء ولا ألفاً قبل آخره؛ لأنهم جعلوا زيادة التاء من أوله وتشديد العين عوضاً مما يزاد، قال وأما الذي قالوا كذاباً فإنهم قالوا تحملت تحمالاً أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت وأرادوا الكسر كما كسروا في أفعال يعني أنهم أتوا بحروف الفعل بأسرها زادوا قبل آخرها الف وكسروا أولها كما فعلوا في مصدر أفعلت وإنما زادوا في المصدر ما لم يكن في الفعل؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للزيادة، وتملاق بكسر التاء والميم وتشديد اللام. قال الجوهري: يقال تملقه وتملق له تملقاً وتملاقاً إذا تودد إليه وتلطف له قال:

ثلاثةُ أحبابٍ فحُبُّ علاقةٍ وحبّ تملاق، وحب هو القتل

انتهى. والرواية حب بالتنوين في المواضع الثلاثة ويروى فحب بالإضافة في كلا الموضعين قاله الخوارزمي في شرح المفصل.

قوله: (فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو) خرج بالاسم المتمكن الفعل كيغزو والاسم غير المتمكن نحو هو وسيأتي ذلك مبسوطاً في الإعلال.

وهذا ساقط من بعض النسخ، (وجاء) أيضاً (قِيتَال)، وأمَّا قِتَّال بالتشديد، فقيل إنه فرع قيتال، لأنّ قيتالاً جارٍ على الفعل قُلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، (ونحو تَكَرَّم) يجيء مصدره (على تَكَرُّم) بضم الراء، (وجاء) أيضاً في مصدره (تِمِلّاَق) بالتشديد، أي

وَالْبَـاقِـي وَاضِـحٌ ....

جا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

قوله: (والباقي واضح) وهو أن يؤتى بالمصدر على حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الأول ويزاد قبل الآخر ألف نحو: استخرج استخراجاً، وانطلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واقشعر اقشعرار.

نقره الشاعر[1]: [الطويل]

ثَـلاثَـةُ أحـبـابٍ فَـحُـبُّ عَـلاقَـةٌ ... وَحُـبٌّ تِـمِـلاقٌ وَحُـبٌّ هُـو الـقَـتْـلُ

(والباقي) من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (واضح) لأنك تأتي في المصدر بحروف الماضي وتكسر ما بعد الساكن الأول وتزيد قبل الآخر ألفاً في غير الرباعي المجرد وفي غير تفاعل فتقول: انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً، واشهاب اشهيباباً، وأشهب اشهباباً، واغدودن اغديدانا، واعلوط اعلواطاً، واحرنجم أحرنجاماً، واقشعر اقشعراراً.

جما قوله: (وجب قلب الواو ياء) لأنه لم يوجد في الاسم واو في الآخر قبلها ضمة بخلاف غير المتمكن كهو ض.

فلا تودّد وتلطف، قال الشاعر: [الطويل]

ثـلاثـةُ.أحـبـابٍ: فـحِـبّ عِـلاقـةٌ ... وحِـبٌّ تِـمِـلّاَقٌ، وحِـبٌّ هـو الـقـتـلُ!

ونحو تضاربٌ على تضارُب بضم الراء، لكن الناقص منه، ومن تفعّل السابق تكسر عينيه، نحو تجافَى تجافياً، وتمنى تمنِّياً، لأنه إنْ كان يائياً فلمجانسة الكسرة الياء، أو واوياً، فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة، وجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة.

(والباقي) من الأبنية المزيد فيها مجيء مصادره (واضح) كأن يؤتي بالمصدر بضم ما قبل آخر ماضيه في نحو تفعلل، وبكسر ما بعد الساكن الأول مع زيادة ألف قبل الآخر، في نحو استخرج استخراجاً، وانطلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واقشعر اقشعراراً.

---

(١) انظر: المحب والمحبوب ١/ ٢٣، والموشى ١/ ٨٠، وشرح ديوان الحماسة ١/ ٢٨٣.

وَنَحْو: الترداد والتجوال ....

قوله: **(ونحو الترداد)** أي التفعال كالترداد بمعنى الرد، والتجوال بمعنى الجولان مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه، وكذا فعيلى تقول كان بينهم رمياً أي الترامي الكثير

(ونحو الترداد) بمعنى كثرة الرد مما كان على وزن تفعال **(والتجوال)** بمعنى كثرة الجولان..

قوله: **(أي التفعال كالترداد والتجوال)** جاء أيضاً التلعاب والتهذار والتقتال والتسيار وسيأتي في آخر الباب بيان معنى قول المصنف للتكثير، وحاصله أن التفعال ليس مصدر فعل بل زيد في مصدر الثلاثي زيادة للإيذان بكثرته، قال سيبويه: وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما ردت التكثير بنيت المصدر على هذا أي أنه تكثير لمصدر الفعل الثلاثي. قال الأندلسي: كان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التفعال بمعنى التفعيل، والألف عوض من الياء فألف الترداد بمنزلة ياء ترديد، والأصح ما ذهب إليه سيبويه هذا في التفعال بفتح التاء، أما التفعال بالكسر كالتبيان فليس مصدراً، وإنما هو اسم جعل موضع المصدر كقولك أغرت إغارة ثم تجعل غارة موضع إغارة ومثله التلقاء تريد اللقيان كما قال[1]: [البسيط]

أَمَّلْتُ خَيْرَكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الأَمَلُ

يريد عن لقائك، قال الشيخ نظام الدين ولم يجئ غيرهما، ومراده مما هو اسم مصدر فلا ينافيه قول بعض أهل اللغة أنه جاء ستة عشر حرفاً لا يكاد يرجو غيرها منها التبيان والتلقاء، ويقال مرتهواء من الليل وتبراك وتعشار وترباع مواضع، وتمساح الدابة المعروفة والرجل الكذاب، وتجفاف آلة للحرب، وتمثال وتمراد بيت للحمام، وتلفاف وهو ثوبان يلفان، وتلقام سريع اللقم، ويقال أتت الناقة على تضرابها أي الوقت الذي ضربها فيه الفحل، وتلعاب كثير اللعب، وتقصار وهو المخنقة أي القلادة، وتنبال وهو القصير.

قوله: **(تقول كان بينهم رمياً)** قال سيبويه تريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرميا واحداً، وكذا الحثيثى كثرة الحث، ولا يكون من واحد يعني أن الرميا، والحثيثي وكذلك الحجيرى لا يكون من واحد، قال أبو سعيد، وقد يكون من هذا الوزن لواحد قالوا دليلي يراد بها كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، وقال القتيتى وهي النميمة والهجيري كثرة القول.

(و) أمّا المصدر بوزن التفعال بفتح أوله، والفِعّيلى بكسره، (نحو التَّرْدَاد والتَّجْوَال..

والحِثِّيْثَى، والرِّمِّيَّا للتكثير.

[المْصدر الميمي]

جار والحثيثي أي الحث الكثير من الجانبين قال عمر رضي الله عنه: لولا الخِلِّفي لَأَذَّنْتُ. أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تعهد أوقات الأذان لَأَذَّنْتُ قبل سئل الزمخشري أهو قياسي أم سماعي. فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيًّا.

[المْصدر الميمي]

نقره (و) نحو (**الحِثِّيْثَى**) بمعنى كثرة الحث مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء والعين وتشديد العين (**والرميا**) بمعنى كثرة الرمي قال عمر: لولا الخليفى لأذنت (**للتكثير**) أي هذان البناآن من مصدر الثلاثي المجرد بنيا للتكثير مدلول المصدر والمبالغة فيه وقيل بناؤهما من المصدر سماعي كثير وقيل قياسي.

[المْصدر الميمي]

جما قوله: (**قال عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخليفى لأذنت**) ساقه ابن الأثير في "النهاية" عنه بلفظ لو أَطَقْتُ الأذان مع الخليفى لأذنت، وابن سعد في "الطبقات" بسنده إليه بلفظ لو كنت أطيق الأذان مع الخليفى لأذنت.

قوله: (**قيل سئل الزمخشري**) قال الخوارزمي قال العمراني سألت صاحب الكشاف فقلب الفعيلي أهو على القياس أم مقصور على السماع قال هو كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياساً، وعن ابن دريد في "الجمهرة" ليس لمولد أن يبني ذلك إلا ما بنت العرب وتكلمت به، ولو أجيز ذلك لقُلِبَ أكثر الكلام فلا تلفت إلى ما جاء مما لم تسمعه إلا أن يجيء به شعر فصيح.

[المْصدر الميمي]

أفغا والحِثِّيْثَى والرُّمَيَّا)، فهو لم يشتق منه فعل فيه معناه، بل صيغ (للتكثير) والمبالغة في مصدره الأصلي، وهو الرد والجولان والحث من الجانبين، والرّمي كذلك، فقيل مثلاً: ردّ ترداداً، والفعل الذي معه ليس فيه معناه، بخلاف بقية المصادر، وهذا كثير الاستعمال يكاد أن يكون قياساً، وأمّا التِّفعال بالكسر نحو التِّبيان والتِّلقاء فشاذ، قال النظام: ولم يجئ غيرهما، بل قال غيره: إنّ ما جاء من ذلك ليس بمصدر، لكنه بمنزلة اسم المصدر.

[المْصدر الميمي]

وَيَجِيء الْمصدر من الثلاثي الْمُجَرّد أَيْضاً على (مَفْعَلٍ) قِيَاساً

ف قوله: (ويجيء المصدر) أطلق المصنف الكلام، لكن قال في "الصحاح": ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع، وإن ثبت الفاء في مستقبله كيوجل أو كان لامه أيضاً حرف علة، وإن سقط فاؤه في المستقبل كبقي فالمصدر منه مفتوح العين أيضاً كالموجل والموقى.

ثم أشار إلى أن مكرماً ومعوناً نادران لم يجئ على الأفصح مصدر غيرهما على مفعل ولذا جعلهما الفراء جمعاً على حد تمرة وتمر استبعاداً لمفعل في المصدر، وإنما قيدنا بقولنا على الأفصح؛ لأنه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك، وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة، وقرأ بعضهم ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين والإضافة.

ج ويجيء المصدر الميمي (من الثلاثي المجرد أيضاً على مفعل) بفتح العين (قياساً

ك قوله: (لكن قال في الصحاح) الحاصل أنه يجيء مصدر الثلاثي المجرد على مفعل بالفتح إن اعتلت لامه مطلقاً أي سواء صحت فاؤه نحو غزا مغزى أو اعتلت نحو وقى موقى أو صحت لامه ولم يكن مثالاً سقطت فاؤه في مستقبله سواء فتحت عين مضارعه أو ضُمت أو كسرت كمذهب وموجل ومقتل ومضرب ومغرب ومرجع شاذ، فإن سقطت فاؤه فالبكسر كموعد وموضع وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ومنه المدعاة إلى الطعام ومن مفتوحها ومنها المسعاة أي السعي إلى الخير.

قوله: (كيوجل) قال سيبويه: من قال في مضارع وجل يوجل من غير إعلال واوه، قال في المصدر: موجل بالفتح، ومن قال فيه ييجل أو ياجل بقلب واوه ياء أو ألفاً.

قال في المصدر: موجل بالكسر وذلك لأنه لما أعل واوه بالإبدال شبه واوه بواو يعد الذي أعل بالحذف. قوله: (لأنه جاء مهلك) حكاه الجوهري وغيره.

قوله: (وقرأ بعضهم ﴿فنظرة إلى ميسرة﴾ [البقرة: ٢٨٠]) لم أجد القراءة بكسر الظاء وضم السين والإضافة لأحد، والمنقول عن عطاء بن أبي رباح أنه قرأ بالضم والإضافة ثم عنه أنه قرأ ﴿فناظرة﴾ على فاعلة وقد خرجها أبو إسحاق على أنها مصدر نحو ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] وعنه فناظره على الأمر أي سامحه بالنظرة، والضمير للغريم وعن مجاهد أيضاً أنه قرأ بالضم والإضافة لكنه قرأ فنظرة بسكون الظاء وهي لغة تميمية وفي الآية قراآت أخرى، والمشهور منها ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] بكسر الظاء وفتح السين وضمها من غير إضافة.

ق ثم ذكر المصنف المصدر الميمي على حدته، فقال: (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً) متعدياً أو لازماً (على مَفْعَل)، بفتح العين (قياساً . . . .

مطرداً، كـ: مقتل ومضرب، ومشرب، وَأما: مَكْرُم ومَعُوْن . . . .

ﺟﺎ وذكر ابن القطاع أنه جاء مألك بضم اللام بمعنى الرسالة، وإنما لم يجعل معون مما جاء على مفعول للزوم كثرة التغيير وهو حذف الواو ونقل الحركة فإذا جعل مفعلاً فلا يلزم إلا النقل، وذكر في "الصحاح" أن المعونة بمعنى الإعانة، وأن المكرمة واحد المكارم، وأنه يقال أرض مكرمة للنبات إذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر.

ﻧﻘﺮ **مطرداً)** سواء كان فعله المضارع مضموم العين أو مكسورة أو مفتوحة **(كمقتل)** من يقتل بضم العين **(ومضرب)** من يضرب بكسر العين ومشرب من يشرب بفتح العين وكان عليه أن يستثني منه المثال الواوي حذف فاؤه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة؛ لأن المصدر الميمي منه على مفعل بكسر العين كالموعد وذلك؛ لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة يدرك ذلك بالتلفظ، أما إن كان المثال يائيًّا أو كان واويًّا، لكن لم يحذف واوه في المضارع أو حذف واوه فيه لكن لامه حرف علة، فإن المصدر من جميعها على مفعل بفتح العين نحو الميسر والموجل والموقي، ولكن في نحو موجل خلاف.

قال سيبويه: من قال في مضارعه يوجل من غير إعلال واوه، قال في المصدر: موجل بالفتح ومن قال فيه ييجل أو يأجل بقلب واوه ياء أو ألفاً، قال في المصدر: موجل بالكسر وذلك لأنه لما أعل واوه بالإبدال شبه واوه بواو يعد الذي أعل بالحذف **(وأما مكرم ومعون)** على مفعل بضم العين وهما مصدران. . . . .

ﺣﻨﻒ قوله: **(بضم السين والإضافة)** أي إضافة ميسر إلى الهاء الذي هو الضمير المجرور فيه ض. قوله: **(للزوم كثرة التغيير)** إذ أصله حينئذٍ معووي.

قوله: **(ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر)** في القاموس ومكرم ومكرمة بضم رائهما والأكرومة بالضم فعل الكرم وأرض مكرمة وكرم بالتحريك كريمة وإلى الاستعمال الأول الإشارة بقول الجوهري والمكرمة واحد المكارم.

ﻓﻼ مطرداً) سواء كان فعله المضارع مضموم العين أم مكسورها، أم مفتوحها (كَمَقْتَل ومَضْرَب) ومَرْجَل ومَوقَى، ونحو مرجِع بالكسر شاذ إلّا فيما فاؤه فقط معتلة، وسقطت من مضارعه الواوي كموضع من يَضَع، ومَيْسِر من يَيْسر، فإنه بكسر العين، وأمَّا ميسرة فسماعي، واستشكل جعل المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخَل في السماعي، وأُجيب بأنه ذكر مفعل لبيان أنه من جملة أبنية المصادر من غير نظر إلى أنه سماعي، أو قياسي، وذكر هنا لبيان أنه قياسي، ولم يجئ شيء من ذلك بضم العين، (وأمَّا مَكْرُم ومَعَون. . .

وَلَا غَيرهمَا فنادران حَتَّى جَعلهمَا الْفرّاء جمعاً لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ.

جار قوله: (**ولا غيرهما**) مبتدأ محذوف الخبر أي لا غيرهما جاء، ثم إن جعله المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تأمل.

نقره (**ولا غيرهما**) في كلامهم لا من المصدر ولا من غير المصدر؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم (**فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة ومعونة**) على حد تمر وتمرة، وذكر في الصحاح أن المعونة بمعنى الإعانة وإن المكرمة واحد المكارم، ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر، وإنما لا يجوز أن يجعل معون على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر؛ كالميسور لئلا يلزم فيه كثرة التغيير من حذف الواو، ونقل الحركة بخلاف ما إذا جعل مفعلاً فإنه لا يلزم فيه إلا نقل الحركة، واعلم أنه قد جاء مهلك وميسر ومألك بضم العين للمصدر ففي قوله ولا غيرهما نظر . . . .

حنا قوله: (**ثم إن جعله المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تأمل**) يمكن التوفيق بأنه لم يقيد مصدر الثلاثي بالسماعي حتى يتوهم التناقض، وإنما قال أبنية الثلاثي كثيرة وعد المدخل منها فلا تناقض، وقوله والمزيد فيه والرباعي قياس لا يفهم أن المجرد سماعي بل إنه ليس بقياسي وهذا النفي صادق، وإن كان البعض قياسيًّا، وأجيب أيضاً بأنه لم يذكر مدخلاً وغيره في السماعي على أنهما منه، بل لما ذكر المصدر المجرد والمزيد، وكانت الزيادة إما ألف التأنيث أو تاؤه أو غيرهما ذكرهما هناك باعتبار الزيادة، ثم نبه هنا على أنهما من المصادر القياسية فأفاد حكمهما ورفع ذلك الإبهام.

قوله: (**ثم إن جعله المصدر الميمي**) هذا ما وعده الشارح بقوله وفي هذا القسم بحث سنشير إليه.

قوله: (**موضع تأمل**) حيث عد مدخلاً هناك من السماعي وها هنا من القياس، ففي كلامه تناقض، والجواب أنه ما قيد هناك مصدر الثلاثي بالسماعي حتى يلزم التناقض، وإنما قال أبنية الثلاثي المجرد كثيرة أعم من أن يكون بعضها قياسيًّا أو لا فعد من الكثير المدخل مع أنه قياسي، ثم لما لم يعلم هناك أنه سماعي أو قياسي ذكر هنا أن مثل مدخل قياسي فلا تناقض.

أنقا ولا غيرهما) ثابتاً في الفصيح لا مصدراً ولا غيره، لأنه لم يأت مفعُل في كلامهم فنادران حتى جعلهما الفراء جمعاً لِمَكْرُمَة بمعنى إكراماً (وَمَعُونَة) بمعنى إعانة؛ استبعاداً لمجيء المصدر على مفعل، وأمَّا مهْلُك بالضم مصدر هلك وميسُر بالضم بمعنى السعة، ومألُك بالضم بمعنى الرسالة، فغير فصيح، وإنما لم يجعل معوُن مما جاء على مفعول كميسور للزوم كثرة التغير، وهو حذف الواو، ونقل الحركة، وإذا جعل مفعُلاً لا يلزم إلّا النقل، . . . .

وَمن غَيره جَاءَ على زنة الْمَفْعُول كــ: مُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَجٍ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي. وَأما مَا جَاءَ على (مَفْعُولٍ) كــ: الْمَيْسُورِ،

جا: قوله: (ومن غيره) أي من غير الثلاثي المجرد ويجيء المصدر على زنة المفعول نحو: أخرجته مخرجاً واستخرجته مستخرجاً قياساً مطرداً وهو يصلح للمفعول المصدر واسمي الزمان والمكان، والميسور بمعنى اليسر. كقوله: دعه إلى ميسوره. وإلى

كا: (و) يجيء المصدر الميمي (من غيره) أي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (على زنة) اسم (**المفعول كمخرج ومستخرج وكذلك الباقي**) كمنطلق ومقتدر ومدحرج ومتدحرج (**وأما ما جاء**) من المصدر (**على مفعول**) أي على وزنه اسم المفعول من الثلاثي المجرد (**كالميسور**) بمعنى اليسر.....

لك: فإن قيل تخصيص المزيد والرباعي يكون مصدرهما قياسيين في مقابلة الثلاثي المجرد دليل على أن مصدره سماعي، وأيضاً قوله إلا أن الغالب في نحو مدخل إلى آخره دليل على كون مصدره سماعيًّا فيتحقق التناقض، قلنا تخصيصهما بكونهما قياسيين إنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس مصدره قياسيًّا فحسب لما أن مصدرهما قياسي فحسب، بل قد يكون سماعيًّا فحسب وقد يكون بعضه سماعيًّا وبعضه قياسيًّا، وإنما قلنا ذلك لأن التخصيص وإن دل على نفي الحكم عما عداه فإنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس كذلك أي ليس بقياسي فحسب ونفي كونه قياسيًّا أعم من القسمين المذكورين ولا دلالة للأعم على الأخص، وأيضاً استثناء إلا أن الغالب إنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس بقياسي مطلقاً وسماعي مطلقاً، بل فيه السماعي والقياسي بدليل أن المستثنى قياسي وهو فيه، وإذا كان بعضه قياسيًّا وبعضه سماعيًّا فلا يكون مضبوطاً مطلقاً، والاستثناء من عدم الضبط فيه كما تقرر سلمنا إن أراد أو لا أنه سماعي ومع ذلك لا تناقض؛ لأن مفعلاً مجيئه فيه سماعي وإن أراد في إفراده قياسي ض.

قا: (و) يجيء المصدر (من غيرِه) أي غير الثلاثي المجرد، بأن يكون ثلاثياً مزيداً فيه، أو رباعياً مجرداً، أو مزيداً فيه (على زِنة) اسم (المفعول)، من ذلك الباب قياساً (كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج) بمعنى إخراج واستخراج، وهو يصلح للمفعول والمصدر، واسم الزمان، والمكان، (وكذلك الباقي)، أي باقي أوزان اسم المفعول كمدحرج ومُتدحرج، (وأمّا ما جاء) من المصادر الميمية في الثلاثي المجرد (على مَفْعول كالمَيْسور........

والمَعْسُور، والمَجْلُود، والمَفْتُون، فقليل. . . . .

معسوره، وقال سيبويه: هما صفتان معناهما إلى زمان يوسر فيه وإلى زمان يعسر فيه؛ لأنه يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن مفعول، والمفتون في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]. . . . .

(**والمعسور**) بمعنى العسر (**والمجلود**) بمعنى الجلد وهو الضرب (**والمفتون**) بمعنى الفتنة قال الله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي الفتنة إذا لم يجعل الباء زائدة، وأما إذا جعلت زائدة فهو اسم المفعول والباء زائدة لمعنى في المنصوب أي فستبصرون أيكم هو المفتون (**فقليل**) في كلامهم . . . .

قوله: (**ويجيء المصدر على زنة المفعول**) قد يكون المفعول محققاً كمخرج ومستخرج ومدحرج، وقد يكون مقدراً كمنطلق ومحرنجم وهما من الأبواب التي يكون فعلها لازماً.

قوله: (**نحو أخرجته مخرجاً**) قال الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، وقال الشاعر[1]: [البسيط]

الحَمْدُ للهِ مُمْسَانَا ومُصْبَحَنَا

أي وقت إمسائنا ووقت إصباحنا على حد آتيك خفوق النجم وتمامه:

بالخير مصبحنا ربي وممسانا

وقال[2]:

وَقَدْ ذُقْتُمُونا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ... وعِلْمُ بَيانِ الْمرءِ عِنْدَ الْمُجرِّبِ

أي عند التجربة.

قوله: (**والميسور بمعنى اليسر**) هو مبتدأ وخبره إفادة به أن القليل هو ما يكون بمعنى اليسر أي والمعسور بمعنى العسر كقولهم دعه إلى ميسوره وإلى معسوره أي إلى يسره، وإلى عسره، وجاء أيضاً الموضوع والمرفوع والمعقول بمعنى الوضع والرفع والعقل ومما لحقته التاء المكروهة بمعنى الكراهة والمصدوقة بمعنى الصدق والماوبة بتخفيف الباء من أوى له بالقصر إذا رحم.

والمَعْسور) بمعنى اليسر والعسر من يسُر وعسُر بالضم (و) مثل (المَجْلود) بمعنى الجلَد والجِلاد، وهما الصبر (والمَفْتون) بمعنى الفتنة، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] إذا لم تجعل الباء زائدة (فقليل، . . . .

(١) انظر: الأغاني ٤/ ١٣٦، والخزانة ١/ ٢٤٥.
(٢) انظر: الحماسة ١/ ٢٨٨.

و(فَاعِلَةٌ) كـ: الْعَافِيَة وَالْعَاقِبَة والباقية والكاذبة أقلُّ.

جا بمعنى الفتنة إذا لم تجعل الباء زائدة، وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول.
قوله: (وفاعلة) أي ما جاء من المصدر على فاعلة أقل مما جاء على مفعول كالعافية بمعنى المعافاة، والباقية بمعنى البقاء قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨]، والكاذبة بمعنى الكذب، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

كه (و) ما جاء من المصدر على وزن (فاعلة كالعافية) بمعنى المعافاة (والعاقبة) بمعنى العقوبة (والباقية) بمعنى البقاء قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] أي بقاء (والكاذبة) بمعنى الكذب قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أي كذب (أقل) مما جاء على مفعول..............................

ح قوله: (بمعنى الفتنة إذا لم تجعل الباء زائدة) أي ولا للظرفية ولم يقدر مضاف فإن جعلت بمعنى في وإليه ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة في ﴿بأييكم المفتون﴾ [القلم: ٦] بمعنى اسم المفعول لا مصدر، والمعنى في أي فرقة وطائفة منكم المفتون، وكذا إن قدر مضاف كما ذهب إليه الأخفش أي بأيكم فتن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والباء على هذا سببية. قوله: (وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول) أيضاً إذا جعلت للظرفية أو قدر مضاف كما تقدم وإلى زيادتها ذهب قتادة وأبو عبيدة إلا أنه ضيف من حيث إن الباء لا تزاد في المبتدأ إلا في حسبك فقط كذا في إعراب الحلبي. قوله: (وفاعلة إلى آخره) العاقبة ما شرحه الشارح، قال في الصحاح: عقب فلان مكان أبيه عاقبة أي خلفه وهو اسم جاء على المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[الواقعة: ٢] ض.
قوله: (كالعافية بمعنى المعافاة) منه أيضاً الفاضلة بمعنى الإفضال والدالة للإدلال، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ [المائدة: ١٣] أي خيانة، وقال: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١] أي لغو وجاء المصدر بلفظ اسم الفاعل في قولهم قم قائماً، أي قياماً وفي قول الفرزدق(١): [الطويل]

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... وَلا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلام

قال سيبويه: التقدير ولا يخرج خروجاً أراد أن يجعله موصوفاً على لا أشتم قال الأندلسي: وإنما جاز أن يقع اسم الفاعل موقع المصدر؛ لأن المصدر قد وقع أيضاً موقعه في قولك: رجل عدل وزور وخصم قال وكلا الأمرين موقوف على السماع ولم يسمع إلا في الثلاثي فحسب.

قّ و) ما جاء من مصادر الثلاثي على (فاعِلَة كالعافِية) بمعنى المُعافاة، (والعاقِبة) من عقَب فلان مكان أبيه، (والباقِية) بمعنى البقاء، (والكاذِبَة) بمعنى الكذب، (أقل) مما جاء على مفعول.

(١) انظر: خزانة الأدب ١/ ٢٢٣.

وَنَحْو: دحرج على دحرجة ودحراج، بِالْكَسْرِ وَنَحْو: زلزل على زلزال بِالْفَتْحِ وَالْكَسْر.

قوله: (ونحو دحرج) أي مصدر الرباعي وما ألحق به يجيء على فعللة وفعلال بكسر الفاء نحو دحرج دحرجة ودحراجاً، وجلبب جلببة، وجلباباً.

قوله: (ونحو زلزال) أي مضاعف الرباعي أيضاً كذلك إلا أن في فعلال منه جاء الفتح والكسر، والكسر أفصح؛ لأنه أصله كما عرفت وجوَّزوا فيه الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال فعلال لافعفال من زل خلافاً للكوفيين كما سيجيء.

ثم اعلم أن ترتيب هذا الباب أنه ذكر الثلاثي المجرد ثم الثلاثي المزيد، ومزج به الرباعي المزيد لاشتراكه معه في الضابط، كما مر، ثم ذكر جواب أشياء كانت ترد

(**ونحو دحرج**) مما كان رباعياً مجرداً وملحقاً به (**على دحرجة ودحراج بالكسر ونحو زلزل**) مما كان مضاعفاً للرباعي (**على زلزال بالكسر**) وهو الأفصح لأنه الأصل (**والفتح**) لثقل المضاعف.

قوله: (**يجيء على فعللة وفعلال**) المقارنة ين هذين اللفظين توهم تماثلهما في الورود، وليس كذلك لأن فعلالاً في غير المضاعف غير مطرد، وقد أشار الشارح إلى ذلك في الكلام على الملحقات.

قوله: (**نحو دحرج ودحرجت دحراجاً**) كما في القاموس و "بغية الطالب"، و "شرح الدرة" وغيرها وعن الضميري في التبصرة لم يسمع في دحرج دحراج، ولذا قال الأندلسي، وقال ابن عقيل في شرح "التسهيل": لم يسمع في دحرج دحراج ولا في الملحق بفعلل إلا حيقال مصدر حوقل.

قوله: (**أيضاً كذلك**) اي على فعلللة وفعلال ض.

قوله: (**ومزج به الرباعي المزيد**) وفيه نظر لأن تقييده الرباعي بالمزيد يدل على أن الرباعي المجرد لا يشاركه في الضبط وليس كذلك وأيضاً المصنف أطلق فقال المزيد فيه والرباعي قياس فمن أين التقييد بالمزيد. فإن قيل إنما قيده؛ لأن الرباعي المجرد ذكره بعد ذلك قلنا إنما ذكر الرباعي المجرد في الآخر بياناً لكيفية مصدره القياسي لا لكونه غير داخل في الضبط والعجب من الشارح أنه أدخل الرباعي بقسميه في الضبط في شرح قوله: والمزيد فيه والرباعي قياس فكين قيده ها هنا بالمزيد، ويمكن أن يجاب عنه بأن مراده بمزج الرباعي

وعطف على قوله فنحو أكرم قوله: (ونحو دَحْرَج) مما هو رباعي مجرد، أو ملحق به، يجيء مصدره قياساً (على دَحْرَجَة) وغالباً على (دِحْراج بالكسر)، والملحق به نحو جلبب جلببة وجلباباً، (ونحو زَلْزَل) مما هو مضاعف الرباعي يجيء مصدره قياساً (على زلزلة وعلى زِلْزال بالكسر)، وهو الأفصح، لأنه الأصل، (والفتح) لثقل المضاعف.

[اسْم المْرة]

والمرّةُ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على (فَعْلَةٍ) . . . . .

عليه، منها أن يقال التعفال والفعيلي مصدر أن ولم يذكرهما في المجرد ولا في المزيد فأجاب بأن التفعال ليس مما نحن فيه؛ لأنا إنما نبين مصدراً يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة وهو ليس كذلك، بل زيد في مصدر الثلاثي المجرد زيادة للإيذان بكثرته وتكريره، فقالوا رَدّ ترداداً وجال تجوالاً، وليس في فعله دلالة على هذا الترديد والتكثير فهو ليس بجار على الفعل. وكذا فعيلي يقال كان بينهم رمياً ثم صار إلى جحيري، ولا يريدون مجرد رمى السهم والحجر من الجانبين بل مع المبالغ والكثرة، ولما كان ذلك قياسيًّا كما مَرَّ. إشارة للمناسبة إلى أن هنا قسماً آخر قياسيًّا من الجميع وهو المصدر الميمي وآخره إلى هنا لئلا يطول بذكره تارة في المجرد وتارة في المزيد فيه. ومنها أن يقال تركت المفعول والفاعلة فأجاب بأنهما نادران والمراد ببيان الغالب ثم ذكر الرباعي.

[اسْم المْرة]

قوله: (**المرة**) هذا إشارة إلى كيفية بناء المرة والنوع، فنقول: الفعل الذي يراد بناء المرة أو النوع منه إما أن يكون ثلاثيًّا أو رباعيًّا، أما الثلاثي فإما أن يكون مجرداً أو مزيد فيه، أما المجرد فإما أن يكون في مصدره التاء أو لا، فإن لم يكن في مصدره التاء، وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وإن كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي فيه التاء، فالمرة والنوع على مصدره المستعمل،

[اسْم المْرة]

(**والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه**) من المصادر (**على فعلة**) بفتح الفاء

المزيد مزجه في بيان كيفية مصادره وهو المراد بالضابطة لا المزج في مجرد كونهما قياسين فإن ذلك يدخله فيه الرباعي المجرد أيضاً كما صرح به الشارح هناك فاندفع الاعتراض، ولكن حينئذٍ الأولى أن يقول مزج الرباعي المجرد والمزيد لاشتراكهما في ضابطة كونها قياسة ثم مزج الثلاثي المزيد والرباعي المزيد في بيان كيفية مصادرهما لاشتراكهما في ذلك حتى يتم بيان ترتيب الأبواب ولا يكون جرحا ض.

[اسْم المْرة]

قوله: (**الذي لا تاء فيه**) أي لا تاء في مصدره.

[اسْم المْرة]

(والمرة من الثلاثي المجرد) المشتق (مما) أي من مصدر (لا تاء فيه على فَعْلَة)

نَحْو: ضَرْبَة وقتلة، وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل........

﴿ج﴾ والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة فالأولى للمرة والثانية للنوع.
وأما البواقي وهي الثلاثي المزيد والرباعي المجرد، والمزيد فإن كان في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن أيضاً نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة، وإن لم تكن فيه التاء فالبناآن على مصدره مزيداً فيه التاء نحو: انطلاقة وتدحرجة واحدة، أو حسنة وشذ قولهم آتيته إتيانة ولقيته لقاءة؛ لأنهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء فالقياس آتية ولقية.
فإن قيل: إن كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يعدهما في قوله وأحوال

﴿ع﴾ وسكون العين (**نحو ضربة وقتلة**) وذلك لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو تمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتاء إلا انه لما كان الثلاثي مطلوباً فيه الخفة بأصل الوضع رد مصدره الذي لا تاء فيه إلى أعدل الأوزان وهو فعلة فإن كان فيه زوائد تحذف كلها ليصير على بناء فعلة تقول في خرج خروجاً خرجة (**وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة**) لنوع من الضرب (**وقتلة**) لنوع من القتل (**وما عداه**) أي **ما عدا** الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره وهو أربعة أقسام: الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه، والثلاثي المجرد الذي في مصدره التاء (**فعلى المصدر**) أي فالمرة والنوع على المصدر (**المستعمل**) الأشهر فإن كان في المصدر تاء فتستعمل المرة والنوع على لفظه نحو إناخة وكتابة

﴿ك﴾ قوله: (**وإن لم تكن فيه التاء فالبناآن على مصدره مزيداً فيه التاء**) إنما تلحق التاء للدلالة على المرة في الأبنية المقيسة نحو انطلق انطلاقة لا غيرها نحو قاتل قتالاً، ودحرج دحراجاً قال ذلك المرادي وغيره.

﴿ق﴾ بفتح الفاء قياساً (نحو ضَرْبَة وقَتْلَة، وبكسر الفاء) يكون (للنوع)، أي الهيئة التي يكون عليها فاعل الفعل من حيث أنه فاعل له، (نحو ضِرْبة وقِتْلَة) في قولك ضربت ضِربة زيد، وقتلت قِتلة عمرو، تريد أنك كنت على هيئة ضاربيّه زيد، وقاتليّة عمرو، سواء كان مصدر ذلك في الأصل فعلاً كما مثّل، أم لا، كسعلة وخرجة، (وما عداه) أي الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره مما هو ثلاثي مجرد، أو مزيد فيه، أو رباعي مجرد، أو مزيد فيه، وفيها التاء، (فـ) المرة والنوع منها (على المصدر المستعمل) لها، والفارق بين إرادتهما وإرادة المصدر المطلق القرائن اللفظية أو المعنوية، نحو إجَابَة واسْتِجَابة،

نَحْو: إنَاخَةٍ، فَإن لم تكن تَاء زدتها. وأتَيْتُهُ إتْيَانَةٌ ولَقِيْتُه لِقَاءَة شَاذٌ.

ج الأبنية إلى آخره وإلا فلم ذكرهما هنا. قلت: هما منه؛ لأنهما في الحقيقة نوع من أنواع المصدر؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات، وجميع أنواعه، فأجمل ذكرهما هناك بقوله المصدر وفصل ها هنا.

ذكر في شرح الهادي: أن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة، أي إذا ركب كان ركوبه حسناً يعني أن ذلك عادته في الركوب، وهو حسن الطعمة يعني أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له، ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار، والقتلة للحالة التي قتل عليها، والميتة للحالة التي مات عليها.

ك ودحرجة، والأكثر فيما فيه التاءان يوصف بالواحدة نحو دحرجة واحدة، وإنما لم يرد الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه إلى أعدل الأوزان؛ لأنها ليست بموضوعة على الخفة فلا يستكره فيها الثقل العارض، وإنما قلنا الأشهر لأنه إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة إنما تبنى من الأشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة ودحرج دحرجة ولا نقول دحراجة **(فإن لم تكن)** في المصدر **(تاء زدتها)** فيه نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة **(وأتيته اتيانة ولقيته لقاءة شاذ)** لأنهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء وكان القياس أن يقال أتيته أتية ولقيته لقية.

ل ....

ق ونشدة ودحرجة وجلسة وطمأنينة، فتقول في نشدة مثلاً: نَشدت نشدة واحدة في المرة، ونشدة حسنة في النوع، (فإن لم تكن) في المصدر المستعمل (تاء)، وأردتهما (زدتَها) فيه، وهو بحاله، نحو إكرامة وانطلاقة، واحرنجامة، والفارق بينهما القرائن أيضاً، نعم إنْ كان للفعل مصدران، وأحدهما قياسي، فالمرة والنوع على القياسي دون الآخر، فتقول: دحرج دحرجة واحدة، أو حسنة، دون دحراجة، (وأتَيْتُهُ إتْيَانة، ولَقِيْتُه لِقاءةً شاذ)، لأنهما من ثلاثي مجرد، لا تاء في مصدره، وهو إتيان ولِقاء، فالقياس أتْيَة ولَقْيَة.

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان ....

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

قوله: (**أسماء الزمان والمكان**) هي الأسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل مطلقاً أي من غير تقييد بمكان أو زمان، فإذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق ولم يعملوها في مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتل زيداً ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد وتأولوا قول النابغة[1]: [الطويل]

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

(**أسماء الزمان والمكان**) وهما اسمان مشتقان لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

قوله: (**لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد**) كذا علل المصنف في الشرح المنسوب إليه وغيره من الشارحين، وقال في شرح "المفصل" وغيره: لا يعمل شيء منها؛ لأنها أسماء الأجسام، فلم تعمل بخلاف المصدر فإنه اسم لمعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فإنهما صفة، والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك، وليس اسم الزمان والمكان كذلك؛ لأنهما اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا مجرد المعنى فيجريان مجرى المصدر فلذلك امتنع العمل فيهما انتهى. وقد يورد على هذا التعليل عمل اسم المكان مثلاً عند الإضافة فيما أضيف إليه فيدفع بأن عمله لكونه مضافاً، والمضاف عامل وإن كان جامداً نعم قيل على الأول أنه بالإضافة أيضاً يخرج عن الإطلاق إلى التقييد وهي صحيحة فما الفرق، والجواب أنه حينئذٍ ليس من أسماء المكان المتعارفة بل اسم لبقعة مخصوصة كما يعلم مما سيأتي وبهذا يجاب أيضاً عن الإيراد السابق.

[أسماء الزمان والمكان]

هي الأسماء الموضوعة لهما باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، فمخرج معناه زمان أو مكان الخروج المطلق، ومن ثَم لم يُعملوها في مفعول، ولا ظرف، فلا يقال: مقتل زيداً،

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيّ.
الشاهد فيه: (كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجَرّ)، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَاف إليه مُقَامَهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى (الرَّامِسَاتِ)، وَهِيَ فَاعِلَةٌ فِي المَعْنَى.
و(ذُيولَهَا): مُنْتَصِبَةٌ بِالمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (مَجَرّ)، و(حَصِيرٌ): خَبَرَ (كَأَنَّ)، ولا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ =

. . . .

جار بأن المضاف محذوف، والتقدير كأن موضع مجر الرامسات، والمجر مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح تثير التراب وتدفن الآثار من الرمس، وهو الدفن والقضيم جلد بيض يكتب فيه، ونمقه تنميقاً زينه بالكتابة.

نقره . . . .

جما قوله: (**والتقدير كان موضع مجر الرامسات والمجر مصدر**) هذا أحد تأويلين ذكروهما، وثانيهما أن المجر وضع على ظاهره، والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال مجرجر الرامسات، قال المصنف وغيره ويتأكد هذا بأمرين: أحدهما مطابقة المشبه بالمشبه به؛ لأن فيه ذكر الموضع أولاً، والأمر ثانياً كما أن المشبه به ذكر فيه الرق أولاً والنميق ثانياً والآخر أن المحذوف مدلول عليه بمجر؛ لأن المجر معناه موضع الجر فلم يقدر إلا ما دل عليه بخلاف التقدير الأول فإن المؤدي إليه امتناع استقامته في الظاهر قال ويضعف من جهة أن ذيولها تكون منصوبة بمصدر مقدر، والنصب بالمصادر المقدرة لا يكاد يوجد، ومن أجل ذلك قدم أي الزمخشري ذلك التقدير الأول انتهى. وبه يظهر وجه اقتصار الشارح أيضاً على ذلك التقدير على أن ما ذكر من الأمر الأول اعترض بأن المطابقة حاصلة سواء قدر المضاف أو لا، وقيل التقدير موضع جر الرامسات أو من الرامسات، وقيل التقدير مجرجر الرامسات، وقد يدفع بأن المشبه وهو الموضع لما ذكر ودل على الأمر صار أيضاً كأنه مذكور فحصلت المطابقة بخلاف ما إذا حذف وإن توقف عليه استقامة الكلام.

أفضا ولا مخرج اليوم، لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد، وتأولوا قول النابغة: [الطويل]

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

بأنّ المضاف محذوف، والمجر مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب ذيولها والتقدير: كأنّ مكان جر الرامسات، أي الرياح التي تُثير التراب، وتدفِن الآثار ذيولها عليه من الرمس، وهو الدفن، قضيم: وهو رقٌّ يُكتب فيه، ونمّقته: أي زيّنته، وامرأة صناع اليدين، أي حاذقة ماهرة بعملها، ومعنى البيت تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرقّ الذي زيّنته الصوانع بالكتابة، أو النقش، وإنما صِير إلى التأويل لأنّ المَجَرَّ لو كان مصدراً، ولم يُقدَّر مضاف محذوف، لم يستقم حمل قضيم عليه، ولو كان اسم مكان لم يكن لنصب ذيولها وجه، لِما مرّ.

= المَصْدَرُ بِكَأَنَّ، و(حَصِيرٌ) خَبَرُهُ، مِنْ طَرِيقِ أَنَّ (مَجَرَّ) عَرَضٌ و(الحَصِيرُ) جَوْهَرٌ، وَالجَوْهَرُ لا يَكُونُ خَبَراً عَنِ العَرَضِ. فَإِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيرِ: المَوْضِعِ، وَالمَوْضِعُ جَوْهَرٌ، اسْتَقَامَ تَشْبِيهُ الجَوْهَرِ بِالجَوْهَرِ، وَانْتِصَابُ (الذُّيُولِ) بِالمَصْدَرِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (مَجرَّ) ظَرْفاً، وَتَنْصِبُ (الذُّيُولَ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِير: كَأَنَّ مَجرَّ الرَّامِسَاتِ جَرَّتْ ذُيولَهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ.

مِمَّا مضارعه مَفْتُوح الْعين أَو مضمومها، وَمن المنقوص على (مَفْعَلٍ)

جـ وامرأة صناع اليدين أي حاذقة ماهرة، بعمل اليدين، ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته الصوانع بالكتابة والنقش، وإنما تأولوا هذا البيت بما ذكرنا؛ لأنهم لو لم يقدروا المضاف فإما أن يجعلوا المجر مصدراً أو اسم مكان لا سبيل إلى الأول، وإلا لم يستقم الإخبار بقوله: قضيم؛ لأن الرق لا يصح تشبيهه بالجر ولا إلى الثاني، وإلا لم يكن لنصب ذيولها وجه لما مر.

قوله: (**مما مضارعه إلى آخره**) هذه الأسماء إما أن تبنى من ثلاثي مجرد أو غيره فإن ينبت من ثلاثي مجرد، فإما أن يكون معتل اللام أو الفاء أو لا، فإن لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء، فلا يخلو من أن يكون مضارعه بالكسر أو لا، فإن لم يكن بالكسر

زيني فيه (**مما مضارعه مفتوح العين ومضموها ومن المنقوص مطلقاً**) سواء كان مضارعه يفعل أو يفعل أو يفعل وسواء كان فاؤه أو عينه حرف علة أو لا (**على مفعل**) بفتح العين. . .

لي قوله: (**وامرأة صناع اليدين**) هو بفتح الصاد وتخفيف النون وقوله جرت فيه الرياح يجوز أن يقرأ بتشديد الراء أي جرت ذيولها كما في البيت وأن يقرأ بتخفيفها؛ لأن ذلك معنى جريانها، والرق بفتح الراء ويجوز كسرها.

قوله: (**لأن الرق لا يصح تشبيهه بالجر**) فيه قلب، والأصل؛ لأن الجر لا يصح تشبيهه بالرق.

قوله: (**وإلا لم يكن لنصب ذيولها وجه**) وقيل يجوز أن يكون مجر اسم موضع على ظاهر الكلام والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال كأن مجرجر الرامسات ذيولها فحينئذٍ يكون نصب ذيولها بالمصدر وهو المضاف المحذوف من الرامسات إيضاح.

قوله: (**لما مر**) من أن اسم المكان لا يعمل.

قوله: (**فإن بنيت من ثلاثي مجرد**) الحاصل أن اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد على مفعل بفتح العين إن كان مضموم عين المضارع أو مفتوحها أو ناقصاً، ولو مكسورها أو لفيفاً مفروقاً أو مقروناً كمقتل ومشرب، ومرمى، وموقى ومطوى، وعلى مفعل بالكسر إن كان مكسور عين المضارع أو مثالاً ولو مفتوحها كمضرب وموعد وموضع.

أفـ وإذا عرفت حقيقة أسماء الزمان والمكان، فنقول في هيأتها إنها (مما مضارعه مفتوح العين، أو مضمومها)، نحو يَشرب، ويَقتل، (ومن المنقوص) ولو مكسور العين، نحو يرمِي، أو لفيفاً نحو يَقِي ويَطْوِي ويَأْوِي تجيء (على مَفْعَل) بفتح العين، . . .

نَحْو: مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمى، وَمن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) نَحْو: مَضْرِب ومَوْعِدٍ.

ﭼ سواء كان بالضم أو بالفتح، فالاسم بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب، ومقتل من قتل يقتل، فإن كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر أيضاً نحو: مضرب من ضرب يضرب، هذا إذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فإن كان أحدهما إن كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو: مري، وإن كان معتل الفاء فالاسم بالكسر نحو: موعد وجميع ذلك في الثلاثي المجرد. وأما غيره فسيجيء إن شاء الله تعالى وإنما فعلوا كذلك؛ لأنهم أرادوا أن يوافق حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو منه في مفتوح العين ومكسورها لا في مضموم العين لعدم فعل بالضم إلا مكرم ومعون كما عرفت، فلما امتنع الضم صير إلى الفتح للخفة وصير إلى الكسر في اثنتي عشرة كلمة لكون الكسرة أخت الضمة، لذا جاء

ﮔ **(نحو مقتل)** من يقتل **(ومشرب)** من يشرب **(ومرمى)** من يرمي ومدعى من يدعو ومرعى من يرعى ومولى ومثوى **(ومن مكسورها)** أي مكسور العين **(و)** من **(المثال)** الواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة **(على مفعل)** بكسر العين **(نحو مضرب)** من يضرب **(وموعد)** من يعدو موضع من يضع وإنما كان كذلك لأن اسمي الزمان والمكان يبنيان على المضارع؛ ليوافق حركة عينهما حركة عين المضارع لكونهما مشتقين منه، فإن كان عين المضارع مفتوحاً فتح عينهما، وإن كان مكسوراً كسر، وإنما لم يضم عينهما إن كان عين المضارع مضموماً؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم في غير هذا الباب، فلا يجوز أن يبني في هذا الباب بناء لم يكن في غيره فحمل على مفعل بالفتح مطلقاً؛ لأنه إذا فتح عينه يجب قلب لامه ألفاً، فيحصل التخفيف بالقلب، وإنما كان المثال على مفعل بكسر العين لما ذكرنا من أن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، وإنما قيدنا المثال بالواوي؛ لأنه لو كان يائيًّا لكان بمنزلة الصحيح لخفته تقول في يقظ ميقظ بفتح العين ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وإنما قيدنا بقولنا الذي حذف

ﮐ قوله: **(وصير إلى الكسرة في اثنتي عشرة كلمة)** روي في بعضها الكسر على القياس وهو المنسك وبه قرأ حمزة والكسائي، قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [الحج: ٣٤] في

ﻗ (نحو: مَشْرَب، ومَقْتَل، ومَرْمَى)، ومَوْقَى، (ومِن مكسورها) نحو يَضْرِب، ومن (المثال)، وهو معتل الفاء فقط، كما مرّ، ولو غير مكسورها نحو يَعِد ويَضَع (على مَفْعِل) بكسرها، (نحو: مَضْرِب ومَوْعِد) ومَوْضِع، وجاء في المثال الفتح شاذاً، نحو

وَجَاء: الْمَنْسِكُ والمَجْزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق وَالْمَغْرِب

الكسر والضم في مضارع الفعل الواحد كثيراً كيحشر ويحشر.

فجاء المنسك لمكان النسك وهو العبادة، والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الإبل، والمفرق لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، والمسقط لموضع السقوط يقال هذا مسقط الرأس أي حيث ولدت، والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف، والمسجد وهو اسم البيت المبني للعبادة سُجِد فيه أو لم يسجد قال سيبويه: وأما موضع السجود، فالمسجد بالفتح لا غير والباقي ظاهر. وفتحوا في المنقوص نحو مرمى للخفة وكسروا في المعتل الفاء؛ لأن الكسرة مع الواو أخف مع الفتحة معه إذ موعد أخف من موعد وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة. . . . .

واوه في المضارع؛ لأنه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحة كالموجل (**وجاء المنسك**) لموضع النسك وهو العبادة (**والمنبت والمجزر**) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (**والمطلع والمشرق والمغرب**. . . . .

الآيتين، والمطلع والمفرق والمسكن، وقال الفراء: الفتح في كلها جائز وإن لم يسمع وقال ابن مالك شذ بالكسر وحده مشرق ومغرب ومجزر ومسقط، ومنبت، ومرفق، ومسجد، ومظنة، وشذ بكسر مع سماع القياس وهو الفتح منسك، ومطلع ومفرق، ومنسك، ومحشر، ومجمع، ومحل، ومنيص، ومدب النمل، ومأوى الإبل، وموضع وموحل، وموقعه الطائر، ومقبرة، ومشرقة.

وجاء في هذه الثلاثة الضم أيضاً، وشذ بفتح مع سماع القياس، وهو الكسر منزلة، ومضربة السيف انتهى، ومنيص بمعنى مناص و موحل بالمهملة وموقعة الطائر الذي ألف الوقوع عليه، وفي القاموس الضريبة الطبيعة والسيف وحده كالمضرب والمضربة وتكسر راؤهما.

قوله: (**كيحسر ويحسر**) يجوز أن يقيد بالسين المهملة، وأن يقيد بالمعجمة. قال في القاموس: حسر الشيء يحسره ويحسره حسراً كشفه، ولشيء حسوراً انكشف. وقال الجوهري: حسرت الناس أحسرهم واحسرهم حسراً جمعتهم.

قوله: (**لوسط الرأس**) هو بتحريك السين.

قوله: (**وذلك لما قيل**) نقل هذا التعليل عن الخوارزمي شارح المفصل.

مَوْزَن ومَوْجَل، (وجاء المَنْسِك) لمكان ذبح النُّسك، (والمنبت والمَجْزِر) لمكان جزر الإبل، والمَنْبِت (والمَطْلِع والمَشْرِق، والمَغْرِب، . . . .

والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق وَالْمَسْجِد والمَنْخِرُ. وَأما مِنْخِرٌ فـفـرعٌ كـــ: مِـنْـتِـنٍ، وَلَا غَـيـرهـمَـا. . . . .

وأما المنخر لثقب الأنف وهو من التحير لصوت بالأنف فهو في الأصل بفتح الميم وكسر الخاء وأما ما جاء بكسرتين ففرعه اتباعاً لكسرة الخاء، كما قالوا: مِتِن بكسرتين فرعاً على متن بضم الميم وكسر التاء وهما نادران إذ مفعل بكسرتين ليس من الأبنية.

(والمفرق) لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر **(والمسقط)** لموضع السقوط **(والمسكن والمرفق)** لموضع الرفق وهو ضد العنف **(والمسجد والمنخر)** فإن هذه الكلمات على مفعل بكسر العين وإن كان المضارع منها بضم العين، قال سيبويه: لم يذهب بالمسجد مذهب الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت يعني أنك أخرجته عما كان عليه اسم الموضع وذلك لأنك تقول المقتل لمكان يقع فيه القتل ولا تقصد مكاناً دون مكانٍ، وليس كذلك المسجد فلم يكن مبنيًّا على الفعل المضارع كما في سائر المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل لو أردت موضع السجود وموضع الجبهة على الأرض سواء كان في المسجد أو غيره تفتح العين لكونه حينئذٍ مبنيًّا على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل **(وأما منخر)** بكسر الميم والخاء **(ففرع)** على منخر بفتح الميم وكسر الخاء وهو ثقب الأنف من النخير وهو الصوت بالأنف **(كمنتن)** بكسر الميم والتاء فإنه فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء إلا أنه كسر الميم منهما اتباعاً لكسرة الخاء، والتاء في الصحاح النتن الرائحة الكريهة، وقد نتن الشيء بالضم وأنتن بمعنى فهو منتن ومنتن كسرت الميم إتباعاً لكسرة التاء؛ لأن مفعلاً ليس من الأبنية **(ولا غيرهما)** في

قوله: **(كما قالوا منتن)** هو بتاء مثناة.

والمَفْرِق) لوسط الرأس، وهو مكان فرق الشعر، (والمَسْقِط) لمكان سقوط الرأس وغيره، (والمُسْكِن والمَرْفِق) لمكان الرِّفق، ضد العنف (والمَسْجِد) للبيت المبني للعبادة سجد فيه أولا، (والمَنْخِر) لقب الأنف، من النخير للصوت بالأنف، بالكسر في الجميع، والقياس الفتح؛ لأنّ مضارعها مضموم العين إلّا المجزر فمفتوحها، قيل: وفي ذكرهم المسجد نظر، لأنهم إنْ أرادوا به البيت المبني للعبادة كما مرّ، فليس مما نحن فيه، لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه، أو محل السجود، فهو بالفتح فقط على القياس، ويُجاب باختيار الأول، وشذوذ الكسر في المسجد بعد وقوع الفعل فيه لا قبله، وروي بالفتح في المنسَك والمطلَع والمسكَن والمفرَق والمرفَق والمسجَد، وقال الفراء: الفتح في الجميع جائز، وإنْ لم نسمعه، والأوزان كلها بفتح الميم، (وأمّـا مِنْخِر) بكسرتين (ففرع) على منخر بفتح الميم، وكسر الخاء (كمِنْتِن) بكسرتين، فإنه فرع على مُنتِن بضم الميم، وكسر التاء من نتن الشيء وأنتن، (ولا غيرهما) ثابتاً، وإنما جعلا فرعين، لأنّ

وَنَحْو: المَظَنَّةِ والمَقْبُرَةِ فتحاً وضماً لَيْسَ بِقِيَاس.

قوله: **(ونحو المظنة)** بالكسر في المظنة شاذ؛ لأن مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن فيه كونه، وكذا المقبرة فتحاً وضماً ليس بقياس. أما الفتح فلأنه لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه، بل أريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأما الضم فظاهر؛ لأن مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح، لكن قيل إنما يكون الضم غير قياسي لو أريد بها مكان الفعل أما لو أريد بها المكان الخاص فلا وإن التعرض لكون المقبرة فتحاً غير قياسي خارج عن الغرض.

كلامهم إذ ليس مفعل بكسر الميم والعين من أبنيتهم **(ونحو المظنة والمقبرة)** مما كان على مفعل وقد دخلته التاء وقوله: **(فتحاً وضماً)** قيد في المقبرة **(ليس بقياس)** لسبب إدخال التاء فيه سواء كان على القياس بقطع النظر عن التاء كالمقبرة بالفتح لأنه من يقبر بالضم أو لم يكن على القياس كالمظنة لأنه من يظن بالضم فالكسر فيه شاذ وقياسه الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه قال بعضهم: أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة ومتخذة له، فإذا قالوا: المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموها

قوله: **(وأما الضم فظاهر)** وفيه نظر لما ستعرف من قول المصنف في شرح المفصل أن المقبرة في المكان بالفتح قياس حيث جعلها مثال القياسي، ولما صرح به في شرح الهادي ض. قوله: **(لكن قيل)** يستفاد منه، ومما سيأتي عن شرح المفصل أن المقبرة فتحاً وضماً من حيث الحركة ليست بخارجة عن القياس، أما الضم فلما قيل، وأما الفتح فلما سيأتي وأما في المتن مؤول. قوله: **(خارج عن الغرض)** لأن الغرض بيان اسم المكان والزمان والمقبرة إن أريد بها البقعة المخصوصة ليست من ذلك القبيل.

قوله: **(خارج عن الغرض)** لأن الغرض بيان اسم الزمان والمكان وهي حينئذٍ ليست باسمْ زمان ولا مكان، والجواب أولاً لا نسلم أنها ليست باسم مكان إذا كانت

مفعلاً بكسرتين غير موجود في كلامهم، كما أنه بضمتين كذلك، (ونحو المَظِنَّة) كسراً للمكان الذي يظن كون الشيء فيه، والمَقْبَرَة فتحاً وضماً للمكان الذي يُقبر فيه، فما كان على مفعل، ودخلته تاء التأنيث للمبالغة، أو لإرادة البقعة (ليس بقياس)، بل مقصور على السماع، لأنّ القياس عدم دخولها، ولأنّ القياس في نحو المظنة، ونحو المقبرة ضما الفتح، لأنّ مضارعهما مضموم، لكن قيل إنما يكون الضم غير قياس لو أُريد باللفظ مكان الفعل وليس كذلك، بل المراد به المكان المخصوص، إذ المراد بالمقبرة بالضم، بل قيل وبالفتح أيضاً المكان الذي من شأنه أن يُقبر فيه، أي المهيأ لذلك، لا مكان الفعل، وكذا المشرقة الموضع الذي تُشرق فيه الشمس المهيأ لذلك، ويُجاب بأنه وإنْ

وَمَا عداهُ فعلى لفظ الْمَفْعُول.

جار وقال المصنف في شرح "المفصل" : وقد يدخل على بعضها تاء التأنيث مع جريها على القياس كالمزلة والمقبرة ومع مخالفته كالمظنة، وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها، وذكر في شرح الهادي أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له، فإذا قالوا المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموا أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك، وكذا المشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس، المهيأة والمشربة كذلك؛ لأنها الموضع المهيأ للشرب أو المتهيأ؛ لأن يشرب ماء السماء قبل غيره لارتفاعه، فهذه الأشياء لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معانيها والتأنيث في هذه الأسماء؛ لإرادة البقعة أو للمبالغة؛ ليدل على أن لها شأناً في أنفسها، والظاهر أن معنى

نقره أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك **(وما عداه)** أي ما عدا الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه **(فعلى لفظ المفعول)** أي أسماء الزمان والمكان منه على لفظ اسم المفعول نحو مكتسب ومدحرج

لك مفتوحة حتى يكون التعرض لها خارجاً عن المبحث وسند المنع ما ستعرفه من أنها بالفتح اسم مكان وإنما جعل شاذة لدخول التاء فيها، وثانياً أنا لا نسلم أن هذا التعرض خارج عن الغرض؛ لأن الفتح بحسب ظاهره يدل على أنها اسم مكان من يفعل فينبغي أن يكون قياسية فدفع هذا الوهم بأنها مع فتح العين أيضاً شاذة، وهذا الجواب جدلي والأول تحقيقي ض.

قوله: **(قال المصنف في شرح المفصل)** يعلم مما قاله أن المقبرة إذا فتحت تكون اسم مكان أريد به موضع الفعل وفتحها جار على القياس ويؤيده ما ذكر في شرح الهادي.

قوله: **(والظاهر أن معنى قوله)** أي المصنف في المتن ليس بقياس أن إدخال الثاء فيها ليس بقياس على هذا مشى النظام في شرحه.

فق أُريد المخصوص، فالضم غير قياس، لكن بعد وقوع الفعل لا قبله، ونحو الزِّلّة بالكسر على غير القياس من حيث إدخال التاء، وإنْ كان على القياس من حيث حركة العين.

فهذه هيآت أسماء الزمان والمكان من الثلاثي المجرد، (و) أمَّـا (ما عداه) من الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه، والثلاثي المزيد فيه (فعلى لفظ) اسم (المفعول) من ذلك

. . . .

قوله ليس بقياس أن إدخال التاء فيها ليس بقياس مطرد، بل هو مقصور على السماع، وهذا ليس مخالفاً لما ذكره المصنف في شرح "المفصل" من أن بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتأمل، وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه رباعيًّا كان أو ثلاثيًّا بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول كالمخرج من أخرج، والمدحرج من دحرج، وكذا ما أشبهه فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول؛ لأنه أخف من لفظ الفاعل؛ لأن الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح أخف؛ ولأن اسما الزمان والمكان مفعول فيها من حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول له أقيس.

ومحرنجم، فإن كلًّا منها يحتمل أربعة معان: معنى ظرف الزمان، وظرف المكان، ومعنى المصدر، ومعنى اسم المفعول؛ فإذا قلت هذا مكتسب فلان يحتمل أن يراد منه موضع كسبه أو زمان كسبه أو مكسوبه أو اكتسابه وإنما كانا على لفظ اسم المفعول؛ لأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه على اسم المفعول؛ لأنه أخف من لفظ اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل بكسر ما قبل الآخر، واسم المفعول بفتحه والفتح أخف من الكسر.

قوله: **(وهذا ليس مخالفاً لما ذكره المصنف في شرح المفصل)** أي لأن ما ذكره فيه باعتبار حركة العين وما ذكره هنا باعتبار دخول التاء.

قوله: **(يعرف بالتأمل)** لأن ما ذكره في شرح المفصل باعتبار حركة العين وما ذكره هنا باعتبار دخول التاء. أو نقول بأن مراده بالقياس ما كان صيغة مفعل قياسيًّا لا دخول التاء فيه قياسيًّا ض.

قوله: **(ولأن أسماء الزمان والمكان مفعول فيها)** المراد مدلولها وعبارة سيبويه وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المكان مفعول فيه.

الباب كما مرّ في المصدر كمُدحرَج ومُخرَج، لأنّ لفظ اسم المفعول أخف لفتح ما قبل الآخر، ولأنّ مفعول فيه في المعنى، فكان لفظ المفعول له أقيس.

واعلم أنّ العرب قد بنت مَفْعَلَة من الثلاثي إذا أرادت تكثير الشيء بالمكان، فقالوا أرض مسبعَة ومَأْسدَة، ومذأبَة، ومبطخَة، ومقثأَة أي كثيرة السِّباع والأسد والذئاب والبطيخ والقثاء، وأمَّا غير الثلاثي كثعلب وعصفور، فلا يُبنى منه ذلك للثقل، بل يُقال كثيرة الثعلب والعصفور.

[اسْم الآلَة]

الْآلَة على: مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كـ: المِحْلَب...

[اسْم الآلة]

قوله: (الآلة) هي كل اسم اشتق من فعل اسماً يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإنه اسم لما يفتح به، والمكسحة فإنه اسم ما يكسح به، وقد يطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغها المطردة مفعل ومفعال ومفعلة، وقيل إن ما ألحق به الهاء سماعي، وإنما فصلها عن المسعط ونحوه مما جاء بضمتين في الحكم ينقى

[اسْم الآلة]

(الآلة) وهي اسم مشتق من فعل ليستعان به في ذلك الفعل (**على مفعل ومفعال ومفعلة**) والأصل في الآلة هو مفعال وأما مفعل ومفعلة فمنقوصان منه إلا أنه عوض في أحدهما التاء عن الألف وفي الآخر لم تعوض؛ لأن المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس، ولأنهم تركوا الإعلال في مخيط؛ لأنه بتقدير مخياط إذ لولا هذا التقدير لقالوا مخاط بالإعلال تبعاً لخاط كما قالوا مقال تبعاً لقال (**كالمحلب**) اسم لإناء يحلب فيه

[اسْم الآلة]

قوله: (**وصيغتها المطردة**) قال الشيخ نظام الدين: وهذه الأوزان الثلاثة قياسية لا من حيث إنه يجوز أن يشتق كل منهما من أي فعل اتفق وإن لم يسمع بل من حيث إن كلًّا منهما إن كان قد ورد به السماع في فعل معين أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإن كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمى مفتاحاً وإن لم تكن الآلة المعروفة بذلك.

قوله: (**وقيل إن ما ألحق به الهاء سماعي**) قال ابن الحاجب في شرحه: ما ألحق به الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان ض.

[اسم الآلــة]

للفعل الثلاثي، وهي اسم لما يُستعان به في الفعل المشتقّة هي منه، تجيء (على مِفْعَل ومِفعال ومِفْعَلَة) بكسر أولها، والأصل في الآلة مِفْعال، والآخران منقوصان منه (كـمِـحْـلَـب ....

والمِفْتَاح والمِكْسَحَة. وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة لَيْسَ بِقِيَاس.

ك القياس مع أن الجميع سماعي؛ لأنه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة سماعية، بل أراد أن مضموم الميم والعين ليس كإخواته في جواز الإطلاق على كل آلة وإنما هي أسماء لآلات مخصوصة فلا يقال مدهن إلا للآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهناً، وكذا غيرها. والمسعط الإناء الذي هو يجعل فيه السعوط والمنخل ما ينخل به الشيء، والمدق ما يدق به، والمحرضة إناء الأشنان. وفي

ف (**والمفتاح**) اسم لما يفتح به (**والمكسحة**) اسم لما يكنس به الثلج وغيره (**ونحو المسعط**) اسم لإناء يجعل فيه السعوط وهو دواء يصب في الأنف (**والمنخل**) اسم لما ينخل به الشيء (**والمدق**) اسم لما يدق به القصار (**والمدهن**) اسم لما يجعل فيه الدهن (**والمكحلة والمحرضة**) اسم لما يجعل فيه الحُرُض وهو الأشنان (**ليس بقياس**) لأن القياس في اسم الآلة كسر الميم وفتح العين وفي هذه الكلمات الميم والعين كلاهما مضمومان إلا أنه ذكر في الصحاح المِحْرَضة بكسر الميم وفتح الراء فيكون على

ح ....

قا والمِفْتاح والمِكْسَحَة) لِما يُستعان به في الحَلْب والفتح والكسح، والأوزان الثلاثة قياسية، لا من حيث أنه يجوز أنْ يُشتق كل منها مِن أيّ فعل اتفق، وإنْ لم يسمع، بل من حيث أنّ كلّا منها إنْ ورد به السماع في فعل أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يُستعان به في ذلك الفعل كالمِفتاح، فإنّ كل ما يمكن أنْ يُفتح به الباب يُسمى مفتاحاً، وإنْ لم يكن الآلة المعروفة بذلك، (ونحو المُسْعُط) لِما يجعل فيه السعوط، وهو دواء يُصبّ في الأنف، (والمُنْخُل) لِما يُنخل به، (والمُدُقّ) لِما يُدقّ به (والمُدْهُن) لِما يُجعل فيه الدهن، (والمُكْحُلَة) لِما يُجعل فيه الكحل، (والمُحْرُضَة) لِما يُجعل فيه الأسنان مما ضُمّ أوله وثالثه، (ليس بقياس)، إذ القياس كسر أولها، وفتح ثالثها، ولأنها ليست كذلك باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل، بل لآلات مخصوصة، ولهذا قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، لأنّ الجاري على الفعل لا يختص بآلة مخصوصة، وهذه مخصوصة، فلا يقال مُدْهُن إلّا للآلة التي جعلت للدهن، ولو جُعل الدهن في وِعاء غيرها لم يُسمَّ الوعاء بمُدْهُن، بخلاف المحلب والمفتاح ونحوهما، كما مر، والمُحْرُضَة لم يذكرها سيبويه، لأنها عنده بكسر أولها، وفتح ثالثها، وعليه اقتصر الجوهري وغيره، وقد روي مطهرة، ومرقأة، ومسقاة بالكسر والفتح، فقيل: مَن كسرها

[التصغير]

المصغر: الْمَزِيد فِيهِ لِيدل على تقليل، . . . .

"الصحاح": المحرضة بكسر الميم وفتح الراء، وذكر في شرح الهادي أنه المشهور.

[التصغير]

قوله: (المصغر) أي المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على تقليل، فالمزيد فيه كالجنس لشموله له ولغيره فلما قال ليدل على تقليل خرج ما سواه إذ دلالة

القياس، قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل في جواز إطلاقها على كل آلة ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.

[التصغير]

(المصغر) هو اللفظ (المزيد فيه) ياء (ليدل على تقليل) أي على تحقير ما يتوهم

قوله: (المحرضة بكسر الميم) اقتصر على ذلك صاحب القاموس أيضاً.

[التصغير]

قوله: (المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على تقليل) اعترض بأنه غير مانع لدخول نحو تمرة ولدخول نحو هو أقل منه وأصغر؛ لأن الأقل أقل من القليل، والأصغر أحط من الصغير وغير جامع لخروج نحو أصيغر منه؛ لأن معناه هو أكثر صغيراً ويستحيل أن يدل على القلة بما يدل على الكثرة وأجيب بأن التاء للوحدة والتقليل لازم غير مقصود وبأن نحو أقل وأصغر للتفضيل والتقليل عارض نشأ من المادة وليس بمجرد صيغة أفعل وبأنه إذا كثرت القلة في القليل كان أقل مما كان قبل قطعاً فوجود الكثرة في القلة لا ينافي التقليل.

شبهها بالآلة، ومَن فتحها جعلها لِما يُجعل فيه الشيء، قال السعد التفتازاني: وتحقيقه أنّ لها اعتبار من أحدهما أنها أمْكِنَة، فإنّ السُّلَّم مكان الرقي، من حيث أنّ الرقيّ فيه، والآخر أنها آلات؛ لأنّ السلّم آلة الرقي، فمن نظر إلى الأول فتح، ومن نظر إلى الثاني كسر، فالمكسور والمفتوح إنما يُقالان لشيء واحد، لكن النظر مختلف.

المُصغَّـر:

هو الاسم (المزيد فيه) شيء مما يأتي (ليدل على تقليل) إمَّـا لحقارة ما قد يتوهم عِظَمه مُبهماً كان سببها، كرُجيل وعُمير، أو مُعيّناً كعُويلِم وزُويهِد، وإمَّـا لتقليل ما قد يُتوهم كثرته كدُريهمات، ودُنينيرات، وإمَّـا لتقريب ما قد يُتوهم بُعده كجئتك قُبَيْل الشهر، وسيأتي تحقيق ذلك، وهو من خواص الأسماء، كما أشرت إليه آنفاً، ونحو ما

. . . .

الزيادة على القلة من خواصه، وإنما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل نحو ما أحيسنه فإنه من المصغر، إذ لو لم يكن منه كيف يقال إنه شاذ، فإن شذوذه على تقدير كونه مصغراً إذ التصغير من خواص الأسماء وأيضاً لو قيل الاسم المصغر الذي زيد فيه ليدل على التقليل لا يحسن ح أن يقال التصغير من خواص الاسم يعرف بالتأمل.

تعظيمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس نحو زبيد ورجيل فإنه لا دليل فيهما إلى أن التحقير إلى أي شيء يرجع إلى الذات أم إلى الصفة أو معلومة كتصغير الصفات المشتقة، فإن التحقير فيها راجع إلى الأوصاف التي تدل عليها ألفاظ الصفات نحو ضويرب فإن معناه ذو ضرب حقير ومعنى أسيود أن السواد فيه ليس بتام أو على تقليل ما يجوز كثرته كتصغير الجمع، فإن المراد من تصغيره تقليل العدد فمعنى

قوله: **(وإنما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم الخ)** لك أن تقول إن من عبر بالاسم قصد تعريف غير الشاذ، وأحال نحو ما أحيسنه على المقايسة وما فعله أوفق بقولهم التصغير من خواص الأسماء، وقول الشارح لا يحسن ح أن يقال التصغير من خواص الأسماء معارض بأنه لو قيل اللفظ لم يصح أن يقال ما ذكر نعم التقسيم إلى الاسم المتمكن وغيره ما سيأتي يناسب التعميم ويعين في هذا المقام ما ذهب إليه الشارح فليعتمد ويخص قولهم التصغير من خواص الأسماء بالقياسي وإن وجد فيها غيره أيضاً. قوله: **(كيف يقال إنه شاذ)** ويمكن أن يقال أن الشاذ كالعدم فلا عبرة به فلا يجوز إدخاله في الحد إذ الحد للتصغير المعتبر لا للمردود عند العلماء وينبهك على هذا قوله إذا التصغير من خواص الأسماء ض. قوله: **(لا يحسن أن يقال)** فيه نظر لأن قوله التصغير من خواص الأسماء ليس بمذكور في الحد حتى يكون ركيكاً بل مذكور بعده لتفصيل ما ذكر في الحد وتبيينه كما في سائر الحدود فيحسن ض. قوله: **(لا يحسن أن يقال إلى آخره)** أي لأنه يصير معنى قولهم المذكور زيادة شيء على الاسم ليدل على التقليل من خواص الأسماء أي الزيادة التي لا تكون إلا في الاسم من خواص الاسم وفيه ركاكة. قوله: **(يعرف بالتأمل)** لأنه حينئذٍ بقيد الاسم يعرف الاختصاص به فلو قيل إن التصغير من خواص الأسماء لكان مستدركاً هذا كما قيل في الكافية في قوله والإسناد إليه أي إلى اللفظ لا إلى الاسم وإلا يكون الحكم بأنه من خواص الاسم غير مفيد تأمل.

أُحَيْسَنَه غير معتد به، لأنه ليس على ظاهره، وإنما المراد الذي وصف بالحسن، كما سيأتي.

. . . .

جار: وإنما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء كما قال بعض الشارحين؛ لأن الزيادة غير منحصرة في الياء كما ستعرف، وتقييد الياء بكونها ثالثة أيضاً غير صحيح إذ في البعض لا يكون كذلك نحو ذيا وتيا.

وقوله: ليدل على تقليل يشمل معانيه الثلاثة:

الأول: تحقير ما يجوز أن يتوهم عظمه، وذلك إما مبهم، نحو رجيل وعمير أخبرت بحقارته من غير بيان ما أوجب حقارته، وأما معين نحو عويلم وزويهد تحقر من

نقره: عندي غليمة أي عدد قليل من الغلمة أو على تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده والتصغير بهذا المعنى أكثر في الظرف منه بهذا المعنى في غيره نحو خروجي قبيل قيامك، والمراد من تصغيره قرب مظروفه مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده الظرف أي قرب الخروج من القيام من جانب القبلية.

واعلم أن في اشتمال التقليل القسم الأول تعسفاً؛ لأن التقليل لدفع احتمال الكثرة، ولا يتصور الكثرة في نحو زيد ورجل، فإن قلت تعريفه للتصغير غير جامع لعدم تناوله للتصغير الذي للتعظيم كقوله:

كمال: قوله: (**وإنما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء كما قال بعض الشارحين**) هو الشريف وله أن يقول التعبير بالياء لا يقتضي انحصار الزيادة فيها وإنما خصت بالذكر لاطراد زيادتها نعم لواو رد ما صغر بدون ياء كشخت بمعجمتين وهو الرجل الرقيق في تصغير دمكمك وهو العظيم الخلق لصح إيراده لكن ليس من التصغير المصطلح، ويرد أيضاً على التعبير بالشيء.

قوله: (**لأن الزيادة غير منحصرة في الياء**) لما ستعرف؛ لأن في تصغير المبهمات كما يزاد ياء يزاد أيضاً ألف فلا ينحصر الزيادة في الياء. قوله: (**وتقييد الياء بكونها ثالثة أيضاً غير صحيح**) نبه على ذلك أيضاً المصنف والشريف في شرحيهما ولك أن تقول لا نقض؛ لأن أصل ذيا وتيا ذييا وتييا، كما قال ابن مالك وغيره فياء التصغير ثالثة تقديراً، قال المرادي: أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياآت الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الأولى؛ لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف؛ ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير من كونها لا تلحق إلا ثالثة انتهى.

قوله: (**يشمل معانيه الثلاثة**) في شموله للأول، والثالث اتساع؛ لأن التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا احتمال لها في نحو زيد ورجل.

قال الأندلسي: اعلم أن التصغير لغة ضد التكثير، وأصله في الجثث نحو جميل وجبيل

فلا: وبما تقرر عُلِم أنّ تعريفه بما ذكر أعم من تعريفه بأنه اسم ضُمَّ أوله، وزِيد فيه بعد ثانيه ياء؛ لشموله نحو ذِيّا وتِيّا، وللمزيد فيه غير ياء، كما سيأتي بيانه، لكن اعترض

. . . .

جهة قلة عمله وزهده، وكذا احمير وأصيفر تريد ضعف حمرته وصفرته. **والثاني**: تقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته كقولك دريهمات ودنينيرات وهذا مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشائعان الكثيران في هذا الباب. **والمعنى الثالث**: شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده ومجيئه في الظرف أكثر منه في غيره كقولك قبيل الشهر، وسيتحقق ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى. واعترض على هذا الحد بأنه غير جامع؛ لأنه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم . . . .

وكـل أنـاس سـوف تـدخـلُ بـيـنـهـم   دويـهـيـةٌ تـصـفـرُّ مـنـهـا الأنـامـل

فإنه صغر الداهية والمراد منه التعظيم لا داهية أعظم منه وكذا لا يتناول التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني، والجواب عن الأول أن تصغير الداهية لتقريب ما يتوهم بعده وذلك لأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول أو الحمل الشيء على نقيضه، ويكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية؛ لأن الشيء إذا جاوز حده

ثم اتسعوا فاستعملوه في معان أخر من تحقير ما يتوهم عظيماً كرجل ورجيل أو لتقريب ما يتوهم بعيداً نحو فويق السقف ودوين ذلك، ويكون هذا في المكان والزمان أو لتقليل ما يتوهم كثيراً، ويختص بالمقادير نحو دريهمات وإجيمال.

قوله: **(وهذا مختص بالجموع)** أي وما في معناها من اسم الجمع واسم الجنس كرهط وتمر، والمراد أنه مقصور على ما ذكر لا يتجاوزه إلى غيره.

قوله: **(لأنه لا يتناول لتصغير الذي له للتعظيم)** فيه إشعار بأن من التصغير ما يكون للتعظيم وهو مذهب كوفي قالوا ومنه تصغير الداهية في البيت، وقول عمر في ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما كنيف مُلئ علماً وقول الشاعر[1]: [الطويل]

عليه بأنه لا يشمل تصغير التعظيم، كقول الشاعر[2]: [الطويل]

وَكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوفَ تَـدخُـلُ بَـيـنَـهُـم   دُوَيـهِـيَـةٌ تَـصـفَـرُّ مِـنـهـا الأَنـامِـلُ

---

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس: نصف امتناع منبتها وتجشمه الأهوال إليها، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول ويجعلون فيها الجعائل وربما أبصر والشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل في المهاوي والمهالك. وفويق: تصغير فوق. وجبيل: تصغير جبل. وتكل تتعب وتعيى، وبابه ضرب. وتعمل: أراد تجتهد في العمل.

(٢) من شعر لبيد، (دويهيّة): تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية: المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت. و(تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا: الأظافر؛ لأنّها هي الّتي تصفرّ بالموت. والشّاهدُ فيه: (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين. =

. . . .

جار . . . .

نقره جانس ضده، أو لتحقير الداهية ادعاء على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها أي يجيئهم لا محالة الموت الذي يحقرونه مع أنه عظيم في نفسه، وعن الثاني أن الشفقة لا تنافي التقليل فيكون التصغير في يا بني مع إفادته التحقير مفيداً للشفقة والتلطف؛ لأن الصغار يشفق عليهم ويلطف بهم فكنى المصغر بالتصغير عن عزة المصغر عليه وشفقته له

خا فـويـق جـبـيـل شـاهـق الـرأس لـم تـكـن ... لـتـبـلـغـه حـتـى تـكـل وتـعـمـلا

وقولهم: أخي وصديقي وأنشد في المغني البيت بلفظ:

فـويـق جـبـيـل شـامـخ لـن تـنـالـه ... بـقُـنّـتـه حـتـى تـكـل وتـعـمـلا

والبصريون ينكرون ذلك ويؤولون ما يوهمه قالوا: إن ابن مسعود كان صغير الجسم قصيراً فقال عمر: كنيف فصغره؛ ليدل على صغر جسمه؛ لأن الكنيف شيء في أداة الراعي، فأراد أنه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما فيه، وقالوا: إن ذلك الجبل جبل صغير العرض دقيق لكنه طويل في السماء شاق المصعد لطوله، وقولهم فلأنه أخي هو من لطف المنزلة وصغر الأمر الذي أحكم الوصلة بينهما. قال الأندلسي: والحاصل أن التصغير يدل على أن الشيء مستصغر هذا هو الأصل وما سواه فتجوز ألا ترى أن قولك هو أصيغر منك لا يستقيم أن يقال إن المراد أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى، وإنما قصد إلى أن المدة التي بينهما قريبة قال قال الخوارزمي: أي الذي بينهما من التفاوت في الصغر والكبر قليل، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "أصيحابي" أراد تلطيف المحل وتقريبه، وتقليل المسافة بينه وبينهم، وقد قالوا أيضاً تصغير التمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة: (**أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ**).

وكل هذه الوجوه الأصل فيها ما ذكرناه انتهى.

أفضا فصغّر الدَّاهية، والمراد بها الموت، وأي داهية أكبر منه، ولا تصغير الشفقة كيا بُنَي، وأُجيب عن الأول بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، وبأنّ المراد أنّ أصغر الأشياء قد يُفسد الأمور العظام، وعن الثاني بأنّ الشفقة لا تنافي التقليل، والاسم الذي يُراد تصغيره إمَّـا أنْ يكون متمكناً أو غير متمكن،

= ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاوُنهم بها؛ إذِ المراد بها الموت، أي: يجيئُهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرّ منه الأنامل.

يُنظر هذا البيتُ في: جمهرة اللّغة (خوخ) ١/ ٢٣٢ - وفيه (خُوَيْخِيَّة) بدل (دويهيّة) ومعناها الدّاهية - وديوان المعاني ١/ ١١٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ٣٦، ٢/ ٢٥٧، ٣٨٤، والإنصاف ١/ ١٣٩، وشرح المفصّل ٥/ ١١٤، والمقاصد النّحويّة ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥، والهمع ٦/ ١٣٠، والأشمونيّ ٤/ ١٥٧، والخزانة ٦/ ١٥٩، والدّيوان ١٣٢.

. . . .

كقول الشاعر[1]: [الطويل]

وَكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوفَ تَـدخُـلُ بَـيـنَـهُـم دُوَيْـهِـيَـةٌ تـصـفـرُ مِـنـهـا الأنـامِـلُ

فصغَّر الداهية والمراد به الموت وأي داهية أكبر منه، ولا التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة، . . . .

. . . .

قوله: **(كقول الشاعر)** هو لبيد بن ربيعة العامري **شاعر** مفلق فارس جواد، صحابي معمر عاش مائة وأربعين سنة، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهما.

قوله: **(وأي داهية أكبر منه)** والأولى أن يقال لما لم يتهيأ الناس للموت وأقبلوا بكليتهم على الدنيا وأعرضوا عن تحصيل زاد سفر الآخرة فكأنهم حقروا الموت وصغروه لعدم الالتفات إليه فأورد الكلام معهم على ما يدل عليه حالهم من تصغير الموت تبكيتاً لهم وجرياً على سنتهم حتى إذا تفكروا وأنصفوا أن ما هم عليه باطل ونبه بلفظ الداهية على أن ما صغروه عظيم يجب التنبه له ض.

قوله: **(فالتصغير لتقليل المدة)** حاصله أن الداهية إذا كانت عظيمة كانت وقوعها مدة سريعة فيرجع مثل هذا التصغير إلى المعنى الثالث وهو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده هذا حل ما في الشرح وفيه نظر أما أولاً فلأنا نمنع أن الداهية العظيمة وقوعها في مدة سريعة بل قد يكون في مدة مديدة.

وأما ثانياً: فلأنه لا دلالة لقوله دويهية على الزمان والمدة حتى يكن التصغير لتقليل المدة، وكيف يدل التصغير على معنى ليس في اللفظ **دلالة** عليه أصلاً ض.

قوله: **(فالتصغير لتقليل المدة)** أي لتقريب ما يجوز أن يوهم بعده، قال شارح المغني: وفيه تعسف ويقال أيضاً في البيت ما نافيه ظاهر أو هو حرف التنفيس.

. . . .

(١) هو للبيد بن ربيعة.
و(دويهيّة): تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية: المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت.
و(تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا: الأظافر؛ لأنّها هي الّتي تصفرّ بالموت.
والشّاهدُ فيه: (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين.
ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاوُنهم بها؛ إذِ المراد بها الموت، أي: يجيئُهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرّ منه الأنامل.

فالمتمكن يضم أوله . . . .

وبأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام فحتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يؤبه به. وعن الثاني بأنه داخل في الحد، ولم قلتم بأنه ليس فيه التقليل فإن الشفقة لا تنافيه. قوله: **(فالتمكن)** سنبين إن شاء الله تعالى أن التصغير لا يدخل الحروف والأفعال، فالكلام في الأسماء فنقول: إما أن يكون فيها مانع يمنع من التصغير أو لا، والأول لا يصغر.

وأما الثاني: فإما متمكن أو غير متمكن وغير المتمكن أيضاً سيأتي والمتمكن باعتبار التصغير قسمان: قياسي، وشاذ سيذكر، والقياسي، أما في الجمع وله تفصيل يذكر وأما في المفرد فالمراد هنا بيان التصغير القياسي للاسم المفرد المتمكن الذي ليس فيه مانع يمنع من التصغير فنقول يضم أوله؛ . . . .

(فالمتمكن) واحترز به عن اللازم البناء؛ ليدخل فيه نحو خمسة عشرة **(يضم أوله)** ليكون اللفظ موافقاً للمعنى وذلك لأنه لما كان في المعنى تقليل جعل في اللفظ تقليل بأن يضم

قوله: **(وبأن المراد أن أصغر الأشياء إلى آخره)** قال الأندلسي: وأما تصغير الداهية فليس لتعظيمها وإنما هو إيذان بأن حتف النفوس قد يكون بصغير الأمور وكبيرها أي إن أصغر الدوهي تفسد الأحول العظام، وتقدم قريباً من كلامه ما فيه بيان وإرشاد.

قوله: **(وبأن المراد)** لو قال بأن الموت تارة يكون سببه أمراً عظيماً وتارة يكون سببه بحسب الظاهر أمراً حقيراً فذكر القسم الحقير منه لكونه كافياً للإهلاك مع حقارته فكيف بالقسم العظيم منه تنبيهاً بالأدنى على الأعلى لكان أولى تأمل ض. قوله: **(إن أصغر الأشياء)** وهذا المعنى هو الذي أثبته الكوفيون وسموه تصغير التعظيم، قيل من هذا القبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنهما: "ياحميراء، لا تفعلي هذا"، وليس بشيء بل هو للشفقة.

قوله: **(لا تنافيه)** في تقريره نظر؛ لأن عدم التنافي لا يدل على وجود التعليل؛ لأن عدم التنافي أعم، والمطلوب أعظم وجود التعليل اللهم إلا أن يقال إنه مانع لخروجه عن الحد لا مستدل فيكفيه بيان عدم التنافي ض.

قوله: **(بضم أوله إلى آخره)** أو نقول لأن الاسم لما نقص بالتصغير جبر بأقوى الحركات أو لأن التصغير في معنى الوصف ألا ترى أن قولك رجيل بمنزلة رجل صغير فيدل على شيئين الذات، والصفة فأعطى لذلك أقوى الحركات أيضاً، ولهذا المعنى اختص التصغير بالأسماء إذ الأفعال لا يوصف، وإنما لم توصف؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف والأفعال لا أحوال لها وكذلك الحروف.

(فالمتمكن يُضم أوله)، لأنّ المصغر فرع المكبر، ودال عليه كالفعل المبني للمفعول،

وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء........................

(ن) لأن المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى؛ لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين، وما اكتفوا بضم الأول لجواز أن يكون أول المكبر مضموماً فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه؛ لأنه أخف من الكسر ولئلا يلزم فعل وزادوا ياء؛ لأنه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في نحو: صرد وهو طائر، وخص الياء، لأنه أخف من الواو لم يزد الألف

(ف) أوله؛ لأن في الضم تقليلاً بانضمام الشفتين (**ويفتح ثانيه**) ليكون جبراً لضم أوله (**ويزداد بعدهما ياء**..

(ك) قوله: (**لأن المصغر فرع الكبر ودال عليه**) كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله، ومن ثَمَّ كسر أوله مع الياء كما انكسر في فعل ما لم يسم فاعله فتقول في بيت بييت، وفي شيخ شييخ بالضم والكسر كما يقال شد الحبل بالضم والكسر، وقرئ ﴿ولو ردوا لعادوا﴾ [الأنعام: ٢٨] بالوجهين. قوله: (**أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى**) قاله الخوارزمي وقريب منه ما قيل إنه خص بالضمة في أوله؛ لأنها من وفق معناه وشبهه وذلك أن الضمة تخرج من الشفتين منضغطة بين عضوين فكأنها لطقت وصغرت فجعلت فيما يشبهها أولاً إيذاناً بقوة معنى التصغير حكاه الأندلسي. وقال لم يتعرض لتعليل ضم أول المصغر إلا كابر كأبي علي وغيره. قوله: (**ففتحوا ثانيه لأنه أخف من الكسر**) وقال الموصلي مراعياً للياء المزيدة، وأما فتح ثانيه فلأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واواً، ولو كسر لالتبس بالمكبر نحو مقيم؛ ولأنه لو ضم لتوالت ضمتان ولو كسر لتوالت كسرتان؛ لأن ما بعد الياء يكسر وهي لسكونها لا يعتد بها حاجزاً. قوله: (**وزادوا ياء**) لأنه قد لا يحصل الفرق؛ ولأن التصغير معنى فلا بد له من حرف يدل عليه.

قوله: (**وخص الياء لأنه أخف من الواو**) يريد أن الأولى بالزيادة حروف المد، والألف قد استبدّ بها الجمع والياء أقرب إليها لثقل الواو فخصت بالزيادة هذا، وقد زعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا بقول العرب في هدهد هداهد يعنون الصغير وفي دابة وشابة دوابة وشوابة، وتأول ذلك البصريون بأن الهداهد لغة في الهدهد، وبأن ألف دوابة وشوابة بدل عن ياء التصغير، والأصل دويبة وشويبة؛ لأن ياء التصغير قد تجعل ألفاً إذا وليها حرف مشدد.

(ق) مع المبني للفاعل يضم مثله، (وَيُفتح ثانيه)، لأنّ ضم أوله غير كاف في تمييز المصغر عن المكبر، لجواز كون أول المكبر مضموماً ففتح ثانيه ليحصل تمييز قريب، واختاروا الفتح لأنه أخف من غيره، (وبعدهما) أي ويُزاد بعد ضم أوله، وفتح ثانيه (ياء) ؛ لأنهما

سَـاكِـنَـة، ....

ج: مع كونها أخف من الياء؛ لأنها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكس؛ لأن الألف أخف من الياء والجمع أثقل من المصغر، وإنما جعلوها ثالثة؛ لأن الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول تنقلب ياء إذا كان حرف لين كدعى وأقيم فناسب أن تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة؛ ولأنها لو زيدت أولاً التبس بالمضارع في بعض المواضع، ولو زيدت ثانية انقلبت واواً، فتعين أن تكون ثالثة إذ لا يمكن أن تكون في الآخرة لئلا يلتبس بياء الإضافة، فلما تعين أن تكون ثالثة في الثلاثي فكذا في الباقي، وإنما كانت ساكنة لئلا تنقلب ألفاً، وتقدير كلامه يضم أوله ويفتح ثانيه إذا لم يكن المكبر كذلك كصرد، أو نقول الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر، كما قيل في فُلْك وهجان مفرداً وجمعاً فلا يحتاج إلى التقييد.

ق: **ساكنة**) لأنه لو اقتصر على الضم والفتح من غير زيادة الياء التبس بتاء التكبير ببناء

ك: قوله: (**والجمع أثقل من المصغر**) أي لأنه في قوة تكرير الواحد والمصغر في معنى الموصوف. قوله: (**لما بينهما من المشاكلة**) أي بين الفعل المبني للمفعول والمصغر من المشاكلة لما مر من أن المصغر فرع المكبر ودال عليه الخ.

قوله: (**ولأنها لو زيدت أولاً لالتبس بالمضارع في بعض المواضع**) أي كما قيل في تصغير دراهم، وقال شارح: لم يزد أولاً طلباً لسكونها. قوله: (**لئلا يلتبس بياء الإضافة**) قيل أيضاً لو زيدت آخراً لكانت حرف إعراب فيفضي إلى حذفها للتنوين الطارئ عليها.

قوله: (**كما قيل فلك وهجان مفرد أو جمعاً**) الفلك بالضم السفينة واحد وجمع يذكر ويؤنث قال تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩] وقال: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] وهو مفرداً كقفل وجمعاً كأسد، والهجان من الإبل البيض يستوي في المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وهو مفرد كجمار وجمع كرجال.

قا: غير كافيين في ذلك أيضاً، لجواز كون المكبر كذلك، كصُرِيد لطائر، فزيدت الياء ليحصل التمييز الكامل، واختاروا زيادة الياء لأنها أخف من الواو، ولم يزيدوا الألف، وإنْ كانت أخف منها، لأنها زيدت للجمع في نحو دراهم، ولم يعكسوا، لأنّ الجمع أثقل من المصغر، فأُعطي الأخف، وزيدت ثالثة، كما قلب الثالث في الفعل المبني للمفعول ياء إذا كان حرف لين، كدُعِي وأُقِيم، ولأنها لو زيدت أوله التبس بالمضارع في بعض المواضع، أو ثانية انقلب واواً أو آخره التبس بياء الإضافة، فتعين أنْ يكون ثالثه في الثلاثي، فكذا في غيره، (ساكنة) لئلا تنقلب الفاء لو زيدت متحركة.

وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث، . . . .

قوله: (**ويكسر**) أي يكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على أربعة أحرف كقولك جعيفر للمناسبة بين الياء وما بعدها لا في الثلاثي؛ لأن الثالث حينئذٍ محل الإعراب ثم استثنى من الحكم بالكسر أربع صور:

الأولى: ما فيه تاء التأنيث نحو: طليحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث للخفة.

التصغير في نحو صرد (**ويكسر مع بعدها**) أي ما بعد الياء (**في الأربعة**) أي فيما كان على أربعة أحرف فصاعداً؛ لأن حق هذه الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً لتصير مدة حقيقة؛ لأن هذه الياء جارية مجرى المدة في أن سكونها دائم إلا أنه لما وجب فتح ما قبلها لما ذكرنا كسر ما بعدها طلباً للتعادل وإنما لم يكسر ما بعدهما فيما كان على ثلاثة أحرف؛ لأن ما بعد الياء حينئذ حرف إعراب يتغير بالعوامل فلا يجوز أن يكسر بكسرة لازمة. . .

قوله: (**يكسر ما بعد الياء**) أي ولو تقديراً كما في أصيم تصغير أصم.

قوله: (**على أربعة أحرف**) أي فصاعداً ليدخل نحو حمراء وسكران وأجمال.

قوله: (**للمناسبة بين الياء وما بعدها**) ولمشاكلة الجمع؛ ولأن حق هذه المدة أن يكسر ما قبلها لتصغير مدة حقيقته؛ لأنها جارية مجرى المدة في أن سكونها دائم إلا أنه لما وجب فتح ما قبلها لما مر كسر ما بعدها طلباً للتعادل.

قوله: (**ثم استثنى من الحكم بالكسر أربع صور**) يستثنى أيضاً ما فيه علامة التثنية والجمع والمركب المزجي نحو زيدان وزيدون وبعلبك وسيعلم مما سيأتي.

قوله: (**ما فيه تاء التأنيث**) أي مما اتصل فيه بها ما بعد الياء بقرينة المثال، والتعليل فلو انفصل كسر على القياس كدحيرجة.

وقوله: بضم أوله، وبفتح ثانيه، أي إذا لم يكن المكبر كذلك، أو يقال الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر، كما قيل في فلك مفرداً وجمعاً، (ويُكسر ما بعدها) أي الياء (في) ذي (الأربعة) الأصلي أو المزيد فيه، كدُريهم، ومُكيرِم في درهم ومكرم لأنّ حق هذه الياء أنْ يُكسر ما قبلها؛ لتصير مدّة حقيقية؛ لأنها ساكنة أبداً، إلّا أنه لمَّا فُتح ما قبلها لِما مرّ، كُسِر ما بعدها؛ طلباً للتعادل، ولمناسبة الكسرة لها، وإنما لم يُكسر ما بعدها في الثلاثي، لأنّ ما بعدها حينئذ حرف إعراب، يتغيّر بالعوامل، فلا يُكسر بكسرة لازمة (إلّا في) أربع ذي (تاء التأنيث، . . . .

وَأَلِفَي التَّأْنِيث، ....

والثانية: ما فيه ألفا التأنيث أي المقصورة والممدودة كحبيلى وحميراء، ومراعاة لبقائهما على حالهما وقيد الألف بالتأنيث؛ لأنهم يقولون في تصغير معزى وكساء معيز وكسيء.

(إلا في تاء التأنيث) فإنه لا يكسر ما بعد الياء إذا كان ما بعدها ما قبل تاء التأنيث بلا فصل فلا يقال في طلحة طليحة بكسر الحاء وإنما يقال طليحة بفتحها؛ لأن تاء التأنيث تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً؛ لأنها بمنزلة كلمة ركبت مع أخرى وآخر الكلمة الأولى من الكلمتين مفتوح نحو بعلبك، وأما إذا لم يكن ما بعدها ما قبلها بلا فصل فيكسر ما بعدها نحو ضويربة، وإن كان فيه تاء التأنيث ففي كلامه إطلاق ينبغي الاحتراز عنه وكان عليه أن لا يستثنى ما فيه تاء التأنيث؛ لعدم بناء الكلمة على التاء كما لا يستثنى ما فيه علامة التثنية والجمع نحو زبيدان وزبيدون والمركب نحو بعلبك؛ لأنه لا مدخل للجزء الأخير من المركب، ولا الزيادة التثنية والجمع في بناء الكلمة (و) إلا في (ألفي) أي ألفي التأنيث أي المقصورة والممدودة، فإنه لا يكسر ما بعدها نحو حبيلي وحميراء وعقيرباء في عُقْرُباء المذكر منه عقربان وهو دابة لها أرجل وليس لها ذنب كذنب العقرب؛ لأنه لو كسر ما بعدها لزم تغيير علامة التأنيث؛ لأن الألف لا يقع بعد الكسرة

قوله: (**كحبيلى وحميراء**) مذهب الجمهور أن علامة التأنيث في حمراء هي الألف المنقلبة، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين، فأبدلت المطرفة ألفاً، وسيأتي في الشرح في الجمع إيضاحه، وذكر مقابله.

قوله: (**مراعاة لبقائهما على حالهما**) إذ لو كسروا ما قبلها لانقلبت ياء فزالت أمارة التأنيث ويغير من صورتها. قوله: (**مراعاة لبقائهما على حالهما**) أي لأنه يجب المحافظة عليهما ما أمكنت ولو كسر ما قبلهما لزم تغييرهما؛ لأن الألف لا تقع إلا بعد الكسرة، وقولنا: ما أمكنت ليخرج ما إذا وقعت العلامة قبل ألف التثنية والجمع نحو حبليان وحبليات، وإنما غيرت في نحو حمراوات مع عدم الضرورة إجراء للممدودة في القلب قبل ما ذكر مجرى المقصورة. قوله: (**لأنهم يقولون في تصغير معزى وكساء معيز وكسى**) الألف في معزى وهو منون في كلامه بدل قبل سقوطها من ياء زيدت للإلحاق بدرهم وتصغير معيز بكسر الزاي، والأصل معيزي أعيدت الياء لزوال المقتضى لانقلابها ثم أعل إعلال قاض والهمزة في كساء بدل من واو أصلية لتطرفها إثر ألف زائدة وتصغيرها كسي، والأصل كسيي بثلاث ياآت فحذف الأخيرة نسياً وأجرى الإعراب على ما قبلها وسيأتي إيضاح ذلك.

وألفي التأنيث) المقصورة والممدودة، وفي نسخة وأَلِفَيْه، ....

وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما، . . . .

والثالثة: الألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث نحو سكيران لشبههما بهما وقوله المشبهتين بهما احتراز من نحو: سرحان وسلطان وشيطان[1] فإنك تقول في تصغيرها سريحين وسليطين وشييطين.

مع أنه يجب المحافظة عليها ما دام يمكن المحافظة عليها، وأما إذا لم يمكن المحافظة عليها كما إذا وقعت قبل ألف التثنية وألف الجمع نحو حبليان وحبليات، فيجوز تغييرها للاضطرار إليه وإنما غيرت في نحو حمراوان وحمراوات مع عدم الضرورة إلى تغييرها إجراء للممدودة في القلب قبل ألفي التثنية والجمع مجرى المقصورة **(و)** إلا في **(الألف والنون المشبهتين بهما)** أي بألفي التأنيث، فإن ما بعدها لا يكسر ههنا نحو سكيران

قوله: **(والثالثة إلى آخره)** علم أنه لا بد من قيد آخر في الثلاثة الأول المستثناة لعدم كسر ما بعد ياء التصغير وهو أنها وقعت رابعة لما ذكر؛ لأنها لو لم يكن رابعة بل خامسة وما فوقها يكسر ما بعد ياء التصغير نحو دحيرجة في دحرجة وحجيجب حججي وخنيفساء في خنفساء وزعفيران في زعفران إذا كان علماً.

قوله: **(المشبهتان بألفي التأنيث)** أي المقصورة والممدودة ووجه الشبه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو مرضى وحمراء كذلك، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث والشبه الذي يفوت بفواته التأثير هو الامتناع من التاء والضابط هنا كما اقتضاه كلام ابن مالك وغيره، وفي "بغية الطالب" أنه أمثل مما في المتن أن ما هما فيه أن لم يعلم تكسيره على فعالين لم يكسر ما بعد ياء التصغير فيه للشبه المذكور

(والألف والنون المُشبهتين بهما) في أنهما بناء يخص المذكر، كما أنّ تينك في بناء يخص المؤنث، وفي أنهما لا تلحقهما التاء، وذلك إذا وقعن رابعة، . . . .

(١) الشَّيْطانُ: واحدُ الشياطينْ. واختلفوا في اشتقاقهِ، فقال قوم: إنه من شاطَ يشيطُ أي هلكَ؛ ووزنه فعلان؛ ويدلُّ على ذلكَ قراءةُ الحسنِ البصريّ والأعْمش وسعيدَ بن جبيرْ وأبي البرهسم وطاووسٍ: "وما نزلتَ به الشياطينَ". قال قوم: إنه من شطنَ أي بعدَ؛ ووزنهُ فيعالٌ وسيذْكرُ إنْ شاء الله تعالى - في حرفْ النونْ.

وقال الأزهري: الشَّيِّطانِ - بتشديدَ الياء المكسورةَ -: قاعانِ بالصَّمَّانِ فيهما مَساكاتٌ لماء السماءَ، قال النابغةُ الجعديّ - رضي الله عنه - يصفُ ناقةً:

كأنها بعدما طال النجاءُ بها ... بالشيَّطاينِ مهاةَ سرْولتْ رملا

ويروى: "سُرْبلتْ"، ويروى: "بعدما أفضى النّجاد بها": أرادَ خطُوْطاً سوْداً تكونُ على قوائمِ بقرِ الوحشْ. [العباب الزاخر: ١/ ٢٧٦].

وَألف أَفعَال جمعاً.

جـ **والرابعة**: ألف أفعال جمعاً نحو أجيمال للمحافظة عليها وقيد بقوله جمعاً احترازاً عما ليس بجمع نحو: أعشار فإن تصغيره أعيشير، يقال برمة أعشار إذا كانت البرمة وهي القدر من الحجر منكسرة قطعاً، واعلم أنه احترز بالمتمكن عن اللازم البناء؛ لأن نحو خمسة عشر أيضاً يصغر على هذا الوجه كما سيجيء.

ك تشبيهاً للألف التي قبل النون الزائدة بألف حمراء احترز بقوله المشبهتين من نحو سِرْحان وهو الذئب. وقال سيبويه: النون زائدة وهو فعلان والتصغير سريحين بكسر الحاء. وقال الكسائي: الأنثى سرحانة والضمير في قوله بهما راجع إلى ألفي التأنيث في حمراء لا إلى الألفين في حبلى وحمراء؛ لأن نحو سكران إنما يشابه نحو حمراء لا نحو حبلى إلا أنه سمي الألف فيه والهمزة بألفي التأنيث تغليباً، وإن كان علامة التأنيث هي الهمزة وذلك لأن أصل حمراء حمرى زيدت قبل هذه الألف ألف أخرى للمد والبناء فقلبت الألف الثانية همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة (**و**) إلا في (**ألف أفعال**) فإنه لا يكسر ما بعدها ليبقى ألف الجمع يستنكر في الظاهر تصغيره فلو لم يبق علامة الجمع وهي الألف في التصغير لم يحملِ السامع المصغر على أنه مصغر الجمع للتباين بينهما في الظاهر واحترز بقوله (**جمعاً**) عن نحو أعشار فإنه مفرد على بناء الجمع فيكسر فيه ما

لا كعثمان وسكران فإنهم لم يقولوا عثامين ولاسكارين وكذا كروان ونحوه مما لم يعلم كيف جمعته العرب وأن كسر على فعالين كسرحان وسلطان كسر فيه؛ لأن الألف والنون لم تشبها ألفي التأنيث، قال الأندلسي وغيره: الفرق أن الذي تقلب أي الألف فيه ياء لانكسار ما قبلها بجعل الزيادة فيه للإلحاق، والذي لا تقلب يجعل بمنزلة ألفي التأنيث فسرحان مثل كرباس هذا، وما فسرت به ألفى التأنيث في كلامه هو ظاهر عبارته، وعبارة المصنف وصرح به غيرهما، وعن سيبويه أن التأثير في منع الصرف أي ونحوه إنما هو لشبها بالألف الممدودة ذكره الرضي وبعض أوجه الشبه السابقة أنسب به. قوله: (**للمحافظة عليها**) أي لئلا يختل معنى الجمع فيلتبس بتصغير المفرد ألا ترى أنك تقول في تصغير أجمال وأنعام مصدرين أجيميل وأنيعيم فلو صغرت أيضاً إجمالاً وأنعاماً جمعين كذلك لالتبس فبقوا ألف الجمع على حالها مفتوحاً ما قبلها ليتحقق الفرق؛ ولأن الجمع يستنكر تصغيره في الظاهر، فلو لم يبق علامة الجمع لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغره للتباين.

قوله: (**وقيد بقوله جمعاً**) تبع في هذا التقييد الجزولي، وقد أنكره الشلوبين وقال هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال إذا صغرت أفعالاً اسم رجل قلت أفيعال كما تصغرها قبل أن يكون اسماً وعلى الإطلاق مشى ابن مالك، بل صرح بالتعميم على ما في بعض نسخ التسهيل وهي نسخة إليها الرقي، فقال جمعاً أو مفرداً أي بأن سمى به؛ لأن المفرد لا يتصور تمثيله على قول

قه (وألف أَفْعالٍ جمعاً)، وذلك كطلحة وحبلَى وحمراء وسكران، وأجمال، فإنّ ما بعد

وَلَا يُزَاد على أَرْبَعَة، ....

قوله: (ولا يزاد) أي ولا يزاد ياء التصغير على ما زاد على أربعة أصول يعني لا يصغر إلا الثلاثي والرباعي على الأفصح، ....

بعدها في نحو أعيشير يقال برمة أعشار إذا إنكسرت قطعاً وكذلك يكسر ما بعدها في نحو إخراج مصدر أخرى لأنه لا يستنكر تصغير المصدر استنكار تصغير الجمع (**ولا يزداد**) ياء التصغير (**على أربعة**) أي لا يصغر إلا الثلاثي أو ما هو على أربعة أحرف سواء كانت أصولاً أم لا، وقيل معناه لا تزاد على أربعة ذكرها من الصور الأربعة المستثناة

الأكثرين إلا بما سمى به من الجمع؛ لأن أفعالاً عندهم لم تثبت في المفرد، وبرمة أعشار وثوب أخلاق، وأسمال عندهم من الوصف بالجمع. قال المرادي: فإن قلت إذا فرعنا على مذهب من أثبته من المفردات، فهل يصغر على أفيعال أو أفيعيل، قلت: مقضتى إطلاق الناظم. وقوله في التسهيل: جمعاً أو مفرداً أنه يصغر على أفيعال ومقتضى من قيد بالجمع كأبي موسى يعني الجزولي وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل. قوله: (**يعني لا يصغر إلا الثلاثي والرباعي**) أخذ الحكم بانتفاء التصغير من الحكم بانتفاء لازمه وهو زيادة الياء، وبنحو ما شرح الشارح شرح الشريف أيضاً، فقال أي ولا يزاد المصغر على أربعة أصول، وكذا فعل النظام غير أنه لم يقيد بالأصول، بل عمم وعبارته ولا يزاد حروف المصغر بعد ياء التصغير والياء الحاصلة عن المدة الرابعة إن كانت هناك مدة في غير الصور الأربع، فكذلك الذي قلنا من

الياء لا يُكسر فيها، بل يبقى مفتوحاً، فيقال طُلَيْحَة، وحُبيلى، وحُميراء، وسُكيران، وأُجيمال؛ قضاء لحق تاء التأنيث من وجوب فتح ما قبلها للخفّة، ومُحافظة على بقاء الألفات بحالها، بخلاف ما إذا وقعت الثلاثة الأولى خامسة كدحرجة، وجَحْجَبَى، وخنفساء، وزعفران عَلَماً، وبخلاف ألفي غير التأنيث كمِعزا وكِساء فيمَن صرفهما، وبخلاف الألف والنون، إذا لم يُشبها ألفي التأنيث كسرحان وسلطان وشيطان، فيقال فيها: دُحَيْرِجة، وجُحَيْجِب، وخُنيفِساء، وزُعيفِران، ومُعيز، وكُسَيٍّ، وسُريْحين، وسُليْطين، وشُييطين، بكسر ما بعد الياء، ولو تقديراً، كما في كُسَي، وبخلاف ألف أفعال غير جمع كأعشار، فيقال فيه أُعيْشير بالكسر، يقال بُرْمَة أعشار إذا كانت البرمة، وهي القدر من الحجر منكسرة قِطَعَاً، ويُقال الأعشار لقوادم ريش الطائر، قاله الجوهري، وفي قوله كغيره، وألفي التأنيث تغليب، على مذهب غير الجمهور، لأنّ علامة التأنيث في الممدودة عنده الهمزة، لا الألف، لأنّ أصل حمراء مثلاً حمرا بألف مقصورة، زيدت قبلها ألف أخرى للمد والبناء، فقُلِبت الثانية همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، (ولا يزاد) ما يقع فيه التصغير (على أربعة) من الأصول، يعني لا يُصغر على

فَلذَلِك لم يَجِيء فِي غيرهَا إِلَّا : فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، . . . . . .

جا وقيل أي لا تزاد الصور المستثناة على الأربع المذكورة.
قوله: (**فلذلك**) أي لأجل أنه يضم الأول ويفتح الثاني ويزاد الياء الساكنة بعدهما ويكسر ما بعد الياء في الأربعة إلا ما استثنى، ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي لم يجئ في غير الصور المستثناة إلا فعيل وفعيعل، وفعيعيل؛ لأنه إن كان ثلاثيًّا جاء فعيل كفليس وإن كان رباعيًّا من غير مدة قبل آخره جاء فعيعل كدريهم، وإن كان مع مدة جاء فعيعيل

نقره (**فلذلك**) أي لأجل أن الياء لا تزداد على أربعة أو لأجل أن الصور المستثناة لا تزاد على أربعة (**لم يجئ في غيرها**) أي في غير الأربعة المستثناة (**إلا فعيل وفعيعل وفعيعيل**) لأنه إن كان ثلاثيًّا كان على فعيل كفليس وإن كان رباعيًّا من غير حروف العلة قبل آخره كان على فعيعل وإن كان مع حرف العلة كان على فعيعيل، والمراد هاهنا بهذه الأوزان ليس زيادة الحروف وأصالتها وإنما المراد مجرد العدد لقصدهم الاختصار بحصر أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحروف والحركات المعينة والسكنات، فإن جعيفر

جما عدم الزيادة لم يجئ في غيرها أي في الصور الأربع إلا أمثلة ثلاثة. قوله: (**وقيل أي لا تزاد الصور المستثناة**) هذا أقرب إلى ظاهر المتن، وعليه صور اليزدي لكن الأول أقرب معنى.
قوله: (**في غير الصورة المستثناة**) هذا مقتضى المتن وكان الأولى أن يقول المصنف في غير أفعال إذ لا يخرج عن الأمثلة الثلاثة ما فيه تاء تأنيث أو ألفه ونون لرجوع نحو طليحة وحبيلى وحميراء، وسكيران إلى فعيل ورجوع نحو خنيفساء وزعيفران إلى فعيعل.
قال السيرافي ما ذكره سيبويه: من أن التصغير على ثلاثة أمثلة لو ضم إليه رابعاً، وهو أفيعال لشمل، وأما فعيلان وفعيلاء فصدورها من الثلاثة التي ذكرها، وإنما النقض بأفيعال فقط انتهى. قوله: (**فعيل و فعيعل وفعيعيل**) هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل يروى أنه قيل له لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

أنفا الأفصح إلّا الثلاثي والرباعي، أمَّا غير الأصول فيُصغر، وإنْ زاد على أربعة كعُصيفير، وقُنيديل في عصفور وقنديل، لأنّ الزائد كالمعدوم، (فلذلك) الذي قلنا من أنه يُضم الأول، ويُفتح الثاني، ويُزاد بعدهما ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدها في الرباعي، إلّا ما استُثني، ولا يُزاد على الرباعي، (لم يجئ في غيرها)، أي غير الصور المستثناة (إلّا) ثلاثة أمثلة فُعَيْل في الثلاثي كفُلَيْس، وفُعَيْعِل في الرباعي بلا مَدّة قبل آخره كدُرَيْهِم (وفُعَيْعِيْل) فيه بها كدُنَيْنِيْر، والنظر في الثلاثة هنا إلى مجرد العدد، مع ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء بعدها، لا إلى الحروف الأصول، والزوائد، وإلا لقالوا في مُكيرم مُفيعل، لا فُعيعل، وللدلالة على ذلك، كرروا العين فيها دون اللام، مع أنّ عادتهم تكرير اللام، لمعرفة الأوزان، وكان الأولى أنْ يقول بدل غيرها غير أفعال جمعاً، إذ لا

وَإِذا صُغِّر الخماسيُّ - على ضعفه - . . . .

كدنينير، هذا التقرير على التفسير الأول لقوله لا يزاد على أربعة ظاهر، وأما على التفسير الثاني فشكل؛ لأنه لم يعلم بعد أن الخماسي يصغر فكيف يحكم بانحصار الأبنية فيما ذكر مشيراً إلى العلة بقوله فلذلك فإن ما تقدم لم يدل عليه، وغاية ما أمكنني فيه أن يقال لما حكم بانحصار أبنية التصغير فيها استشعر اعتراضاً بالخماسي فأشار إلى جوابه بأن الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف، ثم بين أنه إذا صغر على ضعفه ففيه ثلاثة أوجه:

ومديعس وتنيضب تشترك في ضم الأول وفتح الثاني ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها إلا أن بعدهم كرر اللام في المثالين من الأوزان الثلاثة فقال فعيلل وفعيليل؛ لأن ما زاد على الثلاثة إذا مثل كرر اللام دون العين والمصنف كرر العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الأولى، وذلك لأنه إذا قصد جمع أوزان التصغير في لفظ الاقتصار ولم يكن فيما زيد على الثلاثة إلا زيادة حرف في مثاله واختيار زيادة بعض حروف: اليوم تنساه دون بعض تحكم، إذ لو قيل مثلا أفيعل باعتبار أحيمر أو مفيعل باعتبار مجيلس لكان ذلك تحكماً، فأريد تكرير حرف من نفس الفاء أو العين أو اللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم بل المكرر أما العين أو اللام فكرر العين دون اللام إيذاناً بأن المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزائد لأنه يكرر اللام في ذلك الوزن وإنما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات.

واعلم أن الأمثلة الثلاثة حاصلة في الصور المستثناة غير أفعال جمعاً وذلك؛ لأن الاعتبار في البنية إنما هو بدون ألفي التأنيث والألف والنون فيكون فعيلى وفيعلان من باب فعيل وفعيلاء وفعيعلان ونحوه من باب فعيعل وفعيعيل (**واذا صغر الخماسي على ضعفه**) أي مع ضعف تصغير الخماسي لأدائه إلى حذف حرف أصلي منه لأنه بناء ثقيل فلو لم يحذف منه شيء وزيدت ياء التصغير عليه وزيادتها قياس مطرد لأدى ذلك إلى كثرة الأبنية الممتدة لأنه يصير حينئذ لهم قانون يقاس عليه فيكثر المزيد فيه بسبب ياء التصغير بخلاف غيرها من الزيادات فإنها لما كانت ليست بقياسية لا تكثر الأبنية المزيد فيها بسببها نحو سلسبيل وقَرَعْبَلانة فلا يحذف من الخماسي شيء عند زيادة هذه الزوائد

قوله: (**وتصغير الخماسي ضعيف**) أي لأنه ثقيل وبالتصغير يزاد ثقلاً ولاقتضاء تصغيره حذف حرف أصلي منه.

يخرج عن الثلاثة ما فيه تاء تأنيث، أو ألفه، أو ألف ونون، لرجوع فُعيْلة وفُعَيلى، وفُعيلان، وفُعيلاء إلى فُعَيْل، كرجوع فُعيعِلاء وفُعيعلان إلى فُعيعل، ولمَّا أفهم كلامه أنّ الخماسي لا يُصغر، مع أنه يُصغّر على ضعف بيّنه بقوله: (وإذا صُغِّر الخماسي على ضعفه) وندوره لثقله بلا تصغير، وبتصغيره يزداد الثقل، ولاقتضائه حذف حرف أصلي

فَالأَوْلى حذفُ الْخَامِس، وَقِيل: مَا أشبه الزَّائِد، . . . .

أحدها: وهو الأجود أن يحذف الخامس كما في جمع التكسير، فيقال في تصغير جحمرش جحيمر، وعلته ما ذكر سيبويه وهو أنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع فإنما حذف الخامس الذي ارتدع عنده.

والثاني: أن يحذف ما أشبه الزائد أي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس أو في الشبه فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق وجحيرش وفريزق يحذف الميم؛ لأنها من

عليه (فالأولى حذف الخامس) لأن الثقل عنده حصل. قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما حذف الذي ارتدع عنده (وقيل) الأولى حذف (ما أشبه الزائد) وهو الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه وإن كان أصلياً أو يكون مشابهاً بواحد منها وإنما يحذف ذلك الحرف إذا كان في الطرف أو قريبا من الطرف فيقول في سفرجل وقهبلس وفرزدق سفيرج وقهيبس وفريزق فإن الدال مشابهة للتاء لكونه من مخرج التاء أما إذا لم يكن في الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيرش بحذف الميم لأنها بعيدة من الطرف الذي هو محل التغيير هكذا قال السيرافي والأندلسي.

قوله: (أحدها وهو الأجود أن يحذف الخامس) قال الموصلي: قد اختلف في المحذوف فسيبويه يوجب حذف الأخير؛ لأن الزيادة به حصلت؛ ولأن الاسم لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما يحذف ما ارتدع عنده؛ ولأنه طرف وهو أولى بالتغيير انتهى، ولعل المراد أن الاسم لا يزال في سهولة عند بنائه للتصغير حتى يبلغ الخامس، وإليه يرجع معنى قوله؛ لأن الزيادة به حصلت ويوضحه أن سيبويه قال قيل ما نصه: وإنما يحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة انتهى، وإنما كان الحذف أجود من الإبقاء؛ لأن الإبقاء يؤدي إلى أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها، والصدر أقوى ألا ترى أن الياء وقعت في وسط الرباعي ولما تعذر في الثلاثي وقوعها كذلك جعلوا الأوفر في الصدر.

قوله: (فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق جحيرش و فريزق) هذا ما قاله الزمخشري وتبعه المصنف، والموصلي وغيرهما، وقال الأندلسي نقلاً عن أبي البقاء الذي عليه العلماء

(فالأوْلى حذف الخامس) منه، كما في جمع التكسير، لأنّ الثقل نشأ منه، فيُقال في خورنق، لقصر بالعراق، وجَحْمَرِش: خُويرن، وجُحيمر، (وقيل) حذف (ما أشبه الزائد) من حروف سألتمونيها لفظاً كخورنق، أو مخرجاً كفرزدق، فيقال في خورنق وجحمرش: خُويرَق وجُحيْرِش، بحذف النون والميم، لأنهما من الزوائد، وإنْ كانت

وَسمع الْأَخْفَش: سُفَيْرِجَلٌ.

جا الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء.
والثالث: أن تبقى حروفها فنقول في سفرجل سفيرجل فإن الأخفش قال: سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم، وإنما قال بكسر الجيم لئلا يظن أنه على مثال قريطيس فظهر توجيه قوله، وإذا صغر الخماسي على التفسير الثاني لقوله ولا يزاد على أربعة.

نقره وقال الزمخشري: يحذف شبه الزائد أين كان وهو وهم منه **(وسمع الأخفش)** من بعضهم **(سفيرجل)** من غير حذف شيء منه . . . .

جلا أن فرزدقا يجوز فيه حذف القاف وإبقاء الدال وهو القياس وقد جوزوا عكسه وعللوه بأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة، وأما جحمرش فلا خلاف بينهم فيما علمناه بعد البحث التام عليه وتتبع المظان أنه لا يحذف إلا الشين؛ لأن الراء التي هي مجاورة الطرف لا تحذف إذ ليست من حروف الزيادة والذي قاله الزمخشري من حذف الميم بعيد جدًّا سماعاً وقياساً، ثم قال والذي يبعد قوله أن الميم لا تلي الطرف بل بينهما الراء فمجاورة الحذف من الطرف إلى الوسط أبعد الأشياء انتهى.

وفي شرح اللباب نحوه وسيأتي في الشرح في الجمع ما يوافقه.

قوله: **(وهو التاء)** وجه الشبه اتحاد مخرجهما مع اشتراكهما في صفة الشدة والسفل والانفتاح.

قوله: **(فإن الأخفش قال سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم)** أي للاتباع والتقييد بالكسر هو المشهور في رواية الأخفش، وفي شرح اللباب أن روايته سفيرجل بإبقاء فتحة الجيم فالله أعلم.

قوله: **(لئلا يظن أنه على مثال قريطيس)** أي لئلا يظن أن الجيم ساكن هرباً من توالي الكسرتين مع ثقل الخماسي كما هو رأي الخليل. قال الأندلسي: لو كنت مصغراً مثل هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً لقلت سفيرجل حتى يصير مثل دنينير يعني يسكن الجيم ويجعلها في مقابلة الياء.

قوله: **(على مثال قريطيس)** يعني لو قيل سفيرجل من غير تقييد بكسر الجيم لكان على مثال قريطيس أي لئلا يظن أن الجيم ساكن لتوالي الكسرتين وثقل الخماسي.

أنقا نون خورنق، وميم جحمرش أصليتين، وفي فرزدق: فُريزق، بخلاف الدال، لأنها تُشبه التاء التي هي من الزوائد في المخرج، (وسمع الأخفش) مَن يقول في سفرجل (سُفَيْرِجِل) بكسر الجيم من غير حذف شيء.
ثم شرع في بيان كيفية العمل في ما يُراد تصغيره مما غُيِّر بقلب، أو حذف، أو زيادة، وبدأ بالأول، فقال:

وَيردُّ نَحْو: بَاب، وناب، وميزان، ومُوْقِظٍ إِلَى أَصله لذهاب الْمُقْتَضِي................................

جار وأما على التفسير الأول فأظهر، والكلمات التي ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها ها هنا من نحو مستخرج وغيره فغير مناسب، إذ لها موضع تذكر فيه وكأنه لم يلاحظ ترتيب الباب.

ثم اعلم أنه إنما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الأول مضموماً والثاني مفتوحاً والثالث ياء التصغير ولا يزاد اعتبار الحروف الأصول، ولذلك دخل مكيرم في فعيعل ولو اعتبر الحروف الأصول لأدى إلى ذكر أكثر أبنية الأسماء في التصغير إذ يلزم حينئذٍ أن يقال فيما كان على أربعة أحرف مثلاً كجعفر ومكرم وعنسل أنها تصغر على فعيلل ومفيعل وفنيعل وكذا في الجميع فيؤدي إلى الكثرة ولأجل الدلالة على هذه الإرادة كرر العين في أمثلة التصغير دون اللام مع أن عادتهم تكرير اللام لمعرفة الأوزان.

قوله: **(ويرد)** لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء وأقسام الأبنية الحاصلة وأجاب عن الخماسي حين يرد على الأبنية شرع في تفاصيل الأبواب، وكيفية العمل في الأسماء إذا أريد تصغيرها، فنقول الاسم الذي أريد تصغيره لا يخلو إما أن يكون قد حصل فيه التغيير أو لا، فإن لم يحصل فحكمه ظاهر وإن حصل فالتغيير إما بالقلب أو بالحذف أو

نقره **(ويرد)** عند التصغير **(نحو باب وناب وميزان وموقظ إلى أصله)** وأصل باب بوب وأصل ناب نيب قلبت الواو والياء ألفاً فيهما وأصل ميزان موزون؛ لأنه من الوزن قلبت الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وأصل موقظ ميقظ قلبت الياء واواً لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد ضمة فلما صغرت قيل بويب ونييب ومويزين وميبقظ عادت الألف في باب وناب والياء في ميزان الواو في موقظ إلى أصلها **(لذهاب المقتضى)** للقلب عند التصغير

جما قوله: **(الكلمات الذي ذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله تعالى.

قوله: **(وكأنه لم يلاحظ ترتيب الباب)** لأن المصنف ذكر أولاً تصغير الثلاثي ثم تصغير الرباعي، ثم تصغير المزيد فيكون ذكر مستخرج وغيره غير مناسب في هذا الموضع.

أفضا (ويُرَدُّ) في التصغير (نحو باب وناب، وميزان، ومُوقِظ إلى أصله لذهاب المُقتضي) للقلب فيها بالتصغير، إذ المُقتضي لقلب الواو والياء ألفاً في نحو باب وناب تحركهما، وانفتاح ما قبلهما، ولقلب الواو ياء في نحو مِيزان سكونها، وانكسار ما قبلها، ولقلب الياء واواً في مُوقِظ سكونها بعض ضمة، وقد ذهب ذلك بتصغيرها، إذ

بِخِلَاف: قَائِم وتراث......................

بالزيادة فإن كان بالقلب فالقلب إما لازم أو غير لازم، ونعني باللازم ما كانت علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر، وبغير اللازم ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر، فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله كباب، وناب يقال في تصغيرهما بويب ونييب؛ لأن علة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتحا ما قبلهما، فلما ضم الأول في التصغير ذهب المقتضى، والناب السن، وكميزان أصله موزان انقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فلما صغر ضم الأول فقيل مويزين، وكذا موقظ أصله ميقظ انقلبت الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك في التصغير قيل مييقظ، وإن كان لازماً فلا يرد كقائم فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه، وذلك موجود في مكبره ومصغره فيقال في تصغيره قويئم بالهمزة وكتراث وهو المال والموروث أصله وراث قلبت الواو تاء للضمة، وذلك موجود في المصغر، فيقال في التصغير تريث......

(بخلاف) باب (قائم) فإن همزته عند التصغير لا ترد إلى أصلها وهو الواو؛ لأن علة قلب الواو همزة وقوع الواو عيناً في اسم فاعل أعل فعله وهي حاصلة في المصغر أيضاً فيقال في تصغير قويئم بالهمز (وتراث) وأصله وراث من الوارثة قلبت الواو تاء لضمنه

قوله: **(فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله)** من ذلك أيضاً ذوائب فلو سميت به في صغرته لقلت ذؤييب بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها لأن الواو بدل همزة، وإنما قلبت في الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف وهي تشبه الهمزة فكان كاجتماع ثلاث همزات، وذلك مفقود في المصغر ومنه أيضاً قيمة وديمة وهما كميزان ودينار وقيراط، والأصل دنار وقراط أبدل أول المثلين ياء فتقول في تصغيرها قويمة ودويمة ودنينير وقريريط لزوال المقتضى للقلب.

قوله: **(وإن كان لازماً فلا يرد)** منه أيضاً أيمة لا ترد ياؤها إلى الهمزة لثقل اجتماع الهمزتين بل يصغر على لفظها فيقال أييمة ومثل تراث تخمة وإياب في وخمة وعياب.

قوله: **(فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل إلى آخره)** قال الأندلسي: لا يتوهم أن الواو في قائل إنما قلبت همزة لوقوعها بعد ألف وليس الأمر كذلك لما ثبت من حكم المصغر وثبوت الهمزة فيه سماعاً، ولو كانت العلة ما ذكر لوجب أن يقال قويل بغير همزة، وحيث ورد الهمزة عنهم دل على فساد تلك العلة انتهى.

قوله: **(قلبت الواو تاء)** أي على قلباً غير قياس.

قوله: **(تريث)** هو بتشديد الياء.

يُقال فيه بُوَيْب ونُيَيْب، ومُوَيْزِين ومُيَيْقِظ (بخلاف) نحو (قائِم وتُراث) للمال الموروث،

وأُدَدٍ، وَقَالُوا: عُيَيْدٌ ....

جار وكذا أدد وهو علم أصله ودد قلبت الواو همزة للضمة، فيقال في تصغيره أديد لبقاء علة القلب في المصغر.

قوله: (وقالوا عُيَيْد) جواب اعتراض وهو أن يقال أصل عيد عود انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد ذهب المقتضى في التصغير ولم يقولوا عويد أجاب

نقره وهي حاصلة في تصغيره أيضاً فيقال في تصغيره تريث (وادد) أصله ودد من الود قلبت الواو همزة لكونها مضمومة بضمة لازمة غير مشددة وهذه العلة موجودة في تصغيره فيقال في تصغيره أديد، فإن قلت: إن أصل عيد عود من العود قلبت واوه ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وهذه العلة غير موجودة في تصغيره فينبغي أن يعود الياء في تصغيره إلى أصله ويقال عويد مع أنهم قالوا عييد فأجاب عنه بقوله: (وقالوا: عييد

كـ قوله: (وهو علم) في القاموس وأدد كعمر مصروفاً وبضمتين أبو قبيلة انتهى.

وقال الجوهري: وأدد أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن حمير، قال والعرب تصرف أدداً جعلوه بمنزلة ثقب ولم يجعلوه بمنزلة عمر.

قوله: (قلبت الواو همزة) هو قلب قياسي جائز.

قوله: (جواب اعتراض) يقال نظيره في تصغير متعد ومتسر على الوجه الأصح، ويجاب بنحو ما ذكر من إرادة الفرق والتفصيل أن الأصل موتعد وميتسر؛ لأنهما من الواعد واليسر فقلبت حرف العلة ياء لأجل تاء مفتعل فلما صغر حذفت هذه لزيادتها كتاء مكتسب فزال موجب قلب حرف العلة تاء، فقال السيرافي: يبقى التاء ولا ترد إلى الواو، والياء فتقول متيعد ومتيسر كما تقول تخيمة وتريث وقال إنه قول سيبويه، وقال الزجاج: ومن وافقه ترد الواو والياء فتقول مويعد ومييسر نظراً إلى زوال موجب وجود التاء والراجح عند ابن مالك وغيره هو الأول لئلا يلتبس لو رد حرف العلة بتصغير موتعد وميتسر. فإن من العرب من يقولهما أو بتصغير موعداً وموعد ونحوه.

كذ (وأُدَد) لقبيلة باليمن، فلا يُردّ إلى أصله، إذ المُقتضي لقلب عين الفعل في قائم همزة، كونه اسم فاعل من مُعتل العين، ولقلب الواو في نحو تُراث تاء، وفي نحو أدد همزة كون الواو مضمومة أول الاسم، وذلك باق بعد تصغيرها، إذ يقال فيه قُوَيئم بالهمزة، وتُرَيّث، وأُديّد، (و) إنما (قالوا عُيَيْد) لا عويد في تصغير عِيد مع مشاركته لنحو ميزان

لقَولهم: أَعْيَادٌ. فَإِن كَانَت مُدَّة. . . . .

جار بأنهم لما جمعوه على أعياد فرقاً بينه وبين جمع عود حملوا المصغر عليه؛ لأن التكسير والتحقير من واد واحد، أي أنه في المعنى مثله من حيث إنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم فغيروا صيغته، ولو قيل ابتداء قالوا عييد فرقاً بينه وبين مصغر عود لكان مستقيماً أيضاً، وكأنه إنما عدل إلى ذلك لبيان جمعه ها هنا.

قوله: (**فإن كانت مدة**) لما بين أن ألف باب تنقلب واواً في التصغير لما مر وكان حكم ألف ضارب وياء ضيراب مثله في وجوب الانقلاب إلى الواو؛ لأنهم. . . . . .

نقره **لقولهم أعياد**) في جمع تكسيره فرقاً بينه وبين أعواد جمع عود فحملوا تصغيره على تكبيره لأنهما من واد واحد لما أن في كل منهما تغييراً في اللفظ والمعنى ولأن التصغير ضد التكبير ولو قال ابتداء فرقاً بينه وبين مصغر عود لاستقام كلامه إلا أنه عدل إلى ما قال ليكون ذلك بيانا لجمعه أيضاً.

(**فإن كانت مدة**) وهي ههنا حرف علة ساكنة زائدة ما قبلها متحركة بحركة من

جما قوله: (**من حيث إنهم قصدوا**) ومن حيث إنهما يردان الأشياء إلى أصولها غالباً. قوله: (**ولو قيل ابتداء قالوا عييد إلى آخره**) سبقه إلى هذا النظر المصنف وغيره، قال في شرح المفصل: ولو قال في عيد إنما قالوا عييد؛ ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان أقرب وقد يفهم من قول الشارح لكان مستقيماً أيضاً أنه لا تفاوت بينهما وكأنه لما ذكر من بيان الجمع على أنهما قد يفترقان كما في ريح فإن جمعهما أرواح على الأفصح ومقتضى الأول أن يقال في تصغيرها رويحة وهو ما جزم به الأندلسي ومقتضى الثاني أن يقال رييحة بالياء فرقاً بينه وبين مصغر روح. قوله: (**وكان حكم ألف ضارب وياء ضيراب**) بين به أن مراد المصنف أن المدة الثانية تقلب واواً إن لم تكن هاء وتبقى إن كانت الواو كطومار[1] إذ لا معنى لقلبها واواً وأن المراد المدة التي لا أصل لها كما علم مما سبق فلا يرد نحو موقظ ودينار وقيراط؛ لأن المدة فيها بدل.

أفضا في ذهاب المُقتضي بالتصغير، (لقولهم) في تكسيره (أعْياد)، فرقاً بينه وبين أعواد، جمع عود، فحملوا عليه المُصغّر، لأنّ التكسير والتصغير من وادٍ واحد، من حيث أنهما يَرُدَّان الأشياء في الأغلب إلى أصولهما، وقال الجاربردي: مِن حيث أنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم، فغيّروا صيغته، قال: ولو قيل ابتداء: وقالوا عُييد؛ فرقاً بينه وبين مصغر عود، لكان مستقيماً أيضاً، وكأنه إنما عدل إلى ذلك لبيان جمعه هنا.

(فإنْ كانت) أي وجدت في حروف ما يُراد تصغيره (مَدَّة) لا أصل لها . . .

---

(١) ابن سيده الطامُورُ والطُّومارُ الصحيفةُ قيل هو دَخِيل قال وأُراه عربيًّا محضاً لأَن سيبويه قد اعتدّ به في الأَبنية فقال هو ملحق بفُسْطاط وابن كانت الواو بعد الضمة فإِنما كان ذلك لأَن موضع المدّ إِنما هو قُبَيل الطرَف مُجاوِراً له كأَلِفِ عِمادٍ وياء عَمِيد وواو عَمُود فأَما واوُ طُومار فليست للمدّ لأَنها لم تُجاوِر الطرَف فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إِنه مُلْحق فلو بَنَيْتَ على هذا من =

ثَانِيَة فالواو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارب، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَاب. وَالِاسْم على حرفين..............................

جار بردي لما اضطروا إلى تحريكهما وجب قلبهما حرف لين، وكانت الواو اقعد لانضمام ما قبلها ذكره ها هنا وإن لم يكن هذا موضع ذكره نظراً إلى المناسبة، وإن تغايرا في أن في أحدهما رد إلى الأصل دون الآخر.

قوله: (**والاسم على حرفين**) لما فرغ مما وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما غير بالحذف، والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الأصول إلا حرفان، فنقول الاسم الذي بقي

جنسها (**ثانية**) بعد الفاء في المكبر (**فالواو**) لازمة في المصغر سواء كانت المدة في المكبر واو أو ياء أو ألفاً وياء، لأنها إن كانت واواً بقيت على حالها وإن كانت ألفاً وياء قلبتا واواً لانضمام ما قبلها (**نحو ضويرب في**) تصغير (**ضارب وضويريب في ضيراب**) مصدر ضارب وطويمير في طومار، وإنما ذكر هذا البحث هاهنا وإن لم يكن موضع ذكره لمناسبته بحث باب وناب (**والاسم**) المتمكن حال كونه (**على حرفين**) بحذف حرف منه

قوله: (**لما اضطروا إلى تحريكهما**) أي الألف والياء لوقوعهما ثانية فوجب تحريكهما بالفتح. قوله: (**وكانت الواو أقعد لانضمام ما قبلها**) أي لمناسبة الضمة للواو وإن قالوا متيقظ فأثبتوا الياء وقد يستحسن في الأصل لكونه أصلاً لا ما لا يستحسن في غيره.

قوله: (**موضع ذكره**) لأن البحث في المدة الثانية المنقلبة من الواو والياء والمدة في ضارب وضيراب ليست كذلك؛ لأنها زائدة فلا يكون الموضع موضع ذكره لكن ذكر هاهنا للمناسبة المذكورة في الشرح. قوله: (**نظراً**) فهو مفعول لأجله أو حال من فاعل ذكره أو مفعول مطلق. قوله: (**دون الآخر**) في ألف ضارب وياء ضيراب.

(ثانية)، أي واقعة ثانية، (فالواو) تُردّ إليها المَدَّة، إنْ لم تكن واواً، وإلّا فلا معنى لردها واواً، بل تفتح فقط (نحو ضُوَيْرب في ضارب)، وفي ضُورب علماً، (وضُوَيْريب في ضِيرَاب)، لأنهم لمَّا اضطروا إلى تحريكها، ولم يكن لها أصل تُرَدُّ إليه، وجب قلبها فيما قلنا حرف لين، وكانت الواو أقعد؛ لانضمام ما قبلها، والمراد بالمَدَّة حيث أُطلقت أحد حروف اللين إذا كان ساكناً، وحركة ما قبله من جنسه، فالألف أبداً مَدَّة، ضرورة انفتاح ما قبلها، بخلاف الواو والياء.

ثم ثنّى بما غُيّر بالحذف فقال: (والاسم) المتمكن حالة كونه (على حرفين) بأن

= سألت مثلَ طُومار ودِيماسٍ لَقُلْت سُوآل وسِيآل فإن خَفَّفْتَ الهمزة أَلقيت حركتها على الحرف الذي قبلها ولم تخش ذلك فقلت سُوَال وسِيَال ولم تُجْرِهما مُجْرى واو مَقْرُوءة وياء خَطِيئة في إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما وإدغامك إيَّاهما فيهما في نحو مَقْرُوّة وخَطِيّة فلذلك لم يُقَلْ سُوّال ولا سِيّال أَعْنِي لتقدُّمِها وبُعْدها على الطَّرفِ ومشابهةِ حرف المد والطُّمْرُورُ الشِّقْراق ومَطامِيرُ فرسُ القَعْقاع ابن شَوْرٍ. [اللسان: ٤/ ٢٠٥]

يـردُّ مـحذوفة، تَقـول فِـي عـدَّةٍ، . . . .

من حروفه الأصول حرفان لا يخلو من أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة، فإن كان من غير زيادة فالمحذوف إما فاء أو عين أو لام، وحكم الجميع رد المحذوف ليمكن بناء فعيل ثم مثل لكل واحد بمثالين تمثيلاً واضحاً، وقيد كل ومذ بقوله اسماً، لأن

(**يرد محذوفه**) سواء كان المحذوف فاء أو عيناً أو لاماً ما وسواء كان الحذف قياسياً أو غير قياسي؛ ليصير بالرد على مثال فعيل (**تقول في عدة**) وأصله وعدة حذفت الواو منه

قوله: (**فإن كان من غير زيادة**) أي ليست بهاء تأنيث.

قوله: (**فإن كان من غير زيادة**) أي يعتد بها بأن لا يكون زيادة أصلاً أو يكون ولكن لا يعتد بها كما في تاء عدة على ما سنشرح.

قوله: (**ليمكن بناء فعيل**) ولأنه لو حذف ولم يرد لوقع ياء التصغير طرفاً فلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة ويلزم من تحريكها قلبها ألفاً ومن قبلها حذفها لوقوع التنوين بعدها.

قوله: (**ثم مثل لكل واحد بمثالين**) فإن قلت أحد المثالين وهو عدة لما فاؤه محذوف وهو مع زيادة والبحث فيما بقي من حروفه الأصول حرفان بلا زيادة، قلت لم يعتد بهذه التاء فإنهم لم يجعلوه عوضاً لتصير كالجزء، ولهذا أجروا عليه أحكام التاء المتمحض للتأنيث من عدم كتابتها طويلة ويقفون عليها بالهاء ولم يسكنوا ما قبلها بخلاف التاء في أخت فإنهم جعلوه عوضاً عن المحذوف، ولهذا لم يجروا عليه أحكام تاء التأنيث؛ لأنهم كتبوها بالتاء طويلة ويقفون عليها بالتاء ساكنة وأسكنوا ما قبلها وإذا رد المحذوف زالت تعويضه فتصير الأمر بالعكس، وحاصله أن التاء في عدة بعد الحذف محض للتأنيث كما كان قبل الحذف والتاء في أخت بعد الحذف لم يكن لمحض التأنيث، بل يصير كالجزء، وإذا كان كذلك لم يتعدوا بالتاء في عدة؛ لأنه زائد قطعاً واعتدوا بالتاء في أخت؛ لأنه خرج من الزيادة المحضة في حكم الجزء.

قوله: (**ثم مثل لكل واحد بمثالين**) مثل لما حذفت فاؤه بعدة وكُلْ لأنهما من الوعد والأكل، ولما حذفت عينه بسه ومذ ولما حذفت لامه بدم وحر، والحذف في عده قياسي، وفي البقية على خلاف القياس.

قوله: (**وقيد كل ومذ بقوله اسماً**) أي بأن سمى بهما أو رفع مذ ما بعده فإنه حينئذٍ يكون اسماً.

حُذف منه شيء، ولـم يبق من أصوله إلّا حرفان، ولم يُزد فيه غير هاء التأنيث (يُردّ محذوفه) من فاء أو عين أو لام، ليمكن بناء فُعيل منه، (تقول في) تصغير (عِدَة. . . . .

وكل اسْماً: وُعَيْدَةٌ وأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ، ومُذْ اسْماً: سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ. . . .

جا الأول لو كان فعلاً والثاني حرفاً لا يصغران، والسَّتَهُ الاست والحِرْحُ الفرج، وأصل مذ منذ خففت بحذف النون وإنما حكموا بذلك لأن الأصل في الأسماء أن يكون على ثلاثة أحرف؛ ولأنه لو لم يكن أصله منذ لم يقل عند التقاء الساكنين مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر.

قياساً على يعد (**وكل**) حال كونه (**اسماً**) لا فعلاً لأن الفعل لا يصغر، وأصله أن كل حذفت الهمزة التي هي فاء الفعل على غير القياس، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها (**وعيدة**) برد الواو لأجل بناء التصغير وإنما لم يعتبروا تاء التأنيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج إلى رد الواو كما لا يحتاج إلى رد الهمزة في تصغير ناس اكتفاء في بناء التصغير بالألف الزائدة؛ لأن أصل تاء التأنيث أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة أخرى فتكون بمنزلة كرب من معدي كرب من حيث دوران الإعراب عليها ومن حيث انفتاح ما قبلها كما في المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير (**وأكيل**) برد الهمزة التي هي فاء الفعل لأجل بناء التصغير ولا ترد همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها؛ لأنه إنما يحتاج إليها حيث كان الفاء ساكناً فلما صار متحركاً في التصغير استغنى عنها (**وفي سه**) وأصله سته بدليل استاه حذفت عينه على غير قياس (**ومذ**) وأصله منذ حذفت عينه على غير قياس حال كونه (**اسماً**) لأنه لو كان حرفاً لا يصغر (**ستيه ومنيذ**) برد المحذوف منهما . . . .

قوله: (**وأصل مذ منذ**) وهذا هو المشهور، وذهب ابن ملكون إلى أنهما أصلان؛ لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه، وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل. قوله: (**ولأنه لو لم يكن أصله منذ إلى آخره**) ليس بقاطع لجواز أن يكون الضم لاتباع وآثروا على الكسر استثقالاً للخروج إليه من الضم، وإن كانوا يفعلونه في بعض الأحيان، واستدل ابن هشام أيضاً بأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وليس بقاطع أيضاً لما سبق من الاحتمال. قوله: (**بل بالكسر**) لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر، وإنما ضم لأن الضم حركة قوية فجبروا بها المحذوف كما في قبل وبعد.

وكُلْ اسْماً) لا فعلاً، لأنّ التصغير من خواص الأسماء، كما مرّ: (وُعَيْدَة وأُكَيْل) برد فائهما، لأنهما من الوعد والأكل. (وفي سَهٍ ومُذٍ اسْماً) لا حرفاً لِما مرّ (سُتَيْهَةٍ ومُنَيْذٍ)، برد عينهما، إذ أصل سه، وهو الأست، أي العجز والدُّبر ستَه، بفتح التاء، بدليل أستاه، وأصل مذ منذ، لأنّ الأصل في الاسم أن يكون ثلاثياً، ولأنه لو لم يكن أصله

وَفِي دَمٍ، وحِرٍ: دُمَيّ وحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَاب: ابْن، وَاسْمٍ، وَأُخْتٍ، وَبِنتٍ، . . . .

وإن كان مع زيادة فإما أن يمكن جعل الاسم بها على فعيل أو لا، فإن لم يمكن فهو قسمان: **أحدهما** أن تكون الزيادة همزة وصل كابن واسم، فإنك لو بنيت فعيلاً منهما لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها، فإما أن تحذفها فتخل بفعيل أو تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها وصلاً وابتداء أيضاً بتحريك ما بعدها. **والثاني**: أن تكون الزيادة تاء تأنيث كبنت، وأخت، . . . .

(**وفي دم**) قيل أصله دمو.

وقال سيبويه: إن أصله دمي بتسكين العين؛ لأنه يُجمع على دماء ودمي، ولو كان مفتوح العين لا يجمع كذلك، وقال المبرد: أصله دمي بفتح العين؛ لأنهم يقولون في تثنيته دميان، وعلى كل هذه الأقوال حُذِفت اللام منه حذفاً شاذًا (**وحر**) وهو الفرج وأصله حرح بدليل قوله في جمعه أحراح حذفت اللام منه على غير قياس (**دمي وحريح**) برد المحذوف منهما.

(**وكذلك باب ابن واسم**) مما حذف منه حرف، وزيدت في أوله همزة وصل في أنه يرد المحذوف، فإن أصلهما بنو وسمو حذفت الواو من آخرهما وعوضت همزة الوصل في أولهما، فإذا صغرا أعيدت الواو المحذوفة لأجل بناء التصغير، وإنما **أعيدت** وإن كانت همزة الوصل عوضاً عنها؛ لأنها لا يتم بناء التصغير بها؛ لأنها غير لازمة لعدم ثبوتها في حالة الدرج فلو اعتد بها في بناء التصغير، وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وإن لم تسقط لخرجت عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج (**وكذلك باب أخت وبنت**). . . . .

قوله: (**كابن واسم**) أصل ابن بنو بالتحريك وأصل اسم سمو بكسر أوله أو ضمه فحذف آخرهما وعوض عنه همزة الوصل بعد إسكان فائهما تخفيفاً.

قوله: (**لو بنيت فعيلاً**) أي من غير رد المحذوف. قوله: (**بتحريك ما بعدها**) هو متعلق بقوله مع الاستغناء عنها ابتداء ثم حيث بطل القسمان تعين رد المحذوف وتحذف حينئذٍ همزة الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء.

منذ لم تُضم ذاله عند ملاقاة الساكن، نحو: مذ اليوم، بل يكسر، وفي دَم وحِرٍ دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ، برد لامهما، إذ أصل دم دمو بالتحريك، أو دمي بالإسكان، والتحريكُ على الخلاف فيه، وأصل حِر، وهو الفَرْج حِرح، بدليل أحراح، والحذف في عدة قياسي، وفي البقية غير قياسي، (وكذلك باب ابْن واسْم وأُختٍ وبِنْتٍ . . . .

وهَـــنْـــتٍ، ....

ك وهنت أصلها بنوة وأخوة وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضاً عنها، ولذلك يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها، فلو بنيت فعيلاً من هذا القبيل من غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التأنيث وهي في حكم كلمة أخرى فوجب الرد، فإذا رددت المحذوف زالت العوضية. ....

ج **وهنت)** مما حذف منه حرف وعوض عنه تاء التأنيث فإنه يرد المحذوف منه وأصلها أخو وبنو وهنو فحذفت الواو منها وعوضت التاء عنها ولأجل أن التاء للتعويض كتبت طويلة ويوقف عليها بالتاء ويسكن ما قبلها إلا أنها لما كانت فيها رائحة التأنيث لاختصاص التعويض بالمؤنث دون المذكر لم يعتد بها في بناء التصغير وجعلت في حكم الانفصال وكونها كلمة غير الكلمة الأولى، فإذا أُعيدت الواو المحذوفة منها في التصغير فيقال أخية وبنية وهنية، وإذا أعيدت تمحضت للتأنيث لامتناع الجمع بين العوض والمعوض

ك قوله: **(فتقول بنية وأخية وهنية)** أي لأنك لما رددت اللام اجتمع واو وياء وسبقت الياء ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، قال الجوهري: وقد تبدل من الياء الثانية أي في هنية هاء، فيقال هنيهة ومنهم من يجعلها بدلاً من التاء التي في هنت قال والجمع هنات، ومن رد قال هنوات، وفي فلان هنات أي خصلات شر ولا يقال ذلك في المحبوب انتهى.

قوله: **(وهنت)** هنت كلمة كناية عن القبائح. قوله: **(فوجب الرد)** وإذا ردوا المحذوف

ق وهَنْتٍ) مما بقي على حرفين، مع زيادة غير هاء التأنيث، ولم يكن معها بناء فعيل، برد محذوفه، إذ أصل ابن بنو بالتحريك، واسم سمو بكسر أوله، وقيل بضمه، فحذف آخرهما، وعوض عنه همزة الوصل، بعد إسكان فائهما تخفيفاً، فلو صغرا بحالهما، ولم يفتح ثانيهما، لم يكن بناء فعيل، أو فتح، سقطت الهمزة للاستغناء عنها، فيبقيان على حرفين، فيجب إسقاطها، ورد المحذوف، فيقال: بُني وسُمي، وأصل اخت وبنت أخوة وبنوة بالتحريك، وأصل هنْت، وهي كناية عن الشيء، وقيل عن الفَرْج، وهنوة بالتحريك، فحذفت واوها، وعوض عنها تاء التأنيث، ولذلك يكتبونها تاء، ويقفون عليها بالتاء، ويسكنون ما قبلها، فلو صُغّرت من غير ردّ المحذوف، لاعتدّ بتاء التأنيث، وهي في حكم كلمة أخرى، فيجب رد المحذوف، فيقال: أُخية وبُنيّة، وهُنيَّه، أو هُنَيْهَه، بإبدال الياء الثانية هاء، وقد زال بالرد العوضية وأحكامها السابقة، فيكتبون التاء هاء، ويقفون عليها بالهاء، ويفتحون ما قبلها، ولا تسقط وصلاً، ولا وقفاً، لأنها تفيد مع التعويض معنى آخر، وهو التأنيث، وهو باق، بخلاف همزة اسم ونحوه، لا تفيد غير التعويض، وإمكان الابتداء بمدخولها، وكلاهما قد زال بالتصغير، وبالجملة فثبت

بِخِلَاف بَاب: مَيْتٍ، وهَارٍ، ونَاسٍ.

جا فزال حكمها، فلذلك تقل عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فنقول بنية وأخية وهنية، هذا إذا لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على بناء فعيل، وإن أمكن فحكمه أن تستغني بالزيادة عن المحذوف فنقول في ميت ووزنه قيل مييت، ولو رددت المحذوف لقلت مييت، وفي هار هوير وهو اسم فاعل من هار يهور هوراً أصله هاير حذفت عينه،

دك عنه؛ ولذا كتبت بالهاء ويوقف عليها بالهاء وفتح ما قبلها (**بخلاف باب ميت وهار وناس**) مما حذف حرف منه وزيدت فيه زيادة يمكن أن يجعل اللفظ معها على بناء التصغير فإن أصل ميت ميبت على وزن فيعل حذفت الياء المكسورة للتخفيف، وأصل هار هائر حذفت عينه على غير قياس كما في شاك وأصل ناس أناس بدليل أنس وإنسان حذفت فاؤه شاذاً فإذا صغرت لا يرد المحذوف لأنه يمكن أن يجعل ألفاظها مع الزيادة فيها وهي الياء في ميت والألف في هار وناس على وزن فعيل إذ لا مانع من ذلك كما في التأنيث وهمزة الوصل فيقال في تصغيرها مييت وهوير ونويس. . . . .

لك قلبت ياء وأدغم الياء في الياء فتقول أخية وبنية وهنية.

قوله: (**فزال حكمها**) أي حكم العوضية من كتابة التاء طويلة والوقف عليها بالسكون وإسكان ما قبلها وصار الأمر بالعكس.

قوله: (**ووزنه فيل**) أي وكان أصله ميوتاً على فيعل وعند الكوفي أصله مويت على فعيل فأعلت العين لإعلالها في مات.

قوله: (**وأصله هاير**) المناسبة لما قبله أن يقول وأصله هاور لكنه قصد التنبيه على أن

قه أنّ ردّ المحذوف في التصغير واجب إذا كان الاسم على حرفين، ولم يعوض عن المحذوف، أو عوض عنه شيء، ولم يكن معه بناء فُعيْل، (بخلاف باب مَيْتٍ وهارٍ وناسٍ) مما بقي على حرفين، مع زيادة ما مرّ آنفاً، وأمكن معهما بناء فُعَيْل، فيه، وأصل مْيْت ميّت بالتشديد، ومعنى هارٍ ما انصدع من جانب، ما أشرف على الهدم والسقوط، وأصله هاور، حذفت عينه، وهي الواو المنقلبة عنها، كما في شاك شاذا، ووزنه فال، وليس المحذوف منه ألف فاعل؛ خلافا لِما وقع للزمخشري في كشافه. وأصل ناسٍ أناس، فيقال: مُيَيْت وهُوير ونويس بالتخفيف بوزن فعيل ويقال فيها أيضاً مُيَيْت وهُوير وأُنيس بالتشديد بوزن فُعيعل، ووجهه في هوير أنّ المحذوف الواو، فلا همز في مُكبره، فكذا في مُصغره، فتقلب الواو ياء، وتدغم فيها ياء التصغير، ويجوز هويئر بالهمز كقويئم، بجعل المحذوف الهمزة المنقلبة عن الواو، وما ذكر من التشديد فيما ذكر، ومن الهمز في هُويئر شاذ، كما صرح به ابن مالك وغيره، وإنْ أوهم كلام المصنف خلافه.

. . . .

كما في شاك شاذًّا وليس مقلوب هائر، كما وقع في بعض الحواشي إذ حكم مثله أن يكون الياء فيه كالثابتة، ولذلك كنت تقول في الرفع هذا هوير بكسر الراء وفي النصب رأيت هويريًّا بإثبات الياء لفظاً، كما تقول هذا قويض ورأيت قويضيًّا وقد ذكره المصنف فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد عند التصغير وهذا ظاهر للمتأمل، وكأن هذا السهو

. . . .

حذف العين بعد انقلابها همزة. وفي قوله حذفت عينه منع لما قاله الزمخشري في "الكشاف" من أن هاراً فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف، وسيأتي ذلك في الشرح في الإعلال والتنبيه على ما حققه هنا.

قوله: **(كما في شاك)** لا يناقضه ما تقدم في الكلام على جاء من أنه مقلوب لما حكاه أبو حيان وغيره من أن من العرب من يقول شاك بالرفع فيحذف العين، ومن يقول **شاك** فيقلب فعلى اللغتين يتنزل الكلامان.

قوله: **(كما في شاك شاذًّا)** لأن من قواعد العربية أن كل واو وياء وقعت بعد ألف اسم الفاعل قلبت همزة فحينئذٍ حذفه شاذ إذ لم يثبت حذف الهمزة في كلامهم من اسم الفاعل.

قوله: **(وقع في بعض الحواشي)** فإنه على تقدير القلب لا يصير عين الفعل همزة، بل يقلب العين من الواو والياء إلى اللام، كما في جاء على مذهب الخليل كما مر فعلى تقدير القلب يصير هار هاروا فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار هارياً فاعل إعلال قاض فينبغي أن يكون حكمه حكم قاض لكنه ليس كذلك فعلم من هذا أنه محذوف هائر لا مقلوبة تأمل.

قوله: **(كالثابتة)** لأن حذفه إعلالي فيجب أن يكون في حكم الثابت.

قوله: **(تقول في الرفع)** أي ينبغي أن تقول هكذا لو كان مقلوباً ولكن لا تقول كذلك، بل تقول هذا هوير ورأيت هويراً.

قوله: **(وقد ذكره المصنف، فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد عند التصغير)** أي في أحوال الرفع والنصب والجر، فلو كان مقلوب هائر لكانت الياء المحذوفة للإعلال كالثابتة فيرجع في حالة النصب وهو خلاف ما فرض المصنف.

قوله: **(لا يرد عند التصغير)** وعلى تقدير القلب يصير المحذوف ملفوظاً عند التصغير، كما تقول في رأيت هويريًّا، فلا يكون مما حذف منه حرف أصلي لا يرد عنه التصغير فيكون

. . . .

وَإِذا ولي يَاء التصغير وَاوٌ أَو ألف منقلبةٌ، أَو زَائِدَة قلبت يَاء،

جـ نشأ مما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وهو أنك لو رددت المحذوف لقلت هوير وهو سهو وصوابه أن يقال هويئر بالهمزة كما تقول في تصغير قائم قويئم أو هوير بالإدغام؛ لأن الواو حذف منه قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقائها في المكبر، فإذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر فتقلب الواو المردودة ياء وتدغم في ياء التصغير، وناس مشتق من الأنس فقاؤه محذوفة فإذا صُغِّر قيل نويس ولو رد لقيل أنيس. قوله: **(وإذا ولي)** لما انجرّ الكلام إلى ذكر أخت وأختيته وقد وقع فيها بعد ياء التصغير ما وجب فيه القلب والإدغام أو ردّ المصنف هاهنا حكم الأسماء التي يقع فيها بعد ياء التصغير ما يجب قلبه إلى الياء وإدغامها فيه وذلك على قسمين:

أحدهما: أن يجتمع فيه عند التصغير ياآن، **والثاني**: أن يجتمع ثلاث ياآت،

ف **(وإذا ولي ياء التصغير واو)** بعدها سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت أصلية أو منقلبة عن واو **(أو ألف زائدة قلبت ياء)** أما قلب الواو ياء فلاجتماع الياء والواو والأولى ساكنة، وأما قلب الألف ياء فلأنه لما اضطر إلى تحريكها ولا يمكن تحريك الألف ما دامت باقية على صورتها قلبت ياء لا واواً؛ لأنه لو قلبت واواً لزم قلب الواو

لـ بخلاف ما قاله المصنف فلا يكون هار مقلوب هاير؛ ليستقيم كلام المصنف بل محذوف هاير تأمل. قوله: **(وتدغم في ياء التصغير)** كذا في النسخ، والأصوب وتدغم ياء التصغير فيها وسياق كلامه يقتضي أن أول الضميرين في قوله بعد وإدغامها فيه للياء، والثاني لياء التصغير، والأصوب أيضاً عكسه ومثل ذلك قوله قلبت تلك الحروف ياء وأدغمت.

قوله: **(قيل نويس)** لأن ألفه وقعت ثانية فوجب قلبها إلى الواو كما مر في ضارب.

قوله: **(لقيل أنيس)** لأنه إذا صغر وقع ألفه يلي ياء التصغير فوجب قلبه إلى الياء وإدغامها فيه؛ لأن قاعدتهم أنه إذا ولي ياء التصغير واو كعروة أو ألف منقلبة كعصا أو زائدة كرسالة قلبت تلك الحرف ياء كما ذكر في قوله وإذا ولي إلى آخره.

قـ (وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة) عن واو أو ياء (أو) ألف (زائدة قلبت تلك الواو، أو الألف (ياء)، وأدغم فيها (ياء) التصغير، . . . .

وَكَذَلِكَ الْهمزَة المنقلبة بعْدهَا، نَحْو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، ورُسَيِّلَةٍ،

فنقول إذا ولي ياء التصغير واو كعروة أو ألف منقلبة كعصا أو زائدة كرسالة قلبت تلك الحروف ياء وأدغمت، فيقال عُرية وعصية ورسيلة. أما في عروة فلاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، وأما في عصا فلأن الألف لما وقعت فيه بعد ياء التصغير واضطروا إلى تحريكها ردوها إلى أصلها فصار كالأول. وأما في رسالة فلأنهم لما اضطروا إلى تحريكها لما مر قلبوها ياء وأدغموا وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الألف فإن

ياء فيكون السعي في قلبها واواً ضائعاً (**وكذلك الهمزة المنقلبة**) عن الواو أو عن الياء حال كونها (**بعدها**) أي بعد الألف الزائدة تقلب ياء كما تقول في عطاء عطى وأصله عطاو فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وإذا صغر قلبت الألف ياء كما عرفت فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلب الواو همزة فصار عطيو، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة كما سيجيء (**نحو عرية**) في تصغير عروة وأصله عريوة قلبت الواو ياء (**وعُصَية**) في تصغير عصا وألفه منقلبة عنه واو (**ورسيلة**) في تصغير رسالة الألف فيه زائدة، وإنما لم يذكر

قوله: (**واضطروا إلى تحريكها**) وإلا يلزم التقاء الساكنين وتحريك كل واحد من ياء التصغير والألف متعذر فوجب رد الألف إلى أصلها تحريكها.

قوله: (**واضطروا إلى تحريكها**) أي لتعذر بقائها؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها ساكناً وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة.

قوله: (**ردوها إلى أصلها**) أي وهو الواو لقولهم في تثنيتها عصوان.

قوله: (**لما مر**) أي من أن وقوعها بعد ياء التصغير المقتضي لتعذر بقائها.

قوله: (**قلبوها**) أي لمناسبتها ياء التصغير؛ ولأنها لو قلبت واواً لصارت ياء فقلبها ياء من أول الأمر أولى على أنه قد قيل بذلك في ألف عصا ونحوها جزم به النظام وهو ظاهر كلام الشريف.

قوله: (**بعد الألف**) أي بعد الألف الواقعة بعد ياء التصغير.

(وكذلك الهمزة المنقلبة) عن واو أو ياء (بعدها)، أي بعد الألف التي بعد ياء التصغير، تقلب ياء وذلك (نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلَة) وعُطَيّ، في تصغير عروة، وعصا ورسالة، إذ بالتصغير صار عروة عريوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، وأمّا ألف عصا المنقلبة عن واو، وألف رسالة الزائدة، فإنهم لمَّا اضطروا إلى تحريكهما لوقوعهما بعد ياء التصغير ردّوا الأولى إلى

وتصحيحه فِي بَاب: أُسَيِّدٍ وجَدَيِّلٍ قَلِيل، ....

ﻧﺠ تلك الهمزة أيضاً تقلب ياء وتدغم نحو عطاء أصله عطا وقلبت الواو همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد الألف، فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرد إلى أصله، وقيل عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطيي، ثم حذفت الياء الأخيرة لما سيجيء فقيل عطى.

ثم أورد اعتراضاً على الأصل المذكور بأنه منقوض بأسود وجدول فإنه قد جاء في تصغيرهما أسيود وجديول مع أنه ولي ياء التصغير واو فيهما، وأجاب بأنه قليل وليس بلغة فصيحة وإنما كلا منافيها.

ﻋﺼ الألف المنقلبة عن الياء مع أن حكمه كذلك نحو رحى في رحي؛ لأن ألفه إنَّما ترد إلى أصلها وهو الياء لا تقلب ياء (**وتصحيحها**) أي تصحيح الواو الواقعة بعد ياء التصغير (**في باب أسيد وجديل**) مما وقع الواو الواقعة بعد ياء التصغير فيه متحركة في المكبر ومتوسطة (**قليل**) فمن ترك قلب الواو ياء وقال: أسيود وجديول نظر إلى عروض الاجتماع، لأنه إنما حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة ومن قلب الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها نظر إلى مجرد الاجتماع، وأمَّا إذا كانت الواو ساكنة في المكبر فيجب

ﺣﻞ قوله: (**فإذا صغر انقلبت الألف ياء**) أي لما سبق في ألف رسالة.

قوله: (**وزال الموجب**) أي الموجب لقلب الواو همزة وهو تطرفها بعد ألف زائدة فرد أي الهمزة إلى أصله وهو الواو.

قوله: (**وزال الموجب**) أي الموجب لقلب الواو همزة؛ لأن موجب قلب الواو همزة أنها وقعت طرفاً بعد ألف زائدة وفي التصغير تقلب الألف ياء فلم يقع حينئذٍ بعد الألف فزال الموجب الرد إلى أصله وهو الواو.

ﻓﻼ أصلها، ثم قلبوهما ياء، وأدغموا، وأما عطاء فأصله عطاو، قلبت الواو همزة، لتطرفها، بعد ألف فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرُدّ إلى أصله وصار عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار عُطيِّيا، بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة لِما سيأتي، فقيل: عُطَيٌّ، وما ذكر من قلب الواو ياء إذا وليت ياء التصغير قانون كُلي، وتصحيحها أي الواو الواقعة بعد ياء التصغير (في باب أُسيِّد وجُدَيِّل) في تصغير أَسْود وجَدْول ونحوهما، مما وقعت فيه الواو متحركة متوسطة بأن يُقال أُسيود وجديول (قليل) ليس من اللغة الفصيحة التي كلامنا فيها، ومَن صححها راعى مُكبرهما، فإنه مصحح محافظة على عدم الإلباس بالفعل في أسود، وعلى الإلحاق في جدول، ومَن أعلّهما جرى على القانون، مع أنّ أسَيّداً بالإعلال والإدغام لا إلباس فيه، وجُديل بهما

فَإِن اتّفق اجْتِمَاع ثَلَاث يَاءات حذفت الْأَخِيرَة. . . . .

ثم إن من صحح في تصغير أسود نظر إلى المكبر ومن أعل ثم أدغم فلأن، التصحيح في المكبر إنما كان لئلا يلتبس بالفعل والتصغير يدفع ذلك، ومن صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الإلحاق، ومن أعل وأدغم قال لأن الإدغام لا يخرجه عن حركته وسكونه، ثم أشار إلى كيفية عندما اجتمع ثلاث ياآت في آخر الكلمة، فقال حذفت الأخيرة، استثقالاً للياآت وخصت الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى الأواخر، وإذا حذفت صارت نسياً، وجعل الإعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ومررت بعطي ورأيت عطيًّا، ولو اعتد بها . . . .

القلب والإدغام نحو عجيز في عجوز؛ لأن اجتماع الواو والياء وإن كان عارضاً في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا يكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها، وكذلك إن كانت في الطرف أو في حكم الطرف يجب القلب نحو عرية في تصغير عروة؛ لأن الاجتماع وإن كان غير لازم إلا أنه في محل التغيير الذي يتغير بأدنى سبب **(فإن اتفق اجتماع ثلاث ياآت)** عند التصغير **(حذفت)** الياء **(الأخيرة)** إن بقي بناء التصغير بعد الحذف وكان الاجتماع في الطرف أو في حكمه؛ وإنما حذفت للتخفيف وإنما خص الحذف بالأخيرة؛ لأن الثقل حصل عنده ولأن الحذف بالآخر الذي هو

قوله: **(ثم إن من صحح في تصغير أسود نظر إلى المكبر)** يجوز أيضاً أن يكون راعى البنية وحافظ عليها كما تقول سوير فلا يدغم ليفرق بينه وبين سير أو أن يكون نظرا إلى ياء التصغير عارضة والعارض لا يعتد به ألا تراهم لا يدغمون نحو ﴿ونادوا يا مالك﴾ [الزخرف: ٧٧]، لعروض مجيء الياء بعد الواو بخلاف ما إذا كان مجيئها أصلاً في بنية الكلمة.
قوله: **(لئلا يلتبس بالفعل)** وأي لو اعتل فقيل أساد كما قيل في أقوم وأجوب أقام وأجاب. قوله: **(محافظة على الإلحاق)** أي بجعفر ولولا الإلحاق لأعل بقلب الواو ألفاً، ثم أسيود ممنوع من الصرف وجديول مصروف كمكبرهما. قوله: **(وخصت الأخيرة بالحذف لتطرفها)** يقال أيضاً إن الحذف للاستثقال وهو لا يقع إلا عند الياء التي هي لام ونظيره قول سيبويه في فرزدق فريزد. قوله: **(وإذا حذفت صارت نسياً)** أي لأنه حذف اعتباطي للتخفيف كالحذف في دم ويد ونسياً بكسر النون وفتحها.
قوله: **(ولو اعتد بها)** أي ولو حذفت الياء بالإعلال كما في قاض لظهرت في حال النصب.

لا يخرج على حركته وسكونه، (فإنْ اتفق) بعد القلب (اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة) منها تخفيفاً، وخصت بالحذف لتطرفها، وكثرة تطرق التغيير إلى الآخر، وإذا

نِسْيَاً، على الْأَفْصَح كَقَوْلِك فِي عَطاء وإداوة وغاوية وَمُعَاوِيَة: . . .

لقيل عطى في الرفع والجر وعطيًّا في النصب كقاض. وكذا إداوة وهي المطهرة فنقول في تصغيرها أدية والأصل أديية؛ لأنه انقلبت الألف الواقعة بعد ياء التصغير ياء فصارت إديوة، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت أديية بثلاث ياآت حذفت الأخيرة نسياً وقيل أدية.

وأصل غوية غويوية لانقلاب ألف غاوية في التصغير واواً، ثم قلبوا الواو الثانية من غويوية ياء وأدغمت فصارت غويية بثلاثة ياآت، وأصل معية معيوية؛ لأنه حذفت من معاوية الألف ليمكن بناء التصغير ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فاجتمعت ثلاث ياآت وحذفت الأخيرة نسياً، ثم قال بعض الشارحين: لا يجوز تعلق قوله على الأفصح بقوله

محل التغيير أولى وقوله (**نسياً**) أي حذف نسياً بأن حذفت وجعل ما قبلها بمنزلة لام الكلمة ويكون الإعراب لفظياً في الأحوال الثلاث وجارياً على ما قبلها وقوله (**على الأفصح**) يتعلق بقوله نسياً ويكون فيه إشارة إلى ما قال بعضهم أن بعض ما هو نحو عطيي وأخي يعل إعلال قاض ويكون إعرابه تقديريًّا في حالتي الرفع والجر ولفظياً في حالة النصب، وإنما قلنا إن بقي بناء التصغير بعد الحذف؛ لأنه لا تحذف الياء الأخيرة مع عدم بقائه بعد الحذف كما يقال في تصغير ميه مييه بثلاث ياآت، وإنما قلنا في الطرف أو في حكمه لأنه لا تحذف الياء الأخيرة إذا كانت متوسطة وإن اجتمع ثلاث ياءات كما يقال في تصغير عدوان عديين؛ لأن الوسط ليس محل التغيير فعلى هذا لو قيد المصنف كلامه بما قيدناه لكان أولى (**كقولك في عطاء وإداوة**) وهي المطهرة (**وغاوية ومعاوية**

قوله: (**عطي**) بكسر الياء؛ لأنه حينئذٍ على القول المرجوح يكون المحذوف في حكم الثابت فيصير كقاض فينبغي أن يقال في الرفع عطي بكسر الياء. قوله: (**إداوة**) وهي المطهرة هما بكسر إلهمزة والميم. قوله: (**حذفت الأخيرة**) يعني حذفت الأخيرة على الأفصح وعلى غير الأفصح لا يحذف كما نقل عن بعض النحويين.

قوله: (**لأنه حذفت من معاوية الألف**) الضمير للشأن وفي بعض النسخ؛ لأنها وهو ضمير القصة. قوله: (**ثم قلبت الـ او ياء وأدغمت**) قال الأندلسي قياس من قال أسيود، ورأيت أحيويا أن يقول معيوية وكذلك ما أشبهه.

قال السيرافي: لو صغرت معاوية على من قال أسيود جاز إقرار الواو فتقول معيوية والعرب صغرته على معية.

حذفت صارت (نسياً) منسياً، بمعنى أنه لا يُعتد بها، كما في يد، فيجعل الإعراب إنْ كان عليها على ما قبلها، وإنْ كان بعدها تاء التأنيث فتح لأجلها الياء الثانية، وهذا (على الأفصح، كقولك في) تصغير (عَطاء وإدَاوَة) للمطهرة (وغاوِيَة) من الغواية (ومُعاوية:

عُطَي وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّةٌ، . . . .

جار نسياً، فإنه يقتضي جواز عطى بكسر الياء حال الرفع ولم يقل به أحد فهو متعلق بقوله حذفت الأخيرة فإن بعض النحويين جوزوا عطي حملاً على أحي بسكون الياء لحذف الضمة والكسرة منها وإثباتها لعدم موجب حذفها، هذا حاصل كلامه، وأنا أقول إن ثبت هذا النقل فله وجه في أحي إذ ليس فيه تنوين ليلزم التقاء الساكنين الموجب للحذف

نقره **عطى)** وأصله عطى بثلاث ياآت الأولى ياء التصغير والثانية المنقلبة عن الألف والثالثة المنقلبة عن الواو **(وادية)** في تصغير إداوة وأصله أديوه بقلب ألف أداوة ياء ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسياً وقيل أدية **(وغوية)** في تصغير غاوية وأصله غويوية قلبت الواو الأخيرة ياء لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار غويية بثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسياً، وقيل غوية **(ومعية)** في تصغير معاوية وأصله معيويه بحذف ألف معاوية؛ لأنه إذا اجتمعت في الثلاثي زيادتان يحذف منهما ما هو أقل فائدة عند التصغير، ثم قلبت الواو ياء فاجتمع ثلاث ياآت

لكو قوله: **(جوزوا عطي)** يعني بثلاث ياآت مدغمتين وساكنة. قوله: **(هذا حاصل كلامه)** عبارته وهو الشريف رحمه الله تعالى: اعلم أنه قد أور على قوله الأفصح أنه يقتضي جواز أن يقال في تصغير عطا عطي، ومررت بعطى، ورأيت عطيا كقاض ولا تكون الياء المحذوفة نسياً وهذا لا يجوز ولا يقول به أحد، والصواب أن تقول فإذا اجتمع في الطرف الثلاث ياآت حذفت الأخيرة من غير باب أحوى نسياً بإجماع، ويمكن أن يقال على الأفصح قيد في حذف الياء لا في نسياً فإن بعض النحويين يقول في تصغير عطا وكسا عطي وكسي كما تقول في تصغير أحوى أُحيي بسكون الياء لحذف الضمة والكسرة من الياء وإثباتها لعدم موجب حذفها انتهى كلامه. فليتأمل والمورد المصوب هو الشيخ بدر الدين بن مالك.

قوله: **(إذ ليس فيه تنوين)** أي لكونه ممنوعاً من الصرف كما سيأتي.

فك عُطَيٌّ، وأُدَيَّة، وغُوَيَّة، ومُعَيَّة)، والأصل عُطيوة، وأُديوة وغويوية، ومُعيوية، ثم عُطيَّي، وأديِّية، وغويِّيه ومعيِّية، بثلاث ياءات، أما عُطيّي فالأولى ياء التصغير، والثانية منقلبة عن ألف عطاء، كما قلنا في عصا، والثالثة عن الواو، والواقعة بعد ألف عطاء، وأمَّا أُديّة فكذلك إلّا الثالثة فمنقلبة عن واو هي لام الكلمة، وأمَّـا غويّة، فكذلك في الياء الأولى والثانية منقلبة عن واو هي عين الكلمة، والثالثة لامها، وأمَّـا مُعيّية فلأن ألف معاوية حذفت لِيُمكن تصغيره، ثم قلبت الواو ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة في جميع ذلك، بحيث لا يعتد بها كما مرّ، لأنّ حذفها اعتباطي، أي لمجرد التخفيف، لا إعلالي، فيقال في عُطي حال الرفع، هذا عُطيٌّ بالرفع، ولو اعتد بها لقيل عُطِي بالكسر كقاض، ومقابل الأفصح، إنّ الحذف ليس نسياً إعلالي، ولو في بعض الصور، كما في تصغير أحوى، ولمَّـا كان أحوى كأسيود

. . . .

بخلاف عطيي فإنه إذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى الساكنان التنوين والياء فلا بد من حذف الياء، والحق أنه يجوز أن يكون متعلقاً بقوله نسياً، فإنه لما حكم بحذف الأخيرة من اليآت وأراد كلية هذا الحكم من غير اختصاص ببعض الصور وكان في تصغير أحوى خلاف هل الحذف فيه إعلالي أولا، أشار إلى أن الحكم كذلك في الجميع على الأفصح، فقوله على الأفصح إشارة إلى أن في بعض صور اجتماع اليآت خلافاً في أن الحذف إعلالي أولاً، ويظهر لك من هذا أن الاقتضاء الذي حمل هذا الشارح على تفسيره ممنوع، فإن تعلق قوله على الأفصح بقوله نسياً لا يقتضي جواز قولك عطى في حال الرفع يعرف بالتأمل.

فحذفت الأخيرة نسياً وقيل معية. . . . .

قوله: (**خلافاً في أن الحذف**) قال بعضهم جعلوا الحذف في أحوى إعلاليًّا فلا يكون الياء نسياً عنده، والجمهور على أن الحذف فيه اعتباطي فتكون الياء نسياً عندهم.

قوله: (**ويظهر لك من هذا**) أي مما قلنا من أن قوله على الأفصح إشارة إلى أن بعضه صور اجتماع ثلاث ياآت وهو أحوى خلافاً في أن الحذف فيه يكون نسياً أولاً، والأفصح أن يكون نسياً وقوله يقتضي جواز عطى بكسر الياء حال الرفع ممنوع فإن تعلق قوله على الأفصح بقوله نسياً لا يقتضي ذلك لأنا قلنا إنه إشارة إلى أن في تصغير أحوى خلافاً في أن يكون الحذف فيه نسياً أو لا، والأفصح أن يكون نسياً ولا يلزم منه أن لا يكون الحذف في أحوى عند بعضهم نسياً ولا يلزم أن لا يكون نسياً في غيره أيضاً، فإن الحذف في غير أحوى يكون نسياً بالاتفاق، وأما في أحوى فخلاف في أن الحذف فيه اعتباطي أو إعلالي عند بعضهم اعتباطي فيكون نسياً وعند بعضهم إعلالي فلا يكون عنده نسياً، فالخلاف لا يكون في عطى حتى يلزم ما قال به في أحوى. قوله: (**حمل هذا الشارح**) من أنه يلزم جواز عطي بكسر الياء في الرفع. قوله: (**على تفسيره**) أي على تفسير قوله على الأفصح متعلق بقوله نسياً.

قوله: (**لا يقتضي جواز قولك**) وفيه نظر لأنه لو قال المصنف حذفت الأخير نسياً في الجميع على الأفصح وقلنا بتعلق على الأفصح بالجميع يكون ما ذكره ظاهراً ولكن المصنف ما ذكر لفظ في الجميع بل قال حذفت الأخيرة نسياً على الأفصح أي مطلقاً لعدم التقييد بالبعض أو الجميع فينبغي بحسب الظاهر لو تعلق على الأفصح بنسياً أن يكون القول المرجوح عدم كونه نسياً مطلقاً، وما ذكره تأويل على خلاف الظاهر؛ لأنه فيه تقييد المطلق بالجميع ض.

قوله: (**لا يقتضي جواز قولك عطي**) بكسر الياء أي بل مقتضاه أن غير الأفصح أن الحكم ليس كذلك في الجميع وهو لا ينافي تعينه في بعضها.

في عدم إعلال عينه، وكونها واواً تلي ياء التصغير، ذكره هنا فقال: . . . .

وَقِيَـاس أحـوى: أُحَـيٌّ، غـيـر مـنـصـرف، . . . .

جار بردي: قوله: (وقياس أحوى) اعلم أن أحوى صفة مشبهة من الحُوة وهي لون يخالط الكُمْتة مثل صدأ الحديد، فاحوى كأسود في عدم إعلال العين وهو مما يلي ياء التصغير فيه الواو فلذلك ذكره ها هنا، وفي تصغيره الوجهان، فإن أعل مصغر أسود يعل مصغر احوى، ومن لم يعل ذلك لم يعل هذا، فنقول على الأول أصل مصغر أحوى احيوو قلبت الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها فصار أحيوى، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت ياء التصغير فيها فصار احيي بثلاث يآت فتحذف الأخيرة.

نقره كار: (وقياس أحوى) من الحوة وهي لون يخالطة الكمية عند من يعل أسيود وقال أسيد ويحذف الياء الأخيرة نسياً (أحي) وأصله أحيوو وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها متطرفة مكسورة ما قبلها ثم قلبت الواو الأخرى ياء أيضاً لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار أحيي فحذفت الياء الأخيرة نسياً لاجتماع ثلاث يآت حال كونه (غير منصرف) عند سيبويه وأكثر النحويين للوصف ووزن الفعل؛ لأن الهمزة الزائدة في أوله منبهة على صيغة المكبر فلا اعتبار بحذف اللام؛ ولذا منع صرف بعد ويضع اتفاقاً لوجود زائدة في صدرهما من الزوائد المطردة زيادتها في أول الفعل فيقال على تقدير

حاشية: قوله: (من الحوة وهو لون يخالط الكمتة) قال في القاموس: الحوة بالضم سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد، وقال الكميت: الذي خالط حمرته قنوء ولونه الكمته وقد كمت ككرم، وقال قنأ كمنع قنوءاً اشتدت حمرته.

قوله: (مثل صدء الحديد) قال في القاموس في باب الهمزة يقال: صَدِئَ الفرس كعرج، وكرم، وهو أصدا بالقصر وهو صدؤ الحديد علاه الطبع والوسخ.

قوله: (ثم قلبت الواو الأولى ياء) بناء على القاعدة المذكورة وهي أنه إذا ولي ياء التصغير واواً قلبت ياء.

فلاح: (وقياس أَحْوَى) وهو من بشفته سُمرة، أو خالط خضرته سواداً، أنْ يقال في تصغيره (أُحَيٌّ)، لأنّ أصله أُحَيْو، ومن الحوة قلبت واوه الأخيرة ياء ثم الأولى ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسياً أي اعتباطاً على الأفصح، كما هو مذهب سيبويه، وعيسى بن عمر، وكثير فقيل أحيّ، (غير منصرف) للصفة ووزن الفعل، لأنّ التصغير لا يمنع اعتباره، بدليل قولهم هذا أُفيضل منك. . . . .

وَعِيسَى يصرفهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: أُحَيّ، . . . .

جـ ثم اختلفوا في أن الحذف إعلالي أو اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمر، وكثير من النحويين إلى أن الحذف اعتباطي وذهب أبو عمرو إلى أنه إعلالي.

ثم اختلف القائلون بأنه اعتباطي في أنه منصرف أو لا فاختيار سيبويه وكثير من النحويين إلى أنه غير منصرف للصفة ووزن الفعل، فإن التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولهم هذا أفيضل منك، فيقال هذا أحي ورأيت أحي ومررت بأحي، . . . .

ف عدم صرفه هذا أحي ورأيت أحي ومررت بأحي **(وعيسى)** بن عمرو **(يصرفه)** مع حذف الياء نسياً فيقال هذا أحي ورأيت أحيا، ومررت بأحي، والتنوين عنده للعوض؛ لأن صيغة أفعل لم يبق بعد حذف الياء الأخيرة نسياً فيكون منصرفاً كما أن خيراً أو شرًّا منصرفان مع أنهما في الأصل أخير وأشرر، والجواب أن في نحو أحي ما ينبه على وزن الفعل وهو الهمزة بخلاف خير وشر **(وقال أبو عمر وأحي)** بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحي بفتح الياء الثالثة في النصب؛ لأن حذف الياء عنده إعلالي ويكون حكمه حكم قاض، وليس حذفه عنده نسياً واعتباطاً والتنوين عنده إما تنوين

ح قوله: **(اعتباطي)** هو بعين مهملة من قولهم عبطت الناقة واعتبطها أي ذبحتها وليس بها علة. قوله: **(فإن التصغير لا يمنع من اعتباره)** أي وإن تغيرت معه صيغة أفعل بالحذف، والبدل نظراً إلى أن المقدر فيها كالمحقق ألا ترى أنك تمنع صرف أشد وأشيد وإن تغيرت صيغة أفعل فكذا ها هنا، والتفصيل فيما به التصغير من أسباب منع الصرف هو أنه يخل بالعدل؛ لأنه يزول به الوزن المعدول إليه، وذلك الوزن مراعى في العدل إذ العدل أمر لفظي، ويخل بالجمع الأقصى لوجوب رده إلى واحده فتقول في رباع ومساجد، ربيع ومسيجد، بوزن الفعل إن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل كديل دون أحمر ونرجس ويشكر ويغلب وبالألف والنون إن انقلبت الألف فيه ياء كما تقول في سلطان علماً سيلطين دون ما إذا بقيت نحو سكيران ولا يخل بالوصف والعلمية والتركيب والعجمة قال ذلك الرضي.

ق (وعيسى) بن عمر شيخ الخليل (يصرفه)، وإنْ وافق على أنّ الحذف اعتباطي، لفوات صيغة أفعل بالتصغير، كما صرف خير وشر، وإنْ كان أصلهما أخير، وأشرر، لفوات صيغة أفعل بالحذف، ولأنهم صغّروا أعلى على أُعيلٍ بالتنوين، فدل على صرفه، وردّ الأول بأن مبنى وزن الفعل على بقاء الزيادة في الأول، ولم يبق ثَم بخلافها هنا، والثاني بأن أصل أُعيل أُعيليّ، أُعلّ اعلال قاضٍ، فقيل: أُعيْلِي بإسكان الياء، فمن لم يعوض عنها تنويناً أبقاها ساكنة رفعاً وجراً، ومَن عوّض قال فيها أعيلٍ بالتنوين، لأنه منصرف عنده، (وقال أبو عمرو) بن العلاء (أُحَيٍّ) بالكسر والتنوين رفعاً وجراً، بناء على أنّ الحذف إعلالي، ورُدّ بأنّ ذلك يستلزم جواز عُطي رفعاً وجراً، إذ لا فرق بينهما، ولا

وعَلى قِيَاس أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

واختار عيسى بن عمر ومن تبعه أنه منصرف فيقول هذا أحي ورأيت أحيا ومررت بأحي واستدل عليه بوجهين:

الأول: أنهم صرفوا خيراً وشرًّا مع أنهما في الأصل أخير وأشر، فلما فات الوزن بالحذف لم يعتبروه فكذا ها هنا وأجيب عنه: بأن مبنى وزن الفعل في أمثاله على الهمزة الكائنة في الأول، فلما حذفت فات، بخلاف ما نحن فيه إذ الهمزة باقية.

الوجه الثاني: أنهم قالوا في تصغير أعلى أعيل بالتنوين فدل على أنهم صرفوه وأجيب عنه: بأن أصل أعيل أعيلي، ....

الصرف أو تنوين العوض عن الإعلال **(وعلى قياس أسيود)** من غير قلب الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء **(أحيو)** بالواو المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحيوى بالياء المفتوحة من غير تنوين في حالة النصب، وهذا التنوين على هذا القول تنوين

قوله: **(واختار عيسى بن عمرو من تبعه أنه منصرف)** أي نظراً إلى أن الحذف ها هنا ليس كالحذف في قاض فيكون مراداً فصارت الكلمة كأنها على هذه البنية فخرجت عن صيغة أفعل ولذلك إذا صغر أحمر تصغير الترخيم قيل حمير على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغة أفعل وإن كان في التقدير عليه كذا في شرحي المفصل للمصنف والأندلسي قالا وكأنهم فرقوا بين ما التغيير فيه لإعلال موجب فيكون المحذوف مراداً مثله في أسيد وبين ما التغيير فيه ليس لإعلال موجب فلا يكون الأصل مراداً مثله في حمير انتهى. وما حققناه ينافيه الوجه الثاني الآتي في كلام الشارح فليتأمل. قوله: **(مبني وزن الفعل في أمثاله على الهمزة)** وزن الفعل المانع من الصرف هو ما يكون خاصًّا بالفعل كوزن شمر ودئل وانطلق واستخرج، إعلاماً أو يكون الفعل أولى به لكونه غالباً فيه كأصبغ وإبلم أو مبدوءاً بزيادة تدل على معنى فيه دون الاسم كما مر وإلى هذا القسم الثالث أشار الشارح بقوله في أمثاله. قوله: **(فدل على أنهم)** المانع أن الهمزة باقية فيه، وإذا صرفوا إعيلا صرفوا أحي بالقياس عليه لاشتراكهما في حذف الياء من آخرهما.

قوله: **(وأجيب عنه بأن أصل أعيل أعيلي)** يعني بضم الياء من غير تنوين أعل بحذف الضمة إعلال قاض فصار أعيلي بإسكان الياء كذا قال وهو مبني على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال والصحيح خلافه. قال نجم الأئمة رضي الدين حكاية عن المبرد: إن التنوين في جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال، والأصل جواري

قائل به، وهذه الأقوال على تقدير قلب واو أحيوي ياء على خلاف أُسيد مُعلّاً، (و) أمّا على قياس أُسَيْوِد مصححاً فيقال (أُحَيْوٍ) بالكسر والتنوين رفعاً وجراً، وأُحيويَ بالفتح نصباً اتفاقاً، كما في قاض، نعم مَن لم يُعوِّض في مثله تنويناً قال: أحيويْ بإسكان الياء رفعاً وجراً، وإنما لم يجر فيه الخلاف السابق لأنه فرع اجتماع الياءات الثلاث، وهو منتفٍ فيه.

. . . .

ﮔ أعل إعلال القاضي فصار أعيلي بإسكان الياء، فمن لم يعوض الإعلال التنوين يبقي الياء ساكنة في الرفع والجر فلا تنوين، ومن يعوض عن الإعلال التنوين يقول في الرفع والجر أعيل جاعلاً التنوين للعوض عن الإعلال لا أنه منصرف عنده، يدل عليه قولهم أفيضل منك، كما تقدم هذا كله على مذهب من يجعل الحذف اعتباطيًّا، وأما من يجعله

ﮔ عوض عن الإعلال عند سيبويه؛ لأنه يجري كل ما فيه مانع من الصرف وآخره ياء قبلها كسرة مجرى جوار فجعل نحو أحيو غير منصرف؛ لأن الياء الأخيرة لا تحذف منه نسياً؛ لفقد علة حذفها نسياً، وهي اجتماع ثلاث ياآت فتكون صيغة أفعل باقية تقديراً؛ لأن المحذوف مراد والهمزة منبهة عليها، فأما يونس فلا يلحق التنوين في حالتي الرفع والجر؛ لأنه لا يلحق تنوين العوض إلا في نحو جوار مما هو جمع أقصى ولا يلحق المفرد فيقول هذا أحيوي ومررت بأحيوي بياء ساكنة ورأيت أحيوي بفتح الياء. . . .

ﮔ بالضم ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين ونقلاً عن سيبويه، والخليل أن التنوين عوض من الياء وأنه فسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم وأن الأصل جواري ثم جواري، ثم جوار بحذف الياء لاستثقالها مكسوراً ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وأنه أبدل التنوين من الياء ليقطع طمعها في الرجوع إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت، ثم رد المذهبين بأنه كان منع الصرف مقدماً على الإعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري وبأنه يلزم أن يقال جاء في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء؛ لأن الكلمة لا تخف بالألف واللام، قال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بأن أصله جواري بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف إذ سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل، قال فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصله تقديراً فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف الثقيل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء، قال وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرناه ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة وأعيل تصغير أعلى. انتهى. ومقتضاه أن ما في الشرح مذهب المبرد وأن الحق خلافه وهو أن يقال أصل أعيل أعيلي بالتنوين فحذفت الياء للساكنين ثم تنوين الصرف لوزن الفعل تقديراً ثم عوض التنوين من الياء. قوله: (**إعلال قاض**) في حذف الضمة لا غير تأمل.

قوله: (**فمن لم يعوض عن الإعلال**) يريد عن الضمة أو الكسرة المحذوفة حال الرفع أو الجر.

ﮔ . . . .

. . . .

إعلاليًّا وهو أبو عمرو يقول أحي في الرفع والجر فيرد عليه أن التنوين إما أن يجعل تنوين العوض أو تنوين الصرف وكلاهما باطلان.

أما الأول: فلأنه يلزمه أن يقول عطى بكسر الياء في الرفع والجر وعطييا في النصب إذ لا فرق بين البابين ولا قائل به.

وأما الثاني: فلوجهين الأول: ما ذكر آنفاً فإن إعلال أحي عنده كإعلال قاض، الثاني: أنه يلزمه صرف أفيضل إذ التصغير كما دخل في أحي دخل في أفيضل فإن قال أبو عمرو الفرق أن أفيضل باق على كمال صيغة أفعل، وهذا خرج عنها بالحذف، أجيب: بأن الإعلال غير مخل بالزنة، بدليل منع صرف أعلى، فإن قال الفرق بين أعلى وبين أحي أن الألف في أعلى ثابتة وليس الياء في أحي كذلك فمنع صرف أعلى لبقاء الألف ولم يمنع أحي لحذف الياء أجيب بأن ثبوت الألف في أعلى متفرع على منع صرفه؛ لأنه لو صرف لزال الألف لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهبه حينئذٍ فلو

. . . .

قوله: **(فتقول أحي)** بالتنوين أصله أحيو وقلبت الواو الأخيرة ياء فصار أحيوي، ثم قلبت الواو الأولى ياء للقاعدة المذكورة فأدغم ياء التصغير فيها فصار أحي ثم يحذف الأخيرة فصار أحي.

قوله: **(إما أن يجعل تنوين العوض أو تنوين الصرف)** مبني الأولى على أن المغير للتصغير في ذلك كالباقي، والأصل أحيوو قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء والثانية أيضاً لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت ضمتها للاستثقال، ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم تنوين الصرف لوزن الفعل، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الياء ومبني الثاني على خلافه كما سيأتي. قوله: **(فلأنه يلزمه أن يقول عطى بكسر الياء)** أي لأن الأصل عطيو فقلبت الواو ياء، ثم أعلت إعلال قاض كما تقدم في أحي غير أن التوين هنا تنوين صرف.

قوله: **(يلزمه أن يقول عطى)** لأنهما يشتركان في اجتماع ثلاث ياآت وحذف الأخيرة.

قوله: **(بين البابين)** أي باب عطى وباب أحي وإنما جعلهما بابين؛ لأن أحدهما منصرف والآخر غير منصرف عند البعض فيكون كل واحد منهما باباً أو لأن الأول متفق والثاني مختلف. قوله: **(ولا قائل به)** أي بعطى بكسر الياء حال الرفع.

قوله: **(الأول ما ذكر آنفاً)** أي من أنه يلزمه أن يكون بكسر الياء؛ لأن إعلاله أي إعلال عطى عنده كإعلال قاض، أما غيره فيقول إنما حذفت الياء الأخيرة نسياً كما تقدم.

. . . .

وَيُزَادُ للمؤنث الثلاثي بِغَيْر تَاء تَاء، كـ: عُيَيْنَة وأُذَيْنَةٍ . .

كان منع صرفه لثبوت الألف لزم الدور فثبت أن ما ذكره أبو عمرو توهم، وهذا كله على مذهب من يعل مصغر أسود، وأما من لم يعل ويقول أسيود فيقاسه ها هنا أن يقال أصله احيو وقلبت الواو الأخيرة ياء فحصل احيوى ثم يعل الياء الأخيرة إعلال قاض في الرفع والجر. فمن مذهبه تعويض التنوين عن الإعلال يقول احيو رفعاً وجرًّا، واحيوى نصباً، ومن ليس مذهبه التعويض يقول احيوى في الرفع والجر واحيوى في النصب.

قوله: (**ويزاد المؤنث**) قد ذكرنا أن التغيير الواقع إما بالقلب أو بالحذف أو بالزيادة فلما فرغ من الأولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث، فنقول تلك الزيادة إما حرف تأنيث أو لا فإن لم تكن حرف تأنيث فإما كلمة برأسها كما في بعلبك أو لا، فإن لم تكن كلمة برأسها فإما أن تكون مدة أو لا، فهذه أربعة أقسام:

فإن كان الأول وهو أن تكون الزيادة حرف تأنيث، فإما أن يكون تاء أو ألفاً مقصورة أو ممدودة، فإن كانت تاء فإما أن تكون ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة ثابتة أبداً كضويربة في تصغير ضاربة فرقاً بين تصغير المذكر والمؤنث، وإن كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي كعيينة. . . . .

(**وتزداد في المؤنث الثلاثي**) عند التصغير حال كونه (**بغير تاء تاء كعيينه**) في تصغير عين (**وأذينه**) في تصغير أذن؛ لأن المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ألا ترى أنك إذا قلت رجيل فكأنك قلت رجل صغير، والصفات للأسماء المؤنثة التي قدر فيها التاء لا تجيء إلا بالتاء نحو شمس طالعة بإلحاق التاء بآخر الصفة فكذلك يقال شميسة بإلحاق التاء في

قوله: (**لزوم الدور**) فيه نظر لأن ثبوت الألف وعدم الصرف حاصلان معاً وتوقف أحدهما على الآخر توقف معية كالمتضايفين لا توقف تقدم وتأخر حتى يلزم الدور ض، وثبوت الألف وعدم الآخر فيه مثلاً زمان والاستدلال المذكور لأبي عمرو استدلال من وجود أحد المتلازمين على الآخر وهو صحيح تأمل فإنه ظاهر ض. قوله: (**فقياسه ها هنا أن يقال أصله احيوو**) تقدم نظيره وما فيه من الخلاف فلينزل على ذلك. قوله: (**يقول احيو**) لأنه يلزم التقاء الساكنين بين التنوين والياء فحذفت الياء فصار أحيو. قوله: (**أحيوي**) بإثبات الياء لعدم موجب حذفها. قوله: (**وإن كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي**) أي إن لم يلتبس ظهورها فإن التبس امتنع فيقال في تصغير جشر وبقر شجير وبقير لا شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد ويدخل في

ثم ثلَّث بما غُيّر بالزيادة، فقال: (وتُزاد) في المُصغر (المؤنث الثلاثي) عند تصغيره (بغير تاء) ظاهرة (تاء كعُيَيْنَة وأُذَيْنَة) في تصغير عين وأُذن، إظهاراً لتائه المقدرة في مكبره، ولئلا يجتمع فيه فرعيتان: التصغير والتقدير، وإنما قلت عند تصغيره ليشمل ما كان ثلاثياً عند تكبيره وتصغيره، وما كان رباعياً عند تكبيره، ثلاثياً عند تصغيره،

وعُـرَيْـبٌ وعُـرَيْـسٌ شَـاذٌّ، ....

ج لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير وعريب وعريس شاذ والقياس بالتاء؛ لأنهما

ك المصغر الذي هو كآخر الصفة في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية، وإنما قلنا عند التصغير ليشمل ما كان ثلاثيًّا عند التكبير والتصغير وما كان رباعيًّا في التكبير صار ثلاثيًّا في التصغير بسبب حذف فيه، فإن التاء تزاد فيه أيضاً نحو سمية في تصغير سماء، فإنه إذا صغرت اجتمعت ثلاث ياآت فنحذف الأخير نسياً فعادت إلى الثلاثي **(وعريب)** في تصغير عرب وهي التي استوطنت المدن والقرى العربية والواحدة عربي **(وعربس)** في تصغير عرس بالكسر وهي امرأة الرجل، وبالضم طعام الوليمة وحينئذٍ يذكر ويؤنث **(شاذ)** على خلاف القياس؛ لأنهما مؤنثان ثلاثيان مع عدم زيادة التاء في آخرهما في

د الثلاثي ما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير نحو حمراء، وحبلى مصغرين تصغير الترخيم نحو جاء حايض وطالق تقول إذا صغرتهما كذلك حييض وطليق بدون تاء؛ لأنهما في الأصل صفة لمذكر. قال في "التسهيل": ولا اعتبار في العلم بما ثقل عنه من تذكير أو تأنيث خلافاً لابن الأنباري أي فلو سميت امرأة يرمح لقلت رميحه نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ولم يقل رميح نظراً إلى أصله، وكذا لو سميت مذكر بإذن لقلت أذين لا أذينة نظراً إلى الحال؛ لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود واحتج ابن الأنباري بنحو قولهم عيينة بن حصين ومالك بن نويرة وأجاب مخالفوه وهم الجمهور يمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبر بل ذلك مما نقل مصغراً وإذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية وإذا سميت بها مذكراً لم تلحق التاء فتقول بني وأخي. قوله: **(لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير)** قيل أيضاً أن التصغير يجري مجرى وصف الكلمة بالصغر والصفة يجب فيها إلحاق الهاء إن كان الموصوف مؤنثاً فكذلك فيما ينزل مزلتها، وقيل إن المجيء بالعلامة هو الأصل؛ لأن التأنيث معنى زائد فاستحق لفظاً دالًّا عليه والتقدير على خلاف الأصل فلما صغرت الكلمة رددتها إلى أصلها إذ كان التصغير مما يرد الشيء إلى أصله في مواضع. قوله: **(لئلا يجتمع فرعيتان)** أي لو لم يظهر التاء ففي التصغير لاجتماع فرعيتان؛ لأن الأصل الإظهار. قوله: **(وعريب وعريس شاذ)** شذ من الحكم المذكور كما قال أبو حيان: تصف وصفاً للمرأة وذود بمعجمة ثم مهملة وحرب وقوس، وعرب وفرس، ودرع أحديد ونعل وناب للمسنة من الإبل وعرس وعرس بالكسر والضم وشول وضحى وغيرها.

ق بسبب حذف، نحو سُميّة في تصغير سماء، لأنه إذا صُغِّر اجتمعت ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة نسياً، فعاد إلى الثلاثي، ومحل زيادة التاء إذا لم يُخف فإنْ خِيف كما في اسم الجنس كشجر وبَقْل، وكما في بضع وعشر وما دونهما من عدد المؤنث لم تزد لئلا يلتبس في الأول بواحدة، وفي البقية بعدد المذكر، (وعُرَيْب وعُرَيْس) في تصغير عِرب وعِرس، بكسر أوله اسم للزوجة، وللبوة الأسد، أي أُنثاه (شاذ)، لأنهما مؤنثان،

بِخِلَافِ الرباعي كـ: عُقَيْرِب. . . . .

مؤنثتان والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العروس يذكر ويؤنث وإنما لم تلحق التاء بهما؛ لأن العرب في الأصل مصدر ميمي سمى به وللنظر إلى المصدر الذي هو الأعراس وهو مذكر.

قال في "الصحاح": الحرب يؤنث يقال وقعت بينهما حرب، قال الخليل: تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب، وقال المازني: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرد: الحرب قد يذكر، وأنشد(١): [الرجز]

وَهْوَ إذا الحربُ هَفا عُقابُهْ مِرْجَمُ حربٍ تَلْتَظي حِرابَهْ

يقال: هفا الطائر بجناحيه أي خفق وطار، وجراب البئر جوفها من أسفلها إلى أعلاها. ولا تظهر في الرباعي للاستثقال.

التصغير (**بخلاف**) المؤنث (**الرباعي**) عند التصغير فإنه لا تزاد التاء في تصغيره (**كعقيرب**) في تصغير عقرب؛ لأن التاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها والحرف الأصلي تحذف إذا كان خامساً فلا تعوض التاء في الرباعي؛ لأنها لو عادت لكانت خامسة فيجب أن يحذف فلما لم تزد التاء جعل الحرف الرابع قائماً مقامها؛ لأن التاء في الأكثر إنما تقع رابعة لا ثالثة. . . . .

قوله: (**لأن العرب في الأصل مصدر ميمي سمي به**) أي فراعوا أصله وقيل مثل ذلك في تصغير حرب كما سيأتي، ونحوه في تصغير قوس وناب والأحسن أن يقال لم تلحق التاء في مصغر حرب لئلا يشبه تصغير حربة.

قوله: (**في الأصل مصدر**) فعدم اعتبار التأنيث في العرب نظراً إلى المصدر الذي هو مذكر.

قوله: (**الحرب يؤنث**) من هنا إلى آخر البيت لفظ الصحاح، وإنما أورد الشارح ليعلم أن تصغير حرب مثل تصغير عرس، وإنما لم يقل حريبة بالتاء ذهاباً إلى أنه في الأصل مصدر.

قوله: (**مرجم حرب تلتظي جرابه**) في الصحاح وغيره تلتقي جرابه وهو واضح، والمرجم كمنبر كأنه يرجم به عدوه.

فالقياس زيادة التاء، ومثلهما حريب في حرب على المشهور، وإنما لم تُزد التاء في الثلاثة، لأنّ مكبراتها في الأصل مصادر، (بخلاف) المؤنث (الرباعي) فأكثر بغير تاء، (كعُقيرب) في تصغير عقرب، لا تزاد فيه التاء لثقله، . . . .

(١) انظر: الخزانة ٨/ ١٢٠.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شَاذٌ.

جار: وشذ قديديمة ووريئة، وقيل في وجه إلحاق التاء بهما أن الظروف كلها مذكر غيرهما فلو لم تظهر التاء فيهما لظن أنهما مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالإخبار عنهما؛ لأنهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ....

نقره: (**وقديديمة**) في تصغير قدام (**ووريئة**) في تصغير وراء مهموز اللام وأرأت بكذا أي ساترت به (**شاذ**) لإظهار التاء فيهما مع أنهما رباعيان.

قال السيرافي إنما لحقتهما التاء؛ لأنهما ظرفان ولا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف بهما حتى يتبين بشيء من ذلك تأنيثهما فأظهر التاء في تصغيرهما تنبيهاً على تأنيثهما وإنما قلنا مهموز اللام؛ لأن وراء لو كان ناقصاً من رويت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره كان إثبات التاء في تصغيره على القياس؛ لأنه صار ثلاثيًّا عند التصغير

كه: قوله: (**وشذ قديديمة ووريئة**) هو بياء مشددة بعدها همزة وليس الوراء كعطاء؛ لأن همزته أصلية فلا تنقلب كما لو صغرت قراءة فإنك تقول قريبة كفيفعلة قال في القاموس: والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري ويكون خلف وأمام ضد ويؤنث تصغيرها وريئة انتهى.

ومثلهما في الشذوذ تصغير أمام على أميمة ذكره أبو حيان وغيره لكن منع سيبويه تأنيثهما، وقال كل العرب تذكرها أخبرنا بذلك يونس وحكاه غيره، وظاهر كلام القاموس أنه المشهور. قوله: (**وقيل في وجه إلحاق التاء بهما إلى آخره**) في شرح الشريف ما نصه ذكر في شرح الكتاب إنما خالفا القياس؛ لأنه لا يمكن معرفة تأنيثهما بالإخبار عنهما؛ لأنهما ملازماً الظرفية ولا بوصفهما ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط بخلاف مثل العقرب فأعيدت التاء في تأنيثهما ملازماً ليعلم تأنيثهما انتهى.

وقوله: ولا بوصفهما أراد لامتناعه؛ لأن الموصوف في الحقيقة محكوم عليه وهما ملازمان للظرفية وقوله: ولا بإعادة الضمير إليهما بل علل أيضاً بأن الضمير قائم مقام المظهر فهو في حكمه وحكمه ها هنا الظرفية على الدوام وحكم الضمير خلافه فليتأمل.

قوله: (**ولا بوصفهما**) أي لا يعلم تأنيث قدام ووراء بالوصف؛ لأن الموصوف في الحقيقة محكوم عليه وهما لازمان للظرفية فلا يكونان موصوفين.

قا: (وقُدَيْدِيْمَة، ووُرَيِّئَة) في تصغير قُدام ووراء للجهتين المخصوصتين، أي كل منهما (شاذ)، لأنهما مؤنثان، غير ثلاثيين، فالقياس ترك التاء، قيل: وإنما تثبت فيهما لأنّ الظروف كلها مذكرة غيرهما، فلو لم تثبت فيها لظن أنهما مذكران، ولأنّ القدّام بمعنى المَلِك، وبمعنى الجهة، والوراء بمعنى ولد الولد، وبمعنى الجهة، فتصغيرهما بلا تاء، يوهم أنهما بمعنى المَلِك، وولد الولد، أمَّا التاء الظاهرة، فلا تُحذف في التصغير أصلا

وتحذف ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كـ: جُحَيْجِبٍ، وحُوَيْلِيّ فِي: جَحْجَبَى، وحَوْلَايَا، ....

ﺟﺎ ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط؛ ولأن القُدَّام بمعنى الملك وبمعنى الجهة، والوراء بمعنى ولد الولد وبمعنى الجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنهما بمعنى الملك وولد الولد فأثبت التاء إزالة لهذا الوهم. وإن كانت ألفاً مقصورة وهي رابعة ثبتت لخفة الاسم نحو حبيلى وإن كانت خامسة فأفوقها حذفت استثقالاً، فتقول في جحجبي وهو اسم رجل سيد في قومه جحيجب، وفي حولايا وهو علم مكان حويلي وإنما قال حويلي؛ لأنه لما حذف ألف التأنيث بقى حولاي قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها عند

ﺷﺮ نحو ورية بحذف الياء الثالثة كما حذفت في سمية في تصغير سماء **(وتحذف الفاء التأنيث المقصورة)** حال كونها **(غير الرابعة)** سواء كانت خامسة أو ما فوقها **(كجحيجب وحويلي في)** تصغير **(جحجي)** وهو بطن من الأنصار **(وحولايا)** اسم موضع لأن الألف لما كانت ساكنة حقيقة لازمة للكلمة صارت بمنزلة الحرف الأصل والحرف الأصلي إذا كان خامساً تحذف فكذا تحذف ما هو بمنزلته، وأما إذا كانت رابعة فلا تحذف كما لا تحذف الحرف الرابع، واعلم أنه يجوز في تصغير حولايا وجهان حويلي بالتشديد وحويلي أما حويلي بالتشديد فلأنك إذا حذفت ألف التأنيث بقي حولاي على خمسة

ﺣﻨ قوله: **(ولا بإعادة الضمير إليهما)** لأن الضمير قائم مقام المظهر فهو في حكمه، وحكمه ها هنا الظرفية على الدوام وحكم الضمير بخلافه فحينئذٍ لا يكون تأنيثهما بإعادة الضمير إليهما كذا السماع من الشارح. قوله: **(ولأن القدام بمعنى الملك)** أي بفتح الميم وكسر اللام، قال في القاموس: قدام زنار ضد وراء كالقيدام والقيدوم، وقد يذكر تصغيرها قديديمة وقديديم ثم قال وكسكيت وزناً وشداد الملك والسيد ومن يتقدم الناس بالشرف. قوله: **(وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت)** قال في شرح "المفصل": فإن قيل فَلِم لم تحذف تاء التأنيث كما حذفت ألف التأنيث في الاسم الرباعي أو تثبت ألف التأنيث كما تثبت التاء قيل ألف التأنيث مع الاسم كالجزء منه؛ لأنها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التأنيث فأشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما تحذف وتثبت رابعة؛ لأنها لو كانت حرفاً من بنية الكلمة لثبتت فكذلك ألف التأنيث. قوله: **(جحجي)** هو بجيمين مفتوحتين بينهما مهملة قال في القاموس: هو حي من الأنصار، وفيه حولايا قرية من عمل النهروان. قوله: **(وإنما قيل حويلي)** جاء أيضاً في تصغير حولايا حويل، قال في شرح المفصل: فإما أن يكون قائله حذف الألف لزيادتها ثم صغر،

ﻓﻮ كضويرية في ضارية، (وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة)، أي الخامسة فأكثر (كجُحَيْجب وحُوَيْليٍّ في) تصغير (جَحْجَبَى) لرجل سيد في قومه، ولِحيٍّ من الأنصار (وحَوْلايا) لموضع، وإنما قيل في تصغيره حُويلي بعد حذف ألف التأنيث، لِما يأتي مِن

وَتثبت الممدودة مُطلقاً ثُبُوت الثَّانِي فِي بعلبك.

التصغير وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التأنيث فحصل حويلي منصرفاً؛ لأن منع صرفه إنما كان لألف التأنيث ولا ألف تأنيث.

وإن كانت ممدودة ثبتت مطلقاً سواء كانت في الثلاثي أو غيره؛ لأنها لما زادت على حرف أشبهت كلمة أخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وإنما ثبتت الكلمة الثانية في نحو بعلبك لئلا يلتبس بتصغير غير المركب، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً تشبيهاً بتاء التأنيث، ولذا صغروا الصدر فإن الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين........

أحرف وقبل آخره مدة فقلبت المدة في التصغير ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت في الياء، وأما حويل فلأنك إما أن تحذف الألف الأخرى من حولاي لزيادتها ثم تصغر فيقال حويلي ثم أعل إعلال قاض، وإما أن لا تحذف وتصغر على حويلي بالتشديد ثم تخفف الياء كما تخفف يا صحارى فيقال صحار فيعل إعلال قاض فيقال حويل **(وتثبت)** الألف **(الممدودة)** في التصغير **(مطلقاً)** أي سواء كانت رابعة أو خامسة فما فوقها **(بثبوت)** الجزء **(الثاني في بعلبك)** عند التصغير فكما يقال بعيلبك وحضيرموت بإثبات الجزء الثاني كذلك يقال حنيفاء وحميراء بإثبات الألف؛ لأنها وإن كانت لازمة للكلمة إلا أنها لما كانت على حرفين ومتحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم كما في بعلبك فتثبت

فقال حويلي أي بياء مخففة ثم أعل كقاض، وأما إن صغره أولاً على حويلي ثم خفف الياء كما يخفف ياء صحارى فيقال صحار فيعتل كما اعتلت ياء صحار.

قوله: **(سواء كانت في الثلاثي)** أي يثبت مطلقاً سواء كانت رابعة أو خامسة فصاعداً كحمراء و خنفساء.

قوله: **(لأنها لما زادت على حرف)** فيه على مذهب الجمهور، وقد سبق بيانه تسمح.

قوله: **(أشبهت كلمة أخرى)** فكأن المؤنث بالألف الممدودة مركبة من كلمتين.

قوله: **(ولذا صغروا)** أي لأجل أن الاسم الثاني يشبه تاء التأنيث من حيث إنهما ألحقا بعد تمام البنية صغروا الجزء الأول.

أنّ المَـدّة بعـد كسرة التصغير تقلب ياء، فقلبت ياء، وأُدغمت في الياء فقيل حُويليٌّ منصرفاً لذهاب ألف التأنيث منه، ويُقال في تصغيره أيضاً حُويل، بحذف الياء تخفيفاً، وخرج بغير الرابعة الرابعة، فلا تحذف كحُبيلى في حُبلى، لخفة الثلاثة.

(وتثبت) ألف التأنيث (الممدودة مطلقا)، أي سواء كانت رابعة أم أكثر، كحُميراء وخُنيفساء في حمراء وخنفساء، لأنها لمّـا زادت على حرف أشبهت مع ما هي فيه المُركّب، فتثبت مطلقاً (بثبوت الثاني في) نحو (بَعْلَبَك)، فإنك تقول فيه بُعيلبك،

والمدة الْوَاقِعَة بعد كسرة التصغير تنْقَلب يَاء . . . .

من حيث إنه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة، وكذا المركب المضمن للحرف والمضاف فتقول خميسة عشر سواء أردت العدد أو سميت به، وفي اثنى عشر واثنتي عشرة ثيا عشر وثنيتا عشرة، وتقول أبي بكر وعبيد الله، فعلم حكم القسم الثاني أيضاً وهو أن تكون الزيادة كلمة برأسها.

قوله: (**والمدة الواقعة**) هذا هو القسم الثالث وهو أن تكون الزيادة هي المدة، فتلك المدة إما ثانية أو ثالثة أو رابعة، ذكر الثانية في قوله، فإن كانت مدة ثانية فالواو، والثالثة في قوله: وإذا ولي ياء التصغير للمناسبة المذكورة، وأشار هنا إلى ذكر الرابعة وهي إن كانت واقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو

كما يثبت الثاني في المركب، بخلاف المقصورة فإنها لما كانت ساكنة خفيفة على حرف واحد لا يصح أن تقدر كلمة مستقلة (**والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب**) تلك المدة (**ياء** . . . .

قوله: (**من حيث إنه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة**) الضمير في أنه للجزء الثاني وفي ذيله وتتمته للصدر في نزولهما للتاء والتنوين والظرف متعلق بنزول.

قوله: (**وكذا المركب المتضمن للحرف**) مثل له بخمسة وعشر واثني عشر واثنتي عشرة، وإنما كان خمسة عشر مثلاً متضمناً للحرف؛ لأن أصله خمسة وعشرة فحذفت الواو قصد المزج الاسمين وتركيبهما وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد دون سائر العقود نحو عشرين وأخواته لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة.

وإنما ثبت الثاني فيه لئلا يلتبس بتصغير غير المركب، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً، تشبيهاً بتاء التأنيث، لأنه ذيل وتتمة لِما قبله مثلها، ولذلك صغروا الصدر دون العجز، وكذا نقول في نحو عبد الله، وخمسة عشر، واثني عشر، واثنتي عشرة: عُبيد الله، وخُميسة عشر، وثُنيا عشر، وثنتيا عشر، سواء أردت العدد، أم سمّيْت به.

(والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إنْ لم تكن)، أي المدة (إياها)، أي

إن لم تكن إِيَّاهَا، نَحْو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيْسٍ، وَذُو الزيادتين غَيرهَا من الثلاثي تحذف أقلهما فَائِدَةً، . . . .

ك كريديس في كردوس وهي القطعة العظيمة من الخيل، ومفيتيح في مفتاح، وإنما قال إن لم تكن إياها أي إن لم تكن ياء؛ لأنها إن كانت ياء بقيت على حالها كقولك منيديل في منديل، وإن لم تكن واقعة بعد الكسرة بأن لم يكسر ما بعد ياء التصغير كما في سكران وحمراء وإجمال فتبقى المدة على حالها.

قوله: **(وذو الزيادتين)** إشارة إلى القسم الرابع فتقول تلك الزيادة إما في الثلاثي أو في الرباعي فإن كان في الثلاثي فإما واحدة واثنتان أو ثلاث فإن كانت واحدة فظاهر إذ يمكن بناء التصغير من غير تغيير نحو مكيرم في مكرم، فلذلك لم يذكر ها هنا وإن كانت

ج **إن لم تكن)** المدة **(إياها)** لانكسار ما قبلها **(نحو مفيتيح)** في مفتاح المدة ألف **(وكريديس)** في كردوس المدة واو وهي قطعة عظيمة من الخيل، أما إن كانت المدة ياء فوجب إبقاؤها على حالها من غير قلب نحو قنيديل في قنديل.

واعلم أن سيبويه نص على أن كل حرف علة وقعت بعد كسرة التصغير تكون ياء سواء كانت مدة أو لا وسواء كانت ساكنة أو لا نحو جليليز في جلوز ومسيربيل في مسرول فعلى هذا لو قال المصنف بدل قوله والمدة وحرف العلة لكان أولى **(وذو الزيادتين غيرها)** أي غير المدة المذكورة حال كونه **(من الثلاثي يحذف أقلهما فائدة)** من الأخرى وذلك لأن الثلاثي صار بسبب الزيادتين على خمسة أحرف والحرف الأصلي تُحذف من الخماسي عند التصغير فالزائدة بالحذف أولى، وإنما لم يحذف لأن مع

قوله: **(كما في سكران الخ)** هذه في المستثنيات من كسر ما بعد الياء.

قوله: **(فنقول تلك الزيادة)** أي التي ليست حرف تأنيث ولا كلمة برأسها ولا مدة ولم يرد الوحدة بل الجنس ولذا قسمها إلى الوحدة وغيرها، ثم قال فإن كانت واحدة وإن كانت اثنتين.

ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (نحو مُفَيْتِيح) في مفتاح، (وكُرَيْدِيسٍ) في كِردوس، وهو القطعة العظيمة من الخيل، وكل عظيمين التقيا في مفصل كالمنكب، والركبتين، فهو كردوس، أمَّا إذا لم تقع المدة بعد كسرة التصغير بأن لم يُكسر ما بعد يائه، أو وقعت بعدها، لكنها ياء، فإنها تبقى بحالهـا كسُكيران، وحُميراء في سكران وحمراء، وكمُنيديل وقُنيديل في مِنديل وقِنديل، ولو قال وحرف العلة، بدل قوله والمَدَّة، لكان أولى، ليشمل نحو جُليليز في جِلَّوز، ومُسَيريل في مُسَرْوَل.

(وذو الزيادتين غيرها)، أي غير المَدة المذكورة (من الثلاثي يحذف أقلها فائدة)

كـ: مُطَيلق، ومُغَيْلم، ومُضَيْرب، ومُقَيْدم، فِي: مُنْطَلِقٍ، ومُغْتَلِم، ومُضَارِبٍ، ومُقَدِّمٍ، ....

اثنتين ولا يكون إحداهما المدة الواقعة بعد كسرة التصغير، إذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث، فإما أن يكون إحداهما الفضلى أو لا، فإن كان إحداهما الفضلى فتبقى الفضلى وهي الميم في الأمثلة المذكورة، إذ الميم موضحة للمسمى، والزيادة الأخرى توضح نحو: مقيديم في مقاديم جمع مقدام، والأخرى توضح ما يعرض له من انفعال أو افتعال أو غير ذلك والمغتلم من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب وإن لم تكن

الضرورة يقتصر على قدر الضرورة ولا ضرورة إلى حذفهما؛ لأن الكلمة تصير بحذف إحداهما على بناء التصغير (**كمطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومغتلم**) من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب (**ومضارب ومقدام**) فإن في منطلق زيادتين الميم والنون وللميم فضل على النون؛ لأنه فائدتها مختصة ببناء اسم الفاعل بخلاف فائدة النون فإنها عامة في جميع الأمثلة من باب الانفعال؛ لأنها زائدة في الأول والأول في البقاء أولى ولأنها ألزم من النون لاطراد زيادتها في جميع اسم الفاعل واسم المفعول بخلاف النون؛ ولأنها طارئة على النون والحكم للطارئ وهكذا حكم باقي الأمثلة أما إن كانت في ذي الزيادتين المدة المذكورة فلا يحذف شيء منه نحو مفيتيح في مفتاح

قوله: (**وهي الميم في الأمثلة المذكورة**) لأن الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل أو المفعول، وهو المقصود بالصيغة والزيادة الأخرى، إنما هي لما يعتور من معان أخر فالميم أقوى في الدلالة على المقصود فوجب إثباتها وحذف أختها شرح ابن الحاجب.

قوله: (**إذ الميم موضحة للمسمى**) أي لأن الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة والزيادة الأخرى، إنما هي لما يعنون من معانٍ آخر، فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب إثباتها قاله المصنف وغيره.

إنْ تفاوتتا فيها (كمُطَيْلِق، ومُغَيْلِم) للذي هاج به شهوة الضراب، (ومُضَيْرِب، ومُقَيْدِم في) تصغير (مُنطَلِق ومُغتَلِم، ومُضارِب، ومُقدِّم)، لأنّ النون والتاء والألف والدال فيها أقل فائدة من الميم، إذ الميم توضح المُسمى، بدلالتها على كونه اسم فاعل، والزوائد الأخر توضح ما يعرض له من الانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل وغيرها، وخرج بقوله: غيرها، ما لو كانت إحدى الزيادتين المدة المذكورة، فيجب إبقاؤها إنْ بقيت

فَإِن تَسَاويا فمخيَّرٌ، كـ: قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وحُبَيْنِط وحُبَيْط، . . . .

ﻫ إحداهما فضلى فأنت عند التصغير مخير في حذف أيهما شئت كقلنسوة النون والواو زائدتان ولا مزية لإحداهما على الأخرى، فإن شئت حذفت الواو وقلبت قلينسة وإن شئت حذفت النون وقلت قليسية، وكذا حنبطى فإن حذفت الألف قلت حبينط وإن حذفت النون قلت حبيط بقلب الفه ياء لانكسار ما قبلها ثم يعل إعلال قاض.

والحنبطى الصغير البطن مزيد الحبط، والنون والألف فيه للإلحاق بسفرجل، فلذا

ﮔ **(فإن تساوتا)** أي فإن تساوت الزيادتان في الفائدة من غير فضل لإحداهما على الأخرى **(فخير)** أي فأنت مخير في حذف أيهما شئت **(كقلينسة وقليسية)** في قلنسوة فإن النون والواو فيه زائدتان ولا مزية لإحداهما على الأخرى، فعلى تقدير حذف الواو يقال قلينسة وعلى تقدير حذف النون قليسية، وأصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها **(وحبينط وحبيط)** في حبنطى وهو الصغير البطن والألف والنون فيه للإلحاق بسفرجل فيجوز أن يحذف الألف، ويقال حبينط وأن يحذف النون ويقال حبيط فإنه لما حذف منه النون للتصغير وكسرت التاء انقلبت الألف ياء فأعل إعلال قاض والنون والألف في حبيط محذوفان إلا أن النون حذفت للتصغير والياء حذفت لالتقاء الساكنين لا للتصغير ويمكن أن يقال حذف الألف أولى من حذف النون لكونها في الطرف وكذا حذف الواو

ﮐ قوله: **(قليسية)** أصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: **(والحنبطى الصغير البطن)** كذا في النسخ وفيه نظر فعن جامع الفرغاني الحنبطى والحبنطا العظيم البطن المنتفخ نقله الأندلسي، وفي القاموس: الحَبَنْطاة القصيرة الدميمة البطينة والحبنطى الممتلئ غيظاً أو بطنة ويهمز ثم قال والحَبَطيطة كحَمَصيصة الشيء الحقير الصغير واحبنطى انتفخ بطنه انتهى.

وفي الصحاح الحنبطى القصير البطن والظاهر أن ما في النسخ محرف منه.

ﻗ الأخرى، وإلّا جاز حذفها، كما في تصغير الترخيم الآتي، (فإنْ تساويا) في الفائدة فمُخيّرٌ أنت في حذف أيتهما شئت (كقُلينِسة وقُليسِيَة) في قلنسوة، إذ النون والواو فيها زائدتان، ولا فضل لإحداهما على الأخرى، فإنْ حذفت الواو قلت قُلينسة، أو النون قلت بعد قلب الواو ياء، لتطرفها بعد كسرة قُليسية، (و) مثل (حُبَيْنِط وحُبَيْط) في حبنطي بالهمز ودونه للصغير البطن، إذ النون والألف فيها زائدتان، ولا فضل فإن حذفت الألف قلت: حُبينط أو النون قلت: حُبيط بعد قلب الألف ياء، لأنها مدة بعد كسرة، ثم يُعلّ إعلال قاضٍ، والألف ليست للتأنيث، بل هي مع النون للإلحاق بسفرجل، فلذلك يُقال

وَذُو الثَّلَاث غَيرهَا تُبَقّى الفُضْلى مِنْهَا، كـ: مُقَيْعِس فِي مُقْعَنْسِس،

يقال رجل حبنطى بالتنوين وإن كانت الزيادة ثلاثة غير المدة إذ هي تبقى أبداً، فتقول مقيديم في مقاديم جمع مقدام، تبقى الفضلى من الثلاث نحو: مقيعس في مقعنس فتحذف النون والسين وتبقى الميم؛ لأنها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل، وأما إن كانت تلك الزيادة في الرباعي فتحذفها مطلقاً أي سواء كان إحداهما فضلى أو

من قلنسوة أولى من حذف النون لكونها في الطرف (**وذو**) الزيادات (**الثلاث غيرها**) أي غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير (**تبقى الفضلى**) منها وتحذف الباقيتان (**في مقعفس**) حذفت النون وإحدى السينين وتبقى الميم لكونها الفضلى في الفائدة لدلالتها على اسم

قوله: (**غير المدة**) أي الواقعة بعد كسرة التصغير.

قوله: (**نحو مقيديم في مقاديم**) أي إذا سمى به فلا يرد أن صوابه مقيديمون.

قوله: (**في مقاديم**) حذف ألفها لتمكن بناء التصغير أو بقى المدة الواقعة بعد كسرة التصغير وهي التاء فيه نظر؛ لأنه تصغير لجمع الكثرة فلا بد من الرد إلى المفرد أو جمع القلة إن كان له جمع قلة، وها هنا رد إلى المفرد وهو مقدام ثم صغر ولكن في المتن نظر من وجه آخر وهو أنه بعد الرد والتصغير لا بد أن يجمع جمع السلامة، فيقال: مقيديمون والمصنف لم يذكر إلا مقيديم وحينئذٍ من أين يعرف أنه تصغير مفرد أو جمع اللهم إلا أن يقال مراده بيان بقاء المدة فقط في التصغير لا بيان كيفية تصغير مقاديم بتمامه فمثل بالتصغير بعد الرد إلى المفرد قبل أن يجمع جمع السلامة لحصول المقصود به ض.

وهذا القسم مختلف فيه بين سيبويه وأبي العباس، فسيبويه يلحق بالقسم الذي يكون فيه زيادة لغير الإلحاق ويعين أحدهما للإبقاء وهو الميم لكونها دالًّا على الفاعل أو غيره، واختار المصنف هذا المذهب وأشار إليه بقوله وذو الثلاثة غيرها تبقى الفضلى كمقيعس في مقعنس أي عند اجتماع ثلاث زوائد الميم والنون والسين غير المدة تبقى الفضلى وهي الميم من حيث كانت اقعد لقوة دلالتها على اسم الفاعل، وأبو العباس يحذفها ويبقي السين للإلحاق فيقول

رجل حبنطيٌّ بالتنوين، (وذو) الزيادات (الثلاث غيرها)، أي غير المدة المذكورة (تُبقي الفُضلى) منها (كمُقَيْعِس في مُقْعَنْسِس) إذ الميم والنون، وإحدى السينين زيادات، والفُضلى منها الميم كما مرّ، وخرج بغيرها ما لو كانت إحداها المدة المذكورة، فتبقى على ما مرّ كمُقيديم في مقاديم جمع مِقدام.

وتحذف زيادات الرباعي كلها مُطلقاً غير الْمدَّة كـ: قُشَيْعِر فِي مُقْشَعِر، وحُرَيْجِيْمٍ فِي احْرِنْجَامٍ، ....

جار لا ، فإنك تحذف الجميع فتقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون؛ لأنك لو بقيت شيئاً منهما لخرج عن أمثلة التصغير.

قوله: **(غير المدة)** أي غير المدة بعد كسرة التصغير فإنه لا يخل ثبوتها؛ لأنك إذا قلت في احرنجام حريجيم بحذف الزيادات كلها غير هذه المدة لكان على بناء فعيعيل.

قره الفاعل وقال المبرد بل تحذف الميم؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلي فلها قوة، أما إذا كانت في ذي الثلاث المدة المذكورة فإنما يحذف منه حرف واحد غير المدة لبقاء بناء التصغير نحو محيمير في محمار **(وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً)** أي سواء كانت الزيادة واحدة أو أكثر سواء كانت أكثر فائدة من غيرها أولاً **(غير المدة)** المذكورة فإنها لا تحذف **(كقشيعر في مقشعر)** فإنك حذفت الميم وإحدى الرائين لأنك لو أبقيت شيئا منهما فيه لخرج عن أمثلة التصغير **(وحريجيم في احرنجام)** حذفت همزة الوصل

فلج قعنس واحتج بأن الملحق بالأصل قريب منه وما اعتقده سيبويه أولى لاختصاص الفاعلية بالاسم دون الإلحاق؛ ولأنه مراعاة للمعنى ومراعاة المعنى أولى من مراعاة صيغة اللفظ، ألا يرى أنك تقول في مصغر محمر ومحمار محيمر، فتحذف الراء مع دلالتها على مثال أفعل وأفعال محافظة على الميم.

نقره (وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً)، أي سواء أكان لبعضها على الباقي فضل أم لا، وسواء أكانت الزيادات واحدة أم أكثر، ليمكن تصغيره إنْ كانت إحداها (غير المدة المذكورة، كقُشَيْعِر في مُقْشَعِرٍّ)، فإنه حذف منه الميم، وإحدى الرائين، مع أنّ الميم أفضل، وكحُريجم في مُحرنجم، (و) إن كانت إحديها المدة المذكورة نحو (حُرَيْجيم في احْرِنْجام)، لم تحذف لأنّ بقاءها مع حذف بقية الزوائد لا يخل بالتصغير، فإنه يُصغر على بناء فُعَيْعيل.

وَيجوزُ التعويضُ عَن حذف الزِّيَادَة بِمدَّة بعد الكسرة فِيمَا لَيست فِيهِ كـ: مُغَيْلِيْمٍ فِي مُغْتَلِمٍ. وَيُرَدُّ . . . .

قوله: (**ويجوز**) لما بين أنه قد يحذف الزائد عند التصغير أشار إلى جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة إن لم تكن فيه المدة كما إذا صغرت مغتلماً وحذفت التاء كان لك أن تقول مغيليم فتأتي بياء بعد كسرة التصغير، والغلمة بالضم شهوة الضراب وقد غلم البعير بالكسر غلمة واغتلم إذا هاج، والمغتلم الفحل الذي يشتهي الضراب، والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدة أن ذلك لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل، وأما إن كان فيه المدة فلم يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما تقول حريجيم في احرنجام. قوله: (**ويرد**) . . . .

والنون ولا تحذف المدة بل تقلب ياء لثبوت بناء التصغير معها (**ويجوز التعويض عن حذف الزائد بمدة بعد الكسرة**) الواقعة بعد ياء التصغير فيما كان على أربعة لجبر نقصان الكلمة بالحذف فإن التعويض بها لا يخل بناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (**فيما ليست**) المدة التي بعد الكسرة (**فيه كمغيليم في مغتلم**) أما إن كانت فيه المدة فلا يجوز التعويض لاشتغال محله بمثله ولخروجه بالتعويض حينئذ عن أبنية التصغير فلا يعوض المدة في تصغير احرنجام وإنما يقال حريجيم بمدة واحدة (**ويرد**. . . . .

قوله: (**إن لم تكن فيه المدة**) أي فيما بعد الكسرة والأولى في الاسم الذي يصغر لمطابقة المتن ض. قوله: (**وقد غلم البعير بالكسر غلمة**) أي بالضم.

قوله: (**بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع**) تلخيص ما تقدم فيه أن المفرد الذي يراد تصغيره إن كان مجرداً عن القلب والحذف والزيادة بني على صيغة فعيل أو فعيعل أو فعيعيل أو أفيعال فإن كان فيه قلب رد الحرف إلى أصله إن اختصت علة القلب بالمكبر كباب أو حذف رد المحذوف إن لم يكن معه زيادة ككل ومزدجر وكذا إن كانت ولم تكن بناء فعيل كابن واسم وبنت وأخت وكل واو وألف وليت ياء التصغير فإنها تقلب ياء وتدغم ياء التصغير فيها، وعند

(ويجوز التعويض عن حذف الزائد) عند التصغير (بمَدَّة بعد الكسرة)، أي كسرة التصغير، (فيما ليست فيه) المدة (كمُغَيليم) بياء بعد الكسرة (في) تصغير (مُغْتَلِم)، وإنْ شئت تركتها كما مرّ، وتقول في قُشيعر قُشيعير بمدة. وفائدة الحذف والتعويض عنه بمدة أنّ ذلك لا يخل ببناء التصغير، بخلاف بقاء الزائد، لإخلاله به، وبخلاف ما فيه المدة، لاشتغال محله بمثله، كحُريجيم في احرنجام.

(ويُرَدُّ) وجوباً في التصغير. . . . .

جـمـع الْـكَـثْـرَةِ لَا اسْـمِ الْـجَـمْـعِ إِلَـى جَـمْـعِ قِلَّتِهِ، ....

بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع، وهو إما جمع قلة أو جمع كثرة فإن كان جمع قلة فيصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في أكلب وأجمال أكيلب وإجيمال، ويجوز أن يرده إلى الواحد فتقول كليبات وجميلات، وتقول في الزيدون والهندات الزييدون والهنيدات؛ لأنا نرد جمع الكثرة إلى الواحد وتجمعه جمع السلامة فإبقاء جمع السلامة على حاله أولى هذا إذا كان جمع قلة.

وأما إن كان جمع كثرة فلا يصغر على بنائه.......................

جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلته) إن كان له جمع قلة **(فيصغر)** جمع القلة؛ لأن بين بناء جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة التصغير الذي يدل على تقليله تناقضاً فيرد إلى جمع القلة؛ لأن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يكون بينه وبين زيادة التصغير التي تدل على تقليل تناقض ولذا يصغر على لفظه وكذا اسم الجمع يصغر على

اجتماع ثلاث ياآت كما في مصغر عطاء وأحوى تحذف الأخيرة نسياً، وإن كان التغيير بزيادة فإن كانت تاء تأنيث ظاهرة تثبت مطلقاً أو مقدرة ظهرت في الثلاثي دون الرباعي إلا ما شذ منها وتثبت أيضاً إن كانت ألفاً مقصورة رابعة أو ممدودة أو كلمة برأسها وتقلب واواً إن كانت مدة ثانية وياء إن كانت قبل ثالثة، وكذا إن كانت رابعة إن لم تكنها والزيادة غير المذكورات تبقى إن كانت واحدة فإن تعددت والاسم ثلاثي بقيت الفضلى إن كانت وواحدة إن لم تكن وحذف غيرها والكل من غيره إلا المدة قبل الطرف فتقلب ياء والله تعالى أعلم.

قوله: **(وهو إما جمع قلة أو جمع كثرة)** جمع القلة: هو جمع التصحيح بالواو والنون أو بالألف والتاء وجمع التكسير إذا كان على وزن أفعل أو أفعلة أو فعلة، أو أفعال، كأكلب وأرغفة وفتية وأجمال وما عدا هذه جموع كثرة ومعنى كون الجمع جمع قلة أنه موضوع للعدل القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة.

قوله: **(فلا يصغر على بنائه)** أي إذا لم يسم به فإن جعل علماً صغر كذلك فنقول في تصغير مساجد علماً مسيجد بحذف الألف ولا يزيد شيئاً وفي تصغير دنانير كذلك دنينير وكذا تقول سربيل إذا صغرت سراويل على أنه ليس بجمع وهو الصحيح.

(جمع الكثرة، لا اسم الجمع)، وفي نسخة لا اسمه إما (إلى جمع قلّته) إن كان، (فيُصغّر)، وذلك...

فَيُصَغَّرُ نَحْو: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَان، أو إِلَى واحده، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جمع السَّلامَة، نَحْو: غُلَيِّمونَ. . . . .

للتنافي بين الكثرة والتصغير، فينظر إن كان لمفرده جمع قلة أيضاً كغلمان فإن شئت رددته إلى مفرده وهو الغلام فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة، إما بالواو والنون كما في مثالنا هذا، فتقول غليمون وإنما جمعته بالواو والنون مع أنه لا يجوز ذلك في مكبره؛ لأن المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو والنون، وإما بالألف والتاء كما

لفظه نحو قويم ورهيط ونفير لأنه مفرد اللفظ (**نحو غليمة في غلمان**) فإن غلماناً جمع كثرة غلام فيرد إلى جمع قلته وهو غلمة ثم يصغر على لفظه (**أو**) يرد جمع الكثرة (**إلى واحدة فيصغر**) واحدة (**ثم يجمع**) الواحد المصغر (**جمع السلامة**) بالواو والنون إن كان واحده مذكراً علماً؛ لأنه بالتصغير صار صفة وإلا جمع بالألف والتاء (**نحو غليمون**) في تصغير غلمان فإنه يرد إلى غلام ويصغر ويجمع بالواو والنون لكونه مذكراً علماً

قال أبو حيان: ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنين والإعراب بالواو، والياء قلت سنيون برد الذاهب ومن جعل المحذوف هاء قال سنهيون قال ولو سميت به والإعراب على نونه قلت إذا سميت به رجلاً هذا سنين مصروفاً وإذا سميت به امرأة هذه سنين غير مصروفة ولم تزد على ياء التصغير شيئاً؛ لأن سنيناً أربعة أحرف.

قوله: (**للتنافي بين الكثرة والتصغير**) يريد أن التصغير فيه معنى التقليل ولفظ الجمع يقتضي التكثير فتنافيا في مقتضاهما فكرهوا اجتماعهما وبهذه العبارة عبر الموصلي والمصنف وغيرهما ومنها يظهر اندفاع قول من قال إن التعليل السابق منقوض بجواز تصغير أفعل التفضيل مع أنه دال على التفضيل، والكثرة نتيجته وتصغير لفظ كثير مع أن الجمع بين التقليل والتكثير فيه نص ووجه الاندفاع أن الصيغة من حيث هي لا دلالة لها فيما ذكر على التكثير والمعنى المستفاد منه صالح للتفاوت فجاز التصغير لوجود القابل مع عدم المعارض بخلاف تصغير جمع الكثرة وفي قول الشارح بعد ولا يفوت بذلك معنى جمع الكسرة إرشاد للمراد هنا.

قوله: (**كغلمان**) هو مثال لجمع الكثرة الذي لمفرده جمع قلة وهو غلمة بكسر الغين وسكون اللام.

(نحو غُلَيّمَة) وأُدَير (في غِلمان) ودُوْر، برد غِلمان إلى غِلْمة، ثم تصغيره على غُليمة، ويُرد دور إلى أدوْر، ثم تصغيره علة أُدَير، (أو إلى واحده)، سواء كان له جمع قلة كما مثّل به، أم لا، كشُعراء ومساجد، (فيصغّر) الواحد، (ثم يجمع) مصغره (جمع السلامة) على ما يقتضيه ذلك الواحد من جمعه بالواو والنون، أو بالألف والتاء، (نحو غُلَيِّمون

وَدُوَيْرَاتٍ.

إذا أردت تصغير دور ترده إلى مفرده فتصغره ثم تجمعه على دويرات على حسب ما تقتضيه الأصول وإن شئت رددته إلى جمع قلته فتصغره وتقول غليمة وأدير هذا إذا كان له جمع قلة.

وإذا لم يكن تعين الرد إلى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة........

(ودويرات) في تصغير دور فإنه يرد إلى درا ثم يصغر ويجمع بالألف والتاء لكنه غير علم وإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى الواحد كما تقول في تصغير شسوع شسيعات بالرد إلى شسع..

قوله: (**فإن شئت رددته إلى آخره**) فإن قلت: الرد إلى الأمرين مساويان أم لأحدهما مزية على الآخر؟ قلت: نقل عن الأخفش أن الرد إلى جمع القلة أولى من الرد إلى الواحد؛ لأن المشابهة بين جمع الكثرة وبين جمع القلة أظهر وأتم من المشابهة بين جمع الكثرة وبين واحده وهذا واضح إلا أن ظاهر كلام سيبويه إنما هو التسوية بينهما.

وقال أبو سعيد في شرحه مرة بعد أخرى إن شئت رددته إلى الجمع وإن شئت رددته إلى الواحد وحجته أن الواحد لازم لجمع الكثرة، وجمع الكثرة غير لازم، ورد الشيء إلى ما هو من لوازمه أولى من رده إلى ما يفارقه.

قوله: (**ما يقتضيه الأصول**) أي بنظر أنه من ذوات العقول أو لا فإن كان منها فبالواو والنون إن كان مذكراً أو بالألف والتاء إن كان مؤنثاً اسماً كان أو صفة من العقلاء كان أو من غيرها؛ لأن جمع السلامة الذي يكون بالألف والتاء مختص بالمؤنث سواء كان اسماً أو صفة وإلا فبالألف والتاء.

وَدُوَيْرات)، بِرَدِّ غِلمان إلى غلام، ثم تصغيره على غُلَيِّم، ثم جمعه جمع المذكر السالم، وبرد دور إلى دار، ثم تصغيرها على دُوَيْرة، ثم جمعها جمع المؤنث السالم، ولا يفوت بذلك جمع الكثرة، بل استُعيرت صيغة القلة للكثرة، مع أنه قيل لا بأس بفواته، لأنّ تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يُتوهم كثرته، وإنما ردّ جمع الكثرة إلى ما ذكر، لتعذر تصغيره على بنائه، للتنافي بين الكثرة والتصغير، وإنما جمع غُليمون بالواو والنون، مع عدم جوازه في مكبره، لأنّ المُصغر كالصفة، فلا يشترط العلمية، وبما تقرر عُلِم أنه إذا لم يكن له جمع قلة، تعيّن رده إلى واحده، ثم تصغيره وجمعه كما مرّ، فإن لم يكن له واحد كعباديد، رُدَّ كما قال سيبويه إلى ما يجوز أن يكون واحده، فعباديد إمّـا جمع ما وزنه فُعلول أو فِعليل، أو فِعلال، وأيًّا ما كان، فتصغيره عُبيديد، وجمعه بالواو والنون على عُبيديدون، أو بالألف والتاء عُبيديدات، وبما ذكر عُلِم أنّ اسم الجمع كنفر ورهط

. . . .

كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات، ولا يفوت بذلك جمع الكثرة، بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة، أو نقول لا بأس بفوت معنى جمع الكثرة لما مر أن تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته هذا في الجمع.

وأما اسم الجمع فتصغره على بنائه؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ . . . .

. . . .

قوله: (**كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات**) مما يتصل بذلك تصغير سنين وأرضين قال في شرح الكافية: يقال في تصغير سنين على لغة من رفعها بالواو وجرها ونصبها بالياء سنيات ولا يقال سنيون؛ لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام وإذا صغرت زددت اللام فلو أبقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريضات؛ لأن إعراب جمع الأرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي يرده ذا علامة فلو أعربت حينئذٍ بالواو والياء لزم اجتماع العوض والمعوض منه قال: ومن قال مررت سنين فجعل نونه حرف إعراب قال في تصغيره سنين ويجوز سنين أي بالتخفيف على رأي انتهى.

قوله: (**وأما اسم الجمع**) الفرق بينه وبين الجمع أن الجمع موضوع للآحاد المجتمعة دال عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف كمساجد وأبابيل واسم الجمع موضوع لها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه كقوم ورهط.

قوله: (**فيصغر على بنائه**) قال المصنف وغيره لأن ذلك المعنى أي السابق نقله عنه منتف إذ ألفاظ أسماء الجموع ألفاظ المفردات فلا معنى للعدول عنها انتهى. إلى ما قاله يؤول قول الشارح؛ ولأنه بمنزلة جمع القلة وهو أولى من التعليل بأنه لا واحد له من لفظه؛ لأن هذا الحكم ليس متفقاً عليه.

يُصغر على بنائه، لأنه لا واحد له من لفظه، ولأنه بمنزلة جمع القلة، لكن جمع القلة وإنْ صُغِّر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير يُصغَّر أيضاً على بناء واحده، ثم يُجمع جمع السلامة، فتقول في أكلب أُكيلب، أو كُليبات، وتقول في الزيدون والهندات: الزُييدون والهُنيدات، لأنـا نرد جمع الكثرة إلى واحده، ويُجمع جمع السلامة، فإبقاء جمع السلامة على حاله أوْلى، واستشكل ما تقرر بمثل سكارى وحُمْر، فإنه ليس له جمع قلة، ولا يُجمع مفرده جمع سلامة، وأُجيب بحمل قوله: ثم يجمع جمع السلامة على ما يجوز جمعه جمعها، بقرينة ما ذكره في الكافية مِن أنّ مثل ذلك لا يجمع جمعها.

. . . .

ولأنه بمنزلة جمع القلة ويعلم مما ذكرنا أن معنى قوله ويرد أنه يجب الرد أي يجب في جمع الكثرة أن يرد إلى أحد الأمرين، ولا يجب في جمع القلة أن يرد إلى مفرده، بل يجوز، وأما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم أنه يتعين تصغيره على لفظه، وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر فإنه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالألف والتاء، ويمكن أن يقال إنما لم يستثنه؛ لأنه علم . . . .

. . . .

قوله: (**ولأنه بمنزلة جمع القلة**) حيث لم يختص بالكثرة؛ لأنه لا يطلق على ما فوق العشرة إلا على سبيل المجاز كالقوم فيه نظر.

قوله: (**بل يجوز كما مر**) من قوله ويجوز أن ترده إلى الواحد وتقول كليبات وجميلات.

قوله: (**وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر**) إلى قوله: (**بالواو النون**) لأن الاسم الذي يراد جمعه جمع المذكر السالم إن كان صفة فشرطه أن يكون مذكراً عاقلاً وأن لا يكون أفعل الذي مؤنثه فعلاء نحو أحمر حمراء فرقاً بين أفعل هذا وبين أفعل التفضيل لصحة جمع أفعل التفضيل هذا الجمع نحو الأفضلين، وأن لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى، والأول لا يجمع هذا الجمع، والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان.

قوله: (**وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر**) كذا قال الشريف أيضاً: والحق أنه لا إشكال فقد نص ابن مالك وغيره على أنه لا يشترط في المفرد المذكور أن يكون مكبره مما يجمع جمع السلامة. قال أبو حيان عند قول ابن مالك: ولا يصغر جمع كثرة إلى مع الرد إلى تكسير قلة أو تصحيح مفرده الذكور إن كان لمذكر عاقل مطلقاً ما لفظه، ويشمل قوله مطلقاً أن يكون جمع الكثرة الذي للمذكر العاقل له جمع قلة كفتيان وغلمان أو لم يكن كرحال وسكارى جمع سكران فإنك إذا صغرت ذلك جاز فيما له جمع قلة من ذلك أن ترده إلى جمع القلة وأن ترده إلى مفرده وتجمعه بالواو والنون ووجب فيما لا جمع قلة له أن ترده إلى مفرده ويجمعه بالواو والنون فيقال في رجال حمر رجيلون احميرون وفي رجال سكارى رجيلون سكيرانون وسواء كان المكبر مما يجوز أن يجمع بالواو والنون أو لم يكن انتهى. فلا حاجة إلى الاعتذار الذي قاله الشارح، بل لا يصح لمخالفته للمنقول.

قوله: (**ولا بالألف والتاء**) لأن الاسم الذي يراد جمعه جمع المؤنث السالم أما صفة أو

. . . .

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكر كــ: أُنَيْسِيَانٍ. . . . .

نج مما ذكر في الكافية أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولاً على ما يجوز جمعه جمع السلامة، ولا يشكل بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام نحو عباديد؛ لأنا نقول قال سيبويه: نرده إلى ما يجوز واحده فعباديد، إما جمع فعلول أو فعليل أو فعلال، وأيًّا ما كان فتصغيره عبيديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالألف والتاء على عبيديات.

قوله: **(وما جاء)** لما فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما هو شاذ وذلك على ثلاثة أقسام؛ لأن شذوذه، إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، أما الذي من جهة اللفظ فكأنيسيان . . . .

دُ **(وما جاء)** من المصغرات **(على غير ما ذكر كأنيسيان)** في تصغير إنسان وقياسه أنيسان

لا، فإن كان صفة فإما أن يكون له مذكر أو لا فإن كان له مذكر فشرطه أن يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل فحينئذٍ لم يجز جمع مثل جمراء وسكرى هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون.

قوله: **(مما ذكر في الكافية)** في الجموع حيث قال وشرطه أي شرط الجمع بالواو والنون كذا وكذا وأن لا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر ولا فعلان أفعل مثل سكران.

قوله: **(على ما يجوز جمعه)** فيتعذر تصغير مثل سكارى وحمر؛ لأنه لم يكن لمفرده جمع قلة ولا لجمع مفرده جمع السلامة وتصغير جمع الكثرة على لفظه جمع بين المتنافيين.

قوله: **(ولا يشكل هذا بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل)** يفهم منه أن الجمع يرد إلى واحده المستعمل وإن كان له واحد آخر مهمل كسر عليه وهو مذهب الجمهور خلافاً لأبي زيد مثاله مذاكير وملاميح واحدهما المهمل مذكار وملمحة وواحدها المستعمل ذكر ولمحة فتردها إلى الواحد المهمل عنده فتقول مذيكرات ومليمحات وإلى المستعمل عندهم فتقول ذكيرات ولميحات لينطبق بما تكلمت به العرب. قوله: **(فعباديد)** هو الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه، وكذلك العبابيد والنسبة إليه عباديدي صحاح.

قوله: **(لأن شذوذه)** وهذا يدل على أن القسمة ثنائية لا ثلاثية لكن الشارح جعل قسم القسم قسماً برأسه فصارت ثلاثة أقسام:

١ - ما يرجع إلى اللفظ، ٢ - قرب الشيء بالشيء، ٣ - ما يرجع إلى تصغير شيء يتعلق بالمصغر، فقوله فقياسه أنيسان؛ لأنه تصغير إنسان وهو مما لا ياء فيه لا لفظاً ولا تقديراً فيه نظر بل صوابه أنيسين؛ لأن الألف والنون في إنسان كما في سرحان وسلطان حتى يكون انيسان وهو وقد عرفت في المستثنيات من كسر ما بعد ياء التصغير الفرق ض.

قَ (وما جاء) في الاسم المتمكن (على غير ما ذكر كأُنَيْسِيان)، في إنسان،

وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ.

ركن وقياسه انيسين وكأنه مصغر انسيان لكن استغنى عنه بإنسان كما جاء يدع على ودع وترك ودع للاستغناءعنه بترك، وكذا عشيشية والقياس عشية ووجهها أنك لما صغرت عشية اجتمع ثلاث ياآت، والقياس حذف الأخيرة كما في عطية ومعية، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين أول الليل إلى ربعه، فأبدلوا الياء الوسطى شيناً إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وذكر في "الصحاح" أنه سمع خبخبوا عنكم من الظهيرة أي أَبْرِدوا وأصله خَبِّبُوا، بثلاث ياآت أبدلوا من الياء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل وخص الخاء؛ لأن في الكلمة خاء، ثم قيل فيه وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات، . . . .

لقره فكأنه مصغر إنسان لكن استغنى عنه بإنسان (**وعشيشية**) في تصغير عشية والقياس عشية بحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياآت في التصغير (**وأغيلمة**) في تصغير غلمة والقياس غليمة (**وأصيبية**) في تصغير صبية والقياس صبية وقوله: (**شاذ**) خبر قوله: وما

كل قوله: (**وقياسه أنيسيان**) كذا في شرح الشريف أيضاً وبه جزم الأندلسي والموصلي وغيرهما وهو الصواب وقال النظام: القياس انيسين، وقال اليزدي أيضاً إنه القياس والمنقول في الكتب، قال: لأن الألف والنون فيه ليستا كما في سكران بل هما كما في سرحان فتنبه انتهى. وكأنهما نظرا إلى أنه جمع على أناسين شذا فلا يلتفت إليه أشار إلى ذلك ابن مالك وغيره. وقال أبو حيان وأتباعه: قالوا في غرثان غراثين وفي إنسان أناسين على جهة الشذوذ فلا يقال غريثين ولا أنيسين لشذوذ غراثين وأناسين فيهما.

قوله: (**وهو ما بين أول الليل إلى ربعه**) كذا قال الجوهري، وفي القاموس العشوة بالفتح الظلمة كالشعواء أو ما بين أول الليل إلى ربعه.

قوله: (**للفرق بين فعل وفعلل**) فإنه إذا قيل خببوا يحتمل أن يكون من التفعيل وأن يكون من الفعللة، أما إذا قيل خبخبوا فيرتفع هذا الاحتمال ويتعين أن يكون من الفعللة.

قوله: (**وهذه علة جميع ما يشبهها من الكلمات**) أي نحو حثحث وكفكف ولملم وزلزل وصرصر وكبكب ونحوها مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه وما ذكره مذهب الكوفيين قالوا إن الثالث مبدل من مثل الثاني والفعل الثلاثي والأصل حثث وكفف إلى آخرها واستدلوا بالاشتقاق؛ لأنهم يقولون كففت في معنى كفكفت وكببت في معنى كبكبت وصحح مقالتهم

نقره (وعُشَيْشِيَة) في عَشِيَّة (وأُغَيْلِمة) في غِلْمة، (وأُصَيْبِيَة) في صَبِيّة (شاذ)، إذ القياس أُنيسان، وعُشيّة، وغُليمة، وصُبيّة، كما جاء الأخيران عن العرب كذلك.

. . . .

ج وكذا أغيلمة وأصيبية في غلمة وصبية وقياسهما غليمة وصبية وكأنهما تصغير أغلمة وأصبية؛ لأن غلاماً فعال كغراب وصبيا فعيل كفقير، وهم يجمعان في القلة على أفعلة كأغربة وأقفزة، فردوهما في التصغير إلى بابهما، ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول غليمة وصبية.

وأما الذي من جهة المعنى فقسمان؛ لأن المراد بالتصغير أن يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغراً، فشذوذه المعنوية إما لأنه ليس المراد الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء، كقولهم: أصيغر منك ولا يستقيم أن يكون المراد أنه صغير لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر، فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه أفاد تقريب

ع جاء، واعلم أن قياس جمع غلام وصبي أن يجمعا على أفعله كغراب وأغربه وقفيز واقفزة فيجوز أن يقال رداً في التصغير إلى القياس. . . . .

ك الزبيدي ومذهب جمهور البصريين أن الفعل رباعي والحروف الأربعة أصول؛ لأن الزيادة إنما تعتقد بدليل ولا دليل بل الدليل قائم بخلاف الزيادة وهو أن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من مكمل لأقل الأصول وليس أحد الباقيين أولى من الآخر فحث وحثحث مثلاً من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ، واختار المصنف وابن مالك في أكثر كتبه مذهب هؤلاء وسيأتي المسألة مبسوطة في باب ذي الزيادة.

قوله: (**واغيلمة وأصيبية**) مما شذ أيضاً قولهم في تصغير مغرب وعشى وليلة ورجل وينون مغيربان وعشيشيان ولييلية ورويجل وابينون.

قا قال الجاربردي: وكأنّ أُنيسيان مصغر إنسيان، لكن استُغني عنه بإنسان، كما جاء يدع، وترك وَدَعَ، استغناءً عنه بترك.

ووجه عُشيشية أنك لو صغّرت عشيّة اجتمع ثلاث ياءات، والقياس حذف الأخيرة، كما في عُطيّة ومُعيّة، ولكن لو فعلوا كذلك، وقالوا عُشَيَّة لالتبس بتصغير عشوة، وهي ما بين أول الليل وربعه، فأبدلوا الياء الوسطى شيناً، إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين في باب التفعل، وأمّا الأخيران فكأنهما تصغير أغلمة وأصبية، لأنّ غلاماً فعال كغراب، وصَبِيا فعيل كقفيز، وهما يجمعان في القلة على أفعلة كأغربة، وأقفزة، فردوهما في التصغير إلى بابهما.

وَقَوْلهمْ: أُصَيْغِرُ مِنْك، ودُوَيْنَ هَذَا، وفُوَيْقَ هَذَا لتقليل مَا بَينهمَا، وَنَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذ، وَالْمرَاد المتعجب مِنْهُ، . . . . .

جا ما بينهما من التفاوت، إذ لو قلت هو أصغر منك لجاز أن يكون التفاوت بينهما قريباً أو بعيداً وكذا باقي الأمثلة. وإما لأن المراد الاستصغار لكن لا في المصغر بل في شيء آخر كقولهم ما أحيسن زيداً فإن معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا يصح وصفه

قوله (**وقولهم أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذاك لتقليل ما بينهما**) أي لتقليل ما بين الشيئين إما باعتبار المماثلة في قولك: أصيغر منك إذ ليس المراد أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر فيكون مستغنياً عن التصغير بهذا المعنى، وإنما المراد أن التفاوت بينهما قليل فإن قولك هو أصغر منك يحتمل أن يكون التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً وإذا صغر أصغر صار نصًّا في أن التفاوت بينهما قليل أو باعتبار المسافة كما في الظروف نحو دوين هذا فإن المراد منه تقليل المسافة الحسية بينهما وكذا تصغير باقي الجهات الست فإنه يفيد قرب مظروفها مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده تلك الجهة بمعنى خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من القبل (**ونحو ما أحيسنه شاذ**) لأن أحسن فعل التعجب والتصغير من خواص الاسم (**والمراد**) من تصغيره (**المتعجب منه**) وهو مفعول فعل التعجب وإنما جوزوا التصغير في فعل التعجب دون سائر الأفعال؛ لأنه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لأفعل التفضيل في أمور كثيرة صار كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسود ولذا كان التصغير فيه راجعاً إلى الوصف المضمون لا إلى الموصوف كما في سائر الصفات فإن التصغير في ما أحيسن زيداً راجع إلى حسن زيد لكن لو صغر زيد

قوله: (**وكذا باقي الأمثلة**) أي المذكورة في المتن وذلك الباقي هو قولهم دوين هذا وفويق هذا.

قوله: (**كقولهم ما أحيسن زيداً**) قال في القاموس ما اميلحه ولم يصغر من الفعل غيره وما أحيسنه.

(وقولهم) هو (أُصَيْغِر منك، ودُوَيْنَ هذا، وفُوَيْقَ هذا؛ لتقليل ما بينهما) من التفاوت الذي لا يفيده هذا أصغر منك مثلاً، لاحتماله التفاوت القريب والبعيد، (ونحو ما أُحَيْسَنَه شاذ)، إنْ جرى على ظاهره من التصغير في الفعل، إذ معنى التصغير الوصف بالصغر، والفعل لا يصح وصفه بصغر، ولا بغيره، ولهذا لا يُصغر اسم الفاعل إذا عمل، لقربه من الفعل، فالفعل أوْلى بذلك، (و) تأويله أنْ يقال (المراد) الشيء (المُتعَجَّب منه)، ولهذا قال الخليل في ما أُمَيْلَحَه، إنما يعنون الشيء الذي يصفه بالمِلَح، كأنك قلت: زيد مليح.

. . . .

بالصغر، وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل، ولذلك قال الخليل في أميلحة إنما يعنون الشيء الذي تصفه بالملح كأنك قلت زيد مليح، وعلم من هذا أن الأصل في الفعل أن لا يصغر.

لم يعلم أن تصغيره من أي جهة أم من جهة الحسن أم من غيرها فصغر أحيسن تصغير التلطف؛ ليعلم أن تصغير زيد راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته. . . . .

قوله: (**وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل**) أراد به المفعول ولكون المراد بيان أنه صغير من الجهة التي تعجب منه بسببها وهي الحسن لا أنه صغير لذاته عدل من تصغيره إلى تصغير اللفظ الحامل لمعنى الملاحة وسهل ذلك قربه من الاسم لجموده كما صح دخول لام الابتداء عليه في باب أن وأن يليه أن المفتوحة المخففة بلا فاصل لذلك وقيل أيضا إنهم أرادوا تصغير المصدر والإعلام بأن حسن زيد قليل، فلم يتأت ذلك إلا بتصغير ما يدل على المصدر إذا كان فعل التعجب لا مصدر له فصغروه كما أنهم لما لم يمكنهم تسليط الفعل على مفعوله الحقيقي في باب ظننت وهو النسبة سلطوه على ما يدل عليه وهو الجزان ونحو ذلك أيضاً إضافة ظروف الزمان إلى الفعل في نحو: ﴿هَذا يَوم يَنفَع الصَّادقين صِدقُهم﴾ [المائدة: ١١٩] مع أن الإضافة أيضاً من خواص الأسماء بمعنى أنه لا يضاف إلا إليها، وقيل المراد تصغير الفاعل لكنه لما كان مضمراً، والمضمر إذ لفظ به لا يصغر فما الظن به وقد استتر فكان الفعل شديد الاتصال بفاعله جعل تصغيره نائباً عن تصغيره كما ثنى الفاعل، والمراد تثنية الفعل في قوله: (**يَا حَرَسِي اضرِبَا عُنُقَهُ**).

وقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه فإن قيل فما الذي يفيد حينئذٍ تصغير ضمير ما والمراد إنما هو تصغير المتعجب منه أجيب بأن مؤثر الحسن إذا كان صغيراً في ذاته كان أثره صغيراً.

قوله: (**وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل**) والدليل الآخر قاله الجرمي إنما صغروا الفعل في التعجب؛ لأن هذا الفعل ضعيف لا يتصرف تصرف الأفعال فأشبه الأسماء فلذلك صغروه.

قوله: (**تصفه بالملح**) ومما يدل عليه أن اسم الفاعل إذا عمل لا يصغر لقربه من الفعل فعدم تصغير الفعل أولى أقليد وأيضاً المصغر موصوف والفعل لا يوصف ض.

. . . .

وَنَحْو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ لِلْفرس مَوْضُوع على التصغير.

جار قوله: (**ونحو جميل**) يريد أن هذه الأسماء وضعت في الأصل على التصغير كأنهم فهموا في الأصل تصغيرها وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور والكُعَيْتُ العندليب. قال سيبويه: سألت الخليل عن كُمَيْت قال: إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة؛ ليدل على ذلك المعنى فإذا جمعوه ردوه إلى المكبر المقدر؛ لأنه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميع وكعيت جملان وكعتان، فدل ذلك على أن المكبر في التقدير جمل وكعت، لان فعلان جمعه، وفي كميت كمت فدل على أن مكبره في التقدير أكمت لأن فعلاً جمعه.

نقره (**ونحو جميل وكعيت لطائرين**) فجميل طائر على صورة العصفورة وكعيت هو العندليب (**وكميت للفرس موضوع علي التصغير**) أي نحو هذه الأسماء مما كان على بناء التصغير كان في أصل الوضع مصغراً إلا أنه مكبر ثم صغر وذلك لأنه فهم منه في أصل الوضع التصغير فوضع عليه. قال سيبويه: سألت الخليل عن كميت قال إنما صغر؛ لأنه بين السواد والحمرة ومكبر جميل وكعيت في التقدير جمل وكعت على وزن صرد؛ ولذا جمعا على جملان وكعتان كما جمع صدر على صردان، ومكبر كميت في التقدير أكمت

جما قوله: (**وذلك قليل**) منه أيضاً الثريا للنجم المعروف، والقصيري لأخرى الأضلاع والقطيعا لضرب من التمر والشريطا لنوع من الحلوى ومسيطر ومهمين.

قال أبو حيان: وأكثر مجيء المصغر دون المكبر في أسماء الأعلام كقريظة وجهينة وبثينة وعرينة وقريش وهذيل، وسليم وأم حبين وغيرها.

قوله: (**الكعيت العندليب**) كذا قال اليزدي أيضاً والذي في الصحاح والقاموس الكعيت البلبل ونقل أبو حيان عن المبرد أنه طائر يشبه البلبل وليس به والعندليب الهزار.

قوله: (**على حياله**) كأنه من قولهم قعد حياله وبحياله أي بإزائه.

قوله: (**فدل على أن مكبره في التقدير أكمت**) يدل أيضاً على ذلك أن كميتاً من صفات الألوان فهو من باب أحمر وأسود.

أنفا (ونحو جُمَيْل وكُعَيْت لطائرين)، أولهما على صورة العصفور، وثانيهما البلبل، وقيل العندليب، (وكُمَيْت للفرس) الذي لونه بين السواد والحمرة (موضوع) في الأصل (على) صيغة (التصغير)، وليس بتصغير، ولـمَّا أرادوا جمع الثلاثة ردّوها إلى مكبر مقدر، إذ ليس للمصغر جمع على حياله، فجمعوا لأوَّلَيْن على فعلان بالكسر، والثالث على فُعْلٍ بالضم والإسكان، فلولا أنهم قدّروا للأولين مكبراً بوزن فُعَل، نحو صُرَد، وللثالث مكبرا بوزن أفعَل كأحمر لـمَّا جمعوها كذلك، إذ وزن فِعلان يختص بجمع نحو صرد، وفُعْل يختص بجمع نحو أحمر.

وتصغير التَّرْخِيم تحذف مِنْهُ كل الزَّوَائِد ثمَّ يصغر، كـ: حُمَيْدٍ فِي أَحْمد.

جار قوله: (**وتصغير الترخيم**) هو أن تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم وسمى تصغير الترخيم لما فيه من الحذف؛ لأن الترخيم التقليل يقال صوت رخيم إذا لم يكن قويًّا تقول حميد في أحمد، ومحمد، ومحمود، ولا يبالي بالالتباس ثقة بالقرائن.

نقره ولذا جمع على كمت كما جمع أحمر على حمر (**وتصغير الترخيم يحذف منه كل الزوائد ثم يصغر**) سواء كان المزيد فيه ثلاثياً أو لا وسواء كانت علما أو لا وسواء كانت الزيادة بالتكرار أولاً والفراء لا يصغر هذا التصغير إلا العلم؛ لأنه لشهرته يكون ما أبقى منه دليلاً على ما ألقى، وإنما سمي تصغير الترخيم؛ لأن الترخيم في اللغة الحذف والتقليل وقد حذف منه زوائد (**كحميد في أحمد**) حذفت الهمزة منه ثم صغر ودحيرج في مدحرج تحذف الميم منه وقعيس في مقعنس وعنيقة في عناق فإنه لما حذفت الألف منه صار ثلاثيًّا فردت تاء التأنيث أما إذا لم تحذف الألف فلا يرد التاء فتقول عنيق بقلب ألفه ياء

جما قوله: (**هو أن تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم**) أي فإن كانت أصوله ثلاثة رد إلى فعيل كما مثل، وإن كانت أربعة رد إلى فعيعل فيقال في تصغير قرطاس وعصفور وقريطس وعصيفر. وشذ قولهم في إبراهيم، وإسماعيل برية وسميع بحذف الميم واللام أيضاً مع أصالتهما بالاتفاق ودخل في كلامه زيادة الإلحاق فتقول في مقعنس قعيس وشمل إطلاقه أيضاً الإعلام وغيرها وهو مذهب البصريين وخصه الفراء وثعلب بها قياساً على ترخيم النداء فلا يجوز عندهما في حارث غير علم إلا حويرث ومذهب الجمهور من النحاة أن هذا النوع من التصغير قياسي، وقال ابن معط: هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والالتباس فهو مقصور عنده على السماع. قوله: (**لأن الترخيم هو القليل**) عبارة الجوهري الترخيم التليين ويقال الحذف، وفي القاموس رَخُمَ الكلام ككرم فهو رخيم؛ لان وسهل كرخم كنصر والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل للنطق بها. قوله: (**ولا يبالي بالالتباس ثقة بالقرائن**) الاعتماد على القرائن أيضاً فيما يكون تصغيره مرخماً كتصغيره في غير الترخيم كدحيرج في مدحرج وِمما يحصل به الفرق فيه أن تصغير الترخيم لا يجوز إلحاق التعويض به ويجوز في غيره نحو دحيرج. قوله: (**ولا يبالي بالالتباس ثقة**) جواب سؤال مقدر.

أفضا (وتصغير الترخيم) يحصل (يحذف منه كل الزوائد) مما يُراد تصغيره، (ثم يُصغّر كحُمَيْد في أحمد)، ومحمد، ومحمود، وحمدان، وحامد، ولا يبالي بالالتباس؛ ثقة بالقرائن، وكعُنيقة في عِناق، لأنّ الألف لمَّا حُذفت منــه صــار ثلاثياً، فردّت إليه تاء التأنيث، فإنْ لم تُحذف الألف لم نردَّ التاء، فتقول عُنَيْق، بقلب ألفه ياء، وإدغام ياء التصغير فيه، وسمي ذلك تصغير الترخيم لِما فيه من الحذف تخفيفاً كالترخيم.

وخولف بِالْإِشَارَةِ والموصول فَأُلْحِقَتْ قبل آخرهما يَاء، . . .

ن قوله: (**وخولف**) لما فرغ من كيفية تصغير ما يصغر من الأسماء المعربة قياسيًّا وشاذًّا ومما أدى ذلك إليه من ذكر حكم الفعل أشار إلى حكم الأسماء المبنية، وأردفها بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغر. أما الأسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان: قسم يصغر لكن بخلاف تصغير المتمكن وقسم لا يصغر. **أما الأول** فبعض أسماء الإشارة والموصولات فزادوا قبل آخرها ياء، . . . .

ج وإدغام ياء التصغير فيه (**وخولف**) في التصغير (**بالإشارة والموصول**) لأنهما لما كانا مخالفين لسائر الأسماء لوقوعهما على كل شيء أوثر المخالفة في تصغيرهما تنبيهاً على تلك المخالفة وكان حقهما أن لا يصغرا لغلبة شبههما بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف أسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما أجريا مجراها في التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع والتأنيث (**فألحقت قبل آخرهما ياء**) للتصغير وترك أولهما على ما كان عليه ولا يضم

ك قوله: (**أشار إلى حكم الأسماء المبنية**) المراد المتوغلة في البناء وهي التي لم يكن لها تمكن قط فخرج معدي كرب في لغة البناء فإنه يصغر تصغير الأسماء المتمكنة بإدخال ياء التصغير في الصدر نحو بعيلبك وقد مر، وخرج أيضاً المبني للنداء فإنه يصغر كذلك نحو يا زبيد ويا جعيفر وكذا عمرويه ونحوه فيقال عمرويه؛ لأن البناء إنما عرض بويه فكان كالمنادي المفرد المعرفة. قوله: (**وأردفها**) أي بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغر عقيب الأسماء المبنية التي بعضها لا يصغر وبعضها يصغر. قوله: (**لا يصغر**) كإسم الفاعل عند العمل ومع وغير وحسبك. قوله: (**أما الأول فبعض أسماء الإشارة الموصولات**) القياس أن لا تصغر المذكورات مطلقاً للزوم البناء لها وقوة شبهها بالحرف لا أنها لما كانت تتصرف تصرف الأسماء في تثنيتها وجمعها ووصفها والوصف بها ووقوعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ألحقت بالمعربة في التصغير لأنه وصف في المعنى. قوله: (**بعض أسماء الإشارة**) احتراز عن ثمة وهنا، وقوله وبعض الموصولات احتراز عن من وما.

قوله: (**فزادوا قبل آخرها ياء**) هي ياء التصغير كما يشير إليه قوله بعد وأدغمت ياء التصغير فيها وظاهر كلامه أن ياء التصغير وقعت هنا ثانية من الابتداء وقد سبق أول الباب عن

قّ ولمّا فرغ من بيان كيفية تصغير ما يُصغّر من الأسماء المعربة قياساً وشاذاً، مع ما أدّى ذلك إليه من حكم الفعل، أخذ في بيان كيفية تصغير ما يُصغّر من الأسماء المبنية، وبيان ما لا يُصغّر منها، ومن الأسماء المعربة، فقال:

(وخولِف) في أمثلة التصغير (بالإشارة والموصول)، أي فيها للايذان من أول الأمر بأنها غير متمكنة، ولأنها تقع على كل جنس، بخلاف نحو رجل وفرس، (فأُلحِقَت قبل آخرها ياء، . . . .

وزيدت بعد آخرهما ألف، فَقيل: ذَيَّا وتَيَّا . . . .

ﺵ وزادوا آخرها ألفاً، فقيل في ذواتا ذيا وتيا؛ لأنهم لما زادوا ياء قبل الآخر انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحوها للألف وإنما خولف بتحقير المبهمات تحقير ما سواها لمخالفتها لسائر الأسماء؛ لأنها تقع على كل جنس بخلاف نحو رجل

ﺱ لأجل التصغير (**وزيدت بعد آخرهما ألف**) عوضاً من الضمة؛ لأنه لما ترك أولهما على ما كان عليه زيد في آخرهما ألف عوضاً عن الضمة (**فقيل ذياوتيا**) في تصغير ذا وتا

ﺹ المرادي وغيره خلافه وصرح الأندلسي بأنها وقعت في تصغير ذا ثالثة كما تقع في المعرب غير أنه قدر زيادتها بعد الألف وأنه زيد ياء بعدها لتقع ثالثة وبعدها حرف قال وصارت ألف ذا ياء قبل ياء التصغير فصار معك ثلاث ياآت فحذفوا أحديها والقياس يقتضي أن يكون المحذوفة الأولى انتهى.

والأنسب يقول البصريين أن لفظ ذا ثلاثي الوضع وأن أصله ذيي فحذفت لامه هو ما تقدم أول الباب ولعله مراد الأندلسي كما يظهر بالتأمل، وما أفهمه كلام الشارح ذكره أبو البقاء بحثاً له، فقال: وعندي أن ياء التصغير لو جعلت ثانية من الابتداء وجعل بدل الألف ياء متحركة لتقع الألف المعوضة من الضمة بعدها لكان أقرب إلى القياس من الزيادة والحذف والرجوع أخيراً إلى هذا المذهب، ولو أمكن في الاسم المعرب أن تقع ياء التصغير ثانية لأوقعت وإنما منع منه انضمام ما قبلها انتهى.

قوله: (**فقيل في ذ وتا وذيا وتيا**) شمل إطلاقه تصغيرهما مع حرف التثنية ومع حرف الخطاب فيقال هذيا وهاتيا وذياك وذيالك وتياك وتيالك، وقالوا أيضاً في تثنيتهما ذيان وثيان رفعا وذيين وتيين جرًّا ونصباً، وقالوا في أولى مقصوراً والياء فتقع ياء التصغير ثالثة في اللفظ أيضاً على أصلها وتقلب الألف الأخيرة ياء لسكونها وسكون الألف التي زيدت آخراً عوضاً من الضمة، وليست الضمة التي في أوله للتصغير بل هي التي كانت في مكبره وفي أولاء ممدوداً أولياء. قال المبرد: فتزاد ألف التعويض قبل الهمزة وتقلب ألف أولا ياء وتدغم فيها ياء التصغير.

ﻕ وزيد آخرها)، وفي نسخة بعد آخرها ألف عوضاً عن ضم الأوَّل، وفتح الثاني في المتمكن، وإنما عوضوا فيها الألف، لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون فناسب أنْ يؤتى بحرف لازم للسكون، وهو الألف (فقيل ذَيَّـا وتَيَّـا) في ذا و تا، لأنهم لمَّـا زادوا ياء قبل آخرهما، وكان آخرهما ألف، انقلبت الألف ياء، وأُدغم فيها ياء التصغير، وفُتِحت لزيادة الألف بعدها، وأتوا بالياء ثانية، لأنه لمَّـا لم يُضم الصدر، لم يمتنع وقوعها بعده، وتصغر تي كما شمله قوله وتَيَّـا، لكن قال ابن هشام: إنها لا تُصغَّر

واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا . . . .

وفرس فأزالوا ضمة الصدر وعوضوا عنها الألف في الآخر؛ لأن هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل في البناء، فناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لام السكون ثم أتوا بالياء ثانية؛ لأنه لما لم يضم الأول لم يمتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الأول، ولا يصغر ذي وذه لئلا يلتبس بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغير تاء عن تصغيرهما.

زيدت قبل آخرهما ياء للتصغير وألحقت بآخرهما ألف العوض وقلبت ألف ذا وتاء ياءً لأن الياء قبلها بمنزلة الكسرة وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت الياء المشددة لأجل الألف بعدها، وإنما لا يجوز أن يكون الزائد في ذيا ياء مشددة قبل الآخر؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي الذيي لأنه لو زيد قبل يا الذي ياء مشددة لصار الذيي فلما لما يقولوا الذيي وإنما قالوا اللذيا علمنا أن الزيادة فيه ألف بعد الآخر وياء قبله فكذا حكمنا في ذيا أنه كذلك؛ ليستوي تصغير اسم الإشارة وتصغير الموصول (**واللذيا واللتيا**) كانا في الأصل الذي والتي زيدت قبل هذه الياء ياء للتصغير وبعدها ألف وجعلت الياء الثانية مفتوحة لأجل ألف بعدها وأدغم ياء التصغير فيها وفتح ما قبل ياء

قوله: (**فأزالوا ضمة الصدر**) أي الضمة التي كانت في تصغير المعربات هنا وعوضوا منها الألف في آخره وأزالوا ضمة الياء والذال من تا وذا على تقدير أن يكون على قياس المعربات ولو قال لم يضموا صدرهما وعوضوا من ترك الضم الألف في آخره ولم يرد على عبارته شيء ض.

قوله: (**وعوضوا منها الألف**) هكذا قالوه، وقيل يرد ما حكى من ضم لام اللذيا واللتيا. قال في التسهيل وهي لغية.

قوله: (**وللاستغناء بتصغيرتا عن تصغيرهما**) مقتضى هذه العلة أن تي لا تصغر أيضاً وهو ما قاله ابن هشام خلافاً لابن مالك.

للاستغناء بتصغير تا؛ خلافاً لابن مالك، ولا يُصغر ذي، وذه، لئلا تلتبس بتصغير المذكر، وللاستغناء عن تصغيرهما بتصغير تا وتي على ما مرّ.

ولا يجوز أنْ يُقال فيما مرّ زِيد قبل آخرها ياءان، إذ لو كان كذلك لوجب أنْ يُقال في الذي الذيّي، وفي التي اليتي، ولكن قالوا فيهما (اللّذَيّـا واللّتَيّـا) بإدغام الياء المزيدة في الياء بعدها، وفتح الثانية لزيادة الألف، وإنما فتحوا ما قبل ياء التصغير، ليكون على نحو ذا و تا؛ طرداً لباب المبنيات.

والـلَّـذيَّـان والـلَّـتَـيَّـان والـلَّـذَيُّـونَ. . . . .

ولا يجوز أن يقال زيد قبل آخرهما ياآن؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي اللذيي، وفي التي اللتي لكن قالوا اللذيا واللتيا؛ لأنهم لما زادوا قبل الآخر ياء اجتمعت مع ياء أخرى فأدغموا وفتحوا للألف وفتحوا ما قبل ياء التصغير أيضاً ليكون ما قبل ياء التصغير فيهما واحداً، وأما الذيون فلأنهم زادوا في اللذين قبل

التصغير **(واللذيان)** في تصغير اللذان فإنه لا يعتد بالنون التي في اللذان لمشابهتها بنون التثنية فيصغر كما يصغر المثنى فزيدت قبل آخره وهو الألف ياء وقلبت الألف ياء وأدغمت الياء فيه ثم زيدت في آخره ألف فصار اللذيان، ويجوز أن يقال صغر اللذيان باعتبار أصله حذفت منه ألف العوض نسياً لئلا يلزم الجمع بين الألفين **(واللتيان)** في تصغير اللتان **(والذيون)** في تصغير اللذين زيدت قبل آخره وهو الياء ياء وادغمت الياء في الياء ثم زيدت ألف في آخره فصار اللذيان فقلبت ألف العوض واواً لئلا يلتبس الجمع بالتثنية أو نقول ألف العوض محذوفة والواو للجمع وعند سيبويه ما قبل الواو مضموم؛ لأنه حذف ألف العوض نسياً.

قوله: **(ولا يجوز أن يقال زيد قبل آخرهما ياآن)** الضمير لذا وتا ومراده التصريح بمفهوم قوله فيما مر فزادوا قبل آخرهما ياء وزادوا آخرها ألفاً.

قوله: **(ليكون ما قبل ياء التصغير فيهما واحداً)** الضمير لاسم الإشارة، والاسم الموصول، وتقول في التثنية اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين فيحذف العوض فيها ولم يصرح الشارح بها؛ لأنها تعلم مما سيأتي.

قوله: **(فلأنهم زادوا)** فيه من التكلف ما لا يخفى والأولى أن يقال ردوا الذين إلى مفرده فصغروا ثم جمعوا الواو والنون كما ردوا اللتيات ض.

(واللَّذَيَّـان واللَّتَيَّـان) في المثنى رفعاً، واللَّذَيَين واللَّتَيَّيْن، نصباً وجراً، بحذف ألف العوض من مفرديهما، وإلحاق علامة التثنية بهما، (والَّذَيُّون) في جمع المذكر، بفتح الذال، وضم الياء، وتشديدها رفعاً، واللَّذَيين بكسر الياء نصباً وجراً بحذف ما ذكر، وإلحاق علامة الجمع، وهذا هو الموافق لكلام سيبويه وغيره، وتعليل الجاربردي ذلك بقوله: لأنهم زادوا في الَّذين قبل الياء ياء، وقبل النون ألفاً، فصار الَّذيان، ثم أبدلوا الفتحة ضمة، والألف واواً، لئلا يلتبس بالمثنى، يقتضي أنّ صيغة تصغير الجمع الّذيون في حالة الرفع والنصب والجر، وعلى الأول فضم الباء في الجمع رفعاً، وكسرها فيه نصباً وجراً هو قول سيبويه، لأنه يحذف ألف العوض نسياً، لأنه لا يقدر هنا

والللتَيَّاتُ. ورفضوا تَصْغِير الضمائر....................

الياء ياء وقبل النون ألفاً فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واواً لئلا يلتبس بالتثنية.

وأما اللتيات فإنما حصل برده إلى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن ثم وهنا ومن وما وذو الطائية لا تصغر.

وأما القسم الثاني فكالضمائر فإنها لا تصغر؛ لأن التصغير كالصفة وهي لا

وعند الأخفش مفتوح؛ لأنه لم يحذف ألف العوض نسياً فنقول اللذيون واللذيين بفتح الياء كما يقال المصطفون والمصطفين وإنما رجع جمع المصغر إلى ما عليه الجمع المصحح من أن رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء مع أن مكبره في الأكثر الأشهر في جميع الأحوال بالياء؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه **(واللتيات)** برد جمع التي إلى الواحد ثم جمع جمع السلامة بالألف والتاء **(ورفضوا تصغير الضمائر)** لغلبة شبهها بالحرف مع قلة تصرفها؛ لأنها لا تقع صفات..

قوله: **(ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واواً)** والمنقول أن سيبويه يقول في جمع الذي اللذيون بضم الياء واللذيين بكسرها وأن الأخفش والمبرد يفتحانها قال أبو حيان وغيره ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت الف اللذيان فيها تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره فيقول حذفت في الجمع أيضاً لذلك ثم أدخلت علامة الجمع على الياء والأخفش والمبرد يقولان حذفت فيهما لالتقاء الساكنين فتحذف عندهما في الجمع أيضاً لذلك وتبقى الفتحة دليلاً عليها كما هو في المقصور نحو المصطفين والأعلين قالوا ولم يرد عن العرب سماع بأحد المذهبين، وما قاله الشارح موافق لمذهب سيبويه في الحكم دون سببه فليتأمل.

المزيد في تصغير المفرد، وخالف الأخفش ففتحها في الجميع، لأنه لم يحذف الألف نسياً، بل لالتقاء الساكنين، لأنه يقدر المزيد فيقول: الّذِيَّون والذَيَّيْن كالمصطفون والمصطفين، (واللّتَيَّـات) في جمع المؤنث، ولا يُصغّر اللاتي واللائي على لفظهما على الأصح؛ استغناء بتصغير واحدهما على اللّتَيَّـا، ثم جمعه على اللّتيَّـات، والمراد بقوله أولاً بالإشارة والموصول بعضهما، لأنّ منهما ثم وهنا ومَن وما وذو الطائية، وهي لا تُصغَّر.

(ورفضوا تصغير الضمائر)، لأنّ منها ما لا يمكن تصغيره، لكونه أقل من ثلاثة

وَنَحْو: أَيْن، وَمَتى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، ومنذ، وَمَعَ، وَغير، وحسبك، . . . .

جار توصف. ومن وما وأين ومتى إما للشبه بالحرف والحرف لا يوصف فلا تصغر أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها، وحيث استغنى بتصغير المكان عن تصغيره، ومنذ للاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا؛ لأنها بحذف النون والتصرف فيها أدخل في الاسمية من منذ.

وأما الأسماء المعربة التي لا تصغر فهي مع لتعذر بناء فعيل منه وغير لتوغله في معنى الحرف وحسبك لمعنى الفعلية فيه، . . . .

نقره (و) رفضوا تصغير (**نحو أين ومتى ومن وما**) لتوغلها في شبه الحروف (**وحيث**) للاستغناء بتصغير المكان عن تصغيره (**ومنذ**) لتوغله في معنى الحرفية وللاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكس؛ لأن مذ بحذف النون والتصرف فيه داخل في الاسمية من منذ (**ومع**) لتعذر بناء التصغير منه (**وغير**) لتوغله في معنى الحرف لأنه بمعنى إلا في الاستثناء (**وحسبك**) . . . .

جما قوله: (**أما للشبه بالحرف**) أي في وضعه كمن وما أو في معناه كأين ومتى.

قوله: (**أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها**) أي كما في من وما ونحوهما.

قوله: (**على وجه لا يمكن**) وجهه غير ظاهر في أين ومتى سوى ما ذكر في التشبيه ض.

قوله: (**وأما الأسماء المعربة التي لا تصغر فهي مع**) مما لا يصغر أيضاً من هذه، ومن

أنفا أحرف، وحُمل عليه بقيتها؛ طرداً للباب، ولأنّ التصغير كالصفة، والضمائر لا توصف، (و) تصغير (نحو أين ومتى، ومَن، وما، وحيث، ومنذ، ومع، وغير)، لتوغلها في معنى الحرف، والحرف لا يُصغَّر، ولأنّ تصغير ما كان منها على أقل من ثلاثة أحرف لا يمكن بناء فُعيل منه، وللاستغناء عن تصغير حيث ومنذ بتصغير مكان ومُذ، ولم يعكس في مُذ، لأنها لحذف النون، والتصرف فيها أدخل في الإسمية من منذ، (و) تصغير (حسبك) . . . .

وَالِاسْم عَاملاً عمل الْفِعْل، فَمن ثَمَّ جَازَ ضُوَيْربُ زيدٍ، وَامْتنع ضويرب زيداً.

جا والاسم العامل عمل الفعل في حال عمله فلا تقول ضويرب زيداً ويجوز تصغيره في وقت غير عمله نحو ضويرب لعدم قوة معنى الفعل فيه حينئذٍ.

نقره لكونه بمعنى الفعل وهو كفاك (**والاسم**) حال كونه (**عاملاً عمل الفعل**) فإنه لا يصغر في حال عمله وإنما يصغر في حال عدم عمله لقوة مشابهته مع الفعل عند العمل والتصغير ينافي تلك القوة؛ لأن التصغير كالوصف والوصف يبعده عن مشابهة الفعل؛ لأنه بالوصف صار مسنداً إليه؛ ولذا لا يعمل اسم الفاعل الموصوف فلا يقال زيد ضارب عظيم عمراً (**فمن ثم جاز ضويرب زيد**) بالإضافة لأنه غير عامل عمل الفعل (**وامتنع ضويرب زيداً**) بنصب زيداً بضويرب.

جما المبنيات الأسماء المصغرة وغير وسوى بمعناها والبارحة وأمس وغد والأسماء المختصة بالنفي والأسماء الواقعة على ما يعظم شرعاً.

وأسماء شهور السنة: كالمحرم، وصفر، وكل وبعض، وأي والأسماء المحكية وجموع الكثرة على الإطلاق، وأسماء الأسبوع كالسبت والأحد، وأسماء الافعال كدراك وتراك وغيرهما.

أفصا أي كافيك، لوجود معنى الفعلية فيه، ولئلا يلتبس بتصغير الحَسَب، (و) تصغير (الاسم) حالة كونه (عاملا عمل الفعل)، لقوة معنى الفعل فيه حينئذ (فمن ثَم)، أي من هنا، وهو أنّ الاسم المذكور لا يُصغر، أي من أجل ذلك، (جاز ضُوَيْرِبُ زيد)، لكونه غير عامل، (وامتنع ضُوَيْرِبٌ زيداً)، لكونه عاملاً، قال الفارسي وغيره: تصغير الاسم بمنزلة الوصف له، فقولنا حُجير كقولنا حجر صغير، وكما أنّ الأسماء المشبهة بالأفعال إذا وُصِفت لا تعمل، فلا يُقال: ضرابِ ظريف زيداً، فكذا إذا صُغِّرت الأسماء.

[النّسَب]

الْـمَـنْـسُـوب: . . . .

جا

[النّسَب]

قوله: (المنسوب) الغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه. . .

غرّه

[النّسَب]

(الــمــنــســوب. . . . .

جلـ

[النّسَب]

قوله: (قال المصنف: المنسوب الملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها) أشار في تعريف المنسوب إلى كل واحد من العلل الأربعة: أما المادي فهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة، وأما الفاعلي فهو الذي يلحق الياء المشددة بآخر الاسم؛ لأن الإلحاق بدون من يلحقه غير متصور، وأما الصوري فهو الهيئة الحاصلة من الاسم بعد الإلحاق، وأما الغائي فهو الذي لأجل الإلحاق، وأشار إليه بقوله ليدل على نسبته إلى المجرد عنها. (قال المصنف ليدل) أي إلحاق الياء على نسبته أي نسبة الشخص الذي يوصف بالمنسوب إلى المجر عنها، أي عن الياء سواء كان المجرد أبا أو بلداً أو صناعة. اعلم أن هذا حد للمنسوب بحسب الأغلب وقد تزاد عوضاً عن التشديد قبل الياء ألف كيمان وشآم في النسبة إلى يمن وشام على منوال قاض وقد ينسب على غير هذا الوجه نحو نابت وتامر كما يجيء. قال المصنف لنسبته: أي نسبة الملحق بآخره وهو المنسوب وهو الكلمة التي فيها الياء المشددة وهذا أولى من الأول لئلا ينشر الضمير فيكون ضمير ليدل ونسبته عائدين إلى الملحق بآخره ض.

قوله: (الغرض من النسبة) أي الاصطلاحية، وإنما سميت الإضافة في المعنى إلى القبيلة أو البلدة أو الصناعة نسبة لأنك تعرف المنسوب بذلك كما تعرفه بآبائه قالوا ويحدث بها ثلاث تغييرات:

الأول: لفظي، وهو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

والثالث: حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه للمضمر والظاهر باطراد.

أفـا

[المنســوب]

الـمـلـحـق آخِـره يَـاء مُـشَـدَّدَة لـتـدل عـلـى نـسـبـتـه إِلَـى الْـمُـجَـرّد عَـنْـهَـا، . . . .

أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة، وإنما افتقرت إلى علامة؛ لأنها معنى حادث ولا بد لها من علامة، وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها،

الملحق بآخره ياء مشددة) احتراز عن ياء المتكلم فإنها ليست بمشددة **(ليدل)** أي إلحاق الياء المشددة **(على نسبته)** أي نسبة الملحق بآخره الياء **(إلى المجرد عنها)** أي عن المشددة احتراز عن الملحق بآخر الياء المشددة للوحدة نحو رومي في روم أو للمبالغة

قوله: **(أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة)** كل من البلدة والصنعة يتناوله لفظ المنسوب إليه لكنه لما أضاف إليه لفظ آل وهو إنما يضاف إلى من يعقل ممن له شرف وخطر لم يدخلا فيه لذكرهما والتفصيل أن المنسوب قد يكون إلى علم الإنسان معين كحنفي أو قبيلة كثقفي أو بلد ككوفي في أو غيرها كاعوجي واعوج علم فرس، وقد يكون إلى صنف كرومي ومجوسي، وقد يكون إلى شيء يراد له كبتي وعاجي أو شيء بينه وبينه ارتباط وملابسة كأبوي وأخوي وبلغمي وصفراوي.

قوله: **(وفائدتها)** أي فائدة النسبة مثل فائدة الصفة من جهة أنه يجوز حمل الصفة بهو هو مثل قولنا زيد ضارب فضارب صفة لزيد ومحمول عليه بهو هو فكذا يجوز حمل المنسوب بهو هو مثل قولنا زيد علوي أو مكي أو مدني إلى غير ذلك فعل المنسوب علوي والمنسوب إليه علي، وزيد ليس بمنسوب ولا منسوب إليه بل هو موصوف المنسوب الذي هو علوي وقد يطلق على زيد بأنه منسوب مجازاً أي موصوف بالمنسوب ض.

قوله: **(وفائدتها فائدة الصفة)** أي من التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف نحو رأيت رجلاً كوفيًّا وزيداً الكوفي وقد يأتي للتعظيم والتحقير وغيرهما كالصفة.

اصطلاحاً: هو الاسم (الملحق آخره ياء مشددة، ليدل) إلحاقها به، أو مدخولها معها (على نسبته) أي الموصوف به، والمراد النسبة اللغوية (إلى) الاسم (المجرد عنها) أباً كان أو بلداً، أو حرفة، أو غيرها كرجل هاشمي، وبصري، وكسائي، فإنّ إلحاق الياء بها يدل على نسبة الرجل إلى هاشم، أو البصرة، أو مزاولة الكساء.

وخرج بمشددة ياء المتكلم، وبيدل إلى آخره، الياء المشددة للوحدة نحو روميّ، أو للمبالغة نحو أحمريّ، أو لا لمعنى نحو كرسيّ وبختي وبردي غير منسوبة، وبما قررته، سقط الاعتراض بأنّ في الحد دوراً، لتوقف النسبة على المنسوب المتوقف عليها، وبأنه يقتضي اتحاد المنسوب، والمنسوب إليه، فلا يدل الملحق بآخره الياء على نسبته إلى المجرد عنها.

. . . .

وإنما ألحقت بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا؛ ولا الواو لأنها أثقل وإنما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم. وإنما قال ليدل إلى آخره ليخرج نحو: كرسي، فإذا قلت: بغدادي فقد ألحقت آخره الياء المشددة ليكون معناه الشيء المنسوب إلى بغداد واعترض بعض الشارحين على التعريف من وجهين:

نحو أحمري أو لا لمعنى نحو كرسي. . . . .

قوله: (**وإنما ألحقت**) أي العلامة بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر إنما خولف في التصغير لوجود المانع وهو الالتباس بياء المتكلم.

قوله: (**وإنما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم**) ذكر لذلك وجهان آخران:

أحدهما: أنها بالتشديد يثبت ويحتمل الإعراب، ولو كانت واحدة لم تحتمله إذا تحرك ما قبلها ولم يثبت عند إلحاق التنوين.

الثاني: أن النسبة إضافة شيء إلى شيء، والتثنية ضم شيء إلى شيء فلما تقاربا في المعنى سوي بينهما في كمية الزيادة.

قوله: (**ليخرج نحو كرسي**) أراد كل ما قارنت الياء المشددة وضعه ويخرج أيضاً ما كانت الياء فيه للمبالغة كأحمري.

قوله: (**نحو كرسي**) لأنه زيد في آخره ياء مشددة لكن لا يدل على المجرد عن الياء إذ هو موضوع لمعنى من حيث هو هو وليس له مجرداً عن الياء، فإن الكرس ليس اسماً لشيء حتى يكون منسوباً إليه.

قوله: (**واعترض بعض الشارحين**) هو الشريف رحمه الله واعترض أيضاً غيره بأن المنسوب قد يكون غير ملحق بآخره شيء كقولك بتات وعواج وبأن الياء فيه قد تكون مخففة كقولك رجل يمان وبأنه قد يكون دالًّا على نسبته إلى المشتمل على الياء لا إلى المجرد عنها

وفائدة النسبة فائدة الصفة، ولكونها معنى حادثاً افتقرت إلى علامة، وإنما جُعلت من حروف اللين لخفتها، وكثرة زيادتها، وأُلحِقت بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، وإنما لم يلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو، لأنها أثقل وما ذكر حد للمنسوب بحسب الغالب، إذ قد يُزاد عوضاً عن التشديد قبل الآخر ألف كيمان وشآم، على منوال قاض في النسبة إلى اليمن والشام، وقد تأتي النسبة على فعّال وفاعل كبتّات وتامر، كما سيأتي، . . . .

. . . .

جار **الأول**: أنه يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه .**والثاني**: أن الذي ألحق آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ لأنهما واحد، وجواب الأول أن هو المجرد عن الياء، فإذا لم يصدق ما ذكر في تعريف أحدهما على الآخر فكيف يكون أحدهما هو الآخر، وعن الثاني أنه من الظاهر البين

نقره . . . .

كـ كقولك شافعي في النسبة إلى الشافعي وبأن التعريف مشتمل على تعريف الشيء بنفسه وأجيب بأن مثل بتات وعواج ليس في الحقيقة بمنسوب وإنما هو جار مجراه كما سيأتي آخر الباب وبان مثل يمان أصله يمني فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً وعوض منها الألف، وسيأتي أيضاً وبأن المنسوب إلى الشافعي منسوب إلى مجرد عن الياء الملحقة آخر ذلك المنسوب كما لو نسب إلى كرسي ونحوه وبأن النسبة الواقعة في التعريف لغوية والنسبة المشتق منها المنسوب اصطلاحية.

قوله: (**الأول يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه**) أي لأن بغداد من قولك بغدادي يصدق عليه أنه ملحق بآخره ياء مشددة فتكون على مقتضى التعريف منسوباً مع أنه المنسوب إليه وحاصل جوابه أن اللفظ المذكور وإن صدق عليه ما ذكر لكنه خرج عن التعريف بتمامه؛ لأنه لا يدل على نسبته إلى المجرد عن الياء إذ الشيء لا ينسبه إلى نفسه والسؤال والجواب بناء على ظاهر اللفظ ويأتي تحقيقه في كلامه.

قوله: (**هو المنسوب إليه**) لصدق أحدهما على الآخر؛ لأن المنسوب هو الملحق بآخره ياء والملحق بآخره ياء هو المنسوب إليه فيكون أحدهما غير الآخر.

قوله: (**لأنهما واحد**) أي لأن الملحق بآخره الياء، والمجرد عن الياء واحد، وإذا كان كذلك فالذي لحق بآخره الياء لا يدل على المجرد عن الياء؛ لأن الشيء لا يدل على نفسه.

قوله: (**على الآخر**) لأنه قيد تعريف المنسوب بقوله ليدل على نسبته إلى المجرد عنها ولا يصدق هذا القيد على المنسوب إليه.

قوله: (**وعن الثاني**) حاصل الجواب عنه أن التعريف فيه تسمح احتمل لظهور المراد والحقيقة أن المنسوب هو المركب الحاصل بالإلحاق لا الملحق بآخره من حيث ذاته ولا يوصف كونه ملحقاً؛ لأن المستفاد على الأول أن المنسوب والمنسوب إليه واحد، وعلى الثاني أن المنسوب هو الملحق إلى صاحب الياء كبغداد من بغدادي وليس كذلك فيهما.

قمـ . . . .

وَقِيَاسه. . . . .

ﭬ أن المراد بالملحق آخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة هو المنسوب إليه فقط فظهر أنهما ليسا واحداً.

ثم اعلم أن اعتراضه الثاني يدل على أنه توهم أن الضمير في قوله ليدل عائد على الملحق لكنه ليس كذلك، بل هو عائد إلى الإلحاق الذي يفهم من قوله الملحق إن قرئ بالياء وإن قرئ بالتاء فهو عائد إلى الياء المشددة، أي ليدل الإلحاق أو الياء المشددة على نسبة الملحق إلى المجرد عن الياء، والصواب أن نقول الضمير يعود إلى المجموع المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة وهو الملحق بآخره الياء بالمعنى المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكر ذلك الشارح واعترض باعتباره.

قوله: **(وقياسه)** لما غيرت النسبة الاسم من مدلول إلى آخر مغاير له، ألا ترى أن

ﭮ **(وقياسه)** أي قياس المنسوب. . . . .

ﭭ قوله: **(ثم اعلم أن اعتراضه الثاني)** واعلم أن اعتراضه الثاني يدل على أنه توهم أن المراد بالملحق بآخره الياء نفس المجرد عن الياء لكنه ليس كذلك، بل المراد المجموع المركب من المجرد عن الياء، ومن الياء المشددة كما ذكره الشارح.

قوله: **(ليدل الإلحاق أو الياء)** الإسناد إليهما مجازي، والدال على الحقيقة إنما هو المركب المذكور وفي قوله على نسبة الملحق إلى المجرد حذف مضاف والتقدير على نسبة مدلول الملحق أي بالمعنى السابق إلى مدلول المجرد فليتأمل.

قوله: **(والصواب إلى آخره)** يعني إن قلنا إن الضمير في ليدل عائد إلى الإلحاق أو الياء المشددة لكنه لا حاجة إليه، بل يجوز أن يكون عائداً إلى الملحق بآخره الياء بالمعنى المراد منه هنا من أن المراد بالملحق بآخره الياء هو المجموع المركب من المجرد عن الياء، ومن الياء المشددة لا نفس المجرد عن الياء لا بالمعنى الذي ذكره الشارح من أنه توهم أن المراد بالملحق بآخره الياء نفس المجرد عن الياء فاعترض بسببه، وإنما قال الشارح الفاضل: والصواب أن نقول إلى آخره؛ لأن الدال بالحقيقة هي نسبته إلى المجرد عنها هو المجموع لا الإلحاق ولا الياء المشددة فإن معنى قولك بغدادي الشيء المنسوب إلى بغداد، وهذا المعنى معنى المجموع فالدال بالحقيقة على المراد هو المجموع لا الإلحاق، ولا الياء المشددة فإن الصواب ما ذكره.

ﭫ (وقياسه)، أي بناء المنسوب. . . . .

حذف تَاء التَّأْنِيث مُطلقاً، . . . .

جا قولك دمشق اسم للبلد والدمشقي للرجل المنسوب إليه وغيرته من حال إلى حال؛ لأنه كان عريًّا عن الياء فقارنها وكان إعرابه على ما قبلها فصار عليها، طرقت إلى الاسم تغيرات شتَّى وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدولة عن ذلك. ثم إن المصنف قدم التغييرات القياسية وبعد الفراغ منها أشار إلى غير القياسية. أما القياسية فمنها حذف تاء التأنيث وهو واجب؛ لأنك إذا نسبت رجلاً إلى ضاربة فلو بقيت تاء التأنيث لكنت مؤنثاً لمذكره، ولا يرد عليه ما قيل من أن التاء لتأنيث المنسوب إليه لا لتأنيث المنسوب؛ لأن المراد أنهم استكرهوا إثبات تاء التأنيث في صفة

نقره (**حذف تاء التأنيث مطلقاً**) أي سواء كان ذو التاء علماً أو لا وسواء كان المؤنث حقيقيًّا أو لا وسواء كان التاء عوضاً عن شيء أو لا، لئلا يقع تاء التأنيث في الوسط؛ لأن المنسوب إليه بسبب إلحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية إلى الوصفية وصارت الياء كالجزء من الكلمة ولئلا يجتمع تاآن قبل الياء وبعدها إذا كان المنسوب إلى ذي التاء

جما قوله: (**وكان إعرابه على ما قبلها فصار عليها**) في ظهور الإعراب فيها دلالة على أنها لا موضع لها من الإعراب وهو الصحيح خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنها اسم في محل جر بإضافة الأول إليها واحتجوا بما جاء عن العرب، نحو رأيت التيمي تيم عدي بجر تيم.

الثاني: على البدل من الياء ولا يبدل الاسم إلا من مثله. قال الموصلي: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون جره بإضافة اسم محذوف إليه والتقدير صاحب تيم عدي فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على جره لدلالة النسب عليه. قوله: (**جارية على القياس**) المراد بالقياس ها هنا المساواة أي مساواة الحكم في جميع الصور.

قوله: (**ولا يرد عليه**) جواب عما قاله السيد أن في هذا التعليل نظراً وذكر هذا الوجه.

قوله: (**وأيضاً استكرهوا**) علل أيضاً بأنها لما كانت تشبه ياء النسب لم يجمعوا بينهما وبين الشبه بأن الياء تخلص الواحد من الجنس كروم ورومي كما تخلصه تاء التأنيث نحو نخل ونخلة وبأنها تغير معنى الاسم بقله من الجمود إلى الاشتقاق، ومن الأصل وهو الاسمية إلى الفرع وهو الوصفية كما تنقل التاء من الجنس إلى الواحد، ومن الأصل إلى الفرع وهما التذكير والتأنيث وبأنها تصير حرف الإعراب كما أن التاء كذلك.

أقا (حذف تاء التأنيث) وجوباً من المنسوب إليه (مطلقاً) عن التقييد بما يأتي في الألف، ويكون غير عَلَم لئلا تكون تاء التأنيث وسطاً، ولئلا يؤدي إلى اجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، نحو بصرتية، ولئلا يلزم تأنيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضاربه، ولا يرد عليه ما قيل من أنّ التاء لتأنيث المنسوب إليه، لا لتأنيث المنسوب، إذ لم يبق بعد النسبة إلا معنى المنسوب، وخرج بتاء التأنيث أَلِفُه، فلا يجب حذفها، على ما يأتي، لأنّ الألف قد تنقلب واواً في نحو حبلاوي، والتعليل بأنّ التاء عَلَم للتأنيث،

وَزِيَادَةَ التَّثْنِيَة وَالْجمع، . . . .

ك المذكر، وأيضاً يلزم اجتماع التأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو: امرأة بصرية وأيضاً استكرهوا وقوع تاء التأنيث وسطاً، وإنما قيد بالتاء لأن ألف التأنيث لا يجب حذفها؛ لأن التاء علم للتأنيث وليس الألف كذلك، ثم إذا حذفت تاء التأنيث وأدخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مؤنث وجب إدخال التاء بعد الياء نحو امرأة بصرية وهذا غير ذلك، ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح إذا لم يسم بهما، فالنسب إلى ضاربان

ش مؤنثاً كما تقول امرأة كوفية (و) حذف (**زيادة التثنية والجمع**) بالواو والنون وهي الألف والواو والياء والنون مطلقاً أي سواء كانا علمين أو لا، أما حذف النون فلأنها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما، وأما حذف الألف والواو والياء فإنها لما كانت ياء النسبة كالجزء من الكلمة صار ما قبله بمنزلة وسط الكلمة فلو لم تحذف هذه الحروف وهي إعراب لزم أن يكون الإعراب في وسط الكلمة، ولأنها لو لم تحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو مسلمانيان ومسلمونيون أو مختلفين

ق قوله: (**تاء التأنيث وسطاً**) لأن التاء علامة التأنيث و كل ما هو علامة التأنيث يجب أن يكن متطرفة فينتج أن التاء يجب أن تكون متطرفة.

قوله: (**لأن ألف التأنيث لا يجب حذفها**) قال الموصلي: تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل للزومها الكلمة وثبوتها في التصغير والتكسير انتهى وما علل به الشارح سبقه إليه الشريف وكان وجهه أن التاء لا تكون إلا علامة التأنيث ولو لفظاً كما في طلحة وتمرة ونحوهما بخلاف الألف فقد تكون منقلبة وللإلحاق قال الشريف وغيره أيضاً ولأنها تنقلب إلى حرف آخر كالواو مثلاً فلا يكره وقوعها في الوسط كراهة التاء.

قوله: (**ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح**) مثلها زيادة وما أشبههما ومن الشبه اثنان وعشرون وأولات ونحوها فتقول إذا نسبت إليها اثني أو ثنوي وعشري وأولي وإطلاقه الجمع يشمل المذكر والمؤنث وقد اقتصر في البيان على الأول مثله الثاني فيما أطلقه ابن مالك وغيره، قال ابن هشام في نحو تمرات إن كان باقياً على جمعيته فالنسب إلى مفرده يقال تمري بالإسكان وإن كان علماً فمن حكى إعرابه نسب إليه على لفظه ومن منع صرفه نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما، وقال تمري بالفتح قال وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلب والحذف؛ لأنها كألف حبلى وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف انتهى. قوله: (**أما إذا سمى بهما إلى آخره**) في المثنى إذا سمى به لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل كقمران في التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف وفي المجموع المذكر إذا سمى به أربعة أوجه: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها وأن

ق بخلاف الألف، فيه نظر، (و) حذف (زيادة) كل من (التثنية والجمع) المصحح للمذكر

إِلَّا علماً قد أعرب بالحركات، فَلذَلِك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِيْنِيٌّ.

ك وضاربون ضاربي؛ لأن المعنى يحصل بالنسب إلى المفرد فتقع الزيادة ضايعة؛ ولأنك لو قلت: ضارباني وضاربوني لجمعت على الكلمة إعرابين، أحدهما بالحرف والثاني بالحركة، أما إذا سمى بهما فلا يخلو إما أن تعربه إعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع وتجريه في الإعراب على ما كان عليه كما تقول في الرفع قنسرون فعلى الأول تثبتها؛ لأنك أخرجتها من أحكامها التي كانت لها فكأنها لغير التثنية والجمع كما في عمران وغسلين، وعلى الثاني تحذفها؛ لأن أحكامها باقية وقنسرين علم بقعة غير منصرف للعلمية والتأنيث.

ج في نحو مسلمانيون ومسلمانيان **(إلا)** حال كون التثنية أو الجمع **(علما وقد أعرب بالحركات)** الثلاث فإنه لا تحذف منه الزيادة؛ لأن الألف والواو والياء حينئذ لم تكن للإعراب ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت معها كسكران وغسلين فلا يلزم المحذور المذكور، أما إذا جعلا علمين ولم يجعل إعرابهما بالحركات فيجب حذف زيادتهما لوجود المحذور المذكور **(فلذلك)** أي فلأجل أن التثنية والجمع إذا جعلا علماً وأعرب بالحركات لا تحذف زيادته وإلا حذفت **(جاء قنسري)** في قنسرين وهي بلدة بالشام بحذف الزيادة **(وقنسريني)** بإثبات الزيادة، وذلك لأن للإعراب في التثنية نحو

ل يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفاً وأن يجعل كهارون في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة وهذا دون ما قبله والتزام الواو وفتح النون مطلقاً ذكره السيرافي وهو دون سابقه، وأما المجموع بالألف والتاء فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحة بما كان يعرب به قبلها ومن العرب من يمنعه التنوين ومنهم من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون. قوله: **(وقنسرين)** هي بكسر القاف وتشديد النون مكسورة ومفتوحة بلدة بالشام ويقال لها أيضاً قنسرون.

قد وجوباً، كزيدي في زيدان وزيدون، لأنّ الغرض يحصُل بالنسبة إلى المفرد، فتقع الزيادة ضائعة، ولأنك لو قلت زيداني. وزيدوني لصيّرت الإعراب في وسط الكلمة، ولجمعت على الكلمة إعرابين، أحدهما بالحرف، والآخر بالحركة (إلّا) إذا جُعل (عَلَما قد أُعرِب بالحركات)، فلا تُحذف زيادتاه، لأنهما خرجتا عن حالهما الذي كانتا له، فصارتا لغير التثنية والجمع، كما في عِمران وعربون، وغسلين، ، فإنْ أُعرِب بالحروف حُذفتا، كما شمله المستثنى منه، لبقاء أحكامهما، (فلذلك)، أي فلحذفهما مما ذكر، إلّا إذا جُعِل علماً وأُعرِب بالحركات (جاء) في النسبة إلى قِنّسرين، بكسر أوله، وتشديد ثانيه، مع كسره وفتحه، بلدة بالشام، غير منصرف، للعَلَميّة والتأنيث (قِنَّسرِيّ وقِنَّسْرِينِيٌّ)، بحذف

وَيفتح الثَّانِي ....

قوله: (**ويفتح الثاني**) هذا شروع في سائر أقسام التغييرات القياسية، فنقول الاسم الذي يراد النسبة إليه إما أن يكون جمعاً أو لا، فإن لم يكن جمعاً فإما أن يكون مركباً أو لا، فإن لم يكن مركباً فأقسامه المذكورة في الكتاب أربعة:

الأول: أن يكون في الاسم كسرة بحيث إذا نسب إلى ذلك الاسم يجتمع مع ياء النسبة كسرتان أو أكثر. **والثاني**: أن يكون في آخره حرف علة. **والثالث**: أن تكون في آخره همزة بعد ألف. **والرابع**: أن تكون على حرفين بحذف الفاء أو العين أو اللام.

ويمكن جعل الأقسام خمسة بأن يجعل القسم الأول ما فيه تاء التأنيث وزيادة التثنية والجمع، ثم يذكر بقية الأقسام على الترتيب الذي ذكرناه.

أما القسم الأول: فنقول في ضبطه لا يخلو إما أن يكون ذلك الاسم على ثلاثة أحرف أو أكثر، فإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون لامه حرف علة، أو لا، فإن كان لامه حرف علة فسنذكر في القسم الثاني من الأقسام إن شاء الله تعالى، وإن لم يكن حرف علة فإما أن يكون فاؤه أيضاً مكسوراً أو لا، فإن لم يكن فاؤه مكسوراً فتحت عينه

سبعان اسم موضع وفي الجمع على حدها إذا جعلا علمين مذهبين منهم من يجعلهما بمنزلة اسم واحد موضوع على النون والتزم حينئذٍ في التثنية الألف؛ لأنها أخف من الياء وفي الجمع الياء لأنها أخف من الواو ويلزمهما حينئذٍ إعراب الأسماء المفردة تقول هذا سبعان وقنسرين، ورأيت سبعان وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين والنسبة إليهما على هذا القول سبعاني وقنسريني من غير حذف وتغيير، ومنهم من يجعل إعرابهما بالحروف فيقول هذه سبعان وقنسرون، ومررت بسبعين وقنسرين، ورأيت سبعين وقنسرين، والنسبة إليهما على هذا القول سبعي وقنسري بحذف زيادتهما (**ويفتح الثاني**) في النسبة

....

الزيادتين، وإبقائهما بناء الأول على إعراب قنسرين بالحروف، وللثاني على إعرابه بالحركات. أمّا جمع تصحيح المونث ففي توضيح ابن هشام أنّ نحو تَمرات، إنْ لم يُجعل عَلَماً، نُسِب إلى مفرده، وإلّا فمن حكى إعرابه نسب إليه على لفظه، ومَن منع صرفه نسب إلى مفرده، وفتح ثانيه، فتقول تَمريّ كجَمزي.

وإنّ نحو ضَخْمات، في ألفه القلب والحذف كحبلى. وإنّ نحو مسلمات وسُرادقات، ليس في ألفه إلّا الحذف، وصرح غيره بأنّ ذلك كجمع تصحيح المذكر، ويؤيده قول المصنف، على ما في نسخة: والجمعين.

وللنسبة تغييرات أُخر، أخذ في بيانها، فقال: (ويُفتح الثاني) وجوباً........

مـن نَـحْـو: نَـمِـرٍ والـدُّئِـل........................

سواء كان فيه التاء نحو شقرى في النسبة إلى شقرة وهي شقائق النعمان، أو لم يكن كمنرى كراهة لتوالي الياءين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة.
وإن كان فاؤه أيضاً مكسوراً كإبل فمنهم من يفتح العين لما ذكرنا........

(من نحو نمر) وهي قبيلة (والدئل) مما كان على فعل مفتوح الفاء أو مضمومه ومكسور العين سواء كان فيه تاء التأنيث كشقراء أو لا لكراهة توالي اليائين والكسرتين فيما كان المطلوب منه الخفة بأصل الوضع وهو الثلاثي المجرد عن الزوائد فإنه لما كان موضوعاً على الخفة يستكره فيه تتابع الثقلاء الخفة أما إذا الفاء مكسوراً أيضاً نحو إبل فمنهم من فتح عينهِ لما ذكرنا ومنهم من ترك على الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه ذلك الاستثقال، وإنما لم يفتح العين من نحو عضد وعنق وإن تتابع فيه الثقلاء على البنية المطلوب منها الخفة؛ لأن تغاير الثقلاء هَوّن أمر الاستثقال؛ لأن الطبع لا يتنفر من تتابع الثقلاء المختلفة كما يتنفر من تتابع الثقلاء المتماثلة، لأن

قوله: (وهي شقايق النعمان) هي أيضاً اسم قبيلة في بني ضبة منقولة من الشقرة واحدة الشقر بمعنى شقائق النعمان. قوله: (أو لم يكن كنمرة) قال الشيخ أبو حيان لو سميت رجلاً يبعد ثم نسبت إليه فالقياس فتح العين فتقول يعدي؛ فتنظر إلى اللفظ لا إلى أصل الوزن ألا ترى أنك إذا سميت بيضع منعته الصرف لأنه على وزن الفعل فإن صغرته صرفته فتقول يضيع لأن وزن الفعل قد زال بالتصغير فلذلك ينبغي أن يراعي اللفظ في يعد ولا تقول أصله يوعد فينسب إليه كما ينسب إلى يوعد ولو نسبت إلى يزر اسم رجل، والأصل يزءر فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله ففيه وجهان:

أحدهما: أن ينسب إليه على اللفظ إذ الهمزة في النية فهو في التقدير من باب تغلب.

والثاني: أن تجريه مجرى نمر اعتباراً له بما آل إليه، قال فإن قلت أي فرق بين يعد ويزر وكلاهما على وزن فعل فالجواب أن الكسرة في يعد أصل وهي يزر عارضة ألا ترى أن الأصل في يعد يوعد وفي يزر يزءر ولا يكون الأصلي في الثقل كالعارض انتهى. ويزئر مضارع من الزئير وهو صوت الأسد من صدره يقال زأر كضرب ومنع وسمع.

قوله: (فمنهم من يفتح العين) فيقول إبلي.

قوله: (لما ذكرنا) أي من أنه لو لم يفتح يلزم اجتماع الكسرتين يعني الياءين وهو مستثقل عندهم وها هنا يلزم اجتماع كسرات مع الياءين فها هنا بطريق الأولى أن يفتح لرفع هذا الثقل.

(من نحو نَمِرٍ والدُّئِل) من كل اسم ثلاثي مكسور ثانيه، دون أوله، وإنْ كان فيه تاء

. . . .

ومنهم من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل، وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف، فإما أن يكون على أربعة أحرف أو على أكثر منها، فإن كان على أكثر كَقُذَعْمِل ومستخرج لم تغير الكسرة البتة ولا تشبهه بنمر لبعده منه.

في تتابع المختلفة استراحة من تتابع الأمثال. . . . .

قوله: (**ومنهم من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة**) المستفاد من كلام غيره من الشارحين وكلام المصنف في شرح المفصل أن نحو إبل ونحو نمر في الحكم سواء وصرح به ابن هشام فقال: ويجب قلب الكسرة فتحة في فعل كنمر فعل كدئل وفعل كإبل، ومن قبله ابن مالك.

قال في شرح الكافية: وإذا كان المنسوب إليه ثلاثيًّا مكسور العين فتحت عينه وجوباً كقولك في نمر نمري، وفي إبل إبلي، وفي الدئل دولي وشذ قولهم في الصعق صعقي، والأصل صعق فكسروا الفاء اتباعاً لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب واستصحبوا الكسرتين شذوذاً.

وقال أبو حيان: لا أعلم خلافاً في وجوب الفتح في نحو نمر وديل وإبل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على جهة الجواز، وقد قيل وإنما فتحت العين في نحو إبل لئلا يتوالى ثلاث كسرات مع ياء النسب فيتوالى الثقل وفتحت في نمر ودئل؛ لأنه لو أقر على كسرة لكان معظم الاسم مستثقلاً.

قوله: (**لم تغير الكسرة البتة**) علل في شرح النظام بأن الثقل فيه أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التخفيف فالإبقاء على الأصل أولى، وسيأتي مثله في الشرح وعلل الأندلسي وأشار إليه في شرح المفصل وهو أولى بأن كثرة الحروف غلبت على الكسرة وصارت كالمنسي معها أي قويت الكلمة بالزائد على الثلاثة يعنون أن الكسرتين في الثلاثي يستفرقان أكثر الاسم بخلاف الرباعي والأثر منه.

قوله: (**لم تغير الكسرة البتة**) لأن الثقل أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التخفيف فالإبقاء على الأصل أولى.

قوله: (**ولا تشبهه بنمر لبعده منه**) أي في اللفظ والتقدير بخلاف نحو تغلب كما سيأتي.

التأنيث كشَقِرة، وهي شقائق النعمان، نبت معروف، فيقال نَمَري، ودُئِلي، وشَقَري، بفتح ثانيها، كراهة توالي كسرتين ويائين، مع قلة حروف الكلمة، أمَّا إذا كُسِر أوله أيضاً كإبل، فلا يجب الفتح، بل يجوز الكسر أيضاً، لأنّ اللسان يعمل في جهة واحدة،

بِخِلَاف تَغْلِبِيّ على الْأَفْصَح.

جار وإن كان على أربعة أحرف فإما أن يكون قبل الحرف المكسور أو بعده حرف لين أو لم يكن، فإن لم يكن فإما أن يكون الحرف الثاني من ذلـك الاسم متحركاً أو ساكناً فإن كان متحركاً كعُلَبِط فلم تغير الكسرة أيضاً، وإن كان ساكناً فالأفصح بقاء الكسرة كتغلبي؛ لأن عدد حروف الكلمة كثيرة فلا يجدي عليه الخفة بوضع حركة مكان حركة، ولأن الساكن حجز بين المتحركين، فخفَّ اللفظ ومنهم من يفتح فيقول تغلبي، لأن الثاني ساكن فهو كالمعدوم فصار كنمر وحكم قذعمل ومستخرج وعلبط كما ذكرت مذكور في شرح الهادي، ويمكن أن يقال كلام المصنف أيضاً يدل عليه، فإن تقديره ويفتح الثاني من نحو نمر بخلاف نحو تغلبي وحذف لفظة نحو لتقدم ذكره ثم أراد بنحو

ديك (**بخلاف**) نحو (**تغلبي على الأفصح**) في تغلب مما كان على أربعة أحرف ثانيه ساكن وثالثه مكسور، فإن الأفصح بقاء الكسرة في النسبة إليه؛ لأن وضع نحو تغلب ليس على أخف الأبنية الذي هو الثلاثي المجرد عن الزيادة فلا يكون المطلوب منه الخفة بأصل الوضع؛ لأنه في أصل الوضع ثقيل فلا يستكره فيه الثقلاء العارض في الوضع الثاني بسبب توالي الثقلاء المتماثلة، ولأن السكون قبل الكسرة خفف أمر الكسرة؛ لأن فيه خروجاً من السكون إلى الكسرة بخلاف نحو نمر، فإن الخروج فيه من الحركة إلى الكسرة، وإنما ترك لفظ نحو هنا اكتفاءً بذكره في قوله من نحو نمر، أما إن كان الثاني

قوله: (**فإن كان متحركاً كعلبط فلم تغير الكسرة أيضاً**) أي لأنه خماسي في التقدير نظراً إلى أصله وهو علابط أو لقيام الحركة مقام الحرف الخامس. قوله: (**وإن كان ساكناً**) أي كتغلب وهو ابن وائل بن قاسط أبو حي ويثرب وهو اسم مدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمشرق والمغرب. قولـه: (**فالأفصح بقاء الكسرة**) هو اختيار سيبويه والفتح عنده شاذ موقوف على السماع وذهب ابن المبرد وابن السراج ومن وافقهما إلى أنه جائز مطرد. قوله: (**فالأفصح بقاء الكسرة**) فإن سكون ما قبل الكسرتين هون الخطب فيه فترك على الأصل.

قوله: (**ويمكن أن يقال إلى آخره**) لا يخفى ما فيه من التكلف وقد حمل غيره من الشارحين العبارة على ظاهرها. قوله: (**كلام المصنف أيضاً يدل عليه**) أي على أن الاسم إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم يغير الكسرة.

فلا يثقل، (بخلاف) الرباعي إذا سكن ثانيه، نحو (تَغْلِبِيٍّ) في النسبة إلى تَغْلِب بكسر اللام قبيلة، فلا يُفتح المكسور منه بل يبقى على كسره (علي الأفصح)، لأنّ سكون ما قبل الكسرتين هوّن الأمر فيه، ولكثرة حروفه، فلا يجديه خِفةُ وضعُ حركةٍ مكان أخرى، ومقابل الأفصح يفتح فيه، لأنّ الساكن كالعدم، فكان كنَمر، أمَّـا إذا تحرك ثانيه كعُلَبط، فتبقى الكسرة قطعاً، وكذا إذا كان فوق الرباعي كقُذَعْمل، ومُسْتَخرِج، بكسر الراء، ولا يلحق بنَمر، لبعده عنه، ولا بتغلِب، لأنّ الثقل فيه أزيد من أنْ يتِداركه هذا القدر من التخفيف، فوجب إبقاؤه على أصله، هذا إذا لم يكن بعد المكسور، ولا قبله حرف لين،

وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فَعِيْلَة وفَعُولَة. . . . .

تغلبي ما زاد على ثلاثة أحرف من القسم الذي نحن فيه سوى الذي تقدم فيه أو تأخره حرف لين ويكون قرينته. ذكر ذلك من بعد دون البواقي فافهمه، وإنما قال على الأفصح مع أنه لا خلاف في البعض كقذعمل ومستخرج وعلبط؛ لأنه لما أراد أن حكم جميع ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف سوى المستثنى يخالف حكم نحو: نمري وجاز في نحو تغلبي الفتح كما مَرّ أشار إلى أن حكم الجميع يخالفه على الأفصح، فإن الفتح في تغلبي ليس بالأفصح هذا إذا لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرف لين. وأما إن كان فإما أن يكون بعده أو قبله. فإن كان بعده فيكون على وزن فعيل أو فعيلة لا محالة، إذ الكلام فيما لا يزيد على أربعة ولا عبرة بالتاء، وإلى هذا القسم أشار بقوله وتحذف الياء، ولما كان فعول وفعيل وفعولة

مما كان على أربعة متحركاً ولم يكن قبله الحرف المكسور ولا بعده حرف لين أو كان الاسم على أكثر من أربعة أحرف سواء كان الثاني ساكناً أو لا فلم تتغير الكسرة بلا خلاف نحو غلبطي في غلبط وجحمرشي في جحمرش ومدحرجي في مدحرج؛ لأنها ليست بموضوعة بأصل الوضع على الخفة فلا يكون فيها ما يصيرها بمنزلة نحو نمر من سكون الحرف الثاني فيجوز فيها الثقل العارض للثقل الأصلي فلا يفتح الحرف المكسور **(وتحذف الواو والياء من)** كل **(فعيلة وفعولة)** فرقاً بين المذكر والمؤنث؛ لأنه لو لم يحذف اللين من ظريفة وقيل فيه ظريفي كما قيل في المذكر ظريفي التبس المؤنث بالمذكر، والمؤنث بالحذف أَوْلى؛ لأنه لما حذف منه التاء في النسبة كما عرفت صار باب الحذف مفتوحاً فحذف حرف اللين أيضاً فحصل التخفيف والفرق ولأن المذكر أول، وإنما حصل اللبس عند الوصول إلى المؤنث فيكون حذف اللين منه أولى أو نقول أن فعيلة بحذف حرف اللين منه صار ثلاثيًّا مع استثقاله بالكسرة والتاء فحملت على الثلاثي فأبدلت الكسرة فتحة وحذفت التاء، ولذا لا يحذف حرف اللين من نحو أزميلي وسكيتي؛ لأنه لا يصير ثلاثيًّا بحذفها وإنما يفرق بين المذكر والمؤنث في فعيلة مع أنه

قوله: **(من القسم الذي نحن فيه)** وهو ما لم يكن قبل الحرف المكسور أو بعده حرف لين فيه نظر؛ لأنه ليس المراد من قوله من القسم الذي نحن فيه هذا الذي ذكر في الحاشية وإلا يلزم استثناء الشيء من نفسه بل المراد من القسم هو يكون في الاسم كسرة بحيث إلى آخره، وهو القسم الأول تأمل فغيره لا يصح أصلاً ض. قوله: **(ويكون قرينته ذكر ذلك)** أي قرينة ما قلنا من أن المراد بنحو تغلبي ما زاد على ثلاثة أحرف. قوله: **(ولا عبرة بالتاء)** جواب عن سؤال مقدر وهو أن فعيلة زائدة على أربعة أحرف، والكلام فيما لا يزيد على أربعة. قوله: **(قريبة من فعيل وفعيلة لفظاً وحكماً)** أما لفظا فلكون كل منهما على أربعة أحرف ثالثها حرف لين، وأما

فإن كان بعده فهو ما ذكره بقوله: (وتحذف الياء والواو)، وتفتح العين (من فَعِيلَة وفَعُولة

. . . .

وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظاً وحكماً ذكر الجميع ها هنا فنقول: إما أن يكون معتل اللام أو لا، فإن لم يكن معتل اللام فتحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة دون فعيل وفعول . . . .

قريب من الثلاثي الذي لا يفرق فيه بينهما تقول شقرى ونمرى في شقرة ونمر؛ لأنه وإن كان قريباً منه لكن ليس مثله؛ لأن الثلاثي موضوع على الخفة فلا يجوز فيه تتابع الثقلاء بخلافه فإنه لما كان ثابتاً على الثقل في أصل الوضع لا يستكره فيه الثقل العارض في الوضع الثاني وكذا حكم فعولة في حذف اللين منها عند سيبويه تشبيهاً لواو المدة بيائه في المد وكونها بعد العين وتفتح العين بعد حذف اللين وإنما فتحت العين مع أنها لا تفتح من نحو عضد؛ لأنه إذا فتح باب التغيير في شنوءة بحذف الواو والتاء فتحت العين لاستثقال الخروج من الضمة إلى الكسرة ولأنه إنما حذف المدة من فعولة حملا على فعيلة ففتح العين منها أيضاً حملاً عليها، وأما المبرد فلا يحذف اللين منه، فقال شنئ في شنوءة شاذ، فلا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح ولا في معتل اللام وكما فرق بين الضمة والكسرة في الثلاثي فلم يفتح العين من نحو عضد ويفتح من نحو نمر، كذلك يفرق بين الواو والياء فيما هو قريب منه فلم يحذف الواو من فعولة ويحذف من فعيلة فعلى هذا لو قال بعد قوله وفعولة على الأشهر ليكون فيه إشارة إلى قول المبرد . . . . .

حكماً فللحذف وعدمه هنا ولا يجوز تنوين فعيلة وفعولة ونحوهما؛ لأنهما أعلام للأوزان.

قوله: (**لفظاً وحكماً**) أما لفظاً فلأن كلها على أربعة أحرف فإنا قلنا لا عبرة بالتاء وأما حكماً فلأن الواو والياء يحذف منها.

قوله: (**وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة**) أما الإبدال من فعيلة كحنيفة؛ فلأنها بعد حذف الياء والتاء تصير بصورة نمر، وأما من فعولة فلما سيأتي في حذف الواو منها وخالف فيها ابن الطراوة فذهب إلى أنك تحذف الواو وتبقى الضمة فتقول ركبي وحملي في النسبة إلى ركوبة وحمولة كما لو نسبت إلى عضد وسمر ونحوهما، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح للسماع فإن العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا شني فإن قيل شني شاذ أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ولم يسمع إلا كذلك فهو جميع المسموع منه فصار اصلاً يقاس عليه.

. . . .

بِشَرْط صِحَةِ الْعين، وَنفي التَّضْعِيف كـ: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ، . . . .

ﯕ لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي وشنيء وفي حنيف وشنوء حنيفي وشنوئي فرقاً بينهما، . . . .

ﯕ لكان أولى (**بشرط صحة العين**) من فعيلة وفعولة لأنه لو كان العين منهما حرف علة لا يحذف اللين منهما، فيقال طويلي وقوولي في طويلة وقووله لأنه لو حذفت المدة منهما وقيل طولى وقولي فإن قلبت العين ألفا لزم زيادة التغيير وبعدت الكلمة عما هو أصلها بلا موجب قوي وإن لم تقلب لزم الاستثقال لأن تحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما ومع عدم المانع من القلب ألفاً في غاية الثقل وإذا لم تحذف المدة حصل المانع من القلب وهو وجود المدة بعد العين. (**و**) بشرط (**نفي التضعيف**) من فعيلة وفعولة لأنهما لو كانا مضاعفين لا يحذف اللين منهما فيقال شديدي وكدودي في شديدة وكدودة؛ لأنه لو حذفت المدة منهما فإن أدغم لزم زيادة التغيير وإن لم يدغم لزم زيادة الاستثقال؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غاية الثقل (**كحنفي**) في حنيفة (**وشنئي**) في شنوءة تحذف الياء. . . . .

ﯕ قوله: (**فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي**) ذكر ابن الدهان أن النسب إلى مذهب أبي حنيفة حنيفي. قال الأندلسي: كأنه أراد الفرق بين النسب إلى القبيلة والمذهب وليس بعربي وحنيفة لقب أثال بن لخيم أبي حي من العرب، والشنوءة التقزز بقاف وزايين وهو التباعد من الأدناس يقال رجل فيه شنوءة ومنه أزد شنوءة وهي من اليمن ينسب إليهم شنائي. قال ابن السكيت: وربما قالوا أزد شنوءة بالتشديد من غير مهموز وينسب إليها شنوى.

قوله: (**فتقول في حنيفة وشنوءة**) وفي شنوءة خلاف بين سيبويه وأبي العباس، فسيبويه يجريها مجرى فعيلة في حذف واوها بعد حذف تاء التأنيث فيبقى شنوء كعضد فيفتح عن الفعل المضمومة كما يفتح عن المكسورة فتقول شنئى وأما أبو العباس فإنه يثبت ولو فعولة ويقتصر على حذف تاء التأنيث ويزعم أن قولهم في شنوءة شنئي شاذ لا يؤخذ به إذا الواو لا يكره في النسب كراهة أختها وهي الياء ألا يرى أنهم قالوا في عدى وعدوي وفي عدو عدوي فيغيروا الياء ولم يغيروا الواو، وقالوا في سمر سمري، وفي تمر تمري، فأبدلوا الكسرة و أثبتوا الضمة إذا المستثقل إنما هو اجتماع اليآت والكسرات.

ﯕ بشرط صحة العين، ونفي التضعيف كحَنَفِيٍّ وشَنَئِي) في حنيفة أبي حيٍّ من العرب، وفي شَنوءة حيٌّ من اليمن، بخلاف نحو حنيف وشَنُوء، لا يُحذفان منه، بل يقال: حنيفي، وشنوئي، فرقاً بين المؤنث والمذكر، والمؤنث أولى بالحذف لثقله ولفرعيته، ولأنّ التاء

. . . .

والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه.

أما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا طويلي في طويل وطويلة؛ لأنهم لو قالوا طولى في طويلة لتحركت الواو وانفتح ما قبلها فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال وكذا قوولي في قوول، وقوولة.

وأما المضاعف فلم يفرقوا فيه أيضاً الياء كشديدي وحروري في المذكر والمؤنث؛ لأنهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددي وحرري لأدى إلى الثقل، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرور والريح الحارة وبمعنى الحرارة أيضاً.

. . . .

قوله: **(والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه)** أي لأنه اجتمع فيه ثقل اللفظ والمعنى، وفي المذكر ثقل اللفظ فقط وقيل إنه لما حذف منه التاء اتبع حذف الياء؛ لأن التغيير يونس بالتغيير وقيل إن فعيلاً وفعولاً مقدمان على فعيلة وفعولة، والأصل عدم الحذف فكأنا أحق بأن ينسب إليهما كما هما، وما علل به الشارح هو ما في شرح المفصل، وقال الأندلسي إنه الأولى. قوله: **(لاستثقالهم إياه)** أو لأن المذكر لما كان هو الأصل والأسبق أخذ نصيب الأصل. قوله: **(فلم يفر قوافيه)** أي لم يحذف فيه شيء من الواو والياء لا في المذكر ولا في المؤنث. قوله: **(فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس)** يعني لو قالوا طالي كثر التغيير بالإعلال بعد الحذف والتبس بالنسبة إلى طال اسم فاعل من طلى. قوله: **(ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال)** قال أبو حيان: فإن قلت قد أجزت بيضات وجوزات بالتحريك فهلا أجزت طولى بالتحريك في النسبة إلى طويلة قلت بينهما فرق وهو أن الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها، والنسبة بياء مستأنف انتهى. ولك أن تقول أيضاً قد صح طويلي ولم يعل مع وجود مقتضى الإعلال لخوف اللبس كما سيأتي في بابه فهلا جاز طولى لغرض الفرق على قياسه من غير إعلال لنظير ذلك. قوله: **(ولم يفرقوا فيه أيضاً)** بالحذف لا في المذكر ولا في المؤنث.

قوله: **(وحروري في المذكر)** أي نسبة إلى حرور ويقال أيضاً حروي في النسبة إلى حروراء اسم قرية يمد ويقصر نسب إليها الحرورية من الخوارج؛ لأن أول مجتمعهم كان بها وسياتي هذا والمراد هنا الأول. قوله: **(مع اللبس)** لأنه لو أدغم يصير شد وهو علم فيلتبس حال النسبة؛ لأنه لم يعلم أن النسبة إلى شد اسم رجل أو إلى شديداً وإلى حر أو إلى حرور ض. قوله: **(والحرور الريح الحارة)** وبمعنى الحرارة قال في القاموس: والحرور الريح الحارة بالليل، وقد يكون بالنهار وحر الشمس والحر الدائم والنار.

لمَّا حُذفت منه كما مرّ انفتح باب الحذف، فحذف حرف اللين أيضاً، . . . .

وَمن فُعَيْلَة غير مضاعفة كـ: جُهَني، بِخِلَاف شَدِيْدِيّ وطَوِيْلي،

قوله: (ومن فعيلة) أي وتحذف أيضاً الياء من فعيلة بشرط أن لا تكون مضاعفة فتقول في جهينة جهني وفي عيينة وقويمة عيني وقومي، ولا يشترط فيها صحة العين؛ لأن حرف العلة إذا تحرك وانضم ما قبلها لا تنقلب ألفاً فلا يلزم المحذور، وأما المضاعف فلا يفرق فيه، تقول في خبيب وخبيبة خبيبي؛ لأن حذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر أو زيادة التغيير مع اللبس لو أدغم. فقوله بخلاف شديدي وطويلي إشارة إلى ما احترز عنه في فعيلة بقوله بشرط صحة العين ونفي التضعيف. ولم يذكر ما احترز عنه في فعولة بهذا القول ولا ما احترز عنه بقوله غير

(من فعيلة) بضم الفاء حال كونها (غير مضاعف) للحذر المذكور في شديدة ولا تشترط فيها صحة العين؛ لأن علة قلب الواو والياء ألفاً ليست بحاصلة فيها سواء كانت المدة ثابتة فيها أو لا لعدم انفتاح ما قبلها (كجهني) في جهينة وهي قبيلة وقدمي في قديمة تصغير قادمة (بخلاف شديدي) في شديدة (وطويلي) في طويلة، فإنه لا يحذف اللين

قوله: (فتقول في جهينة الخ) جهينة اسم قبيلة وفي المثل: وعند جهينة الخبر اليقين، وعيينة اسم رجل ويقال قويمة من نهار أي ساعة.

قوله: (فلا يلزم المحذور) وهو زيادة التغيير مع اللبس على تقدير القلب والاستثقال على تقدير عدم القلب.

(و) تُحذف الياء (من فُعَيْلَة) بضم الفاء، وفتح العين (غير مضاعف) سواء أصحت عينه (كجُهَنِيّ) في جُهينة، اسم قبيلة، أم لا، كعُيَنِيّ في عُيَينة، ونُوَرِي في نُوَيْرة، فرقاً بينها وبين مذكرها، فإنها لا تُحذف منه، وخرج بغير المُضاعف نحو شُدَيْدَة بالضم، فلا تُحذف منه لِما يأتي في شديدي، ولم يشترطوا هنا صحة العين، لأنّ حرف العلة إذا تحرك، وانضم ما قبله، لا ينقلب ألفاً، فلا يلزم المحذور الآتي في طويلي، (بخلاف) نحو (شَدِيدِيٍّ وطَوِيليٍّ) وقوولي وسلوليّ في شديد وشديدة، وطويل وطويلة، وقؤول وقؤولة، وسلول وسلولة، فلا يحذفان منه، إذ لو حذفا، و قيل شددي، وطولي مثلاً، لأدّى إلى الثقل، ولو أدغموا في شددي، وقلبوا الواو ألفاً في طولي لتحرُّكِها، وانفتاح ما قبلها، لزم زيادة التغيير مع اللبس، فلم يفرقوا هنا بين المذكر والمؤنث، وهذان مما احترز عنهما في فعيلة، بقوله: بشرط صحة العين، ونفي التضعيف، ولم يذكر ما احترز عنه في فعولة بهذين الشرطين، ولا ما احترز عنه بثانيهما في فُعيلة بالضم، إشارة إلى أنّ الغرض الأصلي هنا ذكر فَعيل وفَعيلة بالفتح، وأمَّا فُعول وفُعولة وفُعيل وفُعيلة بالضم

وسَلِيْقِيٌّ وسَلِيْمِيّ فِي الأزد، ....

ﺟﺎ مضاعفة في فعيلة بضم الفاء وفتح العين إشارة إلى أن الغرض الأصلي هنا ذكر فعيل وفعيلة، وأما فعول وفعولة وفعيل وفعيلة فتعرض لها للمشابهة المذكورة.

قوله: (**وسليقي**) مبتدأ وما بعده عطف عليه وهذه كانت ترد اعتراضاً على فعيلة فأخبر بأنها شاذ والقياس سلقى وسلمى وعمرى بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة والسليقي من يتكلم بسليقته أي بطبيعته معرباً من غير تعلم قال: [الطويل]

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ

وقيل في سليما وعميرى إنما جعل كذلك لئلا يلتبس بسليمة التي في غير الأزد

ﻧﻘﺮﻩ منهما لكون أحدهما مضاعفاً والآخر معتل العين (**وسليقي**) في سليقة وهي الطبيعة يقال هو تكلم بالسليقة أي بطبيعته لا من تعلم قال الشاعر[1]: [الطويل]

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ

(**وسليمي**) في سليمة وهي حي (**في الأزد**)........................

ﺣﻨﻒ قوله: (**إشارة إلى الغرض**) لأن الغرض الأصلي أن تكون الكلمة على أربعة وبعد الكسرة حرف لين ومثل هذه الكلمة لا يكون إلا على وزن فعيل أو فعيلة، وأما فعولة وأخواتها فليست كذلك فلا يكون مقصوداً بالذات بل بالعرض. قوله: (**قال المصنف وسليما في الأزد وعميري في كلب شاذ**) قال الجوهري: أزد أبو حي من اليمن وهو أزد بن الغوث بن تبت بن مالك بن كهلان بن سبأ وهو بالسين أي الساكنة أفصح ويقال أزد شنوءة وأزد عمان وأزد سراة، وقال كلب حي من قضاعة، وفي القاموس: أزد بن الغوث وبالسين أفصح أبو حي باليمن ومن أولاده الأنصار كلهم. قوله: (**لئلا يلتبس بسليمة التي**) يعني إنما لم يحذف الياء من سليمة التي تنسب إلى الأزد، والسليمة أبو قبيلة من اليمن ينسب إلى الأزد، والأزد قبيلة لئلا يلتبس بسليمة وهي قبيلة أخرى لا ينسب إلى الأزد فهي جار على القياس فتقول للأول سليمى وللثاني سلمى للفرق بينهما.

ﻓﻠﻚ فبالعَرض لقربها منهما لفظاً وحكماً، لكونها على أربعة أحرف، (وسَليقِيٌّ) في سليقة، وهي الطبيعة، ومنه قولهم يتكلم بسليقته، أي بطبيعته، معربِاً من غير تعلّم، قال: [الطويل]

وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ ... وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ

(وسَليمِيٌّ في) سليمة لحيٍّ من (الأَزْد، ....

---

(١) الشاهد: "سليقي" فإن القياس فيه سلقي - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة، وفي النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما في حنيفة حنفي. انظر: الأشموني ٧٣٢/ ٣، وفي شرح الشافية ٢٨/ ٢.

وعَمِيْرِيٌّ فِي كلبٍ شَاذ، وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ فِي بني عَبَيْدَة وجَذِيْمة أشذ،

جار وعميرة التي في غير الكلب. قوله: **(وعبدي وجذمي)** هذا أن أيضاً كان واردين اعتراضاً على فعيلة حيث ضموا أولهما والقياس الفتح كحنفي في حنيفة لكن ضم العين للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب إلى عبدة اسم رجل وكذا ضم الجيم للفرق أيضاً؛ لأن الجذيمة جذيمتان فالنسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل، وإلى جذيمة أسد بالضم. وإنما قال أشذ؛ لأن في عدم الحذف الواقع في الصورة الأولى رجوعاً إلى الأصل، وأما الضم فلا وجه له.

نقره **وعميري)** في عميرة وهي حي **(في كلب شاذ)** وارد على خلاف القياس؛ لأن القياس حذف الياء وهنا الياء ثابتة قيل إنما يثبت الياء في سليمي وعميري لئلا يلتبس بِسَليمَة التي في غير الأزد وعميرة التي في غير كلب **(وعبدي وجذمي)** بضم أولهما **(في بني عبيدة)** لبطن **(و)** في **(جذيمة أشذ)** من سليقي وسليمي وعميري؛ لأن القياس أن لا يتغير أولهما من الفتح فضمه يكون على خلاف القياس وكان ذلك أبعد عن القياس من إثبات الياء في سليقي وعميري؛ لأن إثبات الياء إبقاء على ما كان عليه في الأصل وفي الضم إخراج

جما قوله: **(وعميرة التي)** يعني إنما لم تحذف التاء من عميرة التي هي قبيلة ينسب إلى بني كلب لئلا يلتبس بعميرة التي لا ينسب إلى بني كلب وهي جار على القياس فتقول للأول عميري وللثاني عمري للفرق بينهما. قوله: **(حيث ضموا أولهما)** لا من حيث حذف الياء.

قوله: **(هذا المنسوب)** وهو عبدي وعبيدة اسم قبيلة من العرب.

قوله: **(لأن الجذيمة جذيمتان)** قال الجوهري: جذيمة قبيلة من عبد القيس ينسب إليهم جذمي بالتحريك، وكذلك إلى جذيمة أسد انتهى، وقال أبو حيان في العرب جماعة اسمهم جذيمة ففي الأسد جذيمة بن زهير وفي خزاعة بن جذيمة وهو المصطلق وفي قريش جذيمة بن مالك وقال أبو عبيدة حي من بني تميم انتهى. وجذيمة بجيم وذال معجمة.

قوله: **(رجوعاً إلى الأصل)** يعني الأصل في كل كلمة أن لا يحذف منه شيء.

قوله: **(وأما الضم فلا وجه له)** من هذا القبيل قولهم في النسبة إلى زبينة بزاي وموحدة ونون اسم حي من العرب زباني بالألف.

قال أبو حيان: لو سميت رجلاً بها ثم نسبت إليه لم تقل زباني ولكن زيني على القياس

أنفا وعَمِيرِي في) عميرة لحي من (كلب)، أي كلٌّ من الثلاثة (شاذ)؛ لمجيئه على خلاف ما تقتضيه قاعدة النسبة إلى فَعيلة بفتح الفاء، من حذف الياء، وفتح العين، (وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ) بضم أولهما، وفتح ثانيهما، وحذف الياء (في بني عَبِيدَة)، أي عَبيدة بن معاوية بن قشير. وعَبيدة بن عمرو بن معاوية، (و) في (جَذِيْمَة) بالمعجمة لحيٍّ من أسد، ولحيٍّ من عبد القيس (أشذ) من شذوذ ما مرّ، أمّا شذوذهما فلِما مرّ، وأمّا أنهما أشذ مما مرّ، فلأنّ في عدم الحذف ثم رجوعاً إلى الأصل، وأمّا الضم فبعيد عنه، وإنما ضموا في عُبديّ للفرق بينه وبين المنسوب إلى عَبَدة، اسم رجل، وما قيل من أنهم ضموا في

وخُرَيْبِيٌّ شَاذ، وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَة، . . . .

قوله: (**وخريبي**) وارد عى فعيلة والقياس خربي، وخُرَيبة موضع تسمى بُصَيْرة تركت ياؤه في النسبة لئلا يلتبس بالنسبة إلى خرب عملاً، وهو جمع خُربة وهي عُروَة المزادة.

قوله: (**وثقفي**) وارد على فعيل والقياس ثقيفي.

قوله: (**وقرشي وفقمي وملحي**) وارد على فعيل والقياس قريشي وفقميي . . .

عما كان عليه في الأصل مع إنه إخراج من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الضمة ولذا قال أشذ، قيل إنما ضم أول عبدي للفرق بين المنسوب إلى عبيدة وبين المنسوب إلى عبدة اسم رجل وكذا ضم أول جذمي للفرق بين الجذيمتين فإن النسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل وإلى جذيمة أسد بالضم (**وخريبي**) في خريبة وهي موضع قريب من البصرة (**شاذ**) لأن القياس حذف الياء منها كما حذفت في جهينة فيقال: جهني قيل إنما أثبت ياؤها لئلا يلتبس بالنسبة إلى خريب علماً (**وثقفي**) في ثقيف وهي قبيلة من هوازن (**وقرشي**) في قريش اسم قبيلة (**وفقمي**) في فقيم وهي حي (**في كنانة**. . . . .

نص على ذلك سيبويه وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسبة إليه فإنما تنسبه على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أن يصير علماً انتهى. قوله: (**وخريبة موضع**) أي بالبصرة وخرب بضم المعجمة وفتح الراء، والمزادة بفتح الميم وفقمي نسبة إلى فقيم من كنانة، قال الجوهري: وهم نسأة الشهور.

قوله: (**تركت ياؤه**) ويقال الضمير عائد إلى خريبة باعتبار اللفظ.

قوله: (**وارد على فعيل**) لأن أصله ثقيف وهي قبيلة من هوازن والقياس ثقيفي كظريف ظريفي. والقياس قريشي جاء على في قوله: [الطويل]

يجيء قريش علَيْه مَهَابَةٌ   سَرِيعٌ إلَى دَاعِي النَّدَى والتكرُّمِ

جُذمي للفرق بين المنسوب إلى جَذيمة أسد، والمنسوب إلى جذيمة عبد القيس مخالف لما قاله الجوهري، فإنه سوّى بينهما، وجوّز في المنسوب فتح الجيم وضمها، واقتضى كلامه أنّ فتحها أكثر من ضمها، (وخُرَيْبِيٌّ) في خُريبة بالضم، لموضع يُسمى بُصيرة الصغرى (شاذ)، إذ القياس خُرَبي كجُهني، وفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالنسبة إلى خرَب علَماً، وهو في الأصل جمع خرْبة، وهي عروة المزادة، (وثَقَفيٌّ) في ثقيف، أبو قبيلة من هوازن، (وقُرَشِيٌّ) في قريش، (وفُقَمِي في) فقيم بضم أوله، وفتح ثانيه لحيٍّ من (كِنانة،

ومُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَةَ شَاذٌّ. وتحذف الْيَاء من المعتل اللَّام من الْمُذكر والمؤنث، وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة واواً ....

جار: ومليحي وقيل إنما فعلوا كذلك لدفع اللبس، فإنهم قالوا في قريش اسم دابة في البحر قريشي، وفي فقيم بني تميم فقيمي، وفي مليح سعد مليحي، فقوله ثقفي مبتدأ وما بعده عطف عليه وقوله شاذ خبره.

قوله: **(وتحذف الياء)** لما تكلم فيما لم يكن معتل اللام من فعيل وفعيلة وما ناسبهما شرع في المعتل اللام منهما، وقدم فَعيلاً وفُعيلاً مذكراً ومؤنثاً فنقول إذا نسبت إلى غنى أو غنية حذفت الياء الأولى وقلبت الأخيرة واواً كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين، ثم أبدلت الكسرة النون فتحة، كما في نمر فتقول...............

دي: **ومليحي)** في مليح وهو حي **(في خزاعة شاذ)** لأن القياس إثبات الياء من فعيل بفتح الفاء وبضمها إذا كان لامها صحيحاً نحو ظريفي وكميتي في ظريف وكميت وهنا قد حذفت الياء منهما قيل قد أثبتت الياء في النسبة إلى قريش اسم دابة في البحر وفي فقيم بني تميم وفي مليح سعد وحذفت الياء من قريش اسم قبيلة ومن فقيم كنانة ومليح خزاعة للفرق **(وتحذف الياء من المعتل اللام)** في النسبة **(من المذكر والمؤنث)** من فعيل وفعيل بفتح الفاء وضمه ولم يفرق بينهما دفعاً للثقل المفرط من اجتماع أربع ياآت وكسرتين **(وتقلب الياء الأخيرة)** وهي لام الفعل **(واواً)** بعد حذف حرف المدة كما سيجيء من أن الياء

لح: قوله: **(لدفع اللبس)** يعني أن فقيماً كما هو اسم رجل من بني كنانة كذلك اسم رجل آخر من بني تميم، والنسبة إلى فقيم الذي من بني تميم فقمي بإثبات الياء والنسبة إلى فقيم الذي من بني كنانة فقمي بحذف الياء للفرق بينهما. قوله: **(وفي مليح سعد)** من أن مليحاً كما هو اسم رجل من خزاعة فهو اسم رجل آخر من بني أسد فالنسبة إلى الثاني بإبقاء الياء على الأصل للفرق بينه وبين الأول. قوله: **(كراهة اجتماع الياآت)** قد يقال بقلب الأخيرة واواً دون حذف الأولى يندفع اجتماع الياآت فلم لم يقولوا غنوي كما قالوا عدوي بل أولى؛ لأن الياء الساكنة أخف من الواو الساكنة فيجاب بأن اجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون يقتضي القلب

فق: ومُلَحيّ في) مليح لذلك الحي من (خُزاعة)، أي كلّ من الأربعة (شاذ)، إذ قياس الأول ثقيفي، لأنه منسوب إلى فعيل لا فعيلة، وقياس البقية قريشي، وفقيمي ومليحي إلى فُعَيل، بضم أوله وفتح ثانيه.

ثم بيّن النسبة إلى معتل اللام ما ذكر، وقدم منه فُعيلاً وفَعيلاً مذكراً ومؤنثاً، فقال: (وتحذف الياء) الأولى (من المعتل اللام من المذكر والمؤنث) وتفتح العين المكسورة كما في نمر، (وتقلب الياء الأخيرة واواً) كراهية اجتماع ياءات مع كسرتين، ولدفع هذا

كـــ: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وَجَاء أُمَيّيٌّ بِخِلَاف غَنَوِيّ. وأَمَوِيٌّ شَاذ،

غنوي وإذا نسبت إلى قصي وقصية وأمي وأمية حذفت الياء الأولى وقلبت الأخيرة واواً، وجاء أميي بأربع ياآت إذ ليس قبلها كسرة ولم يجئ غني للكسرة، وأموي بفتح الهمزة شاذ والقياس الضم.

الثالثة الواقعة قبل ياء النسبة تقلب واواً وتفتح العين كما يفتح من نحو نمر (**كغنوي وقصوي**) في غني وغنية وقصي وقصية.

والغني حي من غطفان والقصي اسم لأحد أجداد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (**وأموي**) في أمية اسم قبيلة (**وجاء أمي**) بأربع ياآت من غير حذف فيه؛ لأن فتحة ما قبل الياء الأولى مخففة لبعض الثقل مع أن الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح في احتمال الحركة وأما إذا كانت أمية تصغير أموه فالنسبة إليه أموي لا غير (**بخلاف غنوي**) فإنه لا يجوز في غني بأربع ياآت لوجود الكسرة قبل الياء الأولى (**وأموي**) بفتح فائه (**شاذ**) إذ القياس أن يكون الفاء مضمومة كما كانت مضمومة قبل

فيعود المحذور. قوله: (**وإذا نسبت إلى قصي**) أي ونحوه مما لا يكون مصغراً، أما كسي تصغير كساء فإنه لا يقال فيه الأكسي بياءين مشددتين ووجهه أنك حين صغرت اجتمعت ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن الهمزة فحين قيل كسي حذفت ياء الألف وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة فإذا جيء بياء النسب لا يحذف لتصغير فلذلك ثبتت اليآن، قال الشيخ أبو حيان وغيره: فما كان نحو كساء مصغراً لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً، وربما تدخل هذه المسألة تحت كلام سيبويه.

قوله: (**وجاء أميي**) حكى ذلك يونس وهو شاذ كما صرح به ابن مالك وأبو حيان وغيرهما، وظاهر كلام المصنف والشارح بخلافه وسيصرحان بجواز الوجهين وشذ أيضاً قولهم في طهية طهوي بسكون الهاء مع ضم الطاء وفتحها، هذا وقصي لقب جد النبي عليه السلام، واسمه زيداً ومجمع وأمية اسم قبيلة من قريش وهو في الأصل تصغير أمة وأصلها أموة ردت ياء التصغير إلى أصلها فقيل أميوة ثم أمية وطهية حي من تميم نسبوا إلى أمهم. قوله: (**وأموي بفتح الهمزة شاذ**) وهو ظاهر على ما أوهمه كلامه فيما سبق إما على مقابله فينبغي أن يقال أشذ؛ لأن أميي رجوعاً على الأصل نظير ما تقدم في عبيدي وعبدي بالضم.

الثقل المفرط، لم يُفرّق بين المذكر والمؤنث (كغَنَوِي وقُصَوِي وأُمَوِي) في غَنِيّ وغنيّة حيٌّ من غطفان، وقُصي علَماً لرجل وقُصيَة، وأُميّ وأُميّة قبيلة من قريش، (وجاء) فيما نسب إلى فُعيل بالضم (أُمَيِّيٌّ) بأربع ياءات، إذ ليس قبلها كسرة، (بخلاف) ما نسب إلى فعيل بالفتح نحو (غَنَوِي)، فإنه لم يجئ فيه غُنَيِّيّ للكسرة، (وأَمَوِي) بفتح الهمزة (شاذ)، إذ القياس الضم ....

وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةَ مجْرى غَنَوِيّ. وَأما نَحْو: عَدُوٍّ، فَعَدُوِّيّ اتِّفَاقاً، وَفِي نَحْو: عَدُوَّةٍ قَالَ الْمبرد: مثله، . . . .

قوله: **(وأجرى)** لما كان حكم تحية مثل حكم غنية ذكر حكمها ها هنا مع أنها تفعلة لا فعيلة، فإذا نسب إليها تحذف الياء الأولى وتقلب الأخيرة واواً ويقال تحوى.

قوله: **(وأما نحو عدو)** لما فرغ من فعيل وفعيل معتل اللام شرع في فعول منه فنقول إذا نسب إلى عدو يقال عدوي بالواوين اتفاقاً. واختلف في عدوة فقال المبرد عـدوي أيـضـاً، . . . .

النسبة **(وأجرى تحوي في تحية)** مصدر حييت **(مجرى غنوي)** في غنية في حذف الياء الأولى التي هي العين وقلب الثانية وهي لام الفعل واواً وفتح ما قبلها وذلك الإجراء لإشراكهما في علة الحذف وإن اختلفا في الوزن؛ لأن تحية تفعلة وغنية فعيلة **(وأما نحو عدو)** مما كان على وزن فعول وكان معتل اللام **(فعدوى اتفاقاً)** من غير حذف المدة منه كما لا يحذف من الصحيح نحو صبوري، وإنما لم تحذف كما حذفت الياء من غنى؛ لأن اجتماع الثقلاء المتماثلة أثقل من اجتماع الثقلاء المخالفة **(وأما نحو عدوة)** وهي اسم قبيلة **(فقال المبرد)** أي في مؤنث فعول إذا كان معتل اللام **(مثله)** أي قولاً مثل ما

قوله: **(مع أنها تفعلة)** أي وأصلها تحيية بياءين كما في القاموس وغيره ولا تحيوة بياء وواو فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما زعم شارح مخالفاً للنقل والقياس.

قوله: **(فإذا نسب إليها تحذف الياء)** الفاء للتعليل لما قال من أن حكم تحية مثل حكم غنية ويحتمل أن يكون جزاء شرط محذوف أي إذا كان حكمها حكم غنية فإذا نسب ض.

قوله: **(فقال المبرد عدوي)** أيضاً زعم شارح تبعاً للشريف والبدر بن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضي أن يكون الحاذف المبرد وغيره الحاذف سيبويه وأنه خطأ وقع منه وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة فلتحرر وزعم أيضاً أن كلامه في شرح المفصل فاسد من وجه آخر وذكر عبارة وبين وجه فساد‌ها وليس كما زعم وذكر وإنما سقط من نسخته ما يزيد على سطر فاختل ما بقي والله الموفق.

(وأُجري تَحَوِيٌّ في) النسبة إلى (تَحِيَّة) لقبيلة (مجرى غَنَوي) في حذف الياء الأولى، وقلب الأخيرة واواً، وإن كان وزن تحية تفْعِلَة، لا فعيلة، لكراهة اجتماع ما مرّ.

ثم ثنى من ذلك بفعُول مذكراً ومؤنثاً، فقال: (وأمَّـا نحو عَدُوٍّ فعَدُوّيٌّ اتفاقاً) على قياس باب صحيح اللام كصبوري في صبور، (ونحو عَدُوَّة قال) فيه (المبرد مثلُه)، أي عَدُوِّيّ، فخالف به باب الصحيح، فلم يفرّق فيه بين المذكر والمؤنث، كما فرّق غيره

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: عَدَوِيٌّ.

فقد خالف هنا باب الصحيح إذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث، وها هنا لا يفرق فنظر إلى مقتضى أصل النسب ولم يجعله مما استثنى كباب شنوءة؛ لأن الإدغام أجراه مجرى الحرف الواحد، وقال سيبويه: عدوي بحذف إحدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر والمؤنث كما في الصحيح.

قال في مذكره من غير حذف المدة منه فلم يفرق بين المذكر والمؤنث (**وقال سيبويه عدوى**) بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر والمؤنث وقال سيبويه: عدوى بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر

قوله: (**فقد خالف هنا باب الصحيح إذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث**) المنقول في كلام الشيخ أبي حيان وغيره أن المبرد تبعاً للأخفش والجرمي يقول في النسب إلى حمولة وركوبة حولي وركوبي من غير حذف، ولا يفرق في الواو بين المذكر والمؤنث قالوا: وشناي شاذ، وقال أبو حيان: وملخص حجتهم أنه ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء في الحذف كما لم تجر الضمة في عضد ونحوه مجرى الكسرة في التحويل إلى الفتحة قال وهذا باطل؛ لأن الواو أثقل من الضمة وأيضاً فإنه يجوز مع الياء ما لا يجوز مع عدمها انتهى. وقدم في المسألة مذهب ابن الطراوة ومذهب سيبويه وهو الصحيح.

قوله: (**باب الصحيح**) لأن الضابط في المؤنث حذف الواو وفتح الثاني كما في شنوءة فإنه يقال شنئي.

قوله: (**إلى مقتضى أصل النسب**) وهو عدم التغيير في الكلمة فما حذف منه شيء خرج من هذا الأصل فيكون مستثنى منه فوجه قول المبرد أنه نظر إلى أصل النسبة ولم يجعل عدوة مستثنى من الأصل، فلم يحذف منه شيئاً بخلاف شنوءة فإنه مستثنى بحذف الياء منه.

قوله: (**لأن الإدغام أجراه**) أي لأن الإدغام يجعل الحرفين كحرف واحد فكأنه لم يكن فعولاً، بل فعلاً فلذلك لم يفرق هنا بين المذكر والمؤنث ويفرق في الصحيح.

قوله: (**وقال سيبويه عدوي**) قال المصنف في شرح المفصل مذهب سيبويه هو القياس الذي لا ينبغي أن يعدل عنه وليس لما قاله المبرد وجه في القياس؛ لأن عدوى أثقل من قولك عدوي، فلا معنى لالتزامه انتهى.

بينهما، كما مرّ في شنوء وشنوءة، لأنّ الادغام أُجري محله مجرى حرف واحد، (وقال) فيه (سيبويه عَدَوِيٌّ) بحذف إحدى الواوين، وفتح الدال فرقاً بين المذكر والمؤنث، كما في الصحيح.

قال المصنف، وكلاهما غير بعيد، فإن سُمع أحدهما اتُّبع، وإنْ كان قبل المكسور حرف لين، فإن كان المكسور صحيحاً، أو حرف علة، لا يجب إدغامه، فلا تغيير

وتحذف الْيَاء الثَّانِيَة من نَحْو: سَيْدِيّ ومَيْتِيّ. . . . .

ثم إن المصنف ضم فعولاً إلى فعيل في الأول لاشتراكهما في الشرط وأخر فعيلاً عنهما، وفي الثاني ضم فعيلاً إلى فعيل لاشتراكهما في الحكم وأخر فعولاً عنهما روماً للاختصار والمناسبة فيهما. قوله: (**وتحذف الياء الثانية**) لما فرغ مما وقع بعد المكسور حرف لين ومما يتعلق به من الأبحاث، شرع فيما وقع فيه اللين قبل المكسور، فنقول: لا يخلو إما أن يكون المكسور أيضاً حرف علة بحيث يجب الإدغام أو لا، فإن كان الثاني فإما في آخره حرف علة كالقاضي ويذكر في القسم الثاني أو لا، وحينئذٍ ينسب إلى ذلك الاسم كما هو كعالمي وقائلي وعاوري. وإن كان الأول فتحصل ياء مشددة لا محالة كسيد وميت فتحذف الياء الثانية وتقول سيدي وميتي كراهة كسرتين وأربع ياآت ولم يحذفوا الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فيلزم الثقل لو لم

والمؤنث (**وتحذف الياء الثانية من نحو سيدي وميني. . . . .**

قوله: (**ثم إن المصنف**) يريد أن يبين ترتيب المتن، فإن الوهم يبادر إلى أنه ليس كما ينبغي فيجيب عنه بأنه كما ينبغي. قوله: (**فعولاً إلى فعيل في الأول**) أي في غير المعتل اللام حيث قال وتحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف، وإنما قال من فعولة وفعيلة لأجل أنه لا تحذف الواو والياء من فعيل وفعول.

قوله: (**لاشتراكهما في الشرط**) وهو صحة العين ونفي التضعيف.

قوله: (**وأخر فعيلاً**) حيث قال ومن فعيلة يعني تحذف الياء من فعيلة لا من فعيل.

قوله: (**وفي الثاني ضم فعيلاً**) حيث قال وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث إلا في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة. قوله: (**لاشتراكهما في الحكم**) وهو حذف إحدى الياءين وقلب الأخيرة واواً وفتح ثانيه. قوله: (**لاشتراكهما في الحكم**) وهو حذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً اتفاقاً. قوله: (**للاختصار والمناسبة فيهما**) أي في معتل اللام وغيره فإنه لو أفرد يحتاج إلى حكم كل واحد فيطول الكلام.

قوله: (**يجب الإدغام أولاً**) أي لم يكن المكسور حرف علة بحيث يجب الإدغام بأن لا يكون حرف علة كعالم أو يكون حرف علة لكن لا يجب الإدغام كعاور.

قوله: (**ويذكر في القسم الثاني**) وهو يجيء في قوله لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني في شرح قوله ويقلب الألف. قوله: (**وإن كان الأول**) وهو أن يكون المكسور أيضاً إلى آخره. قوله: (**كسيد وميت**) منه أيضاً أيم خلافاً لأبي سعيد، وكذا عزيل وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر. قوله: (**فتحذف الياء الثانية**) لأنها قد أعلت بالقلب إذ الأصل سيود وميوت فيعمل بالقلب.

كعالِمي، وقائِلي، وعاوِري، وإلّا فهو ما ذكره بقــوله: (وتحذف الياء الثانية من نحو) سَيِّد ومَيِّت ومُهَيِّم مما صار بعد النسبة إليه على نحو (سَيْدي، ومَيْتيّ. . . . .

ومُهَيْمِيّ، من هَيّمَ وطائيٌّ شَاذ، فَإِنْ كَانَ نَحْو: مُهَيِّمٍ تَصْغِير مُهَوَّمٍ

ﮔ تقلب ألفاً ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت.

قوله: (**ومُهَيِّمي**) لما كان حكم مُهَيِّم حكم سَيِّد في حذف إحدى الياءين حال النسبة، وإن كان على أكثر من أربعة أحرف، والكلام فيما هو على أربعة أحرف ذكره ها هنا، فنقول مهيم إن كان اسم فاعل من هيمه العشق يهيمه إذا جعله هائماً فتحذف منه الياء الثانية في النسبة كما في سيِّد ويقال مُهيمي وإن كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم

ﮔ **وميهمي**) حال كونه (**من هيم**) لا من هوم فإن حكمه سيجيء يقال هيمه الحب إذا جعله هائماً متحيراً ويعني بنحوه كل ما كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة على أي بناء كان كبناء فيعل نحو سيد وميت أو مفعل كميهم أو أفيعل كأسيد أو فعيل كحمير إلى غير ذلك دفعاً للثقل المفرط وهو اكتناف يائين مشددتين والأولى منهما مكسورة بحرف مكسور فحذفت الياء المكسورة لا الساكنة؛ لأنها لو حذفت لزاد الثقل؛ لأن النطق بالياء المكسورة المشددة أسهل من النطق بها مكسورة من غير تشديد يدرك بالحس عند النطق بها ولا ياء النسبة لكونها للعلامة إذا لم تكن الياء المشددة مكسورة فلا تحذف، تقول في مبين مبيني لعدم استثقاله في ذلك كالاستثقال في المكسورة (**وطائي**) في النسبة إلى طيئي على وزن سيد (**شاذ**) لأنه إنما تحذف منه الياء الساكنة في النسبة ثم قلبت الياء المتحركة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع أن القياس أن تحذف الياء المتحركة كما في سيدي ويجوز أن تكون المحذوفة هي المتحركة إلا إنها قلبت الياء الساكنة الفاتحة ما قبلها فقلب الياء ألفاً على هذا القول شاذ وعلى القول الأول القلب قياس وحذف الياء الساكنة شاذ (**فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم**) وهو اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من

ﮔ قوله: (**ويلزم زيادة التغير**) لأنه لا يعلم حينئذٍ أن النسبة إلى سادي أو إلى سيدي.

قوله: (**فيما هو على أربعة أحرف**) لأن الكلام فيما فيه قبل المكسور أو بعده حرف لين وهو إنما يكون على أربعة أحرف كما ذكر.

قوله: (**وإن كان تصغير مهوم**) قال في شرح المفصل وفرقوا بين مهيم مصغراً ومكبراً عند النسبة إليه فأجروا ميمها المكبر على القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد

ﮔ ومَهَيْمي)، لكراهة اجتماع ياءات وكسرتين، ولم تحذف الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبله، فيلزم الثقل إنْ لم تنقلب ألفاً، وزيادة التغيير مع اللبس إنْ انقلبت، ولمَّا كان مُهيِّم كسيِّد فيما ذكر، وإنْ كان خماسياً، والكلام في الرباعي، ذكره معه، وهو مأخوذ (من هَيَّم) الحب الرجل، إذا جعله هائماً، (وطائِيٌّ) بقلب الياء الأولى ألفاً (شاذ) لسكونها، والقياس طَيْئِي كسَيْدِي، بالاقتصار على حذف الثانية، لأنه منسوب إلى طيئ كسيد، (فإن كان نحو مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم) اسم فاعل من هوَّم الرجل إذا

قيل مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض.

ج الرجل إذا حرك رأسه من النعاس، فيقال فيه مهييمي وذلك لأنه لما صغر مهوم حذفت منه الواو الأولى فصار مهيوماً. ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم أدغم فقيل مهيم ولفظ اسم الفاعل من هيم أيضاً مهيم. فلو نسبوا إلى هذا أيضاً بحذف إحدى

ك النعاس فإنه إذا حذف إحدى الواوين من مهوم ليحصل بناء التصغير زيدت ياء التصغير فصار مهيوم فقلبت الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها فصار مهيم **(قيل مهييمي بالتعويض)** أي بتعويض الياء عن إحدى الواوين، فإنه إن لم تحذف الياء المكسورة حصل الثقل المذكور وإن حذفت التبس بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم فعوض الياء مع إثبات الياء المكسورة ليحصل الفرق والخفة معاً إذا لو لم يعوض لكان الفرق حاصلاً أيضاً لكن مع الاستثقال وإذا عوض زال بعض الثقل؛ لأن الفاصل بين اليائين المشددتين

ل المشددة فرقاً بينهما وكان إجراء المكبر على القياس أولى؛ لأنه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب، وإنما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع أن الفرق إذاً حاصل؛ لأن لفظ مهييمي أثقل من لفظ مهيمي؛ ولأنه أمر جاز فيه قبل لنسب فجاز أن يبقى بعده على الحالة التي تكون له في المصغر انتهى وهو متناول بإطلاقه لمصغر مهيم اسم فاعل من هيم وهو مهيم بلفظ المكبر فتقول في النسب إليه أيضاً مهيمي كمصغر مهوم ولا مانع من ذلك وأشار بقوله ولأنه أمر إلى آخره إلى ما تقدم في التصغير من جواز التعويض عن المحذوف. قوله: **(لأنه لما صغر مهوم حذفت)** لتمكن بناء التصغير منه فإن قلت لم حذفت الواو الثانية من مهوم وجوباً دون الأولى قلت ليستقيم التعويض منه على سبيل اللزوم ولو فرضت أن المحذوف وهو الواو الأولى لم يلزم التعويض منه لأن الزيادة إذا لم تكن أربعة لم يلزم في التصغير التعويض ألا يرى أنك إذا صغرت مغليماً ونحوه مما الزيادة فيه ثالثة قلت مغيلم وإن شئت عوضت وقلت مغيليم وإذا كانت الزيادة حرفاً رابعاً لزم التعويض فتقول في مصباح مصيبيح ونحوه.

ق حرّك رأسه من النعاس، (قيل) في النسبة إليه (مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض) عن المحذوف في التصغير، لأنّ مهوماً إذا أُريد تصغيره، حُذف منه إحدى الواوين، كما مرّ في بابه، فصار بعد تصغيره مهيوماً ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيماً، مثل اسم الفاعل مكبراً من هيم أيضاً، فلو نسب إلى هذا أيضاً بحذف إحدى اليائين لالتبس، أو بدون حذفها بلا زيادة شيء لزم الثقل، فزادوا فيه ياء بعد الياء المشددة، وخصَّ بزيادتها دون الأول، لحذف إحدى العينين منه، فكان أحق بالتعويض، وإنما زادوها مع اجتماع ياءات وكسرتين، لأنّ السكون بغير الإدغام كالاستراحة، مع أنّ السكون في حرف المد أقعد.

. . . .

الياءين لالتبس، ولو أبقوا الياءين ونسبوا إليه كما هو وقالوا مهيمي لزم الاستثقال، فزادوا ياء لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة، وخص مهيم مصغر مهوم بهذه الزيادة دون مهيم اسم فاعل من هيم؛ لأنه حذف منه إحدى العينين فكان التعويض به أجدر.

وذكر أن طائيًّا شاذ؛ لأن أصله طيئ حذفت الياء الثانية وقلبت الأولى ألفاً فهذا وجه شذوذه، وقيل فيه نظر لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب كما ذكرنا حذف الياء الثانية، وقد حذفت، فوجه شذوذه أن يقال حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفاً، فطاءي شاذ من حيث حذف الأولى والقياس حذف الثانية، وهذا ليس بسديد إذ لو كان كذلك لا يكون القلب فيه شاذًّا، وقد ذكر شذوذه في الإعلال فالوجه أنه حذفت الثانية كما ذكرنا أولاً، لكن لما كان هذا القلب مختصًّا بحال النسبة ذكر شذوذه فيها، ولما كان القلب في نفسه أيضاً شاذًّا ذكره في الإعلال.

حينئذٍ حرفان الياء الساكنة والميم فتباعدهما أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً واحداً؛ ولأن الياء لما كانت ساكنة ارتفع عن اللسان بعض الثقل؛ لأن الساكن موضع استراحة ويجوز أن يكون الياء الساكنة قبل الميم ليست بعوض بل تكون منقلبة عن الواو والثانية في مهوم وذلك لأنه إذا صغر مهوم زيدت فيه ياء التصغير ولم تحذف إحدى الواوين لإمكان بناء التصغير مع وجودهما على ما قال سيبويه إن الحرف العلة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء ساكنة وإن كانت في المكبرة متحركة نحو مسيريل في

قوله: (**لأن أصله طيئي**) كسيدي حذفت الياء الثالثة فصار طيئي كسيدي.

قوله: (**فهذا وجه شذوذه**) الإشارة للقلب. قال في شرح المفصل: هنا وأما طائ ففيه من الشذوذ وضع الألف مكان الياء الساكنة لا غير وأما حذف الياء المتحركة فقياس؛ لأنهم لو قالوا طيء لم يكن فيه شذوذ انتهى، وأصل النظر الفكر في الشيء تقدره أو تقيسه والسداد بالفتح الصواب والقصد في القول والعمل يقال منه سد يسد بالكسر صار سديداً وأمر سديد وأسد قاصد.

قوله: (**لا يتعلق بهذا الباب**) أي باب النسبة بل يتعلق بباب الإعلال.

قوله: (**من حيث حذف الياء الأولى**) لا من حيث الانقلاب، فالانقلاب لا يكون شاذاً لتحرك الياء الثانية حينئذٍ وانفتاح ما قبلها.

قوله: (**مختصًّا بحال النسبة**) لأن القلب إنما نشأ من النسبة إذ لو لم ينسب إليه لا يكون فيه قلب.

. . . .

وتقلب الْألف الْأَخِيرَة الثَّالِثَة وَالرَّابِعَة المنقلبة . . . .

قوله: (**وتقلب الألف**) لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني وهو ما يكون آخره حرف علة، فهي إما ألف أو ياء أو واو، فإن كان ألفاً فهي إما ثالثة أو رابعة أو خامسة، أو سادسة، فإن كانت ثالثة فتقلب واواً سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو. أما إثباتها فلأنها بدل من أصل فحذفها إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول.

مسرول (**وتقلب الألف الأخيرة الثالثة**) بالاتفاق سواء كانت الألف منقلبة عن واو أو ياء أو أصلية (**و**) تقلب (**الرابعة المنقلبة**) عن الواو أو الياء أو أصلية عن الأشهر . . . .

قوله: (**لما فرغ من القسم الأول**) وهو أن يكون في الاسم كسرة بحيث إذا نسب إلى ذلك الاسم يجتمع مع ياء النسبة كسرتان أو أكثر.

قوله: (**سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء**) قيل أو غير منقلبة كألف حتى وإلى علمين.

قوله: (**أما إثباتها**) أي عدم حذف الألف، وأما قلبها واواً إنما لم يبقوا الألف على حالها لالتقاء الساكنين إذا اتصل به ياء النسبة مشددة والألف لا تقبل الحركة فإذا تعين الواو فجوزوا تحريكها مع انفتاح ما قبلها من غير قلبها ألفاً على ما يقتضيه لأجل وقوعها قبل ساكن وهو الياء الأولى من النسبة، ووقوع حرف المد قبل ساكن يمنع للإخلال فيه فلا ينقلب؛ لأن الانقلاب إما أن يؤدي إلى التقاء الساكنين أو إلى الانقلاب مرة أخرى إذ حرف المد لو كان واواً كنوى فإن انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لوجب تحريكها وهي لا تقبل الحركة فيؤدي التقاء الساكنين ولو انقلبت ياء لوجب تحريكها أيضاً، وحروف العلة إذا تحركت مع تحرك ما قبلها وحركتهما مختلفة لانقلبت إلى ما يناسب حركة ما قبلها فيؤدي إلى الانقلاب بعد الانقلاب فتعين إثباتها مع انفتاح ما قبلها من المنقي.

فإن قلت أليس أن الألف قلبت همزة في كثير من المواضع فهلا قلبت إليها، قلت مشابهة الألف مع الواو أكثر من الهمزة لكون كل واحد منها من حروف العلة فكان قلبها إلى الواو أولى، وأما قلبها دون إبقائها على حالها لوجوب كسرة ما قبل الياء في النسبة وامتناع الألف عن قبول الحركة.

(وتقلب الألف الأخيرة الثالثة)، ولو غير المنقلبة كمتى وإلى علمين، (والرابعة المنقلبة) عن أصلي واواً وياء، . . . .

واواً كَعَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ، . . . .

نقره وأما قلبها واواً؛ فلأنها إن كانت عن واو كعصا فظاهر، وأما إن كانت عن ياء كرحى فلئلا تجتمع الكسرة والياآت، وإن كانت رابعة فإما منقلبة أو لا، فإن كانت منقلبة فالأحسن إبدالها واواً سواء كانت من الواو، أو من الياء كملهوي من اللهو، ومرموي

جاربردي (واواً كعصوي) في عصا ألفه منقلبة عن الواو (ورحوي) في رحى ألفه منقلبة عن الياء (ومتوي) في متى علماً ألفه أصلي (وملهوي) في ملهى ألفه رابعة منقلبة عن الواو (ومرموي) في مرمى ألفه رابعة منقلبة عن الياء، وإنما لم تحذف الألف لالتقاء الساكنين كما تحذف في نحو الفتى الظريف؛ لأنها إن حذفت وأبقى ما قبلها على فتحته لزم أن لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسوراً في اللفظ مع أنه يجب أن يكون كذلك لأجل ياء النسبة، وأنها لما كانت حرفاً يكون أوغل في الجزئية فيجب أن يكسر ما قبلها لفظاً بخلاف ياء الإضافة فإنها لما كانت في التقدير كلمة برأسها، فلا يجب أن يكون ما قبلها مكسوراً في اللفظ نحو مسلماي وإن لم يبق ما قبلها عن فتحته بل كسر لأجل الياء لزم أن لا يكون فرق بين ما حذف نسياً وبين ما حذف لعلة لا نسياً؛ وذلك لأنه يبقى ما قبل المحذوف لعلة على حالته ليكون دليلاً على المحذوف ولا يبقى ما قبل المحذوف نسياً على حالته للفرق بين المحذوف نسياً وبين المحذوف لعلة، وإنما لم تقلب الألف ياء لكراهة اجتماع الأمثال الثقلاء فلم يبق إلا قلبها واواً وإنما قيدنا الرابعة بقولنا على الأشهر؛ لأنه يجوز حذفها أيضاً؛ لأن الاسم لم يخرج بحذفها عن أقل أوزان الاسم فلو ذكر المصنف هذا القيد لكان أَوْلَى ليكون فيه إشارة إلى مذهب من يحذفها وكذا لو قال بدل قوله المنقلبة الأصلية أو كالأصلية لكان أولى ليدخل فيه الألف الأصلية نحو حتوي في حتى وألف الإلحاق فإنها لما كانت للإلحاق بحرف أصلي كانت بمنزلة الأصلية ونحو الألف المنقلبة عن حرف أصلي فإنها لما كانت منقلبة عن حرف أصلي صارت بمنزلة

حاشية قوله: (فظاهر) لأنك لما احتجت إلى تحريكها فليرجع إلى أصله.
قوله: (وإن كانت عن ياء كرحى) إن قيل لِمَ لم تقلب همزة أجيب بأن الهمزة ليست من جنس الألف بخلاف الواو؛ لأن كلًّا منهما حرف علة.

كمال (واواً كَعَصَوِيّ) في عصا، وهو واوي، لقولهم عصوت (ورَحَوِيّ) في رحى، وهو يائي، لقولهم رحيان، (ومَلْهَوِي ومَرْمَوِيّ) من اللهو والرمي، أمَّا قلبهما، فلوجوب كسر ما قبل ياء النسبة، مع عدم قبول الألف الحركة، وأمَّا قلبها واواً، فلأنها إنْ كانت عن واو، فالرجوع إلى الأصل أولى، أو عن ياء فلكراهة اجتماع ياءات وكسرة، وإنما لم تقلب الواو ألفاً لوقوعها قبل ساكن، كما قال المصنف، ويجوز حذفها رابعة لا ثالثة، لأنّ حذفها ثالثة إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول، بخلاف حذفها رابعة، فتقول

ويُحْذَفُ غَيرهَا كـ: حُبْلِيّ وجَمَزِيّ ....

من الرمي؛ لأنها بدل من أصل فهي كالأصل، ويجوز حذفها فتقول: ملهي، ومرمي؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول وإن لم تكن منقلبة فإما أن يكون الحرف الثاني من الاسم الذي هي فيه ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً كحبلى فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها واواً تشبيهاً لها بملهى، وقلبها واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بالألف الممدودة كصحراوى، وإن كان الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركاً، فلم يجز فيه إلا الحذف، كجمزى في جمزى؛ لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر

الأصلية (**ويحذف غيرها**) أي غير الرابعة المنقلبة وهي الرابعة الزائدة والخامسة فما فوقها سواء كانت منقلبة أو لا.

أما إذا كانت رابعة زائدة فللفرق بين الزائدة الصرفة وبين الأصلية أو كالأصلية، وأما إذا كانت خامسة فما فوقها فلزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة (**كحبلى**) في حبلى ألفه رابعة زائدة للتأنيث (**ومرامى**) في مرامي ألفه وإن كانت مبدلة عن حرف أصلي إلا أنها خامسة (**وجمزى**) في جمزي يقال ناقة جمزي أي سريعة ألفه زائدة للتأنيث (**وقبعثرى**) في قبعثري اسم رجل ألفه سادسة زائدة لتكثير البناء لا للتأنيث ولا للإلحاق

قوله: (**ويجوز حذفها**) أجاز السيرافي ثالثها، وهو قبلها واواً زيادة ألف قبلها كألف التأنيث. قوله: (**من الاسم الذي هو فيه**) الظاهر أن الضمير المنفصل للألف، والمعنى من الاسم الذي الألف فيه، وكذا الضمير المجرور في قوله فيجوز فيه والضمائر المؤنثة بعده.

قوله: (**فيجوز فيه الحذف**) هو المختار عند ابن مالك، والمصنف وغيرهما والمراد الحذف مع بقاء السكون وقولهم في النسب إلى بني الحبلى حي من الأنصار حبلي بفتح الباء شاذ. قوله: (**لزيادتها**) أي وتشبيهاً بتاء التأنيث، فإن قلت: الألف ألزم أجيب بأن الياء أقوى؛ لأن الألف شيء خفي يجري مجرى النفس لا معتمد له، ولذلك لا يمكن تضعيفه فكان طرحه أسهل. قوله: (**تشبيهاً لها بملهى**) وجه الشبه لزومها الكلمة، وثبوتها في التصغير والتكبير.

قوله: (**تشبيهاً بملهى**) وجه الشبه أنه في آخره ألف رابعة كما في ملهى.

قوله: (**تشبيهاً لها بالألف الممدودة**) أي لأنها علامة تأنيث أيضاً، ولذلك جمع ما في آخره الألف المقصورة والممدودة على فعالى نحو: حرامي وصحاري، جمع حرمي وصحري.

قال الأندلسي: وهذا الوجه أبعد الوجوه وأضعفها وهو نظير مد المقصور، قال: هو

ملهي ومرمي، (ويحذف غيرها) أي غير الألف الثالثة والرابعة المنقلبة عمّا ذكر (كحُبْليّ) في حُبلَى بحذف الألف، لزيادتها، وهي رابعة للتأنيث، غير منقلبة ومعزيّ في معزى بحذف الألف أيضاً، تشبيهاً بألف التأنيث كحبلى، وهي رابعة للإلحاق منقلبة عن ياء، (وجَمْزِيٍّ) في جَمْزَى، من الجمز، وهو السير السريع، يقال: حمار جمزيٌّ. أي

ومُرَامِيّ وقَبَعْثَرِيّ، وَقد جَاءَ فِي نَحْو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ. . . . .

جه فالألف فيها في حكم الخامسة، ألا ترى أن من صرف هنداً ودعداً لم يصرف سقر وقدم علمين؛ لأن الحركة صيرتهما في حكم زينب وسعاد، يقال حمار جمزى أي سريع من الجمز وهو ضرب من السير. واعلم أن المراد بالمنقلبة ما كانت منقلبة عن حرف أصلي، فألف الإلحاق وإن كان منقلبة عن ياء حكمه، حكم ألف التأنيث، فيجوز في معزى معزوي تشبيهاً بالمنقلبة عن الأصل كملهوي، ويجوز معزى تشبيهاً بألف التأنيث كحبلى ومغزاوي كحبلاوي.

كما عرفت (**وقد جاء في نحو حبلى**) مما كان الألف فيه رابعة زائدة ثانية ساكن (**حبلوي**) يقلب ألفها واواً؛ لأنه لما كان الثاني ساكناً، والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه الألف ثالثة فقلبت ألفه واواً كما قلبت الألف الثالثة واواً (**وحبلاوي**) بقبلها واواً وزيادة

والمصنف، وهل الألف بزائدة والواو منقلبة من ألف التأنيث أو بالعكس كل ذلك محتمل انتهى. وجزم الشارح بالأول وهو المختار؛ لأن ألف التأنيث لا تقع حشواً.

قوله: (**لم يصرف سقر وقدم علمين**) أي للعلمية والتأنيث مع تحرك الوسط.

قوله: (**من الجمز**) هو بجيم وزاي وفعله كضرب.

قوله: (**وهو ضرب من السير**) هو دون الحضر وفوق العنق، والحضر بضم المهملة وسكون المعجمة ارتفاع الفرس في عدوه، والعنق بفتحتين سير مسرع.

قوله: (**واعلم أن المراد**) هذا كأنه جواب سؤال وهو أن يقال ينبغي أن تقول وتقلب الألف الأخيرة الثالثة أو الرابعة المنقلبة التي لغير الإلحاق لئلا يرد عليه نحو معزى؛ لأنها منقلبة عن الياء مع أنها لا يتعين قلبها إلى الواو.

قوله: (**عن حرف أصلي**) فإن قيل لا فائدة في هذا القيد؛ لأنه لم يفرق بين المنقلبة عن حرف أصلي وبين غيره جوز الحذف والإثبات فيهما قلنا في الأصلية الإثبات أحسن فتكون في التقييد فائدة، وأقول ألف الإلحاق كألف التأنيث حكماً ففيه وجوه ثلاثة كما ذكره بخلاف المنقلبة عن الأصل فإن فيه وجهين ولا يجوز الثالث.

قوله: (**حكمه حكم ألف التأنيث**) أي في جواز الثلاثة لكن الحذف في التي للتأنيث أرجح والقلب في ألف الإلحاق أرجح كالمنقلبة عن أصل صرح به ابن هشام وغيره قالوا والقلب في المنقلبة خير من القلب في التي للإلحاق والحذف بالعكس.

قوله: (**تشبيهاً بالمنقلبة**) وجه الشبه كونهما رابعتين.

قوله: (**تشبيهاً بألف التأنيث**) في كونهما زائدتين رابعتين.

قه سريع السير، وألفه رابعة للتأنيث، غير منقلبة، (ومُرامِيٍّ) في مُرامَى اسم مفعول من المراماة، وألفه خامسة، منقلبه عن ياء (وقَبَعْثَرِيٍّ) في قبعثرَى، وألفه سادسة، زائدة، غير منقلبة، (وقد جاء في نحو حُبْلَى) مما ألفه رابعة للتأنيث، وثانيه ساكن وجهان آخران (حُبْلَوِيّ) بقلب الألف واواً، تشبيها لها بملهى (وحُبْلاوِيّ) بقلب الألف واواً، وزيادة

بِخِلَاف نَحْو جَمَزَى. وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة. . . . .

وإن كانت خامسة كمرامي وهو مفعول من المراماة، أو سادسة كقبعثرى وهو الجمل العظيم الشديد، فالحذف لا غير لطول الاسم، فقول العامة مصطفوي خطأ، والصواب مصطفى.

قوله: **(وتقلب الياء)** لما فرغ مما آخره ألف شرع فيما آخره ياء أو واو، وخلط حكم أحدهما بالآخر لتقاربهما في الحكم، فنقول الياء المتطرفة، إما أن يكون مخففة

الألف قبلها تشبيهاً بألف التأنيث الممدودة نحو صحراوي **(بخلاف. نحو جمزى)** مما كان الألف فيه رابعة زائدة والثاني منه متحركاً فإنه لا يجوز قلب ألفه واواً لا مع زيادة الألف ولا مع عدمها فإنه لما كان ثانية متحركاً زاد استثقاله بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الألف كأنها خامسة وفي الخامسة يجب الحذف فكذا فيه **(وتقلب الياء الأخيرة. . . . .**

قوله: **(وإن كانت خامسة)** أي سواء كانت منقلبة عن أصل كألف مرامي ومصطفوي أو زائدة للتأنيث كألف خيارى أو للإلحاق كألف حبنطى. قوله: **(أو سادسة)** أي سواء كانت أيضاً منقلبة كما في مستدعي أو للتأنيث كحثيثي أو للتكثير كقبعثرى.

قوله: **(فالحذف لا غير)** مقتضى إطلاقه حذف الألف المنقلبة عن أصل خامس بعد حرف مشدد نحو معلى ومثنى وهو مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز يونس فيها القلب؛ لأن المضعف في حكم حرف واحد فكأنها رابعة كألف معطي، قال أبو حيان وغيره: وهو ضعيف؛ لأن المدغم بمنزلة ما ليس بمدغم في الزنة. قوله: **(فالحذف لا غير)** وذلك لأنهم أجمعوا على جواز حذفها إذا كانت رابعة فناسب ذلك أن يلزموا الحذف فيما وقعت خامسة أو سادسة فرقاً بين ما قلت حروفه أو كثرت وحذاراً من الفاء كثرة الحروف عن الاعتبار فلذلك جعل قلة الحروف مجوزة للحذف وكثرتها موجة وملزمة له أيضاً.

قوله: **(خطأ)** لأن الألف فيه خامسة ومع هذا لم تحذف.

ألف قبلها، تشبيهاً لها بالألف الممدودة كصحراوي، وهكذا ما فيه ألف الإلحاق كمِعزَى، تقول فيه معزويّ ومعزاويّ (بخلاف نحو جَمَزَى) مما ثانيه متحرك مما مرّ. لا يجوز فيه شيء من الوجهين، لأنّ حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه في حكم الخامسة، بدليل أنّ مَن صرف هنداً ودعداً لم يصرف سقر علماً، لأنّ الحركة صيّرته في حكم زينب، وكذا لا يجوز شيء من ذلك فيما ألفه خامسة، أو سادسة، كما عُلم من كلامه لطول الاسم، فقول العامة مصطفويّ خطأ، والوجه مصطفيّ.

(وتقلب الياء الأخيرة. . . . .

الثَّالِثَة المكسور مَا قبلهَا واواً، وَيفتح مَا قبلهَا كـ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ،

جـ أو مشددة فإن كانت مخففة، فإما أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً، والواو المتطرفة أيضاً إما مخففة أو مشددة، لكن المخففة لا يكون ما قبلها إلا ساكناً؛ لأنه لو انفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة أو كسرة، وإذا كان كذلك فلنتكلم في الياء المتطرفة المخففة التي تحرك ما قبلها، فنقول تلك الحركة لا تكون إلا الكسرة؛ لأنها لو كانت فتحة انقلبت الياء ألفاً فلا يكون مما نحن فيه، وليس في الكلام اسم في آخره ياء قبلها ضمة، فالياء المتطرفة المخففة المكسورة ما قبلها إما ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة. فإن كانت ثالثة كما في عم من عَمِيَ عليه الأمر إذا التبس، ورجل عَمِيُّ القلب أي جاهل، وكما في شج من شجى، إذا حزن قلبت في النسبة واواً كراهة اجتماع الياآت ويفتح ما قبلها كما في نمر.

ك **الثالثة المكسورة ما قبلها واواً)** لاستثقال ثلاث ياآت مع كسرة ما قبل أوليها **(ويفتح ما قبلها)** كما يفتح في نحو نمر مع أن معتل اللام أولى بالفتح من الصحيح به **(كعموي)** في عم يقال رجل عمي القلب أي جاهل **(وشجوي)** في شج يقال رجل شج أي حزين وقوله المكسور ما قبلها قيد احتراز بالنظر إلى مجرد الحركة قيد تحقيق؛ لأن الياء المتحركة ما قبلها لا تكون تلك الحركة إلا الكسرة؛ لأنها لو كانت فتحة نقلت الياء ألفاً، وليس في

لـ قوله: **(قلبت في النسبة واواً)** لأنه إذا وجب كسر ما قبل ياء النسبة والألف يمتنع كسرها؛ لأنه لا يمكن النطق بها إلا ساكنة فيلزم من أحد الأجوبة الثلاثة:

أما حذف الألف وكسر الحرف الذي قبلها، وأما قلب الألف إلى الياء، وأما قلبها إلى الواو لا سبيل إلى الحذف، إذا الإجحاف مما قلت حروفه ممتنع، ولا إلى قلب الألف ياء حذاراً من اجتماع كسرة وثلاثة ياآت فتعين قلبها إلى الواو فتقول عموي في عم وهو صفة مشبهة من العمى وشجوي في شج وهو صفة مشبهة من الشجو.

قوله: **(وبفتح ما قبلها)** كما في نمر لاستثقال الكسرتين والياءين.

قوله: **(ويفتح ما قبلها)** قال المرادي وغيره: اعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج ونحوه فتحت عينه كما يفتح عين نمر، فإذا فتحت انقلبت

قـ الثالثة المكسور ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها كعَمَويٍّ) في عم من عَمِيَ عليه الأمر إذا التبس، (وشَجَويّ) في شج أي حزين، برد الياء المحذوفة فيهما، لزوال موجب حذفها. ثم قلبها واواً، وفتح ما قبلها، كراهة اجتماع ثلاث ياءات وكسرتين، قال الجوهري: الشجو الهم والحزن، يقال: شجاه يشجوه شجواً، وتقول منه شَجِيَ بالكسر يشجاه شجىً، انتهى.

وتحذف الرَّابِعَة على الأَفْصَح كـ: قَاضِي، ....

جار: وإن كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول قاضي، وهو الأفصح كراهة لاجتماع الياآت والكسرتين لو لم تغير، ولو غيرت بأن قبلت واواً وانفتح ما قبله.........

زيني: كلامهم اسم متمكن في آخره وقبلها ضمة **(وتحذف)** الياء **(الرابعة)** المكسورة ما قبلها إذا كان ثاني ما فيه الياء ساكنها **(على الأفصح)** وهو قول سيبويه والخليل **(كقاضي)** لأن الألف الرابعة تحذف جوازاً وإن كانت أصلية أو كالأصلية، فالياء الرابعة مع ثقلها أولى بالحذف، وأما من يجعل الساكن كالميت المعدوم فلا يحذف الياء كما لا يحذف إذا كانت ثالثة بل يقلب واواً ويفتح ما قبلها فيقول قاضوي، وأما إن كان ثانيه متحركاً فيجب

فلاح: الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتي ثم تقلب ألفه واواً كما قلبت ألف فتى فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واواً إلا بواسطة انتهى.

وقال الخوارزمي: كذا قال النحويون وعندي أنها تقلب الياء واواً.

قوله: **(وإن كانت رابعة)** أي الياء المطرفة المخففة المكسور ما قبلها.

قوله: **(وهو الأفصح)** وقال سيبويه: وهو الأجود؛ لأن الاسم إذا كثرت حروفه لم يكن الإجحاف به لأجل التخفيف محذوراً.

قوله: **(وهو الأفصح)** قال الموصلي: لأن فتح ما قبل آخر الرباعي لما كان محمولاً على فتح آخر تغلب وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار كان إبقاء كسرة المنقوص كذلك، وإذا كان ما قبلها مكسوراً كانت ساكنة على حالها، وحينئذٍ يجب حذفها لئلا يلتقي ساكنان انتهى.

وأراد الشارح بالكسرتين كسرة الياء لالتقاء الساكنين إن لم تحذف وكسرة ما قبلها ويشهد للحذف أيضاً قوله:

كأنّ ريقَتها بعد الكرى اغتبقت ... صِرفا تخيَّرَها الحاني خرطوما

والخرطوم: من أسماء الخمر.

قال في شرح المفصل: وإنما كان المختار هنا الحذف في الياء، وفي الألف القلب لأمرين:

أحدهما: أن الألف أخف ولا يلزم من مراعاة الأخف مراعاة الأثقل، والآخر: أن الألف ليس فيها إلا تغيير واحد وفي الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة فتحة فلذلك كان الحذف في الياء أحسن من الألف وبالعكس.

نقره: (وتحذف) الياء الأخيرة (الرابعة) المكسور ما قبلها، إذا كان الثاني ساكناً (على الأفصح كقاضيٍّ)، في قاضٍ؛ كراهة اجتماع ما مرَّ، لو لم تُحذف، ومقابل الأفصح لا يحذفها، فيقول قاضويّ بقلبها واواً، وفتح ما قبلها، إجراء لها مجرى الياء الثالثة، وإنما كان غير أفصح لِما فيه من زيادة التغيير، واجتماع حروف العلة، ولم يعتدَّ بالسكون فيه،

ويحذف مَا سواهُمَا...............................

كما فعله بعضهم إجراء لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه كما أجرى ملهوي مجرى رحوي، يلزم زيادة التغيير مع اجتماع حرف العلة، وهذان القسمان قد وعدنا بيانهما في القسم الأول. وإن كانت خامسة فإما أن يكون قبلها ياء مشددة أو لا، فإن لم تكن حذفت

الحذف أيضاً نحو يتقي في يتقى تخفيف يتقي **(ويحذف ما سواهما)** أي سوى الياء الثالثة والرابعة وجوباً بالمكسورة ما قبلها..............................

قوله: **(كما فعله بعضهم)** استشهد له بقول الشاعر[1]: [الطويل]

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلا نَقْدُ

قال السيرافي: ذكر أصحابنا أن الموضع الذي يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانه، ولعل الذي قال الحانوي جعل البقعة حانية؛ لأنها تعطف على الشراب باللطف واللذة، وفي شرح الشواهد قال: قال سيبويه: الوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار، وإنما جاز أن يقال حانوي؛ لأنه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو إذا عطف يريد أنه نسبة إلى مقدر كما أشار إليه أيضاً السيرافي والذي في الصحاح والقاموس أن الحانية أي بالتشديد الخمر منسوبة إلى الحانة وهي موضع بيعها.

قوله: **(لسكون ثانيه)** هو علة لقوله إجراء يريد أنه أجرى الياء في نحو قاضي لسكون ثانيه، والساكن كالمعدوم مجرى الياء في شج بفتح ما قبلها أيضاً فانقلبت ألفاً، ثم واواً كما أجرى ملهى مجرى رحى كذلك أيضاً فإن قلت فهل يطرد هذا الوجه قلت ظاهر كلام المصنف وابن مالك اطراده، وذكر أبو حيان أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب، قيل: ولم يسمع إلا في البيت السابق والقول بشذوذه هو الموافق لما تقدم عن سيبويه في فتح تغلب ونحوه. قوله: **(لسكون ثانيه)** فيكون الساكن كالمعدوم فصار قاض كعم.

قوله: **(مجرى رحوي لسكون ثانيه أيضاً)** فتكون كالمعدوم فصار كرحى.

قوله: **(وهذا القسمان)** أحدهما ما في آخره ياء ثالثة قبلها كسرة كعم، وثانيهما ما في آخره ياء رابعة قبلها كسرة كالقاضي. قوله: **(وعدنا بيانهما)** حيث قال فإن كان على ما سنذكر في القسم الثاني. قوله: **(في القسم الأول)** لأحدهما فيما كان على ثلاثة أحرف وللآخر فيما كان على أربعة أحرف، فإن لم يكن حذفت وذلك لأن الحذف لما كان أحسن فيما وقعت رابعة وجب أن يكون لازماً فيما وقعت خامسة أو سادسة إذ المطلوب هو التخفيف وهو فيه أشد وآكد وأولى.

كما اعتدَّ به في تغلبي، فلم يكسر ما قبل الواو لثقله بالإعلال، بخلاف تغلبي، (ويُحذف ما سواهما)، أي الياء الثالثة والرابعة بأن تكون خامسة أو سادسة..........

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة.
اللغة: "دراهم" ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.
الشاهد: قوله: "الحانوي" فإنه نسبه إلى الحانية تقديراً، وقلبت الياء واواً كما في نسبة رحى =

كـ: مُشْتَرِي. وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيّ كـ: أُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ.

ش فيقال مشترى، وإن كانت قبلها ياء مشددة كمحي اسم فاعل من حي يحي وأصله محيي أعلت الأخيرة إعلال قاض، فإذا نسبت إليه حذفت الأخيرة كما في مشتر فيصير محييي بأربع ياآت كأميي فيجوز الوجهان كما تقدم. وإن كانت سادسة حذفت كما في مستسقى.

ج (كمشترى) في مشتر (وباب محيي) مما في آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة هو اسم فاعل من حيي يحيى (جاء على محوي) بحذف الياء الخامسة والرابعة وقلب الثالثة واواً (و) على (محيي) بأربع ياآت؛ لأنه إذا حذفت الياء الخامسة منه صار (كأموي وأمي) وإن خالف الياء الياء فيعامل معاملته.

ك قوله: (حذفت الأخيرة) أي التي حذفت بالإعلال أي لم ترد الخامسة المحذوفة. قوله: (كأميي) قال المرادي في هذا التنظير نظر؛ لأن أمياً شاذ وأما محييي فهو وجه قوي، قال ميرمان[1]: سألت أبا العباس هل يجوز أن يحذف من محيي بالاجتماع الياآت فقال لا؛ لأن محيياً جاء على فعلة واللام تعتل كما تعتل في الفعل، قال والاختيار عندي محيي لأني لا أجمع حذفاً بعد حذف انتهى وقد علمت أن المصنف لا يرى أن أميا شاذًا فلا نظر عنده وما اختاره المبرد عكسه أبو عمرو، فقال محوي أجود وهو أجود بل صرح ابن مالك في الكافية وشرحه بأن محييا شاذ كأمييي. قوله: (فيجوز الوجهان) أي يجوز أن يقال محوي بحذف إحدى الياءين وقلب الباقية واواً محيي بأربع ياآ ت كما قلنا في أموي فإنه يجوز فيه الوجهان:

الأول: منع الجمع بين أربع ياآت حذف من الياءين الباقيين الأولى وهي الساكنة فتبقى ياء واحدة وقبلها فتحة فتنقلب ألفاً ويصير الكلمة على محا كهدي ثم تقلب الألف واواً لما عرفته في عصا، ورحى وتقول محوى كما تقول أحوى وهدوي.

والثاني: تجويز الجمع بين أربع ياآت لأجل الإدغام اقتصر على حذف الخامسة لا غير وترك الياء المشددة بحالها ونسب إليها، وقال محييي كما أميي.

ق (كمُشْتَرِيٍّ) ومستقي في مشترٍ ومستقٍ، لطول الاسم حينئذ، (وباب مُحَيٍّ)، مما آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة مكسورة، إذ مجيء اسم فاعل من حيي يحيى، وأصله محيي أُعِل إعلال قاض (جاء على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيّ كأُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ) بعدم ردّ الياء المحذوفة في الثاني، وبعدم ردها مع حذف الأولى المدغمة، وقلب المدغم فيها واواً في الأول وأميِّيّ متروك في بعض النسخ، قال المبرد: محيّيّ بأربع ياءات أجود، وقال أبو عمرو مُحَوِيٌّ أجود، وهو كما قال لخلوّه عن اجتماع ياءات وكسرة، (و) ما جاء على فعلة أو فعل بتثليث الفاء ولامه ياء أو واو.

= القاضي قاضوي. وقال سيبويه: والوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار. انظر: الأشموني ٧٢٨/ ٣، وسيبويه ٧١/ ٢، وابن يعيش ١٥١/ ٥، والمحتسب لابن جني ١٣٤/ ١.

(١) لعله مَبْرمان وهو أبو بكر محمد بن علي الأزمي النحوي تلميذ أبي العباس المبرد توفي سنة ٣٤٥ هـ. أخذ عنه الفاسي والسيرافي، وكان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار.

وَنَحْو: ظَبْيَة، وقِنْيَة، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وَعُرْوَة، ورِشْوَةٍ، . . . .

قوله: (**ونحو ظبية**) لما فرغ مما في آخره ياء مخففة قبلها حركة شرع فيما آخره ياء أو واو مخففة قبلها سكون، فنقول فاؤه إما مفتوح أو مضموم، أو مكسور، وعلى التقادير فإما مذكر أو مؤنث، واختلف في مثل ذلك فاختار سيبويه أن النسبة إليها كما هي من غير تغيير حذف التاء من المؤنث، فيقال في النسبة إلى ظبي وظبية ظبي كما في تمرة، وتمرتمري؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح، ووافقه يونس فيما لا تاء فيه، وأما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن وتقلب اللام واواً، إن لم يكنها، فيقال في ظبية وغزوة ظبوي وغزوي، قياساً على عموي في عم، وهذا القياس بعيد؛ لأن ما قبل الياء والواو في ظبية وغزوة ساكن، وفي عم متحرك، وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو لوجهين:

الأول: أنه حمل ظبياً على عم لئلا يجتمع الياآت فإنه مستكره.

قال المبرد: محيي بأربع ياآت أجود وقال أبو عمر: ومحوي أجود (**ونحو ظبية وقنية ورقية وغزوة وعروة ورشوة**) مما كانت على فعله مثلث ألفاً ساكن العين مع صحته احترازاً عن نحو حي فإن حكمه يجيء معتل اللام سواء كان اللام ياء أو واواً. . . . .

قوله: (**كان حكمها حكم الصحيح**) فتكون النسبة إلى هذه الأشياء كالنسبة إلى ثمرة وسرة وحجرة.

قوله: (**وأما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن**) أنكر ذلك الجمهور إلا الزجاج فإنه كان يقويه ويقول إن التغيير إنما وجب من أجل الهاء؛ لأن ما فيه الهاء أولى بالتغيير وأقوى واختاره ابن مالك في الياء على ما في بعض نسخ التسهيل وقواه في الكافية فيها ووهاه في الواو بعد أن جزم بما ذهب إليه سيبويه والجمهور وبنو زنية بكسر الزاي وسكون النون حي.

قوله: (**تحرك فيه الساكن**) وهو الحرف الثاني في ظبية وغزوة.

قوله: (**وتقلب اللام واواً إن لم يكنها**) أي إن لم يكن اللام واواً فإنه زعم أن التغيير مع تاء التأنيث أقوى منه مع عدمها ألا يرى أنهم غيروا في حنيفة وجهينة ولم يغيروا في سعيد وعقيل.

قوله: (**وكان الخليل يعذره**) أي الخليل يعذر يونس في تحريك اللسان وقلب الياء واواً في بنات الياء.

قوله: (**إنه حمل ظبيًّا**) أرا د بعد حذف الياء ليكون ظبية محمولاً على عم وإنما قلنا ذلك لأن ظبيًّا مذكراً لا تقلب ياؤه واواً بالاتفاق.

(ونحو ظَبْيَة وقُنْيَةٍ) للاقتناء (ورُقْيَةٍ وغَزْوة وعُرْوة ورِشْوة)، وظبي وغزو فالنسبة

على الْقِيَاس عِنْد سِيبَوَيْهِ، وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شَاذ عِنْده، وَقَالَ يُونُس: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ.

والثاني: أنه قد جاء مثل ذلك في اليائي حيث قالوا زنوي في النسبة إلى بني زنية وقوري في النسبة إلى قرية، ولسيبويه أن يجيب عن الأول بأن اجتماع الياآت وإن كان مستكرهاً لكن السكون يجيزه، وعن الثاني بأنه شاذ لا يحمل عليه وبدوي بفتح الدال شاذ عندهما، والقياس السكون.

(**على القياس عند سيبويه**) من غير تغيير فيه لحصول التخفيف بسكون العين وصحتها ولأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كان حكمهما حكم الصحيح فينسب إلى ظبية كما ينسب إلى تمرة فيقال ظبي وغزوي (**وزنوي**) بفتح عينه وقلب يائه واواً في النسبة إلى زنية يقال لبني مالك بن ثعلبة بنو الزنية والزنية لقب مالك الأصغر (**وقروي**) بفتح عينه وقلب يائه واواً في النسبة إلى قرية (**شاذ عنده**) أي عند سيبويه لأن القياس أن يقال زني وقربي.

وأما عند الخليل فليس بشاذ؛ لأنه يفرق بين بنات الياء وبنات الواو فيقلب الياء واواً ويفتح ما قبلها لحمل بنات الياء على باب عم؛ لأن اجتماع الأمثال الثقلاء في غاية الثقل ولمجيء هذا التغيير في بنات الياء كزنوي وقروي بخلاف بنات الواو فإنها لا تحمل على باب عم؛ لأن تغاير الثقلاء هون أمر الاستثقال وجواب سيبويه عن الأول بأن اجتماع الياآت وإن كان ثقيلاً إلا أن سكون ما قبلها يخفف أمرها وعن الثاني بأنه شاذ لا يحمل عليه (**وقال يونس**: **غزوي**) في غزوة (**وظبوي**) في ظبية (**وقنوي**) في قنية فتقلب الياء واواً في اليائي وتبقى الواو على حالها في الواوي ويفتح ما قبلها للفرق بين

قوله: (**مثل ذلك**) أي تحريك الساكن وقلب الياء واواً.

قوله: (**شاذ عندهما**) أي عند سيبويه ويونس لاتفاقهما بعدم التغير فيما لا تاء فيه مثل ظبي وبدو فيقال في النسبة بدوي وظبي بسكون الدال والباء.

إليه (على القياس) كالصحيح (عند سيبويه)، لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله كان كالصحيح، فالنسبة إليه كالنسبة إلى تمر وتمرة، بحذف التاء فقط، مما فيه تاء، (وَزِنَوِيٌّ) في بني زنية، (وقَرَوِي) في قرية، أي كل منهما (شاذ عنده)، إذ القياس فيها زنيي وقريي، وعند الخليل ليس بشاذ، (وقال) أبو عبد الله (يونس) بن حبيب كالزجاج النسبة إلى باب ظبية وغزوة مما فيه تاء يائياً أو واوياً (ظَبَوي وغَزَوي) بفتح الغين، وقلب الياء واواً في اليائي؛ قياساً على عموي في عم، ورُدّ بأنّ ما قبل الياء والواو في ظبية وغزوة ساكن، وفي عم متحرك، وعذَرَه الخليلُ في اليائي دون الواوي؛ لأنه حمل ظبية على عم؛ لئلا تجتمعَ ياءات وكسرة، فإنه مستكره، ولأنه قد جاء مثل ذلك في اليائي، حيث قالوا زنوي وقروي فيما مرّ.

واتفقا فِي بَاب ظَبْيٍ وغَزْوٍ، وبَدَوِيٌّ شَاذٌ. وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الأولى إِلَى أَصْلهَا، وتفتح.......................

جار: قوله: (وباب طي) لما فرغ من الياء والواو المتطرفة المخففة شرع في المشددة، وهي إما بعد الحرف الأولى أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، فإن كانت بعد الحرف الأولى، فإن كانت ياء، ترد الياء الأولى أصلها ويفتح كما في نمر وتقلب الثانية واواً

نقره: المذكر والمؤنث كما عرفت ذلك في فعيل وفعيلة مع قصد التخفيف في الثلاثي المطلوب فيه الخفة وخص ذلك بذي التاء؛ لأن التغيير بحذف التاء يجري على التغيير بفتح العين وقلب الياء واواً؛ لأن المؤنث ضعيف فلا يتحمل اجتماع ثلاث ياآت مع الكسرة بخلاف المذكر فإنه لقوته يتحمله (واتفقا) أي سيبويه ويونس (في باب ظبي وغزو) أي في المذكر من نحو ظبية إلى رشوة تقول في ظبي وظبية على قول سيبويه ظبي، وأما على قول يونس فتقول في ظبية ظبوي وفي ظبى ظبي (وبدوي) بفتح الدال في بدو بسكونها بمعنى البادية (شاذ) عند سيبويه وعند يونس؛ لأن فتح الدال على غير قياس (وباب حي) من حيي يحيى (وطي) من طوى الكتاب (ولية) من لوى الحبل إذا فتله مما كان فيه ياء ثانية مشددة سواء كانت الياء الأولى في الأصل واواً أولاً وسواء كان فيه تاء التأنيث أو لا (ترد) الياء (الأولى إلى أصلها) فإن كانت في الأصل واواً قلبت إليها وإن كانت في الأصل ياء بقيت على حالها (وتفتح) الأولى لأنه يجب فك الادغام لئلا يلزم

كمال: قوله: (ويفتح كما في نمر) أي كما يفتح الحرف الثاني في نمر وإن اختلف المقتضى فإنه في نمر الفرار من اجتماع كسرتين وياءين وفي طي وحي الحذر من اجتماع أربع ياآت وكسرة ففتحت فيهما لتقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الألف واواً لأجل ياء النسبة، كما في فتى وإلى هذا أشار السيرافي وغيره في النسبة أبي حية بقولهم كرهوا اجتماع ياءين مشددتين فبنوا فعلة على فعلة فصار حياة، ثم قلبوا الألف واواً فصار حيوي على أنهم لو قالوا أحيوي بالسكون لانقلبت الواو ياء ولزم المحذور، ولو قالوا طوى بالإدغام لالتبس بباب دو قال المصنف وغيره: وليس طي مثل ظبي أي وإن سكن ثانيهما؛ لأنه لو قيل ظبي لأدى إلى اجتماع أربع ياآت وكسرة مع قلة حروف الكلمة.

نقا: قال الجاربردي: ولسيبويه أنْ يُجيب عن الأول بأنّ اجتماع ما ذكر، وإنْ استُكره، لكن السكون يجبره، وعن الثاني بأنه شاذ، لا يُحتمل عليه، (واتفقا) أي سيبويه ويونس (في باب ظَبْي وغَزْوٍ) مما لا تاء فيه يائياً أو واوياً على أنه كالصحيح، لأنّ المُذكَّر قوي، فيحتمل اجتمّاع ثلاث ياءات مع الكسرة، بخلاف المؤنث، (وبَدَوِيّ) بفتح الدال (شاذ) عندهما، إذ القياس سكونها، لأنه مثل غزو. (وبابِ طَيٍّ وحَيٍّ) مما آخره ياء مشددة، بعد حرف واحد (ترد) الياء (الأولى إلى أصلها)، فإنْ كان واواً رُدت إليها، أو ياء اثبتت بحالها، (وتفتح) لوجوب فك الإدغام، واختير الفتح لأنه أخف، وتقلب الأخيرة واواً

فَتَقول: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ، بِخِلَاف دَوِّي وكَوّي.

زك لئلا يجتمع الياآت فيقال في طي طووي؛ لأنه من طويت وفي حي حيوي، وإن كانت واواً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياآت، فيقال دوي وكوي في النسبة إلى دو وهو البادية وإلى كو، وكوة وهي ثقب البيت، وإن كانت بعد الحرف الثانية كغني وعدو فقد تقدم في القسم الأول، وإن كانت بعد الثالثة وإليه أشار

قره اربع ياآت في البناء الموضوع على الخفة ويفتح الأولى؛ لأن الفتح أخف الحركات فيلزم ردها إلى أصلها لزوال سبب قلبها ياء وهو اجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة وتقلب الثانية واواً لاستثقال ياء متحرك ما قبلها ياء النسبة **(فتقول طووي)** في طي برد يائه الأولى إلى أصلها؛ لأنه في الأصل طوى وفتحها وقلب الثانية واواً **(وحيوي)** في حي بإبقاء الأولى على أصلها **(ولووي)** في لية برد الياء الأولى إلى أصلها وهو الواو لأنه في الأصل لويه **(بخلاف)** باب **(كوى)** في كوو كوة هو ثقب البيت **(ودوي)** في دوة وهي المفازة فإن الواو المشددة الثانية لا تتغير عن حالها لما عرفت غير مرة من أن اجتماع الثقلاء المختلفة ليس كاجتماع الثقلاء المتماثلة. . . . .

حف قوله: **(فيقال في طي طووي)** لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها كيف وياء النسبة تقتضي انقلاب الألف واواً وكذا القول في حيوي.

قوله: **(وفي حي حيوي)** قال في التسهيل: وشذ نحو حيي وفي كتاب سيبويه أنهم يقولون في حية بْن بهدلة من بني سعد بن زيد بن مناة حيوي وكان أبو عمرو يقول حي وِيي يعني حذف هذه لأنه ليس فيه زائد يحذف.

قوله: **(في النسبة إلى دو)** هو بفتح الدال المهملة والكو والكوة بفتح الكاف وضمها.

قا لئلا يلزم اجتماع ياءات وكسرة، (فتقول طَوَوِيّ)، لأنه من طويت (وحَيَوِيٌّ). لأنه من حييت، وإنما لم يقلب حرف العلة ألفاً مع تحركه، وانفتاح ما قبله. لأنّ الأول من حرفي العلة، حركته عارضة، والثاني وإن قلب ألفاً حفظاً للقاعدة. لكن الألف تقلب واواً. لأجل ياء النسب (بخلاف دَوِّيٍّ) في دو للبادية (وكُوِّيٍّ) في كُوَّة. وكوة بالفتح والضم لثقب في البيت، لأنّ الخطب في اجتماع واو مشددة مع ياء كذلك هيّن. . . . .

وَمَا آخِره يَاء مُشَدّدَة بعد ثَلَاثَة إِن كَانَ فِي نَحْو مرمي، قيل: مَرْمَوِيُّ، ومَرْمِيٌّ، وَإِن كَانَت زَائِدَة حذفت كـ: كُرْسِيٍّ........

ج: بقوله، وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة فلا يخلو إما أن تكون الياء الأخيرة أصلية أو زائدة، فإن كانت أصلية كمرمى ففيها وجهان:

الأول: حذف إحداهما وقلب الأخرى واواً كما في غني.

والثاني: حذفهما استثقالاً وإن كانت زائدة ككرسي حذفت مع ما قبلها ويقال كرسي أيضاً فهذه الياء هي ياء النسبة والتي كانت قبلها حذفت.

ك: (**وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة**) فتكون الياء رابعة وإنما لم يذكر الثانية المشددة لذكر حكمها قبل حيث ذكر حكم نحو غني (**إن كانت**) الياء المشددة (**في نحوي مرمي**) مما كان الياء الأولى زائدة والأخيرة أصلية (**قيل**) فيه وجهان (**مرموي**) في مرمى بحذف الياء الزائدة وفتح ما قبلها وقلب الأصلية واواً واحتراماً للحرف الأصلي مع مشابهته لغني؛ لأن كل ياء واحد منهما أصلية (**ومرمى**) بحذف الياء المشددة من مرمى لدفع الثقل وإلحاق ياء النسبة به فيكون المنسوب والمنسوب إليه متفقين لفظاً وإن اختلفا تقديراً (**وإن كانت**) الياء المشددة (**زائدة حذفت**) المشددة رأساً لدفع الثقل (**ككرسي**) في النسبة إلى كرسي

ل: قوله: (**ففيها وجهان**) مرمى ومرمووي، والأول أشهر كما قلت ملهى في ملهى مع أنها بعد الثلاثة حرف واحد من حروف العلة، وها هنا حرفان منها فهو أجدر.

قوله: (**كما في غني**) من حيث إن الياء الثانية أصلية كياء غني، اقليد.

قوله: (**والثاني حذفهما استثقالاً**) هذا هو المختار كما قاله ابن مالك وغيره، والأول لغة قليلة وفي "بغية الطالب" أنها لغة ضعيفة قال ومن قال قاضوي، قال مرموي.

قوله: (**ويقال كرسي أيضاً**) وإن كان اللفظ متحداً ولكن المعنى مختلف فإن الياء المشددة المحذوفة التي كانت قبل التسمية غير متضمنة لمعنى الوصفية ولا دلالة فيها على التخصيص بخلاف ياء النسبة اللاحقة.

ق: وما آخره ياء مشددة، أو واو كذلك، بعد حرفين كغنيّ وغنيّة، وعدو وعدوة، وأُمّي وأُميّة، تقدم بيانه، (وما آخره يء مشددة بعد ثلاثة) فأكثر من الأحرف (إنْ كانت) تلك الياء (في نحو مَرْمِيٍّ) مما الياء الثانية فيه أصلية (قيل مَرْمَوِيٌّ) بحذف أولى اليائين، وقلب الأخيرة واواً، وفتح ما قبلها كغنوي (ومَرْمِيّ) بحذفهما للثقل، وهذا أفصح، (وإنْ كانت زائدة حُذفت ككُرسيّ) في كرسي،........................

وبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيّ، اسْم رجل.

جـ وإن كانت بعد الرابعة كبخاتي اسم رجل، فإنك إذا نسبت إليه حذفت الياء وأتيت بياء النسبة وإنما قيد بقوله اسم رجل؛ لأنه لو كان جمعاً رد إلى الواحد كما سيجيء والبَخْتي نوع من الإبل وجمعه بخاتي غير منصرف، وإذا سمي به فلا ينصرف أيضاً كما إذا سمى بالمصابيح لكن إذا نسبت إليه صرفت؛ لأن ياء النسبة ليست من بنية الكلمة ألا ترى أنك لو نسبت إلى جمال لقلت جمالي منصرفاً ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف

ك **(ونجاتي)** منصرفاً **(في نجاتي)** غير منصرف وهو جمع نجتي لنوع من الإبل مما كانت الياء مشددة فيه خامسة سواء لم تكن الأخيرة أصلية أو كانت نحو أحاجي منصرفاً في أحاجي اسم رجل وهو غير منصرف وهو جمع أحجية وهي لعبة وأغلوطة يتعاطاها الناس بينهم.

قال أبو عبيدة: هو نحو قولهم أخرج ما في يدي ولك كذا، والياء الأخيرة منه أصلية، وإنما صارا بالنسبة منصرفين؛ لأن ياء النسبة لا تعد في بنية أقصى الجموع، ولذلك صرف كمالي في النسبة إلى كمال وإنما قال حال كونه **(اسم رجل)** لأنه لو كان

ل قوله: **(والبختي نوع من الإبل)** وبضم الموحدة وسكون المعجمة الإبل الخراسانية الجمع بخاتي بالتشديد، وبخاتي بألف وبخات. قال الجوهري: وهو معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لبن البخت في قصاع الخلنجي. انتهى.

قوله: **(بخاتي غير منصرف)** أما إذا كان جمعاً فواضح؛ لأنه على وزن مصابيح وإن كان اسم رجل فكرجل سميته بمصابيح.

قوله: **(ليست من بنية الكلمة)** فخرج الباقي عن كهونه على صيغة منتهى الجموع؛ لأنه يكون حينئذٍ بعد ألف يكون حرفاً واحداً لعدم اعتبار ياء النسبة.

قوله: **(ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف)** أي كما في بخاتي فإنه غير منصرف؛ لأنه جمع أقصى ليكون الياء داخلة في بنتيه بخلاف نحو جمالي انصرف لكونه مفرداً مع دخول الياء وهو يدل على أنها ليست من بنية الكلمة إذ لو كانت منها لكانت كغيرها لا يدخل إلا فيما هو بصيغة منتهى الجموع فلا ينصرف وإذا حمل ما في الشرح المنسوب على هذا المعنى استقام واندفع عنه ما أشار إليه الشارح من الاعتراض.

ق (وبَخاتِيٍّ في بَخاتِي اسم رجل)، بخلافه جمعا فإنه كما سيأتي يجب رده إلى واحده، وهو بختيّ، لنوع من الإبل، فيفوت الغرض من التمثيل لمَّا حذفت منه الياء المشددة بعد أربعة لياء النسب، وبخاتي غير منسوب، لا ينصرف، وإنْ كان علماً ومنسوباً ينصرف، لأنّ ياء النسبة ليست من بنية الكلمة، ومثله شافعيٌّ، في شافعي، ولم يذكر ما آخره واو مشددة بعد الثلاثة، كمغزوّ، وقد قالوا فيه مغزويّ، لأنه لم يجتمع فيه ياءات، قاله سيبويه، ولم يطلع عليه الجاربردي فبحثه، وقال: ولم أرَ له نقلاً.

. . . .

جار هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وفيه نظر لأنه ليس يجمع، ولو قيل المراد لو كان الياء للجمع لكان بعيداً عن التوجيه يعرف بالتأمل، ثم قيل فيه، ومن ثَمَّ قالوا أرأيت يمانيًّا ولم يكن وارداً على الزنة التي لا تقع إلا جمعاً يعني من جهة أن ياء النسبة ليست من البنية لم يكن يمانيًّا، ويمانيًّا بتشديد الياء وتخفيفه وارداً بطريق الاعتراض على ما قالوا مفاعل ومفاعيل ونحوهما لا يكون إلا جمعاً أو نقول المعنى لأجل أن ياء النسبة لم يكن داخلاً في بنية الكلمة، قالوا رأيت يمانيًّا يعني بالتنوين منصرفاً ولم يجعلوه من الصيغ التي لا يكون إلا جمعاً، وهذا أقرب إلى لفظه لكن يرد عليه الاعتراض المتقدم، وكذا تقول في النسبة إلى الشافعي شافعي وشفعوي خطأ، ذكر في "الصحاح" أن النسبة

نقره جمعاً لنجتي يرد إلى واحدة وينسب إليه فتقول في النسبة إلى نجاتي نجتي، وكذلك أحاجي إذا كان جمعاً يرد إلى واحده لكن فيه الوجهان كما في مرمى؛ لأن الياء الأخيرة فيه أصلية فتقول أحجي بحذف الياء المشددة وأحجوي بحذف الياء الزائدة وقلب الأصلية واواً، واعلم أنه لو قال بدل قوله إن كانت أصلية المستفاد من قوله، وإن كانت زائدة أن كانت الأخيرة أصلية لكان أولى، وكذلك لو قال بدل قوله ونجاتي وجاء في

هل قوله: **(وفيه نظر)** كأنه بناه على أن الضمير في كانت للياء في جمالي فاعترض بأنه ليس بجمع ثم قال ولو قيل المراد لو كان الياء للجمع لكان بعيداً عن التوجيه أي؛ لأن الياء لا تكون للجمع إلا فيما مفرده ياء مشددة.

قوله: **(وفيه نظر)** أي في هذا الكلام وهو أنه لو كانت الخ.

قوله: **(بعيداً عن التوجيه)** لأن الكلام في أن ياء النسبة ليست من أبنية الكلمة وتوجيهه ولو كان الياء للجمع لكانت من أبنية الكلم فكيف يثبت حينئذٍ أن ياء النسبة ليست من الأبنية وحاصل كلامه على هذا التقدير أن ياء النسبة ليست من الأبنية وإلا لو كان الياء للجمع لم ينصرف ولا شك أن قوله لو كان للجمع ليس منافياً لقوله إن ياء النسبة ليست من الأبنية فلا يرد من هذه وأنت بصدد الرد ض.

قوله: **(إلا جمعاً)** وفيه نظر؛ لأن يمانياً لس بمفاعل ولا مفاعيل حتى رد ض.

قوله: **(وهذا أقرب)** أي التوجيه الثاني بقوله ومن ثَمَّ قالوا الخ.

قوله: **(عليه الاعتراض)** وهو أنه ليس يمانيًّا جمعاً حتى لزم من جعلهم من الصيغ التي لا يكون إلا جمعاً منع صرفه وإنما يلزم أن لو كان جمعاً كما قلنا في جمالي.

أقبا . . . .

وَمَا آخِره همزَة بعد ألف إِن كَانَت للتأنيث قلبت واواً،

ج إلى اليمن وهو بلاد العرب يمني ويمان مخففة، والألف عوض من ياء النسبة فلا تجتمعان، قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد، ولم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمغزو والظاهر أن النسبة إليه مغزوي ولم أر له نقلاً.

قوله: **(وما آخره همزة)** لما فرغ من القسمين الأولين من الأقسام الأربعة شرع في القسم الثالث منها وهو ما آخره همزة بعد ألف فهي إما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف الإلحاق، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كحمراوي في حمراء، لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة.

د نحو نجاتي اسم رجل نجاتي لكان أولى **(وما آخره همزة بعد ألف)** زائدة **(إن كانت)** الهمزة **(للتأنيث قلبت واو)** كصحراوي في صحراء للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة والزائدة بالتغيير أولى ولو قصد الفرق لأبقيت الهمزة على حالها؛ لأن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها، وإنما تقلب ياء لئلا يلزم اجتماع ثلاث ياآت أو نقول إنما قلبت واواً للحمل على الألف المقصورة في القلب نحو حبلوي

ك قوله: **(وهو بلاد العرب)** قال في القاموس: اليمن محركة ما عن يمين القبلة من بلاد الغور، والغور ما انحدر مغرباً عن تهامة.

قوله: **(وبعضهم يقول يماني بالتشديد)** إلى هنا كلام الصحاح وأنشد[1]: [الوافر]

يَمانِيًّا يظَلُّ يشدُّ كِيراً ... وينفُخ دائماً لَهَبَ الشُّواظ

قوله: **(والظاهر أن النسبة إليه مغزوي)** نص على ذلك سيبويه في كتابه نقله اليزدي وغيره، وقال الأندلسي في شرح المفصل: حذفت الياء الأخيرة في مرمي وإن كانت لام الفعل استثقالاً للياآت بدليل أنك لو نسبت إلى مغزو لقلت مغزوي ولم يحذف الواو المدغمة في الواو والياء في النسبة انتهى.

ف (وما آخره همزة بعد ألف إنْ كانت) تلك الهمزة (للتأنيث قلبت واواً) كحمراويّ وصحراويّ في صحراء وحمراء، لأنها أثقل من الواو، ولم تقلب ياء لئلا يجتمع

---

(١) لأمية بن خلف يهجو حسان بن ثابت، وانظر: الصحاح [illegible].

وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذ، . . . .

ج: وشذ صنعاني في النسبة إلى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة، والقياس صنعاوي وبهراوي، ومن العرب من يقوله فأبدلوا من الهمزة نوناً؛ لأن الألف والنون تشابهان ألفي التأنيث. وروحاني بفتح الراء في النسبة إلى روحاء وهو بلد، والكلام فيه كما في صنعاني وبضم الراء في النسبة إلى الملائكة والجن، ويقال لهم الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس، وزادوا الألف والنون للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان، قال أبو عبيدة: تقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب، وجلولاء قرية وحروراء أيضاً قرية تنسب إليها الحرورية من الخوارج إذ كان أول مجتمعهم

نقره: (**وصنعاني**) في النسبة إلى صنعاء اليمن (**وبهراني**) في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة (**وروحاني**) بفتح الراء في النسبة إلى روحاء وهو بلد وقيل قبيلة (**وجلوي**) في النسبة إلى جلولاء اسم قرية (**وحروري**) في النسبة الى حروراء اسم قرية (**شاذ**)؛ لأن القياس صنعاوي وبهراوي وروحاوي يقلب الهمزة واواً إلا أنهم قلبوها نوناً على غير القياس لمشابهة الألف والنون لألفي التأنيث وكذا القياس في جلولاء وحروراء أن يقال جلولاوي وحروراوي إلا أنه حذفت ألفا التأنيث منهما على غير القياس . . . .

ك: قوله: (**إلى صنعاء اليمن**) هي بفتح الصاد وسكون النون بلد كثير الأشجار، والمياه تشبه دمشق وبهراء بفتح الموحدة وسكون الهاء اسم قبيلة من قضاعة وقد يقصر. قوله: (**ومن العرب من يقول**) حكاه في بهراء صاحب القاموس. قوله: (**تشابهان ألفي التأنيث**) أراد الألف الممدودة. قوله: (**ألفي التأنيث**) اللتين في الاسم الممدودة نحو حمراء. قوله: (**وهو بلد**) قال في القاموس: الروحاء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة وقرية من رحبة الشام، وقرية من نهر عيسى. قوله: (**والكلام فيه كما في صنعاني**) أي أنهم أبدلوا من الهمزة في روحاء النون للمشابهة المذكورة ثم نسبوا إليها وقد يرد أيضاً أن من العرب من يقوله على القياس وهو المذكور في الصحاح. قوله: (**كما في صنعاني**) يعني أبدلوا فيه أيضاً من الهمزة النون. قوله: (**وبضم الراء إلى آخره**) ذكر استطراداً للمناسبة وليس مما الكلام فيه. قوله: (**قال أبو عبيدة**) بما قاله جزم به صاحب القاموس. قوله: (**وجلولاء قرية**) أي ببغداد قرب خانقين بمرحلة وهي بمعجمة مفتوحة وخانقين بمعجمة ونون وقاف مكسورتين.

فل: ياءات وكسرة، (وصَنْعانِيٌّ) في صنعاء اليمن، (وبَهْرانيّ) في بهراء لقبيلة من قضاعة، (ورَوحَانيّ) بفتح الراء في روحاء البلد، وهو المراد هنا، وبضمها في النسبة إلى الملائكة والجن، ويقال لهم الروح لِلطافتهم، واستتارهم عن الناس، وزادوا الألف والنون للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان، (وجَلُوليّ) في جلولاء لقرية بناحية فارس، (وحَرُوري) في حروراء لقرية يُنسب إليها الحرورية من الخوارج، إذ كان أول مجتمعهم بها، وتحكيمهم منها (شاذ) كل من الخمسة، إذ القياس صنعاوي، وبهراوي،

وَإِن كَانَت أَصْلِيَّة ثَبَتَتْ على الْأَكْثَر كقُرَّائِيّ، وَإِلَّا فالوجهان ككِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ. . . . .

بها وتحكيمهم منها، وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر؛ لقوتها بأصالتها فتقول في قراء وهو الرجل المتنسك من قرأ إذا تنسك قرائي، ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء وأصلهما كساو ورداي قلبت حرف العلة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة كما سيجيء أو عن حرف الإلحاق نحو: علباء[1] وهو عصب العنق،

(وإن كانت) الهمزة **(أصلية تثبت)** الهمزة **(على الأكثر كقرائي)** في قراءة لما عرفت من أن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ولقوتها بالأصالة، ومنهم من يقلبها واواً تشبيها بالزائدة؛ ولأن الهمزة أثقل من الواو **(وإلا)** أي وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية وهي على ضربين: إما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي، وإما ملحقة بحرف أصلي **(فالوجهان)** المذكوران من القلب واواً والإبقاء على حالها جائزان فيه أما الإبقاء فلتشبيهها بالهمزة الأصلية من حيث إن أحدهما منقلبة عن حرف أصلي والأخرى ملحق بحرف أصلي وأما القلب فلتشبيهها بالزائدة المحضة من حيث إن عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء **(ككساوي)** في كساء وأصله كساء وقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فالهمزة فيه بدل من حرف أصلي **(وعلباوي)** في علباء

قوله: **(فنقول في قراء)** بضم القاف وتشديد الراء. قوله: **(المتنسك)** أي المتعبد من قرأ إذا نسك أي عبد بخلاف قراء جمع قارئ فافهم. قوله: **(ومنهم من يقلبها واواً)** ظاهر كلام ابن هشام أن الأصلية يتعين سلامتها، وبه صرح البدر بن مالك في شرح الألفية وكذا الأندلسي وقال وقد جاء قلبها شاذاً لكنه في التسهيل ذكر الوجهين فيها، وقال أجودهما التصحيح موافقاً لما اقتضاه كلام المصنف. قوله: **(أو عن حرف الإلحاق)** أي الهمزة المنقلبة عن ياء زيدت للإلحاق. قوله: **(نحو علباء)** هي بكسر المهملة وسكون اللام وموحدة.

وروحاوي، وجلولاوي، وحروراوي، ويمكن أنْ يقال كما قال النظام النسبة إلى حروراء على لغة القصر لا المد، فالنسبة إليها بحذف الألف على القياس، (وإنْ كانت) تلك الهمزة (أصلية تثبت على الأكثر) لقوّتها بأصالتها (كقُرَّائِي) في قرّاء للرجل المتنسك من تقرَّأ إذا انتسك، وغير الأكثر يجوز قلبها أيضاً لثقلها كقرّاوي، (وإلّا) أي وإنْ لم تكن الهمزة للتأنيث، ولا أصلية بأنْ كانت منقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف للإلحاق، (فالوجهان) القلب والإثبات جائزان تشبيها للهمزة في الأول بهمزة التأنيث، لكونها غير أصلية، وفي الثاني بالأصلية لكونها منقلبة عن أصل، أو عن مشبه بالأصل، فالأول كِساوي (وككِسائي) في كِساء (و) الثاني نحو (عِلْباوي) وعِلبائي في علباء لعصب

---

(١) الْعِلْبَاءُ بِالْمَدِّ الْعَصَبَةُ الْمُمْتَدَّةُ فِي الْعُنُقِ وَالْمُخْتَارُ التَّأْنِيثُ فَيُقَالُ هِيَ الْعِلْبَاءُ وَالتَّثْنِيَةُ عِلْبَاوَانِ وَيَجُوزُ عَلْبَاءَانِ وَالْعُلْبَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالْجَمْعُ عُلَبٌ وَعِلَابٌ.

وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِيٌّ بِالْهَمْزَةِ، . . . .

والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق، ففيها وجهان الإبقاء تشبيهاً بالأصلية والقلب واواً تشبيهاً بالهمزة التي للتأنيث. قوله: (وباب سقاية) لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد الألف همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة أشار إلى بيان حكم ما لم ينقلب فيه حرف العلة الواقعة بعد الألف همزة، وذلك بأن لا يكون طرفاً أو لا يكون الألف زائدة،

وهو عصب العنق والهمزة فيه للإلحاق بسرداح، وإنما قيدنا قوله بعد ألف بقولنا زائدة؛ لأن الهمزة لو وقعت بعد ألف مبدلة من حرف أصلي لا تتغير الهمزة حينئذ نحو مائي في النسبة إلى ماء (وباب سقاية) وهو سقاية الماء مما فيه تاء لازمة ولامه ياء واقعة بعد ألف زائدة (سقائي بالهمزة) فإنه تقلب ياؤه همزة؛ لأن التاء في سقاية لازمة لأنها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث وللوحدة حتى يجوز حذفها مرة وإثباتها أخرى فلا تقلب ياؤه

قوله: (زيدت للإلحاق) بسرداح وهو المكان اللين ويحملاق وهو باطن الجفن.

قوله: (ففيها وجهان) الضمير للمنقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف إلحاق، وظاهر كلامه، وكلام ابن مالك أنهما سواء قال أبو حيان وقال غيره: أي غير ابن مالك إقرارها همزة في كساء أحسن، وقلبها واواً في علباء وبابه أحسن فبناه في النسب على ما بناه في التثنية انتهى. وكذا فعل ابن هشام فأوجب في الأصلية التصحيح، وفي المزيدة للتأنيث القلب وجوز في المنقلبة والتي للإلحاق الوجهين، وقال الأرجح في المنقلبة التصحيح وفي التي للإلحاق الإعلال. قوله: (تشبيهاً بالأصلية) وجه الشبه أنهما غير زائدتين فإنهما منقلبة عن أصلية. قوله: (تشبيهاً بالأصلية) أي لأن بدل الأصل والملحق به في معنى الأصل.

قوله: (تشبيهاً بالهمزة التي للتأنيث) أي لضعفها بالبدل فكانت كالزائدة بل المبدلة من حرف الإلحاق زائدة. قوله: (تشبيهاً بالهمزة) وجه الشبه أنهما غير أصلية.

قوله: (لما بين) أي في المتن في قوله قبيل هذا وإلا فالوجهان ككساوي وعلباوي فإنه قلبت حرف العلة فيهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

العنق، وأصل كِساءٍ وعلباء كساو وعلباي، قلب حرف العلة همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، كما سيأتي.

(وباب سِقاية) مما وقع فيه ياء بعد ألف زائدة، وصحّت للزوم تاء التأنيث بعدها يُقال فيه (سِقائِيٌّ بالهمزة)، لئلا تجتمع الياءات والكسرة مع زوال المانع من قلب الياء همزة، وهو التاء، لأنها لمَّا حذفت للنسبة، وجب قلب الياء همزة، لتطرفها بعد ألف

وَبَاب شقاوة: شَقَاوِيٌّ بِالْوَاو، وَبَاب زَايٍ وزَايَةٍ: . . . .

فباب سقاية وشقاوة إشارة إلى الأول وباب رأى وراية إلى الثاني. فنقول في الأول حرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت ياء قلبت همزة، فيقال سقائي بالهمزة لئلا تجتمع اليآآت مع ذهاب المانع وهو التاء ولو قلبوها واواً . . . .

همزة؛ لأن الياء الواقعة بعد ألف زائدة إنما تقلب همزة إذا كانت في الطرف أو حكمه، وإذا حذفت التاء في النسبة قلبت الياء همزة؛ لأنها حينئذٍ في حكم الطرف؛ لأن ياء النسبة وإن كانت كالجزء من الكلمة إلا أنها في معرض الزوال مع أنها لو لم تقلب همزة اجتمعت ثلاث يآت **(وباب شقاوة)** مما فيه تاء لازمة ولامه واو واقعة بعد ألف زائدة **(شقاوى بالواو)** من غير قبلها في النسبة همزة كقلب ياء سقاية في النسبة همزة، لأن اجتماع الواو مع اليائين ليس كاجتماع ثلاث يآت **(وباب زاي وزاية)** مما كان لامه ياء

قوله: **(وباب راي وراية)** قال شارح عقبها للحرف المعروف فاقتضى إنهما بالزاي المعجمة والمفهوم من تفسير الشيخ نظام الدين الراية العلم أنهما بالراء المهملة، وهو الظاهر. وكلام أهل اللغة يشهد له قال في القاموس، والراية العلم والجمع رايات وراي، ثم قال والزاي إذا مد كتبت بهمزة بعد الألف، ووهم الجوهري أي في قوله إنها لا تكتب إلا بالياء وفيه لغات الزاي، والزاء، والزا والزي كطي وزيك كطي وزا منونة الجمع ازوا أو أزايا، وازاء وأزي انتهى فليتأمل. قوله: **(الواقعة)** صفة لحرف والضمير في كانت أيضاً له.

قوله: **(قلبت همزة)** أي ولا يجوز إقرار الياء، فإن قلت قد قالوا سقاية فأقروا الياء لم جعلوا التاء في حكم الحرف المتصل وياء النسب أولى بالاتصال لتغييرها معنى الاسم قلنا في النسب قد انكسرت فلا يلزم من احتمالها مفتوحة أن يحتمل مكسورة مع أنها أثقل وأيضاً انضم إليها فيه ياآن فعظم الاستثقال. قوله: **(وهو التاء)** فإنه إذا حذفت التاء في النسبة بقيت الياء متطرفة بعد ألف زائدة فوجب قلبها همزة فالنسبة إليه سقائي. قوله: **(ولو قلبوها واواً لم يبعد)** الظاهر أن الشارح لم ير نقلاً بذلك وقد جزم بجوازه أيضاً ابن مالك في الكافية وغيرها وتعرض له في التسهيل على ما في بعض نسخه بقوله وقد تجعل واواً قال أبو حيان: وهو صحيح قال والضمير في قوله وقد تجعل عائداً إلى الهمزة أي وقد تجعل الهمزة في سقائي ونحوه واواً فيقال سقاوي وليس عائداً إلى الياء انتهى. فالضمير أيضاً في قول الشارح ولو قلبوها للهمز كما يشعر به قوله في رداوي ويفيده أيضاً كلام المصنف في شرح المفصل لكنه فيه

زائدة، قال الجاربردي تبعاً للمصنف، ولو قلبوا الهمزة واواً لم يبعد كرداويّ في رداء. ومعه النظام، قال: لئلا يلزم التغاير دفعة واحدة، (وباب شَقَاوَة) مما وقع فيه واو بعد ألف زائدة، وصححت لِما مرّ يُقال فيه (شَقَاويٌّ) بـإبقاء (الواو)، وإنْ زال المانع، لئلا يلتبس بباب سقاية، ولم يعكس، لأنّ ثقل الواو مع اليائين، ليس كثقل الياءات. (وباب زَاي وزَايَة) مما وقع فيه ياء متطرفة، وصحّت لكونها بعد ألف مقلوبة عن حرف أصلي.

زائِيٌّ وزَاوِيٌّ.

لم يبعد كما في رداوي، وإن كانت واواً بقيت فيقال شقاوي في شقاوة، إذ لم تستثقل الواو مع الياءين كاستثقال الياآت فيقال حينئذٍ التاء باق تقديراً لو خلف ياء النسبة عنها. وأما في الثاني وهو باب رأى وراية وهو الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة عن حرف أصلي، ويكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره، ....

بعد ألف غير زائدة سواء كان فيه تاء التأنيث أو لا يجوز في النسبة إليه ثلاثة أوجه **(زايي)** بثلاث ياآت لأنه كظبي بل هو أخف منه؛ لأن في الألف أجاماً للسان ليس في غيرها من الحروف الساكنة **(وزائي)** بقلب يائه همزة لمشابهته لسقائي في النسبة إلى سقاية من حيث وقوع الياء في كل منهما بعد صورة الألف **(وزاوي)** بقلب يائه واواً لاستثقال اجتماع

منع القلب المذكور واستبعده وعبارته كالأندلسي لما كرهوا اجتماع الياآت هنا قدروها يعني ياء سقاية في النسب متطرفة بعد ألف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم يقلبوها واواً؛ لأنه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع ياء النسب وهم إنما يقلبون الهمزة إذا كانت همزة قبل ياء النسب فلما لم تكن هذه همزة قبل ياء النسب لم يكن لقلبها واواً معنى انتهى. فما وقع في الشرح المنسوب إليه بحثاً مما يوافق ما قاله الشارح مخالف لكلامه هذا ومردود به على أن الشيخ نظام الدين رده أيضاً وإن لم يحكه بلزوم التغايير دفعة واحدة وبالجملة فالمنقول الجواز كما تقدم، والرأي لا يعارض الرواية. قوله: **(لم يبعد)** لأن غايتها أنها تقلب همزة في النسبة ومثل هذه النسبة تقلب واواً كردأوي فيجوز قلبها واواً أقول إنما لم يقلبوها واواً من قائمي الهمزة الحاصلة بعد النسبة والحاصلة قبلها ض.

لأن هذه الهمزة قد قلبت واواً في نحو رداوي والأول أكثر استعمالاً وهو سقائي فلذلك اقتصر المصنف على التفصيل على الأول. قوله: **(إذ لم تستثقل الواو مع الياءين)** كاستثقال الياآت؛ ولأنهم يفرون إلى الواو فيما آخره همزة فإذا ظفر بها لم يعدل عنها.

قوله: **(كاستثقال الياآت)** لأنهم قالوا دوي وكوي ولم يقولوا أطيي.

قوله: **(باق تقديراً)** ليكون لبقاء الواو وجه؛ لأنه حينئذٍ كأنه لم يقع طرفاً.

قوله: **(رايي وراية)** قال ابن الجني الزاية عندهم مشتقة من زويت الحديث أي أشعته وأظهرته، وكذلك الزاية في الحرب مأخوذة من إظهار الغزوة والسلطنة ووزنها فعلى، والألف فيه أصلية وهو منقلب عن الواو. قوله: **(ويكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره)** إنما يصلح أن يكون راي وراية مثالين، لذلك إذا كانا بالراء لا بالزاي كما علم مما قدمته عن القاموس

ويفرّق بين الواحد وغيره بالتاء، يُقال فيه (زايِيٌّ) بالياءات للسكون قبلها، مع قلة الحروف كظبييّ (وزائيّ) بالهمزة كسقائي، لوقوع الياء فيهما بعد الألف (وزَاوِيٌّ) بالواو ولثقل الياءات هنا، لتقدم حرف العلة عليها بخلاف ظبييّ، وبالجملة فزائيّ اسم جنس من زويت بمعنى جمعت، أو هو اسم للحرف المعروف.

وَمَا كَانَ على حرفين إن كَانَ متحرك الْأَوْسَط أصلاً، والمحذوف اللَّام وَلم يعوض همزَة وصل، . . . .

فيجوز رايي بياآت كظبي لسكون ما قبلها، ورائي بالهمز كسقائي إذ الياء فيها وقعت بعد الألف، وزاوي لاستثقال الياآت هنا لتقدم حرف العلة عليها بخلاف ظبي والياء إذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت واواً فكذا هنا.

قوله: **(وما كان على حرفين)** لما فرغ من الأقسام الثلاثة شرع في القسم الرابع، والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة على الاسم الذي صار إلى حرفين بالحذف وذلك على ثلاثة أنواع ما يجب فيه الرد، وما يمتنع، وما يسوغ فيه الأمران.

أما الذي يجب فيه الرد فصنفان:

الأول: أن يكون متحرك الأوسط في الأصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل. . . . .

الياآت والياء إذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت واواً **(وما كان على حرفين)** من الأسماء التي حذفت منها شيء وهو على ثلاثة أنواع: ما يجب فيه الرد، وما يمتنع، وما يجوز فيه الوجهان **(إن كان)** ما كان على حرفين **(متحرك الأوسط أصلاً)** أي في أصل الوضع **(والمحذوف)** هو **(اللام)** واحترز عن المحذوف غير اللام نحو سته؛ فإنه لا يجب الرد كما سيجيء وينبغي أن يكون الحذف نسياً لا لعلة؛ لأنه لو كان لعلة وجب الرد مطلقاً من غير شرط **(ولم تعوض)** عن المحذوف **(همزة الوصل)** واحترز به عما عوضت فيه الهمزة من المحذوف نحو ابن فإنه لا يجب الرد فيه أيضاً ففي هذه الصورة ثلاث شروط

وسيأتي في الإعلال في ذلك مزيد كلام. قوله: **(فيجوز زايي بياآت إلى آخره)** لم يتعرض للأجود منها بل ظاهر كلامه استواؤها وقد ذكره ابن مالك على ما بعض نسخ التسهيل، فقال أجودها الهمزة قال الشيخ أبو حيان وذلك لسلامته من ثقل الياآت مع الكسر الموجود كما في الوجه الأول ومن الإبدال بعد الإبدال كما في الوجه الثالث. قوله: **(في القسم الرابع)** وهو ما كان على حرفين يحذف الفاء أو العين أو اللام. قوله: **(وما يمتنع وما يسوغ فيه الأمران)** ما فيهما وفيما قبلها موصوفة والرابط فيهما محذوف على حد قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي فيه وقد تقدم أيضاً ما يدل عليه وجعلها موصوفة بعيد في المعنى، وكذا في الصناعة لشذوذ حذف العائد المذكور حينئذٍ.

(ومـا كـان على حرفين) أصليين (إنْ كان متحرك الأوسط أصلاً)، أي في الأصل (والمحذوف اللام، ولم تُعَوَّض) عن المحذوف (همزة وصل . . . .

أَو كَانَ الْمَحْذُوف فَاء، وَهُوَ معتل اللَّام وَجب رده كـ: أَبَوي، وأخوي، وسَتَهِيّ فِي سِتّ، . . . .

جـ كأبوي وأخوي، وسهي في ست، وأصله سته وهو الاست وإنما يجب الرد؛ لأنهم لو لم يردوا لا خلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسبة مع أن المحذوف لام وهو قابل للتغييرات. فإن قلت: هذا منقوض بقولهم دمى ودموي مع أن دماً متحرك الأوسط في الأصل والمحذوف لام ولم تعوض همزة

ك لوجوب رد المحذوف (**أو كان المحذوف فاء**) احتراز عما كان المحذوف لاماً فإنه لا يجب الرد وإن كان اللام ياء كما في غد (**وهو**) أي الاسم المحذوف فيه ألفاً (**معتل اللام**) سواء كان واويًا أو يائيًا؛ لأنه لو لم يكن معتل اللام لا يجب الرد نحو عدة ففي هذه الصورة شرطان لوجوب الرد (**وجب رده**) أي رد المحذوف في هاتين الصورتين: أما في الصورة الأولى فلأنه لو لم يرد المحذوف لزم إخلال الكلمة في النسبة بسبب حذف اللازم وحركة الوسط مع أن المحذوف هو اللام التي هي محل التغيير، وأما في الصورة الثانية فلأنه لزم إما اجتماع ثلاث ياآت إن كان اللام ياء وأبقيت الياء على حالها وأما عدم الدلالة على المحذوف إن قلبت الياء واواً أو كانت اللام واواً إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو غير لفظ الواو فإذا رأوا لامه واواً ذهلوا عن أن فاءه واواً محذوف (**كابوي**) في أب إذ أصله أبو حذفت الواو حذفاً نسياً (**وأخوي**) في أخ وأصله أخو (**وستهي في ست**) وأصله سته وهذه الأمثلة الثلاثة للصورة الأولى فإن المحذوف فيها هي اللام وكانت متحركة الأوسط في الأصل من غير تعويض همزة الوصل فيه

ح قوله: (**وهو الأست**) الأست اسم للعجز وقد يراد به حلقة الدبر وأصله أيضاً سته حذفت لامه وأتى بهمزة الوصل. قوله: (**لأن الحركة الآن**) ألا ترى أنهم لو قالوا أبي وأخي لكانوا قد حذفوا اللام وحركوا العين؛ لأن هذه الحركة إنما هي لأجل ياء النسبة.

قوله: (**ولم تعوض همزة وصل**) فينبغي أن يجب الرد ولم يرد لقولهم دمي.

نقره أو كـان المحذوف فاء،وهو معتل اللام)، فهما قسمان (وجب رده) فيهما عند الأكثر، فالأول (كأَبَويّ وأَخَويّ) في أب وأخ (وسَتَهِيٍّ في سَتٍ) لأنّ أصلها أبو وأخو وستَه بتحريك الأوسط، وحذفت اللام، ولم يُعوّض عنها همزة وصل، فوجب ردّها، لأنّ اللام محلٌّ قابلٍ للتغيير، ولأنها لو لم تُردّ لاختلّت الكلمة بحذفها وحذف حركة العين. لأنّ حركتها الآن إنما هي لياء النسبة، ولا ينتقض ذلك بقولهم في دم دميّ ودمويّ، حيث لم يوجبوا ردّ المحذوف، لأنّ دماً في الأصل ساكن الأوسط عند سيبويه وغيره، وقول المبرد أنه متحرك الأوسط ضعيف، فنحو دم ويد مما أوسطه ساكن خارج بما قاله المصنف، كما خرج به ما كان فوق حرفين، وما حذف عينه، أو فاؤه، وهو صحيح

. . . .

جي وصل قلت: إن دماً في الأصل فعل بسكون العين عند سيبويه، والأخفش نعم هو عند المبرد فعل بفتح العين، واستدل عليه بقولهم دمي يدمى دماً، كما يقال فرق يفرق فرقاً، وحذر يحذر حذراً، والصفة منه دم كحذر وفرق، وهذا ضعيف لجواز أن يكون الشيء على وزن، فإذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنباً إذا اشتكى جنبه والفعل مأخوذ من الجنب بسكون النون، والمصدر فعـل بفتح العين فكذا فيما نحن فيه، واستدل أيضاً بقولهم في التثنية دميان وبقول الشاعر[(١)]: [الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

. . . .

قوله: (**كحذر وفرق**) يعني اتحد الدم والحذر والفرق في الماضي والمضارع والصفة المشبهة فكذا في المصادر ولما كان مصدرهما بتحريك العين فكذا مصدر دم ض.

قوله: (**نحو جنب الرجل**) هو أيضاً من باب فرق.

قوله: (**واستدل أيضاً بقولهم في التثنية دميان**) قال الشاعر[(٢)]: [الوافر]

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

قوله: (**فلسنا على الأعقاب ... البيت**) في هذا البيت كنايتان الأولى: [الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كَلُوْمُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامُنَا تَقْطُرُ الدَّمَا

وهو كناية عن عدم الإدبار في القتال؛ لأن عند الإدبار يصل الكلم إلى الظهر، والدم إذا نزل من الكلم الذي على الظهر يصل العقب فنفى اللازم وأراد نفي الملزوم والثاني على أقدامنا يقطر الدما وهو كناية عن الإقدام إلى القتال والدخول في معظمه؛ لأنه حينئذٍ يصل الكلم غالباً

قن اللام، وما عوّض عن لامه همزة وصل فلا يجب رد المحذوف كما سيأتي، . . . .

(١) من أبيات للحصين بن الحمام المري انظر: الخزانة ٧/ ٤٦١.

(٢) البيت لعليّ بن بَدَّال بن سليم، ونُسب - أيضاً - إلى المثقّب العبديّ، وإلى الفرزدق، وإلى الأخطل - وليس في ديوان أيٍّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو. وقد رجّح البغداديّ في الخزانة ٧/ ٤٨٩ نسبته إلى عليّ بن بدّال قال: "وابن دُرَيْد هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يُؤخذ بقوله - والله أعلم -". وقد نسبه ابن دُريد إلى عليّ بن بدّال. والمعنى: أنّه لشدّة العداوة والبغضاء بينه وبين من ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو ذُبحا على حجر لذهب دم هذا يمنة، ودمُ ذاك يسْرة. والشّاهدُ فيه: (الدّميان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ التّثنية والجمع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدّميان) بالياء يدلّ على أنّ اللام المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً.

وَوِشَوِيّ فِي شِيَةٍ، . . . .

فإنه لما اضطر أخرجه على أصله، وقال المصنف في شرح "المفصل" إن قولهم الدميان ويقطر الدماء لا ينهض دليلاً لكونه شاذًّا، وقال سيبويه: أنه يجمع على دماء ودمى، كدلاء ودلى، وظباء وظبى، ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك.

وقال المبرد: جمعه مخالف لنظائره، وبالجملة بنى المصنف الكلام على مذهب سيبويه، **الصنف الثاني**: أن يكون المحذوف فاء وهو معتل اللام كشية وهو كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها وشية حذفت فاؤه لما سيجيء، فإذا نسب إليها يرد

(**ووشوي**) عند سيبويه بفتح العين (**في شيه**) وأصله وشيه حذفت الواو منه قياساً على

على البطن والصدر وما يكون في المواجهة والدم النازل منه يقطر على القدم لا على العقب فذكر اللازم وأراد الملزوم. قال أبو البقاء: الكلوم جمع كلم وهو مصدر في الأصل وإنما جمعه؛ لأنه جعل الكلم اسماً للموضع المكلوم؛ لأن الذي يقطر الدم وهو نفس الموضع المجروح لا فعل الجارح ويقطر يروى بفتح الياء وضمها والفاعل ضمير الكلوم، وأما الدم فيروى بفتح الدال وفيه وجهان: أحدهما: أن الألف نشأت عن إشباع فتحة الميم والدم مفعول به ويقطر على هذا متعد. والثاني: أن الألف لام الكلمة وأصلها ياء لقولهم دميان وهو مفعول، وقال بعضهم الألف واللام زائدة ونصبه على التمييز ويروى يقطر بكسر الطاء وضم الياء فهو متعد بالهمزة ويروى الدماء بكسر الدال على أنه جمع وقصره لضرورة الشعر، ويروى بالفاء وضم الياء وفاعله الدماء والدماء على ما ذكرنا.

قوله: (**أخرجه على أصله**) أي هو الذي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

قوله: (**ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك**) أي قياساً مطرداً فقد جاء في جمع عصى عصي على أن أفعالاً مطرد في جمع ما يكون صحيح اللام كجمل وليس مما الكلام فيه. قوله: (**حذفت فاؤه**) ونقلت كسرة الواو إلى الشين وهذا قياس مستمر نحو عدة أصله وعدة. قوله: (**لما سيجيء**) ذكر الشارح في الإعلال أن الفاء إذا كانت واواً تحذف من نحو العده وأصله وعدة لاستثقالهم الكسرة على الواو مع كونه الفعل معتلًّا.

(و) الثاني نحو (وِشَوِيٍّ في شِيَةٍ)، وهي كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها وشية، حذفت فاؤها، لكونها واواً مكسورة مع سكون ما بعدها، وإنما وجب ردّ المحذوف، لأنّ التاء التي هي عوض عن المحذوف تسقط في النسبة، وليس في الأسماء المعربة

= وهي مسألة خلافيّة بين النُّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول: أصلُ اللام المحذوفة من (الدّم) واو؛ بدليل أنّهم ثنّوه فقالوا: (دموان)؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته: (دمان)؛ فلم يردّوا اللام.

انظر: المقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، وجمهرة اللّغة (دمي) ٢/ ٦٨٦، ٣/ ١٣٠٧، والمجتبى ٦٢، والمنصف ٢/ ١٤٨، والتّبصرة ٢/ ٥٩٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٢٨، ٣/ ١٢٧، والإنصاف ١/ ٣٥٧، وشرح المفصّل ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٤، والمقرّب ٢/ ٤٤، والممتع ٢/ ٦٢٤، والخزانة ٧/ ٤٨٢.

وَقَالَ الْأَخْفَش: وِشْيِيٌّ على الأَصْل....................

المحذوف؛ لأنه لو لم يرد فإما أن يقال شيء فتجتمع الياآت وهو مستكره، أو يقال شوى فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو إذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واواً إلا الواو، وإذا رد المحذوف وجب فتح الشين؛ لأنه لو أبقي ساكناً لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واواً فيقال وشوى، وأجاز الأخفش وشيي بالسكون على الأصل فيقال كما في وحيي والفرق أن الواو في وحيي مفتوح بخلاف ما نحن فيه.

المضارع وحركت العين بحركة الواو وهي الكسرة فلما رد الفاء لم يجعل العين ساكنة كما كانت ساكنة في الأصل؛ لأنه إنما كسرت العين لحذف الواو لما كان ردها لضرورة عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف؛ لأن علة الحذف ثابتة وهي حمل المصدر على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فأبقيت العين على الكسر وإذا نسب جعل كسرة العين فتحة كما في إبلي وقلبت الياء الأولى واواً كما في حيوي **(وقال الأخفش وشى)** بسكون العين **(على الأصل)** عند رد الفاء؛ لأنه إنما كسرت لأجل حذف

قوله: **(وإذا رد المحذوف)** اختلف الشيخان في إقرار حركة العين في النسبة أوردها إلى أصلها وهو السكون فسيبويه يقر الحركة فيقول وشوى بكسر الواو وفتح الشين؛ لأن الشين قبل الرد متحرك وقد احتجنا إلى رد الحرف فرددناه وتركناه على حاله إذ الضرورة لم يخرج إلى أكثر من رد الحرف الذاهب فقط، وأبو الحسن يرد الكلمة إلى أصلها وهي وشية بسكون الشين والذي أوجب كسرها إنما هو حذف الواو ونقل كسرتها إليه كما عرفته فإذا رجعت الواو الذاهبة زال الموجب لتحريك الشين فوجب سكونه؛ لأنه الأصل فتقول وشي بكسر الواو وسكون الشين. قوله: **(وجب فتح الشين)** هذا مذهب سيبويه والجمهور ورجع إليه الأخفش في الأوسط، وحكاه سماعاً عن العرب. قوله: **(لأنه لو أبقى ساكناً)** وجه أيضاً بأن الشين متحركة ولم يحتج إلى تغيير البناء بالسكون، وإنما احتيج إلى حرف آخر فرددناه فبقي الباقي على حاله من الحركة، وأما خصوص الفتح فلأنك لما رددت ألفاً صار الوشي بكسرتين كإبل فقلبت الثانية فتحة كما تفعل في نحو إبل فانقلبت الياء ألفاً ثم الألف واواً.

قوله: **(وأجاز الأخفش)** ظاهره أنه يجيز أيضاً الفتح ولم أره لغيره، بل المنقول عن الأخفش أنه يقول وشي بالسكون. قوله: **(والفرق أن الواو في وحيي)** فحينئذٍ لم يتحقق موجب

المستقلة اسم على حرفين، ثانيهما حرف علة، ولو قيل فيه شييّ اجتمعت ياءات مع كسرة، وهو مستكره، أو شويّ، لم يكن فيه تنبيه على حذف الواو، إذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واواً إلّا الواو وإذا ردّ المحذوف وجب فتح الشين لأنها لو أبقيت ساكنة لزم بقاء الواو مع موجب حذفها، ثم تقلب لامها واواً، كما في غنوي. فيقال: وشويّ، (وقال الأخفش وِشْيِيٌّ) بالإسكان وإبقاء الياء (على الأصل) كما في وحييّ.

وَإِن كَانَت لامه صَحِيحَة والمحذوف غَيرهَا . . . .

ك قوله: (وإن كانت لامه صحيحة) هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو أيضاً صنفان:

الأول: أن تكون لامه صحيحة والمحذوف الفاء كعدة وأصلها وعدة فإذا نسب إليها يقال عدي ولا يرد المحذوف؛ لأنه لو رد فإما أن لا تفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف أو تفتح فيكون التحريك من غير موجب مع أن المحذوف غير اللام التي هي محل التغييرات، وكذا زنى من زنة، وأصلها وزنة.

والثاني: أن تكون اللام صحيحة أيضاً والمحذوف العين كسهى في سه والأصل سته، وإنما لم يرد فرقاً بين النسبة إلى ما حذف منه اللام، وبين النسبة إلى ما حذف منه العين ولم يعكس؛ لأن اللام محل التغيير فهو أولى بالرد. وقوله **(والمحذوف غيرها)**

قة الفاء وقد زال الحذف فيقول وشي كظبي فإن سكون ما قبل الياء الأولى يخفف أمر اليآت **(وإن كانت لامه صحيحة)** احترازاً عن نحو شية يجب الرد فيه **(والمحذوف غيرها)** أي غير اللام سواء كان فاء أو عيناً . . . .

ل حذف الواو في وحيي بخلاف ما نحن فيه وهو وشي؛ لأنه لو أبقى ساكناً لزم بقاء الواو مع موجب الحذف، وهو غير جائز. قوله: **(أو تفتح فيكون التحريك من غير موجب)** أي لأن عده عند رد المحذوف يرجع أصله وهي وعدة بسكون العين فلا يكون للتحريك موجب، وفي قوله مع أن المحذوف غير اللام احتراز عن الفتح في غد على ما سيأتي من مذهب سيبويه.

قوله: **(من غير موجب)** وهو اجتماع الكسرتين مع الياءين كما في نمر؛ لأن العين حينئذٍ ساكن في وشي..

قوله: **(الثاني أن تكون اللام صحيحة)** والمحذوف العين محل عدم رد المحذوف فيما ذكر إذا لم يكن مضاعفاً فلو سميت برب مخففاً من رب، ثم نسبت رددت المحذوف فقلت ربي بالتضعيف نص عليه سيبويه ولا خلاف فيه. قال أبو حيان: ومثل النسب إلى رب الخفيفة نسبتهم إلى قره خفيفة الراء، وهم قوم من عبد القيس قرئ بتشديد الراء ولم يقولوا قروي كراهية ثقل التضعيف.

ق وردّ بلزوم ما مرّ آنفاً، وبأنّ الواو ثَمّ مفتوحة بخلافها هنا، وما نقله عن الأخفش يغني عنه قوله بعد، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون (وإنْ كانت لامه) أي ما كان على حرفين (صحيحة والمحذوف غيرها) فاء أو عيناً فهما قسمان أيضاً . . . .

لم يُرَدَّ كعِدِيّ وزِنِيّ وسَهِيّ فِي سَهٍ، وَجَاء عِدَوِيٌّ، وَلَيْسَ بِرَدٍ، . . . . .

نجم أي غير اللام سواء كان فاء أو عيناً وجاء عدوى في النسبة إلى عدة، وليس هذا ردًّا للفاء المحذوف وإلا لوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف.

هو (**لم يرد**) المحذوف (**كعدي وزنى**) في عدة وزنة وأصلهما وعدة ووزنة وإنما يمتنع الرد؛ لأنه إنما حذفت الواو منه لعلة قياسية وهي حمل المصدر على الفعل المضارع، فلا يجوز الرد بلا ضرورة مع قيام علة حذفه ومع أن الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف (**وسهى في سه**) وأصله سته ولا يجوز رد المحذوف هنا؛ لأن العين ليس محل التغيير كاللام مع استقلال الاسم المعرب بدون المحذوف وإنما قال في سه لأن في المنسوب إلى ست يجب رد المحذوف فيقال ستهى؛ لأنه حينئذٍ داخل في الضابطة الأولى (**وجاء عدوي**) بالواو قبل ياء بالنسبة في النسبة إلى عدة (**وليس**) هذا (**برد**) للفاء المحذوف منه وإلا لوجب أن يقال وعدي؛ لأن رد المحذوف ينبغي أن يكون

ك قوله: (**رداً للفاء المحذوف**) ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا من قبيل القلب المكاني بأن يرد الفاء المحذوف، وقلبوا إلى اللام ليجعل المحذوف في محل التغيير قلنا التعويض في كلامهم أكثر من القلب المكاني والحمل على الأكثر أولى.

قوله: (**بل كالعوض عن المحذوف**) قال المصنف في شرح المفصل كالأندلسي كأنهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف إذ ليس موضع التغيير قلبوا إلى موضع التغيير أو زادوا في موضع التغيير.

فل لم يُرَد المحذوف فيهما، فالأول (كعَدِيّ وزِنِيّ) في عِدة وزِنة، لأنّ أصلهما وعدة ووزنة، حذفت فاؤهما لِما مرّ، وإنما لم يُرد لأنها لو رُدّت فإن لم تفتح العين لزم بقاء الواو مع موجب حذفها، وإنْ فُتحت لزم التحريك بلا موجب، مع أن المحذوف غير اللام التي هي محل التغيير، (و) الثاني نحو (سَهِيٍّ في سَهٍ) لأنّ أصله سته، حذفت عينه، وإنما لم ترد للفرق بين النسبة إلى ما حذفت لامه، والنسبة إلى ما حذفت عينه، ولم يعكس، لأنّ اللام محل التغيير، وقال هنا في سَه، وفيما مرّ في ست، لئلا يتوهم أنّ النسبة إلى كل منها واحده، ومحل ما قاله في القسم الثاني إذا لم يكن مضاعفاً، وإلا وجب الرد نحو ربّ؛ مخففاً بحذف الباء الأولى إذا سُمي به، فيقال ربّيّ برد المحذوف، نصّ عليه سيبويه، قال المرادي، ولا يعلم فيه خلاف، (وجاء عِدَوِيٌّ) في عدة، (وليس) ذكر الواو فيه (برد) للفاء المحذوفة وإلّا لوجب أنْ يقال وعَديّ بل هو كالعوض عنها،

وَمَا سِواهُمَا ....

جار قوله: (وما سواهما) لما فرغ مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع فيما سواهما وهو ثلاثة أصناف: **الأول**: المحذوف اللام الذي سكن وسطه أصلاً ولم يعوض همزة وصل كغد. **والثاني**: المحذوف اللام المتحرك الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن. **والثالث**: المحذوف اللام الساكن الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم وأصله سمو لما سيجيء، وإنما انحصر فيها لأن المحذوف إن كان غير اللام، فاللام إن كانت صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث أشار إليه بقوله وإن كانت اللام صحيحة والمحذوفة غيرها لم يرد، وإن لم تكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف حينئذٍ إلا الفاء إذ لم يثبت حذف العين إلا في سه ومذ وثبة على تقدير أن يكون من ثاب يثوب، فإنه قال الإمام عبد القاهر: لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين مذ وسه، وأما ثبة فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت، وأجاز أبو إسحاق أن يكون من ثاب يثوب؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض، والثوب الرجوع، وأيضاً فإنه قال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك: نص أهل التصريف على أنه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى مذ وسه وثبة على قول، فثبت أنه لا يكون المحذوف حينئذٍ إلا الفاء، فدخل حينئذٍ فيما يجب فيه رد المحذوف حيث أشار إليه بقوله أو كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده، فثبت أنه إن كان

نقره في موضعه الأصلي بل الواو كالعوض من المحذوف **(وما سواهما)** أي سوى ما يجب فيه الرد وما يمتنع وهو على ثلاثة أقسام: محذوف اللام، ساكن الأوسط في أصل الوضع من غير تعويض همزة الوصل كعد محذوف اللام متحرك الأوسط مع تعويض همزة الوصل كابن المحذوف اللام ساكن الأوسط مع تعويض همزة الوصل كاسم

لو قوله: **(وأصله سموا لما سيجيء)** في باب الابتداء حيث قال الرابع اسم وأصله سمو.
قوله: **(إذ لم يثبت حذف العين إلا في سه ومذ وثبة)** هذا الحصر وإن سلم لا يفيد؛ لأنه لا يمكن التصوير بنحو يرى علماً، وقد صور به ابن هشام، وقال فنقول يرى بفتحتين وكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذٍ حذف الألف وقياس قول أبي الحسن يرءي او يرءوي كما تقول ملهى وملهوي انتهى.
قوله: **(وثبة على قول)** نسبه الفاضل المذكور وهو ابن إياز، فقال في قول أبي إسحاق قال ولا يذكرون مع ذلك نحويًا وشبهه وكان ذلك لعروض الحذف انتهى. ومثل تحوي رب

قو قال السيد ركن الدين تبعا للمصنف، ويُمكن أنْ يُقال أنه بردِّ المحذوف، ثم قلب إلى محل اللام، ليكون المحذوف في محل التغيير، (وما سواهما) أي ما سوى ما يجب فيه ردّ المحذوف، وما يمتنع مما كان على حرفين وهو محذوف اللام..........

يجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْو: غَدِيّ وغَدَوِيّ ....

المحذوف غير اللام فهو داخل في الواجب والممتنع، وأما إن كان المحذوف اللام فإن جمع الشرطين بأن يكون متحرك الأوسط أصلاً، ولم يعوض همزة وصل، فهو أيضاً مما يجب فيه الرد كما مر. بقي ثلاثة أصناف كما ذكرنا؛ لأنه حينئذٍ إما أن ينتفي الشرط الأول، أو الثاني أو هما جميعاً حكم الكل جواز الأمرين.

أما في الأول كغد والأصل غدو وحر، والأصل حرح، فإن شئت رددت المحذوف فإن اللام قابل للتغيير وإن شئت لم ترد؛ لأن الأصل سكون العين فلا يلزم من

(**يجوز**) فيه (**الأمران**) أي الرد وترك الرد (**نحو غدي وغدوي**) بفتح الدال في غد وأصله غدو بسكون العين.

أما ترك الرد فلأنه لا يلزم فيه الإجحاف كما لزم فيما ذكر؛ لأن وسط غد ساكن،

مخففاً ونحوه. قوله: (**غير اللام داخل في الواجب**) أي أحد القسمين داخل في الواجب والقسم الآخر في الممتنع والداخل في الواجب هو معتل اللام، ولا يكون المحذوف فيه إلا الفاء كما عرفت، والداخل في الممتنع هو صحيح اللام والمحذوف غير اللام سواء كان فاء أو عيناً.

قوله: (**والأصل غد**) وشاهده قول الشاعر[1]: [الطويل]

ومـا الـنّـاسُ إلا كـالـدِّيـارِ وأَهـلُـهـا ... بـهـا يَـوْمَ حَـلُّـوهـا وغَـدْواً بَـلاقـعُ

قوله: (**والأصل حرح**) أي لقولهم في تصغيره حريح وفي جمعه أحراح.

قوله: (**فإن شئت رددت المحذوف**) أي في النسب إلى غد وحر ونحوهما مما حذفت لامه وهو صحيح العين أما معتلها فيجب في النسب إليه رد اللام ذكره في التسهيل والكافية وغيرهما وذلك نحو شاة والأصل شوهة كصفحة فحذفت لامه فوليت تاء التأنيث الواو ففتحت فانقلبت ألفاً ودليل أن المحذوف هاء قولهم في الجمع شياه، ودليل سكون الواو أن فعلة أكثر في كلامهم من فعلة فتقول في النسب شاهي برد المحذوف ومذهب سيبويه أنك تبقي الألف

(يجوز) فيه (الأمران)، الرد وعدمه، أي إنْ كان صحيح العين، والأوجب الرد مطلقاً كما في شاة، فإنه يجب فيه الرد مع أنّ المحذوف اللام إذ أصله شوْهه.

وما يجوز فيه الأمران ثلاثة أقسام: ساكن عين أصله إمَّا مع تعويض همزة وصل، أو بدونه، ومتحرك العين مع التعويض، فالأول ولم يمثّل له المصنف نحو نحو اسميّ وسِمويّ في اسم، والثاني (نحو غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ) في غدٍ، وحِريٍّ وحِرحيّ في حِرٍ، كما سيأتي، ولو ذكره هنا كان أنسب فيجوز ردّ المحذوف، لأنّ اللام قابل للتغيير، وعدم

---

(١) من شعر لبيد، انظر: ديوانه: (٨٨).

وَابْنـي وبَـنَـويّ وحِـرِيّ وحِـرَحِـيّ، . . . .

ترك الرد إخلال بالكلمة بخلاف أب وأخ كما مر. **وأما في الثاني** كابن وأصله بنو فإن شئت حذفت همزة الوصل، ويكون حكمه حكم أب فنقول بنوي، وإن شئت بقيت همزة الوصل وتقول ابني، ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض. **وأما في الثالث** كاسم فتقول اسمي وسموي، ولم يذكر المصنف مثاله، . . . .

وأما الرد فلأن المحذوف في محل التغيير بالرد وغير الرد (و) نحو **(ابني وبنوي)** في ابن وأصله بنو فإنه يجوز فيه رد المحذوف مع حذف همزة الوصل ويجوز عدم الرد مع إثبات الهمزة؛ لأنه لا يلزم الاجحاف في الكلمة عن وجود العوض ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض **(وحرى وحرحى)** بفتح العين وإنما يفتح العين فيما كانت العين منه ساكنة في أصل الوضع؛ لأن نحوي غدوي في غد يشابه نحو طووي في طي في أن التغيير في كل واحد منهما في حال النسبة بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في نحو طووي يفتح في غدوي وحمل نحو حر مما لا يكون معتل اللام على معتل اللام لمشابهته له في الحذف والرد، أو نقول إنما حركت العين في النسبة؛ لأن العين ألفت لحركة عند الحذف وتثبت تلك الحركة لها إلى زمان النسبة فلم تحذف في النسبة إجراء لها على ما لها من الحركة المألوفة. . . . .

ولا تأتي بواو موضعها لأجل رد اللام؛ لأنه لا يعتد بما عرض كما أنك تقول في يد يدوي بالتحريك نظراً إلى ما كان عليه الحرف قبل رد اللام والمنقول عن الأخفش أنك تقول شوهي فتأتي بالواو كما تقول في يد يديدي فترد الدال إلى أصلها من السكون وتقدم نظير هذا الخلاف، وهو مطرد في كل ما أصله السكون، كما سيأتي في الشرح وتقدم أيضاً أن الأخفش رجع إلى موافقة سيبويه.

قوله: **(وأصله بنو)** أي فحذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل بعد إسكان فائه تخفيفاً، وكذا القول في اسم.

رده لسكون عين أصلهما، وهو غَدْو وحِرح، فلا يلزم إخلال بالكلمة، بخلاف أب وأخ كما مرّ، و الثالث نحو ابنيّ وبَنويّ في ابن، فيجوز الرد مع حذف الهمزة وعدمه مع اثباتها، فلا يلزم إخلال للتعويض، ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العِوض والمُعوّض (وحِرِيٍّ وحِرْحِيٍّ) في حِر، هو من أمثلة الثاني كما مرّ، ومثّل له بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فيه بين معتل اللام وغيره، والعين في نحو غَدَوِيٍّ وحِرحيٍّ مفتوحة، وإنْ كان أصلها السكون، . . . .

وَأَبُو الْحسن يُسَكِّنْ مَا أصله السّكُون فَيَقُول: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ وَأُخْتٌ وَبِـــنْـــتٌ . . . .

جار وأبو الحسن الأخفش يسكن ما أصله السكون كغد وحر؛ لأنه لما رد وأصله السكون صار كعدو وقدر فكما يقال فيهما عدوي وقدري فكذا يقال هنا غدوي وحرحي، وأما من لم يسكن فلأن التغيير في غد حال النسبة وقع بواو ولم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون مثل طووي في طي فكما يفتح في طووي فكذا في غدوي، ثم يحمل غير المعتل كحر على المعتل كغد، لما كان موافقاً في الحذف والرد، لكن مذهب الأخفش أقيس.

قوله: (**وأخت وبنت**) اختلف في النسبة إلى أخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبة

نق (**وأبو الحسن**) الأخفش (**يسكن**) في النسبة على (**ما أصله السكون**) تنبيهاً على أنه في الأصل ساكن (**فيقول غدوى حرحى**) بسكون العين منهما (**وأخت وبنت**. . . . .

ك قوله: (**وأما من لم يسكن**) تقدمت الإشارة إلى أن الفتح مذهب سيبويه والجمهور وتقدم الاحتجاج له.

قوله: (**لم يكن في آخر المنسوب إليه**) أي قبل النسبة وأراد بقوله وقبله سكون السكون التقديري حال النسبة.

قوله: (**طووى في طي**) فإنه وقع فيه التغيير بواو لم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون.

قوله: (**لكن مذهب الأخفش أقيس**) الصحيح ومذهب سيبويه وبه ورد السماع.

قوله: (**فقال سيبويه**) أي ومن وافقه كالخليل.

فلا (وأبو الحسن) الأخفش (يُسَكِّن ما أصله السكون) تنبيهاً على سكون أصله (فيقول) في غد وحِر (غَدْوِيّ وحِرْحِيٌّ) بإسكان العين، ومَن حركها كسيبويه قال: التغيير في غد حال النسبة وقع بواو، ولم تكن في آخره، وقبلها سكون، فكان كطوويّ في طيّ، ففتحت عينه، ثم حملوا على المعتل كغد غيره كحر، لكن مذهب الأخفش أقيس، قاله الجاربردي، وقال المرادي وغيره: الصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، وعن الأخفش أنه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعاً عن العرب، (وأُخْتٌ وبِـنْـتٌ . . . .

كأخ، وَابْن عِنْد سِيبَوَيْهِ، وَعَلِيهِ كِلَوِيّ، . . . .

ﺟ إلى أخ وابن؛ لأن التاء تحذف في النسبة فيقال في الأخت أخوي كالأخ، وفي بنت بنوي كما ينسب إلى ابن بحذف همزته، فعلى هذا يقال في كلتا كلتوي؛ لأن أصل كلتا على المختار كلوي ووزنه فعلي فعلي أبدل الواو تاء إشعاراً للتأنيث ولم يكتف بالألف؛ لأنها تنقلب ياء في النصب والجر، فإذا نسب إليها وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو دلالة على التأنيث كما عوضت في أخت وبنت عن المحذوف لذلك وهو يحذف التاء منهما فكذا هنا ورد الواو التي أبدل عنها التاء كما في أخت وبنت، وحذف الألف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واواً أو اليآت لو قلبت ياء فيقال كلوي.

ﻧﻘ **كأخ وابن)** في النسبة **(عند سيبويه)** فيقال أخوي وبنوي بحذف التاء منهما ورد اللام المحذوف؛ لأن التاء فيهما وإن كانت عوضاً عن لامهما إلا أن هذا الإبدال لم اختص بالمؤنث صارت كأنها المجرد التأنيث فيجب حذفها في النسبة **(وعليه)** أي على قول سيبويه **(كلوي)** في النسبة إلى كلتا؛ لأنه في الأصل عنده كلوى على وزن فعلى فأبدلت الواو تاء للدلالة على التأنيث وإن كان ألفه للتأنيث ولم يقنع بالألف لأنها تنقلب ياء في حالتي النصب والجر في قولك مررت بالمرأتين كلتيهما فإذا نسب إليه وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو للدلالة على التأنيث كما عوضت في أخت وبنت للدلالة عليه وسيبويه يحذف التاء منهما فكذا يحذف منه ويرد الواو التي أبدلت التاء عنها، وإنما حذفت ألف التأنيث منه وجوباً وإن لم يجب الحذف في نحو حبلى؛ لأنها لو أبقيت فإما أن تقلب واواً يلزم اجتماع الواوين مع ياء النسبة وإما أن تقلب ياء ولزم

ﺣ قوله: **(فيقال في أخت أخوي)** أي كما يقال في الجمع أخوات بحذف التاء قال ابن هشام وسره أن الصيغة كلها للتأنيث فوجب تغييرها إلى صيغة التذكير كما وجب حذف التاء في بصري ومصري ومسلمات وقريب منه قول الموصلي: تحذف التاء فيقال أخوي تشبيهاً لها بتاء التأنيث؛ لأن ما هي فيه مؤنث انتهى. ومثل أخت وبنت فيما ذكر نظائرهما وهي ثنتان وذيت وكيت وكذا كلتا كما سيأتي والتاء في ذيت وكيت هاء في الأصل، وأصل ذيت مثلاً ذية كحية. قوله: **(وعلى هذا يقال)** أي على ما ذكرنا من النسبة إلى أخت وبنت كالنسبة إلى أخ وابن. قوله: **(إشعاراً للتأنيث)** فيه إشعار برد ما قد يتوهم من الجمع بين علامتي تأنيث وتقريره أن التاء لم تتمحض للتأنيث بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام في المؤنث كأخت وبنت ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء أخت وبنت في الوقف هاء. قوله: **(وهو يحذف)** الضمير لسيبويه وقوله ورد وحذف بعده معطوفان على حذف السابق أي وجب حذف التاء ورد الواو وحذف الألف.

ﻓﻘ كأخ وابْن) بعد حذف همزته (عند سيبويه)، لصيرورتهما بعد حذف التاء للنسبة مثلهما، فيقَال فيهما أخويّ وبنويّ، (وعليه) أي مذهب سيبويه، يُقال (كِلَوِيّ) في كلتا، لأن أصلها على المختار كِلْوَى على وزن فِعْلى، أُبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، ولم يكتف بالألف لأنها تقلب ياء في النصب والجر، فإذا نُسب إليها حذفت التاء كما حذفت في أخت وبنت، فرد المحذوف فيها، كما ردّ فيهما، وحذفت الألف للثقل باجتماع واوين

وَقَالَ يُونُس: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ وَعَلِيهِ: ....

وقال يونس: يجب إبقاء التاء في أخت وبنت؛ لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف فكأنها أصل فيقال أختي وبنتي ويجب أن يعلم أن النسبة إلى ابنة ابني وبنوي اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت حتى يبقيه يونس، وعلى مذهب يونس يكون النسبة إلى كلتا كالنسبة إلى حبلى بالوجوه الثلاثة؛ لأن التاء عنده كالأصل هذا كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى.

اجتماع الواو مع ثلاث ياآت وكل واحد منهما مستكره في غاية الثقل (**وقال يونس أختي في أخت**) بإثبات التاء في النسبة؛ لأن التاء لما كانت للعوض جرت مجرى التاء الأصلية في عفريت فكما يقال في عفريت عفريتي يقال في أخت وبنت أختي وبنتي (**وعليه**) أي على قول يونس.................................

قوله: (**لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف فكأنها أصل**) أي ولذلك سكن ما قبلها ويوقف عليها بالتاء، وقال ابن هشام: احتج يونس بأن التاء في أخت وبنت لغير التأنيث وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع انتهى. والمفهوم من كلام الشارح وغيره أن التاء لما عوضت عن المحذوف إشعاراً بالتأنيث جرت مجرى الأصل في إسكان ما قبلها والوقف عليها تاء وإبقائها في النسب عند يونس ومجرى المتمحضة للتأنيث فيه عند غيره فحذفت مثلها وما قاله ابن هشام أيضاً حسن والأمر في ذلك سهل، هذا وقد قال المصنف في شرح المفصل مذهب سيبويه أقيس؛ لأنه لو جاز أن يقال أختي لجاز أن يقال في التصغير أخيت ولما لم يجز لم يجز وبيان الملازمة هو أنها لم يثبت في التصغير؛ لأنها منزلة منزلة التأنيث وهم لا يعتدون بتاء التأنيث في مثال التصغير فكذلك لم يعتدوا بما كان في معناه وكذلك هم لا يأتون بتاء التأنيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناه انتهى. وألزم الخليل يونس أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء وهو لا يقول به. قال المرادي: وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف أخت وبنت؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة.

قوله: (**ليست عوضاً**) لأن الهمزة فيه باقية فلا يكون التاء عوضاً بخلاف هنت فإنه حذف الهمزة فيه فيكون التاء عوضاً منها.

مع ياء النسبة لو قلبت واواً، وياءات مع واو لو قلبت ياء، فقيل كِلَويّ كما تقرر، (وقال يونس) بن حبيب (أُخْتِيٌّ) وبِنْتِيٌّ بإثبات التاء، لأنها عوض عن محذوف، وهو أصل، وأمّـا ابنة فيقال فيها ابنيّ وبنويّ اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً، (وعليه) أي مذهب

كِلْتِيّ وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي.

جار: وأما على قول من يقول التاء للتأنيث غير عوض فإن الألف لام ووزنه فعنل فقياس النسب حينئذٍ كلتوي، وهذا القول ليس بشيء، إذ لا يعرف فعتل ولا يكون تاء التأنيث متوسطة، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن النسبة إلى كلتا عند سيبويه كلوي؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف وتقلب اللام واواً، وفيه نظر لأن هذا الكلام يدل على أن وزن كلتا عند سيبويه فعتل، وليس كذلك لأن المصنف صرح في شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوي ووزنه فعلى أبدل الواو تاء إشعاراً بالتأنيث.

نقره: **(كلتي وكلتوي وكلتاوي)** بإثبات التاء؛ لأن التاء عنده كالتاء الأصلية فتكون النسبة إليه كالنسبة إلى حبلى بالوجوه الثلاثة من غير حذف التاء هذا كله على قول من قال إن وزن كلتا فعلى أما من قال إن وزنه فعتل وأن التاء للتأنيث والألف لام فقياس النسبة إليه كلتوي وهذا القول مردود لعدم فعتل في كلامهم ولعدم كون تاء التأنيث غير متطرفة في الأكثر.

ك: قوله: **(وأما على قول من يقول)** هذا القول محكي عن أبي عمر الجرمي، وهو بضم العين وفتح الجيم وسكون الراء.

قوله: **(عند سيبويه فعتل)** حيث جعل التاء للتأنيث فقط وفي نظره نظر إذ يحتمل أن يكون مراده اعتبار جهة التأنيث لا أنه ليس بعوض بخلاف يونس فإنه يعتبر جهة الوصفية، ولا يعتبر جهة التأنيث ض.

فلّ: يونس، يقال: (كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتاوِيٌّ) بأوجه ثلاثة، كما في حبلى، لأنّ التاء عنده كالأصل إمَّا على القول بأنّ وزن كِلتيّ فعتل على ما قاله أبو عمر الجرمي، حيث زعم أنّ التاء غير عوض، وأنّ الألف لام، فيقال كلتويّ، وردّ هذا بعدم فعتل، وبعدم وقوع تاء التأنيث متوسطة.

ولمَّا فرغ من بيان النسبة إلى المفرد، أخذ في بيانها في غيره من مركب وجمع، مبتدئاً بالمركب، فقال:

والمركب يُنْسَبُ إِلَى صَدره..................

ح قوله: (والمركب) لما فرغ من بيان التغييرات القياسية في غير المركب، شرع في المركب وهو إضافي وغير إضافي، وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وامتزاجي فالأقسام أربعة: أما غير الإضافي فينسب إلى صدره..................

ج والمركب وهو على ضربين: إضافي، وغير إضافي.
وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وغير متضمن (ينسب إلى صدره) لاستثقال النسبة إلى كلمتين فحذفت الثانية كما حذفت تاء التأنيث في النسبة؛ لأنها بمنزلته في أن كل واحد منهما زيادة ضمت للأولى..................

ك قوله: (وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وامتزاجي) أمثلتها تأبط شرًّا وخمسة عشر وبعلبك وتقدم في التصغير بيان معنى تضمن الحرف وفي معنى الجملة المركب الجاري مجراها في الحكاية نحو لولا وحيثما علمين.
قوله: (أما غير الإضافي فينسب إلى صدره) أي فنقول تأبطي وخمسي وبعلي وكذلك تقول لوي بتخفيف الواو وحيثي وتقول في النسب إلى كنت كوني فترد الواو لزوال موجب حذفها وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لأجل الضمير والكوني الشيخ الكبير؛ لأنه يقول كنت كذا، وقول المصنف ينسب إلى صدره شامل للمركب من أكثر من كلمتين كخرج اليوم زيد علماً فتقول إذا نسبت إليه خرجي فتحذف اليوم وزيداً ولا يشمله من عبر بحذف العجز ثم ما ذكر هو الأعرف فعن الجرمي أنه يجوز في بعلبك أن ينسب إلى عجزه فيقال بكي وورد النسب إلى الجزءين جميعاً نحو قوله[1]: [الطويل]

تَزَوَّجْتُها رامِيَّـــــــةً هُرْمُزِيَّـــــــةً

ف (والمركب) المزجي، والإسنادي، والعددي، والإضافي (يُنسب إلى صدره) في غيـــر الإضــافــي..................

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله. وهو من الطويل.
وعجزه: بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق
الإعراب: "تزوجتها" فعل وفاعل ومفعول، والضمير في تزوجتها يرجع إلى امرأته "رامية هرمزية" نصب على الحال "بفضل" جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها "الذي" مضاف إليه "أعطى" فعل ماض "الأمير" فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصوف "من الرزق" جار ومجرور متعلق بأعطى. الشاهد: قوله: "رامية هرمزية" فإنه نسبة إلى "رام هرمز" بلدة من نواحي خوزستان. فالشاعر نسب إلى المركب المزجي بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه.
مواضعه: ذكره الأشموني ٧٣٦/ ٣، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

كـ: بَعْلِيٍّ وتَأَبطِيّ وخَمْسِيّ فِي خَمْسَة عشر علماً، وَلَا يُنْسب إِلَيْهِ عدداً، والمضاف إِن كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أصلاً...............

جا لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث؛ ولأن الاسم إذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه، فكان الباقي كأنه مذكور فكان أولى بالحذف من الأول، وإنما لا ينسب إلى خمسة عشر عدداً؛ لأن الجزأين حينئذٍ مقصودان فلو حذف أحدهما اختل المعنى ولو لم يحذف استثقل.

وأما في خمسة عشر اسماً فالاسمان بكمالهما علم لا دلالة لعشرة ولا لخمسة فكان الثاني كتاء التأنيث ولم يكن في الحذف إخلال.

وأما الإضافي فإن قصد الواضع بالثاني مسمى مقصوداً ثم أضاف إليه الأول فإذا

نقره (**كبعلي**)، في بعلبك (**وتأبطي**)، في تأبط شرًّا علماً (**وخمسي في خمسة عشر**)، بحذف الجزء الثاني وتاء التأنيث من الجزء الأول حال كون خمسة عشر (**علماً ولا ينسب إليه**)، أي خمسة عشر حال كونه (**عدداً**) لأن الجزئين حينئذ مقصودان فلو حذف أحدهما اختل المعنى (**والمضاف إن كان الثاني**)، أي المضاف إليه (**مقصوداً**)، بمدلوله

كـ وفي النسب إلى (كنت): (كنتي) في قول الأعشى[1]: [الطويل]

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِناً وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

قوله: (**اختل المعنى**) فإن قلت إن هذا الاختلال لازم إذا كان اسم رجل؛ لأن النسبة إلى خمسة عشر اسم رجل خمسي وإلى خمسة اسم رجل أيضاً خمسي فيقع الالتباس قلت وقوع ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس غالباً الامتناع مما يؤدي إليه نادراً.

فلـ (كَبَعْلِيّ وتأبَّطِيّ) في بعلبك وتأبّط شراً، لثقل النسبة إلى الجزأين معاً، فحذف أحدهما، والثاني أولى بالحذف، لأنه بمنزلة تاء التأنيث، ولا مكان للاستدلال عليه غالباً بالأول، (و) نحو (خَمْسِيّ في خمسة عشر علماً) لذلك، (ولا يُنسب إليه) حالة كونه (عدداً)، لأنّ الجزأين حينئذ مقصودان دلالة، فلو حذف أحدهما اختلّ المعنى، ولو لم يُحذف ثقل، بخلافه علماً، لا دلالة لأحدهما، فكان الثاني كتاء التأنيث كما مرّ، (والمضاف) في المركب الإضافي (إنْ كان الثاني) من جزأيه (مقصوداً) دلالة (أصلاً)

---

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.
انظر: أساس البلاغة ١/ ٤١٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤.

كَابْن الزُّبير، وَأبي عَمْرو قيل: زُبَيْريّ وعَمْرِيّ، وَإِن كَانَ كـ: عبد مـنَاف وامـرئ الْقَيْـس ....

ﮓ نسب إليه حذف المضاف كزبيري في ابن زبير؛ لأن المضاف إليه وهو وزبير مقصود بمدلوله ونسبة الاسم وإن لم يكن الثاني مقصوداً كما ذكر حذف المضاف إليه كعدي وامرئ في عبد مناف وامرئ القيس؛ لأنه لم يقصد إلى المناف والقيس وإضافة

ﮔ (أصلاً)، أي في أصل الوضع (كابن الزبير وأبي عمرو)، فإن الزبير هنا مقصود بمدلوله، وإضافة الابن والأب إليهما للبيان (قيل زبيري) في ابن الزبير (وعمري) في أبي عمرو بحذف المضاف؛ لأن المضاف إليه أعرف والتزم الالتباس بين المنسوب إلى الزبير والمنسوب إلى ابن الزبير؛ لأن هذا الالتباس في موضع خاص ولو حذف هنا المضاف إليه وقيل ابني لزم الالتباس في مواضع كثيرة وإنما قال أصلاً؛ ليشمل كنى الأطفال كأبي عمرو إذ ليس له في الحال ابن اسمه عمرو يعرف به، وثم يضاف الأب إليه لكن سلك فيه طريقة التفاؤل أي أنه عاش حتى ولد له ولد يسمى بعمرو فيكون المضاف إليه في أصل الوضع مقصوداً في الكنى (وإن كان)، المضاف (كعبد مناف وامرئ القيس)، مما لم يكن المضاف إليه مقصوداً فإن القيس ليس بأمم لشخص معين وامرئ لآخر ثم يضاف للبيان، بل المضاف والمضاف إليه بمنزلة حضر

ﮕ قوله: (كزبيري في ابن الزبير) مثل لذلك البدر بن مالك بغلام زيد أيضاً وفي تمثيله به نظر؛ لأنهم كما قال الشيخ أبو حيان وغيره يعنون بالمضاف في هذا الباب ما كان علماً تعليقاً أو غلبة كابن الزبير لا مثل غلام زيد فإنه ليس بمجموعه معنى مفرد ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد على حسب القصد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف.

ﮖ أي في أصل وضعه (كابن الزبير وأبي عمرو قيل زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ) واغتفروا اللبس بين المنسوب إلى الثاني، والمنسوب إلى الجزأين، لكونه بمحل خاص، بخلاف ما لو نسب إلى الأول فإنه يلتبس في محال كثيرة، وإنما قال أصلاً، ليشمل كنى مَن ليس له ابن مسمى بالمضاف إليه، لأنّ المضاف إليه فيها في أصل وضعه مقصود، وإنْ لم يقصد الآن، وإنما أتى به فيها تفاؤلاً، (وإن كان) الثاني غير مقصود في الأصل (كعبد منـف وامرئ القيس، ....

قيل: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ.

جـ عبد وامرئ إليه فليس للثاني مدلول على حياله، فينزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله ففعل به ما فعل بذلك وجاء منافي في عبد مناف، قال سيبويه: سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا منافي خوف اللبس، وولي في هذا الكلام نظر لأن للقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني لي بمقصود في عبد مناف؛ لأن منافاً اسم صنم وقد قصد المضاف إليه فأضيف إليه، يحقق

نقره موت. . . . . **(قيل عبدي ومري)**، في النسبة إليهما بحذف المضاف إليه وحذفت الهمزة من امرئ وردت الكلمة إلى أصلها وهو سكون العين ولكنها حركت في النسبة إيذانا بأنها قد ألفت الحركة في أكثر الأحوال.

ك قال المرادي: وإن أراد غلام زيد مجهولاً فليس من قبيل ما يعرف فيه الأول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس.

قوله: **(وامرئي)** أي بإثبات همزة الوصل وكسر الراء تبعاً لكسرتها وجاء أيضاً مري بحذفها وفتح الميم والراء وقد حكى اللغتين ابن مالك في الكافية وغيره، وقال سيبويه: وأما الإضافة إلى امرئ القيس فعلى القياس تقول امرئ وإن أضفت إلى امرأة فكذلك وقد قالوا مري في امرئ القيس انتهى. قال أبو حيان: يرد أنهم نسبوه إلى أصل مقدر وهو مر ولم يقولوا في امرئ القيس مر القيس، وسيأتي في الشرح في الابتداء أنهم أدخلوا همزة الوصل في مرء ومرأة وإن كانا تامين من حيث إن لامها همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجرى مجرى ابن وابنة ومنه يستفاد وجه آخر، وقد ذكر في القاموس جماعة صحابيون وشعراء كل منهم يعرف بامرئ القيس ثم قال كابن الحبيب النسبة إلى الكل مري إلا ابن حجر فإنها مر قسي انتهى.

وابن حجر هو الكندي المشهور صاحب المعلقة واسمه سليمان ويعرف أيضاً بالملك الضليل بمعجمة ولامين بوزن سكيت. قوله: **(إلا إنهم قالوا منافي خوف اللبس)** أي واغتفروا اللبس حينئذٍ بالمنسوب إلى مناف لكونه بمحل خاص بخلاف ما لو قال عبدي فإنه يلتبس في محال كثيرة. قوله: **(خوف اللبس)** للعبد المضاف إلى المناف لعبد غير مناف.

قوله: **(ولي في هذا الكلام نظر)** ويمكن أن ينتصر لسيبويه بأن قولنا عبد مناف كان مستعملاً في الأعلام قبل كون المضاف اسم صنم فحينئذٍ لا يكون الثاني مقصوداً مع أن استقراءهم أكثر والفضل للمتقدم فافهم.

فـ قيل عَبْدِيّ ومَرَئِيّ) بفتح الراء، أو امرئي بكسرها أفصح من فتحها تنزيلاً لذلك منزلة بعلبك، في أنّ كلّاً من الجزأين لا مدلول له على حياله، وقد يعدل عن هذا القياس، كما جاء منافيّ في عبد مناف، قال الخليل: إنما قالوا ذلك خوف اللبس، لكون مناف مقصوداً لهم، تعنتاً منهم فإنه اسم صنم مشهور عندهم، وفيه نظر، لأنّ منافاً إنْ كان

. . . .

هذا المعنى ما ذكر في "الكشاف" في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أن الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قُصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما آتاهما الله تعالى ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما آتاهما الله تعالى، حيث سميا أولادهما الأربع بعبد مناف، وعبد العزى، وعبد قصي، وعبد الدار، وذكر في حواشيه أنه أضاف قصي ولديه إلى صنميه مناف والعزى، وواحداً إلى نفسه وواحداً إلى داره التي هي دار الندوة.

وإنما قال مقصوداً أصلاً ليشمل كنى الأطفال كأبي عمرو فإن حكمه كذلك، وإن لم يخطر بالباب أب منسوب إلى رجل مسمى بعمرو، ولكن أصل الكنى القصد إلى الثاني، وإنما أجريت في هذه المواضع تفاؤلاً وتقول في ذات مال ذووي؛ لأنك تحذف التأنيث وتردد إلى أصله، وهو ذوي كعصا فتقول ذووي كعوصي، وقولهم ذاتي خطأ.

. . . .

قوله: **(إن الخطاب لقريش)** لم يقتصر عليه في الكشاف بل ذكره وجهاً ثانياً، واستحسنه لكن استبعد التفتازاني بأن المخاطبين لم يخلقوا من نفس قصي لا كلهم ولا جلهم وإنه لم يكن زوجها عربية قرشية بل هي بيت سيد مكة من خزاعة وقريش إذ ذاك متفرقون.

قوله: **(قرشية)** قال الجوهري: كل من كان من ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة قال وربما قالوا قريشي وهو القياس. قوله: **(أولادهما الأربع)** وقد مزجوا من الاسمين اسماً، ونسبوا إليه كما قالوا عبدري وعبقسي ومرقسي في النسبة إلى عبد الدار وعبد القيس، وامرئ القيس، وليس مما يعبأ به وربما قالوا عبدي قيسي فنسبوا إلى الاسمين معاً.

قوله: **(وذكر في حواشيه)** ما حكاه مذكور بلفظه في حواشي الكشاف للطيبي ثم الندوة بفتح النون قال في القاموس الجماعة ودار الندوة بمكة بناها قصي وكانوا يجتمعون فيها للمشاورة ويخطر بكسر الطاء وضمها واقتصر الجوهري على الضم.

مقصوداً أصلاً فالقياس منافيّ، وإلّا فعبديّ، ومن ثَم قال الجاربردي: ولقائل أنْ يقول: لا نسلّم أنّ منافاً ليس بمقصود، فإنه اسم صنم، وأطال في بيانه.

وتقول في ذات مال ذَوَوِيّ، لأنك تحذف تاءا التأنيث، وتَردّ ذا إلى أصلها، وهو ذوا كعصا، فتقول ذَوَوِيّ كعصوي، وقولهم ذاتيّ خطأ، قال ابن برهان، وكذا استعمال ذات في الله تعالى، لأنها مؤنثة، ولا يجوز استعمال المؤنث فيه تعالى، ألا ترى أنه لا يقال له علّامة، وإنْ كان أعلم العلماء، لكن أطبق المتكلمون على استعماله فيه.

ثم أخذ في بيان النسبة إلى الجمع فقال:

وَالْجمع يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِد، فَيُقَال فِي كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجِدَ وفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ وصَحَفِيٌّ ....

جـ قوله: (**والجمع**) لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو إما مصحح أو مكسر، أما المصحح فقد ذكر حكمه مع حكم التثنية في أول الباب لما وافق ما فيه التاء حكماً، وإلا هذا موضع ذكره. وأما المكسر فإن كان باقياً على معنى الجمعية وجب رده في النسبة إلى الواحد؛ لأن الغرض من النسبة إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ لجمع ضائعاً فتقول في النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضي، ولمن يكثر النظر في الصحف صحفي بفتحتين. وفرائضي وصحفي بضمتين خطأ، وإن لم يكن باقياً على معنى الجمعية، ....

نقره والجمع بغير الواو والنون الباقي على جمعيته (**يرد إلى الواحد**)، إذا كان له واحد مستعمل قياسي؛ لأن الأغلب في النسبة أن يكون واحداً وهو الوالد والمولود والصنعة فحمل على الأغلب وللفرق بين الجمع علماً وبينه غير علم ولاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل ياء النسبة (**فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي**)، برد كتب إلى واحده وهو كتاب (**وصحفي**)، بفتح الفاء والعين برد صحف بضم الفاء والعين إلى

لي قوله: (**وإلا فهذا موضع ذكره**) أي إن لم يكن يوافق ما فيه التاء أو إن لم يذكره هناك ض. قوله: (**وجب رده في النسبة إلى الواحد**) قال في التسهيل وربما نسب إلى ذي الواحد بلفظ له لشبهه بالواحد وصلاحيته للجمع أي كما قالوا كلابي الخلق لشبه كلاب بكتاب، وقولهم في جمعه كلابات والقياس كلبي الخلق. قال أبو حيان: وليس هذا مما بني عليه قاعدة وإنما مورده مورد الشذوذ. قوله: (**لأن الغرض من النسبة**) ولأن المنسوب وصف للمنسوب إليه في الحقيقة، والمنسوب إليه واحد فوجب توحيد المنسوب ليطابق الصفة بالموصوف. قوله: (**وفرائض وصحفي بضمتين خطأ**) كذا قال الأكثرون وأجاز ذلك قوم وذهبوا في قمري ودبسي وهما بضم القاف والدال إلى أنهما منسوبان إلى الجمع من قولهم طيور قمر وطيور دبس. قال أبو حيان: وهي عندهم منسوب إلى القمرة وهي البياض وإلى الدبسة وهي لون بين السواد والحمرة ويحتمل أن يكون مثل كرسي مما بنى البناء التي تشبه ياء النسب قال وقال أبو علي: يقال ما بها دوري منسوب إل الدور وهو غلط وإنما دوري مثل كسي ومعناه بابها أحد.

فقـ (والجمع)، أي جمع التكسير، إذ جمع التصحيح، قدمه مع التثنية أول الباب؛ لموافقته ما فيه التاء حكما، (يُردّ إلى الواحد) منه إن كان له واحد مستعمل قياسي تخفيفا، وحملا على الأغلب من النسبة إلى **الواحد**، وفرقا بين الجمع علماً، وبينه غير علم، ولحصول الغرض من النسبة بذلك، (فيقال في كُتب وصُحف ومساجد وفرائض: كِتابيٌّ وصَحَفيّ) بفتحتين ....

ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضِيٌّ. وَأما مَسَاجِدُ عَلَماً فمساجِدِيٌّ كأنْصَارِيٍّ وكِلابيٍّ.

بل صار علماً وجب بقاؤه على لفظه فتقول في مساجد علماً مساجدي، إذ لو قلت مسجدي لم يحصل المقصود وكذا انصباري لأنه غلب حتى صار علماً فحكمه حكم الأعلام وأما قولهم أعرابي فلكونه جارياً مجرى القبيلة أو لأنه ليس يجمع لا يقال أنه جمع عرب؛ لأن الإعراب سكان البوادي من العرب والعرب غير العجم سواء كان ساكن الحضر أو البادية فلو كان جمعاً له لكان المفرد أعم من جمعه وهذا محال.

وإذا لم يكن للجمع واحد ينسب إليه نحو عباديدي في عباديد، وهو الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها، وقال الأصمعي هي الطرق المختلفة، وقال يقال صاروا عباديد وعبابيد أي متفرقين، وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كما

واحده وهو صحيفة (**ومسجدي**)، برد مساجد إلى واحده وهو مسجد . . . . . (**وفرضي**) برد فرائض إلى واحده وهو فريضة (**وأما مساجد**)، حال كونه (**علماً فساجدي**)، من غير رد إلى واحده لكونه اسماً لمسمى مفرد ولأنه لورد إلى واحده لم يحصل المقصود من النسبة (**كأنصاري**) في أنصار فإنه غلب حتى صار علماً فحكمه الأعلام الغالبة (**وكلابي**)، في كلاب فإنه جمع كلب فجعل علماً لقبيلة وإنما قيل في

قوله: (**بل صار علماً**) أي تعليقاً كمساجد كما مثل وكأنمار وكلاب وضاب لقبائل وكمدائن لبلد أو بالغاية كالأنصار. قوله: (**لم يحصل المقصود**) لأن المقصود النسبة إلى العلم وإذا رددته إلى الواحد لم يبق العلم فلا يكون نسبة إليه. قوله: (**مجرى القبيلة**) فكأنه علم وهذا على تقدير تسليم أنه جمع فينبغي أن يؤخر عن معنى الجمعية.

قوله: (**وأنه محال**) باعتبار مفهومه لا باعتبار الصدق فإن المفرد بهذا الاعتبار أعم من الجمع فتأمل إلى محاسن جمع حسن على غير قياس.

قوله: (**وإذا لم يكن للجمع واحد**) في معناه اسم الجمع، واسم الجنس كقوم وتمر.

قوله: (**نحو عباديدي في عبابيد**) قال في القاموس، والعبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، والأكام والطرق البعيدة.

(ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضيٌّ) بعد الرد إلى كتاب وصحيفة ومسجد وفريضة، (وأمَّا مساجد علماً) إذا نُسب إليه (فـ) يقال فيه (مَساجِدِيّ) من غير ردٍّ، لأنّ النسبة إلى واحد لا تفيد الغرض، ولأنّ الأعلام لا تُغيّر (كأنْصارِيّ) في أنصار، لأنه غلب حتى صار علما، فكان كالأعلام الغالبة (وكِلابِيّ) في كلاب جمع كلب لقبيلة، ومدائنيّ في مدائن لبلد، وإنما قيل في أعراب أعرابيّ، لأنه جارٍ مجرى القبيلة، بل هو اسم جمع، لا جمع، لا

. . . .

ردوه إليه في التصغير؛ لأنه ليس رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال أولى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير الكل واحد وليست النسبة إلى الكل واحدة، وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس على لفظ واحدة إلى واحدة نحو محاسني في النسبة إلى محاسن.

أعرابي؛ لأنه جار مجرى القبيلة ولأنه ليس بجمع لأنه لو كان جمعاً لكان جمعاً للعرب ولا يجوز ذلك والألزم أن يكون المفرد داعم من الجمع؛ لأن العرب هو غير العجم سواء سكن الحضر أو البادية والأعراب هم الذين سكنوا البوادي أما إذا لم يكن له واحد مستعمل فينسب على لفظ الجمع من غير رد إلى الواحد نحو عباديدي في عباديد وهي الفرق من الناس وقيل من الخيل وقيل هي الطرق المختلفة، قال سيبويه: كون النسبة إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئاً لم يتكلم به العرب، وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كارد إليه في التصغير؛ لأن رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال ليس أَوْلَى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير كل واحد من هذه الأوزان واحد بخلاف النسبة فإن النسبة إلى كل واحد منها مغايرة للنسبة إلى الآخر.

قال سيبويه: يرد عباديد إلى ما يجوز أن يكون واحده من هذه الأوزان فعباديد،

قوله: **(وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس على لفظ واحده إلى واحده)** هذا مذهب أبي زيد وحكاه عن العرب قال قالوا في النسب إلى محاسن محاسني فمذهب سيبويه والجمهور خلافه. قال في التسهيل: وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافاً لأبي زيد فينسب إلى الواحد الشاذ الذي ليس جارياً على قياس الجمع فيقال في محاسن ومذاكير وملاميح حسني وذكري وملحي، وقد تقدم نظير هذا الخلاف في التصغير.

يُقال إنه جمع عرب، لأنّ الأعراب سكان البوادي من العرب، والعرب غير العجم، وإنْ لم يسكنوها، فلو كان جمعا له لكان المفرد أعمّ من الجمع، وهو ممتنع، أمَّا إذا لم يكن للجمع واحد، فلا رد، بل يُنسب إليه كعباديدي في عباديد، وهي الفرق من الناس الذاهبين في كل وجه، وقيل الخيل المتفرقة في ذهابها، ومجيئها، وقيل الطرق المختلفة، وربما يُقال فيها عبابيد، وإنما لم يُرد إلى ما يجوز أنْ يكون واحده في القياس، كما في تصغيره؛ دفعا للتحكم لاستواء فعلول وفعليل وفعلال في الاحتمال، بخلاف التصغير، لأنّ تصغير الكل واحد كما مرّ، بخلاف النسبة إليها، وكذا لا يُرد الجمع الذي لا واحد له قياسي كمحاسني ومشابهي في محاسن ومشابه جمعي حسن وشبه، وهذا قول أبي زيد، ونقله عن العرب، وعليه جمع، وقيل يُرد فيقال حسني وشبهي، وهو قول سيبويه وغيره، وظاهر كلام المصنف، فهذه قواعد ينضبط بها هيئة المنسوب في الأغلب.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكِرَ فشاذٌ.

قوله: **(وما جاء)** إشارة إلى ما فيه التغييرات الغير القياسية فبعضها تقدم كصنعاني وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة إلى الري، وبدوي منسوب إلى البادية، وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب إلى الهند، ومروزي منسوب إلى مرو، وهذا في الأناسي، وقالوا ثوب مروي على القياس، كأنهم فرقوا فيه بين الإنسان وغيره، وأزلي منسوب إلى لم يزل، ولا يستقيم إلا بالاختصار، فقالوا يزلي ثم أبدلوا من الياء ألفاً فقالوا أزلي، كما قالوا في ذي يزن اسم ملك أزني، وثلاثي منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثلاث؛ لأنه ليس المراد به المنسوب إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، بل المراد به لفظ منسوب إلى ثلاثة، وكذا رباعي وخماسي وغيرهما، ....

إما جمع عبدود أو عبديد أو عبداد والتصغير في كل واحد منها عبديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالألف والتاء على عبيديدات، وأما الجمع الذي له واحد ولكن لا يكون قياسيًّا نحو محاسن في جمع حسن فإنه جمع على غير قياس واحده فقيل ينسب على لفظه؛ لأنه لما كان على غير قياس واحده فكأنه لا واحد له وقيل يرد إلى واحده وينسب إليه فيقال على القول الأول محاسني وعلى القول الثاني حسني وما جاء في النسبة **(على غير ما ذكر)** من الأصول **(فشاذ)** كقولهم بصري بكسر الباء في بصرة وبفتحها وبدوي بادية وثلاثي في ثلاثة، وليس ثلاثي منسوباً إلى ثلاث معدولاً عن ثلاثة ثلاثة إذ ليس في ثلاثي معنى التكرار كما كان في ثلاث معدولاً وكذا رباعي وخماسي

قوله: **(في النسبة إلى محاسن)** قال الجوهري: والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس. قوله: **(كصنعاني)** هو بفتح الصاد وسكون النون، والري بفتح الراء، وبدوي بفتح الموحدة والدال، وهندواني بكسر الهاء على الأصل وضمها اتباعاً لضمة الدال، ومرو بفتح الميم وسكون الراء اسم بلد بخراسان. قوله: **(كرازي)** قياسه ريوي كحيوي ض. قوله: **(وبدوي)** قياسه بادي كقاضي أو بادوي كقاضوي. قوله: **(وأزلي منسوب إلى لم يزل)** لا ضرورة إلى ذلك بل هو منسوب إلى الأزل على القياس. قال في القاموس: الأزل بالتحريك القدم وهو أزلي وأصله يزلي منسوب إلى لم يزل ثم أبدلت الياء ألفاً للخفة. قوله: **(وثلاثي)** أي بالضم والقياس الفتح.

(وما جاء على غير ما ذُكر) من الأصول (فشاذ)، وتقدم بعضه استطرادا كصنعاني، وذلك كرازي في النسبة إلى الرّي، وبدوي في البادية، وهندواني بكسر الهاء وضمها في نسبة السيف إلى الهند، ومروزي في مرو، وهذا في الأناسي، وقالوا: ثوب مروي على القياس، كأنه للفرق، وأزليّ في لم يزل باختصار، فقالوا يزليّ، ثم قلبوا الياء همزة، وثُلاثيّ منسوب إلى ثلاثة، لا إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، وكذا رُباعيّ وغيره، ومنه قولهم عبقسيّ، وعبشميّ، وعبدريّ في عبد القيس، وعبد الشمس، وعبد الدار. ثم أخذ في بيان أشياء تشابه المنسوب معنى، فقال:

وَكَثُرَ مَجِيءُ (فَعَّالٍ) فِي الْحَرْف كبَتَّاتٍ وعَوَّاجٍ وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ،

نقره
ومنه قولهم عبقي وعبشمي وعبدري في المنسوب إلى عبد القيس وعبد الشمس وعبد الدار.

قوله: (وكثر) لما فرغ من المنسوب أشار إلى كلمات تشابهه، وهي قسمان: قسم لمن يكثر ملابسة الشيء أو كان شيء من هذه الأسماء صنعته ومعاشاً يداومه وهو على فعال بالتضعيف؛ لأن التضعيف للتكثير، فقالوا لعامل البتوت وبايعها بنات، والبت الطيلسان ولصاحب العاج، وهو عظم الفيل عواج ولصاحب الجمال جمال. وقسم لمن يلابس الشيء لا على صفة التكثير، وهو على فاعل كتامر لذي تمر، وفاعل هنا ليس

جاربردي
منسوبان إلى أربعة وخمسة (وكثر مجيء فعال)، بتشديد العين للنسبة (في الحرف) لمن يلابس شيئاً على صفة التكثير فشدد العين في اللفظ ليكون تكثير اللفظ يدل على تكثير المعنى (كبتات)، لعامل البتوت وبائعها والبت الطيلسان (وعواج)، لصاحب العاج وهو عظم الفيل (وثواب) لصاحب الثياب (وجمال) لصاحب الجمل............

كمال
قوله: (ومنه قولهم عقبسي) أي مما شذ أيضاً بناء فعلل من جزئي المضاف منسوباً إليه، قال المرادي: والمحفوظ من ذلك يتملى وعبدوي ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم اللات، وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر، وعبد القيس، وعبد شمس. وشذ أيضاً نظير ذلك في المركب قالوا في النسبة إلى حضرموت حضرمي ومما لم يتقدم قولهم علوي في النسبة إلى عالية الحجاز، ودهري بضم الدال في الدهر، وبحراني في البحرين وهو بلد وخراسي، وخرسي في النسبة إلى خراسان، وحرناني في حران بفتح المهملة وتشديد الراء بجزيرة ابن عمر، وأقحاطي في فحطان وغيرها. قوله: (فقالوا العامل البتوت وبايعها بتات) جاء أيضاً بتى على القياس المتقدم ومنه عثمان البتي. قوله: (والبت الطيلسان) كذا في القاموس وقال أيضاً الطيلس والطيلسان مثلث اللام عن عياض وغيره معرب والبت بفتح الموحدة وبمثناة.

قوله: (وهو على فاعل) هذا هو الغالب فيه كالذي قبله فقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فعال مقام فاعل قولهم بنال أي صاحب نبل وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم ومن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك؛ لأن الحياكة من الحرف وقد يقوم غيرهما مقامهما قالوا امرأة معطار أي ذا عطر ورجل طعم أي ذو طعام ورجل نهراي ذو عمل في النهار، قال ابن مالك: وهذا كله لا يقاس

فلق
(وكثر مجيء) ما يُشبه المنسوب على (فعّـال) بالتشديد (في الحِرَف)، أو الأشياء التي يُبالغ المنسوب في ملابستها (كبتَّـات) لمن يعمل أو يبيع البت، أي الطيلسان والجمع بتوت (وعَوَّاج) لصاحب العاج، وهو عظم الفيل، (وثوَّاب وجمَّـال) لصاحب

وَجَاء (فَاعِلٌ) أَيْضاً بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ: تامِرٍ وَلابِنٍ ودَارعٍ ونابلٍ،

ﻳـ بجار على الفعل، وإنما هو اسم صيغ لذي الشيء ألا ترى أنك لا تقول تمر ولا درع، ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل، أنه لا يؤنث إذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل.
كقوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] أي ذات انفطار؛ لأنه لو كان

ﺗ (وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا)، وليس فاعل هنا بجار على الفعل وإنما هو اسم صيغة لذي الشيء ولذا يجيء ولا فعل له (كتامر) لذي تمر (ولابن) لذي لبن (ودارع) لذي درع (ونابل) لذي نبل والنبل السهام العربية لا واحد لها من لفظها . . . .

ﻛ عليه انتهى. وهو مذهب سيبويه قال لا يقول لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار، وعن المبرد أن فاعلاً بمعنى صاحب كذا قياس وفي شرح المفصل، وكثر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه، وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره. قوله: (ولا درع) هو بدال مهملة يقال رجل دارع أي عليه درع.
قوله: (جمل شايل) شالت الناقة بذنبها شولة وأشالته أي رفعته وشال ذنبها أي ارتفع، والشول أيضاً النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية الواحدة شايلة وهي جم على غير القياس، وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلاً والجمع شول مثل راكع وركع صحاح.
قوله: (وناقة شائل) قال الجوهري: يقال شالت الناقة بذنبها وأشالته أي رفعته.
قوله: (أي ذات انفطار) فيه أوجه أخرى ذكرها الحلبي في إعرابه وغيره.
أحدها: أن التذكير على تأويل السقف أو شيء والباء في به للآلة والضمير لليوم.
وثانيها: أن السماء تذكر وتؤنث أنشد الفراء[1]: [الوافر]

وَلَـوْ رَفَـعَ الـسَّـمَـاءَ إِلَـيْـهِ قَـوْمـاً ... لَـحِـقْـنَـا بَـالـسَّـمَـاءِ وبـالـسَّـحَـابِ

وثالثها أنها اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيقال سماة واسم الجنس يذكر ويؤنث ولهذا قال الفارسي هو كقوله: ﴿جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، ﴿ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

ﻗ الثياب والجِمال، (وجاء) في الأشياء التي لم يبالغ المنسوب في ملابستها (فاعِل أيضاً بمعنى ذي كذا كتامِر ولابِن ودارِع ونابِل) لذي تمر ولبن ودرع ونبل، ففاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل، وإنما هو اسم لذي الشيء، إذ لا يُقال تمر، ولا لبن، ولا درع، ولا نبل، ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل أنه لا يؤنث إذا كان لمؤنث، فيقال: جمل

(١) انظر: معاني القرآن، الفراء٣،/ ١٩٩. والبيت للفرزدق، وفي ديوانه:
(ولـو رفـعَ الإلـهُ إلـيـهِ قـومـاً ... لـحـقـنـا بـالـسـمـاء مـع الـسـحـاب)
وشرح ديوان الفرزدق، ١ / ١٦٥، قصيدة رقم / ٧٧.

وَمِنْه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧] وطاعِمٌ كاسٍ.

جار بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة، وقوله تعالى: ﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨] أي ذات فروض وإلا لقال فارضة، ومن هذا القبيل رجل كاس أي ذو كسوة وطاعم أي آكل وهو مما يذم به أي ليس له فعل غير أنه يأكل ويشرب قال الحطيئة: [البسيط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

رضي (ومنه عيشة راضية)؛ لأن العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعلة إذ لا يقال العيشة رضيت فيكون بمعنى ذات رضى يعود معناه إلى معنى مرضية ودخول التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث، ويجوز أن يكون اسم فاعل وجعلت العيشة راضية مجازاً؛ لأن الراضي في الحقيقة صاحبها (وطاعم)، لذي طعام أي آكل (وكاس)، لذي كسوة وهما مما يذم به كقوله[1]: [البسيط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لا تنهض لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

لك قوله: (﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨]) الفارض المسنة وقد فرضت فروضاً وكأنها سميت فارضاً؛ لأنها فرضت سنها وطعنتها وبلغت آخرها كشاف. قوله: (أي ذات فروض) هو مصدر يقال فرضت البقر كضرب وكرم فروضاً وفراضة طعنت في السن والكسوة بضم الكاف وكسرها والحطيئة بمهملتين ثم بهمزة كجهينة لقب جرول الشاعر والبعية أيضاً بالضم والكسر.

قوله: (أنت الطاعم الكاسي) في قولهم كاس من باب لابن وتامر؛ لأن الكاسي من كسوت زيداً جبة يقتضي مفعولين فلو أريد ذلك لاختل المعنى؛ لأن الكاسي في طاعم كاس بمقابلة الطاعم وهو آكل الطعام فكذا كاسي وجب أن يكون معناه ذا الكسوة أي اللابس ليطابق الثاني الأول، وإذا أريد غير ذلك انتفت المطابقة وانتفاؤها منتف فيحمل الكاسي على النسب ومعناه ذو كسوة حمل الطاعم على معنى ذو طعام ولا يصح أن يدعي فيهما أسماء فاعلين إذ

فق شائل، أي رافع ذَنَبه، وناقة شائل كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]، أي ذات انفطار، إذ لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال: منفطرة، قال الخليل: (ومنه) أي من فاعل بمعنى ذي كذا ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي ذات رضا، إذ العيشة لا تُوصف براضية، بمعنى فاعلة، فهي بمعنى ذات رضا، حتى تكون بمعنى مرضية، وإنما دخلت التاء للمبالغة، كما في علامة، وقال غيره: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ مجاز إسنادي، إذ الراضي في الحقيقة صاحبها، كما يُقال: نهاره صائم، (و) منه (طاعِمٌ وكاسٍ)، أي ذو

---

(١) للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر.
انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (١/ ٢٤٧) ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٤٩٨) وزهر الأكم في الأمثال و الحكم (١/ ٣٣٥) والأمثال لابن سلام (١/ ٣٠) وزهر الآداب وثمر الألباب (١/ ٢٩٦) ونهاية الأرب في فنون الأدب (١/ ٢٧٠).

. . . .

حاشية قال الخليل: ومنه عيشة راضية أي ذات رضى؛ لأن العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية، وهو يشكل بدخول التاء فيجوز أن يحمل دخولها على المبالغة كما في علامة، ويجوز أن تجعلها راضية مجازاً، والراضي في الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحائط بمعنى ذات طلاق وذات

قوله . . . .

قوله ليس مرادهم في استعمالهم لهما أن ثمة فعلاً هو طعم وكسا فإذاً وجب العدول إلى معنى النسب ولذا قال الخليل في راضية من رضيت فعدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضى كما أن اللابن والتامر في قوله:

وغـررتـنـي وزعـمـتَ أنـكَ   لابـن فـي الـصَّـيـفِ تـامِـرْ

بمعنى ذول لين وذو تمر ومما سخ بي خاطر قولي ترضى من الدنيا بقوت وخرقة تواريك واعلم أنك الطاعم الكاسي فكم من ذي حرص لقوا سكرة الندى عطاشاً وما أبقوا سوى فضل الكاسي. اقليد. قوله: **(مجازاً)** إسناد الاسم الفاعل إلى المفعول فيكون من باب الإسناد المجازي، وعلى هذا لا يكون بمعنى ذي كذا فلا يكون ما ذكره جواباً عما يرد على الخليل بل توجيهاً ابتدائيًّا ض.

أقول طعام وكسوة، وهو مما يُذم به، أي ليس له فعل إلّا أنه يأكل ويكتسي، قال الحطيئة في هجو الزبرقان[١]:

دَعِ الـمَـكـارِمَ لا تَـنْـهَـضْ لِـبُـغـيَـتِـهـا   وَاقـعُـد فَـإِنَّـكَ أنـتَ الـطـاعِـمُ الـكـاسـي

ومنه طالق وحائض بمعنى ذات طلاق، وحيض، أي أنهما ثابتان لها من غير تعرّض لحدوثهما في زمان، حتى لو أُريد ذلك أتى بالتاء، فيقال: حائضة الآن، وطالقة غداً، كأنك قلت: تحيض الآن، وتطلُق غداً، وحمل سيبويه ذلك على أنه صفة شيء أو إنسان، لأنّ المرأة شيء وإنسان، والحمل على المعنى طريق مستقيم، وذهب الكوفيون إلى أنّ سقوط التاء مما ذكر لاختصاص معناه بالمؤنث، وأبطل طرده بقولهم: امرأة حاملة ومرضعة، وعكسه بقولهم: رجل عاشق، وجمل ضامر، وامرأة عاشق، وناقة ضامر وكفاعل فيما ذكر فَعِل. كقولهم رجل طعِم ولبِس وعمِل بمعنى ذي طعام، وذي لباس، وذي عمل، أنشد سيبويه:

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكـــــــن نَهِــــــــرْ

أي نهاري، أي عامل بالنهار.

(١) انظر: نضرة الإغريض ١/ ٧٩.

. . . .

حيض، أي أن ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثها في زمان حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل لأتوا بالتاء، فقالوا حائضة الآن وطالقة غداً، كأنك قلت تحيض الآن وتطلق غداً هذا مذاهب الخليل وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان؛ لأن المرأة شيء أو إنسان والحمل على المعنى مَهْيع معبد، وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث، ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة، وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر، وامرأة عاشق وناقة ضامر.

. . . .

قوله: (**حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل لأتوا بالتاء**) جعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] قالوا المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، والمرضع التي من شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، والمعنى أن هذه من شدة الهول تذهل عن ولدها فكيف بغيرها.

قوله: (**وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان**) قال في شرح المفصل: ما ذكره الخليل أحسن لأنه رده إلى معنى يقتضي حذف التاء وما ذكره سيبويه تأويل بعيد واتفاقهم على أنه إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل إذ لو كان المصحح تأويله بأنه شيء لجري في الحدوث وغيره على سواء.

قوله: (**مهيع معبد**) أي طريق مذلل.

قوله: (**ويبطل طرده**) أجاب في شرح المفصل بأنهم إنما جعلوه أي الاختصاص مجوزاً لا موجباً، وأجاب أيضاً عما أورد على العكس بأنه لا يلزمهم إلا أن يعمموا وهم إنما عللوا نحو حائض وطامث انتهى. ولك أن تقول لا بد لمثل قولهم ناقة ضامر أي هزيلة من سبب يقتضي حذف التاء وإذا بطل ما ذكروه من الاختصاص لعدمه فيه تعين أحد القولين السابقين فوجب القول به على الاطراد.

قوله: (**وامرأة عاشق وناقة ضامر**) حيث لم يفرقوا فيهما بين المذكر والمؤنث مع كون معناهما غير مخصوص بالمؤنث بل هو مشترك بينهما فلم يوجد العلة ووجد الحكم ض.

. . . .

الْجمع

(الثلاثيُّ): الْغَالِب فِي نَحْو فَلْسٍ . . . .

الْجمع

قوله: (**الجمع الثلاثي**) ذكر في النحو شرائط الجمع المصحح، والمراد هنا بيان الجمع المكسر، فإن وقع فيه ما يتعلق بالجمع المصحح فهو بالعرض لغرض يذكر في موضعه وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه، فالاسم المراد جمعه إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي قدم الثلاثي لخفته وكثرة أبحاثه. ثم من الثلاثي ما يكسر ومنه ما لا يكسر استغناء عنه بالجمع الصحيح. أما الأول وهو الذي يجمع جمع التكسير فإما مجرد أو مزيد، والمجرد إما اسم أو صفة، والاسم إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما أن يكون ساكناً عينه أو متحركاً، فإن كان ساكناً فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن كفلس فيجمع غالباً في القلة . . . .

الْجمع

(**الجمع الثلاثي**) المكسر إذا صحح ذكر شرائطه في الكافية (**الغالب في نحو**

الْجمع

قوله: (**والمراد هنا بيان الجمع المكسر**) هو ما تغير بناء واحده ولا حاجة إلى ذكر تغير النظم؛ لأن تغيير البناء يغني عنه ثم له أربعة أحوال: أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد كصنوان. والثاني: عكسه ككتب. والثالث: أن يتساويا في الحروف ويختلفا في الحركة كجوالق فإنه يضم أوله في الواحد فإذا كثر جعل بدل الضمة فتحة وتتوهم الألف في الجمع غيرها في المفرد. والرابع: أن يتساويا فيهما أو يختلفا في التقدير كفلك وهجان، والحاصل أن التغيير يكونُ بزايدة أو نقص أو تبدل شكل لفظاً أو تقديراً وقد يجتمع الثلاثة كغلمان واثنان منها كرجال. قوله: (**فإن لم يكن كفلس**) أي فإن كان على فعل بفتح الفاء فيجمع غالباً في القلة على أفعل أي سواء كان صحيح اللام أو معتلها بالياء أو بالواو نحو فلس وظبي ودلو فيقال أفلس وأظب وأدل وفي الكثرة على فهول فيقال فلوس وظبي ودلي.

الجمــــع

أي المكسّر، لأنّ الصحيح ذكره في الكافية، وما وقع في البين هنا مما يتعلق به. فهو بالعرض لغرض يأتي في محله، ومفرد المكسر إمَّـا ثلاثي أو رباعي. أو خماسي. والثلاثي إمَّـا مجرد أو مزيد فيه، وكل منهما إمَّـا اسم أو صفة، وكل منهما إمّا مذكر أو مؤنث، وقد أخذ في بيانها؛ مقدما الثلاثي لتقدمه وخفته، وكثرة أبحاثه فقال:

(الثلاثي الغالب) منه (في نحو فَلْس) من كل اسم مفتوح الفاء ساكن العين

على أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ على أَثْوَابٍ، وَجَاء زِنَادٌ فِي غير بَاب سَيْلٍ ....

جا على أفلس، وفي الكثرة على فلوس، وإن كان معتل العين فإن كان واويًّا فيجمع غالباً في القلة على أثواب، وقد جاء في الكثرة على يثاب كما يجمع زند وعو عود يقدح به النار على زناد، وإن كان يائيًّا كسيل فلا يقال فيه سيال لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحركة وشذ ضياف في جمع ضيف وإنما جوزوا في ثياب؛ لأن الواو تنقلب ياء فتحصل الخفة بل يقال فيه سيول كما سيجيء.

ثو **فلس)**، مما كان على فعل مفتوح الفاء ساكن العين و صحيح العين وكان اسماً لا صفة **(على أفلس)** في القلة وهو ما تناول العشرة فما دونها، وقد يستعار للكثرة وأوزان جمع القلة أربعة أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة **(وفلوس)**، في الكثرة **(وباب ثوب)** أي المعتل العين من نحو فلس سواء كان واويًّا أو يائيًّا **(على أثواب)**، وأبيات في جمع القلة وذلك لأنه لو جاء منه أفعل نحو أثوب وأبيت لاستثقلت الضمة على حرف العلة **(وجاء زناد)**، أي فعال في جمع نحو فلس **(في غير باب سيل)**، أي في غير المعتل العين اليائي منه سواء كان صحيحاً نحو زناد في جمع زند وهو عود يقدح به النار أو معتلاً واويا نحو ثياب في ثوب لأنه يجب قلب واوه ياء كما سيجيء، فصارت الكلمة خفيفة بسبب

لي قوله: **(كما يجمع زند)** يريد أن فعلا الصحيح العين غلب فيه أيضاً فعال كزند وكعب ويتقيد بما إذا كان صحيح الفاء ليخرج معتلها فإن جمعه على فعال نادر كقولهم في يعر وهو الجدي يعار. قوله: **(وإن كان يائيًّا كسيل فلا يقال فيه سيال)** الحاصل أن فعلا المعتل العين يجمع غالباً على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات، ويجمع على فعال إن كان واويًّا.

قوله: **(وشذ ضياف)** لا وجه لذكره؛ لأن الكلام في الاسم وضيف من الصفة كما سيجيء. قوله: **(وإنما جوزوا في ثياب)** جواب سؤال وهو أن يقال الكسرة قبل الياء لو كانت ثقيلة في سيال لما وقعت في ثياب فأجاب بأنه حصل خفة بقلب الواو ياء إذ مفرده ثوب فكأنه لم يجتمع فيه كسرة وياء نظراً إلى أصله ض.

أف صحيحها أنْ يجمع (على أَفْلُس) في القلة، وأوزان جمعها أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلَة، وفِعْلَة (وفُلُوس) في الكثرة (و) الغالب في (باب ثَوْب) وبيت من معتلِ العين مما مرّ واوياً أو يائياً جمعه (على أثواب) وأبيات بخلاف صحيح العين، وأمَّا أزناد وأفراخ وأفراد وآناف وأرْآد في زند وفرخ وفرد وأنف ورأد، وهو أصل اللحى، فأُجيب عنها بأنها من التداخل بمعنى أنهم شبهوها بفعَل مفتوح العين بجامع الخفة، وبأنهم حملوا زَندا على عَود لِما يأتي، وفرخا على ولد، وفردا على أحد، وأنْفا على عضو، ورَأدا على ذقن، فجمعوها جمعها، (وجاء زِناد) أي فِعال (في غير باب سَيْل) أي في غير معتل العين اليائي، مما وزنه فَعْل، سواء كان صحيح العين كزناد في جمع زَنْد، لعُود يقدح به النار.

ورِئْلانٌ وبُطْنَانٌ وغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شَاذٌ.

قوله: **(ورئلان)** يريد أن فعلاً قد يجمع على هذه الأوزان الأربعة فيقال رئلان في رأل وهو ولد النعامة، وبطنان في بطن وهو المطمئن من الأرض، وغردة في غرد وهو ضرب من الكمأة، وسقف في سقف.

قوله: **(وانجدة)** يعني أن أفعلة في جمع فعل شاذ؛ لأنها جمع مخصوص بما قيل آخره حرف مد نحو: حمار واحمرة، وكساء وأكسية، والنجد ما ارتفع من الأرض.

انقلاب الواو ياء ولم يجئ اليائي منه على فعال لعدم هذا التخفيف فيه مع استثقال الكثرة قبل الياء المتحركة **(و)**، جاء **(رئلان)**، بكسر الفاء وسكون العين في جمع رأل وهو ولد النعامة **(وبطنان)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع بطن وهو المطمئن من الأرض **(وغردة)** بكسر الفاء وفتح العين في جمع غرد وهو ضرب من الكمأة **(وسقف)**، بضم الفاء والعين في جمع سقف فإن هذه الأوزان الأربعة يجيء في جمع نحو فلس أيضاً **(وأنجدة)**، في جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض **(شاذ)**، لأن أفعلة جمع مخصوص

قوله: **(فيقال رئلان)** هو بكسر الراء وهمزة ساكنة، وبطنان بضم الباء، وغردة هو بكسر المعجمة وفتح الراء، والكمأة: بفتح الكاف وسكون الميم وهمزة نبات قال الجوهري: واحدها كم على غير قياس، وهو من النوادر تقول هذا كم، وهذان كمان، وهؤلاء أكمؤ ثلاثة فإذا أكثرت فهي الكمأة، وسقف بضم السين والقاف. قال المصنف: وأنجدة شاذ، مما شذ أيضاً قياساً قولهم في جمع عين أعين وقياساً وسماعاً قولهم في جمع ثوب وسيف أثوب وأسيف، قال ابن مالك في شرح الكافية: وكما شذ في المعتل أعين وأثوب شذ فيما فاؤه واواً وجه ونحوه، وقال أيضاً في المضاعف: لم يسمع في شيء من هذا النوع افعل إلا نادراً ككف وأكف وهذا الكلامان يقتضيان تقييد الإطلاق السابق.

أم معتلها وأويا كثياب في ثَوْب لخفته بانقلاب واوه ياء، بخلاف اليائي كسيل، فلا يجمع على سيال، قالوا لعدم الانقلاب مع ثقل الكسرة قبل الياء المتحركة، ولجمع فَعْل على فِعال شرط آخر، وهو أنْ لا يكون فاؤه ياء، وندر قولهم يَعار في يَعْر وهو الجدي، (و) جاء (رِئْلان) بكسر الفاء في رأل بفتحها لولد النعامة، (وبُطْنان) بضمها في بطن للجانب الطويل من الريش كما مرّ، وللمطمئن من الأرض (وغِرَدَة) بكسرها، وفتح الغين في غَرْد، لضرب من الكماة (وسُقُف) بضمها في سَقْف.

فهذه غالب أوزان جموع فَعْل بفتح أوله، وسكون ثانيه، وكلها سماعية، ذُكرت ليحمل عليها ما لم يُسمع، وكذا الحكم في بقية الأوزان الآتية، (وأَنْجِدَة) في نجد، لِما ارتفع من الأرض (شاذ)، لأنّ أفعلة جمع مختص بما قبل آخره مَدة، كحِمار وأحمرة، وكِساء وأكسية، وظاهر كلامه أنّ سُقُفاً ليس شاذا، لكن صرّح المرادي بأنه شاذ، وأما

. . . .

قال عبد القاهر: إن عبيداً ليس بتكسير وإنما هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه، وذكر في "الصحاح" أن العبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل: كلب، وكليب، وهو جمع عزيز واعترض بعض الشارحين بأن قوله وباب ثوب يوهم أن نحو بيت لا يجمع على أفعال لكن ليس كذلك؛ لأنه يقال بيت وأبيات، وسيف وأسياف، وجوابه أن المراد بقوله باب ثوب، هو معتل العين سواء كان يائيًّا أو واويًّا، فالمعنى معتل العين يجمع على أفعال سواء كان واويًّا أو يائيًّا، وإنما يجمع على فعال إذا لم يكن يائيًّا، وكلام المصنف يدل على هذا المعنى، فإنه لما قال وجاء زناد في غير باب سيل مخصصاً فعالاً دون أفعال بهذا الحكم على أن أفعالاً غير مختص بالواوي، . . . . . .

بما قبل آخره مدة كحمار وأحمرة، . . . .

قوله: **(قال عبد القاهر)** ما قاله هو مذهب سيبويه خلافاً للأخفش نقلهما الموصلي.

قوله: **(قال عبد القاهر)** هذا كأنه جواب عن سؤال وهو أنك ذكرت في جمع فعل غالبة وكثيرة وشاذة وما ذكرت فيعلاً في شيء من ذلك مع مجيئه كعبيد في جمع عبد فلم تركته؟ فأجاب أولاً بأن عبيداً ليس يجمع على ما ذكره الشيخ فلم يرد علينا، وثانياً بأنه لو كان جمعاً كما ذكره صاحب الصحاح لكن لم يرد علينا إلا يراد به لكونه عزيزاً فيكون كالعدم. قوله: **(توهم)** لأن قوله وباب ثوب يشعر بأن حكم الواوي كذلك دون اليائي. قوله: **(وكلام المصنف يدل على هذا المعنى)** أي لما جرت به عادته في هذا الباب في كل بناء من ذكر جمعه الغالب ثم ذكر المحفوظ القليل ولما ذكر المحفوظ هنا وقيده دل على أن مقابلة الغالب مطلق عن ذلك القيد، وإنما يكون كذلك إذا أريد بباب ثوب مطلق معتل العين، وهذا ظاهر وقول شارح أن تأويل الشارح غير سديد لاستلزامه التحكم ساقط نعم قد ينازع المصنف في جعل فعال من القليل بتصريح ابن مالك وغيره بخلافه، وفي بغية الطالب كل اسم على فعل صحيح العين فالغالب أنه يجمع في الكثرة على فعول وفعال ليس أحدهما أولى به من الآخر وذلك نحو نسور وبطون وكلاب، وكباش، وفروخ وفراخ، وكعوب وكعاب، وفحول وفحال انتهى. والتقييد بصحيح العين ليس لإخراج معتلها مطلقاً بل هو إن كان واويًّا لم يطرد فيه فعول وقد جاء فوج وفووج وإن كان يائيًّا لم يطرد فيه فقال وقد جاء ضيف وضياف كما تقدم، وسيأتي قريباً في كلام المصنف والتنبيه على ما شذه في المعتل العين.

قوله: **(بهذا الحكم علم)** وإنما يجمع المعتل العين على فعال إذا لم يكن يائيًّا.

عُبيد فقال عبد القاهر إنه اسم جمع، لا جمع، لجواز تصغيره على لفظه، وقال الجوهري إنه جمع عزيز ككلب وكُليب.

. . . .

وإنما مثل بزياد لئلا يوهم اختصاص فعال بالمعتل العين، فإن قلت هذا الكلام يدل على أن أفعالاً غير مختص بالمعتل العين، وقد قالوا زند وأزناد وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، وأنف وأناف، ورأد وهو أصل اللحى وارآد، فما جوابك عن هذا؟ قلت أجيب عنه بوجهين: **الأول**: ما نقل عن ابن جني أنه من التداخل يعني شبهوه بفعل مفتوح العين إذ ليس بعينهما لا فتح العين، وهذا معنى التداخل ها هنا.

. . . .

قوله: (**وإنما مثل بزناد**) واعلم أنه لو مثل المعتل العين الواوي كثياب مثلاً إن كان يحصل هذا المقصود دام لا فيه سر تأمل. قوله: (**وقد قالوا زند وأزناد إلى آخرها**) مما جعل أيضاً على أفعال من صحيح العين سفر وجدو من وعم، وألف، وجهل، وكأس، وثلج، وأهل وحبر، ووحل، وشخص، وغرس، ومحل، وسمع، وقرء، وطرف، ورمس، ووعل، وعرض، وماق، ونهر، وبعض، وشكل، ولفظ، وجعل، وكتف، وسطر، ومطر، وطبل، وكهف، ولحظ، ونجد، ووطف، وسقب، ونقب، وصحب، ووحش، ووكر، ووقس، ونحو، ولحد، وسقط، ورأي، وندل، وشعر، ووصل، ووصف، ووقف وغيرها. قوله: (**الأول ما نقل عن ابن جني**) قال الشيخ أبو حيان: بعد أن ذكر ألفاظ المتقدمة وغيرها وزعم ابن جني أن ما جمع من صحيح العين على أفعال فيه وجه يلحقه بالمتحرك فالراء في فرد وأفراد لما فيه من التكرير كأنها متحركة والنون في زند وأزناد لما فيها من الغنة وزيادة الصوت بها تكاد تلحقه بما تحركت عينه أو بما عينه معتلة، وقالوا ثلج أثلاج؛ لأن اللام أخت النون وقال أهل وأهال لمضارعة الهاء حرف العلة لما فيها من الخفاء، وقالوا عم وأعمام؛ لأنه لما أدغمت العين خفيت فأشبهت حرف العلة فعلى هذا جاء جد وأجداد ومن وأمنان، وقال وهذا الذي ذهب إليه ابن جني لا يطرد فقد جاءت عين الكلمة من أكثر من حروف المعجم كما ذكرنا ولو ذهب ذاهب إلى اقتباس أفعال في فعل الصحيح العين لكان قد ذهب مذهباً حسناً لكثرة ما ورد منه هذا. وابن جني هو الإمام أبو الفتح عثمان من أصحاب الأستاذ أبي علي، وياؤه ساكنة على ما نقله شارح المغني عن المفصل للفخر الاسفندري، قال: وليس منسوباً وكذا ضبط المحلي في شرح "جمع الجوامع" وقال: هو معرب كنى بين الكاف والجيم على ما نقله لكن وقع في كافية ابن مالك منوناً في قوله قبيل التصريف.

وفتح واو ﴿اشتروا الضلالة﴾ عن ابن جني لدى عدالة

ولعله ضروري. قوله: (**يعني شبهوه بفعل**) يعني أن فعلاً بفتح العين في الصحيح قد جاء جمعه على أفعال كجمل وأجمال فشبهوا فعلاً بسكون العين به وحملوا عليه لخفة الفتحة فكأنها كالعدم ض.

. . . .

وَنَحْو: حِمْلٍ على أحْمَالٍ وحُمُولٍ، وَجَاء على قِدَاحٍ......

جار والثاني: أنهم حملوا زنداً على عود وفرخاً على طير أو ولد وفرداً على أحد وأنفاً على عضو ورأداً على ذقن فجمعوها جمعاً، فعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعض الشارحين من أنه لو قال المصنف وجاء فعال في باب ثوب دون باب سيل لكان أولى ليس بصحيح، فإنه أراد الإشارة إلى نحو كلاب وكعاب وفراخ ونعال.

قوله: (**ونحو حمل**) لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره كحمل فيجمع غالباً في القلة على أحمال، وفي الكثرة على حمول، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس، وبالفتح ما كان في بطن أو على شجر.

قوله: (**وجاء**) يريد أن فعلاً قد يجمع على هذه الأوزان الخمسة أيضاً، فيقال قداح في قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله وقدح الميسر..........

ع ونحو حمل مما كان مكسور الفاء ساكن العين (**على أحمال**)، في القلة سواء كان صحيحاً أو لا (**وحمول**)، في الكثرة.

قال ابن السكيت: الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجر، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس (**وجاء**)، نحو حمل على هذه الأوزان الخمسة (**على قداح**) في جمع قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله.................

ك قوله: (**على طير**) فإنه جاء فيه أطيار والفرخ طير.

قوله: (**فعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعض الشارحين**) المراد به الشريف وهو أيضاً المعترض السابق.

قوله: (**ليس بصحيح**) لأنه لو قال هكذا يلزم اختصاص فعال بالمعتل العين الواوي لكنه ليس كذلك لمجيء فعال في الصحيح كالأمثلة المذكورة.

قوله: (**فيجمع غالباً في القلة على أجمال**) أي ولو معتل العين كميل وأميال، وحين وأحيان، وعيد وأعياد.

قوله: (**والحمل بالكسر إلى آخره**) كذا قال الجوهري وحكى القاموس معه مذاهب أخرى.

قوله: (**فيقال قداح في قدح**) جمع أيضاً على أقدح وأقاديح.

قا (و) الغالب في (نحو حِمْل) من كل اسم مكسور الفاء ساكن العين جمعه (على أَحْمال) في القلة، ولو معتل العين كعِيد، (وحُمُول) في الكثرة، والحِمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس، وبالفتح ما كان في بطن، أو على شجرة، قاله ابن السكّيت، (وجاء) جمع نحو حمل أيضاً (على) خمسة أوزان (قِداح) في قِدْح للسهم قبل أن يُراش، ويركب

وأَرْجُلٍ، وعَلى صِنْوَانٍ وذُؤْبانٍ وقِرَدَةٍ. وَنَحْو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ،

جـ وأرجل في رجل وصنوان في صنو إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد وكل واحدة صنو والاثنتان صنوان بكسر النون والجمع صنوان برفع النون، وذؤبان في ذئب وقردة في قرد.

قوله: (ونحو قرء) هذا شروع في المضموم الفاء، وهو إما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن معتل العين كقرء فيجمع في القلة على أقراء، وفي الكثرة على قروء.

ع (و)، على (أرجل)، في جمع رجل (وصنوان)، في جمع صنو وهو ما خرج من أصل النخلة (وذؤبان)، بضم الفاء وسكون العين في جمع ذئب (وقردة)، بكسر الفاء وفتح العين في جمع قرد، ونحو قرء مما كان مضموم الفاء ساكن العين (على إقراء)، في القلة سواء كان صحيحاً أو لا (و)، على (قرؤ)، في الكثرة. . . . .

ح قوله: (وصنواان) هو بكسر أوله وذؤبان بضمة.

قوله: (برفع النون) لو قال بحركات الإعراب والتنوين لكان أولى؛ لأن الرفع غير متعين بل هو معرب بالحركات بخلاف صنوان للتثنية فإنه أعرب بالحرف، وليس فيه تنوين ض.

قوله: (شروع في المضموم الفاء) وإنما أخر المصنف فعلاً بضم الفاء وسكون العين؛ لأنه أقل تصرفاً من فعل بكسر الفاء؛ لأنه أثقل منه إذ الضم أثقل من الكسر؛ لأنه لا يتم إلا يعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة بخلاف الكسر فإنه يكفي فيه العضلة الجاذبة. من المنقي.

قوله: (فإن لم يكن معتل العين) يشترط أيضاً في جمعه على فعول أن لا يكون معتل اللام ولا مضاعفاً وشذ في نوى نؤى، وفي حص بمهملتين وهو الورس حصوص.

ف نصله، ولقِدْح الميسر (وأَرْجُل) في رِجْل، (و) على (صِنْوان) في صِنو، لِما خرج من أصل النخلة، فإذا خرج منه نخلة فأكثر، فكل واحدة صِنو، والثنتان صِنوانِ بكسر النون، والجمع صِنوانٌ بالتنوين، معرباً بالحركات، (وذُؤْبان) بضم أوله في ذِئْب (وقِرَدَة) في قِرْد.

(و) الغالب في (نحو قُرْء) بضم أوله لغة في قَرء بفتحه، أي من كل اسم مضموم الفاء، ساكن العين جمعه (على أَقْراء) في القلة، ولو معتل العين كعَوْد. (وقُرُوء) في الكثرة، إنْ لم يكن مضاعفا كخُفٍّ، وشذ حُصوص في حُص للورس. . . . .

وَجَاء على قِرَطَةٍ وخِفافٍ وفُلْكٍ. وَبَاب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ. . . . . . .

ك قوله: (**وجاء على قرطة**) أي جاء في فعل هذه الثلاثة كقرطة في قرط وهو ما يعلق من شحمة الأذن، وخفاف في الخف الذي يلبس، وأما خف البعير فيجمع رعلى أخفاف، وفلك فإن النحويين يزعمون أن الضمة في الفلك جمعاً كالضمة في الأسد ومفرداً كالضمة في القفل وإن كان معتل العين كعود فيجمع أيضاً على عيدان.

ج (**وجاء**)، جمع نحو قرء (**على قرطة**)، بكسر لفاء وفتح العين في جمع قرط وهو ما يعلق من شحمة الأذن (و)، على (**خفاف**)، في جمع الخلف الذي يلبس وأما خف البعير فيجمع على أخفاف (**وفلك**)، بضم الفاء وسكون العين في جمع فلك بضم الفاء وسكون العين إلا أن ضمة الجمع كضمة أسد وضمة المفرد كضمة قفل فتكون الضمة في الجمع عارضة وفي المفرد أصلية (**وباب عود**)، أي المعتل الواوي من نحو قرء (**على عيدان**)،

ك قوله: (**كالضمة في الأسد**) قال أبو بكر: يحتمل أن يكون أصل أسد أسوداً فخففوا الواو وأبقوا الضمة فعلى هذا يجوز أن يكون الفلك كذلك، ولذلك قال يزعمون.

قوله: (**فيجمع أيضاً**) إنما قال أيضاً لأنه يجمع على أفعال كما يجمع غير معتل العين على ذلك نحو قرء وأقراء فكذا هنا يقال عودوا عوداً فيكون مشتركاً بينهما وفعلال مختص بمعتل العين.

قوله: (**فيجمع أيضاً على عيدان**) أي كما يجمع على أعواد، والحاصل أن فعلاً يجمع على أفعال، ثم إن كان معتل العين جمع أيضاً على فعلان، وإلا جمع أيضاً على فعول.

ق (وجاء) جمعه أيضاً (على) ثلاثة أوزان (قِرَطة) بكسر أوله، وفتح ثانيه في قُرْط لِما يُعلّق في شحمة الأذن، نعم إنْ كان معتل اللام كمُدْي، لم يجمع على فِعَلة، (وخِفاف) في خُف الرِّجْلَيْن، أما خفّ البعير فيجمع على أخفاف، ويشترط لجمع فُعل على فِعال أنْ لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمُدْي، (وفُلْك) في فُلْك، وزنهما واحد، لكن ضمة الجمع كضمة أُسد، وضمة المفرد كضمة قُفل في أنّ الأولى عارضة، والثانية أصلية.

(وباب عُود) من معتل العين بالواو، من نحو قُرْء يجمع (على عِيدان) لحصول التخفيف بانقلاب الواو ياء.

وَنَحْو: جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تِيْجَانٍ، وَجَاء عـلـى ذُكُـور وأزْمُـنٍ، وخِـرْبَـانٍ وحُـمْـلانٍ . . . .

قوله: **(ونحو جمل)** لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون عينه متحركاً، فحينئذٍ إما يكون الفاء مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فإن كان مفتوحاً فالعين إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون صحيح العين كجمل فيجمع غالباً على أجمال، وفي الكثرة على جمال أو معتل العين كتاج ويجمع على تيجان.
قوله: **(وجاء)** أي وجاء جمع فعل بفتحتين على هذه الأبنية الستة أيضاً. كذكور في ذكر وهو خلاف الأنيث من الحديد، وازمن في زمن، وخربان في خرب. وهو ذكر الحبارى، وحملان في حمل، . . . .

بكسر الفاء وسكون العين لحصول التخفيف بإنقلاب الواو ياء **(ونحو جمل)**، مما كان على فعل بفتح الفاء العين **(على جمال)**، في الكثرة **(وأجمال)**، في القلة **(وباب تاج)**. أي المعتل العين من نحو جمل **(على تيجان وجاء)**، جمع نحو جمل على هذه الأوزان الستة **(على ذكور)**، في جمع ذكر **(و)**، على **(أزمن)**، في جمع زمن **(و)**، على **(خربان)** بكسر الفاء وسكون العين في جمع خرب وهو ذكر الحبارى **(و)**، على **(حملان)** في

قوله: **(وفي الكثرة على جمال)** يشترط أن لا يكون فعل مضاعفاً ولا معتل اللام. وإن كان كطلل وفتى لم يجمع على فعال.
قوله: **(وهو خلاف الأنيث من الحديد)** أي أنه اسم لأَيْبَسِ الحديد وأجوده وإنما فسره بهذا؛ لأن الذكر مقابل الأنثى من الصفات والكلام في الأسماء وخربان كسر المعجمة وسكون الراء يقال أيضاً في جمع خراب خراب، وخراب بالكسر قاله في القاموس قال والخرب محركة ذكر الحبارى، والشعر المقشعر في الخاصرة والمختلف وسط المرفق، وقال: والحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث وحملان بضم المهملة، والحمل اسم للخروف أو الجذع من أولاد الضأن فما دونه ويجمع أيضاً على أحمال، . . . .

(و) الغالب في (نحو جَمَلٍ) مِن كل اسم صحيح العين على فَعَل بفتح فائه وعينه جمعه (على أَجْمال) في القلة (وأجمال) في الكثرة، نعم إنْ كان مضاعفا كطلل، أو لامه معتلة كفتى، لم يجمع على فِعال. (وباب تاج) من معتل العين بالواو من باب جَمَل يُجمع (على تِيجان، وجاء) جمع نحو جمل أيضاً (على) تسعة أوزان (ذُكُور) وذِكَارة كحِمارة في ذَكَر (وأَزْمُن) في زَمَن (وخِرْبان) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في خَرَب لذكر الحبارى، طائر، (وحُمْلان) بضم أوله في حَمَل للخروف وللبرق، ولو قال وذُكْران كان أولى، ليفيد أنه جمع أيضاً لذَكر، ومحل ذلك في صحيح العين، . . . .

وجِيْرَةٍ وحِجْلَى. وَنَحْو: فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فيهمَا، وَجَاء على نُمُورٍ ونُمُرٍ. وَنَحْو: عَجُزٍ على أَعْجَازٍ، وَجَاء سِبَاعٌ، وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بتكسيرٍ.

جا: وجيرة في جار، وحجلي في حجل وهو القبيح.

قوله: (**ونحو فخذ**) هذا هو مكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالباً على أفخاذ في القلة والكثرة وجاء فيه بناآن آخران كنمور ونمر في نمر وهو سبع.

قوله: (**ونحو عجز**) هذا هو مضموم العين من مفتوح الفاء فيجمع على أعجاز والعجز مؤخر الشيء وجاء سباع في سبع.

قوله: (**وليس رجلة بتكسير**) يريد أن فعلة بفتح الفاء وسكون العين ليس تكسير بل هو اسم جمع، وذكر الخباز في شرح "الدرة الألفية" أن فعلة لم تكسر عليه إلا اسم

نقره: جمع حمل (و) على (**جيرة**)، بكسر الفاء وفتح العين في جار (و)، على (**حجلي**)، في حجل وهو القبيح، (**ونحو فخذ**) مما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين (**على أفخاذ فيهما**)، أي في القلة والكثرة (**وجاء**)، جمع نحو فخذ على هذين الوزنين (**على نمور ونمر**)، بضم الفاء والعين، ونحو عجز مما كان على فعل مفتوح الفاء ومضموم العين (**على أعجاز فيهما**)، أي في القلة والكثرة (**وجاء سباع**)، في جمع سبع (**وليس رجله بتكسير**)، قال أبو علي في الإيضاح: وقالوا في العدد القليل من الرجال رجلة واستغنوا به عن أرجال وليس رجلة بتكسير وإنما هو اسم جمع وتصغيره رجيلة، وقال ابن

كه: وجيرة بكسر الجيم وسكون التحتية، وحجلي بكسر الحاء وسكون الجيم والقبيح بفتح القاف وسكون الموحدة وجيم طائر.

قذ: (وجِيَرَة) بكسر الجيم وإسكان الياء في جار، (وحِجْلى) في حَجَل، وهو القُبَّج لطائر، وأُسد وآسُد في أسَد. (و) الغالب في (نحو فَخِذٍ) من كل اسم صحيح على فَعِل مفتوح الفاء مكسور العين جمعه (على أَفْخاذ فيهما)، أي في القلة والكثرة، ويُفرّق بينهما بالقرائن، (وجاء) أيضاً (على) ثلاثة أوزان (نُمُور ونُمُر) ونِمار في نَمِر لسبُع، والأخيران شاذان، وجعل ابن مالك فعولا غالباً ككبد وكُبود، ونَمِر ونُمُور. (و) الغالب في (نحو عَجُز) لمؤخّر الشيء، أي من كل اسم صحيح مفتوح أوله مضموم ثانيه جمعه (على أَعْجاز فيهما) في القلة والكثرة، (وجاء سِباع) في سَبُع، ورِجال في رَجُل، (وليس رَجْلَة) بفتح أوله، وإسكان ثانيه (تكسر) أي بجمع تكسير للرجل المقابل للمرأة؛ خلافا لابن السراج، لأنها ليست من أبنية الجموع، بل هي اسم جمع للرجل قيل أو جمع للرجل، بمعنى الراجل المقابل للفارس، أي فكأنه جمع راجل، لكن رجل بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم.

. . . .

واحد وهو رجل، ثم أشار فيه إلى أنه لم يعد هذه الصيغة تكسيراً غير ابن السراج فإنه جعلها تكسير الرجل، هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل في شرح "الدرة"، والظاهر أنه ليس المراد بالرجل هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة؛ لأنا لم نجد رجلة بمعنى الرجال وقد وجد رجلة بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان، فيكون المراد به الرجل بمعنى

السراج: إنها تكسير لرجل والظاهر أنه ليس المراد بالرجلة هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة وإنما هي بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان، . . . .

قوله: **(وهو خلاف الأنيث)** إنما فسره بذلك؛ لأن ذكراً بمعنى خلاف الأنثى من الصفات وبحثه في الأسماء يدلك على هذا قوله في الصفات وذكران.

قوله: **(فيجمع غالباً على أفخاد في القلة والكثرة)** أي ويفرق بينهما بالقرينة ونظيره أرجل في جمع رجل بكسر الراء وتخفيفه أن بناء جمع القلة استعير للكثرة واستغنى به عن جمعها وقد جاء عكسه كقلوب ورجال وصردان.

قوله: **(على أفخاذ في القلة والكثرة)** فإن قيل هذا الوزن مختص بالقلة فكيف يكون مشتركاً بين القلة والكثرة؟ أجيب بأنه ليس معناه كذلك بل معناه أن هذا الوزن يستعمل في القلة والكثرة ومعلوم أن استعمال أحدهما مكان الآخر على سبيل التجوز جائز فيكون هذا الوزن حقيقة في القلة مجازاً في الكثرة.

قوله: **(كنمور ونمر في نمر)** جاء فيه أيضاً الغالب وهو أنمار وجاء أنمر ونمر بسكون الميم ونمار ونمارة بكسر النون فيهما.

قوله: **(والظاهر أنه ليس المراد الخ)** اعترض في بغية الطالب على المصنف بأنه لا وجه لا يراد رجلة هنا؛ لأن الكلام في فعل ورجلة لا يتوهم أنها جمع رجل بل إنها جمع راجل؛ لأنها لم تأت بمعنى رجال بل بمعنى رجالة وقد يجاب عنه بأن رجلاً قد جاء بمعنى راجل فربما يتوهم أن رجلة جمع له فأراد المصنف دفعه ولعل الشارح أشار إلى هذا الجواب بما قاله، لكنه يرد أن رجلاً بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم فالأحسن الجواب يمنع قولهم لم نجد رجلة بمعنى الرجال، ففي القاموس: الرجل بضم الجيم وسكونه معروف، ثم قال: الجمع رجال ورجالات، ورِجَلَة كَعِنَبَة، وقال بعد ورَجِلَ كفرح فهو راجل، ورَجُل، ورجِل ورَجِيل، ورَجْلان إذا لم يكن له ظهرٌ يركبه الجمع رجال، ورجالة، ورجال، ورجالي، ورجالي، ورجلان بالضم، ورَجْلة ورِجْلة وأرْجَلة، وأراجل، وأراجيل.

. . . .

وَنَحْو: عِنَبٍ على أعْنَابٍ فيهمَا، . . . .

جار بردي: الراجل فإنه ذكر في شرح "الهادي" أنه جاء رجل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر[1]: [البسيط]

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِيْنِي عَلَى فَرَسٍ وَلا كَذَا رَجُلاً إلا بِأَصْحَابِ

ومعنى البيت الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا يجوز إلا في حال مصاحبته مع أصحابه، فقال: لم لا أقاتل منفرداً سواء كان فارساً أو راجلاً، وذكر في "الكشاف" أنه يقال جار رجل رجل، أي رجل راجل وقول الشاعر[2]: [الطويل]

ما زلتَ تحسبُ كلَّ شَيءٍ بَعْدَهم خَيْلاً تَكرّ عَلَيْهِمُ ورِجَالاً

أي رجالة.

قوله: **(ونحو عنب)** لما فرغ مما فتح فاؤه في مكسور الفاء فعينه، إما مكسور أو مفتوح، ولا يكون مضموماً، فإن كان العين مفتوحاً كعنب فيجمع على أعناب، . . . .

نقره كار: ونحو عنب، مما كان على فعل بكسر الفاء وفتح العين **(على أعناب)**، في القلة والكثرة

حاشية: قوله: **(أما أقاتل عن ديني)** أي أما أدافع وما أذاب عن ديني فيتعلق عن قوله أقاتل بتضمين أحد هذين الفعلين.

قوله: **(سواء كان فارساً أو راجلاً)** فيه العطف بأو بعد سواء، وقد صرح بجوازه السيرافي وغيره وصوب ابن هشام الإتيان بدلها بأم مع همزة الاستفهام بعد سواء. قوله: **(بعدهم خيلاً)** اي فوارس لا أفراساً ض.

قوله: **(ولا يكون مضموماً)** لعدم فعل في كلامهم.

فلاح: (و) الغالب في (نحو عِنَب) من كل اسم صحيح مكسور الفاء، مفتوح العين جمعه (على أعْناب) في القلة والكثرة، . . . .

---

(١) انظر: النوادر: ٢٨ وأنساب الأشراف ٢: ١٧٤، وفي البارع: ١٢٤ وشرح الفصل ١/ ٧٣٢.

(٢) انظر: الصناعتين ١/ ٢٢١.

وَجَاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ وَنَحْو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهمَا. وَنَحْو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهمَا، وَجَاء أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ. . . . .

جار: وقد جاء أضلع وضلوع في جمع ضلع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة في ضلع بالسكون، وإن كان العين أيضاً مكسوراً كإبل فيجمع على آبال في القلة والكثرة.

قوله: **(ونحو صرد)** هذا شروع في مضموم الفاء وعينه إما مفتوح أو مضموم، فإن كان مفتوحاً كصرد وهو طائر فيجمع على صردان وجاء أرطاب في رطب ورباع في ربع

نقره: (**وجاء أضلع وضلوع**)، في جمع ضلع وهو لغة في ضلع بسكون العين ونحو إبل مما كان على فعل بكسر الفاء والعين (**على أبال فيهما**) أي في الكثرة والقلة، ونحو صرد مما كان على فعل مضموم الفاء مفتوح العين (**على صردان**)، بكسر الفاء وسكون العين (**فيهما**)، في جمع صرد وهو طائر (**وجاء أرطاب**)، في جمع رطب (**ورباع**) في جمع

كمال: قوله: (**وقد جاء أضلع وضلوع**) ليس مما الكلام فيه؛ لأن الضلع مؤنثة كما في القاموس وغيره، قال الموصلي: وفي الحديث: " خلقت المرأة من ضلع عوجاء " وقد يعتذر بأن المصنف أراد بالمذكر ما لا تاء فيه كما اقتضاه كلام الشريف وغيره من الشارحين وتمثيل المصنف للمؤنث بما فيه التاء فقط، وللمذكر بالعين والقوس والساق وغيرها يؤيده. قوله: (**وهو لغة في طلع بالسكون**) ظاهره أن السكون فيه أرجح، والمتبادر من كلام غيره خلافه، قال الجوهري: الضلع بكسر الضاد، وفتح اللام واحدة الضلوع والأضلاع وتسكين اللام فيها جائز. قوله: (**في القلة والكثرة**) والفارق القرائن.

قوله: (**أو مضموم**) لعدم فعل في كلامهم ض.

قوله: (**ورباع في ربع**) جاء أيضاً في جمعه أرباع.

فق: (وجاء أَضْلُع وضُلُوع) في ضِلع بكسر أوله، وفتح ثانيه، ويجوز إسكان ثانيه.

(و) الغالب في (نحو إبِل) من كل اسم مكسور الفاء والعين كإبِد وعِبِل لبلد جمعه (على آبالٍ) بالمد (فيهما)، أي في القلة والكثرة. (و) الغالب في نحو (صُرَد) لطائر من كل اسم مضموم الفاء مفتوح العين جمعه (على صِرْدان) بكسر أوله، وإسكان ثانيه (فيهما) أي في القلة والكثرة، (وجاء) أيضاً (على أَرْطاب) في رطب (ورِباع) بكسر أوله في رُبع للفصيل الذي يُنتج في الربيع، وهو أول النتاج، وفي نسخ: وجاء أرطاب ورباع.

وَنَحْو: عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهمَا. وامتنعوا من (أفْعُلٍ) فِي المعتلِّ الْعين. وأقْــوُسٌ وأَثْــوُبٌ وأَعْــيُــنٌ وأَنْــيُــبٌ شَــاذٌ. . . . .

ج وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج، وإن كان عينه مضموماً أيضاً كعنق فيجمع على أعناق في القلة والكثرة.

قوله: (**وامتنعوا**) هذه قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمة ولا يجمع المعتل العين من الأبواب المذكورة على أفعل واويًا كان أو يائيًا، فلا يقولون ايسل في سيل ولا أعود في عود لاستثقال الضم على حرف العلة، وما جاء فشاذه والناب من السن، وكذا لا يجمع

نقره ربع وهو الفصيل الذي يولد في الربع ونحو عنق مما كان على فعل بضم الفاء والعين (**على أعناق فيهما**)، أي في القلة والكثرة (**وامتنعوا**) في الأوزان العشرة للثلاثي (**من أفعل في المعتل العين**)، سواء كان واويًّا أو يائيًّا فلم يقولوا أسيل في سيل وأعود في عود لأنه لو جاء أفعل منه لاستثقلت الضمة على حرف العلة، وإن كان ما قبله ساكناً لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل (**وأقوس وأثوب واعين وأنيب شاذ**

ك قوله: (**كعنق**) لا يعترض بأن العنق مؤنثة على ما صرح به ابن معط فقد حكى الجوهري وغيره تذكيرها أيضاً بل ظاهر كلام القاموس أنه أشهر على أنه يجاب بما تقدم.

قوله: (**على أفعل**) وإن كان القياس جمعه على ذلك.

قوله: (**والناب من السن**) إنما فسره بذلك لأنه لو كان بمعنى الناقة المسنة يجمع على نيب.

قوله: (**والناب من السن**) قال ذلك لأن الناب بمعنى الناقة المسنة من الصفات؛ ولأنها لم يأت في جمعها أنيب قال في القاموس: الناب السن خلف الرباعية مؤنثة الجمع أنيب وأنياب ونيوب وأنانيب انتهى.

فق (و) الغالب في (نحو عُنُقٍ) من كل اسم مضموم الفاء والعين جمعه (على أَعْناق فيهما) أي في القلة والكثرة.

ثم نبّه على قاعدتين متعلقتين بالجمع، فقال في الأولى (وامتنعوا من) الجمع على (أَفْعُل) بضم العين (في المعتل العين) واويا كان أو يائيا، فلا يُقال أَعْوُد في عود، ولا أَسْيُل في سيل؛ لثقل الضمة على حرف العلة، وإنْ سكن ما قبله، لأنّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فيثقل بأدن ثِقل، ولأنّ الضمة مع الواو كثلاث ضمات، ومع الياء لا تجانسها، (وأَقْوُس وأَثْوُب) في قوس وثوب من الواوي، (وأَعْيُن . . . .

وامتنعوا من (فِعَالٍ) فِي الْيَاء دون الْوَاو كـ: (فُعُولٍ) فِي الْوَاو دون الْيَاء. وفُؤُوْجٌ وسُؤُوْقٌ شَاذٌ.

الْمُؤَنَّثُ

المعتل العين اليائي على فعال، ويجوز ذلك في الواوي لما مر من امتناع سيال وجواز ثياب، ولا يجمع المعتل العين الواوي على فعول لاستثقال الواوين والضمتين، ويجوز ذلك في اليائي فيمتنع ثووب ويجوز سيول.

الْمُؤَنَّثُ

قوله: (**المؤنث**) لما فرغ من المذكر شرع في المؤنث فعينه إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكناً فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً . . . .

وامتنعوا من فعال في الياء)، أي في المعتل العين اليائي (**دون الواو**)، أي لا يمتنعوا من فعال من المعتل العين الواوي وقد عرفت بيان ذلك (**كفعول في الواو دون الياء**)، أي كما امتنعوا من فعول في المعتل العين الواوي؛ لاستثقال الضمة على واو في الجمع دون المعتل اليائي، فإنه يجيء منه فعول نحو سيول؛ وذلك لأن استثقال اجتماع الواو والياء ليس كاستثقال اجتماع الواوين (**وفووج وسووق شاذ المؤنث**. . . . .

قوله: (**ويجوز ذلك في اليائي**) لأن اجتماع الضمتين مع ياء وواو ليس مستثقلاً كاستثقال الواوين والضمتين.

وأَنْيُب) في عين وناب من السِّن في اليائي، أي كل منها (شاذ)، وهو من باب فَعْل بفتح الفاء، وإسكان العين، إلّا ناب فمن باب فَعَل بفتحتين، وقال في الثانية: (وامتنعوا من فِعال في الياء)، أي في معتل العين بالياء غالباً، (دون الواو)، لِما مرَ من امتناع سيال دون ثياب (كـ) ما امتنعوا من (فُعُول في الواو دون الياء)، فلا يقال ثُوُوب، ويُقال سيول، لأنّ ثقل الضم مع الواو والياء ليس كثقله مع الواوين، ومنهم مَن يقلب الضمة الأولى كسرة فيقول سِيول وبيوت، هربا من الضمتين، (وفُؤُوج) في فوج للجماعة من الناس، (وسُؤُوق) في ساق، وأصله سوق بفتحتين، أي كل منهما (شاذ)، وجاء في جمعها أفواج وسوق، مثل أُسُد وسِيقان وذلك قياسي، وبعضهم فرّ من الثقل في نحو سؤوق إلى إبدال الواو الأولى همزة، وهو مع ذلك شاذ.

(المؤنث) بالتاء من الأبنية المذكورة، يقال فيه . . . .

نَحْو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ وبُدُورٍ وَبِدَرٍ ونُوَبٍ.
وَنَحْو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غَالِباً، وَجَاء على لِقَاحٍ وأَنْعُمٍ.

فقد ذكر لجمعه أربعة أبنية كقصاع في قصعة، وبدور وبدر في بدرة، وهي عشرة آلاف درهم، ونوب في نوبة.

قوله: **(ونحو لقحة)** هذا هو المكسور الفاء من الساكن العين كلقحة وهي الحلوب من الإبل فيجمع غالباً على لقح وجاء لقاح، وأنعم في نعمة.

نحو قصعة)، مما فاؤه مفتوح وعينه ساكن وفيه تاء التأنيث **(على قصاع غالباً و)**، جاء جمع نحو قصعة **(على بدور وبدر)**، بكسر الفاء وفتح العين في بدرة وهي عشرة آلاف درهم **(و)**، على **(نوب)**، بضم الفاء وفتح العين في جمع نوبة ونحو لقحة مما فاؤه مكسور وعينه ساكن وهي الحلوب من الناقة **(على لقح)**، بكسر الفاء وفتح العين غالباً **(وجاء)**، جمع نحو لقحة على لقاح، وعلى **(أنعم)**، في نعمة، ونحو برقة مما فاؤه مضموم وعينه ساكن وهي أرض ذات حجارة بيضاء. . . . .

قوله: **(فقد ذكر لجمعه أربعة أبنية)** ظاهر كلامه كالمصنف أن الأربعة غالبة مطردة، وليس كذلك بل الغالب فعال فقط وفعول وأخواه من القليل المحفوظ نبه عليه في بغية الطالب وذكره ابن هشام وغيره.

قوله: **(وهي عشرة آلاف درهم)** كذا قال الجوهري، وفي القاموس أنها كيس فيها ألف أو عشر آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار ومقتضاه أنها اسم للظرف لا للمظروف، والتكة بكسر التاء، والقدر بكسر القاف.

(نحو قَصْعَة) من كل اسم على فَعْلَة مفتوح الفاء ساكن العين يجمع (على قِصاع) في غير معتل العين بالياء غالباً في القلة والكثرة، (و) جاء جمعه أيضاً (على بُدُورٍ) بضم أوله في غير معتل العين بالواو (و) على (بِدَرٍ) بكسر أوله، وفتح ثانيه في بدرة لعشرة آلاف درهم (ونُوَب) بضم أوله وفتح ثانيه في نوبة، (ونحو لِقْحَة) بكسر أوله، وإسكان ثانيه للحلوب من النوق يجمع (على لِقَح) بكسر أوله وفتح ثانيه (غالباً) في القلة والكثرة، (وجاء) جمعه أيضاً (على لِقاح و) على (أَنْعُم) في نعمة، على فُعِل بضم أوله كلحية ولحَى

وَنَحو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غَالِباً، وَجَاء: على حُجُوزٍ وبِرَامٍ.
وَنَحْو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وَجَاء على أَيْنُقٍ. . . . .

جـ قوله: (**ونحو برقة**) هذا هو المضموم الفاء من الساكن العين كبرقة، وهي أرض غليظة فيها حجارة فيجمع غالباً على برق، وجاء فيها بناآن آخران وهي حجوز في حجزة وهي ما فيه التكة من السراويل، وبرام في برمة وهي القدر من الحجر. قوله: (**ونحو رقبة**) لما فرغ من الساكن العين شرع في متحركه ففاؤه إما مفتوح أو مضموم، ولم يذكر مكسور الفاء فإن كان مفتوح الفاء فالعين إما مفتوح أو مكسور، ولم يذكر المضموم، فإن كان مفتوحاً كرقبة على رقاب وجاء على أينق.

قال بعضهم: أصله أنوق ثم استثقلوا الضمة على الواو فقدموها، وقالوا أونق ثم

ﺯ (**على برق**)، بضم الباء وفتح الراء (**غالباً وجاء**)، جمع نحو برقة (**على حجوز**)، في جمع حجزة وهي معقد الإزار وما فيه التكة من السراويل (و)، على (**برام**)، في جمع برمة وهي قدر من الحجر، ونحو رقبة مما كان فاؤه وعينه مفتوحين (**على رقاب وجاء أينق**)، في جمع ناقة أصله أنوق بدليل قولهم بعير منوق أي مذلل واستنوق الجمل فقدم الواو على النون وقلبت الواو ياء فصال أينق فوزنه على هذا أعفل، وقيل إن أصله أنوق حذفت الواو وعوضت عنه ياء زائدة بعد الهمزة فوزنه على هذا أيفل. . . . .

ك قوله: (**ولم يذكر مكسور الفاء**) لعدم وجوده في كلامهم. قوله: (**وجاء على أينق**) جاء في جمع ناقة أيضاً ناق ونوق كبدن وأنوق وأنؤق بالهمزة وأونق وأنواق ونياق. قوله: (**وجاء على أينق**) فإن قلت: إن أنيقاً جمع ناقة وهي ليست بمفتوحة العين وهو غيره معنى، قلت: أصله الفتح إذ أصل ناقة نوقة قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قف (ونحو بُرْقَةٍ) من كل اسم مضموم الفاء ساكن العين لأرض غليظة ذات حجارة بيض يجمع (على بُرَق) بضم أوله وفتح ثانيه (غالباً) في القلة والكثرة (وجاء) جمعه أيضاً (على حُجُوز) بضم أوله في حجزة لِما فيه التكة من السراويل، ومحله في غير معتل العين بالواو، (و) على (بِرام) بكسر أوله في برمة لِقدر من الحجر، وعلى فِعل بكسر أوله كصورة وصور.

(ونحو رَقَبَة) بفتحتين يجمع (على رِقاب) غالباً في القلة والكثرة بالشرط السابق في جمع فَعَل بفتحتين، (وجاء) جمعه أيضاً على (أَيْنُق) في ناقة، وأصله أَنْوُق، بدليل قولهم نوق وبعير مُنَوَّق، أي مُذلّل، استُثقلت الضمة على الواو، فقدموها على النون،

وتِيَرٍ وبُدْنٍ. وَنَحْو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.................

عوضوا عن الواو ياء؛ لأن التغيير يونس بالتغيير، فقالوا أينق فوزنه اعفل، وقال آخرون: أصله أتوق كما ذكرنا، لكن حذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة فوزنه أيفل وما ذكرنا مبني على أن ألف الناقة من الواو وهو كذلك لقولهم بعير منوق أي مذلل، وفي المثل استنوق الجمل أي صار ناقة، يضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث أو في صفة شيء ثم يخلطه بغيره، وأصله أن طرفة كان عند بعض الملوك فأنشد شاعر شعراً في وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: قد استنوق الجمل، وتير جمع تارة. قال في "الصحاح": أصل تير تيار حذفت منه الألف، وبدن جمع بدنة. قوله: **(ونحو معدة)** أي إن كان مكسوراً عينه وهو مفتوح الفاء كمعدة فيجمع على معد.

(و)، على **(تير)** بكسر الفاء وفتح العين في جمع تارة (و)، على **(بدن)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع بدنة، ونحو معدة مما كان على فعلة بفتح الفاء وكسر العين **(على معد)**، بكسر الفاء وفتح العين................................

قوله: **(ثم عوضوا من الواو ياء)** أي قلبوا الواو ياء. قوله: **(وقال آخرون)** نص على القولين سيبويه والأول هو ما في الصحاح، ومذلل بذال معجمة من الذل بالكسر ويجوز الضم وهو الانقياد، وطرفة بمهملة وراء وفاء مفتوحات لقب ابن العبد، واسمه عمرو، وبعض الملوك وهو عمرو بن هند، وقد قتل طرفة بعد بأمره، والقصة مشهورة، والشاعر المسيب بن علس بياء وعين ولام مفتوحات وتارة أصلها تورة وسيأتي الكلام على ما قاله الجوهري في الإعلال.

قوله: **(ثم عوض منها ياء زائدة)** إما قبل الفاء، وإما في موضع العين ثم قدمت تلك الياء على النون. قوله: **(جمع بدنة)** ناقة أو بقرة بتحريكه قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦] وقرئ بضمتين ويوافقها كلام الجوهري.

قوله: **(فيجمع على معد)** وإنما جاء في معدة نحو معد فكأنهم غيروه إلى فعلة بالسكون كدية وقرب؛ لأنهم لا يجمعون على فعل شيئاً إلا إذا جاء في وسطه السكون. قال عبد القاهر:

فصار أونق، ثم عوّضوا منها ياء، لأنّ التغيير يؤنس بالتغيير، فقالوا أينق، فوزنه أعفل، وقيل أصله أنوق كما قلنا فحذفت العين، وعوض منها ياء زائدة، فوزنه أيفل، وألف ناقة بدل من واو متحركة، (و) على (تِيَر) بكسر أوله، وفتح ثانيه في تارة، أي مرة، وقال الجوهري تِيَر مقصور من تِيار أي فجمع تارة تِيار، حذفت ألفه، (و) على (بُدْن) بضم أوله، مع إسكان ثانيه، أو ضمه في بدنة، (ونحو مَعِدة) من كل اسم مفتوح الفاء، مكسور العين يجمع على (مِعَدٍ) بحذف التاء، وقد يُجمع على فِعَل بكسر الفاء، وفتح

وَنَحْو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ. وَإذا صُحِّحَ بَاب تَمْرَة. . . . .

قوله: (ونحو تخمة) لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضمومها ولم يذكر منه إلا ما كان عينه مفتوحاً.

قوله: (وإذا صحح باب تمرة) لما فرغ من تكسير الثلاثي المجرد غير الصفة مذكراً أو مؤنثاً، وكان بعض منه إذا صحح يدخله تغيير ما ذكره ها هنا، إما لأنه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير، أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في النحو، وهو قسمان: قسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع بالواو والنون، وقدم ما

(ونحو تخمة) بضم الفاء وفتح العين (على تخم) بضم الفاء وفتح العين وليس نحو تخمة وتخم مما يفرق بين جمعه وواحده بالتاء كالرطبة والرطب؛ لأن تخماً مؤنث بخلاف رطب، ولأنه لا يصغر تخم على لفظه فلا يقال تخيم وإنما يقال تخيمات ولو كان نحو رطب ينبغي أن يصغر على لفظه وإذا صحح إنما ذكر هنا جمع التصحيح مع أنه ذكره في الكافية لأن بعض ما جمع بالواو والنون أو بالألف والتاء يدخله تغيير ما فيقرب بسبب هذا التغيير من التكسير فذكره هنا أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في الكافية، وقدم هنا البحث عن الجمع بالألف والتاء على الجمع بالواو والنون لأن أبحاثه أكثر (باب تمرة)، مما كان على فعلة مفتوح الفاء وساكن العين وكان اسماً وعينه

قال شيخنا كان الأصل معد بفتح الميم وكسر العين إلا أن كسرة الفاء قامت مقام فتحة العين وفتحة العين قامت مقام كسرة الفاء ليدلوا على تقارب هذه الحركات.

قوله: (بغير ما ذكره) وهو عروض الفتح والسكون في بعض الصور.

العين، (ونحو تُخَمَة) بضم الفاء، وفتح العين تجمع (على تُخَم) بحذف التاء، يقال أتخم من الطعام، وعن الطعام، وأصل تخمة وخمة من الوخامة، وليس ذلك كرطبة ورطب في أنه اسم جنس، وإنْ وافقه في أنه يفرق بين، واحده وجمعه بالتاء، لأنّ رطباً مذكر كتمر وتخماً مؤنث كغرف، ولأنّ تصغير رطب رُطيب، وتصغير تخم تُخيمات، بالرد إلى واحد، ثم جمعه بالألف، والتاء.

ثم استطرد هنا ذكر شيء من جمع التصحيح للمؤنث لِما يدخله من التغيير المقرب له من التكسير، ولأنه لو لم يتذكر هنا لما يعلم حكمه مِن قاعدته المذكورة في الكافية مقدما ما جمع بألف وتاء، ولم تحذف لامه على ما جمع بواو ونون، لأنّ أبحاثه أكثر، ولأنّ مفرد كليهما من الأسماء المؤنث، والأصل فيها إذا صححت أن تجمع بالألف والتاء، فقال:

(وإذا صحح باب تَمْرَة) مما هو على فعله بفتح الفاء وإسكان العين، ولو معتل

قِـيـل: تَـمَـرَاتٌ بِـالْـفَـتْـحِ، ....

جـ جمع بالألف والتاء، إما لأن الأبحاث المتعلقة به أكثر أو لأن كلا القسمين من الأسماء المؤنثة، والأصل فيها إذا صحح أن تجمع بالألف والتاء فما جمع بالواو والنون منها خارج عن القياس كما سيجيء.

ثم الكلام وإن كان في الاسم غير الصفة؛ لأنه لم يشرع بعد في الصفة لكن ذكر ها هنا أيضاً لئلا يحتاج إلى الذكر في بحث الصفات فيطول، إذا عرفت ذلك فنقول المؤنث الذي جمع جمع التصحيح، فإما بالألف والتاء، أو بالواو والنون، فإن كان بالألف والتاء فإن تحرك عينه فلا كلام فيه إذ هو على القياس وإن سكن عينه فالتاء التي في مفرده إما ملفوظة أو مقدرة فإن كانت ملفوظة فهو إما اسم أو صفة، فإن كان اسماً فإما مضاعف أو لا، فإن لم يكن مضاعفاً ففاؤه إما مفتوح أو مضموم أو مكسور، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن معتل العين كتمرة ورمية، يقال فيه تمرات ورميات بفتح العين فرقاً بين الاسم والصفة، فإن الصفة تبقى على السكون لما سيجيء ولم يعكسوا؛ لأن الصفة لثقلها بالخفة أجدر، ....

دكنقوز صحيحة (قيل تمرات بالفتح) أي بفتح العين سواء كان لامه صحيحة أو لا نحو ظبيات في ظبية وإنما يفتح للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس؛ لأن الصفة بالسكون أَوْلَى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل في الدلالة على الحدث.......

فلاح قوله: (والأصل فيها) أي في الأسماء المؤنثة، وقال صحح بالتذكير نظراً إلى مفرداتها.

قوله: (فإن تحرك عينه فلا كلام فيه) أي كسمرة وتمرة فيقال في جمعها سمرات وتمرات، فإن قيل يجوز الإسكان أيضاً فهو كالحركة في جمع ساكن العين أجيب بأنه لجواز الإسكان في المفرد لا أنه حكم تجدد حالة الجمع.

قوله: (إذ هو على القياس) فيجمع كما مر تغيير فيقال في كلمة كلمات، وفي حسنة حسنات. قوله: (فالتاء التي في مفرده) لا حاجة إلى ذكر المفرد؛ لأن الضمير له.

قوله: (كتمرة ورمية) أشار إلى أنه لا فرق بين صحيح اللام ومعتلها وكرمية ركوة.

قوله: (فإن الصفة تبقى) فتقول في صعبة، وصفرة، وصلبة، صعبات، وصفرات، وصلبات كما سيجيء. قوله: (لأن الصفة لثقلها) وسبب ثقلها كون مفهومها متعدداً من الذات والحدث والنسبة فافهم.

قوله: (لأن الصفة لثقلها بالخفة أجدر) إنما كانت أثقل لمشابهتها الفعل في تحمل الضمير والدلالة على الحدث.

فق اللام كرَكْوة وظبية (قيل) فيه (تَمرات) وركوات وظبيات (بالفتح) للعين فرقاً بين الاسم

والإسكان ضَرُورَة، . . . .

وجاء الإسكان في ضرورة الشعر كقوله[١]: [الرجز]

فتستريـــــــــــحُ النفسُ مـــن زَفْرَاتِها

(والإسكان ضرورة)، أي لا تبقى العين على سكونها إلا للضرورة كقوله، فتستريح

قوله[٢]: [الرجز]

(فتستريحُ النفسُ من زَفْـــــــــرَاتِها)

قبله:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْــــــرِ أو دُولاتِها
تُدِلْنَنَا اللَّمَّـــــــــة مـــــن لَمَّاتِها

وعل بمعنى لعل، وصروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بضم الدال في المال، وبالفتح في الحرب وقيل هما بمعنى ويدلنا من الإدالة وهي الغلبة، واللمة بالفتح الشدة، وكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه، ويقال زفر يزفر زفرا وزفيراً أخرج نفسه بعد مدة، والزفرة أن تضم النفس كذلك.

منه والصفة، وكان الاسم أولى بالتغيير لأنه أخف منها، (والإسكان ضرورة) في الشعر فقوله[٣]: [الرجز]

فتستريـــــــــــحَ النفسُ من زَفْــــراتِها

(١) انظر: الخصائص ١/٣١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٠.

(٢) قائله: لم أقف على اسم راجزه. اللغة: "عل" لغة في لعل "الدولات" - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: هما واحد "تدلننا" من الإدالة، وهي الغلبة "اللمة" بالفتح الشدة "زفراتها" - جمع زفر - وهي الشدة. الإعراب: "عل" حرف من الحروف المشبهة بالفعل "صروف" اسم لعل "الدهر" مضاف إليه "أو" حرف عطف "دولاتها" عطف عليها "يدللنا" جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل "اللمة" - بالنصب - مفعول ثان ليدللنا "من لماتها" جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله اللمة تقديرها: اللمة الكائنة من لماتها "فتستريح" - بالنصب - فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء "النفس" فاعل "من زفراتها" جار ومجرور متعلق بنستريح. الشاهد: قوله: "زفراتها" حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها. انظر: الخصائص ١/٣١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٠.

(٣) قائله: لم أقف على اسم راجزه، وهو من الرجز.

وقبله:

عـــل صــــروف الـــدهـــر أو دولاتـــهـــا تـــدلـــنـــنـــا الـــلـــمـــة مـــن لـــمـــاتـــهـــا

اللغة: "عل" لغة في لعل "الدولات" - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، =

والمعتل الْعين سَاكن، وهُذَيْلُ تُسَوِّي، ....

وإن كان معتل العين فيبقى سكونه فيقال بيضات؛ لأنهم لو حركوا فإن قلبوها ألفاً لزم زيادة التغيير وإن لم يقلبوا لزم الاستثقال. وبنو هذيل تسوي بين المعتل وغيره فيحركون فيه أيضاً، ولم يعتبروا الحركة لعروضها، قال قائلهم في صفة النعامة[1]: [الطويل]

النفس من زفراتها، بالإسكان (ومعتل العين) من باب تمرة (ساكن) مثل جوزة وبيضة فيقال بيضات بسكون الياء؛ ولأنه لو فتح فإن قلب ألفاً لزم زيادة التغيير وإن لم تقلب لزم الاستثقال (وهذيل تسوى)، بين معتل العين وغيره فتفتح عين معتل العين أيضاً ولم

قوله: (ولم يعتبروا الحركة لعروضها) أي كما في أيس، وفرق الأولون بأن العارض هنا مطرد بخلافه في ايس فإن القلب المكاني ليس بقياس.

قوله: (قال قائلهم في صفة النعامة) قال في شرح الشواهد للعيني هذا غلط؛ لأن البيت في مدح جمله شبهه بالظليم أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها انتهى. وفي تغليطه نظر لأن المذكور في البيت وصف الظليم حقيقة وإن كان وصفاً

بالإسكان، واقتصر في التحريك على الفتح لأنه حركة الفاء، فكان أولى من حركة أجنبية مع أنه أخف، (ومعتل العين) من باب تمرة (ساكن) لا غير كبيضة وبيضات وجوزة وجوزات، لثقل الحركة على الياء والواو، وتغير البنية إنْ قلبتا ألفاً (وهذيل تُسَوِّي) المعتل العين بالصحيح، ولا يلتفت إلى الثقل المذكور لعروضه بعروض الحركة بدليل أليس، قال قائلهم في صفة النعامة: [الطويل]

= وقيل: هما واحد "تدلننا" من الإدالة، وهي الغلبة "اللمة" بالفتح الشدة "زفراتها" - جمع زفر - وهي الشدة. الإعراب: "عل" حرف من الحروف المشبهة بالفعل "صروف" اسم لعل "الدهر" مضاف إليه "أو" حرف عطف "دولاتها" عطف عليها "تدلننا" جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل "اللمة" - بالنصب - مفعول ثان لتدلننا "من لماتها" جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله اللمة تقديرها: اللمة الكائنة من لماتها "فتستريح" - بالنصب - فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء "النفس" فاعل "من زفراتها" جار ومجرور متعلق بنستريح.

الشاهد: قوله: "زفراتها" حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٦٨/ ٣، وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٩، والمكودي ص١٦٤.

(١) نسبه العيني ٤/ ٥١٧ لبعض الهذليين ولم أجده في شعرهم. والبيت في وصف ذكر النعام ويبدو أنه ذكر هذا الوصف لذكر النعام ليشبه به الناقة وأنها في سيرها سريعة كسرعة ذكر من النعام يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته والمراد بيضات أنثاه، ومع أنهم شرحوا البيت بهذا وبينوا المراد منه، لم ينسبه أحد إلى قائل معين ولا ذكروا شيئاً قبله ولا بعده. انظر: الخزانة ٨/ ١٠٣، وأسرار العربية ١/ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦، والخصائص ٣/ ١٨٤.

وَبَاب كِسْرَةٍ على كِسَرَات، بِالْفَتْح وَالْكَسْر، والمعتل الْعين، ....

ج

أَخُـــو بَـيَـضَــاتٍ رَائِـــحٌ مُـتَـــأَوِّبُ

والمتأوب اسم فاعل من قولهم تأوب إذا جاء أول الليل.

قوله: **(وباب كسرة)** لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره وهو إما صحيح العين واللام أو لا، فإن كان صحيح العين واللام ككسرة وهي القطعة من الشيء المكسور فيحرك عينه للفرق المذكور، ثم يجوز أن تكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع لا ضمة لعدم مقتضيها، ولئلا يلزم فعل، وتميم يجوز السكون كما سيجيء.

وإن كان معتل العين كديمة وهي المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائي لقولهم تديمت السماء تديماً هكذا ذكره في "الصحاح" ....

ق

يعتدوا بالحركة لعروضها قال قائلهم في صفة النعامة، أخو بيضات رائح متأوب، ....

(وباب كسرة)، مما كان على فعلة مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام **(على كسرات بالفتح)**، للفرق المذكور **(والكسر)**، لإتباع العين الفاء في حركته **(والمعتل العين)**، سواء كان واويًّا، كديمة وهي المطر الدائم أو يائيًّا كبيعة..........

ك

للجمل أيضاً يقضيه التشبيه أو الاستعارة، والظليم بفتح المعجمة وكسر الالم ذكر النعام، وسيأتي في كلامه، والرايح اسم فاعل من الرواح، وهو العشي أو من الزوال إلى الليل، قال في القاموس: تأويه وتأييه أتاه ليلاً وتمام البيت:

رفـيـق يـمـســـــح الـمـنـكـبـيـن سـبـوح

ومعناه عالم بتحريك المنكبين في السير حسن الجرية. قوله: **(هكذا ذكره في الصحاح)** عبارته في مادة ديم الديمة المطر الذي ليس فيه برق ولا رعد، أقله ثلث النهار أو ثلث الليل وأكثره ما بلغ من الغد والجمع ديم انتهت. قال وقد ديمت السما تديماً.

قف

أَخُـــو بَـيَـضَـــاتٍ رائِـــحٌ مُـتَـــأَوِّبٌ

أي جاء أول الليل وأجاب غيرهم بأنّ العارض هنا مطرد بخلافه إذ القلب المكاني ليس مطرداً بل نادر.

(وباب كِسْرَة) وهي القطعة من الشيء المكسور، أي بابها مما هو مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام تجمع (على كِسَرَات بالفتح والكسر) للعين للفرق السابق مع الخفة في الفتح، ومع الاتباع في الكسر، لا بالضم، لعدم مقتضيه، ولامتناع فِعُل، (والمعتل العين) سواء أكان بالياء كبيعة، أم بالواو كديمة، وهي مطر دائم، لا

والمعتل اللّام بِالْوَاو يسكن وَيُفْتَحُ، ....

ك والحق أنه واوي لما سنذكر ومثال اليائي بيعة فيجوز فيه السكون مراعاة لحرف العلة والفتح أيضاً ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقالهم تحريك الياء بالكسر.

وإن كان معتل اللام فإن كان واويًا كرشوة فيجوز فيه السكون كرشواة مراعاة لحرف العلة والفتح على الأصل كرشوات ولا بأس بتحركها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن كعصوان، ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض، وإن كان يائيًّا كقنية يجوز فيه الكسر أيضاً؛ لأن الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح.

ج **(والمعتل اللام)**، حال كونه **(بالواو)**، نحو رشوة **(يسكن)**، العين منهما لمراعاة حرف العلة **(ويفتح)** للفرق المذكور ولا يجوز الكسر لاستثقال تحريك الياء بالكسر في معتل العين ولئلا يلزم في المعتل اللام بالواو واو متحركة ما قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض، وإنما قيد معتل اللام بالواو؛ لأنه لو كان بالياء يجوز فيه الكسر أيضاً للإتباع نحو قنيات في قنية لأن حكم الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها حكم الحرف الصحيح

ك قوله: **(الفرق المذكور)** وهو الفرق بين الاسم والصفة. قوله: **(لعدم مقتضيها)** لأنه لو كان للفتحة مقتض وهو الخفة والكسرة مقتض وهو الاتباع لكن ليس للضمة مقتض فلا يجوز.

قوله: **(والحق أنه واوي)** لأنه من دام يدوم دواماً. قوله: **(لما سنذكر)** أي في الإعلال وسيأتي إيضاحه هناك. قوله: **(والفتح أيضاً)** منعه ابن مالك وأتباعه وجعلوه في عيرات جمع عير وهو الإبل تحمل الميرة شاذًّا وإن اتفق عليه جميع العرب وكذا منعوه في معتل العين من مضموم الفاء. قوله: **(ولا بأس بتحركها)** جواب سؤال وهو أن يقال لا نسلم أنه يجوز الفتح في رشوات؛ لأنه لو جاز لزم تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فإما أن ينقلب الواو ألفاً أو لا، فإن قلبت لزم يزادة التغيير وإن لم يقلب لزم الاستثقال. قوله: **(وهو مرفوض)** بدليل أنهم يقلبون الواو ياء لكسرة ما قبلها نحو غاز فإن أصله غاز وقلبت الواو ياء ثم أعل إعلال قاض ونحو غزى فإن أصله وقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

ق رعد فيه، ولا برق .(والمعتلِ اللام بالواو) كرشوة (يُسْكَن) عينها مراعاة لحرف العلة، (ويُفتح) للفرق السابق مع الخفة، لكن منعه ابن مالك في الأول، كما منعه في معتل العين الآتي، ولا يُكسر لثقل تحريك الياء بالكسر مع كسر ما قبلها، وامتناع تحرك واو في آخر الاسم قبلها كسرة، ولهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، أمَّا معتل اللام بالياء كقنية فيجوز في جمعه الكسر أيضاً، لأنّ الياء المفتوحة إذا انكسر ما قبلها كانت كالصحيح، نحو رأيت القاضي، ....

وَنَحْو: حُجْرَةٍ على حُجُرات بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، والمعتل الْعين والمعتل اللَّام بِالْيَاءِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ، ....

جـ قوله: (**ونحو حجرة**) هذا هو مضموم الفاء، فإن كان صحيح العين واللام كحجرة تحرك عينه أيضاً للفرق المذكور، وتلك الحركة يجوز أن تكون فتحة للخفة وضمة للاتباع لا كسرة وهو ظاهر مما مر، وتميم تجوز السكون أيضاً كما سيجيء. وإن كان معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين لحرف العلة والفتح؛ لأنها تحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطة ولا يجوز فيه ضم العين؛ لأن ضم الواو بعد الضم مستثقل، والدولة اسم الشيء الذي يتداول به بعينه، وقال بعضهم: الدُّولة والدَّولة لغتان بمعنى، وإن كان معتل اللام فإما يائي كرقية ويجوز فيه السكون لحرف العلة والفتح على الأصل لا الضم لئلا يلزم ياء قبلها ضمة وهو مرفوض، وإما واوي كعروة ويجوز فيه الضم أيضاً.

غ (**ونحو حجرة**)، مما كان على فعلة مضموم الفاء ساكن العين ولم يكن معتل العين، ولا معتل اللام بالياء (**على حجرات بالضم**)، للإتباع (**والفتح**)، للفرق المذكور (**و**)، أما (**المعتل العين**)، نحو دولة (**والمعتل اللام بالياء**)، نحو رقية في (**يسكن**)، عينهما (**أو يفتح**)، ولا يجوز أن يضم العين في معتل العين لاستثقال الواو المضمومة المضموم ما

ح قوله: (**وضمة للاتباع**) قال الموصلي: فإذا جاز الاتباع في مثل كسرة وحجرة وجب الفتح في نحو قصعة فقد تغيرت صفة الواحد، فلا يكون جمعاً مصححاً أجيب بأن الاتباع إنما كان للفرق بين الاسم والصفة لا الجمع انتهى. وسيأتي في الشرح السؤال على وجه أشمل وجوابه أيضاً بمعنى هذا الجواب. قوله: (**وإن كان معتل العين**) ولا محالة يكون واويًّا لانضمام ما قبلها. قوله: (متوسطة) إنما قيد به؛ لأنه لو كانت متطرفة لا يجوز ذلك.

قوله: (بعد الضم مستثقل) يرد عليه فووح وسووق وقووس ولكنه نادر ض.

قوله: (على الأصل لا الضم) إذ الأصل الفتح فرقاً بين الاسم والصفة.

قوله: (ويجوز فيه الضم أيضاً) فيه تأمل؛ لأنه يلزم من هذا أن يكون واو متطرفة وما قبلها مضموم وهو مرفوض في الاسم المتمكن.

قف (ونحو حُجْرَة) من كل اسم على فُعْلَة مضموم الفاء، ساكن العين، صحيح العين واللام يجمع (على حُجُرات بالضم والفتح) للعين للفرق السابق، مع الاتباع في الضم، ومع الخفة في الفتح لا بالكسر لعدم مقتضيه، ولامتناع فُعِل عند المصنف، (والمعتل العين)، ولا يكون إلّا بالواو؛ لانضمام ما قبلها كدُولة، (والمعتل اللام بالياء) كرقية (يُسكَّن) عينها مراعاة لحرف العلة، (ويفتح) للفرق السابق مع الخفة، ولا يُضم لاستثقال واو مضمومة قبلها ضمة، وامتناع ياء قبلها ضمة، إمَّا معتل اللام بالواو

وَقد يسكن فِي تَمِيم فِي حُجْرات وكِسْرَات، والمضاعف سَاكن فِي الْجَمِيع .

جار قوله: **(وقد تسكن في تميم)** كأنهم جوَّزوا السكون فيهما وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها.

قوله: **(والمضاعف)** لما فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو سواء كان مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه تسكن عينه إذا جمع بالألف والتاء لئلا يلزم فك الإدغام الواجب لاجتماع المثلين فيقال في شدة وردة وغدة شدات، وردات وغدات.

نقره قبلها ولا في معتل اللام بالياء لاستثقال الياء المضموم ما قبلها وأما المعتل اللام بالواو فيجوز فيه الإتباع نحو خطوات في خطوة **(وقد تسكن في تميم)** العين **(في)** نحو **(حجرات وكسرات)**، أي في جمع فعلة وفعلة بكسر الفاء أو ضمها مع سكون العين من الصحيح وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها **(والمضاعف ساكن)**، عينه **(في الجميع)**، أي في فعلة بفتح الفاء وبضمها وبكسرها نحو سلات وسرات وعدات؛ لأنه لو حرك العين منه فإن لم يدغم لزم العود إلى المهروب عنه أولاً، وإن أدغم يكون السعي في التحريك ضائعاً . . . .

جما قوله: **(جوزوا السكون)** أي في حجرات وكسرات دون تمرات.

أنفا كعروة، فيجوز في جمعه الضم أيضاً، لأنّ ثقل الواو بعد ضمتين ليس كثقل الياء بعدهما للتنافي بينهما، والدُّولة بالضم، وهو المراد هنا، وبالفتح ما يُتداول بين الناس، وقيل بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل بالضم ما يُتداول بين الناس، وبالفتح الفعل، (وقد يُسكّن في) لغة (تميم) العين، وفي نسخة: وقد تسكن تميم (في) نحو (كِسِرات وحُجُرات)، من كل اسم على فِعلة بكسر الفاء، أو ضمها مع سكون العين، وإنْ لم يحصل الفرق السابق لثقل الكلمة بضم الفاء، أو كسرها، مع أنّ في ذلك رجوعا إلى الأصل.

(والمضاعف) وسطه ولو معتلا (ساكن) عينه (في) جمع (الجميع)، أي فَعلة بفتح الفاء كشَدّة وغَيّة أو بكسرها كرِدة ونِية، أو بضمها كعُدة وقُوّة، وذلك لئلا يلزم بالتحريك فك الادغام الواجب لاجتماع المثلين في كلمة.

هذا حكم مؤنث الثلاثي المجرد إذا كان اسماً، فإنْ كان صفة فقد ذكره هنا لئلا يحتاج إلى ذكره في بحث الصفة، فيطول، فقال:

وَأما الصِّفَات فبالإسكان، وَقَالُوا: لَجَبَات وَرَبَعَاتٌ لِلَمْحِ اسميةٍ أَصْـــلِـــيَّـــةٍ، ....

جار: قوله: **(وأما الصفات)** لما فرغ من الاسم شرع في الصفة، وقال: تسكن عينها إذا جمعت بالألف والتاء سواء كان مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها لما مر، فتقول في صعبة وصغرة وصلبة صعبات وصغرات وصلبات.

قوله: **(وقالوا لجبات)** جواب سؤال وهو أن يقال ما ذكرتم في الصفات منقوض بلجبات وربعات بفتح العين مع كونهما من الصفات، واللجبة هي الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجب لبنها، ويقال رجل ربع أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير، وامرأة ربعة، وأجاب بأنهما في الأصل اسمان وصف بهما ففتحوا نظراً إلى الأصل.

حي: **(وأما الصفات فبالإسكان)**، في الجميع لما ذكرنا نحو صعبات وصفرات وبصبات في صعبة وصفرة وصلبة **(وقالوا الجبات وربعات)**، هذا اعتراض، لأن الجبة صفة وكذا ربعة مع أنه فتح العين في جمعها. قال الأصمعي: اللجبة الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها، ويقال رجل ربع أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامرأة ربعة، وأجاب عنه بقوله **(للمح اسمية أصيلة)**، فإنهما في الأصل اسمان وصف

كمال: قوله: **(فجف لبنها)** في القاموس قل لبنها. قوله: **(ويقال رجل ربع)** كذا في القاموس وحكى أيضاً ربعة بالتاء واقتصر على هذا الجوهري. قوله: **(ففتحوا نظراً إلى الأصل)** قال الموصلي: أو لأنه قد جاء لحية بالتحريك في الواحد فيكون لحيات على تلك اللغة وما نقله صحيح وقد سبقه إليه الفارسي، وفي القاموس اللجبة مثلثة الأول واللجبة محركة، واللجبة الجيم، واللجبة كعنبة الشاة قبل لبنها وحكى فيه التحريك في أربعة أيضاً.

نقرة: (وأمّـا الصفات فبالإسكان) في الجميع، لثقلها، فلا تحتمل زيادة الحركة، كصعبة وصعبات، وصفوة وصفوات، وصلبة وصلبات، وكان يمكنه اختصار هذا مع ما قبله بأن يقول: والمضاعف والصفات ساكنة، لكن لمّـا كان كل منهما قسما برأسه أفرده مع اختصاص الثاني بما ذكره بقوله: (وقالوا لَجَبَات) بفتح الجيم جمع لجبة بإسكانها، وتثليث حركة اللام للشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر، فقلّ لبنها، (ورَبَعات) بفتح الباء جمع ربعة بإسكانها، وفتح الراء لمربوع الخلق، لا طويل ولا قصير، يقال: رجل ربعة، وامرأة ربعة، أي حركوا هذين الجمعين مع أنّ القياس لكون المفرد صفة إسكانهما (للمح اسمية أصلية) فيهما فاعتبروا الأصل فحركوهما على أنّ في الجبة لغة

وَحكم نَحْو: أَرْضٍ وَأَهْلٍ وعُرْسٍ وغير ذَلِك، ....

جار بردي: قوله: (وحكم) لما فرغ مما فيه التاء لفظاً أشار إلى أن ما فيه التاء تقديراً حكمه حكم ما فيه التاء لفظاً فيفتح في أرضات وأهلات كما في تمرات، ويجوز الإسكان في أهلات؛ لأن الأصل فيه معنى الصفة فالفتح فيه نظراً إلى الاسمية، والإسكان نظراً إلى الوصفية ويفتح وبضم في عرسات كما في حجراتُ، والعرس وليمة العروس، وتسكن وتفتح في عيرات كما في ديمات، والعير الإبل التي عليها الأحمال.

نص سيبويه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكبير، وحكى أبو زيد في جمع أرض أروض، وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون أرض وآراض، كما يقولون أهل وآهال، والأراضي أيضاً على غير قياس وجاء في جمع عير عيران.

نقره كار: بهما ففتح العين منهما في الجمع نظراً إلى الأصل (وحكم نحو أرض وأهل وعرس)، وهي وليمة العروس (وعير)، وهي الإبل التي عليها الأحمال؛ لأنها تعير أي تجيء وتذهب (كذلك)، أي كحكم نمرة وكسرة وحجرة أي حكم ما فيه التاء مقدرة حكم ما فيه التاء ظاهرة فيفتح العين في نحو أرضات كما يفتح في نحو تمرات، ويجوز الإسكان في إهلات لأن في الأهل معنى الوصيفة والفتح نظراً إلى الاسمية الأصلية ويفتح ويضم

الجاربردي: قوله: (لأن الأهل فيه معنى الصفة) أي لأنه بمعنى مستحق. قوله: (فيه معنى الصفة) أي معنى صاحب رجل أهل أي صاحب عيال والأهل هنا بمعنى العيال. قوله: (نص سيبويه إلى آخره) يقال عليه: من حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي القاموس: الأرض اسم جنس أو جمع بلا واحد ولم يسمع أرضة الجمع أرضات وأروض وأرضون وأراض والأراضي على غير قياس انتهى. وأبو الخطاب هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه.

الفلاح: بالتحريك، قاله الجوهري، (وَ حكم نحو أرْض وأهْل وعُرْس) بضم أوله لوليمة العروس (وعِيْر) بكسر أوله للإبل التي تحمل الميرة، أي حكم نحو ذلك مما فيه تاء تقديراً (كذلك)، أي كحكم ما مرّ مما فيه تاء لفظاً في حكم عين، جمعه بالألف والتاء كتمرة وكسرة وحجرة، فتفتح العين في نحو أرضات كما في تمرات، وتفتح وتسكن في نحو أهلات، لأنّ الأهل فيه معنى الصفة، لأنه بمعنى مستحق، فالفتح نظرا إلى الإسمية والإسكان نظرا إلى الوصفية العارضة وتُضم وتُفتح في نحو عُرسَات كما في حجرات، وتسكن وتفتح في نحو عيرات كما في بيعات، وتفتح وتكسر وتسكن في نحو هندات، كما في كسرات، ونص سيبويه على أنّ العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على أراضي، وحكى أبو زيد فيه أروضا، وأبو الخطاب أرآضا بالمد، وجاء جمع أهل آهال بالمد أيضاً، وفي جمع عير عيرات.

وَبَـاب سَـنَـةٍ جَـاءَ فِـيـهِ: . . . .

جا قوله: **(وباب سنة)** لما فرغ مما جمع بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان: قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره إذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه، وقسم يكون محذوف اللام فشرع فيه، وذكر من الأبحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي فيه التاء ما يناسب هذا الموضع، وقسمه ثلاثة أقسام: قسم جمع بالواو والنون، وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل.

نقره في نحو عرسات كما في حجرات ويسكن ويفتح في نحو عيرات كما في ديمات.

(وباب سنة) مما لحقته تاء التأنيث وقد حذف لامه وهو على ثلاثة أقسام:

قسم جمع بالواو والنون سواء كان أوله مغيراً أو لا.

وقسم جمع بالألف والتاء سواء رد المحذوف في الجمع أو لا.

جما قوله: **(لما فرغ مما جمع بالألف والتاء)** تلخيصه أن الاسم الثلاثي الساكن العين المؤنث بالتاء ظاهرة أو مقدرة تفتح عينه في الجمع، ويجوز إسكانها أيضاً إن كسر فاؤه أو ضمت وكذا اتباع العين الفاء إلا بالكسر قبل الواو وبالضم قبل الياء وإلا إذا اعتلت العين فيجوز الفتح والإسكان فقط ويتعين الإسكان في معتل العين من المفتوح، وفي المضاعف والصفات مطلقاً والله أعلم.

قوله: **(قسم لا يكون محذوف اللام)** منه أرض فإنها تجمع على أرضين بفتح الراء.

قوله: **(وذكر من الأبحاث المتعلقة)** بالاسم المحذوف اللام ليس قوله الاسم الخ من وضع الظاهر موضع المضمر بل المراد به الأعم مما جمع بالواو وقبل الياء والنون وغيره.

قوله: **(وذكر من الأبحاث المتعلقة)** أي لم يذكر جميع الأبحاث المتعلقة بل ذكر ها هنا ما يناسب هذا الموضع.

أفضا ثم لمَّا فرغ مما جُمع بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة، شرع فيما جمع بالواو والنون منها، وهو قسمان: تام كأرض، ولم يذكره إذا لم يتعلق به مزيد بحث، وقد عُلم من كافيته شذوذه، ومحذوف اللام، وذكره ضاماً إليه ما يناسبه من جمع الأسماء المؤنثة المحذوف لامها، وقسم ذلك ثلاثة أقسام: قسم جمع بالواو والنون، وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل، وقد ذكره بأقسامه، فقال:

(وباب سَنَة) مما حذفت لامه، وفيه الهاء. . . . .

سِنُون وقِلُون وثُبُون وقُلُون.........................

أما الأول: فمنه ما غير أوله كسنون وقلون، في جمع سنة وقلة، وأصل سنة سنوة بدليل سنوات أو سنهة، لقولهم سانهت الأجير مسانهة، وسنهت النخلة أتت عليها السنون. والقلة عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان والمقلاء الذي يضرب به، والقلة الصغيرة التي تنصب والأصل قلوة، ولما حذف منهما اللام جمعا بالواو والنون عوضاً عن النقصان

وقسم جمع على أفعل - جاء فيه سنون، في سنة وأصله سنوة بدليل سنوات، فإن الجمع بالواو والنون لما كان أشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف نسياً، وإن لم يكن فيه شرائط جمع السالم وغير أوله ليكون دليلاً على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون، وإنما غير أوله إذا كان أوله مفتوحاً، أما إذا كان أوله مضموماً فقد جاء فيه الكسر بخلاف المكسور فإنه لم يسمع فيه التغيير **(وقلون)**، في قلة وأصله قلوة؛ لأنه من قلوت أي سقت والقلة والمقلاء عودان يلعب بهما الصبيان فالمقلاء الذي يضرب به والقلة الصغيرة التي تنصب فلما حذف لامه جمع بالواو والنون جبراً عن النقصان وأبقى الفاء على كسرته **(و)**، جاء **(ثبون)**، في ثبة وهي الجماعة أصله ثبية حذف اللام وعوض عنه الواو والنون من غير تغيير أوله **(و)**، جاء **(قلون)**، في قلة

قوله: **(أما الأول)** وهو ما جمع بالواو والنون. قوله: **(أو سنهة)** قال الموصلي وغيره الأول أكثر. قوله: **(والقلة عودان)** كذا في أكثر النسخ وشرح الشريف وغيره، وفيه اختصار والذي في الصحاح والمقلاء على مفعال والقلة مخففة عودان إلى آخر ما ذكره الشارح. قوله: **(والقلة الصغيرة التي)** فعلى هذا لا يكون القلة عودين بل العود الصغير فيهما فلا يصح التفسير الأول فعلم أن بين أول كلامه وآخره منافاة ظاهرًا ض. قوله: **(والأصل قلوة)** في شرح الشيخ نظام الدين أصلها قلو بالفتح، قال الفراء: إنما ضموا ليدل على الواو المحذوفة انتهى. وهو أنسب بقول الجوهري أن الهاء عوض. قوله: **(عوضاً عن النقصان)** أي جبراً لما دخل الكلمة من الوهن أي فألحقت بمن يعقل في جمعه، ثم حذف اللام في المذكورات اعتباطي لا إعلالي لتحرك الواو مثلاً وانفتاح ما قبلها وإلا لبقي فتح ما قبل الواو في الجمع.

(جاء فيه سِنُون) بكسر أوله في سنة، وأصلها سنوة، بدليل سنوات، أو سنهه، لقولهم سانهت الأجير مسانهة، وسنهت النخلة أتت عليها سنون على الخلاف في ذلك، (وقِلُون) بكسر أوله في قُلة بضمة مخففة، والقُلة والمقُلاء عودان طويل وقصير، تلعب بهما الصبيان، فالمقلاء الطويل الذي يضرب به، والقلة الصغير الذي ينصب، من قلوت القلة، وقليتها، وأصلها على الأول، قَلو بفتح أوله، والهاء عوض، قال الفراء: وإنما ضم ليدل على الواو، (وثُبُون) بضم أوله في ثبة للجماعة من الناس، ولوسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، وأصلها ثُبوة بضم أوله وفتح ثانيه، فلامها واو، وقيل ياء من ثبيت، أي جمعت (وقُلُون) بضم أوله في قلة أيضاً، ففي جمعها وجهان: التغير وعدمه،

وسَنَواتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ.......................

ح: وكسروا السين والقاف تنبيهاً على أنهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم؛ لأن جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير. ومنهم ما لم يغير أوله كثبون في ثبة، والأصل ثيبة وهي الجماعة، وقلون في قلة أيضاً فعلم جواز الوجهين في جمعها أي تغيير الفاء وعدم التغيير.
وأما الثاني: وهو ما جامع بالألف والتاء فمنه ما رد محذوفة كسنوات في جمع سنة، وعضوات في جمع عضة، وهي قطة من الشيء، وقوله تعالى: ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] قيل هو من عضوته أي فرقته؛ لأن المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذباً وشعراً وسحراً فنقص الواو وقيل بل نقص الهاء، والأصل عضهة؛ لأن العضة في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه، ومنه ما لم يرد محذوفه كثبات في

ج: من غير تغيير أوله فيكون في جمع قلة وجهان تغيير أوله وعدم تغييره (و)، جاء في باب سنة (**سنوات**)، في جمع سنة (**وعضوات**)، في جمع عضة وهي شجرة ذات شوك وأصله عضوة جمعاً بالألف والتاء مع رد لامها (و)، جاء (**ثبات**)، في جمع ثبة........

ف: قوله: (**وكسروا السين إلى آخره**) قال سيبويه: غيروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة الواو والنون له في الأصل، وفي شرح النظام وجاء كسر القاف أيضاً كما كسروا السين تنبيهاً على أن أصل الجمع في مثلها أن يكون مكسراً. قوله: (**في ثبة والأصل ثيبة**) فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت، وأجاز أبو إسحاق أن يكون من ثاب يثوب؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض والثوب الرجوع، فعلى هذا يكون أصله ثوبة كما وقع في بعض النسخ فيكون عينها محذوفة لكن لا يصح التمثيل ها هنا؛ لأن بحثنا فيما حذف لامه ض.
قوله: (**والأصل ثيبة**) قيل أيضاً أن لامها واو ويراد بها أيضاً وسط الحوض.
قوله: (**فعلم جواز الوجهين في جمعها**) جاء الوجهان أيضاً في جمع ثبة حكاهما الجوهري. قوله: (**وهي قطعة من الشيء**) قال في القاموس: العِضةُ كعدة الفِرقة، والقطعة والكذب الجمع عضون، قال: والعضون السحر جمع عضه بالهاء، وقال قيل من باب الهاء والعضة كعنب الكذب والبهتان والسحر جمع عضون كعزة وعزين والعاضه الساحر، وقوله والأصل عضهه هي بفتح الضاد والعضه بالهاء لا بالتاء، والهنة بتحريك النون كناية عن الشيء وقيل عن القبيح. قوله: (**قيل هو من عضوته**) فيكون النقصان من العضة الواو.

ق: وكذا يجوز الوجهان في ثُبون، فلا وجه لإفراد قلون بهما، فالثلاثة جمعت بالواو والنون على غير القياس عوضاً عن المحذوف في جمعها، وكسرت فاء الأولين كراهة أن يكونا بمنزلة ما الواو والنون فيه مطَّردتان، فمفتوح الفاء يكسر، وحُكي ضمها. ومكسورها يبقى بحاله، ومضمومها يُكسر ويُضم، (و) جاء في باب سنة أيضاً (سَنَواتٌ. وعِضَواتٌ) في عِضة بكسر أولها للقطعة من الشيء، وللشجرة العظيمة ذات الشوك. وأصلها عضوة بدليل عضوات، (وثُبَاتٌ) في ثبة........................

وهَنَاتٌ، وَجَاء آم كآكُمٍ.

ز جمع ثبة، وهنات في جمع هنة، وأصلها هنوة. **وأما الثالث**: وهو ما جمع على أفعل فهو أمة، وهي خلاف الحرة، والأصل وومى أُمُوَّة بالتحريك فجمعت على آموكآكم في جمع أكمة وهي الربوة، ثم قلبت الواو ياء، والضمير كسرة ثم أعل إعلال قاض، فيقال هذه آم ومررت بآم، ورأيت آميا. فإن قلت: جمع التصحيح ما سلم فيه بناء الواحد وفي بعض الأمثلة من قوله: وإذا صحح باب تمرة إلى هنا لم يسلم فيه بناء الواحد بسقوط التاء وتحرك العين فكيف عدها المصنف من جمع التصحيح. قلت: لم تحرك العين ولم تحذف التاء منها إلا بعد مجيء الألف والتاء للجمع، فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه.

ج **(وهنات)**، في جمع هنة وأصله هنوة جمعاً بالألف والتاء مع عدم رد المحذوف (و)، جاء في باب سنة **(آم)**، في جمع أمة وأصله أموة وأصل آم مو قلبت الواو ياء وضمة ما قبلها كسرة كما في أدل، ثم أعل إعلال قاض فصار أءم قلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في آدم فصار آم **(كآكم)** في جمع أكمة وهي الربوة قال الشاعر:

يــا صــاحِـبَـيَّ ألا لاحَـيّ بــالــوادي   إلا عَـــبِـــيـــدٌ وآمٍ بـــيـــنَ أَذْوادِ

ك قوله: (**والأصل أموة**) فحذفت الواو اعتباطاً والأكمة بفتح الهمزة والكاف، والربوة بضم الراء وفتحها. قوله: (**فجمعت على آمو**) أصل آمواء مو كأفلس قلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوباً كما في آدم فصار آموا ثم قلبت الواو ياء إلى آخر العمل.

قوله: (**فيقال هذه آم**) الأصل آمو فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد ضمة وكسر ما قبلها لمناسبة الياء ثم أعلت إعلال قاض. قوله: (**ثم أعل إعلال قاض**) مثل أدل في جمع دلو. قوله: (**قلت**) هذا الجواب ليس بشيء؛ لأن جمع التصحيح ما سلم فيه بناء المفرد أعم من أن يكون أولاً وآخراً بدليل إطلاقهم في تعريفه بل الأولى أن يقال ما ذكروا في تعريف الجمع الصحيح بناء على الغالب أو يقال هذه الأمثلة جمع تكسير ولكن لما كان فيها الواو والنون أو الألف والتاء تسمى جمع تصحيح اعتباراً بالصورة ض. قوله: (**إلا بعد مجيء الألف**) ينبغي أن يقول أيضاً والواو والنون ض. قوله: (**ونظمه**) وبعد ذلك تحرك العين وتحذف التاء.

ق (وهَنَاتٌ) وهنوات في هنة كناية عن الشيء، وقيل عن (القبيح)، وأصلها هنوة، جمع الأولان مع رد المحذوف، والثالث مع عدم رده، والرابع مع الرد أو عدمه، (و) جاء في باب سنة أيضاً (آم) على أفعُل في آمة، وأصلها أَمَوَه بالتحريك جمعت أأْمُو كأفلس، قلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوبا، كما في آدم فصار (كآكُم) في جمع أكمة للربوة، ثم قلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها، ثم أُعِلّ إعلال قاضٍ كأدلٍ في جمع دلو، فصار في

الصّفة: نَحْو صَعْبٍ على صِعَابٍ غَالِباً، . . . .

ف: قوله: (**الصفة**) لما فرغ من الأبحاث المتعلقة بالاسم الثلاثي المجرد الذي لا يكون صفة مذكراً أو مؤنثاً باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع في الصفة، وهي إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما ساكن العين أو متحركها وساكن العين إما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها، فإن كان مفتوح الفاء، فإن لم يكن معتل العين كصعب أي منيع فيجمع على صعاب غالباً، . . . .

ع:

الصفة

من الثلاثي المجرد (**نحو صعب**)، مما كان على فعل مفتوح الفاء وساكن العين ولم يكن معتل العين (**على صعاب غالباً**)، واعلم أن الأصل في الصفات أن لا تجمع جمع التكسير، وإنما تجمع جمع السلامة؛ لأنه لما اتصل بها الضمائر المستكنة وجب أن يكون في لفظها ما يدل عليها وليس في لفظ جمع التكسير ما يدل عليها بخلاف جمعي السلامة فإن الواو والنون يدل على أن المستكن فيها ضمير العقلاء الذكور والألف والتاء تدل على غيرهم من الجموع ولأن الصفة لما شابهت الفعل ينبغي ألا

ح: قوله: (**الصفة لما فرغ**) الصفة التي قبيل هذا بحث عنها باعتبار جمع التصحيح، وأما ها هنا فيبحث عنها باعتبار جمع التكسر فظهر الفرق بينهما.

قوله: (**والتصحيح للغرض**) في قول الشارح في شرح قوله وإذا صحح باب تمرة إما لأن سبب ذلك التغيير قرب من التكسير أو لأنه لو لم يذكر إلى آخره.

ق: الرفع والجر آم وفي النصب آمياً، والأشهر في جمع آمة إماء كرِقاب، وجاء إموان كإخوان، ولا تُجمع بالواو والنون، وقضية كلامه أنها لا تجمع بالألف والتاء، فإن قلت: جمع التصحيح ما سلم فيه بناء واحده، وكثير من الأمثلة الداخلة في قوله، وإذا صحح باب تمرة إلى هنا لم يسلم فيه ذلك لحذف التاء، وتحرك العين، فكيف عدّها من جمع التصحيح، قلت: أجيب بأنه لم تُحذف التاء، ولم تُحرك العين فيها إلّا بعد جمعها، فجمعها إنما ورد على ما سلم بناؤه. ولمّا فرغ من جموع الاسم الثلاثي مذكرا ومؤنثا، أخذ في بيان جموع الصفة كذلك، فقال:

(الصفة) من الثلاثي المجرد، أي هذا مبحثها، فيقال فيها (نحو صَعْب) أي منيع، مما هو صفة على فعِل بفتح أوله، وإسكان ثانيه، ولم تعل عينه، ولا فاؤه بالياء، يجمع (على صِعاب غالباً، . . . .

وَبَاب شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وَجَاء ضِيفَانٌ ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ. . . . .

جار وإن كان معتل العين كشيخ فعلى أشياخ.

قوله: **(وجاء)** أي وجاء في جمع هذا القسم ثمانية أبنية أخرى: كضيفان في ضيف ووغدان في وغد، أي لئيم، وكهول في كهل، ورطلة في رطل، يقال غلام رطل أي لم

نقره يجمع جمع التكسير كما لا يجمع الفعل بل يلحق بآخرها ما يلحق بآخر الفعل وهو الواو والنون وإنما لحق الألف والتاء أيضاً؛ لأنهما فرع على الواو والنون؛ إلا أنه قد جاء لبعض الصفات جمع التكسير لكونها اسماً كسائر الأسماء الجوامد؛ فلذا يجيء في صعب صعاب ولا يجيء صعوب كما يجيء في غير الصفة لثقل الصفة فاختير فيها أخف البناءين **(وباب شيخ)**، أي معتل العين اليائي من نحو صعب **(على أشياخ)**، ولم يجمع على فعال كما لا يجمع نحو بيت عليه **(وجاء)**، في جمع نحو صعب ثمانية أوجه **(ضيفان)**، بكسر الفاء في جمع ضيف **(ووغدان)**، بضم الفاء في جمع وغد وهو اللئيم **(وكهول)**، في جمع كهل **(ورطلة)**، بكسر الفاء وفتح العين في جمع رطل يقال رجل

جما قوله: **(ووغدان)** هو بضم الواو وغين معجمة واللئيم الدني الأصل الشحيح النفس، والكهل، قال في القاموس: من وخطه الشيب أي خالطه ورأيت له بحاله أي من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين الجمع كهلون وكهال وكهلان وكهل كركع انتهى.

ورطلة بكسر الراء وفتح الطاء ومعنى لم يستحكم قوته لم تصر محكمة، يقال أحكمت الشيء فاستحكم أي صار محكماً، أما الرطل الذي يوزن به فليس مما الكلام فيه؛ لأنه اسم لا صفة وهو بالفتح والكسر وجمعه أرطال وشيخة بكسر المعجمة وسكون الياء أيضاً وورد بضم الواو وسكون وجاء في جمع ورد أوراد كالغالب ووراد بكسر الواو وبه وبضياف أيضاً تصير الأبنية المحفوظة عشرة، والشقرة في الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض، وفي الخيل حمرة صافية يحمر معها العرف، والذنب فإن اسواد فهو الكميت كذا في الصحاح، وتقدم تفسير الكميت في التصغير، وسحل بمهملتين مضمومتين. قوله: **(في وغد)** قيل هو الذي يخدم بطعام بطنه، وقيل أيضاً قدح من سهام الميسر لا نصيب له.

قوله: **(ورطلة في رطل)** للرجل الرخو.

أنقا وباب شَيْخ) مما أُعِلت عينه من ذلك يجمع (على أَشْياخ، وجاء) في جمع معتل العين وغيره من ذلك ثمانية أبنية أخر، بل تسعة (ضِيفان) بكسر أوله، وضِياف في ضيف، (ووُغْدان) بضم أوله في وغد للئيم، (وكُهُول) بضمتين في كهل لمن جاوز ثلاثين سنة إلى أربعين، وقيل إلى إحدى وخمسين، (ورِطَلَة) بكسر أوله وفتح ثانيه في رطل بالفتح لمن لم يستحكم قوَّته، وأمَّا الرطل الذي يوزن به فبالفتح والكسر، ويُجمع على

وشِيْخَةٌ وَوُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاءُ. وَنَحْو: جِلْفٍ على أجْلافٍ كثيراً، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ. وَنَحْو: حُرٍّ على أَحْرَارٍ. وَنَحْو: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ. . . .

خ يستحكم قوته، وشيخة في شيخ، وورد في ورد، يقال فرس ورد إذا كان بين الكميت والأشقر، وسحل في سحل وهو الثوب الأبيض من القطن، وسمحاء في سمح أي كريم. ثم شرع في بيان مكسور الفاء ثم مضموم الفاء وكلاهما من ساكن العين وهو ظاهر، ويقال أعرابي جلف أي جاف.

قوله: **(ونحو بطل)** لما فرغ مما سكن عينه شرع في المتحرك العين، ففاؤه إما مفتوح أو مضموم، أو مكسور، فإن كان الفاء مفتوحاً فالعين، إما مفتوح، كبطل أي شجاع. . . . .

ف رطل أي لم يستحكم قوته **(وشيخة)**، بكسر الفاء وسكون العين في جمع شيخ **(وورد)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع ورد يقال فرس ورد إذا كان على لون الورد **(وسحل)**، بضم الفاء والعين في جمع سحل يقال ثوب سحل أي أبيض **(وسمحاء)**، بضم الفاء في جمع سمح أي كريم، ونحو جلف مما كان على فعل مكسور الفاء ساكن العين **(على أجلاف كثيراً)**، يقال أعرابي جلف أي جاف **(وأجلف نادر ونحو حر)**، مما كان على فعل بضم الفاء وسكون العين **(على أحرار)**، ولما فرغ من ساكن العين انتقل إلى متحرك العين **(ونحو بطل)**، مما كان على فعل بفتح الفاء والعين **(على أبطال)**، والبطل الشجاع

ك قال المصنف: وأجلف نادر، فإن قلت: لِمَ لم يمنع أجلب الصرف ما فيه من الوزن، والصفة، قلت: إنما لم يمنع؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الجامدة في الاستعمال فصار كأنه ليس فيه وصف مع هذا الوزن له عارض؛ لأنه للجمع لا للواحد فصرف لذلك. اقليد.

قا أرطال، لأنه اسم لا صفة، (وشِيْخَة) بكسر أوله وإسكان ثانيه في شيخ أيضاً، (ووُرْد) بضم أوله وإسكان ثانيه في ورد، يقال فرس وُرْد إذا كان بين الكُمَيْت والأشقر، أي على لون الورد، (وسُحُل) بضمتين، وبالحاء المهملة في سحل للثوب الأبيض من القطن، (وسُمَحاء) بضم أوله، وفتح ثانيه في سمح للكريم، وندر أعبد في عبد، قال المرادي: وسهَّله غلبة الاسمية، (ونحو جِلْف) بكسر أوله، وإسكان ثانيه، أي جاف، يجمع (على أجْلاف كثير، أو أَجْلُف نادر)، وكذا علجة في علج، (ونحو حُرّ) بضم أوله، وإسكان ثانيه، يجمع (على أحْرار، ونحو بَطَل) بفتحتين للشجاع، يجمع (على أبْطال، . . . .

وَجاء حِسَانٍ وإِخْوَانٍ وذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ. وَنَحْو: نَكِدٍ على أَنْكَادٍ ووِجَاعٍ وخُشُنٍ، وَجَاء وَجَاعَي وحَبَاطَي وحَذَارَى. وَنَحْو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ،

ونصف أي عوان، وذكر لجمعه خمسة أمثلة، أو مكسور كنكد أي عسر، وذكر لجمعه الغالب ثلاثة أمثلة، وأشار إلى أنه جاء على فعالى أيضاً كحباطى في حبط وهو المنتفخ البطن أو مضموم، وذكر له مثالاً واحداً كيقظ وإيقاظ. وأشار إلى أن أصله التصحيح وقل

(**وجاء**)، في جمع نحو بطل أربعة أوجه (**حسان**)، في جمع حسن (**وإخوان**)، بكسر الفاء في جمع أخ (**وذكران**)، بضم الفاء في جمع ذكر (**ونصف**)، بضم الفاء والعين في جمع نصف ونحو (**نكد**) مما كان على فعل مفتوح الفاء مكسور العين يقال نكد عيشتهم أي اشتدوا ورجل نكد أي عسر (**على أنكاد ووجاع**)، في جمع وجع (**وخشن**)، بضم الفاء والغين في جمع خشن (**وجاء**)، في جمع نحو نكد (**وجاعي**) في جمع وجع (**وحباطي**)، في جمع حبط وهو المنتفخ البطن (**وحذارى**) في جمع حذر وذلك لحمل نحو نكد على سكران وسكارى ليشارك فعل وفعلان في باب فعل في كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان، (**ونحو يقظ**) مما كان فاؤه مفتوحاً وعينه مضموماً (**على أيقاظ**)، حملاً له على نكد وأنكاد وذلك لكثرة اشتراكهما نحو يقظ وندس وندس

قوله: (**ونصف**) يقال رجل نصف ويقال امرأة نصف إذا كانت بين الحديثة والمسنة وزيم بكسر الزاي وفتح التحتية، والعبلة بفتح العين وسكون اللام وهو في المتن بفتح اللام.

وجاء) جمعه أيضاً قليلاً على أربعة أبنية أخر، بل خمسة (حِسان وإِخْوان) بكسر أولهما في حسن وأخ، (وذُكْران) بضم أوله، وذكره بكسره وفتح ثانيه في ذكر، (ونُصُف) بضمتين في نصف، يوصف به الذكر والأنثى، فيقال رجل نصف، وامرأة نصف، أي بين الحديثة والمُسنّة، (ونحو نَكِد) بفتح أوله، وكسر ثانيه، أي عَسِر، يجمع (على أَنْكاد) غالباً، (و) جاء جمعه قليلاً على ثلاثة أبنية أخر، (وِجَاع) بكسر أوله في وجع، (وخُشُن) بضمتين في خشن، (وجاء) فَعالى بالفتح، نحو (وجَاعَي) في وجع (وحَباطَى) في حبط لمنفتح البطن، (وحَذارَى) في حذر، ومثّل لفَعالى بثلاثة أمثلة بخلاف ما قبله لإرادة استقراء ما سمع منه، وظاهر كلامه أنّ الأبنية الثلاثة الأولى غالبة دون الرابع، وعليه جرى الجاربردي، وكلام غيرهما يقتضي ما قدمته من أنّ الغالب الأول منها فقط، (ونحو يَقُظ) بفتح أوله، وضم ثانيه للمتيقظ الحذر يجمع (على أَيْقاظ) حملاً له على نكد

وبابه التَّصْحِيح. وَنَحْو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ. والجميع يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَة للعقلاء الذُّكُور، وَأما مؤنثه....................

جار التكسير فيه. ثم لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مضموم الفاء وذكر منه ما عينه أيضاً مضموم كجنب وأجناب، ولم يذكر منه ما يكون العين منه مفتوحاً كحطم يقال رجل حطم، أي قليل الرحمة للماشية، ولا يكون في هذا القسم مكسور العين؛ لعدم فعل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح الفاء ومضمومها مكسور الفاء كريم أي متفرق وكِبلز أي ضخم، ولا يكون في هذا القسم مضموم العين وإنما لم يذكر هذه الثلاثة لما قيل إنها لا تكسر وإنما تجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء. قوله: **(ويجمع)** كان مستغنياً عن هذا بالقاعدة المذكورة في النحو لكن لما أراد أن يذكر بعد ذلك أن مؤنثه لا يجمع إلا بالألف والتاء وكان مظنة أن يقال كما اختص مؤنث هذا القبيل بالتصحيح دون التكسير فهل اختص المذكر بشيء منهما فدفع هذا الوهم؟، وكأنه قال أما المذكر من هذا القسم فيجمع جمع التصحيح وجمع التكسير، وأما مؤنثه......................

نقره **(وبابه التصحيح)**، أي حكم باب نحو يقظ أن يجمع جمع السلامة نحو ندسون قيل لم يجئ التكسير منه إلا في يقظ ونجد أي شجاع، **(ونحو جنب)** مما كان على فعل بضم الفاء والعين **(على أجناب)**، وإنما لم يذكر من مضموم الفاء مفتوح العين وكذا لم يذكر مكسور الفاء ومفتوح العين أو مكسور العين؛ لأنه لم تكسر هذه الأمثلة الثلاثة بل إنما تجمع إما بالواو والنون أو بالألف والتاء **(والجميع)**، أي جميع هذه الأمثلة من الصفة **(تجمع)**، أيضاً **(جمع السلامة)**، بالواو والنون كما يجمع جمع التكسير **(للعقلاء الذكور وأما مؤنثه)**، أي مؤنث الجميع.........................

جما **(قال المصنف يجمع إلى آخره)** جميع الصفات بالواو والنون إذا كان للعقلاء الذكور نحو صعبون وخشنون، وحذرون وحسنون، وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء لا غير. قوله: **(وأما مؤنثة)** أي مؤنث هذا القبيل من الصفة.

أنقا وأنكاد لكثرة اشتراكهما كيُقظ ويَقظ ودُنس ودَنس (وبابه)، أي نحو يُقظ أي أصل جمعه (التصحيح) كيقظون، والتكسير فيه قليل، (ونحو جُنُب) بضمتين يجمع (على أَجْنَاب)، وأهمل فِعُلاً بكسر أوله، وضم ثانيه لعدمه، وبالعكس لعدمه عنده، وفعَلاً كحُطَم لقليل الرحمة للماشية، وفِعَلا كزِيَم للتفرّق، وفِعِلا كبِلِز للضخم لِما قيل إنها لا تكسر، وإنما تجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء.

(والجميع) على هذه الصفات أيضاً (يجمع السلامة للعقلاء الذكور) كصَعْبون وحَسَنون، وحَذِرون، هذا حكم مذكر الصفات، (وأمَّـا مؤنثة) فيجمع........

فبالألف وَالتَّاء لَا غير، نَحْو: عَبْلاتٍ وحَذِرَاتٍ ويَقُظَاتٍ، إلَّا نَحْو عَبْلَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلَجٌ فِي جمع عِلْجَةٍ.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة: . . . .

ج فلا يجمع إلا جمع التصحيح بالألف والتاء إلا ما كان على فعلة بسكون العين وفتح الفاء أو كسره فإنه جاء تكسيره أيضاً كما ذكر. والعبلة: المرأة التامة الخلق، والكَمْشة: الناقة الصغيرة الضرع، والعلج: الكافر الضخم.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة

قوله: **(وما زيادته)** لما فرغ من الثلاثي المجرد شرع في المزيد، وأقسامه مما يجمع جمع التكسير على ما ذكر أربعة؛ لأن الزيادة إما مدة أو همزة في الأول أو ألف ونون في الآخر أو ياء ثانية ساكنة كسيد. فإن كانت مدة فهي إما ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، وقدم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة أبحاثه، . . . .

نق **(فبالألف والتاء لا غير)**، أي لا يجمع جمع التكسير كما جمع للمذكر **(نحو عبلات)**، في عبلة وهي الضخمة **(وحلوات)**، في حلوة يقال تمرة حلوة **(وحذرات)**، في حذرة **(ويقظات)**، في يقظة **(إلا نحو عبلة)**، بفتح الفاء وسكون العين **(فإنه جاء)**، جمعه **(على عبال وكماش)**، في كمشة وهي الناقة الصغيرة الضرع **(وقالوا علج)**، بكسر الفاء وفتح العين **(في)**، جمع **(علجة)**، وهي غليظة الخلق.

(وما زيادته مدة ثالثة في الاسم) منه **(نحو زمان)** مما كانت المدة الثالثة ألفاً وفاؤه

ك قوله: **(وقدم ما زيادته مدة)** جواب سؤال وهو أنه ينبغي أن يقدم ما زيد فيه مدة ثانية.

قد (بالألف والتاء لا غير)، أي فلا يجمع جمع تكسير، (نحو عَبْلات) في عَبْلة للضخمة الوجه، حذف هذا لقوله بعد أن عبلة جاءت على عِبال، فكيف يمثل بها لِما لا يجوز فيه إلّا التصحيح، (وحَذِرات) في حذرة (ويَقُظات) في يقظة (إلا نحو عَبْلة) مما سكنت عينه، وفتحت فاؤه ككَمْشة للناقة الصغيرة الضرع، (فإنه جاء على عِبال وكِماش) فكسروه أيضاً، (وقالوا) أيضاً على وجه الاستثناء (عِلَج) بكسر أوله، وفتح ثانيه (في عِلْجَة) مؤنث علج بكسر أوله، وإسكان ثانيه، وهو الكافر الضخم.

هــذه تفاصيل جموع الثلاثي المجرد، اسماً، أو صفة، مذكرا أو مؤنثا، (و) أمَّـا المزيد فمنه (ما زيادته مَدَّة ثالث)، وهو إمَّـا اسم أو صفة، والاسم إمَّـا مذكر أو مؤنث،

في الِاسْم نَحْو زمَان على أزمنة غَالِباً، وَجَاء قُذُلٌ وغِزْلانٌ. وعُنُوقٌ. وَنَحْو: حِمَارٍ على أحْمِرَةٍ وحُمُرٍ، ....

وهو إما اسم أو صفة، والاسم إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما مدته الألف أو الياء أو الواو، فإن كان مدته الألف ففاؤه إما مفتوح كزمان ويجمع غالباً على أزمنة وجاء ثلاث أمثلة أخرى كقذل في قذال، وهو ما بين نقرة القفاء إلى الأذن وهما قذالان من اليمين قذال، ومن الشمال قذال وغزلان في غزال، وعنوق في عناق، وهي الأنثى من ولد المعز، وإما مكسور كحمار ويجمع على أحمرة وحمر. ....

مفتوحاً وكان مذكراً واسماً لا صفة (**على أزمنة في غالباً وجاء**)، أمثلة ثلاثة أخر في جمع نحو زمان (**قذل**)، بضم الفاء والعين (**وغزلان**)، بكسر الفاء في جمع غزال (**وعنوق**)، في عناق وهي الأنثى من ولد المعز وفي ذكر عنوق هنا نظر لأن عناقاً مؤنث وهو بصدد البحث عن المذكر (**ونحو حمار**)، مما كانت المدة الثالثة ألفاً وفاؤه مكسوراً وكان مذكراً أو اسماً (**على أحمرة وحمر**)، بضم الفاء والعين.......

قوله: (**وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقذل في قذال**) ظاهره أن فعال على فعل من المحفوظ والمنقول عن سيبويه، ومشى عليه ابن مالك وغيره أنه من المطرد لكن بشرط أن لا يكون معتل اللام كقبا ولا مضاعفاً كبتات، والقذال بقاف ومعجمة، والقفاء وراء العنق كالقافية وهو بالقصر وقديمة وألفه عن واو تذكر وتؤنث، ونقرته منقطع القمحدودة في القفاء، والقمحدودة الهبة الناشرة فوقه، والأذن بضم الذال وسكونها، والمعز بفتح العين وسكونها.

قوله: (**ويجمع على أحمرة وحمر**) يشترط في جمعه على فعل أن لا يكون معتل اللام ككساء ولا مضاعفاً كهلال وشذ عنان وعنن والصواب بكسر المهملة وهو القطيع من بقر الوحش كما قال ورعاء المسك أيضاً وقد جمعهما من قال[1]: [الوافر]

(في الاسم) منه مذكرا يُقال فيه (نحو زَمَان) مما فاؤه مفتوح، ومدّته ألف يجمع (على أَزْمِنَة غالباً، وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية أُخر، (قُذُل) بضمتين، في قَذَال لِما بين نقرة القفا والأذن، فلكل إنسان قذالان، (وغِزْلان) في غَزال، (وعُنُوق) بضمتين في عِناق للأنثى من ولد المعز، وهذا لا يليق ذكره هنا، على ما في نسخة، من إفراد المؤنث ببحث لأنه مؤنث، وكلامه في المذكر، فإن أُريد بعناق شيء من دواب الأرض كالفهد فذاك، لكنه يتوقف على سماع جمعه على عُنُوق، (ونحو حِمار) مما فاؤه مكسور ومدّته ألف يجمع (على أحْمِر وحُمُر) بضمتين.........................

(١) البيت في اللسان والصحاح والأساس والتاج (صور) دون عزو، ونسب في العباب إلى بشار، وهو في المقاييس: (٣/ ٣٢). قال ابن فارس: اخلق به أن يكون مصنوعاً. والصُّوار الأولى: قطيع البقر، والثانية: وعاء المسك.

غَالِباً، وَجَاء صِيْرَانٌ وشَمَائِلُ. وَنَحْو: غُرابٍ على أَغْرِبةٍ، وَجَاء قُرُدٌ وغِرْبَانٌ وزُقّانٌ، وغِلْمَةٌ قَلِيل وذُبٌ نَادِرٌ.

جا غالباً، وجاء مثالان آخران وهما صيران في صوار وهو القطيع من بقر الوحش وشمائل في شمال وهو الخلق. وإما مضموم كغراب ويجمع غالباً على أغربة، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقرد في قراد، وغربان في غراب، وزِقّان في زُقَاق، وهو السكة وجمعه على فعلة كغلمة في غلام قليل هذا إذا لم يكن مضاعفاً. وأما إن كان مضاعفاً فلا يجمع على فعل

كه (**غالباً وجاء**)، في جمع نحو حمار مثالان آخران (**صيران**)، بكسر الفاء وجمع صوار وهو قطيع من البقر الوحشي (**وشمائل**) في شمال وهو خلاف اليمين (**ونحو غراب**)، مما كانت مدته الثالثة ألفاً وفاؤه مضموماً، وكان مذكراً واسماً (**على أغربه وجاء**)، أمثلة ثلاثة أخر في جمع نحو غراب (**قرد**)، بضم الفاء والعين في جمع قراد (**وغربان**)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غراب (**وزقان**)، بضم الفاء في جمع زقاق (**وغملة**)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غلام (**قليل وذب**) على وزن فعل بضم الفاء والعين في الأصل (**نادر**)، لأنه لا يجيء جمع نحو زمان وحمار وغراب على فعل بضم الفاء والعين إذا كان مضاعفاً؛ لأنه لو جاء من المضاعف فعل وقيل خلل في خلال فإن ادغم

لي إِذَا لاحَ الصِّوَارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى ... وَأَذْكُرُهَا إِذَا نَفَحَ الصِّوَارُ

والشمال الخلق بضمتين قال عبد يغوث الحارثي[1]: [الطويل]

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلامَةَ نَفْعُها ... قليلٌ وَمَا لَوْمِي أَخي مِنْ شِمَالِيَا

قوله: (**كقرد في قراد**) هو بضم القاف والراء وعند ابن مالك وغيره أنه أيضاً مطرد بالشرط المتقدم وكذا الجمع على فعلان بالكسر على خلاف ما يظهر من كلام المصنف فيهما وزقان بضم الزاي ونون في آخره. والسكه بكسر السين ومراده السكة المنسدة.

قوله: (**فذب في جمع ذباب نادر**) مثله نقل في جمع نوق بفتح النون وضم القاف وهي الضفدع وعم في جمع عميمة بمهملة وهي النخلة الطويلة.

قف (غالباً، وجاء) في جمعه بناءان آخران (صِيْران) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في صِوار لِوعاء المسك، وللقطيع من بقر الوحش (وشَمائل) في شمال للخلق ولطائر يُتشاءم به، (ونحو غُراب) مما فاؤه مضموم ومدَّته ألف يجمع (على أغْرِبَة) غالباً، (وجاء) في جمعه ثلاثة أبنيةٍ أُخر كثيراً (قُرُد) بضمتين في قراد (وغِربان) في غراب (وزُقّان) بتشديد القاف في زقاق للسكة، يُذكر ويؤنث، (وغِلْمة) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في غلام (قليل، وذُبٌّ) بضمتين قبل الإدغام، وبضم فإسكان بعده في ذباب (نادر)، لأنه لا يجيء في المضاعف سواء أكان مضموم الفاء كذُباب أم مفتوحها كبَتّات، أم مكسورها كزِمام، لأنه إنْ أدغم التبس، وإلّا لزم النقل، وكما لا يجيء في المضاعف لا يجيء في معتل

---

(١) انظر: تاج العروس ٢٩/ ٢٨٤، ولسان العرب ١١/ ٣٦٤.

وَجَاء فِي مؤنث الثَّلَاثَة: أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأعْقُبٌ غَالِباً وَأَمْكُنٌ شَاذٌ.

جـ بضمتين فذَبَّ في جمع ذباب نادر والأصل ذَبَّب هكذا ذكر في المفصل، وبعض شارحيه قال إنما قال والأصل ذبب إزاحة للإلباس؛ لأن الإدغام يريكه على فعل بسكون العين.
قوله: (وجاء) مراده من هذا الكلام بيان أن ما مدته الألف لا يجمع على أفعل إذا كان مذكراً، أما إذا كان مؤنثاً فقد جاء قليلاً كأعنق في عناق بفتح الفاء، وأذرع في ذراع بكسرها، وأعقب في عقاب بضمها لطائر فأمكن شاذ لكون المكان مذكراً، وإنما قلنا إن مراده ذلك؛ لأن الجمع الغالب لمذكر هذا القسم لم يذكره وسنشير إليه.

د التبس وإن لم يدغم استثقل؛ ولذا لم يجئ من معتل اللام فعل؛ لأنه لو جاء من معتل اللام فعل وقيل سم في سماء ودو في دواء لصار جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغييرات في كلمة واحدة (**وجاء في مؤنث الثلاثة**)، المجردة عن التاء (**اعنق**)، في عناق (**واذرع**)، في ذراع (**واعقب**)، في عقاب فحذفت التاء من جمع المؤنث، وقيل افعل واثبت في جمع المذكر، وقيل أفعلة فرقاً بين المذكر والمؤنث، وإنما خص حذف التاء بالمؤنث؛ لأنه لما كانت التاء فيه مقدرة أشبه العدد نحو ثلاث وأربع فحذف التاء من المؤنث كما حذف العدد منه وأثبت في المذكر كما أثبت في العدد فيه (**وأمكن شاذ**)، لأن المكان مذكر فحقه أن يجمع على أمكنة، وقيل إن المكان مؤول بالأرض وهي مؤنث، وإنما قلنا المجردة عن التاء؛ لأنه لو كان معها فإنما يجمع على فعائل نحو

ك قوله: (**فقد جاء قليلاً كأعنق في عناق إلى آخره**) الثلاثة عند ابن مالك وغيره من المطرد.
قوله: (**كأعنق في عناق**) العناق والذراع والعقاب مؤنثات معنوية. قوله: (**فأمكن شاذ**) شذّ أيضاً من المذكر أشهب وأغرب جمع شهاب وغراب. قوله: (**لكون المكان مذكراً**) المكان في الحقيقة مفعل من الكون معناه الموضع، ولكن لما كثر لزوم الميم توهمت أصلية وجعل فعللا ثم اشتق منه تمكن وغيره. قوله: (**إن مراده ذلك**) إشارة إلى ما قال من أن مراد المصنف من هذا الكلام بيان أن ما مدته الألف لا يجمع على أفعل الخ. قوله: (**وسنشير إليه**) بقوله فتقول نحو حمامة ورسالة إلى آخره.

ق اللام كسماء ودواء وسِقاء لزيادة التغييرات، ولئلا يصير الجمع على حرفين، (وجاء في مؤنث) هذه الأوزان (الثلاثة) مجرداً عن التاء، وهي عناق للأنثى من ولد المعز كما مرّ، وذراع لِما يُذرَع به، وعقاب لطير (أعْنُق، وأَذْرُع، وأَعْقُب) بحذف التاء فيها، وإثباتها في جمع المذكر كأزمنة فرقاً بينهما، كما فرّقوا بينهما بذلك في العدد، (وأَمْكُنٌ شاذ)، لأنّ المكان مذكر، فحقه أن يجمع على أمكنة، وقيل إنه مؤول بالأرض، وهي مؤنثة، والمكان في الحقيقة مفعل من الكون معناه الموضع لكنه لمَّا كثر لزوم الميم تُوهِّمت أصليةً، وجعل فَعالاً، ثم اشتق منه مكن، وتمكن ونحوهما، أمَّا المؤنث بالتاء، فسيأتي على ما في نسخة.

وَنَحْو: رَغِيْفٍ على أَرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاء أَنْصِبَاءُ وفِصَالٌ وأَفَائِل، وظِلْمَانٌ قَلِيل، وَرُبَمَا جَاءَ مضاعفه على سُرُرٍ...

قوله: (**ونحو رغيف**) هذا شروع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً لعدم فعيل، وفعيل ويجمع على أرغفة ورغف ورغفان غالباً، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كانصباء في نصيب، وفصال في فصيل وهو ولد الناقة، وأفائل في أفيل وهو الصغير من الإبل وقل على فعلان ظلمان في ظليم، وهو الذكر من النعام والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على فعل بضمتين؛ لأنهم إن أدغموا التبس وإلا لزم الثقل وقد يفك الإدغام قليلاً كسرر في سرير.

حمائم في حمامة ورسائل في رسالة وذوائب في ذؤابة، (**ونحو رغيف**) مما كانت المدة الثالثة ياء ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً؛ لعدم فعيل بضم الفاء وفعيل بكسر الفاء من أبنيتهم (**على أرغفة ورغف**)، بضم الفاء والعين (**ورغفان**)، بضم الفاء (**غالباً وجاء**)، ثلاثة أمثلة أخر (**أنصباء**)، في جمع نصيب (**وفصال**)، في جمع فصيل وهو ولد الناقة (**وأفائل**)، في جمع أفيل وهو الصغير من الإبل (**وظلمان**)، في جمع ظليم وهو الذكر من النعام (**قليل وربما جاء مضاعفه**)، أي مضاعف نحو رغيف (**على سرر**) بضم الفاء والعين وهذا قليل لأنه إن أدغم لزم اللبس وإن لم يدغم لزم الثقل ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على أفعل نحو يمين وأيمن وذو التاء يجمع على فعائل نحو كتائب في كتيبة،

قوله: (**وهو ولد الناقة**) أي إذا فصل عن أمه وجاء في جمعه أيضاً فصلان بضم الفاء وكسرها، والأفيل قال في القاموس: هو ابن المخاض فما فوقه، والفصيل الجمع، أفال كجمال وأفايل، وسدوس اسم أيضاً للنيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ليخضر وتقدم أن الطيلسان مثلث اللام.

(ونحو رَغِيف) مما مدته ياء، ولا يكون فاؤه إلّا مفتوحا يجمع (على أَرْغِفَة ورُغُف) بضمتين (ورُغْفان) بضم أوله (غالباً، وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية كثيرا (أَنْصِباء) في نصيب، (وفِصال) في فصيل لولد الناقة إذا فُصِل عن أمّه (وأَفَائِل) في أَفِيل للصغير من الإبل (وظِلْمان) بكسر أوله في ظليم للذكر من النعام (قليل، وربما) أي وقليل (جاء مضاعفه) أي مضاعف، نحو رغيف كسرير (على سُرُر) بضمتين، ....

وَنَحْو عَمُودٍ على أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاء قِعْدَانٌ وأَفْلاءٌ وذَنَائِبُ.

جار قوله: **(ونحو عمود)** هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً؛ لأن كسر الفاء في مثله ليس من أبنيتهم، والضم من أبنية الجموع إلا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الأخضر، وقد رواه الأصمعي بالفتح هكذا ذكر المصنف في شرح "المفصل".

وأما نحو قعود وركوب فليس من هذا القبيل؛ ليرد نقضاً يعرف بالتأمل، ويجمع غالباً على أعمدة وعمد، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقعدان في قعود وهو الإبل الذي يركب في كل حاجة، وأفلاء في فلو بتشديد الواو، وهو ولد الفرس الذي يفتلى أي يعظم وذنائب في ذنوب . . . .

نقره **(ونحو عمود)** مما كانت المدة الثالثة فيه واواً ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً لعدم فعول بكسر الفاء في كلامهم وفعول بضم الفاء من أبنية الجموع إلا ما شذ نحو سدوس بضم الفاء للطيلسان الأخضر **(على أعمدة وعمد)**، في عمود في غير الناقص **(وجاء)**، ثلاثة أخر **(قعدان)**، بكسر الفاء في جمع قعود وهو الإبل الذي يركبه في كل حاجة **(وأفلاء)**، في جمع فلو كأعداء في جمع عدو وهو ولد الفرس الذي يفتلى أي يفطم **(وذنائب)**، في جمع ذنوب وهو بالذال الدلو والممتلئ ماء، وأما الناقص من نحو عمود فإنما يجمع على أفعال نحو أعداء في عدو ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على فعائل كما يجمع ذو

جما قوله: **(ليس من أبنيتهم)** لأنه على تقدير كسر الفاء يلزم فعول وهو ليس من أبنيتهم كما ذكره المصنف في شرح المفصل في أول الكتاب.

قوله: **(وأما نحو قعود)** كأن مراده أن قعوداً وركوباً مصدران وبحثنا في الاسم الجامد دون المصدر.

قوله: **(فليس من هذا القبيل)** لأن بحثنا في المفرد الذي يكون له صلاحية للجمع والمصادر التي يذكر لا يمكن كذلك.

قوله: **(فليس من هذا القبيل)** أي لأن البحث في الأسماء التي لها صلاحية الجمع والمصادر ليست كذلك وقعدان هو بكسر القاف والفلو بالفاء.

أفضا (ونحو عَمُود) مما مدّته واو، ولا يكون فاؤه في المفرد غير المصدر، ولا مفتوحا يجمع (على أعْمِدة وعُمُد) بضمتين غالباً إنْ لم يكن معتل اللام، (وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية أُخر (قِعْدان) بكسر أوله في قَعود للبعير الذي يركبه الراعي في كل حاجة (وأَفْلاء) في فُلُوّ بتشديد الواو، لولد الفرس الذي يُفتلَى، أي يُفطم، (وذَنائِب) في ذَنوب للدلو المملوءة ماء.

الصّفة: ....

وهو الدلو، هذا حكم المذكر الذي زيادته مدة ثالثة ولم يذكر المصنف حكم المؤنث منه فنقول نحو: حمامة ورسالة وذؤابة وسفينة وحمولة يجمع على حمائم، ورسائل وذوائب وسفائن وحمائل، وجاء سفن أيضاً فالأقسام خمسة كالمذكر فتأمل.

قوله: **(الصفة)** لما فرغ من الاسم الذي زيادته مدة ثالثة شرع في الصفة منه وتنقسم إلى مذكر ومؤنث، والمذكر إلى ما يكون مدته ألفاً أو واواً أو ياءً، وما مدته ألف، إما

التاء عليه تقول ذنائب في ذنوب كما تقول تنائف في تنوفة فيكون فعول في المؤنث مخالفاً لفعال وفعيل وذلك لأنه لما صار أثقل من أخواته بسبب الواو وجعل مؤنث المجرد عن التاء بمنزلة ذي التاء.

(الصفة): مما مدته ثالثة **(نحو جبان)** مما كانت المدة الثالثة فيه ألفاً وفاؤه مفتوحاً

قوله: **(وهو الدلو)** قال في القاموس: الذنوب الدلو فيها ماء أو الملآئ أو دون الملء والحظ والنصيب الجمع أذنبة وذنائب وذناب. قوله: **(ولم يذكر المصنف حكم المؤنث)** ثبت في بعض نسخ المتن ما لفظه المؤنث كيف كان على حمائم ورسائل وذوائب وصحايف وصحف. قوله: **(وذوابة)** الذوابة من الشعر والجمع الذوايب وكان الأصل ذءائب؛ لأن الألف التي في ذوابة كألف رسالة حقها أن تبدل منها همزة في الجمع، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين الهمزتين فأبدلوا من الألف واواً، صحاح.

قوله: **(فتأمل)** وجه التأمل هو أن المدة الثالثة في المؤنث، إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء، فإن كانت ألفاً فإما مفتوح نحو حمامة أو مكسور كرسالة أو مضموم كذوابة فهذه ثلاثة أقسام، وإن كانت ياء فالفاء لا يكون إلا مفتوحاً فهذا قسم آخر نحو سفينة، وإن كانت واواً كحولة فالفاء أيضاً لا يكون إلا مفتوحاً فهذه الأقسام خمسة.

(المؤنث) من الاسم المزيد فيه مدّة ثالثة، (كيف كان) بفتح أوله، أو كسرهِ أو ضمِّهِ مؤنثا بالتاء، أو بالمعنى يجمع (على حمائِم ورسَائل وذَوائِب، وصَحائِف، وصُحُف، وسُفُن)، وسفائن، وحمائل، وشمائل، وعقائب، وعجائز في حمامة ورسالة وذؤابة للناصية ولمنبتها وصحيفة، وسفينة، وحمولة، وشمال بالفتح لريح تهب من ناحية القطب، وبالكسر لخلاف اليمين، وعقاب، وعجوز علم امرأة، وجاء يمين على أيمن، وقوله المؤنث إلى آخره ساقط في بعض النسخ، وتقدم بعضه في قوله: وجاء في مؤنث الثلاثة إلى آخره.

(الصفة) مما زيادته مدّة ثالثة مذكرا يُقال فيها (نحو جَبَان) مما مدته ألف، وفاؤه

نَحْو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُع وجِيَادٍ. وَنَحْو: كِنَازٍ على كُنُز وهِجَانٍ. وَنَحْو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ.

مفتوح الفاء كجبان يجمع على جبناء وصنع في صناع، ويجاد في جواد للفرس، وإما مكسور الفاء ككناز وهي الناقة المكتنزة من اللحم ويجمع على كنز وعلى هجان، فإن جعلته مفرداً تكون الكسرة ككسرة كتاب وإن جعلته جمعاً تكون ككسرة رجال، وإما مضموم الفاء ويجمع على ثلاثة أمثلة كما ذكر.

(على جبناء وصنع)، بضم الفاء والعين في صناع يقال امرأة صناع اليدين أي ماهرة بعمل اليدين **(وجياد)**، في جمع جواد من جاد الفرس أي صار رائعاً يجود جودة بالضم فهو جواد للذكر والأنثى، وأما جواد من جاد الرجل بماله يجود جوداً فجمعه جود وقيل أصله جود في الصحاح، وإنما سكنت الواو؛ لأنها حرف علة **(ونحو كناز)**، مما كانت مدته الثالثة ألفاً وفاؤه مكسوراً **(على كنز)**، بضم الفاء والعين والكناز الناقة المكتنزة من اللحم **(وهجان)**، بكسر الفاء في جمع هجان وهو الأبيض الكريم فالواحد والجمع فيه سواء في اللفظ إلا أن كسرة الواحد ككسرة كتاب وكسرة الجمع ككسرة رجال **(ونحو شجاع)**، مما كانت المدة الثالثة فيه ألفاً وفاؤه مضموم على ثلاثة أمثلة **(على شجعاء وشجعان وأشجعة** . . . .

قوله: **(ويجمع على جبناء إلى آخره)** جمع جبان وصناع وجواد على ما ذكر محفوظ ذكره ابن هشام وغيره وكذا جمع كناز على كنز، وقيل أن فعلاً قياس فيه وفي صناع.

قوله: **(ككناز)** هو بنون وزاي ويجمع على كنز جمع أيضاً على كناز بلفظ المفرد.

قوله: **(في صناع)** يقال امرأة صناع اليدين أي ماهرة حاذقة بعمل اليدين.

قوله: **(في جواد)** ويقال في جمع جواد من الرجال جود كأنه جمع بضم العين كقذال في قذال ثم سكن عينه. قوله: **(ويجمع على ثلاثة أمثلة)** هي شجعاء وشجعانه بكسر فائه وضمها.

مفتوح، يُجمع (على جُبَناء و) على (صُنُع) بضمتين في صَناع، يقال: امرأة صَناع اليدين، أي ماهرة بعملها، ورجل صِنيع وصِنْع بكسر أوله، وإسكان ثانيه (و) على (جِياد) في جواد للفرس الجواد، من جاد الفرس جُودة بالضم، وأمَّا جواد من جاد الرجل بماله جُوداً، فجمعه جُود، قيل وأصله جُوُد، بضم الواو، (ونحو كِناز) مما مدته ألف، وفاؤه مكسورة للناقة المكتنزة من اللحم، يُجمع (على كُنُز) بضمتين، (و) على (هِجان) في هِجان للبعير الأبيض، والكسرة في المفرد كهي في كِتاب، وفي الجمع كهي في رِجال، وصناع وكناز لا يليق ذكرهما هنا، لأنهما مؤنثان، وكلامه في المذكر، (ونحو شُجاع) مما مَدته ألف، وفاؤه مضموم يجمع (على شُجَعاء وشُجْعان) بضم أوله، (وشِجعان) بكسرة، (وأشجعة . . . .

وَنَحْو: كَرِيْمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَام وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ. وَنَحْو: صَبُورٍ على صُبُرٍ غَالِباً، وعَلى وُدَدَاءَ وأَعْدَاءٍ.

جار: قوله: (**ونحو كريم**) هذا ما مدته الياء وفاؤه لا تكون إلا مفتوحاً لما مر، وهو إما بمعنى مفعول وسيجيء أولاً يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه تسعة أمثلة، والثني هو الذي يلقى ثنيته وهو واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل.

قوله: (**ونحو صبور**) هذا ما مدته الواو وأوله لا يكون إلا مفتوحاً لما مر، وذكر لجمعه ثلاثة أمثلة.

نقره: **ونحو كريم**)، مما كانت مدته الثالثة ياء ولا يكون قبلها إلا كسرة والأول لا يكون إلا مفتوحاً لما تقدم وذكر لجمعه إذا كان بمعنى فاعل تسعة أمثلة (**على كرماء وكرام ونذر**)، في نذير (**وثنيان**)، بضم الفاء في جمع ثني وهو الذي يلقي ثنيته وهي واحدة الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنان من فوق واثنان من تحت (**وخصيان**)، بالكسر في جمع خصي (**وإشراف**)، في شريف (**وأصدقاء**)، في صديق (**وأشحة وظروف**)، بضم الفاء في جمع ظريف والقياس ظرفاء أو ظراف، (**ونحو صبور**) مما كانت مدته الثالثة واواً ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً لما مر وذكر لجمعه ثلاثة أمثلة (**على صبر**)، بالضمتين غالباً (**و**) على (**ووداء**)، في جمع ودود وهو المحب (**وأعداء**)، في جمع **عدو**.

حل: قوله: (**إلا مفتوحاً**) لما مر من عدم فعيل، وفعيل بالضم والكسر.

قوله: (**والثني هو الذي يلقى ثنيته**) هو من الظلف، والحافر في السنة الثالثة، ومن الخف في السنة السادسة، قاله الجوهري. قوله: (**إلا مفتوحاً لما مر**) من أن الضم من أبنية الجموع والكسر يلزم منه فعول وهو غير موجود.

فك: ونحو كَريم) مما مدته ياء، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يجمع على تسعة أبنية (على كُرَماء وكِرام) غالباً، وشرط ابن مالك في مفرد فُعَلاء كونه غير مضاعف، ولا معتل اللام، وفي مفرد فِعال كونه صحيح اللام، (و) على (نُذُرٍ) في نذير (و) على (ثُنْيانٍ) بضم أوله في ثنِيٍّ لمن يُلقي ثنيته، وهي واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة ثنتان فوق وثنتان تحت، (و) على (خِصْيان وأشراف وأصْدقاء وأشِحَّةٍ وظُرُوف) بضم أوله في خصي وشريف وصديق وشحيح وظريف، (ونحو صَبُور) مما مدته واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يجمع (على صُبُر) بضمتين غالباً (و) على (وُدَدَاء) في ودود للمُحِب (وأعداء) في عدو. وقيل: وكان ينبغي أنْ يقول: ولا يُجمع جمع التصحيح، كما سيقوله في فَعِل بمعنى مفعول، لئلا يُتوهم الاختصاص.

وفَعِيْلٌ بِمَعْنى مَفْعُولٍ بَابه فَعْلَى : كَجَرْحَى وَأَسْرَى وقَتْلَى ، وَجَاء

جا قوله : (وفعيل) طريقة المصنف في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر أو الياء على ما فيه الضم أو الواو؛ لأن الكسر والياء أخف من الضم والواو، فهذا والمناسبة أيضا تقتضي تقديم هذا البحث على نحو صبور، وكأنه لما كان بخلاف القياس إذا الأصل في

غي (وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى) بفتح الفاء وسكون العين (نحو جرحى)، في جريح (وقتلى)، في قتيل (وأسرى)، في أسير، وعادته جارية بتقديم الأخف من الأمثلة، وهاهنا قدم الأثقل وهو صبور على فعيل مع أن الكسرة والياء أخف من الضمة والواو تنبيهاً على أن فعيلاً بمعنى مفعول على خلاف الأصل إذ الأصل أن يكون بمعنى الفاعل؛ لأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول لكثرته إذ ما من فعل إلا وله فاعل ففصل بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ينجو صبور.

واعلم أن الأصل يطلق على ما يبتنى عليه غيره وعلى الراجح عليه بالنسبة إلى المرجوح يقال الأصل الحقيقية وعلى المستصحب يقال فيما غلب عليه نجاسة مثله الأصل المستصحب الطهارة والظاهر النجاسة، وعلى القاعدة الكلية نحو لنا أصل وهو أن الأصل يقدم على الظاهر وعلى الدليل يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب وها هنا

حل قوله : (قال المصنف وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى إلى آخره) فإن قيل ما ذكرتم منقوض بأجير بمعنى مأجور وجليب بمعنى مجلوب ورحيم بمعنى مرحوم وحميد بمعنى محمود، وهذا أكثر من أن يحصى فإنها فعيل كلها بمعنى مفعول وليس يجمع على فعلى، أجيب بأن قوله فعيل بمعنى مفعول بابه فعلى ليس على إطلاقه، بل إذا كان بمعنى موجع أو ممات نحو جريح وجرحى ولديغ ولدغى، وقتيل وقتلى، وما سوى فعيل بمعنى موجب أو ممات من فعيل بمعنى مفعول ليس يجمع على فعل ولا على غيرها بل أمره يرجع إلى السماع نحو قضيب وقضب ونبيذ وأنبذة وطبيخ وطبايخ.

نقا (وفعيل بمعنى مفعول) دالاً على آفة وأنه (بابه) أي أصله في الجمع (فَعْلَى) بفتح فائه، وسكون عينه (كَجَرْحَى وأَسْرَى وقَتْلَى) في جريح وأسير وقتيل، بخلاف ما لا يدل على أنه ككحيل، وخصيب، ودهين، وعادته جرت بتقديم الأخف من الأبنية، وهنا عكس، فقدم على هذا فعولاً، مع أنّ الكسر والياء أخف من الضم والواو، ومع أن المناسب أنْ لا يفصل بين فَعِيل بغيرهما؛ تنبيهاً على أنّ فَعِيلا بمعنى مفعول على خلاف الأصل، إذ الأصل في فَعِيل أنْ يكون بمعنى فاعل، لأنه يفرق فيه بين المذكر والمؤنث الجاري ذلك على الأصل في الأسماء، ولأنّ الفاعل أصل بالنسبة للمفعول وللكثرة، إذ

أُسَارَى وشَذَّ قُتَلاء وأُسَرَاءُ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ، فَلَا يُقَال: جَرِيْحُوْنَ وَلَا جَرِيْحَاتٌ، لِيَتَمَيَّزَ عَن فَعِيْلٍ الأَصْل، ....

جا: فعيل أن يكون بمعنى فاعل فصل بينه وبين فعيل الأصلي بنحو صبور، ثم مذكر هذا لا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ككريم، ولم يعكس إذ الأصل بالتصحيح أجدر، ولا مؤنثة بالألف والتاء؛ لأن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى.

نق: يجوز أن يكون بالمعنى الأول والثاني **(وجاء أساري وشذ إسراء وقتلاء)**، هذا عند المصنف. وأما عند صاحب "المفصل" فلزنتها ثلاثة أمثلة نحو صياح، وعجائز، وخلفاء؛ فلا شذوذ عنده وعند غيره لا يكون فعلاء جمع فعيلة، وإنما هي جمع فعيل فخلفاء جمع خليفة وحينئذٍ يحتمل أن يكون خلفاء جمع خليف فلا يجعل أصلاً في جمع فعيلة عليه إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت، **(ولا يجمع)**، فعيل بمعنى مفعول **(جمع التصحيح)** لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء فلا يقال جريحون ولا جريحات **(ليتميز)**، فعيل بمعنى مفعول **(عن فعيل الأصل)**، أي عن فعيل بمعنى الفاعل؛ لأنه الأصل كما عرفت ولم يعكس لأن الأصل أَوْلَى بالتصحيح من الفرع، ولما لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء لكونه فرعاً عليه في الجمع.

لد: قوله: **(قال المصنف وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى)** إنما ذلك لما دل على أنه من فعيل وصفاً للمفعول كما مثل دون غيره كحليب بمعنى محلوب وأجير بمعنى مأجور وحميد بمعنى محمود، وطبيخ بمعنى مطبوخ فهذه ونحوها يرجع في أمرها إلى السماع.

قوله: **(لأن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى)** أي إن جمع المؤنث بالألف والتاء لذلك لا للفرق كما يقتضيه كلام المصنف؛ لأن نظيره من فعيل بمعنى فاعل لا يجمع أيضاً بالألف والتاء.

قد: ما مِن فعل إلّا وله فاعل، (وجاء) في جمع فعيل بمعنى مفعول (أُسارَى)، بوزن سُلامى في أسير، (وشَذَّ) فيه (أُسَراء وقُتلاء) بوزن كُرَماء، (ولا يجمع) فعيل هذا (جمع التصحيح)، فلا يقال في المذكر جَريحون، ولا في المؤنث جَريحات؛ (ليتميز عن فَعِيل الأصيل)، أي الذي بمعنى فاعل، فإنه يجمع جمع التصحيح، فيقال كريمون، وظريفون، ولم يعكسوا لأنّ الأصل أوْلَى بالجمع الأشرف، وقوله ليتميز فيه تغليب، لأنه إنما يرجع إلى جمع المذكر، إذ امتناع جمع المؤنث تصحيحا في فعيل المُذكَّر، وليس للتمييز، لأنه ممتنع في فعيل بمعنى فاعل أيضاً بل لأنه لما امتنع جمع المذكر

وَنَحْو: مَرْضَى مَحْمُول على جَرْحَى، وَإِذا حملُوا عَلَيْهِ نَحْو: هَلْكَى وَمَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا.............................

قوله: (**ونحو مرضى**) جواب سؤال وهو أن مريضاً فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع أنه جمع على فعلى وكلامكم يدل أن ذلك في فعيل بمعنى مفعول. فأجاب بأنه محمول على جرحى؛ لأن المريض لما كان لمن أصابه داء كان كجريح لمن أصابه جرح، فلذا حمل ثم قوي ذلك بأنهم لما حملوا باب هالك وميت وأجرب على فعيل بمعنى مفعول مع المخالفة لفظاً للموافقة معنى فحمل المريض للموافقة لفظاً .....

واعلم أنه إنما يجمع فعيل على فعلى إذا كان متضمناً للآفات والمكاره وغير منتقل إلى الإسمية فلا يجمع نحو حميد على حمدي ولا ذبيح على ذبحي؛ لأنها ليست بمعنى المذبوح حتى تقع على كل مذبوح وإنما هو مختص بما يعد للذبح من الغنم.

فإن قلت: هنا فعيل بمعنى فاعل قد جمع على فعلى نحو مرضى في جمع مريض فأجاب عنه بقوله (**ونحو مرضى محمول على جرحى**)، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن المريض بمعنى الذي أصابه المرض كما أن القتيل بمعنى الذي أصابه القتل ثم يؤكد هذا الحمل بقوله (**وإذا حملوا عليه**)، أي على جرحى (**نحو هَلْكَى**)، في جمع هالك (**وجربى**)، في جمع أجرب (**وموتى**)، في جمع ميت وإن كانت المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط (**فهذا**)، أي فحمل مريض على

قوله: (**فهذا**) أي فهذا الذي ذكرنا من طريقة المصنف يقتضي تقديم نحو جريح على صيور؛ لأن فيه ياء والمناسبة أيضاً يقتضي تقديم جريح على صيور إذ جريح فعيل وصيور فعول وقدم فعيلاً بالمناسبة يقتضي أن يقدم جريح على صبور.

قوله: (**مع المخالفة لفظاً**) أما مخالفة هالك إياه لفظاً؛ فلأنه فاعل ومخالفة ميت إياه؛ لأنه فيعل ومخالفة أجرب؛ لأنه أفعل.

قوله: (**فحمل المريض للموافقة لفظاً**) أي يكون كل منهما وزنه فعيل، واليتيم من الناس من لا أب له، ومن البهائم من لا أم له، واليتيم أيضاً الفرد وكل شيء يعز نظيره والحبط محركة آثار الجرح أو السياط بالبدن بعد البئر ووجع يبطن البعير من كلأ يستوبله أو من كلأ

تصحيحا كان امتناعه في المؤنث أولى؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية، (ونحو مَرْضَى) في مريض، مع أنه بمعنى فاعل إذ يقال مرض الرجل، فهو مريض (محمول على جَرْحَى)، والمعنى أنّ مريضا ملحق بجريح في جمعه، لاشتراكهما في الزِّنة والمعنى بإصابة الألم، وأيّد ذلك بقوله (وإذا حملوا عليه) أي فعيل بمعنى مفعول (نحو هَلْكَى وَمَوْتَى وجَرْبَى) في هالك وميت وأجْرَب مع مخالفته له زِنةً، وموافقته له معنى، (فهذا)،

أَجْدَر، كَمَا حملُوا أيَامَى وَيتَامَى على وَجَاعى وحَبَاطَى.

جـ معنى أجدر.

قوله: (كما حملوا) لما بين أنه حمل هالك وأخواه على الفعيل أشار إلى أنهم قد يحملون مع مخالفة اللفظ، كما حملوا أَيِّماً وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء وهو فيعل، ويتيماً وهو فعيل على الفعل كوجع، ويجوز أن يكون متعلقاً بالأول، أي نحو مرضى محمول على جرحى، كما حملوا أيامي على وجاعي وكلاهما مستقيم، وبيان ذلك أن نقول إن وجعاً وحبطاً جمعا على وجاعي وحباطي تشبيهاً لفعل بفعلان

ك جريح **(أجدر)**، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى وقوله **(كما حملوا)**، الأولى أن يتعلق بقوله وإذا حملوا إلا بقوله محمول **(أيامي)**، في جمع أيم وهو فعيل وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء **(ويتامى)**، في جمع يتيم وهو فعيل **(على وجاعي)**، في جمع وجع **(وخباطي)**، في جمع حبط وإنما جمع فعل على هذه الصيغة تشبيهاً له بفعلان الصفة لتقاربهما في المعنى واتحادهما في المبنى.

أما الأول فلأن النعت من فعل إذا كان بمعنى حرارة الباطن والامتلاء يكون على فعلان وإذا كان بمعنى العيوب الباطنة يكون على فعل وبين المعنى الأول والثاني تقارب.

ل يكثر منه فيتنفخ فلا يخرج منها شيء حبط كفرح فهو حبط من حباطي والصدى العطش وقد صدى يصدى فهو صاد وصد وصديان وامرأة صديا والغرث الجوع، وقد غرث بالكسر فهو غرثان وقوم غرثى وغراثى. قوله: **(كما حلموا أيما)** فيكون في قياس حمل هالك على حمل إيماض. قوله: **(ويتيماً)** اليتيم من الإنسان من لا أب له، ومن البهائم من لا أم له، ومن الدر ما لا ثاني له. قوله: **(كما حملوا أيامي)** فيكون حمل مرضى على جرحى مقيساً على شيئين:

أحدهما: حمل هالك على فعيل، والثاني: حمل أيامى على وجاعي. قوله: **(وبيان ذلك أن نقول)** أي بيان جواز كون ذلك متعلقاً بالأول أو بيان استقامتهما ض.

ق أي فحمل مريض عليه (أجدر) أي أحق، لموافقته له زِنة ومعنى، وحمل الشيء على الشيء في صفة الجمع، لتوافقهما معنى لا زنة جائز، (كما حملوا أيامَى) في أيّم بتشديد الياء لمن لا زوج له من رجل وامرأة، (ويَتامَى) في يتيم، لمن لا أب له من بني آدم، ولِما لا أمّ له من البهائم، ولِما لا نظير له من الدُّر وغيره (على وَجاعَى) في وَجَع (وحَباطَى) في حَبط لمنتفخ البطن، مع أنّ مفرد الأولين فَيْعِل وفَعيل، ومفرد الأخيرين فَعِل، لاشتراكهما في المعنى بإصابة الآفة مع تقاربهما زِنة أولا، أو لا تقارب بين المفردين إلّا بزيادة ياء، وخالف الجوهري في أيامى، فقال: أصلها أيائم، فقلب.

الْمُؤَنَّث: نَحو صَبِيحَة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وَجَاء خُلَفَاءُ،

نج لاشتراكهما كثيراً كصدى وصديان، وغرث وغرثان، وعطش وعطشان، وفعلان يجمع على فعالى لما يجيء فحمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه وأيامى ويتامى حملاً على وجاعي لقرب ما بينهما من الوزن؛ لأن فيعلاً وفعيلاً لا يفارقان فعلاً إلا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتهما إياه في معنى الآفة. قوله: (**المؤنث**) لما فرغ من الذكر شرع في المؤنث، ولم يذكر ما مدته الألف لفقدانه، وشرع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً لما مر، كصبيحة وهي الحسناء من صبح وجهه أي حسن، وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم أشار إلى أن الأولى أن يكون خلفاء جمع خليف لا خليفة لما ثبت من قولهم: كريم وكرماء، فيحتمل الخلفاء أن يكون جمعاً لخليف، فلا يجعل أصلاً في جمع خليفة عليها إذ لا يثبت باب بالاحتمال، بل لا بد من ثبت.

چ وأما الثاني فإنهما يأتيان من فعل مكسور العين فحمل فعل عليه.

(**والمؤنث**) من الصفة ولم يذكر ما مدته ألف وإنما ذكر ما مدته ياء فاؤه مفتوح لما مر (**نحو صبحة**)، وهي الحسناء وجهه أي حسن (**على صباح وصبابيح**)، وهما الغالب عليها (**وجاء**)، على (**خلفاء**)، في جمع خليفة (**وجعله جمع خليف أولى**)، من جعله جمع خليفة؛ لأنه قيل خليف وخليفة وأن خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة؛ لأن القياس أن يكون فعلاء جمع فعيل نحو كريم وكرماء ولا يجعل فعلاء أصلاً في جمع

ك قوله: (**لا يكون إلا مفتوحاً**) لأن فعولاً من أوزان الجمع وفعولاً ممتنع ض.

قوله: (**لما مر**) من عدم فعل وفعل وكذا فعيل وفعيل.

قوله: (**صبح وجهه**) هو بضم الموحدة.

فق (المؤنث) صفة مما زيادته مدّة ثالثة ياء أو واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحا، يقال فيه (نحو صَبِيْحَة) في الصّباحة، أي الحسن والجمال يجمع (على صِباح) بكسر أوله (وصَبَائِح) غالباً، وشرط ابن مالك في مفرد فِعال أنْ يكون صحيح اللام، وفيه وفي فعائل أنْ لا يكون بمعنى مفعولة، ليخرج نحو غنيّة وذبيحة وقتيلة، فلا يُجمع على ذلك، وما ورد منه فشاذ، (وجاء) في جمع ذلك (خُلَفَاء) في خليفة، بجعل التاء فيه للمبالغة كعلامة لا للتأنيث، ولأنه لمّا لم يقع إلّا على المذكر، فكأنه لا تاء فيه، (وجَعْلُه جمع خَليفٍ أولى) من جعله جمع خليفة، لكثرة مجيء جمع فِعيل عل فُعلاء ككُرماء، والحمل على الأكثر أولى، فجمع خليف خُلفاء، وجمع خليفة خلائف غالباً، وقد جاء القرآن بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾

وَجَعْلُه جمع خَلِيْفٍ أولى حملا على الْأَكْثَر. وَنَحْو: عَجُوز على عَجَائِز.

جار قال الواحدي في "الوسيط": أصل الخليفة خليف بغير هاء؛ لأنه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف، كما قالوا علامة وراوية ألا ترى أنهم جمعوه على خلفاء، كما يجمع فعيل ومن أنث لتأنيث اللفظ.

قال في الجمع: خلائف، وقد ورد التنزيل بهما قال الله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وقال ﴿خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ثم ذكر المصنف ما مدته الواو وفاؤه مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالاً واحداً.

نقره فعيلة إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت ويمكن أن يقال إنه جمع خليفة والتاء للمبالغة نحو العلامة لا للتأنيث؛ ولأنه لما لم يقع إلا على المذكر فكأنه لا تاء فيه وقد ورد القرآن الكريم بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وخلائف في الأرض (**ونحو عجوز**)، مما مدته واو (**على عجائز**)، وهي المرأة الكبيرة.قال ابن السكيت: ولا تقل عجوزة والعامة تقوله.

جما قوله: (**لأنه فعيل بمعنى فاعل**) أي وقد يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء فيكون بدونها.

قوله: (**ومن أنث لتأنيث اللفظ**) منه قول الشاعر[1]: [الوافر]

أَبُــوْكَ خَـلِـيْـفَـةٌ وَلَـدَتْـهُ أُخـرَى وأَنْــتَ خَـلِـيْـفَـةٌ ذاكَ الـكَـمَـالُ

قوله: (**وذكر لجمعه مثالاً واحداً**) في بغية الطالب ما كان على فعول وصفاً لمؤنث بابه أن يجمع على فعل وفعائل ونحو عجوز وعجز وعجائز، وقلوص وقلص وقلايص، قال سيبويه وقد يستغنى بأحدهما وذلك قولك صعائد ولا يقال صعد ويقال عجل ولا يقال عجائل انتهى.

أنصا [فاطر: ٣٩]. (ونحو عَجُوز)، وهي المرأة الكبيرة تجمع (على عَجائِز)، قال ابن السكيت: ولا يُقال عجوزة، والعامة تقوله.

ولم يذكر المصنف المؤنث الصفة بالتاء ما مدّته ألف، لأنّ الظاهر أنّ فعال بحركاته الثلاث يستوي فيها المذكر والمؤنث، فكأنه قال: لا مؤنث له بالتاء أمّا المؤنث بالمعنى، فقدّم حكم المفتوح والمكسور، ومنه في نحو صناع، وكِنَاز.

ولمّا فرغ مما زيادته مدّة ثالثة شرع فيما زيادته مدّة ثانية هي ألف فقال:

---

(١) أنشده الفراء – وهو من الوافر –. الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه. خليفة خبره. ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل، وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره.
الشاهد: قوله: "خليفة" حيث أنثه.
انظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٨ والمذكر والمؤنث ٥٦٥ واللسان (خلف).

وفَـاعِـلُ الِاسْـمِ نَـحْـو: كَـاهِـل عـلـى كَـوَاهِـلَ، وَجَـاء: حُـجْـرَانٌ وجِنَّانٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وَقد نَزَّلُوا (فَاعِلاء) مَنْزِلَته

جار قوله: (**فاعل**) لما فرغ مما زيادته مدته ثالثة شرع فيما زيادته مدته ثانية، وهي ألف وقسمه إلى الاسم والصفة، والاسم إلى المذكر والمؤنث، فالمذكر ككاهل وهو ما بين الكتفين يجمع غالباً على كواهل، وجاء بناآن آخران كحجران في حاجر، وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر وجنان في جان، وهو أبو الجن والعظيم من الحية أيضاً سميت بذلك لاعتقادهم أنها من الجن. ثم قسم المؤنث قسمين:

قسم بالتاء ككاثبة وهي من الفرس مقدم أسفل فروع الكتفين، وتسمى بالفارسية يال اسب، وتجمع على كواثب، وقسم بالألف وقد نزلوها منزلة الأولى في الجمع لكونهما للتأنيث، . . . .

نقره (**وفاعل الاسم**) مما مدته ثانية وهي الألف (**نحو كاهل**)، وهو ما بين الكتفين (**على كواهل**)، غالباً (**وجاء حجران**)، في جمع حاجر وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر (**وجنان**)، في جمع جان وهو أبو الجن والعظيم من الحية سميت بذلك لاعتقادهم أنها منه (**والمؤنث**)، منه بالتاء (**نحو كائبة**)، وهي بالفارسية يال اسب (**على كوائب وقد نزلوا فاعلاء**)، أي ما فيه ألف التأنيث (**منزلته**)، أي منزلة نحو كاتبة. . . . .

جما قوله: (**كحجران**) هو بضم الحاء وسكون الجيم وراء والكاثبة بمثلثة. قال في القاموس: الجمع أكثاب ولم يذكر غيره، والجِحَرة بكسر الجيم، وفتح الحاء وسوابي بالتنوين على الصحيح. .

أنضا (فاعل) إمّا اسم أو صفة، (الاسم) مذكر أو مؤنث، المذكر منه يُقال فيه (نحو كَاهِل) لِما بين الكتفين، يُجمع (على كَواهِل) غالباً، (وجاء) في جمعه (حُجْرَان) بضم أوله وإسكان ثانيه، وبراءٍ مهملةٍ في حاجر لحفرة تُمسك ماء المطر بجنب الوادي. (وجِنَّان) بتشديد النون في جان لأبي الجن، وللعظيم من الحيات البيض. ومنه خبر "نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البُيُوتِ"[1] وجاء في جمعه أيضاً أجوزة، قال الجوهري. والجائز. وهو سهم في البيت يجمع على أَجْوِزَةٍ وجوزان.

(المؤنث) منه بالتاء يقال فيه (نحو كَاثِبَة) بالمثلثة لِما يقع عليه مقدم السرج من الفرس. يُجمع (على كَوَاثِب، وقد نَزَّلوا فاعلاء) بألف التأنيث (منزلته) أي منزلة نحو كاثبة

---

(١) رواه البخاري، باب شهود الملائكة بدراً، ومسلم، باب: قتل الحيات وغيرها.

فَقَالُوا: قَوَاصِعُ ونَوَافِقُ ودَوَامٌّ وسّوَابٍ. الصّفة نَحو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعَلى قُضَاة فِي المعتل اللَّام،

جار: فيقال قواصع في قاصعاء وهي حجر من حجرة اليربوع وهي التي يقصع أي يدخل منها، ونوافق في نافقاء وهي إحدى حجرته أيضاً يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فإذا أتي من قبل القاصعا ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج. ودوام وأصله دوامم في داماء وأصله داماء وهي إحدى حجرته أيضاً التي يدمها بالتراب أي يطلي رأسها، وقالوا في سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد سواب وأصله سوابي أعل إعلال قاض، فيقال هذه سواب مررت بسواب، ورأيت سوابي، وإنما قلت ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير. ثم شرع في الصفة، وقال في المذكر يجمع المعتل اللام على قضاة وأصله قضية بفتح القاف وضموها بعد قلب الياء ألفاً فرقاً بينها وبين المفرد من نحو قناة، وإنما قدروا كذلك؛ لأنهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيح. والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، ويمكن دفعه بجواز أن يكون من الأوزان المختصة بالمعتلات، وسيتحقق زيادة تحقيق فيما بعد إن شاء الله تعالى.

نقره: (**فقالوا قواصع**)، في قاصعاء وهي جحر من جحرة اليربوع الذي يتقصع أي يدخل فيها (**ونوافق**) في نافقاء وهي إحدى جحرته يكتمها ويظهر غيرها فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتق أي خرج (**ودوام**) في جمع داماء وهي إحدى جحرته التي يدمها بالتراب (**وسواب**) في جمع سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد وأصله سوابي أعل إعلان قاض. (**والصفة**) منه (**نحو جاهل على جُهَّال وجهل غالباً وفسقة كثيراً**)، بفتح الفاء والعين (**وعلى قضاة**)، في جمع قاض (**في معتل اللام**) وأصله قضية بفتح القاف التي هي الفاء فضم أوله بعد قلب آخره ألفاً؛ ليعتدل طرفاً الكلمة، أو نقول

كمال: . . . .

نقره كار: لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث على فاعل، (فقالوا قَواصِع) في قاصِعاء لجحر من جحرة اليربوع، يقصع فيه، أي يدخل فيه، (ونَوافِق) فـي نافقـاء لأحد جحرته أيضـ. يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، قال فإذا أتي مِن قِبَل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه، فانتفق، أي خرج، (ودَوامٌّ) بتشديد الميم في داماء كذلك لأحد جحرته أيضـ. يدمه بالتراب، أي يطلي رأسه به (وسَوابٍ) كجوار وزناً وإعلالاً في سابياء للمشيمة التي يكون فيها الولد، وإنما قلبت ألف فاعل واواً تشبيها للتكسير بالتصغير. (والصّـفة) من فاعل إمَّـا مذكر أو مؤنث المذكر، يُقال فيه (نحو جاهِلٍ) صحت لامه يُجمع على (جُهَّل وجُهَّال غالباً) و جاء جمعه على (فَسَقَةٍ) في فاسق (كثيراً) و) جاء جمعه (على قُضاة) ودُعاة غالباً (في) قاضٍ وداعٍ من (معتل اللام). ...

وعَلى بُزُلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وقُعُودٍ، وَأما فَوَارِسُ فشاذٌ.

والبازل البعير الذي انشق نابه، وذلك في السنة التاسعة، ثم ذكر أن فواعل في فاعل المذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس. قال المرزوقي: فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه؛ لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه هوالك في هالك، وبيت الفرزدق[1]: [الكامل]

إن فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام. وقال الفراء: أصله قضى على وزن فعل بالتشديد فحذفت إحدى الضادين وعوض عنه التاء **(وعلى بزل)**، في جمع بازل وهو البعير انشق نابه وذلك في السنة التاسعة **(وشعراء وصحبان وتجار وقعود وأما فوارس)**. في جمع فارس **(فشاذ)**، لأنه مذكر صفة وفواعل إنما يكون جمع فاعلة في صفات من

قوله: **(والباذل البعير)** البعير من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس يقال للجمع بعير وللناقة بعير صحاح. قوله: **(لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة إلى آخره)** المراد أنه يكون من صفات من يعقل جمع فاعلة ولا يكون فيها جمع فاعل لا أنه إنما يكون جمع فاعلة فيها، والفرزدق لقب: همام بن غالب بن صعصعة وهو في الأصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين. ويزيد: هو ابن المهلب، وعتيبة بمثناة وتحتية وموحدة وفي بعض النسخ عبدة بموحدة والأول هو ما في كلام أبي حيان وغيره والزمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته، وسليم بضم السين وفتح اللام، والغوايب جمع غايب. قال في القاموس: وغايبك ما غاب عنك اسم كالكاهل، ومما استدرك أيضاً شاهد وشواهد وناشي ونواش.

قوله: **(واستدرك على سيبويه)** أصل استدراك الشيء تداركه أي حصله بعد فواته، فإذا كان هذا المعترض حصل ما فات منه، واعترض به على من فوته ضمن الفعل معنى الاعتراض

قُضيّة ودُعوة بضم أولهما، قلب حرف العلة الفا لتحركه، وانفتاح ما قبله، وقال الفراء: أصلهما قضيي ودعوا بتشديد الياء والواو، وحذفت إحدى اليائين، أو الواوين، وعوض عنها التاء (و) جاء جمعه من صحيح اللام قليلاً (على بُزُل) في بازل للبعير الذي انشقّ نابه، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة، (و) على (شُعَراء وصُحْبان) في شاعر وصاحب، (و) على (تِجار) بكسر التاء وتخفيف الجيم في تاجر، ويجمع أيضاً على تُجّار بضم التاء وتشديد الجيم، وقدّمه في جهال، وعلى تَجْر بوزن صَحْب، وتركه لأنّ مذهب سيبويه أنّ فعلاء من أبنية أسماء الجمع، لا من أبنية الجمع؛ خلافاً للأخفش، (و) على (قُعُود) بضم القاف في قاعد، (وأمّا فَوارِس) في فارس (فشاذ).

(١) الشّاهدُ فيه: (نواكِس) حيث جمع (ناكس) صفة لمذكّر عاقل على (نواكس) للضّرورة الشّعريّة. يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، والكامل ٢/ ٥٧٤. والجمهرة (خضع) ١/ ٦٠٧، والجُمل ٣٧٧، والمخصّص ١٤/ ١١٧، وشرح المفصّل ٥/ ٥٦. واللّسان (نكس) ٦/ ٢٤١، (خضع) ٨/ ٧٤، والخزانة ١/ ٢٠٤، والدّيوان ١/ ٣٠٤.

. . . .

ك وإِذَا الـرِّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيـتَـهُـمْ خُـضُـعَ الـرِّقَـابِ نَـوَاكِـسَ الأَبْـصَـارِ

وبيت عتيبة بن الحارث[1]: [الوافر]

أحـامـي عـن ذمـار بـنـي سـلـيـم ومـثـلـي فـي غـوائـبـكـم قـلـيـل

ثم نقل عن المبرد أنه الأصل في جميعه ويجوز في الشعر، وقال المصنف في

ج يعقل لا جمع فاعل صفة وشاذ أيضاً هوالك ونواكس، أما فوارس فالذي حسن فيه أنه لم يجئ منه امرأة فارسة، وأما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك الأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس، وأما النواكس فللضرورة في بيت الفرزدق.

وإذا الـرجـالُ رأوا يـزيـدَ رأيـتـهـم خـضُـعَ الـرقـابِ نَـواكـسَ الأبـصـارِ

أما إذا كان فاعل في صفات ما لا يعقل فيجوز أن يجمع على فواعل قياساً مطرداً نحو مررت بخيل روافس من الرفس، وهو الضرب بالرجل وذلك لأن الجمع فيما لا يعقل من الذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل، ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل

ك فعدي بعلى إشارة إلى هذا المعنى وصار الفعل حينئذٍ دالًّا على معنيين: أحدهما: التحصيل ودلالته عليه بالأصالة. والثاني: الاعتراض ودلالته عليه بالتضمن المدلول عليه بالتعدي بعلى أي استدرك ما فات منه معترضاً عليه أو اعترض عليه مستدركاً ما فات منه.

قوله: (**خضع الرقاب**) جمع خضوع أي خاضع، قال الشاعر: وإذا . . . . البيت.

الناكس: المطأطئ رأسه. صحاح.

قوله: (**ثم نقل عن المبرد أن ا لأصل إلى آخره**) يريد أن ما ذكر من كون فواعل جمعاً لفاعلة في صفات من يعقل دون فاعل هو الأصل في الجمع على فواعل، وأنه يجوز في الشعر جمع فاعل أيضاً عليه ولم يحك أبو حيان لفظه في جمعه عن المبرد، والمبرد بفتح الراء المشدد لقب أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ممن أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، والضمير في أنه لفواعل وفي جمع لفاعلة في صفات من يعقل وفي ويجوز لفاعل.

قِ لأنّ فواعل إنما يكون جمعا لفاعلة كضاربة، ولفوعلة كصومعة، ولفاعلاء كقاصعاء، ولفوعل كجوهر، ولفاعل بفتح العين كطابع، ولفاعل بكسرها اسماً ككاهل، أو صفة لمؤنث كحائض وحامل، ولمذكر لا يعقل كبازل، فالشذوذ إنما هو في جمع فاعل صفة لمذكر يعقل، وقد ورد منه فوارس، كما تقرر وحسّنه غلبة الاسمية، وعليه اقتصر سيبويه، وزاد غيره هوالك ونواكس في ناكس، أي مُطأطئ رأسه، وروافس في رافس للذكر من الخيل، والرفس الضرب بالرجل، بل هذا مطرد، لأنّ فاعلا في صفات ما لا يعقل يُجمع على فواعل قياسا مطردا.

---

(١) أحامي: مضارع من الحماية وهو الحرص. والذمار - ككتاب -: ما يجب على الرجل أن يحميه، وقالوا: فلان حامي الذمار، وحامي الحقيقة. والغوائب: جمع غائب.

=

الْمُؤَنَّث نَحْو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وحُيَّضُ.

ي شرح المفصل": أما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون امرأة فارسة أي فيعد بهذا عن الصفة؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم.

وأما هوالك فجاء في المثل هالك في الهوالك، والأمثال كثيراً ما يخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة أي جاء في الشعر فلا اعتداد به، ثم قال ويجوز في فاعل إذا كان مما لا يعقل أن يجمع على فواعل قياساً مطرداً تقول في خيل ذكور روافس من الرفس، وهو الضرب بالرجل، وسره هو أن الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري

ج أجريت مجرى المؤنث في الجمع (**المؤنث**) منها سواء كانت التاء ظاهرة أو مقدرة (**نحو نائمة على نوائم ونوم وكذلك حوائض وحيض**)، في جمع حائض لا فرق بين التاء الظاهرة والمقدرة؛ لأن الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمه..................................

ك قوله: (حسن) هو بتشديد السين مبنيًّا للفاعل أي حصل فيه فعلاً حسناً، والموصول مبتدأ وانتقاء خبره، والشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء. قوله: (وسره) عبارته في شرح المفصل وسره: هو أن الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفرده، وتارة في صفاته وإخباره أحواله، ولما كانت هذه لما لا يعقل أجريت ذلك المجرى ألا ترى أن أفعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه يجمع على فعلى. وقال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ لأنه لليوم لكنه لما كان فيما لا يعقل أجري مجرى أخرى على ما ذكر انتهت.

ق (والمؤنث) بالتاء وبالمعنى يُقال فيه (نحو نائِمة) مما صحت لامه يُجمع (على نَوائِم ونُوَّم وكذلك حَوائِض وحُيَّض) مما لا مذكر له، وقد تقدم أنّ فاعلا مذكرا يُجمع على فُعَّل كجُهَّل، فهو مشترك بين المذكر والمؤنث المذكور.

= روى أن عتيبة بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء: نعم وفي شواهدنا.
والشواهد: جمع شاهد، وهو مثل الغوائب. والاستشهاد بالبيت في قوله "غوائبكم" حيث جمع فاعلاً على فواعل شذوذاً. انظر: الخزانة ١/٢٠٧.

الْمُؤَنَّث بِالْألف نَحو: أُنْثَى على إنَاثٍ، وَنَحْو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

نك مجرى المؤنث، وهذه صفات لما لا يعقل أجريت ذلك المجرى، ثم شرع في المؤنث بالتاء وبغير التاء، وذكر أن حكمها واحد. قوله: (**المؤنث بالألف**) هذا شروع فيما زيادته مدة رابعة، وقسمه إلى الاسم، والصفة ثم الاسم إلى المقصور والممدود، وذكر حكمهما وأصل صحارى، صحاري بكسر الراء وأصله صحاري بالتشديد، وقد جاء

جا (**والمؤنث بالألف رابعة نحو أنثى**)، أي مما كان الألف المقصورة في الاسم (**على إناث**)، لأن الألف للتأنيث كالتاء فيجمع ذو الألف بعد حذف الألف على فعال كما يجمع ذو التاء بعد حذف التاء عليه نحو قصاع في قصعة وقد يجمع أيضاً قياساً في جمع أقصى الجموع على دعاو في جمع دعوى، وإنما جمع ذلك الجمع للاعتداد بألف التأنيث؛ لأنها للزومها صارت بمنزلة لام الكلمة فيجمع الجمع الأقصى كما يجمع الرباعي وحكم دعاو في الإعلال حكم جوار؛ لأنه لما جمع هذا الجمع وكسر ما بعد ألف الجمع؛ ليحصل بناء الجمع الأقصى انقلبت ألف التأنيث ياء فأعل إعلال جوار وعلى دعاوي بفتح ما بعد ألف الجمع؛ لأنه ترك ما بعد ألفه فيما فيه ألف التأنيث على فتحته وكسر ما بعده على القياس فيما فيه غير ألف التأنيث من الألف المنقلبة نحو ملاه في ملهى وألف الالحاق نحو ارا ط في ارطى فرقاً بين ألف التأنيث وبين غيرها وألف التأنيث أوْلَى بالمحافظة عليها من غيرها لكونها علامة للتأنيث (**ونحو صحراء**)، مما كانت الألف الممدودة في الاسم (**على صحارى**)، لأنه لما حذف المدة من صحارى

حف قوله: (**أجريت ذلك المجرى**) أي مجرى المؤنث فكما يجمع فاعلة على فواعل يجمع أيضاً مما لا يعقل من المذكر على فواعل؛ لأنه كالمؤنث لتناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء؛ لأنهن ناقصات العقل. قوله: (**وذكر أن حكمهما واحد**) وذلك الحكم أن يجمع على فواعل، وفعل بضم الفاء سواء كان بالتاء أو لغيره.

قوله: (**وأصل صحارى صحاري الخ**) قال شارح لك أن تقول بل جمع على فعالى بفتح اللام أو لا، كما جمع سكران على سكارى، والجامع كون كل منهما مشتمل على زائدتين كما

قفـ (والمؤنث بالألف رابعة) إمَّا اسم أو صفة، فالاسم يُقال فيه (نحو أُنْثَى) مما ألفه مقصورة يُجمع (على إناث) بحذف ألف التأنيث، كما تحذف تاؤه، وعلى أناثيّ بوزن فَعالِي كدعاوي في دعوى، اعتدادا بألف التأنيث، لأنها للزومها نزلت منزلة لام الكلمة، فجمع جمع الرباعي، ثم قلبت ألف التأنيث ياء، فكسر ما قبلها، وقد تبقى بحالها، فتبقى الفتحة، وفي حال قلب ألفه ياء يجوز إعلالها إعلال جوارٍ، (ونحو صَحْراء) مما ألفه ممدودة، يُجمع (على صَحارَى) قال الجوهري: وأصله صحاريّ

. . . .

ذلك في الشعر؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفاً، وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو: مساجد، وجعافر، فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضاً ياء فيدغم، ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفاً فقالوا: صحارى، وفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف التي للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث نحو ألف مرمى، ومغزى، إذ قالوا مرامي ومغازي، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، ولكن يحذف الثانية. . . . .

وصار صحاري قلبت الكسرة فتحه والياء ألفاً فصار صحاري ويكون بناء الجمع الأقصى ثابتاً في التقدير؛ لأن التغيير بالإعلال القياسي كلا تغيير، وفيه وجهان آخران على القياس، الأول: صحار وذلك لأنه لما جمع على صحارى وحذف المدة فيه صار صحاري فلم تجعل الكسرة فتحه لنحصل بناء الجمع الأقصى وإنما لم يكسر ما بعد ياء التصغير في نحو صحيراء لنحصل بناء التصغير؛ لأن بعض أبنية التصغير وهو فعيل

حملت الألف والنون على ألفي التأنيث في باب منع الصرف، وأما مجيئه موازن يماني مثقلاً ومخففاً فمن اقتضاء القياس من وجه آخر ومع ذلك فهو مقلوب انتهى. وفيه نظر لأن التفريع على ما اقتضاه القياس في الجملة أولى من إلحاق أحد المتباين بحسب الاسمية والوصفية بالآخر من غير دليل ولا يرد منع الصرف؛ لأن الاسمية لا أصل لها فيما فيه ألف التأنيث.

قوله: **(لتسلم الألف من الحذف عند التنوين)** يريد أنهم فتحوا الراء لتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذٍ فيمتنع الصرف لألف التأنيث فتسلم الألف من الحذف الذي كان يلحق الياء لو بقيت عند دخول التنوين كما في جوار وقد تقدم في التصغير إيضاح ذلك.

بالتشديد، وقد جاء في الشعر، لأنّك إذا جمعت صحراء جئت بألف قبل الراء، وكسرت الراء كما يكسرها بعد ألف كل جمع كمساجد وجعافر، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها، وكذا الثانية التي للتأنيث، فتدغم، ثم حذفت الياء الأولى، وأبدلوا الثانية ألفاً، فقالوا صحارَى بفتح الراء؛ لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من ألف التأنيث، والياء المنقلبة التي ليست للتأنيث نحو ألف مرميً ومغزىً إذ قالوا مرامَى ومغازَى، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، لكن يحذف الثانية، فيقول صحارِي بكسر الراء، وهذه صحارٍ، كما تقول جوارٍ، انتهى. فالهمزة في صحراء وحمراء، ونحوهما بدل من ألف التأنيث، والأولى

. . . .

ج فتقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار. قال في شرح "الهادي": الهمزة في حمراء وبيضاء، وصحراء، وعشراء بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى، والأصل فيها القصر للتأنيث فزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناآن مقصور وممدود فالتقى ألفان، فلم يمكن حذف إحداهما؛ لأن الأولى للمدة والثانية علم للتأنيث فحذفها يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الأولى؛ لأنها لو حركت لفارقها المدُّ فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة.

وقيل إن الأولى في حمراء للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل نحو: أحمر، وحمراء، وبين مؤنث فعلان نحو سكران، وسكرى، وهو ضعيف؛ لأن علم التأنيث لا يكون إلا ظرفاً.

ع حاصل قبل الألف فلا ضرورة إلى كسره بخلاف الجمع الأقصى، فإن الضرورة ملجئة إلى الكسر لتحصيل بنائه ثم أعل إعلال جوار سواء في جميع الأحوال. والثاني: من الوجهين الأخيرين صحاري بالتشديد وذلك لأنك إذا جمعت صحراء الجمع الأقصى أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع الأقصى فينقلب الألف الأولى ياء فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف فقلبت ياء؛ لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أَوْلَى، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فصار صحاري بالتشديد وهو قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ولا سيما إذا لم يكن في الواحد حتى في الجمع تطبيقاً بين الجمع والواحد كما

ك قوله: (فتقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار) أي لأن الفتح والقلب عند حذف الأولى إنما هو لما ذكر من الفرق وهو مفقود عند حذف الثانية. قوله: (وهذه صحار) لأنه لما حذفت الثانية وهي للتأنيث بقيت الأولى وهي ليست للتأنيث حتى يحافظ عليها ض.

قوله: (قال في شرح الهادي) مما قاله فيه يعلم وجه ذكر المصنف صحراء في المؤنث بألف رابعة. قوله: (فحذفها يخل بمدلولها) الظاهر أن الضمير لإحداها لا للثانية فقط.

ق ألف المد، وبذلك صرّح غيره، فإنّ الألفين لمَّا التقيا لم يمكن حذف أحديهما لئلا يُخل بمدلولها، ولم يمكن تحريك الأولى لفوات المدِّ به فتعين تحريك الثانية، فانقلبت همزة لأنها اختها، وقيل الألفان معا للتأنيث، وهو باطل، إذ لا يعلم علامة تأنيث على حرفين، وقيل الأُولَى في حمراء للتأنيث، والثانية زائدة للفرق بين مؤنث أفعل كأحمر وحمراء، ومؤنث فعلان كسكران وسكرى، وهو ضعيف، لأنّ عَلَم التأنيث لا يكون إلّا طرفا.

وَالصّفة نَحْو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، وَنَحْو: حَرْمَى على حَرَامَى، . . . .

وقيل إن الألفين معاً للتأنيث وهو باطل إذ لا يعلم علامة تأنيث على حرفين، ثم قسم المصنف الصفة إلى ما جاء مذكره على أفعل وإلى ما ليس مذكره على أفعل، وما ليس مذكره على أفعل إلى المقصور والممدود، والمقصور إلى ما مذكره على فعلان؛ كعطشان، وإلى ما ليس له مذكر كحرمي بفتح الحاء وهي الشاة التي تشتهي الفحل.

في كرسي وكراسي **(والصفة نحو عطشى)**، مما كان الألف المقصورة الرابعة في الصفة **(على عطاش)**، تشبيهاً لما فيه الألف التأنيث بما فيه تاؤه وإنما يجيء فعال مما لم يجئ منه الجمع الأقصى، فلما قيل إناث لم يقل إناثي ولما قيل خناثى لم يقل خناث **(ونحو حرمي)**، وهي الشاة التي تشتهي الفحل **(على حرامي)**، كما في صحاري ولا يجوز فيه كسر ما بعد ألف الجمع وقلب ألف التأنيث ياء كما في الاسم نحو دعاو؛ لأن الصفة أثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها أولى. . . . .

قوله: **(ثم قسم المصنف الصفة)** أي ذكر أقسامها وهي على ما أشار إليه ثلاثة في المقصور ما مذكره على أفعل كصغرى وما مذكره على فعلان كعطشى، وما ليس له مذكر كحرمي غير أنه أخر أول الأقسام قال الشريف: ولو قدمه على الممدود لكان أنسب.

قوله: **(كحرمي بفتح الحاء)** زعم شارح أن وزنها فعلى بالكسر، وقال الشريف: وكأنه سرى إليهما من تقدم فعلى بالفتح والمنقول ما في الشرح. قال في القاموس: وحَرِم كفرح ذات الظِّلْف والذئبة والكلبة حِراماً بالكسر أراد الفحل كاستحرمت فهي حَرْمى كسكرى الجمع كجبال وسكارى انتهى. ويستفاد مما قاله أيضاً أن الحرمة وهي بكسر الحاء وسكون الراء الاستحرام لا يختص بالماعزة كما صرح ثعلب في الفصيح وعبارته، وقد استحرمت الماعزة وهي ماعزة حرمى وبها حِرام، ولا بالشاة كما فسر الشارح بل ذكر في المحكم أنه استعمل في ذكور الأناسي. قال الليلي، وجاء في الحديث: "الذين تُدْرِكهم الساعة تُبْعَثُ عليهم الحِرْمة" أي الغُلْمة ذكر الحديث والتفسير الهروي وغيره.

(والصفة) يُقال فيها (نحو عَطْشَى) مما ألفه مقصورة، وليس مذكرة على أفعل، يُجمع (على عِطاش)، وعلى عطاشى بفتح أوله وضمه، مع فتح شينه، (ونحو حَرْمَى) بفتح الحاء المهملة للأنثى من ذوات الظلف إذا اشتهت الفحل، يُجمع (على حَرامَى)، المثال الأول له مذكر بالألف والنون كعطشان، والثاني ليس له ذلك، لكنه نزل منزلة ما

وَنَحْو بَطْحَاءَ على بِطَاح، وَنَحْو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْو: الصُّغْرَى على الصُّغَر.

ثم ذكر الممدود كبطحاء وهي مسيل واسع فيه دقائق الحصى، ومنه بطحاء مكة وعشراء وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر، ثم ذكر ما جاء مذكره على أفعل وأشار إلى حكم الجميع، وهو ظاهر لكن ترك المصنف ها هنا قسماً، وذلك لأن ما مذكره على أفعل فهو إما مقصور ويجمع على الفعل بضم الفاء وفتح العين كما ذكره، وإما ممدود ويجمع على فعل بضم الفاء، وسكون العين نحو حمراء وحمر ولم يذكر. فإن قيل: فقد جمع أحمر أيضاً هكذا كما سيجيء فما سبب الاتحاد بين الجمعين قلت: السبب أنهم لما استأنفوا الكل من المذكر والمؤنث في هذا النحو صيغة على حدة نحو: احمر وحمراء، ولم يقولوا أحمرة، كما قالوا: كريم

(**ونحو بطحاء**)، مما فيه الألف الممدودة في الصفة وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء مكة شرفها الله (**على بطاح**)، كما يجمع الاسم عليه (**ونحو عشراء**)، وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر (**على عشار وفعلي افعل**)، المقصورة (**نحو الصغرى على الصغر**)، تشبيهاً لما فيه ألف التأنيث بما فيه تاؤه فجمع

قوله: (**ثم ذكر الممدود**) أي بعد الفراغ من قسمي المقصور والبطحاء بفتح الباء وسكون الطاء وجاء أيضاً أبطح لكنه بمعناها، وكأن الشارح لم يجعلها مما ذكره على أفعل لذلك، والمسيل بفتح الميم وكسر السين، ودقاق الحصى بضم الدال، وقد يجوز فتحها قال في القاموس: ودقاق العيدان بالضم والكسر، كسارها أي بضم الكاف وتخفيف السين ما تكسر منها أو كغراب قتات كل شيء، وعشراً بضم المهملة وفتح المعجمة.

قوله: (**فهو إما مقصور**) نحو صغرى أصغر كما ذكره في المتن نحو الصغرى على الصغر. قوله: (**جمع أحمر**) أي كما يجمع حمراء على حمر يجمع أيضاً أحمر عليه.

له ذلك، كعجل وعجلان وعجالى، (ونحو بَطْحاء) بالمد لمسيل واسع فيه دقاق الحصى، يُجمع (على بِطاح) وبطائح، (ونحو عُشَراء) بالمد وضم العين، وفتح الشين للناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر يُجمع (على عِشار)، فإن قلت: تأنيث الممدود إنما هو بألف خامسة لا رابعة، قلت: الأصل فيه القصر، ثم زيدت ألف المد قبل ألف التأنيث، فانقلبت الثانية همزة، فإيراد ذلك هنا باعتبار الأصل، وإنْ مُدّ باعتبار الزيادة، (وفُعْلَى) بالقصر مؤنث (أَفْعَل نحو الصُّغْرَى) يُجمع (على الصُّغَر) بضم أوله، وفتح ثانيه، تشبيها له بالمؤنث بالتاء، كغرفة تُجمع على

وبالألف خَامِسَة نَحْو: حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ.

وكريمة، وضارب وضاربة، وأثروا الاتحاد في صيغة جمعهما ليكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة.

قوله: (**وبالألف خامسة**) هذا بيان ما زيادته مدة خامسة؛ كحبارى وهو طائر ولا يجمع إلا بالألف والتاء؛ لأن تكسيره وهو على خمسة أحرف غير ممكن، فلا بد من الحذف، فإن حذفت ألف التأنيث وقلت حبائر اشتبه برسائل، فإن حذفت الأولى، وقلت حبارى اشتبه بحبالى.

على الفعل كما يجمع نحو الغرفة على الغرف وأما الممدودة نحو حمراء أحمر فيجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمراء وحمر وجمع أحمر أيضاً على حمر؛ لأنه لما كان بين صيغتي المذكر والمؤنث مخالفة في الواحد حيث قيل أحمر حمراء ولم يقل أحمر أحمرة كما قالوا كريم وكريمة آثروا الموافقة في صيغة الجميع جمعيهما لتكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة (**و**)، المؤنثة (**بالألف خامسة**)، مقصورة (**نحو حبارى على حباريات**).

قال المصنف في شرح "المفصل": لأن الألف إذا كانت خامسة لم يجمع إلا مصححاً؛ لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكره التكسير في المؤنث

قوله: (**غير ممكن**) لما سيجيء في قوله وتكسير الخماسي مستكره بحذف خامسه.

قوله: (**اشتبه برسائل**) يعني لم يعلم أنه جمع فعالة أو فعال.

قوله: (**اشتبه برسائل**) أي بباب رسائل أي فلا يدري أهو جمع حبأرى أو حبارة بكسر الحاء مثلاً، وكذا لو كسر على حبارى بفتح الحاء لم يدر أهو جمع حبارى بضمها أو حبرى كجعبى صفة ونحوها، هذا وقد صرح ابن مالك في التسهيل بأن حبارى يجمع على حباري بكسر الراء. قال شراحه: وإن حذفت ثاني الزائدتين فصار على مثال فعائل فتقول الجبائر انتهى. قوله: (**اشتبه بحبالى**) أي لم يعلم أنه جمع فعل أو فعال.

غُرَف، وأمَّا فَعْلاء بالمد نحو حمراء مؤنث أحمر فيُجمع على فُعْل بضم أوله وسكون ثانيه، نحو حُمْر، وجمع عليه أحمر أيضاً، لأنهم لمَّا استأنفوا لكل من المذكر والمؤنث في ذلك صيغة على حدة كأحمر وحمراء، ولم يقولوا في المؤنث أَحْمرة، كما قالوا كريم وكريمة، وضارب وضاربة، آثروا الموافقة في صيغة جمعهما، لتكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة، ويُقال في حُبلى حبالَى، وحبالِي، وحبالِيات، إذ ليس لها أفعل، (و) المؤنث (بالألف خامسة) مقصورة يقال فيه (نحو حُبارَى) بضم أوله لطائر يُجمع (على حُبَارَيَات) لا على جمع تكسير، لأنه مع كونه خماسياً مقصوراً كرهوا تكسيره فلا

. . . .

جار قال في "الصحاح" : الحبارى يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وإن شئت قلت في الجمع حباريات وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة هذا هو المذكور فيه وهو متناقض؛ لأنها لو لم تكن للتأنيث لصرف وصرح في شرح الهادي بأنها للتأنيث، وكلام المصنف هنا وفي شرح "المفصل" أيضاً يدل عليه؛ لأنه علل فيه عدم تكسيره بأنهم إذا كرهوا تكسير الخماسي المذكر فالمؤنث أولى، وإن كانت الألف الخامسة زائدة ومعها زائد آخر حذفت أياً شئت كسرندى وهو الشديد ووزنه فعنلى فالنون والألف للإلحاق بسفرجل، فإن حذفت الألف فيبقى سرند ينتقل إلى سرند كجعفر فيقال سراند، وإن حذفت النون يبقى سردى ينقل إلى سردى كأرطى فيقال سرادى بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها، وإنما قيدنا بأن معها زائداً آخر؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان رباعيًّا وسيجيء حكمه.

نقره أَوْلَى ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا كانت الألف الخامسة ممدودة يجمع أيضاً الجمع الأقصى بعد حذف ألفيه نحو قواصع في قاصعاء تشبيهاً لفاعلاء بفاعلة كما عرفت

قوله: (**لصرف**) حبارى إذ لم يوجد فيه علة أخرى ض. قوله: (**وصرح في شرح الهادي بأنها للتأنيث**) جزم به أيضاً صاحب القاموس، وغلط الجوهري.

قوله: (**وكلام المصنف هنا**) حيث قال المؤنث بالألف رابعة ثم عطف قوله وبالألف خامسة نحو حبارى على حبايات ض.

قوله: (**وإن كانت الألف زائدة**) أي لغير التأنيث، وسرندي بفتح السين والراء وسكون النون منون، وهو أيضاً السريع في أموره.

قوله: (**ينقل إلى سرند**) أي لأن مثل سرند ليس من أوزانهم.

فلا بدّ من الحذف، فإن حذفت ألف التأنيث، وقلت حبائر اشتبه برسائل، أو الأُولى، وقلت حَبارى اشتبه بحَبالى، وقول الجوهري إنّ ألفه ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم بها، فكأنها من نفس الكلمة، لا تنصرف معرفة ولا نكرة، أي لا تنون، رُدّ بأنه مُتناقض، لأنها لو لم تكن للتأنيث لصرفت، وقد صرَّح غيره بأنها للتأنيث، فإن كانت الخامسة زائدة لغير التأنيث، ومعها زائد آخر حذفتَ أيهما شئت، كسَرَنْدَى للشديد، ووزنه فَعَنْلَى فالنون والألف للإلحاق بسفرجل، فإن حذفت الألف بقي سَرَنْد، فينقل إلى سَرْنَد كجعفر، فيقال سراند، وإن حذفت النون بقي سردا، فينقل إلى سَرْدَى كأرطى، فيقال سراد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

ثم شرع فيما زيادته همزة في أوله فقال:

(أَفْعَلُ الِاسْم) كَيفَ تصرف نَحْو: أَجْدَلٍ وإِصْبَعٍ وأَحْوَصٍ على أَجَادِلَ وأَصَابِعَ وأَحَاوِصَ، ....

قوله: **(وأفعل)** هذا شروع فيما زيادته الهمزة في الأول وقسمه إلى الاسم والصفة، أما الاسم فسواء فتح أوله أو كُسر أو ضُم، كما في إبلم بضمتين يجمع على أفاعل، ثم أشار إلى الاعتراض بقول الشاعر[1]: [الطويل]

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو، لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا

فإن الأحوص فيه جمع على حوص، وجوابه أنه منظور فيه إلى الوصفية الأصلية فجمع جمعها كما يجيء فقيل حوص، وإلى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها، والأحوص اسم رجل وهو من حوص إذا صار ضيق العين، والمراد بالأحاوص الأحوص، وأولاده ....

لكنه لما ذكره قبل كان في حكم الاستثناء **(وأفعل الاسم كيف تصرف)**، أي سواء كانت همزته مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة **(نحو أجْدَل وأصبع)**، وفيه لغات: إصبع وأصبع بكسر الهمزة وضمها والباء مفتوحة فيهما، وإتباع الضمة الضمة والكسرة الكسرة وأصبع بفتح الهمزة وكسر الباء **(وأحوص)**، وأُبلم بضمتين يجمع **(على أجادل وأصابع وأحاوص)**، فإن قلت: أحوص إن كانت صفة من حوص صار ضيق العين فليجمع على حوص وإن كان عمل فليجمع على أحاوص وقد جمع عليها كقوله:

أتاني وعيد الحوصِ من آل جعفرٍ فيا عبدَ عمروٍ لو نهيتَ الأحاوصا

قوله: **(كما في أبلم)** بضمتين هو خوص المقل والتقييد لغرض التمثيل فقد جاء أيضاً بفتحتين وبكسبرتين. قوله: **(كافي أبلم)** الأبلم: خوص المقل، وفيه ثلاث لغات، أبلم، وأبليم، وأبلم صحاح، وإنما خصه بالتمثيل لانتفاء ذكره في المتن.

قوله: **(والمراد بالأحاوص الأحوص وأولاده)** قال في القاموس: الأحاوص عوف وعمرو وشريح أولاد الأحوص بن جعفر انتهى. ومن في البيت قال اليزدي للبيان: وقال النظام للتعليل أي من أجلهم والظاهر الأول.

(وأَفْعَل) إمَّا اسم أو صفة، (الاسم) منه (كيف تَصَرَّف) في حركات همزته، يقال فيه (نحو أَجْدَل) للصقر (وإِصْبَع) بتثليث أوله وثالثه، (وأَحْوَص) علما من حَوِص، أي ضاقت عينه، يُجمع (على أجادِل وأصابع وأحاوِص) للمح الإسمية العارضة بالعَلَمية في

---

(١) البيت للأعشى، انظر: إصلاح المنطق ١/ ٤٠١، وخزانة الأدب ١/ ١٨٨، والاشتقاق ١/ ٢٩٦.

وَقَوْلهِمْ: حُوْصٌ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّة. وَ(أَفْعَلُ الصّفة) نَحْو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ، ....

ولو في البيت للتمني أي وددت أن تنهاهم، وأما الصفة فإن لم يكن للتفضيل فلا يجمع بالواو النون فرقاً بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس؛ لأنه الأصل فيكون بالتصحيح أجدر

فأجاب عنه بقوله (**وقولهم حوص للمح الوصفية**)، الأصلية فجمع جمعها وقوله أحاوص للمح الإسمية العارضة بالعملية فجمع جمعها ولم يلزم اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد كما يلزم اعتبارها مع العملية في منع الصرف لو اعترف الوصفية مع العلمية لا بعد التنكير؛ لأن اعتبار الوصفية في الجمع ودخول الألف واللام حكم باعتبار الوصفية ولا مشاركة للعلمية معها فيه بخلاف اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد وهو منع الصرف لتنافي ثبوت سببين متنافيتين يثبتان فيه حكماً واحداً (و)، افعل (**الصفة نحو أحمر على حمران**)، كثيراً (و)، على (**حمر**)، بضم الفاء

قوله: (**ولو في البيت للتمني**) أي مثلها في نحو لو تأتيني فتحدثني واختلف فيها فقيل هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط وقيل هي للشرطية اشربت معنى التمني.

وقال ابن مالك: هي المصدرية أغنت عن فعل التمني، وقال في المثال: الأصل وددت لو تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها انتهى. وتفسير الشارح يوهم ما قاله والظاهر أنه قصد بيان معنى أو وما دخلت عليه. قوله: (**ولو في البيت للتمني**) ويحتمل أن يكون للشرط وجوابه يكون محذوفاً أي لو نهيت لكان حسناً ض. قوله: (**ولم يعكس لأنه الأصل**) أي لأن الأصل في أفعل أن يكون للتفضيل أي لغلبته بل لاطراده لولا اللون و العيب.

أحوص (وقولهم) في جمعه (حُوصٌ) في قول الأعشى: [الطويل]

أَتـانـي وَعـيـدُ الـحـوصِ مِـن آلِ جَـعـفَـرٍ

أي من أجلهم.

فَـيا عَـبـدَ عَـمرٍ لَو نَـهـيتَ الأَحـاوِصـا

(للمح الوصفية) الأصلية، والمراد بالأحاوص في البيت عبد بن عمرو بن شريح، وأولاده، وقيل المراد بهم أولاده: عوف، وعمرو، وشريح، فكل منهم كان أحوص، وكان علقمة بن علاثة بن الأحوص نافر بن عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر، فهجا الأعشى علقمة، ومدح عامرا، فأوعدوه بالقتل، ولو للتمني، أي وَدِدْتُ أنْ تنهاهم، (والصفة) من أفعل يُقال فيها نحو أحْمَر، مما يدل على لون أو عيب يُجمع على حُمْران كثيرا، (و) على (حُمْر) قياسا، فلو قال: على حُمْر، وجاء على حمران،

وَلَا يُقَال: أَحْمَرُونَ؛ لتَمَيُّزِه عَن أَفْعَلِ التَّفْضِيل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ فَرعه، وَجَاء الخضراوات لغلبته اسْماً، . . . .

ولا بالألف والتاء لما مر، ثم أشار إلى الاعتراض بقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس في الخضراوات صدقة" وأجاب بغلبته اسماً أي لا يصحب الموصوف وكأنه قيل ليس

وسكون العين قياساً (**ولا يقال أحمرون**) بالجمع بالواو والنون (**لتميزه عن أفعل التفضيل**)، فإنه جمع بالواو والنون فلو جمع أفعل الصفة بهما أيضاً لالتبس أحدهما بالآخر ولم يعكس؛ لأن أفعل التفضيل إنما جمع بهما للتشبيه بأفعل الاسم وذلك لأن أفعل التفضيل ليس بظاهر في باب الوصف وليس له فعل بمعناه بخلاف أفعل الصفة (**ولا**)، يقال (**حمراوات**)، في جمع مؤنثه بالألف والتاء (**لأنه فرعه**)، أي لأن المؤنث فرع المذكر فكما لا يجمع المذكر جمع التصحيح لا يجمع المؤنث جمع التصحيح.

فإن قلت جاء مؤنثه بالألف والتاء كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: "ليس في الخضراوات صدقة"، فإنه جمع خضراء وهو مؤنث أخضر.

فأجاب عنه بقوله (**وجاء الخضراوات لغلبته اسماً**)، والمراد بغلبة الإسمية أن يكون الوصف عامًّا في كل ما فيه أصل الوصف ثم كثر استعماله في جنس من الأجناس بحيث لا يحتاج في استعماله فيه إلى قرينة تدل عليه كالأسود للحية السوداء فإنه لا

قوله: (**ولا بالألف والتاء لما مر**) في بحث فعيل بمعنى مفعول من أن المؤنث لو جمع بدون المذكر جمع التصحيح يلزمه مزية الفرع على الأصل. قوله: (**لما مر**) أي من أن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى أي لأنه فرعه كما ذكره المصنف هنا.

قوله: (**وأجاب بغلبته اسماً**) قال ابن الأثير في النهاية: تقول العرب لهذه البقول الخضراء لا تزيد لونها، والحديث من رواية مجاهد. قوله: (**ليس في الخضراوات**) فإن الخضراوات جمع خضراوة ومذكره أخضر وهو صفة لا يجمع بالواو والنون فينبغي أن لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء وقد جمع ض.

كان أنسب، (ولا يُقال) فيه (أحمرون) بالواو والنون (لتميزه عن أفعل التفضيل)، فإنه يُجمع بهما، ولم يعكس لأنه أكثر، فهو بالتصحيح أجدر، (ولا) يُقال في مؤنثه (حَمْراوات) بالألف والتاء (لأنه فرعه)، فإذا لم يجمع جمع التصحيح، ففرعه أولى، (وجاء) في جمع الخضراء (الخضْراوات) في قوله صلى الله عليه وسلم لغلبته إسماً "**لَيْسَ فِى الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ**"[١]، مع امتناع أخضرون في أخضر (لغلبته إسماً) لأنه لا يصحب موصوفا، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة، وهذا كالأسود للحية السوداء، لا

---

(١) رواه الترمذي، والدارقطني، والطبراني في الأوسط.

وَنَحْو: الأفضل على الأفاضل والأفضلين. وَالِاسْم نَحْو: شَيْطَان وسِرْحَانٍ وسُلطان على شَيَاطِيْنَ وسَرَاحِيْنَ وسَلاطِيْنَ، . . . .

في البقول صدقة وإن كان للتفضيل فكما ذكره. قوله: **(ونحو شيطان)** هذا شروع فيما زيادته الألف والنون، وذكر حكمه اسماً وصفة وهو ظاهر، والسرحان الذئب،

يحتاج في استعماله فيها إلى قرينة بخلاف غيرها من السواد فإنه لا بد في استعماله في كل منها من قرينة كالموصوف نحو ليل أسود أو غيره نحو عندي أسود من الرجال وكذلك ههنا الخضراوات يفهم منه البقول من غير قرينة (و)، نحو **(الأفضل)**، مما كان أفعل للتفضيل ومعرفاً باللام **(على الأفاضل)**، لما ذكرنا الآن (و)، على **(الأفضلين)**، لأنه الأصل **(ونحو شيطان وسرحان وسلطان)**، مما كانت الزيادة فيه ألفاً ونوناً اسماً لا صفة سواء كانت الفاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وسواء كانت العين ساكنة أو متحركة **(على شياطين وسراحين وسلاطين)**، وشيطان إن كان من شيط كان فعلان وإن كان من تشيطن الرجل كان فيعالاً وأما السلطان إن كان بمعنى الحاكم والوالي فيجمع على سلاطين وإن كان بمعنى الحجة والبرهان فلا يجمع؛ لأنه يجري حينئذ مجرى المصدر، وكذلك ورشان وهو طائر، وسبعان وهو موضع، وظربان وهو دويبة منتنة الريح، على وراشين وسباعين وظرابين، ولا بد ها هنا من قيد آخر وهو أنه إنما يجمع هذا الجمع في غير العلم المرتجل؛ لأنه لا يجمع العلم المرتجل على فعالين نحو سلمان وعصفان لكراهة تكسيره بخلاف العلم المنقول فإنه يجوز جمعه على فعالين؛

قوله: **(والسرحان الذئب)** قال في القاموس: السرحان بالكسر الذئب، والأسد، وكلب، وفرس عمارة بن حرب البحتري وفرس محرز بن فضلة، ومن الحوض وسطه الجمع سراح كيمان وسراح وكضباع، وسراحين انتهى. والمراد بالسلطان الحاكم لا الحجة والبرهان، فإن ذلك لا يجمع لجريانه مجرى المصدر.

يحتاج إلى ذكر الموصوف، بخلاف غيرها من السود، نحو ليل أسود، وعندي أسود من الرجال، (ونحو الأفضَل) مما هو أفعل تفضيل، يُجمع (على الأفاضِل) في جمع التكسير (والأفْضَلين) في جمع التصحيح.

ثم شرع فيما زيادته ألف ونون، وهو إمَّا اسم أو صفة، فقال في الاسم منه: (ونحو شَيْطان)، من شاط أي هلك، (وسِرْحان) للذئب، (وسُلْطان) يجمع (على شَياطِين، وسَراحِين، وسَلاطِين) بوزن فَعالين، . . . .

وَجَاء سِرَاحٌ. وَالصّفة نَحْو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وَقد ضُمَّت أَرْبَعَة: كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالى وغُيَارى.

والعجلان بين العجلة، ثم ذكر ما زيادته الياء لثانية كجيد وبين وهو أيضاً ظاهر.

لأنه عهد بالتكسير قبل النقل (**وجاء سراح**)، في جمع سرحان (و)، فعلان (**الصفة نحو غضبان**)، مما كان فاؤه مفتوحاً وعينه ساكناً سواء كان مؤنثه على لفظه نحو ندمان وندمانة أو لا نحو غضبان وغضبى (**على غضاب وسكارى**)، في المذكر والمؤنث حملاً له على فعلاء وذلك لمشابهة فعلان بفعلاء فكما يجمع فعلاء على فعالى وفعال نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء يجمع فعلان عليهما إلا أنه قد يجمع بينهما في فعلان وفعلانة نحو ندامى وندام بخلاف فعلاء فإنه لا يجمع بينهما فيها فإنه لما قبل بطاح لم يقل بطاحي ولما قيل صحارى لم يقل صحار (**وقد ضمت أربعة**)، في بعض فعلان فعلى (**كسالى**)، في كسلان (**وسكاري**)، في سكران (**وعجالى**)، في عجلان (**وغيارى**)، في غيران وإنما يضم أولها تنبيهاً على مخالفة فعلان فعلى للقياس لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل؛ لأنه إنما يكسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألفي التأنيث فغير أوله تغييراً غير قياسي تنبيهاً من أول الأمر على أنه مخالف للقياس وكذلك لا يجمع نحو خمصان مما كان فاؤه مضمومة وعينه ساكنة على فعال لفقدان فعلاء بضم الفاء في المؤنث حتى يشبه به فعلان، وإنما يجمع على خماص يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة أي ضامر البطن.

....

(وجاء) في سرحان (سِراح) بوزن فِعال، والمراد بالسلطان الحاكم، لا الحجة والبرهان، فإنّ ذلك لا يجمع لجريانه مجرى المصدر.

(والصفة) منه يُقال فيها (نحو غَضْبان) وسكران يُجمع (على غِضاب، و) على (سَكارَى) بفتح أوله، مع فتح الراء، (وقد ضُمَّت) اختيارا (أربعة) من جموع فعلان فعلى، وهي: كُسالَى، وسُكارَى، وعُجالَى، وغُيارَى في كسلان وسكران وعجلان، أي بيّن العجلة، وغيران، من غار عليه يغار غيرا وغارا وغيرة، ولم يخصّ المرادي وغيره ذلك بالأربعة، بل عمموه، وتقدم أنّ فعلى صفة تُجمع أيضاً على فِعال، وعلى فَعالى مثل ما هنا، فاستوى فيهما المذكر والمؤنث من ذلك، فيقال في غضبى غِضاب، وفي سكرى سكارى بالوجهين السابقين، ويجمع نحو خُمصان بضم أوله على فِعال لا على فَعالى، لأنّ مؤنثه ليس على فَعلى بالفتح حتى يحمل عليه فعلان، يقال رجل خمِص وخمصان، أي ضامر البطن، وامرأة خميصة، وخُمصانة وخَمصاء.

ثم شرع فيما زيادته ياء ساكنة ثانية فقال:

فَيْعِلٌ نَحو: مَيِّتٍ على أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ. وَنَحْو: شَرّابُونَ وحُسَّانُونَ وفِسّيْقُونَ ومَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونُ ومُكْرَمُونَ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح. وَجَاء عَوَاوِيْرُ ومَلاعِينُ ومَيَامِينُ ومَشَائِيمُ..........

جار: قوله: (ونحو شرابون) هذا شروع فيما استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير، وجاء التكسير في البعض منه كما ذكره. والعوار الجبان، والمشؤوم الشؤم، ....

نقره: (وفيعل نحو ميت) مما كانت الزيادة فيه ياء ساكنة ثانية (على أموات)، في جمع ميت وميتة (وجياد)، في جمع جيد وإنما جمع عليهما لأنه كثيراً ما يحذف العين تخفيفاً فصار على وزن كعب فجمع عليهما كما جمع كعب عليهما (وأبيناء)، في جمع بين من بان الشيء بياناً أي اتضح حملاً لفيعل على فعيل؛ لأنه مناسب له في عدد الحروف وفي الزيادة (ونحو شرابون وحسانون وفسيقون)، مما هو من أبنية مبالغة الفاعل (ومضربون ومكروهون)، بكسر العين (ومكرهون)، بفتحها مما هو من أبنية اسم المفعول (استغنى فيها بالتصحيح)، من التكسير (وجاء عواوير)، في جمع عوار وهو الجبان (وملاعين)، في جمع ملعون (ومشائيم)، في جمع مشؤم والشؤم نقيض اليمن وهو البركة (وميامين)،

كمال: قوله: (والعوار الجبان) قال في القاموس: العوار كرمان الخطاف، واللحم ينزع من العين بعد ما يدر عليه الدرور والذي لا بصر له بالطريق والضعيف الجبان الجمع عواوير، وفيه والمطفل كمحسن ذات الطفل من الإنس والوحش الجمع مطافيل ومطافل، وفيه أيضاً شدن الصبي، وجميع ولد الظلف والخلف، والحافر شدونا قوي واستغنى عن أمه واشتدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها الجمع مشادن ومشادين انتهى.

ففي قول الشارح، والمشدن ولد الظبية إذا طلع قرناه نظر إنما هو شادن والمشدن أمه.

فلا: (وفَيْعِل) يقال فيه (نحو ميِّت) كجيّد وبيّن يُجمع (على أموات وجياد وأبْيِناء) بوزن أفعال وفِعال وأَفْعِلاء، (ونحو شَرَّابون) بالفتح (وحُسَّانون) في حُسان بالضم للأحسن من الحسن، والأنثى حُسَّانة، قاله الجوهري (وفِسِّيقون) بالكسر (ومَضْرُوبُون ومُكْرِمون) بكسر الراء (ومُكْرَمون) بفتحها، والمراد بنحوها ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة ولغيرها من الثلاثي المجرد، وغيره سوى فاعل كما مرّ، (استغنى فيها بالتصحيح) عن التكسير، (وجاء) التكسير في بعضها، فقالوا: (عَوَاوِير) في عوَّار بالضم والتشديد للجبان وللخطاف وللقذاء في العين (ومَلاعِين) في ملعون (ومَيامِين) في ميمون أي مبارك، (ومَشائِيم) في مشؤوم من الشؤم، وهو ضد اليُمْن..........

ومَيَاسِيرُ ومَفَاطِيرُ ومَنَاكِيرُ ومَطَافِلُ ومَشَادِنُ. و(الرباعي) نَحْو: جَعْفَر وَغيره على جَعَافِرَ قِيَاساً، ....

ف ومياسير جمع موسر، ومفاطير جمع مفطر، والمُطْفِل: الظبية التي معها طفلها، والمشدن ولد الظبية إذا طلع قرناه. قوله: **(والرباعي)** لما فرغ من بيان تكسير الثلاثي شرع في الرباعي، وأراد بنحو جعفر ما كان مفتوح الفاء وبغيره ما كان مكسورها أو مضمومها، وما كان على زنة الرباعي حكمه حكمه، ....

في جمع ميمون يقال يمن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركاً عليهم **(ومياسير)**، في جمع موسر أو ميسور يقال آيسر فلان فهو موسر إذا استغنى ويقال أيضاً يسر ييسر يوسر يسراً وميسوراً وأمر ميسور **(ومفاطير)**، في جمع مفطر يقال أفطر الصائم ورجل مفطر وقوم مفاطير **(ومناكير)**، يقال نكرت الرجل بالكسر نكراً ونكوراً وأنكرته واستنكرته كله بمعنى فعلى هذا يجوز أن يكون مناكير جمعاً لمنكور أو لمنكر **(ومطافل)**، في جمع مطفل وهو الطفل المولود يقال أطفلت المرأة والمطفل الظبية التي معها طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج **(ومشادن)**، في جمع مشدن من شدن الغزال يشدن شدوناً إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وأشدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها **(والرباعي نحو جعفر)**، مما كان مفتوح الفاء واللام الأولى ساكن العين **(وغيره)**، من الأبنية الخمسة الباقية **(على جعافر قياساً)**، سواء كان أسماء أو صفة مجرداً عن تاء التأنيث أم لا سواء كان للقلة أو للكثرة؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يحذف منه شيء حتى

قوله: **(والمشدن ولد الظبية)** وهم الشارح فيه فإن المشدن الظبية التي طلع قرنا ولدها واستغنى منها، وفعله اشدنت الظبية، والولد شادن وفعله شدن الصحاح اشدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها أي قوي كدرهم، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه من شدن شدن شدوناً، والجمع مشادن ومشادين مثل مطافل ومطافيل.

(ومَياسِير) في موسر، أو ميسور بمعنى اليسر، (ومفاطير) في مُفطر من صيامه، (ومَنَاكِير) من مُنكر ومنكور (ومَطافِل) في مُطفل للطفل وللظبية يتبعها طفلها، وهي قريبة عهد بالنتاج (ومَشادِن) في مُشدِن من أشدنت الظبية إذا طلع قرنا ولدها، ويقال في جمعها أيضاً مطافيل، ومشادين. واعلم أنّ الثلاثي المزيد فيه حرفان فأكثر إذا كُسِّر إن كان من الزوائد ما له مزية على الباقي، بقي وحذف الباقي كمستدع ومنطلق، يقال فيهما مَداع ومطالق، والأخير كسرندى، يُقال فيه سراند، أو سرادٍ، هذا تمام الجموع القياسية. وغيرها للثلاثي مجرداً ومزيداً. (و) أمّا (الرباعي نحو جَعْفَر وغيره) من بقية هيئات الرباعي كدِرهم وزبرج وبرثن وقمطر فيجمع (على جَعافِر) ودَراهِم وزَبارِج وبَراثِن وقَماطِر (قياسا) اسْماً كان أو صفة، مجرداً عن تاء التأنيث أو لا، ....

وَنَحْو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيس، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقاً، أَو غير مُلْحق بِمدَّة، أَو بِغَيْر مُدَّة، يُجرى مُجْرَاه نَحْو: كَوْكَب وجدول وعِثْيَرٍ وتَـنْـضُـبٍ ومِـدْعَـسٍ..........................

فقوله: كوكب وجدول وهو نهر صغير، وعثير وهو الغبار ملحق بغير مدة، وتنضب وهو شجر يتخذ منها السهام، ومدعس وهو الرمح ....

يرد إلى أبنية جمع القلة وقيل ذو التاء نحو جمجمة يجمع في القلة أيضاً بالألف والتاء نحو جماجمة وجمجمات (**ونحو قرطاس**)، مما كان رباعياً وقبل آخره مدة سواء كانت ألفاً أو واواً أو ياءً إلا أنها إن كانت ألفاً أو واواً قلبت ياء، وإن كانت ياءً بقيت على حالها (**على قراطيس**)، قياساً مطرداً ولكن على ما ذكرنا من أن سيبويه يقول في تصغير مسرول مسيريل ينبغي أن يقول في جمعه مساريل (**وما كان على زنته**)، من الثلاثي المزيد فيه سواء كان (**ملحقاً أو غير ملحق**)، وسواء كان غير الملحق موافقاً له في حركاته المعينة أم لا (**بغير مدة أو بمدة يجري مجراه**)، في أنه يجمع على فعالل وفعاليل (**نحو كوكب وجدول**)، وهو النهر الصغير (**وعثير**)، وهو الغبار، هذه الثلاثة ملحقة وليست فيها مدة (**وتنضب**)، وهو شجر يتخذ منه السهام (**ومدعمس**)، وهو الرمح، وهذان البناآن غير ملحقين ومن غير مدة لكن الأول غير موافق للرباعي في حركاته

قوله: (**وعثير**) هو بمهملة ومثلثة كدرهم، وتنضب بفتح المثناة وسكون النون ووضم المعجمة شجر حجازي شوكه العوسج، وقرية قرب مكة، ومدعس بمهملات، وليس بملحق وإن وجد درهم؛ لأن الميم لا تزاد للإلحاق؛ ولأن حرف الإلحاق لا يكون في أول الكلمة كما سيأتي، ولا تنضب لعدم فعلل بضم اللام، وقرواح بكسر القاف وبمهملات ملحق بقرطاس وهي الأرض المستوية لا ماء فيهما ولا شجر، ويقال لها أيضاً القرياح والقرحيا والقرواح أيضاً بالكسر الناقة الطويلة القوائم والنخلة الطويلة الملساء وقرطاط بكسر القاف وبضمها، والمراد هنا المضموم لكن في كونه حينئذٍ ملحقاً على رأي المصنف نظر لما قدمه من أن فعلاً لا بالضم ليس من أبنيتهم وأن قرطاساً ضعيف .

(ونحو قِرْطاس) من كل رباعي زيد فيه مدّة رابعة كعصفور وقنديل يجمع (على قَراطِيس)، وعبرتُ بالمدّة أخذا من كلامه الآتي، والمراد حرف اللين، كما عبّر به جمع، منهم ابن مالك، ليُدخل فيه نحو فِردوس وغُرْنيق، (وما كان على زِنته)، أي زنة الرباعي المجرد أو المزيد (مُلحقا) كان الرباعي، (أو غيرَ مُلحق) به، سواء كان (بغير مدة) رابعة، (أو بها)، وفي نسخة أو بمدة، وفي أخرى بمدة، وبغير مدة (يَجري مجراه) في أنه يُجمع على مثال فعالل أو فعاليل، (نحو كَوْكَب وجَدْوَل) للنهر الصغير (وعِثْيَر) بوزن درهم للغبار، هذه الثلاثة ملحقة بالرباعي بلا مدة (وتَنْضُب) لشجر يتخذ منه السهام (ومِدْعَس) للرمح، وهذان غير ملحقين، وبلا مدة، فتجمع الخمسة على مثال فعالل

وقِرْوَاحٍ وقُرْطَاطٍ ومصباح، ....

غير ملحق بغير مدة وقرواح وهو الأرض المستوية، وقرطاط وهو البرذعة ملحق من مدة، ومصباح غير ملحق مع مدة. ثم حكم الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت في جمعه إلا أنها تقلب ياء إذا لم يكن إياها لانكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس، وكذا ما كان على زنته كمصباح ومصابيح فليس قوله بمدة سهواً كما ذكر في بعض الحواشي فإن نحو فاعل وفعول وفعيل ليس رباعيًّا ولا على زنته، وليس قوله بغير مدة احترازاً منه، وأما ما ذكر المصنف في شرح المفصل لبيان لفظ المفصل فحديث آخر لا يناسب هذا الموضع، فإنه ذكر في المفصل أن كل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي أو لغيره الإلحاق، وليست بمدة فجمعه على مثال جمع الرباعي، ولما كان قوله كل ثلاثي إلى

كأنه المعينة، والثاني موافق لدرهم فيها (**وقرواح**)، وهو الأرض المستوية (**وقرطاط**)، وهو البرذعة ملحق بقرطاس وفيه ضم الفاء وكسره مع مدة (**ومصباح**)، غير ملحق مع

قال في القاموس: والقِرْطاط بالكسر والضم، والقيروطي مرهم معروف دخيل أي في كلامهم، والقرطان والقُرطاط بضمهما وبكسر الأخير للسرج كالولية للرّحل، والولية كغنيّة البرذعة أو ما تحتها، والبرذعة بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الذال المعجمة أو المهملة حلس يلقى تحت الرحل. قوله: (**غير ملحق**) لأن الزيادة للإلحاق لا يكون في الأول.

قوله: (**ومصباح غير ملحق**) لأن الميم في الأول وحرف الألحاق لا يكون فيه والألف لا يكون للإلحاق. قوله: (**فليس قوله بمدة سهواً**) نشأ توهم السهو من توهم أن الأوزان الثلاثة ونحوها داخلة وأتى بقوله بغير مدة احترازاً عنها، وذكر المدة يخل به فيكون سهواً.

قوله: (**كما ذكر في بعض الحواشي**) ذكر في بعض الحواشي أن قوله بمدة سهو؛ لأن فاعل وفعول ونحوهما مع مدة ومع هذا ليس جمعها جمع الرباعي.

قوله: (**ولا على زنته**) وحينئذٍ ليس قوله بغير مدة احترازاً عن نحو فاعل، كما قال الفاضل قطب الدين الشيرازي: لأن نحو فاعل خرج بقوله وما كان على زنته.

قوله: (**ولا على زنته**) أما في فعول وفعيل فظاهر، وأما في فاعل فلأن الألف للينها بعدته من شبهه بالرباعي، والمراد بزنة ما كان على زنته الترتيب في الحركة والسكون لا أشخاص الحركات ليدخل تنضب ونحوه، وفي شرح الشيخ نظام الدين، وهذان اي تنضب مدعس مما يقارب زنة الرباعي أو هو هي.

لعدم المدة، فتقول كواكب وجداول وعثائر وتناضب ومداعس، (و) نحو (قِرْواح) للأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيء، وللناقة الطويلة القوائم (وقِرْطاط) بالضم للبردعة، وهذان ملحقان مع مدة، (ومِصْباح) غير ملحق مع مدة، فتجمع الثلاثة على

وَنَحْو: جَوَارِبَة وأَشَاعِثَة فِي الأعجمي والمَنْسُوبِ.

جار آخره شاملاً فاعل وفعول وفعيل احترز عنها بقوله وليست بمدة، ولما قال المصنف في هذا المختصر وما كان على زنته خرج فاعل، وفعول وفعيل مع ذكرها فيما تقدم، وفائدة قوله بمدة أن يدخل نحو قرطاط ومصباح هذا إذا لم يكن الرباعي أعجميًّا ولا منسوباً، فإن كان أعجميًّا كجورب أو منسوباً كأشعثي يلحق في آخره التاء؛ لأن الأعجمي فرع العربي فزيد فيه أمارة الفرعية، وهو التاء ليدل على عجمته وياء النسب كالتاء من حيث

نقره مدة (**ونحو جواربة وأشاعثة في الأعجمي والمنسوب**)، فإنه ملحق بآخرهما التاء أما في الأعجمي كالجورب فإنه أعجمي معرب فلأنه فرع العربي فزيدت فيه علامة الفرعية وهو التاء ليدل على كونه أعجميًّا، وأما في المنسوب كالأشعثي فلأنه لما استثقل إبقاء ياء النسبة في جمع ثقيل لفظاً ومعنى حذفت فيه وعوضت عنها تاء التأنيث للمناسبة بينهما لمجيئهما للفرق بين المفرد والجنس كتمر وتمرة وروم ورومي وللمبالغة كعلامة وأحمري

جما قوله: (**فيما تقدم**) فإن ذكرها وأنها كفت بجمع لا على جمع الرباعي ض.

قوله: (**كجورب**) فيقال في جمعه جواربة، وفي جمع أشعثي أشاعثة.

قوله: (**لأن الأعجمي فرع العربي**) قال نجم الأئمة رضي الدين: العجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر فتكون العربية إذن في كلام العجم فرعاً. وقال هنا: الهاء إمارة العجمة، وذلك أن العجمي نقل إلى العربية كما أن التأنيث نقل عن التذكير. قوله: (**وياء النسب كالتاء**) قال نجم الأئمة: لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب؛ لأن الياء والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة إلى رجال رجالي فحذفت ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء لتشابههما في كونها للوحدة كتمرة ورومي، وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي قال: والتاء في مثل هذا المكسر أي المنسوب لازمة؛ لأنها بدل من الياء بخلافها في نحو جوارية وموازجة فيجوز جوارب وموازج وقد تجيء التاء عوضاً عن المدة كجحاجحة في جحجاح، والأصل جحاجيح فحذفت الياء وأتى بالتاء عوضاً، ولذلك لا يجتمعان ولا يسقطان. قال نجم الأئمة:

أقف مثال فعاليل لوجود المدة، فتقول قراويح، وقراطيط، ومصابيح بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها، والمراد بزنة ما كان على زنة الرباعي، الترتيب في الحركة والسكون، لا أشخاص الحركات بدليل تمثيله بتنضب، فخرج بذلك نحو فعول وفعيل، وهو ظاهر، ونحو فاعل لأنّ الألف للينها تخرج الوزن عن وزن فعلل، كما ذكر ذلك فيما مرّ. (ونحو جَوارِبة) في جورب (وأَشاعِثَة) في أشعثيّ الأول (في الأعجمي، و) الثاني في (المنسوب) بزيادة التاء فيهما، لأنّ الأعجمي فرع العربي، فزيد فيه إمارة الفرعية، وهي

. . . .

إنهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كثمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب أن يقوم التاء مقام الياء في الجمع وكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الطرف يجمع بحذفها على فعالل نحو حبارك في حبركي وهو القراد، وعناكب في عنكبوت.

ولا لمعنى كغرفة وكرسي إلا أن التاء في المنسوب لازمة؛ لأنها عوض عن الياء فلا يقال في أشاعثه أشاعث بخلاف الأعجمي فإنها فيه غير لازمة؛ لأنها ليست بعوض عن شيء، فيقال جوارب أيضاً وقد يجيء التاء عوضاً عن المدة نحو جحاجحة في جمع جحجاح وهو السيد، والأصل حجاجيح في الصحاح التاء عوض عن الياء المحذوفة ولا بُدَّ منها أو من التاء ولا يجتمعان وقد تجيء التاء لتأكيد الجمعية وتحقيق تأنيثه نحو قشاعمة في جمع قشعم وهو المسن من النسور والرجال والتاء فيه لتأكيد الجمعية كما في

وأما التاء في فرازنة وزنادقة فتجوز أن تكون عوضاً من الياء وأن يكون لتقريب الواحد انتهى. وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً ومنسوباً فتأتي التاء في الجمع إمارة عليهما كبرابرة في جمع بربري، ثم الأشعثي بشين معجمة ومثلثة نسبة إلى الأشعث اسم رجل، والزنج بفتح الزاي وتكسر وسكون النون وجيم جيل من السودان، والموازج جمع موزج، وهو الخف معرب، والجحجاح بجيمين بينهما حاء كقرطاس السيد وبربرجيل بالمغرب. قوله: (**نحو حبارك في حبركي إلى آخره**) شمول الضابط لحبركي؛ لأن الألف فيه زائدة في الطرف لا قبله. وأما عنكبوت فلأن التاء لزيادتها كالعدم فكانت المدة كالطرف بخلافها في نحو عصفور، وفي القاموس: ألف حبركي للتأنيث قال: وربما قيل حبركي منوناً انتهى. وهو بفتح الحاء والموحدة وسكون الراء. قوله: (**في حبركي**) بسكون الباء وفتح الراء ض في بعض النسخ قيدوا حبركي بفتح الباء وسكون الراء الغير العجمة.

التاء لتدل على عجمته، والتاء كياء النسبة لمجيئها للفرق بين المفرد والجنس، كتمرة وتمر، وزنجي وزنج، وللمبالغة كعلّامة وأحمري، إلّا أنّ التاء في المنسوب لازمة، لأنها عوض عن الياء التي حذفت لاستثقالها في الجمع، فلا يقال أشعث بخلافه في الأعجمي، فإنها غير لازمة، لأنها ليست عوضاً عن شيء، فيقال جوارب. وقد تجيء التاء عوضاً عن المدة كجحاجحة في جحجاح للسيد، وأصله جحاجيح. ولا يجمع بين الياء والتاء، والمراد بنحو ما ذكر ما كان رُباعيا، أو على زِنته.

واعلم أنّ كل رباعي فيه زيادة ليست بمدة رابعة يُجمع بحذفها على فعالل. نحو حبارك في حبركي للقراد، وعناكب في عنكبوت، لأنّ التاء لزيادتها كالعدم. وتجمع أيضاً على عناكيب هذا تمام الكلام في الرباعي.

وتكسير الخماسي مُسْتَكْرَهٌ كتصغيره بِحَذْفِ خامسه.

جار: قوله: (**وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره**) للثقل فيحذف خامسه على الأكثر إذ الثقل نشأ منه فيقال فرازد في فرزدق، وبعضهم يحذف ما أشبه الزائد إذا كان قريباً من الطرف، فيقول فرازق ولا يقول جحارش في جحمرش لبعد الميم من الطرف.

قال أبو سعيد: معنى استكراهه أنهم لا يكسرونه إلا إذا سئلوا فيقال لهم كيف تجمعونه.

ق: عمومة (**وتكسير الخماسي مستكره**)، لأنه مستثقل في واحده فإذا جمع زاد استثقالاً؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه يقال في تكسير سفرجل سفارجل لزم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظاً ومعنى وإن حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف أصلي ولا شك في كراهة كل واحد منهما فلا يكسر في سعة الكلام إلا على استكراه (**كتصغيره**)، فإنه أيضاً مستكره (**يحذف خامسه**)، وقد ذكرت بيان ذلك في التصغير مستوفى . . . .

ك: قوله: (**للثقل**) أي لتحقق أحد المحذورين إما الثقل أو الحذف.

قوله: (**فيقال فرازق**) بحذف الدال؛ لأنه مشابه للتاء التي هي من حروف الزوائد.

قوله: (**ولا يقول جحارش في جحمرش**) سوى في التصغير بين فرذوق وجحمرش في حذف الدال والميم وفرق بينهما هناك عن أبي البقاء وغيره ما يوافقه.

نقـ: (و) أمّا (تكسير الخماسي) فهو (مستكره كتصغيره) لزيادة ثقله إنْ لم يحذف منه شيء، وإلّا فللزوم حذف حرف أصلي، فإنْ جمع على استكراهه فليجمع (بحذف خامسه) مع ما فوقه، لأنّ الثقل نشأ منه، فيقال في جحمرش، وقبعثرى جحامر، وقباعث، وقيل بحذف ما أشبه الزائد، فيقال في فرزدق مثلاً على الأول فرازد، وعلى الثاني فرازق؛ لشبه الدال بالتاء، كما مرّ نظيره في التصغير، وقيل بحذف ما أشبه الزائد، إن قرب من الطرف، كما في فرزدق، بخلاف نحو جحمرش، لا يقال فيه جحارش، لبعد الميم من الطرف، فإنْ زيد فيه مدة قبل الطرف لم تحذف، فيقال في خزعبيل خزاعيب.

ثم ذكر ألفاظاً قيل إنها جمع، وليست به فقال:

وَنَحْو: تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح، وَهُوَ غَالب فِي غير الْمَصْنُوع، وَنَحْو: سَفِيْنٍ وَلَبِنٍ وقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاس، . . . .

جار قوله: (**ونحو تمر**) إشارة إلى ألفاظ توهم أنها جمع وليست به، وهي قسمان: قسم يميز واحده بالتاء كتمر وتمرة، وذلك غالب في غير المصنوعات فنحو سفين وسفينة من المصنوعات شاذ، . . . .

زكريا (**ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء ليس يجمع على الأصح**)، لأنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع ولذلك أفرد صفته وضمائره (**وهو غالب في غير المصنوع**)، مما سميت بذلك باعتبار خلقة أصلية لا باعتبار صنعة من الآدميين (**ونحو سفين ولبن وقلنس**)، مما يكون لصنعتهم مدخل فيه (**ليس بقياس**)، وإنما هو شاذ. . . . .

حل قوله: (**قسم يميز واحده بالتاء**) منه أيضاً سحاب وسحابة، وجمان وجمانة بالضم، وأرطى وأرطاة، ودفلى دفلاة بالكسر، وفاء اسم لنبت وكمشرى وكمشراة، ومرجان ومرجانة، وغيرها، وليس منه تخم وتهم، بل هما جمع تخمة وتهمة نص عليه سيبويه للزوم التأنيث قالوا هذه تخم وهي التهم.

قوله: (**وذلك غالب في غير المصنوعات**) يريد أنه قريب من المطرد أي إلا فيما كان على فعلى أو فعالى كبهمى وشكاعي لنبتتين فإن دخول التاء عليهما في غاية الشذوذ؛ لأن ألف بهمى للتأنيث، ولأن المعروف شكاعي للواحد والجمع.

قوله: (**فنحو سفين وسفينة**) منه أيضاً لبن ولبنة وجر وجرة، وقلنسو وقلنسوة.

قوله: (**من المصنوعات شاذ**) والأولى أن يقال فنحو سفين إلى آخره ليس بغالب أو نادر كما يفهم هذا من عبارته أولاً وهي قوله وذلك غالب إلى آخره.

نقره (ونحو تَمْر وحَنْظَل وبِطِّيخ مما يتميز واحده) عن جنسه (بالتاء) في واحده، كالأمثلة السابقة، أو في جنسه ككمأة وجيأة، كما سيأتي، (ليس بجمع على الأصح)، بل اسم جنس، وضع للماهية المجردة عن المشخصات، لوقوعه على القليل والكثير منها، ولوقوعه تمييزا، نحو عندي خمسة أرطال تمرا، كما يُقال عندي خمسة أرطال عسلا، وقد قدّمه في النحو، وقيل إنه جمع لِصدْقه عليه في الجملة. ومثّل بثلاثة أمثلة من الثلاثي، واحد للمجرد، وآخر لذي زيادة، وآخر لذي زيادتين. (وهو) أي نحو ما ذكر (غالب) أي قياسي (في غير المصنوع) للآدمي كالأمثلة السابقة (ونحو سفين ولبن وقَلَنْس) في سفينة ولبنة وقلنسوة (ليس بقياس)، بل شاذ، لأنه مصنوع. . . . .

وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عكسُ تَمْرَة وتَمْرٍ.

جار: وكمأة وكمء نبت، وجبأة وجبء نوع منه، وهي عكس تمرة وتمر؛ لأن التمرة بالتاء للواحد وبغير التاء للجنس وهذه بالعكس، وقيل انقلبت القضية في الجبأة؛ ليطابق اللفظ المعنى فإنها من جبأ إذا تأخر وذلك لأنها خفية في الأرض فكأنها متراجعة إلى الجهة التي من شأن النوابت أن تذهب منها.

نقره: (**وكمأة وكمء**)، هو نوع من النبت (**وجبأة وجبء**)، وهو نوع آخر منه (**عكس تمرة وتمر**)، فإن جبأ بغير التاء مفرد وبالتاء للجنس وإنما انعكست القضية في الجبأة تنبيهاً منهم علىٰ أن الأصل هو زيادة اللفظ لزيادة المعنى ليطابق اللفظ المعنى؛ لأنها من جبأ إذا تأخر وذلك لأنها خفية في الأرض فكأنها متراجعة إلى الجهة التي من شأن النوابت

ك: قوله: (**وجبأة وجبء**) كذا قال المصنف وغيره وكأنهم أطلقوا على أن الجبء بفتح الجيم وسكون الباء يطلق على الكثير من هذا النوع ولم أره، والمذكور في الصحاح الجبء واحد الجبأة بكسر الجيم، وفتح الباء وهي الحمر من الكمأة مثاله فقع وفقعة، وغرد وغردة، ثم قال، والجباة مثال الجبهة القرزوم وهي الخشبة التي يحذو عليها الحذاء.

وفي القاموس: الجبء الكمأة والأكمه ونقر يجتمع فيه الماء الجمع أجبؤ وجبأة كقردة وجباء كبناء، ثم قال والجباة خشبة الحذاء فعلى ما قالاه جمع على القياس وليس من باب كمأة، وفي شرح الشيخ نظام الدين شيء مما قلته والله تعالى أعلم، والنوابت بالنون، وحلق بفتح اللام فسكون، وجامل بجيم، وسراة بفتح المهملة، وفرهة بضم الفاء وسكون الراء، وغزى كغنى وتؤام بوزن فعال.

قوله: (**في الجبأة**) يعني معنى جبأة مخالف لمعنى النوابت فينبغي أن يكون لفظه أيضاً مخالفاً لتمر وتمرة ليطابق اللفظ والمعنى.

فلا: (وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ) لنبت، (وجِبَأَةٌ) بوزن عِنَبَة (وجَبْءٌ) بوزن كَمْء للحمر والأحمر من الكَمأَة (عكس تَمْرَة وتَمْر)، لأنّ واحده بغير التاء والجنس بالتاء، وقيل كمأة وكمء، كتمرة وتمر لا عكسهما، وفي ذكره جَبْأة وجَبْء فيما يميز واحده بالتاء تَسمُّح لحصول تمييزهما باختلاف وزنهما.

وَنَحْو: رَكْبِ وَحَلَقٍ وجَامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ وتُوامٍ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح. وَنَحْو: أَرَاهِط. . . . .

وقسم لا يميز واحده بالتاء فليس ركب جمع راكب، ولا حلق جمع حلقة، ولا جامل جمع جمل، ولا سراة جمع سري وهو السيد ولا فرهة جمع فاره وهو الحاذق، ولا غزى جمع غاز، ولا تؤام جمع توأم، وإنما حكم بذلك لصلاحيته لتمييز خمسة عشر؛ ولأنها تصغر على بنائه فلا يكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة.

قوله: (**ونحو أراهط**) القواعد المتقدمة اقتضت أن لا يجمع رهط وباطل وحديث

أن تذهب منها (**ونحو ركب**)، في راكب مما يطلق على الجنس وليس واحده بالتاء (**وحلق**)، في حلقة (**وجامل**)، في جمل (**وسراة**) في سري وهو السيد (**وفرهة**)، في فاره وهو الحاذق (**وغزي**)، في غاز (**وتؤام**)، على وزن فعال في توأم (**ليس بجمع على الأصح**)، لأنها تصغر على بنائها فلا تكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة ولصلاحية وقوعه تمييزاً عن أحد عشر ومميزه إنما هو مفرد (**ونحو أراهط**)، في جمع رهط

قوله: (**وإنما حكم بذلك**) أي بأن كلًّا من المذكورات ليس جمعاً والضمير في صلاحيته وهي بتخفيف الياء لكل منهما وفي لأنها لها باعتبار جميعها، والعروض بفتح العين وضم الراء الجزء الأخير من المصراع الأول من البيت، والقطيع بقاف كأمير الطائفة من النعم يجمع أيضاً على أقطاع وقطعان بالضم وقطاع بالكسر، والموماة واحدة الموامي وهي المفاوز وأصلها مومومة على فعللة. قوله: (**وإنما حكم بذلك**) أي بأن كل واحد ليس بجمع. قوله: (**لصلاحيته**) ولجواز عود الضمير إليها مذكراً. قوله: (**لتمييز خمسة عشر**) مثل قولك خمسة عشر ركباً وجاهلاً. قوله: (**فلا يكون جمع كثرة**) فلو كانت جمع كثرة لوجب ردها عند التصغير، إما إلى المفرد، وإما إلى جمع القلة إن كان. قوله: (**أن لا يجمع رهط**) الرهط يطلق على ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة.

(ونحو رَكْب) في راكب، (وحَلَق) بفتح الحاء واللام في حلْقة. بسكون اللام. لا بفتحها، وإلّا لَدَخل ذلك فيما يميز واحده بالتاء أنّ الفتح فيه ضعيف. (وجامل) بالجيم في جمل، (وسَراة) في سريّ للسيد، (وفُرْهَة) بضم الفاء وإسكان الراء في فاره للحاذق، (وغَزِيٍّ) بفتح أوله في غاز، (وتُؤام) بوزن غُلام في توأم بوزن جعفر. (ليس بجمع على الأصح)، بل اسم جمع؛ لوقوعه تمييزا عن نحو خمسة عشر. وبتصغيره على لفظه، فلو كان جمعا لكان جمع كثرة، لانتفاء بناء جمع القلة فيه. وجمع الكثرة لا يقع تمييزا، ولا يُصغّر على لفظه. وقيل إنه جمع لما مرّ.

(ونحو أراهِطَ) في رهط، لما دون العشرة من الرجال. . . . .

وأَبَاطِيْلَ وَأَحَادِيْثَ وأعَارِيْضَ وأقَاطِيْعَ وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيْرٍ، وَأَمْكُنٍ على غير الْوَاحِد مِنْهَا . . . .

جا وعروض وقطيع وأهل، وليل وحمار، ومكان على الطريقة المذكورة ها هنا لكن جمعت عليها فتكون جمعاً على غير المفرد، كنساء في جمع المرأة، وقد جاء في جمع رهط أرهط وأرهاط وأراهط فكان أراهط جمع أرهط لما عرفت أن افعل الاسم كيف تصرف يجمع على أفاعل، وكان أباطيل جمع أبطيل، وأحاديث جمع أحدوثة، وأعاريض جمع أعريض، وأقاطع جمع اقطيع، وأهالي جمع أهلاة، كمرماة، وليالي جمع ليلاة كموماة، وأمكنا جمع مكن كفلس، وقد ذكر أمكنا قبل فذكره هاهنا إشارة إلى أنه يمكن أن يكون على غير الواحد لا أنه على واحدة وشاذ كما تقدم.

نقره (**وأباطيل**)، في جمع باطل (**وأحاديث**)، في جمع حديث (**وأعاريض**)، في جمع عروض (**وأقاطيع**) في جمع قطيع (**وأهال**)، في جمع أهل (**وليال**)، في جمع ليل (**وحمير**)، في جمع حمار (**وأمكن**)، في جمع مكان (**على غير الواحد منها**)، لأن القواعد المذكورة تقتضي أن لا تكون هذه الجموع جموعاً لهذه الآحاد وإنما تقتضي أن تكون جمعاً لأرهط وأبطيل وأحدوثة وأعريض وأقطيع وأهلاة وليلاة ومكن كفلس،

لك قوله: (**وعروض**) العروض اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض على غير قياس وإن شئت جمعته على أعارض صحاح.

قوله: (**وأهل**) الأهل أهل الرجل، وأهل الدار، والجمع أهلات، وأهالي زادوا فيه الياء على غير قياس كما جمعوا ليلاً على ليالي.

قوله: (**كموماة**) واحده الموامي هي المفاوز. قال ابن السراج: الموامة أصلها مومومة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فك (وأباطِيلَ) في باطِل، (وأحادِيثَ) في حديث، (وأعارِيضَ) في عروض للجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت، (وأقاطِيع) في قطيع، (وأَهالٍ) بحذف الياء كقاضٍ في أهل، (ولَيالٍ) بحذفها أيضاً في ليلة، (وحَمِير) في حمار، (وأَمْكُن) في مكان، (يُجمع على غير الواحد منها) كنساء في امرأة، فهو غير قياسي، إذ القواعد السابقة اقتضت أن لا تكون هذه الجموع جموعا لآحادها، بل لأرهط كأصبع، ولإبطيل وأحدوثة، وإغريض، وإقطيع، وأهلاة كمرماة، ولَيلاة كموماة، وحَمْر كعبد، بناء على أنّ فعيلا جمع على ما قدمته أول الباب، ومَكْن كفَلْس، وقد ذكر قبل أمكُنا، وأنه شاذ، فذكره هنا إشارة إلى جواز كونه على غير واحده، لا إلى أنه على واحده شاذ كما مرّ.

وَقد يُجْمَعُ الْجمعُ نَحْو: أَكَالِبَ وأنَاعِيْمَ وجَمَائِلَ. . . . .

قوله: (**وقد يجمع الجمع**) وذلك قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير وإذا أرادوا تكسيره قدروه مفرداً وجمعوه مثل جمع الواحد الذي على زنته، فيجمعون أكلباً على أكالب كاصبع على أصابع وأنعام على أناعيم كقرطاس على قراطيس، وجمالاً الذي هو جمع جمل على جمائل كشمال، وهو الريح التي تهب من ناحية

وقد يجمع الجمع وهو غير مطرد وقياسي إلا أنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء، ثم ذكر من كل واحد منهما أمثلة ولكن لا يطرد قياساً؛ ولذا قال بلفظ قد (**نحو أكالب**)، في جمع أكلب في جمع كلب (**وأناعيم**)، في جمع أنعام في جمع نعم (**وجمايل**)، في جمع جمال جمع جمل هذه أمثلة جمع الكثرة فجمع كل واحد من هذه الجموع جمعاً مثل جمع الواحد الذي هو على زنته مثلاً يجمع أكلب على أكالب كإصبع

قوله: (**فيجمعون أكلباً**) هو بفتح الهمزة وضم اللام ولا يتعين هذا الضبط في نظيره لأن أصابع جمع أصبع بأي حركة تحركت همزته وباؤه ومن ثم نظر إنعاماً بقرطاس أي لأن قراطيس معه مطلقاً فمفتوح القاف المهملة وهو الموازن حكمه حكم لمكسورها، وإنما نظر به لأن إفعالاً بالفتح لا يكون في المفردات عند الأكثرين.

والحاصل أنّ الجموع المذكورة على هذا، جموع لألفاظ مهملة، استُغني بها عن جمع المستعملة، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب جماعة إلى أنها جموع للمستعملة على غير قياس.

(وقد يُجمع الجمع) جمع تكسير، وجمع تصحيح بالألف والتاء، وأفاد بعد أنه لا يطّرد قياسا، لكنه كثير في جمع القلة، قليل في جمع الكثرة، إلّا بالألف والتاء، ومن ثَم قدّم فيما يأتي مثالي أكاليب وأناعِيم على مثال جَمايِل، وجمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة، أو أربعة، كما أنّ جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة، أو اثنين على اختلاف فيه، فيقدر الجمع مفردا، ويجمع على ما تقتضيه الأصول، (نحو أكالب) جمع أكلب، جمع كلب، (وأناعيم) جمع أنعام، جمع نعَم، (وجمايل) جمع جِمال، بكسر الجيم، جمع جمل، وهذه الثلاثة جمع كثرة، وكل من آحادها، وإنْ كان جمعا، هو بزنة

وجِمَالاتٍ وكِلابَاتٍ وبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وجُزُرَاتٍ.

جار القطب على شمائل وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء نحو: جمالات في جمع جمال جمع جمل وكذا البواقي.

واعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً، وإنما قال بلفظ قد المفيدة للجزئية ليعلم أنه لا يطرد قياساً لكنه كثر في جمع القلة، وقل في جمع الكثرة إلا بألف والتاء.

نقره على أصابع، وجمال على جمائل كشمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب على شمائل، ثم شرع فيما جمع بالألف والتاء بقوله **(وجمالات وكلابات)**، جمع كِلاب جمع كلب **(وبيوتات)**، جمع بيوت **(وحمرات)**، جمع حمر جمع حمار **(وجزرات)** جمع جزر جمع جزور وهي من الإبل يقع على الذكر والأنثى وهي تؤنث.

جما قوله: **(واعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة)** ليس بخارج في التحقيق عن قولهم أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاثة؛ لأن المراد ثلاثة من إفراده، وأفراد جمع الجمع جموع فهي ثلاثة وتسعة باعتبارين.

قوله: **(إلا بالألف والتاء)** فإن ذلك في جمع الكثرة أكثر منه في جمع القلة.

قوله: **(لأنه يمكن جرسه)** الجرس بفتح الجيم وسكون الراء ومهملة الصوت أو خفيه ويكسر أو إذا أفرد فتح فقيل ما سمعت له جرساً، وإذا قالوا ما سمعت له حسًّا ولا جرساً كسروا.

قوله: **(يشغلك)** هو من شغل كمنع شغلاً، ويضم، قال في القاموس: وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو ردية انتهى، واتباع الحرف بسكون التاء.

أفضا المفرد الذي يُجمع على ذلك، فأكلب كأصبع وأنعام كقرطاس وجِمال كشِمال، (وجِمَالات) جمع جِمال، جمع جمل أيضاً، (وكِلابات) جمع كلاب جمع كلب، (وبُيُوتات) جمع بيوت، جمع بيت، (وحُمُرات) بضم أوله وثانيه، جمع حمر، جمع حِمار (وجُزُرات) بضم أوله وثانيه، جمع جُزُر، جمع جَزور للبعير، وهذه الخمسة جمع تصحيح، وكل من آحادها جمع، وبقي عليه أن يقول ونواكسون وأيامنون، فيذكر جمع تصحيح المذكر أيضاً.

التقاء الساكنين

يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطلقاً، ....

جار

التقاء الساكنين

قوله: **(التقاء الساكنين)** متى التقى الساكنان فإما أن يكون التقاؤهما في الوقف أو في الدرج، فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً، ....

نقره

التقاء الساكنين

(التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقاً)، أي سواء كان الحرف الثاني مدغماً فيه كدواب أو لا وسواء كان الحرف الأول حرف لين أم لا؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة وذلك لأنه يتمكن توفر الصوت على الحرف عند الوقف وبذلك أوصلته بغيره ومتى أدرجتها زال ذلك الصوت؛ لأن أخذك في حرف آخر يشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتاً فيكون الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله؛ ولأن الوقف لقصد الاستراحة فجوز فيه ما لم يجوز في غيره.

واعلم أن الحرف الأول من الساكنين إذا كان صحيحاً لا يمكن تجاورهما إلا مع الإتيان بكسرة خفية على الحرف الأول يحس بها عند الامتحان والتفطن، فهذا القسم

جما

التقاء الساكنين

.

أفضا

التقـاء الساكنين

ممتنع من حيث يمتنع الابتداء بالساكن، لأنّ الساكن الأول على صورة الموقوف عليه، لكنه (يُغتفر في الوقف مطلقا)، أي سواء أكان أولهما مدغما، أو حرف لين أم لا، لأنّ الوقف محلّ تخفيف وقطع، ولأنّ الوقف على الحرف يسدّ مسد حركته، لتوفر الصوت عليه، لأنك إذا وقفت على عمرو مثلاً، وجدت للراء من التكرر، وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، فالموقوف عليه أتم صوتا من وصله بغيره، فسد ذلك مسد حركته، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله، بل يجوز التقاء ثلاثة سواكن في الوقف على ما أولها لين، وثانيها مدغم في الثالث، كدوابّ وتُمُودُّ وأُصَيْم تصغير

وَفِي المدغم قبله لين فِي كلمة ....

ﮔ أي لا فرق بين أن يكون مدغماً أو غير مدغم ولا بين أن يكون حرف لين أو غيره؛ لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته؛ لأنه يمكن جرسه وتوفر الصوت به، فإنك إذا وقفت على عمرو مثلاً وجدت للراء من التكرر وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، ومتى ادرجتها زال لك الصوت؛ لأن أخذك في حرف سوى المذكور يشغلك على اتباع الحرف الأول صوتاً، فبان بما ذكرنا أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المدرج، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله، كما في عمرو، ولأن الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك فيه، وإن كان في الدرج فلا يغتفر إلا في صور ذكرها المصنف. منها: أن يكون الأول حرف لين. والثاني: مدغماً ويكونان في كلمة.

واعلم أن حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين، ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد، فكل حرف مد حرف لين.................................

ﮔ شبيه من تجاور الساكنين وليس ذلك تجاوراً في التحقيق (و)، يغتفر **(في المدغم قبله لين في كلمة)**، أراد به التجاور على حده وهو أن يكون الأول من الساكنين مدة أو كالمدة والثاني مدغماً ويكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الأول من الساكنين وقد ترك المصنف ههنا هذه القيود وذكر قيداً لا حاجة إليه؛ لأن المعتبر أن يكون حرف العلة مدة أو كالمدة كياء التصغير كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده بيان ذلك وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة الأول من الساكنين؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الأول منهما في الآخر الذي هو محل التغيير والحذف فيجب أن يحذف؛ لأن في تجاور الساكنين مطلقاً كلفة فإذا كان الأول منهما في مكان يليق به الحذف كان تخفيفه بالحذف أَوْلَى دفعاً لتلك الكلفة نحو.خافوا الله وكذلك اشترطنا أن يكون المدغم فيه من كلمة الأول؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار وتجاور الساكنين بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الأول أيضاً نحو صن فإن النون الأولى هي لام الفعل والثانية ضمير جماعة

ﮔ قوله: **(وإن كان في الدرج فلا يغتفر إلا في صور)** المراد الدرج المحض ليخرج ما أجري فيه الوصل مجرى الوقف كقراءة نافع و **(محياي)** بتسكين الياء، وسيأتي في الشرح قريباً نظيرها على رأي. قوله: **(ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد)** لطول زمان صوت الحرف، واللين أقله وسبب اختصاص الألف والواو والياء به إذ كل حرف غيرها مساو لمخرجه فانحصر فيه ومخارج هذه أوسع منها فجرت بحسبها كالأجسام.

ﮔ أصم، (و) يُغتفر في غير الوقف (في المدغم) الذي (قبله لِينٌ)، سواء أكان مدة بأنْ

نَحْو: خُوَيْصَّةٍ والضَّالِّين وتُمُودَّ الثَّوْبُ، . . . .

جي ولا ينعكس، والألف حرف مد أبداً، والواو والياء تارة حرفا لين، كما في قولٍ وبيع وأخرى حرفا مد، كما يقول ويبيع وثالثة ليستا حرفي مد ولا حرفي لين، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحركتا كما في وعد هكذا ذكر في بعض شروح "المفصل" وكثيراً ما يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً، فهو إما محمول على هذا التفصيل أو تسمية الشيء بما يؤول إليه، وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المد واللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، مع أن المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون وخويصية تصغير خاصة، وتمود مجهول تماددنا الثوب، وقوله في كلمة

ن النساء (**نحو خويصة والضالين وتمود الثوب**)، وإنما اغتفر التقاء الساكنين هنا؛ لأن الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي أبعاض حروف العلة ولولاها لم ينتظم حروف الكلمة بعضها ببعض وإذا كانت أبعاضها روابط يمكن أن يجعل أنفسها

ك قوله: (**ولا ينعكس**) أي لأنه لا يلزم من وجود العام وجود الخاص نعم إن اعتبر قبول اللين المد تساويا وسيشير إليه الشارح قريباً. قوله: (**والألف حرف مد أبداً**) أي لأنها لا يكون ما قبلها إلا من جنسها. قال الجعبري: وهذا أسد من قولهم لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً للإيهام انتهى. قوله: (**وثالثة لستا حرفي لين**) أي الواو والياء ثالثة ض. قوله: (**فهو إما محمول**) أي إطلاقهم المد واللين على هذه الحروف، إما محمول على هذا التفصيل أو تسمية لهذه الحروف بالمد واللين؛ لأنها تؤول إما إلى المد إذا جانسه حركة ما قبلها أو إلى اللين إذا لم يجانسه حركة ما قبله ض .قوله: (**أو تسمية الشيء بما يؤول**) على معنى إن سكنت فهي حرف لين وإذا جانسها حركة ما قبلها فهي حرف مد فهذا المراد من قوله أو تسمية الشيء بما يؤول إليه كما نقل عن المصنف، لنا هذا كلام مهمل بل قوله على معنى تفسير للتفصيل وسقط من كتابته تفسير تسمية الشيء بما يؤول إليه فتصور أن تفسيرها وكتب كذلك، والمراد ما ذكرنا وخبط في التركيب ض.

قوله: (**دفعة**) هي بضم الدال وأصلها الدفعة منا لمطر، وما انصبّ من سقاء أو إناء بمرة، أما الدفعة بالفتح فهي المرة، وقوله بتحقق هو بفتح الياء أحسن من ضمها.

ق جانسه حركة ما قبله أم لا، وكانا (في كلمة نحو خُوَيْصَة) في تصغير خاصة، إذ الياء والصاد الأولى ساكنتان، (والضالِّين)، إذ الألف واللام الأولى ساكنتان (وتُمُودَّ الثَّوب) في مجهول تماددنا الثوب، إذ الواو والدال الأولى ساكنتان، وكان الأَولى تأخير

. . . .

احتراز عما يكونان في كلمتين نحو قالوا ادارأنا فإنه يحذف الساكن الأول لما سيجيء، وأصله تدارأنا أي اختلفنا وتدافعنا فأدغمت التاء في الدال واجتلبت الألف؛ ليصح

روابط أيضاً إذا كانت ساكنة وما قبلها من جنسها؛ لأنها حينئذ يتمكن من إشباع مدها حتى يصير ذات أجزاء فيتوصل بجزئها الأخير إلى الساكن الذي بعدها مثلاً إذا قيل قيل يسهل المجيء بعد الكسرة بالياء كاملة لعدم مخالطة مد الياء بنوع آخر من المد بخلاف ما إذا قيل بيع بفتح الياء فإنه لا يتمكن فيه من إشباع مد الياء تمام التمكن؛ لأنك تهيأت فيه بعد الباء للمدة الألف بواسطة الفتحة، ثم انقلبت في الحال إلى المد اليائي بواسطة الياء فإن كل واحد من المدين إلى جانب آخر فلا يتمكن من الإشباع، ولهذا لا يتوصل بالواو والياء اللتين قبلهما فتحة إلى النطق بالساكن بعدهما فلم يقل في أفعل من الود والليل أو دوايل بحذف حركة العين بل ينقل الحركة إلى الواو والياء إلا في نحو خويصة فإنها لما كانت موضوعة على السكون صارت بمنزلة المدة فحذفت حركة الأول عند الإدغام ولم تنقل إلى ياء التصغير مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة فكأنه لا التقاء الساكنين ههنا . . . . . .

قوله: **(احترازاً عما يكونان في كلمتين)** أي بأن ينفصل ثانيهما عن أولهما لفظاً وحكماً كما مثل فإن اتصل به لفظاً كداية أو حكماً نحو أتحاجونني جاز التقاؤهما في كلمة أو في حكمها على أنه قد ثبت الممدودة قبل المدغم المنفصل، نحو عنهو تلهى، ﴿وما لكم لا تناصرون﴾ [الصافات: ٢٥] في قراءة البزي ذلك لأن التشديد عارض.

خويصة على مثالي الألف والواو، لأنهما أقيس منه، لأنّ الألف والواو في مثاليهما مَدّ ولين، والياء في مثالها لا مدّ فيه، ولأنّ مثالها مختلف فيه، بخلاف مثاليهما. وإنما اغتُفر التقاء الساكنين هنا لِما في اللِّين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، وكون المدغم مع المدغم فيه كحرف واحد، لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك، فيصير الساكن الثاني كلا ساكن، مع كونه مع اللين في كلمة واحدة، أي أو ما في حكمها، نحـو[1]: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]، فيمتزج

(١) اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿أتحاجوني في الله﴾، و﴿تأمروني﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿أتحاجونّي﴾، و﴿تأمرونّي﴾ مشددتين. وقرأ نافع، وابن عامر مخففتين. لا نظر في قول من شدد. فأما وجه التخفيف: فإنهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يكره؛ فيتوصل إلى إزالته بالحذف نحو: علماء بنو فلان، وتارة بالإبدال نحو:

لا أمـــلاه حـــتـــى يـــفـــارقـــا

ونحو: ديوان وقيراط، فحذفا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله: =

وَفِي نَحْو: مِيْم وقاف وَعَيْن مِمَّا بُنِيَ لعدم التَّرْكِيب، . . . .

الابتداء بها، وكذا قالا ادارأنا وفي ادارأنا وهذا المثال الأخير إنما يصح باعتبار اللفظ بأن يقال وفي ادارأنا أدغمت التاء في الدال. ثم اعلم أنه يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا اجتمع هذان الأمران يعني في الوقف على ما الساكن الأول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب، وأصيم تصغير أصم، ومثله يقع في كلام العجم كثيراً نحو كوشت وبيست والجمع بين أربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال. ومنها أن يكون في أسماء بنيت لعدم التركيب وقفاً لما

(و)، يغتفر **(في نحو ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب)**، سواء كان من أسماء حروف التهجي أم لا . . . .

قوله: **(وهذا المثال الأخير إنما يصح باعتبار اللفظ)** أي لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل إلا أن يراد لفظه وقد مثل النظام بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. قوله: **(الساكن الأول)** لأن المدة في آخر الكلمة وهو محل التغيير فحذف لذلك. قوله: **(ومنها أن يكون)** أي التقاء الساكنين وفي بعض النسخ أن يكونا، أي الساكنان وإنما كان عدم التركيب مقتضياً للبناء؛ لأن وجوب قبول الاسم بلفظ واحد لمعان مختلفة المحوج للإعراب إنما يكون عند التركيب، وقد أطلق الشارح الأسماء المذكورة وقيدها المصنف في الشرح المنسوب إليه وتبعه الشريف وغيره بما كان قبل آخره لين كقاف وعين ونحوهما من حروف الهجاء، وكزيد وإنسان، والصواب الإطلاق ليدخل نحو عمرو وبكر وغيرهما فإنهما أيضاً مبنية عند عدم التركيب كما صرح به نجم الأئمة وغيره وفيها التقاء الساكنين. قوله: **(لوجود المانع)** أي من الإعراب وهو شبه مبنى الأصل وضعاً أو معنًى أو غيرهما كما هو مقرر في النحو، والأصل في كلامه هو التحريك لالتقاء الساكنين. قوله: **(لوجود المانع)** وهو المشابهة لمبنى الأصل فإن المبنى الذي يكون مبنيًّا لوجود المانع لا يجوز فيه التقاء الساكنين. قوله: **(على الأصل)** يمكن أن يقال الأصل في المبني لعدم التركيب أن يبني على السكون؛ لأن سببه عدم العامل، والسكون عدم الحركة، والعدم لا يكون أثره إلا العدم، وحينئذٍ المبني لمانع على الحركة فرقاً بينهما، ولأن المانع مشابهة مبنى الأصل. وهو أمر وجودي فينبغي أن يكون أثره ايضاً وجوديًّا فيبنى على الحركة ض.

اللين بالمدغم، فكأنه لم يجتمع ساكنان بخلافه في كلمتين، نحو: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فيجب حذف اللين لوقوعه آخر الكلمة، الذي هو محل التغييرات. وأما نحو: **(عَنْهُو تَلَهَّى)** [عبس: ١٠]، على قراءة البزي، فغير مقيس عند البصريين. (و) يغتفر أيضاً (في نحو ميم قاف عين)، زيد إنسان بكْرْ (مما بُني لعدم التركيب). . . . .

= أُصادِفُه وأَفْقِدُ بعضَ مالي | كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي
وكقوله:
يسوءُ الفالياتِ إذا فلينني | تراه كالثغام يعلُّ مسكاً =

وَقْفاً ووَصْلاً، ....

مر ووصلاً فرقاً بينهما وبين المبني لوجود المانع ولم يعكس؛ لأن أكثر الأسماء المبنية إنما بنيت لوجود المانع، فأجرى الكثير على الأصل، وبعضهم يزعم أن التقاء الساكنين فيها للوقف أيضاً، وعليه اختلف في الم الله، فمن زعم أن ذلك لأجل الوقف جعل الحركة في الميم نقلاً من الهمزة؛ لأنه حينئذٍ لا يسقط الهمزة ....

(وقفاً ووصلاً)، أي يغتفر الالتقاء في حالة الوقف والوصل، أما في حالة الوقف فلما ذكرنا، وأما في حالة الوصل فلأنه لا حركة للثاني من الساكنين والأول ساكن بأصل الوضع فيلزم تجاورهما اضطراراً وإنما قلنا إنه لا حركة للثاني؛ لأنه ليس له حركة إعراب لعدم سبب الإعراب وهو التركيب ولا حركة بناء؛ لأن ما بني لعدم التركيب بني على السكون فرقاً بين ما بني لعدم موجب الإعراب وبين ما بني لوجود المانع منه والسكون بالأولى أولى؛ لأن بناء ما ليس فيه مقتضى الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع الإعراب فجعل له ما هو أصل البناء وهو السكون وبعضهم قالوا إن التقاء

قوله: (**وبعضهم يزعم**) في كلامه، وكلام المتن أشعار بضعف هذا وأن الصحيح هو الأول، وقد صرح به غيرهما، واختلف كلام الزمخشري فاختار الثاني في الكشاف كما سيأتي وهو مذهب الفراء، واختار الأول في المفصل وهو مذهب سيبويه، والجمهور ومراد الزاعم المذكور أن الوصل فيها بنية الوقف. قوله: (**وبعضهم يزعم أن التقاء الساكنين**) فالحاصل أن التقاء الساكنين فيها وصلاً هو من اغتفار التقاء الساكنين فيها وقفاً لكون الوقف قسمان: وقف محقق، ووقف مقدر، فقوله أيضاً إشارة إلى الوقف السابق ذكره، وهو المحقق يعني أن هذا الثاني وهو ألف المقدر وقف كما أن ذاك المحقق وقف فاتحد الحكم لذلك ض. قوله: (**فمن زعم أن ذلك لأجل الوقف**) اختاره في الكشاف وسأل وأجاب، فقال: فإن قلت كيف جاء إلقاء حركة الهمزة على الميم، وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام فلا تثبت حركتها؛ لأن ثبات حركتها كثباتها، قلت: هذا ليس بدرج؛ لأن الميم في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم

وإنْ لم يكن قبل آخره لين (وقفاً) لِما مرّ (ووصلاً) للفرق بين ما بُني لذلك، وما بُني لوجود مانع، وهو مشابهته مبني الأصل، ولم يعكس لكثرة ذاك، وقلة هذا، فجعل الأصل، وهو المنع من التقاء الساكنين للكثير، وبعضهم زعم أنّ التقاءهما فيما ذكر وصلاً للوقف أيضاً، وأنّ الوصل فيه بنية الوقف، وعلى ذلك في: ﴿الم * اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] فمن زعم هذا جعل حركة الميم منقولة من الهمزة، لعدم إسقاط الهمزة، لأنها لا تسقط إلّا في الدرج، فلذلك فتحت الميم، ومَن قال بالأول قال: سقطت

= فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في: (أتحاجوني)؛ لأنها الإعراب، ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً في نحو قوله: =

. . . .

جار إذ لا يكون في الدرج فنقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحاً، ومن قال إن ذلك ليس لأجل الوقف فيقول سقطت الهمزة في الدرج، والتقى ساكنان وهما الميم واللام، فحركوا الأول لما يجيء ولم يكسروها بل فتحوها محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى؛ ولأنهم لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء، ومنها كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في صورتين: الأولى لام التعريف، والثانية: ايمن

نقره . . . .

جما الثابت، وإنما حذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها لتدل عليها. قال الشيخ أبو حيان: وجوابه ليس بشيء؛ لأنه ادعى أن الميم حين حركت موقوف عليها، وأن ذلك ليس بدرج بل هو وقف وهذا خلاف ما اجتمعت عليه العرب والنحاة من أنه لا يوقف على متحرك البتة انتهى. واعتذر عن الزمخشري بأنه لم يدع أنه يوقف على الميم من الم، وهي متحركة حتى يلزمه مخالفة الإجماع وإنما ادعى أن هذا في نية الموقوف عليه قبل تحريكه بحركة النقل لا أنه نقل إليه، ثم وقف عليه، وفي حواشي الكشاف للتفتازاني فإن قيل تعديد هذه الألفاظ إما على سبيل الدرج والوصل فلإثبات الهمزة فلا نقل لحركتها، وإما على سبيل الوقف وقطع البعض عن البعض فلا وجه لنقل الحركة؛ لأنه من إحكام الاتصال، قلنا: قُطِعَ معنًى وحقيقة فلذا يغتفر التقاء الساكنين ووصل لفظاً وصورة لعدم السكت فلذا أدغم الميم التي في آخر لام في التي هي أول ميم وجاز نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها تخفيفاً سواء كانت للوصل كما في واحد اثنان أو للقطع كما في ثلاثة أربعة. قوله: (**إذ لا يكون في الدرج**) أي بل في الابتداء؛ لأنه لا درج على تقدير أن يكون السكون للوقف. قوله: (**لما يجيء**) أي من أن القياس على ألفات الوصل التي يدخل متحركة توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها بجامع أنه بحركة كل منهما يتوصل إلى النطق بالساكن بعده. قوله: (**ولم يكسروها**) نقل عن عمرو بن عبيد، وسيأتي في الشرح، وعن أبي حيوة، وغيرهما كسرها على أصل التقاء الساكنين والمشهور وقراءة الجمهور الفتح ونقل يحيى ابن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم إسكان الميم وإثبات الهمزة. قوله: (**الأولى لام التعريف**) أي على مذهب سيبويه خلافاً للخليل، وسيأتي الخلاف مبسوطاً في الابتداء. قوله: (**لما سيجيء**) أي من تعليل الفتح في همزة لام التعريف بكثرة الاستعمال وفي همزة أيمن بأنه لعدم تصرفه ضارع الحرف ففتحت همزته تشبيهاً بالداخلة على اللام.

أنقا الهمزة في الدرج، فالتقى ساكنان: الميم واللام، فحركوا الميم، كما سيجيء، وفتحوها؛ محافظة على بقاء تفخيم اسم الله تعالى، ولأنهم لو كسروها اجتمع كسرتان

= قدني من نصر الخبيبي قدي

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال:

مُلاقٍ لا أباكِ تُخوِّفيني … أبالموتِ الذي لا بُدّ أنِّي

وزعموا أن المفضل أنشد:

إذ لا يَضُرُّ مُعْدِماً عَدَمُه … هل تذكَّرونا إذا نُقَاتِلُكم =

وَفِي نَحْو: آلْحَسَنُ عِنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك، للإلباس، . . . .

ج اللهِ، وايم الله، فإن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا فيهما لما سيجيء. قال في "الصحاح": ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون وألفه ألف الوصل عند أكثر النحاة، وإنما سموا التقاء الساكنين؛ لأنهم لو حذفوا همزة الوصل، وقالوا: الحسن عندك، وايمن الله يمينك لم يدر أخبر عوام استفهام فأبدلوا الهمزة ألفاً لذلك، وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين، قال الشاعر[1]: [الوافر]

ومـا أدري إذا يـممـت وجـهـاً أريـد الـخـيـر أيـهـمـا يـلـيـنـي

ز الساكنين أيضاً فيها للوقف (و)، يغتفر (**في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك**)، مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام وذلك في موضعين: الأول لام التعريف، والثاني أيمن وأيم (**للالتباس**)، وذلك لأنه لو حذفت همزة الوصل عند

ك قوله: (**عند أكثر النحاة**) أي خلافاً للكوفيين وسيأتي أيضاً في الابتداء. قوله: (**قال الشاعر**) هو المثقب العبدي بمثلثة وقاف مشددة مكسورة ثم مهملة وموحدة ساكنة، ووقع في شرح المغني ضبطه بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة قال: وأظن أن العبدي نسبة إلى عبد القيس والموجود في القاموس وغيره ما قدمته والمفهوم من كلام الجوهري أن النسبة إلى عبد شمس وعبارته، والمثقب لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله[2]: [الوافر]

ق وياء، ويغتفر أيضاً (في نحو آلحَسَنُ عندك، وآيْمُنُ الله يَمينُك) وآيْم الله يمينك مما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة (للالتباس) أي لئلا يلتبس الاستخبار بالإخبار لو حذفت همزة الوصل، فأبدلوا الهمزة ألفاً لذلك، وبعض العرب يجعلها بين بين، قال المثقب العبدي[3]: [الوافر]

وَمـا أدري إذا يَـمَّـمـتُ وَجـهـاً أُريـدُ الـخَـيـرَ أَيُّـهُـمـا يَـلـيـنـي

= وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان، وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء قرأ: (أتحاجوني)، واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف. [الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٣٣٥]

(١) هذا البيت للشاعر المثقب العبدي. وهو من قصيدة، يقول في مطلعها:

أفـاطـمُ قـبـل بـيـنـكِ مـتـعـيـنـي ومـنـعُـكِ مـا سـألـتُ، كـأنْ تـبـيـنـي

انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

(٢) من شعر المثقب العبدي، انظر: الديوان ١/ ١١١.

(٣) انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

وفي نحو لاها الله. . . . .

ﺟـ أألـخـيـر الـذي أنـا أبـتـغـيـه أم الـشـر الـذي هـو يـبـتـغـيـني

ولو لم يجعلها بين بين لم يقم وزن البيت ولا يجوز أن يقال حققها؛ لأنه لم يجزه أحد، والحمل على ما جوز هو الوجه ونقل عن الفراء الوجهان في قوله: **(الآن وآلذكرين)** والمشهور الأول.

ومنها نحو لاها الله؛ لأن ها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضاً عن

ﺟﺎ دخول همزة الاستفهام عليه لالتبس الاستخبار بالاخبار لاتفاق الهمزتين في الحركة ولو أبقيت على حالهما تخلف حكمهما عنها وهو سقوطها في الدرج وأبدلت ألفان حقها الحذف في الدرج والقلب قريب منه مع أنه لا يلزم تخلف حكمها عنها؛ لأنها ما أبقيت على صورتها وحقيقتها فتجاور ساكنان عند قلب الهمزة ألفاً أحدهما الألف والثاني الحرف الساكن بعدها وهو اللام من آلحسن والياء من آيمن **(وفي قولك لاها آلله. . .**

ﻙ رَدَدْنَ تَـحِـيَّـةً وكَـنَـنَّ أُخْـرَى وَثَـقَّـبْـنَ الْـوَصَـاوِصَ لِـلْـعُـيُـونِ

قال والوصاوص: جمع وصواص وهو البرقع الصغير، وقول هذا الشاعر يممت معناه قصدت كأممت وتيممت وتأممت، والمراد بالوجه هنا الجهة وأيهما بالضم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام والضمير للخير والشر وجعل نفسه مبتغياً للخير لقصده إياه والشر مبتغياً له لقضاء الله وتقديره به. قوله: **(ولو لم يجعلها بين بين)** اي بأن يكون أبدلها حرف مد.

قوله: **(لم يقم وزن البيت)** أي لأنه من الوافر والهمزة فيه بإزاء فاء مفاعلتن وهي لا تجوز تسكينها على أنه يلزم أيضاً التقاء الساكنين ولا يلتقيان مطلقاً في شعر قط فيما عدا ضربه وهو الجزء الأخير منه. قوله: **(لأنه لم يجزه)** أي التحقيق وبقي احتمال الحذف وقد تقدم أيضاً أنه غير جائز على أنه يلزم منه في البيت العضب بضاد معجمة وهو قبيح. قوله: **(ونقل عن القراء)** أي السبعة وكذا قرأ غيرهم والمشهور عن كلهم هو الأول كما أنه المشهور في اللغة.

قوله: **(ومنها نحو لاها الله)** اعلم أنه قد يحذف حرف القسم من غير عوض فيتعدى الفعل المقدر إلى الاسم المقسم به فينصبه كما في قولهم أي الله والأصل أي والله فحذف الحرف وانتصب الاسم على الأفصح، ويجوز حينئذٍ في الياء إسكانها وإن التقى ساكنان لما ذكره الشارح من الكراهة وحذفها على الأصل وفتحها هرباً من التقائهما مع الخفة، وقد يحذف ويعوض عنه هاء للتنبيه أو همزة ممدودة إذا كان المقسم به اسم الله تعالى فيجب جر

ﻗ أَأَلْـخَـيْـرُ الَّـذي أَنَـا أَبْـتَـغِـيـهِ أَم الـشَّـرُّ الَّـذي هُـوَ يَـبْـتَـغِـيـنـي

ولو لم يجعلها بين بين لم يتزن البيت، ولاَ يجوز أنْ يقال حققها، لأنه لا قائل به. ونُقل عن القرّاء الوجهان في آلآن، وآلذكرين، والمشهور الأول، (و) التقاء الساكنين (في نحو) قولك (لا ها اللهِ، . . . .

وأي الله جائز.................................

جه حرف القسم الذي كجزء من الكلمة، وكذا نحو اي الله لكراهة أن يجيء لفظ كلفظة اسم الله مكسوراً همزته فلا يعرف معناه، لكن يجوز في نحو لاها الله حذف الألف، وفي أي الله حذف الياء وفتحها فأنت في لاها الله، وأي الله مخير إن شئت جمعت فيهما بين ساكنين وإن شئت لم تجمع، فلهذا فصلهما المصنف عن الصور المتقدمة إذ لا خيار

نق **(وأي الله جائز)**، التقاء الساكنين بإثبات ألف ها وياء أي وجائز حذف الألف من ها والياء من أي، أما الإثبات فإن لم تثبت الهمزة معها وهو الظاهر من كلامهم فوجهه أنها

ك الاسم للعوض كما لو بقي الحرف، وليس بالعوض بل بحرف محذوف وإن كان لا يظهر ويجوز في ألف هاء الحذف على القياس، والإثبات لما قاله وكلاهما مع وصل همزة الاسم وقطعها كما في التسهيل، وقد وجهوا القطع في النداء بتنزل الهمزة منزلة الجزء للزومها لكنهم لم يجوزوا فيه الجمع بين القطع وحذف ألف ياء قيل وكأنهم سامحوا هنا؛ لأن حذف ألف هاء يردها إلى حرف وهو مساو لحرف القسم بخلاف ألف ياء واختص التعويض بما إذا كان المقسم به اسم الله تعالى لكثرة دورانه على ألسنتهم دون غيره، ولعل الشارح أتى بلفظ نحو في نحو لاها الله نظراً إلى الأفراد الذهنية أو ليدخل نحو الله لأفعلن بهمزة ممدودة وهذا أحسن، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، والمراد الصورة لا معنى همزة الاستفهام، ثم الظاهر أن في كلامه اختصاراً، والأصل لاها الله ذا لقول نجم الأئمة: أن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، قال وقد يفصل منه بالقسم والضمير المرفوع كثيراً وبغيرهما قليلاً ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى. وقال الموصلي: إن قول أبي بكر في قتيل أبي قتادة لاها الله إذاً لا يعمل إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله يعطيك سلبه الظاهر أن إذا من تصحيف الرواة؛ لأنه إنما يقال لاها الله ذا ولا يقال لاها الله إذا. قوله: **(ومنها نحو لاها الله)** أصله لا والله حذف حرف القسم وعوض عنها حرف التنبيه وهو الهاء. قوله: **(هو كجزء من الكلمة)** لأن الجار مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما. قوله: **(كلفظة اسم الله مكسوراً)** أي لو حذف الياء من أي للساكنين لتوهم أنها كلمة واحدة وضعت مكسورة الهمزة كان اسم الله تعالى كلمة واحدة وضعت مفتوحة الهمزة فحينئذٍ يكون غيرها في المعنى فيجهل السامع المراد بها ولا تنبيه إلى أنها في الأصل كلمتان حذف بعض أولاهما. قوله: **(في لاها الله)** ففي لاها الله وجهان حذف الألف وإثباتها وفي أي الله ثلاثة أوجه: حذف الياء وإثباتها، وفتح الياء نحو الله، وأي الله، وأي الله. قوله: **(بين ساكنين)** هما الألف واللام في لاها الله، واللام في أي الله.

فق وإي الله جائز) بإثبات ألف ها، وياء إي، لتنزلهما منزلة الجزء من الكلمة، ولكراهة أنْ يجيء في إي الله لفظ، كلفظ الله مكسورا همزته، فلا يُعرف معناه، ويجوز حذف ياء

. . . .

ك فيها، أما في غير آلحسن، وآيمن الله فظاهر. وأما فيهما فكذلك إما بناء على المذهب المشهور أو لأن بين بين قريب من الساكن، ثم اعلم أن الأفصح أي الله بنصب الله؛ لأن الأصل أي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه، وفي لاها الله لا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض عن حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب. . . . .

ج تنزلت معها منزلة الجزء من الكلمة؛ لأنها عوض عن حرف القسم الذي هو كالجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنهما على حده كما في قولك الضالين، وإن ثبتت الهمزة معها وليس ببعيد من كلامهم فلأن الهمزة من اسم الله لها شأن في جوز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله فحينئذٍ لم يجتمع ساكنان أصلاً فثبت ألفها، وأما إثبات ياء أي فلأنها كالجزء أيضاً ولكراهة أن يجيء اسم الله بعد همزة مكسورة، وأما حذفها فلالتقاء الساكنين على غير حده، لكن الأفصح في أي الله نصب الله لأن الأصل أي والله فلما حذف حرف الجر نصب كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف:

ل قوله: (**أما في غير آلحسن**) وهو الوقف وكلمة أولها لين والثاني مدغم ونحو ميم قاف عين. قوله: (**على المذهب المشهور**) وهو إبدال الهمزة ألفاً. قوله: (**أو لأن بين بين قريب من الساكن**) هو الأصح وقال الكوفيون: ساكن وسيأتي الخلاف في الشرح في التخفيف. قوله: (**ثم اعلم أن الأفصح**) مقابلة جواز الجر بإضمار الجار ولا يجيزه البصريون إلا في اسم الله تعالى، وأجازه الكوفيون مطلقاً نحو أبيك لأفعلن. قال الموصلي: وهو ضعيف لأن الجار لا يضمر من غير عوض إلا في الضرورة، وإنما جاز في اسم الله تعالى لكثرة استعماله.

قوله: (**لما بين هاء وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخرج**) أي فإن مخرج الهاء والألف من أقصى الحلق ومخرج الواو من الشفتين.

ق إي وفتحها، والأفصح إي الله بنصب الله، لأنّ الأصل إي والله، فلما حذف حرف الجر انتصب مجروره كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي من قومه، وفي ها الله لا يجوز إلّا الجر، لأنّ ها عِوض عن حرف القسم، لمناسبتها للواو في طرفيّة المخرج، فكأنّ حرف القسم باق، ولهذا لا يجتمعان، بخلاف إي، فإنها جواب كنعَم.

واعلم أنه يجوز في هاالله إثبات الألفين، وحذفهما، وإثبات الأولى فقط، وعكسه، ذكرها في التسهيل، وأضعفها الأخير، ووجهه تقدير حذف ألف ها للساكنين، ثم قطع الهمزة، واستبعد جوازه مع عدم جواز يا الله في النداء، وكأنهم تسامحوا هنا، لأنّ حذف الف ها، يردها إلى حرف، وهو مساو لحرف القسم، بخلاف ألف يا،

وحَلْقَتَا البِطَانِ شَاذٌ.

في الطرفيه في المخرج فكأن حرف القسم باق، ولذلك لا يجامعها بخلاف أي فإنها ليست عوضاً بل هي جواب لمن سأل، وفي غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء الساكنين، فقولهم التقاء حلقتا البطان بإثبات الألف شاذ والقياس الحذف كما تقول غلاماً الأمير وثوباً ابنك فإنك لا تتلفظ فيهما بالألف قال أوس[1]: [المنسرح]

وازدحمتْ حلقتَا البطانِ بأقـ ـوام وجاشت نفوسُهُمْ جزعَا

إلا أنهم في هذا المثل لم يحذفوها إيذاناً بتفظِّيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ والبطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل إن الإنسان يمعن في الهرب فيضطرب بطان رحله ويستأخر لشدة الحركة

١٥٥] أي من قومه وأما في لاها الله فلا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض من حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب في الطرفية في المخرج فكأن حرف القسم باقٍ بخلاف أي الله فإنها ليست عوضاً وإنما هو جواب سؤال **(وحلقتا البطان)**، بإثبات ألف حلقتا **(شاذ)**، والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فإنك لا تتلفظ بالألف فيهما. والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية

قوله: **(في الظرفية)** لأن مخرج الواو طرف الشفة ومخرج الهاء أقصى الحلق. قوله: **(أوس)** استشهاد للحذف ض. قوله: **(قال أوس)** هو ابن حجر بفتحتين والبيت من مرثية أولها[1]: [المنسرح]

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعَا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

وهو شاهد لقوله والقياس الحذف لا للإثبات كما توهم لفساد الوزن ويقال جاشت نفسه أي ارتفعت من حزن أو فزع وتفاقم الأمر أي عظم. قوله: **(يمعن في الهرب)** أمعن الفرس تباعد في عدوه صحاح.

(وحلْقتا البِطان)، بإثبات الألف (شاذ)، لأنّ ثاني الساكنين غير مدغم، وليسا في كلمة، والقياس حذفها، كما تقول غلاما الأمير، إذ لا يتلفظ فيه بالألف، قال أوس: [المنسرح]

وَازْدَحَمَت حَلقَتا البِطانِ بأقـ ـوام وَجاشَت نُفوسُهُم جَزَعا

والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهزال، وهذا مثل يُضرب لشدة الأمر، وتفاقم الشر، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية الحادثة لتحقيق التثنية في اللفظ المذكور، هذا إذا كان ما التقى فيه الساكنان ما مرّ.

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٣٥.

فَإِن كَانَ غير ذَلِك وأوّلُهُما مُدَّة حُذِفَت، . . . .

حتى تلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده، وهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر.

قوله: **(فإن كان غير ذلك)** أي غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرناه ونقول التقاء الساكنين أن يكون في الوقف أو في الدرج فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً، وإن كان في الدرج فإما أن يكون في شيء من الصور المذكورة، أو في غيرها فإن كان في شيء من الصور المذكورة فيغتفر أيضاً لما عرفت، وإن كان في غيرها فإما أن يكون أول الساكنين مدة أو غير مدة، ونعني بالمدة حرف لين قبله حركة من جنسه، فإن كانت مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة أو في كلمتين؛ لأنها إما ألف أو واو أو ياء فإن

الهزال وبهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر **(فإن كان)**، التقاء الساكنين **(غير ذلك)**، المذكور من هذه الصور الخمس **(وأولهما مدة حذفت)**، سواء كانت واواً أو ياء أو ألفاً وسواء كان الالتقاء في كلمة واحدة أو ما في حكمها أو في كلمتين تكون الثانية منهما مستقلة وحينئذٍ تحذف لفظاً لا خطًّا؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني مع تعذر تحريكها لكونها مدة والمدة لا تحرك؛ لأنها إنما جعلت ساكنة وجعل ما قبلها من جنسها؛ ليسهل النطق بها فلو حركت لزال هذا الغرض، وإذا تعذر تحريكها حذفت؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إنما يحذف إذا لم يؤد الحذف إلى الالتباس فإن أدى حرك الثاني نحو مسلمان ومسلمون فإن النون في الأصل ساكن حركت لتجاور الساكنين، ولم يحذف الألف والواو لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف في اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي المجرد هو الثاني لا الأول عند سيبويه؛ لأن الثاني وهو واو المفعول زائدة ليس بعلامة؛ لأن علامة اسم المفعول هو الميم لاطراد زيادتها في جميع أسماء المفاعيل من الثلاثي المجرد وغيره والساكن الأول هو عين الفعل والزائد بالحذف أَوْلَى

قوله: **(فإن كانت مدة حذفت)** الوجه عند أبي علي في الياء المنقلبة عن همزة نحو أقري ولم يقري أنها تكسر لالتقاء الساكنين ولا تحذف؛ لأنها في تقدير الهمزة قال ولو قلت اقرأ ولم يقرأ بالألف حذفت الألف لالتقائهما ولا يجوز قلبها همزة؛ لأنك من ذلك فررت ولا ياء لعدم النظير وما قاله أولاً بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر.

(فإن كان غير ذلك، وأولهما مدة حُذِفت) ألفاً كانت أو واواً أو ياء، سواء كان الساكنان في كلمة أم في كلمتين ثانيتهما إما كالجزء من الأولى في أنه لا يستقل بالتلفظ به، ولا يستغنى عنه، أو في أنه لا يستقل فقط، أو ليس كالجزء، فمثال الأول. . . . .

نَـحْـو: خَـفْ وَقُـلْ وبِـعْ، ....

جار: كانت ألفاً فلأنك لو حركتها لانقلبت همزة وإن كانت واواً أو ياء فلو حركتها لزم واو مضمومة قبلها ضمة أو ياء مكسورة قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف. أما في خف وقل فلان حذف حرف العلة أولى لقوة الصحيح؛ ولأنه لا يمكن حذف اللام في لم يخف ولم يقل ولم يبع؛ لأنه لو حذف لصار لم يخا ولم يقو ولم يبي، ويسقط العين إذا لقيه ساكن فيبقي الكلمة المعربة على حرف واحد أصل وحمل خف وقل وبع عليه، وأما في البواقي فلأنك إذا حذفت الساكن الأول دل عليه حركة ما قبله إذ الفتحة على الألف

نقره: وعند الأخفش المحذوف عين الفعل؛ لأن الثاني زيد لبناء المفعول؛ لأنه لما زيدت الميم صار على وزن مفعل وهو ليس من أبنيتهم فأشبعت الضمة فتولدت الواو وحصل بناء مفعول، وإذا كان الواو لبناء المفعول لا يجوز حذفها لئلا يلزم نقض الغرض (**نحو خف وقل وبع**)، حذفت الألف والواو والياء وكان الالتقاء في كلمة ....

حل: قوله: (**فلو حركتها**) أي الواو بالضم أو الياء بالكسر، وإنما كان تحريك الواو بالضمة؛ لأنها من جنسها فهي أشد مناسبة لها من غيرها مع أن ما قبلها مضموم. قوله: (**ويسقط العين إذا لقيه ساكن**) أي لالتقاء الساكنين إذ لا سبيل إلى إسقاط الثاني مع انفصاله. قوله: (**على حرف واحد أصل**) لأنه حينئذٍ يبقى لم يخ ولم يق ولم يب فيلزم أن تكون الكلمة المعربة على حرف واحد أصل وإنما قيد بقوله أصل لأنه وإن بقي على حرفين في الصورة ولكن أحدهما وهو الياء في الأول حرف المضارعة. قوله: (**وحمل خف وقل وبع عليه**) أي لأن الأمر في حكم المضارع المجزوم على أن المجزوم السابق ممكن جريانه في المذكورات أيضاً.

قوله: (**وحمل خف وقل وبع عليه**) وإنما حمل وإن كان يلزم فيه أيضاً بقاء الكلمة على حرف واحد أصل لأنه غير معرب وإبقاؤه على حرف واحد أصل غير مستكره كما علم في غير هذا الموضع بخلاف المعرب فلما لزم هذا المحذور في المعرب حمل المبني عليه وهو أمر الحاضر لأنه مأخوذ منه. قوله: (**وأما في البواقي**) أي من نحو تخشين واغزوا وارمي وغيرها مما ذكره المصنف.

فلاح: (نحو خَفْ، وقُلْ، وبِعْ) أصلها يخاف، ويقول ويبيع، فحذف حرف المضارعة، وسكنت اللام، فالتقى ساكنان، وتحريك الأول يؤدي إلى قلبه همزة، أو إلى واو مضمومة قبلها ضمة، أو ياء مكسورة قبلها كسرة، وذلك ثقيل، فحذف وخصّ بالحذف لضعفه، لأنه حرف علة، ولأنّ حرف العلة يدل عليه حركة ما قبله، بخلاف حذف الثاني، ولأنه لا يمكن حذف لام لم يَخف، ولم يقل، ولم يبع، إذ لو حذف لصار لم يخا، ولم يقو، ولم يبي، وتسقط عينها إذا لقيها ساكن، فتبقى الكلمة المعربة على حرف

وتَخْشَيْنَ واغْزُوا وارْمِي واغْزُنَّ وارْمِنَّ، . . . .

جـ والضمة على الواو الكسرة على الياء. وأما الساكن الثاني فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شيء فلذلك كان حذف الأول أولى وهذه العلة تصلح للجميع.

ثم إن الساكنين إن كانا في كلمة فالمحذوف إما ألف أو واو أو ياء كخف، وقل وبع، وإن كانا في كلمتين، فالكلمة الثانية إما أن يكون كالجزء من الأولى أو لا، فإن كانت كالجزء منها فالمحذوف أيضاً قد يكون ألفاً نحو تخشين، والأصل تخشيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فاجتمع ساكنان الألف التي هي لام والياء التي هي ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على تفعين وهي للواحدة المخاطبة، وأما تخشين الذي لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن لم يحذف منه شيء، وقد يكون واواً نحو اغزوا والأصل اغزووا حذفت ضمة الواو استثقالاً ثم الواو لالتقاء الساكنين، وقد يكون ياء نحو أرمى، والأصل أرمي حذفت كسرة الياء استثقالاً ثم الياء لما مر، وإن لم تكن الثانية كالجزء من الأولى، فإما أن يكون لها استقلال بحيث يتلفظ بها من غير افتقار إلى اتصالها بما قبلها أو لا، فإن لم يكن لها استقلال كذلك بأن تكون الثانية نون التأكيد مثلاً فالمحذوف، إما واو نحو اغزن فإنه لما تصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو ضمير الفاعل، وإما ياء نحو أرمن وأصله ارمي أمراً للواحدة المخاطبة

ف (**وتخشين**)، أصله تخشيين قلبت الياء ألفاً وحذفت الألف (**واغزوا وارمي وأغزن وارمن**)، وهذه الأمثلة كلها للالتقاء فيما هو في حكم كلمة واحدة، وأصل اغزوا

ح قوله: (**وهذه العلة تصلح للجميع**) أي من نحو خف وقل وبع وغيرها. قوله: (**والأصل ارمي حذفت كسرة الياء ثم الياء**) لجواز أن يقال مثل ذلك في إعلال نحو تخشين وقد قرره فيه كذلك التفتازاني ثم ذكر القلب وقال إنه أولى أي لأنه تغيير إلى بدل ولأنه لا يلتبس حينئذٍ عين المحذوف واقتصر الشارح عليه لتعينه لمراد المصنف فليتأمل. قوله: (**حذفت كسرة الياء**) استثقالاً لكسرتها بعد الكسرة. قوله: (**بأن تكون الثانية نون التأكيد مثلاً**) أراد الثقيلة والخفيفة فتقول اضربن يا قوم واضربن يا هند فليتأمل.

ق واحد أصل، وحمل عليه خف، وقل، وبع، (و) مثال الثاني نحو (تَخْشَيْن) يا هند تخشين أصله، تخشيين قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف وياء الضمير، فحذفت اللام، فصار تخشين على تفعين، وأمَّا تخشين للنسوة فعلى تفعَلن، لم يحذف منه شيء، (واغْزُوا) أصله اغزووا، حذفت ضمة الواو للثقل، ثم الواو للثقل، ثم الواو لالتقاء الساكنين، (وارْمِي) أصله ارميي **حذفت** كسرة الياء، ثم الياء لذلك، (و) مثال الثالث (اغْزُنَّ) يا رجال، (وارْمِنَّ) يا امرأة، إذ بعد اتصال نون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة بهما يلتقي ساكنان، فحذف بعد ما ذكر في اغزوا

وَيَخْشَى الْقَوْم، ويَغْزُوْ الْجَيْش، وَيَرْمِي الْغَرَضَ.

جا فلما اتصل به نون التأكيد التقى ساكنان، فحذف الياء وهو ضمير الفاعل ولا تكون المحذوف ألفاً؛ لأن ما في آخره الألف إذا اتصل به نون التأكيد إن كان من نحو هل تخشى فينقلب فيه الألف ياء فتقول هل تخشين، وإن كان من نحو اضربا فتبقى الألف ويقال أضربان وتقرب منه أضربنان وهذا يعرف مما ذكر في آخر الكافية فلذلك لم يذكره المصنف ها هنا، وإن كانت الكلمة الثانية لها استقلال بالمعنى المذكور. فالمحذوف أيضاً إما ألف أو واو أو ياء نحو يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض أي الهدف.

نقره اغزووا استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو التي هي لام الفعل، وكذلك حذفت الياء التي هي لام الفعل من ارمى وحذفت واو الضمير من اغزن وياء الضمير من ارمن (**ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض**)، هذه الأمثلة الالتقاء فيها في كلمتين ثانيتهما مستقلة، واعلم أن نون التأكيد له جهتان من جهة عدم استقلاله؛ لأنه لا بدَّ له من أن ينضم إلى شيء يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة أنه موضوع على حرفين وليس بلازم للكلمة لا يكون كالجزء منها فحيث عرض لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه حكمه وحيث لم يكن لهم ذلك الغرض لم يعطوه حكمه فلذلك لم يحذف الألف من نحو انصران؛ لأنه جعل النون فيه بمنزلة الجزء حتى يكون التقاء الساكنين على حده؛ لأنه لو لم يجعل النون فيه بمنزلة الجزء يكون الالتقاء على غير حده فيجب حذف الألف، وإذا حذف التبس المثنى بالواحد؛ لأن النون عند حذف الألف يصير مفتوحاً؛ لأن الأصل فيها الفتح وإنما كسرت لوقوعها بعد الألف تشبيهاً

حا قوله: (**إن كان من نحو هل يخشى**) يعني ألفه منقلبة عن أصل.
قوله: (**بالمعنى المذكور**) أي بحيث يتلفظ بها إلى آخره.

فلا وارمي ضمير الفاعل، (و) مثال الرابع نحو (يَخْشَى القوم، ويَغْزوا الجيشُ، ويَرْمِي الغَرَضَ)، أي الهدف، إذ فيه التقاء الساكنين، فحذف الأول، وخصّ كنظيره السابق بالحذف لِما مرّ مِن أنّ حرف العلة يدل عليه حركة ما قبله، بخلاف الثاني، ثم محل حذف المدّة، فيما إذا لم يلبس، وإلّا فلا تحذف، بل يحرك الثاني نحو مسلمان ومسلمون، إذ النون في الأصل ساكنة، فلو حذفت المدة لالتبس المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المُنوَّنين، وكذا لا تحذف في نحو انصران لئلا يلتبس المثنى بالواحد، إذ بعد حذفها تصير النون مفتوحة، لأنّ الأصل فيها الفتح، وإنما كسرت لوقوعها بعد ألف؛ تشبيها بنون التثنية.

وَالْحَرَكَة فِي نَحْو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غير مُعْتَد بهَا، بِخِلَاف نَحْو: خَافَا وخَافَنَّ.

قوله: (**والحركة**) جواب سؤال وهو أن يقال: إنما حذف العين من خف وهو الألف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين، وقد انتفت هذه العلة في خف الله إلى آخره فوجب أن يرد المحذوف. فأجاب بأن الحركة فيها غير معتد بها؛ لأنها عارضة أتت لمجيء ساكن بعدها في كلمة أخرى منفصلة أما في خف الله، واخشوا الله فظاهر، وأما في اخشون واخشين فلأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل بخلاف نحو خافا وخافن؛ لأن الحركة فيهما كالأصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء أما في خافا فظاهر، وأما في خافن فلأن النون مع الضمير المستتر كالمتصل.

بنون التثنية فالتبس المثنى بالواحد فالغرض في جعلها بمنزلة الجزء عدم الالتباس وحذفت الواو من نحو انصرن والياء من نحو انصرن؛ لأنه ليس لهم غرض ها هنا في جعله بمنزلة الجزء؛ لأنه بعد حذف الواو والياء منهما لا يلتبسان بالواحد المذكر؛ لأن ما قبل النون في الواحد المذكر مفتوح وهنا مضموم ومكسور، فإن قلت إنما يحذف الأول إذا كان مدة لالتقاء الساكنين فإذا زال الالتقاء بتحريك الثاني فلم أعيدت المدة في موضع، نحو خافا ولم تعد في نحو خف الله فأجاب عنه بقوله (**والحركة نحو خف الله واخشوا الله واخشون واخشين غير معتد بها بخلاف جافا وخافن**)، فإن

قوله: (**لالتقاء الساكنين**) وهو متعلق بحذفت، وقوله واللام معطوف على العين والضميران لهما. قوله: (**هذه العلة في خف الله**) لأنه تحركت اللام فيه وحينئذ لم يبق التقاء الساكنين بينه وبين العين. قوله: (**فلأن نون التأكيد مع ضمير البارز كالمنفصل**) إنما كان كذلك لأن الضمير فاصل قاله المصنف وسيأتي إيضاحه. قوله: (**لاتصال ما بعدها بالكلمة**) وهو الألف في خافا والنون في خافن. قوله: (**وأما في خافا فظاهر**) اي لأن الألف ضمير الفاعل، وهو كالجزء. قال التفتازاني: وهذا أي رد المحذوف إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذي قبل

(والحركة) على الساكن الثاني، (في نحو خَفِ الله، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَوُنَّ) يا رجال، (واخْشَيِن) يا امرأة (غير معتد بها) لعروضها، فلم يرد الساكن الأول، وهو الأول في هذه الأمثلة مع انتفاء موجب حذفها، أمَّا في خَف فظاهر، وأمَّا في البقية فلأنّ أصلها اخشِيوا، واخشِي، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة عارضة في ذلك، لأنه إنما جيء بها لمجيء ساكن قبلها في كلمة أخرى منفصلة. أمَّا في خفِ الله وما يليه فظاهر، وأمَّا في الباقي فلأنّ نون التوكيد مع الضمير البارز كالمنفصل كما سيأتي، (بخلاف) نحو (خافا وخافَنَّ)

. . . .

جار ثم إن بعض الشارحين قال في تقرير السؤال حذف الألف من خف والواو من اخشوا والياء من أخشى، فكأنه توهم أن اخشوا واوي وليس كذلك بل هو يائي وعلى توهمه يجب عليه أن يحكم بحذف الواو من أخشى أيضاً، فإن المحذوف منها اللام وليت شعري أي شيء أوقعه في الحكم بحذف الواو من أحدهما والياء من الآخر.

لب قلت لِمَ كانت الحركة في تلك الأمثلة غير معتد بها وفي نحو خافا وخافن معتداً بها.

قلت: لأن الاعتداد إنما هو بالحركة اللازمة لا العارضة والحركة فيهما لازمة لا في تلك الأمثلة، فإن قلت: لم كانت في تلك الأمثلة عارضة وفيهما لازمة.

قلت: لأن المراد بالحركة اللازمة هي التي جاءت بعد زوال سبب السكون وبالعارضة هي التي جاءت مع وجود سبب السكون وبناء الأمر سبب لسكون اللام في خف وما بقى سببا لسكونه في خافا؛ لأنه إنما يكون سبباً علامة الرفع، وعلامة الرفع في يخاف هي حركة اللام فيكون سببا لسكونه بخلاف خافا فإن علامة الرفع في يخافا النون فيكون بناء الأمر سببا لحذف النون لا لحذف الحركة، وأما خافن فإن بناء الأمر سبب لسكون اللام ونون التأكيد سبب لفتحته فرجح النون على بناء الأمر لأنه أمر معنوي والنون أمر لفظي والترجيح مع اللفظي بخلاف خف الله فإن بناء الأمر سبب لسكون لامه وهو باق في خف الله من غير معارض وكذلك الحركة في اخشون عارضة؛ لأن سبب سكون الواو كونها واو الضمير وهو باق مع وجود حركتها فتكون حركتها عارضة، فإن قلت: لم عادت الألف في خافا ولم تعد في رمتا على الأكثر مع أن الموجب لحركة آخرهما هو ألف الضمير. قلت: لأن حركة التاء في رمتا عارضة؛ لأن سبب سكون التاء وهو كونها تاء التأنيث اللاحقة بالفعل موجود فتكون التاء المتحركة في تقدير السكون ولأن حق التاء أن يكون بعد الفاعل؛ لأنها علامة لتأنيثه لا لتأنيث الفعل فالتاء مانعة

ضمير الفاعل موضوعاً على السكون كتاء التأنيث في الفعل نحو دعت فيقال دعتا ولا يقال دعانا.

قوله: **(ثم إن بعض الشارحين)** هو السيد الشريف رحمه الله تعالى، وذكره الواو سهو لا يخفى على آحاد الطلبة فضلاً عن مثله.

قه بتثليث حركة الفاء، إذ الحركة فيه كالأصلية لأنّ ما بعدها كالجزء من الكلمة، لشدة اتصال نون التأكيد مع الضمير المستتر بالفعل، هذا إذا كان أول الساكنين مدة، . . . . .

فَــإِن لَــم يــكُــن مُــدَّة . . . .

قوله: (**فإن لم يكن** مدة) قسيم لقوله وأولها مدة فإن لم يكنِ أول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان صحيحاً أو حرف علة، أما إذا كان صحيحاً فظاهر، وأما إذا كان

للألف من الاتصال التام (**فإن لم يكن**)، الأول (**مدة** . . . .

قوله: (**فإن لم يكن أول الساكنين مدة**) فلا يحذف مثل المدة في الحذف وجوباً نون التأكيد الخفيفة نحو اضرب الرجل بفتح الباء أي اضربن ونون لدن نحو ما رأيته من لدن الصباح، وقد جاءت هذه ثابتة قليلاً في قول الشاعر[1]:

تَـنْـتَـهِـضُ الـرِّعْـدَةُ فـي ظُـهَـيْـري مِـنْ لَـدُنِ الـظُّـهْـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ

وجاء أيضاً شاذًّا حذف الألف تنويناً كما روي عن أبي عمرو أحد الله الصمد بحذف التنوين وبه قرأ أيضاً أبان بن عثمان، وزيد بن علي، وأبو السمال، وغيرهم وقرأ عمارة بن عقيل كما رواه عنه المبرد وغيره، ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] بحذف التنوين ونصب النهار، قال الشاعر[1]: [الكامل]

عَـمـرو الـذي هَـشَـمَ الـثـريـدَ لِـقَـوْمـهِ وَرِجَـالُ مَـكَّـةَ مُـسْـنِـتُـونَ عِـجَـافُ

وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة انتهى. والقياس إثباته نعم يطرد حذفه لالتقائهما في الندبة كقولك في ندبة غلام زيد واغلام زيداه على رأي البصريين ومن العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم أو بابنة كذلك نحو جاء زيد بن عمرو وهند ابنة بكر، وعمرو في البيت هو الهاشم الواقع في النسب الشريف ويقال أسنت القوم أي أجدبوا. قوله: (**فكأنه توهم أن اخشوا واوي**) هذا الاعتراض في غاية المبالغة من أن مثله بالنسبة إلى هذا الفاضل في غاية السقوط لاحتمال أنه من الناسخ أو لأنه سهو لا خطأ ولا عيب للإنسان من السهو. والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ ما لا يتنبه إلا بعد الإتعاب. قوله: (**وليس كذلك**) قلت الظاهر أنه توهم أن المحذوفة من اخشوا واخشي واو الضمير وياء المخاطبة لا لام الفعل والواو والياء الباقيتان فيهما لام الفعل ولذا فرق بينهما ولو توهم أنه واوي لما فرق بينهما ض. قوله: (**أما إذا كان صحيحاً فظاهر**) لأن الصحيح حرف قوي، فالأصل عدم حذفه.

(فـإن لـم يـكـن مـدة . . . .

(١) في اللسان (هشم) أن القائل هشام بن مطرود الخزاعي أو ابن الزبعري ونسبه ابن دريد في الاشتقاق: (١/ ١٣) إلى أبي هشام مطرود بن كعب الخزاعي؛ وهو أحد بيتين نسبهما ابن هشام إلى شاعر من قريش أو من بعض العرب (السيرة: ١/ ١٣٦).

حُرِّكَ نَحْو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلم أُبَلِهْ و(الم الله) واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ الـــلـــه، . . . .

جي حرف علة؛ فلأن حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك؛ ولأن الواو والياء الساكنين إذا كان حركة ما قبهلما من غير جنسهما فلا يكون إلا مفتوحاً؛ لأنه لو انكسر ما قبل الواو انضم ما قبل الياء الساكنين لانقلبت الواو ياء والياء واواً، وإذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين؛ لأن قبلهما فتحة، والفتحة لا تدل على الواو ولا على الياء؛ ولأنك لو أسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشي الله اخش الله فيلتبس بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقياسه أن يحرك الأول؛ لأن سكونه يمنع الوصل إلى الثاني فبتحريكه يتوصل إلى النطق بالساكن بعده فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلاً إلى النطق

نق **حرك**)، الأول سواء كان حرفاً صحيحاً أولاً وذلك لأنه لما كان سكون الأول هو المانع من النطق بالساكن الثاني يجب إزالة المانع بتحريكه وحينئذ لا يؤدي إلى نقض الغرض ولا إلى الاستثقال كما أدى إليهما إذا كان مدة (**نحو اذهب أذهب ولم أبله**)، أصله أبالي حذفت الياء للجزم ثم كثر استعماله حتى صار كأنه لم يحذف منه شيء فأسكن اللام وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم لحق بها هاء السكت مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحرك الأول (**وألم الله**)، سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده (**واخشوا الله وأخشى الله**)، لما التقى واو الضمير وياؤه فيهما اللام الساكنة من

ك قوله: (**فلا يلزم المحذور**) وهو واو مضمومة قبلها ضمة وياء مكسورة قبلها كسرة؛ لأن حركة ما قبلها من جنسها. قوله: (**فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة**) اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين وقيل اجتلت متحركة، قال المرادي: وهو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر من كلام الشارح ولا يستقيم ما ذكره من الاستدلال إلا عليه.

قف حُرِّكَ) صحيحا كان، وهو ظاهر، أو حرف علة، لأنّ حركة ما قبله فتحة، وهي لا تدل عليه، لو حذف فحرك، لأنّ سكونه يمنع من النطق بالساكن الثاني، وتحريكه يُزيل المانع، ولا يؤدي إلى ثقل، كما أدّى إليه فيما لو كان مدّة، (نحو اذهب اذهبْ)، الساكنان فيه الباء والذال، (ولم أُبَلِهْ) أصله أبالي، حذفت الياء للجازم، فصارَ لم أُبال، ثم كثر حتى صار كأنه لم يُحذف منه شيء، فسكنوا اللام، وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فبقي لم أُبَل، ثم ألحقوا به هاء السكت، مراعاة للحركة الأصلية، فالتقى ساكنان اللام والهاء، فحركوا اللام، (و) نحو ﴿الم * اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] حيث حركوا الميم، كما مرّ، وسيأتي في كلامه أيضاً، (واخْشَوُا الله، واخْشِيِ الله)، حيث

وَمن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ؛ لِأَنَّهُ كالمنفصل.

جار بالساكن بعدها فلذلك كان تحريك الأول هو الأصل، وأصل إبله أبالي حذفت الياء للجزم ثم كثر حتى صار كأن لم يحذف منه شيء فأسكنوا اللام وحذفوا الألف للساكنين وليس موضع الاستشهاد ثم ألحقوا هاء السكت[1] مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحركوا الأول، وهو موضع الاستشهاد، وألم الله قد ذكر في أول الباب والكلام في حذف اللام من اخشوا واخشى قد مر، والمراد هنا أن الواو والياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعتا ساكنتين مع ساكن بعدهما حركتا.

قوله: **(ومن ثم)** أي لما ذكرنا أنه إن لم يكن الأول الساكنين مدة حرك الأول قيل اخشون واخشين في اخشوا وأخشى، فإنه لما اجتمع الواو والياء ساكنين مع نون التأكيد حركتا، ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين نحو خافن واخشين في خف واخش حيث لم يردوا المحذوف ها هنا كما ردوا هناك بأن النون فيما نحن فيه كالمنفصل؛ لأن الضمير

نقره اسم الله حرك الواو بالضم والياء بالكسر كما سيجيء إن شاء الله تعالى **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أن الأول أن لم يكن مدة حرك الأول **(قيل اخشون واخشين)**، في اخشوا واخشي فإنه لما اجتمع الواو والياء الساكنان مع نون التأكيد حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة، ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين خافن واخشين في خف واخش حيث لم يرد المحذوف فيهما ورد فيهما بقوله **(لأنه)**، أي لأن نون التأكيد في اخشون واخشين **(كالمنفصل)**، وذلك لأن النون إذا اتصل بالضمير لفظا فهو غير متصل به معنى لأنه

جما قوله: **(ثم لما كثر استعماله)** أي استعمال أبالي بحذف الياء. قوله: **(مراعاة للحركة الأصلية)** الحاصل أن هذه اللام تقدر متحركة تارة؛ ليستقيم لحاق هاء السكت وأخرى ساكنة ليحصل استقرار حذف الألف وتحريك الأول لالتقاء الساكنين. قوله: **(والم الله)** بيانه أن الميم الثانية ساكنة ولام التعريف بعدها ساكنة فالتقى ساكنان وليس أوليهما مدة فحرك الأولى أعني الميم وإنما حرك بالفتح محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى. قوله: **(وقد مر)** في قوله والحركة إلى آخره. قوله: **(ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين نحو خافن)** قرره في "بغية الطالب" بأن النون في نحو خافن باشرت الفعل المؤكد بها فنزلت منه منزلة المتصل كألف

نقا حركوا الواو والياء، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو أنه إذ لم يكن أول الساكنين في غير ما مرَّ أولا مدة تحرك، أي من أجل ذلك (قيل اخْشَوُنَّ) يا رجال (واخْشَيِنَّ) يا امرأة، فحركوا الواو والياء، كما حركوهما في اخشوا الله، واخشي الله، ولم يردوا المحذوف فيهما، كما ردوه في نحو خافَنَّ واخشَيَنَّ يا رجل (لأنه) أي نون التأكيد مع الضمير البارز (كالمنفصل) عن الفعل، بخلافه في نحو خافَنَّ واخشَيَنَّ يا رجل، فإنهم ردوا فيهما

---

(١) هاء ساكنة تلحق طائفة من الكلمات عند الوقف، نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، ونحو: لمه؟ كيمه؟ كيفه؟ ونحوها. فإن وصلت ولم تقف لم تثبت الهاء. نحو: لِمَ جئت، كيف عصيت أمري؟ كيف كان ذلك؟. ولا ترد هاء السكت في الوقف غالبا، إلا في =

. . . .

جه فيه بارز وفي خافن واخشين ليس كذلك، وقد عرفت أن النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع المستتر كالمتصل، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف لقالوا اخشين لوجوب رد الياء المحذوفة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين. . . . .

قه لتأكيد الفعل لا لتأكيد الفاعل فاتصاله بالفاعل كلا اتصال بخلاف اتصاله بالفعل فإنه متصل به لفظاً ومعنى فلذلك يعود المحذوف من خافن واخشين أو نقول إنما عادتا فيهما

ك الضمير وواوه واعتد بالحركة قبلها ورد المحذوف والنون في نحو اخشون مفصولة من الفعل المؤكد بها بالضمير فتنزلت معه منزلة الكلمة المنفصلة، فلم يعتد بالحركة قبلها كما لم يعتد بها في نحو: اخشوا الله انتهى. وفي بعض الشروح هنا في تعليل أن نوني التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل ما لفظه لأنه وإن اتصل به لفظاً لم يتصل به معنى؛ لأنه ليس تأكيداً له بل للفعل بخلافه في نحو خافن واخشين يا رجل فإنهم ردوا فيهما المحذوف لما مر من أن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل فحركت المحذوف فيهما كالأصلية انتهى. وأول كلامه توهم وآخره لا معنى له فليتأمل. قوله: (**بأن النون فيما نحن فيه**) وهو اخشون واخشين.

قوله: (**وفي خافن واخشين ليس كذلك**) ليس اخشين من باب **خافن**؛ لأن لامه لم تحذف قبل دخول النون لالتقاء الساكنين ثم ردت بعد دخولها لزوال مقتضى الحذف بل حذفها للأمر كسائر الأفعال المعتلة من نحو اغز وارم كما حذفت للجزم من مضارعها نحو ليخش وليغز وليرم والسبب في عودها دخول النون كما قاله نجم الأئمة بناء على مذهب الجمهور وهو أن حذفها كان للجزم أو الوقف الجاري مجراه وعند قصد البناء على الفتح لا جزم ولا وقف.

قوله: (**وفي خافن واخشين ليس كذلك**) لأن ضمير المفرد مستتر فيهما.

قوله: (**مع الضمير البارز كالمنفصل**) وسره أنهم جعلوا الضمير البارز كالحاجز فصارت نون التأكيد معه كالمنفصل. قوله: (**ومع المستتر كالمتصل**) ومع المتصل يرد المحذوف نحو اخشيا فكذلك إذا كان نوني التأكيد مع الضمير المستتر نحو اخشين في تأكيد اخش.

قوله: (**لوجوب رد الياء المحذوفة**) إن أعيد مع حركة الأصلية يعني لو رد الياء الأصلية مع حركتها لقيل اخشين ولو رد الألف المنقلبة من الياء لا الياء لقيل اخشاون ض.

قِ المحذوف لِما مرّ مِن أنّ نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل بالفعل، فحركة اللام فيهما كالأصلية، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف، لقالوا اخشيُنّ، لوجوب ردّ الياء المحذوفة، ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين، أو نقول: لقالوا اخشاوُن، وجوّز الجاربردي في قوله، لأنه كالمنفصل أنْ يكون إشارة إلى عدم جواز التقاء الساكنين هنا، وإنْ كان الأول حرف لين، والثاني مدغما لأنهما ليسا في كلمة لأنّ النون كالمنفصل،

= المضارع المعتلّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المبنيّ على حذف آخره، وفي "ما" الاستفهاميَّةِ، وفي الحرف المبنيّ عَلى حركةٍ، وفي الاسم المبنيّ على حركةٍ بناءً أصليًّا. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً. [جامع الدروس العربية: ١/ ٩٨]

إِلَّا فِي نَحْو: انْطَلْقَ، ....

أو تقول لقالوا اخشاون وهو ظاهر ويمكن أن يكون قوله؛ لأنه كالمنفصل إشارة إلى أنهم لم يسوغوا التقاء الساكنين ها هنا ولم يجعلوهما كخويصة مع أن الأول حرف مد، والثاني مدغم إذ ليس الساكنان في كلمة؛ لأن النون كالمنفصل لما عرفت.

وقال الشارحون في تفسير قوله: ومن ثم، أي ومن أجل أن النون كالمنفصل، وحاصل الكلام على ما ذكروه هكذا لأجل أن نون التأكيد كالمنفصل قبل اخشون واخشين؛ لأنه كالمنفصل وفساده لا يخفى.

قوله: **(إلا في نحو انطلق)** أي حرك الأول في جميع الصور إلا في نحو انطلق إلى آخره وهو كل موضع اجتمع فيه الساكنان بإسكان الأول لغرض فلو حرك لزال الغرض الذي لأجله سكن فيصير إعمالاً متعددة فلا فائدة فيها، وأصل انطَلَقَ انطَلِقْ بكسر اللام وسكون القاف فأشبهوا أطلق بكتف فسكنوا لامه، فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها اتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء؛ ولأنهم لو كسروا لزم ما

ولم تعودا فيهما لما ذكرنا من أن الحركة لازمة فيهما لا فيهما **(إلا في نحو انطلق...**

قوله: **(أو نقول لقالوا اخشاون)** أي لأن المقتضي لإعلال اللام متقدم بالفعل على لحاق النون فما لحقت إلا بعد قلب لام الفعل ألفاً ثم حذفها لسكون الواو بعدها فلم يكن بد من تحريك الواو، فلو كان للنون إذ ذاك حكم الاتصال لنزلت الحركة قبلها منزلة حركة أصلية ورد لها المحذوف فقيل اخشاون كما رد لها المحذوف في خف لما قيل خافن كذا في "بغية الطالب". قوله: **(لما عرفت)** من أن النون مع الضمير البارز كالمنفصل.

قوله: **(وقال الشارحون)** الذي في شرح السيد الشريف هو بهذه العبارة أي ومن أجل أنه إذا كان بعد اخشوا أو بعد اخشي كلمة منفصلة أولها ساكن لم تحذف الواو والياء بل حركت الواو بالضم والياء بالكسر ضم واو اخشوا وكسر ياء اخشى عند اتصال نون التأكيد في اخشوا واخشي؛ لأنها بمنزلة كلمة منفصلة بخلاف خافن فإن نون التأكيد فيه كالكلمة المتصلة؛ لأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل، ومع الضمير الغير البارز كالمتصل انتهى. ولا فساد فيه ففي تعميم الشارحين النقل نظر. قوله: **(إلا في انطلق إلى آخره)** يتعين تحريك الثاني أيضاً إذا كان آخر كلمة وإن لم يكن في تحريك الأول نقض الغرض كأين وأمس وحيث ما لم يكن تنويناً فإن كان حركة الأول نحو ايه وصه وحينئذٍ. قوله: **(لغرض)** وهو التخفيف.

قوله: **(وفتحوها اتباعاً)** أي ولم يعتدوا بالحاجز لكونه شايعاً.

وحاصل ما تقرر أنه يجب تحريك أول الساكنين فيما ذكر، (إلّا في نحو انْطَلْقَ....

وَلَمْ يَلْدَهُ، . . . .

فر منه في الساكن الأول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر(١): [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

ولم يلده)، مما كان الأول من الساكنين متحركاً اسمن لغرض وأصله انطلق وهو أمر فشبه طلق بكتف فسكن العين منه كما سكن من كتف فالتقى ساكنان اللام التي هي العين والقاف فحركوا الثاني بالفتحة اتباعاً لحركة اقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء، ولم يلده أصله لم يلده شبه بكتف فسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الثاني كما ذكرنا

قوله: **(قول الشاعر عجبت لمولود)** كذا أنشد الشارح وغيره من الشارحين وأنشده ابن هشام وغيره الأرب مولود الخ، قول الشاعر أيضاً وذي شامة سوداء البيت الشامة وألفها عن ياء علامة تخالف البدن الذي هي فيه وحر الوجه بضم الحاء ما بدا منه وروى البيت وذي شامة غراء. قال شارح المغني: وهو أي وصفها بالغراء غير مناسب وذلك لأن الغراء تأنيث الأغر وهو الأبيض وشامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف قال وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فإن معناها التي عمته بالتغطية وهذا شان الشامة، قال وفي شرح الشافية للجَارَبَرْدي أنشد البيت هكذا: [الطويل]

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ   مُخَلَّدة لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وهو ظاهر انتهى. وأجيب بأن وصف الشامة بالغراء لوضوحها واشتهارها أخذاً من قول التفتازاني الغرة في الأصل بياض في جبهة الفرس ثم استعيرت لكل واضح معروف، وبان معنى كون الشامة مجللة أنها مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضه من أثنائها انتهى.

ولم يَلْدَهُ) مما اجتمع فيه ساكنان، وفرّ من تحريك أولهما للتخفيف كانطلق، فإنه أمر، وأصله انطلِق بكسر اللام، وسكون القاف، فشبهوا طلِق بكتف، فسكنوا اللام للتخفيف كما في كتف، فالتقى ساكنان، فحركوا الثاني لا الأول، لئلا يفوت الغرض مِن إسكانه، وهو التخفيف، واختير الفتح اتباعا لحركة أقرب المتحركات إليه، وهي فتحة الطاء،

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ أَسَد السَّرَاةِ. الشاهد فيه قوله: (لَمْ يَلْدَهُ) فَخَفَّفَ اللامَ فَأَسْكَنَ، فَقَالَ: (لَمْ يَلْدَهُ)، ثُمَّ أَسْكَنَ الدَّال لِلجَازِم فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحَرَّكَ الدَّالَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَحَرَّكَهَا بِحَرَكَةِ أَقْرَبِ المُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخَر: [الرجز]

وَلَكِنَّنِي لَمْ أَجْدَ مِنْ ذَلِكُمْ بُدًّا

وَقِيلَ فِي قَوْلِ العَجَّاج: [الرجز]

بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِ

أَنَّهُ أَرَادَ: سِبَحْلَ، فَأَسْكَنَ البَاءَ وَحَرَّكَ الحَاءَ وَغَيَّرَ حَرَكَةَ السِّينِ.
وَالمَوْلُودُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبٌ: عِيسَى عَلَيْهِ السَلام، وَالوَالِدُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبَوَانِ: آدم عَلَيْهِ السَلام، وَهِيَ قَصِيدَةٌ وَفِيهَا أَلْغَازٌ. انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١، والمخصص لابن سيدة ٤/ ٣٣٦.

. . . .

جار وذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تَسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مضت وَثَمَانِ

فإن أصل لم يلِدْه لم يلده ثم لما سكن اللام تشبيهاً بكتفٍ والتقى ساكنان حرك الدال بالفتح لما مر، وأراد بالمولود عيسى وبذي الولد آدم عليهما السلام، وبذي شامة إلى آخر القمر.

نقره . . . .

جما والذي رأيته أيضاً في نسخ الشرح مجللة بالجيم كما أنشد في المغني لا كما نقل شارحه، ولعل النسخ مختلفة هذا وفي وصف القمر بالهرم إذا مضى خمس عشرة ليلة كما يفهمه قول الشاعر على ما في الشرح وغيره ويهرم في سبع مضت وثمان نظر ظاهر إلا أن يراد مضيها من الكمال على أن ابن هشام وغيره قد أنشدوا المصراع بلفظ(١): [الطويل]

وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

وهو قريب. قوله: (**عجبت لمولود**) عجبتُ من كذا، وتعجبت واستعجبت بمعنى: حر الرمل وحر الدار: وسطها، مجللة: مغطية لبياض القمر.

قوله: (**مضت**) أي من أول الشهر لأنه ينتقص بعد خمسة عشر أو المراد بعد الرابع عشر؛ لأنه يفنى فالهرم حينئذٍ كناية عن لازمه وهو الفناء ض.

أنصا ولأنهم لو حركوه بالحركة الأصلية للساكن الأول لزم الرجوع إلى ما فرّوا منه فيه، وهو الكسر، ولم يلْدَه في قول الشاعر(٢): [الطويل]

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ
وذي شامةٍ سوداء في حر وجهه مخلدةٍ لا تنقضي لأوان
ويكمل في خمسٍ وتسعٍ شبابه ويهرم في سبعٍ مَضَتْ وثمان

أصله لم يلِدْه بكسر اللام، وسكون الدال، فشبهوا يلد بكتف أيضاً، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني بالفتح لِما مرّ، وأراد بالمولود عيسى، وبذي الولد آدم عليهما الصلاة والسلام، وبذي شامة إلى آخره القمر، وقوله في حر وجهه يعني في وسطه، وإنْ كان معنى حر الوجه لغة ما بدا منه، وروي بدل ألا رُبَّ مولود، عجبت لمولود، وبدل سوداء غراء، وبدل مجللة مخلدة، . . . .

---

(١) لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجني يقولها لامرئ القيس. انظر: سيبويه ٢/ ٢٦٦ - والأصول ١/ ٣٦٤ والخصائص ٢/ ٣٣٣ وشرح المفصل ٩/ ١٢٦ والقرب ١/ ١٩٩. والمغني ص ١٨١ والعيني ٣/ ٣٥٤ والتصريح ٢/ ١٨ والأشموني ٢/ ٢٣٠ وينظر خزانة الأدب ٢/ ٣٨١ والدرر ٤/ ١١٩.

(٢) هذه الأبيات من الطويل، وهي لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجنبي يقولها لامرئ القيس. والبيت الأول من شواهد سيبويه ٢/ ٢٦٦ - هارون والأصول ١/ ٣٦٤ والخصائص ٢/ =

وَفِي رُدّ وَلم يَرُد، فِي تَمِيم، مِمَّا فُرَّ من تحريكه لِلتَّخْفِيف فَحُرِّكَ الثَّانِي، . . . .

جار: قوله: (**وفي رد ولم يرد**) والأصل اردد ولم يردد فمن أدغم أسكن الأول وحرك ما قبله بحركة فالتقى الساكنان فحركوا الثاني؛ لأنهم لو حركوا الأول لبطل الغرض من الإدغام وهو التخفيف فأهل الحجاز يقولون أردد ولم يردد على الأصل من غير إدغام؛ لأن شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه، ثم أشار إلى الضابط المقتضى تحريك الثاني يقوله مما فر وقد بيناه.

كمال: الآن (و)، إلا (في)، نحو (**رد ولم يرد في تميم**)، لا في حجز فإن لغتهم الإظهار (**مما فر من تحريكه للتخفيف**)، وذلك لأن أصله أردد نقل حركة الدال الأولى إلى الراء فالتقى ساكنان فحرك الثاني وأدغم الأول فيه ولو حرك الأول لزال الغرض من إسكانه وهو التخفيف الحاصل بالإدغام (**فحرك الثاني**)، في هذه الأمثلة وكان عليه يستثنى نون التأكيد الخفيفة فإنها لا تحرك بل تحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر فرقاً بينهما وبين التنوين كقوله: لا تهين الفقير عَلَّك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه وكذلك كان عليه أن يستثنى تنوين العلم الموصوف بابن إلى علم فإن هذا التنوين تحذف أيضاً نحو زيد بن

لكو: قوله: (**أن لا يكون الثاني ساكناً**) لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وقد فات هذا الشرط فيهما لأن آخر الأمر ساكن وكذا المضارع عند وجود الجازم.

نقره: (و) إلّا (في) نحو (رُدَّ ولم يَرُدّ) بالإدغام (في) لغة بني (تميم) أي نحوهما (مما فُرّ من تحريكه للتخفيف)، إذ أصلهما اردد، ولم يردد فأسكنوا أول المثلين وحركوا الراء بحركته فالتقى ساكنان (فحرك الثاني) لا الأول لئلا يفوت الغرض من الإدغام وهو التخفيف فقوله مما فر إلى آخره راجع إلى جميع ما بعد إلا والحجازيون يقولون: اردد، ولم يردد على الأصل، لأنّ شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً، وبنو تميم لم يعتبروا السكون، لعروضه، ويُستثنى أيضاً نون التأكيد الخفيفة، فإنها لا تحرك، بل تحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر، كقوله[1]: [المنسرح]

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن ... تَرْكَعَ يَوماً وَالدَّهرُ قَد رَفَعَه

وكذا تنوين العَلَم الموصوف بابن مضاف إلى عَلَم كزيد بن بكر، فإنه يحذف

= ٣٣٣ وشرح المفصل ٩/ ١٢٦ والقرب ١/ ١٩٩. والمغني ص ١٨١ والعيني ٣/ ٣٥٤ والتصريح ٢/ ١٨ والأشموني ٢/ ٢٣٠ وينظر خزانة الأدب ٢/ ٣٨١ والدرر ٤/ ١١٩. وقد جاء في (ج): (في حرّ وجهها) وهو تحريف. وفي (ب): (محجلة) بدل (مجللة). والشاهد وقوع (رب) فيها للتقليل.

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدي. اللغة: "تهين" فعل مضارع من الإهانة "علك" لغة من لعلك "تركع" تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال. المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف =

وَقِـرَاءَة حَـفْـصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [الـنـور: ٥٢] . . . .

قوله: (وقراءة) زعم بعضهم أن قراءة حفص قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بسكون القاف وكسر الهاء من هذا الباب، والأصل يتقي حذفت الياء للجزم، ثم أدخل هاء السكت فصار تقه ككتف فأسكن القاف فالتقى ساكنان

عمرو تخفيفاً لكثرة استعمال ابن بين علمين (وقراءة حفص)، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ [النور: ٥٢] (ويتقه) فأولئك هم الفائزون بإسكان القاف تشبيهاً لها

قوله: (زعم بعضهم) ما زعمه عزاه الشريف للأكثر، وقال اليزدي ذهب أبو علي وأكثر النحاة منهم الزمخشري إلى أن الهاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] هاء السكت وكذا نقل المصنف في شرح المفصل عن أبي علي والذي يفهمه كلام الجعبري وغيره أن الهاء عند أبي علي هاء الضمير لا هاء السكت إلا أنها سكنت ثم سكنت القاف أيضاً فالتقى ساكنان فكسرت الهاء، وعبارته. وقال أبو علي الفارسي: سكن الهاء ثم القاف فالتقى ساكناً فحرك الثاني بالكسر لتطرفه كما قال الشاعر[1]: [الطويل]

عَـجِـبْـتُ لِـمَـوْلُـودٍ... الـبـيـت بـتـمـامـه

وقد قدم أن وجه إسكان الهاء عند من أسكنها في يتقه ويؤده وغيرهما هو ما نقل الفراء أن من العرب من يسكن هاء الضمير إذا تحرك ما قبلها فتقول ضربته ضرباً حملاً على ميم الجمع وعند الفارسي حملاً على ياء الضمير وعلى ما أفهمه كلام هؤلاء لا يرد على أبي علي ما أورده المصنف من لزوم تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل نعم ضعف قوله بأن حفصاً لم يسكن الهاء في قراءته فقط، أي هاء يتقه وأن أصله في هاء الكناية التحريك وأجيب بأنه يحتمل أنه خالف أصله في ذلك كما فعل في أرجه وألقه، فسكن فيهما وكما أمال مجراها وهو بفتح الميم في قراءته ووصل فيه مهاناً بياء انتهى.

تخفيفا لكثرة استعمال ابن بين علمين، (وقراءة حفص) قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بإسكان القاف، وكسر الهاء بعد حذف الياء للجازم، زعم جماعة أنها مما حُرِّك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظنا منهم أنّ الهاء للسكت، وأنّ تَقِه من يتَّقْه ككتف،

= به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك. الشاهد: قوله: "لا تهين" - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وهما النون واللام في الفقير، وأصله "لا تهينن" - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن. انظر: الأشموني ٥٠٤/ ٢، وابن هشام ٣١٨/ ٣، وابن عقيل ٢٣٥/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص١٣٧، والسيوطي ص١١٠، وفي همعه ١١١/ ١، وفي خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤، وشرح المفصل ٤٣/ ٩، والإنصاف ١٣٦/ ١.

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٦.

لَيست مِنْهُ على الْأَصَح. وَالْأَصْل الْكسرُ . . . .

ك وكسرت الهاء لالتقاء الساكنين، وذكر عبد القاهر رحمه الله أن الهاء ضمير مفعول عائد إلى الله تعالى، وأصله يتقيه حذفت الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر يقي يتقه فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك لأجله، واختار المصنف هذا لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل. قوله: **(فالأصل الكسر)** لما عرفت أنه لا بد من التحريك في بعض الصور أشار إلى أن الأصل أن يتحرك بالكسر لما قيل من أن الجزم

ج بكتف وكسر الهاء **(ليست منه)**، أي من هذا الباب **(على الأصح)**، لأن أصله يتقيه حذفت الياء للجزم والهاء ضمير عائد إلى الله مكسور على ما كان عليه قبل حذف الياء فلا يكون هنا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله وقيل الهاء للسكت فلما سكن القاف تشبيهاً بكتف التقى ساكنان القاف والهاء فحرك الهاء بالكسر وهو ليس بالوجه لما يلزم من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل **(والأصل)**، في تحريك الساكن سواء كان الساكن هو الأول من الساكنين أو الثاني **(الكسر)**، وذلك لأنك إذا خليت نفسك

ل قوله: **(فكسرت الهاء)** لأنه لو كسر الأول لزم ما فر منه في الساكن الأول وهو الكسر.

قوله: **(وسكنت القاف على ما ذكر)** أي من قصد التخفيف كما في كتف وقيل أيضاً أن الإسكان على لغة من قال[1]: [الوافر]

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ ورِزْقُ اللهِ مؤْتابٌ وغَادِي

كأنه جعل الياء نسيًّا فسلط الجازم على القاف كما في لم أبله وسبق بيانه وعلى الجملة فقد يقال كان القياس أن يضم الهاء؛ لأن الساكن قبلها ليس ياء ساكنة، بل هو حرف صحيح كمنه وعنه ويجاب بأن السكون طاري فلم يضمها نظراً إلى الأصل على أنه راعى اللفظ أيضاً فلم يصل الكسرة بياء فمجموع الأمرين هو الحامل على كسرها بغير صلة ولو راعى كسر القاف أيضاً لكسر الهاء موصولة ويمكن أن يقال أيضاً إن كسر الهاء بدون وصل لاستصحاب الحكم قبل حذف اللام للجازم؛ لأنه لو كانت موجودة لكانت الهاء مكسورة مختلسة.

قوله: **(واختاره المصنف)** أي مذهب عبد القاهر. قوله: **(أشار إلى أن الأصل إن تحرك بالكسر)** الأصل هنا بمعنى القاعدة، ويطلق في الاصطلاح بمعنى الراجح والمستصحب

ق فأسكنت القاف، فالتقى ساكنان، فحركت الهاء لأجله كما في انطلق مع أنها (ليست منه على الأصح)، لأنّ هاء السكت لا تثبت وصلا، ولا تحرك أصلا، ولو حُرِّكت هنا لحركت بالفتح، كما في انطلق، فوجه قراءته أنّ الهاء ضمير عائد إلى الله تعالى، وسكنت القاف للتخفيف كما في كتف، فلا التقاء الساكنين، ولا تحريك لأجله، (والأصل) فيما يُحرك لالتقائهما (الكسر)، لأنّ الجزم في الأفعال عوض عن الجر في

---

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل وقد انشده صاحب الصحاح (أوب) و (وق ي).

فَإِن خُولِفَ فَلِعَارِض، كوجوب الضَّم فِي مِيم الْجمع، . . . .

ﺟ في الأفعال عوض الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فإن حرك بغير الكسر، فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه، ثم شرع في ذكر الأمثلة على اختلاف الأنواع كوجوب الضم في ميم الجمع إذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة مثل: ﴿لَهُمُ المَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢] إذ أصلها الضم بدليل قراءة أهل

ﮔ وطبيعتها وجدت منها أنها لا تتوصل إلى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين إلا بالكسر كما في بكر وبشر في الوقف، وإذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع (**فإن خولف**)، بأن يضم الساكن أو يفتح (**فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع**)،.ليس هذا على إطلاقه لأنه إنما يجب الضم إذا لم يقع قبلها هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة سواء كان قبل الميم هاء أم لا نحو منهم المؤمنون لأنه لما تجاور ساكنان حركت الميم رعاية لحركتها الأصلية؛ لأن الميم في الأصل مضمومة وإتباعاً لما قبلها لأن ما قبلها مضموم لأن أصل أنتم انتموا ونحو أنتم الرجال بخلاف بهم الأسباب فإنه لما كان قبل الهاء كسرة وكسر الهاء أيضاً لكسرة ما قبلها جاز أن يكسر الميم إتباعاً لما قبلها وجاز أن يضم رعاية لحركتها الأصلية وعليهم القتال فإنه يجوز إن يكسر الهاء

ﺣ والدليل أيضاً وقد أوضحت ذلك في كتابي التعريف. قوله: (**بينهما التعاوض**) واحتيج هـ هنا إلى التعويض عن السكون كان الكسر بذلك أولى. قوله: (**عوضاً منه**) إقامة لأحد العوضين مقام الآخر لا أحد الضدين مقام الآخر على ما توهم ض. قوله: (**وجوب غير الكسر**) غير الكسر الذي حرك به إما فتح أو ضم وكل منهما إما واجب أو مختار أو جائز فيكون ستة أقسام كما ذكرها وعدم التقسيم ها هنا من الشارح خلاف طريقته. قوله: (**كوجوب الضم في ميم الجمع إلى آخره**) هذا هو المشهور وربما كسرت أنشد الفراء[1]: [الكامل]

فَهُمُ بِطَانَتُهُمْ وهُمْ وُزَرَاؤُهُم وهُمِ القُضَاةُ ومِنْهُمِ الحُكَّامُ

ﻓ الأسماء، وأصل الجزم السكون، فلما ثبت بينهما التعاوض، واحتيج هنا إلى تعويض عن السكون، كان الكسر به أولى، (فإنه خولف) هذا الأصل (فلعارض) تقتضي وجوب غير الكسر، أو اختياره، أو جوازه كما بيّنه بأمثلته، فقال: (كوجوب الضم في ميم الجمع)، نحو: ﴿عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، و﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ رعاية لحركتها الأصلية، لأنها في الأصل مضمومة تبعاً لما قبلها، بدليل قراءة المكيين، نعم إن كان قبلها هاء قبلها كسرة، أو ياء نحو: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، جاز كسرها تبعاً لكسرة الهاء.

(١) انظر: الخصائص ٣/ ١٣٢. وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢١.

ومُذْ، وكاختيار الْفَتْح فِي (الم الله) ....

مكة فيها بواو بعدها وإن كانت بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم، أو بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر اتباعاً لكسرة الهاء، وكذلك ضموا في مذ؛ لأن أصله منذ لما عرفت فحركوا عند الاحتياج بالحركة الأصلية وكاختيار الفتح في الم الله، وقد مَرّ، وإنما قال كاختيار الفتح؛ لأن الأخفش يجيز الكسر على قياس

لأجل الياء وحينئذ جاز أن يضم الميم وأن يكسر (و)، في (**مذ**)، لأنه في الأصل منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية (**وكاختيار الفتح في ألم الله**)، وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم فإنه لما وصل ألم باسم الله سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان فحرك الميم بالفتح تخفيفاً ولم يكسر كراهة توالي الأمثال من الكسرتين والياء، أو نقول فتحت ليحصل التفخيم في لام اسم الله؛ لأنها تفخم بعد الفتحة والضمة وترقق بعد الكسرة فلو كسرت لزم أن ترقق والتفخيم به أولى فهذه الفتحة على هذا القول فتحه التجاور لا فتحه الهمزة.

وأما الأخفش فأجاز الكسر فيه أيضاً قياساً لا سماعاً، وقيل إن هذه الفتحة فتحة همزة اسم الله نقلت إلى الميم؛ لأن ما بني لعدم التركيب في حكم الموقوف عليه من حيث المعنى وإن اتصل بعضها ببعض من حيث اللفظ، وإذا كان الميم في حكم الموقوف عليه ثبتت همزة الوصل في اسم الله؛ لأنها إنما سقطت في الدرج لا في

قوله: (**فمنهم من يضم ومنهم من يكسر**) والضم أشهر وبه قرأ أكثر القراء.

قوله: (**وكذلك ضموا في مذ**) مما جاء بالضم وإن كان ثاني الساكنين قبل وبعد لما حذف المضاف إليه وبنيا جعل بناءهما على حركة لم يكن لهما عند الإعراب وهي الضمة جبراً لما حصل فلا يلتبس حال البناء بحال الإعراب ومنذ اتباعاً للميم ونحن حملاً على هم فالحركة في نحن كالواو في نظيره وهو همو.

قوله: (**لما عرفت**) أي لما عرفت في التصغير من أن أصله منذ ولذا صغر على منيذ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

قوله: (**وكاختيار الفتح**) لبقاء التفخيم في اسم الله.

قوله: (**وقد مر**) أي من علتان أحدهما محافظة تفخيم لام اسم الله.

والثانية: الاحتراز من وقوع ياء بين كسرتين لو كسر الميم.

(و) كوجوب الضم في ذال (مُذْ) في نحو مذُ اليوم، تنبيهاً على حركته الأصلية. لأنه مخفف من منذ، (وكاختيار الفتح في) نحو ميم (**الَمَ الله**) تخفيفا، ولِما مرّ أوائل الباب، وأجاز الأخفش كسرها على قياس التقاء الساكنين، ....

وكجواز الضَّم إِذا كَانَ بعد الثَّانِي مِنْهُمَا ضمة أَصْلِيَّة فِي كَلمته نَحْو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وَقَالَتُ اغْزِي، . . . .

ﺟ التقاء الساكنين وقد قرأ به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القراء، وكجواز الضم إذا كان بعد الساكنين ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني، فيجوز في قالت اخرج الكسر على الأصل والضم على الاتباع، وكذا قالت أغزي إذ الأصل أغزوي بالضم، . . . .

ﻫ الابتداء ولما كان بينهما اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة إليه وحذف الهمزة (**وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما**)، أي من الساكنين (**ضمة أصلية في كلمته**)، أي ثابتة في كلمته لثاني (**نحو وقالت اخرج**)، فإن بعد الساكن الثاني وهو الخاء ضمة أصلية (**وقالت أغزي**)، فإن الزاي وإن كانت مكسورة إلا أنها في الأصل مضمومة لأن أصل أغزي أغزوي فيجوز أن يحرك الساكن الأول بالكسرة على الأصل وبالضم إتباعا

ﻙ قوله: (**وقد قرأ به عمرو بن عبيد**) قرأ به غيره أيضاً وقد سبق. قوله: (**لكن لم تقلبه القراء**) رده الزمخشري أيضاً قبل والعجب منه كيف تجرأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة وكأنه يريد بقوله وما هي أي القراءة بالكسر بمقبولة أنها غير مقبولة عنه أي لم تصح عنه. قوله: (**وكجواز الضم**) وجهه أحد أمرين: إما الاتباع لضمة العين استثقالاً لصورة فعل عند ضعف الحاجز بالسكون وهو الأكثر واقتصر عليه الشارح، وإما لوقوع الساكن موقع المضموم وهو الهمزة ووجه كسره وهو المختار أنه الأصل وفارق الهمزة بالانفصال وبه يسلم الأصل من تحقق معارضة الثقل. قوله: (**ضمة أصلية**) أي في صيغة كلمتها فلا يضر عدم ضمة أخرج في الماضي، واستهزئ في البناء للفاعل ويشمل الأصلية المحققة والمقدرة كما مثل ومن هذه فمن اضطر في قراءة أبي جعفر بكسر الطاء؛ لأن الأصل اضطرر فنقلت الكسرة، ثم أدغمت الراء في معنى الأصلية المماثلة للمستحقة كما في قوله: ﴿أَنِ اغْدُوا﴾ [القلم: ٢٢] على أحد الوجهين، والأصل اغدووا فحذفت ضمة الواو أو نقلت ثم حذفت الواو.
قوله: (**ضمة أصلية**) إما تحقيقاً كما في قالت اخرج أو تقديراً كما في قالت اغزي، ولذا أورد المصنف المثالين المذكورين. قوله: (**إذ الأصل اغزوي**) نقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان فحذف الألف.

ﻗ (وكجواز الضم) في أول الساكنين، (إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته)، أي في كلمة الثاني (نحو: ﴿وَقَالَت اخْرُجْ﴾) [يوسف: ٣١]، إذ بعد الثاني، وهو الخاء ضمة أصلية في كلمته، فيجوز ضم الأول للإتباع وكسره على الأصل، (و) نحو (قالتُ اغْزِي)، إذ بعد الثاني وهو الغين ضمة أصلية في كلمته، لأنّ الزاي في الأصل مضمومة، لأنه من باب نصر ينصر، ولا اعتداد بكسرتها العارضة، وإنما التزمت هذه الشرائط ليتقوى بها أمر الاتباع. . . . .

بِخِلَاف ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] وَقَالَت: ارْمُو، و﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ﴾ [الأنعام: ٥٧] واختياره فِي نَحْو: اخْشَوُا الْقَوْم ....

جا: بخلاف أن امرؤ فإن ضم الراء ليس بأصلي؛ لأنك تقول هذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ فعينه تابع لامه، وبخلاف قالت ارموا إذ الضم عارض، والأصل ارميوا وبخلاف أن الحكم فإن ضم الحاء، وإن كان أصليًّا لكن ليس في كلمة الساكن الثاني، فإن لام التعريف كلمة وحكم كلمة أخرى وسر أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازماً للساكنين ولا يعتد به وكاختيار الضم في واو الضمير نحو اخشوا القوم، ولا تنسوا

كه: للضمة الأصلية (**بخلاف إن امرؤ**)، فإن ضمة الراء غير أصلية؛ لأنها تابعة لضمة الإعراب العارضة وتابع العارض عارض (و)، بخلاف (**قالت ارموا**)، فإن ضمة الميم غير أصلية لأنها في الأصل مكسورة لأن أصلها ارميوا (و)، بخلاف (**أن الحكم**)، فإن ضمة الحاء وإن كانت أصلية لكنها ليست في كلمته الثاني وهو لام التعريف وإذا لم تكن في كلمته لا تكون لازمة له فلا يجعل الساكن الأول تابعاً للحاء في حركتها وههنا قيد آخر وهو أن لا يكون قبل الأول كسرة فإن المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول من نحو عذاب اركض لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة (**واختياره**)، أي وكاختيار الضم (**في نحو اخشوا القوم**)، مما كان الساكن الأول واو الجمع المفتوح ما قبلها سواء كان اسماً أو حرفاً نحو مصطفوا الله وإنما كان الضم فيه مختاراً ليكون ما قبل الساكن الثاني الذي بعد واو الجمع على حركة واحدة في جميع الأبواب نحو اضربوا القوم وضاربوا

لو: قوله: (**بخلاف إن امرؤ فإن ضم الراء ليس بأصلي**) مثله ضمة الإعراب فيجب الكسر في نحو قوله تعالى: ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ﴾ [مريم: ٧].
﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠]، لأن ضمة الميم والنون فيهما ليست بأصلية بل للإعراب.

قُ: (بخلاف ﴿إِنِ امْرُؤ﴾ [النساء: ١٧٦]، لا يجوز فيه ضم الأول، فإنّ ضمة الراء ليست بأصلية، بل تابعة لحركة الهمزة، بدليل هذا أمرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ، فحركة عينه تابعة لحركة لامه، (و) بخلاف (قالتِ ارْمُوا)، إذ ضمة الميم عارضة، لأنها منقولة من الياء المحذوفة، إذ الأصل ارميوا، (و) بخلاف (﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾) [الأنعام: ٥٧]، إذ ضمة الحاء وإنْ كانت أصلية لكنها ليست في كلمة الثاني، إذ لام التعريف كلمة برأسها، وإذا لم تكن في كلمته، لم تكن لازمة للساكنين، فلا يُعتد بها، فلا يجعل الساكن الأول تابعا للحاء في حركتها، (واختياره)، أي وكاختيار الضم (في نحو اخْشَوُا القومَ)

عكس ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] وكجواز الضَّم وَالْفَتْح فِي نَحْو: رُدَّ، . . . .

الفضل بينكم ودعوا الله فإن الضمة من جنس الواو فهي أشد مناسبة لها من غيرها مع أن قبلها ياء أو واو مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف أولى، ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو هؤلاء مصطفوا الله؛ لأن كليهما يدل على الجمع المذكر وقبلهما حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسرت في غير ذلك نحو لو استطعنا ولو انطلقت، ثم شبهت كل منهما بصاحبتها فكسرت واو نحو اخشوا القوم وضمت في نحو لو استطعنا وهو قليل وكجواز الضم في نحو رَدّ مما مضارعه مضموم العين للاتباع والفتح للخفة، والكسر على الأصل بخلاف ما إذا لقي ساكناً بعده نحو رد. . . . . .

القوم (**عكس لو استطعنا**)، مما لم يكن الواو واو الجمع فإن المختار فيه الكسر . . . (**وكجواز الضم والفتح في نحو رد**. . . . .

قوله: (**مع أن ما قبلها ياء أو واو مضمومة محذوفة**) الياء في المثالين الأولين ونحوهما والواو في الثالث ونحوه وأفرد مضمومة ومحذوفة لقولهم: إن الحكم عند العطف بأوفى عود الضمير والأخبار وغيرهما لأحد الشيئين أو الأشياء فلا يجوز المطابقة ولك أن تقول أيضاً حذفت من الأول لدلالة الثاني. قوله: (**واو مضمومة محذوفة**) صفتان للياء ومن المعطوف وهو الواو محذوفتان تقديره مع أن ما قبلها ياء مضمومة محذوفة أو واو مضمومة محذوفة مثال الياء لا تنسوا الفضل، واخشوا القوم ومثال الواو دعوا الله. قوله: (**فتحريكها**) أي واو الضمير. قوله: (**في غير ذلك**) أي واو الضمير وواو الجمع. قوله: (**شبهت كل منهما**) أي من ﴿لو استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، واخشوا القوم. قوله: (**فكسرت واو نحو اخشوا القوم**) قياسه أن يقال اخشون ولم يحكه سيبويه وحكاه غيره عن قوم من العرب وهو قليل. قوله: (**وضمت في نحو لو استطعنا**) منه قراءة الأعمش، وابن وثاب ﴿لو اطلعت عليهم﴾ [الكهف: ١٨]، وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر وأيضاً وربما فتحت الأولى حكاه الأخفش، وقطرب ومنه قراءة يحيى بن يعمر وغيره ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] بالفتح. قوله: (**وكجواز الضم في نحو رد**) أي بالإدغام في لغة غير الحجازيين والضم فيه هو الأكثر في كلامهم قاله أبو حيان وغيره،

و﴿دَعَوُا اللهَ﴾ [يونس: ٢٢]، وهؤلاء مصطفَو الله مما الساكن الأول واو جمع، مفتوح ما قبلها، لأنّ الضمة من جنس الواو، فهي أشد مناسبة لها من غيرها (عكس) نحو: (﴿لَو اسْتَطَعْنَا﴾) [التوبة: ٤٢]، مما ليست واوه واو جمع، فإنّ المختار فيه الكسر ايذانا بأنّ واوه ليست ضميرا، ومقابل المختار في الشقين شبه كلا منهما بالآخر، فكسرت الواو في الأول، وضمت في الثاني، وزاد ابن مالك فتحها في الأول. (وكجواز الضم والفتح) مع الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكن (في نحو رُدَّ . . . .

وَلم يَرُدّ، بِخِلَاف رُدَّ الْقَوْم، على الْأَكْثَر، . . . .

القوم فإن المختار حينئذٍ الكسر؛ لأنه لو لم يدغم، وقيل أرد القوم لزم الكسر فلما ادغموا بقوا الثاني على حركة، ومنهم من يفتحه قال جرير[1]: [الكامل]

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى وَالعَيشَ بَعدَ أُولَئِكَ الأَيّامِ

وقد روى ذُمِّ بالكسر أيضاً، . . . .

ولم يرد)، مما كان الثاني من المثلين فيه ساكناً بسكون عارض كالجزم والوقف وعين الكلمة مضمومة فإنه عند الإدغام على لغة تميم يجوز فيه ثلاثة أوجه الفتح لخفته وثقل الفعل والضم للإتباع والكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن (**بخلاف نحو رد القوم**)، مما اتصل بنحو رد ساكن غير ضمير؛ فإن المختار فيه الكسر قياساً على أردد القوم وإنما قال (**على الأكثر**)، لأنه يجوز الفتح كما روى يونس قوله:

والفتح لغة أسد وناس غيرهم والكسر لغة كعب، وعتي وهم حي من غطفان، أما لغة غير الحجازيين فهي الفك مطلقاً فيقولون أردد ولم يردد وأردد الرجل ولم يردد الرجل بالكسر فقط واردها ولم ترددها واردده، ولم يردده وهي أقرب إلى القياس لوجوه ذكرتها في التعريف وأكثر ما جاء القرآن بها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ومن يحلل ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وجاء بالفك والإدغام في السبعة: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قوله: (**فإن المختار حينئذٍ الكسر**) قال سيبويه: إنه الأفصح والأكثر، وقال ابن كيسان هو لغة قيس وتميم، واللوي بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً هو ما التوى من الرمل أو مسترقه.

قوله: (**على حركته**) وهو الكسر؛ لأن حركته الكسر لو لم يدغم.

قوله: (**وقد روي ذم بالكسر**) روي بالضم أيضاً حكى الثلاثة التفتازاني وغيره.

ولم يَرُدُّ) بالإدغام في لغة بني تميم من كل مضاعف مضموم عين مضارعه، فالضم للإتباع، والفتح للتخفيف، وجواز الثلاثة على السواء، (بخلاف نحو رُدِّ القومَ) مما لقي فيه المضاعف ساكناً غير ضمير بعده، فإنّ المختار فيه الكسر (على) قول (الأكثر)، لأنه

---

(١) اللغة: " ذم " فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل، في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة " المنازل " جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد " منزلة اللوى " - واللوى - بكسر اللام مقصوراً موضع بعينه " العيش " أراد به الحياة.
المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الايام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة. =

. . . .

ومنهم من يضم وهو قليل شاذ، . . . .

فغضّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

فتح الضاد كأنه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حالته ولم يسمع الضم فيه وأما إذا الساكن ضميراً فيجب مع الألف الفتح ومع الواو الضم ومع

قوله: **(ومنهم من يضم)** حكى ذلك ابن جني وأنكر سيبويه فقال إن الضم مع أل ليس من كلامهم.

الأصل، لأنك لو تركت الإدغام لقلت: ارددِ القوم بالكسر لا غير، والأقل يجوز الضم والفتح أيضاً، وقد رُوي بالثلاثة قول جرير[1]: [الكامل]

= الشاهد فيه: قوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي " الأيام " ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد والعيش بعد أولئك الأقوام وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

انظر: الديوان ١/ ٦١٣، والعقد الفريد ١/ ١٢٢، والكامل ١/ ٢٦٧، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٣.

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق. اللغة: " ذم " فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لان الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة " المنازل " جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد " منزلة اللوى " - واللوى - بكسر اللام مقصوراً موضع بعينه " العيش " أراد به الحياة. المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الايام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.
الشاهد فيه: قوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي "الأيام" ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد والعيش بعد أولئك الأقوام وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

انظر: الديوان ١/ ٦١٣، والعقد الفريد ١/ ١٢٢، والكامل ١/ ٢٦٧، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٣.

وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْو: رُدُّهُ على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لُغَيَّةٌ، . . . .

جا وكوجوب الفتح في نحو ردها ليناسب الألف إذ الهاء خفية والضم في رده ليناسب الهاء، وإنما قال على الأفصح؛ لأن ما قبل الواو لا يجب أن يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغية؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا يبقى الاستكراه

نقره الياء الكسر نحو ردا ردوا ردي للمناسبة (**وكوجوب الفتح في نحو ردها**)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المؤنث؛ لأن الهاء خفية فكأن الألف وليت المدغم فيه وما قبل الألف يجب أن يكون مفتوحاً (و)، كوجوب (**الضم في نحو رده**)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المذكر لما ذكرنا من أن الهاء خفية وإنما قال (**على الأفصح**)، لأن ما قبل الواو لا يجب أن يكون مضموماً بخلاف ما قبل الألف فإنه يجب أن يكون مفتوحاً (**والكسر لغية**)، فإنه ورد في بعض اللغات الكسر مع كسر الهاء وحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه وذلك لأن حكم الهاء أن تكسر وتقلب الواو ياء إذا كان ما قبل الهاء

حا قوله: (**لتناسب الواو**) لأن الهاء لخفائها كالعدم فكأن الألف واقعة بعد الدال.

قوله: (**ليناسب الهاء**) لأن الهاء لخفائها كالعدم فكأن الواو واقعة بعد الدال.

قوله: (**وقع فيه الخلاف**) فالأكثرون يضمون المدغم فيه لمجانسة الواو، ومنهم من يكسره على أصل التقاء الساكنين وهي قليلة ومنهم من يفتح على التخفيف وهي شاذة ضعيفة.

فلا وَالعَيْشَ بَعْدَ أولئك الأيامِ ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللِوى

فإنْ كان الساكن ضميرا وجب مع الألف الفتح، ومع الواو الضم، ومع الياء الكسر، نحو ردّا، ردُّوا، ردِّي للمناسبة، أمَّا إذا كان المضاعف مفتوحا عين مضارعه كعَضَّ، أو مكسورة كنمّ فلا يجوز ضمه لتعدد الإتباع، (وكوجوب الفتح في) نحو (رُدَّها) من مضاعف اتصل به ضمير غائبه، لأنّ الهاء لخفائها كالعدم فكان الألف بعد الدال، وما قبل الألف يجب فتحه، (و) كوجوب (الضم في نحو رُدُّهُ) من مضاعف اتصل به ضمير غائب، لأنّ الواو الملفوظ بها بعد الهاء كأنها بعد الدال لِما مرَّ، لكن ما قبل الواو لا يجب ضمه، فلذا قال (على الأفصح والكسر) فيه (لُغيّة) سمعها الأخفش

وَغُلِّط ثَعْلَبٌ فِي جَوَاز الْفَتْح؛ لكَونه ضَعِيفاً، وَالْفَتْح فِي نون من مَعَ اللَّام نَحْو: مِنَ الرجل، وَالْكَسْر ضَعِيف عكسُ: مِنِ ابْنِك، . . . . . .

جـ وغلطوا ثعلباً في جواز الفتح وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف لكسرة الاستعمال، فلو كسروا لاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك إذ لم يكثر كثرته فلذا ضعف فيه الفتح، والمراد أنهم كسروا نون من عند

ز مكسوراً نحو به وبغلامه (**وغلط ثعلب في جواز الفتح**)، في نحو رده لكونه ضعيفاً لا سماع به (**و**)، كوجوب (**الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل**)، وذلك لكثرة استعمال من مع لام التعريف فاستثقل توالي الكسرتين فيه (**والكسر ضعيف**)، وإن كان بعضهم يكسر نونه اللام بناء على الأصل ولا يلتفت إلى الكسرتين لعروض الثانية (**عكس من ابنك**)، فإن الأشهر فيه الكسر وإن لزم توالي الكسرتين لعدم كثرة الاستعمال وقد

ك قوله: (**وغلطوا ثعلباً**) ممن غلطه أبو إسحاق بن ملكون، وأبو بكر بن طلحة وغيرهما، قال الليلي في شرح الفصيح وما ذكره أبو إسحاق هو الذي ينص عليه النحويون في كتبهم والحق أن ما قاله ثعلب ليس بغلط بل كلام سيبويه يوافقه انتهى. وقد أوضحت ذلك في التعريف. قوله: (**جواز الفتح**) في رده قياساً على رد؛ لأن الواو بعد الضمير موجود في اللفظ والهاء حاجز غير حصين فلا يصح القياس.

قوله: (**وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف**) أي وشبهها نحو من القوم ومن اليزيد وكذا من الذي ونحوه. إن قيل إن تعريفه بالصلة ومن امبر في لغة طي، وأراد الوجوب بالقياس إلى الكسر فسيأتي في الحذف أنهم قالوا ملما في من الماء أي فحذفوا النون، ومما جاء أيضاً بحذفها قول الشاعر:

ليس بين الحي والميت نسب إنما للحي من الميت النصف

فـ من بني عقيل، وليست مستكرهة، لأنّ الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء، (وغُلِّط ثعلب في جواز الفتح)، أي في إجازته الفتح؛ قياسا على رُدّ، لأنّ الواو موجودة لفظاً، والهاء حاجز غير حصين، فلا يصح القياس، هذا وقد نقل المرادي عن الكوفيين جواز الضم والكسر في ردّها، فعليه يمكن جعل قوله على الفتح راجعا إلى الأمرين قبله، وإن قصر عن الغرض قوله: والكسر لُغيّة.

(و) كوجوب (الفتح في نون مِن مع اللام) المعرفة، أو الموصولة، أو الزائدة، (نحو مِنَ الرجل)، أو الذي، أو اليزيد تخفيفا لكثرة استعمال من مع أل، (والكسر) فيه على الأصل (ضعيف) للثقل، وكاللام الميم المعرفة، (عكس مِنِ ابنِك)، فإنّ الكسر فيه

وَعَن على الأَصْل، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيف.
وَجَاء فِي "المُغْتَفَرِ" : النَّقُرْ، وَمن النَّقِرْ، . . . .

ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهي عندها مفتوحة، وعن على الأصل فإنهم يكسرون نونه عند ملاقاة الساكن، وعن الرجل بالضم ضعيف، وكأنهم حركوا النون بالضم لاتباع ضمة الجيم لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾ [يونس: ١٠١] كان الراء في حكم الساكن إذ المدغم ساكن واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح للاتباع؛ لأن الاتباع ليس بأصل وإنما يؤخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه. قوله: (**وجاء في المغتفر**) سيجيء في الوقف إن شاء الله تعالى أنه يجوز الوقف على النقر رفعاً وجرًّا بنقل الحركة، والمراد هنا بيان أنه إذا وقف من غير نقل الحركة، والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الأول بحركة الساكن للوقف فيقول هذا النقر ومن النقر ولم يأت ذلك في رأيت النقر إلا على شذوذ، وذلك للهرب من التقاء الساكنين مع

فتحه قوم فراراً من تواليهما (**وعن**)، في عن الرجل (**على الأصل**) فإن إلا شهر فيه الكسر؛ لأنه لا يلزم فيه توالي الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال (**وعن الرجل بالضم ضعيف**)، وقد حكاه الأخفش (**وجاء في**)، التقاء الساكنين (**المغتفر**)، أي الجائز (**النقر ومن النقر**)، بتحريك الساكن الأول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل

قال أبو حيان: وهو كثير جدًّا فينبغي جوازه في السعة ولا يخص بالضرورة وسيأتي تمام الكلام على ذلك في موضعه. قوله: (**وكأنهم حركوا النون بالضم لاتباع ضمة الجيم**) هذا التوجيه مع ضعفه لا يأتي في نحو عن القوم، وقد حكى الضم فيه الأخفش نقله عنه أبو حيان وقال لا وجه له من القياس.

قوله: (**والمراد هنا بيان أنه**) وهذا مشكل لأنا إذا سمعنا النقر أو النقر فمن أنى نعرف أن الحركة منقولة أو حرك لالتقاء الساكنين حتى نتميز ما ذكر ها هنا مما ذكر في الوقف، والأولى أن يقول في التقرير أنه لما سمع النقر في هذا النقر، والنقر في من النقر وهو يحتمل وجهين نقل الحركة والتحريك لالتقاء الساكنين فذكرهما في هذا الباب لبيان أحد الاحتمالين وهو التحريك للساكنين وفي باب الوقف لبيان الاحتمال الآخر وهو نقل الحركة ض. قوله: (**ويجوز تحريك الأول لا مطلقاً**) بل إذا كانت الحركة ضمًّا أو كسراً.

واجب على الأصل، وإنْ توالى فيه كسرتان لقلة استعماله، والفتح فيه ضعيف لذلك، (وعَنْ) عند ملاقاته ساكناً يكسر (عَلَى الأصل) لذلك، (وعَنُ الرجل بالضم) اتباعا لضمة الجيم، وإنْ جاز لكنه (ضعيف) للثقل، مع خروجه عن الأصل، ولا يجوز الفتح إتباعا، لأنّ الإتباع ليس بأصل، وإنما يؤخذ منه ما ورد. (وجاء في) التقاء الساكنين (المُغْتَفَر) الذي مرّ بيانه هذا (النَّقُر)، وهو التقاط الطير الحب، (ومِنَ النَّقِر . . . .

وَاضْـرِبْـهُ، ودأبـة، وشـأبـة جـأن بِـخِـلَاف نَـحْـو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّي﴾ [الزمر: ٦٤].

ك أنه مغتفر للوقف، والنقر التقاط الطائر الحبة، وكذا حركوا الألف في دابة وشابة فصارت همزة، وهذا إذا لم يكن مانع فلم يغيروا الواو في تأمروني لبعد الهمزة عنهما وثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها.

ج حركته في حالتي الرفع والجر ولم يجز في حالة النصب إلا على شذوذ وذلك للهرب من التقاء الساكنين وإن كان مغتفرا، والنقر التقاط الطير الحبة (و)، جاء (**اضربه**)، بتحريك الباء بالضمة (و)، جاء (**دأبة وشأبة**)، بقلب الألف همزة مفتوحة هرباً من التقاء الساكنين وإن كان على حده (**بخلاف تأمروني**)، فإنه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الضمة عليها مع ضمة ما قبلها.

ق قوله: (**وكذا حركوا الألف**) كما قرأ أيوب السختياني ﴿ولا الضألين﴾ [الفاتحة: ٧]، بهمزة مفتوحة فهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدّد نحو ضال ودابة وجاءني أعراب إلى البناء. قوله: (**وكذا حركوا الألف في دابة**) قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرؤ ﴿فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾ [الرحمن: ٣٩]، فظننت أنه قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول دأبة وشأبة، وقرأ أيوب السختياني ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، قال أبو حيان وغيره: ولا ينقاس إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه.

قوله: (**فلم يغيرا أو الواو**) الحاصل أن دفع التقاء الساكنين بأحد الأمرين إما بقلب الأول همزة كما في دأبة وشأبة أو بتحريك الأول وهذا معلوم من سياق كلامه فلا يمكن هذان العملان في هذا المقام، أما الأول فلبعد الواو عن الهمزة في المخرج، وأما الثاني فللزوم الواو المضمومة مع ضم ما قبلها. قوله: (**فلم يغيروا الواو**) أي بقلبها همزة لبعد الهمزة عنها؛ لأنها ليست من مخرجها بخلاف الألف ولا بتحريكها بالضم المناسب لها لثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها، وقوله مع ضم ما قبلها لئلا يرد نحو اخشون ومثل الواو في ﴿تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤] والياء في خويصة فليتأمل.

قُ واضْرِبُهْ) بتحريك الساكن الأول بحركـة الثاني الموقوف عليه إنْ كان ضمة أو كسرة، كما أفاده كلامه؛ إمعانا في الهرب من التقاء الساكنين، وإنْ كان جائزا في الوقف، ولا يجوز الفتح عند البصريين في رأيت النَّقِر إلّا على شذوذ، وأجازه الكوفيون بلا شذوذ، (و) جـاء (دَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ)، بقلب الألف همزة؛ إمعانا فيما ذكر، (بخلاف نحو تأمُرُونِّي)، وتأمرينِّي مما تكون المدة فيه غير ألف، فلا تقلب المدة فيه همزة لثقل الضم والكسر عليها ومثله خُويصة.

الابْتِدَاء

لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمتحرك، ....

جار

الابْتِدَاء

قوله: (**الابْتِدَاء**) الساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو. والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كباء بكر، أو على حركة مجاوره كميم عمرو، أو على لين قبله كباء دابة وصاد خويصة، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة، ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس، ......

نقره

الابْتِدَاء

وهو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما قيل (**لا يبتدأ إلا بمتحرك**)، لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كعين عمرو أو على حركة ما قبله كميمه أو على مدة قبله كدابة فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة، وذلك لأنك إذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها أنها تتوصل إلى النطق بما سكن أوله كما في الفارسية بهمزة مكسورة في غاية

كما

الابْتِدَاء

قوله: (**والمتحرك ما يحتمل حركتين**) لا يخفى أن هذا تعريف الشيء بما هو أخفى منه ض.

قوله: (**فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم**) مشى على ذلك أيضاً الشريف والنظام وغيرهما وهو المشهور.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: وليس ذلك لغة، ولأن القياس اقتضاه وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان وقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير وأن ذلك ممكن وهو في لغة قوم آخرين ولا ينبغي أن يتشاغل بالجواب عن ذلك لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس انتهى.

والعيان: بكسر العين.

أنقرا

الابتداء

هو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت، لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيله بعضهم إذ (لا يُبْتدأ إلّا بمتحرك)، لأنّ الحرف المنطوق به إمَّا معتمد

كَمَا لَا يُوقف إِلَّا على سَاكن؛ ....

ف وبعضهم جوز الابتداء بالساكن؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، وجوابه منع أنها بعده بل هي معه وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وأنه محال، والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى ألزم وقوع الابتداء بالساكن، والوقف في الصناعة ضد الابتداء، فيجب أن تكون علامته

ش الخفاء بحيث لا يدركها السامع نحو شتاب وستبر، وقيل يجوز الابتداء بالساكن لكن يتعسر لا يتعذر؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف ومحال توقف الشيء على ما يحصل بعده، وفيه نظر لأن التلفظ بالحركة مع الحرف لا بعده **(كما لا يوقف إلا على ساكن)**، فالوقف ضد الابتداء، فيجب أن يكون علامته ضد علامته إلا أن الابتداء بالتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساني عند كلال النفس من ترادف الكلمات، ولما كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل أراد أن يبين مواضع الثانية ليعلم أن ما عداها همزة القطع فقال ....

ح قوله: **(وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن)** هو ظاهر كلام التفتازاني وغيره، وقال اليزدي هو واقع في لسان العجم كما تقول في الفارسية خواجه مثلاً، فإن الخاء ليس لها حركة من الثلاث المشهورة ولا من غيرها، ومثل ذلك كثير يوجد بأدنى تأمل انتهى.

وحكى المذهبين في المواقف والخلاف في الحروف المصمته، أما حروف المد فإنها يمتنع الابتداء بها قطعاً.

قوله: **(حتى ألزم)** هو بالبناء للفاعل.

ق على حركتهْ كباء بكر، أو على حركة ما قبله ككافة، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابّة، وصاد خويصة، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم، ودليله التجربة، ومَن أنكر ذلك، فقد أنكر العيان، وقيل يجوز الابتداء بالساكن، لكن يعسر، لأنّ النطق بالحركة إنما يحصل بعد النطق بالحرف، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال، وأُجيب يمنع أنها بعده، بل هي معه، وإلّا لأمكن الابتداء به بدونها، وأنه محال، فلا يُبتدأ إلّا بمتحرك، (كما لا يُوقف إلّا على ساكن)، أو في حكمه، إذ الوقف ضد الابتداء، فيجب أنْ تكون علامته ضد علامته، إلّا أنّ الابتداء بالمتحرك ضروري على المشهور، والوقف على الساكن استحساني، عند كلال اللسان من ترادف الكلمات والحركات، ولمّـا كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل بين مواضع الثانية، ليعلم أنّ ما عداها الأولى، فقال: ....

فَإِن كَانَ الأول سَاكِناً وَذَلِكَ فِي عشرَة أَسمَاء مَحْفُوظَة وَهِي: ابْن، وَابْنَة، ....

ج ضد علامة الابتداء، فلو وقفت على متحرك كما خطأ بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً أو في حكمه إلا أن الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا، والوقف على الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترادف الألفاظ والحروف والحركات. قوله: (**فإن كان الأول ساكناً**) لما كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي أن يحصر مواضع همزة الوصل ليعلم أن ما عداها همزة قطع فنقول ظهر أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك، فأول الكلمة إن كان متحركاً فظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل، وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف، أما في الأسماء فعلى ضربين: سماعي، وقياسي. أما السماعي فعشرة أسماء:

الأول: ابن، وأصله بنو كحمل لقولهم في تكسيره أبناء وأفعال في الأصل جمع فعل فاعل بحذف اللام وأسكن الأول وأدخلت عليه الهمزة.

الثاني: ابنة، وأصلها بنوة كشجرة؛ لأنها مؤنث ابن وحكمها حكمه.

ك (فإن كان **الأول ساكناً وذلك في عشرة أسماء محفوظة**)، أي مسموعة (**وهي ابن وابنة**،

ق قوله: (**أو في حكمه**) أي كالموقوف عليه بالروم وسيأتي.

قوله: (**عند كلال اللسان**) أي عند قطع النفس ض. قوله: (**وأفعال في الأصل**) كأجمال جمع جمل ض. قوله: (**وأفعال في الأصل جمع فعل**) قال الجوهري: ولا يجوز أن يكون فعلاً أو فعلاً الذي جمعه أيضاً أفعال مثل جذع وقفل لأنك تقول في جمعه بنون بفتح الباء ولا أن يكون فعلاً ساكن العين؛ لأن الباب في جمعه إنما هو أفعل وفعول ككلب وفلس انتهى.

وكأن الشارح أشار بقوله في الأصل إلى الاحتراز عما أشار الجوهري إلى إيراده ورده هنا، والدليل على أن لامه واو هو أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء وأنهم قالوا في مؤنثه بنت وأبدلوا التاء من لامها وإبدال التاء من الواو أكثر ولا دليل في قولهم البنوة؛ لأن لام فتى ياء وقد قالوا الفتوة.

قوله: (**وأسكن الأول**) تحقيقاً في الطرفية لكثرة الاستعمال ض.

قه (فإن كان الأول) من الكلمة (ساكناً) أُلحِقَ همزة وصل كما سيأتي، (وذلك) سماعي وقياسي، فالسماعي (في عشرة أسماء محفوظة)، أي مسموعة، (وهي ابْنٌ)، أصله بَنَوٌ، (كجمل) لتكسيره على أبناء بوزن أفعال، حذفت واوه للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها، وسكنت فاؤه؛ لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف، ثم أُتي بها للتوصل إلى النطق بالساكن، (وابْنَةٌ)، أصلها بَنَوَة كشجرة، لأنها مؤنث ابن فالتاء للتأنيث، بخلاف

وابنم، وَاسم، . . . .

والثالث: ابنم، بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم[١] بمعنى الأزرق، وليست هي بدلاً من لام الكلمة كما في فم، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الإعراب تقول هذا ابنم، ورأيت ابنما، ومررت بابنم فهو قريب مما مر في امرئ.

الرابع: اسم، وأصله سمو يوزن قنو، حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين؛ ليتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل، هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن أصله وسم أي علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمى يعرف بها، والمختار هو المذهب الأول؛ لأنهم يقولون في تكسيره أسماء، وفي تصغيره سمى، وعند استتار الضمير المرفوع المتحرك سميت، فلو صح الثاني من المذهبين لقيل: أو وسام كوقت وأوقات ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت.

وابنم واسم، . . . .

قوله: (**كما في زرقم**) الزرقم الشديد، الزرق، والمرأة زرقم أيضاً. قوله: (**فلا يحتاج إلى همزة الوصل**) لأن إتيان الهمزة للتعويض وحينئذٍ لا يحتاج إلى العوض.

قوله: (**فهو قريب مما مر في امرئ**) إنما ذكر لفظ قريب؛ لأن المتبوع في امرئ لام وفي ابنم حرف زائد. قوله: (**وأصله سمو**) أي أنه يشتق من السمو وهو العلة؛ لأنه أشرف من الفعل والحرف. قوله: (**ونقل سكون الميم**) تحقيقاً في الطرفية لكثرة الاستعمال ض.

قوله: (**لأنهم يقولون إلى آخره**) يقويه أيضاً قولهم سميك دون وسيمك وأن التعويض اولاً لا يكون إلا في محذوف اللام غالباً، وكثرة حذف اللام وقلة حذف الفاء في غير المصادر واسم ليس منها.

تاء بنتْ، فإنها بدل من اللام، لا للتأنيث، لسكون ما قبلها، ولأنه لو سمي ببنت رجل لصُرفت، وإنما استفيد التأنيث من صيغتها، ومثلها أخت، (وابْنُمٌ) بمعنى ابن، وليست الميم بدلا من اللام، كما هي بدل من العين في فم، لأنّ ذلك يقتضي سقوط الهمزة، لأنها عوض، وإنما هي زائدة للمبالغة والتوكيد، وتتبع نونه ميمه في الإعراب، كما في امرئ، (واسْمٌ) أصله عند البصريين سِمْوٌ كقنو، حذفت واوه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها، ثم أُتي

---

(١) إذا اشتدّت الزُّرْقة في العين قيل إنّها لَزرقاءُ زُرْقُمٌ. قال بعض العرب: زرقاءُ زُرْقم بيديها تَرْقُم تحت القُمْقُم [العين: ٥/ ٢٥٥].

واسْت، واثْنَان، وَاثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، ....

جار **الخامس**: است، وأصله سته كحمل لتكسيره على استاه.

السادس، والسابع: اثنان واثنتان، وأصلهما ثنيان وثنتيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين، ولو كانت التاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثني بالإسكان كظبي فحذفت اللام وأسكن الفاء وجيء بالهمزة.

الثامن والتاسع: امرؤ وامرأة، وفيهما لغتان هذه ومرء ومرءة، وإنما أدخلوا الهمزة وإن كانا تامين من حيث إن لاميهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجريا مجرى ابن وابنة.

نقره **واست، واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، وايمن الله)**، وكذلك الهمزة في تثنية ما ثني من هذه الأسماء همزة وصل نحو اسمان وابنان وامرأتان، فأصل ابن بنو بدليل أبناء في جمعه كجمال وأجمال فاعل بحذف اللام وإسكان الفاء على طريق الشذوذ، و زيدت فيه الهمزة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين، وابنه زيدت فيه التاء، وابنم زيدت فيه الميم، وأصل اسم سمو بوزن قنو حذفت الواو من الآخر وسكن الفاء وزيدت همزة الوصل في أوله هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: إن أصله وسم وهو العلامة والاسم علامة للمسمى والأول أولى بدليل جمع تكسيره على أسماء وتصغيره على سمي وبدليل سميت عند إسناد الضمير المرفوع المتحرك إلى الفعل الماضي، وأصل أست سته بدليل جمعه على أستاه وأصل اثنان واثنتان ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان حذفت الياء

كُه قوله: **(فحذفت اللام)** متعلق بالأول أي إذا كان أصله كذا فحذف ض.

قوله: **(من حيث إن لاميهما همزة)** هو تعليل لقوله وإنما أدخلوا الهمزة.

قوله: **(مجرى ابن وابنة)** في حذف اللام وإسكان فائهما وإدخال همزة الأصل في أولهما.

فقّ بالهمزة، وعند الكوفيين وَسْمٌ، أي علامة، لأنّ الاسم علامة على مُسماه، والمختار الأول، لأنهم يقولون في تكسيره أسماء، وفي تصغيره سُمَيّ، وعند إسناد الضمير المرفوع المتحرك سَمَّيْتُ، ولو صحّ الثاني لقيل أوسام، ووسيم، ووسمت (واسْتٌ) أصله سَتَه كجمل، لتكسيره على أستاه، وتصغيره على سُتَيْهَة، (واثْنانِ واثْنَتانِ)، أصلهما ثنيان، وثَنَيَتان كحملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة إليهما ثنوي بفتحتين، فأسكنت فاؤهما، وزيدت الهمزة، (وامْرُؤ وامْرأة) أصلهما مرؤ ومرأة، وهما لغة أخرى، سكن أولهما، ثم زيد فيه همزة الوصل، وإنْ كان على ثلاثة أحرف، لأنّ

وايْمُنُ اللهِ .

العاشر: ايمن الله، ذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن افعل إذ قد جاء عليه المفرد مثل آجر وآنك وهو الأَسْرُبّ، وفي الحديث: "من استمع إلى قينة صب في أذينه الآنك" .

وأسكن فاؤها وزيدت همزة الوصل وأصل امرئ وامرأة مرء ومرأة زيدت في أولها همزة الوصل وإن كانا على ثلاثة أحرف؛ لأن لامها همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فأجريا مجرى ابن وابنة، وأما ايمن فعند البصريين أنه مفرد على وزن افعل وقد جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك وهو الأسرب وفي الحديث "من استمع إلى قينة صب في أذنيه

قوله: **(مثل آجر وآنك)** آجر بالمد وضم الجيم وتخفيف الراء لغة في آجر بتشديدها. قال الجوهري وصاحب القاموس: فارسي معرب، وآنك بالمد وضم النون قالا وأفعل من أبنية الجمع لم يجئ عليه الواحد إلا أنك وأشد انتهى وزاد الموصلي أدرجا. قوله: **(وهو الأسرب)** هو بسكون المهملة وضم الراء وتشديد الموحدة. قال في القاموس: الرصاص كسحاب معروف ولا يكسر ضربان أسود وهو الأسرب وأبيض وهو القلعي والقصدير إذا طرح منه يسير في قدر لم ينضج لحمها أبدو وإن طوقت شجرة بطوق منه لم يسقط ثمرها. قوله: **(وفي الحديث من استمع إلى قينة إلى آخره)** أخرجه ابن عساكر في تاريخه بزيادة يوم القيامة وساقه أيضاً ابن الأثير في النهاية "بلفظ من جلس إلى قينة يسمع منها"، والقينة قال في القاموس: الأمة المغنية أو أعم انتهى. وعلى هذا الثاني مشى الجوهري قال: وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة وليس هو كذلك. قوله: **(إلى قينة)** القينة الأمة مغنية كانت أو غير مغنية قال أبو عمرو: وكل عبد هو عند العرب قين والأمة قينة وبعض العرب يظن القينة المغنية خاصة وليس كذلك صحاح.

لامهما همزة، ويلحقها التخفيف، فيقال مُر ومَرَة، فجريا مجرى ابن وابنة، (وأَيْمُنُ اللهِ) بناء على ما ذهب إليه البصريون من أنه مفرد بزنة أفعل إذ جاء عليه المفرد كآجُر وآنُك وهو الأسرب، أي الرصاص المذاب، والمفرد هو الأصل، ولأنّ العرب قد تصرفت فيه تصرفات لم يجئ مثلها في الجمع، فقالوا أيمن الله، وأيم الله، وأَم بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة، مع ضم الميم فيها، وأيمن بفتحهما، وم مثلثة، ومُنُ بضم الحرفين، وفتحهما وكسرهما، والأصل فيما فيه همزة من ذلك كسرها، لأنها همزة وصل، وإلّا لما سقطت في الدرج، وهو عند سيبويه من اليمن، بمعنى البركة، فإذا قال المُقسم أيمن الله لأفعلن، فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين، لأنه لم يجيء على زنته واحد وآجُر وآنُك أعجميان، وأيضاً ليس جعلهما أفعَلا أولى من فاعُل، فهمزته همزة قطع، وإنما سقطت وصلا لكثرة الاستعمال.

. . . .

والمفرد هو الأصل؛ ولأن العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغيراً لم يجئ مثله في الجمع، فقالوا: ايمن وايم، وام، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة والأصل الكسر؛ لأنها همزة وصل، وإلا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون، فإذا قال المقسم ايمن الله لأفعلن فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين؛ لأنه لم يجئ على زنته واحد، وآجر وآنك أعجميان، وأيضاً ليس جعله افعلا أولى من فيعل فهمزته همزة قطع، وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال. واعلم أن الهمزة في تثنية ما جاء تثنيتها من هذه الأسماء

الآنك" والمفرد هو الأصل ولأن العرب تصرفت فيه تصرفات فقالوا أيمن و أيم بفتح الهمزة وكسر ها في هذه الثلاثة والأصل فيها الكسر؛ لأنها همزة وصل وإلا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلأن علينا فهو ميمون وقيل أيمن الله لأفعلن فكأنه بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين لأنه لم يجئ على زنته واحد وآجر وآجرو آنك اعجميان وهمزته همزة قطع وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال.

قوله: (**لأنها همزة الوصل**) وقياس همزة الوصل الكسر دليله الكثرة وأنهم لا يعدلون عنه إلا بعارض لكراهة النقل من كسر إلى ضم في نحو اقتل وكثرة الاستعمال الاستعمال في همزة لام التعريف وسر كون الكسر أصلاً؛ لأنهم يتخلصون من السكون الممنوع في الوصل بالكسر كما في اضرب اضرب، وهذا سكون ممنوع في الابتداء يتخلصون منه بالكسر واقعاً على حرف قبله وهو الهمزة المجلوبة.

قوله: (**يقال يمن فلان علينا**) قال في القاموس: يمن كعلم وعني وجعل وكرم فهو ميمون وأيمن ويامن ويْمين الجمع أيامن وميامين.

قوله: (**وآجر وأنك أعجميان**) المفهوم مما تقدم عن الجوهري هو ما قالوه في الأول دون الثاني.

قوله: (**فهمزته همزة قطع**) هذا الضمير لأيمن وضمير جعله لآجر وآنك بتأويل كل منهما والمعنى ذهب الكوفيون إلى أن أيمنا جمع يمين؛ لأنه لم يجئ على زنته مفرد فإن أورد آجر وآنك أجيب أولاً بأنهما أعجميان وثانياً يمنع أنهما على أفعل إذ ليس جعلهما أفعلاً أولى من جعلهما فاعلاً أي بضم العين فهمزة أيمن على هذا عندهم همزة قطع إلى آخره.

قوله: (**أولى من فاعل**) والصواب أن يقول من فيعل؛ لأن الزائد يقابل بمثله

. . . .

وَفِي كل مصدر بعد ألف فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَة فَصَاعِداً كالاقتدار والاستخراج، وَفِي أفعَال تِلْكَ المصادر. . . . .

ﻫﻴ همزة وصل أيضاً، وذلك ابنان وابنتان وابنمان، وامرآن، وامرأتان، واسمان واستان.

وأما القياسي: فكل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً وهي أحد عشرة بناء: انفعال كانطلاق، وافتعال كاكتساب، وافعلال كاحمرار، وافعيلال كاحميرار، واستفعال كاستخراج، وافعيعال كاعشيشاب، وافعوال كاخرواط يقال اخروط بهم السير اخرواطاً، أي امتد، وافعنلال كاقعنساس، وافعنلاء كسالنقاء، وافعنلال كانحرنجام، وافعلال كاقعشرار، وإنما قال أربعة فصاعداً احترازاً من نحو أكرم إكراماً فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعنى وليست همزة الوصل كذلك؛ لأنها إنما جاءت وصلة إلى النطق بالساكن.

وأما في الأفعال ففي أفعال تلك المصادر. . . . .

ﺟﻲ ولما فرغ مما فيه همزة الوصل على سبيل السماع شرع في القياسي بقوله **(وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً)**، احترز به عما كانت بعد ألف ماضيه ثلاثة أحرف نحو إكرام فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعان وهمزة الوصل إنما جاءت للوصلة إلى النطق بالساكن بعدها لا لمعنى وهي أحد عشر بناء **(كالاقتدار والاستخراج)**، والانطلاق والاحمرار والاحميرار والاعشيشاب والاخرواط والاقعنساس والاسلنقاء والاحرنجام والاقشعرار **(وفي أفعال تلك المصادر)**، من

ﻟﻚ إن لم تكن من الصور المستثنيات كما ذكرت في أول الكتاب وهذا ليس منها.

ﻓﻘ (و) القياسي (في كل مصدر بعد ألف) أي همزة (فعله الماضي) أحرف (أربعة فصاعدا)، وهي أحد عشر بناء: الافتعال، والانفعال، والاستفعال، والإفعلال والإفعيْلال، والإفعيعال، والأفعوّال، والإفعنلال، والإفعنلاء من مزيد الثلاثي، والإفعنلال، والإفعللال من مزيد الرباعي، (كالاقتدار)، والانطلاق، (والاستخراج)، والاحمرار، والاحميرار، والاعشيشاب، والاخروّاط، يقال اخروّط بهم السير، أي امتد، والاقعنساس، والاسلنقاء والاحرنجام، والاقشعرار، (وفي أفعال تلك المصادر

من مَاض أَو أَمر، وَفِي صِيغَة أَمر الثلاثي، وَفِي لَام التَّعْرِيف، وَفِي مـيـمـه...................................

جـ الإحدى عشر ماضياً كان أو أمر كانطلق وانطلق وفي صيغة أمر الثلاثي، والمراد ما لم يعتل من مضارعه الفاء ولا العين، فإن اعتل شيء منهما فلا يحتاج إليها تقول عد وقل، وإنما لم يفصل المصنف؛ لأنه قد علم أنه لا يحتاج إلى الهمزة في هاتين الصورتين، ومراده بيان أن الهمزة إذا أتى بها ففي أي الصور تكون للوصل، ولا ينتقض ما ذكر بنحو أهراق واسطاع؛ لأن أصلهما أراق وأطاع فبعد ألف فعله الماضي ثلاثة أحرف، وأما في الحروف ففي لام التعريف وميمه إذ التعريف باللام وحده والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف بالوصل كما لا تحذف همزة أم وإن؛ ولأن التنوين تدل على التنكير

نقره الأبنية الأحد عشر **(من ماض وأمر)**، لا من مضارع **(وفي صيغة أمر الثلاثي)**، الذي كان ما بعد حرف المضارعة في مضارعه ساكناً ولم يكن فيه حرف متحرك محذوفاً بواسطة حرف المضارعة نحو اضرب **(وفي لام التعريف وميمه)**، فالسماعي من همزة الوصل يكون في الأسماء والقياسي منها يكون في الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف

كـ قوله: **(لأنه قد علم أنه لا يحتاج إلى الهمزة)** أي من قول المصنف فإن كان الأول ساكناً.

قوله: **(بنحو أهراق)** هو بسكون الهاء.

قوله: **(لأن أصلهما أراق وأطاع)** أصل هذين أريق وأطوع نقلت حركة العين ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت الهاء والسين عوضاً من ذهاب حركة العين؛ لأنها لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام نحو لم يطع وأطعت مثلاً وسيأتي في ذي الزيادة مزيد كلام في هذا المقام.

فلـ من ماض وأمر)، كاقتدرَ واقتدِرْ إلى آخره، وخرج بأربعة فصاعدا ما كان بعد الألف ماضيه ثلاثة أحرف، نحو إكرام وأكرِم، فإنّ همزتها همزة قطع، لأنها جاءت لمعنى، بخلاف همزة الوصل فإنها إنما جاءت وصلة إلى النطق بالساكن، ولا يرد نحو إهراق، واسطاع، لأنّ أصلهما أراق وأطاعِ، فليس بعد الألف إلّا ثلاثة أحرف، والهاء والسين زِيدتا عوضاً من حركة العين، (وفي صيغة أمر الثلاثي) إذا كان بعد حرف المضارعة ساكناً، وإلّا فلا يحتاج إلى الهمزة كما في عُد وقُل ورُد، ويستثنى من ذلك خُذ وكُل ومُر إذ يصدق عليها ما ذكر، مع أنه لا يحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة، (وفي لام التعريف وميمه) عند طيء وحمير أبدلوها من لامه، وعلى لغتهم خبر "**لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي**

. . . .

وهو حرف واحد فوجب أن يكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً حملاً للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن الحرف ثنائي تفيد التعريف؛ لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة قد في الأفعال وذلك ثنائي فكذلك

. . . .

قوله: (**هذا مذهب سيبويه**) اتفق النقلة عنه على أن الهمزة زائدة عنده، ثم قيل معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي وهذا ما نقله عند ابن مالك في التسهيل وشرحه وابن هشام وغيرهما وهو ظاهر كلامه وقيل هو اللام وحدها والهمزة للابتداء بالساكن وهذا ما في الشرح وغيره عنه، وهو على الجملة اختيار المتأخرين. قوله: (**وذهب الخليل إلى أن أل حرف ثنائي**) أي والهمزة فيه أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بأل ولا يقول الألف واللام ومذهبه هو المختار عند ابن مالك قال لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل موجبة لعدم النظائر. أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك. الرابع: لزوم فتحت همزة الوصل بلا سبب قال واحترزت باللزوم ونفي السبب من همزة ايمن في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل وفتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش أي في نحو الآخرة.

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في يا الله ولا في قولهم: أفاء الله لأفعلن. انتهى.

امْسَفَر"[1] فالهمزة فيهما زائدة، وإلّا لم تحذف وصلا، كما لم تحذف همزة أم، فيكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً حملا للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنها أصلية، وأنّ حرف التعريف ثنائي، لأنه من خصائص الأسماء، ويفيد معنى فيها، وهو بمنزلة قد في الأفعال، فيكون ثنائيا مثله، ولأنّ حروف المعاني الواقعة أولا ليس فيها ما وُضع على حرف واحد ساكن، فيُحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وإنما حذفت همزته وصلا؛ تخفيفا لكثرة الاستعمال، واختار هذا ابن مالك، وعن سيبويه قول آخر أنه ثنائي، لكن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع . . . . . .

(١) رواه أحمد في مسنده، وعبد الرزاق في مصنفه، والطبراني في معجمه، والبيهقي في سننه.

أُلحِقَ فِي الِابْتِدَاء خَاصَّة همزَة وصلٍ. . . . .

ك هذه، ولأن حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت. وطيء تبدل من لامه ميماً تقول أم رجل عندك يريدون الرجل، ويقال: إن النمر بن تولب سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أمن امبر امصيام في امسفر، فقال عليه السلام: " ليس من امبر امصيام في امسفر" قيل: إنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث.

قوله: (**الحق**) جزاء الشرط، أي إن كان الأول ساكناً ألحق همزة وصل وإنما تعين الهمزة لكونها . . . .

وقوله (**الحق**)، جزاء لقوله فإن كان (**في الابتداء**)، أي ألحق بسبب الابتداء به (**خاصة**)، أي لا في الدرج (**همزة وصل**) . . . .

قوله: (**على حرف واحد ساكن**) أي في الأول وإلا ينتقض بالتنوين والنون الخفيفة وتاء التأنيث الساكنة وهاء السكت فإنها حروف معان على حرف واحد في الآخر.

قوله: (**وطيء تبدل من لامه ميماً**) نقل أيضاً عن حمير. قال ابن هشام: وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس، ثم قال ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم ألا ترى أن البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين انتهى.

والبيت هو[1]: [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلي وذو يواصلني ... يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وسيأتي في الإبدال والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح قيل ولا يعرف من حديث النَّمِر بن تولب، والحديث الذي رواه النمر متنه "من سره أن يذهب كثير من وَحَرِ صدره فليصم شهر الصبر رمضان وثلاثة أيام من كل شهر" أخرجه: أبو نعيم في المعرفة: وتولب بمثناة كجعفر.

(أُلْحِقَ) جواب الشرط، أي فإنْ كان الأول ساكناً أُلحق هو فيما ذكر (في الابتداء)، أي لا في الوصل، فقوله (خاصة) تأكيد (همزة وصل)، لأنّ الهمزة أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى، وتُسمى الهمزة ألفاً كما عُلِم من كلامه قبل، وصرح به الجوهري وغيره، لأنها إذا كانت أولا تُكتب ألفاً، ولأنهما متقاربان مخرجا، ولأنّ الألف كثيرا ما تُقلب همزة، وسميت الهمزة فيما ذكر همزة وصل، لأنها توصل ما بعدها

(١) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١، ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٥.

. . . .

أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى والهمزات التي في أول الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل، وتسمى أيضاً ألفات القطع وألفات الوصل؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً كتبت على صورة الألف ولأنهما متقاربان في المخرج، ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة.

قال في "الصحاح": الألف على ضربين لينة ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً والمتحركة تسمى همزة، ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعمالهم وتشييد الإسلام بأقلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن بهم خلاف هذا فإنه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا. ثم همزة القطع تثبت في الدرج بالتلفظ بها يحجز ما قبلها عما بعدها، نحو نصر أحمد فهمزة أحمد لما ثبت حجزت بين الراء والحاء فقطعت أحدهما عن الآخر، ولهذا سميت همزة قطع، وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل التاء بالسين فلهذا سميت همزة الوصل، وقيل إنما سميت همزة الوصل؛ لأنه يتوصل إلى النطق بالساكن، ولهذا سمَّاها الخليل سلم اللسان، فقوله: خاصة إشارة إلى سقوطها في الدرج، وإنما كانت

. . . .

قوله: **(أقوى الحروف)** لأن مخرجه أول المخارج من أقصى الحلق. قوله: **(بالأقوى أولى)** لأنه كالأساس للبناء ض. قوله: **(نوعان همزات قطع وهمزات وصل)** كما تدخل همزة الوصل في الكلم الثلاث على ما تقدم يدخل فيها أيضاً همزة القطع نحو أجر وأخذ، وقد يكون بدلاً نحو أقتت وأشاح وزائدة نحو أعطى وأكرم وأجفيل واللينة بكسر الياء مشددة ويقال قصر مشيد أي مرفوع أو مجصص. قوله: **(لأن الهمزة)** بيان وجه التسمية ض. قوله: **(على صورة الألف)** فسميت باسم صورته ض. قوله: **(متقاربان)** فسميت باسم ما يقاربها ض.

قوله: **(ثمانية وعشرون)** وجعل صاحب الكشاف: الأسامي لحروف المعجم ثمانية وعشرين على ما يفهم من كلامه لقيد الوجه الثالث في الحروف المقطعات فحينئذٍ يكون اسم الألف مشاركاً بين الهمزة واللينة ض. قوله: **(لا يذهب عليهم)** عليهم صلة ليذهب لتضمنه معنى أشكل أو التبس أو خفي. قوله: **(لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن)** هذا أنسب لأن الهمزة إنما يؤتى بها لذلك لتسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها وإن كانت كذلك للاستغناء عنها، ولأنه معنى حال وجوده بخلاف الاتصال المذكور، والسلم بضم السين وتشديد اللام وخاصة نصب على الحال المؤكدة وإشارة بمعنى مشاربه.

بما قبلها، ولأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل سُلّم اللسان، وسميت فيما عداه همزة قطع، لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها، لثبوتها وصلا، نحو نصر

مَكْسُورَة، إِلَّا فِيمَا بعد ساكنه ضَمّةٌ أَصْلِيَّة فَإِنَّهَا تضم، نَحْو: اقْتُل أُغْزُ أُغْـزِي، بِـخِـلَاف: ارْمُـوا، ....

جـ الهمزة مكسورة؛ لأنها جيء بها لدفع الابتداء بالساكن فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة أصلية نحو: اغزى فإن أصله اغزوى فلذلك ضمت الهمزة، بخلاف ارموا إذ الضم عارض، والأصل ارميوا فتكسر الهمزة على الأصل، وإنما ضمت في نحو انطلق به فعل ما لم يسم فاعله؛ لأن ضمة الطاء بالنسبة إلى هذه البناء أصلية وإن كانت عارضة بالنسبة إلى ما سمي فاعله، ثم استثنى

كـ **مكسورة)**، لما ذكرنا من أنها من سجية النفس ولكون الهمزة أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أَوْلَى **(إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم نحو أقتل)**، فإن التاء الواقع بعد ساكنه مضمومة بضمة أصلية **(واغزوا)**، الضمة أصلية أيضاً وإن كان بعدها واو الضمير **(وأغزى)** فيه ضمة أصلية إذا أصله أغزوي **(بخلاف ارموا)**، فإن ضمته غير أصلية؛ لأن أصله ارميوا فالميم في الأصل مكسورة وإنما ضمت بنقل حركة الياء إليه، واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أصل هذه الهمزة السكون ثم حركت؛ لأن الساكن إذا حُرك حرك بالكسر لما ذكرنا، وإنما ضمت في نحو اقتل لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف الساكن، والحق أن يقال إن هذه الهمزة في الأصل متحركة؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه وهو الحركة فلما زادوها بنوها على عين المضارع فإن كانت العين مكسورة كسرت الهمزة وإن كانت مضمومة ضمت، وإنما لم يفتحوها إن كان العين مفتوحة فرقاً بين الأمر وفعل المضارع

حـ قوله: **(واستثنى ما بعد ساكنة ضمة أصلية)** هذا هو المشهور وحكى ابن جني أن من العرب من يكسر الهمزة في اقتل واخرج ونحوهما على الأصل ولا يتبع وهي لغة شاذة.

قوله: **(ما بعد ساكنة ضمة أصلية)** نحو اقتل أو زائدة لعارض.

قوله: **(وإنما ضمت)** هو إشارة إلى جواب سؤال نشأ من قوله إذا الضم عارض.

قوله: **(فعل ما لم يسم فاعله)** حال من انطلق الأول النصب بتقدير أعني لأنه معرفة فلا يقع حالاً ض.

قـ أحمد (مكسورة)، لأنه إنما جيء بها، لدفع الابتداء بالساكن، فناسب الكسر لِما بينه وبين السكون من التعارض (إلّا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها) أي الهمزة (تضم نحو اقْتُل اغْزُوا، اغْزِي) إذ ضمة ما بعد الساكن في الثلاثة أصلية، وإنْ كانت في الثالث مقدرة، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه، مع أنّ البدر بن مالك جوّز فيه كسر الهمزة، ونحو انطُلِق به، بالبناء للمفعول، لأنّ ضمة ما بعد الساكن بالنسبة إلى هذا البناء أصلية، وإنْ كانت بالنسبة إلى المبني للفاعل، (بخلاف ارْمُوا)، إذ ضمة ميمه غير أصلية كما

وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيف، و(ايْمُنُ اللهِ) فَإِنَّهَا تُفْتَح.
وإثباتها وَصْلاً لحنٌ، ....

ك الداخلة على لام التعريف فإنها تفتح، إما على مذهب الخليل فظاهر إذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع، وإنما حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها. وأما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم كما فتحوا نون من إذا دخلت على ما فيه اللام وإنما فتحت في ايمن؛ لأن هذا الاسم غير متصرف فيه ولا يستعمل إلا في القسم فضارع الحرف ففتحت همزته تشبيهاً بالداخلة على لام التعريف.
قوله: **(وإثباتها وصلاً لحن)** أي خطأ؛ لأن وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبله استغنى عنها قال صاحب "الكشاف" فيه اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال[1]: [الكامل]

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهوا والـلـحـن يـفـهـمـه ذووا الألـبـاب

ج في المتكلم الواحد فعلى القول الأول يكون ضم الهمزة على خلاف القياس وعلى القول الثاني يكون كسرها عند فتح العين على خلاف القياس، **(وإلا في لام التعريف وميمه وفي أيمن فإنها)**، أي فإن الهمزة فيهما **(تفتح وإثباتها وصلا لحن)**، أي خطأ لأن

ف قوله: **(وإنما فتحت في أيمن)** أي جوازاً كما تقدم عن ابن مالك.
قوله: **(اللحن أن تلحن بكلامك)** حاصله أن اللحن العدول من الكلام اللايح إلى الخفي ثم نقل إلى العدول من الصواب إلى الخطأ لجامع بينهما وهو مطلق العدول.
قوله: **(وقيل للمخطئ لاحن)** هذا أيضاً من كلام صاحب الكشاف.

ق مرّ، (وإلّا في لام التعريف وميمه وفي أيْمُن فإنها) أي الهمزة (تُفتح) في الثلاثة وجوباً في الأولين، وجوازا في الثالث، لكثرة استعمال لام التعريف، وشبه بها ميمه، وكذا أيْمُن، لأنه لا يُستعمل إلّا في القسم، فضارع الحرف من قِبَل عدم التصرف، ففتحت همزته؛ تشبيها بالداخلة على لام التعريف، وفتحها في أل على مذهب الخليل ظاهر، إذ همزته عنده همزة قطع لا وصل، وإنما حذفت وصلا لِما مرّ، وكلام التعريف هنا، وفيما مرّ اللام الموصولة والزائدة.
(وإثباتها وصلاً لحن)، أي خطأ، لأنّ وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا

(١) انظر: معجم الأدباء ٢/ ٢٢١.

وشذّ فِي الضَّرُورَة، والتزموا جعلهَا ألفاً، لَا بَيْنَ بَيْنَ على الْأَفْصَح . .

جار وقيل للمخطيء لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب، وشذ إثباتها في الضرورة كقوله(١): [الطويل]

إِذَا جَــاوَزَ الإِثْــنَــيْــنِ سِــرٌّ فَــإِنَّــهُ ... بِـنَـشْـرٍ وَتَـكْـثِـيـرِ الـوُشَـاةِ قَـمِـيْـنُ

يقال بث الخبر أي نشره، والقمين الجدير. قوله: **(والتزموا)** إنما كان الأفصح جعلها ألفاً لا بين بين؛ لأن بين بين قريب من الهمزة فلو جعلوها بين بين لكانوا كأنهم

نقره وضعها للتوصل، إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبلها استغنى عنها **(وشذ)** إثباتها **(في الضرورة)**، كقوله:

إذا جــاوز الاثــنــيــن ســر فــإنــه ... بــبــث وتــكــثــيــر الــوشــاة قــمــيــن

يقال بث الخبر وأبثه بمعنى أي نشره، والقمين الجدير **(والتزموا جعلها)**، أي جعل همزة الوصل **(ألفاً لا بين بين على الأفصح)**، لأن بين بين قريب من الهمزة فلو جعلت

جما قوله: **(وشذ إثباتها في الضرورة)** قال ابن مالك وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات أي نحو(٢): [السريع]

لا نَــسَــبَ الْــيَــوْمَ وَلا خُــلَّــةً ... إِتَّــسَــعَ الْــخَــرْقُ عَــلَــى الــرَّاقِــعِ

قوله: **(يقال بث الخبر أي نشره)** قال في "الصحاح" في فصل الباء: بث الخبر وأبثه بمعنى نشره، ثم قال في فصل النون: نث الحديث ينثه بالضم نثًّا إذا أفشاه قال(٣): [الطويل]

إِذَا جَــاوَزَ الإِثْــنَــيْــنِ سِــرٌّ فَــإِنَّــهُ ... يُــبَــثّ وَتَــكْــثِــيــرِ الْــوُشَــاةِ قَــمِــيْــنُ

قـولـه: **(لا بـيـن بـيـن)** أي بـيـن الـهـمـزة والألـف وقـد جـاء بـيـن بـيـن فـي قـول

أنصا وصل الساكن بما قبله، فقد استغنى عنها، (وشذ) إثباتها (في الضرورة)، كقوله: [الطويل]

إذا جَــاوَزَ الإِثْــنَــيْــنِ سِــرٌّ فَــإِنَّــه ... يُــبَــثُّ وتُــكْــثِــيــرُ الــوُشَــاةِ قَــمِــيْــنُ

(والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين)، أي من الهمزة والألف (على الأفصح. . . . .

---

(١) البيت في حماسة البحتري: ١٤٧ وروايته بنشر، والشريشي ١: ٢٨٥ ببث، وخيرها ما أثبتناه، وهي رواية أمالي القالي ٢: ١٧٧ والكامل: ٤٢٦ ونسبه لجميل بن معمر.

(٢) لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جدّ العبّاس بن مرداس السّلميّ. والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفاً بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب). انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٨، والأصول ١/ ٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/ ١١٣، وشرح الجمل ٢/ ٢٧٥، والارتشاف ٢/ ١٧٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/ ٣٥١، والتّصريح ١/ ٢٤١.

(٣) لقيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه ١٦٢.

فِي نَحْو: آلحسَنُ عنْدك؟ وآيْمَنُ الله يَمِينُك، لِلبْس.

وَأما سُكُونُ. . . . .

ف اثبتوها في الوصل وهو خلاف وضعه فقلبوها ألفاً لينعدفع اللبس ولا يلزم المحذور، وينبغي أن تعلم أن هذا إذا كانت همزة الوصل مفتوحة، وأما إن كانت مكسورة أو مضمومة فتسقط كقولك ابن زيد عندك استخرج المال إذ لا التباس؛ لأنه علم يفتح الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل. قوله: **(وأما سكون)** جواب سؤال، وهو أن يقال أول هذه الكلمات ساكن كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾

ح بين بين لكان كأنها أثبتت في الوصل **(في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك)**، أي فيما كان همزة الوصل فيه مفتوحة **(للبس)**، أي للبس الاستخبار بالخبر وقد عرفت بيان ذلك كله مستوفى، أما إذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة فتحذف ولا تقلب ألفاً كقولك ابن زيد عندك واستخرج المال؛ لأنه لا لبس هاهنا لأنه يعلم بفتحة الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل، فإن قلت: أول هو وهي ساكن في هذه التراكيب نحو وهو خبر لكم، فهي كالحجارة، لهو خير الرازقين، لهي الحيوان فأجاب عنه بقوله: **(وأما سكون**

ك الشاعر[1]: [الطويل]

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضـــــــــاً

إلى آخر البيتين حيث قال: **(أَأَلْخَيْرُ)** لاستقامة الوزن وفي غير الوزن فراراً من التقاء الساكنين والأفصح جعلها ألفاً لأن التقاء الساكنين مغتفر في مثل هذه الصورة.

ق في نحو آلْحَسَنُ، وآيْمُنُ اللهِ يَمينُك) مما همزة الوصل فيه مفتوحة (للبس) بالخبر كما مرّ في التقاء الساكنين أيضاً، وإنما لم يجعلوها بين بين، لأنّ بين بين قريبة منه. فلو جعلوها كذلك، لكانوا كأنهم أثبتوها وصلا، وهو خلاف وضعها، نعم جعلت كذلك في الفصيح، لا الأفصح، كما نبه عليه بقوله على الأفصح، وقد قُرِئَ به في نحو ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] كما مرّ بيانه في التقاء الساكنين، أمَّا إذا كانت مكسورة، أو مضمومة، فتسقط نحو ابْن زيد عندك، واستخرج المال، إذ لا لبس لأنه علم بفتح الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل، (وأمَّا سكون. . . . .

---

(١) للمُثَقِّب العبدي، وهو من مفضليته، انظر شرح المفضليات ٣/ ١٢٦٧ للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٢٢٨. و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩".

هَاءِ: وَهُوَ وَهِي وفَهْوَ وفَهْيَ وَلَهْوَ ولَهْيَ، فَعَارِضٌ فصيحٌ، . . . . .

[العنكبوت: ٦٤]، ﴿فَلْيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكقول الشاعر[(١)]: [البسيط]

وقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

فعلى ما ذكرتم يجب الإتيان بهمزة الوصل، وأما أتوا بها، وأجاب بأن سكونها عارض بدليل قولك هو هي لينفق لكن نزل قولك وهو وهي منزلة عضد وكتف فجوزوا السكون فصيحاً مع الواو والفاء واللام؛ لأنها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال وشبه

هاء وهو وهي و فهو و فهي ولهو ولهي فعارض)، لأن هو في الأصل مضموم الهاء وكذلك هي في الأصل مكسور الهاء ولا اعتبار بالعارض لعدم الاحتياج إلى الهمزة لتحرك ما قبل الهاء (**فصيح**)، مع الواو والفاء واللام تشبيهاً لوهو ووهي بعضد وكتف

قوله: (**كقول الشاعر وقمت للزور**) البيت، والزور الزائر يروي بدله الطيف وهو خيال المحبوبة المرئي في النوم، والمرتاع الخائف وأرقني اسهرني وسرت سارت ليلا وعادني جاني بعد إعراضه والحلم بضمتين رؤيا النوم وقد تسكن لامه أيضاً. قال ابن الحاجب: يريد أني قمت من أجل الطيف منتبها مذعوراً للقائه وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان في المنام ويجوز أن يكون يريد فقمت للطيف وأنا في النوم إجلالاً في حال كوني مذعوراً لاستعظامها وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجد شيئاً محققاً. قوله: (**ارقني**) الأرق السهر وقد أرقت بالكسر أي سهرت وأرقني كذا تأريقاً أي أسهرني. قوله: (**سرت**) سريت سرى ومسرى، وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً وبالألف لغة أهل الحجاز وجاء القولين بهما جميعاً وليلاً في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] للتأكيد كقولك سرت أمس نهاراً، والبارحة ليلاً. الحلم بالضم ما يراه النائم تقول منه حلم الرجل بالفتح واحتلم. العادة معروفة والجمع عاد وعادات تقول منه عاده واعتاده وتعوده أي صار عادة له الظاهر أنه من عاد المريض يعوده؛ لأنه لو كان من العود لكان مستعملاً بإلى كما هو المشهور.

قوله: (**وأجاب بأن سكونها عارض**) أي والأصل الضم أو الكسر وقد قرأ على الأصل أكثر القراء وهو لغة الحجازيين وقرأ بالسكون أبو عمرو والكسائي وقالون وهو لغة أهل نجد.

هاءِ وهْيَ وهْوَ، وفهْوَ وفهْيَ، ولهْوَ، ولهْيَ فعارض) لدخول ما قبلها عليها (فصيح) لوروده في الكلام الفصيح، وحاصله أنّ أول هذه الألفاظ ساكن، مع أنها لم تكن شيئا مما مرّ، ومع سكون أولها، لم تدخل عليه همزة الوصل، لعروض سكونه، فشبهوها مع ما اتصل بها بعضد وكتف، فجوّزوا سكون أولها فصيحا عند اتصال الواو، أو الفاء، أو

---

(١) انظر: الخزانة ٥/ ٢٤٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠.

وَكَذَلِكَ لَامِ الْأَمر نَحْو: ﴿وَلْيُوفُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَشُبِّهَ بِهِ: أَهْيَ وأَهْوَ، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَنَحْو: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَلِيلٌ.

ف بالمذكورات ما فيه الهمزة؛ لأنه وإن لم يكثر كثرتها لكنه على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء، وأما نحو أن يمل هو فقليل لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال.

ج لأنها صارت كالجزء من هو وهي مع كثرة الاستعمال (**وكذلك لام الأمر نحو وليوفوا وشبه به**)، أي بالذكور من وهو ووهي (**أهو و أهي وثم ليقضوا**)، مما فيه همزة الاستفهام؛ لأن أهو وأهي وإن لم يكثر كثرة وهو ووهي لكنه على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء (**ونحو أن يمل هو**)، مما اتصل كلمة مستقلة غير هذه الحروف المذكورة (**قليل**)، لعدم الجزئية وعدم كثرة الاستعمال.

ك قوله: (**لأنها إن لم يكثر كثرته**) أي كثرة ما ذكر من الواو والفاء واللام وضمير لكنه للهمزة.

قوله: (**يكثر كثرته**) أي كثرة المذكور أو كل واحد منها ض.

قوله: (**وكذا ما فيه**) أي مثل الواو والفاء في جواز الإسكان لكنه معهما أفصح منه مع ثم لكثرة حروفها لا تعد جزأ وقرأ به في ﴿ثم ليقضوا﴾ [الحج: ٢٩] الكوفيون، وقالون والبزي، وفي ﴿ثم ليقطع﴾ [الحج: ١٥] هؤلاء وقنبل وفي ﴿ثم هو يوم القيامة﴾ [القصص: ٦١] الكسائي وقالون.

قوله: (**وأما نحو أن يمل هو فقليل**) الإسكان فيه أحد الوجهين عن أبي جعفر وروى أيضاً عن قالون وأكثر الرواة عنه بالضم كالجماعة.

ق اللام بها، لأنها صارت كالجزء منها مع كثرة الاستعمال، (وكذلك لام الأمر) إذا اتّصل بها واو العطف أو فاؤه، (نحو ولْيُوفُوا) وفلينظر سكّنوها، ولم يُدخلوا عليها همزة الوصل، لعروض سكونها، (وشُبِّه به) أي مما ذكر من الألفاظ (أَهْوَ وأَهْيَ) وإنْ لم يكثر لكثرة استعماله لأنها بزنته (وثُمّ هو) كما هو في نسخة (وثم لْيَقْضوا) أسكنوا أولهما، ولم يدخلوا عليه همزة الوصل، لأنّ ثُمَّ للعطف الجمعي كالواو والفاء فيما مرّ، (ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾) [البقرة: ٢٨٢] بإسكان الهاء (قليل) لعدم الجزئية، وكثرة الاستعمال.

الْوَقْف

قطعُ الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا، . . . .

جار

الْوَقْف

قوله: **(الوقف)** في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفاً أي حبستها فوقفت هي وقوفاً، وفي الصناعة قطع الكلمة عما بعدها أي على تقدير أن يكون بعدها شيء، وإنما قلنا المراد هذا لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء، وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة عن الحركة وأورد عليه أنه لي بواضح؛ لأنه قد لا يكون متحركاً وجوابه قريب

نقره

الْوَقْف

الوقف: في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفاً؛ أي حبستها فوقفت هي وقوفاً، وفي الاصطلاح **(قطع الكلمة عما بعدها)**، أي على تقدير أن يكون بعدها كلمة وإلا فقد يقف الواقف، ولا يكون بعد الكلمة شيء، وقيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة ويحتاج إلى التأويل المذكور أيضاً مع أنه ليس بجامع؛ لأنه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً ولذلك يقال وقف وأخطأ حيث ترك حكمه ولا مانع؛ لأنه لو أسكن آخر

جما

الْوَقْف

قوله: **(أي على تقدير أن يكون بعدها شيء)** أي ولو فرضاً كما أفصح به الشيخ نظام الدين وليس المراد إذا كان بعدها شيء كما توهم شارح ويدخل في التعريف الوقف على نحو قل خلافاً له أيضاً؛ لأنه في اللفظ كلمة والوقف من أحكام اللفظية.

أنفا

الوقـف

لغة: مصدر وقفتُ الشيء، أي حبسته، فوقف وقوفا، أي انحبس.

واصطلاحا: (قطع الكلمة عما بعدها)، ولو مقدرا، وقيل قطعها عن تحريك آخرها، وردّ بأنه ليس بجامع لخروج الموقوف عليه مع التحريك، إذ لا يصدق عليه الحد، مع أنه وقف، ولهذا يُقال فيه وقف، وأخطأ في ترك حكمه، ولا مانع لدخول ما

وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة. . . . .

مما مر في التعريف الأول، لكن يرد عليه أي على التعريف الثاني أنه ليس بجامع ولا مانع أما أنه ليس بجامع؛ فلأنه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً، ولهذا يقال وقف واخطأ، في ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف، وأما أنه غير مانع فلأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفة لا يسمى هذا وقفاً مع أن الحد يشمله.

قوله: **(وفيه وجوه)** وهي أحد عشر وجهاً:

الكلمة ووصل بما بعدها من غير سكتة تؤذن بالوقف لا يسمى هذا وقفاً مع أن الحد شامل له **(وفيه وجوه مختلفة)**، ترتقي إلى اثني عشر وجهاً؛ الإسكان المجرد، الروم،

قوله: **(لما مر في التعريف)** بأن يقال المراد بقطع الكلمة عن الحركة قطعها عنها على تقدير وجود الحركة. قوله: **(من غير سكتة توذن)** كما تقول أعجبني ضرب زيد من غير سكتة على الياء ض. قوله: **(وفيه وجوه)** الضمير للوقف، والمراد به الوقف الاختياري الذي ليس بترنمي ولا استثنائي ولا تذكري ولا إنكاري ويكون للاستراحة أو تمام المقصود.

والترنمي كالوقف على نحو[(١)]: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ

بالتنوين ويسمى تنوين الترنم، والاستثباتي كما تقول المنى لمن قال جاء زيد فيأتي بمن معرفة باللام منسوبة للسؤال عن وصف زيد أي الهاشمي أم العلوي وسبق في النحو في باب الحكاية. والتذكر كما تقول في قال قالا وفي يقول يقولوا وفي من العام من العامي فيقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره، وتجعل هناك مدة لتتذكر وتسمى مدة التذكر ولو قصدت الوقف لم تلحقها بل تقف على أحد الوجوه الآتية.

قطع عنه الحركة وصلا، كقولك: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ وصلاً، إذ يصدق عليه الحد، وليس بوقف، لعدم السكتة المؤذنة بالوقف، (وفيه وجوه مختلفة. . . . .

---

(١) مطلع قصيدة لجرير يهجو بها الراعي النميري الشاعر.

الشرح: أقلي: خففي - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن، ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

الشاهد: "العتابن" فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

فِي الْحسن وَالْمَحَلِّ.

الأول: الإسكان المجرد، ب- الروم، ج- الإشمام، د- إبدال التنوين ألفاً. هـ- إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء، و- زيادة الألف، ز- إلحاق هاء السكت. ح- إثبات الواو والياء أو حذفهما، ط- إبدال الهمزة، ي- التضعيف، يا نقل الحركة. وهذه الوجوه مختلفة في الحسن فبعضها أحسن من بعض لما يجيء، وكذا مختلفة في المحل لأن للإسكان المجرد محلاً مخصوصاً وكذا للروم والإشمام إلى غير ذلك فقوله مختلفة صفة وجوه، والجار في قوله في الحسن متعلق بقوله مختلفة.

الإشمام، إبدال الألف، إبدال تاء التأنيث الملحقة بالاسم هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو والياء، حذفهما، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة **(في الحسن)**، فإن بعضها أحسن من بعض (و)، مختلفة **(في المحل)**، فإن للإسكان المجرد محلاً مخصوصاً وكذا للروم والإشمام إلى غير ذلك **(فالإسكان المجرد)**، مبتدأ من

وأما الإنكاري فتمده أيضاً ثم إن كان آخر الكلمة منوناً كسر التنوين وتعينت الياء كما تقول منكراً أزيدنيه بدال مضمومة ونون مكسورة وهي التنوين حرك لسكونه، وسكون مدة الإنكار. فإن قيل الإنكار لا يكون إلا في الوقف والتنوين لا يوقف عليه أجيب بأن الموقوف عليه ها هنا إنما هو مدة الإنكار وألحقت هاء السكت للدلالة على الوقف فإنها لا تثبت إلا فيه.

فإن قيل: فلم ألحق التنوين مع مدة الإنكار ولم يلحق مع ألف الندبة، أجيب بأن الندبة من فروع النداء وهو لا يدخله التنوين في المفرد المعرفة وإن لم يكن آخر الكلمة منوناً تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقاً فتقول لمن قال جاءني عمرو أعمروه ولمن قال رأيت عثماناً أعثماناه، ولمن قال مررت بجذام أجذاميه، ولمن قال زيد ضرب أزيد ضرباه فإن كان آخرها ساكناً نحو عيسى والقاضي. فقال السيرافي: حكمه أن يزاد عليه مدة مجانسة للآخر ثم تحذف فتقول أعيساه والقاضيه ولمن قال زيد يغزو أزيد يغزوه.

ثم لمدة الإنكار معنيان:

أحدهما: إنكار خبر المخبر، وثانيهما: إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر وهذا كما يقال غلبني الأمير فتقول ألاميروه منكراً أن يكون الأمر على خلاف ذلك قال ذلك كله الموصلي وغيره.

في الحُسْنِ والمَحَلِّ)، لتفاوت حُسنه ومحاله، ووجوهه أحد عشر بالاستقراء، ويقال اثنا عشر، ولا خلاف في المعنى: الإسكان المجرد، الرَّوْم، الإشمام، إبدال الألف، إبدال تاء التأنيث الإسمية هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو، والياء، أو حذفهما، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة.

فالإسكانُ الْمُجَرّد فِي المتحرك، وَالروم فِي المتحرك، وَهُوَ أَن تَأتي بالحركة خَفِيَّةٌ، وَهُوَ فِي المفتوح قَلِيل، . . . .

جار قوله: (**فالإسكان**) مبتدأ في المتحرك خبره وهو أول الوجوه الأحد عشر، والمراد بالمجرد المجرد عن الروم والإشمام سواء في ذلك المنون وغيره، والمعرب والمبني، وهو الأغلب الأكثر وهو الأصل؛ لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. قوله: (**والروم في المتحرك**) مبتدأ وخبر، وهو **الوجه الثاني من الوجوه** الأحد عشر وهو تصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الوصل، والأكثر على منعه في المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل، وأيضاً فإنه يشبه الثوباء فيؤدي إلى تشويه صورة الفهم.

فقره الروم والإشمام (**في المتحرك**)، خبره وسواء في ذلك المنون وغير المنون والمعرب والمبني وهو الأصل والأكثر؛ لأنه أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة من الوقف (**والروم في المتحرك**)، لأنه تضعيف للحركة فلا يكون إلا في المتحرك كأنك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل هذا معنى قوله (**وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو**)، أي الروم (**في المفتوح قليل**)، لأن الفتحة خفية سريعة في

جما قوله: (**والإشمام إلى غير ذلك**) أي يتعدى الحكم إلى غير ذلك. قوله: (**بل يختلسها**) أي يأتي ببعضها وللاختلاس المصطلح والروم اشتراط في التبعيض وافتراق من جهة أن الاختلاس مختص بالوصل والثابت من الحركة أكثر من المحذوف وأن الروم مختص بالوقف والثابت أقل من المحذوف. قوله: (**والأكثر على منعه في المفتوح**) لم يقرأ به فيه أحد من القراء وأراد بالمفتوح بقرينة التعليل ما يشمل المنصوب والمجرور بالفتحة كإبراهيم وإسحاق. ومقابل مذهب الأكثر قول سيبويه واتباعه ففي كتابه أما ما في موضع نصب فإنك تروم فيه الحركة فإما الإشمام فليس إليه سبيل انتهى. والثوباء بمثلثة مضمومة وهمزة مفتوحة وموحدة.

قوله: (**إلى تشويه صورة الفم**) لأنه يكون انفتاح الفم من غير فائدة.

أنصا (فـ) أولها (الإسكان المجرد) عن الروم والإشمام وغيرهما مما يأتي، كالنقل، وهو الأصل، لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الوقف، وهو الاستراحة كائن (في المتحرك) معربا أو مبنيا. (و) ثانيها (الرَّوم) كائن في (المتحرك) أيضاً، (وهو أنْ تأتي) أنت (بالحركة خفيّة)، أي بصوت ضعيف، كأنك تروم الحركة، ولا تتمها، بل تختلسها اختلاسا، تنبيهاً على حركة الوصل، مع تحصيل بعض الغرض من الوقف، (وهو) أي الروم (في المفتوح قليل) لخفة الفتحة، وعسر الإتيان بها خفية، فلا تكاد تخرج إلّا على حالها في الوصل، ولأنه يشبه الثوباء، فيفضي إلى تشويه صورة الفم، ومن ثمّ لم يقرأ به أحد من القرّاء، وإنما ذكره سيبويه عن العرب.

والإشمامُ فِي المضموم، وَهُوَ أَن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكان، . .

قوله: (**والإشمام في المضموم**) مبتدأ وخبره وهو **الثالث من تلك الوجوه**، والإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمها الحركة، فهو شيء يختص بإدراكه العين دون الأذن؛ لأنه ليس بصوت يسمع وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى، والروم يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال وهو مختص بالمضموم؛ لأنك لو ضممت الشفتين لغير الضم أوهمت خلافه فرفضوه لئلا يؤدي إلى نفيض ما وضع له.

النطق فلا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل (**والإشمام في المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان**)، لتؤذن بأن الحركة كانت ضمة؛ لأن المخاطب إذا يراك مضموم الشفتين يعلم أنك أردت بضمهما الضمة فوجب أن لا يكون إلا في المضموم، فبين هذه الثلاثة مضادة، فلو جمع بين اثنين منها لكان جمعاً بين الضدين في محل واحد، ولا

قوله: (**والإشمام أن تضم شفتيك**) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن المسموع هو الإشمام وغير المسموع هو الروم وعلى هذا يخرج ما نقل عن الكسائي من إشمام الكسرة؛ لأنه الروم عنده ولا مشاحة في الاصطلاح، والأذن بضم الذال وسكونها، والعضو بضم العين وكسرها.

قوله: (**مع حركة الشفة صوتاً**) بخلاف الإشمام فإنه ليس فيه إلا حركة الشفة.

قوله: (**كأنك أشممت الحرف**) شممت الشيء أشم شمًّا وشميماً وشممت بالفتح أشم لغة وأشممت الطيب فشمه وأشمه بمعنى.

(و) ثالثها (الإشمام) كائن (في المضموم، وهو أنْ تضم) أنت (الشفتين بعد الأولى بُعيد (الإسكان) وتدع بينهما بعض انفراج، ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء مختص بإدراكه البصر دون السمع، لأنه ليس بصوت يُسمع، وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى، بخلاف الروم، واشتقاقه من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأنْ هيأت العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل، واختص بالمضموم، لأنك لو ضممت الشفتين في غيره أوهمت خلافه، فرفض لئلا يؤدي إلى نقيض ما وضع له، وقيل يجوز في المكسور أيضاً، وممن جوزه فيه الجوهري.

وَالْأَكْثَر على أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إشمام فِي هَاء التَّأْنِيث.............

قوله: (**والأكثر**) إشارة إلى ثلاث صور اختلفوا في أنه هل يكون فيها روم أو إشمام أم لا. **الأولى**: تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف والأكثر على أنه لا روم فيها ولا إشمام إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوصل إذ هي مبدلة من التاء، ومن جوز فلدلالة على حركة حالة الوصل، وأما إن لم يبدل هاء كأخت وبنت فيجري الروم والإشمام.فلذا قال المصنف: هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث.

إشمام لا يدركه الأعمى بخلاف الروم فإنه يدركه البصير والأعمى (**والأكثر على أن لا روم ولا إشمام**)، في هذه الصور الثلاث الآتية بعد (**في هاء التأنيث**)، المبدلة عن التاء في الوقف؛ لأن المراد بها بيان الحركة للحرف الموقوف عليه ولا حركة للهاء في الأصل، وإنما الحركة للتاء ومن جوزهما نظر إلى حركة التاء في الأصل وأما تاء التأنيث

قوله: (**الأولى تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف**) أي وإن نقلت ليندرج المشخصة والمبالغ بها كنفحة وهمزة ولمزة وخرج بقوله تاء التأنيث الهاء في نحو نفقة لأنها ليست تاء، وفي نحو هذه لذلك ولأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء وبالمبدلة هاء ما ذكره الشارح وكذا نحو بقية الله ومرضاة الله. قوله: (**ومن جوز فللدلالة**) بكسر الدال وفتحها والفتح أعلى ض. قوله: (**على حركة حالة الوصل**) أي على حركة الياء التي أبدلت منها هاء في حال الوصل. قوله: (**فلذا قال المصنف هاء التأنيث**) المفهوم من كلامه أن قول المصنف هاء التأنيث بمعنى قوله تاء التأنيث المبدلة هاء ومقتضاه أن غير المبدلة هاء لا يقال لها هاء التأنيث وفي كلام الجعبري خلافه قال، ولم يخرج هذا أي ما يوقف عليه بالتاء نحو بقية الله خير من قوله يعني الشاطبي هاء تأنيث كما توهم؛ لأن الموقوف عليها بالتاء يقال لها أيضاً هاء التأنيث.

قوله: (**والأكثرون على أن لا روم ولا إشمام فيها**) قيل لأنها شفوية وهو فاسد لثبوتهما في ميم يحكم إجماعاً، وقيل لأن ضمها عارض بدليل لغة السكون وهو ممنوع لما تقدم في التقاء الساكنين من أن الأصل فيها الضم، ولذا قرأ به الأكثر في نحو بهم الأسباب. وعليهم الذلة، وقيل لأن آخر الكلمة في الوصل وهو الواو محذوف في الوقف وهو مما قاله الشارح ونقض بنحو يغزو ويرمي إذا وقف عليهما بالحذف وبهاء الضمير نحو خلقه ويخلقه وما فرق به الشارح لا يدفع النقض كما لا يخفى نعم يفهم منه معنى آخر وهو الحمل على لغة السكون لفصاحته أيضاً وإن كان عارضاً للتخفيف على أنه قد يفرق أيضاً بين الميم والهاء بأن الواو مع الميم من الضمير كالنون في عليهن بخلافها مع الهاء وهو دافع للنقض بالهاء فليتأمل.

قوله: (**لبيان الحركة**) أي لبيان حال الوصل، والحركة حينئذٍ.

(والأكثر على أنْ لا روم، ولا إشمام في هاء التأنيث) نحو رحمة، لأنها لبيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل، ولا حركة لهاء التأنيث، وإنما كانت الحركة للتاء المبدلة هي منها، وهي معدومة، وخرج بهاء التأنيث غيرها كتاء أخت وبنت،

وَمِيمِ الْجمع ....

جا **الثانية**: ميم الجمع نحو لكم، وإليكم، والأكثر على أن لا روم، ولا إشمام فيها، أما من وصل بإسكان الميم فواضح إذ الروم والإشمام لبيان الحركة، وأما من وصل بالواو؛ فلأنها لما حذفت في الوقف فلا يحسن الروم والإشمام، إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الذي هو آخر الكلمة، ولم تكن للواو حركة حال الوصل فلا وجه للروم والإشمام، لكنهما على لغة من وصل بالواو وأشبه على لغة من سكن؛ لأنه إذا وقف على يغزو ويرمي بالحذف يجوز الروم والإشمام فكذا ها هنا لكن فرق بينهما بأنه لما ثبت السكون على الميم حالة الوصل في اللغة الفصيحة فمن وصل بالواو وافق اللغة الأخرى في السكون.

جة التي لا تبدل منها هاء في الوقف نحو أخت وبنت فيجري الروم والإشمام فيها (و)، لا روم ولا إشمام في (**ميم الجمع**)، على الأكثر أما من وصل بإسكان الميم فلا روم ولا إشمام؛ لأنهما لبيان الحركة ولا حركة ها هنا، وأما من وصل بالواو فلأنه إذا حذفت الواو في الوقف فلا وجه لهما؛ لأن المراد بهما بيان الحركة للحرف الذي هو آخر الكلمة وهو الواو ولا حركة لها ومن جوز الروم والإشمام فيه شبههما بواو يغزو فإنه إذا وقف عليه بحذف الواو جاز فيه الروم والإشمام نظراً إلى حركة الواو الأصلية.....

كو قوله: (**وأما من وصل**) فقال اليكموا بالواو. قوله: (**لكنهما على لغة من وصل**) يقول الوقف بأروم والإشمام على لغة من وصل أشبه وأنسب منهما على لغة من اشكى بالقياس على يغزو ويرمي فإنه فيهما جائز الروم والإشمام مع حذف الواو والياء فكذا ها هنا، وأجاب عن القياس بالفرق بأن في يغزو ويرمي لغة واحدة وفي ميم الجمع لغتين في إحديهما وهي الإسكان لا سبب للروم وهي الإشمام قطعاً فاللغة الأخرى يقاس عليه فلهذا الأكثر على أن لا روم ولا إشمام فيه. قوله: (**لكنهما على لغة من وصل**) أي عند من يراهما في الميم كمكي ومن وافقه ولا نص في المسألة عن أحد من القراء بجواز ولا منع وإنما الخلاف بحسب ما اقتضاه رأي الشيوخ وأئمة العرب. قوله: (**ويرمي بالحذف**) أي بحذف الواو والياء تقول تغز ويرم. قوله: (**لكن فرق بينهما**) أي بين ميم الجمع في إليكم ولكم وبين يغزو ويرمي بحذف الواو الياء منهما. قوله: (**اللغة الأخرى في السكون**) فحينئذٍ لا روم ولا إشمام؛ لأن آخره ساكن.

قا فيجري فيه الروم والإشمام اتفاقاً، (و)لا في (ميم الجمع) نحو لكم، إذ لا حركة لها عند مَن وصل بإسكانها، ولا هي آخر الكلمة عند مَن وصلها بواو، لأنّ الآخر عنده، إنما هو الواو المحذوفة مع أنه وافق حال الوقف من لم يصلها بها في السكون. وبهذا فارقت هاء الضمير المفتوح ما قبله نحو له، وما قبل الآخر المعتل المحذوف نحو لم يغز،..

وَالْحَرَكَةَ الْعَارِضَة.

الثالثة: الحركة العارضة نحو: قل ادعوا الله، لا روم فيها ولا إشمام؛ لأنه لما لم يكن للحرف حركة في الوصل وإنما عرضت لساكن لقيه وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى لم يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام.

(و)، لا روم ولا إشمام في (**الحركة العارضة**)، وهذه هي الصورة الثالثة نحو قل ادعو الله فإن حركة لام قل عارضة عرضت لساكن لقيه و إذا وقف عليه تزول الحركة لزوال مقتضيها فلا اعتداد بها فلا وجه للروم والإشمام رعاية لها . . . .

قوله: (**نحو: قل ادعو الله**) الاستشهاد في لام قل فإنها حركت لالتقاء الساكنين ض.

قوله: (**الثالثة الحركة العارضة**) مراده لساكن بعدها منفصل نحو ﴿قل ادعوا﴾ [الأعراف: ١٩٥]. ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾ [البقرة:٢٣٧]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أو متصل كيومئذ، وحينئذٍ، ومثلها العارضة للنقل إذا كانت الهمزة منفصلة نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] ﴿وانحر * إنّ﴾ [الكوثر: ٢ - ٣] ويشمل القسمين عبارة المتن والضابط أن يكون علة التحريك معدومة في الوقف أما الحركة التي علتها باقية فيه فهي بمنزلة اللازمة في جواز الروم والإشمام سواء عرضت لساكن متقدم نحو حيث وأمس أو للنقل من همزة متصلة نحو ملء الأرض، ودفء، والمرء والسوء فليتأمل.

قوله: (**لذهاب المقتضي**) وهو التقاؤه ساكناً بعده.

(و) لا في (الحركة العارضة)، نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، إذ حركة لام قل عارضة لالتقاء الساكنين، فهي كالعدم، ومقابل الأكثر في الثلاثة يجيز الروم والإشمام؛ نظرا إلى حركة التاء الأصلية في الأول، لأنه إنما يقف بها، والحركة العارضة في الثالث، وحركة الميم في الثاني عند مَن وصلها بواو، كما نظروا إلى حركة هاء الضمير في نحو له، وحركة ما قبل الواو والياء بعد حذفهما في نحو يغزو ويرمي عند الوقف عليهما، وجوابهما عُلِم مما مرّ.

وبما تقرر علم أنّ الأكثر والأقل في الأول، لم يتواردا على محل واحد، لأنّ الأكثر إنما منع الروم والإشمام فيه لكونه يقف بالهاء، والأقل إنما جوزهما لكونه يقف بالتاء، واعلم أنّ القراء ذكروا مع الثلاثة المذكورة هاء الضمير المذكر، مع خلاف، فقيل بالمنع، وقيل بالجواز، وقيل بالمنع إذا كان قبلها ضمة أو كسرة أو واواً أو ياء، وبالجواز إذا خلت عن ذلك، واختاره العلامة ابن الجزري، ولي به أسوة.

وإبدالُ الْألف فِي الْمَنْصُوب الْمُنَوَّنِ، . . . .

قوله: **(وإبدال الألف في المنصوب)** مبتدأ وخبر وهو **الرابع من الوجوه** الأحد العشر يبدلون الألف في ثلاثة مواضع:

الأول: المنون، وفيه ثلاثة مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف مد في الأحوال فيقول جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي؛ لأن التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية؛ لأنه تابع لها فكما لا يوقف على الإعراب لا يوقف على التنوين؛ ولأنهم فرقوا بينه وبين الأصلية كحسن أو الملحقة نحو ضيفن، ولم يحذفوه لما سيجيء قلبوها بحرف حركة ما قبلها، ومنهم من يسكن في الأحوال كغير المنون فيقول زيد. ومنهم من يبدله في المنصوب ألفاً؛ لأنه حرف جيء به للدلالة على الإمكنية وليس في إبدانه أَلفا ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المرفوع والمجرور لما عرفت، وهذا

(وإبدال الألف)، من التنوين **(في المنصوب المنون)**، لأن التنوين زائد تابع لحركة الإعراب فكما لا يوقف على حركة الإعراب لا يوقف على التنوين وإنما لم تحذف؛ لأنها للدلالة على أمكنية الاسم فقلبت بحرف حركة ما قبلها لئلا تكون محذوفة من كل

قوله: **(يبدلون الألف)** أي من النون الساكنة. قوله: **(منهم من يقلب التنوين حرف مد)** عزاها أبو الخطاب لأزد السراة وقال المازني: هي لغة قوم من أهل يمن وليسوا فصحاء. قوله: **(حرف مد)** من جنس حركة ما قبلها. قوله: **(والملحقة نحو ضيفن)** أي المزيدة للإلحاق وزيادتها في ضيفن وهو الذي يجيء مع الضيف هي رأي المازني وبه جزم الجوهري وغيره قالوا ووزنه فعلن لا فيعل وقال أبو زيد النون أصلية والياء زائدة ووزنه فيعل كصيرف؛ لأنه من ضيفن الرجل إذا جاء ضيف الضيف. قوله: **(ضيفن)** هو الضيف الطفيلي النون فيه للإلحاق بجعفر. قوله: **(لما سيجيء)** إذ يدل على الإمكنية. قوله: **(لما سيجيء)** أي قريباً من أنه حرف جيء به للدلالة على الإمكنية والضمير في ولم يحذفوه للتنوين وكذا في فقلبوها ويحذفونها الآتي لأن التنوين نون. قوله: **(ومنهم من يسكن في الأحوال كغير المنون)** حكى ذلك أبو الحسن، وقطرب، وأبو عبيد، والكوفيون ولم يذكر كثيرون أصحاب هذه اللغة ونسبها ابن مالك إلى ربيعة، قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثير جدًّا الوقف على المنصوب المنون بالألف فكائن الذي اختصوا به جواز الإبدال. قوله: **(ومنهم من يبدله في المنصوب ألفاً)** لو قال بدل في المنصوب أثر فتح كما عبر به ابن مالك لكان أحسن ليدخل التنوين بعد فتحة البناء نحو أيها وويها. قوله: **(ولا الالتباس الذي في الياء)** لأنك إذا قلبت التنوين في حال الجر وقلت مررت بزيدي يلتبس بياء المتكلم إذ هو مثل مررت بابي.

(و) رابعها (إبدال الألف) من التنوين كائن (في المنصوب المُنَوَّن) ما لم تكن فيه تاء التأنيث الإسمية، نحو رأيت زيدا، لأنّ التنوين حرف جيء به للدلالة على الأمكنية، وليس في إبداله ألفاً ثقل الواو، ولا التباس الياء فيما يأتي، والمراد بالمنصوب المنون كل منون مفتوح آخره ولو مبنيا، فيشمل نحو أَيْهاً ووَيْهاً من المبنيات، ويخرج نحو رأيت

وَفِي إذاً، وَفِي نَحو: اضربَنْ بِخِلَاف الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور فِي الْوَاو وَالْيَاء على الْأَفْصَح.

ي هو الأفصح، فتقول جاء زيد ومررت بزيد بإسكان الدال فيهما، ورأيت زيداً بإبدال التنـــويـن ألفاً، فعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور أنهم لا يبدلون التنوين واواً ولا ياءً، وأما أنهم يحذفونها ويسكنون اللام، فعلم من قوله: فالإسكان المجرد في المتحرك ثم أنه أطلق قوله في المنصوب المنون، والمراد ما لم تكن فيه تاء التأنيث الاسمية، وإنما فعل كذلك اعتماداً على ذكر حكمه بعد ذلك.

الثاني: إذن فإنهم يبدلون نونها ألفاً؛ لأن صورتها صورة المنصوب المنون.

الثالث: نحو اضربن فإنهم يقلبون نونه ألفاً ولا يثبتونه لئلا يكون للفعل على

ج وجه (**وفي إذن**)، فإنه تبدل نونه ألفاً تشبيهاً بالتنوين؛ لأن صورته صُورته (و)، في (**نحو اضربن**)، مما في آخره نون التأكيد الخفيفة المفتوحة ما قبلها فإنها تبدل ألفاً ولا تثبت لئلا يكون للفعل مزية على الاسم (**بخلاف المرفوع والمجرور**)، المنونين (**في الواو**)، للمرفوع (**والياء**)، للمجرور فإنه يحذف التنوين لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم (**على الأفصح**)، وقيل تبدل في الأحوال الثلاث بحرف حركة ما قبلها فتبدل في حالة النصب بالألف وفي حالة الرفع بالواو وفي حالة الجر بالياء فيقال جاء زيد، ورأيت زيداً ومررت بزيدي، ومنهم من يحذف التنوين في الأحوال ويسكن الآخر فيقول جاء زيد

ل قوله: (**ثم إنه أطلق**) جواب سؤال وهو أن المصنف لو قال وإبدال الألف في المنصوب المنون غير المؤثر بالتاء كان أولى؛ لأن الوقف في نحو رأيت ضاربه بإبدال التاء هاء لا بإبدال التنوين ألفاً فأجاب بقوله ثم إنه أطلق الخ. قوله: (**اعتماداً على ذكر حكمه**) أي حكم ما فيه تاء التأنيث. قوله: (**الثاني إذن فإنهم يبدلون نونها ألفاً**) هذا مذهب الجمهور وذهب بعض النحويين إلى أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة أن ونقل عن المازني والمبرد وسيأتي الخلاف في رسمها آخر الكتاب. قوله: (**ولا يثبتونه لئلا يكون**) لأن في آخر نوناً ساكنة بعد فتحة في محل

ق زينبات مما نُصب بكسرة، (و) إبدالها من النون كائن (في إذَنْ) تشبيها لنونه بتنوين المنصوب، لأنّ صورتهما صورته لفظاً، (و) في (نحو اضْرِبَنْ) مما آخره نون توكيد خفيفة لذلك، ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية، (بخلاف المرفوع والمجرور) المنونين (في الواو) للمرفوع، (والياء) للمجرور (على الأفصح)، فلا يبدل التنوين في الأول واواً، ولا في الثاني ياء، بل يحذف لثقل الواو، والتباس الياء بياء المتكلم. ومقابل الأفصح قولان: أحدهما أنه يبدل في الأحوال الثلاثة، فيقال جاءني زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بزيدي، لأنه يجري مجرى حركة الإعراب، لأنه تابع لها. فكما لا يوقف

وَيُوقف على الْألف فِي بَاب عَصا ورحى بِاتِّفَاق، . . . . . .

الاسم مزية وقد قيل النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب، فتبدل النون عند الوقف ألفاً كما أبدلت التنوين في المنصوب عند الوقف ألفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه إجراء للوصل مجرى الوقف إذ الخطاب لخازن النار.

قوله: (**ويوقف على الألف**) ما ذكرناه حكم المنون غير المقصور، وأما إن كان مقصورا كعصا ورحى ومسمى ومعلى فيوقف بالألف اتفاقاً، لكنهم اختلفوا بعد ذلك

ورأيت زيد ومررت بزيد (**ويوقف على الألف في باب عصا ورحى**)، مما كان منوناً وألفه منقلبة عن واو أو ياء هي لام الكلمة (**باتفاق**)، إلا أن سيبويه قال إن ألفه في حالة

الوقف. قوله: (**ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه**) يؤيده قراءة الحسن القين بالنون؛ وقيل العرب تخاطب الواحد مخاطبة اثنين تأكيداً كقول الشاعر(١): [الطويل]

فَإِن تَزجُراني يا ابنَ عَفّـــان انزَجِر

البيت. وقيل: إنما أتى بضمير اثنين دلالة على تكرير الفعل كأنه قيل الق الق، وقيل المأمور مثنى وهذا هو الحق؛ لأن المراد ملكان يفعلان ذلك كذا قال الحلبي في إعرابه، وما نقله عن الحسن كأنه رواية عنه والذي نقله الأهوازي وغيره عنه أنه كان يقرأ القاء بكسر الهمزة والمد والتنوين والله أعلم. قوله: (**في جهنم على وجه**) الوجه الآخر أن الألف في ألقيا ضمير التثنية لا البدل من النون الخفيفة والخطاب لخازن فذلك ضمير التثنية، والمراد واحد مجازاً كما يذكر الجمع ويراد الواحد وهذا خلاف الأصل ولذا اختير الوجه الأول لنا. لا شك أن ذاك أيضاً خلاف الأصل إجراء الوصل مجرى الوقف فلا يكون أحدهما أولى من الآخر بل الأولى أن يقال ألقيا من التثنية التي يراد بها تكرير الفعل كقوله تعالى: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولبيك وسعديك فيكون معناه الق إلقاء بعد إلقاء. قوله: (**إجراء للوصل**) مفعول له لمقدر أي إنما أجرى حكم الوقف على ألقيا في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف حملاً للنقيض على النقيض. قوله: (**وأما إن كان مقصوراً**) أي مجرداً واويًّا كعصا أو يائيًّا كرحى أو مزيداً كذلك كمعلى ومسمى. قوله: (**فيوقف بالألف اتفاقاً**) أي في الاختيار وقد جاء الوقف بحذفها في الضرورة.

عليها، لا يوقف عليه، والثاني أنه يُحذف في الثلاثة، فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الإعراب، وكما في غير المنون، (ويوقف على ألف)، وفي نسخة الألف (في باب عصاً ورَحىً)، وسُماً مما هو مقصور منون في الرفع والنصب والجر (باتفاق) لكنهم اختلفوا

---

(١) لسُويد بن كراع. والشّاهدُ فيه: (فإنْ تزجراني)، حيث خاطَب الواحد بلفظ التّثنية للضّرورة الشّعريّة. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٧٨، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وتفسير الطّبريّ ٢٢/ ٣٥٤، والصّاحبيّ ٣٦٣، والمخصّص ٢/ ٥، وضرائر الشّعر ٢٥٤، واللّسان (جزز) ٥/ ٣٢٠.

. . . .

فقال سيبويه الألف في النصب ألف التنوين. وأما في الرفع والجر فالألف الأصلية؛ لأن المعتل إذا أشكل يحمل على الصحيح. وقد ثبت أنهم يقلبون التنوين ألفاً في الصحيح حالة النصب ويحذفون حالة الرفع والجر.

وقال المبرد: هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنهم أمالوا رحى مسمى ومعلى في الوقف رفعاً ونصباً وجرًّا، ولو كان ألف التنوين لم يمل وأيضاً كتبوا معلى

النصب بدل من التنوين وفي حالتي الرفع والجر هي الألف الأصلية فإنه لما وقف عليه وزال التنوين الموجب بحذف الألف عاد الألف؛ لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، وكما يحذف التنوين في حالتي الرفع والجر ويبدل ألفاً في حالة النصب كذلك ههنا، وقال المبرد: وهي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنه أميل نحو رحى

في قوله(١): [الرمل]

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ حَاضِرٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

أراد المعلى والقبيل القبيلة ولكيز بكاف وزاي مصغراً هو ابن أقصى بن عبد القيس ومرجوم بجيم. قوله: **(فقال سيبويه)** هو مذهب الجمهور وهو القياس ورجحه في التسهيل.

قوله: **(وقال المبرد هي الألف الأصلية)** سبقه إلى ذلك أبو عمرو، والكسائي وبهذا المذهب قال ابن كيسان، والسيرافي وابن برهان، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها ورجحه أبو حيان وغيره واستدل له أيضاً بأن هذه الألف قد وقعت رويًّا في شعر الشماخ ومتمم وغيرها في المرفوع والمخفوض والمنصوب والألف المبدلة من التنوين في النصب لا يكون رويًّا فلا يقع في القوافي مثل رأيت يداً وفي بيت آخر العصا.

قوله: **(لم يمل)** لأن الإمالة في رحى بسبب أن الألف منقلبة عن الياء التي هي مناسبة للإمالة فلو كان بدلاً من التنوين كما قاله لم يكن حينئذٍ سبب الإمالة.

بعد ذلك، فقال سيبويه: إنّ الألف في النصب ألف التنوين، أي مبدلة منه، كما في غير المقصور، وأما في الرفع والجر فهي أصلية كأنه لمَّا زال في الوقف التنوين الموجب لحذف الألف عادت، لأنّ المعتل إذا أشكل أمره يُحمل على الصحيح، وقد ثبت قلب التنوين فيه ألفاً في النصب، وحذفه في الرفع والجر، فكذا هنا، وقال المبرد إنها الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة لأنهم يميلون نحو رحى في الثلاثة، ويكتبونه فيها بالياء. ولو كانت ألف التنوين، لم يفعلوا ذلك، وأُجيب بأنّ ذلك إنما هو على مذهب مَن وافق المبرد، فلا ينتهض دليلا على غيرهم، وقال المازني إنها ألف التنوين في الثلاثة،

---

(١) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.
انظر: سيبويه ٢٩١/ ٢.

. . . .

ونحوه في الأحوال الثلاث بالياء، ولو كان ألف التنوين لوجب كتبها ألفاً، وأجيب بأن الإمالة والكتابة بالياء رأى من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلاً على غيرهم. وقال

ومسمى ومعلى في الوقف في الأحوال الثلاث ولو كانت الألف ألف التنوين لم تمل، ولأنه كتب نحو مُسمى في الأحوال الثلاث بالياء ولو كانت الألف ألف التنوين لوجب كتابتها بالألف، وفيه نظر لأن الكتابة والإمالة إنما تكونان على رأي من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلاً على غيرهم، وقال المازني: ألفه ألف التنوين؛ لأنه إنما أبدل التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة وهو في نحو مسمى في جميع الأحوال بعد

قوله: **(وأجيب بأن الإمالة والكتابة بالياء رأي من مذهبه مذهب المبرد)** قال ابن الجوزي في النشر: الوقف بالإمالة أو بين اللفظين على المنون المرفوع والمجرور، والمنصوب لمن مذهبه ذلك هو المأخوذ به، والمعول عليه، والثابت نصًّا وأداء وهو الذي لا يوجد نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه بل هو المنصوص به عنهم، ثم قال وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح مطلقاً عمن أمال أو قرأ بين بين ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا أشار إليه ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءة، وإنما هو مذهب نحوي نعم حكى مكي، وابن شريح عن أبي عمرو وورش الفتح في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور انتهى. ويوافقه قول أبي حيان وبالإمالة في الأحوال الثالثة أخذ معظم أهل الأداء والمقربين لمن أمال فأمالوا في الوقف لو كانوا غزى، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] وهذه كلها في موضع نصب، وقال الداني في "جامع البيان": انعقد إجماع السلف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء يآت في كل المصاحف وما قالوه وإن لم يمنع الجواب لكنه يبعده ويقرب ما قاله المبرد على أنه لا يجري في الاستدلال بوقوع الألف رويًّا وقد أجراه فيه أيضاً شارح وفيه نظر لا يخفى وأجيب أيضاً على إمالة نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] بأن لها موجباً غير الانقلاب وهو تجانس رؤوس الآي وليس بمفيد لقصوره وعن الروي بأنه جاء على لغة من يقول: رأيت زيد بغير إبدال وفيه تسليم الانقلاب ودعوى خلاف الظاهر.

والألف الأصلية حذفت، لأنّ التنوين واقع بعد الفتحة في جميعها، فوجب قلبه ألفاً في غير النصب كما في النصب، وأُجيب بأنهم يُراعون المقدر في الأكثر، بدليل ضم همزة اغزي، لأنّ أصله اغزوي، وكسر همزة ارموا، لأنّ أصله ارميوا، فوجب حذف التنوين في غير النصب للضم أو الكسر المقدر، وقلبه في النصب ألفاً للفتحة المقدرة، لا الملفوظ بها.

وقلبُها وقلبُ كل ألف همزَة ضَعِيف، وَكَذَلِكَ قلب ألف التَّأْنِيث فِي نَحْو: حُبْلَى همزَة أَو واواً أَو يَاءً.

جار المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأنهم إنما قلبوا التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الأحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه ألفاً. وجوابه أنهم يراعون المقدر لا العارض في الأكثر، ولذلك يضمون الهمزة من أغزى؛ لأن أصله اغزوي ويكسرون الهمزة من ارموا؛ لأن أصله ارميوا فثبت أنهم يراعون المقدر، ومن المعلوم أن قبل التنوين في مسمى وبابه حال الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين، وأما في النصب فأصله رأيت مسميًّا فالوجه قلبها ألفاً للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة بها. قوله: (**وقلبها**) أي وقلب الألف المبدلة من التنوين همزة ضعيف، نحو رأيت رجلاء، وكذا قلب كل ألف أي سواء كانت للتأنيث كحبلى أو لا كعصا همزة ضعيف، وكذا قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة أو واواً أو ياء ضعيف، ووجه قلبها ياء أن الألف خفية حلقية

نقره فتحه فوجب قلبه ألفاً، وفيه نظر لأنهم يراعون المقدر لا العارض في الأكثر ولذلك تضم الهمزة من أغزى وتكسر من ارموا، وقيل التنوين في نحو مسمى في حالتي الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير فوجب اعتبارهما بحذف التنوين وأما في حالة النصب فيبدل تنوينه ألفاً للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة (**وقلبها**)، أي قلب الألف المبدلة من التنوين نحو رأيت رجلاً (**وقلب كل ألف**)، سواء كانت للتأنيث كحبلى أو لا كعصا (**همزة ضعيف**)، ووجه قبلها همزة أن الهمزة أبين في الوقف من الألف، قيل في عبارته نظر لأن قوله وقلب كل ألف مغن عن قوله وقبلها عن ذكر الهمزة في قوله وكذلك قلب الألف في نحو حبلى همزة وفي النظر نظر لأنه إنما ذكر قلبها دفعاً؛ لتوهم متوهم أن ألف التنوين لا تقلب همزة لاستبعاد أن التنوين تبدل في الوقف ألفاً، ثم أبدل الألف همزة ولو اقتصر على ألف حبلى بقلب ألفه واواً أو ياء، لتوهم أيضاً أنه مختص بهذا ويخرج من قوله كل ألف (**وكذلك قلب ألف نحو حبلى**)، مما كان الألف فيه للتأنيث (**همزة أو واو أو ياء**)، لأن الألف خفية حلقية والياء أبين من الألف والواو أبين من الياء

جما قوله: (**وقال المازني**) ما قاله قال الأخفش والفراء وأبو علي أولاً. قوله: (**وكذا قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة أو واواً أو ياء**) قلبها همزة لغة لبعض طيء وهؤلاء ليس من

أفضا (وقلبها) أي الألف المبدلة من التنوين، كرأيت رجلا، (وقلب كل ألف) غيرها، سواء أكانت للتأنيث كحبلى، أم لا كعصا، ويضربها (همزة) في الوقف، كقولك: رجلأ وحبلأ وعصأ ويضربأ (ضعيف) أي قليل الاستعمال غير فصيح. (وكذلك قلب ألف نحو حُبْلَى)، قال المرادي: أو نحو عصا، (همزةً أو واواً أو ياءً)، كقولك حبلا وحبلو

. . . .

جار والياء أبين منها؛ لأنها من الفم وتشبه الألف في سعة مخرجها والقلب إلى الواو؛ لأن الواو أبين من الياء باعتمادها بآلتها التي هي ضم الشفتين، والياء أدخل إلى الفم فيكون أخفى وإبدال الهمزة من الألف؛ لأن الهمزة أبين من الألف وليست الهمزة في رجلاء بدلاً من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا تقول حبلى وهو يضربها، مع أنه لا تنوين فيها وإنما هي في رجلاء بدل من الألف التي هي بدل من التنوين، وكل ذلك ضعيف أي قليل في استعمالهم غير فصيح. وقال بعض الشارحين في عبارته: نظراً لأن قوله وقلب كل ألف يغني عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة في قوله: وكذا قلب ألف نحو حبلى همزة. ويمكن أن يقال عدل إلى هذه العبارة؛ لأنه لو اكتفى بقوله وقلب كل ألف همزة لاحتمل أن يتوهم متوهم أن المراد هي الألف التي تكون ثابتة حال الوصل وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل، ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفاً انقلب الألف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وأيضاً لما كان يذكر أن ألف حبلى ينقلب واواً

عصام . . . .

كار لغتهم التخفيف وقلبها واواً لغة لبعض آخر منهم، وقلبها ياء لغة لفزارة وناس من قيس والمقلوب في هذه اللغات في المنون الألف الأصلية أو ألف التنوين على الخلاف السابق.

قوله: **(والياء أبين)** فقلبت الألف ياء وقيل حبلى. قوله: **(لأنها من الفم)** أي من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى وسيأتي. قوله: **(لأن الواو أبين من الياء باعتمادها)** أي لأنها تخرج من بين الشفتين. قوله: **(فتكون أخفى)** فقلبت الألف واواً وقيل حبلو بالواو وهو لغة قبيلة طي. قوله: **(وليست الهمزة في رجلاء)** جواب سؤال وهو أن همزة رجلاء لم لا يجوز أن تكون منقلبة عن التنوين ابتداء ض. قوله: **(وكل ذلك ضعيف)** لأن الألف أخذ من الهمزة.

قوله: **(وقال بعض الشارحين)** هو الشريف رح. قوله: **(عن قوله وقلبها)** لأن كل ألف عام يشمل الألف المبدلة من التنوين وغيره. قوله: **(وعن ذكر الهمزة)** لأنه يعلم من عموم كل أصلاً. قوله: **(وألف التنوين لم تكن)** بل كان التنوين موجوداً فيه.

قره وحبلى وعصا وعصو وعصي ضعيف ووجه قلبها ما ذكر أنّ الألف خفيفة، فأبدلت بما هو أبْيَن منها مما هو من جنسها، وإنما لم تكن الهمزة في رجلاً بدلا من التنوين، لبعد ما بينهما، ولهذا تقول حبلا ويضربها، مع أنه لا تنوين فيهما. قيل: وفي عبارته نظر، لأنّ قوله: وقلب كل ألف يُغني عما قبله، وعن ذكر الهمزة بعد قوله حبلى، وردّ بأنه لو اعتنى بذلك لتوهم في الأول أن المراد الألف الثانية حالة الوصل، وألف التنوين لم يكن كذلك، ولتوهم في الثاني أنّ قلب الألف همزة ممتنع في نحو حبلى، فيكون مخرجا من قوله كل ألف.

وإبدال تَاء التَّأْنِيث الاسمية هَاء فِي نَحْو: رَحْمَة، على الْأَكْثَر،

... يتوهم أنه مختص بهذا ومخرج من قوله كل ألف فلذلك أفردها بالذكر ثم لما كان هذ[illegible] انقلب ضعيفاً لم يعده من جملة تلك الوجوه.

قوله: (**وإبدال**) مبتدأ في نحو رحمة خبره وهذا هو الخامس من تلك الوجوه إذا كان آخر الاسم المفردة التأنيث فتبدل هاء في الوقف فرقاً بينه وبين تاء التأنيث الفعلية ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول، ومن العرب من يقف عليها بالتاء، ومنه قولهم: عليه السلام والرحمة.

(**وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة**)، مما كان التاء في الاسم المفرد ولم يكن عوضاً للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وإنما لم تقلب حرفاً آخر دون الهاء؛ لأنها أشبه شيء بالألف لمجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس؛ لأنه لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وإنما قال (**على الأكثر**)، لأن بعض العرب يقف عليها بالتاء منه قولهم عليه

قوله: (**مختص بهذا**) دون قلبها همزة.

قوله: (**من جملة تلك الوجوه**) الأحد عشر.

قوله: (**فتبدل هاء في الوقف**) يستفاد منه أن التاء هي الأصل وهو مذهب سيبويه ونقل عن البصريين قالوا لجريان الإعراب عليها ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل وقال ثعلب في آخرين الهاء هي الأصل فأبدل تاء في الوصل؛ لأنها أحمل للحركات لشدتها.

قوله: (**ومن العرب من يقف عليها بالتاء**) على هذه اللغة كتب في المصاحف ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]. ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] وغيرها قال الخضراوي: وعلى هذه اللغة يجري عند بعضهم مجرى سائر الحروف فيجوز فيها الروم والإشمام والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً وغير ذلك.

(و) خامسها (إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء) كائن (في نحو رحمة) مما ليس بجمع مؤنث سالم، ولا قبل تائه ساكن سكوناً أصليا كغزاة وقضاة (على الأكثر)، فرقاً بينها وبين تاء التأنيث الفعلية كضربت، والحرفية كلاتَ، والتاء الأصلية كوقت، والتي قبلها ساكن كأخت، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه ولاه ودقه واخه لا (لبس) مع أنّ، بعضهم أبدل الحرفية في لات ها، فقال لاه، وهو ضعيف، وقال غير الأكثر يوقف فيما ذكر بالتاء، فيقال رحمت، وقد قُرئ بهما جميعا، . . . .

. . . .

وقول الشاعر[(١)]: [الرجز]

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

السلامت والرحمت وقول الشاعر: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أن تُدعَى أمت

قوله: بعدمت المراد بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء؛

قوله: (**وقول الشاعر**[(٢)]: **بل جوزِ تيهاء كظهرِ الجحفت**) قبله:

ما بال عيني من كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ ... مُسْبَلَةً تَسْتَنُّ لِمَا عَرَفَتْ

داراً لسلمى بعد حَوْلٍ قد عَفَتْ ... بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءِ....... البيت

وجفت بجيم: بعدت، ومُسْبَلَةً: ممطرة حال، وتستن: تسرع، وعفت: اندرست،

. . . .

---

(١) هَذَا البَيْتُ لأَبِي النَّجْمِ الفَضْلِ بْنِ قُدَامَةَ العِجْلِيّ، وَعِجْلٌ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ.

الشاهد فيه: وُقُوفُهُ عَلَى التَّاءِ مُرَاعَاةً لِلأَصْلِ؛ لأَنَّ الهَاءَ المَوْقُوفَ عَلَيْهَا تَاءٌ فِي الأَصْلِ. أَلا تَرَاهُمْ لَمْ يُؤَنِّثُوا بِالهَاءِ شَيْئاً، وَالوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ، وَالوَصْلُ تَجْرِي فِيهِ الأَشْيَاءُ عَلَى أُصُولِهَا.

أَلا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: هَذَا بَكُرْ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ، فَنَقَلَ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ إِلَى الكَافِ فِي الوَقْفِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ أَجْرَى الأَمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَانَ وَجْهُ الكَلامِ أَنْ يَقُولَ: (الحَجَفَهْ)، مِثْلَ: فَاطِمَهْ وَضَارِبَهْ؛ وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الوَقْفَ مَجْرَى الوَصْلِ. وَحَكَى عَنْهُم: هَذَا طَلْحَتْ وَالسَّلامُ عَلَيْكَ وَالرَّحْمَتْ.

وَقَدْ قَلَبُوا هَذَا الأَمْرَ فَأَجْرَوا الوَصْلَ مَجْرَى الوَقْفِ، مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِم فِي العَدَدِ: ثَلاثَهْ رَبَعَهْ، وَقَالُوا فِي الوَصْلِ: سَبْسَبًا وَكَلْكَلا، وَمِنْ أَبْيَاتِ الكِتَابِ: [السريع]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

اللغة: (جَوْزُ) كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ. و(التَّيْهَاءُ): القَفْرُ، وَهَذِهِ اليَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَأَنَّهَا تُتَوِّهُ مَنْ سَلَكَهَا؛ أي: تُحَيِّرُهُ، يُقَالُ: تَاهَ تَوْهاً، وَتَوَّهْتُهُ، وَفَلاة أَتَاوِيهِ، كَأَنَّهَا جَمْعُ: تُوَّهٍ وَأَتْوَاهٍ.

و(الحَجَفَةُ): التُّرْسُ، وَأَقَرَّهَا تَاءً فِي الوَقْفِ عَلَى الأَصْلِ. انظر: تاج العروس (حجرف) ٢٣/ ١١٩، ولسان العرب (حجف) ١٤/ ٨٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٨.

(٢) الرجز لسؤر الذئب في: لسان العرب (بلل)، وبلا نسبة في: الخصائص: ١/ ٣٠٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٩، وشرح عيون الإعراب: ١٩٩، والإنصاف: ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل: ٢/ ١١٨، ٤/ ٦٧، وشرح الشافية: ٤/ ٥٠٦، ورصف المباني: ١٥٦، ١٩٢.

. . . .

والجوز: الوسط. والتيهاء: البادية. والحجفة الترس من الجلد يشبه البادية بظهر الترس الذي من الجلد، وبل بمعنى رب أو رب بعدها مقدرة كقول آخر، بل مهمة قطعت بعد مهمة، والمهمهة البادية، ومنه قول آخر[1]: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحُرَّة أن تُدعَى أمت

ليوافق بقية القافية، والغلصمة رأس الحلقوم وهو الوضع الناتئ من الحلق. . . . .

والجوز بالجيم وزاي والتيهاء بفتح الفوقية. قوله: **(وبل بمعنى رب أو رب بعدها مقدرة)** هذا هو الصواب قال في المغني: ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة، قال شارحه: هو كما قال فقد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على أن الجر بعد بل برب لا بها. وقال الرضي: أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل برب مقدرة بعدهما. قوله: **(كقول آخر: بَلْ مَهْمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ)** هو رجز نسب إلى رؤبة[2]، وقيل: إلى العجاج، ولم يصح والمهمة كجعفر بهاء آخره. قوله: **(بل مهمة)** أي بل رب مهمة.

قوله: **(ومنه قول آخر)** أي من الموقف على تاء التأنيث بالتاء: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ تُدْعَى بِالأَمَتْ

. . . .

---

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل ومسلمت - بفتح الميم واللام -: اسم شخص وأصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه. وقد كرر (بعدما) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للأولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضاف إليه الأول أو الثاني أو الثالث كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: يا تيم تيم عدي. والغلصمة: رأس الحلقوم. يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الإفلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء.
والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله (وبعدمت).

(٢) الرجز لرؤبة في: ديوانه ١/ ١٦٦، ولسان العرب (بلل) وخزانة الأدب ٧/ ٥١٦، ورواية الديوان: ومهمهٍ أطرافه في مهمة. ولا شاهد فيه على (بل)، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٣/ ٦٩، وتاج العروس (بلل).

وتشبيه تَاء هَيْهَات بِهِ قَلِيل، ....

جا والمراد بقوله بعدمت بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي، والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق.
وقال النحويون: إن جعل هيهات جمعاً قدر أن أصله هيهيات حذفت ياءه التي هي اللام ويوقف عليه بالتاء، ووزنه فعلات والأصل فعللات، وإن جعل مفرداً فأصلة هيهية على فعللة من المضاعف كقلقلة ويوقف عليه بالهاء. قال المصنف في شرح المفصل:

نقره (**وتشبيه تاء هيهات به**)، أي بتاء التأنيث (**قليل**)، قال النحاة: إن جعل هيهات جمعاً قدر أنه هيهيات حذفت ياؤه التي هي اللام ويوقف عليها بالتاء كما يوقف على نحو

ح ومسلمت علم شخص كحمزة وبعدمت ما موصول حرفي صلته صارت الخ، والصلة من الأولين محذوفة إما بقرينة المذكور أو بشيء آخر، وكادت الحرة بأن توسر وتستخدم وتسمى أمة وفيه استشهاد آخر. قوله: (**من الألف هاء**) كما سيجيء من إبدال همزة الاستفهام هاء ض.
قوله: (**ثم أبدل الهاء تاء**) حاصله أن بين الهاء والتاء مناسبة من حيث إنهما مهموستان بخلاف الألف والتاء فلذلك قدرنا كذلك. قوله: (**ثم أبدل الهاء تاء**) ليست هذه من محل الاستشهاد؛ لأن الكلام في تاء التأنيث والغلصمة بالغين المعجمة وضمير وهو لرأس.
قوله: (**وقال النحويون إلى آخره**) يجوز في تاء هيهات الفتح والضم والكسر وقد قرئ بهن ثم قيل إنها مع الفتح والضم اسم مفرد وتاؤها للتأنيث بدليل قلبها في الوقف هاء، فيقال هيهاه وألفها حينئذٍ إما عن ياء والأصل هيهية من المضاعف كزلزلة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها المكسورة، وأما الإلحاق كأرطاة وأصلها هيهه بوزن فعله، وأما مع كسر التاء فإنها جمع المضمومة والمفتوحة وكسرة التاء للبناء والوقف عليها كالوقف على مسلمات وتنوينها للتنكير وقيل يحتمل أن يكون مع الضم والفتح جمعاً قال ذلك كله الموصل.
وقال الرضي في المكسورة: كان القياس هيهيات كما تقول في جمع قوقاء قوقيات إلا أنهم حذفوا الألف أي من المفردة لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف إذا في المثنى وجزم ابن هشام بأن هيهات في التقدير جمع هيهة ثم سمى به الفعل وتلخيص المسألة على ما أفاده أنه إذا وقف على تاء التأنيث التزمت إن كانت متصلة بحرف كثمت أو يفعل كقامك أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة كشجرة أو ساكن معتل نحو صلاة، ومسلمات، لكن الأرجح في جمع التصحيح وما أشبهه وهو اسم الجمع كأولات وما سمى به من الجمع تحقيقاً كأذرعات أو تقديراً كهيهات الوقف بالتاء وفي غيرهما بالإبدال.
قوله: (**إنه هيهيات**) فألف الألف جمع حينئذٍ ض.

فك (وتشبيه تاء هيهاتَ به)، أي بتاء التأنيث الإسمية ليوقف عليه بالهاء (قليل)، وقرئ بهما به، قال النحاة: إنْ جعل هيهات جمعا قدر أنّ أصله هيهتات حذفت ياؤه التي هي اللام على غير قياس، أو قلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ويوقف عليه بالتاء،

. . . .

إنه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع، وأما جمع المؤنث السالم كالمسلمات فيوقف عليها بالتاء لا غير على المشهور المستعمل؛ لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان كما بينوه في موضعه لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء بعد الألف؛ لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة، فزادوا التاء ليصير بدلاً من الواو كما في نجاه وتخمة

مسلمات وأن جعل مفرداً فأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها بالهاء كما يوقف على نحو مسلمة بالهاء.

قال المصنف في شرح المفصل: إنه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ويقف من يصله بالكسر وإنما ذلك تشبيهاً بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع، وفيه نظر لأنه وإن كان اسم الفعل في الأصل مصدر ويجوز جمع المصدر باعتبار أنواعه ومراته؛ وذلك لأن اسم الفعل إما منقول عن المصدر والنقل فيه صريح بأن يستعمل مصدراً أيضاً نحو رويد زيداً والنقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدراً نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدراً لكنه على وزن قوقات

قوله: (**إنه أمر تقديري**) أي ما جعله النحويون من أن هيهات مفرداً وجمع. قوله: (**فلا يتحقق فيه إفراد وجمع**) قال المصنف عقبه وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر. قوله: (**وإنما ذلك**) أي جواز الوقف بالهاء لشبهها بتاء التأنيث لفظاً.

قوله: (**فيه إفراد وجمع**) لأن الإفراد يقال فيما يكون فيه تثنية وجمع في مقابلتها والأفعال وأسماء الأفعال ليس لها تثنية وجمع فلا يطلق عليها الإفراد ولا يقال إنه مفرد.

قوله: (**إنما ذلك**) أي إنما الوقف على هيهات بالهاء تارة وبالتاء أخرى.

قوله: (**ولا الياء مع الألف**) وإنما خصهما لكثرة دورانهما.

قوله: (**لانقلبتا همزة**) فإن قيل ما المانع من ذلك فإن القلب حينئذٍ على وجه القياس. والقياس متبع قلت المانع زيادة العمل من غير فائدة فكان الإتيان بحرف لا يتغير أولى.

قوله: (**لأنه يصير بدلاً**) وكان في جمع المذكر الواو فينبغي أن يؤتى بها في المؤنث أيضاً فلما تعذر أتوا بالتاء لما ذكر.

كما في مسلمات، فوزنه فعلات، والأصل فعللات، وإنْ جعل مفردا فأصله هيهية بوزن فعللة من المضاعف كالقلقلة، ويوقف عليه بالهاء، كما في مسلمة، قال المصنف في شرح المفصل: وهذا أمر تقديري، إذ هيهات اسم فعل، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع، وإنما ذلك لشبه تائه بتاء التأنيث، ونظر فيه غيره بأنه وإنْ كان اسم فعل، لكن أصله

وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ، ....

نقره: وصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمات فلما أفادت هذه التاء التأنيث والجمع وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة في الواحد أثبت في الوقف ولم تبدل هاء، وما روى قطرب عن طيئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة فضعيف

رضى: مصدر قوقي أو عن المصدر الذي كان في الأصل صوتاً نحو صه ومه أو منقول عن الظرف نحو أمامك أو عن الجار والمجرور نحو عليك زيداً، فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال إن هيهات من هذا القسم (و)، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء (**في الضاربات**)، صوابه في نحو الضاربات مما يكون جمعاً بالألف والتاء (**ضعيف**)، لأن التاء فيه ليست بمحض التأنيث وإنما زيدت الألف والتاء لجمع المؤنث كما زيدت زيادتان في جمع المذكر نحو مسلمون، وقد روى قطرب عن طي أنهم يقولون كيف

حك: قوله: (**وصارت علامة التأنيث**) الضمير للتاء وكذا ضمير لأنه والضمير في معه للألف والأصح أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل؛ لأنهما يدلان على الجمع في نحو رجال مقالة وعلى التأنيث في نحو حبلى وقائمة وقيل التاء للتأنيث والجمع والألف فارقة بين المفرد والجمع وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث وكلام الشارح ظاهر في هذا ومراده الأول لقوله فلما أفادت هذه التاء التأنيث والجمع.

قوله: (**وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمات**) أي لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتا تأنيث التي في الواحدة والواردة مع الألف للجمع وخصت الأولى بالحذف؛ لأن الثانية تدل على التأنيث والجمع، والأولى تدل على التأنيث فقط؛ ولأنه لو حذفت الثانية دون الأولى لالتبس المجموع بالمثنى المضاف حالة رفعه نحو مسلمتاكم؛ ولأن تاء التأنيث لا تكون حشواً لكلمة.

قوله: (**بتاء التأنيث الخالصة**) المراد بها ما يدل على التأنيث فقط دون الجمعية.

فلق: مصدر، والمصدر يجوز جمعه باعتبار أنواعه ومرَّاتِه، (و) إبدال تاء التأنيث الإسمية هاء (في) نحو (الضَّارِبَاتِ) كما هو جمع مؤنث سالم (ضعيف)، والأقوى الوقف عليه بالتاء لدلالتها على التأنيث، والجمعية جميعا، فكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء في المفرد، فإنها تدل على التأنيث المحض، ....

وعِرْقاتٌ إن فتحت تاؤه فِي النصب. فالبهاء، وَإِلَّا فبالتاء، . . . . . .

والعرقات الأصل فإن فتحت تاؤه بالنصب ويقال استأصل الله عرقاتهم فيكون مفرداً كسعلاة فيوقف بالهاء وإن كسرت يكون جمعاً ويوقف بالتاء والراء من عرقات تسكن وتكسر.

البنون والبناء وكيف الإخوة والإخواه بإبدال تاء الجمع في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة وهو ضعيف (**وعرقات**) بكسر الفاء وسكون العين أو كسره وهو على التحقيق جمع أو اسم جمع؛ لأن معناه جمع عرق (**أن فتحت تاؤه في النصب**)، ويقال استأصل الله عرقاتهم (**فبالهاء**)، وذلك لأن فتح تائه دل على أنه غير جمع؛ لأنه لو كان جمعاً لما جاز فتح تائه فحكم عليه باسم جمع فيكون التاء فيه لمحض التأنيث فقلبت هاء في الوقف (**وإلا**)، وإن لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت (**فبالتاء**)، لأن كسره في موضع

قوله: (**والعرقات الأصل**) قال في القاموس: والعَرْقاة ويكسر، والعِرْقة بالكسر الأصل أو أَصل المال أو أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق، وقولهم استأصل الله عرقاتهم إن فتحت أوله فتحت آخره وهو الكثير وإن كسرته كسرته على أنه جمع عِرْقة بالكسر انتهى. وظاهره أن الفتح في المثل لا يكون مع كسر العين بخلافه ما اقتضاه أول كلامه وعلى هذا المقتضى مشى الشارح فليحرر والله أعلم، والأورمة بفتح الهمزة والسعلاة بكسر السين واحدة السعالى أخبث الغيلان. قوله: (**يكون جمعاً**) أي جمع عرفة كسدرة وسدرات.

قوله: (**والراء من عرقات تسكن وتكسر**) تقدم في باب الجمع ما يعلم منه ذلك وأنه يجوز الفتح أيضاً.

(وعِرْقاتٌ) بكسر أوله، وسكون ثانيه، أو كسره (إنْ فتحت تاؤه في) حال (النصب) كما في قولهم استأصل الله عِرقاتهم، أي أصلهم (فبالهاء) يوقف عليه، لأنّ فتح تائه دليل على أنه ليس بجمع، فحكم عليه بأنه اسم جمع فالتاء فيه لمحض التأنيث، فتبدل هاء كمعلاة، (وإلّا) أي وإن لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت (فبالتاء) يوقف عليه على الأقوى، لكونه حينئذ جمعا، . . . .

وَأما ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَن حرّك فَلِأَنَّهُ نقل حَرَكَة همزَة الْقطع لما وصل

قوله: (وأما ثلاثة أربعة) إشارة إلى أنهم قلبوا تاء ثلاثة في الوصل هاء مع أن هذا من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن الضد يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة أربعة إليها، وقالوا ثلاثه ربعة ....

النصب دل على أنه جمع فيوقف عليه بالتاء (وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك). هاء ثلاثة بالفتحة بعد قلب التاء هاء مع أن هذا القلب من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن الضد يحمل على الضد ومعنى إجراء الوصل مجرى الوقف الجمع بين حكمي الوصل والوقف (فلأنه نقل حركة همزة القطع)، وهي همزة أربعة إلى الهاء الساكن وحذفت الهمزة (لما وصل)، فقد جمع بين التحريك وهو حكم الوصل وقلب التاء هاء وهو حكم الوقف وأما فيمن أسكن الهاء فإنه لا يقلب التاء هاء إلا في الوقف فالوصل مع القلب إجراء له مجرى الوقف، أو نقول ثلاثة مبني على السكون وليس سكونه للوقف والهاء لازمة لسكونها فلا حكم للوقف فحينئذٍ لا يكون إجراء الوصل مجرى الوقف ....

قوله: (إجراء للوصل مجرى الوقف) قال المصنف في شرح المفصل: قد يقال إن ثلاثة مبني على السكون وليس سكونه في الوقف لا يمتنع وصل غيره معه مع بقاء آخره ساكناً هاء فلا حكم له فيه لأن ذلك إنما يكون في وصله تاء متحركة وهذا واجب له البناء على السكون فصار سكونه لا للوقف والهاء لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه إجراء الوصف مجرى الوقف وإنما فيه حكم الوصل خاصة واتفق أن حكم الوصل فيها كحكم الوقف كما في قولك كم وأشباهها فإن حكم الوصل فيها كحكم الوقف.

(وأمَّا ثلاثة أربعة فيمن حرَّك) هاء ثلاثة بفتحة بعد قلب التاء هاء، (فلأنه نقل) إليها (حركة همزة القطع) التي في أربعة (لمَّا وصل)، وإنما قلبوا هنا التاء هاء، مع أنَّ ذلك من أحكام الوقف؛ إجراء للوصل مجرى الوقف، لأنَّ الضد يحمل على الضد، فهذا جواب ما يقال إنْ كان واصلا، فلِمَ أُتي بالهاء، أو واقفا فلِمَ حركها، أمَّا من سكن فلا

بِخِلَاف (الم اللهُ) فَإِنَّهُ لما وصل التقى ساكنان.
وَزِيَـادَة الْألـف فِـي أنـا، ....

جار وهذا بخلاف ألم الله فإنه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله، بل حذفت همزة الله في الدرج والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة على التفخيم. وقال بعض الشارحين إنما ذكر هذا الكلام ها هنا؛ لأن بعض الناس يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام الله وهذا سهو منه وصوابه أن يقول من همزة الله كما ذكرنا.

قوله: (**وزيادة الألف في أنا**) مبتدأ وخبر وهو السادس من الوجوه الأحد عشر أنا للمتكلم، لا يكون إلا من ذوي العلم مذكراً كان أو مؤنثاً؛ لأن تكلمه يغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث، وهذا الاسم لما أخبر به، وعنه ضارع الأسماء المتمكنة فبنى على الـحـركـة ....

نقره (**بخلاف ألم الله فإنه لما وصل التقى ساكنان**)، فحرك الساكن الأول بالفتح على ما عرفت (**وزيادة الألف في أنا**)، في الوقف لزوماً لبيان الحركة ولا يوقف عليه بالسكون كما يوقف على هو وهي وبه؛ لأن النون أخفى من حروف اللين، وأما في الوصل فيجيء بالألف وبغيره، وقال الكوفيون أن الألف من نفس الكلمة وليست بزائدة

جما قوله: (**وهذا بخلاف الم الله**) هذا على مختار المصنف يصح أما على مذهب من يقول إن التقاء الساكنين في ميم للوقف كصاحب الكشاف جعل الحركة في الميم من الهمزة؛ لأنه حينئذٍ لا يسقط إذ لا يكون في الدرج فتنقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحة كما تقدم.

قوله: (**وقال بعض الشارحين**) أراد الشريف رحمه الله تعالى ما قاله سبق قلم أو أراد مجموع الألف واللام كما يطلقون لام التعريف ويريدون أل.

قوله: (**فبنى على الحركة**) فتحريكه لمشابهته المتمكن وإلا كان حقه السكون؛ ولأنه مبني الأصل والأصل في المبنيات السكون ولذا حرك هو وهي وصغر أسماء الإشارات والموصولات لمشابهته المتمكن فيما ذكر.

أفضا نقل عنده، (بخلاف) فتح ميم (﴿الٓمٓ اللهُ﴾ فإنه) ليس كذلك، بل (لمَّـا وُصِـل) ﴿**الٓمٓ اللهُ**﴾ (التقى ساكنان)؛ لسقوط الهمزة في الوصل، فحرك الأول بالفتح، لا بالكسر، وإنْ كان هو الأصل، محافظة على التفخيم كما مر، فليست هذه الفتحة منقولة من الهمزة، كما توهمه بعضهم.

(و) سادسها (زيادة الألف) كائنة (في) الوقف، على (أَنَا) ضمير المتكلم، لبيان

. . . .

جا وجاء فيه أن بالإسكان وأنا بالألف، وكثر ذلك حتى قال الكوفيون إنها من الكلمة، وليست بزيادة هذه أحوال الوصل فإذا وقفت قلت أنا بالألف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون، فلا يقال في جواب من فعل أن كما يقال: هو وهي؛ لأن النون أخفى من حروف اللين فلزمت الألف لذلك ولم يقف العرب بالألف لبيان الحركة إلا في أنا، وفي قولهم حي هلا كما يتحقق في الإبدال إن شاء الله تعالى، وإذا أردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالهاء كما سيجيء إن شاء الله.

جو . . . .

لك قوله: **(وجاء فيه أن بالإسكان وأنا بالألف)** روى الأولى قطرب والثانية لغة تميم وبها قرأ نافع في نحو أنا أحيي والإشارة في قوله وكثر ذلك لأنا بالألف والضمير في أنها للألف واحتج الكوفيون بقولهم إن فعلت حكاه الفراء قالوا ولو كانت لبيان الحركة لامتنع تقديمها وهو ضعيف لاحتمال أن تكون الألف نشأت من الفتحة.

قوله: **(وجاء فيه أن)** فيكون في أنا ثلاث لغات حال الوصل إحداها أنا بفتح النون من غير ألف وهو أفصحها، والثاني أن بالسكون وثالثها أنا بالألف والوقف عليه بالألف البتة لبيان الحركة ولا يوقف عليه بالسكون فرقاً بينها وبين أن الناصبة.

قوله: **(لأن النون أخفى)** لضعف مخرجها بخلاف حرف اللين فإن مخرجها الفم.

قوله: **(لأن النون أخفى)** أي لضعف مخرجها بالقياس إلى حروف اللين.

قوله: **(ولم تقف العرب بالألف الخ)** أي وإن وقفت فيهما بالهاء أيضاً.

قف الحركة، لأنه لمَّا بنى عليها فرقاً بينه وبين أنَّ الناصبة، لا يوقف عليه بسكون النون، كما يوقف به على هو وهي، لأنّ النون أخفى من حروف اللين، أمَّا في الوصل فيجيء بالألف، وبدونه، وقد كثرت الألف حتى قال الكوفيون إنها ليست بزائدة، هذا كله على قول مَن حرك النون وصلا، أمَّا من سكنها فيه فالوقف بالسكون لا غير، ولم تقف العرب بالألف لبيان الحركة إلّا في أنا، وحيهلا، وإذا أُريد بيان الحركة في غيرهما وقف بالهاء، كما سيأتي ذلك، . . . .

وَمن ثَمَّ وقف على ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] بِالألف، . . . .

ك قوله: (ومن ثَمَّ) أي ومن أجل الوقف على أنا بزيادة الألف وقفوا على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف. فإن أصله لكن أنا نقلت حركة الهمزة إلى النون، ثم أدغمت النون في النون. فقيل لكنا وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح أيضاً بخلاف أنا إذا أثبت ألفه في الوصل، فإنه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل على أن الأصل لكن أنا، وبغير الألف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة، وقوله هو ضمير الشأن، أي والشأن الله

ج (ومن ثم)، أي ومن أجل أن الوقف على أنا بزيادة الألف (**وقف على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] بألف**)، وذلك لأن أصله لكن أنا نقلت حركة همزة أنا إلى النون وأدغمت النون في النون فقيل لكنا وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح أيضاً بخلاف أنا فإن إثباتها فيه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل على أن أصله لكن أنا إذ بغير الألف يلتبس بلكن المشددة أو زيدت الألف لتكون عوضاً عما حذف منها وقوله هو ضمير الشأن

ع قوله: (**وقفوا على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ﴾ [الكهف: ٣٨]**) أجمعوا عليه بالألف وقفاً واختلفوا وصلاً فقرأ ابن عامر بإثباتها والباقون بحذفها على القياس في أنا وصلاً.

قوله: (**وقفوا على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف**) لكنا هذه تكتب بالألف؛ لأن الأصل كما سيأتي في الخط في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها على تقدير الوقوف عليها والألف فيها في الوصل على ما قرأ به الأكثر وهي المرادة هنا بدليل قوله بعد وإثبات الألف فيها وصلاً فصيح. قوله: (**نقلت حركة الهمزة إلى النون**) كذا قاله الزمخشري ورده في المغني بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذٍ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزة فاصلة في التقدير وارتضى أن الهمزة حذفت اعتباطاً والتحقيق أن الكلامين مبنيان على الاعتداد بالعارض وعدمه وعلى الاعتداد به بنى الزمخشري ومن تبعه وهو جائز وإن كان قليلاً. قوله: (**إلى النون**) المخففة من لكن وحذفت الهمزة. قوله: (**وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح**) قرأ بإثباتها في الآية ابن عامر، وقال الزجاج: إثبات الألف جيد جبراً للكلمة وتنبيهاً على الأصل.

قوله: (**هو ضمير الشأن**) وتحتمل أن تكون هو مبتدأ ويعود إلى الله، والله بدل منه أو عطف بيان وربي خبره والجملة خبر أنا.

قف (ومِنْ ثَمَّ)، أي من هنا، وهو أنّ الوقف على أنا بزيادة الألف، أي من أجل ذلك (وُقِف على) لكنَّا من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف، إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أنا إلى النون قبلها، ثم حذفت الهمزة، ثم أُدغمت النون في النون، فقيل لكنَّا بإثبات الألف، وهو فصيح، وإثباتها وصلا فصيح أيضاً، بخلافه في أنا، لأنه بالألف يعلم أنّ أصله لكن أنا، وبدونها يلتبس بلكنَّ المشددة، لوقوفهم عليه بالألف، وهو ممتنع في لكن، ولوقوع الضمير المرفوع بعده، وهو لا يقع بعد لكن، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن مع غير أن المخففة إلّا في الضرورة، وقوله هو ضمير الشأن،

ومَــهْ . . . .

ربي والجملة خبر أنا، والراجع إليه منها ياء الضمير في ربي، والمعنى لكن أنا لا أقول ما تقول، بل أقول: هو الله ربي، وإنما قلنا أصله لكن أنا وليس لكن المشددة لوجهين:

أحدهما: وقوع الضمير المرفوع بعده، ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن، وقوله: هو الله ربي خبره؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة.

والجملة بعده خبره والجملة خبر أنا والعائد هو الياء في ربي لأنه بمنزلة الضمير المرفوع ولا يجوز أن يكون لكن هنا هي المشددة لـوقوع الضمير المرفوع بعده ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسمه؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة وللوقف عليها بالألف ولا يوقف على لكن المشددة بالألف **(ومه)**، بإلحاق الهاء بدلاً من ألف ما الاستفهامية كقول أبي ذؤيب قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج

قوله: **(والجملة خبر أنا)** لا يحتاج خبر هذه الجملة وهو الله ربي عائد؛ لأنها نفس المبتدأ بخلاف الكبرى. قوله: **(بل أقول هو الله ربي)** مراده تفسير المعنى ولم يرد أن فعل القول مقدر وإلا لكانت الجملة محكية ولم تكن خبراً. قوله: **(المشددة لوجهين)** هو أن المحذور إن من جهة اللفظ لا من جهة المعنى تأمل. قوله: **(ولا يستقيم)** جواب سؤال مقدر وهو أنه لم لا يجوز أن يكون لكنا لكن المشددة والألف من إشباع فتحة النون واسمه ضمير الشأن المقدر والجملة وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] خبره.

قوله: **(تقدير ضمير الشأن)** ولو قدرنا ذلك يكون مبتدأ قطعاً كما ذكرنا، وقوله **(لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة)** أي في غير باب أن المفتوحة إذا خففت ومن حذفه في غيرها قول الشاعر[1]: [الخفيف]

إِنَّ مَـنْ يَـدْخُـلِ الـكَـنِـيـسَـةَ يَـوْمـاً ... يَـلْـقَ فِـيـهَـا جَـآذِراً وَظِـبَـاءَ

أراد أنه لأن نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة، أما المرفوع فإنه يمتنع حذفه

والجملة بعده خبر، والجملة الكبرى خبر أنا، (و) الوقف على (مَهْ) في ما الاستفهامية بالهاء بدلاً من الألف، لقرب مخرجيهما، أو بياناً لحركة ما قبلها قليل، كقول أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أَهـلُّوا بالإحرام، فقلت مَهْ، أي ما الحديث، أو ما الحال، فقالوا: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

(١) البيت للأخطل التغلبي، وانظر: الخزانة ١/ ٤٣٥، وسمط اللآلئ ١/ ٦٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧١.

وَأَنَهْ قَلِيل .

ي والثاني: أنهم وقفوا عليه بالألف، ولو كان نكن لما جاز الوقف بالألف.
قوله: (وأنه) يجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف؛ لقرب مخرجها إذ الأكثر الوقف على أنا بالألف، ويجوز أن يكون لبيان حركة نون أنا قال[1]: [الرجز]

إن كنت أدري فعلى بدنه ... من كثرة التخليط أني من أنه

والهاء في قول أبي ذويب قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت مه، فقالوا: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل من ألف ما الاستفهامية، أي ما الحديث أو ما الحال وهو قليل فلهذا لم يعده من تلك الوجوه.

ق الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت به فقالوا: أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأنه)، بإلحاق الهاء بآخر أنا فإن الهاء يجوز أن يكون بدلاً من الألف لقرب مخرجيها وأن يكون لبيان حركة نون أنا (قليل)، ولذلك لم يعده من الوجوه المذكورة. . . . .

ك مطلقاً لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه، وإنما جاز حذفه منصوباً مع ضعفه لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كما تقدم.

قوله: (الوقف بالألف) لما مر أن العرب لا تقف بالألف إلا في أنا وحيهلا.

قوله: (لبيان حركة نون أنا) فيكون الوقف بالهاء لئلا يشبه عند الوقف بأن الناصبة للمضارع.

قوله: (من أنه) من استفهامية مبتدأ وأنا خبره والجملة خبر إن، وأن مع اسمه وخبره مفعول أدري تقديره لو كنت أدري أني من أنه فعلى بدنه فعلى بدنه جزاء لو.

قوله: (ضجيج) الضجيج الصياح الحجيج، الحجاج، وهو جمع الحاج كما يقال للغزاة غزى. قوله: (وهو قليل) أي إبدال ألف الاستفهام هاء.

قوله: (لبيان الحركة) مثل أناه وحيهلاه أو حرف المد مثل هاهناه وهؤلاه في لغة من قصر.

قت (و) الوقف على (أَنَهْ) في أنا بالهاء بدلا من الألف لِما مرّ (قليل) ولقلته، وقلة ما قبله، لم يعدهما من وجوه الوقف.

(١) قال البغدادي: لم أقف له على أثر. انظر: الخزانة ٥/ ٢٣٧.

وإلحاقُ هَاء السكت لَازم فِي نَحْو: رَهْ، وقِهْ، ومجيء مَهْ، وَمثل مَهْ فِي: مَجِيء مَ جِئْتَ، ....

جار: قوله: (وإلحاق) هو **السابع من تلك الوجوه** وهاء السكت هاء تلحق في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف مد، والمراد بها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل؛ ليتوصله بها إلى بقاء السكون في الابتداء، وإلحاقه قد يكون بطريق اللزوم، وقد يكون بطريق الجواز، إما بطريق اللزوم، ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد، ولم تكن كالجزء مما قبله، إما بأن لا يكون قبله شيء كقولك مبتدئاً من رأى يرى وقه من وقي يقي، أو كان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك: مجيء مه في مجيء م جئت.................................

غي: (**وإلحاق هاء السكت لازم**)، فيما تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد ولم يكن كالجزء مما قبله سواء لم يكن قبله شيء كقوله (**في نحو رِهْ وقه**)، أو كان شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقوله (**و**)، في نحو (**مجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت**.....

حا: قوله: (**والمراد بها**) أي بالهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة.

قوله: (**ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد**) قال ابن مالك ومن تبعه: أو على حرفين أحدهما زائد وذلك في الفعل المعتل الآخر المجزوم إذا كان محذوف الفاء أيضاً أو محذوف العين نحو لاتقه ولم يره انتهى.

قال ابن هشام: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ومن يتق بترك الهاء.

نقـ: (و) سابعها (إلحاق هاء السكت) لبيان الحرف، كما سيأتي، أو الحركة، ليتوصل بها إلى إبقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل في الابتداء، ليتوصل إلى بقاء الساكن فيه (لازم) في كل كلمة تكون في الوقف على حرف واحد، ولم يكن كالجزء مما قبله بأنْ لم يكن قبله شيء، أو قبله، ولم يكن كذلك، لكون ما اتصل هو به اسْماً مستقلاً بمعناه، فالأول كما (في نحو رَهْ وقِهْ)، أمرين من رأى يرى، ووقى يقي، قال ابن مالك، ولم يره، ولم يقه، إذ لا اعتداد بالزائد ورد بإجماعهم على الوقف، على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠] بلا هاء، (و) الثاني كما في نحو (مجيء مَهْ، ومِثل مه في مجيء مَ جِئتَ، ....

. . . .

فإن أصله جئت مجيء ما، وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخر الفعل؛ لأن الاستفهام لها صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف وحذفت ألف ما؛ لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافاً إليها فرقاً بين الاستفهام والخبر، وكذا

. . . .

قوله: (**لأن الاستفهام لها صدر الكلام**) إنما كان كذلك؛ لأن الاستفهام ومثله الشرط والعرض والتمني ونحوها إنما يغير معنى الكلام بدخوله فجعل له التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من الكلام فتبشوش بذلك ذهنه. قوله: (**ولم يكن تأخير المضاف**) وإلا يلزم تقديم المضاف إليه على المضاف فهو غير جائز. قوله: (**لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافاً إليها**) سيأتي قريباً أنها تحذف ألفها إذا جرت بالحرف، فما هنا جرى على وفق السياق على أنه لا بد فيهما من شرط آخر هو أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معها لم تحذف ألفها نحو مجيء ماذا جئت ولماذا جئت؛ لأن ألفها قد صارت حشواً، وما وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك من حذفها حينئذٍ في قوله: ثم إذا أخرج من سخطه خارج عن هذا القياس. قوله: (**بحذف ألفها**) جاء في الشعر إثبات ألف الاستفهامية في حال الجر كقول حسان[1]: [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

قوله: (**فرقاً بين الاستفهام والخبر**) وإنما لم يعكس؛ لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الشرطية والموصولة فإنها حشو في التقدير لما يلزم بعدها من الصلة والجملة الشرطية. قوله: (**فرقاً بين الاستفهام والخبر**) لم يعكس لأن ما الخبرية أكثر فأجريت على الأصل.

. . . .

---

(١) قائله: هو حسان بن ثابت، وهو من الوافر. اللغة: "كخنزير" تعريض بكفره أو بقبح منظره؛ فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال العذرات "تمرغ في رماد" تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتي بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.
الإعراب: "على ما قام" على للتعليل ما استفهامية، أي: لأجل أي شيء يشتمني. قال ابن جني: لفظة "قام" هاهنا زائدة، والتقدير: على ما يشتمني لئيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندي؛ لأنها تقتضي النهوض بالشتم "يشتمني" فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول "لئيم" فاعل "كخنزير" الكاف للتشبيه وخنزير مجرور به "تمرغ" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل الجر صفة لخنزير "في رماد" جار ومجرور متعلق بتمرغ. =

وَمثلُ: مَ أَنْت، وَجَائِز. . . . .

جا مثل مه في مثل م أنت أي مثل أي شيء أنت، وإنما وجب إلحاق الهاء في هذه الصور لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك، وإما بطريق الجواز ففي موضعين.
الأول: كل متحرك حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها . . . .

نقره **ومثل م أنت)**، مما كان الجار اسماً مضافا إلى ما الاستفهامية، فإن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال حرف الجر بمجروره لاستقلال كل منهما عن الآخر بخلاف اتصال حرف الجر بمجروره فإنه أشد اتصالاً من الاسم لاحتياج كل منهما إلى الآخر ولذلك كتب حتام بالألف؛ لأنها صارت متوسطة وكذلك علام وإلام وإنما لزم الإلحاق لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك **(وجائز)**، إلحاق الهاء. . . . .

لد قوله: **(الابتداء بالساكن)** لأنك إذا وقفت على ر قبل إلحاق الهاء مثلاً فلا يخلو إما أن تسكن الراء أو لا، فإن أسكنت لزم الابتداء بالساكن، وإن لم تسكن لزم الوقف على المتحرك وكلاهما ممنوعان. قوله: **(الأول كل متحرك حركته غيره إعرابية لا مشبهة بها)** عبر في التسهيل بمثل هذه العبارة فاعترض عليها الشيخ أبو حيان ومن تبعه بأنها تتناول ما لا تدخله هذه الهاء ولا حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال ولا تقول الحمده، وكذا حركة الحكاية، وحركة التقاء الساكنين، وحركة النقل قالوا، وعبارة غير من النحويين كل متحرك حركة بناء لازم انتهى. وقد يجاب بأن المذكورات وإن لم تكن إعرابية لكنها مشبهة بها فلا يتناولها الضابط وقد قال هو في حركات لا رجل ويا زيد ومن قبل وبعد وثلاث عشر أنها شبيهة بحركات الإعراب، قال: ألا ترى أن بناء رجل وزيد وقبل وبعد والعدد المركب إنما هو شيء حادث عند وجود لا والنداء والقطع عن الإضافة والتركيب فصارت هذه الحركات مشبهة بحركات الإعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفائها عند عدمها ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

قُرّ ومثل مَ أنت) مما الجار فيه اسم مضاف إلى ما الاستفهامية، لأنّ اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال الحرف بمجروره لاستقلاله كما تقرر، وأصل ذلك: جئت مجيء ما، وأنت مثل ما، أي جئت مجيء أي شيء، وأنت مثل أي شيء، وذلك سؤال عن مجيئه، وعن حاله، أي جئت على أي صفة، ثم أخَّر الفعل والمبتدأ، لأنّ للاستفهام صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف، فبقي بحاله، وحذفت الألف لأنّ ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مجرورة، ولم تركب مع ذا، فرقاً بين الاستفهام والخبر، وإنما لزم إلحاق الهاء فيما ذكر لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، (و) إلحاقها (جائز) راجحا فيما لم يلزم إلحاقها به، وذلك إمَّا بأن لم تكن الكلمة في الوقف

= الشاهد: قوله: "على ما قام" حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٧٥٨/ ٣، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٣/ ١، وابن يعيش ٩/ ٤، وفي الخزانة ٥٣٧/ ٢.

فِي: لَمْ يَخْشَهْ، وَلَمْ يَرْمِهْ، وَلَمْ يَغْزُهْ، . . . .

مما لا يكون بصفة ما لزم إلحاق الهاء به، وذلك إما بأن لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يره فإن شئت ألحقت؛ لأن لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركة ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل، والمدلول عليه وإن شئت لم تلحق الهاء؛ لأنها لما لم تكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور أو لا، ومن ذلك القبيل هو وهي عند

(**في نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه**)، مما لم تكن الكلمة في حالة الوقف على حرف واحد فيجوز الإلحاق؛ لأن لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء ويوقف عليها بالسكون لذهب الدال والمدلول ويجوز عدم الإلحاق؛ لأنه

قوله: (**مما لا يكون بصفة**) لأنه لو كان بتلك الصفة لزم إلحاق الهاء فلا يكون مما يجوز. قوله: (**فإن شئت ألحقت الهاء**) أي من غير تغيير الضمة في نحو لم يغزه واغزه. قال أبو حيان وغيره: وحكى أبو الخطاب أن بعض العرب يكسر المضموم فيقول لم يغزه واغزه. قال سيبويه: وهي لغة ردية قالوا وكأن أهلها توهموا الجزم والوقف في الآخر فكسروا للساكنين وكذلك شبهها سيبويه بقول زهير[1]: [الطويل]

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَاً

قوله: (**وإن شئت لم تلحق الهاء**) قال سيبويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس قال: وهذه اللغة أقل اللغتين. قوله: (**لا يلزم المحذور**) وهو الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك. قوله: (**ومن ذلك القبيل هو وهي**) أي مما يجوز إلحاق هاء السكت به.

قوله: (**ومن ذلك القبيل هو وهي**) منه أيضاً زيدان ومسلمون، وهن وأين، وثم، وليت،

على حرف واحد كما (في نحو لَمْ يَخْشَهْ، ولم يَغْزُهْ، ولم يَرْمِهُ)، لأنّ لاماتها حذفت للجزم، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء، ووقف عليها بالسكون لذهب الدال والمدلول، وجاز فيها عدم إلحاق الهاء، لأنها لما لم تكن على حرف

---

(١) قائله زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيئاً. الشرح: "بدا لي" أي: نشأ له فيه الرأي.
المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.
الشاهد: في "ولا سابق"، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روي بالجر، وقد روي بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ، فحينئذ لا شاهد فيه.
انظر: الأشموني ٣/ ٢٠٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص٧١، والخضري ١/ ٢٣٤.

. . . .

من حركتهما حال الوصل فالأكثر الوقف عليهما بالهاء، فيقال هوه وهيه محافظة على الحركة البنائية، وبضعهم يقف عليهما بالسكون لما مر، ومن أسكنهما حال الوصف فلا يقف عليهما إلا بالسكون؛ لأن الهاء لا يلحق الساكن إلا الألف، وإما بأن تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كشيء واحد كما في علامه وحتامه

لما لم يكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور أولاً . . . .

ولعل، وأن مؤكدة أو للتصديق فيجوز الوقف عليها كلها بالهاء، وقد وقف بها يعقوب في هو وهي بلا خلاف عنه، وفي هن في أحد الوجهين وفي نحو مسلمون وعالمين فيما نقل عنه شاذ وبترك الهاء وقف أكثر القراء اتباعاً لرسم المصحف، ومنه أيضاً المرخم في لغة من ينتظر نحويًّ فاطم فيجوز الوقف بالهاء؛ لأن الاسم بعد حذف هاء التأنيث بقي آخره مفتوحاً فتحة لازمة فأشبه حركة البناء اللازمة بل الوقف بها أفصح؛ لأن الهاء تدخل فيما لم يحذف من آخره شيء وهو فصيح فدخولها فيما حذف منه شيء أولى ليكون عوضاً عن المحذوف قال ذلك أبو حيان.

قوله: **(من حركتهما حال الوصل)** كان من فاعل فعل محذوف أي ومن ذلك القبيل يجعل أو يعد هو وهي من حركتهما، والأظهر أن من مبتدأ متضمن بمعنى الشرط وفالأكثر خبره ض. قوله: **(من حركتهما حال الوصل)** قال الموصلي: في هو وهي ثلاث لغات:

الأول: فتح الواو والياء، أما الحركة فتقوية لهما، وأما كونها فتحة فلطلب الخفة.

والثانية: سكونها، وهو **الأصل** في البناء.

والثالثة: تشديد الواو والياء قال(١): [الطويل]

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

وحكى فيها لغة رابعة وهي أن تحذف الواو والياء فتبقى الهاء متحركة انتهى. قوله: **(كما في علامه وحتامه وإلامه)** من هذا القبيل على وإلى، ولدى، وبيدي، ومصرخي، وسيشير إليه وعم، وفيم، ولم، وبم، ومم، وقد وقف البزي بالهاء على هذه الخمسة ويعقوب بها على الخمسة قبلها في أحد الوجهين عن كل منهما وبتركها وقف الباقون لما تقدم.

واحد، لم يلزم المحذور السابق، ومن ذلك هو وهي عند مَن حرّكها وصلا، فالأكثر الوقف عليها بالهاء، فيقال هوَه وهيَهْ، محافظة على الحركات البنائية، وبعضهم يقف عليها بالسكون لِما مرَّ، ومَن سكنهما وصلا، فلا يقف عليهما إلّا بالسكون، لأنّ الهاء لا تلحق ساكناً إلّا الألف، وأمَّا بأنْ تكون الكلمة في الوقف على حرف واحد، لكن

(١) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم إنه لشاعر من همدان، ومعروف أن هذه لغتهم، وأورده صاحب مغني اللبيب شاهداً على حذف العائد المجرور بحرف من الصلة. انظر: الخزانة ٥/ ٢٦١، ومغني اللبيب ١/ ٥٦٧.

وغُلامِيَهْ، وعَلى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ، . . . .

والامه، فإن شئت ألحقت الهاء لكون الكلمة على حرف واحد لسقوط ألف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليه لما مر فيشبه ما تقدم، وإن شئت لم تلحق؛ لأنها لما صارت كالجزء مما قبلها فكأن المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور، والفرق بين ما هذه وبين ما التي في قولك مثل مه أنت ومجيء مه جئت أن هذه متصلة بحرف الجر وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانت معه كالجزء، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، والياء في غلامي أيضاً كالجزء؛ لأن الضمير المجرور لا

(و)، في نحو **(غلاميه وعلامه وحتامه وإلامه)**، مما تكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كالشيء الواحد فيجوز الإلحاق لكون الكلمة على حرف واحد؛ لسقوط ألف الاستفهام بدخول الجار عليه ويجوز عدمه؛ لأنها لما صارت كالجزء مما قبلها صار المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور، والفرق بين حتامه ومجيء مه جئت قد عرفته وأما الفرق بين غلاميه ومجيء مه جئت فهو أن الياء في

قوله: **(فإن شئت ألحقت)** أي اختياراً صرح به ابن مالك، وقال أبو حيان: الذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء. قوله: **(لما مر)** أي من قصد الفرق.

قوله: **(فيشبه بما تقدم)** وهي مجيء م جئت ومثل م أنت.

قوله: **(وإن شئت لم تلحق)** أي فتقف على الميم ساكنة على أنه قد جاء في الشعر سكونها وصلاً أيضاً من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف قال[1]: [الرمل]

يــا أَبَــا الأَسْــوَدِ لِــمْ خَــلَّــفْــتَــنِــي ... لِــهُــمُــومٍ طَــارِقَــاتٍ وذِكَــرْ

قوله: **(فلا يلزم المحذور)** وهو الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك.

قوله: **(والفرق إلى آخره)** قال في شرح المفصل: السبب أن اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد الاتصال فيه اشتداده مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين أن العطف على المضمر المخفوض بالإضافة جائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ولذلك كتب الكتاب حتام

يكون مع ما قبله كالشيء الواحد في نحو (غُلامِيَهْ، وعلَامَهْ، وحَتَّامَهْ وإلَامَهْ)، لأنَ الكلمة فيها على حرف واحد، أمَّـا في يا غلاميه فظاهر، وأمَّـا في ما الاستفهامية في البقية فلسقوط ألفها بدخول الجار عليها لِمـا مرّ، وجاز عدم إلحاق الهاء فيها، لأنها لمَّـا صارت كالجزء مما قبلها لكون ياء الضمير، لا تنفصل بحال، وما متصلة بحرف،

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلاً ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق والطارقات: جمع طارقة وهي مؤنث طارق وهو الذي يأتي ليلاً، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف -: جمع ذكرة والمعروف ذكرى بألف التأنيث تقول: ذكرته بلساني وبقلبي ذكرا وذكرى - بكسر فسكون فيهما والاستشهاد بالبيت على أنه قال (لم) بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف. انظر: الخزانة ٧/ ١٠٠.

. . . .

ج ينفصل بحال، والأصل حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها شائع، فمن حرك، قال في الوقف: غلامي بإثبات الياء وتسكينها أو غلاميه بإلحاق هاء السكت، وفتح الياء ومن أسكن وقف على الميم في غلام، وسيتحقق ذلك عن قريب إن شاء الله تعالى: وضربني مثل غلامي في الوجهين، وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالإسكان

ن غلامي كالجزء مما قبلها؛ لأن الضمير المجرور لا ينفصل بحال، وقوله. . . . . . .

ك بالألف؛ لأنها صارت متوسطة، وكذلك علام والام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال، ولم يكتب مثل م متصلاً ولا مجيء م وأشباهه مما كان متصلاً باسم فدل ذلك كله على أن اتصاله بالجار أشد فلما كان كذلك كره أن يوقف عليه بالإسكان فيكون وقفاً على كلمة على حرف بالإسكان كما كره ذلك في مثل قولهم يا زيدي انتهى.

قوله: **(والأصل حال الوصف في غلامي تحريك الياء)** أي بالفتح. قال نجم الأئمة رضي الدين: اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم: أصلها الفتح؛ لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الجر وبائه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن وأصل حركتها الفتح؛ لأن الواحد ولا سيما حروف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة. قال: وقال بعضهم أصلها الإسكان وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل وقولهم الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. قال: وعلى كل حال فالإسكان أكثر استعمالاً إذا لم يلزم اجتماع الساكنين انتهى، وحكى المرادي أيضاً الوجهين، ثم قال وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو أصل أول كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو أصل ما هو على حرف واحد انتهى، وعلى ما قالاه فما جزم به الشارح وجه.

قوله: **(عن قريب)** أي في قوله وغلامي حركت أو أسكنت. قوله: **(في الوجهين)** المذكورين في قوله فمن حرك قال في الوقف الخ، إذ هو ضمير المفعول وهو غير ممتزج بالفعل كضمير الفاعل فلذا انفصل في التقدير. قوله: **(في الوجهين)** أي فمن حرك الياء في الوصل قال في الوقف ضربني أو ضربنيه ومن أسكنها قال فيه ضربن بحذفها.

ق وهو غير مستقل بمعناه كما مرّ، صار المجموع كأنه كلمة واحدة، فلا يلزم المحذور السابق، وبذلك فارقت مجيء مه جئت، ومثل مه أنت، والأصل وصلا في غلامي تحريك الياء، وتسكينها شائع، فمن حرّكها وقف بإثباتها ساكنة بلا هاء، وبتحريكها بهاء، ومَن سكّنها وقف على الميم، وسيحقق ذلك، وكغلامي في جواز الوجهين ضربني وأكرمتك، ثم بيّن ضابط ما يجوز فيه الوجهان من الأمرين المذكورين، بقوله

مِمّا حركته غير إعرابية وَلَا مُشَبَّهَةٍ بِهَا كالماضي، . . . .

وكحركته بلحوق الهاء، فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول، ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً، وإنما اشترط أن تكون الحركة غير إعرابية؛ لأن الإعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج إلى البيان بهاء السكت، وأجريت الحركة المشبهة بالإعرابية مجراها وهي كحركة الماضي؛ لأنه بني على الحركة تشبيهاً بالمضارع، وكحركة يا زيد ولا رجل؛ لأنها تشبه حركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتها معربة على لفظهما، وقال المبرد: لم تلحق الهاء بنحو ضرب؛ لأنه لو قيل ضربه

(**مما حركته غير إعرابية**)، بيان للموضعين وإنما اشترط ذلك لأن الحركة الإعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت (**ولا مشبهة بها**)، أي بالحركة الإعرابية فإنها أجريت مجراها لشبهها بها (**كالماضي**)، فإنه بني على الحركة تشبيهاً بالمضارع فتشبه

قوله: (**تشبيهاً بالمضارع**) أي لوقوعهما خبراً وصفة وصلة وحالاً وشرطاً، فإن قلت فلا يلحق الهاء أن المؤكدة لشبهها بالماضي والمشبه بالمشبه مشبه قلت لا يلزم لجواز اختلاف وجه الشبه كما هنا؛ لأن لا تقع شيئاً مما ذكر. قوله: (**تشبيهاً بالمضارع**) من خمسة أوجه؛ لأن الماضي يقع خبراً وصفة، وصلة، وحالاً، وشرطاً كالمضارع ولا يشاركه الأمر في شيء منهما. قوله: (**بسبب شيء يشبه العامل**) هو حرف النداء ولا لنفي الجنس، ووجه مشابهتهما حدوث حركة عندهما كالحدوث بالعامل بخلاف هل زيد قائم، وقد قام فإنه لا يحدث بهل وقد شيء. قوله: (**ولذلك جاءت صفاتهما معربة على لفظهما**) أي وهو خلاف القياس؛ لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها حملاً على المحل.

قال الرضي: لما كانت الضمة تحذف في المنادى لحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن يرفع التوابع المفردة؛ لأنها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنه لو كان منادى لتحرك لشبه الرفع، أي الضم بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى.

(مِمَّا حركته غير إعرابية، ولا مُشبهة بها) بخلاف ما حركته إعرابية كجاء زيد، فإنه يعرف بالعامل، فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت، وبخلاف ما حركته مشبهة بالإعرابية (كالماضي)، فإنه مبني على حركة تشبيهاً بالمضارع، فشبهت حركته بحركته، ولأنه لو

وَبَاب يَا زيد، وَلَا رجل، وَفِي نَحْو: هَاهُنَاهْ، وهؤلاهْ.

لالتبس بضمير المفعول، واعترض عليه بأنه منقوض بنحو لم يغزه، وأجيب بأنهم حملوا لم يغزه على نحو قه؛ لأن الأمر مأخوذ من المضارع فلذلك جوزوا لم يغزه ولم يجوزوا ضربه.

الموضع الثاني: مما يجوز فيه إلحاق الهاء هو أن يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو يا رباه، وهاهناه وهؤلاه بالقصر؛ لأن الألف خفية، وأما إذا كان هؤلاء بالمد فهو داخل فيما حركته غير إعراب ولا مشبه به، وهذا إذا لم يلتبس بالمضاف فلا يقال في حبلى حبلاء، فقوله وفي نحو هاهناه عطف على قوله في نحو لم يخشه أي جائز في نحو

حركته حركة المضارع المعرب **(وباب يا زيد)**، أي المنادى المضموم **(و)**، باب **(لا رجل)**، أي المنفي بلا لنفي الجنس المفتوح فإن ضمة الأول وفتحة الثاني تشبهان حركة المعرب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ولذلك جاز في صفتها الحمل على لفظها **(و)** جائز الإلحاق **(في نحو ههناه)**، مما يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو يا رباه **(وهؤلاه)**، بالقصر لأن الألف خفية فزيدت الهاء لإظهارها، وأما هؤلاء بالمد فهو

قوله: **(أن يكون في آخر الكلمة ألف)** أي سالمة كما مثل أو منقلبة وذلك في الندبة كما قرروه في بابها فتقول في أنت بكسر التاء علماً وأأنتيه، ولو سميت بقاموا قلت وأقاموه نص عليه سيبويه تحذف واو قاموا للساكنين وتقلب ألف الندبة واواً الأجل أمن اللبس إذ لو قلت، وأقاماه التبس وعلى ما قررته وهو مأخوذ من التسهيل وذكر أن إلحاق الهاء غالب ينزل قول الشارح. قيل لأن الهاء لا تلحق الساكن إلا الألف فليس بسهو كما زعمه شارح.

قوله: **(وهذا إذا لم يلتبس)** أي إلحاق الهاء إذا لم يلتبس بالمضاف كهناه وههناء؛ لأنهما لا يجوز أن يكونا مضافين فإن أسماء الإشارة لا يفارقها التعريف، فلا يصح إضافتها فلا يشتبه بخلاف نحو حبلى وعصا فإنه يجوز أن يكون مضافاً.

قوله: **(فلا يقال في حبلى حبلاء)** ولا يقال أيضاً في أفعى وأعمى وعصا، أفعاه، وأعماه وعصاه لذلك قاله الشريف.

قيل ضربه لالتبس بضمير المفعول، قاله المبرد، واعترض عليه بأنه منقوص، بنحو لم يغزه، وأُجيب بأنهم حملوا لم يغزه على نحو قِه، لأنّ الأمر مأخوذ من المضارع، فلذلك جوّزوا لم يغزه دون ضربه، (و) مثل (باب يا زيدُ) من المنادى المضموم، (و) باب (لا رجلَ) من المفتوح المنفي بلا التي لنفي الجنس، فإنّ حركتهما شبيهة بحركة الإعراب، لعروضها بما يُشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتهما معربة، مراعاة للفظهما، (و) إلحاق الهاء جائز وقفا (في نحو هَهُناهْ وهؤلاهْ) بالقصر مما آخره ألف يُراد بيانها

وَحذف الْيَاء فِي نَحْو: الْقَاضِي..................

لم يخشه، ونحو هاهناه، ثم هذه الهاء مختصة بحال الوقف وإذا وصلت استغنيت عنها فحذفتها وتحريكها لحن، وأما قول عروة[1]: [الرجز]

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهِ إِيَّاكَ أَسَلْ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهِ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ

فإن عفراء من الدنيا الأمل فضرورة ردية ومعذرته أنه لما اضطر حين وصل إلى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حركها ورويت مكسورة على أصل التقاء الساكنين ومضمومة تشبيهاً بهاء الضمير، وعفراء اسم امرأة.

قوله: (**وحذف الياء**) هذا هو **الوجه الثامن**، والمراد بنحو القاضي كل اسم آخره ياء قبلها كسرة فإن كان ملفوظة نحو القاضي رفعاً وجرًّا فبعضهم يحذفها في الوقف فرقاً بين الوصل والوقف، فيقول جاءني القاض ومررت بالقاض بإسكان الضاد، والأكثر على بقائها؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، فيقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي، وإن لم تكن ملفوظة بل محذوفة للتنوين نحو قاض فالأكثر

داخل فيما حركته غير إعرابية ولا مشبهة به (**وحذف الياء**)، في الوقف عند بعضهم (**في نحو القاضي**)، مما كانت في آخره ياء ملفوظة ساكنة وقبلها كسرة نحو القاضي رفعاً وجرًّا فرقاً بين الوصل والوقف فتقول جاء القاض ومررت بالقاض بإسكان الضاد، وأما إذا كانت الياء مفتوحة كما في حالة النصب فتسكن ولا تحذف؛ لأن الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فأجريت مجراها لأنها قويت بالحركة بخلاف الساكنة فإنها ضعفت بالسكون..

قوله: (**المراد بنحو القاضي كل اسم آخره ياء قبلها كسرة**) أي سواء كان يوزن فاعل أو لم يكن كالمشتري والمتعالي والمستقصي.

نحو يا رباه، لأنّ الألف خفية فزيد لإظهارها الهاء، نعم إنْ التبس بالمضاف كعصاه وحبلاه، لم تجز زيادتها، وإمَّا هؤلاء بالمد فداخل فيما مرّ.

(و) ثامنها (حذف الياء)، وسكون ما قبلها جائز وقفا (في نحو القاضي) رفعا وجرا مما آخره ياء ساكنة قبلها كسرة، فرقاً بين الوقف والوصل، بخلافه نصبا، فإنها لا تُحذف منه؛ خِلافا لِما في المُفصل، بل تبقى ساكنة، لأنها لمَّا تحركت وصلا كانت كالصحيحة، لأنها قويت بالحركة،..............................

(١) أسل مخفف من اسأل، وهو رجز منسوب لبعض بني أسد، وليس لعروة بن حزام العذري، قال البغدادي: راجعت ديوان عروة فلم أجده، وإنما هو من رجز أورده أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب، ونسبه لبعض بني أسد عن الفراء. [انظر: الخزانة ٧/ ٢٥٢]

. . . .

على حذفها؛ لأن التنوين باقٍ تقديراً، وهو الموجب للحذف، فيقال جاءني قاض ومررت بقاض بالإسكان وبعضهم لا يحذفها نظراً إلى أن التنوين ليس في اللفظ، ولم يختلف في باب عصا ورحى بل أثبت الألف في الوقف اتفاقاً كما مر. مع أنها محذوفة في الوصل للتنوين أيضاً، وحذف التنوين أيضاً في الوقف عارض. وذلك لأن الألف خفيفة فلم يختلف في ردها وقد يجعل هذا دليلاً للمازني على المبرد في جميع الأحوال، وعلى سيبويه رفعاً وجرًّا بأن يقال ألف عصا، ورحى لو كانت أصلية لم ترد

. . . .

قوله: (**رفعاً وجرًّا**) قال أبو علي: أما في النصب فلأنك تثبت الياء؛ لأنها بالحركة صارت كالصحيح فتقول رأيت القاضي بالإسكان ورأيت قاضياً بإبدال الألف من التنوين كما سيجيء. قوله: (**لأن التنوين باق تقديراً**) لكونه منصرفاً غير معروف باللام والإضافة.

قوله: (**وبعضهم لا يحذفها**) أي بناء على الاعتداد بالعارض والأول مبني على عدمه وهو الأكثر، ثم المذكور خلاف في اللغة أي وبعض العرب، وليس خلافاً نحويًّا كيف وقد وقف بالياء ابن كثير وورش في أحرف من القرآن. وقال الشيخ أبو حيان: لا خلاف أن الحذف أكثر، واختلف في الأقيس، فقال أبو علي: الحذف أقيس؛ لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال غيره: بل الإثبات؛ لأن ما آخره ألف نحو فتى يوقف عليه بالألف، وقد ثبت أن الصحيح أنها التي من نفس الكلمة فكذلك هذا انتهى. والفرق على الأول مذكور في الشرح. قوله: (**ليس في اللفظ**) والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين فلما حذف التنوين لأجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت ويقال قاضي. قوله: (**ولم يختلف في باب عصا ورحى**) أي في المقصور النون ثلاثياً كان أو غيره كما مر. قوله: (**كما مر**) في قوله وتوقف على الألف في باب عصا ورحى باتقاف وذلك؛ لأن الألف خفيفة بخلاف الياء في قاضي. قوله: (**وقد يجعل هذا**) أي حذف الياء في اقضي وإثبات الألف في عصا. قوله: (**دليلاً للمازني**) فإن مذهب المازني الألف في عصا ورحى حالة الوقف ألف التنوين في الأحوال الثلاث كما مر. قوله: (**على المبرد**) فإن المبرد ذهب إلى أن الألف فيهما حالة الوقف هي الأصل الأصلية في الأحوال الثلاث. قوله: (**وعلى سيبويه**) فإن سيبويه ذهب إلى أن الألف فيهما ألف التنوين حالة النصب والألف الأصلية حالة الرفع والجر كما مر.

قوله: (**لو كانت أصلية**) كما ذهب إليه المبرد وسيبويه.

. . . .

. . . .

في الوقف، كما لم ترد ياء قاض، وجوابه بالفرق كما مر، هذا كله حال الرفع والجر.

وأما في حال النصب فكالصحيح؛ لأنه يدخله الحركة حال النصب فإن كان غير منون فتسكن ياؤه، وتقول رأيت القاضي وإن كان منوناً فتبدل من تنوينه ألفاً، وتقول رأيت قاضياً وإذا ناديت المنقوص فالوجه إثبات الياء نحو يا قاضي وهو قول الخليل؛ لأن الياء إنما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله التنوين، واختار يونس وسيبويه يا قاض بحذف الياء، والإسكان لأن النداء باب حذف وتغيير ولهذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف في غير النداء ففي النداء أولى.

. . . .

قوله: **(بالفرق كما مر)** حيث قال لأن الألف خفيفة دون الياء. قوله: **(هذا كله حال الرفع والجر)** أي ما ذكرنا في الحذف والإثبات في نحو القاضي إذا كان في حال الرفع والجر.

قوله: **(وأما في حال النصب فكالصحيح)** يستفاد منه أن من العرب من يقف على النون المنصوب بغير عوض وقد حكى ذلك أبو الحسن الآمدي، وعليه بنى المتنبي قوله[1]: [الوافر]

ألا أذَّنْ فَمَا أذْكَرْتَ نَاسِي ... وَلا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهُوَ قَاسِي

قوله: **(وإذا ناديت المنقوص)** أي وهو علم أو نكرة مقصودة ومن أقسام المسألة أيضاً الممنوع من الصرف نحو جواري والوقف عليه بالياء والمضاف كقاضي مكة وقاضي المدنية وهو كالنون قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون وبنوا على ذلك فرعاً وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه رددت نونه نحو هؤلاء قاضوا زيد وإذا وقفت قلت قاضون.

قال ذلك أبو حيان: واعترض بوقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] بحذف التون وأجيب بأنه لاتباع الرسم ويجاب أيضاً بأن وقف القراء على ما ذكر وقف اختياري مع نية الإضافة قطعاً وهي منافية للتمام وليس المضاف السابق كذلك إذ لا مانع فيه من قصد التمام، وفي هذا الجواب ما يخصص قولهم وليس ببعيد.

قوله: **(واختار يونس وسيبويه)** هذا النقل عن سيبويه هو المشهور، ووقع في كلام الموصلي أن سيبويه اختار مذهب الخليل ولعله سبق قلم.

. . . .

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدول القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده:

ولا شغل الأمير عن المعالي ... ولا عن حق خالقه بكاسي

وهما من الوافر.

وَغُلَامِي، حُرِّكَتْ أَو سُكِّنَتْ وإثباتُها أَكثر، . . . .

قوله: (وغلامي حركت أو سكنت) يريد أن حذف ياء غلامي وإثباتها جائزان في الوقف سواء حركت ياؤها حال الوصل، أو سكنت لكن إثباتها أكثر من حذفها على كلتا اللغتين، وذكر في المفصل أنه يقال غلامي وضربني بإسكان الياء ولغاميه وضربنيه بإلحاق الهاء فيمن حرك في الوصل، وغلام وضربن بحذف الياء فيمن أسكن في

(و)، في نحو (غلامي)، مما كان في آخره ياء المتكلم المكسور ما قبلها فإنه يجوز الحذف والإثبات على اللغتين كقوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحاً في الوصل وموقوفاً عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف وكقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فكل من أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أولى؛ لأن المنادى محل التخفيف وقوله (حركت)، الياء (أو سكنت)، قيد لقوله وغلامي وحده لا له ولقوله في نحو القاضي؛ لأنه اعترض على صاحب المفصل بأنه عمم المرفوع والمنصوب والمجرور في جواز الحذف ومثل أيضاً بالمنصوب، وهو قوله رأيت جواري والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس كالمرفوع والمجرور في جواز الحذف لما ذكرنا الآن (وإثباتها)، أي إثبات الياء في نحو القاضي الساكن ياؤه في نحو

. . . .

(و) في نحو (غلامِي) مما آخره ياء متكلم قبلها كسرة سواء (حُرِّكت) وصلا، (أو سُكِّنت) فيه، فيقال جاءني القاضي، ومررت بالقاض، وجاءني غلام، ورأيت غلام، ومررت بغلام، وضربن، وفي المفصل والمفتاح ما يدل على أنّ مَن يحرك ياء المتكلم وصلا، لا يحذفها وقفا، قيل وهو أقرب، لأنّ المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصل بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها، ورُدّ بأن الحق جواز حذفها، فقد جاء في القرآن ﴿فَمَا آتَانِيَ اللهُ﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحا وصلا، محذوفا وقفا في قراءة أبي عمرو، وقالون، وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش، بلا خلاف، فيكون على ما في المفصل والمفتاح قراءة مَن حذف وقفا غير صحيحة، لأنه وصل متحركا، ووقف بالحذف، فإثباتها وحذفها جائزان على اللغتين كما شمله قوله، (وإثباتها) في نحو القاضي رفعا وجرا، وضربني، وغلامي (أكثر) من حذفها منه، إذ لا موجب لحذفها،

= الإعراب: "ألا" كلمة للتنبيه "أذن" جملة من الفعل والفاعل المستتر "فما" الفاء لربط الجواب وما نافية "أذكرت" فعل وفاعل "ناسي" مفعول به لأذكرت.
الشاهد: قوله: "ناسي" لأن القياس فيه ناسياً، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به.

عكس قَاضٍ، ....

الوصل، وكذا قرر في بعض شروح "المفصل"، وفي شرح "الهادي"، ونحن أيضاً قلنا كذلك عن قريب، والحق ما ذكره المصنف في شرح "المفصل" وهو أن ذلك ليس على إطلاقه؛ لأنه يؤذن بأن الوقف بالإثبات إنما هو لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف إنما هو لغة من سكن في الوصل، وليس ذلك صحيحاً.

أما الأول فهو الأكثر وقد يحذف من يحرك في الوصل، وقد جاء في القرآن، ﴿وما آتاني الله﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحاً في الوصل محذوفاً في الوقف في قراءة أبي عمرو، وقالون، وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة؛ لأنه وصل متحركاً ووقف بالحذف من غير خلاف.

غلامي سواء تحركت ياؤه أو سكنت (**أكثر**)، من حذفها لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف؛ لأن الوقف محل تخفيف (**عكس نحو قاض**)، مما كان آخره ياء محذوفة لأجل التنوين في الوصل نحو قاض وعم وجوار فإن الحذف في حالة الوقف فيه أكثر؛ لأن حذف التنوين عارض فكأنه موجود فبقيت الياء محذوفة كما كانت محذوفة في

قوله: (**قلنا كذلك عن قريب**) أي في شرح قوله وإلحاق هاء السكت حيث قال فمن حرك أي ياء غلامي، قال في الوقف غلامي بإثبات الياء وتسكينها إلى آخره. قوله: (**وهو أن ذلك**) أي ما ذكر في المفصل. قوله: (**بأن الوقف بالإثبات**) أي بإثبات الياء وتسكينها.

قوله: (**وليس ذلك صحيحاً**) أي كون الوقف. قوله: (**أما الأول فهو الأكثر**) أي أما الإثبات على لغة من تحرك خاصة فغير صحيح فهو الأكثر ض.

قوله: (**أما الأول**) أي وهو الوقف بالإثبات لمن حرك. قوله: (**فهو الأكثر**) أي لا كما يقتضيه الكلام السابق الأول بضميمة ما بعده من تعينه له فتأمل. قوله: (**وقد يحذف**) من يحرك بالإثبات لغة من حركة خاصة، وكون الوقف بالحذف لغة من سكن خاصة ض.

قوله: (**في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف**) أي عن كل من الثلاثة.

قوله: (**وقالون**) اعلم أن هؤلاء يقرؤون بالحذف والإسكان فلهذا قال بخلاف حاصله أن منهم. قوله: (**فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة**) أي وكذا قراءة الثلاثة الباقية في أحد الوجهين.

فإن الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، ومَن حذفها إنما حذفها للتخفيف، لأنّ الوقف محل تخفيف (عكس) نحو (قاضٍ) رفعا وجرا مما حذفت ياؤه للتنوين فإبقاؤه على حذفها وقفا أكثر من إثباتها، لأنّ التنوين مقدر، ومن وقف عليه

. . . .

وأما الثاني فلأن الأفصح الوقف عليه بإثبات الياء أيضاً، فإن جاءني غلامي بإثبات الياء في الوصل ساكنة، والوقف عليه بإثباتها أفصح، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] فكل من أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها أيضاً ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أجدر، وكذلك جميع ما في القرآن إلا في مواضع يسيرة حذفت خطأ في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره.

الوصل ومن رد الياء نظر إلى أن حذف التنوين لفظاً للوقف والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً فلما حذف التنوين زال المانع فعاد المحذوف، وأما إذا كان قاض منادى فيثبت الياء؛ لأنه ما حذفت لأجل التنوين العارض. . . . .

قوله: **(وأما الثاني)** أي الحذف على لغة من سكن فقط فغير صحيح؛ لأن الأفصح ض.

قوله: **(الوقف عليه بإثباتها)** قوله الوقف مبتدأ وأفصح خبره وهو مع خبره خبر إن في قوله فإن جاءني.

قوله: **(فكل من أثبتها ساكنة في الوصل)** أثبتها ساكنة فيه نافع وأبو عمرو، وابن عامر ووقفوا عليها كذلك.

قوله: **(بإثبات الياء)** للضمة لكون المتأول أولى بالحذف من غيره، ولذا يرخم ض.

قوله: **(على النحو الذي ذكره)** في المفصل من حذف الياء على مذهب المسكن في الوصل فظهر أن ما ذكره صاحب المفصل غير مستقيم لا في الأول ولا في الثاني.

بالياء نظر إلى زوال موجب حذفها في الوقف، أمَّا الوقف عليه نصبا فلا يحذف فيه ياء، ويبدل تنوينه ألفا ولم يختلف في إثبات ألف باب عصا ورحى وقفا، مع أنه محذوف وصلا للتنوين أيضاً، لأنّ الألف خفيفة كما مرّ، فلم تؤثر بخلاف الياء، هذا كله في غير المنادى المقصود من ذلك، أمَّا فيه، فإنّ بقي على حرف أصلي فسيأتي، أو على أكثر، فاختيار الخليل أنه كالباقي على حرف، لأنّ الياء إنما تسقط غالباً للتنوين، والمنادى المقصود لا تنوين فيه، واختيار سيبويه الحذف، لأنّ النداء باب حذف وتغيير

وإثباتُها فِي نَحْو: يَا مُرِي اتِّفَاقٌ.

قوله: (وإثباتها) أي إثبات الياء في نحو القاضي وغلامي أكثر من حذف الياء فيهما عكس قاض فإن حذف الياء في قاض أكثر من إثباتها فيه.

قوله: (وإثباتها) اتفقوا على إثبات الياء في نحو يا مري مع الاختلاف في جاءني مر وقاض؛ لأن أصل يا مري يا مرئي وهو اسم فاعل من أرى يرى نقلت حركة الهمزة

(وإثباتها في نحو يامرى اتفاق)، مما لو حذفت الياء لزم الإخلال ببناء الكلمة ومر اسم فاعل من أرى يرى وأصله مرئي فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الياء فبقيت على حرف واحد من أصول الكلمة وهو الفاء ولا يلزم من ذلك امتناع هذا مرو ومررت بمر بحذف الياء وقفاً ووصلاً؛ لأن ذلك إعلال مضطر إليه بخلاف الحذف في نحو يا مري فإنه حذف تخفيفي ولا يلزم من اغتفار

قوله: (اتفقوا على إثبات الياء في نحو يا مري مع الاختلاف في جاءني) من التفرقة بين صورة النداء وغيرها أوهمها كلام المتن كالمفصل وصرح بهما المصنف في شرحيهما فتبعه الشارحون، والذي يقتضيه إطلاق ابن مالك وغيره أنه لا فرق في وجوب إثبات الياءين صورة النداء وغيرها للإخلال ونص عليهما جميعاً يونس والخليل فيما حكاه أبو سعيد، وقال سيبويه وقالا يعني يونس وخليل في مر إذا وقف هذا مري. وقال المرادي تبعاً لشيخه: بعد أن أطلق التصوير وذكر الحكم، وعلل بالإجحاف ولو حذفت الياء ما نصه: فإن قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضاً، قلت: لا يمكن إثباتها وصلاً لما يلزم من الجمع بين الساكنين بخلاف الوقف فإن التنوين يحذف انتهى. ولعل الزمخشري قصد التصوير بالنداء ففهم المصنف قصر الاتفاق عليه فصرح بالخلاف في غيره لما أبداه من المعنى على أن الإعلال الموجب منتف حالة الوقف وإن كان عارضاً، وأيضاً جعله كقاض في جواز الحذف يقتضي إلغاء كونه حينئذٍ على حرف واحد وفيه بعد، إلا أن يقال إن الإثبات فيه أكثر، وقد جعلوا مثل مر في وجوب الإثبات ما حذفت فاؤه نحو تقي مضارع وقى علماً.

قال ابن عقيل: تبعاً لشيخه فإنك حين سميت به صار كشبح، فإذا وقفت عليه ورددت الياء المحذوفة للتنوين لئلا يبقى الاسم على أصل واحد بلا معاقب، وخرج بلا معاقب حالة الوصل انتهى. والظاهر أن المصنف يفرق هنا أيضاً بين النداء وغيره كما فرق بينهما هناك.

مع عدم اختلال الكلمة هنا، (وإثباتها في نحو يا مُرِي)، مما لو حذفت ياؤه لاختل بناء الكلمة، لصيرورتها على حرف واحد أصلي (اتفاق) مع الخلاف في نحو جاءني مرٍ وقاضٍ، ومررت بمرٍ وقاضٍ، ومر اسم فاعل من أرى يُري، وأصله يا مُرئي، نقلت

. . . .

إلى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالاً، فلو حذفوا الياء أيضاً لأخلوا بالكلمة من غير إعلال موجب، وقولنا من غير إعلال موجب احتراز من نحو هذا مر، فإن الحذف فيها للإعلال، وأما نحو ره زيداً فلأنه مجزوم أو في حكم المجزوم على الاختلاف فيه.

الإخلال للإعلال الموجب اعتفاره لمجرد التخفيف. . . . .

قوله: (**لأخلوا بالكلمة**) بخلاف ياء قاضي فإنه يجوز فيه حذف الياء؛ لأنه لا يبقى على حرف واحد أصلي وبخلاف حذف الياء من هذا مر، فإن ذلك وإن أدى إلى بقائه على حرف واحد أصلي لكن اقتضاؤه الإعلال القياسي بخلاف الوقف، فإنه لا يوجب إعلالاً من الياء فلا يجوز إجحاف الكلمة بسببه.

قوله: (**فإن الحذف فيه للإعلال**) وهو التقاء الساكنين وهما الياء والتنوين.

قوله: (**وأما نحو ره**) لا يلفظ بالهاء لفظاً في الوصل بل يكتب بالهاء على لفظ الوقف ض.

قوله: (**وأما نحو ره زيداً**) مثل هذا الأمر تلفظ به في الدرج بدون هاء، ويكتب بها على الأصل الآتي بيانه في الخط.

قوله: (**على الاختلاف فيه**) الأول مذهب الكوفيين، والثاني مذهب البصريين وهو الصحيح.

قوله: (**على الاختلاف فيه**) أي في آخر الكلم في أمر المخاطب عند الكوفيين لكونه مأخوذاً عندهم من الأمر باللام، وفي حكم المجزوم عند البصريين لكونه موقوف الآخر عندهم على البناء، وإنما حكموا عليه بذلك تشبيهاً له، بما فيه لام الأمر من حيث إن كل واحد منهما طلب الفعل.

حركة همزته إلى الراء، وحذفت الهمزة، ثم حذفت الضمة استثقالا، فلو حذفت الياء أيضاً لاختلت الكلمة من غير إعلال موجب، بخلاف حذفها من نحو قاض، ونحو مر غير منادى، فإنه للإعلال لالتقاء التنوين مع الياء الساكنة، هذا ما قرره أكثر الشراح؛ تبعا لظاهر كلام المصنف، وبعضهم لمَّا رأى أنّ جمهور النحاة التابع لهم ابن مالك سووا بين المنادى وغيره في لزوم الإثبات، لاختلال الكلمة فيهما أجاب عما أوهمه كلام المصنف من الفرق بينهما بأنه إذا لزم الإثبات في النداء، ففي غيره أولى، لأنّ النداء يُحذف فيه ما لا يُحذف في غيره، بدليل الترخيم، ويُردّ هذا بما صرح به المصنف في شرحه من الفرق بينهما باختلال الكلمة في المنادى من ذلك من غير إعلال.

وَإِثْبَاتُ الْوَاو وَالْيَاء وحذفُهُمَا فِي الفواصل والقوافي. . . . .

قوله: (وإثبات الواو والياء) في نحو زيد لم يغزو ولم يرمي وحذفها من يغزو ويرمي في الفواصل والقوافي فصيح، والمراد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام، وذلك أنهم يطلبون فيها التماثل كما يطلب في القوافي. والقافية من قفوت أي تبعت كأن أواخر الأبيات تتبع بعضها بعضاً.

قوله: (**وحذفهما**) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في جمع المذكر

(**وإثبات الواو والياء**)، نحو زيد لم يغزو ولم يرمي (**وحذفهما**)، نحو زيد يغزو ويرم (**في الفواصل**) وهي رؤوس الآي ومقاطع الكلام (**والقوافي**)، والقافية من قفيت أي تبعت كأن أواخر الأبيات تتبع بعضها بعضاً. . . . .

قوله: (**وإثبات الواو والياء**) وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح. قال في بغية الطالب: والإثبات أقيس انتهى. ومما ورد فيه من الفواصل، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤] وهذا من مقاطع الكلام وليست رأس آية وقد وقف بالإثبات فيهما ابن كثير ومن القوافي قول زهير[1]: [الكامل]

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يخلقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

قال اليزدي:

كان لا يفري من الفرى وهو القطع فحذفت الياء، ثم ألحق ياء لإطلاق الشعر ولا جائز أن تكون هذه الياء اللام؛ لأن الفصاحة تأبى أن يكون بعض الياآت للإطلاق وبعضها أصلية، ومعنى البيت أنك تقدر على ما تقدر، وبعض القوم ليس كذلك والخلق التقدير انتهى.

ومذهب سيبويه أن الحذف في غير الفواصل والقوافي لا يجوز إلا في الشعر، وأجاز الفراء حذف الياء من الاسم والفعل لدلالة الكسرة والذي صح سماعاً قول سيبويه نعم حذف بعض القراء في غيرهما اتباعاً لرسم المصحف نحو الداع إذا دعاني.

(وإثبات الواو والياء) في نحو لم يغزو ولم يرمي (وحذفهما) في نحو زيد يغز ويرم إذا وقع ذلك (في الفواصل)، وهي رؤوس الآي، ومقاطع الكلام (و) في (القوافي)، وهي أواخر الأبيات، من قفوت، أي تبعت، كأنّ أواخرها تتبع بعضها بعض

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٩، وهمع الهوامع ٣/ ٤٩٢.

فصيح، وحذفهما فيهمَا فِي نَحْو: لم يغزوا، وَلم تَرْمِي، وصَنَعُوا قَلِيلٌ.

جا نحو الزيدون لم يغزوا وفي الواحدة المخاطبة نحو: أنت لم ترمي قليل؛ لأن الواو والياء فيهما اسم برأسه فحذفه مخل بخلاف ما تقدم فإنه جزء كلمة في الآخر، فإذا

نقره (**فصيح**)، وذلك لقصد تناسب بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو بعضها مذكوراً، أو قصد التخفيف فيها لتعددها (**وحذفهما**)، أي حذف الواو والياء (**فيهما**). أي في الفواصل والقوافي (**في نحو لم يغزوا**)، مما كان فيه الواو وضمير الجمع المذكر (و)، في نحو (**لم ترمي**)، مما كان الياء فيه ضمير المخاطبة المؤنثة (**وصنعوا**) في نحو قوله:

لا يُبْعِد الله إخواناً لنا ذهبوا ... لَمْ أَدْرِ بعدَ غَداةِ البين ما صنع

أي ما صنعوا، فإنه لما حذف الواو منه علم أنه واقف لا واصل (**قليل**) لأن كل

لك قوله: (**وفي الواحدة المخاطبة**) أدخل منها في هذه الاستعمال ياء المتكلم كقراءة أبي عمرو وغيره في الوقف رب أكرمن وأهانن. وكقول الشاعر[1]: [المتقارب]

وَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلا ... دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

قوله: (**بخلاف ما تقدم**) من حذفها في زيد يغزو وارم وأمثالهما في القوافي والفواصل ض.

قَ (فصيح) بخلاف وقوعه في غير الفواصل والقوافي، إذ يغتفر فيهما ما لا يُغتفر في غيرهما لغرض التناسب بينهما، لأنّ محلهما محل تخفيف، (وحذفهما) أي الواو والياء (فيهما)، أي في الفواصل والقوافي (في نحو) الرجال (لم يَغْزُوا) وأنت (لم تَرْمِي) والإخوان (صَنعُوا) في قول الشاعر: [البسيط]

لَا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَاناً لنا ذَهَبُوا ... لم أدرِ بعد غداة البين ما صنع

أي ما صنعوا (قليل)، لأنّ كلاً منهما في ذلك كلمة برأسها، فحذفه مخل بالكلمة، بخلاف حذف ما مرّ فإنه جزء كله، فما بقي منها دليل على ما حذف، وإنما حذفنا تشبيها للواو والياء الساكنين وصلا بالحركة، فسقطتا كالحركة، ولأنه لو قال في البيت ما صنعوا، لم يدر أواصل هو أم واقف، فلما حذف علم أنه واقف، ولا يجوز حذف الألف، لأنها خفيفة، لم يثقل اللفظ بها.

---

(١) هو في ديوان الأعشى ص ٢٠٥، وقد بدى البيت في الديوان بالفاء.

. . . .

حذف دن بقية الكلام عليه وأنشد سيبويه[١]: [البسيط]

لَا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَاناً لَنا ذَهَبُوا ... لم أدر بعد غداة البين ما صنع

واحد من الواو والياء كلمة برأسها فحذفه مخل بخلاف حذف ما تعدم فإنه جزء من الكلمة فما أبقى منها دليل على ما ألقى . . . .

قوله: **(وأنشد سيبويه)** بحذف واو الجمع.

قوله: **(وأنشد سيبويه[٢] في كتابه سمعت من يروي هذا الشعر من العرب ينشده[٣]**: [البسيط]

لا يُبْعِدُ اللهُ أصحاباً تركْتُهُمُ ... لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأمْسِ ما صَنَعْ

يريد صنعوا، وفيه أيضاً أبيات أخر منها، قوله[٤]: [البسيط]

طافت بأعلاقه خودٌ يمانيةٌ ... تدعو العرانين من بكرٍ وما جمع

يريد جمعوا وقول الآخر[٥]: [الطويل]

جَزَيْتُ ابنَ أَوْفَى بالمَدِينَةِ قَرْضَهُ ... وقُلْتُ لِشَفَّاعِ المَدِينَةِ أَوْجِفْ

يريد أوجفوا. وقول عنترة: [الكامل]

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمْ

يريد تكلمي. وظاهر كلامه وكلام الشارح وغيرهما أنه قد جاءت الرواية في القوافي المذكورة بالإسكان، وقال اليزدي: بعد أن ذكر بيت الشرح ومصراع عنترة ما لفظه والكلام في وجوب حذف الضمير وإلحاق حرف الإطلاق كما سبق في الأول يريد ما نقلناه عنه قريباً. ومقتضاه أن ما ذكروه من الحذف أمر تقديري وهو خلاف ذلك الظاهر، وقد قال أبو حيان: وإذا وقفت على ما حذفته في قافية أو فاصلة فحكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حكم الصحيح. قوله: **(لا يبعد الله)** نهي بمعنى الدعاء.

. . . .

---

(١) هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبي بن مقبل.
والاستشهاد بالبيت في قوله (صنع) وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو، وياء يقضي ويرمي غير مبالين باختلال الوزن. انظر: الحماسة ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٥٣.

(٣) البيت من شعر ابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٨٢.

(٤) البيت من شعر ابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٨٢.

(٥) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٩٤.

وَحـــذف الْــوَاو فِـــي ضَـــرَبَـــهُ، ....

أي ما صنعوا وسببه أنه لو قال صنعوا لم يدر أواصل هو أو واقف وأيضاً لما رأى الواو والياء ساكنين في الوصل شبههما بالحركة فأسقطهما كما تسقط الحركة ولا يجوز حذف الألف؛ لأنها خفيفة ولم يثقل اللفظ بها، وأما في غير الفواصل والقوافي فالوقف على الفعل المعتل اللام مرفوعاً بإثبات لامه، تقول: هو يغزو ويرمي، ويخشى إذ الحذف فيها دليل الجزم فيستوي حال الوصل والوقف في اللفظ، ويختلف في التقدير فإن الضمة تكون مقدرة في حال الوصل محذوفة في حال الوقف ومنصوباً بالإثبات لا غير فتقول: لن يغزو ولن يرمي بإسكان اللام فتحذف الحركة التي كانت ثابتة في الوصل وكذلك تقول لن يخشى بإثبات الألف؛ لأن الحركة إنما لم تظهر حال الوصل لكون الألف لا تقبلها، وأما المجزوم والموقوف من المعتل، فقد ذكرنا جواز الأمرين فيه، أي الإسكان وإلحاق هاء السكت.

قوله: (**وحذف الواو**) الأصل في ضربه.........................

(**وحذف الواو من نحو ضربه**)، مما اتصل به هاء الضمير المذكر ولم يكن قبله كسرة نحو منه وعنه إذ أصلها ضربهو ومنهو وعنهو لقولهم في المؤنث ضربها ومنها وعنها والألف من نفس الكلمة، وأما الواو فقيل إنها من نفس الكلمة وقيل زائدة وكذا الياء من نحو به فحذف الواو في الوقف وجوباً بالاتفاق وكذا الياء من نحو به؛ لأن صلة الهاء ضعيفة وقد يحذف في الوصل كثيراً فحذف في الوقف وجوباً وبالحذف في الوصل أحسن إذا كان قبل الهاء حرف علة نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، و﴿وَشَرَوْهُ

قوله: (**وسببه أنه لو قال**) أي سبب حذف الواو في جمع المذكر، وكذا الياء في الواحدة المخاطبة، وسبب حذف الواو في ما صنعوا ض.

قوله: (**بإثبات لامه**) هو خبر قوله الوقف ومرفوعاً حال من الفعل ومنصوباً عطف عليه وأراد بالإثبات إثبات اللام وكأنه قال لا غير دفعاً لتوهم زيادة النصب في الفعل على غيره كما في الاسم. قوله: (**فيستوي حال الوصل**) فإنه يقال في الحالين يغزو ويرمي ويخشى.

قوله: (**ومنصوباً بالإثبات**) اي بإثبات اللام. قوله: (**وأما المجزوم والموقوف**) فقد ذكر الأحوال الثلاث للمعتل أي الرفع والنصب والجزم.

قوله: (**فقد ذكرنا جواز الأمرين**) في قوله وجاز في نحو لم يخشه ولم يغزه إلى آخره.

(وحذف الواو) وإسكان ما قبلها واجب وقفا (في نحو ضَرَبَهُ) مما اتصل به هاء

وضَـرَبَـهُـمْ. . . . .

ومنه، وعنه، ضربهو، ومنهو، وعنهو، لقولهم في المؤنث ضربها، ومنها، وعنها، والألف مع المؤنث من نفس الكلمة باتفاق، وأما الواو والياء في المذكر فيقيل إنهما من نفس الاسم، والظاهر من كلام سيبويه أنهما زائدتان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً، ثم إذا كان قبل الهاء حرف مد أو لين كان حذفهما أحسن فراراً من اجتماع المتشابهات، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] وإلا فالإثبات أحسن كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] هذا كله في الوصل، وليس في الوقف إلا سكون الهاء؛ لأن صلة الهاء ضعيفة وقد يحذف في الوصل فيلزم حذفها في الوقف، وأما ضربهم وضربكم، وعليهم وبهم،

بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] كراهة اجتماع المتشابهات وإلا فالإثبات أحسن كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] (و)، نحو (**ضربهم**)، مما اتصل به ضمير الجمع المذكر الغائب والمخاطب نحو منكم وعليهم وبهم والأصل ضربهموا بدليل ثبوت الألف في التثنية نحو ضربهما ومنكما فحذفت الواو في الوقف وجوباً كما

قوله: (**والألف مع المؤنث من نفس الكلمة باتفاق، وأما الواو والياء في المذكر فقيل إنهما من نفس الاسم إلى آخره**) ينافيه في المذكر والمؤنث قول الموصلي وأما نحو صده فالهاء هي الاسم بالاتفاق لعدم احتياج المتصل إلى كثرة الحروف والواو التي تتبعه في اللفظ للإشباع، وأما نحو صدها فالضمير عبارة عن الهاء والألف عند البصريين وعند الكوفيين هو الهاء والألف صلة للفتحة انتهى وهو أقرب. قوله: (**وإلا فالإثبات أحسن**) ظاهره أنه أحسن في نحو منه ولدنه وأكرمه ونحوها، وهو مما رجحه سيبويه لكن رده أبو العباس المبرد، قال ابن مالك: والسماع يعضد ما قاله أبو العباس وهو المختار واختاره أيضاً نجم الأئمة وغيره وبه قرأ أكثر القراء ومقابل الأحسن في القسمين الإثبات في نحو: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] و﴿وَشَرَوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠] وبه قرأ ابن كثير والحذف فيما قبل هائه متحرك وهو لغة بني عقيل بضم العين وجاء عنهم إسكان العين أيضاً.

قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون ﴿إن الإنسان لربه لكنود﴾ [العاديات: ٦] بالجزم ولربه الكنود بغير تمام أي باختلاس حركة الهاء.

قوله: (**لأن صلة الهاء ضعيفة**) يسمون الألف والياء والواو التي هي زوائد بعد هاء الضمير وميمه صلات وهي حروف ضعيفة ليست بقوية كالحروف الصحيحة فيجوز حذفها.

ضمير مذكر، ولم يكن قبله كسرة، ولا ياء، نحو منه وعنه، (و) في نحو (ضَرَبَهُم) مم

فِيمَن أَلْحق، وَالْيَاء فِي نَحْو: تِهِ وذه وَهَذِه.

فالأصل فيها إلحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الألف في التثنية نحو ضربكما وضربهما، وعليهما وبهما، فإذا وقفت فليس إلا إسكان الميم وحذف الواو والياء؛ لأنهما زائدان وقد يحذفان في الوصل كثيراً نحو: ضربكم زيد، وضربهم عمرو، وإنما

حذفت في الوصل كثيراً، وإنما قال (**فيمن الحق**)، لأن من لم يلحق الواو في الوصل لا يتصور حذفها في الوقف (و)، حذف (**الياء في نحوته**)، مما اتصل به هاء الضمير المذكر المكسورة لكسرة ما قبلها ولم يذكر ههنا قوله فيمن ألحق لذكره قبل، وكذلك يحذف الياء من ميم الجمع إذا كانت مكسورة لكسرة ما قبلها أو لوقوع ياء ساكنة قبلها نحو عليهم وبهم فإنه حذف الياء منه فيمن ألحق (و)، حذف الياء في (**هذه**)، وأصله هذي

قوله: (**فالأصل فيها إلحاق الواو والياء في الوصل**) أي إلحاق الواو في الأولين والياء في الأخيرين وجعل الإشباع بالكسر فيهما الأصل بالنظر إلى السكون؛ لأنه للتخفيف ولم يرد أنه الأصل في نفسه إذ الأصل فيهما أيضاً إنما هو إشباع الضم وقد قرأ كذلك ابن كثير وأبو جعفر وغيرهما وإن كان الإشباع بالكسر أقيس للاتباع. قوله: (**وقد يحذفان في الوصل كثيراً**) بل الحذف فيه أشهر من الإثبات قاله نجم الأئمة وغيره.

اتصل به ضمير جمع مذكر، مخاطب أو غائب، نحو منكم وعليهم (فيمن ألحقَ) الواو بذلك وصلا، فقال: ضربهو، ومنهو، وعنهو، وضربهمو، ومنكمو، وعليهموا، وهو الأصل، لقولهم في المؤنث ضربها، وفي التثنية ضربهما، فيقال وقفا ضربهْ، ومنه وعنه إلى آخره بالإسكان، وحذف الواو، لزيادتها كما يقوله مَن لا يلحق، وإنما قال فيمن ألحق، لأنّ من لم يلحق وصلا لا يتصور منه الحذف، وقفا.

واعلم أنّ إلحاق الواو بضمير المذكر وصلا مفردا أو جمعا إذا اتّصل باسم أو فعل أو حرف، نحو غلامه، وغلامهم، وضربه وضربهم، ومنه ومنهم جائز مطلقا، لكن الحذف فيما قبل هاء ضمير المفرد منه حرف لين، نحو: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أحسنُ، كراهة اجتماع المتشابهات. وكذا إنْ كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائيا نحو منه وعنه، والإثبات فيما عدا ذلك. نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] أحسن، إلّا مع ضمير الجمع، فالأحسن الحذف. ويأتي في حذف الياء، وإثباتها ما تقرر في حذف الواو، وإثباتها نحو عليه وعليهم.

(و) حذف (الياء) واجب وقفا (في نحو تِهِ وهذِهِ) من أسماء الإشارة، فيمن ألحق

. . . .

قال فيمن ألحق؛ لأن من لم يلحق الواو والياء في الوصل لا يتصور منه الحذف في الوقف. وهذه أصله هذي والهاء بدل من الياء بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما نحو: أنت تفعلين ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع فجعله بدلاً من الياء هو القياس وبعد أن جعل الهاء بدلاً من الياء جاز وجهان:

أحدهما: أن تلحق بعد الهاء ياء زائدة كما في بهى فإذا وقفت قلت هذه بالإسكان وحذف الياء كما تقول مررت به بالإسكان.

والثاني: من الوجهين أن تكون ساكنة لا تلحق بعدها ياء لا في الوصل، ولا في الوقف نحو هذه أمة الله بالهاء الساكنة، فكأنهم أحبوا أن يكون العوض كالمعوض عنه في السكون. وحكم ته مثل حكم هذه في جميع ما ذكر وكلاهما من أسماء الإشارة للمؤنث.

فأبدل الهاء من الياء؛ لأن الياء تجيء للتأنيث بخلاف الهاء نحو تضربين وحينئذ فيه وجهان: أحدهما: إلحاق ياء زائدة به كما في بهي فإذا وقفت عليه وقفت بإسكان الهاء وحذف الياء. والثاني: أن تكون الهاء ساكنة في الوصل والوقف لأنه لما كان الياء المعوض عنه ساكناً فيه ضمير المخاطبة المؤنثة **(وصنعوا)** في نحو قوله:

لا يُبعد الله إخواناً لنا ذهبوا　　امْ أَدْرِ بعدَ غَداةِ البينِ ما صنع

أي ما صنعوا، فإنه لما حذف الواو منه علم أنه واقف لا واصل **(قليل)** لأن كل

قوله: **(ولم يثبت للهاء تأنيث)** فلا يكون ها هنا في أصله للتأنيث بل يكون بدلاً عن حروف التأنيث التي هي الياء.

قوله: **(في جميع ما ذكرنا)** فتكون هاؤه بدلاً من الياء.

الياء بذلك، فقال تهي، وهذهي، فيقال تهْ وهذهْ، بإسكان الهاء كما يقوله مَن لم يلحق، وأصل هذه هذي فأبدلت الهاء من الياء، لأنّ الياء تجيء مع الكسرة التي هي من جنسها للتأنيث، كأنت تفعلين، بخلاف الهاء، وحينئذ فيه وجهان، أحدهما، إلحاق ياء زائدة بعد الهاء كما في تهي، فإذا وقفت قلت هذهْ بالإسكان، وحذف الياء كما تقول: مررت به، وثانيهما أنْ يسكن الهاء وصلا ووقفا بلا إلحاق ياء، نحو هذه أمة الله، لأنه لمّا كان المعوّض عنه ساكناً جعل عوضه كذلك، وتهْ كهذه فيما ذكر.

وإبدال الْهمزة حرفاً من جنس حركتها عِنْد قوم مثل: هَذَا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، ....

جاربردي: قوله: (وإبدال الهمزة) مبتدأ خبره عند قوم وهذا هو **التاسع من الوجوه** الأحد عشر فإذا كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلأ، وهو العشب أو سكون سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة أو كسرة نحو الخبء وهو ما خبئ والبطء وهو نقيض السرعة والردء وهو العون، فإنه يوقف عليها بإبدال الهمزة حرف لين من جنس حركتها فيجعل في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياء، ثم إن كان قبلها فتحة تبقى الفتحة.

نقره كار: واحد من الواو والياء جعل عوضه ساكنا أيضاً (**وإبدال الهمزة**)، التي وقعت في الآخر (**حرفاً من جنس حركتها عند قوم**)، فإن كان ما قبلها مفتوحاً نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله وإن كان ساكناً أبدلتها كذلك، ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة أو كسرة (**مثل هذا الكلو**)، ما قبلها مفتوح (**والخبو**)، ما قبلها ساكن وقبل الساكن فتحة (**والبطو**) ما قبلها ساكن وقبله

لطف الله: قوله: (**هذا هو التاسع من الوجوه**) بين هذا الوجه وآخرها بعد اشتراكهما في النقل افتراق من الطرفين لعدم الإبدال في الآخر وعدم اختصاصه بالمهموز ويجريان هذا بعد المتحرك وكذا مع بقاء السكون على ما سنبينه والتفصيل هنا أن الكلمة إذا كان آخرها همزة وقف عليها، فإن كان بعد متحرك أبدلها الحجازيون بمجانسة حركة ما قبلها كما هو القياس في نحو راس، وبير، وبوس، ويقولون هذا الكلا بألف وهذه الأكمو بواو واهني بياء ويبدلها غيرهم بمجانس حركتها فيجعلونها في نحو الكلا واواً في الرفع وألفاً في النصب وياء في الجر وهذه اللغة هي مراد المصنف والشارح، وإن كانت بعد ساكن نقلت حركتها إليه وحذفتها الحجازيون واقفين على حامل حركتها وهو الحرف السابق عليهما فيعطونه في الوقف ما يكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه من السكون والروم والإشمام وغيرها، وأما غيرهم فيثبتونها بعد النقل ساكنة وستأتي هذه في الحادي عشر أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها نقلاً أو اتباعاً وهي المرادة ها هنا فيقولون في الوقف على الخبء والبطؤ والردء مع النقل رفعاً ونصباً وجرًّا.

كما قال الشارح: ومع الاتباع الخبا والبطو.............................

فلاح: (و) تاسعها (إبدال الهمزة) الواقعة آخرا (حرفاً من جنس حركتها) كائن (عند قوم) من العرب، ثم إن كان ما قبلها مفتوحا تُرك بحاله، أو ساكناً تقلب حركتها إليه، سواء كان قبله فتحة أم ضمة، أم كسرة، وقد مثل لها على هذا الترتيب، فقال (نحو)، وفي نسخة بمثل (هذا الكَلَوْ) بفتح اللام في الوقف على الكلأ، وهو العشب، (والْخَبُوْ) بضم الباء في الوقف على الخبْء بإسكانها، وهو ما خبيء، (والْبُطُوْ) بضم الطاء في الوقف

والرِّدُو، وَرَأَيْت الكَلا، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ، وَمِنْهُم من يَقُولُ: هَذَا الرِّدِيْ، وَمِنَ البُطُوْ فَيُتْبِعُ.

ك وإن كان قبلها سكون ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فيقال هذا الكلو، والخبو، والبطو، والردو، ورأيت الكلا والخبا، والبطا، والردا، ومررت بالكلى والخبى، والبطى والردى، فجوزوا هذا الرد، وبكسر الأول وضم الثاني، والبطي بالعكس لعروض الواو والياء، ومنهم من يغير فيتبع الضم الضم، والكسر الكسر، فيقول هذا الردى بكسرتين ومن

ج ضمة (**والردو**)، ما قبلها ساكن وقبله كسرة (**ورأيت الكلا والخبأ والبطا والردا ومررت بالكلى والخلى والردى ومنهم من يقول هذا الردى**)، في هذا مما كان أوله مكسوراً في حالة الرفع (**ومن البطو**)، مما كان أوله مضموماً في حالة الجر (**فيتبع**)، الضم الضم والكسر الكسر فتقلب الواو ياء والياء واواً فراراً من الخروج من الضمة إلى الكسرة

ل والردى بألف وواو وياء رفعاً ونصباً وجرًّا في الثلاثة فيقال: هذا الخبا ورأيت الخبا، ومررت بالخبا، وهذا البطو ورأيت البطو، ومررت بالبطو، وهذا الردى، ورأيت الردى، ومررت بالردى، وربما أبدلت الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق لعدم النقل فيكون واواً في الرفع وياء في الجر، فيقال هذا الخبو ومررت بالخبو مثلاً بياء ساكنة ويكون في النصب ألفاً فيلزم لأجلها تحريك الساكن بالفتح فيقال رأيت الخبا. قوله: (**تنقل حركة الهمزة**) أي بعد الإبدال.
قوله: (**فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو إلى آخره**) الأربعة الأولى بواو بعد فتحتين وفتحة وضمة وضمتين، وكسرة وضمة، والثانية بألف بعد فتحتين في الأولين وضمة وفتحة وكسرة وفتحة والثالثة بياء بعد فتحتين وفتحة وكسرة وضمة وكسرة وكسرتين. قوله: (**لعروض الواو والياء**) إشارة إلى جواب دخلين وهما لزوم فعل وفعل ووقوع الواو طرفاً قبله ضمة.
قوله: (**ومنهم من يغير**) هم قوم من بني تميم يفرون من النقل من الهمزة إلى تحريك الساكن الصحيح غير المضاعف بحركة الفاء أي حركة كانت اتباعاً لأجل استثقال الجمع بين ساكنين أحدهما الهمزة، وسووا في **ذلك** بين الأحوال الثلاثة كما سوى غيرهم في النقل بينها. قال ذلك أبو حيان وغيره ومنه يعلم أن هذا الاتباع ليس بمختص بهذا الردى ومن البطو كما

ق على البطء بإسكانها، ضد السرعة، (والرِّدُوْ) بضم الدال في الوقف على الرِّدي بإسكانها العون، فيقال في الرفع ما ذكر، (و) في النصب (رأيت الكَلَا والخَبا والبُطا والرِّدَا) في الجر (مررت بالكَلَيْ والخَبِيْ والبُطِيْ والرِّدِيْ)، فجوزوا هذا الرِدُو بكسر أوله، وضم ثانيه، والبطي بالعكس مع ثقلهما، لعروض الواو والياء، ولثقل الهمزة، (ومنهم من يقول) وهم طائفة من بني تميم: (هذا الرَّدِي ومِنَ البُطُوْ فَيُتْبع) العين ألفاً فرارا من الثقل.

والتّضْعيفُ فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك . . .

ﺟﺎ البط وبضمتين، وأما إن كان قبلها ضمة نحو اكمؤ جمع كمء، وهو نبت فيقلبونها واواً نحو اكمو، وإن كان قبلها كسرة فيقلبونها ياء نحو اهنيء من هناه الطعام.

قوله: (**والتضعيف**) هو **الوجه العاشر** وذلك بأربعة شرائط وهو:

أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة.

وأن يكون صحيحاً فإن نحو القاضي لا يضعف لاستثقال حرف العلة.

وأن لا يكون همزة نحو الكلاء لئلا يجتمع همزتان.

ﮔﺮ وبالعكس ومن جوز ذلك قال لعروضها، وأما إن كان ما قبلهما مضموماً نحو أكمؤ في جمع كمء فيقلبونها واواً، وإن كان ما قبلها مكسوراً يقلبونها ياء نحو اهني وهو المضارع المتكلم من هنأني الطعام (**والتضعيف**)، بأربعة شروط (**في**)، الحرف الموقوف عليه (**المتحرك**)، احتراز عن الساكن؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة (**الصحيح**). احتراز عن نحو القاضي فإنه لا يضعف لاستثقال حرف العلة (**غير الهمزة**)، احتراز عن الهمزة فإن الهمزة لا تضعف لئلا يجتمع همزتان (**المتحرك**) . . . .

ﻗ يوهمه كلام المصنف والشارح، وعلم أيضاً مما قدمته. قوله: (**من هناه الطعام**) قال في القاموس: يقال هَنَأني ولي الطعامُ يهنأُ ويَهْنِئُ، ويقال أيضاً هناه يهنؤه ويهنِئُه أطعمه وأعطاه انتهى. وجعل أهنئ للمتكلم من هذا الاستعمال أنسب كما يظهر بالتأمل. قوله: (**وهي أن تكون الحرف الموقوف عليها متحركاً**) يستغنى بهذا الشرط عن اشتراط بعضهم أن لا يكون اللفظ الموقوف عليه منصوباً منوناً إذا أبدل تنوينه ألفاً لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه حينئذٍ بل الموقوف عليه هو الألف ولا حظ لها في الحركة. قوله: (**كالعوض من الحركة**) فحيث لا حركة ولا تضعيف. قوله: (**فإن نحو القاضي لا يضعف**) مراده المنصوب وقد يعمم؛ لأنه لا مانع من اجتماع مانعين ومثل غيره بشرد وبقي. قوله: (**لئلا يجتمع همزتان**) أي وقد اجتنب اجتماعهما العرب فلم يدغم الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عيناً نحو سال.

ﻗّ وأمَّا إنْ كان قبلها ضمة نحو أكمو جمع كمي، فتقلب واواً أو كسرة، نحو أنا أهنيء من هنأت واعلم أنّ المرادي حكى لغتين أخريين، إحداهما أن تبدل الهمزة بعد سكون باق في الرفع والجر، نحو هذا البطؤ، ومررت بالبطوء، وعليه يجتمع ساكنان، وأمَّا في النصب فيلزم فتح ما قبلها ثانيتهما، ونسبتها للحجازيين أن تحذف الهمزة مطلقا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وتبدل ألفاً مطلقا بعد فتحة لحقتها، فيقولون الكلأ في الأحوال كلها.

(و) عاشرها (التضعيف) كائن (في) الحرف (المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك . . . .

مَا قبله، مثل: جَعْفَر وَهُوَ قَلِيل، ....

ي وأن يكون ما قبله متحرك لئلا يجتمع سواكن وذلك مثل قولك: جعفر، وهو قليل

ق ما **قبله)**. احتراز عن الساكن لئلا يجتمع ثلاث سواكن وليس من ذلك نحو دواب؛ لأن حرف المد قائم مقام الحركة **(مثل)**، هذا **(جعفر وهو قليل)**، لأن الوقف للتخفيف والتضعيف ينافيه.................................

ج قوله: **(لئلا يجتمع ثلاث سواكن)** إن قلت قد اجتمعت في نحو دواب قلت أجاب اليزدي بأن التقاء الساكنين على حدهما يجري مجرى التقاء متحرك وساكن ومقتضاه جواز الوقف بالتضعيف على نحو ثواب وهو القياس لكن يخالفه تمثيل ابن هشام لما قبله ساكن بزيد وأبو حيان وغيره له بيوم وبين.

قوله: **(وهو قليل)** قال الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل واتباعه لم يؤثر التضعيف. عن أحد من القراء إلا ما روي عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: ﴿مُّسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣] في سورة القمر بتشديد الراء انتهى. وفي إعراب الحلبي وهو ملخص من البحر أنه قرأ الأعمش، وعمران بن حدير بالتشديد قال ويروى عن عاصم قال وفيه وجهان:

أحدهما: أنه مشتق من طر الشارب، والنبات أي ظهر ونبت بمعنى أن كل شيء قل أو كثر ظاهر في اللوح غير خفي فوزنه مستفعل.

والثاني: أنه من الاستطار كالقراءة العامة وإنما شددت الراء من أجل الوقف، ثم جرى الوصل مجرى الوقف فوزنه مفتعل كقراءة الجمهور انتهى. وهو يفهم أن التشديد في الرواية عن عاصم لا يختص بحالة الوقف كما أفهمه الكلام السابق ويمكن التوفيق فليتأمل.

قّ ما قبله) فلا تضعيف في ساكن كقم، لأنّ التضعيف كالعرض من الحركة، ولا في متحرك معتل، كرأيت القاضي، لثقل حرف العلة، ولا في متحرك صحيح همزة كالكلأ لئلا يجتمع همزتان، ولا في متحرك صحيح غير همزة قبله ساكن كبكر لئلا تجتمع ثلاثة سواكن، وليس منه دواب، لأنّ حرف المد قائم مقام الحركة، فالتضعيف إنما يجوز بهذه الشروط الأربعة (مثل جَعْفَرّ) بتشديد الراء، (وهو قليل) استعمالا، لوقوع التضعيف

وَنَحْو: القَصَبّا شَاذ ضَرُورَة.

ك لمجيء التضعيف في محل التخفيف وشذ قوله[١]: [الرجز]

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

لأنه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل، وإنما قلنا إنه حال الوصل؛

ج (ونحو) قول الشاعر: مثْلُ الحريقِ وافقَ (القَصَبَّا شاذ ضرورة)، لأنه أتى بالتضعيف الذي هو حكم الوقف في حالة الوصل؛ وذلك لأن القوافي إذا حركت فإنها إنما نحرك على نية وصلها وأما من يقول أن تحريكها لأنه قد زيد عليه حرف مد لوقف عليه وهو الذي يسمى إطلاقاً فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير شاذ.

أما على الأول فن حيث إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ومعنى هذا الإجراء الجمع بين حكمهما، وأما على الثاني فن حيث إنه جمع بين الحركة والتضعيف وشرط أحدهما انتقاء الآخر؛ لأن التضعيف في الوقف كالعوض من الحركة. . . . .

ك قوله: (وشذ قوله) قيل في شذوذه نظر لما قرع سمعك غير مرة من أن الضد يحمل على الضد قلت حمل الضد على الضد خلاف الأصل لا يرتكب ما لم يدل دليل على ثبوته ض.

قوله: (وشذ قوله[٢]: مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا) قال العيني: عزا في الكتاب لرؤبة وعزاه أبو حاتم لأعرابي وابن يسعون لربيعة بن صبح فيما زعم من قصيدة مزجرة انتهى وعن ابن الأعرابي هي من شواذ الرجز لا يعرف قائلها، وأنشد بعض الشارحين قبل المصراع السابق:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا

وظاهره أنه متصل به ومقتضى نقل غيرهما خلاف ذلك، قال الزمخشري، قال الراجز:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا
إِنَّ الدَّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا
يَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا
أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا وَالتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ وَالتَّهَبَّا

وقوله: جدبا بفتح الدال ليمكنه التضعيف فهو أشد شذوذاً، والدبى بفتح المهملة وموحدة مقصوراً صغار الجراد، والمور بضم الميم الغبار كثير الريح، والسبسب الخالي ولعل

ق في محل التخفيف (ونحو) قول الشاعر[٣]: [الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَا مثلَ الحريقِ وافقَ (القَصَبَّا)

(شاذ ضرورة)؛ لأنه أتى بحكم الوقف، وهو التضعيف حال الوصل، لأنّ القوافي إذا حركت فإنما تحرك بنية وصلها، والجدبّا والقصبّا الجدب والقصب.

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره. انظر: الأشموني ٧٦١/ ٣، وابن هشام ١٩٩/ ٤، وسيبويه ٢٨٢/ ٢. (٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره.

(٣) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره. الشاهد: قوله: "جدبا" حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة. انظر: الأشموني ٧٦١/ ٣، وابن هشام ١٩٩/ ٤، وسيبويه ٢٨٢/ ٢.

وَنَقْلُ الْحَرَكَة. . . . .

خا لأن القوافي إذا حركت فإنما تحرك على نية وصلها، وأما من يقول إن تحريكها؛ لأنه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى إطلاقاً وليس ذلك في نية الوصل فلا يخرجه عن الشذوذ إلا أن شذوذه على الأول من حيث جرى الوصل مجرى الوقف، وعلى الثاني من حيث إنه جمع بين الحركة والتشديد وشرط أحدهما انتفاء الآخر.

قوله: **(ونقل الحركة)** هذا هو **آخر الوجوه** . . . .

نقره **(ونقل الحركة. . . . .**

جا المصراع روي بلفظ أو وبلفظ مثل. قوله: **(لأن القوافي إذا حركت فإنما تحرك على نية وصلها)** إلى هذا ذهب الأكثرون قاله اليزدي. قوله: **(وشرط أحدهما انتفاء الآخر)** لأن التضعيف والتشديد كالعوض من الحركة. قوله: **(ونقل الحركة)** هذا النوع من الوقف أيضاً قليل نبه على قلته المصنف، ولم يشرحه الشارح، ولم يؤثر عن أحد من القراء إلا ما نقل عن سلام أنه قرأ ﴿وَالْعَصْرِ﴾ والصبر بكسر الصاد والباء. قال ابن عطية: ولا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة وروى عن أبي عمرو وبالصبر بكسر الباء إشماماً وهذا أيضاً لا يجوز إلا في الوقف انتهى. وهذه الرواية نقلها جماعة كالهذلي وأبي الفضل الرازي، وابن خالويه ثم ظاهر كلام المصنف وغيره أن حركة النقل هي الحركة التي في الحرف الأخير نقلت للساكن ونص على ذلك قوم من النحويين. قال ابن عقيل: ولعلهم الأكثرون، ومنهم المبرد والسيرافي، وقالوا: نقلوا لئلا يذهب حركة الإعراب بالجملة. قال أبو البقاء: لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف إنما يريدون أنها تجعلها مثلها انتهى. وكل من الكلامين يشير إلى اشتراط أن يكون الحركة المنقولة إعرابية، وبذلك صرح الشريف وغيره فلا تنقل حركة نحو أمس، ومن قبل قال لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البناء. قال أيضاً: لكن قد جاء قليلاً الأفعال نحو اضربه وضربته. قال أبو زياد[1]: [الرجز]

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وإنما أجاز لأنه لما كانت الهاء خفية وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركة ليتمكن، وفي كلام أبي حيان وغيره أن الوقف بالنقل مطرد في كل هاء مذكر قبلها ساكن صحيح نحو أخذت منه وعنه.

قا (و) حادي عشرها (نقل الحركة) من الآخر كائن. . . . .

---

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص٢٨٧). العنزي: نسبة الى عنزة وهى قبيلة من ربيعة بن نزار وهي عنزة بن أسد ابن ربيعة وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بني عبد القين. والاستشهاد بالبيت في قوله (لم أضربه) حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها قال أبو سعيد السيرافي: (إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان =

فِيمَا قَبْلَه سَاكن صَحِيح إِلّا الفتحة، إِلّا فِي الْهمزَة، وَهُوَ أَيْضا قَلِيل،

ك وشرط نقل الحركة أن يكون ما قبل الآخر ساكناً؛ لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى، وأن يكون ذلك الساكن صحيحاً؛ لأن حرف العلة يزيد استثقالاً بنقل الحركة إليه، ثم إن تلك الحركة إما فتحة أو لا، فإن لم تكن فتحة فإما أن يلزم من نقلها بناء فعل أو فعل أو لم يلزم فإن لم يلزم تنقل الحركة سواء كانت على الهمزة أو لا . . . .

ج **فيما قبله)**، أي قبل الآخر (**ساكن**)، لأن المتحرك لا تنقل حركة أخرى إليه (**صحيح**)، لأن حرف العلة يزيد استثقاله بنقل الحركة إليه (**إلا الفتحة**)، فإنها لا تنقل لأنها خفيفة فيجوز بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما وقوله (**إلا في الهمزة**)، استثناء مفرغ أي لا تنقل الفتحة في أي حرف كانت إلا في الهمزة فإن فتحتها تنقل لاستثقال الهمزة (**وهو أيضاً قليل**)، في الاستعمال . . . .

ك قوله: (**وشرط نقل الحركة أن يكون ما قبل الآخر ساكناً**) هذا هو المشهور وجاء النقل إلى متحرك أيضاً قال ابن مالك في الكافية: وغيرها أن الوقف به لغة لخمية وأنشد: [الرجز]

وَمَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ ... تُحْمَدْ مَسَاعِيْهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

قوله: (**وأن يكون الساكن صحيحاً**) عبر عن هذا الشرط ابن مالك بأن يكون الساكن لا يمنع تحريكه لإخراج الألف كدار وما قاله الشارح تبعاً للمصنف أحسن لإخراجه أيضاً الياء والواو نحو بين ويوم من غير تعسف نعم تلك أولى من وجه؛ لأنه يخرج بها المدغم نحو الجد فإنه يمتنع تحريكه؛ لأن تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة هذا، وللنقل شرط آخر وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً فلا ينقل من نحو غزو لما يلزم في المرفوع من واو متطرفة بعد ضمة، وفي المخفوض من القلب والتصيير قال ذلك أبو حيان وغيره. قوله: (**ثم إن الحركة إما فتحة أو لا**) حاصل ما يقوله في النقل أن الحرف الموقوف عليه إن كان همزة جاز نقل حركتها مطلقاً سواء كانت فتحة أو لا، لزم بناء فعل أو فعل أو لا، وإن لم يكنها لم تنقل الفتحة وكذا غيرها إن لزم البناآن وإلا نقل. قوله: (**ثم إن تلك الحركة**) أي حركة الآخر.

ق (فيما قبله ساكن العين صحيح)، إذ المتحرك لا يقبل حركة أخرى، وحرف العلة يزيد ثقله بنقل الحركة إليه، و يتعذر، والنقل يجري في كل الحركات (إلّا الفتحة) فلا ينقل لخفتها، فاغتفر حذفها بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما، ولا تنقل الفتحة في أي حرف كان، (إلّا في الهمزة)، فيجوز نقل فتحتها كما يجوز في ضمتها وكسرتها، (وهو) أي الوقف بالنقل المذكور (أيضاً) أي كالوقف بالتضعيف قليل

= ساكناً لإنهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بإلقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم – وهم بنو عدي – لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا ان يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا: لم يقم الرجل وذهبت الهندات) اهـ.

مثل: هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ. ومررتُ ببَكِرْ وخَبِيءْ، وَرَأَيْتُ الخَبَأْ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكَرْ، وَلَا هَذَا حِبُرْ، وَلَا مِنْ قُفِلْ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدُؤْ. وَمن البُطِيءْ، وَمِنْهُم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

ك فيقال هذا بكر وخبوء، ومررت ببكر وخبيء، وإن لزم منه البناآن فإما أن يكون الحرف الآخر همزة أو لا، فإن لم يكن همزة لا تنقل الحركة، فلا يقال هذا حبر ولا من قفل، وإن كان همزة فينقلونها، ثم منهم من يقول هذا الردؤ ومن البطيء، وإن لزم البناآن، ومنه ممن يتبع الكسرة الكسرة، والضمة الضمة فيقول هذا الردئ بكسرتين ومن البطو بضمتين، وأما إن كانت الحركة فتحة فالحرف الذي في الآخر، إما همزة أو لا، فإن لم تكن همزة لا تنقل الفتحة منها؛ لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال رأيت الكبر، وإن كانت همزة تنقل منها الفتحة فيقال رأيت الخبأ؛ لأنك لو قلت الخبء بالإسكان من غير النقل وجدت استثقالاً واضحاً فلذلك نقلت الفتحة من الهمزة ولم تنقل من غيرها، وقوله: إلا في الهمزة استثناء مفرغ أي لا تنقل الفتحة، في أي حرف كانت إلا في الهمزة فهو منصوب المحل على الحال.

ج (**مثل هذا بكر**)، نقلت ضمة الراء إلى الكاف (و)، هذا (**خبؤ**)، نقلت ضمة الهمزة إلى الباء (**ومررت ببكر وخبيء**) نقلت فيهما الكسرة (**ورأيت الخبأ**) نقلت فتحة الهمزة (**ولا يقال رأيت البكر**)، بنقل فتحة الراء (**ولا**)، يقال (**هذا حبر ولا من قفل**)، بنقل الضمة والكسرة إلى ما قبلهما لما يلزم من نقلها بناء فعل وفعل المرفوضين ولم يكن الحرف الأخير همزة (**ومنهم من يقول**)، فيما كان الحرف الأخير همزة (**هذا الردؤ ومن البطيء**)، ينقل الضمة والكسرة وإن لزم البناآن المرفوضان لاستثقال الضمة (**ومنهم من يفر**)، من الخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس (**فيتبع**)، الضمة الضمة والكسرة الكسرة فيقول هذا الردى بكسرتين ومن البطو بضمتين.

ف قوله: (**ومنهم من يتبع**) تقدم في التاسع مثله، وليس بمتكرر؛ لأن الكلام هنا في الهمزة الثانية وهناك في المنقلبة وقدمت ثم إن هذه اللغة لا يختص ما إذا لزم البناآن وهي هنا كذلك. قوله: (**وأما إن كانت الحركة**) عطف على قوله فإن لم يكن فتحة وتقديره إن لم تكن فتحة، وأما إن كانت فتحة ض.

قا استعمالا (مثل هذا بَكُرْ وخَبُؤْ) بنقل ضمة آخرهما إلى ما قبله، (ومررت ببَكِرْ وخَبِىءْ) بنقل كسرة آخرهما إلى ما قبله (ورأيتُ الخَبَأْ) بنقل فتحة الهمزة إلى ما قبلها لثقل الهمزة، لأنك لو قلت الخبا بالإسكان بغير نقل، وجدت ثقلا واضحا بخلافه فيما آخره غير همزة، وهو ما ذكره بقوله (ولا يقال رأيتُ البَكَرْ) بنقل فتحة الراء، (ولا) يقال (هذا حِبُرْ ولا مِنْ قُفِلْ) ونحوهما مما يلزم من نقل ضمة آخره الذي ليس بهمزة أو كسرته إلى ما قبله بناء مرفوض، (ويقال هذا الرِّدُؤْ ومِنْ البُطِىءْ) وإنْ لزم منه بناآن مرفوضان لوجود التخفيف بالنقل فيما آخره همزة لثقلها كما مرّ، (ومنهم مَن يَفِرّ) من لزوم ذلك فيما آخره همزة أيضاً (فيُتْبِع) العين ألفاً، فيقول هذا الردي، ومن البطو، ولم يجوزوا الإتباع في حِبُر وقُفِل، لأنّ اجتماع الساكنين في مثلهما ليس ثقيلاً ثقله إذا كان ثانيهما همزة، فوقف في الأول على الأصل، وعدل في الثاني إلى البناء المرفوض، أو إلى الإتباع.

فهرس المحتويات الجزء الأول

مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١ـ شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢ـ شرح الشافية للعلامة نقره كار ت ٧٧٦ هـ
٣ـ حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤ـ المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥ـ الفوائد الجليلة في شرح القرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها وعلق عليها
محمد عبد السلام شاهين

المجلد الثاني

دار الكتب العلمية
DKi
بيروت - لبنان

مجموعة الشافية

في علمي

التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نقره كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها واعتنى بها
محمد عبد السلام شاهين

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب : مجموعة الشافية
في علمي التصريف والخط

Title : MAJMŪʻAT AŠ-ŠĀFIYA
FĪ ʻILMAY
AT-TAṢRĪF WAL-ḪAṬ

Classification: Morphology التصنيف : صرف

المؤلف : ابن الحاجب وآخرون

Author : Ibn Al-Hajeb and others

المحقق : محمد عبد السلام شاهين

Editor : Muhammed Abdus-Slam Shahin

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages (2 Volumes)	1400	عدد الصفحات مجلدان
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st (2 Colors)		الطبعة : الأولى (لونان)

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ‎+961 5 804810/11/12
فاكس: ‎+961 5 804813
ص.ب: 11-9424 بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت 11072290

ISBN-13: 978-2-7451-8260-9
ISBN-10: 2-7451-8260-9

مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط الجزء الثاني

[الْمَقْصُور والممدود]

جار

[الْمَقْصُور والممدود]

قوله: (**المقصور والممدود**) ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة إذ الأفعال، والحروف، والأسماء غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وإن كان آخرها ألفاً أو همزة قبلها ألف، وأما قولهم في هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود فلتسمح في العبارة مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها وقول القراء في مثل: جاء وشاء هو ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة.

نقره

[الْمَقْصُور والممدود]

جما

[الْمَقْصُور والممدود]

قوله: (**وإن كان آخرها ألفاً أو همزة قبلها ألف**) مثالهما من الأفعال عسى وجاء، ومن الأسماء المذكورة لدى وهؤلاء وجاء من الحروف على ونحوها.

قوله: (**من جهة وصفها**) نحو جاءني هؤلاء الرجال.

قوله: (**والوصف بها**) نحو مررت بزيد هذا. قوله: (**وتصغيرها**) مثل ذيا وتيا. قوله: (**وقول القراء**) قول مبتدأ، وأما قبله مقدرة، ولذلك دخلت الفاء في خبره كما قدرت في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] ليصح عمل ما بعد الفاء فيما قبلها والقراء بالقاف.

أفضا

[المقصور]

هو والممدود من الأسماء المتمكنة، إذ غيرها من الأفعال والحروف والأسماء الغير المتمكنة كمتى، وإلى، وإذا لا يُقال فيه مقصور، ولا ممدود، وإن كان آخره ألفاً، أو همزة قبلها ألف، وأمَّا قولهم هؤلا، وهؤلاء مقصور وممدود فتسمّح مع ما في أسماء الإشارة من شبهها بالمتمكنة من جهة وصفها، والوصف بها، وتصغيرها، وقول الفراء في مثل جاء وشاء ممدود، فعلى مقتضى اللغة. لا على مصطلح النحاة،

الْمَقْصُورُ: مَا آخِره ألفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا والرحى.

جار **فالمقصور**: هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف مفرده، ولا يرد عليه نحو زيداً في الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين فلا تكون من بنية الكلمة، ولا نحو إلى وإذا؛ لأن الأول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن، فخرجا بقولنا الاسم المتمكن، والمصنف، وإن أطلق كلامه لكن المراد ما ذكرناه، وقوله مفرد احتراز من الممدود واعترض عليه بعض الشارحين بأنه لا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ليس في آخر الممدود ألف بل همزة وإن التزم أن الهمزة ألف أيضاً دخل في الحد القرء والخطأ لكن يمكن أن يقال احترز بها عن مثل صحراء؛ لأنه كان بالقصر زيدت ألف أخرى توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة لما مر في الجمع فيصدق أنه في آخره ألف أي في الأصل لكن ليست بمفردة إذ قبل الألف ألف أخرى في الأصل، وإن لم يكن كذلك في أصل الأصل.

نقره (**المقصور ما في آخره ألف**) من الأسماء المتمكنة إذ الأفعال والحروف وغير المتمكنة لا يقال فيها مقصور وممدود، وأما قولهم في هؤلا وهؤلاء مقصور وممدود فتسامح في العبارة وقوله (**مفردة**)، احتراز عن نحو صحراء؛ لأنه وإن كان في الظاهر في آخره همزة إلا أنه في الأصل في آخره ألف زيدت ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق أن في آخره ألفاً في الأصل إلا أنها ليست بمفردة وإنما سمي المقصور مقصوراً؛ لأنها تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها ولأنها لا تمد لأنه لم يكن بعدها همزة (**ونحو العصا والرحى**)............................

لك قوله: (**فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف**) أي سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء كما مثل أو زائدة لتأنيث أو إلحاق كحبلى ومعزى. قوله: (**لكن المراد ما ذكرناه**) أي بشهادة أمثلة الباب وهي كافية في القرينة على ذلك المراد. قوله: (**لكن ليست بمفردة إذ قبل الألف ألف أخرى**) فيه رد لقول الشارح أن ذكر الأفراد لغو؛ لأن الآخر محال أن يكون فيه حرفين، ووجه الرد أن معنى كونها مفردة انفرادها عن أخرى قبلها أي ليست بمصاحبة لألف سابقة عليها كما في الممدود فإنه يصدق أن آخره ألف قبلها أخرى، وإن لم يكن تلك أخرى، ولقوله أيضاً إن اجتماع ألفين محال ووجه رده أيضاً أن اجتماعهما تقديري كما قرروه ولا مانع منه، وقوله حينئذٍ لفظ الآخر يأبى ذلك فلا مجال للتقدير أيضاً مبني على ما فهمه، وقد تقدم سقوط.

قوله: (**في الأصل**) المراد به ما قبل الانقلاب وبأصل الأصل ما قبل الزيادة.

قوله: (**في أصل الأصل**) لأن أصل الأصل صحرا بالقصر.

قٓ فالمقصور (ما آخره ألف) لازمة (مفردة)، سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء، أم زائدة لتأنيث أو إلحاق (كالعَصا والرَّحى)، وحبلي، ومغزى، وخرج بلازمة نحو أخاه، فإنّ ألفه ليست بلازمة، وبمفردة نحو صحراء، لأنه كان بالقصر زيد فيه ألف أخرى؛ توسعا في اللغة، وتكثيراً لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة كما مرّ في الجمع، فيصدق أنّ في آخره ألفاً، أي في الأصل، لكنها ليست مفردة، إذ قبلها ألف أخرى في الأصل، ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف، لأنّ ألفه منقلبة عن تنوين، فليست من بنية الكلمة.

والممدود: مَا كَانَ بعْدهَا فِيهِ همزَة، كالكساء، والرداء.

ش: **والممدود**: هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الألف في آخره همزة، كالكساء فلا ينتقض الحد بمثل جاء وشاء، ولا يرد عليه ما أورد بعض الشارحين وهو أنه ليس آخر الممدود ألفاً بعدها همزة، بل آخره همزة لأن ذلك إنما يرد على من يقول الممدود ما آخره ألف بعدها همزة، ولم يقل المصنف كذلك بل قال الممدود ما كان بعد الألف في آخره همزة، لكن يرد عليه ما قيل إنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة مع أنه لا يسمى ممدوداً نص عليه

ح: **والممدود ما كان**)، من الأسماء المتمكنة (**بعدها**)، أي بعد الألف (**فيه**)، أي في آخره (**همزة كالكساء والرداء**)، يدخل في تعريفه هذا نحو ماء مع أنه لا يسمى ممدوداً عندهم فلو قيد الألف بالزائدة لكان أَوْلَى وكل واحد منهما قياسي وسماعي، والقياسي منهما هو ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه، والسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده. . . . .

خ: قوله: (**في آخره همزة**) أي سواء كانت منقلبة عن واو أو عن ياء كما مثل أو عن ألف للتأنيث أو للإلحاق كصحراء وعلباء. قوله: (**بمثل جاء وشاء**) لأنهما ليسا باسم.

قوله: (**ولا يرد عليه ما أورده بعض الشارحين**) هو الشريف رحمه الله تعالى، وهو البعض السابق والقائل الآتي ودفع ما أورده ظاهر كما بينه الشارح لكن في كلام المصنف بعد اتحاد الظرف المظروف وقد أورد شارح ويمكن دفعه بالعناية هذا والأحسن في التعريفين أن يقال المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. قوله: (**الممدود ما كان بعد الألف**) قيد في آخره يعلم من قوله فيه؛ لأن الضمير المجرور عائد إلى آخره فإن قيل ذكر المصنف أولاً في تعريف المقصور أنه ما آخره ألف مفردة، ثم قال في حد الممدود ما كان بعدها فيه همزة فيكون الضمير في بعدها راجعاً إلى الألف المذكور وهو ألف الآخر فيرد ما أورده بعض الشارحين قلت لا نسلم ذلك بل الضمير عائد إلى الألف مطلقاً من غير قيد بأنها في الآخر ض.

قوله: (**مع أنه لا يسمى ممدوداً**) قال بدر الدين بن مالك: وإنما خص اسم

ق: **والممدود**

(ما كان بعدها)، يعني بعد الف زائدة (فيه)، أي في آخره (همزة)، سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء أم ألف، لوقوع الثلاثة بعد ألف زائدة، والمنقلبة عن الألف قد تكون ألفها للتأنيث، وقد تكون للإلحاق (كالكِساء والرِّداء) وصحراء وعلباء، وخرج

. . . .

جار أبو علي الفارسي لعروض المد فيه؛ لأن ألفها واو في الأصل، ولو قيد الألف بالزائدة اندفع ذلك وسمي الممدود ممدوداً؛ لأن الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة، ولا يحذف بحال، وسمي المقصور مقصوراً؛ لأن الألف ليس بعدها همزة فتمد؛ ولأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا أولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود من قول من قال في سبب ها هنا؛ لأنه الذي قصر عن الإعراب؛ لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود.

عص . . . .

ك الممدود بذي الألف الزائدة؛ لأن كينونة المبدلة من الأصل ألفاً عارض فلم يعتد به كما أن نسي وقر ولا يسمى ممدوداً لصحة انفكاك المد عنه لإمكان التحريك في الياء والواو.

قوله: **(ولو قيد الألف بالزائدة)** فالعبارة الصحيحة أن يقال الممدود الاسم المتمكن الذي كان بعد ألفه الزائدة همزة في آخره ض.

قوله: **(لوجود التنوين)** كما في عصا أو الساكن كما في عصا القوم.

قوله: **(وهذا أولى)** الإشارة لما ذكره وهو وجهان وما علل به ظاهر في أولهما وعلى تقديمه اقتصر اليزدي، أما ثانيهما فهو أنسب بالآتي؛ لأن ما لم يحذف ألفه باق بحاله لم يمد أبداً وقوله من قول متعلق بأولى، وكذا لأنه الثانية، والأولى متعلقة بقال محكية هي وما بعدها به.

قوله: **(لأنه ليس فيه ما يشعر)** لأن عدم القصر عن الإعراب ليس مختصًّا بالممدود، بل يكون في غيره فلا يكون فيه إشعار بمناقضة الممدود بخلاف الوجه الأول، فإن المد مختص بالممدود فيكون فيه إشعاراً بمناقضة الممدود.

فلا بقولي زائدة نحو ماء، فإنه لا يُسمى ممدوداً، لعروض المد فيه، لأنّ أصله موه، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي، وسُمي المقصور مقصوراً، لأنّ ألفه ليس بعدها همـزة فتُمد، ولأنها تُحذف للتنوين، أو للساكن بعدها، فيقصر الاسم والممدود ممدودا، لأنّ ما قبل الهمزة يمد لأجلها، ولا يحذف بحال، وكل منهما قياسي، وهو ما علم قصره أو مدّه بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم، وسماعي، وهو ما يفتقر إلى السماع، وقد أخذ في بيانهما فقال:

والقياسي من الْمَقْصُور: أَن يكونَ مَا قبلَ آخرِ نَظِيرِه من الصَّحِيح فَتْحة. وَمن الْمَمْدُود: أَن يكون مَا قبله أَلْفاً.

جار قوله: **(والقياسي)** كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي.

والمراد بالقياسي: ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه، وبالسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده، فالقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة؛ لأنه إذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الواو والياء، وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً فيحصل اسم آخره ألف وهو معنى المقصور، والقياسي من الممدود أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً فإذا أردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب أن يكون ممدوداً؛ لأن حرف العلة من الاسم المعتل اللام يقع آخراً بعد ألف فيجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود، ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان، . . . .

نقره **(والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة)** وذلك لأنه إذا وقع فتحة قبل الآخر في المعتل اللام تحركت الواو والياء إذا انفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فيحصل في آخره مفردة وهو المراد من المقصور **(و)**، القياسي **(من الممدود أن يكون ما قبله)**، أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح **(ألفاً)**، زائدة لأنه إذا وقعت قبل آخر المعتل اللام ألف زائدة يجب قلب لامه همزة فصار ممدوداً. . . . .

جما قوله: **(يرجع إليها فيه)** أي في العلم بالقصر والمد أو في أحدهما ض.

قوله: **(إذا وقع مثل ذلك)** أي كون ما قبل الآخر مفتوحاً ض.

أفضا (والقياسي من المقصور أنْ يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة) لأنها إذا وقعت قبل آخر معتل اللام تحركت الواو أو الياء، وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً. فيحصل في آخره ألف لازمة مفردة، وهو معنى المقصور، (و) القياسي (من الممدود أنْ يكون ما قبله)، أي قبل آخرِ نظيره من الصحيح (ألفاً) زائدة، لأنها إذا وقعت قبل آخر المعتل اللام، وجب قلب لامه همزة، فصار ممدودا، ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان، . . . .

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي الْمُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى؛ لِأَن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان. . . . .

فنقول المعتل اللام من أسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات؛ لأن نظائرهن من الصحيح مفتوحات ما قبل الآخر، وذلك أن اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك: مكرم ومشترك، فإذا أردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وهو معنى المقصور كمعطي ومشتري أصلهما معطو، ومشترى، وكذلك المعتل اللام من أسماء الزمان والمكان مطلقاً، ومن

(**فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد**)، سواء كان ثلاثيًّا مزيداً فيه أو رباعيًّا مجرداً، أو مزيداً فيه (**مقصور كمعطى ومشترى لأن نظائرها**)، من الصحيح (**مكرم ومشترك**)، مفتوح ما قبل آخره ففي المعتل اللام تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مقصوراً (**و**)، المعتل اللام (**من أسماء الزمان والمكان**) سواء كان فعله ثلاثيا أو غيره مقصور؛ لأن اسم الزمان والمكان منه بفتح ما قبل الآخر وإذا

قوله: (**من الثلاثي المزيد فيه والرباعي**) أي مجرداً كان أو مزيداً فيه. قوله: (**وذلك أن اسم المفعول لها**) أي من الثلاثي المزيد والرباعي مطلقاً.

قوله: (**كقولك مكرم**) الأولى أن يمثل بالرباعي ومزيده أيضاً كمدحرج ومحرنجم ومثالهما من المنقوص كمقلسي ومعروري ض.

قوله: (**من أسماء الزمان والمكان مطلقاً**) أي سواء كان ثلاثيًّا أو غيره والثلاثي سواء كان فعله مفعل بالكسر أو لا؛ لأن اسم الزمان والمكان من المنقوص لا يكون إلا مفعلاً من أي باب كان.

قوله: (**من أسماء الزمان والمكان مطلقاً**) أطلقها لأنها من الثلاثي المجرد لا يخرج عن زنة مفعل بالفتح ومن غيره لا يخرج عن زنة اسم مفعول ذلك الباب.

(فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد) سواء أكان ثلاثياً مزيداً أم رباعياً مجرداً أم مزيداً (مقصور كمُعْطىً ومُشْتَرَىً) ومُسْتَقْصَىً أصلها معطو، ومشتريّ ومستقصيّ، (لأنّ نظائرهما) أي أسماء المفاعيل من الصحيح مُكْرَم ومُشْتَرَك ومُسْتَفْتَح، بفتح ما قبل آخرهما، ففعل بالمعتل ما مرّ فصار مقصوراً، (و) كذا المعتل اللام (من أسماء الزمان والمكان) سواء كان فعله ثلاثياً أم غيره، لأنّ ما قبل آخرها مفتوح، فتقلب الواو والياء ألفاً، فيصير الاسم مقصوراً، . . . .

والمصدر مِمَّا قِيَاسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، . . . .

جـ المصدر بشرط أن يكون قياسه مَفعلا أو مُفعلاً بفتح العين مع فتح الميم أو ضمه؛ لأن نظائرها مقتل ومخرج فقوله مما قياسه إلى آخره يتعلق بقوله، والمصدر لا بقوله أسماء الزمان والمكان إذ لا فرق في المعتل اللام بين أن يكون فعله يفعل بالكسر أو غيره، فإن اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح، وأما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك فلذلك قيده به فقوله: وأسماء الزمان عطف على قوله أسماء المفاعيل أي المعتل اللام من أسماء المفاعيل، ومن أسماء الزمان، وقوله: والمصدر عطف على قوله أسماء المفاعيل لا على قوله أسماء الزمان يعرف بالتأمل وكذا المعتل اللام من كل

دك كان مفتوحاً يقلب الواو والياء ألفاً فصار مقصوراً **(و)**، **(المصدر)**، فهو عطف على المضاف لا على المضاف إليه **(مما قياسه مفعل)**، بفتح الميم وفتح العين في الثلاثي المجرد **(ومفعل)**، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر في غير الثلاثي المجرد ومراده من غير الثلاثي ما يكون ميمه مضمومة وما قبل آخره مفتوحة ليشمل نحو مستخرج ومدحرج ومتدحرج فلو قال والمصدر الميمي لدخل فيه جميع المصادر الميمية في جميع الأبواب ولا حاجة إلى تكلف وتطويل.

وقوله مما قياسه الخ، قيد أسماء الزمان والمكان وفي المصدر احترز بذلك عن اسم زمان أو مكان ليس نظيره من الصحيح على مفعل نحو المرمى بفتح العين مع أن نظيره على مضرب بكسرها وعن المصدر الذي ليس نظيره على مفعل نحو الموقى بكسر

ح قوله: **(مما قياسه)** احتراز عن المصدر الغير الميمي فإنه لا يكون مقصوراً بالقياس بل في السماع كدعوى وكذا عن ميمي على غير الوزنين المذكورين كمرجع ض. قوله: **(وأما المصدر من المعتل اللام فلا يتعين فيه ذلك)** أي وإن تعين في المصدر الميمي ولو عبر به لكان أخصر وأشمل.

قوله: **(عطف على قوله أسماء المفاعيل لا على قوله أسماء الزمان)** أي وإلا لزم أن لا يصدق على نحو مغزى أنه مصدر بل اسم المصدر كما أنه ليس بزمان مثلاً بل اسمه.

قوله: **(يعرف بالتأمل)** وهو ظاهر لأنه لو عطف على الزمان يكون تقديره وأسماء المصدر، وليس بالبحث ها هنا عن أسماء المصدر ككلام وسلام بل عن نفس المصدر فيجب أن لا يكون معطوفاً على لفظ الأسماء لا على ما بعده ض.

قن (و) كذا المعتل اللام من (المصدر مما قياسه مَفْعَل) بفتح الميم والعين في الثلاثي المجرد (و مُفْعَل) بضم الميم، وفتح العين في غيره، ولو قال: والمصدر الميمي كان

كمَغْزى ومُلْهى؛ لِأَن نظائرهما مَقْتَلُ ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَو فَعْلانُ أَو فَعِلٌ كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ . . . .

جا: مصدر ماضيه على فعل والصفة المشبهة منه افعل أو فعلان، أو فعل؛ لأن مصدره على فعل، فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تتحرك لامه وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، ومثل بثلاثة أمثلة في المعتل لاختلافها في الصيغة، وبثلاثة في الصحيح، لذلك فالعشي من عشى فهو أعشى، أي الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار نظيره من الصحيح الحول من حول فهو أحول، والصدي من صدي أي عطش فهو صد نظيره من الصحيح الفرق من فَرَق إذا خاف فهو فَرِق، والطوى من طوي أي جاع فهو طيان . . . .

نقره: العين ونظيره بفتح العين نحو المضرب (**كمغزى**)، من غزوت (**وملهى**)، من ألهيت (**لأن نظائرها مقتل**)، من الثلاثي المجرد (**ومخرج**)، من الثلاثي المزيد فيه (**و**)، المعتل اللام (**من المصادر من فعل**)، مكسور العين (**فهو أفعل أو فعلان أو فعل**)، يعني إذا كانت الصفة المشبهة من فعلى على أحد هذه الأوزان الثلاثة فمصدره مقصور لأن مصدره على فعل بفتح العين فقلب اللام ألفاً في المعتل اللام فصار مقصوراً (**كالعشي**)، مصدر عشي فهو أعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار (**والصدى**)، مصدر صدي إذا عطش فهو صد (**والطوى**)، مصدر طوى إذا جاع فهو طيان . . . .

حاشية:

قوله: (**افعل أو فعلان**) من معنى الجوع والعطش وضدهما ض.
قوله: (**لأن مصدره**) تعليل كونه مقصوراً ض.
قوله: (**لأن مصدره على فعل**) جاء أيضاً على فعل بالسكون في روى يروي ريًّا وهو شاذ.
قوله: (**على فعل**) لأنه قياس مصدر اللازم من فعل ض.

فلاح: أخصر (كمَغْزَى) بفتح الميم، اسم زمان أو مكان أو مصدر من الثلاثي المجرد، (ومُلْهىً) بضمهما، كذلك من غيره، (لأنّ نظائرهما)، أي أسماء الزمان والمكان والمصدر من الصحيح (مَقْتَل) بفتح الميم من الثلاثي المجرد (ومُخْرَج) بضمها من غيره، (و) كذا المعتل اللام من (المصادر) المأخوذة (من فَعِل) بكسر العين (فهو أفْعَل أو فَعْلان أو فَعِل)، أي إذا كانت الصفة المشبهة من فعِل بزنة هذه الأوزان الثلاثة، فمصدره مقصور، لأنه على فعل بفتح العين، فتقلب اللام ألفاً في المعتل اللام، فيصير مقصوراً (كالعَشَى) مصدر عشي فهو أعشى، أي لا يُبصر ليلا، (والصَّدَى) مصدر صدي أي عطش فهو صدٍ، (والطَّوَى) مصدر طوي، أي جاع، فهو طيّان، فاللف والنشر في

لِأَن نظائرها: الْحَوَلُ والعطش وَالْفَرَقُ والغَرَاءُ شَاذٌ، . . . .

نظيره من الصحيح العطش من عطش فهو عطشان، فاللف والنشر الواقع في المتن هنا ليس على الترتيب، وكأنه كذلك وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف أن نظير الطوى هو الفرق وهو سهو؛ لأن الصفة من طوى طاو وطيان، ومن فرق فرق فليسا بنظيرين ثم أورد الفراء اعتراضاً على ذلك إذ قياسه غرًّا؛ لأنه من غرى أي أولع به فهو غر مثل صدى فهو صد فمده على خلاف القياس، . . . .

(**لأن نظائرها الحول**)، مصدر حول فهو أحول (**والعطش**) مصدر عطش فهو عطشان (**والفرق**)، مصدر فرق أي خاف فهو فرق (**والغراء**)، وهو مصدر غري به أي أولع به فهو غر مثل صدى فهو صد (**شاذ**) لأنه ممدود وقياسه القصر فمده على خلاف القياس ولا بعد مجيء بعض الألفاظ خارجاً عن. . . . .

قوله: (**فليسا بنظيرين**) أي الطوى والفرق. قوله: (**اعتراضاً على ذلك**) أي على ضابط المقصور. قوله: (**والأصمعي يقصره**) أي يقول الغرى مثل الصدى. قوله: (**لكن المسموع فيه المد**) لم ينفرد الأمعي برواية القصر بل وافقه أبو زيد، وفي القاموس وغَرِيَ به كرضي غِراً وغِرَاءً أولع كأغري به وغري مضمومتين نعم المد متعين في بيت كثير عزة[1]:

إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَى ... غِـرَاءَ وَمَـدَّتْـهـا مَـدَامِـعُ نُـهَّـلُ

وقد جعل ابن عصفور وغيره المد فيه شاذًّا. قال ابن هشام: وفيما قالوه نظر لأنا أبا عبيد حكى غاريت بين الشيئين غراً أي واليت ثم أنشده وعلى هذا فالمد قياسي؛ لأن غاريت غراً مثل قاتلت قتالاً، قال وأنشد: فاضت بدل غارت، وحُفَّلُ بدل نهل انتهى.

المذكورات غير مرتب، ويجوز كونه مرتبا بجعل الصفة من صدي صديان، ومن طوي طوٍ، وكلها مقصورة، (لأنّ نظائرها) من الصحيح (الحَوَل) مصدر حَوِل فهو أحول، (والعَطَش) مصدر عطِش فهو عطشان، (والفَرَق) مصدر فَرِق، أي خاف، فهو فَرَق، فالعشي كالحول، والصدي كالفرق، والطوي كالعطش، ففي كلامه لف ونشر غير مرتب بالنظر للأمثلة، ومرتب بالنظر لِما مر، (والغَرَاءُ) بفتح المعجمة، وهو مصدر غَري بالشيء أي أولع به، فهو غَرٍ، كصدي فهو صدٍ (شاذ)، لأنه ممدود، وقياسه القصر،

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٤٢٧، والمخصص ٤/ ٤٢٢.

والأصمعي يقصُرُهُ، وَجمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ كعُرًى وجِزًى لِأَن نظائرهما : قُرَبٌ وَقِرَبٌ.
وَنَحْو : الْإِعْطَاء ....

جا والأصمعي يقصر لكن المسموع فيه المد فقوله والمصادر بالكسر عطف على قوله أسماء المفاعيل أي المعتل من المصادر مقصور، وكذا قوله، وجمع فعلة مكسور عطفاً عليه أي المعتل اللام من جمع فعلة وفعلة مقصور، إذ قياسه فعل وفعل فيتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، وقدم المصنف قوله، والمعتل اللام ليتعلق بالجميع كما بينا، والقُربة بالضم الدنو، والقرابة بالرحم أيضاً، والقِربة بالكسر ما يستقى به. قوله: **(ونحو الإعطاء)** أي المعتل اللام من نحو الإعطاء إلى آخره ممدودات؛ لأن نظائرهن

نقر **(والأصمعي بقصره)**، إجراء له على القياس ولكن المسموع المد على ما ذكره سيبويه (و)، المعتل اللام من **(جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين (و))**، جمع **(فعلة)**، بكسر الفاء وسكون العين **(مقصور)**، لأن جمع فعلة على فعل بضم الفاء وفتح العين وجمع فعلة على فعل بكسر الفاء وفتح العين فإذا جمع المعتل اللام منهما تحرك اللام وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مقصوراً **(كعرى)**، جمع عروة **(وجزى)**، جمع جزية **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(قرب)**، جمع قربة بالضم وهو الدنو والقرابة في الرحم **(وقرب)**، جمع قربة بالكسر وهي ما يستسقى به **(ونحو الإعطاء)**............

كه وحاصله أن الرواية فيه في البيت على ما قال أبو عبيد بالكسر على القياس لا بالفتح ليكون شاذًّا وحكى ذلك العيني أيضاً ثم قال، وهذا المعنى أنسب وأصوب وغارت من غار الغيث في الأرض يغيرها أي سقاها وقيل من غارت عينه إذا دخلت في الرأس، والأول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغاربة.

فو فهذه خلاف القياس، (والأصمعي يقصره) على القياس، لكن المسموع كما قال سيبويه المد، (و) كذا المعتل اللام من (جمع فُعْلَة وفِعْلَه) بضم الفاء وكسرها، وسكون العين (مقصور كعُرَى) بضم أوله (وجِزىً) بكسره جمع عروة وجِزيَة، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (قُرَبٌ) جمع قُربة، بضم القاف فيهما، (وقِرَبٌ) جمع قِربة بكسرها فيهما . (و) المعتل اللام (نحو الإعطاء، ....

والـرِّمَـاء والاشـتـراء والاحْـبِـنْـطَـاء مَـمْـدُود؛ لِأَن نـظـائـرهـا : الْإِكْـرَامُ والـطـلابُ والافـتـاحُ والاحْـرِنْـجَـامُ، ....

ف من الصحيح قياسها أن تكون قبل آخرها ألف زائدة، فإذا بنيت من المعتل اللام مثله ووقع حرف العلة متطرفاً بعد ألف زائدة فوجب قلبها همزة وهو معنى الممدود، ومثل بالإعطاء في المعتل ونظيره الإكرام في الصحيح وهو مصدر أفعل وقياس مصدر أفعل إفعال، مثل: بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح، وهو مصدر فاعل، وقياسه فعال ثم بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياسه افتعال ثم مثل بالاحبنطاء في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف فيقع حرف العلة بعدها متطرفاً فتقلب همزة والاحبنطاء ليس معتلاً لكن لما كان الزيادة فيه للإلحاق بالأصلية تساهلوا في العبارة.

ج **والرماء والاشتراء والاحبنطاء**)، من المصادر (**ممدود لأن نظائرها**)، من الصحيح قياسها أن يكون قبل آخره ألف زائدة كقوله (**الإكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام**)، فإذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة في الطرف بعد ألف زائدة فوجب قلبه ألفاً وهو معنى الممدود.

واعلم أن الإحبنطاء ليس بمعتل اللام؛ لأن احبنطى ملحق باحرنجم، والزيادة فيه وهي الألف لما كانت للإلحاق بالأصلي مكانها أصلية فتساهلوا في العبارة........

ك قوله: (**وهو معنى الممدود**) أي كون الهمزة بعد الألف الزائدة ض.

قوله: (**والاحبنطاء ليس معتلًا**) لأن ثلاثية حبط وليس فيه حرف علة ض.

قوله: (**تساهلوا في العبارة**) أي فجعلوه من المعتل لأن الملحق في حكم الأصلي.

ق والرِّماء، والاشتراء، والاحْبِنْطاء)، والارعواء من المصادر المعتلة اللام، التي فعلها مبدوء بهمزة وصل أو وزنه فاعَل أو أفعل (ممدود، لأنّ نظائرها) من الصحيح (الإكْرام والطِّلاب والافْتتاح والاحْرِنْجام)، والاحمرار، فإذا بنيت مثلها من المعتل اللام، وقع حرف العلة طرفا بعد ألف زائدة، فوجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود، لكن الاحبنطاء ليس معتلا، لأنّ احبنطى مُلحق باحرنجم، بزيادة الألف، لكن لمّـا كانت الزيادة فيه بالإلحاق بالأصلي أدرجوه في المعتل، ....

وَأَسْمَاء الْأَصْوَات المضموم أولهَا كالعُوَاءِ والثُّغَاءِ؛ لِأَن نظائرها: النُّبَاحُ والصُّراخُ، ومُفْرَدِ أَفْعِلَةٍ نَحْو: كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لِأَن نظائرها: حِمَارٌ وقَذَالٌ، . . . .

جار قوله: **(وأسماء)** أي المعتل اللام من أسماء الأصوات المضموم أولها كالعواء وهو صوت الذئب، والثغاء وهو صوت الشاة، ممدود أيضاً لما تقدم، ومن مفرد أفعلة؛ لأنها جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد نحو كساء مفرد أكسية، وقباء مفرد أقبية فيعلم أنه ممدود؛ لأن قياسه أن يكون قبل آخر مفرده ألف فتنقلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال وأقذلة وحمار وأحمرة، . . . .

نقره **(و)**، المعتل اللام من **(أسماء الأصوات المضموم أولها)**، ممدود لأن القياس أن يقع قبل آخرها ألف فتقلب حرف العلة همزة كما تقدم و**(كالعواء)**، وهو صوت الذئب **(والثغاء)** وهو صوت الشاة **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(النباح والصراخ)**، قال الخليل: مدوا البكاء؛ لأنه لا يخلو عن صوت في العادة فأجرى مجراه ومن قصره جعله كالحزن؛ لأنه ليس بصوت على الحقيقة **(و)**، المعتل اللام من **(مفرداً فعلة)**، ممدود لأن أفعلة جمع مخصوص باسم قبل آخره حرف مد **(نحو كساء)**، مفرد أكسية **(وقباء)**، مفرد أقبية فتقلب الواو والياء همزة **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(حمار)**، مفرد أحمرة **(وقذال)** مفرد أقذلة . . . .

جما قوله: **(لما تقدم)** من أن قبل آخره ألف أو من أن قياس مصدر الأصوات أن يكون على فعال. قوله: **(ومن مفرد أفعلة)** إذا كان ذلك المفرد معتل اللام. قوله: **(مفرد أقبية)** كزمان وأزمنة. قوله: **(لأن قياسه أن يكون)** أي قياس الجمع الذي على وزن أفعلة.

أنفا (و) كذا المعتل اللام من (أسماء الأصوات المضموم أولها كالعُواء) لصوت الذئب، (والثُّغاء) لصوت الشاة، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (النُّباح والصُّراخ)، وأما البُكا بالقصر فأجاب عنه الخليل بأنه لم يقصد به الصوت، بل الحزن، (و) كذا المعتل اللام من (مفرد أَفْعِلَة، نحو كِساء وقَباء) ودُعاء، مفردات أكسية وأقبية وأدعية، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (حِمار وقَذَال) وغراب، مفردات أحمرة وأقذلة وأغربة

وأَنْدِيَةٌ شَاذٌّ.

ثم اعترض بأندية فإن مفردها مقصور، وأجاب بأنه شاذ.
وذكر المصنف في شرح "المفصل" أن أندية في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد، وكان قياسه أن لا يقال في جمعه أندية، أو يقال في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء وأقبية، وكذا قياس مفرد أنجدة نَجاد أو نِجاد، ولكنهم جمعوا فعلاً في الصحيح على أفعلة وجمعوا ندى في المعتل على أفعلة على غير قياس، وذكر في شرح الهادي أنه

(وأندية)، في قول الشاعر[1]: [البسيط]

فِـي لَـيْـلَـةٍ مِـنْ جُـمَـادَى ذَاتِ أَنْـدِيَـةٍ لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

(شاذ)، على خلاف القياس لأن القياس أن يقال في مفرده نداء بالمد أو لا يقال

قوله: **(ثم اعترض بأندية)** مثل مفردها فيما ذكره مفرد أقضية وأرجية. قال أبو حيان: وزعم الأخفش أن أرجية وأقضية من كلام المولدين وتأول أندية على أن يكون جمع نداء الممدود في الضرورة. قوله: **(وذكر في شرح الهادي)** قال الشيخ أبو حيان: زعم المبرد أن أندية جمع نداء

(وأَنْدِيَة) من قول الشاعر[2]: [البسيط]

لا يُبصِرُ الكَلبُ مِن ظَلمائِها الطُّنُبا فـي لَـيـلَـةٍ مِـن جُـمـادى ذاتِ أَنـدِيَـةٍ

(شاذ)، إذ القياس أنْ يقال في مفرده نداء بالمد كقباء وأقبية لا نَدى، وهو في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد من الصحيح، وكان قياس مفرده نَجاداً، أو نِجاد، أو قيل جمع نَدى على نِداء كجمل وجِمال، ثم جمع نِداء على أندية ككساء

---

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة وقد اختار أبو تمام منها أبياتا في باب الأضياف والمديح وقبل البيت الشاهد قوله:

يـا ربـةَ الـبـيـت قـومـي غـيـر صـاغـرةٍ ضـمـي الـيـك رحـال الـقـوم والـقُـربـا

وبعده بيت الشاهد وبعده قوله:

لا يـنـبـح الـكـلـب فـيـهـا غـيـر واحـدة حـتـى يـلـف عـلـى خـرطـمـه الـذنـبـا

ربة البيت: المراد منها امرأته وقوله (غير صاغرة) أراد غير مستهان بك وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات والرحال: جمع رحل يريد به متاع الضيفان. والقرب: جمع قراب مثل كتاب وكتب وهو جفن السيف وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه وقوله (في ليلة من جمادى) أراد في ليلة من ليالي الشتاء وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة والأندية: جمع ندى والندى: البلل. وقيل ما سقط آخر الليل والطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة. والاستشهاد بالبيت في قوله (أندية) حيث جمع ندى عليه وذلك شاذ لأن أفعله جمع للممدود لا للمقصور ومن الناس من قال: الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى فيكون أندية جمع الجمع وحينئذ يكون قياساً.

(٢) من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة وقد اختار أبو تمام منها أبياتا في باب الأضياف والمديح.

والسماعي نَحْو: الْعَصَا والرَّحى، والخَفَاءِ والإباء، مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

نك قيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال، ثم على أندية ككساء وأكسية فلا يكون أندية جمع المقصور، ولا ندى مفرد أفعلة، وأما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل آخره ليكون مقصوراً أو واقع قبل آخره ألف ليكون ممدوداً، ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للممدود، والإباء بالفتح والمد القصب والواحدة إباءة.

جا في جمعه أندية وأندية في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع تجد من الصحيح وكان قياس مفرده نجاد أو نجاد وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية فلا تكون أندية جمع المقصور ولا ندى مفرد أفعلة (**والسماعي**) وهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصوراً أو وقع قبل آخرها ألف فيكون ممدوداً (**نحو العصا والرحى**)، من المقصور فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن القياس وكذلك قصره (**و**)، نحو (**الخفاء والإباء**)، بالفتح والمد وهو القضيب من الممدود (**مما ليس له نظير**)، وأصل مطرد من الصحيح (**يحمل عليه**)، في القصر والمد.

كـ وأن نداء جمع ندى؛ لأن فعلاً يجمع على فعال، وفعال يجمع على أفعلة قال، وهذا ضعيف؛ لأن نداء جمع ندى لا يحفظ ولا يسمع من كلامهم وفيه جمع الجمع، ولا ينقاس ثم نقل عن ابن عصفور أن ما قاله أي المبرد يجوز قياساً لكنه لم يسمع ووهمه فيما اقتضاه من جواز جمع الجمع قياساً، قال: وقد نقل الإجماع فيه على أنه لا يجوز بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه. قوله: (**فلا يكون أندية جمع المقصور**) إذ هو جمع نداء وهو الممدود ولا ندى إذ هو مفرد نداء وهو فعال. قوله: (**وإلا بالفتح**) هو من المهموز كما حكاه ابن جني عن سيبويه لا المعتل كما توهمه الجوهري وغيره واحترز بقوله بالفتح عن الإباء بالكسر؛ لأن له نظير أو هو النفار والجماح فمده قياسي، وكذا الإباء بالضم وهو أن لا يشتهي الطعام؛ لأنه داء كالزكام والصداع. قوله: (**والواحدة إباءه**) هي بالفتح أيضاً كقباء.

قُ وأكسية، فلا تكون أندية جمع المقصور، ولا نَدى مفرد أندية، بل مفرد نِدى.

(والسماعي) من المقصور (نحو العصا والرَّحى) بالقصر (والخَفاء والأَباء) بالمد (مما ليس له نظير) من الصحيح (يُحمل عليه) في القصر والمد والأَباء بالفتح والمد القصب، وواحده أباءة وأمَّا الإباء بالكسر فمده قياسي، لأنّ نظيره نَفر نِفارا، وجمحت الدابة جماحا، وكذا الأُباء بالضم، لأنه داء كالزكام، والصداع، وهو أنْ لا يشتهي الطعام، يقال منه أخذه أُباء، إذا كان لا يشتهي ذلك.

ذُو الزِّيَادَة

حروفها : (الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت)

جا

ذُو الزِّيَادَة

قوله : (**ذو الزيادة**) حرف الزيادة يجمعها قولك :

يا أوس هل نمت، وقولك لم يأتنا سهو، وكذا اليوم تنساه، وجمعها بعضهم في بيت وهو :

يا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

فتح

ذو الزيادة وحروفها العشرة

((**الْيَوْم تنساه**) أَو (**سألتمونيها**) أَو (**السمان هويت**))، أو يا أوس هل نمت، أو لم يأتنا سهو، وإنما اختص تلك الحروف العشرة بالزيادة لأن أولى ما زيد حروف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة على ما سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى،

فلا

ذوُ الزِّيَادَة

قوله : (**حروف الزيادة يجمعها إلى آخره**) حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك اليوم تنساه، أو سألتمونيها على ما يحكى أن تلميذاً سأل شيخه عن حروف الزيادة. فقال الشيخ : سألتمونيها فظن التلميذ أنه أحاله على ما أجابهم به من قبل فقال ما سألناك إلا هذه المرة فقال اليوم تنساه فقال، والله لا أنساه، فقال : يا أحمق قد أجبتك مرتين، أو السمان هويت على ما يحكى أن المبرد سأل المازني عنها فقال شعر[1] : [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وقد كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال أبا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر، فقال أجبتك مرتين، وأحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى شعر : [الطويل]

أفضا

ذو الزيادة

(وحروفها) عشرة يجمعها قولك (اليومَ تَنساهُ أو) قولك (سألتُمونيها) على ما حُكي أنّ طالبا سأل شيخه عنها، فقال له سألتمونيها، فظن الطالب أنه أحاله على شيء أجابهم به قبل، فقال ما سألناك إلّا هذه المرة، فقال الشيخ : اليوم تنساه، فقال : والله ما أنساه، فقال : يا أحمق، قد أجبتك مرتين، (أو) قولك (السمان هويت)، على ما

(١) التّمثيل فيه : (هويت السِّمان) حيث جمع حروف الزّيادة في هذه الكلمة.
انظر : المنصف ١/ ٩٨، والوجيز في علم التّصريف ٣١، وشرح الملحة ٢٧٥، والتتمّة في التّصريف ٤٣، وشرح الملوكيّ ١٠٠، وشرح المفصّل ٩/ ١٤١.

. . . .

جار وإنما اختصت تلك الحروف العشرة دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة، وأما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف، وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد

نقره وغير حروف العلة من هذه الحروف الباقية مشبهة بها فالهمزة مجاورة للألف في المخرج وتنقلب إليها وكذا الهاء مجاورة للألف في المخرج والميم من مخرج الواو وفيها غنة مناسبة للين حروف العلة والنون فيها أيضاً غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق والتاء بهمسة تناسب لين حروف اللين وكذلك السين حرف مهموس واللام وإن

جما سَأَلْتُ الحُروفَ الزَّائداتِ عنِ اسْمِها ... فقالت ولم تبخل: أَمانٌ وتَسْهِيلُ

وقال آخر:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مَسْئُول أَمَانٌ وَتَسْهِيل

قوله: **(يجمعها قولك يا أوس هل نمت)** حروف الزيادة عشرة جمعها الناس في أنواع من الكلام، ومن ألطف ما جمعت فيه سألتمونيها، وقد ذكرت ثلاث مرات في البيت الذي حكاه الشارح وأجمع منه وأحسن لعدم الحشو قول ابن مالك:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مَسْئُول أَمَانٌ وَتَسْهِيل

وقيل أيضاً السمان هويت كما في المتن وهو معيب لإدغام اللام وهويت السمان هو مثله لذلك ولسقوط الهمزة وجمعت أيضاً في قولهم:

أويت من سهل وأسلمني وتاه ... والموت ينساه وهم يتساءلون

وغيرها. قوله: **(لأنها أخف الحروف)** أي ولذلك كثر استعمالها فلا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها التي هي الضمة والفتحة والكسرة. قوله: **(وأقلها كلفة)** أي لأنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها.

أقصا حُكي أنّ المبرد سأل المازني عنها فأنشده: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة، وأنت تنشدني الشعر، فقال: أجبتك مرتين، وتبع المصنف في تقديم السمان على هويت صاحب المفصل، وحكمته أنْ تثبت الهمزة لكونها ابتداء، وبعضهم تورع عن هَوِيتُ السمان، فقال هُوِيَت السمان، وبعضهم ضبطها بغير ذلك، وإنما اختصت هذه العشرة بالزيادة، لأنّ أولَ ما زيد حروف المد واللين، لأنها أخف الحروف، كما سيأتي بيانه، وأمَّا قول النحاة: الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف، أمَّا بالنسبة إلى بقية الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد واللين من

. . . .

جار واللين من الحروف العشرة مشبهة بها . فالهمزة مجاورة للألف في المخرج وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف .

والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج، وأبو الحسن يدعي أن مخرجهما واحد وهي خفية وقد أبدلت من الواو في يا هناه، ومن الياء في هذه، والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة لين حروف اللين، والنون أيضاً فيها غنة ويمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق والواو حرف مهموس وأبدلت من الواو في تجاه وتراث. والسين حرف مهموس فيه صفير فناسب بمهمسه لين حروف اللين ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه ست وأصله سدس، واللام وإن كان مجهوراً لكنه يشبه النون وقريب منه في المخرج، ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه وقد يحذف معه نون الوقاية في لعلى كما حذفت مع مثلها في أني وكأني .

نقره . . . .

جما قوله : **(وتنقلب إلى حروف اللين)** وتصور فيها أيضاً. قوله : **(وأما قول النحويين)** جواب سؤال مقدر. قوله : **(وهي خفية)** كما أن الألف كذلك. قوله : **(وقد أبدلت من الواو في يا هناه)** أي في مذهب البصريين، وستأتي الكلمة وإيضاحها وما فيها من الخلاف في الإبدال.

قوله : **(فناسب بهمسه)** أي وما فيه من الصفير قاله الموصلي : وقد يقال الصاد مثل السين في كل ما ذكره الشارح. قوله : **(فقالوا استحذ في اتخذ)** السين فيه بدل من التاء، وفي ست بدل من السين. قوله : **(واللام وإن كان مجهوراً)** اللام مشابه للنون والنون مشابه للألف لامتداده في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، فاللام مشابه للألف؛ لأن المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء. قوله : **(لكنه يشبه النون)** قال الموصلي : لأن مخرجه قريب من مخرجه، ولذلك يدغم فيه، ولعل الشارح أراد أن يشبه النون في الجهر ويشبهها أيضاً في الاستفال والانفتاح والاستطالة في المخرج.

أفضا الحروف العشرة شبيهة بها ، فالهمزة مجاورة للألف في المخرج ، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف ، والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج ، وهي خفية ، والميم من مخرج الواو ، وهو الشفة ، وفيها غنّة مناسبة للين حروف اللين ، والنون أيضاً فيها غنة ، وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق ، والتاء حرف مهموس ، وأُبدلت من الواو في تجاه وتُراث ، والسين حرف مهموس فيه صفير ، فناسب بهمسه لين حروف اللين ، ويقرب مخرجه من مخرج التاء ، ولذلك أبدلوها منها ، فقالوا استخذ من اتّخذ ، وعكسه ست ، وأصله سدس ، واللام وإنْ كان مجهورا ، لكنه يُشبه النون ، لقربه منه في المخرج ، ولذلك تُدْغم فيه النون ، نحو من لدنه ، ثم بنى معنى زيادتها فقال :

أَي: الَّتِي لَا تكون الزِّيَادَة لغير الْإِلْحَاق والتضعيف إِلَّا مِنْهَا.

جار بردي: قوله: (أي التي) يريد أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبداً؛ لأنها قد تكون الكلمة منها وكلها أصول كقولك: سأل، ونام، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها، فإن الزيادة قد تكون بالتضعيف أي بتكرير حروف الكلمة وقد لا تكون كذلك، وأيضاً قد تكون للإلحاق وقد تكون لغيره والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو: شملل ومن غيرها، نحو جلبب، وكذا التضعيف نحو علم وفرح، والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف وهي إما لإفادة معنى كهمزة انصر وأذهبته وألف ضارب وياء التصغير، وإما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم، وإما لتفخيم المعنى كميم زرقم وستهم، وإما للمد كألف حمار وواو عمود وياء قضيب، وإما لإمكان التلفظ

نقره: كان مجهوراً لكنه تشبه النون وقرب منها في المخرج (**أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و**)، لغير (**التضعيف**)، أي تكرير الحروف من جنس حروف الكلمة (**إلا منها**)، لا على معنى أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة أبداً إذ ما فيها حرف إلا ويكون أصلاً أيضاً والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو شملل وقد تكون من غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف (**ومعنى الإلحاق أنها**)، أي أن الزيادة (**إنما زيدت لغرض جعل**

حاشية: قوله: (**أي بتكرير حروف الكلمة**) إنما قال ذلك لأن المضاعف في اصطلاحهم هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد. قوله: (**وكذا التضعيف**) أي قد يكون منها وقد يكون من غيرها. قوله: (**وهي إما لإفادة معنى**) أي كالتكلم والتعدية ومعنى اسم الفاعل والتحقير. قوله: (**وإما للعوضْ**) كتاء زنادقة، فإنه عوض عن ياء زناديق كتاء فرازنة. قوله: (**وأما للعوض كتاء زنادقة**) هي عوض عن المدة والأصل زناديق ولذلك لا يسقطان ولا يثبتان وتقدم في الجمع.

فلاح: (أي) الحروف (التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و) لغير (التضعيف إلّا منها)، لا أنها تكون أبدا زائدة، وإلّا لزم أنْ يكون حروف سأل ونام مثلاً زائدة، وليس كذلك، أمَّا الزيادة للإلحاق، فقد يكون منها كشملل، وقد تكون من غيرها كجلبب، وكذا الزيادة للتضعيف، أي تكرير حروف الكلمة كعلّم وفرّح، والمقصود من هذا الباب، بيان زيادة لا تكون للإلحاق، ولا للتضعيف، بل إمَّا لإفادة معنى كهمزة انصر، وألف ضارب، وياء التصغير، أو للعوض كتاء زنادقة، وميم اللهم، أو لتفخيم المعنى كميم زرقم، أو للمد كألف حمار، وواو عمود، وياء قضيب، أو لإمكان التلفظ كهمزة

وَمعنى الْإِلْحَاق أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحق بجعفر، ......

ني كألف الوصل، ثم أشار إلى أن المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال لزيد منه؛ ليعامل معاملته فجعل كذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابل الحرف الأصلي في الملحق به؛ ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما فنحو قردد، وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر، ولذلك قالوا قرادد وقريدد كما قالوا جعافر وجعيفر ....

جو **مثال على مثال أزيد منه)**، فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به **(ليعامل معاملته)**، في التصغير والتكسير وغيرهما وقد عرفت مستوفى **(فنحو قردد)**، وهو المكان الغليظ **(ملحق بجعفر)**، ولذلك قالوا قرادد وقريدد

لـ قوله: **(وميم اللهم)** هي عوض عن ياء آخر تبركاً باسمه تعالى: ولكونه عوضاً عنها لم يجمع بنيهما إلا في الضرورة. قوله: **(كميم زرقم وستهم)** كل منهما بضم أوله وثالثه، والزرقم بالضم الشديد الزرقة للذكر والأنثى قال الجوهري: رجل استه بين السته إذا كان كبير العجز، والستهم والستاهي مثله وامرأة ستهاء وستهم. قوله: **(كميم زرقم)** الشديد الزرق، والمرأة زرقم أيضاً الأست العجز، وقد يراد به حلقة الدبر، ورجل استه بين السته إذا كان كبير العجز، والستهم والستاهي مثله، والمرأة ستهاء، قال ابن السكيت: رجل سته وستاهي عظيم الأست والمرأة ستهاء وستهم والميم زائدة صحاح. قوله: **(ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما)** أي فما ثبت للملحق به من حكم ثبت للملحق مثله فلو بنيت من البيع مثل ضيون قلت بيوع بالتصحيح؛ لأن المقصود من الإلحاق التقابل وهو إنما يحصل إذا قوبل الصحيح بمثله والمعتل بمثله ومن هنا امتنع الإدغام في الملحق بتضعيف كقردد الملحق بجعفر فإن الفك فيه واجب نعم إذا كان أول المثلين فيه ساكناً تعين الإدغام؛ لأنه لا يخل بالتقابل نحو جدب فإنه ملحق بقمطر. وقال ابن مالك: إنما اغتفرت فيه هذه المخالفة لما في الفك من الصعوبة والثقل والجدب بمعجمة ومهملة وموحدة الضخم وفي جعل المعاملة غاية للجعل أشعار بأنه مقصود لأجلها، وقد صرح به من قال: إن حرف الإلحاق هو ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه أي موافقاً له في الصيغة وإن اختلف ميزانهما. قال أبو حيان: وفي القصد تجوز وإنما هذا اعتبار نحوي ورد بأن الواضع قصد بالمزيد لغير الإلحاق ما أريد بزيادته من الدلالة على معنى أو العوض أو غيرهما لامتناع أن يضع الكلمة من غير اعتبار شيء، كيف وهو قد

فق الوصل، وهاء السكت، (ومعنى) زيادتها لأجل (الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه) بأن يجعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به (ليُعامل معاملته) في التكسير والتصغير، وغيرهما، (فنحو قَرْدَدَ) للمكان الغليظ المرتفع (ملحق بجعفر)، ولهذا يقال قرادد، وقريدد مثل جعافر وجُعيفر، .....

وَنَحْو: مَقْتَلٍ غير مُلْحق، لما ثَبت من قياسها لغيره، وَنَحْو: (أَفْعَلَ. وَفَعُل، وفاعَلَ) كَذَلِك لذَلِك، ولمجيء مصادرها مُخَالفَة.

جا ونحو مقتل غير ملحق وإن صح فيه مقاتل ومقيتل؛ لأن زيادة الميم قياس في أنه لغير معنى الإلحاق، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان؛ ولأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول ونحو أفعل وفعل، وفاعل أيضاً غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الإلحاق وهو ما مر عند ذكر معاني الأبواب ولمجيء مصادرها مخالفة وقد مر بيان ذلك أيضاً، وأتى بإنما في قوله: إنما زيدت ليدل على الحصر أي زيادة الحرف فيه لا يكون إلا لهذا الغرض، وهذا يدل على أن تفاعل وتفعل لا يكون للإلحاق وقد جعلهما المصنف منه فيما مر، وذكر المصنف في شرح "المفصل" أن دليل الإلحاق وجهان:
الأول: أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى. **والثاني**: موافقة المصدر ثم قال: اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الأول هو التحقيق؛ لأنه جار في الأسماء والأفعال، والثاني مقيد بالأفعال؛ لأن الأسماء ليس لها مصادر.

نقره كما قالوا جعافر وجعفير **(ونحو مقتل)**، مما كانت الزيادة لاطراد معنى غير الإلحاق **(غير ملحق)**، وإن كان على وزن جعفر وصح فيه مقاتل ومقتيل **(لما ثبت من قياسها)**، أي قياس الزيادة وهي الميم **(لغيره)**، أي لغير معنى الإلحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان **(ونحو افعل وفعل وفاعل كذلك)**، غير ملحق **(لذلك)**، أي لمجيء هذه الزيادات لمعان مطردة غير معنى الإلحاق كما عرفت **(ولمجيء مصادرها مخالفة)**،

جما قال يضرب وضارب ومضروب قاصداً بكل صيغة معنى، ولولا الحرف المزيد على المادة الأصلية لم يجز له قصد ذلك المعنى، فالظاهر أنه يقصد به المعنى المزيد لأجله، ولا شك أن إلحاق كلمة بأخرى لتعامل معاملتها أمر يمكن قصده، فالواضع قصد الموازنة والمقابلة، نعم النحوي سمى ذلك إلحاقاً انتهى. قوله: **(ولأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول)** سبق في الأبنية أنه ليس على عمومه فليراجع. قوله: **(مصادرها مخالفة)** أي لمصدر الرباعي. قوله: **(أي زيادة الحرف فيه)** أي في الإلحاق ض. قوله: **(إلا لهذا الغرض)** أي الذي هو جعل مثال إلى آخر ض. قوله: **(هو الذي ليس لمعنى)** أي ليس لمفهوم وضعت الكلمة ابتداء بل لمعنى خارج عن مفهوم ما وضع له وهو جعل مثال إلى آخر ض.

أنقا (ونحو مَقْتَل غير ملحق) وإن كان بصورة جعفر، وصح فيه مقاتل ومُقيتل، (لِما ثبت من قياسها)، أي قياس زيادة الميم (لغيره)، أي لغير معنى الإلحاق، وهو الدلالة على المصدر، والزمان، والمكان، مع أنّ حرف الإلحاق لا يكون في الأول، (ونحو أفْعَل وفَعَّل وفاعَل كذلك)، أي غير ملحق، وإنْ كان بصورة دحرج (لذلك)، أي لِما ثبت من قياس الزيادة فيه لغير معنى الإلحاق كما مرّ في محله، (ولمجيء مصادرها مُخالفة)

وَلَا تقع الْألف للإلحاق فِي الِاسْم حَشْواً لما يلْزم من تحريكها .

قوله: (**ولا يقع الألف**) لما انجر الكلام إلى ذكر الإلحاق وبيان معناه أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم حشواً واستدل بقوله لما يلزم من تحريكها فما في قونه

لمصادر الرباعي واعتمد الزمخشري على هذا الوجه لكن الوجه هو الأول؛ لأنه جار في الأسماء والأفعال بخلاف هذا الوجه فإنه مختص بالأفعال إذ لا مصدر للأسماء، ويدل هذا أن تفعل وتفاعل لا يكونان للإلحاق وقد جعلهما المصنف من الملحقات (**ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً لما يلزم من تحريكها**)، وهي لا تقبل الحركة ولذلك

قوله: (**أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق**) أي ولا يقع الألف للإلحاق بالأصالة في الاسم حشواً لما يلزم من تحريكها قبل ياء التصغير إن كانت ثانية وبعدها إن كانت ثالثة وإن كانت رابعة كانت آخراً في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشواً وهي للإلحاق فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر ليمكن تكسيره وتصغيره وحينئذٍ يصير عرضة للإعراب اللفظي إذ لا يجوز أن يجعل إعرابه تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرف أصلي قابل لأنواع الحركة بالقوة وذلك أدنى عرض له مثل ما عرض للزائد ولو جعل إعرابه لفظيًّا لبطلت حقيقة الألف فيكون قد عرض للزائد أشد التغاير، وهو انعدامه بالكلية مع ثبات الحرف الذي ما وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه لا يعرض له تغيير إلا باعتبار ما ونادراً وهذا بخلاف ما وقع الألف للإلحاق فيه آخراً، فإنها حينئذٍ يكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتغاير وهو الحرف الآخر من الملحق فلا بأس حينئذٍ بإبقاء الألف على حالها كما في علقي وبقلبها كما همزه في علباء، وبمثل هذه النكتة قد يقع الألف للإلحاق في الفعل حشوًا نحو تفافل؛ لأن أركان الفعل مضطربة لا تفاوت في عروض التغاير لها بين كونها وسطاً أو آخر أو إنما قلنا لا يقع الألف بالأصالة للإلحاق في الاسم حشواً؛ لأنه يجوز أن يقع للإلحاق في الاسم حشواً بالتبعية لا بالأصالة فأما إذا حكمتا بكون الألف في تفاعل للإلحاق لزم الحكم بكونها في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، وقد يقال: إن الألف لا تقع للإلحاق البتة؛

لمصادر دحرج، إذ مصدر الأفعال والتفعيل والمفاعلة غير الفعللة، مع أنّ مصدر الفعل الملحق، يجب أن يوازن مصدر الملحق به، وبما قاله عُلِم أنّ دليل الإلحاق الموافقة في المصدر، وهو مما استدل به المصنف في شرح المفصل، واستدل له فيه أيضاً بأنّ حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة له بسبب ذلك الحرف، (ولا تقع الألف) بالأصالة (للإلحاق في الاسم حشوا)، فلا يُقال كتاب ملحق بقمطر، ولا علابط ملحق بقذعمل (لِما يلزم من تحريكها) قبل ياء التصغير إنْ كانت ثانية، وبعدها إنْ كانت ثالثة،

. . . .

جـ لما موصولة أو موصوفة ويلزم صلتها أو صفتها، ومن بيان وقيل لبيانه في الشرح المنسوب إلى المصنف لما قصدوا في الإلحاق إلى وقوع الحرف الزائد موقع الأصلي كرهوا أن يكون في الحشو ألفاً فيؤدي إلى تحريك الألف في حكم الأصلية وإنما

قو حكم بأنها لا تكون أصلاً، بل منقلبة عن واو أو ياء؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكره أن يوضع ما لا يقبل الحركة فلم توضع للإلحاق أيضاً لكراهة أن يوضع له ما لا يكون أصلاً وقيل لأن حرف العلة إذا وقع حشواً و قبله حركة من جنسه نحو كتاب وعجوز وسعيد جرى مجرى الحركة والمد فلا يقابل بحرف صحيح.

أما إذا كانت الألف طرفاً جاز أن يكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير متعرض للسكون والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته إذا كان حشواً، وإنما قال في الاسم لأن مذهبه أن نحو تغافل ملحق بتدحرج كما عرفت ولما ذكر حروف الزيادة وما يقتضي الحال ذكره من الإلحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من

ك لأنها لا تقع أصلاً في الأبنية؛ لأن الأصول قابلة للحركات وهي لا يقبلها وكما أنه لا يقع أصلاً ينبغي أن لا يقع مكان أصل فنحو علقى الملحق بجعفر الأصل في ألفه ياء قلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها ونحو علباء الملحق بسرداح الناقة الكثيرة اللحم الهمزة فيه منقلبة عن الياء التي في درحان للبعير السمين ولم يصح الياء كبناء الكلمة على التذكير فعلى هذا ينبغي أن لا يجعل الألف في تغافل للإلحاق مع أن الألف في مثله غالبة لإفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً. قوله: (**وقيل لبيانه**) والأولى أن يقال في بيانه لم يجوزوا زيادة الألف في الحشو للإلحاق؛ لأن زيادتها فيه يؤدي إلى تحريكها ولا يجوز تحريكها لأمرين الأول أنها لو حركت لصارت واواً أو ياء أو همزة فلا يعرف أن حرف الإلحاق ألف أو واو أو همزة إذ ليس لها أصل أو أمثلة اشتقاق يعرف به الثاني أن ألف الإلحاق لا يجوز أن تكون في مقابلة الحرف المتحرك وإلا يختلف وزنهما فلا يعرف الإلحاق فلا بد أن يكون في مقابلة الحرف الساكن حتى يتحقق الإلحاق وحينئذٍ لا يمكن تحريكها إذ يبطل عن الموازنة الدالة على الإلحاق وتعود على موضوعه بالنقض ض. قوله: (**في حكم الأصلية**) هو حال من الألف، وإن كانت مضافاً إليها؛ لأن المضاف صالح للعمل.

فأ وإنْ كانت رابعة كانت آخرا فيه، وفي جمع التكسير، لأنها إذا كانت رابعة حشوا، وهي للإلحاق، فإنما تكون للإلحاق بالخماسي، فيجب حذف الآخر لتمكن تصغيره وتكسيره، وحينئذ يصير عرضه للإعراب اللفظي، إذ لا يجوز جعل الإعراب عليها

. . . .

تحريكها حشواً؛ لأنها إن كانت ثانية أو ثالثة وجب تحريكها في التصغير وإن كانت رابعة وجب وقوعها آخراً في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشواً وهي للإلحاق فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر، ثم إن قوله في حكم الأصلية احتراز عن الألف التي ليست في حكم الأصلية لجواز تحريكها، وإنما كانت هذه في حكم الأصلية لوقوعها موقع الأصلي، وفي هذا الكلام نظر؛ لأنا لا نسلم امتناع تحريك الألف فإن الألف يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء كما في كتيب تصغير كتاب أو واواً كما في كويتب تصغير كاتب، وفي غير التصغير كما في صحراء وليس كونها في حكم الأصلية مانعاً، فإن حكم باب وناب كذلك، وأيضاً فلا

. . . .

قوله: (**فإن الألف يعرضها التحريك**) فيه نظر لأنه لم يعرض للألف تحريك في كتيب وكويتب وصحراء، بل للواء والياء والهمزة، لنا. وهذا مردود؛ لأنه حينئذٍ لا يتصور تحريك الألف أصلاً على ما لا يخفى، فالمراد بتحريك الألف كون الحرف الذي يحرك قبل التحريك ألفاً ض.

قوله: (**كما في صحراء**) أي فإن همزتها بدل من الألف الثانية لما اضطر إلى تحريكها.

قوله: (**وليس كونها في حكم الأصلية**) جواب عن سؤال مقدر وهو أن ما ذكرت من عروض الحركة للألف ليس محل النزاع، لكون هذه الألفات زائدة محضة وكلامنا في ألف هي في حكم الأصلية ض.

قوله: (**مانعاً**) أقول مانع؛ لأنه إذا حركت الألف أصلية أو ما في حكمه لم يعلم أن أصلها ألف حركت أو أصلها حركت هذا المتحرك، والاستدلال بباب وناب غير صحيح؛ لأن الألف فيهما ليست بأصلية ولا في حكمهما بل هي لعارض هو فتحة الفاء وزال ذلك العارض، والمراد بما في حكم الأصلية أن يكون الألف مقصودة كالأصلية، والألف فيهما غير مقصودة بخلاف الألف الأصلية، والزائدة للإلحاق فإنها تكون مقصودة كالأصلية ليتحقق الإلحاق ض.

تقديريا، لأنها وقعت موضع حرف أصلي قابل لأنواع الحركات، ولو كان الإعراب لفظيا انعدمت الألف، فيكون الزائد قد عرض له أشد التغايير، وهو انعدامه بالكلية مع ثبوت ما يقع الزائد موقعه، وهذا بخلاف ما كان الألف فيه للإلحاق آخرا، فإنها حينئذ وقعت موقع ما هو عرضة للتغايير، وهو الحرف الأخير من الملحق به، فأمكن بقاؤها، إمّا بحالها كما في علقى، أو بقلبها همزة كما في علباء، هذا مع أنّ ما ذكره من امتناع

. . . .

جار طائل تحت قوله: وإن كانت رابعة إلى آخره، إذ غاية ما يلزم منه أنه يقع الألف حينئذٍ آخر أو أي محذور يلزم منه.

نقره . . . .

جما قوله: **(وأي محذور يلزم منه)** الأولى أن يقال في بيان المحذور أنه يلزم أحد الأمور الثلاثة إما التقاء الساكنين على غير حده أو تحريك ألف الإلحاق أو حذفها، وكل ذلك ممتنع، أما بيان أحد الأمور فلأنه إذا دخل التنوين على هذه الكلمة التقى ساكنان، فأما أن لا تحذف فيلزم التقاء الساكنين إن لم يحرك وتحريك ألف الإلحاق إن حركت، وأما إن تحذف فيلزم الثلاث. وأما بيان امتناع الأمور الثلاثة فلأن التقاء الساكنين لا يجوز إلا في المواضع المعدودة في أول بابه وهذا ليس منها، ولأن تحريك ألف الإلحاق غير جائز لما بينت لك في حاشيتي **(على الصحفة المقابلة بهذه الصفحة)**؛ ولأن حذف حرف الإلحاق غير جائز؛ لأنه ليس له أصل يعرف به فلا يعلم وجوده لو حذف فلا يجوز حذفه. فإن قلت: هذا المحذور لازم عليك؛ لأنه تجوز زيادة الألف للإلحاق آخراً كما قال الشارح: فأي شيء يختاره من الثلاثة يختاره في الآخر، فهو جوابنا هاهنا قلت اختار التحريك فهو تجوز في الآخر؛ لأن الألف إذا زيدت في الآخر لا يكون في مقابلة الساكن مطلقاً، بل ساكن ينقلب إلى الحركة؛ لأن الآخر في الملحق به محل الحركات بدخول العوامل فكذا في الملحق بخلاف الوسط فإن الألف فيه تكون في مقابلة الساكن مطلقاً، فلا يجوز تحريكه، أو اختار الحذف وهو في الآخر جائز؛ لأن الآخر محل للتغيير بخلاف الوسط وأيضاً في مبحثنا عن الآخر حرف حتى صارت الألف إلى الآخر فلو حذف الألف أيضاً يكون إجحافاً بالكلمة بخلاف ما إذا زيدت الألف في الآخر فإنها لو حذفت لا يكون المحذوف غير واحد ض. قوله: **(وأي محذور يلزم منه)** وجهه الشيخ نظام الدين بأن الألف تصير حينئذٍ عرضة للإعراب اللفظي إذ لا يجوز أن يجعل تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرف أصلي قابل لأنواع الحركات بالقوة وذلك إذا عرض له مثل ما عرض للزيادة ولو جعل الإعراب لفظيًّا لبطلت حقيقة الألف فيكون قد عرض الزائد أشد التغايير وهو انعدامه بالكلية مع إثبات الحرف الذي وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه ولا يعرض له تغيير إلا باعتبار ما ونادراً، قال وهذا بخلاف ما وقع الألف فيه للإلحاق آخراً فإنها حينئذٍ تكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتغايير وهو الحرف الأخير من الملحق به فلا بأس حينئذٍ بإبقائها على حاله كما في علقى أو بإبدالها همزة كما في علباء انتهى.

أنصا تحريكها حشوا منعه بعض، فقال لا نسلّم امتناع تحريكها، لأنها تحرك في التصغير بانقلابها ياء كما في كُتيِّب تصغير كتاب، أو واواً كما في كويتب تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالة وقوعها في الاسم حشوا تبعا، فإنّا إذا حكمنا بأنها في تغافل للإلحاق

. . . .

جي فإن قيل: يلزم منه أن يصير الإعراب تقديريًّا، قلت: هذا كلام من جوز وقوع الألف للإلحاق آخراً ومنع منه حشواً فكيف يصح منه الاستدلال عليه بلزوم أن يصير الإعراب تقديريًّا، فإن هذا المحذور على تقدير وقوع الألف للإلحاق آخراً أشد، ثم قيل فيه ولم يوقعوها للإلحاق إلا آخراً لإمكان بقائها غير متحركة؛ لأنها لو كانت متحركة لانقلبت ألفاً، وذكر لبيانه في بعض الحواشي أي لو صارت متحركة انقلبت ألفاً؛ لأنها لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واواً أو ياء، ثم ألفاً لانفتاح ما قبلها، وهذا غير سديد؛ لأنها إن كانت في الثلاثي فلا بد أن تقع رابعة ويكون ما قبلها مكسوراً حالة

جه . . . .

لي قوله: **(فإن قيل يلزم منه)** الأولى أن يقول محذوره تحريكه، كما قال المصنف لوقوعها بعد التصغير والتكسير آخراً، وجوابه ما قال الشارح من عدم امتناع تحريكه.

قوله: **(آخراً أشد)** وجه شدته وقته أن كون الإعراب تقديريًّا حال ازدياده للإلحاق رابعة لا يكون إلا عند التصغير والتكسير، وأما في ازدياده آخراً ففي كل حال فافهم.

قوله: **(فكيف يصح منه الاستدلال)** عرف وجه صحته مما ذكر آنفاً.

قوله: **(ثم قيل فيه)** أي في الشرح المنسوب.

قوله: **(إن كانت في الثلاثي الخ)** بيان لزوم أحد الأمرين أن التقدير تقدير الإلحاق بالخماسي فيكون في حكم الخماسي فحينئذ لا يخلو إما أن يسقط الألف عند التصغير أو ما أشبه الزائد فإن كان الأول فثبت الأمر الأول وإن كان الثاني وهو ما أشبه الزائد فتبقى الألف حينئذٍ رابعة فيكون ما قبلها مكسوراً لوقوع ما قبلها بعد ياء التصغير وكل ما وقع بعد ياء التصغير وجب أن يكون مكسوراً كما قرر في موضعه فثبت الأمر الثاني، وإنما لم يمكن بقاء الألف غير محركة، أما على التقدير الأول فظاهر لسقوط الألف، وأما على التقدير الثاني فلعدم انقلابها واواً أو ياء ثم ألفاً لعدم فتح ما قبلها.

قن بتدحرج، على ما وقع للمصنف فيما مرّ، لزم الحكم بأنها في مصدره، واسم فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، وبقوله في الاسم وقوعها في الفعل على ما مرّ له في تغافل، لكن الذي في شرح المفصل والهادي يدل أنها لا تقع للإلحاق، لا في حشو الفعل، ولا حشو الاسم، لأنّ المَدَّة لا تقابل بحرف صحيح، وبقوله حشوا، وقوعها في الاسم آخرا كما مرّ، إذ لا محذور، لأنّ الحرف الأخير متعَوض للتغيير، فلم يقو قوّة الوسط، فجاز أن تقابل بحرف العلة، وقيل لا تكون للإلحاق مطلقا، لأنها لا تكون أصلا، بل زائدة، أو بدل من أصل، فلا تكون للإلحاق، وإنما تكون بدلا مما زيد للإلحاق آخرا، وقد مرّ

. . . .

التصغير لوقوعه بعد ياء التصغير، وإن كانت في الرباعي فتكون للإلحاق بالخماسي فتسقط عند التصغير ويصير ما قبلها مكسوراً، ثم قيل فيه، وقد يقال إن الألف لم يقع للإلحاق أصلاً، أما في الحشو فلما تقدم، وأما في الآخر فلأنه موضع يكون متحركاً، وإن كانت حركة عارضة فلا حاجة إلى الألف وفيه أيضاً نظر يعرف مما مر.

ثم أشير فيه إلى سؤال وهو أن يقال لِمَ لا يجوز أن يحرك بأن قدرت ياء وإلى جوابه بأنها حينئذٍ تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً وضعفه ظاهر مما مر، إذ لا يلزم ذلك سواء وقعت رابعة أو خامسة كما عرفت.

وقال بعض الفضلاء في شرح "الهادي": زيادة الألف حشواً لا تكون للإلحاق فلا يقال كتاب ملحق بقمطر ولا علابط بقذعمل؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشواً، وقبله حركة من جنسه نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وياء سعيد جرى مجرى الحركة، والمدة فلا تقابل بحرف صحيح فلا تلحق بناء ببناء، فإن كانت الألف طرفاً جاز أن تكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير من الكلمة متعرض للسكون، والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته إذا كان وسطاً فجاز أن يقابل بحرف العلة.

وقال المصنف في شرح "المفصل": كثر زيادة الألف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم، ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلاً إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء، وإنما لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق؛ لأنهم إذا ألحقوا قصدوا إجراء البنية به مجرى الأصل فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلاً، ثم قال فيه، وقول

. . . .

قوله: **(فلا حاجة إلى الألف)** أي فلا يمكن الإتيان بها للإلحاق؛ لأنها لا يقبل الحركة أولاً يبقى الألف ألفاً. قوله: **(وفيه أيضاً نظر)** وجهه كما علم مما مر أن غاية ما يلزم منه أنه تقع الألف حينئذٍ آخراً وأي محذور يلزم منه. قوله: **(يعرف مما مر)** من قوله لا نسلم امتناع تحريك الألف فإنه يعرض لها التحريك. قوله: **(ظاهر مما مر)** حيث قال وهذا غير سديد إلى قوله ثم قيل فيه. قوله: **(مجرى الحركة)** أي حرف المد حرف ضعيف ليس بقوي فلا يقع بمقابلة حرف قوي. قوله: **(فلا يقابل بحرف صحيح)** أي لضعف حرف المد عن مقابلة الحرف القوي.

أول الكتاب كيفية وزن الأسماء والأفعال، وبيَّن هنا معرفة الحرف الزائد من الأصلي فيهما بثلاث طرق، فقال:

. . . .

الزمخشري لا يقع الألف للإلحاق إلا آخراً فيه تجوز؛ لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً إلا أن إلحاقها في الموضع الذي تقلب فيه ألفاً مخصوص أيضاً، بأن يكون آخراً؛ لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم يخل؛ إما أن تلحق متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير ذلك، فإن ألحقت على الأول انقلبت ألفاً فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وإن ألحقت على الثاني وجب أن تبقى فيه على حالها، فلا يكون ألفاً.

فإن قلت: فلِمَ لا يجيء ذلك في إلحاقها آخراً عن الياء، فيقال فيها آخراً ما قبل فيها غير آخر.

قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة إلحاقها في الموضع الذي أخل بمعنى

. . . .

قوله: **(لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء)** رد ذلك الخضراوي على ابن عصفور وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين أنها منقلبة قال ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه كما لا يقال في علباء همزة الإلحاق قيل ويقال له نعم الإلحاق بالمنقلب عنه فما المانع وإنما جعلها المحققون الياء عن ياء لا عن واو؛ لأنها إنما تكون رابعة أو خامسة فإن كان ذلك الأصل ياء في الأصل فالألف عنه وإن كان واواً وجب قلبها ياء نحو أعريت واستعريت ثم تصير ألفاً.

قوله: **(ما قبلها أو غير ذلك)** يصدق على صورتين ما إذا كانت ساكنة أو متحركة غير مفتوح ما قبلها.

قوله: **(أن تبقى على حالها)** أي لم تنقلب ألف ألفاً؛ لأنها إما ساكنة أو متحركة غير مفتوح ما قبلها.

قوله: **(فلم لا يجيء ذلك)** إشارة إلى الدليل الذي يدل على أن الألف في غير الآخر مخل بالإلحاق وهو قوله لم يخل إما أن يلحق إلى آخره.

قوله: **(أي في إلحاقها)** أي في إلحاق الياء المتحرك المفتوح ما قبلها آخراً أيضاً يلزم ما ذكرت من انقلابها ألفاً فلم لم يمتنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره. اقليد.

قوله: **(غير معتد بها في الزنة)** فلا يضر تخالف الملحق والملحق به في الحركة والسكون باعتبار الآخر لما ثبت من عدم اعتبار حكم الآخر.

. . . .

وتُعْرَفُ الزِّيَادَة بالاشتقاق، . . . .

جا الإلحاق، وإنما قال في الاسم؛ لأن مذهبه أن تغافل ملحق بتدحرج كما مر. واستدلاله هنا بقوله لما يلزم من تحريكها يؤيده أيضاً لكن المذكور في شرح "المفصل"، وشرح "الهادي" يدل على أن الألف لا يقع للإلحاق حشواً لا في الفعل ولا في الاسم.

قوله: **(ويعرف الزائد)** لما فرغ من بيان حروف الزيادة، ومعنى كونها زائدة، ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الإلحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب، وهو بيان معرفة الزائدة من الأصلي فنقول للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق:

الأول: الاشتقاق: وهو اقتطاع حرف فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب

دي الأصلي بقوله **(ويعرف الزائد)**، من الأصلي بثلاثة طرق **(بالاشتقاق)**، وهو أخذ لفظ من لفظ يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى فإذا وردت عليك كلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف محذوفا في بعض تصاريف الكلمة التي

كما قوله: **(وإنما قال في الاسم)** أي المصنف في المتن ومراده أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم بطريق الأصالة كما قال النظام فلا يرد مصدر تقاتل واسم فاعله مثلاً على رأيه؛ لأن وقوعها له في ذلك بطريق التبع وإلى قوله: وإنما قال انتهى كلامه في شرح المفصل. قوله: **(أيضاً يؤيده)** لأن التحريك لا يلزم عنا؛ لأن سبب التحريك التصغير والتكسير، وهما ليسا في الفعل فيؤيد مذهبه من أن تغافل ملحق بتدحرج. قوله: **(لكن المذكور في شرح المفصل)** هذا المذكور فيه هو الصحيح كما قاله أبو حيان وغيره.

قوله: **(وهو اقتطاع فرع من أصل الخ)** أي كاقتطاع ضارب من ضرب فإنه اشتقاق؛ لأن الأول فرع والثاني أصل يدور في تصاريفه والحروف في ضارب بترتيبها في الضرب وهو زائد الدلالة على المعنى من الضرب له فلا بد من اشتراك اللفظين في الدلالة على أصل المعنى وتناسبهمًا في التركيب وتغايرهما وزيادة المشتق في المعنى فالمذهب ليس بمشتق من ذهب من الذهاب ولا السرحان من الذئب ولا المصدر في قولك الدرهم ضرب الأمير من المصدر المستعمل في معناه ولا شاهد من شهيد، والحد السابق باعتبار العمل، وقد حده الميداني وغيره باعتبار العمل فقال إن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر، هذا وصح أن يقال في الفرع أنه مأخوذ من الأصل وهو لا ينفصل منه الفرع استعارة وتجوزاً وذلك أنه لما كان مبيناً من حروف الأصل ومعنى الأصل موجوداً فيه صار كأنه جزء

فقا (ويُعرف الزائد بالاشتقاق)، وهو ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى، والحروف الأصلية، وهذا حده باعتبار العمل، وحدّه باعتبار العلم أنْ تجد بين لفظين تناسبا في المعنى والتركيب، فيرد أحدهما إلى الآخر، وخرج بمناسبة المعنى نحو

وَعدم النظير، وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ، ....

الحروف، وزيادة المعنى والمراد بمعرفة الزيادة به أنه إذا وردت الكلمة، وفيها بعض حروف الزيادة العشرة، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف هكذا ذكر في شرح "الهادي".

والثاني: عدم النظير: ومعناه أنك لو حكمت بأصالة الحرف أو زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنفل، فإنك تحكم بزيادتها إذ ليس في الكلام فعلل مثل: سفرجل بضم الجيم.

والثالث: كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أو لا بعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر، ....

توافقها في المعنى والترتيب حكمت بزيادة (و)، يعرف بسبب **(عدم النظير)**، ومعناه أنه لو حكم بأصالة الحرف لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنقل فإنه يحكم بزيادتها إذا ليس في كلامهم مثل سفرجل بضم الجيم (و)، يعرف بسبب **(غلبة الزيادة فيه)**، أي كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصول نحو

من الأصل قال ذلك ابن عصفور قال وعلم الأصل من الفرع مع اتحاد البنيتين في الأصول، والمعنى باعتبار دوره في اللفظ، والمعنى وأنه ليس هناك ما هو به أولى.

قوله: **(ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة)** أي سواء كان ذلك البعض أصلاً كهمزة أحمر سقطت من حمرة أي لم يوجد فيها أو فرعاً كسقوط ألف قذال في قذل وواو عجوز في عجز، والمراد السقوط لغير علة ليخرج نحو يعد وأخواته فإنها فرع عن مصدرها وسقوط الواو فيها لعلة فلا تكون زائدة. قوله: **(فإنك تحكم بزيادتها)** أي إذا كان الحكم بالأصالة يؤدي إلى عدم النظير أما إذا كان المؤدي إليه الزيادة فإنك لا تحكم بها إلا إذا كان الحكم بالأصالة كذلك وسيعلم مما سيأتي.

الضرب بالعصا، وضرب في الأرض، وبمناسبة الحروف نحو حبس ومنع، ونحو جبذ وجذب، فإذا ورد المشتق وفيه بعض حروف الزيادة، ولم يوجد في المشتق منه حكم بزيادته كألف ناصر، وميم منصور وواوه، فإنها زائدة لفقدانها في النصر، (وعدم النظير) بأنْ يلزم من الحكم بأصالة حرف، أو بزيادته بناء غير موجود في كلامهم كنون قرنفل، فيحكم بزيادتها، إذ ليس في كلامهم فعنلل مثل سفرجل بضم الجيم، (وغلبة الزيادة فيه) بأن يكون ذلك الحرف زائدا في ذلك المحل غالباً كالهمزة إذا وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أصول نحو أحمر، ....

وَالتَّرْجِيح عِنْدَ التَّعَارُض.

وإذا تعارض بعضها مع بعض تحكم بالترجيح كما سيتحقق إن شاء الله تعالى. ثم إنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة كما مر وقد تجتمع ثنتان كترتب إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق؛ لأنه من رتب عدم النظير إذ ليس في الكلام فعلل كجعفر بضم الفاء، وقد تجتمع الثلاث كعرند للغليظ؛ لأن الثالثة الساكنة تكون زائدة غالباً؛ ولأنه ليس في الكلام فعال بضم الفاء والعين، وللاشتقاق؛ لأنهم قالوا عرد قال الشاعر[1]: [الرجز]

والقَـــــــوْسُ فيها وَتَرٌ عُـــــــــــرُدُّ

أحمر (**والترجيح عند التعارض**)، أي تعارض بعضها مع بعض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده، ثم إنه قد ينفرد واحد من هذه الثلاثة وقد يجتمع اثنان كترتب؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة التاء لأنه من رتب وكذا عدم النظير يدل عليها مثل جعفر بضم الفاء في كلامهم وقد يجتمع الثلاثة نحو عرند للغليظ؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة النون لقولهم غرد بمعناه ولأن النون الثالثة الساكنة تكون زائد غالباً ولأنه ليس في الكلام

قوله: (**وإذا تعارض بعضها**) أي بعض الطرق الدالة على الزيادة والأصالة. قوله: (**يحكم بالترجيح**) أي لأحد دليلي الأصالة والزيادة. قوله: (**كما مر**) لم يتقدم التمثيل لدلالة الاشتقاق وإن كان واضحاً، وأما الآخران فقد يقال يدل على زيادة النون في قرنفل مع عدم النظير غلبة الزيادة وعلى زيادة الهمزة في أحمر مع الغلبة الاشتقاق. قوله: (**لأنه من رتب**) يقال رتب رتوباً ثبت ولم يتحرك، وفي ترتب ثلاث لغات: فتح التاء الأولى، وضم الثانية وهي المرادة هنا وعكسها وضمها. قوله: (**ولأنه ليس في الكلام فعلل**) تناقض أول كلامه آخره؛ لأنه قال أولاً ليس في الكلام فعللا والحال أن عرندا مشتق من عردة وهو فعلل ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من قوله ليس في الكلام فعلل أن يكون اللامان مختلفين وفي عردد ليس كذلك بل هما متحدان.كما في جبن، وعتل كذا أجاب الشارح في غلبة الزيادة قبيل قوله والتاء من تفعيل ونحوه من تفعل وتفاعل.

(والترجيح) لأحد دليلي الزيادة والأصالة يحكم به (عند التعارض) لهما كما سيأتي بيانه، ثم قد تنفرد دلالة واحدة من الثلاثة كما مرّ، وقد يجتمع ثنتان كترتّب، إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق، لأنه من رتب، وعدم النظير، إذ ليس في كلامهم فعلل بضم اللام الأولى، وقد تجتمع الثلاثة كعُرُند للغليظ لانتفاء فعلل بضم الفاء والعين، ولغلبة زيادة النون الثالثة الساكنة ولوجود الاشتقاق فيه كقولهم عرد، قال الشاعر:

والقَوسُ فِيها وَتَــــــــــرٌ عُــرُدُّ

---

(١) من رجز لعاصم بن ثابت الأنصاري قاله في (يوم الرجيع) وقاتل حتى قتل، وهو بتمامه في سيرة ابن هشام: (٣/ ١٦٢).

والاشتقاق الْمُحَقق مقدم، ....

جار قوله: (**والاشتقاق المحقق**) قسم المصنف هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: في الاشتقاق وينتهي كلامه فيه بقوله كمنجنين.

الثاني: في عدم النظير وهو قوله فإن فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول، وينتهي كلامه فيه بقوله فمثل حزعبيل.

الثالث: في غلبة الزيادة وهو من قوله فإن لم يخرج فبالغلبة إلى آخر الباب إذا عرفت ذلك فاعلم أن لنا اشتقاقاً وشبهة اشتقاق، والاشتقاق قد عرفت معناه ويشترط فيه أن يكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب، فإن لم يكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كهجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل، ثم إن الاشتقاق إن لم يعارضه اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقق فتعين العمل به، ولذلك قال مقدم إذ الحكم به قطعي وإن عارضه، فإن تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح، ويجوز فيه الأخذ بأي شئت، وإن ترجح أحدهما فالحكم بالراجح، وهذا الأقسام الثلاثة للاشتقاق سيجيء على هذا الترتيب، والأولى أن يقال جعل الأقسام

نقره فعلل بضم الفاء والعين وسكون اللام الأولى (**والاشتقاق المحقق**)، وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر وإن عارضه بلا ترجيح فهو الاشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق الراجح، وقيل الأقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق وهو الأولى (**مقدم**)، على عدم النظير وغلبة الزيادة تعين العمل به، واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق الذي لم تكن الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كهجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل بخلاف نحو ضارب وضرب، فإن المعنى المشترك واضح فيه، والحمل على المعنى الثاني أَوْلَى؛ لأن كل واحد من الاشتقاق الواضح والراجح مقدم على عدم النظير، وغلبة الزيادة فلو لم يحمل على هذا المعنى؛ لتوهم أنهما غير مقدمين

جما قوله: (**كهجرع للطويل**) كذا قال الجوهري قال والجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئاً، وكذلك الجرعان، وفي القاموس الهجرع كدرهم الجبان؛ لأنه من الجرع عن اللحياني. قوله: (**كلامه فيه**) أي في عدم النظير.

أنقا (والاشتقاق المحقق) ثلاثة أقسام: مفرد، وهو ما لا يعارضه اشتقاق آخر، وواضح، وهو ما عارضه آخر غير واضح، ومحتمل، بأنْ لم يترجح أحدهما على الآخر، وخرج بالمحقق شُبهة الاشتقاق، بأنْ تكون الدلالة على المعنى المشترك غير ظاهرة، كهجرع للطويل عند القائل بأنه من الجرع، وهو ما استوى من الرمل، وسيأتي بيان حكمه، فالمحقق بأقسامه (مُقدَّم) على غيره من شبهة الاشتقاق، وعدم النظير،

فَلِذَلِك حكم بثلاثية: عَنْسَلٍ، . . . .

جـ الثلاثة من الاشتقاق المحقق، واحترز بالاشتقاق عن شبهة الاشتقاق فيكون المراد أن هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الآخرين، أعني عدم النظير وغلبة الزيادة، ويدل عليه أن اشتقاق الواضح، وأخاه مقدمان أيضاً على عدم النظير وغلبة الزيادة، فلو لم يحمل على هذا المعنى لأوهم أن الواضح وأخاه غير مقدمين عليهما أي على عدم النظير وغلبة الزيادة، فكأنه قال الاشتقاق المحقق مقدم على غيره، فإن اتفقا اشتقاقان محققان، فإن تساويا يحكم بأيهما أريد، وإلا فيطلب الترجيح والمحقق إذا كان احترازاً عن شبهة اشتقاق فلا بعد في انقسامه إلى الواضح وغيره، وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقدير أن يقال ذكر أولاً، ما يكون الاشتقاق فيه مقدماً على عدم النظير وغلبة الزيادة وإن اتفق في البين ذكر ألفاظ يكون لها اشتقاقان، وأحدهما مقدم على الآخر كما في عنسل وضهياء وأول فلا بأس فإن المقصود من ذكرها هناك تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزيادة على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى، وبعد ذلك شرع فيما يرجع إلى اشتقاقين ويجوز الأخذ بأي أريد، ثم فيما يطلب فيه ترجيح أحد الاشتقاقين على الآخر، وبيان ترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا الوجه أولى مما ذكرناه أو لا يعرف في أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

قوله: (**فلذلك**) أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم حكم على عنسل وهو الناقة السريعة بأنه ثلاثي والنون زائدة؛ لأنه موافق لعسل الذئب أي أسرع في المعنى الأصلي، والحروف الأصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير إذ فنعل ليس من أبنيتهم،

ك عليها (**فلذلك**)، أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم (**حكم بثلاثية عنسل**)، وهو الناقة السريعة وبأن النون زائدة لأنه موافق لعسل الذئب أي أسرع في أصل المعنى والحروف

لو قوله: (**ويدل عليه**) أي على الجعل أو القول.

قوله: (**على هذا الوجه أولى**) وهو أنه احترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق وأن الأقسام الثلاثة داخلة تحت الاشتقاق المحقق.

قوله: (**مما ذكرناه أولاً**) أي في قوله ثم إن الاشتقاق لو لم يعاره اشتقاق آخر إلى آخره. قوله: (**لأنه موافق لعسل الذئب**) ولأنه جاء عسل بمعنى عنسل، والبصل البري هو المعروف ببصل الفار وريح الشمال بفتح الشين وكسرها وشمل بسكون الميم وشمل بفتحها،

قف وغلبة الزيادة، (فلذلك)، أي فلأجل أنّ الاشتقاق المحقق مقدم، (حكم بثلاثية عَنْسَل) للناقة السريعة، من عسل الذئب، أي أسرع، فنونه زائدة، ووزنه فنعل، مع عدمه في أبنيتهم، وقيل إنه من العنس للناقة الصلبة، فنونه أصلية، ولامه زائدة، والأول رأي

وشَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، ونِئْدِلٍ، ....

ﻫ وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة، فالنون أصلية واللام زائدة، والأول أصح وهو رأي سيبويه لقوة المعنى؛ ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخراً كما في عنصل وهو البصل البري؛ لاعوجاجه من قولهم رجل أعصل أي معوق الساق ولها نظائر كثيرة يذكر بعد قوله فإن فقد الاشتقاق إن شاء الله تعالى، وحكم على شامل، وشئمل وهما ريح الشمالي بأنهما ثلاثي والهمزة زائدة ووزنهما فاعل وفعل مع أنهما ليسا من أبنيتهم وذلك لقولهم في معناهما شمل، وشمل، وشمال، ولقولهم غدير شمول تضربه ريح الشمال حتى يبرد وعلى نئدل وهو الكابوس بأنه فيعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء، أي أخذته بسرعة، ويدل أيضاً على زيادة الهمزة فيه قولهم النيدلان بفتح الدال وضمها بمعناه إذ لا همزة فيه، ولا يجوز أن يكون الياء منقلبة عن الهمزة؛ لأن

ﺳ الأصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير؛ لعدم فنعل في كلامهم وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة فالنون أصل واللام زائدة والأول وهو مذهب سيبويه أصح؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخراً (و)، حكم بثلاثية (**شأمل وشمأل**)، بزيادة الهمزة قبل الميم وبعده لقولهم في معناهما شمل وشمال ولقولهم غدير شمول يضربه ريح الشمال حتى يبرد وإن كان وزنهما فأعل وفعأل وهما ليسا من أبنيتهم (و)، بثلاثية (**نئدل**)، وهو الكابوس فإنه فأعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء أي أخذته

ﻟ ونيدل بكسر النون والدال، والكابوس ما يقع على الإنسان بالليل لا يقدر معه أن يتحرك مقدمة للصرع، والندل بالسكون. قوله: (**ولها نظائر كثيرة**) أي لزيادة النون ثانية ويجوز أن يعود الضمير إلى عنصل أي لهذه الكلمة نظائر كثيرة.

قوله: (**والهمزة زائدة**) ولو جعلت أصلية يكون كجعفر فيكون من أبنيتهم.

قوله: (**وعلى نيدل**) أي حكم عليه بأنه ثلاثي والهمزة فيه زائدة مع أنه لم يوجد في كلامهم ولو جعلت أصلية يوجد في كلامهم؛ لأن فعللاً يوجد كزبرج.

ﻗ سيبويه وغيره، وهو الأصح، لأنّ زيادة النون ثانية، أكثر من زيادة اللام آخرا، كما في عنصل للبصل البري لاعوجاجه، من قولهم: رجل أعصل مُعوّج الساق، ولهذا نظائر ستأتي، (و) بثلاثية شأْمَل وشَمْألٍ لريح تهب من ناحية القطب الشمالي، فهمزتها زائدة، لسقوطها من لغاتهما، وهي شمْل بالتسكين، وشمَل بالتحريك، وشمال بالألف، وهي ثلاثية، فهما ثُلاثيان، ووزنهما فأعل، وفعأل مع عدمه في أبنيتهم، (و) بثلاثية (نِئْدِلٍ) بكسر النون والدال للكابوس من الندل، يُقال: ندلت الشيء، أي أخذته بسرعة، فهمزته زائدة لذلك، ولقولهم النيدلان بفتح الدال، وضمها بمعناه، إذ لا همزة فيه، ووزنه فئعل مع عدمه، ولا يجوز أنْ تكون الياء في النيدلان مبدلة من الهمزة، لأنّ الهمزة الساكنة

ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، . . . .

جـ الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء، وعلى رعشن وهو المرتعش بأنه فعلن مع عدمه في أبينتهم لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك، وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بأن وزنه فعلن وإن لم يوجد؛ لأنه من فرست يقال فرس الأسد فريسته يفرسها فرساً، أي دق عنقها، وكأنه سمى بذلك لأنه يفرس أي يدق ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بأنه فعلن مع عدمه في كلامهم؛ لظهور اشتقاقه من البلوغ. . .

قره بسرعة وإن كان فأعل غير موجود (و)، بثلاثية (**رعشن**)، وهو المرتعش لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك وإن كان فعلن غير موجود في كلامهم (و)، بثلاثية (**فرسن**)، وهو من البعير كالحافر للدابة، وإن لم يوجد فعلن لظهور اشتقاقه لأنه من فرست يقال فرس الأسد فريسته يفرسها فرساً، أي دق عنقها وكأنه سمي بذلك؛ لأنه يفرس أي يدق كل ما وقع عليه (و)، بثلاثية (**بلغن**)، وهو البلاغة مع عدم فعلن لظهور اشتقاقه (و)، بثلاثية (**حطائط**)، بالهمزة وهو القصير مع عدم فعائل لظهور اشتقاقه من الحط كأنه حط عن

لك قوله: (**ولا يجوز**) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال لم لا يجوز الياء في نيد؛ لأنها منقلبة عن الهمزة أي كان أصله نأد؛ لأن فقلبت الهمزة ياء ولا يجوز الحكم بالزيادة على همزة نيدل.

قوله: (**وعلى رعشن وهو المرتعش**) الذي في القاموس الرعشن كجعفر والنون زائدة الجبان ومن الظلمان والجمال السريع انتهى. قوله: (**مع عدمه في أبنيتهم**) وعلى تقدير أصالته يوجد نحو جعفر. قوله: (**من الرعش بالتحريك**) جاء بالسكون أيضاً. قوله: (**وعلى فرسن**) وهو للبعير الذي في القاموس أنها مؤنثة، وحطايط بضم أوله وكذا دلامص وقمارص وهرماس بكسر أوله وكذا فنعاس وقرناس وقرنموت بكسر الراء بين فتحتين قال:

تجاوب الصوت بترنموتها تستخرج الحبة من تابوتها

يعني حبة القلب من الجوف. قوله: (**فعلن**) وإن لم يوجد وعلى تقدير أصالته يوجد كزبرج للزينة. قوله: (**مع عدمه في كلامهم**) وعلى تقدير أصالته يوجد نحو قمطر لما يصان فيه الكتب. قوله: (**مع عدمه في كلامهم**) وعلى تقدير أصالته وزنه فعالل كفذافر للجمل القوي وعلابط.

فلّ المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء، (و) بثلاثية (رَعْشَن) للمرتعش من الرعش بالتحريك، فنونه زائدة، ووزنه فعلن مع عدمه، (و) بثلاثية (فِرْسِن) بكسر أوله وثالثه لخف البعير من فرس الأسد فريسته، أيْ دقّ عنقها، فنونه زائدة، ووزنه فِعلِن مع عدمه، (و) بثلاثية (بِلَغْن) بكسر أوله، وفتح ثانيه للبلاغة من البلوغ، فنونه زائدة، ووزنه فِعَلْن مع عدمه،

وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، . . . .

وعلى حطائط بالهمزة وهو القصير بأنه فعائل مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط، وكأنه حط عن جرم الكبير، وعلى دمامص وهو الدرع البراق بأنه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلص الدرع، وعلى قمارص بمعنى القارص وهو اللبن الذي اشتد حموضته بأنه فماعل مع عدمه في أبنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص، وعلى هرماس وهو الأسد بزيادة الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق، وعلى زرقم، وهو الأزرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة، وعلى قنعاس وهو الإبل العظيم بأنه فنعال مع أنه ليس في أبينتهم لقولهم إبل أقعس إذا مال رأسه وعنقه نحو ظهره، وعلى فرناس وهو الأسد الغليظ الرقبة بزيادة النون مع عدم فعنال؛ لأنه من فرس

جرم الكبير (و)، بثلاثية **(دلامص)**، وهو الدرع البراق مع عدم فعامل لظهور اشتقاقه من دلص الدرع (و)، بثلاثية **(قارص)**، وهو اللبن الذي اشتد حموضته مع عدم فاعل لظهور اشتقاقه من القرص (و)، **(هرماس)**، وهو الأسد لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق (و)، بثلاثية **(زرقم)**، وهو الأزرق مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة (و)، بثلاثية **(قنعاس)**، وهو الإبل العظيم مع عدم فنعال لقولهم إبل اقعس إذا مال رأسه وعنقه نحو ظهره (و)، بثلاثية **(فرناس)**، وهو أسد غليظ الرقبة مع عدم فعنال؛ لأنه من فرس

قوله: **(فعمال لظهور اشتقاقه)** وعلى تقدير أصالته وزنه فعلال كقرطاس.

قوله: **(بأنه فنعال مع أنه ليس من أبنيتهم)** وعلى تقدير أصالته فعلال كدجراج وزلزال وفرناس كذلك.

(و) بثلاثيّة (حُطائِط) بضم أوله، وبالهمز للقصير من الحط، لأنه ينحط عن الطويل، فهمزته زائدة، ووزنه فُعائِل مع عدمه، (و) بثلاثية (دُلامِص) بضم أوله للشيء البراق من دلصت الدرع، أي برقت، فميمه زائدة، ووزنه فُعامِل مع عدمه، (و) بثلاثية (قُمارِص) بضم أوله لِلَّبَن الشديد الحموضة من القرص بالأصبعين، فميمه زائدة، ووزنه فُماعِل، مع عدمه، (و) بثلاثيّة (هِرْماس)، بكسر أوله، للأسد، من الهرس، وهو الدق. فميمه زائدة، ووزنه فِعمال، مع عدمه، (و) بثلاثية (زُرْقُم) للأزرق الشديد من الزرقة الشديدة، فميمه زائدة، ووزنه فُعلم مع عدمه، (و) بثلاثية (قِنْعاس) بكسر أوله، للإبل العظيمة من القعس، ضد الحدب، يقال إبل أقعس، أي أمال رأسه وعنقه إلى نحو ظهره. فنونه زائدة، ووزنه فنعال، مع عدمه، (و) بثلاثية (فِرْناس) بكسر أوله للأسد الغليظ الرقبة.

وتَرْنَمُوتٍ. وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أفَنْعَلا، ....

ج الفريسة، وعلى ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع بأنه تفعلوت مع عدمه لظهور اشتقاقه من الترنم ففي هذه الصور قدم الاشتقاق على عدم النظير.
قوله: **(وكان)** عطف على قوله حكم أي؛ ولأن الاشتقاق المحقق مقدم كان الندد افعنلا فإن الاشتقاق يدل على أنه من اللدان الألندد شديد الخصومة والألد بمعناه وعدم النظير يدل على أنه من الألد بالتخفيف ليكون وزنه فعنللا كجحنفلا فقدم الاشتقاق على عدم النظير، وعلى الإظهار الشاذ أيضاً وهو ترك الإدغام ولا يلزم ذلك على تقدير أن يكون من الألد؛ لأنه حينئذٍ يكون زيادة الدال للإلحاق فلا تدغم كما في قردد فإن قيل الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة في الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة

ن الفريسة (و)، بثلاثية **(ترنموت)** وهو ترنم القوس عند النزع مع عدم تفعلوت لوضوح اشتقاقه من الترنم (و)، لأن الاشتقاق المحقق مقدم **(كان الندد)**، وهو شديد الخصومة **(افنعلا)**، لظهور الاشتقاق لأن الألد بمعناه فالاشتقاق يدل على أنه من اللد وعدم النظير يدل على أنه من الألد ويكون وزنه فعنللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الإظهار الشاذ وهو وإن لم يكن دليلاً مستقلًّا في معرفة الزائد من الأصل لكن صالح للترجيح عند تعارض الأدلة؛ لأنه لو كان من الألد يكون زيادة الدال للإلتحاق فلا يدغم

ك قوله: **(بأنه تفعلوت)** وإن جعل أصليًّا يوجد؛ لأن وزنه فعللول كعضرفوط. قوله: **(والألد بمعناه)** هو بتشديد الدال، والحجنفل بجيم فخطاء الغلبظ الشفة. قوله: **(كجخنفل)** الجخنفل الجيش ورجل جخفل أي عظيم القدر والجخنفل الغليظ الشفة بزيادة النون صحاح.
قوله: **(على عدم النظير)** عدم النظير يدل على أنه من الألد لتكون وزن الندد فعنللا كجخنفل والإظهار الشاذ يدل على هذا أيضاً ليكون الدال الثانية للإلحاق بجعفر فلا يلزم الإدغام ومع هذا قدم الاشتقاق عليها وحكم عليه بأنه افتعل. قوله: **(وعلى الإظهار الشاذ)** تقدم في الأبنية عن ابن مالك وغيره أن الهمزة والنون في الندد زائدان للإلحاق بسفرجل وإن ترك التضعيف يدل على ذلك وعليه لا شذوذ في الإظهار. قوله: **(فإن قيل الدلائل الدالة)** حاصل الاعتراض أنكم حصرتم الدلائل في الثلاثة أولاً وههنا قد ذكرتم دليلاً آخر، وهو الإظهار

ق من فرس الأسد فريسته، فنونه زائدة، ووزنه فعنال، مع عدمه، (و) بثلاثية (تَرْنَمُوت) بفتح أوله، وسكون ثانيه، لترنم القوس عند النزع، من رنم إذا رجع بصوته، فتاؤه زائدة، ووزنه تفعلوت، مع عدمه، ففي هذه الصور كلها قدّم الاشتقاق على عدم النظير.
(وكان) عطف على حكم، أي ولأجل أنّ الاشتقاق المحقق مقدّم، كان (أَلَنْدَدٌ) لشديد الخصومة كالألد (أفَنْعَلا)، بسكون النون، لا فعنللا بزيادة اللام الثانية لأنه من

ومَـعَـدٌّ فَـعَـلًّا؛ . . . .

ج كما ذكرتم، وكما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب فما الإظهار الشاذ الذي ذكرتموه ها هنا قلت هذا وإن لم يكن دليلاً مستقلًّا لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل كما سيتحقق، ثم إن غلبة الزيادة أيضاً تدل على زيادة الهمزة؛ لأنها تزاد إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول: كما في أحمر وأجفيل وهو الجبان.

قوله: **(ومعد)** أي وكان معد فعلاً حكموا فيه بزيادة الدال الثاني وأصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة أيضاً؛ لأن

ق كما في قردد فلا يكون الإظهار شاذًّا (و)، كان **(معد فعلاً)**، فحكم بزيادة الدال الثانية وأصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعل. . . . .

ك الشاذ فلا يكون الحصر صحيحاً، وحاصل الجواب منع أنه دليل مستقل بل بواسطته يحصل الترجيح.

قوله: **(حكموا فيه بزيادة الدال)** الضمير في مراده لسيبويه ومن وافقه وقد قيل الميم هي الزائدة.

قوله: **(مع كثرة مفعل)** أي بفتح العين وعدم فعل تقدم في أوائل هذا الموضع أن المعتبر في الزنة من شكلات الحروف ما استحقه الموزون قبل طرو التغيير من الإدغام إلا أن يوجد مقتضيه فيها فيدغم أيضاً وعلى ذلك المتقدم ابتني تغاير هذين الوزنين حركة وسكوناً.

قوله: **(فقدم الاشتقاق على عدم النظير وغلبة الزيادة)** أي ومع مخالفة الأصل بالإدغام؛ لأن نظير بابه الفك كمهدد علم امرأة من المهد وقردد.

قف اللدد، فهمزته، ونونه زائدتان، تقديما للاشتقاق على عدم النظير الدالة على أنه من الألَد بالتخفيف، ليكون وزنه فعنللا كجحنفل، الغليظ الشفة، وعلى الإظهار الشاذ أيضاً، وهو ترك الإدغام، ولا يلزم ذلك على تقدير أنْ يكون من الألد، لأنه حينئذ تكون زيادة الدال للإلحاق، فلا تدغم كما في قردد، والإظهار الشاذ، وإنْ لم يكن من أدلة معرفة الزائد صالح للترجيح عند تعارضها، ثم إنّ غلبة الزيادة أيضاً، تدل على زيادة الهمزة، إذ تغلب زيادتها أولا، قبل ثلاثة أحرف أصول كما في أحمر، وإجفيل، وهو الجبان، (و) كان (مَعَدٌّ) لمعد بن عدنان (فَعَلّاً) بزيادة اللام الثانية لا مفعلا بزيادة الميم، مع غلبة مفعَل، وعدم فعلّ تقديما للاشتقاق على عدم النظير، وغلبة الزيادة؛ . . . .

لمجيء: تَمَعْدَدَ، ....

ج الميم كثرت زيادتها أولاً، وذلك لأنه جاء تمعددوا أي تشبهوا بمعدين عدنان في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش قال الراجز[1]: [الرجز]

رَبَّيْتُـــــــــــــهُ حَتَّى إِذَا تَـمَعْـــــــــــدَدَا

كَـانَ جَـزَائِـي بِـالـعَـصَـا أَنْ أُجْـلَـــــــــدَا

ولا شك أن التاء في تمعدد زائدة فلو جعلنا الميم أيضاً زائدة لكان وزنه تمفعل

نقـ (لمجيء تمعدد) فعل ماض كقولهم تمعددوا أي تشبهوا بمعد بن عدنان في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش فقدم الاشتقاق على عدم النظير على غلبة الزيادة أيضاً إذ الميم يكثر زيادتها في الأول ولا شك أن التاء في تمعددوا زائدة، فلو جعل الميم أيضاً لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود فثبت أن الميم أصل في تمعددوا ووزنه تفعللوا

ك قوله: **(أي تشبهوا بمعد بن عدنان)** هو أبو العرب الواقع في النسب الشريف وهو منقول من المعد وهو موضع رجل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب وهو خشب شديد.

قوله: **(في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش)** عن عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا، قال أبو عبيد: فيه قولان يقال هو من الغلظ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشب قد تمعدد قال: [الرجز]

ربَّـيْـتُـــــهُ حَـتَّـى إِذَا تَـمَـعْـــــــــــــــدَدَا

ويقال تمعددوا أي تشبهوا بعيش معد وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش يقول كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم انتهى.

فمعنى تمعدد على الأول صار على خلق معد وقد حكى ذلك أيضاً ابن عصفور وهو في معنى البيت أنسب بما أفهم كلام الشارح فيه.

فـ (لمجيء تَمَعْدَد) الرجل إذا تشبه بمعد بن عدنان، في التكلّم بكلامه، أو في خشونة العيش، قال الراجز: [الرجز]

كـانَ جـزائِـي بـالـعَـصـا أن أُجْـلَـدَا ربـيـتُـه حـتـى إذا تَـمَـعْـدَدا

ولا شكّ أنّ تاء تمعددا زائدة، فلو حكم بزيادة الميم أيضاً لصار وزنه تمفعل،

---

(١) قائله: لم أعثر على قائله. اللغة: "تمعدد" غلظ وشب.
المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.
انظر: الأشموني ٥٢٢/ ٣، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١١٢/ ١، والشاهد ٦٤٣ في الخزانة.

وَلم يُعْتدَّ بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوح شذوذه، . . . .

جـ وهو ليس بموجود، وأما قولهم تمسكن وتمدرع إذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين أو لبس الدرع، ودرع المرأة قميصها، وتمندل إذا مسح بيده المنديل، وتمنطق إذا لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم أصلاً ذكره في شرح "الهادي" أو كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو: حوقل، واللغة الفصيحة تسكن وتدرع وتنطق، وتندل، ومن كلام بعضهم تمولى علينا، أي كأنه جعل نفسه مولانا وتمسلم إذا سمي بمسلم، فثبت أن الميم في تمعددوا أصل، ووزنه تفعلنوا، فتكون الميم في معد أيضاً أصلاً إذ الحرف الواحد لا يكون في المشتق، والمشتق منه مختلفاً، فإن قيل كما لم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة عن القياس حتى لم يتمسك بها في أصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل، فلم لم يجعل مثله في تمعددوا بأن

لك فيكون في معد أيضاً أصلاً لاتفاق المشتق والمشتق منه في حروف الأصول (**ولم يعتد**)، في أصالة الميم (**بتمسكن وتمدرع**)، إذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكم أو لبس الدرع ودرع المرأة قميصها (**وتمندل**)، إذا منح بيده المنديل (**لوضوح شذوذ**)، عن القياس لأن الاشتقاق يدل على زيادة الميم في تلك الأمثلة فلا وجه لمخالفته؛ لأنه أوضح الدلائل فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بأصالة الميم؛ لأنه على القياس عدم مناقض

ف قوله: (**وهو ليس بموجود**) في كلام أبي حيان وغيره أن باب تمفعل قليل والتوفيق أن كلًّا من الأفعال المذكورة تمفعل بحسب ظاهر اللفظ وعليه اعتمدوا وتفعلل على مقتضى التوهم وإليه نظر الشارح، ثم المدرعة بكسر الميم وسكون المهملة، والمنديل بكسر الميم وفتحها والمنطقة بالكسر. قوله: (**وأما قولهم تمسكن**) جواب سؤال وهو أن يقال لا نسلم عدم مجيء تمفعل كمجيء هذه الأمثلة فأجاب بأنه شاذ. قوله: (**على توهم الميم أصلاً**) أي لأن المحل محل الأصلي وهو بيان للمراد بالغلط هنا وقد أوضحته في نفايس الفرائد. قوله: (**حوقل**) مشتق من لا حول ولا قوة، وسبحل مشتق من سبحان الله والحمد لله.

قوله: (**فإن قيل**) هذا السؤال وجوابه مأخوذان بلفظهما من شرح المفصل.

قنّ وليس بموجود، (ولم يُعتد بِتَمَسْكَنَ) الرجل، أي أظهر المسكنة، (وتمدرع)، أي لبس الدرع، (وتَمَنْدَلَ)، أي مسح يده بالمنديل، وتمنطق، أي لبس المنطقة، (لوضوح شذوذه)، وكأنهم توهموا أصالة الميم، فقالوا تمسكن إلى آخره، واشتقوا من لفظ الإسم، كما اشتقوا من الجُمَل نحو حوْقَل، وسبْحَل، والفصيح تسكن وتدرع وتندل وتنطق، وإنما لم يجعل تعدد خارجا عن القياس كتمسكن، وأخواته، لأنّ الاشتقاق الذي هو أوضح الأدلة، كما عرفت، دلّ على زيادة الميم في تلك، بخلافه في تمعدد، فلا يلزم من الحكم بأصالة الميم في تمعدد، لجريه على القياس، وعدم المناقض

ومَرَاجِلٌ: فَعَالِلَ؛ لمجيء ثوب مُمَرْجَلٍ، ....

جا يجعل خارجاً عن القياس، ولا يتمسك به في أصالة ميم معد، قلت: لأن الاشتقاق دل على زيادة الميم في تلك الأمثلة ولا وجه لمخالفته؛ لأنه كما عرفت أوضح الدلائل، وأما تمعددوا فلم يدل الاشتقاق على كون ميمه زائدة فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بأنه تفعللوا لجريه على القياس وعدم المناقض الحكم بأصالة الميم في تلك الأمثلة مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها.

قوله: **(ومراجل)** أي وكان مراجل وهي ثياب الوشى فعالل، والميم من نفس الكلمة؛ لأنها لو كانت زائدة لكانت الميم الثانية في ممرجل زائدة، فيكون وزنه فمفعلاً وهو ليس في كلامهم فلما ثبت أن ممرجلاً مفعلل وجب أن يكون مراجعل فعالل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فإن الميم تكون في الأول زائدة غالباً مع ثلاثة أصول لما سيجيء، والممرجل ضرب من يثاب الوشى. قال العجاج(١):

بشيةٍ كشيـــــــــةِ المُمَرجَـــــــــــلِ

جو الحكم بأصالتها في تلك الأمثلة مع وجود المناقض وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها **(و)**، كان **(مراجل)**، وهي ثياب الوشي **(فعالل لمجيء ثوب ممرجل)**، وهو نوع من

لو قوله: **(فلم يدل الاشتقاق)** بل يدل على كونها أصلية.

قوله: **(والممرجل ضرب من ثياب الوشي)** كذا قال الجوهري فقوله أولاً وهي ثياب الوشي وهذه عبارة سيبويه معناه المراد ضرب منها، والوشي بفتح الواو وسكون الشين النقش.

قا للحكم بأصالتها الحكم بأصالتها في تلك مع وجود المناقض لذلك، (و) كان (مَراجِل) بفتح أوله وبالجيم لثياب الوشي (فعالِل) لا مفاعل (لمجيء ثوبٌ مُمَرْجَل)، فإنّ ميمه الثانية أصلية، وإلّا لزم بناء مُمفعل، وليس بموجود، فكذا ميم مراجل، فقدم الاشتقاق

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية وأولها:

مـــا بـــال جـــاري دمـــعـــك الـــمـــهـــلـــل

والـــشـــوق شـــاج لـــلـــعـــيـــون الـــحُـــذّل

وقبل بيت الشاهد قوله:

تـــبـــدلـــت عـــيـــن الـــنـــعـــاج الـــخـــذل

وكـــل بـــراق الـــشـــوى مـــســـرول

وانظر اراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع لبزج).

والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية وهو مفعلل فالميم الاولى زائدة للدلالة على =

وضَهْيَأ: فَعْلأ؛ لمجيء ضَهْيَاء، ....

ف قوله: (وضهياء) أي وكان ضهياء وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض فعلاء لا فعللا كجعفر لمجيء ضهياء بمعناه وضهياء فعلاء كحمراء بدليل منع الصرف وإذا ثبت أن الهمزة زائدة في هضياء فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه أن الاشتقاق دل على زيادة الهمزة كما مر، وعدم النظير على أصالتها؛ لأنه ليس فعلاء في الكلام، ولأن الهمزة إذا وقعت غير أول يحكم بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة ويتضح ذلك فيما بعد إن شاء الله هذا مع أنهم يقولون ضاهيت أي شابهت وضهياء موافق له في حروفه الأصول ومعناه فوجب أن يكون منه

ثياب الوشي وهو مفعلل لا ممفعل لوجود الأول وعدم الثاني فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لكثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول (و)، كان (ضهيأ)، وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض (فعلا)، لا فعللا كجعفر (لمجيء ضهياء)، بالمد بمعناه وضهياء بالمد فعلاء كحمراء بدليل منع صرفه والهمزة في ضهياء

قوله: (وضهياء) بلا مد والألف مركب الهمزة وهي زائدة لغير التأنيث ولهذا صرف ض.

قوله: (وهي المرأة المشبهة بالرجل إلى آخره) قال في القاموس: الضهياء وتقصر المرأة التي لا تحيض ولا تحمل أو تحيض ولا تحمل أو لا تنبت ثدياها والأرض التي لا تنبت وشجر عضاهي. قوله: (لمجيء ضهياء بمعناه) بالمد بأصالة الياء وزيادة الهمزة.

قوله: (وبيانه أن الاشتقاق) أي بيان تقديم الاشتقاق.

قوله: (لأنه ليس فعلاء في الكلام) لا يتوهم أن اسم ليس هنا نكرة؛ لأن الميزان علم على مسماه. قوله: (ويتضح ذلك فيما بعد) أي في الكلام على غلبة الزيادة.

على غلبة الزيادة، إذ تغلب زيادة الميم أولا قبل ثلاثة أحرف أصول، (و) كان (ضَهْيَأ) بوزن جعفر، للمرأة المشبهة للرجل في أنها لا يتدلى ثدياها، ولا يختص (فَعْلاء) بزيادة الهمزة وأصالة الياء لا فعللاً، ولا فعيلاً (لمجيء ضَهْياء) بوزن حمراء، وهمزته زائدة. وياؤه أصلية، لعدم فعيال، فكذا الأول، فقدم الاشتقاق الدال على زيادة الهمزة على عدم النظير الدال على أصالتها، إذ ليس فعلاء في كلامهم، ولأنّ الهمزة إذا وقعت غير

= المفعول والميم الثانية فاء الكلمة لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل ممفعلاً وهو مما لا وجود له في كلامهم وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة، وذهب غيره إلى أن الممرجل ممفعل وميماه زائدتان ولم يبال بعدم النظير محتجاً بأنهما كذلك في نحو ممدرع فقد قالوا: تمدرعت الجارية إذ لبست المدرع وهو ضرب من الثياب كالدرع ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية فاشتقوا منه على ذلك هذا ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به لأن مفعلاً كثير وممفعل لا وجود له إلا في الشذوذ.

. . . .

فتكون الهمزة زائدة، فإن قيل فقد قالوا ضاهأت بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم أن ضهياء ليس فعللاً لكن لم يتعين أن يكون فعلاء لجواز أن يكون فعيلاً، فإنه قد تعارض الدليلان أعني ضاهيت وضاهأت فجوابه من وجوه:

الأول: أنه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلاء ولو اعتبر ضاهأت لكان وزنه فعيلاً وفعلاء أقرب من فعيل؛ لأن الزيادة بالآخر أولى.

والثاني: إن ضاهيت أكثر استعمالاً من ضاهأت فاعتباره أولى.

والثالث: أنه لو اعتبر ضاهأت لم يمكن حمل ضهياء عليه؛ لأنه متعين أن يكون من ضاهيت لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر ضاهيت لأمكن حمل ضهياء عليه فاعتباره أولى.

زائدة فكذا في ضهيأ، وإن لم تكن فعلاً موجوداً فقدم الاشتقاق على عدم النظير. . . . .

قوله: (**إن ضهيأ ليس فعللا**) لأنها لو كانت أصلية يلزم أصالة الياء في بنات الأربع ولا أصالة فيها. قوله: (**موافق له في حروفه الأصول**) أراد بها الضاد والهاء والياء.

قوله: (**فقد تعارض الدليلان**) أي ليس واحد منهما يقتضي أصالة الياء والهمزة جميعاً في ضهياء فليس فعللا بل هو إما فعيل لقولهم ضاهأت أو فعلا لقولهم ضاهيت وقد صرتم إلى هذا فما المرجح قوله: (**وفعلاء أقرب من فعيل**) معارضة أن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها وقد قال بقضية هذا الزجاج فضهياء للمدودة عنده من ضاهيت والمقصورة من ضاهأت حكى ذلك ابن عصفور. قوله: (**إن ضاهيت أكثر استعمالاً**) منعه شارح وعبارته وأما ضاهات فمستعمل في فصيح الكلام كضاهيت، قال الله تعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقول الشارحين ضاهيت أكثر استعمالاً ليس بشيء لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال انتهى كلامه وليس بشيء؛ لأن التنزيل قد جاء بالأخرى بل بها قرأ الأكثر فهي الأكثر، وقد قيل إن الهمزة في الآية يدل من الياء لنقل الضمة عليها فهي الأصل أيضاً.

أول، حُكم بأصالتها، لقلة زيادتها حينئذ، مع أنّ الأصل عدم الزيادة، هذا مع أنهم يقولون: ضاهيت، أي شابهت، وضهيأ موافق له في الحروف الأصول ومعناه، فيكون منه، فتكون الهمزة زائدة، ولا يُشكل بمجيء ضاهأت بالهمز، لأنّ ضاهيت بالياء أكثر استعمالا، فاعتباره أولى، ولأنّ فعلاء أقرب من فعيل، لأنّ الزيادة في الأخير أولى، ولأنه لو اعتبر ضاهأت لم يُمكن حمل ضهياء بالمد عليه، لتعيّن كونه من ضاهيت، لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر ضاهيت، أمكن حمل ضهيأ وضهياء عليه، فاعتباره

وفَيْنَانٌ: فَيْعَالا؛ لمجيء فَنَنٍ؛ وجُرائِضٌ: فُعَائِلا؛ لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزى: فِعْلى؛ ....

قوله: (**وفيتان**) أي وكان فينان فيعالاً لا فعلاناً مع أن النون كثرت زيادته بعد الألف آخراً لمجيء فتن فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان إذا ألقت أغصانه وأسود ظله.

قوله: (**وجرائض**) أي وكانت جرائض بالهمزة فعائلاً لا فعاللا كعلابط وعذافر وهو العظيم الشديد مع عدم فعائل، وذلك لمجيء جراوض، فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرواض والجرياض الضخم العظيم البطن من الجرض وهو العض كأنه يجرض به كل واحد لثقله. قال الأصمعي: قلت لأعرابي ما الجرياض قال الذي بطنه كالحياض.

قوله: (**ومعزى**) أي وكان معزى فعلى لا مفعلاً مع أن الميم كثرت زيادتها أو لا

(و) كان (**فينان فيعالا**)، لافعللانا مع كثر زيادة النون بعد الألف في الآخر (**لمجيء فنن**)، وجمعه أفنان ثم أفانين وهي الأغصان فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان إذا التفت أغصانه واسود ظله (و)، كان (**جرائض**)، بالهمزة وهو العظيم الشديد (**فعائلا**)، لا فعاللا مع كثرة فعالل كعلابط (**لمجيء جرواض**)، وهو الضخم العظيم البطن من الجرض يقال جرض به ريقه يجرض وهو أن يبتلع ريقه على هم وحزن (و)، كان (**معزى فعلي**)، لا مفعلا مع كثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول.....

قوله: (**وعذافر**) هو بضم المهملة وذال معجمة وفاء اسم للأسد أيضاً.

قوله: (**وذلك لمجي جرواض**) أي لأن الواو فيه زائدة لمصاحبتها أكثر من الأصلين فيكون في جرائض كذلك، والجرض بالتحريك الريق من جرض كفرح والعض بالفتح.

أولى، (و) كان (فَيْنان) للشجر إذا التفت أغصانه، واسودَّ ظله (فَيْعالاً) لا فعلان، مع كثرة زيادة النون بعد الألف آخرا (لمجيء فَنَن) للغصن، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، (و) كان (جُرائِض) بضم أوله، وبالهمز، للضخم العظيم البطن فُعائِلاً، لا فعالِلاً مع كثرته كعُلابط، وعُذافر للغليظ الشديد، وعدم فُعايل (لمجيء جِرْواض) وجرياض بمعناه، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، (و) كان (مِعْزىً) بكسر الميم والتنوين (فِعْلىً) لا مفعلاً، مع كثرة زيادة الميم أولا قبل ثلاثة أصول، ....

لقَولهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتة؛ لقَولهم: سَنْبٌ، . . . .

ج مع ثلاثة أصول، وذلك لمجيء معز بمعناه فسقوط الألف وثبوت الميم يدل على زيادة الألف، وهو ظاهر وعلى أصالة الميم وإلا لبقي الاسم المتمكن على حرفين فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، والمعْز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم وهو اسم جنس، قال سيبويه: معزى منون مصروف؛ لأن الألف للإلحاق لا للتأنيث وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير معيز بكسر ما بعد ياء التصغير ولو كانت للتأنيث لما كسروا كما في حبيلى.

قوله: **(وسنبتة)** أي وكانت سنبتة فعلتة لا فعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة لقولهم سنب تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، يقال مضى سنب من الدهر وسنبتة، وهذه التاء تثبت في التصغير تقول سنيبت لقولهم في الجمع سنابت وقد جاء سنبت بتاء واحدة.

ك **(لقولهم معز)**، بمعناه فسقوط الألف وثبوت الميم يدل زيادة الألف وأصالة الميم وإلا بقي الاسم المتمكن على حرفين وضعا فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم ومعزى منون منصرف لأن ألفه للإلحاق بدرهم **(و)**، كان **(سنبتة فعلتة)**، لأفعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة **(لقولهم سنب)**، يقال مضى سنب من الدهر وسنبتة أي برهة والتاء الأولى تثبت في التصغير تقول سنبة فقدم

ل قوله: **(والمعز بسكون العين وفتحه)** هما لغتان جاء بهما التنزيل وبالإسكان قرأ الأكثر. قال أبو عبيد: وهو أقيس في العربية من الفتح، والضأن بالسكون وجاء بالفتح أيضاً، وبه قرأ طلحة بن مصرف، والحسن، وعيسى بن عمرو، وهو ذو الصوف من الغنم والمعز ذو الشعر منها.

قوله: **(لقولهم سنب)** هو بفتح السين وسكون النون سلحفية بتخفيف الياء قال في القاموس: دابة ينفع دمها ومرارتها المصروع والتلطخ بدمها المفاصل ويقال إذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث يكون يداها أو رجلاها إلى الهواء وتركت كذلك لم ينزل البرد في ذلك الموضع، وفيه أيضاً عيش أبله وشباب أبله ناعم والسعة بفتح السين وكسرها.

ق (لقولهم مَعْز) بفتح الميم، مع سكون العين وفتحها بمعناه، فسقطت الألف، وثبتت الميم، إذ لا يبقى الاسم المتمكن على حرفين، فقدّم الاشتقاق على غلبة الزيادة، ومعزى قال سيبويه مصروف، لأنّ ألفه للإلحاق بدرهم، لا للتأنيث، لقولهم مُعيز بكسر ما بعد ياء التصغير، ولو كانت للتأنيث لَما كسروا كما في حُبيلى، (و) كان (سَنْبَتَة) لبرهة من الزمن (فَعْلَتَة) لا فعللة مع كثرتها، وعدم فعلتة، (لقولهم سَنْبٌ) بمعناه، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، يُقال مضى سنب من الدهر، وسنبتة، أي برهة، . . . . . .

وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَة، من قَوْلهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، والعِرَضْنَةُ: فِعَلْنَة؛ لِأَنَّهُ من الِاعْتِرَاض، وَالْأول: أَفْعَلَ؛ ....

ح قوله: (**وبلهنية**) أي وكان بلهنية فعلنية لا فعللية مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية، وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير، فإنه يقال عيش إبله أي قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة، قال في شرح الهادي: زيدت فيه النون والتاء للإلحاق بقذعمل. قوله: (**والعرضنة**) أي وكان العرضنة، وهي الناقة من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط فعلنة لا فعللة مع كثرة فعللة كربحلة وسبحلة وكلاهما بمعنى الطويل السمين وعدم فعلنة؛ لأنه مشتق من الاعتراض.

قوله: (**وأول**) أي وكان أول افعلا ....

ك الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (**بلهنية فعلنية**)، لا فعللية مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية (**من قولهم عيش أبله**)، أي قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة زيدت فيه النون والياء للإلحاق بقذ عمل (و)، كان (**عرضنة**)، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط (**فعلنة**)، مع عدمها لافعللة مع كثرتها نحو ربحلة وسجلة وهما بمعنى الطويل السمين (**لأنه من الاعتراض**)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (**أول أفعل**)، ....

ج قوله: (**وبلهنية**) ينبغي أن تكون فعلنية وأمثالها من غير تنوين للعلمية والتأنيث ولكن صحح في المتن والشرح بالتنوين فكأنها على عدم اعتبار العلمية كما هو مذهب البعض ض.

قوله: (**والياء للإلحاق**) والاعتبار بتاء التأنيث فلهذا لم يعتد بتاء بلهنية.

قوله: (**والعرضنة**) بكسر العين وفتح الراء وسكون الضاد.

قوله: (**للنشاط**) متعلق بقوله يمشي، وربحلة براء وباء موحدة ومهملة.

قال الجوهري: يقال جارية ربحلة أي ضخمة مثل سبجلة.

قوله: (**وكان أول**) أي الألف زائدة وواوان أصليان.

قز (و) كان بُلَهْنِيَة بضم أوله لسعة العيش (فُعَلْنِيَة) لا فُعللية مع كثرتها كسلحفية، وعدم فعلنية، (لأنها من قولهم عيْش أبْلَهُ) أي قليل الغموم، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، (و) كان (عِرَضْنَة) بكسر أوله للناقة التي تمشي معترضة لنشاطها فِعَلْنَة لا فِعللة، مع كثرتها كربَحْلة وسِبَحلة وهما للطويل السمين، وعدم فِعَلْنَة (لأنه) مشتق (من الاعْتِراض)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، فنونه زائدة. وإنْ كان القياس أنها لا تُزاد ثالثة فأكثر إلّا بعد ألف كسكران. (و) كان (أَوّلُ أَفْعَل) بزيادة الهمزة، لا فوعلاً بزيادة

لمجيء الأولى وَالأَوْل، وَالصَّحِيح أَنه من (وَوَلَ). . . . .

لا فوعلا، اختلفوا في وزن أول فقال بعضهم فهو فوعل من أول أدغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عين فصار أول وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن الواو تزاد ثانية كثيراً كجوهر وكوثر، والمختار أنه أفعل لمجيء الأولى في مؤنثه والأول في جمع مؤنثه ولا شبهة في أنهما الفعلى والفعل ولا يجيء من فوعل مثل ذلك لأنه يكون مؤنثه، فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر، وجوهرة وجواهر فحكموا فيه بالاشقاق لا بغلبة الزيادة فلذلك قالوا هو أفعل، ثم اختلفوا فقال بعضهم إنه من وول أي حروفه الأصول واو

لا فوعلا (**لمجيء الأولى**) في مؤنثه (**والأول**)، في جمع مؤنثه وهما على وزن الفعلى والفعل ولا يجيئان من فوعل إذ مؤنثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة وجواهر فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة (**والصحيح أنه**)، على تقدير أنه أفعل (**من وول**)، مما

قوله: (**فقال بعضهم هو فوعل**) قال الموصلي: نقل ذلك عن الكوفيين أما من وأل إذا نجا وأصله ووأل فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء وادغموا الواو في الواو، ومن آل يؤل إذا رجع وأصله أوول فأدغمت واو فوعل في عين الكلمة والظاهر أن هذا الاستعمال هو الذي أراده الشارح بقوله من أول.

قوله: (**وهو فوعل من أول**) فحروفه الأصول الهمزة والواو واللام.

قوله: (**فصار أول**) ينبغي أن يكون أولاً عند هذا القائل؛ لأنه فوعل لا أفعل ض.

قوله: (**وإنما ذهبوا إلى ذلك**) أي إلى أنه فوعل.

قوله: (**من فوعل مثل ذلك**) أي الفعل والفعل.

قوله: (**ثم اختلفوا**) أي بعد تقدير أن أول أفعل.

قوله: (**وقال بعضهم أنه من وأل**) فأصله على هذا أءول فقلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو، وقال الآخرون: من أول فأصله على هذا ءأول قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو.

الواو، مع كثرة زيادتها ثانية، كجوهر وكوثر (لمجيء الأُولَى) في مؤنثه، (والأُوَل) في جمع مؤنثه، وهما فُعْلى وفُعَل اتفاقاً، ولا يجيء من فوعل مثل ذلك، لأنّ مؤنثه فوعلة، وجمعه فواعل، كجوهر وجوهرة وجواهر، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، وفيما اشتق منه أول ثلاثة أقوال، ذكرها بقوله: (والصحيح أنه) مشتق (من وُوَلٍ) بواوين ثم

لَا مِـــن (وَأَلَ) وَلَا مِـــن (أَوَلَ)، ....

ي وواو ولام فاصلة على هذا أوول أدغمت الفاء في العين، وقال بعضهم: إنه من وأل، وقال آخرون من أول، قلبت الهمزة على المذهبين واواً وأدغمت والصحيح هو المذهب الأول لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين وإنما فروا من المذهب الأول لاستبعادهم كون الفاء والعين من جنس واحد وأصل أولى على المذهب المختار وولى قلبت الواو الأولى همزة لزوماً، وإن كانت الثانية ساكنة حملاً على الأول لما سيجيء.

ج فاؤه وعينه وأو ولامه لام فأصله أوول أدغمت التي هي الفاء في العين (**لا من وأل**)، معتل الفاء مهموز العين (و)، لا من (**أول**)، مهموز الفاء معتل العين قلبت الهمزة على المذهبين واواً وأدغمت وإنما كان الصحيح الأول؛ لأنه يلزم مخالفة القياس وهي قلب الهمزة واواً على المذهبين الأخيرين وأصل أولى على المذهب الصحيح وولى قلبت

ف قوله: (**لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين**) أما المخالفة على ثانيهما فلأن القياس قلب الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها لكن القائل به قلبها واو لمصلحة الإدغام المستجلب للخفة ويرد عليه أن الألف في باب الخفة أقدم من الواو وإن كانت مدغمة ويرجحها أيضاً اقتضاء القياس، وأما المخالفة على أولهما فلأن القياس هو النقل لأصالة الواو وإنما يقتضي الإدغام إذا كانت زائدة كمقروة هذا هو المشهور وعن يونس وسيبويه أن من العرب من يجري الأصل مجرى الزائد فيدغم وقد أخذ به في الوقف لحمزة على نحو سوى بعض القراء كأبي العلاء ومكي فالمذهب الثاني المتقدم حينئذٍ أردأ في مخالفة القياس.

قوله: (**على المذهبين الأخيرين**) لأنه قلبت الهمزة واواً من غير قياس يقتضي قلبها.

قوله: (**وإنما فروا من المذهب الأول الخ**) أجيب بأن هذا النحو واقع وإن قل كقولهم يين بيائين في اسم مكان والحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالف.

قوله: (**كما سيجيء**) أي في الإعلال.

ق لام، زيدت عليه همزة، فصار أوْوَل، (لا من وأل) بواو ثم همزة، ثم لام، (و) لا من (أول) بهمزة ثم واو، ثم لام، قلبت الهمزة في الأخيرين واواً، وأدغمت الواو في الواو في الثلاثة، وصححوا الأول لِما يلزم مِن مخالفة القياس على الأخيرين، إذ ليس فيهما ما يقتضي قلب الهمزة واواً، وأصل أولى على الصحيح وُولى، قلبت الواو همزة لزوما، وإنْ كانت الثانية ساكنة، حملا على الأول كما سيجيء، فهمزتها غير همزة مُذكَّرها،

وإنْقَحْلٌ: إنْفَعْلا؛ لِأَنَّهُ من قَحَلَ، أَي: يَبِس، وأُفْعُوَانٌ: . . . .

قوله: (وانقحل) أي وكان انقحل وهو مسن يابس الجلد على العظم انفعلا من قحل إذا يبس، حكموا بذلك مع كثرة فعلل كقرطعب، وعدم انفعل تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، فإنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلا ما شذ من قولهم رجل انقحل وانزهو، وانفخر، فإن الهمزة والنون فيها زائدتان لاشتقاقها من القحل والزهو والفخر.

وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أن انقحلا من معنى القحل لا من لفظه ووزنه فعلل، فتقول في تصغيره انيقح وعلى الأول أنت مخير إن حذفت الهمزة قلت نقيحل، وإن حذفت النون قلت اقيحل، ثم قال فيه ذهب الزعفراني إلى جواز كون الهمزة في انزهو بدلاً من العين في عنزهو فهي إذاً أصل، والنون والواو زائدتان ويقال رجل عنزهو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة.

قوله: (وأفعوان) أي وكان أفعوان وهو ذكر الأفاعي أفعلال لمجيء أفعى فأفعى

الواو الأولى همزة لزوماً وإن كانت الثانية ساكنة حملاً له على جمعه (و) كان (انقحل)، وهو مسن يابس الجلد (انفعلا) مع أنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل (من قحل أي يبس)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (أفعوان)، وهو

قوله: (وهو مسن يابس) يقال شيخ انقحل أي مسن يبس جلده على عظمه، وفي القاموس قحل كمنع قحولاً وكعلم قحلاً ويحرك، وقحولاً إذا يبس جلده على عظمه كتقحل. قوله: (حكموا بذلك) أي بزيادة الهمزة والنون في انقحل. قوله: (غير الجاري على الفعل) وإنما قال غير الجاري احترازاً عما يكون جارياً على الفعل فإنه حينئذٍ يجوز اجتماع زيادتين في أوله مثل اسم الفاعل والمفعول نحو مستخرج ومنطلق. قوله: (غير الجاري على الفعل) احترز عن الجاري عليه كمنطلق ومنكسر ونحوهما. قوله: (في تصغيره أنيقح) لأنه على هذا القول لفظ خماسي فيجب حذف خامسه. قوله: (وعلى الأول) أراد به ما ذكره قبل النقل عن أبي الفتح وهو بمعنى ما قاله الشارح. قوله: (وعلى الأول أنت مخير) أي القول بزيادة الهمزة والنون.

(و) كان (إِنْقَحْلٌ) للشيخ المُسن اليابس الجلد على العظم (إِنْفَعْلاً) لا فعلَلّا مع كثرته كقرطعب، وعدم انفعل، لأنه مشتق (من قَحِل) بفتح الحاء وكسرها، (أي يَبِس)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، إذ لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلّا ما شذ من قولهم رجل انقحل، وانزهو، وانفخر، إذ الهمزة والنون فيهما زائدان لاشتقاقها من القحل، والزهو، والفخر، (و) كان (أَفْعُوان) لذكر الأفاعي . . . .

أُفْعُلانا؛ لمجيء: أَفْعَى، ....

جـ أفعل، لقولهم فعوة السم فيكون أفعوان افعلانا، اعلم أنه لو حكم في أفعوان بزيادة الهمزة وأصالة الواو كان وزنه أفعلانا كأقحوان وهو نبت طيب الريح حواليه ورق بيض ووسطه أصفر وهو البابونج، ولو حكم بزيادة الواو وأصالة الهمزة لكان وزنه فعلوانا كعنفوان وهو أول الشباب، ثم حكموا بأن وزنه أفعلان لكنهم ما عللوا ذلك بأن أفعلاناً أكثر من فعلوان بل بمجيء أفعى؛ لأن الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكره

ذكر الأفاعي.. (أفعلانا لمجيء أفعى)، وهو أفعل لقولهم فعوة السم فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لأن الواو تغلب زيادتها في غير الأول مع ثلاثة أصول فصاعداً ....

قوله: (لقولهم فعوة السم) استدل أيضاً بأنهم بنوا مفعلة للمكان الكثير الأفاعي على مفعاة بحذف الهمزة؛ لأنها زائدة ولو كانت أصلية لقيل مافعة والسم مثلث السين.

قوله: (لقولهم فعوة السم) هذا جواب عن دخل مقدر تقديره أن يقال مجيء أفعى لا يدل على أفعل إذ يمكن أن يكون الهمزة زائدة لجواز أن يكون فعلى ويكون الألف للإلحاق في لغة من صرفه وللتأنيث في لغة من لم يصرفه فأجاب الشارح رحمه الله بقوله لقولهم فعوة السم فيكون هذا دالاً على أن الألف ليست للإلحاق ولا للتأنيث بل منقلبة عن الواو كما في عصا.

قوله: (أفعوان) بزيادة الهمزة النون. قوله: (حواليه ورق) ينبغي أن يكون أوراق بيض ض. قوله: (لكنهم ما عللوا ذلك) حاصل بحث الشارح مع ذلك البعض أن كلامهم يدل على أن أفعلان أكثر من فعلوان لكن ما علل بالأكثر به بل علل بالاشتقاق تقديماً له يقول الشارح ليس كذلك بل الوزنان نادران كما صرح به المصنف فعلى زعم ذلك البعض يكون دليلان الأكثرية والاشتقاق وعلى قول الشارح والمصنف دليل واحد.

(أفْعُلاناً) كأقحوان لنبت طيّب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر، لا فعلواناً كعنفوان، لأول الشباب، مع غلبة زيادة الواو، إذا كانت غير أول مع ثلاثة أصول فأكثر، (لمجيء أفْعى) في مؤنثه، وأفعى أفعل، لقولهم فعوة السم، فهمزة أفعوان زائدة دون واوه، ولا يقال إنها أصلية، وألفه للإلحاق، بدليل صرفه، لأنه لو كان كذلك لجاز أن يُقال أفعاة، كما يقال علقاة، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، وفي نسخة أفعلان بدل افعلاناً، وزعم بعضهم أنه حينئذ ممنوع الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون. وإن أفعلانا على ما في بعض النسخ خلاف الصواب.

قال: وينبغي أن يقرأ أفعى غير منون، ليحصل بذلك دليل كونه أفعل، وبعضهم

وإضْحِيَانٌ: إفْعِلانا، من الضُّحَى، وخَنفَقِيْقٌ: فَنْعَلِيْلا، من خَفَقَ،

جا بعضهم، وفيه نظر لأن الوزنين نادران. ولذا قال المصنف في آخر هذا الباب فإن ندرا احتملهما كأرجوان فالأولى أن يقول قدم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة، فإن الواو إذا كانت غير أول مع ثلاثة فصاعداً تكون زائدة غالباً.

قوله: (وأضحيان) أي وكان أضحيان وهو المضيء أفعلانا كأسحمان وهو اسم جبل بعينه لأفعليان كصليان وهو بقلة وذلك لمجيء الضحى، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فإن الياء تكون زائدة غالباً مع ثلاثة فصاعداً.

قوله: (وخنفقيق) أي وكان خنفقيق وهو الداهية فنعليلا من خفق لا فعلليلا، تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، فإن النون الثانية الساكن تكون أصلية في الأكثر.

قو (و)، كانَ (أضحيان)، وهو المضيء (افعلانا)، كأسحمان وهو جبل بعين لا فعليانا كصليان وهو بقلة (من الضحى)، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة لغلبة زيادة الياء مع ثلاثة فصاعداً (و)، كان (خنفقيق)، وهو الداهية (فنعليلا من خفق)، لا فعلليلا فقدم

لك قوله: (وفيه نظر) مراده الاعتراض على ما تضمنه المذكور من غلبة أفعلان بحيث يصح التعليل بها بمنعها لما قاله المصنف آخر الباب.

قوله: (اسم جبل بعينه) هو أيضاً اسم لكل شيء أسود.

قوله: (وهو الداهية) قال الجوهري الخنفقيق الداهية وامرأة خنفقيق وهي الخفيفة من النساء السليطة الجرية، وفي القاموس الخنفقيق السريعة جدًّا من النوق والظلمان وحكاية جري الخيل هي مشي في اضطراب.

قوله: (من خفق) هو من باب ضرب ونصر.

قوله: (لا فعلليلا) مع وجوده كسلسبيل.

قوله: (لعدم فنعليل) أي لعدم كثرته لما سيأتي في منجنيق، ولقوله هنا تكون أصلية في الأكثر.

قدّ ضبطه بالتنوين، (و) كان (إضْحِيان) للمُضِيء وللغيم (أفعلان) كأسحمان لجبل بعينه، لا فعليان كصليان لنبت، مع غلبة زيادة الياء، أو الواو المبدلة هي منها هنا مع ثلاثة أصول، لأنه مشتق (من الضُّحى)، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة وفي أفعلانا ما مرّ في أفعلانا آنفا، (و) كان (خَنْفَقِيق) للداهية (فَنْعَلِيلاً) لا فعلليلا كسلسبيل، مع غلبة أصالة النون ثانية ساكنة، وعدم فنعليل، تقديما للاشتقاق على عدم النظير، لأنه مشتق (من خَفَق)، . . . .

وعَفَرْنَي: فَعَلْنَي، من العَفَرِ. فَإِن رَجَعَ إِلَى اشتقاقين واضحين..

جار قوله: **(وعَفَرْني)** أي وكان عفرني وهو الأسد فعلني من العفر بالتحريك وهو التراب، والنون والألف للإلحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة أي قوية، فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليه تاء التأنيث لا فعلى كحبركى للقراد، والأنثى حبركاة فألفه للإلحاق، وإنما قالوا إنه فعلنى مع عدمه تقديماً للاشتقاق على عدم النظير.

قوله: **(فإن رجع إلى اشتقاقين)** قد ذكرنا أن المصنف جعل الكلام في الاشتقاق ثلاثة أقسام:

الأول: في بيان ما يكون الاشتقاق فيه مقدماً على غيره، ولما فرغ من هذا القسم شرع في القسم.

الثاني: وهو ما يكون اللفظ فيه راجعاً إلى اشتقاقين لا يكون لأحدهما ترجيح

نقره الاشتقاق على عدم النظير إذ النون الثانية الساكنة أصلية غالبا (و)، كان **(عفرني)**، وهو الأسد **(فعلني من العفر)**، بالتحريك وهو التراب ويقال عفره في التراب يعفره وعفره تعفيراً مرغه والنون والألف فيه للإلحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة أي قوية **(فإن رجع)**، اللفظ **(إلى إشتقاقين واضحين)**، لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر

جما قوله: **(وكان عفرني)** وجه المناسبة بين الألد والتراب القوة.

قوله: **(وكان عفرني)** هو بالتنوين سمي به الأسد؛ لأنه يلصق فريسته بالتراب.

قوله: **(من العفر بالتحريك)** ضبطه النظام وغيره بالسكون وهو أحسن ومعناه حينئذٍ التمريغ في العفر بالتحريك أي التراب وعلى السكون هو بفتح العين، وعن ابن دريد أن عفرني من العفر بكسر العين وسكون الفاء، قال وهو الغليظ الشديد.

أنضا وكان (عَفَرْنىً) بالتنوين للأسد فَعَلْنَىً لا فعلّلا كحبركى للقراد مع كثرته، وعدم فعلني تقديما للاشتقاق على عدم النظير، لأنه مشتق (من العَفر) بالسكون، للتمريغ في التراب المسمى بالعفر بالفتح، سُمي به الأسد لأنه يُلصق فريسته بالتراب، فنونه وألفه للإلحاق بسفرجل، لقولهم ناقة عفرناة، أي قوية، فلو كانت الألف للتأنيث، لم تدخل عليه تاء التأنيث، هذا كله إذا رجع اللفظ إلى اشتقاق واحد.

(فإن رجع إلى اشتقاقين)، فإنْ كانا (واضحين)، أي لا ترجيح لأحدهما على

كـأرطـى وأولـق، حَـيْـثُ قـيـل: بـعـيـر آرِط ورَاطٍ، وأَدِيْـمٌ مَـأْرُوْط ومَـرْطِـيٌّ، . . . .

جار على الآخر فيؤخذ بأيهما أريد، وذلك كأرطى وهو شجر من أشجار الرمل، فإنه يجوز أن يكون وزنه فعلى لقولهم بعير آرط إذا أكل الأرطى، وأديم مأروط إذا دبغ به، فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها، وحينئذٍ تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث؛ لأن الواحدة أرطاة، ولو كانت الألف للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر فنجعلها للإلحاق بجعفر؛ لأن الإلحاق أخص من التكثير؛ لأن كل إلحاق تكثير ولا ينعكس، والأخص أكثر فائدة فحمله عليه أولى، ويجوز أن يكون أفعل لقولهم بغير آرط وأديم مرطى، فإن سقوط الهمزة يدل على

نقره (**كأرطي**)، وهو شجر من أشجار الرمل (**وأولق**)، وهو الجنون (**حيث قبل بعير آرط**)، أي آكل الأرطي فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها فيكون ألفه للإلحاق بجعفر فيكون وزنه فعلى لا أفعل (**و**)، بعير (**راط**)، فإن سقوط الهمزة فيه يدل على زيادتها وأصل راط راطي أعل إعلال قاض فأرطى على هذا افعل (**وأديم مأروط**)، إذا دبغ بالأرطي يدل أيضاً على أنه فعلى لثبوت الهمزة فيه (**و**)، أديم (**مرطى**)، . . . .

كو قوله: (**لقولهم بعير آرط**) أي بوزن فاعل كما في شرح الشريف والقياس يقتضي هذا الاستعمال ولم أره والذي في الصحاح وحكى أبو زيد بعير أرطي وأرطوي إذا كان يرعى الأرطي، وفي القاموس المأروط المدبوغ به أي بشجر الأرط، والذي يأكله ويلازمه كالأرطوي والأرطاوي.

قوله: (**لأن كل إلحاق تكثير**) أي تكثير حروف الكلمة، وليس كل تكثير فيه إلحاق لجواز أن ترك الحرف بمجرد تكثير الحروف وحينئذٍ قد وجد التكثير دون الإلحاق.

قوله: (**ولا ينعكس**) أي لأن ألف قبعثرى للتكثير بدون الإلحاق.

قوله: (**وأديم مرطي**) الأصل مرطوي قلبت الواو ياء وأدغمت.

فق الآخر (كأَرْطَيً) بالتنوين لشجر من أشجار الرمل، يأكله البعير، ويُدبغ به، وهو القرط، (وأوْلَق) للجنون (حيث قيل بعير آرِط) بوزن ضارب، بجعل الهمزة أصلية، (و) بعير (رَاط) بجعلها زائدة، وأصله راطي أُعلّ إعلال قاض، (وأديم مَأْرُوط ومَرْطيّ)

وَرجل مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جَازَ الْأَمْرَانِ، وكحسَّانٍ، وحمار قَبَّانٍ،

جار زيادتها وأصل راط راطيي أعل إعلال قاض، وكذا أولق وهو الجنون، يجوز أن يكون فوعلا لقولهم رجل مألوق، وأن يكون أفعل لقولهم مولوق، وكحسان وحمار قبان

نقره يدل على أنه أفعل (**ورجل مألوق**)، يدل على أن أولق، فوعل (**ومولوق**)، يدل على أنه أفعل (**جاز الأمران**)، أي الرجوع إلى كل واحد من الاشتقاقين كما بينا الآن (**وكحسان وحمار قبان**)، فإنه يجوز أن يكون كل واحد منهما من الحسن ومن القبن وهو من قبن في الأرض قبوناً أي ذهب ويكون منصرفا ويجوز أن يكون الألف والنون زائدتين ويكون من الحس والقب وهو معرفة عندهم ويكون غير منصرف، لكن ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان يقال قب إذا ذهب ماؤه وحف وكذا قال ابن مالك في حسان، وكأن المصنف سمع فيهما الصرف ومنعه ولذا قال . . . .

جما قوله: (**فيه يدل**) أي في كل واحد في راط ومرطي.

قوله: (**يجوز أن يكون فوعلاً**) نقله أبو حيان عن سيبويه وصححه ابن عصفور.

قوله: (**لقولهم رجل مألوق**) استدل أيضاً بقولهم ألق وأجيب عن احتمال كون الهمزة فيه بدلاً عن الواو لانضمامها كما في قولهم في وعد الرجل أعد بأن التزامهم الهمزة في ألق دليل على أصالتها ولو كان من قبيل أعد لقالوا ولق كما قالوا وعدوا بأنهم قالوا مألوق ولو كانت الهمزة بدلاً في ألق لقالوا مولوق إذ لا مقتضى لقلب الواو فيه همزة كما في الممتع وعليه منع سيأتي قريباً. قوله: (**رجل مألوق**) فإن بدأت الهمزة يدل على أصالتها في أولق.

قوله: (**وأن يكون أفعلا**) أجازه أيضاً الفارسي وابن مالك وغيرهما.

قوله: (**لقولهم مولوق**) حكى ابن القطاع أن بعض العرب يقول ولق الرجل فهو مولوق، وفيه رد لقول ابن عصفور ولم يقولوا ذلك في موضع من المواضع، قال الشيخ أبو حيان:

أفضا بالاعتبارين، (و) حيث قيل رجل (مَأْلُوقٌ ومَوْلُوق) بالاعتبارين أيضاً، (جاز الأمران)، أي الاشتقاقان، أي اعتبارهما بمعنى اعتبار كل منهما دفعا للتحكم، فيجوز أن يُقدّر أرطى فعلى، بجعل الألف زائدة للإلحاق بجعفر، لا للتأنيث، لقولهم أرطأة، وأنْ يقدر أفعل مصروفا لكونه اسم جنس، واحتُج للأول بقولهم بعير آرط، أي آكل الأرطى، وأديم مأروط، أي مدبوغ به، إذ بقاء الهمزة فيهما يدل على أصالتها، وللثاني بقولهم راط ومرطى، إذ سقوط الهمزة فيهما، يدل على زيادتها، ويجوز أنْ يقال أولق فوعل، وأن يُقال أفعل مصروفا أيضاً لأنّ فيه وزن الفعل فقط، واحتج للأول بقولهم مألوق، إذ بقاء الهمزة فيه يدل على أصالتها، وللثاني بقوله مولوق، إذ سقوطها فيه يدل على زيادتها، (وكحَسَّان) علماً لرجل، (وحِمار قَبَّان) للدويبة . . . .

حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

فإنهما لو منع الصرف وجعل الألف والنون زائدة لكانا من الحس والقلب، ولو لم يمنعا لكانا من الحسن والقبن والقب يبس الجلد، وذهاب نداوة اللحم وغيره، والقبب دقة الخصر، والقبن الذهاب في الأرض وحمار قبان دويبة.

فإن قلت: ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان، وذكر ابن مالك أن المسموع في حسان منع الصرف، فكيف قال المصنف حيث صرف ومنع.

(حيث صرف ومنع)، أي كل واحد منهما . . . .

والأشهر ألق فهو مألوق انتهى. ولما قاله قد يتوقف في التمثيل بأولق لما تعارض فيه الاشتقاقان من غير مرجح أن لا ينظر إلى احتمال كون الهمزة بدلاً من الواو وفي ألق لانضمامها وفي مألوق إجراء للبدل في ألق مجرى اللازم على أن المصنف في شرح المفصل قد رد ذلك من وجه آخر فقال ما ذكره يعني الزمخشري في أولق من أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لم يخل إما أن يقوم دليل على زيادة الواو أولاً، فإن أقام دليل عليها ثبت أن الهمزة أصلية وإن لم يقم ثبت أنها زائدة فكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظراً إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن أفعل أكثر من فوعل وإذا لم يقم دليل فجعله من باب الأكثر في كلامهم أولى انتهى فليتأمل.

قوله: (**مولوق**) فإن عدم الهمزة فيه يدل على زيادتها في أولق.

قوله: (**لكان من الحس**) الظاهر أنه بالكسر ومعناه حينئذٍ الحركة وأن يمر بك قريباً فتسمعه ولا تراه والصوت إما بالفتح فمعناه النقل، وقد فسر به شارح.

قوله: (**والقب**) بفتح القاف وفعله كضرب ونصر.

(حيث صُرِف) كل منهما، (ومُنِع) صرفه، فالصرف دليل كونه حسان من الحُسن، وقبان من القبن، وهو الذهاب في الأرض، يُقال قبن في الأرض، أي ذهب فيها، ومنع الصرف دليل كونها من الحِسِّ ومن القب، وهو يبس الجلد، وذهاب نَداوة اللحم وغيره، يُقال قبَّ اللحم يقب قبوبا، أي ذهبت نداوته، أو من القبب، وهو دِقّة الخصر، فوزنهما على الأول فعال، وعلى الثاني فعلان، ولا يؤثر فيما قاله في حسان وقبان قول الجوهري في الثاني، وابن مالك في الأول الممنوع فيه منع الصرف، لأنّ المثبت مقدّم على النافي، وقيل: جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقيل للملك أينصرف حيان، أو لا ينصرف، فقال الملك: إنْ أكرمته فلا ينصرف، وإلّا فينصرف، ووجهوه بأنه إنْ أكرمه فكأنه أحياه، فيكون من الحي، فلا ينصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون، وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه، فيكون من الحَيْن بالفتح، أي الهلاك، فينصرف.

وَإِلَّا فَـالـتـرجـيـح ....

قلت: من الجائز أن يسمع فيه المصنف الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما إلا منع الصرف فإن شهدوا بأنه لم يأت فيهما الصرف فشهادة النفي لا تسمع، وما وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه يترجح فيه فعلان على فعال من حيث كان هذا الوزن في الأسماء الأعلام أكثر فخارج عن الغرض ومخل به، فلا يبعد أن يقال ذكرهما المصنف بطريق التمثيل بمعنى أنه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج فيهما مما نحن فيه، وقيل جاء رجل اسمه حيان إلى مالك فقيل لمالك أينصرف حيان أو لا ينصرف، فقال مالك: إن أكرمته فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجهوه بأنه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية، وإن لم يكن فكأنه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف.

قوله: (**وإلا فالترجيح**) أي وإن لم يكن الاشتقاق واضحين فيطلب الترجيح ويؤخذ بالراجح، فقوله إلا هاهنا ليس حرف استثناء بل هو أن الشرطية أدغمت نونها في لا

(**وإلا**)، أي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين (**فالترجيح**)، أي فيؤخذ بالراجح

قوله: (**فشهادة النفي لا تسمع**) الأولى أن تقول: من حفظ حجة على من لم يحفظ.

قوله: (**ترجح فيه فعلان**) أي في كل واحد في حسان وقبان.

قوله: (**حيث كان هذا الوزن في الأسماء الأعلام**) أي من ذلك حسان؛ لأنه اسم رجل وكذا حمار قبان؛ لأنه لا بد أن يقدر علماً؛ لأنه من باب أسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه. قوله: (**أكثر فخارج**) أي أكثر من فعال.

قوله: (**فخارج عن الغرض ومخل به**) أي لأن الغرض التمثيل بما تردد بين اشتقاقين واضحين بلا مرجح. قوله: (**ومخل به**) ولأنه على ذلك التقدير لا يكون من اشتقاق الواضح بل يكون مما يكون أحد الاشتقاقين راجحاً على الآخر وبحثنا في الأول فيكون مخلًّا بالغرض.

قوله: (**فلا يبعد**) إشارة إلى تقديره من طرف المصنف حتى لا يكون خارجاً عن الغرض لو كان أحدهما مرجحاً على الآخر ويمكن أن يقال هذا جواب آخر لما أورده على المصنف من قوله فإن قلت الخ ض. قوله: (**إن أكرمته فلا ينصرف**) وفيه إيهام؛ لأنه إذا أكرمه لا ينصرف من عنده ويلازمه إذا لم يكرمه لا بد أن ينصرف إلى بيته وتركه.

(وإلّا)، أي وإنْ لم يكن الاشتقاقان واضحين (فـ)ـيطلب (الترجيح) ليؤخذ

كَـمَـلْأَكٍ، . . . .

النافية وهذا هو **القسم الثالث** من أقسام الاشتقاق، اتفقوا على أن ملكاً تخفيف ملأك لقولهم في جمعه ملائك وملائكة ولقول الشاعر[1]: [الطويل]

فَـلَـسْـتَ لإنْـسِـيٍّ ولَـكِـنْ لِـمَـلأكٍ تَـنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِّ الـسَّـمَـاءِ يَـصُـوبُ

(**كملك**)، لا خلاف أن ملكاً تخفيف ملاك لقولهم في جمعه ملائك وملائكة ولقوله، فلست لأنسى ولكن الملاك، تنزل من جو السماء يصوب، (**قيل**)، والقائل الكسائي

قوله: (**اتفقوا على أن ملكاً**) لكنهم اختلفوا في اشتقاقه من أي شيء. قوله: (**اتفقوا على أن ملكاً مخفف ملئك**) في حكاية الاتفاق نظر فعن بعضهم أن وزنه فعل من الملك وشذ جمعه على فعايله وميمه أصلية وعن آخرين أنه لا مشتق من لاكه يلوكه أي أداره يديره؛ لأن الملك يدير الرسالة في فيه فأصله ملوك نقلت حركة الواو، ثم قلبت ألفاً، وحذفت الألف تخفيفاً وميمه على هذا زائدة وقد حكى المذهبين الحلبي في إعرابه. قوله: (**ولقول الشاعر فلست لأنسي**) قال الأعلم وهو لعلقمة بن عبدة مدح رجلاً يقول: قد باينت الأنس في أخلاقك وأشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك فكأنك لملك، ومعنى يصوب ينزل انتهى. قوله: (**فلست لأنسي**) الشاعر رجل من عبد قيس جاهلي يمدح بعض الملوك أنشد البيت أبو عبيدة صحاح.

بالراجح كملك فإنه (قيل) وزنه (مَعْفَل) لأنه (من الأَلُوكَة)، وهي الرسالة، قلبت العين إلى موضع الفاء، فقيل مَلأك، ثم حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال، فقيل مَلَك، وهو المختار، لأنّ المَلَك فيه معنى الرسالة، قال تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] وليس فيه خلاف الظاهر إلّا القلب، وهو كثير، والحاصل أنهم اتفقوا على أن مَلَكا مخفف ملأك لقولهم في جمعه ملائكة، ومَلائك، ولقول الشاعر: [الطويل]

فَـلَـسْـتَ لإِنْـسِـيٍّ وَلَـكِـنْ لِـمَـلأكٍ تَـنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِّ الـسَّـمَـاءِ يَـصُـوبُ

---

(١) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله: أبو وجزة يمدح به عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وقيل: قائله: علقمة بن عبدة.

اللغة: "لملأك" - بالهمزة - أخرجه الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذفت الهمزة للتخفيف. "يصوب" ينزل. الشاهد: قوله: "لإنسي" فهي بمعنى إنسان.

انظر الاشتقاق ١/ ٢٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢١٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٨٩، والمغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٤٤٨، وتاج العروس للزبيدي مادة صنعب ٣/ ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٦، ولسان العرب مادة صوب ١/ ٥٤٣، ومادة ألك ١٠/ ٣٩٢، والعباب الزاخر ١/ ٦٠، والأصول في النحو ٣/ ٣٣٩، والكتاب لسيبويه ٤/ ٣٨٠ و٢/ ٣٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٨.

قيل: مَفْعَلٌ من الألُوكَة. وابْن كيسَان: فَعْأل من الْمُلْك.........

ج ثم اختلفوا فقال الكسائي أصله مألك من الألوكة وهي الرسالة، قدم اللام على الهمزة فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو المختار؛ لأن فيه معنى الرسالة، قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب وهو كثير، وقال ابن كيسان هو فعأل من الملك هو بعيد؛ لأن فعألا نادر ومفعلاً كثير والحمل على الأكثر أولى؛ ولأن مناسبته مع الألوكة أقوى من مناسبته إلى الملك إذ لا يعرف له ملك، ....

ز مألك (مفعل)، لأن أصله (من الألوكة) بمعنى الرسالة فقدم العين على الفاء، ثم حذفت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو الراجح لأن الملك فيه معنى الرسالة، قال عز وجل: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب وهو كثير (وابن كيسان فعأل)، بزيادة الهمزة (من الملك) وهو بعيد لأن فعألا نادر ومفعلاً كثير

ك قوله: (فقال الكسائي أصله مألك) أي بفتح اللام إما بضمها كالألوكة بفتح الهمزة وضم اللام.

قوله: (أصله مالك من الألوكة) بتقديم الهمزة على اللام فوزنه مفعل.

قوله: (ثم تركت همزته) أي حذفت بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام.

قوله: (وقال ابن كيسان هو فعل من الملك) أي فأصله مألك كشمأل نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت الهمزة تخفيفاً وجاء الجمع على أصل الزيادة فوزن ملائكة على هذا القول فعايلة وعلى ما قبله مفاعلة.

قوله: (من فعأل من الملك) فتكون الهمزة فيه زائدة.

قوله: (إذ لا تعرف له ملك) قلنا بل نعرف له ملكاً وسلطنة فإن أكثر مسلطون على أمور عظام كملك الرزق وملك الجبال وملك البحار، وملك الرياح، وملك الموت ض، ولكن مع ذلك مناسبته الألوكة أكثر من مناسبته مع الملك؛ لأن المراد في الشرح من الملك من يكون واسطة بين الله ورسله كما ذكروا في تعريف الملك في موضعه ض.

ق ثم اختلفوا فيه، فقال الكسائي وزنه مَفْعَل، أي في الأصل، وأصله مألك من الألوكة، قلبت العين إلى آخر ما قدمته.

(و) قال (ابن كيسان) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم: وزنه (فَعْأَل) بأصالة الميم، وزيادة الهمزة، لأنه من المُلْك بضم الميم، وإسكان اللام، وهو بعيد، لأنّ فَعْألا نادر، ومفعلا كثير، والحمل على الكثير أولى.

وأبو عُبَيْدَة: مَفْعَلٌ من لأك؛ إِذا أرسل، . . . .

جار وقال أبو عبيد: هو مفعل من لأك أي أرسل، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه بعيد في المعنى؛ لأن المعنى في الملك أنه رسول لا مرسل، وإذا كان من لأك كان معناه مرسلاً لا مرسلاً، وقيل فيه نظر، لأنا لا نسلم أنه لو كان من لأك كان معناه مرسلاً لجواز أن يكون مفعلاً من لأك بمعنى موضع الرسالة أو بمعنى المرسل عبر عن الموضع أو عن المفعول بالمفعل؛ لأن المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول، كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل، والحق أنه إن ثبت لأك بمعنى أرسل كان جعل

نقره ولأنه ليس له مناسبة مع الملك إذ لا يعرف له ملكاً (**وأبو عبيدة مفعل من لأك أي أرسل**)، وهو المختار إن ثبت لأك بمعنى أرسل وقيل فيه بعد لأن الملك رسول لا مرسل ولو كان من لأك كان معناه مرسلاه، وفيه نظر إذ لا يلزم ذلك لجواز أن يكون مفعلاً

جما قوله: (**وقال أبو عبيدة**) هو بتاء في آخره كنية معمر بن المثنى من نحاة البصرة. قوله: (**من لأك**) كان معناه مرسلاً لا مرسلاً؛ لأن المفعل للمكان فحينئذٍ يكون محل الرسالة ومحل الرسالة وهو المرسل.

قوله: (**وقيل**) القائل هو الشيخ بدرالدين بن مالك قال ما نقله الشارح في بغية الطالب بمعناه. قوله: (**عبر عن الموضع أو عن المفعول بالمفعل**) أي فيكون على الأول اسم مكان، وعلى الثاني مصدراً، والمصدر قد يكون بمعنى المفعول ولو لم يكن ميميًّا كالخلق بمعنى المخلوق كما يكون بمعنى الفاعل فلا يلزم من كون ملك من لاك بمعنى أرسل أن يكون معناه مرسلاً بالكسر.

قوله: (**أو عن المفعول**) لأن المفعول أيضاً موضع الفعل بحسب الوقوع كما أن الفاعل موضعه بحسب الإيقاع ض. قوله: (**إن ثبت لاءك**) قلنا ثابت لنقل أبي عبيدة وأنه من علماء العربية ونقلهٗ معتبر ولم يلزم من عدم ذكره في الكتب المذكورة عدمه وإن صرحوا بعدمه لم يسمع؛ لأنه شهادة على نفي فكيف إذا سكتوا عن ذكره.

أقشا (و) قال (أبو عُبيدة) معمر بن المثنى: وزنه (مَفْعَل) لأنه من (لأَكَ أي أرسل)، وهو سالم من القلب اللازم للأول، ومن زيادة الهمزة اللازمة للثاني، ولكن قال المصنف في شرحه إنه بعيد معنى، لأنّ المعنى في المَلَك أنه رسول لا مُرسل، وإذا كان من لأك كان معناه مُرسلا، لا رسولا، قيل وفيه نظر، لأنَّا لا نسلم أنه لو كان من لأك كان معناه ذلك، لجواز أنْ يكون مفعلا من لأك بمعنى موضع الرسالة، أو بمعنى الرسول، عبّر عن الموضع، أو عن المفعول بالمَفْعَل، لأنّ المَفْعَل لا يمتنع وقوعه في محل اسم المفعول، وبالجملة الراجح من هذه الاشتقاقات الأول؛ لتحقق نسبة المَلَك

ومُوْسَى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، أَي: حَلَقْتُ. والكوفيون: فُعْلَى، من مَـاس، . . . .

ﮱ ملأك من لأك أولى لسلامته عن القلب وعن مثال نادر ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب لأك بمعنى أرسل. قوله: (**وموسى**) أي وموسى الحديد مفعل من أوسيت أي حلقت، وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس أي تبختر والأول أولى؛ لأن النسبة إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر؛ ولأن مفعلاً أكثر من فعلى؛ لأنه يبنى من كل أفعل؛ ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف؛ لأن الألف في فعلى تكون للتأنيث إلا ما شذ في قولهم دنيا بالتنوين وهو نادر لا نظير له في كلام العرب.

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء هو مفعل يدل على ذلك أنه يصرف

ﮱ بمعنى موضع الرسالة (**وموسى**)، بمعنى الآلة التي يحلق بها (**مفعل من أوسيت أي حلقت والكوفيون هو فعلى من ماس**)، إذا تبختر والأول أولى لمناسبة الحلق بخلاف التبختر؛ ولأن مفعلاً أكثر من فعلى لأنه يبنى من كل ما ماضيه على أكرم ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف، وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو مفعل لأنه يصرف في المعرفة والنكرة وفعلى لا ينصرف دائماً . . . .

ﮱ قوله: (**لسلامته عن القلب وعن مثال نادر**) أي بخلاف الأولين فإن في أولهما قلباً، وفي ثانيهما مثالاً نادراً. قوله: (**ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب**) الصحاح اشتهر بكسر الصاد وقيل هو بالفتح، والمغرب بضم الميم وسكون المعجمة وكسر الراء. قوله: (**لأن نسبته إلى الخلق أكثر منها إلى التبختر**) لهم أن يقولوا هو فعلى من المؤس بفتح فسكون بمعنى الخلق حكاه في القاموس ونقل ذلك عنهم الشريف فيسقط هذا المرجح. قوله: (**إلا ما شذ في قولهم دنيا**) بعثت إلى موسى بموسى فلا تخل بشريكه في الإثم إن أخطأ العبد فذاك حد ولا فضل وهذا له فضل وليس له حد. قوله: (**في قولهم دنيا**) أي بضم الدال مقابل الآخرة.

قوله: (**فقال أبو عمرو وهو مفعل**) نقل ذلك عنه الجوهري وغيره لكن صح عنه إمالته وأصله المقرر فيما يكون من ذوات الياء على مفعل كمرساها يهود هو الفتح لا غير.

ﮱ إلى الرسالة للآية السابقة، فهو الواضح بخلاف نسبته إلى الملك، والإرسال، (ومُوسىً) الحديد وزنه مُفْعَل، لأنه (من أَوْسَيْتُ) رأسه، (أي حَلقت و).

قال (الكوفيون) وزنه (فُعْلَى)، لأنه (من ماسَ)، أي تبختر، أو من قولهم رجل ماس، أي خفيف طياش، ورجح الأول، لأنّ نسبة موسى إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر، وإلى الخفة والطيش، ولأنّ مُفْعلاً أكثر من فُعْلَى، لأنه يُبنى من كل أفعلت ولأنه مصروف، ولو كان فُعلَى لما صرف، لأنّ ألف فُعلَى للتأنيث، إلّا ما شذ من قولهم دُنياً بالتنوين، وهو نادر، وأمَّـا موسى اسم رجل، فقال أبو عمرو بن العلاء وزنه مُفْعَل،

وإنْسَان: فِعْلانٌ، من الأنْس، . . . .

جـ في النكرة، وفعلى لا تنصرف على كل حال وكان الكسائي يقول هو فعلى.

قوله: (وإنسان) أي وإنسان فعلان من الإنس عند البصريين لموافقته مع الإنس لفظاً ومعنى لما ثبت في معناه إنس بكسر الهمزة وسكون النون، وأنس بفتحتين وأنيس بفتح الهمزة وأناس بضم الهمزة، قال الله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾

نقره (وإنسان فعلان من الإنس)، فهو مناسب له في اللفظ والمعنى وكذلك إنس بالكسر وأناس وأنيس تدل على أصالة الهمزة ويكون وزنه في التصغير فعيليانا . . . .

ك قوله: (يصرف في النكرة) إنما قيد بذلك؛ لأنه لو كان معرفة يكون غير منصرف للعجمية والعلمية. قوله: (فعلان من الإنس) أي بالضم قال اليزدي: الدليل عليه أن المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظاً، ومعنى فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما.

أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلتين موجودة، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مستأنساً، وأيضاً أمثلة اشتقاقه الإنس بالكسرة والسكون والأنس بفتحتين والأناس وكل واحد يشهد بأصل الآخر انتهى.

وهو يفهم أن الإنس في قول الشارح لموافقته مع الإنس وهو بالضم أيضاً من وضع الظاهر موضع المضمر قول الله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ [الرحمن: ٣٩] الآية. أي يوم تشقق السماء لا يسأل أحد عن ذنبه؛ لأنهم يعرفون بسيماهم وذلك حين يخرجون من قبورهم ويحشرون إلى الموقف على اختلاف مراتبهم.

وأما قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] ونحوه فحين يحاسبون في الجمع قول الشاعر: أتوا ناري البيتين[(١)] هذا الشعر ينسب إلى شمر بن الحارث الضبي وينسب أيضاً إلى تأبط شرًّا، وقوله فيه الجن هو خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنعموا وظلاماً نصب على الظرف والأنس بفتحتين حكاه الجوهري عن إنشاد الأخفش.

قوله: (لفظاً ومعنى) إذ الاستيناس فيهم أكثر من سائر الحيوانات.

قـ لأنه ينصرف نكرة، وفُعْلَى لا ينصرف بحال، وقال الكسائي وزنه فُعْلىً، (وإنْسان) وزنه (فِعْلان) بأصالة الهمزة، لأنه (من الأُنْس) بضم الهمزة، . . . .

---

(١) وهما كما في شرح الجَارَبَرْدي:

أَتَـوْا نـارِي فَـقُـلْـتُ مَـنُـونَ أَنْـتُـم ... فَـقَـالُـوا الـجِـنُّ قُـلْـتُ عِـمُـوا ظَـلامَـا

فَـقُـلْـتُ إلـى الـطَّـعـام فـقـالَ مـنـهـم ... زعـيـمٌ نَـحْـسِـدُ الإنَـسَ الـطَّـعـامَـا

وَقِيـل: إفْـعَـان، مِـن نَـسِـيَ . . . .

[الرحمن: ٣٩]، وقال الشاعر[١]: [الوافر]

أَتَـوْا نَـارِي فَـقُـلْـتُ مَـنُـونَ أَنْـتُـم فَـقَـالُـوا الـجِـنُّ قُـلْـتُ عِـمُـوا ظَـلامَـا

وقُـلْـتُ إلـى الـطَّـعـام فـقـالَ مـنـهـم فـريـقٌ نَـحْـسِـدُ الإنَـسَ الـطَّـعَـامَـا

أي أتى الجن ناري فقلت لهم هلموا إلى الطعام، فقال فريق منهم نحن نحسد الإنس الطعام؛ لأنهم يأكلون ونحن لا نأكل، وقال المتنبي: [الخفيف]

إنّـمَـا أنْـفُـسُ الأنِـيـسِ سِـبَـاعٌ يَـتَـفَـارَسْـنَ جَـهْـرَةً وَاغْـتِـيَـالا

وقال آخر[٢]: [مجزوء الكامل]

إنَّ الـمَـنَـايَـا يـطَّـلِـعْـنَ عَـلـى الأُنـاسِ الآمِـنِـيْـنَـا

وكل ذلك يدل على أن الهمزة أصل ويكون وزنه في تصغيره فعيليانا، وقال الكوفيون هو أفعان من نسى، والمختار الأول؛ لأنه لا يوافق نسى لا لفظاً إذ ليس فيه ياء ولا معنى، فإن الإنسان ليس فيه دلالة على نسيان فبعد باعتبار اللفظ، والمعنى

(**وقيل**)، إنسان (**أفعان**)، وهو قول الكوفيين (**من نسي**). . . . .

قوله: (**وقال المتنبي**) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي ولد بالكوفة سنة ٣٣٣ هـ، ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية، وذكر في سبب تلقيبه بالمتنبي أنه كان خرج إلى كلب وادعى أنه علوي حسيني، ثم ادعى النبوة، وذلك ببادية السماوة فخرج إليه أمير حمص لؤلؤ من قبل الإخشيدية فقاتله وأسره وحبسه بالشام إلى أن تاب.

قوله: (**في التصغير فعيلنانا**) إذ تصغيره انيسيان على خلاف القياس.

(وقيل) وزنه (إفْعان) بزيادة الهمزة، وأصالة الياء وحذفها (لأنه من نَسِيَ . . . .

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شراً.
اللغة: "أتوا" حضروا وجاءوا "ناري" المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين "منون أنتم" أي: من أنتم؟ "عموا ظلاما" تحية من تحايا العرب الجاهليين. المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إليَّ فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.
انظر: الشاهد: قوله: "منون" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.
انظر: الأشموني ٦٤٢/ ٣، وابن هشام ٥٢/ ٤، وابن عقيل ٣٩٧/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٤، والمكودي ص٥٨، وسيبويه ٤٠٢/ ١.

(٢) هذا أحد أبيات لذي جدن الحميري أحد أذواء اليمن. انظر: الخزانة ٢/ ٢٤٥.

لـمـجـيء: أُنَـيْـسِـيَـان، . . . .

وحملهم على ذلك تصغيره على أنيسيان واستدلوا بذلك على أن أصله أنيسان على أفعلان حذفت الياء على غير قياس فوزنه أفعان، وما ذكر من أنه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه، إنما سمي إنساناً؛ لأنه عهد إليه فنسي، وقول أبو تمام[1] [الكامل]

لا تـنـسـيَـنْ تـلـك الـعـهـودَ فـإنـمـا سُـمِّـيـتَ إنـسـانـا لأنـك نـاسـي

فوزنه في التكبير أفعان؛ لأن اللام محذوفة وفي التصغير أُفيعلان وما ذكره الكوفيون فاسد؛ لأن ما قالوه يستدعي الإعلال بحذف اللام في الإفراد وهو ظاهر، وفي

لمجيء إنيسيان)، في تصغير وهذا لا يدل على أنه أفعان ولأنه لا يوافق نسي لا لفظاً لعدم الياء فيه ولا معنى إذ لا دلالة للإنسان على النسيان؛ ولأنه يلزم من قولهم الإعلال في المفرد بحذف اللام وفي الجمع بقلب النون ياء نحو أناسي إذ أصله أناسين. . . . . .

قوله: **(وحملهم على ذلك)** أي على أن إنساناً أفعان من نسي. قوله: **(وما ذكر)** هو معطوف على فاعل حملهم. قوله: **(وقال أبو تمام)** هو بالتشديد حبيب بن أوس الطائي من فحول الشعراء المولدين. قوله: **(وما ذكره الكوفيون)** شرع في الجواب عن الوجوه الثلاثة التي استدلوا بها الكوفيون أما عن التصغير فبأنه شذا وأما عن قول ابن عباس فبأنه لم يثبت، وأما عن بيت أبي تمام فبأنه ليس بحجة. قوله: **(يستدعي الإعلال بحذف اللام)** أي على غير قياس كما تقدم.

لمجيء أُنَيْسيان) بالتصغير، بوزن أُفَيْعِلان، ولِما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه إنما سمي إنسانا، لأنه عهد إليه فنسي، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥]، ولقول أبي تمام: [الكامل]

لا تَـنْـسَـيَـن تِـلـكَ الـعُـهـودَ فَـإِنَّـما سُـمّـيـتَ إِنـسـانـاً لِأَنَّـكَ نـاسـي

فوزنه مكبرا إفْعان، ومصغراً أُفَيْعلان، لأنهم صغروه على أُنيسيان، وهو الحامل لهم على أنّ أصله إنسيان، حذفت الياء على غيرِ قياس، والراجح الأول لمجيء إنْس بكسر الهمزة وسكون النون، وأَنَس بفتحهما، وأَنيس بفتح الهمزة، وأُناس بضمها في معنى الإنسان، ولأنه لا يوافق نسي لفظاً، إذ ليس فيه ياء، ولا معنى، إذ ليس فيه دلالة على نسيان، فوزنه فعلان، ووزنه مصغرا فعيليان، وما قاله الثاني فاسد، لأنه يقتضي الإعلال، بحذف اللام في الإفراد، وهو ظاهر، وفي الجمع إذا قلت أُناسي، لأنّ ياءه الأخيرة مبدلة من النون، وأصله أناسين، والياء قبلها زائدة، وليست بلام الفعل، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلّا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح، والمروي عن ابن عباس لم يثبت، وأبو تمام لا يحتج بشعره.

(١) انظر: البيان والتبيين ١/ ٥٩٧.

وتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ، من التُّرَاب عِنْد سِيبَوَيْهٍ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُول، . . . . . .

جار الجمع أيضاً إذا قلت أناسي؛ لأن الياء الأخيرة مبدلة من النون وأصله أناسين، والياء المتقدمة عليها زائدة، وليست بلام الفعل؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح وقناديل، وأيضاً يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة إليه؛ لأن بناء التصغير يحصل دونها ألا ترى أنك لو صغرت شاكّا محذوف العين من شايك لقلت شويك، ولا ترد العين وحديث ابن عباس لم يثبت وأبو تمام لم يحتج بعشره، وذكر في شرح الهادي أنه لا يعرف مذاهب الاشتقاق وإنما صدر هذا على مذهب الشعراء التخييلية.

قوله: **(وتربوت)** أي وتربوت على وزن فعلوت من التراب عند سيبويه؛ لأن التربوت هو الذلول يقال جمل تربوت أي ذلول، . . . .

نقره **(وتربوت فعلوت من التراب عند سيبويه لأنه)**، أي لأن التربوت **(الذلول)**، والذلة والمسكنة تناسب التراب ولم يجعله تفعولا من قولهم ربته تربيتاً أي رباه مع المناسبة

حا قوله: **(عليها زائدة)** يدل عن الألف الزائدة. قوله: **(لأنه)** الضمير للشأن في بعض النسخ لأنها وهو أيضاً ضمير القصة. قوله: **(وأيضاً يلزم منه)** أي مما قاله الكوفيون من أن أصل إنسان انيسيان. قوله: **(وحديث ابن عباس لم يثبت)** اعترض بأنه أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد. وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم في تفاسيرهم، والطبراني في الصغير، والحاكم في مستدركه، وصححه. قوله: **(وأبو تمام لم يحتج بشعره)** قال التفتازاني الشعراء طبقات الجاهليون كامرئ القيس، وزهير، والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان. ولبيد، والمتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق وجرير، ويستشهد بأشعارهم ثم المحدثون كأبي تمام، والبحتري، ولا يستشهد بأشعارهم. قوله: **(على مذهب الشعراء التخييلية)** إذ التخييل من ذاتيات الشعر ولا يستلزم التحقيق. قوله: **(الشعراء التخييلية)** صفة للمذاهب أي على طرائقهم التخييلية أي تخيل اشتقاقه من النسيان ونظم على سبيل التخييل لا على سبيل بيان الاشتقاق الحقيقي. قوله: **(لأن التربوت هو الذلول)** هو بفتح الذال المعجمة من الذل بكسرها. وفي القاموس ضمها أيضاً وهو ضد الصعوبة يقال دابة ذلول بينة الذل.

فلا (وتَرَبُوت) بفتح الراء وزنه (فَعَلُوت) بأصالة أوله، وزيادة آخره لأنه (من التُّراب عند سيبويه لأنه الذَّلُول)، يقال جمل تربوت، أي ذلول. والذلة والمسكنة يُناسبان التراب، قال تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦] ولأنّ التاء بعد الواو تزاد كثيرا في مثله كجَبروت، ومَلَكوت للمبالغة في التجبّر والملك. ويقال رهبوت خير

. . . .

والذلة والمسكنة تناسب التراب، قال الله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦] ولم يجعله تفعولا بأن يكون من قولهم رَبَّتَ الصبي يربته تربيتاً أي رباه، وحروفه الأصول الراء والباء والتاء ذكره في "الصحاح" مع أن المناسبة المعنوية محققة بين تربوت وبين قولهم ربته؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولاً بالتربيت والاعتمال، وإنما حكم سيبويه بذلك لأن التاء بعد الواو تزاد في هذا البناء كثيراً كجبروت للمبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال رهبوت خير من رحموت أي لأن ترهب خير من أن ترحم، ويقال رجل رغبوت فظهر رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ فيه بالترجيح، ذكر في شرح الهادي ناقة تربوت أي مذللة والأصل دربوت؛ لأنه من الدربة، وأنا أقول إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأن الأصل عدم الإبدال، . . . .

بينهما؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولاً بالتربيت أي التربية والاعتمال لأن زيادة التاء بعد الواو كثيرة في هذا البناء نحو جبروت للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم وقيل أصله دربوت من الدربة أبدل من الدال تاء. . . . .

قوله: **(والذلة والمسكنة تناسب التراب)** لم أر الذلة اسماً من المادة المذكورة كما يوهمه كلامه ولا مصدراً وإنما هي ضد العز يقال ذل يذل ذلًّا وذلالة بضمها، وذلة بالكسر ومذلة وذلالة هان فهو ذليل وذلال بالضم. قوله: **(أي رباه)** التربية أيضاً ضرب اليد على جنب الصبي قليلاً لينام، والمعنى الأول أنسب بالمقام. قوله: **(وحروفه الأصول)** الراء والياء والتاء إنما صرح بذلك لئلا يوهم أنه من الريبة فيكون حروفه الأصول الراء والباء والياء. قوله: **(ذكره في الصحاح)** الضمير لقولهم المذكور وتفسيره. قوله: **(بالتربيت)** هو بسكون الياء المصدر السابق.

قوله: **(وإنما حكم سيبويه بذلك)** حاصله أنه تعارض الاشتقاق فيه فرجح أحدهما على الآخر بغلبة الزيادة ض. قوله: **(رجوع هذا)** أي تربوت. قوله: **(والأصل دربوت)** أي بدال مهملة والدربة بضمها. قوله: **(إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب)** قال اليزدي هذا غلط على سيبويه فإن مذهبه أن أصله دربوت من الدربة إذ يقال للذلول مدرب فأبدلوا التاء مكان الدال انتهى. وتغليطه لا يختص بالشارح كما أفهمه كلامه بل يتعدى إلى المصنف.

ومن تبعه من الشارحين وما نقله عن سيبويه هو كذلك في كتابه في باب علل ما يجعله

من رحموت، أي لأن ترهب خير من أنْ ترحم، ويقال: رجل رغبوت، ولم يجعل وزنه تفعولا بأنْ يكون من قولهم ربُّت الصبي يُربِّته تربيتا، أي رباه، مع أنّ المناسبة المعنوية متحققة بينهما، لأنّ الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت، والاعتمال، وقدّم الاشتقاق الأول، وإنْ كان بعيدا، لكثرة زيادة الواو والتاء في مثل ذلك، . . . .

وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ: فُعْلُولٌ، وَقِيلَ: مِن السَّبْرِ، . . . .

وقال بعض الناس: سبروت فعلوت من السبر؛ لأن السبروت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسيرها فقد وافق معنى السبر.

وقال سيبويه: هو فعلول من قولهم سبروت للأرض القفر، إما بأن يكون مشتقًّا منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في فلك مفرداً وجمعاً ليتحقق الاشتقاق أو لإطلاق هذا اللفظ وهو الأصل بمعنى الأرض القفر على الدليل الحاذق في خبر الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال الشاعر[1]: [البسيط]

أدعى بأسماء نبزا في قبائلها كأن أسماء أضحت بعض أسمائي

وأشار في "الصحاح" إلى أن التاء في سبروت بمعنى الأرض القفر، أصل وزنه

(وقال)، سيبويه **(في سبروت)**، وهو الدليل الحاذق في سبر الطرقات **(فعلول)**، من قولهم سبروت للأرض القفر فيشتق منه تكون ضمة أحدهما غير ضمة الآخر كفلك مفرداً أو جمعاً أو يطلق هذا اللفظ على الحاذق المذكور، وإن كان في الأصل بمعنى الأرض القفر للمناسبة بينهما **(وقيل من السبر)**، وهو فعلوت للمناسبة المذكورة وإنما جعل

زائداً من حروف الزوائد وما يجعله من نفس الحرف وذلك له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاء وبالعكس. قوله: **(من السبر)** هو بفتح السين وسكون الموحدة امتحان، والسبروت بالضم وكذا الخبر والحاذق بذال معجمة. قوله: **(فعلول)** من قولهم سبروت.

الفرق بين القولين أن لفظ سبروت على القول الأول مختلف في التقدير وحقيقة فيهما ولفظه على القول الثاني واحد في اللفظ والتقدير وحقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ض.

قوله: **(أو الإطلاق)** عطف على قوله بـأن يكون مشتقًّا. قوله: **(لما بينهما من الملابسة)** لأن المجيء والرواح في الأرض القفر. قوله: **(لما بينهما من الملابسة)** أي علاقة التعلق فهو مجازي من قبيل إطلاق اسم المتعلق بفتح اللام على المتعلق بكسرها؛ لأن الحاذق خبير بتلك الأرض كما أن محب أسماء نبراي لقب باسمها لمحبته إياها. قوله: **(ادعى إلى آخر البيت)** الاستشهاد في أن أسماء وهو اسم محبوبته أطلق عليه لملابسته إياها. قوله: **(وأشار في الصحاح إلى أن التاء الخ)** أي لذكره ذلك في مادة سبرت دون مادة سبر وكذا فعل في القاموس ولم يذكر سبروتاً بمعنى الدليل الحاذق.

(وقال) سيبويه (في سُبْرُوت) وزنه (فُعْلُول)، لأنه من قولهم سبروت للأرض القفر، وللشيء التافه، وللرجل الفقير، فيكون مشتقا منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في فُلك مفردا وجمعا؛ ليتحقق الاشتقاق، (وقيل) وزنه فُعْلُوت، لأنه (من السَّبْر) بموحدة، لأنّ السبروت الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبرها، فقد وافق

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ١/ ٢٧٣.

. . . .

جار فعلول ثم إن التوجيه الأول لكونه فعلولا أولى وأليق بما نحن فيه يعرف بالتأمل، ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه، وقيل كأنه ناقض لأنه جعل تربوتاً من التراب مع ما بينهما من البعد، ولم يجعل سبروتاً من السبر، وجوابه أنهما لما رجعا إلى اشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه أنه لما كان التاء بعد الواو زائدة كثيراً في مثل تربوت حكم فيه بذلك، ولما لم يغلب ذلك في مثل سبروت، والأصل عدم الزيادة، . . . . .

نقره سيبويه تربوتاً من التراب مع بعد المناسبة بينهما ولم يجعل سبروتاً من السبر مع قربها؛ لأنه لما رجعا إلى اشتقاقين رجح غلبة زيادة التاء بعد الواو في هذه الصيغة بخلاف سبروت لعدم غلبتها في مثله مع أن الأصل عدم الزيادة ومع كثرة فعلول في كلامهم

جما قوله: (**أولى وأليق**) لأنه على التوجيه الأول بتحقيق الاشتقاق، وأما على التوجيه الثاني وهو أن يكون سبروت في أصل الوضع بمعنى الأرض القفر، ثم أطلق الدليل الحاذق فلا يتحقق الاشتقاق؛ لأنه حينئذٍ أطلق عليه بالمجاز للمناسبة لا أنه مشتق منه فافهم. قوله: (**أولى وأليق بما نحن فيه**) أما كونه أولى فلأن الأصل في الإطلاق الحقيقة وهو على الثاني مجاز، وأما كونه أليق؛ فلأن الكلام فيما تردد بين اشتقاقين أحدهما أرجح وسبروت على الأول كذلك. قوله: (**ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه**) في شرح الشريف قال سيبويه: سبروت فعلول وهو كالمناقض لما ذكر وهو أن تربوتاً الذي هو الذلول جعلته مشتقًّا من التراب مع ما بينهما من البعد وسبروت أولى أن يكون فعلوتاً من تربوت لظهوره في أنه من السبر لموافقته إياه في اللفظ، والمعنى. انتهى. وقوله إن سيبويه جعل تربوتاً من التراب هو جري على وفق ما قدمه تبعاً للمصنف إما على ما تقدم عن الكتاب فيقال إن اشتقاق سبروت من السبر ليس بأبعد مما ذهب إليه في اشتقاق تربوت فالأشبه أن يجريهما مجرى واحداً. قوله: (**حكم بغلبة الزيادة**) أي فلوجودها في مثل تربوت كرهبوت ورغبوت ورحموت وطاغوت وملكوت، وجبروت، قال في الممتع: ولا يحفظ غيرها حكم بأنه فعلوت ولما انتفت في مثل سبروت، قال اليزدي: لبعد فعلوت في الكلام أو لعدمه فيه، وكأن فعلول كثيراً كغضروف وخرنوب مع المناسبة المذكورة الوجهين السابقين حمل سبروتاً عليه وظهر في حمله عليه أيضاً الأخذ بالراجح.

أفضا معنى السبر، وقدّم الأول، لأنّ فعلوتاً نادر، وفعلولا كثير كغضروف وخرنوب، على أنّ جعل الدليل الحاذق تفسير السبروت لم أره، بل الذي في الصحاح وغيره أنّه تفسير للخريت.

وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وَقيل من النَّبَل للصِّغار؛ لِأَنَّهُ الْقصير، . .

ج وفعلول كثير في كلامهم كغضروف مع المناسبة المذكورة حمله عليه فظهر هنا أيضاً الأخذ بالراجع من الاشتقاقين، وأورد على سيبويه أيضاً أنه قال في تنبالة وهو القصير أنه فعلالة ولم يقل هو مشتق من النبل وهو الصغار ليكون تفعالة مع أنه أشبه مما قاله في تربوت وأجيب عنه بأنه لما رأى أن تفعالة بعيدة من الأوزان وفعلالة كثيرة قال بذلك، وإنما ذكر المصنف تنبالة ها هنا؛ لأنها مما أورد به في الأخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه.

ف كغضروف (**وقال**)، سيبويه (**في تنبالة فعلالة وقيل**)، تفعالة (**من النبل للصغار لأنه القصير**)، وإنما لم يقل أنها تفعالة؛ لأنها قليلة في الأوزان بخلاف فعلالة فإنها كثيرة

ك قوله: (**وفعلول كثير**) وههنا أيضاً تعارض في الاشتقاقان فرجح أحدهما على الآخر لكثرة وجوده وبأن الأصل عدم الزيادة.

قوله: (**مع المناسبة المذكورة**) وهو ما بين السبروت بمعنى الدليل وبمعنى الأرض القفر من الملابسة.

قوله: (**ولم يقل هو مشتق**) مع ظهور اشتقاقه منه من النبل، النبل بالفتح والضم حجارة الاستنجاء والضم اختيار الأصمعي جمع نبلة وهي ما تناولته من حجر أو مدر مُغْرِب.

قوله: (**وهو الصغار**) قال في القاموس: النبل محركة عظام الحجارة، والمدر وصغارهما ضد، والحجارة يستنجى بها كالنبل كصرد انتهى، وتنبالة بكسر التاء.

قوله: (**قال بذلك**) فيكون هذا ترجيحاً لعدم النظير على الاشتقاق وهو خلاف القاعدة المقررة من تقديم الاشتقاق على عدم النظير تأمل ض.

قوله: (**وإنما ذكر المصنف تنبالة ههنا**) أي مع أنه ليس مما نحن فيه؛ لأنه لم يرجع إلى اشتقاقين أحدهما أرجح.

قوله: (**وإنما ذكر المصنف**) جواب عن سؤال مقدر وهو أن تنبالة لم يتحقق فيها الاشتقاقين فلم ذكرها ههنا ض.

ق (وقال) سيبويه (في تِنْبالَة) وزنه (فِعْلالَة) بأصالة أوله، لأنه من التنبل، (وقيل) وزنه تِفعالة، لأنه (من النَّبَل) بفتح الباء، جمع نبيل (للصغار) والكبار، فهو من الأضداد، (لأنه) أي تنبالة (القَصير)، وقدم الأول، لأنّ فعلالة أكثر من تفعالة، . . . . .

وسُرِّيَّةٌ قيل: من السِّرّ، وَقيل: من السَّرَاةِ، . . . .

جار قوله: **(وسرية)** واختلف في سرية فقال بعضهم أنه مشتق من السر الذي هو الجماع أو الذي يكتم للمناسبة المعنوية، إذ الغالب أن السرية تكتم عن الحرة، وقال بعضهم: إنها من السراة، ثم القائلون بأنها من السر اختلفوا فذهب بعضهم إلى أنها فعلية منسوبة إليه وضمت سينها مع أن القياس الكسر، كما قالوا دهري في النسبة إلى الدهر، وذهب آخرون إلى أنها في الأصل سرورة على وزن فعلولة من السر أيضاً، أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ثم قلبوا الواو ياء وأدغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فهي على هذا فعليلة مغيرة من فعلولة، والقائلون بأنها من السراة وهي الخيار ذهبوا إلى

نقره فيها **(وسرية قيل من السر)**، وهو الجماع والذي يكتم للمناسبة المعنوية؛ لأن السرية تكتم من الحرة وهو فعلية منسوبة إلى السر وضمت سينها على خلاف القياس، وإنما القياس الكسر كالدهري في النسبة إلى الدهر وقيل أصله سرورة على وزن فعلولة من السر أيضاً أبدلت الراء الأخيرة ياء للتضعيف وقلبت الواو ياء وأدغمت، وكسرت الراء لأجل الياء فهو على هذا فعليلة مغيرة عن فعلولة **(وقيل)**، سرية **(من السراة)**، وهي الخيار إذ لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها، ووزنها عندهم فعيلة والمختار الأول

حا قوله: **(وسرية)** هي الأمة التي بوأتها بيتاً. قوله: **(وقال بعضهم إنها من السراة)** هو بفتح السين جمع سري وهو عزيز وأصله سروة. قوله: **(كما قالوا دهري)** قال الجوهري: وكما قالوا في النسبة إلى الأرض السهلة سهلي بالضم. قوله: **(على وزن فعلولة)** صوابه أن يقول فعولة؛ لأن الرائين المدغم، والمدغم فيه ليسا بأصليين بل أحدهما أصلي والآخر زائد، والراء الأخيرة المنقلبة ياء أصل، وكذا قوله فهي على هذا فعليلة وقوله عن فعلولة وقوله وقلة فعلولة صوابه أن يقول فعيلة عن فعولة وقلة فعولة تأمل. له. قوله: **(أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف)** أي كراهة لاجتماع الأمثال كما قالوا تظنيت من الظن.

فلا (وسُرِّيَّة) بضم السين للأمَة التي يطؤها سيدها، وينزل فيها، (قيل من السِّر)، وهو الجماع، أو ما يخفى للمناسبة المعنوية، إذ الغالب كتم المرء لها عن حُرَّته، فوزنها فُعْلِيَّة، وضمت سينها، مع أنّ القياس كسرها، لأنّ التعبير قد يقع في النسب، كما قالوا دُهري في النسبة إلى الدَّهر، وقيل أصلها سرورة بوزن فُعلُولة من السِّر أيضاً، أبدلوا من الراء الثالثة ياء للتضعيف، ثم قلبوا الواو ياء، وأدغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فوزنها فُعْلِيلة مغيرة من فُعلُولة، وقيل من السرور، لأنّ المرء يُسرُّ بها، فوزنها فُعِّيلة، والأصل فُعُّولة، أبدلوا من الراء الثالثة ياء، ثم قلبوا الواو ياء، وأدغموا كما مر، (وقيل من السَّراة) وهي الخَيار، لأنّ المرء يختارها لنفسه، ووزنها فَعِّيلة بزيادة إحدى الرائين،

ومَؤونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُونُ، وَقيل: من الأَوْن؛ . . . .

ذلك؛ لأنها لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها، ووزنها عندهم فعيلة فتكون الراء الواحدة زائدة والمختار الأول، وهو أنها فعلية من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ أيضاً لكثرة فعلية كحرية، وقلة فعلولة وعدم فعيلة، وهنا مذهب آخر ذهب إليه الأخفش ولم يذكره المصنف، وهو أنها فعلوة من السرور؛ لأنها يسر بها فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء ثم قلبوا وأدغموا كما مر.

قوله: **(ومؤنة)** قيل من مان يمون؛ لأن معنى مانه قام بمؤنته، فعلى هذا أصله

وهو أنه فعلية من السر لقوة المعنى كما ذكرنا، واللفظ أيضاً لكثرة فعلية كحرية وقلة فعلولة وعدم فعيلة وقال الأخفش: إنه فعولة من السرور؛ لأنها يسر بها فأبدلت الراء الأخيرة ياء، وقلبت الواو وأدغمت في الياء **(ومؤونة قيل من مان يمون)**، بلفظ الأجوف يقال مانه إذا قام بمؤونته ووزنها موونة بواوين على وزن فعلولة قلبت الواو الأولى همزة كما في الأوون.

قوله: **(لأنها)** الضمير للقصة ويختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة قصداً إلى المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث نحو هي هند مليحة وهو هنا للأمة وإن كانت مفعولاً في الأصل ولم يسمع نحو هي الأمير بني غرفة، وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازه. قوله: **(وعدم فعلية)** قال شارح هذا خطأ لمجيء له مريق وهو حب العصفر، وقد قالوا أيضاً كوكب دري، وقالوا ولا عبرة بتاء التأنيث في البنية انتهى.

والمثالان في كلام سيبويه قال ويكون على هذا فعيل وهو قليل في كلام المريق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب كوكب دري انتهى. والأول اسم لما أخذ في السمن من الخيل، أما العصفر فبفتح الراء كذا في القاموس فيهما فتفسير ذلك الشارح وهم، والمراد بالثاني المهموز لفظاً أو أصلاً ويخالف ما قاله فيه مع التقييد المذكور كلام أبي عبيد، وقال إن ضمت الدال قلت دري يكون منسوباً إلى الدر على فعلى ولم تهمزه؛ لأنه ليس في كلام العرب فعيل قال: ومن يهمزه من القراء فإنما أراد فعول مثل سبوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسرة وعلى ما قاله بنى الشارح كلامه، ولو سلم التثبت لم يضر في المقصود؛ لأن القليل لا يعارض الكثير على أن التاء وإن لم تعتبر في البنية قد يختلف الحال باعتبارها ألا ترى أن مفعلة بضم العين كثير وبدون التاء نادر. قوله: **(وأدغموا كما مر)** وكسروا ما قبلها للمناسبة.

وإحدى اليائين، وقدّم الأول لقوة المعنى كما مرّ، واللفظ لكثرة فُعلِيَّة كحريّة، وقلة فعلولة، وعدم فُعِّيلة، ومَؤُونَة بغير همز وبه (قيل) إنها فَعُولَة (من مَانَ) الرجل أهله (يَمُونُ) هم، بغير همز، أي قام بمؤونتهم، فأصله مَوونة بواوين، قلبت الأولى همزة

لِأَنَّهَا ثِقَلٌ، . . . .

جـ موونة بالواوين على فعولة قلبت الواو الأولى همزة؛ لأن الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو ادؤر، هذا على تقدير أن يقرأ قوله: مان يمون بلفظ الأجوف، ويجوز أن يقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح والمغرب، وهو أن المئونة فعولة بمعنى الثقل من مأنْتُ القوم إذا احتملت مؤونتهم أو بمعنى العدة من قولهم أتاني هذا الأمر وما مأنت له مأنا إذا لم تستعد له، وقيل من الأون لكون المؤونة مستلزمة للثقل والأون الثقل، والأصل مأونة نقلت ضمة الواو إلى الهمزة فصارت مؤونة ووزنها على هذا مفعلة، ذكر في الصحاح أن من جعله من الأون، فالأون العدل واحد جانبي الخرج؛ لأنه ثقل على الإنسان تقول خرج ذواونين وهما كالعدلين، ومنه قولهم أون الحمار إذا أكل وشرب

ع وقال في الصحاح: إن المؤونة فعولة من مأنت القوم إذا احتملت مؤونتهم **(وقيل من الأون)**، وهو الثقل **(لأنها)**، أي لأن المؤونة **(ثقل)**، والأصل فيها مأونة نقلت

ك قوله: **(ويجوز أن يقرأ بالهمزة)** قال في الصحاح: المؤونة تهمز ولا تهمز وهي فعولة ثم قال ومان القوم أي أمانهم مأناً إذا احتملت مؤنتهم أي قوتهم ومن ترك الهمزة قال منتهم أمونهم وأتاني فلان وما مأَنْتَ مأْنه أي لم اكثرت له وقال الكسائي وما تهيأت له انتهى. وفي القاموس نحوه وفيه رد لقول شارح أن في المذهب الأول التزام جائز وهو قلب الواو همزة ويفهم منه أيضاً أن كلًّا من الهمز وتركه في موونة على قياس فعلها فدعوى قلب الواو همزة تصرف نحوي لا حاجة إليه وإن كان جائزاً. قوله: **(فالأون العدل)** لأنه تقل على الإنسان فناسب أن يكون المؤنة مأخوذة منه؛ لأنه أيضاً ثقل. قوله: **(والأون الثقل)** الذي قاله الجوهري وغيره: الأونَ الدعة، والسكينة والرفق تقول منه أنت أوون أوناً والأون أيضاً الشيء الرويد وهو مبدل من الهون، والأون أيضاً أحد جانبي الخرج تقول خرج ذو أونين وهما كالعدلين انتهى. والعبارة للصحاح وفيها أيضاً ويقال هي أي المئونة مفعلة من الأون وهو الخرج والعدل؛ لأنها ثقل على الإنسان فتفسير الشارح كغيره الأون بالثقل حينئذٍ تفسير متابع.

قٓ لانضمامها متوسطة ضماً لازما كما في أدؤراً، أو من مأَنَهم يمأنَهم بالهمز بمعنى الثقل من مأنتهم، أي تحملت مؤونتهم، أو بمعنى العدة من قولهم: أتاني هذا الأمر وما مأنت له مأناً، إذا لم تستعد له، (وقيل) إنها مَفُعْلة بضم الفاء، وسكون العين (من الأَوْن، لأنها ثِقَل) على الإنسان فتناسب الأون، وهو العِدل، وأحد جانبي الخُرج، وأصلها مأوُنة، بسكون الهمزة، نقلت حركة الواو إلى الهمزة على القياس، فصارت مؤونة.

وَقَالَ الْفراء: من الأَيْن، وَأما مَنْجَنِيْقٌ ....

جار واMتلأ بطنه وامتد خاصرتاه مثل الأون، وقال الفراء: من الأين وهو التعب والشدة والأصل مأينة نقلت حركة الياء إلى الهمزة فصارت ميأنة، ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مئونة، ووزنها على هذا أيضاً مفعلة، فجرى الفراء فيه على أصله في أن الياء إذا وقعت عيناً ساكنة مضموماً ما قبلها تنقلب واواً لا أن تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه، والمختار الأول لدلالة المؤنة على معنى مان يمون مباشرة بخلاف الثقل والتعب فإنهما قد لا يكونان ثم ولو سلم كون ذلك لازماً فليس دالاً عليه مباشرة وقول الفراء أبعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه.

قوله: **(وأما منجنيق)** وهي معربة مؤنثة قال زفر بن الحارث[1]: [الطويل]

نقره حركت الواو إلى الهمزة فصار مؤنة ووزنها على هذا مفعلة **(وقال الفراء من الأين)**، وهو التعب والشدة والأصل مأينة نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها والمختار الأول لظهور دلالة المؤونة على معنى مان يمون بخلاف الثقل والتعب لعدم ظهور الدلالة وعدم اللزوم أيضاً وقول الفراء أبعد لأدائه إلى كثرة التغيير **(وأما منجنيق)**، وإنما فصله عما قبله بقوله وأما لأنه معرب وما قبله ليس كذلك فلا يتحقق اشتقاقه مثل اشتقاق ما قبله وإنما حكم بتعريبه؛ لأن الجيم والقاف لا

جما قوله: **(فصار مثل الأون)** إلى هنا تفسير من قوله فالأون. قوله: **(ووزنها على هذا مفعلة)** قال النظام: بضم الفاء وسكون العين، والقياس العكس كما يعلم مما قدمته في الكلام على الميزان، ولعله اختار ذلك الضبط هنا تقريباً للفهم. قوله: **(على هذا مفعلة)** أي باعتبار الأصل.

قوله: **(والمختار الأول)** أي كما أشار إلى ترجيحه المصنف هنا بتقديمه وصرح به في الشرح. قوله: **(قال زفر)** هو بضم الزاي وفتح الفاء وبحدل بموحدة ومهملتين كجعفر. قوله: **(لقد تركتني)** أي صيرتني. قوله: **(أحيد)** أي ارتعش خوفاً وهو مفعول ثان لتركتني.

أفضا (وقال الفراء) إنها مفعلة أيضاً، لكن (من الأَيْن)، وهو التعب والشدة، وأصلها مأينة بسكون الهمزة، نُقلت حركة الياء إلى الهمزة، فصارت مأينة، ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فصارت مؤونة، فجرى على أصله في أنّ الياء إذا وقعت عينا مضموما ما قبلها تقلب واواً، لا أنْ تبدل الضمة كسرة، كما هو مذهب سيبويه. والمختار من الأقوال القول الأول لدلالة المؤونة على معنى مان يمون لزوماً ومباشرة بخلافه في الثقل والتعب، وقول الفراء أبعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه. (وأمَّا مَنْجَنِيق) بفتح ميمه وجيمه، وهو مؤنث، قال زفر بن الحارث: [الطويل]

لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنْجَنِيقُ ابنِ بَحْدَلٍ ... أَحِيدُ عن العُصْفُورِ حينَ يَطِيرُ

(١) انظر: اللسان (مجنق) ١٠/ ٣٣٨.

. . . .

جار لـقـد تـركـتَنْـي مَـنْـجَـنِـيـقُ ابـنِ بَـحْـدَلٍ   أَجِـيـدُ عـن الـعُـصْـفـور حـيـن يـطـيـرُ

وأصلها بالفارسية من جه نيك أي أنا ما أجودني، وإنما حكوا بأنها معربة؛ لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة نحو الجردقة للرغيف وهي معربة كردة، أو حكاية صوت نحو جلنبلق وهو حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه وأصفاقه، جلن على حدة وبلق على حدة، إذا عرفت ذلك فاعلم أن الأكثر على أن الأسماء المعربة تحكم عليها بالأصلي والزائد؛ لأنها لما تكلمت العرب

نقره يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب إلا أن تكون معربة وأصلها بالفارسية من جه نيك أي ما أجودني والأسماء المعربة إنما يحكم عليها بأصالة الحرف وزيادته لوقوعها في كلام العرب وتصريفها في الجمع والتصغير فأجريت مجرى العربية أو يحكم بذلك على معنى أنها لو كانت من كلامهم لكان قياسها أن يكون كذلك وقيل لا يتعرض بعربيتها ولا يحكم بزيادة بعضها وأصالة آخر والأولى هو المختار، وإليه ذهب المصنف

جما قوله: **(نحو الجردقة)** هو بفتح الجيم والدال وجاء إعجامها أيضاً ومن نحوها الجرموق وهو خف واسع فوق خف، والجرامقة لقوم بالموصل، والجوسق للقصير وحوزق القطن، والجوالق بضم الجيم وفتح اللام وكسرها وبكسرهما أيضاً الوعاء، والجلاهق كعلابط للبندق الذي يرمي به، والجوفة للجماعة وجلق بكسرتين وتشديد اللام وبفتحها أيضاً لدمشق، وجويق بموحدة كجوجو لقرية، والجورق براء للظليم وغيرها.

قوله: **(نحو جلنبلق)** أنشد المازني:

فَـتَـفْـتَـحُـه طَـوْراً وطَـوْراً تُـجِـيـفُـه   وتـسـمَـعُ في الـحـالَـيْـن منه جَـلَـنْـبَـلَـقْ

قوله: **(وأصفاقه)** أي رده جلن في وقت فتحه وبلق في وقت رده بذلك على معنى أنها أي بزيادة الحرف وأصالته.

أنضا ومعرب، لأنّ الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب، إلّا أنْ تكون معربة كالجردقة للرغيف، فإنها معربة كِرْدَة أو حكاية صوت كجلَنْبلق، فإنه حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه وإصفاقه جلن على حدة، وبلق على حدة، إذا عرف ذلك فقيل ينبغي أنْ لا يحكم على مثله بزيادة بعض الحروف، وأصالة بعضها، لأنّ ذلك إنما يكون في خالص كلامهم، والأكثر على أنه يحكم عليه بذلك لصيرورته بالتعريب من جنس كلامهم، فيتصرف فيه بما لا يقتضيه القياس بتقدير كونه من كلامهم، ولذا حكم على ألف لجام، وياء إبراهيم، بالزيادة لقولهم لجم، وإبارة، فإذا أُريد وزن منجنيق . .

فَإن اعْتُدّ بجَنَقُونَاً فَمَنْفَعِيْلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتدّ بمَجَانِيْقَ ففَنْعَلِيْلٌ، . . . . .

بها وصرفتها في الجمع والتصغير أجروها مجرى العربي، فلذا حكم على ألف لجام وياء إبراهيم بالزيادة، لقولهم لجيم وإبارة، وأيضاً فيحكمون بذلك على معنى أنها لو كان من كلامهم لكان قياسها أن تكون كذلك، ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض، وأصالة في البعض، ويقول إنما ثبت ذلك فيما يكون من كلامهم، وأما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فأشار المصنف إلى بيان وزن منجنيق ذاهباً إلى المذهب المختار.

وقال: إن اعتد بقولهم جنقونا أي رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل؛ لأن أصوله الجيم والنون والقاف، ونقل أبو عبيد عن بعض العرب ما زلنا نجنق، ونقل غيره كنا نجنق مرة ونرشق أخرى، وحكى الفراء جنقناهم وإن لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفراء إنه مولد من لفظ المنجنيق لا أنه موضوع في لغة العرب، فإن

(فإن اعتد بجنقونا)، أي رمونا بالمنجنيق **(فمنفعيل)**، لأن أصولها باعتبار هذا الفعل الجيم والنون الثانية والقاف **(وإلا)**، يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفراء أنه مولد من لفظ المنجنيق لا أنه موضوع في لغة العرب **(فإن اعتد بمجانيق)**، في جمعه بحذف النون الأولى **(ففنعليل)**، لأن حذف النون دل على زيادتها وإذا كانت زائدة لا

قوله: **(وأيضاً يحكمون بذلك على معنى إلى آخره)** أي فليس معناه لا المقايسة على أن العربي في مثله حقه كذا فثبت لهذا ما ثبت لذلك التعريف وإنما ساغ هذا وهو أمر تقديري واعتباري غير مبني على محقق؛ لأنه محقق لأنه كمسائل التمرين. قوله: **(إنما ثبت ذلك)** أي التعرض لوزن الكلمة والحكم عليها فزيادة الحرف وأصالته إنما هو فيما يكون من كلامهم. قوله: **(إلى المذهب المختار)** وهو أنه يحكم على الكلمة بالأصالة والزيادة حين هي معربة.

قوله: **(ونقل غيره)** قال في الممتع: حكى أبو عثمان عن النووي، عن أبي عبيدة: أنه سمع أعرابيًّا عن حروب كانت بينهم، قال: كانت بَيْننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقَأُ فيها العُيون، فتارةً نُجْنَقُ، وأُخْرَى نُرْشَقُ[(١)]. قوله: **(ونقل غيره)** من هنا إلى قوله جنقناهم دليل على اعتداد جنقونا في لغة العرب. قوله: **(لقلته في استعمال الفصحاء)** على أن العرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجمية؛ لأنها ليست من كلامهم ألا ترى إلى قول الراجز[(٢)]:

(فإنْ اعتد بجَنَقُونا)، أي رمونا بالمنجنيق، (فـ)ـوزنه (مَنْفَعِيل)، لأنّ أصوله جيم ونون وقاف، (وإلّا) أي وإنْ لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء أو لما، قيل إنه معرب، أو لقلة منفعيل، (فإنْ اعتدَّ بِمَجانِيق) في جمعه وبمُجينيق في تصغيره، (فـ)ـوزنه (فَنْعَلِيل).

---

(١) فقوله: العون: جمع عوان وهي الحرب التي تقدمتها حرب أخرى، ونجنق دالٌّ على أن الميم زائدة، ولو كانت أصليةً لقال: نمنجق. وإلى هذا ذهب الدريدي.

(٢) انظر: اللسان (زرجن) ١٣/ ١٩٦.

وَإِلَّا فَإِن اعْتد بسَلْسَبِيْلٍ على الْأَكْثَر، ففَعْلَلِيْلٌ، . . . .

جار اعتد بمجانيق ففنعليل؛ لأن حذف النون دل على زيادتها، وإذا كانت النون زائدة لا يجوز أن يكون الميم أيضاً زائدة، إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل هكذا ذكر في شرح الهادي، وإن لم يعتد بمجانيق فإن اعتد بسلسبيل وقيل

نقره يجوز أن يكون الميم أيضاً زائدة؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم غير الجاري على الفعل الزيادتان (**وإلا**)، أي وإن لم يعتد به (**فإن اعتد بسلسبيل**)، وقيل هو فعلليل (**على الأكثر ففعلليل**)، لأن الغرض أنه لا يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون فيه دليل على زيادة الميم والنون والأصل عدم الزيادة والتقدير أن فعلليلا موجود في كلامهم كسلسبيل فلا يلزم محذور كعدم النظير وغيره فيحكم بأنه فعلليل. . . . .

كو هَــلْ تَــعْــرِفُ الــدَّارَ لأمِّ الــخَــزْرَجِ مــنــهــا فَــظَــلْــتَ الــيــومَ كــالــمُــزرَّجِ

أراد سكران كالذي شرب الزرجون وكان القياس أن يقول المزرجن؛ لأن نون زرجون أصلية لكنه حذفها؛ لأن الكلمة أعجمية قال ذلك ابن عصفور وغيره.

قوله: (**جارياً على الفعل**) كاسم الفاعل واسم المفعول نحو منطلق، ومستخرج فإنه يجوز أن يجتمع في أولهما زيادتان.

قوله: (**هكذا ذكر في شرح الهادي**) بل نص عليه سيبويه وغيره.

قوله: (**فإن اعتد بسلسبيل**) وقيل هو فعلليل كما ذهب إليه الأكثرون الظاهر أنه أشار إلى خلافية واحدة كما يفهمه كلامه الآتي، وقول المصنف في الشرح فإن اعتد بسلسبيل وهو الأكثر فإن سلسبيلاً على الأكثر وزنه فعلليل ولك أن تستفيد من كلام الشارح خلافاً مرتباً، فقد قال مكي: إن سلسبيلاً اسم أعجمي، وقال ابن الأعرابي: لم أسمعه إلا في القرآن فعلى هذا معرب لا يعتد به في إثبات أصل في كلام العرب وعلى مقابله قيل هو مما تكررت فاؤه فوزنه ففعليل والأكثرون على خلافه فوزنه فعلليل ووقع في الكشاف أن الياء زيدت في تركيب سلسبيل وسلسبال حتى صارت الكلمة خماسية ودلت على غاية السلامة ومراده أنها حرف جاء في نسخ الكلمة وليس فيهما إلا أنها زائدة حقيقة كيف وليست من حروفه الزيادة المعهودة.

قوله: (**وقيل هو فعلليل**) فعلى هذا يكون خماسيًّا ض.

فنّ وهو ما ذهب إليه سيبويه، لأنّ حذف النون الأُولى في جمعه وتصغيره يدل على زيادتها فتعيّن أصالة الميم، وإلّا اجتمع زيادتان في أول الاسم، وذلك ممتنع إلّا إذا كان جاريا على فعله كمنطلق، (وإلّا)، أي وإنْ لم يُعتدّ بذلك (فإنْ اعتد بِسَلْسَبِيل)، لعينٍ في الجنة (على الأكثر) كما يأتي (فـ)ـوزنه (فَعْلَلِيل)، إذ التقدير أنه لم يعتد بجنقونا، ولا

وَإِلَّا ففَعْلَنِيْلٌ، . . . .

فعلليل كما ذهب إليه الأكثرون فمنجنيق فعلليل، إذ التقدير أنه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة والتقدير، أن فعلليلاً ثابت في كلامهم فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير وغيره، فيحكم بأنه فعلليل وإن لم يعتد بسلسبيل على الأكثر فوزن منجنيق فعلنيل إذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، والزيادة بالآخر وما قرب منه أولى فيكون وزنه فعلنيلا، ثم إن المصنف قدم جنقونا إذ الاشتقاق مقدم على غيره

(وإلا)، أي وإن لم يعتد بسلسبيل (**ففعلينل**) لأن الغرض أن لا يعتد بسلسبيل فلا يكون فعلليلا ولا دليل على زيادة الميم ونونه الأولى والزيادة بالآخر وما هو أقرب منه أَوْلَى

قوله: (**وإن لم يعتد بسلسبيل على الأكثر**) أي لم يقل فيه بقولهم بل جعل مما تكررت فاؤه. قوله: (**قدم جنقونا**) على مجانيق؛ لأن حال الحرفين في منجنيق بالنظر، والنسبة إلى جنقونا تعلم بالاشتقاق الصرف وحالهما بالنظر إلى مجانيق لا يعلم إلا بالاشتقاق المحض بل حال أحدهما وهو النون يعلم بالاشتقاق وحال الآخر وهو الميم بعدم النظير فلهذا قدمه.

قوله: (**إذ الاشتقاق مقدم على غيره**) أي وبقولهم جنقونا علم زيادة الميم والنون جميعاً بخلاف مجانيق فإنه وإن علم منه زيادة النون في منجنيق بالاشتقاق لم نعلم منه أصالة الميم بل بعدم النظير إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان كما سبق فلذلك قدم جنقونا، والحاصل أن جنقونا إن اعتد به وجب أن يكون مجانيق مفاعيل عملاً بالاشتقاق المقدم فيتحد مقتضاهما، وإن لم يعتد به امتنع ما ذكر، وإلا لزم عدم النظير في منجنيق فيجب أن يكون حينئذٍ فعاليل ومنجنيق فنعليلا فلذلك رتب المصنف الاعتداد به على عدم الاعتداد بجنقونا فليفهم.

قوله: (**بعدم النظير**) إذ لا يكون في أول الاسم الجاري على الفعل زيادتان.

قوله: (**فلذلك وقع الترتيب**) أي لما ذكرنا من قوله قدم الخ.

بمجانيق، فلا دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة، والتقدير أنّ فعلليلا ثابت في كلامهم، فلا يلزم من جعله على فعلليل محذور من عدم النظير وغيره، (وإلّا) أي وإن لم يعتد بشيء من ذلك فوزنه (فَعْلَنِيل)، إذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير، ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، والزيادة بالآخِر وما قرب منه أولى، وقدم جنقونا، لأنّ الاشتقاق مقدم، ثم مجانيق لأنّ زيادة نونه عُلِمَت بالاشتقاق، وأصالة ميمه بعدم النظير، ثم ذكر أنه إنْ ثبت أنّ سلسبيلا فعلنيل، فمنجنيق كذلك تمسكا بالنظير، وإلّا فيتمسك بعدم النظير، والمختار من الأقوال قول سيبويه، لأنّ جنقونا غير معتد به

وَمَجَانِيْقُ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَة، . . . .

وأردفه بقوله: مجانيق؛ لأن زيادة النون علم بالاشتقاق وأصالة الميم لعدم النظير، ثم ذكر أنه إن ثبت أن سلسبيلاً فعلليل فهو كذلك، إذ لم يدل دليل على زيادة الميم والنون والأصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك بعدم النظير، وقال حينئذٍ يكون فعلنيلا فلذلك وقع الترتيب هكذا فتدبر، والمختار من هذه المذاهب أنه فنعليل؛ لأن جنقونا غير معتد به لما مر، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق؛ لأن جمع منجنيق، إما مجانيق أو مجانق وكلاهما يدل عليه، واعتبار الآخرين كان مشروطاً بعدم اعتداد هذا، فهذا هو المختار وإليه ذهب سيبويه، ومجانيق يحتمل الثلاثة؛ لأنه إن اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل وإلا فإن اعتد بسلسبيل فوزنه فلا ليل وإلا فوزنه فلا نيل، ثم إن النظر إلى مجانيق في ذاته يقتضي

فيكون وزنه فعلنيلا (**ومجانيق يحتمل**)، الوجوه (**الثلاثة**)، لأنه إن اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل وإلا فإن اعتد بسلسبيل فوزنه فعاليل وإلا فوزنه فعانيل . . . .

قوله: (**لما مر**) وهو قوله لقلة الاستعمال ولقول الفراء. قوله: (**ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق**) إن قيل هلا جعلتموه من قبيل ما خلط فيه كجنقونا ويجنق أجيب بأنهما أديا إلى ما ليس من أبنية كلامهم وهو منفعيل بخلاف مجانيق فلم يكن لجعله من هذا القبيل معنى.

قوله: (**وكلاهما يدل عليه**) أي على أنه فنعليل؛ لأن حذف النون الأولى في الجمع دل على زيادة النون، وإذا كان النون زائدة لا يجوز أن تكون الميم زائدة أيضاً إذ لا يجتمع زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل فثبت أن جمع منجنيق على مجانيق أو مجانق يدل على أنه فنعليل. قوله: (**واعتبار الأخيرين**) أي فعلليل وفعلنيل. قوله: (**ثم إن النظر إلى مجانيق في ذاته**) أي مع قطع النظر عن الاشتقاق المقدم، وإنما اقتضى أن يكون حينئذٍ فعاليل لما قدمه من أن حذف النون منه دل على زيادتها وأن الميم حينئذٍ تكون أصلية لعدم النظير.

قوله: (**ذكر أولاً**) أي في بحث منجنيق ومراده من كونه مذكوراً أنه في مذكور في بحث منجنيق؛ لأن هنا بحثين بحث منجنيق وبحث مجانيق لا أنه ذكر أولاً في أبحاث منجنيق؛ لأن المذكور أولاً في منجنيق هو جنقونا.

قوله: (**إن اعتد به**) أي بمجانيق.

لِما مرّ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق، واعتبار الأخيرين مشروط بعدم الاعتداد بهذا، (ومَجانيق) لا بالنظر إلى ذاته المقتضى أنّ وزنه فعاليل بل بالنظر إلى غيرها (يحتمِل) الأوزان (الثلاثة) الباقية الدال عليها الأوزان الثلاثة الباقية بعد فنعليل في منجنيق، لأنه إنْ اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل بزيادة الميم والنون الأولى في مفرده، أو بسلسبيل، فوزنه فلاليل بأصالتها، وبأصالة النون الثانية، وحذف العين على خلاف

ومَنْجَنُون: مثله؛ لمجيء مَنْجَنِيْنٍ، إلَّا فِي مَنْفَعِيْلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلَلُولا كعَضْرَفُوطٍ، . . . .

ـٰنـ أن يكون وزنه فعاليل ولذلك ذكر أولاً أنه أن اعتد به فنجنيق فنعلليل فظهر أنه أراد بالثلاثة غير ذلك فتأمل، ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق في أوزانه إلا في منفعيل؛ لأنه إن اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول، وإلا فإن اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل ومنجنون فعللول وإلا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول.

وإنما كان منجنون مثل منجنيق لمجيء منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنونا

ـٰجـ **(ومنجنون)**، وهو الدولاب **(مثله)**، أي مثل مجنيق في أوزانه **(لمجيء منجنين)**، بمعناه وهو مثله بلا شك **(إلا في منفعيل)**، بزيادة الميم والنون في أوله فإنه ليس مثله فيه؛ لأنه لم يأت جنوناً؛ ليدل على زيادة الميم والنون **(ولولا منجنين لكان فعللولا)**، لمجيء هذا الوزن في كلامهم **(كعضرفوط)**، وإنما كان مثله؛ لأنه إن اعتد بمجانين فنمجنين فنعليل ومنجنون فنعلول وإلا فإن اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل ومنجنون فعللول وإلا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول، واعلم أن من جعل النون الأولى فيها أصلية جمعهما على

ـٰكـ قوله: **(غير ذلك)** أي غير مجانيق. قوله: **(وهو الدولاب)** هو بضم الدال، وفتحها شكل كالناعورة يستقي به الماء مغرب. قوله: **(وإلا)** أي وإن لم يعتد بمجانيق لقلته.

قوله: **(لكان منجنونا فعللولا)** أي إذا لم يعتد بمجانين فإن اعتد به فمنجنون فنعلول كما تقدم. قوله: **(كعَضْرَفُوطِ)** قال في القاموس من العُذْفُوْط بالضم وهو ذكر العِظاء وهو من دواب الجن وركايبهم الجمع عضارف وعضرفوطات، وقال: العُذْفُوْط دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري. وقال: العظاية أي بالفتح دويبة كسام أبرص الجمع عظا أي بالكسر.

ـٰقـ القياس في جمع الخماسي، وإلّا فوزنه فلانيل بأصالة الميم والنون الأولى وحذفها، (ومَنْجَنُون) للدولاب الذي يسقي عليه (مثله)، أي مثل منجنيق في أوزانه السابقة (لمجيء مَنْجَنِين) بمعناه (إلّا في مَنْفَعِيل)، فليس مثله فيه، إذ لم يجئ جننونا ليدل على زيادة الميم والنون الأولى في منجنين، كما دلّ جنقونا على زيادتهما في منجنيق، وبيان كونه مثله في ما عدا ذلك أنه إنْ اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل، ومنجنون فنعلول، وإلّا فإنْ اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل، ومنجنون فعللول، وإلّا فمنجنين فعلنيل، ومنجنون فعلنول، (ولولا مَنْجَنِين)، أي مجيئه (لكان) منجنون (فَعْلَلُولا) لمجيء هذا الوزن في كلامهم (كعَضْرَفُوط)، فلا يُعدل عنه إلى غيره الذي لم يجيء، ثم من جعل نون منجنون ومنجنين الأولى أصلية جمعهما على مناجين، وعليه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعها على مجانين، ولك أن تقول لا يختص مجانين بجعلها زائدة، بل يأتي على جعلها أصلية، ويكون وزنه على زيادتها فعاليل، وعلى أصالتها إنْ اعتد بسلسبيل

وخَنْدَرِيْسٌ كمَنْجَنِينٍ.

ﻫ فعللولا لمجيء هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط، ثم من جعل النون الأولى في منجنون ومنجنين أصلية جمعه على مناجين، وكذا تجمعه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعه على مجانين وإنما قال إلا في منفعيل إذ لم يأت مثل جنقونا ليدل على زيادة الميم والنون في منجنون كما دل جنقونا على زيادتهما في منجنيق، وذكر بعض الشارحين أنه لو قال ومنجنين مثله كان أولى؛ لأن صورة منجنين مثل صورة منجقيق لا صورة منجنون، وفيه نظر إذ لا شبهة في أن منجنينا مثله، وأراد المصنف أن يبين أن منجنونا أيضاً مثله، وخندريس كمنجنين أي في القولين المشهورين وهما أن يكون على فعلليل لا فعلنيل وهو ظاهر إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية من منجنيق، والمصنف فصل بحث المنجنيق عما قبله بقوله، وأما فكأنه إنما فعل كذلك لأن المنجنيق معرب، وما تقدمه

ﺟﺎ مناجين وعليه عامة العرب ومن جعلهما زائدة جمعهما على مجانين **(وخندريس كمنجنين)**، في كونه فعلليلا أو فنعليلا لا في كونه فعلنيلا لعدم نون فيه في مقالة النون الثانية في منجنين.

فإن فقد الاشتقاق فبخروجها، أي فيعرف الزائد من الأصلي بخروج الكلمة

ﺣ قوله: **(وذكر بعض الشارحين)** هو السيد الشريف رحمه الله تعالى. قوله: **(في أن منجنينا مثله)** إذ الخفاء إنما هو بالنسبة إلى المنجنون لا إلى المنجنين؛ لأن مثليته بالنسبة إلى منجنيق ظاهر جدًّا. قوله: **(وهما أن يكونا على فعلليل وفنعليل)** تقدم الخلاف في الأبنية وأن الأكثر على الأول، فإن قلت قد نص سيبويه أيضاً على أن عنتريسا فنعليل فما الفرق؟ قلت: قيام الدليل على الزيادة فيه وهو أن العترسة أي الشدة والغلبة دون خندريس والأصل عدمها.

قوله: **(وهو ظاهر)** فيه إشارة إلى الاعتذار عن المصنف في إطلاق التشبيه في قوله وخندريس كنمجنيق ولو ترك المصنف ذلك هنا لأغنى عنه ما قدمه أوائل الكتاب.

ﻗ فلاليل، وإلّا ففلانيل نظير ما مر في مجانين، قيل: لو قال ومنجنين مثله كان أولى لاتحادهما صورة، بخلاف منجنون، ورُدّ بأنه لا شبهة في أنّ منجنينا مثله، ولكنه أراد أنْ يُبين أنّ منجنونا أيضاً مثله، (وخَنْدَرِيس كمَنْجَنِين) في القولين المشهورين، وهما فنعليل وفعلليل، لا في القول الأخير، وهو فعلنيل، إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية في منجنين، وهـذا ذكره في أوائل الكتاب، وجعل وزنه فعلليلا على قول الأكثر، وبيّنا ثَم دليل كل من القولين. ولمَّـا فرغ من الاشتقاق أخذ في عدم النظير، وقسمه ثلاثة أقسام، لأنّ الكلمة إمَّـا أنْ تخرج عن الأصول بتقدير الأصالة، أو لا تخرج هي، بل يخرج زنة أخرى لها أو تخرج هي بتقدير الأصالة والزيادة، وبيّنها بهذا الترتيب فقال:

فَإِن فُقِدَ الِاشْتِقَاقُ فبخروجها عَن الأصول، كتاء تَتْفُل وتُرْتَبٍ،

ليس كذلك فلا يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدمه، ثم ذكر منجنونا وخندريسا . . . . معها لما بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون والخلاف في الوزن. قوله: (**فإن فقد الاشتقاق**) أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الأصول، لما فرغ من الاشتقاق شرع في عدم النظير فنقول إذا لم يوجد الاشتقاق فإما أن تخرج الكلمة أوزنة أخرى لها عن الأصول أو لا، فإن لم تخرج عنها فيعرف الزائد حينئذٍ بغلبة الزيادة كما سيجيء حيث أشار إليه بقوله فإن لم يخرج فبالغلبة وإن خرجت فذلك هو عدم النظير، وقسمه المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة.

الثاني: أن لا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها.

الثالث: أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديري الأصالة والزيادة معاً.

ثم أشار إلى القسم الأول بقوله فبخروجها عن الأصول كتاء تتفل وهو ولد

(**عن**)، أوزانها (**الأصول**)، وهذا شروع منه في عدم النظير بعد الفراغ من الاشتقاق وهذا على ثلاثة أقسام أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة، وأن لا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها، وأن تخرج عنها على تقديري الزيادة والأصالة معاً، وأشار إلى الأول بقوله (**كتاء تتفل**)، وهو ولد الثعلب (**و**)، تاء (**ترتب**)، وهو الشيء الثابت إذ ليس مثل جعفر بضم الفاء من أصول أبنيتهم فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما

قوله: (**معها لما بينهما من المقاربة**) أي بين المنجنين والمنجنون والخندريس مع أن خندريساً أيضاً معرب عند بعض كما ذكرنا قبل ذلك في مزيد الخماسي.

قوله: (**كجعفر بضم الفاء**) أي فاء جعفر لا فاء الفعل.

(فإن فقد الاشتقاق) في الكلمة (فبخروجها عن الأصول) والنظائر يُعرف الزائد (كتاء تَتْفُل)، بفتح أوله، وضم ثالثه لولد الثعلب، (و) تاء (تَرْتُبْ) كذلك للشيء الثابت، إذ لو جعلت التاء فيهما أصلية لزم بناء فَعْلُل بفتح الفاء، وضم اللام، وهو خارج عن الأصول والنظائر، فحكم بأن وزنهما تفعُل، وإنْ كان خارجا عن النظير أيضاً، لأنّ أوزان الزائد ليست مضبوطة بخلاف الأصول، فالحمل على الزائد أولى، لكن يلزم عليه أنّ المثالين خارجان عن الأصول، بتقدير أصالة التاء وزيادتها، وهذا سيأتي، والكلام هنا إنما هو فيما يخرج عنها بأحد التقديرين، إلّا أنْ يُقال: لا نظر إلى تقدير الزيادة، أو إنّ الاعتراض على المثال لا يقدح، واعتُرض ذلك أيضاً بأنه قيل إنّ التاء فيهما زائدة للاشتقاق، إذ الأول مشتق من التفل، وهو أقل من البصق، وسُمي به ولد الثعلب لِما فيه من اللين، أو كدورة اللون، والثاني من رتب، أي نبت، فكيف جعلهما المصنف مما فقد منه الاشتقاق؟

. . . .

الثعلب، وترتب وهو الشيء الثابت فإنه ليس فعلل كجعفر بضم الفاء في الأصول فيحكم بزيادتها فيها ووزنهما تفعل بفتح التاء وضم العين، وأورد ها هنا سؤال في الشروح وهو أنه ليس تفعل أيضاً في الأصول، وأجيب عنه بأنه إذا تعارض الأمران فالحمل على الزائد أولى لأن ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرد هكذا ذكروه، ويعلم منه أن تتفلا وترتباً مما يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج منها على أحد التقديرين، فكيف يصح ذكرهما ها هنا، وغاية ما أمكنني فيه أن يقال مراد المصنف أن يبين أنه إذا خرج اللفظ عن الأصول بتقدير أصالة حرف فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف، ومثل لذلك بما يخرج على تقدير الأصالة ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة

تفعل وإن لم يكن تفعل أيضاً من الأصول؛ لأنه إذا تعارض وزنان فالحمل على الزائد أولى؛ لأن ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرد فمثاله ههنا بما تخرج على تقدير الأصالة ولا التفات له إليه بخروجه على تقدير الزيادة أيضاً ويمكن أن يحكم بزيادة التاء في ترتب بالاشتقاق؛ لأنه من الرتوب وهو الثبات إلا أن المصنف مراده من إيراده هنا

قوله: (**وهو أنه ليس تفعل**) فيه نظر؛ لأنه شهادة على النفي فلا تقبل. لنا. وفيه نظر لأن هذا التعليل ههنا يؤدي إلى سد باب إثبات الزيادة لعدم النظير، وأنه مفتوح وما يوجب انسداده فهو مردود. ض. قوله: (**وأجيب عنه**) أي في الشروح ومنها الشرح المنسوب إلى المصنف، وعبارة النظام ولا عبرة بكون وزن الزائد واجد النظير أو فاقده فإن أوزان المزيد غير مضبوطة بخلاف الأصول وهي بمعنى جواب غيره وقال اليزدي في الجواب: قلنا تفعل موجود في الجملة أعني هو كائن في الفعل وإن لم يشتهر في الاسم انتهى وهو غريب.

قوله: (**ويعلم منه**) قال الشارح فيعلم من السؤال، والجواب اللذين في الشرح أن تتفعلا وترتبا ليس محل النزاع؛ لأنهما يخرجان عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها ومحل النزاع فيما يخرج عنها على أحد التقديرين فيكونان أي تتفل وترتب اعتراضاً على المصنف.

قوله: (**وغاية ما أمكنني فيه الخ**) يؤيده قول المصنف في شرح المفصل والوجه في كون التاء في ترتب زائدة أنه لو كانت أصلية لوجب أن يكون فعللا وليس من أبنيتهم ثم قال وقد يقال إنه تفعل أيضاً، إما بالاشتقاق، وإما لأن بناء تفعل أكثر فحمله عليه أولى انتهى.

وعليه فالقسم الثالث داخل في الأول وإنما أفرد لأمر سيأتي التنبيه عليه فلا إشكال.

قوله: (**ذكر في شرح الهادي أن ترتبا**) من الرتوب ذكره أيضاً الموصلي وغيره عن سيبويه وأشار إليه المصنف كما سبق.

وأجبت عن الأول بمنع تحقق الاشتقاق، بل هو شبهة اشتقاق، وعن الثاني بأن المراد من ذكره هنا بيان أنَّه يخرج عن الأصول، بتقدير أصالة التاء من غير نظر إلى

وكـــنـــون كُـــنْـــتَـــأْلٍ . . . .

جه أيضاً، فإنه ليس منظوراً فيه ها هنا، وأيضاً ذكر في شرح الهادي أن ترتباً وهو الشيء الثابت من الرتوب وهو الثبات، وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن التاء الأولى في ترتب زائدة لوجهين:
أحدهما: الاشتقاق وهو أنه من رتب، **والثاني**: عدم النظير فدل هذا على أن له اشتقاقاً وقد جعله المصنف مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن أن يقال المراد من إيراده أنه يخرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير النظير إلى اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا قالوا تتفل تفعل من التفل وهو لفظ الريق، سمي ولد الثعلب به لما فيه من اللين والصغر، أو من قولهم رجل تفل أي وسخ، لكن يمكن أن يمنع تحقق الاشتقاق هنا بل هو شبهة اشتقاق.

ق أنه خرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير نظر إلى اشتقاقه (و)، مثل **(نون كنتأل)**، وهو القصير فإنه لو جعل النون أصلية لو كان وزنه فعلللا على تقدير أصالة الهمزة أو فعلالاً على تقدير زيادتها وكلاهما مفقود. . . . .

ح قوله: **(من الرتوب)** فيكون مما يعرف بالاشتقاق فلا يكون صالحاً بالتمثيل.
قوله: **(وقد جعله المصنف)** هذا التشنيع على المصنف غير جيد لإمكان مجيء ترتب بمعنى آخر لا بمعنى الثابت.
قوله: **(من غير النظير إلى اشتقاقه)** والأولى أن يقال بأن هذا الاشتقاق لم يثبت عند المصنف فلهذا ذكره هنا ض.
قوله: **(لكنه كما ترى)** أي من خروجه عما هو الغرض وإن صح حكماً وتوجيهاً ولك أن تقول المرادُ فقد الاشتقاق المعارض لتقدمه على ما سواه لا مطلقاً إذ لا يمتنع اجتماع دليلين وترتب مما فقد فيه ذلك الاشتقاق فالتمثيل به أيضاً حينئذٍ صحيح.
قوله: **(كما ترى)** الكاف بمعنى على كما في قولهم كن كما أنت أي كن على ما أنت عليه، لنا فيه نظر إذ يصح معناه مع حمل الكاف على ظاهره، فلا يأول من غير ضرورة ض.
قوله: **(وكنون كنتأل)** أي بضم الكاف، قال الشريف: اتفاقاً لكن في القاموس الكنتأل كجردحل القصير.

قّ اشتقاق، وفيه نظر، مع أنّ جواب الأول يصلح للثاني وعكسه، (و) مثل (نون كُنْتَأْلٍ) بضم أوله، وأصالة الهمزة وزيادته للقصير، فوزنه بتقدير أصالتها فُعْلَلٌ، أو فعلال، وكلاهما مفقود، فحكم بأنه فُنْعَل أو فُنْعأل، وإنْ كانا مفقودين أيضاً لِما مرّ. . . . . . .

وكَنَهْبل، بِخِلَاف كَنَهْوَرٍ، وَنونِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ، . . . .

جار قوله: **(وكنون كنتأل)** وهو القصير، فإنك لو جعلتها أصلية لكان وزنه فعللا أو فعلألا وكلاهما مطرح، فلذلك حكم بزيادتها، وكذا نون كنهبل وهو نوع من الشجر إذ ليس في الأصول مثل سفرجِل بضم الجيم فوزنه فنعلل، وذكر في شرح الهادي أنه لو قيل ليس في الكلام فنعلل أيضاً قلت الحمل على الزيادة أولى فيرد هنا مثل ما مر. قوله: **(بخلاف كنهور)** وهو العظيم من السحاب فإنه لم يحكم فيه بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه كان على وزن فعلل وهو موجود في أبنيتهم إلا أن الواو فيه للإلحاق بسفرجل فوزنه حينئذٍ فعلول. قوله: **(ونون خنفساء)** بفتح الفاء عطف على قوله ونون كنتأل فحكم بزيادتها لعدم فعللاء بفتح اللام الأولى، وكذا نون قنفخر بضم القاف وهو العظيم الجثة لعدم فعلل.

نقره (و)، كنون **(كنهبل)**، وهو شجر، إذ ليس في الأصول مثل سفرجل بضم الجيم فوزنه فنعلل **(بخلاف كنهور)**، وهو العظيم من السحاب فإنه لم يحكم بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه كان على وزن فعللل وهو موجود في أبنيتهم إلا أن الواو فيه للإلحاق بسفرجل فوزنه حينئذٍ فعلول **(و)**، مثل **(نون خنفساء)**، بفتح الفاء فإنه حكم بزيادتها لعدم فعللاء **(و)**، كنون **(قنفخر)**، بضم القاف وهو العظيم الجثة فإنه حكم بزيارتها لعدم

لحي قوله: **(لكان وزنه فعللا أو فعلألا)** أي على احتمال أصالة الهمزة وزيادتها والقياس الأصالة. قوله: **(لكان وزنه فعللا)** أي على تقدير أصالة الهمزة أو فعلألا على تقدير زيادة الهمزة. قوله: **(إذ ليس في الأصول مثل سفرجل)** جاء أيضاً كهنبل بمعناه فزيادة النون فيه معلومة بالاشتقاق أيضاً وجاء أيضاً كنهبل بفتح الباء كسفرجل فهي فيه أيضاً زائدة لذلك ولعدم النظير كما يعلم مما سيأتي. قوله: **(فيرد ههنا مثل ما مر)** من أنه مخرج على التقديرين وكلامنا فيما يخرج على أحد التقديرين. قوله: **(وهو العظيم من السحاب)** هو الضخم من الرجال أيضاً. قوله: **(لعدم فعلل)** يدل أيضاً على زيادتها الاشتقاق قال سيبويه وأما القنفخر فالنون فيه زائدة لأنك تقول قفاخري انتهى. وليس بمناف للاستدلال بعدم النظير فقول شارح تحصيل معرفتها أي الزيادة بطريق آخر تناقض. قوله للاشتقاق مقدم ساقط.

أقشا (و) كنون (كُنَهْبُل) بضم الباء، لنوع من شجر البادية، فوزنه بتقدير أصالتها فَعَلُّل بضم اللام، وهو مفقود، فحكم بأنه فُنَعْلُل، وإنْ كان مفقودا أيضاً لِما مرّ، (بخلاف) نون (كِنَهْوَر) للسحاب العظيم الأبيض، فإنها أصلية لوجود فعلّل في الأصول كسفرجل، إلّا أنّ الواو للإلحاق، فوزنه فِعَلْوَل. وعطف على تاء تتفل قوله (ونون خُنْفَساء) بفتح الفاء، (وقُنْفَخْر) بضم القاف للعظيم الجثة، فإنها فيهما زائدة لعدم فُعْلَلا و فُعْلَلّ، فوزنهما فنعلا وفُنْعَلّ، وكهمزة أَلنجوج فإنها زائدة، لعدم فعللول.

أَو بِخُرُوج زنةٍ أُخْرَى لَهَا، كتاء تُتْفُل وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وَنون قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، ....

قوله: (أو بخروج زنة) عطف على قوله فبخروجها أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الأصول، أو بخروج زنة أخرى لتلك الكلمة عنها، وهذا هو القسم الثاني من عدم النظير وذلك كتاء تنفل وترتب بضم الأول فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فعلل موجوداً في كلامهم كبرثن لما ثبت زيادتها في تنفل وترتب بفتح الأول فكذا فيهما؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في أحدهما أصلاً وفي الآخر زائداً.
قال في "الصحاح": أمر ترتب بضم التاء وفتح العين فأشار بقوله بضم التاء وفتح العين إلى أن التاء زائدة وذلك إذا لم يثبت جُخدَب بضم الجيم وفتح الدال ظاهر لخروجها عن الأصول، وكذا لو ثبت لما ثبت من زيادة التاء في ترتيب وكذا نون قنفخر بكسر القاف، وإن كان مثل قرطعب كثيراً لما ثبت زيادتها في قنفخر بالضم، وكذا نون خنفساء بضم الفاء وإن ثبت مثل قرفصاء لما ثبت زيادتها ....

فنعلل (أو)، يعرف الزائد (**بخروج زنة أخرى لها**)، أي للكلمة عن الأصول (**كتاء تتفل وترتب**) بضم أولهما (**مع تتفل وترتب**)، بفتح أولهما فإنه يحكم بزيادة التاء وإن كان فعلل موجوداً في كلامهم كبرثن لما ذكرنا من زيادتها في تتفل وترتب ولا يحكم بأصالتها لاتفاق اللفظ والمعنى ولا يكون حرف واحد في أحدهما أصليًّا وفي الآخر زايداً (و)، مثل (**نون قنقخر**)، بكسر القاف (**مع قنقخر**) بالضم فإنه يحكم بزيادتها، وإن كان مثل قرطعب لما ثبت من زيادتها في قنقخر بالضم..................

قوله: (**كتاء تتفل وترتب**) في كل منهما ثلاث لغات حكاها الموصلي وغيره فتح الأول وضم الثالث والعكس وضمهما وهي المرادة هنا.
قوله: (**فأشار بقوله ضم التاء وفتح العين إلى أن التاء زائدة**) أي لأنه بالضبط المذكور لا نظير له في الأصول.

وعطف على بخروجها قوله (أو بخروج زِنة أخرى لها)، أي للكلمة عن الأصول، وإنْ لم تخرج هي عنها، أي يُعرف الزائد بذلك كتاء (تُتْفُل وتُرْتُب) بضمهما فيهما، مع ضم ثالثهما الثابتين (مع تَتْفُل وتَرْتُب) فإنها فيهما زائدة، وإنْ كان فُعلُل كبُرثُن موجودا لزيادتها في تَتفل وتَرتب بفتحها فيهما، لأنّ اللفظ والمعنى متفقان، فكيف تكون في أحدهما أصلا، وفي الآخر زائدا، (و) مثله (نون قِنْفَخْر) بكسر القاف الثابت (مع قُنْفَخْر) بضمها، فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فِعْلَلّ كقِرْطَعْب موجودا لِما مر، ....

وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ.

جار في خنفساء بالفتح، والقرفصاء ضرب من العقود وهو أن يجلس الشخص على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه بأن يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، يكون يداه مكان الثوب، وكهمزة النجج وهو عود يتخر به فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فعنلل كشرنبث وهو الغليظ ثابتاً في كلامهم لزيادتها في النجوج، وهما متحدان في المعنى والأصول. وذكر في الشروح أنه حكم بزيادة همزة النجج وإن كان مثل سفرجل موجوداً في كلامهم، وهذا يوهم أن نونه أصلية فليس كذلك بل هي زائدة لما ستعرف أن النون

نقره (و)، نون **(خنفساء)**، بضم الفاء **(مع خنفساء)**، بفتحه وإن ثبت قرفصاء لزيادتها في خنفساء (و)، مثل **(همزة النجج)**، وهو عود يتبخر به فإنه يحكم بزيادة الهمزة وإن كان فعنلل موجوداً كشرنبث وهو الغليظ **(مع النجوج)**، وهما متحدان في المعنى والأصول والهمزة فيه زائدة، وإنما لم يحكم بالعكس في هذه الأمثلة فيحمل قنقخراً بضم القاف على قنقخر بكسرها فيحكم بأصالة النون وكذا في غيره؛ لأنه يلزم منه مخالفة الأصول.

كم قوله: **(والقرفصاء ضرب من القعود)** وقال أبو المهدي: القرفصاء أن يجلس على ركبته منكباً ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبَّط كفيه وهي جلسة الإعراب، وأنشد[1]:

ولـو نَـكَـحْـتَ جُـرْهُـمـاً وكَـلْـبـا وقَـيْـسَ عَـيْـلَانَ الـكِـرَامَ الـغُـلْـبَـا

ثـم قـعـدت الـقُـرْفُـصَـا مُـنْـكَـبَّـا مـا كـنـت إلا نـبـطـيًّـا قَـلْـبـا

قوله: **(وهو أن يجلس الشخص على إليتيه الخ)** قال في القاموس: أو يجلس على ركبتيه متكياً ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه. قوله: **(كشَرَنْبَث)** هو بمعجمة ثم موحدة فمثلثة الغليظ الكفين والرجلين والأسد. قوله: **(وهذا يوهم)** وسند التوهم أنه لما قال مثل سفرجل وحروفه أصلية توهم أن حروف النجج كلها أصلية كما في سفرجل.

قَ (و) كنون (خُنْفُساء) بضم الفاء الثابت (مع خُنْفَساء) بفتحها فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فُعلُلاء كقرفُصاء لنوع من الجلوس موجودا لِما مر، (و) مثل (همزة أَلَنْجَج) لعود يُتبخر به الثابت (مع أَلَنْجوج) فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فُعَنْلَل كشُرَنْبَث للغليظ موجودا، لزيادتها في أَلَنْجوج لعدم النظير، وهما متحدان في المعنى والأصول، وكان المناسب أنْ يذكر فيما مر ألنجوج كما فعلتُ، وكما فعل هو في البقية، وذكر في كثير من الشروح أنهم حكموا بزيادة همزة ألنجج، وإنْ كان مثل سفرجل موجودا، وهو يوهم أنّ نونه أصلية، وليس كذلك فإن قلت: هلا عكست في الأمثلة المذكورة، كأنْ تحمل تتفل بفتح الفاء على تتفل بضمها، فتحكم بأصالتها؟ قلت: لأنه يلزم من ذلك مخالفة الأصول، بخلاف ما تقدم.

(١) انظر: اللسان (قرفص) ٧/ ٧١.

فَإِن خرجتا مَعاً فزائدٌ أيضاً كنون نَرْجِسٍ . . . .

كثرت زيادتها ساكنة ثالثة، وأيضاً ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي أن وزنه افتعل فإن قيل هلا عكست في هذه الأمثلة بأن تحمل قنفخراً بضم القاف على قِنفخر بكسر القاف فيحكم بأصالة النون كذا في غيره، قلت: لأنه يلزم من ذلك مخالفة الأصول بخلاف ما ذكرنا.

قوله: **(فإن خرجتا)** هذا هو القسم الثالث من أقسام عدم النظير أي فإن خرجت الزنتان عن الأصول ونريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة كنرجس فإنك لو جعلت النون زائدة فهو على زنة نفعل، وإن جعلتها أصلية كان على وزن فعلل، وكلاهما خارجان عن الأصول فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به لم تصرفه؛ لأنه على مثال نضرب وبعضهم يقول نرجس بكسر النون وهي فيه زائدة أيضاً لاتفاق اللفظ والمعنى فإن قيل نرجس أعجمي فهلا جعلتهم النون أصلاً، وإن خالفت الكلمة الأصول حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن في جالينوس من كونها أصلاً وإن خرج الوزن عن الأصول فالجواب أن الفرق بينهما كون جالينوس علماً في لغة أهله

(فإن خرجتا معاً) أي الكلمتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف وزيادته **(فزائد أيضاً)**، لكثرة الزيادة **(كنون نرجس)**، فإن النون لو كانت زائدة لكانت على زنة نفعل ولو كانت أصلية لكان على زنة فعلل وكلاهما خارجان عن القياس . . . .

قوله: **(لأنه على مثال نضرب)** أي ففيه العلمية ووزن الفعل. قوله: **(وبعضهم يقول نرجس)** قال في القاموس: النرجس بكسر النون وفتحها معروف شمه نافع للزكام والصداع الباردين وأصله منقوعاً في الحليب ليلتين يطلي به ذكر العنين فيقيمه ويفعل عجيباً.

قوله: **(وإن خرج الوزن عن الأصول)** لأنه أعجمي ولا بأس بالخروج عن الأصول؛ لأن المحذور في العربي لا في العجمي.

ثم بيّن القسم الثالث فقال: (فإنْ خرجتا معاً)، أي الزنتان الحاصلتان بتقدير أصالة الحرف، وزيادته عن الأصول (فـ) الحرف (زائد أيضاً كنون نَرْجِس) بفتحها، فإنه بتقدير أصالتها فيه وزنه فَعْلِل، وبتقدير زيادتها وزنه نَفعِل، وكلاهما خارج عن الأصول، فحكم بزيادتها، لأنّ باب الزيادة واسع، وبعضهم كسر نونه، وهي فيه زائدة أيضاً، وإنْ وُجد فِعلِل كزِبرِج لِما مرّ في تتفل ونحوه، فإنْ قيل: نرجس أعجمي، فهلّا جعلتم نونه أصلا، وإنْ خالف الأصول، كما قال به الأخفش في نون جالينوس، وإنْ خرج وزنه عن الأصول، أُجيب بأنّ جالينوس علم في لغة العجم، كزيد وعمرو،

وحِـــنْـطَـــأْوٍ، ....

جار كزيد وعمرو في لغة العرب وقد تقدم أن الإعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيره وليس كذا نرجس؛ لأنه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وكحنطأ وهو القصير إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادته، وفيه نظره، أما أولاً فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأن وزنه حينئذٍ فنعلو نظيره كِنْتأْوٌ لعظيم اللحية من كثأت لحيته أي نبتت، وعِزْهٌ هو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة.

قال في الصحاح: رجل عِزْهاةٌ وعِزْهًى منون للذي لا يطرب للهو، أو فنعأل

نقره (و)، كنون (حنطأو)، وظاهر كلامه أنه لا نظير له على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادتها، وفيه نظر لأن له نظيراً على تقدير زيادتها وهو كنتأو على زنة فنعلو وهو عظيم اللحية من كتأت لحيته أي نبتت وكذا على تقدير أصالتها نحو قرطعب..........

جل قوله: (كون جالينوس علماً) ويمكن أن يجاب بأن العلم لما لم يتصرفوا فيه فهو باق على عجمته كما كان فلا بأس بخروجه عن الأصول بخلاف اسم الجنس فإنهم تصرفوا فيه فصار في جنس كلامهم حكماً فلم يجز خروجه عن الأصول ومما يدل عليه اعتبارهم العجمة في الأعلام بمنع الصرف دون غيرها ض. قوله: (ذكره بعض الفضلاء) هو ابن إياز والضمير للمذكور من السؤال والجواب بلفظهما. قوله: (وكحنطأ) وهو ينون بين مهملتين العظيم البطن أيضاً. قوله: (وفيه نظر) أي فيما ذكرنا أنه لا نظير له على التقديرين وإن حنطأ ويخرج على تقديري الاصالة والزايدة. قوله: (لأن وزنه حينئذٍ فنعلو) على تقدير أن يكون الواو زائدة والهمزة أصلية. قوله: (كِنْثَأْو) وهو بمثناة وبمثلثة أيضاً.

قوله: (قال في الصحاح) في القاموس أيضاً رجل عُزِهٌ ككتف وعزهى وعِزْهاةٌ وعزهاءة وعزهى وعزهو وعزهاني بالضم عازف عن اللهو والنساء.

قوله: (أو فنعأل) أي على تقدير أن تكون الواو أصلية والهمزة زائدة.

قوله: (أو فنعال) معطوف على فنعلو السابق والمفهوم من القاموس وغيره هو الأول وبه جزم المصنف فيما سيأتي بل قال اليزدي أن زيادة الواو مما اتفقوا عليه.

نقا والأعلام يُستجاز فيها ما لا يُستجاز في الأجناس، (وكـ)ـنون (حِنْطأْوٍ) للقصير، ولعظيم البطن، فإنه خارج عن الأصول، إذ ليس في كلامهم فِعْلأو، ولا فِعَلْلو، ولا فِنْعَلْو، فحكم بزيادتها، لكن اعتُرِض خروجه عن الأصول مع زيادة النون، بأنّ الأخير موجود في كلامهم نحو كِنْثَأو لعظم اللحية من كثأَتْ لحيتُه، أي نبتت، وعِنْزَهْوٌ لمن لا يحدث الناس، ولا يلهو، وفيه غفلة، من قولهم: رجل عِزْهاتٌ، وعِزْهىً بالتنوين لمن لا

. . . .

ونظيره سنْدَأو من السَّدْو مصدر سَدَتِ الإبل في سيرها مدت أيديها، وأما ثانياً فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على أصالة النون فإن نظيره قرطعب، فإن قيل حكم بزيادة النون فيه لأمرين:

أحدهما: إلزام كون الثاني من هذا النحو حرفاً من حروف الزيادة، وهذا دليل

. . . .

قوله: **(ونظيره سندأل)** من السد وأي فهو أيضاً فنعال وسيأتي في كلامه قريباً ما يوافقه أخذاً من البدر بن مالك، وأصل الاعتراض له ومن شرح الشريف وقد أشار شارح إلى رده بأن في كتاب سيبويه سند أو فنعلو كحنطأو انتهى فلا منافاة؛ لأن الإطلاق السابق إن ثبت ولم أره فيما وقفت عليه من كتب اللغة ليس قطعاً مراد سيبويه بل غيره، ففي القاموس السندأو كجردحل وبهاء الخفيف والجريءُ المقدم والقصير والدقيق الجسم مع عرض رأس والعظيم الرأس والذئبة وزنه فِنْعَلْوُ انتهى. قوله: **(فإن نظيره قرطعب)** ذكر الشريف نحو ما ذكره الشارح ونظر بجِرْدَحْل مقتضى كلامهما أن حنطأو عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه خماسي قال اليزدي وهو غلط، وفي بغية الطالب ما يناقضه قال: لا يكون حنطأو عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام فعلأو ولا فعللو.

قوله: **(فإن قيل إلى آخره)** فيما ذكره تصرف تبع فيه الشريف وهو غير مطابق لما ذكره الشيخ بدر الدين وذلك أنه في بغية الطالب منع عدم النظير على تقدير الزيادة فقط ثم قال وكل ما جاء على مثال كجردحل[1] مما خامسه واو فملتزم كون ثانيه نوناً ويحكم بزيادتهما في جميع ما جاء من ذلك لأمرين وذكرهما فنقل الشريف اعتراضه بلفظ قيل عليه وزاد المنع على تقدير الأصالة أيضاً ثم الأمرين بلفظ وأجيب عنه، ثم رد ذلك بما سيأتي في الشرح فليتأمل هذا، وقد قال اليزدي: التحقيق أن ما ذكره المصنف هو خروج الزنة وهو أعم من عدم النظير إذ الثاني يستلزم الأول ولا عكس فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه بخلاف عدم النظير فلا يرد شيء مما ذكره على المصنف انتهى.

قوله: **(من هذا النحو)** هو الذي وقع فيه النون ثانياً.

يضطرب للهو، فلم تكن زيادة النون لعدم النظير، بل لأنّ أكثر ما جاء من ذلك قد دلّ فيه الاشتقاق على زيادتها، وقد يُردُّ بأنّ ما اعترض به نادر ولا يُرد على المصنف ما قيل إنه قد وجد في كلامهم بتقدير أصالة النون فِعللّ، نحو قرطعب، وبتقدير زيادتها فِنْعأل،

(١) الجِرْدَحْل من الإبل الضَّخْم ناقة جِرْدَحْل ضَخْمة غليظة وذكر عن المازني أن الجِرْدَحْل الوادي قال ابن سيده ولَسْتُ منه على ثِقَة الأزهري شمر رَجُل جِرْدَحْل وهو الغليظ الضَّخْم وامرأة جِرْدَحْلة كذلك وأنشد: تَقْتَسِرُ الهَامَ ومَرًّا تُخْلي أَطباق صَرٍّ، العُنُق الجِرْدَحْل. [اللسان: ١١/ ١٠٩]

وَنـون جُـنْـدُبٍ إِذا لـم يـثـبـت جُـخْـدَب، . . . .

على أنها مزيدة، **والثاني** أن أكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما في كنتأو وعنزهو أو على زيادة النون مع الهمزة كما في سندأو وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم أجيب: بأنه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه حينئذٍ بعدم النظير بل بأمر آخر فلا يكون مما نحن فيه، وما قيل إنه من حطأته الأرض أي صرعته فيلزم الخلف؛ لأن الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد، لأنا نمنع تحقق الاشتقاق ها هنا بل غايته شبهة الاشتقاق ولا بأس به، وكجندب وهو ضرب من الجراد فيحكم بزيادة نونه؛ لأنه لا نظير له على تقدير النون وزيادته وهذا إذا لم يثبت جخدب بفتح الدال وهو بمعناه، وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه، والأصل الأصلي قيل لا نسلم أن جندباً يكون فعللا على تقدير ثبوت جخدب، فإن الاشتقاق يدل على زيادة نونه؛ لأنه من الجدب؛ لأن الأرض تجدب مع الجراد غالباً، ويمكن أن يقال هذا إنما يمت لو كان هذا اشتقاقاً محققاً وليس كذلك.

(و)، مثل **(نون جندب)**، بضم الجيم وفتح الدال فإنه يحكم بزيادة نونه؛ لأنه لا نظير له على تقدير أصالة النون وزيادته **(إذا لم يثبت جخدب)**، بفتح الدال وهو بمعناه، وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه والأصل الأصلي

قوله: **(زيادة النون فيه حينئذٍ)** أي حين دلالة الاشتقاق على زيادتها. قوله: **(بل بأمر آخر)** وهو الاشتقاق أو غلبة الزيادة. قوله: **(وما قيل الخ)** يشير إلى السيد الشريف وقد قدمنا قريباً ما ينفع استحضاره هنا. قوله: **(فيلزم الخلف)** هو بفتح الخاء وسكون اللام. قال الجوهري: الخلف الردي من القول يقال سكت ألفاً، ونطق خلفاً أي سكت عن ألف كلمة صائب ثم تكلم بكلمة خطأ انتهى. وتستمله العلماء فيما يخالف المفروض.

نحو سندأو من السدو، مصدر سدّت الإبل في سيرها، مدّت أيديها، لأنّ الواو في مثاله زائدة، كما صرح به بعد، ومثل (نون جُنْدَب)، بفتح الدال لضرب من الجراد، فإنها بالتقديرين خارجة عن الأصول، إذ ليس في كلامهم فُعْلَل ولا فُنْعَل، (إذا لم يثبت جُخْدَب)، بوزن جُنْدُب، وهو بمعناه، فإن ثبت كما رواه الأخفش فوزنه فُعلَل، لأنّ الحمل على الأصل حينئذ أولى، قيل: لا نُسلّم أصالة النون فيه حينئذ، لأنّ الاشتقاق يدل على زيادتها، لأنه من الجَدَب، لأنّ الأرض تجدِب مع الجراد غالباً، وأُجيب بأنّ هذا إنما يتم لو كان الاشتقاق محققا، وليس كذلك، ويجوز في جندب ضم الدال،

إِلَّا أَن تَشذَّ الزِّيَادَة كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها ، إِذْ لم تُزَدِ الْمِيم أَولا خَامِسَة ، . . . .

قوله : **(إلا أن تشذ)** يعني إلا أن يكون ذلك الحرف مستبعداً زيادته في ذلك المحل فإنه يحكم بأصالته كميم مزرنجوش ، إذا لم يثبت زيادة الميم في أول الكلمة حال كونها خامسة أي واحدة من الخمسة يعني إذا وقعت الميم في أول الكلمة وكانت بحيث إذا جعلت أصلاً كانت واحدة من الحروف الأصول الخمسة فلا يحكم بزيادتها ، وذلك في غير الجاري على الفعل دون نونها فإنه يحكم فيه بزيادة النون لعدم فعللول فوزنه فعلناول .

(إلا أن تشذ الزيادة) ، في ذلك المحل فإنه يحكم بأصالتها **(كميم مرز نجوش)** ، فإنه لا يحكم بزيادتها **(دون نونها إذ لم تزد الميم أولاً)** ، حال كونها **(خامسة)** ، أي واحدة من الحروف الأصول الخمسة في غير الأسماء الجارية على الأفعال وإنما حكم بزيادة نونه

قوله : **(إلا أن تشذ الزيادة)** هو الأمر الذي لأجله أفرد قسم خروجهما بالذكر على ما تقدمت الإشارة إليه. قوله : **(كميم مرزنجوش)** هو المردقوش وكلاهما معرب.

قوله : **(أي واحدة من الخمسة)** أي بقرينة قوله أولاً ولا حاجة إلى اعتبار الابتداء من آخر الكلمة كما اعتبر الشريف. قوله : **(وهو بمعناه)** الضمير المنفصل لجخندب وهو بجيم وخاء معجمة والمجرور لجندب. قوله : **(وأما إذا ثبت جخدب)** أي نقلاً عن العرب أو اعتداداً وتقدم في الأبنية إيضاح ذلك وقدم الشارح هناك أن الثبوت هو الحق. قوله : **(إلا أن تشذ)** الكسر لغة ضعيفة ض. قوله : **(وذلك في غير الجاري)** أما الجاري على الفعل كمدحرج فإنه وإن وقع الميم أولاً وكانت بحيث إذا جعلت أصلاً يكون واحده من الحروف الأصول الخمسة ومع هذا يحكم بزيادة الميم.

قوله : **(وذلك في غير الجاري على الفعل)** احتراز عن الجاري عليه كمحرنجم.

قوله : **(دون نونها)** فإنه يحكم فيه الضمير المنصوب ضمير الشأن ، والآخران لمرزنجوش وتأنيث الأول باعتبار الكلمة.

قوله : **(لعدم فعللول)** وإلا لزم سداسي الأصول.

ونونه زائدة أيضاً ، وإنْ وجد فُعْلُل كبُرثُن لما مرّ في تفعل ، (إلاّ أن تشذ) بأن تستبعد (الزيادة) للحرف في ذلك المحل ، فإنه يحكم بأصالته (كميم مَرْزَنْجُوشٍ) لنبت (دون نونها إذ لم تُزد الميم أولا خامسة) ، أي واحداً من خمسة ، يعني إذا وقعت الميم أول كلمة ، وكانت بحيث إذا جعلت أصلا كانت واحدة من الحروف الأصول الخمسة ، فلا يحكم بزيادتها في غير الجاري على الفعل ، أمَّـا ميم مَرْزَنْجُوش ، فيحكم بزيادتها لعدم

وَنـون بَـرْنَـاسَـاءَ، . . . .

قوله: **(ونون برناساء)** عطف على قوله كميم مرزنجوش أي إلا أن تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء فإنه يحكم بأصالتها ووزنه فعلال صرح بذلك في شرح الهادي، وأيضاً ذكر في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة أحرف فلو كان عطفاً على قوله نونها كما ذكره بعض الشارحين لكان المعنى أنها زائدة فينبغي أن يكون من مزيد الثلاثي، وليس كذلك لما مر، ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركاً كما أشار إليه المصنف بقوله: وثالثة ساكنة، والبرناساء الناس يقال ما أدري من أي البرناساء هو.

لعدم فعللول فوزنه فعلنلول (و)، مثل **(نون برناساء)**، هو الناس يقال ما أدري أي البرناساء هو فإنه يحكم بأصالة نونه فوزنه فعلالاء. . . . .

قوله: **(صرح بذلك في شرح الهادي)** بل نص عليه سيبويه قال في كتابه ويكون على فعلالا وهو قليل قالوا برناسا.

قوله: **(فيه ثلاثة أحرف)** فيكون الباء والراء والنون والسين أصلية والباقي زائدة.

قوله: **(كما ذكره بعض الشارحين)** أراد الشريف وشرح النظام موافق لما شرح الشارح ولم يتعرض المصنف في شرحه هنا لبيان هذه الكلمة، وقال اليزدي: أن ما ذكره الشارح أحسن لكن قال الاشتراك في الحكم متعذر؛ لأن النون الثالثة المتحركة غير شاذة، قالوا: قلنس انتهى، وهو ممنوع بل هي شاذة أي ليست بقياس كما يقتضيه تقييد المصنف الآتي وصرح ابن عصفور وابن مالك وغيرهما بأن سكون النون الثالثة إذا فقد يقضي بأصالتها ولا يقضي بالزيادة إلا بدليل فالقياس حينئذٍ الأصالة والزيادة خلافه ولا معنى للشذوذ إلا ذلك. .

وقال المرادي: قد زيدت ثالثة متحركة في الألفاظ قليلة منها غرنيق وقعنب وخرنوب على احتمال في بعضها انتهى. وتقدم أنها زيدت أيضاً في قرناس وترنموت.

قوله: **(وليس كذلك لما مر)** من التصريح بأصالة النون في شرح الهادي والمفصل.

قوله: **(ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركة)** أي لا تطرد زيادتها كذلك لقوله كما أشار إليه المصنف الخ.

ولما قدمه في قرناس وترنموت فتوهيمه تحامل.

فَعْلَلّول، فوزنه فعْلَنْلول، (و) مثل نون (بَرْناسَاء) للناس، يُقال ما أدري من أي البرناساء هو، فإنه يُحكم بأصالتها، لأنّ النون لا تُزاد ثالثة متحركة، كما يأتي، فوزنه فعلالاء،

وَأما كُنَأْبِيْلٌ فَمثلُ خُزَعْبِيْلٍ.

جار قوله: **(وأما كنأبيل فمثل خزعبيل)** يدل على أنه جعل مزيد الخماسي على فعليل لكن هذا اللفظ ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعي بهذه العبارة، وهي قوله وفعأليل بضم الفاء ولم يأت منه إلا اسم واحد وهو كنأبيل، وأيضاً ذكر هذا اللفظ في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه حرفان ولم يرد عليه المصنف في شرحه بل اكتفى بقوله هو اسم أرض علم فينبغي أن لا ينصرف، ويمكن أن يقال مراده أن النون فيه أصلية إذ الكلام في زيادة النون وأصالتها لكن فيه تعسف والخزعبيل الباطل.

نقره **(وأما كنأبيل)**، وهو علم أرض غير منصرف **(فمثل خزعبيل)**، وهو الباطل وظاهر كلامه أنه من مزيد الخماسي على فعليل لكنه ذكره في المفصل في مزيد الرباعي ولم يرد عليه المصنف في شرحه.

وقال شارح الهادي في مزيد الرباعي: وفعأليل بضم الفاء لم يأت إلا اسم واحد وهو كنأبيل، ولما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة بقوله فإن لم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير أصالة الحرف ولا بتقدير زيادة عن الأصول.......

جما قوله: **(وأما كنأبيل فمثل خزعبيل)** لما ذكر المصنف زيادة النون في الأمثلة المذكورة فتوهم من المذكور أن النون في كنأبيل زائدة أيضاً لعدم النظير على تقدير الأصالة والزيادة فأجاب المصنف بأن نونه في الأصالة كزاي خزعبيل.

قوله: **(يدل على أنه جعله مزيد الخماسي)** جرى على هذا المقتضى النظام وعلل بعدم فنعليل وفعاليل وفناعيل ووجود فعليل.

قوله: **(ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعي)** بل نص على ذلك سيبويه، قال ويكون على مثال فعاليل وهو قليل قالوا كنأبيل وهو اسم انتهى. والقياس مقتضى المتن إلا أن يثبت اشتقاق محقق، وقد قال في القاموس الكُنْبل كقنفذ وعلابط الصلب الشديد وكعلابط موضع فليتأمل.

قوله: **(لكن فيه)** أي في هذا القول والتوجيه تعسف؛ لأن التشبيه يقتضي أن يكون النون أيضاً أصلية.

أقصا (وأمَّـا كُنابيل) لأرض (فمثل خُزَعْبيل) للباطل في أصالة ثانيه وثالثه، وزيادة الياء لعدم فُنَعْليل وفُعأْليل وفنأعيل ووجود فُعَلِّيل فهو من مزيد الخماسي، لكن ذكره جماعة منهم صاحب المفصل في مزيد الرباعي، وجعلوا وزنه فُعأْليل.

فَإِن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف فِي مَوضِع أَو موضِعين مَعَ ثَلَاثَة أصُول للإلحاق وَغَيره، كقَرْدَدٍ . . . .

جار قوله: (**فإن لم تخرج فبالغلبة**) لما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة أي فإن فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير الأصالة ولا بتقدير الزيادة عن الأصول فيعرف الزائد بغلبة الزيادة، وقد عرفت في أول هذا الباب أن الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف وإنما ذكر التضعيف ها هنا لغلبة زيادته لا أنه مما نحن فيه، ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة كما في قردد وعصبصب، ثم إن التضعيف إنما أن يكون للإلحاق أو لغيره فإن كان للإلحاق فإما بتكرير حرف واحد كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ألحق بزيادة اللام بجعفر ولذلك لم يدغم أو بتكرير حرفين، وحينئذٍ إما أن يكون بتكرير الفاء. . . . .

قره (**فبالغلبة**)، أي فيعرف الزائد بالغلبة (**كالتضعيف، في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول**)، من الحروف الأصول (**للإلحاق وغيره**)، وإنما ذكر التضعيف هنا مع أنه بصدد بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف لغلبة زيادته لا لأنه مما نحن بصدده ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة (**كقردد**)، وهو المكان الغليظ المرتفع ألحق

جما قوله: (**لغيرالإلحاق والتضعيف**) لأن غرضه أن يبين الزيادة التي لا تكون إلا من حروف سألتمونيها والزيادة التي تكون للإلحاق والتضعيف قد تكون منها وقد تكون من غيرها.

قوله: (**الحق بزيادة اللام بجعفر**) كل من الباءين متعلق بالحق، والأولى للسببية والثانية للتعدية والمرائسة بفتح الميم والعصب بسكون المهملة.

أنقا فقال: (فإنْ لم تخرج) زِنة الكلمة، ولا زنة أخرى لها بتقديري الأصالة والزيادة عن الأصول (فبالغلبة)، أي بغلبة الزيادة في ذلك المحل، يعرف الزائد من الأصلي (كالتضعيف في موضع)، أي عين أو لام (أو) في (موضعين) أي فاء وعين، أو عين ولام، لا فاء ولام لِما (سيأتي مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره)، فإنه يحكم بزيادة المضعف، وقد مرّ أنّ الغرض هنا الزيادة لغير تضعيف وإلحاق، وإنما ذكر التضعيف هنا لغلبة الزيادة له، لا لأنه الغرض، ولذلك مثّل له بما ليس من حروف الزيادة (كقَرْدَدٍ) بزيادة اللام للتضعيف في موضع مع أنه للإلحاق بجعفر، ولهذا لم يدغم. . . . .

ومَرْمَرِيْس وعَصَبْصَبٍ وهَمَّرِشٍ، وَعند الْأَخْفَش أصله: هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدم فَعَّلِلٍ، قَالَ: ....

جار كمرمريس وهو الداهية الشديدة من المراسة وهي الشدة كرروا الفاء والعين فيه للإلحاق بسلسبيل فوزنه فعفعيل أو بتكرير العين واللام كعصبصب وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كرر فيه العين واللام للإلحاق بسفرجل فوزنه فعلعل، وإن لم يكن للإلحاق فكهمرش وهو العجوز فإن الأكثرين ذهبوا إلى أنه فعلل بتضعيف العين حكموا بذلك لكثرة التضعيف، وقال الأخفش: أصله هنمرش كجحمرش بمعناه ووزنه فعلل واستدل على ذلك بعدم النظير، وقوله ....

نقره بجعفر بتكرير اللام **(ومرمريس)**، وهي الداهية الشديدة من المراسة وهي الشدة كررت الفاء والعين للإلحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل **(وعصبصب)**، وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كررت فيه العين واللام للإلحاق بسفرجل ووزنه فعلعل **(و)**، مثل **(همرش)**، وهي العجوز فالأكثر على أنه فعلل بتضعيف العين لكثرة التضعيف **(وعند الأخفش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فعلل)**، فإن قلت: لو كان أصله هنمرشاً لما دغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بوزن آخر. فأجاب عنه بقوله: لعدم فعلل فعلم أنه فعللل **(قال)** الاخفش.............................

جما قوله: **(فإن الأكثرين ذهبوا)** أي ومنهم سيبويه نص عليه في كتابه.

قوله: **(وقال الأخفش)** رجحان عدم النظير يقوي مذهبه لكن الأكثرين نظروا إلى أن صورة التكرير تدل على التضعيف الحقيقي غالباً مع غلبة أبنية الزيادة وإلى أن سبب الإدغام هنا على تقديره ليس بموجب ولو كان الأصل هَنْمرشاً سُمع أو لم يسمع.

قوله: **(بمعناه)** الضمير لهنمرش. قوله: **(بعدم النظير)** لأن نظير فعلِل لا يوجد في كلامهم. قوله: **(أصله هنمرش)** فلا يكون فيه تضعيف عنده، بل قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم فلذا توهم التضعيف وليس فيه تضعيف.

أفغا (ومَرْمَريس) للداهية الشديدة، بزيادة فائه وعينه للإلحاق بسلسبيل، ووزنه فَعْفَعيل (وعَصَبْصَبٍ) للشديد بزيادة عينه ولامه للإلحاق بسفرجل، ووزنه فعَلْعَل (وهَمَّرِش) للعجوز بزيادة عينه لغير الإلحاق، ووزنه فعَّلِل، حكموا بتضعيفه لكثرة التضعيف. وإنما أخّره عن التضعيف الذي في موضع لأنّ الزيادة فيه لغير الإلحاق كما تقرر. وليذكر ما فيه من الخلاف المذكور بقوله: (وعند الأخفش) ليس مضعف بل (أصله هَنْمَرِش كجَحْمَرِش) بمعناه، ووزنه فعْلَلِل (لعدم فَعَّلِل، قال) جواب لما يقال لو كان أصله ذلك

وَلذَلِك لم يظهرون .

وَالـزَّائِـد فِـي نَـحْـو: (كَـرَّم) الـثَّـانِـي، . . . .

ج ولذلك لم يظهروا كأنه إشارة إلى جواب سؤال، وهو أن يقال لو كان أصله هنمرشاً لما أدغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر فأجاب بأنه لا يلبس هنا لعدم فعلل فيعلم أنه فعلل والزائد في نحو كرم الثاني لما علم أن الدال الثانية في قردد إنما جعلت بإزاء راء جعفر، وإذا ثبت زيادة الثاني فيه فكذا في غيره، . . . .

ن (ولذلك)، أي لعدم فعلل (لم يظهروا)، نونه بل أدغموا لعدم اللبس، والزائد في نحو كرم الثاني لما علم أن الدال الثانية في قردد زائدة للإلحاق فكذلك الثاني هنا زائد. . . .

ك قوله: (يؤدي إلى اللبس) وهنا يلتبس؛ لأنه يعلم أن وزن هنمرش فعلل أم فعلل على تقدير الإدغام.

قوله: (والزائد في نحو كرم الثاني) أراد بنحو كرم مضعف العين من غير فاصل اسماً كان كسلم أو فعلاً كفرح، وعلم ومما ذكره فيه مذهب يونس ونقل عن الأكثرين لكن الخلاف جار في نحو قردد أيضاً فالتعليل به تعليل بالمساوي وقد علل يونس على ما نقله ابن عصفور بأن الياء والواو وهما من أمهات الزوائد وقعتا زائدتين ثالثتين متحركتين في نحو عثير وجهور ورابعتين كذلك في نحو كنهور وعفرية فإذا جعلنا الثاني من نحو كرم وبلز بتضعيف اللام هو الزائد كان واقعاً موقعهما فيما ذكر، وعلل الخليل كما نقله أيضاً بنحو ذلك وهو وقوع الياء والواو والألف ثانية ساكنة في نحو صيقل وجوهر وكاهل وثلاثة كذلك في نحو قضيب وعجوز شمال، ومن ثَمَّ رأى سيبويه كلًّا من القولين ممكناً تونسه النظائر فجوزهما، وقال كلاهما صواب ومذهب والذي تلخص من كلام ابن مالك ومن تبعه في المختار عندهم من الخلاف فيما يحكم بزيادته من المكرر من باب كرم وقردد واقعنس وعصبصب ومرمريس ونحوها هو أنه يحكم بزيادة الثاني والثالث في نحو عصبصب كصمحمح، والثالث، والرابع في مرمريس ومرمريت، وأن الثاني في نحو اقعنسس والأول في نحو علم أولى بالزيادة نقل ذلك الشيخ أبو حيان قال وهذا التفصيل ليس مذهباً لأحد وإنما هو أحداث قول ثالث قال ناظر الجيش ولا أعلم ما الذي يحكم به المصنف في نحو بلز انتهى.

قوله: (فكذا في غيره) لأنه مثله في اجتماع المثلين فيهما.

ق لَما أُدغم، لئلا يلتبس بوزن آخر (ولذلك) أي ولعدم فعَّلِل (لم يُظهِروا) كما أظهروا في صنوان ونحوه، بل أدغموا، إذ لا يلتبس بفعّلِل لعدمه، فوزنه فعلَلِل لوجوده لا فنْعَلِل، ولا فعَّلِل لانتفائهما، وحاصل الجواب منع الالتباس عند الإدغام.

(والزائد في نحو كَرّم) من كل مضعف كقردد، الحرف (الثاني)، لأنه المحل

وَقَالَ الْخَلِيل: الأوَّلُ، وَجوّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمرين.
وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاء وَحدهَا وَنَحْو: زَلْزَلَ، وصِيصَةٍ، . . . .

جا وقال الخليل الأول؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى، وجوز سيبويه الأمرين لتعارض الإمارتين ولا تضاعف الفاء وحدها؛ لأنه إما أن تكرر قبل العين أو بعده فإن كررت قبله فيؤدي إلى الإدغام وهو معتذر لاستلزامه الابتداء بالساكن، فإن قيل فليؤت بالهمزة قلت قد يلبس مع الاستغناء، وإن كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف أصلي، ولم يثبت مثله في لغتهم نحو زلزل رباعي، وكذا نحو صيصية وهو الحصن لما

فلا (**وقال الخليل**) الزائد (**الأول**)؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى (**وجوز سيبويه الأمرين**)، لتعارض الأمارتين.
(**ولا تضاعف الفاء وحدها**) لأنه إذا كرر قبل العين لزم الإدغام وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن ولو جيء بهمزة الوصل التبس مع الاستغناء وإن كرر بعده لزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي ولم يثبت مثله في لغتهم، فإن قلت: فما تقول في نحو زلزل وإخواته. فأجاب عنه بقوله (**ونحو زلزل وصيصية**)، وهو حصن

لد قوله: (**وقال الخليل الأول**) أي الزائد في نحو كرم الأول. قوله: (**بالزيادة أولى**) لأن الثاني كالمعدوم. قوله: (**فإنه قد يلبس**) أي يلبس الإتيان بالهمزة الأوزان بعضها ببعض على معنى أنه لا يعلم أن وزنه هذا على التعين أم ذاك على التعيين. قوله: (**قد يلبس**) أي كما في طلع فإنك تقول إذا كررت فاه وأدغمت وأتيت بالهمزة اطلع فيتوهم حينئذٍ أنه افتعل.
قوله: (**يلزم تكرار الحرف مع الفصل**) قيل أيضاً لو جعل الأول زائداً لصيرت الكلمة من باب بين ولو جعل الثاني كذلك لصيرت من باب سلس وهما قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما وصيصية بكسر الصادين والضوضاة بمعجمتين.
قوله: (**مع الفصل بحرف**) فليس فيه تكرير الفاء ولا العين.
قوله: (**فنحو زلزل**) فوزن زلزل فعلل ووزن صيصية فعللة وقوقيت وضوضيت فعللت.

قمّ الذي احتجنا عنده إلى دعوى الزيادة، وهذا قول الجمهور، (وقال الخليل): الحرف (الأول)، لأنّ الحكم على الساكن بالزيادة أولى؛ تقليلاً للمجاز، وحملَ على المتحرك، (وجوّز سيبويه الأمرين) لتعادل الأمارتين عنده.
(ولا تُضاعف الفاء وحدها) عند البصريين، لأنها إن كررت بعد العين، لزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي، ولم يثبت مثله، أو قبلها أدّى إلى إدغام، وهو متعذر، لاستلزامه الابتداء بالساكن، والإتيان بالهمزة قد يلبس مع الاستغناء عنه. (ونحو زَلْزَل وصِيْصِيَة) للحصن . . . .

وَقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعي، وَلَيْسَ بتكرير لفاء ولا عين للفصل، وَلَا بِذِي زِيَادَة لأحد حرفي اللين لرفع التحكم، . . . .

جا مر، وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة أي صاح، وضوضيت من الضوضاء وهو الصياح، ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن أصلهما قوقوت وضوضوت قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في أغزيت ليس فيها تكرار فاء ولا عين لما مر، ولا زيادة حرف لين؛ لأنه لو جعل كلاهما زائداً ليبقى حرفان ولو جعل أحدهما زائداً لزم التحكم، . . . .

قره (**وقوقيت**)، من قوقى الديك قوقاة إذا صاح (**وضوضيت**)، من الضوضاء وهي الصياح (**رباعي وليس بتكرير الفاء والعين**)، بل حروفه أصلية (**للفصل**)، على ما بينا الآن (**ولا بذي زيادة لأحد حرفي اللين لدفع التحكم**)، إذا لو جعل أحدهما زائداً على التعيين لزم التحكم ولو جعل كلاهما زائداً؛ لبقي حرفان وكان الاسم متمكناً موضوعاً على حرفين

لك قوله: (**ذكر بعض الفضلاء**) قال مثله الجوهري وغيره: فإن قيل: فما الدليل على أن صيصية من مضاعف الياء وهلا كان من مضاعف الواو والأصل صوصوة فقلبت الواو ياء، أجيب: بأن ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها الصياصي ولو كان أصل الياء واواً لقيل الصواصي، ولما ثبت أصالة الأولى دل على أصالة الثانية وإلا لزم باب سلس لزوال التكرير. قوله: (**ليس فيها تكرار فاء**) ليس خبر بعد خبر لنحو زلزل وما عطف عليه أو ابتداء كلام لبيان حكم الأمثلة المذكورة ض.

نقا (وقَوْقَيْت) من قوقى الديك قوقاة، أي صاح (وضَوْضَيْت) من الضوضاء، وهو الصياح، أي كل منها (رباعي) أوزانها فَعْلَل وفِعْلِلَة وفعْلَلْت، وأصل الأخيرين قوقوت وضوضوت، قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في أغزيت، (وليس) نحو زلزل إلى آخره (بـ)ـذي (تكرير لفاء ولا لعين للفصل)، أي للزوم الفصل بين المُكررين كما تقرر، بخلاف نحو مرمريس حيث حكم فيه بالتكرير مع الفصل، لأنّ الفاء والعين معا ثَم مكرران مع وجود اللام آخرا، ولأنّ الراء مكرر فيه، فكأنه ليس بأصلي، ولا يمكن ذلك في نحو زلزل، لصيرورته حينئذ على وزن فَعْفَعَ، وهو ممتنع لبقاء الكلمة بلا لام (، ولا بذي زيادة لأحد حرفي اللين)، أي العلة مع أنّ الياء والواو من حروف الزيادة، وأنّ الياء لا تقع مع ثلاثة أصول إلّا زائدة غالباً (لدفع التحكم) على أنه لو جعل الزائد أولهما، صارت الكلمة ثلاثية فاؤها وعينها من جنس واحد نحو نَني لمكان، أو ثانيهما صارت فاء الكلمة ولامها من جنس واحد، نحو سلس، وكل منهما قليل، . . . .

وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيْلٌ خماسي على الْأَكْثَر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، ودَمْدَمَ من دَمَّ؛ لِاتِّفَاق الْمَعْنى.

أحمد: وكذلك سلسبيل خماسي، ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لما مر، وإنما جوزوا نحو مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلي الذي هو الميم الأول والحرف الزائد الذي هو الميم الثاني بحرف أصلي وهو الراء؛ لأن الراء مكرر في مرمريس فكأنه ليس بأصلي هذا على مذهب البصريين، إما الكوفيون فجوزوا تكرير الفاء واحدها وقالوا زلزل من زل وصرصر أي صوت من صر ودمدم أي أهلك من دم.

زيني: (**وكذلك سلسبيل خماسي**)، ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين وإنما قال: (**على الأكثر**)، لأنه قيل فعلليل وزن نادر فالأولى أن يكون فعفليلا بتكرار الفاء وإنما جوز مرمريس بتكرار الفاء مع أنه يلزم الفصل المذكور؛ لأن الراء حرف مكرر فكأنه ليس بأصلي (**وقال الكوفيون زلزل من زل**)، فجوزوا تكرار الفاء وحده (**وصر صر**)، أي صوت (**من صر ودمدم**)، أي أهلك (**من دم لاتفاق المعنى**)، مجوزاً تكرار الفاء وحده

كمال: قوله: (**ووزنه فعلليل**) أي على المختار عند المصنف وسبق أنه مذهب الأكثر ومقابله أنه مكرر الفاء، وهو مذهب الكوفيين كما يفهم مما سيأتي فوزنه عندهم فعفليل. قوله: (**وليس فيه تكرار فاء ولا عين**) ذكر الفاء للرد على الكوفيين والعين لنفي ما لعله يتوهم من تكرارها لكنه لم يقل به على أن قياس تجويز هؤلاء تكرار الفاء وحدها لقولهم بجواز الفصل تجويز تكرار العين لذلك فوزنه حينئذٍ فعلليع. قوله: (**وإنما جوزوا تحمل**) جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم لا يجوز أن يكون بعد العين؛ لأنه يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف اصل، وهذا منقوض بالمرمريس، وحاصل الجواب أن ها هنا ليس تكرار الفاء وحدها، بل تكرار العين أيضاً والمحذور أول. قوله: (**فكأنه ليس بأفعل**) لمشابهته في اللفظ لما ليس بأصلي وهو الراء الثانية فإنها زائدة قطعاً وما أشبه الشيء قد يعطي حكمه.

فلاح: (وكذلك سَلْسَبيل)، ليس بذي تكرير لفاء ولا لعين لِما مرّ، فهو (خماسي على الأكثر)، فوزنه فَعْلَلِيل، لا فَعْفَلِيل، ولا فَعْلَلِيع، ولا فَعْفَليع، (وقال الكوفيون) يجوز تكرير الفاء وحدها، لأنّ (زَلْزَل من زَلَّ، وصَرْصَر) أي صوت (من صَرّ) القلم، والباب صريرا، (ودَمْدَم) الله عليهم، أي أهلكهم (من دَمّ) اليربوع جحره، أي كبّسه وسدّه، وإنما صاروا لهذه الاشتقاقات (لاتفاق المعنى)، وهو ضعيف، إذ لم يثبت تكرير مع الفصل بحرف أصليّ كما مرّ، وخرج بالأصلي الزائد كالعين الثانية من عَصَبْصَبَ، فإنّ وزنه فَعَلْعَل كما مرّ. ومثّل بعضهم له بكوكب، وعلّله بأنّ وزنه فَوْعَل، لا فعفل باتفاق. وفيه نظر يُعلم من تعنيه.

وكالهمزة أَولا مَعَ ثَلَاثَة أصُول فَقَط، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، . . .

جار: قوله: **(وكالهمزة)** أولاً مع ثلاثة أصول فقط؛ لأنها كثرت زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما علم بالاشتقاق كاحمر وأصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه فأفكل وهو الرعدة أفعل لما مر، وجمعه أفاكل وهو منصرف، ولو سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل، وقوله أولاً احتراز عن أن يكون غير أول فإنه يحكم حينئذٍ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول من أن الأصل عدم الزيادة كقولهم برءل الديك برءلة إذا رد برائله وهو شعر قفاه إلى يافوخه عند الهراش مثلاً، فإن الهمزة فيه أصل وكذا تكرفأ السحاب أي ارتفع، وقوله مع ثلاثة أصول . . . .

قره: **(وكالهمزة أولاً)**، احتراز عن أن يكون غير أول فإنه يحكم حينئذ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة **(مع ثلاثة أصول)**، احتراز عن أن يكون بعدها أصلان كأدب فإن الهمزة فيه أصل وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين **(فقط)**، أي ثلاثة أصول لا أكثر من ذلك واحترز بذلك عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول فإنه كثرت زيادتها مع هذه الشرائط فيما عرف بالاشتقاق نحو أحمر فيحمل عليه ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه **(فأفكل)**، وهو الرعدة **(افعل)**، لما ذكرنا الآن

كمال: قوله: **(وكالهمزة)** أي مما يعرف زيادته بالغلبة ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط. قوله: **(فيما عرف بالاشتقاق)** يعني علم بالاشتقاق أن الهمزة إذا وقعت في مثل هذا الموضع يكون زائداً كما في أفعل التفضيل وغيره فيحمل الخ. قوله: **(فأفكل)** هو بلام آخره كأحمد، والرعدة بكسر الراء وفتحها وضمير وهو لأفكل، وبرءل باللام أيضاً كدحرج، والبرئل بالضم شعر قفاه، أي ما استدار من الريش حول عنقه فإذا نفشه للقتال قيل برءل وتبرءل وابرأل، والإتب بكسر الهمزة ومثناة ساكنة وموحدة، والكم بالضم مدخل اليد ومخرجها من الثوب والجيب الطوق. قوله: **(لما مر)** وهو قوله أنها كثرت زيادتها. قوله: **(كقولهم برءل الديك برءلة)** فإن الهمزة فيه أصل غذا رد برايله وهو شعر قفاه إلى يافوخه عند الهراش أي عند المنازعة. قوله: **(وكذا تكرفأ السحاب)** فإن الهمزة فيه أيضاً أصل.

نقره: وعطف على كالتضعيف قوله: (وكالهمزة) الواقعة (أولا مع ثلاثة أصول فقط) فإنه يُحكم بزيادتها؛ لغلبة زيادتها حينئذ كأحمر وأكرم وكإبريق، لأنّ الياء فيه ليست من الأصول، فالأصول فيه ثلاثة فقط (فأَفْكَلٍ) بالتنوين للرعدة وزنه (أَفْعَل) بزيادة الهمزة؛ لوجود الشرطين المذكورين، لا فَعْلَل.

ومثّل بأفكلٍ لا بأفضل ونحوه، لأنّ الكلام فيما لا اشتقاق له، وإنما تعرف زيادته

والمخالف مُخْطِئٌ، وإِصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌّ، كقِرْطَعْبٍ.

احتراز عن أن يكون بعدها أصلان فقط كأتب وهو ثوب تشق في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كُمٍّ ولا جيب فالهمزة فيه أصل وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين، وقوله فقط احتراز عن أن يكون بعدها أربعة أحرف كإصبطل فإنه يحكم بأصالتها إذ لم يثبت زيادتها في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والأصل عدم الزيادة.

قال أبو البقاء: الدليل على أصالتها وجهان:

أحدهما: إنها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها.

(والمخالف)، أي القائل بأنه فعلل **(مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب)**، فحكم بأصالة الهمزة لأنه لم يثبت زيادة الهمزة في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والأصل عدم الزيادة؛ ولأن الهمزة ثقيلة وكذا الكلمة الرباعية وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه

قوله: **(احتراز عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول)** أي وإن قارنها زائد والكلام في غير الفعل فالهمزة في نحو ادحرج زائدة. قوله: **(بعدها أربعة أحرف أصول)** صفة أحرف لا لأربعة؛ لأن الأحرف هي المقصودة لذاتها والأربعة إنما جيء بها لبيان الكلمة لا ليحكم عليها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف: ٤٣] بالخفض صفة لبقرات لا بالنصب صفة لسبع، ومثله وسبع سنبلات خضر بخفض خضر.

قوله: **(كإصطبل)** هو بالصاد كما يفهم من القاموس وغيره وفي بعض الكتب بالسين ومثله في زيادة الهمزة اصطخر لبلد واردخل بخاء معجمة للنار السمين، اصفنعد بزيادة النون وكسر العين للخمر، واصطفلين بزيادة الياء والنون للجزر الذي يؤكل.

قوله: **(أحدهما أنها ثقيلة)** الضمير للهمزة وفي أنها الآتي للكلمة وأخبر عنه بأعجمي باعتبار اللفظ وباعتباره أيضاً عاد الضمير في له، وعبارة ابن إياز نقلاً عن أبي البقاء الثاني أنها لفظية أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصل.

بالغلبة، (والمخالف) أي المدّعي أنه فَعْلَل بأصالة الهمزة (مُخطِئ)، لارتكابه خلاف الغالب بلا ضرورة، وخرج بقوله أولا ما لو وقعت الهمزة غير أول، ولم يدل دليل على زيادتها، نحو بَرْأَل الديك بَرْأَلَة إذا رَدَّ برائِلَه، أي ريش قفاه إلى رأسه عند الهراش مثلاً، ونحو تَكَرْفأ السحاب، أي ارتفع، وبقوله مع ثلاثة أصول فقط، ما لو وقعت مع أقل من ثلاثة كما بدأ، ومع أكثر منها كإصطبل، كما صرح به في قوله (وإِصْطَبْل) وزنه فِعْلَلٌّ (كقِرْطَعْب) فالهمزة في ذلك كله أصلية إذ لم تثبت زيادتها في مثله، والأصل عدم الزيادة، واحتج لأصالتها في إصطبل بأنها مع ثقلها، ومع ثقله؛ لكونه رباعياً ليست فيه لمعنى، فلا حاجة لزيادتها، وبأنه أعجمي، ولذلك حكم بأصالتها في إبراهيم

وَالْمِيم كَذَلِك، ومطردة فِي الْجَارِي على الْفِعْل.

جار بردي

والثاني: إنها أعجمي فلا يعرف له أصل فلذلك حكم بأصالة الهمزة في إبراهيم وإسماعيل، وإذا كان بعد الهمزة أربعة أحرف لكن إحداها زائدة كإجْفيل وهو الجبان فإنه يحكم بزيادة همزة إذ بعدها ثلاثة أصول فقط.

قوله: **(والميم كذلك)** أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة فإن موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة غالباً؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين وهو أول المخارج من الطرف الآخر فجعلت زيادتهما أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما ولا يحكم بزيادتهما غير الأول إلا إذا دل دليل على زيادتهما، لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل والميم لم تزد إلا في الاسم، فإذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها وقد زيدت زيادة مطردة في اسم الفاعل واسم

زكريا

لزيادتها.**(والميم كذلك)** تقع زائدة أو لا مع ثلاثة أصول فقط؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من أول المخارج من الطرف الآخر وهو الشفتان فجعلت زيادتها أولاً؛ ليناسب مخرجهما موضع زيادتهما **(و)**، زيادة الميم **(مطردة في)**، الاسم **(الجاري على الفعل)**، كاسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان

كمال

قوله: **(ولذلك حكم بأصالة الهمزة)** أي لأجل أن الأعجمي لا يعرف له أصل. قوله: **(كاجفيل)** هو بجيم وفاء ومثله في الحكم اخريط. قوله: **(موضع زيادتهما)** أي كما في أن مخرجاهما في الطرف أريد أن يكون موضع زيادتهما في الطرف لتناسب. قوله: **(لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل الخ)** استدرك من قوله أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة.

قوله: **(في اسم الفاعل)** أي من غير الثلاثي كمكرم ومنطلق ومستخرج قال ابن إياز

نقره كار

وإسماعيل، .(والميم كذلك) أي كالهمزة، في أنها إذا وقعت أولا مع ثلاثة أصول فقط، كانت زائدة، لأنّ الهمزة أول مخارج الحلق، والميم أول مخارج الشفتين، فجعلت زيادتهما أولا، ليناسب مخرجاهما محل زيادتهما، لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل، والميم في الاسم فقط كمنبِج بكسر الباء لبلد، فميمه زائدة لغلبة زيادتها في مثله، ونونه أصلية، لأنّ زيادتها ثانية قليل، ولا يجوز جعلهما أصليين، إذ ليس في الأصول مثل جعفر بكسر الفاء، ولا زائدين لئلا تبقى الكلمة العربية على أصلين، فأحدهما زائد، وهو الميم لما قلناه.

وخرج ما لو وقعت الميم غير أول، ولم يدل دليل على زيادتها كقمطر، أو مع أقل من ثلاثة أصول كمنع، أو مع أكثر منها كمَرْزَنْجُوش، فالميم فيها أصلية، (و) زيادتها (مطردة في) الاسم (الجاري على الفِعل) من اسم فاعل من غير ثلاثي، واسم مفعول،

وَالْيَاءُ زيدت مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي أول الرباعي. . . . . . .

خ المفعول، وفي المصدر واسم الزمان والمكان، والآلة عرف ذلك بالاشتقاق فإن أبهم شيء حمل على ما علم فالميم في منيج اسم بلد زائدة والنون أصل إذ لا يجوز أن تجعلهما أصلين، إذ ليس في الأصول مثل جعفر بكسر الفاء ولا أن تجعلهما زائدين؛ لأنه تبقى الكلمة المعربة على حرفين الياء والجيم فتعين أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً فقضينا بزيادة الميم؛ لأن زيادة النون ثانية قليل.

قوله: (**والياء زيدت مع ثلاثة فصاعداً**) لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض، فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كَيَرْمَع وهي حجارة بيض دقاق إلا في أول الرباعي كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجر يستاك به وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي، ويقال ذهب في اليستعور أي الباطل والياء فيه أصل؛ لأن الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة من أولها . . . .

ج والآلة، وذلك يعرف بالاشتقاق فإن لم يعرف زيادتها به حمل على ما عرف به والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعداً سواء كانت زيادتها في الأول أم لا لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كَيَرْمع وهو حجارة بيض رقاق (**إلا في أول الرباعي**)، لأن الياء لا تلحق

ك واطردت زيادتها أيضاً فيما عدل عن اسم الفاعل كمضراب ومطعان وكذلك في مأسدة ومسبعة للموضع الذي يكثر ذلك فيه. قوله: (**والياء**) أي مما يعرف زيادته بالغلبة الياء.

قوله: (**لما عرف**) هو بكسر اللام وما مصدرية والضيغم بفتح الضاد وسكون الغين المعجمتين. قوله: (**زيادتها كذلك**) أي مع ثلاثة فصاعداً.

قوله: (**إلا في أول الرباعي**) يستثنى أيضاً الثنائي المكرر نحو بؤبؤ لطائر ذي مخلب فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها والمستثنى منه بعد ذلك شامل لأول الكلمة وغيره فتزاد الياء كذلك في الاسم في نحو يرمع وضيغم، وقضيب، وقنديل وسلحفية وفي الفعل في نحو يضرب ويبطرور، ورهيأ بالهمزة عند من أثبت فعيل في أبنية الفعل وهو ما استدركه الزبيدي على سيبويه وقليست وتقليست يقال رهيأ السحاب إذا تهيأ للمطرور هيأ في أمره هم به ثم أمسك وهو يريد فعله، والحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات حجارة نخرة سود.

قوله: (**كيستعور**) فإن الياء فيه أصلية كما أن العين في عضرفوط أصلية.

ق ومصدر ميمي، وأسماء زمان ومكان وآلة، كما عرف ذلك بالاشتقاق. فإن أُبهم شيء حُمل على ما عُلم، (والياء زيدت)، ولو غير أول (مع) أصول (ثلاثة فصاعدا) كيعمل وضيغم للأسد من الضغم، وهو العض (إلّا في أول الرباعي) بأن يكون بعد الياء أربعة

إِلَّا فِيمَا يجْرِي على الْفِعْل، وَلذَلِك كَانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَة. وَالْوَاو وَالْألف زيدتا مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، . . . .

إلا ما كان جارياً على الفعل، وقوله إلا فيما يجري على الفعل أراد به المضارع كيدحرج والسلحفية وهي دابة جلدها عظام فعلية زيدت فيه الياء للإلحاق بقذعملة.

قوله: **(والواو والألف زيدتا مع ثلاثة)** فصاعداً كجوهر من الجهارة وهو الحسن، وكوثر يقال رجل كوثر أي كثير العطاء قال[1]: [الطويل]

وأنتَ كثيرٌ يا ابن مروان كَوثرٌ ... وكان أبوك ابن العقائل كَوثرَا

وكضارب وكتاب فيحمل ما لم يعمل اشتقاقه عليه، فلذلك يقال وزن كنهور وهو السحاب العظيم فعلول ذكر في المفصل، وفي شرح الهادي في الرباعي الذي فيه زيادة واحدة بعد اللام الأولى، وذكر في شرح الهادي أنه إذا وقعت الواو غير أول مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً فلا تكون إلا زائدة، وتكون ثانية كما ذكرنا وثالثة كجدول ورابعة كما مر، وخامسة كعضرفوط.

بالرباعي من أولها **(إلا فيما يجري على الفعل)**، المضارع نحو يدحرج **(ولذلك)**، أي ولأجل أن الياء لا تزاد في أول الرباعي **(كان يستعور)**، وهو شجر يستاك به، والباطل وموضع عند حرة المدينة **(كعضرفوط)**، وهو العظاءة الذكر فالياء فيه أصلية **(وسلحفية)**، وهي دابة جلدها عظام **(فعلية)**، زيدت فيه الياء وهي رباعي للإلحاق بالخماسي نحو قُذَعْمِلة، والواو والألف زيدتا مع ثلاثة أصول **(فصاعدا)**، كجوهر وضارب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، ولذلك قالوا وزن كنهور وهو السحاب العظيم

قوله: **(يقال رجل كوثر)** يقال أيضاً بمعناه كثير كصقيل والعقيلة كريمة الحي، وكريمة الإبل وعقيلة كل شيء أكرمه. قوله: **(قال وأنت كثير)** أي كثير العطاء يا ابن مروان طيب أي طيب النفس والأصل: وكان أبوك ابن العقايل عطف بيان كوثرا. قوله: **(وخامسة كعضرفوط)** والألف أيضاً إذا كانت مع ثلاثة أصول فصاعداً لا تكون إلا زائدة سواء كانت ثانية نحو ضارب أو ثالثة نحو كتاب أو رابعة كحبلى، أو خامسة كحبنطى أو سادسة كبعثرى.

أحرف كيعقوب، فليست بزائدة، لأنّ الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أولها (إلّا فيما يجري على الفِعل) المضارع كيدحرج علَماً، فإنها حينئذ تكون زائدة، (ولذلك كان يَسْتَعُوْر) لموضع عند حرة المدينة، ولشجر يُستاك به، ولكِساء يُجعل على عجز البعير، وللداهية، وللباطل فَعْلَلُولا (كعَضْرَفُوط) لذكر العظا كما مرّ، فالياء أصلية (وسُلَحْفِيَة) لغة في سلحفاة لدابة جلدها عِظام وزنها (فُعَلِّيَة)، فالياء زائدة لِما مرّ، وزيادتها للإلحاق بقذعملة، (والواو والألف زيدتا) أي كل منهما (مع) أصول (ثلاثة فصاعدا) كجوهر من الجهارة، وهي الحُسن، وضارب وجدول وكتاب وعُرقُوَة وحُبلى وعضرفوط وحبنطا

(١) انظر: أساس البلاغة ١/ ٤٠١، والمخصص ١/ ٢٤٦، واللسان (كثر) ٥/ ١٣١.

إِلَّا فِي الأول، وَلذَلِك كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ.

جار قوله: (**إلا في الأول**) أي إلا في أول الكلمة فإنهما لا تزادان فيه، أما الألف فظاهر، وأما الواو فلأنها إن كانت مضمومة أو مكسورة تطرق إليها الهمزة كأجوه وأشاح، وإن كانت مفتوحة تطرق إليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول وإذا همزت لم يعلم أهي المنقلبة أم لا، ولذلك كان ورنتل وهو الداهية على وزن فعنلل كجخنفل وهو الغليظ الشفة.

نقره فعلول (**إلا في الأول**)، فإنه لا يزاد الألف في الأول وهو ظاهر؛ لأنه ساكن ولا الواو وذلك لأنه قد يكون في أول الكلمة واو فإذا زيدت عليها واو وأدخل عليها واو العطف أو غيره لصارت الكلمة عند النطق شبيهة بنباح الكلب (**ولذلك**)، أي لعدم زيادة الواو في أول الكلمة (**كان ورنتل**)، وهو الداهية على وزن فعنلل (**كجحفنل**)، بزيادة النون وهو الغليظ الشفة.

جما قوله: (**تطرق إليها الهمزة**) أي جوازاً مطرداً في نحو وجوه، وكذا في نحو وشاح عند المازني وسيأتي في الإعلال. قوله: (**وذلك في الاسم**) حال التصغير نحو وجه ثم وجيه، ثم أجيه. وفي الفعل عند بنائه للمفعول نحو: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1] [المرسلات: ١١] قرت بالوجهين. قوله: (**وإذا همزت لم يعلم أهي المنقلبة أم لا**) عورض بالأصلية، والجواب أنا لا نسلم لزوم اللبس فيها لجواز أن يعرف بالانقلاب باشتقاق وغيره، وفي معنى المعارضة قول شارح هذا يستلزم مزية الفرع على الأصل إذ لم يحترزوا منه في الأصول. قوله: (**كجخنفل**) أي الواو في ورنتل أصلية كالجيم في جخنفل. قوله: (**كجخنفل**) فيه إشعار بأن اللام في ورنتل أصلية وإليه ذهب بعض النحويين واختاره أبو حيان وغيره وقال ناظر الجيش: إنه الحق وذهب الفارسي إلى أنها زائدة واختاره ابن مالك والوزن فعنلل على القولين فليتأمل.

أنفا وقبعثرى وإربَعَاوَى (إلّا في الأوَّل) من الكلمة، فلا يُزادان فيه، إذ لا يمكن الابتداء بالألف، وأمَّا الواو فلأنها إنْ كانت مضمومة أو مكسورة يتطرق إليها الهمز كأُجوه وإِشاح، أو مفتوحة تطرق إليها الهمز عند صيرورتها مضمومة في الاسم مصغرا، وفي الفعل عند بنائه للمفعول، وإذا همزت لم يعلموا هي المنقلبة أم لا، (ولذلك)، أي ولكونها لا تُزاد أولا، (كان وَرَنْتَل) للداهية فَعَنْللا بأصالتها (كَجَحَنْفَل) لغليظ الشفة.

---

(١) قال: قرأ أبو عمرو وحده: (وقتت) بواو. الباقون: (أقتت) بألف.
وقول أبي عمرو: (وقتت) لأن أصل الكلمة من الوقت، ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً في نحو: وُجوه وُوعد، وثانية في نحو: أدْؤر فإنها تُبْدَل على الاطراد همزة. وقد حكيت الهمزة في نحو: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وهذا لا ينبغي =

وَالنُّونُ كَثُرَتْ بعد الْألف آخراً، . . . .

جار قوله: **(والنون)** أصل هذه الألف والنون أن يلحق بالصفات مما مؤنثه فعل نحو غضبان وعطشان وسكران؛ لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء من حيث إنها مشبهة بالأفعال والفعل أقعد في الزيادة من الاسم وزيادتها في الأسماء نحو عثمان وعمران للحمل عليها، رُوي أنه عليه السلام قال لقوم: " من أنتم؟ " فقالوا: نحن بنو غيان، فقال عليه السلام: " بل أنتم بنو رشدان" . . . .

نقره **(والنون كثرت)** زيادتها **(بعد الألف)**، الزائدة **(آخراً)**، سواء كانت خامسة أو سادسة أو سابعة نحو غضبان وعطشان ونحو الزعفران.

والعَبَوْثُران وهو نبت طيب الرائحة مما عرف اشتقاقه وعيره يحمل عليه فيحكم بالزيادة إلا أن يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه: إن نون مران أصل وأنه فعال من المرانة، وهي اللين. والمران بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو عنان فالنون فيه

جما قوله: **(والنون)** أي مما يعرف زيادته بالغلبة النون بعد الألف آخراً اعلم أن الألف والنون المزيدتين يلحقان الصفات التي مؤنثها فعلى كعطشان وغضبان والتي مؤنثها فعلانة كسيفان وندمان وتلحقان الأسماء كسلمان وعمران، وأولى هذه الأنواع الثلاثة بهما:

النوع الأول: لأنه وصف فهو شبيه بالفعل فهو أقبل للزيادة فإن قلت النوع الثاني: كذلك فالجواب أنه في نفسه قليل فلم يمكن ادعاء غلبتها فيه؛ لأن الغالب لا يكون في القليل وإنما يكون في الكثير، ومراد المصنف بالأصل هنا الغالب الجاري على مقتضى القياس.

قوله: **(والفعل اقعد في الزيادة)** لأنه وضع على أن تتغير صيغة بحسب معانيه بخلاف الاسم. قوله: **(والفعل اقعد في الزيادة من الاسم)** أي لأصالته في التصريف، ومن ثَمَّ تعددت الزيادة في أوله دون الاسم غير المناسب له إلا ما شذ من نحو انفعل وانزهو وإنما يكون التعدد فيه في آخره ومع ذلك لم يكثر فيه كثرته في الفعل أشار إلى ذلك ابن مالك وغيره. قوله: **(روي أنه عليه الصلاة والسلام)** هذا إشارة إلى جواز زيادة النون في الاسم سواء كان وصفاً أم لا.

قوله: **(بنو رشدان)** قال في القاموس: بنو رشدان ويكسر بطن كانوا يسمون بني غيان فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، وفتح الراء ليحاكي غيان.

أنصا (والنون كَثُرت) زيادتها (بعد الألف) المسبوقة بثلاثة أصول فصاعدا (آخرا)، نحو عثمان وسكران وسرحان وزعفران وعبَوْثران لنبت طيّب الرائحة، بخلاف نحو

= ولا يسوغ كما لا يسوغ في: هذا عدو، ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كل واحدة منهما لا تلزم، وزعموا أن في حرف عبد الله: (وقتت) بالواو.

ومعنى: (وإذا الرسل أقتت) جعل يوم الدين والفصل لها وقتاً، كما قال: (إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين)، وعلى هذا قوله: (إلى يوم الوقت المعلوم) [الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٦٥].

أَو ثَالِثَة سَاكِنة، نَحْو: شَرَنْبَثٍ وعُرُنْدٍ، . . . .

ي فما جاءك من هذا النحو فاحكم فيه بزيادتهما إلا أن يدل دليل على خلافه، كما قال سيبويه نون مران أصل وأنه من المرانة، وهي اللين، والمران بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو عنان وسنان، فالنون فيه أصلية إذ لم يتقدم ثلاثة أصول وتزاد أيضاً ثالثة ساكنة كثيراً كشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين لقولهم في معناه شرابث بضم الشين، وعرند وهو الغليظ من قولهم شيء عُرُدّ أي صلب، ولقولهم في معناه عرد قال الشاعر[1]: [الرجز]

والـــقَـــوْسُ فِـــيْـــهَـــا وَتَـــرٌ عُـــرُدٌ

ج أصلية؛ لأنه لم يتقدمه ثلاثة أصول **(و)**، كثرت زيادتها **(ثالثة)**، ساكنة **(نحو شرنبث)**، وهو غليظ الكفين والرجلين **(وعرند)**، وهو الغليظ من قولهم شيء عرد أي صلب، ولقولهم في معناه عرد، ولأنه ليس في الأصول نحو جعفر واللامان مختلفان

ف قوله: **(فماء جاءك من هذا النحو)** أي مما وقعت فيه النون آخراً بعد ألف مسبوقة بثلاثة أصول فصاعداً فإن فقدت الألف لم يحكم بزيادة النون إلا بدليل كبعثر وعرجون وحلزون وكرزين وغيرها. قوله: **(من هذا النحو)** أي في كل كلمة فيها الألف والنون. قوله: **(وأنه من المرانة)** بتخفيف الراء والدليل الذي تمسك به سيبويه في نون مران هو الاشتقاق وإلى هذا أشار بقوله وأنه من المرانة. قوله: **(وتزاد أيضاً ثالثة ساكنة)** زاد غيره أن يأتي بعدها حرفان وأن يكون غير مدغمة فلا يحكم بزيادتها في نحو عرند وعجنس إلا بدليل. قوله: **(شرابث)** إشارة إلى زيادة النون في شرنبث؛ لأن شرابث في معناه فوقعت موقع الألف، فلما كانت هذه النون بمنزلة الألف وجب الحكم بزيادتها؛ لأن الألف في مثل هذا الموقع زائدة. قوله: **(شيء عرد)** هو بفتح العين وسكون الراء. قال في القاموس: العرد الصلب الشديد المنتصب، والحمار والذكر المنتشر المنتصب ومغرز العنق، ثم قال، والعرند: بالضم الصلب كالعرد ككتف وعتل.

قوله: **(من قولهم)** إشارة إلى زيادة النون في عرند إلا أن الأول من جهة الاشتقاق، والثاني: من جهة المعنى.

ق سِنان وعِنان، نَعم، إنّ دلّ دليل على أصالتها كانت أصلية، كنون مران، لأنه من المرانة، وهي اللين، (و) كثرت زيادتها (ثالثة نحو شَرَنْبَث)، لغليظ الكفين والرجلين، وربما وصف به الأسد، وزيادتها فيه لموافقته معنى شُرابث بضم الشين، والألف فيه زائدة، فكذا النون، لتعاقبهما في الاسم على معنى، كما في ذلك، ونحوه كجرنفش لعظيم الجنبين وجُرافش بضم الجيم (و) نحو (عُرُنْد) للغليظ بزيادتها لعدم فُعُلل، بضم

---

(١) من رجز لعاصم بن ثابت الأنصاري قاله في (يوم الرجيع) وقاتل حتى قتل، وهو بتمامه في سيرة ابن هشام: (٣/ ١٦٢).

واطردت فِي الْمُضَارِع والمطاوع......................

ولأنه ليس في الأصول مثال جعفر بضم الجيم والعين، فإن قيل ففي كلامهم جبن وعتل قلنا المراد أن يكون اللامان مختلفين وكذا عصنصر وهو اسم جبل؛ لأنها ساكنة ثالثة في اسم على خمسة أحرف فيحكم بزيادتها؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة ألا ترى أنهما تعاقبتا على الكلمة الواحدة نحو شرنبث وشرابث والألف فيها زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فكذا ما وقع موقعها. وأشار المصنف بقوله كثرت إلى آخره إلى أن زيادة النون أولاً كنرجس، وثانياً كعنس، ورابعاً كرعشن، وإن وقعت في كلامهم كما ذكر المصنف كلا منها في موضع لكنها لم تكثر، وقوله بعد الألف شامل للخامسة كما ذكرنا من الأمثلة، والسادسة كالزعفران، والسابعة كالعبوثران وهو نبت طيب الريح، وقوله اطردت يدل على أن زيادتها في غير المضارع نحو نضرب والمطاوع نحو انقطع غير مطردة، ومعنى قولنا غير مطردة أنا لا نحكم بزيادتها إلا إذا دل دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكمنا بأصالة نون نهشل وهو الذيب والصقر أيضاً وعنتر وهو الذباب الأزرق وأما زيادتها في التثنية والجمع المصحح، والأمثلة الخمسة فقد مرت في النحو مع أن بعضها بعد الألف آخر، والبعض الآخر قريب منه فلذا لم يذكره المصنف ها هنا.

(واطردت)، زيادة النون **(في المضارع)**، المتكلم مع الغير نحو ننصر (و)، في **(المطاوع)**، كبابي الانفعال والافعنلال نحو قطعته فانقطع وحرجته فاحرنجم واطردت

قوله: **(المراد أن يكون اللامان مختلفين)** الفرق إمكان دعوى الفرعية عند تماثلهما عن فعلل كقنفذ للإدغام دون اختلافهما والعبوثران بفتحتين ومثلثة مضمومة وبفتح، والصقر بفتح الصاد وجاء بالسين والزاي أيضاً والعنتر بمثناة كجعفر وجندب في لغية. قوله: **(وكذا غضنفر)** عطف على شرنبث. قوله: **(في الأمثلة الخمسة)** وهي يفعلان ويفعلون وتفعلين. قوله: **(والبعض الآخر قريب منه)** أي لكونه بعد الواو مثلاً. قوله: **(لم يذكره المصنف)** لأن النون في بعضها بعد الألف وفي بعضها بعد الواو، وفي بعضها بعد الياء وهن متقاربات؛ لأنهن من حروف المد واللين فكأن ذكره الألف ذكر لهما تأمل.

الفاء والعين فيما اختلفت فيه اللامان بخلاف نحو جبق، وعتل، وأشار بقوله، والنون كثرت إلى آخره، أنّ زيادتها أولا كنرجس، وثانيا كعَنسل، ورابعا كرعشن، وإنْ وقعت كما ذكرها في محلها لم تكثر، (واطردت) زيادتها (في)، وفي نسخة مع (المضارع) المتكلم مع غيره، نحو نضرب، (و) في (المطاوع) نحو انقطع، واحرنجم، أمَّـا في غيرهما فلا، بمعنى أنَّـا لا نحكم بزيادتها إلّا إذا دلّ دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكم بأصالتها في نهشل للذئب، وللصقر، وفي عنتر للذباب الأزرق، وأمَّـا زيادتها في المثنى والمجموع على حدة، والأمثلة الخمسة، فقد مرت في النحو،

وَالتَّاء فِي تفعيل وَنَحْوه، وَفِي نَحْو: رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ. وَالسِّين اطردت فِي اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ فِي أسْطَاعَ قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَطَاع فمضارعه..............................

قوله: **(والتاء في التفعيل)** ونحوه من تفعل وتفاعل وفي نحو رغبوت وقد مر. والسين اطردت زيادتها في استفعل وشذت في اسطاع، قال سيبويه هو أطاع فمضارعه

(التاء)، بالزيادة **(في تفعيل ونحوه)**، نحو تفعل وتفاعل وتفعلل **(وفي)**، نحو **(رغبوت)**، زيادة التاء في نحوه كثيرة مطردة على ما يفهم من عبارته والسين اطردت في استفعل وشذت زيادته **(في اسطاع قال سيبويه هو أطاع)**، أي من أفعل من باب الأفعال **(فضارعه**

قوله: **(وشذت في اسطاع)** أي بقطع الهمزة أما اسطاع بوصلها فلغة في استطاع، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ﴾ [يس: ٦٧] أن يظهروه وجاء أيضاً استتاع بالتاء أي لأنهم حذفوا التاء كراهية ثقل اجتماعهما مع التاء لاتحاد مخرجهما أو التاء حذفت أولاً ثم أبدل من الطاء تاء، واقتصر المصنف كغيره على اسطاع. وقال ابن مالك في تصريفه: ولمدع أن يدعي زيادة السين في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبست المرأة إذا اشتهت الضغابيس[1] فأسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس[2] بمعنى قديم انتهى. قوله: **(قال سيبويه هو اطاع)** اعترض بأن المعنيين فيهما متباينان فمعنى استطاع قدر ومعنى أطاع انقاذ ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب إن استطاع بمعنى أطاع بل ذكروا أن العرب تقول اسطاع واستطاع واستاع بقطع الهمزة ووصلها وكل ذلك بمعنى قدر انتهى. والجواب في كتابي التعريف.

مع أنّ بعضها بعد الألف آخِرا، والبعض الآخر قريب منه، فلذا لم يذكره هنا، (والتاء) اطردت زيادتها (في تَفْعيل) كتقديس، (ونحوه) كتفعل وتفاعُل وتَفعال كتكلُّم وتضارب وتَرداد، (وفي) نحو (رَغَبُوت) وجبروت، وقد مرّ، (والسين اطردت) زيادتها (في اسْتَفْعَل) كاستخرج، (وشذّت) زيادتها (في اسْطاع، قال سيبويه هو) في الأصل (أطاع) من الاطاعة، (فمضارعه ....

(١) الضُغاب والضَغيب: صوت الأرنب. وقد ضَغَبَت تَضْغَبُ. وامرأة ضَغْبَة، أي مولعة بحي الضَغابيس، وهي صغار القِثّاء. [الصحاح: ١/ ٤١٠]

(٢) أبو عُبَيْد: القُدْمُوس: القديم، يقال: حَسَبٌ قُدْمُوسٌ: أي قديم، وقال جرير:

وابْنا نِزارٍ أَحَلّاني بِمَنْزِلَةٍ ... في رأسِ أرْعَنَ عادِيِّ القَدَامِيْسِ

وقال العجّاج يصف عَسْكراً كثيراً:

عَنْ ذي قَدامِيسَ لُهَامٍ لو دَسَرْ ... بِرُكْنِهِ أرْكانَ دَمْخٍ لا نْقَعَرْ

وقال آخر: =

يُسْطِيع بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفراء: الشاذ فتح الْهمزَة وَحذف التَّاء، فمضارعه بِالْفَتْح، ....

ج يسطيع بالضم، وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلها أطوع يطوع، وقال الفراء أصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح ثم إن بكراً يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث فيقولون اكرمتكس مررت

ق **يسطيع بالضم)**، لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف بالوضع فحرف المضارعة في مضارعه مضموم وفي غيره مفتوح وإنما زيدت ليكون جبراً لما دخل عليه من التغيير لأن أصله أطوع يطوع **(وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة)**، وجعلها همزة قطع وليس الشاذ زيادة السين **(وحذف التاء)**، من استطاع لأنه من باب الاستفعال **(فمضارعه يستطيع بالفتح** ....

ك قوله: **(ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير)** ذكر سيبويه أن السين زيدت عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها ومراده أنها زيدت عوضاً من ذهاب حركة العين منها؛ لأنه لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام في نحو لم يطع وأطعت وإلى هذا التوجيه أشار أبو البقاء فلا يرد اعتراض المبرد بأن الشيء إنما يعرض منه إذا فقد وذهب وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء.

قوله: **(لما دخل الكلمة من التغيير)** فإن فيه ثلاث تغييرات: ذهاب حركة العين، وقلب الواو ألفاً في الماضي، وياء في المستقبل، وتحريك الفاء اقليد.

قوله: **(وقال الفراء)** أي وغيره من الكوفيين.

قد يُسْطِيع بالضم)، وأصله يطيع، فالشاذ زيادة السين، قال أبو البقاء: وإنما زيدت ليكون جبرا لِما دخل الكلمة من التغيير، لأنّ أصلها أطوع يُطوع، (وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة)، وجعلها همزة قطع، (وحذف التاء)، لأنه في الأصل استطاع من الاستطاعة، (فمضارعه) يسطيع (بالفتح)، وأصله يستطيع ثم ردّ على الزمخشري دعواه أنّ سين

= نحنُ ضَرَبْنا العارِضَ القُدْمُوْسا ضَرْباً يُزِيْلُ الوَتَرَ المَخْموسا

وقال ابن عبّاد: القُدْمُوْس: العظيم من الإبِل.

والقُدْمُوْس: المَلِك الضَّخم.

والقُدْمُوْسَة: الصَّخرة العظيمة [العباب الزاخر: ١/ ١٦٤].

. . . .

بكس، وبني تميم الشين المعجمة وكلاهما في حال الوقف لإبقاء الكسرة إذ لو سكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث، وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما من الهمس، فعلم أن السين حرف جيء به لمعنى فعدها من حروف الزيادة غلط، وأيضاً فعدها يستلزم عد الشين أيضاً منها لكون كل منهما للمعنى المذكور وينبغي أن تعلم أنه إذا زيد شيء بحيث يصير مع المزيد فيه كشيء واحد لا ينافي ذلك كونه مما نحن فيه، أي من باب ذي الزيادة كألف ضارب وواو مضروب، وأما إن لم يصر مع الأول شيئاً واحداً بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة أخرى كسين اكرمتكس وهاء اخشه فلا يكون مما

. . . .

قوله: **(ثم إن بكراً)** هو بفتح الموحدة اسم قبيلة تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط.

قوله: **(وكلاهما في حال الوقف)** وذلك لأن الحرف الموقوف عليه يكون ضعيفاً، ولهذا يقويه بعضهم بالتضعيف فالحرف المهموس لضعفه يناسب الوقف؛ لأن الوقف محل الاستراحة فلا يناسبه الحرف القوي، والهمس نوعان:

لغوي: وهو مطلق الصوت الضعيف سواء كان من جماد أو حيوان في أي حرف كان وفي أي كلمة كان، واصطلاحي، وهو ضعيف خاص بأحرف مخصوصة وهي حروف ستشحثك خصفة، فالمراد بالضعف الأول المعبر عند بقوله لخفائهما اللغوي، وبالثاني المعبر عنه بقوله من الهمس الاصطلاحي.

قوله: **(فعدها من حروف الزيادة)** أي كما فعل الزمخشري.

قوله: **(من حروف الزيادة غلط)** لأنهم يريدون بحروف الزيادة حرفاً يزاد ولم يكن لمعنى.

قوله: **(يستلزم عد الشين)** أي عد الشين من حروف الزيادة وهذا ممنوع؛ لأن الشين ليس من حروف الزيادة. له.

قوله: **(لكون كل منهما)** إشارة إلى الجامع بينهما للمعنى المذكور وهو الفرق.

قوله: **(لا ينافي ذلك)** أي الزيادة لا الصيرورة على ما توهم ض.

. . . .

وعَدُّ سين الكَسْكَسَةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

نحن فيه ثم قيل الكسكسة بكسر الكاف؛ لأن السين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة فالحكاية أيضاً بالكسر والمختار أنها بالفتح؛ لأنها مصدر فعلل المأخوذ منه اشتقاقاً وهو مفتوح الفاء واللام الأول لا غير، ألا ترى إلى قولهم بسملة بفتح الباء في مصدر بسمل أي قال بسم الله، وإن كانت في بسم الله مكسورة، وكذا السبحلة في مصدر سبحل إذا قال سبحان الله، وإن كانت السين في سبحان الله مضمومة، واعلم أن كليهما - أعني إلحاق السين والشين - غير فصيح، حكى أن معاوية قال يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من جرم، وجرم من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم

وعَدّ سين الكسكسة)، غير المعجمة الملحقة بكاف الخطاب للمؤنث في حالة الوقف نحو اكرمتكس من حروف الزيادة **(غلط لاستلزامه شين الكشكشة)**، المعجمة أن لا تعد من حروف الزيادة؛ لأن كل واحد منهما إنما جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه

قوله: **(فالحكاية أيضاً بالكسر)** لأن الكسكسة حكاية قولهم كس كس في أكرمتكس ومررت بكس فينبغي هي أيضاً في المحل وهو كس كس في أكرمتكس ومررت بكس مكسورة.

قوله: **(لأنهما مصدر فعلل المأخوذة)** أي لم يقع النزاع في أن الفعل بفتح الكافين مع أنه دال على التلفظ بكاف المؤنث والسين بعده ولم يقل أحد بالكسر فيجب أن يكون مصدره كذلك لما استقر من كون مصدر فعلل فعللة. قوله: **(المأخوذ منه)** هو بالجر صفة فعلل، والضمير للفظ ليس وضمير وهو لمصدر. قوله: **(رجل من جرم)** وجرم من فصحاء الناس واو حال أو استيناف والجملة اعتراضية ض. قوله: **(فقام رجل من جرم)** هو بفتح الجيم وسكون الراء. قال الجوهري: وجرم بطنان من العرب أحدهما قضاعة، وهو جرم بن زيان. والآخر: في طي انتهى. ولعل المراد هؤلاء، وعبارة القاموس في الأولين بطن من قضاعة، وقضاعة بضم القاف وضاد معجمة حي من اليمن، وحمير كدرهم أبو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأول. قال في القاموس: وطمطمانيتهم بالضم ما في لغتهم من الكلمات المنكرة، والنبط بفتح النون والباء جيل ينزلون بالبطائح بين العراقين، والثيران بمثلثة، والذعر بضم الذال المعجمة.

الكسكسة من الزوائد، فقال: (وعدَّ سين الكَسْكَسَة)، وهي التي تلحق بكاف المؤنث في لغة بكر حالة الوقف نحو اكرمتُكِس، ومررت بِكِس؛ إبقاء لكسر الكاف فرقاً بينها وبين كاف المذكر، أي عدها من الزوائد (غلط، لاستلزامه شين)، أي عدّ شين (الكَشْكَشَة) في لغة بني تميم، حالة الوقف من ذلك، نحو أكرمتكِش، ومررت بكش من الزوائد، مع

. . . .

غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير.

فقال معاوية رضي الله عنه: من هم؟ قال قومي، والفراتية لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة؛ لأنهم خالطوا العجم، والنبط فتغيرت لغتهم، والكشكشة والكسكسة قد ذكرناهما سميا بذلك لتكرار الكاف مع السين أو الشين فيهما، والغمغمة أن لا يبين الكلام، وأصله أصوات الثيران عند الذعر وأصوات الأبطال عند القتال، والطمطمانية أن يكون الكلام شبيهاً بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر، أي في لسانه عجمة لا

لو وقف على الكاف زال كسرته فأبقى فرق بين المذكر والمؤنث فجيء به لإلقاء الكسرة؛ ولأن كل واحد منهما جيء بهذا المعنى فعده من حروف الزيادة غلط، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا زيد حرف لمعنى بحيث يصير مع المزيد فيه كلمة واحدة عد من باب ذي الزيادة كألف ضارب، وأما إذا لم يصر كذلك بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة كهذه السين وهاء السكت فلا يكون منه والكسكسة يروى بكسر الكاف؛ لأنه حكاية للكاف المكسورة، والمختار انفتح لأنه مصدر كسكس كالبسملة والسبحلة مصدري بسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله فالمصدر بفتح الفاء وإن كان الباء في بسم مكسورة والسين من سبحان الله مضمومة.

قوله: **(العجم والنبط)** النبط قوم ينزلون بالبطائح بين العراقين والجمع أنباط.

قوله: **(سميا بذلك)** صوابه سمي التلفظ بالكاف مع الشين أو السين بذلك لأنهما اسمان للتلفظ بهما لا لنفسهما يحتمل أن يقال ضمير سميا عائد إلى الكشكشة والكسكسة باعتبار المعنى وهو التلفظ المذكور وبذلك إشارة إلى لفظهما ض.

أنها ليست منها، ولأنّ العين جيء بها لمعنى كما تقرر، فعدها من الزوائد غلط، مع أنه يعتبر في المعدود منها أنْ يصير مع المزيد فيه كشيء واحد كألف ضارب، وما ذكر بخلاف ذلك، بل هو كلمة متصلة بأخرى كهاء السكت، قيل: وخصوا السين والشين بالزيادة في ذلك لخفائهما لِما فيهما من الهمس على إلحاقهما غير فصيح، والكسكسة قيل بكسر الكاف للحوقها كاف المؤنث، وهي مكسورة، فالحكاية أيضاً بالكسر، والمختار الفتح، لأنها مصدر كَسْكَس، بوزن فعلل، وهو بالفتح لا غير، بدليل فتح باء بَسملة، مصدر بسملَ، أي قال بسم الله، مع أنها مكسورة في بسم الله، وسين سبحلة مصدر سبحل، أي قال سبحان الله، مع أنها مضمومة في سبحان الله، قيل: وسمي المذكوران بالكسكسة والكشكشة لتكرر الكاف مع السين والشين فيهما.

وَأما اللَّامُ فقليلةٌ كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِي فَيْشَلَةٍ فَيْعَلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثير.

جار يفصح، وأما اللام فقليل زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد. حتى قال بعضهم: الياء في فيشلة وهو رأس الذكر وفي هيقلة وهو ذكر النعام، وفي ضيثل وهو الكثير من الماء والرمل وغيرهما زائدة ووزنهما فعيلة وفيعل فتكون من معنى فيشة ويهقة وطيس لا من لفظها وإن وافقتها في بعض الحروف كدمث دمثر، . . . .

نقره وأما اللام فقليلة زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة تشبيها بحروف العلة **(كزيدل)**، في زيد **(وعبدل)** في عبد **(حتى قال بعضهم في فيشلة)**، وهو رأس الذكر **(فيعلة مع فيشة)**، بمعناه **(وفي هيقل)**، وهو ذكر النعام **(فيعل مع هيق)**، بمعناه **(وفي طيسل مع طيس)**، للكثير من الماء وغيره **(فيعل)**، يحكم في هذه الأمثلة بزيادة الياء لا اللام وإن كانت اللام غير موجودة في هذه الأمثلة التي بمعناها ويكون من باب دمث ودمثر بمعناه وهو المكان اللين وذو رمل ولا يمكن أن يقال إن الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، والمختار زيادة اللام فيها، ولا اعتبار بمثل دمث ودمثر لقلته

جما قوله: **(وأما اللام فقليل زيادتها)** مثل ابن مالك بقحجل وهريل كزبرج للثوب الخلق قيل وفي اقتصاره عليهما دليل على أنه لا يعد اللام زائدة في زيدل وعندل وإن كانت فيهما زائدة لفوات الشرط وهو الامتزاج بالكلمة انتهى وقد يمنع فواته؛ لأن اللام فيهما لم ترد لمعنى فهي كسائر الحروف التي بنيت الكلمة عليها وإن كانت آخراً. قوله: **(حتى قال بعضهم)** قال ابن عصفور يمكن أن يجعل اللام في الثلاثة زائدة؛ أنه يقال في معناها فيشن وهيق وطيس وأن تجعل أصلية والياء زائدة؛ لأن زيادتها أوسع من زيادة اللام. قوله: **(لا من لفظها)** لأنها فعل والياء فيها أصل فيكون هي مأخوذة من معانيها لا من ألفاظها. قوله: **(وإن وافقتها)** فاعله ضمير عائد إلى الفيشالة إلى آخرها، والهاء عائد إلى فيشة إلى آخرها.

قوله: **(كدمث)** هو بفتح المهملة وكسر الميم ومثلثة يقال دمث المكان وغيره كفرح سهل ولان، وفي القاموس الدماثر بالضم السهل من الأرض، والجمل الكثير اللحم كالمدثر كعلبط وسبحل وجعفر انتهى. والهيق بفتح الهاء وسكون المثناة، والهقل بالكسر.

أنصا (وأَمَّا اللام فقليلة) زيادتها، لأنها أبعد حروف الزيادة شبها بحروف المد (كزَيْدَل وعَبْدَل) في زيد وعبد علمين، (حتى قال بعضهم في فَيْشَلَة) لرأس الذكر وزنها (فَيْعَلَة) بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (فَيْشَة) بمعناها الدال على العكس، (و) قال (في هَيْقَل) للذكر من النعام، وزنه (فَيْعل)، بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (هَيْق) بمعناه الدال على العكس، (وفي طَيْسَل) وزنه فَيْعَل بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (طَيْس) بمعناه الدال على العكس، وكلاهما للكثير من الرمل وغيره،

وَفِي فَحْجَلٍ ـ كجعفر - مَعَ أفْحَجَ. وَأما الْهَاء فَكَانَ الْمبرد لَا يعدُّها، وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْو: اِخْشَهْ؛ ....

جار وقالوا في فحجل أنه كجعفر مع أنه بمعنى الأفحج، وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه لكن المختار أن لام فيشلة وطيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد بمثل دمث ودمثر لقله والإلحاق بالأكثر أولى، وفي هيقل احتمال لقولهم هيق وهقل، وقول المصنف حتى قال بعضهم يدل على أنه استبعد الحكم بأصالة اللام فيها، وإنما قال كجعفر ليكون تصريحاً بأصالة اللام في فحجل، وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة وأورد عليه من خمسة أوجه:

الأول: قولهم اخشه أجاب المصنف عنه بأن ذلك لا يلزمه؛ لأنها حرف جيء به لمعنى فلا يكون من حروف الزيادة.

نقره والحمل على الأكثر أولى **(وفي فحجل كجعفر)**، يحكم بأصالة اللام فيه **(مع أفحج بمعناه)**، ولا لام فيه وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه.

(وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها) من حروف الزيادة **(ولا يلزمه نحو اخشه)**، مما ألحق به هاء السكت...

جما قوله: **(وفي هيقل احتمال)** أي احتمال الأصالة بدليل آخر وهو ثبوت أصالتها في هيقل فمن لا يعتبر باب دمث ودمثر يقول بزيادة اللام في غير هيقل، ويقول بأصالتها فيه لكن لا بالقياس إلى دمث ودمثر بل بالاشتقاق.

قوله: **(ليكون تصريحاً بأصالة اللام)** أي عدل عن الميزان إلى قوله كجعفر لذلك لأن الميزان وهو فعلل مشترك بين الثلاثي المزيد والرباعي المجرد.

قوله: **(حرف جيء به لمعنى)** هو بيان لحركة الوقف كما تقدم في بابه.

أنصا (وفي فَحْجَل) وزنه فَعْلَل (كَجَعْفَر) بأصالة اللام (مع) مجيء (أفْحَجَ بمعناه) الدال على زيادتها، ومعناهما الذي يتدانى صدور قدميه، ويتباعد عقباه، فتكون المذكورات مأخوذة من معنى المحذوف منها اللام، لا من لفظها وإنْ وافقتها في بعض الحروف كدَمِث ودِمَثر كما يأتي بيانه، والمختار أنّ لامها زائدة، ولا اعتداد بمثل دَمِث ودِمَثر لقلة مثل ذلك، والإلحاق بالأكثر أولى، وقال في الأخير كجعفر، ولم يقل فعلل، لأنّ فعللاً مشترك بين الثلاثي المزيد لاماً كقردد، وبين الرباعي المجرد، ففي ذكر جعفر تصريح بأصالة اللام. (وأمَّا الهاء فكان المبرد لا يعدّها)، من حروف الزيادة (ولا يلزمه) نقضا (نحو اخْشَهْ) مما زيد فيه هاء السكت، ....

فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه، وَإِنَّمَا يلْزمُهُ نَحْو أُمَّهَات وَنَحْو: [الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

جار **الثاني**: أنهم قالوا في جمع أم أمهات، وقال الشاعر:

إِنِّي لَدى الحَرْب رَخِيٌّ اللبب عند تَنَاديهم بهَالٍ وهَبِ
معتزم الصولة عالي النسب أُمَّهَتي خِنْدِفُ والياسُ أبي

واللبب: ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستيخار ويقال فلان في لبب رخي إذا كان في حال واسعة، ويقال اعتزمت على كذا بمعنى عزمت عليه، والاعتزام

نقره (**فإنها**)، أي فإن هاء السكت (**حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه**)، فلا يكون من حروف الزيادة (**وإنما يلزمه أمهات ونحو، امهتي خندف والياس أبي**، ....

لكر قوله: (**وقال الشاعر**) هو قصي بن كلاب وأتى بالواو؛ لأنه ليس استشهاداً لما قبله ولدي أخت عند، وخندف بكسر المعجمة ثم المهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث وإلياس سرياني استعملته العرب وهمزته همزة قطع كهمزة إسحاق وجاء عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] وصلها وبه قطع ابن مجاهد عن ابن عامر، ووجهه جعل اللام أداة التعريف زيدت في ياس كاليسع وعلى هذا يتخرج الوصل في الرجز؛ لأن اللفظ واحد ولا ضرورة إلى دعوى الضرورة كما سيأتي في الشرح.

قوله: (**إلياس بن مضر**) مضر اسم رجل هو أبو القبيلة لا اسم قبيلة حتى يكون غير منصرف.

فلا (فإنها) مع أنها ليست مع ما زيدت فيه كشيء واحد (حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه) فلا يعد من حروف الزيادة، (وإنما يلزمه) نقضا (أمّهات) في أمّات جمع أُم، وقد يقال أمهات في الأناسي، وأُمّات في البهائم (و) يلزمه (نحو) قول قصي بن كلاب:

إني لديّ الحرب رخِيَّ اللبَب
معتزم الصَّولة عالي النسب
أمهتي خِنْدِف وإلياسُ أبي

اللّبَب ما يُشد على صدر الدابة، ليمنع الرِّجل من التأخّر، ويقال فلان في لبب رخي، أي حال واسع، والاعتزام العزم، ولزوم القصد في المشي، وخِندِف اسمها ليلى، وسُميت به من الخندفة، وهي مِشية كالهرولة، وهمزة إلياس همزة قطع عند

وَأُمٌّ: فُعْلٌ بِدَلِيل الأمومة، . . . .

ك لزوم القصد في المشي، وخندف امرأة إلياس بن مضر واسمها ليلى نسب ولد إلياس إليها وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي مشية كالهرولة والهاء زائدة؛ لأن إما فعل بدليل الأمومة في مصدره وأمات في جمعه قال[١]: [المتقارب]

إِذِ الأَمَّــهَــاتُ قَـبَــحْــنَ الــوُجُــوْ ... هَ فَـرَجْـتَ الـظَّـلامَ بـأُمَّـاتِـكَـا

وأجيب عن ذلك بمنع أن إما فعل والهاء زائدة وسنده أن الهاء يجوز أن يكون أصلاً لما نقل خليل بن أحمد، في كتاب "العين" من قولهم تأمهت بمعنى اتخذت أماً، وهذا يدل على أصالة الهاء فيكون أمهة فعلية كأبهة وهي العظمة، ثم حذفت الهاء والتاء أيضاً فوزن أم فع فالأمومة فعوعة، ثم بتسليم أنه فعل لكن لا يلزم منه زيادة الهاء في امهة

ج **وأم فعل بدليل الأمومة)**، في مصدره فيكون الهاء زائدة. . . . .

ف قوله: **(وهي مشية كالهرولة)** الهرولة ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو صحاح.

قوله: **(أن أما فعل)** المشهور ضم الهمزة ويجوز كسرها.

قوله: **(وأمات في جمعه)** قال الموصلي: الغالب في الأناسي الأمهات وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وفي البهائم الأمات وربما جاء على العكس، وقد جمع الشاعر بين اللغتين في الأناسي قال:

إِذِ الأَمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوْه . . . . . البيت

قوله: **(فرجت الظلام)** أي القبح والعار.

قوله: **(ثم حذفت الهاء)** يوافقه ظاهر قول الجوهري وأصل أم أمهة فلذلك جمع على أمهات، وكأنه أراد أن إما مجرد من مزيد.

قوله: **(ثم بتسليم أنه)** عطف على قوله بمنع أي أجيب بمنع وتسليم.

ق الأكثر، وهمزة وصل عند الأقل، وعلى الثاني جرى الشاعر، (وأُمٌّ) وزنها (فُعْل، بدليل) مجيء (الأُمومة) في مصدرها، وأُمات في جمعها فأُمَّهَةْ فُعْلَهَةٌ بزيادة الهاء،

---

(١) البيت لمروان بن الحكم. و(قبحن الوجوه) بمعنى أخزينها وأذللنها، من قولهم: قبحه يقبحه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه. و (فرجت الظلام) بمعنى كشفته لغة في فرجه تفريجاً: يعني كشفه يزيد أن أمهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك.
والاستشهاد بالبيت في قوله (أماتكا) حيث استعمل الأمات في الإنسان على خلاف الغالب إذ الغالب استعمال الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم.
انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٦، وهمع الهوامع ١/٨٧.

وَأُجِيب بِجَوَاز أصالتها، بِدَلِيل تَأَمَّهَتْ، فَتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذفت الْهَاءُ أَوْ هُمَا أصلانِ، كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ، . . . .

جار: لجواز أن يقال هما أصلان فام فع وأمهة، فعلة كدمث ودمثر بمعنى وهو المكان اللين ولا يمكن أن يقال الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة ولذا يقال عين ثرة وسحاب ثَرّ أي كثير الماء ورجل ثرثار أي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده، فإنه لا يمكن الحكم بزيادة الثاء الثاني في ثرثار لما يلزم من الفصل . . . .

لقا: (**وأجيب بجواز أصالتها بدليل تأمهت**) أي اتخذت أما كذا ذكر خليل بن أحمد في كتاب العين وهذا يدل على أصالة الهاء (**فتكون أمهة فعلة كأبهة**)، وهي العظمة (**ثم حذفت الهاء**)، والتاء أيضاً فوزن أم فع فالأمومة فعوعة (**أو هما**)، أي أم وأمهة (**أصلان**)، بمعنى فأم فعل وأمهة فعلة (**كدمث ودمثر**)، بمعنى (**و**)، كعين (**ثرة**)، أي كثيرة الماء (**و**)، رجل (**ثرثار**)، أي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام. . . . .

كه: قوله: (**هما أصلان**) أي أم وأمهة.

قوله: (**ولا يمكن أن يقال**) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يكون الراء زائدة في دمثر وحينئذ تسقط قولهم إنهما أصلان.

قوله: (**عين ثره**) هو بفتح المثلثة وكذا ثرثار، والمهذار بمعجمة يقال هذر يهذر، ويهذر هذراً، والاسم الهذر بالتحريك.

قوله: (**لما يلزم من الفصل**) أي بحرف أصلي.

قوله: (**لما يلزم من الفصل**) أي لأنه يلزم التكرار مع وجود الفصل بينهما بحرف أصلي وهو الراء وذلك لا يجوز كما مر.

قة: (وأُجيب) عن ذلك أما يمنع أن أُمَّـا فُعْلٌ، والهاء زائدة، ويُسند (بجواز أصالتها بدليل مجيء (تَأَمَّهْتُ)، أي اتخذت أمّـا، (فتكون أُمَّهَةٌ فُعَّلَةٌ كأُبَّهَةٌ) للعظمة، (ثم حذفت الهاء) والتاء فوزن أم فع، وأمومة فعوعة، (أو) بمنع لزوم زيادة الهاء، بتقدير تسليم أنّ أمّـا فعل، ويُسند بجواز أنْ يُقال (هما أصلان)، فأم فعل، وأمهة فعّلة، (كدَمْثٍ ودِمَثْرٍ) للمكان اللين، فإنهما أصلان، إذ لا يمكن أنْ يُقال الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة، (و)كـ (ثَرَّةٍ وثَرْثارٍ) لمعنيين متقاربين، يقال: عين ثِرة، وسحاب ثَر أي، كثير الماء، ورجل ثرثار، أي مكثار مهذار، من الثرثرة، وهي كثرة الكلام، وترديده، إذ لا يمكن زيادة الثاء الثانية في ثرثار للزوم الفصل بين المكررين، . . . .

ولُؤْلُؤٍ ولآلٍ، وَيلْزمهُ نَحْو: ....

ﮞ وكذا لؤلؤ ولآل فإن لألأ لبائع اللؤلؤ ليس من لؤلؤ الرباعي؛ لأن فعالاً للنسبة لا يجيء إلا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم، فاللأل من ثلاثي لم يستعمل ذلك الثلاثي ولا يمكن أن تكون الهمزة الثانية في لؤلؤ زائدة وإلا لزم باب سلس، ثم قال في شرح الهادي: الحكم بزيادة الهاء أصح لقولهم أم بنية الأمومة، وقولهم تأمهت شاذ مسترذل ثم قال وفي كتاب "العين" من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع واعتقاد زيادة الهاء في أمهات أولى من اعتقاد حذفها من أمات؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف فيه، وأما نحو دمث ودمثر فقليل لا يعبأ به، ثم اعلم أن همزة إلياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة.

ﮟ **(ولؤلؤ ولأال)**، وهو بائع اللؤلؤ وهو ليس من اللؤلؤ إذ هو رباعي ولأال فعال للنسبة ولا يجيء إلا من الثلاثي وهو من ثلاثي غير مستعمل **(ويلزمه)**، أيضاً **(نحو**.........

ﮠ قوله: **(وإلا لزم باب سلس)** أي وهو قليل هذا، وقد منع شارح القياس، وفرق بين المقيس وما قيس عليه من دمث ودمثر ونحوهما بتحقيق دليل الأصالة فيها وأداء دعوى الزيادة إلى محذور بخلاف المقيس فإنه لا يجيء فيه من ذلك المحذور شيء انتهى. وأنت خبير بأن دعوى زيادة الهاء إنما استندت إلى ما نقل الخليل، وأن المذكورات لم تذكر على وجه القياس بل التنظير لتقريب ورود الناقص من معنى الزائد دون لفظه فلا أثر لما أبداه والله أعلم.

قوله: **(وإلا لزم باب سلس)** أراد بباب سلس كل كلمة فاؤه ولامه يكون من جنس واحد وهو غير جائز إلا نادراً.

ﮡ (و) كـ (لُؤْلُؤٍ ولَأْلٍ) لبائع اللؤلؤ، إذ الثاني ليس من الأول، لأنّ فعالاً للنسبة، لا يجيء إلا من الثلاثي كخباز وعطَّار، فللأل من ثلاثي لم يُستعمل، ولا يمكن القول بزيادة الهمزة الثانية من لؤلؤ، للزوم الفصل بين المكررين بحرف أصلي، هذا وقد قال بعضهم الراجح زيادة الهاء لِما مرّ وتامهت شاذ، ولأنّ ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه، وأمَّا نحو دَمِث ودِمَثر فقليل لا يعبأ به، وقول المصنف، وإنما يلزمه قد يميل إليه، ولهذا قيل: إنْ أُجيب لا يحسن بعد جزمه أولا باللزوم، (ويلزمه) أيضاً (نحو..

أهْرَاقَ إهْرَاقَةً.

جار: **الثالث**: أهراق في أراق بزيادة الهاء ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله؛ لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء فأدخلت عليه الهمزة، وأسكنت، وذكر في الصحاح أنه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الياء هراقة، أي صبه، وأصله أراق يريق إراقة، وأصل أراق إريق، وأصل يريق يريق، وأصله يؤريق، وإنما قالوا أنا أهريقه ولا يقولون انا أؤريقه لاستثقال الهمزتين وقد زال ذلك بعد الإبدال وفيه لغة أخرى، وهي أهرق الماء يهريقه إهراقاً على أفعل يفعل، قال سيبويه قد أبدلوا من الهمزة الهاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضاً من حذف العين؛ لأن أصل أهرق أريق وفيه لغة ثالثة، وهي أهراق يهريق إهراقاً فهو مهريق، والشيء مهراق ومهراق أيضاً بالتحريك

نقره: **اهراق يهريق اهراقة**)، فهو مهريق وذاك مهراق، ومهراق بالتحريك أيضاً، وفي الصحاح: هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة أي صبه، وفيه لغة أخرى أهرق الماء يهريقه إهراقا على وزن أفعل يفعل.

قال سيبويه: قد أبدلوا من الهمزة هاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة،

ك: قوله: (**الثالث أهراق**) هي اللغة الثالثة الآتية في كلام الجوهري، أما الهاء في الأخيرتين فلا تلزم المبرد؛ لأنها بدل من الهمزة فهي المزيدة لا الهاء وإلا لزم عد الطاء من حروف الزيادة لزيادتها في اصطبر ونحوه بالمعنى المذكور.

قوله: (**ثم أدخلت الألف بعد**) أي بعد الإبدال وصيرورتها كأنها من نفس الكلمة.

قوله: (**وفيه لغة ثالثة**) هذه اللغة الثالثة هي التي أوردها المصنف واعترض بها على المبرد، وأما على اللغتين الأخريين فلا يرد النقض؛ لأن الهاء فيهما نزلت منزلة الأصل؛ لأنه عوض من حرف أصلي فلا يكون زائداً فلا يرد عليه وفي مصدر هذه اللغة يجوز وجهان اهرياق واهراقه وأعل إهراقة كإجازة وهو الحذف والتعويض.

قه: أَهْراق) الماء (يهريق إهْراقَة)، فهو مهريق، والماء مهْراق بإسكان الهاء، ومهَراق بفتحها بزيادة الهاء، وأُجيب عنه بأنه شاذ كما في اسطاع يسطيع، وفيه لغتان أخريان، ذكرهما الجوهري هراق يهَريق بفتح الهاء هِراقة، وأهرق يهرق إهراقا، وأصل الكل أراق إراقة، وأصله أريَق يُريق، وأصل يُريق يؤريق، فأبدلوا من الهمزة هاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أُدخل عليها في اللغة الأولى والثالثة الألف، وتركت الهاء عوضاً من حذف العين في الثالثة، لأنّ أصلها أريق كما مرّ، ويؤخذ من خبر أمر

أَبُو الْحسن يَقُول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَعِ للمكان السهل، وهِبْلَعٌ للأكول من البَلْعِ، وخُوْلِفَ، . . . .

وهذا شاذ ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعاً بفتح الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل لغة في أطاع يطيع، فجعلوا السين عوضاً عن ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الهاء.

الرابع: أن أبا الحسن قال هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وجوابه أنه بعيد؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وقوله: هبلع للأكول من البلع، وإن كان أقرب مما قاله في هجرع، لكن العلماء خالفوه في ذلك، والاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلاً.

ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضاً عن حذف العين **(وقال أبو الحسن هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل)**، فحكم بزيادة الهاء وفيه بعد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل فلا يصير ذلك دليلاً على زيادتها **(وهبلع للأكول من البلع وخولف)**، أي أهل الاشتقاق خالفوا أبا الحسن في ذلك وإن كان أقرب مما قاله في هجرع؛ لأن الاشتقاق فيه ليس بواضح فلا يكون دليلاً على زيادتها . . . .

قوله: **(فكذلك حكم الهاء)** أي جعلوا الهاء عوضاً عن حركة عين الفعل؛ لأن أصل إهراق أريق قلبت الياء ألفاً، ثم أبدل الهمزة هاء وجعلت الهاء عوضاً عن ذهاب حركة العين، ثم أدخل الألف على الهاء فقال اهراق.

قوله: **(الرابع أن أبا الحسن)** هو الأخفش سعيد بن مسعدة، وهجرع وهبلع كدرهم، والجرع بالتحريك، والهركولة بكسر الهاء وفتح الكاف، والركل بفتح فسكون.

قوله: **(وإن كان أقرب)** لأن الأكل والبلع قريبان من حيث المعنى بخلاف الطويل والمكان السهل.

قوله: **(خالفوه في ذلك)** أي في كونها زائدة لمجيء درهم.

النبي صلى الله عليه وسلم "**بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ**"[1] لغة أخرى، وهي أَهَراق بفتح الهاء، ثم ذكر الإلزامين آخرين، والجواب عنهما، فقال: (وقال أبو الحسن الأخفش (هِجْرَع للطويل من الْجَرَع) بالتحريك (للمكان السهل، وهِبْلَع للأكول من البَلْع)، أي الابتلاع بزيادة الهاء فيهما (وخُولِف) أي خالفه فيهما العلماء، لعدم وضوح الاشتقاق فيهما، فلا يكون دليلا، . . . .

(١) رواه البخاري ومسلم.

وَقَالَ الْخَلِيل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُل فِي مَشْيِهَا، وخُولِفَ. فَإِنْ تعدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَة أُصُول حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَو فيهمَا كحَبَنْطيّ، ....

جار **الخامس**: أنه قال الخليل الهركولة للضخمة هفعولة من الركل، وهو الضرب بالرجل الواحدة فحكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم مما مر.

قوله: **(فإن تعدد الغالب)** مرتبط بقوله فإن لم تخرج فبالغلبة فكأنه قال يحكم بزيادة ما غلب زيادته إن لم يتعدد الغالب، وإن تعدد فإما أن يمكن جعل الجميع زائداً بأن يكون سوى المتعدد ثلاثة أحرف أصول أو لا، يمكن فإن أمكن حكم بالزيادة في المتعدد سواء كان ثلاثة أو اثنين نحو اهجيرى وهو العادة يحكم فيها بزيادة الهمزة والياء والألف قيل سميت بذلك؛ لأنه يهجر إليها في كل شيء، وكحبنطى وهو الصغير البطن، وقيل القصير يحكم فيها بزيادة النون والألف، وإن لم يمكن................

نقره **(و)**، قال **(الخليل الهركولة للضخمة هفعولة لأنها تركل في مشيها)**، والركل وهو الضرب بالرجل الواحدة **(وخولف)**، الخليل أيضاً لما ذكرنا الآن **(فإن تعدد الغالب)**، من حروف الزيادة **(مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها)**، أي في تلك الحروف المتعددة إن كانت أكثر من اثنين **(أو فيهما)**، إن كانتا اثنين **(كحبنطى)**، وهو الصغير البطن وقيل القصير القامة يحكم فيها بزيادة النون والألف لغلبة زيادة النون ثالثة ساكنة وزيادة الألف

جما قوله: **(يعلم مما مر)** وهو أن الاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلاً، وإنما قلنا ليس بواضح؛ لأنه لا مناسبة بين الركل الذي هو أخرب بالرجل وبين الهركولة هي الضخمة.

قوله: **(وكحبـ** تقدم تفسيره في التصغير.

أفضا (و) قال (الخليل هِـ لضخمة) وزنها (هِفْعَوْلَة) بزيادة الهاء، (لأنها تَرْكُل في مشيها)، من الركل، وهو الضرب بالرِّجلِ الواحدة، (وخُولِف) أيضاً لذلك، هذا كله فيما إذا كان ما غلبت زيادته في الكلمة حرفاً واحداً.

(فإنْ تعدد الغالب) اثنين فأكثر، فإنْ كان المتعدد (مع ثلاثة أصول) فأكثر (حُكم بالزيادة فيها)، أي في ثلاثة فأكثر، (أو فيهما)، أي في اثنين (كَحَبَنْطَىً) فإنّ نونه وألفه زائدتان لغلبة زيادة كل منهما في محلها، وكإِهْجِيرى وهي العادة، فإنّ همزته وياؤه وألفه زائدات، سميت بذلك وبهِجِّيري، لأنه يهجر إليها في كل شيء، وإنْ كان مع أصلين فقط تعيّن أحدهما، أو أحدها، وذلك ثلاثة أقسام، لأنّ الزنة إمَّا أنْ تخرج بتقدير أصالة أحدهما أو أحدها دون الباقي، أو بالتقديرين، أو لا يخرج بتقدير، وقد أخذ في بيان

فَإن تعيّنَ أَحدهمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَم ومَدْيَنَ، وهمزة أَيْدَعٍ، ويـاءِ تَـيَّـحَـانَ، . . . .

بل يتعين أحدهما وجب الترجيح، وذلك ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر أو خرجت على التقديرين أو لم تخرج أصلاً، فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر حكم بزيادته كميم مريم ومدين، وهو اسم مكان فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم فعيل وكثرة مفعل وكهمزة أيدع وهو الزعفران فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم فيعل وكثرة أفعل، وفيه نظر لوجود فيعل كصيقل وبيدر وكياء تيحان وهو الذي يقع فيما لا يعنيه فإنك تحكم بزيادتها دون التاء لوجود فيعلان نحو تيقان وهو النشيط وعدم تفعلان.

وقال المرزوقي في شرح الحماسة: التيحان المقدام وهو فيعلان بفتح العين ولا يجوز أن يروى بكسرها؛ لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح . . . .

في الآخر (**فإن تعين أحدهما**)، وذلك إذا لم يمكن جعل الجميع زائداً وهو على ثلاثة أقسام: أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما زائداً دون الآخر، وأن تخرج على التقديرين، وأن لا تخرج أصلاً، فشرع في القسم الأول بقوله (**رجح بخروجها**)، عن الأصول (**كميم مريم و**)، ميم (**مدين**)، وهو اسم مكان فإنه يحكم بزيادة الميم فيهما لا الياء لعد فعيل وكثرة مفعل (**وهمزة أيْدع**)، وهو الزعفران فإنه يحكم فيه بزيادة الهمزة لا الياء لقلة فيعل وكثرة افعل (**وياء تيحان**)، وهو الذي يقع فيما

قوله: (**على تقدير جعل أحدهما**) أي تقدير أصالة كل واحد من المتعددين. قوله: (**لعدم فيعل**) علل بهذا جرياً على ظاهر المتن فورد النظر ولو علل بالقلة كما فعل الشريف وغيره لم يرد، والظاهر أن هذا هو مراد المصنف لقوله في الشرح المنسوب إليه وفيعل بعيد.

قوله: (**كصيقل وبيدر**) صيقل السيف صقل السيف وسقله أيضاً صقلاً وصقالاً أي جلاء فهو صاقل، والجمع صقلة، والصانع صيقل والجمع صياقلة صحاح.

قوله: (**ولا يجوز أن يروى بكسرها**) كما روى الجوهري.

ذلك، وإنْ فرض المتعدد قبل الأمثلة حرفين مبتدئا بالقسم الأول، فقال: (فإنْ تعيّن) من غالبين (أحدهما) للأصالة، والآخر للزيادة لكونهما من أصلين فقط في كلمة (رُجِّح الزائد منهما (بخروجها)، أي الكلمة عن الأصول بهذا التقدير (كميم مريم ومَدْيَن) لمكان، فإنها زائدة دون الياء، لعدم فَعْيَل، وكثرة مَفْعَل، (و) كـ(ـهمزة أيْدَع) للزعفران، فإنها زائدة دون الياء لعزة فَيْعَل كصيقل وبيدر، وكثرة أفْعَل، (و) كـ(ـياء تَيَّحان) بفتحها للذي يقع فيما لا يعنيه وللمقدام، فإنها زائدة لعدم تَفعلان، وكثرة فَيْعلان كخيزران

وتـــاءِ عِـــزْوِيْـــتٍ. . . . .

فيبنى المعتل عليه قياساً، وفيعل كسيد من الأبنية المختصة بالمعتل، ومثل تحيان هيبان وهما صفتان حكاهما سيبويه بالفتح ومثالهما في الصحيح قيقبان وشيصبان، والقيقبان شجر يتخذ منه السروج. وقال ابن دريد هو بالفارسية آزاددرخت، والشيصبان اسم قبيلة من الجن، وكتاء عِزْوِيت وهو طائر واسم بلد فإنك تحكم بزيادتها وأصالة الواو دون

لا يعنيه فإنه يحكم بزيادة يائه لا تائه؛ لوجود فيعلان نحو تيفان وهو النشيط وعدم تفعلان، قال المرزوقي في شرح الحماسة: التيجان فيعلان بفتح العين ولا يجوز كسرها لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياساً (و) مثل **(تاء غزويت)**، وهو طائر واسم بلد فإنه يحكم بزيادتها وأصالة الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أصول ولا أصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل؛ لأن الواو إذا كانت

قوله: **(فيبنى)** هو منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النفي.

قوله: **(فيبنى المعتل عليه قياساً)** قال في الصحاح: هيبان بكسر الياء، أي جبان وفي حاشية الصحاح الهيبان بفتح الياء المنتفش الخفيف، وفي حاشية الصحاح أيضاً التيجان.

قال أبو العلاء المعري: ويروى بكسر الياء وفتحها، وكذا صحح في صحاحي بالحركتين، وقال سيبويه: لا يجوز أن يروى بالكسر إلى آخر ما ذكره المرزوقي إلا أنه ذكر مكان شيصبان سيسبان. ض.

قوله: **(وفيعل كسيد)** جواب سؤال وهو أن فيعلان فرع فيعل وفيعل جاء في المعتل مع أنه ليس في الصحيح فأجاب بأن فيعلاً من الأوزان المختصة بالمعتل هذا كلام المرزوقي، ويمكن أن يقال لم لا يجوز أن فيعلاناً أيضاً من الأوزان المختصة بالمعتل، والتقريب ظاهر لوجود فعليت كعفريت وكبريت.

قوله: **(وكتاء عزويت)** هو بمهملة وزاي قال في بغية الطالب: ويقال له غزويت أيضاً بغين معجمة، والبرطيل بالكسر الرشوة أيضاً والسي من السؤ والخلق بضمتين، والعثوثل بمثلثة مكررة، والقطو بفتح القاف وسكون الطاء، وادلولى بمهملة معناه أسرع وهو ما في الشرح كشرح الشريف تبعاً للصحاح وألفه عن واو وبمعجمة وألفه عن ياء معناه على ما فيها أيضاً

وسيسبان وطيلسان، (و) كـ (تاء عِزوِيْتٍ) لبلد، ولطائر، فإنها زائدة دون الواو، لوجود فِعليت كعفريت دون فِعْوِيل، ولا يجوز أن تكونا زائدتين، لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين، ولا أصليتين كقنديل وبَرطيل لحجر طويل قدر الذراع وشِنْطير لسيء الخلق

وطاء قَطَوْطيً، وَلَام ادْلَوْلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى،

جـ العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل، ولا يجوز أن يكونا زائدتين إذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين، ولا أن يكونا أصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل قدر الذراع، وشنطير وهو السيئ الخلق لما مر أن الواو إذا كانت مع ثلاثة أحرف أصول يكون زائداً أبداً إلا في الأول، وكطاء قوطوطي فإنك تحكم بزيادتها دون الألف لوجود فعوعل كعثوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء وعدم فعولي، والقطو مقاربة الخطو، وكلام أدلولي أي أسرع دون الفها لوجود أفعوعل كاعشوشب، وعدم افعولي. ومثل ادلولي من المعتل اقطوطي يقال قطا في مشيه يقطو واقطوطي مثله من

چ مع ثلاثة أصول تكون زائدة أبداً إلا في الأول (و)، مثل (**طاء قطوطى**)، من القطو وهو مقاربة الخطو (**ولام ادلولى**)، أي أسرع (**دون ألفهما لعدم فعولي**)، ووجود فعوعل كعَثَوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء (و)، لعدم (**أفعلولي**)، ووجود أفعوعل

ك انطلق مستخفياً، وفي القاموس انطلق في استخفا وذل وانقاد وفلان انكسر قلبه، وقال اليزدي: ومعنى ادلولى أسرع، وقيل انطلق على استخفا ومقتضاه أن اللفظ فيهما واحد وزوعالا يفتح الزاي من زعل كفرح، والطلح بفتح الطاء شجر عظام قول الشاعر[1]: [الرجز]

أَطْعَمْتُ راعيّ مِـــــنَ اليَهْيَرّْ

فَظَلَّ يَعْـــــــوِي حبطا بِشَرِّ

خَلْفَ اسْتِهِ مثـــــــلَ نَقِيق الهِرِّ

قوله: (**من العفر**) بالتحريك التراب سمي به؛ لأنه يصرح الناس إلى التراب. قوله: (**لا يكون على حرفين**) إذ التاء زائدة بالإجماع. قوله: (**كبرطيل**) البرطيل الرشوة أيضاً ض.
قوله: (**وشنطير**) بالظاء المعجمة في نسخته ض. قوله: (**إلا في الأول**) فإن قيل: الطاء ليست من حروف الزوائد فكيف ذكرها ها هنا قلت: إنما ذكرها باعتبار اشتراكها بحروف الزوائد في العلة التي هو المبحث لا لكونها من حروف الزوائد وزيادتها للإلحاق بعثوثل ض.

ق لِما مرّ أنّ الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة إلّا في الأول، (و) كـ (طاء قَطَوْطَيً) الثانية للمتبختر في مشيه، (و) كـ (لام اذْلَوْلَى) الثانية بالدال المهملة، أي أسرع، وبالمعجمة، أي انطلق في استخفاء فإنهما زائدتان فيهما (دون ألفهما، لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى)، ووجود فَعَوْعَل كعَثَوْثَل للطويل الضخم المسترخي الأعضاء، وافْعَوْعَل

---

(١) انظر: اللسان (هير) ٥/ ٢٦٩.

وواو حَوْلايَا. دون يائها، وَأول يَهْيَر والتضعيف دون الثَّانِيَة، . . . . .

ج القطو قيل في شرح الهادي: ألحقوا أولوي بأعروري وبنوه على الزيادة فلم تفارقه كما كان أعروري كذلك وكواو حولايا وهو اسم مكان دون يائها لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعلاي، وكالياء الأولى مع التضعيف من يَهْيَرّ دون الياء الثانية لوجود يفعل وعدم فعيل ذكر في الصحاح أن اليهير بتشديد الراء صمغ الطلح.

قال الشاعر[1]: [الرجز]

أَطْعَمْتُ راعيّ مِنَ اليَهْيَرِّ

وهو يفعل لأنه ليس في الكلام فعيل لكنه لم يذكر مثال يفعل، وقال المصنف: فيما فيه الزيادتان المفترقتان من شرح المفصل أنه أهمل الزمخشري مثال يفعل وهو يهير بمعنى الباطل ولم يذكر المصنف فيه مثالاً آخر يتحقق به أنه يفعل، وصاحب الهادي ذكر يهيراً في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع يلمع وهو السراب، ويرمع وقد فسرناه

ع كاعشوشب فيحكم بزيادة الطاء واللام فيهما لا الألف (و)، مثل **(واو حولايا)** وهو اسم مكان **(دون يائها)**، فإنه يحكم بزيادة الواو لا الياء لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعلايا **(و)** مثل **(أول يهير)**، وهو صمغ الطلح **(والتضعيف)**، أي تشديد الراء فإنه يحكم بزيادة الياء الأولى **(دون)**، الياء **(الثانية)**، لوجود يفعل وعدم فعيل ولم يذكر مثال يفعل بالتشديد، وذكر صاحب الهادي في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع يلمع وفي موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة الألف في آخره.

وقال يهيري: بمعنى الباطل وهو يفعلي كيحمري بمعنى الأحمر ويمكن أن يقال

ك قوله: **(وبنوه على الزيادة)** حتى يكون الزيادة كالأصل. قوله: **(وكواو حولايا)** لا بحث فيه في أن الألفين زائدتان لكن البحث في زيادة الواو والياء.

قوله: **(وهو يفعل)** هو من كلام الجوهري والضمير في لكنه له.

قوله: **(وقد فسرناه)** في شرح قوله والياء زيدت مع ثلاثة فصاعداً.

قـ كاعشوشب، ففي ذلك لف ونشر مرتب، وكادلولى من المعتل وزنا ومعنى اقطوطى، والقطو مقاربة الخطو، (و) كـ (واو حَوْلايا) لمكان، فإنها زائدة دون يائها، لوجود فوعالا كزوعالا للنشاط دون فَعْلايا، (و) كـ (أوَّل يَهْيَرّ)، أي يائه الأولى، (و) ثاني حرفي (التضعيف) فإنهما زائدان (دون) الياء (الثانية) لوجود يفعل، وعدم فَعْيَل، واليهيرّ بتشديد الراء، يقال لصمغ الطلح، وهو شجر عظام، وللباطل، وبتخفيفها يقال لصمغ الطلح أيضاً، وللحجر الصلب، وللسراب، واليهيرا بزيادة ألف مع التشديد، يقال

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٨٢.

وهمزة أَرْوَنَان دون واوها، وَإِن لم يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ؛ . . . .

ﮋ ويلمق وهو القباء فارسي معرب وفسره بالحجر الصلب وصمغ الطلح، والسراب وحكم بأن وزنه يفعل بالتخفيف، وذكره في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره، ويقال يهيري بمعنى الباطل وهو يفعلي كيحمري بمعنى الأحمر ولم يذكره فيما فيه زيادتان متفرقتان، فقد تعذر مثال يفعل بتضعيف اللام، ويدور في خلدي أنه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال يفعل بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال يفعل بتشديد اللام فقد تحقق يفعل بالتضعيف في الجملة، وفعيل غير موجود بوجه. والحمل على ما ثبت أولى وكهمزة أرونان يقال يوم أَرْوَنَان أي شديد الحر دون واوه؛ لعدم فعولان ووجود أفعلان وإن لم يأت إلا انبجان فإن الحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من حمله على ما لا مثال له يقال عجين انجيان أي مدرك

ﮋ إذا وقف عليه بالتشديد صار يفعل **(و)**، مثل **(همزة أرونان)**، يقال يوم أَرْوَنَان أي شديد **(دون واوه)**، لعدم فعولان ووجود أفعلان وإن لم يأت إلا أَنْبَجَانْ يقال عجين أَنْبَجَانْ أي مدرك منتفخ والحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من الحمل على ما لا مثال له، وفي الصحاح في بعض الكتب أَنْبَخَانٌ بالخاء معجمة، ثم قال فيه وسماعي بالجيم عن

ﮋ قوله: **(وفسره)** الضمير ليهير المخفف. قوله: **(وفسره بالحجر الصلب)** أي فسر يلحق بهذه الثلاثة لم يذكر في الصحاح من هذه المعاني الثلاثة شيئاً، والظاهر أنه نقله من غير إمعان النظر، بل كان في كلامه لف ونشر غفل عنه هذا الشارح ض. قوله: **(فإن لم تخرج)** أي فإن لم تخرج الكلمة عن أبنيتهم في التقديرين. قوله: **(ولم يذكره المصنف)** لا نسلم أنه لم يذكره المصنف بل هو داخل في قول المصنف في المتن فإن لم يخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ؛ لأنه أعم من أن يكن معه شبهة الاشتقاق أولاً ثم قال وقيل شبهة الاشتقاق أي إذا كان مع الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق ض. قوله: **(فقد تحقق يفعل بالتضعيف في الجملة)** قال اليزدي: الحمل على يفعل الفعل كيحمر أولى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل ولا يبنى على العارض القليل. قوله: **(يوم أرونان)** هو بفتح الواو قال في القاموس: الأرونان الصوت والصعب من الأيام ويوم أرونان مضافاً ومنعوتاً صعب وسهل ضد.

ﮋ للباطل، وزنه يفعلَى كيحمرى، بمعنى الأحمر، (و)كـ(همزة أَرْوَنَان) ليوم شديد، فإنها زائدة (دون واوه) لعدم فعولان، ووجود أفعلان، (وإنْ لم يأتِ) منه مع أَرْونانٍ (إلّا أَنْبَجان) للعجين المنتفخ، لأنّ الحمل على ما وجد، ولو مثالاً واحداً أولى من حمله على ما لا مثال له، قال الجوهري: هذا الحرف في بعض الكتب بالخاء معجمة، وسماعي بالجيم، عن أبي سعيد، وأبي الغوث، وغيرهما .**ثم بيّن المصنف القسم الثاني، فقال:**
(فإنْ خرجتا) أي الزنتان الحاصلتان بتقدير أصالة كل من الحرفين، وزيادة الآخر

فَإِن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف فِي تَئِفَّانٍ، وَالْوَاو فِي كَوَأْلَلٍ، وَنون حِنْطَأْوٍ وواوها، ....

ك منتفخ. ذكر في الصحاح أن هذا الحرف يعني انجبان في بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قيل فيه، وسماعي بالجيم عن أبي سعيد، وأبي الغوث وغيرهما.

قوله: (**فإن خرجتا**) لما فرغ من القسم الأول وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير كون أحدهما أصلاً دون الآخر شرع في القسم الثاني وهو أن تخرج على التقديرين فيرجح ها هنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في تيفان إذ فعلان وتفعلان لم يوجد في أبنيتهم لكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه فعلان يقال جاءنا على تيفان ذاك أي أوله، وكالواو في كوالل وهو القصير فإن فوعللا وفعأ للال لم يوجد لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه فعوعلل، ثم أنه قد علم مما مر أن نون حنطأو زائدة فلو جعلنا الهمزة أيضاً زائدة دون الواو لكان وزنه فنعألا ولم يوجد، ولو عكست لكان فنعلوا، ولم يوجد

ن أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما. وشرع في القسم الثاني بقوله (**فإن خرجتا**) عن الأصول على التقديرين (**رجح بأكثرهما**)، زيادة (**كالتضعيف في تيفان**) يقال جاء على تيفان ذاك أي أوله فإنه لم يوجد في الأصول فعلان ولا تفعلان لكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه فعلان (و) مثل (**واو كوألل**) وهو القصير فإنه لم يوجد في الأصول فوعلل ولا فعألل لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعلل (و) مثل (**نون حنطأو وواوها**) قد عرفت أن نونه زائدة فلو جعل همزته أيضاً زائدة دون الواو لكان فنعألا ولم

ك قوله: (**إذ فعلان وتفعلان لم توجد في أبنيتهم**) قال اليزدي: هكذا قال المصنف ومن قلده من الشارحين وفيه ضعف؛ لأن انتفاء تفعلان ممنوع إذ هو من زنات الفعل فهو موجود في الجملة واستشهد بما قدمه في يفعل بالتشديد ثم قال. واعلم أن شارحاً قال في باب يتحان أنه فعلان كتيغان وحكم ها هنا أن تيغانا فعلان تقلد المصنف ويوذن بأنه قد تخير فيه انتهى.

وأول كلامه من تصرفه واعتراضه على الشارح لظن الاتحاد، وليس كما ظن بل الأول بالفتح والقاف والثاني بالكسر والفاء.

ق عن الأصول (رُجِّح) الزائد بأكثرهما زيادة (كالتضعيف في تَئِفَّان) لأول الشيء، فياؤه الثانية زائدة دون تائه، لأنّ كلاً من فَعِلان وتَفِعلان، وإنْ لم يوجد في أبنيتهم، لكن زيادة التضعيف أكثر من زيادة التاء فوزنه فَعِلان، (و) كـ (الواو في كَوَأْلَل) للقصير، فإنها زائدة دون همزته، لأنّ كلاً من فوعْلَل وفأعلُل، وإنْ لم يوجد لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة حشوا، فوزنه فوعْلَل ملحقا بسفرجل، (و) كـ (نون حِنْطأْوٍ وواوها) فإنهما زائدتان دون همزتها، لأنّ زيادتهما أكثر من زيادتها، فوزنه فنعلولا فنعأل، ولا فعلأو، ولا

فَإِن لم تخرج فيهمَا رُجِّحَ بالإظهار الشاذ، وَقيل: بِشُبْهَة الِاشْتِقَاق،

جـ لكن زيادة الواو أكثر فوزنه فنعلو وقد بينا ما فيه من الكلام.

قوله: (فإن لم تخرج فيهما) هذا هو القسم الثالث وهو أن لا يخرج اللفظ عن الأصول على تقدير جعل أيهما فرض زائداً فحينئذٍ إما أن يكون هناك إظهار شاذ أو لا فإن كان فإما أن تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم يثبت شبهة الاشتقاق رجح بالإظهار الشاذ اتفاقاً، ولم يذكره المصنف لوضوحه فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فإما أن تثبت في أحدهما أو فيهما فإن ثبتت في أحدهما فقيل يرجح بالإظهار الشاذ وقيل بشهبة الاشتقاق،

قره يوجد ولو جعل الواو زائدة دون الهمزة لكان فنعلوا ولم يوجد أيضاً لكن زيادة الواو أكثر فوزنه فنعلو.

وشرع القسم الثالث بقوله: **(فإن لم تخرج فيهما)** عن الأصول أصلاً **(رجح بالإظهار الشاذ)** إن لم يكن فيه شبهة الاشتقاق بالاتفاق والمراد من شبهة الاشتقاق موافقة بناء لبناء كلامهم في الأصول ولم تعلم الموافقة في المعنى **(وقيل)** رجح **(بشبهة الاشتقاق)** إن ثبت في أحدهما وقيل رجح بالإظهار الشاذ. . . . .

لد قوله: **(فإن ثبت في أحدهما)** أي معارضة للإظهار الشاذ بأن كان في الكلمة إظهار شاذ يقتضي على أحد التقديرين وشبهة اشتقاق يقتضي الآخر.

قوله: **(فقيل يرجح بالإظهار الشاذ)** هذا هو المرجح وهو مذهب سيبويه والتوجيه كما اشار إليه الشارح أن ارتكاب المهمل أولى من ارتكاب حزم قاعدتهم المطردة ومنه يعلم الجواب عما يقال إن اعتبار الإظهار يستلزم شذوذات الكلمة واعتبار الشبهة يستلزم شذوذ وصفها وهو أخف انتهى.

فل فعلأل، وإنْ كانت الأربعة غير موجودة على مامر، وتقدم بيان معنى حنطأو، وزيادة نونه. **ثم بيّن القسم الثالث، فقال:**

(فإن لم تخرج) أي الكلمة، أو زنتها عن الأصول (فيهما)، أي في التقديرين، فإمَّـا أن يكون ثم إظهار شاذ أو لا، فإنْ كان فإمَّـا أنْ تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم تثبت رجح بالإظهاز الشاذ بالاتفاق، ولم يذكره لوضوحه وإنْ تثبت فإمَّـا أن تثبت في أحد التقديرين، أو فيهما، فإنْ ثبتت في أحدهما بأنْ كان في الكلمة إظهار شاذ على أحد التقديرين، وشبهة اشتقاق على الآخر، (رُجِّح) الزائد (بالإظهار الشاذ)، أي بالتقدير السالم منه، (وقيل بشبهة الاشتقاق)، ومعناها موافقة البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي، وقدمت ما هو قريب من ذلك، . . . .

وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَجَ ومَأْجَجَ .

ج ومن ثمة اختلف في يأجج اسم قبيلة ومأجج اسم مكان فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهو الإدغام عند اجتماع المثلين قال وزنهما فعلل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر من رجع بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم قال وزنهما يفعل ومفعل إذ وجد في بنائهم أج ولم يوجد يأج ومأج فجعله على بناء كلامهم أشبه، وفيه نظر لتعذر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم فثبت أن الأخذ بالإظهار

ن (**ومن ثم اختلف في يأجج**) اسم قبيلة (**ومأجج**) اسم مكان فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم هدم قاعدة معلومة وهي الإدغام عند اجتماع المثلين قال: وزنهما فعلل والجيم الثانية للإلحاق بجعفر ومن رجح بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء غير موجود في كلامهم وهو يأج ومأج، قال: وزنهما يفعل ومفعل؛ لأنه وجد في كلامهم أج فجعلهما على بناء

ك قوله: (**ومن ثَمَّ اختلف**) أي من أجل الاختلاف في سبب الترجيح. قوله: (**ومن ثَمَّ اختلف في يأجج**) هو غير منصرف وكذا وزنه الآتي. قوله: (**اسم قبيلة**) كما في القاموس ويأجج كيسمع وينصر ويضرب موضع بمكة. قوله: (**لئلا يلزم**) دليل قال. قوله: (**إذ وجد في بنائهم أجّ**) يقال أجت النار يوج أجيجاً وهو لهبها، وأج الظليم أجاً عدا وأج الماء أجوجاً صار أجاجاً. قوله: (**ولم يوجد يأج ومأج**) في الثاني نظر قال الجوهري وغيره: المأج الماء الأجاج، وقد موج يموج موجة فهو ماج، قال: فإنك كالقريحة حين تمهى شروب الماء ثم تعود ماجاً انتهى. فمأجج من باب مهدد.

قوله: (**وفيه نظر**) قد يدقع بأن النفي بعد الاستقراء يغلب معه ظن العدم وهو كاف في هذه المباحث وإلا تعذر الاستدلال على زيادة حرف بعدم النظير.

قوله: (**وفيه نظر**) أي في كلام من رجح بالاشتقاق وفي نظره نظر؛ لأن هذا كلام المستقرئ لكلام العرب، وفقدانه بعد التفحص البليغ يغلبه ظن عدمه وهي تكفي في الباب

قـ (ومن ثم) أي من هنا، وهو اختلافهم في المرجح، أي من أجل ذلك (اختلف في يأْجَج) لقبيلة (ومأْجَج) لمكان، فمن رجح بالأول لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة، وهي الإدغام عند اجتماع المثلين، قال وزنهما فعلل بزيادة اللام للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت أصلية لزم الإظهار الشاذ، ومن رجّح بالثاني لئلا يلزم بناء لم يوجد له أصل في كلامهم، قال وزنهما يفعل غير منصرف، ومفعل، إذ وجد في أبنيتهم أجّ من أجّت النار تؤجّ أجيجا، أي تلهبت، ولم يوجد يأج ومأج فجعله على بناء كلامهم أشبه، وضعف هذا بتعذّر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم، فالأخذ بالأول أولى على أنه قد وجد مأْج كما في القاموس، ووقع في الشروح أنّ مَن رجح بالثاني قال: وزنهما يفعل ومفعل،

وَنَحْو: مَحْبَبٍ - علماً - يُقَوِي الضَّعِيف، وَأُجِيب بوضوح اشتقاقه؛ . . . .

الشاذ أولى، ومعنى شبهة الاشتقاق أن يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي، ثم إنه وقع في الشروح أن من رجح بشبهة الاشتقاق، قال وزنهما يفعل ومفعل؛ لأن في بنائهم أج ومج، وذكر مج يوهم أن من قال بشبهة الاشتقاق يقول مأجج من المج، وليس كذلك وإلا كان وزنه عنده فأعلا لا مفعلاً.

قوله: (**ونحو محبب**) وهو عالم يقوى القول الضعيف وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل، فلو رجح بالإظهار لقيل وزنه فعلل، وجوابه إما بأنه علم وفي الأعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الإظهار الشاذ في العلم ترجيحها عليه في غيره، وإما بأن الاشتقاق واضح.

كلامهم أولى (**ونحو محبب علماً يقوى**) القول (**الضعيف**) وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل لو رجح بالإظهار الشاذ لقيل وزنه فعلل (**وأجيب**) بأنه رجح (**بوضوح اشتقاقه**) لا بشبهته. . . . .

وأيضاً لو لم يعتبر هذا لم يكن الحكم بعدم النظير في موضع وقد مرت قبل ذلك الحكم بعدم النظير في مواضع كثيرة ض.

قوله: (**وجوابه إما بأنه علم**) نقض هذا الجواب بيأجج ومأجج فإن كلًّا منهما علم وإن لم يكن من أعلام الأناسي.

قوله: (**في العلم ترجيحاً عليه**) هذا الجواب لا يصح؛ لأن يأجج ومأجج أيضاً علمان الأول لقبيلة، والثاني لمكان فكيف يفرق بينهما ومحبب من هذا الوجه ض.

لأنّ في بنائهم أجّ ومجّ وذكر مج يوهم أنّ من قال بالثاني يقول ماجج من المج، وليس كذلك، وإلّا لكان وزنه عنده فأعلا لا مفعلا، (ونحو مَحْبَب) عَلما بوزن جعفر (يُقوِّي الضعيف) من القولين، وهو الثاني، لأنّ وزنه مَفْعَلا بالاتفاق، فلو رجح بالأول لقيل وزنه فَعْلَل، والأحسن أن لا يجزم بذلك بل يقول وقُوي الضعيف بنحو محبب لقوله (وأجيب) عنه إمَّا (بوضوح اشتقاقه) من حبّ، وليس من شبهة الاشتقاق في شيء، وإمَّا بأنه عَلم، والأعلام يُغتفر فيها مالا يُغتفر في غيرها، كما مرّ، فلا يلزم من ترجيح الثاني على الأول في العلم ترجيحه عليه في غيره، . . . .

فَإِن ثبتَتْ فيهمَا بالإظهار اتِّفَاقاً كدال مَهْدَدَ؛ فَإِن لم يكن فِيهِ إِظْهَار فبشُبْهَةِ الِاشْتِقَاق كميم مَوْظَب. . . . .

جار قوله: (**فإن ثبت**) أي شبهة الاشتقاق لما فرغ مما وجد فيه شبهة الاشتقاق في أحد التقديرين شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين كمهدد اسم امرأة إن جعلت الدال زائدة كان من مهد، أو الميم كان من هد فتعين الترجيح بالإظهار فنقول الدال زائدة وإلا لوجب الإدغام ومهدد غير منصرف للتأنيث والعلمية.

قوله: (**فإن لم يكن إظهار**) لما فرغ مما وجد فيه الإظهار الشاذ شرع فيما لم يكن فيه الإظهار الشاذ، وقسمه ثلاثة أقسام، وذلك لأنه إما أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق أو لم يوجد فإن وجدت فإما في أحدهما أو فيهما.

أما القسم الأول: فأشار إليه بقوله فشبهة الاشتقاق فنقول إن وجدت شبهة الاشتقاق في أحدهما فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أو لا، فإن لم يعارضها أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم موظب مع الواو، فإنك إن جعلته مفعلاً كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشيء وظوباً، أي دام، وإن جعلته فوعلاً

نقره (**فإن ثبتت**) شبهة الاشتقاق (**فيهما**) أي في التقديرين (**فبالإظهار**) الشاذ (**اتفاقاً كدال مهدد**) اسم امرأة إن جعلت الدال زائدة كان من مهد وإن جعلت الميم زائدة كان من هد فتعين الترجيح بالإظهار فالدال زائدة للإلحاق وإلا لوجب الإدغام (**فإن لم يكن**) فيه (**إظهار شاذ**) وهو على ثلاثة أقسام: أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق في أحدهما، وأن يوجد فيهما، وأن لا يوجد في واحد منهما، وأشار إلى الأول بقوله: (**فبشبهة الاشتقاق**) إن لم يعارضها أغلب الوزنين (**كميم موظب**) وهو علم بقعة غير منصرف مع الواو فإنه إن جعل مفعلاً كان من وظب على الشيء وظوباً أي دام وإن جعلته فوعلا كان من مظب

جما قوله: (**وإلا لوجب**) فيه إدخال اللام في جواب أن وهو شائع في كلام المصنفين. قوله: (**كميم موظب**) بفتح الظاء قياسه بالكر؛ لأن معتل الفاء اسم المكان منه مكسور العين.

أقا (فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما)، أي في التقديرين (فبالإظهار) الشاذ يرجح الزائد (اتفاقاً)، إذ ليس حينئذ غيره، (كدال مَهْدَدَ) لامرأة فإنها زائدة دون الميم، إذ لو عكس لوجب الإدغام، فوزنه فعلل لا مفعل، فهو من المهد، لا من الهدّ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث، (فإن لم يكم إظهار شاذ)، وهو ثلاثة أقسام، لأنه إمَّا أنْ تثبت فيه شبهة الاشتقاق أو لا، فإن ثبتت فإمَّا في أحد التقديرين، أو فيهما، فإن ثبتت في أحدهما، ولم يعارضها أغلب الوزنين في الآخر (فبشبهة الاشتقاق) يرجح الزائد (كميم مَوْظَب) بالفتح لبقعة، فإنها زائدة دون الواو، لأنّ كلا من مَفْعَل وفَوْعَل، وإنْ وجد

وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيم أغلبهما عَلَيْهَا نَظَرٌ، . . . .

جـ كان من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب غير منصرف؛ لأنه علم بقعة وكذلك معلى؛ لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواوٍ، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة كان من ميم وعين ولام وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم معلت الشيء أخذته بسرعة، وإنما أورد مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب أو لا

ح وهو غير مستعمل بحكم بزيادة الميم (و) كميم (معلى) فإنه إن جعل مفعلاً كان من علا وهو مستعمل، وإن جعل فعلى كان من معل وهو غير مستعمل وفيه نظر، لقولهم معلت الشيء أي أخذته بسرعة، وإنما أتى بمثالين ليعلم أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب أو لا كما في معلى (**وفي تقديم أغلبهما**) أي أغلب الوزنين (**عليها**) أي على شبهة الاشتقاق (**نظر**) فمن قدمه على شبهة الاشتقاق نظر إلى أن الحمل على ما كثرت نظائره أَوْلَى من الحمل على ما قلت، ومن لم يقدمه عليها نظر إلى احتمال أن يكون رده إلى أغلب

قـ قوله: (**لأنه علم بقعة**) من الأعلام المرتجلة الغير الجارية على القياس؛ لأن مفعلاً المفتوح العين لا يجيء من المثال ولذلك كان وزن فوعل فيه أقيس.

قوله: (**لقولهم معلت الشيء أخذته بسرعة**) قالوا أيضاً معله عن حاجته أعجله وأزعجه كأمعله ومعل الحمار أسيل خصييه ومعل أمره عجل به وقطعه وأفسده ومعل ركابه قطع بعضها من بعض ومعل الخشبة شقها.

قوله: (**أقيس الوزنين**) لأن معتل الفاء لا يجيء منه اسم مكان إلا على مفعل بكسر العين فحينئذ أقيس الوزنين يعارض شبهة الاشتقاق.

قـ كمضرب وجوهر، لكن الترجيح بشبهة الاشتقاق أولى، لأنك إنْ جعلته مفعلا كان من وظبَ، وهو موجود، يقال وظب على الشيء وظوبا، أي داوم، أو فوعلا كان من مظب، وهو مفقود، وموظب غير منصرف للعلمية والتأنيث، (و) كـ (ميم مَعْلَى) فإنها زائدة دون الألف، لأنّ علو مستعمل دون معل، وفيه نظر، لأنه يُقال مَعَلْتُ الشيء اختلسته، ومعلت في السير أسرعت فيه، وأورد مثالين إشارة إلى أنه يرجح بشبهة الاشتقاق في ذلك سواء أعارضها أقيس الوزنين كما في موظب أم لا، كما في معلى، (وفي تقديم أغلبهما) أي الوزنين (عليها)، أي على شبهة الاشتقاق إذا عارضها (نظر) الأولى خلاف، والأصح تقديمها عليه، لجواز أنْ يكون رد اللفظ إليها رداً إلى تركيب

. . . .

كما في معلى، هذا إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره.

فقال المصنف: فيه نظر لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل، وردُّهُ إلى غيره أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردًّا إلى تركيب مستعمل، والرد إلى التركيب المستعمل أولى ولأجل أنهم يرجحون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا رمان فعال من رمن، وإن كان رمن غير مستعمل لا فعلان من رم أي أصلح لغلبتها أي لغلبة حرف التضعيف أو زنة فعال في نحو رمان من أسماء النبات نحو حماض وهو نبت له نور أحمر وتفاح وقلام لضرب من الحمض وعلام للحناء، وفي قولنا رمن غير مستعمل نظر لما ذكر المصنف في باب ما لا ينصرف من شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من رم أو من رمن بمعنى أقام.

الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل، ورده إلى غير أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردًّا إلى تركيب مستعمل، والرد إلى المستعمل أولى **(ولذلك)** أي لأجل ترجيح أغلب الوزنين عليها **(قيل رمان فعال)** من رمن وإن كان غير مستعمل وفيه نظر لأن رمن بمعنى أقام

قوله: **(قالوا رمان فعال)** قال المراد وغيره الصحيح أن نونه أصلية لا لكونه اسم نبات بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت زائدة لقالوا مرنة.

قوله: **(نحو حماض)** وكراث وقراص.

قوله: **(وهو نبت له نور أحمر)** قال الجوهري: والنور بفتح النون الزهر، والقلام بالقاف والعلام بالعين المهملة.

قوله: **(لما ذكر المصنف)** ذكر مثله الموصلي، والظاهر أنه أخذه منه ولم أظفر في الصحاح، ولا في القاموس باستعمال رمن بمعنى أقام.

مستعمل، ورده إلى أغلب الوزنين ردا إلى تركيب مهمل، والرد إلى المستعمل أولى، وقيل يقدم عليها؛ لأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره، (ولذلك)، أي ولترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق، (قيل رُمَّان) وزنه (فُعَّال) من رمن، وإنْ كان مهملا، لا فعلان من رمَّ، أي أصلح (لغلبتها)، أي لغلبة زِنة فعَال، وفي نسخة لغلبته، أي فعال (في نحوه) من أسماء النبات كتُفاح وكُرّاث، وحُماض، نبت له نور أحمر، وقُلام لضرب من الحمض، وعُلام للحناء، ومع ذلك

وَلذَلِك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لغلبتها فِي نَحوه، فَإِن ثبتَتْ فيهمَا . . . .

ثم اعلم أنه ذكر في الصحاح أنه قال سيبويه سألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به أي لا ندري من أي شيء اشتقاقه فنحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون، وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وهو البابونج وهو نور الأقحوان إذ يبس، والواحدة قراصة هذا هو المذكور في الصحاح، وهو يدل على أن وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان، وكأنه المختار عند المصنف، ولذلك قال، ولذلك قيل رمان فقال ولم يقل، ولذلك رمان فعال.

قوله: **(فإن ثبتت فيهما)** هذا هو **القسم الثاني من الأقسام الثلاثة** لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ أي إن لم يكن إظهار وثبتت شبهة الاشتقاق فيهما فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان فإن غلب أحدهما فإما أن يكون الوزن الآخر أقيس أو لا، فإن

مستعمل لا فعلان من رم وإن كان مستعملا **(لغلبتها)** أي لغلبة زنة فعال **(في نحوه)** أي في نحو رمان من أسماء النبات نحو حماض وهو نبت له نور أحمر وتفاح.

قال سيبويه: سألت الخليل عن الرمان إذا سمي به، فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون وهذا يدل على أن وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان، وكأنه المختار عند المصنف، ولذلك قيل رمان فعال ولم يقل ولذلك كان رمان فعالاً، وأشار إلى القسم الثاني بقوله: **(فإن ثبت)** أي شبهة الاشتقاق **(فيهما)**. . . . .

قوله: **(من الحمن)** هو بسكون الميم القرد كالحمنانة.

فالأصح في رُمّان عند المصنف اقتضاء كالخليل وسيبويه صريحا أنّ وزنه فُعلان تقديما لشبهة الاشتقاق عند الأول، ولكونه أغلب في النبات عند الآخرين، والأصح فيه عند المرادي كالأخفش أنّ وزنه فُعّال؛ لكونه أغلب في النبات عند الأخفش، ولثبوت نونه في الاشتقاق عند المرادي، مستدلا بقولهم مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان، قال: ولو كانت زائدة لقالوا مرمة، قلت: ويؤيده ما ذكره المصنف في شرح المفصل أنّ رمن جاء بمعنى أقام، ففيما ذكر أنه مهمل نظر، (فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما)، أي في التقديرين

رجح بأغلب الوزنين، وَقيل: بأقيسهما، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ

لم يكن الآخر أقيس رجح بأغلب الوزنين كحومان واحده حومانة وجمعها حوامين وهي أماكن غلاظ فإنه فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع أنه لا يعارضه أقيس الوزنين والحمنانة القراد وإن كان الوزن الآخر أقيس كمورق وهو علم قيل هو مفعل من الورق؛ لأنه غلب وقيل هو فوعل من المرق؛ لأنه لو كان مفعلاً لكان الراء مسكوراً الآن قياس ما زيد فيه الميم من مثله أن يكسر عينه كموعد هذا إذا غلب أحد الوزنين فإن لم يغلب أحدهما بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق من الظرفين؛ لأن

رجح بأغلب الوزنين) إن لم يكن الوزن الآخر أقيس **(وقيل)** رجح **(بأقيسهما)** وإن كان الآخر أغلب **(ومن ثم)** أي من أجل أنه رجح بأغلبهما مع عدم الأقيس ومع وجوده فيه خلاف **(اختلف في مورق)** وهو علم فقيل هو مفعل من الورق لأنه أغلب وقيل هو فوعل من المرق؛ لأنه لو كان مفعلاً لكان الراء مكسوراً؛ لأن مثل ما زيد فيه الميم من المعتل الفاء الواوي الذي حذف واوه في المستقبل ولم يكن لامه حرف علة أن يكسر عينه كموعد **(دون حومان)** واحده حومانة وجمعه حوامين وهي أماكن غلاظ فإنه لم يختلف

قوله: **(مع أنه لا يعارضه)** فإن فعلان وفوعالا موجودان كسمنان وتوراب للتراب ولم يكن أحدهما أقيس.

قوله: **(وهو علم)** قال في القاموس ومروق كمقعد ملك الروم ووالد طريف المدني المحدث.

قوله: **(قيل هو مفعل الخ)** استغنى بهذا عن جواب الشرط والتقدير وإن كان الوزن الآخر أقيس ففيه خلاف والمفهوم من عبارة المتن ترجيح الأغلب أيضاً هنا، وهو مذهب الأكثر وكلام الشارح لا يدل عليه.

قوله: **(وقيل فوعل من المرق)** أي مرقة الطعام.

(رجح بأغلب الوزنين) إنْ كان أحدهما أغلب، (وقيل بأقيسهما) إنْ كان أحدهما أقيس، (ومن ثَم)، أي ومن هنا، وهو اختلافهم في المرجح، أي من أجل ذلك (اختُلف في مَوْرِقٍ) بالفتح اسم رجل فمن رجح بالأول، قال وزنه مَفْعِل من وَرَق بزيادة الميم، لأنه أغلب من فَوْعَل، يقال ورقتُ الشجرة إذا أخذت ورقها، ومَن رجح بالثاني قال وزنه فَوْعَل من مرق بزيادة الواو؛ لأنه أقيس من مَفْعَل، لأنه لو كان مفعلا لكسرت الراء، لأنّ قياس ما زيدت الميم في مثله مما هو معتل الفاء أنْ تكسر عينه كموعد وموجل. . . .

دون حومانٍ؛ فَإِن نَدَرَا احتملهما كأُرْجُوانٍ؛ فَإِن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الِاشْتِقَاق فيهمَا فبالأغلب، . . . .

الفرض كأرجوان ويقال له بالفارسية أرغوان احتمل أن يكون أفعلانا كأفعوان من رجوت وأن يكون فعلوانا من الأرج كالعنفوان لأول الشباب.

قوله: (**فإن فقدت شبهة الاشتقاق**) فيهما هذا هو **القسم الأخير من الأقسام الثلاثة** لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ أي فإن لم يكن فيه إظهار شاذ، وفقدت شبهة الاشتقاق فيهما أي في التقديرين، أعني تقديري أيهما فرض أصلاً أو زائداً فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان فإن غلب أحدهما فيحكم بالأغلب . . . .

فيه وهو فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع عدم معارضة أقيس الوزنين (**فإن ندرا**) أي الوزنان ولم يغلب أحدهما مع شبهة الاشتقاق فيهما لأنه المفروض (**احتملهما**) أي اللفظ الوزنين (**كأرجوان**) ويقال له بالفارسية أرغوان فإنه يحتمل أن يكون أفعلانا كأفعوان من الرجاء وأن يكون فعلوانا من الأرج كالعنفوان لأول الشباب. وأشار إلى القسم الثالث بقوله: (**فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما**) ولم يكن ثم إظهار شاذ (**فبالأغلب**) إن كان . . . .

قوله: (**احتمل أن يكون أفعلانا**) هذا هو المفهوم من كلام الجوهري وغيره ونقل عن سيبويه أنه قد يدعي أنه أغلب لاشتهاره في الاسم والصفة دون فعلوان، قال سيبويه: ويكون على فعلوان في الاسم نحو العنظوان والعنفوان ولا نعلمه جاء وصفاً انتهى. قوله: (**احتمل أن يكون افعلانا**) ينبغي أن يكون أفعلان بلا تنوين ولكن جاء به على المذهب الضعيف وهو أن الميزان ليس بعلم ض. قوله: (**وأن يكون فعلوانا**) المراد جواز كل من الاعتبارين صرح به اليزدي، والأرج بفتح الراء. قوله: (**من الأرج**) الأرج، والأريج تفوح ريح الطيب يقول أرج الطيب بالكسر يأرج أرجاً وأريجاً إذا فاح توفيحت رائحة الطيب أي توقدت صحاح.

قوله: (**ليحكم بالأغلب**) على تقدير زيادة الهمزة وزنه أفعل وهو موجود كأفضل وأحمر، وعلى تقدير زيادة الألف وزنه فعل وهو أيضاً موجود كعلقي لبنت وسلمى لامرأة وفقد شبهة

(دون حَوْمان) للمكان الغليظ، والواحدة حومانة، وجمعها حوامين، فإنه لم يختلف فيه، بل وزنه فَعْلان من الحَوْم، لا فَوْعال من الحمن، لغلبة فعلان، مع أنه لم يعارضه أقيس الوزنين، والحمنانة القراد، هذا إنْ لم يندر الوزنان، (فإنْ ندرا احتملهُما)، أي اللفظ (كأُرْجُوان) لصبغ شديد الحمرة، ويقال له بالفارسية أرغوان، فإنه يحتمل أن يكون وزنه أَفْعُلانا كأفعوان من رجوت، وأن يكون فُعلُوانا من أرج الطيب بالكسر يأرج إذا فاح كالعنفوان لأوَّل الشباب، (فإن فُقِدت شبهة الاشتقاق فيهما)، أي في التقديرين (فبالأغلب) من الوزنين يرجح . . . .

كهمزة أَفْعَى وأَوْتَكَانٍ، وَمِيم إِمَّعَةٍ؛ . . . .

كأفعى فإنه أفعل لا فعلى لغلبة وزن أفعل، وكأوتكأن وهو القصير فهو أفعلان كأنجبان لا فوعلان كحوتنان بالتاء والثاء أيضاً، وهو اسم بلد لكثرة افعلان بالنسبة إلى فوعلان وفيه نظر؛ لأنه قد جاء فوعلان كثيراً كحوقران اسم رجل وحوثنان بالتاء اسم أرض وبالثاء كذلك، ولم يأت أفعلان إلا أنجبان وأرونان، اللهم إلا أن يقال زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة، لكن قوله بعد ذلك فإن ندرا لا يساعد على هذا كأمعة

(كهمزة أفعى) فإنه أفعل لا فعلى لغلبة أفعل (و) كهمزة **(أوتكان)** وهو القصير فإنه أفعلان كانبجان لا فوعلان كحوتنان بالتاء وبالثاء اسم بلد لأن زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة (و) مثل **(ميم إمعة)** وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد فإنه فعلة كدِنَّمَة وهو القصير لا أفعله كإنفحة لغلبة فعله على أفعلة. . . . .

الاشتقاق فيهما إذ ليس لنا تركيب من أفع ولا من فعو فحكم بزيادة الهمزة فيكون أفعل؛ لأنه أغلب وأكثر. قوله: **(وفيه نظر)** لما عرفت قبل ذلك من فعوة السم لحدته ض. قوله: **(كأفعى)** في التمثيل به نظر؛ لأن الكلام فيما فقدت فيه شبهة الاشتقاق في التقديرين، وقد قالوا فعوة السم كما تقدم. قوله: **(وكأوتكان)** إن جعلنا الهمزة زائدة فوزنه أفعلان وهو موجود كأبيحان وإن جعلتنا الواو زائدة فوزنه فوعلان وهو أيضاً موجود كحوتنان وفقد شبهة الاشتقاق فيهما إذ ليس لنا تركيب من من أتك ولا من وتك فحكم بزيادة الهمزة فيكون وزنه أفعلان لا فوعلان؛ لأن أفعلان أغلب وأكثر. قوله: **(وإن ندار لا يساعد)** لأن ضمير ندرا عائد إلى التقديرين الأول الهمزة والراء. قوله: **(اسم رجل)** وهو لقب الحارث بن شريك؛ لأن قيس بن عامر حقره بالرمح حين خاف أن يفوته. قوله: **(وكأمعة)** إن جعلنا الهمزة زائدة فوزنه أفعلة، وإن جعلنا التضعيف زائدة فغيرته فعلة وكل منهما يوجد، وليس تركيب أمع ولا من ممع فيحكم بزيادة التضعيف ليكون وزنه فعلة لأنها أغلب.

(كهمزة أفْعى)، فإنّ زيادتها أغلب من زيادة ألفه، فوزنه أفْعَل لا فَعْلَى، لأنّ أفعل أغلب، مع فقد شبهة الاشتقاق، لفقد افع وفعو (و) كهمزة (أَوْتَكان) للقصير فإنها أغلب من واوه، فوزنه أَفْعَلان كأنبجان، لا فَوْعلان كحوتنان بمثناة فوقية أو بمثلثة لأرض، لأنّ أفعلان أكثر من فوعلان مع فقد أتك ووتك، واعترض عليه كونه أكثر بأن فوعلانا جاء كثيرا كحوقران اسم رجل، وحوتنان، ولم يجئ على أفعلان إلّا أنبجان وأرونان، ويُجاب بأنهم نظروا إلى أكثرية أفعل ولو بلا ألف ونون، (و) كـ(ميم إمَّعَه) للذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، فإنها أغلب من همزته، فوزن إمعة فِعَّلة كدِنّمة للقصير لا إفعلة

فَإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُسْطُوَانَةٍ، إِن ثبتَتْ (أُفْعُوَالَةٌ) وَإِلَّا (فَفُعْلُوَانَةٌ) . . .

جار وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، ووزنها فعلة كديمة وهو القصير لا أفعلة كأنفخة؛ لأن فعلة أكثر من أفعلة وإن لم يغلب أحدهما بل ندر الوزنان احتملهما كأسطوانة فإنه إن ثبت أفعوالة فهو إما أفعوالة لثبوته حينئذٍ أو فعلوانة كعنفوانة، وإن لم تثبت أفعوالة تعين أن يكون فعلوانة، ثم أشار إلى أنه لا يجوز أن يكون أفعلانة؛ لأنه لو كان أفعلانة لم تحذف اللام في جمعه لكنها حذفت إذ الياء في أساطين زائدة قطعاً وليست بدلالة عن الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلا والوسط حرف مد زائد كمصابيح، ولو كان اسطوانة أفعلانة لقيل في الجمع أساط أو أساطي كما قيل في جمع أقحوان أقاح وأقاحي، وحاصل هذا الكلام أن أسطوانة لا

نقره (**فإن ندرا**) أي الوزنان (**احتملهما كأسطوانة إن ثبتت أفعوالة**) فهو إما أفعوالة لثبوته حينئذٍ أو فعلوانة كعنفوانة (**وإلا**) أي وإن لم تثبت أفعوالة (**ففعلوانة**) على التعيين. . . .

جما قوله: (**وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد**) يقال له أمع أيضاً، ويقال هو أمع وأمعة أي متبع الناس الطعام من غير أن يدعى ولمن يقول دائماً أنا مع الناس. قال الجوهري: ولا يقال ذلك للنساء، وفي القاموس: ولا يقال امرأة إمعة أو قد يقال والديمة والدِنَّامة بكسر داليهما وتشديد النون الذرة أيضاً. قوله: (**إن ثبت أفعوانة**) كأقحوانة.

قوله: (**لأنه لو كان أفعلانة**) يعني أن يكون الواو أصلية. قوله: (**بغير هاء التأنيث**) احترز به عن زنادقة ونحوه. قوله: (**لقيل في الجمع أساط أو أساطي**) لأن أصله أساطي بعد قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها، ثم عوض عن المزيدتين وهما الألف والنون اللتان في الأسطوانة المحذوفتين هنا كما عوض في مغيليم تصغير مغيلم.

فلا كإنفحة[1]، لأنّ فعّلة أكثر من إفعلة، هذا إنْ لم يندر الوزنان، (فإنْ ندرا احتملهما)، أي اللفظ (كأُسْطوانة) فإنه (إنْ ثبتت أُفْعُوالَة) في الكلام احتمل الوزنين أفعوالة وفعلوانة كعنفوانة لندرتهما مع فقد سطن وأسط (وإلّا) أي وإنْ لم تثبت أفعوالة (فـ) وزنه (فُعْلُوانَة) فقط، وخرج عما نحن فيه لعدم احتماله وزنا آخر، إذ لا يحتمل أفعوالة لعدم

(١) إِنْفَحَةُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ أَوْ تَشْدِيدِهَا وَقَدْ يُقَالُ مِنْفَحَةٌ أَيْضاً وَهِيَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ أَصْفَرُ يُعْصَرُ فِي صُوفَةٍ مُبْتَلَّةٍ فِي اللَّبَنِ فَيَغْلُظُ كَالْجُبْنِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِكُلِّ ذِي كَرِشٍ وَيُقَالُ كَرِشُهُ إِلَّا أَنَّهُ مَا دَامَ رَضِيعاً سُمِّيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِنْفَحَةً فَإِذَا فُطِمَ وَرَعَى فِي الْعُشْبِ قِيلَ اسْتَكْرَشَ أَيْ صَارَتْ إِنْفَحَتُهُ كَرِشاً. [المغرب: ٢/ ٣٢٠]

لَا (أُفْعُلانَةٌ) لمجيء أَسَاطِيْنَ.

الإمالة

يجوز أن يكون أفعلانة لمجيء أساطين، ثم إن ثبتت أفعوالة فهو إما أفعوالة أو فعلوانة لندورهما وعدم التركيب من أسط وسطن، وإن لم يثبت أفعوالة فتعين أن يكون فعلوانة ولا يكون مما نحن فيه.

الإمالة

قوله: **(الإمالة)** مصدر قولك أملت الشيء إمالة إذا عدلت به عن الجهة التي هو

(لا أفعلانة لمجيء أساطين) في جمعه بحذف الواو وليست الياء بدلاً من الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا والوسط فيه حرف مد زائد ولو كان أسطوانة أفعلانة لقيل في جمعه أساط.

الإمالة

(الإمالة) في اللغة مصدر من أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي

قوله: **(وعدم التركيب من أسط وسطن)** أي فقد شبهة الاشتقاق في التقديرين. قوله: **(فتعين)** صوابه أن يقول تعين بلا فاء تأمل. قوله: **(أن يكون فعلوانة)** ذكر في الصحاح أنه لا يجوز أن يكون اسطوانة فعلوانة؛ لأن الواو حينئذٍ زائدة إلى جنبها زائدتان الألف والنون وهذا لا يكاد يكون. قوله: **(ولا يكون مما نحن فيه)** أي لأن الكلام فيما تردد بين وزنين نادرين.

قوله: **(مما نحن فيه)** على هذا التقدير يلزم أحد الوزنين على التعيين وهو خلاف الفرض؛ لأن الفرض أن يكون الوزنان نادرين.

الإمالة

قوله: **(الإمالة)** أي من جملة أحوال الأبنية الإمالة.

ثبوته، و(لا أُفْعُلانة لمجيء أساطِين) في جمعه، أي لأنه لو كان وزنه أفعلانة لم تحذف لامه في جمعه، لكنها حذفت، إذ الياء في أساطين زائدة، لا بدل من الواو، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء تاء تأنيث إلّا والوسط حرف مد زائد كمصابيح، ولو كانت أسطوانة أفعلانة لقيل في الجمع أساط، أو أساطي، كما يقال في جمع أقحوان للبابونج، وهو نبت طيّب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر أقاح وأقاحي، وأصل أقاح أقاحوا، فأعلّوا الواو إعلالها في الغازي، ثم أعلوا الياء إعلالها في قاضٍ، وأقاحيّ بياء مشددة؛ عوضاً عن المحذوف.

الإمــــالة

أَن يُنْحَى بالفتحة نَحْو الكسرة، ....

فيها من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد، وهي في الاصطلاح أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة أي هي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، ثم إن كان هناك ألف فلا محالة تصير بين الألف والياء وهذا التعريف أولى من قولهم أن ينحى بألف نحو الياء، ومن قولهم إن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء؛ لأن الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرر فلا يكون ما ذكروه جامعاً.

هي فيها، ومن مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح **(أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة)** بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة وقيل بالألف نحو الياء، وقيل بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، والمختار تعريف المصنف لأنه شامل بجميع الأقسام؛ ولأنه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رحمة ومن الكبر ومن المحاذر فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن تكون إمالة

قوله: **(وفي الاصطلاح أن ينحى بالفتحة)** من نحوت أي قصدت أي يقصد بالفتحة قصد الكسرة. قوله: **(وهي في الاصطلاح أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة)** ثم إن وصل الإنحاء بها إلى حد لو زاد صارت الألف ياء صارت إمالة محضة، وكبرى وهي المرادة عند الإطلاق وإلا سميت صغرى وبين بين، وبين اللفظين، والغرض الأصلي من الإمالة مطلقاً تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض؛ ليحسن الصوت ويخف النطق؛ لأن الفتحة والألف يطلبان أعلى الفم، والكسر والياء على العكس فإذا تجاوزوا حصل التنافر فإذا قربت الفتحة من الكسرة، والألف من الياء جرى اللسان على نمط واحد وهي لغة قيس وتميم وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا في مواضع قليلة.

قوله: **(ثم إن كان هناك)** أي بعد الفتحة تصير بين الألف والياء نحو عماد.

قوله: **(ومن قولهم إن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء)** قد يجعل الواو للتنويع فلا يرد ما قاله وعبارة كثير أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وحينئذٍ يكون هذا التعريف أولى من الأول لاقتضاء ذلك أن العدول بالألف لازم ليس من مسمى الإمالة مع أنها بمقتضى المعنى السابق مقصودة بها.

وهي لغة الانحراف عن القصد. واصطلاحاً (أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة)، أي عدول بها عن استوائها إلى الكسرة بأن تُشرب شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة. ثم إن كان ثَمة ألف مِيلت الألف نحو الياء، وتعريفها بذلك أولى من تعريفها بأنْ يُنحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، ومن تعريفها بأن يُنحى

وسببُها قصدُ الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء، أَو لكَون الْألف مُنْقَلِبَةً عَن مكسور..............................

ك قوله: **(وسببها)** قسم المصنف الكلام في هذا الباب قسمين: قسم في الحرف والكلمات التي تشابهه مما لا يدخلها الإمالة، وقسم فيما لا يكون كذلك.

أما القسم الثاني فالفتحة الممالة فيه إما أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن كانت بعدها ألف، فالكلام فيه إما في سبب الإمالة أو مانعها، والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوزاً لا موجباً فلهذا يجوز تفخيم كل ممال؛ لأنه الأصل، إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقة، وإذا أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحروف أن لا تمازج صوته صوت غيره، ولا يجوز إمالة كل مفخم؛ لأنها تحتاج إلى سبب فتنتفي عند انتفائه والسبب المقتضي للإمالة إما أن يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة أو لا، فإن كان في تلك الكلمة فإما أن يكون في الألف الكائن بعد الفتحة أو لا، فإن لم يكن في

جو **(وسببها)** المجوز لا الموجب؛ ولذا يجوز تفخيم كل ممال؛ لأنه الأصل، لأن الأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره **(قصد المناسبة)** اللفظية والتقديرية **(لكسرة)** لا ضمة ولا فتحة لعدم مناسبتهما الإمالة **(أو ياء)** وهما الأصل في باب الإمالة ورجوع بواقي الأسباب إليهما ولذلك قدمهما واختلف فيهما فقيل الكسرة أقوى لأن تسفل اللسان بها أكثر من تسفلها بالياء وقيل الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف والحرف أقوى لقيامه بنفسه ولأن الكسرة بعضها **(أو لكون الألف منقلبة عن مكسور)**

لنـ قوله: **(فالكلام فيه)** أي في هذا القسم الذي يكون فيه بعد الفتحة الممالة ألف. قوله: **(كانت حقيقية)** أي منتسبة إلى صفة مخرجها وصفتها وهما الحلق والانفتاح أي خالصة غير مشوبة بغيرها بخلاف الممالة فإنها مشوبة بمخرج غيرها.

قوله: **(لأنه الأصل)** الضمير للتفخيم.

قوله: **(أن لا يمازج صوته صوت غيره)** الأحسن هنا أن يكون المفعول مقدماً.

قاً بالألف نحو الياء، لأنّ كلا منهما غير جامع، لأنّ الفتحة قد تُمال منفردة، كما يأتي، وليست الإمالة دأب جميع العرب، فإن الحجازيين لا يميلون، وأحرص الناس عليها بنو تميم، (وسببها) المجوِّز لها (قصد المناسبة) لأحد سبعة أشياء (لكسرة أو ياء) بخلاف الضمة والفتحة، وغير الياء من الحروف، (أو لكون الألف منقلبة عن) حرف (مكسور،

أَو يَاءٍ، أَو صائرةٌ يَاء مَفْتُوحَة، أَو للفواصل، أَو لإمالة قبلهَا على وَجه. فالكسرةُ ....

الأُلف، فإما أن يكون حركة أو حرفاً، فإن كانت حركة فلا تكون إلا الكسرة إذ الضمة والفتحة لا تناسبانها وهو ظاهر فحينئذٍ، إما أن تكون الألف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو أو لا فإن تكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة إما ملفوظة أو مقدرة، فإن كانت ملفوظة فإما أن تكون ....

سواء كان المكسور واواً أو ياء **(أو عن ياء)** سواء كانت الياء مكسورة أم لا **(أو)** لكون الألف **(صائرة ياء مفتوحة)** نحو دعى في دعا وحبليان في حبلى أما إذا صارت ياء ساكنة كما في قيل مجهول قال فلا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت ولا سيما إذا كان من حروف العلة **(أو)** قصد المناسبة **(للفواصل)** أي لرؤوس الآيات؛ لأن رعاية المناسبة فيها مهمة عندهم، ولذا يمال لها ما لا يمال لغيرها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، فإنه يمال للفواصل مع أن ألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من الضحوة وإذا لم يقع في الفواصل لا يمال؛ لأن كسرته المقدرة عارضة فلا تأثير لها **(أو)** قصد المناسبة **(لإمالة قبلها)**، أي قبل الألف؛ لأنه لو لم يمل حينئذٍ لزم العدول من سفل إلى علو، وهو مستكره وأما إذا كانت الإمالة بعد الألف فلا يستكره؛ لأنه إنما يلزم منه العدول من علو إلى سفل وهو أسهل ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسر رائه لا يميلون ألفه.

قال المصنف في شرح "المفصل": الإمالة للإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين، لأنها ليست كسرة محققة ولا ياء، فلا يلزم من اعتبارهما في مناسبتهما للإمالة اعتبار ما نحى به نحوهما وإليه أشار بقوله: **(على وجه)** وأجاز بعضهم الإمالة لإمالة بعد الألف ومنه قراءة بعضهم **(اليتامى)** و**(النصارى)** بإمالتين أميلت الألف الأخيرة؛ لأنها تنقلب ياء في التثنية نحو يتاميان ونصاريان فإن تثنية الجمع جائزة على تأويل الجماعتين ثم أميلت الأولى لإمالة الثانية، ثم شرع في تفصيل ما أجمله بقوله: **(فالكسرة)** الملفوظة ....

قوله: **(فإن كانت حركة)** ألحق تاء التأنيث وإن كان الضمير الذي فيها راجعاً إلى السبب المقتضي وهو مذكر نظراً إلى خبرها وهو مؤنث.

قوله: **(وتمال أيضاً نحو شملال)** لأن الساكن حاجز غير حصين فهو كالمعدوم.

أو) عن (ياء، أو) لكونها (صائرة) في حيز (ياء مفتوحة، أو للفواصل) قبلها أو بعدها (أو الإمالة قبلها) لا بعدها (على وجه) ضعيف.

ثم أخذ في بيان السبعة، فقال: (فالكسرة) إنْ كانت ....

قبل الْألف نَحْو: عِمَادٍ، وشِمْلالٍ، وَنَحْو: دِرْهَمَانِ سوَّغَةُ خَفَاء الْهَاء مَعَ شذوذه، . . . .

جا قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فإما أن يكون بينها وبين الحرفين التي عليها الفتحة فاصل أولاً، فإن لم يكن فيمال نحو عماد، وإن كان فالفاصل إما حرف فاصل فيمال أيضاً نحو شملال وهي الناقة المسرعة أو غير ذلك، ولا يمال حينئذٍ سواء كان الفصال حرفاً متحركاً نحو هذا عيناهما أو أكثر من ذلك نحو قتل قنباهما، وأما نحو أن ينزعها ودرهماً ودرهمان فأميل لخفاء الهاء مع شذوذه، وفي التمثيل بنحو درهمان نظر، لجواز

نقـ (**قبل الألف في نحو عماد**) مما لم يكن بين الكسرة وبين الحرف الذي عليه فتحة الألف فاصل فيمال (**و**) نحو (**شملال**) مما يكون بينهما حرف ساكن هو الناقة المسرعة فيمال أيضاً (**ونحو درهمان**) مما يكون بينهما حرفان والمتحرك منهما الهاء (**سوغة خفاء الهاء مع شذوذه**) وفيه نظر لجواز أن يكون إمالته لأجل كسرة النون فلا تكون شاذًّا، ولكن لا

لـ قوله: (**نحو فتل قنباهما**) هو بكسر القاف وتشديد النون المفتوحة نبه به على امتناع الإمالة في غير المدغم من باب أولى.

قوله: (**قنباهما**) القنب الحبل قيد بعضهم في المتن بسكون النون حتى يرد عليه هذا ض.

قوله: (**وأما نحو أن يزرعها ودرهماً فأميل**) أي بشرط أن لا يضم ما قبل الهاء فإن انضم نحو هو يضربها لم تجز الإمالة لحجز الضمة بين الألف والكسرة قاله أبو حيان.

قوله: (**لخفاء الهاء**) فكأنها لخفائها كالعدم فلم يبق الفاصل إلا حرف ساكن ويجوز معه الإمالة. قوله: (**بنحو درهمان**) قيد بعضهم في المتن بسكون النون حتى لا يرد عليه هذا ض.

فـ (قبل الألف)، فإنما تكون سببا (في نحو عِماد وشِمْلال)، مما يكون بينها وبين الألف حرف أو حرفان، أولهما ساكن، بخلاف نحو شملال بفتح الميم أو تشديدها، والشملال الناقة المسرعة، (ونحو دِرْهمان) كعندها وبهنباء مما يكون بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف أحدها ساكن وأحد الآخرين هاء لا ضم قبلها (سوَّغه) أي جوّز إمالته (خَفاء الهاء) فلم يُعتد بها فكأنه من قبيل شملال وعماد هذا (مع شذوذه)، وكنحو درهمان فيما ذكر نحو يريد أنْ ينزعها مما يكون بين الكسرة والألف حرفان متحركان أحدهما هاء لا ضم قبلها، واعترض على التمثيل بدرهمان، لجواز أنْ تكون إمالته لكسرة النون، فلا يكون شاذا، ولا مما نحن فيه إلّا أنْ يُقال لا اعتداد بكسرة النون، لسقوطها عند الإضافة، والأولى أنْ يُجاب بما أجاب به بعضهم من أنّ المثال مقيد بسكون النون، ولِخفة الهاء أجازوا في نحو مهاري جمع مهرية من الإبل إمالة الهاء

وَبعدهَا فِي نَحْو: عَالم، وَنَحْو من كَلَام قَلِيل لعُرُوضِهَا، بِخِلَاف" مِنْ دَارٍ، للراء، وَلَيْسَ مُقدَّرُهَا الْأَصْلِيّ كملفوظها على الْأَفْصَح، كجادٍّ

ڔ أن تكون إمالته لأجل النون المكسورة فلا يكون شاذًّا أو لا يكون مما نحن فيه، إلا أن يقال لا اعتداد بكسرة النون؛ لأنه يسقط عند الإضافة، هذا إذا كانت الكسرة قبل الألف فإن كانت بعدها فالكسرة إما أصلية أو عارضة، فإن كانت أصلية فيمال نحو عالم، وإن كانت عارضة، فإما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فإمالته قليلة نحو من كلام، بخلاف ما لو كانت على الراء نحو من دار، لما فيها من التكرار، فكأنها كسرتان هذا كله إذا كانت الكسرة ملفوظة، وإن كانت مقدرة فزوالها إن كان بطريق اللزوم كما في جاد ....

ﮒ يكون مما نحن بصدده إلا أن يقال لا اعتبار بكسرة النون لزوالها بالإضافة (و) الكسرة **(بعدها)** أي بعد الألف **(في نحو عالم)** مما كانت الكسرة أصلية فيمال **(ونحو من كلام)** مما كانت الكسرة عارضة فيها وعلى غير الراء **(قليل لعروضها)** والمراد بالكسرة العارضة ما كان مجيئها في الكلمة لأمر في بعض أحوالها كحركة الإعراب **(بخلاف نحو من دار للراء)** لما في الراء من التكرار فكأن فيها كسرتين فيمال كثيراً **(وليس مقدرها)** أي مقدر الكسرة **(الأصلي)** اللازم تقديرها في جميع الأحوال **(كملفوظها)** فلا يمال **(على الإفصاح كجاد)** أصله جادد ....

ﮃ قوله: **(فإن كانت بعدها الخ)** يفهم من تقريره أنه يشترط في كون الكسرة المتأخرة سبباً للإمالة اتصالها بالألف، فإن فصل بينهما فصال امتنعت بخلاف المتقدمة وهو كذلك. قال الموصلي: والفرق أن الكسرة قبل الألف أقوى في السببية منها بعدها. قوله: **(كما في جاد)** اسم فاعل من جد الأمر، جد في الأمر يجد وأجد مثله، قال الأصمعي: يقال فلان جاد مجد باللغتين صحاح.

ﮅ والميم، فكأنه قيل وماري، (و) إنْ كانت الكسرة (بعدها)، أي بعد الألف، فإنما تكون سببا (في نحو عالِم)، مما لا يكون بينها وبين الألف فاصل، وتكون هي أصلية، وقيل تُمال مع الفاصل كغلاما بشرٍ، كما لو كانت الكسرة قبل الألف، والفرق على الأول أنّ الانحدار بعد الصعود أهون من عكسه، (ونحو مِنْ كلام) بالإمالة (قليل لعروضها) أي الكسرة (بخلاف نحو مِنْ دار) بالإمالة، فليس بقليل، وإنْ كانت كسرته عارضة (للراء)، أي لِما في الراء من التكرار، فكأن عليها كسرتين، هذا في الكسرة الملفوظة، أمّا المقدرة ففيها تفصيل، ذكره بقوله: (وليس مُقدَّرُها الأصلي كملفوظها على الأفصح، كجادٍ ....

وجَوَادّ بِخِلَاف سُكُون الْوَقْف. وَلَا تُؤَثِّر الكسرةُ فِي المنقلبة عَن وَاو

جـ وجواد وأصلهما جادد وجوادد، فأدغم وجوباً فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة، وإنما قال على الأفصح؛ لأن بعضهم أجاز إمالته اعتداداً بالكسرة المقدرة كما أمالوا خاف؛ لأن أصله خوف، وإن كان بطريق الجواز كما في دار وقفاً فهي كالملفوظة، هذا إذا لم يكن الألف منقلبة عن الواو فإن كان منقلبة عنه فالكسرة إما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فلا تؤثر سواء كانت قبل الألف أو بعدها، فلا يمال قولهم من عامه ولا بعامه؛ لأن ألفه منقلبة عن الواو لقولهم في جمعه أعوام

نقـ **(وجواد)** أصله جوادِد فلا تعتبر الكسرة وإن كان السكون عارضاً في التقدير إلا أنه صار لازماً في اللفظ وبعضهم أجازوا إمالته اعتداداً بالكسرة المقدرة كما أمالوا خاف اعتداداً بكسرته المقدرة **(بخلاف سكون الوقف)** فإن الكسرة معه كالملفوظة لأن سكونه ليس بلازم في اللفظ **(ولا تؤثر الكسرة في)** الألف **(المنقلبة عن واو)** إن لم تكن الكسرة على

كـ قوله: **(وجواد)** جمع جادة.

قوله: **(فلا يكون كالكسرة)** لأنه لما لزم الإدغام صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون.

قوله: **(كما أمالوا خاف)** الفرق على الأفصح بين خاف وجاد أن السبب المقدر في خاف وبابه أقوى لكونه موجوداً في نفس الألف، ولذلك لم يمنعه حرف الاستعلاء كما سيأتي.

فـ وجواد)، إذ أصلهما جادد، وجوادد، لكن لمَّا التزموا إدغام الدال في الدال صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون، ومقابل الأفصح أنّ مقدرها كملفوظها نظرا للأصل فيميلون ذلك، كما يميلون خاف وكاد إذ أصلهما خوف وكود، وفرق الأول بأنّ سبب إمالةِ هذين في نفس المُمال بخلاف ما ذكر، (بخلاف سكون الوقف)، ولو على غير الراء كالوقف على داع وماش ودار، فإن مقدر الكسرة كملفوظها لعروض السكون بلا لزوم.

(ولا تؤثر الكسرة في) إمالة الألف (المنقلبة عن واو) سواء أكانت قبلها أم بعدها، ولم تكن على راء نحو بعامة ومن عامة لأنّ ألفه عن واو، بدليل أعوام فالكسرة لا تأثير لها، (ونحو مِنْ بابه، ومالِه، . . . .

وَنَحْو: مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ والكِبَا شَاذ، كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا، وَبَابٌ وَمَالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاس لغير سَبَب، وَأما إمالة . . . .

ج وشذ إمالة من ماله وبابه إذ ألفهما منقلبة عن الواو لقولهم أبواب وأموال، وكذلك الكبا مكسوراً مقصوراً وهي الكناسة وألفه عن الواو لقولهم كبوتُ البيتَ، وشذ العَشَا إلى قوله والناس بغير سبب، وإنما قال كذلك لأن إمالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقق السبب الذي هي الكسرة ولا كسرة في هذه الأمثلة، والعشى بالفتح، والقصر مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وألفه عن الواو لقولهم امرأة عشواء وامرأتان

ز الراء سواء كانت الكسر قبل الألف أو بعدها **(ونحو من بابه وماله)** لأن ألفهما عن واو لقولهم أبواب وأموال **(والكبا)** بالكسر والقصر وهو الكناسة **(شاذ)** لأن ألفه عن واو بدليل كبوت البيت **(كما شذ العشا)** وهو بالفتح والقصر مصدر الأعشى وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء **(و)** شذ **(المكا)** بالفتح والقصر حجر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو **(وباب ومال والحجاج)** ألفه ليست بدل عن شيء **(والناس)** ألفه أيضاً ليست ببدل عن شيء وإنما قال **(بغير سبب)** لأن إمالة ما تقدم شاذة مع تحقق السبب وهو الكسرة بخلاف هذه الأمثلة إذ لا كسرة فيها في غير حال الجر ومراده هذا . . . .

لـ قوله: **(لقولهم أبواب وأموال)** في جمعهما وبويب ومويل في تصغيرهما.

قوله: **(وكذا الكبا)** فإن قلت: فكبا كعماد فلم لم يحمل على أن إمالته لكسرة الكاف كإمالة عماد لكسرة عينه. قلت: الكسرة في عماد يجذب الألف إلى الإمالة، ولا مانع منه فيمال، وأما الكبا فكسرة كافه يجذب إلى الإمالة لكن كون ألفه عن واو وحرف الألف عنها فلما أمالوه مع الصارف حملوه على الشذوذ. قوله: **(وهي الكناسة)** هي بالضم القمامة.

قوله: **(الذي هي الكسرة)** فيه تأنيث العائد باعتبار خبره وهو شائع.

قـ والكِبا) بكسر الكاف والقصر للكناسة (شاذ) إمالتها، لأنّ ألفها عن واو بدليل أبواب وأموال، وكبوت البيت أي كنسته (كما شذّ) أنْ يُمال (العَشا) بالفتح والقصر مصدر الأعشى، وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء (والمَكا) بالفتـح والقصر لجحر الثعلب ونحوه، وألفه عن واو لقولهم في معناه مَكُوٍ، (وبابُ ومالٌ والحَجَّاج والنَّاس بغير سبب) من أسباب الإمالة من كسرة وغيرها، ولا عبرة بصيرورة ألف نحو المكا ياء مفتوحة في التصغير مثل مكيّة، لأنّ سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، فالألف في الأمثلة الأربعة الأول منقلبة عن واو، وفي الأخيرين ليست منقلبة عن شيء، بل زائدة، وما قيل من أنها في الناس منقلبة عن واو، ليس بشيء لأنه يقتضي أنها

الـرِّبَـا فـلأجـل الـرَّاء. . . . .

عشوا، وإن والمَكَا بالفتح والقصر جحر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو، والناس قد يكون من الجن والإنس وأصله أناس فخفف فالألف في الأمثلة الأربعة منقلبة عن الواو، وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة عن شيء وإن كانت الكسرة على الراء، والفرض أن الألف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت متقدمة على الألف كالربا، وهو من الواو لقولهم في التثنية ربوان أو متأخرة نحو من دار، هذا كله على تقدير أن

(**وأما الربا فلأجل الراء**) يمال وإن كانت ألفه عن واو لقولهم في التثنية ربوان سواء كانت الراء المكسورة مقدمة على الألف كهذا المثال أو متأخرة نحو من دار هذا كله

قوله: (**والناس الخ**) الناس النفر والرجال يطلق على الإنس والجن، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، وقال: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، وقال: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴿٥﴾ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴿٦﴾﴾ [الناس: ٥، ٦]. قال الفراء: من الجنة والناس تفصيل للناس فكأنه قيل الذي يوسوس في صدور الناس جنهم وإنسهم، وفي بعض الأخبار أتاني ناس من الجن. قوله: (**في الأمثلة الأربعة**) من قوله العشاء إلى مال. قوله: (**وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة**) أي بل زائدة وزيادتها في ثانيهما مذهب سيبويه، والإمالة فيه لغة الحجازيين واستحسنت لكثرة دوره، ومن ثم لم يمل إناس ونحو الوسواس قال ذلك الجعبري: وأولهما وهو الحجاج علم لا صقة، قال ذلك الموصلي وغيره قال ومثله العجاج.

قوله: (**كالربوا**) كتابة الألف بعد هذه الواو على مذهب من يكتب نحو أزيد يدعو بالألف فإن في كتابتها ثلاثة مذاهب يكتب مطلقاً، ولا يكتب مطلقاً يكتب في الجمع، ولا يكتب في المفرد، والمذهب الثالث هو المشهور كتب في المصحف بواو بعده ألف على لغة من يقول ربوا وهم أهل الحيرة الذين تعلمت العرب الكتابة منهم وكان أولئك يكتبون هكذا على لغتهم فتبعتهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم في كتابته كذلك وإن لم يكن ذلك لغتهم ذكره ذلك الفراء وحكى عنه النواوي في كتاب التحرير، وأما على الرسم الاصطاريقي فلا يكتب إلا بالألف كما يكتب الرضا ونحوه ويقال الخطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروض.

أصلية، لأنّ الألف في مثله إذا كانت منقلبة، كانت أصلية، وليست ألف الناس أصلية فإنه من أنس، لا من نوس، فأصله أناس فخفف، والناس من الإنس، وقد يكون من الجن أيضاً، وأمَّا الرِّبا ومِنْ دارٍ ونحوهما مما فيه راء مكسورة متقدمة على الألف، أو متأخرة عنها، (فلأجل الراء)، لم تشذ إمالته، وإنْ كانت ألفه عن واو لِما في الراء من التكرار كما مرّ.

وَالْيَاء إِنَّمَا تُؤثر قبلهَا فِي نَحْو: سَيَالٍ وشَيْبَانَ.

يكون سبب الإمالة الكائن في الكلمة التي فيها الفتحة حركة فإن كان حرفاً فلا يكون إلا الياء وهو ظاهر، ثم إنها إنما تؤثر إذا كانت قبل الألف إن جاورتها نحو سيال بفتح السين وهو ضرب من الشجر له شوك، أو كان بينها وبين الألف حرف واحد والياء ساكنة نحو شيبان وهو علم فعلان من الشيب، وأمالوا في هذه الصورة؛ لأن الحاجز قليل والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة؛ لأنها أكثر ليناً وتسفلا وإن كانت الياء الغير المجاورة متحركة كما في حيوان أو يكون الفاصل أكثر من حرف وأمد نحو سَيْسَبَان اسم شجر فلا يمال وعدم إمالة حيوان وسيسبان لم أجده صريحاً في كلامهم، لكن استنبطته من القواعد التي ذكروها في المسائل التي سردوها، وإن كانت بعد الألف فلا يؤثر

فيما إذا كان سبب الإمالة الكسرة، ثم شرع فيما سببه الياء بقوله: **(والياء إنما تؤثر قبلها)** أي قبل الألف **(في نحو سيال)** مما لم يكن بين الياء والألف حرف فاصل وهو بفتح السين ضرب من الشجر **(و)** في نحو **(شيبان)** مما كان الياء ساكنة فيه وبينها وبين الألف

قوله: **(فلا يكون إلا الياء)** إطلاق الياء شامل للمشددة والمخففة وهو صحيح لكن الإمالة للمشددة نحو يباع أقوى. قوله: **(ثم إنها إنما تؤثر الخ)** المعنى أنها لا تؤثر إلا إذا كانت قبل الألف مجاورتها لها الخ. قوله: **(نحو سيال)** قال في القاموس: السيال كسحاب موضع بالحجاز وكسحابة موضع بقرب المدينة على مرحلة ونبات له شوك أبيض طويل إذا نزع جرى منه اللبن أو ما طال من السمر الجمع سيال.

قوله: **(أو يكون الفاصل أكثر من حرف)** أي ليس أحد الحرفين هاء كما مثل فإن كان هاء ولم ينضم ما قبلها نحو ادرجيلها جازت الإمالة وقد سبق نظير ذلك.

قوله: **(وعدم إمالة حيوان)** صرح الشيخ أبو حيان وغيره بجواز الإمالة فيه في الجملة قالوا: الإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو الحيوان، ورأيت يداً في الوقف؛ لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حرف المد انتهى.

(والياء) وهي ثاني الأسباب، (إنما تؤثر) حالة كونها (قبلها)، أي قبل الألف (في نحو سَيَال) بالفتح لشجر له شوك، وشَيْبان لحيٍّ من العرب، أي نحوهما مما يكون الياء فيه متصلة بالألف، أو منفصلة عنها، وهي ساكنة بحرف لقلة الحاجز ولينها، ومناسبتها للكسرة حينئذٍ، بخلاف غير ذلك نحو حيوان وسيسبان لشجر، نعم يُمال ما فُصِل فيه بحرفين أحدهما هاء لا ضم قبلها نحو أدِرْ جَيْبَها لخفاء الهاء، وخرج بقبلها ما لو كانت الياء بعدها فلا يُمال نحوساير، وأجاز بعضهم إمالة نحو حيوان وسائر، ويمكن إدخاله في كلام المصنف.

والمنقلبة عَن مكسور نَحْو: خَافَ، وَعَن يَاء . . . .

ج فلا يمال نحو سائر وجميع ذلك على تقدير كون سبب الإمالة في الكلمة التي فيها الفتحة لكن لم يكن في الألف، فإن كان الألف فهو إما انقلاب الألف عن المكسور كما في خاف، وأصله خوف بالكسر، وأما عن الياء . . . .

ز حرف متحرك واحد وهو علم على فعلان، وإنما يمال في هذه الصورة؛ لأن الحاجز واحد والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة لزيادة لينها وتسفلها، وأما إذا كانت الياء متحركة نحو حيوان، أو يكون الحاجز أكثر من حرف واحد نحو سيسبان اسم شجر فلا يمال، وكذلك لا يمال إن كانت الياء بعد الألف نحو ساير **(و)** الألف **(المنقلبة عن مكسور نحو خاف)** وأصله خوف بالكسر **(وعن ياء)** سواء كانت في الفعل أو في الاسم وسواء كان الياء عيناً أو لاماً، ولذا أتى بأمثلة أربعة وإنما لم يأت في المنقلبة عن المكسور مثالاً من الاسم كما يأتي بمثال من الفعل نحو خاف؛ لأنه لا تُمال المنقلبة عن المكسورة في الاسم نحو رجل مال وأصله مول أي كثير المال؛ لأن الكثرة في الفعل تظهر فقوي

ك قوله: **(فلا يمال نحو ساير)** أي فعلاً ماضياً ومنع إمالته مأخوذ من كلام سيبويه، والأكثر فإنهم أهملوا إمالة الألف للياء بعدها لكن ذكرها ابن مالك في التسهيل وغيره تبعاً لابن الدهان وغيره، وشرطها على هذا أن تكون متصلة نحو بايع وساير كالكسرة بل أولى.

قوله: **(فهو إما انقلاب الألف عن المكسور الخ)** ما قاله من أن سبب الإمالة في نحو خاف هو انقلاب الألف عن العين المكسور وفي نحو سال هو انقلابها عن الياء أي للدلالة على الياء والكسرة هو ما قال ابن هشام الخضراوي أنه الأولى وذهب السيرافي وغيره إلى أن سببها فيهما هو الكسرة العارضة في فاء الكلمة حين تسند إلى ضمير المتكلم، ولذلك جعل السيرافي من أسبابها كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهذا ظاهر كلام الفارسي، قالوا أمالوا خاف وطاب مع المستعلي طلباً للكسرة في خفت هذا، والإمالة فيهما نقلت عن بعض أهل الحجاز وفاقاً لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو خاف فلا يميلون وذوات الياء نحو طاب فيميلون.

قا (و) الألف (المنقلبة عن) حرف (مكسور)، وهي ثالث الأسباب، (نحو خافَ) وهاب، إذ أصلهما خوف وهيب بالكسر، وكسرته قد تعود بأن تُنقل إلى ما قبل الألف كخِفت وهبت، فجازت الإمالة، ونحو مختار اسم فاعل، إذ أصله مختير بالكسر، نعم المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم، نحو رجل مال، أي كثير المال، وأصله مول لا يُمال، لأنّ الكسرة لا تعود فيه أبداً.

(و) الألف المنقلبة (عن ياء)، ولو غير مكسورة، أو انقلبت عن واو في الاسم

نَحْو: نَاب والرحى وسال وَرمى.
والصائرةُ يَاء مَفْتُوحَة نَحْو: دَعَا وحُبْلَى والعُلَى، . . . .

كما في ناب والرحى فإن ألفهما منقلبة عن الياء لقولهم أنياب ورحيان، وكذلك سال ورمى من السيل والرمي ومثل بأربعة أمثلة؛ لأنه إما اسم أو فعل وعلى التقديرين فالألف إما عين أو لام، وأما كونه بحيث يصير ياء مفتوحة نحو دعا لقولهم دعى وحبلى لقولهم حبليان، والعلى وألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من العلو وأميلت لقولهم في مفرده العليا

أمرها نحو خفت وهي لا تظهر في الاسم إذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل (**نحو ناب**) لقولهم أنياب (**والرحى**) لقولهم رحيان (**وسال**) من السيل (**ورمى**) من الرمي فإن ألفاتها كلها تمال (**و**) الألف (**الصائرة ياء مفتوحة نحو دعا**) لقولهم دعى في مجهوله (**وحبلى**) لقولهم حبليان في تثنيته (**والعلى**) لقولهم العليا في مفردة وأصله العلوي من العلو قلبت الواو ياء؛ لأن واو فعلى اسماً تقلب ياء. . . . .

قوله: (**كما في باب**) ظاهره جواز إمالة الألف المنقلبة عن ياء في اسم ثلاثي من غير شذوذ وهو مقتضى ما في المفصل، وقال المرادي: صرح بعضهم بشذوذها وهو ظاهر كلام سيبويه انتهى.

والفعل، وهي رابع الأسباب (نحو ناب والرَّحى) ومعطى (وسَال ورَمَى) وأعطى بدليل أنياب ورحيان ومعطيان، ويسيل ويرمي ويُعطي، وخرج بالمنقلبة عن ياء المنقلبة عن واو غير مكسورة كتاج وعصا وطال وقال فلا تُمال، أو مكسورة، فتقدم حكمها، ومثل لذلك بأربعة أمثلة، لأنه إمَّا اسم أو فعل، وعلى التقديرين فالألف إمَّا عين الكلمة أو لامها.

(و) الألف (الصائرة) في حيز (ياء مفتوحة)، وإن انقلبتا عن واو، وهي خامس الأسباب، (نحو دَعا وحُبْلَى والعُلَى) جمع مؤنث الأعلى، لقولهم دعي وحبليان، وألف العلى منقلبة عن واو، لأنه من العلو، وأُميلت فيه لقولهم في مفرده العليا، بقلب الواو ياء لِما سيأتي من أنّ واو فعلى اسماً تقلب ياء، ونحو يتامى ونصارى لقولهم يتاميان ونصاريان، لأنّ تثنية الجمع جائزة بتأويل الجماعتين، والمراد بالياء المفتوحة غير الياء التي بعد ياء التصغير، كما قدمته في نحو المكا، وبنحو ما ذكره كل فعل ثلاثي معتل اللام كغزى، وكل اسم آخره ألف تأنيث مقصورة كمِعزى، وكل جمع مونث معتل اللام مفرده بوزن فُعلى. . . . .

بِخِلَاف جَالَ وَحَالَ.

بقلب الواو ياء لما سيجيء أن واو فعلى اسماً تقلب ياء وكذا أميل اليتامى والنصارى لقولك يتاميان ونصاريان، فإن تثنية الجمع جائز على تأويل الجماعتين كقول الشاعر[١]: [الرجز]

بَــيْـــنَ رِمَــاحَـــيْ مَـــالِــكٍ ونَـــهْـــشَـــلِ

وإنما قال مفتوحة؛ لأنها لو صارت ياء ساكنة كما جال وحال لقولهم جيل وحيل في مجولهما لا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت لا سيما من حروف اللين مع أن هذه الكسرة يجوز أن يشم ضمًّا، ويجوز أن تبقى الضمة على أصلها وتبقى الواو فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير يائيته مع كونها قوية اعتبار ما هو في معرض الزوال مع ضعفه وجميع ما مر على تقدير أن يكون السبب في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة، فإن لم يكن فيها فإما أن يكون ذلك السبب إمالة أخرى أو لا، بل شيئاً من الأسباب المذكورة فإن كانت إمالة أخرى فإما أن تكون سابقة عليها أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها فيمال

(**بخلاف جال وحال**) فان ألفه يصير ياء ساكنة في مجهوله وقد عرفت ذلك. . . . . . .

قوله: (**لما سيجيء**) أي في الإعلال.

قوله: (**والنصارى**) جمع نصران ونصرانة مثل الندامى جمع ندمان وندمانة، ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسبة؛ لأنهم قالوا رجل نصراني وامرأة نصرانية.

قولــه: (**فإن تثنية الجمع جائز**) يريد الجمع المكسر إذا لم يكن على صيغة منتهى الجموع. قوله: (**في معرض**) هو بكسر الميم وفتح الراء.

(بخلاف) نحو (جَالَ وحَالَ) من الجولان والحوْل فإنه لا يُمال لقولهم في مجهولها جِيل وحِيل، فلا تصير الألف فيهما ياء مفتوحة، بل ساكنة، والساكن كالميت، لا سيما من حروف اللين، مع أنّ هذه الكسرة يجوز تغييرها، إذ يجوز أن تشم ضماً، وأنْ تبقى الضمة على أصلها، وتبقى الواو.

وما مرّ، فيما إذا كان السبب في الكلمة التي فيها الألف الممالة، فإن لم يكن فيها، فهو ما ذكره هنا، فقال.

---

(١) البيت من أرجوزة لأبي النجم، وفي اللسان (بقل) منها ثلاثة أبيات:

كُــومُ الــذرى مــن خَــوَلِ الــمُــخــول

تــبــقَّــلــت فــي أول الــتَّــبــقــل

بــيــن رمــاحَــيْ مــالــكٍ ونــهــشــل

. . . .

ف كما في عماداً فتميل الألف الأولى بكسرة العين، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا، فإن وقع في الفواصل فيمال ليتناسب الفواصل فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم، ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها ألا ترى أن نحو الضحى يمال لها مع كون ألفه منقلبة عن الواو، وإن لم يقع في الفواصل فلا يمال؛ لأن الكسرة التي هي لأجل الإمالة عارضة فلا تأثير لها، ولا ينظرون إلى هذا العروض متى كانت الإمالة متقدمة؛ لأنه لو لم يمل حينئذٍ عدل من سفل إلى علو وهو مستكره، وفي عكسه إنما يلزم العدول من علو إلـى سـفـل وهـو سـهـل، . . . .

ج . . . .

ك قوله: (**كما في عمادا**) هذا المثال ونحوه من القسم السابق؛ لأن سبب الإمالة فيه في الكلمة التي فيها الفتحة على ما يقتضيه ظاهر لفظه أولاً لكنه هنا اعتبر الألف دون الفتحة فكأن السبب في كلمة أخرى وقد يفهم من كلامه جواز الإمالة لإمالة سابقة قياساً وهو أيضاً ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقالوا معزانا في قول من قال عماداً فأمالهما جميعاً انتهى.

قوله: (**ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها**) هذا في معنى المصادرة على المطلوب فالأحسن أن يقول ولهذا وقع فيها طلباً للتشاكل فعلن موقع فعلوا فيما روي في بعض الأدعية اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين ومن أضللن، أي ومن أضلوا ونحو ذلك فليتأمل.

قوله: (**ألا ترى أن نحو والضحى**) ذكر ابن مالك من نحوه تلا من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢] وسجى من قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢] واعترض تمثيله بهما بأن ألفهما يجوز إمالته لغير التناسب؛ لأنها تئول إلى الياء إذا بنى الفعل للمفعول وأجيب بأن السبب المقتضي لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم يعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال فلما أمالوا تلاها ونحوها وليس من عادتهم إمالة ذلك علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب.

قوله: (**مع كون الألف منقلبة عن الواو**) وهذا مانع عن الإمالة ومع هذا يمال فعلم أن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم.

قوله: (**من سفل إلى علو**) يجوز ضم أول كل منهما وكسره.

لف . . . .

والفواصل نَحْو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ .
والإمالة نَحْو: رَأَيْتُ عِمَاداً.

ج ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسرة رائه كما سيجيء لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة، فكيف إذا كانتا في كلمتين، وإلى هذا التفصيل أشار المصنف رحمه الله حيث أطلق قوله للفواصل وقيد قوله لإمالة بقوله قبلها، وقوله بعد ذلك، والفواصل نحو الضحى، والإمالة نحو رأيت عماداً يؤيد أيضاً ذلك يعرف بالتأمل.

ق **(والفواصل نحو)** قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وبينا ذلك **(والإمالة قبلها)** قبل الألف **(نحو رأيت عماداً)** فيمال الألف الأولى لكسرة العين، ثم تُمال الثانية المنقلبة عن التنوين في

ك قوله: **(ولذلك إذا أمالوا)** أي لعدم تأثير الإمالة المتأخرة متعلق بقوله لا يجيرون وإذا ظرفية معمولة له لا شرطية؛ لأن ما في حيز الشرطية لا يتقدم عليه.

قوله: **(إذا كانتا في كلمتين)** نحو رأيت العصا والفتى لا تجوز إمالة ألف العصا لأجل إمالة ألف الفتى.

قوله: **(يؤيد ذلك أيضاً)** أي لأنه مثل الإمالة في غيرها إلا بما سبب إمالته إمالة سابقة وهو عماداً فلم يتجاوزه الحكم وهو واضح.

قوله: **(يعرف بالتأمل)** لأن المثال الذي جاء به للفواصل فما أميلت فيه لأجل الإمالة المؤخرة فللمقدمة بالطريق الأولى أن يجوز ولم يجئ للإمالة إلا بمثال أميل فيه للإمالة المقدمة فيكون إشارة إلى أن الإمالة المؤخرة لا يجوز وللفواصل يجوز مطلقاً ض.

أ (والفواصل)، وهي سادس الأسباب (نحو ﴿والضُّحى﴾) إذ لولا الفواصل لم يُمل، إذ لا سبب لإمالته غيرها، سواء أتأخرت عما يُمال لها، كما في مثاله المذكور، أم تقدمت عليه، كما أفهمه مثاله بالأولى، وأفاده كلامه أول الباب، حيث أطلق الفواصل، وقيّد الإمالة بقوله قبلها كما مرّ بيانه.

(والإمالة) لإمالة (قبلها) غير الفواصل، وهي سابع الأسباب، (نحو) إمالة دال (رأيت عِمادًا) وقفاً لإمالة الميم قبلها، وهذا سببه ضعيف، كما أشار إليه أول الباب بقوله على وجه، لأنها ليست كسرة محققة، ولا ياء، وأضعف منه الإمالة لإمالة بعدها، وقُرئ بها من طريق عن الكسائي في اليتامى والنصارى بإمالة الألف الأولى لإمالة الثانية، لقلبها ياء في التثنية كما مرّ، ولأضعفيته تركه المصنف، ووجه أضعفيته على ذاك أنه لو لم يُمل في ذاك لعدل من سفل إلى علو، وهو مستكره، وفي هذا إنما يُعدل من علو إلى سفل وهو أسهل فكان تأثير الإمالة أضعف، ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسرة

وَقد تُمالُ ألف التَّنْوِين نَحْو: رَأَيْتُ زيداً.

وقال في شرح "المفصل": والإمالة للإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين؛ لأنها ليست كسرة مخففة ولا ياء فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتهما للإمالة اعتبار ما نحي به نحوهما، وإليه أشار ها هنا بقوله على وجه، وبعضهم يجيز الإمالة لإمالة بعد الألف، ومنه قراءة بعضهم اليتامى والنصارى بإمالتين أميلت الألف الأخيرة؛ لأنا تنقلب ياء في التثنية كما مر، وأميلت الأولى لإمالة الثانية وهو ضعيف لما عرفت، ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته، وإن لم يكن إمالة أخرى بل سبباً من أسباب الإمالة، فكما تمال الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رأيت زيداً لأجل الياء وهو في كلمة أخرى، ثم أشار بإدخال قد إلى أن إمالة ألف التنوين

الوقف لأجل تلك الإمالة (**وقد تمال ألف التنوين نحو رأيت زيداً**) لأجل الياء قبلها وهي قليلة ولذا قال بلفظة قد، وذلك لأن ألفه عارضة للوقف فهي في حكم التنوين، ثم شرع في موانع الإمالة، وهي ثمانية أحرف بقوله: . . . .

قوله: (**وبعضهم يجيز الإمالة**) وعليه قراءة عاصم في ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] بإمالة الهاء والياء وإمالة الهاء لإمالة الياء التي بعدها ض.

قوله: (**ومنه قراءة بعضهم**) هي قراءة الكسائي من رواية الدوري من طريق أبي عثمان الضرير ومنه أيضاً إمالة فتحة الراء والنون وفي رأى ونأى تبعاً لإمالة الهمزة فيهما في قراءة حمزة والكسائي وغيرهما ووجهها أن الهمزة حرف مستثقل وطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة.

رائه كما سيأتي، لا يميلون ألفه مع أنّ الإمالتين في كلمة واحدة. فكيف إذا كانتا في كلمتين. وقد يقوى الأضعف. وذلك فيما إذا كان الثاني من الممالين فتحة على همزة نحو رأى ونأى فيميلون فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة. لأنّ الهمزة حرف ثقيل، فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة. وقُرئ بذلك في السبع.

وقد تمال ألف التنوين وإن لم يكن قبلها إمالة (نحو رأيت زيدا)، تشبيها بنحو حبلى. وقد يقال إنّ ذلك قليل. لأنّ ألفه عارضة للوقف فكأنها التنوين، ويُمال أيضاً الألف نحو لزيد مال.

قال الجاربردي: ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع أسباب الإمالة إلى الكسرة والياء. ثم اختلفوا فقال بعضهم: إنّ الياء أدعى للإمالة من الكسرة، لأنها

والاستعلاء . . . .

قليلة؛ لأن الألف عارضة للوقف فهي في حكم التنوين، ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع أسباب الإمالة إلى الكسرة والياء.

ثم اختلفوا فذهب بعضهم إلى أن الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأن الكسرة بعضها، وقال آخرون الكسرة أقوى؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

قوله: (**والاستعلاء**) لما فرغ من أسباب الإمالة شرع في موانعها وهي ثمانية أحرف: الراء غير المكسورة، وحروف الاستعلاء؛ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وإنما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصوت

(**والاستعلاء**) أي حروفه وهي سبعة: الصاد والضاد، والطاء والظاء، والخاء والغين والـقـاف . . . .

قوله: (**وهو في كلمة أخرى**) لأن زيداً كلمة أخرى غير التنوين.

قوله: (**فذهب بعضهم**) هو ابن السراج. قوله: (**لما أن الياء ادعى**) أي أكثر دعاء وطلباً واقتضاء لها. قوله: (**وقال آخرون**) هو مذهب الأكثرين وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال في الياء؛ لأنها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلاً وهو الأظهر لوجهين:

أحدهما: ما ذكره الشارح، والثاني: أن سيبويه ذكر أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون فدل هذا من جهة النقل على أن الكسرة أقوى، قال ذلك المرادي وغيره.

قوله: (**وقال آخرون الكسرة أقوى**) قال في الإقليد الكسرة أدعى؛ لأن الياء قد يتحرك بالضمة فيخرج عن هذا الخلاف والكسرة لا تختلف في نفسها كما يختلف حال الحرف بأن سكن مرة، ويحرك أخرى فيختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه فهذا أدعى إلى جعل الكسرة أصلاً في باب الإمالة لنا. يمكن أن يقال الياء أدعى لأن تفاصيله حرف متحرك في الكسرة لا يمال وفي الياء يمال إذا كانت ساكنة فعلم أن الياء أدعى ض.

قوله: (**وحروف الاستعلاء**) الحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي سبعة.

حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأنّ الكسرة بعضه، وقال الآخرون: الكسرة أقوى، لأنّ اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

ثم أخذ في بيان موانع الإمالة، وهي ثمانية أحرف: حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة، فقال:

(والاستعلاء) أي حرفه وهو الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف

فِي غير بَاب خَافَ وطابَ وصَغَى . . . .

كما أميلت فيما تقدم طلباً له؛ لأن هذه الحروف لما كانت تستعلي إلى الحنك فلو أميلت الألـف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد ولو أمليت في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني أشق، فلذلك كانت هذه الحروف بعد الألف أقوى مانعاً كما سيجيء.

وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرير الذي فيها، بل قيل هو أشد مانعاً إذا عرفت هذا فنقول الحروف المستعلية إن كانت في باب خاف وهو ما ألفه مقلوبة عن مكسور أو في باب طاب وهو ما ألفه مقلوبة عن ياء، أو في باب صغى وهو ما تصير ألفه ياء مفتوحة؛ لأنك إذا بنيته للمفعول فَعُدي بحرف الجر نحو صغى إليـه تنقلب ألفه ياء فلا تمنع الإمالة لقوة السبب فيه؛ لأنه في نفس الحرف الممالة.

قال في "الصحاح": صغى يصغو ويصغي صُغُوًّا، أي مال، وإن كانت في غيره

(في غير باب خاف) وهو ما ألفه منقلبة عن مكسور (و) غير باب (طاب) وهو ما ألفه عن ياء (و) في غير باب (صغى) وهو ما تنقلب ألفه ياء مفتوحة نحو صغى إليه . . . .

قوله: (فلوم أملت الألف في صاعد) أي في لفظة صاعد ومثله قوله في هابط.

قوله: (لصعدت) قال في القاموس وغيره صعد في السلم كسمع صعوداً، وصعد في الجبل وعليه تصعيداً ولم يسمع صعد فيه.

قوله: (كما سيجيء) في شرح قوله وبعدها يليها في كلمتها.

قوله: (وهو ما يصير ألفه ياء مفتوحة) يستفاد منه أنه لا أثر لحرف الاستعلاء فيما ألفه لام رابعة فصاعداً نحو استقى ولا فيما ألفه للتأنيث نحو الوسطى؛ لأنك إذا بنيت الأول للمفعول وثنيت الثاني انقلبت ألفهما ياء فهما أيضاً من باب صفا.

قوله: (لأنه في نفس الحرف الممالة) أي لأن السبب في الأبواب الثلاثة في نفس الحرف الممالة وغيرها بسبب الجوار وما بالذات أقوى مما بالجوار ض.

قوله: (قال في الصحاح) عبارتها صغا يَصْغو، ويصغي صُغُواً وصغواً مال قال، وكذلك صَغِيَ بالكسر يَصْغى صَغاً وصغياً.

(في غير خَافَ وطابَ وصَغَا . . . .

. . . .

فإما أن يكون معها الراء أو لا، فإن لم يكن معها الراء فإما أن يكون قبل الألف أو بعده، فإن كانت قبله فإما أن يقع بينهما فاصل أو لا، فإن لم يقع بينها فاصل فتمنع الإمالة كصاعد وإن وقع بينهما فاصل، فإما أن يكون بحرف أو أكثر، فإن كان بأكثر من حرف واحد فلا تمنع كصفحاتي، وإن كان الفصل بحرف واحد، فإما أن تكون المستعلية في الكلمة التي فيها الألف أو لا، فإن كانت في تلك الكلمة كصواعد فتمنع الإمالة على رأي بعضهم، والمشهور أنها لا تمنع وإن كانت في غير تلك الكلمة فلا تمنع الإمالة نحو رابط سالم، وأما إن كانت المستعلية بعد الألف فإما أن يكون بينهما فاصل أو لا.

فإن لم يكن فتمنع الإمالة كعاصم، وإن فصل فإما أن يكون الفصل بحرف أو بحرفين فإن كان بحرف فتمنع الإمالة أيضاً سواء كان المستعلية في الكلمة التي فيها الألف نحو عاشق أو في غيرها نحو عتاب ظالم، وإن كان بحرفين فكذا على الأكثر نحو مواعيظ، وإنما كانت غير مانعة إذا وقعت قبل الألف بحرف، ومانعة إذا وقعت بعدها بحرفين على الأكثر فيهما؛ لأن الاستعلاء إذا كان قبله عدل من علو إلى سفل فلم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو، وهذا إذا لم يكن مع المستعلية الراء، فإن

. . . .

قوله: **(فإن كانت قبله الخ)** حاصله أن الحروف المستعلية إذا سبقت الألف لا يمنع إمالتها إلا إذا وليتها ألف وهو موافق لظاهر كلام سيبويه ومقتضى كلام ابن مالك وابن هشام وغيرهما إن تقدم الحرف المستعلي كتأخره ما لم ينكسر أو يسكن إثر الكسرة فيمال نحو طلاب ومطواع بخلاف غنائم وخزعال، وذكر الشريف وغيره من الشارحين نحو هذا التفصيل فيما إذا فصل بحرف واحد، وقالوا إن كلام المصنف مطلق والمراد التقييد والله أعلم. قوله: **(فإن لم يقع بينهما فاصل)** أي بين المستعلية والألف. قوله: **(كصواعد)** وخوالد وضوامن وطوالب وظوالم وغواشم وقواعد. قوله: **(وأما إن كانت المستعلية بعد الألف)** الكلام في ألف سالم لا ألف رابط. قوله: **(كعاصم)** وآخذ وعاضل وعاطل وراطب وشاغل وعاقل.

قوله: **(وإن كان بحرفين)** أما إذا كان بأكثر من حرفين فلا يمنع باتفاق.

قوله: **(مواعيظ)** ومنافيخ وأفاحيص جمع أفحوص مجثم القطا.

قوله: **(على الأكثر)** أي في الصورتين أي قبل الألف وبعدها أي في الصورتين خلاف فحينئذٍ فيهما متعلق بقوله على الأكثر حتى يكون في كلتا الصورتين المذكورتين خلاف.

قوله: **(فلم يستكره استكراههم)** الحاصل أن الحروف المستعلية إذا كانت بعد الألف كان منعها أشد منها إذا كانت قبلها؛ لأنها إذا كانت قبلها وأميلت لكان الذهاب من العلو إلى

. . . .

. . . .

كانت معها الراء فإما أن يلي الراء الألف أو لا، فإن وليتها فإما أن تكون الراء مكسورة أو لا، فإن لم تكن مكسورة فلا تعارض المستعلية؛ لأنها مانعة عن الإمالة منع المستعلية لما مر فكيف تعارضها إذا انضمت إليها.

مثال المفتوحة قبلها كرام، وراحم، وبعدها قولك رأيت حمارك، والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك، وقول العامة فراش وسراج لحن، ويجب أن تعلم أن منعها عن الإمالة في غير باب خاف وطاب وصغى؛ لأنهم يميلون ران وترى باتفاق، أما ران فلأن ألفها منقلبة عن الياء يقال، ران ذنبه على قلبه يرين ريناً، أي غلب، وأما ترى فمن يجعل ألفه للتأنيث ويمنع صرفه فإمالته حينئذٍ؛ لأنك تقول في تثنيته تريان بقلب ألفه ياء مفتوحة ومن يجعل ألفه للإلحاق فإمالته لقولهم تريان أيضاً، أو لأن ألفه منقلبة عن الياء لما عرفت أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء والتاء الأولى في ترى بدل عن الواو، وأصله وترى من الوتر وهو الفرد، وقوله تعالى: ﴿أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤] أي واحداً بعد واحد، وإن كانت مكسورة فإما أن تكون قبل الألف أو بعدها،

. . . .

أسفل، وأما إذا كانت بعدها وأميلت لكان الذهاب من سفل إلى علو وهو أشتق من الأول فلهذا إذا كانت بعدها كان منعها أشد.

قوله: **(فإن وليتها)** أراد فإن كانت الياء مجاورة للألف قبلها أو بعدها ليستقيم التقسيم الآتي ولقوله بعد وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت.

قوله: **(إذا انضمت إليها)** مثال الراء الغير المكسورة مع المستعلية فراق وصراط وهذا قادر والأمثلة التي أتى بها المصنف لتمثيل منع الراء الغير المكسورة فقط لا لتمثيل أنها مع المستعلية وإذا كان بدون المستعلية يمنع فمعها بالطريق الأولى.

قوله: **(مثال المفتوحة الخ)** هذه الأمثلة لما فيه الراء مانعة بدون المستعلية ومثالها مع المستعلية فراق وصراط وهذا قادر ونحوها.

قوله: **(وأما ترى الخ)** قد جاء التنزيل باعتبار كل من الوجهين قرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤] بالتنوين على أن ألفه للإلحاق وغيرهما بتركه على أنها للتأنيث كدعوى وهذا هو المختار عملاً بالأكثر؛ ولأن الألف للإلحاق لا تكون في المصادر إلا نادراً، والوتر بكسر الواو وفتحها.

. . . .

. . . .

فإن كانت قبلها فلا أثر لها ولذلك لم يمل أحد قوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم العدول من سفل إلى علو، وإن كانت بعدها فتقلب المستعلية فيمال طارد وغارم، فلذا قيد المصنف قوله المكسورة بقوله بعدها وكما تغلب المستعلية تغلب الراء الغير المكسورة أيضاً فيمال من قرارك، وذكر في شرح الهادي: أنه إذا تأخر المستعلي عن الألف نحو فارق لم يجز الإمالة لقولة المستعلي حينئذٍ، ويمكن أن يكون مراد المصنف أيضاً ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالأمثلة، فإنه ذكر في الأمثلة ما يتقدم فيه المستعلية على الألف فيحتاج حينئذٍ إلى زيادة تفصيل، بأن نقول إذا كانت الراء المكسورة بعد الألف فالمستعلية إما قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فتقلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو طارد، وإن كانت بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق لما مر في رباط، وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الإمالة لو كانت غير مكسورة، وفي الغلب على المستعلية لو كان

. . . .

قوله: (**فإن كانت قبلها فلا أثر لها**) لقائل أن يقول ينبغي أن يكون الأمر بعكس ما ذكر؛ لأن الراء المكسورة إذا كانت قبلها ولم يمل يكون انتقالاً من أسفل إلى علو وإذا كان بعدها ولم يمل يكون انتقالاً من علو إلى سفل والأول أشد محذوراً. والثاني أسهل ض.

قوله: (**من رباط الخيل**) الرباط الخيول التي ربطت لأجل الغزاء.

قوله: (**يلزم العدول من سفل إلى علو**) فإن قيل العدول من **سفل** إلى علو لازم ههنا أميل الألف أولاً؛ لأنه لو أميل يكون عدولاً من سفل حصل بالإمالة إلى علو في الطاء ولو لم يمل يكون عدولاً من سفل في الراء الغير المكسورة إلى علو في الألف قلت: ارتكاب عدم الإمالة أولى؛ لأن في الإمالة عدولاً من السفل إلى العلو بلا فصل وفي عدم الإمالة عدول من سفل إلى علو مع الفصل وهو أسهل ض.

قوله: (**وذكر في شرح الهادي**) جزم بما ذكره الشيخ أبو حيان وغيره.

قوله: (**المستعلي عن الألف**) أي مع تأخر الراء ض.

قوله: (**أيضاً ذلك**) أي أنه إذا تأخر لم تجز الإمالة لنا. والأولى أن يقدر مدلول هذا الكلام بحيث يطابق المتن فيكون معنى قوله مراد المصنف أيضاً ذلك أي أنه يقلب الراء الغير المكسورة المستعلية إذا كانت المستعلية قبل الألف إذا تأخرت عنها ض.

. . . .

مَـانـعٌ. . . . .

مكسورة فيمال هذا كافر لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء لبعدها فلا يمال نحو مررت بقادر للحرف المستعلي وهو القاف، ولا يعتد بالراء المكسورة لبعدها، وبعضهم يعكس أي يفتح كافراً ويميل مررت بقادر، وذكر بعض الشارحين أن قوله وبحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء مانع . . . .

(مانع) لمناسبة الصوت كما أميلت فيما تقدم لذلك لأن هذه الحروف تستعلي إلى الحنك

قوله: **(فيمال هذا كافر)** فإن قلت: الراء الغير المكسورة لم لا يمنع عن الإمالة عند التباعد عن الألف في نحو كافر، والحرف المستعلي مانع عنها عند التباعد في نحو عاشق مع أن كل واحد منهما متباعد عن الألف، قلت: الراء بالتباعد يهين أمرها ويضعف حالها.

ولذا قال المصنف في شرح المفصل: بل هي مجراة مجرى المستعلية معناه إن حرف المستعلية في المنع أصل لأجل المضادة بينهما بخلاف الراء الغير المكسورة فإن ضديتها للإمالة ضعيفة، لنا.

أقول وفي المتن أيضاً: إشارة إلى أن المستعلية أصل في المنع حيث قال منعت منع المستعلية لكن هذا يخالف ما نقل عن البعض أن الراء أشد مانعاً وكأن ذاك النقل ضعيف ض.

قوله: **(ولا يعتد بالراء لبعدها)** أي المضمومة وفي بعض النسخ المكسورة وهو خطأ ض.

قوله: **(أي يفتح كافراً)** أي لم يميلوا اعتباراً بالراء الغير المكسورة في المنع وإن بعدت.

قوله: **(ويميل مررت بقادر)** اعتباراً بالمكسورة في غلبتها المستعلية وإن بعدت.

قوله: .**(وذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله تعالى.

مانع) من الإمالة طلباً لتجانس الصوت كما أُميل فيما مرّ طلباً لأنّ اللسان يرتفع به إلى الحنك، فلو أُميلت الألف بعده أو قبله لانحدرت بعد إصعاد، أو صعدت بعد انحدار، وكل منهما شاق، لكن الثاني أشق كما علم مما مرّ، ولذلك كان حرف الاستعلاء بعدها أقوى مانعا، كما سيجيء، أمَّا في باب خاف وطاب وصغى مما ألفه منقلبه عن مكسور كخاف، أو عن ياء كطاب، أو صائرة ياء مفتوحة كصغى، لانقلاب ألفه ياء إذا بُني للمفعول، فلا يمنع الإمالة لقوة السبب فيه، لأنه في نفس الحرف الممال، يُقال صغى يصغو ويصغي صغواً، أي مال، قاله الجوهري، وكالثلاثة المذكورة ما كسرته مقدرة للوقف نحو ماض، ثم حرف الاستعلاء في غير باب ما ذكر إمَّـا أنْ يكون قبل الألف،

قبلهَا يَليهَا وبحرفٍ فِي كلمتها ، وبحرفين على رَأْيٍ، . . . .

ﮐ قبلها يليها بغير حرف، وبحرف في كلمتها على رأي ومانع بعدها يليها بغير حرف، وبحرف وبحرفين على الأكثر، وفيه نظر إذ يصير التقدير هكذا مانع قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين، وفساده لا يخفى، فالأولى أن يقال هو عطف على قوله يليها؛ لأن الجار والمجرور لكونه في تقدير الفعل يعطف كثيراً على الجملة الفعلية، أي

ﮔ فلو أملت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملت في هابط لصعدت بعد انحدار وفي كل منهما مشقة لكن في الثاني أكثر، وإنما لم يكن مانعاً في الأبواب المذكورة لقوة السبب فيها؛ لأنه في نفس الحرف الممال إما ياء في الألف الممالة نفسها أو كسرة عليها بخلاف غيرها فإن السبب إما قبلها أو بعدها، فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفاً؛ لبعده اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويًّا لقربه **(قبلها)** أي قبل الألف **(يليها)** بأن لا يكون بينهما فاصل **(و)** مانع قبل الألف **(بحرف)** واحد كصواعد **(في كلمتها)** أي في كلمة الألف نحو صاعد فقوله وبحرف في كلمتها عطف على قوله يليها لا على محذوف بعده وهو بغير حرف لفساد المعنى إذ يصير المعنى يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين **(على رأي)** والمشهور أنه غير مانع وأما إن كان حرف الاستعلاء في غير كلمة الألف،

ﮐ قوله: **(وفساده لا يخفى)** وهو أن الولي والقرب لا يطلق على شيئين لغة وعرفاً حقيقة إلا إذا لم يكن بينهما فاصل سواء كان عدم الفاصل بحرف أو بحرفين ويطلق مجازاً، والأصل عدمه على أن يليها في تغير حرف حقيقة فلو حملناه على المجاز في حرف وبحرفين يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز وعند من يجوزه خلاف الأصل، ولا ضرورة في ارتكابه ض. قوله: **(وفساده لا يخفى)** وجهه أن المفهوم من قوله يليها الاتصال، والمجاورة وذلك مناف للفصل بحرفين وبحرف واحد، وقد يجاب بأن الفعل المذكور من الولي ومعناه لغة القرب، والدنو وهو معنى نسبي ولا ينافي الفصل.

ﮔ أو بعدها، فإنْ كان (قبلها) فإنما يمنع حيث (يليها في كلمتها) كخالد وصاعد وضامن، (و) حيث يتقدمها، وهو ساكن (بحرف في كلمتها) كمصباح ومقلاع (على رأي)، والمشهور أنه لا يمنع، وخرج بما ذكر ما لو وليها، أو تقدمها بحرف في غير كلمتها نحو وجدت رفيقا وقفاً، أي بجعل التنوين المبدل ألفاً للوقف كلمة برأسها وما لو تقدمها بأكثر من حرف كصنحاتي أو بحرف في غير كلمتها نحو واربط سالما، وجاء رابط سالم، ورأيت رابط سالم، واحفظ سالما، وارفض شانئك، وما لو كان مكسورا، أو تقدمها بحرفين، نحو خلاف وصفحاتي فلا يمنع جزما، وإنْ اقتضى كلام بعضهم في المكسور، وبنسخة سقيمة من المتن في التقدم بحرفين خلافا، وما لو كان مفتوحا أو

وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الْأَكْثَر.
وَالرَّاء غيرُ المسكورة إِذا وليت الْألف...............

ﮔﻚ الاستعلاء مانع قبلها يليها ويفصل بينهما بحرف إلى آخره فقوله يليها حال وما بعدها عطف عليه.

ﮔﻖ فلا يمنع الإمالة نحو رابط سالم (**و**) مانع (**بعدها**) أي وقع بعد الألف (**يليها في كلمتها**) نحو عاصم (**بحرف**) بعدها نحو رافض (**وبحرفين على الأكثر**) نحو مواعيظ، وإنما كان غير مانع إذا وقع قبل الألف بحرف على المشهور ومانع إذا وقع بعد الألف بحرفين على المشهور لما ذكرنا من أن العدول من علو إلى سفل لم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو (**والراء غير المكسورة**) وهي المفتوحة أو المضمومة (**إذا وليت الألف**

ﮔﻞ قوله: (**ويفصل بينهما**) أي مع فصل أو حصل بحرف ض.

ﮔﻒ مضموما أو ساكناً إثر غير كسرة، وهو في كلمتها نحو صواعد وصحارج، وأقلامي، وفي بطنانهم، فيمنع جزما، وبما تقرر عُلِم أنّ قوله، وبحرف على رأي مقيد وإنْ شرحه بعضهم على إطلاقه، وإنّ قوله في كلمتها قيد في المعطوف أيضاً، وفي نسخة تأخير في كلمتها عن وبحرف، ففهم بعضهم أنّه قيد فيه فقط، وهو مخالف للمعتمد في الأصول مِن أنّ القيد إذا تأخّر عن متعاطفات يرجع إلى الجميع، كما أنه إذا تقدم، أو توسط كذلك (و) إنْ كان حرف الاستعلاء (بعدها)، أي بعد الألف فإنما يمنع حيث (يليها في كلمتها) كآخذ وعاصم وعاضد، أو يتأخر عنها في كلمتها (بحرف) كمنافح، (و) حيث يتأخر عنها في كلمتها (بحرفين) كمنافيخ ومعاريض (على الأكثر)، وغيرهم لا يمنع الإمالة لبعد حرف الاستعلاء، وخرج بكلمتها ما لو كان في غيرها نحو بيتا صالح، وعماد قاسم، وكتابة خالد، فلا يمنع الإمالة إلّا فيما أُميل لكسرة عارضة، نحو بمال قاسم، وبمال نضّ، وبمال ملق، أو أُميل من ألفات هي صِلات الضمائر، نحو أراد أنْ يعرفها قبل، وأنْ يسكنها مصر، وأن يعطيها ورقا، وأنْ يضربها بسوط، فيمنعها غالباً، وإنما فرقوا فجعلوا حرف الاستعلاء مانعا مع تأخره بما ذكر غير مانع مع تقدمه به بشرطه، لأنّ في الإمالة مع تقدمه بذلك عدولا من علو إلى سفل، ومع تأخره به بالعكس، وما تقرر هو الموافق لنصوص النحاة، وفي نسخة يليها وبحرف وبحرفين، وظاهرها منع الإمالة، ولو كان حرف الاستعلاء في غير كلمة الممال، وعليها شرح بعضهم.

(والراء غير المكسورة) الواقعة مع حرف استعلاء أو بدونه (إذا وليت الألف

قبلهَا أَو بعْدهَا منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيُمالُ طَارِدٌ وغَارِمٌ، وَمن قَرَارِكَ، . . . .

جار . . . .

نقره **قبلها)** أي حال كون الراء قبل الألف نحو كرام **(وبعدها)** نحو هذا حمارك **(منعت)** عن الإمالة في غير باب خاف وطاب وصغى، ولذا يمال ران لأن ألفه منقلبة عن الياء يقال ران على قلبه ريناً أي غلب وترى سواء جعل ألفه للتأنيث أو للإلحاق لقولهم في مثناه تتريان **(منع المستعلية)** في غير هذه الأبواب لما في الراء من التكرير، فإذا وليت الألف هي غير مكسورة صارت كأنها بفتحتين أو ضمتين فلم يقو سبب الإمالة فيها **(وتغلب)** الراء **(المكسورة بعدها)** أي بعد الألف **(المستعلية)** لتكررها فتصير ككسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سبباً في مثل عالم فيقوى السبب فيها فلم تؤثر فيها الموانع في غيرها.

وأما إذا كانت الراء قبل الألف فلا أثر لها، ولذلك لم يمل أحد قوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم العدول من سفل إلى علو **(و)** تغلب الراء المكسورة **(غير المكسورة)** كما تغلب المستعلية **(فيمال طارد)** لغلبة الراء المكسورة بعد الألف حرف الاستعلاء المقدم على الالف وهو الطاء **(والغارم)** كذلك **(ومن قرار)** لغلبة الراء المكسورة المفتوحة.

كمال . . . .

فلاح قبلها) كراض ورابغ وراحم (أو بعدها) نحو فقدت الإحصار، وهذا إحصار، ولن يمسكها رغبة، ومررت بفاروق ووجدت حمارك، وهذا حمارك (مَنَعتْ) من الإمالة (منع) الحروف (المُستعلية) منها غالباً للتكرار الذي فيها، بل قيل هي أشد مانعا، وأو في كلامه مانعة خلو، فيدخل فيه نحو أحب الأسرار، وهذا أسرار، وهذا كما أفاده آخر كلامه إذا كانت في غير باب خاف وطاب وصغى، وفي كلمة الألف، وإلّا فلا تمنع منها، أمّا في الأول بأقسامه فلانقلاب ألفه عن مكسور نحو هار الجرف، أو عن ياء نحو ران ذَنْبُه على قلبه، أي غلب عليه، أو لصيرورتها ياء نحو تترا، أي واحداً بعد واحد، فإنّ ألفه تصير في التثنية ياء تقول تتريان، وتاؤه الأولى بدل عن واو، أصله وترى من الوتر، وهو الفرد، وأمّا في الثاني فلاختلاف الكلمة نحو رأيت بشيرا وقفا، وهذان ثديا رجل، نعم قد يُقال يستثني ما أُميل من ألفات الضمائر، فلا يمال نحو ان ينزعها رجل، (وتغلب) الراء (المكسورة) الواقعة (بعدها)، أي بعد الألف الحروف (المستعلية) الواقعة قبلها (و) الراء (غير المكسورة فيمال طارد وغارم) وضارم (ومِنْ قَرار)، ونحوها

فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب عِنْد الْأَكْثَر، فيُمالُ هَذَا كَافِر، وَيفتح مَرَرْت بِقَادِر، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر.

رضي ....

نقره وذكر في شرح الهادي: أنه إذا تأخر المستعلي عن الراء نحو فارق لم تجز الإمالة لقوة المستعلي حينئذ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف أيضاً لذلك لم يصرح به اعتماداً على المثال (**فإن تباعدت**) الراء عن الألف (**فكالعدم في المنع**) عن الإمالة لو كانت غير مكسورة (**و**) في (**الغلب**) على المستعلية لو كانت مكسورة (**عند الأكثر فيمال هذا كافر**) لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء (**ويفتح نحو مررت بقادر**) ولم يعتد بالراء المكسورة وذلك لأن الراء ليست كحرف الاستعلاء وإنما هي مجراة مجراه لما ذكرنا فلا يلزم من اعتبار المستعلي مانعاً لما ذكرنا أن بعد اعتبار الراء إذا بعدت (**وبعضهم يعكس**) أي يفتح هذا كافر ويميل مررت بقادر نظراً إلى اعتبار الراء عند البعد سبباً ومانعاً (**وقيل هو**) أي العكس (**الأكثر**) ....

ك ....

فق بخلاف المكسورة قبل الألف، سواء وقعتْ الأخريان قبل الألف أيضاً أم بعدها، فلا تغلبهما، بل يغلبانها، فلا يمال نحو رقاع ورباط ورفراف، ولم يضربْنا رجل، ولم يعرفنا ركانة لبعدها عن الألف، ولئلا يلزم العدول من سفل إلى علو، كما يعلم ذلك مما يأتي، أمَّا لو كانت المستعلية بعد الألف، فإنها لقوتها حينئذ تغلب الراء المكسورة، فلا يمال نحو فارق وقراريط، فلو قال: وتغلب المكسورة بعدها المستعلية قبلها، وغير المكسورة، لوفّى بذلك، هذا كله بالنظر لمنطوق كلامه إذا وليت الراء الألف، (فإن تباعدت) عنها (فـ) ـوجودها (كالعدم في المنع) من الإمالة لو كانت غير مكسورة، (و) في (الغلب) على المستعلية، والراء غير المكسورة لو كانت مكسورة بعد الألف هذا (عند الأكثر، فيمال) عندهم نحو (هذا كافر)، ونحو قوارير، وبعرفات، وبغُرفات، ومِراء للكسرة، ولا يُعتد في المنع بالراء غير المكسورة لبعدها، (ويُفتح)، أي لا يُمال عندهم (نحو مررت بقادر)، ومن سرائرهم، وشعار عريض، لأنّ الراء بعدها حينئذ لا تغلب المستعلية قبلها، ولا الراء غير المكسورة، (وبعضهم يعكس) ذلك، فيفتح نحو هذا كافر، وما مرّ معه اعتبارا بالراء غير المكسورة في المنع، وإنْ بعدت، ويميل نحو مررت بقادر، وما مرّ معه اعتبارا بالمكسورة في غلبتها المستعلية، والراء غير المكسورة وإن بعدت، (وقيل) إنّ هذا (هو الأكثر)، أي قول الأكثر، والمشهور الأول.

وَقد يُمال مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتَحْسُنُ فِي نَحْو: رَحْـمَـةٍ، ....

جـ قوله: **(وقد يمال)** لما فرغ مما فيه بعد الفتحة الألف شرع فيما ليس كذلك وهو قسمان؛ لأنه إما أن يكون بعدها هاء التأنيث أو لا، فتقول يمال ما قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء في الوقف لشبهها بالألف لفظاً لخفهائهما وحكماً لكونهما للتأنيث فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال لفقد الشبه اللفظي، ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي، ثم ذلك تحسن في نحو رحمة. ....

نُقْ **وقد يمال ما قبل هاء التأنيث)** المنقلبة عن التاء **(في الوقف)** وهو الفتحة وإن لم يكن بعده ألف كما كانت في الأمثلة المذكورة وذلك لشبهه بالألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونها للتأنيث فلا يمال ما قبل تاء التأنيث في الفعل لفقد الشبه اللفظي ولا ما قبل هاء السكت وهاء الضمير لفقد الشبه الحكمي **(وتحسن)** الإمالة **(في نحو رحمة)** مما لم تكن

كـ قوله: **(يمال ما قبل هاء التأنيث)** يعني به أن فتحة الحرف الذي قبل هاء التأنيث تمال لا ذلك الحرف وتعبير بعضهم عن ذلك بإمالة هاء التأنيث تجوز وإطلاقهم هنا هاء التأنيث شامل للتي رسمت تاء نحو بقيت الله، وللمتجوزة بها للتأكيد كعجمة أو للمبالغة كعلامة أو للفرق كسفينة ولبنة وغيرها. قوله: **(لشبهها بالألف)** بينه غيره بلزوم السكون وفتح ما قبلها وإفادة التأنيث والخفاء والزيادة والبدل وغيرها. قوله: **(لكونهما للتأنيث)** مثال ألف التأنيث حبلى فإنها تمال؛ لأنها ترجع إلى الياء في التثنية وجمع المؤنث نحو حبليان وحبليات وإنما أميلت الفتحة قبل الهاء مع عدم الكسرة والياء المقتضيتين للإمالة؛ لأن مشابهة ما ثبت له الحكم كافية في ثبوت الحكم للمشابه فلا يحتاج إلى سبب برأسه. قوله: **(ولا هاء السكت)** مثلها الهاء الأصلية نحو نفقة على أنه قد نقل عن الكسائي إمالة ما قبل هاء السكت في نحو ماليه، وبها قطع أبو مزاحم الخاقاني في له والمشهور عنه عدمها. قوله: **(لفقد الشبه الحكمي)** وهو كونه للتأنيث. قوله: **(ثم ذلك يحسن الخ)** متقضاه جواز إمالة الفتحة في الجملة على أي حرف كانت من سائر الحروف أي غير الألف وهو أحد المذهبين وعليه جرى ابن مالك وغيره، وأطلقوا الجواز.

فَقْ (وقد يُمال ما) أي الفتحة (قبل هاء التأنيث) المنقلبة عن التاء (في الوقف)، وإنْ لم يكن ثمة كسرة، ولا ياء لمشابهتها الألف لفظاً لخفائها، وحكما لكونها للتأنيث بخلاف تاء التأنيث الفعلية، لفقد الشبه اللفظي، وبخلاف هاء السكت، والضمير والهاء الأصلية، نحو ولمَّا توجه، لفقد الشبه الحكمي، (وتَحسُن) هذه الإمالة (في نحو رَحمة)، مما لم تكن فتحته على راء، ولا حرف استعلاء، ....

وتَقْبُحُ فِي الرَّاء، نَحْو: كُدْرَةٍ، وتَتَوسَّطُ فِي الاستعلاء نَحْو: حُقَّةٍ.

مما لم تكن فيه الفتحة على الراء، ولا على الحرف المستعلي، ويقبح في نحو كُدْرَة للراء المفتوحة وتتوسط في نحو حقَّه؛ لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً، وأخَّر المصنف

الفتحة على الراء وعلى حرف الاستعلاء **(وتقبح في الراء نحو كدرة)** لأن الراء المفتوحة أشد منعاً **(ويتوسط)** بين الحسن والقبح **(في الاستعلاء نحو حقة، . . . .**

قال الشريف: وما في المتن أحسن والمشهور على ما قال الموصلي وغيره وهو المشهور من مذهب الكسائي في قراءته أن الحروف التي تمال فتحها قبل هاء التأنيث خمسة عشر يجمعها قولك:

فجثت زينب لذود شمس

وأما الباقية فعشرة مما يمتنع إمالتها مطلقاً وهي حروف الاستعلاء؛ لأنها مانعة في الأصل وهو الألف في الفرع أولى والعين والحاء حملاً على المعجمتين لضعف الفرع والألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة وأربعة يمتنع إمالتها أن فتح ما قبلها أو ضم وهي الهمزة والهاء لقربهما من مخرج الألف والكاف لقربها من مخرج القاف والراء لتكررها فإذا انكسر ما قبلها أو كان ياء جازت لانضمام سبب الأصل إلى الشبه.

قوله: **(ذلك تحسن)** أي إمالة الفتحة التي بعدها هاء التأنيث على ثلاثة أقسام: حسن، وقبيح ومتوسط بينهما.

قوله: **(لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً)** منعه الشيخ نظام الدين وادعى أن الأمر بالعكس قال: لأن الراء غير المكسورة ملحقة بالمستعلي وشبيهة به فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في لن يضربها أشد وأقوى منها في قد يضربها قاسم وأجيز إمالة عمران دون برقان، قال: وإنما الفتح في الراء؛ لأن إمالة فتحها كإمالة فتحتين لتكرار الراء فالعمل في إمالتها أكثر انتهى. وما ادعاه هو مقتضى كلام المصنف في شرح المفصل وغيره.

قوله: **(لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً)** الأولى أن يقال في تعليله الراء حرف مكرر فالإمالة فيه كان إمالتان، والشبه ضعيف للإمالة فلو أميلت الراء المفتوحة بواسطة شبه الهاء تلزم إمالتان بسبب ضعيف بخلاف المستعلية فإنه حرف واحد فلو أميل تلزم إمالة واحدة وهو

(وتقبُح في) فتحة (الراء نحو كُدْرَة)، لأنّ إمالتها كإمالة فتحتين، لتكرار الراء، (ويتوسط في) فتحة (حرف الاستعلاء نحو حِقّة)، وخالفت فتحة الراء بأنها ليست كفتحتين، بخلاف فتحة الراء كما مرّ، لا بأنّ الراء غير المكسورة أشد منعا من حرف الاستعلاء كما قيل إذ الأمر بالعكس، لأنها ملحقة ومشبهة به، فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في لن يضربها راشد أقوى منها في لن يضربها قاسم، وأجيز إمالة عمران دون برقان.

والحروف لَا تُمالُ؛ فَإِن سُمِّيَ بِهَا فكالأسماء، . . . .

إمالة ما لم يكن فيه بعد الفتحة ألف ولا هاء إشارة إلى قلته، ونحن أيضاً نذكرها هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (**والحروف لا تمال**) هذا إشارة إلى ذكر الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا تدخله الإمالة، فنقول الحروف لا تمال لقلة تصرفهم فيها، والإمالة من باب التصرف ولأنه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة، وبعض العجم يميل لكن وهو لحن، فإن سمى بها خرجت عن حكم الحرفية ودخلت في حيز الأسماء فإن وجد حينئذٍ ما يقتضي الإمالة فيها بعد التسمية كما في إلا وأما أمليت؛ لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء، وإن لم يوجد كما لو سميت بعلى وإلى لم تجز إمالتها؛ لأنها

والحروف لا تمال)، لأن ألفاتها لا أصل لها في الياء حتى تطلب مناسبتها بالإمالة ولقلة تصرفهم فيها والإمالة نوع من التصرف (**فإن سمي بها فكالأسماء**) أي صارت من قبيل

أسهل من إمالتين فلذا قبح إمالة الراء المفتوحة ولم تقبح إمالة الحرف المستعلية بل يتوسط ض. قوله: (**أشد مانعاً**) لأن الراء الغير المكسورة ملحقة في المنع بالمستعلية لا متأصلة فيه بدليل أنها لا يمنع إلا إذا اتصلت بالألف والمستعلية يمنع متصلة ومنفصلة ويمكن الجواب عن هذا النظر بأن نقول إن هذا مبني على قول البعض الذي الراء الغير المكسورة عندهم ليست ملحقة في المنع بالمستعلية فافهم. قوله: (**ولأنه لا أصل لألفاتها**) هكذا قال غيره وقد اعترض بأن انتفاء الانقلاب عن مكسور أو ياء لا يوجب امتناع الإمالة مطلقاً لجواز سبق غيره كالكسر السابق وهو قولك إما بمنزلة قولك شملال فالوجه هو التعليل السابق. قوله: (**وهو لحن**) أي على الصحيح فقد ذهب الفراء إلى جواز إمالة ألفها تشبيهاً لها بألف فاعل نقل ذلك عنه أبو حيان. قوله: (**وهو لحن**) يمكن أن يقال في لغتهم كذلك وليس لغتهم إمالة لفظ عربي حتى يكون لحنا ض. قوله: (**يحكم بأنها عن ياء**) أي وإن كان فعله واويًّا كمغزى يقدر أن أصله مغزو فقلبت الواو ألفاً بعد انقلابها ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها، ولذلك يقال في تثنيته مغزيان. قوله: (**بأنها عن ياء**) ولهذا يثنى حينئذٍ بالياء فيقال إليان على قياس حبليان.

قوله: (**وإن لم يوجد**) أي ما يقتضي الإمالة في الحروف التي سمى بها بعد التسمية والتقاؤه في المثالين واضح أن الألف فيهما منقلبة عن واو كما ذكره بياناً للخفي ولا أثر لصيرورة الألف فيهما ياء في نحو عليه وإليه لتعذرها بعد التسمية؛ ولأنها ياء ساكنة وقد مر أنه

(والحروف لا تُمال) لقلة تصرفهم فيها، والإمالة تصرف، ولأنه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة، وإمالة بعض العجم لفظ لكن لحن، (فإن سمي بها فكالأسماء) فإن

وأُمِيلَ (بلَى وَيَا) وَ(لَا) فِي (إمَّا لا)؛ لتضمُّنِهَا الْجُمْلَة، . . . .

تجعلها من بنات الواو؛ لأن بنات الواو أكثر ولذلك تقول في تثنيتهما ألوان وعلوان، وأميل بلى لأنها أشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي بلى أنت ربنا.

ويا لأنه قائم مقام ادعو وكذا لا في إمالا، والأصل أن ما، . . . .

الأسماء فإن كان فيها سبب إمالة اعتبر وإلا فلا فلذلك يمال حتى إذا سمي به لأنه إذا سمي به وثنى قيل حتيان؛ لأن الألف الرابعة قد يحكم بأنها عن ياء ولا تمال على لأنه لو سمى به وثنى لقيل علوان؛ لأنه يجعل من الواوي لكثرته **(وأميل بلى ويا)** في النداء **(ولا في أما لا لتضمنها الجملة)** المتضمنة للفعل والاسم أو للاسمين فصارت كأنها اسم أو فعل؛ لإغنائها عن ذلك أما بلى فإنها أغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي بلى أنت ربنا، وأما يا فلأنه قائم مقام ادعو، وأما لا في أما لا فلأن أصله أن لا، وما زائدة، ومعناه أن لا يكن ذلك

لا أثر لها، وكذا لا أثر للكسرة في إلى؛ لأنها كسرة على غير راء وقد تقدم أيضاً أنها لا تؤثر في الواوي، والضمير في إمالتها وبجعلها للحروف المذكورة وكذا المتوسطة أو هو راجع إلى التسمية المفهومة من الفعل السابق، وعلى هذا شرح النظام ولا يجوز أن يكون ضمير القصة؛ لأنــه لا يؤنث كمــا سبق إلا إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة.

قوله: **(ولذلك تقول في تثنيتهما ألوان وعلوان)** نص على سيبويه وجزم بامتناع الإمالة نقله الجوهري، وقال ذلك أيضاً المصنف في شرح المفصل والموصلي وغيرهما وخفي النص على شارح في اللغة فزعم جواز الإمالة قال: لأنك تقول في التثنية إليان وعليان لقولهم إليك وعليك، وقال إنما ذكره هو القياس. قوله: **(وأغنت عن الجملة)** أي عن إعادتها في الجواب بصيغة الإيجاب. قوله: **(مقام ادعو)** وإن لم يكن في ادعو سبب الإمالة بل يكفي وجود سببها في نوع المشبه به الحاصل إنما شبه شيء بشيء في باب الإمالة وكاف في نوع المشبه به سبب

وجد فيها ما يقتضي الإمالة كإلا وأمَّـا أميلت، لأنّ الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء، ولهذا يُقال في التثنية إلْيان وأَميّان على قياس جَلَّيان، وإنْ لم يوجد فيها ذلك لم تمل كما لو سميت بإلى وعلى؛ لأنّ التسمية تجعلها من بنات الواو، لأنها أكثر، ولذلك يقال في التثنية إلوان وعِلَوان، (و) قد أُميل بَلَى ويا ولا في إمَّـا، لا لتضمنها أي الثلاثة، أي كل منها (الجملة)، فصارت مستقلة كالجملة، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي بلى أنت ربنا، ويا قائمة مقام أدعو، وأصل إمَّـا لا إنْ لا، وما صلة

. . . .

وما صلته ومعناه في الفارسية باري تقول اخرج، فإذا امتنع تقول إمالاً فتكلم أي إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم فعلم أن لا في إمالاً مغنية عن الجملة الفعلية هكذا ذكره في بعض شروح المفصل، وهو يدل على أن الهمزة من أما مكسورة.

وقال بعض شارحي هذا الكتاب: إمالا يفتح الهمزة، فإن معنى إمالا هو إن كنت

الأمر فافعل ذا كما تقول اخرج فإذا امتنع عن الخروج قلت أما لا فتكلم فقام لا مقام الـجـمـلـة . . . .

الإمالة في الجملة وذلك كاف لإمالة المشبه وإن لم يكن سبب الإمالة موجوداً في المشبه والمشبه به فتأمل هذا في ياء غيره مما ذكر في هذا البحث.

قوله: **(وما)** في معناه وافى الندبة وبذلك صرح اليزدي.

قوله: **(وكذا لا في إمالاً)** هكذا قال غيره أيضاً وقضيته أنها لا تمال مفردة، وكلام أبي حيان في ذلك أصرح فإنه قال أما إمالة ألف لا فلأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ألا ترى أن المعنى إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أفردت من أما لما صحت إمالة ألف لا قال وحكى ابن جني عن قطرب إمالة ألف لا في الجواب؛ لأنها مستقلة انتهى.

قوله: **(وما صلة)** أي زائدة عن كان ومرفوعها. قوله: **(وما صلة)** أي زائدة معناه أي إمالاً. قوله: **(غناء الجملة الفعلية)** أي يفيده ما يفيده الجملة يقال ما يغني عنك هذا أي ما ينفعك، والغناء بالفتح النفع. قوله: **(وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة)** يدل عليه أيضاً التقدير المتقدم في كلام أبي حيان، والواقع في كلام ابن هشام وغيره ويؤيده قولهم إن حذف كان ومرفوعها بعد أن الشرطية كثير.

قوله: **(وقال بعض شراح هذا الكتاب)** أراد الشريف رحمه الله تعالى لكن فيما نقله عنه تصرف بزيادةٍ أفسدته والذي رأيته في شرحه بعد أن ضبط الهمزة بالفتح نصه بالنص؛ لأن معنى إمالاً هو إن كنت لا تفعل ذاك افعل هذا أي لأن كنت فحذفت اللام وزيدت ما وقلبت النون ميماً وأدغمت الميم في الميم انتهى. ومراده أن ما زيدت بعد حذف كان واسمها عوضاً عن المحذوف وما قاله على هذا صحيح إن ساعده نقل.

تقول اخرج، فإذا امتنع قلت إمَّـا لا، فتكلم، أي إنْ كنت لا تخرج فتكلم، فعلم أنّ لا في إمَّـا لا مغنية غناء الجملة الفعلية، كذا ذكروه، وهو يدل على أنّ همزته مكسورة، وقال بعض الشارحين: إنها بالفتح، فإنّ معنى أمَّـا لا أنْ كنت لا تفعل ذلك افعل هذا، أي لأن كنت، فحذفت اللام، ثم كان فصار الضمير المتصل منفصلا، وزيدت ما عوضاً عن الفعل المحذوف، وقلبت النون ميما وأُدغمت في الميم، . . . .

وَغير المتمكن كالحرف، ....

لا تفعل ذلك افعل هذا، أي لأن كنت فحذفت اللام، ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلاً وزيدت ما عوضاً عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم.

قوله: **(وغير المتمكن)** هو الأسماء المبنية أمرها كأمر الحروف وألفاتها أصل؛

(وغير المتمكن) من الأسماء **(كالحروف)** في عدم الإمالة؛ لأن ألفاتها أصل فإنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل. ....

قوله: **(حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلاً)** هذا التقدير مشهور في قولهم أما أنت منطلقاً انطلقت ونحوه ولا يناسب المثال وقد علم ما فيه.

قوله: **(فصار الضمير المتصل منفصلاً)** المنقول عن هذا الشارح غير مطابق للمثال المبحوث فيه، وهو افعل هذا إمالاً إذ ليس فيه ضمير منفصل بل حذف ههنا الضمير مع الفعل، وإنما ذاك في مسألة أما أنت منطلقاً انطلقت، لنا. يقال افعل هذا إمالاً ومعناه إن كنت لا تفعل الأمر العظيم فافعل هذا الأمر فحذف الجواب مدلولاً عليه بما تقدم من قولنا افعل هذا ثم حذفت جملة الشرط كلها الأحرف الشرط، وحرف النفي الداخل على خبر كان وجيء بما زائدة معوضاً بها عن كان، وأدغمت نون أن في ميم ما لنا هذه الحاشية دالة على أن الجواب محذوف، ومنقول الشارح عن شرح المفصل يدل على أنه مذكور، والحق أن إمالاً تستعمل على الوجهين: فتارة يحذف جوابه، وتارة يذكر أي إذا قدم إمالاً لا بد من ذكر الجواب كما نقل الشارح، وإذا قدم أفعل هذا على إما لا يجوز حذف الجواب ض.

اعلم أن التعريف المذكور للإمالة لا يشمل إمالة الضم إلى الكسرة في نحو من أسمر ولا بأس لقلتها وعدم الاعتداد بها ومن ثَمَّ ذهب كثير إلى أن الإمالة هي أن ينحى بالألف نحو الكسرة تعريفاً للشيء بأشهر أقسامه.

قوله: **(الأسماء المبنية)** أي التي لم يعرض بناؤها أما ما عرض فيها للنداء مثلاً نحويًا فتى ويا حبلى فلا تمتنع إمالته؛ لأن الأصل فيه الإعراب ثم ما ذكره تفسير لغير المتمكن الذي تمتنع إمالته، ولذا ذكر الأسماء، وأن الفعل الماضي يمال كما أفاده المصنف فيما سبق وهو غير متمكن على أنه قد أميل باطراد من غير المتمكن بالتفسير المذكور ضميرها، ونا في قولهم مر بها ومر بنا ومر عليها ومر علينا ذكر ذلك ابن مالك وغيره.

(وغير المتمكن) من الأسماء كإذا وما الاستفهامية (كالحروف) في الامتناع من الإمالة لعدم اشتقاقها وتصرفها، ....

وَ(ذَا، وأنَّـى، وَمَـتـى) كـــ: (بـلَـى)........................

ﺟﺎ لأنا غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الذي بنى عليه إذ بالاشتقاق يعرف ذلك فلم تمل كالحروف وأميل ذا لاستقلاله، تقول ذا في جواب من قال من فعل كذا. قال في شرح الهادي: حكى سيبويه إمالة ذا؛ لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وألفه منقلبة عن ياء وأصله ذي فحذفت الياء الثانية تخفيفاً وقلبت الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة طلباً للخفة، ثم قال فيه وإمالة إذا لحن، وكذا أميل أنى لاستقلاله ونقل من أنى لمن قال ألك ألف دينار، ذكر صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥]، أنه قرأ الحسين بن علي رضي الله عنهما أنى صببنا بإمالة أنَّا أي كيف صببنا وكذا متى تقول متى لمن قال: زيد يسافر.

ﻧﻘﺮ (وذا) من أسماء الإشارة (وإني) من أسماء الاستفهام (ومتى) منها (كبلى) فإنها تمال اما ذا فلاستقلاله تقول ذا في جواب من قال من فعل ولأنه شابه المتمكن من حيث أنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وأما أنى ومتى فلاستقلالهما تقول من أنى لمن قال لك

ﻟﻚ قوله: (من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع) كأنه أراد بالجمع نحو أولئك فإن ذا مفرده وإن لم يكن من لفظه ولم يذكر الجمع وغيره وتا للمؤنث في الاستقلال والمشابهة من الوجوه المذكورة مثل ذا لكن المقصود من التوجيه بهما هو الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من أمال من العرب لا أن لا يجعل شيئاً سبباً مجوزاً للقياس. قوله: (وأصله ذي) مذهب البصريين أن ذا ثلاثي الوضع والصحيح عندهم أنه من باب حييت أي مما عينه ولامه ياآن وأنه من باب فعل بالتحريك وأن المحذوف لامه قال ذلك المرادي وغيره فما نقله الشارح من أن أصله ذي بالسكون ضعيف على هذا. قوله: (ذكر صاحب الكشاف إلى آخره) لا حاجة إلى الاستشهاد لجواز إمالة أنى بهذه القراءة فقد قرأ حمزة والكسائي وغيرهما بإمالتهما حيث وقعت في القرآن ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] وغيرها. قوله: (إنه قرأ الحسين بن علي) الذي رأيته في الإعراب للحلبي الحسن بن علي بدون ياء وكذا في الكشاف، ولعل في نسخة مختلفة وهي قراءة شاذة، والمتواتر هو أنَّى بفتح الهمزة والفتح على أن اللفظ أن واسمها وهو قراءة الكوفيين وبكسر الهمزة كذلك وهو قراءة الباقين.

ﻗﻖ (و) لكن (ذا) من أسماء الإشارة، (ومتى وأنّى) من أسماء الاستفهام (كبَلَى) في استقلالها بالمفهومية، فتمال وإنْ كانت غير متمكنة بقول ذا لِمن قال: مَن فعل كذا، وأنّى، أي من أين لِمن قال: لك ألف دينار، ومتى لِمن قال: زيد يُسافر، ويُمال أيضاً ها، ونا، لكن إنْ تقدم سبب الإمالة الهاء بحرف أو حرفين أوّلُهما ساكن، فشرطها أن لا

وأُمِيل (عَسى) لمجيء: عَسَيْتُ. وَقد تُمَالُ الفتحة مُنْفَرِدَة . . . .

جار قوله: (**وأميل عسى**) إنما ذكر ذلك وإن كان فعلاً صريحاً من ذوات الياء لقولهم عسيت لئلا يتوهم أنه لعدم تصرفه أي لعدم مجيء المضارع والأمر والنهي منه يكون كالحروف في امتناع الإمالة فدفع هذا الوهم.

قوله: (**وقد تمال الفتحة منفردة**) أي وقد تمال الفتحة مفردة من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث وذلك لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها لما في إمالتها من

نقره ألف دينار وتقول متى لمن قال زيد يسافر وإنما قال (**وأميل عسى**) مع أنه فعل صريح من ذوات الياء (**لمجيء عسيت**) لو لم يذكره لتوهم أنه لعدم تصرفه حيث لم يجئ منه المضارع ولا الأمر ولا النهي يكون كالحرف في امتناع الإمالة فلما قال وأميل عسى أزال هذا الوهم لظهور الياء فيه عند اتصال الضمائر البارزة المرفوعة فصار كالمتصرف في ظهور الياء فيه فأمليت (**وقد تمال الفتحة منفردة**) عن ألف أو هاء تأنيث. . . . . . .

جما قوله: (**لقولهم عسيت**) أي بفتح السين وكسرها، والمراد أن عيسى أميلت؛ لأن ألفها عن ياء والأصل عسى بدليل قولهم عسيت، وليس المراد أن الإمالة لقولهم المذكور كما يقتضيه ظاهر المتن، وذكره أيضاً الشريف لما تقدم من أن الانقلاب إلى الياء الساكنة لا أثر له فليتأمل. قوله: (**وقد تمال الفتحة أي مفردة**) أي في الوصل والوقف سواء كانت حرف استعلاء نحو من البقرة أو في راء نحو بشراً وفي غيرهما نحو من الكبر إذا لم يكن ياء وإن كان ياء نحو الغير لم تمل فتحتها نص على ذلك كله سيبويه.

قوله: (**وذلك لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها**) أي إذا اتصلت بها أو فصل بينهما مكسور أو ساكن غير ياء فتمال الفتحة في نحو أثر وفي نحو عمر ولا في نحو بخير نص على ذلك أيضاً سيبويه ولا يشترط أن تكون الراء أيضاً في طرف وإن شرطه ابن مالك ولا أن تكون لاماً ولا اتّصالها بالفتحة في كلمة فتجوز إمالة فتحة الغين في نحو الغير وفتحة الطاء في نحو رأيت خبط رياح لكن الإمالة في المتصلة أقوى فهي في من البقر أقوى منها في خبط رياح، نعم يشترط أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق فإنه مانع من الإمالة، ويفهم من قول الشارح بعدها أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وهو كذلك ذكره أبو حيان وغيره قالوا وتحرير الكلام في إمالة الفتحة بكسر الراء أن يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل

أنضا ينضم ما قبل الهاء، نحو لن ينزعها، ورأيت جِرْمَها، وأَدِر جيبها، (وأُميل عسى)، لأنّ ألفه عن ياء (لمجيء عَسيتُ) كرَمَيْتُ فلا يضر عدم تصرفها.

(وقد تمال الفتحة منفردة) عن ألف وهاء تأنيث، ولا تكون إلّا قبل الراء المكسورة لِما في إمالته من الكُلفة، فلم يقو عليها إلّا الراء المكسورة، لِما فيها من تقدير كسرتين كما مرّ، بخلاف غيرها، وهي تغلب المستعلية، والراء المفتوحة هنا أيضاً

فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ.

الكلفة، فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف، وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات فإنه يعتمد عليها فيزول ما في العدول بها إلى الكسرة من الكلفة، وذلك معلوم عند النطق وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة ها هنا أيضاً نحو من الضرر، والمحاذر اسم مفعول من حاذر أمالوا الذال للراء ولم يميلوا الألف؛ لأنها قد اكتنفها فتحتان إذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة.

قال سيبويه: لم يوجب إمالة الذال ها هنا إمالة الألف كما لم توجب كسرة الضاد في حاضر إمالة ألفه، وإنما شبه الذال هنا بالضاد؛ لأن فتحتها كاستعلاء الضاد وقد شاب فتحتها كسرة الإمالة كما شاب ذلك الاستعلاء تسفل الكسرة.

(**فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ**) اسم مفعول من حاذر مما كان فيه راء مكسورة وإن كان فيه حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فإن الراء المكسورة تغلبها؛ لأن في إمالة الفتحة المنفردة كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة؛ لأن كسرتها بمنزلة كسرتين.

راء مكسورة متصلة بها أو منفصلة بمكسوراً وساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء.

قوله: (**وهي تغلب المستعلية**) أي الراء المكسورة تغلب المستعلية نحو من الصغر إلا إذا كان المستعلية بعدها نحو من الفرق فإنها لا تمال كما مر في نحو فارق، وتغلب الراء المفتوحة أيضاً نحو من الضرر، ونحو ﴿وما عند الله خير للأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٨].

قوله: (**والمحاذر**) هذا شرح لقوله من المحاذر في المتن.

قوله: (**ولم يميلوا الألف**) زعم ابن خروف أن من أمال ألف عماداً لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل فتحة الذال ومنع ذلك سيبويه كما حكاه الشارح أي لأن الإمالة من الأسباب الضعيفة فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل الألف قبلها أو بعدها أما لإمالة الفتحة فلا، قال ذلك أبو حيان، والفرق من جهة المعنى أن الإمالة مع الألف قوية من أجل أنها كإمالتين إحديهما للألف والثانية للفتحة فقويت على الاتساع بخلافها مع الفتحة وحدها.

(في نحو مِنَ الضرر) ومن النفر وبِشَرَر، (ومِنَ الكِبَر، ومِنَ المُحاذَر) بفتح الباء والذال، وشرط سيبويه لإمالة الفتحة أنْ لا يفصل بينها وبين الراء ياء ساكنة، نحو بخير ولا حرف محرك غير مكسور نحو سنريهم، وأنْ لا تكون الفتحة على ياء نحو من الغِيَر، وأنْ لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق، وقد يُمال للراء المكسورة الضمة أيضاً، نحو من السُّرُر، وإذا أُميلت ذال محاذر لم تمل ألفه، لأنها قد اكتنفها فتحتان، إذ كسرة الذال مشوبة بفتحة، ولأنّ الراء لا قوة لها إلّا على إمالة حركة قبلها متصلة بها، كما مر أو منفصلة بغير ما ذكر نحو من عَمرو، وبفتح العين ومن عُمر بضمها.

تخفيف الْهمزَة

يجمعُهُ الْإِبْدَال، ....

جار

تَخْفيف الْهمزَة

قوله: (**تخفيف الهمزة**) لم يحده بأن يقول أن يرد الهمزة إلى وجه من التخفيف؛ لأن اسمه اللغوي يغني عنه، والهمزة حرف شديد مستثقل تخرج من أقصى الحلق فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف.

وقال يجمعه الإبدال. ....

شرح

تَخْفيف الْهمزَة

(**تخفيف الهمزة**) وإنما تخفف لكونها حرفاً ثقيلاً لها خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعان فلا تستطيع أدنى ثقل فخففها أهل الحجاز ولا سيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "نزل القرآن بلغة قريش وليسوا بأصحاب نبر[(١)] ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا" كما أن حرف العلة تخفف بأنواعه لغاية خفتها ولطافتها حتى بلغت خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التخفيف أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته وإن كان خفيفاً بالنظر إلى

فلا

تَخْفيف الْهمزَة

قوله: (**لم يحده بأن يقول إلى آخره**) لو قال ذلك لم يلزم دور؛ لأن المراد بالتخفيف فيه معناه اللغوي. قوله: (**ليبين حصر التخفيف فيها**) أي لأن المفهوم من الكلام حينئذٍ أن الأمور الثلاثة جامعة لمسائل التخفيف كلها فلا يخرج عن الثلاثة شيء منها وإلا لم تكن جامعة ولا يفيد ذلك العبارة الأخرى؛ لأن الجامع لأمور يجوز أن يجمع غيرها.

وقال شارح: لأن الأمور كما يكون في التخفيف تكون في غيره، قال، والحاصل أن

أفغا

تخفيف الهمـــزة

بأن تُرَدَّ إلى وجه من التخفيف، لكونها حرفاً ثقيلاً، (**يجمعه**) ثلاثة أنواع:

(**الإبدال**)، ويُسمى قلبا، ....

---

(١) النّبر: الهمز، مصدر نبر الحرف ينبره نبراً همزه، وفي الحديث قال رجل للنبي ﷺ يا نبيء الله فقال: لا تنبر باسمي، أي: لا تهمز، وفي رواية: إنا معشر قريش لا ننبر.

والحذف، وَبَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَينهَا وَبَين حرف حركتها، . . . .

ولم يقل يجمع الإبدال ليبين حصر التخفيف فيها، والأصل بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف؛ لأنه إذهابها بغير عوض.

وبين بين قسمان مشهور، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول

ذاته (**يجمعه الإبدال والحذف وبين بين**) ولا يكون لها نوع آخر من التخفيف ولذلك قال يجمعه وما قال يجمع (**أي بينها**) أي بين الهمزة (**وبين حرف حركتها**) وهو الكثير في بين

التخفيف لا يكون إلا في الأمور ولا عكس انتهى. وفيه نظر لأن الأمور ليست مطلقة للإبدال والحذف مثلاً بل إبدال الهمزة وحذفها وتسهيلها وهي لا تكون في غيره.

قوله: (**ليبين حصر التخفيف فيها**) اعلم أن الحصر تارة يكون بالأداء كقولنا ما زيد إلا قائم وغيرها من طرق الحصر وتارة يكون بالمادة كقولنا مثلاً الكلمة منحصرة في الأنواع الثلاثة وكما نحن فيه فإن قولنا التخفيف يجمعه الثلاثة يدل بمادته وتركيبه على الحصر لنا.

أي حصر التخفيف فيها فإن معناه أن هذه الأنواع الثلاثة جامعة للتخفيف ومحيط به فيتأتى الحصر يعني هذه العبارة وهي يجمعه الإبدال والحذف وبين بين يفيد الحصر؛ لأنه اقتضى أن لا يخرج شيء من الثلاثة عنه ولم يقتض أن لا يجمع غيرها؛ لأن الذي يجمع الثلاثة لا يمنع أن يكون جامعاً لرابع وخامس وغير ذلك بخلاف يجمع التخفيف والإبدال والحذف وبين بين فإنه لا يفيد الحصر فلذلك اختار هذه العبارة.

قوله: (**والأصل بين بين**) قال اليزدي: اعلم أن لفظة بين من الأمور الإضافة فتقتضي التعدد وعلى وفق ذلك كررت والغالب عليها النصب بالظرفية ولكنها هنا مبنية لتضمن يعني الحرف يعني الواو كما أن قولهم هو جاري بيت بيت مبني يقال وقع زيد بين بين إذ ذكر الصلاح والطلاح ومعناه أنه واقع بين الأمرين ليس مخصوصاً بأحدهما بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة خفيفة وبين كونها حرف لين انتهى.

وقال الرضي: يقال سقط بين بين أي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولفظ بين بين في كلام الشارح مرفوع المحل والمعنى، والأصل جعل الهمزة قريبة من حرف اللين.

(والحذف، وبين بين، أي بينها) أي بين الهمزة (وبين حرف حركتها)، كما تقول سئل بين الهمزة والياء، وهو المشهور، . . . .

وَقيل: أَو حرف حَرَكَة مَا قبلهَا، وَشَرطه أَن لَا تكون مُبْتَدأ بهَا.

ف سئل بين الهمزة والياء، وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة والواو، ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين محركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أول الكلام.

قوله: (**وشرطه**) أي وشرط تخفيف الهمزة أن لا يكون مبتدياً بها كقولك مبتدئاً

ج بين (**وقيل أو بينها وبين**) (**حرف حركة ما قبلها**) مثل يستهزئون فتجعل الهمزة والياء وسئل فتجعل الهمزة بين الهمزة والواو (**وشرطه**) أي شرط تخفيفها (**أن لا تكون**) الهمزة (**مبتدأ بها**) يعني لا تكون أو كلمة مبتدأ بها لأنها حينئذ لا تخفف؛ لأنها لو خففت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والإبدال ولو جعلت بني بين لكانت ساكنة كما

ك قوله: (**وغير مشهور**) هذا الخلاف يتصور في الهمزة المتحركة، وأما الساكنة فلا يتصور في تخفيفها إلا الطريقة الثانية ولكن يجيء بعد ذلك قبيل، وقوله والمتحركة أنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور فتعين من ذلك أن لا يكون في الساكنة بين بين إلا على المشهور ولا على غيره.

قوله: (**ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة**) قالوا لعدم الابتداء بها.

قوله: (**وعند البصريين متحركة**) أي لمقابلتها المتحركة في نحو قوله[1]: [الوافر]

أَأَلْخَيْرُ الــذي أَنَا أَبْتَغِيـــــــــــه

وإنما امتنع الابتداء بها لقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة قال الجعبري: ومن ثَمَّ لم يخرموا متفاعلن لئلا يقع قابل الإسكان أولاً.

قوله: (**وقوع الساكن غالباً**) كأنه يحترز عن وقوع همزة بين بين بعد الألف كما في نحو السماء.

قَ (وقيل) بينها وبين حرف حركتها كما ذكر، (أو) بينها وبين (حرف حركة ما قبلها) كما تقول سول بين الهمزة والواو، وهمزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعند غيرهم متحركة حركة ضعيفة يُنحى بها نحو الساكن، والأصل في الأنواع الثلاثة بين بين، لأنه تخفيف، مع بقاء الهمزة بوجه، لكنه أخره ليقرن به تفسيره، ثم الإبدال لأنه إذهاب الهمزة بعِوَض، ثم الحذف، لأنه إذهابها بلا عِوض، وتخفيفها لغة قريش، وأكثر الحجازيين، وهو استحسان، وتحقيقها كسائر الحروف لغة تميم وقيس، وهو الأصل، (وشرطه) أي تخفيفها (أنْ لا تكون مُبتدأ بها) في اللفظ، فإن ابتُدِئ بها نحو أَحمد وإبل وأُم، لم

---

(١) للمُثَقِّب العبدي، وهو من مفضليته، انظر شرح المفضليات ٣/ ١٢٦٧.

. . . .

جـ أحد وإبل وأم، وإنما قلنا مبتدئاً؛ لأن الهمزة الكائنة في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى نحو جاء أحدهم على ما سيجيء، ولذا قال المصنف وشرطه أن لا يكون مبتدئاً بها ولم يقل وشرطه أن لا يكون في الأول وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين إذ هو الأصل فيه لكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه، هذا مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة ولا يرد نحو خذوا أصله اؤخذ خففت بالحذف؛ لأنه حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف همزة الأولى، ولا نحو قل وأصله أقول؛ لأنا نمنع أن أصله ذلك؛ لأنه مأخوذ من تقول حذف حرف المضارعة وسكن اللام فصار قول وحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة فلا يتحقق تخفيف الهمزة.

أو نقول سلمنا أن أصله أقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف وحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على أنه تخفيف.

ق هو مذهب الكوفيين، فإن همزة بين بين عندهم ساكنة أو كالساكنة عند البصريين؛ لأنها عندهم متحركة حركة خفيفة ينحى بها نحو الساكن فكره أن يبدأ بما يقرب من الساكن؛ لأنه مرفوض في كلامهم أو متعذر وليس مراده أنها لا تكون في أول الكلمة؛ لأنها قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى ولا يرد النقض بنحو خذ وكل لأن الهمزة التي حذفت للتخفيف وهي الهمزة الثانية ليست بمبتدأ بها والمبتدأ بها وهي الهمزة الأولى لم تحذف

ك قوله: **(وأم)** هو بتشديد الميم. قوله: **(إذ هو الأصل فيه)** الضمير المجرور للتخفيف المفهوم من فعله المتقدم، وضمير لكنه لبين بين. قوله: **(لأنه حذفت الهمزة الثانية)** وهي ليست في الابتداء. قوله: **(سلمنا أن أصله أقول)** لأن أصل تقول تقول.

قوله: **(فتبدل بحرف حركة ما قبلها)** أي جوازاً وقد جاء ذلك في قراءة أبي جعفر وورش، وأبي عمرو، على تفصيل مشهور بين القراء.

قه تخفف، لأنها لو خففت حينئذ لجعلت بين بين، لأنه الأصل فيه، ولانتفاء موجب الحذف، والإبدال لكنها قريبة من الساكن، فيمتنع الابتداء بهـا، وإذا امتنـع الأصل تبعه فرعه، هذا مع أنّ الهمزة المبتدأ بها ليست ثقيلة، ولا يرد عليه نحو خذ، وأصله أُؤْخذ، حذفت همزته تخفيفا، لأنّ المحذوف تخفيفا إنما هو الهمزة الثانية، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها لا تخفيفا، ولا نحو قل، وأصله أُقْوُل لأنّـا نمنع أنّ أصله ذلك، لأنه مأخوذ من تَقْوُل، حذفت التاء، وسكنت اللام، فصار قُوْل، ثم حذفت الواو للساكنين، فلم توجد همزة، فلا تخفيف لها، سلمنا أصله ذلك، لكنه أُعل بنقل حركة الواو إلى القاف، وحذفت الواو لِما مر، ثم همزة الوصل للاستغناء عنها، لا تخفيفا، وإنما عبر بمبتدأ، لا بأولاً، لأنّ الهمزة في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بأخرى،

وَهِي سَاكِنة ومتحركة، فالساكنة تُبْدَلُ بِحرف حَرَكَة مَا قبلهَا، كـرَأْسٍ، وبِيْرٍ، وسُوْتُ، وَ﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] . . . . .

ج قوله: **(وهي ساكنة)** شروع في كيفية تخفيف، الهمزة فهي إما أن تكون واحدة أو اثنتين، فإن كانت واحدة فهي إما ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني إن كانت قبلها فتحة قلبت ألفاً، وإن كان كسرة قلبت ياء، وإن كان ضمة قلبت واواً، سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحركة الذي قبلها في كلمة واحدة، كما في رأس وبير وسوت، وقوله سوت فعل ماضٍ مسند إلى المتكلم من ساء يسوء أو في كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] فإن قوله ائتنا أمر من الإتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل بقوله الهدى، فسقطت همزة الوصل من أوله فعادت الهمزة الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان وهما ألف هدى والهمزة العائد فذفت ألف

د للتخفيف وإنما استغنى عنها **(وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة)** المفردة **(تبدل بحرف حركة ما قبلها)** سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة أو في كلمتين إبدالاً جائزاً فإن كل ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفا وإن كانت مكسوراً قلبت ياء وإن كانت مضموماً قلبت واواً **(كرأس وبير وسوت)** من ساء يسوء **(و)** قوله تعالى: **﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾** وأصل أيتنا ائتنا قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ثم اتصل بقوله الهدى سقط الهمزة الوصل وعادت الياء إلى أصلها وهو الهمزة لزوال موجب القلب فالتقى الساكنان وهما ألف الهدى والهمزة العائدة فحذفت ألف الهدى لالتقاء الساكنين فصارت الهمزة الساكنة بعد الدال المفتوحة فقلبت ألفا فصار إلى الهداتنا . . . .

ح قوله: **(كما في راس وبير وسو)** مثال الساكنة عيناً كالأولين بعد ضمة سور وأمثلتها فاء يأمن ويأبىٰ مضارع أبى على لغة من يكسر ويومن وأمثلتها لا ما لم يقرأ ويقرى ولم يوضو والأكثر في هذه بعد البدل بقاء الألف والياء والواو لاستيفاء الجازم عمله، ومنهم من يعتبر العارض فتحذفها للجزم كما تحذف الأصلية له. قوله: **(قلبت الهمزة الثانية)** أي وجوباً كما سيأتي في كلامه. قوله: **(وليس هذا موضع الاستشهاد)** أي لأن الكلام في الهمزة المنفردة.

ق كجاء أجلهم كما سيأتي، (وهي) أي الهمزة التي يُراد تخفيفها إمَّا واحدة أو ثنتان، والواحدة إمَّا (ساكنة و) إمَّا (متحركة، فالساكنة تبدل) عند تخفيفها (بحرف حركة ما قبلها) فإن كان ما قبلها فتحة قلبت ألفاً، أو كسرة قلبت ياء، أو ضمة قلبت واواً سواء كانت هي وما قبلها في كلمة واحدة حقيقة، أو تنزيلا (كراسٍ وبيرٍ وسُوتُ) فعل ماض لمتكلم، أو مخاطب من ساء يسوء، أم في كلمتين، (و) ذلك كقولهً تعالى: ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ٧١] ﴿إِلَى الْهُدَاتِنا﴾ فقوله ائتنا أمر قلبت همزته الثانية ياء

و﴿الَّذِيْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿يَقُوْلوذَنْ لي﴾ [التوبة: ٤٩].

ﮯ هدى لكونها في آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى فصار إلى الهدى ءاتنا بهمزة ساكنة بعد الدال فانقلبت ألفاً فصار إلى الهداتنا وهو موضع الاستشهاد، وكما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ فقوله أوتمن فعل ماض مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل في الدرج وعادة الثانية المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من اؤتمن، والياء من الذي فحذفت الياء فصار الذي اتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت ياء فصار الذي تمن، وقوله تعالى: ﴿**يقول ائذن**﴾ فقوله ايذن أمر من أذن يأذن قلبت الهمزة الثانية منه ياء ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة، وصار يقول ئذن فقلبت الهمزة واواً فصار يقول وذن لي وإنما تعين الإبدال في هذه الصور إذا أريد تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور؛ لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف؛ لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

ﮯ (و) قوله تعالى: (**والَّذِيْتُمِنَ**) وأصله الذي اؤتمن قلبت الهمزة الثانية واواً لانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل وعادت الواو إلى أصلها والتقى ساكنان فحذفت الياء من الذي فصار الذئتمن بهمزة ساكنة بعد الذال المسكورة فقلبت ياء (و) قوله تعالى: ﴿يَـقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ فقوله: ائذن أمر من أذن قلبت الهمزة الثانية ياء ثم سقط همزة الوصل في الدرج وعادت الياء إلى أصلها وقلبت الهمزة واواً وإنما تعين الإبدال في هذه الصور عند إرادة تخفيفها؛ لأنه لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور؛ لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

ﮯ . . . .

ﮯ لسكونها، وانكسار ما قبلها، ثم اتصل بالهدى، فسقطت همزة الوصل، فعادت الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان، وهما ألف الهدى، والهمزة العائدة، فحذفت الألف لكونها آخر الكلمة، والتعبير بالآخر أولى، فصار إلى الهدى أْتِنا بهمزة ساكنة بعد الدال، فقلبت ألفاً، فصار إلى الهدى ايتنا، (و) كقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقوله اؤْتُمِنَ فعل ماض مجهول، قلبت همزته الثانية واواً لسكونها، وانضمام ما قبلها، ثم اتصل بالذي، فسقطت همزة الوصل فعادت الثانية المنقلبة، فالتقى ساكنان الياء والهمزة، فحذفت الياء، فصار الَّذِيْ يتُمِنَ بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت ياء، فصار الذيْتمن، (و) كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَـقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، فقوله ايذن فعل أمر، قلبت همزته الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم اتصل بيقول، فسقطت همزة الوصل، فعادت الثانية المنقلبة، فصار يقولؤذن لي،

والمتحركة إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكن، وَهُوَ وَاو أَو يَاء زائدتان لغير الْإِلْـحَـاق ....

حـ قوله: **(والمتحركة)** لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع في المتحركة، وهي إما أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً فإن كان ساكناً فتلك الهمزة المتحركة، إما أن تكون متطرفة وقف عليها أو لا تكون كذلك، وإن لم تكن كذلك فهي الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها أو لا تكون متطرفة وقف عليها، فنقول الساكن الذي قبل الهمزة، إما أن يكون في الكلمة التي فيها الهمزة أو في غيرها، فإن كان في تلك الكلمة فذلك الساكن، إما صحيح أو حرف علة، وإن كان حرف علة فإما أن يكون واواً أو ياءاً أو ألفاً فإن كان واواً أو ياء، فإما أن يكون زائدتين أو أصليتين، فإن كانتا زائدتين فإما أن يكونا للإلحاق أو لغير الإلحاق، فإن كانتا لغير الإلحاق ....

ج **(والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق)** ولابد من قيدين آخرين وهما زائدتان في بنية الكلمة أي تصير الكلمة بسبب زيادتهما بناء ومدتان بأن يكونا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسهما لأنه إن لم يكن ذلك الساكن زائداً وإن كان مدة نحو السوء والمسيء لا يدغم بل تنقل حركة الهمزة إليه لأن الأصل في الفاء والعين واللام قبول الحركة وكذلك لا يدغم بل تنقل الحركة إليه فيما إذا كانت المدة زائدة لكنها ليست بزائدة في بناء الكلمة نحو ابتغوا مرهم وابتغى مرهم لأن واو الضمير وياءه اسمان مستقلان يحتملان الحركة نحو اخشون واخشين وكذلك واو الجمع وياؤه يحتملان الحركة لكونهما موضوعين لمعنى وليستا بزائدتين في بنية الكلمة..

ف قوله: **(فنقول الساكن الذي قبل الهمزة إلى آخره)** الحاصل من هذا التقسيم خمسة أقسام: ثلاثة منها يكون التخفيف فيها بالنقل وهي الهمزة إذا كان قبلها حرف صحيح أو واو أو ياء أصليتان أو زائدتان لغير الإلحاق. وقسم يكون فيه بالإدغام، وهو إذا كان قبلها واو وياء زائدتان لغير الإلحاق. وقسم يكون فيه بالتسهيل وهو إذا كان قبلها ألف.

قوله: **(فإن كانت لغير الإلحاق قلبت)** أي قلبت بجنس ذلك الحرف ض.

قق بهمزة ساكنة بعد اللام، فقلبت واواً، فصار يقولوذَن لي، وإنما تعين إبدالها في ذلك عند إرادة تخفيفها، لأنه لا يمكن حذفها، لعدم بقاء ما يدل عليها، ولا جعلها بين بين لا المشهور لسكونها، ولا غير المشهور، لأنّ امتناع الأصل، يوجب امتناع الفرع.

(والمتحركة إنْ كان قبلها ساكن)، وهي غير متطرفة، أو لم يوقف عليها، والساكن في كلمتها، (وهو واو أو ياء) زائدتان لغير الإلحاق...............

قُلبت إِلَيْهَا، وأُدغمت فِيهَا، كخَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ، . . . .

ي: قلبت الهمزة إلى ذلك الحرف، وأدغم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة كخطية أصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء وأدغم الياء فيها وكمقروة أصلها مقروءة قلبت فيها الهمزة واو وأدغمت، وأفيس تصغير أفؤس جمع فأس أصلها أفيئس قلبت الهمزة ياء وأدغم فالتخفيف هنا بالإبدال، وإنما تعين ذلك؛ لأنه لا يمكن بين بين؛ لأن بين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين؛ لأن ما قبل الهمزة ساكن، ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو أولى منه لما مر وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز.

ق: **(قلبت)** الهمزة **(إليه وأدغم)** الساكن الذي قبلها فيها **(كخطية)** وأصله خطيئة قلبت الهمزة ياء وأدغمت فيها **(ومقروة)** أصله مروءة **(وأفيس)** تصغير أفؤس جمع فأس وأصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء فيها وياء التصغير وإن كانت ليست بمدة لكنها كالمدة؛ لأنها دائمة السكون فلا يجوز إزالة سكونها الوضعي فلا تقبل الحركة كالمدة الزائدة في بنية الكلمة وهي لا تقبل الحركة؛ لأنها لا يتصور لها نوع استقلال مع أنها لو حركت لزال مدها من غير موجب لزواله وإنما تعين القلب؛ لأنه لا يمكن بين بين ولا الحذف

ك: قوله: **(وأدغم الياء فيها)** أي وجوباً لاجتماع المثلين مع سكون أولهما وإن كان جائزاً لجواز القلب كما سيذكره الشارح فهو واجب وجائز باعتبارين هذا وقد سمع في معنى خطة خطية بياء واحدة متحركة وليس بتخفيف خطية وإنما أصله خطية فعلة كبقعة فقلبت الهمزة ياء على حد مير قال ذلك أبو حيان. قوله: **(وقال بعض النحويين)** أي كالزمخشري ونقل أبو علي عن سيبويه أنه قال بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون نبيئاً وبريئة وذلك ردي انتهى. وقد يشهد لما قالوه ما أخرج الحاكم في المستدرك، حدثني أبو بكر أحمد بن العباس، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا خلف بن هشام، حدثني الكسائي، حدثني حسين الجعفي، عن حمران بن أعين، عن أبي الأسود الدؤلي، عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: يا نبيء الله، فهمز، فقال: "لست نبيء الله" فهمز ولكن نبي الله، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

فـ: قُلبت أي الهمزة (إليه) أي إلى الساكن (وأدغم) الساكن فيها، (كخطيَّة) بياء مشددة، وأصلها خطيئة، بوزن فعِيلة، (ومقروَّة) بواو مشددة، وأصله مَقْروءة بوزن مَفْعولة (وأُفَيِّس) بياء مشددة مصغر أفؤس، جمع فأس، وأصله أُفيئس قلبت الهمزة إلى الساكن في الجميع، وأدغم فيها، فتخفيفها هنا بالقلب فقط، وإنما تعيّن لأنه لا يمكن جعلها بين بين، لأنه قريب من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين، ولا حذفها بنقل حركتها إلى ما

وَقَوْلُهُمْ: الْتُزِمَ فِي نَبِيّ، وبَرِيَّةٍ غير صَحِيح، وَلكنه كَثُرَ، . . . .

وقال بعض النحويين: التزم ذلك في نبي وبرية، ورد المصنف ذلك عليهم؛ لأن نافعاً يقرؤ النبيء بالهمز في جميع القرآن، ونافعاً وابن ذكوان يقرآن البريئة بالهمز، فهذا وإن سلم أنه غير متواتر لما ذكر المصنف في أصول الفقه أن القراآت السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة، وتخفيف الهمزة لكنها لا أقل من أن يكون كغيرها مما نقله الآحاد بل ما نقله القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط، وهم أعدل من النحاة فالمصير إلى قولهم أولى نعم، لو قيل كثر ذلك في نبي وبرية كان

بنقل حركتها إلى ما قبلها لما ذكرنا الآن وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز **(وقولهم)** أي قول النحاة **(التزم)** القلب والإدغام **(في نبي)** وهو فعيل بمعنى فاعل من النبأ بمعنى الخبر **(و)** في **(برية)** من برأة الله برأ أي خلقه **(غير صحيح)** في التزام القلب والإدغام لأن نافعاً قرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن وهو وابن ذكوان قرأ البريئة بالهمزة وقول قراء السبعة أولى بالقبول من قول النحاة وإن لم يكن متواتراً فيما ليس من الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة لنقلهم عمن ثبت عصمته صلى الله عليه وسلم بخلاف نقل النحاة فإنه من الآحاد **(ولكنه)** أي لكن القلب **(كثير)** فيهما وإن لم يكن واجباً وأما النبي

قوله: **(لأن نافعاً يقرأ النبيء بالهمز)** وأما الحديث فقد قيل إنه ضعيف ولو سلم فالقطعي لا يعارض بالظني ولو سلم أنه لا قطع فيحتمل أن يكون النهي للإيهام، فقد حكى أبو زيد نبأت من أرض كذا، أي خرجت منها إليها، فقوله: يا نبيء الله، بالهمز يوهم يا طريد الله الذي أخرجت من بلده إلى غيره، ونظير ذلك نهيه للمؤمنين عن قولهم: راعنا لما وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السب به في لغتهم، أو يكون كما قال أبو عبيد خصا منه عليه الصلاة والسلام على تحوي أفصح اللغات في القرآن وغيره. قوله: **(من قبيل الأداء)** المراد بالأداء ما يؤدى باللفظ دون الكتابة فإن القراءة تنقسم قسمين: قسم يؤدى باللفظ ولا يعرف من الخط كالإشمام والمد، والقصر، والإمالة، والتفخيم، وقسم يعلم من الخط واللفظ جميعاً كوعدنا وواعدنا وأنجيتكم وأنجيناكم، والقراءات السبع متواترة في النوع الثاني. وأما النوع الاول، فقال الأكثرون متواترة أيضاً، واختار ابن الحاجب عدم التواتر فيه. قوله: **(كالمد)** هو تطويل

قبلها، لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب، الذي هو أولى منه لِما مرّ، وتخفيفها بذلك جائز لا لازم، (وقولهم)، أي بعض النحويين (التُزم) ذلك (في نَبِيٍّ، وبَرِيَّة، غير صحيح) فإنّ نافعا يقرأ النبيء بالهمز في جميع القرآن، ويقرأ مع ابن ذكوان البريئة أي الخلق بالهمز، فتخفيفها بالقلب فيهما ليس بلازم، (ولكنه كثير)، فيهما، . . . .

وَإِن كَانَ ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

جار بردي مستقيماً. قال في "الصحاح": النبأ الخبر ومنه النبيء فعيل بمعنى فاعل وتصغيره نبيء مثل نبيع، وتصغير النبوة نبيئة مثل نبيعة تقول العرب كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء والنبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض فإذا أخذ النبي منه أي شرف عن الخلق فأصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبي، ويقال برأ الله الخلق براء والبرئة الخلق. قال الفراء: إن أخذت من البري وهو التراب فأصلها غير الهمزة تقول منه براه الله يبره بروا أي خلقه. قوله: **(وإن كان ألفاً)** أي وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً وأردت تخفيفها جعلتها بين بين فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف نحو سأل وقرأ، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحو تساؤل وتلاؤم، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو قائل وبائع، وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة؛ لأن

نقره كار بمعنى المرتفع وهو مأخوذ من النباوة وهو ما ارتفع من الأرض فهو فعيل بمعنى مفعول ومنقوض ولمجيء تصغيره على نبي وأصله نبيئ وأعل إعلال قاض وأما النبيئ من النبأ فتصغيره على نبيئ على وزن فعيل. وقال الفراء: إن أخذت البرية من البري وهو التراب فأصلها غير الهمزة **(وإن كان)** الساكن قبل الهمزة **(ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور)** فيجعل بين الهمزة والألف في نحو ساءل وبينها وبين الواو في نحو تساؤل وبينها وبين الياء في نحو قايل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لأن الألف لا تقبل الحركة وامتناع القلب والإدغام لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ولا يمكن بين بين غير المشهور؛ لأن ما

كمال الصوت بحرف اللين عند اتصالها بهمزة مثل: أولئك، أو ساكن كالضالين. قوله: **(فعيل بمعنى فاعل)** يجوز أيضاً أن يكون بمعنى مفعول؛ لأنه منبئ عن الله تعالى أي مخبر عن لسان الملك.

قوله: **(والنبوة والنباوة)** كلاهما بفتح النون. قوله: **(أي شرف على الخلق)** الذي رأيته في الصحاح أنه شرف. قوله: **(وهو فعيل بمعنى مفعول)** يجوز أيضاً أن يؤخذ منه بمعنى أنه مرتفع على الخلق فيكون بمعنى فاعل. قوله: **(وتصغير نبي)** هو بياء واحدة مشددة، والأصل

زكريا (وإنْ كان) الساكن الذي قبل الهمزة (ألفاً) وأُريد تخفيفها (فبين بين المشهور) متعين، فإنْ كانت مفتوحة، فبينها وبين الألف نحو قراءة، أو مضمومة فبينها وبين الواو نحو تَساؤل، أو مكسورة، فبينها وبين الياء نحو قابل، وإنما تعين بين بين لامتناع الحذف، بنقل الحركة، لأنّ الألف لا تقبلها، ولامتناع القلب والإدغام إذ الألف لا تدغم، ولا تدغم فيها، ولا يمكن بين بين غير المشهور لأنّ ما قبل الهمزة ساكن، فإن قلت: هلّا

وَإن كَانَ حرفاً صَحِيحاً أَو مُعْتَلًّا غير ذَلِك نُقِلَتْ حركتُها إِلَيْهِ وحُذِفَتْ، نَحْو: مَسَلَةٍ والخَبِ وشَيٍ ....

جار الألف لا تقبل الحركة وامتناع القلب والإدغام؛ لأن الألف لا تدغم ولا تدغم فيها وإنما تعين بين بين المشهور؛ لأن ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بين بين غير المشهور، فإن قلت: فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن، قلت: سوغ ذلك أمر أن خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء وزيادة المد الذي فيها فإنه قام مقام الحركة كالمدغم.

قوله: **(وإن كان حرفاً صحيحاً)** قد ذكرنا ما يكون فيه قبل الهمزة ألفاً أو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق بقي ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما في مسئلة والخبء من خبأت الشيء سترته أو واو أو ياء أصليتان كما في شيء ....

نقره قبلها ساكن وإنما يجوز هنا بين بين المشهور مع أنه يلزم فيه التقاء الساكنين أو كالتقائهما لخفاء الألف فكأنه ليس قبل الهمزة شيء ولزيادة مد الألف القائمة مقام الحركة **(وإن كان)** الساكن **(حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك)** المذكور بأن يكون قابلاً للحركة **(نقلت حركتها إليه وحذفت)** الهمزة؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها دالة عليها **(نحو مسله)** والأصل مسألة **(والخب)** وأصله الخبء من خبأت الشيء أي سترته **(وشي**..............................

جما نبوية فأبدلت الواو ياء، ثم حذفت الثانية وأدغمت ياء التصغير في الباقية، وذلك معلوم مما تقدم في التصغير. قوله: **(فلا يمكن بين بين غير المشهور)** وهو أن يجعل بينها وبين حرف حركة ما قبلها ولا حركة لما قبلها ها هنا.

قوله: **(وزيادة المد الذي)** وأيضاً همزة بين بين ليس بساكن محض فإن فيه نوع حركة.

أنفا امتنع أيضاً بين بين المشهور لأدائه إلى التقاء الساكنين لسكون الألف، وقرب همزة بين بين من الساكن، قلت: الألف لخفائها كالعدم، مع أنّ زيادة المد فيها قائم مقام الحركة كالمدغم، وحركة الهمزة غير مسلوبة بالكلية، (وإنْ كان) الساكن الذي قبل الهمزة (حرفاً صحيحا، أو معتلا غير ذلك) الذي مر، من كونه واواً أو ياء زائدتين لغير الإلحاق، أو ألفاً (نُقلت حركتها إليه، وحذفت نحو مَسالَة والخَبِ) من خبأت الشيء سترته بتحريك السين والباء، وهما حرفان صحيحان بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، (و) نحو (شَيٍ ....

وسَوٍ وجَيَلٍ وحَوَبَةٍ ....

جا وسوء أو زائدتان للإلحاق كما في جيئل وهو الضبع وحَوْأب وهو اسم ماء والواو والياء فيهما للإلحاق بجعفر وحكم الجميع أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لأن حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها، وجاء مراة وكماة بألف خالصة بأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة فصار مراة وكماة فقلبوا الهمزة ألفاً كما في راس وهو عند سيبويه شاذ، والكسائي والفراء يريانه مطرداً هذا إذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة، وإن لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتحذف سواء

قره **وسو)** وأصلهما شيء وسوء والساكن فيهما وإن كان من حروف العلة إلا أنه أصل وليس بمدة فيجوز تحريكها لقوتها بالأصالة **(وجيل)** أصله جيأل وهو الضبع **(وجوب)** أصله جوأب وهو اسم ماء والياء والواو فيهما للإلحاق بجعفر ....

لد قوله: **(كما في جيئل)** هو بجيم وياء وحوب بمهملة ثم موحدة. قوله: **(وهو اسم ماء)** هو أيضاً الواسع من الأودية والدلاء. قوله: **(وحكم الجميع أن تنقل حركة الهمزة)** أي إذا لم يكن الحرف الصحيح نون الانفعال فإن كأنها كما في انأظر وأنأء وإذا لم يجز النقل إليه عند الأكثرين كما نقله ابن مالك وغيره وسبب ذلك ما يؤدي إليه من الالتباس، فإنك إذا نقلت إليها حذفت الهمزة ثم همزة الوصل للاستغناء عنها فتبقى نظرو نأء فتلتبس بالثلاثي المجرد. قال أبو حيان: ومن لم يبال بالعارض أجاز ذلك قال: وينبغي عندي أن يقرأ همزة الوصل؛ لأن هذا النقل عارض انتهى. يقال: أنأطر بمعنى اعوج وأُدْتُه فَانْأَ وأَوَّدْتُه فتأوّد عطفته فانعطف. قوله: **(بأن نقل حركة الهمزة)** وقيل بل أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. قوله: **(وهو عند سيبويه)** أي هذا النوع من التخفيف، ونقل الحركة وقلب الهمزة ألفاً.

قوله: **(والكسائي والفراء يريانه مطرداً)** نقل ذلك ابن مالك عن الكوفيين ولم يخصهما.

قذ وسَوٍ) بتحريك الياء والواو، وهما معتلان أصليان بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، (و) نحو (جَيَلٍ وجوب)، بتحريك الياء والواو، وهما معتلان زائدان للإلحاق بجعفر بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، إذ أصلهما جيْأل وحوْأب لماء من مياه العرب بطريق البصرة، وحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها، لأنّ حذفها أبلغ في التخفيف مع بقاء حركتها المنقولة الدالة عليها، نعم جاء مَرَاه وكماه بقلب الهمزة الساكنة بعد نقل حركتها ألفاً خالصة، وهو شاذ عند سيبويه، ومطرد عند الكسائي

وَأَبُوَ يُّوبَ وَذُو مْرِهِم واتَّبِعِى مْرَهُ وقاضُوَ بِيْكَ، وَقد جَاءَ بَاب شَيْء وَسُوء مُدغماً أَيْضاً، وَالْتُزِمَ ذَلِك فِي بَاب يرى . . . .

كان الساكن حرف علة أو صحيحاً فتقول في أبو أيوب وذو أمرهم وابتغى أمره، وقاضو أبيك أبو يوب وذو مرهم وابتغى مره وقاضو بيك، وقاضو جمع قاض، والأصل قاضون حذفت النون بالإضافة، ولذا تقول في من أبوك، ومن أمك، وكم إبلك من بوك، ومن مك وكم بلك.

قوله: **(وجاء)** شبهوا الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين كما في شيء، وسوء بالزائدتين كما في خطيئة ومقروءة وأدغموا مثلهما لكن الأول هو المشهور.

قوله: **(والتزم ذلك)** أي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى وأصله يرأى مثل

(و) نحو **(أبو أيوب)** في أبو أيوب **(وذو مرهم وابتغى مره وقاضو بيك)** وقد عرفت بيان ذلك **(وقد جاء باب شيء وسوء)** مما لم يكن الياء والواو فيه مدة **(مدغماً)** تشبيها له بما فيه مدة نحو مقروة **(أيضاً)** أي كما جاء فيه النقل والحذف **(والتزم ذلك)** النقل والحذف **(في باب يرى)** مضارع رأى من الرؤية وأصله يرأى . . . .

قوله: **(أي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى)** المراد المضارع من الرؤية أو الرأي بمعنى الاعتقاد أو الرؤيا ومثله الأمر منها نحو ره دون اسم الفاعل واسم المفعول، وأفعل التفضيل، وفعلي التعجب واسمي المكان والآلة نحو أنا راء وأنت مري، وهو أرأى منه، وما أراه وراء به، وهو مرأي وهذه مراءة، وخرج بقولنا بمعنى الاعتقاد الرأي مصدر رأى بمعنى أصاب الرؤية فإن جميع فروعه جاء مهموزاً لم يحذف منه شيء.

والفراء، (و) إنْ لم يكن الساكن في كلمة الهمزة، نقلت حركتها إليه، وحذفت أيضاً سواء أكان الساكن صحيحا أم معتلا نحو (أبُوَيُّوب، وذُوَمْرِهم، واتَّبِعىَ مْرَهُ وقاضُوَبيك) في أبو أيوب، وذو أمرهم، واتَّبعي أمره، وقاضو أبيك، جمع قاضٍ، والأصل قاضون، حذفت النون للإضافة، وكذا تقول: مَنَ بُوك ومَنُ مَك، وكم بُلك، وإنما لم تستثقل الضمة، والكسرة على الواو والياء في نحو قتلُومَّك، وجزَروبِلك، وأكـرميُ مَّك، واجزِرِي بِلك، بخلاف نحو قاضٍ وقاضي، لأنّ حركات الإعراب وإنْ كانت عارضة، إلّا أنها غير منقولة، فهي ألزم من الحركات المنقولة، (وقد) أي وقليلاً (جاء باب شيءٍ وسوْءٍ) مما ساكنه ياء أو واو أصليتان (مدغما أيضاً) تشبيها للأصلي بالزائد في نحو خطيئة ومقروءة، (والتزم ذلك) أي ما ذكر من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذف الهمزة (في باب يَرَى) أصله يرأى، كيرعى، لأنّ ماضيه رأى كرعى، نقلت حركة

وَأرى يُري؛ للكثرة بِخِلَاف يَنْأَى وأَنْأَى يُنْئِي، . . . .

نقره كار يرعى؛ لأن ماضيه رأى كرعى فألقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع على الراء وحذفت والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الأصل، والرجوع إليه إلا للضرورة كقوله[1]: [الطويل]

أَلـم تَـرَ مَـا لاقَـيْـتُ والـدَّهْـرُ أعْـصـرُ   وَمَـنْ يَـتَـمَـلَّ الـعَـيْـشَ يَـرْأ وَيَـسْـمـعُ

يقال تمليت غيري أي استمتعت منه فمعنى قوله ومن يتمل العيش أي من يعش كثيراً ير ويسمع ما لم يكن رآه وسمعه وكذلك أرى وهو فعل ماض من الإراءة وأصله أرأى كأعطى وأصل يرى يرءى كيعطى نقلت حركة الهمزة فيهما وحذفت بخلاف قولك ينأى مضارع نأى أي بعد وانأى ينأى فإنه لم يتلزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة بل حركت في جواز التخفيف كغيرها؛ لأنها لم تكثر كثرتها فعلى ما ذكرنا علة الحذف في رأى وأرى يرى التخفيف القياس بإلقاء الحركة على ما قبلها ثم حذفها والتزامه لكثرة

جاربردي (و) في باب (أرى) وهو فعل ماض من باب الأفعال وأصله أرأى بفتح الياء (يرى) وهو مضارع أرى وأصله يرئى، والمراد بيان كل ما كان من تركيب رأى من الرؤية وزيد عليه حرف لبناء صيغته وسكن فاؤه (للكثرة) أي لكثرة الاستعمال وقد يكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام من نحو أريت في أرأيت وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء أو النون تشبيهاً لهمزة الاستفهام بهمزة الأفعال (**بخلاف ينأى**) مضارع نأى (**وأنأى ينئي**) من باب الأفعال فإن الحذف ههنا غير

حاشية قوله: (**إلا لضرورة**) نقل أبو حيان وغيره أن الإتمام لغة تيم اللات، وأشار إليهما في التسهيل بقوله والتزم غالباً ومقتضى ذلك جواز الرجوع إلى الأصل في الكلام وإن كان قليلاً. قوله: (**ومن يتمل العيش يرأى ويسمع**) الظاهر أن فعل الجزاء والمعطوف مجزومان لضعف رفعهما. قوله: (**وكذلك أرى**) أي من الثلاثة المتقدمة ومثله المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر تقول أر زيد قائماً ومر زيد عمراً أراه وهون مري.

فلق همزته إلى الراء، وحذفت، (و) في باب (أَرَى يُرى) أصلهما أرأى يُرئي كأعطى يُعطي، نقلت حركة الهمزة فيها إلى الراء وحذفت، ونبّه بباب المذكورات على أنّ ذلك يجري في سائر تصرفاتها من أمر وغيره مما سكنت راؤه، وعُلِم من كلامه أنه لا يجوز الرجوع في ذلك إلى الأصل إلّا للضرورة كقوله:

أُري عَـيـنَـيَّ مـا لَـم تَـرْأيـاهُ   كِـلانـا عـارِفٌ بِـالـتُّـرَّهـاتِ

وإنما التزم ذلك فيما ذكر للكثرة، لكثرة استعماله (بخلاف ينأى وأنأى يُنْئِي) فإنه فيها جائز لا لازم، لأنّ استعمالها لم يكثر كثرة استعمال تلك، . . . .

(١) من شعر الأعلم ورد في الصحاح: (٦/ ٢٣٤٨) واللسان (رأى).

وَكثر فِي سَلْ للهمزتين.

جار الاستعمال، وذكر في شرح الهادي أنه يحتمل الحذف هنا وجهاً آخر وهو أنه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف ساكن، والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الفعل وغلب الاستعمال هنا على الأصل حتى هجر ورفض وأنا أقول فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة من أشياء لاجتماع همزتين بينهما ألف لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل ينأى وانأى ينيء، وفيه بحث.

قوله: (**وكثر**) أي وكثر النقل والحذف في سل وأصله اسأل بهمزتين نقلوا حركة

نقره ملتزم (**وكثر**) ذلك النقل والحذف (**في سل للهمزتين**) لأنه أصله اسأل نقلت حركة الهمزة إلى السين واستغنى عن همزة الوصل فصار سل لكن غير ملتزم لقولهم اسأل؛ ولكثرة الاستعمال ولذلك كان سل أكثر من قولك جر من الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر الثور

جما قوله: (**ثم أتبع سائر الباب**) أي بقية الكلمات التي لم تجتمع فيه همزتان وهي أمثلة المضارع من المزيد والمجرد لا ما حرف مضارعته الهمزة، فإن العلة موجودة فيه وحمل أيضاً اسم الفاعل والمفعول من الرباعي. قوله: (**فعلى هذا المذهب**) يظهر وجه من قال تقدم أوائل الكتاب أنه القراء وقد يمنع ما قاله الشارح هناك؛ لأن الساكن غير الألف حاجز غير حصين بخلاف الألف لما فيها من المد فإنها قائم مقام الحركة على أن الثقل إنما يحصل عند الثانية والمحذوف من أشياء على ذلك القول هو الأولى. قوله: (**وفيه بحث**) كان وجهه أن المقتضي للحذف الغير القياسي قصد التخفيف فيما يكثر استعماله وليس غير أرى مثله في كثرة الاستعمال. قوله: (**وكثرة الثقل والحذف في سل**) اتفق القراء على ذلك في نحو ﴿سل بني إسرائيل﴾ [البقرة: ٢١١] مما كان فعل أمر مخاطب من السؤال ولم يقترن بواو ولا فاء استثقالاً لاجتماع الهمزة مع الأولى ابتدأ فيما كثر دوره وهي في ذلك مذهب أكثر العرب فإن اقترن بأحدهما فبعض طرد أصله في النقل، وبه قرأ ابن كثير والكسائي، وبعض همز لعدم الاجتماع وبه قرأ الباقون وهو لغة قريش وهو المختار أما نحو ﴿وليسألوا ما أنفقوا﴾ [الممتحنة: ١٠] فبالهمزة بالاتفاق فليتأمل.

أنفا (وكثر) ذلك (في سَلْ)، وأصله اسأل (للهمزتين)، همزة الوصل، وهمزة الأصل، فنقلوا حركة الثانية إلى السين، وحذفت الأولى للاستغناء عنها، وهو وإن لم يلتزم لقولهم اسأل أكثر من جره في قولك اجأر من الجُؤار بمعنى الخُوار، يقال جأر الثور، أي صاح، وكثر حذف الهمزة الثانية في ارأيت وارأين، وهو قراءة الكسائي، . . . .

وَإِذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بِمُقْتَضى الْوَقْف بعد التَّخْفِيف،

ﮐ الهمزة الثانية إلى السين واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا سل، وذلك أكثر من قولك جر في أجار من الجؤار بمعنى الخوار يقال جار الثور أي صاح لكن لم يلتزموا ذلك كقولهم اسأل.

قوله: **(وإذا وقف)** هذا شروع في بيان أن الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل كيف يوقف عليها ولم يشر إلى مثل ذلك في الساكنة؛ لأن الهمزة المتطرفة الساكنة في الوصل حكمهما في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف وهي قسمان؛ لأنه إما أن يكون قبلها ألف أو لا، فإن لم يكن قبلها ألف سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة وقف بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة ....

ﮔ إذا صاح **(وإذا وقف على)** الهمزة **(المتطرفة)** المتحركة في الأصل **(وقف)** على الحرف الذي قبل الهمزة أو على الحرف المبدل من الهمزة **(بمقتضى الوقف بعد التخفيف)** أي

ﮐ قوله: **(وفيه بحث)** أي في هذا الاعتراض بحث؛ لأن المقتضى للحذف غير القياس قصد التخفيف فيما يكثر استعماله وليس غير أرى بمنزلته فيها فكثرة الاستعمال جزء العلة ض.

قوله: **(وذلك أكثر من قولك جر)** أي لأن الفعل من السؤال أكثر في كلامهم من الفعل من الجؤار والجؤار بضم الجيم وبالهمز والجوار بضم المعجمة وواو. قوله: **(لكن لم يلتزموا ذلك)** لقولهم اسل هو لغة لبعض العرب ذكره الجعبري وغيره وعلم مما مر. قوله: **(حكمها في التخفيف حال الوصف كحكمها حال الوقف)** الأحسن العكس كما لا يخفى لكنه بدأ بالمعلوم.

قوله: **(كحكمها حال الوقف)** فحكمها في الحالين سواء؛ لأنها ساكنة فيهما وذلك مثل لم يقرأ ولم يقرئ، ولم يوضؤا من وضؤ، أي حسن وجهه فإنها تبدل في الوصل والوقف ألفاً وياء وواواً كأن الظاهر أن يقول حكمها في الوقف كحكمها في الوصل؛ لأن الكلام الآن في حكم الموقوف عليها لا في حكم الموصول قالوا جب أن يشبه الموقوف عليها بالموصولة؛ لأنها قد تقدم حكمها لكن مقصوده بيان استواء الحالين فحينئذٍ لا فرق بين شبه هذا بذاك وذاك بهذا لكن الظاهر ما قدمناه من العبارة. قوله: **(بعد تخفيف الهمزة)** أي إذا أريد التخفيف، أما إذا وقف لا مع قصد تخفيف الهمزة فإن الهمزة تجري مجرى غيرها من الحروف الصحيحة فيوقف على الخبء كما يقال على الفاس.

ﮔ (وإذا وقف على) الهمزة المتحركة في الوصل (المتطرفة وقف بمقتضى الوقف) من سكون وروم وإشمام (بعد التخفيف)، أي تخفيف الهمزة بما يقتضيه التخفيف في الوصل، ....

فَيَجِيء فِي: (هَذَا الخَبُ، وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ) السّكُون وَالرَّومُ والإشمام، وَكَـذَلِـكَ بَـاب شَـيْء وَسُـوء . . . .

يعني يعمل أو لا ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون أو روم أو إشمام فيوقف على هذا الخبء بالسكون، والروم والإشمام؛ لأنك إذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل الخبء بباء مضمومة، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على ما آخره حرف مضموم جاز فيه الإسكان والروم والإشمام، وكذا برئ ومقروء؛ لأنك إذا خففت همزتها بقلبها إلى ما قبلها وإدغامها حصل بري ومقرو بياء وواو مشددتين مضموتين وقد علم في الوقف جواز السكون والروم والإشمام في مثل ذلك، وكذلك شيء وسوء وسواء وقفت عليها بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها بأن تقول شي وسو بالياء والواو المحققتين أو وقفت عليهما بقلب حركة الهمزة إلى ما قبلها وإدغامها بأن تقول شي وسو بالياء والواو

تخفيف الهمزة بالحذف أو بالقلب أو الإدغام (**فيجيء في هذا الخب**) في الخبء (**و**) هذا (**برى**) في بريء (**و**) هذا مقرو (**في مقروء السكون والروم والاشمام**) في هذه الأمثلة؛ لأنه إذا خفف همزة الخبء بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف صار الخب بضم الباء وإذا وقف على ما آخره مضموم جاز فيه هذه الوجوه الثلاثة وكذلك حكم المثالين الأخيرين (**وكذلك باب شيء وسوء**) سواء . . . .

قوله: (**لكن يعمل أولاً**) أي بالاعتبار والتقدير لا بالفعل وإلا لم يكن الوقف على همزة.

قوله: (**بقلبها إلى ما قبلها وإدغام**) المراد وإدغام ما قبلها في الحرف الذي انقلبت إليه.

(فيجيء في) قولك (هذا الْخَبُ وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ السكون والروم والإشمام)، أمَّا في الأولى، وهو مثال للصحيح، فلأنك إذا خففت همزته بتقدير الوصل، بنقل الحركة والحذف حصل الخبُ بضم الباء، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على مضموم جاز فيه الأوجه الثلاثة، وأمَّا في الأخيرين، وهما مثالان للمعتل اليائي والواوي، فلأنك إذا خففت همزتهما بقلبها إلى ما قبلها، والإدغام حصل بريّ ومقروّ، وبياء وواو مشددتين مضمومتين، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على مثل ذلك جاز فيه الأوجه الثلاثة، (وكذلك باب شيٌّ وسَوٌّ) مما همزته متطرفة بعد ياء أو واو أصليتين، وهو مرفوع يجوز فيه الأوجه الثلاثة سواء . . . .

نُقلت أَو أُدغمت إِلَّا أَن مَا قبلهَا ألف إِذا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وَجب قَلبهَا ألـفـاً؛ ....

ﮔ المشددتين فإنه يجوز فيهما السكون والروم والإشمام؛ لأنه يكون حينئذٍ في آخرهما ياء مخفف مضموم أو ياء مشدد مضموم أو واو كذلك فيرجع إلى ما مر هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها ألف، فإن كان قبلها ألف كقراء فقد عملت أن تخفيفها حال الوصل إنما هو يجعلها بين بين، فإما أن تحافظ على ذلك في حال الوقف أو لا، فإن لم تحافظ عليه ووقفت بالسكون تعين أن يكون تخفيفها بإبدالها ألفاً إذ لا يتصور هنا نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف، إذ الفرض أنه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين، لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها فتعين أن يكون تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبتها ألفاً يجتمع ألفان الألف التي كانت

ﮔ **(نقلت)** حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها **(أو أدغمت)** بعد قلبها ياء وواواً يجيء فيهما السكون والروم والإشمام لما ذكرنا إلا أن هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة في حال الوصل ألف وإليه أشار بقوله **(إلا أن ما قبلها ألف)** نحو قراء **(إذا وقف بالسكون)** وحينئذٍ لم يحافظ ما عليها الألف في حال الوصل وهو جعلها بين بين **(وجب قلبها ألفاً)** ....

ﮔ قوله: **(لأنه يكون حينئذٍ)** أي حين إذا اعتبرت النقل والحذف أو القلب والإدغام.

قوله: **(فيرجع إلى ما مر)** أي فيرجع في وجهي التخفيف المذكورين إلى ما مر من النوعين؛ لأنه إذا خفف بالنقل يرجع إلى باب الخب وإذا خفف بالبدل يرجع إلى باب يرى ومقرو، وقد تقدم حكمها وتلخص من هذا أن المهموز المتحرك في الوصل ينقسم في الوقف عليه بالتخفيف إلى ثلاثة أنواع: نوع يخفف بالنقل، ونوع يخفف بالبدل، ونوع يجوز فيه الأمران. قوله: **(كقراء)** هو بضم القاف وتشديد الراء المناسك. قوله: **(إما أن تحافظ على ذلك)** أي بين بين الذي كان في حال الوصل. قوله: **(أنه وقف بالسكون)** ولو يقلب يصير الألف في الآخر محركاً، فلا يكون الوقف بالسكون ض. قوله: **(ولا يمكن جعلها)** لأن فيه نوعاً من الحركة والتقدير أن الوقف السكون فينافي بين بين.

قوله: **(لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها)** فيه لف ونشر مرتب.

قوله: **(وسكون ما قبلها)** فالتقى ساكنان وفيه نظر ض.

ﮔ (نقلت) حركة الهمزة وحذفتها (أو) قلبتها ياء أو واواً و (أدغمت) فيها ما قبلها، لأنّ في الآخر حينئذ ياء مضمومة مخففة أو مشددة، أو واواً كذلك، فرجع إلى ما مرّ، ومثّل بثلاثة أنواع ما ليس فيه إلّا النقل كالخبء، وما ليس فيه إلّا القلب كبريّ ومقروّ، وما فيه الوجهان كشيّ وسوّ، والأوجه الثلاثة جارية في الجميع (إلّا أنّ ما قبلها) أي الهمزة المتحركة المتطرفة (ألف) كقراء (إذا وقف) عليها (بالسكون) أو بالإشمام (وجب قلبها ألـفـاً ....

إِذْ لَا نَقْلَ، وَتعذر التسهيل فَيجوز الْقصر والتطويل، وَإِن وقف بالروم

ﻫ قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذٍ القصر بحذف إحديهما للساكنين ويجوز إبقاؤهما لإمكان الجمع بينهما بتطويل المد، وإن أردت المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم، لتعذر بين بين مع الإسكان والإشمام،

ﺟ **إذا لا نقل)** لأنه لا يتصور نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها لأن الغرض أنه وقف بالسكون **(وتعذر التسهيل)** أي جعلها بين بين المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها وإذا قلبت ألفاً اجتمع ألفان الألف التي قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة **(فيجوز القصر)** بحذف أحدهما لالتقاء الساكنين **(و)** يجوز **(التطويل)** بإبقائهما لا مكان الجمع بينهما لما في الألف من قبول المد أكثر مما في الواو والياء **(وأن وقف بالروم)** وإنما يكون **ذلك** عند المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل لتعذر المحافظة

ﺣ قوله: **(فيجوز حينئذٍ القصر بحذف إحديهما)** إن قدرتها الأولى، فالقصر ليس إلا لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك لا مد فيه، وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغيير السبب.

قوله: **(لإمكان الجمع بينهما)** أي تقديراً؛ لأن الألف المخففة لا تكون قبلها ساكن لا ألف أخرى ولا غيرها فالمد شيء واحد وإن طال وإنما يقدر بالزمان.

قوله: **(لإمكان الجمع)** وإذا أمكن الجمع بينهما في القلب ألفاً ففي بين بين بالطريق الأولى أن يجوز فعلم أن ما ذكره من العلة لامتناع بين بين ليس بسديد، وإنما العلة لامتناعه ما ذكرت في الحاشية ض.

قوله:.**(تعين الوقف)** لأنه في الروم حركة خفيفة فيمكن اجتماعهما بخلاف الإسكان والإشمام فإنه فيها السكون خالصاً فافهم.

قوله: **(مع الإسكان والإشمام)** وهذا يؤيد ما ذكرت من دليل امتناع بين بين ض.

ﻗ إذ لا نَقل)، إذ ليس عليها بعد الوقف بذلك حركة حتى يمكن نقلها، وبتقدير الإمكان ما قبلها، وهو الألف غير قابل للحركة، (وتعذر التسهيل) لها بين بين، لسكونها وسكون ما قبلها، فتعين تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبت ألفاً اجتمع ألفان، (فيجوز القصر) بحذف إحداهما للساكنين، (و) يجوز (التطويل) أي المد بإبقائهما، لإمكان الجمع بينهما بالمد، ومنهم مَن عدّ أطول من ألفين، نظرا إلى المد الذي كان بين الألف والهمزة، (وإنْ وُقِف بالروم) محافظة على بين بين الذي كان حال الوقف، . . . .

فالتسهيل كالوصل. وَإِن كَانَ قبلهَا متحرك فتِسْعٌ: مَفْتُوحَة وَقبلهَا الثَّلَاث، ومكسورة كَذَلِك، ومضمومة كَذَلِك، . . . .

جـ وإذا وقفت بالروم تعين أن يكون تخفيفها يجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك وهو ظاهر.

قوله: **(وإن كان قبلها متحرك)** قسيم قوله وإن كان قبلها ساكن؛ لأن الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها ساكناً وبقي ما كان قبلها متحرك، فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها وأقسامها تسعة؛ لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى التقادير ما قبلها إما مفتوح أو مكسوراً ومضموم، والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الأمثلة، والقياس فيها أن تجعل بين بين؛ لأن فيه تخفيفاً للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلاً على أن أصل الكلمة الهمزة لكن في حالتين منها لا يمكن

نقره عليه عند الوقف بالإسكان والاشمام **(فالتسهيل)** أي فتعين تخفيفها يجعلها بين بين **(كالوصل)** أي كما كان حال الوصل كذلك **(وإن كان قبلها)** أي قبل الهمزة المتحركة **(فتحرك فتسع)** أي تنقسم الهمزة باعتباره حركتها وحركة ما قبلها إلى تسع همزات بالانقسام العقلي **(مفتوحة وقبلها الثلاث)** المفتوحة والمضمومة والمكسورة **(ومكسورة كذلك)** أي قبلها الثلاث **(ومضمومة كذلك نحو سأل ومائة ومؤجل)** فإن الهمزة فيها مفتوحة وقبلها الثلاث **(وسئم ومستهزئين وسئل)** الهمزة مكسورة فيها وقبلها الثلاث **(ورؤوف ومستهزؤون ورؤوس)** الهمزة فيها مضمومة وقبلها الثلاث . . . .

ك . . . .

فق (فالتسهيل) ببين بين متعين (كالوصل)، أمَّا المنصوب المنون كسمعت دعاءً، فلا يأتي فيه ما ذكر، لأنه عند الوقف عليه لم تكن الهمزة متطرفة، لقلب التنوين ألفاً، هذا كله إذا كان قبل الهمزة المتحركة ساكن كما عرف.

(وإن كان قبلها متحرك فتسعٌ) من الصور محتملة همزة (مفتوحة وقبلها) الحركات (الثلاث ومكسورة كذلك ومضمومة كذلك) متصلا كان ذلك (نحو سألَ ومائة ومُؤَجَّل وسَئِمَ ومُستهزئين وسئل ورؤُوف ومستهزؤون ورؤوس) أو منفصلا نحـو ذلك أَبوك، ولك إبراهيم، ولك أُمك وهذا مال أَبيك، ومال إبراهيم، ومال أُمك، ومررت بغلام أَبيك، وبغلام إبراهيم، وبغلام أُمك، وقياس تخفيفها أن تجعل بين بين، لأنه الأصل كما مرّ لكنه متعذر في بعض ذلك، كما ذكره بقوله . . . .

نَحْو: سَأَلَ وَمِائَة ومؤَجَّلِ وسَئِمَ ومستهزئين وَسُئِلَ ورؤوف ومستهزئون ورؤوس، فنحو: مُؤَجَّلٍ وَاو، وَنَحْو مائة يَاء، وَنَحْو مستهزئون، وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

جـ جعلها بين بين وذلك إذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم نحو مؤجل أو مكسور نحو مائة؛ لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور؛ لقربت من الألف وقبلها الضمة أو الكسرة وهو مستكره، ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور، وإما لأنه فرعه أو لأن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور، ولما لم يجز هنا بين بين المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم أن المشهور أيضاً جائز ولما كان كذلك أبدلوها بحرف حركة ما قبلها أي أبدلوها واواً في موجل وياء فيماية وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر، ثم اختلفوا في صورتين منها، وهي المضمومة التي قبلها كسرة نحو مستهزئون والمكسورة التي قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم يجعلها بين بين المشهور أي

دقـ **(فنحو مؤجل)** مما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مضموماً **(واو)** أي تقلب الهمزة واواً لضمة ما قبلها ولا يمكن جعلها بين بين المشهور وإلا يكون كألف بعد ضمة ولا بين بين غير المشهور؛ لأنه لما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه **(و)** نحو **(مئة)** مما تكون الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مكسوراً **(ياء)** لمثل ما قبلها في الواو ولا خلاف فيها؛ لأن الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها يصحان نحو لن يغزو ولن يرمي **(ونحو سئل)** مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموماً **(و)** نحو **(مستهزؤن)** مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مكسورا **(بين بين المشهور)** فيكون سيل بين الهمزة والياء ومستهزون بين الهمزة والواو **(وقيل)** بين بين **(البعيد)** غير المشهور فيكون سئل بين الهمزة والواو ومستهزؤون بين الهمزة والياء **(والباقي)** من أقسام الهمزة وهي خمسة أقسام **(بين بين المشهور)** أما في نحو سأل

حـ قوله: **(تعذر غير المشهور)** لأنه لما تعذر الأصل تعذر الفرع اتباعاً له.
قوله: **(لما مر)** وهو أن في بين بين تخفيفاً للهمزة مع بقية من آثارها.
قوله: **(فبعضهم يجعلها بين بين المشهور)** هذا مذهب سيبويه وهو المشهور كما سيأتي.

فـ (فنحو مُؤَجَّل)، وهذا مالُ ابيك مما همزته مفتوحة، وقبلها ضمة همزته (واوٌ) في تخفيفها، (ونحو مائة) وبغلام ابيك مما همزته مفتوحة، وقبلها كسرة همزته (ياءٌ) في تخفيفها، لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور مع قربها من الألف حينئذ لزم أن يكون ما قبل ما يقرب من الألف ضمة أو كسرة، وذلك مستكره، ولمّـا تعذر المشهور تعذر البعيد، لأنه فرعه كما مرّ، (ونحو مستهزئون)، وبغلام امك . (وسئل)، وهذا مالُ ابراهيم مما انضمت همزته، وانكسر ما قبلها أو بالعكس همزته (بين بين المشهور) في

وَقيل: الْبعيد، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

جـ بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فيكون مستهزئون بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة والياء وقيل بين بين الشاذ فيكون مستهزئون بين الهمزة والياء وسئل بين الهمزة والواو، والأول هو المشهور وبعضهم يجعلها في نحو مستهزئون ياء محضة، وفي نحو سئل واواً محضة، بقي خمسة أقسام يتعين فيه بين بين المشهور، أما في سأل ومستهزئين

ع ومستهزئين ورؤوس فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور أولى وأما في نحو سئم ورؤوف فإنه لو جعل الهمزة فيهما بين بين البعيد لأدى إلى شبه الألف وعليها كسرة في نحو سئم وضمة في نحو رؤوف

ك قوله: **(وقيل بين بين الشاذ)** هذا مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح وقد أولع به جماعة من القراء. قال أبو حيان: وهو فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب ألا ترى أن الهمزة لم تجعل قط في موضع بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

قوله: **(وقيل بين بين الشاذ)** اراد به وبين بين البعيد بين بين غير المشهور.

قوله: **(وبعضهم يجعلها إلى آخره)** وهذا مذهب الأخفش وحاصله أنه أجرى المضمومة بعد الكسرة والمكسورة بعد الضمة مجرى المفتوحة بعدهما وحجته أنك إذا سهلت المضمومة قربتها من الواو الساكنة فكما أن الواو الساكنة لا تقع بعد كسرة وإنما تكون ياء نحو ميزان كذلك ما يقرب منها وإذا سهلت المكسورة قربتها من الياء الساكنة فكما أن الياء الساكنة لا تقع بعد ضمة وإنما تكون واواً نحو موقن كذلك ما يقرب منها.

قوله: **(بقي خمسة أقسام)** أي بعد إخراج نحو مؤجل ومائة ومستهزئون وسئل فحينئذٍ بقي خمسة أقسام جزاء الشرط محذوف تقديره إذا كان الأمر كذلك بقي خمسة أقسام.

قد تخفيفها، لأنه الأصل كما مر، (وقيل) يعني وقال الأخفش بين بين (البعيد) لمناسبة ما يشبه الياء الكسرة، وما يشبه الواو الضمة، فعلى الأول تقول مستهزون، بين الهمزة والواو، وسئل بين الهمزة والياء، وعلى الثاني تقول مستهزون بين الهمزة والياء، وسئل بين الهمزة والواو، وبعضهم جعلها في نحو مستهزون واواً محضة، وفي نحو سئل ياءً محضة، وبعضهم جعلها فيهما واواً محضة، وبعضهم واواً محضة (والباقي) من الصور همزته في تخفيفها (بين بين المشهور)، أمَّا في نحو سال ومستهزين وروس فلا فرق فيه بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى، وأمَّا في نحو سئم، ورؤوف؛ فلأن الهمزة على البعيد تقرب من الألف، وعليها كسرة، أو ضمة، وذلك مستكره، وتُبدل أيضاً في الأخيرين بحركة ما قبلها، لا بحركة نفسها،

وَجَاء: ﴿مِنْسَاةٌ﴾ [سبأ: ١٤] و﴿سَالَ﴾ [المعارج: ١] . . . .

جار ورؤوس فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى، وأما في سئم ورؤف فلأنهم كرهوا أن يجعلوا الهمزة فيها بين بين البعيد فيقرب من الألف وعليها كسرة في سئم وضمة في رؤوف.

قوله: **(وجاء منساة)** بعض العرب تبدل من الهمزة المفتوحة، المفتوح ما قبلها ألفاً في نحو سال ومنساة وهي العصا، وهو ليس بقياس.

وقال ابن مالك: ليس سأل في قراءة من قرأ: **(سال سائل بعذاب واقع)** مخففاً من سأل، وإنما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سأل مهموز العين؛ لأنهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب.

وقال أبو البقاء: سال يسال، مثل خاف يخاف، ومصدره المساولة وهو واوي.

نقره **(وجاء منساة وسال)** من بعض العرب بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفاعل غير القياس وإنما هو راجع إلى السماع المحض فيتبع تجويزه فيما سمع . . . .

حل قوله: **(بين بين البعيد)** فيقرب عطف على لجعلوا أي كرهوا جعلها بين بين فقربها من الألف والحال أن عليها كسرة إلى آخره، ويجوز الرفع على الاستيناف.

قوله: **(في سال ومنساة)** قرأ بالألف في سأل نافع وابن عامر وفي منسأته نافع وأبو عمرو وقرأ الباقون فيهما بهمزة مفتوحة على الأصل إلا ابن ذكوان في منسأته فبهمزة ساكنة استثقالاً للهمز والطول ولا جائز أن يكون الإسكان أيضاً أصلاً لأن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحاً لفظاً أو تقديراً ووجهت الألف بأنها بدل من المفتوحة على غير قياس مبالغة في التخفيف كما أشار إليه الشارح أو بدل الهمزة الساكنة على القياس.

قوله: **(وهو ليس بقياس)** لأن القياس في هذه الصورة حالة الوصل هو جعلها بين بين المشهور لا إبدالها ألفاً.

قوله: **(وإنما هو مثل هاب)** أي فعل من معتل العين اليائي صرح بذلك ونحوه.

قوله: **(وسأل معتل العين مرادف سأل)** حكى وجه آخر أنه من سال يسيل بمعنى جرى وأصله سيل فقلبت ياؤه ألفاً كما ترى.

ق (وجاء منساة) وهي العصا، وسال بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً، وليس بقياس، والقياس بين بين كما قلنا. وقال ابن مالك: سال سايل، في قراءة من قرأ مخففاً ليس من سأل المهموز، وإنما هو معتل مثل هاب، وهو مرادف لسأل المهموز.

وَنَحْو: (الواجِيْ) وصلا، وَأما: [الوافر]

جا قوله: (**ونحو الواجي**) يريد أن بعض العرب يبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء في نحو الواجي وصلاً وهو أيضاً ليس بقياس، وإنما قيد نحو الواجي بقوله وصلاً؛ لأن مثل قول حسان[١]: [الوافر]

قو (و) جاء (**نحو الواجي**) منهم بقلب الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء على غير القياس وإنما قيده بقوله: (**وصلا**) لأن الهمزة المكسور ما قبلها إذا سكنت للوقف

لك قوله: (**وهو أيضاً ليس بقياس**) لما كتبنا في حواشي منسأة أن القياس في تخفيف الهمزة في مثل هذه الصورة وهو بين بين المشهور ولا الإبدال.

قوله: (**لأن مثل قول حسان**) إنما البيتان لعبد الرحمن بن حسان كما في المفصل زاد ابن يعيش بهاجي عبد الرحمن بن الحكم بن العاص، وقبلهما[٢]:

نقـ (و) جاء (نحو الواجِي) مما قبل همزته المتحركة كسرة بقلبها ياء (وصْلا)، وليس بقياس، والقياس جعلها بين بين كما مر، وخرج بالوصل الوقف، فإبدالها ياء فيه على القياس كما صرح به في قوله، (وأمّـا) إبدالها ياء في قول الشاعر[٣]: [الوافر]

---

(١) هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص وقبله قوله:

وأمـا قـولـك الـخـلـفـاء منـا ... فـهـم منـعـوا وريـدك مـن وداجـي
ولـولاهـم لـكـنـت كـحـوت بـحـر ... هـو فـي مـظـلـم الـغـمـرات داجـي

وقوله " وداجي " هو مصدر قولك: وادج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر بمعنى سفر، وتقول: ودجت الدابة ودجاً كوعدته وعداً، إذا قطعت ودجها، وقطع الودج للدابة كالفصد للإنسان، وهوى: سقط، والغمرات: جمع غمرة، وهي في الأصل القطعة من الماء، وداج: أسود مظلم، والقاع: المستوي من الأرض، ويشجج: يدل على المبالغة في الشج، والفهر - بكسر فسكون -: الحجر إذا كان ملء اليد، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها، إذا ضربتها، ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد، فيقال: هو أذل من وتد بقاع، وفى هذا المعنى يقول الشاعر:

ولا يـقـيـم عـلـى ضـيـم يـراد بـه ... إلا الأذلان عـيـر الـحـي والـوتـد
هـذا عـلـى الـخـسـف مـربـوط بـرمـتـه ... وذا يـشـج فـلا يـرثـى لـه أحـد

والاستشهاد بالبيت في قوله " واجي " وأصله الواجئ - بالهمز - فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) وداج: مصدر ودجه، أي قطع ودجه، والودج: أحد الودجين، وهما عرقان غليظان عن يمين ثغرة النحر ويسارها.

(٣) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص.
انظر: الكامل في اللغة ١/ ٢٠٩، وزهر الأكم ١/ ٢٧٢.

يُشَجَّجُ رَأْسَـــــــــــهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

فعلى الْقِيَاس خلافاً لسيبويه.

ولولاهم لكنت كحوتِ بحرٍ هوى في مظلم الغمرات داجي
وكنت أذل من وتدٍ بقاع يشجج رأسه بالفهر واجي

على القياس؛ لأن الهمزة سكنت للوقف وما قبلها مكسور فقلبت ياء على ما هو القياس وعده سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت، وقيل إنه أراد أن شذوذه من حيث إنه جعل الياء المبدلة من الهمزة إطلاقاً مع الياء الغير المبدلة، وهذا ضعيف لأن سيبويه ساقه في تخفيف الهمزة الشاذ؛ ولأن الإطلاق بحرف اللين

وقلبت ياء كان على القياس **(وأما)** قوله: وكنت أذل من وتد بقاع، **(يشجج رأسه بالفهر واجي)** وأصله واجئ قلبت الهمزة ياء **(فعلى القياس)** لأنه إنما قلبت الهمزة ياء في الوقف **(خلافاً لسيبويه)** فإنه عده من تخفيف الهمزة الشاذ، وقيل في عذره بأن القصيدة مطلقة بالياء وياء الإطلاق لا تكون منقلبة عن الهمزة لأنها في حكم الهمزة وفيه نظر؛ لأن ذلك لا يدفع كون التخفيف جارياً على القياس؛ لأن الضرورة في جعل الياء منقلبة عن الهمزة ياء الإطلاق؛ لأن انقلابها ياء على خلاف القياس..............

فأما قولك الخلفاء منا فهم منعوا وريدك من وداج

وهوى بفتح الواو سقط، وداجي كأنه من دجى الليل يدجو دَجْواً ودُجُواً أظلم والوتد بكسر التاء وفتحها، والقاع الأرض القفر، والفهر بكسر الفاء الحجر بقدر ما يكسر به الجوز أو ما يملأ الكف، والواجي اسم فاعل من وجا كمنع وضرب.

قوله: **(فقالوا خذ وكل)** حكى أبو علي، وأبو الفتح أوخذ وأوكل على الأصل إلا أن ذلك في غاية الشذوذ استعمالاً. قال أبو حيان ونص سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم على أن بعض العرب تتم فتقول أوكل، قال كما أن بعضهم يقول في غد غدو انتهى.

قوله: **(وهو ضعيف)** لأن الهمزة سكنت للوقف فصارت من قبيل ما بين ساكنة وما قبلها مكسور وقد عرفت أن قياس مثلها أن يقلب ياء محضة. قوله: **(وهذا ضعيف)** أحل بجوابين أحدهما لا نسلم أن هذا محذور؛ لأن المقصود اتفاق القوافي على حرف واحد، وكون ذلك مختلف الأصل لا يقدح في التوافق اللفظي ألا يرى أن امرئ القيس قد أطلق بالياء الزائدة في

ولولاهُم لكنتُ كحوتِ بحرٍ هَوَى في مُظلِم الغَمراتِ داجِي
وَكُنْتُ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقاعِ (يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ واجِي)

هو فاعل يشجج من وجأته بالسكين، ضربته بها، (فعلى القياس) لسكونها للوقف (خلافا لسيبويه) في قوله إنه على خلاف القياس، والداجي المظلم، والقاع المستوي من الأرض، والفِهر الحجر ملء الكف يذكر ويؤنث، قاله الجوهري..........

والتزموا (خُذ وكُلْ) على غير قِيَاس للكثرة، وَقَالُوا: (مُرْ)، وَهُوَ أَفْصح من (اؤْمُر)، وَأما: (وَأمر) فأفصحُ من (وَمُرْ).

المبدلة من الهمزة كالإطلاق بحرف اللين الغير المبدل.

قوله: **(والتزموا)** القياس أن يقال في الأمر من الأخذ والأكل أوخذ وأوكل كما يقال أيشر من أشر إذا بطر لكن حذفوا الهمزة الاصلية؛ لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا خذ وكل، وأما الأمر من تأمر فلم يبلغ ملبغهما في الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكماً متوسطاً فجوزوا فيه أومر ومر ولكن في الابتداء يكون مر أفصح من أومر؛ ....

(والتزموا خذ وكل) بحذف الهمزة وأصلهما أؤخذ وأؤكل وكان القياس أن يقلب الهمزة الثانية واواً إلا أنها حذفت حذفاً **(على غير قياس للكثرة)** أي لكثرة استعمالهما والحذف أخف من القلب **(وقالوا مر)** في الأمر من الأمر **(وهو)** أي مر بحذف همزته في أول كلام غير موصول بما قبله **(أفصح)** وأكثر **(اؤمر)** من إبقائها؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين وفي الابتداء به ثبتنا فكان الحذف أولى **(وأما وأمر)** بإبقاء الهمزة عند وصله بما قبله كواو العطف هنا **(فأفصح من ومر)** بحذف الهمزة لأن همزة الوصل تسقط في

حومل، ومنزلي، وبياء الإضافة في قوله: بَلَّ دمعي محملي، وبالياء التي هي لام الفعل في قوله(١): [الطويل]

وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الغَوَايَـــــة تَنْجَلِي

الثاني أنه محذور ولكن لا يصح الاعتذار بهذا عن سيبويه؛ لأنه إنما أورده في شذوذ إبدال الهمزة لا في شذوذ الإطلاق فيلخص أن حروف الإطلاق أعم من أن يكون زائدة للإشباع أو منقلبة عن حرف علة أو مبدلة عن همزة أو متأصلة أو كلمة برأسها كياء المتكلم. قوله: **(بحرف اللين الغير المبدل)** يعني لا فرق بينهما فلا يكون شذوذه من هذه الجهة بل شذوذه من جهة التخفيف وقلنا هو ضعيف. قوله: **(ولا قصر في العلة)** كما في الأمر من تأثر.

قوله: **(فجوزوا فيه)** أي جوزوا فيه تارة الحذف كما في خذوا الإتيان أخرى كما في

(والتزموا) حذف الهمزة من (خُذْ وكُلْ)، إذ أصلهما أأخذ وأأكل بهمزتين، حذفت الثانية (على غير قياس) تخفيفا (للكثرة) أي كثرة الاستعمال، ثم الأولى للاستغناء عنها، والقياس قلب الثانية واواً كما يجيء في أحكام الهمزتين، (وقالوا مُرْ) في أؤمر على منوال خذ وكل، وليس الحذف فيه لازما لأنه لم يكثر كثرة خذ وكل، (وهو) مع ذلك في الابتداء (أفصح مِن اؤْمُرْ) بإبدال الهمزة الثانية واواً على القياس كما يجيء لأنه ثقيل، (وأمَّـا) قولك في الوصل (وأْمُرْ فأفصح من وَمُرْ) لأنّ همزة الوصل سقطت في الدرج،

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ١٣.

وَإِذا خُفِّفَ بَابُ (الْأَحْمَرِ) فبقاءُ همزَة اللَّام أَكثر، . . . .

لأنهم لو قالوا أومر لكان مستثقلاً للهمزتين وفي الوصل يكون أومر أفصح من مر؛ لأنهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال، وإنما ذكر المصنف هذا البحث ها هنا مع أنه مما يجتمع فيه همزتان لمناسبته مع منساة وسال والواجي وصلاً في كونه تحقيقها على غير القياس.

قوله: (**وإذا خفف باب الأحمر**) قد علم مما مر أنهم ينقلون حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها فأشار ها هنا إلى أنه إذا نقلت الحركة إلى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة أم لا، فإن لم يعتد بها كما هو مذهب الأكثر. . . . .

الدرج فلا يجتمع همزتان فيه حتى بحذف الثانية، منه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] وجاز ومر وفمر أيضاً على قلة؛ لأن أصل الكلمة أن يكون مبتدأ بها فكأنها حذفت الهمزة أولاً منه في الابتداء، ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها (**وإذا خفف**) همزة (**باب الأحمر**) مما كان في أوله همزة داخله عليه لام التعريف (**فبقاء همزة اللام**) التي للوصل (**أكثر**) من حذفها لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف

أيشر. قوله: (**مستثقلاً للهمزتين**) إحديهما في الأول، والثانية التي قلبت واواً.

قوله: (**وإن اعتد بها**) قال الجعبري: هذا على مذهب سيبويه في أن مجرد اللام للتعريف والهمزة همزة وصل، إما على مذهب الخليل في أن الكأم فيتعين الابتداء بالهمزة اعتبرت الأصل أو العارض.

فلم يبق للثانية ثقل بخلافه في الابتداء، فإنّ همزة الوصل باقية، واجتماع الهمزتين ثقيل، فناسب التخفيف بالحذف، وهو الأفصح، أو بالإبدال، وهو دونه كما تقرر، وإنما ذكر خذ وكل ومر هنا، مع أنّ ذكرها في مبحث الهمزتين الآتي أليق، لمناسبة نحو الواجي بالياء وصلا، ومنساة وسال بالألف من حيث كون تخفيفها بذلك غير قياسي.

(وإذا خُفِّف) همزة (باب الأحْمَر)، وهو كل ما وقعت همزته بعد لام التعريف الواقعة بعد همزة الوصل (فبقاء همزة اللام) وهي همزة الوصل (أكثر) من حذفها في الابتداء، وإنْ تحركت اللام بحركة الهمزة بعدها، لأنّ حركتها غير معتد بها لعروضها، فهي في حكم الساكن، والأقل يُعتد بها، فيحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة

فَيُقَال: (اَلَحْمَرُ) و(لَحْمَرُ) وعَلى الْأَكْثَر قيل: (مِنَ لَحْمَرِ) بِفَتْح النُّون.

وجب أن يقال الحمر بإثبات همزة الوصل؛ لأن اللام في حكم الساكن، وإن اعتد بها يقال لحمر بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام، وإنما اعتد بها على هذه اللغة ولم يعتد أحد بحركة النون في نحو لم يكن الذين وإلا لعاد الواو؛ لأن اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظاً لكونها على حرف واحد، ومعنى لأنها غيرت مدلوله من التنكير إلى التعريف، وإذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة إليها حركة سل وأصله اسأل والأظهر أن باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز الستغفار ولستغفار.

قوله: **(وعلى الأكثر)** أي إذا اتصلت من وفي بباب الأحمر فعلى الأكثر يجب أن يقال من لحمر بفتح النون في من الأحمر إذا خففت؛ لأن اللام كالساكن فلو لم تحرك

(فيقال الحمر) بإثباتها؛ لأنها في حكم الساكن لعدم الاعتداد بها **(ولحمر)** بحذفها للاعتداد بها فاستغنى عن همزة الوصل وذلك لأن اللام صارت كالجزء مع الاسم لفظاً؛ لكونها على حرف واحد ومعنى لإحداثها معنى التعريف في الاسم فصار حركة اللام كحركة السين من سل بعد نقل حركة الهمزة إليه **(وعلى الأكثر قيل من لحمر)** في من الأحمر **(بفتح النون)** لأن اللام في حكم الساكن فحرك نون من بالفتح لأن التقاء

قوله: **(كالجزء لفظاً)** اللام مع الاسم بمنزلة الجزء لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه على حرف واحد فلا يستقل بالنطق كجزء الكلمة، ولهذا لا يجوز الوقف عليها ولا الفصل بينها وبين الاسم. قوله: **(من التنكير إلى التعريف)** فصار مجموع الحمر مثلاً دالًّا على شخص واحد خاص، كما أن مجموع زيد كذلك فشابهت اللام منه الزاي من زيد.

قوله: **(والأظهر أن باب الاقتدار إلى آخره)** كذا في شرح الشريف أيضاً ومقابل الأظهر في هذا الباب تحتم الحذف؛ لأن حركة اللام فيه لموجب وهو التقاء الساكنين بخلافها في باب الأحمر فإنها لمجرد التخفيف.

اللام، (فيقال) على الأكثر (اَلَحْمَر) ببقاء الهمزة (و) على الأقل (لَحْمَر) بحذفها، وإنما اعتد عليه بالحركة العارضة، ولم يعتد أحد بحركة النون في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كفروا﴾ [البينة: ١]، وإلّا لعادت الواو، لأنّ اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظاً، لكونها على حرف واحد، ومعنى لتغييرها مدلوله من التنكير إلى التعريف، فأشبهت الحركة المنقولة إليها حركة سل، وأصله اسأل كما مرّ، (وعلى الأكثر قيل: مِنَ لَحْمَرِ بفتح النون، . . . .

و(فِلَحْمَر) بِحَذْفِ الْيَاء، وعَلى الْأَقَل جَاءَ: و(عَادَلُّولى) [النجم: ٥٠]. . . . .

ن النون التقى ساكنان. ويقال: فلحمر بحذف الياء لئلا يلتقي ساكنان؛ لأن اللام في حكم الساكن، وأما على الأقل فيقال من لحمر بسكون النون، وفي لحمر بإثبات الياء اعتداداً بحركة اللام، وقرأ أبو عمرو ونافع عاد لولي في عاداً الأولى وهذا مبني على الأقل؛ لأن قياس اللغة الكثيرة أنه إذا نقلت حركة الهمزة، وحذفت الهمزة أن يقال عادن لولي لأن التنوين ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين. وأما على اللغة القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار عادن لولي فأدغم وقيل عاد لولي.

ج الساكنين كأنه باق **(وفلحمر بحذف الياء)** كحذفها في الأحمر لالتقاء الساكنين **(وعلى الأقل)** وهو الاعتداد بحركة اللام فيقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر بإثبات الياء **(جاء عاد لولى)** في عاد الأولى في قراءة أبي عمرو لأن قياس اللغة القليلة بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة أن يقال عادن لولى بسكون التنوين واعتد بحركة اللام فأدغم التنوين في اللام، وأما اللغة الكثيرة فيقال عاد الولى بكسر التنوين فلا يدغم. فإن

ح قوله: **(لئلا يلتقي الساكنان)** أي حذف الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء واللام.

قوله: **(وقرأ أبو عمر ونافع عاد لولى)** أي بالنقل والإدغام لكن نافعاً من رواية قالون همزة الواو إجراء للضمة السابقة مجرى المقارنة، وعليه قول الشاعر[(١)]:

أَحَبُّ المؤقـــدان إليَّ مُؤسى

هذا إذا وصلا فإن ابتدأت موسى بالنقل على أصله، وفي همزة الوصل الوجهان وأبو عمرو وقالون في المختار عنهما بالوصل كباقي القراء لفوات الإدغام الملحوظ لهما حالة الوصل ولأجله خالفا فيها أصلهما فنقلا وجوباً بعد النقل على القليلة وبالنقل في الوجه الآخر حملاً على الوصل، وكلٌّ حينئذٍ على أصله في الواو وفي الهمزة أيضاً الوجهان.

قوله: **(ولم يحرك التنوين)** لعدم التقاء الساكنين.

قوله: **(فأدغم)** أي التنوين في اللام لقرب مخرجهما.

ق وفِلَحْمَر بحذف الياء)، كما قبل التخفيف؛ دفعا لالتقاء الساكنين النون أو الياء، ولام التعريف لأنها في حكم الساكن كما مرّ، وعلى الأقل، يقال من لَحْمر بسكون النون. وفي لَحمر بإثبات الياء لعدم موجب فتح النون، وحذف الياء، (وعلى الأقل جاء عـادَلُّولَى) في قراءة نافع وأبي عمرو المخففة من ﴿عَاداً الأولَى﴾ [النجم: ٥٠]، لأنه

(١) البيت لجرير، انظر: الخصائص ٢/ ١٧٥، والمخصص ٤/ ٢٠٤.

وَلم يَقُولُوا: اِسَلْ، وَلَا: أُقُلْ؛ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَة.

جار قوله: (ولم يقولوا اسل) إشارة إلى سؤال وهو أن يقال نقلت حركة الهمزة إلى السين في اسأل وحركة الواو إلى القاف من أقول وحذفتا ثم حذفت همزة الوصل فيهما اعتداداً بالحركة العارضة مع أنه لم يعتد بها في الحمر، وجوابه أنه لما أكثر استعمال الأمر من سأل يسأل نقلوا حركة الهمزة إلى السين من اسأل غالباً وصار في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول إليه واحدة، واستغنى عن همزة الوصل أو لأنهم لما استثقلوا الهمزتين في اسأل إذا ابتدئ بها مع كثرتها آثروا على الأفصح نقل حركة الهمزة إلى السين، فلو بقوا همزة الوصل لكانوا كأنهم جمعوا بين همزتين؛ لأن الهمزة التي بقيت حركتها في حكم الموجودة، وأما أقول فوجب فيه إعلال الواو بنقل حركتها إلى ما قبلها فصار تحريكها واجباً بخلاف الحمر فإن نقل الحركة فيه من كلمة إلى كلمة أخرى مع أنه غير لازم ولا غالب، وأورد عليه الأمر من

كمال قلت: لم اعتدوا بالحركة العارضة في سل وقل ولم يعتدوا بها في لحمر فيقولون الحمر، فأجاب عنه بقوله: (ولم يقولوا أسل) حتى لم يعتدوا بحركة السين المنقولة من الهمزة إليه (ولا أقل) حتى لم يعتدوا بحركة القاف المنقولة من الواو إليه (لاتحاد الكلمة) أي كلمة المنقول إليه المنقول عنه في سل وقل فصارت الحركة في حكم الأصلي اللزوم بخلاف الحركة في لام التعريف؛ لأنها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازماً لا

لكو قوله: (ثم حذفت همزة الوصل) أي في المشهور فقد ذكر ابن مالك عن حكاية الأخفش أن منهم من يقول اسل في سئل فتبقى همزة الوصل بعد النقل؛ لأنه لم يعتد بالحركة بعدها لعروضها. قوله: (وصار في حكم الملتزم) أي المنقول وهو الحركة صار في حكم اللازم.

قوله: (فاستغنى عن همزة الوصل) الحاصل أن على اعتبار الحركة في سل مجموع الأمرين كثرة الاستعمال وكون المنقول عنه، والمنقول إليه في كلمة واحدة فيخرج باب الحمر لعدم الاتحاد وباب اجأر لعدم كثرة الاستعمال.

قوله: (وأورد عليه) كل من هذا لا يراد وجوابه الآتي مذكور في شرح الشريف وفي سياق الشارح لهما إيهام.

قن لمّا اعتد بحركة اللام، ولم يحرك التنوين صار عادَنْلولى، فأدغم، وصار عادلُّولى، وأمَّا على الأكثر فيجب تحريك التنوين كما قبل التخفيف، فيقال عادَنِ لُولى، (ولم يقولوا) على الأكثر (اِسَل ولا أُقُل) بإبقاء همزة الوصل بناء على عدم الاعتدال بالعارض (لاتحاد الكلمة) في الحرف المنقول عنه، والمنقول إليه هنا، فاستغنى عن همزة الوصل بخلافه في الحمر، . . . .

والهمزتان فِي كلمةٍ إِن سَكَنَت الثَّانِيَةُ وَجبَ قَلبهَا، كآدَمَ،

جاء روؤف؛ لأنك تقول اجئر واروف فإذا نقلت حركة الهمزة وحذفتها جاز إبقاء همزة الوصل نحو أجر وأرف وحذفها نحو جر ورف جوابه أن كثرة الاستعمال فيهما منتفية وهو العلة فيما مر.

قوله: (**والهمزتان**) لما فرغ من الهمزة المتحدة في الكلمة شرع في بيان الهمزتين فإما أن تكونا في كلمة أو في كلمتين، فإن كانتا في كلمة واحدة، فالثانية إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع همزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة، وأصل آدم أأدم بهمزتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة، فقلبت ألفاً وجوباً لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنه أفعل ولا يجوز أن يقال الأولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين:

ينطق به إلا كذلك اعتبار ما ليس بلازم وينطق به بخلاف ذلك، ولما فرغ من أحكام الهمزة الواحدة شرع في الهمزتين بقوله: (**والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها**) ألفاً إن كانت الأولى مفتوحة وياء إن كانت مكسورة، وواواً إن كانت مضمومة؛ لأن اجتماع الهمزتين في غاية الثقل فقلبت الثانية حرفاً تناسب حركة الأولى؛ لأن الثقل منها حصل (**كآدم**) من الأدمة وأصله آدم على وزن أفعل.

قوله: (**وجب قبلها**) أي في غير ندور قاله ابن مالك وغيره، ....

ولأنّ النقل فيما هنا غالب، وصار في حكم الملتزم، بل هو لازم في أقل، فصارت الحركة المنقولة كالأصلية بخلافه فيما مرّ فإنه قليل، ولهذا قد يقال اِجَرْ و اَرُفْ في الأمر من جار يجأر، ورؤف يرؤف بإبقاء همزة الوصل لقلة التخفيف بالنقل فيهما، هذا في الهمزة الواحدة.

(و) أمَّا (الهمزتان) فإنْ كانتا (في كلمة) واحدة، فقل (إنْ سكنت الثانية وجب قلبها) حرفاً من جنس حركة الأولى طلباً للتخفيف (كآدم) للأسمر من الأدمة، وأصله أأدم بهمزتين الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة قلبت الثانية وجوبا لسكونها، وانفتاح ما قبلها، ووزنه أفْعَل، ولا يجوز جعلها زائدة، والأُولى فاء الكلمة، لكثرة زيادة الهمزة أولا، وقلبها حشوا، والحمل على الأكثر أولى، ولأنه لو كان كذلك لكان وزنه فأعلا كشأمل، فيصرف، فلمَّا لم يصرف دلّ على أنه أفعل، وبه علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة عن همزة، لأنه حينئذ يصرف، وقد جرى الزمخشري في مفصله على أنه اسم عربي على أفعل، لكنه خالف في كشافه فجعله

.... وايْتِ، وأُوتُمِنَ،

الأول: يكثر زيادتها أولاً وغلبت حشواً والحمل على الأكثر أولى.
والثاني: أنه لو كان كذلك لكان وزنه فأعلا كشأمل فيجب أن يصرف لما لم يصرف دل على أنه أفعل، ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل كخاتم، بأن يكون الألف زائدة غير منقلبة عن الهمزة؛ لأنه حينئذٍ يجب صرفه، اعلم أن هذا الكلام بمبني على أن آدم لفظ عربي وقد أنكر الزمخشري رحمه الله ذلك حيث ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم آدم من الأدمة، ومن أديم الأرض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب وإدريس من الدرس، وإبليس من الإبلاس، وما آدم إلا اسم أعجمي وأقرب أمره..........

وقال في المفصل وقال في "الكشاف": ما آدم الاسم أعجمي وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعاز وشالخ (وأيت) امر من أتى إتيانا (وأوتمن) فعل ماض مجهول من ايتمن ايتماناً..

أما قراءة من قرأ (اوتمن)، (وإيلافهم) بتحقيق الهمزتين ابتداء فنادرة لا يقاس عليها، وأما نحو أتمن زيد فليس مما نحن فيه؛ لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل فليستا من كلمة واحدة.

قوله: (اعلم أن هذا الكلام) وهو أن آدم افعل لا فأعل ولا فاعل.

قوله: (ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم إلى آخره) قال التفتازاني: يعني أن جعلهم هذه الأسماء الأعجمية مشتقة من المصادر والألفاظ العربية ليس بمستقيم وأما أنه يجوز أن يجري الاشتقاق في سائر اللغات وأن توافق لغاتهم لغات العرب في مأخذ هذه الاشتقاقات وأن آدم كان يتكلم بالعربية فذلك بحث آخر وأما الرد بأن الأعلام القصدية يعني غير الغالبة، والمنقولة لا معنى لاشتقاقها فليس بشيء؛ لأنه إذا تبين بين اللفظين تناسب في المعنى والتركيب فهو معنى الاشتقاق وكذا الردّ بأن آدم في غاية الجمال والأدمة والأديم لا يناسب ذلك انتهى.

قوله: (يعقوب من العقب) بكسر القاف من نسخة الزمخشري ض؛ لأنه لو كان ولد إسحاق فكان عقيبه.

قوله: (وما آدم إلا اسم أعجمي إلى آخره) حكاه الحلبي في إعرابه وأقوالاً أخرى، وقال إنه أرجحهما. قال التفتازاني: وقوله وأقرب أمره أن يكون على فاعل إشارة إلى رد ما ذكره

أعجميا على فاعل كعازر وآزر وعابَر وشالَخ وفالَغ، أولاد آدم، (و) نحو (إيت) أمر من أتى يأتي اتيانا، وأصله إئت بهمزتين، قلبت الثانية ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، (و) نحو (أُوتُمِنَ) ماض مجهول من (أئتمن) بهمزتين، قلبت الثانية واواً لسكونها، وانضمام

وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ، لَا أَفْعَلَ؛ لِثُبُوتَ يُؤَاجِرُ، . . . .

نجاح أن يكون على فاعل كعازر وآزر وعابر وشالخ وفالع، لكن ذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل ثم إن عازر إلى آخره أسماء أولاد آدم عليه السلام، وقوله إِيْتِ أمر من أتى يأتي إتياناً قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقوله اوتمن فعل ماض مجهول من ايتمن يأتمن ايتماناً قلبت الهمزة الثانية فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

قوله: **(وليس آجر)** أي ليس آجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً؛ لأن آجر فاعل لا أفعل لثبوت يواجر في مضارعه، فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ، فكما أن ألف آخذ ليست عن همزة بل هي ألف فاعل فكذا ألف آجر.

فلاح **(وليس آجر منه)** أي مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً **(لأنه)** أي لأن آجر **(فاعل لا أفعل لثبوت يؤاجر)** في مضارعه فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ. . . . .

علي الجوهري وغيره أنه أفعل وأصله أأدم بهمزتين قلبت الثانية ألفاً، ومما يرجح كونه على فاعل اتفاقهم على أوادم في جمعه ثم قال وأما الأدم من الإنسان بمعنى الأسمر فنعل وجمعه أدمان.

قوله: **(أن يكون على فاعل)** لكثر مجيء الأسماء الأعجمية على فاعل.

قوله: **(وذهب في المفصل)** ويمكن ارتفاع التناقض بين قوليه بأن ما قاله في الكشف خاصة، وما بين في المفصل مذاهب الرجال؛ لأن عادته جارية على هذا النمط.

قوله: **(ثم إن عازر الخ أسماء أولاد آدم)** ظاهره أنها أسماء أولاده لصلبه ولم أقف على ذلك، وفي القاموس: أن عازر كهاجر أحياه عيسى وأن آزر عم إبراهيم قال: أو أبوه فتارح أي بمثناه ومهملة آخره وإن عابر أي بمهملتين وموحدة هو ابن أرفخشد بن سام بن نوح وإن شالخ أي بمعجمتين جد إبراهيم.

فك ما قبلها (وليس آجَرَ) بمعنى أكري (منه)، أي مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة. فقلبت ألفاً (لأنه فاعَلَ) كضارب (لا أفْعَلَ) كأكرم فألفه زائدة. لا منقلبة عن همزة أصلية (لثبوت يُؤَاجِرُ) في مضارعه بهمزة بعد الياء، وبإبدالها واواً كآخذ يواخذ. ولو كان أفعل لكان مضارعه يوجر، . . . .

وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

دَلَـلْـتُ ثَـلَاثـاً عـلـى أَن يُـؤجـر ... لَا يَـسْـتَـقِـيـم مـضـارع آجَـرْ

فِـعَـالَـةُ جَـاءَ والافْـعَـالُ عَـز ... وَصِـحَّـةُ آجَـرَ تَـمْـنَـعُ آجَـرْ

قوله: (**ومما قلته فيه**) أي ومما قلت في أن آجر فاعل لا أفعل هذان البيتان وهما قوله دللت ثلاثاً إلى آخره، أي دللت ثلاثاً على أن آجر فاعل لا أفعل فعبر عنه بلازمه؛ لأن كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أن لا يكون يوجر مضارع آجر؛ لأن يوجر لا يكون إلا مضارع أفعل.

(**ومما قلت فيه**) أي في أن آجر فاعل لا أفعل هذان البيتان وهما قوله:

ذلـلـت ثـلاث عـلـى أن يـؤجـر ... لا يـسـتـقـيـم مـضـارع آجـر

فـعـالـة جـاء والأفـعـال عـز ... وصـحـة آجـر تـمـنـع أجـر

أي استدل على أن آجر فعل لا أفعل بثلاثة وجوه فعبر عنه بلازمه لأن كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أن لا يكون يؤجر مضارع آجر؛ لأن يؤجر إنما هو مضارع أفعل، الأول أنه جاء آجر إجارة في مصدره ولو كان أفعل لم يجئ منه فعالة، والثاني أن أفعالاً عز في مصدره ولو كان أفعل لكان مصدره على أفعال، وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله عز أنه لم يوجد أفعال فممنوع، إذ في كتاب المحكم: آجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً،

. . . .

(ومما قلتُه فيه)، أي في أنّ اجر فاعل لا أفعل هذان البيتان، وهما:

(دللتُ ثلاثا) أي بثلاثة أوجه (على أنّ يوجرَ لا يستقيمُ) أن يكون (مضارع آجَرْ) حتى يلزم أنْ يكون آجر أفعل فعبّر عن هذا بلازمه، لأنّ كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أنْ لا يكون يوجر مضارع آجر، لأنّ يوجر لا يكون إلّا مضارع أفعل، وقد بيّن الأوجه الثلاثة فقال: (فِعالَةُ جاء) فإنهم يقولون أجرت الدابة إجارة، وفِعالة مصدر فاعل لا أفعل، نحو كاتبته كتابة، واعترض بأنه لا يلزم من مجيء فِعالة أن لا يكون أجر أفْعَل لجواز أن يكون مشتركا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول فِعالة، ومصدر الثاني أَفْعال (والِافْعالُ) بالدرج (عَزَّه) فلم يقولوا في مصدر آجراً إيجارا ولو كان أفعل لكان مصدره على إفعال، واعترض بأنه إنْ أراد بعزَّ أنه قليل، فمسلم لكن لا يحصل به ما ادعاه، وإنْ أراد به أنه لم يوجد فممنوع، فقد وجد في الحكم، (وصِحَّةُ آجَرَ) الذي هو فاعل (تمنعُ آجره) يعني تمنع أنْ يكون أفعل واعترض بأنّ صحة ذلك، لا تمنع ما ذكر لجواز

. . . .

الوجه الأول: أنه جاء آجر إجارة ولو كان أفعل لم يجئ منه فعالة؛ لأن فعالة مصدر فاعل لا أفعل.

الوجه الثاني: أنهم لم يقولوا في مصدره إيجاراً ولو كان أفعل لكان مصدره على أفعال.

الوجه الثالث: أنه ثبت آجر يؤاجر فيكون آجر فاعل وصحة آجر الذي هو فاعل تمنع أن يكون آجراً فعل، وفي هذا نظر لأنه لا يلزم من مجيء مفاعلة أن لا يكون آجراً فعل لجواز أن يكون مشتركاً بين فاعل وافعل ومصدر الأول فعالة، ومصدر الثاني أفعال وقوله والإفعال عزان أراد به أنه لم يوجد فممنوع؛ لأنه حكى صاحب كتاب "المحكم"

وإن أراد به أنه قليل فمسلم ولكن لا يحصل مطلوبه، والثالث أنه قد ثبت آجر يؤجر فيكون آجر فاعل وصحته تمنع آجر افعل وفيه نظر لأن صحة ذلك لا تمنع مجيء آجر على وزن أفعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأول يؤاجر ومضارع الثاني يؤجر، اعلم أن النزاع ليس في مثل قولهم آجره الله يؤجره إيجاراً بمعنى أجره يأجره أجراً أي أعطاه ثواباً لأنه لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل، ولا آجرت المملوك والأجير أجرة بمعنى أجرته أجره، أي أعطيته أجره وإنما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة بمعنى أكريتهما على أنه بهذا المعنى مشترك بين فاعل وأفعل لمجيء لغتين فيه وجاء له مصدران،

قوله: **(جاء أجر)** إجارة المشهور كسر الهمزة فيها وذكر أبو منصور بن محمد بن علي الجيان في الشامل أنه يقال إجارة بالضم وحكاه ابن سيدة أيضاً وزاد فقال وأرى ثعلباً حكى الفتح. قوله: **(وفي هذا نظر)** أي فيما ذكره المصنف من الأوجه الثلاثة.

قوله: **(لأنه لا يلزم من مجيء فعالة أن لا يكون آجراً فعل لجواز أن يكون مشتركاً الخ)** اعترض هذا الوجه أيضاً بأن فعالة ليس من مصادر المزيد فيه فمجيء إجارة لا يدل على أن آجر فاعل ولا أنه أفعل قال ذلك في بغية الطالب، ثم قال فإن قيل كون الإجارة لفاعل أقرب من كونها لا فعل؛ لأن فاعل يجيء مصدره على فعال كثيراً بخلاف أفعل فلا يبعد أن تكون الإجارة لفاعل وهي فعال في الأصل ثم لحقها تاء المرة فجاء على فعالة، قلنا لو كانت لفاعل من هذا الوجه لجاز حذف تائها؛ لأن تاء المرة لا يلزم ولما لم يجز علم أنها غير مذهوب بها

ثبوتهما، ويكون مضارع الأول يواجر، ومضارع الثاني يوجر، وأمَّا آجره بمعنى أعطاه أجْرَه، فهو أفعل لمجيء مصدره على ايجار، والحق كما قال المعترض أنَّ آجر بمعنى أكرى مشترك بينهما إذ جاء فيه أنه فاعل، ومضارعه يواجر، وأنه أفعل، ومضارعه يوجر، وجاء له مصدران فالإجارة مصدر فاعل، والإيجار مصدر أفعل، . . . .

. . . .

جـ فيه أجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً، وإن أراد به أنه قليل فمسلم لكن لا يحصل منه المطلوب، وأيضاً فإن صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع من مجيء آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما، ويكون مضارع الأول يواجر ومضارع الثاني يوجر، وما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف مع أنه إذا ثبت مجيء آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو أصله لا رباعي فوجب أن يكون فعله الأصلي آجر لا أءجر بمعنى افعل كقولهم كاتب من كتب، وقاتل من قتل لا طائل تحته؛ لأنه لو سلم له ذلك فلا يفيد لجواز نقل ذلك الثلاثي إلى الأفعال والمفاعلة، واعلم أن آجر في مثل قولهم آجره الله يوجره إيجاراً بمعنى أجره الله يأجره أجراً أي أعطاه الله الثواب، وآجرت المملوك، والأجير أوجره بمعنى أجرته أجره، أي أعطيته أجره لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل؛ لأن يوجر لا يكون مضارعاً لغير أفعل، وإنما النزاع في مثل قولهم آجرت الدار والدابة أي أكريتهما والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما؛ لأنه جاء فيه لغتان إحديهما أنه فاعل ومضارعه يؤاجر والأخرى أفعل ومضارعه يوجر، وجاء له مصدران فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل.

ق فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل . . . .

ك نحو القياس، وأنها مما جاء اسماً للمصدر فيجوز أن يكون اسماً لمصدر أفعل كما يجوز أن يكون اسماً لمصدر فاعل انتهى. قوله: **(إن أراد به الخ)** سبقه إلى هذا الاعتراض البدر بن مالك.

قوله: **(صاحب كتاب المحكم)** وهو ابن سيده. قوله: **(لا يحصل منه المطلوب)** ويمكن أن يقال في الحمل على الغالب أولى فحمل عليه، وجعل القليل كالعدم ض. قوله: **(لأنه لو سلم له ذلك)** فيه إشارة إلى المنع أي لجواز أن لا يكون ذلك الثلاثي مستعملاً.

قوله: **(لو سلم له ذلك)** أي لا نسلم استلزام فاعل الثلاثي بدليل عافاك الله، وساعدت زيداً، ولئن سلم فإنما يدل ما ذكره على أن أجر فرع عن الثلاثي لا عن أفعل، وليس النزاع فيه إنما النزاع في أن الثلاثي هل تدل بالزيادة إلى أفعل أو فاعل.

قوله: **(واعلم أن آجر إلى آخره)** حكى ابن القطاع في كتاب الأفعال أنه يقال ذلك، والفعل الأول في كل من الاستعمالين بالمد، والثاني بالقصر، والمضارع بضم الجيم وكسرها.

قـ . . . .

وَإِن تحركت وَسكن مَا قبلهَا كسأل تثبت، . . . .

قوله: **(وإن تحركت)** عطف على قوله إن سكنت الثانية أي وإن تحركت الهمزة الثانية، فإما أن تكون الهمزة التي قبلها ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فإما أن تكون الهمزة الثانية في موضع اللام أو لا، فإن لم تكن في موضع اللام كسأل ثبتت أي الهمزة الثانية؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام على ما سيجيء ولا يجعلها بين بين، أما المشهور؛ فلأنها حينئذٍ تصير قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين.

وأما غير المشهور فلسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه حينئذٍ لا يدري أنه فعال بالتشديد أو فعال بالتخفيف، وأما إن كانت الثانية في موضع اللام قلبت ياء كذا ذكر في تصريف ابن مالك وشرحه، ويدل عليه قول المصنف في مسائل التمرين، ومثل سبطر من قرأ قرأى وسنبين الفرق بين الصورتين ووجه ذلك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى، وكأن المصنف إنما لم يفصل اعتماداً على المثال مع ما يذكره ثمة.

(وإن تحركت) الثانية **(وسكن ما قبلها)** ولم تكن في الآخر **(كسأل ثبتت)** الثانية مع إدغام الأولى فيها؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالقلب وإلا لوقع فيما يفر منه ولا بين بين المشهور وإلا تصير الهمزة قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه لا يعلم حينئذٍ أنه فعال بالتشديد أو بالتخفيف أما إذا كانت الثانية في الآخر فقلبت ياء ولذلك قال المصنف في مسائل التمرين ومثل سبطر من قرأ قرأي، وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله وحده. . . . .

قوله: **(فرقاً بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام)** لم يعكس لأن الطرف بالتغيير أولى.

قوله: **(ومن قرأ قرأي)** أصله قرءه قلبت الثانية ياء.

قوله: **(بين الصورتين)** أي بين اللام والعين.

(وإنْ تحركت)، أي الهمزة الثانية، ولم تكن لاماً (وسكن ما)، أي الهمزة التي (قبلها كسَئَّالٍ) للكثير السؤال (ثبتت) أي الثانية، وأدغمت الأولى فيها لحصول التخفيف بذلك، مع بقاء الهمزتين، إذ لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت لاماً كما سيجيء، ولا بين بين لا المشهور، لأنها حينئذ تصير قريبة من الألف، ويلزم التقاء الساكنين، ولا عبرة لسكون الهمزة الأولى، ولا بالحذف، لأنه لا يدرى أنه فعَّال بالتشديد أو بالتخفيف، فإنْ كانت لاماً قلبت ياء، كما لو بنيت من قرأ مثل قمطر، فإنك تقول قِرَأْي، وسيجيء وجهه في مسائل التمرين، . . . .

وَإِن تحركت وتحرك مَا قبلهَا فَقَالُوا: وَجب قلبُ الثَّانِيَة يَاء إِن انْكَسَرَ مَا قبلهَا، أَو انْكَسَرت، . . . .

ج قوله: **(وإن تحركت)** أي وإن تحركت الهمزة الثانية وتحركت التي قبلها، فقال النحاة وجب قلب الهمزة الثانية ياء إن انكسرت الهمزة التي قبلها أو انكسرت هي أي

ف **(وإن تحركت)** الهمزة الثانية **(وتحرك ما قبلها)** وهو الهمزة الأولى **(فقالوا)** أي النحاة **(وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها)** وهو الهمزة الأولى **(أو انكسرت)** أي الثانية فإن كانت الثانية مكسورة قلبت لكسرتها وإن كانت الأولى مكسورة قلبت لكسرة ما قبلها

ك قوله: **(وإن تحركت الهمزة الثانية وتحركت الهمزة التي قبلها إلى آخره)** الحاصل من أقسام هذا القسم كما قاله النحاة، وتقدم نظيرها هو تسعة أقسام، وأصله من ضرب ثلاثة في ثلاثة، والحكم فيها أنه يجب قلب الثانية ياء في أربعة منها: هي ما إذا انكسرت الثانية وانكسر ما قبلها أو فتح أو ضم أو انفتحت وانكسر ما قبلها وواواً في بقيتها وهي ما إذا انفتحت بعد مفتوحة أو مضمومة أو انضمت بعد مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، مثال المكسورة بعد مكسورة أيم وأصله أئمم، وهو مثال أصبع بكسر الباء من أم فدخله النقل والإدغام، ثم أبدل ومثالها بعد مفتوحة أئمة، وقد ثبتت في الشرح ومثالها بعد مضمومة ابن أصله اؤين مضارع ابنته أي جعلته بين ومثال المفتوحة بعد مكسورة ايم وأصله أيمم وهو مثال أصبع بفتح الباء من ام ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو مضمومة أوادم وأويدم، وقد ذكرا في الشرح ومثال المضمومة بعد مضمومة أوم والأصل أومم وهو مثال أيلم من أم وبعد مكسورة أوم وهو مثال أصبع بضم الياء منه ومثالها بعد مفتوحة أوب جمع أب وهو المرعي والأصل أأب نقلت حركة عينه إلى فائه.لأجل الإدغام فعاد إلى أوب هذا ما قالوه وخالف الأخفش في المكسورة بعد ضمة فقلبها واواً في المضمومة بعد كسرة فقلبها ياء، والصحيح هو الأول وقالوا أيضاً إن محل هذا التفصيل هو ما إذا لم تكن الثانية متطرفة فإن تطرفت وجب قلبها ياء مطلقاً؛ لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء فلو أبدلت الهمزة الأخيرة فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وإن محل وجوب الإبدال هو ما إذا لم تكن الأولى للمضارع فإن كانت نحو أدم مضارع أم وأنى مضارع إن جاز الإبدال والتحقيق لشبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والياء والتاء، إذا علم ذلك عرف ما في كلام

قز (وإنْ تحركت)، أي الثانية، (وتحرك ما) أي الهمزة التي (قبلها، فقالوا وجب قلب الثانية ياء إنْ انكسر ما قبلها أو انكسرت) هي أو تطرفت. . . . .

وواواً فِي غَيره، نَحْو: جَاءٍ . . . .

الهمزة الثانية نحو جاء وأصله على مذهب غير الخليل جاءء بهمزتين متحركتين الأولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بايع والثانية لام الفعل فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار جاءي ثم أعل إعلال قاض ولم يجعلوها بين بين؛ لأن في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين، وأما على مذهب الخليل فأصله جاءي بالقلب كما مر، ثم أعل إعلال قاض فلم يكن من هذا الباب.

(و) قلبت الهمزة الثانية **(واواً في غيره)** أي في غير ما يكون إحداهما مكسورة **(نحو جاء)** أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام في مفرده وفي جمعه على فواعل، وأصله على مذهب سيبويه جايئ قلبت الياء ألفاً ثم الألف همزة فصار جائي بهمزتين متحركتين أولاهما مكسورة فقلبت الثانية ياء ثم أعل إعلال قاض ووزنه فاع ولم يجعل بين بين؛ لأن في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم الجمع بين الهمزتين، وعند الخليل أصله جايء قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فأعل إعلال قاض، ووزنه حينئذ فال ولم يكن مما نحن بصدده، وإنما قلب الخليل احترازاً عن توالي الهمزتين؛ لأنه لو لم تتقدم الهمزة على الياء وقلبت الياء التي قبل الهمزة همزة لزم اجتماع الهمزتين، وفيه نظر لأنه إنما يحترز من اجتماعهما إذا خيف بقاؤه أما إذا حصل بعد الأداء إلى اجتماع ما يوجب زواله فلا يجب الاحتراز عنه وهنا كذلك وكذا في كل ما يؤدي إلى مرفوض نحو قل وكذا حكم جواء في جمع جائية . . . .

المصنف والشارح من الإخلال في بيان الأقسام وإفادة أحكامها وأن قولهما وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها ليس على إطلاقه.

قوله: **(لأن في ذلك)** أي في جعلها بين بين.

قوله: **(فيلزم منه الجمع بين الهمزتين)** أي تحقيقاً في الأولى وتقريباً في الثانية.

(و) (قلبتها واواً في غيره)، فالمكسور ما قبلها، (نحو جاءٍ) أصله جايئ بهمزة بعد ياء، قلبت الياء عند غير الخليل همزة، كما في بائع، فاجتمع همزتان أولاهما مكسورة، فقلبت الثانية ياء، ثم أعلّ إعلال قاضٍ، فبقي جاءٍ، ولم تجعل بين بين، لأنّ في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم الجمع بين همزتين، وأمَّا عند الخليل فقلبت الياء إلى موضع الهمزة وبالعكس كما مرّ، ثم أعل إعلال قاضٍ، فلا يكون من هذا الباب. نعم إن كانت الثانية المنكسر ما قبلها مضمومة غير متطرفةً قلبت واواً، نحو إؤم في . . . .

وأَيِـمَّـةٍ وأُوَيْـدِمٍ وأَوَادِمَ، . . . .

جار بردي: وأئمة جمع إمام، والأصل أأممة كأحمرة جمع حمار فاجتمع في أوله همزتان الأولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية في جمع إناء لكن لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة وأدغموا الميم في الميم فصار أئمة فقلبوا الثانية ياء محضة ولم يجعلوها بين بين لما مر في جاء، وإن لم تكن الثانية مكسورة ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واواً نحو وآدم جمع آدم وأصله أأدم بهمزتين بعدهما ألف فقلبوا الثانية واواً كأويدم وأصل أأيدم قلبوا الثانية واواً لزوماً أيضاً.

نقره كار: **(وأيمة)** في جمع إمام واصلة أءممة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت الميم في الميم فصار أءمة فقلبت الثانية ياء لكسرتها ولم تجعل بين بين لما ذكرنا في جاء **(وأويدم)** في تصغير آدم وأصله أأيدم قلبت الهمزة الثانية لضم ما قبلها واواً **(وأوادم)**

حاشية: قوله: **(وكان القياس قلب الثانية ألفاً)** أي بناء على أن الإعلال مقدم على الإدغام، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه.

قوله: **(فقلبوا الثانية ياء محضة)** وإنما لم يقلبوا ياء أئمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن حركتها عارضة غير متعد بها كما في لو استطعنا واخشى الله.

قوله: **(لما مر)** وهو أن فيه ملاحظة الهمزة فيؤدي إلى اجتماع الهمزتين.

قوله: **(وجب قلب الثانية واواً)** قال في شرح المفصل قلبوا الثانية في مثل أئمة باعتبار حركتها ولم يفعلوا ذلك في مثل أويدم لتعذره؛ لأنه لا يمكن أن يتحرك الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وإنما لم يفعلوا ذلك في أوادم؛ لأنهم لو قلبوها ألفاً لذهب حركتها وهم محافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده إليه؛ لأنه أيضاً فتحة فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه وهو أويدم فقلبوها واواً انتهى.

فلاح: (و) المكسور المفتوح ما قبلها نحو (أَئِمَّةٍ) جمع إمام، وأصله أَإممة كأحمرة جمع حمار بهمزتين، وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها، لكن لـمَّـا وقع بعدهما مثلان، وأرادوا إدغامهما نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة، وأدغموا فصار أإمة، وقلبوا الهمزة الثانية ياء، ولم يجعلوها بين بين لِما مرّ في جاء، والمكسورة، المكسور أو المضموم ما قبلها نحو أيم وأيم أصلهما أءمم، وأمم، فعل فيهما ما مر، والمتطرفة نحو قَرْأي بوزن جعفر وقُرْؤي بوزن بُرثُن، وأمَّـا غير ما ذكر فنحو (أُوَيْدِم) في تصغير آدم، (وأَوادِم) في تكسيره، إذ أصلهما أُأَيدم و أَأدم، بهمزتين بعدهما في الثاني ألف قلبت الثانية واواً، ونحو أَوُب جمع أبٌّ وهو المرعى، وأَوُم إذ أصلهما أأبب وأأمم

وَمِنْه خَطَايَا فِي التَّقْدِير الْأَصْلِيّ، ....

قوله: (**ومنه خطايا**) أي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان خطايا وأصله خطائي قلبوا الياء همزة كما في قبائل جمع قبيلة فصار خطاءء بهمزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار خطائي فهذا هو الذي يتعلق فيه اجتماع همزتين وسيأتي أن قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد ألف مساجد وبعدها ياء وليس مفردها كذلك أن تقلب ياء مفتوحة وتنقلب الياء ألفاً فيصير خطايا.

وإنما قيد التقدير بالأصلي؛ لأن خطاءي بالهمزة ثم بالياء بعدها تقديره أيضاً لكن ليس تقديره الأصلي بل خطاءء بالهمزتين تقديره الأصلي وبالحقيقة هذا أيضاً ليس تقديره الأصل بل خطائي بالياء ثم بالهمزة تقديره بالأصلي إلا أن خطاءء بالهمزتين أصل بالنسبة إلى خطاءي بالهمزة ثم بالياء بعدها هذا التقدير على مذهب سيبويه.

جمع آدم وأصله أآدم قلبت الهمزة الثانية واواً حملاً للتكسير على التصغير (**ومنه خطايا في التقدير الأصلي**) عند سيبويه وإنما قيده بالأصلي؛ لأن خطاءي بالهمزة ثم بالياء تقديره أيضاً لكن ليس تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي عند سيبويه خطاءء بالهمزتين وليس بالحقيقة هذا أيضاً تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي خطائي بالياء ثم بالهمزة

قوله: (**وليس مفردها كذلك**) معناه أن تكون الهمزة حادثة في الجمع لا موجودة في الواحد سواء كانت أصلية في الواحد كما في شائية من شأوت لا من شيث أو منقلبة عن أصلي كما في جابية وسواء كانت واقعة في الواحد بعد الألف كما فيهما أو لا، كما في مرآة فالجمع فيها على وجه القياس مراء، وقد قالوا على غير القياس مرايا وجعل الحريري في درة الغواص في لحن الخواص لحناً وليس بسديد بل هو خلاف القياس، وقد جاء به السماع ذكر صاحب الصحاح أنه كثير ومرآة مفعلة من الرؤية فأصلها مرأية فإذا جمعت قيل مراءي ثم أعل على الرفع والجر كجوار وقيل مراء وصحح في النصب، وقيل مراءي ولا يجوز إبدال همزة ياء وفتحها كما فعل فيما نحن فيه وذلك لعدم عروض الهمزة في الجمع إذ هي سابقة في الواحد فلوجودها وجبت سلامتها لتشاكل الجمع الواحد، وما ذكرناه من أن وجود الهمزة في الواحد سبب صحتها في الجمع كاف بمجرده من غير احتياج إلى أن يضم إليه كونها في الواحد بعد ألف، كما وقع في عبارة الشارح مكرراً في موضعه.

(ومنه) أي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان (خَطايا) في التقدير الأصلي إذ أصله خطائئ بهمزتين، أولاهما منقلبة عن ياء، وأوقعه بعد ألف كما في قبائل، وسيجيء في الإعلال، والثانية لام الكلمة، فوجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها، فصار خطائي بهمزة ثم ياء.

خلافاً للخليل، وَقد صَحَّ التسهيل ....

وأما الخليل فيوافق في أن الأصل خطاءي لكنه يقول قدموا الهمزة على الياء فصار خطائي على فعالي ثم فعل ما قيل ومذهب سيبويه أقيس وأصح لما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم: اللهم اغفر لي خطاءي مثل خطاعي بتحقيق الهمزتين فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه.

قوله: (**وقد صح التسهيل**) اعتراض على قول النحويين أنه يجب قلب الثانية ياء إن

إلا أن خطاءء بالهمزتين تقديره الأصلي بالنسبة إلى خطائي بالهمزة ثم بالياء (**خلافا للخليل**) فإنه ليس مما اجتمع فيه همزتان وإن وافق سيبويه في أن أصله خطائئ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، ثم اعترض على قول النحاة أنه إذا انكسرت إحداهما وجب قلب الثانية ياء بقوله: (**وقد صح**) عن القراء (**التسهيل**) أي جعل الهمزة الثانية بين

قوله: (**ثم فعل به ما قيل**) وهو أن قياس ما وقعت الخ ض.

قوله: (**لما نقل عن العرب**) نقله أبو زيد.

قوله: (**لم يكن وجه**) أي لأنه لا مقتضى على مذهبه لاجتماع همزتين بخلاف مذهب سيبويه.

قوله: (**لم يكن لذلك وجه**) أي لخطاءي بهمزتين.

هذا ما يتعلق باجتماع همزتين، وسيجيء ثم إنّ الياء في مثل ذلك تقلب ألفاً بعد فتح الهمزة، وإنّ الهمزة تقلب ياء، فصار خطايا، وقيد التقدير بالأصلي، لأنّ تقديره أيضاً خطائئ بهمزتين، على أنّ هذا أيضاً ليس تقديره الأصلي، بل تقديره الأصلي خطايئ، بياء ثم همزة، فخطائئ بهمزتين أصل لخطائي بهمزة ثم ياء فرع لخطايئ بياء ثم همزة (خلافا للخليل) فإنه وإنْ وافق على أنّ أصله خطايئ بياء، ثم همزة، إلّا أنه لا يفعل به ما يؤدي إلى اجتماع همزتين، بل يقلب قلبا مكانيا، ثم يُفعل به ما مر، والأول وهو مذهب سيبويه أقيس وأصح لِما نُقل عن العرب الموثوق بعربيتهم، اللهم اغفر لي خطاءي بهمزتين، قبل ياء الإضافة، فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه، ثم اعترض على قول النحاة السابق أنه يجب قلب الثانية ياء إنْ انكسرت أو انكسر ما قبلها وواواً في غيره بقوله في الشق الأول: (وقد صحّ) عن القراء (التسهيل..

فِي نَحْو: (أَئِمَّة) وَالتَّحْقِيق، ....

جـ انكسر ما قبلها أو انكسرت فإنه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو أئمة وقد صح تحقيق الهمزتين أيضاً فيه، وقولهم أولى من قول النحاة لما مر، ويمكن أن يجاب عنه بأن مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء ملتزم أن القياس يقتضي ذلك، وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراآت السبع لجواز أن يكون مخالفاً للقياس ولا يكون مخالفاً للاستعمال، ومثل ذلك مقبول واقع في الفصيح من الكلام، فإن النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة أضرب: شاذ عن القياس، وشاذ عن الاستعمال، وشاذ عنهما جميعاً، والأولان مقبولان والثالث مردود.

مثال الأول: كالقود والصيد، كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب، فإن القياس قلب حرف العلة في هذه الصورة ألفاً والاستعمال بخلافه.

لف بين (في نحو أئمة) مما فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (و) قد صح (التحقيق) أي تحقيق الهمزتين فيه عن القراء، وقولهم أولى من قول النحاة لنقلهم عمن ثبت عصمته وجوابه النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة أنواع:

شاذ عن القياس نحو القود والصيد والماء وكقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] وهو مقبول واقع في فصيح الكلام.

وشاذ عن الاستعمال كقوله: وأم أوعال كها أو أقربا، فإن قياس الاستعمال أن لا يدخل كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بالمثل وهو أيضاً مقبول.

قوله: (فإنه قد صح عن القراء) صح التسهيل عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ومن أكثر طرقهم وجاء أيضاً عنهم الإبدال كقول النحاة نص عليه أبو العز في "إرشاده" وابن شريح في كافيه وغيرهما، وصحح التحقيق عن ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

قوله: (لما مر) من كونهم أعدل وأفضل من النحاة ولنقلهم عمن هو معصوم عن الكذب ض.

قة في نحو أئمة والتحقيق) للهمزتين، وبقوله في الثاني، ....

. . . .

ومثال الثاني: قول الشاعر[1]: [الرجز]

وَأُمَّ أَوْعَـــالٍ كَـهَا أَوْ أَقْـــرَبَا

والاستعمال كهي وأم أوعال اسم هضبة.

ومثال الثالث: قول الشاعر[2]: [الطويل]

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

وشاذ عنهما كقوله:

ويستخرجُ اليربوع من نَافِقائه ... ومن جُحْرة بالشِّيْحة اليَتَقَصَّعُ

وقد دخل اللام على الفعل المضارع وهو المردود لا الأولان وما نحن بصدده من القسم الأول إذ مراد النحاة أن قلب الهمزة المذكورة ياء واجب وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراآت السبع لجواز أن يكون مخالفاً للقياس ولا يكون مخالفاً للاستعمال واعترض عليهم اعتراضاً آخر بأنهم التزموا حذف

قوله: **(ومثال الثاني قول الشاعر)** أوله[3]: [الرجز]

نحى الذنابات شمالا كثباً ... وأم أوعالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

. . . .

---

(١) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.
وصدره: خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبا
الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثباً" - بفتح الكاف والتاء - أي: قرباً، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريباً منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.
الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.
انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص٧٤، وجمهرة الأمثال ١/ ١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/ ١٦٨.

(٢) من أبيات سبعة أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره ص ٦٦، ونسبها إلى ذي الخرق الطهوي. وهو شاعر جاهلي.

(٣) قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء. فرأى الصياد فهرب [illegible]
والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.
ورواية الأشموني:
وأم أوعال كها أو أقربا ... [illegible]

وَالْتزم فِي بَاب أُكْرِم حذف الثَّانِيَة، . . . .

أي يستخرج الصياد اليربوع الذي يقتصع بالشيحة من نافقائه وهي إحدى حجرتيه والشيحة نبت يقال له بالفارسي درمنه، وقوله: يتقصع أي يدخل في قاصعائه وهي إحدى حجرتيه أيضاً فأدخل اللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال.

قوله: **(والتزم)** اعتراض آخر وهو على ما قالوا وجب قلب الهمزة الثانية واو إن لم يكن هي ولا ما قبلها مكسوراً فإنهم التزموا حذف الهمزة الثانية . . . .

الهمزة الثانية من نحو أكرم بقوله: **(والتزم في باب أكرم)** أي في المضارع المتكلم من باب الأفعال **(حذف)** الهمزة **(الثانية)** وإن كان الواجب أن تقلب واواً؛ لأنه ليست إحداهما مكسورة وإنما التزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب

قوله: **(قول الشاعر)** قبله:

خلَّى الذنَابات شمـــــــــالا كَثَبا

والبيت للعجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشي، والضمير في خلى له والذنابات بفتح المعجمة ونون وموحدة اسم موضع بعينه ويروى نحى الذنابات وشمالاً مفعول ثان، وكثبا بفتح الكاف والمثلثة صفته أي قريباً والمعنى جعل الذنابات ناحية شمال قريبة منه في عدوه، وقوله: وأم أوعال كها مبتدأ وخبر ويجوز نصبها عطفاً على الذنابات والهضبة الجبل المنبسط على الأرض. قوله: **(بالشيحة)** الباء للاستعانة. قوله: **(التزموا حذف الهمزة الثانية)** الذي يقتضيه النظر الصحيح أن يقال الأصل أأكرم بهمزتين مضمومة فمفتوحة ثم إنهم حذفوا الثانية للاستثقال وكان مقتضى ذلك أن يفتحوا بعد هذا همزة المضارعة؛ لأن بعدها ثلاثة فقط كما فتحوا في اضرب ولكنهم أرادوا التنبيه بإبقاء الضمة على أنه رباعي.

(والتزم في باب أُكْرِمُ) مضارع أكرم (حذف الثانية . . . .

= الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" - بفتح الكاف والتاء - أي: قربا، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.

الإعراب: "خلى" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، "الذنابات" مفعول أول، "شمالا" مفعول ثان، "كثبا" صفة لشمال، "وأم أوعال" يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء، "كها" على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، "أو" عاطفة، "أقربا" معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

وَحُمِلَ عَلَيْهِ أخواتُه، . . . .

جار من نحو أكرم وأصله: أأكرم بهمزتين مفتوحتين؛ لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة حرف المضارعة ولما كان ماضيه أكرم وجب أن يكون أصل المضارع أأكرم كرهوا اجتماع همزتين فيما هو كثير الاستعمال فحذفوا الثانية لزوماً، وإنما خصوا الثانية؛ لأن الثقل نشأ منها ثم حمل أخواته نحو نكرم وتكرم ويكرم عليه، ثم ضموا حرف المضارعة لئلا يلتبس بالثلاثي المجرد فثبت أن ما ذكره النحويون منقوض بمثل أكرم، ويمكن أن يجاب عنه بمثل ما مر، بأن يقال مراد النحاة أن القياس يقتضي القلب كما في أويدم وأوادم، لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس.

نقره التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب وأصله اء كرم؛ لأن حروف المضارع حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة **(وحملت عليه)** أي على أكرم **(أخواته)** وهي ما فيه ياء المضارعة وتاؤه ونونه نحو يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يجتمع

ك قوله: **(من نحو أكرم)** أي من مضارع أفعل إذا كان للمتكلم وحده.

قوله: **(لأن الثقل نشأ منها)** ولأن الأولى حرف المضارعة فلا تحذف؛ لأن المضارع ينتفي بانتفائها، قال الشريف وغيره ولأن ضمة الأولى تدل على المحذوف.

قوله: **(ثم حمل إخواته)** مما حمل أيضاً عليه اسم الفاعل واسم المفعول منه قال في التسهيل: ومما اطرد حذف همزة أفعل من مضارعه، واسمي فاعله ومفعوله، ولا تثبت إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة انتهى. وأشار بما استثناه إلى قول الراجز(١): [الرجز]

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

قره وحملت عليه أخواته) كما مرّ، وإذا ثبت التسهيل والتحقيق والحذف، فوجوب قلبها غير صحيح، وأُجيب بأن مراد النحاة أنّ القياس يقتضي وجوب القلب، وما خالفه شاذ لا يقاس عليه، وإنْ كان واقعا في القراءات، لجواز أنْ يكون مخالفا للقياس لا للاستعمال، ومثله مقبول واقع في الفصيح، فإنّ الشاذ ثلاثة أضرب: شاذ قياسا لا استعمالا، وعكسه، وشاذ مطلقا، والأولان مقبولان، والثالث مردود، فالأول كالقَوَد،

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي - ولم نقف له على تكملة. وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره. اللغة: "أهل" مستحق وذو أهلة "يؤكرم" أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.
الإعراب: "إنه" إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب "أهل" خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة "لأن" اللام للتعليل وأن حرف مصدري ونصب "يؤكرما" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل. الشاهد: قوله "يؤكرم" حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفاً لضرورة الشعر والقياس حذفها.
مواضعها: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

وَقَـد الـتـزمـوا. . . . .

قوله: (وقد التزموا) . . . .

فيه همزتان طرداً للباب (وقد التزموا . . . .

وقوله[1]: [الرجز]

وَصَالِيَـــــــاتٍ كَكَمَا يُـــــــــؤَثْفَيْن

وقد سبقا وإلى قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب وكساء مورنب بفتحها أي خلط صوفه بوبر الأرانب، وقيل فيه صورها.

والثاني كقول الشاعر[2]: [الرجز]

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَـهَا الْـحَـــرِّ أَوْ أَقْـرَبَـا

لأنهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير، والثالث كمبيوع ومصوُون (وقد الـتـزمـوا . . . .

(١) قائله: هو خطام المجاشعي - وهو من الرجز المسدس.
اللغة: "وصاليات" جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلي صلياً، إذا احترق بها، قال تعالى: ﴿هم أولى بها صليًا﴾ [مريم: ٧٠]، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من آثار النار.
"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: ثفيت القدر تثفيه أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.
الشاهد: قوله: "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.
انظر: سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.
وصدره: خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبا
الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" - بفتح الكاف والتاء - أي: قربا، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.
الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.
انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص٧٤، وجمهرة الأمثال ١/ ١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/ ١٦٨.

قَلبهَا مُفْرَدَةً يَاء مَفْتُوحَة فِي بَاب مَطَايا، . . . .

هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه وبين ما فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق، وخطايا على مذهب الخليل فلذلك هنا والمطايا جمع مطية وأصله مطيوة؛ لأنها من المطو وهو إسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، وأصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين قلبوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في قبائل فصار مطاءي بياء بعد همزة فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً كما في عذارى وها هنا أولى لثقل الهمزة فصار مطاء أبهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف

قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها **(مفردة)** وليست معها همزة أخرى **(ياء مفتوحة في باب مطايا)** أي في الجمع الأقصى الذي ليس في مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية أو مبدلة أو ألف ثالثة بعدها واواً، وذلك لاستثقال الهمزة والياء المكسورة ما قبلها في بناء ممتد ثقيل لفظاً ومعنى، فخففت الهمزة بقلبها ياء دون واو؛ لأن الياء أخف من الواو، وإنما فتحت الياء لينقلب الياء الثانية بعدها ألفاً، ومطايا جمع مطية وأصله مطيوة؛ لأنه من المطو وهو إسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وأصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لكونها في الطرف مع انكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في رسائل على ما سيجيء بيانها فصار مطائي ثم عمل فيه ما ذكرنا مطايا. . . . .

قوله: **(هذا الحكم)** أي قلب الهمزة حال كونها مفردة ياء مفتوحة.

قوله: **(من المطو)** هو بفتح الميم وسكون الطاء.

قوله: **(قلبت الواو ياء إلى آخره)** هذا العمل ونحوه اعتبار نحوي واعتبرا أولاً قلب الواو؛ لأنها طرف وهو أولى بالتغيير وإنما تأخر اعتبار قلب الهمزة ياء في نحو خطايا على رأي سيبويه؛ لأن مقتضيه اجتماع الهمزتين وهو إنما يتحقق بقلب الياء همزة.

قوله: **(كما في عذارى)** جمع عذراء وهو البكر ض.

قلبها) أي الهمزة حال كونها (مفردة) عن أخرى (ياء مفتوحة في باب مطايا) مما همزته بعد ألف الجمع، فمطايا جمع مطية، أصلها مطيْوة من الطَّلو، وهو إسراع الدابة في المشي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، وأصل مطايا مطايو، قلبت الواو ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف الجمع، كما في قبائل، فاستثقلوا الياء بعد كسرة على همزة، فأبدلوا الكسرة فتحة، والياء ألفاً كما في عذارى، بل أولى لثقل الهمزة، فصار مطاءاً بهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا، . . . .

وَمِنْه خَطَايَا على الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يجوز تحقيقُهُمَا......

فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا ومنه خطايا على القولين أما على مذهب سيبويه؛ فلأنه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياء يصير خطاءي، وأما على قول الخليل؛ فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطاءي ثم عمل فيه ما مر.

قوله: **(وفي كلمتين)** عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان في كلمة والأقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظة أحد بعد جاء ويدرأ ومن تلقاء ولم يدرأ ومكسورة وقبلها الأربعة بذكر بلفظ إبل بعدها ومضمومة وقبلها أربعة بذكر أولئك بعد هائم أنه يجوز تحقيقهما أي إبقاء الهمزتين من غير تغيير؛

(ومنه) أي مما التزم فيه قلب الهمزة المفردة ياء مفتوحة **(خطايا على القولين)** أي على قول سيبويه وقول الخليل أما على قول سيبويه فلأنه بعد قلب الهمزة الثانية ياء تصير خطائي، وأما على قول الخليل فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماعهما فيصير خطائي ثم عمل فيه على القولين ما ذكرنا، أما إذا وقعت في مفرده ألف بعدها همزة أصلية أو مبدلة فسيجيء بيانها إن شاء الله تعالى **(و)** الهمزتان **(في كلمتين)** ويحصل هنا اثنا عشر قسماً الثانية مفتوحة وما قبلها أحوال أربعة وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة **(يجوز تحقيقهما)** أي إبقاؤهما على حالهما من غير تغيير لعروض اجتماعهما

قوله: **(ومنه خطايا)** أي مما قلب فيه الهمزة المفردة بالمواقعة بعد الألف ياء مفتوحة.

قوله: **(ثم عمل فيه ما مر)** من قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء ألفاً ض.

قوله: **(وقبلها أربعة أحوال)** هي الفتح، والكسر، والضم، والسكون.

(ومنه) أي مما همزته مفردة بعد ألف الجمع (خطايا على القولين)، قول الخليل وغيره، أمَّا على قول الخليل فلأنه بعد القلب المكاني يصير خطائي بهمزة ثم ياء مثل مطائي، وأمَّا على قول غيره فلأنه بعد اجتماع الهمزتين، وقلب الثانية منهما ياء يؤول إلى ذلك، فلم تقلب إلّا مفردة، (و) إنْ كانت الهمزتان (في كلمتين) وأقسامه خمسة عشر، لأنّ الثانية إمَّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وقبل كل منهما أربعة أحوال، وإمَّا ساكنة، وقبلها الحركات الثلاث، (يجوز تحقيقهما)، أي إبقاؤهما، لأنّ عروض اجتماعهما

وتخفيفُهُمَا، وَتَخْفِيف إِحْدَاهمَا. . . . .

جـ لأن كون اجتماعهما عارضاً هون أمر الثقل، ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل في اجتماعهما، وتخصيص إحديهما بالتخفيف تحكم، وكذا يجوز تخفيف إحديهما ثم اختلفوا ها هنا فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما فعلى

ز فيهون أمر الثقل (و) يجوز تخفيفهما نظراً إلى ظاهر الاجتماع وذلك بأن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع، أو بأن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو انفردت (و) يجوز (**تخفيف إحداهما**) واختلفوا فاختار أبو عمر تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز إلا أنهم أبدلوا من أول المثلين حرف لين للتخفيف نحو دينار وديوان فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال. . . .

ك قوله: (**ثم إنه يجوز تحقيقها**) به قرأ ابن عامر والكوفيين وغيرهم.

قوله: (**لما يلزم من الثقل في اجتماعهما**) أي فجاز تخفيف إحديهما دفعاً له، وتخفيف الأخرى أيضاً؛ لأنها حينئذٍ كالمنفردة وقد تقدم جواز تخفيفها ولا حاجة في التقريب إلى ما ذكره الشارح من التحكم لمنافاته لما بعده على أن تخصيص أحدهما ليس بجواز التحقيق بل هو فعل أحد الجائزين ولا تحكم فيه فليتأمل. قوله: (**تحكم**) قد يقال إنه لو صح ما ادعى من التحكم لزم القول ببطلان إفراد إحديهما بالتخفيف ولكن سيذكر جواز ذلك وفيه دليل على بطلان ما زعمه من التحكم وإنما الحجة لمخففها أن كلًّا منهما لو انفردت لجاز تخفيفها فكذلك إذا اجتمعت مع غيرها بل أولى؛ لأن الثقل حينئذٍ أشد.

قوله: (**فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى**) بتخفيفهما بالحذف قرأ أيضاً في المتفقتين فتحاً نحو جاء أحدكم وكسراً نحو هؤلاء إن كنتم، وضماً نحو أولياء أولئك في الأحقاف وليس في القرآن غيره لكنه قرأ بخلاف مختاره في المختلفتين فخفف الثانية.

قال الجعبري: لأنه شبه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين فأعل الأول فلما اختلف صار إلى تخفيف الثانية انتهى. ولا يرد على ما تقدم عنه في المتفقتين تسهيله الثانية في نحو أأنذرتهم؛ لأن ذلك باعتبار عرف القراء تقريباً على المتعلمين في كلمة واحدة، والكلام في

قـ لكونهما في كلمتين هوّن أمر ذلك، (و) يجوز (تخفيفهما) بأن تخفف الأولى على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادا، والثانية على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادا أو اجتماعا في كلمة، لِما يلزم من ثقل اجتماعهما، ففي نحو رأيت قارئ أبيك تقلب الأولى ياء مثل مائة، والثانية تجعل بين بين مثل لك أبوك، أو تقلب واواً مثل أوادم، وفي نحو اقرأ آية تقلب الأولى ألفاً مثل راس، وتسهل الثانية مثل قراة، وفي نحو من شاء ايتمن تسهل الأولى مثل قراءة، وتقلب الثانية ألفاً مثل راس، (و) يجوز (تخفيف إحداهما) دون الأخرى، ثم اختلفوا، فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى، لأنّ الثقل باجتماعهما، فأيهما

على قياسها، ....

جار أيتهما وقع التخفيف جاز، لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين في نحو دينار وديوان[١] حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية؛ لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال إذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما أو في إحديهما، فنقول: إذا اجتمعتا وأريد تخفيفهما جميعاً فوجهان: **أحدهما**: أن يخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع.

نقره **(على قياسها)** متعلق بقوله وتخفيفهما.

وتخفيف إحداهما أي على قياس الهمزة المفردة والمجتمعة مع همزة أخرى في

جما المتفقتين من كلمتين على أنه قد قيل إن أبا عمرو قد قرأ مطلقاً بخلاف مختاره، ولين بشيء لأن التخفيف كما يكون بالتسهيل يكون بالحذف.

قوله: **(أبدلوا من أول المثلين)** وعورض بإبدالهم بأول المثلين في نحو أمليت وقضيت ويجاب بأنا لا نسلم أن المقتضي لإبدال الثاني ههنا كونه ثانياً، بل كونه آخراً، والآخر أولى بالتغيير من غيره، وعلى هذا فيكون ما أورده المورد من حجاج لتسهيل الأولى في مسألتنا؛ لأنه قد اجتمع فيها ما افترق في بابي دينار وأمليت. قوله: **(في نحو دينار)** أصله دنار بدليل جمعه على دنانير وديوان أصله دوان من دون أي جمع. قوله: **(في نحو دينار وديوان)** أصل دينار دناراً بدل من إحدى النونين ياء لئلا يلتبس بالمصادر ككذاب وهو معرب وأصل ديوان وهو بكسر الدال وقد يفتح دوان وجمعه دواوين ودياوين.

قوله: **(فوجهان)** إذا أريد تخفيف الهمزتين في مثل رأيت قاري أربيك قلبت الأولى ياء لانفتاحها بعد كسرة في ماية ثم على الوجه الأول تقلب الثانية واواً لاجتماع الهمزتين كما في أوادم على الثانية تسهل بين الهمزة والالف كما لو انفردت، وفي مثل اقرأ آية يجوز في تحقيقهما أن تنقل حركة الثانية إلى الأولى، ثم تجعل الأولى بين بين بعد تحريكها وأن تقلب الأولى ألفاً ثم تسهل الثانية بين بين وجوز الزمخشري في هذا المثال.

ثالثاً: وهو تسهيلهما جميعاً ووهم المصنف؛ لأن معنى تسهيل الهمزة هو أن يجعل بين الهمزة وبين حذف حركتها فإذا لم تكن حركة لم يعقل تسهيلها.

أنصا خففت جاز، لكن رأيناهم أبدلوا أول المثلين في نحو دينار وديوان حرف لين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية، لأنَّ الثقل إنما يحصل عندها، وكيفية تخفيف إحداهما تكون (على قياسها) في التخفيف لو انفردت.

---

(١) الديوان: قال الصولي: هو اسم فارسي تكلمت به العرب فقالوا: ديوان ولم يقولوا: ديوان بفتح الدال، كما قالوا: ديباج ولم يقولوا ديباج.
قال الصولي: حدثنا أبو العيناء قال: حدثني الأصمعي قال: كنا عند أبي عمرو ومعنا خلف الأحمر، فقال له رجل: أسمعت من يقول ديوان بفتح الدال؟ فقال أبو عمرو: ولو جاز هذا لقالوا في جمعه: دياوين. فقال خلف: قد سمعت بعض حمير ينشد: =

وَجَاء فِي نَحْو: (يَشَاءُ إِلَى) الْوَاو أَيْضا فِي الثَّانِيَة، . . . .

جار **والثاني**: أن تخففا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وإن أريد تخفيف إحديهما لم يخل إما أن تكونا متفقين أو لا، فإن لم تكونا متفقتين خففت أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت.

وجاء في نحو يشاء إلى الواو أيضاً في الهمزة الثانية مع جواز التحقيق والتخفيف

نقره كلمة **(وجاء في نحو يشاء إلى)** مما كانت فيه الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة **(الواو أيضاً في الثانية)** لانضمام ما قبلها مع جواز التحقيق والتخفيف على ما تقدم

جما قوله: **(لو انفردت)** ففي نحو رأيت قارئ أبيك تنقلب الأولى في التخفيف ياء مثل مائة، والثانية إما أن تنقلب واواً على قياس أوادم وإما أن يجعل بين بين على قياس سال.

قوله: **(خففت أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما)** ففي نحو جاء إبل، وجاء أولئك، ويدرأ إبلا ومن تلقاء أولئك تخفيف كل منهما بتسهيلها وفي نحو يدرأ أحد ومن تلقاء أحد بتخفيف الأولى وبتسهيلها، والثانية بإبدلها واواً في الأول وياء في الثاني وفي نحو لم يدرأ أحداً ولم يدرأ إبلاً، ولم يدرأ أولئك تخفيف الأولى بإبدالها حرف مد، والثانية بتسهيلها وذلك كله ظاهر مما تقدم.

قوله: **(وجاء في نحو يشاء إلى الواو أيضاً)** هو مذهب كثير من القراء بل عزى لأكثرهم.

أنصا سواء اتفقتا أم اختلفتا، (وجاء في نحو يشاء إلى) مع تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما على ما مر (الواو في الثانية، . . . .

= عـــديـــنـــي أن أزورك أم عـــمـــرو ديـــاويـــن تـــشـــقـــق بـــالـــمـــداد

فقال أبو عمرو لخلف: إن حمير لم يفدها هواء نجد. قال أبو العيناء: فسئل الأصمعي عن معنى البيت فقال: يعني أنه في بعث قد كتب اسمه فهو يخشى أن يحل به فيسقط.

قال محمد بن يحيى الصولي: والمعنى في أنه لو كان الواحد ديوان، لجمعوا دياوين، إن الياء تكون صحيحة أصلية، مثل ريحان ورياحين، فإذا قالوا: ديوان كان الياء زائدة، فإذا جمعوا انفتحت الدال فقالوا: دواوين، وهذا الصواب لأنهم يقولون: دون هذا فالواو أصلية كما قالوا: ميزان والأصل موزان، لأنه من الوزن، فالواو أصلية، فمن أجل استثقالهم الكسرة مع الواو، قالوا: ميزان قلبوا الواو ياء فلما جمعوا قالوا: دواوين ردوا الواو لانفتاح الدال. قال الشاعر:

يـــا زيـــن كـــتـــاب الـــدواويـــن وفـــيـــلـــســـوف الـــخـــرد الـــعـــيـــن

يـــا فـــتـــنـــة ســـيـــقـــت إلـــى فـــتـــيـــة عـــزاب كـــتـــاب مـــســـاكـــيـــن

وكان سبب تدوين الدواوين، أن أبا بكر رحمه الله، لما تولى الأمر جاءه مال من البحرين. بعث أن وعد كل من له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة به، فأعطى جابر بن عبد الله عدة كانت له. وجاء مال البحرين فقسمه. فأخذ الرجل عشرة دراهم والمرأة كذلك والعبد كذلك. جاء في العام الثاني أكثر من ذلك، فأصابهم عشرون درهماً لكل واحد منهم، فتكلمت الأنصار في ذلك فقالوا: نصرنا وآوينا فلنا فضلنا. فلم تسوي بيننا وبين من ليس له شيء مما لنا؟ فقال أبو بكر: صدقتم ذلك =

وَجَاء فِي الْمُتَّفِقَتَيْن حذفُ إحداهما وقلب الثَّانِيَة كالساكنة.

على ما مر، وإن كانتا متفقتين فإن كانت الأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحديهما وتسهل الأخرى على القياس المتقدم، وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة . . . .

(وجاء في المتفقتين) في الحركة والأولى آخر كلمة **(حذف إحداهما وقلب الثانية)** بحرف من جنس حركة ما قبلها **(كالساكنة)** أي كما تقلب الثانية الساكنة فتقلب ألفاً بعد

قال الشارحون: وهو مذهب من يقول في سئل سول بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها وأراد الشارح بنحو يشاء الهمزة المكسورة المسبوقة بمضمومة وإن لم يتقدمها مدة فقد صح البدل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر ٤٣] ولم يحفظه شارح فاستند إلى ما تقدم عن الشارحين. قوله: **(إلى الواو أيضاً)** وهو مذهب من يوقل في سئل سول بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها. قوله: **(على ما مر)** أي من تسهيل بين بين المشهور، وبين بين غير المشهور ففي نحو يشاء إلى أربعة أوجه. قوله: **(على ما مر)** أي الآن في أن إحداهما إذا خففت فإنه يخفف على قياسها لو انفردت وقد مر في بحث الهمزة المفردة أن الهمزة المفردة المكسورة بعد الضمة يجوز فيها بين بين المشهور وغير المشهور فحصل في الأول وجهان التحقيق وبين بين المشهور، وفي الثانية أربعة أوجه: التحقيق، والإبدال واواً على غير القياس، وبين بين المشهور وغير المشهور والاثنان في أربعة ثمانية فيجوز ذلك فيه.

قوله: **(جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى)** كذا في شرح المفصل أيضاً، والموافق للمتن الاقتصار على الحذف كما فعل غيره من الشارحين وهو مقتضى المقام أيضاً؛ لأن الكلام في تخفيف إحدى الهمزتين وأبهم المحذوفة لما في تعيينها من الخلاف فمن قائل إنها الأولى؛ لأنها في آخر الكلمة والأواخر أحق بالحذف، ومن قائل إنها الثانية؛ لأن الثقل إنما نشأ منها، ومن فوائد هذا الخلاف القصر في نحو جاء أحدكم، فيمتنع على الثاني ويجوز على الأول لتغير بسبب المد بالحذف، كما هو مبسوط في موضعه. قوله: **(وجاز أن تقلب الثانية الخ)** صح ذلك من رواية ورش من طريق المصريين ومن رواة قنبل، وهو ممتنع في القياس إن ولي الثانية ساكن غير مدغم لالتقاء الساكنين على غير حده، وما ورد من ذلك في القرآن نحو ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ [هود: ٧١] مقبول كسائر ما خالف القياس، ومنعه مكي في ﴿جاء آل لوط﴾ [الحجر: ٦١] للحذف وكلام غيره يؤذن بجوازه فيه فيعامل معاملة أمنتم في حذف

وجاء في المتفقتين) مع الأوجه الثلاثة السابقة وجهان آخران (حذف أحديهما)، وتحقيق الأخرى كجاء أمرنا، وأأذهبتم طيباتكم، (و) جاء فيهما (قلب الثانية) بحرف من جنس حركة ما قبلها، نحو جاء أجلهم، وأأنذرتهم (كالساكنة) في كلمة كآدم، وسواء في

= لكم، فإن كنتم عملتموه لله فدعوا هذا وإن كنتم فعلتموه لغيره زدتكم، فقالوا: عملناه لله وانصرفوا. [أدب الكاتب للصولي: ١/ ٥٠]

. . . .

فتقلب في جاء أحدهم ألفاً، وفي تلقاء إبلهم ياء وفي يدرأ أولئك واواً، وإن لم تكن الأولى آخر كلمة جاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت، وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين، . . . .

المفتوحة وواو بعد المضمومة وياء بعد المكسورة، فتقلب في جاء أحدهما ألفاً وفي تلقاء إليهم ياء وفي يدرأ أولئك واواً، وأما إذا لم يكن الأولى أخر الكلمة فجاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت.

إحدى الألفين لمن أبدل الثانية ألفاً كحفص. قوله: (**من جنس حركة ما قبلها كالساكنة**) أي كالهمزة الساكنة في كلمة نحو أدم أيت أوتمن.

قوله: (**وفي يدرأ أولئك**) يستفاد منه أن جواز الحذف، والقلب ليس مخصوصاً بما سبق الهمزتين فيه مدة، وقد صرح به غيره ومثل بنحو يقرأ أبي عمرو وبمقري امرأة.

قوله: (**وإن لم تكن الأولى آخر كلمة**) أي بأن كانت كلمة برأسها كهمزة الاستفهام.

قوله: (**وإن لم تكن الأولى آخر كلمة**) بل تكون الأولى كلمة برأسها كهمزة الاستفهام.

قوله: (**في كل واحدة منهما لو انفردت**) إذا قلت يا زيداً أنت جاز في الأول التحقيق والتسهيل بالإبدال واواً كما في موجل وسؤال وجاز في الثانية التحقيق، والتسهيل بين بين المشهور كما في سال وجاز على وجهي التحقيق، والتسهيل في الثاني أن تزيد ألفاً بينهما فيتحقق فيه ثمانية أوجه ض.

قوله: (**وجاز في مثله إقحام الألف**) أي مثل ما اجتمع فيه الهمزتان، وليس الأول آخر الكلمة.

قوله: (**وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين**) أي للفصل بينهما وقد قرأ به أيضاً مع تسهيل الثانية أبو عمرو، وقالون في نحو: أنذرتهم وأئنك وأؤنبئكم بخلاف عن أبي عمرو في هذا الثالث، وقرأ به أيضاً مع تحقيق الهمزتين وتسهيل الثانية هشام في نحو أأنذرتهم وفي غيره على تفصيل مبين في محله، واتفقوا على تكر الفصل في نحو أأمنتم في قراءة من حقق، ومن سهل حذراً من اجتماع همزتين وألفين، وقيل همزة الوصل في نحو (**آالذكرين**) لمن سهل؛ لأنه لا أصل لها في الثبوت وصلاً فلم يتحقق الثقل بخلاف همزة القطع هكذا حكى النقلة ولم أر

الوجهين كانت الأولى آخر كلمة أم لا، كما مثلنا، وجاز فيما إذا كانت الأولى همزة استفهام نحو أأنت إقحام الألف بين الهمزتين؛ هربا من اجتماعهما، ولا يجوز إثباتها في الخط؛ كراه اجتماع ثلاث ألفات، وبما تقرر علم أنّ تقييد الجاربردي ما ذكر بما قاله غير محرر.

. . . .

قال ذو الرمة[١]: [الطويل]

فَيَا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَينَ جُلاجِلٍ وَبَينَ النَّقَا آأَنتِ أم أُمُّ سالِمِ

الوعساء الأرض اللينة، وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة، وقال ابن درستويه: حرصوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفاً بينهما هرباً من اجتماعهما، وقال لا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث، قال المصنف في شرح "المفصل": لم يثبت ذلك يعني إثبات الألف بين همزتين إلا في مثل آانت وشبهه، وأما في مثل جاء أحدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه.

. . . .

في كلام النحاة ما يخالفه فليقيد كلام الشارح وليتنبه لما يوهمه كلامه من قصر الفصل بالألف على المفتوحتين من حيث إن كلامه في المتفقتين وقد علم أنه جائز في غيرهما مما سبق وقد يعتذر عن ترك التقييد بأن الكلام في همزتين يجوز تحقيقهما وفي نحو **(أأمنتم)** ثلاث والثانية في نحو **(آلذكرين)** لا يجوز تحقيقهما.

قوله: **(قال ذو الرمة)** الرمة بالضم قطعة من حبل بالية وجمعها رمم ورمام وبها سمي ذو الرمة لقوله[٢]:

لم يُبْقِ فيها أبَدُ الأبِيدِ غيرَ ثلاثٍ ما ثِلَاث سُود

وغير مَشْجُوج القفا مَوْتُود أشعثَ باقي رُمَّةَ التَّقْليد

يعني وتداً وقيل لأنه اشترى ناقة في عنقها رمة فسلبها البائع منها فجاذبه عليها وقال م آخذها إلا برمتها فسمي ذو الرمة.

قال الجوهري: وهو أنسب من الأول والنقا بالقصر الكثيب من الرمل.

قوله: **(حرصوا)** من باب ضرب، ومن باب علم، وعلى الأول اقتصر في الصحاح.

قوله: **(في مثل آانت)** أي في الهمزتين اللتين أوليهما همزة الاستفهام.

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين خففت كل ثانية، إذ نشأ منها الثقل، إلى أنْ تصل إلى آخر الكلمة، فلو بنيت من الهمزات مثل قرطعب قلت إِياأأ بقلب الثانية ياء مثل ايت، والرابعة الفا مثل آدم، وتبقى الخامسة بحالها مثل ايواء وإعطاء.

(١) انظر: الديوان ١/ ١٢٣، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٦٨.

(٢) انظر: ديوان ذي الرمة (١/ ٣٣٠)، وهو في وصف دِمنة.

الإعلال

تَغْيِيرُ حرف الْعِلَّة للتَّخْفِيف، . . . .

الإعلال

جار

قوله: (**الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف**) قوله تغيير شامل له، ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيد بقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة كأصيلال في أصيلان كما سيجيء، ولما قال للتخفيف خرج نحو عألم بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمزة، والإعلال مباينة كلية وبين الإبدال، والإعلال عموم من وجه إذ وجدا في نحو قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول، والإبدال بدون الإعلال في أصيلال. . . . .

الإعلال

دقة

(**الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف**) ففي قوله تغيير يدخل تخفيف الهمزة وبقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف العلة نحو أصيلان في أصيلال وبقوله للتخفيف خرج نحو عألم بالهمزة في عالم وذلك لعدم احتمالها أدنى ثقل عند مجاورتها ما يضادها من الحركة والحرف للطافتها وغاية خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التغيير أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته، وإن كان خفيفا بالنظر إلى نفسه وذلك لأنه إن خلت كلمة منها فخلوها من أبعاضها وهي الحركات محال؛ لأن الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولاها لا يمكن انتظام حروف الكلمة بعضها ببعض وإنما كانت أبعاضها؛ لأن فتح

الإعلال

جل

قوله: (**مما ليس بحرف علة**) هو متعلق بمحذوف دل عليه المعنى أي وهو الإبدال مما ليس بحرف علة. قوله: (**كأصيلال**) يقلب النون لاماً. قوله: (**ولما قال للتخفيف خرج نحو عالم**) هو بفتح اللام وسيأتي في الإبدال ولا يتوهم خروج نحو حيوان من حيث إن الواو أثقل من الياء؛ لأن الأخف في ذاته ربما كان أثقل لعارض وهو هنا اجتماع المثلين.

قوله: (**عالم**) أوله[1]: [الرجز]

فَخِنْدِفٌ هامَــــــــــــةُ هَذا العَــــــــألَمِ

الإعــلال

نقره

وَنَحْو: يَدٍ، وَدم، وَاسْم، وَابْنٍ، وَأَخ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

(تغييـر حـرفً العلة)، خرج به تغييرً غيره كالهمزة، ونون أصيلان، حيث أبدلت لاماً كما سيجيء (للتخفيف) خرج به نحو عألم بالهمز في عالم، ومن الإعلال والإبدال المفهوم من التغيير عموم من وجه، فيوجدان في نحو قال، والإعلال فقط في نحو

(١) انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٥٤.

ويَجْمعُهُ الْقلبُ، والحذف، والإسكان، وحروفه: الْألف، وَالْوَاو، وَالْيَـاء، ....

ويجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب كما في قال، والحذف كما في قلت، والإسكان كما في يقول، ولم يقل ويجمع القلب لمعنى ذكر في تخفيف الهمزة، وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيها من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ولم يعدها كثير إذ لم يجر فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب.

الحرف مثلاً عبارة عن الإتيان بعده بلا فصل ببعض الألف وعلى هذا القياس الضم والكسر ولما كان تعقب الحركة عن الحرف بلا فصل ظن بعضهم أن الحركة على الحرف وبعضهم أنها قبل الحرف وليس كذلك وذلك لأنه لا يكون فرق في المسموع بين قولك الغزو بإسكان الزاي والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاي وكذا لا فرق قولك الرمي بإسكان الميم والياء والرم بحذف الياء وكسر الميم؛ لأنه إذا سكن حرف العلة بلا مد واعتماد عليه صار عين الحركة، **(ويجمعه القلب)** بأقسامه الستة **(والحذف والإسكان وحروفه)** أي حروف الإعلال **(الألف والواو والياء)** وإنما سميت هذه الثلاثة حروف العلة؛ لأنها تتغير بالتغييرات المطردة كالحذف والقلب والإسكان ولا تصحح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة والحرف كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال............................

أي هي كبيرة هذا العالم. قوله: **(والحذف كما في قلت)** أصله على رأي المصنف قولت فقلبت الواو ألفاً ثم حذفت ثم ضمت القاف وقد سبق، قال شارح معترضاً الإعلال تغيير شيء ولا شيء من التغيير بحذف؛ لأن التغيير وصف وجودي يستدعي محلًّا موجوداً ولا وجود للحذف بعد الحذف، ثم أجاب بأن الإعلال في الحقيقة هو العمل الملزوم للحذف، وإنما ذكر الحذف مجازاً على باب إطلاق اللازم على الملزوم انتهى. ولك أن تقول معنى تغيير الشيء في اللغة جعله غير ما كان عليه وهو يشمل حذفه ولو مجازاً فلا حاجة إلى مجازه.

يقول، وقل، والإبدال فقط في نحو أصيلال، (ويجمعه) أي الإعلال ثلاثة أشياء: (القلب)، كما في قال، (والحذف)، كما في قلت، (والإسكان) كما في تقول، (وحروفه) الأَوْلَى وأحرفه أي الإعلال (الألف والواو والياء)، سميت بذلك لِما وقع فيها من التغييرات المطردة، فليس من حروف العلة الهمزة، كما أشرت إليه؛ خلافا لبعضهم، وإنْ دخلها تغيير، إذ لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم

وَلَا يكون الْألف أصلاً فِي مُتَمَكِّنٍ، وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِن عَن وَاو أَو يَاء.

جا قوله: (**ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعل**) ولكن إما بدل عن واو أو ياء، وإما زائدة لأنا استقرينا الأسماء المتمكنة والأفعال فلم نجد الألف فيها إلا كذلك؛ ولأنها لو وقعت أصلاً لم يخل إما أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا، فإن وقعت

قو (**ولا تكون الألف أصلاً في**) اسم (**متمكن ولا**) في (**فعل**) سواء كان الفعل منصرفا أو لا فإن الألف فيه لا تكون إلا زائدة أو منقلبة للاستقراء بذلك ولأنها لو وقعت أصلاً لم تخل إما أن تقع مبدلة عن واو أو ياء في محل آخر أو لا فإن وقعت في محل مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الأوزان وهو باب كثير وإن لم تقع في محل مبدلة عنهما أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع كان أصلها فيه الحركة وهو كثير فيؤدي إلى استثقال كثير ولأن أوزان الثلاثي والرباعي والخماسي كل حرف من كل وزن منها قابل للحركة في التصغير والتكسير والألف لا تقبل الحركة وأما الأسماء الغير المتمكنة والحروف فإن الألفات فيها تكون أصلاً نحو متى وما ولا يقال أنها منقلبة أو زائدة أما الحروف فلأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الأسماء الغير المتمكنة لعدم اشتقاقها ....

لي قوله: (**إلا كذلك**) أي دل الاشتقاق ونحوه على أن الألف إنما يكون بدلاً أو زائدة ألا يرى أن باع من البيع، وقال من القول، وذلك دليل الانقلاب، وحبلى ودنيا من الحبل، والدنو وذلك دليل الزيادة.

قف في كثير من الأبواب، (ولا تكون الألف أصلا في) اسم (متمكن) كفتى وعصا، (ولا) في (فعل) كرمى وغزى (ولكن) تكون منقلبة عن (واو أو ياء) أو زائدة، وذلك بحكم الاستقرار، لأنّ الألف كما مر لا تقع للإلحاق في الاسم، فلأن لا تقع أصلا أَوْلَى، ولأنها لو وقعت أصلا فإمَّا أنْ تقع مبدلة من واو أو ياء في محل آخر، أو لا، فإنْ وقعت كذلك أدّى إلى لبس الأصلية بالمنقلبة، وذلك يخل بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع كذلك أدّى إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كل محل كان أصلهما فيه المتحرك، وهو كثير مستثقل، فلا تقع الألف أصلاً فيما ذكر، بل في الحروف والأسماء المبنية والأعجمية، لأنها غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألفها زائدة، لأنها غير مشتقة، ولا بدل لأنه نوع من

وَقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وَيُسْرٍ وعَيْنَيْنِ، كَقَوْل وَبيْعٍ ولامَيْنِ

في محل آخر مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الأوزان. وإن لم تقع مبدلة من الواو والياء أصلاً أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك وهو مستثقل، هذا مع وقوع حروف العلة كثيراً في الكلمات، ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة فثبت أنها لا تكون أصلاً في الاسم المتمكن والفعل.

وأما الحروف: فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألف ما ولا زائدة لعدم اشتقاق تفقد فيه ألفهما، ولا يقال إنها بدل؛ لأنها ضرب من التصرف ولا تصرف

(ولكن) الألف فيهما (**عن واو أو ياء وقد اتفقتا فائين كوعد ويسر وعينين كقول أو بيع ولامين**. . . . .

قوله: (**وذلك مخل**) ألا ترى أنه لو وقعت أصلاً ساكنة عيناً كان الوزن فعلاً نحو باب فإذا وقعت مبدلة كان الوزن فعلاً فلا يدري بعد هذا إذا وجدت ألف في الوسط هل العين ساكنة أو متحركة.

قوله: (**أدى ذلك إلى وقوع الياء والواو**) حاصله أن المواضع التي تجب فيها للواو والواو والياء المتحرك كثيرة وبقاؤها غير منقلبة يؤدي إلى الثقل، فلو لم يقلبوها ألفين أدى ذلك إلى كثرة الثقل.

قوله: (**هذا مع وقوع حرف العلة كثيراً**) أي فيظن وقوع الألف والياء المتحركتين كثيراً على التقدير المذكور فلا يحتمل الاستثقال الحاصل منه وإن احتمل في نحو القيد والصيد لندوره.

قوله: (**ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة**) فقدم هناك نقلاً عن شرح المفصل أنهم إنما لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة. قوله: (**ولما ذكرنا**) من أنها لا تكون للإلحاق في الاسم؛ لأن الأصول قابلة للحركات وهي لا يقلبها فإذا لم يقع للإلحاق لذلك فلأن لا يقع أصلاً أولى.

قوله: (**لعدم الاشتقاق**) أي أمثلة اشتقاق.

التصرف، ثم بين اتفاق الواو والياء واختلافهما في المواقع فقال:

(وقد اتفقتا) في وقوعهما إمَّا (فائين كوَعْد ويُسْر و) إمَّا (عينين كقول وبيع) إمَّا (لامين. . . . .

كغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَتَقَدَّمت كل وَاحِدَة على الْأُخْرَى فَاءً وعَيْنَاً، كوَيْلٍ وَيَوْم، واختلفتا فِي أَن الْوَاو تقدّمت عَيْناً على الْيَاء لاماً، بِخِلَاف الْعَكْس، وواو حَيَوَان بدل عَن يَاء، ....

جار للحروف، وكذلك الأسماء المبنية والأعجمية لعدم اشتقاقهما ثم بين اتفاقهما واختلافهما في المواقع، ومثال تقدم الواو عيناً على الياء لا ما طويت ولم يتقدم الياء عيناً على الواو لاماً.

وأورد عليه الحيوان وأجيب عنه بأن أصله حييان وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقراء، وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن أبقوه

نقره **كغزو ورمي وتقدمت كل واحدة** منهما **(على الأخرى)** حال كونهما **(فاء وعيناً كويل)** تقدمت الواو فاء على الياء عيناً **(ويوم)** تقدمت الياء فاء على الواو عينا **(واختلفتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لا ما)** نحو طويت **(بخلاف العكس)** فإنه لم يتقدم الياء عينا على الواء لا ماء، فإن قلت: في حيوان قد تقدمت الياء فيه عينا على الواو لا ما، فأجاب عنه بقوله: **(واو أو حيوان بدل عن ياء)** والأصل حيبان وإنما حمل النحاة على ذلك عدم نظير من كلامهم وحيوان يحتمل أن يكون من الواو من ظاهر لفظه ويحتمل أن يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم فكان حمله على الياء أولى إجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم ولا دليل في حيي عن أن اللام ياء لأنه لو كانت واواً لا تقلب ياء

جما قوله: **(ثم بين اتفاقهما واختلافهما في الموانع)** أي بما حاصله أن الواو والياء قد اتفقا في وقوعهما فاءين وعينين ولامين وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى كما مثل واختلفتا في أن الواو تقدمت عيناً على الياء لاماً نحو طويت بخلاف العكس وفي أن الياء إذا وقعت فاء وعيناً في يين وفاء ولاماً في يديت ولم تقع الواو فاء وعيناً إلا في لفظ أول على الأصح ولا فاء ولاماً إلا في لفظ الواو على وجه فعليهما الواو كالياء واختلفتا في أن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً في ييبت ولم تقع الواو كذلك إلا في لفظ الواو على وجه فعليه الواو كالياء في ذلك أيضاً.

أنفا كغزو ورمي، وتقدمت كل واحدة) منهما (علي الأخرى فاء وعينا كويل ويوم و) قد (اختلفتا في أنّ الواو تقدمت عينا على الياء لاماً) نحو طويت (بخلاف العكس)، وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما، فإنه غير واقع إلّا في الواو، على وجه، (و) لهذا قالوا: (واو حيوان بدل عن ياء) لعدم النظير، وأصله حييان، وقياسه حايان، لتحرك الياء، وانفتاح ما قبلها لكن بقوّة متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجَولان، وفي المَوتان،

وَأَن الْيَـاء وَقـعـت فَـاء وعـيـنـاً ....

متحركاً ليكون مطابقاً لمدلوله في المتحرك كالجولان والخفقان، وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض، ولذا لم يدغموا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً ولم يقلبوا الأولى؛ لأن التغيير بالآخر أولى ولا يستقيم الاستدلال بحي على أن اللام ياء في الحيوان؛ لأنه لو كان واواً أيضاً لا تقلب ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال، ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال برضى على أن اللام ياء وهو فاسد، ثم لو قلنا الحروف الأصول في أول واو وواو ولام كما هو الأصح لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً وإلا فلا ولو قلنا تركيب الواو من واو وياء وواو؛ لأن باب سلس أكثر من باب ببّ لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً ....

لانكسار ما قبلها مع وقوعها في الطرف (و) اختلفتا في **(أن الياء وقت فاء وعينا .....**

قوله: **(ولذا لم يدغموا في الحيوان)** أي قبل قلب الياء واواً. قوله: **(قلبوا الثانية واواً)** لم يقلبوها واواً في نحو يحييان مع اجتماع المثلين كأنه لأن سكون ما قبلهما جائز لما في اجتماعهما من الثقل. قوله: **(لأنه)** اللام متعلق بالاستدلال يريد أنه لا يستقيم الاستدلال على أن اللام ياء بحي؛ لأن اللام في حي لو كانت واواً لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلا يدل وجود الياء فيه على أصالتها حتى يستدل بها على أن الواو في الحيوان منقلبة عنها.

وقال شارح: إذا كان احتمال كون ياء حيي منقلبة عن واو مانعاً من الحكم بأصالتها كان احتمال كون واو حيوان منقلبة عن الياء مانعاً عن الحكم بانقلابها إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في الصورتين انتهى وهو عجيب فإن احتمال الانقلاب عن الواو معاند للحكم بأصالة الياء فمنع الجزم به بخلاف احتمال انقلاب واو حيوان عن الياء فإنه لا يمنع الحكم بانقلابها عنها فلم يمنع الجزم به لما اقتضاه، وهذا ظاهر ثم قال قولهم إن الاسم إذا دل على تحرك واضطراب. صححوا حرف العلة ليكون مطابقاً لمدلوله ممنوع؛ لأنه لا ربط عقليًّا بين اللفظ ومدلوله وهو أيضاً مردود لما صرح به علماء الاشتقاق من طلب التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، ومن ثَمَّ كان القصم بالقاف للفصل مع الإبانة؛ لأن القاف حرف شديد بخلاف الفصم بالفاء. قوله: **(وهو فاسد)** لأن الياء في رضي منقلبة عن الواو لأنه من الرضوان.

قوله: **(ولو قلنا تركيبه الخ)** هذا هو الأظهر في التسهيل وغيره.

قوله: **(لأن باب سلس)** أراد بباب سلس ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد وأراد بباب بب ما كان فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد.

حملوا النقيض على النقيض، ولذلك لم يدغموا في الحيوان، ولأنهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حيّ، لكن لمَّـا كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً، ولم يقلبوا الأولى، لأنّ التغيير بالأواخر أولى، (و) اختلفتا أيضاً في (أنّ الياء وقعت فاء وعينا . .

فِي: (يَيْنٍ)، وَفَاء ولاماً فِي: (يَدَيْتُ)، بِخِلَاف الْوَاو، إِلَّا فِي أول على الْأَصَح، وَإِلَّا فِي الْوَاو على وَجه، . . . .

جار ولاماً، وقيل بذلك لما قالوا في تصغير واو أوية بقلب فائه همزة لكونها أول واوين مصدرين إذ لو كان عينه ياء لقيل في التصغير وبية؛ ولأن كون العين واواً نحو جال أكثر من كونها ياء نحو باع والحمل على الأكثر أولى، ويديت أي أنعمت وييبيت أي كتبت الياء.

نقره **في بين)** اسم مكان **(و)** وقعت **(فاء ولا ما في يَدَيْت)** أي أنعمت **(بخلاف الواو)** فإنها لا تقع فاء ولا عيناً ولا فاء ولاماً **(إلا في أول على الأصح)** وهو أن أول افعل من وول كما عرفت فيكون مثل الياء في وقعها فاء وعينا **(وإلا في الواو)** فإنه اسم متمكن لا بد أن يكون ألفه منقلبة إما عن ياء أو عن واو **(على وجه)** وهو أن يقال أن ألفه عن ياء فيكون

جما قوله: **(ويديت)** قال الشاعر(١): [الوافر]

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ ... بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

وقال آخر(٢): [الطويل]

تَثَاقَلْتُ إِلَّا عَنْ يَدٍ أَسْتَفِيدُهَا ... وخُلَّةِ ذِي وُدٍّ أَشُدُّ بِهِ أَزْرِي

أنصا في بين) لمكان، (وفاء ولاما في يديت) أي أنعمت، وعينا ولاما بكثرة كحيي وعيي دون باب قوة فنادر (بخلاف الواو) فإنها لم تقع فاء وعيناً ولافاء ولاماً (إلّا في) لفظ (أوَّل)، فإنّ أصله واو، ووواو ولام (على الأصح) كما مرّ في ذي الزيادة، (وإلّا في) لفظ (الواو على وجه)، وهو القول بأنه مركب من واو وياء وواو، لأنّ باب سلس أكثر من باب ببّ، (و) اختلفتا أيضاً في أنّ (الياء وقعت فاء وعينا ولاما، في يَيَّيْت) أي كتبت ياء، (بخلاف الواو)، فإنها لم تقع كذلك (إلّا في) لفظ (الواو على وجه)، وهو القول بأنها

---

(١) لمعقِل بن عامر الأسديّ.
ومعنى البيت - كما قال المرزوقيّ في شرحه على الحماسة -: "اتّخذتُ عند هذا الرّجل بهذا المكان يَداً غَرّاء وصنيعة شريفة، مثلُها يفعله الكِرام".
والشّاهدُ فيه: (يديت) ففيه دليل على أنَّ لام (يد) ياء.
انظر: الصّحاح (يدي) ٦/ ٢٥٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/ ١٩٣، ومعجم ما استعجم ١/ ٢٨٧، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ١/ ٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٣٠، ومعجم البُلدان ٢/ ١١٢، وشرح المفصّل ٥/ ٨٤، واللّسان (جذا) ١٤/ ١٣٩، (يدي) ١٥/ ٤٢١، والخزانة ٧/ ٤٧٨ حكاية عن ابن الشّجريّ.

(٢) انظر: الحماسة ٢/ ٣١.

وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً ولاماً فِي: (يَيَّيْتُ) بِخِلَاف الْوَاو إِلَّا فِي الْوَاو على وَجه. (الْفَاء): تقلب الْوَاو همزَة لُزُوماً فِي نَحْو: أَوَاصِلَ،

قوله: **(الفاء)** اعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها نحو ميزان وميقات، وأصلهما موزان وموقات كرهوا الواو الساكنة بعد الكسر فقلبوها ياء وإن الياء تقلب واواً إذا سكنت وانضم ما قبلها نحو موقظ وموسر، والأصل ميقظ وميسر.

قوله: **(تقلب الواو همزة)** أي إذا اجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوماً نحو أواصل جمع واصلة، والأصل وواصل بواوين، الواو الأولى

الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً ولاماً (و) في أن الياء **(وقعت فاء وعينا ولاما في يبيت)** أي كتبت الياء **(بخلاف الواو)** فإنه لا تقع فاء وعينا ولاما **(إلا في الواو على وجه)** وهو أن يقال ألفه مبدلة من الواو واستدل لهذا الوجه بتصغيره على أويه بقلب فائه همزة ولو كانت عينه ياء لقيل في تصغير وييه واستدل للوجه الأول بأن باب سلس أكبر من باب بب **(الفاء تقلب الواو همزة لزوماً في نحو أو أصل)** مما اجتمع فيه واو أن متحركتان في أول الكلمة وهو جمع وأصل وأصله وواصل بواوين الأولى منهما هي الفاء والثانية هي

قوله: **(إذا اجتمع واوان متحركان)** ولم يعرض اجتماعهما فإن عرض جاز إبدال الأولى اعتداداً بالعارض وإقرارها لعدم الاعتداد به قاله الفارسي وابن مالك.

قال أبو حيان: ومثال المسألة وقد تعبت في استخراجه أن تقول في البناء من وانت على وزن افعوعل أيا وأي والأصل اوأوأي قلبت فاء الكلمة ياء لانكسار ما قبلها ولامها ألفاً لانفتاح ما قبلها فإذا سهلت الهمزة الأولى بنقل حركتها حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وعادت الواو لزوال موجب قبلها فتصير الكلمة إلى واوي ثم إذا سهلت الثانية أيضاً بالنقل صارت إلى ووي فيجوز في واوها الأولى حينئذٍ الوجهان.

قوله: **(في أول الكلمة)** احتراز من وقوعها حشواً كقولك في النسب إلى هوى وقوى هووي وقووي. قوله: **(تقلب الأولى همزة)** إنما قلبت الأولى دون الثانية.

قال ابن إياز: لأن الحرف الواقع طرفاً أولى بالتغيير، وقال غيره: لأن الهمزة لا تغير إذا كانت أو لا بخلافها إذا كانت غير أول انتهى. وإنما قلبت همزة؛ لأن الهمزة وإن لم تواخ الواو

مركبة من ثلاث واوات، لأنهم صغّروه على أُوَيَّة بقلب فائه همزة، لكونها أول واوين مصدرين إذ لو كانت عينه ياء لصغر على وُيَيَّة، ولأنّ كون العين واواً نحو جال أكثر من كونها ياء نحو باع، والحمل على الأكثر أولى، ثم الإعلال إمَّا أنْ يكون في الفاء أو في العين، أو في اللام، وقد أخذ في بيانها، فقال:

الفــاء:

أي هذا مبحثها، (تقلب الواو همزة لزوما في نحو أَواصِل) مما أوله واوان ثانيهما

وأُوَيْـصِـلٍ، وَالْأول، إذا تـحـركـت الـثَّـانِـيَـة بِـخِـلَاف: وُوْرِيَ. . .

ج هي الفاء والثانية مبدلة من الألف كما في ضوارب، وكذا أويصل تصغير واصل ... ويصل بواوين الأولى هي الفاء والثانية مبدلة من الألف، كما في ضويرب. ... الأول جمع الأولى، وأصله وول؛ لأن حروفه الأصول كما تقدم واو وواو ولام ... لاستثقالهما متحركتين، فإن اتحد الواو وكانت مضمومة كما في وجوه أو اجتمع ...

نقره المبدلة من ألف وأصل؛ لأنه لما زيدت بعد ألفه ألف للجمع اجتمع ألفان فقلبت الأولى واو حملاً للتكسير على التصغير فاجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة لاستثقال اجتماع المثلين في أول الكلمة ولذلك قل باب ددن ولم تقلب ياء لأن الياء أقرب من الواو فلو قلبت ياء لكان ذلك بمنزلة اجتماع المثلين بخلاف الهمزة فإنها أبعد من الواو فلا يلزم ذلك **(واو يصل)** في تصغير واصل فإنه لما ضم أوله قلبت الألف الزائدة الواقعة بعد الضمة واواً فاجتمع واوان فقلبت الأولى همزة **(والأول)** جمع الأولى وأصله وول لأن حروف أصوله واوان ولام كما عرفته وقوله: **(إذا تحركت الثانية)** قيد في قوله لزوماً **(بخلاف ووري)** مجهول وأرى موارءة أي ستر فإنه لا يلزم

ك فهي مواخية لأختها وهي الألف من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أولاً، وقال ابن إياز: لأن الهمزة ألف مجيئها أولاً وكثر ذلك قال ونظير ذلك ما قلته هنا قول السيرافي إنهم إنما عوضوا الميم في اللهم؛ لأنها ألف زيادتها آخراً كزرقم وستهم.

قوله: **(كما تقدم)** تقدم في ذي الزيادة وقريباً مما يؤخذ منه ذلك.

قوله: **(وذلك لاستثقالهما)** أي قلب الواو همزة.

قوله: **(فإن اتحد الواو كانت مضمومة كما في وجوه)** ظاهره قصر الجواز فيهما على ما إذا كانت مصدره، والمنقول الجواز مطلقاً إذا كانت ضمتها لازمة وكانت غير مشددة ولم يمكن تخفيفها بالإسكان كوجوه ووعد وأتوب فإن عرضت ضمتها لم يجز الإبدال كما في ﴿اشتروا الضلالة﴾ [البقرة: ١٦]، واخشوا الله، وربما جاء نادراً، ومنه قراءة من قرأ شاذًّا: ﴿وإن

قغ متحركة، و أواصل جمع واصل، (وأُوَيْصِل) تصغير واصل، واصلهما وَواصل وَوُوَيْصِل بواوين، الأولى فاء، والثانية مبدلة كما في ضوارب، وضويرب، (والأَوَّل) جمع الأُولَى مؤنث الأوّل، وأصله وُوَل، لأنّ حروفه الأصول واوان ولام على الأصح كما مرّ، فأبدلت الواو الأولى في الجمع همزة؛ لاستثقال اجتماع مثلين في أول الكلمة، ولذلك قلّ باب دَدَن، ولاستثقال واوين متحركتين كما أشار إليه بقوله: (إذا تحركت الثانية)، إذ الأُولَى متحركة قطعا، لأنها فاء الكلمة، (بخلاف) نحو (وُورِيَ) مجهول وارى، أي

وجوازاً فِي نَحْو: أُجُوْهٍ وأُوْرِيَ، .وَقَالَ الْمَازِني: وَفِي نَحْو: إشَاحٍ،

ج وسكنت الثانية كما في ووری مجهول وأرى فتقلب همزة جوازاً يقال واراه مواراة أي ستره. وقال المازني: تقلب أيضاً همزة جوازاً إذا كان مكسوراً في أول الكلمة، كما في أشاح وأصله وشاح، ....

د القلب فيه وإن اجتمعت واوان في أوله لسكون الثانية **(و)** تقلب الواو همزة **(جوازاً)** مطرداً **(في نحو أجوه)** مما كانت الواو فيه مفردة سواء كانت في أول الكلمة أو لا نحو أدؤر مضمومة بضمة أصلية غير مشددة وإنما قلبت همزة؛ لأن الضمة بعض من الواو فكأنه اجتمع هنا واوان ولا تقلب واو نحو التقول همزة لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح ولا واو نحو هذه دلو لعروض ضمنها وليس في قوله نحو وجوه إشارة إلى جميع هذه الشروط **(و)** في نحو **(أورى)** مما وقع في أوله واو مضمومة قبل واو ساكنة فإن القلب فيه غير لازم لعروض الواو الثانية من جهة الزيادة ومن جهة انقلابها عن الألف مع أنها ضعيفة بالسكون **(وقال المازني)** تقلب الواو همزة **(في نحو أشاح)** مما وقعت الواو مكسورة في الأول وأصله وشاح وهو شيء ينسج من الأديم عريضاً ويرصع

ك منهم لفريقا يلئون﴾ [آل عمران: ٧٨] بالهمزة وكذا ولا يلوون على أحد وكذا إن شددت كما في التعور والتشوق؛ لأن التضعيف حصن الواو عن الإعلال أو أمكن تخفيفها بالإسكان نحو سور في جمع سوار، وقد أهمل هذا الشرط الأخير ابن مالك وذكره ابن عصفور وغيره.

قال أبو حيان: وزاد ابن جني شرطاً آخر وهو أن لا تكون الواو زائدة فلا يجوز عنده في الترهوك إبدال الواو همزة بخلاف الأصلية وفرق بينهما بأن الأصلية يدل تصريفها واشتقاقها على أن الهمزةَ بدل من الواو بخلاف الزائدة قال وقد قوي ذلك بعضهم بأن قال لا تحفظ همزة مبدلة من واو زائدة انتهى. قوله: **(وقال المازني)** قال ابن عصفور: إن المازني لا يجيز همزة الواو المكسورة بقياس بل يتبع في ذلك السماع انتهى. ومنهم من ذكر أنه يجيز ذلك قياساً كما ذكره المصنف فالنقل عن المازني مختلف.

فنـ ستر، فإنّ واوه وإنْ جاز قلبها همزة، كما يعلم مما يأتي، لا يلزم، لأنّ سكون واوه الثانية خفف بعض الثقل، (و) تقلب الواو همزة (جوازا في نحو أُجُوه) وأدور، مما واوه مفردة مخففه مضمومة بضمة أصلية، سواء أكانت أول الكلمة، أم لا، كما عرف بخلافها في نحو تقول، لقوتها بالتشديد، وفي نحو دلو لعروض ضمتها، (و) في نحو (أُورِيَ) مما في أوله واوان ثانيتهما ساكنة، وأصل الثلاثة وجوه، وأدور و وُوْري، (وقال المازني) و تقلب الواو همزة أيضاً قياسا (في نحو إشاح) مما أوله واو واحدة

والتزموه فِي الأولى حملاً على الأول، ....

جـ وغيره يتبع فيه السماع، والوشاح شيء ينسج مع الأديم عريضاً، ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها.

قوله: (والتزموه) اعتراض على قوله وجوازاً في نحو أورى فإنهم قلبوا في الأولى لزوماً مع سكون الثاني وأجاب بأنهم حملوه على الأول واعترضوا عليه من وجهين:

الأول: أن الأولى أن يقال قلبوا في الأولى وجوباً لاستثقال الواوين؛ لأنهم قالوا لو بنيت مثل كوثر ومن وعد قلت أوعد والأصل ووعد قلبت الواو الأولى همزة لاجتماع

نقره بالجواهر تجعل المرأة بين عاتقيها (والتزموه) أي قلب الواو الأولى همزة (في الأولى) تأنيث الأول وإن كانت الثانية ساكنة (حملاً) له (على الأول) وهو جمعه وفيه وجب قلب الواو في الأولى همزة لتحرك الواوين وقيل إذا كانت الواو الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الواو الأولى همزة سواء تحركت الثانية أو لا وعلى هذا قلب الواو

ك قوله: (وغيره يتبع فيه السماع) ذكر أبو حيان أن الجمهور على الجواز قياساً على خلاف ما يفهم من المتن كالشرح.

وقال ابن عصفور أنه الصحيح، وصرح في التسهيل بأنه لغة قال وهمزة الواو المكسورة المصدرة مطردة على لغة.

قوله: (واعترضوا عليه من وجهين) الموافق لكلام ابن مالك وأتباعه هو هذا الاعتراض، والحاصل على رأيهم أنه يجب الإبدال همزة إذا تصدر واوان سواء تحرك الثانية أو سكنت ما لم تكن مدة زائدة أو بدلاً من همزة فيدخل نحو أواصل، والأول والأولى ومثل كوثر من الوعد ونحوها ولا حاجة إلى دعوى الحمل المحوج إلى تكلف الجواب عن الاعتراض الثاني ويخرج ما كانت الساكنة فيه مدة زائدة بدلاً من ألف فاعل كووري أو غير بدل فما كان شيء من الوعد مثل فوعل ثم بنيته لما لم يسم فاعله فتقول ووعداً وتبني منه مثل طومار فتقول ووعاداً وأصلية بدلاً من همزة كأن تبنى اسماً مثل فعل بالضم من وأيت فإنك تقول واي ثم إن خففت الهمزة قلت ووي فلا يجب الإبدال همزة في المذكورات لعروض الثانية في هذا المثال، وفي الأول ولشبهها في مثل نحو طومار لها في وورا لكونها مدة زائدة.

قوله: (ثم قال المترضون الخ) في هذا الاعتذار قصور يعلم مما قدمته آنفاً.

فة مكسورة، وغيره يقصره على السماع، وأصله وشاح، وهو شيء يُنسج من الأديم عريضا، ويُرصع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها، (والتزموه) أي القلب (في الأُولَى)، وإنْ كانت الواو الثانية ساكنة (حملا) له (على الأول) لرجوعها إلى

وَأما: أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فعلى غير الْقِيَاس.

نك واوين وإن كانت الثانية ساكنة، ثم قال المعترضون وإنما لم تقلب وجوباً في وورى لأنهم شبهوا مدتها بألف وارى لانقلابها منها وجوابه أنهم ما صرحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضاً الجواز لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين، وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا. **الثاني**: أنه حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع وذلك ممتنع وجوابه أن في الأولى علم التأنيث وهو الألف والأول مجرد من ذلك فقد حمل المؤنث على المذكر.

قوله: (**وأما أناة**) أي وأما قلب الواو همزة في أناة والأصل وناة، وهي المرأة التي فيها فتور، وفي أحد وأصله وحدو في أسماء فعلى غير القياس؛ لأن قياس الواو

جا الأولى في الأولى على القياس لا على الحمل على الجمع (**وأماناة**) وهي المرأة التي فيها فتور وأصله وناة من الونى (**وأحد**) وأصله وحد (**وأسماء**) علماً، قال سيبويه أصله وسماء على وزن فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه، وقال المبرد وهو جمع اسم على وزن أفعال منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي (**فعلى غير القياس**) لكون الواو فيها مفتوحة. . . . .

ك قوله: (**لأنهم شبهوا مدتها**) أي مدة كلمة ووري يعني شبهت الواو في وورى بألف وأرى لانقلابها منها فلم يكن فيه في الحقيقة اجتماع الواوين فعدم الالتزام فيه لهذا. قوله: (**وجوابه أنهم ما صرحوا باللزوم**) كلام هؤلاء المعترضين مصرح به والظاهر أنه قالوه عن توفيق وكلام ابن جني وشيخه أبي علي أبي يقتضيه. يقوله: (**الوجهين الجائزين**) ويكتفي لبيان الوجه الآخر أنه الأصل. قوله: (**الثاني أنه حمل للمفرد**) هذا الاعتراض وجوابه ذكرهما ابن إياز وذكر الاعتراض الأول جازماً به وسبقه إليهما البدر بن مالك في بغية الطالب. قوله: (**في أحد**) أي المأخوذ من الوحدة التي هي مبدأ العدد، وأصله كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أما المستعمل في النفي للعموم نحو ما جاءني من أحد فهمزته أصلية.

قوله: (**فعلى غير القياس**) أي لأن الواو المفتوحة أخف من الهمزة والعدول من الأخف إلى الأثقل خلاف القياس.

ق اشتقاق واحد، ولم يعكسوا كراهة الثقل، (وأمَّا أَنَاةٌ)، وهي المرأة التي فيها فتور من الونى، وهو الفتور وأَحَدٌ وأَسْماءُ لامرأة، وأصلها وناة، ووحد ووَسْماء بوزن فَعْلاء من الوسامة، وهي حُسن الوجه، وقال المبرد هو جمع اسم بوزن أفْعال، مُنع من الصرف للعملية والتأنيث المعنوي، أي وأمَّا قلب الواو همزة في الثلاثة (فَعَلَى غير القياس) بالاتفاق، بل هو سماعي، لأنّ الواو الواحدة المفتوحة في أول الكلمة ليست ثقيلة.

وتقلبان تَاء فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، بِخِلَاف: ايْتَزَرَ.

جـ المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى وأسماء علم، قال سيبويه وأصله وسماء فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه وامتناعه من الصرف لألف التأنيث، وقال المبرد: هو جمع اسم وزنه أفعال منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والأول أظهر إذ التسمية بالصفات أكثر من التسمية بالجموع؛ ولأنه لو سمي به مذكر امتنع أيضاً، وقيل امتناعه حينئذٍ لأنه اسم لمؤنث سمي به مذكر كزينب.

قوله: **(وتقلبان)** أصل اتعد واتسر، اوتعد وايتسر قلب حرف العلة فيهما تاء وأدغم يقال اتسر أي لعب بالقمار، هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة، وأما إن كانت منقلبة عنها كما في ايتزر وأصله ائتزر قلبت الهمزة

نقره **(وتقلبان تاء)** جوازاً **(في نحو اتعد واتسر)** مما كانت الواو والياء فائين في باب افتعل وكانتا أصليتين احترازاً عن المخالفة في التصاريف وذلك لأنه لو تقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد بقلب الواو ياء وفي المجهول أوتعد بالواو وفي المضارع واسم الفاعل يوتعد وموتعد بالواو ولزم المخالفة في هذه الأمثلة فقلبت تاء لأنها لا تتغير في الأحوال مع أن ما بين الواو والتاء من الاتحاد في الوصف لأنهما من الحروف المهموسة والتقارب في المخارج؛ لأن الواو من الشفتين والتاء من أصول الثنايا ومع أنه

كـ قوله: **(امتنع)** فدل على أن المانع ألف التأنيث المعنوي. قوله: **(لأنه اسم لمؤنث)** فيكون المانع حينئذٍ العلمية والحرف القائم مقام تاء التأنيث كما في زينب علماً لرجل.

قوله: **(قلب حرف العلة فيهما تاء)** أي وفي فروعهما من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وفي مصدرهما وذلك لأنهم لو أقروا ألفاً لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفاً وبعد الضمة واواً فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جلداً لا يتغير لما قبله وكان التاء؛ لأنه قريب المخرج من الواوْ وفيه همس يناسب لينهما وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

قوله: **(كما في ايتزر)** من الإزار، وأما من الوزر ففيه الوجهان كما في وعد ايتزر بالقلب كما في ايتعد واتزر بالإدغام كما في اتعد.

فـ (وتقلبان) أي الواو والياء (تاء) وجوبا (في نحو اتَّعَدَ و اتَّسَرَ) أي لعب بالقمار. وأصلهما اوتعد، وايتسر، قلب حرف العلة فيهما تاء، وأدغم احترازا عن المخالفة في التصاريف، إذ لو لم يقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد، وفي المجهول اوتعد. وفي المضارع، واسم الفاعل يوتعد ومُوتعِد، ولزمت المخالفة بخلاف ما إذا قلبت تاء. لأنها لا تتغير في ذلك، مع أنه يحصل بها تخفيف، وهو إدغام التاء في التاء [illegible] بنحو ذلك ما كان فيه قبل التاء واو أو ياء غير منقلبة عن همزة، (بخلاف) نحو (إيتَزَرَ)

وتقلب الْوَاو يَاء إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا، وَالْيَاء واواً إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، نَحْو: ميزَانٍ وميْقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوسِرٍ.

جار الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاء؛ لأنها عارضة تزول عند الوصل كقولك واتزر.

نقره يحصل بقلب الواو تاء نوع تخفيف وهو إدغام التاء في التاء وكذلك تقليب الياء تاء وإن لم يكن بينهما أي بين الواو والتاء من قرب المخرج لما ذكرنا **(بخلاف ايتزر)** مما كان فاء باب افتعل همزة قلبت ياء أو واواً لكسرة ما قبلها أو لضمته فإنه لا تقلبان تاء لعروضهما بزوال الكسرة أو الضمة مما قبلهما **(وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها)** وهي ساكنة ظاهرة سواء كانت الكسرة والسكون لازمين كميقات أو عارضين كقيل وجوباً إلا في باب اتعد **(و)** تقلب **(الياء واواً إذا انضم ما قبلها)** وهي ساكنة ظاهرة **(نحو ميزان وميقات)** وأصلهما موزان من الوزن وموقات من الوقت وقيل وأصله قول من قول وموقات من الوقف **(وموقظ)** وأصله ميقظ من أيقظ **(وموسر)** وأصله ميسر من أيسر أي لعب بالقمار...

جما قوله: **(فلا تقلب تاء)** جاء من ذلك ألفاظ بالقلب منها اتزر واتمن من الأمانة واتمر من الأمر واتهل من الأهل.

وفي الحديث: " وإن كان قصيراً فليتزر به" كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني إذا حضت أن اتزر. والمعروف أن ذلك كله شاذ لا يقاس عليه.

قوله: **(لأنها عارضة تزول عند الوصل)** ولأنها بدل من همزة، والهمزة لا تدغم فكذلك ما هو بدل عنها.

أنفا مما كانت الواو والياء فيه منقلبة عن همزة، فلا تقلب تاء لعروضها، وأصل ايتزر ائتزر بهمزة بعد همزة الوصل.

(وتقلب) وجوبا (الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واواً إذا انضم ما قبلها نحو مِيزان ومِيقات ومُوقِظ ومُوسِر)، وأصلها موْزان، ومِوْقاة ومُيقظ ومُيسر من الوزن والوقت واليقظة واليسار، كرهوا في نحو الأولين واواً ساكنة بعد كسرة، فقلبوها ياء. وفي نحو الأخيرين ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبوها واواً.

وتحذف الْوَاو من نَحْو: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لوقوعها بَين يَاء وكسرة أَصْلِيَّة، ....

جار: قوله: (**وتحذف الواو من نحو يعد**) لأن الواو من جنس الضمة، وتقدر بضمتين والكسرة التي قبلها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشيء بين الشيئين يضاد أنه مستثقل فوجب الفرار منه، ولما كان حذف الواو في نحو يعد واجباً لم يبن مضاعف معتل الفاء نحو: وددت بفتح العين؛ لأنه حينئذٍ يكون مضارعه مكسور العين فكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم يلزم خلاف القاعدة، ولو أدغم لزم الاختلال للإعلالين ولا تحذف من نحو يوعد؛ لأن الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة إذ الأصل يأوعد وحذف من يسع؛ لأنه كان مكسور العين في الأصل، فلما حذفت الواو فتحت

نقره: (**وتحذف الواو من نحو يلد**) وأصله يولد (**ويعد**) وأصله يوعد (**لوقوعها بين ياء**) مفتوحة (**وكسرة أصلية**) وإنما تحذف وجوباً لاجتماعها مع الياء على وجه لا يمكن إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في طي مع أن الكسرة بعد الواو غير موافقة لها وكذلك الفتحة قبلها فكأنها واقعة بين متضادين وإنما لم يحذف الواو من نحو يوعد مضارع أوعد لأن الضمة قبل الواو وأخف من الفتحة قبلها؛ لأنها بعضها، وكذلك لم يحذف الواو

كما: قوله: (**من نحو يعد**) يفهم منه شرط ثالث وهو أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم يحذف الواو؛ لأن حذفها في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل بخلاف الاسم فعلى هذا تقول في مثال يقطين من وعد يوعيد قاله في التسهيل وغيره.

قوله: (**وتقدر بضمتين**) فالمنافي متعددة في التقدير فكان الفصل به بين المتماثلين وهما الياء والكسرة أشد مما لو كان المنافي واحداً في التقدير.

قوله: (**مضارعه مكسور العين**) لأن الأصل في فعل المفتوح العين المعتل الفاء أن يكون مضارعه مكسوراً لما مر في أول الكتاب وهو قوله: ولم يضموا في المثال ووجد يجد ضعيف.

قوله: (**لزم الاختلال**) أي في مضارعه نحو يد أصله يودد.

قوله: (**وحذفت من يسع لأنه كان مكسور العين في الأصل الخ**) يعني فالمراد هنا بكسر العين ما هو أعم من اللفظي والتقديري، قال في شرح المفصل: لكن قد يقال إن العناية المذكورة تامة في وضع ونحوه؛ لأنه مضارع فعل مفتوح العين لا يأتي عليه يفعل بالفتح على أن يكون أصلاً وإنما يأتي على يفعل أو يفعل ولا جائز أن يكون مضارع وضع مثلاً يفعل

فقا: (وتحذف الواو) وجوبا من (نحو يَلِدُ ويَعِدُ لوقوعها بين ياء) مفتوحة، (وكسرة أصلية)، لأنها من جنس الضمة، بل تقدر بضمتين، والكسرة بعدها من جنس الياء قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه ثقيل، فوجب الفرار منه، ....

وَمن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ ـ بِالْفَتْح - لما يلْزم من إعلالين فِي يَدّ،

العين لحرف الحلق ولم تحذف من يوجل؛ لأن فتح عينه أصلي وإنما حكموا بالعروض في الأول، والأصالة في الثاني سقوط الواو من الأول دون الثاني وشبهت الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري حيث كانت عارضة وأصله تجاري فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة، وشبهت الفتحة في يوجل بالكسرة في تجارب حيث كانت

من نحو يوسم لأن الضمة بعدها موافقة لها (**ومن ثَمَّ**) أي من أجل أن حذف الواو هنا واجب (**لم يبن نحو وددت**) مما هو معتل الفاء مضاعفاً (**بالفتح**) أي بفتح عين ماضيه (**لما يلزم من إعلالين في يد**) أي في مضارعه؛ لأنه إذا فتح عين ماضيه يجب كسر عين مضارعه لأن معتل الفاء إذا كان على فعل بفتح العين لا يجيء مضارعه على يفعل بالفتح ولا على يفعل بالضم وإذا كان مضارعه على يفعل بكسر العين يجب حذف الواو

بالضم؛ لأنه مثال واوي فوجب أن يكون يفعل بالكسر والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة وأما في بيع فلا يتم؛ لأن القياس في مضارعه الفتح فيشكل حذف الواو منه وغاية ما يقال إن فعل بالكسر مما اعتلت فاؤه جاء مضارعه بفتح العين وبكسرها قالوا ولي يلي، وقالوا وجل يوجل، فإذا جاء يسع محذوفاً علم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر وأن الفتح عارض ليجري على قياس لغتهم فثبت أن الفتح في يسع كالفتح في يضع، وقال ابن مالك في الإيجاز: لا بد لحذف الواو من مضارع وضع من سبب فإما أن يكون الواو وحدها أو مع الفتحة الموجودة أو مع ضمة منونة منع من الأول والثاني ثبوت الواو في يوجل ونحوه ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة يوضؤ ونحوه؛ لأن الموجود أقوى من المنوي فتعين الرابع وهو أن يكون سبب حذفها الياء والكسرة المنوية فكان وضع يضع في الأصل من باب ضرب يضرب ففتحت عين مضارعه لأجل حرف الحلق وأما وسع يسع فكان في الأصل من باب حسب يحسب ففتحت عينه أيضاً، ونوى كسرها فلذلك حذفت واوها ولولا ذلك لقيل يوسع كما قيل يوجل انتهى. وكلاهما بيان لمراد المصنف هنا ومنه يعلم ما في كلام الشارح من الإهمال والإخلال وأن قوله في يسع فتحت العين لحرف الحلق ليس في محله فليتأمل.

(ومن ثَم) أي من هنا، وهو وجوب الحذف فيما ذكر، أي من أجل ذلك، (لم يُبْنَ نحو وَدَدْتُ بالفتح) لعينه من كل مضاعف معتل الفاء (لما يلزم من الإعلالين) حذف الواو والإدغام (في يَدٌّ) لأنه لو كان ودد بالفتح، لكان مضارعه يَوْدِد بالكسر فكان يجب حذف الواو، فلو أدغم لزم إعلالان كما قال، وإلّا لزم خلاف القاعدة، ولا تحذف من نحو يوعد، لأنّ الياء ليست مفتوحة، ولأنّ الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة، إذ الأصل يُأوعِد ولا من نحو يوسم لِما عُرِف، . . . .

. . . .

الكسرة أصلية؛ لأنه جمع تجربة، ولا تحذف الياء من نحو ميسر؛ لأنها من جنس الكسرة والميسر قمار العرب بالأزلام، ولا من نحو ييئس أيضاً لذلك وقد جاء هنا حذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة وقلبها ألفاً كأنهم توسطوا فلم يحذفوا كما في ييئس ولم يبقوا كما في يئس بل قلبوها ألفاً كما قالوا ياتعد هو موتعد وبه كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله عنه، والفصيح في مضارع وجل يوجل على القياس وبعضهم يقلب الواو ياء؛ لأنها أخف من الواو وبعضهم ألفاً؛ لأنها أخف منهما وبعضهم يكسر لتنقلب الواو ياء وهي أشذها وليست هذه من لغة من يقول تعلم؛ لأن أولئك لا يكسرون

والإدغام لئلا يلزم خلاف قاعدتهم وهذا صورة الجمع بين الإعلالين وهو مرفوض عندهم لا يقع إلا شاذا نادراً كإعلال استحى يستحي في تميم بتحريك الحاء.

قال السيرافي في الإعلال: الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعا من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي أما إذا لم يكن على التوالي كما تقول في أيمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله م الله فليس ذلك بمكروه، وأماته فليس فيه الإعلال واحد

قوله: **(بالأزلام)** الزلم بالتحريك القدح، وكذلك الزلم بضم الزاي والجمع الأزلام، وهي السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها الياسر اللاعب بالقمار، وقد يسر ييسر، القدح بالكسر السهم قيل إن يراش ويركب نصله وقدح الميسر أيضاً والجمع قداح وأقداح وأقاديح صحاح. قوله: **(وقد جاء هنا)** أي فيما بعد الياء همزة. قوله: **(وقلبها ألفاً)** قال في شرح المفصل: اعلم أن الذين قلبوها ألفاً قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعاً في الهمزة والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعاً والذين حذفوها لم يحذفوها إلا مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة وقلته مع الفتحة فحذفوا في موضع زيادة الاستثقال وقلبوا في موضع قلته. قوله: **(توسطوا)** أي سلكوا طريقة وسطى بين الثقل والمبالغة في التخفيف. قوله: **(كما قالوا ياتعد)** أصله يوتعد قلبت الواو ألفاً - يتكلم الإمام الشافعي[1]- مع أن الأصل أن يقال يتعد.

قوله: **(كما قالوا ياتعد فهو موتعد)** من أهل الحجاز قوم يتركون إبدال تاء الافتعال ويجعلونها على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد، وايتسر ياتسر فهو موتسر، وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه.

قوله: **(وهي أشذها)** هو بالذال المعجمة أي أشذها شذوذاً.

قوله: **(وليست هذه من لغة من يقول تعلم)** يريد لغة من يكسر حرف المضارعة وهم بنو أسد وتيم، وتيم وغيرهم وما قاله من أن ييجل بالكسر ليس من لغتهم تبع فيه المصنف في شرح

. . . .

(١) هكذا في الأصل المطبوع وكأن هذه العبارة ليس موضعها هنا. وستأتي بموقعها الصحيح.

وَحُمِلَ أخواته نَحْو: نَعِدُ وَأَعِدُ وتَعِدُ، وَصِيغَةُ أمره عَلَيْهِ، وَلِذَلِك حُمِلَتْ فَتْحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على الْعرُوض، ويَوْجَلُ على الأَصْل، وشُبِّهَتَا بالتجاري والتجارب، ....

ﺟ الياء وإنما كسرت ها هنا لما ذكرت. قال في "الصحاح": يقول بنو أسد أنا أيجل ونحن نيجل وأنت تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء، وإنما يكسرون من ييجل لتقوى إحدى الياءين بالأخرى.

ﺷ لأنه مأخوذ من تقى حذفت التاء لبناء الأمر (**وحمل أخواته**) أي أخوات يعد مما في أوله الهمزة والنون والتاء طرداً للباب على وتيرة واحدة (**نحو نعد وأعد وتعد وصيغة أمره**) نحو عد (**عليه ولذلك**) أي ولأجل أن الواو تحذف لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (**حملت فتحة**) عين (**يسع ويضع على العروض**) وذلك لأن أصلهما يوسع ويوضع بكسر عينهما فلما حذف الواو للعلة المذكورة وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة فتحت العين لأجل حرف الحلق (**و**) حملت فتحة عين (**يوجل على الأصل**) لأنه ما حذفت الواو منه (**وشبهتا**) أي شبهت يسع ويضع (**بالتجاري**) أي شبهت فتحة عينهما بكسرة راء التجاري لأنها عارضة أيضاً وذلك لأن أصله التجاري بالضمة؛ لأن المصدر من باب التفاعل بالضمة وإنما كسرت الراء لوقوعها قبل ياء متطرفة محافظة على الياء (**والتجارب**) أي شبهت الفتحة في يوجل بكسر راء التجارب لأنه جمع تجربة وما بعد ألف الجمع

ﺣ المفصل، وفيه نظر لما نقله عن الصحاح، وفي التسهيل ويكسره أي أول المضارع غير الحجازيين ما لم يكن يآن كيسر في الماضي أو زيد أوله تاء معتادة أو همزة وصل ويكسرونه مطلقاً في مضارع وجل ونحوه انتهى، وأراد بالمعتادة تاء المطاوعة وشبهها وأخرج بها المزيدة أول الماضي شذوذاً نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه أي ستره.

قوله: (**من يقول تعلم**) واعلم وتعلم. قوله: (**لما ذكرت**) وهو قوله لتقلب الواو ياء.

ﻓ (و) إذا وجب حذف الواو في نحو يعد (حُمِل أخواتُه نحو نَعِد وأَعِد وتَعِد، وصيغة أمره) وهو عِد (عليه)، وإنْ لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة طردا للباب، (ولذلك) أي ولوجوب حذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (حُملتْ فتحة) عين (يَسَعُ ويَضَعُ) ونحوهما كيقع (على العُروض)، إذ لو كانت أصلية لم يكن لحذف الواو فالاصل الكسر، ولذلك حذفت الواو، وفتحت العين لحرف الحلق، (و) حملة فتحة (يَوْجَل على الأصل)، ولهذا لم تحذف الواو، إذ لو كانت عارضة وجب الحذف، فظهر الفرق بين فتحتي يسع ويوجل (وشُبَّها بالتَّجارِي والتَّجارِب)، أي شبهت فتحة يسع

بِخِلَاف الْيَاء فِي نَحْو: يَيْئِسُ ويَيْسِرُ، وَقد جَاءَ يَئِسُ وَجَاء يَاءَس، كَمَا جَاءَ يَا تَعِدُ وَيَا تَسِرُ، وَعَلِيهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ، وشَذّ فِي مضارع وَجِل: يَيْجَلُ ويَاجَلُ ويِيْجَلُ، ....

جار ....

نقره الأقصى مكسور (**بخلاف الياء**) فإنها لا تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية لفقد العلة المذكورة (**في نحو ييئس**) مضارع يئس (**وييسر**) مضارع يسر (**وقد جاء يئس**) بحذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة (**و**) قد جاء (**ياءس**) بقلب الياء ألفاً (**كما جاء يا تعد ويا تسر**) عند قوم من أهل الحجاز فإنهم يقلبون فاء افتعل إذا كان واواً ياء في الماضي وألفاً في المضارع فيقولون ايتعد يا تعد لاستثقال الواو بين التاء المفتوحة والفتحة (**وعليه**) جاء (**موتعد وموتسر**) يعني من قلب الواو ياء في الماضي وألفاً في المضارع وأبقى الياء في الماضي على حالها وقبلها ألفاً في المضارع تقول في اسم الفاعل موتعد وموتسر ومن قلب الواو والياء تاء في الماضي والمضارع يقول فيه متعد ومتسر (**وشذ في مضارع وجل ييجل**) بقلب واوه ياءً (**وياجل**) بقلب واوه ألفاً (**وييجل**) بكسر ياء المضارع وقلب واو ياء وليس هذا على لغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان

كما ....

أفنذ بكسرة التجاري، وفتحة يوجل بكسرة التجارب، فإنّ كسرة الراء في التجارِي عارضة، وأصله تجارُي بالضم، فقلبوا الضمة كسرة، لوقوعها قبل ياء متطرفة، وفي التجارب أصلية، لأنه جمع تجربة، (بخلاف الياء في نحو يَيْسِر)، أي يلعب بالقمار (ويَيْئِس) فإنها لا تحذف، لأنها أخف من الواو، ولأنها من جنس الكسرة، سواء أكان ما بعد الياء همزة أم غيرها، (وقد جاء) فيما بعدها همزة (يَئِسُ) بحذف الياء لاستثقال يائين وهمزه، (وجاء ياءَسَ) بقلب الياء ألفاً، فتوسطوا في ذلك، فلم يحذفوا الياء كما في يئس، ولم يثبتوها كما في ييئس، بل قلبوها ألفاً، فبقي يائس، (كما جاء ياتَعِد وياتَسِر) في يوتعد، ويوتسر بقلب الواو ألفاً، (وعليه) جاء (مُوتَعِد ومُوتَسِر)، بإبقاء الواو، وهي لغة الشافعي رضي الله عنه، كان يتكلم بها، (وشذّ في مضارع وَجِلَ) أي خاف (يَيْجَل وياجَلُ وييجَل)، بقلب الواو ياء أو ألفاً، أو ياء بعد كسر ياء المضارعة، فالفصيح يوجل، وشذت الثلاثة، فبعضهم يقلب الواو ياء، لأنها أخف من الواو، وبعضهم ألفا؛ لأنها أخف منهما، وبعضهم يكسر ياء المضارعة، لتقلب الواو ياء، وهذه أشذها، وليست هذه من لغة مَن يقول تِعلم بكسر التاء، لأنّ أولئك لا يكسرون الياء، لاستثقالهم الكسرة

ويحذف الْوَاو من نَحْو: الْعِدَةِ ....

قوله: (وتحذف الواو من نحو العدة) وأصلها وعدة لاستثقال الكسرة على الواو مع أن فعلها معتل فنقلت كسرت الواو إلى العين ثم حذفت ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، فإن زال أحد الوصفين لا تحذف فلم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة،

ماضيه على فعل بكسر العين تشبيهاً على تلك الكسرة لأنهم لا يكسرون الياء وهنا إنما كسرت الياء لتقلب الواو بعدها ياء وإنما كان شاذاً لأنه إعلال بلا موجب، لكن ظاهر الكلام السيرافي يدل على أن قلب واو في نحو يوجل ألفاً قياس وإن قل، وقال السيرافي يقلبون الواو ألفاً في يوجل وما أشبه ذلك، قال ابو علي أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ففيه أربع لغات كما عرفتها (وتحذف الواو من نحو العدة) أي من مصدر فعل حذف واوه

قوله: (ويلزم تاء التأنيث) أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلاً بقول الشاعر[(١)]: [البسيط]

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني عدة الأمر. قوله: (كالعوض من المحذوف) ذكر غيره أنها عوض منه قالوا ولذلك لا يجتمعان أي إلا شاذًّا فقد حكى الجرمي أن من العرب من يقول وعدة وحكى أبو علي في أماليه وترته أتره وتراً بكسر الواو وعلى الجملة قد جاء العوض هنا في غير موضع المحذوف، ومن ذلك وهو عكس ما هنا اسم لما حذفوا من آخره عوضوا من أوله وقد يكون التعويض مكان العوض كما قالوا يا أبت بالتاء عوضاً عن ياء المتكلم، وقد يكون من حرف ليس أولاً ولا آخراً نحو قولهم زنادقة في زناديق. قوله: (فإن زال أحد الوصفين) هما كون الواو مكسورة وكون الفعل معتلًّا وسيأتي في كلامه الإشارة إلى الحكم إذا فقدت المصدرية.

قوله: (فلم تحذف من نحو الوعد) جاء من نحوه محذوفاً شذوذاً قولهم: وضع الرجل بالضم ضعة ووقح قحة حكاهما الأخفش، وشذ أيضاً قولهم في الصلة صلة بضم الصاد، وكان القياس إذا بني على فعلة بالضم أن يقال وصلة لكن لما كان قد حذفت الواو حين بنوه على فعلة بالكسر فقالوا صلة أجروا فعلة مجرى فعلة على وجه الشذوذ.

عليها، وإنما كسرت هنا لِما ذكر، (وتحذف الواو) وجوبا بعد نقل حركتها إلى ما بعدها (من نحو العِدَةِ والمِقَةِ)، أي المحبة، مما كسرت واوه، وأُعلّ فعله، لاستثقالهم

(١) قائله: هو أبو أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.
وصدر البيت: إنَّ الخَلِيْطَ أجدَّ البَيْنَ فَانْجَرَدُوا
اللغة: "الخليط" المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره "البين" الفراق "أجدوا البين" أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً "انجردوا" بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا؛ أي: انقطعوا=

والـمِـقَـةِ. . . . .

ولا من نحو الوصال والوداد، وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله نحو واصلته ووادته، وإنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفت ولم تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة.

في المضارع للعلة المذكورة إذا كان على وزن فعلة بكسر الفاء **(والمقة)** وأصلهما وعدة وومقة حذفت الواو قياسا على المضارع وجعلت التاء كالعوض منها وكسرت العين في المصدر وجوباً إن لم يفتح العين في المضارع لأجل حرف الحلق لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعاً له في الحذف وأما إذا فتحت العين لأجل حرف الحلق فيجوز أن يفتح الفاء في المصدر حملاً على

قوله: **(واصلته ووادته)** والأولى في التمثيل نحو يواصل ويواد؛ لأن الحذف في الثلاثي لم يكن في الماضي بل في المضارع فالماضي فيهما سواء.

قوله: **(لئلا يزيد إعلال الاسم)** والقياس يقتضي العكس؛ لأن الفعل أصل في التصريف والاسم تبع له وذلك لو حذفنا من الاسم حرفاً فقط لكنا قد توسعنا في الفرع ما لم نتوسع في الأصل. قوله: **(لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل)** هذا التوجيه مأخوذ من شرح تصريف ابن مالك، وقال شارح: إنما نقلت الحركة إلى العين؛ لأنها ساكنة فلو لم تنقل إليها لزم الابتداء بالساكن.

قوله: **(حذفت ساكنة)** نحو يعد فإن أصله يوعد.

الكسرة على الواو، مع أنّ فعلها مُعَل، ولزمت فيهما التاء عوضاً من المحذوف، وأصلهما وعِدة وومقة، فلا تحذف الواو في نحو الوعد، لعدم كسرتها، ولا في نحو الوصال والوداد لعدم إعلال فعله، نحو واصلته ووادته، وإنما اعتبر في حذف الواو نقل حركتها، ولم تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة، وعين نحو عدة كسرها واجب في كل ما لم يُفتح عين مضارعه لأجل حرف الحلق تبعا لمضارعه، أمَّا ما فتح لأجله فيجوز فتح العين من ذلك حملاً على المضارع نحو يسع سعة، ويجوز بقاؤها على الكسرة نحو يهب هبة، . . .

= ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

انظر: المخصص ٤/ ٣١٥، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٥.

وَنَحْو وِجْهَةٍ قَلِيلٌ.

ع فإن قيل لِمَ لم تحذف في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه، فالجواب من وجهين:
الأول: أنها ليست مصدراً جارياً على الفعل بل هي اسم للجهة المتوجهة إليها، والواو تثبت في الاسم نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي والعبد، فالاسم وعدة والمصدر عدة.
والثاني: أنه مصدر لكن صحح تنبيهاً على الأصل كالقود واستحوذ وهذا قول أبي عثمان المازني، ....

ف الفعل نحو يسع سعة ويجوز أن يبقى على الكسر نحو يهب هبة **(ونحو وجهة)** بالجمع بين الواو المكسورة والتاء في المصدر **(قليل)** وهذا قول المازني فإنه عنده مصدر ولكن ما حذف منه الواو تنبيهاً عل الأصل كالقود واستحوذ، وأما من قال أنه اسم للجهة المتوجه إليها فإثبات الواو فيه على القياس لأن الواو لا تحذف من فعلة إذا كان اسماً نحو ولدة في جمع وليد في الصحاح الجهة والوجه بمعنى والاسم الوجهة والوجهة بكسر الواو

ق قوله: **(فإن قيل الخ)** مقتضاه أن الوجهة وجد فيها الوصفان وفي ذلك نظر يعلم مما سيأتي. قوله: **(يلزم فيه الجمع)** أي في لفظ الجهة. قوله: **(الأول أنها ليست مصدراً)** هذا مأخوذ من الصحاح إلا أنه زاد عليه والاسم وعدة، ومعناه أنهم لو استعملوا من هذه المادة اسماً فكان قياسه الوعدة. قوله: **(بل هي اسم للجهة)** عزي هذا القول للمبرد، والفارسي والمازني في أحد قوليه. قوله: **(والواو تثبت في الاسم)** أي لأن المقتضي لحذفها في المصدر هو أن المصدر قد يعتل باعتلال فعله كالإقامة والاستقامة وذلك مفقود في الاسم وما جاء منه محذوفاً شاذ كرقة اسماً للفضة وجهة بمعنى المكان المتوجه إليه.
قوله: **(نحو ولدة جمع وليد)** احترز عن لدة صفة في قولهم مررت برجل لدتك إذا كان قد ولد معك في زمان واحد فإنه قد جاء محذوفاً شذوذاً.
قوله: **(لكن صحح تنبيهاً على الأصل)** الظاهر أن الذي يسوغ إثبات الواو في الوجهة وإن كانت مصدراً على هذا القول أنها مصدر جاء على حذف الزوائد إذ الفعل المسموع من هذه المادة توجه واتجه ومصدرهما التوجه والاتجاه ولم يسمع في فعله وجه يجه كوعد يعد وكان الموجب للحذف من عدة وزنه الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة وهنا لم يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه كذا في إعراب الحلبي، وصيون بفتح المهملة والواو وسكون المثناة، والسنور بكسر المهملة وفتح النون المشددة.

ي (ونحو وِجْهَةٍ) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] (قليل)، وإنما لم تحذف

. . . .

ج ويشبه يضيون وهو السنور الذكر، وبحيوة وهو اسم رجل واستضعف أبو علي هذا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذاً واستصوب استصواباً، ولما لم يجئ من هذه الأفعال مصححاً دل على أن وجهة اسم للتوجه لا مصدر، فإن قيل: فقد جاء القول والبيع صحيحين مع أن فعلهما معتل فما يمنع في الوجهة مثل ذلك، فالجواب: أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة والموافقة في الوزن توجب الإعلال، ألا ترى أن باباً وناباً لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يعل نحو عوض لعدم موافقته له في ذلك، هكذا ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلاً عن أبي علي، ثم قال وعندي فيه نظر من وجهين:

ق . . . .

ك قوله: (**وشبهوه بصيون**) قياسه ضين وضية وجه الشبه استحقاق كل للإعلال مع ثبوت التصحيح. قوله: (**واستضعف أبو علي**) هو الفارسي في المسائل المشكلة له.

قوله: (**ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال**) يعني المعتلات التي جاءت مصادرها على فعلة ومنها فعل وجهة على التقدير المذكور. قوله: (**فالجواب أن القول والبيع الخ**) لو قال إن القول والبيع لا يوجد فيهما علة الإعلال لسكون حرف العلة فيهما ووجدت العلة في فعلهما بخلاف الوجهة فإن علة الإعلال فيها موجودة أيضاً كما في فعلها، والعلة متبعة كان حسناً ولا يرد عليه ما أورده شارح التصريف ض.

قوله: (**لما وافقا بناء الفعل**) أي في الحركات باعتبار أصلهما فإنهما حينئذٍ يوافقان ضرب بخلاف نحو عوض إذ ليس ثم ماض مكسور الفاء. قوله: (**هذا ذكر بعض الفضلاء**) أراد ببعض الفضلاء ابن إياس سارح فصول ابن معطي وتصريف ابن مالك الصغير.

قوله: (**وعندي فيه نظر**) أي في كلام أبي علي.

قنّ الواو فيها مع لزوم الجمع فيها بين العوض والمعوض منه لوجهين، أحدهما أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بل اسم للجهة المتوجّهِ إليها، والواو تثبت في الاسم نحو وِلدة جمع وليد، وهو الصبي والعبد، فالاسم وعدة، والمصدر عدة، وثانيهما أنها مصدر، لكنها صححت تنبيهاً على الأصل كالقوَد، واستحوذ، ورده أبو علي، فقال متى صح المصدر صحّ الفعل، كاستحوذ استحواذا، وعورض بالبيع والقول، وأجيب بأنهما غير موازيين للفعل بخلاف وجهة، فإنها موازنة له، والإعلال للموازنة، وردّ بأنها غير موازنة له أيضاً، ولئن سلم فموازنة الفعل إنما هي معتبرة في الصفات، لا في المصادر.

(الْعينُ): تقلبان ألفاً إِذا تحرَّكتا مَفْتُوحاً مَا قبلهمَا، أَو فِي

جي الأول: أن وجهة إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما أن الفعل كذلك، ولما كانت التاء عوضاً عن الواو، وإنما يقدر دخولها بعد حذفه ولا يجوز اجتماعهما وإذا لم يجز فكيف يكون على وزنه، نعم له أن يقول إنما يقدر كونها عوضاً بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعهما، وهذا كما تقول في الظرف الواقع خبراً أنه لا يسوغ إظهار عامله معه إذا كان بدلاً منه، أما إذا لم يكن بدلاً منه جاز استعماله معه.

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، ثم قال ذلك الفاضل فإن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة ولا يجاريه أحد في اعتقادي.

قوله: **(العين)** الإعلال الواقع في العين إما بالقلب، وإما بنقل الحركة والإسكان، وإما بالحذف، أما الأول فثلاثة أقسام؛ لأنه إما بانقلابهما ألفاً، وإما بانقلابهما همزة، وإما بانقلاب أحدهما إلى الأخرى أي انقلاب الواو إلى الياء وبالعكس.

أما القسم الأول من القلب فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما . . . .

فو وضمها **(العين تقلبان ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما)** وكان عليه أن يقول أيضاً وانفتاح ما قبلهما وتحقق الحركة عليهما لازمان لفظاً وتقديراً وعريت العلة عن الموانع وذلك لأن مجرد تحركهما وانفتاح ما قبلهما ليسا بعلة قوية للقلب للاستثقال ولا استثقال هنا

لي قوله: **(ولا يجاريه)** أي لا يساويه في الجري واحد.

قوله: **(فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما)** يشترط لهذا القلب في العين على ما تحرر لي في كلامهم شروط خمسة الشرطان المذكوران في الشرح وأصالة حرف العلة، وأصالة حركته أيضاً، وأن لا يسكن ما بعده فإن عرض الحرف كقولهم في شجرة شيرة بالياء أو حركته كقولهم في جيل أو سكن ما بعده نحو بيان وعيان، وغيور، وطويل وخورنق، امتنع القلب.

ثم هذا الحكم وهو القلب قد يتخلف مع وجدان شروطه لمانع، والموانع أيضاً خمسة: أن تكون الكلمة قد استحق فيها إعلال اللام أيضاً نحو هوى.

وأن تكون الياء أو الواو عيناً لفعل الذي الوصف فيه على أفعل كعور وحور.

أو عيناً لمصدره كالهيف. أو عيناً لكلمة في آخرها زيادة تخص الأسماء كجولان

نقـ **العين**:

أي هذا مبحثها، وإعلالها بالقلب وبالنقل والإسكان وبالحذف، والأول بانقلاب الواو والياء ألفاً، أو بانقلابها همزة، أو بانقلاب أحدهما إلى الآخر، وقد أخذ في بيانها بهذا الترتيب، فقال:

(تُقلبان) أي الواو والياء (ألفاً إذا تحركتا) تحركاً أصليا (مفتوحا ما قبلهما. . . .

حُكْمِهِ، . . . .

ج أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله فإنهما تقلبان حينئذٍ ألفاً لوجهين:
الأول: أن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفاً ليجانس حركة ما قبلهما . **والثاني**: أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه أو بمنزلة حرفي مد، فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو

ك لأنه إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما وإن تحركتا فاشترط ذلك ليحصل لعلة القلب نوع قوة، وسيجيء بيان الموانع إن شاء الله تعالى وحده، وإنما قلبتا حينئذ ألفاً لأن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع أربع حركات متواليات وذلك مستثقل فقلبوهما ألفاً ليجانس حركة ما قبله **(أو في حكمه)** أي في حكم المفتوح أو في حكم المتحرك وهو في كل موضع أعل أصله بالقلب وسكن الفاء فيه

ل وحيدي. وأن تكون الواو عيناً لافتعل بمعنى تفاعل كاجتور، وتمام تفصيل ذلك يأتي.
قوله: **(أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله)** المراد أن يكونا في حكم هذا المجموع بأن يجعل سكون ما قبلهما بمنزلة فتحة أو يجعلا كالمتحركين كما سيأتي في إعلال نحو أقام وأباع وغيرهما. قوله: **(انفتح ما قبله)** كقولنا أقوم فإنه في حكم المتحرك المفتوح ما قبله وهو صادق على قول من يدعي النقل ويدعي اعتبار الأصل؛ لأن قولنا في حكم متحرك انفتح ما قبله صدقة بأمرين أن يكون متحركاً وليس قبله فتحة إذا اعتبرتا الأصل وأن يكون ما قبله مفتوحاً وليس متحركاً وذلك إذا قلنا بنقل الحركة إلى الساكن. قوله: **(لوجهين)** أخذهما الشارح من شرح تصريف ابن مالك وذكر أولهما الموصلي وغيره.
قوله: **(فاجتنبوه)** أي اجتماع أربع حركات متواليات في كلمة.
قوله: **(ليجانس حركة ما قبلهما)** جواب سؤال مقدر وهو أنه لم قلبتا الألف دون حرف آخر صحيح، فإن الحرف الصحيح ليس بمنزلة الحركتين حتى يلزم توالي أربع حركات، وأجاب الشارح بجواب وهو أنهم أرادوا أن يجانس المقلوب إليه حركة ما قبل المقلوب وأيضاً فإن الألف لا تقبل الحركة وهم قد هربوا من توالي الحركات فكان العدول فيما يتحرك أشد في الهرب فيما كرهوه. وأيضاً فإن الألف أخت الواو والياء فكان القلب بها أولى.
قوله: **(بمنزلة حرف مد وبعضه)** يمكن أن يقال وجهه أنك لو مددت الحركة مداً ما يحصل بعض الحروف ولو مددته مداً تاماً يحصل حرف تام، فالمراد يمد وبعضه ما لم تمد

قِ أو) كانا (في حكمه)، أي حكم المتحرك المفتوح ما قبله، لأنّ كلا من الواو والياء مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته، وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبها ألفاً، لتجانس حركة ما قبلهما، ويقع

فِي اسْمٍ ثلاثي، أَو فِي فعل ثلاثي، أَو مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو اسْم مَحْمُول عَلَيْهِمَا، نَحْو: بَابٍ ونَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وأَبَاعَ، . . . .

نْ وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء واجتماع حروف العلة مستثقل فقلبوهما إلى الألف؛ لأنه حرف يؤمن معه من الحركة وذلك.

أما في اسم ثلاثي نحو باب وناب، وأما في فعل ثلاثي نحو قام وباع، وأما في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو أقام وأباع، وأصلهما أقوم وأبيع لكنهما لما كانا

وانفتحت الواو والياء بعد الفاء (**في اسم ثلاثي**) مجرد لأنه حينئذ موافق للفعل في عدد الحروف والحركات ولذلك لا تقلب الياء في نحو حيدي لأن علة القلب ضعيفة كما عرفت فلا تؤثر في محل التغيير في الاسم الذي هو فرع على الفعل في الإعلال إذا لم يكن الاسم موافقاً له في الوزن (**أو**) في (**فعل ثلاثي**) مجرد (**أو محمول عليه**) أي على الفعل والمحمول عليه فعل (**أو اسم محمول عليهما نحو ناب**) وأصله نيب (**وباب**) وأصله بوب (**وقام**) وأصله قوم (**وباع**) وأصله بيع (**وأقام وأباع**) واستقال وأصلها أقوم وأبيع واستقوم فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح وانقلب فتحتهما إلى ما

الحركة أو مدته مداً، والمراد بحرفي مد ما مدته مداً تاماً ض.

قوله: (**وبعضه**) لأن الحركة بعض حرف العلة؛ لأن كل حرف منها مركب من حركتين.

قوله: (**أو بمنزلة حرفي مد**) كأن وجهه ما وقع في كلام المتقدمين من تسميتهم الفتحة والكسرة والضمة الألف الصغيرة والياء الصغيرة والواو الصغيرة فعلى هذا إذا تحركت الواو بالفتح مثلاً فقد اجتمع حرفا مد كبير وهو الواو وصغير وهو الألف وعلى ذلك الباقي.

قوله: (**أو بمنزلة حرفي مد**) أي لتنزل الحركة منزلة حرف آخر كما تنزلت في سقر منزلة رابع فمنع من الصرف وفي جمزى منزلة خامس فوجب حذف الألف في النسب.

قوله: (**وذلك أما في الاسم**) أي الياء والواو اللذان في العين المنقلبان ألفاً لتحريكهما وانفتاح ما قبلهما أما في اسم ثلاثي الخ.

قْ ذلك إمَّا (في اسم ثلاثي أو) في (فعل ثلاثي أو) في فعل (محمول عليه) أي على الفعل الثلاثي (أو) في (اسم محمول عليهما) أي على فعل ثلاثي، وفعل محمول على فعل ثلاثي (نحو بابٍ ونابٍ) مثالاً الاسم الثلاثي، وأصلهما بَوَب ونَيَب فأُعِلّا، موافقة للفعل في عدد حروفه وحركاته، ولذلك لا تقلب الياء في نحو حَيَدِي لأنّ علة القلب ضعيفة، فلا تؤثر في غير محل التغيير في الاسم الذي هو فرع الفعل في الإعلال إذا لم يوافقه الاسم في الوزن، (و) نحو (قام وباع) مثالاً الفعل الثلاثي، وأصلهما قَوَم وبيَع، (و) نحو (أقامَ وأباعَ) مثالاً الفعل المحمول على فعل ثلاثي، لأنهما فرعا قام وباع، فأجريا

واستقام واسْتَكَانَ مِنْهُ، خلافاً لِلْأَكْثَر؛ لبعد الزِّيَادَة، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، . . . .

جار فرعي قام وباع أجريا مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفاً واستكان منه أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي؛ لأنه استفعل من كان لا افتعل من السكون لبعد أن تكون المدة زائدة كما هو في منتزاح، ولقولهم في مصدره استكانة فإنه يدل على أنه استفعل لا افتعل؛ لأن افتعل لا يجيء منه افتعالة وقد تقدم تقريره.

وأما في اسم محمول على فعل ثلاثي نحو: مقام، وأصله مقوم فجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح أو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم جعلت الواو في حكم المتحرك حملاً على قام.

قره قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفاً، وهذه الأمثلة من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، واعلم انه ليس نقل الفتحة إلى الفاء لأجل الثقل لأن الفتحة أخف الحركات فلا تستثقل على الواو والياء ولا سيما بعد السكون وفي الوسط الذي ليس محل التغيير بل إنما يثقل الفتحة لإتباع الفرع الأصل في إسكان العين مع الدلالة على البنية وذلك لأن الفاء ليس لها حركة في تلك الأمثلة فإذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم أن تلك الفتحة فتحة العين (**واستكان منه**) أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي وأصله استكون على وزن استفعل من الكون لا افتعل من السكون (**خلافا للأكثر لبعد الزيادة**) أي زيادة المدة بين العين واللام في باب افتعل (**ولقولهم**) في مصدره (**استكانة**) وافتعل لا يجيء مصدره لغير المرة على افتعاله بخلاف مصدر استفعل فإنه يجيء على استفعاله في الأجوف وأصله استكوان على وزن استفعال . . . .

جما قوله: (**ولقولهم استكانة**) يعني الأكثر على إن استكان افتعل من السكون فأشبعت الفتحة فتولدت ألف كما في ينباع وكما في منتزاح البيتين فلا يكون مما نحن فيه وبعضهم على أنه استفعل من الكون فيكون مما نحن فيه فإنه حينئذٍ يكون محمولاً على الفعل الثلاثي وهو كان.

أفغا مجراهما، فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح، أو نقلت الحركة منهما إليه، وجعلتا في حكم المتحركة، لأنهما في الأصل كانتا متحركتين، فقلبتا ألفاً، وفي نسخة بدل وباع وأباع: بان وأبان، (واستكان منه)، أي من الفعل المحول على الفعل الثلاثي (خلافا للأكثر) من علماء التصريف في قولهم إنه ليس منه، وإنما كان منه، لأنه استفعل من كان، لا افتعل من السكون، (لبعد الزيادة) أي زيادة المدة كما في منتزاح، (ولقولهم) في مصدره (استكانة)، فإنه يدل على أنه استفعل، لا افتعل، لأنّ افتعل لا

وَنَحْو الْإِقَامَة والاستقامة، ومَقَام ومُقَام، بِخِلَاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ، . . . . .

جا: أو في اسم محمول عل فعل محمول على الفعل الثلاثي كمقام فإنه محمول على أقام وأقام محمول على قام، والإقامة والاستقامة وأصلهما الأقوام والاستقوام، فالقاف وإن كانت ساكنة فهي في حكم المتحرك بالنظر إلى الأصل فحملاً على أقام واستقام فقلبت الواو ألفاً فالتقى ألفاً فحذفت إحديهما وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والأولى التي هي عين عند الأخفش ثم عوض التاء كما مر، وأما إذا كانا ساكنين فلا

ف: (ونحو الإقامة والاستقامة) وأصلهما أقوام واستقوام فالقاف وإن كانت ساكنة إلا أنها في حكم المفتوح بالنظر إلى الأصل فنقلت الفتحة إلى القاف وقلبت الواو ألفاً حملاً على أقام واستقام فالتقى ألفان فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه وحذفت الأولى وهي عين الفعل عند الأخفش وعوضت التاء من المحذوفة على القولين **(ومقام)** بفتح الميم اسم مكان أو زمان أو مصدر من قام وأصله مقوم نقلت فتحة الواو إلى القاف وقلبت الواو ألفاً حملاً على قام **(ومقام)** بضم الميم اسم المفعول أو اسم مكان أو زمان أو مصدر من أقام وأصله مقوم قلبت الواو ألفاً حملاً له على أقام.

واعلم أنه في المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين شرط لقلب الواو والياء ألفاً وهو إما مناسبة الاسم للفعل بكونه موازناً له ومباينة له بكون الحرف الزائد فيه لا يزاد في الفعل أو يزاد ولكن حركته غير حركة الفعل نحو مقام وتباع على وزن تفعل بكسر التاء من البيع وإما كون الاسم مصدراً على نمط الفعل في الزيادة وموضعها نحو استقامة ولذلك لا تقلبان في نحو ابيض لعدم المباينة بوجه ولا نحو تقوال وإن كان مصدرا لعدم كونه على نمط الفعل في الزيادة وموضعها **(بخلاف قول وبيع)** فإنه لا تقلب الواو والياء

ح: قوله: **(وهي الثانية الزائدة الخ)** سيأتي نظير هذا الخلاف مبسوطاً في إعلال مصون ومبيع. قوله: **(كما مر)** من قوله والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعرية وإجازة.

ق: يجيء منه افتعالة، وتقدم تقريره، (و) نحو (مَقام) بالفتح اسم زمان أو مكان، أو مصدر، وهو مثال الاسم المحمول على فعل ثلاثي، وأصله مقوم، (و) نحو (مُقام) بالضم، اسم لِما ذكر، وهو مثال الاسم المحمول على فعل محمول على فعل ثلاثي، فإنه محمول على أقام، وأقام محمول على قام، ونحو (الإقامة والاستقامة) مثالاً الاسم المذكور أيضاً، فإنهما محمولان على أقام واستقام، المحمولان على قام، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، أو الأولى التي هي عين عند الأخفش، ثم عوّض عنها التاء كما مرّ، (بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ) فلا تقلب الواو والياء فيهما

وطَائِيٌّ، ويَاجَلُ شَاذٌ.

جار بردي: تقلبان وشذ قولهم طائي ويأجل أما وجه ذكر طاي ها هنا مع ذكره في المنسوب فقد ذكرناه ثمة، وأما ذكر يأجل ها هنا مع ذكره عن قريب؛ لأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه وذكره ها هنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركاً فقياسه أن لا تنقلب ألفاً وقد جاء: تبت إليك فتقبل تاتبي، وصمت ربي فتقبل صامتي، أي توبتي

كمال: فيهما لسكونهما **(وطائي)** في النسبة إلى طيء وقد عرفت بيان ذلك **(ويأجل)** في يوجل **(شاذ)** لأنه قلبت الياء والواو فيهما الفاً مع أنهما ساكنان ولا حاجة إلى ذكر يا جل هنا؛ لأنه ذكره قبيل ذلك مع أنه ليس مما نحن بصدده لأن الواو فيها فاء والواو والياء إذا وقعتا فائين لا تقلبان ألفاً وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو توسع وأيس وأصله يئس لأن علة القلب كما عرفت ضعيفة فنقف عن التأثير لأدنى عارض فلا تؤثر فيما لا يليق به الخفة وهوْ الفاء لأن التخفيف بالآخر أو بما هو قريب منه أولى لأن الكلمة إما تتثاقل

حاشية: قوله: **(وشذ قولهم)** من حيث إنه قلب الياء الساكنة من طيء ألفاً وذلك بعد حذف الثانية للنسبة ض.

قوله: **(وشذ قولهم طائي)** أصله طيبي فحذفت الياء الثانية المتحركة كما في سيدي، ثم قلبت الأولى الساكنة ألفاً شذوذاً ولما كان هذا القلب مختصًّا بحال النسبة ذكر شذوذه في المنسوب ولما كان في نفسه أيضاً شاذًّا ذكره هنا كياجل وإن لم يكونا من معتل العين. قوله: **(فقد ذكرنا ثمة)** وهو أنه لما كان هذا القلب الشاذ حصل في باب النسبة ذكره في بابها بهذه المناسبة، وفي باب الإعلال بكون القلب شاذًّا.

قوله: **(وقد جاء تبت إليك الخ)** قال ابن مالك في تصريفه: وربما قلبت بعد الفتحة وإن

نقره كار: ألفاً لسكونهما، وقد يُقال: الفعل أصل للمصدر في الإعلال، فهلّا أُعِلَّ حملا عليه، كما في الإقامة، ويُجاب بأنَّ إعلاله يستلزم لبسه بفعله، (وطائيٌّ) في طيّء بوزن سيّد، (وياجَل) في يوجل (شاذ) كل منهما، لقلب الواو والياء فيهما ألفاً مع سكونهما، وعليه جاء تُبْتُ إليك، فتقبّل تابتي، وصمت ربي، فتقبّل صامتي، أي توبتي، وصومي، ويمكن كما قال الجاربردي أن يُقال: القلب في ذلك على لغة مَن يقلب حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله ألفاً، وهي لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وقبائل من اليمن، كما قاله الواحدي في وسيطه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] ولا يحسن ذكر يأجل هنا، لأنه ليس مما نحن فيه، لأنّ الواو فيه فاء، والواو والياء إذا وقعتا فائين لا تقلبان ألفاً نحو توسع وأيس، وأصله يئس، لأنّ علة القلب ضعيفة كما مرّ، فلا تؤثر فيما يليق به الخفة، وبخلاف نحو جَيَل وتَوَم مخففي جيأل وتوأم لعروض

. . . .

ش وصومي، ويمكن أن يقال القلب في هذه الصور على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً فإنه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] أنه قال ابن عباس هي بلغة بلحارث بن كعب، ثم قال إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية وذلك أن بلحارث بن كعب وخثعماً وزبيداً وقبائل من اليمن يجعلون ألف اثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون أتاني

ن عند الانتهاء إلى الآخر . . . .

ش سكنتا في الأصل كقولهم في ذويبة ذوابة وفي صومة صامة وأنشد ابن برهان[1]: [الرجز]

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتِي   وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

انتهى. قوله: **(على لغة من يقلب حرف العلة)** أي واواً أو ياء ولم أظفر بحكاية هذه اللغة في الواو، بل في الياء كما سيأتي أيضاً في كلامه، والظاهر أنه الحق الواو بها؛ لأنها أثقل منها. قوله: **(﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣])** قال بعض: إن في أن هذان بمعنى نعم أي من حروف التصديق وهذان مبتدأ وساحران خبره وهو ضعيف فإن لام الابتداء ينبغي أن يدخل على المبتدأ، وحينئذٍ دخل على الخبر، وقال بعض: ساحران خبر مبتدأ محذوف واللام دخل في الحقيقة على المبتدأ والجملة خبر ان هذان لهما ساحران. قوله: **(هي لغة بلحرث بن كعب)** أراد بني الحارث وقد نسبها إليهم من النحويين الكسائي ونسبها أيضاً إلى خثعم وزبيد وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة وبعضهم لبني العنبر وبني الهجيم وعذرة ومراد وغيرهم وخثعم بخاء معجمة ومثلثة هو ابن أنمار من اليمن وزبيد بضم الزاي وفتح الموحدة بطن من مذحج رهط عمرو بن معدي كرب وهمدان بميم ساكنة ومهملة ومذحج كمجلس وذال معجمة.

قوله: **(إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية)** لعله أراد أنهم أجمعوا على أن ما خرج ابن عباس رضي الله عنهما عليه هذه الآية لغة بني الحارث لا أنهم أجمعوا على تخريجها عليها فقد نقل عن النحويين مذاهب أخرى منها أن، أن فيها بمعنى نعم وأنها المؤكدة واسمها ضمير الشأن فهذان عليهما مبتدأ مرفوع على الجارة على أن اللغة المذكورة قد أنكرها المبرد وهو من أكابر النحاة وإنكاره قادح فيما سيأتي آخر الكلام أيضاً، وإن رد بحكاية غيره إياها كأبي الخطاب والكسائي، وأبي زيد الأنصاري وغيرهم.

ن تحركهما، . . . .

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري النحوي، كان إماماً في النحو، عالماً باللغة، خبيراً بالأنساب، راوية لأيام العرب وأخبار المتقدمين، له أنس شديد بعلم الحديث، متقدم في معاني القرآن. وُلِدَ في عكبرٍ في العراق، وإليها يُنْسَب، ولم تذكر كتب التراجم سنة ميلاده، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ، وله مؤلّفات منها: أصول الفقه، وشرح اللمع. تنظر =

وَبِخِلَاف: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وَبَيَّنَ، وَتَقَوَّمَ، وَتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبَايَعَ، ....

الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً فعاملوا ياء التثنية أيضاً هذه المعاملة كما قال قائلهم: [الرجز]

أيُّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طاروا علاهن فطر علاها

وهذه ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في علاهن مفتوحة قلبوها ألفاً وحكى هذه اللغة جميع النحويين، جميع ذلك مذكور في الوسيط.

قوله: (**وبخلاف**) يريد أنه إذا كان ما قبلها ساكناً كقاول إلى آخره فإنهما لا تقلبان

(**وبخلاف قاول وبايع وقوم وبين تقوم وتبين وتقاول وتبايع**) فإن الواو والياء لا تقلبان في هذه الأمثلة ألفاً وإن تحركتا؛ لأن الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة. ....

قوله: (**وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها**) توقف اليزدي في هذا الإطلاق قال لاستلزامه الاطراد ولا واحد يقول في بيع باع وفي كيل كال انتهى.

قوله: (**أي قلوص**) صفة موصوف محذوف أي ترى قلوصاً أي قلوص وهو منصوب على الاشتغال قيل هو كقولك مررت برجل أي رجل أي كامل في الرجولية أي ترى قلوصاً أي قلوص كاملاً طر علاها وقوله طاروا علاهن جملة معترضة فيكون طاروا مستأنفة ض. قوله: (**علاهن**) أي عليهن وعليها فقلبت فيهما الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها.

قوله: (**كقاول**) لا نظر في مثله لفتحة القاف لوجود الفاصل وعن ذلك احترز ابن مالك وغيره باشتراط اتصال الفتحة وأرادوا الاتصال الأصلي احترازاً من بناء نحو علبط من الرمي أو الغزو فإنك تقول فيه رمى وغزو منقوصاً، ولا تقلب الياء والواو ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بها عارض بسبب حذف الألف إذ الأصل رمايي وغزاو؛ ولأن علبطاً أصله علابط ويخرج هذا أيضاً مما ذكره المصنف؛ لأن ما قبل الياء والواو فيه ساكن في التقدير.

(وبخلاف قاوَلَ وبايَعَ وقوَّمَ وبيَّن وتقوَّمَ وتبيَّنَ وتَقاوَلَ وتبايَعَ)، وما تصرف منها، فلا تقلب الواو ياء، والياء فيها ألفاً لعدم انفتاح ما قبلها، ولأنّ الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة، ....

= ترجمته في إشارة التعيين ص ١٩٩، والبداية والنهاية / ٩٢، والبغية ٢/ ١٢٠، والأعلام ٤/ ٣٢٦.
قال ابن برهان في شرحه للمع ص ٤٦٢: "وقال العرني:
تبت إليك.......... الخ يريد توبتي وصومتي".
وورد البيت غير منسوب في كل من المخصص ١٣/ ٩٠، واللسان وتاج العروس "توب). قال في اللسان: "إنَّما أراد توبتي وصومتي فأبدل الواو ألفاً لضربٍ من الخفة...".

وَنَحْو: الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذٌ.

أيضاً ألفاً. قوله: (**ونحو القود**) إشارة إلى سؤال وهو أن يقال ما ذكرتم يقتضي قلب العين ألفاً في نحو القود وهو القصاص، والصيد مصدر الأصيد وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً وأخيلت الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب، وأغيلت المرأة سقت ولدها الغيل يقال أخرت الغيلة بولد فلان إذا أنث أمه وهي ترضعه، والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن، وأغيمت السماء، وأجاب عنه بقوله شاذ ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد: هذا الباب كله يعني نحو قوله: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب يجوز أن يتكلم به على الأصل تقول العرب استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] أي ألم نغلب على أموركم.

(**ونحو القود**) وهو القصاص (**والصيد**) وهو مصدر الأصيد وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً (**وأخيلت**) الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب (**وأغيلت**) المرأة إذا سقت ولدها الغيل والغيلة بالكسر الاغتيال يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أتيت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن (**وأغيمت**) السماء من الغيم (**شاذ**) لأن شروط قلب الواو والياء حاصلة في الأصل كما في المثالين الأولين وفي المحمول عليه

قوله: (**وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً**) كذا في النسخ والظاهر أن لفظة لا سهو ففي الصحاح: والصيد بالتحريك مصدر الأصيد وهو الذي يرفع رأسه كبراً، ومنه قيل للملك أصيد، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه انتهى، والخيال بفتح المعجمة وإليه يرجع الضمير في منه. قوله: (**والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن**) قال في القاموس: الغيل اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل والاسم الغيلة بالكسر. قوله: (**ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد**) قال أبو حيان ما قاله أبو زيد خلاف قول سائر النحويين فإنهم منعوا من القياس مطلقاً، قال: وما ذكره ابن مالك من القياس إذا أهمل الثلاثي كاستنوق واستحوذ واستيتس قول بالتفصيل ثالث خارق لمقالة المتقدمين قال: ولا يعني بقوله إذا أهمل الثلاثي الاسم الثلاثي الذي اشتق استفعل منه إنما يعني الفعل الثلاثي ألا ترى وجود ناقة وتيس وهما ثلاثيان.

(ونحو القَوَد) للقصاص (والصَّيَدِ) مصدر صَيِد الرجل، تكبّر، (وأخيَلْتُ) أنا للناقة، أي وضعت قرب ولدها خيالا، ليفزع منه الذئب، فلا يقربه، (وأَغْيَلَتْ) المرأة، أي سقتْ ولدها الغيل، يُقال أضرت الغيلة بولد فلان، إذا أتيتَ أُمَّه وهي ترضعه، والغَيل بالفتح اسم ذلك اللبن، (وأَغْيمَتْ) السماء، أي صارت ذا غيم (شاذ)، لأنّ الواو والياء فيه تحركتا، وانفتح ما قبلها، أو هو في حكم المنفتح، ومع ذلك لم تقلبا ألفاً، خالفوا القياس فيه، تنبيهاً على الأصل، لكنه موافق للاستعمال، وإنْ لم يكن مطردا لكن قال الجوهري: قال أبو زيد هذا الباب كله يعني نحو استحوذ، يجوز أنْ يتكلم به على

وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى للإعلالين، وَبَاب طَوِيَ وحَيِيَ؛ . . . .

قوله: (وصح) جواب سؤال آخر وهو أن يقال تحركت العين في هذه الأمثلة مع انفتاح ما قبلها ولم تقلب ألفاً وتقرير الجواب أن أصل قوى قوو انقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين ألفاً لاجتمع إعلالان، وأصل هوى هوى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فلو انقلبت الواو أيضاً ألفاً لاجتمع إعلالان وصح باب طوى وحي أيضاً مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبوا العين الفاً؛ . . . .

كما في الأمثلة الباقية مع أنهما لا تقلبان (**وصح باب قوي**) مما اجتمع فيه واوان من اللفيف المقرون وقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها إذ أصله قوو من القوة فقلبت الواو الأخير ياء لانكسار ما قبلها (**و**) باب (**هوى**) مما اجتمع فيه واو وياء اللفيف المقرون وقلبت الياء ألفاً (**للإعلالين**) أي لو قلبت الواو ألفاً بعد قلب الواو الأخيرة ياء في نحو قوي وبعد قلب الياء ألفاً في هوى لأدى إلى الإعلالين والجمع بينهما مرفوض ولم يعكس لأن الإعلال بالآخر أولى (**و**) صح باب (**طوي وحيي**) مما كان العين من اللفيف المقرون مكسوراً مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت الواو والياء فيهما ألـفـاً . . . .

قوله: (**وتقرير الجواب**) حاصله أن العين صحت لوجود مانع من إعلالها وهو أن كلمتها استحق فيها إعلال اللام أيضاً وهي مقدمة لكونها طرفاً فلو أعلت العين أيضاً لاجتمع إعلالان أو أن الكلمة فرع ما استحق فيها ذلك وقد خرج عن الحكم المذكور شذوذ ألفاظ ستأتي الإشارة إليها في اللام نحو غاية فإن أصلها غيية فاعتلت العين ونحو تاية وطاية وغيرهما. قوله: (**وصح باب طوى**) أي بالكسر كرضى يقال رجال طيان لم يأكل شيئاً أما طوى الصحيفة يطويها فبالفتخ من باب هوى المتقدم.

الأصل، فيقال استصاب، واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] أي نغلب على أموركم، (وصحَّ باب قَوِيَ وهَوَى) مما اجتمع فيه واوان في الأصل، أو واو وياء بوزنه المذكور مع تحرك الأول فيهما، وانفتاح ما قبله لتأدية إعلالهما (لإعلالين)، لأنّ أصلهما قوِوَ وهَوَيَ، قلبت الواو المتطرفة في الأول ياء لانكسار ما قبلها، والياء في الثاني ألفاً، فلو أُعِلَّ الأول فيهما أيضا اجتمع إعلالان، وهو ممتنع إلّا لضرورة، ولم يعكس، لأنّ الإعلال بالأواخر أولى، (و) صح (باب طَوِيَ) أي جاع وحَيِيَ مما اجتمع فيه واو وياء، أو ياءان بوزنه المذكور، مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت العين ألفاً، . . . . . .

لِأَنَّهُ فَرعُهُ، أَو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ، . . . .

ج‍ لأنه فرع هوى؛ لأن الأصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته فلما صحت في الأصل صحت في الفرع، وأيضاً لو قلبوا لعين في تلك الأمثلة ألفاً لوجب القلب في مضارعها أيضاً كما في خاف يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي اللام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض، وإليه أشار المصنف بقوله لما يلزم من بقاي ويطاي ويحاي ولم يذكر مضارع هوى؛ لأن مضارعه يهوى بالكسر فلا تجري العلة المذكورة فيه.

زه **(لأنه فرعه)** أي لأن باب طوى فرع باب هوى لأن الأصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه فلما صحت في الأصل صحت في الفرع **(أو لما يلزم من يقاي ويطاي ويخي)** بالضمة الملفوظة للياء التي هي لام الفعل في المضارع وهو مرفوض، وبيانه أنه لو قلب عين حيي ألفاً وقيل حاي لزم أن يقال في مضارعه يحاي لأنه إذا وجب القلب في الماضي وجب أيضاً في المضارع إذا كان العين مفتوحا لأنه فرعه ولا يجيء في آخر الفعل المضارع ياء مضمومة لفظا وإن كان ما قبله ساكناً لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل. . . . .

ك‍ قوله: **(وأيضاً لو قلبوا العين في تلك الأمثلة)** يريد التي على فعل بالكسر وهي قوي وطوي وحيي ونحوها ولقائل أن يمنع على تقدير قلب العين فيها لزوم قلبها في مضارعها أيضاً حملاً عليها المؤدي إلى ما ذكر لوجود المانع منه فيه، وهو تحرك لامه وانفتاح ما قبلها المقتضي لإعلال اللام مقدماً على إعلال العين عند وجود سببه الصريح فضلاً عن القدر فلا يلزم لو قيل حاي مثل أن يقال يحاي بل يجب أن يقال يحيي وإن اختلف الأصل والفرع لوجود مقتضية بخلاف خاف يخاف كما لا يخفى. قوله: **(كما في خاف يخاف)** من نقل الحركة والقلب. قوله: **(لما يلزم من بقاي)** لأن أصلها يكون يقوي ويطوي، ويحوي، فينقل حركة حرف العلة، ثم تقلب ألفاً ص.

قوله: **(لأن ذلك)** أي القلب.

قوله: **(لأن مضارعه يهوي)** فلا نقل للفتحة ولا قلب فيه.

فق (لأنه) أي باب طَوِيَ وحَيِيَ أي فَعِل بالكسر (فرعه)، أي فرع هَوَي، لأنّ الأصل فعَل بالفتح لخفته وكثرته، وكثرة معانيه، فامتنع الاعلال في الفرع، لامتناعه في الأصل، (أو لما يلزم) من إعلال ما ذكر (من) أنْ يُقال في مضارعه (يُقايُ ويُطايُ ويُحَايُ)، لأنّ إعلال الماضي يستلزم إعلال المضارع، كما في خاف يخاف، فيلزم تحرك الياء التي هي لام بالضم، وذلك مرفوض، ولم يذكر مضارع هوي، لأنه يَهوي بالكسر، فلا تجري فيه العلة الثانية، ولما ذكر أنّ فعِل لا يُعَل بالقلب، ذكر أنّ بعضه يُعَل بالإدغام، فقال: . . . .

وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَاب حَيِيَ للمثلين، وَقد يُكْسَرُ الْفَاء، . . . .

قوله: (**وكثر الإدغام**) لما ذكر أنه لا تعل العين في هذه الأمثلة، وقد جاء في بعضها الإدغام أشار إليه. وقال كثر الإدغام في حي لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم؛ لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم.

قوله: (**وقد تكسر الفاء**) يعني إذا أدغم فمنهم من يبقى فتحة الفاء للخفة، ومنهم من يكسرها للمناسبة كقولهم في جمع ألوى لِيٌّ، ولي بكسر اللام وضمها وقيل فيه نظر لأن لقائل أن يقول الضمة التي قبل الياء المدغمة في لي ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى

(**وكثر الإدغام في باب حيبى**) مما فيه المثلان ياآن ولا علة لقلب ثانيهما ويكون حركة الثاني لازمة، قال سيبويه: الإدغام أكثر والأخرى غريبة كثيرة (**للمثلين**) وأما إذا كانت الحركة عارضة فلم يجز الإدغام نحو محيية فإن حركة الياء الثانية عارضة لأجل تاء التأنيث ومطلق الحركة لازمة في الحرف الثاني من المثلين في الصحيح لا يزول عنه إلا بسبب دخول ما يوجب سكونه عليه كالضمائر والجوازم نحو يرددن ولم يردد، فلا يشترط فيه لزوم حركة الثاني بخلاف المعتل اللام فإنه يسكن الثاني من المثلين فيه بلا دخول شيء عليه يوجب سكونه نحو محيي فيشترط لزوم حركة الثاني منهما ليكون للثاني نوع ثبات ولا يكون كالساكن (**وقد تكسر الفاء**) بنقل حركة العين إليه عند إدغام العين في

قوله: (**وبعضهم لا يدغم**) الوجهان فصيحان قرئ بهما في المتواتر، قال المرادي: والأكثر في كلامهم الفك صرح به النحويون. قوله: (**لأن قياس ما أدغم الخ**) قد يعترض بأن الإعلال مقدم على الإدغام كما سيأتي قريباً وبه ينتفي اجتماع المثلين في المضارع فلا يمكن الإدغام فيه ليلزم تحريك الياء بالضم. قال في شرح المفصل: ولم يمتنعوا عن الإدغام أي في حيي؛ لأنه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام ألفاً فيفوت المثلان انتهى.

وعلل إبن مالك وغيره: بأن اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه مختصًّا بالماضي دون المضارع، والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً.

قوله: (**ومنهم من يكسرها**) فيقال حي أو لأن الكسر نقل عن العين إلى الفاء، ثم أدغم كقولهم في جمع ألوى لُيٌّ والألوى: الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك صحاح.

قوله: (**وقيل فيه نظر**) هذا النظر وما بعده مذكوران في شرح الشريف تبعاً لبغية الطالب، وليس فيه ما يمنع تعليل الكثير بالمناسبة بل غايته أن المشبه به أولى بالكسر لمزيد دفع الثقل،

(وكثر الإدغام في باب حَيِيَ) مما هو ماض مجرد فيه ياءان، وحركة الثانية لازمة (لِلْمِثْلَيْن)، أي لاجتماعهما، فيقال حَيَّ بخلاف محيية لعروض الحركة لأجل تاء التأنيث، وبعضهم لا يدغم، لأنّ قياس ما أدغم في الماضي، أنْ يدغم في المضارع، فيلزم تحرك الياء بالضم، (وقد تكسر الفاء) منه عند إدغامه، فيقال حِيَّ بالكسر لمناسبة

بِخِلَاف بَاب قَوِيَ؛ لِأَن الإعلال قبل الْإِدْغَام، . . . .

الكسرة للياء التي بعدها، وليست الفتحة في حيي ثقيلة قبل الياء المدغمة فلا يناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة، فالأولى أن نقول من أدغم ينقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر الحاء، ومن حذف الحركة من غير نقل أبقى الفتحة.

قوله: (**بخلاف باب قوي**) راجع إلى الإدغام أي كثر الإدغام في باب حي بخلاف باب قوي فإنه لم يجئ فيه الإدغام، والمراد بباب حي كل فعل هو مضاعف الياء، وبباب قوي كل فعل هو مضاعف الواو، وإنما لم يجئ الإدغام في باب قوي مع أن أصله قوو؛ لأن الإعلال مقدم على الإدغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنما قلنا الإعلال مقدم؛ لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس موجباً للإدغام بل مجوزاً . . . .

اللام (**بخلاف باب قوي**) مما فيه المثلان واو أن في أصل الوضع (**لأن الإعلال قبل الإدغام**) لأن الإعلال في الآخر وإدغام العين في اللام إعلال في الوسط وإعلال الآخر أولى وأسبق لأن الآخر محل التغيير، ولما قلبت الواو ياء ما بقي مثلان حتى يدغم

وقد صرح بذلك كله في شرح المفصل فقال بعد ذكر ما تقدم في الشرح ما نصه: والكسر في لي أظهر لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وليس كذلك حي؛ لأنها فتحة، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة. قوله: (**فلا يناسب أن يهرب عنها**) ممنوع بل هو مناسب للمناسبة؛ لأن الفتحة وإن خففت لا تناسب الياء. قوله: (**فالأولى أن يقال**) استبعده شارح، وقال إنما عرفت النقل في صورة الحذف نحو ظلت بالكسر ولا يجوز أحد في ظل ظل بالكسر انتهى. وقد يقال لا مانع من إلحاق الإدغام به في ذلك بجامع التخفيف مع ظهور الكسر في الفعلين ولا يلزم اطراده في نحو ظل؛ لأن الكسر فيه تقديري لا يظهر في القياس مع جواز الإدغام حتى ينقل إلى الفاء تعويضاً من ظهوره على العين على أنه قد سمع رد الرجل وقد قميصه مبنيين لما لم يسم فاعله بكسر فائهما للنقل من العين كذا ظهر لي، ثم رأيت البدر بن مالك استند فيما قاله من نقل الكسرة لقولهم رد الرجل، وفرق بين باب حي وباب ظل بما ابتديته والله اعلم. قوله: (**لأن الإعلال مقدم على الإدغام**) كذا قال غيره وخالف ابن هشام فقال المعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً. قوله: (**وإنما قلنا الإعلال مقدم**) يريد أنه قدم على الإدغام لقوته لأن سببه موجب له مطلقاً عند اجتماع شروطه وانتفاء موانعه وسبب الإدغام ليس كذلك، بل

الياء، أو لنقل كسرة العين إلى الفاء (بخلاف باب قَوِيَ) السابق فلا يكثر، بل لا يجري فيه الإدغام، وإنْ اجتمع فيه مثلان في الأصل، (لأنّ الإعلال قبل الإدغام)، أي مقدم عليه، لأنّ سبب الإعلال موجب له، وسبب الإدغام هنا تجوّز له، ومن ثَم وجب الإعلال في رضي وجاز الإدغام في حَيي، وقول ابن هشام: والمعروف العكس، يعني

وَلذَلِك قَالُوا: يَحْيَى ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلم يدغموا وَجَاء: احْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ، ....

ك ويدل عليه امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حي.

قوله: **(ولذلك)** أي ولأجل أن الإعلال مقدم على الإدغام لم يدغموا في يحيى الخ؛ لأنه لما انقلب الياء في يحيى والواو في يقوى واحواوى وارعوى، والواو في يحواوي ويرعوي ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وجاء في مصدر احواوى ترك الإدغام

ج أحدهما في الآخر **(ولذلك)** أي ولأجل أن الإعلال قبلَ الإدغام **(قالوا)** في مضارع حيي **(يحيى)** لأنه لمقدم الإعلال على الإدغام قلبت ياؤه ألفاً فبقي مثلان **(ويقوى)** في مضارع قوي **(واحواوي)** وأصله احواوو من باب افعال وهي من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد و**(يحواوي)** في مضارع احواوي **(وارعوى يرعوي)** وأصله ارعو ومن رعا يرعو أي كف عن الأمور وقد ارعوى عن القبيح **(فلم يدغموا)** عين هذه الأمثلة وهو واو في لامها وهو واو أيضاً لأن الإعلال مقدم على الإدغام **(وجاء احويواء)** في مصدر احواوى بترك الإدغام ليناسب فعله وهو الأصل لأن الأسماء متفرعة على الأفعال في الإعلال **(و)** جاء **(احوياء)** فيه بالإدغام لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون.....

ك قد يكون مجوزاً وفي بعض الشروح لا يجوز الإدغام في باب قوي لوجود المقتضى الإعلالي إذ هو أسبق عملاً ثم قال إن أراد الشارحون بقولهم سبب الإدغام ليس بموجب السبب المطلق فخطأ، أو سبب اللفيف فخلاف الظاهر انتهى. وأنت خبير بأن ما ادعاه من سبق العمل فرع تقديم الإعلال فهو مراد المصنف كما فهم الشارحون. قوله: **(ويدل عليه امتناع التصحيح)** أي لا يجوز أن يقال رضوا من غير إعلال ويجوز حي من غير إدغام.

قوله: **(وجاء في مصدر احواوي ترك الإدغام)** هذا قول المبرد والإدغام قول سيبويه نقل ذلك عنهما ابن مالك في إيجاز التعريف.

قّ تقديم الإدغام على الإعلال، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً مردود مما يأتي من نحو يحيى، وإنما قدم الإدغام في أئمة على الإعلال لِما في عكسه من لبس آممة بفاعلة بمعنى قاصدة، وأصل قوي قوِوَ، قلبت الواو المتطرفة ياء كما مرّ، فلم يبق مثلان، فتعذر الإدغام، (ولذلك)، أي ولكون الإعلال قبل الإدغام (قالوا يَحْيَى ويَقْوَى واحْواوَى) الفرس (يَحْواوِي) من الحوّة، وهي حمرة تضرب إلى سواد (وارعوى يرعوي)، أي انكفّ عن القبيح من رعى يرعى، (فلم يُدغموا) لانقلاب الياء في يحيى، والواو في يقوى واحواوى وارعوى ألفاً، والواو في يحواوي، ويرعوي ياء فلم يبق مثلان، والأصل في الأخيرين احواوو يحواوو، وارعوُو، ويرعوِو، (وجاء) في مصدر احواوي (احْوِيْوَاء) بالإظهار ليناسب فعله في صورته (واحْوِيَّاء) بالإدغام لاجتماع الياء

وَمن قَالَ: اشْهِبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ كاقْتِتَالٍ، وَمن أدغم اقْتِتَالاً قَالَ: حِــوَّاءٌ، . . . .

ليناسب فعله في الصورة، والإدغام لاجتماع الياء والواو وسبق أحديهما بالسكون على الأخرى، ومن قال في اشهيباب اشهباب بحذف الياء قال: احوواء يحذف الياء أيضاً؛ لأنه أثقل من اشهيباب؛ لأن الياء فيه محفوفة بالواوين بخلاف الياء في اشهيباب ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين كما في اقتتال.

قوله: **(ومن أدغم اقتتالاً)** يعني من لم يراع سكون ما قبل المثلين في مثل هذا البناء، وقال قتال فقياسه أن يقول حواء؛ لأنه يسكن أول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول قتال وحواء.

(ومن قال اشهباب) في مصدر إشهاب بحذف الياء من اشهيباب وهي مبدلة من الألف بعد الهاء في فعله **(قال)** في احويواء **(احوواء)** بحذف الياء منه من غير إدغام مع أنه أثقل من أحويواء لأن اكتناف الياء بواوين فيه خفف أمره **(كاقتتال)** مما كان باب الافتعال وبعد تائه تاء فإنه يجوز الإظهار فيه، قال سيبويه: إنما لم يلزم الإدغام فيه لأن التاء الأولى في نحو اقتتل لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع افتعل وليس فيه مثلان وفيه تاآن كأنهما في كلمتين مع أن ما قبل المثلين ساكن فيها، وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك **(ومن أدغم اقتتالاً)** نظر إلى صورة اجتماع المثلين ولم يرع سكون ما قبلهما في مثل هذا البناء فقال قتالاً في اقتتالاً **(قال حواء)** في احــــــوواء. . . . .

قوله: **(كما في اقتتال)** مصدر باب الافتعال.

قوله: **(فقياسه أن يقول حواء)** كذا قال ابن مالك أيضاً وهو قول أبي الحسن الأخفش وغيره يقول حياء فتقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب الثانية ياء، وتدغم الياء في الياء نقل ذلك أبو حيان ومقتضاه، أن الأكثرين على الثاني لكنه قال بعد نقلاً عن بعض أصحابه أن ما قاله أبو الحسن هو الصحيح؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المد فصارت بمنزلة الحرف الصحيح.

والواو، وسبق احداهما بالسكون، (ومَن قال) في اشهيباب (اشْهِباب) بحذف الياء (قال احْوِوَاء) بحذفها أيضاً بطريق الأولى، لأنه أثقل من اشهيباب، لأنّ الياء فيه محفوفة بالواوين (بخلافها) في اشهيباب، ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين (كاقْتِتال، ومَن أدغم اقتِتالا) ولم يراع السكون. وقال قِتَّالا بإسكان أول المثلين، وتحريك ما قبله بحركته، (قال حِوَّاء) وعطف على كثر قوله، . . . .

وَجَاز الْإِدْغَام فِي أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بِخِلَاف: أَحْيَى واسْتَحْيَى، وَأما امتناعهم فِي يُحْيِي ويَسْتَحْيِي...........................

جار بردي: قوله: (**وجاز**) عطف على قوله وكثر أي وجاز الإدغام في احييي واستحييي وهما ماضيان مبنيان للمفعول لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة حي لسكون ما قبل الاثنين هنا ولا يلزم جعله كحي كما جعل احَجّ بمنزلة حج؛ لأن الإدغام في ذلك واجب بخلاف هذا. قوله: (**بخلاف احيي**) أي لم يجز الإدغام في احيي واستحيي ماضيين مبنيين للفاعل؛ لأن الياء لما انقلبت ألفاً فيهما لم يبق مقتضى الإدغام وامتنع في يحيي وايستحيي وأن كان قد اجتمع فيه المثلان..............................

نقره كار: (**وجاز الإدغام في نحو أحيي**) مجهول أحيي (**واستحييي**) مجهول استحيي لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة، حي في حيي (**بخلاف أحيي واستحيي**) وهما فعلان مبنيان للفاعل فإنه لم يجز الإدغام فيهما لأن الياء لما انقلبت ألفاً فيهما لم يبق مقتضى الإدغام (**وأما امتناعهم**) من الإدغام (**في يحيى**) مضارع أحيي (**ويستحيي**) مضارع استحيي وإن اجتمع فيه المثلان....................................

كمال: قوله: (**وجاز الإدغام في أحيي واستحي**) فيقال أحي واستحي. قوله: (**لسكون ما قبل الاثنين**) وجه مناسبة هذه العلة أن سكون ما قبل المثلين يجعل الإدغام مستصعباً لأنه لا يتأتى إلا بمزيد عمل وهو نقل حركة المثل الأول إلى الساكن لئلا يلزم التقاء الساكنين وهذا المعنى مفقود في نحو حيي فلذلك كثر إدغامه لسهولته، وقلة إدغام أحيي لصعوبته بمزيد العمل. قوله: (**ولا يلزم جعله**) حاصله أن الإدغام لما وجب في حج وأحج للزوم اجتماع المثلين في جميع تصاريفهما لم يمكن الانفكاك عنه شق أو لم يشق ولما لم يلزم في حي وأحي لعدم لزوم اجتماع المثلين في جميع التصاريف أمكن أن يفرق بينهما فيستعمل كثيراً فيما قل فيه العمل كحيي وقليلاً فيما كثر فيه كأحيي واستحيي. قوله: (**وامتنع في يحيى**) جاء في قول الشاعر[1]: [الكامل]

أنقرة: (وجاز الإدغام في أُحْيِي واسْتُحْيِيَ) ماضيين بالبناء للمفعول، لاجتماع المثلين، لكنه لم يكثر كثرة حي، لسكون ما قبلهما هنا، ولا يلزم جعله مثله كما جعل أجح مثل حج، لأنّ الإدغام في ذلك واجب، بخلافه هنا، (بخلاف أَحْيَى واسْتَحْيَى)، بالبناء للفاعل لا يجوز فيها الإدغام، لأنّ الإعلال يجري فيهما قبل الإدغام، (وأما امتناعهم) من الإدغام (في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي) مضارعين مع اجتماع المثلين، فإن كانا بالبناء للفاعل......

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.
اللغة: "سبيكة" قطعة مستطيلة من فضة "سدة البيت" - بضم السين - بابه.
المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.
الإعراب: "وكأنها" كأن للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها "بين" ظرف "النساء" =

فلئلا يَنْضَم مَا رُفِضَ ضمه، وَلم يَبْنُوا من بَاب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، . . .

لئلا يقع الضم على الياء.

قوله: **(ولم يبنوا)** لما تكلم في قوى وأشباهه بحسب الإعلال والإدغام وهو مما عينه ولامه واو إن أشار إلى أن مضاعف الواو مختص بفعل بكسر العين؛ لأنهم لو بنوا منه مثل ضرب . . . .

(فلئلا ينضم ما رفض ضمه) وهو ضم اللام في الفعل المضارع إذا كان ياء في حالة الرفع وهو مرفوض **(ولم يبنوا من باب قوي)** أي مضاعف الواو **(مثل ضرب)** بفتح العين . . .

وكَأَنَّهـا بَيْـنَ النِّسَـاءِ سَبِيكَـةٌ تَمْشِي بِسُدَّة بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

أراد فتعي فأدغم وهو شاذ لا يقاس عليه.

قوله: **(لئلا يقع الضم على الياء)** لأنه حينئذ يكون يحيي ويستحي.

قوله: **(لئلا يقع الضم على الياء)** قال أبو جعفر النحاس: لا يعلم بين البصريين اختلافاً أنه لا يجوز الإدغام؛ لأنك لو أدغمت فجمعت بين ساكنين الياء الثانية ساكنة وتسكن الأولى للإدغام، وأجاز الفراء الإدغام واحتج بأن الياء قد تحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٢] والذي قاله لا وجه له عند البصريين؛ لأن تحريكها عندهم في النصب عارض انتهى. وفيما علل به الشارح قصور لا يخفى هذا.

وجماع القول فيما عينه ولامه ياآن على ما في الممتع، وشرح التسهيل وغيرهما أن الثانية إن سكنت نحو حييت امتنع الإدغام وهو ظاهر، وكذا إن تحركت وما قبلها مفتوح نحو أحيي لزوال اجتماع المثلين أو غير مفتوح وحركتها إعراب نحو لن يحيي ورأيت محييا لعروض الحركة فإن كانت بناء وهي متطرفة نحو حي وأحيي مبنيًّا للمفعول جاز الفك والإدغام وتوجيههما في الشرح، وكذا إن اتصل واو الضمير نحو حيوا، فمن أدغم شدد الياء ومن أظهر

(فلئلا ينضم ما رفض) إلى ترك (ضمه)، وهو الياء، أو بالبناء للمفعول، فلأن الإعلال قبل الإدغام، (ولم يبينوا من باب قَوِيَ) مما عينه ولامه واو (مثل ضَرَبَ. . . . .

= مضاف إليه "سبيكة" خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة "تمشي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه "بسدة" جار ومجرور متعلق بتمشي "بيتها" مضاف إليه وبيت مضاف وها مضاف إليه "فتعي" الفاء عاطفة وتعي فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: "فتعي" حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة لأجل الروي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣/ ٣، والهمع ١٥٣/ ١.

قال أبو إسحاق: هذا غير جائز عند حذاق النحويين، وذكر أن البيت الذى استشهد به الفراء ليس بمعروف، والقياس ما قال أبو إسحاق، وكلام العرب عليه، وأجمع القراء على الإظهار في قوله "يُحْيِي ويُمِيت".

وَلَا شَرُفَ، كَرَاهَة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ، ....

وشرف لقالوا قووت، وقووت وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وأما

(و) لا مثل (شرف) بضم العين (كراهة قووت) لو بنوه من باب ضرب (و) كراهة (قووت) لو بنوه من باب شرف وهم أكره لاجتماع الواوين منهم لاجتماع اليائين وإذا بنوا من باب علم لم يلزم ذلك لاجتماع لأنه يجب قلب الواو الثانية ياء لكسرة ما قبلها،

خففها، والأصل حينئذٍ حييوا فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين وإن اتصل زيادتها تثنية أو جمع نحو محييان وموحييات تعين الإظهار؛ لأن الزيادة إنما دخلت على مفرد لو لم يلحقه شيء لم يجز فيه الإدغام فحملت التثنية والجمع عليه أو تاء تأنيث فإن لحقت الجمع نحو أحيية جمع حيا الناقة جاز الإدغام؛ لأن الحركة بناء ولم تدخل التاء على بناء قد امتنع فيه الإدغام قيل لحاقها والإظهار لأن هذه الياء هي التي تسكن في نحو يحيي وإن لحقت المفرد فإن لم تكن عوضاً نحو محيية لم يجز إلا الإظهار لما تقدم في محييات وإن كانت عوضاً من تحية والأصل تحييا فحذفت تاء تفعيل وعوضت التاء منها على حد تكرمة لم يجز إلا الإدغام؛ لأن هذه التاء صارت لأجل العوضية كالجزء فصارت الحركة لازمة لذلك فلزم الإدغام وجوز المازني الإظهار واستدل بجوازه في أخيية مع أن التاء لازمة لا فعلة وما ذهب إليه ضعيف؛ لأن التاء في تحية عوض فصارت لذلك كأنها من نفس الكلمة؛ ولأن أحيية جمع، والجمع فرع عن الواحد، وأما تحية فمصدر، والمصادر أصل فينبغي أن يلحظ في نفسها انتهى.

والحاصل أن الإدغام ممتنع في نحو حييت وأحي، ولن يحيي ومحييان ومحييات، ومحيية ولازم في نحو تحية وجائز في نحو حيي وحيوا وأحيية وعلل ابن مالك جواز الفك في نحو حيي وأحيية بأن اجتماع المثلين فيهما غير لازم، قال لأن ثانيهما في مضارع حيي ألف وفي واحد أحيية همزة فاغتفر اجتماعهما إذ لم يكن إلا في بعض الأحوال فجاز فيه الوجهان.

قوله: **(وهم لاجتماع الواوين الخ)** جواب سؤال وهو أن يقال لم قلت إن اجتماع الواوين محذور وقد جمعوا بين الياءين وهما نظيرتا الواوين في كونهما حرفي علة والجواب أن الواوين أثقل فهم لاجتماعهما أكره.

قوله: **(أكره منهم لاجتماع الياءين)** أي ولاجتماع الواو والياء والصوة بضم المهملة والبو بفتح الموحدة، والتبن بكسر المثناة وتفتح.

قوله: **(لاجتماع الياءين)** أو الياء والواو كما في قويت مثلاً.

و) لا (شرف) بفتح العين أوضمها كراهة اجتماع الواوين في (قَوَوْتُ وقَوُوْتُ) لأنهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع اليائين، أو الواو والياء، فخصوا المضاعف

وَنَحْو: الْقُوَّة والصُّوَّةِ والبّوِّ، والجَوِّ مُحْتَمل للإدغام.
وَصَحَّ بَاب مَا أفْعَلَهُ.........................

نحو القوة والصوة وهو العلم في الطريق والبَوّ وهو جلد ولد البعير المملو بالتين والجو وهو الهواء، وفي بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة وهو جمع أحوى وهو الأسود فمحتمل للإدغام. قال بعض شارحي "المفصل": قوله محتمل بفتح الميم الثانية كذا الرواية عن المصنف، يعني الزمخشري، ثم فسره بأن معناه أنه موضع احتمال الإدغام؛ لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني وهذا الشرط محقق ها هنا وأظن أن الأولى أن يقال قوله محتمل بمعنى مغتفر ومسوغ واللام للتعليل أي ونحو القوة الخ. مغتفر ومسوغ لوقوع الإدغام فيه.

قوله: **(وصح باب ما أفعله)** عطف على قوله وصح باب قوى، وإنما لم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيداً، وأقول به وما أبيعه وأبيع به؛ لأنه لو أعل لكان للحمل على قال وباع مثلاً لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف في

فإن قلت: فما تقول في نحو القوة فإنه اجتمع فيه واوان، فأجاب عنه بقوله: **(ونحو القوة والصوة)** وهو العلم في الطريق **(والبو)** وهو جلد ولد البعير المملو بالتبن **(والجو)**، وهو الهواء، وفي بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة جمع الأحوى، وهو الأسود **(محتمل الإدغام)** يروى بفتح الميم أي موضع احتمال الإدغام لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني وهو حاصل له ويحتمل كسره أي نحو القوة إلى آخره مسوغ ومغتفر وإن اجتمع فيه واوان لأجل وقوع الإدغام فيه بخلاف قووت لعدم الإدغام فيه **(وصح باب ما أفعله)** معطوف على قوله صح باب قوي وإنما لم يعلوا افعل التعجب نحو

قوله: **(لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال)** قال المصنف: يعني أنه لا يكون منه مضارع ولا أمر ولا نهي قال وإنما لم يتصرف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء أشبه الحروف فامتنع من التصرف لذلك كعسى.

الواوي بفعِل بكسر العين، لئلا يلزم ما ذكر، (ونحو القُوَّة والصُّوَّة) للعَلَم في الطريق، (والبَوِّ) لجلد ولد الناقة، أو نحوها المملوء، أو نحوه، (والجَوِّ) للهول، ولِما اتّسع من الأودية، وهي اليمامة، يمامة زرقاء محتمل بفتح الميم الثانية، أي مغتفر فيه اجتماع الواوين، مع أنه مُستكره (للإدغام)، أي لأجل إدغام أحدهما في الآخر، فكأنهما واو واحدة، لسكون الأول، وعطف على صحّ باب قوِيَ قوله:
(وصح باب ما أفْعَلَهُ) من فِعلي التعجب، نحو ما أقوله زيدا وأقْوِل به، وما أبيعه

لعدم تَصَرُّفِهِ، وأفعلُ مَحْمُول عَلَيْهِ، . . . .

ج الإعلال؛ أو لأنهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين، وكان هذا أولى بالتصحيح لشبهه بالحرف في عدم التصرف.

قوله: (**وافعل**) أي وافعل التفضيل نحو زيد أقول وأبيع عن عمرو محمول عليه؛ لأنهما يجريان مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز فإنه يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد، ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، فمن ثَمَّ حمل **أفعل** التفضيل في التصحيح على ما أفعله، أو نقول لم يعلوا أفعل التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم لما اتفقا في الصورة فإن لفظ الفعل الماضي من الإقالة، ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لولا الإعلال

ك ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به (**لعدم تصرفه**) فلما لم يتصرف تصرف الأفعال المتصرفة لم يحمل عليها (**وأفعَل**) للتفضيل نحو زيد أقول من عمرو وأبيع من بكر (**محمول عليه**) أي على أفعل التعجب لإجرائهما مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز فإنه يجب بناؤهما من الثلاثي المجرد ويمتنع أن يكون من اللون والعيب ويجوز من كل

ل قوله: (**يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد**) يريد أنه يمتنع من التصرف بناؤهما من غيرهما نحو دحرج وأخرج وإنما امتنع لعدم إمكانه بدون حذف وهو ظاهر وللإلباس مع حذف حرف أو حرفين فإنك إذا قلت من دحرج أدحرج لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت من أخرج أخرج بحذف الهمزة لالتبس بأخرج من الخروج.

قوله: (**ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب**) يريد العيوب الظاهرة فإن الباطنة يجوز بناؤهما منه نحو فلان إبله من فلان، وأحمق منه وما أحمقه وما أنوكه وغيرهما.

قوله: (**ويجوز كل من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب**) يشترط أيضاً أن يكون جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل للكثرة مبني للفاعل فلا يقال أيدي وأرجل من اليد والرجل ولا أكون ولا أصير من كان وصار ولا أنيس من نيس من نحو ما أنيس بكلمة ولا أنعم ولا أيأس من نعم وييس ولا أغرب ولا أطلع من غربت الشمس وطلعت ولا أضرب بمعنى أكثر مضروبية من سائر المضروبين وتمام تفصيل ذلك وتقريره في النحو.

م وأبيع به (لعدم تصرفه) حيث لم يجز تثنيته، وجمعه، وتأنيثه، فلا يحمل على قال وباع في الإعلال، إذ لو أعلَّ لكان للحمل عليهما، لعدم علة الإعلال فيه ولمَّا لم يتصرف تصرف الأفعال، لم يحمل على المنصرف في الإعلال (وأفْعَلُ) التفضيل نحو زيد أقْول وأبْيَع من عمرو (محمول عليه) أي على باب ما أفعله في التصحيح، لأنهما يجريان مجرى واحداً فيما يجب، ويمتنع ويجوز فإنه يجب أنْ يكون بناؤهما من ثلاثي مجرد،

أَو لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنى تَفَاعَلُوا، ....

ني فصححوا الاسم وأعلوا الفعل وكان ذلك أولى من العكس؛ لأن الإعلال في أيهما كان إنما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي الثلاثي نحو قال، والفعل بالفعل أشبه فحمله عليه أولى، وهذا التعليل هو الذي ذكره سيبويه لاسم التفضيل وحمل فعل التعجب عليه، والمصنف عكس أولاً بأن حمل اسم التفضيل على فعل التعجب، ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه، فقوله أو للبس عطف من حيث المعنى على قوله محمول عليه فكأنه قال وأفعل التفضيل لم يعل للحمل على ما أفعله أو للبس بالفعل. وصح باب ازدوجوا واجتوروا لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا تنبيهاً على التوافق في المعنى.

ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب (أو) صح أفعل التفضيل (**للبس بالفعل**) وكذا أفعل الصفة نحو أسود وأبيض فإنه لعدم مباينته للفعل بوجه لما ذكر فلو أعل التبس الاسم بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال (و) صح (**باب ازدوجوا واجتووروا لأنه بمعنى تفاعلوا**) وذلك لأن اجتوروا بمعنى اشتراك اثنين فصاعداً في أصله، والأصل في هذا المعنى باب التفاعل فلما كان اجتوروا تابعاً لتجاوروا في المعنى جعل أيضاً تابعاً له في اللفظ تنبيها على كونه تابعاً له في المعنى ولذلك أعل باب افتعل إن لم يكن بمعنى

قوله: (**ليس بلون ولا عيب**) هذه المشابهة من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فلأن فيهما مبالغة. قوله: (**وصح باب ازدوحوا**) يريد به كما أفهمه كلامه بأن افتعل الدال على التفاعل أي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية من الواوي، أما افتعل لغير ذلك فيجب إعلاله كاجتاز بمعنى جاز وكاعتاد وارتاب، وكذا اليائي كامتازوا وابتاعوا واستافوا إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو وكانت أحق بالإعلال منها.

قوله: (**على التوافق في المعنى**) أي إذا كانا بمعنى لم يعلا كما لم يعلا.

ويمتنع أنْ يكون من الألوان والعيوب، ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون، ولا عيب، فلم يُعلّ أفعل للحمل على فعل التعجب (أو لِلَّبْسِ بالفعل)، لأنّ لفظ الماضي من الإقالة، ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لو أُعلا جميعا، فصححوا الاسم، وأعلوا الفعل حملا على الثلاثي، وكان أولى من العكس، لأنّ الفعل بالفعل أشبه، فحمله عليه أَوْلى، وبعضهم جعل قول المصنف وأفعل شاملا لأفعل لغير التفضيل كأسود وأبيض، وما فعله المصنف من حمل أفعل عل فعل التعجب عكس ما فعله سيبويه، (و) صح (باب ازْدَوجُوا واجْتَورُوا)، مع تحرك الواو، وانفتاح ما قبلها، (لأنه بمعنى تَفاعَلوا) فازدوجوا واجتوروا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا، وقوله لأنه بمعنى تفاعلوا، أي مع بُعد

وَبَاب اعْوَارَّ واسْوَادَّ، لِلّبْس، وعَوِرَ وسَوِدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أيضاً، كأعْوَرْتُه واسْتَعْوَرَ . . . .

جار: وصح باب اعوار واسواد؛ لأنهما لو أعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وإحدى الألفين منهما فيقال عار وساد فلم يدرأهما أفعال أو فاعل وصح عور وسود؛ لأنه بمعنى اعوار واسواد، ثم أشار إلى أنه إذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته. . . .

نقره: تفاعل نحو اختار (و) وصح (**باب إعوار وإسواد للبس**) لأنه لو أعل لنقل فتحة الواو إلى العين وقلبت ألفاً فالتقى ألفان فيحذف أحدهما واستغنى عن همزة الوصل فصار عار وساد فالتبس بفاعل مدغماً نحو ماد (و) صح (**عور وسود**) لأنه بمعناه لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب أفعل وأفعال وإن كان الثلاثي أصلاً للمزيد فيه لكن لما كانا أصلين في هذا المعنى عكس الأمر وجعل الثلاثي تابعاً للمزيد فيه في اللفظ فلم يعل تنبيهاً على كونه تابعاً له في المعنى (**وما تصرف مما صح صحيح أيضاً كأعورته واستعور**) لصحة عوروهما من متصرفاته. . . . .

حاشية: قوله: (**وصح عور وسود**) المراد كل ما كان على فعل والوصف منه على أفعل كقيد وحول أما ما كان وصفه على فاعل فمعتل كخاف ومثل الأفعال السابقة مصادرها.

قوله: (**لأنه بمعنى أعور وأسود**) قال ابن مالك في الإيجاز إنما لم يعل عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها حملاً على أفعل كأعور وأسود فإنهما مستويان في أن لا يستغني عنهما أو عن أحدهما أفعل الذي مؤنثه فعلى فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى وذلك يحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل فعل على أفعل فيما يستحقه من التصحيح أولى من حمل أفعل على فعل فيما يستحقه من الإعلال؛ لأن التصحيح أصل، والإعلال فرع، وأيضاً فإن فعل لا يلزم باب أفعل وفعلى، وأفعل يلزمه غالباً فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً، وأيضاً فإن إعلال أعور ونظائره يوقع في التباس؛ لأنه متعذر إلا أن ينقل حركة عينه إلى فائه وتحذف همزة الوصل فيصير أعور حينئذٍ عار مماثلاً لفاعل من

فلاح: الواو عن الألف لئلا ينتقض بنحو استافوا، أي تضاربوا بالسيوف، (و) صح (باب أعْوارَّ واسوادَّ لِلَّبْس)، لأنهما لو أعلا لتحركت الفاء، وحذفت همزة الوصل، واجتع ألفان، وبَعْد حذف أحدهما يصير عارّ وسادّ، فلا يُدرى أهما أفعال أو فاعل، (و) صح باب (عَوِرَ وسَوِدَ)، وإنْ وجدت العلة فيه، (لأنه بمعناه)، أي باب اعوارّ واسوادّ، والأصل في الألوان والعيوب باب افْعالّ، فحمل ما ليس بأصل على الأصل، (وما تصرف مما صح)، أي لم يعل (صحيح أيضاً كأعْوَرْتُهُ)، أي جعلته أعور (واسْتَعْوَر) ومعور ومستعور، لأنها متصرفات عور، وهو غير معل، . . . .

ومُقَاوِلٍ ومُبَايِع وعَاوِرٍ وأسْوَدَ وَمن قَالَ: عَارَ قَالَ: أعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ، للَّبْسِ، ....

جه ومقاول ومبايع اسم فاعل من قاول وبايع وصح تقوال وتسيار وهما مصدران كالقول والسير؛ لأنهما لو أعلا تحرك الفاء وانقلبت الواو والياء ألفاً وتحذف إحدى الألفين فيقال تقال وتسار فيشبه بالفعل أي ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع قال وسار وصح

ع **(ومقاول ومبايع)** اسمى فاعل من قاول وبايع **(وعاور واسود)** لصحة عور وسود **(ومن قال عار)** في عور وقلب واوه ألفاً **(قال أعار واستعار)** بقلب واوهما ألفاً بعد نقل فتحتهما إلى العين **(وعائر)** بقلب واوه ألفاً وألفه همزة **(وصح)** باب **(تقوال وتسيار)** وهما مصدران كالقول والسير **(للبس)** لأنه لو أعل لنقل فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما فصارا تقالا وتسارا فالتبسا بمجهول مضارع

ك العرو تصحيح عور ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك فكان معيناً قال وأما العور وغيره من مصادر فعل المذكور فصحح حملاً على فعله كما اعتل الغار بمعنى الغيرة حملاً على فعله انتهى. ومنه يظهر الجواب عن قول شارح هذا حمل أصل على فرع وقضية القياس عكسه على أن التفتازاني قد نقل أن الأصل في الألوان والعيوب أفعل وأفعال، والبواقي محذوفات منهما قال وهذا عكس سائر الأبواب فلا إشكال أصلاً. قوله: **(وهما اعوار واسواد)** وهما أصلان في الألوان والعيوب فحمل ما ليس بأصل على الأصل. قوله: **(أي ببناء ما لم يسم فاعله)** قال ذلك الشريف وغيره أيضاً من الشارحين واعترض بأن ذلك البناء مضموم الأول وأجيب بأن السامع قد يذهل عن حركته وقد تقدم في المضارع أوائل الكتاب نظيره، وقال اليزدي: إنما مراد المصنف أنه حينئذٍ يلتبس بصورة الفعل نحو يخاف ويهاب في الجملة.

قوله: **(من مضارع قال وسار)** وهو تقال وتسار أي لم يعلم أنه مصدر أو فعل مجهول فإن الحركة لا ترفع اللبس كما بين في موضعه.

قز (و) كذا نحو (مُقاوِلٍ ومُبايعٍ)، لأنّ قاول وبايع غير معلين، إذ لو أُعلّا لوجب إعلال مقاول ومبايع بقلب الواو والياء همزة، كما في نحو قائم وبائع، كما سيأتي، (و) نحو (عــــاوِرٍ)، لأنّ عور لم يعل، وإلّا لوجب أنْ يقال عائر بالهمز، (و) نحو (أَسْوَدَ) لأنه منقوص اسواد، (ومَن قال) في الثلاثي (عارَ) بالإعلال كقام (قال أعارَ واستعارَ وعائِرٌ) كأقام واستقام وقائم، والغرض أنّ من أعلّ عور أعلّ سائر متصرفاته، (وصحّ) باب (تَقْوالٍ وتَسْيارٍ) بفتح أولهما من القول والسير، وإنْ كانا مصدري فعلين مُعلّين (لِلَّبْسِ) لأنهما لو أعلا لاجتمع ألفان، وبعد حذف أحدهما يبقى تَقال وتَسار، فيلتبس نحو تُقَال وتُسار مجهولي تقول وتسير، واستغرب بأن ذاك مضموم الأول، وأجيب بأنه قد يذهل

وِمِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ، لِلَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محذوفان مِنْهُمَا، أَو بمعناهما، . . . .

جا مقوال ومخياط وهو الإبرة لأنهما لو أعلا لقيل فيهما مقال ومخاط فلم يدرأ مفعل هو أم مفعال ومقول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط أو بمعناهما فلذا لم يعلا ولأن مقوالاً ومخياطاً ليسا على مثال الفعل لمفارقته له بالألف التي بعد العين؛ ولأنه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو اسواد ففي الاسم أجدر وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال وهو الحمل على الثلاثي.

نقر قال وسار إذ الفتحة خفية ربما لا يدركها السامع ولأنهما ليسا على نمط فعلهما (و) صح (**مقوال ومخياط للبس**) لأنهما لو أعلا وصارا بعد القلب والحذف مقالاً ومخاطاً فلم يعلم أهو مفعل أو مفعال في الأصل، أو لماذا ذكرنا من أن شرط القلب في الاسم أن يكون مناسباً للفعل بوجه ومبايناً له بآخر وهما متباينان له من كل وجه (**ومقول ومخيط محذوفان منهما**) أي من مقوال ومخياط فيكون حكمهما في الصحة حكمهما (**أو بمعناهما**) أي من غير حذف ألف منهما فجعلا تابعين في اللفظ لهما كما كانا تابعين

كل قوله: (**فلم يدرأ مفعل**) سقوط إحدى الأبنية لأجل التقاء الساكنين. قوله: (**أو بمعناهما**) هذا هو ظاهر كلام ابن مالك. قال في شرح الكافية: وغيره مفعال مستحق للتصحيح كمسواك؛ لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه ومفعل يشبه به لفظاً ومعنى فحمل عليه انتهى.

قوله: (**ليسا على مثال الفعل**) لأن الفعل لا تكون على تلك الزنة حتى تكون على زنته.

قوله: (**وإنما اعتذر**) جواب سؤال يعني لا يقال احتاج إلى الاعتذار عن صحة الواو والياء في هذه المواضع لعدم علة القلب؛ لأنا نقول لا نسلم عدم علة الإعلال وهو الحمل على الأصل وهو قال وحاط وسار.

قف السامع عن الضم والفتح، أو يشك في أيهما هو (و) صحّ باب (مِقْوال ومِخْياط) للإبرة (لِلَّبْسِ) أيضاً، إذ لو قيل مقال ومخاط، لم يدر أهما مفعل أو مفعال، ولأنهما ليسا على مثال الفعل لمفارقتهما له بالألف التي بعد العين، ولأنه اكتنف فيهما حرف العلة ساكنان، وذلك موجب للتصحيح في الفعل كاسوادّ ففي الاسم أَوْلى، ولو قدم هذين على قوله قبلهما للبس كان أخصر، وكأنه ارتكب ذلك لأنهما نوع آخر، وليحسن عود ضمير منهما الآتي عليهما (ومِقْوَلٌ ومِخْيَط مَحذوفان) أي منقوصان (منهما)، أي من مقوال ومخياط، فلم يُعلا لنقصهما منهما، (أو) لأنهما (بمعناهما)، وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال، وهو الحمل على الثلاثي، . . . .

وأُعِلَّ نَحْو: يَقُومُ وَيَبِيْعُ ومَقُوْمٍ ومَبِيعٍ بِغَيْر ذَلِك، لِلَّبْسِ، . . .

جي قوله: (وأعل نحو يقوم) إشارة إلى سؤال آخر وهو أن يقال ما ذكرتم يقتضي أن يعل تلك الأمثلة بقلب عينها ألفاً فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملاً على قام وباع فأجاب عنه بأنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة لئلا ليلتبس وذلك لأنها لا يعلم حينئذٍ عينها مفتوحة أم لا، وهذا أولى مما ذكره آخرون وهو أن إعلالها إنما كان كذلك لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا ساد وأصله سود بضم الواو، فإن قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها، أجيب بأن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا يخاف على خاف هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة

لهما في المعنى (وأعل نحو يقوم ويبيع) مما يكون عين المضارع الأجوف الواوي مضموماً واليائي مكسوراً (ومقول ومبيع) اسمي مفعول منهما (بغير ذلك) الإعلال وهو القلب بالألف وهنا الإعلال بالإسكان ونقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وحذف إحدى الواوين في اسم المفعول الواوي أو حذف الواو أو الياء في اسم المفعول اليائي (للبس) وذلك لأنه لو أعل بذلك الإعلال أي بقلب الواو والياء في هذه الأمثلة ألفاً وفتح

قوله: (وهذا أولى مما ذكره آخرون) الأولى أن يقال إن الموجب لانقلاب العين ألفاً كما تقدم أول البحث إنما هو تحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً كما في قام وباع أو تقديراً كما في أقام ويخاف وغيرهما وقد تقدم تقريره وذلك أن الموجب بقسيميه مفقود في تلك الأمثلة فلا وجه لانقلاب العين فيها ألفاً، والظاهر أن هذا مراد من عطل بكون الواو مضمومة وعليه لا وجه للنقض بسار ولا استقامة لما استند إليه المجيب من حمل يخاف على خاف.

قوله: (هكذا ذكروا) ذكر كذلك أبو حيان توجيهاً وتمييزاً وسؤالاً وجواباً في كلام الشرح المنسوب إلى المصنف. قوله: (وأصله سود بضم الواو) مع ذلك إعلاله ليس بالنقل والإسكان فعلم منه أن الإعلال بالإسكان والنقل ليس لكون الواو في تلك الأمثلة مضمومة. قوله: (بأن ذلك) أي انضمامها مع سكون ما قبلها. قوله: (هكذا ذكروا) بضم آخر كلامه دفع ما أورده على العلة الثانية فصحت كالأول وحينئذٍ فبطل وجه الأولوية وهو أمران أحدهما أن الأولى يتعلق بالمعاني إذ اختلاف الأبنية يختلف على المعاني، وثانيهما أن العلة الأولى بسيطة وذلك

(وأُعِلَ نحو يَقوم ويَبيع ومَقُوم ومَبِيع) بفتح ميمهما، وتحريك ثانيهما (بغير ذلك) الذي قلنا من قلب حرف العلة ألفاً حملا على قام وباع (لِلَّبْس)، إذ لو قيل يَقام ويَباع ومقام ومباع لم يُعلم أعينها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فعدلوا لذلك عن إعلالهما بالقاعدة السابقة إلى قاعدة أخرى، وهي إسكان حرف العلة، ونقل حركتها إلى ما قبلهما كما سيجيء.

. . . .

جار مضمومة مع سكون ما قبلها، ذكر بعض الشارحين أن في مجيء مقوم بفتح الميم وضم القاف نظراً فلو ذكر معوناً بدل مقوم لكان أولى؛ لأنه جاء معون ومعونة على وزن مفعل ومفعلة أصلهما معون ومعونة نقلت حركة العين إلى ما قبلها أو لا، يريد بمقوم ومبيع اسم المفعول؛ لأنه لا يجيء اسم المفعول من قام لكونه لازماً؛ ولأنه يذكر مبيعاً ومقوماً ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله وتسكنان وتنقل حركتهما في يقوم ويبيع وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير مقوم به فأصلهما مقووم ومبيوع نقلت ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما وحذفت إحدى الساكنين كما سيجيء هذا كلامه وفيه بحث.

نقره ما قبلهما محافظة على الألف التبس مضموم العين ومكسورها بمفتوحهما هذا هو مراد المصنف رحمه الله، والأولى أن يقول في بيان ذلك أن كل أمثلة لها أصل من الفعل وقد أعل أصله بقلب عينه ألفاً وكان ما قبل العين ساكناً فالقياس في تلك الأمثلة أن لا يعل سواء كانت الواو والياء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة لأن سكون قبلهما خفف أمرهما ولذلك لا يسكن الواو والياء في نحو دلو وظبي، وإن كانا في الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف لكن لما كان بين تلك الأمثلة وبين أصلها اشتراك في اللفظ باعتبار وجود حروف الأصول في جميعها وتناسب في المعنى باعتبار أن مدلول المصدر الذي هو موجود في أصلها موجود فيها نزلت منزلة ذلك الأصل، فإن كانت الحركة المنقولة

جما دليل قوتها والثانية مركبة من أمرين، وذلك دليل ضعفها. قوله: **(ذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله وحاصل كلامه أن المصنف إن أراد بمقوم المصدر فمجيئه ممنوع، وإن أراد اسم المفعول لم يستقم؛ لأنه لا يجيء من اللازم ولما يذكر بعد ولو سلم لم يتجه؛ لأن الإعلال فيه ليس بالنقل والإسكان كيقوم ويبيع بل بالنقل والحذف. قوله: **(ولأنه يذكر مبيعاً ومقوماً)** لم يذكرهما المصنف فيما بعد كذلك وإنما قال ويسكنان وينقل حركتهما في يقوم ويبيع ومفعل ومفعل كذلك ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع فلم يصرح بأن موزون مفعل ومفعل من لفظي يقوم ويبيع وإن أوهمه كلامه، ومن ثمة مثله الشارح فيما سيأتي بمعون ومبيت.

قوله: **(وفيه بحث)** فإنه يمكن أن يقال لم لم يحمل على الفعل ولم يقلب حرف العلة ألفاً، فإن كون أصله مقووم لم يمنع ذلك إذ غايته بعد القلب حذف إحديهما فليحذف ض.

قوله: **(وفيه بحث)** وجه بأن المصنف لم يذكر مقوماً ومبيعاً ثم فعولاً بعدهما وإنما ذكر مفعلاً ومفعلاً ثم مفعولاً كما تقدم إيضاحه وقد يوجه أيضاً بأن حذف أحد الساكنين لا ينافي الإعلال بالنقل والإسكان وهو ظاهر على أن قول المصنف هنا بعين ذلك شامل للحذف.

قف . . . .

وَنَحْو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ، للإلباس بفاعلٍ أَو بِفَعَلٍ، . . . .

قوله: **(ونحو جواد)** عطف على قوله ونحو تقوال، أي صح نحو تقوال ونحو جواد، وإنما صحت تلك الأمثلة؛ لأنه لو قلبت حرف العلة فيها ألفاً لقيل جاد وطال وغار؛ لأنه كان يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بفاعل أو بفعل مع أنه

في تلك الأمثلة فتحة يقلب المنقول عنه ألفاً ليكون إعلال الفرع بعين إعلال الأصل فإنه الأولى نحو أقام ويخاف، وإن كانت ضمة قلب المنقول عنه واواً إن كان ياء نحو مضوفة وأصله مضيفة، وإن كان واواً أبقي على حاله بعد النقل نحو يقوم وإن كانت كسرة قلبت ياء إن كان واواً نحو يقيم وأصله يقوم وإن كان ياء أبقي على حاله بعد النقل نحو يبيع وذلك لأنه إذا لم يمكن الإعلال بعين الإعلال الأصل أعل بما يقتضي القياس ليكون مشاركاً للأصل في مطلق الإعلال **(و)** صح **(نحو جواد وطويل وغيور)** مما زيد فيه حرف المد في بناء الكلمة بعد العين **(للإلباس بفاعل)** إن أعل وحرك الألف الثانية كما في قائل **(أو)** للإلباس **(بفعل)** إن حذف إحدى الألفين. . . . .

قوله: **(لقيل جاد)** حاصله لو قيل في جواد جاد لاحتمل أموراً خمسة:

أحدها: أن يكون فعالاً وهو المقصود، والأربعة الباقية كما قال في المتن فيشتبه المقصود يعني وكذلك طويل وغيور لو أعلا وقيل طال وغار يحتمل الخمسة: أحدها: أن يكونا فعيلاً وفعولاً وهو المقصود، والأربعة الباقية كما ذكر فيلتبس. قوله: **(فيلتبس بفاعل)** إما الالتباس بفعل فظاهر، وإما بفاعل؛ لأنه يحتمل أن يتوهم متوهم أنه في الأصل فاعل وحذف عينه. قوله: **(فيتلبس بفاعل أو بفعل)** المراد أن نحو جواد لو أعل فقيل فيه جاد التبس بناؤه فلا يدري هل أصله فعال فاعتل أو فاعل فحذفت عينه على حد حذفها في شاك أو فعل بتحريك العين فقلبت ألفاً مع أنه يحتمل أيضاً حينئذٍ أمرين آخرين لم يشر إليهما المصنف وهما أن يكون اسم فاعل من الجدوى فحذفت لامه كفاز أو فعلاً ماضياً من الجواد وكذا القول نحو طويل وغيور.

(و) صحّ (نحو جَوادٍ وطَويلٍ وغَيُورٍ) مما زيد فيه حرف مد بعد العين مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب (للإلباس بفَاعِلٍ أو بفَعَلَ) بتحريك العين، أو سكونها، إذ بعد قلب حرف العلة ألفاً فيهما يجتمع ساكنان أولهما ألف، فلو حرك الثاني، وقيل جائدَ وطايلَ وغاورَ التبس بفاعل، ولو حذف الأول بقي جاد وطيْل وغوْر والتبس الأول بما يأتي في حذف الثاني والباقيان بفعل ساكن العين، ولو حذف الثاني، بقي جاد وطال وغار والتبس بفَعل متحرك العين، وبالفعل الماضي من جادَ يجود، وطال يطول، وغار يغور، وباسم الفاعل المضاعف، أو باسم الفاعل من جديته أي سألته، وطليته بالدهن

أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار على الْفِعْل وَلَا مُوَافق، وَنَحْو: الجَوَلَانِ وَالْحَيَوَان

جار يحتمل أن يكون اسم فاعل من جديته أي سألته وطليته بالدهن وغريته أي ألصقته بالغراء، وأن يكون فعلاً ماضياً من جاد يجود، وطال يطول، وغار يغور، ولما سنبين إن شاء الله تعالى إن شرط إعلال العين في مثل ذلك أن يكون جارياً على الفعل أو يكون موافقاً للفعل حركة وسكوناً مع مخالفة كما سنذكر، وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكوناً وهو ظاهر ولا بجارية على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل هو اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنهما الموافقان معه صيغة ودلالة على الحدوث، ولذلك فإن جار الله العَلَّامة ذكر في المفصل لبيان اسم الفاعل والمفعول وأنهما الجاريان على يفعل ويفعل، ولبيان الصفة المشبهة أنها ليست بجارية على الفعل، وصح الجولان والحيوان

نقره (**أو لأنه ليس بجار على الفعل**) لأن الجاري عليه اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما موافقان له في الصيغة والدلالة على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فإنها ليست بجارية على الفعل (**ولا موافق**) معه في الحركة والسكون وقد عرفت أن شرط المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين وليس هنا بحاصل (**و**) صح (**نحو الجولان والحيوان**) مما في آخره

حا قوله: (**من جديته**) ثم حذفت لامه كقاض فوزنه فاع. قوله: (**وغريته أي ألصقته بالغراء**) هذا الفعل على ما يقتضيه كلام القاموس والصحاح، واوي. قال الجوهري: الغراء الذي يلصق به الشيء يكون من السمك إذا فتحت الغين قصرت، وإن كسرت مددت تقول منه غروت الجلد ألصقه بالغراء، وقوس مغروة ومغرية انتهى. وكذا الفعل من الجدوى كما اقتضاه أيضاً كلامهما ففيها جدوته واجتديته واستجديته بمعنى إذا طلبت جدواه، وفيه جداً عليه يجد وواجدى ثم قال وجداه جدواً واجتداه سأله حاجة لكنه قال بعد في الياء وجديته طلبت جدواه فليتأمل. قوله: (**ولذلك فإن جار الله الخ**) فيه نظر ض. قوله: (**وصح نحو الجولان**) علل ابن مالك وغيره تصحيحه بما تقدمت الإشارة إليه في الموانع، وهو اتصال الزيادة المختصة بالأسماء. قال في شرح الكافية: لما كان الإعلال فرعاً والفعل فرع كان به أحق من الاسم فلهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسم صححت فيه الواو والياء المتحركان المنفتح ما قبلهما كالجولان والهيمان؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل، فما جاء من هذا النوع معلاً عد شاذًّا كما هان ودار إن قال وأما الحركة وشبهه فتصحيحه شاذ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تلحق الفعل

أفضا وغروته أي ألصقته بالغراء، فلم يُعل لذلك، (أو لأنه ليس بجار على الفعل)، إذ الجاري عليه هو اسم الفاعل، واسم المفعول، لأنهما الموافقان له صيغة ودلالة على الحدوث، بخلاف الصفة المشبهة كأبيض وأسود، ولو أريد الجاري على فعله لقيل جائد وطائل وغائر غداً، إنما قيد بذلك ليكون جارياً للفعل المضارع فيعمل عمله، (ولا موافق) له الموافقة الآتية بأن يوافقه حركة وسكوناً مع مخالفته له بوجه، (و) صحّ (نحو الجَوَلان والـحَـيـوان . . . .

والحَيَدَى والصَّوَرَى؛ للتّنْبِيه بحركته على حركة مُسَمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نقيضُه، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار ولا موافق، ....

ج: والصورى وهو اسم ماء بعينه، والحيدى يقال حمار حَيَدَى إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه، إما للتنبيه بحركته على حركة مسماه وحمل الموتان على حيوان؛ لأنه نقيضه، وإما لأن شيئاً منها ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا موافق له حركة وسكوناً

ك: ألف ونون زائدتان (و) نحو (**الصورى**) وهو اسم ماء بعينه (**والحيدى**) مما في آخره ألف التأنيث يقال حمار حيدي إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه (**للتنبيه بحركته**) أي بحركة لفظه (**على حركة مسماه**) قيل فيه نظر إذ لا مناسبة بين الحركتين إلا الاشتراك اللفظي (**و**) صح (**الموتان لأنه نقيضه أو لأنه ليس**) الاسم بسبب هذه الزوائد اللازمة (**بجار على الفعل ولا موافق له**) قال المبرد: قلب عين فعلان قياس وجعل الألف والنون بمنزلة

ق: الماضي لفظاً كما تلحق الاسم فلا تثبت بلحاقها مباينة ثم قال وتصحيح واو صوري عند المازني قياس؛ لأن آخره ألف تأنيث وهي مختصة بالأسماء وعند الأخفش شاذ؛ لأن ألفها في اللفظ كألف فعلاً إذا جعل علامة تثنية انتهى، وما علل به هو المشهور عند أهل التحصيل ونقله الزعفراني في تعليقه عن سيبويه، وفي الإيجاز لابن مالك تعليل آخر. قال ناظر الجيش: إنه حسن لطيف بديع وهو أن نحو الجولان ونحو الصوري إنما صححا؛ لأن حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح على قلة كظربان[1] وسبعان والفتحة لخفتها لا يعل ما هي فيه وليس بلازم إلا فيما يوازن مكسوراً ومضموماً كفعل فإنه يوازن فعل وفعل فاعل حملاً عليهما وليس لنا في المعتل العين فعلان ولا فعلان فيحمل عليه فعلان بالفتح ولا لنا فعلى ولا فعلى فيحمل عليه فعلى فوجب تصحيحهما لذلك انتهى. وفيه اعتماد مذهب المازني وقد نقله أبو حيان وغيره عن سيبويه أيضاً وخالف في التسهيل فاعتمد قول الأخفش.

قوله: (**وهو اسم ماء بعينه**) كذا قال غيره أيضاً والذي رأيته في القاموس وصَوْرَى كَسَكْرَى ماء ببلاد مزينة ولم أر فيه صورى بالتحريك، والحَيْد بسكون الياء.

قَ: والصَّوَرَى) لماء بعينه (والحَيَدَى) لذي التمايل، يُقال حمار حيدى، إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه، أي صح ذلك مع وجود مقتضى الإعلال فيه (للتنبيه بحركته على حركة مُسماه، و) صح (المَوَتان) وإن لم يكن لمسماه حركة حملا على الحيوان، (لأنه نقيضه)، والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالباً في الحضور بالبال كما يحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما، وعطف على للتنبيه، قوله: (أو لأنه ليس بجار على الفعل، ولا مُوافق له) حركة وسكوناً، ....

(١) الظَّرِبَانُ عَلَى صِيغَةِ الْمُثَنَّى وَالتَّخْفِيفُ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَسُكُونُ الرَّاءِ لُغَةٌ دُوَيْبَّةٌ يُقَالُ إِنَّهَا تُشْبِهُ الْكَلْبَ الصِّينِيَّ الْقَصِيرَ أَصْلَمُ الْأُذُنَيْنِ طَوِيلُ الْخُرْطُومِ أَسْوَدُ السَّرَاةِ أَبْيَضُ الْبَطْنِ مُنْتِنَةُ الرِّيحِ وَالْفَسْوِ وَتَزْعُمُ الْعَرَبَ أَنَّهَا إِذَا فَسَتْ فِي الثَّوْبِ لَا تَزُولُ رِيحُهُ حَتَّى يَبْلَى وَإِذَا فَسَتْ بَيْنَ الْإِبِلِ تَفَرَّقَتْ وَلِهَذَا يُقَالُ =

وَنَحْو: أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ للإلباس، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار، ولا مُخَالِفٍ، وَنَـــحْـــو: جَـــدْوَلٍ وخِـــرْوَع ....

نـ وصح نحو ادور وأعين معلاً بنقل الحركة، والإسكان لالتبس بمضارع دار وعان من قولهم عان علينا بعين عيانة أي صار لنا عيناً أي ربيئة، أو لأنه ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا بمخالف على الوجه المشروط، يعني أن موافقته مع الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها أن يكون لها مخالفة للفعل بوجه ولما لم يكن في ادور تلك المخالفة فقد شرط الإعلال فوجب التصحيح، وصح نحو جدول للنهر الصغير، وخروع لشجر يقال

جـ التاء في أنهما غير مخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع داران في دار يدور وهامان في هام يهيم ونحو جولان عنده شاذ ولذلك قال الأخفش في حمار حيدي والصورى أنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل **(و)** صح **(نحو أدور وأعين للإلباس)** لأنه لو قيل أدور وأعين بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع دار دوراناً وعان عيناً يعين عيانة أي صار لنا عيناً أي رئية **(أو لأنه ليس بجار)** على الفعل **(ولا مخالف)** له بوجه وقد عرفت أن شرطه مناسبته له بوجه ومخالفته بآخر **(و)** صح **(نحو جدول)** للنهر الصغير **(وخروع)** لشجر يقال له بالفارسية بيد انجير

كـ قوله: **(وصح نحو أدور)** الأنسب ذكر هذا عند الكلام على إعلاله بالنقل والإسكان لكن إعلال ما ذكر لو أعل ليس إلا بهما على ما قرره الشارح وهو الموافق لما في الشرح المنسوب إلى المصنف وخالف النظام فجعله لو فرض بالقلب وقال إنه يلتبس حينئذٍ بالماضي من الإدارة والإعانة فليتأمل والعناية بكسر العين. قوله: **(وأعين)** يعني في أعين بعد نقل الحركة بقلب الضمة كسرة لسلامة الياء. قوله: **(أي ربيئة)** هو بموحدة وهمزة بوزن فعيلة يقال رباهم وربا لهم كمنع إذا صار ربية أي طليعة. قوله: **(وصح نحو جدول الخ)** لا وجه أيضاً لذكر هذا هنا؛ لأن المذكورات من معتل اللام لا العين، وخروع بكسر المعجمة. قوله: **(لمحافظة الإلحاق)** أي بجعفر ودرهم وجخدب إن ثبت وهو مذهب الأخفش وغيره وقد تقدم. قوله: **(لمحافظة الإلحاق)** أي بجعفر ودرهم وجخدب.

فـ (و) صحّ (نحو أدْوُرٍ وأعْـ جمعي دار وعين، مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب، أو بالنقل والإسكان (للإلباس بماضي الإدارة والإعانة، أو بمضارع دار وعان من قولهم: عان فلان علينا يعين عيانة أي صار لنا عينا، أي رئية، (أو لأنه ليس بجار) على الفعل (ولا مخالف) له بوجه، وإنْ كان موافقا له، لأنّ شرط اعتبار الموافقة له أَنْ يكون معها مخالفة له بوجه كما سيأتي، وتقدمت الإشارة إليه، ولمَّا لم يكن في ذلك تلك المخالفة فقدَ شرط الإعلال، فوجب التصحيح، (و) صحّ (نحو جَدْوَل) للنهر الصغير، (وخِرْوَع)

= فِي الْقَوْمِ إذَا تَقَاطَعُوا فَسَا بَيْنَهُمْ الظَّرِبَانُ وَهِيَ مِنْ أَخْبَثِ الْحَشَرَاتِ وَالْجَمْعُ الظَّرَابِيُّ وَالظِّرْبَى أَيْضاً عَلَى فَعْلَى وِزَانُ ذِكْرَى وَذِفْرَى. [المصباح المنير: ٥/ ٤٧٧]

وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الْإِلْحَاق أو للسكون الْمَحْضِ.

وتُقْلَبَان همزَة فِي نَحْو قَائِم وبائع المعتل فعله، . . . .

لها بالفارسية بيد انجير، وعُلَيْب اسم واد لمحافظة الإلحاق أو لأن السكون الذي قبل حرف العلة لازم فحينئذٍ لم يكن ما قبلها مفتوحاً ولا في حكم المفتوح، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن السكون قبل العين غير عارض وهو سهو؛ لأن حرف العلة ليست عيناً في تلك الكلمات بل هي زائدة.

قوله: (**وتقلبان همزة**) لما فرغ مما تقلب الواو والياء فيه ألفاً شرع فيما تقلبان فيه همزة، وهو عطف على قوله في أول الباب تقلبان ألفاً فتقول اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة إن اعتل فعله كقائل وبائع، والأصل قاول وبايع فأريد اعتلالهما

(**وعليب**) اسم واد (**لمحافظة الإلحاق**) فإنها ملحقة بجعفر ودرهم وبرثن فلو أعل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها لزال وزن الإلحاق (**أو للسكون المحض**) لأن الساكن فيها ليس فاء الكلمة بل عينها حتى يكون في حكم المفتوح (**وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع**) أي في كل اسم فاعل وقعت الواو والياء عيناً فيه من (**المعتل فعله**) وأصلهما قاول وبايع

قوله: (**وتقلبان همزة**) قلنا تغيير العين على ثلاثة أقسام:

إما بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان.

والقسم الأول أيضاً على ثلاثة أقسام: إما تقلبان ألفاً أو همزة، أو تقلب إحديهما إلى الأخرى فلما فرغ مما تقلبان ألفاً شرع فيما تقلبان همزة.

قوله: (**اسم الفاعل**) منه ما كان على فاعل أو فاعلة وليس باسم فاعل كقولهم حاير وهو بحاء وراء مهملتين مجتمع الماء ومطمئن الأرض والبستان وكقولهم جائزة بجيم وزاي وهو خشبة تجعل في وسط السقف نبه على ذلك في التسهيل.

قوله: (**يعتل بالهمز إن اعتل فعله**) الأوضح يعل بالهمز إن أعل فعله؛ لأن المعتل ما أحد حروفه حرف علة وهو يصدق بنحو عور.

لنبت معروف (وعُلَيِّب) لواد (لمحافظة الإلحاق) بجَعفر، ودِرهم، وجُخدب إنْ ثبت، فلو أعل فات الإلحاق لفوات الموازنة، وكذا كل ملحق إلّا إذا كان حرف الإلحاق آخراً، فإنه قد يُعلّ بحذف الحركة، لأنّ الأواخر محل التغيير، (أو للسكون المحض) أي اللازم الذي قبل حرف العلة، فلم يكن ما قبلها مفتوحا، ولا في حكم المفتوح، وصح أيضاً نحو شَيَرة في شجرة، لأنّ الياء بدل من حرف لا يعل، وعطف على تقلبان ألفاً أول مبحث العين، قوله:

(وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع)، من (المعتل) وفي نسخة المُعل (فِعله)

. . . .

لاعتلال فعلهما، ولم يكن الإعلال بالحذف؛ لأنه يزيل صيغة الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل ولا يكفي الإعراب فأصلاً؛ لأنه يزول بالوقف فقلبت ألفاً إما بأن لم يعتدوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحديهما وكذا تحريك الأولى لما مر فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الألف، ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء في نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطاه، وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً

فلما أعل فعلهما أعلا أيضاً قياساً عليه وقلب ألفهما المنقلبة همزة وإنما لم يعل نحو قاول وبايعْ قياسا على قال وباع لأنه ليس من باب قال وباع فلم يؤثر فيه إعلاله العلة

قوله: **(فقلبت ألفاً)** هذا قول الأكثرين وقيل بل قلبت همزة ابتداء وهو قول عبد القاهر.

قوله: **(وكونها من جوهرها)** أي الفتحة بعض الألف. قوله: **(لما مر)** وهو لأنه يزيل صفة الفاعل. قوله: **(لما مر)** أي من أن ذلك يزيل صيغة فاعل. قوله: **(ونقط هذه الهمزة خطأ)** أي لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو بئر فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت وهمزة قائل ليست كذلك. قوله: **(في الرسالة الرقطاء)** هي بضمة للمقامة السادسة والعشرين ولقبها بذلك لاختلاف حروفها إعجاماً وضده بحيث لا يتوالى فيها معجمان ولا مهملان من الرقطة بالضم وهو سواد يشوبه نقط بياض أو عكسه ووقع فيها أيضاً، ومن ذلك قايل وشايم في قوله إذا جاش لخطبه فلا يوجد قايل وقوله لاخلت سجايا خلقه ترفد شائم برقه ومن نحو ذلك قوله مصامع تمت وناظم قلائد وغيرهما.

قوله: **(حكي أن أبا علي)** قال المطرزي مَرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي دخل على واحد الحكاية بتمامها والنقطة بضم النون.

قوله: **(في الرسالة الرقطاء)** الرقط سواد يشوبه نقط بياض ومنه دجاجة رقطاء صحاح.

قوله: **(نائل يديه)** ويمكن أن يقال نايل بالياء لا بالهمزة حتى يكون نقطه خطأ وإنما أتى بالياء تكلما بالأصل لضرورة ما التزمه من الصنعة كما يلفظ بالأصل لضرورة الشعر والتناسب.

والأصل قاوم وبايع بالواو والياء، ولا يمكن إعلالها بالحذف لأنه يُزيل صيغة اسم الفاعل، ويلبس بلفظ الفعل فقلبتا ألفاً كما في فعليهما؛ بناء على عدم الاعتداد بالألف فكأن حرف العلة وليَ الفتحة، أو على تنزيل الألف منزلتها لزيادتها عليها ولكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما، وتحريك الأولى لما مرّ، فحركوا الثانية لالتقاء الساكنين بقلبها همزة، لقربها من الألف، ونقطها حينئذ خطأ

بِخِلَاف نَحْو: عَاوِرٍ، وَنَحْو: شَاكٌ وشاكٍ شَاذٌ، . . . .

بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت إلى صاحبه كالمغضب، وقال قد أضعنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته. قوله: (**بخلاف عاور**) فإنه لم تقلب واوه همزة لصحة عور كما مر، وشاك من الشوكة وهي شدة البأس وقد شاك الرجل يشاك شوكاً، أي ظهرت شكوته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:
أحدها: شائك[1] بالهمز على مقتضى القياس، **والثاني**: شاك كقاض على تأخير العين إلى موضع اللام ووزنه فالع فتقول هذا شاك، ومررت بشاك، ورأيت شاكياً ومثله لاث من لاث العمامة على رأسه يلوثها لوثاً، **والثالث** أن تحذف العين فتقول هذا شاك ولاث بالرفع، ورأيت شاكًا ولاثاً ومررت بشاك ولاث.
قال الزمخشري في "الكشاف": الهار الهائر وهو المنصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط، ووزنه فعل قصر فاعل . . . .

الضعيفة (**بخلاف عاور**) فإنه لما صح فعله وهو عور صح هو أيضاً (**ونحو شاك وشاك شاذ**) من الشوكة وهي شدة البأس يقال شاك الرجل من باب علم أي ظهرت شوكته وحدته وفيه ثلاثة أوجه: شاك على تأخير العين إلى موضع اللام وإعلاله إعلال قاض، وشاك بحذف الهمزة والإعراب جار على الكاف، وشائك بإثبات الهمزة وهو القياس

قوله: (**شوكاً**) هو بفتح الواو. قوله: (**على تأخير العين إلى موضع اللام**) هو المعبر عنه بالقلب وهو في هار وبابه أشهر من الحذف وهار في الآية الشريفة يحتملهما لكونه مجروراً.
قوله: (**ومثله لات**) هو بمثلثة مكسورة واللوث بسكون الواو عصب الرأس بالعمامة.
قوله: (**الهار الهاير**) أي الهار معناه الهاير. قوله: (**وهو المنصدع**) هو بالنون المنشق ومثله المتصدع بالتاء وأشفى على التهدم أي أشرف عليه قال الحريري في الدرة ولا يستعمل إلا في المكروه. قوله: (**وهو المتصدع**) الصدع الشق يقال صدعته فانصدع أي انشق.

(بخلاف عاوِر) وصائد اسم فاعلين من عور وصيد فإنهما لا يعلان تبعا لفعليهما، (ونحو شاكٍ) بالكسر لشجر ذي شوك، ولذي شوكة، وهي شدة البأس، يقال شاك الرجل يشاك شوكا أي ظهرت شوكته وحدّته (وشاكٌ) بالضم رفعا، أي نحوهما مما عينه معتلة، ولم تقلب همزة كقائم (شاذ)، وأصله شائك، فمن كسر شاك نقل العين موضع اللام،

---

(١) اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة كقائم، وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها، وهذا مجمل كلام الشارح وقيل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب =

وَفِي نَحْو: (جَاءٍ) قَولَانِ؛ قَالَ الْخَلِيل: مقلوبٌ كالشاكي، وَقيل: علـى الْقـيَـاس، ....

جار كخلف عن خالف، ونظيره شاك وصاب في شائك وصائب وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه، وأصله هور وشوك وصوب، وهذا يخالف ما ذكره في المفصل حيث قال في إعلال العين: وربما حذفت أي العين كقولهم شاك ويخالف أيضاً ذكره هاراً في المفصل فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكره المصنف، أي ابن الحاجب في شرح هذا الموضع من المفصل من أن هاراً لا يجوز أن يكون فعلاً؛

نقره (**وفي نحو جاء**) أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام (**قولان قال الخليل مقلوب كالشاكي وقيل على القياس**) وقد عرفت بيان ذلك (**و**) تقلبان همزة (**في نحو**

حك قوله: (**كخلف من خالف**) ويقرب منه جندل، وعلبط عن جنادل وعلابط ض. حاصله أن المحذوف على ما في الكشاف هو الألف الزائد ووجهه أن الأصلي أولى بالبقاء وعلى ما في المفصل ووافقه ابن الحاجب في الشرح هو العين ووجهه أن الزائد دال على معنى بخلاف الأصلي وهو كالخلاف في مصون ومبيع. قوله: (**وهذا يخالف ما ذكره في المفصل**) قال أبو حيان أيضاً: إنه لم يذهب إليه ذاهب، ثم قال وهو أسهل من ادعاء الحذف انتهى، وفي الإيجاز لابن مالك من الحذف ما لا يطرد ولا يلزم كحذف عين فاعل المعتل مثل قولهم في هاير وشائك هار وشاك، ويمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما إنما هو الألف الزائدة كما حذفت في فاعل المضاعف كقولهم في راب وبار، وسار، وقارب، وبر، وسر، وقر، وقد يتوهم أن هذا الثاني هو ما في الكشاف وليس به، والفرق أن نحو هار على هذا بني على فاعل ثم حذفت الألف الزائدة وهي في ذلك بني على فعل فأعلت العين بقلبها الفاعل على القياس ولا حذف. قوله: (**فيما حذف منه حرف أصلي**) وكذا ذكره ابن الحاجب في التصغير كما مر ض. قوله: (**ويقرره**) أي يقرر أن المحذوف هو العين والباقي هو الزائد.

فقه وعكس ثم أعله إعلال قاض، وأعرب إعرابه، ومَن ضمه حذف حرف العلة تخفيفا وجعله نسيا منسيا، وأعرب إعراب زيد، فوزنه على الأول فالع، وعلى الثاني فالٍ وعلى كلا القولين هو شاذ، ومن قال شائك بالهمز جرى على القياس، ومَن قال في شاك بالضم رفعا أنه فعل، قصر عن فاعل بأن تكون ألفه منقلبة عن عينه كما قيل بمثله في هار في باب التصغير، فليس بشاذ، (وفي نحو جاءٍ) من معتل العين مهموز اللام (قولان، قال الخليل مقلوب) قلبا مكانيا (كالشاكِي، وقيل)، وهو قول سيبويه والأكثر أنه (على القياس)، وأنه قلبت عينه، وهي الياء همـزة ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع

= والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكياً.

وَفِي نَحْو: أَوَائِل وبوائِعَ مِمَّا وقعتا فِيهِ بعد ألف بَاب مَسَاجِد وَقبلهَا

لأنه أي الزمخشري أثبته محذوفاً منه حرف أصلي ولا أن يكون مقلوباً؛ لأن حكم مثل قاضٍ أن يكون الياء فيه كالثابتة إذ حذفها عارض كقولك رأيت فويضيًّا فوجب أن يكون فاعلاً حذفت عينه، وهذا يؤيد ما ذكرناه في المصغر تحقيقاً لأصل هار واعتراضاً على ما ذكر في بعض الحواشي، وأما جاء فقد تكلمنا عليه في أول الكتاب.

قوله: (**وفي نحو أوائل**) عطف على قوله في نحو بائع، أي تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف بابِ مساجد ويكون قبل الألف واو أو ياء وأقسامه أربعة؛ لأنه

أوائل) جمع أول (**وبوائع**) جمع بويعة من البيع وخيأر جمع خير وعيائل جم عليه وأصله عيول من عال عياله يعولهم ولا أي قاتهم (**مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلها**

قوله: (**ولا أن يكون مقلوباً**) لأنه حينئذٍ يكون منقوصاً وياء المنقوص يحذف مقدرة لا نسياً ولهذا يرجع في النصب ولم يقولوا هوير بالكسر في غير النصب ولا هويرياً بإثباتها في النصب. قوله: (**وهذا يؤيد ما ذكرناه**) أي الذي ذكره ابن الحاجب من أنه ليس فعلاً ولا مقلوباً بل هو محذوف العين من غير قلب يؤيد ما ذكرناه في باب التصغير من أن الألف زائدة وأن العين لا ترد لحصول بنية التصغير بدون ردها، لنا. في هار ثلاث لغات: إحداها: أنه فعل مقصور فاعل فألفه ليست بألف فاعل، وإنما هي عينه وأصله هور فتقول هذا هار ومررت بهار ورأيت هاراً. والثانية: أنه قال وعينه محذوفة فتقول أيضاً هار ورأيت هاراً ومررت بهار. والثالثة: أنه فاع مقلوب فأُعلّ يعني أصله هاور فتقلب العين موضع اللام فأعلّ إعلال قاض فتقول هذا هار ومررت بهار ورأيت هاريًّا لنا. والذي يفهم من كلام الشارح أن الوجه الثالث ما سمع أقول رد الشارح هذا الوجه في باب التصغير حيث نقله عن بعض الحواشي ض.

قوله: (**واعتراضاً**) نصبه ونصب تحقيقاً على الحال على تأويلهما بالوصف أي محققين ومعترضين ويجوز أن يكونا مفعولين لأجلهما ويجوز التمييز ض.

قوله: (**في أول الكتاب**) في شرح قوله وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو جاء.

قوله: (**بعد ألف باب مساجد**) يريد به جمع التكسير الذي سبق ألفه حرفان وتأخر عنها آخران سواء كان وزنه مفاعل كما إذا بنيت من يوم مثل مساجد، فإنك تقول ميايم والأصل

الهمزتين، ثم أعل إعلال قاض، وتقدم ذلك مفصلا أول الكتاب، (و) تقلب الواو والياء ألفاً ثم همزة (في نحو أوائل وبوائِع مما وقعتا) أي الواو والياء (فيه بعد ألف **باب** مساجد وقبلها) أي الألف (واو أو ياء) وأقسامه أربعة، لأنّ الف الجمع إمَّا أنْ يكتنفها واوان كما في أواول جمع أول أو ياءان كما في خيائر جمع خير أو ياء وواو كما في سياوق جمع سَيقة، وهو ما استاقه العدو من الدواب، أو واو وياء كما في بوايع جمع

وَاوٌ أَو يَـاءٌ، . . . .

إما أن يكتنف الألف واوان كما في أوائل جمع أول أو ياآن كما في خيائر جمع خير أو يكون قبل الألف واو وبعدها ياء كما في بوايع جمع فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع فوعلة وإن كان جمع بائعة أيضاً كذلك رفعاً لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع فرع على مفردها فرفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه أو يكون قبل الألف ياء وبعدها واو كما في سيق، والأصل سياوق جمع سيقة وهو ما استساقه العدو من الدواب مثل الوسيقة وعللوا بذلك بأنهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف وهو حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه أقصى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاورة للطرف الذي

واو أو ياء) يعني إذا اكتنف حرفا علة ألف الجمع الأقصى قلبت الثانية همزة وجوباً إذا لم تقع بعد الثاني مدة سواء كان الحرفان واوين أو ياءين أو الأول واواً والثاني ياء وبالعكس وذلك لاستثقال ذلك في الجمع الأقصى مع أن الثاني قريب من الطرف الذي

مياوم أو غيره كالأبنية المذكورة في كلامه ومثل الجمع المذكور في حكمه عند سيبويه والجمهور مماثلة من المفرد كما إذا بنيت من القول مثل عوارض فإنك تقول قوائل بالهمز والأصل قواول وخالف الأخفش والزجاج فمنعا الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

قوله: **(جمع حيز)** كسيايد جمع سيد.

قوله: **(كما في بوايع جمع فوعلة)** يعني بوائع جمع بويعة فوعلة من البيع.

قوله: **(مثل الوسيقة)** أي السيقة والوسيقة معناهما واحد.

قوله: **(وعللوا ذلك)** أي أبدلوا الواو والياء المذكورتين همزة.

قوله: **(في جمع ثقيل)** لكونه أقصى الجموع؛ لأن أقصى الجموع لا يظهر له في الآحاد فثقل من وجهين الجمعية وعدم مشاكلته للآحاد بخلاف غيره من الجموع فإنه وإن ثقل من جهة الجمعية لكن له خفة لمشابهته للآحاد، والآحاد من حيث هي أخف من الجموع؛ لأن الغالب أن حروف الجمع أكثره لنا. قد يعطي للشيء حكم مشابهة من الثقل والخفة وغيرهما كمنع الصرف في سراويل على قول من يجعله عجميًّا.

قوله: **(مع كون حرف العلة)** مع ظرف للوقوع إشارة إلى أن الوقوع بمجرده ليس بعلة لانتقاضه بنحو طواويس بل الوقوع مع القرب من الطرف.

بَوْيَعة فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع بَوْيعَة مع أنه جمع بايعة أيضاً، دفعا لتوهم أنّ الهمزة فيه هي همزة المفرد، فدفعوا ذلك بتقدير مفرد لا همزة فيه، وإنما تقلبان في ذلك همزة استثقالا لحرفي علة، بينهما حاجز غير حصين في جمع ثقيل، لكونه أقصى الجموع، مع أنّ حرف العلة مجاور للطرف الذي هو محل التغيير . . . .

بِخِلَاف: عَوَاوِيْرَ وَطَوَاوِيْسَ، وضَيَاوِن شَاذٌّ، . . . .

جـ هو محل التغيير فقلبت ألفاً ثم همزة كما مر في نحو بوائع بخلاف عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكنة بعد العين فصارت كالمعتمد ولبعدها عن الطرف الذي هو محل التغيير هذا رأي سيبويه والخليل. وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس.

أما السماع فقولهم ضياون بالواو في جمع ضَيْوَن وهو السنور الذكر، وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر منه في غيرهما، والجواب عن الأول أن المازني سأل الأصمعي عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائل بالهمز، وأما ضياون فشاذ للتنبيه على الأصل كالقود، أو لأنه لما صح في الواحد صح في الجمع، وعن الثاني أنهم حملوا اجتماع الياءين واجتماع الواو والياء على اجتماع الواوين فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في رداء وكساء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة كما سيجيء

دّ هو محل التغيير **(بخلاف عواوير)** جمع عوار وهو القذى في العين يقال بعينه عوار فإنه لا يقلب الواو فيه همزة لبعدها من الطرف بواسطة المدة بعدها ولاعتمادها عليها **(و)** بخلاف **(طواويس)** جمع طاووس لما ذكرنا **(وضياون)** جمع ضيون وهو السنور الذكر **(شاذ)** لأن واوه لا تقلب همزة مع وجود علته، وفي الصحاح صحت الواو في جمعة

كـ قوله: **(بخلاف عواوير وطواويس)** يعني قلب الواو همزة بعد ألف الجمع إذا كان قبلها واو أو ياء مشروط بأن يكون في باب مساجد لا في باب مصابيح فإنه لم تقلب هناك لبعده عن الطرف الذي هو محل التغيير فلذا لم تقلب في هذين المثالين. قوله: **(كالمعتمد)** في بعض النسخ بفتح الميم. قوله: **(وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر)** احتج أيضاً بأن لذلك في الواوين نظيراً وهما اجتماعهما في أول الكلمة بخلاف غيرهما؛ لأنه لا إبدال إذا التقت اليآن أو الياء والواو أول الكلمة نحو بين ونحو يوم. قوله: **(أو لأنه لما صح في الواحد صح في الجمع)** مقتضاه أنه يقاس على ضياون وما يشابهه في صحة واحدة إذا وجد، وقد ذهب إلى ذلك ناس والصحيح خلافه فالتعليل الأول أولى.

قوله: **(لما صح في الواحد)** وهو عيل حيث لم يقلب ولم يقال عائل ض.

فّ (بخلاف عواوِير) جمع عُوَّار للجبان، ولوجع العين (وطواوِيس)، جمع طاووس وبيابيع جمع بياع وقياويم جمع قيّام ونحوها لبُعْد حرف العلة عن الطرف (وضَيَاوِنُ) جمع ضيون للسنور الذكر (شاذ) عند الخليل وسيبويه، إذ القياس ضيائن بالهمز، وأمَّا عند الأخفش فعلى القياس، لأنه لا يرى الهمز إلّا في الواوين لمزيد ثقل لهما بخلاف بقية الأقسام، والأول أقوى لأنهم لم يفرقوا بين الواو والياء في نحو كساء ورداء، حيث قلبوهما همزة

وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعِلَّ عَيَائِيْلُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَوَاوِيْرُ فَحُذِفَ، . . . .

فكذا ها هنا لكونهما مجاورة للطرف، وأما قول الشاعر[1]: [الرجز]

وَكَحَّـــلَ العَيْنَيْنِ بالعَـــوَاوِرِ

فإنما صح المجاورة للطرف لفظاً لبعده عنه تقديراً إذ أصله عواوير بدليل أنه جمع عوار، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن لم يكنها نحو حملاق وحماليق، وحملاق العين باطن أجفانها الذي يسوده الكحل، وجرموق وجراميق، وقنديل وقناديل، فلما حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصححت وقبل هذا:

غَـــرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَا عِـــرِي
وأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْـــرَ ذا الدَّوائِرِ
حتى عظـــامي وأراه ثاغري
وكحل. . . . . البيت

يقول لامرأة حتى غرك اجترأت على مخالفتي إن كبرت وتقاربت أبا عري يريد أنه

لصحتها في الواحد، فإن قلت: صح عواور وفي قوله: وكَحّلَ العينين بالعَوَار، مع قربه من الطرف وأعل عيائيل في قوله: فيها عَيائيل أُسُودٍ ونُمر، بقلب واوه همزة مع بعده من الطرف فأجاب عنه بقوله: (**وصح عواور وأعل عيائيل لأن الأصل عواوير**) بالمدة لأنه جمع عوار وحرف العلة إذا كان رابعاً في المفرد لم تحذف في الجمع بل تقلب ياء إن لم تكنها فصار عواوير (**فحذفت**) الياء لكنه ثابتة تقديراً فلا يعل الواو الثانية فيه لوجود المدة

قوله: (**لكونهما مجاورة للطرف**) التقدير لكون كل منهما مجاورة له.

قوله: (**وأما قول الشاعر**) هذا جواب عما يصح أن يتمسك به للأخفش.

قوله: (**إن لم تكنها**) أي إن لم تكن حرف العلة ياء وهذا التركيب على وقع غير المختار؛ لأن المختار في خبر كان الانفصال إذا كان ضميراً.

لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة، فكذا هنا لمجاورتهما الطرف (و) إنما (صحّ عَواوِر) في قول الشاعر: [الرجز]

وكَحَّلَ العيْنَيْنِ بالعَـــواوِرِ

مع مجاورة حرف العلة للطرف، (وأُعِلَّ عَيائِيل) في قول الشاعر فيها أي المفازة عَيائِيلُ أسودٌ ونمُرْ، مع عدم مجاورة حرف العلة للطرف (لأنّ الأصل) في عواور (عَواوِير) بالياء (فحذف) ياؤه. . . . .

---

(١) انظر: الأصول ٣/٣٩٧، والخصائص ١/١٩٥، والكتاب ١/٤٢٩.

وعَيَائِلُ فأُشْبعَ، ....

تِ ترك السفر والرحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً.
وثاغرى أي كاسر أسناني، والعوار وجع العين يريد أن مُرَّ الزمان أفسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه وعكسه قول الشاعر[1]: [الرجز]

فيها عَيَاييلُ أُسودٌ ونُمُرْ

لأن الياء زيدت للإشباع ....

ذ بعدها في التقدير (و) الأصل (عيائل) بغير المدة لأنه جمع عيل فلا مدة فيه قبل الآخر حتى تثبت في الجمع (فأشبع) الكسرة فكأنه لا مدة فيه ....

ك قوله: (وتقاربت أبا عري) يحتمل أن يكون تقاربت أبا عري كناية عن صيرورتها قليلة من قولهم تقارب طرفاه ض. قوله: (حتى عظامه) هو بتخفيف النون وكبرت بكسر الباء ويقال ارتحل القوم عن المكان انتقلوا كتَرَحَّلوا والاسم الرّحلة بالضم والكسر أو بالكسر الارتحال وبالضم الوجه الذي يقصده كذا في القاموس واقتصر الجوهري على الثاني. قوله: (وعكسه قول الشاعر) أي عكس البيت الأول في أن هناك لم يعل لكونه في غير الطرف تقديراً وهنا أعل لكونه في الطرف تقديراً وإن كان الأمر بالعكس ض. قوله: (فيها عياييل أسود ونمر) قاله حكيم ابن أبي معية الربعي. قال العيني: وعياييل مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها قال وادعى ابن الأعرابي أن الصواب غياييل بالغين المعجمة جمع غيل على غير قياس وهو الأجمة انتهى. وغيل هذا بكسر الغين وسكون الياء.

قِ (و) في عيائيل (عيائِل) بلا ياء (فأشْبع) كسرته فتولدت الياء، وعيائيل جمع عيال جمع عيّل، وقيل هما جمع عيّل، هذا إذا كان قبل الألف باب مساجد واو أو ياء كما ذكره، ومثله ما لو كان حرف العلة الواقع بعد الألف ممدودا زائدا في المفرد كما في رسائل، وعجائز، فإنْ كان غير ممدود كقسور وقساور بقي، وإنْ كان أصليا كما نبه عليه بقوله:

(١) قائله: أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربعي من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، وهو من الرجز. وقبله:

حُفَّتْ بأطوادِ جِبالٍ وسَمُرْ في أشب الغيطان مُلتفّ الحُظُرْ

اللغة: "حفت" أحيطت "بأطواد" جمع طود وأصله الجبل العالي، والمراد هنا الشديد الارتفاع "الحظر" الموضع الذي حوله شجر كالحظيرة "أشب" ملتف ومختلط "الغيطان" جمع غوط وهي الأرض المطمئنة الواسعة "عياييل" جمع عيل - واحد العيال - والمراد أشبال السباع.
الإعراب: "فيها" جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان "عياييل" مبتدأ مؤخر "أسود" بدل من عياييل أو بيان لها. وروي بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف. الشاهد: قوله: "نمر" جمع نُمُر على نمر، والقياس: نمور.
مواضعه: ذكره ابن هشام في شرح الألفية ٤/١١٢، وابن يعيش ٥/١٨.

وَلَم يفعلوه فِي بَاب مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ، لِلْفرق بَينه وَبَين بَاب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، ....

جا كياء الصياريف فروعي الأصل والضمير في قوله فيها للمفازة. قال في "الصحاح": عيال الرجل من يعوله واحد العيال عيل والجمع عيائل كجيد وجيائد، وأعال الرجل إذا كثر عياله فهو معيل. وقال بعضهم: عيائل جمع عيل أي ذو عيال هذا إذا كان قبل الألف واو أو يا زائدة. وأما إن لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت أصلية كما في مقاوم ومعايش فتبقى وإن كانت زائدة كما في رسائل وعجائز وصحائف فتقلب

نقره **(ولم يفعلوه)** أي لم يقلبوا حرف العلة همزة **(في باب مقاوم ومعايش)** مما كان على وزن الجمع الأقصى وبعد ألفه حرف علة أصلي **(للفرق بينه وبين باب رسائل)** في جمع رسالة **(وعجائز)** في جمع عجوز **(وصحائف)** في جمع صحيفة فإنه إذا وقعت بعد ألف الجمع

حل قوله: **(كياء الصياريف)** يعني في قول الفرزدق يصف ناقة[١]: [البسيط]

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصياريفُ

يقال نفي الريح التراب نفياً ونفيانا أطارته ونفي الدراهم أثارها للانتقاد، والدراهيم في البيت جمع درهام لغة في ردهم وهو مفعول نفي وتنقاد فاعله والصياريف جمع صيرف والأصل صيارف هذا والعيال بكسر العين. قوله: **(كياء الصياريف)** جمع الصيرف وهو المحتال المتصرف في الأمور وكذا الصيرفي، والصيرفي الصراف. قال الفرزدق: [البسيط]

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصياريفُ

صحاح.

قوله: **(إن كانت أصلية)** أي غير بدل كما في معايش أو بدلاً عن الأصل كما في مقاوم جمع مقامة قال الفرزدق[٢]: [الطويل]

وإنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

قوله: **(وإن كانت زائدة)** وهي مدة في الواحد كما في الأمثلة قالوا وفي نحو جدول وقسور لا تبدل في الجمع مع كونها زائدة وكذا الياء في نحو طويم بكسر الطاء أشار إلى ذلك

فك (ولم يفعلوه)، أي قلب الواو والياء فيما ذكر همزة (في باب مَقاوِم ومَعايِش) جمع مقامة ومعيشة مما حرف العلة فيه بعد الألف أصلي، (للفرق بينه وبين باب رَسائِل وعَجائِز وصَحائِف)، إذ حرف العلة في الباب الأول أصلي، وفي الثاني زائد، والزائد أولى

(١) للفرزدق في وصف راحلته وأنها لسرعة سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فيتناثر، فيقرع بعضه بعضا، فيشبه صوت الدراهيم حين ينقدها الصيرفي فينفي منها الزائف، والأشهر في رواية البيت جر الدراهيم ورفع تنقاد.
انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٢٠٥، والخزانة ٤/ ٣٨٨، ونهاية الأرب ١٠/ ٧١.

(٢) انظر: المخصص ٤/ ٢٠٩.

وَجَاء مَعَائِشُ بِالْهَمْزَةِ على ضَعْفٍ، وَالْتُزِمَ همزةُ مَصَائِبَ.

ﻫ همزة فرقاً بين الأصلية والزائدة، والزائدة أولى بالتغيير وجاء معائش بالهمز وهو ضعيف.

قوله: (والتزم همز مصائب) يريد أن القياس أن لا تقلب فيه الواو همزة؛ لأنها عين الكلمة، وليس قبل الألف واو ولا ياء فيقاسه أن تبقى كما في مقاوم لكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيهاً على أنه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كمقاوم ومعائش،

ﺟ الأقصى مدة زائدة تقلب همزة والأصل في هذا القلب رسائل لأنه لما زيد فيه ألف الجمع الأقصى اجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة لأنهما من مخرج واحد وكذلك في صحائف وعجائز قياساً على أصل المدة وهي الألف **(وجاء معائش بالهمزة على ضعف)** لأن مدته أصلية **(والتزم همزة مصائب)** وإن كانت الياء فيه ليست بزائدة تشبيهاً لمصيبة بصحيفة في الصحاح اجتمعت العرب على همزة مصائب مع أن أصل مصيبة مصوبة

ﻙ في التسهيل هذا، وإنما وجب همز ما قبل آخر واحده مدة زائدة؛ لأن باب رسائل منه لما وقع ألف مفرده بعد ألف الجمع وامتنع اجتماعهما لما لا يخفى وحذف إحداهما لإخلاله بصيغة الجمع واحتيج إلى قلبها ولم يكن لها أصل يقلب إليه وجب قلبها همزة؛ لأنها أقرب إليها من مخرجها، ثم حمل باب صفائح وعجايز على ذلك الباب لشبه مدتي صحيفة وعجوز بألف رسالة في الزيادة والمد؛ ولأنه لاحظ لهما في الحركة وهذا بخلاف باب مقاوم ومعايش؛ لأن حرف العلة في مفرديهما عين الكلمة وأصله الحركة إلا أنه أعل فلما احتيج إلى تحريكه لوقوعه بعد ألف التكسير كان رده إلى أصله أولى. قوله: **(وجاء معائش بالهمز)** اشتهر ذلك عن نافع عن رواية خارجة وهو غلط عند النحويين، قال الحلبي في إعرابه: ولم ينفرد بها نافع بل رويت عن ابن عامر، وقرأ بها أيضاً زيد بن علي، والأعمش والأعرج. وقال الفراء: إن قلب هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً. قوله: **(فقياسه أن يتقى)** ويقال مصاوب.

قولهُ: **(لكن التزموا همزها)** وردت أيضاً في كلامهم بالواو من غير همز على القياس حكى ذلك ابن مالك وأبو حيان وغيرهما. قوله: **(تنبيهاً الخ)** حاصله أن مصائب التزم همزة تنبيهاً على أنه جمع مفعلة لا مفعلة ولا مفعلة؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع

ﻗ بالتغيير، (وجاء مَعائِش بالهمز على ضعف)؛ لخروجه عن القياس، فإن قلت الاعتذار كما في قوله ولم يفعلوه إلى آخره، إنما يحسُن بعد ذكر القاعدة، فكان حقه أنْ يقول: وتقلبان في نحو رسائل وعجائز وصحائف، بخلاف باب مقاوم ومعايش للفرق، قلتُ: لا يحسُن ذلك هنا، لأنّ الكلام في إعلال العين لا الزائد، فلهذا قال ما معناه، ولم يُعِلُّوا عين الجمع في نحو مقاوم ومعايش للفرق بين الزائد والأصلي، فأتى بمسألة الزائد تتمة لا أصلا، (والتزم همز مَصائِب) جمع مصيبة على خلاف القياس، لأنّ واوه عين،

وتُقْلَبُ يَاء فُعْلَى - اسْماً - واواً فِي نَحْو: طُوْبَى وكُوْسَى، . . .

جار وإنما هو جمع مفعلة إذ الأصل مصوبة نقلت حركة الواو إلى الصاد وقلبت ياء لسكونه وانكسار ما قبلها، وإنما احتيج إلى هذا التنبيه؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححاً ويقال فيه مصيبات لما مر في الجمع أن نحو مكرم استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير، فلما جمع هذا جمع التكسير كان مظنة أن يتوهم أنه ليس جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين، بل إما جمع مَفْعَلَة أو مَفْعِلَة بفتح الميم وكسر العين أو فتحها فقلبت الواو همزة ليكون ذلك تنبيهاً على أنه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين على خلاف أصله إذ الأصل فيه أن يجمع مصححاً كما عرفت.

قوله: **(وتقلب ياء فعلى)** لما فرغ مما تقلبان فيه ألفاً أو همزة شرع فيما تقلب فيه إحديهما إلى الأخرى وقدم ما تقلب فيه الياء واواً فنقول تقلب ياء فعلى واواً إن كان اسماً نحو طوبى وكوسى، وذكر في شرح الهادي أنهما تأنيثا الأطيب والأكيس، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛ . . . .

نقره بالواو نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء **(وتقلب ياء فعلى اسماً واو في نحو طوبى وكوسى)** وهما تأنيث الأطيب والأكيس وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء لأنهما لا يكونان وصفين بغير الألف واللام فأجريا مجرى

جما مصححاً فلما كسر أبدلت الواو مع كونها عيناً تنبيهاً على مخالفة أصله، وهذا العذر لا يتأتى في ضمائر ومسائل جمعي ضمارة ومسيل. وقد جاء أيضاً بالهمز شذوذاً وإن ورد الأصل أيضاً في منابر وهو مناور. قوله: **(لما مر)** في قوله نحو شرايون وحسانون إلى آخره. قوله: **(إن كان اسماً نحو طوبى)** اقتصر في بغية الطالب على التمثيل بطوبى اسماً لشجرة في الجنة قال وهو فعلى من الطيب ولا نظير له في الأسماء قال: وأما الكوسى فصفة لأنه أنثى إلا كيس أفعل تفضيل من كاس الرجل في عمله لدنيا أو لآخرة كيساً حذف ولا يقال كوسى بدون الألف واللام والإضافة انتهى. وتبعه الشريف في شرحه نقلاً عن الصحاح وإلى الجواب عما ذكره

أفضا وليس قبل الألف واو، ولا ياء، فهو كمقاوم لكنهم فعلوا ذلك تنبيهاً على أنه ليس جمع مفعَلة، ولا مفعِلة كمقاوم ومعايش، بل جمع مُفعِلة، إذ الأصل مَصوبة، نقلوا وقلبوا، وإنما احتيج لهذا التنبيه، لأنّ قياس نحو مكرم ومكرمة أنْ يستغنوا فيهما بالتصحيح عن التكسير كما مر، فلمَّا لم يستغنوا، كان مظنة أنْ يتوهم أنه ليس جمع مُفعلة بضم الميم، وكسر العين بل مَفعِلة أو مَفعَلة بفتح الميم فيهما، وكسر العين، أو فتحها كمحمدة ومقبرة، أو مِفعَلة كمِروحة. ولمَّا فرغ مما تقلب فيه الياء والواو ألفاً أو همزة أخذ فيما يقلب فيه أحديهما إلى الأخرى، وبدأ بقلب الياء واواً فقال:

(وتقلب ياء فُعْلَى) بالضم (اسماً) لا صفة (واواً في نحو طُوبَى وكُوسَى) مؤنثتي أطيب وأكيس، وهما وإنْ كانا في الأصل صفتين لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛

وَلَا تُقْلَبُ واواً فِي الصّفة وَلَكِن يُكْسَرُ مَا قبلهَا نَحْو: (مِشْيَةٍ حِيْكَى) و﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] ....

ف لأنهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجريا مجرى الأسماء التي لا تكون صفات هذا إذا كان فعلى اسماً، وإن كان صفة فلا تقلب باؤه واواً لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حِيْكَى يقال حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي، ﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] أي قسمة جائرة من ضاز يضيز إذا جار وأصلهما حيكى وضيزى فلم يقلبوا

ج الأسماء التي لا تكون صفات **(ولا تقلب)** ياؤه واواً **(في الصفة ولكن يكسر ما قبلها لتسلم الياء نحو مشية حيكى)** يقال حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي **(وقسمة ضيزى)** أي قسمة جائرة من ضاز يضير إذا جار وأصلهما حيكى وضيزى قلبت الضمة

ك أشار الشارح بقوله وهما وإن كان أصلهما الصفة الخ. وحاصل التوفيق أن ما في الصحاح إشارة إلى الأصل، وما ذكره المصنف باعتبار الاسمية الحالية نظراً لجريانهما مجرى الأسماء.

قال أبو حيان: وافعل منه مؤنثه عند سيبويه حكمهما حكم الأسماء، ولذلك جمعت الطوبى والكوسى، والخورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأخير جمع الأسماء يعني أنها وأمثالها جمعت على أفاعل كالأسماء نحو أفكل وأفاكل مع امتناع جمع نحو أحمر وحمراء عليه. قوله: **(فلا يقلب ياؤه واواً)** لكن يكسر ما قبلها هذا هو المشهور في كلام سيبويه وغيره من النحويين، وقال ابن مالك وابنه يجوز عين فعلى صفة أن تبدل الضمة كسرة فتسلم التاء وإن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، قال ولده ترديداً بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى قال والأول أكثر. قوله: **(نحو طوبى)** اسم التفضيل للمؤنث وأطيب للمذكر من طاب يطيب. قوله: **(وكوسى)** اسم التفضيل للمؤنث وأكيس للمذكر من كاس يكيس كياسة.

قوله: **(لا يكونان وصفين)** ولو كانا وصفين مطلقاً استلزماً الوصفية في جميع الأحوال.

قوله: **(حاك الرجل)** حاك الرجل إذا حرك منكبيه وفرج بين رجليه في المشي صحاح.

قوله: **(حاك الرجل)** هو من باب ضرب والمصدر الحيكان.

قوله: **(وقسمة ضيزى)** قال المرادي قال بعضهم لم يأت من الصفات غير هذين يعني حيكى وضيزى وكأنه يريد الشيخ أبا حيان فإنه قال في شرح التسهيل ظاهر كلام المصنف أن

ق لأنهما لا يكونان وصفين بغيرأل والإضافة، (ولا تقلب) ياء فُعلى واواً (في الصفة، ولكن يُكسر ما قبلها فتسلم)، وفي نسخة: لتسلم (الياء نحو مِشْيَة حِيْكَى) إذا كان فيها حيَكان بفتح الياء أي تبختر، (وقِسمة ضِيْزَى) أي جائرة من ضاز يضيز إذا جار، وأصلهما حُيكى وضُيزى، فلم يقلبوا فيهما الياء واواً، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ فرقاً بين الاسم والصفة، وكانت الصفة أولى بالتغيير الأسهل لثقلها، وإنما حكموا بأنهما فعلى بالضم لا فعلى بالكسر، لأنه ليس في الصفات فِعلى إلّا عِزهى للذي

وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ، ....

فيهما الياء واواً بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الاسم والصفة ولم يعكسوا؛ لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واواً، وإنما حكموا بأنهما فعلى الضم ولم يجعلوهما فعلى بالكسر؛ لأنه لم يوجد فعلى في الصفات إلا عزهى وهو الذي لا يطرب للهو، ووجد فيها فعلى بالضم كثيراً كحبلى وفضلى، وكذلك باب بيض وأصله بيض بضم الفاء؛ لأنه جمع أبيض كاحمر وحمر فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن الجمل مستثقل فلو قلبوا فيه الياء واواً ازداد الثقل، ....

كسرة وإنما حكم بأنهما فعلى بالضم ولم يحكم أنهما فعلى بالكسر لأنه لم يوجد فعلى في الصفات إلا عزهى ووجد فيها فعلى بالضم كثيراً نحو حبلى وفضلى **(وكذلك باب بيض)** مما هو معتل العين اليائي وعلى فعل في جمع أفعل صفة وأصله بيض فقلبت الضمة كسرة محافظة على الياء في البابين، أما ياء فعلى فلأنها تجعل كالقريبة من الطرف لخفاء الألف مع قصد الفرق بين فعلى اسماً وفعلى صفة والاسم لخفته أولى بقلب ياءه واواً من الصفة لأنها أثقل فالتخفيف فيها بإبقاء الياء على حالها أولى وأما ياء فعل فلقربها من الطرف الذي هو محل التخفيف وفي الجمع الثقيل مع رعاية الفرق بين

الصفة كثير في الفعلى التي عينها ياء وعلى ما قررناه لم يذكر منه إلا امرأة حيكى وقسمة ضيزى انتهى. على أنه قد جاء ضيزى بالهمز وبه قرأ ابن كثير من ضازه يضازه إذا نقصه حقه ظلماً وجوراً فيحتمل حينئذٍ قال في بغية الطالب: وهو الأقرب أن يكون ضيزى بالياء فعلى بالكسر مخففاً منه وإن لم يكن من أصول القراء كلهم أبدال مثل هذه الهمزة ياء لكنها لغة التزمت فقرؤا بها فإن قيل لم لا قيل في ضيزى بالهمز أن أصله ضوزى بالضم فكسرت ألفاً كما قيل فيها مع الياء أجيب بأنه لا موجب هنا للتغير إذ لا يستثقل الضم مع الهمز استثقالة مع الياء الساكنة ويحتمل أيضاً أن يكون أصله ضوزى فكسرت الضاد؛ لأن الضمة ثقيلة مع الواو.

قوله: **(من ضاز يضيز)** جاء أيضاً متعدياً ضازه حقه يضيزه ويضوزه نقصه وبخسه.

قوله: **(لا لم يوجد فعلى في الصفات)** يريد المفردة فلا نقض بذكرى؛ لأنه مصدر ولا بظربي ولا حجلي لأنهما جمعان. قوله: **(الأعزهى)** لم يذكره سيبويه وحكاه غيره وحكى أيضاً امرأة سعلى وأجيب بأن المشهور فيهما عزهاة وسعلاة.

قوله: **(وكذلك باب بيض)** سمع في جمع عايط عيط على القياس، وعوط يقلب الواو ياء شذوذاً حكاه أبو عبيدة.

لا يطرب للهو، وفيها فُعلى كثير كحُبلى وفُضلى، (وكذلك باب بِيضٍ) وعِين جمعي

وَاخْتُلِفَ فِي غير ذَلِك، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الْقِيَاس الثَّانِي، فنحو: مَضُوْفَةٍ

ثم اختلفوا في غير باب فعلى وفعل، فقال سيبويه القياس الثاني أي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأنه أقل تغييراً وأورد عليه قول الشاعر[١]: [الطويل]

وكُـنْـتُ إذا جَـارِي دَعَـا لـمَـضُـوفَـةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقُ مِئْزَرِي

فإن المضوفة مفعلة من ضفت الرجل ضيافة إذا نزلت عليه ضيفاً أو من أضفت من

الواوي واليائي فيه (**واختلف في غير ذلك**) أي في غير فعلى وفعل مما كان الياء فيه قريباً من الطرف بأن يكون بعدها حرف واحد وتكون ساكنة بعد الضمة (**فقال سيبويه القياس الثاني**) وهو قلب الضمة كسرة لأنه أقل تغييراً ولأنها قريبة من الطرف الذي إذا وقعت الياء فيه لا تقلب واواً بالاتفاق بل تقلب الضمة كسرة نحو الترامي لأن آخر الكلمة محل التخفيف فينبغي أن لا تقلب الياء إلى ما هو أثقل منه ولذلك لو وقعت فيه واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة نحو أدل في جمع دلو (**فنحو مضوفة**. . .

قوله: (**فقال سيبويه القياس الثاني**) صححه الأكثرون، واستدلوا له بأوجه أحدها قولهم: العيسة[٢] بمهملتين ومن قولهم جمع أعيس أي أبيض بين العيسة، والعيس محركاً والتوجيه أن العيسة اسم للون الوصف منه على أفعل وفعلاء فيجب كونه على فعلة بالضم كالحمرة، والحضرة الثاني قولهم مبيع وسيأتي الثالث أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. قوله: (**وأورد عليه قول الشاعر**) هو مما استدل به الأخفش، واستدل أيضاً بأن المفرد لا يقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد كالواوين المتطرفين في نحو جثى جمع جاث دون عتى مصدر عتي وبأن الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى إلى التخفيف أجيب عن هذين بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه.

قوله: (**حتى ينصف الساق ميرزي**) فقال نصفه كنصره بلغ نصفه، والميزر مهموز كمنبر.

أبيض وأعين، وأصلهما بُيض وعُين بضم الفاء كأحمر وحُمر، فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء، وعدلوا عن تغيير الحرف إلى تغيير الحركة، لأنّ الجمع ثقيل، فهو أولى بالتغيير الأسهل، (واختلف في غير ذلك)، أي في غير فُعْلَى اسماً أو صفة، وغير فُعْلٍ جمعا مما عينه ياء بعد ضمة، (فقال سيبويه القياس الثاني)، وهو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، لأنه أقل تغييرا (فنحو مَضُوْفَة) في قول الشاعر: [الطويل]

وَكُـنـتُ إذا جـاري دَعـا لِـمَـضـوفَـةٍ أُشَمِّرِ حَتّى يَنصُفَ الساقَ مِئزَرِي

---

(١) قائله: هو أبو جندب الهذلي، وهو من الطويل. اللغة: "لمضوفة" ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان "حتى يبلغ الساق" روي: حتى ينصف الساق "مئزري" كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب. المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته. انظر: الأشموني ٤٨٤/ ٣، وابن يعيش ٨١/ ١٠.

(٢) العَيَسُ: عَسْبُ الجملِ، أي: ضِرابُهُ. والعَيَسُ والعِيسَةُ: لونٌ أبيضُ مشرب صفاءً في ظُلْمة خفيّة. =

شَاذٌ عِنْده، وَنَحْو: مَعِيْشَةٍ يجوز أن يكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَش: الْقِيَاس الأول، ....

جا: الأمر أشفقت منه وحذرت، والمضوفة هو أمر يشفق منه، والمراد ما تنزل من حوادث الدهر ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل الياء واواً، ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه المضوفة والمضيفة والمضافة، وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ ونحو معيشة عند سيبويه يجوز أن يكون مفعلة بالكسر فلا يكون مما نحن فيه بل نقل فيه الكسرة من الياء إلى العين، ويجوز أن يكون مفعلة بالضم نقلت الضمة إلى ما قبل الياء، ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء وقال الأخفش: القياس الأول أي بقاء الضمة وقلب الياء واواً، كما في طوبى وكوسى، ....

كا: **شاذ عنده)** لأن أصله مضيفة من ضفت الرجل ضيافة إذا نزلت علية ضيفاً أو من أضفت من الأمر أي أشفقت منه والمضوفة أمر يشفق منه والمراد به ما ينزل من الحوادث فلم تقلب فيه الضمة كسرة بل الياء واواً **(ونحو معيشة يجوز أن يكون مفعلة)** بكسر العين نقلت الكسرة من الياء إلى الفاء فلا يكون مما نحن بصدده **(ومفعلة)** بضم العين نقلت الضمة منه إلى الفاء ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء **(وقال الأخفش القياس الأول)**

لج: قوله: **(أشفقت منه)** والمعنى في البيت على الثاني لا الأول. قوله: **(والمضيفة)** هو بفتح الميم وكسر الضاد. قوله: **(وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ)** أجيب بأن أبا بكر الزبيدي ذكر في مختصر العين من ذوات الواو.

نقا: وهي مفعُلة من ضفت الرجل ضيافة، إذا نزلت عليه ضيفا، أو من أضفت من الأمر أشفقت منه، وحذرت، فهو أمر يشفق منه، والمراد منه ما ينزل عليه كالضيف، أو ينزل من حوادث الدهر إمَّا (شاذ عنده)، لأنّ أصلها مضيُفة بضم الياء، والقياس نقل الضمة إلى الضاد، ثم إبدالها كسرة لتسلم الياء، وإمَّا أنه واوي كما ذكره الزبيدي في مختصر العين، ويروى أيضاً لمضافة ولمضيفة، (ونحو مَعِيشَة يجوز) عنده (أنْ يكون مَفْعِلَة) بالكسر، فليس فيه إلّا نقل الكسرة، فلا يكون مما نحن فيه، (و) أن يكون (مَفْعُلَة) بالضم، نقلت الضمة، ثم أبدلت كسرة، فيكون مما نحن فيه، (وقال الأخفش القياس الأول)، وهو قلب الياء واواً للضمة، كما في طُوبى وكُوسى، ....

= يقال: جملٌ أَعْيَسُ، وناقة عَيْساء. والجمعُ: عِيسٌ قال رؤبة: بالعيس تمطوها قياقٍ تَمْتَطي والعَرَبُ خصّت بالعيس عِراب الإبلِ البيض خاصّة. وبناء عِيسَةٍ: فُعْلَة على قياس كُمْتَةٍ وصُهْبَة، ولكنْ قَبُح الياءُ بعد الضَمّة فكُسِرَتِ العين على الياء. ظبيٌ أعيس. [العين: ١/١٢٦]

فَمَضُوفَةٌ قِيَاس عِنْده، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَو بُنِي من البَيْعِ مثلُ تَرْتُب لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ.

وتقلب الْوَاو . . . .

جار فمضوفة قياس عنده ومعيشة مفعلة بالكسر، إذ لو كانت بالضم لزمت معوشة وأجيب عنه بأن الإبقاء والقلب في طوبى وكوسى، إنما كان للفرق بين الاسم والصفة كما مر. قوله: **(وعليهما)** لما بين أنه إذا وقعت ياء قبلها ضمة في غير باب فعلى، وفعل فمذهب سيبويه قلب الضمة كسرة، ومذهب الأخفش قلب الياء واواً، أشار إلى مسألة متفرعة على المذهبين وهو أنه لو بنى من البيع مثل ترتب بضم التاءين لقيل تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الأخفش.

قوله: **(وتقلب الواو)** . . . .

نقره وهو إبقاء الضمة وقلب الياء واواً كما في طوبى وكوسى قياساً على ما إذا وقعت فاء نحو موقظة **(فمفضوضة قياس عنده ومعيشة مفعلة)** بالكسر عنه **(وإلا)** أي وإن لم يكن مفعلة بالكسر بل يكون مفعلة بالضم **(لزم)** أن يقال **(معوشة)** بقلب الياء واواً لضمة ما قبلها **(وعليهما)** أي على المذهبين المذكورين **(لو بنى من البيع مثل ترتب)** بضم التاء الثانية **(لقيل تبيع)** بقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه **(وتبوع)** بقلب الياء واو على مذهب الأخفش **(وتقلب الواو)** . . . .

جما قوله: **(وعليهما)** أي المذهبين.

قوله: **(لقل تبيع)** لأن أصله تبيع فنقلت الضمة إلى ما قبلها فصار تبيع فحينئذٍ إن قلبت الضمة كسرة لسلامة الفاء كما هو مذهب سيبويه صار تبيع وإن قلبت الياء واواً لسلامة الضمة كما هو مذهب الأخفش صار تبوع.

أفضا (فَمَضُوفَةُ قياس عنده)، لأنّ الضمة نقلت فيها، وقلبت الياء واواً، (ومَعِيْشَة مَفْعِلَة) بالكسر لا بالضم، (وإلّا لزم) أنْ يُقال (مَعُوشة) مثل مضوفة على القياس عنده، وأجيب عنه بأن القلب في طُوبى وكُوسى إنما كان للفرق بين الاسم والصفة، بخلاف نحو مضوفة مما هو على مفعلة، فإنه لم يأت منه صفة، لأنه إمَّا اسم مكان أو زمان، (وعليهما) أي القولين، (لو بُنِي من البيع مثل تُرْتُب) بضمتين (لقيل تُبِيْع) عند سيبويه، بنقل الضمة، ثم إبدالها كسرة، لتسلم الياء، (وتُبُوْع) عند الأخفش، بنقل الضمة، ثم قلب الياء واواً، ثم ثُني بقلب الواو ياء، فقال:

(وتـقـلـب الـواو . . . .

المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء، نَحْو: قِيَاماً وعِيَاذَاً وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ، بِخِلَاف مَصْدرِ نَحْو: لَاوَذَ، . . . .

ج لما فرغ مما تقلب فيه الياء واواً شرع فيما تقلب فيه الواو ياء فنقول إذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر أعل فعله قلب الواو ياء نحو قام قياماً وقيماً، وقولهم حال حولاً شاذ، كالقود، والقياس حيلاً بخلاف لاوذ لواذاً، وقاوم قواماً فإنه لما صح في الفعل صح في المصدر، يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] ولو كان من لاذ لقال لياذاً.

ك **المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياماً)** وأصله قواماً **(وعياذاً)** وأصله عواذ **(وقيماً)** وأصله قوم، وبعضهم شرط شرطاً آخر وهو أن يكون بعد الواو ألف **(لإعلال أفعالها)** أي لإعلال أفعال تلك المصادر بنوع ما من الإعلال إذ ليس بواجب أن يكون الفعل معللا بإعلال المصدر بعينه وإنما يجب القلب حينئذ لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة مع رعاية حمل المصدر على الفعل **(وحال حولاً كالقود)** ولا تقلب تنبيها على الأصل وعلى قول من اشترط وقوع الألف بعدها لا يجب قلب الواو ياء في نحو حول **(بخلاف مصدر نحو لاوذ)** مما لم يعل فعله بإعلال ما فإنه لا يعل مصدره نحو لواذاً وإن وقعت الواو بين الكسرة والألف وكذا لا تقلب في مصدر

ح قوله: **(قلب الواو ياء)** أعم من أن يكون بعد الواو ألف كما في المثالين الأولين أولاً كما في المثال الأخير وهو قيما وقيما ثالث في المتن والأول قياماً والثاني عياذاً. قوله: **(نحو قام قيام)** وفيما اشترط ابن مالك في شرح الكافية لقلب الواو ياء في المفرد مع كونه مصدراً على فعله وجود الألف بعدها نحو قام قياماً، وانقاد انقياداً وعليه فالحول غير شاذ ونحو قيما مقصور من قياماً وقد قدمت أوائل هذا الموضوع ما يوافق ذلك وهو من كلام ابن عصفور. قوله: **(حال حولاً)** الحول التنقل من موضع إلى موضع قال الله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]. قوله: **(ومنه قوله تعالى:** ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣]) في نصب لواذاً وجهان أحدهما أنه على المصدر من معنى الفعل الأول إذ التقدير يتسللون منكم تسللاً أو يلاوذون لواذاً، والثاني أنه مصدر في موضع الحال أي ملاوذين.

قوله: **(لواذاً)** في قوله تعالى مصدر في موضع الحال من واو يتسللون.

قوله: **(لقال لياذا)** يعني لواذاً من المزيد لا من الثلاثي وإلا لقال لياذاً بالإعلال؛ لأن فعله معل بخلاف المزيد فإن فعله غير معل فلهذا لم يعل.

قٓ المكسور ما قبلها في المصادر)، لا في نحو عوض وخوان (ياء نحو) قام (قِياماً و) عاذ (عِياذاً) أو دينا (وقِيَماً لإعلال أفعالها) بقلب الواو فيها ألفاً، (وحال حِوَلا)، أي تغيّر (كالقَوَد) في شذوذه، والقياس حِيَلاً وقيادا، وهذا (بخلاف مصدر نحو لاوَذَ) القوم

وَفِـي نَـحْـو: جِـيَـادٍ ودِيَـارٍ ورِيَـاحٍ وتِـيَـرٍ ودِيَـمٍ؛ . . . .

قوله: (وفي نحو جياد) عطف على قوله في المصادر أي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء إذا كان في جمع أعل مفرده كجياد وديار ورياح جمع جيد ودار وريح، وأصل جيد جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت، وأصل دار دور انقلبت الواو المتحركة ألفاً، وأصل ريح روح انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وكذا تير جمع تارة، والدليل على أن ياءه واو قولهم تاورته والناس يتتاورون، وما ذكر أبو البقاء من أن ألف تارة مبدلة من الواو واشتقاقه من التور وهو الرسول بين القوم، لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء، وكذا ديم جمع ديمة،

زال زوالاً وإن أعل فعله لعدم الكسرة (و) تقلب الواو المكسورة ما قبلها (في نحو جياد) أي في جمع أعل مفرده وهو جمع جيد وأصله جيود (وديار) في جمع دار وأصله دور (ورياح) في جمع ريح وأصله روح (وتير) في جمع تارة وأصله تورة بدليل قولهم الناس يتناورون (وديم) في جمع ديمة وأصله دوم لأنه من دام يدوم. . . . .

قوله: (أعل مفرده) سواء كان بعد الواو ألفاً أو لا.

قوله: (وكذا تير جمع تارة) فعل تارة بعد تارة أي مرة بعد مرة، والجمع تارات وتير وهو مقصور من تيار.

قوله: (لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء) ذكر في مادة تير ما نصه التيار الموج وفعل ذلك تارة بعد تارة أي مرة بعد مرة، والجمع تارات وتير وهو مقصور من ثيار.

ملاوذة ولواذاً، وعاود عواداً، فلا يُعل لعدم إعلال فعله لِما مرّ من أنّ نحو قاوم وقاول لا تقلب الواو فيه ألفاً، ولو كان فعله لاذ لقيل لياذاً، (و) تقلب الواو ياء أيضاً (في نحو جِياد) جمع جيد مما هو جمع أعلّ مفرده، وأصله جَيوِد اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحديهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت، (و) نحو (دِيار) جمع دار، وأصله دَوَر، انقلبت الواو المتحركة ألفاً (ورِياح) جمع ريح، وأصله رِوْح، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (وتِيَر) جمع تارة، وأصله تورة، لقولهم تاورته، والناس يتتاورون، وعلى هذا جماعة، لكن الذي في الصحاح أنه يائي (ودِيَم) جمع دِيمة، وأصله دوْمة من دام يدوم، وعلى هذا جماعة، لكن الذي في الصحاح أنه يائي أيضاً، وإنـمـا أعـل ذلـك. . . . .

لإعلال الْمُفْرَد، وشذّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جمع رَيَّانَ؛ كَرَاهَة إعلالين،

جا والأصل دوم؛ لأنه من دام يدوم، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وبه يشعر لفظ المصنف، والزمخشري لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجمع وشذ طيال في قوله[1]: [الطويل]

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وهذا شاذ من جهة القياس ومن جهة الاستعمال أيضاً؛ لأن الأكثر طوال لصحته في المفرد وهو طويل، وصح رواء جمع ريان؛ لأن الأصل رواي قلبوا الياء همزة فلو قلبوا الواو أيضاً ياء لزم الجمع بين الإعلالين ....

كه (**لإعلال المفرد**) فأعلت الواو في هذه الأمثلة حملاً على مفرادتها (**وشذ طيال**) في قوله:

تبين لي أن القمائة ذلة وإن أعزَّ الرجال طيالها

لأنه لم يعل مفرده وهو طويل (**وصح رواء في جمع ريان كراهة إعلالين**) وذلك لأن أصل رواء رواي قلبت همزة فلو قلبت الواو ياء لزم الجمع بين الإعلالين المرفوض

لُه قوله: (**ما ذكرنا في باب الجمع**) يعني أنه من الياء؛ لأنه ذكر في مادة ت ي ر لا في ت ور. قوله: (**تبين لي أن القماءة ذلة**) يقال قمؤ الرجل قمأ بالضم فيهما وقمأءة بالفتح، والمد صار قميئاً بوزن فعيل وهو البعير الذليل.

قوله: (**جمع ريان**) أصله رويان قلبت الواو ياء وأدغمت.

قُ (لإعلال المفرد، وشذّ طِيال) جمع طويل لعدم إعلال المفرد وشذوذه من جهة القياس، ومن جهة الاستعمال أيضاً إذ الأكثر طوال لصحته في المفرد، ومثله في الشذوذ جياد جمع جواد، من جاد الفرس يجود جُودة بالضم إذا صار رائعا أي جوادا، لكن شذوذه من جهة القياس لا الاستعمال، قال تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّـٰفِنَـٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، (وصح رِواءٌ جمع رَيَّان) ضد عطشان؛ (كراهة) اجتماع (إعلالين) فيه إذ أصله رِواي من رويت من الماء بالكسر، قلبوا الياء همزة كما في رِداء، فلو قلبوا الواو أيضاً ياء كمفرده اجتمع إعلالان، وذلك مستكره، ولأنه لو أُعلّ لالتبس بضد

---

(١) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي، وهو من الطويل.
اللغة: "القماءة" قصر القامة من قمؤ الرجل إذا ذل وصغر "ذلة" ضعة وهوان "أعزاء" من العزة، وهي القوة والمنعة، ضد الذلة "طيالها" جمع طويل وأصله طوال.
المعنى: ظهر لي بعد التجربة والممارسة أن قصر القامة في الإنسان دليل الضعة والمذلة، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.
انظر: الأشموني ٨٤٤/ ٣، وابن هشام ٢٦٩/ ٤، وابن يعيش ٨٨/ ١٠.

ونِوَاءٌ جمع نَاوٍ، وَفِي نَحْو: رِيَاضٍ وَثِيَابٍ؛ لسكونها فِي الْوَاحِد مَعَ الْألف بعْدهَا، . . . .

ﺟ وهو مستكره وصح نواء جمع ناو، وهو السمين من الإبل من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة العين في مفرده.

قوله: **(وفي نحو رياض)** عطف على قوله في نحو جياد، أي تقلب الواو ياء في رياض وثياب جمع روضة وثوب لسكونها في الواحد مع الألف بعدها؛ لأنها إذا وقعت بعدها الألف استثقلت الواو لطول النطق بها مع أن سكون الواو في المفرد بمنزلة إعلالها؛ لأن السكون يجعلها كالميتة. . . . .

ﺣ **(و)** صح **(نواء جمع ناو)** وهو السمين من الإبل من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة عين مفردة **(و)** تقلب الواو ياء **(في نحو حياض وثياب لسكونها في الواحد مع الألف بعدها)** أي تقلب الواو ياء إذا وقعت عيناً في الجمع مكسوراً ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها ألف لامه حرف صحيح فأصل حياض حواض لأن مفرده حوض فقلبت الواو ياء لحصول هذه الشرائط الخمسة فيه، وذلك لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلها وهو الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها مع ضعفها بسبب سكونها في الواحد لأن السكون يجعل الحرف ميتاً ومع زيادة الثقل بكونها في الجمع مع امتداد البناء بزيادة الألف بعدها ومن غير مانع من قلبها ياء وكان عليه أن يذكر هذه الشروط. . . . .

ﻛ قوله: **(نواية)** هو بكسر النون وجاء أيضاً المصدر نيا بفتحها.

قوله: **(كالميتة)** سمور الحروف الساكنة ميتة لمشابهتها الحيوان الميت بجامع يلزم الحركة ولا.شك أن حركة الحرف يحصل له قوة ولهذا يعتد به حاجزاً في باب الإمالة وغيرها بخلاف الساكن فإنه ضعيف ولهذا لم يجعل حاجزاً حصيناً.

ﻓ الإخلاص، وأمَّـا عدم إعلال حُوج جمع حاجة فشاذ، (و) صح (نِواء) لأنه (جمع ناوٍ)، وهو السمين من الإبل، من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية ونيًّا، فلم يُعل، لأنّ مفرده لم يعل، ولكراهة اجتماع إعلالين أيضاً، والنَّيّ بفتح النون، وتشديد الياء الشحم أيضاً وأصله نوْيٌ، والنِّيء بكسر النون وبالهمز ضد النضيج، (و) تقلب الواو ياء أيضاً (في نحو رِياض وثِياب) جمعي روضة وثوب، (لسكونها في الواحد مع) وقوع (الألف بعدها) المستلزمة لثقلها بطول النطق بها، ومع صحة اللام، مع أنّ سكون الواو في المفرد نوع من الإعلال، لأنه يجعل حرف العلة كالميت، فلمَّـا أعل المفرد أعل الجمع. . . .

بِخِلَافِ عِوَدَةٍ وكِوَزَةٍ، وَأما ثِيَرَةٌ فشاذٌ.

بخلاف عودة وكوزة جمع عود وكوز لفقدان الألف، والعود المسن من الإبل وهو الذي جاوز في السن البازل، وأما ثيرة في جمع ثور فشاذ، والقياس ثورة لفقد الألف وهذا شاذ قياساً لا استعمالاً كاستحوذ، وقال المبرد إنما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلاً على أنه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه، وليس لثورة جمع ثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه.

(**بخلاف عوذة**) جمع عوذ وهو المسن من الإبل (**وكوزة**) جمع كوز لعدم الألف بعدها وبخلاف خوان لأنه مفرد وبخلاف طوال في جمع طويل لتحركها في الواحد وبخلاف رواء في جمع ريان لوجود المانع كما عرفت (**وأماثيرة**) في جمع ثور (**فشاذ**) لأنه قلبت واوه ياء مع عدم الألف بعدها ....

قوله: (**جمع عود**) هو بفتح العين وسكون الواو، والعود المسن من الإبل زاد في القاموس والشاء. قوله: (**وهو الذي جاوز في السن البازل**) قال الجوهري بزل البعير يبزل بزولاً فَطَر نابُهُ أي انشق فهو بازل ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة. وقال: العَوْدُ هو الذي جاوز في السن البازل والمخلف، وفي الحديث: "إنْ جرجر العود فزِدْه وقراً"[١] والناقة عوده، ويقال: زَاحِمْ بعود أو دع أي استعن على حربك بأهل السن والمعرفة فإن رأي الشيخ خير من مشهد الغلام انتهى.

قوله: (**والقياس ثورة**) جاء أيضاً هذا القياس حكاه في القاموس وفيه الثور من الأقط القطعة العظيمة منه، والأقط مثلثة وتحرك، وككتف ورجل وإبل شيء يتخذ من المخيض الغنمي. قوله: (**من الأقط**) بفتح الهمز كذا قرر في شرح المصابيح لزين العرب[٢].

(بخلاف عِوَدَة) جمع عَوذ بفتح العين للمسن من الأبل، وهو الذي جاوز في السن البازل، (وكِوزَة) جمع كوز لا تقلب واوهما ياء لعدم الألف بعد الواو، وكذا طوال جمع طويل، لتحرك الواو في الواحد، وجِواء جمع جو لاعتلال لامه، فلو أعل لزم اجتماع إعلالين، (وأمَّا ثِيَرَة) جمع ثور (فشاذ)، والقياس ثوَرَة لما مرّ في كِوَزة وشذوذه في القياس، لا الاستعمال كاستحوذ، وقال المبرد: قصدوا بذلك الفرق بين ثور من الحيوان، وثور من الإقط، وخصّ الأول بالإعلال لأنه أكثر استعمالا، ولقولهم فيه ثيران، فقلبوا عينه ياء لسكونها بعد كسرة، فحمل عليه ثيرة، وليس ثورة جمع ثور من الإقط ما يُحمل هو عليه.

---

(١) هذا ليس بحديث كما أشار المصنف، وإنما هو مثل، وجرجر: الجرجرة الهدير يردده في حنجرته. انظر الصحاح، عود ٢/ ٤، التاج العروس ٨/ ٤٣٤.

(٢) هو علي بن عبيد الله بن أحمد بن زين الدين المشهور بزين العرب عالم بالحديث والنحو المتوفى سنة ٧٥٨ هـ. شرح بهذا الكتاب مصابيح السنة للإمام البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ.

وتُقْلَبُ الْوَاو عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا، إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسكن السَّابِق، وتُدغم وَيُكْسَرُ مَا قبلهَا إِن كَانَ ضمة، . . . .

جا: قوله: (**وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما الخ**) هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب أي وتقلب الواو ياء وتدغم في الياء؛ لأن مخرجا الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، ويشترط أن يكون الأولى ساكنة ليمكن الإدغام، وإنما جعل الانقلاب إلى الياء؛ لأنها أخف فقالوا سيد وميت ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين، وذهب البغداديون إلى أنه فيعل بفتح العين

دك: (**وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق**) منهما (**وتدغم**) الياء في الياء (**ويكسر ما قبلها إن كانت**) حركته (**ضمة**) أصلية . . . .

فلا: قوله: (**وتقلب الواو**) هذا قسم من أقسام الإعلال هو قلب إحديهما إلى الأخرى.
قوله: (**مخرجا الواو والياء**) وإن تباعدا سيأتي أن مخرج الواو ما بين الشفتين وأن مخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى.
قوله: (**فقلبوا الواو ياء وادغموها**) يشترط لذلك أيضاً بعد اجتماعهما وسكون السابق منهما أن يكونا في كلمة واحدة وأن يكون سكون السابق أصليًّا وأن لا يكون ذلك السابق بدلاً غير لازم فلا قلب في نحو يغزو يوماً ويقضي وطراً ولا في نحو قوى بسكون الواو مخفف قوي ولا في نحو رويا مخفف رؤيا بالهمز لعروض الاجتماع والسكون وحكى الكسائي الإدغام في رويا إذا خفف وقرئ شاذًّا[1]: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] فإن لزم البدل في اسم لا يناسب الفعل كان المبدل كالأصلي كمثال انفخة من أوب أأوبة ثم أبوية ثم أبية قاله

فق: (وتقلب الواو) حالة كونها (عينا أو لاماً أو غيرهما) بأن تكون زائدة (ياء إذا اجتمعت مع ياء) أصلية أو زائدة في كلمة، (وسكن السابق) منهما، وكان هو وسكونه متأصلين، وليس بدلا من ألف أو واو، (وتدغم) الياء الأولى في الثانية، لأنّ مخرجي الواو والياء وإنْ تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لاشتراكهما في المد، وسعة المخرج، فكرهوا اجتماعهما، فقلبوا الواو ياء، وأدغموها في الياء، (ويكسر ما قبلها)، أي الياء، وفي نسخة قبلهما أي اليائين (إنْ كان ضَمة)، وإنما قلبوا الواو ياء

---

(١) ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ يقال: عبر الرؤيا عبارة بالكسر، وعبرها تعبيراً؛ أي: فسرها، وأخبر بما تؤول إليه. واللام في قوله: (للرؤيا) تسمى لام التعقيب، لأنها عقبت الإضافة. تقول: هذا عابر الرؤيا، وعابر للرؤيا، وضارب زيد، وضارب لزيد، ونحوه؛ كذا قاله الأزهري. [تفسير غريب القرآن ١/ ١٢٧]

كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ ودَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وقَيُّومٍ ودُلَيَّةٍ وطَيٍّ ....

ﺭﻛﻦ كضيغم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها، قالوا لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف؛ لأن المعتل قد يتأتى فيه ما لا يتأتى في الصحيح فإنه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصًا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة وغزاة في جمع قاض ورام وغاز، وكما اختص بفيعلولة نحو كينونة وأصله كيونونة، ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح، وأصل أيام أيوام، وديار فيعال من درت وأصله ديوار يقال ما بالدار دَيّار أي أحد، وقيام فيعال من قام يقوم ولو كان ديار وقيام على زنة فعال لقالوا دوار وقوام؛ لأنهما من الواو، وقيوم فيعول من القيام وأصله قيووم فلو كان على زنة فعول لقيل قووم، والقيّام والقيّوم هو الله تعالى، ومعناه القائم بتدبير خلقه، وأصل دلية دليوة؛ لأنها تصغير دلو وأتى بالتاء؛ لأن الدلو يذكر ويؤنث وأصل طي طوى؛ لأنه مصدر طويت........................

ﻧﻘﺮﻩ (**كسيد**) أصله سيود (**وأيام**) أصله أيوام (**وديار**) أصله ديوار (**وقيام**) أصله قيوام وهما على وزن فيعال لا فعال وإلا لقيل دوار وقوام (**وقيوم**) أصله قيووم على وزن فيعول لا فعول والا لقيل قووم (**ودلية**) وأصله دليوة لأنه تصغير دلو (**وطي**) وأصله (**طوى**) ومرمي

ﻟﻚ ابن مالك في "الإيجاز" قال: ولا يفعل ذلك في مثل أحمر وأصله منه أأوب ثم أيوب بقلب الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ولا يعمل به ما عمل بايوية حين قيل فيه أبية؛ لأنه اسم جامد لا يلزم نقله إلى صيغة لا تصح فيه الهمزة بخلاف مثل أحمر فإنه لا يستغنى فيه عن المضارع واسم الفاعل فيقال يووب فهو مأوب فكان التقاء الياء والواو في أيوب شبيهاً بالتقائهما في إيواء وبويع فلم يختلفا في الحكم انتهى.

قوله: (**نقل إلى فيعل بالكسر**) أي على غير قياس كما قالوا في النسب إلى البصرة بصري فكسروا.

ﻓﻖ لأنها أخف، وبيّن أمثلة ذلك، فقال (كسَيِّد) أصله سيود، الواو عين، والياء زائدة، ووزنه فَيْعِل بالكسر لا فيعَل بالفتح، ثم نقل إلى فيعِل بالكسر خلافا للبغداديين (وأيَّام) أصله أيوام، لأنه جمع يوم، الواو والياء أصليتان (ودَيَّار وقَيَّام) أصلهما دَيْوار وقَيْوامٌ بوزن فَيْعال لا فعّال وإلا لقالوا دوَّار وقوَّام، لأنهما واويان، يقال ما بالدار من ديار، أي أحد، (وقَيُّوم) أصله قيووم بوزن فيعول لا فعول، وإلّا لقالوا قووم لِما مر، قالوا في الثلاثة عين، والياء زائدة، وقَيَّام وقَيُّوم من قام يقوم اسمان لله تعالى، ومعناهما القائم بتدبير خلقه، (ودُلَيَّة) أصله دُليوة، لأنه تصغير دلو، وأتي بالتاء، لأنّ الدلو يذكر ويؤنث، قالوا واللام والياء زائدة للتصغير، (وطَيٍّ) أصله طوي، لأنه مصدر طويت،

ومَـرْمِـيٍّ ومُـسْـلِـمِـيّ رفـعـاً، . . . .

ف: وأصل مرمى مرموي؛ لأنه مفعول من رميت وأصل مسلمي رفعاً مسلموي وإنما قال رفعاً إذ لا يجتمع الواو والياء في مسلمي نصباً وجرًا، وأبدلت الضمة كسرة في مرمى ومسلمى لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة وذكرهما هنا وإن لم يكونا من هذا الباب لاتفاق

ج: وأصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت وأبدلت من ضمة ما قبلها كسرة **(ومسلمي)** وأصله مسلموي قلبت وأدغمت وكسر ما قبل الياء وإنما قال **(رفعاً)** لأنه لا اجتماع للواو والياء في حالتي النصب والجر لأنهما بالياء وترك هنا قيوداً مع أن في بعض الأمثلة يجب القلب وفي بعضها يمتنع وفي بعضها يجوز، فالأولى أن يقال هكذا، ويجب قلبها ياء إذا اجتمعت مع ياء مطلقاً أي سواء كانت الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما وسواء كانت متقدمة على الياء أو متأخرة بشرط أن يكون الياء غير منقلبة عن واو وعلى غير القياس، وبشرط أن لا يكون مع الياء سبب قلبها واواً، وبشرط أن يكون الاجتماع لازماً إن كان في غير الطرف ولم تكن الواو ساكنة قبل الاجتماع في بناء آخر ولا يشترط إن كان في الطرف أو في حكمه وسبق إحداهما بالسكون ليمكن الإدغام المقصود من القلب الرافع للثقل الناشيء من اجتماعهما فلا تقلب الواو ياء في نحو ديوان لأن أصله دوان قلبت الواو المدغمة ياء وإنما لم تقلب الواو فيه ياء لأنه لما كان قلبها ياء لا لعلة قياسية فكأنه لا قلب فيه ولا اجتماع، ولا تقلب في نحو العوى وهو من منازل القمر وأصله العوياء وإن حصل الاجتماع لأن سبب قلب الياء فيه واواً حاصل وهو كونها لاماً في فعلى مفتوحة الفاء اسماً كما سيجيء إن شاء الله تعالى فقلبت الياء واواً من غير نظر إلى اجتماعهما ولا يجب القلب في نحو أسيود في تصغير أسود لأنه جاز فيه القلب وهو الأكثر نظراً إلى مجرد صورة الاجتماع وجاز تركه لعروضه لأنه إنما يحصل الاجتماع بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع أنهما في غير محل التغيير ومع أن الواو قوية

ح: قوله: **(وإن لم يكونا من هذا الباب)** أي لأن الواو والياء فيهما لم يجتمعا في كلمة واحدة. قوله: **(وإن لم يكونا من هذا الباب)** لأن البحث في العين والواو فيهما ليس بعين هي زائدة. لنا. هذا الإيراد والجواب غير صحيح؛ لأن المصنف في المتن عمم الحكم، وقال تقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما إذا اجتمعت مع ياء ولو قال وإنما ذكر الواو والزائدة ههنا وإن لم يكن هذا بابه لاتفاق الجميع في الحكم كان موجهاً وتوجيهاً لكلام المصنف.

ق: فالياء والواو فيه أصليتان (ومَرْمِيٍّ) أصله مرموي، الياء لام، والواو زائدة، (ومُسْلِمِيَّ رفعا) أصله مسلموي، الواو زائدة للجمع، والياء كذلك للمتكلم، وكسرت الضمة في مَرْمي ومُسلمي، لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة، وقيد مسلمي بالرفع، لأنّ الواو والياء لا

وَجَاء لُيٌّ فِي جمع أَلْوَى، بِالْكَسْرِ وَالضَّم، ....

جار: الجميع في الحكم، وجاء في جميع ألوى لي بالضم على الأصل، وبالكسر على الأصل المذكور وهو أنه تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة وهو من لوى الرجل إذا اشتد خصومته، وإنما قال في جمع ألوى احترازاً عن اللي الذي هو المصدر فإنه لا يجوز فيه الضم ولا الكسر ولم تقلب في سوير وبويع وتوسوير وتبويع مجهولات ساير وبايع وتساير وتبايع، إما لئلا يلتبس بمجهول فعل وتفعل؛ لأنه إذا قيل حينئذٍ سير لم يعلم أنه مجهول ساير أو سير وإما لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في

نكره: لتحركها قبل الاجتماع بخلاف عجيز في تصغير عجوز فإنه يجب القلب فيه لأن الاجتماع وإن كان عارض في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا تكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها وبخلاف عرية في تصغير عروة فإن الاجتماع فيه وإن كان عارضاً إلا انه في محل التغيير بتغير بأدنى سبب (**وجاء لي في جمع ألوى**) من قوله لوى الرجل إذا اشتد خصومته (**بالكسر**) على الأصل المذكور وهو قلب الضمة كسرة (**والضم**) على أصل وضع الكلمة وأما اللي إذا كان مصدراً فلم يجر فيه الضم

حك: قوله: (**وجاء في جمع ألوي**) صفة مشبهة كأحمر فجمعه لوى كحمر اجتمعت الواو والياء إلى آخر العمل. قوله: (**بالضم على الأصل**) أي في جمع أفعل من الصفة وهو أن يكون على فعل. قوله: (**أو سير**) وكذا إذا قيل تسير لم يعلم أنه مجهول تساير أو تسير.

قوله: (**وأما لأن الواو فيه بدل**) اعترض بأن ساير وبايع إنما بنيا للمفعول كان إبدال الواو من الألف لازماً والمبدل لزوماً كأصلي وفيه نظر يعرف مما تقدم عن الإيجاز.

نقد: يجتمعان فيه نصبا وجرا، (وجاء لي في جمع أَلْوَى) من لوي الرجل إذا اشتدت خصومته (بالضم) على الأصل في جمع أفعل صفة لغير تفضيل، وهذا تقييد لقوله، ويكسر ما قبلها إن كان ضمة، (والكسر) للمناسبة، وجريا على الأصل السابق من أنّ الضمة تقلب كسرة قبل الياء الساكنة، بخلاف لي مصدرا، لا يجوز فيه ضم، ولا كسر، وبما تقرر علم أنها لا تقلب ياء في نحو يدعو ياسر، ويرمي واعد، لكونهما في كلمتين، ولا في نحو طويل وغيور، لتحرك السابق منهما، ولا في نحوسُوْيِر وتُسُوْيِر مجهولي ساير وتساير، لأنّ الواو فيه بدل من الألف والألف لا تدغم في شيء، فكذا بدلها، ولئلا يلتبس بسِيْر وتُسُير مجهولي سار وتسير، ولا في نحو ديوان، بكسر الدال وفتحها، لأنّ أصله دوّان بوزن فعّال، قلبت الواو ياء على القياس في لغة كسر الدال، وعلى غيره في لغة فتحها، ولو كان وزنه فيعالا قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولا في نحو رويا وروية إذا خففت الهمزة لعروض الواو، لا في نحو قَوْي مخفف قوِي بكسر العين لعروض السكون، هذا وقد اطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل نحو جدول وأسود

وَأما: ضَيْوَنٌ وحَيْوَةُ، ونَهُوٌّ فشاذٌ، وصميم وقميم شاذ وَقَوله:

ﺟﺎ شيء فكذا الحرف الذي هو بدل عنها، وأما ضيون وحيوة فشاذ؛ لأن القياس القلب والإدغام. قال في الصحاح: إنما لم يدغم في ضيون؛ لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل وكذلك حيوة اسم رجل، وفارق هيناً وميتاً وسيداً وحيوة غير منصرف للعلمية والتأنيث ونهو شاذ، والقياس نهى إذ الأصل نهوي، وصيم وقيم شاذ؛ لأنهم قلبوا الواو ياء مع عدم المقتضى وأصلهما صوم وقوم وقوله[1]: [الطويل]

ﺩﻙ (**وأما ضيون**) للسنور الذكر (**وحيوة**) اسم رجل (**ونهو**) على وزن فعول من النهي وأصله نهوى، والقياس أن يقلب واوه ياء ويدغم لكن عكس (**فشاذ**) لعدم قلب الواو ياء في هذه الأمثلة (**وصيم وقيم شاذ**) لأنه قلب الواو ياء فيهما مع عدم المقتضى وأصلهما صوم وقوم (**وقوله**):

ﺣﻚ قوله: (**وأما ضيون**) الضيون السنور الذكر، والجمع ضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد وإنما لم تدغم في الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل وكذلك حيوة اسم رجل فارقاً هيناً وميناً وفي حاشية الصحاح ضيون فيعل لا فعول. قال الفارسي: لأن فيعلاً أكثر وفيه وجه آخر وهو كون العين واواً أو أكثر منها ياء.

قوله: (**لأنه اسم موضوع**) يريد أنه اسم علم ليس بجار على الفعل كسائر الأعلام وعن مثله احترز التفتازاني فزاد في الشروط أن لا يكون اللفظ علماً.

قوله: (**والقياس نهي**) بكسر الهاء ويجوز كسر النون أيضاً.

ﻓﻖ للحية الإعلال والتصحيح، (وأَمَّا ضَيْوَن) للسنور الذكر (وحَيْوَة) اسم رجل، (ونَهُوٌّ) عن المنكر مبالغة ناه (فشاذ) كل منها، والقياس قلب الواو ياء، ثم إدغام الياء في الياء، والياء في ضيون زائدة، والواو أصلية لوجود فَيْعَل كصيقل، وعدم فعْول، والياء في حيوة أصلية، لوجود فيعل والواو مبدلة من الياء الأصلية، وأصل نَهُو نهوي قلبت الياء واواً، وأدغمت الواو في الواو على غير قياس، كما عرف، (وصُيَّم وقُيَّم) جمعا صائم وقائم (شاذ) كل منهما أيضاً؛ لقلبهم الواو ياء بلا مقتض، وأصلهما صوم وقوم، وظاهر أنّ شذوذ هذا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا، فإنه مقيس بالنظر إلى قاعدة أنّ الواو إذا كانت عينا لفُعَّل جمعا صحيح اللام تقلب ياء، وإن كان الأكثر فيها التصحيح، (وقوله)، ....

(١) قائله ذو الرمة. والاستشهاد بالبيت في الرواية المشهورة على أن النيام أشذ من صميم، وذلك لأن الواو في صوم قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا، كما في عتى وجثى جمع =

[الطويل]

فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلامُهَا

أشذّ.

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلامُهَا

أشذ والقياس النوام فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب ووجه كونه أشذ بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف الواقعة فيه.

إلا طَرقتنا مَيّةُ بنت منذرٍ (فما أرّقَ التُّيَّام إلا سَلامُها)

(أشذ) فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير موجب ووجه كونه أشذ بعده عن الطرف بسبب الألف.................................

....

أي الشاعر(١): [الطويل]

أَلَا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلّا سَلامُهَا

أشذ) مما قبله، والقياس النوّام، ووجه شذوذه ما مرّ فيما قبله، ووجه كونه أشذ، بُعده من الطرف الذي هو محل التخفيف، وعدم موافقته لقاعدة، والحاصل أنّ شواذ الباب ثلاثة أنواع: نوع صحح مع استحقاقه الإعلال كضيون وحيوة، ونوع أُعِلّ مع استحقاقه التصحيح كصيّم وقيّم، ونوع أُعلّ إعلالا لا يستحقه، وهو نهُوّ.

ولمَّا فرغ مما يُعل عينه بالقلب، أخذ فيما يعل عينه بالنقل والإسكان فقال:

= عات وجات، بخلافها في النيام فإنها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه. انظر: المخصص ١/ ٤٩٣، والخزانة ٣/ ٤١٩.

(١) قائله: هو أبو الغمر الكلابي، ويقال له: أبو النجم، وهو من الطويل.

اللغة: "طرقتنا" زارتنا ليلا "مية" اسم امرأة "أرق" أسهر وأذهب النوم من الأعين "النيام" جمع نائم – اسم فاعل من نام ينام نوما – المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظا ساهرين.

الإعراب: "ألا" أداة تنبيه "طرقتنا" فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به "مية" فاعل "ابنة" نعت "منذر" مضاف إليه "فما" الفاء عاطفة وما نافية "أرق" فعل ماض "النيام" مفعول به لأرق "إلا" أداة حصر "كلامها" فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: "النيام" فإن أصله النوام، ونيام جمع نائم والهمزة في المنفرد منقلبة عن واو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠/ ٣، وابن هشام ٢٧٨/ ٤، وابن عقيل ٤٢٩/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص٢٠٢، وابن يعيش ٩٣/ ١٠.

وتُسَكَّنَانِ وتُنْقَلُ حركتهما فِي نَحْو: يَقُوْمُ وَيَبِيْعُ للبسه بِبَاب يخَاف، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كَذَلِك، ومفعول كَذَلِك نَحْو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ والمحذوف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَاو مَفْعُولٍ،...................

جار قوله: (**وتسكتان**) لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الإعلال بالنقل والإسكان نحو يقوم وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين ألفاً، ومفعل ومفعل كذلك نحو معون ومبيت، ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع نقل حركة العين إلى ما قلبها فاجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذف عند سيبويه واو مفعول؛ ....

نقره (**وتسكنان وتنقل حركتهما**) إلى الساكن قبلهما إن كان ذلك الساكن متحركاً في أصل أمثلته (**في نحو يقوم ويبيع للبسه بباب يخاف**) لو قلبت الواو والياء ألفاً وفتح ما قبلهما وبيان ذلك مذكور قبل (**ومفعل**) بضم العين (**ومفعل**) بكسرها (**كذلك**) يسكن الواو والياء فيهما ولم تقلبا ألفاً للبسه بمخاف (**ومفعول كذلك**) تسكن الواو والياء فيه بنقل حركتهما إلى ما قبلهما (**نحو مقول**) وأصله مقوول (**ومبيع**) وأصله مبيوع (**والمحذوف عند سيبويه واو مفعول**) لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ولذلك استمر زيادتها في الثلاثي المجرد وغيره. ....

جما قوله: (**فحذف عند سيبويه واو مفعول**) احتج له بأن هذه الواو زائدة وحذف الزائد أولى وبأنها قريبة من الطرف والتغيير في الأطراف وما يقرب منها أكثر وبالقياس على التحريك في نحو رد فكما حرك الثاني لالتقاء الساكنين كذلك يحذف لالتقائهما فيما نحن فيه وبأنهم قالوا في مشوب ومنول ومشيب ومنيل فقلبوا الواو ياء شذوذاً فدل على أن الواو المبقاة هي العين؛

أنصا (وتسكنان)، أي الواو والياء، (وتنقل حركتهما) إلى ما قبلهما (في) نحو (يَقوم ويَبيع) كيصون ويبين (للبسه بباب يَخاف) لو حمل على الماضي في قلب حرف العلة فيه ألفاً كما مر بيانة في مبحث ما تقلب فيه العين ألفاً، (ومَفْعُل) بضم العين، (ومَفْعِل) بكسرها (كذلك) أي مثل ما مر في أنّ عينه تسكن وتنقل حركتها إلى ما قبلها نحو معون ومبيت، أصلهما معون ومبيت، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، ولم تقلب ألفاً للبس كما مرّ، (ومَفعول كذلك نحو مَقُول ومَبيع)، أصلهما مقوول ومبيوع، نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان، العين وواو مفعول، فحذف أحدهما، (والمحذوف عند سيبويه واو مفعول) لا عينه، لأنّ حذف الزائد أولى، لا سيما إذا لم ينط به كبير فائدة، فإنّ علامة اسم المفعول الميم لاستمرارها في الثلاثي وغيره، غير أنّ الواو نشأت من إشباع

وَعند الْأَخْفَش الْعين، وانقلبت وَاو مَفْعُوْلٍ عِنْده يَاء للكسرة، . . .

ج لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو، ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أن الواو نشأت من إشباع ضمة غير مفعل الجاري على يفعل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مفعل فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي، وعند الأخفش العين؛ لأن الأصل في الساكنين إذا كان

ن (و) المحذوف (**عند الأخفش العين**) لأن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مَدّ أنْ يحذف الأول نحو قل وبع (**وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة**) وذلك لأنه لما حذف من مبيوع الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل ضمتها إلى الياء صار مبوع فقلبت الضمة

ك لأنهم قد قلبوا العين فقالوا حوراء وحور وحير قال[1]:

عَـيْـنَـاءُ حَــــــوْراءٌ من الـعِـيـنِ الـحِـيـرْ

ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء إلا أن تدغم نحو مرمى. قوله: (**لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو**) إشارة إلى منع ما احتج به الأخفش وهو أن عين الكلمة لغير معنى بخلاف واو مفعول فإنها حرف معنى يدل على المفعولية وحذف ما لا معنى له أسهل كما أنه لما اجتمعت التاآت في نحو تذكر حذفت الثانية ولم تحذف الأولى؛ لأنها لمعنى. قوله: (**الجاري على يفعل**) وجه الجريان عليه ما قيل إن اسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث إنهما يسندان إلى مفعول ما لم يسم فاعله فأدخلت الميم مقام حرف المضارعة ثم فتحت لالتباس المبقاة على الضم باسم المفعول من باب الأفعال مع خفة الفتح ولما في الكسر من الالتباس باسم الآلة أو الانتقال إلى الأثقل ثم ضمت الراء إذ الكسر والبقاء على الفتح يؤديان إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد ثم أشبعت الضمة لئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم. قوله: (**لأن الأصل في الساكنين إلى آخره**) احتج له أيضاً بأن العين هي المعلة في الماضي بقلبها ألفاً، وفي المضارع بنقل حركتها وفي الأمر بحذفها وفي اسم الفاعل بقلبها همزة وبأن المحذوف لو كان واو مفعول لالتبس اسم المفعول بالمصدر الذي على مفعل نحو مقيل ومحيص وأجيب عن الأول المذكور في الشرح بمنع أن الأصل ما ذكر مطلقاً بل إذا كان الثاني حرفاً صحيحاً سيذكره أيضاً.

وعن الثاني بأن مقتضى قياس اسم المفعول على الماضي والمضارع واسم الفاعل أن لا

فق ضمة عين مفعُل الجاري على يُفعَل، لكونه بناء مرفوضا، (و) المحذوف (عند الأخفش العين)، لأنّ الأصل في اجتماع الساكنين حذف الأول كما في قل وبع، وهو في الواوي ظاهر، وأمّـا في اليائي فبعد نقل ضمة الياء وحذفها، وإبدال الضمة كسرة (انقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة) قبلها . . . .

---

(١) انظر: المخصص ١/ ٩٩.

فخالفا أصْلَيْهِمَا، ....

ك الأول حرف مد أن يحذف الأول كما في قل وبع، ثم قال فخالفها أصليهما.
أما مخالفة سيبويه أصله فلأنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف

ش كسرة والواو ياء (فخالفا) أي سيبويه والأخفش (أصليهما) أما سيبويه فلأن أصله أنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول وهنا حذف الثاني وأما الأخفش فلأن أصله إذا وقعت ألفاً مضمومة وبعدها ياء أصلية ساكنة قلبها واو محافظة على الضمة وهنا قد قلبت الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها وكان كل منها حافظاً على أصله من وجه آخر، أما سيبويه فلأن أصله في الياء الساكنة التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلت الضمة كسرة فلما رأى ألفاً في نحو مبيع مكسورة زعم أن الكسرة

ن تسلم عينه من الإعلال وقد عمل به فأعلت بالنقل كما أعل المضارع به ثم لم فعل عينه بأمر آخر لانتفاء مقتضية. وعن الثالث بأن الالتباس مشترك وبأنه مغتفر فيما زاد على الثلاثة تقول أخوك المكرم وأكرمت زيداً مكرماً فكما اغتفر الالتباس في مثل هذا اعتماداً على القرائن فليغتفر مثله في المعتل من الثلاثي هذا وقد عورض أيضاً من قبله القياس على التحريك المتقدم بالقياس على حذف الأول إذا كان الساكنان في كلمتين وهما من نوح ما يصح حذفه كقولهم يا هذا وجل دون يا فذ أجل قيل بل هو أولى؛ لأن قياس الحذف على الحذف أولى من قياسه على التحريك ومنع قلب العين يا قيل ولا حجة في الحير؛ لأنه اتباع وأجيب أيضاً أما عن المعارضة فبأن القياس على الحذف يستلزم خلاف مقتضى الأصل لما فيه من قياس الأبعد من الطرف على المتطرف وحمل الالتقاء الالزم على الالتقاء العارض وإجراء المتصل مجرى المنفصل والقياس على التحريك سالم من ذلك كله. وأما من المنع فبأن أصحاب سيبويه يثبتوا الحير في جمع حوراء من هذا الشعر إنما نقل أنه يقال ذلك وجيء بالبيت على تلك اللغة التي تثبت من غيره وإذا احتمل في البيت أن يكون القلب للاتباع للعين وأن يكون على تلك اللغة يكون حمله عليها أحسن؛ لأن الاتباع خلاف الأصل. قوله: **(ثم قال فخالفها أصليهما الخ)** الحاصل أن كل واحد منهما خالف أصله من وجه ووافق أصله م وجه، وأما مخالفة سيبويه أصله أنه حذف الثاني من الساكنين والقياس عنده حذف الأول، وأما موافقته أصله أنه قلب الضمة كسرة في مبيع بعد حذف واو المفعول لتسلم الياء. وأما مخالفة الأخفش أصله أنه قلب الضمة في مبيع بعد حذف الياء لينقلب واو المفعول ياء ليحصل الفرق بين الواوي واليائي وأما موافقته أصله أنه حذف ما هو قياس التقاء الساكنين وهو الأول.

فل (فخالفا أصليهما) أمَّا مخالفة سيبويه أصله، فلأنه قال كغيره: إذا اجتمع ساكنان، وأولهما حرف مد حذف الأول، وهنا حُذِف الثاني.
واعترض بأنّ ذلك إنما ثبت فيما كان الأول فيه حرف مد، والثاني صحيحا كقل

. . . .

الأول وخالف أصله ها هنا فحذف الثاني وقيل في هذا نظر ؛ لأن ذلك إنما يثبت فيما كان الأول حرف مد ولين، والثاني صحيحاً كقل وبيع، وأما إذا كانا مدين فلم يثبت إلا إذا كان حرف الثاني مقوماً للدلالة على معناه كما في المصطفون.

وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن الفاء إذا وقعت مضمومة وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة، وقد قلب الضمة ها هنا كسرة مراعاة

لأجل الياء، وقال إن المحذوف واو مفعول، وأما الأخفش فلأن أصله في الياء المذكورة قبلها واواً فزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الياء والواو، وقال إن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس التقاء الساكنين . . . .

قوله: (**وقيل في هذا نظر**) هذا النظر مأخوذ من شرح الشريف وقد سبقه إليه البدر بن مالك. قوله: (**كما في المصطفون**) أصله المصطفيون قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت؛ لأن حذف الواو مفوت للدلالة على معنى الجمع. قوله: (**وإن مخالفة الأخفش الخ**) اعترضه البدر بن مالك بأن الأخفش ليس له أن سمع العرب قالوا مبيع أن يخالفه ويقول مبوع رعاية لأصله حتى يكون قد عدل عن الاستعمال على وفق أصله إلى الاستعمال على خلافه فلا ينبغي أن يقال خالف أصله بل نحو مبيع جاء على خلاف أصله، وقال إن قول ابن الحاجب أن الأخفش خالف أصله ليس إلا في معرض الانتقاد عليه في أنه خالف سيبويه فلزم على ذلك مخالفته لأصله قال وهذا كما ترى فاسد؛ لأن نحو مبيع جاء على خلاف أصله فيما فاؤه مضمومة وبعدها ياء ساكنة على تقدير مخالفته لسيبويه وعلى تقدير موافقته له انتهى.

قوله: (**وقد قلب الضمة كسرة**) يعني قلب الضمة كسرة في مبيع لأجل الياء المحذوفة ولم يقلبها في غير ذلك من المفردات كسرة مراعاة للياء الموجود بدليل أن نحو مصوفة عنده قياس وهذا عكس ما يقتضيه النظر الصحيح إذ الموجود أولى بالاعتبار من المعدوم.

وبع، وأمّا إذا كانا حرفي مد، فلم يثبت إلّا إذا كان حذف الثاني مفوتا للدلالة على معناه كما في مصطفون، وأمّا مخالفة الأخفش أصله، فلأنّ أصله أنّ الفاء إذا انضمت قبل ياء ساكنة أصلية قلب الياء واواً إلّا في الجمع نحو بيض، وفي فعلى صفة نحو ضيزى كما مر، أو هنا قلب الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي يا، قال الجاربردي كغيره، وكان كلا منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله، في أنّ الياء التي هي عين، إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة، فلمّا رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أنّ الكسر لأجل الياء، فرأى أنّ المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أنّ الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً؛ لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أنّ الكسر للفرق بين الواوي واليائي، ورأى أنّ حذف الياء الأصلية أَوْلى،

وشَذّ مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، وَكَثُرَ نَحْو: مَبْيُوعٍ، وَقلَّ نَحْو: مَصْوُونٍ،

ف للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر، وكأن كل واحد منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله في أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة فلما رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أن الكسرة لأجل الياء فرأى أن المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أن الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، ورأى أن حذف الياء الأصلية أولى؛ لأنه قياس التقاء الساكنين، وشذ مشيب ومهوب من الشوب واليهبة، والقياس مشوب ومهيب، وكثر التصحيح في الياء نحو مبيوع، وقل في الواوي نحو مصون؛ لأن الواو أثقل من الياء ذكر في الصحاح، والنزهة أنه ليس يأتي مفعول من بنات الواو بالتمام إلا حرفان مِسْكٌ مَدوفٌ أي مبلول وثوب مصون، . . . .

ج (**وشذ مشيب**) من الشوب والقياس مشوب (**و**) شذ (**مهوب**) من الهيبة والقياس مهيب (**وكثر نحو مبيوع**) بالصحيح من غير إسكان ونقل في الأجوف اليائي (**وقل نحو مصوون**) بالتصحيح في الأجوف الواوي لأن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الواو والياء

ح قوله: (**موجودة أجدر**) وفيه نوع تشنيع أي هذا على خلاف مقتضى القياس والعقل يأباه فيكون بعيدة عن الحكمة والعقل والقياس والأصل لنا. حاصله أن الكسرة عند سيبويه لتسلم الياء من القلب واواً وعند الأخفش أن الكسرة ليست؛ لأن تسلم الياء بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء إذ لو بقي الضمة لزم سلامة واو مفعول واشتبه حينئذٍ ذوات الواو بذوات الياء. قوله: (**وكثر التصحيح في اليائي**) ذكر ابن مالك وغيره أن التصحيح فيه لغة تميمية قالوا مبيوع ومعيوب ومخيوط ومكيول ومطيوب، ومعيون، ومغيوم وغيرها. قوله: (**إلا حرفان**) حكى أيضاً رجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول والمدفوف بدال مهملة.

قد لأنه قياس اجتماع الساكنين، (وشذ مَشِيب) من شابه يشوبه، والقياس مشوب كمقول (ومَهُوب) من الهيب والقياس مهيب كمبيع، وكلام الجوهري يقتضي أنه مأخوذ من واوي، فقد قال مهوب بُني على قولهم هَوب الرجل، لما نقل من الياء إلى الواو فيما لم يسم فاعله، (وكثُر نحو مَبْيوع) ومخبوط من اليائي بالتصحيح، (وقلَّ نحو مَصْوُون) من الواوي بالتصحيح، وذلك لخفة الياء دون الواو، قال الجوهري: لم يأت مفعول من بنات الواو بالتمام الآخر فإن مسك مدووف، أي مبلول، وثوب مصوون، وقد جاء فيهما النقصان أيضاً، قال: ومن النحاة من يقيس على ذلك، فيقول: قول مقوول، وفرس مقوود، وكلام القاموس في مادة دوف يوافقه، وفي مادة قول وقود يقتضي أنّ

وإعلال نَحْو: تَلْوُوْنَ ويَسْتَحْيِيْ قَلِيلٌ.

جار وفي بعض النسخ وإعلال نحو تلووا ويستحيي قليل، وتلووا للجمع المذكر السالم من لوى يلوي وأصله تلويوا كتضربوا نقل حركة الياء إلى الواو الأولى، وحذفت لالتقاء الساكنين فصار تلووا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥] ثم منهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف أحد الواوين وهو قليل لما يلزم من اجتماع الإعلالين، ويستحي مضارع استحيى، ومنهم من ينقل حركة الياء إلى الحاء ويحذف إحدى الياءين وهو أيضاً قليل.

نقره (**وإعلال نحو تلووا**) والواو الثانية لجمع المذكر الغائب من لوى يلوي لياً وأصله تلويوا نقل ضمة الياء إلى الواو بعد حذف كسرتها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار تلووا منه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥] ثم منهم من ينقل ضمة الواو إلى اللام ويحذف الواو التي هي عين الفعل هذا إذا جعل تلووا من اللي وأما إذا جعل من الولي فعل القياس (**و**) إعلال (**يستحي**) من استحى بتحريك الحاء وحذف إحدى اليائين لغة تميم، ولغة أهل الحجاز استحيى يستحيي بإثبات اليائين على وزن استرعى يسترعى ولو لذكر الماضي أيضاً لكان أولى (**قليل**) لما يلزم من اجتماع الإعلالين المرفوض فيهما . . . .

جما قوله: (**ثم منهم من ينقل**) هذا وجه إعلال تلووا ويستحيي وأما ما ذكر قيل ذلك فبيان أصلهما.

قوله: (**ثم منهم من ينقل**) قرأ ابن عامر وحمزة وأن تلوا بواو واحدة فقيل إنها من لوى يلوي كقراءة الجماعة إلا أن الضمة نقلت ثم حذفت الواو ويعزى هذا للنحاس وهو ما في الشرح وقيل إنها من الولاية بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة أو توليتم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل توليوا ويعزى هذا الجماعة منهم الفارسي وهو سالم مما لزم الأول من الإجحاف.

أقا ذلك مسموع، وبه صرّح ابن هشام في مقوود، (وإعلال نحو تَلْوُوا ويَسْتَحيي) بنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذف إحدى الواوين في الأول، وإحدى اليائين في الثاني (قليل) لما يلزم من اجتماع إعلالين، وتلووا من لوى الرجل رأسه يلوي، وأصله يلويوا كيضربوا، نقلت حركة الياء إلى الواو، وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار يلووا، وعليه اقتصر الأكثر، ومنهم من ينقل ضمة الواو إلى اللام، ويحذف الواو التي هي عين الفعل، وخرج تبلووا من اللي تليوا من الولي فإعلاله ليس بقليل.

ثم أخذ في بيان ما إعلال عينه بالحذف بقسميه الواجب والجائز، فقال مبتدئا

وتُحذفان فِي نَحْو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ، وَيُكْسَرُ الأوّل إِن كَانَت الْعين يَاءً أَو واواً مَكْسُورَة، وَيضمُّ فِي غَيره، وَلم يفعلوه فِي لَسْتُ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، ....

قوله: (**وتحذفان في نحو قلت**) لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب والنقل والإسكان شرع فيما يكون فيه الإعلال بالحذف، وهو على قسمين بطريق الوجوب، وبطريق الجواز. أما بطريق الوجوف ففي موضعين:

أحدهما: أن يعرض ما يوجب سكون الآخر، إما لاتصال الضمير فيحذف العين ويكسر الفاء إن كانت العين ياء كبعت أو واواً مكسورة كخفت، وتضم في غيره، كقلت، وقد مر تحقيقه، ولم يكسروا في لست لشبه الحرف بعدم التصرف.

(**وتحذفان**) وجوبا (**في نحو قلت وبعت**) مما كانت الواو والياء فيه عيناً واعلتنا بالقلب ألفاً أو بالسكون مع ساكن آخر بعدهما سواء كان ذلك الساكن لام الفعل أم لا (**وقلن وبعن ويكسر الأول إن كانت العين ياء**) نحو بعت للفرق بين الواوي واليائي بعد حذف الألف لالتقاء الساكنين (**أو واواً مكسورة**) نحو خفت لبيان البنية (**ويضم**) الأول (**في غيره**) أي في غير ما يكون العين فيها ياء أو واواً مكسورة للفرق المذكور نحو قلت وقد ذكرت بيان ذلك (**ولم يفعلوه في لست**) أي لم يكسر الأول مع أن العين ياء (**لشبهه بالحرف**) أي لشبهه بحرف النفي سلبوه ما للأفعال من التصرف والتزموا السكون في ليس إذ أصله ليس وإن كان السكون في مثله نحو علم جائزاً لإجرائه مجرى ليت...

قوله: (**وقد مر تحقيقه**) أي في أوائل الكتاب.

قوله: (**وقد مر تحقيقه**) أي في أول الكتاب في قوله وأما سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو.

قوله: (**ولم يكسروا في لست**) أي في المشهور فقد حكى أيضاً لست بالكسر.

قوله: (**لشبه الحرف**) إذ لم يأت منه مضارع ولا أمر ولا نهي.

بالواجب: (وتحذفان)، أي الواو والياء (في نحو قُلتُ وبِعتُ وقُلنَ وبِعْنَ) كطُلتُ وسِرتُ وطُلْنَ وسِرْنَ، لأنه لمَّا اتصل به ما يوجب سكون آخره، التقى ساكنان فوجب حذف العين لذلك، (ويكسر الأول) من الكلمة (إنْ كانت العين ياء) كبعتُ، (أو واواً مكسورة) كخِفت، قيل وقد اجتمعا في هبت، **قلت**: وفي صحته نظر، أو تكلف، (ويُضم في غيره) كقلتُ وطلتُ، وتقدم بيانه أول الكتاب، (ولم يفعلوه) أي ما فعل في بعت من كسر الأول (في لَسْتُ لشبهه بالحرف)، أي لشبه ليس بالحرف في جموده......

وَمن ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ، والواو وَفِي نَحْو: قُلْ وبِعْ؛ لِأَنَّهُ عَن تَقُولُ وتَـبِيـعُ، . . . .

ثم اعلم أن ليس مخفف ليس كعلم؛ لأنه فعل لاتصال الضمائر به في نحو لست، ولسنا إلى لستن، ولا يجوز أن يكون وزنه فعل بفتح العين؛ لأن مفتوح العين لا يجوز إسكان عينه لخفة الفتحة، ألا ترى أن من قال في علم وظرف علم ظرف لم يقل في قتل وضرب قتل وضرب، ولا أن يكون فعل بالضم؛ لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء فتعين أن يكون فعل بكسر العين كصيد البعير إذا كان داء في رأسه فيرفعها، لكنهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف وألزموه السكون لئلا تنقلب الياء ألفاً، وأجروه مجرى الحرف كليت حتى بالغ القائل ومنعها العمل فقال:

لَـيْسَ الـطِّـيـبُ إلا الـمِـسْـــــــــــكُ

وإما لكونه مجزوماً نحو لم يقل ولم يبع أو في حكم المجزوم نحو قل وبع؛ لأنه فرع يقول ويبيع ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما.

(**ومن ثم سكنوا الياء**) من ليس (**وفي**) نحو (**قل وبع لأنه من تقول وتبيع**) ولم يختلف في الضمة والكسرة فيهما . . . .

قوله: (**لأن هذا المثال**) أي لم يأت من الأجوف اليائي فعل الأهيؤ وهو شاذ.

قوله: (**لا يكون في ذوات الياء**) الا هيؤ لمن حسنت هيته.

قوله: (**حتى بالغ القائل ومنعها العمل**) أي إذا انتقض النفي بإلا كما في المثال وذلك القائل بنو تميم.

قوله: (**لأنه فرع تقول**) يريد أنه مأخوذ منه بحذف حرف المضارعة ثم العين لالتقاء الساكنين.

قوله: (**ولذلك لم يختلف**) أي لأنهما فرع يقول ويبيع.

(ومن ثَم) أي من هنا، وهو أنّ ليس تشبه الحرف، أي من أجل ذلك (سكَّنوا الياء) منها، ولم يقلبوها ألفاً إجراء لها مجرى الحرف، كليت، وأصلها ليس بالكسر لا بالفتح، لأنّ فتحة العين لا تحذف لخفتها، بدليل أنّ مَن قال في عُلِم وظرُف علْم وظرْف لم يقل في قُتِل وضُرِب قتْل وضرْب، ولا بالضم، لأنّ هذا المثال منتف في ذوات الياء، وإن أتى منه فرد فشاذ، (و) يُحذفان أيضاً (في) نحو (قُل وبِع) كصُن وسِر (لأنه) فرع (من) نحو (تقول وتبيع)، ولذلك لم تختلف الضمة والكسرة فيهما، . . . .

وَفِي الْإِقَامَة والاستقامة، وَيجوزُ الْحَذف فِي نَحْو: سَيْدٍ ومَيْتٍ...

جي **وثانيهما**: نحو الإقامة والاستقامة، والأصل الأقوام والاستقوام فقلبوا العين ألفاً حملاً على أقام واستقام فالتقى ساكنان ألف التي هي العين والألف الزائدة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على أصل الأخفش في مقول، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية، وذكر بعض الشارحين أن ذكر الإقامة والاستقامة مكرر وجوابه أن ذكرهما هنالك لقلب العين ألفاً، وها هنا للحذف لالتقاء الساكنين.

وأما بطريق الجواز، ففي نحو سيد وميت، فإنه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفاً

نقره (و) تحذفان (**في الإقامة والاستقامة**) وهذا إنما يكون مثالاً على قول الأخفش، وأما على قول الخليل وسيبويه فالمحذوف الألف الزائدة لا عين الفعل، وقيل ذكرهما مكرر هنا لذكرهما قبل ولا تكرار لأن ذكرهما قبل ذلك لقلب العين ألفاً وهنا لحذفه لالتقاء الساكنين (**ويجوز الحذف في نحو سيد وميت**) مما كان على بناء فيعل بكسر العين معتلاً عينه فإنه يحذف الياء المكسورة لاجتماع يائين وكسرة وهذا عند سيبويه، وقال بعضهم لما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل بكسر العين يحكم بأن أصل سيد فيعل بفتح العين لوجوده في الصحيح نحو صيرف فكسر العين على غير القياس وقال الأخفش تجنباً أيضاً من بناء فيعل بكسر العين أن أصل نحو جيد جويد كطويل فنقلت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ثم قلبت وادغمت، وقول سيبويه هو الحق لأنه لا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فيعل بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فيعل

لـ قوله: (**نحو الإقامة والاستقامة**) أي في مصدر باب الأفعال والاستفعال. قوله: (**وأما أصل سيبويه فيقتضي**) قال غيره: لم أر لسيبويه في ذلك نصًّا لكن هذا يجب أن يكون مذهبه، ومن ثَمّ قال الشارح رحمه الله يقتضي. قوله: (**وذكر بعض الشارحين**) هو الشريف رحمه الله تعالى. قوله: (**إن ذكرهما هنالك**) أي في قولك العين تقلبان ألفاً الخ.

فق (وفي) نحو (الإقامة والاستقامة) كالإقالة والاستقالة، والأصل إقوام واستقوام، وإقيال واستقيال، قلبت الواو والياء فيها ألفاً حملا على أفعالها، فالتقى ساكنان الألف التي هي العين والألف الزائدة، فحذفت الأولى على أصل الأخفش في مقوول ومبيوع، لأن الكلام في حذف العين، وليس ذكر الإقامة والاستقامة هنا مع ذكرهما فيما مرّ مكررا، لأنّ ذكرهما ثَمَّ للقلب، وهنا للحذف لالتقاء الساكنين، ومثله يأتي في سيّد وميّت وكينونة وقيلولة فيما يأتي، ثمّ ثنى بالجائز، فقال: (ويجوز الحذف) للواو والياء (في نحو سيِّد وميّت ....

وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ.

جار: لاجتماع الياءين وكسرة، قال في شرح الهادي: لم يلتزموا ها هنا التخفيف والتزموه في كينونة وقيلولة لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث، وكلام المصنف يدل على أنهما مما يجوز فيه الحذف، وفيه نظر لأنه لم يستعمل لمثل كينونة وقيلولة أصل يكون هو مخففاً عنه إلا نادراً في قوله(١): [الرجز]

يا ليت أنا ضمنا سفينة ... حتى يعود الوصل كينونة

وإذا كان كذلك لم يجز جعلها من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز؛ لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة ويمكن أن يجاب عنه بأن شيئاً من القواعد لم

نقره: بفتحها (و) في نحو (كينونة وقيلولة) مما كان المصدر معتل العين على وزن فيعلولة وأصلهما كيونونة وقيولولة، وقيل الترم الحذف فيهما لكثرة حروف الكلمة مع تاء

ك: قوله: (**والتزموه في كينونة**) صرح بذلك ابن عصفور وابن مالك وغيرهما ومثلها بينونة وصيرورة، وقيدودة، وقيلولة وحيلولة ونحوها.

قوله: (**في كينونة وقيلولة**) في كينونة وقيلولة في نسخة ض.

قوله: (**حتى يعود الوصل كينونة**) مصدر كان التامة أي حتى يعوتد الوصل جوداً أي ذا وجود أو موجوداً على حل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] أي ذا غور أو غاير بتقدير حذف مضاف أو تأويله باسم الفاعل تقول كان كوناً وكينونة صحاح.

قوله: (**إن يجاب عنه**) أي عن النظر في كلام المصنف.

فلا: وكَيَّنُونة وقيَّلُولة) بوزن فيعِل بكسر العين، وفيعَلولة بفتحها، ويصير بعد حذف العين، وهي الياء الساكنة الثانية تخفيفا لاجتماع يائين وكسرة بوزن فيْل وفيلولة، إلّا أنّ الحذف في نحو كينونة أكثر منه في نحو سيد، لكثرة الحذف مع تاء التأنيث، واستعماله بدون الحذف قليل، بل قيل إنه ممتنع لا يُرتكب إلّا لضرورة، وبما ذُكر علم أنّ أصل كينونة المخفف كيّنونة المشدد، وبه قال البصريون، وقال الكوفيون أصله كونونة، بضم الكاف، وضعف لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء، والضمة فتحة وجه.

---

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري، وذكر المبرد قبله:

قد فارقت قرينها القرينة ... وشحطت عن دارها الظعينة

وقرينها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت، والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقاً، وكينونة: مصدر كان، والاستشهاد بالبيت في قوله "كينونة" بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على أن الكينونة - بسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور.

. . . .

يقتض وجوب حذفها، كما في قل وبع، والإقامة والاستقامة، بل هو مثل سيد وميت في جواز الحذف، ثم التزموه لما مر ولا خلاف في أنه مغير عن أصله؛ لأنه ليس في كلامهم فعلولة إلا نادراً كصعفوفة، فقال البصريون: إنه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده إليه في قوله:

حتى يعود الوصـــل كينونة

ووجود فيعلوة كخيتعورة وهو كل شيء لا يدل على حالة واحدة ويضمحل كالسراب وكالذي ينزل من الهواء كنسج العنكبوت، قال الشاعر[1]: [الخفيف]

كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

وقال الكوفيون: هو مغير بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله كونونة على وزن سرجوجة، وهي الطبيعة وهو ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه.

التأنيث . . . .

قوله: **(لما مر)** أي من كثرة حروف الكلمة. قوله: **(لما مر)** أي لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث. قوله: **(فقال البصريون إنه مغير عن كينونة)** اعترض بأن كينونة مصدر وليس في المصادر ما هو على وزن فيعلولة أيضاً، وأجيب بأن فيعلولة قد ثبت في غير المصادر نحو خيسفوجة ولم يثبت فعلولة في موضع فحمله على ما ثبت في بعض المواضع أحسن قاله ابن عصفور، والخيسفوجة بمعجمة ثم مهملة وفاء وجيم سكان السفينة. قوله: **(بحذف العين)** الأصل كينونة فقلبت الواو ياء ثم حذفت لدفع الثقل الحاصل باجتماع المثلين. قوله: **(ينزل من الهواء)** في شدة الحر صحاح. قوله: **(وقال الكوفيون)** كذا في التسهيل أيضاً لكن ابن عصفور لم يعز هذا القول إلا إلى الفراء خاصة وتابعه أبو حيان، والسرجوجة بمهملة وجيمين.

قوله: **(على وزن سرجوجة)** السرجوجة الطبيعة والطريقة قال الأصمعي: إذا استوت أخلاق الناس قيل هم على سرجوجة واحدة صحاح.

. . . .

(١) هو الحارث بن عمرو بن حجر من كبار ملوك كندة، والبيت في الأغاني: (١٦/ ٣٥٣)، وفي الجمهرة: (٣/ ٤٠٣) منسوب إلى الملك الكندي حجر بن عمرو، وهو آكل المرار، عند البعض، والصحيح الأول والبيت في اللسان والتاج (ختعر) دون عزو، وانظر الأغاني (١٦/ ٣٥٣) وما بعدها.

وَفِي بَاب قِيْلَ وَبِيْعَ ثَلَاث لُغَات: الْيَاء، والإشمام، . . . .

جار قوله: **(وفي باب قيل)** لما كان هذا البحث إلى قوله بخلاف أقيم واستقيم مشتملاً على ما فيه القلب والحذف والإسكان؛ لأن إعلال قيل بالنقل والقلب، وإعلال بيع بالنقل والإسكان وإعلال قلت بالحذف مع ما يجوز فيها من الوجوه أخره إلى هنا، والمراد بباب قيل وبيع الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، وفيه ثلاث لغات:

الأولى: قيل وبيع، ووجهه أن أصل بيع بيع فأسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفاء وهي أفصحها، ثم حمل قيل عليه، وبهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيرو الحرف.

والثانية: أن تشم الفاء الضم تنبيهاً على الأصل، ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف وهذه اللغة فصيحة أيضاً.

نقره **(وفي باب قيل وبيع ثلاث لغات)** وهو كل فعل ماض مجهول معتل العين **(الياء)** ووجه أن أصل بيع بيع فأسكن الياء لاستكراه الكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة بعد ضمة فكسرت الفاء ثم حمل عليه قيل، وهذا يقوي قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الياء والواو **(والاشمام)** بأن يشم الفاء الضم تنبيهاً على أن الأصل فيه الضم وهذا

جما قوله: **(المعتل العين)** لو قال المعل العين لكان أحسن ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل نحو عود في المكان وصيد فيه فإن حكمه حكم الصحيح. قوله: **(فأسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها)** قيل أيضاً في التوجيه أنهم نقلوا كسرة العين في بيع وقول إلى الفاء بعد سلب ضمتها فسلمت الياء وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وعلى هذا فليس في قولهم بيع تقوية لواحد من القولين. قوله: **(فكسرت الفاء)** لئلا ينقلب الياء واواً فيحصل الثقل بانقلاب الخفيف ثقيلاً مع أن نوع الفعل ثقيل، ولهذه العلة قلبت الضمة في بيض ونحوه كسرة لثقل الجمع. قوله: **(ثم حمل)** أي في قلب الضمة كسرة والجامع بينهما كون كل منهما ثلاثيًّا معتل العين وقال غيره: لما استثقلت الكسرة على الواو والياء المضموم ما قبلها نقلت إلى الفاء بعد سلب الحركة فسلمت الياء في بيع للمجانسة وانقلب الواو ياء في قيل فليس فيه حمل. قوله: **(ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف)** أي ليس عبارة عن ضم

أنصا (وفي باب **قيل** وبيع) من كل فعل ماض ثلاثي مجهول معتل العين (ثلاث لغات: الياء) الخالصة؛ لأنّ أصل بيع بُيع سكنوا الياء كراهة الكسرة عليها بعد الضمة، ثم كسروا الفاء، وهذه أفصح اللغات، ثم حملوا عليه قيل، لأنهما من باب واحد، ولهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش، حيث غيرت الحركة دون الحرف، (والإشمام)،

وَالْـــوَاو، . . . .

جار **وثالثتها**: قول وبوع، ووجهها أن تقول أصل قول قول كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار قول ثم حملوا بوع عليه، وهذه وإن كانت تقوي مذهب الأخفش إلا أنه لغة ردية لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل.

نقره الإشمام غير الإشمام المذكور في أول الوقف، فإن الإشمام هناك ضم الشفتين بعد إسكان الحرف من غير صوت، وهنا ضم الشفتين في حال التصويت، وهذا الإشمام إنما يكون على اللغة الأولى **(والواو)** فيهما نحو قول وبوع، ووجهه أن أصل قول قول فأسكن الواء لاستكراه الكسرة على الواو بعد الضمة، ثم حمل بوع عليه وهذه لغة ردية لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من العكس، قيل وهذا يقوي مذهب الأخفش وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الواو. . . . .

جما الشفتين فقط، ثم ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع والأقرب ما حرره الجعبري وغيره وهو أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إقرازاً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو أن الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر.

قوله: **(ليس بالمعنى المذكور)** لأن المراد بالإشمام هنا أن تمال حروف من بين حرفين أو حركة بين حركتين، والمراد به هناك أن تضم الشفتين بعد الإسكان.

قوله: **(ثم حملوا بوع)** وذلك لأنهم لما سكنوا غير بيع كان من حقهم أن يقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء كما في بيض ولكنهم صححوها حملاً على قول في صحة ضمتها فلزم انقلاب الياء واواً فدعوى الحمل؛ لأنه منها بخلاف اللغة الفصحى.

أفضا وهو هنا أن يشم الفاء الضمة تنبيهاً على أصلها، إذ فاء المجهول في الماضي الثلاثي مضموم، فالإشمام هنا غير الإشمام في الوقف، لأنه هناك ضم الشفتين، بعد إسكان الحرف بلا تصويت، وهنا ضمهما مع التصويت كما عرف، (والواو) الخالصة، لأنّ أصل قول قُوِل، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم، فحذفوها ثم حملوا عليه بوع، وهـذه وإن قوّت مـذهب الأخفش، إلّا أنها لغة رديئة، لا اعتداد بها، لأنّ حمل الثقيل على الخفيف أولى من عكسه، . . . .

فَإِن اتَّصل بِهِ مَا يُسَكِّنُ لامَهُ، نَحْو: بِعْتَ يَا عَبْدُ، وَقُلْتَ يَا قَوْلُ، فالكسر والإشمام وَالضَّم، وَبَاب: اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ مثله فِيهَا، . . . .

جا قوله: **(فإن اتصل)** أي فإن اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك، وحذف العين لالتقاء الساكنين جاز أيضاً ثلاث لغات: كسر الفاء، والإشمام، والضم.

قوله: **(وباب اختير)** يعني أن الفعل الماضي المعتل العين المبني للمفعول من الافتعال والانفعال، مثل: باب بيع فيهما أي في اليائي والواوي فاختير يائي وانقيد واوي، وإنما أجرى مجراه في اللغات الثلاث؛ لأن أصل اختير وانقيد اختير وانقود وتير وقود كبيع وقول.

نقره **(فإن اتصل به)** أي بباب قيل **(ما يسكن لامه)** من الضمير المرفوع المتصل ويحذف عينه لالتقاء الساكنين **(نحو بعت يا عبد)** فإن قوله يا عبد يدل ظاهراً على أن المخاطب مبيع لا بائع **(وقلت يا قول)** فإن قوله يا قول يدل على أنه مقول لا قائل **(فالكسر والإشمام والضم)** جائزاً أيضاً **(وباب اختير)** وأصله اختير **(وانقيد)** وأصله القود مما كان قبل الواو والياء في الفعل المجهول ضمة وهو من باب الافتعال والانفعال **(مثله)** أي مثل باب قيل وبيع في اللغات الثلاث لأن الواو والياء فيهما مكسورتان ومضموم ما قبلها **(فيهما)** أي في الواوي واليائي فاختير يائي وانقيد واوي . . . .

كم قوله: **(جاز أيضاً ثلاث لغات)** هذا الإطلاق هو ظاهر كلام سيبويه أيضاً وفصل ابن مالك وغيره من المتأخرين فقالوا إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل وهو ضم الفاء وكسرها وجب اجتناب ذلك الشكل فيقال في بوع بعت يا عبد بضم الفاء أو الإشمام لا الكسر وفي عوق عقت يا زيد بالكسر أو الإشمام لا الضم.

قوله: **(المعتل العين)** لو عبر أيضاً بالمعل لكان أولى ليخرج نحو اعتور فإنه أيضاً كالصحيح.

فك (فإنْ اتصل به ما يسكن لامه) من ضمير مرفوع متحرك (نحو بُعْتَ يا عبدُ، وقُلتَ يا قَولُ) بحذف العين لالتقاء الساكنين (فالكسر والإشمام والضم) جائزة، (وباب اخْتِير وانْقِيد) من كل فعل ماض مجهول من الافتعال والانفعال (مثله)، أي مثل باب قيل وبيع (فيهما)، أي في الواوي واليائي في مجيء اللغات الثلاث، فاختير يائي، وانقيد واوي، إذ أصل اختير وانقيد اختُير وانقُود، وتير وقود كبُيع وقول، فكانا مثلهما في الحكم بل أولى، لأنّ المزيد أثقل من المجرد. . . . .

بِخِلَافِ بَابِ: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ. وَشرطُ إعلال الْعين فِي الِاسْم غير الثلاثي والجاري على الْفِعْل مِمَّا لم يُذْكَرْ مُوَافقَة الْفِعْل حَرَكَة. . . . .

قوله: **(بخلاف أقيم)** أي بخلاف الماضي المبني للمفعول من الأفعال والاستفعال كأقيم واستقيم، فإن أصلهما أقوم واستقوم فما يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة قيل وبيع، بل وقع قبلها سكون فأجري مجرى يقيم ويستقيم ولم يجر فيهما ما جرى في قيل وبيع لعدم موجب ذلك.

قوله: **(وشرط إعلال العين)** في الاسم الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف، ولا يكون جارياً على الفعل مما لم يذكر أن يكون موافقة الفعل حركة، . . . .

(بخلاف باب اقيم واستقيم) مما كان قبل الواو والياء سكون كالماضي المبني للمفعول من باب الأفعال والاستفعال وأصلهما أقوم استقوم **(وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي)** المجرد لأن في الثلاثي المجرد من الاسم لم يشترط فيه ما شرط في الثلاثي المزيد فيه لأنه لو شرط فيه ذلك لم يعل لأنه لا تتفق مخالفة فيه للفعل أبداً مع وجود علة الإعلال **(و)** في الاسم غير **(الجاري على الفعل)** لأن في الجاري على الفعل ما شرط هذه الشرائط الآتية نحو الاستقامة فإنه ليس موازناً للفعل لكن قد بينا قبل ما هو المقصود من كلام القدماء في ذلك والمراد بالجريان على الفعل أن يكون مأخوذاً من الفعل راجعاً إليه ويكون الساكن فاؤه فأجري مجراه وقوله **(مما لم يذكر)** بيان لهما **(موافق الفعل حركة** . . . .

قوله: .**(بل وقع قبلها سكون)** فتعين فيهما لغة واحدة وهو أقيم واستقيم.

قوله: **(ولا يكون جارياً على الفعل)** الجاري عليه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول.

(بخلاف باب أُقِيم واسْتُقيم) من كل فعل ماض مجهول من الأفعال والاستفعال، إذ أصلهما أقوم واستقوم، فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعاملا معاملة قيل وبيع، بل وقع قبلها سكون، فلم يجر فيهما ما جرى في قيل وبيع، لأنّ حرف العلة إذا سكن ما قبله خفّ أمره، ولهذا ظهر الإعراب على ياء ظبي وواو غزو، وإنما نقلوا هنا، وفي باب يقول ويبيع، لثقل الحركة بلزومها، (وشرْطُ إعلال العين في الاسم غير الثلاثي و) غير (الجاري على الفعل مما لم يذكر) حكمه فيما مر (موافقة الفعل)، أي موافقته الفعل (حركة. . . . .

وسُكُوناً مَعَ مُخَالفَته بِزِيَادَة أَو بِنْيَةٍ مخصوصتين بِهِ، فَلذَلِك لَو بَنيتَ من البَيْعِ مثل: مَضْرِبٍ وتِحْلِىءٍ قلت: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ مُعتلّاً، وَمثل: تَضْرِبُ

ج وسكوناً مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين بالاسم كمفعل وتفعل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلىء قلت مبيع وتبيع بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم، وفي تبيع بزنة تفعل بكسر التاء فلا يحصل من الإعلال الالتباس؛ لأن مثل ذلك لا يكون في الأفعال، والتِّحْلئ بكسر التاء ما أفسده السكين من الجلد إذا قشر من حلأت الجلد أي قشرته، ولو بنيت من البيع مثل تضرب . . . .

ك **وسكوناً)** بكونه موازنا له (**ومخالفته بزيادة)** لا تزاد تلك الزيادة في الفعل (**أو بنية مخصوصتين به)** وإن كانت الزيادة زيادته لكن يكون حركتها في الاسم غير حركتها في الفعل (**فلذلك)** الشرط (**لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ)** بكسر التاء وهو ما أفسده السكين من الجلد من حلأت الجلد إذا قشرته (**قلت مبيع)** معتلاً لأن الميم لا تزاد في أول الفعل (**وتبيع معتلاً)** لأنه موازن لفعل الأمر مثل اضرب ومخالف لمطلق الفعل لأنه لا يزاد في أول الفعل تاء مكسورة بأصل الوضع، وأما نحو تعلم بكسر التاء فهي لغة قوم ومع ذلك ليست الكسرة بأصل الوضع (**و)** لو بنيت (**مثل تضرب)** من البيع . . . .

ق قوله: (**فذلك لو بنيت)** أي لأجل أن شرط الاسم الغير الثلاثي، والغير الجاري على الفعل في الإعلال كونه موافقاً للفعل على الوجه المذكور ومخالفاً على الوجه المذكور.

قوله: (**قلت مبيع وتبيع بالإعلال)** وهو نقل الحركة إلى ما قبلها فيهما.

قوله: (**لموافقتهما الفعل)** أما الموافقة فليمكن حمله على الفعل، وأما المخالفة بما ذكر فمثلاً يلتبس.

قة وسكوناً مع مخالفته) له (بزيادة أو بِنية) أي زِنة (مخصوصتين به)، أي بالاسم المذكور كمفعِل، ويفعِل (فلذلك لو بنيت من البيع مثل مَضْرِب) بفتح الميم وكسر الراء (وتِحْلِي) بكسر التاء واللام، وهو ما أمسك السكين من الجلد إذا قُشِر، من حَلت الجلد أي قشرته، (قلت مَبيع وتِبِيع مُعلاً)، وفي نسخة معتلا، لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم التي لا تزاد في الأفعال في تبيع بكسر التاء، إذ التاء وإن كانت تزاد في الأفعال إلّا أنها لا تكسر فيها مع كسر العين إلّا شذوذا، فلا يحصل من الإعلال التباس، وأمَّا مَدين (ومريَب) ومكوَزة، بلا إعلال فشاذ، (و) لو بنيت من البيع (مثل تَضْرِب) بفتح التاء، وكسر الراء، . . . .

قُلْتَ: تَبْيِعٌ مُصَحَّحاً.

ج قلت تبيع بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل، وإنما قال غير الثلاثي احترازاً من نحو باب وناب، وإنما قال غير الجاري؛ لأن الجاري على الفعل يعل من غير هذه الشريطة، وقوله مما لم يذكر بيان قوله غير الثلاثي والجاري على الفعل، وأما نحو يريد علماً فإنه أعل فعلاً، ثم نقل إلى العلمية لا أنه أعل بعد تقديره اسماً، وكذلك أبان أن قلنا وزنه أفعل أعل في حال الفعلية، ولذلك لم يصرفه بعضهم، ومن رأى أنه فعال صرفه لعدم المقتضى فلا يكون من هذا الباب، والاستدلال على أنه فعال بأنه لو كان أفعل لم يعل؛ لأنه من قبيل الأسماء ضعيف لجواز أنه قد أعل قبل تقديره اسماً ولانتقاضه بمثل يزيد وكذا الاستدلال على أنه فعال بصرفه في قول الشاعر[1]: [الكامل]

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ ... فَـتَـقَـادَمَـتْ بِـالْـحُـبْـسِ وَالـسُّـوبَـانِ

ضعيف أيضاً؛ لأن صرفَ ما لا ينصرف في الشعر كثير، وأراد بقوله المنا المنازل

ق **(قلت تبيع مصححاً)** غير معتل لأن التاء المفتوحة تزاد في أول الفعل أيضاً فلو أعل الاسم لالتبس بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال. . . . .

ك قوله: **(قلت تبيع بالتصحيح)** لفقدان شرط الإعلال وهو الموافقة من وجه والمخالفة من آخر فإن تبيع مثل الفعل من كل الوجوه فإنه مثل تضرب. قوله: **(لأن الجاري على الفعل يعل)** أي إذا كان جارياً على الفعل المعل، أما الجاري على الفعل الصحيح كمقاول ومبايع فإنه لا يعل لجريانه على يقاول ويبايع. قوله: **(ولذلك لم يصرفه بعضهم)** أي لأن فيه حينئذٍ العلمية ووزن الفعل. قوله: **(فلا يكون من هذا الباب)** أي لأنه لم يوجد فعال في أبنية الأفعال. قوله: **(من هذا الباب)** لأنه حينئذٍ لا يكون منه حرف علة وكلا منافيه. قوله: **(ولانتقاضه بمثل يزيد)** إنما ذكر هذا؛ لأنه قد تخيل أن ذلك القائل قد ينازع في هذه القاعدة فيقول لا أسلم أن الفعل إذا أعل ثم نقل إلى الاسمية يعل على ذلك الإعلال الأصلي، بل يجب أن يعطى حكم الأسماء؛ لأنه قد صار منها فحينئذٍ يقال فما تقول في يزيد علماً فإنه معل مع زوال الفعلية ودخوله في باب الأسماء فإن قيل يزيد جزئي، والقاعدة التي ادعيتها كلية والجزئي إنما يصلح

ف (قلت: تَبْيِعٌ مصححاً)، لئلا يلتبس بالفعل، وأمَّا نحو يزيد في الأعلام فمنقول عن الفعل بعد إعلاله، لأنه أعل قبل جعله اسماً، وخرج بقوله غير الثلاثي إلى آخره، الثلاثي كباب وناب، والجاري على الفعل، وهو اسم الفاعل، أو المفعول، وغير ذلك مما ذكر حكمه فيما مرّ، فإنّ ذلك يُعلُّ بغير ما شرط هنا.

(١) من شعر لبيد انظر: الديوان ١/ ١٢٧، والبديع في نقد الشعر ١/ ١٤٢، سمط اللآلئ ١/ ١٠٤.

. . . .

فحذف العجز واكتفى بالصدر، وهذا الحذف قبيح، وأبان ومتالع بضم الميم جبلان، وقوله فتقادمت أي صارت قديمة والحبس بفتح الحاء الغير المعجمة وقيل بكسرها موضع أو جبل ذكره الصغاني، والسويان اسم واد، واستدل بعضهم على أن أبان لو كان أفعل لزم التسمية بالماضي وهو مستبعد وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه قد سمي به كثيراً نحو شمر وكعسب، وأقوى ما يدل على أنه فعال أن فعالاً في الأعلام أكثر من أفعل معتلاً مع أن أكثر المتقدمين صرفوه.

. . . .

نقضاً للقاعدة لا إثباتاً لها فالجواب أن هذا الحكم يدعى عمومه في نظائر يزيد من نحو يموت ويعيش وأمثال ذلك مما سمت العرب منقولاً عن الفعل المعل فإنه لم يسمع إلا باقياً إعلاله كقوله[1]: [الطويل]

رَأَيْتَ الوَلِيدَ بن اليَزِيدِ مُباركاً

وقوله[2]:

سَمَّيتها إذ وُلِدَتْ تَمُوتُ

وأنشده صاحب الصحاح ولذا قال الشارح بمثل يزيد ولم يقل بيزيد فحينئذٍ يكون إثبات القاعدة بالاستقراء وجميع الجزئيات لا يتحرى واحد تأمل.

قوله: **(نحو شمر)** هو اسم فرس وناقة ورجل ومعنى كعسب عدا وهرب أو مشى سريعاً أو عدا بطيئاً أو مشى مشية السكران.

. . . .

---

(١) البيت: لابن ميادة واسمه الرماحبن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمي شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان. وهو من الطويل.
الشاهد: في "الوليد بن اليزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢. انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وابن هشام رقم ١١٩ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) انظر: اللسان (ربت) ٢/ ٣٣.
وبعده:

والقَبْرُ صِهْرٌ ضامِنٌ زِمِّيتُ
لَيْسَ لِمَنْ ضُمِّنَهُ تَرْبِيتُ

(اللَّام): تُقْلَبَانِ ألفاً إِذا تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا إِن لم يكن بعدهمَا مُوجب لِلْفَتْحِ، كغَزَا وَرَمَى ويَقْوَى وَيحْيَى وعَصاً ورَحى،

ﮔﻚ قوله: (**اللام**) تقلب الواو والياء ألفاً إذا وقعت لاماً متحركاً مفتوحاً ما قبلها ولم يكن بعدها موجب للفتح لمعنى تقدم في الغين كغزا إلى آخره. . . . .

ﮔﻨﮕ (**اللام تقلبان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح**) أي لفتحهما سواء كانتا في الفعل أو في الاسم وسواء كان الاسم على وزن الفعل أو لا لأن اللام محل التغيير فتؤثر العلة فيه وإن كانت ضعيفة وإنما قلنا لفتحهما احترازاً عن نحو رمتا وأصله رميتا فإنه تقلب ياؤه ألفاً وإن كانت الألف موجباً لفتح التاء لا لفتح الياء (**كغزا**) أصله غزو (**ورمى**) أصله رمي (**ويقوي**) أصله يقوى (**ويحى**) أصله يحى (**وعصا**) أصله عصو (**ورحى**) أصله رحي (**وربا**) أصله ربو. . . . .

ﮔﻚ قوله: (**ولم يكن بعدهما موجب الفتح**) لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم يكن ألفاً أو ياء مشددة، كما ذكر ابن مالك وغيره فإنهما لا يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن فلا يعل نحو رميا وغزوا لما سيأتي ولا في نحو علوي؛ لأنه موضع تبدل فيه الألف واواً عبر المصنف بموجب الفتح فشمل مع الألف نون التأكيد، وقد ذكر الحكم معها أولئك في بابها فالمذكورات مانعة من الانقلاب لما ذكر فيها وإن لم يحصل اللبس في بعضها كما فصل الشارح.

قوله: (**موجب للفتح**) كغزوا ورميا.

قوله:.(**تقدم في العين**) من الدليلين اللذين قال على قلب الواو والياء ألفاً الأول أن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة الخ، والثاني أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه الخ.

ﻓﻼ **اللام**: أي هذا مبحثها، وإعلالها بالقلب كما قال: (تقلبان) أي الواو والياء (ألفاً إذا تحركتا، وانفتح ما قبلهما، إنْ لم يكن ما بعدهما موجب للفتح)، ولا بعد الواو ياء مشددة سواء كانتا في الماضي أم المضارع، أم الاسم أم الأمر، لأنّ اللام محل التغيير، فتؤثر العلة فيه، وإنْ كانت ضعيفة (كغزا ورمى ويَقوَى ويحيَى وعصاً ورحىً وريا

بِخِلَافِ: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ وغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَبِخِلَافِ: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ؛ للإلباس، . . . .

بخلاف غزوت إلى آخره لسكون الواو والياء فيهما، وقوله تخشين للجمع المؤنث ووزنه تفعلن لم تنقلب فيه الياء ألفاً لسكونها، وأما تخشين للواحدة المخاطبة فأصله تخشيين كتعلمين قلبت اللام فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين، وقوله تأبين للجمع المؤنث أيضاً، ووزنه تفعلن، وأما تأبين للواحدة المخاطبة فأصله تأبيين كتعلمين حذفت لامه ووزنه تفعين لما مر، وبخلاف غزو ورمى لسكون ما قبلها وبخلاف ما إذا كان بعدهما موجب للفتح نحو غزو أو رميا؛ لأنه لو انقلبت اللام فيهما ألفاً لحذفت لالتقاء الساكنين، والتبس بغزا ورمى، ونحو عصوان ورحيان؛ لأنه لو انقلبت لامهما ألفاً لقيل عصان ورحان فيلتبس بالمفرد عند سقوط النون بالإضافة.

(بخلاف غزوت ورميت وغزوتا ورمينا وتخشين) لجمع المؤنث وزنه تفعلن فلم يقلب الواو والياء ألفاً في هذه الأمثلة لسكونها، وإما تخشين لواحدة المؤنثة المخاطبة فأصله تخشيين فقلبت الياء فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين **(وتأبين)** لجمع المؤنث على وزن تفعلن **(وغزو ورمي)** فإن الواو والياء في هذه الأمثلة لا تقلبان ألفاً لسكون ما قبلهما **(وبخلاف غزوا ورميا وعصوان ورحيان)** والغليان والصلوان فإن الألف بعدهما موجب لفتحهما فلا تقلبان في هذه الأمثلة ألفاً **(للالباس)** وذلك لأنه لو قلب واو غزوا ألفاً لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فالتبس بالواحد وكذا عصوان لو قلبت الواو فيه ألفاً وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين التبس بالمفرد عند الإضافة وإنما لم تقلب في عصوين حالتي النصب والجر مع أنه لا

قوله: **(ورحان)** لأنه حذف إحدى الألفين. قوله: **(فلما لم يعل الحاصل)** أن في اخشيا تثنية أمر لو أعل يلتبس ومع هذا لم يعل حملاً على لن يخشيا فإن الأمر مأخوذ من المضارع وتعذر الإعلال في الأصل للالتباس فحمل الفرع عليه ولم يعل أيضاً. قوله: **(ويلتبس بالمفرد)** لأنه لو قلبت اللام في لن يخشيا ألفاً فبعد سقوطها يعل من يخشى فيلتبس بالواحدة.

بخلاف) نحو (غزوتُ ورميتُ وغزونا ورمينا ويَخْشَيْنَ ويَأْبَيْنَ) لجمعي المؤنث، فلا تقلبان فيه لسكونهما أمَّا تخشين وتأبين للواحدة فأصلهما تخشيين وتأبيين فتقلبان فيهما، (و) بخلاف نحو (غَزْوٍ ورَمْيٍ) لسكون ما قبلهما، (وبخلاف) نحو (غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ)، وهو ساقط من بعض النسخ، (ورَحَيانِ) وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما (للإلباس) بالمفرد في الفعل، وعند الإضافة في الاسم لسقوط الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، وكل من الضمير المتصل، وحرف التثنية فيما ذكر موجب للفتح، وبخلاف نحو علوي وفتوي، لأنّ الواو قبل الياء المشددة في موضع تقلب فيه الألف واواً،

واخْشَيَا نَحوه؛ لِأَنَّهُ من بَاب لن يَخْشَيَا واخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك،

قوله: **(واخشيا)** أي واخشيا مثل غزوا في عدم إعلال اللام؛ لأنه من باب لن يخشيا إذ الأمر مشتق من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير فلما لم يعل من نحو لن يخشيا لئلا تحذف اللام ويلتبس بالمفرد ولم يعل أيضاً من اخشيا وإن لم يحصل الالتباس؛ لأنه حينئذٍ كان يقال فيه اخشا بالألف، وفي المفرد اخش بغير ألف.

قوله: **(واخشين)** عطف على قوله لن يخشيا أي لأن اخشيا من باب لن يخشيا ومن باب اخشين لكونهما أمراً، وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما والأولى أن يقال هو عطف على قوله واخشيا أي واخشين أيضاً، مثل غزوا في عدم إعلال اللام لشبهه بأن يخشيا فإنه وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال؛ لأنه حينئذٍ كان يقال اخشان لكن حمل على لن يخشيا لموافقته له وفي جوب فتح اللام لما وقع بعده، ويجوز أن يكون قوله بذلك إشارة إلى اخشيا فيكون قد حمل أولاً اخشيا على لن يخشيا ثم اخشين على اخشيا.

يلزم الالتباس عند حذف النون عند الإضافة لكونه فرعاً على عصوان **(واخشيا نحوه)** أي نحو غزوا في عدم الإعلال **(لأنه من باب لن يخشيا)** إذا الأمر مشتق من المضارع وبعد اللام فيها ألف الضمير ولم يعل نحو لن يخشيا لأنه لو أعل وحذف إحدى الألفين التبس بالمفرد فلم يعل أيضاً اخشيا وإن لم يلتبس لأنه حينئذ يقال فيه اخشا بالألف وفي المفرد اخش بغير الألف **(واخشين)** نحو غزوا أيضاً في عدم الإعلال وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال لأنه حينئذ يقال اخشان **(لشبهه بذلك)** أي بلن يخشيا لموافقته له في وجوب فتح اللام أو باخشيا لكونهما أمراً وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما فعلى

قوله: **(لكونهما أمراً الخ)** قد يقال ليس حمل اخشيا حينئذ على اخشين بأولى من عكسه كيف وهما سواء في تحقق ما يوجب الفتح وعدم الأداء إلى اللبس، ومن ثَمَّ كان الأول خلاف هذا الوجه.

(واخْشَيَا نحوه)، أي نحو غزوا في عدم قلب حرف العلة مع وجود المقتضى، ومع عدم الإلباس بالمفرد، وهو اخشَ، (لأنه من باب لن يَخْشَيَا) إذ الأمر يؤخذ من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير، فلم يعل نحو لن يخشيا للإلباس، وحمل عليه اخشيا، وإنْ لم يحصل إلباس، لأنه حينئذ كان يقال فيه اخشا وفي المفرد اخش، ومثّل بلن يخشيا دون لم يخشيا، لأنّ لم يخشيا لم يلتبس بالمفرد مطلقا، لأنّ المفرد لم يخش، بخلاف لن يخشيا، فإنه لو قال لن يخشيا التبس، وإنما لم يعل لم يخشيا حملاً له أيضاً على لن يخشيا، (واخْشَيَنَّ) يا رجل نحو غزوا أيضاً في عدم القلب، مع وجود المقتضى، ومع عدم الإلباس (لشبهه بذلك) أي بلن يخشيا، لأنه وإنْ لم يحصل فيه إلباس بالإعلال لأنه حينئذ كان يقال اخشانّ، لكنه حمل على لن يخشيا لموافقته له في وجوب فتح اللام لِما بعدها، ويجوز كما قال الجاربردي أنْ يُشار بقوله بذلك إلى

بِخِلَاف: اخْشَوْا واخْشَوُنَّ واخْشَيْ واخْشَيِنَّ.

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً إِذا وَقَعَتْ مكسوراً مَا قبلهَا، . . . .

قوله: (**بخلاف اخشوا**) فإنه تقلب فيه اللام ألفاً؛ لأنه ليس بعدها موجب للفتح، وأصله اخشيوا قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار اخشوا وحكم اخشون كحكم اخشوا؛ لأنه لما اتصل بقولنا اخشوا نون التأكيد حركت الواو بالضمة، لكونها واواً ساكنة قبلها فتحة لقيت ساكناً نحو اخشوا القوم فصار اخشون، وأصل اخشى اخشي كاعلمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فصار اخشى وحكم اخشين كحكم أخشى؛ لأنه لما اتصل بها نون التأكيد حركت الياء بالكسر لكونها ياء ساكنة كسرة قبلها فتحة لقيت ساكناً نحو اخشى القوم فصار اخشين.

قوله: (**وتقلب الواو ياء**) إذا وقعت مكسوراً ما قبلها . . . .

هذا حمل اخشيا على لن يخشيا ثم حمل اخشين على اخشيا (**بخلاف اخشوا**) وأصله اخشيوا (**واخشون**) وحكمه حكم اخشوا لأنه لما اتصل به نون التأكيد ضم الواو على ما بينا ذلك (**واخشي**) وأصله اخشي (**واخشين**) وحكمه حكم اخشى فإن الياء تقلب في هذه الأمثلة ألفاً لعدم موجب الفتح بعدها (**وتقلب الواو**) الواقعة لاما (**يا إذا وقعت مكسوراً ما قبلها**) سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت في الاسم أو في الفعل وسواء كانت

قوله: (**لكونها واو قبلها فتحة**) أي فلم تحذف لعدم ما يدل حينئذٍ عليها بخلاف الواو في نحو اغزوا فإنها تحذف إذا اتصل بها النون لوجود ما يدل عليها وهو الضمة قبلها.

اخشيا، فيكون قد حمل أولا اخشيا على لن يخشيا، ثم اخشين على اخشيا (بخلاف اخْشَوْا واخْشَوُنَّ) يا رجال، فتنقلب اللام فيهما ألفاً إذ أصلهما اخشيوا، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي اخشوا لكن لمَّا اتّصل به في الثاني نون التأكيد، وجب ضم الواو للساكنين كاخشوا القوم، إذ لا يمكن حذفها، لأنها كلمة برأسها، (و) بخلاف (اخْشَيْ واخْشَيْنْ) يا امرأة، إذ أصلهما اخشيي، قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لِما مرّ، فبقي اخشيْ، لكن لمَّا اتصل به في الثاني نون التأكيد وجب كسر الياء للساكنين كاخشي القوم.

(وتقلب الواو ياء إذا وقعت) ثالثة (مكسورا ما قبلها)، لكراهتهم واواً متطرفة

أَو رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلم يَنْضَم مَا قبلهَا كدُعِيَ وَرَضِيَ والغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ.............................

جار كدعى ورضى والغازي لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة ولذلك رفضوه أو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مكسوراً لوجهين:

الأول: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف، ولم يمنع مانع كالضم في يدع و ويغزو فقلبوها ياء.

الثاني: أنه لما وجب قبلها في بعض متصرفاته ياء حملوا الباقي عليه، أما في نحو اغزيت واستغزيت فحملاً للماضي على المضارع، وذلك لأن كل فعل ماضيه على أربعة

نقره رابعة أو لا وسواء صارت اللام في حكم الوسط بلحوق حرف لازم نحو غزيان على فعلان من الغزو فاللام في حكم الوسط للزوم الألف والنون فيه أولاً **(أو)** تقلب الواو ياء إذا وقعت **(رابعة)** لا ثالثة فإنها لا تقلب ياء نحو دعوت لخفة الثلاثة **(فصاعداً ولم ينضم ما قبلها)** لأنه لو ضم ما قبلها لا تقلب ياء لأن الواو بعد الضمة أخف من الياء بعدها **(كدعى)** أصله دعو مجهول دعا **(ورضى)** أصله رضو **(والغازي واغزيت وتغزيت واستغزيت** ....

جما قوله: **(لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة)** ولأنها بتطرفها معرضة لسكون الوقف عليها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة هي غير متطرفة كعوج وعوض ومثل المتطرفة الواقعة بعد كسرة، وقد وليها علم تأنيث نحو عريقية وتريقية مصغرى عرقوة ترقوة، وأكسية جمع كساء أو وليها زيادتا فعلان نحوْ مثنى شج وهو شجيان ومماثل طربان من العزو وهو غزيان؛ لأن التاء في حكم الانفصال وكذا في حكم الألف والنون.

أفصا حقيقة، أو حكما بعد كسرة، (أو) وقعت (رابعة فصاعدا، ولم ينضم ما قبلها)، بل كسر، أو فتح لثقل اللفظ بزيادته على ثلاثة أحرف مع خفة الياء، ولا مانع كما في يدعو، ولوجوب القلب في بعض متصرفاته، وحمل الباقي عليه، كما سيتضح، فالثالثة المكسور ما قبلها المتطرفة حقيقة (كدُعِيَ ورُضِيَ) أصلهما دُعِوَ ورَضِوَ أو حكماً كشجِيَة وشجِيان أصلهما شجِوَة وشَجِوان من الشجو، وهو الهم والحزن، فالتاء والألف والنون في حكم الانفصال، (و) الرابعة فصاعدا، ولم ينضم ما قبلها مثل (الغازِي، وأَغْزَيْتُ، وتَغَزِّيْتُ، واسْتَغْزيتُ، ....

وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ، ....

أحرف فصاعداً غير تفعل وتفاعل وتفعلل فإن ما قيل آخر مضارعه يكسر نحو يكرم ويستخرج فإذا كان معتل اللام، وكان لامه واواً فإنها تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو يغزى ويستغزى، وحملوا الماضي على المضارع فقالوا أغزيت واستغزيت، كما قالوا يقول وبيع لإعلال قال وباع، وهكذا قلبوا الواو ياء في تفعل وتفاعل نحو تغزيت وتغازيت مع أنه لم تقلب في مضارعهما ياء فإنك تقول يتغزى ويتغازى بقلب الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن تفعل وتفاعل مطاوع فعل وفاعل، فلما كانت الواو تقلب في الأصل ياء لانكسار ما قبلها نحو تغزى وتغازى، وكان الماضي يحمل عليه نحو غزيت وغازيت بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالها، ولم يمكن إبقاؤها في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما في يغزيان ويرضيان فبالعكس مما سلف أي حملاً للمضارع على الماضي، وذلك لأن الواو في ماضيهما تنقلب ياء لانكسار ما قبلها نحو غزى ورضى فحمل المضارع عليه طلباً للمماثلة فقالوا يغزيان ويرضيان، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما فإعلال الماضي لإعلال المضارع، وإعلال المضارع لإعلال الماضي أولى، وبعضهم يقول إنما قلبت الواو ياء في تغزيت وتغازيت؛ لأن اسم فاعلهما متغز ومتغاز وهو ضعيف؛ لأن اسم الفاعل من دعا داع، ومع ذلك فلا يقال دعيت.

ويغزيان ويرضيان) ففي هذه الأمثلة قلبت الواو ياء لوقوعها في موضع يليق به التخفيف مع زيادة ثقلها بكونها رابعة فصاعداً ومع تعذر تخفيفها بالأخف الذي هو الألف، وكأن المصنف لم يمثل بنحو يدعى أصله يدعو مع أنهم قالوا أن ألفه مبدلة عن الياء المبدلة عن الواو لأن الألف عنده مبدلة عن الواو أولاً لأن الغرض من قلبها ياء التخفيف فما دام يمكنهم التخفيف بالأخف لم ينصرفوا إلى الأثقل وهو الأولى. ....

قوله: **(تقلب الواو فيهما ألفاً)** القياس أن الواو فيهما انقلبت ياء للقاعدة المتقدمة ثم الياء ألفاً وقد قالوا إن الألف في معطي ومستعل منقلبة عن ياء هي بدل من واو قالوا والدليل إنك تقول في التثنية معطيان ومستعليان.

ويُغْزَيَانِ، ويَرْضيانِ)، ووجه القلب ما مر آنفا، وبيانه في الحمل أنهم حملوا أغزيت، واستغزيت على مضارعهما، وتغزيت على مضارع مطاوعه لأنه المكسور ما قبل آخره، ويُغزيان وترضيان على الماضي لذلك، كما حملوا يقول ويبيع على قال وباع، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل بالحمل على الفعل مع اختلاف جنسهما، فحمل الفعل على

بِخِلَاف: يَدْعُو ويَغْزُو وقِنْيَةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْياً شَاذٌ، . . . .

جار قوله: (بخلاف يدعو ويغزو) فإنه لم يقلب الواو فيهما ياء وإن كانت رابعة لانضمام ما قبلها، وقولهم قنية شاذ والقياس قنوة والذي حسنه قولهم اقتنيت وقيل لا شذوذ في قنية؛ . . . .

زكر (بخلاف يدعو ويغزو) فإنه لم تقلب الواو فيهما ياء لانضمام ما قبلها (وقنية) وأصله قنوة وقيل لا شذوذ لأنه يقال قنوت الشيء وقنيته قَنوة وقِنوة وقنية وقنية أي كسبته (وهو ابن عمي دنيا) أي لاصق النسب (شاذ) والقياس قنوة ودنو . . . .

حفظ قوله: (قنية شاذ) لأنه لا موجب لقلب الواو ياء فإن ما قبلها ساكن وكذا في دنيا وتوجيه كلام المتن إن الذين قالوا، قنوت بالواو قالوا في المصدر قنية فدل على أنهم قلبوا الواو ياء للكسرة المفصولة بالساكن ومعنى كلام الشارح إن هذا البدل الذي وقع في المصدر سهلة قول بعضهم في الفعل قنيت يعني فلما ثبت هذا الياء في الفعل استسهل من لغته الواو أن يقلبها في المصدر ياء وإن ضعفت الكسرة فالفصل؛ لأن الياء قد ألفت في هذه الكلمة في بعض اللغات. لنا. وهذه اللغة التي ذكرها ابن الحاجب ما ذكرها صاحب الصحاح فعلى هذا لا يتوجه قوله فعل لا شذوذ فإنه أخذه من الصحاح وقلنا هذه لغة أخرى: قنوتُ الغنم وغيرها قِنوة وقُنوة، وقنيتُ أيضاً قِنية وقُنية إذا اقتنيتَها لنفسك لا للتجارة واقتناءُ المال وغيره اتخاذه صحاح لنا.

يقول هو ابن عمي دنى ودنيا، ودِنيا ودُنيا إذا ضممت الدال لم تجر وإذا كسرت إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر، فأما إذا أضفت العم إلى معرفة لم تجز الخفض في دني كقوله[1]:

وهــو ابْــنُ عَــمِّــهِ دِنْــيــاً ودُنْــيــاً ودِنْــيَــةً

أي لاصق النسب لأن دنيا نكرة فلا يكون نعتاً لمعرفة صحاح وقوله لم تجر أي لم تصرفه

فلاح الفعل أولى، (بخلاف) نحو (يدْعُو ويَغْزو)، لا تقلب الواو فيه ياء، وإنْ كانت رابعة، لانضمام ما قبلها، وهذا في الفعل، أمَّا الإسم فسيأتي في قوله: وتقلب الواو طرفا إلى آخره. (وقِنْيَة) بكسر القاف وضمها، من قنوت الشيء أي كسبته، (وهو ابن عمي دِنْياً) أي قريبا من دنوت (شاذ) كل منهما، إذ لا موجب لقلب الواو ياء لسكون ما قبلها، والقياس قِنوة ودِنو، والذي حسَّنه في الأول قولهم قنيت، وقيل: لا شذوذ فيه، لقولهم: قنوته وقنيته قِنوة وقِنية، ويقال: هو ابن عم دِنيٌ ودِنياً ودُنياً بألأف الإلحاق، أو التأنيث

(١) انظر: إصلاح المنطق ٣١٢، وفي أدب الكاتب ٤٢٥: "ويقولون: هو ابن عمي دنية، ودنيا أجود، ويقال: دنيا أيضا، قال النابغة (ديوانه ٤٢):

بـنـو عـمـه الـدنـيـا وعـمـرو بـن عـامـر   أولـئـك قـوم بـأسـهـم غـيـر كـاذب"

وأصل الياء فيهما واو لأنهما من دنا يدنو، وقلبت الواو في "دنيا" ياء لكسرة الدال. ولم يعتد بالساكن، وقلبت ياء أيضا في "دنيا" للفرق بين الاسم والصفة كالعليا والقصيا. ينظر: أدب الكاتب ٦٠٣، والمنصف ٢/ ١٦٢، والممتع ٢/ ٥٤٤، والمخصص ٣/ ١٥١، والصحاح (دنو) ٦/ ٢٣٤٢.

وطيىء تقلب الْيَاء فِي بَاب: رَضِيَ وَبَقِيَ ودُعِيَ ألفاً.

ك لأنه يقال قَنوتُ الشيء وقَنيتُه قُنوةً وقِنوةً وقِنيةً وقُنية أي كسيته، فالقنوة والقنوة من قنوت والقنية والقنية من قنيت، وكذا قولهم هو ابن عَمِّي دِنْيا شاذ، والقياس دنو أو قولهم دنيا أي لاصق النسب يقال ابن عمي دنى ودينا ودنيا. قوله: **(وطى)** أي وقبيلة طي تقلب الياء في باب رضى وبقى ودعى ألفاً فيقولون رضا وبقا ودعا؛ لأنهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة فانقلبت الياء ألفاً، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء كالقاضي.

ج **(وطي)** أي قبيلة طي **(تقلب الياء في باب رضى وبقى ودعى)** أي في كل فعل ثلاثي مكسور عينه ولامه ياء سواء كانت الياء أصلية أو منقلبة عن الواو **(ألفاً)** وذلك لأنهم

ك وهي عبارة المتقدمين سيبويه وغيره يقولون أجريته بمعنى صرفته، وقوله إذا ضممت الدال لم تصرف؛ لأنه حينئذٍ فعلى وكل فعلى فألفها للتأنيث وإذا كسرت جاز الصرف وتركه؛ لأن ألف فعلى يكون للتأنيث كما في ذكرى وللإلحاق كما في دفرى ومغرى أقول ذكر في شرح موسى أن دنيا جاء منوناً وهو نادر ض. قوله: **(وقولهم قنية شاذ)** أي لأن الواو ليست رابعة، وقد شذ أيضاً ألفاظ أخرى وقعت فيها الواو رابعة وانكسر ما قبلها ولم تبدل ياء وهي: مقاتوة[1] وأقروة وسواسوة والقياس مقاتية وأقرية وسواسية وقد سمع هذا على الأصل والمقاتوة جمع مقتو بقاف ومثناة اسم فاعل من اقتوى أي خدم والسواسوة المستوون في الشرح، والأقروة جمع قرو وهو مبلغ الكلب. قوله: **(لأنه يقال قنوت الشيء وقنيته قنوة وقنوة)** أي بضم القاف وكسرها وقد جزم بالواو، والياء فيهما الجوهري وصاحب القاموس. قوله: **(يقال هو ابن عم دنى ودنيا ودنيا)** هو بتنوين عم وسكون النون وكسر الدال في الأولين وضمها في الثالث. قال الجوهري: إذا ضممت الدال لم تجز إلا جرًّا، وإذا كسرت الدال إن شئت أجريته وإن شئت لم تجر فأما إذا أضفت العم إلى معرفة لم يجز الخفض في دني كقوله: **(هو ابن عمه دنيا ودنية)** لأن دنيا منكرة لا يكون نعتاً لمعرفة انتهى. قوله: **(وطي)** تقدم مثل هذا في أوائل الكتاب حيث قال وطي تقول في باب بقي يبقى بقي يبقي. قوله: **(باب رضي)** أي في كل ما مفتوحة قبلها كسرة .قوله: **(وذلك مختص بالأفعال)** الذي يقتضيه كلام ابن مالك وغيره أن هذه اللغة جارية في ياء انكسر ما قبلها من فعل ماض أو مضارع والمفهوم من كلام المصنف، وصرح به الشارح في الكلام على المضارع أنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا انفتحت الياء كما في رضي وبقي ونحوهما، وقد تقدم أوائل المضارع تفصيل ذلك فليراجع.

ف في الثاني كذكرى، وبألف التأنيث لا غير في الثالث ككبرى، (وطَيِّءٌ) أي قبيلة (تُقلب الياء في باب رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ) من كل كلمة آخرها ياء قبلها كسرة (ألفاً)، فيقولون: رَضاء وبَقاء ودُعاء قياسا مطردا، لاستثقالهم الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، قيل وذلك مختص بالأفعال، ورُدّ بأنه ليس بشيء، بدليل يا صاحبا ويا

(١) القَتْوُ: حُسْنُ الخِدْمَةِ، يَقْتُو المُلُوكَ: أي يَخْدُمُهم. والمُقَاتِيَةُ: الخُدّامُ، والواحِدُ مَقْتَوِيٌّ، ومَقْتَوُوْنَ - بالنُّون -، وقيل: هو الذي يَخْدُمُ بطعام بطنِه. والمَقْتَوِيُّ مَنْسُوبٌ إلى المَقْتى - وهو مَصْدَرٌ على مَفْعَلٍ - من القَتْوِ، كالمَغْزى من الغَزْو. وقيل: جَمْعُ المَقْتَوِيِّ مَقَاتِوَةٌ ومَقَاتِيَةٌ. [المحيط في اللغة: ١/ ٤٩٣] قَالَ سِيْبَوَيْه: سأَلْت الخليلَ عن مَقْتَوٍ ومَقْتَوِين فقالَ: هذا بمنْزِلَةِ الأشْعرِيِّ والأَشْعَرِين، وكان القِياسُ إذ =

وتُقْلَبُ الْوَاو طرفاً بعد ضمةٍ فِي كلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاء، فتنقلب الضمة كسرة

ف: قوله: (**وتقلب الواو طرفاً**) ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو، وفي الأسماء الغير المتمكنة نحو هو وذو، فإذا أدى قياس إلى مثل ذلك غير، وعدل إلى بناء غيره كما إذا جمعت دلواً، فإن أصله دلو قلبت الواو ياء، والضمة كسرة فيصير من باب قاض فيعل إعلاله، ويقال هذه أدل ومررت

ج: يفرون من الكسرة إلى الفتحة فقلبت الياء ألفاً (**وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة في كل**) اسم (**متمكن**) في الأصل سواء صار مبنياً بسبب نحو ياثمي في ثمود على أحد المذهبين (**ياء**) لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل ولا سيما إذا كانت في الطرف أو في حكمه وفي الاسم الذي يمكن توارد حركات الإعراب فيه عليها وقوله (**فتنقلب الضمة كسرة**) إشارة إلى أن

ك: قوله: (**وإنما يجيء ذلك في الفعل**) إن قيل لم خص الفعل وهو أثقل من الاسم لهذا الذي رفض من الاسم فالجواب أن ذلك سهل عليهم في الفعل لتعرضه لحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره وأيضاً، فإن آخر الاسم معرض لما يتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية وياء النسب وآخر الفعل ليس كذلك ولذلك لم يبال بهو وذو بمعنى الذي؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته كذا في الإيجاز. قوله: (**وذو**) المراد بذو الطائية فإنها مبنية في لغة أكثرهم فأما الذين أعربوها فقد يتوهم أنها ترد على لغتهم نقضاً لهذه القاعدة وكذلك قد تورد الأسماء الستة كلها في حالة الرفع والجواب عن الجميع أن الواو لما كانت لا توجد إلا عند وجود عامل الرفع فإذا وجد عامل النصب والخفض ذهبت لم يستثقلوها لعدم لزومها وأيضاً فإن هذه الأسماء الستة قد شرط لرفعها بالواو كونها مضافة فصارت الواو حينئذٍ كواو الحشو لأن المضاف إليه من تمام المضاف فأشبهت واو عنفوان فإن قيل فالواو في ذو موصولة في لغة من أعربها ليست بهذه المنزلة؛ لأنها غير مضافة فالجواب أن الصلة من تمام الموصول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف فالتطرف مفقود أيضاً.

قوله: (**فإذا أدى قياس إلى مثل ذلك**) أي إلى وقوع واو قبلها ضمة آخر اسم متمكن كالواو في جمع دلو، واحترز بهذه القيود عن الواو في نحو غزو وقمحدوة وقوباً وسيأتيان ونحو يدعو وهو وكذا ذو الموصولة في لغة من بين أما ذو بمعنى صاحب فهو اسم متمكن له ولإخراجه زاد ابن مالك في الضابط عدم التقييد بالإضافة ولم تقلب الواو فيه ياء؛ قيل لأن ضمة الذال فيه عارضة جيء بها اتباعاً لما بعدها، وأصلها الفتح فليس قبل الواو فيه ضمة

ق: غلاما، (وتقلب الواو) إذا وقعت (طرفا بعد ضمة) لازمة (في كل) اسم (متمكن ياء فتقلب الضمة) لمناسبة الياء (كسرة . . . .

= حَذَفْت ياءَ النَّسَبِ منه أَنْ يقالَ: مَقْتَوْن كما قالوا في الأعلى الأَعْلَوْن إلَّا أنَّ اللامَ صحَّت في مَقْتَوين، لتكونَ صحَّتها دَلَالَةً على إرادَةِ النَّسَبِ، ليعلمَ أنَّ هذا الجَمْعَ المَحْذُوفَ منه النَّسَب بمنْزِلَةِ المُثْبتِ فيه. قالَ سِيْبَوَيْه: وإنْ شِئْت قُلْت جاؤُوا به على الأَصْلِ كما قالوا: مَقاتِوَةٌ، وليسَ كلّ العَرَبِ يَعْرف هذه الكَلِمَة. قالَ: وإن شِئْتَ قُلْت بمنْزِلَةِ مِذْرَوَيْنِ حيث لم يَكُنْ له واحِدٌ يُفْردُ. وقالَ أَبو عُثْمانَ: لم أَسْمَع مِثْلَ مَقاتِوَة إلَّا سَواسِوَةٌ في سَواسِيَةٍ ومَعْناه سَواء. (أَو الميمُ فيه أَصْلِيَّةٌ) فيكونُ (من مَقَتَ) إذا (خَدَمَ)، فعلى هذا بابُه مقت، ولم يَذْكرْه المصنِّفُ هناك ونبَّهنا عليه [تاج العروس: ٣٩/ ٢٧١].

. . . .

بأدل، ورأيت أدليا، وإنما فعلوا كذلك؛ لأنهم لو بقوه على حاله لقالوا هذه أدلو، ومررت بأدلو فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو، وأنه ثقيل ويضاف إلى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت هذا أدلوي وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت أدلوي فغيروا

قلب الواو ياء قبل قلب الضمة كسرة لأن الآخر أولى بالتخفيف وقيل قلبت الضمة كسرة ثم الواو ياء وكان عليه أن يقول بعد ضمة لازمة احترازاً عن نحو الخطوات في جمع خطوة لأنه لا تقلب واوه ياء وإن كانت بعد ضمة وفي حكم الطرف لأن ضمة الطاء غير لازمة لأنها في الواحد ساكنة كخطوة ويجوز إسكانها في الجمع أيضاً وإنما لم يؤثر لزوم الحرف اللازم في عدم قلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسوراً نحو غزيان من الغزو فإن الألف والنون لازمة فيه أثر في عدمه إذا كان ما قبلها مضموماً لأن الواو المكسور ما قبلها قد تقلب ياء في غير الطرف نحو ميزان وقيام فلا يمنع وجود الحرف اللازم بعدها من قلبها ياء بخلاف الواو المضمومة ما قبلها نحن ادلو فإنه لم يعهد لقلبها ياء في غير

أصلية وهي المتبادر من إطلاق الضمة انتهى، وقد يؤيده قولهم أن نحو سواء المرفوع أي والمجرور وإذا خفف وقيل فيه سوا بالنقل والحذف لا تقلب فيه الضمة كسرة ولا الواو ياء؛ لأن تطرف الواو عارض بسبب التخفيف والمتطرف في التقدير هو الهمزة لكن الفرق أن ضمة الذال من العارض اللازم، وهو يجري مجرى الأصلي في كثير من الأحكام على أن اعتبار تلك الضمة ليس بأبعد من اعتبار تطرف الواو في نحو يا ثمود إذا رخم على لغة من لا ينتظر فالأولى التوجيه بأن الواو في ذو بصدد التغيير إلى الألف والياء فسهل احتمالها كما في الفعل هذا وقد عرف مما تقدم أنك لو سميت أحداً بنحو يغز ونقلاً من الفعل الخالي من الضمير قلت فيه يغز رفعاً وجرًّا ويغزي نصباً وهو مذهب البصريين جرياً على القاعدة المذكورة وخالفهم الكوفيون فأبقوه على ما كان عليه قبل التسمية واحتجوا بأن العرب لما سمت بيزيد أبقته على إعلاله ولم يحكم له بحكم الاسم إذ لو حكمت له بحكمه لصحت عينه؛ لأن الاسم إذا وافق الفعل وزناً وزيادة صحت عينه نحو أسود وأبيض، وكل ما ذكر في غير المعرب، أما الاسم الأعجمي الذي آخره واو وقبلها ضمة نحو سمندو فإن العرب إذا نقلته إلى كلامها أبقته على ما كان عليه ولم تغيره ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

قوله: **(وما ذكرناه أولاً أولى)** يريد سبق انقلاب الواو على انقلاب الضمة كما اقتضاه كلامه وصرح به في المتن والقولان لأبي علي الفارسي، وذكر أبو الفتح في وجه تسويفهما أنه إذا اعترض تغييران في مثال واحد فالقياس أنه يسوغ لك أن تبدأ بأي العملين شئت، ومراده إذا لم يكن الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل كما هنا فإن أدى إليه تعين الابتداء بالآخر نحو إوزة أصله أوززة نقلت حركة الزاي إلى الواو، وأدغمت ولا ينبغي أن يعتقد أن الواو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم أدغمت الزاي ثم قويت الياء بالحركة فعادت الواو؛ لأن في ذلك

. . . .

كَمَا انقلبت فِي: التَّرامِيْ والتَّجَارِيْ، فَيصير من بَاب: قَاضٍ، مثل: أَدْلٍ وقَلَنْسٍ ....

نه احترازاً عن الثقل، ومنهم من يقول قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء في مثل أدل وقلنس وما ذكرناه أولاً أولى؛ لأنه يلزم أن يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعاً للحركة، وقوله كما انقلبت في الترامي والتجاري، أي كما قلبت الواو ياء قلبت الضمة كسرة، كما قلبت ضمة الترامي والتجاري كسرة وأصلهما الترامي والتجاري وهما مصدرا ترامينا وتجارينا وإنما فعلوا كذلك ها هنا؛ لأنه ليس في الكلمات ما آخره ياء قبلها ضمة.

ج الطرف فلا تقلب ياء إلا إذا كان في الطرف أو في حكمه **(كما انقلبت)** الضمة كسرة **(في الترامي والتجاري)** وأصلهما الترامي والتجاري مصدرا ترامينا وتجارينا للمحافظة على الياء **(فيصير من باب قاض)** مما كان في آخره ياء مكسور ما قبلها فأعل إعلاله **(مثل أدل)** في جمع دلو وأصله ادلو قلبت الواو ياء للعلة المذكورة ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء فيقال هذا أدل ومررت بأدل ورأيت أدليا **(و)** مثل **(قلنس)** في الصحاح إذا جمعت القلنسوة بحذف الهاء قلت قلنس وأصله قلنسو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ثم اعل إعلال قاض وفيه أيضاً القلنسوة والقلنسية إذا فتحت القاف ضمت السين وإذا ضمت القاف كسرت السين **(بخلاف قلنسوة وقمحدوة)** لأن الواو فيه ليس في الطرف

د زيادة عملين على الوجه الأول. قوله: **(لأنه يلزم منه أن تكون الحركة تابعة للحرف)** لك أن تعارض ذلك بما نقله أبو حيان عن بعض أصحابه وهو أن الحركة أضعف من الحرف وابتذال الضعيف أقرب مأخذاً من الانحاء على القوي فإذا غيروه تطرقوا بتغييره إلى تغيير القوي وعارضه اليزدي أيضاً بأن قلب الضمة كسرة بدون قلب الحرف كما في الترامي والتجاري محقق دون عكسه واعتبار المطرد أولاً أولى.

ق كما انقلبت) ضمة التفاعلِ كسرة (في التَّرامِي والتَّجارِي) مصدري تراميا وتجارينا، بجامع أنّ في آخر كل منهما ياء بعد ضمة (فيصير) الاسم (من باب قاضٍ) فيُعل إعلاله، لأنّ آخر كل منهما ياء مكسور ما قبلها، (مثل أدْلٍ) جمع دلو، وأصله أَدْلُوٌ بوزن أبحر، قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، ثم أعل إعلال قاض، ويقال: هذه أدلٍ، ومررت بأدلٍ ورأيت أدليا، (و) مثل (قَلَنْسٍ) اسم جنس قلنسوة، كتمر وتمرة، وأصله قلنسُو أُعل بما أعل به أدل، ومنهم من قال: قلبت الضمة فيهما كسرة، فانقلبت الواو ياء، والأول أَولى، لأنّ الحركة تابعة للحرف، لا العكس، وإنما قلبت الواو المذكورة في ذلك، لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو ويدعو،

بِخِلَاف: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وَبِخِلَاف الْعين كالقُوَبَاءِ وَالْخُيَلَاءِ، . . .

جار: قوله: (**بخلاف قلنسوة وقَمَحْدوة**) وهي ما خلف الرأس، والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفاً وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها كالخيلاء فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى ياء، والضمة كسرة ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة لعدم وقوع الواو والياء فيهما طرفاً، والقُوبَاء داء معروف يتقشر ويتتبع يعالج بالريق وهو مؤنثة لا تنصرف، والجمع قوب قال الشاعر[1]: [الرجز]

يَـا عَـجَـبـاً لِـهَـذِهِ الـفَـلِـيـقَـهْ ... هَـلْ تَـغْـلِـبَـنَّ الـقُـوَبَـاءَ الـرِّيـقَـهْ

نقره: ولا في حكمه لأن التاء لازمة لكن كان عليه أن يقول قبل ذلك طرف أو في حكمه ليدخل فيه نحو تغازيه وأصله تغازوة ويخرج عن قمحدوة وهي ما خلف الرأس (**وبخلاف العين**) إذا كان واواً مضموماً ما قبلها (**كالقوباء**) وهو داء يتقشر فإنه لا تقلب الواو ياء ثم الضمة كسْرة (**و**) بخلاف (**الخيلاء**) فإنه لا تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما قلبت في

كمال: قوله: (**والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفاً**) أي بسبب اتصال التاء والتحقيق أن الضمة الواقعة قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث إن كانت في واو تعين الإعلال مطلقاً لتضاعف الاستثقال نحو أن تبني مثل عرفوة من عزو فإنك تقول فيه عزوية، والأصل عزووة ثم فعل به ما ذكر من الكسر والإبدال وكذا لو كانت الواوان أصليتين كبناء مثل مقدرة من قوة فإنك تقول فيه مقوية، والأصل مقووة وإن كان تفي غير واو سلمت إن بنيت الكلمة على الهاء كعرقوة وقلنسوة، وأبدلت كسرة والواو ياء إن قدر عروضها مثل أن يجاء للعرقي والقلنسي بواحد مبني عليهما بناء عباء على عياء فإن الواجب أن يقال فيه من العرقي عرقية، ومن القلنسي قلنسية[1] والأصل عرقوة، وقلنسوة فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها.

قال ذلك ابن مالك في إيجاز التعريف وأشار إليه غيره ويوافقه قول سيبويه في فعلة بالضمة من الرمي رموة إذا بنيت على الياء ورمية إذا لم تبن. قوله: (**فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى**) أراد بها نحو قلنسوة ونحو القوباء؛ لأن الواو فيهما غير متطرفة. قوله: (**يتقشر**) قشرت العود وغيره اقشره واقشره قشراً أنزعت عنه قشره وانقشر العود وتقشر بمعنى صحاح.

قوله: (**والجمع قوب**) أي بفتح الواو والمشهور نصب القوباء في البيت مفعولاً مقدماً.

فلاح: وفي الاسم غير المتمكن نحو هو وذو الطائية (بخلاف قَلَنْسُوَة وقَمَحْدُوَة) وهي ما خلف الرأس، فلا تقلب الواو فيهما ياء لعدم تطرفها، (وبخلاف العين) الواقعة واواً أو ياء بعد ضمة (كالقُوَباء) بفتح الواو أكثر من إسكانها لِداء معروف، يُداوى بالريق، والجمع قوَب، (والخُيَلاء) للكِبر، فلا تقلب الواو ياء، والضمة كسرة في الأول، ولا الضمة

---

(١) الشاهد لابن قنان كما في اللسان (قوب)، قال: ومعناه أنه تعجب من هذا الحزاز الخبيث كيف يزيله الريق.

ولا أثَرَ للمدَّةِ الفاصلة فِي الْجمع، إِلَّا فِي الْإِعْرَاب.........

جا والفليقة الداهية، وقد يسكن الواو من القوباء استثقالاً فإن سكنها ذكرت وصرفت والياء فيه للإلحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها.

قال ابن السكيت: ليس في الكلام فعلاء مضمومة ألفاً ساكنة العين ممدودة إلا حرفان الخُشَّاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوباء، والأصل فيهما تحريك العين.

قال الجوهري: المتراعل وهو ضرب من الأشربة عندي مثلهما، فمن قال قوباء بالتحريك قال في تصغيره قويباء ومن سكن قال قويبي.

قوله: **(ولا أثر للمدة)** يريد أن الجمع إذا كان على فعول من المعتل اللام الواوي كعتى وجثى جُمعا عاتٍ وجاثٍ، وأصلهما عتوو وجثوو فإن الواوين أعني واو فعول، والواو التي هي لام تقلبان ياءين؛ لأن الجمع مستثقل، والواو الأولى مدة زائدة، فلم يعتد بها حاجزاً فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة، وكأنه في التقدير عتوو ونزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة، فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في

تج التجاري **(ولا أثر للمدة الفاصلة)** المضموم ما قبلها الواقعة قبل الواو المتطرفة في منع قلب الواو ياء **(في الجمع إلا في الإعراب)** فإن إعرابه لفظي في جميع الأحوال...

ك قوله: **(قال الجوهري)** يوهم أن ما تقدم ليس من كلامه مع أنه في الصحاح بلفظه على أن المذكور في المزا هو المُزّاء بالضم ضرب من الأشربة.

قوله: **(ومن سكن قال قويبي)** لأنه على تقدير الأول الألف للتأنيث فلا ينقلب بخلاف الثاني.

قوله: **(ولا أثر للمدة)** أي بقلب الواو المتطرفة بعد الضمة ياء فإن وقع بينهما مدة فهل يمنع منْ القلب أو لا فقال إن كان في الجميع فلا لثقل الجمع وإن كان في المفرد فيمنع لخفته.

قة كسرة في الثاني، لعدم تطرف الواو والياء فيهما، نعم تقلب الواو ياء في فُعّل جمعا صحيح اللام كصوَّم وقوَّم، كما مرّ في مبحث العين، وبخلاف نحو خُطوات بالضم، لأنّ ضمة الطاء غير لازمة، إذ يجوز إسكانها، واختصّ ما ذكر بالطرف لسهولة التغيير فيه، وقوباء إنْ حركت واوه أنث، ومنع الصرف، وإنْ سكنت ذكر وصرف، وهمزته منقلبة عن ياء الإلحاق بقُرطاس، (ولا أثر للمدة الفاصلة) بين الضمة والواو، أي لا يُعتد بها حاجزا بينهما (في الجمع) الذي على فعول من معتل اللام الواوي (إلّا في الإعراب) له، حيث لا يبقى بعد قلب الواو ياء، والضمة كسرة من باب قاض، بل إعرابه

نَحْو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ، بخلاف المفرد. . . . .

جار أدل فصار عتوى وجثوى، فاجتمع واو فعول مع الياء المنقلبة عن الواو الأصلية، والسابقة ساكنة فقلبت ياء وأدغمت في الياء وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والثاء، كما كسروا في أدل ثم منهم من يكسر الفاء أيضاً اتباعاً للعين فيقول عتى بكسرتين، ومنهم من يثبتها على حالها مضمومة فيقول عتى بضم العين وكسر التاء، فظهر لك أنه لا أثر للمدة الفاصلة من الواو التي هي في الطرف، والضمة التي قبلها إلا في جريان الإعراب فإنك تقول هذه أدل ومررت بأدل ورأيت أدليا فيكون الضمة والكسرة تقديراً والفتحة لفظاً تقول: هذا عتى، ومررت بعتى، ورأيت عتيًّا بالإعراب لفظاً في الأحوال، وقالوا: نحى جمع نحو وهي الجهة، والسحاب الذي أرق ماؤه نحو وحكوا عن أعرابي

نقره **(نحو عتى)** في جمع عات **(وجثى)** في جمع جاث، وأصله عتوو فالواو الأولى وهي المدة بمنزلة الضمة فنقلب الثانية وهي لام الكلمة ياء لوقوعها بعد ما هو بمنزلة الضمة فصار عتوي فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين لأجل الياء **(بخلاف المفرد)** فإنه لا تقلب الواو فيه ياء كقوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وهذا تكلف منه بلا حاجة إليه فالأولى أن يقول إذا اجتمعت الواو أن طرفا في الجمع والأولى مزيدة، وجب قلبهما يائين وإدغام الأولى في الثانية عند هذه الشروط الثلاث لكون الطرف محل التخفيف وثقل الجمع وضعف الواو الأولى لكونها مزيدة وضعف الثانية لكونها في محل التغيير بخلاف قوم لوقوع الواوين في غير الطرف وعتو لأنه مفرد فلا يكون ثقيلاً كالجمع، وحو في جمع

جما قوله: **(والسحاب أراق ماءه)** الذي قاله الجوهري إن السحاب الذي هراء ماءه إنما هو النجو بالجيم لا بالحاء قال والجمع نجاء مثل بحر وبحار، وفي القاموس في فصل الجيم النجو السحاب هراق ماءه ثم قال في الحاء النحو الطريق والجهة الجمع أنحاء ونحو والقصد يكون اسماً وظرفاً ومنه نحو العربية وجمعه نحو كعتل.

أنقا كإعراب زيد (نحو عُتِيٍّ وجُثِيٍّ) جمعي عاتٍ وجاثٍ، فإنّ أصلهما عتوو وجُثووٌ، والواو الأولى مدة زائدة لا يُعتد بها حاجزا، فصارت الثانية كأنها وليت الضمة، أو نزلوا المدة منزلة الضمة، فقلبت الواو الثانية ياء كقلبها في أدلٍ، فصار عُتويٌّ وجثويٌّ، فاجتمع الواو والياء، فأعلّ إعلال مرمي، فصار عتي وجثي بضم أولهما وكسر ثانيهما، فظهر أنه لا أثر للمدة الفاصلة إلّا في الإعراب، فهو بحاله، تقول: هذا عُتيٌّ ومررت بعُتيٍّ ورأيت عُتيًّا (بخلاف المفرد)، فإن المدة الفاصلة مؤثرة في عدم وجوب القلب فيه نحو عتا عتوا، قال تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وذلك لخفة المفرد على الجمع،

وقد تكسرُ الفاء للاتباع فيقال عُتي وجُثي وَنَحْو: (نُحُوٌّ) شَاذٌ، وَقد جَاءَ نَحْو: مَعْدِيٌّ ومَغْزِيٌّ كثيراً، . . . .

جا أنه قال: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام قاله في شرح الهادي، وكل ذلك قد جاء شاذًّا تنبيهاً على الأصل كالقود، وإنما قال في الجمع؛ لأنه لم يجب القلب في المفرد لخفته نحو قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وهذا هو الوجه، والقلب أيضاً جائز على ضعف نحو معدى ومغزى، . . . . .

زك أحوى فلا تقلبان لقوتها بأصالتهما **(وقد تكسر الفاء للإتباع)** أي لإتباع الفاء العين **(فيقال عتى وجثى ونحو نحو)** في جمع نحو بمعنى السحاب أو الجهة، وفي الصحاح وحكى عن أعرابي أنه قال إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في جهات يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام **(شاذ)** لتصحيح الواو مع أن شروط القلب حاصلة فيه **(وقد جاء نحو معدى ومغزى)** بالقلب ياء **(كثيراً)** . . . .

كـ قوله: **(والسحاب الذي أراق ماءه)** هذا السحاب اسم نجو بالجيم لا بالحاء في الصحاح، وفي المحكم أيضاً ونصه النجو الذي أراق ماءه ثم مضى، وقيل هو السحاب أو ما ينشأ والجمع نجاء ونجو قال[1]: [الوافر]

أَلَيْسَ مِنْ الشفاء وجِيبُ قَلْبِي ... وإيضَاعِي الهُمُومَ مَعَ النُّجُوِّ

فأَفْرَحُ أَنْ تَكُونَ عَلَى صَدِيقٍ ... وأحْزَنُ أن تَكُونَ عَلَى عَدُوِّ

النَّجْوُ: السَحابُ . . انتهى. ولم يذكر في الصحاح القول الثاني في تفسير النجو ولم يذكر له إلا جمعاً واحداً وهو النجاء دون النجو. قوله: **(في نحو كثيرة)** أي في ضروب من النحو محكم.

قوله: **(لم يجب القلب في المفرد إلى آخره)** التحقيق أن المفرد إن كان مصدراً جاز فيه التصحيح والإعلال والتصحيح أكثر نحو بدا الشيء يبد وبدوًّا ظهر، وحنا عليه يحنو حنوًّا

فقـ (وقد تُكسر الفاء) في الجمع بعد قلب الواو ياء، والضمة كسرة (للإتباع) للعين، (فيُقال عِتِي وجِثِي) بكسرتين، (ونحو نُحُوٌّ) جمع نحو للجهة، ولغيرها (شاذ) ارتكب تنبيهاً على الأصل كالقوَد، وعليه قول أعرابي: لتنظرن في نحو كثيرة، . . . .

---

(١) هو جميل بثينة، جميل بن عبد الله بن معمر القضاعي العذري صاحب بثينة المشهور، توفي في مصر سنة: (٨٢ هـ)، وقد أجمعت النسخ على هذه الرواية التي أثبتناها، أما رواية البيت الثاني في اللسان (نجو) وديوان جميل عن اللسان: (٢١٢)، وفي شرح الملوكي:

فأحزن أن تكون على صديق ... وأفرح أن تكون على عدو

فجميل يريد أن يقول: إذا أمطرت السحاب على صديق حزنت لأن الغيث لا يصيب بثينة، فإذا كانت على عدوّ فرحت لأنه يصيب بثينة، لأن قومها عدو له إذ إنهم يمنعونها عنه.

وَالْـقِـيَـاس الْـوَاو.............................

ج والقياس معدو ومغزو، ومنه ضحا يضحو ضحياً أي برز للشمس، وعتا الملك يعتو عتيًّا أي تجبر، وعسا الشيخ يعسو عسا إذا كبر وولى.

ن **والقياس الواو)** نحو معدو ومغزو لأنه مفرد.......................

ك عطف وحنت النار تحنو حنوًّا سكن لهبها، وسلا يسلو سلوًّا ترك، وعتا يعتو عتوًّا تجبر، ومثل الإعلال ضحى يضحو ضحواً، وعشا يعشو عشيًّا، وعتى الشيخ يعتو عتيًّا بلغ غاية الكبر وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٨] وإن كان اسم مفعول فإن كان من فعل بالفتح فقياسه التصحيح وهو الغالب في الاستعمال نحو رجوت زيداً فهو مرجوًّا وغزوته فهو مغزو وعدوت عليه فهو معدو عليه وجاء فيه الإعلال أيضاً وهو فيه أكثر من المصدر نحو معزى ومعدى وإن كان من فعل بالكسر فالقياس والمعروف في استعماله الإعلال فقط حملاً على الماضي نحو ضَرِيَ الكلب بالصيد فهو مضري به، ورضيت الشيء فهو مرضي وغبي الأمر غباوة فهو مغبو عنه وغيرها إذا عرفت ذلك ظهر لك في تقرير الشارح من القصور روماً في قوله على ضعف من الضعف فليتأمل.

قوله: **(والقياس معدو)** قال سحيم[1]: [الطويل]

أَنَـا الـلَّـيْـثُ مَـعْــدِيًّـا عَـلَـيَّ وَعَـادِيـاً

قوله: **(ومنه ضحا يضحو)** هذا ليس بمعروف في اللغة وإنما المعروف ضحى بالكسر أو ضحى بالفتح والمستقبل فيهما يضحى بالفتح على القياس في الأول ولأجل حرف الحلق في الثاني قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩] والأمر أَضْحَ والمصدر الضحاء، وأمْا ما ذكره فهو إحدى اللغتين في الماضي وهي المرجوحة وأما يضحو وضحيا فليس واحد منهما بمعروف البتة بهذا المعنى، قال صاحب الصحاح: ضحيت للشمس ضحاء ممدود إذا برزت وضحيت بالفتح مثله والمستقبل أضحى من اللغتين جميعاً.

قوله: **(إذا كبر)** بكسر الباء والكسوة بضم الكاف وكسرها.

ق والقياس نحي، (وقد جاء) في المفرد كالجمع (نحو مَعْدِيٍّ) من العدوان (ومَغْزِيٍّ) بقلب الواو فيه ياء كثيرا، والقياس الواو، كما قال سُحيم:

أَنـا الـلَّـيـثُ مَـعـــــدُوًّا عَـلَـيَّ وَعـادِيـا

---

(١) مواضعه: ذكره الأشموني ٧٥٣/ ٣، وهمع الهوامع ٢٠٨/ ٢.

وَتُقْلَبَانِ همزَة إذا وقَعَتَا طرفاً بعدَ ألف زَائِدَة، نَحو: كِسَاءٍ ورِدَاءٍ، ....

جار قوله: **(وتقلبان همزة)** أصل كساء ورداء كساو، ورادي؛ لأنهما فعال من الكسوة ولقولهم فلان حسن الردية فوقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، فإما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة ألفاً، كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف أحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فحركوا الأخير لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة، وأما إذا لم يكونا بعد

نقره **(وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة)** أو في حكم الطرف بأن يكون بعدهما حرف غير لازم كتاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات وتاء الواحدة القياسية وعلامة التثنية غير اللازمة **(نحو كساء)** وأصله كساو **(ورداء)** أصله رداي

جما قوله: **(ورداء)** الرداء الذي يلبس وتردى وارتدى بمعنى أي لبس الرداء والردية كالركبة من الركوب والجلسة من الجلوس تقول هو حسن الردية ورديته أنا تردية صحاح.

قوله: **(فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة)** هذا ما ذهب إليه حُذَّاق أهل التصريف وقيل بل أبدلت الواو والياء همزة ابتداء وهو ظاهر كلام المصنف وابن مالك وغيرهما وهو أقرب عملاً، والتوجيه عليه أن حرف العلة لا يقوى على الحركة إذا كان قبلها ألف لا أصل لها في الحركة فلذلك أبدلت همزة لما بين الهمزة وحروف العلة من التكافؤ في الإبدال ويفهم من تقرير الشارح بالموافقة أن الألف غير المنقلبة إذا تطرفت إثر ألف زائدة وجب قلبها أيضاً همزة نحو صحراء مما ألفه للتأنيث فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى لكن ألف سكرى غير مسبوقة بألف فسلمت وألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين ويجب أن يعلم أن الحكم المذكور مقصور بدلالة المقام على ما إذا وقعت الواو مثلاً لاماً أو ما هو ملحق بها لئلا يرد نحو غاوي في النسب إذا سميت به ثم رخمته على لغة من لا ينتظر فإنك تقول يا غاو بضم الواو من غير إبدال وقد أورده أبو حيان قال: وإنما لم تبدل الواو فيه لوجهين:

أحدهما: أنه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع بين إعلالين. والثاني: أنه لما رخم على

أنصا (وتقلبان)، أي الواو والياء (همزة) بعد قلبها ألفاً إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو (كِساء ورِداء)، أصلهما كساو ورداي، من قولك: فلان حسن الكسوة والردية، قلبت الواو والياء ألفاً إمَّا لعدم الاعتداد بالألف الزائدة، فكأن حرف العلة ولي الفتحة، أو لتنزيله منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة

. . . .

جا ألف زائدة، بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان، إعلال العين واللام، وذلك نحو زاي وثاي، أما زاي فهو ثلاثي وألفه منقلبة عن واو ولامها ياء من لفظ زويت، إلا أن عينه أعلت وسلمت لامه وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين، كما قالوا هوى وثوى لكنه ألحق في الشذوذ بالراية وهو العلم والغاية وهو مدى الشيء، وأما ثاي وهو مأوى الإبل فمن ثويت ولم يقلبوا فيها لما مر

قه . . . .

كـ هذه اللغة شابه ما لا يعل نحو واو. قوله: **(لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان)** لأن فيه بحث لأن توالي الإعلالين إنما يمتنع إذا كانا من جنس واحد كما في نحو هوى وأية أما إذا كانت العين تعل إعلالاً مطرداً، واللام تعل إعلالاً آخر فلا، قال سيبويه: أنا إذا بنينا فيعلا من حويت فأنا نقول حيا، والأصل حيوي، فأعلت العين بالقلب ياء واللام بالقلب ألفاً، وعلل الموصلي بأن الزائد يقدر كالمعدوم حتى تقلب اللام ألفاً لانفتاح ما قبله ولا يمكن تقدير الأصلي كذلك، وابن إياز بأن الألف الزائدة لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية فليتأمل.

قوله: **(وألفه منقلبة عن واو)** ظاهره أن لفظ زاي بالزاي؛ لأن ألف راي بالراء منقلبة عن واو على ما في القاموس والموافق لكلام أهل اللغة كما تقدم بيانه في النسب أنه بالزاي ومشى على ذلك الشيخ نظام الدين في شرحه هنا أيضاً. وقال: إن ألفه منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو من تركيب روى، وكذا قال الموصلي أن الراية من رويت الحديث إذا أظهرته إذ الرواية تظهر أمر صاحبها، وفي شرح تصريف ابن مالك مثله والشارح كثير الاعتماد عليه فلعله قال ما قال تبعاً لما فيه فيقرب حينئذٍ ضبط راي في كلامه بالراء.

قوله: **(من لفظ زويت)** أي أن مادته، مادته لا أن معناه مأخوذ من معناه وإنما قلنا أن عينه عن واو؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت فالحمل على الأكثر عند التردد أولى وكذا القول فيما أشبهه كغاية وراية.

قوله: **(فمن ثويت)** ثوى بالمكان أقام به وقال أبو زيد: الثوية مأوى الغنم، قال وكذلك الثاية غير مهموز صحاح.

قنـ ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما، أو تحريك الأولى، لئلا يعود الممدود مقصوراً، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين، وهذا . . . . . .

بِخِلَاف: زَايٍ وثَايٍ، ويُعْتَدُّ بتاء التَّأْنِيث قِيَاساً، نَحْو: شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ،

ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهما جمع زاية وثاية وفيه نظر بل الوجه أن يقال زاي وزاية، وثاي وثاية على حد تمر وتمرة، وكذا لو وقع تاء التأنيث بعدهما كما في شقاوة وسقاية لم يجعلا كالمتطرفة بل كالمتوسطة لاتصال تاء التأنيث بالكلمة فلا تقلبان همزة كما لم يجروا قلنسوة مجرى قلنس فنحو صلاءة وهو الفهر وعظاءة وهي دويبة أكثر من الوزغة، وعباءة وهو ضرب من الأكسية، والقياس صلاية وعظاية وعباية، وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو شقاوة وسقاية؛

(**بخلاف راي**) جمع راية وهو العلم على حد تمر وتمرة فإنه لا تقلب الياء همزة لأن الألف منقلبة عن واو أصلي، وأصله روى من رويت أي جمعت إلا أنه اعتلت عينه فسلمت لامه لئلا يجتمع إعلالان علي عكس طوى (**وثاي**) في جمع ثاية وهو مأوى الإبل من ثويت (**ويعتد بناء التأنيث قياساً نحو شقاوة وسقاية**) مما كان التاء فيه لازمة إذا

قوله: (**بل الوجه أن يقال الخ**) يريد أن التحقيق أنه اسم جنس جمعي، وأن ما وقع في الشرح المنسوب تسمح وقد وقع مثله في كلام الموصلي وابن إياز وغيرهما. قوله: (**على حد تمر وثمرة**) لأن المختار ليس يجمع ض. قوله: (**كما في شقاوة**) هو بفتح الشين وكسرها والصلاءة بالفتح، والمد وكذا العظاءة والوزغة بفتح الزاي والفهر بكسر الفاء حجر قدر ما يدق به الجوز أو ما يملأ الكف ويؤنث. قوله: (**وسقاية**) سقاية الماء معروفة السقاية التي في القرآن قالوا الصواع الذي كان الملك يشرب فيه صحاح، العظاء ممدود جمع عظاءة وهي دويبة أكبر من الوزغة، ويقال في الواحدة عظاءة وعظاية أيضاً صحاح. قوله: (**وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال**) في شرح الشريف نقل هذا الكلام إلى آخره عن بعض الفضلاء ومراده الشيخ بدر الدين بن مالك فإنه ذكر في بغية الطالب موافقاً لوالده وغيره.

(بخلاف) نحْو شقاوة وسقاية كما سيأتي، لعدم تطرفهما، وبخلاف نحو غزو وظبي، لعدم وقوعهما بعد ألف، وبخلاف نحو (زَاي) كواو وزاي اسم جنس، أو اسم للحرف، كما مرّ في بحث النسب، (وثَاي) بمثلثة من ثويت، وهو اسم جنس ثاية، وهي لمأوى الإبل والغنم، ولحجارة ترفع، فتكون علما بالليل للراعي إذا رجع، فلا تقلب الياء والواو فيها همزة، لعدم زيادة الألف، لانقلابها عن حرف أصلي هو واو، ولئلا يتوالى على الكلمة إعلالان لإعلال اللام والعين وأُعلت العين دون اللام مع أنّ الأصل والقياس العكس، كما في هوى ونوى وزاي وثاي، قيل إنهما جمع زاية وثاية، ورده الجاربردي بأن الوجه أنْ يقال زاي وزاية، وثاي وثاية، على حد تمر وتمرة، (ويعتد بتاء التأنيث) اللازمة (قياسا) في جعل الواو والياء قبلها غير متطرفتين، نحو شَقاوَة وسِقايَة مصدري شقي وسقى، لأنّ ذلك يخرج حرف العلة عن وقوعه طرفا، . . . .

وَنَحْو: صَلَاءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.
وتُقْلَبُ الْيَاء واواً فِي فَعْلى اسْماً، كتَقْوى ....

جـ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها؛ لأنها في قوة الانفصال نحو عداءة وبناءة، وشواءة من عدا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي، فإنه يقال للمذكر عداء وشواء، وبناء، وإذا كان كذلك فمن أعل صلاءة وعباءة كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصلاء والعباء ومن صححها، فقال صلاية وعباية كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء.

قوله: **(وتقلب الياء واواً في فعلى اسماً كتقوى)** وهو التقية من الورع من وقيت

ك لم يكن أحد المعنيين المذكورين وسقاية الماء المعروفة والسقاية التي في القرآن العظيم هو الصواع الذي كان للملك يشرب منه والتاء فيه لازمة **(ونحو صلاءة)** وهو الفهر **(وعظاءة)** في الصحاح العظاءة ممدودة دويبة أكبر من الوزغة **(وعباءة)** وهو ضرب من الأكسية **(شاذ)** لأنهم قلبوها والقياس أن لا تقلب للزوم التاء سأل سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لأنهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فأجابه بما معناه أن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى منضمة إليها لمعنى التأنيث فكأنها وقعت متطرفة مثلها في صلاة وعباء وأما من قال صلاية وعباية فإنه لم ينظر إلى أن أصله صلاة وعباء ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وإنما جعل مستقلاً برأسه موضوعاً لهذا المعنى **(وتقلب الياء واواً في فعلى)** مفتوحة الفاء **(اسما كتقوى)** وهو التقية والورع وأصله وقي قلبت الياء واواً

د قوله: **(وتقلب الياء واواً في فعلى اسماً)** مقتضاه أن ذلك مطرد وأن إقرار الياء شاذ وهو قول أكثر النحويين وعكس ابن مالك في التسهيل فقال وشذ إبدال الواو من الياء لا ما لفعلى اسماً، وقال أيضاً في الإيجاز: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسماً كالثنوي والبغوي، والتقوى، والفتوى، والأصل فيهن إياء لأنهن من الثني والبغي والتقي مصدر تقيت بمعنى اتقيت والفتيا وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً ويزعمون أن ذلك فعل فرقاً بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة كما

ق (ونحو صَلاءَة) للحجر ملء الكف (وعَظَاءَة) لدويبة أكبر من الوزغة، (وعَباءَة) لنوع من الأكسية (شاذ)، والقياس صلاية وعظاية وعباية للزوم التاء فيها عند الجمهور، أمَّا غير اللازمة، وهي الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات كسقاءة وعداءة، أو بين اسم الجنس ومفرده كصلاءة وعظاءة وعباءة، عند من يجعلها مفردة: كصلاءٍ وعظاءٍ وعباءٍ، فلا يُعتد بها فيُعل ما قبلها لأنه كالمتطرف، ومثلها تاء الوحدة، وعلامة التثنية غير اللازمة. (وتقلب الياء واواً في فَعْلَى) بالفتح، إن كان (اسماً كتَقْوَى) من تقيت، وأصله وَقيَى قلبت واوه تاء كما في تراث، ثم ياؤه واواً فصار تقوى، وهو غير منصرف، لأنّ

وبَقْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: صَدْيَا ورَيَّا، ....

ف: وأصله وقي قلبت الواو تاء كما في تراث وتخمة فصار تقي وليس هذا موضع استشهاد ثم قلبت ياؤه واواً فصار تقوى، وهو المراد بالاستشهاد وهو غير منصرف؛ لأن ألفه للتأنيث، وذكر في الكشاف أنه روى سيبويه عن عيسى بن عمرو على تقوى من الله بالتنوين ووجهه أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كتترى فيمن نون ألحقها بجعفر. وإنما قال فيمن نون لأن بعضهم يجعل ألف تترى للتأنيث كما مر في الإمالة، وكذا قلب الياء واواً في بقوى، وأصله بقي. قال في الصحاح: يقال أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البقيا بضم الباء وكذلك البقوي بفتح الباء، بخلاف الصفة نحو صديا مؤنث صديان بمعنى عطشان من صدي إذا عطش وريا ضد صديا وهي أنثى ريان فإنهم لم

ج: وقلبت الواو الأولى تاء كما في تراث **(وبقوى)** وأصله بقيا في الصحاح يقال أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البقيا بضم الباء، وكذلك البقوى بفتح الباء **(بخلاف الصفة)** فإنه لا تقلب الياء فيه واواً **(نحو صديا)** تأنيث صديان من صدى إذا عطش **(وريا)**

ك: أنهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة حركوا عين الاسم وابقوا عين الصفة، وألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوى، والطَّغْوَى[1]، والعوَّى، والرَّعْوى[2]، أي: بمهملتين زاعمين أن أصلها من الياء قال والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ حين أمكن سده ثم قال ومما يبين أن إبدال ياء فعلى واو شاذ لتصحيح ياء الرويا وهي الرايحة والطفيا وهي ولد البقرة الوحشية بفتح طائه وتضم، وسعيا اسم موضع فهذه

ق: ألفه للتأنيث، وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ: ﴿عَلَى تَقْوَىً مِنَ اللهِ﴾ [التوبة: ١٠٩] بالتنوين، بجعل الألف للإلحاق بجعفر كتترىً (وبَقْوَى) من أبقيت عليه أي رحمته، والاسم منه البُقيا بضم الباء والبَقيا بفتحها، قلبت ياؤه واواً في المفتوح، وأمَّا عدم قلبها في طَغيا لولد البقرة الوحشية، والواو نقل فيه ضم الطاء، فروعي فيه ذلك، أو لأنه شاذ، وإنما لم يراع الضم في تقوى لقلته فيه، وكثرت في طُغيا، ولأنّ القلب وجد مع الضم أيضاً في بقوى، وإن كان شاذا، وأمَّا عدمه في شعيا بإعجام أوله، وإهماله لنبي، وقيل بإعجامه لموضع، فيحتمل أنه نقل من صفة، فروعي فيه ذلك، أو أنه شاذ، (بخلاف) فَعْلى (الصفة نحو صَدْيَا) مؤنث صديان أي عطشان، (ورَيَّا) ضد صديا، وهو مؤنث ريان، فإنه لا تقلب الياء فيهما واواً، فرقاً بين الاسم

(١) طَغَا يطْغَى بفتح الغين فيهما ويطْغُو طُغْياناً وطُغْوَانا أي جاوز الحد وكل مجاوز حده في العصيان طَاغ وطَغِيَ بالكسر مثله وأطْغَاهُ المال جعله طَاغِياً وطَغَى البحر هاجت أمواجه وطغى السيل جاء بماء كثير والطَّغْوَى بالفتح مثل الطُّغْيَانِ و الطَّاغِيَةُ الصاعقة وقوله تعالى: ﴿فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية﴾ يعني صيحة العذاب والطَّاغُوتُ الكاهن والشيطان وكل رأس في الضلال يكون واحدا كقوله تعالى: ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمِروا أن يكفروا به﴾ ويكون جمعا كقوله تعالى: ﴿أولياؤُهم الطاغوت يُخرجونهم﴾ والجمع الطَّوَاغِيتُ [مختار الصحاح: ١/ ٤٠٣].

(٢) قال ابن سيده وأُرى ثعلباً حكى الرُّعوى بضم الراء وبالواو وهو مما قلبت ياؤه واواً للتصريف =

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً فِي فُعْلَى اسْماً، كالدُّنْيَا والعُلْيَا، . . . .

جـ يقلبوا فيها الياء واواً فرقاً بين الاسم والصفة، وكان التغيير في الاسم أقرب لخفة الأسماء وثقل الصفات، ولهذا كانت من الأسماء المانعة من الصرف، وتقلب الواو ياء في فعلى اسماً كالدنيا، والأصل الدنو؛ لأنه من دنا يدنو، والعليا والأصل العلو؛ لأنه من علا يعلو، فإن قيل: كيف تقول إنهما اسمان، وأنت قد تصف بهما وتقول الدار الدنيا والمنزلة العليا، قلت: هذان وإن كنت تراهما صفتين فإنهما لا يكونان كذلك إلا في حال التعريف، ولا تقول منزلة عليا ولا دار دنيا، والصفة لا يلزم حالة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة تارة نكرة، وتارة معرفة، فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة، وقال ابن جني: الدنيا والعليا، وإن كانتا صفتين إلا أنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء. . . . .

نق تأنيث ريان فرقاً بين الاسم والصفة واسم أولى بقلب يائه واواً لخفته وثقل الصفة فالتخفيف فيها بإبقاء الياء على حالها أولى **(وتقلب الواو ياء في فعلى)** مضموم الفاء **(اسما كالدنيا)** وأصله الدنوى من دنا يدنو **(والعليا)** وأصله علوى من علا يعلو وهما وإن كانا صفتين في الأصل ولذلك يقال الدار الدنيا والمنزلة العليا إلا أنه غلبتهما الاسمية ولا يجيء كل واحد منهما صفة إلا في حال التعريف، ولذا لا يقال دار دنيا ومرتبة عليا

ك الثلاثة الجارية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها انتهى. وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة أما ريا فبأنها كما قال سيبويه وغيره صفة غلبت عليها الاسمية والأصل رايحة ريا أي مملوة طيباً وأما طفيا فبان الأكثر فيها ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعياً وهو بمهملتين فبأنه علم فيحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزيا وصديا ومؤنثي حزيان وصديان ذكر ذلك ابن هشام وغيره وصدى من باب فرح.

قوله: **(وتقلب الواو ياء فعلى اسماً كالدنيا)** في بغية الطالب قال شيخنا: يعني والده زعم أكثر النحويين أن الياء تبدل من الواو لاماً لفعلي اسماً إلا فيما شذ ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة كالعليا أو جارية مجرى الأسماء كالدنيا قال والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وأئمة اللغة وهو أن الياء تبدل من الواو لاماً لفعلي صفة محضة كالعليا والقصيا والدنيا أنثى الأدنى أو جارية مجرى الأسماء كالدنيا لهذه الدار إلا فيما شذ كالحلوى بإجماع والقصوى عند غير تميم فإن كان فعلى اسماً فلا إبدال كحزوى اسم مكان؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل بخلاف الصفة قال وهو وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوي يعني

قر والصفة، والاسم أولى بالتغيير لخفته، وثقل الصفة، ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف. (وتُقلب الواو ياء في فُعْلَى) بالضم إذا كان (اسماً كالدُّنْيا والعُلْيا) وأصلهما الدنو

= وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها وللفرق أَيضاً بين الاسم والصفة وكذلك ما كان مثله كالَبقْوى والفَتْوى والتَّقْوى والشَّرْوى والثَّنْوى والبَقْوى والبَقْيا اسمان يوضعان موضع الإبْقاء والرَّعْوى والرَّعْيا من رِعايةِ الحِفاظِ ويقال ارْعَوى فلان عن الجهل يَرْعوي ارْعِواءً حَسَناً ورَعْوى حَسَنةً وهو نُزُوعُه وحُسْنُ رُجوعهِ قال ابن سيده الرَّعْوى والرَّعْيا النزوع عن الجهل وحسنُ الرجوع عنه وارْعَوى يَرْعَوي أي كفَّ عن الأُمور وفي الحديث شَرُّ الناسِ رجلٌ يقرأُ كتابَ اللهِ لا يَرْعَوي =

وشذَّ نَحو: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: الغُزْوَى، . . . . .

فلاح: كما تقول في أجرع والأبطح، والأبرق، أنها الآن أسماء فاستعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات ألا ترى أنهم قالوا: أبرق وأبارق، وأجرع وأجارع فصرفوا أبرقاً وأجرعاً وجمعوهما على مثال أحمد وأحامد، وشذ القصوى وحزوى، والقياس القصيا وحزيا. ثم اعلم أن القصوى مما استغني فيه بالوصف على الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى فصار كأنه اسم غير صفة، فلذلك حكم فيه بالشذوذ وجزوى اسم مكان بخلاف الصفة كالغزوى مؤنث الأغزى، فإنه لم

نجاح: وحكم الصفة أن تستعمل نكرة ومعرفة **(وشذ القصوى)** والقياس القصيا لأنه غلبت الاسمية وإن كان في الأصل صفة **(وحزوى)** اسم مكان **(بخلاف الصفة)** فإنه لا تقلب الواو فيه ياء **(نحو الغزوى)** مؤنث الأغزى من غزى فلان إذا تمادى في غضبه فرقاً بين

ملا: أنثى الإغزى أفعل تفضيل من غزا يغزو فهو تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل والقياس أن يقال الغزيا انتهى. وما صححه مبسوط في إيجاز التعريف تقريراً واحتجاجاً وتوجيهاً فليراجعه ومن أراده وقد ذكر أبو حيان أن شيخه بهاء الدين بن النحاس كان يختاره، وقال ناظر الجيش أيضاً: لا يخفى على المتأمل ترجيحه على كلام غيره والله أعلم وحزوى بحاء مهملة وزاي.

قوله: **(كما تقول في الأجرع)** الأجرع المكان الذي فيه رمل مستو لا ينبت.

قوله: **(والأبطح)** الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء مكة، الأبرق المكان الذي فيه حجارة وطين مختلطة، والحبل الذي فيه لونان وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق وسمون العين برقاء لما فيها البياض والسواد صحاح. قوله: **(فصرفوا أبرقاً وأجرعاً)** هذا نقل ابن جني والذي ذكره سيبويه أن العرب لم تختلف في منعهما من الصرف وإن استعملا

فق: والعلو، من دنا يدنو، وعلا يعلو، فإنْ قلت: كيف تقول أنهما اسمان، وأنت تصف بهما فتقول: الدار الدنيا، والمنزلة العليا، قلت مع التعريف خاصة، إذ لا يقال دار دنيا، ولا منزلة عليا، كذا قيل، وقال ابن جني: هما وإن كانا صفتين إلّا أنهما خرجا إلى الأسماء، كما في الأجرع، والأبطح، والأبرق، أَلَا ترى أنهم قالوا: أجرع وأجارع، وأبطح وأباطح، وأبرق وأبارق، فصرفوا المفرد، وجمعوه على مثال أحمد وأحامد، (وشذ القُصْوَى)، لأنه لمَّا استغنى به عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى، صار كأنه اسم غير صفة، فلهذا حكم بشذوذه، وجاء القُصْيا أيضاً على القياس، وهي لغة تميم، (و) شذ (حُزْوَى) لمكان، والقياس حُزيا، وهذا (بخلاف) فُعلى (الصفة، نحو الغُزْوَى)، وفي نسخة كالغزوى مؤنث الأغزى، فإنه لا تقلب فيها الواو ياء فرقاً بين الاسم

= إلى شَيءٍ منه أَي لا ينكفُّ ولا ينزجر من رعا يَرْعُو إذا كفَّ عن الأُمور ويقال فلان حسن الرَّعْوةَ والرِّعْوة والرُّعْوة والرُّعوى والارْعواء وقد ارْعَوى عن القبيح وتقديره افْعَوَلَ ووزنه افْعَلَل وإنما لم يُدْغَمْ لسكون الياء [اللسان: ١٤/ ٣٢٥].

وَلم يُفْرَقْ فِي فَعْلَى من الْوَاو، نَحْو: دَعْوَى وشَهْوَى، وَلَا فِي فُعْلَى من الْيَاء نَحْو: الْفُتْيَا والقُضْيَا.

جـ يقلب فيهما الواو ياء فرقاً بين الاسم والصفة كما مر، وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة في البابين أعني في فعلى وفعلى فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقاً بينهما ولم يعكسوا؛ لأن الاسم لخفته بالتغيير أولى ثم لما قرب أنهم يقلبون في الاسم دون الصفة أرادوا أن يفرقوا بين البابين أعني فعلى وفعلى فخصوا فعلى مفتوح الفاء بقلب يائه واواً وخصوا فعلى مضموم الفاء يقلب واوه ياء تفرقة بينهما، ولم يعكسوا؛ لأن فعلى بالضم أثقل فكان أولى بأن يقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة فظهر لك أنه لم يفرق في فعلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو دعوى من الأسماء وشهوى مؤنث شهوان من الصفات، وكذا لم يفرق في فعلى بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضاً نحو الفتيا من الأسماء والقصيا من الصفات.

نو الاسم والصفة (**ولم يفرق**) بين الاسم والصفة (**في فعلى**) مفتوحة الفاء (**من الواو**) إذا كان لازمه واواً (**نحو دعوى**) اسم (**وشهوى**) صفة مؤنث شهوان وذلك لأن ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسها لقلتها، وإذا قلت قَلّ وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير (**ولا يفرق أيضاً بين الاسم والصفة (في فعلى)**) مضموم الفاء (**من الياء نحو الفتيا**) اسماً (**والقصيا**) صفة كما لم يفرق في فعلى مفتوحة الفاء من الواو لأداء الفرق إلى مستثقل وهو قلب الياء واواً مع ضم الفاء أو لقلة الصفة من الياء في هذه البنية

حا . . . .

لقا والصفة، كما مرّ نظيره، هذا كلامه، ولمَّا كان فيه تعسف كما رأيت عكس ابن مالك، فقال: وتقلبِ الواو ياء في فُعْلَى صفة لا اسماً، وجعل حزوى على القياس، ووافقه ابنه على ذلك، وقال: تمثيل ابن الحاجب للصفة بغُزوى من عند يائه، والقياس غزيا، . .(ولم يُفْرَق) بينهما (في فَعْلَى) بالفتح إذا كان (من الواو نحو دَعْوَى) من الأسماء، (وشَهْوَى) مؤنث شهوان من الصفات (ولا في فُعْلَى) بالضم إذا كان (من الياء نحو الفُتْيا) من الأسماء، (والقُصْيا) مؤنث الأقصى من الصفات، والحاصل أنّ فَعلى بالفتح إمَّـا واوي، أو يائي، فإنْ كان واويا لم يفرق؛ لاعتدال الكلمة بالفتحة في أولها، والواو في آخرها، فلو قلبت واوها ياء لصار طرفاها خفيفين، وإنْ كان يائيا عُدِل الاسم الذي هو أولى بالتغيير بقلب الياء واواً، وتركت الصفة للفرق، وفُعلى بالضم إمَّـا واوي أو يائي أيضاً، فإنْ كان يائيا لم يفرق؛ لاعتدال الكلمة بالضمة في أولها، والياء في آخرها، وإنْ كان واويا عدل الاسم بقلب الواو ياء، وتركت الصفة للفرق، وأمَّـا فِعلى بالكسر فلا تقلب واوه ياء، ولا عكسه اسماً كان أو صفة، لأنّ الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفّة الفتحة، فلا اعتدال مع الياء، ومع الواو.

وتُقْلَبُ الْيَاءُ إذا وَقعت بعد همزَة بعد ألف فِي بَاب مَسَاجِد، وَلَيْسَ مفردها كَذَلِك ألفاً، والهمزة يَاء نَحْو: مَطَايَا ورَكَايَا . . . .

ج قوله: (**وتقلب الياء**) أي إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد ألف في باب مساجد، ولا تكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف فإنه يقلب الياء ألفاً والهمزة ياء نحو مطايا وركايا جمع مطية وركية، وهي البئر أصهلما مطايو وركايو من مطوت بهم أي مددت بهم في السير وركوت البئر أي سددته وأصلحته قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي وركايي بياءين قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مطاءي وركاءي بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد ألف باب مساجد فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستقل مع أن مفرده ليس كذلك حتى يرعى فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت الياء ألفاً فصار مطاء أو ركاء فكرهوا وقوع الهمزتين بين ألفين فقلبوها ياء فصار مطايا وركايا، . . . .

حه (**وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة**) واقعة تلك الهمزة (**بعد ألف في باب مساجد وليس مفرده كذلك**) أي لا يكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة واقعة بعد ألف (**ألفاً و**) تقلب (**الهمزة ياء**) مفتوحة (**نحو مطايا**) وأصله مطايو (**وركايا**) جمع ركية وهي البئر وأصله

لمح استعمال الأسماء، قال المرادي: وحكى غيره أن من العرب من يصرفهما ملاحظة للاسمية ونبه على ذلك في التسهيل. قوله: (**إذا وقعت الياء بعد همزة**) أي سواء كانت الهمزة غير منقلبة كما في جمع خطية على قول الخليل أو منقلبة عن حرف علة زائدة كجمعها على قول غيره وجمعي صلاية وصلاة على ما سيأتي فيهما أو واواً كجمعي مطية وركية أو أصلي لكونه ثاني ليّنين اكتفنا مد مفاعل كجمعي شاوية وراوية. قوله: (**نحو الفتيا**) استفتيت الفقيه في مسألة فأفتاني والاسم الفتيا والفتوى صحاح. المطو المد يقال مطوت بالقوم مطوًّا أي مددت بهم في

فلا (وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة) واقعة (بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرده كذلك)، أي فيه ياء بعد همزة واقعة بعد ألف (ألفاً)، أي تقلب الياء فيما ذكر ألفاً، (والهمزة ياء نحو مَطايا) جمع مطيّة للراحلة، (ورَكايا) جمع ركية للبئر، وأصلها مطايِو، وركايِو، من مطوت بهم، أي مددت بهم في السير، وركوت البئر، أي شددتها وأصلحتها، قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة، فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي علة في الجمع المستثقل، مع أنّ مفرده ليس كذلك، حتى يُراعى، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، فصارا مطاءا، وركاءا، فكرهوا وقوع الهمزة بين ألفين، فقلبوها ياء، فصارا مطايا وركايا، . . . .

وخَطَايَا، على الْقَوْلَيْنِ، وصلايا جمع المهموز وَغَيره، . . . .

ﮔـ وكذلك خطايا على القولين أما على قول الخليل؛ فلأنه لما جمع خطية على خطايء، وقدم الهمزة على الياء وقع بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وأما على قول غير الخليل؛ فلأنه يقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطائي همزة يجتمع همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير خطاءي بياء بعد ألف باب مساجد فتقلب الياء ألفاً، والهمزة ياء كما مر، وكذا صلايا، والصلاية الفهر وهو الحجر ملاء الكف يجتمع على صلاييي بياءين قلبت الأولى همزة فصار صلائي بياء بعد همزة ثم قلبت الهمزة ياء كما

ﮔـ ركايو من ركوت البئر إذا أصلحته **(وخطايا على القولين)** أما على قول الخليل فلأنه لما جمع خطيئة على خطي وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد الألف في باب مساجد وأما على قول غير الخليل فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطاءئ همزة فتجتمع همزتان وبينا ذلك قبل **(وصلايا جمع المهموز)** وهو الصلاءة، واصله صلائي **(و)** جمع **(غيره)** أي غير المهموز وهو الصلاية وأصله صلايي بيائين . . . .

ﮔـ السير صحاح. قوله: **(فإنها تقلب الياء ألفاً والهمزة ياء)** شذ إقرار الهمزة والياء في ما لامه ياء في قوله[1]: [الطويل]

فَمَا بَرَحَتْ أقْدَمُنا في مَقَامِنا ثَلَاثَتُنَا حتى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وشذ أيضاً قلب الهمزة واواً في قولهم هداوي جمع هدية ولم ينقل إلا هذه اللفظة الواحدة. قوله: **(فانقلبت الياء ألفاً)** وهذا موضع الاستشهاد ض. قوله: **(فقلبوها ياء)** وهو أيضاً موضع الاستشهاد ض. قوله: **(وأما على قول الخليل)** فوزن خطايا عنده فعالاً وعند غيره فعايل ض. قوله: **(يجمع على صلايي بياءين)** فيه نظر، والأقرب أن يقال إن الألف الواحد لما وقعت بعد ألف الجمع التقى ألفان فقلبت الثانية همزة كما في صحراء ونحوه وهو الموافق لما قرره الشارح في إعلال جمع رسالة ونحوها ض. قوله: **(على صلايي بياءين)** لا يظهر للياءين وجه وإنما ألف الواحد وقعت بعد ألف الجمع فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة كما فعل في حمراء

ﮔـ (و) نحو (خَطَايا على القولين) أي قول الخليل وغيره، أمَّا على قول الخليل، فلأنه لمَّا قدّم الهمزة على الياء في الجمع، وقعت الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وأمَّا على قول غيره، وهو المختار، فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطايء همزة، فتجمع همزتان، فتقلب الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، فيصير خطاءئ بياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، فتقلب الياء ألفاً، والهمزة ياء، (و) نحو (صَلايا جمع المهموز)، وهو صلأة (وغيره)، وهو صلاية، وأصل الجمع في الأول صلايء بهمزة

---

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء، وهو من الطويل. اللغة: "ثلاثتنا" أراد بها نفسه وعليا وحمزة رضي الله عنهم "أزيروا" - بضم الهمزة وكسر الزاي - من مجهول أزار من زار=

وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بِخِلَاف: شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ،

مر، وكذا الصلاءة بالهمز ويجمع على صلايء بهمزة بعد ياء ثم قلبت الياء همزة فصار صلاء، بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار صلاءي بياء بعد همزة فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء كما مر وكذا شوايا جمع شاوية وهي اسم فاعل من شوى يشوي وهو لفيف مقرون، وأصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما مر في أوائل فصار شواءي فوقعت الياء بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرده كذلك تفعل به ما مر، وإنما لم يقلب العين في شاوية همزة كما قائله، وبائنة؛ لأن فعلها لم يعل عينه نحو شوى يشوي.

قوله: (**وليس مفردها كذلك**) احتراز من شواء جمع شائية اسم فاعل من شأوت

(**وشوايا جمع شاويه**) وأصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما في أوائل فصار شوائي ثم عمل باقي العمل (**بخلاف شواء جمع شائية من شأوت**) أي سبقت وهو ناقص مهموز العين والهمزة أصلية فإنه لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة لأنه لما وقعت في

ونحوه وكذلك القول في رسالة ورسائل وشبه ذلك وكلامه قبل هذا في بحث رسالة بخلاف ما قاله هنا تأمل وارجع إلى ما تقدم لنا. ويمكن أن يقال لا خلاف بين هذا وبين ما تقدم؛ لأن فيما تقدم قال وإن كانت زائدة أي حرف العلة الواقعة بعد الألف كما في رسائل تقلب همزة وحرف العلة أعم من أن يكون ألفاً أو ياء منقلبة عن الألف، والثاني مراده لا الأول فلا مخالفة ض. يمكن أن يقال في وجه اجتماع الياءين أنه لما جمع صلاية على وزن مساجد فلا بد من أن يتحرك بالكسر الحرف بعد ألف الجمع، وذلك الحرف ألف لا يقبل الحركة فلا بد من قلبها واواً أو ياء حتى يكون قلب حرف العلة بجنسه فقلبت ياء؛ لأنها أخف فصار صلايي ض.

قوله: (**ثم قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً**) الأنسب ثم قلبت الياء ألفاً والهمزة يا كما لا يخفى.

قوله: (**ويجمع على صلايء بهمزة بعد ياء**) لا وجه له أيضاً بل الأقرب أن الألف انقلبت همزة فالتقى همزتان فقلبت الثانية ياء والصلاية والصلاءة بالفتح. قوله: (**ثم قلبت الياء همزة**) كما في رسائل وعجائز. قوله: (**جمع شائبة**) هو بهمزة هي العين بعدها ياء منقلبة عن واو هي اللام.

قوله: (**جمع سائية اسم فاعل**) من شاء الأحسن ضبطه بهمزة هي العين بعدها ياء وإن

بعد ياء، ثم قلبت الياء همزة، فصار صلاءء بهمزتين، قلبت الثانية ياء، فصار صلائي بياء بعد همزة، فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء، وأصله في الثاني صلايي بيائين، قلبت الأولى همزة، ثم الثانية ألفاً، والهمزة ياء، (و) نحو (شَوايا) جمع شاوية، اسم فاعل من شويت اللحم، وهو لفيف مقرون، وأصله شواوي، قلبت الواو بعد الألف همزة، فوقعت الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، فعمل فيه ما مرّ.

وإنما لم تقلب العين في شاوية همزة، كما في قائلة وبائعة لأنّ فعلها لم تُعلّ عينه،

= زيارة "المنائيا" – جمع منية – وهي الموت. الإعراب: "فما زالت" من أخوات كان، وروي: فما برحت "أقدامنا" اسمها ونا مضاف إليه "في مقامنا" جار ومجرور في محل نصب خبر زال "ثلاثتنا" =

وَبِخِلَافِ: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ، جَمْعَيْ: شَائِيَةٍ وجَائِيَةٍ على الْقَوْلَيْنِ فيهمَا،

جار أي سبقت وهو ناقص مهموز العين والأصل شواءي فإنه وإن كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد ألف في باب مساجد لكن لم يقلب فيه ألفاً ولا الهمزة ياء؛ لأن الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد الألف في مفرده أيضاً فروعي ذلك قصداً لمشاكلة الواحد للجمع واحتراز أيضاً من شواء جمع شايئة اسم فاعل من شاء يشاء وهو أجوف مهموز اللام، والأصل شوايء ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار شواءي وعند غيره قلب الياء الواقعة بعد الألف فصار شواء بهمزتين قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار شواءي فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد ولكن لم يعمل العمل المذكور قصداً لمشاكلة المفرد الجمع كما مر، وحكم جواء جمع جائية كذلك؛

نقره مفردة همزة بعد الألف ثانية لا تقلب الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع ياء تطبيقاً بين الجمع والمفرد (**وبخلاف شواء**) من شاء يشاء (**وجواء**) من جاء يجيء فإن الهمزة فيها منقلبة عن الياء الأصلية (**جمع شائية وجائية على القولين فيهما**) إذا أصله شوائي فقدمت الهمزة على . . . .

كما كان الأصل عكسه فليتأمل. قوله: (**والأصل شواءي**) وأصله شواء وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار شواءي. قوله: (**كما مر**) من أن مفردهما كذلك أيضاً إذا أصلهما شايئة وجايئة بياء ثم همزة ثم أعل إعلال بايع فاجتمعت همزتان متحركتان أوليهما مكسورة فقلبت الثانية ياء فحصل بعد الألف في المفرد همزة ثم ياء كما في الجمع.

أنصا نحو شوى يشوي، وذلك (بخلاف شَوَاءٍ) بوزن جوارٍ (جمع شَائِيَة) اسم فاعل (من شَأَوْتُ) الناقص المهموز العين، أي سبقتُ، فإنه لا يُعمل فيه ما ذكر، وإنْ وقعت فيه، وهو من باب مساجد ياء بعد همزة بعد ألف، لأنّ مفرده كذلك، فروعي فيه ذلك؛ تحقيقا لمشاكلته لمفرده، فأعلّ إعلال جوارٍ، (وبخلاف شَوَاءٍ وجَوَاءٍ جمعي) وفي نسخة جمع (شَائِيَة وجَائِيَة) اسمي فاعلين من شئت وجئت الأجوف المهموز اللام (على القولين فيهما)، أي قولي الخليل وغيره فإنّ أصلهما شوايئ وجوايئ بياء ثم همزة، فقدمت الهمزة على الياء عند الخليل، فصار شوائي، وقلبت الياء همزة عند غيره، فصار شواءء همزتين، قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فصار شواءي، فعلى القولين وقعت

= بدل من "نا" في مقامنا "حتى" للغاية بمعنى إلى يعني "إلى أن أزيروا المنائيا" "أزيروا" مبني للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل "المنائيا" مفعول ثانٍ. الشاهد: قوله: "المنائيا" حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، والوجه أن يقول المنايا. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/ ٨٣١، وابن الناظم.

. . . .

لأنه أيضاً اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام وهو جاء يجيء وقول المصنف وليس مفردها كذلك أولى من قولهم وهو أنه إنما تقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن كان يصح الاحتراز به عن شواء جمع شائية من شأوت وهو الناقص المهموز العين؛ لأن الهمزة غير عارضة بل هي عين الكلمة لكن يرد عليه شواء وجواء جمع شايئة وجايئة من شاء يشاء وجاء يجيء أجوف مهموز اللام؛ لأن الهمزة فيهما عارضة لانقلابها عن حروف العلة؛ لأن أصلهما شوايء وجوايء مع أنه لم يعمل فيهما العمل المذكور فإن قيل إنها غير عارضة بل هي لام قدمت على العين كما هو مذهب الخليل، فالجواب أن المختار في ذلك مذهب غير الخليل وأيضاً لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم أن يقولوا خطاء؛ لأن الهمز حينئذٍ غير عارضة على ما قرروه؛ لأن أصله خطايء على فعايل قدم الهمزة على الياء فصار خطائي فليست الهمزة عارضة ولا أحد يقول خطاء فوجب أن يقال وليس مفردها كذلك، وكأن المصنف رحمه الله كرر قوله بخلاف إشارة إلى البابين أعني ما فيه الهمزة غير عارضة كشواء من شأوت وما فيه الهمزة عارضة كشواء وجواء من شاء يشأو وجاء يجيء، وإلى أنه لا يجري فيهما ما مر من العمل، ويمكن أن يكون مراد النحويين بقولهم إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع أنه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك، بل يكون الجمع مختصًّا بذلك فلا يكون الفرق ما ذكر المصنف وما ذكروه إلا في العبارة فيندفع عنهم ما أورد عليهم.

الياء فصار شوائي عند الخليل، وعند غيره قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة فصار شواءء بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء فصار شوائي فعلى القولين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد لكن لم يعمل . . . .

قوله: **(أولى من قول بعضهم)** هو إلى آخر ما سيأتي من السؤال والجواب مأخوذ من الشرح المنسوب إلى المصنف وقد ساقه اليزدي ثم ساق ما ذكره الشارح من التوفيق، وقال إنه تأويل حسن.

الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، ومع ذلك لم يعمل فيه ما مر، لأنّ مفرده كذلك، فروعي فيه ذلك، لِما مر، فالثلاثة المذكورة خرجت بقوه: وليس مفردها كذلك، فهو أولى من قول بعض النحاة: إنما تقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع، لأنه وإنْ خرج الأول منها، لكون الهمزة غير عارضة، بل عين، لكن قد يرد عليه الآخران، لأنّ الهمزة فيهما عارضة، لانقلابها عن حرف علة، لأنّ أصلهما شواييء وجواييء، مع أنه لم يعمل فيهما ما ذكر.

وَقد جَاءَ: أَدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، مُرَاعَاة للمفردِ.

وتُسَكَّنَانِ فِي بَاب يَغْزُو ....

قوله: (وقد جاء) أداوي أي كان مقتضى الأصل المذكور أن يقال أدايا وعلايا وهرايا؛ لأن أصلها أدايوا وعلايو وهرايو قلبت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء همزة كما في صحائف فصار اداءي وعلاءي وهراءي بياء واقعة بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك فكان القياس أدايا لكنهم قلبوها واواً ليشاكل الجمع الواحد؛ لأن مفردها إداوة وهي المطهرة، وعلاوة وهي ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسقود وهراءة وهي العصا.

قوله: (وتسكنان) أي تسكن الواو والياء في باب يغزو..............

العمل المذكور في مطايا (وقد جاء أداوي) في جمع أداوة وهي المهطره (وعلاوي) في جمع علاوة وهو ما يعلق على البعير بعد حمله (وهراوي) في جمع هراوة وهي العصا فإنه لما جمع على فعالل نحو هذه الأمثلة مما وقع في مفردة ألف ثالثة بعدها واو لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة وإن كان مقتضى الأصل المذكور ذلك وإنما قلبت الهمزة واواً مفتوحة (مراعاة للمفرد) لمشاكلته له في وقوع واواً بعد ألف، وإن كانت الواو التي في الجمع هي الواو المنقلبة عن همزة هي منقلبة عن ألف مفردة، والواو التي في المفرد هي لام الكلمة (وتسكنان في باب يغزو) أي في فعل معتل اللام الواوي المضمومة فيه الواو المضموم ما قبلها فإنه يسكن الواو لاستثقال اجتماع الثقلاء المتجانسة في آخر الفعل مع ثقله فخفف الأخير وهو الضمة وهذا مختص بالفعل لأنه لو كان في آخر الاسم

قوله: (لأن مفردها إداوة) هو بالكسر وكذا العراوة والسقاوة والهراوة والسفود بفتح السين وتشديد الفاء حديدة يشوي بها.

قوله: (نحو السقاء) السقاء يكون للبن والماء والجمع القليل أسقية وأسقيات والكثير آساق والوطب للبن خاصة والنحي للسمن والقربة للماء صحاح.

(وقد جاء أَدَاوَى) في جمع أداوة، (وعَلاوَى) في جمع علاوة، وهي ما يُعلّق على البعير بعد حمله، نحو السقاء والسفرة والسفود، وهي الحديدة التي يُشوى عليها اللحم، (وهَرَاوَى) في جمع هراوة للعصا، وليست بقياس، لأنّ أصلها أدايِو، وعلايِو، وهرايِو، قلبت الواو فيها ياء، لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة، كما في صحائف، فصارت بياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك، فكان القياس أدايا وعلايا، وهرايا، لكنهم قلبوا الهمزة واواً (مراعاة للمفرد)، أي ليُشاكل الجمع مفرده.

(وتُسكَّنان) أي الواو والياء (في باب يَغزو ....

وَيَـرْمِـي مـرفـوعـيـن، والـغَـازِيْ والـرَّامِـيْ . . . .

ويرمي مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة، والكسرة فتسكن وكذلك الغازي والرامي رفعاً وجرًّا، ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة وتحريك الياء في الرفع شاذ، كما في قول الشاعر[1]: [البسيط]

واو مضموم ما قبلها قلبت الواو ياء والضمة كسرة ولم تقلب الضمة كسرة والواو ياء في الفعل مراعاة للبنية (و) في باب (يرمي) أي فيما كان معتل اللام اليائي المضمومة فيه الياء المكسور ما قبلها فإنه حذفت ضمة الياء للاستثقال لكن هذا أقل ثقلاً من الأول ولهذا يكون في الاسم والفعل وإنما لم تنقل الضمة إلى ما قبلها لرعاية البنية وإنما قال **(مرفوعين)** لأنهما لو كانا منصوبين لا يسكنان (و) في باب **(الغازي والرامي)** مما كان

قوله: **(لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة)** أي لأن الواو حينئذٍ يجب قبلها ألفاً إن كانت الحركة فتحة وياء إن كانت كسرة وكذا إن كانت ضمة على حد ما تقدم في أدل وقلنس واحترز بالمجرور عن المرفوع فإن الواو يجوز أن يقع فيه على الفعل كيغزو. قوله: **(وتحريك الياء في الرفع شاذ كما في قول الشاعر)** جاء تحريكها فيه في الفعل أيضاً في قول الشاعر[2]: [الكامل]

فَعَوَّضَنِي عنهن غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ ... تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

ويَرمِي مرفوعين)، تقول: هو يغزو ويرمي بإسكان الواو والياء؛ لاستثقال الضمة عليهما بعد الضمة أو الكسرة، (و) في باب (الغازِي والرامِي . . . .

(١) انظر: فرحة الأديب ١/ ٢٨.

(٢) قال العيني ١/ ٢٤٧ في شرح الشواهد، هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل. وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية ابن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.
الإعراب: "فعوضني" الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به، "عنها" متعلق بالفعل، "غناي" مفعول ثان لعوض، "ولم" حرف نفي، "تكن" فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا، "تساوي" فعل مضارع من ساوى، "عنزي" فاعل والياء مضاف إليه، "غير" مفعول به والجملة خبر كان في محل نصب، "خمس" مجرور بالإضافة وكذلك "دراهم". الشاهد: في قوله "تساوي" حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

مَرْفُوعاً ومجروراً، والتحريك فِي الرّفْع والجرَّ فِي الْيَاء شَاذٌّ، . . . .

جار قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِيءُ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

العوس بالضم ضرب من الغنم يقال شاة سحاح أي سمينة، وكذا تحريك الياء في الجر شاذ كقوله(١): [الكامل]

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

نقره الياء فيه مكسوراً ما قبلها **(مرفوعا ومجرورا)** والمضموم المكسور ما قبلها لم يختص بالاسم وإنما لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها لأنها لو نقلت لأدى وجودها إلى عدمها وأما الياء المكسورة المكسور ما قبلها مختصة بالاسم **(والتحريك في الرفع والجر في الياء)** إذ لا يكون المجرور إلا الياء لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واواً قبلها حركة **(شاذ)** كقوله في التحريك في الرفع.

قد كادَ يذهبُ بالدنيا ولذتها موالي كَكباشِ العُوس سُحاح

العوس بالضم ضرب من الغنم، وسحاح أي سمان من سحت الشاة إذا سمنت، وكقوله في التحريك في الجر.

ما إنْ رأيتُ ولا أرى في مُدتي كجواري يلعبن في الصحراء

ك وجاء تحريك الواو فيه أيضاً في قول الآخر(٢): [الطويل]

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا ينفك تغريه بالوجد

قوله: **(قد كاد تذهب)** يعني قرب أن يكون لذة الدنيا للموالي ولا يكون لغيرهم الموكب جماعة الفرسان صحاح. قوله: **(أن اسمو)** الاستشهاد فيه حيث لم ينصبه.

قق مرفوعا ومجرورا) تقول: جاءني الغازي والرامي، بإسكان الياء، لاستثقال الضمة والكسرة عليهما بعد الكسرة، ولا يأتي ذلك في الواو، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة، (والتحريك في الرفع) في الياء، ولو في الفعل، وفي الواو فيه، (و) في (الجر في الياء) في الاسم (شاذ، . . . .

---

(١) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله. انظر: الخزانة ٨/٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/٦٧، وسر الفصاحة ١/٨٤.

(٢) لم يذكر له العيني قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل. الشرح: "عل" أي لعل القلب وهي لغة في لعل "يسلو" من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، "قيضت" أي: سلطت، قال تعالى "وقيضنا لهم قرناء" "هواجس" جمع هاجسة من هجس في صدري شيء إذا حدث، والهاجس الخاطر، "تغريه" من الإغراء وهو التحريض. "بالوجد" وهو شدة الشوق.

كـالـسـكـون فِـي الـنـصـب. . . . .

ش كما أن سكون الواو في النصب شاذ في قول الشاعر(١): [الطويل]

وإنِّـي وَإن كُـنـتُ ابـنَ سَـيِّـدِ عـامِـرٍ وَفـارِسَـهـا الـمـشـهـور فـي كُـلِّ مَـوكِـبِ
فَـمـا سَـوَّدَتـنـي عـامِـرٌ عَـن وِراثَـةٍ أَبـى الـلَـهُ أَن أَسـمـو بِـأُمٍّ وَلا أَبِ

ش (كالسكون في النصب) فإنه أيضاً شاذ كقوله:

فـمـا سـودتـنـي عـامـرٌ عـن وراثـة أبـى الـلـه أن أسـمـو بـأمٍ ولا أب

ش قوله: (وكذا سكون الياء في النصب قال يا دار هند) جاء سكونها فيه في الفعل أيضاً في قوله(٢): [البسيط]

مَـا أَقْـدَرَ الـلـه أَنْ يُـدْنِـي عـلـى شَـحَـطٍ مَـنْ دَارُهُ الـحَـزْنُ مِـمَّـنْ دَارُهُ صُـولُ

ق كالسكون في النصب، . . . .

= الإعراب: "إذا" للشرط، "قلت" فعل وفاعل وقعت فعل الشروط، "عل" لغة في لعل، "القلب" اسم لعل، "يسلو" جملة في محل رفع خبر عل والجملة مقول القول، "قيضت" فعل ماضي مبني للمجهول، "هواجس" نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "لا تنفك" من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس، "تغريه" فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة في محل نصب خبر لا تنفك، "بالوجد" جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره في محل الرفع على أنها صفة لهواجس. الشاهد: في قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأي بعض النحاة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.
البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية.
الشرح: "أن يدني" من دنا يدنو إذا قرب "على شحط" بالشين المعجمة والحاء المهملة، أي: على بُعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا حركت الحاء للضرورة "داره الحزن" بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة، وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض "صول" بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.
الشاهد: في قوله "أن يدني" حيث أثبت الشاعر الياء في ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/١٠١، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٢) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية.
الشرح: "أن يدني" من دنا يدنو إذا قرب "على شحط" بالشين المعجمة والحاء المهملة، أي: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا حركت الحاء للضرورة "داره الحزن" بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة، وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض "صول" بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.
الشاهد: في قوله "أن يدني" حيث أثبت الشاعر الياء في ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

وَالْإِثْبَات فيهمَا وَفِي الْألف فِي الْجَزْم.

وكذا سكون الياء في النصب قال[1]: [البسيط]

يــا دارُ هــنــدٍ عــفَــتْ إلا أثَــافِــيْــهَــا

وفي المثل[2]: أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا. قال:

يا باري القوس برياً ليس تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

وكالإثبات في الواو والياء وفي الألف في حال الجزم فإنه شاذ قال شاعر[3]: [البسيط]

هَـجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِـئْـتَ مُـعْـتَـذِراً مِـنْ هَـجْـوِ زَبَّانَ لَـمْ تَـهْـجُـو وَلَـمْ تَـدَعِ

وكقوله:

يا باري القوس برياً لست تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

(و) مثل (**الإثبات فيهما**) أي في الواو والياء (**وفي الألف في الجزم**) فإنه شاذ أيضاً كقوله: [البسيط]

هَـجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِـئْـتَ مُـعْـتَـذِراً مِـنْ هَـجْـوِ زَبَّانَ لَـمْ تَـهْـجُـو وَلَـمْ تَـدَعِ

والشحط بفتح المعجمة فالمهملة البعد والحزن بفتح المهملة وسكون الزاي موضع وكذا صول بضم المهملة وزبان بزاي وموحدة.

قوله: (**وفي بعض القراآت ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ﴾[يوسف: ١٢]**) رواها قنبل عن ابن كثير من طريق ابن شنبوذ وأبي ربيعة، وابن الصباح وابن بغرة والزيني وغيرهم وصح أيضاً عن قنبل الحذف وهو رواية ابن مجاهد، والعباس بن الفضل، والبلخي وغيرهم.

و) كـ (ـالإثبات فيهما)، أي في الواو والياء، (وفي الألف في الجزم)، فإنّ كلّاً من ذلك شاذ أيضاً، فالتحريك في الرفع في الفعل في الياء، كقوله[4]: [الكامل]

تــســاويُ عَــنْــزي غــيــرَ خــمــس دراهِــــــم

---

(١) للحطيئة، انظر: الديوان ١/ ١٥٦، والخزانة ٨/ ٣٤٥.

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام ١/ ١٣٨، والمستقصى ١/ ٢٤٧، ومجمع الأمثال ٢/ ١١٩.

(٣) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق. الشرح: "زبان" - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته. الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة. انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

(٤) قال العيني ١/ ٢٤٧ في شرح الشواهد، هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل. وصدره: =

. . . .

جار أي لم تهج لأنك اعتذرت ولم تترك علم الهجو لأنك هجوته؛ وفي بعض القرآت أرسله معنا غداً نرتعي ونلعب وقوله نرتعي جواب الأمر، ولذلك جزم ونلعب بالعطف عليه وأنه من يتقي ويصبر بإثبات الياء، وأجاز أبو علي أن يكون من موصولة ويتقي صلته وجعل جزم ويصبر عطفاً على محل يتقي؛ لأن الموصول هنا متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء في خبره وعلى تقدير أن يكون من شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة.

زنجاني . . . .

حنفي قوله: **(غداً نرتع)** في نرتع ثلاث قراآت نرتع بالجزم فعل مضارع فليس مما نحن فيه ونرتع بالكسر من الرباعي من باب الافتعال وحذف لامه بالجزم فليس مما نحن فيه أيضاً؛ لأنه على القياس ونرتعي من الرباعي أيضاً من الافتعال والقياس حذف لامه بالجزم فلم يحذف فهذا مما نحن فيه. قوله: **(وإنه من يتقي ويصبر بإثبات الياء)** روى هذه القراءة أيضاً قنبل من طريق ابن مجاهد ومن طريق أبي ربيعة وابن الصباح وابن ثوبان وغيرهم وصح أيضاً عنه الحذف وهو رواية ابن شنبوذ وغيره. قوله: **(وجعل جزم ويصبر عطفاً على محل يتقي)** يريد أنه من العطف على المعنى؛ لأن من الموصولة كالشرطية لعمومها وإبهامها وهو الذي يعبر عنه كثير من النحاة في غير القرآن بالعطف على التوهم وأجيب أيضاً بأن تسكين يصبر ليس بجزم بل للتوالي حركات الياء والراء والفاء والهمزة أو لأنه وصل بنية الوقف وقيل يجوز أن تكون من شرطية ولم تجوز لشبهها من الموصولة ثم لم يعتبر هذه الشبه في المعطوف لكنه بعيد من جهة أن العامل لم يؤثر فيما يليه وآثر فيما هو بعيد منه. قوله: **(وكذا قوله)** أي من شواهد إثبات حرف العلة مع الجازم.

أفندي . . . .

= فعوضني عنها غناي ولم تكن

وقد ذكر البيت في نسخة ب وفي ج "العجز". وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: "فعوضني" الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به، "عنها" متعلق بالفعل، "غناي" مفعول ثان لعوض، "ولم" حرف نفي، "تكن" فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا، "تساوي" فعل مضارع من ساوى، "عنزي" فاعل والياء مضاف إليه، "غير" مفعول به والجملة خبر كان في محل نصب، "خمس" مجرور بالإضافة وكذلك "دراهم". الشاهد: في قوله "تساوي" حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

. . . .

جار

وكذا قوله[1]: [الكامل]

مـا أَنْـسَ لا أنسـاهُ آخـر عِـيْـشَـتِـي   مـا لاحَ فـي الْـمَـعْـزَاء ريـع سَـرَابِ

والمعزاء: المكان الصلب الكثير الحصا، وأرض معزاء، والريع بكسر الراء الطريق.

نقره

. . . .

جما

قوله: (لا أنساه) القياس لا أنسه؛ لأن جواب ما العيش الحياة وأعاشه الله عيشة راضية صحاح. قوله: (وكذا قوله ما أنس لا أنساه) ينبغي أن يكون مجوزاً والألف نشأت من إشباع الفتحة والمعزاء بفتح المهملة وزاي والربع بمثناة.

أقصا

وفي الواو كقوله[2]: [الطويل]

هـواجـس لا تـنـفـك تـغـريـه بـالـوَجْـد   إذا قـلـت عـلّ الـقـلـب يَـسْـلُـوُ قُـيِّـضَـت

وفي الاسم في الياء كقوله[3]: [البسيط]

مَـوالـيَّ كَـكِـبَـاشِ الـعُـوسِ سُـحَّـاحُ   قـدْ كـادَ يـذهـبُ بـالـدُّنـيـا ولـذَّتِـهـا

والعُوس بالضم ضرب من الغنم، ويقال شاة ساحٌ، أي سمينة، كأنها من سِمَنها

---

(١) للحطيئة، انظر: الديوان ١/ ١٥٦، والخزانة ٨/ ٣٤٥.

(٢) لم يذكر له العيني قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.
الشرح: "عل" أي لعل القلب وهي لغة في لعل "يسلو" من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، "قيضت" أي: سلطت، قال تعالى "وقيضنا لهم قرناء" "هواجس" جمع هاجسة من هجس في صدري شيء إذا حدث، والهاجس الخاطر، "تغريه" من الإغراء وهو التحريض. "بالوجد" وهو شدة الشوق. الإعراب: "إذا" للشرط، "قلت" فعل وفاعل وقعت فعل الشروط، "عل" لغة في لعل، "القلب" اسم لعل، "يسلو" جملة في محل رفع خبر عل والجملة مقول القول، "قيضت" فعل ماضي مبني للمجهول، "هواجس" نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "لا تنفك" من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس، "تغريه" فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة في محل نصب خبر لا تنفك، "بالوجد" جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره في محل الرفع على أنها صفة لهواجس.
الشاهد: في قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأي بعض النحاة.
مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

(٣) قال الأزهري: العوسي: الكباش البيض، يظهر من هذا أن الذي ذكره الأديبي هو خطأ، وأنه صفة للكباش لا اسم موضع بعينه" وينظر: التهذيب (عوس) ٣/ ٨٧. وقلت: لا يزال بعض عامة السراة إلى اليوم يقولون: الغنم العيسية" للبيض.

. . . .

خار . . . .

نقرة . . . .

خما . . . .

أنفُ تصب الودك. والتحريك في الجر كقوله[1]: [الكامل]

كَـجَـوارِي يَـلْـعَـبْـنَ بـالـصَّـحْـراءِ ... مـا إنْ رأيْـتُ ولا أَرَى فِـي مُـدّتـي

والسكون في النصب في الفعل في الياء كقوله: [البسيط]

ما أَقْدَرَ اللَّهَ أن يُدْنِيْ عَلى شَحَطٍ ... مَن دارُهُ الحَزنُ مِمَّن دارُهُ صولُ

وفي الواو كقوله[2]: [الطويل]

فَما سَوَّدَتني عامِرٌ عَن وِراثَةٍ ... أَبى اللَّهُ أن أَسمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وفي الاسم في الياء كقوله[3]: [البسيط]

يا باري القوس برياً ليس يحكمه ... لا تفسد القوس أعطِ القوس باريْها

والمثل: أعطِ القوس باريْها.

والإثبات للواو والياء والألف حالة الجزم كقوله[4]: [البسيط]

هجوتَ زبَّانَ ثم جئتَ معتذراً ... من هجو زبَّانَ لم تهجُو ولم تدعِ

---

(١) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله.
انظر: الخزانة ٨/ ٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/ ٦٧، وسر الفصاحة ١/ ٨٤.

(٢) البيت لعامر بن الطفيل. الشّاهدُ فيه: (أن أسمو) حيث سكّن الشّاعرُ الواوَ من (أسمو) مع النّاصب؛ للضّرورة الشّعريّة. انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، وشرح الشّافية ٣/ ١٨٣، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٣) انظر: الخزانة ٨/ ٣٥١.

(٤) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق.
الشرح: "زبان" - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته. الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

وَيُحْذَفَانِ فِي مِثْلِ: يَغْزُوْنَ. . . . .

جار: قوله: **(ويحذفان)** في مثل يغزون، وأصله يغزوون سكنت الواو الأولى كما في يغزو، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، . . . .

نقره: أي لم تهج لأنك اعتذرت ولم تترك الهجو لأنك هجوته حقيقة **(وتحذفان في مثل تغزون)** أي إذا اتصل به واو الضمير وأصله تغزوون سكنت الواو كما في يغزو ثم حذفت لالتقاء الساكنين . . . .

جما: . . . .

أقفا: أي لم تهج، لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو، لأنك هجوته، وكقوله[1]: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وكقوله[2]: [الكامل]

مَا لاحَ بِالمَعْزَاءِ رِيعُ سَرَابِ ... مَا أَنْسَ لا أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي

والأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى، والأرض معزاء، والرِيع بالكسر الطريق، وقوله آخر عيشتي: أي مدة حياتي، والقياس لا أنسه، لأنه جواب ما. وقال قوم: هذه الحروف الثابتة للإشباع، والحروف الأصلية حذفت للجازم.

(وتُحذفان) أي الواو والياء (في مثل تَغْزُونَ)، أصله يغزوون، استُثقلت الضمة

---

(١) هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية.

الشرح: "الأنباء" جمع نبأ وهو الخبر، "تنمي" - بفتح التاء - تزدد وتنتشر، "لبون" ذات اللبن وفي رواية "قلوص" بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، "بني زياد" الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بني زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصي والداني.

الشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.

انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٢) انظر: الخزانة ٨/ ٣٦١.

ويَــرْمُــوْنَ واغْــزُنَّ واغْــزِنَّ . . . .

جار وأصل يرمون يرميون سكنت الياء كما في يرمي ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الميم لتناسب الواو، وأصل اغزن اغزوو حذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصارا غزو ثم ألحقت نون التأكيد، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يحرك كما في اخشون لوقوع الضمة قبلها بخلاف اخشون فإن ما قبل الواو فيه فتحة، وأصل اغزن اغزوى حذفت كسرة الواو ثم هي لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الزاي لوقوع الياء الساكنة بعدها فصار أغزى، ثم ألحقت نون التأكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة وحذفت

نقره **(وترمون)** أصله ترميون قيل نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء وقيل بل ألحق واو الضمير به بعد إعلاله وحذفت وضم ما قبلها لأجل الواو **(واغزن)** أصله اغزووا حذفت ضمت الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصار اغزوا ثم ألحقت به نون التأكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يضم الواو كما ضم في اخشون فضمة ما قبلها **(واغزن)**

جما قوله: **(لتناسب الواو)** أي لتناسب الميم الواو وبحركتها وهي الضمة ويجوز أن يعود الضمير إلى الضمة التي دل عليها.

قوله: **(ضمت)** أي ضمت لمناسبة الضمة الواو.

قوله: **(لوقوع الضمة قبلها)** فيدل على الواو المحذوفة.

قوله: **(ورمى)** هذا مذهب سيبويه وتقدم في الشرح في النسب بسط الكلام فيه.

أفضا على الواو، فسكنت، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو، التي هي لام الكلمة، فبقي تغزون، بوزن تَفْعُون، (و) مثل (تَرْمُون)، أصله ترمِيون، سكنت الياء، ثم حذفت للساكنين، ثم ضُمّت الميم لتناسب الواو، (و) مثل (اغْزُنَّ) يا رجال أصله اغزووا حذفت ضمة الواو، ثم الواو للساكنين، ثم ألحقت نون التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لهما، ولم تحرك كما في اخشَوُنْ؛ اكتفاء بالضمة قبلها، بخلاف اخشَوُنّ، فإنّ ما قبل الواو فيه فتحة (و) مثل (اغْزِنَّ) يا امرأة أصله اغزوي، استثقلت الكسرة على الواو، فسكنت، ثم حذفت للساكنين، ثم كسرت الزاي، لوقوع ياء ساكنة بعدها، ثم ألحقت نون التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لهما، ولم تحرك كما في اخشين؛

وارْمُنَّ وارْمِنَّ. وَنَحْو: يَدٍ، وَدمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

جار الياء لالتقاء الساكنين فصار أغزن، ولم يحرك كما في اخشين لوقوع الكسرة قبلها بخلاف اخشين وارمن، وارمن كاغزن واغزن في التعليل إلا أن الميم في أرمن أصلها الكسر لكنها ضمت بعد حذف الياء لأجل واو الجمع.

قوله: (**ونحو يد**) أصل هذه الكلمات يدي ودمي، اودمو، وسموا، وبنو، وأخو، وشي منها لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الإثبات كيد ودم واسم لسكون ما قبل حرف العلة فيها كما في ظبي وقنو وقياس بعضها الإبدال كابن وأخ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما في عصا لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم.

نقره وأصله اغزوي (**وأرمن**) وأصله ارميوا الخ (**وارمن**) أصله أصله ارمني (**ونحو يد**) وأصله يدي (**ودم**) وأصله دمو أو دمي (**واسم**) وأصله سمو (**وابن**) أصله بنو (**وأخ**) وأصله أخو (**وأب**) وأصله أبو (**وأخت**) وأصله أخو (**ليس**) حذف لاماتها (**بقياس**) لأن قياس بعضها الإبدال وقياس بعضها الإثبات.

جما قوله: (**كيد ودم**) فينبغي أن يقال يدي.

أفضا اكتفاء بالكسرة قبلها، بخلاف اخشين، (و) مثل (ارْمُنَّ) يا رجال، (وارْمِنَّ) يا امرأة، وهما كاغزُنَّ واغزِن فيما مرّ، إلّا أنّ ميم ارمُن صلها الكسر، لكنها لأجل واو الجمع ضُمّت، بعد حذف الياء. (ونحو يَدٍ ودَم واسْمٍ وابْنٍ وأَخٍ، وأخْتٍ) بحذف لاماتها، مع أنّ شيئاً منها لا يقتضي الحذف (ليس بقياس)، بل القياس اثباتها، فيما عينه ساكنة كيَدٍ ودَم على المشهور، واسم، لأنّ أصلهما يَدْي ودَمْي، أو دِمْو وسِمْو كظبي وقِنو، وإبدالهما ألفاً فيما عينه مفتوحة كابن وأخ وأخت، لأنّ أصلهما بُنْوٌ وأُخْوٌ، فكان القياس بَناً وأخاً وأخاة كفتى وفتاة، لكنها حُذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم.

الإِبْدَال

جعل حرفٍ مَكَان حرف غَيره، . . . .

جار

الإِبْدَال

قوله: (**الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره**) فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوض حرف احترازاً عن جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لا يسمى ذلك بدلاً إلا تجوزاً، وقوله غيره احتراز عن رد المحذوف في مثل أب وأخ، وست، فإنك إذا نسبت إليهما تقول أبوي وأخوي وستهي يرد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق حينئذٍ أنه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى إبدالاً إذ ليس جعل حرف مكان غيره بل جعل حرف مكان حرف هو نفسه، وبهذا القيد

فوه

الإِبْدَال

(**الإبدال جعل حرف مكان حرف**) لم يقل عوضاً عن حرف احترازاً عن جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه نحو تاء عدة فإنه لا يسمى إبدالاً إلا تجوزاً وقول (**غيره**) احترازاً عن رد المحذوف في مثل أب في النسبة نحو أبوي فإنه لا يسمى إبدالا لأنه جعل حرف مكان حرف هو نفسه، والمراد بكونه في مكانه أن لا يكون العوض فاء

حل

الإِبْدَال

قوله: (**الإبدال**) اعلم أن النسبة بين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه؛ لأنهما يوجدان في قال وباع ويوجد الإعلال بدون الإبدال في الإعلال الذي هو بالحذف أو الإسكان كما في قلت وبعت ويقول، ويبيع، ويوجد الإبدال بدون الإعلال في تراث وأجوه والنسبة بين الإبدال وتخفيف الهمزة أيضاً كذلك لأنهما يوجدان في تخفيف الهمزة الذي بالإبدال كما في رأس وبير وسوت ويوجد تخفيف الهمزة دون الإبدال في حذف الهمزة وبين بين نحو مسلة والخب وسيل ويوجد الإبدال بدون تخفيف الهمزة كما في تراث والنسبة بين الإعلال وتخفيف الهمزة مباينة؛ لأنهما لا يوجدان في موضع أصلاً؛ لأن تخفيف الهمزة في الهمزة والإعلال في حروف العلة فكيف يجتمعان معاً.

قوله: (**ابن واسم**) تقدم بيانهما في التصغير وبيان نحو عدة في الإعلال.

قوله: (**وبهذا القيد**) أراد به قوله مكان حرف لا قوله غيره.

نقا

الإبـــدال

الشائع عند المصنف لغير الإدغام، أو له بحرف لا يختص هو به، (جَعْلُ حرف من حروف الإبدال الآتية مكان حرف غيره فاء أو عينا أو لاما، أو زائدا بينها، كما

. . . .

يخرج نحو أخت وبنت عن التعريف فأنا وإن قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه، فإن المراد بكونه في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء كما في أجوه وعيناً إن كان الأصل عيناً كما في قال ولاماً إن كان الأصل لاماً كما في جاء وزائداً دالاً على المعنى المقصود، وإن كان الأصل كذلك كما في عألم بالهمزة في عالم بالألف، ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك، فإن قيل هذا التعريف غير مانع؛ لأنه دخل فيه مثل أظلم، وأصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لإرادة الإدغام ولا يسمى ذلك إبدالاً لما ستعرف أن الظاء ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن يزيد قيداً آخر وهو أن يقول لا للإدغام فجوابه أن المصنف لما بين حروف الإبدال علم أن مراده بحرف في قوله جعل حرف مكان حرف غيره، إحدى تلك الحروف فكأنه قال الإبدال جعل حرف من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذٍ ولا يلزم محذور؛ لأنه بين ذلك عن قريب.

إن كان الأصل فاء كما في أجوه وعينا إن كان الأصل عينا كما في قال ولاماً إن كان لاماً في دعا وزائداً دالاً على المعنى المقصود إن كان الأصل كذلك كما في عألم بالهمزة بدلاً من عالم بالألف فعلى هذا لا تكون تاء أخت بدلالاته ليس كذلك ولا ينتقض التعريف بمثل أظلم وأصله اظتلم فإن جعل الظاء مكان تاء الافتعال لا يسمى إبدالاً لأن الظاء ليس من حروفه على ما ستعرف إن شاء الله تعالى لأنه كأنه قال: جعلُ

قوله: **(كما في عألم بالهمز)** فإن الألف زيد لتكثير حروف الكلمة فكذلك الهمزة يفيد ما يفيد.

قوله: **(ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك)** أي لأن كل منهما مع التاء محذوف اللام، وليست التاء فيهما لاماً عوضاً عن المحذوف.

قوله: **(ليست كذلك)** لأنه لا يفيد ما يفيده فإنه للتأنيث بخلاف المحذوف.

سيأتي، فلا يُسمى إبدالاً، نحو أظَّلم، بجعل الظاء مكان التاء للإدغام، لأنه يختص بها، وأصله اظتلم، ولا نحو همزة اسم وابن، وتاء عِدة وزِنة مما عوض فيه حرف عن حرف في غير مكانه، وهو ظاهر، ولا نحو أب وأخ مما يُرد فيه المحذوف عند النسبة حتى يُقال أبوي وأخوي، لأنه لم يجعل فيه حرف مكان غيره، بل أُعيد بعينه، ولا نحو أخت وبنت، لأنّ التاء وإن جُعلت عوضاً عن المحذوف، لكن ليست في الحقيقة مكانه لأنّ المراد بكونه مكانه أنه يكون البدل فاء إنْ كان الأصل فاء، وعينا إنْ كان عينا، ولاما إنْ كان لاما، وزائدا دالّاً على المقصود إنْ كان الأصل كذلك، ومعلوم أنّ تاء أخت وبنت ليست كذلك.

وَيُعْرَفُ بأمثلة اشتقاقه كتُرَاثٍ وأُجُوْهٍ، وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَاله كالثَّعَالي،

جي قوله: **(ويعرف)** أي ويعرف الإبدال بالأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل كتراث للمال الموروث فإن قولنا ورث ووارث وموروث يدل على أن أصله وراث، وكذا أجوه جمع وجه، فإن الوجه والتوجه والمواجهة تدل على أن همزته عوض عن الواو، ويعرف أيضاً الإبدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف بخلاف ما فيه الحرف الآخر كالثعالى فإن الثعالب أكثر استعمالاً منه فعلم أن الياء فيه عوض عن الباء، ويعرف الإبدال في الثعالب بأمثلة الاشتقاق أيضاً؛ لأنه جمع ثعلب ويقال ثعلبة للأنثى وثعلبان للمذكر.

حرف من حروف الإبدال مكان غيره **(ويعرف)** الإبدال **(بأمثلة اشتقاقه كتراث)** للمال الموروث فإن قولنا ورث ووارث وموروث يدل على أن أصله وراث **(وأجوه)** في جمع وجه فإن الوجه والمواجهة والتوجه يدل على أن أصله وجوه **(و)** يعرف الإبدال **(بقلة استعماله)** أي بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف الآخر **(كالثعالى)** فإن الثعالب أكثر استعمالا منه، وعلم أيضاً بأمثلة اشتقاقه لأنه جمع ثعلب ويقال ثعلبة

قوله: **(بالأمثلة التي)** المراد بأمثلة الاشتقاق ألفاظ رجوعها إلى أصل واحد.

قوله: **(كتراث)** هو من الإبدال الشاذ.

قوله: **(وكذا أجوه)** تقدم في الإعلال أنه مطرد جوازاً.

قوله: **(كالثعالي)** وكالأراني يعني أرانب.

قوله: **(وثعلبان للمذكر)** بضمتين مقيد في الصحاح ض.

قوله: **(وثعلبان للمذكر)** هو بضم المثلثة واللام قال في القاموس: الذكر ثعلب وثعلبان بالضم قال وأما استشهاد الجوهري بقوله[1]: [الطويل]

أَرَبٌّ يَبُـــــــــولُ الثُّعلُبانُ بِرَأْسِـــهِ

(ويعرف) الإبدال (بأمثلة اشتقاقه)، أي اللفظ الذي فيه الحرف المبدل، أي بالأمثلة التي اشتقت مما اشتُق هو منه، (كتُراثٍ) للمال الموروث، إذ ورِثَ، ووارِث، وموروث يدل على أنّ تاءه بدل من الواو، فأصله وُراث، (وأُجُوه) جمع وجه، إذ الوجه، والتوجه، والمواجهة تدل على أنّ همزته عوض من الواو، (و) يُعرف أيضاً (بقلّة استعماله)، أي اللفظ المذكور (كالثَّعالِي) بإبدال الياء من الباء، فإنه أقل استعمالا من الثعالب، ويعرف الإبدال فيه أيضاً بأمثلة الاشتقاق، لأنه جمع ثعلب، ويقال ثعلبة

(١) انظر: المستقصى ١/ ١٣٦، والعقد الفريد ١/ ٢٨٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٣٠٤ - ٣٠٩.

وبكونه فرعاً وَهُوَ زَائِدٌ، كضُوَيْرِبٍ، ....

قوله: **(وبكونه فرعاً)** أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعاً للفظ آخر والحرف زائد في الأصل فإن الحرف الواقع في الفرع بإزاء الحرف الزائد في الأصل يكون مبدلاً منه كضويرب فإنه فرع ضارب وألف ضارب زائد فواو ضويرب بدل منه، قيل هذا منقوض بعلقيان تثنية علقى وهو نتب إذ علقيان فرع علقى والألف في علقى زائد مع أنه ليس ياء علقيان بدلاً منه بل ألف علقى منقلبة عن الياء لما ذكروا من أن ألف علقى للإلحاق وينون والواحدة علقاة وقد عرفت فيما مر أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء وهذا ضعيف؛ لأنه قال سيبويه ألف علقى للتأنيث، ولذا حكم يمنع صرفه، وإذا كان كذلك

للأنثى وثعلبان للمذكر (و) يعرف **(بكونه)** أي بكون اللفظ الذي فيه ذلك الحرف **(فرعاً)** للفظ آخر **(والحرف الزائد)** في الأصل **(كضويرب)** فإنه فرع ضارب وألف ضارب زائدة فواو ضويرب بدل منه..

فغلط صريح هو مسبوق فيه والصواب في البيت فتح الثاء كان غاوي بن عبد العزى سادناً لصنم لبني سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه فبالا عليه فقال البيت. قوله: **(بل ألف علقى منقلبة عن الياء)** أي فليست الياء في علقيان بدلاً منها بل هي الياء التي انقلبت الألف في علقي إليها؛ لأن التثنية ترد الاشياء إلى أصولها وقد تقدم أن الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره والاعتراض للشيخ بدر الدين في بغية الطالب.

قوله: **(منقلبة عن الياء)** وحينئذٍ الأمر بعكس ما ذكرتم إذ التثنية فرع الواحد، والحرف الزائد في الأصل وهو الألف في علقى بدل من الحرف الزائد في الفرع وهو الياء في علقيان.

قوله: **(وهذا ضعيف الخ)** حاصله منع انقلاب ألف علقى عن ياء بناء على قول سيبويه أنها للتأنيث وأنه لا نقض على رأيه وفيه تسليم النقض على خلافه.

للأنثى، وثَعلُبان بفتح الثاء، وضم اللام للذكر، (و) يعرف (بكونه) أي اللفظ (فرعا، والحرف) المبدل هو منه (زائد) في الأصل، (كضُوَيْرِب) فإنه فرع ضارب، والألف فيه زائدة، فالواو في الفرع أيضاً زائد مبدل، ونقصَ بعلْقَيَان تثنية عَلْقى، فإنه فرعه، وألف عَلْقى زائد، مع أنّ ياء علقيان ليس بدلا منه، بل ألف علقى منقلبة عن الياء، لأنها للإلحاق وتنون، والواحدة علقاةٌ، وأجيب بأن سيبويه نصّ على أنها للتأنيث، ولهذا منع صرفه، وألف التأنيث غير منقلبة عن شيء، فالياء في التثنية فرعها، وبأنّ في ألفها وجهين: أحدهما أنها للتأنيث، والثاني أنها للإلحاق، كما في أرطى وأرطأة، وتثنية ما

. . . .

فلا يرد النقض؛ لأنه لما ثنى علقى قلب ألفه ياء، فالياء في علقيان بدل من الألف.
قال صاحب الكشاف: فيه إن صحت الرواية عن أبي عبيدة أنه فسر البعض بالكل في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨].
منشداً قول لبيد[1]: [الكامل]

تـــرَّاكُ أَمْـــكِـــنَـــةٍ إذَا لَـــمْ أَرْضَـــهَـــا ... أو يَـرْتَـبِـطْ بَـعْـضَ الـنُّـفُـوسِ حِـمَـامُـهَـا

. . . .

قوله: (**عن أبي عبيدة**) هو بضم العين وتاء في آخره معمر بن المثنى.
قوله: (**أنه فسر البعض بالكل في قوله تعالى**) الأحسن أن المؤمن إنما قال ذلك ليهضم موسى بعض حقه في ظاهر الكلام فيوهم أنه ليس ككلام من أعطاه حقه وافياً فضلاً أن يتعصب له. قوله: (**منشداً**) حال من ضمير فسر العائد إلى أبي عبيدة بيت لبيد: [الكامل]

تـــرَّاكُ أَمْـــكِـــنَـــةٍ إذَا لَـــمْ أَرْضَـــهَـــا ... أو يـرتـبـط بَـعْـضَ الـنُّـفُـوسِ حِـمَـامُـهَـا

فقد حق جواب قوله: إن صحت والجملة مقول، قال صاحب الكشاف أوله:

أَوَلَـــمْ تَـــكُـــنْ تَـــدْرِي نَـــوَارِ بِـــأَنَّـــنِـــي ... وَصَّـــالُ عَـــقْـــدِ حَـــبَـــائِـــلٍ جَـــذَّامُـــهَـــا

تراك . . . البيت. قوله: (**تراك أمكنة إذا لم يرضها**) كذا في بعض النسخ وفي بعضها: إذا لم أرضها وهو الذي رأيته في الكشاف وشرح ذلك الطيبي بقوله أي اترك أمكنة إذا لم أرضها إلى أن يرتبط الحمام بعض النفوس أي كلها وهو يوم القيامة ثم قال وهذا خطأ لأنه أراد ببعض النفوس نفسه أي إلى أن يموت من هو مشهور معروف لا يخفى على كل أحد انتهى، ويدل على أن البيت بالهمزة قوله قبله:

أَوَلَـــمْ تَـــكُـــنْ تَـــدْرِي نَـــوَارِ بِـــأَنَّـــنِـــي ... وَصَّـــالُ عَـــقْـــدِ حَـــبَـــائِـــلٍ جَـــذَّامُـــهَـــا

والجذم بجيم ومعجمة القطع. قوله: (**منشداً بيت لبيد**) أنشدو أيضاً قول القائل[2]:

إنَّ ٱلأُمُـــورَ إذَا ٱلأَحْـــدَاثُ دَبَّـــرَهَـــا ... دُونَ الـشُّـيُـوخِ تَـرَى فِـي بَـعْـضِـهَـا خَـلَـلَا

وقول الآخر[3]: [البسيط]

قَـدْ يُـدْرِكُ الـمُـتَـأَنِّـي بَـعْـضَ حَـاجَـتِـهِ ... وَقَـدْ يَـكُـونُ مَـعَ الـمُـسْـتَـعْـجِـلِ الـزَّلَـلَ

. . . .

(١) للبيد، ديوانه (١٧٥).
(٢) ذكره الشوكاني في نيل الأوطار: في الصلاة: باب الانحراف بعد السلام: ٢/ ٣٥٥.
(٣) للشاعر الإسلامي عُمير بن شُييم التغلبي المشهور بالقُطَاميّ، وهو ابن أخت الشاعر المشهور الأخطل، والبيت هذا هو التاسع - كما في ديوانه - من قصيدته التي مطلعها: =

. . . .

جار فقد حق فيه قول المازني في مسألة العلقى كان أجفى من أن يفقه ما أقول له والحكاية أنه قال المازني للمبرد سمعت أبا عبيدة يقول: ما أكذب النحويين على العرب حيث يزعمون أن الألف في العلقى للتأنيث وسمعناهم يقولون علقاة في الواحد، فقال له المبرد: هلا قاولته، قال: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له، والجواب عن قول أبي عبيدة أن من جعل الألف للتأنيث من العرب روى قول العجاج[1]:

نقره . . . .

جما قال الحلبي: ولا أدري كيف فهموا الكل من هذين البيتين، وفي حواشي الطيبي بعد أن أنشد هذا البيت ما نصه إنما ذكر البعض ليوجب له الكل لا أن البعض هو الكل.

قوله: **(أو يرتبط)** تسكين هذه الطاء ضرورة قاله التفتازاني.

قوله: **(أو يرتبط)** عطف على قوله أرضها، والمعنى أني تراك أمكنة في الحالتين الأولى إذا لم أرض الإقامة بها، والثانية إذا لم يكن بها قتال وقيل، والمراد هنا بنزول الحمام في الأعداء، وقيل أو بمعنى إذا أن وحينئذٍ المراد ببعض النفوس نفسه.

قوله: **(والحكاية إلى آخر الجواب)** رأيت في إعراب القرآن للحلبي أنا أبا عبيدة قال للمازني ما أكذب النحويين يقولون هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف في علقي ملحقة قال فقلت له: وما أنكرت من ذلك فقال سمعت رؤبة ينشده ينحط في علقي، فلم ينونها فقلت ما واحد علقي قال علقاة، ثم قال الحلبي إنما استغلطه المازني؛ لأن الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التأنيث دالة على الوحدة فيقال أرطى وأرطاة، وأما الممتنع دخولها على ألف التأنيث نحو دعوى، وأما عدم تنوين علقي فلأنه سمي بها شيئاً بعينه وألف الإلحاق المقصورة حال العلمية تجري مجرى تاء التأنيث فيمتنع الاسم الذي هي فيه كما يمتنع فاطمة وينصرف قائمة انتهى. وهو مخالف لما حكاه الشارح اعتراضاً ومغاير لما ذكره جواباً فليتأمل.

أنضا . . . .

= إنا مُحبوك فأسلم أيها الطَّلل وإن بَليتَ، وإن طالت بك الطول

والقصيدة مثبتة أيضاً في كثير من المصادر، انظرها في: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (تحقيق د. الهاشمي ١٩٨١) (٢/ ٨٠٤ - ٨١١) ومعجم الشعراء لأبي عبد الله المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) (ط ٢. ١٩٨٢ بيروت) (٢٤٤ - ٢٤٥) وراجع طبقات فحول الشعراء: (٤٥٦) والأغاني (٢٣/ ١٥٣)، وقد عدّه ابن سلام الجمحي في الطبقة الثانية من (طبقات الشعراء): (١٦٥ - ١٦٦).

(١) أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه لِلعَجَّاجِ وَقَالَ: وَلَمْ يُنَوِّنْهُ رُؤْبَة، كَقَوْلِ أَبِي عَلِيّ. الشاهد في ديوانه: (١/ ٣٦٢) وروايته: «فَحَطَّ...».
الشاهد فيه:
قَوْلُهُ: (عَلْقَى) لَمَّا أَتَى غَيْرَ مُنَوَّنٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّ أَلِفَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ لَنَوَّنَهَا. =

. . . .

جار

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُـــــــــــورِ

غير منون ولم يقل في الواحد علقاة، ومن روى علقى بالتنوين جعل الألف للإلحاق، ويقول علقاة واستن الفرس وغيره أي قمص، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً ويعجن برجليه، والمكور ضرب من الشجر والواحد مكر.

نقره . . . .

جما قوله: **(يستن)** روى أيضاً ينحط كما تقدم وأنشده الطيبي كالجوهري فحط بفاء ومهملة والضمير لثور. قوله: **(يستن في علقي وفي مكور)** الاستنان بر سكير ندن اسب وبرسكير ندن آن مي باش دكه اسب بد ودست برمي كيرد وبرز مين مي زند وباي راجنباند جنانكه كسي خمر سرشد. قوله: **(قمص)** هو بفتح القاف والميم مخففة.

قوله: **(والمكور ضرب من الشجر والواحد مكر)** كذا في الصحاح والذي في القاموس المكر ثبته غيره الجمع مكر ومكور. قوله: **(والواحد مكر)** كفلس وفلوس.

أنقا فيه ألف الإلحاق يكون بالقلب، فالياء منقلبة عن ألف منقلبة عن ياء، . . . .

= وَقَالَ سِيبَوَيْه: قَالُوا: عَلْقَاةٌ وَأَرْطَاةٌ؛ لأَنَّهُمَا لَيْسَتَا أَلِفَيْ تَأْنِيثٍ. وَقَالَ أَبُو الفَتْح: الأَلِفُ فِي (عَلْقَى) لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، لِمَجِيءِ هَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ لِلإِلْحَاقِ بِبِنَاءِ (جَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ)، فَإِذَا نَزَعُوا الهَاءَ عَنْ عَلْقَاةٍ، قَالُوا: عَلْقَى، فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَهَا لِلإِلْحَاقِ، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ جَعَلَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَهَا نَظَائِرُ، وَقَالُوا: بُهْمَى وَبُهْمَاةٌ، وَشُكَاعَى وَشُكَاعَاةٌ، وَنَقَاوَى وَنَقَاوَاةٌ، وَسُمَانَى وَسَمَانَاةٌ، وَبَاقِلَّى وَبَاقِلاةٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ المَمْدُودِ: طَرْفَاءُ وَطَرْفَاءَةٌ، وَقَضْبَاءُ وَقَضْبَاءَةٌ، وَحَلْفَاءُ وَحَلْفَاءَةٌ، وَبَاقِلاءُ وَبَاقِلاءَةٌ. فَمَنْ قَالَ: طَرْفَاءُ، فَالهَمْزَةُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ؛ وَمَنْ قَالَ: طَرْفَاءَةٌ، فَالتَّاءُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ، وَأَمَّا الهَمْزَةُ فَزِيَادَةٌ لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ. قَالَ أَبُو الفَتْح: أَقْوَى القَوْلَيْنِ عِنْدِي فِيهَا: أَنَّ تَكُونَ هَمْزَةً مُرْتَجَلَةً غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ؛ لأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً فِي هَذَا المِثَالِ، فَإِنَّهَا عَنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ لا غَيْر، نَحْو: صَحْرَاءَ. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، فَتَكُونَ فِي الانْقِلابِ فِي الإِلْحَاقِ، كَأَلِفِ: عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ. وَأَبُو عُثْمَان ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، كَأَلِفِ: قَبَعْثَرَى وَضَبَغْطَرَى. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلإِلْحَاقِ (بِجُخْدَبٍ) عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الحَسَن، إِلا أَنَّهُ إِلْحَاقٌ اخْتَصَّ مَعَ التَّأْنِيثِ، أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يُنَوِّنُ بُهْمَى. يُحْكَى أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَالَ فِي بَعْضِ كَلامِهِ: أَرَأَيْتُمْ كَأَصْحَابِ التَّصْرِيفِ؟ يَقُولُونَ: إِنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيثِ لا تَدْخُلُ عَلَى عَلامَةِ التَّأْنِيثِ، وَقَدْ قَالَ العَجَّاج: [الرجز]

يَـــسْـــتَـــنُّ فِـــي عَـــلْـــقَـــي وَفِـــي مُـــكُـــورِ

فَلَمْ يَصْرِفْ، وَهُمْ مَعَ هَذَا يَقُولُونَ: عَلْقَاةٌ. فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا عُثْمَان، فَقَالَ: إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ مِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ هَذَا؟ =

وبكونه فرعاً وَهُوَ أصل كمُوَيْهٍ، ....

ﺟﺎ قوله: (**وبكونه**) أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعاً عن لفظ، والحرف أصل في الفرع، فالحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلاً منه كمويه فإنه فرع ماء فإنه لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مويه بالهاء علم أن الهاء أصل؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى الأصل فهمزة ماء يكون بدلاً من الهاء، واعترض عليه بأن أوائل فرع أول، والهمزة في أوائل غير زائدة مع أنه ليس ما في الواحد بإزائه وهو الواو وبدلاً منها بل هي بدل مما في الواحد، وهو مدفوع؛ لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون فيه أصلية فالهمزة في أوائل وإن كانت غير زائدة فليست أصلية بل هي منقلبة عن الواو.

ﮔﺎ (و) يعرف الإبدال (**بكونه**) أي بكون اللفظ (**فرعاً**) من لفظ آخر (**وهو**) أي الحرف (**أصل**) في الفرع والحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلاً منه (**كمويه**) في تصغير ماء، فإن الهاء فيه يدل على أن الهمزة في ماء بدل منه، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والاعتراض بأن أوائل فرع أول والهمزة في أوائل غير زائدة مع أن ما في الواحد بإزائه وهو الواو ليس بدلاً منها غير وارد لأن الهمزة فيه وإن لم تكن زائدة لكنها ليست بأصلية

ﻟﺪ قوله: (**يكون بدلاً منه**) الضمير المجرور للحرف الذي هو أصل في الفرع. قوله: (**يكون بدلاً من الهاء**) وكذا ألف ماء بدل من الواو يعني الألف والهمزة في ماء مبدلتان من الواو والهاء في مويه. قوله: (**واعترض عليه**) أي في بغية الطالب.

قوله: (**والهمزة في أوائل إلى آخره**) الضمير في بإزائه ومنها والمؤنث للهمزة والمذكر لما. قوله: (**وهو مدفوع**) سبقه إلى هذا الجواب الشريف.

ﻗﻒ (وبكونه) أي اللفظ (فرعا، وهو) أي الحرف المبدل منه (أصل) في الفرع (كمُوَيْهٍ) فإنه فرع ماء، والواو والهاء فيه أصل، إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فأبدل منها الألف والهمزة في المكبر، واعترض بأوائل، فإنه فرع أول، وهمزته غير زائدة، مع أنها ليست بدلا من واو أول، وأجيب بأنه لا يلزم من كونها غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فهي وإنْ كانت غير زائدة، ليست بأصلية، بل هي منقلبة عن الواو، .....

= يُرِيدُ: مَا قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ مِن اخْتِلافِ التَّقْدِيرَيْنِ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي العَرَبِيَّة، مِثْل: لا أَبَا لَكَ، وَأَشْبَاهَهُ.

اللغة:

(العَلْقَى): شَجَرٌ تَدُومُ خُضْرَتُهُ فِي القَيْظِ، وَلَهُ أَفْنَانٌ طِوَالٌ رِقَاقٌ، وَوَرَقٌ لِطَافٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى: عِلاقٍ وَعَلْقِيَاتٍ.

و(المُكُورُ): شَجَرٌ أَيْضاً، وَاحِدُهَا: مُكْرَةٌ.

وبلزوم بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْو: هَرَاقَ واصْطَبَرَ وادَّارَكَ.
وحُرُوفُهُ: (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلٌّ)، ....

ج قوله: (وبلزوم) أي يعرف الإبدال بلزوم بناء مجهول لو لم تحكم بالإبدال نحو هراق، وأصله أراق لعدم هفعل، وكذا اصطبر وأصله اصتبر لعدم افطعل وكذا نحو ادارك وأصله تدارك فأبدل التاء دالًا لإرادة الإدغام وأتى بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن، وإنما حكم بذلك لعدم افداعل وأفاعل.

قوله: (وحروفه) أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم: انصت يوم جد طاه زل، وقولهم: انصت من الإنصات ويوم ظرفه، وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو علم وزل من الزلل، وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة أي انصت في هذا اليوم.

ج أيضاً بل منقلبة عن حرف أصلي (و) يعرف الإبدال (بلزوم بناء مجهول) لو لم يحكم بالإبدال (نحو هراق) فإنه لو لم يحكم بأن الهاء بدل من همزة أراق لزم بناء مجهول وهو هفعل لعدم وجوده (واصطبر) وأصله اصتبر لعدم افطعل (وادارك) وأصله تدارك لعدم أفاعل وأفداعل (وحروفه) أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم (أَنصتْ يومَ جَدّ طه زَلّ) من الإنصات وهو السكوت والاستماع للحديث ويوم ظرف له مضاف إلى الجملة بعده وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو اسم فاعل من طها الرجال إذا ذهب في الأرض، وزل من الزلل وهو خبر المبتدأ يقال زللت يا فلان تزل زليلاً إذا زل في طين

ف قوله: (وأفاعل) لأنه حينئذٍ إما أن يعبر عنه بما تقدمه أو بلفظه فإن كان الأول فوزنه أفاعل وإن كان الثاني فوزنه افداعل وكلاهما لم يوجدا فحكم بالإبدال حتى يكون تفاعل فهو تعليل بمعنى لانه. قوله: (يوم جد طاه) الجد يحتمل أن يكون أب الأب وأن يكون الحظ والبخت. قوله: (أنصت من الإنصات) يفهم من كلامه أنه بصيغة الماضي وبه صرح اليزدي.

ق (و) يعرف (بلزوم بناء مجهول) لو لم نحكم بالإبدال، (نحو هَرَاق)، وأصله أراق، (واصطبَر) وأصله اصتبر، (وادَّارَك) وأصله تدارك فأبدلت التاء دالاً للإدغام، وأُتي بهمزة الوصل، لامتناع الابتداء بالساكن، وذلك لأنا لو لم نحكم بأنّ الهاء بدل من الهمزة، والطاء والدال بدلان من التاء، لزم أبنية هَفْعَل وافطعل وافّاعل وافداعل في كلامهم، وهي مجهولة؛ لأنها قليلة، أو معدومة، والمعروف أفْعَل وافتَعَل وتَفاعَل.

(وحروفه) أي الإبدال أربعة عشر يجمعها (أَنْصَتَ) من الإنصات (يومَ) ظرف له، وهو مضاف إلى جملة (جَدُّ طاهٍ زَلَّ)، فجد وهو هنا الحظ، أو أبو الأب مبتدأ مضاف إلى طاهٍ، وهو عَلَم، وقيل اسم فاعلٍ من طها الرجل، أي ذهب في الأرض، وزلّ من الزلل، وهو خبر المبتدأ، والمعنى أنّ الإبدال لا يقع إلّا في هذه الحروف، لا أنها تكون أبدا مبدلة، وأيضاً لا تبدل عن أي حرف اتفق، بل عن بعض الحروف، كما سيأتي

وَقَول بَعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ، وهم فِي نَقْصِ الصَّاد وَالزَّاي؛ لثُبُوت صِرَاط وزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَة السِّين، وَلَو أُورِدَ: اسْمَع وَرَدَ: اِذَّكَر

وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر يجمعها قولك: استنجده يوم طال وهذا وهم؛ لأنهم نقصوا الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال لقولهم: صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الإبدال ولواو رد اسمع وأصله استمع فأبدل السين من التاء، أجيب بأن المراد ما لا يكون للإدغام وإلا لو رد اذكر . . . .

ومنطق **(وقول بعضهم)** أنها ثلاثة عشر يجمعها **(استنجده يوم طال)** يقال استنجدني فأنجدته أي استعانني فأعنته **(وهم في نقص الصاد والزاي)** منها **(لثبوت صراط)** في سراط **(وزقر)** في سقر فأبدل السين صاداً والسين زاياً فيكونان من حروف الإبدال **(و)** وهم أيضاً **(في زيادة السين)** وجعله من حروف الإبدال لأنه ليس منها **(ولو أورد)** ذلك البعض **(اسمع)** وأصله استمع فأبدل السين من التاء **(ورد)** عليه **(اذكر)** وأصله إذتكر

قوله: **(وقال بعضهم حروفه ثلاثة عشر)** عدها كثير من أهل التصريف اثنى عشر فنقصوا السين وجمعوها في قولهم[1]: **(طال يوم أنجدته)**.

وأسقط بعضهم اللام وجمعها في قوله: **(أجد طويت منها)**.

وجعلها في التسهيل اثنين وعشرين حرفاً من حروف المعجم ما عدا الحاء والخاء والذال والظاء، والضاد والغين المعجمات، والقاف قال والضروري في التصريف هجا طويت دائماً وهي ثمانية أحرف.

قوله: **(وهذا و)** هو بسكون الهاء قال في القاموس: يقال وهم في الحساب كوجل غلط وفي الشيء كوعد ذهب وهمه إليه.

تفصيله، (وقول بعضهم)، وهو الزمخشري إنّ حروف الإبدال ثلاثة يجمعها (استنجدهُ يوم طالَ، وَهَمٌ) بفتح الهاء، أي غلط، وبإسكانها أي ذهب فيه وهمه إليه، وهو يريد غيره (في نقص الصاد والزاي منها) من حروف الإبدال وهما منها لثبوت صِراط وزَقَر في سراط وسقر، (وفي زيادة السين) عليها، وليست منها (ولو أوْرَدَ) هذا البعض أنها بدل من التاء في (اسَّمِعَ) بتشديدها، وأصله استمع، (وَرَدَ) عليه نحو (اذَّكَرَ) بالمعجمة،

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٥٦٢.

واظَّلَمَ. فالهمزة من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء، . . . .

ج واظلم، وأصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال ويلزم منه أن يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الإبدال؛ لأن جميع الحروف غير حروف ضوى مشفر يبدل للإدغام والياء والواو والميم، وإن كانت من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الإبدال فثبت لزوم ما ذكرناه وفساده ظاهر. قوله: (**فالهمزة من حروف اللين**) اعلم أن الإبدال إما للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك. فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء، . . . .

ك أبدل التاء ذالاً مع أن الذال ليس من حروف الإبدال (**و**) ورد (**اظلم**) وأصله اظتلم مع أن الظاء المعجمة ليس من حروف الإبدال، وورد عليه أيضاً لزوم جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام أن يكون من حروف الإبدال (**فالهمزة**) تبدل (**من حروف اللين**) لثلاثة (**و**) من (**العين والهاء**). . . . .

ح قوله: (**لزوم ما ذكرناه**) من أنه يظلم جميع الحروف غير الضاد على سبيل البيان أي ليشاكل ويتقارب الحروف بعضها من بعض في المخرج أو الصفة. قوله: (**إما للتخفيف**) كإبدال الهمزة ياء في ماية وواواً في موجل والفاً في رأس وسال في لغة. قوله: (**وتقاربها في المخرج**) نحو إبدال النون الساكنة ميماً فقبل الباء في نحو من بعد لتقارب الميم الباء في مخرجها. قوله: (**أو في الصفات**) كإبدال السين صاداً في صراط لتقارب الطاء في الجهر والإطباق والاستعلاء.

ف (واظَّلَمَ)، وليس مما نحن فيه، لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال السابق الذي الكلام فيه، فلو قيل إنّ القلب للإدغام إبدال حقيقة، لزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل للإدغام، وهي على ما قال الجاربردي: ما عدا حروف ضوى مشفر من حروف الإبدال، وليس كذلك، وقال المرادي: الإبدال للإدغام يكون في جميع الحروف إلّا الألف، ولغير الإدغام يكون في غير الحاء، والخاء، والذال، والظاء، والضاد المعجمات، والعين والقاف، فيكون في اثنين وعشرين حرفا، كما قاله في التسهيل مقيدا بالبدل الشائع، ومن غير الشائع قراءة الأعمش: (**فشرذ**) بمعجمة. واعلم أنّ الإبدال إمّا للتخفيف، أو لمشاكلة الحروف، وتقاربها في المخرج، أو في الصفة، كالجهر والهمس.

(فالهمزة) تبدل (من حروف اللين، و) من (العين والهاء)، والإبدال من حروف

فَمن اللين إعلال لَازم فِي نَحْو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وبَائِعٍ وأَوَاصِلَ، وَجَائِز فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَأما نَحْو: دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ والعَألَمِ. . .

جار بردي: وأما إبدالها من حروف اللين فعلى ضربين: مطرد، وغير مطرد. أما المطرد فعلى ضربين لازم وجائز. أما اللازم فإما في اللام نحو كساء ورداء، وأصلهما كساو ورداو أو في العين نحو قائل وبائع، والأصل قاول وبايع، أو في الفاء نحو أواصل وأصله وواصل، والتعليل قد مر في الإعلال، ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف ما الإبدال في لامه على ما في عينه، وما في عينه على ما في فائه، وأما الجائز ففي نحو أجوه وأورى، وأصلهما وجوه و ورى، وأما غير المطرد فمن الألف في نحو دأبة وشأبة، والعألم قال الشاعر[1]: [الرجز]

فَخِنْدِفٌ هامَةُ هَــــــذا العَألَمِ

نقره كار: (فمن) حروف (اللين إعلال لازم) مطرد (في نحو كساء ورداء وقائل وبائع وأواصل) وقد عرفت بيان ذلك، ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف إبدال ما في اللام على ما في العين، وما في العين على ما في الفاء (وجائز) مطرد (في نحو أجوه وأوري) وقد عرفت بيان ذلك أيضاً (وأما نحو دأبة وشأبه والعألم وبأز) بإبدال الألف همزة في هذه

حاشية: قوله: (مطرد) المراد بالمطرد ما يكون قياساً لا يتوقف على السماع.
قوله: (هامة هذا العألم) الهامة الرأس والجمع هام، وهامة القوم رئيسهم صحاح.

الفلاح: اللين ضربان: مطرد، وغير مطرد، والمطرد ضربان: لازم، فيما ذكره بقوله (فـ) إبدالها (من) حروف (اللين إعلال)، الأَوْلَى إبدال مطرد (لازم في نحو كِساء ورِداء) لِما مرّ في الإعلال، وفي نحو صحراء مما ألفه للتأنيث، وسبقت بألف (و) في نحو (قائِل وبائِع)، وجمعهما كذلك، (و) في نحو (أَوَاصِل) لذلك، وأصله وواصل، ولمَّا كان التغيير بالآخر أولى قُدّم ما الإبدال في لامه على ما الإبدال في عينه، وما في عينه على ما في فائه، (و) مطرد (جائز في نحو أُجُوهٍ وأُورِيَ) وأصلهما وجوه و ورى، كما مر، (وأما نحو دابَّة وشابَّة والعأْلَم) في قول العجاج[2]: [الرجز]

يا دارَ سَلْمى يا اَسْلَمي ثُمَ اَسْلَمي
فَخِنْدِفٌ هامَــــةُ هَـذا العَألَمِ

---

(١) انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٥٤.
(٢) ديوانه: تحقيق السطلي - جامعة حلب (١/ ٤٤٢). واللسان (سمم)، والبيت في معجم ياقوت: (٣/ ٢٥٠).

وبَـأْزٍ وشِـئْـمَـةٍ، ومُـوقِـدٍ فـشـاذٌ، وأُبَـابُ بَـحـرٍ أَشَـذُّ، وَمَـاءٌ شَـاذٌ . . .

جـ وفي نأر ومن الياء في نحو شئمة، ومن الواو في نحو مؤقد وأما إبدالها من العين نحو أباب بحر في عباب حبر وهو معظم الماء فأشذ، . . . .

ع الأمثلة (**وشئمة**) بإبدال الياء همزة (**ومؤقد**) بإبدال الواو همزة (**فشاذ وأباب بحر**) في عباب بحر وهو معظم الماء بإبدال عينه همزة (**أشذ وماء**) وأصله موه بدليل مويه في تصغيره بإبدال هائه همزة (**شاذ** . . . .

حـ قوله: (**ومن الياء في نحو شيمة**) جاء أيضاً إبدالها من الياء في قولهم قطع الله أدبه.

قوله: (**ومن الواو في نحو موقد**) أي في قول الشاعر(١): [الوافر]

أَحَـبُّ الْـمُـؤْقِـدِيـن إِلـيَّ مُـؤْسَـى

وجاء أيضاً إبدالها منها في نحو أشاح وأناة واحد وأسماء وتقدمت في الإعلال.

قوله: (**في نحو مؤقد**) قال جرير:

لـحـب الـمـؤقـدان إلـى مـؤسـي   وجـعـدة إذ أضـاءهـمـا الـوقـود

قوله: (**نحو أباب**) قال الشاعر: [الرجز]

أُبَـابُ بَـحْـرٍ ضَـاحِـكٍ زَهُـوقِ

أي مرتفع.

قوله: (**نحو أباب بحر**) قال الشاعر:

أُبَـابُ بَـحْـرٍ ضَـاحِـكٍ زَهُـوقِ

والمراد بالضاحك المرتفع عند الموج بالزهوق البعيد القعر.

قوله: (**فأشذ**) لأن التصغير فيما تقدم في حرف العلة وها هنا في حرف صحيح.

قوله: (**فأشذ**) أي قياساً واستعمالاً. قال الشيخ نظام الدين: لأن قلب العين همزة لم يثبت في موضع حتى قال ابن جني الأولى أن يقال أباب من أب إذا تهيأ وذلك أن البحر يتهيأ للموج انتهى. ومن الغريب جدًّا إبدالها من الخاء في قولهم: صرأ بمعنى صرخ حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين المعجمة في قولهم رأنة بمعنى رغنة حكاه النضر بن شميل عن الخليل

ق (وبأزٍ) بهمزة مبدلة من ألف، لكنها منقلبة عن واو في بأز، بدليل أبواز، (وشِئْمَةٌ) بإبدال همزته من ياء، (ومُؤْقِدة) ومؤسى بإبدالها من واو في قوله: [الوافر]

أُحِـبُّ الْـمُـؤْقِـدِيْـنِ إِلَـيَّ مُـؤْسَـى

(فشاذ) جائز غير مطرد، (وأُبابُ بحرٍ) في عباب بحر، وهو معظم الماء، بإبدال همزته من عين (أشذ) من المذكورات قبله، وهذا جائز غير مطرد، (وماءٌ شاذ . . . . .

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٨٩٧.

لَازم. وَالْألف من أختيها والهمزة وَالْهَاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ، وَآلٍ على رَأْيٍ، وَنَحْو: يَا جَلُ ضَعِيفٌ، وطائيٌّ شَاذٌّ

جا وأما إبدالها من الهاء فنحو ماء وأصله ماه بدليل مويه، وقد يبدلون الهمزة في جمعه أيضاً فيقولون أمواء لكن الإبدال في ماء لازم، وفي أمواء ليس كذلك.
قوله: **(والألف)** من أختيها لازم في نحو قال وباع، وآل على رأي فإن أصله عند

نقره **لازم)** وكذا في جمعه امواء بإبدال تائه همزة شاذ لكن ليس بلازم **(والألف)** تبدل **(من أختيها)** من الواو والياء **(و)** من **(الهمزة والهاء فمن أختيها لازم في نحو قال وباع)** كما عرفت **(و)** نحو **(آل على رأي ونحو يا جل)** وأصله يوجل **(ضعيف وطائي)** في النسبة إلى طيئ **(شاذ**. . . . .

لكا ذكر ذلك أبو حيان وغيره. قوله: **(فيقولون أمواء)** قال الشاعر:

وبلدة قالصة أمواؤها ما صحة رأد الضحى أفياؤها

مصحح الظل أي قصر رأد الضحى ارتفاعه يصف الشاعر برية بأن ليس فيها ماء يشرب سالكها ولا ظل وقت الضحى يأوي إليه قاطنها.
قوله: **(والألف من أختبها)** والهمزة والهاء أبدلت أيضاً قياساً من نون التوكيد الخفيفة ونون إذا ونون المنصوب المنون في الوقف وتقدم في بابه وشذوذاً من الهمزة المتحركة في قول الشاعر(١): [البسيط]

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

قوله: **(وصبوة)** هو بكسر الصاد والاستعمال صبية بإبدال الواو ياء شذوذاً لازماً.

فك لازم) غير مطرد، وأصله موه، بدليل أمواه، قلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأبدلت الهاء همزة، وقد تبدل في جمعه أيضاً، لكنه جائز لا لازم.
(والألف) تبدل من أختيها الواو والياء (و) من (الهمزة والهاء) والنون الخفيفة وقفا (فـ) إبدالها (من أختيها لازم في نحو قالَ وباعَ) عند الكُل، (وآلٍ على رأي) الكسائي، لأنّ أصله عنده أَول، بدليل تصغيره على أويل، فقلبت الواو ألفاً، (ونحو يا جَلُ) في يوجل (ضعيف، وطائِيٌّ) في طي (شاذ . . . .

(١) انظر: الديوان ١/ ٢٥. من كلمة يهجو فيها هذيلاً، لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلي، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم: أحل لي الزنا، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فارض للناس ما ترضى لنفسك، قال: فادع الله أن يذهب ذلك عني". وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (٣/ ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية).

لَازم، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: رَأْسٍ، وَمن الْهَاء فِي آلٍ على رَأْيٍ.
وَالْيَاءُ من أختيها وَمن الْهمزَة وَمن أحَدِ حَرْفَي المضاعف، وَالنُّون وَالْعين وَالْبَاء وَالسِّين والثاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: مِيْقَاتٍ وغَازٍ وَقِيَامٍ وحِيَاض، وشاذٌ فِي نَحْو: حُبْلَى وصُيَّمٍ وصِبْيَةٍ

الكسائي أول لأن تصغيره عند بعضهم أويل قلبت الواو ألفاً وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء، وآل الرجل أهله وعياله والباقي ظاهر.
قوله: **(والياء)** من أختيها أصل ميقات وغاز، وقيام وحياض موقات وغازو وقوام وحواض وقد مر ذلك، وإبدال الألف في حبلى والواو في صوم وحيوة ويوجل شاذ، وأصل ذئب بالهمزة فيبدلونه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وإبدال الياء من إحدى حرفي

لازم ومن الهمزة في رأس) بالألف في رأس بالهمزة **(ومن الهاء في)** ونحو **(آل على رأي والياء)** تبدل **(من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف و)** ومن **(النون والعين والباء والسين والثاء فمن أختيها لازم في نحو ميقات وغاز)** وأصله غازو **(وقيام)** وأصله قوام **(وحياض)** وأصله حواض كما عرفت **(وشاذ)** إبدال الياء من اختيها **(في نحو حبلى)** بالياء في الوقف على حبلى بالألف **(وصيم)** وأصله صوم من الصوم **(وصبية)** وأصله

قوله: **(في أمليت الكتاب)** جاء أيضاً من أحد حرفي التضعيف شذوذاً لازماً في قيراط

لازم)، غير مطرد، وتفرقته بين يا جل وطايي تخالف ما مر له في الإعلال من أنّ كلّاً منهما شاذ، فلو قال: ونحو يا جل وطائي شاذ لسلم من ذلك، (و) إبدالها (من الهمزة) جائز مطرد (في) نحو (رأس) كما مرّ في تخفيف الهمزة، (ومن الهاء في آلٍ على رأيٍ) للبصريين، لأنّ أصله عندهم أهل لكنهم إنما يقولون: أبدلت الهاء همزة، والهمزة ألفاً، لا أنّ الألف أبدلت من الهاء، وهذا مع قوله فيما مر، والهاء ساقط في نسخ، وآل الرجل أهله وعياله. وإبدالها من النون الخفيفة نحو قفاً في قِفَنْ.
(والياء) تبدل (من أختيها) الألف والواو (ومن الهمزة، ومن أَحَدِ حرفي المضاعف والنون والعين والباء) الموحدة، (والسين والثاء) المثلثة والجيم، (فـ) إبدالها (من اختيها) إمَّا (لازم)، فمن الألف (في نحو مفاتِيح ومُفَيْتِيح) أصلهما مفتاح بألف زائدة، وهذا ساقط في نسخ، (و) من الواو (في) نحو (مِيْقاتٍ وغازٍ وقِيام وحِياضٍ)، أصلها موقات وغازو وقوام وحواض كما مر في الإعلال، (و) إمَّا (شاذ)، فمن الألف (في نحو حُبْلَى) بالباء عند فزارة، (و) من الواو في نحو (صُيَّم وصِبْيَة . . . .

ويَيْجَلُ، وَمن الْهمزَة نَحْو: ذِيْبٍ، وَمن الْبَاقِي مسموع كثير فِي نَحْو: أَمْلَيْتُ ....

ج التضعيف في أمليت الكتاب أمليه إملاء وفي التنزيل ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، وقال الشاعر: [الطويل]

فآليت لا أملاه حتى يفارقا

أي لا أملاه حتى يفارقا، أي لا أمله، قالوا والأصل أمللته أملله إملالاً، وفي التنزيل: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وذهب بضعهم إلى أنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أولى من العكس، وقالوا:

ع صبوة (وييجل) وأصله يوجل (و) إبدال الباء (من الهمزة في نحو ذيب) بالياء في ذئب بالهمزة (و) إبدال الياء (من الباقي) المعدود قبل (مسموع كثير) يضبط ولا يقاس عليه (في نحو أمليت) الكتاب أمليه إملاء وفي التنزيل: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] وأصله أمللته أملله إملالا وفي التنزيل: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقيل إنما لغتان لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر

ك ودينار وشيراز وديماس وهو الحمام بدليل قولهم في جمعها قراريط ودنانير وشراريز ودماميس ونحوها قولهم في إما بالفتح أيما وفي يأتم يأتمي. قال الشاعر[1]: [الطويل]

تَزُور امْرأً أَمَّا الإله فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصالحين فَيَأْتَمِي

قوله: (أمليت الكتاب) وقال: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَها فهي تُمْلى عليه بُكْرة وَأَصِيْلا﴾ [الفرقان: ٥]. قوله: (فاليت لا أملاه) من مللت الشيء أمله إذا سئمته أصله أملله فأبدلت لامه ياء قبل أن يسكن العين ويدغم فيها ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (فاليت لا إملاء حتىٰ يفارقا) لا أملاه فهو فعل مضارع من مللته بالكسر إذا سئمته أبدلت الثانية منه ياء فانقلبت ألفاً، وليس هذا الفعل من معنى الفعل الذي الكلام فيه فكان الأنسب تأخيره عما ذكره بعده. قوله: (والأصل أمللته) أي لأنه أكثر من أمليته قاله ابن عصفور.

ق ويَيْجَل) أصلها صُوّم وصِبوة ويَوْجل، (و) إبدالها (من الهمزة في نحو ذيب) جوازاً وفي نحو إيمان لزوماً (و) إبدالها (من الباقي)، وهو أحد المضاعف، والنون والعين، والياء، والسين، والثاء، والجيم (مسموع كثير في نحو أَمْلَيْتُ) الكتاب من كل ثلاثي مزيد، اجتمع فيه مثلان، وتعذر فيه الإدغام، لسكون الثاني كأمللت، (و) في نحو (قَصَّيْتُ) من كل ثلاثي مزيد اجتمع فيه ثلاثة أمثال، أولها مدغم في الثاني كقصصت

---

(١) لكثير عزة، انظر: الديوان ١/ ٢١٣.

وقَصَّيْتُ، وَفِي نَحْو: أَنَاسِيّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي

أقصيت أظفاري في قصصت ويجوز أن يكون المراد بقصيت أظفاري أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه، . . . .

فرعاً أولى من العكس (وقصيت) أظفاري في قصصت (و) في نحو (أناسي) كقوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، والأصل أناسين؛ لأنه جمع إنسان فأبدل النون ياء (وأما الضفادي) وأصله ضفادع بإبدال عينه ياء كقوله: ومنهل ليس له حوازق، ولضفادي جمة نقانق، (والثعالي) كقوله: [البسيط]

كَـأَنَّ رَحْـلِـي عَـلَـى شَـغْـوَاءَ حَـادِرَةٍ ... ظَـمْـيَـاءَ قـد بُـلَّ مِـن طَـلٍّ خَـوَافِـيـهَـا

لَـهَـا أَشَـارِيـرُ مِـنْ لَـحْـمٍ مُـتَـمَّـرَةٍ ... مِـنَ الـثَّـعَـالِـي ووَخْـزٌ مِـنْ أَرانِـيـهَـا

والأصل الثعالب والأرانب لأنهما جمعا ثعلب وأرنب فأبدل الياء من الباء (والسادي) وأصله السادس كقوله:

إذا مـــا عُـــدّ أربـــعـــةٍ فـــسَـــالٌ ... فـــزوجـــك خـــامـــس وأبـــوك ســـادي

قوله: (وقالوا قصيت أظفاري) أي بتشديد الصاد حكى ذلك الفراء.

قوله: (وقالوا قصيت أظفاري) حكى الفراء عن العناني قصيت أظفاري بالتشديد بمعنى قصصت قال الكسائي: أظنه أراد أخذها من أقاصيها.

قوله: (ويجوز أن يكون المراد) فعلى هذا لا إبدال فيه؛ لأنه من باب المنقوص الذي ضعف عينه.

قوله: (ويجوز أن يكون المراد الخ) نقل ذلك الجوهري عن الكسائي ومن قبيل إبدال الياء من الصاد في قصيت إبدالها من الضاد المعجمة في قول العجاج[1]: [الرجز]

تَـقَـضِّـيَ الـبَـازِي إذا الـبَـــازِي كَـسَـرْ

أظفاري، والسماعي هو إبدال ثاني المضاعف، أمَّا إبدال أوله كديماس ودينار فقياس، (وفي نحو أناسِيّ) أصله أناسين، لأنه جمع إنسان، (وأمَّا الضَّفادِي) في الضفادع، (والثَّعالِي) في الثعالب، (والسَّادِي) في السادس، . . . .

(١) من شعر العجاج يمدح به عمربن عبد الله بن معمر، وانظر: الديوان ١/ ٢٨. وصدره: إذا الكرام ابتدروا البَاعَ بدر

اللغة: "الباع" المراد به هنا الشرف والكرام "بدر" أسرع والضمير في بدر يرجع إلى الممدوح "تقضي البازي" في القاموس: انقض الطائر هوى ليقع. الشاهد: قوله: "تقضي البازي" إذ أصله تقضض البازي. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء. انظر: الأشموني ٨٧٩/ ٣، والهمع ١٥٧/ ٢.

والثَّالِيْ فضعيف.

وأبدل أيضاً من النون في قوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩] والأصل أناسين؛ لأنه جمع إنسان، ومن العين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

أي سادس (**والثالي**) وأصله الثالث كقوله: [الرجز]

قَدْ مَرّ يَوْمَانِ وهذا الثَّالِي وَأَنْتِ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي

هي هذا الثالث (**فضعيف** ....

والأصل تقضضت تفعل من الاقتضاض وإبدالها من الميم في تُكُمُّوا بِضَمّات في قول الراجز[2]:

بَلْ لو شَهِدْتَ النَاسَ إذْ تُكُمُّوا بقدرٍ حم لهم وحموا

والأصل تكمموا تفعلوا من كممت الشيء إذا سترته فأبدلت الميم الأخيرة ياء ثم استثقلت الضمة عليها فحذفت ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين وإبدالها من العين في قولهم تلعيت تلعية والأصل تلععت تلععة من اللعاع وهو بالضم أول ما يبدو من النبت وإبدالها من النون في تظنيت، والأصل تظننت تفعلت من الظن.

قال ابن عصفور: وفي تسني بمعنى تغير قال ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] بحذف الألف المبدلة من الياء للجزم والأصل يتسنن ويقرب من ذلك قولهم في جمع مكوك مكاكي حكاه أبو زيد، والأصل مكاكيك.

قوله: (**وأبدلت الياء من النون في مثل قوله تعالى**: ﴿وَأَنَاسِىَّ﴾ [الفرقان: ٤٩]) أبدلت أيضاً على اللزوم منها في ظرابي جمع ظربان عاملوا النون معاملة ألف التأنيث لشبهها بها فكما

(والثَّالِي) في الثالث، وشَيَرَة في شجرة (فضعيف) الإبدال في كل منها، لأنه غير مسموع من العرب الموثوق بهم، وإنْ ورد في شعر.

---

(١) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهى الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادي: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.
انظر: المقتضب ١/ ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢.

(٢) انظر: المعاني الكبير ١/ ٢٧٢.

. . . .

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ
وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

أي لضفادع جمة والمنهل مثل المصنع، والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة والحزق الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن تنسبط حوله، يجوز أن يريد أن جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يرد والنقانق جمع نقنقة وهي الصوت، وجمه معظمه وكثرته ومن الباء في قوله(١): [البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ... ظَمْيَاءَ قد بُلَّ مِن طَلٍّ خَوَافِيهَا
لَهَا أشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُه ... مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أرَانِيهَا

. . . .

يبدلون من ألف التأنيث ياء فيقولون في صحراء صحاري كذلك فعلوا بنون إنسان وظربان في الجمع، وأبدلت أيضاً منها في إنسان لكن على غير لزوم قال الشاعر(٢): [الطويل]

فَيَا لَيْتَنِي بَعْدَ مَا طَافَ أَهْلُها ... هَلَكْتُ وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتَ إيسانِ

قوله: **(مثل المصنع)** المصنعة كالحوض يجمع فيه ماء المطر صحاح(٣): [البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ... ظَمْيَاءَ قد بُلَّ مِن طَلٍّ خَوَافِيهَا
لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعالِي ووَخْزٌ مِنْ أرانِيهَا

تتمير اللحم والتمر تجفيفها الوخز: الشيء القليل صحاح.

قوله: **(لها أشارير من لحم متمره)** في بعض النسخ تتمره بصيغة الفعل وهو ما في الممتع وشرح الشواهد وغيرهما والتاء مثناة.

قوله: **(والشغواء)** أي بشين وغين معجمتين قال الجوهري: المسن الشاغية التي يخالف نبتها نبت غيرها من الأسنان يقال رجل أشغى وامرأة شغواء ويقال للعقاب شغواء، والجمع شغو لفضل منقارها الأعلى على الأسفل، وحادرة بمهملات، وظمياء بمشالة، والطل بمهملة مفتوحة، والخوافي بمعجمة وفاء، والإشارة بشين معجمة، الوخز بمعجمة وزاي.

. . . .

(١) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر - وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة -. الشاهد: قوله: "الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.
انظر: الأشموني ٨٢٤/ ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١/ ١، وسيبويه ٣٤٤/ ١.

(٢) انظر: اللسان (أنس) ٦/ ١٠.

(٣) لأبي كاهل اليشكري كما في اللسان (شرر)، وأبو كاهل: هو والد سويد بن أبي كاهل واسمه: شبيب بن حارثة اليشكري، انظر الأغاني: (١٣/ ١٠٢ - ١٠٤).

. . . .

جار والأصل الثعالب والأرانب؛ لأنهما جمعا ثعلب وأرنب، والشغواء العقاب، وحادرة أي مسرعة، شبه راحلته في سرعتها بعقاب، وظمياء أي تضرب إلى السواد أو عطشى إلى دم الصيد، والطل مطر ضعيف خفيف، والخوافي ريش جناحها، وإذا بلها الطل أسرعت، والضمير في لها للعقاب أي ولها في وكرها أشارير لحم قد حففته وبسطته، والإشرارة بالكسر القطعة من القديد متمرة مقطعة صغاراً، والمتمر المقطع والوخز شيء منه ليس بالكثير، ومن السين في قوله[1]: [الوافر]

إذا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وأَبُوكِ سَادِي

أي أبوك سادس، والفسال جمع فسل وهو اللئيم ومن الثاء في قوله[2]: [الرجز]

قَدْ مَرَّ يَومانِ وهذا الثَّالِي وأَنْتِ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي

أي وهذا الثالث.

قرة . . . .

جل قوله: **(أسرعت)** خوفاً من مجيء المطر ومنعه من الطيران لابتلال ريشه.

قوله: **(وأبوك سادي)** الذي رأيته في الصحاح والممتع وحموك سادي وذكر ابن عصفور فيه أن الياء أبدلت أيضاً من الجيم في ديجوج فقالوا: الدياجي، والأصلي الدياجيج فأبدلت الجيم الأخيرة ياء وحذفت الياء قبلها تخفيفاً ومن الهاء في دهديت الحجر أي دحرجته، والأصل دهدهته وفي صهصيت بالرجل إذا قلت له صه صه، والأصل صهصهت به قال ومن الدال قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصۡدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] والأصل تصددة من صددت أصد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] أي يعجبون ويضحكون، قال ليس من قال إن الياء غير مبدلة من دال وجعله من الصدى الذي هو الصوت بشيء وإن كان أبو جعفر الرستمي قد ذهب إليه لأن الصدى لم يستعمل منه فعل فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى انتهى وما ذهب إليه قول أبي عبيدة.

أقف . . . .

---

(١) ينسب إلى النابغة الجعدى يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضا للحادرة.
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.
والاستشهاد به في قوله " سادي " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس ".
انظر: المخصص ١/ ٢٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢، والمغرب ٢/ ٤٥٢.

(٢) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل.
انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٥، وهمع الهوامع ٣/ ٢٧٩.

وَالْوَاو من أختيها، وَمن الْهمزَة، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ ومُوْقِنٍ وطُوْبَى وبُوْطِرَ وبَقْوَى، وشاذٌّ ضَعِيف فِي: هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، . . . .

قوله: **(والواو من أختيها)** أي من الألف في ضوارب جمع ضاربة وفي ضويرب تصغير ضارب، وفي رحوى وعصوى، ومن الياء في موقن اسم فاعل من أيقن والأصل ميقن وفي طوبى والأصل طيبى من طاب يطيب وفي بوطر، والأصل بيطر من البيطرة، ومنه البيطار، وفي بقوى، والأصل بقي من أبقى عليه أي أشفق عليه وهو من بقي فكأنه طلب بقاؤه.

قوله: **(وشاذ)** عطف على قوله لازم أي إبدالها من أختيها لازم فيما مر، وشاذ فيما سنذكر ثم إن الشاذ قد يكون لازماً كما في ماء، وقد يكون ضعيفاً كما في قولهم هذا أمر ممضو عليه . . . .

والواو) تبدل **(من أختيها و)** من **(الهمزة فمن أختيها لازم في نحو ضوارب وضويرب)** فإن الواو فيهما بدل من ألف ضارب **(ورحوي وعصوي وموقن وطوبى وبوطر وبقوى)** فإن الإبدال في هذه الأمثلة واجب مطرد كما عرفت **(وشاذ)** إبدال الواو أي من أختيها **(ضعيف في هذا أمر ممضو عليه)** وأصله ممضوي من المضي وقياسه قلب الواو ياء وإدغامها في الياء وفيه نظر لأنه يقال مضيت على الأمر مضياً ومضوت على الأمر مضوا

قوله: **(وعصوى)** الواو في عصوى بدل من الألف المبدلة من الواو الأصلية وليست هذه الواو التي في النسبة الواو الأصلية رجع إليها لانتقاضه بقولهم في فتى فتوى ونحوه.

قوله: **(طلب بقاؤه)** لا يحسن قوله طلب بقاؤه إذ ليس في مادة الفعل ولا في وزنه ما يدل على الطلب لنا فيه نظر لأنه قال فكأنه وما جزم ض.

(والواو) تبدل (من أختيها) الألف والياء، (ومن الهمزة فـ) إبدالها (من أختيها) إمَّـا (لازم) كما في إبدالها من الألف (في نحو ضَوارِب)، جمع ضاربة، (وضُوَيْرِب) مصغر ضارب، (ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ) في النسبة إلى رحى وعصـا بألف، وهي فيهما بدل عن اصل، وفي الأولين زائدة، (و) كما في إبدالها من الياء في نحو (مُوْقِن وطُوبَى وبُوطِر وبَقْوَى) بموحدة، وأصلها مُيقن اسم فاعل من أيقن، وطُيبى من طاب يطيب، وبُيْطِر من البيطرة، وبُقيا من أبقي عليه، أي أشفق عليه، وهو من بقي، فكأنه طُلب بقاؤه، (و) إمَّـا (شاذ)، والشاذ إمَّـا لازم كما في ماء، كذا مثّل به الجاربردي، وهو سهو، لأنّ الكلام في إبدال الواو من اختيها، لا في غيره، (و) إمَّـا (ضعيف) كإبدالها من الياء (في) قولهم: (هذا أمرٌ مَمْضُوّ عليه)، من مضي يمضي، . . . .

وَنَهُوٌّ عَنِ الْمُنكر، وجِبَاوةٍ، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ.

جار بردي: وهو نهو عن المنكر، والأصل مموضي من المضي ونهو من النهي؛ لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الإدغام على ما مر، وكذا أبدلوا الواو من الياء في جباوة من جبيت الخراج جباية وقيل في كون واو ممضو بدلاً من الياء نظر؛ لأنه يقال مضيت على الأمر مضياً ومضوت على الأمر مضواً، وكذا في كون الواو في جباوة وجباية لغتان في الصحاح جبيت الماء في الحوض، وجوته أي جمعته، قيل مصدر الأول جبى، والثاني جبو وقال فيه أيضاً: جبيت الخراج جباية وجبوته جباوة هكذا ذكروه وهو ضعيف؛ لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصلين لجواز معرفة الإبدال فيه بقلة الاستعمال وتبدل أيضاً الواو من الهمزة في نحو جونة وجون، وأصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة فأبدلت الواو

نقره كار: فهما لغتان **(و)** هو **(نهو عن المنكر)** والقياس نهى لأنه من النهي **(وجباوة)** في جباية وفيه نظر لأنهما لغتان في الصحاح جبيت الماء في الحوض وجبوته أي جمعته **(و)** تبدل الواو **(من الهمزة في جونة وجون)** بالواو وأصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة، قيل المثال غلط لأن تركيب جأن مهمل، وفي الصحاح والجؤنة بالضم مصدر الجون من الخيل مثل العبسة والوردة، والجؤنة أيضاً جونة العطار وربما همزا فظاهر قوله يدل على أنه معتل في

حاشية: قوله: **(هكذا ذكروه)** ممن ذكر ذلك الشريف في شرحه.

قوله: **(وهو ضعيف الخ)** رده اليزدي بأن الأصل مجيء الأصل وعدم الإبدال فليتأمل.

قوله: **(وتبدل أيضاً الواو من الهمزة في نحو جونة)** وجون أبدلت أيضاً منها جوازاً في نحو بوس ونوى وتقدم في التخفيف ولزوماً في نحو ذوائب جمع ذؤابة والأصل ذؤايب فأبدلت الهمزة واواً هرباً من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف وفي التثنية والجمع بالألف والتاء

فلاح: (وفلان نَهُوٌّ) بفتح النون (عن المُنكر)، والقياس فيهما قلب الواو ياء مع الإدغام كرمى (وجِباوَة)، والقياس جباية، من جبيت الخراج جِباية، قيل: وفي كون الواو في ممضو وجِباوة بدلا من الياء نظر، لأنه يُقال مضيت على الأمر مضياً، ومضوت عليه مضوا، وجبيت جباية، وجبوت جباوة، ورُدَّ بأنه لا يلزم من استعمالهما أصالتهما، لجواز معرفة الإبدال فيهما بقلة الاستعمال، (و) إبدالها (من الهمزة) كما (في نحو جُؤْنَة وجُؤَنٍ) بضم جيمهما، وإسكان الواو في الأول، وفتحها في الثاني، وأصلهما الهمزة، قيل: وفيه نظر، لفقد جأن، فلا يعلم أنّ أصلهما الهمزة، قال الجوهري: والجُونة بالضم مصدر الجون من الخيل، يقال للأسود وللأبيض، والجونة أيضاً جونة العطار، وربما همزوا،

وَالْـمِـيــم مــن الْـوَاو . . . .

جا منها، وقيل المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام وح لا يعلم أن أصل عين جؤنة الهمزة.

قال صاحب "الصحاح": والجونة بالضم مصدر الجون من الخيل، والجونة أيضاً جونة العطار، وربما همزوا، وقول صاحب الصحاح: وربما همزوا ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلًّا في الأصل، والهمزة فيه بدلاً من الواو وجونة العطار حقته.

قوله: **(والميم من الواو)** لازم في فم لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على

نقره . . . .

لك والنسب إذا كانت الهمزة للتأنيث نحو صحراوي وصحراوين، وصحراوات ومن غير اطراد في وأخيت والأصل آخيت فأبدلت الهمزة واواً.

قوله: **(وقيل المثال غلط)** هذا الاعتراض للشيخ بدر الدين بن مالك والصواب عنده التمثيل بجوة وجوى قال يقال جَئِ الفرس جُؤْوة وهي حمرة في سواد، ويجمع الجووة على جوى على حد غرفة وغرف وإذا خففت همزته قيل جوه وجوى.

قوله: **(قال صاحب الصحاح والجونة بالضمة مصدر الجون)** هو إلى آخره من كلام المعترض والذي رأيته في الصحاح هو الجون الأبيض، والجون الأسود وهو من الأضداد، والجمع جون بالضم، والجون من الخيل والإبل الأدهم الشديد السواد، والجونة عين الشمس سميت جونة؛ لأنها تسود عند مغيبها، والجونة بالضم جونة العطار، والجمع الجون بفتح الواو انتهى.

قوله: **(وقول صاحب الصحاح الخ)** لم أر فيها وربما همزوا ولعل النسخ مختلفة ثم ما ذكره المصنف لم ينفرد به بل هو مذكور في كتاب سيبويه والممتع وغيرهما. وقال في القاموس: الجونة بالضم سقط مغشي بجلد ظرف لطيب العطار أصله الهمزة ويلين قال ابن قرقول والجمع كصرد انتهى.

قوله: **(لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد)** أي لأن الواو تسقط للتنوين.

فلاح فقوله: وربما همزوا ظاهر في عكس ما قاله المصنف، فالأَوْلى التمثيل بنحو مومن في مؤمن.

(والـمـيـم) تـبـدل (مـن الـواو . . . .

وَاللَّام وَالنُّون والباء، فَمن الْوَاو لَازمٌ فِي (فَمٍ) وَحدهُ، وَضَعِيفٌ فِي لَام التَّعْرِيف، وَهِي طائيةٌ، ....

جار ما مر في النحو وضعيف في لام التعريف وهي في لغة طيء قال[1]: [المنسرح]

ذاكَ خَليلي وذُو يُعاتِبُني   يرمي ورائي بامسهم وامسلمة

ذو هنا بمعنى الذي وورائي بمعنى قدامي والسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعني أنه يذب عني ويدافع قدامي بالسهم والأحجار، وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمة بسكون الميم ....

نقره الأصل والهمزة فيه يدل من الواو (**والميم**) تبدل (**من الواو واللام والنون والباء فمن الواو لازم في فم وحده**) وأصله فوه حذفت اللام شاذاً وأبدل من الواو ميم لأنه لو لم تبدل لزم أن تقلب ألفا وتحذف الألف لالتقاء الساكنين فبقى اسم معرب على حرف واحد (**وضعيف**) إبدال الميم (**في لام التعريف وهي**) لغة (**طائية**) كقوله[2]: [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلي وذُو يُعَاتِبُنِي   يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْم وامْسَلِمَهْ

ورائي بمعنى قدامي والمسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعني أنه يدفع عن قدامى بالسهم والأحجار وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمة

كمال قوله: (**وهي في لغة طيء**) أي إبدال الميم من لام التعريف شعر[3]: [البسيط]

ذاكَ خَلِيْلِيْ ذُو يُعَاتِبُنِي   يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْم وامْسَلِمَهْ

سئل عن النبي عليه السلام: "أمن امبر امصيام في امسفر، فقال عليه السلام: "ليس من امبر امصيام في امفسر". قوله: (**وذويعاً تبنى**) هذه رواية السهيلي والجوهري، وفي رواية غيرهما وذو يواصلني. قوله: (**والسلمة واحدة السلام**) يشير إلى أنها بكسر اللام وهو ما في

فلق واللام والنون والباء) الموحدة، (فـ) إبدالها (من الواو لازمٌ في فَم وَحْدَهُ)، أصله فوه بالإسكان، بدليل أفواه، حذفت الهاء لخفتها، ثم أبدلت الواو ميماً لئلا تسقط بالتقائها مع التنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، (و) إبدالها (ضعيف في لام التعريف، وهي) لغة (طائية) وحميرية، وقد مرّ في الابتداء، ....

---

(١) لبجير بن عَثْمة - وقيل: ابن عَنَمَة - الطائي وانظر اللسان والتاج (ذو).

(٢) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١، ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٥.

(٣) هذا بيت من المنسوخ نسبه ابن بري إلى بحير بن غنمة الطائي، وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص٨. قال العيني في المقاصد النحوية ١/ ٤٦٥: =

وَمن النُّون لَازم فِي نَحْو: عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ، وَضَعِيف فِي: الْبَنَامِ وطَامَهُ اللهُ على الْخَيْر، وَمن الْبَاء فِي بَنَاتِ مَخْرٍ ....

ومن النون لازمة نحو عنبر وشنباء يكتب النون ويلفظ بالميم، والشنباء من الشنب يقال شنب الشعر شنباً إذا رق وجرى الماء عليه والوصف منه أشنب، والأنثى شنباء وضعيف البنام والأصل البنان وهي أطراف الأصابع وطامه الله على الخير أي طانه على الخير بمعنى جبله أي خلقه، وضعيف إبدالها من الباء في بنات مخر يقال السحائب

بسكون الميم (و) إبدال الميم (من النون لازم في نحو عنبر) مما كان النون فيه ساكنة قبل ياء متحركة فإنه يكتب بالنون ويلفظ بالميم (وشنباء) تأنيث أشنب من شنب الثغر شنباً إذا رق وجرى الماء عليه (وضعيف) إبدال الميم من النون (في البنام) وأصله البنان وهي أطراف الأصابع (وفي طامة الله على الخير) أي طانه، وفي الصحاح طانه الله على الخير وطامه، أي جبله بمعنى (و) من الباء (في بنات مخر) وهو سحائب بيض رقاق يأتين قبل الصيف وأصله بنات بخر لأنه من البخار.....................

الصحاح أيضاً، ووقع في شرح الجرجانية للبعلي أنها بالفتح واحدة السلم وهو من شجرة العضاه وتبعه فيه بعض المتأخرين.

قوله: (ومن النون لازم) ضابطه كل نون ساكنة بعدها ياء في كلمتها كعنبر أو في كلمة أخرى نحو سميع بصير يعسر التصريح بالنون الساكنة حينئذٍ العنبر نوع من الطيب.

(و) إبدالها (من النون) لفظاً لا خطاً (لازم في عَنْبَر وشَنْبَاء) مؤنث أشنب من الشنب، يقال: شنِب الثغر شنَبا إذا رقّ، وجرى الماء عليه، وضابطه كل نون ساكنة بعدها ياء في كلمتها كعنبر أو في كلمة أخرى كسميع بصير لعسر النطق بالنون الساكنة حينئذ، لاختلاف مُخرجهما مع مباينة لين النون وغنَّتها لشدة الباء، (وضعيف في البَنام)، وأصله البنان، وهي رؤوس الأصابع، (وفي طامَهُ الله على الخير) في طانه بمعنى جَبَلَه عليه، أي خلقه، (و) إبدالها من الباء ضعيف (في بنات مَخْرٍ) بخاء معجمة لسحائب بيض رِقاق يأتين قبل الصيف، وأصلها بنات بخر، من البخار، وقال ابن جني: لو قيل إنها من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢] لم يبعد، ويُقال للسحائب المذكورة بنات بحر، ومحر بحاء مهملة أيضاً، ....

= وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبل صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية فيه:

وإن مولاي ذو يعيرني لا إحنة بيننا ولا جرمة
ينصرني منكم غير معتذر يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة

والسلمة: واحدة السلام وهي الحجارة، ولما ذكر الجوهري السلمة - بكسر اللام - ذكر البيت.

وَمَا زلتُ رَاتِماً، وَمن كَثَمٍ. وَالنُّونُ من الْوَاو وَاللَّام، شَاذٌّ فِي صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، . . . .

بيض رقاق يأتين قيل الصيف بنات مخر وبنات بخر والباء هي الأصل لأنه من البخار، وفي قولهم ما زلت رائماً أي راتباً من رتبَّ مرتوباً ثبت، وفي قولهم رأيته من كثم أي كثب وهو القرب.

قوله: **(والنون)** أي إبدال النون من الواو في صنعاني وبهراني شاذ كأنهم قالوا صنعاوي وبهراوي كصحراوي ثم أبدلوا من الواو نوناً، وقيل النون بدل من الهمزة في

(و) في **(ما زلت راتماً)** أي راتباً من الرتوب وهو الثبوت (و) في رأيته من **(كثم)** أي من كثب أي قرب **(والنون)** أي إبدال النون **(من الواو واللام شاذ في صنعاني وبهراني)** لأن الواو عنده بدل من الهمزة في صنعاء، والأولى أن يقول أنه في الأصل صنعائي وبهرائي فقلت الهمزة واواً على القياس ثم أبدلت من الواو والنون لما بين الواو والنون من القرب في المخرج ولا قرب بين الهمزة والنون، لأن النون من الفم من أقصى الحلق

قوله: **(لأنه من البخار)** أي لأن البخر من البخار؛ لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، والكثب بفتح الكاف والمثلثة.

قوله: **(في صنعاني)** صنعاء ممدود قصبة اليمن، والنسبة إليهم صنعاني على غير قياس كما قالوا في النسبة إلى حران حراني صحاح.

قوله: **(وبهراوي)** بهراء قبيلة من قضاعة والنسبة إليهم بهراني مثل بحراني على غير قياس؛ لأن قياسه بهراوي.

قوله: **(ثم أبدلوا من الواو)** المناسبة بين الواو والهمزة الاعتلال فإن حروف العلة أربعة: الألف، والواو، والياء، والهمزة، ولهذا جمعها الشاطبي وغيرهم في قولهم: آوي.

وجه ذلك أن الهمزة أكثر الحروف تغيراً فهي أولى باسم المعتل من غيرها.

(و) في قولهم: (ما زلتُ راتِما)، أي راتبا من الرتوب، أي الثبوت وفي قولهم رأيته (من كَثَم)، أي من قرب، وأصله من كثب.

(والنون) تبدل (من الواو واللام) والميم والهمزة، فإبدالها من الواو (شاذ في صنعاني وبَهراني)، كأنهم قالوا صنعاوي وبهراوي كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نونا، وقيل إنها أُبدلت من همزة صنعاء وبهراء، والأول أصح، إذ لا مقاربة بينهما، لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، بخلاف النون والواو، . . . .

وَضَعِيف فِي لَعَن وَالتَّاء من الْوَاو وَالْيَاء وَالسِّين وَالْبَاء وَالصَّاد، فَمن الْـوَاو وَالْـيَـاء لَازم. . . . .

ج صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان، وقالوا لعن، والأصل لعل لكثرة استعماله ثم أبدلوا اللام نوناً لتقاربهما في المخرج، ولذلك يدغم فيها كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] وقيل إنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف قال الشاعر[1]: [الوافر]

هـل أنـتـم عـائـجـون بِـنـا لَـعَـنَّـا ... نَـرى الـعَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الـخِـيـام

وإنما حكم في الأولين بالشذوذ، وفي الثالث بالضعف؛ لأن المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس، وإن كان موافقاً لاستعمال الفصحاء.

قوله: (والتاء من الواو والياء). . . . .

ف (وضعيف) إبدال اللام نونا (في لعن) أصله لعل (والتاء) تبدل (من الواو والياء والسين والباء والصاد فمن الواو والياء) أي إبدال التاء من الواو والياء (لازم. . . . .

ح قوله: (وقالوا لعن) حكى ذلك الفراء وغيره ومقتضى كلام الجوهري أن لعن في البيت بالغين المعجمة، قال ويقال عُجْتُ بالمكان أعوج أي قمت وعجت غيري أعوجه يتعدى ولا يتعدى والعايج الواقف انتهى، ويحتمل أن يكون المعنى في البيت هل أنتم عاطفون بنا من قولهم، عُجْتُ البعير أعوجه إذا عطفت رأسه بالزمام.

قوله: (لكثرة استعماله) على الأصالة قال الشاعر: [الوافر]

هـل أنـتـم عـالـجـون بِـنـا لَـعَـنّـا ... نَـرى الـعَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الـخِـيـامِ

العرصات جمع عرصة البيت وهي بقعة واسعة وسط الدار.

ق (و) إبدالها من اللام (ضعيف في لعنّ)، وأصله لعلّ؛ لكثرة استعماله، ثم أُبدلت اللام نونا لتقاربهما مخرجا، ولذلك تدغم في نحو من لدنه، وإنما حُكِم في هذا بالضعف، وفيما قبله بالشذوذ، لأنّ المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس، وإنْ وافق استعمال الفصحاء، وبالضعف ما كان بخلاف استعمالهم، وإبدالها من الميم في نحو أسود قاتن، في قاتم، ومن الهمزة نحو حِنان في حِناء.

(والتاء) تبدل (من الواو والياء والسين والباء) الموحدة (والصاد) والطاء والدال (فـ) إبدالـها (من الواو والياء لازم. . . . .

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٢٤.

فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ على الْأَفْصَح، وشاذٌ فِي نَحْو: أَتْلَجَهُ، وَفِي طَسْتٍ وَحدَهُ، . . . .

جار في اتعد واتسر، وإنما قال على الأفصح؛ لأنه قد جاء فيهما ايتعد وايتسر وشاذ في نحو اتلجه، والأصل أولجه؛ لأنه من الولوج، وشذ إبدالها من السين في طست وحده، وأصله طس؛ لأن جمعه طسوس وتصغيره طسيس، فإن قيل جمع أيضاً على طسوت فلم حكمتم بأن السين أصل والتاء بدل من غير عكس. قلن: لما ثبت من أن التاء من حروف

نقره **في نحو اتعد واتسر**) كما عرفت وإنما قال (**على الأفصح**) لأنه جاء فيهما ايتعد وايتسر أيضاً لكن الأول أفصح ليستوي الباب في التصرف (**وشاذ**) أي إبدال الواو تاء (**في نحه أتلجه**) والأصل أولجه لأنه من الولوج (**و**) شاذ إبدال السين تاء (**في طست**) واصله طس لأن جمعه طسوس وتصغيره طسيس لاستثقال الاجتماع ولذا لم يقلب في الجمع على الأكثر والمصغر للفاصل بين المثلين مع امتداد الكلمة ولذا قال (**وحده**) أي يقلب طست وحده لا جمعه ولا مصغره وليس المراد لا غيره من الكلمات لثبوته في ست وإنما لم يحكم بأن السين بدل من التاء مع مجيء جمعه على طسوت وإن قل لأن التاء من حروف

جما قوله: (**وشذ إبدالها من السين في طست وحده**) أبدلت أيضاً منها لزوماً في ست في العدد، وأصله سدس، وسيأتي في الإدغام وشذوذاً في الناس، وأكياس أنشد أحمد بن يحيى(١): [الرجز]

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أعِفَّاءٍ ولا أَكْيَاتِ

قوله: (**في طست وحده**) أي هذا الإبدال أي إبدال التاء من السين مختص بهذا اللفظ، وأما قولهم ست، والأصل سدس فالإبدال فيه لأجل الإدغام، وقوله:

أنصا في نحو اتَّعَدَ واتَّسَر)، وأصلهما اوتعد وايتسر، أبدلت الواو والياء تاء (على الأفصح)، وغير الأفصح يقول ايتعد بإبدال الواو ياء وايتسر بإبقاء الياء، (و) إبدالها من الواو (شاذ في نحو أَتْلَجَهُ)، وأصله أولجه، لأنه من الولوج، (و) من السين شاذ (في طَسْتٍ وحده)، وأصله طس لجمعه على طسوس، وتصغيره على طُسيس، فإن قلت: وجمع أيضاً على طسوت، فهلّا جعلت التاء أصلا؟ قلنا: السين ليست من حروف الإبدال وأيضاً طسوت قليل، وأمَّا قولهم ست في العدد، وأصله سدس، فقيل: الإبدال فيه للإدغام، أي حفظا لقاعدتهم، ورُدَّ بأنّ الإبدال فيه إنما هو لكراهة باب سلس، . . . . .

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

وَفِي الذَّعَالِتِ ولّصْتٍ ضَعِيفٌ.

جـ الإبدال، ولم يثبت ذلك في السين، وأما إبدالها من الباء الذعالت، والأصل في الذعالب فضعيف، ذكر في الصحاح الذعالب قطع الخرق قال[1]:

مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الخِــــــرَقْ

وقال أبو عمرو أطراف الثياب، يقال لها الذعاليب واحدها ذعلوب وأنشد لجرير: [البسيط]

وقد أَكُونُ عَلَى الحَاجَاتِ ذَا لَبَثٍ وأَحْوَذِيًّا إذَا انْضَمَّ الذعَالِيبُ

واللباث واللبث: المكث، والأحوذي: الخفيف في الشي لحذفه ذكر جميع ذلك

ع الإبدال لا السين على ما بيناه (و) إبدال التاء من الباء (**في الذعالت**) وأصله الذعالب وهي قطع الخرق، وقال أبو عمرو أطراف الثياب وواحدها ذعلوب (و) إبدال التاء من الصاد (**في لصت ضعيف**) في الصحاح اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء، والجمع

ك

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاتِ

عمرو بن مسعود شِرَارَ النَّاتِ

غَيْرَ أعِفَّاءٍ ولا أَكْيَاتِ

نادر لم يوجد في استعمال الفصحاء. قوله: (**وأَحْوَذِيًّا**) بحاء مهملة وذال معجمة.

ق (و) من الباء الموحدة شاذ (في الذَّعالِت) بمعجمة فمهملة، وأصله ذعالب لِقطع الخِرَق، ولأطراف الثياب، مخفف ذعاليب بانقلاب مدة مفرده، وهو ذعلوب ياء كما في عصفور وعصافير، (و) من الصاد (في لَصْت) بفتح اللام، وأصله لِص بكسرها أفصح من ضمها وفتحها، لقولهم تلصص عليهم، وهو بين اللصوصية (ضعيف)، وقد يقال: مقتضى كلام الجوهري أنّ كلّا منهما أصل، لأنه ذكر الأول في باب التاء، وفسره باللص، وقال: إنّ جمعه لصوت، والثاني في باب الصاد، وقال: إنّ جمعه لصوص، ولم يذكر إبدالاً، ويُجاب بأنّ ذلك لا يقتضي ما ذكر، لأنّ المبدل من أصل أصل، ولكنه لقلّة الأول مفردا وجمعا، وكثرة الثاني كذلك، كان الثاني أصلا للأول، فهو كطست وطس. وإبدالها من الطاء نحو فستاط في فسطاط، ومن الدال نحو ناقة تربوت في دربوت، أي مذللة.

---

(١) البيت لرؤبة.

وقبله: كأنه إذ راح مسلوس الشمق

انظر: الخزانة ١٠/١٩٦.

وَالْهَاء من الْهمزَة. . . . .

في الصحاح، وعلم منه أن أصل الذعالب الذعاليب بانقلاب مدته ياء كما هو القياس نحو قرطاس وقراطيس وكذا إبدال التاء من الصاد في لصت ضعيف ذكر في الصحاح أن اللصت بفتح اللام اللص في لغة طي والجمع لصوت وهم الذين يقولون للطس طست، وذكر شرح الهادي أنه يقال لص بحركات اللام والكسر أفصح، ولصت بفتح اللام والجمع لصوت كبيت وبيوت، والدليل على أن التاء بدل من الصاد قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية، واللصوصة بضم اللام وفتحها.

قوله: **(والهاء من الهمزة)** والأصل فيما ذكر أرقت الماء وأرحت الدابة أي رددتها

لصوت، والدليل على هذا الإبدال قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية **(والهاء)** تبدل **(من الهمزة** . . . .

قوله: **(لص بحركات اللام)** كذا في القاموس أيضاً.

قوله: **(والهاء من الهمزة)**: [الطويل[1]]

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ   مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عليك مَصادِرُهْ

يجب إبدال همزة إن هاء في مسألة وهي أن تدخل لام الابتداء عليها فيقال لَهِنَّك ويمتنع لأنك ويجوز عند دخولها عليها أن يعاد مع الخبر على جهة التوكيد للأولى فإن قيل كيف استجازوا أن يجمع بين حرفي توكيد في لهنك أجيب أنه لما غيروا صورة الحرف الثاني بإبدال أوله هاء صار كأنه حرف آخر غير ذلك فاستسهلوا الجمع حينئذٍ وهذا مما يمتحن به ويقال في أي صورة يجب إبدال الهمزة هاء، استهل الشيء أي عده سهلاً صحاح.

(والهاء) تبدل (من الهمزة . . . .

---

(١) البيت أول بيتين أنشدهما أبو تمام في ديوان الحماسة ونسبهما إلى مضرّس بن ربعي الفقعسي فيما قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية (٤٧٦)، وهما بغير نسبة في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي (١١٥٢)، والتبريزي: (٣/ ٨٩). ويروى (ضاقت عليك مصادره) انظر سر الصناعة: (٥٥٢)، وشرح الملوكي: (٢٨٣، ٣٠٤)، والممتع: (٣٩٧).
ونقل البغدادي عن مختار أشعار القبائل لأبي تمام خمسة أبيات أنشدها أبو تمام لطفيل الغنوي، وثالثها:

وإيـاك والأمر الـذي إن تراجعت   موارده ضاقت عليك مصادره

وانظر ملحق ديوان طفيل: (١٠٢)، هذا ولمضرّس قصيدة على روي ما أنشده أبو تمام لطفيل، انظر تخريج ما روي منها في ذيل سمط اللآلي: (٩٩).

وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء، فَمن الْهمزَة مسموع فِي: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهِيَّاكَ ولَهِنَّك، وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طيىء، . . . .

ﺧ إلى المراح، وإياك ولأنك، ولما دخل لام الابتداء غيروا الهمزة هاء؛ لأن اللام لا تجامع أن لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، وإن فعلت فعلت وهي في لغة طي، والهمزة في إذا الذي للاستفهام وأبدل هاء قال[1]: [الكامل]

ﻣﻊ **والألف والتاء فمن الهمزة مسموع في هرقت)** وأصله أرقت **(و)** في هرحت وأصله من أرحت الدابة أي رددتها إلى المراح **(وهياك)** وأصله إياك **(ولهنك)** وأصله لأنك فإنه لما دخل لام الابتداء على أن أبدلت همزته هاء لأن اللام لا تجامع مع أن كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد **(وهن فعلت)** فعلت بإبدال همزة أن الشرطية هاء **(في)** لغة طئ. . .

ﻛ قوله: **(إلى المراح)** هو بضم الميم مأوى الماشية ليلاً.

قوله: **(وإن فعلت)** في هن فعلت.

قوله: **(وهو في لغة طي)** يريد أنهم يبدلون همزة إن الشرطية هاء.

ﻓﻖ والألف والياء والتاء، فـ) إبدالها من الهمزة مسموع في هَرَقْتُ، وأصله أرقت، وهَرَحْتُ الدابّة بحاء مهملة في أرحتها، أي رددتها إلى المراح، وهِيَّاك بكسر الهاء فيي إياك، قال الشاعر: [الطويل]

فـهـيّـاك والأمـرَ الـذي إن تَـوَسَّـعَـت ... مَـوارِدُهُ ضـاقَـت عَـلـيـكَ الـمـصـادرُ

ولَهِنَّك في لأنك، لأنّ اللام للابتداء، فلا تجامع مع أنّ، لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، (وهِنْ فعلتَ) في إنْ فعلتَ فعلتُ (في) لغة (طيء، . . . .

(١) قال البغدادي: " وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإنه في غالب شعره أن النساء يتعشقنه " اهـ.

وقد راجعنا ديوان عمربن أبي ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروي أولها:

يـا رب إنـك قـد عـلـمـت بـأنـهـا ... أهـوى عـبـادك كـلـهـم إنـسـانـا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروي غير هذه القصيدة.

وقد قال في اللسان: " أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل".

والصواحب: جمع صاحبة، والاستشهاد به في قوله " هذا الذي " حيث أبدل الهمزة التي للاستفهام هاء، وأصله " أذا الذي".

انظر: الجنى الداني ١/ ١٢٤، والمفصل ١/ ٥١٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤.

وَهَـذَا الَّـذِي فِـي أذا الَّـذِي، . . . .

جار

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي ... مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفـانَـا

يعني أتى الرجل المذكور في أول القصيدة صاحبات امرأة مذكورة فقلن أي

الصاحبات إذا الذي أي أهذا الذي وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصور؛ لأن الهمزة نقره

جما

(و) في (**هذا الذي**) من قوله: [الكامل]

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي ... مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفـانَـا

قولهُ: (**في إذا الذي**) وهو أصل هذا الذي قال: [الكامل]

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي ... مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفـانَـا

قوله: (**وأبدل هاء**) ليس هذا الإبدال بمقصور على الهمزة الداخلة على ذا فقد قالوا هزيد منطلق يريدون أزيد منطلق.

أنصا

قوله: (**وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصورة**) أبدلت أيضاً هاء في أترب التراب وأودت الشيء وما تصرف من الأفعال المذكورة فقالوا هترف وهردت واهديج وأهريق واهتير وأهريج وأنا مهريج ومهريق ومهتير ومهريد، وأبدلت أيضاً في أيا في النداء، وفي أما والله لقد كان كذا فقيل هيا زيد وهما والله وقرأ الحسن وعكرمة، وأبو حنيفة، وورش في اختياره طه بإسقاط الألف بعد الطاء، وهاء ساكنة فقيل الأصل طأ بالهمز من وطئ يطأ ثم أبدل الهمزة يا كابد الهم الهاء في هرقت أي طأ الأرض بقدميك جميعاً؛ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع إحدى رجليه في صلاته كذا في الممتع.

وهذا الذي) في إذا الذي للاستفهام، قال الشاعر: وأتتْ، وروي: [الكامل]

وَأَتَـى صَـواحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي ... مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيـرَنَـا وَجَـفـانـا

أي وأتتِ الرجل صاحبات المرأة، فقلن: هذا الذي، أي إذا الذي، وإنما أبدلوا الهمزة هنا في هذه الصورة لأنها حرف شديد ثقيل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان.

وَمن الْألف شَاذ فِي: أَنَهْ: وحَيَّهَلَهْ، ....

ج حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان وشذ إبدالها من الألف في أنه قال في شرح الهادي: لا يجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على أنا بالألف ويجوز أن يكون الهاء لبيان حركة نون أنا، وكذا الإبدال في حيهله.

اعلم أن حيلهه مركب من حي وهل مبني على الفتح، فيقال حيهل الثريد أي ائته وقد جاء حيهلاً بالتنوين، وفي الحديث إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم، وجاء أيضاً حيهلا بالألف قال الشاعر[1]: [الطويل]

ك أي إذا فأبدلت من همزة الاستفهام هاء (و) إبدال الهاء (**من الألف شاذ في أنه**) لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على أنا بالألف فالهاء بدل منها ويحتمل أن يكون الهاء لبيان حركة نون أنا (و) في (**حيهله**) وأصله حيهلا فأبدلت الهاء من الألف، قال الشاعر: [الطويل]

ف قوله: (**وشذ إبدالها من الألف في أنه**) أبدلت أيضاً منها كذلك في هنه كما في الرجز الآتي قريباً. قوله: (**في أنه**) قال الشاعر[2]: [الرجز]

لـو كـنـت أدري فـعـلـي بـدنـه ... مـن كـثـرة الـتـخـلـيـط أنـي مـن أنـه

قوله: (**بيان حركة نون أنا**) فيكون هاء سكت لا بدل.

قوله: (**اعلم أن حيهل مركب من حي وهل**) قال الرضي: حي بمعنى أقبل يتعدى بعلى نحو حي على الصلاة وجاء متعدياً بمعنى إيتِ ثم قال وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى أسرع فيكون المركب أيضاً بمعنى أسرع فتعدى أما بإلى نحو حيهل إلى الثريد، وأما بالباء نحو حيهلا بعمرو أي أسرع بذكره والباء للتعدية أو بمعنى أقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد وبمعنى أيت.فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وقد تحذف ألف هلا للتركيب وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات وقد يلحقهما التنوين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها انتهى. وفيه إيضاح لما ذكره الشارح وتتميم له.

قوله: (**فإنه منهم**) بل معناه فإني أحقهم بتعجيل ذكره لكونه من أفضلهم ض.

ق (و) إبدالها (من الألف شاذ في أنَّهْ وحَيَّهلهْ) في أنا وحيهلا وقفاً، وقيل: الهاء للسكت كقِمَهْ ورَهْ، وحيهل مركب من حي، وهل مبني على الفتح، يقال: حيهل الثريد، أي ايته، وقد جاء حيهلاً بالتنوين، وحيهلا بالألف، وهو المراد هنا، ....

---

(١) نسبه سيبويه في ٢/ ٥٢ للنابغة الجعدي وتبعه بعض العلماء وشراح شواهده، وقال جماعة أنه لمزاحم العقيلي، شاعر إسلامي. انظر: الخزانة ٦/ ٢٤٦، والمخصص ٢/ ١٩٨، والمفصل ١/ ١٩٧.

(٢) انظر: الخزانة ٥/ ٢٣٧.

وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِماً، ....

جا بحَيَّهلا يزجون كلَّ مطيَّةٍ أمامَ المطايا سيْرُها المتقاذِفُ

قوله سيرها مبتدأ والمتقاذف صفته، وأمام المطايا خبره، والجملة صفة مطية والتقاذف السير الذي يتبع بعضه بعضاً، وأما قول المؤذن حي على الصلاة فبالعين وليس من ذلك، وقد أبدلوا من الألف هاء وقالوا حيهله وكذا الإبدال شاذ في مه مستفهماً كما في قول الشاعر[1]: [الرجز]

قَدْ وردَتْ مِنْ أمْكِنَهْ

مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

إنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ

أي وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروها فما تصنع، هكذا رواية البيت في

قره بحَيَّهلا يزجون كلَّ مطيَّةٍ أمامَ المطايا سيْرُها المتقاذِفُ

وفي **(مه مستفهماً)** وأصله كقوله:

قد وردتْ من أمكنه، من ههنا ومن هُنَه، إن لم تُروَّها فمَهْ

أي قد وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروها أي لم تسقها فما تصنع ويجوز أن يكون مه اسم فعل أي مه يا إنسان يخاطب نفسه ويزجرها ....

لح قوله: **(وليس من ذلك)** أي ليس هو الكلمة المركبة من اسمي فعلين بل حي بمجردها اسم فعل وعلى حرف جر موصل معنى حي إلى ما بعده كما تقول أقبل على الخير.

نقر (وفي مَهْ مستفهما)، فيما قال الشاعر: [الرجز]

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَه

مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

إنْ لَمْ تُرَوِّها فَمَهْ

أي وردت الإبل من أمكنة مختلفة، إنْ لم تروها فما تصنع، وروي إنْ لم أروها بالهمز، وقيل: حذفت الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة، وأتي بهاء السكت كما في المجرورة في نحو فيه، وقيل: إنها اسم فعل للزجر، أي مهْ يا إنسان، كأنه يخاطب

(١) لم أقف على اسم قائله. اللغة: "قد وردت" أي: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولاً "أمكنه" جمع مكان. الشاهد: قوله: "هنه" وأصلها هنا، فقلب الألف هاء. انظر: ابن يعيش في ١٣٨/ ٣، ٦/ ٤، ٨١/ ٩، ٤٣/ ١٠، وهمع الهوامع ٧٨/ ١، ١٥٧/ ٢.

وَفِي يَا هَنَاهُ، على رَأْيٍ، . . . .

جار المفصل إن لم تروها بالتاء، وفي شرح الهادي إن لم أروها بالهمزة ثم ذكر فيه أنه يجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف لتقاربهما في المخرج، ويجوز أن يكون زجراً أي مه يا إنسان كأنه يخاطب نفسه ويزجرها، وكذا الإبدال شاذ في يا هناه وهو مختص بحال النداء، والأصل هناو على فعال بمعنى هن قلبت واوه ألفاً على طريقة القلب في كساو فامتنع اللفظ بألفين فقلبت الألف الثانية هاء ولم تقلب همزة، لئلا يظن أنه فعال من

نقره (و) في **(يا هناه)** والأصل هنا وعلى وزن فعال بمعنى هن قلبت واوه ألفاً كما في كساء وقلبت الألف الثانية هاء ولم تقلب همزة وإنما قال **(على رأي)** لأنه قيل أن الهاء بدل عن الهمزة مبدلة عن الألف وقيل أن الهاء أصلية وليست بدلاً، وذهب الكوفيون إلى أن

جما قوله: **(ويجوز أن يكون زجراً)** سبق شارح الهادي إلى هذا أبو الفتح ابن جني وروايته أيضاً بالهمزة حكى ذلك عنه أبو حيان ثم قال: والذي يظهر أن الهاء بدل من الألف.

قوله: **(أي مه يا إنسان)** أي اكفف فحي اسم الفاعل.

قوله: **(في يا هناه)** قال امرئ القيس[(١)]: [المتقارب]

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَـــــا هَنَـــــــاهُ

رابه: أوقعه في الريب. قوله: **(وهو مختص بحال النداء)** أي لفظ هناه مختص بالنداء لا يقال جاءني هناه. قوله: **(لئلا يظن أنه فعال)** أي لئلا يتوهم أن همزته أصل غير مبدلة من شن وذلك لوجود مادة هناه.

أنصا نفسه ويزجرها، (و) في (يا هَنَاهْ) في النداء (على رأي)، وأصله هناوٌ من الهن، أبدلت الواو ألفاً كما في كِساء، ثم قلبت الألف هاء، لا همزة؛ لئلا يظن أنه فعال من التهنئة، وقيل إنها أبدلت من همزة مبدلة من واو، وقيل: إنها أصلية لا بدل، وضُعِّف بقلة باب سلس، وإنْ فصل بين المثلين بحرفين، لأنّ الألف غير معتبرة لزيادتها، أو عدم حصانتها، وقيل: الألف بدل من الواو، والهاء للسكت، وقيل الألف والهاء زائدتان والهاء للسكت. واللام محذوفة كما في هن وهنة، ويبطله وما قبله جواز تحريكها في السعة، وأُجيب بأنه وصل بنية الوقف، وشبه هاء السكت بهاء الضمير.

---

(١) اللغة: "رابني" من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك "يا هناه" هناه اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه، وهو كناية عن رجل، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة "ألحقت شراً بشر" معناه كنت متهماً فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة؛ لأن التهمة شر وتحققها شر منها. الإعراب: "وقد" الواو عاطفة، وقد حرف تحقق "رابني" فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول "قولها" فاعل، وها مضاف إليه "يا هناه" حرف نداء ومنادى مقصور =

وَمن الْيَاء فِي هَذِه، وَمن التَّاء فِي بَاب (رَحْمَهْ) وَقْفاً.

نكـ التهنية، وإنما قال على رأى؛ لأن فيه خلافاً فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا وبعضهم إلى أنها بدل عن همزة مبدلة عن الواو، وبعضهم إلى أن الهاء أصلية، وليست بدلاً وضعف بقلة باب سلس وبعضهم إلى أن الألف بدل من الواو، والهاء للسكت، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الألف والهاء زائدتان، والهاء للسكت واللام محذوفة كما في هن وهنة، ويبطل قول الكوفيين، والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة وأجابوا عن ذلك بأنها حركت حال الوصل

جـ الألف والهاء زائدتان والهاء للسكت واللام محذوفة كما في هن وهنة **(ومن الياء في هذه أمة الله)** والأصل هذي لأن الياء يجيء للتأنيث نحو تضربين هكذا قال في شرحه، وذكر في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغته موضوعة للمؤنث أو يكون الياء بدلاً من الهاء في قولك هذه أمة الله **(و)** الهاء تبدل **(من التاء في باب رحمة)** مما فيه تاء التأنيث متحركة ما قبلها مفتوح **(وقفاً)** فإن هذه التاء تقلب في الوقف هاء وهذا مطرد. . . . .

حـ قوله: **(فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا)** ظاهر كلام غيره أن مذهب ذلك البعض أنها بدل عن الواو ابتداء. قال أبو الفتح: أبدلت الهاء من الواو في حرف واحد وهي يا هناه في النداء هكذا قال بعض أصحابنا: ولو قيل إن الواو قلبت همزة بعد قلبها ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ثم أبدلت الهاء منها لكان قولاً قويًّا وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأن الواو إنما اطرد قلبها ألفاً في هذا الموضع وأيضاً فقلب الألف هاء أقرب من قلب الواو هاء لبعد ما بينهما انتهى. قوله: **(وأجابوا عن ذلك)** يعني كان أصله أن لا يتحرك فلما شبه بهاء الضمير أجرى عليها حكمها فحركت في السعة ولولا التشبيه لم يجز ذلك وهذا التشبيه ليس إلينا بل موقوف على السماع.

قـ (و) إبدالها (من الياء) التحتية شاذ (في هذِهْ أمة الله) بإسكان الهاء وصلاً، وذلك لغة تميم، وأصلها هذي، قيل: لأنّ الياء للتأنيث، كما في نحو تضربين، ورد بأنه يجوز كما قال جمع أنْ تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون ياؤها بدلا من هاء هذه، (و) إبدالها (من التاء) شاذ (في باب رَحْمَةٍ وقفا)، كما مرّ في بابه.

= "ويحك" ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة "ألحقت" فعل وفاعل "شرا" مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول "بشر" جار ومجرور متعلق بألحقت.
الشاهد فيه: "يا هناه" حيث بناه على فعال؛ لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء. انظر: الحماسة البصرية ١/١٤٣، وخزانة الأدب ١/٣٦٢، وأساس البلاغة ٢/١٦، وتوضيح المقاصد ٣/١١٠٣، وشرح نهج البلاغة ٢٠/١٧١.

وَاللَّام من النُّون وَالصَّاد، فِي أُصَيْلَالٍ قَلِيل، . . . .

تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير، ويبدل من الياء في هذه أمة الله، وإنما جعلوا الياء أصلاً لما ثبت من كونها للتأنيث في نحو تصريين وتقويين، هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وذكر المصنف في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث أو يكون الياء بدلاً من الهاء في قولك هذه أمة الله.

قوله: (واللام) أي تبدل اللام من النون في أصيلال؛ لقرب المخرج بينهما، والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أصل وآصال، وأصائل ويجمع أيضاً

(و) إبدال (اللام من النون والضاد في أصيلال) الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ويجمع على أصلان كبعير وبعران ثم يصغر على غير قياس لأنه جمع كثرة فصار أصيلان ثم أبدلت من النون لام، ويجوز أن يكون تصغير أصيل على غير لفظه (قليل. . . . . . .

قوله: (وتبدل من الياء في هذه) أبدلت منها أيضاً في تصغير هنة فقالوا هنيهة والأصل هنيوة لقولهم في الجمع هنوات ثم هنية لأجل الإدغام ثم أبدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا هنيهة.

قوله: (وذكر المصنف في شرح الكافية) فحصل تناقض بين شرحيه للشافية والكافية إذ جعل الياء في شرح الشافية أصلاً في هذي والهاء بدلاً منها كما قال في الشافية وجعلها في شرح الكافية بدلاً من الهاء ورد على مخالفه ولم يجعلها من علامات التأنيث لكونها فرعاً كما لا يعد الهاء المنقلبة من التاء في الوقف منها وهذا أعني كون الهاء للتأنيث والياء بدلاً منها مع ما فيه من المناقضة مما لم تعمل به أحد، وهو كون الهاء الثانية وصلاً المكسور ما قبلها علامة التأنيث، وإنما يقول الكوفيون إن الهاء الثابتة وقفاً المفتوح ما قبلها علامة التأنيث وإن الياء في الوصل بدل منها، وأما البصريون فلا يكون الهاء عندهم للتأنيث أصلاً.

قوله: (وليس ذلك بحجة) أي ليس قولهم هذي أمة الله دليلاً على ما ادعاه من أن الياء تكون للتأنيث.

قوله: (وأصايل) أي أنه جمع أصلية صحاح.

(واللام) تبدل (من النون والضاد) المعجمة، فإبدالها من النون (في أُصَيْلال قليل)، والأصيل من العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُل، وآصال، وأصائل، وأُصلان، كبعير وبُعران، وصغروا هذا على أُصيْلان، ثم أبدلوا النون لاما، لقربهما مخرجاً، وهذا التصغير شاذ، إذ فعلان جمع كثرة فلا يُصغّر على لفظه، وقيل هو تصغير أصيل

وَفِي الْطَجَعَ رَدِيءٌ.

والطاء من التَّاء لَازِمٌ فِي اصْطَبَرَ، ....

نقره على أصلان كبعير وبعران، ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان، ثم أبدلوا من النون لاماً. فقالوا أصيلال، ومنه قول النابغة: [البسيط]

وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد

وهذا التصغير شاذ؛ لأن فعلانا من أبنية الكثرة فلا يصغر على لفظه وذكر في شرح الهادي أنه يمكن أن يقال أصيلال تصغير أصيل على غير لفظه كعشيشية ونظائرها فكلام سيبويه يدل على هذا، ومن الضاد في قول الشاعر(١): [الرجز]

لـمَّا رَأَى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَـالَ إلـى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالـطَجَعْ

أي: اضطجع قيل الضمير للذئب، والدعة سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطى شجر من أشجار الرمل، والواحدة أرطاة، والحقف المعوج من الرمل.

قوله: (**والطاء من التاء**) يريد أنه إذا كان فاء افتعل صاداً أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء أبدل تاؤه تاء لزوماً، فيقال اصطبر وأصله اصتبر افتعل من الصبر، وقد يشبه بهذا

جاربردي (**وفي الطجع**) وأصله اضطجع إبدال اللام من الضاد (**رديء**) كقوله: [الرجز]

لـمَّا رَأَى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَـالَ إلـى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالْـطَجَعْ

(و) إبدال (**الطاء من التاء لازم في نحو اصطبر**) إذا كان فاء الافتعال صاداً وكذلك إذا كان صاداً أو طاء أو ظاء.................................

حاشية قوله: (**على غير لفظه**) أي على غير لفظ مكبره.

قوله: (**والهاء عوض من التاء**) يعني أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فأبدلت التاء هاء وفي بعض النسخ والهاء عوض من الواو فليتأمل.

نقره كار على غير لفظه كعشيشية، وكلامُ سيبويه يدل له، (و) من الضاد (في الْطَجَعَ رديء)، وأصله اضطجع.

(والطاء) تبدل (من التاء) والدال، فإبدالها من التاء (لازم في نحو اصْطَبَر) مما فاء افتعل فيه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وأصله اصتبر من الصبر، ....

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.

انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

وشاذٌ فِي حُصْطُ.

وَالدَّال من التَّاء لَازم فِي نَحْو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، . . . .

الثاء تاء الضمير فيقال حصط في حصت من الحوض وهي الخياطة، وسيأتي ذلك في باب الإدغام مفصلاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (**والدال من التاء**) يريد أنه إذا كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاياً قلبت تاؤه دالاً فيقال ازدجر وأصله ازتجر ويشبه بهذا التاء تاء الضمير فيقال فزد في فزت من الفوز، وسيأتي هذا أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله تعالى.

وقد أبدل تاء الافتعال دالاً في بعض اللغات في غير ذلك فيقال اجدمعوا واجدز في اجتمعوا واجتز قال[1]: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحبِسانا ... بِنَزعِ أُصولِهِ وَاجدَزَّ شِيْحا

خاطب الواحد خطاب الإثنين فيقال لا تحبسنا بنزع أصول الكلأ، واقطع شيحاً ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا، . . . .

(و) إبداله (**شاذ في نحو حصط**) أي فيما كان فيه تاء الضمير وقبله أحد هذه الحروف شبه بهذه التاء تاء الضمير وأصله حصت من الحوص وهو الخياطة (و) إبدال (**الدال من التاء لازم في نحو ازدجر**) أي إذا كان فاء الافتعال زاياً وأصله ازتجر (و) في نحو (**ادكر**) أي إذا كان فاء الافتعال دالاً وأصله اذتكر وكذلك إذا كان فاؤه ذالا . . . .

قوله: (**من الحوص**) هو بسكون الواو والكلأ كجبل العشب رطبة ويابسة، والشيح بكسر المعجمة نبت.

قوله: (**بهذا التاء تاء الضمير**) من حيث إن تاء الضمير كالجزء.

قوله: (**في غير ذلك**) أي غير ما كان فاؤه دالاً أو ذالاً أو زاياً.

قوله: (**خاطب الواحد خطاب الاثنين**) قد يكون لصاحبه تابع اعتبر خطابه في الثاني ض.

(وشاذ في نحو حُصْطُ)، وأصله حصت من الحوص، وهو الخياطة، شبهوا تاء الفاعل بتاء افتعل، فأبدلوها طاء، ووجه شذوذه أنّ تاء الضمير كلمة، فتغييرها يوجب انهدامها بالكلية، وإبدالها من الدال نحو الإبعاط في الإبعاد.

(والدال) تبدل من (التاء)، وإبدالها منها (لازم في نحو ازدجر وادّكَر) مما فاء افتعل فيه دال أو ذال أو زاي، وأصلهما ازتجر واذتكر. . . . .

---

(١) البيت لمضرس بن ربعي الأسديّ شاعر أموي فحل، وانظر اللسان والتاج (جزز) وذكر أنه يروى «... واجتز...» و«... اجدز...» وانظر شرح شواهد المغني: (٢/ ١٩٨).

وشاذٌ فِي نَحْو: فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوْلَجٍ.

جـ وهذا شاذ لا يقاس عليه ولا يقال في اجترأ اجدرأ، وقد أبدلوا من التاء دالاً في غير افتعل، وقالوا دولج في تولج، وهو موضع يدخله الوحش من الولوج وهو الدخول. قال سيبويه التاء فيه مبدلة من الواو وهو فوعل؛ لأنك لا تكاد تجد تفعل اسماً وفوعل كثر.

نقره (و) إبدال الدال من التاء (شاذ في نحو فزد) مما كان فيه التاء الضمير وقبلها أحد هذه الحروف وأصله فزت (و) شاذ (في اجدمعوا) وأصله اجتمعوا فقلبت تاء الافتعال دالاً وإن لم يكن فاؤه حرفاً من حروف المذكورة (واجدز) في اجتز كقوله(١): [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحبِسانا بِنَزعِ أصولِهِ وَاجدزَّ شِيْحا

يخاطب نفسه بخطاب الاثنين أي لا تحبسنا بنزع أصول الكلاء واقطع شيخا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا (و) في (دولج) وأصله تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج فأبدلت التاء دالاً في غير باب الافتعال..................

كـ قوله: (وقد أبدلوا من التاء ذالاً في غير افتعل) أبدلوها أيضاً مع الذال في ذكر لا غير جمع ذكره، قال ابن مقبل(٢): [البسيط]

يا ليتَ لي سَلْوَةً تشفي النفوس بها مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ

كذا رواه أبو علي بالدال المهملة وكان الذي سهل قلبهم لها في ادكر ومدكر فألف فيها القلب فقلبها دالاً وإن كان موجب القلب قد زال وهو الإدغام كذا في الممتع.

فـ (وشاذ في نحو فُزْدُ) كما مرّ في حصط، وأصله فزت من الفوز، (وفي اجْدَمَعوا) في اجتمعوا (واجْدَز) في اجتز أي قطع (ودَوْلَج) في تولج لموضع يدخله الوحش من الولوج، قال سيبويه: التاء فيه مبدلة من الواو، وهو فوعل، لأنك لا تكاد تجد تفعل اسماً، وفوعل كثير.

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين.
اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.
المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.
الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذاً.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.
(٢) انظر: الديوان ١/ ٣٨.

وَالْجِيم من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحو: فُقَيْمِجٌ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمن غير الْمُشَدّدَة فِي نَحْو: [الرجز]

لا هَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِــــــجْ

جار قوله: **(والجيم من الياء المشددة)** لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت؟ فقال: فقيمج، قلت: من أيهم؟ فقال: مرج، وقد أبدل من غير المشددة قال: [الرجز]

لا هُـــمَّ إِنْ كُـنْـتَ قَـبِـلْـتَ حَـجْـتِـجْ
وَلا يَـــزَالُ شَـــاحِـــجٌ يَـــأتِـيــكَ بِـــج

نقره **(والجيم)** تبدل **(من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحو: فُقَيْمِجٌ)** في فقيمي لاشتراكهما في المخرج وفي الجهر والظاهر أن الجيم أيضاً مشددة لقيامها مقام المشددة **(وهو)** أي وهذا الإبدال **(شاذ)** وإبداله **(من)** الياء **(غير المشددة في نحو)**:

جما قوله: **(مرج)** أي مرى مرة أبو قبيلة صحاح.

قوله: **(وقد أبدلوا من غير المشددة)** قال ابن عصفور الإبدال مطرد في المشددة قال يعقوب وبعض العرب إذا شدد الياء صيرها جيماً وأنشد ابن الأعرابي[1]: [الرجز]

كَــأَنَّ فِـــي أَذْنَــابِـــهِـــنَّ الـــشُّـــوَّلِ   مِــنْ عَـبَـسِ الـصَّـيْـفِ قُـرُونَ الإِجَّـلِ

أنقا (والجيم) تبدل (من الياء المشددة في الوقف في نحو فُقَيْمِج) في فقيمي، لأنها من وسط اللسان ومجهورتان ومشددتان، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيمج، فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرّج، (وهو) أي إبدالها من الياء المشددة (شاذ)؛ لقلة وروده، وهذا مع ما مرّ في أصيلال عكسه المرادي، فقال فيه: إنه قليل، وفي أصيلال إنه شاذ.

(و) إبدالها (من غير المُشددة في نحو) قوله: [الرجز]

لا هــم إن كــنــت قــبــلــت حــجّــتــجْ
فــلا يــزالُ شَــاحــجٌ يــأتــيــك بــجْ

---

(١) لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، وهو أبلغ من العجاج في النعت، توفي سنة: (١٣٠ هـ) (الأغاني: (١٠/ ١٥٠)، (سمط اللآلي: ٣٢٨).
والبيتان من أرجوزة له في الطرائف الأدبيّة: ٦٣. وانظر (سر الصناعة: ١٧٦).
ورواية البيتين في اللسان والتاج (عبس): «الإِيَّل» على الأصل.

أشذُّ، وَمن نَحْو: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

جار

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

يريد اللهم إلا إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صغته، والشاحج من شحج البغل صوت والأقمر الأبيض، والنهات النهاق وينزى أي يحرك، وقوله: وفرتج أي وفرتي، والوفرة الشعرة إلى شحمة الأذن، وأما قول الشاعر[1]: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

نقره

لاهم إن كنتَ قبلتَ حجتج)، فلا يزال شاحج يأتيكَ بجْ، **(أشذ)** أراد اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج وبعد، أقمرُ نهاتٌ يُنَزِّي وفَرْتِّج والشاحج من شحج البغل صوت والأقمر الأبيض، والنهات النهاق وينزي أي يحرك وقوله وفرتج أي وفرتي وهو الشعرة إلى شحمة الأذن، والبيت الثاني صفة لقوله شاحج **(و)** إبدال الجيم من الياء **(في نحو)** قوله: **(حتى إذا ما أمسجت وامسجا** . . . .

ك

يريد الأيل وهي غير مطرد في الياء الخفيفة بل يوقف في ذلك عند السماع انتهى. والعيس بمهملتين وموحدة كبطل ما يتعلق في أذناب الإبل من أبوالها وأبعارها ويجف عليها وشحج بمعجمة وحاء مفتوحة وجيم. قوله: **(والشاحج)** شحيج البغل والغراب صوته وقد شحج يشحج ويشحج صحاح.

أقفا

أَقْمَرُ نَهّاتُ يُنَزِّي وَفْرَتِج

أي اللهم إنْ قبلت حجتي، فلا يزال يأتيك بي بغل شاحج أبيض نهاق يحرك وفرتي، والشاحج من شحج البغل صوّت، والوفرة الشّعْر إلى شحمة الأذن، (أشدّ) مما قبله؛ لأنّ الجيم مشددة، والياء مخففة، فلا تقارب بينهما، (و) إبدالها من غير المشددة (في)، وفي نسخة من نحو قوله[2]:

(حـ إذا مـا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا)

---

(١) للعجاج. يُرِيدُ: أَمْسَيْتُ وَأَمْسَى، فَأَبْدَلَ الجِيم من الياء. انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١١٦-١١٨ شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ٥٨٢. الهمع للسيوطي ١/ ١٦٠، والدرر١/ ١٤٢.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج، وقد اختلفوا في الضمير في قوله " أمسجت وأمسجا " فقيل: هما عائدان إلى أتان وعير، وقيل: هما عائدان إلى نعامة وظليم، والاستشهاد في قوله " أمسجت وأمسجا " حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف، قال في اللسان: "أبدل مكان الياء حرفاً جلدا شبيها بها، لتصح له القافية والوزن ".
انظر: الأصول ٢/ ٣٥٠، والمحكم ٨/ ٥٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧.

أشَذُّ. وَالصَّاد من السِّين الَّتِي بعْدهَا غين، أَو خاء، أَو قَاف، أَو طاء جَوَازاً، نَحْو: أصْبَغَ وصَلَخَ وَ﴿مَس صَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]

ك فيقول إن الجيم فيه بدل من الياء فحركت بالحركة التي كانت للياء فإن الأصل أمسيت وأمسيا، وقيل إنها بدل من ألف أمسى، وساغ إبدالها من الألف؛ لكونها مبدلة من الياء، وإن كان الجيم لا تبدل من الألف، وإنما كان هذا أشذ؛ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة.

قوله: (**والصاد من السين**) السين حرف مهموس مستفل فإذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي فأبدلوا من السين صاداً على سبيل الجواز؛ لأن الصاد يوافق السين في الهمس والصفير ويوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت ولا يختلف، ولا فرق بين أن يكون السين ملاصقة لهذه الحروف أو بينهما فاصل، وأصل تلك الكلمات أسبغ وسلخ، ومس سقر، . . . .

ق **أشذ**) لأنه جعلت الياء المقدرة كالملفوظة إذ أصله أمسيت وأمسيا وقيل إن الجيم بدل من ألف أمسى (**والصاد**) تبدل (**من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء**) إبدالاً (**جوازاً**) سواء كان بينهما فاصل أم لا، لأن السين حرف مهموس مستسفل وهذه الحروف مستعلية فكره الخروج من المستسفل إلى المستعلي، والصاد توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الأحرف في الاستعلاء فيتجانس الصوت (**نحو أصبغ**) في أسبغ (**وصلخ**) في سلخ (**ومس صقر**) في مس سقر . . . .

ح قوله: (**فإن الأصل أمسيت**) فإن الياء في أمست محذوفة لالتقاء الساكنين فجعل كالموجودة وقلب جيماً. قوله: (**فأبدلوا من السين صاداً**) ليس هذا الإبدال عند جميع العرب بل عند بعضهم، ولهذا قال في التسهيل على لغة وذكر سيبويه أنها لغة بني العنبر ويفهم من كلام المصنف والشارح كغيرهما أن أصحاب هذه اللغة لا يوجبون الإبدال. قوله: (**أو بينهما فاصل**) أي حرف أو حرفان كما استفيد ذلك من الأمثلة، وبه صرح ابن مالك.

قال في التسهيل: فإن فصل حرف أو حرفان فالجواز باق لكن قال أبو حيان: وكذا لو كان الفصل بثلاثة أحرف نحو مساليخ فإنه يجوز ان يقال فيه مصاليخ ومن أمثلة السين

فا أي: أمست وأمسا، وأصله أمسيت وأمسيا (أشذ) من الأشذ الذي قبله، لانتفاء التشديد والوقف، ولجعل الياء المقدرة كالملفوظة، وقيل: إنها بدل من ألف أمسا، وجاز لأنّ الألف بدل من الياء، وإنْ كانت الجيم لا تبدل من الألف.

(والصاد) المهملة تبدل (من السين التي بعدها غين) معجمة (أو خاء) كذلك (أو قاف أو طاء) مهملة متصلة بها أو منفصلة عنها (جوازا نحو أصْبَغَ، وصَلَخَ، ومَسَّ صَقَر،

وصِرَاطٍ. وَالزَّاي من السِّين والصاد الواقعتين قبل الدَّال ساكنتين، نَحْو: يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزْدِيْ أَنَهْ.

جار وسراط، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيه هذا الإبدال، فلا تقول في قست قصت ولا نجس نصج؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض.

قوله: (**والزاي من السين**) إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال أبدلت زاياً إبدالاً جائزاً كقولك يزدل في بسدل ثوبه وذلك لأن السين حرف مهموس، والدال حرف مهجور فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه فقربوا إحديهما من الأخرى بأن أبدلوا

نقره (**وصراط**) في سراط، أما إذا كانت السين بعد هذه الأحرف فلا يسمع فيها هذا الإبدال فلا يقال في قست قصت لانحراف الصوت فلا تثقل ثقل التصعيد من منخفض (**والزاي**) تبدل (**من السين والصاد الواقعتين قبل الدال**) حال كونهما (**ساكنتين نحو يزدل**) في يسدل ثوبي أبدلت السين زاياً للتنافي بين السين المهموس والدال المجهور والزاي من مخرجها وعلى صفتها من الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (**وهذا فزدي أنه**) أي أنا وهو تأكيد لياء المتكلم أي فصدي قاله حاتم حين عقر......

كل الملاصقة سغب وسحر وسطع. قوله: (**لأنها من مخرجها**) الضمير الأول للزاي والثاني للسين.

لقا وصِراط) في اسبغ، وسلخ، ومس سقر، وسراط، لأن هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموسة منخفضة، فكرهوا الخروج منها إلى هذه الحروف للثقل، فأبدلوا السين صادا، لأنها توافقها في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتتجانس الصورتان، بخلاف ما لو تأخرت السين عنها، نحو قست وبخس، فيمتنع الإبدال، لأنّ المتكلم حينئذ يكون متصعدا بالصوت من منخفض، فيثقل، وفيما مرّ يكون منحدرا به من عال، فلا يثقل ثقل ذاك.

(والزاي) تبدل جوازا (من السين والصاد الواقعتين قبل الدال)، حالة كونهما (ساكنتين نحو يَزْدُلُ) في يسدل ثوبه، لأنّ السين مهموسة، والدال مجهورة، فكرهوا الخروج من حرف إلى آخر ينافيه، فقربوا أحدهما من الآخر فأبدلوا من السين زايا، لأنها توافقها في المخرج والصفير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجاس الصوتان، (و) نحو (هذا فَزْدِي أَنَهْ) في فصدي أنا، قاله حاتم لمَّـا نحر ناقة، وقيل له: هلا فصدتها، يقال: إنه وقع في أسر قوم، فغزا رجالهم، وبقي مع النساء، فأمرنه بالفصد، فنحر، وجوّزوا ذلك لأنّ الصاد مطبقة مهموسة رخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فكرهوا

وَقد ضُورِعَ بالصَّاد والزَّاي دونهَا، وضُورِعَ بهَا متحركة أَيْضاً،

ﻫ من السين زاياً؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير، ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان، وإذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تجعل زاياً خالصة نحو هذا فزدى أنه يريد فصدى قاله حاتم حين عقر ناقة، وقيل له هلا فصدتها وذلك لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة، والدال مفتحة مجهورة شديدة فنبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التنافي فأبدلوا من

ناقة[1]، وقيل له هلا فصدتها فيبدل الصاد زاياً لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مهجورة شديدة فبين جرسيها تناف، وبين الصاد والزاي توافق في المخرج والصفير مع أن الزاي تناسب الدال في الجهر **(وقد ضورع بالصاد الزاي)** بأن يشرب الصاد شيئاً من صوت الزاي فيصير بين بين أي يصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد والزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية **(دونها)** أي دون السين فإنه لا يجوز هذه المضارعة بينها وبين الزاي لاتحادهما في المخرج والصفة وهي التصفير فيعسر الإشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاي فإن إطباق الصاد أمكن من إشرابها صوت الزاي **(و)** قد **(ضورع بها)** أي بالصاد الزاي **(متحركة أيضاً)** كما ضورع بها ساكنة

قوله: **(جاز فيه ثلاثة أوجه)** الزاي لعذرة وبني القيس والمضارعة لقيس والصاد لقريش.

قوله: **(فنبت الدال)** نبأ الشيء أي تباعد صحاح.

قوله: **(بين جرسيهما)** الجرس والجرس الصوت الخفي، وقال سمعت جرس الطير إذا سمعت صوت مناقيرها على شيء يأكله، وفي الحديث: "فيسمعون جرس طير الجنة "لنا. الإشراب لون قد أشرب من لون آخر، يقال أشرب الأبيض حمرة أي علاه ذلك، وأشرب في

اجتماعهما، فأبدلوا الصاد زايا للتوافق في المخرج والصفير، مع أنّ الزاي تناسب الدال في الجهر .(وقد ضورع بالصاد الزاي) بأن تُشرب شيئا من صوت الزاي، فتصير بين بين، أي حرفاً مخرجه بين المخرجين، لئلا يذهب صوت الصاد البتة، فيذهب الإطباق، وهذه المضارعة جائزة في الصاد (دونها)، أي السين، فلا يضارع بها الزاي، إذ لا إطباق فيها حتى يُحافظ عليه، (و) كما ضورع بالصاد الزاي ساكنة قبل الدال (ضورع بها متحركة أيضاً. . . . .

(١) وذلك عندما كان حاتم الطائي أسيراً فطلبت منه إحدى الجواري أن يفصد لهم ناقة ليشتووا دمها فقام إليها فنحرها، فلطمته الجارية، وقالت له: إنما قلت لك افصدها، فقال: هكذا فزدي أنه، وإبدال الصاد زاياً من لغة طيىء، وفي هذه القصة قال حاتم: لو ذاتُ سوار لطمتني.

نَــحْــو: صَــدَقَ وَصَــدَرَ، . . . .

الصاد زاياً لتوافقهما في المخرج والصفير، مع أن الزاي يناسب الدال في الجهر فتلأماه، **والثاني**: أن يضارع بهما الزاي ومعنى المضارعة أن يشرب الصاد شيئاً من صوت الزاي فيصير بين بين أي يصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد، ومخرج الزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق، وإليه أشار بقوله: وقد ضورع بالصاد الزاي، ولا تجوز هذه المضارعة في السين؛ لأن الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعسر الإشراب مع شدة التقارب، بخلاف الصاد مع الزاي فإن الإطباق الذي في الصاد أمكن من إشرابهما صوت الزاي، ولا إطباق في السين أو تقول لا تجوز المضارعة في السين؛ لأنه لا إطباق فيه يذهبه القلب فيقال يزدق بإشمام الصاد الزاي، ولا يقال يزدل بإشمام السين الزاي، وإلى هذا أشار بقوله دونها، والضمير منه عائد إلى السين، وبعض الشارحين توهم أنه راجع إلى الزاي، وأن المعنى ضورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد وهو سهو، بل المعنى ما ذكرنا يدل عليه ما ذكر المصنف في شرح "المفصل" وغيره في شرح الهادي، ثم إن الزاي ضورع بالصاد متحركة أيضاً فقالوا: صدق وصدر والمراد أنه إذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زاياً فكأنه قد صار بين الصاد والدال حاجز، وهو الحركة لما قيل إن محل الحركة من

ومراده أنه لم يجز قلب الصاد المتحركة زاياً لقوتها بالحركة، وإنما يجوز المضارعة فيه لأن فيها ملاحظة للدال **(نحو صدق وصدر** . . . .

قلبه حبه أي خالط ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أراد حب العجل فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه صحاح.

قوله: **(أمكن من شرابها)** مفعول أمكن محذوف، وقوله من أشرابها المصدر مضاف إلى المفعول أي الصاد مَكّن المتعلم من أن يشربها صوت الزاي مكنه الله من الشيء وأمكنه منه بمعنى، واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه بمعنى صحاح .

قوله: **(والثاني أن يضارع بها الزاي)** يعبر عن هذه المشابهة بالإشمام وصاد بين بين وصاد كزاي وعصر الصاد أي ضغطها عن مخرجها .

قوله: **(وبعض الشارحين)** هو السيد الشريف رحمه الله تعالى.

نحو صَدَق وصَدَر)، ولا يجوز إبدالها زايا خالصة لوقوع حركتها فاصلة بين الصاد والدال، ولتقوي الحرف بالحركة، والمضارعة فيها أقل منها في الساكنة، لأنها محمولة عليها، وهي إنما غير لضعفها بالسكون، فإنْ كان الفاصل أكثر من حركة كحرف، نحو

وَالْبَيَانُ أَكثر فيهمَا، وَنَحْو: (مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارعة قَلِيلٌ.

الحروف بعده أو تقول إنما لم يجز قلب الصاد المتحركة زاياً لقوتها بالحركة ولكن يجوز المضارعة؛ لأن فيها ملاحظة للصاد. **والثالث**: أن جعل صاداً خالصة وهو الأصل وإليه أشار بقوله، والبيان أكثر منهما أي من المضارعة والإبدال، وأراد بالبيان تركه على حالته الأولى، ولا يخفى عليك أن البيان في السين أيضاً أكثر من الإبدال فإن يسدل أكثر من يزدل. قوله: (**وَنَحْو**: (**مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ**) يعني أن السين إن كانت متحركة لم تبدل زاياً إلا في لغة بني كلب فإنهم يبدلونها زاياً ويقولون مس زقر، وأما أجدر وأشدق بمضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم فقليل ولا يتحقق الفرق بينهما إذ اللفظ في أجدر وأشدق إذا ضورع فيهما واحد.

والبيان) أي بقاء السين على حالها من غير إبدال ومضارعة (**أكثر منهما**) أي من الإبدال والمضارعة. (**ونحو مس زفر**) في مس سقر بإبدال السين المتحركة زايا (**كلبية**) أي لغة بني كلب (**وأجدر وأشدق بالمضارعة**) أي مضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم إذا وقعتا ساكنتين قبل الدال (**قليل**) يعسر ذلك في النطق ولم يأت في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف إشراب الصاد صوت الزاي فإنه ورد في القرآن.

قوله: (**والبيان أكثر منهما**) أي في السين والصاد الساكنة أو المتحركة من القلب والمضارعة والحاصل أن ما قبل الدال إما أن يكون سيناً أو صاداً وكل منهما إما ساكنة أو متحركة فإن كان سيناً ساكنة، فالبيان وهو التلفظ بالسين صريحاً أكثر والإبدال أعني إبدال الزاي من السين جائز ولا مضارعة وإن كان سين متحركة فالبيان فقط، ولهذا لم يذكر وإن كان صاداً ساكنة فالبيان وهو التلفظ بالصاد صريحاً أكثر وإبدال الزاي من الصاد جائز، وكذا المضارعة وإن كان صاداً متحركة فالبيان أيضاً أكثر والمضارعة جائزة دون الإبدال. قوله: (**ولا يتحقق الفرق بينهما**) يأتي في الباب الآتي بسط الكلام في ذلك. قوله: (**وأشدق**) الشدق جانب الفم والجمع الأشداق، والشدق بالتحريك سعة الشدق صحاح.

صاد لم تجز المضارعة، كما لم يجز إبدالها زايا خالصة، (والبيان) في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال بأن يُؤتى بها خالصة على أصلها (أكثر منهما)، أي من الإبدال والمضارعة، ففي الصاد المذكورة ثلاثة أوجه، وظاهر أنّ البيان في السين الساكنة أيضاً أكثر من الإبدال، وفي الصاد المتحركة أكثر من المضارعة، (ونحو مَسَّ زَقَر) بإبدال السين المتحركة زايا لغة (كلبية)، نسبة لبني كلب، (وأجْدَر وأشْدَق بالمضارعة)، وهي الإتيان بالجيم كالشين، أو كالكاف، وبالشين كالجيم، أو إشراب كل منهما صوت الزاي (قليل)، والبيان أكثر وأعرف.

الإِدْغَام

أَن تَأتي بحرفين سَاكن فمتحرك من مخرجٍ وَاحِدٍ........

جار

الإِدْغَام(١)

قوله: (الإدغام) للإدغام معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء تقول: أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلته فيه، وأدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، ومنه حمار أدغم وهو الذي يسميه العجم ديزج، وذلك إذا لم يصدق خضرته ولا زرقته فكأنهما لونان قد امتزجا، ومعناه الاصطلاحي ما ذكر، وإنما قال بحرفين إذ لم يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكون الأول ليتصل بالثاني إذ لو حرك حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أيضاً أن يكون الثاني متحركاً؛ لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره، وإنما قال فمتحرك بالفاء دون ثم ليدل على انتفاء المهملة، ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب، وقوله من مخرج واحد احترازاً عن مثل فلس.

فقره

الإِدْغَام

(الإدغام) في اللغة: إدخال الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.

وفي الاصطلاح (أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك) أي: لا بد أن يكون الأول ساكناً لأنه لو كان متحركاً لحالت الحركة بينهما فلا يتصل بالثاني ولا بد أن يكون الثاني متحركاً لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره (من مخرج واحد) احتراز عن فلس..............................

كما

الإِدْغَام

قوله: (وأَدْغمتُ الفرسَ اللَّجامَ) حكى ذلك الزبيدي وغيره، وفي نسخة وأَدغمتُ اللجامَ الفرسَ. قوله: (حالت الحركة بينهما) لما قيل إن محل الحركة من الحروف بعده.

أفضا

الإدغـــام

بإسكان الدال لغة الكوفيين، وبتشديدها لغة البصريين، ونقل عن سيبويه، وفائدته التخفيف. وهو لغةً: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت اللجام في الفرس، إذا أدخلته في فيها. واصطلاحاً: (أنْ تأْتي بحرفين)، لأنه لا يتأتى إلّا فيهما (ساكن) أصالة، أو عرضا، (فمتحرك من مخرج واحد.........................

(١) الإدغام. لغة: الإدخال، والإدّغام - بالتشديد - افتعال منه، وهي عبارة سيبويه. وقال ابن يعيش: الإدغام - بالتشديد - من ألفاظ البصريين، والإدغام - بالتخفيف - من ألفاظ الكوفيين.
وحده اصطلاحاً: أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من خرج واحد بلا فصل، ويكون في المثلين =

من غير فصل، ....

وقوله: **(من غير فصل)** احتراز من مثل رييا فإنه ساكن فمتحرك من مخرج واحد لكن فصل بينهما بنقل اللسان، فإن الفصل قد يكون بحرف نحو ريرب وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل آخر نحو فلس أو من محل ثم إليه نحو رييا بخلاف النطق بهما دفعة، ولذلك يفرق بين قوليا قد بالإدغام وقدد بفكه فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة، وفي الثاني برفعه مرتين، لا يقال لا حاجة إلى هذا القيد فإنه يعلم من الفاء في قوله: فمتحرك لأنا نقول الفاء تدل على التعقيب عادة، ولا يلزم منه أن لا يكون اللفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس أو غيره، وإنما علم ذلك من قوله من غير فصل إذ

(من غير فصل) احتراز عن نحو قوول مجهول قاول فإن مدة الواو الأولى فاصل بخلاف ما إذا لم يفصل نحو قول مجهول قول ولذلك يفرق بين قوول وقول ولا يخرج هذا بقوله فتحرك لأن الفاء إنما يدل على التعقيب عادة فيجوز أن يكون بينهما فصل بتنفس أو غيره وإنما يخرج بقوله من غير فصل لأن المراد به أن يرفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرفان حرفا مغايراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف

قوله: **(نحو ريرب)** الريرب القطيع من البقر الوحش. قوله: **(دفعة)** هو بضم الدال.
قوله: **(لأنا نقول الفاء الخ)** أوضح منه قول بعضهم قلنا تدل الفاء على التعقيب لكن لا يمنع من مثل هذا الفصل عادة نعم يمنع الفصل بحرف كما رفرف مثلاً.

من غير فصل) بينهما، واعتبر سكون الأول، ليتصل بالثاني، إذ لو حرك حالت الحركة بينهما، فلم يتصل بالثاني، واعتبر تحرك الثاني، لئلا يلتقي ساكنان على غير حدة، ولأنه مبيّن للأول، والساكن كالميت لا يُبيّن نفسه، فكيف يُبيّن غيره، وأُتي بالفاء لا بالواو. ولا بثم ليفيد الترتيب بلا مهلة، وخرج بقوله: من مخرج واحد، نحو فلس فيمتنع فيه الإدغام لتغاير الحرفين، وبقوله من غير فصل، أي ولو بنقل نحو يعطي ياسر، ويغزو واقد، ورُييا مخففا، فيمتنع فيه الإدغام للفاصل بنقل اللسان من محل إليه، فإنّ الفصل قد يكون بحرف نحو ريرب، وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى آخر نحو فلْس، أو من محل إليه نحو ما ذكرنا، إذ في الإدغام يجب النطق بالحرفين دفعة، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل، بل على أنْ يصيرا حرفاً مغايرا لهما بهيئة. وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان

= وفي المتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو باب مُتَّسع.
والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين المتجانسين. وذلك يكون تارةً بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر كامَّحى، وأصلُه "انمحى"، على وزن "انفعلَ" ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأولَ كادَّعى، وأصلُه "اذْتعى"، على وزن "افتَعل".

. . . .

ك المراد به أن يرتفع اللسان بهما دفعة ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير أحرفاً مغايراً لهما بهيئة، وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين، ويقال أدغمت الحرف إدغاماً بالتخفيف وهو من عبارات الكوفيين، وأدغمته افتعلته إدغاماً بالتشديد وهو من عبارات البصريين، والغرض من الإدغام طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التقاء المتجانسين لما فيه من العود إلى حرف بعد النط به.

قال بعض الفضلاء: التباعد المفرد بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك أجيز الإبدال والتقارب المفرط بجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد، وشبهه ببعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه، ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج

ج الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ولذا يجب أن يكون الحرف الثاني مثل الأول لأنه لا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد دفعة لأن لكل حرف منهما مخرجاً على حدة والإدغام إما لأجل ثقل المتجانسين لأن نقل اللسان عن موضع ثم رده إليه ثقيل أو لأجل تخفيف الإدغام وذلك لأنك إذا قلت تب بالإدغام أخف من تبب. . . . .

ف قوله: **(لا على حقيقة التداخل)** أي ليس الأول داخلاً في الثاني بالحقيقة، بل على أن المتكلم نطق بحرف واحد مغاير للحرفين المذكورين بما حصل فيه من التشديد، وإلا فدخول حرف في حرف بالحقيقة محال.

قوله: **(على أن يصيرا حرفاً)** أي الساكن والمتحرك المذكوران.

قوله: **(والتقارب المفرط)** أفرط في الأمر أي جاوز الحد فيه، والاسم منه الفرط بالسكون يقال إياك والفرط في الأمر صحاح.

قوله: **(حجلان المقيد)** الحجلان مشية المقيد.

قوله: **(فكيف بما عليه)** الضمير عائد إلى النفس بتأويل الشخص أو المذكور.

ق الحرفين، ولذلك فرق بين قولنا قدَّ بالإدغام، وقدْدَ بفكه، فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة وفي الثاني برفعه مرتين، هذا وفي ربيا خلاف، لكون الحرف الأول بدلا من همزة، وسيأتي، والكلام هنا في حقيقة الإدغام، وأمَّا وجوبه أو جوازه فسيأتي.

وَيكون فِي المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

أحسن في التأليف، وأسهل مما تدانت مخارجه ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر[١]: [السريع]

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ   وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

حتى لا يكاد ينشده منشد ثلاث مرات ولا تعثر لسانه ولا تلعثم وإنما ذلك لقرب المخارج وإلى خفة قول الآخر[٢]: [الطويل]

يُذَكِّرُنِيكِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ وَالذِي   أخافُ وأرْجُو وَالذي أتَوَقَّعُ

وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها من بعض.

قوله: (**ويكون**) أي ويكون الإدغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد أن يصيرا مثلين؛ ليمكن الإدغام، أما المثلان فثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يمتنع فيه ذلك، وقسم يجوز.

(**ويكون**) الإدغام (**في المثلين والمتقاربين**) بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام...

قوله: (**ولا تعثر لسانه**) تعثر من العثار وتلعثم الرجل في الأمر قال الخليل نَكَلَ:

قوله: (**والذي أتوقع**) توقعت الشيء أي انتظرت كونه.

قوله: (**لكن بعد أن يصير أمثلين**) نبه به على أن التقسيم إلى المثلين والمتقاربين إنما هو باعتبار الأصل وإلا فلا إدغام إلا لمثل في مثله.

قوله: (**فيمتنع الإدغام**) جاء في لغة ردية قال سيبويه: إن ابن أبي إسحاق وناساً معه كانوا يخففون الهمزتين يعني إذا كانتا في كلمتين نحو قرأ أبوك وقد تكلمت بذلك العرب وهو ردي، والدأث بمثلثة، والجوار بضم الجيم، والمنخل بنون ومعجمة كمعظم اسم شاعر، ويقال لا أفعله حتى يؤب المنخل، ولعله أحد القانطين.

(ويكون) الإدغام (في المِثْلَيْن و) في (المتقاربين) بعد جعلهما مثلين، كما يجيء.

---

(١) البيت لا يعرف قائله، ويقال: أنه من شعر الجن قالوه في حرب بن أمية بن عبد شمس لما قتلوه بثأر حية منهم، قتلها القفل الذي كان فيه، ودفن ببادية بعيدة، وكان حرب المذكور مصافياً لمرداس السلمي أبي العباس الصحابي فقتلهما الجن جميعاً، وهذا شيء قد ذكرته الرواة في أخبارها والعرب في أشعارها. انظر: محاضرات الأدباء (٢/ ١٠٤) وسر الفصاحة (١/ ٣٣) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١/ ١٠٥) والبيان والتبيين (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الحماسة ٢/ ١١١.

فالمثلان وَاجِب عِنْد سُكُون الأول فِي الهمزتين، إِلَّا فِي نَحْو: سَأَلَ والدَّأَث، . . . .

جا **أما الأول**: ففي حالتين الأولى أن يكون أول المثلين ساكنة فإنه حينئذٍ يجب الإدغام نحو لم يذهب بكر إلا في صور استثناها.

منها أن يكون المثلان همزتين فنقول إما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين فإن كانتا في كلمتين فيمتنع الإدغام نحو املأ إناء وإن كانتا في كلمة واحدة، فإما أن تكون الهمزتان عيناً مضاعفة أو لا، فإن كانتا عيناً فيجب الإدغام سواء كان بعدهما ألف أو لا نحو سأل ودأث وهو الأكال يقال دأثت الطعام إذا أكلته، والدأث أيضاً اسم واد وسؤل وجور وبؤس جمع سائل وبؤس وجائر من الجواب وهو الصوت وبائس، وهو الفقير. قال المنخل الهذلي: [البسيط]

لا دَرَّ دَرِّي إنْ أطعمتُ نازلهم ... قِرْفُ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوزُ
لو أنَّه جاءَنِي جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ ... من بُؤَّسِ النّاسِ عَنْهُ الخَيرُ مَحْجُوزُ

ك (**فالمثلان واجب عند سكون الأول**) سواء كانا في كلمة واحدة أو في كلمتين نحو المد واضرب بكراً (**إلا في الهمزتين**) فإنه لا يجوز إدغام أحدهما في الأخرى سواء كانتا في كلمة كأن يبني مثل سيطر من قرأ فيقال قرأى بقلب الثانية ياء لا بإدغام الأولى فيها أو في كلمتين نحو أملأ إناء وذلك لثقل الهمزة (**إلا في نحو سأال والداأث**) وهو الأكال يقال داثت الطعام إذا أكلته مما كانت الهمزتان فيه عيناً مضاعفة سواء كان بعدهما ألف أو لا

لو قوله: (**وجاير من الجؤار**) حكى الأخفش قرأ بعضهم ﴿**عجلاً جسداً له جوار**﴾ [الأعراف: ١٤٨] وهو مثل الخوار قال المنخل الهذلي: [البسيط]

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطعَمْت نازِلَهم ... قِرفَ الحَتِيّ وعندي البُرُّ مَكْنوزُ
لو أنه جاءني جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ ... من بُؤَّس الناس عنه الخَيْرُ مَحْجُوزُ

الحتى بالحاء المهملة والتاء بنقطتين على وزن فعيل سويق المقل كأن الشاعر نزل بقوم فجفى وكان قراه عندهم سويق المقل يقول لا دَرّ دَرّي إن أطعمت نازلهم مثل ما أطعموني المقل، ثم الدوم، والدوم شجر المقل صحاح، الاستشهاد في أن بؤس جمع بأس حجزه منعه.

قو (فالمثلان) أي إدغامهما (واجب) وممتنع وجائز، فالواجب (عند سكون الأول) منهما، سواء كانا في كلمة كمَدَّ، أم في كلمتين كاضرب بكراً، (إلّا في الهمزتين) فيمتنع الإدغام، كما لو بنيت من قرأ مثل سبطر، فتقول قِرأيٌ بقلب الثانية ياء كما يجيء في مسائل التمرين، وكقولك املأ إناء، (إلّا في نحو سأَّال والدَّأَّت) للأكَّال ولواد، وسؤال جمع سائل مما تكون الهمزتان فيه عينا مضاعفة، فإنّ الإدغام فيه واجب كما مرّ في

وإِلَّا فِي الْألفين؛ لِتَعَذُّرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْو: قُوْوِلَ، للإلباس، . . . .

جار بردي: يقال في الذم لا دردره، أي لا كثر خيره، والفرق بالكسر القشر، والحَتِيُّ سُوَيقُ المُقْل، وأما إن لم يكن الهمزتان عيناً مضاعفة فلا يجوز الإدغام كأن تبني من قراء مثل سبطر فنقول قرأي بقلب الثانية ياء وسيتحقق ذلك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى، فظهر مما ذكرنا أن المراد بنحو سأل أن يكون الهمزتين عيناً مضاعفة، وليس المراد أن يلتقي همزتان بعدهما ألف كما ذكر بعض الشارحين فإنه فاسد يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتاب. ومنها أن تكون ألفين نحو صحراء، فإن أصله القصر وزيد ألف للمد توسعاً فالتقى ألفان، فلما لم يكن حذف أحديهما لما مر في الجمع، ولا الإدغام للتعذر قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء، وقائل، وبائع قلبت حرف العلة فيهما ألفاً فالتقى ألفان، فلم يمكن الإدغام فقلبت الثانية همزة لما مر.

ومنها أن يؤدي الإدغام إلى الالتباس نحو قوول مجهول، قاول؛ لأنه لو قيل فيه قول بالإدغام التبس بمجهول قول أي لم يدر أنه فوعل أو فعل. ومنها أن يراد المحافظة على المد. . . . .

نقره كار: نحو سؤال جمع سائل **(وإلا في الألف)** نحو صحراء لأن أصله القصر وزيدت ألف المدة توسعاً فالتقى ساكنان فلما لم يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم نقض الغرض ولا الإدغام **(لتعذره)** لأن الألف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة **(وإلا في نحو قوول)** مما يؤدي الإدغام فيه إلى لبس مثال قياسي بمثال قياس فإنه قوول وهو مجهول قاول مثال قياسي فلا يدغم **(للإلباس)** بمجهول فعل الذي هو أيضاً مثال قياسي فيستمر فيه الالتباس بالإدغام بخلاف نحو أينه على وزن أفعله من الأين فإنه يدغم لأن هذا

حنفي: قوله: **(يقال في الذم لا دَرّ دَرُّه)** الدر بالمهملة في الأصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو هناك كناية عن فعل الشخص الصادر عنه، والحتي بمهملة ومثناة مهموزاً يوزن أمير. قوله: **(كما ذكره بعض الشارحين)** هو السيد الشريف، وقد سبقه إلى ما قاله المصنف في شرح المفصل قال فيه، وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها إلا في باب فعال فإنه باب قياسي حوفظ عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت المسهلة لأمرهما انتهى.

قوله: **(قلبت حرف العلة فيها)** وهذا يحسب ظاهره يخالف ما تقدم في الإعلال في المتن من قوله وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء، والجواب أن المراد هناك القلب همزة بعد القلب ألفاً، كما ذكره الشارح هناك لا القلب همزة ابتداء ض.

قوله: **(أن يراد المحافظة على المد)** يريد إذا كانت المدة في آخر كما مثل فإن لم تكن

فلاح: تخفيف الهمزة، وعطف على إلّا في الهمزتين قوله: (وإلّا في الألف)، الأنسب في الألفين نحو صحراء لأن أصله القصر، وزيد الألف للمد توسعا، فالتقى ألفان، ولم يكن حذف إحداهما لِما مرّ في الجمع، ولا الإدغام، (لتعذره) ومنه نحو كساء، ورداء، وقائل، وبائع، قلب حرف العلة فيه ألفاً، فالتقى ألفان، ولم يكن ما ذكر، فقلبت الثانية همزة، (وإلّا في نحو قُول) مجهول قاول، مما يؤدي فيه الإدغام (للإلباس)، إذ لو أدغم

وَفِي نَحْو: تُوْوِي ورِيْيَا، على الْمُخْتَار إذا خُفِّفَتْ، وَفِي نَحْو: قَالُوا وَمَا، وَفِـــي يَـــوْم، ....

نحو قالوا وما ونحو في يوم فإنه لا يدغم واو قالوا في واو وما ولا ياء في ياء يوم. ومنه أن تجمع واوان أو ياآن، ويكون الأول منهما بدلاً عن الهمزة نحو تووي من الإيواء. يقال أويته أي أنزلته وضممته وكذا نحو رييا وهو المنظر الحسن إذا خففت همزتهما:

المثال ليس بقياسي فلا يستمر فيه الالتباس بالإدغام (**وإلا في نحو تووى ورييا**) وهو المنظر الحسن مما كان الحرف الأول من المثلين فيه مدة منقلبة عن حرف آخر لا للإدغام قلبا غير لازم فإنه لا يدغم (**على المختار إذا خفف**) بقلب همزتهما واو أو ياء لأن الواو والياء هنا بمنزلة الهمزة لكون قلبها إليهما غير لازم فكأن الهمزة باقية والهمزة لا تدغم في الواو والياء وبعضهم أجازوا الإدغام هنا نظراً إلى ظاهر اجتماع المثلين بخلاف نحو مرمى فإنه يجب الإدغام فيه وذلك لأن أصله مرموي وإنما قلبت الواو ياء للإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض (و) إلا (**في نحو قالوا وماو في يوم**) مما يكون

في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله ومغزو، وقال أبو حيان: واحتمل هنا ذهاب المد لقوة الإدغام. قوله: (**على المد**) أي المد الذي ثبت لهما قبل عروض انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى بخلاف نحو مغزو ومرمى إذ لا سبق للمد على اجتماع المثلين فوجب الإغام للتخفيف.

قوله: (**نحو قالوا**) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. قوله: (**ونحو في يوم**) كما في قوله تعالى: ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]. قوله: (**وتكون الأولى منهما بدلاً**) يريدون لزوم كما مثل فإن لزم وجب الإدغام نحو أوب وهو مثال أيلم من الأوب أصله أأوب فقلبت الهمزتين واواً لسكونها بعد ضمة ثم أدغم لزوماً لوجوب الإبدال.

قوله: (**يقال أويته**) قال تعالى: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ [يوسف: ٩٩] أي أنزلهما وضمهما.

قوول المذكور لالتبس بقُوِّل، مجهول قوَّل، (و) إلّا (في نحو: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾) [البقرة: ٢٤٦]، (و﴿فِي يَوْم) كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] مما أول المثلين فيه ممدود في آخر كلمة، فإنه يمّتنع فيه الإدغام، محافظة على فضيلة المد الثابت للحرف الأول، قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى إليه، بخلاف ﴿آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] لانتفاء مد الأول، فوجب الإدغام، وبخلاف نحو مغزو ومرمي ونحو مقرو وبريّ، وأصلها مغزوو ومرموي ومقروو وبرئ، لأنّ الأول ليس في آخر كلمة، وإنما وجب الإدغام فيها، مع أنّ الإدغام أزال المد، لأنّ الغرض من القلب الإدغام، فلو لم يدغم لزم نقض الغرض، ولأنّ ذلك في كلمة واحدة، والكلمة موضوعة على الإدغام، (و) إلّا (في نحو تُووِي) مضارع أوى، (ورِيِيًّا) للمنظر الحسن مما اجتمع

. . . .

لأن الواو الأولى في تووي والياء الأولى في رييا بدل عن الهمزة فيكون الواو والياء عارضين فلم يلزم الإدغام، وقرأ بعضهم ريا بالإدغام، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله رئيا فخففت همزته، واعتد فيه بالعارض فأدغم.

والثاني: أنه من رويت ألوانهم وجلودهم ريا إذا ابتلت وحسنت.

واعلم أن هاء السكت نحو ماليه هلك لا يدغم؛ لأنه إما موقوف عليه أو منوي به الوقف عليه ولم يذكره المصنف.

الأول من المثلين في آخر الكلمة ومدة فإنه لا يجوز الإدغام لأنه لو أدغم لزال فضيلة المدة بالإدغام لأن المد حاصل في الآخر قبل اتصال الكلمة الأولى بالثانية أما إذا كانت المدة في غير الآخر فيجب الإدغام سواء كان أصل الحرف الثاني حرفا آخر قلبت إلى جنس المدة للإدغام أو لا نحو مقرو وبرى وأصلهما مقروء وبرئ فأصل الحرف الثاني منهما همزة، وإنما يجب الإدغام فيهما مع أن الإدغام أزال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة إليهما لأن الغرض من القلب الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ونحو مغزو ومرمى أصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفاً آخر وإنما وجب الإدغام في نحوهما لأن الإدغام غير مزيل للمدة لأن الكلمة موضوعة على الإدغام فلا يكون فيها

قوله: **(وقرأ بعضهم وريا بالإدغام)** قرأ بذلك نافع من رواية قالون وابن عامر من رواية ابن ذكوان وهو أحد الوجهين عن حمزة في الوقف وجاء أيضاً الإدغام عنه في يؤوي وتؤويه في الوقف كما ذكر الداني وغيره وقد يوهم كلام الشارح خلافه. قوله: **(وجلودهم ريا)** أصله ريوا قلبت الياء واواً وأدغمت. قوله: **(واعلم أن هاء السكت في نحو (ماليه)** ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] لا يدغم) جاء عن ورش إدغامها في هذه الآية، قال أبو حيان وغيره: وهو ضعيف من جهة القياس.

فيه همزة، ثم واو وياء، فإنه يمتنع فيه الإدغام على المختار إذا خفف بقلب همزته واواً أو ياء، لأنّ الحرف الأول فيه بدل من الهمزة، فلم يعتد به لعروضه، ومقابل المختار يجوز الإدغام فيه، وقرأ به حمزة وقفاً في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] اعتدادا بالعارض، أو لأنه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت وحسُنت، والمجوِّز قال: أول الحرفين إذا كان بدلا، إنْ أُبدل لزوما وجب الإدغام لوجوب الإعلال، نحو أُوِّب في أأوِب بهمزتين، قلبت ثانيهما واواً وأُدغم، أو غير لزوم، نحو رئيا لم يجب الإدغام، بل يجوز، والمصنف استثنى خمس صور يمتنع فيها الإدغام، وبقي عليه هاء السكت نحو ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩] فإنه لم

وَعند تحركهما فِي كلمة، وَلَا إِلْحَاق، وَلَا لبس، نَحْو: رَدَّ يَرُدُّ، . . . .

ﺟ **الحالة الثانية**: مما يجب فيه الإدغام أن يكون المثلان متحركين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس نحو رد ويرد، وإنما قلنا في كلمة احترازاً من أن يكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فإنه لم يجب الإدغام؛ لأنه لا يلزم أن يلاقي أول الكلمة الثانية آخر الكلمة

ﮔ مدة ثم زالت بالإدغام كما إذا كانت في الآخر (و) واجب الإدغام (**عند تحريكهما**) لكن بعد إسكان الأول وإلا لا يمكن الإدغام لأن الحركة مانعة منه لكونها فاصلة بين المثلين فلا يمكن وصل الأول بالثاني بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة (**في كلمة**) لا في كلمتين فإن الإدغام حينئذ لا يجب لأن اجتماعهما في حكم الافتراق لعدم لزوم ملاقاة أول الكلمة الثانية بآخر الكلمة الأولى (**ولا إلحاق**) احتراز عن نحو قردد وهو المكان الغليظ المرتفع فإنه إنما كرر داله لإلحاقه بجعفر فلو أدغم لا تكسر الوزن بالإدغام ولزم نقض الغرض وإنما كان انكسار الوزن في الإلحاق بالحذف في نحو أرطى لعروض الحذف عند التنوين العارض الذي يحذف باللام والإضافة (**ولا لبس**) مثال بمثال عنه فإنه لا يدغم عند اللبس نحو صدد وهو القرب فإنه لو أدغم التبس فعل بفتح العين بفعل بسكونه وكذا لو أدغم سرر التبس فعل بضم العين بفعل بسكونه وكان عليه أن يقول ولا يكون الأول من المثلين مدغماً فيه فإنه لا يجوز الإدغام حينئذ نحو ردد لكون الدال الأولى من الدالين المتحركين مدغماً فيه فلو جعلته مدغماً في الدال الثالثة يجب أن ينقل حركته إلى الدال الأولى الساكنة لئلا يتجاور ساكنان، ويلزم التغيير في بناء الكلمة من غير حصول تخفيف لأن نحو ردد لا يكون أخف من ردد (**نحو رد ويرد**) وأصلهما ردد يردد ولا لبس هنا لأنه يتبين الوزن والمثال باتصال ما يوجب الانفكاك به من الضمائر

ﻟ قوله: (**أن يكونا في كلمتين**) فإن قيل جعل الشارح لم يذهب بكر مثال ما يجب فيه الإدغام وهو في كلمتين وها هنا جعله فيهما جائزاً فكيف الجمع بينهما قلت هناك وإن كان المثلان في كلمتين لكن سكون الأول شرط الإدغام، وهو موجود فيه بخلاف هاهنا فإن شرطه لم يوجد والكلمتان في معرض الزوال فلا يحتاج إلى زيادة العمل وهي إسكان الأول فلهذا لم يجب.

ﻗ يمتنع فيه الإدغام على المختار، لأنه إمَّـا موقوف عليه، أو منوي به الوقف عليه، وعطف على عند سكون الأول قوله: (وعند تحركهما) وفي نسخة تحريكهما، أي وإدغام المثلين واجب أيضاً عند تحريك الحرفين (في كلمة، ولا إلحاق، ولا لبس، نحو رَدَّ ويَرُدُّ)، فخرج ما لو كانا في كلمتين، نحو ضرب بكر، فلا يجب الإدغام، إذ لا يجب تلاقيهما، وما لو كانا في ملحق نحو قردد، إذ الإدغام يُنافي الغرض من الإلحاق

إِلَّا فِي نَحْو: حَيِيَ، فَإِنَّهُ جَائِز، وَإِلَّا فِي نَحْو: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَاعَدُ،

جار الأولى، وقولنا ولا إلحاق احتراز من نحو قردد، ولا لبس احتراز من نحو سرر، فإنه لو أدغم لم يدر أهو على فعل بضمتين أو على فعل بسكون العين، ثم استثنى منه شيئين:

الأول: نحو حي فإنه لم يجب الإدغام فيه لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض، كما مر في الإعلال الثاني نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد، إما نحو اقتتل فلأنه لو نقل حركة التاء إلى القاف وأدغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من القتيل، ولو أسكن التاء الأولى من تتنزل وأدغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل، ويقال اتنزل فيلتبس بمضارع نزل، لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة

دَه المرفوعة البارزة نحو ردن ويرددن **(إلا في نحو حيى)** مما فيه المثلان يا‌آن ولا علة لقلب ثانيهما وتكون حركة الثاني لازمة، قال سيبويه: الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة **(فإنه)** أي الإدغام فيه **(جائز)** لأنه لو وجب فيه لوجب الإدغام في مضارعه ويلزم ضم الياء في المضارع وهو مرفوض **(وإلا في نحو اقتتل)** مما كان فيه بعد تاء الافتعال تاء أخرى، قال سيبويه: إنما يلزم الإدغام فيه لأن التاء الأولى فيه لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع وارتدع فالمثلان المتحركان فيه كأنهما في كلمتين وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك لسكونها **(و)** إلا في نحو **(تتنزل وتباعد وسيأتي)** إن

حل قوله: **(ثم استثنى منه شيئين)** أي مما ذكر من قوله وعند تحركهما في كلمة ولا إلحاق ولا لبس. قوله: **(فخففت همزته)** قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] من همزة جعله من المنظر من رأيت وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة ومن لم يهمز إما أن يكون على تخفيف الهمزة أو يكون من رويت ألوانهم وجلودهم ريا أي امتلأت وحسنت صحاح. قوله: **(لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه)** تقدم ما في هذا التوجيه في الإعلال.

قوله: **(فيلتبس بمضارع نزل)** أي في الكتابة كما سيأتي التنبيه عليه وصرح به الشريف وهو البعض الآتي.

فلاح وهو رعاية الوزن، وما لو حصل بالإدغام لبس نحو سرر، إذ لو أدغم لم يدر أنه فُعُل بضمتين أو فُعْل بسكون العين بخلاف ما عدا ذلك، فيجب فيه الإدغام، (إلّا في نحو حَيِيَ) مما المثلان فيه ياءان، وحركة الثانية لازمة كأحيي، (فإنه جائز) لا واجب، وإن انتفت عن الموانع المذكورة، لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه، وهو مرفوض كما مرّ في الإعلال، (وإلّا في نحو اقتتل، وتتنزل، وتتباعد) من كل ماض أو مضارع توالى فيه تاءان، فإنّ الإدغام فيه أيضاً جائز لا واجب بشرطه الآتي، لأنّ التاء الأولى في نحو اقتتل في حكم المنفصلة عن الثانية، لأنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي

وَسَيَأْتِي، . . . .

الاستفهام، وكذا لو أدغم في تتباعد لقيل اتباعد فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام، وأورد بعض الشارحين بعد العلة التي ذكرها في اقتتل وأخويه ونقلنا عنه أن لقائل أن يقول إن جواز الإدغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي أن لا يجوز، ثم أجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس وهو أقبح، وجميع ما ذكره فاسد؛ لأنه ليس العلة ما ذكره، بل إنما لم يجب الإدغام في اقتتل؛ لأن التاء الأولى من الثانية في حكم الانفصال؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي شبيهة بقولك أنعت تلك هكذا ذكر في المفصل وقرره المصنف في شرحه له، ولم يجب في تتنزل وتتباعد؛ لأنه لو أدغم لاحتيج إلى همزة الوصل ولا يجوز إدخالها على المضارع لما سيجيء، وإنما قلنا ليس العلة ما

شاء الله تعالى وحده بيانه أي في المضارع من بابي تفعل وتفاعل لا تفعلل فإنه لا يدغم وإلا لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد وكان عليه أن يقول وإلا في باب قوي والناقص من باب أحمر وإحمار والمراد به ما فيه المثلان واوان في أصل الوضع وكان فيه سبب قلب الثانية ياء أو ألفاً حاصلاً فإن الإدغام فيه ممتنع فلا يقال قويقو وارعو يرعو وإنما يقال قوى بقلب الواو الثانية لياء لكسرة ما قبلها وارعوى يرعوي بقلب الواو الثانية ألفاً في الماضي وياء في المضارع لوجود سببه لأن الإعلال مقدم على

قوله: **(ونقلناه عنه)** يريد أن ما ذكره من التوجيه منقول من كلام ذلك البعض.

قوله: **(في حكم الانفصال)** فكأنهما في كلمتين.

قوله: **(وقوع تاء بعدها)** وإنما وقع في اقتتل؛ لأن عينه تاء.

قوله: **(هكذا ذكره في المفصل وقرره المصنف)** قرره ابن عصفور أيضاً، قال في الممتع: وإن كان أحد المثلين تاء افتعل جاز الإظهار؛ لأنه يشبه اجتماع المثلين من كلمتين في أنه لا يلزم تاء افتعل أن يكون ما بعدها تاء كما لا يلزم ذلك في الكلمتين؛ لأنك تقول اكتسب

كتاء نعت تلك، والإدغام في نحو الأخيرين لا يحوج إلى همزة الوصل الممتنع إدخالها على المضارع، لأنه إنما يكون وصلا، (وسيأتي) ذلك آخر الباب، قيل وكان الأولى تأخيره فإنه جائزعن الثلاثة بعده، لاشتراك الجميع في الجواز، وأجيب بأنه إنما ميز نحو حيي بذلك، لأنّ جواز الإدغام فيه، أي في بعضه كثير، وغير مقيد بشيء، بخلافه في البقية، فإنه في نحو اقتتل قليل، وفي نحو الأخيرين قليل، ومقيد بأن يكون في الوصل، لا في الابتداء، وبأن لا يكون قبله ساكن صحيح، نحو ﴿الَّذِينَ تَّتَوَفَّاهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿وَلَا تَّيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧] ويستثنى مع ما ذكر ما لو كان أول

. . . .

ف ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر، وسيتحقق ذلك عن قريب زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى، هذا مع أنه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد، ثم قال بعد ذلك لو قال المصنف: إلا في حيي واقتتل وتتنزل وتتباعد فإنه جائز لكان أولى؛ لأن الكل مشترك في جواز الإدغام وعدم وجوبه.

اعلم أن كلام هذا الشارح ها هنا يوهم أنه لا فرق بين هذه الأبواب، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب حي كثير كما مر في الإعلال، وأن الإدغام في باب تتنزل وتتباعد لا يجوز في الابتداء وقد جاء في الوصل قليلاً بشرط أن لا يكون قبله ساكن صحيح، وفي باب اقتتل، وإن جاز في الابتداء لكنه قليل. . . . .

ج الإدغام وإذا أعل ما بقي مثلان حتى يدغم. . . . .

ح فلا يجتمع لك مثلان وإنما يجتمع لك المثلان في افتعل إذا بنيت من كلمة عينها تاء نحو اقتتل وافتتح فكم لا يدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا يدغم في افتعل. قوله: (**لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام**) يشكل على إطلاقه ما تقدم قريباً من أنه يمتنع الإدغام في نحو قوول مجهول قالو لئلا يلتبس بمجهول قول.

قوله: (**لأنه يرتفع في بعض الصور**) وارتفاع اللبس بأحد الأشياء المذكورة في الأمثلة المتنازعة على تقدير الإدغام ممنوع يظهر بالتأمل ض.

قوله: (**وسيتحقق**) في شرح قوله واللبس بزنة أخرى ض.

قوله: (**لا يجوز في الابتداء**) لما ذكرنا من لزوم الإتيان بهمزة الوصل وهي لا تدخل المضارع.

قوله: (**بشرط أن لا يكون قبله ساكن**) يدخل تحته أمران: أن يكون قبله متحرك أو ساكن معتل، مثال المتحرك ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] ومثال الساكن المعتل ﴿وَلَا

قوٓ المتحركين مصدراً، نحو ددن، أو مدغما فيه، نحو ردّد، وما لو كانت حركة الثاني عارضة نحو ارْدُدِ القوم، وما لو كانا في اسم على فعل بفتح أوله وثانيه، وبضم أوله وتثليث ثانيه، وبكسر أوله وفتح ثانيه أو كسره، نحو لبَب، وصفف، وذلل، ورِدِد كرئل وكلل وردد كإبل، فيمتنع فيها الإدغام، لكن مَن جوزه عند سكون الثاني، كما سيأتي، جوزه عند تحركه بحركة عارضة، ومَن رأى أنّ وزن رُدِد كدُئل، أصل في الفعل ينبغي أن يدغم فيه، فإن قلت: يرد على المصنف نحو قوو وارعوو، حيث قلب الثاني فيهما، ولم يدغم فيه الأول، قلنا: الإعلال مقدم على الإدغام كما مرّ.

. . . .

فلذلك فصل بين حي والبواقي، وألحق اقتتل بتتنزل وتتباعد، وسيحقق جميع ذلك إن شاء الله تعالى، ثم قال ولو قال المصنف: ولا عروض لحركة الثاني لكان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام نحو اردد القوم. وأنا أقول إنما لم يذكر ذلك ها هنا؛

. . . .

تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قرأهما ابن كثير بإدغام التاء في الوصل، واقتضى كلامه أنه إذا كان قبله ساكن صحيح لم يجز الإدغام، وفيه نظر فقد قرأ ابن كثير: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾ [التوبة: ٥٢] بإدغام التاء في التاء.

قوله: **(فلذلك فصل بين حيي والبواقي)** يقال عليه ليس المقصود هنا بيان حكم الإدغام في المذكورات كثرة وقلة؛ لأن لها محال أخرى هي أولى ببيان ذلك فيها وإنما ذكرت هنا ليتعين محل القسم الواجب من الإدغام المقصود بيانه هنا وما ذكره ذلك الشارح كاف في ذلك لو قاله المصنف.

قوله: **(والحق اقتتل)** هذا جواب سؤال مقدر وهو أن لقائل أن يقول بناء على ما قلت من أنه إنما فصل بين حيي وها هنا لكثرة الإدغام فيه ينبغي أن يفصل أيضاً بين اقتتل وبين تتنزل وتتباعد لذلك أي لأن الإدغام فيه أيضاً أكثر؛ لأن الإدغام فيه في الابتداء والوصل بخلافه فيهما فإنه لا يجوز إلا في الأصل كما ذكر أجاب بأنه إنما ألحقه بهما وأوردها في سلك واحد؛ لأن الإدغام فيه وإن كان في الحالتين لكنه قليل فشابههما من حيث العلة فلذلك نزل منزلتهما ولم يفصل بينهما لنا.

ولما كان الجمع في مسلك واحد يجوز لجهة جامعة وإن كان بين الإفراد تفاوت فالأولى الجمع بين الكل لجهة جواز الإدغام فيها وإن كان بين الإفراد تفاوت طلباً للاختصار ض.

قوله: **(وأنا أقول إنما لم يذكر ذلك ها هنا إلى آخره)** يقال أيضاً عليه سيصرح بأن الإدغام ليس بواجب إذا كان ثاني المثليين زائداً للإلحاق أو أدى الإدغام إلى لبس بل هو ممتنع حينئذٍ فكما لم يستغن به عن قوله هنا ولا إلحاق ولا لبس كذلك ينبغي أن لا يكتفي بما سيشير إليه عن التنبيه على نفي العروض.

واعلم أنه يجوز فك الإدغام الواجب للضرورة، كقوله[1]: [البسيط]

أَنّــي أَجْــودُ لأقْــوام وإنْ ضَــنِــنُــوا   مَـهْـلاً أعـاذِلَ قـد جَـرَّبْـتِ مِـن خُـلُـقِـي

يريد ضنوا، أي بَخلوا، وشذ نحو قطِط شَعره، أي اشتدت جعودته، ودبِبَت المرأة، أي نبت الشعر على جبينها، ولججت العين لصقت بالرمض، وضبب الولد أي كثر ضبابه، وذلك لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

---

(١) البيت لقَعْنَب بن أم صاحب كما في اللسان (ضنن). وجاء به على الأصل حيث لم يدغم.

. . . .

لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين أي الإدغام وتركه في رد ولم يرد، ولا يخفى أن من يقول رد ولم يرد أي بالإدغام يقول رد القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال اردد ولم يردد بالفك يقول اردد القوم، ولم يردد القوم كذلك، وقال أيضاً لقائل: إن يقول لا حاجة إلى قول إلا في نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد؛ لأن عدم الوجوب فيه للإلباس، وقد علم ذلك من قوله ولا لبس، ثم أجاب عنه بأن الالتباس لم يحصل ها هنا في اللفظ، والمراد بقوله ولا لبس هو اللبس لفظاً وهذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله ولا لبس عن مثل سرر لما مر، وسنبينه بياناً شافياً إن شاء الله تعالى.

ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجيب إدغامه كقوله[1]: [الطويل]

مَهْلا أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي   أنّي أَجُودُ لأقوام وإنْ ضَنِنُوا

يريد وإن ضنوا أي بخلوا فأظهر التضعيف ضرورة نحو قَطط شعره اشتدت جعودته، ودببت المرأة نبت الشعر على جبيتها، . . . .

. . . .

قوله: (**ههنا في اللفظ**) بل بالكتابة وهذا في اقتتل لو أدغم فيه لا يصح؛ لأن هناك يحصل اللبس لفظاً أيضاً ض. قوله: (**ولا لبس عن مثل سرر**) ويمكن جوابه بأن قوله ولا لبس عام فلا وجه لتخصيصه بالاحتراز عن مثل سرر ض.

قوله: (**لما مر**) أي من أن اللبس إنما يمنع من الإدغام في الاسم دون الفعل فلا تخرج المذكورات مطلقاً عن الوجوب بقوله ولا لبس فيستغنى عن التصريح بإخراجها.

قوله: [البسيط]

(مَهْلا أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي   أنّي أَجُودُ لأقوام وإنْ ضَنِنُوا)

من فعل يفعل، وقال الفراء: بفتح الماضي وكسر المضارع لغة صحّاح.

قوله: (وإن ضننوا) قال الجوهري: يقال ضننت بالشيء أضن به ضنًّا وضنانة إذا بخلت به وهو ضنين به وضننت بالفتح أضن لغة. قوله: (**وشذ نحو قطط شعره**) هو بالكسر وكذا دببت المرأة ولححت العين وضبب البلد ومثلها ألل السقيا وصكك الفرس ومشش الدابة بمعجتين والرمص بفتح الميم وسخ يجتمع في الموق والضباب بكسر الضاد جمع ضب، أما الضباب

. . . .

(١) هو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب. و الشّاهدُ فيه: (وإن ضننوا) يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً. انظر: الكتاب ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٣، والخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصّل ٣/ ١٢، وضرائر الشّعر ٢٠.

وتُنْقَلُ حركته إِن كَانَ ما قبلها سَاكِنٌ غير لينٍ، نَحْو: يَرُدُّ، . . . .

ولححت العين لصقت بالرمص وضبب البلد كثر ضبابه وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

قوله: **(وتنقل حركته)** يريد أنه إذا أدغم فيما إذا كان المثلان متحركين، فإما أن يكون ما قبلهما متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً كما في مد، وأصله مدد فإنه يسكن أول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل، وأما إن كان ما قبل المثلين ساكناً فإما أن يكون ذلك الساكن حرف لين أو لا. فإن كان حرف لين فتدغم أيضاً من غير نقل الحركة نحو ماد وتمود الثوب وخويصة، وإن لم يكن ذلك الساكن حرف لين تنقل حركة أول المثلين إليه ثم يدغم كما في يرد وأصله يردد نقل حركة الدال إلى الراء ثم أدغم.

(وتنقل حركته إن كان قبله ساكن غير لين) نقلاً واجباً وصوابه أن يقول غير مدة ولا ياء التصغير لأن لا تنقل الحركة إلى المدة لأنها لا تحتمل الحركة وكذا ياء التصغير لأنه موضوع على السكون وأما غيرهما فتثقل الحركة إليه سواء كان حرفا صحيحاً **(نحو يرد)** أصله يردد أو واواً أو ياء نحو يود أصله يودد من وددت الرجل أوده وإيل أصله إيلل من اليلل هو قصر الأسنان العليا يقال رجل إيل وامرأة يلاء وكان عليه استثناء باب افتعل فإنه لا يجب النقل فيه على الأكثر بل يجوز ولذلك جاء فيه قتل بفتح الفاء على تقدير نقل حركة التاء اليد ويكسره على تقدير حذف الحركة من غير ثقل وعلى التقديرين سقط همزة الوصل للاستغناء عنها عند التحرك الفاء وإنما لم يجب النقل فيه لأن حركة الأول من المثلين لم تكن حركة لعين فلا يجب المحافظة عليها بنقلها إلى ما قبلها فيجوز النقل

بالفتح فيقال منه أضب اليوم أي صار ذا ضباب. قوله: **(ولحححت العين)** ومنه قولهم هو ابن عمي لحا أي لاصق النسب. قوله: **(بالرمص)** الرمص بالتحريك وسخ يكون في الموق صحاح.

(و) متى أُريد إدغام المثلين، وأولهما متحرك، (تنقل حركته) إلى ما قبله (إنْ كان قبله ساكن غير) حرف (لين)، الأَوْلَى غير مدة، ولا ياء تصغير، (نحو يَرُدُّ)، أصله يردد، نقلت ضمة الدال الأولى إلى الراء، وأدغمت، ونحو يود، أصله يودد، من ودِد الرجل، فإن كان قبله ساكن هو مد، أو ياء تصغير سكنت حركته، وأدغم، لأنّ التقاء الساكنين مغتفر في مثله، نحو مادَ وتموّد الثوب، وخويصة وإنْ كان قبله متحرك سلبت الحركة

وَسُكُون الْوَقْف كالحركة، وَنَحْو: ﴿مَكَّنَنِيْ﴾ [الكهف: ٩٥]، ويمكِّنُني، و﴿مَنَاسِكَكُم﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُم﴾ [المدثر: ٤٢] من بَاب كَلِمَتَيْنِ، . . . .

جار قوله: (**وسكون الوقف**) يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف فهو كالحركة.

قوله: (**ونحو مكنني**) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال قد اجتمع مثلان ها هنا، ولا إلحاق ولا لبس مع أنهم لم يوجبوا الإدغام فأجاب بأن نون الوقاية في نحو مكنني ويمكنني، والضمير المجرور في مناسككم والضمير المنصوب فيما سلككم ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها فلا يكونان في كلمة واحدة.

نقره وعدمه (**وسكون الوقف كالحركة**) فلو سكن الثاني من المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام (**ونحو مكنني ويمكنني**) مما كان فيه نون الوقاية مع نون هي لام الكلمة (**ومناسككم و**) ما (**سلككم**) مما اجتمع فيه كاف الضمير مع كاف هي لام الكلمة (**فمن باب كلمتين**) لا يجب الإدغام (**ويمتنع**) الإدغام. . . . .

جما قوله: (**لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة**) أي لعروضه ومن ثم لم يمنع من الإمالة لأجل الكسرة في النار والناس ونحوهما.

قوله: (**فهو كالحركة**) هذا على مذهب الأخفش.

قوله؛ (**فلا يكونان في كلمة واحدة**) أي في التحقيق وإن جعلهما القراء في كلمة تجوزاً للاتصال في الكتابة واتصال الضمير مثلاً.

أنصا أيضاً، وأدغم نحو مدّ وردّ، الأصل مدد وردد، (وسكون الوقف) في جميع ما ذكر (كالحركة) في أنه لا يمنع الإدغام كالوقف على مد وسرَ، (و) أمَّا (نحو مَكَّنني ويُمكِّنني ومَناسِككم و) ما (سَلَكَكم) مما اجتمع فيه مثلان ثانيهما نون وقاية، أو ضمير مجرور، أو منصوب، (فـ) إنما لم يجب إدغامه مع أنه قد اجتمع فيه مثلان، ولا إلحاق، ولا لبس، لأنه (من باب كلمتين)، لأنّ كلا من نون الوقاية، والضمير المجرور والمنصوب ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها، فليستا في كلمة.

وممتنع فِي الْهمزَة على الْأَكْثَر، وَفِي الْألف، وَعند سُكُون الثَّانِي لغير الْوَقْف، نَحْو: ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، . . . .

جار: قوله: (ويمتنع) لما فرغ مما يجب فيه الإدغام شرع فيما يمتنع وهو في صور:

منها في الهمزة، وفي الألف كما مر، وإنما ذكرهما ها هنا مع استثنائهما قيل لأنه إنما علم مما مر عدم وجوبه وبين ها هنا امتناعه.

ومنها أن يكون الثاني ساكناً لغير الوقف سواء كانا في كلمة نحو ظللت أو في كلمتين نحو رسول الحسن، وإنما امتنع الإدغام فيهما؛ لأنه لو أدغم لوجب تحريك الثاني، ولا يستقيم إذ لا يكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك إلا ساكناً، وكذا لا

نقره: (في الهمزة على الأكثر وفي الألف) كما ذكرنا وإنما ذكر ههنا مع استثنائهما قبل لأنه إنما يعلم مما مر عدم وجوب الإدغام وهنا من امتناعه (و) يمتنع (عند سكون الثاني لغير الوقف) سواء كانا في كلمة أو كلمتين (نحو ظللت) بكسر العين في كلمة (ورسول الحسن) في كلمتين والسكون في كلمة هو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب لا يمكن تحريكه ما دام ذلك الموجب باقياً كالضمائر المرفوعة المتحركة والسكون في كلمتين هو السكون الذي وضع أول الكلمة الثانية عليه نحو قلن انفعلن، فقال الخليل: أن بعض العرب يدغمون نحو رددن فيسكنون الحرف الأول من المثلين ويحركون الثاني بالفتح لالتقاء الساكنين فيقولون ردن، قال السيرافي هذه لغة ردية فاشية في عوام بغداد. . . . .

حل: قوله: (مما مر عدم وجوبه) ولا يلزم من عدم الوجوب الامتناع فقد يكون جائزاً.

قوله: (وإنما امتنع الإدغام فيهما) امتناع الإدغام فيهما هو المشهور وحكى الخليل إن ناساً من بكر بن وائل يقولون في رددت، ورددن، ردت، وردن قال المصنف: ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم.

فلا: ثم أخذ في بيان غالب ما يمتنع فيه الإدغام، فقال: (وممتنع)، وفي نسخة ويمتنع (في الهمزة) في غير نحو سأال بقرينة ما مر، (على) قول (الأكثر، وفي الألف)، وذكرهما فيما مر، إنما علم منه عدم وجوب الإدغام، وهو أعم من امتناعه، مع أنّ ما هناك مقيد بسكون الأول بخلافه هنا في الهمز، نحو قرأ آية فما هنا أعم من وجه آخر، (وعند سكون الثاني) من المثلين (لغير الوقف) في كلمة كانا أو كلمتين (نحو ظَلِلْت ورسُولُ الْحَسن)، إذ لو أدغم تحرك الثاني، ولا يستقيم، إذ لا يجوز تحريك ما قبل

وَتَمِيمُ تُدْغَمُ فِي نَحْوِ: رُدَّ، وَلَم يَرُدَّ، . . . .

يجوز تحريك لام التعريف للإدغام، وكذا لا يدغم اردد ولم يردد عند الحجازيين لسكون الثاني، وأما بنو تميم فيدغمون فيقولون رد ولم يرد؛ لأن السكون فيهما عارض فلا يعتد به ويفرقون بين ظللت ولم يردد مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في

(**وتميم تدغم في نحو رد ولم يرد**) مما كان الثاني ساكناً سكون عارض وهو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب يجوز تحريك الساكن مع وجود ذلك الموجب بحركة أخرى لضرورة كالتقاء الساكنين كالسكون بالأمر والجزم وإنما تدغم تميم نظراً إلى عروض السكون وجواز التحريك مع وجود الموجب للسكون نحو اردد القوم

قوله: (**وكذا لا يدغم في نحو أردد ولم يردد**) أي في كل ما سكن فيه ثاني المثلين للأمر أو الجزم سواء كان ثلاثيًّا من باب نصر أو غيره. قوله: (**ولم يردد عند الحجازيين**) في المضارع المجزوم وفي الأمر بالصيغة لغتان لغة الحجازيين الفك ولغة تميم الإدغام، وكلاهما جاء في القرآن كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤] وفي موضع: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ﴾ [طه: ٢٢]، ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]، لكن الإدغام في المضارع المجزوم أكثر وفي الأمر الفك أكثر لما ورد في القرآن هكذا.

قوله: (**لسكون الثاني**) أي وإن تحرك لالتقاء الساكنين نحو لم يردد الرجل لعروض الحركة وقد يقال ينبغي أن يظهر الحجازيون أيضاً إذا تحرك لاتصال نون التأكيد لنظير ما ذكر من العروض فيجاب بأن نحو لم يردد الرجل في تقدير السكون وما اتصل به نون التأكيد ليس كذلك لأنها أبطلت إعراب الفعل ولذلك تحذف نون الرفع معها كما أن التسكين مع جماعة المؤنث مزيل للفظ الإعراب ثم لم يقدر بعد ذلك.

قوله: (**وأما بنو تميم فيدغمون**) قال أبو حيان: جعل بعض أصحابنا الإدغام لغة غير الحجازيين ولم يخص تميماً وقد ورد اللغتان في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤] فهما فصيحتان وإن كان الفك أفصح، وقد أجمع القراء عليه

الضمير المرفوع المتحرك مطلقا، ولا تحريك لام التعريف للإدغام، وقال الخليل: إنّ بعض العرب يدغم نحو ردَدْن، فيقول ردّن، قال السيرافي: هذه لغة رديئة فاشية في عوام بغداد، (وتميم تدغم نحو رُدَّ) يا رجل، (ولم يَرُدَّ) مما سكون الثاني فيه عارض، إذ أصل ذلك اردد، ولم يردد، فالسكون عارض، لوجود مقتضيه، فلا يعتد به، ويفرقون بين ذلك وبين ظللت، مع أنّ السكون فيه عارض لأن السكون في ظللت لا ينفك بخلافه فيما ذكر، فإنْ قيل: دخول الجازم في لم يردد نظير الاتصال بالضمير في ظللت، قلنا: التاء كجزء من الكلمة، بخلاف الجازم، أمّا الحجازيون فلا يدغمون في ذلك اعتدادا

وَعند الْإِلْحَاق واللَّبْسِ بزنةٍ أُخْرَى، نَحْو: قَرْدَدٍ . . . .

جار بردي ظللت لازم مع التاء لا ينفك وفي لم يردد قد يزول عن زوال الجازم فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء بظللت كاتصال الجازم بيرد يجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم فلذلك أدغم في لم يردد ولم يدغم في ظللت.

ومنها أن يكون الثاني مكرراً للإلحاق فإنه لا يدغم نحو قردد؛ لأنه كررت اللام فيه للإلحاق بجعفر فلو أدغم لخرج من هذا الغرض.

ومنهـا أن يؤدي الإدغام إلى التبـاس زنة بزنـة أخرى . . . .

نقره كار فجوزوا الإدغام فيما لم تعرض فيه تلك الحركة أيضاً وجعل الساكن كالمتحرك وأدغم بعد أن يسكن الأول للإدغام ويحرك الثاني لالتقاء الساكنين إلا في فعل التعجب نحو أحبب به فإنه يجب الإظهار عندهم أيضاً لكونه غير متصرف وأما أهل الحجاز فيظهرون نظراً إلى مجرد سكون الثاني وهذا الاختلاف إذا لم يتصل بهما الضمير البارز المرفوع، أما إذا اتصل بهما ذلك الضمير فيمتنع الإدغام إن كان متحركاً بالاتفاق نحوارددن على الأكثر ويجب إن كان ساكناً نحو ردا ردوا ردي **(و)** يمتنع **(عند الإلحاق واللبس بزنة أخرى نحـو قـردد)** لـلإلـحـاق . . . .

كمال في قوله تعالى: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ونحوها وهو متعين على المشهور في فعل التعجب نحو اعزز علي واحبب إلينا خلافاً للكسائي. قوله: **(ومنها أن يكون الثاني مكرراً للإلحاق)** جعله مكرراً لأن التكرير يحصل به ومثل اللفظ الذي حصل به ومثل اللفظ الذي حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين ما حصل فيه الإلحاق بزايد قبلهما نحو: هيلل إذا قال لا إله إلا الله وقد يشمله عبارة المصنف. قوله: **(فإنه لا يدغم نحو قردد)** الظاهر أن الضمير للشأن وأن يدغم مسند لما بعده ويحتمل أن يكون للثاني بتأوي لا يدغم فيه.

قوله: **(نحو قردد)** القردد المكان الغليظ المرتفع والجمع قرادد وقالوا قراديد كراهية الدالين صحاح. قوله: **(لخرج من هذا الغرض)** لأنه لو أدغم مع النقل، ويقال قرد لم يبق بينهما موافقة وإن أدغم من غير نقل يلزم التقاء الساكنين على غير حده.

فلاح بالعارض، ومحل الخلاف إذا لم يتصل بها ضمير بارز مرفوع أو نون توكيد، وإلّا امتنع الإدغام إنْ كان الضمير متحركا، نحو ارددنَ على الأكثر، ووجب إنْ كان ساكناً نحو رد ردواً ردي أو اتصل بهما نون توكيد نحو رُدَّنْ، واتفقوا على وجوب الإظهار في فعل التعجب، نحو أحبب به، لأنه غير متصرف، وعلى وجوب الإدغام في هلمَّ، وعطف على في الهمز قوله: (وعند الإلحاق و) عند (اللَّبس بِزنة أخرى نحو قَرْدَدَ) مثال للملحق

وسُــــرُرٍ، ....

نحو سرر كما مر، وكذا نحو ظلل وشرر؛ لأنه لو أدغم لم يدر أهو فعل بفتح العين في الأصل سكن لأجل الإدغام، أو فعل بسكون العين، فإن قلت: قد أدغموا نحو رد مع الالتباس، أجيب: بأن الإدغام منفك فيه ويتحرك العين نحو رددت، وأما نحو شرر وظللٍ فلو أدغم فيه لم ينفك إدغامه وبأنه ليس في الأفعال الثلاثية ما هو ساكن العين وضعاً فيعلم حيث أن السكون عارض، وأما الأسماء فسكون العين فيها شائع فلا يعلم ذلك فيه، وإذا علم في الفعل أنه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك نحو شددت وفررت، ويعلم أيضاً بالمضارع؛ لأنك إذا قلت يفر ويشد علم أن ماضيهما فعل، وإذا قلت بعض علم أن ماضيه فعِل وبصيغة الأمر أيضاً؛ لأنك إذا قلت فر بالكسر وشد بالضم، وعض بالفتح علم ذلك أيضاً، وأما قولهم قص بمعنى قصص لرأس الصدر الذي يقال له بالفارسية

(وسرر) للبس وقد ذكرنا بيانه...............................

قوله: **(وكذا نحو ظلل)** مثله في امتناع الإدغام نحو صفف بضم وفتح وكلل بكسر وفتح وكذا ما وازن شيئاً من المذكورات بصدره لا بجملته نحو دحجان مصدر دج بمهملة وجيم بمعنى دب فإنه مبدو بفعلل كطلل وكذا ودده جمع ودود هو مبدو بمثل صفف وكذا لو بنى مثل سيراء وسلطان بضمتين بمعنى سلطان من رد لقيل ادداء ورددان فيعاملان معاملة كلل وسرر ففي جميع هذه المذكورات يمتنع الإدغام، وكذا في مثال إبل من الرد ولم يسمع في المضاعف. قوله: **(وأما نحو شرر وطلل)** الشرارة واحدة الشرار وهو ما يتطاير من النار وكذلك الشرر والواحدة شررة صحاح. الطلل ما شخص من آثار الدار والجمع أطلال وطلول.

قوله: **(علم أن ماضيه فعل)** بكسر العين؛ لأن فاءه حرف حلق لا عينه أو لامه.

قوله: **(وأما قولهم قص)** جواب سؤال مقدر وهو أن ما قلتم أنه لا يدغم في الأسماء للالتباس منقوض بقص فإنه اسم ومع هذا أدغم فيه مع الإلباس أجاب بأن فيه لغتين فأدغم ما هو ساكن العين لا متحرك العين ولا الإلباس.

(وسُرُر) مثال للملبس، وتقدما، ومن الملبس قوول، وتقدم، ونحو طلل وشرر. لأنه لو أدغم لم يُعلم أنه فعَل بالفتح، فسكن للإدغام، أو فعْل بالسكون، فإن قيل: فقد أدغموا رُد ومُدّ مع وجود اللبس، قلنا: الإدغام ينفك مع الضمير نحو رددت بخلاف نحو طلل وشرر من الأسماء، ولأنه ليس في الفعل الثلاثي ما هو ساكن العين وضعاً. فالسكون فيه عارض، بخلاف الاسم، وإذا كان وضع الفعل تحريك عينه، فخصوصية حركته من ضم وفتح وكسر تُعلم في الماضي من المضارع، وعند اتصال ما يوجب الانفكاك. وأمّا قولهم قصَّ بمعنى قصص لرأس الصدر، فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان

وَعند سَاكن صَحِيح قبلهمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْو: قَرْمِ مَالِكٍ، . . . .

جار سرسينة فليس فيه مما اجتمع مثلان متحركان وأدغم بل هما اسمان أحدهما متحرك العين، والآخر ساكن العين كنشر ونشر.

ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين مثلين كانا أو متقاربين نحو قرم مالك، والقرم السيد، ومن بعد ظلمه، وإنما امتنع الإدغام؛ لأنه لو أدغم فإذا أسكن الميم الأول لم تنقل حركته إلى الراء، وأدغم لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن نقل حركته إلى الراء تغير بناء الكلمة، والمراد بالصحيح في قوله ساكن صحيح أن يكون غير حرف مد حتى يمتنع الإدغام في نحو قوم مالك بالواو لعدم المد،

نقره (و) يمتنع **(عند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك)** والقرم السيد وإنما يمتنع الإدغام لأنه إن لم تنقل الحركة لزم التقاء الساكنين على غير حده وإن نقلت لم يجز لأنه في كلمتين وإنما يجب النقل في كلمة نحو يرد ولم يجز في كلمتين لأن اجتماع المثلين في كلمة لازم فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة مع إمكان رعاية الوزن بنقل الحركة الأولى إلى ما قبله بخلاف الاجتماع في كلمتين فإنه غير لازم فلا يجوز تغيير البنية لأمر غير لازم مع أنه لا يمكن رعاية البنية بنقل الحركة لأن الحركة أول المثلين إذا

جما قوله: **(كنشر وبشر)** قال في القاموس: النشر الريح الطيبة، ثم قال والتفريق والقوم المتفرقون لا يجمعهم رئيس وتحرك.

قوله: **(ومنها أن يقال قبلهما ساكن صحيح)** من هذا النوع يعلم امتناع الإدغام إذا كان الحرف الأول تاء متكلم نحو جلست تجاهك أو تاء مخاطب نحو أنت تعلم.

قوله: **(والمراد بالصحيح إلى آخره)** اعلم أن لما قبل المدغم ثلاثة أحوال لأنه إما مد فيسوغ الإدغام اتفاقاً مثل قال لهم ويقول لهم، وفعل لهم، وإما صحيح ممتنع عند البصريين ومن وافقهم نحو من بعد ذلك، وشهر رمضان، وإما حرف لين لا مد نحو شوب بكر، وقد اختلفوا في ذلك فالكوفيون يجرونه مجرى المد فيدغمون جوازاً والبصريون ينزلونه منزلة الصحيح فيمنعون الإدغام وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في حيث شئتم، وكلام المصنف ظاهر في

أنصا وأدغم، بل هما اسمان أحدهما متحرك العين، والآخر ساكنها كنشْر ونشَر، (و) يمتنع (عند ساكن صحيح قبلها)، أي المثلين، وهما (في كلمتين نحو قَرْمُ مالِكٍ) بالراء أي سيّده، إذ لو أدغم، فإن لم تنقل حركة الأول لزم التقاء الساكنين على غير حدّه، أو نقلت لزم تغيير بناء الكلمة، وخرج بالصحيح حرف العلة، فيجوز عنده الإدغام، سواء أكان حرف مد نحو الناس سواء، والرحيم ملك، أم لا، نحو قوم مالك بالواو، ومنعه بعضهم في الشق الثاني، . . . .

وَحُمِلَ قَولُ الْقُرَّاء على الْإخْفَاءِ، ....

ﮨﮯ وفي نحو عدو وليد وولي يزيد أيضاً لذهاب المدة بالإدغام فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو والياء الثانية إلى الأولى منهما تغير بناء الكلمة وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن كان قبلهما ساكن هو حرف مد نحو إمام مقام، وحميم ملك، وغرور رفيق فلا يمتنع الإدغام.

قال المصنف في شرح المفصل: هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون؛ لأن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الإدغام والمقرؤن مطبقون على أنه يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال، وقد جمع الشيخ الشاطبي: بين هذين القولين، وقال أراد القراء الإخفاء وسموه إدغاماً لقربه منه، وأراد النحويون الإدغام المحض، ثم قال المصنف

كان في كلمتين يكون حركة الآخر وحركة الآخر لا تعتبر في الوزن (**وحمل قول القراء على الاخفاء**) لأن الإخفاء قريب من الإدغام فأطلق على الإخفاء لفظ الإدغام مجازاً

الجواز؛ لأن الصحيح إنما يذكر في مقابلة المعتل مطلقاً ليناً كان أو مداً وهو الموافق لقوله في باب التقاء الساكنين أو نحو حويصة قياس، وأما ما قاله الشارح فبعيد من كلام هنا، ومخالف لكلامه في باب التقاء الساكنين، ولكن الشارح وافق البصريين. لنا. اعلم أن اختيار ابن الحاجب وابن المالك اختيار مذهب الكوفيين. قوله: (**لذهب المدة بالإدغام**) قال ابن عصفور الدليل على أن المد قد زال بالإدغام وقوع لي وقو في القوافي مع ظبي وغزو مع امتناع وقوع عين في قافية مع حزن فدل ذلك أن الإدغام يصير الياء مثلاً بمنزلة الحرف الصحيح.

قوله: (**تغير بناء الكلمة**) يمكن أن يراد يتغير بناء الكلمة اتصال آخر أحدهما بأول الأخرى فيتوهم أنه أول حرف من الكلمة الأخيرة، وحينئذ لا يرد ما أورده ض، وذلك لأنها يكون على وزن فيصير على وزن آخر، فإن قيل كل حرف متحرك أدغم فإن إدغامه تغير بناء الكلمة كشد كان على وزن فعل فصار على وزن فعل، فالجواب أنه يكثر التغيير حينئذٍ بخلاف شد فإن قيل يلزم مثله في نحو يشد، فالجواب أن الإدغام في مثل هذا واجب فاغتفر فيه توالي تغيير البنية بخلاف الإدغام في كلمتين فإنه جائز قلنا عنه مندوحة بأن تعدل إلى الفك.

قوله: (**يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر**) أي ويبطل الأول كما قال المرادي وغيره. قوله: (**بين هذين القولين**) أي قول النحاة والقراء.

قوله: (**وقال أراد الفراء الإخفاء**) قال في قصيدته المشهورة:

ﻗﻖ وحُمِل قول القُرَّاء بجواز الإدغام، وإنْ كان الساكن حرفاً صحيحا (على الإخفاء) فليس ادغاما محضا؛ جمعا بين مذهبهم ومذهب النحويين، إذ الإخفاء قريب من الإدغام. قال

. . . .

وفيه وهذا الجواب وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام بل أدغموا الإدغام الصريح، وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرأ به في نحو الخلد جزاء، ثم قال والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، وليس قولهم

وإنما حمل عليه للجمع بين قول القراء بجواز الإدغام وقول النحاة بامتناعه وفيه نظر لأنهم صرحوا بالادغام ولذلك قال الشاطبي:

وما كانَ من مِثْلَين في كِلْمَتَيهما ... فلا بدَّ من إدغامِ ما كانَ أوَّلاً

كيَعْلَمُ ما فيه هُدَى وطُبِعَ على ... قُلوبِهِمُ والعفوَ وَأْمُرْ تمثلا(١)

والرجوع إلى قول القراء أولى لتواتر نقلهم عمن ثبت عصمته صلى الله عليه

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ ... عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلَا

تقول العرب طبق السيف المفصل أصابه، وطبق فلان المفصل إذا أصاب في فعله أو قوله أو اعتقاده. قوله: **(وهذا الجواب وإن كان جيداً على ظاهره)** رد الجواب الأول المذكور الجعبري، فقال: إن هذا الجمع ليس بشيء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذٍ يكون مختلساً ظاهراً لا مدغماً ولا مخفى كيأمركم ولا قارئ به ولا جائز أن يكون إخفاء الحرف؛ لأنه مقلوب متصل قام التشديد، وهذه حقيقة المدغم فتسميته إخفاء لا يقلب حقيقته ولو فرضنا حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن المخفي ساكن، والمانع لم يمنع من حيث الإدغام، بل من حيث التقاء الساكنين، والأول ساكن صحيح، وهذا موجود في الإخفاء انتهى. وظاهر أن كلام المصنف بناء على احتمال الأول. قوله: **(بل أدغموا الإدغام الصريح)** في من بعد ظلمه يقولون من يعظلمه مع التقاء الساكنين ض.

قوله: **(في نحو الخلد جزاء)** فيقرؤ الخلجزاء مع التقاء الساكنين.

قوله: **(والأولى الرد على النحويين)** قال الجعبري الجواب عن تمسكهم بالقاعدة أنا لا نسلم أن ما عداها غير جائز بل إنه غير مقيس وما يخرج عن قياسه إن لم يسمع فهو لحن وإن

المصنف في شرح المفصل: وهذا الجواب للشاطبي، قال: وهو وإنْ كان جيدا إلّا أنه لم يثبت أنّ القرّاء امتنعوا عن الإدغام المحض، قال: والأَوْلى الرد على النحويين، إذ لا يكون قولهم حجة إلّا إذا اجتمعوا، ومن القراء جماعة منهم يقرؤون بادغام، فلا يكون قولهم حجة، بل لو قدر أنه ليس من القراء نحوي كان قولهم أولى، لأنهم ناقلون هذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وحيئذ فالمصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط

---

(١) البيتين من منظومة الشاطبية المعروفة باسم: حرز الأماني ووجه التهاني.

وَجَائِزٌ فِي سوى ذَلِك.

جار بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون إجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، فإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته إلى الغلط في مثله؛ ولأن ما نقل القراء ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى.

قوله: **(وجائز)** أي الإدغام في غير ما ذكر من الواجب والممتنع جائز، واعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة، غير القسمين المذكورين مع أن الإدغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بهما نحو اخشى يا هند فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء الكلمة.

نقره وسلم، بخلاف نقل النحاة فإنه ما بلغ حد التواتر **(وجائز)** الإدغام **(فيما سوى ذلك)** المذكور من الواجب والممتنع ويرد عليه ما إذا كان أول المثلين كلمة برأسها يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة فإنه غير القسمين مع أن الإدغام فيه ممتنع أما إذا كان كلمة لا

حما سمع فهو شاذ نحو استحوذ وقد سمع ألا ترى أن من القاعدة أن الأول إذا كان حرف مد. والثاني غير مدغم وهو مركب حذف وقد تخلف في حلقتا البطنان، ومنها أن الأول الصحيح تحرك وقد تخلف منها انتهى. قوله: **(ثبتت تواتراً)** إما صفة موصوف محذوف أي ثبوتاً ذا تواتر أو متواتراً، وإما حال أي متواترة. قوله: **(فكان الرجوع إليهم أولى)** ولو سلم التساوي فالقراء مثبتون للغة والنحاة مانعون لها وقول المثبت أولى ض.

قوله: **(واعترض عليه)** هذا الاعتراض مذكور في شرح الشريف أخذاً من بغية الطالب للشيخ بدر الدين بن مالك وإنما امتنع الإدغام في نحو جاد ببدرة لئلا يجحفوا بذلك المثل باستهلاكهم إياه بعد وضعه على حرف مع استقلاله وعدم تنزله منزلة الجزء مما قبله. والبدرة قال الجوهري عشرة آلاف درهم. قوله: **(فإن إدغامه جائز)** فيقال اخشيا هند.

أنصا في مثله، ولأنّ ما نقله القراء ثبت تواترا، وما نقله النحويون آحاد، ولو سلم أنّ مثل ذلك ليس متواترا، فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، (و) الإدغام (جائز فيما سوى ذلك)، أي ما ذكر من الواجب والممتنع، واعترض عليه بأنّ المثلين إذا كان أولهما كلمة، يصح الابتداء بها نحو جاد ببدرة فإنه غير القسمين اللذين ذكرهما مع أنّ الإدغام فيه ممتنع، بخلاف ما أولهما كلمة لا يصح لابتداء نحو اخشي يا هند، فإنّ إدغامه جائز، لأنه كجزء الكلمة، ويجاب بأن مفهوم قوله فيما مرّ: وعند تحركهما في

الْمُتَقَارِبَان: ونعني بهما مَا تقاربا فِي الْمخْرج، أَو فِي صفة تقوم مقَامه، ....

ج: قوله: (**المتقاربان**) لما كان الإدغام يقع في المثلين والمتقاربين أشار إلى بيان تقارب الحروف وتباعدهما والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخارج أو في صفة تقوم مقامه كالجهر والهمس إلى غير ذلك، ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفة

ع: يصح الابتداء بها نحو اخشى يا هند فجائز فيه الإدغام لأنه بمنزلة الجزء (**المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج**) أي مخرج الحرف وهو المكان الذي ينشأ الحرف منه ويعرف ذلك بأن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل فأين ينتهي الصوت فثمة مخرجه ألا ترى أنك تقول أب وتسكن فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى (**أو**) تقاربا (**في صفة تقوم**) تلك الصفة (**مقامه**) أي مقام المخرج كالجهر والهمس

ك: قوله: (**المتقاربان**) أي هذا بحث المتقاربين فحذف المبتدأ والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو مبتدأ خبره محذوف أي المتقاربان هذا.

قوله: (**أو في صفة تقوم مقامه**) المراد أو تقاربا في صفة تقوم تقاربهما فيها مقام تقاربهما في المخرج كما سيأتي.

قوله: (**في المتن تقريباً**) يعني قرب تقريباً يعني قرب بعض المخرج بعضاً فلهذا صارت المخارج ستة عشر.

فن: كلمة فيه تفصيل بين ما يكون أول المثلين كلمة يصح الابتداء بها كالمثال المعترض به، وما لا يكون كذلك، كاخشي يا هند، وضرب بكر، ومثل ذلك لا يعترض به.

المتقــاربان: أي هذا مبحثهما، (ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه) كالجهر والهمس، ومخرج الحرف مكانه الذي يخرج منه، ومعرفة ذلك بأن تسكنه، وتدخل عليه همزة الوصل، وتنظر إلى أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثم مخرجه، ألا ترى أنك تقول أبْ، فتجد الشفتين قد انطبقت إحداهما على الأخرى، وهذه الهمزة مكسورة، إلّا أنْ يكون الحرف الذي أُريد امتحانه الألف، فتكون مفتوحة، لأنّ الألف لا تثبت بعد كسرة، قال بعضهم: والذي يقتضيه النظر الصحيح أنها لا يؤتى بها قبل الألف، بل يؤتى باللام مكانها، فيقال لا، لأنه الحرف الذي استعير للنطق، يسمى ألف، إذألف اسم للحرف الأخير من نحو الفتى والعصا، وأمَّا قول العوام: لام ألف فخطأ.

ومخارج الْحُرُوف سِتَّة عشر تَقْرِيباً، وَإِلَّا فَلِكُل مخرج، . . . .

ذلك بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر أين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثم مخرجه، ألا ترى أنك تقول أب وتسكت فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى، وجملة المخارج ستة عشر تقريباً، وإنما قال تقريباً؛ لأن التحقيق أن لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر وإلا لكان إياه.

قال في شرح الهادي: وهي على اختلافها تكون من أربع جهات الحلق، واللسان، والشفتان، والخياشيم.

(**ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً**) لا تحقيقا (**وإلا**) أي وإن لم تكن تقريباً (**فلكل**) أي فلكل حرف (**مخرج**) مخالف لمخرج الآخر وإلا كان هو إياه والمخرج على اختلافه يكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتين والخياشيم، واعلم أن عادته وعادة

قوله: (**وإلا فلكل مخرج**) أي وإن لم يقرب فلا يستقيم هذا الحكم إذ لكل مخرج فحذف الجزاء وأقيم علته مقامه. قوله: (**بأن تسكنه**) وإنما تسكن؛ لأنه لو حرك لامتزج مخرجه مخرج الحركة وهو مخرج الألف أو الواو أو الياء بحسب الفتحة والضمة والكسرة، فلما أسكنوه صار مخرجه خالصاً لا يشوبه مخرج آخر. قوله: (**وتدخل عليه همزة الوصل**) ظاهره أنك تدخلها مكسورة، وقد صرح بذلك الموصلي. قوله: (**وتدخل عليه همزة الوصل**) القياس في هذه الهمزة كسرها؛ لأنه الأصل في همزة الوصل وإنما يخرجون عن ذلك لمعارض ككثرة الاستعمال المقتضية لفتحة همزة أل وككراهية الثقل المقتضية لضم همزة نحو اقتل لئلا يخرجوا من سفل إلى علو، وقد نص على كسره الهمزة ابن جني في "سر الصناعة" حيث قال: وسبيلك إذا أردت صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله؛ لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول اك اق اج، وكذلك سائر الحروف. قوله: (**وجملة المخارج ستة عشر**) هذا مذهب الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمي وقطرب والفراء وغيرهم إلى أنها أربعة عشر فجعلوا اللام والنون والراء مخرجاً واحداً.

قوله: (**والخياشيم**) وإنما لم يذكر الحنك؛ لأنه ليس بمخرج مستقل وإنما له دخل فيه بخلاف الخياشيم للنون الخفيفة فإنها مخرجة على الاستقلال.

(ومخارج لحروف ستة عشر) مخرجا تقريبا بحسب الأماكن، أمَّا بحسب الجهات فأربع: الحلق، واللسان، والشفتان، والخياشيم، وستأتي في كلامه، (وإلّا) أي وإن لم تكن المخارج ستة عشر تقريبا (فلكل) من الحروف، وهي تسعة وعشرون (مخرجٌ) مخالف لمخرج غيره، وإلّا لكان إياه، فالمخارج حقيقة بِعِدَّةِ الحروف، لأنّ اختلاف المخارج، وآلات التقطيع، هو الموجب لاختلاف الهيئات القائمة بالأصوات.

فلِلْهمزة وَالْهَاء وَالْألف أقْصَى الْحلق، . . . .

جا قوله: **(فللهمزة)** يريد أن للحلق سبعة أحرف وثلاثة مخارج:

فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، فلذلك ثقل إخراجها لتباعدها وبعدها الهاء ثم الألف، هكذا قال سيبويه، وزعم أبو الحسن أن مخرج الألف

نقره غيره أن يقدم في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخر عنه وكل حرف من مخرج يقدم على غيره من ذلك المخرج فالسابق بالذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده فقال **(فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق)** فمخرج الهمزة أقصاه من أسفله إلى ما يلي الصدر ولذلك ثقل إخراجها لبعدها وبعدها الهاء ثم

حا قوله: **(فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق)** قال الجعبري كل مقدار له نهايتان أيهما فرضت أوله كان مقابلها آخره ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، ومن ثَمَّه كان أول الأدوات الشفتين وأولهما مما يلي البشرة، وثانيهما اللسان وأوله مما يلي الأسنان وآخره مما يلي الحلق.

وهو ثالثها وأوله ما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر ولو كان وضع على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الحروف الجمهور باعتبار الصوت انتهى.

قوله: **(يريد أن للحلق سبعة أحرف)** ذهب أبو الحسن شيريح بن محمد بن شريح إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها وجعل حروف الحلق ستة، وقد روى هذا عن الخليل قال الجعبري وهو التحقيق قال ومعنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ثم يميل ويمر على الكل، ومن ثَمَّ نسب إلى كل مخرج وخصه دون أختيه للزومه وهذا معنى قول مكي

أنصا (فللهمزة والـ ألف) من المخارج (أقصى الحلق)، أي أبعده عن الفم بهذا الترتيب، فأبعد الحروف مخرجا الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها، فالهاء، فالألف، وسوّى أبو الحسن بين الهاء والألف، وردّ بأنّ الألف إذا حركت انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها كانت أقرب إليها من الهمزة، فكان ينبغي أن تقلب إليها، وأُجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم، لأنّ الهاء أقرب إليها عندكم من الهمزة، فلو كان الانقلاب للقرب لانقلبت هاء، فلما انقلبت همزة، دلّ على أنه لا فاصل بينها وبين الهمزة، ولم تقلب إلى الهاء لأنها معها في المكان، وضعف بأن المانع من قلبها إليها خفاء الهاء، لا كونها في مكانها، هذا مع أنهما لو اتحدا مخرجا لم يتميّز أحدهما عن الآخر.

. . . .

هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده، قال ولهذا قال سيبويه أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي الهمزة والألف، والهاء وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج فقدم الألف على الهاء، ثم قال وللحروف العربية ستة عشر مخرجاً فأقصاها مخرج الهمزة والهاء والألف، فقدم الهاء على الألف فتقديم الألف على الهاء مرة وتأخيرها عنها أخرى يدل على أنهما من مخرج واحد، وأبطلوا قوله بأنا متى حركت الألف انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة فكان ينبغي أن تنقلب إليها وأجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم؛ لأن الهاء أقرب إليها على زعمكم من الهمزة فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء فلما لم تنقلب إلا همزة دلت على أن الهمزة أقرب المخارج إليها، وليس بينهما فاصل، ولم تنقلب هاء؛ لأنها في موضعها، وهذا ضعيف؛ لأن قولهم لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع لجواز أن يكون خفأ الهاء مانعاً من ذلك، وقولهم لم تنقلب هاء؛ لأنها في موضعها ضعيف؛ لأن كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب إليها لما مر، فلم يكن مانعاً هذا مع أنهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز أحدهما عن الآخر.

. . . .

لكن الألف حرف يهوي في الفهم حتى ينقطع مخرجه في الحق وقول الداني لا معتمد له في شيء من أجزائه وعلى هذا يحمل جعل الناظم وغيره الألف حلقيًّا انتهى. قوله: (**فأقصاها مخرجاً**) وهو بالنصب على التمييز. قوله: (**وأجيب بأن هذا يدل**) أي الإبطال أو الدليل أو الإبدال إلى الهمزة دون الهاء. قوله: (**على زعمكم**) هو بفتح الزاي وضمها.

قوله: (**ولم تنقلب هاء لأنها في موضعها**) فالهاء والألف من مخرج واحد وبواسطة التحريك زلقت من مخرجها إلى مخرج الهمزة فصارت همزة وتقرر هذا ما نقلناه عن ابن جني أن الحركة تقلق الحرف عن موضعه والحق عدم خروج الحرف بواسطة التحريك عن مخرجها وإلا يلزم أن لا يكون الحرف المتحرك في مخرجها غايته أن بواسطة التحريك حصل لها قلق واضطراب وميل إلى مخرج الحركة، وإنما خرج الألف بالتحريك عن مخرجه؛ لأنه صارت بالتحريك حرفاً آخر بخلاف سائر الحروف ض. قوله: (**لما مر**) أي لأجل القرب.

قوله: (**هذا**) أي مضى هذا أو خذ هذا.

. . . .

وللعين والحاء وَسطه، وللغين وَالْخَاء أدناه، وللقاف أقْصَى اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللكاف مِنْهُمَا مَا يليهما، . . . .

جار قوله: (**وللعين**) أي مخرج العين والحاء الغير المعجمتين وسط الحلق فالعين أبعدهما من الفم والحاء أقربهما إليه، وللغين والخاء أدناه أي إلى الفم فهذه الحروف السبعة حلقية. قوله: (**وللقاف**) أي مخرج القاف هو أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف من أقصى اللسان، والحنك ما يليهما أي ما يلي أقصى اللسان والحنك يريدان مخرج الكاف أرفع من مخرج القاف أي أقرب منه إلى مقدم الفم، ويعرف ذلك بأنك إذا تقف على القاف والكاف نحو أقدْ وأكْ تجد القاف أقرب إلى الحلق والكاف أبعد.

نقره الألف (**وللعين والحاء**) غير المعجمتين (**وسطه وللغين والخاء**) المعجمتين (**أدناه**) إلى الفم فهذه الأحرف السبعة حروف الحلق (**وللقاف أقصى اللسان وما فوقه**) من الحنك (**وللكاف منهما**) يعني من أقصى اللسان والحنك (**ما يليهما**) أي ما يلي أقصى اللسان والحلق يعني مخرج الكاف أقرب من مخرج القاف إلى مقدم الفم. . . . .

جما قوله: (**فالعين أبعدهما من الفم**) هذا هو الظاهر من كلام سيبويه وصرح به أبو محمد مكي، وصرح أبو الحسن شريح على أن العين في الرتبة بعد الحاء. قال أبو حيان: وهو الأظهر.

قوله: (**وللغين والخاء أدناه**) قال أبو حيان: يظهر من كلام سيبويه وعثمان الصيرفي أن الغين قبل الخاء وهو قول أبي الحسن ونص أبو محمد مكي على تقدم الخاء على الغين، والأظهر الأول انتهى.

قوله: (**وللقاف**) هذا شروع في الحروف اللسانية.

أنصا (وللعين والحاء) المهملتين من المخارج (وسطه)، أي الحلق بهذا الترتيب، فأبعدهما عن الفم العين، ثم الحاء. (وللغين والخاء) المعجمتين (أدناه)، أي الحلق، بهذا الترتيب، فهذه الحروف السبعة حلقية، فللحلق سبعة أحرف، ومخارجها ثلاثة.

(وللقاف) من المخارج (أقصى اللسان)، أي أبعده عن الفم، (وما فوقه) من الحنك الأعلى. (وللكاف منهما)، أي من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك (ما يليهما)، فمخرجها أقرب إلى الفم من مخرج القاف، كما يعرف بالوقف عليهما.

وللجيم والشين وَالْيَاء وسط اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللضاد أول إِحْدَى حافتيه وَمَا يليها من الأضراس، وللام مَا دون طرف اللِّسَان

وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وللضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن. والحافة الجانب، وينبغي أن تعلم أنه ليس المراد بأول حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف فإنه دل على تأخر مخرجه من مخرجهما، وإذا أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء أيضاً علم أن مخرجها من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد، ثم إن إخراجها من جانب الأيسر عند الأكثر وقد يستوي الجانبان عند البعض.

قوله: **(ولام ما دون طرف اللسان)** ....

(**وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك**) الأعلى (**وللضاد أول إحدى حافتيه**) أي حافتي اللسان، والحافة: الجانب (**ولا يليهما من الإضراس**) التي في الجانب الأيمن والأيسر ولما أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء علم أن مقابل مخرج هذه الثلاثة من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد وأكثر الناس على إخراجها من جانب الأيسر (**واللام ما دون طرف اللسان**) أي أول إحدى حافتيه لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى الفم من مخرج الضاد..........

قوله: (**بأول إحدى حافتيه**) أي الأول الذي يقابل أقصى اللسان ويقابل ما يليه من الحنك أعلى. قوله: (**والحاقة الجانب**) هي بتخفيف الفاء. قوله: (**وقد يستوي الجانبان عند بعض**) يحكى عن عمر بن الخطاب أنه كان يخرجها من الجانبين معاً.

قوله: (**لكن أقرب**) أي لكن أقرب الحافتين إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد.

(وللجيم والشين) المعجمة، (والياء) المثناة التحتية (وسط اللسان وما فوقه من الحنك) الأعلى.

(وللضاد) المعجمة من المخارج (أول إحدى حافتيه)، أي اللسان، أي أحد جانبيه الأيمن أو الأيسر، (وما يليها من الأضراس)، وإخراجها من الجانب الأيسر أكثر، وأيسر عند الأكثر، وقد يستويان عند بعضهم.

(وللام) من المخارج (ما دون طرف اللسان)، يعني أوله ممتدا ....

إِلَى منتهاه وَمَا فَوق ذَلِك، ....

جـ يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه، وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، ويمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك، والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه.
والثنايا: هي الأسنان اثنتان فوق واثنتان أسفل جمع ثنية، ....

نقره **(إلى منتهاه)** أي يمتد إلى منتهى طرف اللسان **(وما فوق ذلك)** من الحنك الأعلى وذكر في المفصل بعد قوله من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، قال المصنف في شرحه: وكان يغني أن يقال فوق الثنايا إلا أن سيبويه ذكر ذلك فتابعه الزمخشري، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج النون يلي مخرجها وهو فوق الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل جمع ثنية، والرباعية بفتح الراء وتخفيف الياء هي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعية، ثم الأضراس وهي عشرون ضرساً من كل جانب عشر منها الضواحك وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحن اثنى عشر طاحناً من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنان

ك قوله: **(يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه)** قال ابن أبي الأوص إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن. قوله: **(فويق الضاحك)** الضاحك السن التي بين الأنياب والأضراس وهي أربع ضواحك صحاح. قوله: **(وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه)** أي لأن الامتداد المذكور أعني إلى المنتهى لا يكون بمخرج الضاد.
قوله: **(والثنايا)** هي الأسنان المتقدمة السنة جنس ينقسم على أربعة أقسام: ثنايا، ورباعيات، وأنياب وأضراس، ويندرج في الأضراس الضواحك والطواحن، والنواجذ تصغير السن سنينة؛ لأنها تؤنث صحاح.

قن (إلى منتهاه، وما فوق ذلك) من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب، والرباعية الثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجا منه.
واعلم أنّ الأسنان أربعة أقسام:
- ثنايا، وهي الأسنان المتقدمة، اثنتان فوق، واثنتان تحت.
- ورَباعيات، بفتح الراء، وتخفيف الياء، وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا للقطع.
- وأنياب، وهي أربع أخرى، خلف الرباعيات للكسر.
- والبقية، وهي عشرون في الغالب أضراس، فمنها الضواحك، وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين، اثنا عشر من الجانبين، ثم النواجذ، من كل جانب ثنتان، واحدة من فوق، وأخرى من تحت، ويقال لها ضرس الحُلُم، وضرس العقل.

وللراء مِنْهُمَا مَا يليهما، وللنون مِنْهُمَا مَا يليهما، . . . .

والرباعيات بفتح الراء، وتخفيف الياء هي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس، وهي عشرون ضرساً من كل جانب عشر منها الضواحك. وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين التي اثنتي عشر طاحناً من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنتان واحدة من أعلى، وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرس الحلم، وضرس العقل ويتبين لك بهذا مخرج الضاد فتأمل.

قوله: (**وللنون**) ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج من مخرج اللام وللراء ما هو أدخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام، ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو أدخل من مخرج النون ولذلك لم يقل المصنف وللراء والنون منهما ما يليهما بل أفرد كل واحد بالذكر إشارة إلى أن مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون وذلك لانحراف الراء إلى مخرج

واحدة من أعلى وأخرى من أسفل ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل (**وللراء منهما**) أي ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا (**ما يليهما وللنون منهما ما يليهما**) وإنما أفرد كل واحد من الراء والنون بالذكر لأن مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون وأخرج من

قوله: (**عشر منها**) عشر للمؤنث واجب سكون وسطه تخفيفاً له لثقل المعنوي إذ هو للمؤنث وفي التنزيل ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]، وأما عشرة بالتاء فإن في غير التركيب فجمع على فتح شينه، وأما في التركيب فالحجازيون يسكنونها والتميميون يسكرونها والفتح لغة قليلة حكاها في التسهيل، وقرأ الأعمش ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠] وقال في الكشاف وهما أي الفتح والكسر لغتان ض. قوله: (**ويقال لها ضرس الحلم**) الحلم ضد السفه وهو ينشأ عن العقل، فلذلك سمي العقل حلماً، وهو من باب تسمية السبب باسم المسبب، قال الله تعالىٰ: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم﴾ [الطور: ٣٢] بهذا أي عقولهم.

قوله: (**بهذا مخرج الضاد**) وهو بعد مخرج اللام من الفم ض.

قوله: (**وللنون ما بين طرف اللسان**) في المتن الراء متقدم على النون.

قوله: (**فيما هو أدخل**) مفعول ثان لوجدت. قوله: (**من مخرج النون**) فينبغي أن يكون ذكر الراء مقدماً كما في المتن؛ لأنه يذكر أولاً ما هو أبعد من الشفة ض.

(وللراء منهما)، أي مما دون طرف اللسان، وما فوقه (ما يليهما وللنون منهما ما يليهما) بعد الراء، فمخرج الراء أدخل من مخرج النون، وأخرج من مخرج اللام، كما يُعرف بالوقف عليها، وهذا سر إفراد كل من الراء والنون بالذكر.

وللطاء وَالدَّال وَالتَّاء طرف اللِّسَان وأصول الثنايا، وللصاد وَالزَّاي وَالسِّين طرف اللِّسَان والثنايا، وللظاء والذال والثاء طرف اللِّسَان وطرف الثنايا، . . . .

جار اللام، ولا يخفى عليك بعد الإحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير من قوله منهما ما ينبهم مرتين لو تأملت، وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنتين العليتين، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان، وفويق الثنيتين السفليتين، وذكر في شرح الهادي أنه ينبغي أن يقدم ذكر السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج؛ لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

وللخاء والثاء والذال طرف اللسان، وطرف الثنتين العليتين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية أي مخرجها اللسان، وإن كانت بمشاركة غيره كما عرفت، والمراد بالثنايا

نقره كار مخرج اللام (**وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا**) العليا، وليس ذلك بواجب بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعدها مع سلامة الطبع من غير تكلف (**وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا**) أي وما بينهما (**وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنايا**) قال المصنف في شرح المفصل مخرج الصاد والزاي والسين يفارق مخرج الظاء المعجمة وأختيها لأنها بعد أصول الثنايا أو بعد ما بعد أصولها ويفارق مخرج الطاء المهملة وأختيها لأنها قبل أطراف الثنايا، وقال أيضاً قولهم الثنايا في هذه المواضع إنما يعنون الثنايا العليا وليس ثمة إلا ثنيتان وإنما عبروا عنهما بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً وإلا فالقياس أن يقال وأطراف الثنيتين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية أي مخرجها اللسان وأن يشاركه غيره، ثم شرع في الحروف الشفهية على قول من قال أن لام شفة هاء بدليل شفيهة وشفاء والشفوية على

لك قوله: (**وبه يندفع ما ذكره بعض الشارحين**) هو السيد الشريف ووجه الاندفاع به أن التكرير يفيد الفرق فكأن المصنف قال، والمراد من اللسان وما فوقه ما يلي باللام من اللسان، وما فوقه وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء وما فوقه. قوله: (**والمراد بالثنايا**) الثنايا إذا قيدت بقولنا العليا أو السفلى أو أريد أحدهما من غير تقييد في اللفظ فهي استعارة الجمع للاثنين لما بينهما من جامع التعدد والنكتة فيه إرادة الخفة في اللفظ.

فلا (وللطاء والدال) المهملتين، (والتاء) المثناة الفوقية من المخارج (طرف اللسان، وأصول الثنايا) العليا، وقد يكون ذلك من بعدها عند سلامة الطبع.

(وللصاد) المهملة، (والزاي والسين) المهملة (طرف اللسان والثنايا السفلى) نفسها. (وللظاء والذال) المعجمتين، (والثاء) المثلثة (طرف اللسان، وطرف الثنايا)

وللفاء بَاطِن الشّفة السُّفْلى وطرف الثنايا الْعليا، وللباء وَالْمِيم وَالْوَاو مَا بَين الشفتين.

جار في هذه الموضع الثنيتان وإنما عبر المصنف بلفظ الجمع لأن التلفظ به أحق مع كونه معلوماً وللقاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليتين، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين وهذه الحروف الأربعة مخرجها الشفة وإن كانت بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها شفهية أو شفوية فمن قال: أن لام الشفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم أي عظيم الشفة قال شفهية، ومن قال إن لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل أشفى إذا كان لا ينضم شفتاه.

نقره قول من قال أن لامها واو بدليل شفوات في جمعها بقوله: **(وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا)** فهي مشتركة بين الشفة والثنايا العليا بخلاف ما بعدها فإنها للشفتين خاصة **(وللباء والميم والواو ما بين الشفتين)** فهذه خمسة عشر مخرجاً للحروف العربية التسعة والعشرين، وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسيجيء إن شاء الله تعالى ذكرها، وإنما جعل مخرجها زائداً على المخارج ولم يجعل مخارج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين وألف الإمالة كذلك لأن مخارج المتفرعة ليست بزائدة على مخارج أصولها غايتها أنها أزيلت عن مخارجها فتغيرت جروسها

جما قوله: **(وللفاء باطن الشفة)** شروع في الحروف الشفوية وهي أربعة.

أنفا العليا، قال في شرح الهادي: وينبغي تقديم السين على الزاي، لأنها أدخل في الفم، فهي مقدمة في المخرج، والشاطبي قدّم هذه الثلاثة على أحرف الصفير، والمصنف عكس، وهو أوجه، لأنّ هذه الثلاثة لها أطراف اللسان، وأطراف الثنايا، وأحرف الصفير لها طرف اللسان ونفس الثنايا، والثنايا سابقة على أطرافها.

وبما تقرر عُلِم أنّ لنا تسعة أحرف لطرف اللسان مع ما يشاركه من الثنايا، ثلاثة لها، وثلاثة لأصولها، وثلاثة لأطرافها، وأنّ للسان مع ما شاركه ثمانية عشر حرفا، وأنّ مخارجها عشر.

(وللفاء باطن الشفة السفلى، وطرف الثنايا العليا)، والمراد بالثنايا هنا وفيما مرّ الثنيتان، وإنما عبّر بلفظ الجمع لأنه أخف، مع كونه معلوما.

(وللباء) الموحدة (والميم والواو ما بين الشفتين)، فهذه الأحرف الأربعة مخرجها الشفة، وإنْ كان بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها شفهية، أو شفوية على الخلاف في أنّ لام الشفة هاء، وهو المختار، أو واو.

. . . .

جار قال: شفوية فهذه خمسة عشر مخرجاً للحروف العربية التسعة والعشرين. وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسنذكر إن شاء الله، وإنما جعلنا مخرج النون الخفية زائداً على ما مر من المخارج حتى صار المخارج بسببه ستة عشر ولم يجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين وألف الإمالة؛ لأن مخرج تلك ليس زائداً على مخرج تلك المذكورات، وغايته أن تلك الحروف أزلن عن مخرجهن فتغيرت جروسهن، وكل مخرج قدمناه في الذكر فهو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخرناه عنه، وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق في الذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده.

ثم إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء . . . .

نقره . . . .

حا قوله: (**ولم يجعل كذلك**) أي زائداً على ما هو من المخارج.

قوله: (**وأبعد من مقدم الفم**) من الأولى متعلقة بأبعد من حيث دلالته على معنى البعد كما تقول بعد زيد من المصر، ومن الثانية أعني في مما أخرناه متعلقة به من حيث هو أفعل وهي الداخلة على المفضل عليه كأنه قال المخرج المقدم أزيد في البعد من مقدم الفم من المخرج المتأخر.

قوله: (**ثم إن أصل حروف المعجم**) سميت بذلك لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض وتسمى أيضاً حروف الهجاء والتهجي وحروف أبي جاد ويسميها الخليل وسيبويه حروف العربية.أي حروف اللغة العربية التي تتركب منها كلماتها. قال أبو حيان: وقد اختلف في كلمات أبي جاد ألها معنى أم لا، وهل يكره تعليمها أم لا، وأكثر الناس في الغرب والشرق يتعلمها، وقد جاء أنها كانت تعلم في زمان عمر بن الخطاب في المكتب انتهى. وجعل سيبويه أبا جاد وهواز وحطيا بتشديد الياء عربيات وسعفص وكلمون وقريشيات أعجميات. وقال المبرد: يحتمل أن يكون الكل فارسية وبه قطع السيرافي وفي القاموس وأبجد إلى قرشت وكلمن رئيسهم ملوك مدين وضعوا الكتابة العربية على عدد حروف أسمائهم هلكوا

نقصا فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف المذكورة، وأمَّا السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفيفة، وستأتي.

ولمَّا فرغ من مخارج الحروف أخذ في بيان مخارج ما يتفرع عليها، فقال:

. . . .

ولا ضاد إلا في العربية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: "أنا أفصح من تكلم بالضاد" يعني أنا أفصح العرب، قال في شرح الهادي من قال: إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلها، ثم قال فيه وعَدُّ لام الألف حرفاً مستقلًّا عامي لا وجه له وقد عدها الحريري حرفاً واحداً في رسالة الرقطاء حيث قال: أخلاق سيدنا تحب، وقال إذا ناضلته غلاب، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له، وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله:

بخلاف النون الخفيفة فإنها بخلاف ذلك لأن مخرجها الخيشوم. . . . .

يوم الظلة فقالت ابنته[1]:

كَـلَـمُـنْ هَـدَّمَ رُكْـنِـي هُـلْـكُـهُ وسْـطَ الـمَـحَـلَّـهْ
سَـيِّـدُ الـقَـوْمِ أتـاهُ الْـ ـحَـتْـفُ نـاراً وسْـط ظُـلَّـه
جُـعِـلَـتْ نـاراً عَـلَـيـهِـمْ دَارُهُـمْ كـالـمُـضْـمَـحِـلَّـهْ

قوله: **(ولا ضاداً إلا في العربية)** عبارة أبي حيان، والضاد من أضعف الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم. وقال: والحاء المهملة لا تؤخذ في غير كلام العرب وانفردت لغتهم بكثرة استعمال العين والصاد المهملتين قال والذال المعجمة ليست في الفارسية، والثاء المثلثة ليست في الرومية والفارسية أيضاً والفاء ليست في لسان الترك انتهى. والأقحاح جمع قح بضم القاف وهو الخالص من كل شيء. قوله: **(لاستواء العرب الأقحاح)** القح الخالص في اللوم والكرم يقال رجل قح للجافي كأنه خالص فيه وأعراب أقحاح وعربي قح وعربية قحة وعبد قح أي خالص بين القحاحة والقحوحة صحاح. قوله: **(وعد لام ألف حرفاً مستقلًّا عامي)** قال أبو الفتح ابن جني: إن قول المعلمين لام ألف خطأ؛ لأن كلًّا من الألف واللام قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط.

قوله: **(وقال إذا ناضلته)** لأن ضرورة صيغته داعية إليه؛ لا لأن مذهبه أنه حرف برأسه كما جعل فيها همزة مثل قائل منقوطاً لذلك ض. قوله: **(غلاب)** خبر مبتدأ مقدم أي هو غلاب إذا قصدت غلبته. قوله: **(وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت)** جمعها أيضاً وإن تكرر بعضها، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ إلى قوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر سورة الفتح.

. . . .

(١) انظر: اللسان (بحح) ٢/٤٠٦.

ومخرج الْمُتَفَرِّع وَاضح، والفصيح ثَمَانِيَة: همزَة بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَة،

غـيـث خـصـب طـوق عـز ظـلـه تـاج ذكـر ضـد مـفـش أحـسـن

وكأن المبرد يعدها ثمانية وعشرين ويترك الهمزة ويقول الهمزة لا صورة لها وإنما تكتب تارة واواً وتارة ألفاً وتارة ياء، فلا أعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة جارية على الألسن موجودة في اللفظ يستدل عليها بالعلامات.

قوله: (**ومخرج المتفرع**) ما تقدمت هي الحروف الأصول، وإنما جعلناها أصولاً لإخلاصها على ما يوجبه مخارجها ويلحقها حروف أخرى متفرعة، وإنما كانت هي متفرعة؛ لأنها هي تلك لكن أزلت عن معتمدهن فتغيرت جروسهن، والفصيح ثمانية همزة بين بين وهي ثلاثة بين الهمزة والألف وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو والنون الخفيفة.......................................

(**ومخرج المتفرع عليها واضح**) لأن مخرجه مخرج أصله إلا أنه أزيل عن معتمده فتغير جرسه وسمي هذا أصلا لإخلاصه على ما يوجبه مخرجه وهذا متفرعاً لإزالته عن معتمده (**والفصيح**) من المتفرع (**ثمانية**) مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القرآن الكريم وفي فصيح الكلام (**همزة بين بين ثلاثة**) بين.......................................

قوله: (**وهو قوله**:

غـيـث خـصـب طـوق عـز ظـلـه تـاج ذكـر ضـد مـفـش أحـسـن)

فشا الخبر يفشوا فشواً أذاع وأفشاه غيره صحاح، وقد جاء في الفارسي أيضاً:

أثـر وصـف غـم عـشـق خـطـت نـدهـد حـظ كـسـي جـز بـضـلال

قوله: (**لإخلاصها**) أي للإتيان بها خالصة على الوجه الذي اقتضاه مخرجها أي لم يشبها صوت مخرج غير مخرجها الأصلي بخلاف ألف الإمالة مثلاً فإن مخرجه الأصلي توجب تصعداً وما عرض له من الإمالة اقتضى خروجه عن موجب مخرجه ألا يرى أنه قد ذهب به إلى جهة مخرج الياء. قوله: (**أزلن عن معتمدهن**) أي عن المكان الذي يعتمدن عليه حالة التلفظ بهن.

(ومخرج المتفرع عليها واضح)، لأنها حروف تحدث من إشراب بعض الأصول صوتا من غيره، ولهذا كانت متفرعة عليها، وإلّا فهي هي، لكنها أُزيلت عن معتمد أصولها، فتغيرت جُروسها، وبهذا اندفع ما يقال: لِم جعلتم مخرج النون الخفية زائدا على المخارج الخمسة عشر، ولم تجعلوا مخارج المتفرعة كذلك، (والفصيح) من المتفرع (ثمانية: همزة بين بين)، وهي (ثلاثة) بين الهمزة والألف، أو الياء أو الواو،....

وَالنُّون الْخفية نَحْو: عَنْكَ، وَألف الإمالة، وَلَام التفخيم، . . . .

ﺟ نحو عنك سميت بذلك لخفائها، ويقال لها الخفيفة لسكونها وإذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها على ما سيأتي ألا ترى أنك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها وألف الإمالة نحو رمى ويسميه سيبويه ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تبين الصوت ونقصان الجهر فيه ولام التخفيم نحو الصلوة، . . . .

ﮔ الهمزة والألف وبين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء **(والنون الخفية)** وسميت الخفيفة أيضاً **(نحو عنك)** مما وقعت النون فيه ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها ألا ترى إنك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم وإنما هي غنة تخرج من الخيشوم **(وألف الإمالة)** وسماها سيبويه ألف الترخيم لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه **(ولام التفخيم)** نحو الصلاة. . . . .

ﺣ قوله: **(لسكونها)** أي لأنها لا تكون إلا ساكنة بخلاف المظهرة.

قوله: **(وألف الإمالة)** أي سواء كانت محضة أو بين اللفظين ولم يذكر هذه سيبويه وإنما ذكر المحضة.

قوله: **(ولام التفخيم)** هي التي تلي الصاد والضاد، والطاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلوة ويصلون فإن بعضها يفخمها وكذا لام الله إذا كان قبلها ضمة أو فتحة، وإنما قيد بهذا؛ لأنها إذا كان قبلها كسرة ترقق.

قوله: **(ولام التفخيم)** المذكور في كتاب سيبويه والمفصل والتسهيل وغيرها هو ألف التفخيم نحو الصلاة والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز وفخمت في المذكورات؛ لأن أصلها في كل ذلك الواو ولم يذكروا لام التفخيم نعم ذكرها السيرافي فقال: ومنها لام التفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد قال: ورأينا من تكلم بالقاف بينها وبين الكاف انتهى.

ﻕ (والنون الخفيَّة)، وهي الواقعة قبل حروف يأتي بيانها (نحو عنك)، وسميت خفية لخفائها عند الحروف المشار إليها، وتسمى أيضاً خفيفة لسكونها، ومخرجها الخيشوم فقط، وهو أقصى الأنف، ويظهر عند إمساكه، (وألف الإمالة) كرمى، وسماه سيبويه ألف الترخيم، لأنّ الترخيم تليين الصوت، ونقصان الجهر فيه، (ولام التفخيم)، وهي التي تقع قبل مفتوح، أو ساكن من صاد أو ضاد أو ظاء، كصلاة ويصْلَون، وكذا لام

وَالصَّاد كالزاي، والشين كالجيم وَأما الصَّاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، . . . .

جار والصاد كالزاي وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] والشين كالجيم نحو أشدق فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام وقد زيدت حروف مستهجنة مستقبحة غير مأخوذ بها في القرآن العزيز ولا في غيره من كلام فصيح من نثر ولا نظم، وهي الصاد كالسين كقولهم في صبغ سبغ يقربون لفظ الصاد من السين حين صعب عليهم النطق بالصاد . . . . والطاء التي كالتاء وهي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في طالت ثالث وفي السلطان السلتان، وينشأ ذلك من لغة العجم؛ لأن الطاء ليست في لغتهم فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم فصعب نطقهم، . . . .

نقره **(والصاد كالزاي)** به قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، **(والشين كالجيم)** نحو أشدق **(وأما الصاد كالسين)** نحو سبغ في صبغ يقربون لفظ الصاد من السين حيث يصعب عليهم النطق بالصاد **(والطاء)** المهملة **(كالتاء)** هي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في السلطان السلتان وينشأ ذلك من لغة العجم لأن الطاء ليست من لغتهم **(والظاء)** المعجمة **(كالثاء)** لما قلنا في الطاء. . . . .

جما قوله: **(وقرأ بذلك حمزة والكسائي)** قرأ بذلك في كل كلمة وقع فيها صاد ساكنة قبل دال كأصدق كما ذكره، وكيصدقون ويصدر وشبهها. قوله: **(اللفظ المطبوع)** المطبوع والموضوع من طبعت الدرهم والسيف أي عملته. قوله: **(وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام)** الذي وجد في القرآن منها إنما هو السبعة الأول ولم يوجد فيه الشين كالجيم والظاهر أن الشارح أراد أنها وجدت في مجموع ما ذكره. قوله: **(وهي الصاد كالسين)** إنما ذلك مستقبحاً لأنهم أزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء. قوله: **(والطاء التي كالتاء)** زاد في التسهيل الظاء

أنضا الله، إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، (والصاد) التي (كالزاي)، أي بينهما، نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾ [النساء: ١٢٢]، (والشين) التي (كالجيم)، نحو أشدق، وتقدما في باب الإبدال، وزاد سيبويه الألف التي يُنحى بها نحو الواو كالصلاة، والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، ولهذا تكتب بالواو على زعمهم، (وأمَّا الصاد) التي (كالسين) كسبغ في صبغ، (والطاء) التي (كالتاء)، وهي في لسان أهل العراق كثيرة، كسلتان في سلطان، وينشأ هذا من لغة العجم، لأنّ الطاء ليست من لغتهم، فإذا تكلموا

وَالْفَاء كالباء، وَالضَّاد الضعيفة، وَالْكَاف كالجيم، فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأما الْجِيم كالكاف، وَالْجِيم كالشين فَلَا يتَحَقَّقُ.

ك والفاء كالباء، وفي المفصل والهادي وشرحه الباء كالفاء، ومثل له في شر الهادي بقولهم في بور فور، والبؤر جمع البائر، وهو الهالك، والضاد الضعيفة أي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الطاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما.

والكاف كالجيم كقولهم في جمل كمل، ثم قال، وأما الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين فلا يتحقق؛ لأنا عددنا الكاف التي كالجيم والشين التي كالجيم وهما في

ع **(والفاء كالباء)** وفي المفصل والباء كالفاء كقولهم في بور فور والبور جمع البائر وهو الهالك **(والضاد الضعيفة)** وهي التي لم تقو الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما **(والكاف كالجيم)** كقولهم في جمد كمد **(فمستهجنة)** مستقبحة لم تقع في فصيح الكلام وإنما تأتي ممن ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالأصل فهي كحرف يثلغ به وإنما ذكرها ليبين إمكانها لا إنها واقعة قصداً إليها في كلام العرب **(وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق)** لأنه عد

ح كالثاء نحو ثالم في ظالم. قوله: **(وفي المفصل إلى آخره)** في التسهيل مثل ذلك، والمذكورة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الباء أغلب.

قوله: **(والضاد الضعيفة)** قال أبو علي الضاد الضعيفة إذا قلت ضرب ولم يسمع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن يخفف ويختلس فيضعف إطباقها.

وقال ابن خروف: هي المحرفة عن مخرجها يميناً أو شمالاً كما ذكر سيبويه.

قوله: **(فكأنها)** أي الضاد الضعيفة بينهما أي بين الضاد والظاء.

قوله: **(كقولهم في جمل كمل)** الأنسب العكس لكنه راعى التحقيق الآتي.

ق بها ضعفوا عنها، (والفاء) التي (كالباء)، وفي المفصل وغيره والباء كالفاء، (والضاد الضعيفة)، أي التي يكون مخرجها بين مخرجي الضاد والظاء، والكاف التي كالجيم نحو جمد في كمد (فمستهجنة) مستقبحة، لأنها لم توجد في كلام الفصحاء والمستهجنة نشأت من مخالطة العرب العجم، وذلك حين جاء الإسلام، واقتنوا الإماء من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد، أخذوا حروفا من لغة إمائهم، فخلطوها بلغة العرب.

(وأمَّا الجيم) التي (كالكاف، والجيم) التي (كالشين، فلا يتحقق) شيء منها، لأنها بعينها الكاف كالجيم، والشين كالجيم اللذين تقدما، لا فرق إلّا من حيث الفرعية

. . . .

جار التحقيق لكن يمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظه به على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم، وإن كان جيم في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين، وهكذا تقول في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، وذكر في شرح الهادي: أن الحروف المستهجنة إنما نشأت لمخالطة العرب غيرهم وذلك حين جاء الإسلام واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد أخذوا حروفاً من لغة أمهاتهم فخلطوها بلغة العرب.

نقره الكاف كالجيم والشين كالجيم وهما مما في التحقيق ويمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الجيم فهو شين كالجيم وكذلك الآخر وبقي حرف لم يتعرض له وإن كان ظاهر الأمر أن العرب يتكلم به وهي القاف التي كالكاف، ولما فرغ من أقسام الحروف باعتبار المخارج شرع فيها باعتبار الصفات ولها تقسيمات ذكر المصنف منها ما هو المشهور، وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف لأنه

جما قوله: **(لكن يمكن أن يقال الخ)** قال ذلك أبو الفتح ابن جني في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم وجعل ذلك سيبويه حرفاً واحداً، كما قال المصنف قال أبو حيان وما قاله سيبويه هو الصحيح أي لأن النطق بها لا يختلف بالأصل وإنما اختلفت بالأصل.

قوله: **(إذا كان شين في الأصل)** يمكن أن يقال سلمنا ذلك الفرق من حيث التسمية ولكن لم يتحقق جهة كون أحدهما وهو الجيم كالشين مستهجناً والآخر وهو الشين كالجيم مستحسناً إذ لا فرق في اللفظ بينهما، والاستهجان والاستحسان باعتبار اللفظ وهو مراد المصنف ظاهراً ض. قوله: **(وذكر في شرح الهادي)** سبقه إلى نحو ما قاله ابو سعيد السيرافي وغيره. قوله: **(واقتنوا)** اقتنان المال وغيره اتخاذه صحاح.

قوله: **(في جيلهم)** جيل من الناس الترك جيل والروم جيل صحاح.

أنضا والأصالة، فأصول حروف التهجي تسعة وعشرون لم يكمل عددها إلّا في لغة العرب، ولا طاء في لغة العجم كما مر، ولا همزة فيها، إلّا في الابتداء، ولا ضاد إلّا في العربية، ولذلك قال صلى لله عليه وسلم: "أنا أفصح مَن نطق بالضاد"، قال في شرح الهادي: وعدُّ لام ألف حرفاً مستقلاً عامي لا وجه له، وتقدم فيه كلام، وبعضهم لا يعد الهمزة حرفاً مستقلاً، وتنقسم الحروف بحسب صفاتها إلى أقسام للفرق بين ذواتها، إذ لولاها لا تحدث الأصوات، كما أنه لولا اختلاف المخارج لا تحد اللفظ، وقد أخذ في بيان المشهور منها، وهو ثماني عشرة، فقال:

وَمِنْهَا المجهورة. . . . .

قوله: (ومنها المجهورة) هذا إشارة إلى انقسام الحروف بحسب الصفات ولها بحسبها انقسامات كثيرة، وذكر بعضهم أربعة وأربعين وزاد بعضهم ونقص آخر، والمصنف ذكر ما هو المشهور وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف؛ لأنه لولا هي لا تحدث أصواتها وكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى فسبحان من دقت في كل شيء حكمته، فالمهجورة ما ينحصر أي يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنه يكون قويًّا في نفسه وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد ويمنع النفس من الجري معه، وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفة، والخصفة اسم امرأة، والشحث الإلحاح في المسألة ومنه يقال للمكدي شحاث.

لولاها لا تحدث أصواتها فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى فقال (ومنها المهجورة . . . .

قوله: (وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف) يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما تحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع مما لا يحتاج ومقابله الحروف مما لا يشاكلها في القوة والضعف من المعاني بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصلب لقوة القاف والخضم للشيء الرطب لضعف الخاء ورخاوتها وفضيلة ما لكل حرف على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز.

قوله: (من دقت) مأخوذ من قولهم معنى دقيق أي لطيف لا يفهمه كل أحد أي لطيف حكمته لا يفهمها كل أحد.

قوله: (فالمجهورة ما ينحصر) المجهورة تسعة عشر حرفاً، والمهموسة عشرة ويجمع المجهورة قولهم شعر[1]:

ظِـــــــلُّ قَـــــــوٍّ رَبَـــــــض إذْ غَـــزا جـــنـــدٌ مـــطـــيـــعٌ

القو بالفتح المكان الخالي، والربض الخطيرة ربض الغنم مأواها صحاح.

قوله: (فالمجهورة ما يتحصر الخ) قال سيبويه: المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري في الحرف ويعتبر ذلك بالنطق فيقول الحق والحج فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما لامتنع عليك.

قوله: (قوله: وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ)) ما عداها تسعة عشر حرفاً يجمعها قول القائل:

غـــــــزال أدعـــــــج بـــــــض ذو قـــــــرط نـــــــظـــــــيـــــــم

(ومنها المجهورة . . . .

(١) انظر: اللسان (جهر) ١٤٩/٤.

والمهموسة، . . . .

جار قال الزمخشري في الحواشي: معناه ستكديك عليك هذه المرأة، والمهموسة بخلافها وهو ما لا ينحصر أي لا يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها ولضعف اعتمادها لا يقوى على منع النفس فيجري معها النفس وجري النفس على الحروف مما يضعفها، ومثل للمجهورة بققق، وللمهموسة بككك، فإنك إذا قلت ققق وجدت النفس محصوراً لا تحسن معه بشيء منه، وإذا قلت ككك وجدت النفس جارياً مع النطق بها غير محصور.

وإنما مثلوا بذلك؛ لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين، وهما: القاف والكاف، كان في المتباعدين أبين.

وقال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت المجهورة مجهورة من قولهم جهرت بالشيء إذا أعلنته، وذلك لأنه لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت بها فقوي التصويت بها وسمي قسيمها مهموساً أخذاً من الهمس الذي هو الإخفاء؛ لأنه لما جرى النفس معها لم يقو الصوت بها قوته في المهجورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق بها هذا قول المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل

نقره **والمهموسة . . . .**

جما وقوله:

لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا

وجمعها الجوهري في قوله:

ظِلٌّ قَوٍّ رَبَض إذْ غَز جندٌ مطيعٌ

والبض بموحدة ومعجمة الرخص الجسد وليس من البياض خاصة، وقال بض الماء يبض بضيضاً سال قليلاً قليلاً، وفي المثل ما بيض حجره أي ما تبدي صفاته وقوت بفتح القاف وتشديد الواو اسم موضع بين فيد والتاج وربض المدينة ما حولها وربض الغنم مأواها.

قوله: **(والمهموسة بخلافها)** أي بخلاف المجهورة وهي حروف ستشحثك حصفه ويجمعها أيضاً قولهم:

سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ وحَثَتْ كِسْفَ شَخْصِهِ

وكست شخصه فحث، وغيرها.

قال أبو حيان: وبعض الحروف أقوى من بعض، فالصاد والخاء أقوى مما عداهما؛ لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً وفي الحاء استعلاء، وذلك من صفات القوة.

أفضا والمهموسة، . . . .

وَمِنْهَا الشَّدِيدَة والرخوة، وَمَا بَينهمَا، ....

الضاد والطاء، والذال والزاي، والعين، والغين، والياء من المهموسة وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تأكد الجهر، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قال أي هذا البعض في الضاد إلى آخرها أنها بين المجهورة المهموسة لكان أقرب مع أن الضاد بعيدة عن الهمس، وأما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد وليس الشدة تأكد الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالقاف والتاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين فظهر الفرق بينهما.

قوله: **(والشديدة)** الحروف الشديدة حروف ينحصر جري صوتها عند إسكانها في مخرجها، وهي ثمانية أحرف يجمعها أَجِدُكَ قَطبْتَ، ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء أو من القطوب بمعنى العبوس، والحروف الرخوة بخلاف الحروف الشديدة فهي حروف لا ينحصر جري صوتها عند إسكانها وما بينهما أي ما بين الشديدة والرخوة حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور وهي ثمانية يجمعها: لم يرو عنا، وعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وسميت الشديدة شديدة مأخوذة من

ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما، ....

قوله: **(وأرى أن الشدة تأكد الجهر)** فعلى قوله كل حرف شديد مجهور من غير عكس.

قوله: **(كالكاف والتاء)** المنقوطة بنقطتين من فوق.

قوله: **(يجمعها أجدك قطبت)** جمعت أيضاً في أجدت طبقك، وأجدت قطبك، وأجدك تطبق، والأحسن قراءة قطبت بتخفيف الطاء لما سيأتي قال في القاموس: قطب يقطب قطباً وقطوباً، فهو قاطب وقطوب زوى ما بين عينيه وكلح كقطب والشيء قطعه وجمعه والشراب مزجه كقطب وأقطبه انتهى.

قوله: **(ومعنى قطبت)** الاسم القطاب.

قوله: **(يجمعها لم يرو عنا)** الظاهر أن هذا الفعل من الرواية وقد جمعت أيضاً في: ولينا عمر، ولم يرعونا، وجمعها ابن مالك في لم يروعنا من الروع.

قال أبو حيان: وعدل عن قولهم لم يرو عنا إلى لم يرو عنا؛ لأنه قصد أن لا يكرر حرفاً، قال: وهو لحظ حسن.

ومنها الشديدة والرخوة، وما بينهما، ....

وَمِنْهَا المطبقة والمنفتحة، وَمِنْهَا المستعلية. . . . .

جا الشدة التي هي القوة؛ لأن الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد أي امتنع قبوله للتليين؛ لأن الصوت إذا جرى في مخرجه أشبه حروف اللين ومثلوا لها بالحج فإنك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكداً محصوراً حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك ذلك، والرخوة مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجرى الصوت في مخرجه عند النطق فإنك لو وقفت على قولك الطش وهو المطر الضعيف وجدت صوت الشين جارياً تمده إن شئت، ثم يحقق تباينها بحروف متقاربة أحديها شديدة وثانيها رخوة، وثالثها ما بين، وهي الجيم والشين واللام وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه، أو ما بينهما بخلاف ما تقدم فإنه في التحريك أبين. قوله: (**والمطبقة**) أي الحروف المطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى فينحصر الصوت ح بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها؛ لأن المطبق إنما هو اللسان، والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك، ومثله كثير في اللغة.

والمنفتحة ضد المطلبة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً، والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة؛ لأن الحروف لا ينفتح، وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك.

والحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي الحروف المطبقة والخاء والغين والقاف ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ألا ترى أنك إذا نطقت بالخاء والغين والقاف استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها استعلى للسان أيضاً إلى الحنك وانطبق الحنك على

قة ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعلية. . . . .

كـ قوله: (**أشبه حروف اللين**) وهي ضعيفة في أشبهها يكون ضعيفاً، وأما الذي لا يجري الصوت في مخرجه فلا يشبه حروف اللين فلا يكون ضعيفاً بل شديداً.

قوله: (**جارياً بمده**) تمده بدل بمده أولى ض.

قوله: (**وهي الصاد والضاد والطاء والظاء**) قال في الممتع: لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً؛ لأن الفارق إنما هو الإطباق ولخرجت الضاد من الكلام إذ ليس من موضعها حرف غيرها فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق انتهى.

قـ ومنها المطبقة) بفتح الباء (والمنفتحة، ومنها المستعلية. . . . .

والمنخفضة، وَمِنْهَا حُرُوف الذَّلاقَة والمُصْمَتَةُ، . . . .

وسط اللسان، وسميت المستعلية مستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك فهي مستعلى عندها اللسان، وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم نيل نائم. ويجوز أن يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهلة العلو، وكل ما حل عن علو هو مستعل، والمنخفضة بخلافها، ويقال لها المستعلية أيضاً؛ لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي. قوله: **(وحروف الذلاقة)** وهي ستة أحرف يجمعها قولك من ينفل، وإنما سميت بذلك لأن الذلاقة أي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأن ثلاثة منها ذولقية وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم، وهذه الحروف أحسن الحروف امتزاجاً بغيرها، ولا تجد كلمة رباعية أو خماسية إلا وفيها شيء منها. فمتى رأيتها خالية عنها فهو دخيل في العربية كالعسجد وهو الذهب، والدَّهْدَقَة وهي الكسر إلا أن يشذ شيء يكون عربيًّا والشاذ لا عبرة به، والنفل بالتحريك الغنيمة. والمصمتة ما عدها كأنهم لم يجعلونها منطوقاً بها اصموتها أي جعلوها صامتة أو صمت المتكلون أن يجعلوا منها رباعيًّا أو خماسيًّا.

والمنخفضة، ومنها حروف الذلاقة والمصمتة، . . . .

قوله: **(يجمها قولك مر بنفل)** جمعت أيضاً في قولهم فر من لب، والأول أحسن. واللب سبع يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس. قوله: **(لأن الذلاقة الخ)** قال في القاموس: ذلق اللسان وذلقته ويحرك ذولقه حده وذولق اللسان، والسنان طرفهما ولسان ذلق طلق، وقال الأسلة: أي بفتحات من اللسان طرفه. قوله: **(بطرف أسلة اللسان)** الأسلة مستدق اللسان والذراع واستدق الشيء إذا صار دقيقاً صحاح. قوله: **(وهما مدرجتا هذه الحروف)** المدرجة المذهب والمسلك صحاح. قوله: **(ذولقية)** ذوق اللسان طرفه وكذلك ذولق أسنان صحاح.

قوله: **(كالعسجد)** وهو الذهب من ذلك أيضاً العسطوط وهو كحلزون شجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة والزهزقة وهي شدة الضحك ذكر الأربعة أبو الفتح، ثم قال: على أن العين والقاف قد حسنتا الحال لبضاعة العين ولذاذة سمعها وقوة القاف وصحة جرسها.

قوله: **(والذهدقة)** والزهزقة شدة الضحك. قوله: **(والمصمتة)** تفسيرها الصناعي أنها أصمت عنها أي سكت عنها في الرباعي والخماسي أي لا يبنيان منها فقط ثم حذف الجار فارتفع الضمير واستتر فأنث الوصف لتأنيث المسند إليه فقيل المصمتة لنا.

المنخفضة، ومنها حروف الذلاقة) بالمعجمة (والمُصْمَتَة) بفتح الميم الثانية، . . . .

وَمِنْهَا حُرُوف القَلْقَلَة والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، . . . .

وحروف القلقلة ما ينضم فيها إلى الشدة ضغط في الوقف، والضغط القصر يقال ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه:

وهي خمسة أحرف يجمعها قد طبج من الطبج وهو الضرب على الشيء الأجوف كالرأس ونحوه، ويقال أيضاً طبج الرجل يطبج فهو أطبج، وهو الأحمق ويسمى أيضاً حروف اللقلقة.

قال الخليل: القلقلة شدة الصوت، واللقلقة شدة الصياح.

قال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت حروف قلقلة إما لأن صوتها صوت أشد الحروف، أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وأما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقلته أي حركته وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها إلى ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لم يتبين.

وحروف الصفير الصاد والزاي والسين، فإنك إذا وقفت على أصل أزاس سمعت صوتاً يشبه الصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنيا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير.

واللينة حروف اللين وهي الألف، والواو، والياء، لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى باللين فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرف مد ولين، فالألف

ومنها حروف القلقلة والصفير واللينة . . . .

والأولى أن يقال أصله المصمت عنها فحذف عنها كما حذف فيها من المشترك فيه فقيل مصمت ثم أنث لتأنيث المسند إليه وهو الحروف ض.

قوله: **(يقال ضغطه)** مقتضى ما في القاموس أن هذا الفعل من باب كتب.

قوله: **(يجمعها قد طبج)** هو من باب ضرب.

قوله: **(وإنما حصل لها ذلك)** أي عدم تبيين أمرها في السكون حتى يبالغ في التصويت بها.

قوله: **(لصوتها)** يتعلق بالتطويل تعلق المفعول به واللام للتقوية.

(ومنها حروف القلقلة و) حروف (الصفير و) منها (اللَّيِّنة. . . . .

والمنحرف، والمكرر، والهَاوِي، ....

ﻫ حرف مد ولين أبداً، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل.

وهذا يقوي ما ذكرناه في أول التقاء الساكنين، وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي: إنها سميت لينة وحروف اللين وحروف المد لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها؛ لأن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد؛ ولأنه إذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشد امتداداً واستطالة وأوسع مخرجاً، والمنحرف اللام؛ لأن اللسان عند النطق بها ينحرف إلى داخل الحنك، والمكرر الراء؛ لأنك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكثير، والهاوي الألف؛ لأنه يهوى في مخرجه الذي هو أقصى اللحق إذا مددته من غير عمل عضو فيه، قال سيبويه: هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك يعني أن الواو والياء مثل الألف إلا أنك تضم الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحو الحنك، في الياء

ﺟ والمنحرف والمكرر والهاوي ....

ﻙ قوله: **(والمكرر الراء)** التكرير ارتفاع طرف اللسان عند النطق بها واختلف إذا نطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا فذهب مكي وغيره إلى ذهابها قالوا ولي التكرير فيها صفة ذاتية كالاستعلاء في المستعلية، وكالرخاوة في حروفها ونظروا إخفاء التكرير فيها بما ذكره الخليل من أن الهمزة كالتهوع وقد أجمع أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك بل سلسله في النطق سهلة في الذوق متوسطة في اللفظ وذهب شريح إلى أن الراء مكررة في جميع أحوالها وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها وذلك لم يؤخذ علينا به غير أنا لا نقول بالإشراف في ذلك، وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة انتهى. حكى ذلك أبو حيان ثم قال وتلخص أن أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة والجمهور على إذهابها. وقال الجعبري: التكرير لحن لا يجيزه أحد من القراء ومعنى قولهم مكرر أن له قبول التكرير وليتحفظ عنه على عكس قولهم مفخم.

قوله: **(لأنه يهوي من مخرجه)** اي يخرج من مخرجه من غير عمل عضو كأنه سقط من مخرجه وهو الحلق إلى هوى الفم من هوى يهوي هويًّا أي سقط إلى أسفل أو كأنه يعلو من مخرجه إلى هوى الفم من الهوي بضم الهاء وهو الصعود ض.

ﻗ والمُنحرف والمُكرر والهاوي...............................

والمَهْتُوتُ. فالمجهورة: مَا يَنْحَصر جَرْيُ النَّفس مَعَ تحركه، . . .

ك فيحصل فيه عمل عضو، ولا كذلك الألف فإنك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا عصر، ويقال له الجَرْسِيّ أيضاً لأنه صوت لا معتمد له في الحلق، والجرس الصوت الخفي، والهاوي من الهوي بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها هو النزول هكذا ذكر في شرح الهادي.

والمهتوت التاء لخفائه وضعفه، قال المصنف في شرح المفصل: تعليلاً لهذه التسمية أنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يخرج معه وهو إن كان مهموساً يجري النفس معه فيتحقق خفاؤه، وذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتاها على اللسان من اللهت، وهو إسراع الكلام يقال لرجل إذا كان جيد السياق للحديث وهو يسرده سرداً ويهته هتًّا ورجل هتات أي خفيف كثير الكلام؛ لأن الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف، وقيل الهت عصر الصوت ثم قيل فيه، أما ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء فكأنه غلط من الناسخ، ثم ذكر فيه،

ج **والمهتوت، فالمهجورة ما ينحصر**)، أي يحتبس (**جري النفس مع تحركه**) وذلك لأنه قوي في نفسه وقوى الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد، ويمنع النفس من الجري معه فقوي التصويت بها وذلك سميت مجهورة، من قولهم

ق قوله: (**فيحصل فيه**) أي في كل واحد منهما. قوله: (**على الصوت بضغط**) ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر صحاح.

قوله: (**ولا عصر**) عصرت العنب واعتصرته فانعصر وتعصر صحاح.

قوله: (**والجرس الصوت الخفي**) قدمت في أول التقاء الساكنين الكلام في تفسيره وهو من القاموس. قوله: (**هكذا ذكر في شرح الهادي**) قال في القاموس: يقال هوى الشيء سقط كأهوى وانهوى هويًّا بالفتح والضم وهوياناً سقط من علو إلى سفل والهوي بالفتح للإصعاد والهوي بالضم للانحدار انتهى وهو يخالف ما في شرح الهادي.

قوله: (**والمهتوت التاء**) قال الشيخ بدر الدين: هذا خطأ والصواب الهمزة وهو الذي ذكره ابن القوطية وغيره انتهى. وهو ما في التسهيل أيضاً، وقال الجعبري: المهتوء بالهاء والهمزة والهت الضعف فإنها لخفائها والهمزة لما لها في التخفيف إلى إخوتها.

ف والمَهْتوت. فالمجهور ما ينحصر)، أي ينحبس، بمعنى ينقطع (جري النفس مع تحركه)، سميت بذلك لأنَ الجهر بالشيء الإعلان به، ولمَّا امتنع جريان النفس معها، انحصر الصوت بها، فقوي التصويت، . . . .

وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ). والمهموسة: بِخِلَافِهَا، . .

والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل لولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء، وعنى بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء. وقال أبو الفتح: ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وذلك لما فيها من الضعف والخفاء.

قوله: (**ومتى قصد**) أي ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام، والقياس قلب الأول؛ لأن الساكن بالتغيير أولى إلا لعارض كما في اذبح عتوداً فإنه إذا أريد إدغام الحاء في العين تقلب العين حاء والعَتُود ولد المغر، وفي اذبح هذه تقلب الهاء حاء ثم تدغم الحاء في الحاء وذلك لأن العين والهاء أدخل في الحلق من الحاء فكرهوا قلبها إليهما فيستثقل وفي جملة من تاء الافتعال لمثل ذلك، ولكثرة تغير هذه التاء على ما سيأتي.

وأما قولهم مَحّمْ في معهم بقلب العين والهاء حاء فضعيف، والفصيح معهم من غير القلب والإدغام، وست وأصله سدس شاذ لازم.

جهرت بالشيء إذا أعلنته (**وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفة**) فإن هذه الحروف العشرة مهموسة وغيرها مجهورة، وخصفة اسم امرأة، والشحث الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي شحاث، ومعناه ما قاله الزمخشري ستكدي عليك هذا المرأة (**و**) الحروف (**المهموسة بخلافها**) وذلك لضعفها في أنفسها وضعف اعتمادها على المخرج لا يقوى على منع النفس فيجري معها النفس فلم يقو التصويت قوته في المجهورة فصار

قوله: (**والعتود ولد المغز**) أي الحولي ويجمع على اعتدة وعدان وأصله عتدان فأدغم.

قوله: (**وفي جملة**) أي في عدة مسائل من باب تاء الافتعال مثل اسمع واصبر وأظلم في لغة فيهن. قوله: (**وفي جملة من تاء الافتعال**) منها نحو اصطلح وازدجر واضطرب فإنه يقلب فيها الثاني عند إرادة الإدغام فيقال اصلح وازدجر واضرب دون الأول حذراً من فوات الصفير والاستطالة. قوله: (**لمثل ذلك**) أي لمثل الدليل العارض إليه المشار أولاً، وإنما ذكره ليعطف عليه العلة الثانية إذ كان باب الافتعال ذا علتين أحدهما العلة السابقة، والثانية كثرة التغيير في باب الافتعال. قوله: (**لمثل ذلك**) أي لعارض مثله في كونه عارضاً.

(وهي ما عدا حروف ستشحثك) بمثلثة بعد الحاء (خصفة)، أي ستُلح وتكد عليك في السؤال هذه المرأة، أو القبيلة، فالمجهورة تسعة عشر حرفا، (والمهموسة بخلافها). أي بخلاف المجهورة، فهي ما لا ينحصر جري النفس مع تحركه، وهي الحروف المجموعة فيما ذكر، وسميت بذلك أخذا من الهمس، وهوالإخفاء، لأنّ جريان النفس

ومُثِّلَا بقَقَقَ وكَكَكَ.

أما شذوذه فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إرادة الإدغام، وأما لزومه فلأنه لم يستعمل إلا كذلك أي بقلبهما تاءين مدغماً، والدليل على أن أصله سدس قولهم في تصغيره سديس، وفي تكسيره أسداس، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقلبوا السين تاء لأنهما مهموسان متقاربان في المخرج فصار سدتا ثم قلبوا الدال تاء وأدغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس، وأدغم ولا يدغم من الحروف

في التصويت بها نوع خفاء فسميت مهموسة من الهمس وهو الإخفاء **(ومثلا بققق وككك)** أي مثل المجهور بققق والمهموس بككك فإنك إذا قلت ققق وجدت النفس محصوراً لا يحس معه شيء منه، وإذا قلت ككك وجدت النفس جارياً مع النطق بها غير محصور وفي التمثيل بهذين المثالين إيذان بأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين

قوله: **(فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر)** عدلوا عن ذلك في سدس لئلا تصير الكلمة كلها سينات.

قوله: **(والدليل على أن أصله سدس إلى آخره)** ذكر ذلك الزجاجي وغيره، قال الشيخ أبو حيان وظاهره: أن ستاً يصغر سديس ويجمع على أسداس وهو في التصغير صحيح ولم يقولوا سديسية لئلا يلتبس بتصغير ستة الموضوع للمذكر، وأما الجمع على أسداس فليس جمعاً لست؛ لأن ستًّا من أسماء الاعداد وهي لا تجمع إلا مائة وألفاً، وإنما هو جمع لسدس أو سدس بكسر السين في ظمأ الإبل، وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها؛ لأن أسداساً جمع ست ولو سمع ذلك لكان الاستدلال به أولى انتهى.

قوله: **(فقلبوا السين تاء)** لأنهما مهموسان يعلم منه الجواب عما قيل هلا قلبوا السين دالاً، وأدغموا فقالوا أسد، قال أبو حيان: ولم يبدلوها صاداً مع أن الصاد أيضاً مهموسة؛ لأنهما ليسا بينهما إلا الإطباق فكان يستثقل أن يقال سعى، قال وقد شبه سيبويه مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في ييجل ليقلبوا الواو ياء وهو تشبيه حسن.

معها يقتضي أنْ لا يقوى الصوت بها قوة المجهورة، (ومُثلا) أي المجهورة والمهموسة بِقَقَقَ وكَكَكَ باللف والنشر المرتب، فإنك تجد النفس في الأولى محصورا، وفي الثانية جاريا مع النطق بها غير محصور، وإنما مثلهما بالقاف والكاف لأنهما متقاربان، وإذا ظهر تباينُ القسمين فيهما، كان في المتباعدين أظهر، وحروف المثالين كلها متحركة بالفتح، ولا ينون آخرها، لأنها ليست كلمة ذات معنى، وإنما هي أحرف صوت بها،

وَخَالف بَعضهم فَجعل الضَّاد والظاء والذال وَالزَّاي وَالْعين

ش المتقاربة ما يؤدي إلى لبس حروف الكلمة نحو وطد ووتد لأنهم لو أدغموا لم يدر أنهما دالان أو طاء أو تاء ودال، يقال وطدت الشيء اطده وطداً أي أثبته، ووتدت الوتد اتده وتداً وكذا لم يدغموا في قولهم شأة زنماء، والزنمة شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً يقال بعير زنم أوزنم وناقة زنمة، وزنماء ومن أجل أنهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الإدغام إلى اللبس لم يقولوا وطاً ولا وتداً بالسكون؛ لأنهم إن لم يدغموا ح يلزم الثقل وإن أدغموا يلزم اللبس وهذا بخلاف امحى واطير وأصل امحى انمحى أدغم النون في الميم؛ لأنه لا يؤدي إلى اللبس إذ ليس أفعل من أبنيتهم وأصل اطير تطير أدغموا التاء في الطاء وأتوا بهمزة الوصل، ولا يحصل اللبس إذ ليس أفعل من أبنيتهم وبنوا تميم قد تدغمون وتداً ويقولون ودًّا وهو شاذ.

ج المتقاربين وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين أكثر **(وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين** ....

ح قوله: **(وطد ووتد)** الأول بفتح التاء والثاني بفتح التاء وكسرها والزنمة بفتح الزاي والنون. قوله: **(في قولهم شاة زنماء)** لأنك لو قلت زماء لم يعرف أن العين واللام كلاهما ميم في أصل أم لا. قوله: **(فيترك معلقاً)** وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل صحاح.
قوله: **(لم يقولوا وطداً ولا وتداً بالسكون)** رده الشيخ بدر الدين بأن ابن القطاع حكى وطد الشيء وطداً وطدة ثبت ووطدته، قال وحكى ابن القوطية وتدت الوتد وتداً وأوتدته أثبته في الأرض انتهى. وتابعه الشريف في شرحه، وفي القاموس وطد الشيء يطده وطد أثم قال ووطد لغة في وطيء ومنه في رواية "اللهم أشد وطدتك على مضر".
قوله: **(وبنو تميم قد تدغمون)** ليس الإدغام لغة لكلهم بل لبعضهم والبعض الآخر أظهر كلفة أهل الحجاز قال أبو حيان: وهو الأظهر.
قوله: **(وهو شاذ)** مما شاذ أيضاً قولهم في جمع عتد ودعدان وقد مر.
قوله: **(قد يدغمون وتداً)** الوَتِد بالكسرة واحد الأوتاد وهو بالفتح لغة وكذلك الوَدُّ في لغة من يدغم وإذا أمرت قلت تِدْ وَتِدَكَ بالمِيْقَدة وهي المِدَقّ صحاح.
قوله: **(ويقولون ود)** كما قال الشاعر(١): [السريع]

لم يبقَ من آي بها يُحَلَّين ... غير رماد وحطام كِنْفَين

ق (وخالف بعضهم) في القسمين (فجعل الضاد والظاء والذال) المعجمات (والزاي والعين ....

(١) انظر: حروف المعاني ١/ ٧٨.

والغين وَالْيَاء من المهموسة، وَجعل الْكَاف وَالتَّاء من المجهورة، وَرَأى أَن الشَّدَّة تؤكد الْجَهْر.

قوله: (**وَلا تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لِزِيَادَة صِفَتِهَا**) وذلك لأن الضاد فيها استطالة.

قال في شرح الهادي: يقال مستطيل، وطويل؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام وفي الياء والواو لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش، من قولهم تفش الشي أي انتشر والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرهما، وذلك لزيادة رخاوتهما وفي الراء تكرير.

وإنما قال فيما يقاربها؛ لأنها تدغم في مثلها ولا يرد عليه نحو سيد، وأصله سيود ولية وأصلها لوية؛ لأنهما إنما ادغما بعد أن صيرا مثلين بالإعلال، وإنما أدغمت النون في اللام والراء مع ما فيها من الغنة التي هي أكثر من غنة الميم لكراهة نبرتها ونبرة

والغين والياء من المهموسة و) جعل (**الكاف والتاء من المجهورة ورأى**) ذلك البعض (**أن الشدة تؤكد الجهر**) وليس كذلك لقوله: . . . .

وغـــيــــر وَدٍّ جـــاذِلٍ أو وَدَّيـــن   وصـــالـيــاتٍ كَـكَـمــا يُـؤَثْـفَـيْـن

قوله: (**وحروف ضوى مشفر**) الضوى الهزال وقد ضوى بالكسر يضوي ضوى، والمشفر من البعير كالجحفلة من الفرس، والجحفلة للحافر كالشفة للإنسان.

قوله: (**ولية**) لوى الرجل رأسه وألوى برأسه أمال وأعرض.

قوله: (**بعد أن صيرا مثلين**) فالقلب لأجل الإعلال للإدغام ثم بعد القلب اجتمع مثلان فادغما.

قوله: (**وإنما أدغمت النون في اللام الخ**) هذا أيضاً سؤال مقدر وهو أن يقال أنتم قلتم لا تدغم الميم التي من حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لئلا تفوت غنته فكيف تدغم النون فيما يقاربها وهو اللام والراء نحو من ذلك ومن راشد مع أن غنة النون أكثر من غنة الميم فأجاب

والغين والياء) المثناة التحتية (من المهموسة، والكاف والتاء) المثناة الفوقية (من المجهورة، ورأى أنّ الشدة تؤكّد الجهر)، وليس كذلك وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، كما سيجيء، والجهر انحصار جري النفس مع التحرك كما مرّ، فقد يجري النفس، ولا يجري الصوت كالكاف والتاء الفوقية، وقد يجري الصوت، ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين، فظهر الفرق بينهما، ورجع الخلاف إلى الخلاف في تفسير الجهر، هل هو بالمعنى المتقدم، أو بهذا المعنى؟

والشديدة: مَا ينْحَصر جري صَوته عِنْد إسكانه فِي مخرجه فَلَا يجْرِي، . . . .

المغني رفع صوته، وأدغمت النون في الميم، وإن لم يتقاربا؛ لأن الغنة التي فيهما جعلتهما كالمتقاربين، وأدغمت النون في الياء والواو ونحو من يوم ومن ويل لإمكان بقاء غنتها، وقد جاء الإدغام عن بعض القراء في لبعض شأنهم: واغفر لي، ونخسب بهم، والنحويون ينكرون ذلك، ولا يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة على الصفير ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الإطباق، ويعلم من قولهم من غير إطباق

(**والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري**) صوته ولذلك سميت مجهورة لأنه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع قبوله للتليين، والشدة القوة والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين فلا تؤكد الشدة

بأن الإدغام في النون لكراهة بنزتها وإنما احتيج في النون إلى رفع الصوت؛ لأن لها مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم فلا بد في النطق بها من اعتماد قوي فدعا ذلك إلى إخفائها قليلاً بأن يقتصر على مخرج الخيشوم وذلك إذا لم يلاقها ما يوجب قلبها ميماً وهو الياء أو إدغامها وهو حروف مرهون أو إظهارها وهو حروف الحلق وما عدا هذه الأحرف المستثناة فالنون الساكنة قبلها واجبة الإخفاء أي الإخراج من الخيشوم فلا عمل للسان فيها فعلم الأحوال الأربعة للنون مع سائر الحروف وهي القلب، والإدغام والإظهار والإخفاء.

قوله: (**لكراهة نبرتها**) النبرة بفتح النون وسكون الموحدة كل ما ارتفع من شيء.

قوله: (**وقد جاء الإدغام عن بعض القراء إلى آخره**) جاء في: لبعض شأنهم، واغفر لي عن أبي عمرو بن العلاء البصري وفي يخسف بهم عن الكسائي ونخسف في قراءته بالياء لا بالنون. قوله: (**ونخسف بهم**) خسف الله به الأرض أي غابت فيها صحاح. قوله: (**والنحويون ينكرون ذلك**) لم ينكره كلهم بل الخليل وسيبويه وأصحابه وقد بسطت الكلام في رد ذلك نقلاً وحجاجاً في كتابي التعريف. قوله: (**وإلا حروف الصفير في غيرها**) المراد أن كل واحد لا يدغم في غير الثلاثة لا أن كلًّا لا يدغم فيما سواه.

قوله: (**ولا الحروف المطبقة في غيرها**) صرح ابن عصفور، وابن مالك وغيرهما يجوز إدغامها مطلقاً وقالوا الأولى تبقية الإطباق، قال أبو حيان: إن بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغنة في إدغام النون وبعض العرب يذهبه كما يذهبهما وإذهاب الإطباق مع الدال أقوى

(والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه، فلا يجري)، لأنه إذا انحصر لا يجري. . . . .

ويجمعها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ). والرخوة: بِخِلَافِهَا.

أنها تدغم مع تقبية الإطباق كقراءة أبي عمرو ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ وفيه نظر سيأتي.
ولا يدغم حرف حلق في أدخل منه لئلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل إلا الحاء في العين والهاء لشدة التقارب، ومن ثَمَّ قلبوا الثاني إلى الأول، فقالوا: إذ بحتودا وإذ بحاذه، في: اذبح عتوداً، واذبح هذه، ولم يقلبوا الأول إلى الثاني فلم يقولوا: إذ بعتودا وإذ بهذه، وفيه نظر لأنه يجوز إدغام الحاء في الغين بقلب الحاء غيناً مع أن العين ادخل في الحلق كما سيجيء، ويمكن أن يجاب عنه بأنهما لما كان من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق.

الجهر كما ظن ذلك البعض (**ويجمعها أجدك قطبت**)، وهي ثمانية أحرف ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء أو هو من القطوب وهو العبوس (**و**)، الحروف (**الرخوة بخلافها**)، وهي مأخوذة من الرخاوة وهي اللين سميت بذلك لقبولها التطويل يجري

منه مع التاء؛ لأنهما مجهوران والجهر فصل صوت. وقال سيبويه: كل عربي يعني إبقاء الإطباق وتركه. قوله: (**كقراءة أبي عمرو فرطت**) تخصيصه بالذكر قد يوهم أن غيره من القراء لا يقرأ كذلك وليس مراداً. قوله: (**لشدة التقارب**) الحاصل أن شدة التقارب اقتضت إدغام الحاء في العين، والهاء وإن كرهه الثقل اقتضت أن لا يبدل الأول من جنس الثاني إذ الأول خفيف، والثاني ثقيل فينافي الإبدال المذكور مقصود الإدغام وهو التخفيف فعكس ذلك وحصلت التوفية بمقتضى الغرضين غرض شدة التقارب المتقضية للإدغام وغرض التخفيف المقتضي لإبدال الثاني من جنس الأول. قوله: (**لم يقولوا إذ بعتودا وإذ بهذه**) هذا هو الإدغام القياس ولم يقولوه فبالنظر إليه لا يستثنى الحالان إدغامها في العين والهاء إنما هو على الوجه الشاذ وهو قلب الثاني إلى الأول. قوله: (**وفيه نظر**) أي في قوله إلا الحاء في العين أي في تخصيصه الاستثناء بالحاء في إدغامها في العين والهاء. قوله: (**كما سيجيء**) أي أنه يجوز ذلك. قوله: (**ويمكن أن يجاب عنه**) سيأتي الاعتذار أيضاً بأن الغين والخاء أجري مجرى حرف الفم وهي يجوز فيها قلب الأخرج إلى الأدخل.
قوله: (**في الحلق**) من الخاء فينبغي أن يقول وإلا الخاء في الغين أيضاً.

(و) هو ثمانية (يجمعها)، أي الشديدة قولك (أَجِدُكَ قَطَبْتَ) من القطوب، وهو العبوس، وسميت شديدة أخذا من الشدة، وهي القوة، لأنّ الصوت لـمَّا انحصر في مخرجه اشتد، أي امتنع قبوله التليين.
(والرخوة بخلافها)، فهي ما لا ينحصر جري صوته عند إسكانه، وسميت رخوة أخذا من الرخاة، وهي اللين، لقبولها التطويل، يجري الصوت في مخرجه عند النطق،

وَمَا بَينهمَا: مَا لَا يتم لَهُ الانحصار وَلَا الجري، ويجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنَا؟) ومُثِّلَتْ بِالْحَجِّ والطَشِّ والخَلِّ.

فإن قلت: الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط، فلو صح ما ذكرتم لوجب أن لا يذكرهما.

قلت: أيضاً لما جاز إدغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الحاء لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص.

قوله: **(فالهاء في الحاء)** لما بين تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين منها ما لا يدغم فيما يقاربها، شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها، وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج، فترك الهمزة؛ لأنها لا تدغم فيما يقاربها، فقال تدغم الهاء في الحاء نحو اجبحاتما يقال جبهته، أي صككت جبهته ولم يذكر الألف؛ لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها؛ لأنها لو أدغمت في مثلها فلا بد من تحريك الثانية؛ لأن المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثاني فلا يمكن الإدغام، وإذا لم يدغم في مثلها فالأولى أن لا تدغم فيما يقاربها؛ لأن الإدغام في التقارب لا يكون إلا بعد صيرورتهما مثلين فيعود إلى إدغام الألف في الألف، وإن شئت قلت الألف لا تدغم في مثلها لما مر، ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة.

الصوت في مخرجه عند النطق **(وما بينهما)**، أي ما بين الشديدة والرخوة **(ما لا يتم له الانحصار و)**، لا **(الجري)**، المذكورين في الشديدة والرخوة **(ويجمعهما لم يرو عنا)**، وهي ثمانية أحرف فعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفا **(ومثلث)**، الأقسام الثلاثة **(بالحج)**، فإنك لو وقفت على جيم الحج وهو من الشديدة وجدت صوتك محصوراً حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك ذلك **(والطش)**، وهو المطر الضعيف فإنك لو وقفت علي شينه وهو من الحروف الرخوة وجدت صوت الشين جارياً بمدة إن شئت **(والخل)**، فإن الوقف على اللام وهو من حروف ما بينهما يكون انحصار الصوت وجريه بين بين، وإنما أتي بهذه الحروف المتقاربة في المخرج لتحقيق تباينها في الصفة وقدرها

قوله: **(لذلك ضم العين)** أي لأجل أن الخاء أدغم في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد. قوله: **(لأنها لا تدغم فيما يقاربها)** أي وقد تدغم في مثلها كما تقدم.

كما يعلم بالوقف عليها، (وما بينهما) أي الشديدة والرخوة هو (ما لا يتم له الانحصار، و) لا (الجري) المذكوران، (و) هو ثمانية، (يجمعها) قولك (لم يَرُوعُنا) من الروع، وهو الفزع، فالرخوة ثلاثة عشر حرفا، (ومُثِّلَتْ) أي الشديدة والرخوة وما بينهما (بالحَجِّ والطَّشِّ) بشين معجمة، وهو المطر الضعيف، (والخَلِّ) باللف والنشر المرتب، والوقف

والمُطْبَقَةُ: مَا ينطبق على مخرجه الحنك، . . . .

جار ثم قال والعين في الحاء نحو ارفحاتما، والحاء في الهاء والعين بقلبهما حائين كما تقوم في اذبحتودا واذبحاذه، وجاء إدغام الحاء في العين بقلب الحاء عيناً في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والغين في الخاء نحو ادمخالداً يقال دمغه دمغاً أي شجه حتى بلغ الشجة الدماغ، واسمها الدامغة، . . . .

نقره سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه وأما بينهما (و)، الحروف (**المطبقة ما ينطق على مخرجه الحنك**)، إلا على واللسان فينحصر الصوت حينئذ من اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى. . . . .

كمال قوله: (**والعين في الحاء نحو ارفع حاتماً**) مثل سيبويه بإقطع حبلك وقال الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد وقد يفهم من كلام المصنف أنه لا يجوز إدغام العين والحاء في معجمتين نحو اسمع غالباً واسمع خلفاً، وامدح غالباً وامدح خلفاً وهو مذهب سيبويه، والجمهور قالوا لأن العرب أجروهما مجرى حروف الفم، وحروف الفم لا تدغم فيها والعكس، وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك وزعم أنه مستقيم في اللغة جائز في اللغة؛ لأن الهاء إذا صح إدغامها في الحاء وهما من حروف الحلق فالحاء أولى أن تدغم فيما بعده؛ لأن ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل الإدغام وقد روي الإدغام شاذًّا.

عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥] ولا يجيز أحد إدغام الهاء في الغين والخاء المعجمتين ولا إدغامهما فيها للتراخي الذي بين ذلك ولا إدغامها في المهملتين لما في ذلك من قلب إلا خرج إلى الفم إلى جنس إلا دخل في الحلق.

قوله: (**في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]**) قال ابن البازش اتفق الرواة على اليزدي على الإدغام فيه عن أبي عمرو ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروى عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد نحو لا جناح عليهما،

فلاح عليها ليتبين انحصار الصوت في المخرج، وعدم انحصاره فيه، وتوسطه في ذلك، لأنك لو حركتها، والحركات أبعاض الحروف، التي هي الواو والياء والألف، وفيها رخاوة؛ لجرت الحركات لشدة اتصالها بالحروف في غير الرخوة حروفا شديدة، أو متوسطة إلى الرخاوة، فلم يتبين شدتها، ولا توسطها.

(والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك)، يعني ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، ففي تسميتها بالمطبقة تجوز، إذ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأمَّا الحرف فإنه مطبق عنده،

وَهِي: الصَّاد وَالضَّاد والطاء والظاء. والمُنْفَتِحَةُ: بِخِلَافِهَا.

والخاء في الغين نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك بقلب الخاء غيناً، وإذا كانت العين أدخل لشدة تقاربهما كما مر في فمن زحزح عن النار، ولأن الخاء الغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان فأجرى مجرى حروف الفهم، ولذلك يقول بعض العرب منحل بإخفاء النون في الحاء كما تخفى في حروف اللسان والفم.

(**وهي**)، أربعة (**الصاد والضاد والطاء والظاء**)، وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها لأن المطبق هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والاصطلاح (و)، الحروف (**المنفتحة بخلافها**)، فلا يخصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً وهي كالمطبقة في التسمية لأن الحرف لا ينفتح وإنما ينفتح عنده اللسان

والمسيح عيسى، والريح عاصفة. قوله: (**في فمن زحزح**) قال لبيد عند موته[1]: [البسيط]

يا قابِضَ الروحِ عن جِسمٍ عَصى زَمَناً   وغافِرَ الذَنْبِ زَحْزِحْني عن النارِ

قوله: (**والخاء في الغين**) قال الموصلي: إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه أما أولاً فلأن الغين مجهورة والخاء مهموسة واجتماع المهموسين، أخف من اجتماع المجهورين، وأما ثانياً فلأن الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق انتهى. وما ذكره من الحكم نص عليه سيبويه. قوله: (**ولأن الخاء والغين الخ**) هذا التوجيه ذكره سيبويه قال ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أن بعض العرب يخفي معها النون كما يفعل بها من حروف الفم. قوله: (**فأجرى مجرى حروف الفم**) وحروف الفم لا يعتبر فيه أدخل وأخرج إنما ذاك ف حروف الحلق فلما أشبه هذا في حروف الفم أجرى عليهما حكم تلك وهو عدم اعتبار الأدخل والأخرج.

قوله: (**بإخفاء النون في الخاء**) قد علم مما ذكره سيبويه أن الغين كالخاء ففي الاقتصار عليها إيهام، وقد قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عندهما في جميع ما جاء من ذلك في القرآن إلا النون في المنخنقة في المائدة وفي قوله ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ في [الإسراء: ٥١].

فاختصر فقيل مطبق، كما قيل للفظ المشترك فيه مشترك، ومثل ذلك يأتي في المنفتحة وتاليبها، (وهي) أي المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة بخلافها)، فهي ما ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها، وهي ما عدا الحروف الأربعة،

---

(١) البيت لذي الرمة كما في اللسان ٢/ ٤٦٨، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٤٠.

والمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يرْتَفع اللِّسَان بهَا إِلَى الحنك، وَهِي المُطْبَقَةُ، وَالْخَاء والغين وَالْقَاف.

جار والقاف في الكاف نحو: خلقكم، والكاف في القاف نحو لك قال، والجيم في الشين نحو اخرج شيئاً، ولم يذكر الشين والياء والضاد؛ لأنها من حروف ضوى مِشْفر فلا تدغم فيما يقاربها لما مر.

وتدغم اللام المعرفة وجوباً في مثلها نحو اللحم واللين، وفي ثلاثة وعشر حرفاً، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الطاء والنون وغير المعرفة لازم في نحو: بل ران

نقره عن الحنك (و)، الحروف (**المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي**)، سبعة (**المطبقة**)، الأربعة (**والخاء والغين والقاف**)، وحينئذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء وسميت مستعلية لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك فهي مستعل عندها اللسان وتجوز في تسميتها مستعلية، كما تجوز في قولهم ليل نائم، ويجوز أن يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما حل من عال فهو مستعل

كما قوله: (**وتدغم اللام المعرفة**) مثلها شبيهتها وهي التي تكون للمح الأصل أو زائدة كالتي في الصعق والنعمان وفي طبت النفس. قوله: (**وفي ثلاثة عشر حرفاً**) إنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها؛ لأن اللام من طرف اللسان وأحد عشر من هذه الحروف منه أيضاً واثنان متصلان بها وهما الضاد والسين لما فيهما من الاستطالة والتفشي وإنما لم يجز حينئذٍ البيان؛ لأنه اتصاف إلى ما ذكر من الموافقة كثرة اللام المعرفة في الكلام وتنزلها منزلة الجزء من الكلمة فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف هي ثقل اجتماع المتقاربات وكثرة التكلم بها وأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة التزم فيها الإدغام.

قوله: (**في ثلاثة عشر حرفاً**) نحو الثوب والثروة، والدولة، والذروة، والرحمة، والزنة. والسلام، والشفقة، والصبر، والضرب، والطلب، والظلم، والنجم.

قوله: (**وغير الم[illegible] لازم في نحو بل ران**) يريد في اللام الملاقية للراء سواء كانت لام بل ران أو هل أو غيرهما وما ذكره من اللزوم فيهما حينئذٍ ممنوع ففي التسهيل أن إدغام غير **المعرفة** جائز جوازاً بقوة في الراء وبضعف في النون وبتوسط فيما بقي، وقال سيبويه: الإظهار عند الراء لغة لأهل الحجاز عربية نعم الإدغام فيها أحسن وبه قرأ معظم القراء حتى إن ابن الباذش حكى فيه إجماعهم إلا ما نقل عن حفص من القراءة في ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]

أقف (والمستعلية ما يرتفع اللسان بها)، بمعنى أنه يرتفع عندها (إلى الحنك، وهي) الحروف (المطبقة والخاء والغين) المعجمتان، (والقاف) فكل مطبق مستعل، ولا عكس. ويعرف ذلك بالوقف عليها، لأنك حينئذ تجد في الخاء استعلاء الصوت بها، دون [illegible]

والمُنْخَفِضَةُ: بِخِلَافِهَا.
وحروف الذَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُّ رباعي أَو خماسي عَن شَيْءٍ مِنْهَا لسهولتها؛ . . . .

لشدة التقارب، وجائز في البواقي نحو تدري وهل سال، ولم يذكر الراء؛ لأنها أيضاً من حروف ضوى مشفر، وللنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال:

(والمنخفضة بخلافها)، لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي (**وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولتها**)، على اللسان من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة

بالإظهار بسكتة لطيفة على لام بل وإن كان ما حكاه من الإجماع ممنوعاً لما حكى الأهوازي في كتاب الوجيز له عن قالون بخلاف عنه أنه كان يظهر اللام في ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] من غير سكتة ولما حكاه صاحب المنهج عنه من جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى: ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿بَلْ رَانَ﴾ حيث وقعت.

قوله: (**إلى الظاء**) أي على ترتيب حروف التهجي.

قوله: (**بَلْ رَانَ**) ران على قلبه ذنبه يرين ريناً وريوناً أي غلب. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] أي غلب، وقال الحسن: هو الذنب على الذنب حتى يسواد القلب صحاح.

قوله: (**وجائز في البواقي**) ظاهره أنها فيه سواء وقد تقدم عن ابن مالك أنه في النون ضعيف وذكر مثله الموصلي وغيره بل نص على ذلك سيبويه قال: لأن النون تدغم في حروف لا تدغم أي تلك الحروف وهي حروف يرملون فيها فكرهوا أن يخرجوا منها اللام فتدغم وحدها في النون انتهى. وبالإدغام فيها كغيرها قرأ الكسائي.

قوله: (**وللنون الساكنة في الإدغام**) أي إيجاباً وسلباً؛ لأن القلب والإخفاء مقابلان له وأراد بهذه النون ما يشتمل التنوين.

باللسان، بل بأقصاه، وتجد في الصاد الأمرين، (والمنخفضة)، وتسمى المستعلية (بخلافها)، أي بخلاف المستعلية، لأنّ اللسان ينخفض معها، وفي نسخة: والانخفاض بخلافه، أي بخلاف الاستعلاء.

(وحروف الذلاقة ما لا ينفك رُباعي أو خماسي)، أي بناؤه عن شيء منها لسهولتها على اللسان، من قولهم: لسان ذلق، من الذلق وهو مجرى الحبل في البكرة،

ويجمعها: (مُرْ بِنَفَلٍ). والمُصْمَتَةُ: بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ صُمِتَ......

جار بردي: **الأولى**: أنها تدغم وجوباً في حروف يرملون نحو من ماء ومن لين، فإن قيل هذا منقوض بنحو قنوان، فإنه لا يدغم قلت هو وأمثاله كالمستثنى؛ لأنه قد بين أنه لا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو: وتد وها هنا لو أدغم لالتبس.
الثانية: إن الأفصح بقاء غنتها في الواو والياء نحو من ويل ومن يوم.

رضي: جريه فيها (**ويجمعها مر بنفل**)، والنفل الغنيمة ومن هذه الأحرف الستة ثلاثة ذولقية وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم، وهي أحسن الحروف امتزاجاً بغيرها (**والمصمتة، بخلافها لأنه صمت** ....

حاشية: قوله: (**ومن لين**) ومن يوم، ومن ربك، ومن واد، ومن نور.
قوله: (**بنحو قنوان**) القنو العذق، والجمع النقوان، والإقناء والعذق بالكسر الكباسة، والعذق من التمر بمنزلة العنقود من العنب صحاح.
قوله: (**الثانية إن الأفصح بقاء غنتها**) في هذا البيان نظر؛ لأن إبقاء الغنة وإذهابها لا يقابلان الإدغام فلا يصلحان قسمين له؛ ولأنه يستلزم خروج الإظهار عن الخمسة، والظاهر أن المصنف أراد بالخمسة الإدغام مع بقاء الغنة، والإدغام مع ذهابها والقلب ميماً، والإظهار وهي في التحقيق أربعة ويدل لما قلته قوله في شرح المفصل للنون مع الحروف أربعة أحوال: قسم يظهر عنده إظهاراً محضاً، وقسم تدغم فيه، وقسم تخفى فيه، وقسم تقلب عنه.
فالأول: حروف الحلق، والثاني الواو والياء واللام والراء، وهي على ضربين: قسم يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء، وقسم الأحسن فيه ذهاب غنتها، وهو اللام والراء انتهى هذا وبالأفصح قرأ أكثر القراء وروى مقابله خلف عن حمزة في الواو والياء جميعاً، وأبو عثمان الضرير عن الكسائي في الياء وحدها.

نقره كار: لسهولة جريه فيها، (و) هي ستة (يجمعها) قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ) بفتح الفاء، أي بغنيمة، وسميت بذلك لأنّ الذلاقة وهي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف، لأنّ ثلاثة منها ذولقية، وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية، وهي الباء والفاء والميم، فتسمية الستة على هذا ذلاقة تغليب، وهذه الستة أحسن الحروف امتزاجا بغيرها، ولا تجد في كلمة في العربية رباعية أو خماسية إلّا وفيها شيء منها، إلّا ما شذ، فمتى خلت عنها، فهي دخيلة في العربية كالعسجد للذهب، والدهدقة للكسر، (والمصمتة بخلافها، لأنه صُمِتَ)، أي سكت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها، أو لأنها لثقلها كانت كالشيء المصمت، الذي لا جوف له.

عَنْهَا فِي بِنَاء رباعي أَو خماسي مِنْهَا .
وحروف الْقَلْقَلَةِ : مَا يَنْضَم إِلَى الشدَّة فِيهَا ضغط فِي الْوَقْف ،

ن **الثالثة** : إن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء نحو من رب ومن لين .
والرابعة : إنها تقلب فيما قبل الياء كراهة نبرتهما نحو من باب .
الخامسة : إنها تخفى في غير حروف الحلق نحو من دار ، والمراد من ذلك هي

ج **عنها في بناء رباعي أو خماسي منها)** ، لكونها ليست مثل حروف الذلاقة في الخفة وقيل سميت بذلك لأن الذلاقة الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه وفيه نظر لأنه لا يصح تسميتها بذلك لا باعتبار نفسها بخروج نصفها عن ذلك وهي الميم والباء والفاء إذ لا مدخل لها في طرف اللسان لأنها شفهية ولا باعتبار مضادتها لأنها إنما سميت مصمتة لأنها كالمسكوت عنه لا يتركب عنها على انفرادها رباعي ولا خماسي فلا ينبغي أن يكون مضادة ذلك المنطوق بطرف اللسان **(وحروف القلقلة ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط)** ، من ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه **(في الوقف و)** ، هي خمسة

ك قوله : **(الثالثة أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء)** نص على ذهابها حينئذٍ وبقائها سيبويه وروى إبقاؤها عن أهل الحجاز وابن عامر وحفص عن عاصم بل أثبته ابن الباذش مذهباً لجميع القراء ، وقال إنه مذهب مشهور وبالجملة فالأفصح المشهور ذهابها كما ذكره المصنف.
قوله : **(الرابعة أنها تقلب)** الحاصل أن للنون الساكنة من جميع الحروف أربعة أحوال : الإدغام مع يرملون ، والإظهار مع سبعة ، هي حروف الحلق ، والقلب مع الباء ، والإخفاء مع خمسة عشر الباقية ، والإدغام مع يرملون ثلاثة أقسام مع الغنة في الميم ، والنون وجوباً ، وبلا غنة في اللام والراء على الأفصح ، ومع الغنة في الواو والياء على الأفصح.
قوله : **(الرابعة أنها تقلب ميماً)** القياس أن الغنة الموجودة حينئذٍ للميم المبدلة أخذاً مما ذهب إليه المحققون في نحو من مال أن الغنة للميم المبدلة لا للنون المدغمة.
قوله : **(لكراهة نبرتها)** وقد مر في الإبدال في نحو عنبر وشنباء.
قوله : **(الخامسة أنها تخفى)** بأن تقتصر على الغنة.

ق (وحروف القلقلة) وهي شدة الصوت ، ويقال اللقلقة ، وهي شدة الصياح (ما ينضم إلى الشدة) التي (فيها ضغط) ، أي عصر (في الوقف) عليها ، وسميت بذلك لشبه صوتها باللقلقة ، التي هي صوت الأشياء اليابسة ، أو أخذا من قلقلهُ إذا حركه ، لأنها شديدة مجهورة ، فالجهر يمنع النَّفَس أنْ يجري معها ، والشدة تمنع الصوت أن يجري معها ، فلذلك يحصل لها ما يحصل من الضغط للمتكلم بها ساكنة ، حتى يكاد يخرج إلى

ويجمعها : (قَدْ طَبَجَ).

خمسة عشر حرفاً الباقية؛ لأنه ذكر وجوب الإدغام مع حروف يرملون، ويعلم منه أنه يجب الإظهار مع حروف الحلق نحو من عندك، والنون المتحركة تدغم جوازاً في حروف يرملون.

قوله: **(والطاء)** أي والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، يدغم بضعها في بعض وتدغم أيضاً هذه الحروف الستة في الصاد، والزاي، والسين، نحو

أحرف **(يجمعها قد طبج)**، من الطبج وهو الشيء الأجوف كالرأس ونحوه وسميت بذلك إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يتبين سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل ذلك لها لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع مجرى صوتها فلما اجتمع فيها الصفتان احتاجت

قوله: **(تدغم جوازاً)** على التفصيل المذكور في إبقاء الغنة وتركها مثاله ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، **(انربكم الأعلى)** بالإدغام.

قوله: **(يدغم بعضها في بعض)** يعني كل منها في الآخر فيصير الأمثلة ثلاثين، وهو الحاصل من ضرب ستة في خمسة وأيضاً يدغم كل من ستة في الثلاثة التي هي الضاد، والزاي، والسين فحصل ثمانية عشر مثالاً آخر فالجموع ثمانية وأربعون مثالاً.

قوله: **(وتدغم أيضاً هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين)** قال ابن عصفور: وفي الصاد، والشين، والجيم، ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم، ثم قال وإنما جاز إدغام الستة المذكورات لتقاربها ولمقاربتها حروف الصفير، ومن حيث لحقت الضاد باستطالته الشين بتفشيها مخرجها، ولما في الضاد من الإطباق، كما أن الطاء والظاء كذلك، وحملاً للجيم على الشين؛ لأنهما من مخرج واحد، قال والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان؛ لأن أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم لكثرتها وما كثر استدعى التخفيف وأكثر حروف الفم من طرف اللسان.

قال والبيان في بعضها أحسن منه في بعض فتبين الستة قبل الجيم أحسن منه قبل الشين؛ لأن الإدغام فيها بالحمل كما تقدم، وقيل الشين أحسن منه قبل الضاد؛ لأن الشين أشبهتها من

شبه تحريكها لقصد بيانها، إذ لولا ذلك لم تتبين، (و) هي خمسة أحرف (يجمعها) قولك (قد طُبِجَ) بجيم من الطبج بالإسكان للضرب على الشيء المجوّف كالرأس والطبل، أو من طبِجَ الرجل فهو أطبج، أي أحمق.

وحروفُ الصّفِيْرِ: مَا يُصْفَرُ بهَا، وَهِي: الصَّاد وَالسِّين وَالزَّاي.
واللَّيِّنَةُ: حُرُوف اللِّيْنِ.

جار فرط دائماً وفرطت، وفرط ظالم، وعلى هذا كان القياس يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال، والثاء عن الصاد، والزاي والسين؛ لأن مخرجها متأخر عن مخرجها كما عرفت لكن ذكرها مع الطاء والثاء للاتحاد في الحكم.
اعلم أن المراد بالتاء ها هنا غير تاء افتعل وتفعل وتفاعل وأشباهها فإن لها أحوالاً

نقره إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة (**وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين**)، وإنما سميت بذلك لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هنالك ويأتي كالصفير ألا ترى أنك لو وقفت على اص، از، اس، سمعت صوتاً كالصفير (**و**)، الحروف (**اللينة حروف اللين**)، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل بصوتها وهو المعنى باللين، فإذا أوقفها

جما جهة واحدة، والضاد أشبهتها من وجهين وتبيينها قبل الضاد أحسن منه قبل حروف الصفير؛ لأن الضاد لا تقاربها في المخرج، وقيل حروف الصفير أحسن من تبيينها بعضها قبل بعض؛ لأن بعضها أقرب إلى بعض في المخرج من تلك الحروف وتبيين المثناة وأختيها قبل المثلثة وأخيتها وبالعكس أحسن من تبيين كل من الجملتين بعضها قبل بعض وهو ظاهر وتبيين المثلثة وأختيها إذا وقع بعضها قبل بعض أحسن من تبين الأخرى كذلك؛ لأن في الأولى رخاوة واللسان يتجافى عنهن انتهى. قوله: (**فرط دائماً**) فرط في الأمر يفرط فرطاً، أي قصر فيه وضيعه حتى فات، وكذلك التفريط صحاح. قوله: (**والزاي والسين بخلاف عكسها**) أي لا يدغم الصاد والزاي والسين في غيرها لفوات الصفير كما مر.
قوله: (**غير تاء افتعل**) أعم من أن يكون كلمة كتاء الضمير أوجز كلمة.
قوله: (**وأشباهها**) المراد تصاريفها من المضارع والأمر والوصف.

أفضا (وحروف الصفير ما يُصفر بها)، لأنها تخرج من بين الثنايا، وطرف اللسان، فينحصر الصوت ثَمَّ، ويأتي كالصفير (وهي الصاد) المهملة، (والزاي، والسين) المهملة. (واللينة حروف اللين)، وهي الألف والواو والياء، لما فيها من قبول التطويل، أو لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، لاتِّساع مخارجها، لأنّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط الصوت وصلب، إلّا أنّ الألف أشد امتدادا واستطالة، لأنه أوسع مخرجا، والحروف الثلاثة إذا سكنت فهي حروف لين، ثم . . . .

والمُنْحَرِفُ: اللَّام؛ لِأَن اللِّسَان يَنْحَرِفُ بِهِ.

من الإدغام والقلب ذكرها المصنف بعد الفراغ من سائر الحروف ونحن نبينها إن شاء الله تعالى.

قوله: **(والإطباق)** قد علم من قوله فيما مر ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق إن المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق وقوله بعد ذلك، والطاء والدال والتاء الخ قرر ذلك أيضاً وهذا مذهب بعض العلماء وليس مرضياً عند المصنف فلذلك رده بقوله، والإطباق في نحو فرطت إلى آخره، وتقريره أن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها، وإذا لم يكن إلا بها تنافى مع الإدغام؛ لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض. فإن قيل: الإطباق في المطبقة كالغُنَّة في النون فكما أمكن مجيء الغنة من غير نون فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة.

قلت: الغنة لا تتوقف حصولها على مجيء النون؛ لأنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم، فأمكن انفراد الغُنَّة عنها، نعم لا يتبين النون إلا بالغنة ولا يلزم من

ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين، فالألف دائماً حرف مد ولين، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين، وسميت هذه الحروف سواء كانت متحركة أو ساكنة حروف علة لأنها كالعليل لا يبقى على حالة، وحروف لين لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد (و)، الحرف **(المنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به)**، عند

قوله: **(قرر ذلك أيضاً)** أي كون المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق، اعلم أنه ليس في ذلك تقرير لما ذكره إذا مقتضاه إنما هو أن بعضها يدغم في بعض، وأما كون الإدغام مع الإطباق أولاً، معه فلا تعرض فيه لذلك، لنا.

يمكن أن يقال لما ذكر إدغام الطاء والظاء وذكر قبله أن المطبق لا تدغم في غيرها من إطباق علم أن المراد بإدغام الطاء والظاء ها هنا مع الإطباق ليكون جمعاً بين كلاميه.

قوله: **(وتقريره)** أي أخذاً من شرح المفصل فإن ما ذكره الشارح هنا إلى قوله وحاصله فيه بغالب لفظه.

إنْ جانسها حركة ما قبلها فهي حروف مدٍّ أيضاً، فالألف حرف مدٍّ ولين أبداً، وكذا الواو والياء إنْ سكنتا، وجانسهما حركة ما قبلهما، كيقول ويبيع، فإنْ تحركتا كوَعَد ويَسر، فحرفا علة، أو لم تجانسهما حركة ما قبلهما كقوْل وبيْع، فحرفا لين.

(والمنحرف اللام، لأنّ اللسان ينحرف) عند النطق (به) إلى داخل الحنك.

والمُكَرّرُ: الرَّاء؛ لتعثر اللِّسَان بِهِ.
والهاوي: الْألف، لاتساع هَوَاء الصَّوْت بِهِ.

جـ التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للصوت، بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف، وإذا كان كذلك فالتحقيق أن نحو فرطت وأغلظت بالإطباق ليس معه إدغام، ولكنه لما اشتد التقارب، وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الإدغام لذلك، ....

خ النطق به إلى داخل الحنك (و)، الحرف (**المكرر الراء لتعثر اللسان به**)، لما فيه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك أجري مجرى الحرفين في أحكام كثيرة (و)، الحرف (**الهاوي**)، من الهوى بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها وهو النزول (**الألف لاتساع هواء الصوت به**)، فيهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو بخلاف الواو والياء فإن مخرجهما وإن اتسع ألا إن مخرج الألف أشد اتساعاً ولذلك يحتاج فيها إلى عمل عضو من ضم الشفتين في الواو ورفع اللسان

ك قوله: (**نعم إلى آخره**) لا يحتاج إليه في هذا البحث مع أن فيه نظراً؛ لأن التنوين تتبين قبل حروف الإظهار مع أنه لا غنة معها نحو من هذا.

قوله: (**فلا يستقيم إلا بنفس الحروف**) قال اليزدي: لا بعد أن تنتقل صفة الحرف إلى المبدل منه إن أمكن انتقالها، ثم قال: فإن قلبت كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره وهي له لذاته قلت هذا استبعاد محض وأيضاً عين النزاع وقد انتقلت في المتفرعة انتهى. وفيه نظر فليتأمل.

قوله: (**إلا بنفس الحرف**) الحاصل أن الإطباق الذي هو رفع اللسان لتحصيل الحرف المطبق فلا يوجد الحرف المطبق دونه بخلاف الغنة فإنها ليست لتحصيل النون فإنه توجد بدونها نحو من هذا.

قوله: (**من غير نقل اللسان**) أي النقل المعهود بين الحرفين المتباعدين فلا تنافي بين ما هنا وما تقدم أول الباب من أن النقل يكون من الحرف إليه.

قف (والمكرر الراء لتعثر اللسان) عند النطق (به)، لِما فيه من التكرير.

(والهاوي الألف)، سمي بذلك (لاتساع هواء الصوت) عند النطق (به)، باتساع مخرجه، ولأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه، ومخرجه أوسع من مخرجي الواو والياء، كما مرّت الإشارة إليه، لأنك تضم شفتيك للواو، وترفع لسانك نحو الحنك للياء، فيضيق مخرجاهما، ويحصل عمل

والمَهْتُوتُ: التَّاء: لخفائِهَا.

ولذلك يحس الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله أحطت النطق بالتاء حقيقة، والطاء بعدها فلا يجوز أن يقال إن الطاء مدغمة؛ لأن إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها، ولا يصح أن يقال إن ثم حرفاً آخر أدغم في التاء مع بقاء الطاء لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وذلك فاسد وحاصله أنه لو كان هناك إدغام مع وجود الإطباق لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمع بين الساكنين، لكن هذا باطل فلا يكون هناك إدغام ثم أشير فيه إلى سؤال على الملازمة وهو أنا لا نسلم أنه لو كان هناك إدغام لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون وأجيب بما مر.

إلى الحنك في الياء (و)، الحرف (**المهتوت التاء لخلفائها**)، وضعفها وسرعتها على اللسان من الهت وهو إسراع الكلام، وقيل ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء كأنه غلط من الناسخ ولذلك قال الخليل لولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء أعني بالهتة العصرة، واعلم أن من قوله فالمجهورة إلى قوله وحروف القلقلة تقسيمات للحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد وإنما هي باعتبار تقسيمات متعددة مستقلة فتقسيم المجهورة والمهموسة تقسيم واحد مستقل، ومعنى

قوله: (**ولذلك يحسن به**) أي لأجل أنه ليس معه إدغام.

قوله: (**لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين**) أحدهما الطاء المبدلة تاء للإدغام والطاء التي جيء بها لبقاء صفة الإطباق، وبالتأمل في ذلك يظهر اندفاع قول الشيخ بدر الدين ابن مالك أن الاستعلاء الباقي بعد الإسكان للإدغام في نحو فرطت إن كان في عداد حرف ساكن فمتى عرض سكون المستعلي لإدغام أو غيره فقد اجتمع ساكنان وإن كان في عداد المد في حرف اللين وهو الأقرب لم يجتمع ساكنان عند الإسكان للإدغام ولا غيره فلا يكون إذا فيما قاله المصنف فائدة انتهى.

العضو، والألف تجد فيه الفم والحلق منفتحتين، لا أثر لهما في الصوت بضغط، ولا عصر، ويقال له الجرسي أيضاً، لأنه صوت لا يعتمد له في الحلق، والجرس الخفي، والهاوي بمعنى ذي هواء كتامر بمعنى ذي تمر، مأخوذ من الهَوي بفتح الهاء أشهر من ضمها، أي النزول، وبضمها الصعود.

(والمهتوت التاء لخفائها) وضعفها، ولأنها حرف شديد، فيمتنع أنْ يجري معها الصوت، وهي وإن كانت مهموسة، يجري النفَس معها، إلّا أنها عند الوقف عليها لا نفَس يجري معها، فيتحقق خفاؤها، وقيل المهتوت الهاء لخفتها وضعفها وسرعتها على

وَمَتى قُصِدَ لإدغام المتقاربين فَلَا بُد من قَلْبِه، . . . .

قوله: (**والصاد، والزاي، والسين يدغم بعضها في بعض**) مثال الصاد خلص زائر أو سائر، ومثال الزاي فاز صابر وسائر أو مثال السين أفلس صابر أو زائر ولم يذكر الفاء؛ لأنها من حروف ضوى مشفر، وذكر أن الياء تدغم في الميم نحو يعذب من يشاء وفي الفاء تعذب في النار، وترك الميم والواو؛ لأنهما أيضاً منها.

قوله: (**وقد تدغم تاء افتعل**) هذا شروع في بيان أحوال تاء افتعل وما أشبهه، فنقول عين افتعل إذا كان تاء كما في اقتتل يجوز فيه الإدغام والبيان، فإذا بينت فلا إشكال وإذا أدغمت فلك فيه وجهان إن شئت أسكنت التاء الأولى وأدغمتها في الثانية بعد أن تنقل حركتها إلى القاف فإذا تحركت القاف سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول قتل بفتح القاف، وعلى هذا تقول في المضارع يقتل بفتح القاف وكسر التاء،

التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها مثلاً، لما علمت أن المجهورة هي الحروف التي لا تجرى النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي الحروف التي تجري النفس معها عند ذلك، علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات، وكذلك الشديدة والرخوة وما بينهما وأما قوله وحروف القلقلة الخ فلم يقصد إلى ذكر قسم مع قسيمه لأنه لم يسم قسيمه باسم باعتبار مخالفته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر منفيا عند ذلك الوصف كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس له لقب باعتبار نفي التكرار (**ومتى قصد إدغام المتقارب**)، في الآخر من المتقارب (**فلا بُدَّ من قلبه**)، لأن حقيقة الإدغام تنافي إبقاء الأول على حال يخالف

قوله: (**وما أشبهه**) هو تاء الضمير كما يجيء.

قوله: (**وما أشبهه**) الضمير لافتعل ولشبهه وتفعل وتفاعل ويجوز أن يرجع لتاء افتعل وقد يؤيده قول الشارح بعد وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال.

قوله: (**وتقول قتل**) بكسر القاف وفتح التاء يجوز أيضاً أن تكسر التاء اتباعاً لكسرة القاف فتقول قتل ذكره ابن عصفور وغيره، فالحاصل أنه يجوز ثلاثة أوجه: قتل بفتح القاف والتاء، وقتل بكسر القاف وحدها، وقتل بكسرهما، قالوا: وقياس المضارع، واسم الفاعل

اللسان، من الهت، وهو إسراع الكلام، يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث، هو يسرده سردا، ويهته هتّا، ورجل هتّات، أي خفيف كثير الكلام، وهذا هو الأوجه، بل قيل إنّ الأول غلط من الناسخ، لأنّ الحرف الخفي هو الهاء لا التاء.

(ومتى قُصِد إدغام المتقارب) في مثله، (فلا بدّ من قلبه) إليه ليتحقق الإدغام،

وَالْقِيَاس قلبُ الأول، إِلَّا لعَارض فِي نَحو: اذْبَحَّتُوْدًا، واذْبَحَّاذِه،

جار وأصله يقتتل نقلت حركة التاء الأولى إلى القاف وأدغمتها في التاء الثانية وهي مكسورة فبقيت على كسرتها، واسم الفاعل مقتل بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء وأصله مقتتل فعمل به ما ذكرنا وجمعه مقتلون وإن شئت حذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين فيستغنى عن همزة الوصل وتقول قتل بكسر القاف وفتح التاء، وعلى هذا نقول في مضارعه يقتل بفتح الياء وكسر القاف والتاء المشددة، وأصله يقتتل فأسكن التاء الأولى من غير نقل الحركة، وأدغمت في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، واسم الفاعل مقتل بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة كما ذكرنا وجمع مقتلون.

نقره الثاني في الحقيقة (**والقياس قلب الأول**)، لأنه ساكن عند الإدغام والساكن بالتغيير أولى (**إلا لعارض**)، يقتضي قلب الثاني (**في نحو إذ بحتودا**)، في اذبح عتودا وهو ولد المعز قلبت العين حاء وأدغم الحاء في الحاء (**وإذ بحاذه**)، في اذبح هذه قلبت الهاء حاء وأدغم الحاء في الحاء وذلك لأن العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء فيكونان أثقل

جما من الأول يقتل ومقتل بفتح القاف، ومن الأخريين بكسرهما ومنهم من يكسر حرف المضارعة أيضاً اتباعاً للقاف، ومن يستثقل الخروج في اسم الفاعل من ضم إلى كسر فيضم القاف أيضاً، وسيأتي هذا في الشرح قريباً ولم يستثقل الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن بينهما حاجزاً وهو التاء المدغمة وقياس اسم المفعول من الأول مقتل بفتح القاف والتاء، ومن الثانية مقتل بكسر القاف وحدها؛ لأن الأصل مقتتل فيسكن التاء الأولى وحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين ومنهم من يضم القاف اتباعاً للميم كما تقدم نظيره، وقياسه من الثلاثة كاسم الفاعل منها لأن الأصل مقتتل بالفتح فسكنت التاء الأولى ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الثانية بعد الإدغام اتباعاً لحركة القاف فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن فيكون نظير محتار في احتمال كونه اسم فاعل ومفعول حتى يتبين.

فلا (والقياس قلب الأول) منهما، لأنّ تغيير الساكن أولى (إلّا لعارض) يمنع القياس، فينقلب الثاني إلى الأول (في نحو اذْبَحَّتُوداَ واذْبَحَّاذه)، والأصل اذبح عتودا، واذبح هذه، فقلبُ الثاني لأنه أدخل مخرجاً وكلما كان الحرف أدخل مخرجاً كان أثقل ولهذا كانت الهمزة أثقل الحروف. وإذا كانت الهاء والعين أدخل من الحاء فكرهوا أن يقلبوها إليهما للثقل فقلب الثاني إلى الأول لهذا العارض، والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول، قاله الجوهري.

وَفِي جملَة من تَاء الافتعال لنحوه، ولكثرة تغيرها، ومَحُّمْ فِي: مَعَهُم ضَعِيف، ....

قال المصنف في شرح المفصل: كان قياس إجراء اقتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الإدغام لسكون ما قبل الأول؛ لأنهم يمنعون من إدغام مثل قرم مالك، والجواب أن ما فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الإدغام لذلك ولم يجز في قرم مالك؛ لأن الانفصال فيه محقق، وإنما لم يجئ في بقاء همزتها وحذفها الوجهان في الحمر، ولحمر من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض وأما هذه فأصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكوتها العارض بأولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة، فلذلك لم يختلف في إسقاط الهمزة التي لم يجأ بها إلا لذلك السكون العارض.

منه فكره قلب الأسهل إلى الأثقل للإدغام الذي الغرض من التخفيف **(وفي جملة)**، مبدلة **(من تاء الافتعال)**، فإنه قلب الثاني فيها **(لنحوه)**، أي لعارض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده **(ولكثرة تغيرها)**، أي لتغير التاء بقلبها حروفاً كثيرة فقلبت هي إلى الأول لأن التغيير يجر إلى تغيير **(ومحم في معهم)**، بقلب العين والهاء حاء **(ضعيف)**،

قوله: **(شبه الكلمة الوحدة)** فيه تسامح وإنما كلمة واحدة حقيقة شبه كلمتين.

قوله: **(من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض)** أجاب أيضاً ابن عصفور بأن الذي سهل إثبات الهمزة في مثل الحمر إنها مفتوحة فأشبهت همزة القطع؛ لأن همزة الوصل بابها أن تكون مكسورة أو مضمومة انتهى. وما ذكره المصنف أحسن فليتأمل.

قوله: **(فلذلك)** أي لأجل المتحرك الموجود في الأصل والآن الحاصل أن القاف من اقتتل متحركة في الأصل لما علمت من تقدم المجرد على المزيد ثم أن السكون عرض عند دخوله في باب المزيد فإذا نقل بعد ذلك حركة التاء إلى القاف صارت القاف متحركة الآن بحركة النقل وهي محركة بحركة الأصل فوجب الاستغناء عن همزة الوصل

(وفي جملة من تاء الافتعال) قلب الثاني إلى الأول نحو اسَمع وازان، وأصلهما استمع وازتان، قلب الثاني إلى الأول في استمع، وكذا في ازتان بعد قلب التاء دالاً وأدغم (لنحوه)، أي لمثل ما مرّ من العارض، وهو ثقل الثاني، ونحوه في المثلين فوات الصفير، (ولكثرة تغيرها) أي تغيّر تاء الافتعال، فإنها قد تغير لغير الإدغام، نحو اضطرب واصطبر كما سيجيء، (ومَحُّم في معهم ضعيف) إذ لم يقلب فيه الأول إلى الثاني كما هو القياس، ولا العكس كما هو مقتضى العارض، بل قلبا إلى ثالث وهو الحاء، وهذه لغة بعض بني تميم، والأكثر ترك القلب والإدغام.

وسِتٌّ أَصله سِدْسٌ، شَاذٌ لَازمٌ.

جار: قوله: (وقد جاء مردفين) وأصله مرتدفين من ارتدفه أي استدبره، فلما أريد الإدغام قلبت التاء دالاً فصار مرددفين بدالين، ثم حذفت حركة الدال الأولى وأدغمت في الثانية وكسرت الراء لالتقاء الساكنين فصار مردفين بضم الميم وكسر الراء والدال، ويجوز فتح الراء لما مر وجاء ضمها لاتباع الميم.

قال الزمخشري في المفصل: يجوز مقتلون بالضم اتباعاً للميم لما حكى عن بعضهم مردفين.

قوله: (وتدعم الثاء) أي إذا كان فاء افتعل ثاء وجب الإدغام بقلب الأولى إلى

الفصيح: والفصيح معهم من غير قلب ولا إدغام (وست وأصله سدس)، بدليل سديس في تصغيره وأسداس في تكسيره (شاذ)، لأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إدارة الإدغام وههنا لا قلب للإدغام (لازم)، لأنه لم يستعمل إلا كذلك لاستكراههم توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقيلوا السين تاء لكونهما مهموسين متقاربين في المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وأدغموا التاء في التاء لتقاربهما في المخرج وتوافقهما

كمال: بالمتحرك الموجود المعتضد بالتحرك الأصل وإلغاء ما عرض من السكون المتوسط بين الحركتين. قوله: (وقد جاء مردفين) الارتداف الاستدبار صحاح.

قوله: (فصار مردفين) قرئ بذلك شذوذاً، قال انب عطية ويجوز على هذه القراءة كسر الميم اتباعاً للراء ولا أحفظه قراءة. قوله: (ويجوز فتح الراء) قرأ بذلك بعض الكوفيين فيما حكاه الخليل. قوله: (لما مر) أي من جواز مقتل بفتح القاف اسم فاعل من قتل بفتحها لثقل حركة التاء المدغمة إليها. قوله: (لما مر) من أنه ينقل حركة الدال إلى ما قبله كما في اقتتل على أحد الوجهين لنا. فيه نظر يعرف من الحاشية المقابلة بهذه الحاشية.

قوله: (يجوز يقتتلون) فعلى هذا مقتلون بضم القاف ففي كل منها ثلاثة أوجه.

قوله: (حكي عن بعضهم مردفين) في إعرابي الحلبي جوز الخليل بن أحمد ضم الراء اتباعاً لضمة الميم وقد قرئ بذلك شذوذاً.

نقره: (وسِتٌّ وأصله سِدْس) بدليل تصغيره على سديس، وتكسيره على أسداس، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس، فقلبوا السين تاء، لموافقتها لها في الهمس، فصار سُدْتا، ثم قلبوا الدال تاء، لموافقتها لها في الشدة، ثم أدغموا التاء، (شاذ) لما مر في معهم، إذ لو قلبت الدال سينا على القياس، اجتمع ثلاث سينات، ولو عكس زال صفير السين، فقلبا إلى حرف يناسبهما، وهو التاء، كما مرّ بيانه، (لازم)، لأنه لم يستعمل إلّا كذلك.

وَلَا يُدْغَم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بتركيب آخر، نَحْو: وَطَدَ ووَتَدَ وشَاةٍ زَنْمَاءَ، . . . .

ز الثانية، وهو الأفصح؛ لأن الأول هو الذي تدغم في الثاني فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه، ويجوز قلب الثانية إلى الأولى وهو فصيح فتقول أثّأر وأثّآر، والأصل اثتأر يقال أثأرت من فلان، أي أخذت ثأري منه، والأصل اثتأرت، وذكر في شرح الهادي: أنه إذا كان فاء افتعل ثاء فيجوز البيان لاختلاف الحرفين فتقول في افتعل من الثرد اثترد يثترد فهو مثترد، ويجوز الإدغام وهو أحسن لتقارب مخرجيهما مع أنهما مهموسان ثم قيل فيه أوجب فيه الزمخشري الإدغام. وقد نص سيبويه على جواز البيان، وإنما يلزم الإدغام إذا كان الأول ساكناً في المثلين لما في البيان من المشقة وها هنا ليسا بمثلين.

قوله: **(وتدغم فيها السين)** أي إذا كان فاء افتعل سيناً يجوز فيه البيان نحو استمع وهو حسن لاختلاف المخرجين، وفي التنزيل ومنهم من يستمع إليك، ومنهم من أدغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس وح تقلب تاء الافتعال سيناً فتقول اسّمع يسّمع فهو مسّمع وقرئ، ومنهم من يسّمع إليك ولا يجوز قلب السين إلى التاء فلا يقال

ج في الهمس **(ولا يدغم منها)**، أي من حروف المتقاربة **(في كلمة)**، وسيجيء بيان حكم كلمتين **(ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر نحو وتد ووطد)**، لأنه لو أدغم لم يدر أهما دالان أو طاء ودال أو تاء ودال ولأنه لم يعلم أهو ساكن على ما كان عليه أو متحرك سكن للإدغام فيتحقق فيه اللبس من هذين الوجهين، والوجه الثاني هو مراده يقال وطدت الشيء أطده وطداً أي أثبته ووتدت الوتد أتدة وتداً **(وشاة زنماء)**، والزنمة شيء يقطع من إذن البعير فيترك معلقاً، يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء، فلو أدغم لم يعلم تركيبه من ميمين أو من نون وميم. . . . .

ك قوله: **(ويجوز قلب الثانية إلى الأولى)** أي تغليباً لجانب الأولى لتقدمها وأصالتها والثأر بهمزة ساكنة.

ف (ولا يدغم منها)، أي من المتقاربة (في كلمة ما يؤدي) فيه الإدغام (إلى اللبس بتركيب آخر، نحو وَطَدَ ووَتَدَ)، إذ لو أدغم فقيل ودَّ لم يدر أهما دالان أو طاء ودال، أو تاء ودال، (و) نحو (شاةٍ زَنْماء)، والزنمة شيء يقطع من أذن الشاة والبعير، فيترك معلقا، وإنما يفعل ذلك بالكرائم منها، يقال: بعير زنم وأزنم، وناقة زنمة وزنماء.

أمَّا الإدغام منها في كلمتين فجائز، وإن أدى إلى لبس، لأنهما بصدد الانفكاك، بخلاف الكلمة، . . . .

وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: وَطْداً، وَلَا وَتْدَاً، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ بِخِلَاف نَحْو: امَّحَى.............................

جـ اتمع لئلا يذهب صفير السين، وقوله شاذًّا على الشاذ أراد بقوله شاذاً الإدغام، وبقوله على الشاذ قلب الثاني إلى الأول.

قوله: (**وتقلب بعد حروف الإطباق**) أي إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء؛ لأنها لو بقيت مع مقاربتها لأدى إما إلى إدغامها وهي لا تدغم في التاء فيما فيها من الإطباق الذي يفوت بالإدغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها في

نقره (**ومن ثم**)، أي ومن أجل أنه لم يدغم فيما يؤدي الإدغام فيه إلى اللبس (**لم يقولوا وطداً**)، بسكون الطاء (**ولا وتداً**)، بسكون التاء في المصدر وإنما يقولون طدة وتدة (**لما يلزم من ثقل**)، إن لم يدغم (**أو لبس**)، لتركيب بتركيب أو لمثال بمثال أن أدغم ولكن في الصحاح فتقول وتدت الوتد أتده وتداً ووطدت الشيء أطده وطداً (**بخلاف أمحى**)، وأصله انمحى قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم لأنه لا يؤدي إلى اللبس لأنه لو كانت بعده الميم المشددة عن ميمين في الأصل لوجب أن تكون الأولى أصلية أو زائدة وليس

ك قوله: (**أراد بقوله شاذًّا**) قد زال كراهة الشذوذ الأول سبب الشذوذ الثاني لأن الثاني حيث قلب سيناً فلم يدغم السين إلا في السين، والإظهار هنا أفصح بخلاف الثاني كما قلنا. لنا. وتحقيقه موقوف على ما قدمناه من حقيقة الإدغام فإن الإدغام شيء والإبدال شيء آخر راجع إليه تأمل. لنا. لأن حروف الصفير لا يدغم في غيرها؛ لأن السين أقوى والتاء أضعف وإدغام الأقوى في الأضعف شاذ فإن قيل إنما أدغم الأقوى في مثله ثم إبدال التاء سيناً ثم أدغم، وقلنا وكذلك كل حرفين متقاربين أدغم أحدهما في الآخر، فإنما أدغم الشيء في مثله إذ لا يتصور الإدغام إلا بعد صيرورتهما مثلين، والحاصل أن كون الحرف الأول قويًّا، والثاني ضعيفاً يمنع من الإقدام على الإدغام وإن كن إنما تدغم بعد الإبدال.

قوله: (**تقلب تاؤه طاء**) أي وجوباً وإنما قالوا استقطت النوى واستطقته بالتاء من غير إبدال؛ لأن الأصل التقطت والصاد مثلاً بدل من اللام فلم يبدلوا التاء إبقاء لها على أصلها.

فتح (ومن ثّم)، أي من هنا، وهو أنه لا يدغم من المتقاربة في كلمة ما يؤدي إلى لبس، أي من أجل ذلك (لم يقولوا وَطْداً، ولا وَتْداً) بالإسكان، (لِما يلزم من ثقل) إن لم يدغم (أو لبس) إنْ أدغم، كذا قالوا، والذي ذكره الجوهري، وصاحب القاموس وغيرهما في الأول الإسكان، وفي الثاني الإسكان والتحريك، يقال: وطدت الشيء أطده وطدَا، أي أثبته، ووتدت الوتد أتِده وتداً، أي ضربته، وهذا (بخلاف امَّحَى..........

واطَّيَّرَ، وَجَاء وَدٌّ فِي وَتْدٍ فِي تَمِيمِ.

نجـ المخرج ومنافاتها في صفاتها؛ لأن التاء حرف شديد، والصاد، والضاد، والظاء المعجمة رخوة، وأيضاً فإن التاء حروف مهموس، والضاد المعجمة، والظاء، والطاء مجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفاً يوافق التاء في المخرج، ويوافق ما قبله في الصفة قصد النفي التنافي بين الحروف، وإذا عرفت أنها يقلب بعد حروف الإطباق طاء فح.

إما أن يكون فاء افتعل طاء، وإما أن يكون ظاء، وإما أن يكون صاداً أو ضاداً، فإذا كان طاء فتدغم وجوباً كما في اطلب، والأصل اطتلب فقلبت التاء طاء، وأدغم وجوباً لاجتماع المثلين، وإن كان ظاء فيدغم جوازاً على الوجهين أي بقلب الأول إلى الثاني وبالعكس فيقال في اظتلم اطلم، وجاء في قول زهير(1): [البسيط]

نقره كذلك لعدم امفعل ولا أفعل من أبنيتهم (و)، بخلاف (أطير)، وأصله تطير قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل لأنه لا يؤدي إلى اللبس لعدم افعل بتشديد الفاء والعين (وجاء ود في وتد في تميم)، وهو شاذ، واعلم أنه ليس كل متقاربين

جما قوله: (**وجاء في قول زهير الخ**) روي فيه وجه آخر وهو فينظلم بنون المطاوعة قال ذلك الموصلي.

أنفا واطَّيَّرَ) في انمحى وتطيّر إذ لبس لعدم مفعَل، أو افَّعَل، بتشديد الفاء وافَّعَّل بتشديدها مع العين، (وجاء وَدَّ) بالإدغام (في وتد) بالتحريك، وقيل بالإسكان (في) لغة بني (تميم)، وهو شاذ، ولم يجئ ذلك في وطد إبقاء لفضيلة الإطباق.

---

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان. اللغة: "نائله" النائل: العطاء "فيظلم" يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة. المعنى: أن هرماً هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير منٍّ ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلاً منه -لا ضعفاً ولا خوفاً. الإعراب: "هو" ضمير منفصل مبتدأ "الجواد" خبره "الذي" صفة للجواد "يعطيك" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول "نائله" مفعول ثانٍ ليعطي وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "عفواً" مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً "ويظلم" الواو حرف عطف "يظلم" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه "أحياناً" ظرف زمان منصوب بيظلم "فيظطلم" الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله "فيظطلم" أصله فيظتلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروي الأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

وَلم تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَا،

جار بردي

هُـوَ الْـجَـوَادُ الَّـذِي يُـعْـطِـيكَ نَـائِـلُـهُ عَـفْـواً وَيـظْـلَـمُ أَحْـيَـانـاً فَـيَـظَّـطَـلِـمُ

الوجوه الثلاثة: وهو ترك الإدغام، والإدغام على وجهين، أي بالطاء والظاء، ومعنى البيت أنه يعطي ما له عفواً أي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله، ويظلم أحياناً

نقره كار

يدغم أحدهما في الآخر لأنه قد يطرأ مانع يمنع الإدغام ولا كل متباعدين في الأصل لا يدغم بعد حصول صفة قربت بينهما، وأشار إلى هذين القسمين بقوله **(ولا تدغم حروف ضوى مشفر)**، الضوى الهزال يقال ضوى بالكسر يضوى ضواى، والمشفر من البعير كالجحفلة من الفرس **(فيما يقاربها لزيادة صفتها)**، وهي الاستطالة في الضاد فلو أدغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها والمد واللين في الواو والياء

الكمال

قوله: **(ويظلم أحياناً)** بعده[1]: [البسيط]

وَإِن أَتَـاهُ خَـلِـيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـغَـبَـةٍ يَـقُـولُ لا غَـائِـبٌ مَـالِـي وَلا حَـرَمُ

وإنما دفع بقول وهو جواب الشرط على معنى التقديم عند سيبويه كأنه قال يقول إن أتاه خليل وعند الكوفيين على إضمار الفاء صحاح.

الفلاح

(ولا تدغم حروف ضَوِيَ) بكسر الواو، أي هزل، (مِشْفَر) لشفة البعير (فيما يقاربها) في المخرج، لا في كلمة، ولا في كلمتين، بخلاف ما يماثلها، فإنها تدغم فيه، وإنما لم تدغم فيما يقاربها (لزيادة صفتها)، إذ في الضاد استطالة، فإنها طالت، فأدركت مخرج اللام، وفي الواو والياء لين، وفي الميم غنة، وفي الشين والفاء تفش، أي انتشار لإفراط رخاوتهما، وفي الراء تكرير.

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.

اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرماً بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلاً فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.

الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماض.

انظر: الأشموني ٥٨٥/ ٢، وابن هشام ٣٩٨/ ٣، وابن عقيل ٢٧٨/ ٢، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦٠/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١.

وَنَحْو: سَيِّدٍ، ولَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَنَّ الإعلال صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، ......

جا أي يطلب منه في غير موضع طلب فيحمل ذلك لمن سأله ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها، وفي الأوقات التي لا يطلب فيها، وإن كان صاداً أو ضاداً، فالبيان أكثر نحو اصطبر واضطرب، وجاء الإدغام فيهما شاذًّا على الشاذ أي يقلب الطاء صاداً أو ضاداً نحو اصبر واضرب لا بقلبهما طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد، أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفير لا يدغم في غيرها وأن حروف ضوى مشفر لا تدغم فيما يقاربها، وأما كونه على الشاذ؛ فلأن القياس قلب الأول إلى الثاني.

كا والغنة في الميم والتفشي في الشين وشبه التفشي في الفاء وهو الانتشار والتكرير في الراء وأما إدغامها في مثلها فيجوز لبقاء صفتها مع الإدغام **(ونحو سيد)**، وأصله سيود **(ولية)**، وأصله لوية من لوي الرجل رأسه وألوى برأسه أمال وأعرض **(إنما أدغما لأن الإعلال صير هما مثلين)**، فلا يرد ذلك على قوله أن حروف وضوى مشفر لا تدغم فيما

لـ قوله: **(فيحمل ذلك)** حَمَلْتُ إِدْلَالَهُ واحْتَمَلْتُ، بمعنىً. قال الشاعر[1]:

أَدَلَّتْ فلم أَحْمِلْ وقالت فلم أُجِبْ ... لَعَمْرُ أبيها إنَّني لَظَلُومُ

قوله: **(ولا يرد من استجداه)** جدوته واستجديته واجتديته بمعنى إذا طلبت جدواه قال أبو النجم[2]:

جِئْنا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكا ... مِن نائِلِ اللهِ الذي يُعْطِيكا

والجدوى العطية صحاح.

قوله: **(لا يقلبهما طاء)** قال سيبويه، وقد قال بعضهم مطجع في مضطجع ومضجع أكثر وجاز مطجع وإن لم يجز في مصطبر مطبر؛ لأن الصاد في المسمع كالصاد.

قال أبو حيان: يعني قول سيبويه أن الصغير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد قال وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والظاء لما بينهما من التقارب ولم يمكنه إدغام

لمـا (ونحو سَيِّد ولَيَّةٍ). وأصلهما سيود ولوية من لوى (إنما أدغما) مع أنّ الواو والياء من حروف ضوي مشفر، ومتقاربان، (لأنّ الإعلال) بقلب الواو ياء للثقل كما مرّ (صيرهما مِثْلَيْن)، فالإعلال للثقل، لا للإدغام، غايته أنه اتّفق بعد الإعلال اجتماع مثلين، أولهما ساكن، فوجب الإدغام، على أنّ الواو والياء متماثلان في صفة اللين، لا

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (حمل).
(٢) انظر: اللسان (جدا) ١٤/ ١٣٤.

وأُدغمت النُّون فِي اللَّام وَالرَّاء؛ لكَرَاهَة نبرتها، وَفِي الْمِيم - وَإِن لم يتقاربا - لِغُنَّتهما، . . . .

قوله: (**وتقلب مع الدال**) أي إذا كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً، أو زاياً قلبت تاؤه دالاً؛ لأن التاء تخالف هذه الثلاثة في الصفات، أما مخالفتها للذال والزاي فلأن التاء حرف شديد، وهذان رخوان، والتاء حرف مهموس، وهذان مجهوران، وأما مخالفتها للدال؛ فلأن التاء حرف مهموس، والدال مجهورة فقلبت دالاً لكونه موافقاً للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهر، وإذا قلبت دالاً تدغم وجوباً في ادان، وهو افتعل من الدين، والأصل ادتان فلما قلبت التاء دالاً اجتمع مثلان فادغم وجوباً وقويًّا في ادكر، والأصل إذتكر افتعل من الذكر، قلبت التاء دالاً ثم أدغم الدال في الدال بعد قلبها إليها لتقاربهما، والمراد بالقوي الفصيح لذكر الضعيف في مقابله، فإن الضعيف في مقابلة الفصيح، وضعيفاً في ازان، والأصل ازتان افتعل من الزين قلبت التاء دالاً ثم

يقاربها (**وأدغمت النون في اللام والراء**)، مع أن ما فيها من الغنة أكثر من غنة الميم (**لكراهة نبرتها**)، والنبرة رفع الصوت لشدة تقاربها والفصيح إدغامها فيهما بلا غنة (**و**)، أدغمت النون (**في الميم وإن لم يتقاربا**)، لأن النون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج (**لغنتها**)، أي لاشتراكهما فيها فصارا بذلك متقاربين

الأول في الثاني فقلب الضاد لاماً وترك الطاء على حالها إجراء اللام مجرى الضاد انتهى.
وعبارة الموصلي ويجوز إبدال الصاد لاماً. قال[1]: [الرجز]

مال إلى أرطـــــــــأةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

قوله: (**في ادكر**) قرأ ابن عباس (**ادكر بعد أمة**) أي ذكر بعد نسيان، والأمة النسيان، وقراءة السبعة أمة وهي الحيز. قوله: (**أزتان**) الزينة ما يتزين به ويوم الزينة العيد، والزين نقيض

متقاربان، (و) إنما (أدغمت النون في اللام والراء) مع أنها أزيد غنة من الميم؛ (لكراهة نبرتها)، أي رفع الصوت بها، ونبرة المغني رفع صوته، وإنما احتيج فيها إلى رفع الصوت، لأنّ لها مخرجين، الفم والخيشوم، فلا بد في النطق بها من اعتماد قوي، فدعى ذلك إلى إخفائها قليلاً بأنْ يقتصر على مخرج الخيشوم، وقال بعضهم: الأَوْلى أنْ يقال بدل الكراهة نبرتها، لقرب مخرجها منها، إذ لا نبرة للنون، وإنما النبرة للهمزة، لأنّ النفس بها يرتفع من أقصى الحلق، (و) أدغمت النون (في الميم، وإنْ لم يتقاربا لغُنّتِها)، أي الميم، فهما متماثلان صفة، وهذا يقتضي أنّ الميم تدغم في النون أيضاً،

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

وَفِي الْوَاو وَالْيَاء لِإمْكَان بَقَائِهَا، وَقد جَاءَ: ﴿لِبَعْض شَأْنِهِم﴾

أدغمت بقلب الدال زاياً ولم تقلب الزاي إلا هنا محافظة على صفير الزاي.
قوله: **(ونحو خبط)** أي قد شهبوا تاء الضمير بتاء الافتعال ووجه الشبه أن تاء ضمير الفاعل كالجزء من الكلمة فهي كتاء افتعل في أنها جزء من الكلمة فلما شبهت بتاء افتعل ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها قلبوها في نحو حبطت وحصت طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي فزت وعدت دالاً لوقوعها بعد الزاي والدال فصار الإدغام في خبط وعد واجباً لاجتماع المثلين، وشاذ على الشاذا في حصط بأن تقلب الطاء صاداً، ويقال حص كما في اصبر وضعيفاً في فزد بأن تقلب الدال زاياً، ويقال فز كما في ازان ولا يجوز فيهما أن تقلب الأول إلى الثاني، ويدغم ويقال حط وفز

وإنما أدغمت النون في الميم ولم يدغم الميم فيها ولا في غيرها لأن النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه الغنة تخفيفا للكلام وتحسيناً له فأجريت النون مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم فيها لئلا تفوت صفتها وهي الغنة (و)، أدغمت النون **(في الياء والواو)**، نحو من يوم ومن ويل **(لإمكان بقائها)**، أي بقاء غنتها معهما **(وقد جاء)**، في القراآت الصحيحة **(لبعض شأنهم)**، بإدغام الضاد في

الشين وزانه وزينه بمعنى وتزين وازدان بمعنى وهو افتعل من الزينة صحاح.
قوله: **(وقد شبهوا تاء الضمير)** يشمل تاء المتكلم وتاء المخاطب مطلقاً وهو غير صحيح. قوله: **(ووقعت بعد الحروف الخ)** الضمير في وقعت وقلبوها لتاء الضمير وفي اجتماعها لتاء افتعل وفي معها للحروف وهي شاملة للصاد والطاء، والضاد، والظاء، ووقع في التسهيل الاقتصار على الأولين ولا وجه له ثم مقتضى كلام المتن أن هذا القلب غير مطرد وقد ذكره ايضاً، ونقله أبو حيان عن بعض أصحابه لكنه قال بعد أن ذلك ليس بشيء؛ لأن

بل أولى، لأنها أزيد غنة من الميم، لكن زعم بعضهم أنها لا تدغم فيها، (و) أدغمت (في الياء والواو) وإنْ لم يكن تقارب، (لإمكان بقائها)، أي الغنة مع الإدغام، فكأنها باقية، واعترض بوجهين، أحدهما أنه يقتضي جواز إدغامها عند جميع أحرف الإخفاء، لأنها ما دامت مخفاة، فالغنّة موجودة، وثانيهما أنه يقتضي أنّا لو أدغمنا، وأذهبنا الغنة، لم يجز ذلك، ولكن قد قرأ حمزة: من طريق خلف بالإدغام بغير غنة.
واعلم أنه لو قدم إدغام النون فيما ذكر على مسألة حروف ضوي مشفر، أو أخّره عنها كان أولى، لأنّ النون ليست من حروف ضوي مشفر، وإنما وسطه لقرب ﴿فَمَنْشَاءَ ذَكَرَهُ﴾ [المدثر: ٥٥]، وهو غنة الميم، المأخوذة من قوله: لزيادة صفتها.
(وقد جاء) إدغام حروف ضوي مشفر فيا يقاربها، نحو: ﴿لبعض شَأنهم﴾

[النور: ٦٢] و﴿اغْفِر لّي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿نَخْسِف بِّهِم﴾ [سبأ: ٩] ﴿وإلى ذي العرش سبيلاً﴾ وَلَا حُرُوف الصَّفير فِي غيرهَا،

لئلا يفوت صفير الصاد والزاي، وأشار المصنف في شرح المفصل إلى أن تشبيه تاء التضمير بتاء الافتعال، ثم الإدغام بعده ضعيف حيث قال: كما لا يحسن في احبط تستعد وفي فز تسعد، وفي انقد تسعد أن يقال احبط سعد وفز سعد، وانقد سمع لا يحسن خبط وفز ونقد؛ لأنها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة، ويقال خبطت الشجرة خبطاً إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها وأنشد سيبويه[1]: [الطويل]

وفي كلِّ حي قد خَبَطَّ بِنْعمَةٍ فحُقَّ لشأسٍ من نداك ذَنُوبُ

أي: خبطت في كل حي بنعمة جعله في الإفضال والإنعام كخابط الشجر للماشية

الشين (واغفر لي)، بإدغام الراء في اللام (ونخسف بهم)، بإدغام الفاء في الباء وإلى ذي العرش سبيلا بإدغام الشين في السين والنحاة ينكرون وعليه جمهور أهل اللغة (و)، لا يدغم (حروف الصفير في غيرها)، محافظة على الصفير ....

الإبدال المذكور لغة قوم من بني تميم، ولا يقال فيما كان لغة أنه غير مطرد انتهى. وشاس بمعجمة ثم مهملة، والذنوب بفتح المعجمة وعبدة بفتحات وشمر بكسر المعجمة وسكون الميم.

قوله: (ثم الإدغام بعدها) أي بعد تلك الفعلة وتلك الحالة.

قوله: (قد خبط) خبطت الرجل إذا أنعمت عليه من غير معرفة بينك صحاح، واستشهد فيه بالبيت المذكور.

قوله: (من نداك) الندى الجود ورجل نداي جواد صحاح.

قوله: (كخابط الشجر) وجه الشبه بينهما أن خابط الشجر ينفع الماشية بخبطه والمنعم ينفع المنعم عليه بنعمته.

[النور: ٦٢]، و﴿اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، بإدغام الضاد في الشين، والراء في اللام لأبي عمرو، (و﴿نخسف بِّهم﴾) [سبأ: ٩]، بإدغام الفاء في الباء للكسائي، وبعض النحاة منع ذلك، فحمل ما نقل منه على الإخفاء.

(ولا) تدغم (حروف الصفير في غيرها)، لفوات فضيلة الصفير في الإدغام بالقلب القياسي، وحملا عليه في الإدغام بغيره بلا شذوذ، ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح؛ إبقاء لفضيلة الإطباق، وتدغم في غيرها على غير الأفصح،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٥٩. ونسبه لعلقمة بن عبدة.

وَلَا المطبقة فِي غَيرهَا من غير إطباق على الْأَفْصَح، وَلَا حرف حلق فِي أَدخل منه، إِلَّا الْحَاء فِي الْعين وَالْهَاء، . . . .

ج والذنوب النصيب وهو في الأصل الدلو العظيم، وأصله أن السقاة كانوا يقسمون الماء فيكون لكل ذنوب، والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث بن أبي شمر الغساني، وكان أخوه شاس أسيراً عنده فقال هذا الشعر يمدحه ويسأله إطلاق أخيه، فلما قال وحق لشاس من نداك ذنوب قال: نعم، وأَذْنِبَةٍ، وأطلق له أسرى تميم كلهم، وحصت من الحوص وهو الخياطة، وفزت من الفوز، وعدت من العود.

قوله: **(وَقد تُدْغم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا)** وذلك إذا كان في حال الوصل ولم يكن قبله ساكن صحيح، بل إما أن يكون قبله متحرك نحو قال تنزل، أو ساكن غير صحيح نحو قالا تنزل، وأما إن كان في غير حال الوصل فلا يجوز الإدغام؛ لأنك لو أدغمت التاء الأولى في الثانية لاحتجت إلى همزة الوصل لسكون الأولى وهمزة الوصل لا تدخل المضارع؛ لأنه في معنى اسم الفاعل فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل

ق **(ولا)**، الحروف **(المطبقة في غيرها من غير أطباق على الأفصح)**، محافظة عليه فإن النحاة قالوا أدغمت الحروف المطبقة مع اشتراطهم بقاء الإطباق وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده **(ولا)**، يدغم **(حرف خلق في)**، حرف حلق **(ادخل)**، في الحلق **(منه)**، أي من الأول لئلا يلزم الثقل بإدغام الأسهل في الأثقل **(إلا الحاء في العين)**، المهملتين **(و)**، في **(الهاء)**، مع أنها أدخل في الحلق من الحاء وذلك لشدة التقارب

ح قوله: **(وتتنابزوا)** تنابزوا بالألقاب أي لقب بعضهم بعضاً صحاح.

قوله: **(أو ساكن غير صحيح)** أي بأن كان حرف مد كما مثل لا حرف لين الامتناع نحو لو تنزل بالإدغام؛ لأن الواو حينئذٍ لا يجوز حذفها لعدم ما يدل عليها ولا إبقاؤها لالتقاء الساكنين على غير حده؛ لأنهما ليسا في كلمة واحدة. قوله: **(وكذا إن كان قبله ساكن صحيح)** هذا هو القياس وروى البزي عن ابن كثير الإدغام في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢] فإن تولوا ونحوهما وهو خارج عن هذا القياس وإن كان مقبولاً.

قوله: **(أو ساكن غير صحيح)** وهو أعم من حروف المد فيؤيد هذا ما أوردنا على الشارح في الإدغام الممتنع حيث قال المراد من قوله وعند ساكن صحيح غير حرف المد ض.

غ وقضية كلامه أنها إذا أدغمت، وبقي الإطباق جاز، نحو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] في قراءة أبي عمرو، وفيه نظر سيأتي، (ولا حرف حلقي في) آخر (أدخل منه)، وإنْ اتفقا مخرجا، لئلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل فيفوت غرض الإدغام، (إلّا الحاء) فإنها تدغم (في العين والهاء) مع أنها أدخل منها لشدة التقارب. . . . .

وَمن ثَمَّ قَالُوا فيهمَا : اِذبَحَّتُوْدَا واذْبَحَّاذِهِ.

ك الفعل المضارع، وكذا إن كان قبلها ساكن صحيح نحو هل تنزل فلا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده، وكذا تدغم تاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء، وهي الطاء، والظاء، والدال، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين وصلاً وابتداء فإن كان في الابتداء فتجب همزة الوصل نحو اطيروا وأصله تطيروا قلبت التاء طاء، وأدغمت وأتى بهمزة الوصل وكذا ازينوا، وأصله تزينوا قلبت التاء زاياً وأدغمت وأتى بهمزة الوصل واثاقلوا وادارءوا، والأصل تثاقلوا وتدارءوا، فلما قلب وأدغم احتيج إلى همزة الوصل، وأما إن كان في الدرج فلا يحتاج إلى الهمزة وهو ظاهر، قال الله تعالى:

ن بينهما **(ومن ثم)**، أي ومن أن لا يدغم حرف حلق في ادخل **(قالوا فيهما إذ بحتودا)**، في اذبح عتودا **(وإذ بحاذه)**، في اذبح هذه بقلب الثاني إلى الأول ولم يقولوا إذ بعتودا وإذ بهذه بقلب الأول إلى الثاني وإنما لم يستثن إدغام الخاء في الغين المعجمتين مع أن الغين ادخل في الحلق من الخاء كما استثنى الحاء والعين لأنهما من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق وأما الحاء والعين المهملتان وإن كانتا في المخرج المتوسط إلا أنه لما جاز إدغام الحاء المهملة في الهاء مع أنهما ليستا من مخرج واحد فلا بد من استثناء الهاء ولما استثناه ضم العين معه لئلا يتوهم أن إدغامها في الحاء لا في غيرها.

ولما فرغ من بيان تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبيان

ح قوله: **(اطيروا)** والاسم منه الطيرة وهو ما يتشاءم به من الفال الردي وفي الحديث: "أنه كان يحب الفال، ويكره الطيرة" صحاح.

قوله: **(وكذا ازينوا)** ازينت الأرض بعشبها وازينت مثله، وأصله تزينت فسكنت التاء وادغمت في الزاي واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها صحاح.

قوله: **(وتدارؤا)** تدارأتم أي اختلفتم وتدافعتم وكذلك ادارأتم.

ق (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو أنّ حرف الحلق لا يدغم في أدخل منه إلّا الحاء في العين والهاء، أي من أجل ذلك (قالوا فيهما) أي في العين والهاء (اذْبَحّتوداً) في اذبح عتوداً. (واذبَحّاذِهِ) في اذبح هذه، بقلب الثاني إلى الأول، وإنْ لزم منه خلاف القياس. واعترض بأنهم أدغموا الخاء في الغين، بقلبها غينا، مع أنّ الغين أدخل منها لِما سيجيء، وأُجيب بأنهما لمَّا كانا من مخرج واحد، وهو الثالث من مخارج الحلق. فكأنهما متماثلان، فلا أدخل ولا أخرج، فاعترض بأن العين والحاء في المخرج كذلك، وقد ذكرهما، فلو صح ما ذكر، ثم لم يذكرهما أيضاً، فأجيب بأنه لمَّا جاز

فـالـهـاء فِـي الْـحَـاء، . . . .

﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] وليس اطيروا وازينوا افتعلوا بل تفعلوا؛ لأنه لو كان افتعلوا لوجب أن يقول اطاروا وازانوا وكذا ليس اثاقلوا وادارءوا افتعلوا بل تفاعلوا، ولذلك جاءت الألف مقررة بين الفاء والعين.

ما لا يدغم فيها فيما يقاربه شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج وترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها لما فيها من قوة لا يشاركها فيها غيرها ولأنهم في غنية من الإدغام لجواز تخفيفها الذي يحصل به سهولتها وترك الألف لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا في مقاربها لذهاب مدها ولزوم تحريكها بقوله (**فالهاء**)، تدغم (**في الحاء**)، نحو اجبحاتما في أجبه حاتماً من جبهته أي صككت جبهته وإنما لم تدغم في العين مع أنها أقرب إلى الحاء لشبه العين بالهمزة فكما

قوله: (**قال الله تعالى**: ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣١]) كذا في النسخ والتلاوة إنما هي ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ بصيغة المضارع.
قوله: (**وليس اطيروا وازينوا افتعلوا**) لا وجه لتوهمه؛ لأن تضعيف العين يدفعه وكذا لا وجه لتوهمه فيما بعدهما. قوله: (**أن يقال اطاروا وازانوا**) لأن أصلهما اطيروا وازينوا فحرف العلة متحركة وما قبلها مفتوح فيجب قلبها ألفاً ض.
قوله: (**افتعلوا بل تفعلوا**) إذ لو كان منه لقيل اثقلوا وكذا ادروءا.

إدغام الحاء في الهاء، مع أنهما ليسا من مخرج واحد، ولم يكن بدٌّ من ذكر الهاء، لذلك ضمّ العين معها، لئلا يتوهم الاختصاص. ولمّا بيّن من الحروف ما لا يدغم فيما يقاربها أخذ في بيان ما يدغم فيما يقاربها، على ترتيب مخارج الحروف، فقال:
(فالهاء) تدغم (في الحاء) فقط، لأنها أدخل من الحاء، نحو أجبحاتما في أجبه حاتما، يقال جبهته، أي صححت جبهته، وترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها، وحروف ضوي مشفر لأنها كذلك كما مرّ والألف لا تدغم مطلقاً إذ لو أدغمت في مثلها وجب تحريك الثانية وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثاني فيتعذر الإدغام وإذا لم تدغم في مثلها فبالأولى أن لا تدغم فيما يقاربها لأنّ الإدغام فيه لا يكون إلّا بعد صيرورتهما مثلين، فيعود إلى إدغام الألف في الألف، ولا تدغم الهاء في العين المهملة، وإن كانت العين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء، لأنّ الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة، وبين الشديدة والرخوة.

وَالْعين فِي الْحَاء، والحاء فِي الْهَاء وَالْعين بقلبهما حاءين، وَجَاء ﴿فَمَنْ زُحْزِح عَّن النَّار﴾ [آل عمران: ١٨٥] والغين فِي الْخَاء، . . . .

جار: قوله: (**وَنَحو: اِسْتَطَاع**) يريد أنه إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء إحدى هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو استدرك واستطعم لفقد شرط الإدغام، وكذا لا تدغم التاء في التاء في مثل هذه الصور نحو استتبع أو كانت تلك الحروف متحركة للاعتلال، فإنه لا يجوز أن تدغم أيضاً؛ لأن فاءها وإن تحركت لكنها في نية السكون نحو استدان واستطال، والأصل استدين واستطول؛ لأنك لو أدغمت لتحركت السين بالفاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلا ساكنة وكذا نحو استتاب، وأما نحو اسطاع بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين الساكنين وهو في قراءة حمزة.

نقره: كره الإدغام في الهمزة كره في العين لما فيها من التهوع (**والعين**)، تدغم (**في الحاء**)، نحو أرفحاتما في ارفع حاتماً (**والخاء في الهاء والعين بقلبهما حائين**) قلب الثاني إلى الأول عكس باب الإدغام لئلا يؤدي إلى إدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق وإنما لم يلزموا الإظهار لما فيه من عسر إخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه (**وجاء**)، في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، بقلب الحاء عيناً على القياس وإدغامها في العين على غير القياس (**والغين**)، تدغم (**في الخاء**)، على القياس نحو إدمخالدا في ادمغ خالداً يقال دمغه دمغاً إذا شجّه حتى بلغت الشجة الدماغ. . . . .

لك: قوله: (**لفقد شرط الإدغام**) وهو تحرك الثاني. قوله: (**مع بقاء صوت السين**) أي ساكنة.
قوله: (**وهو في قراءة حمزة**) أي في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ فقط [الكهف: ٩٧]. قوله: (**وهو في قراءة حمزة**) قرأ حمزة ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ بالإدغام وجمع بين الساكنين صحاح.

أقف: (والعين) تدغم (في الحاء) نحو ارفحاتما، في ارفع حاتما، لأنها أدخل من الحاء، (والخاء) تدغم (في الهاء والعين، بقلبهما حائين)، كما مر في اذبح هذه، واذبح عتودا، (وجاء) في قراءة أبي عمرو: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] بالإدغام بقلب الحاء عينا؛ لشدة تقاربهما، (والغين) المعجمة تدغم (في الخاء) المعجمة

وَالْخَاء فِي الْغَيْن.

وَالْقَاف فِي الْكَاف، وَالْكَاف فِي الْقَاف، وَالْجِيم فِي الشين.

وَاللَّام الْمُعَرَّفَةُ تُدْغَم وجوباً فِي مثلهَا، وَفِي ثَلَاثَة عشر حرفاً،

ف ....

ج **(والخاء)**، تدغم **(في الغين)**، على غير قياس قولهم أن الأدخل في الفم لا يدغم في الأدخل في الحلق نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك بقلب الخاء غيناً وإن كان الغين ادخل لشدة تقاربهما حتى لا يتميز الأدخل منهما من الآخر **(والقاف)**، تدغم **(في الكاف)**، نحو خلقكم **(والكاف في القاف)**، نحو لك قال وهما على قياس الإدغام لأنه لا يعتبر الأدخل باعتبار إدغامه في غيره إلا في حروف الحلق **(والجيم)**، تدغم **(في الشين)**، نحو اخرج شيئاً لقربها منها مع كون الشين أزيد صفة ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحاة وقد أدغمت في التاء عند أبي عمرو في ذِي ﴿الـمَعَارِج تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٤] ولم يذكر الشين والياء والضاد لأنها من حروف ضوى مشفر فلا تدغم فيما يقاربها، **(واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها)** نحو اللحم **(وفي ثلاثة عشر حرفاً)**، وهي التاء والثاء والدال إلى الظاء المعجمة والنون وإنما وجب إدغام لام

ح ....

ق على القياس نحو أبلخليلي. في أبلغ خليلي، لأنها أدخل من الخاء، (والخاء) تدغم (في الغين) في نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك، وإنْ كانت الغين أدخل منهما لشدة تقاربهما، ولأنّ مخرجهما أدنى مخارج الحروف الحلقية إلى اللسان، فأجري مجرى حروف الفم، ولهذا يقول بعض العرب منخل بإخفاء النون في الخاء كما يخفي في حروف اللسان والفم.

(والقاف) تدغم في (الكاف) نحو خلكم في خلقكم، (والكاف في القاف) نحو: ﴿لَكَ قُصُوراً﴾ [الفرقان: ١٠] لتقاربهما مخرجا، (والجيم) تدغم (في الشين) نحو: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] لتقاربهما، مع كون الشين أزيد صفة، ولذلك لم تدغم الشين فيها، ولا في غيرها عند النحاة، وأدغمت الجيم في التاء عند أبي عمرو في ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤].

(واللام) إمّـا معرفة أو غيرها، فاللام (المعرفة) الأَوْلَى، ولام أل لتشمل الزائدة والموصولة (تدغم وجوبا في مثلها) نحو اللحم والذي، (وفي ثلاثة عشر حرفاً) وهي:

وَغير الْمُعَرَّفَةِ لَازم، فِي نَحْو: ﴿بلْ رَّان﴾ [المطففين: ١٤] وَجَائِز فِي الْبَوَاقِي.

وَالنُّون الساكنة تُدْغَم وجوباً فِي حُرُوف (يَرْمُلُونَ)......

ج ....

ع التعريف في هذه الحروف الأربعة عشر لكثرة دور لام التعريف في كلامهم ويكفي بالأمثلة هذه الأسماء (و)، اللام (**غير المعرفة لازم**)، إدغامه (**في الراء** نحو: ﴿بَلّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، إذا كانت ساكنة (**جائز**)، إدغامه (**في البواقي**)، من الحروف المذكورة نحو هل تدري وهل سأل ولم يذكر الراء لأنها من حروف ضوى مشفر (**والنون الساكنة تدغم وجوباً في حروف يرملون**)، وهي ستة....................

ك ....

ق التاء، والثاء، والدال إلى الظاء والنون، لكثرة دور لام أل، ومقاربتها لهذه الحروف في المخرج، وإنما ذكر اللام في مثلها مع أنهما مثلان، والكلام في المتقاربين، لأنه أراد حصر ما يدغم فيه، (و) اللام (غير المعرفة) الأولى لام غير أل إدغامها (لازم في نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾) [المطففين: ١٤] مما اجتمع فيه لام بل وهل وقل مع الراء، (جائز في البواقي) أي بواقي في الثلاثة عشر، نحو هل ترى، وهل ثوب، وبقي عليه أنْ يقول ممتنع في بقية الحروف غير اللام، وكأنه تركه للعلم به من القسمين المذكورين، وكان ينبغي أن يذكر في اللازم نحو بل له، وهل لك، لا يقال تركه لأنه إدغام في متماثل. لأنَّا نقول: قد ذكر إدغام اللام المعرفة في مثلها.

واعلم أنّ صاحب المفصل قال: إدغام لام التعريف في هذه الحروف جائز، لكن يتفاوت جوازه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء، نحو هل رأيت، وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون، نحو هل نخرج، وإلى وسط، وهو إدغامها في البواقي، وقُرِئ: ﴿**هَلْ ثُوِّبَ**﴾ [المطففين: ٣٦] بالإدغام، وذكر سيبويه نحوه، ولم يذكر في ذلك شيئاً لازما، وقول المفصل يقبح إدغام اللام في النون مردود، فإنّ الكسائي يقرأ: ﴿**بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ**﴾ [الواقعة: ٦٧] بالإدغام.

(والنون) إمّا ساكنة، أو متحركة فالنون (الساكنة تدغم وجوبا في حروف يرمُلُون،) نحو: من يوم، ومن ربك، ومن ماء، ومن لبن، ومن وال، ومن نور، إلّا إنْ

والأفصح إبْقَاء غُنَّتِهَا فِي الْوَاو وَالْيَاء، وإذهابها فِي اللَّام وَالرَّاء، وتقلب ميماً قبل الْبَاء، وتُخفى فِي غير حُرُوف الْحلق، فَيكون لَهَا خـمـس أَحْـوَال، ....

ﺵ ....

ﻕ (**والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء**)، عند إدغامها فيهما نحو من وبل ومن يوم وخَلَف من الرواة قرأه بدون الغنة (و)، الأفصح (**إذهابها في اللام والراء**)، نحو من ربه ومن لين (**وتقلب**)، النون الساكنة (**ميماً**)، إذا وقعت (**قبل الباء**)، نحو من بعد لكراهة نبرتها (**وتخفى في غير حروف الحلق**)، وهي خمسة عشر حرفاً باقية ويعلم منه أنه تظهر النون الساكنة وجوباً مع حروف الحلق نحو من عندك (**فيكون لها**)، أي للنون الساكنة (**خمس أحوال**)، الإدغام وبقاء غنتها على الأفصح في الواو والياء وذهاب غنتها على الأفصح في اللام والراء وقلبها ميما قبل الباء والإخفاء مع غير حروف الحلق ولم يجعل إظهارها عند حروف الحلق حالة سادسة لأنها وضعت عليه ولم يحصل لها عند الاجتماع مع الحروف حالة لم تكن قبل ذلك ....

ﻙ ....

ﻕّ أدّى إلى لبس بتركيب آخر، كما مر، نحو قنوان، (والأفصح إبقاء غنتها) أي النون في إدغامها (في الواو والياء، و) الأفصح إذهابها، إلى غنتها (في اللام والراء)، وأمَّا إدغامها في الميم والنون، فيجب فيه إبقاء غنتها جزما، كما يشير إليه كلامه.

(وتُقلب) النون الساكنة (ميما) حالة كونها (قبل الباء) في نحو عنبر، وقد مرّ في الإبدال.

(وتخفى) النون بأن يُقتصر على الغنة (في غير حروف الحلق)، وحروف يرملون، والباء، وهي خمسة عشر، (فيكون لها) مع الحروف (خمس أحوال)، بل ست: أحدها وثانيها وثالثها: إدغامها وجوبا في حروف يرملون، إمَّـا بإبقاء الغنة على الأفصح، وذلك مع الواو والياء، وذهابها عليه، وذلك مع اللام والراء، وإبقائها جزما، وذلك مع الميم والنون، وكان المصنف عدّ الأولين باعتبار الأفصحية واحداً، أو لم يعدّ الثالث.

ورابعها: قلبها ميما مع الباء.

وخامسها: إخفاؤها مع غير حروف الحلق، ويرملون والباء.

وسادسها: إظهارها بلا خفاء مع حروف الحلق.

والمتحركة تُدْغَم جَوَازاً.

والطاء وَالدَّال وَالتَّاء والظاء والذال والثاء يدغم بَعْضهَا فِي بعض، وَفِي الصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين، والإطباق فِي نَحْو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] إِن كَانَ مَعَه إدغام فَهُوَ إتْيَان بطاء أُخْرَى، وَجمعٌ بَين ساكنين، ....

جار ....

نقره (و)، النون (المتحركة تدغم)، في حروف يرملون (جوازاً والطاء والدال والتاء)، غير تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فإن لها إحكاماً ذكرها المصنف بعد ذلك (والظاء والذال والثاء تدغم بعضها في بعض)، لشدة تقاربها (و)، تدغم هذه الأحرف الستة (في الصاد والزاي والسين) بخلاف العكس وكان القياس على اصطلاحه يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن هذه الثلاثة لأن مخرجها متأخر عن مخرجها لكن ذكرها مع الطاء والدال والتاء لاتحادها معها في حكم الإدغام ثم رد على النحاة بأن حروف الإطباق تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق بقوله (والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين)، الطاء الأولى والثانية المأتى بها وأيضاً يلزم إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة وذلك كله باطل وإنما يلزم ذلك لأن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها وإذ لم يكن إلا بها وجب حصولها عند حصوله وإذا وجب

كمال ....

نقره (و) النون (المتحركة تدغم جوازا) في حرف يرملون على التفصيل المذكور في إبقاء الغنة وتركها.

(والطاء والدال والتاء)، أي غير تاء افتعل وتفعّل وتفاعل ونحوها، فإنّ لها أحكاما تأتي، (والظاء والذال والثاء تدغم) الستة (بعضها في بعض) لتقارب مخارجها، وكان القياس يقتضي تأخير هذه الثلاثة عن قوله الصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض؛ لتأخيرها عنها مخرجا، لكنه ذكرها مع الثلاثة قبلها لاتحادهما في حكم الإدغام، (و) تدغم كلها في (الصاد والزاي والسين) كذلك، بخلاف الثلاثة الأخيرة لا تدغم في غيرها، لفوات الصفير، كما مرّ، وقد مرّ أنّ فيما اقتضاه كلامهم في المطبقة، مِن أنها إذا أدغمت مع بقاء الإطباق جاز نظرا، وقد بيّن وجهه هنا بقوله: (والإطباق في نحو فرَّطْتُ إنْ كان معه إدغام، فهو إتيان بطاء أخرى)، لتعذر الإطباق بدون حرفه، لأن الصفة لا توجد بدون موصوفها، (وجمع بين ساكنين) الطاء الأصلية، والمأتي بها لأنها

بِخِلَاف غُنَّةِ النُّون فِي: (مَنْ يَّقول). وَالصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين يدغم بَعْضهَا فِي بعض. وَالْبَاء فِي الْمِيم وَالْفَاء.

. . . .

حصولها عند حصوله وجب بقاؤها مع الإطباق وإبدالها مع الإدغام فيلزم أن تكون موجودة وغير موجودة وهو تناقض، فإن قلت: لا نسلم أنه لو كان في نحو فرطت إدغام لزم إتيان بطاء أخرى فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة فإنها يجوز أن يكون بدون النون، فأجاب عن ذلك بقوله **(بخلاف غنة النون في من يقول)**، فإنها لا يتوقف حصولها على وجود النون لأنها تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه أنها تخرج من الخيشوم والنون تخرج من الفم فأمكن انفراد الغنة عنها بخلاف الإطباق فإنه رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الإطباق إلا بنفس ذلك الحرف ولذلك عدت الغنة حرفاً مستقلاً والنون حرفاً مستقلاً وإن كانت الغنة تلزمها لكن ليس بينهما تلازم غاية ما في الباب أن يقال إنه ليس بإدغام في الحقيقة لكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل عند المثل فأطلق عليه الإدغام لذلك ألا ترى أنك تحس من نفسك ضرورة عند قولك فرطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها، فلا يجوز أن يقال أن الطاء مدغمة **(والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض والياء في الميم والفاء)**، نحو

. . . .

قلبت لتدغم في التاء، والحاصل أنّ الإطباق منافي الإدغام، لأنه إنما يكون بالمطبقة، كما عرف، والإدغام يجب به قلبها إلى المدغم فيه، فيؤدي ذلك إلى كونها موجودة غير موجودة، وهذا (بخلاف غنة النون في) نحو (من يقول) بإبقائها مع إدغام النون، لأنها تخرج من الخيشوم، والنون من الفم، فأمكن انفرادها عنها، نعم لا تتبين النون إلّا بها ولا يلزم من اللزوم التلازم، بخلاف الإطباق لأنَّه رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك؛ للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلّا بنفس الحرف، فالتحقيق أنه لا إدغام حقيقة مع الإطباق، بل هو إخفاء سمي إدغاما لشبهه به، ولذلك يحس الشخص من نفسه ضرورة عند قوله: فرطت النطق بالطاء حقيقة، وبالتاء بعدها، فلا يجوز أنْ يقال إنّ الطاء مدغمة، لأنّ إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها.

(والصاد والزاي والسين يُدغم بعضها في بعض)، لاشتراكها في الصفير، مع تقاربها مخرجا، (والباء) تدغم في (الميم والفاء) لتقاربها مخرجاً.

وَقد تُدْغَم تَاء (اِفْتَعَلَ) فِي مثلهَا فَيُقَال: قَتَّل وَقِتَّل، وَعَلَيْهِمَا: مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُونَ، ....

جار ....

نقره خلص زائر أو سائر ونحو فاز صابر أو سائر ونحو أفلس صابر أو زائراً (**وقد تدغم تاء افتعل**)، في عينه إذا كانت تاء (**فيقال قتل**)، بفتح القاف بأن تنقل فتحة التاء إلى القاف وأدغمت التاء في التاء للتنبيه بأن حركة القاف هي حركة المدغم كما في يشد (**وقتل**)، بكسر القاف بأن أسكنت التاء الأولى على ما هو قياس الإدغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء المدغمة فحركت القاف بالكسر على ما هو أصل التقاء الساكنين وتحذف همزة الوصل في اللغتين لاستغنائه عنها وإنما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان كما في لحمر والحمر لأن الحركة في نحو الحمر عارضة بلا شك لا أصل للام التعريف فيها البتة وأما نحو القاف فأصلها الحركة وسكونها عارض وإذا تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض أولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة ههنا (**وعليهما مقتلون**)، بفتح القاف (**ومقتلون**)، بكسرها وكذلك المضارع فمن قال قتل بالفتح قال يقتلون ومقتلون بالفتح ومن قال قتل بالكسر قال يقتلون ومقتلون بالكسر...........

حل ....

أفا (وقد تدغم تاء افتعل) في نحو اقتتل في التاء التي هي عين الكلمة، بأن تنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، فيستغنى عن همزة الوصل، أو بأن تحذف حركتها، فيلتقي ساكنان، فاء افتعل وتاؤه، فتكسر القاف على الأصل في التقاء الساكنين، ويستغنى عن همزة الوصل، (فيقال قَتَّل) بفتح القاف على الأول، (وقِتَّلَ) بكسرها على الثاني، ويقال في المضارع على الأول يَقَتل بفتح الياء والقاف، وعلى الثاني يقتل بفتح الياء، وكسر القاف، وأصلهما يقتتل، فُعِل به ما مرّ، (وعليهما) تقول في اسم الفاعل (مُقَتِّلون) بفتح القاف، وكسر التاء (ومُقِتِّلون) بكسر القاف، والأصل مقتتلون، فعل به ما مرّ، ويجوز مقتلون بضم القاف اتباعا للميم كما في مردفين، وسيأتي، ويجوز في نحو يقتل بكسر القاف كسر الياء اتباعا للقاف، ومنه قراءة: ﴿**أَمَّنْ لَا يَهِدِّي**﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء، ولا تكسر الميم في مقتل، بكسر القاف اتباعا كما جاز في المضارع، لأنّ حرف المضارعة قد يُكسر في ذلك نحو اعلم وتِعلم ونِعلم، وييجل، قال في شرح المفصل: وكان قياس إجراء اقتتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الإدغام، لسكون ما قبل الأول، لأنهم يمنعون من إدغام مثل قرم مالك، والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة، وشبه الكلمتين، فجاز فيه الإدغام، ولم يجز في قرم مالك، لأنّ الانفصال

وَقد جَاءَ: ﴿مُرُدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] اتبَاعاً، وتدغم الثَّاءُ فِيهَا وجوباً على الْوَجْهَيْنِ، نَحْو: اثَّأَرَ واتَّأَرَ، وتدغم فِيهَا السِّين شاذاً على الشاذ، . . . .

ك . . . .

ج (**وقد جاء مردفين**) بضم الراء لضم الميم وأصله مرتدفين من ارتدفه أي استدبره قلبت التاء دالاً وادغمت الدال في الدال وفتحت الراء أو كسرت على ما ذكرنا ثم اتبعت الراء الميم في ضمتها (**وتدغم الثاء**) التي وقعت فاء الافتعال (**فيها**) أي في تاء الافتعال (**وجوباً على الوجهين**) أي بقلب الأولى والثانية وهو الأفصح وبقلب الثانية إلى الأولى وهو الفصيح (**نحو اتأر**) بالثاء المثلثة وأصله اثتأر بالثاء المثلثة وأصله ائثار قلبت التاء ثاء وأدغمت الثاء في الثاء (**واثار**) قلبت الثاء تاء وأدغمت التاء في التاء يقال اثأرت من فلان أي أخذت ثأري منه، والمصنف تبع صاحب المفصل فإنه قال يوجب الإدغام ولكن نص سيبويه على جواز الإظهار لاختلاف الحرفين (**وتدغم فيها السين**) التي وقعت فاء الافتعال في تائه جوازاً لتقارب المخرجين واتحاد السين والتاء في الهمس نحو اسمع يسمع فهو مسمع والإظهار هو الحسن لاختلاف المخرجين كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] (**شاذًا**) أي إدغاما شاذاً (**على الشاذ**) وهو قلب الثاني إلى

ل . . . .

ق فيه محقق، وإنما لم يجز بقاء همزتها وحذفها كما في الحمْر ولحمُر، لأنّ أصل فاء الكلمة الحركة، وسكونها عارض، بخلاف لام التعريف، فإنّ أصلها السكون، وتحريكها عارض، (وقد جاء) في قراءة المكيين: (﴿مُرُدِّفين﴾) [الأنفال: ٩] بضم الراء (اتباعا) للميم، وأصله مرتدفين، أي مستدبرين، من ارتدفه، أي استدبره بأن أخذه من ورائه، قلبت التاء دالاً، ثم حذفت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الثانية، وحركت الراء لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع، ويجوز الكسر والفتح لما مرّ.

(وتدغم الثاء) المثلثة (فيها)، أي في تاء الافتعال (وجوبا على الوجهين)، القياسي، وهو قلب الأول إلى الثاني، وغير القياسي، وهو عكسه، (نحو اتَّأر) بمثناة (واثَّأر) بمثلثة، والأصل اثتار، أي أدرك ثأره، وتبع في وجوب إدغام ذلك الزمخشري، وجرى جماعة على أنه جائز، وعلى نصّ سيبويه؛ لاختلاف الحرفين، لكن الإدغام أحسن لتقاربهما مخرجا، واتحادهما همسا، (وتدغم فيها) أي في تاء الافتعال (السين)، لذلك إدغاما (شاذا على الشاذ . . . .

نَحْو: (اسَّمَعَ) لِامْتِنَاع: اتَّمَعَ، وتُقْلب بعد حُرُوف الإطباق طاء، فتُدغم فِيهَا وجوباً فِي: اطَّلَبَ. وجوازاً على الْوَجْهَيْنِ فِي: اضْطَلَمَ، ....

ج ....

ق الأول ولا يجوز عكسه (**نحو اسمع لامتناع اتمع**) لئلا يذهب صفير السين (**وتقلب**) تاء الافتعال (**بعد حروف الإطباق**) الأربعة (**طاء**) لأنها لو بقيت على حالها مع مقاربتها لأدى إما إلى إدغامها وهي لا تدغم في التاء لئلا يذهب إطباقها بالإدغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لأن التاء شديدة والصاد والضاد والظاء المجمعة رخوة ولأن التاء مهموسة والضاد المعجمة والطاء والظاء مجهورة فقلبوا التاء حرفاً يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة (**فتدغم**) الطاء (**فيها وجوباً في**) نحو (**أطلب**) أي إذا كان فاؤه طاء مهملة لاجتماع المثلين والأول ساكن وأصله اطتلب (**و**) تدغم (**جوازاً على الوجهين**) أي تقلب الأولى الثانية وبالعكس (**في اظطلم**) أي إذا كان فاء الافتعال ظاء معجمة فيقال فيه اطلم بالطاء المهملة المشددة

ك ....

فك نحو اسَّمَعَ) في استمع، أمّا شذوذ الإدغام فلِما مرّ أنّ حرف الصفير لا يدغم في غيره، وأمّا كونه شاذا على شاذ، فلأنّ القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وهنا وجب عكسه، (لامتناع اتَّمَعَ) في استمع، لئلا يفوت الصفير.

(وتقلب) تاء الافتعال الواقعة (بعد حروف الإطباق طاء)، لأنها لو لم تقلب لأدّى إلى إدغام حروف الإطباق فيها، وهي لا تدغم فيها، لئلا يفوت الإطباق، أو إلى إظهارها، فيعسر النطق بالتاء، لقربها في مخرجها، ومنافاتها في صفتها، لأنّ التاء حرف شديد مهموس، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، والضاد المعجمة، والطاء والظاء مجهورة، فقلبوا التاء حرفاً يوافقها مخرجا، ويوافق ما قبلها صفة قصداً النفي التنافي بين الحروف، وإذا قلبت طاء، (فتدغم) حروف الإطباق (فيها)، أي في تاء الافتعال (وجوبا في) نحو: (اطَّلَبَ) مما فاء الافتعال[1] فيه طاء مهملة، لاجتماع المثلين، وأصله اطتلب، (وجوازا على الوجهين): القياسي وغيره، (في) نحو (اظْطَلَمَ)

(١) إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعني واواً أو ياءً - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول. مثال ذلك في الواو: اتّعد يتّعد اتّعاداً فهو متعد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّساراً فهو متّسر. وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جلداً لا يتغير لما قبله، =

وَجَاءَت الثَّلَاث فِي: [البسيط]

وَيُـظْـلَـمُ أَحْـيَـانـاً فَـيَـظْـطَـلِـمُ

ص ....

ش وأظلم بالظاء المعجمة المشددة **(وجاءت)** الصور **(الثلاث)** أي الإظهار والإدغام على الوجهين **(في)** قول زهير:

وهـو الـجـوادُ الـذي يُـعْـطـيـكَ نـائـلـه عـفـواً **(ويُظْلَم أحياناً فيظْطَلِمُ،** و)

ح ....

ق مما فاء الافتعال فيه ظاء معجمة، وأصله اظتلم، وبعد الإدغام تقول على الوجه الأول اطّلم بالطاء المهملة، وعلى الثاني اظّلم بالمعجمة، والبيان أيضاً حسن، فتقول اضطلم، (وجاءت) الوجوه (الثلاث) الإدغام بوجهيه وتركه (في) قول زهير(١): [البسيط]

هُـوَ الـجَـوادُ الَّـذي يُـعـطـيـكَ نـائِـلَـهُ عَـفـواً (وَيُـظـلَـمُ أَحـيـانـاً فَـيَـظْـطَـلِـمُ)

= وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات: الأول: قال بعض النحويين البدل في اتّعد، إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتّعاد وفي اتّعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله "ذو اللين" يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاءً ولا عيناً ولا لاماً. الثالث: من هل الحجاز قوم يتركوا هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتَعَد ياتَعِد فهو مُوتَعِد، وايتَسَر ياتَسِر فهو مُوتَسِر.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتسر وائتعد - بالهمز - وهو غريب. وقوله: "وشذ في ذي الهمز" أي: وشذ إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالاً؛ لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضاً فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم اتزر، أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة "وقال بعضهم: اؤتُمِن اتَّمِن، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة" واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال. [توضيح المقاصد: ٣/ ٦٢٠]

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان - وهو من البسيط.

اللغة: "نائله" النائل: العطاء "فيظلم" يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة.

المعنى: أن هرماً هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير منٍّ ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلاً منه - لا ضعفاً ولا خوفاً.

الإعراب: "هو" ضمير منفصل مبتدأ "الجواد" خبره "الذي" صفة للجواد "يعطيك" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول =

وشاذاً على الشَّاذِّ فِي نَحْو: اصَّبَرَ وَاضَّرِّبَ؛ لِامْتِنَاع: اطَّبَرَ واطَّرَبَ، وتقلب مَعَ الدَّال والذال وَالزَّاي دَالاً، . . . .

جار . . . .

نقره يدغم إدغاماً (**شاذاً**) لأن حروف الصفير لا تدغم في غيرها ولا حروف ضوى مشفر فيما يقاربها (**على الشاذ**) لأن القياس في الإدغام قلب الأول إلى الثاني وهنا عكسه، (**في**) نحو (**اصطبر**) أي إذا كان فاء افتعل صاداً مهملة (**و**) في نحو (**اضطرب**) أي إذا فاؤه ضماداً بقلب الطاء صاداً أو ضاداً نحو اصبر واضرب لا يقلبهما طاء (**لامتناع اطبر واطرب**) لأنه يفوت حينئذ صفير الصاد واستطالة الضاد (**وتقلب**) تاء الافتعال (**مع الدال والذال والزاي دالاً**) لمخالفتها للذال المعجمة والزاي لأنها شديدة وهما من الرخوة والتاء مهموس وهما من الجهورة ولمخالفتها للدال لأنها مهموسة

كمال . . . .

فلاح والمعنى أنه يعطي ماله عفوا، أي بسهولة، بغير مَنٍّ ولا مطل، ويُظلم أحيانا، أي يُطلب منه في غير محل الطلب، فيحمل ذلك لمن سأله، ويتحمل ظلمه.

(و) تدغم (شاذا على الشاذ في) نحو (اصْطَبَر واضْطَرَب) مما فاء الافتعال فيه صاد أو ضاد، فتقول اصّبر واضّرب، أمَّـا شذوذه فلِما مر أنّ حروف الصفير لا تدغم في غيرها، فإنّ حروف ضوي مشفر، لا تدغم فيما يقاربها، وأمَّـا كونه شاذا على شاذ، فلوجوب قلب الثاني إلى الأول، (لامتناع اطَّبَرَ واطَّرَبَ)، بقلب الأول إلى الثاني، لئلا يفوت صفير الصاد، واستطالة الضاد، لكن نقل المرادي جواز اطّرب شاذا، وكأن المصنف لم يطّلع عليه، أو لم يعتبره لغاية شذوذه.

(وتقلب) تاء الافتعال (مع الدال والذال والزاي) الواقعات قبلها (دالاً)، لأنّ التاء حرف شديد مهموس، والذال المعجمة والزاي رخوتان مجهورتان، والدال

= "نائله" مفعول ثانٍ ليعطي وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "عفوا" مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً "ويظلم" الواو حرف عطف "يظلم" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه "أحياناً" ظرف زمان منصوب بيظلم "فيظطلم" الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله "فيظطلم" أصله فيظتلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروي الأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

فتدغم وجوباً فِي اِدَّان، وقَوِيّاً فِي ادَّكَرَ، وَجَاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً فِي ازَّانَ لِامْتِنَاع: ادَّانَ. وَنَحْو: (خَبَطُّ وحُصْطُ وفُزْدُ وعُدُّ) فِي: (خَبَطْتُ وحُصْتُ وفُزْتُ وعُدْتُ) شَاذٌ. . . . .

ح ....

ج والدال مجهورة فقلبت دالاً لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر (**فتدغم**) بعد قلبها دالاً (**وجوباً في**) نحو (**أدان**) مما كان فاء الافتعال دالا فاصلة ادتين من الدين (**و**) تدغم إدغاما (**قويا**) أي فصيحا (**في**) نحو (**ادكر**) مما كان فاؤه ذالاً معجمة وأصله اذتكر من الذكر فقلبت التاء دالاً وأدغمت الذال في الدال بعد قلبها دالاً مهملة (**وجاء اذكر**) بقلب الثاني إلى الأول (**و**) جاء (**إذ ذكر**) بالإظهار (**و**) إدغاماً (**ضعيفاً في نحو ازان**) مما كان فاؤه زاياً وأصله ازتين من الزين قلبت التاء دالاً ثم قلبت الدال زايا (**لامتناع ادان**) بقلب الزاي دالاً محافظاً على صفير الزاي (**ونحو خبط وحصط وفزد وعد في خبطت**) يقال خبطت الشجر خطباً إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (**وحصت**) من الحوص وهو الخياطة (**وفزت**) من الفوز (**وعدت**) من العود (**شاذ**) مما كان فيه تاء

ك ....

ف المهملة مجهورة، فبين الثلاثة والتاء تناف، فقلبت التاء دالاً لموافقتها للتاء مخرجا، وللذال والزاي صفة، وهي الجهر، (فتدغم) الثلاثة في الدال المبدلة من تاء الافتعال (وجوبا في ادَّان) لاجتماع المثلين، وأولهما ساكن، والأصل ادتان افتعل من الدين، (وقَوِيًّا) أي فصيحا (في ادَّكَرَ) بالمهملة، وأصله اذتكر افتعل من الذكر، قلبت التاء دالاً مهملة، ثم ادغمت المعجمة فيها بعد قلبها إليها على القياس، (وجاء اذَّكَر) بالمعجمة، بقلب الثاني إلى الأول، على خلاف القياس، (و) جاء (إذْدَكَر) بغير إدغام (وضعيفا في ازَّانَ)، وأصله ازتان افتعل من الزين، قلبت التاء دالاً، فصار ازدان، وهو الفصيح، ولمَّا أريد الإدغام، وجب قلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، (لامتناع ادَّان) بقلب الأول إلى الثاني على القياس لئلا يفوت الصفير، فهذه أحكام إدغام تاء الافتعال، (ونحو خَبَطٌّ، وحِصْط، وفُزْدُ، وعُدُّ في خَبَطْتُ) الشجرة إذا ضربتها بالعصا، ليسقط ورقها، (وحُصْتُ) من الحصوص، وهو الخياطة، (وفُزْتُ وعُدْتُ) من الفوز والعود (شاذ)، حيث شُبِّهَت تاء الضمير بتاء الافتعال بجامع أنّ كلّاً منها جزء من الكلمة، فقُلبت في الأولين طاء، لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي الآخرين دالاً، لوقوعها بعد

وَقد تُدْغَم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قبلهَا سَاكن صَحِيح،

جار ....

كمال الضمير الواقعة بعد الحروف التي تقلب تاء الافتعال عندها فإن تاء الضمير تقلب تشبيهاً بتاء الافتعال لأنها كالجزء من الفعل كما أن تاء الافتعال جزء منه **(وقد تدغم)** جوازاً **(تاء)** نحو **(تتنزل وتتنابزوا)** مما اجتمع في باب تفاعل وتفعل مع تائهما تاء المضارعة **(وصلاً)** أي في حالة وصله بما قبله أما في حالة الابتداء فلا تدغم لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل في أول المضارع ولا يجوز ذلك لأن حرف المضارعة يقتضي التصدر لقوة دلالتها ولئلا يلزم زيادة الثقل في أول المضارع بزيادة الهمزة **(وليس قبلها ساكن صحيح)** لو قال وليس قبلها ساكن غير مدة لكان أولى لأنه لا يدغم عند وصله بحرف ساكن غيرهما سواء كان حرف علة نحو لو تنزل أو حرفاً صحيحاً نحو هل تتنزل لأنه لو أدغم لزم تحريك الساكن لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك لزال الخفة الحاصلة من الإدغام بالنقل الحاصل من التحريك فلا يكون فيه خروج إلى حالة أخف من الأولى وإنما يجوز الإدغام عند وصله بحرف متحرك نحو قال تتنزل أو بحرف ساكن هو مدة نحو قالوا تتنزل لأنه لا يلزم حينئذ التقاء الساكنين وكان عليه أن يقول معلوماً لأنه لو كان مجهولاً لا

جما ....

أقضا زاي ودال مهملة، فصار الإدغام واجبا في خبّط وعدّ لاجتماع المثلين، وشاذا على الشاذ في حصط بأن تقلب الطاء صادا، ويقال حصّ كما في اصّبر وضعيفا في فزد بأن تقلب الدال زايا، ويقال فز كما في ازان، ولا يُقلب فيهما الأول إلى الثاني، ويدغم ويقال حط وفَدّ لئلا يفوت الصفير، وتشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال عربي، لكنه غير مطرد، بل مسموع، ولهذا لم يحكه سيبويه في نحو أخذت .(وقد تدغم تاء نحو تَتَنَزَّل وتَتَنَابَزُوا) كتتدحرج وغيره مما اجتمع في أوله تاء المضارعة، وتاء نحو التفعل والتفاعل لفظاً أو تقديراً لثقل اجتماعهما في الجملة أول الكلمة، فتدغم الأولى في الثانية (وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح)، بل محرك نحو ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] أو ساكن غير صحيح، نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الخبيث﴾ [البقرة: ٢٦٧]، و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، وقبل الإدغام يمدّ هذا الساكن، فلا يجوز الإدغام في غير الواصل، إذ لو أدغم فيه لاحتيج لهمزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كاسم الفاعل لأنه بمعناه، ولئلا يلزم الالتباس كما مرّ، ولأنّ حرف المضارعة؛ لقوة دلالته تقتضي التصدر، ولا

وتاء تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، فِيمَا يدغم فِيهِ التَّاء، فَتجب همزَة الْوَصْل ابْتِدَاءً نَحْو: اطَّيَّرُوَا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا.........................

جار ....

نقره تدغم لحصول التخفيف باختلاف الحركتين نحو تتنزل لأن الطبع لا يستثقل المختلفات كما يستثقل المتفقات ولئلا يلزم التباس المجهول بالمعلوم وكان عليه أيضاً أن يقول غير محذوفة عنه إحدى التاءين فإنه يجوز في تتنزل حذف إحدى التاءين وإذا حذفت إحداهما لا يجوز إدغام الباقية في تاء أخرى بعدها في نحو تتترس وتتتارك لئلا يلزم في أول الكلمة اجتماع الحذف والإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر ولئلا يلزم بقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة أو ما يقوم مقامها من جنسها **(و)** تدغم **(تاء)** نحو **(تفعل وتفاعل)** أي في الماضي من يائي تفعل وتفاعل **(فيما تدغم فيه التاء)** وهي الطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين وصلاً وابتداء **(فتجب همزة الوصل ابتداء)** لأن الابتداء بالساكن متعذر ولا يلزم فيه المحذور المذكور في المضارع وأما باب تدحرج فلا يجوز فيه الإدغام لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد **(نحو اطهروا)** وأصله تطهروا **(وازينوا)** وأصله تزينوا **(واثاقلوا)** وأصله

علي ....

أقول فيما إذا كان قبل التاء ساكن صحيح، نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢] لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده، وبعضهم جوّز هذا، ومنه قراءة البزي في نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [آل عمران: ٦٣] و ﴿أَلْفِ شَهْرٍ * تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٣-٤].

واعلم أنّ هذا الإدغام لا يجوز في المضارع المبني للمفعول، نحو تتدارك، لاختلاف حركتي التائين، فلا يثقل اجتماعهما، بخلاف المبني للفاعل (و) تدغم (تاء تَفَعَّل وتَفاعَل فيما تدغم فيه التاء) إذا وقع بعدها، وهو ثمانية أحرف غير التاء، مخارجها طرف اللسان وشيء من الثنايا كالتاء، وهي: الثاء، والدال، والذال، والزاي، والسين، والصاد، والطاء، والظاء، فتدغم فيها التاء وصلاً ابتداء (فتجب همزة الوصل ابتداء، نحو اطَّيَّروا، وازَّيَّنوا، واثَّاقلوا، ....

وادَّارَؤُوا، وَنَحْو: اِسْطَّاع مدغماً مَعَ بَقَاء صَوت السِّين نَادِر.

جار ....

نقره تثاقلوا (**وادارؤا**) وأصله تدارؤا (**ونحو اسطاع مدغما**) بإدغام تاء باب الاستفعال في الطاء (**مع بقاء صوت السين**) ومن غير نقل حركة التاء إلى السين (**نادر**) للجمع بين الساكنين وهو قراءة حمزة وتاء باب الاستفعال لا تدغم في الحروف المذكورة التي تدغم تاء باب الافتعال فيها سواء كانت ساكنة نحو استطعم لفقد شرط الإدغام وكذا إن كانت متحركة للاعتلال نحو استطال لأن المتحرك في نية السكون ولأنه لو أدغم لتحركت السين بإلقاء حركة التاء إليها وسين الاستفعال موضوعة على السكون، والله أعلم بالصواب.

كمال ....

فلاح وادَّارَأُوا) واذكروا واسمعوا، واصّابروا، واظّلموا، واترسوا، وأصلها تطيروا وتزينوا، وتثاقلوا وتدارؤا، وتذكروا، وتسمعوا، وتصابروا، وتظلموا، وترسوا، أمَّا وصلاً فلا يحتاج إلى همزة الوصل، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ﴾ [يونس: ٢٤] وقال: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢] وقد يضم إلى هذه الحروف أيضاً الضاد لِما مرّ من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان نحو اضّاربوا، في تضاربوا، وكذا الشين والجيم نحو اشاجروا واجارؤا، في تشاجروا وتجارؤا، وإن كانتا بعيدتين عن ذلك، وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وليس اطيروا وازينوا افتعلوا بل تفعلوا لأنه لو كان وإلّا لوجب أن يقال اطاروا، وازاينوا، وكذا ليس اثاقلوا، وادارؤا افتعلوا، بل تفاعلوا،.فلذلك أقرت بالألف بين الفاء والعين. (ونحو اسطَّاعَ) في استطاع مما هو من باب الاستفعال بجعل تائه (مدغما) فيما تدغم فيه التاء كما مرّ بيانه آنفا، (مع بقاء صوت السين نادرٌ)، وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧] ولحّنه بعض النحاة، لِما فيه من الجمع بين ساكنين على غير حدّهِ، ولأنّ القاعدة في باب الاستفعال أنّ التاء لا تدغم فيما بعدها من الحروف المذكورة، سواء كانت تلك الحروف ساكنة كاستدرك، واستطعم، لفقد شرط الإدغام، ولهذا لا تدغم التاء في التاء في نحو استتبع، أم متحركة لإعلال، لأنها في نية السكون كاستدان، واستطال، والأصل استدين، واستطول، ولأنها لو أدغمت فيه لتحركت السين بإلقاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلّا ساكنة، هذا ووجه ما قرأ به حمزة أنه اعتدّ بالعارض، وخرج بقوله مع بقاء صوت السين ما لو لم يبق، فلا إدغام قطعا.

الْحَذف

الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ، ....

الْحَذف

قوله: (الحذف) هذا آخر أحوال الأبنية، واعلم أنه إذا انضم إلى تاء تفعل وتفاعل، وتفعلل في المضارع تاء أخرى، فيجوز أن يؤتى بهما جميعاً وهو الأصل، قال تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠] ويجوز حذف إحديهما؛ لأنه اجتمع

الْحَذف

(الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ) قد (تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ) أي: في مضارع تفعل وتفاعل إذا أدخل على أوله تاءاً أخرى للخطاب أو للتأنيث لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام في الابتداء كما ذكر، فحذفت إحداهما فعند سيبويه المحذوفة هي الثانية لأن الثقل نشأ منها ولأن الأولى جيء بها لمعنى المضارعة وقيل المحذوفة

الْحَذف

قوله: (إذا انضم إلى تاء تفعل وتفاعل وتفعلل) مثله ما ألحق بتفعلل كترهوك تشيطن وغيرهما. قوله: (في المضارع) خرج به الماضي وقد تقدم حكمه.

قوله: (تاء أخرى) قد يفعل هذا التخفيف فيما يصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: ﴿ونزل الملائكة تنزيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥] بنون واحدة وتشديد الزاي ورفع الفعل ونصب الملائكة والأصل ننزل بنونين فحذفت الثانية وهي شاذة نقلاً وقياساً وقد قرأ بها خارجة عن أبي عمرو وأبو معاذ.

الْحَذف

(الحذف الإعلالي و) الحذف (الترخيمي تقدم) كل منهما، الأول في هذا الكتاب، والثاني في الكافية، (وجاء غيره)، أي حذف غير كل منهما (في نحو تَنْفَعِلُ وتَتَفَاعَلُ) كتتفعلل، وفي نسخ حذف نحو والأولى أولى، لشمولها تتفعلل، وذلك نحو تنزل وتباعد وتدحرج، والأصل تتنزل، وتتباعد، وتتدحرج، بتائين، إحداهما تاء المضارعة، والثانية تاء التفعل والتفاعل والتفعلل، فاستثقل اجتماعهما في أول الكلمة، فجوز التخفيف بحذف إحداهما، لأنه اجتمع مثلان، ولم يمكن الإدغام، إذ لو أدغم

. . . .

مثلان، ولم يمكن الإدغام؛ لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية، فلا بد من إسكان الأولى، واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع لما مر، وإذا لم يمكن الإدغام واستثقلوا المثلين تعين حذف إحديهما، قال الله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإنه مضارع، وأصله تتلظى، إذ لو كان ماضياً لقال تلظت، وكقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] فإنه مضارع، وأصله تتصدى إذ لو كان ماضياً لقال تصديت ويشترط في هذا الحذف أن تكون التاآن مفتوحتين، فإن ضمت إحديهما بأن يبنى الفعل للمفعول كقولك تتحمل لم يجز الحذف؛ لأنك إن حذفت الأولى، وقلت تحمل التبس

وهي الأولى لأن الثانية لمعنى المطاوعة ولأنه حذف ما كانت تدغم كقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإن مضارع وأصله تتلظى إذ لو كان ماضياً لقيل تلظت وكقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] أي تتصدى، وإلا لقيل تصديت وكذا حكم

قوله: **(ولم يمكن الإدغام)** أي في الابتداء كما تقدم وبقرينة التعليل. قوله: **(واجتلاب همزة الوصل)** جلبت الشيء إلى نفسي واجتلبته بمعنى صحاح. قوله: **(لما مر)** من أنه في معنى اسم الفاعل فكما لا يدخل في اسم الفاعل لا يدخل المضارع.

قوله: **(قال الله تعالى**: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]) ورد أيضاً في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟﴾ [الأنفال: ٤٦] وغيرها وهو كثير.

قوله: **(فأنذرتكم)** الإنذار الإبلاغ ولا يكون إلا في التخويف والاسم النذر قال الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦] ونذر أي إنذاري، اللظى النار والتظاء النار تلهبها وكذا تلظيها ض. قوله: **(كقولك تتحمل)** تحمل الحمالة أي حملها، والحمالة بالفتح ما يتحمله القوم من الدية والغرامة.

لاحتيج إلى تسكين الأول، واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كما مر، فتعين الحذف، قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإنه مضارع، وأصله تتلظى، إذ لو كان ماضيا لقال: تلظت، واختلف في المحذوف، فقال سيبويه والبصريون الثانية، لأنّ الثقل منها ينشأ، ولأنّ الأولى جيء بها لمعنى المضارعة، وقال الكوفيون الأُولى، لأنّ الثانية إنما زيدت في ذلك لمعنى كالمطاوعة، والتكلف، وحذفها يُخلّ به، وجوّز بعضهم الأمرين، وإذا حذفت إحداهما لم تدغم الباقية فيما بعدها، سواء ماثلها نحو تتابع، أم قاربها نحو تذكرون، لأنها لو أدغمت لاحتيج إلى

. . . .

بالمبني للفاعل، وإن حذفت الثانية وقلب تحمل التبس بباب التفعيل ثم مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هي الثانية؛ لأن الأولى حرف جيء به لمعنى المضارعة، فالثانية أحق بالحذف، ولأن الثقل نشأ منها، وقيل هو الأولى؛ لأن الثانية في تنفعيل لمعنى المطاوعة مثلاً، ويخل حذفها بهذا المعنى فحذف الأولى أولى؛ ولأن الإدغام وصلاً في مثل قال: تنزل، وقالوا تنزل من حيث الصورة حذف الأولى فكأنهم حذفوا ما كانوا يدغمونه، وينبغي أن يعلم أنه إذا لم تحذف يجوز إدغام الثانية فيما بعدها إن كان مما تدغم فيه فيقال تذكرون، وفي التنزيل: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]، والأصل تتساقط أدغمت التاء الثانية في السين، وإن حذفت احديهما وقلت تذكرون لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها؛ لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى ألف الوصل وهو لا يدخل المضارع؛ ولأنه يكون إجحافاً بالكلمة بحذف إحدى التاءين، وإدغام الثانية قيل في شرح الهادي: أن قول الزمخشري لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية لا

باب تفعلل فإنه يجوز فيه الحذف وإن لم يجز فيه الإدغام كما عرفت. . . . .

قوله: **(ولأن الثقل نشأ منها)** قال سيبويه ولأنها هي التي تسكن وتدغم نحو فادارأتم وتذكرون يعني أن التخفيف يكون بالإدغام أو الحذف وقد ثبت في الثانية أنها أدغمت فيما ذكر فليكن هي المحذوفة. قال ابن مالك في شرح الكافية: ولأن المحذوف من النونين في القراءة السابقة هي الثانية فهي المحذوفة من الياءين أيضاً انتهى. فليتأمل.

قوله: **(وقيل هو الأولى)** عزاه في التسهيل لهشام ونقله غيره من الكوفيين ولم يخص هشاماً. قوله: **(حذف الأولى)** عزا في التسهيل لهشام ونقله غيره عن الكوفيين ولم يخص هشاماً. قوله: **(حذف الأولى)** بدليل أن الحرف المنطوق به هو الحرف المتحرك لا الساكن وأنه هو الحرف الذي كتب بدليل أن الحركة توضع عليه. قوله: **(ولأنه يكون جحافاً)** هذا التعليل أولى لسلامته من إيهام الجواز حالة الوصل.

همزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كما مرّ، ولأنه يكون إجحافا بالكلمة بالجمع في أولها بين حذف وإدغام، مع أنّ قياسهما أنْ يكونا في الآخر، وإنْ لم يحذف منهما شيء جاز إدغام الثانية فيما بعدها مما تدغم فيه التاء، نحو تذكرون، وفي التنزيل: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] والأصل تتساقط، والتخفيف بالحذف إنما يجوز في المبني للفاعل، لا في المبني للمفعول كتتحمل لما مرّ في الإدغام، ولأنّ حذف التاء الأولى منه يلبس بالمبني للفاعل من ذلك، وحذف الثانية منه يلبس بباب التفعيل.

وَفِي نَحْو: مِسْتَ وأَحَسْتُ وظِلْتُ. . . . .

يدل على أن التاءين لحذف إحدى التاءين حتى أنه لولا الحذف لجاز هذا الإدغام وهو كلام صحيح. قوله: (وَفِي نَحْو: مِسْتَ) يوذن بأن إدغام الثانية فيما بعدها إنما امتنع إذا لم تحذف إحديهما جاز إدغام إحديهما في الأخرى، فإن هذا لا يجوز لما بينا، وإنما أي قد جاء حذف أحد المثلين في نحو مست، وأحست، وظلت؛ لأنهم لما تعذر الإدغام لسكون الثاني حذفوا.

(و) جاء حذف أحد المثلين (في نحو مست) مما تعذر فيه الإدغام لسكون الثاني فحذف الأول لأنه المدغم عند الإدغام أو الثاني لأن الثقل نشأ منه وأصله مسست فإن حذف فمن غير نقل الحركة إلى الفاء أبقى الفاء على فتحته وإن نقل كسر (وأحست) في أحسست وليس فيه إلا فتح الفاء لإلقاء حركة العين إليها ولا يجوز حذف السين الأولى مع حركتها لئلا يلزم التقاء الساكنين فيؤدي إلى تغيير آخر (وظلت) وأصله. . . . . . .

قوله: (يكون إجحافاً) أجحف أي ذهب به صحاح، أجحف بالأمر فأدى الإخلال به وسنة مجدبة مضرة بالمال وأجحف بهم الدهر استأصلهم. محكم.

قوله: (لئلا يجمعوا بين حذف الياء الأولى) لم أر في المفصل لفظة الأولى وكأن شارح الهادي فهمها من قول الزمخشري وإدغام الثانية فصرح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله ولم يدغموا نحو تذكرون؛ لأن أصله تتذكرون فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفاً فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً فيخلون بالكلمة وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بالتاء إحديهما وبالثانية أخرى بناء على المذهبين السابقين وعليه لا يكون كلامه مخالفاً لأصحهما. قوله: (قد جاء حذف أحد المثلين) ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لغة لبني سليم ومقتضاه اطراد الحذف وإليه ذهب الشلوبين وهو ظاهر كلام المصنف وذكر ابن عصفور وغيره أنه شاذ وعليه نص سيبويه، ثم ظاهر عبارة التسهيل أن بني سليم يجوزون ذلك ولا يوجبونه.

قوله: (في نحو مست) ظاهره اختصاص هذا الحذف بفعل المكسور العين وقد عم في التسهيل فشمل المفتوح أيضاً نحو هممت والزائد على الثلاثة نحو انحططت وقرره أبو حيان وغيره فيقال على ذلك فيهما همت وانحطت وبالحذف في هممت صرح ابن الأنباري.

قوله: (وأحست) قال الشاعر(١): [الوافر]

(و) جاء الحذف أيضاً في نحو مَسْتُ بفتح الميم وكسرها وأَحَسْتُ وظَلْتُ بفتح الظاء وكسرها مما عين الفعل ولامه من جنس واحد، وآخره ساكن، لاتصاله بتاء الضمير أو نونه، وأصل مست مسست بكسر العين، وقد تعذر فيه الإدغام لسكون الثاني، فحذفوا إمّا الأول، وهو أولى، أو الثاني، فبقي مَست بفتح الميم فيهما، إنْ لم تنقل إليها حركة الأول بأنْ حذفت، وبكسرها إنْ نقلت لبيان البنية، وأصل أحسّت

(١) لأبي زبيد الطائي، انظر: الديوان ١/ ٩٤.

. . . .

أما الأولى؛ لأنه الذي كانوا يدغمونه، وأما الثانية؛ لأن الثقل نشأ منه، ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها من مست وظلت، ووجه ذلك أنك إن حذفت من غير نقل الحركة فتحت، وإن نقلت الحركة ثم حذفت كسرت، وأما أحست فليس فيه إلا فتح الحاء لالتقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركته لاجتمع ساكنان فيؤدي إلى تغيير ثان والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست وأحست، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف وفتحها . . . . . .

. . . .

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي بَصِيرٌ بِالدُّجَى هَادٍ غَمُوسُ
سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

يصف قوماً يسرون في الفلاوة الأسد يطلب فريسه منهم، الإدلاج السير من أول الليل، والإدلاج بالتشديد من آخره بصير أي أسد عارف هاد مهتد من قولهم هداه الله فهدى الغموس بالغين المعجمة القوي وهو في الأصل الأمر الشديد وجاز أن يريد كثرة غمه في الظلام أو في دماء الفرايس سوى متعلق بالبيت الأول وهو استثناء منقطع العتاق بكسر العين النجيبات من الإبل. قوله: **(حذفوا أما الأولى)** صرح بأن المحذوف العين وهو الأولى ابن مالك في التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه فإن قلت فقد خالف أصله لأنه قال في تنزل الثانية أولى بالحذف قلت لا لأن العلة عنده أن الثانية هي التي تسكن وتدغم كما تقدم عنه وهي موجودة في الأولى هنا.

قوله: **(ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها)** كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم، قال ذلك ابن جني ولم يقرأ في السبعة إلا بالفتح، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

قوله: **(بكسر القاف وفتحها)** قرأ بالفتح نافع وعاصم وأبو جعفر وقرأ الباقون بالكسر.

أحسست، حُذف إحدى المثلين، بعد نقل حركة الأول إلى الحاء، إذ لو حذف الأول مع حركته لاجتمع ساكنان على غير حدِّهِ، أو الثاني مع بقاء حركة الأول لاتصل بتاء الضمير متحرك، وأصل ظلت: ظللت بكسر العين، فُعِلَ به ما مرّ في مسّت، والحذف فيه فصيح، لكثرة استعماله، بخلاف مسّت وأحسّت، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف وفتحها، فيجوز أنْ يكون من ذلك، حذف أحد المثلين من اقررن، واقررن المأخوذ من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر، وقررت بالكسر أقر بالفتح، ونقل كسرة الأول، أو فتحته إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها، ويجوز أنْ يكون المكسور من وقر يقر وقارا، وهو الثبات، والمفتوح من قار يقار إذا اجتمع، ومنه القارة وهي الأكمة، لاجتماعها.

واسْطَاع ويَسْطِيْعَ، وَجَاء: يَسْتِيْعُ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَرِ وعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِي بني العَنْبَرِ، . . . .

جا فيجوز أن يكون من هذا حذفت الراء الأولى من اقرن واقررن بعد أن نقلت كسرة الراء من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر أو فتحها من قررت بالكسر أقر بالفتح إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ويجوز أن يكون المكسور من وقر يقر وقاراً وهو الرزانة والثبات والمفتوح من قار يقار إذا اجتمع، ومنه القارة وهي الأكمه لاجتماعها.
قوله: (**واسطاع**) أي وجاء الحذف في اسطاع يسطيع، وأصله استطاع يستطيع وهو فصيح؛ لكثرته وبعضهم يحذف الطاء، وبقول استاع يستيع وهذا يدل على جواز الأمرين في مست، وقوة يسطيع تدل على أن حذف الأولى أولى، وقالوا في بني العنبر

ن ظللت (**واسطاع يسطيع**) وأصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء منهما وهو فصيح لكثرته مع تقارب المخرج وهذا يدل على جواز الأمرين في مست لكن حذف الأول أولى لقوله (**وجاء استاع يستيع**) بحذف الطاء وإبقاء التاء (**وقالوا بلعنبر وعلماء وملماء في بني العنبر**

ك قوله: (**فيجوز أن يكون من هذا**) أي ما حذفت فيه أحد المثلين لكن على الوجه الذي بينه بعد، قال ابن مالك في شرح الكافية وكذلك يستعمل نحو يقررن واقررن يعني المكسورة العين فيقال فيهما يقرن وقرن لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل حكاه الفراء ولا يقاس على ما ورد منه، ولا يحمل عليه إن وجد عنه مندوحة وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] زاعماً أنه يقال قررت بالمكان اقراي بالكسر في الماضي والفتح في المضارع، كما يقال قررت به وأقر ذكر ذلك ابن القطاع انتهى. قوله: (**حذفت الراء الأولى الخ**) تقدير كلامه حذفت الراء الأولى من اقررن فعل أمر من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر بعد أن نقلت كسرة الراء من ذلك الفعل إلى القاف ومن اقررن من قررن به بالكسر أقر بالفتح بعد أن نقلت فتحة الراء منه إليها فكل من الكسر والفتح في القاف بتوسط النقل. قوله: (**ويجوز أن يكون المكسور من وقر**) أي فيكون قِرْن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الأول ليتوافق القراءتان. قوله: (**ومنه القارة**) وجمعها قار وقور صحاح. قوله: (**وقالوا ا في بني العنبر الخ**) قال الجوهري وغيره وكذلك

قا (و) جاء الحذف أيضاً في (إسْطَاعَ) و(يَسْطِيع)، والأصل استطاع، حذفت تاؤه تخفيفا، وهو فصيح، لكثرة استعماله، بخلاف استدان، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَـرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، (وجاء استاع يَسْتِيعُ) بالتاء، قال سيبويه: إنْ شئت قلت حذفت التاء لأنها في مقام الحرف المدغم، ثم جعل مكان الطاء تاء لكون ما بعد السين مهموسا، مثلها كما قالوا ازدان، ليكون ما بعد الزاي مجهورا مثلها، وإنْ شئت قلت حذفت الطاء لأنّ التكرير منها نشأ.
(وقالوا) أي العرب (بَلْعَنْبَر وعَلْماء ومِلْماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء)،

وعَلى الـمَاء، وَمن الـمَاء. وَأما نَحْو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌ، . . . .

ﮐ وعلى الماء، ومن الماء بلعنبر وملماء وملعاء، وذلك لأنه لما كان النون، واللام متقاربين وتعذر الإدغام لسكون الثاني حذفوا، ومثل ذلك قليل، قال الشاعر[1]: [الطويل]

غَـدَاةَ طَـفَـتْ عَـلْـمَـاءِ بَـكْـرُ بـنُ وَائِـلِ   وعـاجَـتْ صُـدُوْرُ الْـخَـيْـلِ شـطـر تَـمِـيْـم

يقال: طفا العود على الماء أي جرى، ووائل قبيلة، وعاجت أي مالت وقصدت، وشطره أي نحوه، يعني قتل هؤلاء وقصد هؤلاء، وقيل طفت علماء يذكر في موضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة، والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو الماء وتعلو عليه. وأما نحو يتسع ويتقي بالتخفيف فشاذ؛ . . . .

ﮐ **وعلى الماء ومن الماء)** وذلك للتقارب بين اللام والنون والاتحاد في المخرج بين اللامين فكره الجمع بينهما وتعذر الادغام لسكون الثاني فحذف الأول **(وأما نحو يتسع ويتقي)** فخففا بحذف التاء منهما **(فشاذ)** لأنه لما أمكن التخفيف بإدغام الواو في التاء

ﮐ يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف أي كبني الحارث وبني الهجيم وبين القين فيقولون بلحارث وبلهجيم وبلقين قالوا فإن كانت اللام مدغمة أي نحو بني النجار وبني النمر امتنع الحذف. قوله: **(وعلماء)** حذفت ألف على لالتقاء الساكنين وحذفت همزة الوصل فحذفت لام على، والاستشهاد فيه. قوله: **(متقاربين)** هذا في بني العنبر ومن المال، وأما في على الماء لما تعذر إدغام المثلين حذفوا اللام وقالوا علماء لنا. وإذا فعلوا ذلك في بلعنبر لتقارب الحرفين ففي علماء لتماثلهما أولى. قوله: **(ومثل ذلك قليل)** صرح الجوهري وغيره من شواذ التخفيف.

قوله: **(طفت)** طفا الشيء فوق الماء يطفو طفواً إذا علا ولم يرسب صحاح. قوله: **(يقال طفا العود على الماء)** أي جرى في الصحاح طفا الشيء فوق الماء يطفو إذا علا ولم يرسب. قوله: **(ووائل قبيلة)** سميت باسم أبيها وائل بن قاسط بن هنب بالكسر ونون وموحدة وبكر أيضاً قبيلة كذلك. قوله: **(وقيل طفت علماء)** فعل المعنى الأول يكون قوله طفت علماء كناية عن الموت، فإن الطفو لازم له ذكر اللازم وأربد الملزوم وعلى الثاني استعارة تبعية شبه علوهم المعنوي بالعلو الحسي، والجامع بينهما الظهور وعدم الخفاء.

قوله: **(ويتقى)** اتقى يتقي أصله اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

ﮐ لأنه لَمَّـا كان النون واللام في الأول والثالث متقاربين، واللامان في الثاني متماثلين، وتعذر الإدغام في الجميع، لسكون الحرف الثاني، حذفوا الأول تخفيفا، وهو قليل.

(وأمَّـا نحو يَتَسِعُ ويَتَقِي) بتخفيف التاء فيهما، والأصل يتّسع ويتّقي بتشديدها، (فشاذ)، لأنه لَمَّـا أمكن التخفيف بالإدغام كان العدول عنه إلى الحذف خلاف القياس،

(١) قال المبرد: (وقوله: غداة طفت علماء بكر بن وائل)، وهو يريد: (على الماء)، فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لامان استجازوا حذف إحدهما استثقالاً للتضعيف، لأن ما بقي دليل على ما حذف، فيقولون: (علماء بنو فلان)، كما قال الفرزدق: =

وَعَلَيهِ جَاءَ: [الطويل]

تَـقِ الـلـهَ فِـيـنَـا والـكِـتَـابَ الـذي تَـتْـلُـو

ﭺ لأنه لما أمكن التخفيف بالإدغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس، ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من يسع ويقي حملوا يتسع ويتقي عليه، وقد جاءه تق الله فينا والكتاب الذي تتلوه. وهو مبني على يتقي بالتخفيف فإذا حذف منه حرف المضارعة وما بعده متحرك لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر فيقال تق فائدة، قالوا: تقى يتقي كرمي يرمي، وأصله وقى يوقى، فلوا بقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف.

ﭼ فالعدول عنه إلى حذفها يكون على خلاف القياس لكن لما حذف الواو من يسع مضارع وسع وتقى مضارع وقى حذف من يتسع ويتقي مضارع اتسع واتقى من باب الافتعال حملا عليهما **(وعليه)** أي على الحذف **(جاء، تقى الله فينا والكتاب الذي تتلو)** فإنه لما

ﭾ وأبدلت منها التاء وأدغمت، فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه تقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة، ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تقى يتقي، مثل قضى يقضي، ومن رواها بتحريك التاء فإنما هو على ما ذكرته من التخفيف وتقول في الأمر تقى وللمرأة تقى، وقال[1]: [الطويل]

زيــادَتَــنــا نُــعْــمــانُ لا تــقــطــعــنــهــا   تَـقِ الـلـهَ فِـيـنَـا والـكِـتَـابَ الـذي تَـتْـلُـو

نبني الأمر على المخفف فاستغنى عن الألف فيه بحركة الحرف الثاني في المستقبل صحاح. قوله: **(جاء تقى الله فينا)** صدره:

زيادَتَنا نُعْمــــــــــــانُ لا تَنْسَيَنَّهَا

وهو من قول عبد الله بن هلال. قوله: **(قالوا تقى يتقي)** قول الشارح مخالف لما في الصحاح فإنه على قوله من المجردة وعلى ما في الصحاح من المزيد.

ﮀ ووجهه أنهم لمَّـا حذفوا الواو من يسع ويقي، حملوا عليه يتسع ويتقي، (وعليه جاء) قول الشاعر: [الطويل]

(تقِ الله فِينا والكِتابَ الَّذِي تَتْلُــــــــو)

لأنه لمَّـا حذف من يتقي مخففا حرف المضارعة، وكان ما بعْدَه متحركا لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر، وحذفت الياء من آخره كنظائره، فبقي تقِ، وقالوا: اتقى يتقي كرمى يرمي، وأصله وقى يوقي، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع، لوقوعها بين ياء وكسرة، فأبدلوا الواو تاء لئلا يقع الحذف، . . . .

= ومـا سـبـق الـقـيـسـي مـن ضـعـف حـيـلـة   ولـكـن طـفـت عـلـمـاء قـلـفـة خـالـد

انظر: شعر الخوارج ١/ ١٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧.

(١) انظر: اللسان (تخذ) ٣/ ٤٧٨.

بِخِلَاف: تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فَإِنَّهُ أصلٌ، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ -

ف: وليس قولهم تخذ يتخذ من قبيل يتسع ويتقي بل هو أصل، ولذلك تقول في الأمر منه اتخذ وفي ماضيه تخذت نعم لو قيل في مضارعه تتخذ بفتح التاء لكان من هذا الباب، ويكون الأمر حينئذٍ تخذ. قال صاحب الصحاح: يقال ائْتَخَذوا في القتال بهمزتين إذا أخذ بعضهم بعضاً، والاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه لما أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء ياء، وكثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا تخذ يتخذ وقرئ ﴿لتخذن عليه أجرا﴾ [الكهف: ٧٧].

قوله: (**واستخذ**) قيل أصله استتخذ وهو استفعل من تخذ يتخذ حذفوا إحدى التاءين وهو أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء منهما؛ لأن الحذف منهما كان للحمل

ح: حذفت الواو من تقى وحذفت حرف المضارعة لبناء الأمر وما بعده متحرك فلا يحتاج إلى همزة الوصل (**بخلاف تخذ يتخذ فإنه أصل**) لأنه يقال في الأمر اتخذ وفي مضارعه يتخذ بسكون التاء، ولو كان من باب يتقي لقيل في مضارعه يتخذ بفتح التاء وفي الأمر تتخذ لكن في الصحاح ايتخذوا في القتال بهمزتين إذا أخذ بعضهم بعضاً والاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدالها تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا اتخذ يتخذ وقرئ لتتخذن عليه أجراً (**واستخذ في استتخذ**) وهو استفعل من تخذ يتخذ يحذف إحدى التائين . . .

د: قوله: (**تخذ يتخذ**) قول صاحب الكشاف أظهر من هذا، وأجرى على القواعد حيث قال تخذ من اتذخ كتبع من اتبع، وصاحب الصحاح جعله من مادة الأخذ، وفيه نظر لأن حرف العلة إذا كان مبدلاً من الهمزة لا يبدل تاء لأجل تاء الافتعال لا يقال في افتعل من الإزار اتزر وإنما يقال ايتزر. قوله: (**والاتخاذ افتعال من الأخذ**) قال البيضاوي اتخذ افتعل من تخذ كاتبع من تبع وليس من الأخذ عند البصريين، وفي الكشاف مثله من غير عزو للبصريين.

قوله: (**وقرئ: ﴿لتتخذن عليه أجرا﴾ [الكهف: ٧٧]**) قرأ بذلك ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب وقرأ الباقون لاتخذت وأظهر الذال ابن كثير وحفص وأدغمها الباقون.

قوله: (**قيل أصله استتخذ**) هذا هو الأظهر في التسهيل وهو ظاهر المتن لكنه قال في شرح المفصل: إنه ليس من هذا الباب أي مما حذف فيه أحد المثلين تخفيفاً، وعلل بما ذكره الشارح، وفيه ميل إلى ما قال بعضهم من الإبدال، وإن كان أيضاً شاذًّا؛ لأن السين ليست من

ق: (بخلاف تَخِذَ) بكسر العين (يَتْخَذ) بفتحها، وإسكان التاء، (فإنه أصل)، ولهذا تقول في الأمر منه اتخِذْ، وفي ماضيه تخِذَ بكسر الخاء، ولو كان من قبيل يتسع ويتقي بأن يكون مخففا من اتخذ يتخذ لقلت في الماضي والمضارع والأمر تخذ بفتح العين يتخذ بكسرها، وفتح التاء لقلت تخَذ (واسْتَخَذَ في) وفي نسخة من (استَتْخَذَ)، وهو استفعل من تخذ،

وَقيل: أُبْدِلَ من تَاء اتَّخَذَ -. أَشَذُّ، ....

على يسع وبقي وهنا لا وجه له، والظاهر أنه ليس أصله استتخذ؛ لأنهم لا يقولون استتخذ ولو كان منه لجاء الأصل إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإنه بمعنى اتخذ ولو كان استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ أبدل السين من التاء، كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

يَـا قَـاتَـلَ الـلـهُ بَـنِـي الـسِّـعْـلاتِ عَـمْـرَو بـنَ يَـرْبُـوعٍ شِـرَارَ الـنَّـاتِ

أي: شرار الناس وعلى هذا أيضاً هو أشذ من يتسع ويتقي، فقوله استخذ في محل المبتدأ، وقوله أشذ خبره وهو مثل قولك ضرب فعل ماض.

(وقيل إبدال) للسين (من تاء اتخذ) أي من إحدى تائي اتخذ (أشذ) مرفوع بأنه خبر لقوله واستخذ أي أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء لأن الحذف منهما للحمل على يسع وبقي ولا وجه هنا للحذف..

حروفه عنده كما سبق في موضعه. قوله: (لجاء الأصل) بناء على الغالب.

قوله: (عمرو بن مسعود) عمرو بدل من بني وعمرو ها هنا اسم قبيلة. قوله: (وعلى هذا هو أشذ من يتسع) أي لأنهم عدلوا في يتسع من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف وهنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب فصاروا من الأخف إلى الأثقل كذا في شرح الشيخ نظام الدين.

قوله: (هو أشذ) لأنهم عدلوا هناك من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف وهنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب فصاروا من الأخف إلى الأثقل.

قوله: (من يتسع) أي من الحذف من يتسع فعلى هذا لا يكون السين أيضاً من حروف

يتخذ إحدى التائين، (وقيل) السين فيه (إبدال)، أي بدل من (تاء اتَّخَذَ) الأولى، لكونهما مهموستين، واستخذ مبتدأ خبره (أشذ) في الحذف أو الإبدال من يتسع ويتقي، بحذف التاء فيهما، لأنّ الحذف منهما كان للحمل على يتسع ويتقي، وهنا لا وجه له، ولأنهم عدلوا ثَمَّ من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف، وهنا عدلوا منه إلى الإبدال بمتقارب الذي هو أثقل، قال الجاربردي: والظاهر أنه ليس أصله استتخذ، لأنهم لا يقولون استتخذ، ولو كان منه لقالوه، ولأنه بمعنى اتخذ، ولو كان بمعنى استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ، أبدلت السين من التاء كعكسه في قول الشاعر: [الرجز]

يَـا قَـاتَـلَ الـلـهُ بَـنِـي الـسَّـعْـلاتِ عَـمْـرَوَ بـنَ يَـرْبُـوعٍ شِـرَارَ الـنَّـاتِ

أي الناس، قال: وعلى هذا هو أيضاً أشذ من يتسع، ويتقي.

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

وَنَحْو: تُبَشِّروني وتُبَشِّرونني وَإِنِّي قد تقدم.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

جار قوله: **(ونحو تبشروني)** يريد أنه إذا اتصل نون الوقاية بالكلمة فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

قوله: **(وهذه مسائل للتمرين)** إنما وضع التصريفيون هذا الباب ليمرنوا متعلم التصريف فيما علمه، أي ليعودوه من قولهم مرن على الشيء يمرن مروناً ومرانة، أي تعوده، واستمر عليه، ويقال مرنت يده على العمل إذا صلبت، ومرن وجه فلان على هذا الأمر، وأنه لممرن الوجه أي صلب الوجه.

نقره **(ونحو تبشروني وتبشرونني وإني)** وإنني مما ألحق به نون الرقاية قبل ياء المتكلم **(قد تقدم)** الكلام في إثبات النون وحذفها.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

(وهذه مسائل للتمرين) من قولهم: مرن على الشيء يمرن مروناً ومرانة تعوده واستمر عليه وإنما وضع أهل الصرف هذا الباب ليتمرنوا متعلم الصرف فيما علمه

جما الإبدال كما ذكر المصنف ض.

قوله: **(فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها)** أي في الكافية في علم النحو.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

قوله: **(من مرن على الشيء)** هو من باب نصر.

أنفا (ونحو تُبَشِّرُونِي وتُبَشّرونني وإنِّي) مما دخلته نون بعدها نون وقاية (تقدم) في الكافية حكمه من حذف وإثبات لنون الوقاية بإدغامٍ وبدونه، وهنا قد تمّ تفاصيل أحوال أبنية الكلم.

وهذه مسائل التمرين

معنى قَوْلهم: كَيفَ تبني من كَذَا نَحْو كَذَا؟ أَي: إِذا ركبت مِنْهَا زِنَتَهَا وعملت مَا يَقْتَضِيهِ الْقيَاس فَكيف تنطقُ بِهِ؟.............

نقره كار — واختلف في قولهم كيف تبني من كذا فذهب الأكثرون إلى أن معناه إذا فككفت صيغته التي كان عليها ونقلت إلى ما طلبت مما ثلثه فتجعله مثله في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول، وإن عرض في الفرع قياس يقتضي تغييراً فعلت فكيف تنطق به، وهذا كما إذا قيل صغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم فإن معناه غير صورة هذا السوار وصغ منه صورة تماثل الخاتم، فالأصل الذي هو الذهب أو الفضة واحد، وإنما اختلف الصور، فكذلك الحروف الأصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها.

جاربردي — **(ومعنى قولهم كيف تبنى من كذا مثل كذا)** واختلف في معناه وأشار إلى الاختلاف بقوله: **(أي إذا ركبت منها زنتها)** أي من كلمة مثل زنتها كلمة أخرى في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول **(وعلمت ما يقتضيه القياس)** وإن عرض في الفرع قياس يقتضي تغييراً **(فكيف تنطق به** ....

حاشية — قوله: **(معناه إنك إذا فككت صيغته الخ)** الضمير للمبني منه، وكذا الضمير المنفصل وضمير تجعله وضمير تنقل للصفة وفي مماثله ومثله لما أي فإذا قيل ابن من كذا فمعناه فك صيغة هذه الكلمة وضع من حروفها الأصول مثل هذا الذي قد سئلت أن تبنى مثله بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة الذي تبني مثلها زائداً، والمتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن، وتجعل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله من ضم أو فتح أو كسر، وسيتضح بالأمثلة، والسوار بكسر السين وضمها، والخاتم بفتح التاء وكسرها وفيه لغات أخرى.

فلاح — وضعها التصريفيون لِيُمَرِّنوا المُتعلِّم، أي يعودوه فيما تعلمه من قولهم مرنَ على الشيء يمرّن مرونا، ومرانة تعوَّده، واستمر عليه، (و) اختلف في معنى قولهم: كيف يُبنى من كذا مثل كذا، فذهب الأكثر إلى أنّ معناه (أي إذا ركبت منها) أي من الكلمة المُعبَّر عنها بكذا، أو لا (زِنَتَها) أي الكلمة المعبر عنها بكذا ثانياً، (وعملت ما يقتضيه القياس، فكيف تنطق به)، أي بالمركب بعد العمل المذكور، كما لو قيل: كيف تبني من ضرب مثل جعفر، فيكون معناه أنك إذا ركبت من ضرب زِنة جعفر في الحركة والسكون، وترتيب الحروف، وعملت بالزنة المركبة ما يقتضيه القياس التصريفي من قلب أو حذف أو إدغام، أو غيرها، فكيف تنطق بالمركب بعد العمل المذكور، وهذا كما إذا قيل: كيف تصوغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم، فإنّ معناه غير صورة هذا

وَقِيَاس قَول أبي عَليّ أَن تزيد وتحذف مَا حُذِفَ فِي الأَصْل قِيَاساً،

وقياس قول أبي علي أن تزيد على ما ذكرنا قياساً بأن تقول إذا ركبت منها زنتها، وعملت ما يقتضيه القياس بالمعنى المذكور، وحذفت ما حذف في الأصل قياساً فكيف تنطق وبه، وقياس قول آخرين أنك إذا ركبت منها زنتها إلى آخر ما ذكرنا، وحذفت ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وسنبين أثر الخلاف إن شاء الله تعالى.

وينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، أعني لو كان في المثال الذي تبنى منه زوائد حذفتها، وبنيت من أصول الكلمة ما طلب بناؤه حتى قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غفر حذفت الميم والسين والتاء؛ لأنهن زوائد، وكذا لو قيل ابن من الخروج مثل ضارب لقلت خارج. ثم اختلفت العلماء في البناء، فقال سيبويه: لك أن تبني من العربي عربيًّا، ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية مُنَّتِهِ على قياس كلام العرب.

وقياس قول أبي علي أن تزيد) على ما ذكرنا قولك **(وحذفت ما حذف في الأصل)** بأن تقول إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس وحذفت ما حذف في الأصل **(قياساً)** فكيف تنطق به . . . .

قوله: **(أن تزيد)** أي علمت ما يقتضيه القياس. قوله: **(إذا ركبت منها)** الضمير يعود إلى كذا الأولى التي هي عبارة عن دعا ونحوه والضمير في زنتها إلى كذا الثانية التي هي عبارة عن اسم ونحوه والزنة هنا بمعنى الموازن أو بمعنى ذي الزنة وإنما أنث الضمير هنا باعتبار إرادة الكلمة واللفظة وذكر في قوله وصيغته باعتبار اللفظ. قوله: **(إلى آخر ما ذكرنا)** وهو قوله وعلمت المذكور. قوله: **(وحذفت ما حذف في الأصل)** خرج القلب والإدغام مثلاً، ففي بناء مثل أوايل ومسار من الثقل يقال أقاتل ومقاتل بلا خلاف.

قوله: **(ثم اختلف العلماء في البناء)** الحاصل من اختلافهم فيه ثلاثة مذاهب ذكر الشارح اثنين منها، والثالث وإليه ذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقاً قال لأنه اختراع ألفاظ لا معنى لها.

قوله: **(اختلف في البناء)** أي بناء شيء من شيء قال بعضهم: لا يجوز بناء ما لم يبنه العرب لمعنى كضربب ونحوه وليس بسديد؛ لأن بناء مثله ليس لأجل الاستعمال حتى يلزم وضع جديد وإنما هو للامتحان والتدريب وعند سيبويه يجوز ضربب وضرنبب كجعفر وشرنبث.

قوله: **(فقال سيبويه لك أن تبنى من العربي عربيًّا ورد مثله)** أي باطراد فإن لم تفعل

السوار، وضع منه صورة تماثل الخاتم، (وقياس قول أبي علي) الفارسي أنّ معناه (أنْ تزيد) على قول الأكثر قولك (وحذفت) في الفرع (ما حُذف في الأصل قياساً) بأنْ تقول إذا ركبت منها زِنتها، وعملت ما يقتضيه القياس التصريفي، وحذفت ما حذف في

وَقِيَاس آخَرين أَن تحذف الْمَحْذُوف قِيَاساً، أَو غير قِيَاس. . . . .

ج وقال أبو الحسن: لك أن تبني من العربي عربيًّا، ورد مثله في كلام العرب أو لم يرد، ومن أعجمي أعجميًّا وعربيًّا؛ لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة، وعلى هذا لو قيل ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه.

ويجوز عند أبي الحسن، ولا بد من تخالف الصفتين والأصلين، فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل خرج لأنه لا يتغير شيء، ولا من ضرب مثل يضرب إذ يتم الغرض بأن يقال كيف يكون مضارع ضرب، وأيضاً لا يبنى من الرباعي ثلاثي، ولا من الخماسي رباعي، ولا ثلاثي إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض حروف الأصول فيكون هذا ما لا بناء ذكر جميع ذلك في شرح الهادي.

ف **(وقياس)** قول **(آخرين)** أن تزيد على ما ذكرنا قياساً **(أو غير قياس)** وإنما يكون ذلك من الحروف الأصلية لو كان في المثال الذي تبنى منه زوائد حذفت وبنيت من أصول الكلمة

ك العرب مثله أو فعلته بغير اطراد لم يجز؛ لأنه ليس له ما يقاس عليه فإذا بنيت من الضرب مثل جعفر فقلت ضربب عربيًّا وجاز لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعي بالتضعيف كثيراً نحو قردد ومهدد؛ لأن قياس الألفاظ على الألفاظ، وقياس الأحكام على الأحكام كما ترفع فاعلاً، وإن لم تسمع العرب تكلمت به أصلاً. قال ابن عصفور، والمنة بالضم القوة. قوله: **(ورد مثله)** لا ما لم يرد فلا يبنى من ضرب مثل جالينوس؛ لأن فاعيلولا وفاعيتولا لم يثبتا في كلامهم، وأجاز الأخفش ذلك. قوله: **(وقفوية مننه)** المنة بالضم القوة صحاح. قوله: **(أوغل)** توغل في الأرض إذا سار فيها فأبعد أي ذهب مكاناً بعيداً.

قوله: **(إلى حذف بعض الحروف)** ولهذا لم يبن أبو علي عن مثل ما شاء الله تعالى من أولق لم يبن منه لأجل ما أتى بإزائه شيئاً.

قن الأصل قياساً، فكيف تنطق به، (وقياس) قول (آخرين) أنْ تزيد على قول أبي علي، (أو غير قياس)، وستعلم أثر الخلاف.

واعلم أنّ البناء المذكور إنما يكون من الحروف الأصلية، لا من الزوائد إن كانت، حتى لو قيل لك: كيف تبني من مستغفر مثل جِذع، لقلت غِفْر بحذف الميم والسين والتاء، لأنهن زوائد، وكذا لو قيل: ابن من الخروج مثل ضارب، قلت خارج، وإنّ قولهم: مِن كذا مثل كذا يقتضي التغاير، أي في الصيغتين والمادتين، فلا يقال: كيف تبني من ضرب مثل خرج، إذ لا تغيير، ولا من ضرب مثل يضرب، إذ يتم الغرض

فَمثل: مُحَوِيّ.. من ضَرَبَ: مُضَرِبِيٌّ، ....

جار قوله: (**فمثل محوي**) هذا شروع في ذكر تفاصيل كيفية البناء فإذا بنيت مثل محوي من ضرب قلت على الأكثر مضري، وذلك لأن قولك محوي اسم فاعل من حي يحي، وكان قبل لحوق ياء النسبة على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما إذا نسبت إلى المشتري فتقول محيي فتجتمع كسرة وأربع ياآت فتحذف إحدى الياءين وتقلب الأخرى واواً، وتقول محوي فإذا بنيت مثله من ضرب قلت على القول الأول مضربي؛ لأنه ليس في الفعل قياس يقتضي التغيير، ....

ف ما طلب بناؤه، فلو قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غفر (**فمثل محوي**) وهو منسوب إلى محيي اسم فاعل من حيي وهو على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة وإذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما تحذف من المشتري فتقول محيي مشددة فتجتمع كسرة وأربع ياآت فتحذف إحدى اليائين وتقلب الأخرى واواً فتقول محوى (**من ضرب**) بالتشديد (**مضربي**) على القول الأول في النسبة إلى مضرب من غير تغيير لأنه ليس في

ك قوله: (**حذفت الياء الأخيرة**) أي الموجودة حكماً إن سبق حذفها لفظاً للإعلال كقاض.
قوله: (**فتقول محوي**) تقدم ما فيه من الحذف في النسب. قوله: (**لأن الحذف في اسم ليس بقياس**) أي لأن الواو المتطرفة بعد ساكن تجري مجرى الحرف الصحيح، كما في ولهو ونحوهما وإنما حذفت في اسم اعتباطاً وتقدم تقريره في التصغير.

فق بأن يقال: كيف يكون مضارع ضرب، ولا من ضرب مثل ضرب، لأنّ المبني من ضرب هو ضرب. لا مثل ضرب، فالسؤال عنه طلب تحصيل الحاصل، وأنه لا يبنى من شيء أقل منه، كأن يُبنى من رباعي ثلاثي، لأنّ ذلك هدم لا بناء.
ثم اختلفوا في البناء، فقال سيبويه: لك أنْ تبني من العربي عربياً، وَردَ مثله في كلام العرب، لأنّ الغرض رياضة النَّفْس، وامتحان فهم الطالب، وتقويته على قياس كلام العرب، وقال أبو الحسن: تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب أو لم يرِد، ومن الأعجمي أعجمياً وعربياً، لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة، فلو قيل: ابن من ضرب مثل جعفر بكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحس، (فمثل مُحَوِّيٍّ) إذا بني (من ضَرَبَ)، قال فيه الأكثر (مُضَرِّبِيٌّ) بتشديد الراء، إذ لا قياس يقتضي حذف إحدى الرائين والباء منه، كما أنّ القياس يقتضي حذف إحدى اليائين، والياء الأخيرة من

وَقَالَ أَبُو عَليّ: مُضَرِيٌّ.

جار وأما قول أبي علي فتقول مضري؛ لأنه يحذف ما حذف في الأصل قياساً، وقد حذفت لام الكلمة وإحدى العينين فوجب أن تحذف أيضاً من الفرع، ويقال مضري، وكذا على قول الأكثرين؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وإذا بنيت مثل اسم من دعا قلت دعو بضم الدال أو كسرها؛ لأن أصل اسم سمو وسمو بكسر السين أو ضمها، قال في الصحاح، وأسماء يكون جمعاً لهذا الوزن وهو مثل جذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا على ما ذهب إليه الأكثر، وعلى ما ذهب إليه أبو علي أيضاً؛ لأن الحذف في اسم ليس بقياس فيجريه في الفرع خلافاً للآخرين فإنهم يقولون ادع لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وقد حذف من الأصل اللام، وحركة الفاء بأن نقلت إلى العين لما مر، وأتى بهمزة الوصل فإذا حذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل فيقال ادع.

نقره الفرع قياس يقتضي التغيير **(وقال أبو علي مضري)** بحذف اللام وإحدى الرائين كما حذفت في محوي اللام وإحدى اليائين وكذلك تقول على قول الآخرين لأنهم يحذفون من الفرع ما حذفوا في الأصل قياساً أو غير قياس **(ومثل اسم وغد من دعا دعو)** يضم

جما قوله: **(وقد حذف من الأصل)** قيل الصواب أنهم لما أرادوا أن يعوضوا عن اللام المحذوفة همزة الوصل، وقد استقر أنها لا تدخل إلا على ساكن توصلوا إلى دخولها بإسكان السين ليتمكنوا من دخولها وأما دعوى النقل فممتنعة؛ لأن حركة البناء لو نقلت إلى محل الإعراب لزم تعطل حرف الإعراب من قبوله للإعراب وأن يبقى على حالة واحدة كالمبنيات وإن ذلك ممتنع وخلاف الواقع.

أفا محيي، وقلب الياء فيه واواً، ثم إلحاق ياء النسبة مُحَوِيٌّ اسم فاعل من حييّ يحيي، وكان قبل إلحاقها على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما إذا نسبت إلى المُشتري، فتقول مُحْيي فتجتمع كسرة وأربع ياءات فتحذف إحدى اليائين، وتقلب الأخرى واواً، وتقول مُحَوِيّ فإذا بني مثله من ضرب قال الأكثر مُضَرِبِيّ لِما مرّ.

(وقال أبو علي مُضَرِيٌّ) بتخفيف الراء، وحذف الباء، لأنه يحذف ما حذف في الأصل قياساً، وقد حذفت لام الأصل بالإعلال، وأحد العينين، فوجب حذف ذلك أيضاً من الفرع، وقول الآخرين كقول أبي علي، وإنما ترك ذكرهم للعلم بأنهم يقولون بما يقول به وزيادة.

وَمثل: اسْم، وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ ودَعْوٌ، لَا: اِدْعٌ وَلَا: دَعٌ، خلافاً للآخرين. ومثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا..............

جـ وإذا بنيت مثل غد من دعا، قلت دعو على القولين أيضاً؛ لأن أصله غدو والحذف الذي فيه ليس بقياس فيتبعه أبو علي، وقلت دع على القول الثالث؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً وغير قياس، وفي كلام المصنف لف ونشر أي مثل اسم من دعا دعو لا أدع خلافاً للآخرين، ويجوز ضم الدال وكسرها من قوله دعو أولاً، كما أشرنا إليه، وأما قوله ثانياً دعو فمفتوح الدال لا غير أي مثل غد من دعا دعو لا دع خلافاً للآخرين. وإذا بنيت مثل صحائف من دعا قلت دعايا، والأصل دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار دعايي ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك

قـ الفاء وكسرها في اسم لأن أصله سمو بضم السين وكسرها على القولين الأولين لأن الحذف في اسم ليس بقياس فتحذفه في الفرع **(ودعو)** بفتح الفاء في غد لأن أصله غدو بفتح الفاء **(لا أدع)** في اسم **(ولا دع)** في غد **(خلافاً للآخرين)** فإنهم يقولون ادع في اسم ودع في غد لأنهم يحذفون في الفرع ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس **(ومثل صحائف من دعا دعايا**.................................

ك ....

نقـ (ومثل اسْم وَغْدٍ) إذا بني (من دَعا) قيل على قول الأكثر، وأبي علي (دِعْوٌ) بكسر أوله وضمه (ودَعْوٌ) بفتح أوله مثل غَد فإنّ أصله غَدْوٌ بفتح أوله، وإنما وافق أبو علي الأكثر في ذلك، لأنّ الحذف في اسم وَغْدٍ ليس بقياس، فقال كقولهم إنّ مثلهما دُعْوٌ ودَعْوٌ كما تقرر (لا إدْعٌ) مثل اسم (ولا دَعٌ) مثل غَد، (خلافا للأخرين) فإنهم يقولون بذلك، لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل، قياسا أو غير قياس، ووجهه عندهم في مثل اسم أنه حذف من الأصل اللام، وسكنت الفاء، وأُتِي بهمزة الوصل، فإذا حُذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل، فقالوا ادع، وبما تقرر عُلِم أنّ في كلامه لفاً ونشرا، أي **مثل** اسم من دعا دُعْوٌ لا إدْعٌ، **ومثل** غَدٍ من دعا دَعْوٌ لا دَعٌ؛ خلافا للآخرين فيهما.

(ومثل صَحائِف) بالهمزة إذا بني من دَعا دَعَايَا باتفاق من الجميع،.........

بِاتِّفَاق؛ إِذْ لَا حذف فِي الأَصْل.

وَمثل: عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ، ....

فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياء كما مر في ركايا وشوايا واتفقوا ها هنا؛ لأنه لا حذف في الأصل لا على القياس ولا غير القياس.

وإذا بنيت مثل عنسل من عمل قلت عنمل من غير إدغام لئلا يلتبس بفعل، وإذا بنيت مثل عنسل من باع، وقال قلت بنيع وقنول بالتصحيح وإظهار النون فالتصحيح لسكون ما قبل حرف العلة وإظهار النون خوف اللبس بفعل، وإذا بنيت مثل قنفخر من عمل قلت عنمل بلامين؛ لأن القياس إذا بنيت رباعيًّا أو خماسيًّا من ثلاثي أن تكرر اللام. وإذا بنيت مثل قنفخر من باع، وقال قلت ينيع وقنول..............

باتفاق) على المذاهب الثلاثة **(إذ لا حذف في الأصل)** وهو صحائف لا على القياس ولا على غيره فلا حذف في الفرع أيضاً وأصله دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الواقعة بعد ألف باب مساجد همزة كما في صحائف فصارت مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف باب مساجد وليس مفرده كذلك فقلبت الهمزة ياء مفتوحة وقلبت الياء التي هي اللام ألفاً كما مر في ركايا وشوايا **(ومثل عنسل من عمل عنمل)** من غير إدغام (و) مثل عنسل **(من باع وقال بنيع وقنول**.......................

قوله: **(وإذا بنيت مثل عنسل)** تقدم في ذي الزيادة أنه اسم للناقة السريعة وأن نونه زائدة على الأصح.

قوله: **(لئلا يلتبس بفعل)** قال الشيخ نظام الدين وفعل وإن كان مختصًّا بالافتعال لكنه قد يظن أنه لفظ قبول مثلاً لو أدغم فعل سمي به ثم نكر انتهى.

(إذ لا حذف في الأصل)، لا قياسا ولا غير قياس، وأصل دَعايا دَعَايو، قلبت الواو ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة، كما في صحائف، فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك، فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء، كما مرّ في ركايا وشوايا.

(ومثل عَنْسَلٍ) إذا بُني من (عَمِلَ عَنْمَلٌ، ومن باع وقال بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ........

بِإِظْهَار النُّون فِيهِنَّ للإلباس بِفَعَّل. وَمثل: قِنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌّ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بِنْيَعٌّ، وقِنْوَلٌّ، بالإظهار، للإلباس بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ. وَلَا يُبْنى مثل جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أَو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ.

بالإظهار فيهن لئلا يلتبس بعِلْكِد وهو البعير الغليظ الشديد العنق، فإنك لو قلت عمل وقول وبيع لم يدرأ هو مثل قنفخر وأدغم أم مثل علكد في أصله، ولا يبنى مثل جحنفل وهو الغليظ الشفة من كسرت ولا من جعلت؛ لأنك لو بنيت لقلت كسنرر وجعنلل فلو لم تدغم يلزم الثقل ولو أدغمت يلزم اللبس بفعلل.

بإظهار النون فيهن أي في هذه الكلمات الثلاث وإن كانت علة الإدغام حاصلة **(للإلباس بفعل ومثل قنفخر من عمل عنمل)** بلامين لأن القياس إذا بنيت رباعياً أو خماسياً أن تكرر اللام **(ومن باع وقال بنيع وقنول بالإظهار)** أي بإظهار النون **(للإلباس بعِلَّكد)** وهو البعير الغليظ الشديد العنق **(فيهن)** أي في هذه الكلمات الثلاث لأنه لو قلت فيها عمل وبيع وقول لم يدرأ هو مثل قنفخر وادغم أم مثل علكد في الأصل **(ولا يبني مثل جحنفل)** وهو الغليظ الشفة **(من كسرت أو جعلت لرفضهم مثله)** إذ لو بنيت منهما لقلت كسنرر وجعنلل وهو مرفوض **(لما يلزم من ثقل)** إن لم يدغم **(أو لبس)** بنحو

قوله: **(بالإظهار فيهن)** أي عنمل السابق وبنيع وقبول. قوله: **(قلت أوء)** بواو بين همزة مضمومة وأخرى مكسورة وقوله بعده قلت أو يعني بهمزة مضمومة وواو مشددة، وقوله يقال أوى هو بالقصر وقوله أويا أصله أوويا فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وأجرذ بجيم كإثمد، وقوله: قلت أي بياءين همزتين مكسورتين، وقوله بعده قلت أي هو بهمزة مكسورة وياء مشددة. قوله: **(وأما من يحذفها حذفاً إعلاليًّا)** هو مذهب أبي عمرو والأول مذهب سيبويه وتقدم بسط ذلك في التصغير.

بإظهار النون فيهن للإلباس بِفَعَّل) مضعفا لو أدغمت النون فيما بعدها، (ومثل قِنْفَخْرٍ) إذا بني (من عَمِلَ عِنْمَلٌّ، ومن باع وقال بِنْيَعٌّ وقِنْوَلٌّ بالإظهار) أيضاً فيهن (للإلباس) بفعل المشار إليه بِعَلَّكْدٍ بتضعيف العين لو أدغم (فيهن) النون فيما بعدها، والعَلَّكْد البعير الغليظ، الشديد العنق، وكررت اللام فيهن، لأنّ القياس إذا بني رباعي، أو خماسي من ثلاثي أنْ تكرر اللام، (ولا يُبنى مثل جَحَنْفَلٍ) لغليظ الشفة (مِن كَسَرْتُ أو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لِما يلزم من ثقل)، لو قيل كَسَنْرَر، وجَعَنْلَل بالإظهار، (أو لَبْس) بفَعَلَّل لو أدغم.

وَمثل: أُبْلُم من وَأَيْتَ: أُوْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: أُوٍّ، مدغماً؛ لوُجُوب الْوَاو، بِخِلَاف تُؤَوِي.

جار بردي: وإذا بنيت مثل أَبْلَمَ وهو خوص المقل، من وأيت من الوأي وهو الوعد قلت أوء والأصل أوءي قلبت الضمة كسرة، كما قلبت في الترامي فصار اوءي ثم أعل إعلال قاض فقيل اوء. وإذا بنيت مثل أبلم من أويت قلت أو بالإدغام والأصل اءوي قلبت الهمزة الثانية واواً لزوماً لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة من الهمزة التي هي العين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مر. فصار أوى ثم أعل إعلال قاض فقيل أو وهذا بخلاف تووي، فإن أصله تؤوي فإنه إذا قلبت فيه الهمزة واواً فالصحيح أن

نقره كار: سفرجل أن أدغم (ومثل إيلم) وهو خوص المقل (من وأيت) من الوأي وهو الوعد (أوء) وأصله أوءي قلبت الضمة كسرة كما في الترامي ثم أعل إعلال قاض فقيل أوء (و) مثل ابلم (من أويت أو مدغماً لوجوب الواو) أي يجب قلب الهمزة واواً لأن أصله أءوى قلبت الهمزة الثانية واواً واجباً لاجتماع الهمزتين وأولاهما مضمومة والثانية ساكنة ثم أدغم الواو المبدلة في الواو التي هي عين وقلبت ضمة الواو كسرة فصار أوى فأعل إعلال قاض فصاروا (بخلاف تووى) فإن الفصيح أن لا يدغم بعد قلب همزته واواً لأن القلب مثل أو واجب لاجتماع الهمزتين وفي تؤوي ليس القلب بواجب فلم يجب

حاشية: قوله: (فصار أوءي) مفعول لصار وإنما وقع على حكاية حال الاسم في الرفع، وإنما تعينت هذه الحالة للحكاية دون غيرها؛ لأنها أول أحوال اللفظ وأشرفها، أما كونها أشرف فلكون الرفع إعراب العمدة، وأما أول فلان الاسم والفعل المضارع إذا لم يدخل عليهما عامل لفظي كانا مرفوعين، ولهذا يقال في العدد عند عدم القولين واحد اثنان ثلاثون، وقس عليه مثله من الألفاظ الآتية والمتقدمة لنا. ولا يخفى ما فيه من التكلف والظاهر إن صار في مثل هذا التركيب استعمل تامة ككان فيكون بمعنى حصل ض.

أنقره: (ومثل أُبْلُم) لخوص المقل إذا بُني (مِن وَأَيْتُ) أي وَعَدْتُ (أُوْءٍ)، وأصله أُوْؤُيٌّ قلبت الضمة كسرة كما قلبت في الترامي، فصار أُوْءِيٌّ، ثم أعل إعلال قاض، فقيل أُوْءٍ، (و) مثل أُبْلُم إذا بُني (من أَوَيْتُ) إلى المنزل (أُوٍّ مدغما؛ لوجوب الواو)، إذ أصله أأوي، قلبت الهمزة الثانية واواً وجوبا لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة في التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مرّ، فصار أُوِّي، ثم أعل إعلال قاضٍ، فقيل أُوٍّ (بخلافِ تُووِي)، وأصله تؤوي، فإنّ الفصيح فيه بعد قلب همزته واواً أن لا يدغم، والفرق أنّ قلب الهمزة ثَمة واجب؛ لاجتماع همزتين، فوجب الإدغام، كما أشار إلى ذلك بقوله: لوجوب الواو، وهنا القلب ليس بواجب، فكأنّ الهمزة باقية، فلم

وَمثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: إِيٌّ، فِيمَن قَالَ: أُحَيٌّ، وَمن قَالَ: أُحَيٍّ قَالَ: إِيٍّ.

لا يدغم ها هنا وجب الإدغام، والفرق أن القلب في مثل أو واجب لاجتماع الهمزتين فوجب الإدغام، وفي تؤوي ليس القلب بواجب فلم يجب الإدغام، يقال أوى فلان إلى منزله يأوي أويا على فعول. وإذا بنيت مثل أجرد وهو بقلة من وأيت قلت أيء والأصل اءوى قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أي ءي ثم أعل إعلال قاض فصار أيء فتقول هذا أيء ومررت بايء، ورأيت أيئا، وإذا بنيت من أويت مثل أجرد قلت أي، والأصل أأوي قلبت الهمزة ياء وجوباً لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار أيوي وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار أَييّ بثلث ياآت، وقياس ما اجتمع في

الإدغام **(ومثل أجرد)** وهو بقلة **(من وأيت ايء)** وأصله اوئي قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أي أي فاعل إعلال قاض فصار ايء فتقول هذا أيء ومررت بايء ورأيت أيئياً **(و)** مثل أجرد **(من أويت أي)** ويجعل إعرابه لفظاً على ما قبل المحذوف وأصله أءوي قلبت الهمزة الثانية ياء وجوباً لوقوعها ساكنة بعد همزة مكسورة فصار أيوي فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار ايئ بثلاث ياآت وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياآت أن تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي ويجعل الإعراب على ما قبلها جارياً **(فيمن قال احي)** وهو الأكثر فنقول هذا أي ومررت بأي ورأيت أياً **(ومن قال أحي)** ويجعل إعرابه تقديرياً ويكون المحذوف في حكم الثابت لأنه جعل حذفه إعلالياً **(قال أي)** يقول هذا أي ومررت بأي كما يقول هذا أحي ومررت بأحي ويلزمه أن

قوله: **(فصار أيي بثلاث)** وهو قوله في التصغير فإن اتفق اجتماع ثلاث ياآت حذفت الأخيرة نسياً على الأكثر ض.

يجب الإدغام، (ومثل إِجْرِدٍ) لنبت إذا بني (من وَأَيْتُ إِيْءٍ)، وأصله إِوْإي قلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أعل إعلال قاض، فصار إِيْءٍ، فتقول هـذا إِيْءٍ، ومررت بإِيْءٍ، ورأيت إِيْئِياً، (و) مثل إِجْرِدٍ إذا بني من (أَوَيْتُ إِيءٌ) بالضمة رفعا (فيمن قال أُحَيٌّ) كذلك، لأنّ أصله أءوي، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوباً لسكونها بعد همزة مكسورة، ثم قلبت الواو ياء، وأدغم فيها الياء كسيد، فصار إِيّي بثلاث ياءات، وقياسه أنْ تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي على الأكثر، ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء، (ومَن قال أُحَيٍّ) رفعاً وجراً بحذف الياء حذفاً إعلالياً مثل قاض، (قال إِيٍّ) في الحالين، وإِيَّاً في النصب، كما تقول فيه أحيي.

وَمثل: إِوَزّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، وَمن أَوَيْتُ: إِيّاةٌ، مدغماً.

جا آخره ثلاث ياآت أن تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي على الأكثر ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء فبقي، أي فتقول هذا أي ومررت بأي ورأيت أيا هذا على مذهب من يحذف الياء الأخيرة من مثله حذفاً غير إعلالي ويقول هذا أحي بالإعراب على الياء لفظاً، وأما من يحذفها حذفاً إعلاليًّا ويقول هذا أحي ومررت بأحي فيقول هنا هذا أي ومررت بأي ويلزمه أن يقول رأيت أييا كما يلزمه أن يقول في النصب رأيت أحي.

وإذا بنيت مثل إوزة وهو طير الماء من وأيت قلت إيأة والأصل أوأية؛ لأن أصل أوزة إوززة على وزن أفعلة نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، وأدغمت.فإذا بنيت مثلها من وأيت يصير أوأية قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايئية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار أيأة، ولو بنيت مثل أوزة من أويت قلت إيأة مدغماً، والأصل الأوية فقلبت الهمزة الثانية ياء لزوماً فصار أيوية قلبت الواو ياء، وأدغمت فصار أيية تحركت الياء وانفتح ما قلبها فصار أياة.

نقره يقول رأيت أيياً كما يقول رأيت أحياً **(ومثل أوزة)** وهو طير الماء **(من وآيت ايئاة)** وأصله أو أية لأن أصل إوزة أوززة على وزن أفعله قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فصار ايأية فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئاة **(و)** مثل إوزة **(من أويت أياة مدغماً)** وأصله أءوية فقلبت الهمزة الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ايية فقلبت الياء الثالثة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إياة..........

كه ....

فق (ومثل إِوَزَّةٍ) واحدة إوز لطيرالماء، إذا بني (من وَأَيْتُ إِيئَاَةٌ) وأصله أواية، لأنّ أصل إِوَزَّة إِوْزَزَةُ، بوزن إِفْعَلّة، نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، وأدغمت، فإذا بُني مثلها من وَأَيْت، يصير إِوْأَيَةٌ، قلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار إِيأية، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار إيئاة، (و) مثل إوزة إذا بني (من أويتُ إِيَّاةُ مدغماً)، والأصل إأوية، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت، فصار إيية، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فصار أيَّاة.

وَمثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، وَمن أَوَيْتُ: اِيْوَيّا.

جار وإذا بنيت مثل اطلخم بتشديد الميم من وأيت قلت ايئيا؛ لأن أصل اطلخم اطلخمم فإذا بنيت مثله من وايت يكون أوايبي بثلاث ياآت انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أيئي أدغمت الياء في الياء فصار أيئي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار أيبا ويقال اطلخم الليل إذا اظلم. وإذا بنيت مثل اطلخم من أويت قلت أيويا والأصل أءويي قلبت الهمزة ياء لزوماً فصار أيويي ثم أدغمت الياء في الياء فصار أيوي تحركت الياء وانفتح ما قلبها فصار أيويا، ولم يدغم الياء في الواو؛ لأن الهمزة ياء همزة وصل فلو وصلت حذفتها وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فتقول

نقره (**مثل اطلخم**) ومعناه اظلم (**من وأيت ايئياً**) لأن أصله اطلخم فاصل ايئياً أو أيي بثلاث ياآت قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها فصار أيايي أدغمت الياء في الياء فصار أي إيي فقلبت الياء الثالثة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئياً (**و**) مثل اطلخم (**من أويت أيوياً**) وأصله أءويي قلبت الهمزة ياء لزوماً فصار أيوبي ثم أدغمت الياء في الياء فصار أيوياً وإنما لم يدغم الياء في الواو كما في إياه لأن همزته همزة وصل فإذا وصلت بما قبلها رجعت الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فيقال قال اءويا . . . .

جما قوله: (**وإذا بنيث مثل اطلخم**) أي على القول بأنه رباعي الأصول كاقشعر وهو المشهور أما على القول بأنه ثلاثي ولامه زائدة من الطخمة وهو اختيار ابن مالك فإنك تقول في بناء مثله من وأيت وأويت إيلايا، ولو ذكر المصنف نحو اقشعر مكان اطلخم لكان أمثل؛ لأن الإحالة على متفق عليه أولى من الإحالة على مختلف فيه.

قوله: (**فصار أيويا**) ولم يعل إعلال سيد؛ لأن قلب الهمزة وإن كان واجباً مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة لكونها همزة وصل تسقط في الدرج فكان الهمزة الثانية باقية.

قوله: (**فلذلك لم يدغم**) تقدم في الإعلال عن ابن مالك يوضح ذلك فليراجع.

أقصا (ومثل اطْلَخَمَّ) الليل، أي أظلم، إذا بني (مِن وَأَيْتُ إيئياً) لأن أصل اطلخم اطلخمم فإذا بني مثله من وأيت يكون من أوأييي، بثلاث ياءات، قلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء التي بعد الهمزة في الياء بعدها، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيأَيَّا، (و) مثل اطلخم إذا بني (من أويتُ إيوَيَّا)، والأصل أءويي، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا، وأدغمت الياء التي بعد الواو في الياء بعدها، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لِما مرّ، فصار أيويا، ولم تدغم الياء في الواو، لأنّ الهمزة همزة وصل فلو وصلت حذفتها وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها، فتقول قال أوّيا، فلم تدغم، بخلاف مثال إوزة، لأنّ الهمزة همزة قطع.

وَسُئِلَ ابو عَليّ عَن مثل مَا شَاءَ الله من: أَوْلَقَ؟ فَقَالَ: مَا أَلِقَ الإِلَاقُ، ....

جار قال أيويا فلذلك لم تدغم، وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الألاق وبنى هذا على أن أولق فوعل وإلا لقال ما ولق الولاق، وإذا كان أولق فوعلاً فمثال شاء منه ألق، ومثال الله منه الألاق؛ لأن أصل الله إلا له، ونقل حركة الهمزة، والحذف فيه ليس بقياس فيجريه في الألاق، ولو نظر إلى لفظة الله لقيل ما ألق اللاق، وهذان على تقدير أن

نقره (وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الألاق) على الأصل فمثال شاء منه إلق ومثال الله منه الألاق لأن أصله الالاه ونقل حركة الهمزة وحذفها منه ليس

كمال قوله: (وإلا لقال ما ولق الولاق) لأنه إذا لم يكن فوعلاً فهو افعل فيكون فاؤه واواً ض.

قوله: (فمثال شاء منه ألق) الظاهر إن شاء من باب سأل فألق أيضاً بالفتح، ووقع في شرح اليزدي الق أي بالسكون قال لأن شاء ساكن العين.

قوله: (ونقل حركة الهمزة) والحذف فيه ليس بقياس منعه الشريف لما تقدم في تخفيف الهمزة من جواز مثله قياساً وأجيب بأن المراد لزوم ذلك كما في الشرح المنسوب إلى المصنف ولا شك أنه شاذ وذكر إدغام اللام في اللام بعده لعروض اجتماع المثلين. قال الشيخ بدر الدين: إنما جمع أبو علي بين القولين بقوله في الجواب ما ألق الآلاق واللاق على اللفظ؛ لأن ما سلك في الاسم الأعظم من التغيير لم يتمحض أن يكون مقيساً ولا أن يكون شاذًّا؛ لأنه بالنظر إلى مجرد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها مقيس وبالنظر إلى التزام الحذف والإسكان للإدغام شاذ فلما تردد عنده الاسم بين أن يكون ملحقاً بالمقيس وأن كان ملحقاً بالشاذ جاء في بناء مثله من أولق على وفق أصله تارة وعلى وفق لفظه أخرى.

قوله: (ونقل حركة الهمزة) أي إلى اللام، ثم سكن اللام فصار الله، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

قوله: (لقيل ما ألق اللاق) بحذف الهمزة وإدغام اللام في اللام كما في الله.

فلا (وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله) إذا بني (من أَوْلَقٍ) بالتنوين، (فقال مَا أَلِقَ ألأَلَاقُ)، فمثل ما شاء من أولق ألق، ومثل الله من الألآق، لأنّ أصله الإله كالإلاق فِعال بمعنى مفعول لأنه مألوه، أي معبود من أله بفتح اللام إلاهة، أي عبد عبادة، أو من إله بكسرها أي تحير، ونقل حركة الهمزة وحذفها، وإنْ كان قياساً كما في الحمر، إلّا أنّ غلبة الحذف في الإله شاذ، وكذا إدغام اللام في اللام، لأنهما متحركان في أول الكلمة، وخاصة مع عروض التقائهما ....

واللّاقُ على اللَّفْظ، والأَلَقُ على وَجْهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ.

تقول لفظة الله من قولهم إله إذا تحير، وأما إذا قلنا إنه من قولهم لا ماذا استتر فالجواب ما ألق الألق، ثـم قال بناء على أنه فوعل أي جميع ذلك على تقدير أن يقال وزن أولق فوعل ولو قلنا إنه أفعل لكان الجواب ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق الولق.

بقياس (واللاق على اللفظ) لأن حذف من الله فاء الفعل (والألق على وجه) وهو أن يجعل الله من لاه إذا استتر فإنه حينئذ يكون مثل الله منه الألق لا الألاق وإنما يكون على الألاق إذا جعل الله من اله أي عبد أو تحير (بنى) أبو علي ذلك بناء (على أنه) أي أولق (فوعل) ولو بنى على أنه أفعل لكان جوابه ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق

قوله: (من قولهم أله) فوزن الله العال وعلى الأصل فعال.

قوله: (من قولهم إله إذا تحير) هو بكسر اللام، ويجوز أيضاً أن يكون من اله بمعنى عبد؛ لأنه مألوه أي معبود وعلى هذا جرى النظام تبعاً لغيره.

قوله: (من قولهم لاه إذا استتر) قال النظام: جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله لاه من لاه يليه ليهاً إذا استتر أدخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم والتقدير ليه مثل حسن قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قال وليس في الألق موجب لذلك فبقي على حاله.

قوله: (من قولهم لاه) يليه ليهاً ستره:

لاهـت فـمـا عـرفـت يـوم بـخـارجـة ... يـا لـيـتـهـا خـرجـت حـتـى رأيـنـاهـا

صحاح. قوله: (ولو قلنا إنه افعل) تقدم في ذي الزيادة إن الفارسي وغيره أجازوا ذلك وأن الأول هو مذهب سيبويه. قوله: (لكان الجواب الخ) الأول باعتبار الأصل، والثاني باعتبار اللفظ، والثالث بناء على أنه من قولهم لاه. قوله: (وما ولق اللاق) هذان الوجهان على تقدير أن يكون لفظة الله من أله ووزن أولق افعل.

قوله: (وما ولق) الولق هذا على تقدير أن يكون لفظة الله من لاه.

(و) قال أيضـا: ما ألق (اللّاَق على اللفظ)، أي لفظ الله، بحذف همـزة الإلاق تخفيفا، وإدغام اللام في اللام، وهذا جار على أصله. (و) قال أيضاً: ما ألق (الأَلِقُ على وجه)، وهو أنّ أصل الله ليَه بفتح الياء، لاه يليه ليْها بإسكانها، إذا استتر، قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُدخلت عليه أل، فجرى مجرى العلَم، وليس في الألق موجب لذلك، فبقي بحاله، (بَنَى) أبو علي ذلك كله (على أنه) أي ولقا (فَوْعَل)، ولو بناه على أنه أفعل لقال: ما ولق الولاق، وما ولق اللاق على اللفظ، وما ولق الولق على الوجه المذكور. واعلم أنّ ما شاء الله ثلاث كلمات، وقد بنى أبو علي مثل الكلمتين

وَأَجَاب فِي بِاسْمٍ: بِإِلْقٍ، أَو بأُلْقٍ على ذلك.
وسأل أَبُو عَليّ ابْن خالويه عَن مثل مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً

جار **تنبيه: (ما شاء الله)** ثلاث كلمات وقد بنى أبو علي أولق مثل الكلمتين الأخيرتين ولم يبن مثل الأولي؛ لأنه لا يجوز ذلك إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأصول فيكون هدماً لا بناء، وقد قدمنا في أول هذا الباب ما يرشد إلى ذلك، وسئل أبو علي عن مثل قولك باسم من أولق، فقال باءلق وبالق بكسر الهمزة وضمها لما اختلفت في أن أصل اسم سمو أو سمو وهذا أيضاً مبني على أن أولق فوعل، وسؤال أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من ءأءة وهو اسم شجر فظنه ابن خالويه مفعالاً وتحير

نقره الولق **(وأجاب)** أبو علي **(في باسم بالق)** أن قيل أصله سمو بالضم **(أو بالق)** إن قيل أصله سمو بالكسر **(على ذلك)** أي أجاب على أنه فوعل لا أفعل وإلا أجاب بولق أو بولق **(وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من آءة)** وهي اسم شجرة **(فظنه)** ابن خالويه **(مفعالاً)** . . . .

لد قوله: **(إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأصول)** اعترضه شارح بأن في قول أبي علي في مثل محوي من الضرب مضري حذفاً لبعض الأصول كما سلف وهو اعتراض ساقط؛ لأن الحذف فيما ذكر ونحوه على القول به إنما هو الحذف في الأصل وليس في الكلمة الأولي هنا حذف ليبنى الحذف في فرعها عليه فلو بنى مثلها لكان الحذف منه كذلك هدماً محضاً لا بناء. قوله: **(وهذا أيضاً مبني على أن أولق فوعل)** أي والجواب على أنه أفعل أن يقول يولق أو يولق. قوله: **(أولقا فوعل)** وإلا لقال ولق أو ولق مثل سمو أو سمو. قوله: **(عن مثل مسطار من آءة)** أصله أوءة قلبت الواو ألفاً فصار آءة. قوله: **(وتحير)** لا وجه للتحير بعد ما بنى على أنه مفعال وحقه على هذا البناء أن تقول مأواء. لنا. والأولى أن يقال تردد في كونه مفعالاً أو لا فتحير ض. قوله: **(مساء وزنه مفعل)** قال الجوهري: تركيب سطر المسطار بكسر الميم ضرب من الشراب فيه حموضة، وهذا مما يصوب ولحن ابن خالويه فنقول مستاء أي

قوّ الأخيرتين دون الأولى، لأنّ بناء مثلها يحوج إلى حذف بعض الأصول، مما طلب البناء منه، فيكون هدما لا بناء، وقد قدمت الإشارة إلى ذلك.

(وأجاب) أبو علي (في) مثل (بِاسْم) إذا بني من أولق (بِالْق أو بُأْلْق)، بكسر الهمزة وضمها، نظرا إلى أنّ أصل اسم سمو كما مرّ (على ذلك)، أي أجاب بما ذكر، بناء على أنّ أَوْلقاً فَوْعَل، وإلّا لأجاب بِولق، أو بوُلق، بكسر الواو وضمها.

(وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطارٍ) بالسين، أو الصاد، وبضم الميم للخمر، سميت به لهديرها وغليانها، إذا بُني (من آءَةٍ) بالمد، لشجرة، أصله أَوَأَةٌ، وجمعه آء، (فظنه) ابن خالويه (مُفْعالا) بضم الميم، . . . .

وتحيَّرَ، فَقَالَ أَبُو عَليّ: مُسْآءٌ، فَأَجَاب على أَصْلِهِ،..........

ي فأجاب أبو علي بأنه مسئاء، وذلك لأن أصل مسطار مستطار، وهو في الأصل مستطير انقلبت الياء فيه ألفاً، ثم حذفت التاء لاجتماعهما مع الطاء كما في مسطاع، فإذا بنيت مثله من أءأة يكون مستأوء تحركت الواو، وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت ألفاً فصار مستأء، ثم حذفت التاء كما في مستطاع على ما هو القياس عند أبي علي، وأما على الأكثر وهو الوجه الأول فتقول مستاءاء فإنهم لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه في

جو **وتحير فقال أبو علي مسئاء فأجاب على أصله)** أي ما هو القياس عند أبي علي وهو الحذف في الفرع ما حذف في الأصل قياساً وأصله مستأه وذلك لأن أصل مسطار مستطار وهو في الأصل مستطير قلبت الياء ألفاً ثم حذفت التاء لاجتماعهما مع الطاء

ك من غير حذف التاء. قوله: **(لأن أصل مسطار مستطار)** أي منقولاً من اسم مفعول استطار يستطير إذا انتشر قال النظام وغيره كأن قيل للخمر ذلك لهديرها وانتشارها في غليانها. قوله: **(ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء)** أي لأن في النطق بها قبل الطاء عسرا لاتحادهما في المخرج وتباينهما في الانخفاض والاستعلاء والهمس والجهر كما حذفت من استطاع يستطيع لذلك. قوله: **(على ما هو القياس عند أبي علي)** أي فإن مذهبه كما تقدم أنه يحذف من الفرع ما حذف من الأصل قياساً وإن لم يوجد في الفرع مقتضى الحذف فبنى على ذلك أجاب بأنه مستاء فحذفت التاء لحذفها من الأصل وهو مستطار لوجود مقتضيه فيه وإن لم يوجد في مستاء إذ مقتضى هذا الكلام أن حذف التاء من مستطار قياسي وبه جزم النظام ومشى عليه اليزدي في رأي أبي علي وأنكره الشيخ بدر الدين مطلقاً، وقال أنه لا نظير له في الكلام لا اسطاع يسطيع ولو كان مقيساً لجاز مثله في استطاب الشيء واستطال عليه ولا يقول بجواز ذلك أحد وعلى هذا قول أبي علي في مثل مسطار من الق مشكل، وقول ابن الحاجب فأجاب على أصله بناء

ق (وتَحَيَّر)، فلم يجب بشيء، ولو صحّ أنه مُفعال لكان البناء مُؤواء، لأنّ الهمزة فاء، فتجعل بإزاء السين، والواو عين، فتجعل بإزاء الطاء، والألف الزائدة تُجعل بإزائها مثلها واللام همزة تجعل بإزاء الراء، أمَّا مِسطار بكسر الميم، فهو ضرب من الشراب فيه حموضة، قاله الجوهري، (فقال أبو علي) لمَّا تحيّر ابن خالويه: (مُسْئَاءٌ)، لأنّ أصل مسطار مُسْتَطار، فأصله مُسْتَطْيَرٌ بوزن مُسْتَفْعَل، قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت الياء، لاجتماعها مع الطاء، كما في مُستطاع، فإذا بني مثله من أأة يكون مُسأاء، (فأجاب) بذلك (على أصله)..................................

وعَلى الْأَكْثَر : مُسْتَآءٌ .

جار نفسه إلا بالنظر إلى أصله، فإن قيل: لم قلتم أن أصله مستأوء بالواو دون الياء قلت لما سيجيء أن الألف إذا كانت عيناً، وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الواو، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه يلزم أبا علي أن لا يكون الجواب في قولك ما شاء الله ما ألق الألاق، ولكن ينبغي أن يقول ما ألق اللاق؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفاً قياسيًّا، فإن قال هو غير واجب قلنا وحذف التاء في مستطاع غير واجب أيضاً، ثم

نقره كما في مستطاع على ما هو القياس عنده **(وعلى الأكثر)** وهو الوجه الأول **(مستثاء)** لأنه لا يحذف من الفرع عليه إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله . . . .

جما على أن الحذف في مسطار مقيس غير مستقيم قال فلا يتجه عندي صحة قول أبي علي في ذلك إلا أن يكون أصله في بناء مثل ما حذف منه شيء أن يأتي بالمبني على أصل ما حذف منه حرف أصلي حذفاً شاذًّا وعلى لفظ ما حذف منه حرف أصلي مقيساً أو ما حذف منه حرف زائد مطلقاً؛ لأن الإخلال به في البناء لا يؤدي إلى حذف شيء من أصول المبني انتهى. قوله: **(لا بالنظر إلى أصله)** وحذف تاء الاستفعال مع الهمزة غير قياس وإن كان مع الطاء جائزاً. قوله: **(دون الياء)** فيه إشارة إلى رد ما وقع في شرح الشريف تبعاً لشرح المصنف من أن الأصل مستايا بالياء وقد تبعه اليزدي أيضاً في ذلك وأيده بأن المتجانسين لهما ثقل خصوصاً إذا كانتا همزتين، قال فالوجه تقدير الياء؛ لأنها أخف فيدفع بها بعض الثقل انتهى فليتأمل.

قوله: **(حذفاً قياسيًّا)** هذا مخالف لما تقدم من كلام الشارح من أنه ليس بقياسي، والظاهر ما في الشرح المنسوب؛ لأن كل همزة تحركت بعد ساكن صحيح فتخفيفها بنقل حركتها إلى ذلك الساكن، ثم إسقاطها مطردة كمسلمة فإن قيل قد ذهب بعضهم إلى أن الهمزة من اله حذفت لا على وجه النقل بل على الاعتباط ثم جيء بأل عوضاً عنها، وعلى ذلك يمشي كلام الشارح قلنا هذا مردود؛ لأن الشارح صرح بالنقل ونفى مع ذلك كونه قياساً. لنا.

أفضا من أنه يُحذف ما يقتضي القياس حذفه، فأصل مُسَتَاء مُستأوَء بوزن مُسْتَفْعَل، قلبت الواو ألفاً، لأنّ ما قبلها في حكم المفتوح، وحركت الهمزة بحركتها، ثم حذفت التاء كما في مسطار، وإنما جعلت الألف فيه من واو، لا من ياء، لتوسطها، ولِما سيجيء من أنّ الألف إذا كانت عيناً، وجُهل أصلها حملت على انقلابها من الواو، (وعلى) قول (الأكثر) يقال مُسْتَئَاءٌ بإثبات التاء، لأنهم لا يحذفون من الفرع إلّا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إل أصله، وحذف تاء الاستفعال مع الهمزة غير قياسي، وإنْ كان مع الطاء جائزا.

وَسَأَلَ ابْن جني ابْن خالويه عَن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْتَ مُخَفَّفاً مجموعاً جمع السَّلامَة ....

قيل فيه، ولعل أبا علي أجاب كذلك، وإنما وقع الغلط في الخط؛ لأن الخط واحد ذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرب: المصطار من صفات الخمر وهي معرب ويقال مستار بالسين أيضاً وهي التي فيها خلاف. وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً مجموعاً جمع السلامة مضافاً إلى ياء المتكلم فتحير أيضاً.

فقال ابن جني: أوى، والأصل وواى فإذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير ووى، وإذا أعللته كإعلال رحى يصير ووى ثم إذا جمعته جمع السلامة يصيروون فإذا

(وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً مجموعاً جمع السلامة. ....

الظاهر أن مذهب الأخفش أن حذف الهمزة من الله بلا نقل الحركة فيكون اعتباطيًّا وسهو الشارح هناك في قوله ونقل حركة الهمزة لبيان مذهب الأخفش وما ذكر هنا من أن الحذف قياسي مذهب غير الأخفش فلا يرد عليه ض أي بعد نقل الحركة.

قوله: (**ولعل أبا علي أجاب كذلك**) أي قال في الجواب ما ألق اللاق هذا هو الظاهر في معنى الإشارة؛ لأن المفهوم من كلام المصنف في الشرح كما في بغية الطالب هو استصواب جواب أبي علي في هذه المسألة على الأصل الذي عزاه إليه، واستشكل جوابه في تلك بما ألق الالاق ووقع في شرحي الشريف واليزدي أن المعنى لعل جواب أبي علي كان مستاأ كما هو الجواب على الأكثر وهو بعيد جدًّا من عبارة المصنف ومن المقصود بها. قوله: (**لأن الخط واحد**) يريد أنهما متقاربان فيه فأجرى القرب المؤكد مجرى الوحدة على أنه قد وقع في بعض نسخ شرح المصنف؛ لأن الخط يتقارب. قوله: (**المصطار من صفات الخمر**) قال في القاموس: المصطار بالضم الخمر، وقال في فصل السين المسطار الخمر الصارعة لشاربها أو الحامضة أو الحديثة انتهى. ووقع في الصحاح المسطار بكسر الميم ضرب من الشراب فيه حموضة، قال النظام: وهو يصوب ظن ابن خالويه. قوله: (**رومي معرب**) ولا تناقض بين نقله ونقل صاحب الصحاح لجواز أن يكونا لغتين ونقل كل منهما ما اطلع عليه ولا تناقص أيضاً في قوله فيها حلاوة وقول صاحب الصحاح فيها حموضة؛ لأن قول كل منهما يشعر بأن فيها شيئاً من الطعم الآخر، وإنما تناقضا لو قال أحدهما حامضة وقال آخر حلوة. قوله: (**وهي التي فيها حلاوة**) الضمير للمصطار بالصاد والسين فليتأمل. قوله: (**وحذفها يصيروويّ**) وإنما حذفت؛ لأن الواو الذي قبلها ساكن زائد للإلحاق بجعفر كما في كوكب ض.

(وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كَوْكَبٍ) إذا بُني (من وَأَيْتُ مخففا) همزته (مجموعا جمع السلامة) بواو ونون، ....

مُضَافاً إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، فتحيَّر أَيْضاً، فَقَالَ ابْن جني: أَوَيَّ.
وَمثل: عَنْكَبُوْتٍ من بِعْثَ: بَيْعَعُوْتٌ. . . . .

جا أضفته إلى ياء المتكلم سقط النون ويصير وووى أدغمت الواو في الياء فصار ووى، ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في أواصل فصار أوى، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن قلب الواو الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن لعروض النقل عليها فلو قيل ووى لكان مستقيماً، وأنا أقول هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال في أول الفاء لجواب اعتراض بعض الشارحين، ومثل عنكبوت من بعت ببعبعوت هذا ظاهر إن قلنا إن عنكبوت فعللوت كما هو المذكور في أكثر الكتب، وأما إن قلنا وزنه فنعلوت كما يشعر به المذكور في الصحاح فمثلها من البيع بنيعوت، والصحيح الأول؛ لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليلة.

لق **مضافاً إلى ياء المتكلم فتحير أيضاً فقال ابن جني أوى)** وأصله واوي فإذا خفف بثقل الحركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها صار ووى وإذا أعللته كإعلال رحى قلت ووى ثم إذا جمع جمع السلامة صار ووون وإذا أضيف إلى ياء المتكلم وحذف النون بالإضافة صار وووى فأدغمت الواو في الياء وكسر ما قبلها فصار ووى ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع واوين متحركين في أول الكلمة كما في أواصل جمع واصلة **(ومثل عنكبوت من بعت بيععوت)** هذا ظاهر على أن يكون وزن عنكبوت فعللوت وهو المذكور في أكثر

لك قوله: **(كإعلال رحى)** هو قلب الياء ألفاً وحذفها لالتقاء الساكنين. ض.
قوله: **(فصار أولى)** فيكون فيه ثمانية أعمال. قوله: **(هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال)** تقدم هناك في هذا الموضع إيضاح المسألة وما فيها من الكلام فليراجع.
قوله: **(في أول الفاء)** وهناك قال وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا. قوله: **(كما يشعر به المذكور في الصحاح)** أي لأنه ذكر فيها في مادة عكب لا في مادة عنكب.

فق مضافا إلى ياء متكلم، فتحيّر أيضاً، فلم يُجب بشيء، (فقال ابن جني أَوَيَّ)، وأصله وَوْأَيٌ بوزن فوعل، خفف بنقل حركة همزته إلى الواو، وحذفها، فصار وَوَيٌ، أُعِلّ إعلال رَحىً، فصار وَوَىً كفتىً، فإذا جمع جمع سلامة، صار وَوَوْن، بفتح ما قبل واو الجمع كمصطفون، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم، سقطت النون، فصار وَوَوْيَ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحديهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، فصار وويّ، وقلبت الواو الأولى همزة، كما أواصل، فصار أَوَيّ. وقيل إنّ قلبها همزة في مثله غير لازم، لأنّ الثانية في حكم الساكن، لعرض النقل عليها، فيجوز ووي.
(ومثل عَنْكَبُوتٍ) إذا بُني (من بِعْتُ بَيْعَعُوتٌ)، بتكرير اللام، ليصير ملحقا بعنكبوت، بوزن عنكبوت فعللوت، وقيل إنّ زنه فنعلوت، كما يُشعِر به كلام الجوهري، فمثله من بعت بنيعوت، ورجح الأول بأن زيادة النون ثانية ساكنة قليل.

وَمثل: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحَاً. وَمثل: اِغْدَوْدَنَ من قُلتَ: اِقْوَوَّلَ،

جـ ومثل اطمأن من البيع ابيعع بتشديد العين الثانية وتصحيح الياء؛ لأن أصل اطمأن اطمأنن نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من البيع يكون ابيععع تدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله فيصير ابيعع ولا تقلب الياء ألفاً لما مر من أن توسط حرف العلة بين الساكنين مانع من الإعلال كما في أسود وأبيض.

ومثل اغدودن من القول والبيع اقوول وابييع وأصلهما أقووول وابيويع فإدغمت الواو الثانية من أقووول في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة فصار اقوول وقلبت واواً ابيويع ياء لسكونها قبل الياء، ثم أدغمت في الياء، ....

حـ الكتب وأما إن قلنا وزنه فنعلوت فمثلها من البيع بنيعوت والأول هو الصحيح لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليلة (**ومثل اطمأن**) من بعت (**ابيع مصححاً**) العين بإدغام العين الثانية في الثالثة وأصله ابيععع كما أن أصل أطمأن اطمأنن نقلت حركة النون إلى ما قبلها وأدغمت النون في النون (**ومثل اغدودن**) معلوماً (**من قلت أقوول**) وأصله أقووول فأدغمت الواو الثانية في الثالثة وجوبا لأن الثانية ساكنة والثالثة متحركة........

ف قوله: (**مانع من الإعلال في ابيعع**) وقع الياء بين ساكنين في الأصل فإن أصله ابيعع كما قلنا.

فـ (ومثل اطْمَأَنَّ) إذا بُني من بعت ابْيَعَعَّ بتشديد العين الثانية عند الأخفش، أو الأولى عند غيره (مصححا) ياؤه، لأنّ أصل اطْمَأَنّ اطمأْنن، نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من بعت يكون على قول الأخفش إبيَعَعّ بإدغام العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله، وعلى قول غيره ابيعّع بإدغام العين الأولى في الثانية، لوجوب إدغام مثلين، أولهما ساكن، ولا تقلب الياء ألفاً لِما مرّ أنّ توسط حرف العلة بين ساكنين باعتبار الأصل على قول الأخفش، وتحقيقا على قول غيره مانع من الإعلال، كما في أسود وأبيض.

(ومثل اغْدَوْدَنَ) بالبناء للفاعل إذا بُني (من قُلْتُ) وبعت، قال الأكثر (اقْوَوَّلَ) وابْيَيَّع، وأصلها اقووول وابيويع، أُدغمت الواو الثانية من اقووول في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة، وقلبت واو ابيويع ياء لسكونها قبل ياء، ثم أدغمت في الياء، ......

وَقَالَ أَبُو الْحسن: اِقْوَيَّلَ، للواوات.
وَمثل: اُغْدُوُدِنَ: اُقْوُوْلَ، وابْيُوْيِعَ، مُظْهَرًا. . . . .

ج وقال أبو الحسن: اقويل وذلك لأنه قلب الواو الأخيرة في اقوول ياء في اقوول لضعفها بتطرفها كراهة للجمع بين ثلاث واوات فصار أقوويل، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحديهما بالسكون فصار أقويل، ومثل اغدودن أي لو بنيت للمفعول منهما قلت أقوول وابيويع على المذهبين فلا تدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر، فقال في شرح الهادي: إنما لم يدغم؛ لأن الواو الثانية في أقوول والواو في ابيويع صارت مدة زائدة لسكونها وانضمام ما قبلها فجرت مجرى

نق (**وقال أبو الحسن أقويل للواوات**) أي لكراهة الجمع بين الواوات الثلاث فقلبت الأخيرة ياء لضعفها بتطرفها فصار أقوويل فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (**ومثل اغدودن**) مجهولاً من قلت وبعت (**أقووول وابيويع مظهراً**) أي لا يدغم لئلا يلتبس بناء ببناء ولأن الواو الثانية في أقووول والواو في

ك قوله: (**لضعفها بتطرفها**) أي بالقياس إلى الأولين. قوله: (**لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر**) هو بناء مجهول باب افعول كما صرح به الشيخ نظام الدين وهو ظاهر فقول شارح لا بناء يلتبس بهذا المثال به بتقدير الإدغام إذ الأبواب محصورة ساقط. قوله: (**بتطرفها**) جعل قريب الطرف طرفاً؛ لأنه قد يعطي لقريب الشيء حكمه مجازاً، فلو قال لقربها من الطرف فكان أولى.

قوله: (**كراهة للجمع**) تعليل لقلب الواو إلى الياء لا يقيد كون المقلوب آخراً فإنهم لو قلبوا الأول أو الثاني لصح هذا التعليل وعلى هذا فهذا التعليل الثاني مستحق التقديم على التعليل الأول بأن يقول لما اجتمع ثلاث واوات اقتضى القياس قلب واحدة منها دفعاً للثقل، ولما كان الثقل والضعف حاصلاً في الثالثة كانت أولى بالقلب من غيرها.

قوله: (**للمفعول منهما**) أي من القول والبيع. قوله: (**على المذهبين**) من مذهب الأخفش وغيره. قوله: (**كيلا يلتبس**) إذ لو أدغم في أقووول وابيويع التلبس مجهول باب فعوعل بمجهول باب افعول. قوله: (**مدة**) المراد بالمدة هنا حرف علة زائدة ساكنة حركة ما قبله من جنسه.

قن (وقال أبو الحسن) الأخفش (اقْوَيَّل) بقلب الواو الثالثة في اقووول ياء (للواوات)، أي لكراهة اجتماعها وخصت الثالثة بالقلب لضعفها بتطرفها، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء فصار اقويّل.

(ومثل اغدودن) بالبناء للمفعول إذا بُني من قُلتُ وبِعتُ (اقْوُوِول وابْيُويع مُظهرا) اتفاقاً، إذ لو أدغم في الأول، وقلبت الواو ياء في الثاني، ثم أدغم التبس مجهول باب افعوعل بمجهول باب افعوَل، مع أنّ الواو الثانية في الأول، والواو في الثاني صارت مدّة زائدة، لسكونها وانضمام ما قبلها، فجرت مجرى ألف فاعل، فلم تُغيّر.

وَمثل: مَضْرُوْبٍ من الْمِقْوَةِ: مَقْوِيٌّ.

جار ألف فاعل فلم تغير، ولهذا لم يلزم الهمزة في فوعل من الوعد إذا قلنا ووعد؛ لأن الثانية مدة، وأبو الحسن لم يعتد بالواو الثانية لمدها كما لم يعتد بها في سوير فلم تقلب، هذا هو المذكور في شرح الهادي، وقوله: لم يلزم الهمزة في فوعل إلى آخره مبني على رأي من رأى قلب الواو الأولى همزة وجوباً نحو أواصل وإن لم تكونا متحركتين وقد مر ما فيه من الكلام. ومثل مضروب من القوة مقوي، والأصل مقووو وقلبت الواو المتطرفة ياء كراهة لاجتماع الواوات فصار مقووي ثم قلبت الواو الثانية ياء، وأدغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسبق إحديهما بالسكون ثم أبدلت الضمة كسرة فقيل مقوي، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه قلبت الواو المتطرفة ياء مثلها في قوي كما قالوا مرضى من رضى، وهذا يوهم أن قلب الواو المتطرفة ياء في مثل مرضى قياسي وليس كذلك لما مر في الإعلال أنه تقلب الواو طرفاً بعد الضمة في المتكن ياء، والمدة إنما لم

نقره أبيويع صارت مدة زائدة فلا تدغم كما لا تدغم في قوول مجهول قاول **(ومثل مضروب من القوة مقوى)** وأصله مقوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع الواوات فصار مقووي فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت من ضمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء فصار مقوي. . . . .

جما قوله: **(وأبو الحسن لم يعتد)** أي أبو الحسن توافقنا في مسألة ووعد فلا يعتد بالواو الثانية لكونها مدة وكذلك لا يعتد في سوير لكونها مدة فكما وافق على هاتين المسألتين كذلك يوافقنا في المسألة الأولى؛ لأن المقتضي في المسألتين كون الواو مدة وهو بعينه موجود في الأول.

قوله: **(في نحو أواصل)** وهو ما اجتمع في أوله واوان، والثانية غير مدة أي لم يؤت بها لأجل المدة، وهذا نوعان واو متحركة كأواصل وواو ساكنة هي أصلي لا زائدة للمد كأولى.

قوله: **(وقد مر)** ما فيه في باب الإعلال في أواصل.

قوله: **(قلبت الواو المتطرفة ياء)** فارق ما تقدم في مثال اغدودن من القول على الرأي المقدم وهو مذهب سيبويه بأن الطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط؛ لأنه محل التغيير.

أفضا (ومثل مَضْرُوب) إذا بُني (من القُوَّة مَقْوِيٌّ)، وأصله مقووو، قلبت الواو المتطرفة ياء، لِما مرّ، ثم قلبت الواو الثانية ياء، لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء بعدها، ثم أبدلت ضمة الواو الأولى كسرة، لأجل الياء، فقيل مقوي.

. . . .

تؤثر إذا كانت في الجمع إما في المفرد فتؤثر، ولهذا يقال عتو وجثو إذا كانا مصدرين،

. . . .

قال ابن عصفور: ألا ترى أنهم يقلبون مثل عصى ولا يلزم ذلك في مثل صوم. قوله: **(مرضي من رضى)** وجهه أن قياس اسم المفعول أن يتبع الفعل في الصحة والإعلال فلهذا يقال معدو ومغزو حملاً على عدوت وغزوت ويقال مرضي ومقوي بالإعلال حملاً على رضي وقوي، وليس المراد أن العلة الموجودة في قوي ورضي موجودة في اسم المفعول.

قوله: **(وهذا يوهم الخ)** لأن التشبيه يقتضي أن يكون حكمهما واحداً والقلب في مقوي قياسي لاجتماع ثلاث واوات فيلزم أن يكون في مرضي أيضاً قياسيًّا وليس كذلك.

قوله: **(أما في المفرد)** أي يجب التصحيح في المفرد، وليس ذلك على الإطلاق، وإنما هو في مثل عتى عتواً، وجثى جثواً، وأما اسم المفعول فإن الإعلال فيه والصحة تابعان للفعل فيجب التصحيح في مثل معدو حملاً على عدوت، والإعلال في نحو مرضي ومقوي حملاً على رضيت وقويت وقد جاء العكس في البابين شاذًّا كقوله[1]: [الكامل]

أَنَا الـلَّـيْـثُ مَـعْـدِيًّا عَـلَـيْــــهِ وَعَـادِيَا

وكقراءة بعضهم في الناس راضية: مَرْضُوَّة[2]، وأما استناده إلى كلام صاحب الصحاح

. . . .

---

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي، وهو من الكامل. وصدر البيت:

وقـد عَـلِـمَـتْ عِـرْسِـي مُـلَـيـكـة أنـنـي . . . .

اللغة: "عرسي" عرس الرجل: امرأته، ووقع في رواية الزمخشري: مغرياً عليه وغاريا.

المعنى: قد علمت زوجتي أني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلا بد أني أهلكه.

الإعراب: "وقد" الواو للعطف وقد حرف تحقيق "علمت" فعل ماض والتاء للتأنيث "عرسي" فاعل والياء مضاف إليه "مليكة" - بضم الميم - عطف بيان أو بدل من عرسي "أنني" حرف توكيد ونصب والياء اسمها "الليث" خبرها و"أنا" ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي علمت "معديا" حال من الليث "وعاديا" عطف عليه، والعامل في معديا ما في أن من معنى ثبت وتحقق. الشاهد: قوله: "معدياً" حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢.

(٢) وقد ظهر ذلك في الآية الكريمة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَاللهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ...﴾ [البقرة: ٢٠٧]. قرأ الكسائي: (مرضاة الله) بالإمالة.

وقرأ الباقون: بغير إمالة. وحجتهم: أن الكلمة من ذوات الواو، أصلها (مرضوة)، فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، يدلك على ذلك: (رضوان الله). أنها من ذوات الواو.

وحجة الكسائي: أن العرب إذا زادت على الثلاثة من ذوات الواو حرفا أمالته وكتبته بالياء، من ذلك =

وَمثل عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، ....

ني ولذا ذكر بعده، وقد جاء نحو معدى ومغزى كثيراً، والقياس الواو.
وقال في الصحاح: يقال رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، وقد قالوا مرضو فجاءوا به على الأصل والقياس، وهذا أيضاً يدل على أن قوله كما قالوا مرضي من رضى ليس بصحيح ويمكن أن يقال معنى الكلام المذكور في شرح المنسوب إلى المصنف أن القياس أن لا تقلب واو مرضو ياء؛ لأن المدة مانعة كما ذكرتم لكن حملوه على رضى وكذا حكم مقوي مع قوي فحينئذٍ يندفع ما أوردنا عليه.
وإذا بنيت مثل عفصور من القوة قلت قوي، والأصل قووو بأربع واوات، الأول عين، والثانية لام، والثالثة زائدة، كما في عصفور، والرابعة لام مكررة قلبوا الأخيرة ياء ثم أدغموا فصار قوي، ثم أبدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا أقوى، ولو بنيت مثل عصفور

فلاح (**ومثل عصفور**) من القوة (**قوى**) وأصله قووو وبأربع واوات الأولى عين والثانية والرابعة لام مكرر والثالثة زائدة كما في عصفور فقلبت الواو الأخيرة ياء فاجتمعت واو وياء والأولى ساكنة فقلبت الواو الثالثة ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة...

فلا يتم؛ لأنه بدأ بالإعلال؛ لأنه القياس ثم أخبر بأن التصحيح قد ورد مسموعاً، وليس فيه لفظ والقياس واقتصر فيه على قوله فجاءوا به على الأصل ولا يلزم من ذلك أن يكون مرضو قياساً ألا يرى أنا نقول جاءوا بالقود واستحوذ على الأصل مع أنهما شاذان وتوهم الشارح أن المراد من الأصل القياس فجعل مرضيًّا على خلاف القياس ومرضوا قياساً.
قوله: (**ولذا**) أي لتأثير المدة في الواحد. قوله: (**ذكر بعده**) أي بعد ذكر قاعدة المدة.
قوله: (**والقياس الواو**) أي لصحتها في فعلها ولا كذلك في مرضى؛ لأنها قد أعلت في فعله فظهر الفرق وامتنع الإلحاق. قوله: (**ويمكن أن يقال إلى آخره**) ليس في الشرح المنسوب تعرض للمد بوجه وإنما فيه الإشارة إلى ما ذكرنا من تبعية الوصف للفعل وإن هذا هو المعتبر لا شيء آخر. قوله: (**ثم أبدلوا ضمة الواو**) ففيه خمسة أعمال.
قوله: (**وكسرت**) أي الواو الأولى فالأحسن حينئذٍ بناء هذا الفعل والفعلين قبله للفاعل.

فق (ومثل عُصْفُورٍ)، إذا بُني من القُوَّة (قُوِّيٌّ)، وأصله قوُووٌ بأربع واوات، الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، والثالثة زائدة كما في عصفور، والرابعة لام مكررة، قلبوها ياء، ثم الثالثة ياء، وأُدغمت الواو في الواو والياء في الياء، ثم أبدلت الضمة كسرة، فقيل قُوِّيٌّ.

= قوله: (أدنى)، و(يدعى)، حمزة: إذا وقف على (مرضاة الله) وقف عليها بالتاء، وهي لغة للعرب يقولون: (هذا طلحت) بالتاء. والباقون إذا وقفوا عليها وقفوا (مرضاه) بالهاء.
وحجتهم: أنهم أرادوا الفرق بين التاء المتصلة بالاسم، والتاء المتصلة بالفعل، فالمتصلة بالاسم (نعمة)، والمتصلة بالفعل (قامت وذهبت). [حجة القراءات: ١/ ١٣٠]

وَمن الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ. وَمثل: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ. وَمثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ فِي التصغير. وَمثل: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

جا: من الغزو قلت غزو، وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات ثم أدغمت الواو فيها وكسرت كما مر، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهم قلبوا الأخيرة على الأصل المتقدم وأراد به نحو مرضي من رضي، وقد عرفت فساده ومما يدل على فساده ما ذكره في شرح الهادي من أنك لو بنيت مفعولاً من القوة قلت هذا مكان مقوي فيه يقلب الواو ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات وتقول فيه من الشقاء مشقو فيه فلا يتغير كما لا يتغير مغزو، فظهر أن علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكره في الشرح المنسوب إلى المصنف إلا إذا حمل على المعنى الذي ذكرنا فيستقيم.

وإذا بنيت مثل عطض من قضيت قلت قض، والأصل قضى أبدلوا ضمة الضاد كسرة ثم أعل إعلال قاض فقيل قض، ومثل قذعملة من قضيت قضية، والأصل قضييية بثلاث يآت الأولى لام الكلمة، والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت الأخيرة كما في معية تصير معاوية عند اجتماع ثلاث يآت، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، ومثل قذعملية قضوية والأصل قضيييية بأربع يآت الأولى لام، والثانية لام مكررة، والثالثة زائدة،

نقره: (و) مثل العصفور (**من الغزو غزوي**) وأصله غزوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات فصار غزووي فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة (**ومثل عضد من قضيت قض**) وأصله قضى أبدلت الضمة كسرة كما في التجاري ثم أعل إعلال قاض فصار قض (**ومثل قذعملة**) من قضيت (**قضية**) وأصله قضييية بثلاث يآت الأولى لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكرر فحذفت الياء الأخيرة (**كمعية في التصغير**) لمعاوية عند اجتماع ثلاث يآت ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فصار قضية (و) مثل (**قذعميلة**) من قضيت (**قضوية**) وأصله قضيييية بأربع يآت الأولى

جما: قوله: (**فلا تغير**) لعدم اجتماع ثلاث واوات. قوله: (**قلت قض**) أعل إعلال ترام مصدر ترامينا. قوله: (**في الياء الثانية**) فتحت الثانية للتاء. قوله: (**أدغمت الياء في الياء**) أي الثالثة.

أقصا: (و) مثل عصفور إذا بني (من الغَزْوِ غَزْوِيٌّ)، وأصله غُزْوُووٌ، قلبت الواو الأخيرة ياء، ثم الثانية ياء، ثم أدغمت في الياء، ثم أبدلت ضمة الواو كسرة، فقيل غزوي. (ومثل عَضُدٍ) إذا بُني (من قَضَيْتُ قَضٍ)، وأصله قضُي، أبدلت ضمة الضاد كسرة، ثم أعلّ إعلال قاض. (ومثل قُذَعْمِلَةٍ) إذَا بُني من قضيت (قُضَيَّةٌ) وأصله قُضَيْيَيه، بثلاث ياءات، الأولى لام، والباقيتان لامان مكررتان، حذفت الأخيرة نسيا، وفتحت الثانية للتاء، وأدغمت الأولى فيها، (كمُعَيّة في التصغير) لمعاوية عند اجتماع ثلاث ياءات (و) مثل (قُذَعْمِيلة) إذا بُني من قضيت (قُضَوِيَّة)، وأصله قضْيِييَه بأربع ياءات، الأولى

ومَثل: حَمَصِيْصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فَتُقْلَبُ كرَحَوِيَّةٍ.
وَمثل: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ.......................

والرابعة لام مكررة، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، والثالثة في الرابعة فصار قضيية كرهوا اجتماع الياآت كما كرهوا في أميي فحذفوا الياء الأولى وقلبوا الثانية واواً كما فعلوه في أموي فصار قضوية. ومثل حمصيصة من قضيت قضوية، والأصل قضييية أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت الياء الأولى واواً فصار قضوية والحمصيصة بالصاد الغير المعجمة بقلة خامضة تجعل من الأقط.

ومثل ملكوت من قضيت قضوت والأصل قضيوت تحركت الياء وانقلبت ما قبلها فقلبت ألفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين فصار قضوت ووزنه فعوت، ومثل جحمرش من

لام والثانية لام مكرر والثالثة زائدة والرابعة لام مكرر ثم أدغمت الأولى في الثانية والثالثة في الرابعة فصار قضيية فكره اجتماع الياآت كما كره في أميي فحذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واواً كما فعلوا في أموي فصار قضوية (**ومثل حمصيصة**) وهي بقلة حامضة تجعل في الأقط من قضية (**قضوية فقلبت كرحوية**) والأصل قضييية بثلاث ياآت أدغمت الياء في الياء ثم قلبت الياء الأولى واواً فصار قضوية (**ومثل ملكوت**) من قضيت (**قضوت**) وأصله قضيوت قلبت الياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار قضوت

قوله: (**والحمصيصة**) بفتح الحاء والميم مخففة، وقد يشدد، واللبلاب بفتح اللام والحلب كسكرنبت. قوله: (**قضوت**) والتاء تاء فعلوت لا تاء الضمير في قضيت.

لام، والثانية والرابعة لامان مكررتان، والثلثة زائدة، أدغمت الأولى في الثانية، والثالثة في الرابعة، فصار قضيّيّة، كرهوا اجتماع الياءات، كما في أُمَيّ، فحذفوا الأولى، وقلبوا الثانية واواً كما في أموي، وبعضهم لم يكره اجتماع الياءات هنا، إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف، فلا تحذفان، بخلاف الثالثة في نحو مُعيّة، والأوليان ليستا آخر الكلمة، حتى يحذف أضعفهما، أي في الأولى الساكنة، كما حذفت في أموي.

(ومثل حَمَصِيصَة) بالحاء والصاد المهملتين، لبقلة حامضة تُجعل في الأقط، إذا بُني من قضيت (قَضَوِيَة) وأصله قُضَيِيَة، أدغمت الياء الثانية في الياء الثالثة، (فقلبت) الياء الأولى واواً (كَرَحَوِيَّة) في نسبة امرأة إلى رحىً عَلَماً.

(ومثل مَلَكُوتٍ) إذا بُني من قضيت (قَضَوتٌ) وأصله قضيوت، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين، فصار قضوت، بوزن فَعَوْت.

وَمثل: جُحْمَرِشٍ: قَضْيَيٍ، وَمن حَيِيْتُ: حَيَّوٍ. وَمثل: حِلِبْلابٍ: قِضِيْضَاءٌ.

جا قضيت قضى، والأصل قضيي أعلت الأخيرة كما أعلت ياء قاض فصار قضيي ولم تعل هذه الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها متوسطة للإلحاق؛ لأن مثلها لا تقلب، وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق؛ لأن مثلها تعل كما في علباء ومغزى، ومثل جحمرش من حيث حيو، والأصل حييي أعلت الأخيرة إعلال قاض، ثم أبدل ما قبلها واواً لاجتماع الياآت ومثل حلبلاب من قضيت قضيضاء، وأصل قضيضاي قلبت الياء الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، والحلبلاب والحلبلاب بالكسرة النبت التي تسمية العامة اللبلاب ويقال هو الحلب التي تعتاده الظباء. . . . .

قره ووزنه فعوت (ومثل جحمرش) من قضيت (قضى) وأصله قضيي أعلت إعلال قاض فصار قضيى وإنما لم تقلب الثانية ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنه متوسط للإلحاق وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق أيضاً لأن إعلال الآخر لا يخل بالإلحاق نحو مغزى (و) مثل جحمرش (من حييت حيو) وأصله حيي أعلت الأخيرة قاض ثم أبدلت الياء التي قبلها واواً كراهة اجتماع اليآت (ومثل حلبلاب) وهو النبت الذي تسميه العامة اللبلاب من قضيت (قضيضاء) وأصله قضيضاي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة. .

لجا قوله: (والأصل حييي) بأربع يآت أعلت الأخيرة وأدغمت الأولى في الثانية.

قوله: (بعد ألف زائدة) كما في رداء.

أقا (ومثل جَحْمَرِش) إذا بُني من قضيت (قَضْيَي) وأصله قضييي بثلاث ياءات، الأولى لام،.والباقيتان لامان مكررتان، أُعلّت الأخيرة إعلال قاض، فصار قضيي، ولم يُعلوا الثانية بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، لأنها متوسطة للإلحاق، فقلبها يفوته، وإنما أعلت الأخيرة بالحذف، مع أنها للإلحاق، لأنّ مثلها يُعل لتطرفها، كما في علباء ومعزى، واعترض ذلك بعضهم بما لا يجدي، ويجوز حذف الياء الأخيرة نسيا، وقلب الثانية ألفاً لِما مرّ، لأنها الآن ليست متوسطة، فتقول قضْيا. (و) مثل جَحْمَرِش إذا بني (من حَيِيتُ حَيَّو)، وأصله حَيْيَيي، بأربع ياءات، عين وثلاث لامات، أدغمت الأولى في الثالثة، وقلبتْ الثالثة واواً، لاجتماع الياءات، ثم أعل إعلال قاضٍ، ويجوز حذف الأخيرة نسيا، لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّة، وقلب الثالثة ألفاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فتقول حَيّا. (ومثل حِلِبْلَاب) بحاء مهملة مكسورة، لنبت، وتسميه العامة لبلاب، بحذف الحاء، إذا بني من قضيت (قِضِيْضاءٌ)، وأصله قِضِيضاي،

وَمثل: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.

وَمثل: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ.

ومثل دحرجت من قرأ قرأيت، والأصل قرأأت قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وكان القياس قلبها ألفاً؛ لأنها ساكنة قبلها فتحة لكن لما اتصل بها ياء المتكلم، ولا يكون قبلها ألف وجب قلبها ياء. وإذا بنيت مثل سبطر من قرأ قلت قرأى والأصل قرأء قلبت الهمزة الثانية ياء، وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن ها هنا سؤالين، الأول: أنه لم قلبت الثانية دون الأولى، والجواب أنها لام، واللام أولى من العين بالإعلال؛ لأن الطرف بالتغيير أولى، والثاني: لم كان القلب إلى الياء، والجواب أن الياء تغلب على اللام ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء كأغزيت واستغزيت، ولذا قال التصريفيون: إن الألف إذا كانت لاماً، وجهل أصلها حملت على

(ومثل دحرجت من قرأ قرأيت) وأصله قرأأت قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وإن كان القياس قلبها ألفاً لأنها ساكنة وقبلها فتحة لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها ألف في كلامهم وجب قلبها ياء **(ومثل سبطر)** من قرأ قلت **(قرأى)** وأصله قرأء قلبت الهمزة الثانية ياء كراهة اجتماع الهمزتين واللام بالقلب أولى والقلب ياء أولى من القلب واواً ولذلك إذا وقعت الواو رابعة فصاعداً قلبت ياء كأغزيت واستغزيت وإنما لم تدغم مع أن الإدغام مستغن عن القلب كما في سئآل لأن العينين لا

قوله: **(ولا يكون قبلها ألف)** لأنه يجب إسكان ما قبل ياء المتكلم لأجل التاء وسكون الألف لنفسه لا لأجل التاء، ولهذا ينقلب ألف غزا واواً في غزوت وألف رمى واغزي ياء في رميت، واغزيت ليتبين سكون ما قبل الياء لأجل اتصال التاء به سيد.

قلبت الياء الأخيرة ألفاً، ثم همزة، لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة، كما في كِساء.

(ومثل دَحْرَجْتُ) إذا بُني (من قَرَأَ قَرْأَيْتُ)، وأصله قرأأت بهمزتين، قلبت الثانية ألفاً كما في آمن، وتاء الضمير ونونه لا يكون قبلهما الف، بل واو أو ياء، نحو دعوت ورميت، ولا يجوز الواو هنا، لكونها رابعة، فقلبت الألف ياء.

(ومثل سِبَطْرٍ) للطويل الممتد من الأسد ونحوه، إذا بني من قرأ (قِرَأْيٌ) وأصله قِرْأأ بهمزتين، قلبت الثانية ياء لتطرفها، وقلبت ياءً، لا واواً، لأنّ وقوع اللام ياء أكثر من وقوعها واواً، وإنما لم تدغم الأولى في الثانية، ويُغتنى عن القلب كما في سَئَّالٍ لأنّ العينين لا يكونان إلّا متفقتين، واللامان قد يكونان مختلفتين كجعفر، ومتفقتين كجلباب، فافترق الحال بينهما.

وَمِثْلُ: اِطْمَأْنَنْتُ: مِنْ قَرأَ اِقْرَأْيَأْتُ، ....

جا الانقلاب عن الياء، بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو، ثم ذكر في موضع آخر منه أنه إن قيل لِمَ لم تدغم الأولى في الثانية ويستغن به عن القلب كما في سأآل.

فالجواب من وجهين:

الأول: أن أبا عثمان سأل أبا الحسن عن ذلك فأجاب عنه بما معناه أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين كدرهم وجعفر ومتفقين كجلباب فلذلك افترقت الحال بينهما. **والثاني**: أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف فظهر لك من هذا أن قلب الهمزة الثانية ياء واجب فما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه لو قيل قرأ ولكان أولى لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تقلب ياء في نحو جاء وأئمة وتقلب واواً فيما عداه سهو لما عرفت، ولأن ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين وما نحن فيه ليس كذلك.

وإذا بنيت مثل اطمأننت من قرأ قلت اقرأ يأت، وذكر في الشرح

قره يكونان إلا بلفظ واحد وأما اللامان فقد يكونان مختلفين نحو درهم وجعفر ومتفقين كجلباب **(ومثل اطمأننت)** من قرأ **(اقرأيأت)** وأصله اقرأأأت قلبت الهمزة الواقعة قبل الهمزة الأخيرة ياء كراهة اجتماع الهمزات...............................

لك قوله: **(في سأآل)** وهو القياس. قال في المتن: فإن تحركت وسكن ما قبلها كسأآل ثبتت والجواب أن المراد بنحو سأآل ما اجتمع الهمزتان في العين لا مطلقاً بدليل ما ذكر في الإدغام من قوله إلا في الهمزتين إلا في نحو سأآل والدمآث فإن ما استثنى من عدم الإدغام في الهمزتين إلا ما اجتمع الهمزتان في عينه فعلى هذا يعلم حاصل السؤال والجواب في متن الشافية ض. قوله: **(والثاني أنه يجوز)** وأيضاً يمكن أن يقال التغيير بالإدغام أسهل من التغيير بالقلب على ما لا يخفى والآخر أولى بالتغيير من الوسط فجعل الأسهل وهو الإدغام في العين وجعل الأكثر تغييراً وهو القلب في اللام الذي هو أولى بالتغيير رعاية للمناسبة ض.

قوله: **(في نحو جاء)** المراد بنحو جاء وأئمة ما يجتمع فيه همزتان إحديهما مكسورة أما الأولى كما في جاء وأما الثانية كما في أئمة.

نقه (ومثل اطْمَأْنَنْتُ) من قرأ (اقْرَأْيَأْتُ)، وأصله اقرأأأت بثلاث همزات، قلبت الوسطى ياء، ونقل عن الشرح المنسوب إلى المصنف في هذا والذي قبله كلام رده الجاربردي، ....

ومضارِعُهُ: يَقْرَئِيْءٌ، كيَقْرَعِيْعٌ.

جا المنسوب إلى المصنف أنه لو قيل اقرأ وأت لكان أقرب لما تقدم، وفيه النظر الذي تقدم، وإذا بنيت مثل يطئمن منه قلت يقرأيء كبقر عيع وأصله يقرأءء بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرءئ ولم يقولوا يقرأئي؛ لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثلة مثله لما أمكن، ولم يدغموا كما أدغموا في يطمئن؛ لأن الهمزة في مثله لا تدغم.

نقره (ومضارعة يقرأى مثل يقرعيع) أصله يقرأءه بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرأئ ولم يقولوا يقرأءه لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثلة مثله لما أمكن ولم يدغم لأن الهمزة في مثله لم تدغم إلا ما استثني والله أعلم.

حا قوله: (**قلت اقرأيات**) لما قلنا في قرأي. قوله: (**لما تقدم**) من قوله وتقلب واواً فيما عداه. قوله: (**وأصله يقراءه**) كما أن أصل يطمئن يطمانن. قوله: (**كما أدغموا في يطمئن**) لأن الهمزة في مثلها لا تدغم في كلامهم إلا في مثل سأآل سيد. قوله: (**لأن الهمزة في مثله**) أي في مثل هذا الموضع وهو أن يكون في موضع اللام لا في موضع العين.

قوله: (**ولأن الهمزة في مثله لا تدغم**) أي لأنه ليس من باب سال ونحوه.

مسائل أخر من كتاب سيبويه وغيره

تقول إذا بنيت مثال أعجوبة من غزوت اغزوة بتشديد الواو ومن رميت أرمية وأصلها أرموية فقلبت الواو ياء، وأدغمت ثم كسرت الميم، ومن قويت أقوية والأصل أقوووة بثلاث

أنضا (ومضارعه) أي ومثل مضارع اطمأنّ، وهو يطمئن إذا بني من قرأ (يَقْرَأيءُ مثل يَقْرَعِيعُ)، وأصله يقرأْأأُ بثلاث همزات، نقلت كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها، فقلبت ياء كما في ايت، ولو أعل بما يقتضيه القياس في الفرع لقيل يقرأيي بياء متوسطة بين همزتين، لكنه لم يقل به، لأنه لمَّـا نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها، فعلوا بمماثله مثله، ولم يدغموا كما في يطمئن، لأنّ الهمزة في مثله لا تدغم. وهنا قد تمّ ما يحتاج إليه في التصريف.

. . . .

جار . . . .

نقره . . . .

لك واوات فجرت مجرى مثل مضروب من القوة، وفي مثال صيرف من قويت قيا، والأصل قيوو فأدغم فقلب الواو الثانية ياء ثم ألفاً. وفي مثال سيد منه قي بالكسرة والأصل قيوو فأدغم وأعلت الثانية كغاز، وفي مثقال مقبرة من رميت مرموة، وفي مثال خفقان منه رميان بالتصحيح، وفي مثال كرالل من غزوت غوزوا والأصل غزوو فأعلت الأخيرة كعصا ومن رميت روميا ومن شويت شوياً، والأصل شوويي فقلبت الأخيرة ألفاً، ثم أدغمت الواو الثانية ومن حويت حويا، والأصل حويي فأدغم وأعل. وفي مثال اغدودن مبنيًّا للفاعل من سار اسيير والأصل اسيوير وللمفعول اسيوير من غير إدغام، وفي مثال أخرجت من يوم أيمت والأصل أيومت. وفي مثال جفعر من جاء جياء والأصل جيأء فقلبت الأخيرة ياء وأعلت كعصا، وقاس قول الخليل: أن يقال جاء يا بياءين وهمزتين، وفي مثال برثن منه جوء بجيم مضمومة وواو وهمزة مكسورة، والأصل جيؤء فقلبت الياء واواً، والهمزة الثانية ياء ثم أعلت كقاض.

وفي مثال مسعط من بعث مبيع عند سيبويه ومبوع عند الأخفش، وفي مثال أصدقاء من العي أعيا بالإدغام وأعييا بالفك. وفي مثال قمحدودة من الغزو غزوية والأصل غزووة بثلاث واوات فقلبت المتطرفة ياء والضمة قبلها كسرة ثم أدغمت الأولى في الثانية. ومن الرمي رميوة أن بنية الكلمة على التأنيث ورميية يقلب الواو ياء وكسر ما قبلها أن بنيتها على التذكير، وفي مثال عصفور من الوعد وعدود وإن شئت اعود فتهمز الواو لانضمامها. وفي مثال طومار منه أوعاو لا غير لاجتماع واوين، وفي مثال اخريط منه أيعيد، وفي مثال اغدودن من رددت اردود، والأصل اردودد، ومن وددت أيدود والأصل أودود، وفي مثال غضنفر من جيأل جأفلل فتجرد الفرع من الياء؛ لأنها زيادة ليست في الأصل وتزيد النون بإزاء النون. قال ابن عصفور: وتقول في مثل أترجة إذا بنيت من الهمزة أوأوأة والأصل بخمس همزات فقلبت الثانية والرابعة واوين لسكونهما وانضمام ما قبلهما. وفي مثل محمر من الواو موو والأصل موو فقلبت الرابعة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وأعلت كقاض وأدغت الأولى في الثانية.

وفي مثال جالينوس من أيوب أو ينوت فتظهر العين؛ لأنها في القياس واو؛ لأن أيوب إذا حمل على كلام العرب أشبه العيوق فمثاله على هذا فيعول وهمزته أصل من آب يئوب فذلك لما بينت منه مثل جالينوس وأظهرت الواو لزوال موجب قلبها ياء وهو إدغام ياء فيعول فيها وتحذف ياء أيوب وتأتي بنون جالينوس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أقا . . . .

الْخط

الْخط

قوله: (**الخط**) اعلم أن للشيء في الوجود أربع مراتب:

الأولى: حقيقة في نفسه.

والثانية: مثاله في الذهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم.

والثالثة: اللفظ الدال على المثال الذهني، والوجود الخارجي.

والرابعة: الكتابة الدالة على اللفظ، وهذان قد يختلفان باختلاف الأمم كاختلاف العربية، والفارسية، والخط العربي، والهندي.

الْخط

(**الخط**) وهو دال على اللفظ وهما يختلفان باعتبار الأمم كاختلاف اللفظ العربي والفارسي والخط العربي والتركي، واللفظ دال على الوجود الذهني والخارجي وهما لا يختلفان باعتبار اختلاف الأمم فللشيء باعتبار الوجود هذه المراتب الأربع، والمراد ههنا بيان أحكام الخط العربي فإنه ليس بجار على اللفظ لأنه قد يثبت ما لم يكن وبالعكس كإبراهيم والرحمن وككتابة الألف في نحو ضربوا والواو في نحو الربوا وقد يلفظ بحرف والمكتوب غير كالزكوة والصلوة وصلى وزكى فإن الملفوظ ألف والمكتوب

الْخط

قوله: (**للشيء في الوجود**) أي باعتبار الوجود كما في قولهم دل على معنى في نفسه أي باعتبار نفسه. قال الغزالي رحمه الله في مقدمة المستصفى: لكل موجود أربع وجودات، وجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان، ووجود في الأعيان. قوله: (**وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم**) أي لا يختلف دلالة الثاني على الأول بذلك؛ لأنها بحسب الحقيقة لا الوضع بخلاف دلالة الآخرين فإنها بالوضع إذ لا علاقة بين المعاني والألفاظ على الأمر

الخـــط

مبتدأ خبره ما بعده، واعلم أنّ للشيء في الوجود أربع مراتب: حقيقة في نفسه، ومثاله ذهنا، واللفظ الدال على مثاله الذهني، ووجوده الخارجي، والكتابة الدالة على اللفظ، والأوليان لا يختلفان باختلاف الأمم، بخلاف الأخيرتين كاللغة العربية وغيرها، والخط العربي وغيره، والمقصود هنا بيان أحكام الخط العربي، لأنه ليس جاريا على اللفظ، لأنه قد يحذف منه ما يثبت في اللفظ، وقد يُزاد فيه ما لم يتلفظ به،

الْخطُّ: تَصْوِيرُ اللَّفْظ بحروف هجائه، . . . .

والمقصود في هذا الموضع بيان أحكام الخط العربي فإنه ليس جارياً على اللفظ فإنه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ، وقد يزداد في الكتابة ما لم يتلفظ به، ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالياء أو الواو، ويكون اللفظ بالألف كالصلوة، والحبلى، فلا بد من بيان ذلك كله، وعرفه بأنه تصوير اللفظ بصورة هجائه يعني تصوير اللفظ المقصود تصويره يقال: هجوت الحروف هجواً، وهجاء، وهجيتها تهجية، وتهجيت، كله بمعنى فالهجو والهجاء، والتهجي تعديد الحروف بأسمائها، والألفاظ التي تهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة أي المفردة البسيطة التي منها ركبت

واو وياء عرف الخط العربي بأنه (**تصوير اللفظ**) المقصود تصويره (**بحروف هجائه**) فالهجو والهجاء والتهجي تعديد الحروف بأسمائها يقال هجوت الحروف هجواً وهجاء وهجيته تهجية وتهجيت كلما بمعنى واحد. . . . .

العام، ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعة فلذلك جاء الاختلاف ثم الموجود بالمعنى الأول حقيقي بالاتفاق، وبالثاني مجازي عند أكثر المتكلمين كالآخرين بالاتفاق.

قوله: (**فإنه ليس جارياً على اللفظ**) أي ليس يجب أن يجري على اللفظ بل قد يجري عليه كما في زيد وقد لا يجري كما في عمرو، والمراد بالجاري المطابق من غير زيادة ولا نقص. قوله: (**تصوير اللفظ**) التصوير إيجاد الصورة أي أن توجد للشيء الملفوظ به صورة في الكتابة. قوله: (**تصوير اللفظ بحروف هجائه**) يعني تصويره برسم حروف هجائه أي لا يرسم حروف أسماء حروف هجائه، فإذا قيل اكتب زيداً فإنك تكتب مسمى زاي ويا، ودال دون أسمائها. قوله: (**بحروف هجائه**) احتراز عن خط الهندي ض، المراد بحروف الهجاء الحروف التي تعد بأسمائها والإضافة بأدنى ملابسة. لنا. احتراز من أن يصطلح على تصوير اللفظ بصورة طائر ونحوه وإضافة الهجاء إلى ضمير اللفظ احتراز من أن يصطلح على أنه إذا كتب عمرو مثلاً كان المقصود به زيداً فإنه لا يسمى خطًّا عربيًّا.

وقد يُبدل حرف بدل آخر، كأنْ يكتب بالواو أو بالياء، ولفظه بالألف كالصلوة والحبلى، إذا تقرر ذلك، فالمشهور أنّ الخط: (تصوير اللفظ) المقصودِ تصويره (بـ)ـرسم (حروف هجائه) التي هي المسميات، لا برسم حروف أسمائها، وأسماؤها الألفاظ لتي يُتهجى بها، أي يَعُد بها الحروف، يقال: هجوت الحروف هجوا وهجاء، وهجيتها تهجية، وتهجيت تهجيا كله بمعنى، فالهجو والهجاء والتهجية والتهجي تعديد الحروف بأسمائها، ومسميات هذه الأسماء الحروف البسيطة، التي منها ركبت الكلمة، فقولك ضاد وراء وباء، أسماء لَضَهْ ورَهْ وبَهْ، وهي المسميات التي تُكتب، فإذا قيل اكتب

إِلَّا أَسمَاء الْحُرُوف إِذا قُصِدَ بهَا الْمُسَمّى نَحْو قَوْلك: اُكْتُبْ: جِيْمْ،

الكلم فقولك ضاد اسم يسمى به ضمه من ضرب إذا تهجيته، وكذلك راباء اسمان لقولك ره به إذا عرفت ذلك فنقول اللفظ الذي يقصد تصويره.

أما أن يكون من أسماء الحروف أو لا، فإن لم يكن أسماء الحروف، فإما أن يكون له مدلول تصح كتابته أو لا، فإن لم يكن له مدلول تصح كتابته كزيد فإذا قيل اكتب زيداً فإنما تكتب مسمى الزاي والياء والدال وهي هذه الصورة زيد، وإن كان له مدلول تصحح كتابته كالشعر، فإذا قيل اكتب شعراً فإن قامت قرينة تدل على أن المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة شعر وإلا فمقتضاه أن تكتب ما ينطلق عليه الشعر وإن كان اللفظ من أسماء الحروف، فإما أن يسمى به مسمى آخر أو لا، فإن لم يسم به مسمى آخر فإما أن يقصد به المسمى، وهو الحرف المسمى به أو لا يقصد به المسمى، بل قصد به الاسم الذي هو من أسماء الحروف فإن قصد به المسمى، وقيل اكتب جيم........

(**فأسماء الحروف**) المفردة المركبة منها الكلمات (**ونحوها إذا قصد**) الحرف (**المسمى**) بها (**نحو قولك اكتب: جيم**)..................................

قوله: (**يسمى به ضه**) في القراءة ض بغير هاء، وفي الكتاب ضه بالهاء على لفظ الوقف وكذلك رب وره وبه. قوله: (**وكذا رابا**) قال الرضي: إذا كان ثاني الاسم الثنائي حرف علة وجب تضعيفه إذا أعربته سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره نحو لو وفي ولا تقول هذا لو وفي ولاء زدت على ألف لا ألفاً أخرى وجعلتها همزة تشبيهاً برداء وكساء وإنما أوجبوا التضعيف لأنك لو أعربت بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز ثم قال ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف واحد إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وإن لم يكن المعرب منها علماً ضعفت الألف وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه وبا وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة، ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز في نحو من وما إذا جعلت إعلاماً للفظ؛ لأنها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز ذلك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف أسماء حروف المعجم فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى انتهى.

ضرب، فإنما تكتب مسمى الضاد والراء والباء بهذه الصورة ضرب، بتفصيل ذكره، مع زيادة بقوله (فأسماء الحروف) حيث لم يسم بها مسمى آخر، (ونحوُها) بالرفع مما له مسمى تصح كتابته كقرآن وشعر (إذا قُصِد المُسمَّى)، أو أطلق (نحو قولك) في أسماء الحروف اكتب جيم..............................

عَيْنْ، فَاْ، رَاْ، فَإنَّك تكْتب هَذِه الصُّورَة (جَعْفَر) لِأَنَّهُ مُسَمَّاها خَطّاً ولفظاً، وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل لمَّا سَأَلَهُمْ: كَيفَ تَنْطِقون بِالْجِيم من جَعْفَر؟ فَقَالُوا: جِيْمٌ، . . . .

جار عين فاء را فإنما تكتب هذه الصورة جعفر؛ لأنه مسماها خطًّا ولفظاً، وإنما قلنا إنه مسماها خطًّا ولفظاً؛ لأن المفهوم من الجيم المكتوب أول حرف من جعفر وهو جه لا الجيم وكذا المفهوم من الجيم الملفوظ هو جه، ومما يدل على أنه المسمى خطًّا ولفظاً أن الخليل لما سألهم قائلاً كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا: جيم. . . . .

زك **عين فا را فإنما تكتب هذه الصورة جعفر لأنه مسماها خطاً)** لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هو جه لا الجيم **(ولفظا)** لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هو جه لا الجيم **(ولفظاً)** لأن المفهوم من الجيم الملفوظ هو جه أيضاً لا الجيم **(ولذلك قال الخليل لما سألهم)** قائلاً: **(كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم**. . . . . . .

كـ قوله: **(فإن قصد به المسمى)** أي ولم يدخل الاسم الإعراب فإن دخله للتركيب كتب على لفظه كما إذا كتبت لإنسان قد نطقت بضاد ضعيفة وكتبت ياء حسنة. قوله: **(فإن الخليل لما سألهم)** فيه نظر لأن قول الخليل إنما يدل على أنها مسمياتها لفظاً ولا يدل على أنها مسمياتها خطًّا. لنا. ويمكن أن يقال لما كان الأصل توافق الخط واللفظ كما هو الغالب فما كان مسمياتها لفظاً يكون مسمياتها خطًّا ما لم يمنع مانع، ولا مانع ها هنا إذ الأصل عدمه وحينئذٍ دل قول الخليل على ما ذكر ض.

قـ عين فا را، وفي نحوها اكتب قرآناً وشعرا، (إنما تكتب) فيها (هذه الصورة جعفر)، وفي نحوها في قرآن بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الفاتحة مثلاً، وفي شعر[1]: [الطويل]

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَـــــلا اللَّهَ باطِلُ

مثلاً، (لأنه) أي المصوَّر (مسماها)، أي مسمى أسماء هذه الحروف، ونحوها (خطاً ولفظاً)، إذ المفهوم من الجيم مثلاً، المكتوبة والملفوظة من جعفر هو جَهْ لا الجيم، (ولذلك)، أي ولكون المصور هو المسمى خطا ولفظاً (قال الخليل) لأصحابه (لمَّـا سألهم) قائلا: (كيف تنطقون بالجيم من جعفر، فقالوا جيم، . . . .

---

(١) من أشهر الأبيات التي قالتها العرب، وهو للبيد. صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل. انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١/ ١١٨، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/ ١١، وشرح التصريح ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣، ولسان العرب ٥/ ٣٥١، رجز، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، =

فَقَالَ: إِنَّمَا نطقْتُم بِالِاسْمِ، وَلم تنطقوا بالمسؤول عَنهُ، وَالْجَوَاب: (جَهْ)، لِأَنَّهُ الْمُسَمّى فَإِن سُمِّيَ بهَا مُسَمّى آخر. كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا، . . .

قال، إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جه؛ لأنه المسمى، وأما إن قصد به الاسم لا الحرف المسمى به، وقيل اكتب جيم مراداً به هذا اللفظ فإنما تكتب هذه الصورة جيم هذا إذا لم يسم به مسمى آخر، فإن سمي به مسمى آخر كما لو سمى رجل بياسين فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها ياسين، وهو الذي اختاره المصنف ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو يس.

فقال إنما نقطتم بالاسم لأن الجيم اسم **(ولم تنطقوا بالمسؤول عنه)** وهو المسمى **(والجواب)** لسؤاله **(جه لأنه المسمى)** به فالخليل وهو أمام هذا الفن قال المسمى هو جه لا الجيم **(فإن سمي بها)** أي بهذه الأسماء **(مسمى آخر)** غير الحروف كما لو سمى رجل بيس **(كتبت)** هذه الأسماء **(كغيرها)** نحو ياسين وحاميم من الأسماء فيقال ياسين

قوله: **(على صورة مسماها وهو يس)** لأنه كان قبل التسمية يكتب كذلك وهو علم منقول من أصل فأبقى له بعد النقل ما كان له قبل النقل كما أجرى على عبد الله بعد العلمية حكم المضاف والمضاف إليه، وإن كان ذلك المعنى قد زال وصار المجموع هو الاسم.

فقال) مكرر على أنه في نسخة محذوف (إنما نطقتم بالاسم، ولم تَنطِقوا بالمسؤول عنه، والجواب جَهْ، لأنه المسمى)، أمّا إذا قصدت الأسماء، فتكتب صورتها، فلو قيل اكتب جيم مرادا به هذا اللفظ، فإنما تكتب صورة جيم، أو قيل اكتب شعر مرادا به هذا اللفظ، فإنما تكتب صورة شعر، وما ليس له مسمى، تصح كتابته كزيد يكتب بصورة مسمى أسماء حروفه، وهي صورة زيد مثل ما مرّ في ضرب. (فإنْ سُمي بها)، أي بأسماء الحروف (مُسمىً آخر)، كما لو سميت رجلا بجيم، (كتبت كغيرها) بحروف

= ٢٩١، وهمع الهوامع ١/ ٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والدرر ٣/ ١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، ص ٣٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦. واستشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت خلا حرفا، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري. واستشهدوا به أيضاً على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.
ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَّاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ: . . . – من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت – في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز والحداء وما يُكره منه، ٨/ ٦٤، وصحيح مسلم، كتاب الشِّعر، ٤/ ١٧٦٨، وسنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ٥/ ١٤٠، وسنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشِّعر، ٢/ ١٢٣٦.

وَفِي الْمُصحف على أَصْلهَا على الْوَجْهَيْنِ نَحْو: (يس) و(حم).

جار قوله: (**وفي المصحف على أصلها على الوجهين**) أي وتكتب أسماء الحروف التي سمى غير الحروف بها في المصحف على أصل أسماء الحروف وهو أن تكتب كغيرها إن قصد بها المسمى الآخر، وبصورة مسماها إن قصد بها ذلك، وهو المراد من قوله على الوجهين، وإنما قال على أصلها ليعلم أن كل واحد منها أصل في أسماء الحروف المذكور هكذا ذكر في بعض الحواشي، والأولى أن يقال في تقريره أسماء الحروف الواقعة في المصحف إن لم تجعل مما سمي به مسمى آخر، فقياسها أن تكتب بصورة الحروف التي هي مسماها هكذا يس، وإن جعلت مما سمي به مسمى آخر كتبت

نقره (**وفي المصحف على أصلها**) منهم من يكتبها على صورة مسماها نحو يس وحم وهو أصل، ومنهم من يكتبها كغيرها نحو ياسين وحاميم وهو أصل أيضاً، ولذلك قال (**على الوجهين**) وأما اللفظ الذي يقصد تصويره ولم يكن من أسماء الحروف ولم يكن له مدلول يصح كتابته كزيد فإذا قيل اكتب زيداً فإنما تكتب مسمى الزاي والباء والدال وهي هذه الصورة زيد وإن كان له مدلول يصحح كتابته كالشعر فإذا قيل اكتب شعراً فإن ثمة قرينة دالة على أن المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة وهي شعر وإلا فمقتضاه أن

جما قوله: (**والأولى أن يقال**) إنما كان أولى؛ لأنه المفهوم من التقرير السابق أن أسماء الحروف الواقعة في أوائل السور يوصف كونها مسمى بها غير الحروف تارة يقصد بها ذلك المسمى وتارة يقصد بها مسماها، وليس بمراد بل المراد أن تلك الأسماء إن جعلت اسماً لحروف التهجي جيء بها لتنبيه المخاطبين على أن القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظهم الذين يتكلمون بها وهو من قبيل قرع العصا أو أبعاض الكلام كما روى عن ابن عباس أنه قال في ألم معناه أن الله أعلم، وقد قيل كل منهما كتبت بصورة مسماها وإن جعلت مما سمى مسمى آخر كما قيل أيضاً أنها أسماء للسور كتبت كغيرها.

أفغا هجائها، باعتبار مسماها الآخر، فإذا قيل حينئذ: اكتب جيم، كتبت هكذا: جيم، كما تكتب زيد، لو قيل اكتب زيد، وهذا مختاره. وبعضهم يكتبها بصورة مسماها الأول، وهو جَهْ، ومحل المختار في غير المصحف، (و) أمَّا (في المصحف) فتكتب (على أصلها)، أي على صورة مسماها الأول (على الوجهين) المذكورين من قصد مسماها، وقصد مسمى أخريها، نحو يس، وحم، فتكتب هكذا على الوجهين، وإنما لم تغيّر على الثاني، لأنّ خط المصحف سنّة متبعة، وقد رُسمت هكذا، وقيل: تكتب على الأول هكذا، وعلى الثاني كغيرها، بجعل كل منهما أصلا، فيكون قوله على الوجهين موزعا

. . . .

كغيرها من الأسماء وهو هكذا ياسين، والصواب أن نقول المراد بقوله على أصلها أن تكون بصورة مسماها على الوجهين أن يراد بها مسماها ومسمى آخر فيكون المعنى أن أسماء الحروف تكتب في المصحف بصورة مسماها سواء أريد به مسماها أو مسمى آخر، ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا قوله تصوير اللفظ بقولنا المقصود تصويره.

تكتب ما يطلق عليه الشعر. . . . .

قوله: **(والأولى أن يقال)** والفرق بين التقريرين أن الأول دل على أن للكاتب أن يكتب حرف من المقطعات في أوائل السور بحسب قصده إن قصد العلمية يكتب على صورة اللفظ وإلا على صورة المسمى وهذا ليس بسديد؛ لأنه ليس للكاتب إلا أن يكتبها على صورة المسمى في القصدين، والثاني دل على تباين قياس خطها لا أن للكاتب أن يكتب على غير صورة المسمى إذ ليس له ذلك فليس فيه تعرض لبيان جواز الكتابة على غير صورة المسمى، ولهذا جعله أولى من الأول؛ لأنه لا يدل على ما لا يجوز ض. قيل وجه الأولوية أن في التقرير الأول قيد أولاً أسماء الحروف بأنه سمى غير الحروف بها فبعد التقييد بهذا كيف يجوز تقسيمها على أن قصد بها المسمى الآخر وعلى أن لا يقصد وهل يكون هذا تقسيماً للشيء على نفسه وغيره وهذا مردود لأن تقييده دل على كونها أسماء منقولة ولا خلل في أن يقال في المنقولات إن قصد معناه الأول يكون كذا وإن قصد معناه الثاني يكون كذا ولا يكون هذا تقسيماً لشيء على نفسه وغيره؛ لأن المعنيين تحت المنقول حاصل ض.

قوله: **(والصواب أن نقول)** وإنما قال والصواب لأن التعريف الأول دل على أن كتابة المصحف يختلف بحسب قصد كون الحروف أسماء للسورة أولاً فإذا قصد الكاتب كونها علماً للسورة يكتب بصورة اللفظ وإلا فبصورة المسمى، وليس كذلك قطعاً؛ لأن صورتها في المصحف على صورة المسمى سواء قصد كونها علماً للسورة أو لا؛ ولأن التقرير الثاني دل على بيان كتابتها على تقدير جعلها علماً للسورة وعدمه لا على بيان الخط الواقع في المصحف وظهر المتن على خلافه ض.

قوله: **(سواء أريد مسماها أو مسمى آخر)** قال الشيخ بدر الدين بن مالك: ما نقل من

على ذلك فـ**(طه)**، و**(يس)**، و**(ق)** على القول بأنها أسماء للسور، أو الأشخاص كما قيل إنّ طه ويس اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم، و**(ق)** اسم جبل، تكتب بحروف هجائها هكذا: طاها وياسين وقاف.

وَالْأَصْل فِي كل كلمة أَن تُكْتب بِصُورَة لَفظهَا بِتَقْدِير الِابْتِدَاء بهَا وَالْوُقُوف عَلَيْهَا، فَمن ثَمَّ. . . . .

جار قوله: (**والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها**) وهذا الأصل معتبر في الكتاب فكتب نحو ره وقه زيداً بالهاء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت رهوقه بالهاء وكتب نحو مثل مه أنت ومجيء مه جئت بالهاء أيضاً؛ لأنك إذا وقفت على مه منهما وقفت بالهاء بخلاف نحو حتام والام وعلام أي بخلاف ما إذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر فإنه لا يكتب بالهاء؛ لأنه لا يجب الوقف عليها حينئذٍ بالهاء وذلك لشدة الاتصال فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد ولأجل أنه صار حروف الجر مع ما الاستفهامية كالشيء الواحد كتب حتى وإلى وعلى مع ما الاستفهامية بألفات وكتبت مم وعم بغير نون أي لأجل أن حرف الجر مع ما الاستفهامية يصير كالشيء الواحد ح كتبت مم وعم بغير نون وإن قصدت في ما الاستفهامية عند اتصال حروف الجر بها إلى الياء كتبت بالهاء ورجعت الياء في حتى مه وإلى مه، وعلى مه ورجعت النون في من مه وعن مه.

قوله: (**ومن ثَمَّ**) أي ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها تكتب أنا زيد بالألف؛ لأن الوقف عليه كذلك. . . . .

نقره (**والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها**)، وهذا أصل معتبر في الكتابة (**فمن ثم**) أي ومن أجل ذلك الأصل (**كتب نحو**) ره في الأمر من ترى، وقه في الأمر من تقي. . . . .

جما أسماء الحروف إلى مسمى غيرها فحكمه في الخط باق على ما كان عليه قبل النقل فمتى كان مركباً معرفاً كتب على وفق لفظه كسائر الأسماء، ومتى كان موقوفاً لعدم التركيب أو للحكاية كتب على وفق مسماه في الأصل، ومن ثَمَّ كتبت حروف أوائل السور كذلك على القول بأنها أسماء للحروف وعلى القول بأنها أسماء للسور أو لغيرها؛ لأنها محكية أبداً انتهى.

قوله: (**وقه زيداً**) بالهاء تلفظ بلا هاء لاتصاله بزيد ض.

قوله: (**لأنك إذا وقفت**) ومن ها هنا يعلم أن حال الوصل لا يظهر الهاء لفظاً وإن كتبت في الخط ض.

أنصا (والأصل في) كتابة (كل كلمة أنْ تكتب بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها، والوقوف،) وفي نسخة والوقف (عليها) لتكون قد اعتُبِرت مفردةً عمَّا قبلها، وعمَّا بعدها، (فمن ثَم) أي من هنا وهو أنّ الأصل في كل كلمة ما ذكر، أي من أجل ذلك

كُتِبَ نَحْو: (رَهْ) زيداً، وقِه زيداً بِالْهَاءِ، وَمثل: مَهْ أَنْت، ومجيء مَهْ جِئْت، بِالْهَاءِ أَيْضاً، بِخِلَاف الْجَار نَحْو: حَتَّامَ وإلَامَ وعَلامَ؛ لِشدَّةِ الِاتِّصَال بالحروف، وَمن ثَمَّ كُتِبتْ مَعهَا بألفاتٍ، وَكُتِبَ مِمَّ، وَعَمَّ،

ج ....

ك (**ره زيداً وقه زيداً بالهاء**) أي بإلحاق الهاء بآخرهما في حالة الوصل لأنه إذا وقف عليهما وقف بالهاء (**و**) كتب (**نحو مثل مه أنت ومجيء مه جئت بالهاء أيضاً**) مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لأنه إذا وقف على مه فيهما وقف بالهاء لأن ما كان على حرف واحد عن الوقف يلحق به الهاء ليكون الوقف على غير ما ابتدأ به (**بخلاف**) الحرف (**الجار نحو حتام وإلام وعلام**) فإنه إذا اتصل ما الاستفهامية بحتى وإلى وعلى لا يكتب بالهاء (**لشدة الاتصال**) لما الاستفهامية (**بالحرف**) الجار فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد فيكون الوقف على غير المبتدأ به ولا حاجة إلى إلحاق الهاء بها (**ومن ثم**) أي من أجل شدة الاتصال (**كتبت**) هذه الحروف (**معها**) أي مع ما الاستفهامية (**بألفات**) على ما ترى وقبل الاتصال إنما كتبت بصورة الياء وإنما كتبت حينئذ بالألف لأن الألف وقعت في وسط الكلمة وكل ألف وقعت فيه تكتب بالألف لا غير (**و**) من ثم (**كتب مم**) في من مه (**وعم**) في عن مه عند إدغام النون في الميم ....

ل ....

ق (كتب) من ابنك بهمزة وصل، لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بدّ منها، وكتب (نحو رَهْ زيدا، وقِهْ زيدا بالهاء، و) كتب (نحو مثل مَهْ أنت) أي مثل أي شيء أنت، (ومجيء مَهْ جئت)، مما أضيف إلى ما الاستفهامية (بالهاء أيضاً)، لأنك تقف على جميعها بالهاء، لأنّ ما كان على حرف واحد، عند الوقف يُلحق به الهاء، ليكون الوقف على غير ما ابتُدِئ به، كما مرّ في الوقف، (بخلاف) الحرف (الجار) إذا اتصل به ما الاستفهامية (نحو حَتَّامَ وإلَامَ وعَلَامَ)، فلا تكتب بالهاء، لأنّ إلحاق هاء السكت بها غير لازم، (لشدة الاتصال) لما الاستفهامية (بالحروف)، وفي نسخة بالحرف، فصارت معها كالشيء الواحد، (ومن ثَم) أي من هنا، وهو شدة اتصالها بالحروف قبلها، بحيث صارا كشيء واحد، أي من أجل ذلك (كتبت)، أي هذه الحروف (معها)، أي مع ما الاستفهامية (بِألِفاتٍ)، مع أنها قبل الاتصال إنما تكتب بالياء، كما سيجيء آخر الكتاب.

(وكتب مِمَّ وعَمَّ ....

بِغَيْر نونٍ، فَإِن قصدت إِلَى الْهَاء كتبتها وَرجعت الْيَاء وَغَيرهَا إِن شِئْت.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ: أَنا زيدٌ بِالْأَلف وَمِنْه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

ومنه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأن الأصل لكن أنا كما تقدم ولأجل أن

(**بغير نون**) وهو الميم لشدة الاتصال صارا بمنزلة كلمة واحدة وتكتب من مال و عن مال بالنون عند الإدغام (**فإن قصدت**) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر (**إلى الهاء كتبتها**) أي الهاء (**ورجعت الياء**) أي صورة الياء في الكلمات الثلاث المذكورة نحو حتى مه وإلى مه وعلى مه (**و**) ورجعت (**غيرها**) وهو النون في من مه وعن مه (**إن شئت**) هذا القصد نظراً إلى أن ما الاستفهامية كلمة متصلة بهذه الكلمات (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها (**كتب أنا زيد بالألف**) في حالة الوصل لأن الوقف عليها كذلك (**ومنه لكنا هو الله**) ربي لأن أصله لكن أنا كما هو

قوله: (**ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]**) أي في قراءة من لا يقرأ بالألف فإن لكنا يكتب بالألف في قراءته أيضاً اعتباراً بالألف.

قوله: (**ومنه لكنا**) أي مما كتب فيه أنا بالألف.

قوله: (**كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة**) جاء من ذلك ألفاظ كتبت في القرآن بالتاء

بغير نون)، بخلاف نحو من مال، وعن مال، تكتب بالنون مع الإدغام، (فإن قصدتَ) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحروف الجر (إلى) إلحاق (الهاء كتبتها)، لاعتبارك ما مفردة، فلا بد من كتابة الهاء، (ورجعت الياء) في حتى مَهْ، وإلى مَه، وعلى مَهْ (وغيرها)، أي ورجعت النون في مِنْ مَهْ، وعنْ مَهْ (إنْ شِئتَ) رجوعهما، فكل من رجوعهما وعدمه جائز، أمَّا رجوعهما فلاستقلال ما، وإنْ اتصلت بما قبلها، وأمَّا عدمه، فلعدم استقلال ما قبلها بدونها، فبان بما تقرر أنّ مبنى الكتابة على الابتداء والوقف.

(ومن ثَم) أي ومن أجل ذلك (كتب أنا زيدٌ بالألف)، لأنّ الوقف عليها كذلك كما مرّ في بابه، (ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ) رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فإنه يكتب بالألف، ولو في قراءة من لا يقرأ بلا ألف، لأنّ أصله، لكن أنا كما مرّ، . . . .

وَمن ثَمَّ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيث فِي نَحْو: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ هَاء، وفيمن وقف بِالتَّاءِ تَاء، بِخِلَاف أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَبَاب قائِمَاتٍ، وَبَاب قَامَت هِنْدٌ وَمن ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوب بِالْألف، وَغَيره بالحذف، . . .

جار مبنى الكتابة على الوقف كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة وقمحة وهو البر ومن وقف بالتاء يكتبها تاء بخلاف التاء في أخت وبنت وباب قائمات، وباب قامت هند فإنها لا تكتب هاء بل تاء إذ الوقف عليها بالتاء ولأجل ما ذكرنا كتب المنون المنصوب بالألف نحو رأيت زيداً وكتب المنون غير المنصوب بالحذف نحو جاءني زيد، ومررت بزيد،

نقره مذكور قبل (**ومن ثم كتبت تاء التأنيث في نحو رحمة وقمحة**) وهو البر (**هاء**) لأن الوقف عليها بالهاء (**وفيمن وقف**) عليها (**بالتاء كتبت تاء بخلاف أخت وبنت**) فإن الوقف عليها بالتاء لأن ليست لمحض التأنيث (**و**)، بخلاف (**باب قائمات**)، وهو ما جمع بالألف والتاء فإنه يوقف عليه بالتاء لأن التاء التي في لفظها للتأنيث وإنما هي مع الألف علامة لجمع المؤنث (**و**)، بخلاف (**باب قامت هند**)، وهو فعل ملحقة به تاء التأنيث فإنه لا يوقف عليه بالهاء (**ومن ثم كتب المنون المنصوب بألف**)، نحو رأيت زيداً لأن الوقف عليه بألف مبدلة من التنوين (**وغيره**)، أي غير المنون المنصوب وهو المنون المرفوع والمجرور (**بالحذف**)، أي بحذف التنوين من غير إبداله واوا على الأكثر. . . . .

جما كحالها في الوصل وقد اختلف القراء في الوقف فبعضهم وقف بالتاء اتباعاً لرسم المصحف وبعضهم لم يراع الرسم فوقف بالهاء على القياس. قوله: (**ولأجل ما ذكرنا**) من أن مبنى الكتابة على الابتداء والوقف. قوله: (**المنصوب بألف**) لأن الوقف عليه بالألف. قوله: (**وكتب المنون الغير المنصوب بالحذف**) شذ من هذا الأصل كأين وهو اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة فإنها كتبت بالنون نقل هذا المذهب أبو حيان عن المبرد والأكثرون على خلاف ما نقل المصنف؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولا نظير لها.

أنقا (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كتبت تاء التأنيث الاسمية في نحو رحمة وقمحة) فيمن وقف عليها بالهاء (هاء، وفيمن وقف) عليه (بالتاء تاء، بخلاف أُخت وبنت، وباب قائمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين، (وباب قامتْ هند)، من كل فعل لحقته تاء التأنيث، فإنها لا تكتب بالهاء، بل بالتاء، لأنّ الوقف عليها كذلك، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كتب المنون المنصوب بألف)، نحو رأيت زيداً، لأنّ الوقف عليه بألف مبدلة من التنوين، كما مرّ، (و) كتب (غيره)، وهو المنون المرفوع والمجرور (بالحذف) للتنوين بغير إبدال واو أو ياء، لأنّ الوقف عليه كما مرّ، . . . .

وَإِذن بِألف، على الْأَكْثَر، واضْرِباً كَذَلِك، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبُنْ. . . . . .

جـ وكتب إذن بالألف على الأكثر؛ لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر، وبعضهم يكتبها بالنون توهماً بأنها نون في الوقف، وذكر في شرح الهادي: أنه لا يبدل من نون إذن ألف؛ لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن، وقد يوقف عليها بالألف تشبيهاً بالنون الخفيفة ونون التنوين فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضاً فرقاً بينها، وبين إذا التي هي ظرف، وكتب اضربا بالألف وهو أمر للواحد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له باضربن أمراً للجمع المذكر، وكان قياس اضربن . . . .

نقره (و)، كتب **(إذا بالألف على الأكثر)**، لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر وقيل إنه لا يبدل من مون إذن ألف لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينهما وبين إذا التي هي ظرف **(و)** كتب **(اضربا كذلك)**، أي بألف عوضاً عن نون التأكيد الخفيفة الملحقة بالأمر للواحد المذكر على الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون حملاً له على اضربن في الأمر للجمع المذكر **(وكان قياس اضربن)**، للجمع المذكر أن يكتب اضربوا

كو قوله: **(وبعضهم يكتبها بالنون)** نقل هذا المذهب أبو حيان عن المبرد والأكثرين خلاف ما نقل المصنف ونقل الأول عن المازني قال وفصل الفراء فقال إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها وإن عملت كتبت بالنون لقوتها. قوله: **(توهماً بأنها نون)** لتوهمه أن العرب تقف عليها بالنون لا أنه سمع من العرب كذلك وإنما توهم ذلك لأنه رآها نوناً ساكنة بعد فتحة كعن ولن مع كونها حرفاً فقاس إذن على عن ولن. قوله: **(توهماً بأنها نون في الوقف)** عبارة المصنف ومن كتبها نوناً توهمها نوناً في الوقف أي توهم أن الوقف عليها بالنون؛ لأن الألف بدل عن النون. قوله: **(من نون إذن ألف)** أي في الوقف والكتابة مبنية عليه. قوله: **(فعلى تلك اللغة)** على لغة من يقف بالألف القياس أن يكتب والأولى الكتابة بالنون للفرق المذكور. **قوله**: **(فعلى تلك اللغة)** أي لغة من يقف عليها بالألف. قوله: **(أن يكتب بالنون)** وإن وقف عليها بالألف. لنا، إذن عند الأكثر حرف وعند بعضهم اسم والتنوين للفرق بينه وبين إذا جواب وجزاء من أدوات ض. قوله: **(ومنهم من يكتب بالنون)** هذا ما اقتضاه كلام ابن مالك وجزم به أبو حيان وقال فإنك لو كتبت اضربن زيداً ولا تضربن زيداً بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو فيهما في الخط. قوله: **(وكان قياس اضربن)** أي كتابة هذه الألفاظ غير القياس.

فقـ (و) كتب (إذاً بألف على الأكثر)، لأنّ الوقف عليه بالألف على الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون، لأنها من نفس الكلمة، كنون من وعن، وهو الأولى، للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف، (و) كتب (اضْرِباً) أمراً للمفرد المذكر مؤكدا بالنون الخفيفة (كذلك)، أي بألف عوضاً عن نون التوكيد الخفيفة على الأكثر، لأنّ الوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون، كما في اضربُن في أمر الجمع المذكر، كما سيأتي في كلامه.
(وكان قياس اضْرِبُنْ) أمر للجمع المذكر، مؤكدا بالنون الخفيفة أن يكتب

بواو وَألف، واضْرِبِنْ بياءٍ، وَهل تَضْرِبُنْ بواو وَنون، وَهل تَضْرِبِنْ بياء وَنون، وَلَكنهُمْ كتبوه على لَفظه لعُسْرِ تَبَيُّنِهِ، أَو لعدم تَبَيُّنِ قَصْدِهَا، . .

جا أن يكتب بواو وألف؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت اضربوا وكان قياس اضربن للواحدة المخاطبة أن تكتب بياء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت اضربي بإسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تضربن أن يكتب بواو ونون؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبين هذا الأصل وهو أنه عند الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون فإنه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن أو لأنه لو كتبت . . . .

نقره **(بواو وألف)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربوا **(و)**، كان قياس **(اضربن)**، للواحدة المخاطبة أن يكتب **(بياء)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربي **(و)**، كان قياس **(هل تضربن)**، أن تكتب **(بواو ونون)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد الواو والنون المحذوفين، ويقال هل تضربون **(و)**، كان قياس **(هل تضربن)**، للواحدة المخاطبة أن تكتب **(بياء ونون)**، لأنه إذا وقف عليه يسقط نون التأكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون ويقال هل تضربين **(ولكنهم كتبوه)**، أي كتبوا كل واحد من هل تضربن وهل تضربن **(على لفظه لعسر تبينه)**، أي تبين هذا الأصل وهو أن عند الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون من الواو والياء والنون **(أو لعدم تبين قصدها)**، أي قصد نون التأكيد لأن هذه الألفاظ

جما قوله: **(فإنه لا يعرفه)** بخلاف معرفة أن الوقف على اضربن بفتح الباء بالألف إذ هو في اللفظ كالتنوين في زيداً وقد أشهر ذلك بأنه يكتب بالألف.

أقضا اضربوا، (بواو وألف، و) قياس (اضْرِبِنْ) أمرا للواحدة أن يكتب اضربي (بياء، و) قياس (هل تَضْرِبُنْ) خطابا للجمع المذكر أن يكتب تضربون، (بواو ونون، و) قياس (هل تَضْرِبِنْ) خطابا للواحدة أن يكتب تضربين (بياء ونون)، وذلك لأنك إذا وقفت على النون الخَفِيفة، المضموم أو المكسور ما قبلها، رددت ما حذف للنون من الواو والياء في نحو اضربوا، واضربي، ومن الواو والنون في نحو هل تضربون والياء والنون في نحو هل تضربين، فكان حق كل منهما أنْ يكتب كما ذكر، بناء للكتابة على الوقف، (ولكنهم كتبوه) أي كلا منهما (على لفظه لِعُسر تَبَيُّنِه) أي تبيُّن هذا الأصل، وهو أنّ نون التوكيد تحذف عند الوقف، ويُرد ما حذف لأجلها، إذ لا يعرفه إلّا حاذق في هذا الفن، (أو لعدم تبيُّن قصدِها)، أي نون التوكيد، لو كتبت هذه الألفاظ على القياس المذكور، إذ لا يعرف الحاذق في هذا الفن أيضاً المقصود من أنها مؤكدة بالنون الخفيفة أولا، لأنها بلا

وَقد يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاه. وَمن ثمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْر يَاءٍ، وَبَابُ القَاضِي بِالْيَاءِ على الْأَفْصَح فيهمَا.

ن على هذا الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضاً أن القصد إلى النون؛ لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضاً تكون كذلك وقد يجري اضربن مجراه؛ لأنها نون خفيفة مثلها، والأكثر على ما تقدم من كتابته بالألف لفوات الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما عسر تنبيه وعدم تبيين قصدها، ولأجل ما ذكرنا كتب باب قاض بغير ياء، وباب القاضي بالياء؛ لأن الأفصح الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي بالياء، . . . . .

ج بغير نون التأكيد أيضاً كذلك (**وقد يجري اضربن**)، للأمر الواحدة المخاطبة (**مجراه**)، أي مجرى هل تضربن لأن النون فيه نون خفيفة مثلها والأكثر أن يكتب بالألف لفوات الأمرين المذكورين الآن (**ومن ثم كتب باب قاض**)، مما حذف ياؤه لأجل التنوين (**بغير ياء**)، لأن الوقف عليه بغير الياء (**و**)، كتب (**باب القاضي**)، مما يكون الياء ثابتة فيه لعدم التنوين (**بالياء**)، فإن الوقف عليه بالياء (**على الأفصح فيهما**)، أي في البابين. . . .

ك قوله: (**على هذا الأصل**) وهو أن يكتب على صورة الوقف ض. قوله: (**لم يعرف الحاذق**) أي لم يعرف أنه يؤكد بالنون الخفيفة أم لا بخلاف المفرد المذكور فإنه لو كتب بالألف يلتبس لعدم الالف في حال عدم التأكيد. قوله: (**وقد يجري اضربن مجراه**) أي مجرى المذكور ها هنا من الألفاظ في أنه يكتب على لفظ اضربن لا بالألف.

قوله: (**لفوات الأمرين**) أي لأنه يتبين التأكيد بكتابة النون ألفاً ولا يعسر تبيين هذا الأصل وأجيب عن الالتباس بأمر الاثنين بأن الالتباس المحذور هو الواقع بين المؤكد وغير المؤكد من الكلمة ألا ترى أن اضربا أمراً لهما يلتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفه ومجهوله وبتثنية الحاضر منه مذكراً ومؤنثاً ولا يحترز من مثله انتهى. فليتأمل.

قوله: (**ولأجل ما ذكرنا**) من أن معنى الكتابة على الابتداء لوقف.

قا تأكيد كهي بالتأكيد عند الوقف، وهذا بخلاف المفرد المذكر، فإنه لو كتب بالألف لم يلتبس المؤكد بغيره، لعدم الألف، حال عدم التوكيد، (وقد يجري اضْرِبن) أمرا للواحد (مجراه)، أي مجرى ما خرج عن القياس، فيكتب بالنون، لأنّ نونها نون خفيفة، مثل ذلك، ولخوف التباسه بالمثنى، والأكثر ما مرّ من كتابته بالألف، لانتفاء الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما عسر تبينه، وعدم تبيّن قصدها، (ومِن ثَم) أي ومن أجل أنّ مبنى الكتابة على الإبتداء والوقف (كُتب باب قاضٍ) مما حذف ياؤه للتنوين رفعا وجرا (بغير ياء، و) كتب (باب القاضي) مما ثبتت ياؤه، لعدم التنوين (بالياء على الأفصح فيهما)،

وَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: بِزيدٍ ولِزَيدٍ وكزَيدٍ مُتَّصِلاً به؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَف عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْو: مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُم مُتَّصِلاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ. وَالنَّظَر بعد ذَلِك.........................

ومن ثَمَّ كتب حرف الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يتبدأ به.
قوله: **(والنظر بعد ذلك)** في شيئين الأول:.......................

(**ومن ثم كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد**)، مما دخل على أوله حرف جر موضوع على حرف واحد (**متصلاً**)، به (**لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلاً**)، به (**لأنه لا يبتدأ به**)، لأن الضمائر المتصلة إنما تتصل بما قبلها.
(**والنظر بعد ذلك**) في شيئين...............................

قوله: **(ومن ثَمَّ)** أي من أجل الأصل المذكور.
قوله: **(كتب حرف الجر)** قد استقر أن الخط تابع لحكمي الابتداء والوقف وقد علم أن الابتداء بالكلمة يقطعها عما قبلها والوقف عليها بيقطعها عما بعدها فلزم من هذين الأصلين أن الكلمة إذا لم يصح الابتداء بها أو لم يصح الوقف عليها لا تفرد في الخط. قوله: **(لا يتبدأ به)** أي بهذا الكاف ونحوه سيد أو بنحو الكاف في منك وكم من منكم ض.
قوله: **(والنظر بعد ذلك)** أي بعد تحقيق ما تقدم تأصيله من باب الخط كما في شرح المصنف. قوله: **(والنظر بعد ذلك)** أي بعد ما أصلناه من الأصل المذكور أو بعد تقرير ما قلنا أو بعد النظر فيما له صورة تخصه ض.

للوقف عليها بذلك، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كُتب) حرف الجر الموضوع على حرف واحد (نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً) بمجروره، (لأنه لا يوقف عليه)، لكونه على حرف واحد، بخلاف نحو من زيد، وعن زيد، لكونه على حرفين، (وكُتب الضمير نحو منك ومنكم وضَرَبَكُم متصلاً) بما قبله، (لأنه لا يُبتدأ به)، لكونه ضميراً متصلا، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك (كتب وأتوا وفأتوا بغير ياء) بعد الهمزة، لأنّ كلا منهما لا يُبتدأ به، للزوم الوقف على واو العطف وفائه، وهو ممتنع لكونه على حرف واحد، (و) كتب (ثم ائتوا بالياء) لانتفاء ذلك إذ يصح الوقف على ثم، لكونه على حرفين، وقوله آخرا: ومن ثمّ إلى آخره موجود في نسخة، ولم أر من شرحه، فهذه قاعدة يجب رعايتها في الخط.
(والنظر بعد ذلك) في شيئين...........................

فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخُصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ، أَو زِيَادَةٍ أَو نقص أَو بَدَلٍ. الأول: الْهمزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، ووسط، وَآخر.

الأول: ألف مُطلقاً نَحْو: أَحَدٍ وَأُحُدٍ وإِبِلٍ.

جار فيما لا صورة له تخصه، والثاني: فيما خولف فيه الأصل إما بوصل أو زيادة أو نقص أو إبدال الأول المهموز أي ما فيه الهمزة وهمزته إما في أوله أو وسطه أو آخره، فإن كانت في أوله فتكتب ألفاً مطلقاً أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة كأحد وأحد وإبل وسواء كانت همزة قطع كما ذكرنا أو همزة وصل كأنصر واعلم وسواء كانت أصلية كما في إبل أو منقلبة كما في أحد، وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهو

نقره (**فيما لا صورة له تخصه وفيما خولف**)، فيه الأصل (**بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز**)، وهو ما فيه همزة (**وهو أول ووسط وآخر الأول ألف**)، في الكتابة (**مطلقاً**)، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت همزة قطع أو همزة وصل وسواء كانت أصلية أو منقلبة أو زائدة (**مثل أحد وأحد وإبل**)، وأكرم وأنصر وأعلم وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهي أخف حروف اللين فأبدلت ألفاً في الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخط أيضاً وهذه

جما قوله: (**الأول فيما لا صورة له**) بل له صورة مشتركة تستعار له صورة غيرها تحته أمران أن يكون صورة مشتركة كلؤم ويئس وأحمر فإن صورة الهمزة فيها مشتركة بينها وبين الألف والواو والياء وأن لا يكون له صورة نحو الخبء.

قوله: (**كأنصر واعلم**) لم يمثل بما أوله همزة وصل مفتوحة كأيمن لقلته.

قوله: (**وذلك لأن الهمزة**) الأولى أن يقال لأن الألف نوعان ساكنة وهي المسمى بالألف ومتحركة وهي المسمى بالهمزة فكتب ها هنا الهمزة بصورة الألف لأمر اللبس إذ لا يمكن الابتداء بالساكن ض.

قا (فيما لا صورة) له (تخصه)، بل له صورة مشتركة، أو يُستعار له صورة غيره، (وفيما خُولِف) فيه الأصل المذكور بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول)، وهو ما لا صورة له تخصه. المهموز: أي ما فيه همز، (وهو) أي همزُهُ (أول ووسط وآخر)، الهمز (الأول) صورته (ألف) في الخط (مطلقا)، أي سواء أكان مفتوحا أم مضموما أم مكسورا، وسواء أكان همزة قطع، أم همزة وصل، وسواء أكان أصلاً، أم منقلبا، أم زائدا، (مثل أَحَدٍ وأُحُدٍ وإِبِلٍ)، وأَكرِمْ وانْصُرْ واعلَمْ، لأنّ الهمزة تشارك الألف في المخرج، وهي أخف حروف اللين، فأبدلت ألفاً في الخط للتخفيف، لأنه كما هو

وَالْوسطُ: إِمَّا سَاكِنٌ، فَيُكْتَبُ بِحرف حَرَكَة مَا قبله، مثل: يَأْكُلُ ويُؤْمنُ وَبِئْسَ، وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيُكْتَبُ بِحرف حركته مثل: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُسْئِمُ، وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ. . . . .

جار أخف الحروف فأبدلوها في الخط للتخفيف؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضاً، وهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظاً لما مر لكن أمكن تخفيفها خطًّا فخففوها لئلا يفوت الغرض أجمع، وإن كانت في وسطه فتكتب على نحو ما تخفف ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن وييئس؛ لأن تخفيفها كذلك وإن كانت متحركة فما قلبها إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكناً فتكتب بحرف حركتها نحو يسأل ويلؤم ويسئم. ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمثله . . . .

نقره الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظاً فخففت خطاً (**والوسط أما ساكن**)، متحرك ما قبلها (**و**)، نكتب (**بحرف حركة ما قبله مثل يأكل**)، كتب بالألف لأن حركة ما قبلها فتحة (**ويومن**)، كتبت بالواو (**وبيس**) كتبت بالياء (**وأما متحرك قبله ساكن فـ**)، تكتب (**بحرف حركته مثل يسأل**)، كتبت بالألف (**ويلؤم**)، بالواو (**ويسئم**)، بالياء (**ومنهم من يحذفها**)، قبل التخفيف (**إن كان تخفيفها بالنقل**)، نحو مسلة . . . .

جما قوله: (**فأبدلوها**) أي كتبوا صورتها ألفاً. قوله: (**لما مر**) أي في أول تخفيف. قوله: (**لما مر**) في تخفيف الهمزة حيث قال وشرطه أن لا يكون مبتدأ بها ض. قوله: (**لئلا يفوت الغرض**) وهو التخفيف اللفظي والخطي. قوله: (**ويسأم**) أي جعله يسأم.

قوله: (**ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل**) قال أبو حيان هذا هو الأحسن والأقيس قال وقد كتب حروف من هذا القبيل في القرآن وهو ﴿يسألون عن أنبائكم﴾

أفضا مطلوب في اللفظ، مطلوب في الخط أيضاً، وهذا الهمز لا يمكن تخفيفه لفظاً، فخفف خطا، لئلا يفوت الغرض أجمع.

(و) الهمز (الوسط إمَّا ساكن، فـ) تكتب (بحرف حركة ما قبله)، على نحو ما يخفف ساكناً، (مثل يأكل)، يكتب بألف، لأنّ حركة ما قبله فتحة، (ويومن) يكتب بواو، لأنّ حركة ما قبله ضمة، (وبيس) بياء، لأنّ حركة ما قبله كسرة (وإمَّا متحرك قبله ساكن، فـ) تكتب (بحرف حركته) سواء أخفف بالنقل أم بغيره، (مثل يسأل) فيكتب بألف، (ويلؤم) بواو (ويُسْئِم) بياء، (ومنهم من يحذفها) أي الهمزة (إنْ كان تخفيفها بالنقل) نحو مسلة، . . . .

أَو الْإِدْغَام، وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط، وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف، نَحْو: سَاءَلَ، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَإِمَّا متحرك وَقَبله متحرك فَيُكْتَبُ على نَحْو مَا يُسهَّل، فَلذَلِك كُتِبَ. .

ك أو بالإدغام كما في شيء. ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع، وإن كان ما قبلها متحركاً وهي متحركة فتكتب على نحو ما تخفف به فذلك كتب. . . . .

ج (**أو الإدغام**)، نحو سو وشي لأن في النقل حذفاً في اللفظ وفي الإدغام كالحذف فحذفت في الخط أيضاً (**ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو سأل**)، (**ومنهم من يحذفها في الجميع**)، سواء كانت الهمزة مفتوحة أو لا وسواء كانت المفتوحة بعد الألف أو لا (**وإما متحرك وقبله متحرك فتكتب على نحو ما يسهل**)، به ويخفف (**فلذلك كتب** . . . .

ق [الأحزاب: ٢٠]؛ لأنه قرئ يسألون تكتب لألف لأجل ذلك. قوله: (**أو بالإدغام**) كما في شيء تخفيف مثل هذه الهمزة بالإدغام وجه والمشهور أنه بالنقل كما تقدم في باب التخفيف على أن الكلام في المتوسط ومثل المصنف في شرحه بسوة وهو من ذلك القبيل لكنها في حكم المتوسطة كما سيأتي وأولى منهما التمثيل بخطية وإن لم تكن همزتها متوسطة حقيقة.

قوله: (**ومنهم من يحذف المفتوحة فقط**) أي تخفيفاً لكثرة وقوعها وزاد أبو حيان مذهباً آخر وهو جعل صورة الهمزة الألف على كل حال قال وهو أقل استعمالاً.

قوله: (**كما في شيء**) فإنه يخفف بالإدغام أيضاً فيقال شيء ض.

قوله: (**نحو ساءل**) على وزن ضارب من المفاعلة ولا يحذفون الهمزة بعد ساكن آخر.

قوله: (**ومنهم من يحذفها**) أي الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها في الجميع سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام وسواء انفتحت أو انكسرت أو انضمت أمكن النقل أو لم يمكن كان فيها ألف أو لا. قوله: (**على نحو ما تخفف به**) أي إن كان تخفيفها بالواو وكتب بالواو

قز (أو الإدغام) نحو خطية وسوءة، إذ في كل منهما حذف في اللفظ، فحذف في الخط أيضاً، (ومنهم من يحذف) الهمزة (المفتوحة)، لكثرة مجيئها (فقط)، أي دون المضمومة والمكسورة، لقلة مجيئها، (والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءَل) بوزن ضارب من المفاعلة، ولا تحذف الهمزة بعد ساكن غير الألف، (ومنهم من يحذفها) أي الهمزة (في الجميع)، أي جميع أحوالها، من كونها مفتوحة أو لا، وكونها مخففة بالنقل، أو بالإدغام، أو بغيرهما، وكون المفتوحة بعد ألف أوْ لا.

(وإمّا متحرك، وقبله متحرك، فيكتب على نحو ما يُسَهَّل) ويخفف، (فلذلك كتب. . . . .

نَحْو: مُؤَجَّلٍ بِالْوَاو، وَنَحْو: فِئَةٍ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْو: سَأَلَ ولَؤُمُ ويَئِسَ، وَمن مُقْرِئِكَ ورُؤُوْسٍ بِحرف حركته، وَجَاء فِي سُئِلَ ويُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ . . . .

ج نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء لما عرفت أن تخفيفها كذلك، وكتب نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس بحرف حركته لما عرفت أن تخفيفها بأن تجعل بين بين المشهور، وجاء في سئل ويقرئك القولان وهما أن تكتب إما بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لما عرفت من الخلاف في أن تخفيفها بأن يجعل بين بين المشهور أو البعيد.

وإن كانت الهمزة في آخره فإما أن يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال

ق **نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء** لما عرفت أن تخفيفها كذلك **(وكتب نحو سأل)**، بالألف **(ولؤم)** بالواو **(وبئس ومن مقرئك)**، بالياء **(ورؤس)** بالواو وإليه أشار بقوله **(بحرف حركته)**، لأن تخفيفها بأن تجعل بين بين المشهور **(وجاء في نحو سئل)**، مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموم **(ويقرئك القولان)**، وهما أن تكتب بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لأن في تخفيفها خلافاً في أن يجعل بين بين المشهور أو غير المشهور . . . .

ك وإن كان بالياء فبالياء وإن كان بالألف فبالألف.

قوله: **(إما بحرف حركتها)** وهو الأفصح ض.

قوله: **(بين بين المشهور)** وهو الأفصح ض.

قوله: **(فإن كان ساكناً حذفت)** أي سواء كان حرفاً صحيحاً كما مثل أو حرف علة زائد للمد نحو نني ووضوء وسماءا وغير زائد نحو سوء وشيء. قوله: **(فإن كان ساكناً حذفت)** لأن تخفيفها بالحذف.

قز نحو مُوجل بالواو ونحو وفية بالياء) لأمر أنّ تخفيفها كذلك، وكتب نحو سَأل ولَؤُم ويَئِس، ومِن مُقْرِئِك ورَؤُوف بحرف حركته فيكتب في الأول بألف، وفي الثاني والخامس بواو، وفي الثالث والرابع بياء لِما مرّ أنّ تخفيفه بأن يجعل بين بين المشهور، وفي نسخة بدل رؤوف رؤوس، وهي أولى، إذ بها تكمل أقسام الهمز، لأنّ رؤوف ولؤم من نوع واحد، (وجاء في) نحو (سُئِل ويُقْرِئُك) مما همزه (مكسورة)، وقبله مضموم أو عكسه (القولان)، وهما أنْ يكتب بحرف حركته، أو بحرف حركة ما قبله، لِما مرّ من الخلاف في أنّ تخفيفه بأن يُجعل بين بين المشهور أو البعيد.

وَالْآخِرُ: إِن كَانَ مَا قبله سَاكِناً حُذِفَ نَحْو: خَبْأً وخَبْءٌ وخَبْءٍ، وَإِن كَانَ متحركاً كُتِبَ بِحرف حَرَكَةِ مَا قبله كَيفَ كَانَ، مثل: قَرَأَ ويُقْرِىءُ ورَدُؤَ، وَلم يَقْرَأْ وَلم يُقْرِىءْ وَلم يَرْدُؤ.

غيرها أو لا تكون كذلك، فإن لم تكن كذلك فما قبلها إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكناً حذفت نحو هذا خبء، ورأيت خبئاً، ومررت بخبء، وليس الألف في رأيت خبأ بصورة الهمزة وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً من التنوين مثلها في رأيت زيداً وإن كان ما قبلها متحركاً كتبت بحركة ما قبلها كيف كانت الهمزة أي سواء كانت متحركة أو ساكنة مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ، ولم يردؤ يقال ردء الشيء يردؤ ردأة فهو ردئ، . . . .

(**والآخر إن كان ما قبله ساكناً حذف نحو خبئاً وخبء وخبء**)، وليست الألف في رأيت خبئاً صورة الهمزة وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً عن التنوين مثلها في رأيت زيداً (**وإن كان**)، ما قبلها (**متحركاً كتب بـ**)، حرف (**حركة ما قبله كيف كانت الهمزة**) أي سواء كانت ساكناً أو متحركاً مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً (**مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ**)، وهذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها، وأشار إلى القسم الذي لا يجوز الوقف عليها بقوله. . . . .

قوله: (**ورأيت خبأ**) وفي المعرفة أيضاً رأيت الخبأ.

قوله: (**وليس الألف في رأيت خباء**) أي ونحوه كني ووضوء وشي وسوء المنصوبات، وكذا نحو سماء المنصوب عند جمهور البصريين وكتبه عند الكوفيين وبعض البصريين بألف واحدة فلا صورة للتنوين أيضاً عند هؤلاء.

قوله: (**اي سواء كانت متحركة**) مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

(و) الهمز (الآخِر إنْ كان ما قبله ساكناً حُذف)، نحو خَبْئاً وخَبْءٌ وخَبْءٍ بالنصب والرفع والجر، وليست الألف في رأيت خبأً صورة الهمز، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً من التنوين مثلها في رأي زيداً.

(وإنْ كان) ما قبله (متحركا كتب بـ)حرف (حركة ما قبله كيف كان) هو، أي متحركا كان أو ساكناً مفتوحا أو لا، (مثل قَرَأَ ويُقْرِئ، ورَدُؤَ، ولم يقرأ، ولم يُقْرِئ، ولم يَرْدُؤْ)، هذا إن كان الهمز المتطرف يوقف عليه.

والطرف الَّذِي لَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ لاتصال غَيره كالوسط، نَحْو: جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ، وَنَحْو: رِدَاءَكَ ورِدَاؤُكَ ورِدَائِكَ، وَنَحْو: يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْو مقروءةٍ، بِخِلَاف الأول الْمُتَّصِل به،

جـ أي فاسد هذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها وإن كانت بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل أو تاء تأنيث فهي كالهمزة المتوسطة فمن كتبها هناك بصورة كتبها ها هنا كذلك، ومن أسقط أسقط والأمثلة في المتن، واستثنى نحو مقروة وبرية فإنهم كتبوه بحذفها كأنهم راعوا تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية، وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول واتصل بها غيرها فإنها لا تكون

زي (**والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره**)، من ضمير متصل أو تاء تأنيث (**كالوسط**) فمن كتبها في الوسط بصورة كتبها هنا كذلك ومن أسقط أسقط (**نحو جزأك وجزؤك وجزئك**)، مما كان الأول منه مضموماً كتبت الهمزة في هذه الصورة بالألف والواو والياء (**ونحو رداأك ورداؤك وردائك**)، مما كان الأول منه مكسورة (**ونحو يقرؤه ويقرئك**)، مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح أو مكسور (**إلا في مقروة وبرية**)، فإنه كتبت بالهمزة وبحذفها كأنه روعي تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية (**بخلاف الأول المتصل به غيره**)، فإنه لا يكون كالوسط ولذلك تكتب بالألف كيف كان . . .

لـ قوله: (**واستثنى نحو مقروة وبرية**) فإن فيهما الهمزة كالمتطرفة فكما يحذف في خبء وكذلك يحذف فيهما رعاية لصورة التسهيل فإن في التسهيل فيهما ليست للهمزة صورة؛ لأن فيهما يقلبها واو أو إدغام الواو في الواو والياء في الياء.

قوله: (**وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول الخ**) قال الشيخ نظام الدين الفرق أنك

قـ (و) أمَّا (الطرف) اي الهمز المتطرف (الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره) به من ضمير متصلٍ، أو تاء تأنيث فهو (كالوسط)، أي كالهمز المتوسط، فمن كتبه ثَمَّ بصورة، كتبه هنا كذلك، ومن حذف حذف (نحو جُزْأَك وجُزْؤُك وجُزْئِك) مما همزه متحرك، وقبله ساكن غير ألف، فيكتب الهمز فيه في الأول بألف، وفي الثاني بواو، وفي الثالث بياء، أو بحذف في الثلاثة، (ونحو رِدْأَك ورِدْؤُك وردائِك) مما همزه متحرك، وقبله ألف، فيحذف الهمز عند بعضهم، وهو الأكثر في الأول، (ونحو يَقْرَؤُه ويُقْرِئُك) مما همزه متحرك، وقبله متحرك، فيكتب الهمز فيه على نحو ما يسهل ويخفف (إلاّ في) نحو (مَقْرءة وبَرية) وسوءة وشيئك مما همزه متحرك، وقبله واو أو ياء ساكنتان زائدتان لغير الإلحاق، أو أصليتان، فإنّ همزه يكتب بحذفه، كأنهم راعو تخفيفه بالإدغام، حيث قالوا مقروّة وبريّة وسوّة وشيّك، إذ حق المدغم والمدغم فيه أنْ يُكتبا على حرف واحد، إذا كانا في كلمة، (بخلاف) الهمز (الأول المتصل به غيره)، فليس كالوسط، ولذلك

نَحْو: بِأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكَأَحَدٍ، بِخِلَاف لِئَلَّا؛ لكثرته وَكَرَاهَةِ صورته، وَبِخِلَاف لَئِنْ؛ لكثرته. وكلُّ همزَة بعْدهَا حرف مَدٍّ كصورتها . . . . .

جا كالوسط فلذلك تكتب ألفاً كيف كانت نحو: كأحد وبأحد، وكان قياس همزة لئلا أن تكتب بالألف لكنها كتبت بالياء، إما لكثرة استعماله فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة، أو لأنه لو كتب بالألف مع حذف النون لكانت صورته لا لا فكرهوا ذلك وكتبوها بالياء وكان قياس لئن أيضاً إن تكتب بالألف لكن كتبت بالياء لكثرة استعماله وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها . . . .

نقـ (**نحو بأحد ولأحد وكأحد بخلاف لئلا**)، فإنها تكتب بالياء والقياس أن تكتب بالألف (**لكثرته**)، أي لكثرة استعماله فكأن الهمزة فيه متطرفة (**أو لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته**)، لأنه لو كتبت بالألف مع حذف النون كان صورته لا لا ولتوالي اللامات (**وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها** . . . .

لي إذا جعلت الهمزة التي حقها الحذف تخفيفاً لكونها طرفاً ذا صورة فقد رددتها من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصلها وهو كونها على صورة الألف إلى ما هو قريب منه وهو جعلها ذات صورة ما وإن لم تكن صورتها الأصلية بخلاف ما إذا جعلت ما حقه أن يكتب بصورته الأصلية محذوفاً أو مغيراً إلى صورة الواو والياء فإنك تكون مخرجاً له عن أصله إلى غيره فلذلك لم يجعل حكم الأول حكم الوسط انتهى. قوله: (**ولذلك يكتب بالألف كيف كانت**) يستثنى همزة الوصل إذا وقعت بين فاء أو واو وهمزة هي فاء فإنها تحذف نحو فات وأمراً هلك هرباً من اجتماع ألفين مع أن الواو والفاء شديد الاتصال بما بعدهما بحيث لا يوقف عليهما دونه فخرج نحو ايتواو الذي ايتمن ومن يقول ايذن لي، ونحو واضرب وفاضرب وما أشبهها ويستثنى أيضاً مسائل أربع أخرى تأتي. قوله: (**نحو كأحد**) وكان حقه أن يكتب كأحد بالألف وبأحد بغير الألف. قوله: (**مع حذف النون**) لأن الكلمتين نزلتا منزلة كلمة واحدة فكتب صورة المدغم فيه. قوله: (**فكرهوا ذلك**) للتكرار لفظاً أو للبس بحرفي النفي ض.

قوله: (**كصورتها**) تحذف وتبقى حرف مد لكراهة اجتماع المثلين خطًّا.

فق يكتب بالألف كيف كان، كما كان يكتب بها قبل الإتصال، (نحو بأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكأَحَدٍ بخلاف لِئَلّا)، وأصله لأن لا، فإنه يكتب بعد إدغام النون في اللام بالياء، وإنْ كان القياس كتابته بالألف، كما قبل اتصال اللام به، وذلك (لكثرته) في كلامهم، فصار الهمز فيه كالمتوسط (أو لكراهة صورته) لو كتب بالألف إذ تصير صورته لألا، وبخلاف لَئِن فإنه يكتب أيضاً بالياء، وإنْ كان القياس كتابته بالألف، وذلك (لكثرته) في كلامهم.

(وكل همزة) متحركة (بعدها حرف مدٍّ كصورتها)، بأن يكون من جنس حركتها

تُحْذَفُ نَحْو: خَطَأً، فِي النصب، ومُسْتَهْزِءُونَ ومُسْتَهْزِءِينَ، وَقد تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَاف قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ، للَّبْس، . . . .

جار تحذف فلذلك كتبوا نحو خطأ في حال النصب بألف واحدة وكتبوا مستهزئون بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة، وقد تكتب الهمزة في ياء مستهزئين فتكتب بياءين ولم يفعلوا في مستهزؤن كذلك كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظاً استثقلوهما خطًّا وليس الياء في الاستثقال مثلها . فإن قيل الألف أخف من الياء فقياس ذلك أن تكتب خطأً في النسب بألفين أجيب بأنهم كرهوا صورتها مرتين بخلاف نحو قراء فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بقرأ وبخلاف تقرأآن فإنه لو كتب بألف واحدة لاتلبس بيقرأن للجمع المؤنث . . . .

نقره **تحذف نحو خطأ في النصب)**، فإنه يكتب بألف واحدة في حال النصب **(ومستهزؤن بواو واحدة لاستثقال الواوين خطاً كاستثقالهما لفظاً (ومستهزين)**، بياء واحدة **(وقد تكتب الياء)**، في مستهزئين بياءين إذ ليس استثقال اليائين كاستثقال الواوين، وقياس هذا أن يكتب خطأً في النصب بألفين لأن الألف أخف من الياء إلا أنه كره صورته مرتين بخلاف **(قرأا ويقرأان)**، فإنه يكتب بألفين **(للبس أي للبس قرأا بواحدة وهو قرأ وللبس يقرأان**

جما قوله: **(نحو خطاء)** والمد الذي بعد الهمزة فيه هو الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف.
قوله: **(في حال النصب)** مع أن فيه ألفين.
قوله: **(وما فعلوا في مستهزئون كذلك)** أي لم يكتبوا الهمزة فيه واواً كما هو قياس أحد القولين السابقين بناء على أن تخفيفها بأن يجعل بين بين المشهور فلم يكتبوه بواوين وكذلك لم يكتبوها ياء كما هو قياس القول الآخر فلم يكتبوه بياء وواو. قوله: **(وليس الياء في الاستثقال مثلها)** أي فالياء أخف من الواوين وأخف من الياء والواو.
قوله:.**(بخلاف نحو قراء)** جواب سؤال مقدر.

أقصا (تحذف) هي استثقالا، لاجتماع المثلين خطاً، كما استثقلوهما لفظاً، فيحذف الأول، وهو صورة الهمزة (نحو خَطَأً في النصب)، فيكتب بألف واحدة، هي ألف التنوين، (و) نحو (مُستهزِؤن) فيكتب بواو واحدة، هي واو الجمع، وتحذف الواو التي هي صورة الهمزة الملفوظة، وذلك لاستثقال الواوين خطا، كاستثقالهما لفظاً، (و) نحو (مستهزِءِين) فيكتب بياء واحدة، هي ياء الجمع، وتحذف الياء التي هي صورة الهمزة الملفوظة، (وقد تكتب الياء) فيه، فيكتب بيائين، لأنّ اجتماعهما أهون من اجتماع الواوين، وقياسه أنْ يكتب خطأ في النصب بألفين، لأنّ الألف أخف من الياء، إلّا أنهم كرهوا صورتها مرتين، (بخلاف قَرَأا، ويَقْرَأان) فيكتب كل منهما بألفين . . . .

وَبِخِلَاف مُسْتَهْزِئَيْنِ، فِي الْمثنى؛ لعدم الْمَدّ، وَبِخِلَاف نَحْو: رِدَائِيْ، وَنَحْوه فِي الْأَكْثَر؛ لمغايرة الصُّورَة، أَو لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيّ، وَبِخِلَاف نَحْو: حِنَّائِيٍّ..............................

ج وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى فإنهم كتبوه بيائين ولم يكتبوا مستهزئين في الجمع بيائين فرقاً بينهما وكان الجمع أولى بالتخفيف؛ لأنه أثقل وبخلاف نحو ردائي فإنهم كتبوه بيائين؛ لأن الياء الأولى مخالفة للياء الثانية في الصورة أو لأن أصل يائه الفتح فروعي ذلك فكأنه لم تجتمع الهمزة مع حرف مد اعتباراً بالأصل وبخلاف نحو خبائي

نقـ **بالجمع المؤنث وهو يقرأن)** (وبخلاف مستهزيين في المثنى لعد المد)، لأن الياء ما قبلها مفتوح **(وبخلاف ردائي)**، ونحوه فإنه يكتب بياءين **(في الأكثر لمغايرة الصورة)**، لأن الياء الأولى مغايرة للثانية في الصورة **(أو للفتح الأصلي)**، لأن أصل ياء المتكلم الفتح فكأنه لم يجتمع الهمزة بعدها حرف مد **(وبخلاف نحو حنا بي)**،

ك قوله: **(ولم يكتبوا مستهزئين في الجمع بياءين)** أي في الرسم المشهور كما مر آنفاً.

قوله: **(لأنه أثقل)** أي لما فيه من توالي الكسرتين والياء. قوله: **(فرقاً بينهما)** أي التثنية والجمع. قوله: **(نحو ردائي)** مما أضيف إلى ياء المتكلم.

قوله: **(فإنهم كتبوه بيائين)** أي في الأكثر كما في المتن وجرى علي الشارحون ومثله نحو حياي. قوله: **(مخالفة)** لأن الثانية متطرفة ذات بطن. سيد. بخلاف الأولى فإنه لا بطن لها.

قوله: **(الثانية في الصورة)** فليست صورة الهمزة كصورة الياء.

قوله: **(أو لأن أصل بابه الفتح)** تقدم في الوقف أن هذا أحد وجهين وأن الأولى عند نجم الأئمة رضي الدين أن أصلها الإسكان.

قوله: **(وبخلاف نحو خبائي)** أي في الأكثر وبعضهم يكتبه بياء واحدة.

قـ (لِلَبْس) عند حذف إحديهما بالواحد المذكر، وهو قرأ، وبجمع المؤنث وهو يقرأْنْ، (وبخلاف نحو مُستهزِئَيْن في المثنى)، فيكتب بيائين (لعدم المدّ) بعد الهمز، وللفرق بينه وبين مستهزين في الجمع، فإنه يكتب بياء واحدة في الأكثر، وكان الجمع أولى بالتخفيف، لأنه أثقل، (وبخلاف نحو رِدائِي) مما أُضيف إلى ياء المتكلم، فيكتب بيائين (في الأكثر لمغايرة الصورة)، أي لتغايرهما في الصورة، (أو للفتح الأصلي)، لأنّ أصل ياء المتكلم الفتح كهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغيرهما مما وضع على حرف، فكأنّ الهمزة لم تجتمع مع حرف مد اعتبارا بالأصل، (وبخلاف نحو حِنَّائِيٍّ) فيكتب

فِي الْأَكْثَر؛ للمغايرة وَالتَّشْدِيد، وَبِخِلَاف لم تَقْرَئِيْ؛ للمغايرة واللَّبْسِ.

وَأما الْوَصْل: فقد وصلوا الْحُرُوف وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية،..

للمغايرة بين صورة الياءين وللتشديد الذي يذهب بالمد؛ ولأنهم قد حذفوا إحدى اليائين في المشددة فكرهوا حذف الياء الأخرى التي هي صورة الهمزة وبخلاف لم تقرئي للواحدة المخاطبة من قرأ يقرأ فإنه يكتب بيايين للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقرى مضارع قرى. قوله: **(وأما الوصل)** قد ذكرنا أن النظر بعد ذلك في شيئين فلما فرغ من الأول وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني وهو ما خولف فيه الأصل المقرر في الخط فنقول أقسامه أربعة: الوصل، والزيادة، والنقص، والإبدال.

أما الوصل فإنهم وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية..............

وجبا بي يكتب بياءين **(في الأكثر للمغايرة)**، أي لمغايرة صورة الياءين كما ذكرناه **(والتشديد)**، الذي يذهب بالمد **(وبخلاف نحو لم تقربي)**، للواحدة المخاطبة من قرأ فإنه يكتب بيائين **(للمغايرة)**، المذكورة **(أو اللبس)**، بتقرى مضارع قرى.

ولما فرغ من الأول وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني هو ما خولف فيه لأصل وهو أربعة أقسام بقوله **(وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها)**، من الأسماء اللازمة البناء **(بما الحرفية**...................................

قوله: **(فإنهم وصلوا الحروف وشبهها)** أي من أسماء الشرط والاستفهام ووصلوا بما المصدرية، قل أيضاً وشذ وصل بئس بها قيل اشتروا وخلفتموني اتباعاً للرسم السلفي قال بعض المغاربة كتبت ﴿نعما﴾ [النساء: ٥٨] في المصحف متصلة لأجل الإدغام وحملت بئسما عليها. قوله: **(وشبهها بما الحرفية)** من الأسماء التي فيها معنى الشرط والاستفهام.

بيائين (في الأكثر للمغايرة) المذكورة، (والتشديد) الذي يذهب المد، ولأنهم حذفوا إحدى اليائين في المشدد، فكان حذف الياء الأخرى، التي هي صورة الهمزة مستكرها (وبخلاف نحو لم تَقْرَئي) للمخاطبة من قرأ، فيكتب بيائين (للمغايرة) المذكورة، (أو اللبس) بتَقْرِي للمخاطب أو للغائبة مضارع قَرَى.

ولمَّا فرغ من الأول، وهو ما لا صورة له تخصه، شرع في الثاني، وهو ما خولف فيه الأصل، وهو أربعة أقسام، كما مرّ فقال:

الوصـــل: (وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها) من الأسماء اللازمة للبناء

نَحْو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨] وأينما تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَاف: إِن مَا عِنْدِي حسنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكل مَا عِـنْـدِي حـسـنٌ، . . . .

نحو: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ﴾ [الكهف: ١١٠]، وأينما تكن أكن، وكلما أيتني أكرمتك بخلاف ما الاسمية نحو أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن فإنهم لم يصلوها وذلك لأنهم رأوا الحرف كالتتمة للاسم الذي قبله فوصلوه به، بخلاف الأسماء فإنها مستقبلة بالدلالة فلذلك لم يصلوها، . . . .

نحو إنما إلهكم الله وأينما تكن أكن وكلما أتيتني أكرمتك)، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات حرف لأن ما الحرفية لعدم استقلالها كالجزء مما قبلها فوصلت به (**بخلاف أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن**)، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات اسم والاسم مستقل فلم يكن كالجزء مما قبلها ففصلت عنه. . . . .

قوله: (**بخلاف ما الاسمية**) جاء وصل أن بها في رسم المصاحف كثيراً قالوا إنما لم يفصل فيه إلا في نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ﴾ [الذاريات: ٥]، وأما إنما توعدون في الطور، ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمتصل رفع كيداً أو نصب.

قوله: (**ما الاسمية**) وبخلاف ما المصدرية وإن كانت حرفاً عند الأكثر نحو أن ما صنعت عجب أي صنعك تنبيهاً على كونها مع بعدها كاسم واحد فهي من تام ما بعدها لا ما قبلها.

قوله: (**وذلك لأنهم**) أي وصلهم ما الحرفية بالحروف وشبهها وعدم وصلهم ما الاسمية بذلك. قوله: (**كالتتمة**) للاسم الأولى أن يقول للفظ ليشمل ما المسبوقة بالحروف نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨].

قوله: (**بخلاف الأسماء**) أعم من أن يكون ما الاسمية أو غيرها.

مما هو بمعنى الشرط، أو الاستفهام (بما الحرفية، نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨]، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك)، وأينما صنعت، لعدم استقلال الحرف بنفسه في الدلالة، فكان كالتتمة لِما قبله، وما في الأربعة حرف، وهي في الأول زائدة كافة، وفي الثاني زائدة فقط، وفي الأخيرين مصدرية، (بخلاف) ما الإسمية، لاستقلالها بنفسها في الدلالة نحو: (إنّ ما عندي حَسن، وأينَ ما وعدتني، وكل ما عندي حَسن)، وبخلاف ما المصدرية المتصلة بما ليس فيه معنى شرط أو استفهام، وإنْ كانت حرفاً عند كثير، نحو: إنّ ما صنعت عجبٌ، أي صُنْعُك، تنبيهاً على كونها من تمام ما بعدها، لا ما

وَكَذَلِكَ: مِنَ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقد تُكتبان متصلتين مُطلقاً؛ لوُجُود الإِدْغَام، . . . .

ش وكذلك من وعن، إذا وقعت بعدهما لفظة ما إن جعلت ما حرفية وصلت وإلا فصلت وقد يكتب ما سكن ما قبله من نحو مما وعما متصلاً لوجوب الإدغام. . . . .

ش (**وكذلك من ما وعن ما في الوجهين**)، إذا وقع بعدهما لفظة ما إن جعلت ما حرفا وصلت وإن جعلت اسماً فصلت (**وقد تكتبان متصلين مطلقاً**)، أي سواء كانت حرفاً أو اسماً (**لوجوب الإدغام**)، أي إدغام نونهما في ميم ما فكأنهما كلمة واحدة. . . . .

ح قوله: (**وكذلك من وعن**) مثلهما في.

قوله: (**إن جعلت ما حرفية وصلت**) أي ولو كانت زائدة نحو مما خطاياهم عما قليل.

قوله: (**وإلا فصلت**) يشمل الاستفهامية والموصولية، والشرطية، والموصوفة، وهو مقتضى القياس في الآخر بين واحد المذاهب في الموصولة، وإليه ذهب المغاربة وقيل فيها الغالب الوصل ويجوز الفصل واختاره ابن مالك، وممنوع في الاستفهامية بل الواجب الوصل نحو مم هذا الثوب: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ومما توصل المذكورات به من مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو أخذت ممن أخذت منه أو استفهامية نحو ممن أنت أو شرطية نحو ممن تأخذ درهماً منه قال ذلك ابن مالك وسيأتي في المتن أنه ليس بقياس.

قوله: (**وقد يكتب ما سكن قبله**) أي نون أي يكتب نون من وعن قبل ما اسمية كانت أو حرفية على سبيل الاتصال.

قوله: (**لوجوب الإدغام**) الذي هو غاية الاتصال اللفظي فناسب أن يكتب في الخطب أيضاً متصلاً.

قن قبلها، (وكذلك) أي، ومثل ذلك (مِن ما، وعن ما)، ونحوهما كفي ما (في الوجهين)، أي في أنه إنْ وقع بعد الجار المذكور ما وصلت به إنْ كانت حرفا، وفصلت إنْ كانت اسماً، أي وغير استفهامية، (وقد تكتبان) أي مِن وعَن (متصلتين) بما (مطلقا)، أي سواء أكانت حرفاً أم اسماً، (لوجوب الإدغام) لنونهما في ميمها، وهو متصل لفظاً، فناسب الاتصال خطا أيضا ويأتي ذلك فيما أشبههما، نحو كما جئت به، وهذا أحسن أمَّا اشتريته.

ولَم يَصِلوا مَتى؛ لما يلْزم من تَغْيير الْيَاء، ووصلوا (أَن) الناصبة لِلْفِعْل مَعَ (لَا)، بِخِلَاف المخففة نَحْو: عَلِمْتُ أَن لَا يقوم، ووصلوا (إِن) الشّرطِيَّة بـــ (لَا) وَ(مَا) نَحْو: . . . .

جار ولم يصلوا متى بما الحرفية، وإن كانت مثل أين لما يلزم من قلب الياء ألفاً فيقع الوهم فيها، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا نحو لئلا يعلم بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم فرقاً بينهما ولم يعكسوا إما لقلة هذه، والكثير بالتخفيف أولى، وإما لأن أصل هذه التشديد فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف، ووصلوا أن الشرطية بلا وما نحو. . . . .

نقره (**ولم يصلوا متى**)، بما الحرفية وإن كانت مثل أين (**لما يلزم من تغيير الياء**)، أي صورة الياء وهي الألف التي في متى لأنه لو وصلت لصارت بمنزلة الجزء وصارت الألف كأنها في الوسط والألف الواقعة في الوسط إنما تكتب بالألف لا بالياء فيقع الوهم فيها (**ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا**)، في نحو لئلا يعلم (**بخلاف**)، أن (**المخففة نحو علمت أن لا تقوم**)، فإنها لم توصل مع لا للفرق بين الناصبة والمخففة ولم يعكس لكثرة الأولى دون الثانية والكثير بالتخفيف أولى (**ووصلوا أن الشرطية بلا وما نحو**. . . . . .

حك قوله: (**لما يلزم من قلب الياء**) أي لما يلزم من تغييرها من الصورة التي كانت متطرفة عليها إلى صورتها متوسطة، ومن ذلك القياس في أول النظر إليها.

قوله: (**فيقع الوهم فيها**) لالتباسه بالمصدر الميمي من نام في حال النصب نحو رأيت مناماً ض. قوله: (**ووصلوا أن الناصبة للفعل**) التفرقة بين الناصبة في المخففة مذهب ابن قتيبة واختاره ابن السيد، قال أبو حيان وغيره: والصحيح كتب أن مفصولة من لا مطلقاً.

قوله: (**وإما لأن أصل هذه**) أو لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظاً من حيث كونها الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديراً لدخولها في ضمير شأن مقدر. قوله: (**إخلالاً بالحذف**) أي حذف النون.

أقف (ولم يصلوا متى) بما الحرفية، إذ الاسمية لا يقع بعدها، نحو متى ما تركب أركب، وإن كانت مثل أين، لقلة استعمالها معها، و(لِما يلزم من تغيير الياء) بأن تقلب ألفاً، فتكتب متا ما، كما في علام وإلام، فتكون ما كالجزء، وتصير الياء كأنها في الوسط، والياء الواقعة في الوسط إنما تكتب بالألف لا بالياء، فيقع الوهم فيها، (ووصلوا أنْ الناصبة للفعل مع لا) نحو لئلا، (بخلاف) أن (المخففة، نحو علمت أن لا يقوم)، فلم يصلوها معها، فرقاً بينهما، ولم يعكسوا لكثرة الأُولى، وقِلة الثانية، والكثير بالتخفيف أَوْلَى، ولأنّ الثانية أصلها التشديد، فكرهوا أنْ يزيدوها إخلالاً بالحذف، (ووصلوا إنْ الشرطية بلا وما نحو: . . . .

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] وحُذِفَت النُّون فِي الْجَمِيع؛ لتأكيد الاتِّصَال، ووصلوا يَوْمئِذٍ، وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَب الْبناء، فَمن ثَمَّ كُتبت بالهمزة يَاء، ....

ألا تفعلوه، وأما تخافن وحذفت النون في جميع ما ذكر أنه متصل مما سكن ما قبله، وإنما ذكر ذلك؛ لأن مطلق الوصل لا يفيد الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين أن الوصل في ذلك كله بحذف النون، وعلله بتأكيد الاتصال؛ لأن النون تحذف وجوباً لفظاً فلما قصدوا إلى الوصل حذفوها خطًّا ليوافق الخط اللفظ، ووصلوا يومئذٍ وحينئذٍ في مذهب البناء، ولذلك كتبت الهمزة ياء لأنهم جعلوها كالمتوسطة وإلا فالقياس أن تكتب

إلا ما تفعلوه وأما تخافن وحذفت النون في الجميع)، أي في جميع ما ذكر أنه متصل وإنما ذكر ذلك لأن مطلق الوصل لا يفيد إلا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين أن الوصل في ذلك كله بحذف النون (**لتأكيد الاتصال**)، وذلك لأن النون حذفت وجوباً لفظاً فحذفت خطا ليوافق الخط اللفظ وبتأكيد الاتصال (**ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء**)، ليوم (**فمن ثم كتبت الهمزة**)، أي همزة إذ (**ياء**) لأنها حينئذ صارت كالمتوسطة، وإلا فالقياس أن تكتب بالألف لأن الهمزة إذا كانت في الأول تكتب صورته بالألف لا غير، وقد يكتب بالياء وإن لم يجعل يوم مبنياً ....

قوله: (**قصدوا إلى الوصل**) أي وصل الكلمة بالكلمة أو وصل النون لما بعدها.
قوله: (**ووصلوا**) أي الظروف المضافة إلى إذا؛ لأنه لما اكتسب البناء من الإضافة إليه صار منه في حكم كلمة واحدة.
قوله: (**مذهب البناء**) أي في مذهب من بني المضاف من الظرف.
قوله: (**ولذلك كتبت**) أي لأجل الوصل.
قوله: (**كالمتوسطة**) فيكتب على نحو ما سهل.
قوله: (**وإلا فالقياس**) أي وإن لم يصلوها.

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾) [الأنفال: ٥٨] دون المخففة، نحو أنْ لا أظنك من الكاذبين، لكثرة استعمال الشرطية، وتأثيرها في الشرط، بخلاف المخففة، (وحذفت النون في الجميع)، أي جميع ما ذُكر أنه متصل مما نونه ساكنة، حيث لم تكتب منما وعنما، ولينلا، وإنْلا، وإنْما، بنون ظاهرة، بل أدغم مع الاتصال، وحذف خطا، واقتصر على المدغم فيه (لتأكيد الاتصال) بموافقة حذف النون خطا لحذفها لفظاً.
(ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء) ليوم وحين، لأنّ البناء دليل شدة اتصالهما بإذ، (فمن ثَم)، أي من أجل ذلك (كتبت الهمزة)، أي همزة إذ فيهما (ياء)،

وَكَتَبُوا نَحْو الرجل على المذهبين مُتَّصِلاً؛ لِأَن الْهمزَة كَالْعدمِ، أَو اختصاراً، للكثرة.

جا ألفاً وقد تكتب ياء وإن لم تجعل مبنيًّا وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً إما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله، وإما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة؛ لأن أل عنده كهل لكن الهمزة لزم حذفها عند الوصل حتى صار كالعدم؛ ولأنه كثر في الكلام فاختص بالوصل.

قره **(وكتبوا نحو الرجل)**، مما دخلت عليه لام التعريف **(على المذهبين متصلا)**، لام التعريف بأول ما دخلت عليه إما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله وإما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة لأن أل عنده كهل لكنه وحمل بما بعده **(لأن الهمزة كالعدم)**، لسقوطها في الدرج وقوله **(أو اختصاراً للكثرة)**، عطف على محل قوله لأن الهمزة كالعدم يعني لما كثر في الكلام فاختصر بالوصل . . .

لد قوله: **(وإن لم يجعل)** أي يومئذٍ ومثله مبنيًّا حملاً على المعنى.

قوله: **(فلأنه على حرف واحد)** أي حرف التعريف.

قوله: **(فيجب اتصاله)** لأنها بمنزلة الكاف والباء في كزيد وبزيد والحرف الواحد ليس له استقلال فيجب اتصاله.

قوله: **(فكان قياسه)** أي حرف التعريف.

قوله: **(لزم حذفها)** أي في الدرج وإن لم يكن عنده همزة وصل.

قوله: **(ولأنه كثر)** أي حرف التعريف أو أل.

قوله: **(فاختص بالوصل)** أي يكتب تصلاً روماً للاختصار.

قن لأنها حينئذ صارت كالهمزة المتوسطة المكسورة، وإلّا فالقياس أنْ تكتب ألفاً كما في بإِبل، وعلى مذهب الإعراب بفصل ذلك عند بعضهم، فتكتب الهمزة ألفاً، والأكثر وصله أيضاً؛ حملا على البناء لأنه أكثر، فتكتب الهمزة ياء، (وكتبوا نحو الرجل) مما فيه لام التعريف (على المذهبين)، أي مذهبي الخليل وسيبويه في أنّ المعرف أل، أو اللام وحدها (متصلاً)، المعرف بمدخوله، أمَّا على مذهب سيبويه؛ فلأنه على حرف واحد كباء الجر، فيجب اتصاله، وأمَّا على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلا، لأنّ أل عنده كهل، لكنه وصل بما بعده (لأنّ الهمزة كالعدم) لسقوطها في الدرج، (أو اختصاراً للكثرة)، أي لكثرته في الكلام.

وَأما الزِّيَادَة فَإِنَّهُم زادوا بعد وَاو الْجمع المتطرفة فِي الْفِعْل ألفاً نَحْو: أكلُوا وَشَرِبُوا؛ فَرْقاً بَينهَا وَبَين وَاو الْعَطف، بِخِلَاف نَحْو: يَدْعُو ويَغْزُو، ....

جـ قوله: **(وأما الزيادة)** فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو أكلوا وشربوا فرقاً بينها وبين واو العطف، فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا؛ لأن واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جاؤوا وساؤوا فيحصل الالتباس حينئذٍ فجعلوا الباب كله واحداً وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فإنه لا يلتبس وإن قدر الانفصال؛ لأن

ع **(وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو أكلوا وشربوا فرقاً بينها وبين واو العطف)**، فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحداً وإن لم يلتبس كما فيما لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة **(بخلاف نحو يدعو ويغزو)**، فإنه لا يلتبس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس

ك قوله: **(فرقاً بينهما)** وجه أيضاً بأن المخففة قدر فيها أن الضمير المنوي فاصل بينهما وبين لا فجعل المنوي كالملفوظ به بخلاف الناصبة فإنها لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فأصل إلا هذه الزيادة فوصلت بها.

قوله: **(وقد يكتب ياء)** وإن لم يجعل مبنيًّا بل هو الأكثر كما في شرح النظام حملاً على البناء؛ لأنه الأكثر.

قوله: **(نحو يدعو ويغزو)** وبخلاف نحو نصر وكرم ونصروكم، فإن واو الجمع ليس فيه كالمتطرفة لاتصال الضمير به فلا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة.

قف (وأمَّـا الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعلِ ألفاً، نحوا أكلوا وشربوا)، وجادوا وسادوا من كل فعل اتصل به واو جمع، فرقاً (بينها وبين واو العطف)، فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو أكلوا وشربوا، لأنّ واوه تكتب متصلة، بخلاف واو العطف، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا، فيحصل الالتباس، فجعلوا الباب كله واحداً؛ طرداً للباب، (بخلاف نحو يدعو ويغزو) مما لم تكن الواو المتطرفة فيه للجمع، فلم يزيدوا بعد واوه ألفاً، لأنه لا يلتبس، وإنْ قُدِّر انفصال، لأنّ المفرد ليس يدع ويغز وبخلاف نحو نصروكم ونصروك، لأنّ واو الجمع فيه ليست متطرفة كما سيأتي، لاتصال الضمير به، فلا يلتبس بواو

وَمن ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هم، فِي التَّأْكِيد بِأَلف، وَفِي الْمَفْعُول بِغَيْر ألف، وَمِنْهُم من يَكْتُبهَا فِي نَحْو: شَارِبُوا الـمَاء، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، ....

جار: المفرد ليس يدع ولا يغز، ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً كتبوا ضربوا هم بالألف إذا كان هم تأكيد الواو الجمع وإن كان هم مفعولاً كتب بغير ألف؛ لأن ضمير المفعول كالجزء مما قبله فتكتب بغير ألف؛ لأنها لم يقع متطرفة ومنهم من يكتب الألف في نحو شاربوا الماء وزائروا زيد كما في الفعل، ومنهم من يحذف الألف في الـجـمـيـع، ....

نقره: يدع ويغز **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً **(كتب ضربوا هم في التأكيد)**، بأن يكون هم تأكيداً لواو الضمير **(بألف)**، لأن التأكيد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل **(و)**، كتب ضربوهم **(في المفعول بغير الألف)**، لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله **(ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء)**، أي في واو الجمع في الاسم **(ومنهم من يحذفها)**، أي الألف **(في الجميع)**، أي في

جما: قوله: **(إذا كان هم تأكيداً الخ)** إذا كان هم تأكيداً كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً فكأن الواو قبله متطرفة فكتب الألف بعدها، وإذا كان مفعولاً كان ضميراً منصوباً متصلاً بمنزلة الجزء مما قبله فيكون الواو حشواً فلا يكتب بعدها الألف كما لا يكتب في نحو ضربوه وضربوك.

قوله: **(ومنهم من يكتب الألف)** والأكثرون لا يكتبونها أي الألف لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه باللبس وإن وقع وفيه نظر يتبين من الحاشية التي يحذانه.

قوله: **(كما في الفعل)** لا يفرق الاسم من الفعل في اتصال الواو وانفصالها بل هو مثله فالاتصال في شاربوا الماء والانفصال في ناصروا زيد مثله في نصر وزيداً وإنما الفرق أن مطرف الواو في الفعل أكثر منه في الاسم ألا ترى إلى وجوب التطرف في الفعل الماضي غير

أفضا: العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة، (ومن ثَم)، أي ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً (كتب ضَرَبُوا هُمْ في التأكيد)، أي في جعل هم مؤكداً لواو الجمع (بألف)، لأنّ الواو حينئذ متطرفة، لأنّ الموكّد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل، (و) كتب ضَرَبُوهُمْ (في المفعول)، أي في جعل هم مفعولاً (بغير ألف)، لأنّ ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله فلم تقع الواو متطرفة، (ومنهم من يكتبها) أي الألف (في نحو شاربوا الماء)، وزائرو زيد كما في الفعل، والأكثر يحذفونها، لقلة اتصال واو الجمع بالاسم، فلم يبال فيه بالالتباس إنْ وقع، (ومنهم من يحذفها في الجميع) من الفعل والاسم، وإنْ لزم التباس؛ لندوره وزواله بالقرائن.

وَزَادُوا فِي (مائَةٍ) ألفاً فَرْقَاً بَينهَا وَبَين (مِنْهُ) وألحقوا الْمثنى بِهِ، بِخِلَاف الْجمع، ....

ج وإن لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين منه واختصت مائة بالزيادة؛ لأنها قد حذفت لامها فتزاد جبراً لها، وألحقوا المثنى به؛ لأن صورة المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته بخلاف الجمع لسقوط تاء مائة في

ع الفعل والاسم وإن التبس لندوره ولزواله بالقرينة **(وزادوا)**، في **(مائة)**، من العدد **(ألفا فرقا بينها وبين منه)**، أي من المتصل به هاء ضمير الواحد المذكر ولم يعكس لأنه قد حذفت لام مائة فجبر ذلك بزيادة الألف وأصل مائة مأي حذفت الياء وعوض عنها الهاء **(وألحقوا المثنى)**، وهو مائتان **(بها)**، أي بمائة وإن لم يلتبس لأن صورة المفرد باقية فيه فعومل معاملته **(بخلاف الجمع)**، نحو مئات فإنه لا تزاد فيه الألف لأن صورة المفرد

ك المتصل بالضمير وفي الفعل المضارع في الحالتين من أحواله وهما حالتا الجزم والنصب وإنما يوجد التطرف في الاسم في حالة واحدة نظراً له وهي حالة الإضافة فكان اللبس في الفعل أكثر منه في الاسم فاعتبر اللبس في الفعل دون الاسم. قوله: **(وزادوا في مائة ألفاً)** كانت الزيادة من حروف العلة؛ لأنها تكثر زيادتها وكان حرف العلة ألفاً؛ لأنها تشبه الهمزة ولاستثقال الجمع بين حرفين مثلين وبين واو وياء. قوله: **(فرقاً بينهما وبين منه)** أي مع كثرة الاستعمال فلا يرد أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه؛ لأن استعمال الناس لمائة أكثر من استعمالهم لفئة. قوله: **(وبين منة)** ومنه أو منه وميه. قوله: **(لأنها قد حذفت لامها)** ولأنها اسم وهو أحمل للزيادة من الحرف وسيأتي في كلامه نظيره ويدل على أن المائة محذوفة اللام قولهم أمأيت الدراهم إذا جعلتها مائة، وقد يقال مأيت فالأصل ماية يوزن فعلة بالسكون. قال الشاعر[1]: [البسيط]

فَقُلْتُ وَالمَرْءُ تُخْطِيهِ مَنِيَّتُهُ　　أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِئْيَاتُ

قوله: **(قد حذفت لامها)** والدليل على حذف لامها أمايته إذا أعطيته مائة.

قوله: **(وألحقوا المثنى به)** هذا هو المختار، ومنهم من لا يزيد ألفاً في المثنى كما لم يزدها في الجمع؛ لأن موجب الزيادة قد زال.

قوله: **(بخلاف الجمع)** أي بالاتفاق سواء كان بالألف والتاء أو بالواو والنون.

ف (وزادوا مائة) أي فيها (ألفاً فرقاً بينها وبين منه) بهاء ضمير الواحد المذكر المتصل بمن، ولم يعكس، لأنّ مائة قد حذفت لامها، فجبرت بزيادة الألف، وأصلها مِأَيٌ، حذفت الياء، وعوض عنها الهاء، (وألحقوا المثنى) وهو مائتان (بها)، أي بمائة، وإن لم يلتبس، لأنّ صورة المفرد باقية فيه، فعومل معاملته (بخلاف الجمع) نحو مئات

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٧٢.

وَزَادُوا فِي عَمْرٍو واواً فرقاً بَينه وَبَين عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَة، ....

ج مئات وزادوا في عمرو واواً فرقاً بينه وبين عمر، وإنما يزاد إذا كان علماً لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف أن يلتبس به فلا يزاد في عمر واحد عمرو الأسنان وهو ما بينهما من اللحم ولا في العمر الذي بمعنى العمر في قولك: لعمر الله، ولا في مثل قول الشاعر(١): [الرجز]

بَاعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أسِيْرِهَا   حُرّاسُ أبوابٍ عَلى قُصُورِهَا

ك ليست باقية فيه لسقوط تاء المفرد منه (وزادوا في عمرو)، علماً (واوا فرقاً بينه وبين عمر مع الكثرة)، ولم يعكس لأن عمراً أخف من عمر والزيادة بالأخف أولى وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وأما إذا لم يكن علماً كعمر، واحد عمور الأسنان وهو ما بينها من اللحم فلا يزاد الواو لأن العلم لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله خيف أن يلتبس بخلاف غيره

ل قوله: (**وإنما تزاد إذا كان علماً**) أي لم تدخل عليه الألف واللام ولم تكن قافية ولا مصغراً ولا مضافاً إلى مجرور ولا منصوباً بقرينة ما سيأتي وإنما لم تزد في مثل أم العمر لعدم ورود عمر كذلك. قوله: (**فلا تزاد في عمر واحد عمور الأسنان**) مثله عمر جمع عمرة.

قوله: (**ولا مثل قول الشاعر**) أي إذا كان معرفاً باللام.

قوله: (**باعد**) أي معنتها من زيارة عاشقها حراس أبواب قصورها يعني البوابين ض.

ق فلا تزاد فيه الألف، لأنّ صورة المفرد ليست باقية فيه، لسقوط تائه.

(وزادوا في عمرو) عَلَماً لم يُضف، ولم يقع قافية، ولا مُصغراً، ولا محلى بأل (واواً، فرقاً بينه وبين عُمَر مع الكثرة) في استعمالهما، ولم يُعكس، لأنّ عَمراً أخف من

(١) قال في الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.
الشرح: "أم العمر" يريد أم عمرو، "الحراس" جمع حارس وهو حرس السلطان و"القصور" جمع قصر "باعد" أبعد "الأسير" فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.
المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.
الشاهد: في قوله "أم العمرو" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.
انظر: ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

. . . .

ولا في عمر والعلم أيضاً إذا كان قافية؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز أن يقع عمر فلا يفضي إلى اللبس ولا إذا كان مصغراً؛ لأن لفظهما حينئذٍ واحدة فلا يحتاج إلى التفرقة ولا إذا كان مضافاً إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور

. . . .

قوله: **(فلا يحتاج إلى التعريف)** الحاصل أن الغرض من الزيادة أن يتميز التلفظ هذا عن التلفظ بذاك ويعرف القاري كيف يقرأ، وفي التصغير التلفظ به واحد فتكون الزيادة ضائعة فلا يزاد ولا عبرة بأن يعلم من الكتابة مع الواو أنه تصغير عمرو وبدونه أنه تصغير عمر؛ ولأن الزيادة ليست لأجل هذه الفائدة بل لأجل ما ذكرنا.

عُمر، والزيادة بالأخف أَوْلَى، وزيدت الواو دون الألف، لئلا يلتبس بالمنصوب، ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، فعُلِم أنه لا يزاد فيما إذا لم يكن علماً كعَمْرٍ واحد عُمُور الأسنان، وهو ما بينها من اللحم، لأنّ العَلَم لشهرته في أسمائهم، وكثرة استعماله، واستعمال ما خيف أن يلتبس به ليس كغيره، ولا فيما إذا أضيف لضمير، لأنّ الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما، ولا فيما إذا وقع قافية، لتنافي عمرو وعمر فيها، فلا يُفضي إلى التباس، ولا فيما إذا وقع مُصغرا، قالوا لأنّ لفظهما حينئذ واحد، فلا يحتاج إلى تفرقة، ولا فيما إذا كان مُحلىً بأل كقوله[1]:

[الرجز]

حُـرّاسُ أَبـوابٍ عَـلـى قُـصـورِهـا ... بـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمـرِ مِـن أَسـيـرِهـا

---

(١) قال في الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.

الشرح: "أم العمرو" يريد أم عمرو، "الحراس" جمع حارس وهو حرس السلطان و"القصور" جمع قصر "باعد" أبعد "الأسير" فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.

المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: في قوله "أم العمرو" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

وَمن ثَمَّ لم يزيدوه فِي النصب، وَزَادُوا فِي (أُولَئِكَ) واواً فرقاً بَينه وَبَين (إِلَيْك) وَأُجْرِي (أُولاءِ) عَلَيْهِ، . . . .

جا كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا إذا كان منصوباً منوناً لوجود الفرق بينهما بالألف بعد عمر وحال النصب وعدمها بعد عمر، وإنما خص عمرواً بالزيادة دون عمر؛ لأنه أخف وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك وحملوا أولاء عليه، واختص أولئك بالزيادة؛ لأنه اسم فهو أولى بالتصرف من الحرف في إليك. . .

نقره (**ومن ثم**)، أي ومن أجل أن الزيادة للفرق (**يزيدوه في**)، حالة (**النصب**)، لزيادة الألف بعد عمرو لأن الألف مبدلة عن التنوين وعدم زيادتها في عمر لأنه ليس فيه تنوين (**وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك**)، أي بين إلى الداخلة على كاف الخطاب ولم يعكس لأن الزيادة بالاسم أولى من الزيادة بالحرف (**وأجرى أولاء عليه**) وإن لم يلتبس. . .

كما قوله: (**وزادوا في أولئك واواً**) زادوها دون الياء لمناسبة ضمة الهمزة ودون الألف لاجتماع صورتي الألف وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاهما.

قوله: (**لأنه اسم فهو أولى بالتصرف**) وأيضاً قد حذف منه الألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف.

لقا لقلة استعماله، (ومن ثَم)، أي ومن أجل أنّ الزيادة في عَمرو دون عُمر للفرق، (لم يزيدوه في) حال (النصب)، لوجود الفرق بينهما بألف بعد عمرو، لأنها مبدلة من التنوين، وعدمِها بعد عُمر، إذ لا تنوين فيه. (وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك)، ولم يُعكس، لأنّ الاسم أَوْلَى بالتصرف فيه من الحرف، (وأُجري) أي حُمِل (أولاءِ) بالمد وبالقصر إنْ خلا عن أل (عليه)، أي على أولئك، وإنْ لم يلتبس، فإن لم يخل عنها لم تزد فيه الواو، لأنه حينئذ لا يلتبس مع زيادة ثقله خطًّا، كقوله:

وَزَادُوا فِي (أُولَى) واواً فرقاً بَينهَا وَبَين (إِلَى) وَأُجْرِي (أولو) عَلَيْهِ .
وَأما النَّقْص: فَإِنَّهُم كتبُوا كل مُشَدَّدةٍ من كلمة حرفاً وَاحِداً نَحْو: شَدَّ وَمَدَّ ....

وزادوا واواً في أولى فرقاً بينه وبين إلى ولم يعكسوا لما مر وحملوا أولوا عليه.
وأما الألى المقصور في مثل قول الشاعر: [الرجز]

هم الألى إن فاخروا قالوا العلى ... بفي امرئٍ فاخركمْ عفرَ البرى

فلا يزاد فيها الواو؛ لأن فيها الألف واللام فلا يلتبس.
وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشددة من كلمة حرفاً واحداً نحو شد ومد، . . .

(وزادوا في أولى واواً فرقاً بينه وبين إلى وأجرى أولوا عليه) زائدة في بعض النسخ **(وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شد ومد** ....

قوله: **(وزادوا واواً في أولى)** زادوها في أولات أيضاً حملاً للتأنيث فيها على التذكير في أولى ومما زيدت فيه الواو للفرق لفظ أخي في التصغير عند بعضهم وكانت الزيادة في المصغر؛ لأنه فرع والفروع أحمل للزيادة؛ ولأنه قد تغير والتغيير يؤنس بالتغيير وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن المصغر ليس ببناء أصلي. قوله: **(وزادوا واواً في أولى)** أولو اسم جمع يلتبس في النصب والجر بإلى حرف جر فزادوا فيه الواو للفرق وحملوا عليه المرفوع.
قوله: **(والعلى)** بالضم والقصر الرفعة والشرف كالعلاء بالفتح والمد والبرى بفتح الموحدة والعَفَرُ التراب ويقال عفره في التراب يعفر عَفْراً من باب ضرب كعفره تعفيراً.
قوله: **(عفر البري)** العفر بالتحريك التراب، والبري التراب وصحت الإضافة مع اتحاد المعنى لاختلاف اللفظين فنزلا لذلك منزلة المتباينين معنى ولهذه العلة صح النأي والبعد بعطف أحد المترادفين على الآخر كما في قوله[1]:

أَلَا حَبَذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ ... وهِنْدٌ أَتَى من دُونِهَا النَّأْيُ والبُعْدُ

قوله: **(كتبوا كل مشددة من كلمة حرفاً واحداً)** أي إلا في ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] فإنهم كتبوه بيائين على هذه الصورة بأييكم وهو شاذ ينقاد إليه ولا يقاس عليه كذا في بغية

هـمُ الأُولَى إنْ فاخروا قالَ العلى ... بفي امرئ فاخركم عُفرُ الثَّرى

(وزادوا في أُولِي) بكسر اللام واواً، فرقاً بينه وبين إلى، ولم يُعكس، لِما مَرّ، (وأجرى أولُو عليه) وإن لم يلتبس.
(وأمّا النقص فإنهم كتبوا كلّ مشدد من كلمة) واحدة (حرفاً واحداً، نحو شدّ ومدّ

(١) من شعر الحطيئة (الديوان / ٦٤).

وادَّكَرَ، وَأُجْرِي نَحو: فَتَتُّ مُجْرَاه، بِخِلَاف نَحو: وَعَدْتُ واجْبَهْهُ، وَبِخِلَاف لَام التَّعْرِيف مُطلقاً نَحْو: اللَّحْم وَالرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، ولِكَثْرَة اللّبْس، ....

جـ وادكروا جرى فتت مجراه لشدة اتصال الفاعل مع كونهما مثلين بخلاف نحو وعدت؛ لأن الدال والتاء ليستا مثلين وبخلاف أجبهه فإن المفعول ليس في الاتصال كالفاعل وبخلاف لام التعريف فإنها لا تكتب مع ما أدغم فيه حرفاً واحداً سواء كان المدغم فيه لاماً أو غيرها نحو اللحم والرجل لكون اللام كلمة، والذي أدغم فيه من كلمة أخرى؛ ولأنه لو كتبت لام التعريف مع الذي أدغم فيه حرفاً واحداً نحو اللحم، والرجل لالتبس

نقـ **وأدكر وأجرى نحو فتت)**، مما كان لامه تاء يتصل به تاء الضمير (**مجراه)**، أي مجرى المشددة من كلمة واحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل مع كونهما مثلين (**بخلاف نحو وعدت)**، مما كان لامه حرفاً قريباً في المخرج مع تاء الضمير لأنه لا يجري مجراه لأنهما ليسا بمثلين (**و)**، بخلاف (**اجبهه)**، لأن المفعول في الاتصال ليس كالفاعل (**وبخلاف لام التعريف)**، فإنه لا يكتب المدغم مع ما أدغم فيه حرفاً واحداً بل حرفان (**مطلقا)**، أي سواء كان المدغم فيه لاماً أو غيرها (**نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين)** لأن المدغم فيه من كلمة أخرى (**ولكثرة اللبس)** بما دخل عليه همزة الاستفهام نحو ألحم وأرجل وهو كثير في استعمالهم...............................

كـ الطالب. قوله: (**أجبهه)** أي اضرب على وجهه.

قوله: (**نحو اللحم)** من هذا القبيل الليل والليلة فالقياس كتبهما بلامين وقد أجازوا ذلك فيهما. قال في التسهيل: والأجود كتبهما بلام واحدة أي لأن فيه اتباع خط المصحف.

فـ وادّكَرَ) تخفيْفاً في الخط، كما خفف في اللفظ، (وأجري نحو فَتَتُّ) مما لامه تاء، اتصل بها تاء الفاعل (مجراه)، أي مجرى المشدد من كلمة، لشدة اتصال الفاعل بالفعل، مع كونهما مثلين، (بخلاف نحو وَعَدْتُ)، مما لامه حرف مما يقارب مخرج التاء، واتصل به تاء الفاعل، فلا يجري مجراه، لأنهما ليسا بمثلين، (و) بخلاف (اجْبَهْهُ) أي اصكك جبهته، فلا يجري مجراه، وإنْ كان الحرفان فيه مثلين، لأنّ المفعول في الاتصال ليس كالفاعل فيه، (وبخلاف لام التعريف)، فلا تجري مجراه (مطلقاً) أي سواء أكان المدغم فيه لاماً مثلها أم لا، (نحو اللحم والرَّجل؛ لكونهما) أي المدغم وللمدغم فيه (كلمتين)، لأنّ لام التعريف كلمة، والمدغم فيه من كلمة أخرى، ففي قوله كلمتين تغليب، (ولكثرة اللبس) بما دخل عليه همزة الاستفهام، لو كتبت لام التعريف مع المدغم فيه حرفاً واحداً، نحو الحم وارجل، ....

بِخِلَاف: الَّذِي وَالَّتِي وَالَّذين، لكَونهَا لَا تنفصل، وَنَحْو: اللَّذين فِي التَّثْنِيَة بلامين للْفرق، وَحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: اللاؤُوْنَ وأخواته، وَنَحْو: (مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، ....

بما دخل عليه همزة الاستفهام بخلاف الذي والتي واللذين فإنها تكتب بلام واحدة؛ لأن اللام فيها لا تنفصل فصار كالجزء وكتب اللذين في التثنية بلامين فرقاً بينه وبين الجمع، وحمل اللتين عليه، وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف؛ لأن حرف التعريف جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود وكذا كتب اللاون وإخواته كاللاتي واللواتي واللاء بلامين؛ لأن من جملتها اللاء ولو كتبت بلام واحدة لالتبست بإلا. قوله: (**ونحو مم**) يريد أنه إذا أدغم آخر كلمة في أول الأخرى فحذف الحرف المدغم ....

(**بخلاف الذي والتي والذين**) جمعا فإنه يكتب المشدد حرفا واحدا (**لكونها**) أي لكون اللام الداخلة على هذه الكلمات (**لا تنفصل**) عنها فصارت كالجزء (**ونحو الذين في التثنية كتب بلامين للفرق**) بين الجمع والتثنية والجمع لثقله بالتخفيف أولى (**وحمل اللتين**) أي مثنى المؤنث (**عليه**) أي على مثنى المذكر وهو الذين فيكتب بلامين (**وكذلك اللاؤون وأخواته**) كاللاتي واللواتي واللاء واللائي بلامين لأن من جملتهما اللاء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالا (**ونحو مم وعم**) وأصلهما من ما وعن ما (**وأما**) وأصله أن

....

(بخلاف الذي والتي والذين) جمعا، فإنّ المشدد فيها يكتب حرفاً واحداً، لأنّ اللام فيها كالجزء منها، (لكونها لا تنفصل) عنها في اللغة المشهورة، فاقتصر على لام واحدة تخفيفا، (ونحو اللَّذَيْن في التثنية) نصباً وجراً (كتب بلامين للفرق) بينه وبين الجمع، والجمع لثقله أَوْلَى بالتخفيف، والمحذوف مما دخل عليه أل مما ذكر أول الاسم، لا حرف التعريف، لأنّ حرف التعريف جيء به لمعنى، فحذفه يُخِلُّ بالمقصود، (وحمل اللتين) مثنى المؤنث (عليه)، أي على مثنى المذكر، وإن لم يلتبس بشيء لو حُذِف منه حرف، لأنّ تثنية المؤنث فرع تثنية المذكر، وحمل عليه أيضاً اللذان واللتان رفعاً، (وكذا)، يعني وكتب بلامين (اللاؤن) بالواو رفعا، وبالباء جرا ونصبا في لغة هذيل، وهو جمع اللائي، مرادف الذين في لغة، (وأخواته) كاللاتي واللواتي واللائي واللاء، لأنّ من جملتها اللاء، فلو كتبت بلام واحدة لالتبس بإلا.

(ونحو مِمَّ، وعَمَّ، وإمَّا، ....

وَإِلَّا) لَيْسَ بِقِيَاس، ونَقَصُوا مِنْ (بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم) الْألف لكثرته؛ بِخِلَاف (باسم الله) و(باسم رَبك) وَنَحْوه، وَكَذَا الألف من اسْم (الله) و(الرَّحْمَن) مُطلقاً، . . . .

جا: ليس بقياس، وإنما جاء في كلمات قليلة، والأصل فيها من ما وعن ما وإن لا وإن فيها شرطية، ونقصوا الألف من (**بسم الله الرحمن الرحيم**) لكثرته بخلاف (**باسم الله مجراها**) و(**باسم ربك**) ونحوه، وكذا نقصوا الألف من لفظة (**الله، والرحمن**) مطلقاً،

نقره: ما (**وإلا**) وأصله أن لا مما كان المدغم من كلمة والمدغم فيه من كلمة أخرى (**ليس بقياس**) كتابتها بحرف واحد (**ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف**) من باسم الله الرحمن المنضم مع باقي البسملة (**لكثرته**) في ألسنة الناس (**بخلاف باسم الله**) مجرداً عن باقي البسملة (**وباسم ربك ونحوه**) لعدم تلك الكثرة (**وكذلك**) نقصوا الألف (**من اسم الله والرحمن**) لكثرتهما (**مطلقاً**) أي ساء وقعا في البسملة أم لا . . . .

حه: قوله: (**نقصوا الألف من لفظة الله والرحمن مطلقاً**) أي ما لم تخل من الألف واللام فتكتب بالألف نحو قولهم: لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك، ونحو قولهم: رحمن الدنيا والآخرة، وقول الشاعر:

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

ومثلهما في الحكم المذكور: الحرث علماً.

قوله: (**والرحمن مطلقاً**) أي سواء كان في البسملة أو لا لكثرتهما في الكلام.

كنز: وإلّا) مما أدغم آخره في أول كلمة أخرى (ليس بقياس) كتابتها بحرف واحد، بل القياس كتابتها بحرفين، وتقدم توجيه كتابتها بحرف واحد، وأصلها من ما، وعن ما، وإن ما، وإن لا. (ونَقَصُوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرته) استعمالا (بخلاف باسم الله) وحده، (وباسم ربك ونحوه) كباسم الرحمن لقلة ذلك استعمالاً، (وكذلك الألف من اسم) أي لفظ (الله و من الرحمن)، نقصوها (مطلقاً)، أي سواء أكانا في البسملة أم لا، لكثرتهما استعمالا، . . . .

ونقصوا من نَحْو: للرَّجُلِ وللدَّارِ، جراً وَابْتِدَاء الْألف؛ لِئَلَّا يلتبس بِالنَّفْيِ، بِخِلَاف: بِالرَّجُلِ وَنَحْوه، ونقصوا مَعَ الْألف اللَّام مِمَّا فِي أَوله لَام، نَحْو: لِلَّحْمِ، ولِلَّبَنِ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع ثلاثة لامات، ونقصوا من نَحْو: أَبْنُكَ بَارٌّ؟ فِي الِاسْتِفْهَام، . . . .

ونقصوا الألف من نحو: للرجل وللدار، سواء كان اللام فيه للجر، أو للابتداء؛ لئلا يلتبس بالنفي بخلاف نحو: بالرجل، ونقصوا مع الألف اللام في نحو: للحم، وللبن مما أوله لام، أما نقص الألف، فلما مر، وأما نقص اللام فلئلا تجتمع ثلاث لامات الأولى للجر، أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة، ونقصوا ألف الوصل في الاستفهام. . . . .

(**ونقصوا من نحو للرجل وللدار جراً وابتداء**) أي سواء كان اللام فيه لام الجر أو لام الابتداء (**الألف لئلا يلتبس بالنفي**) لو لم يحذف الألف ويقال لا لرجل (**بخلاف بالرجل ونحوه**) فإنه لا ينقص منه الألف لعدم اللبس (**ونقصوا مع الألف اللام**) أي نقصوا الألف واللام جميعاً أما نقصان الألف فلما ذكرنا الآن وأما نقصان اللام فلما ذكره بقوله: (**فيما في أوله لام نحو للحم وللبن كراهة اجتماع ثلاث لامات**) لو لم يحذف اللام والأولى للجر أو للابتداء والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة (**ونقصوا**) ألف الوصل (**من نحو ابنك بار في الاستفهام**) مما كان في أوله همزة وصل مكسورة داخلة عليها

قوله: (**لئلا يلتبس بالنفي**) لو كتب بالألف هكذا لا الرجل ولا الدار.

قوله: (**نحو بالرجل**) كالرجل لأنه لا يلتبس بشيء مع الألف.

قوله: (**فلما مر**) أي للكراهة مع أن الرجل أكثر استعمالاً من . . . .

(ونقصوا من نحو لِلرجل ولَلرجل ولِلدار ولَلدار جراً وابتداءً،) أي في لام الجر، ولام الابتداء (الألف لئلا يلتبس بالنفي) لو كتب بالألف هكذا: لا لرجل ولا لدار، (بخلاف بالرجل ونحوه) مثل كالرجل، لا يُنقص منه الألف، لعدم الالتباس.

(ونقصوا مع الألف اللام) أيضاً، أي نقصوهما جميعا (فيما أوله لام، نحو لِلحم ولِلبن)، فنقصان الألف لِما مرّ آنفاً، ونقصان اللام (كراهة اجتماع ثلاث لامات)، الأولى للجر أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة.

(ونقصوا من نحو أَبْنُكَ بارٌّ) مما (في) أوله من الأسماء همزة وصل مكسورة دخل عليها همزة (الاستفهام و) . . . .

و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ألف الْوَصْل، وَجَاء فِي: ألرجلُ؟ الْأَمْرَانِ. ونقصوا من (ابْن) إذا وَقع صفة بَين عَلَمَيْنِ أَلِفَه، مثل: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، ....

ﺟ من نحو: ابنك بار، واصطفى البنات، كراهة للألفين في أول الكلمة، وجاء في نحو: (**الرجل**) الحذف والإثبات.

أما الحذف فلما مر، وأما الإثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف اصطفى؛ فإنه لم يكثر كثرته، ونقصوا الألف من (**ابن**) إذا وقع صفة بين علمين مثل: هـذا زيـد بـن عـمـرو، ....

ﺟﺎ همزة الاستفهام و(**من نحو**) ﴿اصطفى البنات﴾ ألف الوصل كراهة اجتماع ألفين في أول الكلمة (**وجاء في نحو الرجل**) مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام (**الأمران**) الحذف لما ذكر الآن والإثبات لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف اصطفى فإنه لم يكثر كثرته (**ونقصوا من ابن إذا وقع**) ابن (**صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن عمرو**) وذلك لكثرة استعماله كذلك................

ﻙ نحو اصطفى. قوله: (**إذا وقع صفة بين علمين**) أي سواء كانا اسمين أو كنيتين أو لقبين أو مختلفين وبقي شرط آخر وهو أن يكون ابن متصلاً بموصوفه فلا تحذف الألف من نحو زيد الفاضل ابن عمر، ومثل ابن عند اجتماع الشروط لفظة ابنة. قوله: (**بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ**) مثله ما إذا كان مبتدأ كما في قولك يا زيد بن عمرو في الدار ومن خبر المبتدأ ابن في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] في قراءة عاصم والكسائي بتنوين عزير وهو صفة في قراءة غيرهما والتقدير عزير ابن الله الهنا وقال المبرد: التقدير هو عزير ابن والقياس على هذه القراءة حذف الألف كالتنوين لكن الرسم بالألف قاله الجعبري.

ﻗ من نحو (أصْطَفى البنات) مما في أوله من الأفعال ذلك (ألف الوصل)، كراهة اجتماع ألفين في أول الكلمة، وموافقة لحذفها لفظاً، (وجاء في نحو آلرَّجل) مما أوله همزة وصل مفتوحة، دخل عليها همزة الاستفهام (الأمران)، أي حذف الألف لِما مرّ آنفا، وإثباتها، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر فيما كَثُر، بخلاف نحو اصْطفى، فإنه لم يكثر كثرته.

(ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين) متصلاً بموصوفه (ألفه، مثل هذا زيد ابن عمرو)، لكثرة استعماله كذلك، فحذفت ألفه خطّا، كما حذف تنوين موصوفه لفظاً

بِخِلَاف: زيدٌ ابْنٌ عَمْرٍو، وَبِخِلَاف الْمثنى.

ونقصوا ألف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: هَذَا وَهَذِه وَهَذَانِ وَهَؤُلَاء، بِخِلَاف: هاتا وهاتي؛ لقلَّتِهِ؛ فَإِن جَاءَت الْكَاف رُدَّتْ نَحْو: هَا ذَاك، وَهَا ذَانك، لاتصال الْكَاف.

جار بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ نحو: زيد ابن عمرو؛ لأنهم أرادوا تخفيفها خطّا كما خففوها لفظاً بحذف التنوين، وبخلاف المثنى فإنه لم يكثر كثرته، ونقصوا ألف (ها) مع الإشارة نحو: هذا وهذه، وهذان وهؤلاء؛ لكثرة الاستعمال بخلاف هاتا، وهاتي؛ لأنهما لم يكثرا كثرة ما تقدم؛ فإن جاءت الكاف ردت الألف نحو: هاذاك، وهاذانك؛ لأنها لما اتصلت الكاف بذا وصارت كالجزء منه كرهوا أن يصلوها فيمزجوا ثلاث

نقره (**بخلاف زيد ابن عمرو**) فإنه لا ينقص ألفه لأنه ما وقع صفة وإنما وقع خبراً بين علمين وكذلك إذا وقع صفة ولكن لا يكون بين علمين (**وبخلاف المثنى**) نحو الزيدان ابنان لعمرو لأنه لم يكثر تلك الكثرة (**ونقصوا ألف ها**) للتنبيه (**مع الإشارة نحو هذا وهذان وهؤلاء**) لكثرة الاستعمال (**بخلاف هاتان وهاتي لقلته**) فلم يكثرا تلك الكثرة فتحذف منها الألف (**فإن جاءت الكاف**) إلى هذا وهذان (**ردت**) الألف (**نحوها ذاك وها ذانك لاتصال الكاف**) فإنه لما اتصل الكاف به صارت كالجزء منه فكرهوا أن يصلوها لئلا

جما قوله: (**وبخلاف المثنى**) نحو يا زيد أن ابنا عمرو.

قوله: (**وبخلاف المثنى**) مثله المجموع ذكره الرضي.

أنفا (بخلاف زيدٌ ابنُ عمرو) مما وقع الابن فيه خبراً لا صفة، وبخلاف ما إذا لم يقع بين علمين، إنْ وقع صفة، نحو جاء زيد ابنُ اخينا، أو العالـم ابن زيد، أو العالِم ابنُ العالِم، وبخلاف ما إذا لم يتصل بموصوفه، نحو هذا زيد الفاضل ابنُ عمرو، (وبخلاف المثنى) نحو الزيدان ابنا عمرو، لقلة استعمالها.

(ونقصوا ألف ها) التنبيه الواقعة (مع) اسم (الإشارة نحو هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء،) لكثرة الاستعمال، (بخلاف هاتا وهاتي لقلته،) أي قلة كل منهما استعمالاً، (فإن جاءت الكاف)، أي اتصلت بهذا وهذان (رُدت) الألف (نحو هاذاك، وهاذانِك، لاتصال الكاف) بهما، لأنها حينئذ صارت كالجزء منهما، فكرهوا أن يصلوا بهما الهاء، لئلا يلزم مزج ثلاث كلمات.

ونقصوا الْألف من: ذَلِك وَأُولَئِكَ، وَمن: الثَّلَث والثَّلَثِيْنَ، وَمن: لَكِنْ وَلَكِنَّ، وَنقص كثيرٌ، الْوَاو من دَاوُد، وَالْألف من إِبْرَهِيم وَإِسْمَعِيل وَإِسْحَق، وَبَعْضهمْ الْألف من عُثْمَن وَسليمَن وَمُعَوِيَة.

جا كلمات، ونقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين للاختصار، ونقصوا الألف من لكن ولكن للاختصار ولكثرة استعماله أو لكراهة صورة لا فيها، ونقص كثير الواو من داود كراهة اجتماع الواوين والألف من إبراهيم، وإسمعيل، وإسحاق، وبعضهم الألف من عثمن، وسليمن، ومعوية؛ لكثرة الاستعمال مع كونها أعلاماً.

نقره يلزم مزج ثلاث كلمات (**ونقصوا الألف من ذلك و**) من (**أولئك ومن الثلث والثلثين**) ومن (**لكن ولكن**) مخففاً ومشدداً (**ونقص كثير الواو من داود**) كراهة اجتماع الواوين (**والألف من إبرهيم وإسمعيل وإسحق ونقص بعضهم الألف عن عثمن وسليمن ومعوية**)

جما قوله: (**ونقصوا الألف من ذلك**) نقصوها أيضاً من ملائكة وسموات وصلحين وصلحات ونحوها ما لم يخف لبس ومن ثمانية وثمني عشرة، وجاء في ثمانين بياء أو واو الحذف والإثبات وهو اختيار ابن عصفور. قوله: (**أو للكثرة**) قيل لا يحتاج إلى أويل ينبغي أن لا يكون أو ليكون الكثرة علة للاختصار وفيه نظر؛ لأن الاختصار يمكن أن يكون علة مستقلة؛ لأنه مطلوب في غير ما كثر استعماله في الجملة ض.

قوله: (**ونقصوا كثيراً الواو من داود**) أي وسائر ما توالى فيه لينان متماثلان نحو طاوس وروس ويستون، ويلون وفأوا إلى الكهف، قال ابن عصفور: وقد كتب ذلك كله بعضهم بواوين والقياس بواو قال ويستثنى نحو قوول وصوول فإنهم كتبوه بواوين لئلا يلتبس بنحو قول وصول.

قوله: (**والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق**) أي ونحوها مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف ولم يحذف منه شيء ولم يخف التباسه فلا تحذف الألف من طالوت وجالوت وهاروت، ويأجوج ومأجوج، وقارون، وهامان، ونحوها ولا من صالح، ومالك صفتين، ولا من نحو ابن لام ولا من نحو إسرائيل، وداود، ولا من نحو عامر.

أنضا (ونقصوا الألف من ذلك و) من (أولئك، ومن الثلث والثلثين و) من (لكنْ ولكنّ) مخففاً ومشدداً، بخلاف ثُلاث بالضم؛ لقلة استعماله، أو لأنه فرع.

(ونقص كثير) من العلماء (الواو من داود)، ونحوه كطاوس وناوس، كراهة اجتماع واوين. (والألف من إبرهيم وإسمعيل وإسحق،) ونحوها من الأسماء الأعجمية، لكثرة استعمالها مع كونها أعلاماً. (و) نقص (بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومُعوية) ونحوها من الأعلام لذلك، ونقص بعضهم ألف الحارث، والسموات والسلم، وحكي أنّ القدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون الألف المتوسطة المتصلة

وَأما الْبَدَل: فَإِنَّهُم كتبُوا كلَّ ألف رَابِعَة فَصَاعِداً فِي اسْم أَو فعل يَاء، إِلَّا فِيمَا قبلهَا يَاء، إِلَّا فِي: يَحْيَى، ورَيّي، علماً، . . . .

وأما البدل فكتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء نحو: المغزى ويغزى تنبيهاً على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنها مما تمال إلا فيما قبلها ياء نحو: صديا؛ فإنه يكتب ألفاً كراهة اجتماع اليائين إلا في نحو: يحيى وربي علمين؛ فإنه يكتب

لكثرة الاستعمال (**وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل**) نحو المغزى ويغزى (**ياء**) تنبيهاً على أنها تقلب في التثنية ياء أو على أنها مما يمال (**إلا فيما قبلها ياء**) فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع صورة الياءين نحو: الدنيا (**إِلَّا فِي نحو: يَحْيَى، ورَيّي علمين**) فإنه يكتب بالياء فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً أو صفة. . . .

قوله: (**فكتبوا كل ألف رابعة**) خرج الثانية نحو باع فإنها تكتب ألفاً.

قوله: (**أو على أنها**) أي أو على أنها تنتقل بالزيادة من ذوات الواو إلى ذوات الياء تقول: زكوت وعفوت، ثم تقول: زكيت وعفوت.

قوله: (**إلا في نحو يحيى وربي علمين**) قال في التسهيل: ولا يقاس على يحيى علم مثله خلافاً للمبرد وهو شامل لمماثلته في العلمية فقط كما إذا سميت بزوايا ولمماثله فيها مع النقل من الفعل فالصحيح فيهما كتبه بالألف، قال أبو حيان: وكذلك كتبه الناس ففي العرب بنو أعياء وهم حي من أسد كتبوه بالألف.

بما قبلها، نحو كافرين، وناصرين، وسلطن. هذا وعبارة ابن مالك في تسهيله: وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، ما لم يحذف منها شيء كإسرائل وداود، أو يُخف التباسه كعامر، انتهت. فخرج ما لم يكثر استماله كجابر وحامد، وغير العلم كرجل صالح، أو مالك، وغير الزائد على ثلاثة كسام وحام، وما حذف منه شيء، أو خيف التباسه، وقد مثّل لهما.

(وأمَّـا البدل، فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل) كالمغْزَى ويُغزى، ومُشترى واشترى (ياء) تنبيهاً على أنها تقلب ياء في التثنية، والفعل المسند إلى تاء الضمير أو ألفه كمغزيان وأغزيت، ويرضيان، أو على أنها مما تُمال ولا ينافي كون الياء منقلبة عن ألف بما ذكر ما مرّ في الإعلال من كونها منقلبة عن واو، لأنّ الألف منقلبة عن واو، فالياء منقلبة عنها بواسطة، وعن الألف مباشرة، (إلّا فيما قبلها ياء) فإنها تكتب ألفاً، وإن اتصفت بما ذكر، نحو المُحيا، وأحيا كراهة اجتماع اليائين (إلّا في) نحو (يحيى ورَيَّى) علمين فإنه يكتب بالياء؛ فرقاً بين العلم وغيره من فعل أو صفة،

وَأما الثَّالِثَة فَإِن كَانَت عَن يَاء كُتبت يَاء، وَإِلَّا فالألف، وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْألف، وعَلى كَتْبِهِ بِالْيَاءِ فَإِن كَانَ مُنوناً فالمختار..

ي ياء فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً أو صفة، ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الألف أخف من الياء، وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو: رحى، كتبت ياء، وإلا كتبت ألفاً على ما يقتضيه الأصل، ومنهم من يكتب الجميع بالألف؛ لأنه القياس، وأنفى للغلط على الكاتب، وعلى تقدير الكتابة بالياء، فإن كان منوناً فالمختار أنه يكتب

ق (**وأما**) الألف (**الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياء وإلا**) وإن لم تكن عن ياء (**فبالألف ومنهم من يكتب الباب كله**) أي ما كان ألفه ثالثة (**بالألف**) سواء كانت عن واو أو عن ياء لأنه القياس (**وعلى**) تقدير (**كتبه بالياء فإن كان منوناً فالمختار**...............

ك قوله: (**فرقاً بينهما**) أي: بين يحيى وربي علمين وبينهما صفتين.

قوله: (**وإلا كتبت ألفاً**) أي: سواء كانت مبدلة من واو كغزا وعصا أو مجهولة.

قال أبو حيان: كخسا وهو بمعجمة فمهملة يقال: خسا أو زكا، أي: فرد أو زوج، وخاساه لاعبه بالجوز فرداً أو زوجاً، هذا وقد شذت الواو في الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة، ومشكوة، والربوا، وغيرها، والقياس الألف، وشذ أيضاً الياء في ما زكى لمناسبة يزكي وفي نحو: (**والضحى**) للمشاكلة.

قوله: (**الجميع بالألف**) لتوافق الخط اللفظ ض.

قوله: (**وعلى تقدير الكتابة بالياء**) لكون أصله ياء.

قوله: (**فإن كان منوناً فالمختار**) وجه الاختيار قول المبرد ها هنا طرد باب الكتابة في المعرف، والمنكر وتسهيل الأمر على الكاتب ض.

ف ولم يعكسوا؛ لثقل الفعل والصفة، وكون الألف أخف من الياء، (وأمّا) الألف (الثالثة فإن كانت) منقلبة (عن ياء) كفتى (كُتبت ياء، وإلّا) فتكتب (بالألف) كعصا اسماً ودعا، (ومنهم مَن يكتب الباب كله)، أي ثالثة كانت الألف، أو فوقها، منقلبة عن ياء، أو عن غيرها في عَلَم أو غيره (بالألف)، لأنه القياس، ولأنه أنفى للغلط، وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواوِ؛ دلالة على التفخيم كما مرّ، (وعلى) تقدير (كَتْبِهِ) أي الألف (بالياء)، وذلك فيما إذا كانت الألف رابعة فأكثر، أو منقلبة عن ياء، (فإن كان) ما هو فيه (منوناً) ثلاثياً كان أو أكثر، (فالمختار أنه كذلك)، أي كتبه بالياء أيضاً كرحى، (وهو قياس)

أَنه كَذَلِك، وَهُوَ قِيَاس الْمبرد، وَقِيَاس الْمَازِني بِالْألف، وَقِيَاس سِيبَوَيْهٍ: الْمَنْصُوب يُكْتَب بِالْألف، وَمَا سواهُ بياء، ويُتَعَرَّفُ الْيَاء من الْوَاو بالتثنية، نَحْو: فَتَيَانِ وعَصَوَانِ، وبالجمع نَحْو: الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ وبالمَرَّةِ، نَحْو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنوع نَحْو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ، . . . .

بالياء أيضاً، وهو قياس المبرد وقياس المازني بالألف، وقياس سيبويه المنصوب بألف وما سواه بياء. ثم أشار إلى ما يتعرف به الواوي واليائي فقال: يعرف بالتثنية، نحو: فتيان وعصوان، فيعلم أن ألف فتى من الياء وألف عصا من الواو، وبالجمع نحو: الفتيات والقنوات، وبالمرة نحو: رمية وغزوة، فيعلم أن ألف رمى من الياء وألف غزا من الواو، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، . . . .

أنه كذلك) أي يكتب بالياء أيضاً **(وهو قياس المبرد وقياس المازني)** يكتب **(بالألف. وقياس سيبويه المنصوب)** يكتب **(بألف وما سواه بياء ويتعرف الياء من الواو وبالتنثية نحو فتيان وعصوان)** فعلم أن ألف فتى من الياء وألف عصا من الواو **(وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو: رمية وغزوة، وبالنوع نحو: رمية وغزوة،** . . . .

قوله: **(أيضاً وهو قياس المبرد)** ألا يرى أنها منقلبة عن لام الكلمة وهي ياء. قوله: **(وقياس المازني)** لأنها عنده منقلبة عن التنوين مطلقاً، والألف المنقلبة عن التنوين تكتب ألفاً اتفاقاً، وقياس سيبويه؛ لأن مذهبه أنها مبدلة عن التنوين في النصب وأصلية في الرفع والجر والمذاهب الثلاثة مذكورة في باب الوقف. قوله: **(وبالمرة)** في معناها المصدر نحو: رمى وغزو.

مذهب (المبرد)، لأنه لا يرى أنها لام مطلقاً، وخرج بقوله منوناً الفعل، وما فيه أل، نحو هدى واشترى، والمُهدى والمُصطفى، (وقياس) مذهب (المازني) أنه يكتب (بالألف)، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقاً، كالألف في رأيت زيدا، (وقياس) مذهب (سيبويه) أنه يكتب (المنصوب بألف)، لأنها بدل من التنون، (وما سواه) من جر ورفع (بياء) على الأصل السابق.

ثم بيّن ما يتعرف به الياء من الواو فقال: ويتعرف الياء من الواو بالتثنية نحو فَتَيان وعَصَوان، فعلم أنّ ألف فتى عن ياء، وألف عصا عن واو (و) يتعرف أيضاً (بالجمع) بالألف والتاء (نحو الفَتَياتُ والقَنَواتُ، وبالمرَّة)، أي ما يدل عليها (نحو رَمْيَة وغَزوة، وبالنوع)، أي ما يدل عليه (نحو رِمية وغِزوة، . . . .

وَبِرَدِّ الْفِعْل إِلَى نَفسك نَحْو: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وبالمضارع نَحْو: يَرْمِي ويغزو، وبكون الْفَاء واواً نَحْو: وَعَى، وبكون الْعين واواً نَحْو: شَوَى، إِلَّا مَا شَذَّ نَحْو: القُوَا والصُّوَا؛ فَإِن جُهِلَ، فَإِن أُمِيْلَتْ فالياء نَحْو: (مَتى)، وَإِلَّا فالألف، ....

جار وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميت وغزوت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو، ويعرف أيضاً بكون الفاء واواً نحو: وعى، فإنه إذا كان الفاء واواً علم أن اللام ياء لا واو؛ لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واواً إلا الواو على وجه ويعرف أيضاً بكون العين واواً نحو: شوى، فإن لامه حينئذٍ لا يكون واواً؛ لأنه ليس في الكلام ما عينه ولامه واواً، إلا ما شذ نحو: القوي والصوي، وإن جهل بأن لم يجر فيه شيء مما ذكر، فإن أميلت فالياء نحو: متى، وإلا فالألف..............................

نقره **وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميت وغزوت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو ويكون ألفه واواً نحو: وعى)** لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واواً إلا الواو على وجه **(ويكون العين واواً نحو: شوى)** فإنه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو **(إلا ما شذ نحو القوى والصوى فإن جهل)** ألفه عن الواو أو الياء بأن لم يكن فيه شيء مما ذكر **(فإن أمليت بالياء نحو: متى وإلا**..................................

جما قوله: **(وبرد الفعل إلى نفسك)** مثله رد الفعل إلى مخاطبك ذكراً أو أنثى.

أنصا وبِردِّ الفعل إلى نف   نحو رميتُ وغزوتُ)، وأعم منه أن يقال: وباتصال الضمير المرفوع المتحرك، لشموله نحو رمين وغزون، (وبالمضارع نحو يرمي ويغزو) لِما مرّ فيه أنّ الناقص اليائي مكسور العين، والواوي مضمومها، (و) يتعرف أيضاً (بكون الفاء واواً نحو وَعَى)، لأنّ اللام حينئذ ياء لا واو، إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واواً إلّا الواو، على قول بعضهم أنّ أصله وَوَؤ دون قول بعضهم أصله وأَيٌ، (وبكون العين واواً نحو شَوَى)، لأنّ اللام حينئذ ياء لا واو، إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو (إلّا ما شذ نحو القُوَى) جمع قوة (والصُوَى) جمع صُوة للحجر، (فإن جهل) حال الألف أمنقلبة عن واو أو ياء، بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة، (فإن أُميلت فالياء) كتْبُها (نحو متى، وإلّا)، أي وإنْ لم تمل (فالألف) كتبُها (نحو إلّا علَما)، قيل والمَنَا الذي

وَإِنَّمَا كتبُوا (لَدَى) بِالْيَاءِ، لقَولهم: لَدَيْكَ، و(كِلا) يُكْتب على الْوَجْهَيْنِ لاحْتِمَاله، وَأما الْحُرُوف فَلم يُكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير: (بلَى،

ﮞ نحو: (المنا) وهو القدر وإنما كتبوا: (الدي) بالياء لانقلابها ياء في لديك، و(كلا) تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في (كلتا) واحتمال كونها عن الياء لإمالتها؛ فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة، ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير: هذه وهي بلى. . . . .

ﮟ **فالألف نحو: المنا، وإنما كتبوا: لدى بالياء لقولهم: لديك** بقلب ألفه ياء (**وكلا يكتب على الوجهين**) أي بالياء والألف (**لاحتماله**) أي: لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا ولاحتمال كونها عن الياء بدليل إمالتها؛ فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكثرة (**وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير: بلى**) لإمالة ألفه . . .

ﮠ قوله: (**نحو المنا**) المنا المقصور الذي يوزن به التثنية: منوان، والجمع: أمناء، وهو أفصح من المن، والمنا أيضاً القدر، قال:

دَرَيْــتُ ولا أدْري مَـنـا الـحَـدَثـانِ

صحاح[1]. قوله: (**القدر**) والقدر أيضاً ما يقدره الله تعالى من القضاء. صحاح.

قوله: (**وكلا يكتب على الوجهين**) كذا قال المصنف وتبعه الموصلي وغيره، وقال أبو حيان: الصحيح في مذهب البصريين أنه يكتب بالألف؛ لأن الألف فيه منقلبة عن واو، وإنما تكتب بالياء في مذهب من زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي، انتهى.

والقياس في (**كلتا**) أن تكتب بالياء؛ لأن ألفه ألف تأنيث، وقد وقعت رابعة، لكنه كتب بالألف شذوذاً، ومثله في مخالفة القياس (**تترى**)، وألفه ألف تأنيث إذا لم ينون وللإلحاق إذا

ﮡ يُوزن به، ويُردُّ بأن ألفه ليست مجهولة، بل منقلبة عن واو، لأنّ تثنيته مَنوان. (وإنما كتبوا لدى بالياء لقولهم) في الإضافة للضمير (لديك)، بقلب ألفه ياء، (وكِلا يكتب على الوجهين) أي بالياء وبالألف إذا لم يُضف إلى مضمر؛ (لاحتماله) كلّاً منهما، لأنّ قلب لامه في كلتا تاء يدل على أنها واو، كما في أخت، وإمالتها تدل على أنها ياء، لأنّ الكسرة لا يمال لها ألف ثالثة منقلبة عن واو. هذا والمشهور من مذهب البصريين كتبُه بالألف، لأنها متطرفة منقلبة عن واو عندهم، أمَّا إذا أُضيف إلى مضمر، فلا يكتب بالياء في الرفع، لئلا يلبس بالجر والنصب، ولا بالألف فيهما، لئلا يلبس بالرفع. (وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى)، . . . .

(١) انظر: الصحاح في اللغة ٦/ ٢٤٩٨.

وَإِلَى، وعَلى، وَحَتَّى).

ﭸ لإمالتها، وعلى لقولهم: عليك، وإلى لقولهم: إليك، وحتى حملاً عليها؛ لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء. [والله أعلم بالصواب][(١)].

ﭹ (**وعلى وإلى**) لانقلاب ألفهما إلى الياء في عليك وإليك (**و**) غير (**حتى**) فإنه يكتب بالياء حملا لها على إلى.

تم هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وعلى آله وأصحابه خير الآل وخير الأصحاب.

ﭺ نونت، وكلتاهما قياسها أن تكتب بالياء. قوله: (**وحتى حملاً عليها**) قال ابن الأنباري: إنما كتبت حتى بالياء وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر حتى قالوا: حتاي وحتاك وحتاه، وانصرفت إلى الياء في حتى زيد، انتهى.

وما منعه غيره من إمالتها هو المشهور عن عامة العرب والقراء، وروي عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن إمالتها؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم وهي رواية نصير عن الكسائي، ورويت عن حمزة أيضاً إمالة لطيفة وقربها وقوع الألف رابعة، وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والحمد لله، وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده. أحمد الله على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام، وأشكره على كل حال مدى الدهور والأيام. وأصلي على نبينا محمد أفضل من صلى وصام، وحج واعتمر بالبيت الحرام، المبعوث إلى الخاص والعام، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأعلام وأزمة الإسلام. جعلنا الله في زمرتهم في دار السلام، إنه القدوس السلام، وحسبنا الله ونِعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ﭻ لإمالة ألفه (وإلى، وعلى)، لانقلاب ألفها ياء مع الضمير في إليك وعليك، (وحتى)، حملاً على إلى، لأنها بمعناها، والله أعلم.

تم كتاب المناهج الكافية في شرح الشافية

بحمد الله وعونه، غفر الله لمؤلفه ولمقريه وقاريه وسامعه ومستمعه، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آميـــن.

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتناه من نسخة جامعة الملك سعود.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة» لإبراهيم الكرمياني

الحمد لله الكبير المتعال، وواسع المغفرة كثير النوال، الذي تقدس ملكه عن التصاق الاختلال والاعتلال، وتنزه ملكوته عن التساق الماضي والحال والاستقبال، أحمده على ما صرف قلوبنا نحو تحصيل الفضائل والكمال، وأشكره لما صرف عقولنا في اكتساب المعارف بالنظر والاستدلال.

والصلاة على رسوله محمد المنعوت بأحسن الخصال، المبعوث بالدين القويم الذي لا يعتريه تغيير ولا إبدال.

وعلى آله وأصحابه خير أصحاب وآل، ما صرف شمال وتلألأ لامع آل.

وبعد: فلما كان العلوم العربية والفنون الأدبية وسيلة يتوصل بها إلى ارتقاء معارج الكمال، وذريعة يتوسل بها إلى اعتلاء مدارج الآمال، مفاتيح ينفتح بها أقفال أبواب المطالب، مصابيح ينشرح بها صدور أرباب المآرب، بها يتمكن من نسج خيط الكلام على منوال البلاغة، ويمكن نسخ نقوش الصنايع على صفائح صحائف الفصاحة، ويرفع حجاب الاحتجاب عن وجوه أبكار الأفكار والعرفان، ويرفع أستار الاستتار على نفائس عرائس المعاني والبيان، ويحصل الوقوف على مهمات المقاصد، التي هي لعقول الفحول نهاية المواقف وغاية المراصد.

أعني اقتباس أنوار التنزيل الجليل، واقتناص أسرار التفسير والتأويل، وكان علم الصرف منها بمنزلة الأساس للبناء، أو بمرتبة الأم للأبناء، وكان

أحرى لمن أراد أن يرتع في حدائق البراعة، ويريع بصيرة في حقائق البلاغة، أن يتلقاه بالقبول، ولا يعده من الفضول، وقد صنف فيه العلماء الكرام، أعلى الله محالهم في دار السلام كتباً معتبرة، مطولة ومختصرة، كل منها يشفي العليل ويسقي الغليل، ولما كانت مقدمة الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى المسماة بـ "**الشافية**"، وافية من بينها في قضاء الوطر وكافية، محتوية على دقائق الأفكار، منطوية على حقائق الأنظار، وقد نظم ما في أختها الموسومة بـ"**الكافية**" من المسائل، بعض المتأخرين من أصحاب الفضائل، فكان بمكان القبول، عند أجلة الفحول، أحببت أن أرتب في سلك النظم فرائدها، وأركب في سمط الوزن فوائدها، ليكون أقرب من الحفظ والأخطار بالبال، وأنسب إلى الضبط في الحال والمآل، فاجتنيت في ثمار مسائلها واجتبيت من دقائقها وجلائلها، ما هو الأهم وما نفعه الأعم، وشرحته شرحاً يسهل مشكلاته، ويفصل مجملاته بتوجيه الكلام، والتنبيه على المرام، وسميته بـ "**الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة**" فجعلتها عرضة لعرصة من هو بدر زاهر في سماء الجاه والجلال، بحر زاخر بالفضل والكمال، جنابه مصدر للفضائل ذو زيادة في الفواضل، ماض أمره بالعدل والإحسان، فليس له مضارع من أفراد الإنسان، ناصب علم العلم بعد ما قرب من الانكسار والانصرام، خافض راية الجهل غب ما رفعت إلى أرفع مقام، صارف عنان العناية نحو حماية العلماء، عاطف زمام الاهتمام على رعاية الفضلاء، مصلح اختلال أحوالهم بفكره الثاقب مصحح اعتلال أفعالهم برأيه الصائب، مضاعف جداه على صنوف العالمين، مبذول نداه على لفيف الغانمين، مقرون بابه بالإحسان، مفروق جنابه عن صروف الزمان، مثل في الفضل والإفضال، لا شبيه له ولا مثال، من كان منسوباً إلى عتبته العلية، ووقف على خدمة سدته السنية، لا يبتدأ الدوران بتخفيفه وإعلالاته، ولا يحقره الزمان ولا يعله على علاته، ذو القدر الرفيع، والصدر المنيع، أعلم الزمان، معلم السلطان، أيده الله في مسند العز والسعادة، وسخر له مراده كما أراده، مع مخاديمه الكرام النجباء، الكمل الفضلاء، كل منهم نور حدقة السعد والشرف، نور حديقة النعومة والشرف.

حديثهم تفسير لبدائع المعاني والبيان، ومنطقهم للحكمة حجة وبرهان، فاح شميم فضائلهم شائعاً كالداري في كل ديار، وراح عميم فواضلهم ذائعاً كنشر القطر بالأقطار، نفع الله العلماء بآلائهم، ومتع الفضلاء بطول طول بقائهم، فرفعتها إلى بابه العالي، وجنابه المتعالي، شعر:

والهدايا بقدر من يهدي ... قائلاً ذاك منتهى جهدي
محل القبول والرضا ... فإن وقعت بألطافه اللطيفة
الشريفة مخر الارتضا ... وأصابت من أعطافه

شعر:

وأعظم آمالي وهز عظام ... فذلك مسئولي وعزي ومفخري
سوى نيله في العالمين مرام ... هو المطلب الأعلى فمن ذا الذي له
فكل منى الدنيا علي حرام ... لئن كان في قلبي سوى ذاك منية
فالمسئول من عوارف أفضاله ... والمأمول من ذوارف نواله
والعفو عن مواضع السهول والخطا ... النظر فيها بنظر القبول والرضا
وطالما يعتريه الفهوة والخطل ... فإن البشر قلما يخلو عن العثرة والزلل

لا سيما هذا العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير مع أن ما ارتكبته أمر مشكل، وخطب صعب معضل، وما فعلته إلا اعتماداً على توفيق رب العباد إنه ولي الرشاد. اللهم أرني الحق والهدى، ولا تشمت بي العدى.

ثم لما كان شرح تلك المقدمة للفاضل العلامة والكامل الفهامة فخر الدين الجاربردي أحسن شروحها في توضيح المقام والتحقيق، وتنقيح الكلام والتوفيق، اقتفيت أثره في أكثر المحال واكتفيت بما استصفيت من خشية الإملال، ولذلك عبرت عنه بقولي في الشرح كذا وكذا مشيراً أحياناً إلى بعض نكات استخرجته بفكري الفاتر بعون الله القادر من الخفايا والمزايا، فكم خبايا في زوايا، وها أنا أفيض في المقصود، متكلاً على مفيض الخير والجود.

[شرح المنظومة]

قال بعد التسمية:

١- لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي على ما علا نعماؤه وتوالت

٢- على سيد الخلق النبيه نبيه وأصحابه الأشراف خير تحية

وخص بالذكر ما هو من أخص أوصافهما العلى تنبيهاً على قوة الاختصاص ولرعاية نوع من براعة الاستهلال:

٣- وبعد فإن الصرف علم مبين لما ليس إعراباً من أحوال كلمة

أي علم يعرف به أحوال الكلمة التي ليست بإعراب، قولنا: **(علم)** أي: مسائل، ويجوز أن يراد به الإدراك أو الملكة على ما بين في محله فإسناد التبيين إلى العلم مجاز وهو جنس، وقولنا: **(يعرف به أحوال الكلمة)** يخرج غير النحو، وقولنا: **(ليست بإعراب)** يخرج النحو، فإنه وإن كان مشتملاً على بيان البناء والانصراف وعدمه وغيرها أيضاً، لكن لما كان مباحث الإعراب معظم مباحثه يقال له علم الإعراب، كما يشهد به قول صاحب الأصل بمقدمتي في الإعراب على قياس ما قيل في وجه تسمية علم أصول الدين بالكلام من أن مسألة الكلام، أي القرآن أشهر مباحثه:

٤- ويلحقها الأحوال إما طروها فحسب وإما للبناء وهيئة

لما فهم من التعريف أن موضوع علم الصرف هو الكلمة وأن الذي يبحث عنه فيه هو أحوالها التي هي الأعراض الذاتية لما بين أن تلك الأعراض كيف يلحقها، يعني أن أحوالها قسمان:

الأول: ما يلحقها باعتبار جزئها أي حرفها؛ كالابتداء، والوقف، والإعلال والإبدال وغير ذلك.

والثاني: ما يلحقها باعتبار بنائها وهيئتها كالماضي والمضارع وغيرهما.

في الأصل التصريف: علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، البناء والهيئة مترادفان على ما ذكره الرضي، وقد قال

الأكثرون: أن المراد بالهيئة الهيئة الحاصلة لجميع الحروف باعتبار ترتيبها وحركاتها وسكناتها، وقد فسرت الهيئة أيضاً بأنها الحروف الزائدة والحركات والسكنات المنضمة إلى المادة التي هي الحروف الأصول فقط فعلى هذا التفسير يكون الهيئة لفظاً فيصح جعلها جزءاً من الكلمة، فتفسيرها بنفس جميع الحروف فقط، كما في فصول البدائع ليس بجيد؛ لعدم ذكر الحركات والسكنات، وكذا تفسير الأبنية بأنها الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة، كما في الشرح ليس بسديد؛ لأن الحروف الزوائد لا مدخل لها في المادة كما حققه الشريف الجرجاني قدس الله سره في "حاشية المطالع"، وذكر في "عنقود الزواهر": أن نظر اللغوي في الألفاظ باعتبار الوضع الشخصي، ونظر الاشتقاقي في أحوال مادة الكلمة باعتبار أن يأخذ من موضع شيئاً أو يرد إليه شيئاً، ونظر الصرفي في أحوال هيئاتها التي لها قياس واطراد، وأنه قد كان الأوائل ميزوا بين علمي الاشتقاق والصرف باعتبار الفرق المذكور، والمتأخرون لما رأوا شدة الارتباط بين مسائلهما دونوهما على مثال علم واحد وتدرجوا بهما في تعريف واحد كما فعله السكاكي، وصرح بأن الاشتقاق داخل في علم الصرف، وكما فعله ابن الحاجب حيث قال: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، ولا شبهة في اندراج الاشتقاق فيه، وصدقه عليه، انتهى.

وفيه بحث؛ لأن البحث عن أحوال هيئة الكلمة في الصرف إنما هو من حيث أنها أحوال الهيئة فيشكل أن يدخل فيه ما يبحث فيه عن أحوال المادة كيف، ولم يذكر في الأصل الاشتقاق في المقاصد أصالة، تدبر.

قال الرضي: إن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي، والرباعي، والمزيد فيه، وأبنية المضارع، والأمر وغيرها تصريف بلا خلاف مع أنه علم لما يفيد معرفة الأبنية نفسها لا أحوالها، فخرج عن التعريف وهو مدفوع بأنه إن أراد بمعرفة أبنية الماضي والمضارع مثلاً معرفتهما من حيث أنها تركب وتؤخذ من شيء أو يرد إليها شيء فالعلم بما يفيدها من الاشتقاق، وقد

عرفت حاله، وإن أراد معرفتها بأنها ماض أو مضارع، فالعلم بما يفيدها من التصريف داخل في التعريف، ولا يلزم من هذا أن يكون الإضافة في قوله: أحوال أبنية كالإضافة في قولهم: شجر الأراك توهمه البعض؛ لأنه فاسد، وأيضاً ينافيه ما ذكر في الشرح المنسوب إلى صاحب الأصل من أنه إنما أتى بقوله: **(أحوال)** إذ لولاه لخرج عن التعريف بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، وبعض أحكام الوقف.

قال الرضي: إن قوله التي ليست بإعراب، لم يكن محتاجاً إليه؛ لأن حركات الآخر لا تعتبر في البناء، والإعراب طار على الآخر فضرب وجمل على بناء واحد، وكذا رجل ورجلاً، ورجل على بناء واحد، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه وإن دخل فلزم الاحتراز فهلا احترز عن البناء انتهى.

والجواب عنه: أن المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر فيه أن البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط وهذا لا يمنع كون الإعراب الطارئ على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء، ألا ترى أن الإعلال والإبدال قد لا يتغير بهما البناء فمثل بوائع بالهمزة ويزدل بالزاي على بناء ضوارب وينصر، كما أن أصلهما كذلك أعني بوايع بالياء، ويسدل بالسين، على أن الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعاً، وأما الجواب عن قوله: **(وإن دخل فلزم الاحتراز)** فمعلوم مما سبق أولاً:

٥- وأبنية الاسم الأصول ثلاثة   على رأي بصريين أهل بصيرة

إنما قال: على رأي بصريين؛ لأنها عند الكوفيين صنف واحد وهو ذو الثلاث، والمذهب الأول هو المعتمد عليه؛ لأن الأكثر من الثلاث أصلح لتكثير الصور المحتاج إليه، هكذا ذكره السكاكي في "مفتاح العلوم" فكأنه لعدم الاعتداد بمذه الكوفيين أهمل في الأصل التقييد:

٦- فذات ثلاث من حروف وأربع   وخمس وما للفعل غير الأخيرة

أي ثلاثية ورباعية وخماسية قوله: وأربع وخمس عطف على ثلاث قوله ما موصولة عبارة عن الأبنية، وفي قوله: للفعل إشارة إلى أن إضافة الأبنية إلى

الاسم لامية، قوله: غير الأخيرة أي غير الخماسية أي أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية.

قال الشيخ الرضي: لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف؛ لندرة تصرفها وكذا الأسماء العريقة البناء كمن، وما:

٧- بفاء وعين ثم لام عن الحروف عبر بالترتيب في وضع صيغة

أي يعبر عن حروف الأبنية الأصول فاللام للعهد، في الأصل ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وفيه تسامح، والمراد عن الحروف الأصول إذ جعل الأصول فيه صفة الأبنية .

قوله: في وضع أي في ابتداء وضع ليدخل فيه مثل جاه مما جاء فيه القلب المكاني، ثم التعبير بهذه الحروف ظاهر في الثلاثية، وأما الرباعية والخماسية فباللام أيضاً مكررة.

٨- وعبر عن حرف مزيد بلفظه سوى البعض إلا عند بعض أئمة

أي يورد الحرف المزيد في الوزن بعينه في مثل مكانه تقول: مضروب على وزن مفعول .

قوله: إلا عند إشارة إلى هذا الاستثناء، والتفصيل على رأي الجمهور دون البعض كما صرح به في المفتاح.

٩- كما هو عن تاء افتعال مبدل فتعبيره بالتاء في كل حالة

بيان للبعض الذي لا يعبر عنه بلفظه، قوله: فتعبيره، أي التعبير عنه تقول: وزن اضطرب افتعل ولا تقول افطعل.

قال الرضي: هذا مما لا يسلم بل تقول: اضطرب على وزن افطعل، ثم قال: قال في الشرح: إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه، إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل، قلنا: هذان حاصلان في فحصط، وفزد، ولا يوزنان إلا بلفظ المبدل. انتهى.

ولعل الفارق المؤثر في صلاحهما وجهاً في مثل: اصطبر فقط هو كثرة الاستعمال في المبدل عن تاء الافتعال بخلاف فحصط وفزد، ولقائل أن يقول إنه ذكر في الأصل، وفي المفتاح في بيان وجوه معرفة الإبدال أن منها لزوم بناء

مجهول مثل هراق واصطبر وادارك، وهذا مشعر بأن وزن هفعل وأفاعل مجهول كمجهولية افطعل فيلزم إدخال مثل هراق وازين وادارك في هذا الشق من المستثنى بأن يقال مثلاً ويعبر عنها بالهمزة والتاء ويمكن الجواب عنه بأن المراد أن وزن هفعل وأفاعل مجهول لم يعرف كونه من أوزان المزيد فيه المستعملة على حالها أي من غير أن تحصل تعبير وزن آخر مزيد فيه أيضاً مثلاً لم يعرف أفاعال كما عرف استفعل، وهذا القدر الكافي في المرام لا يمنع وجود أفاعل مثلاً مع القول بأنه فرع وأن وزن افطعل فلم يعرف أصلاً لا أصلَا ولا فرعاً والتشريك في المجهولية إنما هو في المجهولية بالمعنى الأول فتدبر وتأمل قال الرضي: قال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال في قال إنه على وزن قال انتهى.

١٠- وما زيد تكرار فذلك مطلقاً بسابقه في الكل إلا بعلة

قوله: **(مطلقاً)** أي سواء كان تكريره للإلحاق مثل قردد أو لا كقطع على رأي الأكثرين، أو كان من حروف الزيادة مثل شملل أو لا، مثل جلبب أو كان مفصولاً بينهما مثل حلتيت أولاً.

قوله: **(بسابقه)** أي بوزن سابقة، وإنما عبر عنه بما عبر به عن الأول للتنبيه بذلك على أن عنايتهم بالثاني كهي بالأول مع أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد حتى أدغموا عند اجتماع المثلين.

قوله: **(إلا بعلة)** أي إلا بسبب علة يقتضي التعبير عنه بلفظه أو إلا ملتبساً بعلة كانعدام نظيره على تقدير التعبير عنه بوزن ما تقدمه كبطنان فإنه فعلان لافعلال لعدم فعلال، وأما قرطاس فضعيف، والفصيح بالكسر وكقلته كسمتان فإنه فعلان لا فعلال، لأن فعلالاً نادر لم يأت إلا خزعال وكالحمل على نقيضه كبطنان أيضاً فإنه ربما يقال إنه فعلان حملاً على نقيضه الذي هو ظهران. في الأصل إلا بثبت وفسر ذلك في الشرح بأن المراد إلا ملتبساً يثبت أي بدليل دال على عدم قصد التكرار، ولكنه لا يخلو هذا التفسير عن التكلف في حمل العبارة عليه مع أن القول بأن عدم فعلال مثلاً أو قلته يصلح دليلاً على أنهم لم يقصدوا التكرار بل إنما اتفق موافقة الزائد لما قبله محل بحث فتدبر:

١١- وما هو في الأصلي أدغم أنه يعبر مع ما بعده بالسوية

أي يعبر عن المزيد الذي أدغم في الأصل بما عبر به عما بعده لا بلفظه ولا بلفظ الذي أبدل هو منه تقول وزن ازين وادراك افعل وأفاعل، ولا ازفعل وادفاعل ولا اتفعل، واتفاعل، وتقول في قطع على رأي الخليل وهو كون الزائد هو الأول فعل لا فطعل وأهمل في الأصل بيان حال المدغم وينبغي ذكره فكأنه، إنما لم يذكره بناء على ظهوره؛ لأن المدغم لما كان كالمستهلك يتبع المدغم فيه.

قال الرضي: ولو قال ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المدغم في أصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله ليدخل فيه نحو قولك ازين وادراك على وزن افعل وافاعل، وقولك قردد، وقطع واطلب على وزن فعلل وفعل، وأفعل لكان أولى وأعم انتهى. ولا يخفى أن هذه العبارة قاصرة عن بيان التعبير عن مثل اضطرب بافتعل وقد عرفت ذلك أن الأمر ليس كما زعمه.

واعلم أنه لو أدغم الأصلي في الزائد فإن كان الإدغام بدون تغيير الزائد فالأمر ظاهر حيث يعبر عن الزائد بما عبر به عن الأصلي المدغم مثلاً تقول وزن قطع على قول من يقول إن الزائد هو الثاني فعل لافعطل؛ لأن الزائد المكرر يعبر عنه بما تقدمه كما تقدم، وإن كان الإدغام بتغيير الزائد فكذلك فتقول اطلب على وزن أفعل كما ذكره الرضي على ما نقلناه إجراء للمبدل مجرى المزيد لقصد التكرار أو لا:

١٢- فإن كان في الموزون قلب فوزنه على وفقه كالحذف إلا لحاجة

يعني لو وقع في الموزون قلب أو حذف يقدر وزنه على وفقه فتقول وزن آدر وقاض مثل أعفل وقاع إلا إذا أريد البيان فتقول حينئذٍ وزنهما أفعل وفاعل.

١٣- ويعرف قلب باشتقاق وصحة وإن جاء في استعمال عرف بقلة

إذا ورد عليك كلمة مقلوبة فلك في معرفة أن فيها قلباً وجوه:

الوجه الأول: الاشتقاق، فإذا علمت أصلها المشتقة هي منه إن كانت من المشتقات حكمت بأن فيها قلباً مثل ناء يناء ومصدرهما النأي فوزنهما فلع يفلع، وكذا إذا تدبرت في أمثلة هي نظائرها متوافقة معها في الحروف الأصول

متناسبة بها في المعنى إن لم تكن في المشتقات أدركت أيضاً بأن فيها قلباً مثل جاه فإن التوجه والتوجيه والمواجهة وغيرها يدل على أن أصله وجه فوزنه فعل ومثل قسي فإن قولهم قوس الشيخ واستقوس أي انحنى ورجل متقوس أي معه قوس يدل على أن أصله قووس فقدم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو وأعل فصار قسي كما فصل في الشرح فوزنه فليع، ومثل الحادي فإن التوحيد والوحدة والواحد يدل على أن أصله واحد فقلب بقلبين فصار الحادي فوزنه عالف وينبغي أن يعد هذا من الشق الأول لا من هذا الشق الثاني كما في الأصل؛ لأنه يمكن أن يعرف ما فيه من القلب بأصله؛ لأنه من المشتقات.

الوجه الثاني: صحتها أي صحة حرف علة فيها بعدم الانقلاب مثل أيس فإنه لما لم ينقلب ياؤه ألفاً كباع بناء على عدم الاعتبار باندراجه تحت القياس المقتضي للإعلال بعد وقوع القلب فيعرف من هذا أنه مقلوب يئس انتقالاً من المسبب إلى السبب.

الوجه الثالث: قلة استعمالها مثل آرام فإنه لما كان ارأم أكثر استعمالاً من الأول عرف أنه الأصل، وحمل الأول عليه فوزنه إعفال قال الرضي: إن هذا الوجه ينتقض بجذب وجبذ، فإن جذب اشهر مع أنهما أصلان على ما قالوا انتهى.

ويخالفه قول الجوهري جبذت الشيء مثل جذبته مقلوب منه، والله تعالى أعلم.

١٤- وإن يلزم المحذور من غير فرضه عليـنـا كمنع الصرف من غير علة

هذا هو الوجه الرابع، وضمير فرضه للقلب يعني ويلزم محذور لو فرضنا أن الكلمة غير مقلوبة مثل أشياء فوزنه لفعاء، في الشرح ثم اعلم أن في أشياء مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه، وهو أن أصلها شيئاه على وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا أشياء على وزن لفعاء.

وقال الكسائي: وزنها أفعال؛ لأن فعلاً معتل العين يجمع على أفعال كقول وأقوال، وقال الفراء: أصلها اشئياء على وزن أفعلاء، وقال إن شيئاً في الأصل شيء على وزن فيعل ثم خففت كما خففت بين وميت ثم جمع عل أفعلاء كما يقال بين وابيناء ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفاً كراهة لهمزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء ومذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفه الظاهر إلا من وجه واحد وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة، ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين:

الأول: منع الصرف من غير علة.

الثاني: إنها جمعت على أشاوي، وأفعال لا يجمع على أفاعل، ويلزم الفراء من وجوه.

الأول: أنه لو كان أصل شيء شيئاً كبين لكان الأصل شائعاً كثيراً ألا ترى أن بينا أكثر من بين وميتاً أكثر من ميت.

والثاني أنه حذف الهمزة في مثلها غير جائز إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

والثالث: تصغيرها على أشيآء فلو كانت أفعلاء لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع: أنها تجمع على أشاوي وأفعلاء لا يجمع على أفاعل ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشيآء؛ لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على أشاوي؛ لأنها اسم على فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء وصحاري انتهى كلام الشرح.

وفي قوله كمنع الصرف إشارة إلى أن سبب معرفة القلب في أشياء لا ينحصر في لزوم منع الصرف بلا علة، بل يمكن معرفته بغيره، واعلم أن المراد بقولنا إن هذه الأربعة وجوه المعرفة وهو أن كل واحد منها يصلح سبباً للمعرفة لا أنه لا يجوز اجتماع اثنين منها أو أكثر.

وذكر في الأصل وجهاً آخر نقلاً عن الخليل وهو أداء ترك القلب إلى اجتماع همزتين نحو جاء ووجه ذلك في الشرح بأن نحو جاء أصله جاءئ

بالاتفاق، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جائي فأعل إعلال قاض فصار جاء إذ لو لم يقلب لانقلبت الياء همزة فيصير جاء بهمزتين وهو مستكره، وقال سيبويه وأصحابه لا بأس باجتماع الهمزتين إذ يعمل حينئذٍ بما يقتضيه القياس فتقلب الثانية في جاءه ياء ويعل إعلال قاض ولا يخفى عليك أن اجتماع الهمزتين سبب القلب نفسه، ولا يصلح سبباً لمعرفته إذ الكلام في لفظ جاء بعد إعلاله فإنه ولو فرضنا أنه ليس فيه قلب لا يلزم اجتماع الهمزتين كما يلزم منع الصرف بلا علة في أشياء إن قلنا بأنه غير مقلوب، وأما القول بأنه حينئذٍ يلزم اجتماع همزتين في أصله السابق فغير مفيد كما لا يخفى على أنه يلزم من عده من قبيل وجوه المعرفة أن يعد منها أيضاً أداء تركه إلى اجتماع الواوين والضمتين في نحو قووس كما مر وإلى اجتماع همزتين بينهما ألفاً في مثل أشياء على مذهب سيبويه كما عرفت إذ الترجيح تحكم ولم يعدهما في الأصل منها، والله تعالى أعلم.

١٥- ويعلم حذف باشتقاق وأصله وأعني به ما منه تغيير صيغة

إذا ورد عليك كلمة فيها حذف فلك في أن تعرف أن فيها حذفاً وجوهاً أيضاً:

الوجه الأول: الاشتقاق فإنك إذا علمت ما اشتقت هي منه حكمت بأن فيها حذفاً مثل قل مع قال يقول فوزنه فل.

الوجه الثاني: أصلها الذي غيرت هي منه بالحذف فإنك إذا علمت أنه أصل لها حكمت بأن فيها حذفاً مثل غد مع العلم بأن أصله غدو:

١٦- وإن يلزم الإخلال بالأصل والقيا س إن لم يقدر أو بمعنى العبارة

الوجه الثالث: لزوم الإخلال بالقاعدة المقررة عندهم على تقدير عدم فرض الحذف أي مخالفتها كأن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إما بدون تأمل مثل قل وقه، ولم يك أو بأدنى تأمل مثل رمتا ورموا وقمت ويعد ويسل فإن الضمائر كلمات على حدة وليست من أصول الأفعال، وكذا حروف المضارعة، أو كان يلزم عدم وجود الأبنية الأخيرة للاسم أعني الخماسية وهذا الشق إنما يتحقق في تكسير الخماسي وتصغيره مع كونهما مستكرهين فإنهما

إنما يكونان بحذف حرف واحد منه على الصحيح.

مثل فرازد وسفارج وفريزد وسفيرج على الأصح، ومثل فرازق وجحارش، وفريزق وجحيرش على الصحيح.

الوجه الرابع: لزوم الإخلال بالمعنى لو لم يفرض الحذف أيضاً كما في جمع المنسوب مثل أشاعرة وأشاعثة في جمع أشعري واشعثي فل لم نقل بحذف ياء النسبة فيهما لأدى اللفظ إلى خلاف المراد، وذكر في المفتاح في بيان ما يعرف به الحذف الوجه الثالث فقط ولا يخفى حسن ما ذكرنا، ثم المراد بيان قرائن يفيد انتقال الذهن إلى الحذف الواقع فلا يلزم الاطراد والانعكاس:

١٧- وأبنية الاسم الثلاثي عشرة   وإن زاد فيها اثنين مفهوم قسمة

أي أبنية الاسم الثلاثي المجرد قوله فيها أي في العشرة إذ للفاء أحوال ثلاث، وللعين أربع، أي مع السكون ويحصل من ضرب الثلاث في الأربع اثنا عشر، ولم يعتد بحركة اللام؛ لأنه محل الإعراب، والله تعالى أعلم.

١٨- فأسقط ضم الفاء مع كسر عينه   كذا العكس من قسم الأصول لخفة

أي أسقط من الأصول البناء الذي ضم فاؤه وكسر عينه والبناء بعكسه للتخفيف بدفع ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة ومن الكسرة إلى الضمة، ولا يرد على الأول مثل دئل فإنه من الشواذ لا من الأصول أو من قبيل المنقول من الفعل إلى العلم إن كان اسم قبيلة منها أبو الأسود الدئلي، أو كان علم جنس لدويبة كأسامة أو إلى اسم الجنس إن لم يكن وإن كان النقل إلى اسم الجنس قليلاً فيكون مثل قيل وقال.

وروى الشيخ الرضي إبقاء صورة الفعل في قيل وقال أينما استعملا ولا يرد مثل نصر؛ لأنه فرع المعلوم وإنما اغتفر فيه ثقل النقل لعروضه مع كونه أهون من ثقل عكسه، أعني الخروج من الكسرة إلى الضمة، وأما الاغتفار في مثل يضرب فللعروض ولكون الضمة في معرض الزوال بالناصب والجازم، ولا يرد على البناء الثاني مثل حبك؛ لأنه إن ثبت محمول على التداخل في حرفي الكلمة.

١٩- وقد جاء في لفظ وجوه عديدة وأشهرها أحرى بحكم الأصالة

أي وقد جوزوا في لفظ واحد وجوهاً عديدة من تلك الأصول العشرة روماً للخفة غالباً كما يسكنون العين فيما كانت فيه متحركة أو للتناسب كما يكسرون الفاء لأجل كسرة العين، أو كما يضمون العين لأجل ضمة الفاء على قول كقفل وقوله وأشهرها بيان لطريق معرفة الأصل من الفرع منها قوله بحكم الأصالة بأن يحكم بأنه أصل فإن تعيين الأكثر استعمالاً للأصالة أولى والله أعلم.

٢٠- وأبنية الاسم الرباعي خمسة على حسب استقصاء أهل السليقة

قال الرضي: اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالا وقد ناقضاً قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعلل ووزنه سفرجل فعللل مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن مكرراً يوزن بلفظه:

٢١- مغن قسم اسم جعفر ثم برثن وزبرج أيضاً للسحاب وزينة

٢٢- ومثل قمطر منه أيضاً ودرهم وما جخدب في الأكثرين بفتحة

جعفر بفتح الفاء واللام الأولى وبرثن بضمهما وزبرج بكسرهما مع سكون العين في الجميع، وقمطر بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى، ودرهم بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، وربما قالوا بكسرها أيضاً وزاد الأخفش نحو جخدب بضم وسكون العين وفتح اللام فيكون الأبنية حيئنذٍ ستة، وأما على رأي الأكثرين فجخدب مثل برثن. قال الرضي: وأجيب عنه أيضاً بأنه فرع جخادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال وهو تكلف، وأما فعلل جندل، وعلبط فأصلهما جنادل، وعلابط على ما قالوا والله أعلم.

٢٣- وأبنية الاسم الخماسي عندهم فأربعة لا ترتقي قدر خمسة

٢٤- قذعملهم قرطعبهم وسفرجل وجحمرش أي للعجوز الكبيرة

٢٥- وأما مزيد فيه منها فخمسة وما من سواها لا يعد لكثرة

٢٦- وذا خندريس غضرفوط قبعثرى   خزعبيلهم والقرطبوس لمحنة

أبنية المزيد فيه من الثلاثي والرباعي كثيرة لا يمكن عدها وإحصاؤها، وأما من الخماسي فخمسة على الأكثر كما ذكر من الأمثلة، وبعضهم يقولون إن نون خندريس زائدة فهي من مزيد الرباعي فيكون الأبنية على رأيهم أربعة.

فصل

٢٧- إلا أنا في ذكر المقاصد وهي قد   يجيء كثير الاتساع وحاجة

قوله: **(في ذكر المقاصد)** أي أصالة فلا يضر ما يشوبه ذكر بعض المبادئ تبعاً.

قوله: قد للتحقيق أو للتكثير كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣] الآية.

والمقاصد وهي أحوال الأبنية ما يكون للحاجة كالماضي والمضارع، والابتداء والوقف وما يكون للتوسع كالمقصور والممدود وما يكون للمجانسة كالإمالة وما يكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال إلى غير ذلك، كما في الأصل مفصلاً وينبغي أن يعلم أن ما تعد منها الابتداء، والوقف والإعلال، والإبدال وغيرها هو ذكر لمبدأ المحمولات وإرادة المحمولات نفسها وإلا فالاعراض الذاتية للشيء يلزم أن يكون محمولة عليه كما في حقق في موضعه.

٢٨- فأبنية الماضي الثلاثي ثلاثة   بفتحة عين وانكسار وضمة

للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية باعتبار حركة عينه إذ لا يكون ساكنة لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع، وأما فاؤه فلا يتحرك إلا بالفتحة لخفتها ولا يشكل هذا بنحو شهد لعروض كسر الفاء فيه ولا بباب المجهول لعروض الضم لكونه فرع المعلوم، وإن كان معلوم بعضه متروكاً رأساً للعلم في غالب العادة أن فاعله هو الله تعالى مثل حصب فهو محصوب، وجدر فهو مجدور، وفلج فهو مفلوج، كما ذكر في الأفعال:

٢٩- فمفتوحها من أجل خفة لفظه   قد استعملوه في المعاني الكثيرة

٣٠- ولكنها خصت بباب نصرته مغالبة وهي السماع بكثرة

٣١- سوى أجوف الياء أو ناقص بها وما اعتل فيه الفاء فهي بكسرة

فالبناء المفتوح العين من هذه الأبنية الثلاثة مستعمل في المعاني الكثيرة التي عسى أن لا تضبط وذلك لخفته؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه، ويختص بهذا البناء مع ضم عين مضارعه باب المبالغة فينقل الفعل الذي أريد بناء باب المبالغة منه إلى هذا البناء إن لم يكن منه.

والمراد من باب المغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب مثل كارمني فكرمته، وضاربني فضربته أي فأكرمه وأضربه، وهذا النقل إنما يكون إذ لم يلزم خلاف اللغة، فلا ينقل إليه المثال مطلقاً، والأجوف والناقص اليائيان فهذه الثلاثة يكون عين مضارعها مكسورة ولا يكون مضمومة لئلا يلزم خلاف لغتهم، وأما ما حكى الكسائي من نحو شاعرته فشعرته أشعر بالفتح فضعف لثبوت الضم في مثله وهو فاخرته ففخرته أفخره؛ ولأن حرف الحلق لا توجب الفتح البتة كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: **(وهي السماع)** أي المسموعة قال الرضي: إنه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب بهذا المعنى. قال سيبويه: وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازغني فنزغته انزعه استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل تقول هذا الباب مسموع كثير:

٣٢- ومكسورها الإعراض فيه كثيرة ومضمومها يبنى لفعل الطبيعة

وفعل بكسر العين يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وضدهما، والعيوب والألوان والحلي مثل سقم وحزن وغيرهما، وفعل بضم العين لأفعال الطبع كالحسن والقبح، ومنها الكبر والصغر يقال حسن وقبح، وكبر وصغر، ولهذا يكون هذا البناء لازماً، وأما ما جاء منه متعدياً ظاهراً فمتأول:

٣٣- وأما مزيد فيه فالملحقات قد تعد على الرأي الصحيح بستة

٣٤- وما دونها عدت بتسع وعشرة فمن بعضها ما للمعاني العديدة

المزيد فيه من الثلاثي، أما ملحق أو لا فالأول ستة أبنية وهي الملحق بدحرج نحو شملل، وحوقل وبيطر وجهور وقلنس، وقلسي هكذا ذكره

السكاكي في "مفتاح العلوم"، وأما ما في الأصل من قوله وملحق بتدحرج نحو تجليب وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمكن، وتغافل، وتكلم، وملحق باحرنجم نحو اقعنسس، واسلنقى فضعيف؛ لأن الإلحاق ينبغي أن يكون بالأصول وتدحرج، واحرنجم ليسا أصليين حيث قال في الشرح في بحث الخماسي المزيد فيه أن ألف قبعثرى ليس للإلحاق إذ ليس لنا أصل سداسي به فنلحقه به، على أنه ذكر في باب ذي الزيادة أن معنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته وهذا صريح في أن الحرف الذي زيد للإلحاق لا يجيء لغرض آخر، وقد ذكر فيه فيما بعد أن لتفعل وتفاعل عدة معان، والذي بعثه إلى جعل هذه الأبواب التسعة ملحقه اتحاد مصادرها مع مصدر الملحق به على زعمه، ولا يخفى أن اتحاد المصدرين إنما هو شرط الإلحاق لا موجبه، ثم إنه قد ذكر في الشرح وفي شرح الرضي في باب ذي الزيادة أن مثل تمسكن، وتمندل، وزنه تفعل لا تمفعل؛ لأن تمفعل ليس بموجود فهو مبني على توهم أصالة الميم للزوم الميم في متصرفاتهما أو كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل مثل حولق وسيحل فظهر أن الميم يعبر عنه بالفاء فلا يصلح؛ لأن يكون حرف إلحاق؛ لأن حرف الإلحاق مزيد يعبر عنه أن لم يكن مكرراً بلفظه، وكذا التاء لا يصلح لذلك؛ لأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول، وكذا سائر الحروف وهو ظاهر فمثل تمسكن وتمندل غير ملحق قطعاً.

والثاني أي غي الملحق تسعة عشر بناء التسعة المذكورة ونحو اخرج وجرب، وقاتل، وانطلق، واقتدر، واستخرج، واشهب واشهاب، واغدودن واعلوط. ثم الثمانية منها يجيء لمعان عديدة والبواقي للمبالغة فقط.

قال الرضي: قد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو يرأل الديك وفنعل نحو دنقع الرجل وفعلن وفمعل وفعلم، وغير ذلك لكنها لم تعد لغرابتها ولكونها من الشواذ وقد جاء تهفعل وافعنمل ونحو ذلك من النوادر والله أعلم.

٣٥- فأفعل قد يأتي بصيرورة كذا لتعدية وهو المراد بكثرة

٣٦- ومعنى ثلاثي كنحو أقلته وعرض ووجدان ومعنى إزالة

أفعل يجيء لمعان:

الأول: التعدية وهو الغالب مثل أقسمته.

الثاني: الصيرورة أي صيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل حقيقة مثل اغد البعير أو حكماً مثل احصد الزرع، وأصرم النخل، أو مثل أخبث الرجل، أي صار أصحابه ذات خبث وأقطف الرجل أي صار دابته ذات قطف.

قال الجوهري: وقد أفلس الرجل أي صار مفلساً، كأنما صارت دراهمه فلوساً زيوفاً كما يقال أخبث إذا صار أصحابه خبثاء.

الثالث: معنى فعل مثل قلت البيع وأقلته، قال الرضي لا بد في أقال من البيع وأقلته من المبالغة والتأكيد وإلا لكان زيادة الهمزة عبثاً فإذا قيل مثلاً إن أقال بمعنى قال ففيه تسامح في العبارة، وإنما المراد ليس فيه فائدة زائدة سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده على طريقة قولنا بزيادة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩].

الرابع: التعريض مثل أبعته.

الخامس: وجدان الشيء على صفة مثل أحمدته.

السادس: السلب والإزالة، مثل أشكيته أي أزلت الشكاية.

٣٧- وفعل للتكثير قد جاء غالباً وتعدية في لازم وإزالة

فعل يجيء لمعان: الأول: وهو الغالب الكثير وهو أما في الفعل مثل طوفت أو في الفاعل مثل موت الإبل أو في المفعول مثل: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

الثاني: التعدية مثل فرحته وفسقته.

الثالث: الإزالة مثل جلدت البعير.

الرابع: فعل مثل زلته وزيلته.

٣٨- وفاعل للتشريك ضمناً وتسند لباد وللتكثير أيضاً بقلة

فاعل يجيء لمعان أيضاً:

الأول: المشاركة هي هنا بين اثنين فقط فيدل صريحاً على نسبة أصله إلى

الفاعل متعلقاً بالمفعول، وعلى نسبته إلى المفعول متعلقاً بالفاعل ضمناً، وتسند إلى فاعل إلى باد ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ولا يقال ذلك في تضارب وأما مثل عاقبت اللص مما لم يرد منه نسبة أصله إلى المفعول قط فتنزل في قيام السرقة التي هي سبب العقوبة باللص منزلة قيام المسبب به وهي العقوبة فصار كأنها قامت بالجانبين وصدرت عنهما هكذا ذكره المولى المرحوم أبو السعود رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤] وذلك محتاج إلى اعتبار عموم المجاز وإلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

الثاني: التكثير مثل ضاعفت بمعنى ضعفت.

الثالث: معنى فعل مثل سافرت، أي سفرت، قال الرضي: وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل نحو راعنا سمعك أي أجعله ذا رعاية لنا وكذا عافاك الله.

في القلائد وعافى كأعفى ثم ضاعف بعده كضعف فافهم فإنماك مسرداً:

٣٩- تفاعل جاءت في مطاوعة وفي ... مشاركة في الأصل وهي بكثرة

٤٠- ومعنى ثلاثي إظهار منتف ... كما في تمارضنا ونحن بصحة

تفاعل أيضاً لمعان:

الأول: المطاوعة مثل باعدته فتباعد.

الثاني: وهو الأكثر المشاركة في أصله بين اثنين أو أكثر نحو تضاربا وتضاربوا.

الثالث: معنى فعل مثل توانيت أي ونيت من الونى وهو الضعف.

الرابع: إظهار أصله أي إظهار أن الأصل حاصل في الفاعل مع أنه منتف عنه مثل تمارضت وتجاهلت قال[1]:

ولما رأيت الجهلَ في الناس فاشياً ... تجاهلتُ حتى ظنَّ أني جاهلٌ

(١) البيت للمعري، وانظر: مجمع الحكم والأمثال ١/ ١١٠.

ثم قال:

٤١- تفعل جاءت في مطاوعة وفي التكلف أو في الاعتمال بمهلة

٤٢- وفي اتخاذ غالباً وتجنب وفي معنى الاستفعال وهو بقلة

تفعل لمعان: الأول المطاوعة، مثل كسرته فتكسر. الثاني: التكلف مثل شجع. الثالث: الاعتمال مثل تجرع. الرابع: الاتخاذ مثل توسدت التراب. الخامس: التجنب مثل تأثم. السادس: معنى استفعل أي الطلب مثل تكبر وتعظم:

٤٣- وباب انفعال لازم ومطاوع وباب افتعال مثل ذاك بكثرة

٤٤- وفي اشتراك جاء مثل تفاعل وفي اتخاذ واعتمال بهمة

انفعل لازم أبداً، ومطاوع إما لفعل مثل كسرته فانكسر أو لأفعل مثل أسفقت الباب فانسفق، وأما افتعل فللمطاوعة أيضاً غالباً وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا أي تجاوروا وللاتخاذ نحو اشتوى وللتصرف أي الاكتساب بهمة واجتهاد نحو اكتسب.

٤٥- وقد جاء الاستفعال في طلب وفي التحول أو معنى الثلاثي بقلة

استفعل للطلب غالباً إما صريحاً مثل استكتبه أو تقديراً مثل استخرجت الوتد، والطلب إما طلب الفعل كما ذكره أو طلب الأفعال مثل استرضع واستنجح ومن ثمه يتعدى إلى مفعولين يقال استرضعتها الصبي، واستنجحت الحاجة ذكره في الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] في آخر سورة البقرة، وللتحول مثل استحجر الطين، وبمعنى فعل مثل استقر بمعنى قر.

٤٦- ومن سائر الأبواب ما قد يجيء في مبالغة بالقصد أي بالعناية

أي بعض سائر هذه الأبواب التي هي من المزيدات الغير الملحقة ما يجيء للمبالغة مثل باب أفعل وأفعال على معنى أن معنى المبالغة مقصود منهما حيث بنيا له وإلا فمعنى المبالغة موجود في جميع المزيد فيه فإن القول بأن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى عرف فيما بينهم، والمبالغة بهذا المعنى موجودة في الملحقات أيضاً، فإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل وشملل مخالف لمعنى شمل ذكره الرضى في شرح قوله وللمزيد فيه أبنية كثيرة:

٤٧- وقد جاءت الأبواب طراً لغير ما ذكرناه أيضاً من معان كثيرة

٤٨- ولكن ما نأتي به ما هو الذي تداول بين القوم بالغالبية

قال الرضي: اعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالب فيها، ومما يمكن ضبطه وقد يجيء كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط.

٤٩- وباب الرباعي المجرد واحد وما زيد فيه عدة بالثلاثة

بناء الماضي من الرباعي المجرد صنف واحد مثل دحرجت في المتعدي ودربح في اللازم وماضي المزيد فيه من الرباعي له ثلاثة أبنية تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة.

٥٠- وكل المعاني ليس يختص إنما ذكرناه في الماضي لكون الأصالة

المعاني المذكورة للأبواب كلها لا يختص بمواضيها وإنما ذكرناها في بحث الماضي لمكان الأصالة أي لكون الماضي أصلاً والله تعالى أعلم.

باب المضارع

٥١- بإدخال حرف من أتين المضارع على أول الماضي بقصد ونية

المضارع: يحصل بإدخال حرف من حروف أتين على أول الماضي، ويقال لهذه الحروف في الاصطلاح حروف المضارعة في الأصل المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي، والظاهر أن المضارع، والمضارعة فيه على المعنى الاصطلاحي ففيه دور كما لا يخفى قوله بقصد أي يكون الإدخال بقصد بناء المضارع، فلا يرد مثل أفعل وإن لم يكن هذا الكلام تعريفاً للمضارع حتى يلزم فيه العكس.

٥٢- فإن ضم في الماضي عين مجرداً فذلك يأتي منه أيضاً بضمة

إن كان الماضي الذي أريد بناء المضارع منه على فعل بالضم يكون عين المضارع أيضاً بالضم مثلاً حسن يحسن:

٥٣- وإن كسرت عين يجيء بكسرة قليلاً وقد يأتي كثيراً بفتحة

أي إن كسرت عين الماضي، فالمضارع منه يجيء يفعل بالكسر مثل

حسب يحسب ومق يمق، وأكثر ما يكسر فيه العين من المضارع المعتل الفاء الواوي ويجيء يفعل أيضاً بالفتح مثل علم يعلم وهو كثير بالنسبة إلى يفعل بالكسر:

٥٤- وأما بقا يبقا فطائية وهم من الكسر قد فروا فقالوا بفتحة

كل ياء مفتوحة قبلها كسر يقلبها الطي ألفاً بقلب الكسرة فتحة:

٥٥- وإن فتحت عين لماض فإنما يجيء لديهم بالوجوه الثلاثة

أي إن كانت الماضي مفتوح العين، فالمضارع يأتي الوجوه الثلاثة بفتحة العين وكسرتها وضمتها مثل فتح يفتح وضرب يضرب، ونصر ينصر.

٥٦- ولكن كون العين منه لديهم أو اللام حرف الحلق شرط الفتحة

لكن شرط فتح عين المضارع حينئذٍ بأن يكون عينه أو لامه حرف حلق بمعنى أن مفتوح العين منه لا يجيء إلا من كذا لا أن ما فيه حرف الحلق يجيء البتة بالفتح، لم يقل غير ألف كما في الأصل؛ لأن العين واللام لا يكونان إلا أصلين والألف لا يقع أصلاً كما يجيء إن شاء الله تعالى.

في الأصل وأما قلى يقلي فعامرية في المراح أنها طائية.

٥٧- وفي أجوف بالواو أو ناقص لها بضم وما بالياء فهو بكسرة

الأجوف والناقص الواويان يجيئان بالضم مثل قال يقول ودعا يدعو، وأما الأجوف والناقص اليائيان فبالكسرة البتة مثل باع يبيع، ورمى يرمي.

٥٨- وخص بضم ما تعدى مضاعفاً وقلّ الذي يأتي بكسر وضمة

العفل المتعدي المضاعف يجيء بالضم فقط غالباً مثل شد يشد وقد يجيء بكسرة أيضاً قليلاً مثل نمه ينمه، وشذ ما يجيء بالكسر فقط مثل حبه يحبه.

٥٩- وإن كان ماض من سوى ذي ثلاثة يكن فيه ما قبل الأخير بكسرة

الرباعي المجرد والثلاثي المزيد فيه يجيء منه المضارع بكسر ما قبل الآخر مثل يدحرج ويستخرج وغيرهما.

٦٠- ولكن ما فيه تاء مزيدة بأول ماض منه جاء بفتحة

ولكن ما في أول ماضيه تاء زائدة يجيء بفتح ما قبل الآخر مثل يتدحرج

ويتكلم ويتغافل لم يقل أو تكون اللام مكررة كما في الأصل فإن مثل يحمر ويحمار بكسر ما قبل الآخر في الأصل، ثم أسكن لأجل الإدغام ذكره في الشرح على أن مجرد التكرير لا يوجب الإسكان ما لم يدغم مثل يسحنكك.

٦١- ومن أجل هذا كان غابر أفعل يؤفعل في أصل بإثبات همزة

أي ومن أجل أن المضارع بزيادة حرف على الماضي كان مضارع أفعل يؤفعل بالهمزة فحذفت في المتكلم وحده لتوالي الهمزتين، ثم حذفت في البواقي اطراداً، أما قوله[1]: [الرجز]

شيخ على كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

فشاذ.

باب الصفة المشبهة

٦٢- وأما صفات شبهت فهي قد يجيء مما يكون العين فيه بكسرة

٦٣- على فعل في غالب وبكثرة وأفعل من عيب ولون وحلية

الصفة المشبهة يجيء من فعل بكسر العين غالباً، وأكثر ما يجيء منه فعل بكسر العين، وفتح الفاء مثل فرح وقد جاء في البعض ضم العين أيضاً مثل فطن، وقد يجيء على سليم، وشكس، وحر، وصفر، وغيور، وإنما خص بالذكر على ما فعل لغلبته، وأما من العيب واللون والحلية فقد يجيء على أفعل فقط مثل أعور، وأسود، وأبلج.

٦٤- ومما يكون العين فيه بضمة يجيء على وزن الفعيل بكثرة

ويجيء من الماضي المضموم العين على فعيل غالباً مثل كريم وقد يجيء على حسن وخشن وصعب، وصلب، وجبان، وشجاع، ووقور وجنب.

٦٥- ومما يكون العين فيه بفتحة فلم تأت إلا للغناء بقلة

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٩٨، والأصول ٣/ ١١٥، والمنصف ١/ ٣٧، ١٩٢، ٢/ ١٨٤، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨، والمساعد ٤/ ١٩٠، والعيني ٤/ ٥٧٨، والخزانة ١/ ٣٦٨.

وجاءت من فعل مفتوح العين قليلة للاستغناء عنها باسم الفاعل مثل: حريص، وأشيب، وضيق.

قال الرضي: وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة أي مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير اعتبار معنى الحدوث مثل خاشن وجائع.

٦٦- ومن مثل معنى الجوع والري مطلقاً لتأتي على فغلان عند الأئمة

وجاءت مما فيه معنى الامتلاء كالشبع والري، والسكر وضده كالجوع والعطش على فعلان من جميع الأبواب:

٦٧- ويلزم أن يشتق من لازم وذا أعم على ما كان من نقل صيغة

الصفة المشبهة يشتق من الفعل اللازم، ولا يشتق من المتعدي واللازم أعم من أن يكون لازماً ابتداء وعند الاشتقاق كرحيم فإنه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله إلى رحم بضمها وهو لازم أي صار الرحم طبيعة له ككرم كذا ذكره الجامي في شرح قول صاحب الأصل في الكافية، الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وكان ينبغي له أن يذكر اشتقاقها من اللازم ها هنا تاركاً في الكافية؛ لأنه أنسب إلى الصرف مع أن قوله هناك على معنى الثبوت يغني عنه إذ يخرج ما أخرجه.

باب المصدر

٦٨- ومصدر فعل ذي ثلاث مجرد يجيء سماعاً من وجوه كثيرة

٦٩- ومختلف فيها عسى لا نعدها فنذكر ما جاء بالغالبية

مصدر الفعل الثلاثي المجرد سماعي يجيء من وجوه كثيرة مختلف فيها حيث قال بعضهم: اثنان وثلاثون، وقال بعضهم أكثر من ذلك ولأجل كثرة الوجوه والأبنية عسى أن لا نعدها ونضبطها فعلينا أن نذكر الغالب منها:

٧٠- فعول وفعل لازماً متعدياً فعال لصوت من مضى بفتحة

لما كان معرفة الغالب منه بالقياس إلى الأفعال قدر المصادر بحسب أبنية الأفعال، ولا تظن من هذا أنه القول بأن المصدر مشتق من الفعل فتقول غالب

مصدر فعل بفتح العين فعل بفتح الفاء من المتعدي مثل ضرب وفعول من اللازم مثل ركوع، وفعال من الأصوات مثل صراخ ونباح.

٧١- على فعلان اضطراب يجيء والفعالة في أمثال قسم الصناعة

مصدر فعل من الاضطراب والحركة على فعلان مثل خفقان وجولان، وأما موتان فمحمول على حيوان حملاً للنقيض على النقيض، وعلى فعالة من الصنائع مثل كتابة ومن أمثالها مثل عبر الرؤيا عبارة من أضدادها مثل بطالة.

٧٢- ونحو قرى قد يخص كذا هدى بما كان لام منه من حرف علة

٧٣- على فعل لم يأت إلا ليفعل سوى غلب مما يكون بكسرة

لم يجئ المصدر على وزن فعل من فعل بفتح العين إلا ومضارعه مضموم العين مثل طلب سوى غلب فإن مضارعه يغلب بكسر العين نقل الرضي عن الفراء أنه يجوز أن يكون أصل قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ٣] غلبتهم بالتاء ثم حذفت، وقد استثنى منه في الأصل جلب أيضاً ولا حاجة إليه؛ لأن المراد أنه لا يجيء المصدر على فعل إلا وقد يجيء المضارع منه بضم العين، وقد ثبت أن يجلب يجيء بالضم والكسر، كما قال الجوهري ولا يقدح في ذلك مجيء يجلب بالكسر أيضاً تدبر:

٧٤- على فعل قد جاء في قسم لازم إذا كان مما عين ماض بكسرة

٧٥- وفيما تعدى منه كالجهل غالباً وقد جاء من عيب ولون كسمرة

يجيْء المصدر مما عين ماضيه مكسورة على فعل كفرح في اللازم وعلى فعل كجهل في المتعدي وعلى فعلة من اللون كسمرة وأدمة:

٧٦- على فعل يأتي كثيراً كذلك على فعل إن كان عين بضمة

٧٧- ولكن ما يأتي لها ذاك غالباً فقد قيل ما يأتي بوزن فعالة

يجيء المصدر مما عين ماضيه بضمة على فعل كعظم، وفعل ككرم كثيراً، وعلى كرامة غالباً، قال الرضي: قيل الإغلب فيه ثلاثة فعال كجمال، وفعالة ككرامة، وفعل كحسن والباقي يحفظ حفظاً.

٧٨- وجاء قياساً في الجميع كمقتل وفاعلة أو مفعل فبندرة

المذكور إلى هنا قسمة السماعي وقد جاء مصدر الثلاثي المجرد قياساً

أيضاً على مفعل كمقتل بفتح العين، وأما ما يضم العين كمكرم فقليل وكذا ما يجيء على فاعلة كالكاذبة والعافية قليل، والفافي فبندرة، أما على مذهب الأخفش من جواز زيادة الفاء مطلقاً، وأما على توهم، أما:

٧٩- ومصدر ما دون الثلاثي غالباً   يجيء قياساً والسماع بقلة

٨٠- لفعلل فعلال وفعللة وقد   يجوز زلزال بكسر وفتحة

مصدر الرباعي المجرد مثل دحرج على دحراج ودحرجة بكسر الفاء في غير المضاعف، وأما من المضاعف فيجيء أيضاً به، وبالفتح مثل زلزال وقلقال في الكشاف قرئ **(زلزالها)** بالكسر والفتح، فالمكسور مصدر والمفتوح اسم:

٨١- ولكن فعلا لا يجيء لبعضه   وفعللة من كله بالسوية

ولكن فعلالا غير مطرد فيه بل إنما يجيء من بعضه أما فعللة فمطردة يجيء من الجميع مثل عربد وقحطب فإن مصدرهما على فعللة فقط، ولا يجيء على فعلال هكذا ذكر في الشرح أثناء بيان قوله وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

٨٢- لفعل تفعيل وتفعلة كذا   فعال وفعال يجيء بقلة

يجيء مصدر فعل على وزن تكريم قياساً وتكرمة وكذاب، وكذاب سماعاً، الله تعالى أعلم.

٨٣- لفاعل قد يأتي مفاعلة كذا   أفعال وفيعال يجيء بقلة

المصدر لباب فاعل مفاعلة قياساً، وقد يجيء ضراب وقيتال.

٨٤- تفعل يأتي منه وزن تفعل   وأما تفعال فجاء بندرة

يجيء المصدر من تفعل على تفعل مثل تكرم، وقد جاء تملاق قليلاً نادراً.

٨٥- وجاء على مفعول الأبواب كلها   ولكن هذا في الثلاثي بعزة

يجيئ المصدر من كل واحد من الأبواب من الأصول والمزيدات على وزن المفعول منه كمستخرج وغير ذلك، ولكن هذا في الثلاثي المجرد بقلة كالميسور، والمجلود، والمسعور، والمفتون، ولم يذكر مصادر باب أفعل وسائر البواقي لوضوحها، ولم يذكر أيضاً مثل تعزية وإجارة واستجارة كما في

الأصل؛ لأنها في الأصل تفعيل وأفعال واستفعال مع أنها مذكورة فيه في باب الإعلال كما سيجيء.

باب المرة والنوع

٨٦- أتى مرة من كل باب ونوعه على مصدر منه بتاء مزيدة

٨٧- فإن لم يكن بالتاء زيدت فيصلح كذا لهما فالقصد وفق قرينة

٨٨- ولكن نوعاً للثلاثي فعلة كذا مرة منه على وزن فعلة

المرة والنوع من كل واحد من الأبواب يجيء على مصدره وإن كان هو بالتاء كالدراية في الثلاثي المجرد والدحرجة والتكرمة، فالفارق القرينة كدراية واحدة ودراية لطيفة فالأولى للمرة، والثانية للنوع وإن لم يكن بالتاء فالفعل الذي يراد بناء المرة والنوع منه إما ثلاثي مجرد أو لا، فإن كان الثاني فهما على مصدره مزيداً فيه التاء، والفارق أيضاً القرينة وإن كان الأول فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر فقوله منه وقولنا بتاء مزيدة متعلقان للمصدر قوله فيصلح أي المصدر لهما أي للمرة والنوع فالقصد أي إرادة كل واحد منهما على وفق القرينة فيدفع اللبس والمراد بالمصدر ههنا المصدر المستعمل الأشهر حتى لو كان لباب واحد مصدران فالذي يجيء لهما الأشهر.

قال الرضي: كذا قال المصنف ولم أعثر في مصنف ما قاله بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة، قال سيبويه: إذا أردت الواحدة من الفعل جئت بها أبداً على فعلة على الأصل؛ لأن أصل المصادر فعل انتهى.

ولا يخفى أن مدار هذين البنائين على التاء في آخر المصدر فهي إذا كانت موجودة في المصدر أو لا، بقي المصدر على حاله إذ لا مقتضى للتغير؛ لأن المرة والنوع قسمان من المصدر في الحقيقة على أننا لم تعثر على درية وصهبة مع موجود دراية وصهوبة.

باب اسم الزمان والمكان

٨٩- واسم زمان أو مكان لقد أتى ... على مفعل والعين فيه بفتحة

٩٠- ولكن ما من باب يفعل غيرنا ... قص أو من المعتل فاء بكسرة

٩١- ومن دونه في لفظه مفعوله وذا ... كمستخرج قد شذ مثل مظنة

أسماء الزمان والمكان على مفعل بفتح العين كمقتل ومذهب إلا التي مما مضارعه بكسر العين فإنها منه على مفعل بكسرها مثل مضرب إلا الناقص فإنها منه على مفعل بالفتح وإن كان مضارعه مكسور العين كمرمى وإلا التي من المثال فإنها على مفعل بكسر العين كموعد فنحو مظنة شاذ، والقياس الفتح؛ لأن مضارعه بضم العين وكذا ما رأيته مخالفاً لهذا الأصل الذي ذكرناه فهو شاذ أيضاً هذا في الثلاثي المجرد.

وأما أسماء الزمان والمكان مما سواه سواء كان رباعيًّا مجرداً أو مزيداً فيه أو ثلاثيًّا مزيداً فيه فهي على لفظ المفعول من الأبواب المذكورة؛ لأن أسماء الزمان والمكان مفعول فيها من حيث المعنى.

باب الاسم الآلة

٩٢- على وزن مفعال كثيراً ومفعل ... ومفعلة أيضاً يجيء اسم آلة

كمفتاح ومحلب ومكسحة، وما جاء على غير هذا الأوزان فشاذ. قال السكاكي في "مفتاح العلوم" وعندي أن مفعالاً هو الأصل وما سواه منقوص منه بعوض وغير عرض.

باب المصغر

٩٣- مصغرهم ما فيه ياء مزيدة ... ليفهم منها أن الأصل بقلة

ما عبارة عن الاسم؛ لأن الفعل والحروف لا يصغران إلا ما شذ كما

سيأتي فالكلام في تصغير ما يصغر قياساً ولا عبرة بالشواذ حتى يترك بالاسم إلى اللفظ لتدخل في التعريف كما في الشرح، وخص الياء بالذكر مع زيادة الألف أيضاً في مثل ذيا كما تسعرف لكونها عمدة، قوله منها أي من الياء أو الزيادة في الأصل؛ ليدل على تقليل.

التقليل: يشمل على تقليل العدد كقولك عندي دريهمات أي أعدادها قليلة وعلى تقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظمه نحو رجيل، وكليب.

ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك خروجي قبيل قيامك أو بعيده؛ لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشيء، والبعد هو الزمان المتأخر عنه، فمعنى قبيل قيامك أن خروجي في زمان متقدم على قيامك صغير المقدار، والمراد أن الزمان الذي أوله مقترن بأخذي في الخروج وآخره متصل بأخذك في القيام صغير المقدار، ومنه تصغير الجهات الست كقولك دوين الشهر، وفويق الأرض على ما ذكرنا من التأويل في قبيل وبعيد.

وعلى تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه النعت كقولهم أسيود، وأصيم، وأصيغر أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بزيزيز وعطيطير أي صفتان ليسا بكاملتين، وكذا أعيلم منك كل ذلك مذكور في شرح الرضي، وبالجملة فالمراد بالتقليل ها هنا أعم يساق على ما يقتضيه المقام فظهر بهذا أن ما ذكر في الشرح من أن مثل أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذلك شاذ من جهة المعنى إذ ليس المراد منها الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء فإن قولهم أصيغر منك مثلاً لايستقيم أن يكون المراد منه أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى، ولكنه أفاد تقريب ما بينهما ليس بجيد؛ لأن المراد من أصيغر منك يحقر الوصف كما عرفت فالمعنى أن صفة الأصغرية ليست تامة.

قوله يدل على الزيادة في الصغر قلنا نعم ولكن لا يدل على المراد وهو الصغر والحقارة في زيادة الصغر على وجه يبعد ما يقرب من الكبر كما هو نظير ما يقال أن نفي النفي إثبات فالتصغير مستعمل على حقيقته وتقليل البنية إنما هو

لازمة فأمثال ذلك لا يكون شاذة فافهم ذلك.

٩٤- بوزن فعيعيل فعيل فعيعل سوى الجمع والموصول واسم الإشارة

للمصغر ثلاثة أوزان فعيل وفعيل وفعيعيل ونعني بها الموافقة في عدد الحروف مطلقاً والحركات والسكنات من كون الأول مضموماً، والثاني مفتوحاً، والثالث ياء التصغير لا في الحروف الأصول فقط، فيقال وزن مييت فعيل وهو تصغير ميت على فيل وللإشارة إلى هذا كرر العين في الوزن دون اللام كما هو العادة، وهذه الأوزان لمصغر غير الجمع، والموصول واسم الإشارة فإن لها أوزاناً سواها كما ستعرف ولم يستثن المركب وما فيه تاء التأنيث رابعة لما سيعلم حالهما مع أنه يمكن إرجاعهما إلى وزن فعيل فإن تاء التأنيث غير معتبرة كما ستعرف.

ولما بين الأوزان أراد بيان موزوناتها بحسب الترتيب في عدد الحروف فقال:

٩٥- يتم فعيل عند نقص ثلاثة سوى همزة وصل وتاء الأنوثة

لما كان أقل الأوزان حروفاً وزن فعيل أوجبوا إتمام الثلاثة عند نقصها فيقال في حر حريح برد محذوفه وهو الحاء؛ لأن رد المحذوف أولى من اجتلاب الأجنبي.

قال الرضي: وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كنت لا تعرف أن الذاهب منها أي شيء هو زدت في آخرها في التصغير ياء قياساً على الأكثر؛ لأن أكثر ما يحذف اللام من الثلاثي، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة وهي إما واو أو ياء ولو زدت واواً لوجب قلبهاء ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها فجئت من أول الأمر بالياء فقلت في تصغير من ومن، منى، وأن الناصبة للمضارع أني انتهى.

قوله سوى همزة الوصل وتاء التأنيث فإنهما لم تعتبرا لئلا يلزم انطلق بالهمزة مع الاستغناء عنها وصلاً وابتداء أيضاً بتحريك ما بعدها وهو مخالف لوضعها؛ ولأن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى فيقال في ابن وبنت بني وبنيه:

٩٦- رباعيهم ما قد أتى كفعيعل وما فوقه أيضاً بتقليل كلمة

٩٧- فقسم مزيدات الثلاثي يحذف سوى ما هي الفضلى برأي الأئمة

٩٨- وفيما انتفى الرجحان فيه فيحذف هناك على وفق اقتضاء المشية

ما جاء على وزن فعيعل هو الرباعي الذي على أربعة حروف أصولاً كانت أو غيرها مثل جعيفر مكيرم وما هو على أكثر من أربعة أيضاً فحينئذٍ تقلل حروف الكلمة بالحذف إلى أن يبقى أربعة فنقول أن ما هو على أكثر من أربعة، إما خماسي مجرد وستعرف حاله، أولاً، والثاني إما ثلاثي مزيد فيه أولاً، فإن كان الأول فإما أن يكون إحدى الزائدتين أو الزوائد، فضلى مما سواه فحينئذٍ يبقى الفضلى ويحذف ما عداها مثل مطيلق في منطلق ومقيعس في مقعنس، وإما أن لا يكون كذلك بأن ينتفي الرجحان هناك فأنث عند التصغير مخير فتحذف ما شئت وتبقي ما شئت مثل قليسية وقلنسية في قلنسوة ولم يقل سوى ما هي الفضلى فائدة.

كما قال في الأصل يحذف أقلها فائدة؛ لأن الفضل لا ينحصر فيما هو من جهة الإفادة.

قال الرضي: ومن أنواع الفضل أن يكون إحدى الزائدتين مكرر الحرف الأصلي دون الآخر فالمكرر بالإبقاء أولى لكونه كالحرف الأصلي فجيم عفنجج[1] ودال غدودن أولى في الإبقاء من الباقين.

قوله: (وما فوقه) عطف على قوله رباعيهم، قوله: (يحذف) أي يحذف منه على قياس البر الكر.

٩٩- تحط زيادات الرباعي كلها ولكنما الأحكام في غير مدة

هذا شروع في تعليل مزيد الرباعي فيحذف زياداته كلها فيقال حريجم في احرنجام، ولكن هذه الأحكام التي ذكرناها من تقليل حروف الكلمة إذا كانت أكثر من أربعة وتعيين الفضلى للإبقاء من مزيد الثلاثي أو التخيير، وحذف

(١) العَفَنْجَجُ: كل ضخم اللهازم من الرجال ذي وجنات وألواح أكول فَسْل بوزن فَعَنْلل، ويُقَالُ: هو الأخرق الجافي الذي لا يتّجه لعمل قَالَ: (مِنْهُم وذا الخِنَّابَةِ العَفَنْجَجا...). [العين: ١/ ٢٣٤]

زيادات الرباعي كلها في غير المدة حتى لو كانت واحدة من الزيادات مدة فهي متعينة للبقاء كما ستعرف:

١٠٠- ويحذف أيضاً في الخماسي خامس إذا صغروه مع قبول الكراهة

١٠١- وقيل مضاهي زائدة قال أخفش سفيرجل والجيم فيه بكسرة

تصغير الخماسي سواء كان مزيداً فيه أو لا مستكره بمعنى أنهم لا يستعملونه إلا نادراً وأنهم لا يصغرونه بسهولة ما لم يسألوا عن كيفية بناء التصغير منه.

ثم إن في تصغير الخماسي المجرد أقوال ثلاثة:

الأول: وهو الأهون حذف الخامس؛ لأن الثقل إنما نشأ منه مثل جحيمر في جحمرش.

الثاني: حذف ما أشبه الزائد لكونه من حروف الزيادة أو مما يناسبها في المعاملة والمخرج مثل جحيرش في جحمرش، وفريزق في فرزدق؛ لأن الدال كالتاء.

الثالث: أن يبقى حروفه كلها فإن الأخفش قال سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم في الشرح، وإنما قال بكسر الجيم لئلا يظن أنه على مثال قريطيس انتهى.

قال الرضي: سمع الأخفش سفيرجل يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة حذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سفيرجل وسفارجل بفتح الجيم فيهما وقال الخليل لو كنت محقراً للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سفيرجل قياساً على ما ثبت في كلامهم وهو دنينير؛ لأن الياء ساكنة انتهى الظاهر، أن رواية الأخفش بكسر الجيم كما بين في الشرح، وأن الرضي اغتر بما حكى سيبويه وظن أنها بالفتح أيضاً في قول الأخفش، ويحتمل أن يقع مع الأخفش روايتان وبالجملة فتصغير الخماسي قبيح خصوصاً مع بقاء الحروف بمتمامها ولذا لم يعده في الأوزان في الأصل ولا يزاد على أربعة فلذلك لم يجئ في غيرها إلا فعيل وفعيعل وفعيعيل وإذا صغر الخماسي على

ضعفه فالأولى حذف الخامس، وقيل ما أشبه الزائد وسمع الأخفش سفيرجل في الشرح وغاية ما أمكنني فيه أن يقال لما حكم بانحصار أبنية التصغير فيها استشعر اعتراضاً بالخماسي فأشار إلى جوابه بأن الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف انتهى. ولا يخفى أن جواب الاعتراض المزبور ليس من قوله على ضعفه كما توهمه الشارح بل من إرجاعه إلى وزن فعيعل بحذف واحد من الحروف على أن ما ذكره الشارح إنما يفيد ربط قوله وإذا صغر الخماسي بحصره الأبنية في الثلاثة ولا يدفع ما استشكله قبيل هذا الكلام من ربط قوله فلذلك بقوله ولا يزاد على أربعة على تقدير أن يراد بأربعة الصور المستثناة في الأصل فلتراجعهما، الله اعلم.

١٠٢- وأما فعيعيل إذا كان مدة أو الياء للتعويض من بعد كسرة

يجيىء المصغر على وزن فعيعيل إذا وقع بعد كسر التصغير المدة أو الياء التي للتعويض عما حذف من المزيد فيه، أو من الخماسي مثل قريطيس وقنيديل في قرطاس وقنديل، ومثل مغيليم في مغتلم في المفتاح فكثيراً ما يقال فريزيد ومطيليق:

١٠٣- وإن حرف مد كان في الاسم ثانياً يرد إلى أصل لدى فقد حاجة

١٠٤- وهذا إذا ما كان أصلاً فإنه إذا لم يكن فالواو من أجل ضمة

هذا شروع في أحكام المد فنقول لو كان حرف المد ثانياً، فإما أصلي أو لا فالأول يرد إلى أصله المنقلب هو منه لذهاب المقتضي للقلب فيقال بويب ونييب ومويزن وميبقظ في باب وناب وميزان وموقظ إلا عند حاجة فإنهم يقولون في تصغير عيد وأصله عود عييد للفرق بينه وبين مصغر عود والثاني ينقلب واواً لانضمام ما قبله مثل ضويرب وضويريب في ضرب وضيراب إن قيل إن الرد أو القلب في المحلين غير ممكن فيما إذا كان المد غير منقلب في الأول وواواً في الثاني مثل موجد قلنا في الكلام قيد وهو قولنا إن كان منقلباً في الأول، وإن لم يكن واواً في الثاني كما سيجيء أمثال ذلك.

١٠٥- وإن ثالثاً فالياء إن كان غيرها كذا حكم غير المد من حرف علة

وإن كان حرف العلة ثالثاً فيقلب ياء إن لم يكن ياء مثل عرية وعصية في

عروة وعصا.

١٠٦- وإن رابعاً فالياء أيضاً لكسرة سوى ألف سكران وألفي أنوثة

المد الواقع بعد كسرة التصغير يقلب ياء لأجل الكسرة مثل أعيشير في أعشار إلا الألف مع النون المشبهتين ألفي التأنيث في قال في سكران سكيران دون سكيرين وإلا الألف المقصورة أو الممدودة للتأنيث فيقال حبيلي وحميرا في حبلى وحمراء.

١٠٧- كذا همزة من بعد ألف مثاله عطى ففيه حذف ياء أخيرة

وكذلك حكم همزة بعد الألف حيث يقلب ياء أيضاً فيقال عطى في عطاء أصله عطيء فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ثلاث ياآت فحذف الأخير قياساً مطرداً فقوله ففيه حذف ياء أخيرة إشارة إلى قاعدة هي إذا اجتمع ثلاث ياآت حذفت الأخيرة:

١٠٨- وإبدال وسطاها يشذ كقولهم عشيشية تصغير لفظ عشية

قالوا في تصغير عشية عشيشية بإبدال الياء الوسطى شيئاً وهو شاذ والقياس عشية بخلاف الأخيرة في الصحاح أنه يقال خبخبوا والأصل خببوا أبدلوا من الباء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل وخص الخاء من بين سائر الحروف؛ لأن في الكلمة خاء وهذه علة ما جميع شبيهة من الكلمات.

١٠٩- وإن خامساً فالياء إلا الحجحبي وأمثالها فالحذف فيها لخفة

المد الواقع خامساً ينقلب ياء إن لم يكن إياها مثل تميليق في تلاق قالوا إن المدة تبقى أبداً، وتقلب ياء فعلى هذا يلزم أن يقال في حبنطى حبيط بحذف النون أولاً، ثم الياء المنقلبة عن الألف من جهة الإعلال مع أنه عد ذلك في المتن، والشرح من قسم المخير إلا ألف التأنيث المقصورة فهي يحذف للثقل فيقال في حجحبي حجيجب.

١١٠- وإلا لمثل الخنفساء فيثبت ثبوت الأخير في المركب ما فتى

ألف التأنيث الممدودة تثبت أبداً فيقال في خنفساء خنيفساء تشبيهاً لها بالجزء الثاني من المركب حيث يثبت هو مطلقاً لئلا يلتبس بتصغير غير المركب فيقال في بعلبك وخمسة عشر بعيلبك وخميسة عشر.

١١١- وقد فتحوا ما بعد ياء مركب كما فتحوا ما قبل تاء الأنوثة

فتحوا ما بعد ياء التصغير في المركب تشبيهاً له بما فيه تاء التأنيث فإنه يفتح ما قبل تاء التأنيث روماً للخفة.

فمواضع الفتح ما قبل تاء التأنيث، وما قبل الثاني من المركب، وما قبل الألف الباقية بعد التصغير وهي أربع ألف التأنيث الممدودة مطلقاً وألف التأنيث المقصورة رابعة، والألف مع النون كما مر كلها وألف أفعال جمعاً كما يجيء، وقصر في الأصل مواضع الفتح على أربعة وخصوصاً عد منها ما فيه الألف والنون مما هو على أربعة أحرف وقد عرفت أن الزوائد معتبرة معدودة أيضاً اللهم إلا أن يقال إن معنى قوله، ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في الأربعة وما فوقها:

١١٢- وزادوا لتأنيث الثلاثي بعد ما يصغر تاء عند فقد علامة

زادوا تاء في مؤنث الثلاثي الخالي عن علامة التأنيث من التاء أو الألفين بعد التصغير فيقال عيينة في عين وأذينة في أذن لئلا يجتمع فرعيتان التصغير وتقدير علامة التأنيث وعريب وعريس شاذ ولم يزيدوها في غير الثلاثي والتزموا اجتماع الفرعيتين فيه لئلا يلزم الاستثقال فمثل قديمة شاذ.

١١٣- وما رد محذوف وشذ الأنيسيا ن في قول بعض بل على كل حالة

إذا صغرت كلمة فيها حذف لا يرد محذوفها وهذا إذا لم تمس الحاجة إلى رده وهي نقص الكلمة عن الثلاثة كما مر فيقال في ميت وأصله ميت وهار، وأصله هائر مييت وهوير.

وأما إنيسيان في إنسان وأصله أنسيان على قول الكوفيين فشاذ لرد محذوفه مع الاستغناء عنه، ثم إن إنيسياناً شاذ أيضاً على قول البصريين القائلين بأنه فعلان لزيادة الياء بعد كسرة التصغير على غير القياس فظهر أن زيادة الياء فيه شاذة على كلا القولين وإنما الاختلاف في وجه الشذوذ، ولهذا قال بل على كل حالة فما قاله الرضي من أن من قال إن إنساناً أفعان فإنيسيان قياس عنده سهو.

وكذا ما فيها القلب؛ لأن الحامل على القلب سعة الكلام، ولم يزلها

التصغير حتى يرد الحروف إلى أماكنها فيقال في قسي وشاك وأصلهما قووس وشائك قسي بحذف الياء الثالثة، وشويك:

١١٤- وتصغير ترخيم بحذف الزوائد جميعاً شذوذاً فاعتبار القرينة

تصغير الترخيم يحصل بحذف جميع الزوائد لا عن ضرورة مثل حميد في أحمد، ومحمد، ومحمود، وزريق في أزرق، وحديب في محدودب وتصغير الترخيم شاذ.

ومذهب الفراء أنه لا يكون إلا في العلم وأجاز البصريون في غير العلم أيضاً كذا ذكره الرضي ولا يبالي بالإلتباس في هذا التصغير ثقة بالقرينة:

١١٥- وقد جوزوا التصغير في جمع قلة كنحو أجيمال بألف وفتحة

١١٦- إلى مفرد قد رد ثمت صغر فصحح في التصغير مجموع كثرة

١١٧- وهذا إذا ما لم يقدر لمفرد لذلك في استعمالهم جمع قلة

هذا شروع في تصغير الجمع فلما كان بين الجمع الدال على الكثرة وبين التصغير المتأدي على القلة نوع تناف فصلوا فيه بين جمع القلة وجمع الكثرة فجوزوا التصغير في الأول لقرب القلة من معنى التصغير فقالوا في أكلب أكيلب وردوا الثاني عند التصغير إلى الأول مثل غليمة في غلمان إن كان لمفرده جمع قلة، وإلا فردوه إلى المفرد وصغروه ثم جمعوه جمع السلامة.

وأما اسم الجمع ففي حكم جمع القلة.

قوله: **(نحو أجميال)** بألف إشارة إلى أنه يبقى ألف الجمع على حالها محافظة على العلامة. قوله فصحح إشارة إلى قاعدة أخرى هي أنه يجوز أن يجمع المصغر المفرد كقولك في زييد وهنيد، زييدون وهنيدات.

١١٨- وقد شذ ما قالوا أغيلمة إذ الـ ـقياس بلا ألف لتصغير غلمة

شذ قوله أغيلمة وأصيبية في تصغير غلمة وصبية والقياس غليمة وصبية بلا همزة فكأنهما تصغير أغلمة وأصبية.

في الشرح ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول غليمة وصبية.

١١٩- يقولون ذيا واللذيا مخالفاً إذا صغروا الموصول واسم الإشارة

هذا شروع في تصغير الموصول واسم الإشارة فخولف في صورة

تصغيرهما سائر الأسماء كما خولف في أصل تصغيرهما إذ القياس أن لا يصغرا لشبههما بالحرف.

في الشرح تبعاً للأصل فزادوا قبل آخرها ياء وزادوا آخرها ألفاً فقالوا في ذا وتا ذيا وتيا لأنهم لما زادوا ياء قبل الآخر انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحوها للألف.

قال الرضي: لم يضم أوائلهما بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا لفظ ذا ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره كما تقدم أنه يقال في تصغير من منى فصار ذايا فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها فوجب فتح ما قبلها كما في تصغير سائر الأسماء المتمكنة فقلبت الألف ياء لا واواً ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكنة فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واواً لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضويرب فصار ذييا.

أو نقول كان أصل ذاذيي أو ذوي قلبت اللام ألفاً وحذفت العين شاذًّا كما في سه وردت في التصغير كما هو الواجب وزيدت ياء التصغير بعد العين فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر فصار ذييا أو ذويا وكون عينه واواً في الأصل أولى؛ لأن باب طوى أكثر من باب حيي انتهى.

بعبارته على ما وجدته في النسخة التي عندي، ويرد على الوجه الأول مما ذكره أنه يلزم حينئذٍ كون ذيا بثلاث يا آت الياء المكملة اللفظ وياء التصغير والياء المقلوبة من الألف ولم يقل به أحد واعتبار حذف إحديهما وإن لم يصرح به ارتكاب تكلف في تكلف. ويرد على الوجه الثاني مثل ذلك أيضاً وكون كلامه ناقصاً عن ذكر زيادة الألف في الآخر إذ ألف نفس الكلمة قلبت ياء كما ذكره وعدم انتظام ما ذكره من الوجهين في تصغير الموصول مع أنهم عدوا تصغير الموصول واسم الإشارة من باب واحد.

قال الرضي: وقد حكى اللذيا واللتيا بضم الأول جمعاً بين العوض المعوض عنه.

١٢٠- وما صغروا فعلا وحرفاً ومثل ما أحسينه في الفعل جاءت فشذت

قال الرضي إنما جرأهم على تصغير فعل التعجب تجرده عن معنى

الحدوث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ومشابهته معنى لأفعل التفضيل وقال أيضاً: أفعل التعجب اسم عند الكوفيين فتصغيره قياسي وفعل عند البصريين فشاذ:

١٢١- وما صغروا اسماً حال ما كان عاملاً وبعض ظروف والضمائر يا فتى

لا يصغر الاسم العامل عمل الفعل حال عمله لقوة شبهه بالفعل حينئذٍ فلا يقال ضويرب زيد أولاً بعض الظروف مثل أين وحيث وغيرهما ولا الضمائر مطلقاً لشبهها بالحرف.

باب اسم المنسوب

١٢٢- ومنسوبهم ما فيه ياء مزيدة مشددة فيها دلالة نسبة

المنسوب في اصطلاحهم ما زيد فيه ياء مشددة لدلالة على النسبة اللغوية التي تكون بين الشيئين فما فيه ياء منسوب، والمجرد عنها منسوب إليه.

قوله: (**مشددة**) سواء كانت مشددة حالاً أو في الأصل مثل يمان ويشام ويهام بياء مخففة في كلها حيث حذف الأخيرة وعوض عنها الألف وقد جاء يمني وشامي على الأصل.

وأما تهامي بكسر التاء فنسبة إلى تهامة وتهام إلى تهم بمعنى تهامة هكذا ذكره الرضيّ. قال الجوهري: إن الألف في تهامة من نفس الكلمة، والشاذة والفتح ولكن ما قدمناه أولى لما فيما ذكره الجوهري من فتح التاء من غير علة وحذف إحدى اليائين بلا عوض.

قال الرضي: في أواخر هذا الباب: إن ألف شام قلبت همزة في شأم للساكنين، وقال إنه لا رابع لهذه الأمثلة الثلاثة قوله فيها دلالة نسبة بإضافة المصدر إلى المفعول يخرج مثل كرسي، ولما كان هو منفياً في الاحتراز عن أن يقال الملحق بآخره أهمله لكنه إنما ذكره في الأصل لبيان موضع الزيادة.

قال الرضي: هو يخرج ما ألحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي، وروم، وزنجي، وزنج، وما ألحقت آخره للمبالغة كأحمري ودواري فلا يقال

لهذه الأسماء إنها منسوبة ولا ليائها إنها ياء النسبة وفيه نظر؛ لأن معنى النسبة معتبر وملحوظ في القسمين أيضاً وإنما الوحدة والمبالغة تلزمانه لا أنهما مقصودتان أولاً وبالذات:

١٢٣- فيحذف في المنسوب تاء أنوثة وبفتح كسر العين من ذي ثلاثة

١٢٤- وقد جاء فتح اللام في مثل تغلب لدى نسبة في قول بعض الأئمة

لهم في المنسوب تغييرات شتّى منها ما هي قياسية مضبوطة ومنها ما دون ذلك، فمن الأول حذف تاء التأنيث مطلقاً، أي في العلم وغيره، وفي صفة المذكر والمؤنث فيقال بصري وبصرية في النسبة إلى بصرة وهذا الحذف واجب قيل وجهه استكراههم لزوم اجتماع التأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، وهو منقوض بنسبة مؤنث إلى مؤنث بالألف اللهم إلا أن يقال المراد اجتماع التأنيثين من جنس واحد وذكروا له وجوهاً أخر أحسنها استكراههم وقوع تاء التأنيث وسطاً.

ومنها فتح ما قبل الآخر من ذي ثلاثة فقط إذا كان مكسوراً فيقال في نمر ودئل، وإبل نمري، ودئلي وإبلي بفتح العين في الكل كراهة توالي اليائين والكسرتين مع قلة الحروف في الشرح ومنهم من أبقى كسرة العين من نحو إبل؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل.

ويشعر به تخصيص المثالين بالذكر في الأصل، وإنما أطلق الكلام في النظم للتنبيه على جواز الفتح فيه أيضاً، وأما إذا كان مضموماً فلا مثل عضدي وعنقي وهذا كما ترى في الثلاثي المجرد، وأما فيما سواه فما قبل الآخر باقٍ على حاله؛ لأن الثقل ليس مما يتحاشى منه فيه فيقال قذعملي ومستخرجي على الأصل إلا فيما إذا كان ما قبله ساكناً من الرباعي مثل تغلب ويثرب حيث جاء فيه الفتح أيضاً عند البعض فيجوز أن يقال في النسبة إليهما تغلبي ويثربي بفتح اللام والراء في الصحاح الفراء تصل يثربي وأثربي منسوب إلى يثرب وإنما فتحوا الراء استيحاشاً لتوالي الكسرات، والله تعالى أعلم.

١٢٥- على فعلى في الفعيلة من سوى المضاعف إن لو كان عين بصحة

ومنها حذف الياء وفتح العين من فعيلة غير مضاعف وغير أجوف فيقال

في النسبة إلى حنيفة حنفي فرقاً بينها وبين النسبة إلى حنيف ولم يعكس؛ لأن المؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه وأما سليقي ونحوه فشاذ، وأما المضاعف والأجوف فلم يغيروا ولم يفرقوا بين النسبة إلى المذكر وإلى المؤنث كشديدي وطويلي فيهما لئلا يلزم الاستثقال بعد الحذف فيهما إذا خليا وحالهما أو زيادة التغيير بالإدغام، وبالقلب مع اللبس في المنسوب إلى شد وطال اسمي رجل. لم يصرح في الأصل بفتح العين اكتفاء بقوله حنفي وشنيء ولتقدم حال نمر:

١٢٦- وفي حكمها من غير فرق فعولة   خلافاً لبعض في مثال عدوة

حكم فعولة مثل حكم فعيلة حيث يجيء النسبة إليها على فعلى أيضاً مثل شنيء في شنوءة وحروري وقوولة في حرورة وقوولة خلافاً للمبرد في الناقص مثل عدوة فالنسبة إليها عنده عدوي كالنسبة إلى عدو، وأما عند غيره فعدوى بحذف إحدى الواوين وفتح الدال للفرق.

١٢٧- على فعلى للنسبة في فعيلة   سوى ما بتضعيف على كل حالة

ويحذف الياء أيضاً من فعيلة بشرط أن لا يكون مضاعفة مثل جهني في جهينة وعيني وقومي في عيينة وقويمة، ولا يشترط فيها صحة العين؛ لأن حرف العلة إذا تحركت وانضم ما قبلها لا ينقلب ألفاً فلا يلزم المحذور هكذا ذكر في الشرح، وشرح الرضي وهو المتبادر من الأصل لكنه قال في المفتاح، ويقال فعلى في كل فعيلة كجهني إلا في المضاعف والأجوف من ذلك فإنه يقتصر على حذف التاء، وأما إذا كانت مضاعفة فلا مثل خبيبي ونحو خبيبة ونحو خريبي شاذ.

١٢٨- فعيل فعيل ناقصين كسابق   ويقلب واواً فيهما ياء كلمة

١٢٩- كذا جاء قلب في المؤنث منهما   وأعطى هذا الحكم مثل تحية

ويحذف الياء الأولى أيضاً من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة ويقلب الياء الأخيرة التي هي اللام واواً إذا كانت كلها ناقصة فيقال في النسبة إلى غني وغنية غنوي، وفي قصي وقصية قصوي، وجاء أميي وأما أموي بالفتح فشاذ، وأجرى مثل تحية وهي تفعلة مجرى فعيلة فقيل في النسبة إليها تحوي وكذا

محي وأصله محييي أعلت الأخيرة إعلال قاض، فيقال فيه محوي ومحي كأموي وأمي. قال الرضي: اعلم أنك إذا نسبت إلى قسي وعصي علمين قلت قسوي وعصوي فضمت الفاء؛ لأن أصلها الضم وإن كنت كسرتها اتباعاً لكسرة العين فلما انفتح العين في النسبة رجع إلى الفاء أصلها.

١٣٠- إذا كان ياء شددت قبل آخر فيلزم عند الكسرة حذف الأخيرة

إذا وقع ياء مشددة قبل الآخر يلزم إذا كانت مكسورة حذف الأخيرة فيقال في سيد سيدي، وكذا مثل مبين وأسيد وحمير، وأما إذا كانت غير مكسورة فلا فيقال في مبين اسم مفعول مبيني وكذا إذا لم يكن مشددة فيقال في مييت مصغراً مييي.

وذكروا أن مهيماً إذا كان اسم فاعل من هيم فالنسبة إليه مههي بحذف الأخيرة وإذا كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم فالنسبة إليه مهيمي بالتعويض إذ لو حذفت الأخيرة أيضاً يلزم الالتباس ولو لم يحذف ونسب إلى مهيم على حاله يلزم الثقل المنفور عنه في هذا الباب فزيد بعد المشددة ياء أخرى ساكنة عند النسبة عوضاً كما يقال مغيلم في مغتلم كما مر والتزموا اجتماع الياآت؛ لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة ولعل زيادة الياء مطرده في مهيم تصغير موهم وليست مختصة بحال النسبة إذ قد صرحوا بأن هذه الياء عوضاً عن المحذوف عند التصغير وبأن وجوب التعويض لدفع الالتباس، ولا شك أن كل واحد من الأمرين ليس مخصوصاً بحال النسبة.

١٣١- على طووي باب طي كما أتى على حيوي باب حي بفتحة

الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد حرف واحد تقلب الأخيرة منهما واواً مطلقاً، وتقلب الأولى واواً إن كانت منقلبة عنها وإلا فتبقى على حالها، ويفتح فقوله بفتحة قيد لهما معاً فيقال في حي حيوي، وفي طي طووي وإنما فعلوا كذلك لئلا يجتمع الياآت.

١٣٢- وفي غيره قد يحذفان معاً وقد يقولون أيضاً مرموي بضمة

الياء المشددة المتطرفة في غير باب طي وحي مما وقعت فيه بعد حرف واحد يحذفان معاً، والمراد غير الواقعة بعد اثنين أيضاً ولم يشر إلى ذلك

اعتماداً على ما سبق حكمهما في بيان غني ومثل تحية فالياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ثلاثة أحرف حكمها أن تحذف أصلية كانت أو مزيدة فيقال في مرمي وكرسي، مري، وكرسي وهذه الياء ياء النسبة والتي كانت قبلها حذفت وقد جاء في هذا القسم مما يكون أصلية حذف الأولى أو قلب الثانية واواً كما في غنوي فيجوز أن يقال مرموي بفتحة الميم والواقعة بعد أربعة أحرف يحذف فيقال في بخاتي وشافعي، بخاتي، وشافعي فشفعوي خطأ.

١٣٣- على حالها في باب ظبي ظبية　　على ظبوي ظبية عند فرقة

لما فرع عن الياء المشددة شرع في المخففة فهي أن تطرفت وهي ثلاثة وقبلها حرف صحيح ساكن ينسب إلى الكل من غير تغيير الياء فيقال في ظبي وظبية ظبي كتمري.

وزنوي في زنية وقروي في قرية شاذ عند سيبويه واتباعه، وأما عند يونس فالنسبة إلى ظبية بالتاء ظبوي.

١٣٤- أتى نسبة من باب زاي وزاية　　بياء على أصل وواو وهمزة

الياء المتطرفة في ذي الثلاثة فقط، وقبلها ألف يجوز إبقاؤها في النسبة على حالها للسكون قيل مثل ظبي، وقلبها واواً وهمزة لثقل اجتماع اليآت، فيقال في زاي وزاية، وزايي، وزاوي وزائي.

١٣٥- وفي باب قاض يحذف الياء غالباً　　وجاء سقائي لباب سقاية

الياء الرابعة المتطرفة في مثل قاض يحذف على الأفصح فيقال قاضي وقد جاء قاضوي بقلبها واواً في مثل سقاية مما يقع فيه بعد الألف يقلب همزة فيقال سقائي بالهمزة.

١٣٦- وإن كان ياء بعد أربعة وما　　وراها فحذف باتفاق الأئمة

الياء المتطرفة الخامسة أو السادسة يحذف فيقال مشتري ومستسقي في الأصل وباب محي على محوي ومحييي كأموي وأميي وحقه أن يذكر فيما سبق إذ لا خلاف في حذف المخففة الخامسة فيه وإنما الوجهان أثراً على المشددة كما لا يخفى.

١٣٧- ويقلب واواً ألف باب عصا فقط　　كذا ألف ملهى وهي غير مزيدة

١٣٨- وقد جاء حذف غالباً في مزيدة   وواو فحينا قلبها الألف زيدت

١٣٩- ويلزم حذف الألف في جمزى كذا   ك خامسة حتماً على كل حالة

لما فرغ عن بيان الياء شرع في الألف، فالألف المتطرفة الثالثة يقلب واواً مطلقاً، فيقال في عصا ورحى عصوي ورحوي، أما عدم الحذف فلئلا يلزم الإجحاف، وقيل إنه حينئذٍ يجب بقاء الفتحة؛ لأن حرف علة حذفت لعلة لانسيا يتقي حركة ما قبلها على حالها، وحينئذ يلزم مخالفة الأصل المقرر من كسر ما قبل ياء النسبة، ويرد عليه إن هذا موجود في حذف الرابعة، والخامسة أيضاً.

وأما القلب فلئلا يلزم المخالفة للأصل المقرر عندهم من كسر ما قبل ياء النسبة، وأما قلبها حرف علة دون همزة مثلاً فلأن حرف العلة بعضها أنسب إلى بعض، وأما قلبها واواً دون ياء فلئلا يجتمع الكسرة والياآت في باب رحى وفي باب عصا كذلك وللإرجاع إلى الأصل، وأما الرابعة فإما مزيدة أو لا، فالثانية يقلب واواً كالثالثة فقال في ملهى من اللهو، ومرمى من الرمي، ملهوي، ومرموي فعدم الحذف لكونها أصلاً، وعدم وفرة الثقل بقلة حرف الكلمة.

قال الرضي: ويجوز أن يقال ملهاوي أيضاً في الشرح، ويجوز حذفها فيقول ملهى ومرمى؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول ولكنه مخالف لما نص عليه في المفتاح من قوله ومن ذلك أن يقلب الألف في الآخر ثالثة أو رابعة أصلية واواً لا غير، ولما هو المتبادر من الأصل ولما هو مقتضى الأصل والقياس من حذف الزائد وإبقاء الأصل مهما أمكن، وأما الأولى أي المزيدة ففيها ثلاثة وجوه حذفها وقلبها واو أو قلبها واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بألف التأنيث الممدودة كصحراوي فيقال في حبلى حبلي، وحبلوي وحبلاوي، ومدة ألف التأنيث ومثلها الألف للإلحاق فيقال في مغزي مغزى، ومغزوي، ومغزاوي هكذا في الشرح.

إن قيل لم لم يقل بزايدة الواو بعد الألف في حبلاوي ومغزاوي مع ما فيه من تعليل التغيير والتكلف قلنا لأنه لا يظهر حينئذ تشبيهها بألف التأنيث الممدودة لعدم فرض التقلب وهذا إذا تقدمها سكون فإن لم يتقدمها بالحذف

فيقال في جمزي جمزى بالحذف ليس إلا لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف في حكم الخامسة، والخامسة وما فوقها ليس إلا بحذف فيقال في مرامى وقبعثرى مرامي وقبعثري فقول العامة مصطفوي خطأ والصواب مصطفى، قال الرضي: الخامسة المنقلبة التي قبلها حرف مشدد كالرابعة في جواز الإبقاء، والحذف عند يونس فمعلى عند كأعلى:

١٤٠- وتقلب واواً همزة ألف أنوثة وفي غيرها الوجهان في كل حالة

الهمزة المتطرفة بعد الألف تقلب واواً إن كانت للتأنيث فيقال في حمراء حمراوي، ولم يقلب ياء لئلا يجتمع ياآت مع الكسرة فمثل حروري وجلولي بحذفها مع حذف الألف شاذ، وأما صنعاني وبهراني والنون فيهما مبدلة من الواو المبْدلة من الهمزة، ومن العرب من يقول صنعاوي كذا في الشرح.

وعبارة الأصل وصنعاني، وبهراني، وروحاني، شاذ وستقف على ما فيها في بحث الإبدال إن شاء الله، وإن لم تكن للتأنيث سواء كانت أصلية مثل قراء أو منقلبة من حرف أصلي مثل كساء ورداء أو من حرف الإلحاق مثل علباء وأصلها علباي ففيها الوجهان الإبقاء وقلبها واواً في المفتاح، والممدودة تقلب همزتها واواً إذا كانت للتأنيث وإلا فالقياس ترك القلب فيها:

١٤١- والاسم على حرفين من حذف فائه يكمل فيما لامه حرف علة

١٤٢- ومن حذف لام مع تحريك عينه وهذا إذا ما لم يعوض بهمزة

١٤٣- فإن عوضت بالتاء كمل مثله وقد جاء بنتي لبعض الأئمة

الاسم الذي على حرفين فقط يحذف أحد حروفه ثلاثة أقسام: قسم يرد محذوفه عند النسبة وجوباً، وقسم يمتنع الرد فيه، وقسم يجوز فيه الأمران:

فالأول نوعان:

أحدهما: المحذوف فاؤه وهو معتل اللام فيقال في شية وأصلها وشية وشوي برد فائها.

الثاني: المحذوف لامه وهو متحرك العين في الأصل أي قبل الحذف فيقال في أب وأخ وست، وأصلها أبو وأخو وسته، أبوي، وأخوي، وستهي، وهذا أي رد اللام المحذوفة فيما لم يعوض عنها بهمزة وصل فإن عوضت لم

يجب الرد كما يجيء وإنما قلنا بهمزة أي همزة وصل؛ لأنه لو عوضت عنها بالتاء فالحكم كما في غير المعوض أصلاً فيقال في بنت بنوي بحذف التاء ورد المحذوف هذا عند سيبويه والخليل وأما عند يونس فيمتنع الرد حينئذٍ بالنسبة إلى بنت بنتي وكذا أخت وهنت وكيت وزيت، قوله من حذف فائه أي من أجل حذف فائه، قوله فيما أي في صورة، قوله تحريك عينه أي قبل الحذف، قوله مثل أي مثل غير المعوض.

١٤٤- ولا رد في المحذوف من غير لامه إذا كان لام من سوى حرف علة

القسم الثاني: هو ما حذف منه غير لامه وهي صحيحة فيقال في عدة وأصلها وعدة عدي، وفي سه وأصلها سته سهي، ومن في من غير لامه بيان للمحذوف.

١٤٥- وفي غيره الأمران والعين أسكنت إذا سكنت في الأصل عند جماعة

وجاز الأمران في غير ما ذكرنا وهو إشارة إلى قسم الثالث، فيقال في غد وأصله غدو غدوي وعدي، وكذا ابن وأصله بنو واسم وأصله سمو بفتح العين عند الرد هذا عند الجمهور وأما عند الأخفش وأتباعه تسكن العين إن كانت ساكنة قبل الحذف فيقال وشي وغدوي وحرحي عنده.

١٤٦- وفي الحرف زيد الحرف من جنس آخر وجوباً صحيحاً كان أو حرف علة

لو نسب إلى الحرف النحوي الذي على حرفين يزاد بآخره حرف من جنس الأخير من الحرفين فيقال كمية بتشديد الميم في كم، ومن هذا القبيل لمية في لم؛ لأن لم من جهة كثرة استعمالها بمنزلة كلمة واحدة لما اشتهر بينهم من قولهم لمية بالتخفيف محمول على الشذوذ، وفيوي وكيوي في في وكي، بعد جعلهما فيا وكيا، مثل حوي في حي ولوي لمن يكثر لفظ لو مثل كوي بتشديد الوو ولائيه ومائيه في لا ولات وما بزيادة الألف في الآخر فلها همزة وماهية في ما أيضاً لقلب الهمزة المقلوبة عن الألف هاء فهي منسوبة إلى المستفهم بها عن حقيقة الشيء هذا كله مذكور في شرح الرضي، وقد جوزه الشارح المزبور في شرح الكافية كونها أي كون الماهية منسوبة إلى ما هي

يخفف الياء الرابعة كما في قاض، ولم يحذف منه أحد الجزأين مع أن ما هي مركب إما بناء على جواز بعلبكي لقلة حروفه أو على توهم كونها كالمفرد لكثرة الاستعمال كما يقال كتتني بنون الوقاية كما يجيء، ولعل هذا أولى من الأول أي من كون الماهية منسوبة إلى ما إذا قلب الألف المزيدة ثم ياء زيادة تغيير وأيضاً ينبغي حينئذٍ أن يقال لاهية وهي لا ترد قط في الصحاح.

قال أبو عبيدة تنسب القصيدة التي قوافيها على ما ماوية قال الرضي في وجه وجوب الزيادة آخر هذه الكلمات؛ لأن الملحق به ياء النسبة يجب أن يمكن كونه اسماً معرفاً من دون ياء النسبة انتهى. وهو يشعر بأن الحروف منقولة قبل النسبة إلى الأسماء وذلك غير ثابت قوله صحيحاً كان أي ذلك الأخير:

١٤٧- ويحذف من منسوب جمع مصحح وتثنية حتماً حروف العلامة

١٤٨- إلى مفرد قد رد جمع مكسر وإن لم يكن من لفظه عند فرقة

١٤٩- وذلك إن لم تجعلا علمين قد جرى فيه إعراب كفرد بحركة

تحذفا علامتا التثنية والجمع المصحح عند النسبة إليهما فيقال في ضاربان وضاربون وضاربات مثلاً ضاربي إلا إذا كان علماً قد أعرب بالحركات الثلاث فحينئذٍ لا يحذف، بل يبقى على حالها فيقال في زيدان وزيدون علمين وإعرابهما في الجر مثلاً بالكسر والتنوين، كأن الصيغتين لغير التثنية والجمع كما في عمران وغسلين زيداني وزيدوني، وأما إذا كان إعرابهما بالحروف حذف العلامة منها هذا أيضاً ون كانا علمين فيقال في قنسرين علم بقعة وإعرابه في الرفع مثلاً قنسرون قنسري في الشرح، وأما إذا سمي بهما فلا يخلو إما أن تعربه إعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع أو تحركهما في الإعراب على ما كانا عليه كما تقول في الرفع قنسرون فعلى الأول تثبتها؛ لأنك أخرجتها عن أحكامها التي كانت لها فكأنها لغير التثنية والجمع، كما في عمران وغسلين على الثاني تحذفها؛ لأن أحكامها باقية انتهى.

ويفهم منه أنه يلزم في بقاء العلامة أي الألف والتاء في مسلمات علماً كون إعرابه تامًّا بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاثة حتى لو كان إعرابه ناقصاً كما هو عليه جمعاً، وكان نصبه محمولاً على جره لحذفت لبقاء أحكام

الجمعية وهو المتبادر من جمع الحركات في الأصل، ولكنه لم أعثر على التصريح في الكتب بهذا التفصيل بل إهمال الشراح وتحصيل المثال في الأصل بنحو قنسرين وقول صاحب المفتاح، أما إذا أخرجتا أعني العلامتين عن حالهما بأن يجعل النون معتقب الإعراب فلا حذف كل ذلك يدل على خلافه أي عدم الحذف من مسلمات علماً مطلقاً كما هو الأنسب لئلا يلزم القول بصرف مساجد علماً في عدم الرد إذ لو لم يصرف يبق الجمع علماً إعرابه مع أنهم أطبقوا على عدم صرف حضاً جر علماً كان أو لا، كما ذكر في الكافية فالسر في ذلك أنهم لم يقيدوا بنقصان الإعراب في مثل مسلمات، وإن كان ذلك إعراب الجمع لقلة التفاوت بخلاف الإعراب بالحروف، فإن فيه تفاوتاً فاحشاً عن إعراب المفرد ويمكن أن يقال أيضاً إن الإعراب بالحركة مطلقاً إعراب المفرد من حيث هو هو لوجوده في المفرد فيهما غالباً فإعراب مسلمات، وإن كان ناقصاً هو إعراب المفردات ولكنه يتجه على هذا الوجه ولو سلم بجميع مقدماته أن المنظور فيه ههنا جريهما في الإعراب على ما كانا عليه وهو باق.

وأما الوجه الأول فيندفع ذلك بأنه لا عبرة بالجري المذكور لما عرفت ومن هذا عرفت حال مساجد علماً فافهم ذلك.

وإنما قال بحذف العلامة منهما ولم يقل يرد أن إلى الواحد كما قال في المكسر تبعاً للأصل، والمفتاح وإشارة إلى أن المعتبر فيهما حذف العلامتين وأنه قد ينفك منه الرد إلى الواحد.

قال الرضي جمع المؤنث بالألف والتاء بحذف منه الألف والتاء فقط تقول في رجل اسمه ضربات ضربي بفتح العين؛ لأنك لم ترده إلى واحده بل حذفت منه الألف والتاء فقط بخلاف عبلي في المنسوب إلى العبلات فإنه بسكون الياء؛ لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون على الحرفان إن لم يجعل النون معتقب الإعراب ولا يرد إلى الواحد فلهذا قيل في المسمى بأرضين أرضي بفتح الراء وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء انتهى.

والأولى تركه فيه العلمية في المحلين؛ لأن حذف العلامة مع عدم الرد إلى الواحد لا يختص بحال العلمية فإن راء ضربي مفتوحة سواء كان ضربات علماً معرباً بالحروف أو لا، ويظهر من كلام الرضي ما ذكره في الشرح في سبب حذف زيادة التثنية والجمع المصحح إذا لم يسم بهما من قوله لأن المعنى يحصل بالنسبة إلى المفرد فتقع الزيادة ضائعة منظور فيه؛ لأنه لم ينسب إلى المفرد ولم يضمحل معنى الجمعية في البعض كما عرفت اللهم إلا أن يدعي أن الحذف من غير رد مختص بصورة العلمية حتى إنه يلزم في غيرها الحذف، والرد فحينئذٍ يستقيم المذكور في الشرح ولكنه تحكم مع ما فيه من صرف عبارات المتون عن ظاهرها.

وأمّا الجمع المكسر فيرد عند النسبة إلى الواحد إن عرف واحده فيقال في فرائض فرضي، وأما إذا لم يعرف فلا فيقال في عباديد عباديدي، وكذا عبابيد؛ لأنه ليس رده إلى كل واحد من فعلول أو فعليل أو فعلال أولى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير الكل واحد، وليست النسبة إلى الكل واحدة، وكذا إذا كان له واحد ولم يكن هو جمعاً من لفظه إذ لا رد حينئذٍ أيضاً فيقال في محاسن محاسني، وقد جوز بعضهم الرد في هذه الصورة أيضاً كما نقله الرضي فيقال في محاسن عنده حسني، وهذا إذا لم يكن علماً أما إذا كان علماً فلا يقال في مساجد علما مساجدي.

فقوله: عند فرقة قيد لقوله وإن لم يكن أي وإن لم يكن الجمع من لفظ الواحد، قوله: وذلك أي ما ذكر من الحذف فيهما والرد في الكسر.

قوله إن لم يجعلا أي التثنية والجمع مطلقاً، قوله: قد جرى وصف العلم فيه أي في العلم، قوله: إعراب كفرد بحركة أي إعراب بحركة كالفرد.

قوله: **(قد جرى صفة كاشفة)** في حق غير المثنى والجمع بالواو والياء والنون ومقيدة فيهما كما أن عبارة الأصل بالحركات كاشفة في حق الجمع بالألف والتاء، ولعل السر في وجوب الرد والحذف التحاشي عن الاشتغال بكثرة الحروف مع شبه الصيغة بالمركب وإنما ارتكبوه في العلم لدفع الالتباس وكون الكلمة كالمفرد.

١٥٠- ويحذف جزء آخر من مركب ولكنه بالعكس منسوب كنية

لما فرغ عن بيان النسبة إلى المفرد والجمع شرع في بيان النسبة إلى المركب، فنقول لم ينسبوا على حالة الاشتغال بالنسبة إلى كلمتين معاً فحذفوا الجزء الأخير؛ لأن الثقل إنما نشأ منه؛ ولأن موضع التغيير الآخر، ولأن الاسم إذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه فكان الباقي كأنه مذكور فيقال بعلي وتأبطي وخمسي في بعلبك وتأبط شرًّا، وخمسة عشر والتزموا الالتباس إلى النسبة إلى المفرد تحاشياً عن المحذور واعتماداً على القرائن، وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا حذف اللفظ نحو بعلبكي وأجاز بعضهم النسبة إلى أحدهما أيهما شئت في الجملة أو في غيرها وقد جاء النسبة إلى كل واحد منهما معاً مثل رامية هرمزية في رامهرمز كله مذكور في شرح الرضي أي النسبة إلى الصدر من المركب في غير الكنى فينسب فيها إلى الثاني فيقال في ابن الزبير وأبي الحسن، وأم حرام،وغير ذلك زبيري، وحسني، وحرامي، والباعث لذلك على ما ذكره الرضي عند سيبويه هو كثرة اللبس عند النسبة إلى المضاف فيها كما لو قيل ابني وأبوي مثلاً بخلاف مثل عبدي فإن كثرة اللبس فيه دونها في مثل ابني مثلاً.

وأما الباعث عند المبرد فهو كون المضاف إليه معروفاً مقصوداً أضيف إليه المضاف أولاً، حتى يعرف هو منه.

عبارة الأصل ناظرة إلى مذهب المبرد، وإنما لم يعرض في النظم للباعث لينظم الكلام على المذهبين، في الشرح قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا منافي خوف اللبس ولي في هذا الكلام نظر؛ لأن لقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف فإن منافاً اسم صنم انتهى.

وهذا النظر لا يتوجه على سيبويه؛ لأن مدار بقاء الآخر عنده ليس كونه معروفاً مقصوداً أو لا، كما عرف بل إنما يتوجه على مذهب المبرد، وسترى دفعه عنه.

قال الرضي: قال السيرافي، ويلزم المبرد أن ينسب إلى الصدر في

الكنى؛ لأنهم يكنون الصبيان بنحو أبي مسلم، وأبي جعفر مثلاً قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر، وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن ليس بمعروف ومعلوم فإنما هو اسم على معدوم مع أنه ينسب إليه فكأن المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد.

وقال الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفأل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه مسلم مثلاً فإن الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلاً إلا لمن له ولد اسمه زيد ولكن الجواب مردود، فإن للسيرافي أن يقول إن الأصل أن لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس انتهى. أقول لا شك إن الأصل أن يضاف إلى موجود مطلقاً، وليس مراد المصنف هذا المعنى، وإنما مراده كون الثاني مقصوداً أصليًّا من التركيب ومعروفاً بنفسه وكون الإضافة لتعرف منها المضاف بانتسابه إليه فالكنى موضوعة في الأصل لهذا المعنى وإن لم يوجد هذا المعنى في البعض حالاً كما في كنى الصبيان التي تقدمت.

وأما المركبات المصدرة بعيد فليست موضوعة في الأصل لذلك المعنى وهو واضح في مثل عبد الله وعبد الرحمن وإن وجد في بعضها حالاً ذلك المعنى يوجه ما كما في عبد مناف مثل تدبر، وقد جاء عبقسي وعبشمي، وعبدري، ومرقسي شاذًا بأن يؤخذ من المضاف حرفان ومن المضاف إليه مثله ويرد اللفظ في فعلل. قال الرضي نقلاً عن سيبويه وقد سمع كوني في كنت فحذف الفاعل ونسب إلى الصدر فانكسر اللام للياء فعاد العين الساقطة للساكنين وربما لو اكتنى بنون الوقاية للمحافظة لفظة كنت بضم تائه.

١٥١- إلى عددي ليس ينسب مطلقاً على قولهم إلا لدى علمية

قالوا: لا ينسب إلى المركب العددي إلا علماً وذكروا في وجهه أن الجزءين فيه عدد أن مقصود أن فلو حذفت أحدهما اختل المعنى ولو لم تحذف يلزم المحذور المذكور أولاً بخلاف ما إذا كان علماً إذ لا دلالة حينئذٍ لكل واحد منهما على العدد ويتجه عليه أن هذا الوجه غير منحصر في العددي فإن جزئي مثل زيد قائم مثلاً مقصودان أيضاً فلا وجه لشرط العلمية في الأول دون

الثاني، ويمكن أن يقال مقصودية الجزئين في غير العددي دونها في العددي.

١٥٢- عن الضبط بعض الواردات تباعدت وأما خلافات القياس فشذت

المذكور إلى هنا من التغييرات الواردة في النسبة هو ما يندرج تحت أصل ويمكن ضبطه كذلك، ومنها ما هي مسموعة وغير مندرجة تحت أصل مع نقضه القواعد المذكورة صريحاً كما يقال: حرناني ومناني في حران وماني على ما ذكره الجوهري ومروزي للإنسان ورازي في مروروري، وهندواني في هند، وازني وأثربي في ذي يزن ويثرب، ومنه أزلي إن كان في لم يزل، وأما إن كان في أزل بالتحريك أي القدم كما ذكره الجوهري وهو المناسب فلا، وثلاثي وخماسي وسداسي في ثلاثة وخمسة وستة ورباعي في أربعة، وبدوي في بادية، وأما في بدو فالقياس إسكان الثاني، ودهري، وسهلي، وحبلي في دهر لا في الدهري بمعنى الملحد، وفي سهل ضد الحزن لا اسم رجل، وفي بني الحبلي حي من الأنصار لا في حبلي فكأنه التزم الحركات للفرق، وشتوي في شتاء إن لم يكن جمع شتوة على مذهب المبرد، وخراسي وخرسي في خراسان، وبصري بكسر الباء في بصرة علم بلدة، فأمثال هذا الذي ذكرنا إلى اللغة، وأما التغييرات المختلفة للقياس أي القواعد المذكورة فشاذة مثل حروري وغير ذلك كما تقدم.

١٥٣- وقد جاء فعال وفعيل وفاعل كذا فعل أيضاً فعول لنسبة

وقد يجيء هذه الصيغ للمعاني التي هي أنواع من معنى النسبة المطلقة المرادة في تعريف المنسوب حتى جعلها السكاكي من المنسوب الاصطلاحي وعرفه بأنه ما يبين الملابسة إما بصوغ صيغة أو بإلحاق ياء مشددة، والحق أنها ليست بل هي من مقولة التصرفات.

ففعال للملابسة والمزاولة كثيراً كبغال وجمال.

وفعيل وفاعل لذي كذا كعزيز ولابن لذي عزة ولين ومثل ذلك منفطر به أي ذات انفطار، وفعل للملازمة مثل رجل جرح وسته، أي حرحي وستهي أي ملازم لذلك الشغل كل ذلك مذكور في شرح الرضي، قال الجوهري: يقال في النسبة إلى هند هندي وهنود كقولك زنجي وزنوج، في الشرح ليس فاعل في

تامر ودارع يجار على الفعل، وإنما هو اسم صيغ لذي الشيء ألا ترى أنك لا تقول تمر ولا درع ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل أنه لا يؤنث إذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل، ومنه طالق وحائض أي ذات طلاق وذات حيض أي إن ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثهما في زمان حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل، والتعرض للحدوث لأتوا بالتاء فيقولون حائضة الآن، وطالقة غداً كأنك قلت تحيض الآن وتطلق غداً هذا مذهب الخليل وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان؛ لأن المرأة شيء أو إنسان والحمل على المعنى مهيع مبعد، وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة انتهى. إلا إذا ثبت أنهما لا يستعملان إلا إذا أريد بهما الحدوث.

باب الجمع

١٥٤- سماعية أوزان جمع مكسر فنذكر ما قد جاء بالغالبية

الجمع المكسر للثلاثي وغيره محتاج إلى السماع فنذكر الغالب؛ لأن مطمح نظرنا ما فيه مدخل للقياس ليحمل عليه مالم يسمع جمعه.

١٥٥- فعول وأفعال لذات ثلاثة من الاسم فيها العين ليست بحركة

هذا شروع في جمع الثلاثي المجرد من الاسم غير الصفة والاسم ما دل على ذات المسمى فقط والصفة ما يدل عليه بحاله فالغالب له من الجمع فعول في الكثرة وأفعال في القلة مثل حمل وأحمال، وحمول، ومثل قرء وأقراء وقروء ومثل ثوب وأثواب، قوله من الاسم وقوله فيها العين صفتان لذات ثلاثة وينبغي أن يعلم أن صيغ جمع القلة من المكسر أفعل وأفعال، وفعلة وأفعلة.

١٥٦- سوى ما يفتح الفاء من غير أجوف فقد جاء فيها أفعل عند قلة

إلا أن الجمع من الثلاثي الساكن العين من غير الأجوف مما كان فاؤه مفتوحة على أفعل في القلة مثل فلس وأفلس، وفلوس، وأما الأجوفية فلا يجيء على أفعل إلا شاذًّا.

١٥٧- فعال وأفعال لقسميه قد أتى إذا حركت فاء وعين بفتحة

إذا كان الفاء والعين مفتوحتين فعلى فعال في الكثرة وأفعال في القلة مثل جمل وجمال وأجمال والله أعلم.

١٥٨- وقد جاء أفعال لقسميه مطلقاً لدى فتح فاء عند عين بحركة

إذا كان الفاء مفتوحة والعين متحركة أي مكسورة أو مضمومة فإن المفتوحة قد تقدمت فعلى أفعال في القلة والكثرة مثل فخذ وأفخاذ، ومثل عجز وأعجاز بأن يستعمل صيغة القلة في الكثرة توسعاً.

١٥٩- وفي كسر فاء عند عين تحركت وفي ضم فاء عند عين بضمة

وكذا يجيء أفعال لهما لدى كسر الفاء من المتحرك العين فهي أي العين حينئذ، إما مفتوحة وإما مكسورة ولا تكون مضمومة لما مر في بيان الأبنية مثل عنب وأعناب ومثل إبل وآبال وكذا لدى ضم الفاء من المضموم العين مثل عنق وأعناق.

١٦٠- وقد جاء فعلان لقسميه مثله لدى ضم فاء عند عين بفتحة

جاء من الثلاثي المضموم الفاء من المفتوح العين فعلان لهما مثل أفعال لهما بعكسه مثل صرد وصردان ولا يجيء عند ضم الفاء كسر العين لما مر في بيان الأبنية.

١٦١- فعال بياء أو فعول بواوهم وأفعل أيضاً أجوفات فشذت

لم يجئ فعال من الأجوف الياء وأما ضياف فشاذ وجاء من الواو مثل ثياب لحصول خفة ما، وكذا لم تجئ فعول من الأجوف الواوي، وأما سووق فشاذ، وجاء من اليائي مثل سيول وكذا لم يجئ أفعل من الأجوف مطلقاً، وأما أثوب وأنيب فشاذ، وقوله: أجوفات حال من الجميع.

١٦٢- قصاع رقاب في جموع مؤنث أتى لقح في جمع أمثال لقحة

١٦٣- كذا برق أما سواها فجمعه بأن يحذف التاء التي للأنوثة

هذا شروع في الجمع الثلاثي المؤنث فمثل قصعة على قصاع ومثل رقبة على رقاب، ومثل لقحة على لقح ومثل برقة على برق، وأما جمع سوى هذه المذكورات فيحذف تاء التأنيث من الآخر مثل معدة ومعد ومثل تخمة وتخم.

وذكر جمع رقبة وهي متحركة العين أثناء ساكنة العين لتناسب فعال وأتى بالموزونات دون الأوزان للاختصار بإشارة إلى حركات المفرد وسكناته بها إذ يتبادر من قصاع مثلاً أنها جمع قصعة قوله كذا أي كلقحة في الحذف و التحريك قوله سواها أي سوى المفردات المذكور بعضها والمفهوم بعضها من ذكر جمعه.

١٦٤- تحرك عين سكنت في مصحح   بحركة فاء مطلقاً أو بفتحة

إذا جمع المؤنث جمع التصحيح وكان عينها ساكنة تحرك بحركة الفاء مطلقاً أو بالفتحة وإن لم يكن الفاء فتحة مثل تمرات بالفتح ومثل كسرات بالفتح والكسر ومثل حجرات بالفتح والضم في حجرة.

١٦٥- وقد جاء إسكان في الأجوف مطلقاً   وفتح إذا ما ليس فاء بفتحة

يجوز إبقاء سكون العين في الأجوف واويًا كان أو يائيًا وسواء كان الفاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة مثل حوذات وبيضات لئلا يلزم الثقل أو زيادة التغيير بقلب العين ألفاً عند الفتح كما هو المقتضي ومثل ديمات وبيعات لثقل الكسرة ومثل دولات لثقل الضمة وقد جاء الفتح لخفته إذا لم يكن الفاء مفتوحة لئلا يلزم القلب وهذيل يفتحونها حينئذٍ أيضاً ولا يعتبرون الحركة لعروضها.

١٦٦- وقد جاء فتح العين في باب رشوة   وإسكانها أيضاً وفي باب رقية

وقد جاء في مكسور الفاء من الناقص الواوي بالفتح والإسكان مثل رشوات ولم يجز الكسر لئلا يلزم واو قبلها كسرة في آخر الاسم، وأما اليائي فيجوز فيه الكسر مثل قنيات ومثله المضموم الفاء من الناقص اليائي وفيه الفتح والإسكان أيضاً مثل رقيات لئلا يلزم ياء متطرفة قبلها ضمة وأما الواوي فيجوز فيه الضم مثل عروات قوله وفي باب رقية عطف على رشوة.

١٦٧- ويسكن عين في المضاعف والصفا   ت أما تميم اسكنوا غير تمرة

يسكن العين في المضاعف مطلقاً لئلا يلزمك الفك والصفات أيضاً ليحصل الفرق مثل شدات وزدات وغدات وصعبات، وصلبات وصغرات وتميم يسكنون العين في كسرات وحجرات لخفة الفتحة.

١٦٨- وفي الوصف أفعال يجيء مذكراً   وجاء فعال جمع فعل بفتحة

الصفة من الثلاثي المجرد يجمع غالباً إن كان مذكراً على أفعال سوى باب فعل بفتح الفاء وسكون العين فإنه على فعال مثل صعب وصعاب إلا الأجوف اليائي منه لما عرفت أنه لا يجمع على فاعل فهو على أفعال أيضاً مثل شيخ وأشياخ مثل جلف وأجلاف، ومثل حر وأحرار، ومثل بطل أي شجاع وأبطال ومثل نكد أي عسر وأنكاد ومثل يقظ أيقاظ ومثل جنب وأجناب.

١٦٩- مؤنثه بالألف والياء صححت وقد جوز التكسير في بعض صورة

مؤنث الصفة الثلاثي المجرد تصحح بالألف والياء لا غير إلا مثل عبلة وكمشة وعلجة فإنه على وزن عبال وكماش وعلج أيضاً.

١٧٠- على فعل في اسم وأفعلة أتى فعال بضم وانكسار وفتحة

هذا شروع في الثلاثي المزيد فيه فالاسم المذكر مما زيادته مدة ثالثة وهي الألف على أفعلة وفعل وفعال سواء كان الفاء مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة مثل غراب وقراد وأغربة وقرد، ومثل حمار وأحمرة وحمر ومثل زمان وقذال وقذل وأزمنة.

١٧١- على أفعل لا يجمعون مذكراً وقد جمعوا التأنيث منها بندرة

لا يجمعون فعالاً بالحركات الثلاث مذكراً على أفعل وقد جمعوا المؤنث من الثلاثة على أفعل قليلاً مثل أعقب وأذرع وأعنق في عقاب لطائر وذراع وعناق وذكر جمع المؤنث في بحث المذكر مع عدم الغلبة أيضاً استطراداً لمناسبته بيان أن المذكر لا يجمع على أفعل وأما أمكن في جمع مكان وهو مذكر فشاذ.

قوله لا يجمعون أي فعالاً مذكراً أو لا يجمعون مذكراً منها. قوله منها أي من فعال بالوجوه الثلاثة، قوله جمعوا أي على أفعل.

١٧٢- على فعل فعلان أفعلة أتى فعيل من الأسماء بالغالبية

فعيل اسماً يجيء على هذه الأوزان الثلاثة مثل رغيف ورغف ورغفان وأرغفة.

١٧٣- فعول عليها دون فعلان مطلقاً فعائل قد جاءت لتأنيث خمسة

فعول مثل فعيل فيما دون وزن فعلان مثل عمود وأعمدة وعمد، وأما

المؤنث من هذه الخمسة التي زيادتها مدة ثالثة وهي فعال ثلاثة، وفعيل وفعول على فعائل مثل ذؤابة ورسالة، وحمامة، وسفينة، وحمولة، وذوائب، ورسائل، وحمائم فلاشتراك مؤنث في الخمسة في الوزن ذكر جمع مؤنثها معاً ههنا ولم يذكر عند جمع مذكر كل واحد منها، وكذا جمع صفات كل واحد من الخمسة بعد ذكر الاسم من الجميع لذلك وبالنظر إلى أن زيادة الجميع مدة ثالث.

١٧٤- على فعل في الوصف مثل الفعال قد يجيء فعال بانكسار وفتحة

١٧٥- ولكنه أيضاً على فعلاء قد يجيء لدى جمع فعال بفتحة

١٧٦- وجاء فعال بانضمام عليه أو على وزن فعلان بكسر وضمة

هذا شروع في الصفة ففعال بكسر الفاء على فعل وفعال مثل كنز في كناز وهجان في هجان فكسر المفرد ككسر الكتاب، وكسر الجمع ككسر رجال وفعال بالفتح عليهما وعلى فعلاء مثل صنع، وجياد، وجبناء في صناع وجواد، وجبان، وأما فعال بالضم عليه أي على وزن فعلان بكسر الفاء وضمها أيضاً شجعاء وشجعان، في شجاع.

١٧٧- على فعل ما في فعول فعيلهم على فعلاء أو فعال بكثرة

فعول على فعل مثل صبر في صبور، وفعيل على فعلاء، وفعال غالباً مثل كرماء وكرام في كريم قوله فعيلهم مبتدأ خبره على فعلاء.

١٧٨- وأما فعيل ليس معنى لفاعل كفعلى ولم يجمع بجمع السلامة

ما تقدم فعيل بمعنى فاعل وأما فعيل بمعنى مفعول بابه فعلى مثل قتلى في قتيل ولا يجمع جمع السلامة فرقاً بينه وبين فعيل الأول.

١٧٩- فعائل جاءت من فعول مؤنث كذلك جاءت من وزان فعيلة

يجيء الجمع من فعول مؤنث على فعائل مثل عجائز في عجوز وكذا فعيلة مثل صبايح في صبيحة.

١٨٠- وفاعل اسم قد أتى جمعه على فواعل في التذكير مثل الأنوثة

مثل كواهل في كاهل وهو ما بين الكتفين ومثل كواثب في كاثبة ويقال لها بالفارسية يال أسب، ومثل قواصع في قاصعاء.

١٨١- على فعل فعال الوصف غالباً ومثل قضاة عند نقصان كلمة

الصفة من فاعل على فعل وفعال مثل جهل وجهال في جاهل ويختص مثل قضاة بالناقص وأصلها قضية كفسقة ضم الفاء بعد قلب الياء ألفاً لئلا يلتبس بالمفرد من نحو فتاة.

١٨٢- علــى فعــل تأنيــثه وفواعــل   فــي تــذكيــر ذي الـعـقـل شــذت

الصفة من فاعل المؤنث على فعل وفواعل سواء كانت بالتاء أولا مثل نوم ونوائم في نائمة ومثل حيض وحوائض في حائض، ولا يجيء فواعل من مذكر العقلاء إلا شاذًّا فمثل فوارس في فارس شاذ بخلاف نحو جمال بوازل وأيام مواض في بازل وماض مما هو صفة لمذكر غير العقلاء وتنزيلاً له منزلة المؤنث من العقلاء.

١٨٣- وافعـل اسـم جـاء منـه أفـاعـل   عـلـى أي وجـه كـان تحـريـك هـمـزة

وأما حوص في أحوص للمح الوصفية الأصلية.

١٨٤- ومن أفعل التفضيل أيضاً ومن سوا   ه فـعـل فـعـلان لـديـهـم بـجـمـلـة

مثل أفضل وأفاضل، وأما سوى أفعل التفضيل من الصفة فعلى فعلان وفعل مثل حمران وحمر في أحمر، قوله ومن أفعل التفضيل عطف على قوله منه.

قوله فعل مبتدأ خبره مقدم، وهو قوله من سواه أي سوى أفعل التفضيل من الصفات.

١٨٥- وما جمعوا جمع السلامة في الصفا   ت غـيـر أفـعـل الـتـفـضـيـل إلا لـغـلـبـة

لم يجمع أفعل صفة جمع السلامة إلا أفعل التفضيل فرقاً بينه وبين غيره ونحو الخضراوات لغلبته اسماً ونحو أرمل، وأرملة، وأرملون، وأرملات لمشابهته بمثل ضاربون وضاربات.

١٨٦- فعال لفعلى اسم وفعلى من الصفا   ت يـأتـي وفـعـلاء بـفـتـح وضـمـة

يجيء فعلى اسماً على فاعل مثل أناث في أنثى، وكذا فعلى صفة مثل عطاش في عطشى، وكذا فعلاء بفتح الفاء ميل بطاح في بطحاء وكذا فعلاء بضمها مثل عشار في عشراء.

١٨٧- وفعلاء اسم مثل فعلى من الصفا   ت جـاءت فـعـالـى مـنـهـمـا عـنـد أئـمـة

يجيء فعلاء اسم على فعالى مثل صحارى في صحراء، وكذا فعلى صفة مثل حرامي في حرمي، وهي الشادة التي تشتهي الفحل في الشرح إذا جمعت صحراء أتيت بالألف قبل الراء وكسرتها كما في مساجد وجعافر فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها ثم الألف الأخيرة التي للتأنيث أيضاً ياء فأدغمت فصار صحارى فحذفت الياء الأولى وأبدلت من الثانية ألفاً وفتحت الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين فصار صحارى وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى لكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار.

قوله: وفعلاء مبتدأ وجاءت خبره، وضمير منهما عائد إلى فعلاء وفعلى، قوله عند أئمة أي عند الجمهور أتى به للإشارة إلى بعض العرب يخالفه.

١٨٨- وفعلى وفعلاء لتأنيث أفعل على فعل فعل بلبس الأخيرة

فعلى مؤنث أفعل على فعل مثل صغر في صغرى وفعلاء مؤنث أفعل على فعل مثل حمر في حمراء فارتكبوا الالتباس بجمع المذكر فإن أفعل يجمع على فعل أيضاً كما عرفت. قوله: على فعل فعل بالتقسيم على الترتيب.

١٨٩- على وزن أفعال فعال وأفعلا ء من فيعل يأتي جموع وجاءت

فيعل على أفعال وفعال، وأفعلاء مثل أموات، وجياد وأبيناء في ميت وجيد وبين.

١٩٠- وفعْلان اسم كيف كان تصرفا أتى غالباً في الكل جمع السلامة

مثل شياطين في شيطان وسلاطين في سلطان، وسراحين في سرحان، ووراشين في ورشان، وقد جاء سراح في سرحان.

١٩١- من الوصف فعلان بفتح أتى على فعال فعالى فيه فاء بفتحة

جاء فعلان بفتح الفاء صفة على فعال مثل غضبان وغضاب، وعلى فعالى بفتح الفاء أيضاً مثل سكران وسكارى، وقد جاء ضم الفاء في أربعة سكارى وكسالى وعجالى، وغيارى.

١٩٢- فعالل جاءت في الرباعي مطلقاً فعاليل فيما بين لاميه مدة

هذا شروع في تكسر الرباعي فهو يجمع كيف كان على فعالل مثل جعافر

ومساجد، فإن كان بين لاميه مدة فعلى فعاليل مثل قراطيس في قرطاس، ومصابيح في مصباح، والمراد بالأوزان ها هنا على قياس ما مر في المصغر، قوله مدة جره على الجوار، الله أعلم.

١٩٣- وقد زيد تاء عند تكسير عجمة   كذا جمع منسوب به ياء نسبة

زادوا بآخر تكسير الأعجمي تاء مثل جوارية في جورب، وكذا تكسير المنسوب مثل أشاعثة في أشعثي، الله أعلم.

١٩٤- وأحكام تكسير الخماسي مثل ما   تقدم في التصغير من غير فرقة

تكسير الخماسي مستكره كتصغيره فإذا كسر يحذف الخامس على الأصل، وقيل ما يشبه الزائد ويجوز التعويض بالمدة المحذوف مثل جحامر وجحامير، وجحارش، وجحاريش في جحمرش، ونقل الأخفش سفارجل كله مذكور في شرح الرضي.

١٩٥- ويجمع جمع غير مطرد فلا   يجيء في الاستعمال من دون تسعة

قد يجمع الجمع جمعاً غير مطرد فلا يتناول ما دون التسعة إلا مجازاً مثل أكالب وأناعيم وجمائل في التكسير قياساً على المفرد ومثل جمالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات في التصحيح بالألف والتاء مثل مصارين وحشاشين في التصحيح بالياء والنون.

باب التقاء الساكنين

١٩٦- وحكم التقاء الساكنين لديهم   جواز لدى وقف على كل حالة

التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقاً أي سواء كان الأول حرف مد أو لا وسواء كان الثاني مدغماً أو لا؛ لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته؛ لأنه يمكن جرسه وتوفر الصوت به، ولأن الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك فيه.

١٩٧- كذاك في المبني غير مركب   وفي مدغم من بعد لين بكلمة

وكذا يغتفر في المبني على السكون لعدم التركيب وصلاً ووقفاً مثل ميم

وقاف وعين، أما عند الوقف فلما مر، وأما عند الوصل فللفرق بين ما بني لعدم التركيب وبين ما بني لمشابهته بمبني الأصل، ومنهم من زعم أن التقاء الساكنين فيه حال الوصل أيضاً على نيته.

وكذا يغتفر إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغماً في كلمة مثل الضالين وخويصة وتمود الثوب لما في اللين من المد الذي يتصل به النطق بالساكن بعده مع أنه مدغم فيه بمنزلة حرف واحد لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك.

وينبغي أن يعلم أن حرف العلة يسمى حرف لين إذا سكن، ثم يسمى حرف مد إذا جانسه حركة ما قبله فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس فالألف حرف مد أبداً، وإذا لم يكن فليس بحرف مد ولا لين وكثيراً ما يطلقون على هذه الحروف المد واللين مطلقاً، فهو إما محمول على هذا التفصيل أو على تسمية الشيء بما يؤول إليه هكذا ذكره في الشرح، وإنما قلنا في كلمة احترازاً عما في كلمتين نحو قالوا اللهم فإنه يحذف الساكن الأول حينئذٍ وكذا يغتفر إذا كانا في كلمتين هما بمنزلة كلمة واحدة مثل لاها الله وأي الله، وأما حلقتا البطان فشاذ.

١٩٨- وفي ألف وصل عندما دخلت عليـ ـه همزة الاستفهام وهو بفتحة

وكذا يغتفر إذا كان أولهما همزة الاستفهام الداخلة على همزة وصل مفتوحة للالتباس بالخبر عند الحذف ولكراهة التحريك وأما إذا لم تكن مفتوحة فيحذف همزة الوصل إذ لا التباس حينئذٍ مثل آيمن الله أو آيم الله يمينك، ومثل آلحسن عندك مما دخلت همزة الاستفهام على الألف واللام التي للتعريف.

١٩٩- وفيما سوى المذكور يحذف أول إذا كان من مد على كل حالة

يحذف الساكن الأول إذا كان مدًّا في غير الصور المذكورة لدلالة حركة ما قبله عليه مثل خف وقل، وبع.

قال الرضي: هذا إذا لم يؤد حذفه إلى اللبس حتى لو أدى إليه تحرك الثاني مثل مسلمان ومسلمون فإن النون في الأصل ساكن.

٢٠٠- وإن لم يكن فالكسر إلا لمقتض إذا لم يكن فيه السكون لحاجة

٢٠١- فحينئذٍ قد حركوا ثانياً كما يقولون لم يلده ورد لقلة

إذا لم يكن الأول حرف مد يتحرك هو إذا لم يكن سكونه لغرض فحينئذٍ تحرك الثاني انطلق ولم يلده في انطلق، ولم يلد أسكن العينان فيهما أي اللامان تشبيهاً بكتف وفي مثل رد في أردد أسكن العين فيه لقصد الإدغام، فلو حرك الأول فيهما لبطل الغرض من الإدغام فحرك الثاني بالفتح لدفع التقاء الساكنين ثم الأصل في التحريك الكسر فقولهم الساكن إذا حرك بالكسر عرف فيما بينهم ولا يعدل عنه إلا بمقتض يقتضيه كوجوب الضم في ميم الجمع إذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة مثل ﴿لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢] فإن كانت بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة فالأشهر كسرة مثل عليهم اليوم وبهم اليوم، وقد جاء الضم فيهما أيضاً وكذلك ضموا في مذ فإن أصل مذ منذ تحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية، وفي رده على الأفصح والكسر لغية وغلط ثعلب في تجويزه الفتح وكاختيار الضم في واو الضمير مثل: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وبعكسه وأولو استطعنا وكجوازه في رد ولم يرد بخلاف رد القوم ومنهم من يضم ولكنه قليل شاذ، وفيما إذا كان بعد الساكن ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني مثل قالت اخرج، وقالت اغزي إذ الأصل اغزوي بخلاف أن امرأ؛ لأن الضم فيه ليس بأصلي؛ لأن عينه يتبع لامه في الحركة، وكذا قالت أرموا إذ الأصل ارميوا وبخلاف أن الحكم؛ لأن الضم الأصلي ليس في كلمة الساكن الثاني وكوجوب الفتح في مثل ردها وفي نون من إذا لقى لام التعريف لكثرة الاستعمال بخلاف ما إذا لقي غيره من قسم الساكن فالكسر حينئذٍ إذ لم يكثر كثرة الأول فلهذا ضعف فيه الفتح وبخلاف عن إذ لا فتح فيه أبداً فهو بالكسر على الأصل والضم في عن الرجل ضعيف وكاختياره في ألم الله، وكجوازه في رد ولم يرد قوله فالكسر أي فالكسر فيه واجب قوله: إذاً أي التفصيل إذاً.

٢٠٢- وقد جاء عند الوقف تحريك أول بحركة ثان منهما غير فتحة

جاء الوقف على النقر مثلاً رفعاً وجرًّا ينقل حركة الساكن الثاني إلى

الأول مثل هذا النقر، ومن النقر ولم يأت رأيت النقر إلا على شذوذ.

٢٠٣- وقد جاء قلب الألف من قبل مدغم إلى همزة بالفتح مثل دأبة

ومثلها شأبة وضألين واعلم أنه يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا وقف على المدغم فيه الذي قبلهما لين مثل دواب وأصيم تصغير أصم ومثله يقع في كلام العجم كثيراً مثل كوشت ويبست وأما التقاء أربع سواكن فلم يقع في اللغات قط، الله أعلم.

باب الابتداء

٢٠٤- تعذر كون الابتداء بساكن تعسر عند البعض في غير مدة

يلزم كون الابتداء بالمتحرك أما الامتناع الابتداء بالساكن عند الأكثرين أو لأدائه إلى الكلفة والعسرة عند البعض مع القول بامتناع الابتداء بحروف المدة إجماعاً كذا ذكره في المفتاح، وذكر فيه أيضاً أن دعوى الامتناع ممنوعة اللهم إلا إذا حكيت عن لسانك لكن ذلك غير مجد عليك. وفي عبارة الأصل لا يبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن إيماء إلى أن المختار عنده ما اختاره صاحب المفتاح؛ لأن الوقف على الساكن استحساني.

٢٠٥- فيدخل ألف الوصل في بدأنا فقط وجوباً لدى إسكان أولى كلمة

إذا وقع أول الكلمة ساكناً يدخل فيه وجوباً همزة الوصل؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذلك تسمى هي همزة الوصل وقيل إنما سميت بها لاتصال ما قبل الهمزة بما بعدها عند الوصل أي الدرج لسقوطها حينئذٍ ولعدم ذلك الاتصال في غيرها تسمى همزة قطع والوجه الأول هو الأظهر وهو المناسب لما سماها الخليل سلم اللسان لكن لا يظهر حينئذٍ وجه تسمية ما يقابلها بهمزة القطع قوله سماها الخليل أي سمى همزة الوصل على قول من يراها؛ لأن الخليل ليس عنده همزة ةوصل بل هي همزة قطع، وإنما حذف في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما بين في الشرح قوله يدخل لا يخفى أن هذه العبارة أولى من عبارة الحق كما في الأصل.

قوله: ألف الوصل إطلاق ألفات الوصل، وألفات القطع على همزاتهما مبين مفصل في الشرح قوله في بدأنا فقط أي لا عند الدرج كما ستعرف.

٢٠٦- وذلك في أيمن وابنم وابن وأم   وفي اثنين واسم واثنتين وفي ابنة

٢٠٧- كذا في امرأ واست وفي امرأة وفي   مثنى أتى منها وفي أيم لنشدة

أيمن لليمين والنشدة وأيم وأم بفتح الهمزة مغيران منه ذهب البصريون إلى أنه مفرد على أفعل من اليمن نحو آجر وآنك وأشد فإذا قال المقسم أيمن الله لأفعلان فكأنما قال بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين والهمزة للقطع وإنما سقطت في الدرج لكثرة الاستعمال كل مذكور في الشرح.

قال الرضي حكى يونس كسر الهمزة فيها.

قوله: أتى منها أي من المذكورات قيد به المثنى؛ لأنه لا يجيء المثنى من جميعها.

٢٠٨- وماض بألف بانكسار وأمره   ومصدره والأمر من ذي ثلاثة

وفي الماضي المكسور همزته الواقعة في الأول، والمراد بالماضي المعلوم، قوله بانكسار صفة ألف حتى لو كانت بفتح فهي همزة قطع مثل أكرم.

قوله: وأمره أي أمر ذلك الماضي مثل استخرج من استخرج ومصدره مثل استخراج.

قوله: والأمر من أمثال انصر.

٢٠٩- وفي حرف تعريف وإثباتها الخطاء   لدى الدرج قالوا شذ عند ضرورة

قوله: حرف التعريف أي أل على الأقوال وطي يبدل من لامه ميماً وكان يمكن لصاحب الأصل أن يكتفي بقوله وفي لام التعريف نظراً إلى هذا الإبدال كما اكتفى به في الكافية حيث قال دخول اللام وفي موضع آخر والمعرف باللام إلا أنه أتى بقوله وميمه تصريحاً بالمقصود، وكأنه لم يقل وفي حرف التعريف لشموله حرف النداء عنده، وإثبات همزة الوصل عند الدرج لحن خطأ وشاذ عند الضرورة كقوله في الشرح نقلاً عن الكشاف اللحن أن تلحن في كلامك أي تجعله على نحو من الأنحاء ليقطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تعرفوا والـلـحـن يـعـرفـه ذو الألـبـاب

وقيل للمخطي لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب وقال في الصحاح[1]: [الكامل]

وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تفهموا وَلَحَنْتُ لَحْناً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

باب الوقف

٢١٠- وما الوقف إلا الحبس في نفس على نهاية لفظ حكمه سلب حركة

الوقف في اللغة: الحبس مطلقاً، وفي الصناعة: حبس النفس وقطعه بآخر اللفظ حتى لو قطع نفسه بأوسطه لا يقال له وقف ولا وقف وأخطأ.

في الأصل الوقف قطع الكلمة عما بعدها وفيه أنه يشمل السكتة في كلا بل ران مثلاً مع أنه ليس بوقف وجوابه أن يقال إن ذلك قطع سير وهو وليس بمراد قال بعضهم الوقف هو قطع الكلمة عن الحركة في الشرح يرد عليه أنه ما لو حركت الكلمة، وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً، ولذا يقال وقف وأخطأ في ترك حكمه في وأيضاً لا يمنع فلأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل بما بعدها بها من غير سكتة مع أنه ليس بوقف.

قال الرضي: لو قال هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام لكان أعم، ولا يخفى ما فيه وحكمه سلب الحركة عن آخر الكلمة إن كان محركاً إما بأسرها أو مع بقاء أثرها؛ لأن الغرض منه الاستراحة عند كلال اللسان من ترادف الحروف والحركات، ولذلك كان الأصل فيه الإسكان المحض ثم إنه يجيء على وجوه مختلفة لما أنه محل تخفيف؛ ولأنه قلما يراد الخفض على الحركة أو دفع الالتباس وللإشارة إلى تلك الوجوه قال:

٢١١- أتى الروم والإسكان عند تحرك ولكنما الإشمام خص لضمة

الروم تصوت ضعيف بالحركة والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان بعض

(١) انظر: الصحاح (لحن).

الضم لتفهم منه الناظر الحركة والأول يدركه الأعمى دون الثاني، والمراد بمطلق الإسكان الإسكان المجرد؛ لأنه الكامل خصوصاً مع قرينة المقابلة فكل من هذه الثلاثة يتحقق في المتحرك ولكن الإشمام مخصوص بالمضموم ووجهه من تعريفه معلوم والروم قليل في المفتوح.

٢١٢- ويبدل ألف في إذن واضربن وفي المنون إن لو كان من بعد فتحة

يبدل الألف من النون في إذن واضربن، ومن التنوين إن كان هو بعد الفتحة مثل رأيت زيداً، ومثل عصا ورمى في الأحوال الثلاث معاً بالاتفاق.

ثم إن في ألف المقصورة المنون عند الوقف ثلاثة مذاهب على ما ذكروا الأول كونه المقلوب من التنوين نصباً، والأصلي رفعاً وجرًّا بناء على أن ادعاء رده فيهما لزوال التقاء الساكنين المقتضي لحذفه، والثاني كونه الأصلي في الأحوال الثلاث معاً، والثالث كونه المقلوب من التنوين في الأحوال الثلاث معاً وهو الأشبه وعبارة النظم ينتظم على المذاهب كلها بأن يراد بالإبدال ما هو أعم من القلب، والشارح الرضي نفى ثبوت المذهب الأول وحكم بأن فيه مذهبين فقط، ومنهم من يسكن المنون غير المقصور في الأحوال الثلاث فنقول هذا زيد ورأيت زيد، ومررت بزيد والأفصح أن يقال هذا زيد ومررت بزيد بإسكان الدال فيهما ورأيت زيداً بإبدال التنوين ألفاً.

٢١٣- ويبدل بعض منهم الألف مطلقاً سواء عن التنوين أم لا بهمزة

فنقول رأيت رجلاء وحبلئ وعصأ وغير ذلك ولكنه ضعيف.

٢١٤- وتقلب لينا كان من حركاتها على رأي بعض منهمو كل همزة

٢١٥- كهذا الرد واو بالبطي أو سواهما ويتبع بعض فيهما روم خفة

تقلب الهمزة عند البعض حرف لين من جنس حركتها فيقال الكلو والخبو والبطو، والردو، ورأيت الكلا والخبا والبطا، والردا، أو مررت بالكلى، والخبى والبطى، والردى، ومنهم من يتبع الضم الضم، والكسر الكسر فيقول هذا الردى، ومن البطو روماً للخفة بدفع ثقل الخروج أو النقل وإنما لم نقل هرباً من لزوم البنائين المرفوضين كما قيل إذ الرفض من الأصول كما نبهت.

٢١٦- ويقلب هاء تاء اسم مؤنث وقلب سواها مثل عكس بندرة

يقلب تاء التأنيث الاسمية هاء وأما التاء غيرها فلا تقلب إلا بندرة كما في ضاربات وهيهات وكذا العكس نادر ضعيف أي قلب الهاء كقوله(١): [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدعَى أمت

في الشرح: أن بعدمت أصله بعدما فأبدل من الألف هاء في التقدير ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي ومنهم من تقف على تاء التأنيث بالتاء مثل هذا الشعر.

٢١٧- ويحذف واو ثم نون خفيفة ... وياء على ما جاز إلا لعلة

يجوز حذف النون المخففة كما ذكرنا في الكافية، وكذا الواو والياء في القوافي غيرها ولكن حذفهما في مثل لم يغزوا ولم يرمي وصنعوا قليل وحذف ياء يا مري ممتنع أصله يامرئي فاعل من أرى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالاً فلو حذفوا الياء أيضاً يلزم الإخلال بالكلمة من غير إعلال موجب، وقولنا من غير إعلال موجب احتراز عن مثل هذا مر فإن الحذف فيه للإعلال، وأما نحو ره وقه فلأنه مجزوم أو في حكم المجزوم

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل، ومسلمت - بفتح الميم واللام -: اسم شخص واصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه.
وقد كرر (بعدما) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للأولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافا إليه الأول أو الثاني أو الثالث كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: يا تيم تيم عدي.
والغلصمة: رأس الحلقوم.
يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الإفلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن اماء.
والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله (وبعدمت).

على الاختلاف فيه.

٢١٨- وتلحق هاء السكت في غير ساكن سوى الألف فالمقصود إبقاء حركة

٢١٩- فملتزم فيما بحرف سوى التي تعدونها جزءاً لآخر كلمة

تلحق هاء السكت في المتحرك والألف والمقصود منه إبقاء الحركة غالباً فلذلك سقط الهاء في الدرج وإلحاقه لازم في كلمة على حرف واحد مثل ره وقه ومه أنت وغير ذلك وهذا إذا لم يكن تلك الكلمة كالجزء لكلمة أخرى إذ حينئذٍ لا يلزم الإلحاق بل يجوز.

قوله فملتزم أي الإلحاق، قوله: فيما بحرف أي واحد، قوله: جزأ، كجزء.

٢٢٠- وسين وشين مثل الإلصاق في أنا لدى البعض في كاف الخطاب بكسرة

ويلحق الألف في أنا وحيهل وكذا يلحق السين والشين عند البعض في كاف الخطاب للمؤنث ولذلك تسميان سين الكسكسة وشين الكشكشة بكسر الكاف فيهما بطريق الحكاية وإلا فالقياس الفتح كما نحمد له.

٢٢١- وقد ضعفوا بعد التحرك نادراً صحيحاً بتحريك وليس بهمزة

وجاء التضعيف على ضعفه لإخلاله بالتخفيف في المتحرك بعد المتحرك في غير حرف العلة والهمزة مثل جعفر.

باب المقصور والممدود

٢٢٢- ومقصورهم اسم تمكن قد أتى بآخره ألف من أحرف بنية

المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن إذ الأفعال والحروف، والأسماء الغير المتمكنة، لا يقال فيها مقصور ولا ممدود.

وقوله: تمكن صفة اسم يخرج غير المتمكن مثل إذا.

قوله: من أحرف صفة ألف للاحتراز عن نحو زيداً حال الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين وليس من بنية الكلمة فلا يقال له مقصور اصطلاحاً، ولم يقال ألف مفردة كما في الأصل إذ لا حاجة إلى ذلك؛ لأنه ليس في آخر

الممدود ألفاً بل همزة وإن التزم أن الهمزة ألف دخل في الحد مثل القرء والخطأ وإن قيل زاد الألف المفردة في الأصل ليخرج مثل صحراء فإن همزته ألف في الأصل فهذه ليست بمفردة مع أنها في الآخر وإن كان هذه الألف زائدة في أصل الأصل كما اختير هذا الوجه في الشرح فرد عليه إن اعتبار قيد في الأصل ثم إرادة الأصل بمرتبة لا الأصل في الحقيقة كما هو الظاهر بعيد جدًّا على أنه لو اعتبر الأصل يلزم أن يكون مثل العصا والفتى مقصوران؛ لأن ألفهما مقلوبة ثم الأشبه في توجيه عبارة الأصل أن يقال إن في آخر الممدود ألفاً أيضاً بلا اعتبار إلا التزام المذكور بناء على أن المراد بالآخر الآخر الإضافي المتناول للألف قبل الهمزة.

٢٢٣- وممدودهم ما قد أتت فيه همزة بآخره من بعد ألف مزيدة

الممدود اسم متمكن قد أتت بآخره همزة بعد ألف مزيدة فقولهم في مثل جاء وهو فعل ومثل هؤلاء وهو اسم غير متمكن أنهما ممدودان فعلى مقتضى اللغة لا على الاصطلاح وقيد الألف بالمزيد للاحتراز عن نحو ماء أصله موه فإنه لا يسمى ممدوداً ذكره في الشرح نقلاً عن أبي علي الفارسي.

في الأصل المقصور ما في آخره ألف مفردة والممدود ما كان بعدها فيه همزة قال الرضي: أي بعد الألف في الآخر فتخلوا الصلة عن العائد إلى الموصول وإن قلنا إنه الضمير في فيه لدخل مثل قائمة في الحد، ويمكن الجواب عنه بأن المراد بقوله فيه هو في آخره بمعونة المقام فالعائد الضمير المضاف إليه الآخر.

٢٢٤- قياس من المقصور ما كان آخر نظير صحيح منه من بعد فتحة

٢٢٥- وأما من الممدود ما كان آخر له بعد ألف والسماع بكثرة

كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي، فالقياس ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من الاستقراء كلامهم، والسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده، فهذا القسم منهما كثير لا يمكن إحصاؤه في المختصرات فهو إلى اللغة، والقياس من المقصور ما كان آخر نظيره من التصحيح بعد الفتحة مثل معطى مع مكرم.

وأما القياس من الممدود ما كان آخر نظيره من الصحيح بعد الألف مثل الإعطاء مع الإكرام، قوله: منه، أي نظير منه يعني نظير له.

وقوله: صحيح، صفة نظير.

وقوله: آخر مضاف إليه، وقوله: من بعد خبر كان ثم إن كان ما في المحلين مصدرية فعبارة القياس على حالها وإن كانت موصولة فالمراد من القياس وهو سائغ شائع في الأصل، والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة، ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفاً ففيه قوله له بعد ألف كما أن ضمير قبله في عبارة الأصل بقوله آخر نظيره لا للآخر فقط.

باب ذي الزيادة

٢٢٦- وكل مزيد كان غير مكرر فما جاء إلا من حروف الزيادة

٢٢٧- ونعني بها مجموع أحرف قولهم أمان وتسهيل فعدت بعشرة

التزموا كون الحرف المزيد غير المكرر من هذه الحروف العشرة التي يجمعها قولنا: أمان وتسهيل لكونها أحرى بالزيادة من جهة أنها أقل الحروف كلفة وأكثرها خفة وهذه الحروف تسمى بحروف الزيادة لهذا المعنى لا أنها تقع في الكلمة زائدة أبداً وأتى بها بعضهم في بيت ثلاث مرات وهو:

يا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

وحكي أن المبرد سأل المازني عنها فقال[1]: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر فقال أجبتك مرتين وأحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى:

(١) التّمثيل فيه: (هويت السّمان) حيث جمع حروف الزّيادة في هذه الكلمة.
انظر: المنصف ١/ ٩٨، والوجيز في علم التّصريف ٣١، وشرح الملحة ٢٧٥، والتّتمّة في التّصريف ٤٣، وشرح الملوكيّ ١٠٠، وشرح المفصّل ٩/ ١٤١، وشرح الشّافية ٢/ ٣٣١.

سَأَلْتُ الحُروفَ الزَّائداتِ عنِ اسْمِها فقالت ولم تبخل: أَمانٌ وتَسْهِيلُ

وأبدع منه ما حكي أن تلميذاً سأل شيخه عنها فقال: سألتمونيها فقال التلميذ ما سألناك إلا هذه المرة فقال اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: يا أحمق، قد أجبتك مرتين، وقد ركبت منها كلمات أخر يطول ذكرها، وإنما قيد المزيد بقوله: كان غير مكرر إذ لم يلزم في المكرر ذلك فالمراد منع ذلك الإلزام عن المكرر ولا يلزم منه منع جواز كون ذلك المكرر منه أيضاً.

في الأصل أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق، والتضعيف إلا منها أي من حروف اليوم تنساه فلا وجه لقول المصنف لغير الإلحاق، والتضعيف فإنه يوهم أنه يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف.

٢٢٨- ويعرف كل باشتقاق لكلمة فأمران في شقين عند السوية

يعرف كل من المزيدات سواء كان متكرراً أو لا باشتقاق الكلمة مثل ضارب وضرب فإن تعدد الاشتقاق بأن يرجع إلى اشتقاقين فالأمران جائزان متساويان مثل حسان وحيان فهما إما فعلان من الحس والحي أو فعال من الحسن والحين وهذا أي تساوي الأمرين إنما هو عند السوية بين الاشتقاقين في الوضوح فإن لم يتساويا في الوضوح فالعمل بالأوضح أرجح مثل إنسان فالراجح أنه فعلان من الإنس ويجوز كونه أفعاناً من نسي فمعنى عبارة الأصل وإلا فالترجيح أي وإن لم يكونا واضحين فيرجح ما هو مقتضى الأوضح من الأصالة والزيادة فالترجيح دائر بين المقتضيين لا بين الاشتقاقين كما ذكر في الشرح حيث قيل فيه، وبعد ذلك شرع فيما يرجع إلى اشتقاقين ويجوز الأخذ بأي أريد ثم فيما يطلب فيه ترجيح أحد الاشتقاقين على الآخر وقيل فيه أيضاً فيطلب الترجيح فيؤخذ بالراجح وأنت خبير بأن هذا الكلام يشعر بأنه يؤخذ بالراجح فقط ولو كان كذلك لما قيل في الأصل.

قيل مفعل من الألوكة وابن كيسان فعأل من الملك وأبو عبيدة مفعل من لاءك إلى غير ذلك، بل اقتصر على أحد الأوجه، قال الرضي: أي وإن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح بل فيها اشتقاق غير واضح كما في تنبالة وتربوت وسبروت أو فيها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر كما في ملك وموسى

وسرية فالأكثران في كلا الموضعين الترجيح ففي الأول أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما وبعضهم يعكس وفي الثاني أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر الأكثر ترجح الأوضح وجوز بعضهم الأمرين انتهى. وفيه نظر أما أولاً فلأن شرح عبارة الأصل على هذا الوجه تعسف بارد من وجوه لا يخفى، وأما ثانياً فلأنه بين في الشرح إن في تربوت وسبروت اشتقاقين وأما تنبالة فذكره استطرادي.

٢٢٩- فإن انتفى فيها اشتقاق فيعرف　　بفقد نظير عند فرض الأصالة

٢٣٠- ويعني بهذا مالها أو لمثلها　　وإن كان مفقوداً كذا في الزيادة

فإن فقد الاشتقاق في الكلمة فيعرف الزائد بعدم النظير على تقدير فرض أصالة ذلك الحرف المزيد، والنظير أعم من أن يكون لها أو لمثلها أي لزنة أخرى لها، فالمراد بعدم النظير ههنا خروجها عن الأصل أو خروج مثلها عنها على تقدير الأصالة مثل كنتأل فنونه زائدة إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فعللاً أو فعلألاً وكلاهما مطرح ومثل قنفخر بكسر القاف فنونه أيضاً زائدة لما ثبت زيادتها في قنفخر بضم القاف لعدم فعلل وإن كان مثل قرطعب موجوداً؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون حرف واحد في أحدهما أصلاً وفي الآخر زائداً.

قوله: وإن كان مفقوداً الخ إشارة إلى قسم آخر وهو أن يخرج الكلمة عن الأصول على تقديري فرض الأصالة والزيادة معاً فحينئذٍ يحكم بالزيادة أيضاً مثل نرجس فإن نونه زائدة مع عدم تفعل وفعلل.

٢٣١- وهذا إذا ما لم تشذ زيادة　　لهذا الحرف في ذاك المحل بصيغة

٢٣٢- كنون أتت من بعد حرفين حركت　　وخامسة ميم بأول كلمة

وهذا أي الحكم بالزيادة فيما إذا خرجت عن الأصول على التقديرين معا هو ما إذا شذ الزيادة فحينئذٍ يحكم بالأصالة كميم مرزنجوش فإن زيادة الميم أولاً خامسة شاذ وكنون برنساء فإن زيادتها ثالثة متحركة شاذ.

قوله: خامسة عطف على نون، وقوله: ميم إما بدل من خامسة بالجر وخبر مبتدأ محذوف، هو هي فبالرفع.

٢٣٣- وإن لم يكن فقد النظير فيعرف بما كان فيه من شيوع الزيادة

٢٣٤- سواء في الاستعمال شاع زيادة على وجه طرد أو على وجه غلبة

وإن لم يخرج الكلمة عن الأصول على فرض الأصالة فيعرف الزائد بشيوع الزيادة وغلبتها سواء كان ذلك الشيوع على وجه الاطراد أو على وجه الغلبة كزيادة ضارب ومضروب وغيرهم في الأول وكالهمزة أولاً مع ثلاثة أصول فقط وغيرها في الثاني.

٢٣٥- وما زيد للإلحاق إلا مكرراً إذا كان مما دون حرف الزيادة

المزيد للإلحاق لا يكون إلا مكرراً وهذا إذا لم يكن من حروف الزيادة، وأما إذا كان منها فلا يلزم التكرار.

٢٣٦- ويعنون بالإلحاق أن ذاك إنما يزاد ليعطي صيغة حكم صيغة

المراد بالإلحاق الزيادة يجعل صيغة على صيغة أخرى أزيد منها لتعامل معاملتها وتعطي حكمه ما في التصغير والتكسير وغيرهما، والمصادر مثل قردد وقرادد وقريدد، وكجعفر، وجعافر، وجعيفر والمعتبر فيه أن لا يفيد المزيد معنى غير هذا فمثل مقتل ليس ملحقاً وإن جاء فيه مقاتل ومقيتل وربما لا يكون لأصل الملحق معنى مثل كوكب وزينب إذ لا معنى لتركيب ككب وزنب ذكره الرضي.

٢٣٧- ويلزم في الفعل اتحاد مصادر وما زيد في كل بأول كلمة

يلزم في الفعل الملحق توافق مصدره أجمع مع مصادر الفعل الملحق به كما ذكر في الشرح، ولا يزاد للإلحاق في كل من الفعل والاسم بأول الكلمة كما ذكر في عدة كتب.

قوله: في كل أي في كل منهما.

٢٣٨- وما زيد للإلحاق ألف لديهم وقد قيل إلا ما بآخر كلمة

لم يزد الألف للإلحاق لا في الفعل ولا في الاسم، وذكروا لذلك في المطولات وجوهاً عديدة، وقيل يجوز زيادتها في الآخر كما في معزى، وإنما الممنوع زيادتها حشواً، وذكر في الشرح نقلاً عن شرح المفصل لصاحب

الأصل التحقيق أن ألف مثل معزى ياء في الأصل، ثم قلبت ألفاً، ولكن الشارح الرضي جوز زيادة الألف للإلحاق، ثم زيادة الإلحاق لا يكون إلا في مقابلة الحرف الأصلي.

قال الرضي: هكذا ذكروا وأنا لا أدري منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة فيقول زوايد اقعنس كلها للإلحاق باحرنجم.

باب الإمالة

٢٣٩- إمالتهم أنحاء فتح بكسرة ولكنها ممنوعة عند فرقة

الإمالة ليست دأب جميع العرب وأحرصهم عليها بنو تميم، وأهل الحجاز لا يميلون، وهي في اللغة مصدر أمال من مال إذا انحرف.

وفي الصناعة إنحاء الفتح بالكسر أي العدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، ثم إن كان هناك ألف فلا محالة يصير بين الألف والياء، وهذا التعريف أولى من قولهم أن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء ومن قولهم أن ينحى بالألف نحو الياء؛ لأن الفتح قد تمال منفردة فلا يكون الحد جامعاً إن قيل إنهم يقولون ألف الإمالة كذا وأنهم يقولون تمال ألف التنوين وغير ذلك بإطلاق الممال على الألف فلا يكون هذا التعريف شاملاً على إمالة الألف قلنا في عبارتهم تسامح فإن المراد بقولهم يمال ألف التنوين يمال الفتحة قبل الألف لما أنه يلزم من إمالتها جل الألف بين الألف والياء، وإلا فيلزم أن يكون في عماد مثلاً إمالتان: إمالة الفتحة، وإمالة الألف، ولم يقل به أحد وإنما إمالة الألف من تتمة إمالة الفتحة.

٢٤٠- وباعثها قصد التناسب عندهم لياء وليست بعد ألف لكسرة

باعثها المجوز قصد المناسبة للياء التي ليست بعد الفتح مثل سيسبان وسيال بخلاف مثل حيوان وسيسبان مما كانت الياء متحركة غير مجاورة للألف ومما تداخل فيه بينهما حرفان فإنهما لا يمالان.

قال الشرح: وعدم إمالتهما لم أجده صريحاً في كلامهم لكني استنبطته من القواعد التي ذكروها في المسائل التي سردوها وإنما قيد الياء بقوله وليست بعد ألف لأنه لو وقعت بعده لا تؤثر مثل سائر هكذا ذكروا، وفي هذا التمثيل أن الواقع بعد الألف فيساير ليس ياء بل إنما هو همزة، اللهم إلا أن يعبر الأصل، وفي بعض الشروح وبعضهم أجاز إمالة نحو المبايع مما وقعت الياء فيه مكسورة بخلاف ما كانت فيه مفتوحة أو مضمومة.

أو قصد المناسبة للكسرة المتقدمة مثل عماد ومثل شملال مما يفصل بينهما أكثر من حرف واحد بخلاف درهماً لخفاء الهاء مع شذوذها فيه أو للكسرة المتأخرة مثل عالم في غير العارضة ومثل من دار في العارضة، ومثل داع عند الوقف في الأصلية المقدرة، ثم إنه قد اختلف فذهب بعضهم إلى أن الياء ادعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامها بنفسها؛ لأن الكسرة بعضها، وقال آخرون الكسرة أقوى؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء وهو الراجح حيث يعتد بالكسرة المقدرة إذا وقعت بعد الألف مثل داع وقفاً بخلاف الياء مثل ساير وأيضاً لا يؤثر الياء في الفتحة المنفردة كما هو المفهوم من كلامهم وإن لم أجد تصريحاً به.

٢٤١- وللألف عن ياء وعما بكسرة ولـلألـف حـيـنـا صـار يـاء بـفـتـحـة

أو قصد المناسبة للألف المنقلبة عن ياء أو عن مكسور أي لكون الألف منقلبة منهما مثل ناب ومثل خاف أو للألف التي صارت ياء مفتوحة أحياناً مثل دعا وحبلى.

٢٤٢- وفاصلة أي مطلقاً وإمالة بـهـا اتـصـلـت مـن قـبـلـهـا عـنـد فـرقـة

أو قصد المناسبة للفواصل مثل والضحى أو لإمالة متصلة بها مثل رأيت عماداً بإمالة ألف التنوين لإمالة الألف الأولى وللكسرة ومثل يتامى بإمالة الألف الأولى ولإمالة الثانية لانقلابها ياء مفتوحة في التثنية فإن تثنية الجمع جائز على التأويل بالجماعتين دون وبعضهم لا يميل في الثاني أي مثل يتامى وبعضهم لا يميل لإمالة أخرى أصلاً هكذا نقل في الشرح عن شرح المفصل،

وينبغي أن يعلم أن الوجوه المذكورة في هذين البيتين راجعة في الحقيقة إلى الياء والكسرة.

٢٤٣- وللهاء للتأنيث في الوقف غالباً ويمنع الاستعلاء عنها بكثرة

أو قصد المناسبة للهاء المنقلبة عن التاء في الوقف المشابهة للألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونهما للتأنيث فلا يمال تاء التأنيث في الأفعال لفقدان الشبه اللفظي، والحكمي.

أما الأول: فظاهر، وأما الثاني، فلأن الألف لا يقع للتأنيث في الأفعال ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي هذا ويمنع عن الإمالة حروف الاستعلاء وهي الصاد والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف أي إذا وقعت الفتحة على أحدها، وإنما قال يمنع بكثرة إذ لا يمنع عنها في بعض الصور وهي ما كان الباعث في الألف مثل خاف وطاب وصغى أو في الهاء مثل حقة فالإمالة فيها جائزة.

٢٤٤- كذا الراء ليست بانكسار ولم يمل من الحروف إلا ما استقل كجملة

وكذا يمنع عنها الراء غير المكسورة أكثريًّا ثم إنه لا يجري الإمالة في الحروف إلا في الحروف التي يغني غناء الجملة وتنوب عنها مثل بلى ويا ولا في أما لا فيشبه من هذه الحروف الجملة بالاسم ولم يقل فإن سمي بها فكالأسماء كما في الأصل؛ لأنه لا حاجة إليه إذ يخرج حينئذٍ عن الحرفية.

٢٤٥- وقد قيل في اسم ليس فيه تمكن كما قيل في حرف على كل حالة

الأسماء غير المتمكنة أمرها كأمر الحروف حيث لا يمال فيها إلا فيما ينوب عن الجملة مثل ذا ومتى وأنى كبلى.

٢٤٦- وليس يمال الفتح منفرداً ولم يكن جاء فيها قبل راء بكسرة

لا يمال الفتحة منفردة أي من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث إلا إذا وقعت قبل راء مكسورة مثل من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر.

٢٤٧- على رأي جمهور تخص بفتحة وعن بعضهم نقل إمالة ضمة

الإمالة مخصوصة بالفتحة على رأي جمهور المميلين ومنقول عن بعضهم إمالة الضمة، قال الشيخ الرضي قال سيبويه تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة فتصير الوو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام

كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة فإن هذا الإشمام هو الإمالة.

وقال الأخفش: الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها وليس الواو كذلك فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق وأما قوله قد لا يكون ما قبلها مضموماً فنقول إما الفتح فمسلم أنه يجيء الواو الصريح بعده كقوله وأما الكسر والضم المشم كسراً فلا يجيء بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء وعليك بالاختيار انتهى.

فحينئذٍ بغير تعيف الإمالة إلى قولنا إنحاء الفتح أو الضم بالكسر وأما التعريف السابق فإنما هو على رأي الأكثرين.

باب تخفيف الهمزة

٢٤٨- قد استحسن الجمهور تخفيف همزة ... إذا لم يقع حين ابتداء لخفة

لما كانت الهمزة ثقيلة؛ لأنها أدخل حروف الحلق ولها نبرة كريهة تشبه التهوع استحسن الأكثرون تخفيفها والتخفيف لغة بني تميم وقيس قياساً على سائر الحروف ثم إنه شرط في تخفيفها أن لا يكون مبتدأ بها؛ لأن المبتدأ يغتفر فيه الثقل لجري الصوت دفعة ولا يرد مثل هرقت في أرقت؛ لأن المراد التخفيف بأحد الوجوه الثلاثة الآتية وكأنه آخر بيان الشرط في الأصل عن بيان الأنواع إشارة إلى هذا ولا حاجة في دفع ذلك إلى ما ادعاه الرضي من شذوذه مع أن المفهوم من عبارة الأصل في الإبدال خلافه حيث قال فيه:

إن إبدال الهاء من الهمزة مسموع في هرقت وغيره ومن الألف شاذ يجعل لشذوذ إبدالها من الألف مقابلاً لإبدالها من الهمزة ولا يرد أيضاً نحو خذو قل؛ لأن إسقاط همزة الوصل فيهما للاستغناء لا على أنه تخفيف همزة استحساناً.

٢٤٩- بحذف وإبدال وبالجعل بينهما ... لديهم وبين الحرف من جنس حركة

٢٥٠- ونعني بها ما قد تكون لها فقط ... وقد قيل ما كانت لما قبل همزة

التخفيف يكون بثلاثة أوجه: الحذف والإبدال وجعلها بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف من جنس الحركة أي حركة الهمزة هذا هو المشهور وقيل أوحر حركة ما قبل الهمزة في الشرح الأصل في التخفيف بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف،ثم إن همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أول الكلام وذكروا أن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور ويجوز فيه المشهور وليس بالعكس.

٢٥١- فإن سكنت بالحرف من حركات ما   أتى قبلها طرداً على كل حالة

هذا شروع في كيفية تخفيف الهمزة فهي إما واحدة أو اثنتان أو أكثر فإن كانت واحدة فإما ساكنة أو متحركة فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها سواء كانت مع ما قبلها في كلمة واحدة أو لا مثل رأس وبير، وسوت وإلى الهداتنا ويقولوذن لي والذيتمن.

٢٥٢- وإلا مع الإسكان من قبلها وكا   ن واواً وياء لا للإلحاق زيدت

٢٥٣- فقلب وإدغام كمثل خطية   وإن كان ألفاً بين بين بشهرة

وإلا أي وإن لم تكن مع سكون ما قبلها والحال أن ما قبلها واواً وياء مزيدة لغير الإلحاق فيقلب الهمزة واواً أو ياء فتدغم مثل مقروة وخطية وإن كان ما قبلها ألفاً فبين بين المشهور مثل قرأ وبائع وتساؤل، وقوله زيدت لا للإلحاق صفة الواو والياء على سبيل البدل الله أعلم.

٢٥٤- وإن كان حرفاً غير ما قد ذكرته   فحذف لها من بعد نقل الحركة

إن كان ما قبل الهمزة على تقدير عدم سكونها حرفاً غير حروف المذكورة سواء كان صحيحاً أو معتلاً أصليًّا أو مزيداً للإلحاق فيحذف الهمزة بعد حركتها عليها مثل مسلة وخب ومثل شيء وسو ومثل جيل وخوب ملحقين بجعفر.

٢٥٥- وإن فتحت بالواو والياء أبدلت   لدى الضم أو كسر لما قبل همزة

هذا شروع في الهمزة المتحركة ما قبلها فإن كانت مفتوحة وكان ما بعدها مضموماً تقلب واواً مثل موجل وإن كان ما قبلها مكسوراً فتقلب ياء مثلماية

الله أعلم.

٢٥٦- وإن حركت عند التحرك قبلها سوى ما ذكرنا بين بين مشتهرة

٢٥٧- وفي سئلوا منها ويستهزؤنه يجيء بعيد عند بعض أئمة

تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها يجعلها بين بين المشهور في غير ما ذكرنا من الصورتين اللتين تبدل فيهما واواً وياء. تحرك الهمزة مع ما تحرك ما قبلها في تسع صور؛ لأن لها أحوالاً ثلاثاً ولقبلها أيضاً ثلاثة فضرب الثلاثة في الثلاثة يحصل تسعة؛ سبع منها يجعل الهمزة بين بين المشهور، وقد جاء في مثل مستهزؤون وسئل بين بين البعيد على قول.

٢٥٨- كأول أبقوا الهمزة اللام عندما يخفف ما كانت بها صدر كلمة

٢٥٩- فلحمر جاءت مثلها من لحمر على حذف ياء أو بنون أو بفتحة

إذا خففت باب الأحمر أعني كلمة أولها همزة داخلة عليها الألف واللام، فالغالب بقاء همزة اللام مثل الحمر ويجوز أيضاً لحمر وجاء فلحمر ومن لحمر في الأحمر بحذف ياء في وفتح نون من لعدم الاعتداد بحركة اللام فيهما إذ الحذف والتحريك في الأصل إنما كان للالتقاء الساكنين.

قوله: ما عبارة عن الهمزة.

قوله: بها أي باللام.

قوله: فلحمر مبتدأ وجاءت خبره، والتأنيث اعتباري ومثله مبتدأ من لحمر خبره، الله أعلم.

٢٦٠- وإن سكنت أي همزة بعد همزة فإبدال لين في اجتماع بكلمة

هذا شروع في بيان الهمزتين فإما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين فإن كانتا في كلمة، فالثانية إن كانت ساكنة تبدل بحرف من جنس حركة همزة قبلها مثل آدم وأيت وأوتمن.

٢٦١- وإن حركت أي همزة بعد همزة تسكن فالإثبات في كل حالة

٢٦٢- إذا لم تكن في موضع اللام أنها تبدل ياء عند كل الأئمة

الهمزة الثانية إن كانت متحركة والأولى ساكنة تثبت لحصول التخفيف بالإدغام مثل سآل وهذا إذا لم يكن في موضع اللام فحينئذ تقلب ياء مثل

قراي، الله أعلم.

٢٦٣- وإن كان كلتا الهمزتين بحركة　　فإبدال واو لازم من أخيرة

٢٦٤- ولكنه قد يبدلون بيائهم　　إذا كان إحدى همزتين بكسرة

الهمزتان إذا تحركتا يقلب الأخيرة واواً مثل أوادم وأويدم في جمع آدم وتصغيره، وهذا إذا لم يكن إحدى الهمزتين مكسورة فحينئذٍ تقلب الأخيرة أيضاً ياء مثل جاء وأيمة، الله أعلم.

٢٦٥- وقد جاء تحقيق وتخفيف واحد　　أو اثنين عند الجمع في غير كلمة

وهذا بيان الهمزتين في كلمتين ويجوز تحقيقهما معاً؛ لأن الاجتماع العارضي هون أمر الثقل وتخفيفهما أيضاً وتخفيف إحداهما قوله واحد أو اثنين نذكر على التأويل الله أعلم.

٢٦٦- وإن جمعت فوق اثنين فتبدئ　　بتخفيف الأولى عكس أحرف علة

قال الرضي: اعلم إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذ في التخفيف من الأول فخففت الثانية ولم تبتدئ في التخفيف من الآخر كما فعلت ذلك من حروف العلة في نحو طوى ونوى وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة فإن بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت قرأيأ خففت الأولى وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل وإنما قلبتها ياء لا واواً لكونهما أقرب مخرجاً من الواو وصحت الأخيرة لغدم مجامعتها إذن للهمزة انتهى.

فالمراد بالأول المعنى الإضافي أي دون الآخر كما في حرف العلة وأول ما يقتضي القياس تخفيفاً فافهم، وينبغي أن يعلم أن الوجوه التي ذكرناها منها ما يجب مراعاتها بعد قصد التخفيف الذي هو أمر استحساني ومنها ما دون ذلك مما دار بينهم على وجه الكثرة.

باب الإعلال

٢٦٧- وإعلالهم تغييرهم حرف علة　　لما قصدوا منه تحصيل خفة

الإعلال تغيير حرف العلة لقصد التخفيف فقولنا تغيير بمنزلة الجنس وقولنا حرف العلة يخرج بعض الإبدال أعني ما ليس من حرف العلة كأصيلال في اصلان وتخفيف أيضاً على رأي الأكثرين وقولنا لقصد التخفيف للاحتراز عن تغييرها في الأسماء الستة وغيرها فإن ذلك للإعراب وليس للتخفيف لا للاحتراز من نحو عألم بالهمزة في عالم كما قيل في الشرح؛ لأن ذلك إعلال لكنه شاذ حيث قال في مباحث الإبدال إن إبدال الهمزة من حروف اللين إعلال وأيضاً لقضية التحقيق كما لا يخفى الله أعلم.

٢٦٨- ويجمعه إسكان وحذف وقلبها　　بحرف سواها أو بمثل خفيفة

يجمع الإعلال إسكان حرف العلة وحذفها وإبدالها بغير حرف العلة أو بحرف علة خفيفة بالنسبة إلى المغيرة.

٢٦٩- وأحرفه الف وواو وياؤهم　　وقد عد منها همزة بعد فرقة

حرف الإعلال الألف والواو والياء فقد عند الأكثرين والهمزة أيضاً عقد البعض كما في الشرح، قال الرضي: لفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة، والهمزة بعضها مكانه بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا في الهمزة أيضاً فبين الإعلال والإبدال عموم من وجه نوجدهما معاً في نحو قال ووجود الأول بدون الثاني في يقول، ووجود الثاني بدون الأول في أصيلال.

٢٧٠- وليس يكون الألف في اسم تمكن　　وفي الفعل فيما بينها بالأصالة

لا يكون الألف من بين تلك الحروف أصلاً في اسم تمكن بخلاف غير المتمكن مثل ذا، وفي الفعل أيضاً بخلافهما الحرف مثل ما ولا وذلك بحكم الاستقراء، وربما يقام عليه دليل، الله أعلم.

٢٧١- ففي الفاء قالوا تقلب الواو همزة　　إذا اجتمع الواوان أول كلمة

٢٧٢- فيلزم فيما ليس فيه الأخيرة　　بمقلوبة عن غيرها حرف مدة

هذا شروع في كيفية الإعلال في فاء الكلمة فنقول إذا اجتمع في أول الكلمة واوان تقلب الأولى همزة مثل أول في وول؛ لأن اجتماع الواوين مستثقل خصوصاً بأول الكلمة فإنهم استثقلوا اجتماع المثلين مطلقاً في الأول

فلذلك قل نحو بير وددن ذكر الرضي هذا القلب واجب إلا في صورة تكون فيها الواو الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد فحينئذٍ لا يجب القلب بل يجوز مثل ووري في مجهول وأرى بخلاف ما إذا كانت الثانية أصلية ولم يكن منقلبة عن شيء نحو أولى، وأصلها وولى فالقلب فيه واجب وبخلاف ما إذا كانت منقلبة ولم تكن حرف مد نحو أواصل وأويصل كضوارب وضويرب كله مذكور في شرح الرضي ولكن ما ذكره الرضي هنا مخالف لما ذكره في شرح الكافية في بحث اسم التفضيل من أن وجوب همزة أولى للبناء على جمعه وهو الأول فتدبر.

قال الرضي: إن عبارة الأصل، إذا تحركت الثانية، هذا شرط لم يشرطه الفحول من النحاة انتهى. ولكنه غير مسلم كيف وقد صرح في المفتاح بهذا الشرط حيث قال والواو صدر الكلمة إذا كانت معها أخرى متحركة تبدل همزة كأويصل وأواصل انتهى، ولما لم يتحرك الثانية في مثل أولى مع لزوم القلب فيه وجهه في الأصل بأنها محمولة على الأول، وفيه أن ذلك حمل المفرد الذي هو أصل على الجمع الذي هو فرع وهو ليس كما ينبغي ولا يدفع ما ذكر في الشرح من أن في الأولى علم التأنيث وهو الألف والأول مجرد عنه فقد حمل المؤنث على المذكر وذلك ظاهر مع أنهما مؤنثان في الحقيقة تدبر.

ويتجه على الأصل أيضاً مثل أوعد بلزوم القلب مع عدم تحرك الثانية حيث قالوا إذا بنيت مثل كوثر من وعد قلت أوعد، والأصل ووعد أجاب عنه في الشرح بأنهم ما صرحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضاً الجواز لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين ولا يخفى عليك أن المقام يأبى عن كون مرادهم ما ذكره تدبر.

٢٧٣- فقد جاز هذا في أجوه وأورى كذا في أشاح عند بعض الأئمة

فيجوز قلب الواو همزة في مثل أورى وأصله ووري مجهول وأرى بمعنى ستر لما عرفت وفي مثل أجوه وأصله وجوه فتقلب فيه لاستثقال الضمة على الواو وفي مثل أشاح في وشاح عند المازني وأما مثل أناة في وناة واحد في وحد، وأسماء علماً من الوسامة وهي حسن الوجه فعلى غير القياس.

٢٧٤- ويلزم حذف الواو في يعدوننا لما وقعت من بين ياء وكسرة

يحذف الواو في يعد أصله يوعد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية وهو مستثقل يجب التحرز عنه، الله أعلم.

٢٧٥- ومن ثمة لا يبنى وددت بفتحة لما يلزم إعلالان في بعض صورة

ولأجل وجوب الحذف حينئذٍ لا يبتنى مضاعف معتل الفاء بفتح العين للزوم إعلالين في صورة منه أعني مضارعه مثل يدوهما حذف الواو والإدغام واجتماع الإعلالين متحرز عنه مهما أمكن.

قوله: لما يلزم إعلالان هكذا ذكروا، والمراد لما يلزم تغييران، الله أعلم.

٢٧٦- على يعد محمولة أخواته وفي يسع للكسر في أصل صيغة

وحملت على يعد أخواته في الحذف وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة مثل أعد ونعد وتعد، وصيغة أمره ويلزم حذف الواو من يسع أيضاً، وإن كانت العين فيه مفتوحة ظاهراً؛ لأنه في الأصل مكسور العين فبعد حذف الواو فتحت لأجل حرف الحلق بخلاف يوجل؛ لأن فتح عينه أصلي.

٢٧٧- وللطرد حذف الواو في عدة ولم يكن وجهة منه خلافاً لفرقة

ويجب حذف الواو في عدة مصدر وعد يعد للاطراد كما في مثل أعد ونعد، وأصلها وعدة فلم يحذف من الوصال والوداد لعدم الإعلال في فعلهما نحو واصلته وواددته هكذا ذكر في الشرح، وفيه نظر لأن الوداد مصدر الثلاثي مثل صراف كما ذكره الجوهري وأيضاً فالمعتبر إعلال المضارع ألا ترى أنه يقال وعدته فالوجه في بيان عدم إعلال فعلهما أن يقال نحو يواصل ويواد.

وليس وجهة من هذا القبيل أي من قبيل عدة؛ لأن مضارعه لم يعل؛ لأنك لا تقول وجه يجه بل تقول وجه يوجه فلا يجب فيها الحذف، وإن كان يحذف أحياناً للاستثقال ويقال جهة أيضاً أو لأن الوجهة اسم لما يتوجه إليه لا مصدر جار على الفعل فلم يعل.

فقولهم جهة أصلها في التقدير وجهة وهي مصدر جار على الفعل، وعند البعض وهو المازني وأتباعه أن وجهة وجهة بمعنى لكن استعمل وجهة قليلاً مع

اقتضاء القاعدة الحذف للتنبيه على الأصل كالقود واستحوذ وهو المفهوم عن عبارة الأصل، ولكن يتوجه على هذا الوجه أن القاعدة لم تقتض وجوب الحذف في وجهة لما أن إعلال الفعل غير موجود فيها كما عرفت ولا يرد عليه ما نقل في الشرح عن أبي علي الفارسي مما استضعف هو مذهب المازني من جهة أنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذاً واستصوب استصواباً ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال مصححاً دلّ على أن وجهة اسم للتوجه لا مصدر.

لأن الظاهر إن المعتبر أفعال المصدر المصحح والقول بأن أفعال وجهة لم يجئ مصححة غير مسلم، وذكر في الشرح أيضاً أنه نقل عن أبي علي أنه قال فإن قيل قد جاء القول والبيع مصححين مع أن فعلهما معتل فما يمنع في الوجهة مثل ذلك، فالجواب أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة والموافقة في الوزن توجب الإعلال ألا ترى أن باباً ونابا لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يعل نحو عوض لعدم الموافقة واعترض عليه من وجهين:

الأول: أن وجهة إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما أن الفعل كذلك ولما كانت التاء عوضاً عن الواو وإنما يقدر دخولها بعد حذف الواو ولا يجوز اجتماعهما.

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، ثم إنه إن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة انتهى. ولي جواب من قبل أبي علي أما عن الوجه الأول فهو أنه لم يدع كون أصل وجهة وجهاً حتى يرد ما ذكر وذلك أي عدم ادعائه إياه ظاهر.

أما في مذهبه فلأن وجهة عنده اسم على حالة إلا مصدر، وأما فيما ذكره بعد قوله فالجواب فلأن ذلك جواب عن الجواب من قبل المازني عن استضعافه فهو على مذهب المازني وهو لا يقول بأن أصلها وجه أيضاً بل

مذهبه أن وجهة مصدر صححت تنبيهاً على الأصل.

وأما عن الثاني أنهم شرطوا موافقة غير المصدر مع الفعل وألحق أبو علي المصدر بذلك وهو الشيخ في هذه الصناعة فلا يرد ذلك منه كما أشار إلى ذلك المعترض بقوله ثم إنه إن كان الخ، وما ذكرنا إلى هنا على تقدير أن يكون أصل عدة وعدة وفيه مذهب آخر وهو أن أصلها وعد حذف الواو وحركت العين بالكسر وعوض عنها بتاء التأنيث.

قال الرضي: وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل إذا كان جزء مقتضي الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد إثباتها نحو عدة ووعد إذ ليس فيه شيء من علة الحذف، ولا المناسبة المذكورة انتهى.

وقال الجوهري: إن عدة وجهة أصلهما وعد ووجه، والاسم الوجه والوجة والواو تثبت في الأسماء كما قالوا ولدة وإنما لا يجمع مع الهاء في المصادر فعلى هذا التقدير وهو الأسلم الأولى يكون الحذف فيهما جواز أو لا يكون وجهة من قبيل المصادر، وعبارة النظم ينتظم على الوجوه المذكورة، وقال الراغب في المفردات يقال القصد وجه وللمقصد جهة ووجهة وهي حيثما يتوجه ويوجه الشيء. وقال الطيبي نقلاً عن الزجاج: إنه يقال وجهة وجهة ووجه انتهى. ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] وإنما أطنبنا لك الكلام كي تقف على تحقيق المقام.

٢٧٨- وتقلب ياء للسكون بكسرة لما قبلها والعكس واواً بضمة

وتقلب الواو ياء لسكونها ملتبسة بكسرة ما قبلها مثل ميزان وميقات والأصل موزان وموقات وعكسها الياء ساكنة ملتبسة بضمة ما قبلها حيث تقلب هي واواً مثل موقظ في ميقظ، الله أعلم.

٢٧٩- وتقلب مثل الواو تاء في الافتعا ل إن لم يكن بالقلب من حرف همزة

تقلب الياء والواو تاء إذا وقعتا فاء لباب الافتعال مثل اتسر واتعد إذا لم يكن الياء مقلوبة عن الهمزة إذ لا قلب حينئذٍ مثل ايتزر والأصل أتزر لعروض

الياء ولعدم اطرادها لما تزول عند الوصل كقولك واتزر وقد جاء في لغة الشافعي ياتعد كما جا يايس في ييئس هكذا ذكروا، ولكنه يشكل بقولهم اتخذ ومصدره الأخذ كما ذكر في الصحاح فالمراد أنه لا قلب وجوباً في المراح وإدغام اتخذ شاذ، الله أعلم.

٢٨٠- ويشترط الإعلال في العين عندما   يكون باسم من سوى ذي ثلاثة

٢٨١- ومما سوى الجاري على الفعل كونه   على وزن فعل في السكون وحركة

٢٨٢- يكون اختلاف بنية أو زيادة   وكل من الأمرين بالاسم خصت

يشترط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي وغير الجاري على الفعل بموافقة الفعل في السكون، والحركة مع المخالفة ببنية أو زيادة مخصوصتين بالاسم كمفعل وتفعل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ قلت مبيع وتبيع بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً من المخالفة بزيادة الميم والتاء المكسورة في الأول ولو بنيت منه مثل تضرب قلت تبيع بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل لعدم المخالفة المذكورة.

وإنما قلنا غير الثلاثي إذ لا يشترط فيه ذلك، وإنما قلنا غير الجاري على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل وهو المصدر واسم الفاعل والمفعول يعل ولم يشترط فيه ذلك هكذا ذكروا ولكن المفهوم من كلام أبي علي الفارسي أن يكون إعلال الفاء والعين في المصدر وغيره مشروطاً بهذا الشرط كما مر في بحث عدة.

وأما مثل يزيد علماً فإنه أعل فعلاً ثم نقل إلى العلمية لا أنه أعل بعد تقديره اسماً وكذلك أبان أن قلنا وزنه أفعل لا أنهما أعلا بعد تعديدهما علماً وإن كان وزنه فعالاً فلا يكون مما نحن فيه ورجحه بعضهم بدليل صرفه في قول لبيد[1]: [الكامل]

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ   فَـتَـقَـادَمَـتْ بِـالْـحُـبْـسِ فَـالـسُّـوبَـانِ

وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأن صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير وأراد

(١) انظر: الديوان ١/ ١٢٧، والبديع في نقد الشعر ١/ ١٤٢، سمط اللآلئ ١/ ١٠٤.

بقوله المنا المنازل بحذف العجز على خلاف القياس كما في قولهم نشأ في نشا ستج، ويقرب منه ما قالوا شفا يريدون شاف جرف، وأبان ومتالع جبلان في الصحاح وأبانان جبلان أحدهما أبان والآخر متالع، وإنما قيل منهما أبانان كما قيل العمران وذكر الشيخ الرضي في شرح الكافية أحدهما أبان الريان لكثرة الماء فيه، والآخر أبان العطشان لقلة الماء فيه فلا يكون حينئذٍ من قبيل العمرين أي من باب التغليب، الله أعلم.

٢٨٣- فـنـقـلـب واو هـمـزة إن تـحـركـت   بـضـم ولـيـس الـضـم بـالـعـارضـيـة

هذا شروع في كيفية الإعلال في العين فنقول تقلب الواو همزة إذا كانت مضمومة وكان ضمها أصليًّا مثل ادؤر في أدور جمع دار بخلاف ما إذا كان ضمها عارضيًّا مثل لترون في الكشاف أن قراءة واو لترون همزة مستكره.

٢٨٤- وتـقـلـب يـاء فـي فـعـال ومـا هـو   بـمـصـدر فـعـل عـيـنـه مـا أعـلـت

تقلب الواو ياء في وزن فعال إذا لم يكن مصدر فعل لم يعل عينه إذ لا قلب حينئذٍ نحو لاوَذَ لِواذاً وذلك مثل قيام ولياذ فقلبت فيهما ياء لإعلال فعليهما وهو قام ولاذو مثل جياد وديار لإعلال مفردهما وهو جيد ودار، وإنما صح رواء في جميع ريان كراهة إعلالين ومثل رياض وثياب لسكون الواو في مفردهما وهو روضة وثوب، والله أعلم.

٢٨٥- وتـقـلـب يـاء عـنـدمـا اجـتـمـعـت بـهـا   إذا كـان ذات الـسـبـق مـن غـيـر حـركـة

تقلب الواو ياء إذا اجتمعتا أو سبق إحديهما بالسكون مثل سيد في سيود بكسر الواو عند محققي أهل البصرة وبفتحها عند البغداديين كضيغم وصيرف كذا في الشرح، وكذا الحكم في صورة اجتماعهما آخر الكلمة وكانت الواو في العجز ولانفهامه مما نحن فيه لم يذكر هذا الحكم في مباحث إعلال اللام.

٢٨٦- وتـقـلـب واواً يـاء فـعـلـى الـتـي هـي   مـن الاسـم أمـا الـوصـف فـهـي بـكـسـرة

تقلب ياء فعلى من الاسم واواً للضمة قبلها مثل طوبى وكوسى وأما فعلى صفة فلا تقلب فيها الياء واواً بل تقلب الضمة كسرة مثل حيكى وضيزى الله أعلم.

٢٨٧- ويـحـذف فـي سـيـد ومـيـت مـسـوغـاً   لـمـا قـصـدوا مـنـه مـجـرد خـفـة

٢٨٨- وملتزماً في مثل كينونة له وقد ثقلت فالأصل عند ضرورة

ويحذف الياء المقلوبة من الواو حذفاً جائزاً في مثل سيد وميت لمجرد التخفيف وحذفا ملتزماً في مثل كينونة لقصد التخفيف مع وجود الثقل في الكلمة بكثرة حروفها وبتاء التأنيث فلا يستعمل أصلها إلا نادراً عند الضرورة كما في قوله(١):

يَا لَيتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَه حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيِّنُونَه

هذا عند البصريين، وأما عند الكوفين فأصلها كونونة كسرجوجة وهي الطبيعة ولكنه ضعيف كذا في الشرح.

٢٨٩- كذلك قالوا تبدلان بألفهم بشرط لديهم أن تكونا بحركة

٢٩٠- وما قبل كل منهما كان يفتح بأسلوب حكم أو بوجه حقيقة

تقلب الواو والياء ألفاً بشرط هو أن يكونا متحركتين، والحال أن ما قبلهما مفتوح حقيقة أو حكماً مثل باب وناب في بوب ونيب، وقام وباع، في قوم وبيع، ومثل أقام وأباع وإقامة ومقام ومقام بخلاف قول وبيع للسكون المحض وقد جاء قوله(٢):

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

وبخلاف خروع وعليب لعدم ثبوت عروض السكون فيما قبلهما في

---

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري، وذكر المبرد قبله:
قد فارقت قرينها القرينه وشحطت عن دارها الظعينه
وقرينها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت، والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقاً، وكينونة: مصدر كان، والاستشهاد بالبيت في قوله " كينونة " بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على أن الكينونة - بسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور.

(٢) إنما أراد تَوْبَتي وصَوْمَتي فأَبدَلَ الواو أَلفاً لضَرْبٍ من الخِفّة لأَنّ هذا الشعر ليس بمؤَسَّس كله ألا ترى أن فيها:
أَدْعُوكَ يَا رَبِّ مِنَ النَّارِ الَّتي أَعْدَدْتَ لِلْكُفَّارِ في القِيَامَة
فجاء بالتي وليس فيها أَلف تأْسيس وتابَ اللهُ عليه وفَّقَه لَها. [المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٥٤١]

الأصل أو للمحافظة على الإلحاق أي بدرهم وجخدب وفيه شي لا لما ذكره الرضي من أن الواو والياء إنما تقلبان ألفاً لكون ذلك الساكن مفتوحاً في أصل تلك الكلمة ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل أي قبل الزيادة للإلحاق؛ لأن المحافظة على الإلحاق تصلح علة للتصحيح، وليس يلزم في ذلك ادعاء أن القاعدة اقتضت إعلالهما للسكون العارضي فالمراد أنه لو سلم أن إعلالهما في مثل خروع وعليب القاعدة لكنه لم تعل للمحافظة على الإلحاق، بل لأن ادعاء الإلحاق في مثل عليب مشكل فإن خجدباً لم يثبت عند الأكثرين بالفتح إنما أثبته الأخفش كما مر، وأما ما قاله الرضي من أن علبياً ملحق عند الأخفش بجخدب وعند سيبويه للإلحاق أيضاً كسودد وإن لم يكن وزن فعلل موجوداً عنده ولا نصير تغيير الضمة بالإلحاق؛ لأن المقصود من الإلحاق وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك لا تفاوت به ففيه بحث فتأمل.

٢٩١- وقد صحتا في باب فعل تعجب وفي أفعل التفضيل بالتابعية

صحت الواو والياء أي لم يعلا في باب فعل التعجب وهو ما أفعله وأفعل به تقول ما أقوله وأقول به، وما أبيعه وأبيع به؛ لأنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف في الإعلال وفي المفتاح للتنبيه على الأصل وهو أولى من الأول كما لا يخفى وصحتا في أفعل التفضيل حملاً على فعل التعجب تقول أبيع وأقول ولئلا يلتبس بالفعل.

٢٩٢- وفي قود أيضاً وفي مثل أغيمت كذاك لتنبيه على أصل صيغة

ولم تعلا أيضاً في مثل قود وأغيمت للتنبيه على الأصل، الله أعلم.

٢٩٣- وفي حيوان لانتفاء الشروط أو للمح إلى أن المسمى بحركة

ولم تعلا في مثل حيوان وجولان وغيرهما لانتفاء شرط إعلال العين كما مر أو للإشارة بالمحافظة على وزن فعلان بإبقاء حركة العين إلى أن المسمى بحركة لما عرفت في باب المصدر أن الغالب في الحركة والاضطراب فعلان كخفقان أو بمجرد إبقاء الحركة المقولة على حركة اللفظ وعلى حركة المسمى اشتراكاً لفظيًّا، فإن دلائل التصريف أمور اعتبارية وأكثرها أضعف وأهون ومن بيت العنكبوت أوهن، فإنه ربما يعتبر أمثال ذلك، حتى قيل القصم بالقاف

الكسر حتى يبين والفصم بالفاء الكسر أيضاً من غير أن يبين، وعين القصم بالمعنى الأول لما في القاف من الشدة، هذا ولما غفل الشارح الرضي عن هذا قال إن هذا عجيب فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظي إذ معنى حركة اللفظ أن يجيء بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف كما هو المشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا فكيف ينبه بإحديهما على الأخرى. انتهى، ولم يعل الواو في الموتان أيضاً حملاً على الحيوان حملاً للنقيض على النقيض، الله أعلم.

٢٩٤- وفيما يؤدي إلى الاعتلال للالتبا   س أو جمع إعلالين فيه بكلمة

٢٩٥- وما كان محمولاً عليه لديهم   لما كان في معناه أو تابعية

ولم تعلا في كلمة يؤدي الإعلال فيها إلى الالتباس أو إلى جمع إعلالين في كلمة واحدة مثل جواد وطويل وغيور إذ لو أعلت فيها يلزم الالتباس بفاعل أو بفعل واعوار واسواد إذ لو أعلت فيهما لالتبس بفاعل للاستغناء عن الهمزة ومخياط ومقول لئلا يلتبس بمفعل، ومثل قوي وهوي أصلهما قوو وهوى كراهة إعلالين.

ولم تعلا أيضاً فيما كان محمولاً عليه أي ما لم تعلا فيه لما يؤدي الإعلال إلى كل واحد من الأمرين وسبب الحمل إما كونه في معناه مثل عور وسود؛ لأنهما بمعنى اعوار واسواد، أما كونه تابعاً له مثل طوي وحيي؛ لأنهما فرع فعل بفتح العين كهوى. ومقول ومخيط لأنهما محذوفان من مخياط ومقوال وعلى هذا القياس مثل ازدوجوا واجتوروا مما يكون بمعنى تفاعلوا، ومثل أعودته واستعودته مما تصح في أصله الثلاثي.

٢٩٦- إذا وليا ألفاً لباب مساجد   على كل حال يقلبان بهمزة

٢٩٧- ولكن ولي الألف أحديهما به   قد اشترطوا في قلب غير المزيدة

تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف باب مساجد مثل عجائز وصحائف هذا إذا كانتا مزيدتين وإلا فيشترط في القلب أن يقع الألف بعد الواو والياء مثل قوائم وبوائع وسيائق وخيائر فإن لم يكن بعد واحدة منهما لم تقلبا مثل مقاوم ومعايش للفرق بينه وبين باب عجائز وصحائف ولم يعكس إذ التغيير

أولى بالزائد فمثل معائش ومصائب بالهمزة شاذ في الصحاح ويجمع مصيبة على مصاوب أيضاً وهو الأصل.

ومثل ضياون شاذ لصحة الواو فيه في الشرح هذا رأي سيبويه والخليل وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط فمثل ضياون قياس عنده ولم يفعلوا ذلك في باب مصابيح مثل عواوير وطواويس، وأما عيائل بالهمزة في قوله فيها عيائيل فأشبع الكسر وعكسه عواور بالواو في قول لبيد[1]: [الطويل]

وفي كل يوم ذي حفاظ يلومني فقمتُ مقاماً لم تقمهُ العَواوِرُ

فهي في الأصل عواوير حذفت الياء، والعَوار الجبان والعُوار أيضاً الرمد والقذى بالعين قال الشاعر[2]: [البسيط]

غَرَّكِ أَنْ تَقارَبَتْ أَبَا عِرِي وأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذا الدَّوائِرِ
حنى عظامي وأراه ثاغري وكحل العينين بالعواور

ثم قال:

٢٩٨- كذلك بعد الألف من وزن فاعل يكون لفعل عينه قد أعلت

وكذلك تقلبان همزة إذا وقعتا بعد ألف بوزن فاعل المأخوذ من الفعل العلة عينه مثل قائم وبائع حكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المُتَّسِمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً بنقطتين من تحت فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت إلى صحابه كالمغضب وقال قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من المجلس من ساعته وإنما قيدنا الفعل بالوصف بأن يعل عينه للاحتراز عن مثل عاور من عور.

٢٩٩- وتسكن كل منهما بعد ساكن صحيح على أسلوب نقل لحركة

(١) انظر: الديوان ١/ ٣٠.

(٢) للفرزدق في وصف راحلته وأنها لسرعة سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فيتناثر، فيقرع بعضه بعضا، فيشبه صوت الدراهيم حين ينقدها الصيرفي فينفي منها الزائف، والأشهر في رواية البيت جر الدراهيم ورفع تنقاد.
انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٢٠٥، والخزانة ٤/ ٣٨٨، ونهاية الأرب ١٠/ ٧١.

٣٠٠- لذلك قد يأتي بقول ومثله مقول مبيع باختلاف الأئمة

تسكن الواو والياء إذا تحركتا وسكن ما قبلهما الذي هو الصحيح بنقل حركتهما إليه فتبقيان على حالهما إن لم يكن مانع مثل يقول ويبيع وإن كان كالتقاء الساكنين يحذفان على قول أو يحذف الساكن الآخر على قول مثل مقول ومبيع.

٣٠١- وحذفهما في قلت بعت وغيره بوجه وجوب باتفاق الأئمة

٣٠٢- فبالكسر فيه الفاء إن كانت عينه مع الكسر أو ياء وإلا بضمة

وحذفهما في باب قلت وبعت وأجب متفق عليه فالفاء فيه تكسر إن كان عينه المحذوفة مكسورة أو ياء مثل خفت وبعت وإلا فتضم مثل قلت وكذلك الأمر في الأمر مثل قل وبع.

٣٠٣- ولم يفعلوا في لست من أجل أنها تشابه حرفاً حيث قالوا بفتحة

لم يكسروا الفاء في لست من أن العين المحذوفة فيها ياء لمشابهتها الحرف من جهة عدم تصرفها ومن ثمة أسكنوا الياء في ليس ولم يقولوا لاس مثل باع مع أن الأصل ليس كعلم في الأصل وفي الإقامة والاستقامة ولم يذكرهما الناظم لا لتكررهما، كما قال بعض الشارحين فإن اختلاف الجهة يسوغه، بل لأن المحذوف فيهما الألف لا الواو والياء، والاعتبار أن أصل الألف واو يستلزم عدم اعتبار القلب فحينئذٍ لا يكون ذكرهما فيما قبل كما ينبغي.

٣٠٤- بياء وإشمام وواو يجيء با ب قيل وبيعت باختيار الأئمة

٣٠٥- كذلك باب اختير وانقيد فيهما لما كان فيه من أصالة ضمة

في باب قيل وبيع ثلاث لغات:

الأولى: قيل وبيع بالياء فيهما ووجهها أن أصل بيع بيع فأسكن الياء وحمل عليه قيل.

والثانية: الإشمام أي أن تشم الفاء ضمة ليدل على الأصل.

والثالثة: قول وبوع ووجهها أن تسكن واو قول ويحمل عليه بيع وهي لغة ردية، وكذلك باب اختير وانقيد في الأجوف الواوي واليائي لأن ضمة ما قبل

الواو والياء أصلية في هذين البابين بخلاف باب أقيم استقيم فلم يجئ فيهما هذه الثلاث لعروض الضمة فيهما إذ الأصل أقوم واستقوم.

٣٠٦- وتقلب واوهم ياء عندما أتت ... بما بعد مكسور بآخر كلمة

٣٠٧- ورابعة في كل حال فصاعداً ... إذا لم يكن ما قبل واو بضمة

هذا شروع في بيان التغييرات الواقعة في آخر الكلمة فتقول إذا وقعت الواو ثالثة بعد حرف مكسور تقلب ياء مثل رعى ورضى وكذا إذا وقعت رابعة فصاعداً تقلب أيضاً ياء مطلقاً إلا إذا انضم ما قبلها مثل أغزيت وتغزيت واستغزيت بخلاف يدعو ويغزو.

٣٠٨- وتقلب ياء وهي في اسم تمكن ... إذا وقعت في آخر بعد ضمة

٣٠٩- فتقلب ضم كسرة بعد ذلك ... وقد يعكس الترتيب بعض جماعة

٣١٠- فيعرب اسم بعد ذلك كله ... كإعراب مستغن على كل حالة

إذا وقعت الواو في آخر اسم متمكن بعد الضمة تقلب ياء ثم ضمته كسرة وبعضهم يقول تقلب الضمة كسرة، ثم الواو ياء فيعل إعلال قاض فيكون إعرابه كإعراب مستغن وقاض في الأحوال الثلاث مثل أدل جمع دلو أصله أدلو قلبت الواو ياء وكسر اللام فاعل كقاض فتقول هذا أدل ومررت بأدل ورأيت أدليًّا بخلاف غير المتمكن مثل هو وبخلاف الفعل مثل يغزو وبخلاف ما إذا وقعت بعد الضمة في الاسم المتمكن في الوسط مثل قوباء بالتحريك والإسكان وهي داء يتقشر وينتبع ويعاج بالريق قال[1]: [الرجز]

يَا عَجَباً لِهَذِهِ الفَلِيقَهْ ... هَلْ تَغْلِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

ثم قال:

٣١١- وفيما سوى الإعراب ليس يؤثر ... من الجمع فصل كان من حرف مدة

٣١٢- كمثل عتى أو جثى ففيهما ... يجوز كسر الفاء بالتبعية

٣١٣- وأما قياس المفردات فواوها ... وقد جاء معدي بياء بكسرة

لا يؤثر في غير الإعراب الفصل بالمدة بين الواو والضمة التي قبلها إذا

(١) انظر: خريدة القصر ٢/ ٨٣، واللسان (قوب) ١/ ٦٢٩.

كان في الجمع فتقلب الواو ياء والضمة كسرة فيعرب في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث مثل عتى أصلها عتو وهي عات، وكذلك جثى جمع جاث، وقد يكسر الفاء فيقال عتى وجثى بكسرتين اتباعاً لكسر العين، وأما نحو جمع نحو فشاذ وكذا نجو جمع نجو كما ذكر في المفتاح، وأ ما قياس المفرد فإن جاء بالواو أصله لخفة المفرد يقول عتا عتوًّا وقد جاء كثيراً مثل معدي ومغزي بالقلب أيضاً.

٣١٤- وتقلب في فعلى من الاسم واوهم كدنيا وأما مثل حزوى فشذت

وتقلب الواو في فعلى بالضم ياء إذا كان فعلى من الاسم مثل دنيا وأما مثل حزوى فشاذ.

في الأصل وشذ نحو القصوى وحزوى بخلاف الصفة كالغزوى، وقال الرضي في جعله القصوى: اسماً والغزوى تأنيثي الأغزى والأقصى صفة نظر؛ لأن القصوى تأنيث الأقصى، وقد قال سيبويه: إن الفعلى الذي مؤنث إلا فعل حكمه حكمن الأسماء؛ لأنها لا يكون وصفاً بغير الألف واللام.وقال أيضاً: إنهم قالوا القصوى فلم يقلبوا واوها ياء؛ لأنها قد يكون صفة بالألف واللام فعلى مذهب سيبويه لغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامه واو وقياسه الياء لجريه مجرى الأسماء.

قال السيرافي: لم أجد سيبويه ذكر صفة على فعلى بالضم مما لامه واواً لا ما يستعمل بالألف واللام نحو الدنيا والعليا، وما أشبه ذلك وهذه عند سيبويه كالأسماء انتهى كلام الرضي.

ويحصل رفع هذا النظر بما ذكر في الشرح من قوله ثم اعلم أن القصوى مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى فصار كأنه اسم غير صفة فلذلك حكم فيه بالشذوذ.

ويؤيده ظاهر ما ذكر في القاموس والراموز من أن القصوى شاذاً، والقصيا الغاية البعيدة حيث يوهم هذا التعبير بأنهما اسمان لها أي للغاية البعيدة، فعلى هذا يكون القصوى شاذًّا والقصيا قياساً، ولا يمكن أن يقال إن القصوى صفة، والقصيا اسم لأن العبارة لا تسوغه، ولكن التحقيق أنه لما ثبت

أن القصوى والقصيا بمعنى فلا بد من جعل أحديهما شاذًّا فاعتبارهما صفة وجعل الشاذ القصيا أولى من عكسه؛ لأن القصوى أكثر استعمالاً من القصيا وحمل القليل على الشذوذ أولى؛ ولأن ادعاء اسمية القصوى كاسمية الدنيا أمر مشكل دون إثباته خرط القتاد في المفتاح، والواو لاماً في فعلى مؤنث الأفعل يبدل ياء كالدنيا إلا في القليل النزر كالقصوى.

قال الرضي فيما تقدم: إن فعلى أفعل لا يكون وصفاً إلا مع الالف واللام؛ لأنهما لا يستعمل مع من كما هو معلوم ولا مع الإضافة، فإن المضاف إليه يبين الموصوف؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فلا يقول عندي جارية حسنى الجواري؛ لأن الجواري على الموصوف انتهى.

هكذا وجدت عبارته في النسخة التي عندي ولم أستفد من ذلك وجهاً صحيحاً موجهاً مع أن الشارح الجامي وغيره ذكروا في شرح الكافية أنه يقال هند فضلى النساء، والهنديان فضلياهن، والهندات فضلياتهن، ولا شك أن فعلى في هذه الأمثلة صفات وليست اسماً مع أنها مضافة، وليست بالألف وعليك التدبر والتحقيق والله بيده أزمة التوفيق.

٣١٥- وتقلب واو ياء فعلى من اسمهم كتقوى من الباري وبقوى برحمة

تقلب الياء في فعلى اسماً واواً مثل تقوى وبقوى بمعنى الرحمة.

٣١٦- إذا وقعت ياء بباب مساجد فتقلب ألفاً إن أتت بعد همزة

٣١٧- وهمزتها ياء وما كان مفرد كذا كالمطايا وهي جمع مطية

إذا وقعت الياء بعد همزة بباب مساجد أي إذا وقعت آخراً فيه إذ الكلام في بحث الآخر تقلب الياء ألفاً والهمزة ياء مثل مطايا جمع مطية أصلها مطائي، وهذا إذا لم يكن المفرد كذلك إذ لا قلب حينئذٍ مثل شواء كجواء جمع شائية.

٣١٨- وقد قلبا ألفاً لدى شرطه الذي تقدم إلا عند موجب فتحة

وتقلبان ألفاً إن وجد شرط قلبهما ألفاً وهو تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما تقدم إلا إذا كان هناك موجب الفتح مثل غزى ورمى ومثل غزوا ورميا الله أعلم.

٣١٩- وفي آخر قد يقلبان بهمزة إذا كانتا من بعد ألف مزيدة

تقلب كل واحد منهما همزة إذا وقعتا في آخر الكلمة بعد ألف زائدة مثل كساء ورداء في كساو ورداي بخلاف مثل زاي، وثاي اسماً جنس زاية وثاية حيث لم يقلبان فيهما لوقوعهما بعد ألف غير زائدة.

٣٢٠- إذا لزمت تاء الأنوثة يعتنى بها فلهذا جاء ياء نهاية

تاء التأني اللازمة يعتنى بها فلا يقلب الياء والواو اللتان قبلها مثل سقاية وشقاوة، وأما إذا لم تلزم لا يتعتبر بها مثل صلاءة وعظاءة وعباءة.

قال الرضي: التاء الغير اللازمة وهو التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات كسقاءة وغزاءة لقولهم سقاء وغزاء وتاء الواحدة القياسية نحو استقساءة واصطفاءة، وإنما جاز عظاءة وعباءة، وصلاءة بالهمز والياء وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاءة واصطفاءة لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة فعروضها ظاهر بخلاف اسم العين فإن ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء سماعي قليل فجاز الهمزة في هذه الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء إذ يقال عباء وعظاء وصلاء في الجنس، وجاز الياء؛ لأن الأصل لزوم التاء إذ ليست قياسة كما قلنا فصارت كتاء النقاوة والنهاية انتهى.

ولا يخفى عليك أن البحث بالنظر إلى لزوم التاء وعدمه، وملاك الأمر في لزومها عدم الانفكاك عن الكلمة، ألا ترى أنه لا يقال نهاي نهاية وشقاو شقاوة، ولا مدخل في ذلك لكونها قياسية أو غيرها، ولا شك أن تاء مثل عباءة ليست لازمة بهذا المعنى حيث يقال عباء عباءة فجانب القلب أولى.

٣٢١- إذا كانتا بالضم والكسر تسكنا ن إن لم يكونا بعد حرف بفتحة

٣٢٢- ومن ثمه جاء اغزن وارمن فيهما وقد جاء أيضاً اخشون بضمة

ويسكنان إن كانتا بالضم أو الكسر إن لم يكن ما قبلهما مفتوحاً فمن ثمه يسكنان في مثل اغزن وارمن وتحذفان للساكنين ولم يسكن في اخشون، ومثل يغزو ويرمي مرفوعين، والغازي والرامي مرفوعاً ومجروراً.

٣٢٣- وقد شذ إسكان لدى الفتح فيهما كما شذ تحريك بسائر حركة

وقد شذ إسكانهما عند انفتاحهما كما شذ تحريكهما بالضم والكسر، أما

إسكان الواو المفتوحة كما في قوله(١): [الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللَّهُ أَن أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وإسكان الياء المفتوحة كما في قوله: [البسيط]

يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْياً لَيْسَ تحكمه ... لا تفسد القَوْسَ أعْطِ القوْسَ بَارِيها

وتحريك الياء في الرفع قوله(٢): [البسيط]

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا ... مَوَالِيءُ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

وتحريك الياء في الجر كما في قوله(٣): [الكامل]

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي ... كَجَوَارِيَ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

وكذا إثبات الواو والياء والألف في المجزوم شاذ كقوله(٤): [البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل.
الشّاهدُ فيه: (أن أسمو) حيث سكّن الشّاعرُ الواوَ من (أسمو) مع النّاصب؛ للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، وشرح الشّافية ٣/ ١٨٣، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٢) قال الأزهري: العوس: الكباش البيض، يظهر من هذا أن الذي ذكره الأديبي هو خطأ، وأنه صفة للكباش لا اسم موضع بعينه" وينظر: التهذيب (عوس) ٣/ ٨٧. وقلت: لا يزال بعض عامة السراة إلى اليوم يقولون: الغنم العيسية" للبيض.

(٣) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله.
انظر: الخزانة ٨/ ٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/ ٦٧، وسر الفصاحة ١/ ٨٤.

(٤) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق.
الشرح: "زبان" -بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة- اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته.
الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

وقوله(١): [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله:

ما أنس ولا أنساه آخر عيشتي   ما لاح بالمعزاء ريع سراب

وأما قوله(٢): [الطويل]

وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

وقوله: [الكامل]

بادٍ هواكَ صبرتَ أو لم تَصْبرا

ليس منه؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن النون الخفيفة.

٣٢٤- وحذفهما في اسم أب وسواهما   خلاف قياس ليس موجب علة

وكذلك يد ودم وأخت وأخ، الله أعلم.

---

(١) هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية.
الشرح: "الأنباء" جمع نبأ وهو الخبر، "تنمي" - بفتح التاء - تزدد وتنتشر، "لبون" ذات اللبن وفي رواية "قلوص" بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، "بني زياد" الربيع بن زياد وإخوته.
المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بني زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصي والداني.
الشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٢) البيت للأعشى، وهو في الديوان ١/ ١٣٧.
انظر: الأزهيّة ٢٧٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٦٠٩، وشرح المفصّل٩/ ٣٩.

باب الإبدال

٣٢٥- ويعرف إبدال بما مر آنفاً عليك بالاستقصاء وجه بصيرة

لم يعرف الإبدال، وقال ويعرف الخ لما في أن معناه يغني عنه على قياس تخفيف الهمزة والإعلال، أي ويعرف هو بالاستقصاء الصادق فيما مر في موضعين من هذا الكتاب مما هو للمعرفة قرائن وأسباب، فاختصر الكلام واقتصر اعتماداً على ما بينه فيما قبل وفسر فيه، بل الأقل واف وكاف في حق من أوتي حظًّا من الجلادة من ذوي الأذهان النقية، وأما البليد فوحقك لا يجدي له التطويل وإن تليت عليه التوراة والإنجيل الله أعلم.

٣٢٦- حروف وأنصت جد طاه يزمل به اختص إبدال خلافاً لفرقة

يختص الإبدال بأربعة عشر حرفاً يجمعها قولي:

وأنصت جد طاه يزمل

فأنصت أمر من الإنصات، وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو علم والخبر يزمل يقال زمل في ثوبه، ويجمعها أيضاً قولهم:

أنصت يوم جد طاه زل

أي لا يكون الإبدال إلا بتلك الحروف، وأما الحروف التي هي بدل عنها فيجيء عند التفضيل.

قال الرضي: لم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري ولا وجه له وقال في الشرح: إن السين أبدلت من التاء نحو استخذ أصله عند سيبويه اتخذ ولكن نقل الرضي في باب الحذف عن سيبويه أنه قال يجوز أن يقال إن استخذ استفعل حذفت منه إحدى التائين وإن يقال إنه افتعل أبدل من إحدى التائين السين فعلى هذا يلزم سيبويه أن يجوز كون السين منها فلعل عدم عد السين ها هنا بناء على عدم تقرر كونها منها، ويظهر بهذا أن ما ذكر في المراح ليس بجيد بوجهين.

قال الرضي: لم يعد سيبويه في باب البدل الصاد والزاي وعدهما

السيرافي في آخر الباب وعد معها شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث قال[١]: [الرجز]

تَضْحَكُ مِنِّي إذ رأَتْني أحترِش ولو حَرَشْتِ لكشَفْتِ عن حِرِشْ

وأما التي تزاد بعد كاف المؤنث نحو أكرمتكش فليست من هذا ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري ولا وجه له قالوا وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء شاذًّا قال[٢]:

يَنْفَحْنَ مِنْهُ لَهَباً مَنْفُوحا لَمْعاً يُرى لا ذَكِياً مَقْدُوحاً

وجاء التاء بدلاً من الفاء في تزوع الدلو وفروغها وهو من التفزيع وكذا الباء من الميم في با اسمك أي ما اسمك، وجاء الراء بدلاً من اللام شاذًّا كقولهم في الدرع نثرة ونثلة، وذلك لأنهم قالوا نثل عنه درعه ولم يقولوا نثرها فاللام أعم تصرفاً فهي الأصل وقد جاء الفاء بدلاً من الثاء حيث قالوا جدف وجدث وقالوا أجداث ولم يقولوا أجداف وقد جاء الكاف بدلاً من القاف، يقال عربي كح وقح وجاء في الجمع أقحاح ولم يقولوا أكحاح.

ويكون العين في تميم بدلاً من الهمزة في أن وهي عنعنة تميم وإنما لم يعد المصنف هذه الأشياء لكونها شواذ ولقلتها انتهى.

وفيه نظر من وجهين:

الأول: إن صاحب الأصل قد ذكر الإبدال الشاذ، والقليل في هذا الباب فالشذوذ والقلة لا تصلح وجهاً لعدم الذكر بل الوجه أنها لا اعتداد بها، ولو سلم ثبوت الإبدال فيها لعدم صدورها عمن يعتد به بحيث يندرئ عن مرتبة الضعف.

---

(١) الاحتراش: صيد الضب، يقول لمن لامته في صيده: انك لو عرفت قيمته وفائدته لكشفت عن حرك أي عن فرجك، ولا يعرف قائل هذا الرجز.

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور، ولم نعرف قائله، وقد أنشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الأعرابي ولم ينسبه، وينفحن - بالحاء المهملة - أصله ينفخن - بالخاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء، واللهب: ما تطاير من ألسنة النيران، والذاكي: الشديد الوهج. ومقدوح: اسم مفعول، من قدح الزند ونحوه، إذا أخرج منه النار، والاستشهاد بالبيت في " ينفحن " حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة.

والثاني: إنه قال في الصحاح قال الفراء: العرب تعقب بين الفاء والثاء في اللغة فيقولون جدث وجدف وهي الأجداث والأجداف وقال فيه عربي كح وعربية كحة لغة في قح وقحة، وقال فيه أيضاً نقلاً عن ابن السكيت يقال للدرع نثرة ونثلة قال ويقال نثر درعه عنه إذا ألقاها عنه ولا يقال نثلها وقال فيه في موضع آخر نقلاً عن ابن السكيت أيضاً يقال قد نثل درعه أي ألقاها عنه ولا يقال نثرها فظهر أن اللام ليس أعم تصرفاً من الراء فلم يثبت الأصالة والراء لم يثبت كونها من حروف الإبدال، وكذا الحال في سائر الحروف التي ذكرها فأمثال هذه الأمثلة محمولة على كونها لغة أخرى.

٣٢٧- فتبدل واو مثل ألف لديهم من أختيهما وهو الكثير وهمزة

تبدل كل واحد من الواو والألف من أختيهما أي باعتبار كل منهما على حدة مثل موقن وضويرب في ميقن وتصغير ضارب ومثل قال وباع في قول وبيع وتبدل كل منهما من الهمزة أيضاً مثل أومن في أءمن ومثل راس في رأس، وأما آل فأصله عند الكسائي أول وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء في المفتاح، وأما آل فالحق فيه ما ذكره ابن جني أن الألف فيه بدل عن همزة بدل عن الهاء انتهى. ووجهه أنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً في غيره وثبت قلبها همزة فالحمل على ما ثبت مثله أولى.

٣٢٨- وتبدل أيضاً عندهم حرف همزة عن العين أو هاء وأحرف علة

تبدل الهمزة عن العين شاذًّا مثل أباب بحر في عباب بحر، وعن الهاء أيضاً شاذًّا مثل ماه في ماء. قال الرضي: وحكى أبو عبيدة في هل فعلت ألف فعلت، وقيل إن أصل إلا في التحضيض هلا انتهى، وعن حروف العلة مثل قائل وبائع ومثل دأبة على الشذوذ.

٣٢٩- كذا النون من واو بوجه شذوذه ولام على ضعف خلافاً لفرقة

تبدل النون من الواو إبدالاً شاذًّا مثل صنعاني وبهراني في النسبة إلى صنعاء وبهراء أصلهما صنعاوي وبهراوي؛ لأن الهمزة للتأنيث تقلب واواً عند النسبة كما مر، وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفهم والهمزة من

أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان هكذا ذكره في الأصل مجملاً وفي الشرح مفصلاً، ولكنه مخالف لما ذكر فيهما فيما تقدم في بحث المنسوب من أن مثل صنعاني وبهراني شاذ من جهة قلب الهمزة فيه نوناً، ولا يخفى عليك أن المراد هناك قلبها نوناً دفعة واحدة إذ لو اعتبر قلبها واواً ثم نوناً لكان قلب الهمزة قياساً فلا يصح الحكم بشذوذه هناك اللهم إلا أن يقال إن ما تقدم محمول على المذهب الذي نقلناه هنا بكلمة التضعيف ولكن يمنا فيه إطلاق العبارة فيهما تدبر.

قال الرضي: وقال المبرد بل أصل همزة فعلاء النون واستدل عليه برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف والأولى مذهب سيبويه إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون انتهى. وتبدل النون أيضاً من اللام على ضعف مثل لعن في لعل وقيل إنهما إن لغتان لقلة التصرف في الحرف قال الشاعر[1]: [الوافر]

هل أنتم عالجون بنا لَعَنَّا ... نرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

والشاذ ما يخالف القياس قل وجوده أو أكثر وإن وافق استعمال الفصحاء والتضعيف ما يكون في ثبوته كلام مع مخالفته لاستعمال الفصحاء.

٣٣٠- كذا الصاد من سين وزاي كذلك ... من السين أو صاد على وجه قلة

تبدل الصاد من السين التي بعدها غين أوت خاء أو قاف أو طاء موصولاً بينهما، أو مفصولاً فصلاً يسيراً مثل أصبغ وصلخ ومس صقر وصراط، وتبدل الزاي من السين والصاد الساكنتين الواقعتين قبل الدال مثل يزدل في يسدل وفزد في فصد قوله زاي عطف على قوله الصاد.

٣٣١- كذا التاء من واو ياء وبائهم ... وسين وصاد عند بعض أئمة

تبدل التاء من الواو والياء مثل اتعد واتسر ومن الباء على ضعف مثل ذعالت في ذعالب وأصلها ذعاليب جمع ذعلوب.

قال الرضي: قال ابن جني ينبغي أن تكونا لغتين قال وغير بعيد أن تبدل

(١) انظر: الخزانة ٩/ ٢٢٤.

التاء من الياء إذ قد أبدلت من الواو وهي شريكة الباء في الشفة هذا كلامه، والأولى أن أصلها الياء لأن الذعاليب أكثر استعمالاً انتهى ومن السين شذوذاً مثل طست في طس، في الأصل وفي طست وحده.

قال الرضي: إنما قال ذلك مع قولهم ست في سدس؛ لأن الإبدال فيه لأجل الإدغام، ومن الصاد أيضاً شاذًّا مثل لصت في لص، وفي الصحاح: الفراء اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء والجمع لُصوت وهم الذين يقولون للطس طَسْت ومن الواو مثل أتلج في أولج.

قال الرضي: وجاء بدلاً من الطاء مثل فستاط وفسطاط انتهى. وفيه نظر لما صرح به في الصحاح من أن فيه ثلاث لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن.

٣٣٢- كذا الجيم من ياء مشددة على　　شذوذ لدى وقف برأي الأئمة

وتبدل الجيم من الياء المشددة في الوقف شاذًّا مثل فقيمج في مقيمي وأما إبدالها من الياء المخففة في قوله(١): [الرجز]

لا هم إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ　　وَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأتِيكَ بِجْ

وفي قوله: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

فَأَشَذّ.

ثم قال:

٣٣٣- كذا الدال مثل الطاء من تائهم على　　شذوذ سوى ما كان في بعض صورة

تبدل الدال عن التاء لزوماً في ازدجر وشذوذاً في مثل فزد في فزت تشبيهاً

---

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين.
اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.
المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.
الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذا.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.

لتاء المتكلم بتاء افتعل وفي اجدمعوا واجدزو في دولج في تولج وذلك لأن التولج أكثر استعمالاً كذا قال الرضي، وفي الصحاح قال سيبويه التاء مبدلة من الواو وهو فوعل؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعل اسماً وفوعل كثير انتهى ولا يخفى أن تولج لما كان من الولوج كان وزنه فوعلاً سواء قيل دولج أو تولج فقول سيبويه لأنك لا تكاد تعليل لقوله وهو فوعل لا لقوله مبدلة ثم إنه لو استدل على فوعل باشتقاقه لكان أنسب وكذا تبدل الطاء من التاء لزوماً في مثل اصطبر وشذوذاً في مثل حصط في حصت بالتشبيه المذكور.

٣٣٤- كذا الهاء من تاء تبدل عندهم ... كذلك من ياء وألف وهمزة

تبدل الهاء من التاء مثل رحمة وقفاً ومن الياء مثل هذه وعن الألف مثل حيهله ومه وعن الهمزة مثل هرقت ولهنك وهياك، قال الرضي وطيء تقلب همزة أن الشرطية هاء وحكى قطرب هزيد منطلق في أزيد بالألف الاستفهام.

٣٣٥- كذا الياء من ثاء وأحرف علة ... وعين وباء ثم سين وهمزة

٣٣٦- وثانية الحرفين فيما يضاعف ... على رأي جمهور خلافاً لفرقة

تبدل الياء من الثاء المثلثة على ضعف مثل الثالي في الثالث، ومن الواو مثل ميقات في موقات ومن الألف مثل مفاتيح جمع مفتاح، ومن العين على ضعف مثل الضفادي في الضفادع قال(١): [الرجز]

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهَا حَوازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

---

(١) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهي الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادي: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.
انظر: المقتضب ١/ ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢.

ومن الياء الموحدة على ضعف مثل الثعالي في الثعالب قال[1]: [البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ظَمْيَاءَ قد بُلَّ مِن طَلٍّ خَوَافِيهَا
لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ متمرة مِنَ الثَّعالِي ووَخْزٌ مِنْ أَرانِيهَا

والأراني الأرانب، ومن السين على ضعف مثل السادي في السادس قال[2]: [الوافر]

إذا ما عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وحَمُوكِ سَادِي

والفسال جمع فسل وهو اللئيم، ومن الهمزة مثل ذيب في ذئب، ومن ثانية الحرفين في المضاعف مثل أمليت وقصيت في أمللت وقصصت، وقال بعضهم: إنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أولى من العكس كما ذكر في الشرح وإما إبدالها من النون في مثل أناسي في أناسين فربما يمكن أن يدعى أنه لقصد الإدغام كمثل ست فليس مما نحن فيه. قال الرضي: وقد تبدل الياء من الجيم يقال شيرة وشييرة في شجرة وشجيرة.

٣٣٧- كذا الميم عن واو ونون ويائهم ولام بتعريف على رأي فرقة

تبدل الميم من الواو مثل فم، ومن النون عمبر، ومن الياء مثل بنات مَخْرٍ

---

(١) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر -وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة.-
اللغة: "لها" الضمير يرجع إلى الفرخة "أشارير" قطع قديد من اللحم "تتمره" من تمرت اللحم، والتمر -بالتاء- إذا جففتهما "وخز" شيء قليل.
الشاهد: قوله: "الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.
انظر: الأشموني ٨٢٤/ ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١/ ١، وسيبويه ٣٤٤/ ١.

(٢) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضاً للحادرة.
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.
والاستشهاد به في قوله " سادي " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس ".
انظر: المخصص ١/ ٢٩٧، والمغرب ٢/ ٤٥٢.

في بنات بَخْرٍ من البخار، ومن لام التعريف في لغة طيء قال(١): [المنسرح]

ذاكَ خَليلي وذُو يُعاتِبُني يَرْمِي وَرَائِيَ بامْسَهْمٍ وَإمْسَلَمَهْ

ثم قال:

٣٣٨- كذا اللام من نون على وجه قلة كذلك من ضاد بوجه رداءة

تبدل اللام من النون قليلاً مثل أصيلال في أصيلان ومن الضاد رديا مثل الضجع في اضطجع قال(٢): [الرجز]

لَمَّا رأى أن لّا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلى أَرْطَاة حِقْفٍ فالطَجَعْ

باب الإدغام

٣٣٩- وإدغامهم إيراد حرفين دفعة بإسكان الأولى مع تحرك أخيرة

الإدغام في الإصطلاح: الإتيان بحرفين بحسب التلفيظ والنطق دفعة واحدة بأن يرفع اللسان من المخرج مرة واحدة فقوله إيراد حرفين بمنزلة الجنس، وقوله: دفعة فصل يخرج غيره، وأما خروج لفظ مختلفين مثل فلس فبين وكذا تلفظ المثلين المتحركين مثل شملل، وأما تلفظ المثلين المتحرك أولهما، والساكن ثانيهما مثل لم يمدد وتلفظ المثلين بعكس هذا بلا إدغام مثل قوول وريبا فلارتفاع اللسان في كل منهما مرتين وهذا ظاهر عند الرجوع إلى الوجدان فالتلفظ بهما عند الإدغام يكون زمانه أطول من زمان تلفظ حرف واحد وأقصر من زمان تلفظ حرفين مع الفك فقوله بإسكان الخ بيان لهيئة الإدغام أورده للإيضاح في الشرح يقال أدغمت الحرف إدغاماً بالتخفيف وهو

---

(١) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٦٣، ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٥.

(٢) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

من عبارات الكوفيين وأدغمته افتعلته إدغاماً بالتشديد وهو من عبارات البصريين.

٣٤٠- وذلك في المثلين والمتقاربين في مخرج أو في الصفات لخفة

الإدغام يكون في المثلين والمتقاربين أي في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس وغيرهما، والمراد أي قصد الإدغام يكون بالمثلين والمتقاربين وأما هيئة الإدغام نفسها فلا يكون إلا في المثلين كما يجيء إن شاء الله تعالى، ثم الإدغام في كل منهما يكون لقصد التخفيف لثقل التلفظ بالمجانسين أو المتقاربين لما فيه من العود وما يقرب منه.

٣٤١- فيلزم في المثلين إن كان أول بالإسكان والثاني يكون بحركة

شروع في تفصيل أقسام الإدغام: وهي ثلاثة لازم، وممتنع وجائز.

أما الأول: ففي حالتين الأولى كون الأول من المثلين ساكناً، والثاني متحركاً مثل لم يذهب بكراً لا في صور ذكرها فقال:

٣٤٢- وذلك فيما ليس الأول مدة وما ليس بالإبدال من حرف همزة

فالصورة الأولى كون الحرف الأول في المثلين حرف مدة مقصوداً محافظة مدته لما كان قبل الاجتماع مدة مثل قالوا وما وفي يوم. والصورة الثانية كونه مبدلاً من الهمزة مثل تووي ورييا.

٣٤٣- وعند انتفاء الالتباس وعندما يكون كلا المثلين من غير همزة

٣٤٤- إذا لم يكن عيناً مضاعفة كما يقولون دأاث بتشديد همزة

والصورة الثالثة لزوم الالتباس على تقدير الإدغام مثل سرر إذ لو أدغم التبس بفعل بسكون العين، والصورة الرابعة أن المثلان همزتين مثل إملاء إناء، ومثل قرأي في قراء كمثل سبطر بقلب الثانية ياء إلا إذا كانت الهمزة عيناً مضاعفة حيث يدغم حينئذٍ مثل سأال ودأاث وبؤس وجؤل في جمع يأس وجائر.

قال الرضي نقلاً عن الصنعاني: الدأاث كالسلام اسم واد وللاحتراز عنه قال بتشديد همزة ولم يذكر عدم إدغام ياء السكت في مثل ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]؛ لأن الإدغام مختص بحل الدرج وياء السكت مختص

بحال الوقف، فلا يتحقق المثلان بحيث يمكن الإغام.

٣٤٥- ويلزم أيضاً فيهما إن تحركا وتحريك ثان منهما بالأصالة

هذا بيان الحالة الثانية التي يجب فيها الإدغام فنقول هي كونهما متحركتين مثل رد يرد إلا في صور ذكر لإخراجها قيود.

الصورة الأولى: كون حركة الثاني من المثلين عارضة غير أصلية مثل أردد القوم فينبغي أن يذكر قيد للاحتراز عن هذه الصورة وقد أهمل في الأصل، وأما في الشرح من أنه إنما لم يذكر ذلك أي لم يقل، وكان حركة الياء غير عارضة؛ لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين، أي الإدغام وتركه في رد ولم يرد ولا يخفى أن من يقول رد ولم يرد أي بالإدغام يقول رد القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال أردد ولم يردد بالفك يقول أردد القوم ولم يردد القوم كذلك ففيه أن المشار إليه فيما بعد امتناع الإدغام في أردد ولم يردد عند الأكثرين وجوازه عند البعض وهو بنو تميم لام مطلق جواز الأمرين مع أن القول بأنه لا يخفى أن من قال: أردد ولم يردد بالفك يقول أردد القوم، ولم يردد القوم كذلك في حيز المنع ووجهه ظاهر.

٣٤٦- إذا لم يكن في كلمتين كلاهما وفي كلمة في الكلمتين تضاهت

الصورة الثانية: كونهما في كلمتين مثل ضرب بكر حيث لا يجب الإدغام حينئذٍ أو في كلمة مشابهة بكلمتين مثل اقتتل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي شبيهة بقونه أنعت تلك ذكره في الشرح نقلاً عن المفصل، وكذا الحال في تتنزل وتتباعد وإن ذكروا لهما علة أخرى قوله تضاهت أي تشابهت.

٣٤٧- وليس هنا الإلحاق واللبس مدغماً وقد جاز في ماضي يجيء لضمة

والصورة الثالثة: أن تكون الكلمة التي يتجمع فيها المثلان ملحقة مثل قردد.

والصورة الرابعة: لزوم الالتباس على تقدير الإدغام مثل سرر، وأما الإدغام في مثل حي مع تحريكهما فجائز أي غير واجب للزوم الضمة على الياء في مضارعه في الشرح ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه

كقوله[١]: [البسيط]

مَـهْـلا أعَـاذِلَ قَـدْ جَـرَّبْـتِ مِـن خُـلُـقِـي   أنّــي أَجُــودُ لأقــوامٍ وإنْ ضَــنِــنُــوا

أي بخلوا فأظهر التضعيف ضرورة وشذ نحو قطط شعره أي اشتدت جعودته ودبيت المرأة نبت الشعر على جبينها ولححت العين لصقت بالرمص وضبب البلد أي كثر ضبابه، وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

٣٤٨- فينقل تحريك إذا كان قبله الـ   ـمسكن مما ليس من حرف علة

يلزم إسكان الأول عند تحركهما لما عرفت أن الإدغام يكون بالساكن الأول فهو إما بالنقل أو بمجرد الحذف أي حذف الحركة فالأول عند ما كان قبله ساكن غير حرف علة مثل يرد، وأما إذا كان قبله متحرك، فالحذف مثل مد ماضياً وكذا إذا كان قبله ساكن وهو حرف علة مثل ماد وتمود الثوب وخويصة.

٣٤٩- وأما سكون الوقف فهو كحركة   ويمتنع الإدغام في جمع همزة

يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف فهو كالحركة.

وقوله: ويمتنع الخ شروع في بيان القسم الثاني فتقول إن الإدغام ممتنع في الهمزتين إلا في نحو سأال كما مر، وإنما لم يستثن منها اعتماداً على ما سبق بيانه وإنما ذكره ها هنا لبيان امتناعه، وأما ما عرف مما تقدم فإنما هو عدم الوجوب.

٣٥٠- كذا في ظللنا بالسكون ومثله   كأردد ولم يردد خلافاً لفرقة

ويمتنع الإدغام أيضاً عند سكون ثاني المثلين لغير الوقف فإن سكون الوقف كالحركة كما نبهت مثل ظللت ورسول الحسن وكذلك أردد ولم يردد

---

(١) هو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب.
والشّاهدُ فيه: (وإن ضننوا) يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً.
انظر: الكتاب ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٣، والخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصّل ٣/ ١٢، وضرائر الشّعر ٢٠.

خلافاً لبني تميم فإنهم يجوزون الإدغام فيهما لعروض السكون فيهما ولا يعتدون به ويفرقون بين ظللت ولم يردد مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في ظللت لازم مع التاء لا ينفك ولم في يردد قد يزول عند زوال الجازم، فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء في ظللت كاتصال الجازم بيرد ويجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم، فلذلك أدغم في لم يردد ولم يدغم في ظللت كذا في الشرح ولهم أن يقولوا في الفرق أيضاً أن السكون في ظللت عارض مطرد لا يزول بحال ما دام التاء متصلة، وأما سكون لم يردد الذي هو لأجل الجازم فعارض غير مستمر؛ لأنه يقال لم يردا ولم يردوا، وربما يتصل بما بعده ساكن مثل لم يرد القوم وعلى قياس هذا الوجه يمكن الفرق بين ظللت ورد أمراً أيضاً بخلاف ما في الشرح.

قال الرضي: لغة أهل الحجاز في نحو رد ولم يرد ترك الإدغام وأجاز غيرهم الإدغام أيضاً؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة وهي وإن انتفت بالعارض لا يمتنع دخول الأخرى.

٣٥١- وفيما إلى لبس يؤدي إدغامه   وفي ملحق أيضاً بآخر صيغة

ويمتنع أيضاً فيما يؤدي هو فيه إلى ليس مثل سرر ومدد فإنه لو أدغم لم يدرأ هو بحركة العين في الأصل، ثم أسكن للإدغام أم بسكون العين، لا يقال قد أدغموا نحو رد مع هذا الالتباس لأنا نقول المراد بالالتباس المحترز عنه إنما هو الالتباس بين الحركة والسكون، وليس في الفعل الثلاثي ما هو ساكن العين وضعاً ولو عمم الالتباس على ما يكون بين حركة، وحركة فالإدغام في الفعل اعتماداً على خصوصية الحركة يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك مثل رددت وغيره وفي المضارع والأمر أيضاً، وأما قولهم قص وقصص لرأس الصدر فلغتان مثل نشر ونشر.

٣٥٢- وجمعهما في كلمتين وحركا   كمكنني زيد وجاء ببدرة

وتمنع الإدغام أيضاً عند اجتماعهما في كلمتين حال كونهما محركين مثل مكنني ويمكنني وسلككم وجاء ببدرة.

٣٥٣- وفي كلمتين أيضاً وقبلهما أتى   المسكن مما ليس من حرف علة

وتمنع الإدغام أيضاً عند اجتماعهما في كلمتين وقبلهما ساكن ليس حرف علة مثل قرم مالك؛ لأنه لو أدغم يلزم إسكان الأول فهو إما بالنقل فيلزم تغيير بناء الكلمة أو يحذف الحركة فيلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المفتقر، وأما إذا كان قبلهما متحرك أو ساكن حرف علة فيجوز الإدغام بالإسكان بطريق الحذف، وكذا الحكم في المتقاربين وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قوم مالك في الشرح، والمراد من الصحيح في قوله ساكن صحيح أن يكون غير حرف مد حتى يمتنع الإدغام في قوم مالك بالواو لعدم المد في نحو عدوه وليد وولي يزيد أيضاً لذهاب المدة بالإدغام فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو والياء الثانية إلى الأول منهما تغير بناء الكلمة وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير وجه المغتفر انتهى. وهذا سهو لأن التقاء الساكنين مغتفر فيما إذا كان أوليهما حرف لين والثاني مدغماً، ولا يلزم أن يكون حرف مد التبة مثل خويصة تصغير خاصة كما سبق تقريره وأما قولنا في كلمة فيما مر فهو قيد لاجتماع الساكنين احتراز عن مثل قالوا وما لنا ولا حجر له مما نحن.

٣٥٤- وفيما سوى المذكور جاز وإنه الكثير في الاستعمال من أجل خفة

هذا شروع في القسم الثالث فنقول الإدغام جائز في غير ما ذكرنا من الواجب والممتنع ثم الجائز كثر من الترك لخفة في الشرح اعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة غير القسمين المذكورين مع أن الإدغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشي يا هند فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة انتهى.

وأهمل فيه عن الجواب في الجواب أن نحو جاء ببدرة داخل في مثل مكنني مما تحركا فيه وهما في كلمتين ونحو مكنني مذكور في الأصل وإن كان بطريق الإخراج عن أقسام الواجب ثم الأظهر أن الإدغام في مثل اخشي يا هند واجب لا جائز إذا هو نظير قولنا لم يذهب بكر والإدغام فيه واجب كما تقدم في الحالة الأولى، وهذا الشارح معترف بوجوب الإدغام فيه أيضاً.

فصل في إدغام القريبين

٣٥٥- ويلزم قلب في القريبين والقيا س في أول إلا لعارض علة

هذا شروع في إدغام المتقاربين فنقول لا بد فيه من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام، والقياس قلب الأول؛ لأن التغيير أولى بالساكن. قوله: إلا لعارض علة أي لعلة عارضة مثل إذبحتودا وإذبحاذه وأزان وما سواه وسيجيء إن شاء الله تعالى.

٣٥٦- وقد شذ ست لازماً ولقد أتى على الضعف محم عند بعض جماعة

فشذ ست وأصله سدس؛ لأن مقتضى القياس سس أو سد والدليل على أن أصله سدس قولهم في تسكسير أسداس وفي تصغيره سديس وجاء على الضعف عند بعض بني تميم كما ذكر في بعض الشروح قولهم محم محاؤلاء بقلب العين والهاء حاء والفصيح معهم ومع هؤلاء.

٣٥٧- وما أدغموا بين القريبين مطلقاً إذا لزم الالتباس في حرف بنية

٣٥٨- فما قيل وتد بالسكون لأنه ثقيل وود جاء عند جماعة

لم يجوز الإدغام في الحروف المتقاربة إذ ألزم الالتباس في بنية الكلمة وحروفها مثل وطد ووتد؛ لأنهم لو أدغموا لم يدرأهما دالان أو طاء ودال أو ثاء ودال فلأجل عدم الإدغام عند اللبس لم يقلوا وتد ووطد بسكون العين فيهما للثقل وجاء على الشذوذ في لغة بني تميم ود في وتد بحذف كسرة التاء كذا ذكره الرضي.

٣٥٩- وما أدغموا فيما سوى المثل أحرف فشو ضمير باتفاق الأئمة

لا يدغم الحروف السبع التي يجمعها قولي فشو ضمير ومضو شريف وقولهم ضوى مشفر فيما ليس بمثلها أي في متقاربها لزيادة صفتها وذلك لما في الفاء والشين من التفش وفي الواو من اللين، وفي الميم من الغنة وفي الضاد من الاستطالة وفي الراء من التكرير، وأما مثل لية في لوية فهي أدغم فيها بعد أن صيرهما الإعلال مثلين إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما لا

للإدغام المحتظر ولهذا يقلب الواو ياء أولى كانت أو ثانية فهذا من باب إدغام المثلين لا من باب إدغام القريبين.

قال الرضي: وفي هذا الجواب نظر؛ لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء وأوليهما متحركة كطويل وطويت فعرفتا أن القلب من أول الأمر لأجل الإدغام وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة وهي كونهما لينتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج فأدغمت إحديهما في الأخرى وقلبت الواو ياء، وإن كانت ثانية؛ لأن القصد التخفيف بالإدغام والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في إذ بحتودا واذبحاذه فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج وجرأهم على الإدغام أيضاً سكون الأول وكونه بذلك عرضة للإدغام، وأما فضيلة اللين فلا تذهب لأن كل واحد منهما متصفة بتلك الصفة انتهى. ويمكن دفعه بأن يقال إن المقصود الأصلي في لية هو قلب الواو ياء هرباً من الاستثقال؛ لأن اجتماع الواو والياء أثقل من اليائين وإنما الإدغام يستتبعه روماً للخفة في المرتبة الثانية بدليل استمرار هذا القلب وجوباً واطراده في مثل سيد أيضاً بخلاف سائر الانقلابات بالإدغام المتقاربين فإنه ليس لهما سبب غير مجرد الإدغام، وقوله لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء وأوليهما متحرك كطويل ممنوع بأن الاستثقال الموجب للقلب، إنما هو الاجتماع مع سكون الأول؛ لأنه أشد استثقال اجتماعهما في مثل طويل وذلك ظاهر هذا وكذا الحال في مثل اتعد واتسر فإن الإعلال صيرهما مثلين كما سبق في مباحث الإعلال، وقد ذكر في الكشاف أن من قرأ ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٤] بالتشديد إنما جعله من التأثير أو قلب ثورن إلى وثرن فقلب الواو همزة، والظاهر أن مراده قلب الواو مكان الثاء وشدد الثاء ولا يلزم في ذلك جعله ووثرن حتى يعتبر الإدغام بعد هذا فتدبر في الشرح وفي غيره أن الهمزة لا تدغم فيما مقاربها أيضاً لقوتها انتهى. وإنما لم يذكر ذلك في النظم اتباعاً للأصل.

٣٦٠- وقد جاء واغفر لي ونخسف بهم كما ... يجيء بعضهم شأنهم عند فرقة

وقد جاء عند بعض القراء إدغام هذه الحروف الثلاثة وهي من حروف

ضوى مشفر فيما تقاربهما ولكن النحويون ينكرون ذلك.

٣٦١- وما أدغموا حرف الصفير بغيرها ولا حرف إطباق خلافاً لفرقة

لم يدغموا حروف التصفير في غيرها محافظة على الصفير وهي الصاد، والزاي، والسين وكذا لم يدغموا حروف الإطباق في غيرها ولا المطبقة من غير إطباق على الأفصح، ولم يذكر في النظم قيد من غير إطباق إذ لا يتأتى الإدغام مع الإطباق أيضاً كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

٣٦٢- وأحرف حلق ليس يدغم بعضها بأدخل منها من تمانع خفة

حروف الحلق لا يدغم بعضها في بعض آخر أدخل منه؛ لأن الأدخل ثقيل، والمقصود من الإدغام الخفة فتمانعا.

٣٦٣- سوى الخاء في غين لدى القوم كلهم سوى الحاء في عين لدى بعض فرقة

إلا الخاء فإنها يدغم في الغين مع أن الغين أدخل منها لشدة تقاربها مثل أسلغنمك في أسلخ غنمك وإلا الحاء المهملة فإنها يدغم في بعض الصور في عين المهملة عند بعضهم مثل زحزع عن النار وسيجيء.

٣٦٤- ومن ثمة في إذ بحا وإذ بحتودنا أتى القلب في الثاني خلاف طريقة

ومن أجل أن حروف الحلق غير الخاء لا يدغم في أدخل منها قالوا إذ بحاذه وإذ بحتودا في اذبح هذه واذبح عتوداً، والعتود ولد المعز بقلب الثاني دون الأول على خلاف القياس.

في الأصل ولا حرف حلق في أدخل منه إلا الحاء في العين والهاء، ومن ثمة قالوا فيهما إذ بتحودا واذبحاذه وفيه نظر من وجهين:

الأول: إنه لا حاجة إلى استثناء الحاء المهملة إذ لم تدغم في كل من العين والهاء على وجه يخل بالقاعدة المذكورة المطلوب فيها الخفة وإلى التلفظ بالعين وبالهاء وليس كذلك كما ترى في المثالين اللذين أوردهما وصاحب الأصل نظر إلى أن العين والهاء وقعتا في الأصل ثانيين وحكم بأن الأول وهو الهاء مدغم فيها وليس بجيد.

الوجه الثاني: إن الصواب أن يذكر هنا جواز إدغام الخاء المعجمة في الغين المعجمة، ولا يمكن التوجيه بأن يقال إن المراد بقوله في أدخل منه ما

هو أدخل منه مخرجاً، ولا شك أن الخاء والغين المعجمتين من المخرج الثالث من مخارج الحلق؛ لأن حمل العبارة على ذلك تعسف بارد على أنه لا حاجة حينئذٍ إلى استثناء إدغام الحاء في العين المهملتين على زعمه؛ لأنهما من المخرج المتوسط، وربما يمكن دفع هذا بما ذكر في الشرح من أنه لما جاز إدغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الهاء لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص، ولكن تقديم صاحب الأصل إدغام الحاء في العين يأبى عن كونه مذكوراً استطراد.

٣٦٥- وفي مثل أزانوا له ولأنه يغير تاء الافتعال بكثرة

وجاء القلب في مثل أزان واسمع في الثاني أيضاً لذلك أي لتمانع الخفة فإن أتان واتمع ثقيل، والإدغام لقصد الخفة؛ ولأن تغير تاء الافتعال كثير فتقلب ياء هي ها هنا أيضاً اطراداً.

٣٦٦- ففي الحاء هاء ثم في الشين جيمهم وفي الحاء عين عند كل الأئمة

شروع في تفاصيل الحروف المتقاربة التي يدغم بعضها في بعض فتقول يدغم الهاء في الحاء مثل اجبحاتما في أجبه حاتماً والجيم في الشين مثل أخرج شاة والعين في الحاء مثل ارفحاتما في ارفع حاتماً.

٣٦٧- وقد أدغمت في الهاء عين كذلك بقلبهما حائين عند جماعة

وقد يدغم العين في الهاء بقلبهما حاءين في لغة تميم مثل محم ومحاؤلاء في معهم ومع هؤلاء.

٣٦٨- وفي الهاء مثل العين يدغم حاؤهم بقلبهما حاءين روماً لخفة

ويدغم الخاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين روماً للخفة كما سبق مثل إذبحاذه وإذبحتودا وإنما ذكرهما هنا مع سبق ذكرهما لاختلاف الجهة فإن ما نحن فيه تفصيل أنه أي حرف يدغم فيما يقارنه به عند اجتماعهما، وأما أن المدغم فيه فيهما ليس بعين وهاء بحسب الصورة فبحث آخر، وذلك في السر في ذكره مثل محم أيضاً مع أنه ترك في الأصل، الله أعلم.

٣٦٩- وقد جاء في زحزع عن النار بالقيا س من غير قلب عند بعض الأئمة

وقد جاء إدغام الحاء في العين على القياس بدون القلب المزبور أي قلب العين حاء في **﴿زحزح عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] في قراءة أبي عمرو.**

٣٧٠- كذا النون في واو وياء وميمهم ولام وراء ثم نون بجملة

وتدغم النون في ستة أحرف يجمعها قولهم يرملون مثل من وال ومن يوم، ومن ماء، ومن لين، ومن ربك، ومن نور، والأفصح بقاء غنتها في الواو والياء وذهابها في اللام والراء، والنون إن كانت ساكنة يجب إدغامها من هذه الحروف وإن كانت متحركة فيجوز.

٣٧١- وفي غير حلق أخفى النون عندهم وفي الخاء أيضاً عند بعض أئمة

ويخفى النون في غير حروف الحلق وفي الخاء أيضاً عند بعضهم مثل متخل، وإنما ذكر الإخفاء في هذا الباب؛ لأنه قريب من الإدغام ولم يذكر انقلابها ميماً قبل الباء في مثل عمبر كما ذكر في الأصل؛ لعدم قربه منه مع سبق ذكره في بحث الإبدال.

٣٧٢- وكذا الباء في ميم وفاء لديهم كذا اللام أيضاً في ثلاث وعشرة

٣٧٣- فتاء وثاء ثم دال وذالهم وراء وزاي ثم شين بنقطة

٣٧٤- وسين وصاد ثم ضاد وطاؤهم وظاء ونون لازم بعض صورة

وتدغم الباء في الميم والفاء مثل يعذب من يشاء ويعذب فاجراً وتدغم اللام في ثلاثة عشر حرفاً وهي التاء والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون فإن كانت اللام معرفة يجب إدغامها فيها وفي مثلها وإن كانت غير معرفة فيلزم إدغامها في مثل بل ران ويجوز في البواقي.

قال الرضي: وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو لام هل، وبل، وقل، فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام:

أحدها: أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما، ولكن قد لا تدغم نحو هل رأيت قال سيبويه: ترك الإدغام وهو لغة أهل الحجاز، وهي عربية جائزة ففي قول المصنف لازم في نحو: **(بل ران)** نظر بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثر

يتبع انتهى. ولكن نظره غير وارد على المصنف كما لا يخفى على المنصف.

٣٧٥- وزاي وسين ثم صاد فيدغمون في بعضها بعضاً جميع أئمة

أدغموا كل واحد من هذه الحروف الثلاثة في الآخر.

٣٧٦- وتاء وثاء ثم دال وذالهم ففي البعض منها البعض منها بجملة

يدغم هذه الأربع أيضاً بعضها في بعض.

٣٧٧- كذلك في صاد وطاء وظاءهم وزاي وسين باتفاق الأئمة

أدغمت تلك الأربع في هذه الخمس أيضاً باتفاقهم.

٣٧٨- وقد قيل في شين وضاد كذلك ولكنه يأتي على وجه قلة

قال الرضي: إن تلك الأربع يدغم في هاتين الحرفين أيضاً، ولكن إدغامها فيهما قليل.

٣٧٩- وما ذكروا من أن طاء وظاءهم ليدغم في هذي الحروف بجملة

٣٨٠- فيأباه أما فوت الإطباق فيهما على ما هو الرضي عند جماعة

٣٨١- وأما التقاء الساكنين لما اقتضى مجيئاً بطاء أو ظاء مزيدة

قد ذكروا أن الطاء والظاء أيضاً تدغمان في هذه الحروف بجملتها ويلزمهم أحد الأمرين إما فوات فضيلة الإطباق على تقدير إذهاب الإطباق وهو محترز عنه كما يحترزون عن فوات الصفير، وقد مر وهذا الشق هو مختار بعض العربْ كما ذكره الرضي، وأما اجتماع الساكنين بإتيان طاء أو ظاء أخرى على تقدير إبقاء الإطباق وهو غير جائز وذلك لأن الإطباق صفة للمطبقة لا يكون إلا بها فإذا كان مع الإدغام إطباق لزم الإتيان بحرف مطبقة والجمع بين ساكنين وليس يمكن أن يقال إن الإطباق يحصل مع الحرف المدغم أعني الطاء والظاء؛ لأن المدغم لا بد من قلبه فلا يبقى المدغم حرف إطباق، والإطباق لا يكون بدون المطبقة كما عرفت.

٣٨٢- ولا مثل هذا غنة النون أنه يجوز بدون النون إتيان غنة

جواب اعتراض مقدر تقديره يمكن مجيء الغنة بدون النون لا يبعد أن يمكن مجيء الإطباق بدون المطبقة وتقرير الجواب أن الغنة ليست كالإطباق أو

يمكن مجيء الغنة بدون النون؛ لأن الغنة من الخيشوم والنون من الفم بخلاف الإطباق.

٣٨٣- لعل على الإخفاء يحمل كلامهم مساهلة في لفظهم للشباهة

فإذا لم يجز الإدغام الصريح في الطاء والظاء يحمل كلامهم أي لفظ الإدغام على الإخفاء لشبهه به مساهلة واتساعاً في اللفظ، والعبارة كما حمل قول القراء في إدغام مثل قرم مالك على الإخفاء كما بين ذلك.

في الأصل والطاء والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء تدغم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين بخلاف غنة النون فيمن يقول انتهى.

وفيه قصور لعدم ذكر الظاء المعجمة وإدغام الطاء في غير التاء من الأحرف التي تقدمت فيه؛ لأن المحذور المذكور لازم في الجميع اللهم إلا أن يقال إنه ذكر المحذور في إدغام الطاء في التاء ليعلم غيره بالمقايسة عليه.

٣٨٤- وتاء افتعال جاز إدغامها فقد تحرك فاء بانفتاح وكسرة

يجوز إدغام تاء الافتعال في جميع متصرفاته في مثلها ومقاربها فيلزم تحريك الفاء لئلا يلتقي ساكنان فيحرك، إما بالفتح بنقل حركة التاء إليها، وإما بالكسر إذا حذف حركة التاء؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر مثل قتل وخصم وغيرهما في اقتتل واختصم.

٣٨٥- لدى بعض عرب فاء مثل مقتل لقد جاء للاتباع أيضاً بضمة

وعند البعض يجوز ضم الفاء أيضاً بعد الإدغام في مثل مقتل ومردف اتباعاً لضمة الميم.

٣٨٦- ويكسر عند الكسر ياء مضارع جوازاً لاتباع على رأي فرقة

وقد جاء إذا كسر الفاء في المضارع كسر يائه اتباعاً لكسرها مثل يقتل.

قال الرضي: ومنه قراءة ﴿أم من لا يهدي﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء وتقول في اسم الفاعل مقتل بكسر القاف وفتحها ولا يجوز كسر الميم اتباعاً كما جاز كسر حرف المضارعة؛ لأن حرف المضارعة متعود للتكسر لغير

الاتباع أيضاً مثل اعلم ونعلم، وتعلم، وأما كسر الميم في نحو منتن في منتن فشاذ.

٣٨٧- وهمزة ماض يحذفون كمصدر وقد جاء ترك الحذف عند جماعة

وتحذف همزة الوصل في الماضي والمصدر للاستغناء عنها بتحريك الفاء فحذفها واجب عند الجمهور والفرق بينهما وبين الحمر ولحمر كما مر أن حركة اللام التعريف واضح عروضها فلذلك جاز عدم الحذف، أما الحركة فيما نحن فيه فليست كتلك الحركة؛ لأن الأصل في فاء الكلمة التحرك. وفي المراح أنه مجيء عند بعضهم اخصم اخصاماً بكسر الهمزة والخاء نظراً إلى سكون أصله.

٣٨٨- وتدغم فيه السين من جهة فقط أي القلب في الثاني لحفظ فضيلة

إذا كان فاء الافتعال سيناً تدغم في تائه جوازاً بقلب التاء سيناً على خلاف القياس للحفظ على فضيلة السين وهي الصفير مثل اسمع واستمع.

٣٨٩- وقد أدغمت فيها بوجيهن ثاؤهم وجوباً جوازاً عند بعض أئمة

وتدغم فيها الثاء المثلثة على وجهين وجوباً مثل اثأر وأتأر في اثتأر والأول أفصح فلا يستعمل البيان، وأما عند سيبويه فالإدغام جائز وقد يجيء البيان أيضاً مثل اثترد يثترد فهو مثترد وقوله جوازاً بدل من وجوباً، وقوله: عند قيد له.

٣٩٠- وتقلب طاء بعد الإطباق مطلقاً فيتدغم فيها عند كل أئمة

وتقلب تاء الافتعال طاء إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق فيدغم حرف الإطباق فيها مثل اطلب والأصل اطتلب.

٣٩١- جوازاً بوجه شذ في اصبروا كذا ك في اضربوا من أجل حفظ الفضيلة

أي يدغم حروف الإطباق فيها جوازاً في مثل اصبروا واضربوا والأصل اصتبروا واضتربوا قلبت التاء طاء فصار اصطبروا اضطرب ربما يستعملان على هذا فإن أريد الإدغام بقلب الطاء بينهما صاداً أو ضاداً شاذًّا لامتناع اطبر واطرب؛ لأن الصاد وهي من حروف الصفير والضاد وهي من حروف ضوى مشفر لا يدغمان فيهما تقاربهما لئلا يفوت فضيلة صفير الصاد واستطالة الضاد.

٣٩٢- جوازاً على الوجهين في اظلموا فقط فيستعملوها من وجوه الثلاثة

ويدغم الظاء جوازاً في الطاء المقلوبة من التاء على الوجهين أي يقلب

الأولى إلى الثاني وبالعكس فيكون استعمال افتعل بثلاثة أوجه مثل اظلم واطلم واضطلم.

٣٩٣- وتقلب دالاً بعد دال وذالهم وزاي فإدغام لديهم بجملة

وتقلب تاء الافتعال دالاً بعد هذه الأحرف الثلاثة فيدغم فيها مثل ادان افتعل من الدين فالأصل ادتان قلبت التاء دالاً ثم أدغمت فيها الأولى.

٣٩٤- فكاصبروا أزان وأذاع عندهم كاظلموا أي في الوجوه الثلاثة

فأزان كاصبر في جواز الإدغام بوجه شاذ؛ لأن الزاي حرف صفير أيضاً والأصل ازتان من الزين فقلبت التاء دالاً فصار ازدان وربما يستعمل على هذا وقد يدغم فيقال ازان. واذاع كاظلم في جواز الإدغام بوجهين فيكون استعماله أيضاً بالوجوه الثلاثة أذاع وأداع واذداع ولم يذكر وجوب الإدغام في اطلب وادان لظهوره مما سبق لاجتماع المثلين مع سكون الأول.

٣٩٥- وقد شبهت تاء التكلم عندهم بتاء افتعال فيه في بعض كلمة

وقد شبهوا تاء المتكلم بتاء الافتعال فقلبوها أيضاً، وأدغموا ما قبلها فيها مثل خبط وعدو فزد وحصط في خبطت وعدت وفزت وحصت، لا يقال إن تاء المتكلم في هذه الأمثلة ليست تقلب دالاً حتى يتحقق التشبيه المزبور بل إنما هو يقلب من أول الأمر ما أدغم فيها على قياس إذ بحتودا لأنا نقول أن مجيء فزد وحصط من غير إدغام يدل على أن التاء فيهما لا تقلب زاياً أو صاداً من أول الأمر، وأما الدليل على أن قلبها دالاً في عد ليس إلا للتشبيه المزبور فهو أنه لا مانع من إدغام الدال في التاء ولا بد في قلب الثاني من مانع يمنع عن قلب الأول فإذا ظهر أن قلب تاء المتكلم فيها للتشبيه علمنا أن قلبها طاء في خبط إنما هو للتشبيه أيضاً وإن كان فيه مانع يمنع عن قلب الأول، وهو كون الطاء من المطبقة فافهم.

٣٩٦- وقد تدغم التاء من تنزل إذا كان معروفاً لتحصيل خفة

٣٩٧- ومن تترامى إن أتى متحرك بما قبلها أو ساكن حرف مدة

وقد يدغم التاء الأولى من تنزل وتترامى في الثانية إذا كان قبل التاء متحرك أو ساكن من حروف المد مثل قال تنزل، وقالوا تنزل حتى إذا لم يكن

قبلها شيء لم تدغم لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الإتيان بهمزة الوصل، وهي لا يدخل على المضارع؛ لأن حرف المضارعة لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها، وأيضاً يتثاقل الكلمة بخلاف الماضي مثل أثاقل وكذا إذا كان قبله ساكن صحيح نحو هل تتنزل لا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده أو تغيير الكلمة بأن حرك لام هل على قياس ما مر.

قال الرضي: وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مدة سواء كان ليناً نحو: **لو تتنابرزون** أو غيره، نحو هل تتنابزون إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن.

قال الرضي: وإذا كان الفعل المضارع مبنيًّا للمفعول نحو تتدارك وتتحمل لم يجز الحذف ولا الإدغام لاختلاف الحركتين فلا تستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفقتان.

٣٩٨- وقد أدغمت تاء التفعل أو تفا   عل في قريب فاجتلاب بهمزة

وقد يدغم تاء التفعل والتفاعل في جميع متصرفاتهما في تقاربها وهو على ما ذكره الرضي التاء والجيم والدال والذال والسين والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء فتجتلب الهمزة مثل ازين وأثاقل وغيرهما.

٣٩٩- وليس في الاستفعال إدغام تائه   وشذ بإدغام قرائة حمزة

ولا يدغم تاء الاستفعال في مقاربها ومثلها لتحركها وسكون ما بعدها حقيقة في مثل استطعم واستتبع أو حكماً لعروض الحركة في مثل استدان وشذ قراءة حمزة بالإدغام في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، قال الرضي: قال أبو علي في تخطئة حمزة لما لم يكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا يتحرك أبداً جمع بين الساكنين.

في الأصل ونحو اسطاع مدغماً مع بقاء صوت السين نادر والظاهر أن مراده من بقاء صوت السين بقاء سكونها فالأولى له أن يقول شاذ بل خطأ بدل نادر على أنه لو نقل حركة التاء إلى السين لا يتخلص الإدغام عن الشذوذ أيضاً؛ لأن النحاة أطبقوا على أن حركة التاء في مثل استدان في حيز السكون وإن سين استفعل لازم سكونها فلا يجوز الإدغام.

فصل الحذف

٤٠٠- إذا اجتمع المثلان والمتقاربا ن وامتنع الإدغام من أجل علة

٤٠١- فجوز تخفيف بحذف على الخلا ف فيما هو المحذوف بين الأئمة

٤٠٢- كاسطاع واسطاعوا ومثل تنزل وفي يتقي قد جاء حذف فشذت

لما كان اجتماع المثلين والمتقاربين ثقيلاً صاروا إلى التخفيف بالحذف عند امتناع الإدغام لمانع مثل تنزل في تتنزل فمذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هي التاء الثانية؛ لأن الثقل إنما نشأ منها؛ ولأن الأولى طارية، والطاري يزيل الثابت ومذهب الكوفيين إنه هي الأولى؛ لأنها المغيرة بالإدغام في مثل قال تنزل فكانت هي أولى بتغيير الحذف؛ ولأن الثانية إنما جيء بها لمعنى المطاوعة فيخل حذفها بهذا المعنى ويقابل بهذا الوجهين إن الثانية هي المدغمة في مثل تصدق وتساقط وأن الأولى هي التي جيء بها المعنى المضارعة.

قال الرضى: وجوز بعضهم الأمرين وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن تليها في مثل تتارك أو قاربها نحو تذكر في قال تتارك وقال تتذكر لئلا يجتمع في أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر انتهى.

واعلم أن المراد من الإدغام في قوله وامتنع الإدغام إدغام الأولى في الثانية لا الإدغام طلقاً بحيث يعم إدغام الثانية فيما بعدها إن وليهما ما يمكن إدغامها فيه كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] بالحذف مع إمكان إدغام التاء الثانية في الصاد كما في تصدى وأصله تتصدى إذ لو كان ماضياً لقال تصديت ومثل اسطاع يسطيع في استطاع يستطيع استفعل يستفعل، وأشهر اللغات فيه الاستعمال على الأصل وبعدها اسطاع ويسطيع بكسر الهمزة وفتح حرف المضارعة حذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام وجاء في كلامهم استاع يستيع بحذف الظاء.

قال سيبويه: إن شئت قلت حذفت التاء؛ لأنها في مقام الحرف المدغم ثم جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها كما قالوا ازدان ليكون ما بعد الزاي مجهوراً مثلها، وإن شئت قلت حذفت الطاء؛ لأن التكرير منها نشأ، كل ذلك مذكور في شرح الرضي، وأما اسطاع بفتح الهمزة وقطعها فأصله عند سيبويه أطاع أفعل عوض زوال حركة العين بالسين شاذًّا كما في اهراق فمضارعه يطيع بضم حرف المضارعة فلا يكون مما نحن فيه، وعند الفراء استطاع استفعل حذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت على الشذوذ فمضارعه يطيع بفتح حرف المضارعة فيكون مما نحن فيه.

ومثل مست وظلت في مسست وظللت بكسر العين فيهما فيكسر الفاء فيهما إن حذفت العين بعد نقل حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها ويفتح إن حذفت هي بحركتها وكذا إذا حذفت اللام في الصحاح، وحكى أبو عبيدة مست الشيء بالفتح في الشرح وقوة يسطيع تدل على أن حذف الأولى أولى ومثل ليت بالفتح والضم في لييت بالضم على قياس مست في الصحاح، وحكى يونس ليت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف.

وأحست في أحسست بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء لاقتضاء الفاء السكون فيما قبلها هذا، وأما نحو يتسع ويتقي يحذف التاء الأولى، من يتسع ويتقى فشاذ في الشرح؛ لأنه لما أمكن التخفيف بالإدغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من يسع ويقي حملوا يتسع ويتقي عليه انتهى.

ويحتمل أن يكون أصلهما المحذوف منه تتسع وتتقي مدغمين فوجه الشذوذ حينئذٍ التخفيف بعد حصوله بالإدغام قال في الصحاح: لما كثر استعمال اتقى على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي في الشرح قالوا اتقى يتقي كرمى يرمي، وأصله وقى يوقي فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف.

قال الرضي: لم يجئ الحذف في مواضعه الثلاثة أي يتسع ويستخذ ويتقي إلا في ماضي يتقي ويقال تقى وأصله اتقى فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها، ولو كان تقى فعل كرمي لقلت في المضارع يتقي كيرمي بسكون التاء، وفي الأمر اتق كإرم، ثم قال الرضي وفي تقي خلاف قال المبرد فاؤه محذوف والتاء زائدة فوزنه تعل وقال الزجاج التاء بدل من الواو كما في تجاه وتراث وهو الأولى.

٤٠٣- ويتخذ أصل ليس منه نعم لقد يكون كذا لو كان تاء بفتحة

وقولهم تخذ كفرح يفرح أصل ليس من قبيل يتقي نعم لو قيل يتخذ بفتح التاء لكان من هذا القبيل في الصحاح، والاتخاذ افتعال أيضاً من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا تخذ يتخذ وقرئ: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] انتهى.

٤٠٤- وقد جاء في ملماء أيضاً بعكس ما باستخذوا في رأي بعض الأئمة

وقد جاء الحذف أيضاً في ملماء وعلماء وبلعنبر في من الماء وعلى الماء، وبنى العنبر قال(١): [الطويل]

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بنُ وَائِلٍ وعاجَتْ صُدُوْرُ الْخَيْلِ شطر تَمِيْمِ

يقال طفا الشيء على الماء أي علا فوقه ولم يرسب في الشرح، وقيل طفت علماء لفظ يذكر في مواضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو على الماء وتعلو عليه.

قال الرضي: وأما قولهم عرض في على الأرض فقياس؛ لأنه نقل حركة

(١) قال المبرد: (وقوله: غداة طفت علماء بكر بن وائل)، وهو يريد: (على الماء)، فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لامان استجازوا حذف إحدهما استثقالاً للتضعيف، لأن ما بقي دليل على ما حذف، فيقولون: (علماء بنو فلان)، كما قال الفرزدق:

وما سبق القيسي من ضعف حيلة ولكن طفت علماء قلفة خالد

انظر: شعر الخوارج ١/ ١٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧.

الهمزة إلى لام التعريف ثم اعتد بالحركة المنقولة فأدغم لام على فيها، وكذا قالوا في جلا الأمر وسل الإقامة جلمر وسلقامة وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام وترك الاعتداد بها من غير حذف ألف على وجلا وسل انتهى.

فظهر أن المحذوف في مثل علماء وملماء هو الأول وهذا بعكس قولهم استخذ فإن المحذوف فيه الثاني وأصله استتخذ في الصحاح وحكى المبرد أن بعض العرب يقول استخذ فلان أرضاً يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاءين سيناً كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم: ست ويجوز أن يكون أراد استفعل من تخذ يتخذ فحذف إحدى التاءين تخفيفاً كما قالوا ظلت من ظللت قال الأصمعي: المستأخذ المطاطئ رأسه من رمد أو وجع، ونقل الرضي عن سيبويه أنه قال يجوز أن يكون أصله استتخذ فحذفت التاء الثانية كما قيل في استاع أنه حذف الطاء وذلك لأن التكرير من الثاني، ويجوز أن يكون السين بدلاً من تاء اتخذ الأولى لكونهما مهموستين في الشرح الظاهر أنه ليس أصله استتخذ؛ لأنهم لا يقولون استتخذ ولو كان منه لجاء الأصل إذ لا مانع يمنع من وجوده وأيضاً فإنه بمعنى اتخذ ولو كان استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ أبدل السين من التاء كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

يَـا قَـاتَـلَ الـلّـهُ بَـنِـي الـسِّـعْـلاتِ عَـمْـرَو بـنَ يَـرْبُـوعٍ شِـرَارَ الـنَّـاتِ

أي شرار الناس، والجواب عما ذكر أن عدم استعمال استتخذ لا يقدح في كون أصل استتخذوا مثال هذا ليس عزيزاً في كلامهم كما أماتوا ماضي يذر ويدع، وينبغي وأنه لا يبعد أن يستعمل استفعل بمعنى افتعل فإن ما ذكرنا من معاني عزيزاً في كلامهم كما أماتوا ماضي يذر ويدع وينبغي، وأنه لا يبعد أن يستعمل استفعل بمعنى افتعل فإن ما ذكرنا من معاني الأبواب إنما هي المعاني الغالبة لها يجيء أيضاً لمعان أخر غير مضبوطة كما تقدم إليه الإشارة، وإن لم يثبت كون السين حرف إبدال بخلاف التاء من السين نحو طست كما سبق ذلك

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

كله؛ ثم إنه لا يبعد أن يكون أصل استخذ استأخذ وإن لم يعتد نصًا على ذلك.

باب مسائل التمرين

٤٠٥- مسائل تمرين ترتب بينهم ليعرف تدريب ومُنّة وفطنة

هذه مسائل تمرين تداولت بينهم ليحصل الشعور بتدرب الطالب ودريته بصيغ الكلام، وبقوة فطنة ولذلك لقبوها بمسائل التمرين وهو التعود والاستمرار على الشيء والمنة بضم الميم القوة.

٤٠٦- فلو قيل كي تبني كذلك من كذا فمعناه عند الأكثرين مقالتي

٤٠٧- إذا كنت قد ركبت منها كوزنها وتجري أصولاً كيف تأتي بلفظة

إذا قيل لك كيف تبني كذلك من كذا ففي معناه ثلاثة أقوال:

فعند الجمهور أن معناه إذا ركبت منها كوزنها وجعلتها مثلها في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول والحال أنك تجري فيماركبته مقتضى الأصول من الإعلال إن عرض فيه مقتض فكيف تأتي بماركبته مثلها أي كيف تنطق به.

قوله: كي مرخم من كيف، كما يقال في سوف سو وسف.

قوله: فمعناه أي معنى هذا القول.

قوله: وتجري أي تجري فيه أي فيما ركبته عطف على قوله قد ركبت أو حال.

٤٠٨- وقد زاد فيها البعض قال وتحذف من الأصل محذوفاً فالإيجاب علة

٤٠٩- وقد زاد جمع قوله أو لغيره فعمم فيما ليس من أجل حاجة

القول الثاني: وهو قول أبي علي أن معنى ذلك القول ما ذكره الجمهور مع زيادة قيد آخر وهو قوله ويحذف من الفرع أي مما ركبته ما حذف من الأصل إن كان حذفه في الأصل لإيجاب علة معتد بها عندهم من جهة استمرار العمل بها وإن لم يكن في الفرع ما تقتضي حذفه.

القول الثالث: وهوقول جماعة منهم أن معناه ما ذكره أبو علي ينقص قيد

منه، وهو قوله إن كان حذفه من الأصل لعلة، فيحذف من الفرع عند هذا البعض ما حذف في الأصل سواء كان حذفه من الأصل على القياس أو على خلافه.

وثمرة الخلاف تظهر في الأمثلة التي نوردها، قوله من الأصل متعلق بقوله محذوفاً، ومحذوفاً مفعول تحذف، قوله: لإيجاب متعلق بقوله محذوفاً، قوله: أي فعمم عمم هذا الجمع المحذوف الخ، وإنما لم يجمع الفعل نظراً إلى لفظ جمع.

٤١٠- ولا بد في هذا لدى القوم كلهم وجوب اختلاف في أصول وصيغة

وفي الشرح ولا بد من تخالف الصفتين والأصلين فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل خرج؛ لأنه لا يتغير شيء، و لا من ضرب مثل يضرب إذ يتم الغرض بأن يقال كيف يكون مضارع ضرب.

٤١١- فإن كنت تبني من دعا كصحائف تقول دعايا باتفاق الأئمة

إذ بنيت من دعا مثل صحائف تقول دعايا بالاتفاق إذ لا حذف في الأصل أعني صحائف وأصله دعايو فعملت فيه بما يقتضيه القياس حيث قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد وليس مفردها كذلك فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياء كما مر في ركايا وشوايا فصار دعايا.

٤١٢- ولو كنت تبني منه كاسم فأنت قد تقول له ادع عند تلك الجماعة

٤١٣- وفي المذهبين الأولين لغيرها لتأتي بدعو لا بتغيير كلمة

وإذا بنيت من دعا مثل اسم تقول عند الجماعة المرقومة التي بينا فيما سبق بالجمع ادع بالحذف، والتعويض كما في الأصل، أعني قولك اسم وتقول على مذهب الجمهور دعو مثل سمو أصل اسم؛ لأنهم يحذفون ما هو المحذوف فلم يجتمع أي همزة الوصل وكذا على مذهب أبي علي أيضاً فإنه لا يحذف من الفرع ما حذف من الأصل على خلاف القياس والحذف من سمو على خلاف القياس.

٤١٤- من الضرب في تركيب ارم لقد تقول اضرب لدى الجمهور تلك الأئمة

٤١٥- وفي المذهبين الآخرين لقد تقول أضر بحذف فيه آخر كلمة

وإذا بنيت من ضرب مثل: ارم تقول أضرب على رأي الجمهور لما عرفت وأضر بحذف اللام عند أبي علي، وذلك الجمع لأن اللام في الأصل أي ارم محذوفة قياساً وينبغي أن يعلم أن مراد الجمهور من قولهم لا يحذف من الفرع ما حذف في الأصل أنه لا يحذف إذا لم يقتض القياس حذفه في الفرع، وأما إذا اقتضاه فهم قائلون بالحذف أيضاً كما إذا بنيت من غزا مثل ارم يقول اغز بالحذف.

٤١٦- ومن عمل في عنسل قلت عنمل بدون إدغام خوف لبس وشبهة

إذا بنيت من عمل مثل عنسل تقول عنمل بلا إدغام لئلا يلتبس بفعل.

٤١٧- وتقلب في فرع لدى قلب أصله وما هو إلا باتفاق الأئمة

مثلاً إذا بنيت من ضرب مثل أيس قلت رضب وذلك بالاتفاق، وأما إذا كان في الأصل إبدال لا يبدل في الفرع ما لم يقتضيه القياس وفاقاً فإذا بنيت من القتل مثل أوائل تقول أقاتل، وأما إذا كان في الأصل زيادة فلا خلاف في أنه يزاد في الفرع كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد في الأصل عوضاً من المحذوف فيكون فيه الخلاف كهمزة الوصل في اسم كل ذلك مذكور في شرح الرضي.

٤١٨- وما جعلوا فرعاً للفظ من الذي تكثر منه في حروف الأصالة

في الشرح نقلاً عن شرح الهادي لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض حروف الأصول فيكون هدماً لا بناء وإنما قال حروف الأصالة إذ يجوز أن يجعل إلا زيد بحسب الحروف الغير الأصلية فرعاً للفظ بعض بحذف الزوائد على ما احتيج، فإذا قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع قلت غفر ذكره في الشرح.

٤١٩- قد اختلفوا في أنه هل يجوز بناء كوزن ليس في العربية

قد اختلف العلماء في أنه هل يجوز لك أن تبني لفظاً مثل وزن لم يثبت مثله في اللغة العربية فأجاز أبو الحسن ذلك ولم يجوز سيبويه، فعلى هذا لو

قيل لك ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب امتحان فهم الطالب وأدخل في تجربة دربته.

مسائل الخط

٤٢٠- مسائل خط وهو تصوير لفظة بما يتهجى من حروف بسيطة

هذه مسائل خط وهو تصوير اللفظ بحروفه التهجاء، يقال هجوت هجواً وهجاء وهجيتها تهجيته وتهجيتها بمعنى، فالتهجي تعديد الحروف المقروة البسيطة التي منها ركبت الكلم بأسماءها فقولك: ضاد اسم يسمى به ضه من ضرب إذا تهجيته وكذلك رابا اسمان لقولك ره وبه.

٤٢١- وقانونه إملاء شكل حروفها بتقدير وقف وابتداء بلفظة

والأصل في الخط أن يكتب اللفظ بصورة حروفه بتقدير البدء به والوقف عليه.

٤٢٢- فيملى بهاء ما بحرف ولم يكن لما دونه كالجزء في كل حالة

٤٢٣- كمثل مه أنتم فهو معها وعكسه إلام لأجل الاتصال بشدة

أي فإذا كان الأصل ما ذكر كتب كل كلمة يكون على حرف واحد بالهاء إذا لم يكن كالجزء من كلمة أخرى مثل ره وقه زيداً، ومثل مه أنت ومجيء مه جئت بخلاف الجار في إلام وعلام وحتام فإنها لشدة اتصالها بالحرف تنزلت منزلة الجزء منه، ولم يجب الوقف عليها بالهاء.

٤٢٤- ومن ثمه لم يكتب بياء إلى به ومم بميم لا بنون أملت

أي ومن أجل شدة الاتصال بالحرف كتب إلى فيه أي في الاستفهام بالألف لا بالياء فكأنه صار مثل غلام وكلام، وكذا الحال في علام وحتام، وكتب مثل مم وعم أيضاً بالميم لا بالنون كقولك من مال فكأنهما صارا كقولك همرش.

٤٢٥- فإن رمت فيها الهاء تكتبها فعو د ياء ونون تابع بالمشية

فإن قصدت إلى الهاء في مثل إلامه بناء على جواز الوقف بالهاء فيه كما نبهت عليه في باب الوقف كتبتها فأنت حينئذٍ مخير إن شئت كتبت بالحروف الجر بالياء والنون هكذا إلى مه وعلى مه وحتى مه، ومن مه وعن مه نظراً إلى ما أبناه عند دخول الهاء من الاستقلال وإن شئت كتبتها بالألف والميم على ما كانت عليه قبل الهاء هكذا إلامه وعلامه، وحتامه، وممه، وعمه نظراً إلى كونها مع ما كالشيء الواحد.

٤٢٦- ومن أجل أن الكتب كالوقف ألحقت   إلى أنا ألف مثله في الكتابة

ومنه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

٤٢٧- ويتبع تاء وقفها في الكتابة   فتاء وهاء باختلاف الأئمة

التاء التي يوقف عليها بالتاء يكتب تاء والتي يوقف عليها بالهاء يكتب تاء التأنيث الاسمية غير ما في مثل أخت وهنت مما هي فيه للعوض هاء في الأكثر ومن وقف عليها بالتاء يكتب تاء مثل قامت هند بالتاء وتاء باب قائمات يكتب بالتاء أيضاً على الأكثر ومن وقف عليها بالهاء وجب أن يكتبها بالهاء وهو قليل كما ذكره الرضي.

٤٢٨- ويحذف تنوين سوى النصب أنه   على ألف في غير تاء الأنوثة

ويحذف تنوين المنون المرفوع والمجرور لما حذف في الوقف ويكتب المنون المنصوب بالألف للوقف عليه بالألف مثل: هذا زيد ومررت بزيد، ورأيت زيداً.

قوله: في غير تاء الأنوثة احتراز عن مثل: رحمه الله تعالى رحمة واسعة، فإنه بالحذف، والمراد في غير باب أخت لما أن حكمها بخلاف سائر تاء التأنيث الاسمية، ولذلك لم يستثنه اعتماداً على ظهور المراد.

في الأصل وغيره بالحذف قال الرضي: إن قوله وغيره يشتمل غير المنون مثل جاءني الرجل، ورأيت الرجل وغيرهما والمنون في غير المنصوب انتهى.

وفيه أن هذا التعميم لا يلائم المقام؛ لأن ما كتب ألفاً هو التنوين لا الحركة مطلقاً فالحذف في التنوين أيضاً فضمير غيره للمنصوب لا للمنون

المنصوب هذا ثم إن في وقف المنون مطلقاً مذهبين آخرين هما الوقف عليه بالحذف في الأحوال الثلاثة وبالواو والياء والألف فيها كما نبهت عليه، فعلى المذهب الأول ينبغي أن يكتب التنوين بالحذف مطلقاً، وبالواو والياء والألف على الثاني.

٤٢٩- ويكتب نون في إذا مثل اضربا   بألف فقط إلا لدى بعض فرقة

يكتب اضربا وهو أمر للواحد المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة بالألف إذ يوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له باضربن أمر الجمع المذكر، وكذا يكتب إذا بالألف؛ لأن الوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون توهماً بأنها نون في الوقف؛ لأنها نفس الكلمة كنون من وعن ولدن ودفعاً للالتباس بإذ التي هي ظرف.

٤٣٠- وموجب هذا الأصل كتب الذي هو   لدى الدرج محذوف لنون خفيفة

٤٣١- ولكنه من أجل عسر وضوحه   نقصناه أو من التباس وشبهة

وكان مقتضى القياس أن تثبت في الكتابة ما هو محذوف لأجل النون الخفيفة؛ لأنه يرد عند الوقف لسقوط النون الخفيفة فيه، والوقف يتعبه الكتابة ولكنهم نقصوه من الكتابة أي لم يكتبوه لما أن هذا الأصل متعسر وضوحه بل متعذر إذ لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن، ولئلا يلزم الالتباس والشبهة حيث لا يتبين القصد إلى النون حينئذٍ مثل اضربن أمراً للجمع المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة، ومثل اضربن أمراً للواحدة المخاطبة المؤكدة بها، ومثل هل تضربن في هل تضربون، والقياس اضربوا واضربي وهل تضربون.

في الأصل وقد يجري اضربن مجراه، المراد منه بيان وجه كتابة اضربن بالنون على القليل وإلا فنفس الكتابة بالنون قد علمت مما تقدم فيه من قوله واضربا كذلك بعد قوله وإذا بالألف على الأكثر والله أعلم.

٤٣٢- ويكتب أيضاً باب قاض مجرداً   عن الياء والقاضي بها في الفصيحة

كما أن الوقف عليهما كذلك.

قوله: في الفصيحة أي في اللغة الفصيحة.

٤٣٣- ويوصل حرف في يزيد ومنكم   لوقف وبدء واتصال بشدة

في الأصل ومن ثمة كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم، وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يبتدأ به.

وإنما قال واتصال بشدة؛ لأن مجرد التمكن من الوقف والبدء يحصل بإلحاق الهاء مثلاً.

٤٣٤- ولا شكل مخصوصاً لديهم بهمزة فتكتب ألفاً مطلقاً صدر كلمة

قوله: مطلقاً أي سواء كانت الهمزة للقطع أو للوصل أو مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة مثل أحد وإبل واحد؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضاً، والألف تشاركه الهمزة في المخرج مع أنه أخف حروف اللين.

٤٣٥- وفي وسط بالحرف من حركات ما أتى قبلها إن كان إسكان همزة

مثل يأكل، ويؤمن، ويئس؛ لأن تخفيفها في اللفظ أيضاً كذلك.

٤٣٦- وإن حركت عند السكون قبلها بحرف من التحريك في كل حالة

مثل يسأل ويلؤم وليسئم.

٤٣٧- ويحذف فيما كان تخفيفها به بنقل وإدغام فقط عند فرقة

٤٣٨- وقد خصه بعض بصورة فتحها فأثبت ما كانت بكسر وضمة

٤٣٩- وما هو مختار الأكثرين حذفها إذا وقعت من بعد ألف بفتحة

٤٤٠- فلا حذف فيما دونها عندهم وقد يجوز حذف مطلقاً عند فرقة

وبعضهم يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمسلة أو بالإدغام كما في شيء، وبعضهم يحذف المتفوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف فقط، ومنهم من يحذفها في الجميع قوله فيما كان أي في صورة كان تخفيفها فيها.

قوله: وقد خصه، أي الحذف.

قوله: فأثبت أي البعض.

قوله: ما أي همزة.

٤٤١- وإن حركت عند التحريك قبلها يكون على ما سهلت في الكتابة

مثل مؤجل بالواو وفئة بالياء لما عرفت أن تخفيفها فيهما كذلك، ومثل

سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤف بحرف حركتها لما عرفت أن تخفيفها فيها بأن تجعل بين بين المشهور وليس للهمزة صورة تخصه.

٤٤٢- فمن ثمه في أمثال يقرؤكم وقو لنا سئلوا كان اختلاف الأئمة

لما فيهما من الاختلاف فمن خففهما فيهما يجعلهما بين بين المشهور كتب يقروكم بالواو وسيلوا بالياء، ومن جعلهما بين بين البعيد كتب يقريكم بالياء وسولوا بالواو.

٤٤٣- وفي آخر إن كان ما قبلها على سكون فحذف باتفاق الأئمة

٤٤٤- وإن كان بالتحريك يكتب عندهم بحرف من التحريك في كل حالة

إذا كانت الهمزة في آخر الكلمة وكان ما قبلها ساكناً تحذف مثل هذا خبء ومررت بخبء، ورأيت خبأ، وليس الألف في خبا صورة الهمزة وإنما هي ألف التنوين كما في رأيت زيداً، وإن كان ما قبلها متحركاً يكتب بحرف حركة ما قبلها كيف كانت الهمزة مثل قرأ، ويقرئ، وردؤ، ولم يقرأ ولم يقرئ، ولم يردؤ.

٤٤٥- وما ليس موقوفاً عليه بآخر لما اتصلت أمثال تاء الأنوثة

٤٤٦- فأحكامه ما مر فيما بأوسط لديهم سوى مقروة وبرية

والهمزة التي وقعت في آخر الكلمة، ولا يمكن أن يوقف عليها لما اتصل بها ما هو كجزء الكلمة كالكاف وتاء التأنيث وغيرهما فحكمها كحكم التي وقعت في الوسط إلا في نحو مقروة وبرية فإنهم كتبوهما بحذفهما بالاتفاق.

٤٤٧- وليس كذا التصدر لم يبتدأ بها لمانع وصل في سوى بعض صورة

بخلافها التي وقعت في أول الكلمة ولم يكن الابتداء بها لما اتصل بها غيرها فإنه ليس حكمها حكم المتوسطة، بل إنما يكتب بالألف مطلقاً مثل بأحد وكأحد ولأحد إلا في بعض صور أشار إلى بيانه بقوله:

٤٤٨- فيكتب ياء في لئلا وفي لئن لكثرة الاستعمال أو قبح صورة

تكتب الهمزة في لئلا وفي لئن بالياء لا بالألف لكثرة الاستعمال فكأن الهمزة فيهما متوسطة ولكراهة الصورة في لئلا لو كتب هكذا لأ لا وللزوم الالتباس في لئن لو كتب هكذا لأن.

٤٤٩- ولو وقعت أي همزة قبل مدة فتحذف إن كانت بصورة همزة

وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأ بألف واحدة في حال النصب ومستهزؤن بواو واحدة مستهزئين بياء واحدة.

٤٥٠- ويكتب ياء بعضهم بخلافه المثنى للبس أو لزائل مدة

ويكتبها بعضهم بالياء في نحو المستهزئين فيكتب بيائين كذا في الشرح وفي بعض الشروح أنه يكتبها هذا البعض بالياء في مثل مستهزؤن أيضاً بخلاف المثنى مثل قرأا ويقرأان إذ لا يحذف فيه لئلا يلزم الالتباس بالمفرد في الأول ويجمع المؤنث في الثاني ومثل مستهزئين لزوال المدة.

٤٥١- ومثل سقائي ولم تقرئي على الأصح وأبنائي بفرقة صورة

وبخلاف مثل سقائي بالياء المشددة إذ لا يحذف فيه لمغايرة الصورة أي صورة الياء المدغمة التي هي مدة الصورة الهمزة وبخلاف مثل لم تقرئي يا هند، ومثل ابنائي للمغايرة أيضاً لما كان مدة التي هي الياء وقعت ذات بطن ومنهم من يحذفها في الأول والثالث.

٤٥٢- وقد وصلوا حرفاً وما أشبهت به بما الحرف دون الاسم والمصدرية

وصلوا الحرف وما يشبهها لتضمنه معنى الشرط بما الحرفية مثل: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الكهف: ١١٠] وإنما تكن أكن وكلمة اتيتني أكرمتك بخلاف ما الاسمية مثل أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن قال الرضي: ويكتب ما المصدرية التي هي حرفية على الأكثر منفصلة تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد فهي من تمام ما بعدها، لا ما قبلها مثل أن ما صنعت عجب.

٤٥٣- كذلك في الوجهين مما ونحوه وقد وصلوا أيضاً على كل حالة

وكذلك من وعن إذا وقع بعدهما لفظة ما فتوصل إن كانت حرفية وتفصل إن كانت اسمية وقد يكتبان أيضاً متصلين مطلقاً.

٤٥٤- ولم يصلوا في كل حال متى بما ليسلم ياء من تغير صورة

ولم يصلوا متى وهي متضمنة لمعنى الشرط بما مطلقاً لئلا يتغير الياء في الكتابة فيقع الوهم؛ لعدم ظهور المراد لقلة استعماله بخلاف مثل علام،

وحتام؛ لظهور المقصود منه بشيوعه ولكن التحقيق أن الألف لا يقبل الوصل بما بعده وإن عدم كتبه بالياء في مثل علام وحتام، إنما هو لكونه في حكم الوسط لكن الجار مع ما بمنزلة كلمة واحدة؛ لكثرة استعمالهما معاً، ولا شك في أن متى مع ما ليست بهذه المثابة فلا يغير ألفه.

٤٥٥- وقد وصلوا في طالما مثل قلما وإن كان فيها اختلاف الأئمة

وصلوا طال وقل بما في طالما، وقلما وإن اختلفت في أنها كافة أو مصدرية. قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح: اتصال ما بالفعل في مثل قلما وطالما يرجح كونها كافة عن طلب الفاعل قيل هي مصدرية، والمصدر هو الفاعل.

٤٥٦- وقد وصلوا أن في لئلا بلا فقط لكثرة الاستعمال أو دفع شبهة

ووصلوا أن الناصبة بلا في لئلا لا في غيره مثل أن لا يكون بخلاف المخففة مثل علمت أن لا يقوم؛ لأنه لما كثر استعمال لئلا خففوه في الكتابة ولئلا يلبس بأن المخففة، في الأصل ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف أن الخ.

٤٥٧- وقد وصلوا إن أي لشرط بما ولا فقد أسقطوا النونات في كل صورة

مثل إلا تفعلوه وإنما تخافن.

قوله: فقد أسقطوا بيان أن الوصل في ذلك كله بحذف النون إذ مجرد الوصل يمكن بدون الحذف ثم سبب الإسقاط تأكيد الاتصال بموافقة الخط اللفظ.

٤٥٨- وقد وصلوا في نحو يومئذٍ على البناء وفي الإعراب أيضاً بكثرة

٤٥٩- ومن ثمه قد كانت كتابة همزة بياء وقد كانت بأول كلمة

ووصلوا يومئذٍ وحينئذ في مذهب البناء، وفي مذهب الإعراب أيضاً كثيراً كما ذكره الرضي، ومن ثمه كتبوا الهمزة فيه أي في نحو يومئذٍ ياء؛ لأنهم جعلوها كالمتوسط وإلا فالقياس أن يكتب ألفاً لما كانت بأول كلمة.

٤٥٩- وقد وصلوا لاماً بمدخولها على المذاهب في نحو السماح سماحتي

وكتبوا لام التعريف متصلة بمدخولها على المذاهب كلها لشدة الاتصال وللاختصار بالوصل فيما هو كثرة الاستعمال.

في الأصل وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً؛ لأن الهمزة كالعدم أو اختصاراً للكثرة، وفيه أنه لا وجه للتخصيص بالمذهبين مع أن فيه مذهباً آخر للمبرد وهو كونها الهمزة فقط، والجواب أن مذهب المبرد ضعيف فكأن فيه مذهبين فقط، ويمكن أن يقال أيضاً إن المراد من المذهبين كون أداة التعريف حرفاً واحداً وحرفين معاً، ولا يأبى عنه، قوله لأن الهمزة كالعدم؛ لأن اعتبار عدم الهمزة من جهة لا يستلزم عدم اعتبارها من جهة أخرى فيصلح دليلاً على مذهب المبرد أيضاً، ولا يبعد كل البعد أن المراد كتابة أداة التعريف متصلة وأداة التعريف عند المبرد لا يقبل الاتصال.

ثم إن الظاهر أن كون الهمزة كالعدم ناشئ من سقوطها لدى الدرج ولكن يتجه عليه أن همزة أم مخفف أيمن للوصل، وساقطة في الدرج، وليست كالعدم وإلا لكتب الميم بالهاء أو متصلة بما يجيء بعدها وأيضاً كون الهمزة كالعدم إنما يفيد بناء الكلمة على حرف واحد، وهذا القدر لا يصلح وجهاً لاحتمال إلحاق الهاء كمثل مه أنت كما مر، فلا بد من أن يضم إليه شدة الاتصال، فلو قال أولاً لشدة الاتصال أو للاختصار كما قلنا لكان أولى.

قال الرضي: وأما على مذهب الخليل وهو كونها كيل وهل فإنما كتب متصلة؛ لأن الهمزة وإن لم يكن للوصل لكنها يحذف في الدرج فصارت كالعدم أقول؛ لأن الخليل يسمها سلم اللسان كما مر.

قوله: قد وصلوا لاماً، وكذلك الميم في لغة طي، ولم يذكرها لظهور أنها يتبع اللام؛ لأنها مبدلة منها.

٤٦٠- وزادوا بعيد الواو للجمع آخرا   من الفعل ألفاً للالتباس وشبهة

وزادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو زادوا سادوا لئلا يلتبس بواو العطف ونحو أكلوا وشربوا، اطراداً للباب فقوله للالتباس تعليل بالمبداء بخلاف يدعو ويغزو إذ لا مجال فيه للالتباس إذ لا يصلح الباقي بعد تقدير الانفصال للمفرد فلا يحتمل كونها للعطف.

٤٦١- فقد كتبت في ضاربوا هم مؤكداً   ولم تمل في المفعول في كل حالة

فكتب الألف في ضاربوا هم إذا كان هم للتأكيد وما كتبت إذا كان هم ضمير مفعول؛ لأنه يكون كالجزء لما قبلها فكأن الواو لم يقع متطرفة.

٤٦٢- وقد زادها بعض بجمع اسم فاعل   وما زادها في الكل بعض جماعة

ومنهم من يكتب بالألف نحو شاربوا الماء وزايروا زيداً أيضاً ومنهم من لم يزدها في الجميع وإن لزم اللبس لندوره واعتماداً على القرائن، في الأصل ومنهم من يحذفها في الجميع وفيه أن الحذف يكون بعد الثبوت.

٤٦٣- وزادوه أعني الألف في مائة وفي   مثناه دون الجمع دفعاً بشبهة

وزادوا الألف في مائة لئلا يلتبس بمنه وفي مائتين أيضاً حملاً على مائة ولم يحمل عليه الجمع؛ لأن صورته ليست باقية فيه.

٤٦٤- وقد ألحقوا واواً بعمرو للبسه   إلى عمر اسم إذ به نوع خفة

٤٦٥- فما زيد فيما لم يكن علماً وفي   النون منصوباً بالرابع بشبهة

أحلقوا لعمرو علماً واواً للفرق بينه وبين عمر مع كثرة استعمالها ولم يعكس؛ لأن فيه نوع خفة بسكون الميم فلا تزاد في عمر واحد عمور الأسنان، ولا في العمر بمعنى العمرة لندورهما فلا يبالي بينهما بالالتباس؛ ولأن المقام يفرق بين العلم وغيره ولا في عمرو العلم إذا كان منصوباً منوناً لوجود دافع اللبس وهو ألف التنوين.

في الأصل ومن ثمه لم يزيدوه في النصب وفيه لعدم ذكر التنوين ولا إذا كان مصغراً؛ لأن لفظهما حينئذٍ واحد فلا يتأتى في الفرق، وأما المقصود فلا يدعو إلى الزيادة؛ لأن وصفية الخط أن يوصل إلى اللفظ، ولا إذا كان قافية الشعر؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو ولا يجوز أن يقع فيه عمر فلا يفضي إلى اللبس، ولا إذا كان مضافاً إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو.

٤٦٦- وقد زيد واو في أولى وأولو وفي   أولئك أيضاً عند كل الأئمة

٤٦٧- وقد عد من هذا أولاء كثيرهم   وأثبت بعض واوها في العبارة

وزادوا في أولى واواً لئلا يلتبس بإلى وجرى أولوا عليه وزادوها في أولئك فرقاً بينه وبين إليك وجرى أولاء عليه وبعضهم يجعله أي لفظ أولاء

كطومار بإثبات الواو في التلفظ، والعبارة فلا يكون أولاء حينئذ من هذا القبيل إذ لا يقع الواو زائدة.

٤٦٨- **وينقص حرف مدغم في الكتابة إذا كان حرفاً الإدغام بكلمة**

٤٦٩- **وقد جاز نقص في فتت لأنه بمثلين عند الاتصال بشدة**

كتبوا كل مشدد من كلمة واحدة حرفاً واحداً مثل شد ومد لما أنهما جعلا في اللفظ كالحرف الواحد بخلاف ما إذا كان في كلمتين مثل اشكر ربك؛ لأن الخط على وفق الوقف والابتداء فلا يتصور حينئذٍ جعلهما كحرف واحد وأجري فتت مجرى كلمة واحدة؛ لأن الإدغام فيه في المثلين مع شدة الاتصال بين الفعل وتاء الفاعل بخلاف، وعدت لعدم المثلية وبخلاف أجبهه لفقدان شدة الاتصال ونقل الرضي كتابة فتت بثلاث تاآت:

٤٧٠- **ولا نقص في إدغام لام تعرف لكثرة لبس أو لفقدان وحدة**

ولا نقص في إدغام لام التعريف في مثل الرجل واللحم لعدم كونهما في كلمة واحدة حقيقة أو حكماً؛ ولأنه لو كتبا حرفاً واحداً لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام أو النداء.

٤٧١- **ولكنهم في الذي والذين و التي نقصوا ما كان فاء لكلمة**

٤٧٢- **وما نقصوا في اللذين واللتين واللاء مع أمثاله دفع شبهة**

وكتبوا الذي والتي والذين بلام واحدة؛ لأن لام التعريف لا ينفصل منها فلا يلتبس بما ذكر ويكون اللام كالجزء وكتبوا نحو اللذين في التثنية بلامين فرقاً بينه وبين الجمع، وحمل اللتين عليه وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله وكذا كتب اللاء وأمثاله كاللائي واللاؤن واللوائي بلامين؛ لأن من جملتها اللاء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالاء أو لا في الشرح والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف لأن حرف التعريف جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود.

٤٧٣- **وقد نقصوا ألفاً من اسم إذا أتى ببسملة روم اختصار لكثرة**

٤٧٤- **ولفظ إله كيف ما كان مطلقاً ومن لفظ رحمن على كل حالة**

ونقصوا ألف اسم في بسم الله الرحمن الرحيم لا في غيره لكثرته ونقصوا ألف إله، ورحمن مطلقاً سواء كانا في البسملة أو في غيره واكتفى بذكر إله عن ذكر حذف لألف في لفظة الله لما اشتمل عليه و هو أولى من العكس كما في الأصل.

٤٧٥- وإسحق وإسمعيل عند كثيرهم وأيضاً من إبراهيم روماً لخفة

٤٧٦- وعثمن أيضاً من معوية ومن سليمن أيضاً بعض جماعة

٤٧٧- وللدار جراً وابتداء للبسه بنفي لدى إثباتها في الكتابة

ونقصوا الألف من للدار سواء كان اللام للجر أو للمبتدأ لئلا يلتبس بالنفي.

٤٧٨- وقد نقصوا ألفاً مع اللام من مثـ ـل للحم أيضاً من كراهة صورة

ونقصوا الألف مع اللام من مثل للحم وللبن مما أوله لام أما نقص الألف فلما مر، وأما نقص اللام فلئلا يجمتع ثلاث لامات فيكون الصورة كريهة.

٤٧٩- وينقص ألف الوصل من بعد همزة به دخلت والألف ليست بفتحة

٤٨٠- فأمران عند الفتح فيه ثبوتها للبس وحذف من كراهة صورة

ونقصوا ألف الوصل المكسور والمضموم إذا دخلت عليه همزة الاستفهام كما يحذف في اللفظ وجاء في المفتوح بحذف والإثبات.

٤٨١- وابن خلال اسمين أي علمين إن يكن صفة دون المثنى وابنة

ونقصوا ألف ابن إذا وقع صفة بين علمين روماً للخفة وللكثرة بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ وبخلاف المثنى إذ لم يكثر كثرته وبخلافه وابنة حيث لا يحذف ألفها.

٤٨٢- وينقص من لكن وذلك ثم من أولئك أيضاً والثلاث لخفة

ينقص من لكن وذلك وأولئك وكذا لثلثون الله أعلم.

٤٨٣- وقد نقصوا من هؤلاء وهذه وهذا ومن هذين روماً لخفة

٤٨٤- فإن لحقت كاف الخطاب فتثبت كراهة وصل بين كلم عديدة

٤٨٥- ولا نقص في هاتا وهاتي لأنه قليلان أو دفعاً للبس وشبهة

ونقص الألف مع الإشارة لكثرة استعمالها بخلاف هاتا وهاتي لأنهما قليلان؛ ولأنه لو نقص الألف مع هاتا لالتبس بهنا وحمل هاتي عليه، وأما إذا اتصلت الكاف بما ينقص فيه لم ينقص مثل ها ذاك وغيره كراهة أن يمزجوا بين ثلاث كلمات في الخط.

٤٨٦- وقد كتبوا ألفاً بعيد ثلاثة وما فوقها ياء بآخر كلمة

٤٨٧- سوى ما يلي ياء فبالألف مطلقاً سوى ما بإعلام فياء لفرقة

كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء نحو: المغزى ويغزى إلا فيما قبلها ياء فإنه يكتب ألفاً لكراهة اجتماع اليائين إلا في نحو: يحيى وربي علمين، وكذا فيما أشبههما فرقاً بين العلم وغيره، وأما إذا كان الاسم مضافاً إلى مضمر أو اتصل بالفعل الضمير المنصوب فيكتبان بالألف لا غير لما أنه يخرج حينئذٍ من حكم الآخر.

٤٨٨- وقد كتبوا ما بعد حرفين مبدلاً من الياء ياء من بقاء علامة

٤٨٩- وما ليس عن ياء فبالألف مطلقاً ومجهوله بالياء عند إمالة

وكتبوا الألف الثالثة ياء إن كانت منقلبة عنها وألفاً إن كانت غيرها والتي جهل أن انقلابها من الواو والياء فإن أميلت كتبت بالياء وإلا فبالألف.

٤٩٠- ويكتب في الأبواب جمعاء مطلقاً بألف فقط في رأي بعض جماعة

٤٩١- واختلف الكتاب بالياء في الذي بآخره التنوين حال الكتابة

٤٩٢- ففي المذهب المختار قد كان كتبها بياء كما كانت على كل حالة

٤٩٣- وبالألف عند بعض في كل حالة وقد خصه بالنصب بعض جماعة

على تقدير كتابتها بالياء اختلف في كتابة المقصور المنون فالمختار أنه يكتب بالياء في الأحوال الثلاثة، وقيل: يكتب بالألف في الأحوال الثلاثة معاً، وقيل: يكتب بالألف حال النصب وبالياء فيما عداه.

٤٩٤- وهذا اختتام للكلام فهاهنا ينام قلامي منه راحت براحة

٤٩٥- لعل إله العالمين بلطفه تقبل سعي منه من صنيعة

٤٩٦- وصـيـر مـشـكـوراً لـديـه وبـره بـإحـسـانـه فـهـو الـجـزيـل الـعـطـيـة

٤٩٧- فـأحـمـده حـمـداً يـكـافـي مـزيـدة وأشـكـره شـكـراً يـوافـي بـنـعـمـة

٤٩٨- وأهـدي صـلاة لـلـرسـول مـحـمـد ولـلآل والأصـحـاب أهـل الـسـعـادة

٤٩٩- ولـمـا انـتـهـى نـظـمـي وبـسـط مقالتي لـتـاريـخ خـتـمـن قـلـت فـالآن تـمـتـي

تم الكتاب

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المطبوعة المنشورة:

- "أساس البلاغة". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة (غ. ت).
- "أسرار البلاغة". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، ط١، ١٩٩١م.
- "أسرار العربية". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
- "أسرار النحو". ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت: ٩٤٠هـ) تحقيق: أحمد حسن الحامد، عمَّان، دار الفكر، (غ. ت).
- "الأشباه والنظائر في النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

- "أشعار النساء". المرزباني: أبو عبيد الله، محمد بن عمران، (ت: ٣٨٤هـ). حققه: سامي مكي العاني، وهلال ناجي، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٦ م.
- "الإصابة في تمييز الصحابة". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر. (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "الأصمعيات". الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت: ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط٥، (غ. ت)
- "الأصول". حسان: تمام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م.
- "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت: ١٣٩٣هـ) وتتمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القراءات السبع وعللها". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
- "إعراب القراءات الشواذ". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القرآن". النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م.

- "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج". تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م.
- "الأعلام". الزِّرِكْلي: خير الدين بن محمود بن محمد، (ت: ١٩٧٦)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
- "الأغاني". الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٧م.
- "الأفعال". ابن القطاع: أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، (ت: ٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣.
- "الاقتراح في علم أصول النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". البطليوسي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيْد، (ت: ٥٢١هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، بيروت دار الفكر، ١٩٩٦م.
- "الأمالي". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار الجيل ط٢، ١٩٨٧م.
- "الأمالي النحوية". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". ابن هشام: عبد الله بن يوسف. (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.

- "الإيضاح". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

- "إيضاح شواهد الإيضاح". القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت: في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.

- "الإيضاح في شرح المفصل". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العكيلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.

- "الإيضاح في علل النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.

- "الإيضاح في علوم البلاغة". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن، (ت: ٧٣٩هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "البيان في غريب إعراب القرآن". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن

محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- "البيان والتبيين". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت: ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٧٥م.

- "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.

- "تأويل مشكل القرآن". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ. ت).

- "التأويل النحوي في القرآن الكريم". الحموز: عبد الفتاح أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط١ ١٩٨٤م.

- "التبيان في إعراب القرآن". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

- "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.

- "تذكرة النحاة". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.

- "تصحيح الوجوه والنظائر". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله، (ت: ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.

- "تصحيح الفصيح وشرحه". ابن درستويه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر، (ت: ٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام، ط١، ١٩٩٨م.

- "التطور النحوي للغة العربية". برجشتراسر، (ت: ١٩٣٣م)، إخراج: رمضان عبد التواب القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.

- "التعريفات". الجرجاني: السيد الشريف، علي بن محمد بن علي، (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٩٩٨م.

- "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب". الشنتريني: أبو بكر، محمد بن عبد الملك، (ت: ٥٤٩هـ)، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٩م.

- "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". ابن بري: أبو محمد، عبد الله، (ت: ٥٨٢هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ط١، ١٩٨١م.

- "تهذيب الأسماء واللغات". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت: ٦٧٦هـ) عني بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "الجامع الصحيح" المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسننه وأيامه (صحيح البخاري). البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٠هـ.

- "الجمل في النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٣، ١٩٨٦م.

- "جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام". القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب (ت: ٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (غ.ت).

- "جمهرة الأمثال". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العربية، ط١، ١٩٨٨م.

- "الجنى الداني في حروف المعاني". المرادي: الحسن بن قاسم، (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٨م.

- "جواهرُ الأدب في معرفة كلام العرب". الإربلي: علاء الدين بن علي، (ت: في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩١م.

- "الحجة للقراءات السبع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٦م.

- "حجة القراءات". ابن زنجلة: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، (ت: في

القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.

- "حروف المعاني". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

- "الحماسة البصرية". البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت:٦٥٦هـ) تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م.

- "الحيوان". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٦٩م.

- "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.

- "الخصائص". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).

- "درة الغواص في أوهام الخواص". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (غ. ت).

- "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع". الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (ت:١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

- "دلائل الإعجاز". الجرجاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢.

- "ديوان أبي الأسود الدؤلي". صنعة: السكري: أبي سعيد، الحسن، (ت: ٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط٢، ١٩٩٨م.
- "ديوان الأعشى الكبير"، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٣م.
- "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٠م.
- "ديوان أوس بن حجر". تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٧٩م.
- "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- "ديوان جميل بثينة". حققه: فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ط١، ١٩٦٩ م.
- "ديوان حاتم الطائي" = شرح ديوان حاتم الطائي.
- "ديوان حسان بن ثابت". تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.
- "ديوان الحطيئة". رواه وشرحه: ابن السكيت: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، (ت: ٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.
- "ديوان الحماسة". أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي، (ت: ٢٣١هـ)، برواية: الجواليقي: أبي منصور، موهوب بن أحمد، (ت: ٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٩٩٨م.

- "ديوان الخنساء" = شرح ديوان الخنساء.
- "ديوان ذي الرمة". قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "ديوان رؤبة بن العجاج". ضمن (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، ليبسيغ، ألمانيا، ١٩٠٣ م.
- "ديوان زهير بن أبي سلمى" = شرح شعر زهير.
- "ديوان أبي الطيب المتنبي"، بشرح أبي البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. حققه: كمال طالب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- "ديوان عامر بن الطفيل". رواية: محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بيروت، دار بيروت، ١٩٨٢ م.
- "ديوان عبد الله بن الزَّبِير الأسدي" = شعر عبدالله بن الزَّبِير الأسدي.
- "ديوان عَبِيد بن الأبرص" = عَبِيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي.
- "ديوان العجاج". رواية: الأصمعي: أبي سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ) عني بتحقيقه: عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١ م.
- "ديوان عروة بن الورد" = شعر عروة بن الورد.
- "ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي". تحقيق: أيمن ميدان، الكويت، النادي الأدبي الثقافي، ط١، ١٩٩٢.
- "ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي". صنعه: هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ م.

- "ديوان عمر بن أبي ربيعة" = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- "ديوان عنترة" = شرح ديوان عنترة.
- "ديوان الفرزدق" = شرح ديوان الفرزدق.
- "ديوان القطامي". تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٦٠ م.
- "ديوان قيس بن الخطيم". تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٦٧ م.
- "ديوان كثيِّر عزة". جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- "ديوان لبيد بن ربيعة العامري" = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.
- "ديوان مجنون ليلى". جمعه ورتبه: أبو بكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٩٠م.
- "ديوان أبي النجم العجلي". صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٩٨١ م.
- "ذيل الأمالي والنوادر". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- "الرد على النحاة". ابن مضاء: أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي،

(ت: ٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.

- "سر صناعة الإعراب". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.

- "سمط اللآلي في شرح أمالي القالي". البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.

- "سنن الترمذي". الترمذي: أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة، (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "سنن أبي داوود". أبو داوود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ)، القاهرة دار الحديث، (غ. ت).

- "السنن الكبرى". النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.

- "سنن ابن ماجه". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن يزيد، (ت: ٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرج أحاديثه وفهرسه: مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، ط١، ١٩٩٨م.

- "شرح أبيات سيبويه". السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.

- "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، المسمى (إيضاح الشعر). الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت دار العلوم الثقافية، ط١، ١٩٨٧م.

- "شرح اختيارات المفضل". التبريزي: الخطيب، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن، (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.

- "شرح أدب الكاتب". الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، (غ. ت).

- "شرح أشعار الهذليين". السكري: أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.

- "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (ت:نحو ٩٠٠هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).

- "شرح ألفية ابن مالك". ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله ابن مالك، (ت:٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.

- "شرح التسهيل". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

- "شرح التصريح على التوضيح". الأزهري: خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).

- "شرح جمل الزجاجي". ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي. (ت: ٦٠٩هـ) تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

- "شرح الحدود النحوية". الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن علي، (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بغداد، دار الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

- "شرح الجمل في النحو". الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: خديجة محمد حسنين.

- "شرح شافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (غ. ت).

- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى". صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢.

- "شرح صحيح مسلم". النووي: محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٥، ١٩٩٨م.

- "شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد

الرحمن، (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "شرح عقود الجمان". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ط١، ٢٠١٠م.

- "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م.

- "شرح الفصيح". الزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.

- "شرح الفصيح". اللخمي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: مهيدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٨م.

- "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات". ابن الأنباري: أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.

- "شرح كافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- "شرح الكافية الشافية". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق:

عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).

- "شرح كتاب سيبويه". السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان. (ت:٣٦٨هـ) حقق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب. ط١، ١٩٨٦م. وحقق الجزء الثاني: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م.
- "شرح المعلقات السبع". الزوزني: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين، (ت:٤٨٦هـ) بيروت، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٨٥م.
- "شرح المفصل". ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت:٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت).
- "شرح ملحمة الإعراب". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط١، ١٩٩١م.
- "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". السلسيلي: أبو عبد الله، محمد بن عيسى، (ت:٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.
- "الصحاح" (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري: إسماعيل بن حماد، (ت:٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤ م.
- "صحيح البخاري" = الجامع الصحيح المسند.
- "صحيح الجامع الصغير وزياداته". الألباني: محمد ناصر الدين،

(ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٨م.

- "كتاب الصناعتين"؛ الكتابة والشعر. العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٩م.
- "طبقات فحول الشعراء". الجمحي: محمد بن سلام، (ت: ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م.
- "العقد الفريد". ابن عبد ربه: أحمد بن محمد الأندلسي، (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- "علل النحو". الوراق: أبو الحسن، محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م.
- "العين". الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ. ت).
- "عيون الأخبار". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- "القاموس المحيط". الفيروزابادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٨م.

- "الكامل في اللغة والأدب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد. (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة. ط٣، ١٩٩٧م.
- "كتاب سيبويه". سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "كشف المشكل في النحو". الحيدرة: علي بن سليمان اليمني، (ت: ٥٩٩هـ). تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- "اللباب في علل البناء والإعراب". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين. (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١. ٢٠٠٨م.
- "لسان العرب". ابن منظور: أبو الفضل، محمد بن مكرم، (ت: ٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
- "اللغة والنحو بين القديم والحديث". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.
- "لمع الأدلة في أصول النحو". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.
- "اللمع في العربية". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
- "ليس في كلام العرب". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد.

(ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.

- "مُحِيطِ المحِيطِ" أَوَّلُ قاموسٍ عَصْرِيٍّ في اللُّغَة العربيّة، (ومُلْحَقٌ بِهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ لِلْمَوَادِ الحَدِيثَةِ وَالدَّخِيلَةِ وَالمعَرَّبَةِ) ". البستاني: بطرس، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.
- "مختصر المعاني". التفتازاني: سعد الدين، مسعود بن عمر، (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "المخصص". ابن سيده: أبو الحسن، علي بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨هـ)، قدم له: خليل إبراهيم فجال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "المسائل الحلبيات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.
- "المستدرك على الصحيحين". الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠.
- "المسند". ابن حنبل: أبو عبد الله، أحمد بن محمد، (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، ط١، ١٩٩٥م.

- "مسند أبي عوانة". أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.
- "المصباح المنير". الفيومي: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (ت:٧٧٠هـ)، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- "المطول". للتفتازاني وعليه شرح السيد الشريف الجرجاني، الطبعة الحجرية.
- "معاني القرآن". الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- "معاني القرآن". الفراء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.
- "معجم الأدباء". ياقوت: أبو عبد الله، بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "معجم المؤلفين". كحالة: عمر رضا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.
- "معجم المصطلحات النحوية والصرفية". اللبدي: محمد سمير نجيب، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.
- "المعجم المفصل في الإعراب". الخطيب: طاهر يوسف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، بيروت دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفصل في الشواهد العربية". يعقوب: إميل بديع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.

- "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم". عبد الباقي: محمد فؤاد، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٨٦م.
- "معجم المقاييس في اللغة". ابن فارس: أبو الحسين، أحمد، (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٨م.
- "المفضليات. الضبي: المفضل بن محمد، (ت:١٦٨هـ أو ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط١٠، ١٩٩٢م.
- "المقتصد في شرح الإيضاح". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- "موسوعة أطراف الحديث النبوي". زغلول: محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "النحو الوافي". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
- "النوادر في اللغة". أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (ت:٢١٥هـ)، بيروت دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.
- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن ابن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

فهرس محتويات الجزء الثاني